المُرْسَلُ الخَفِيُّ

وَعَلاقَتُهُ بالتَّدْلِيسِ

دِرَاسَةٌ نَظَرِيَّةٌ، وَتَطْبِيقِيَّةٌ عَلَى:

مَرْوِيَّاتِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ

تأليف

الشَّرِيفِ حَاتِمِ بن عَارِفِ العَوْنِي

«الدِّرَاسَةُ النَّظَرِيَّةُ»

المجلّد الأوّل

دار الهجرة للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

دار الهجرة للنشر والتوزيع
هاتف: ٨٩٨٣٠٠٤ (٠٣) الثقبة - ٤٧٩٢٠٥٥ (٠١) الرياض
فاكس ٨٩٥٢٤٩٦ (٠٣)
ص . ب: ٢٠٥٩٧ - الثقبة ٣١٩٥٢
المملكة العربية السعودية

المرسل الخفي

وعلاقته بالتدليس

بسم الله الرحمن الرحيم

كَلِمةٌ لَا بُدَّ مِنهَا

لَسْتُ أنَا صَاحِبَ هَذَا الجُهْدِ، لَكِنَّهُ جُهْدُ غَيْرِي!!!

فَلَسْتُ أَنَا وجُهدي هذا، إلا بَعْضًا من قَديمِ إحْسَانِكُمَا، ومِنْ شَديدِ عَنائكما، ومن طَوِيلَ صَبْرِكما. . يا وَالِدَيَّ.

فَلستُ إلَّا بين الجوانحِ منكما أحيا، ومن دَمِكُمَا ـ كنتُ وما زلتُ ـ أُغْذَىٰ، وَعلىٰ عينيكما شَقَقْتُ الطريقَ؛ فلا خطوتُ خُطوةً إلا على قلبِ واحدٍ منكما، ولا وضعتُها إلا على قلبِ ثانيكما، والثالثةُ على راحةِ يُمْناه، والأخرىٰ على الأخرى. . . فأنا بين قَلْبَيْكُمَا، وفي عِنَايَةِ عَيْنَيْكُمَا، وفي رعاية كَفَّيْكُمَا، مع دعاءٍ يَشُقُّ حُجُبَ السماءِ، ليبلغَ ربَّ السماء ـ سبحانه وتعالى ـ منكما لابنكما بالتوفيق والهداية.

فمن أنا حتى أقولَ: (جُهْدي)؟!!

وهل كنتُ إلا منكما؟! أَوَ لَسْتُ إلا أنتما؟!!

فإن قلت: ﴿رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا﴾، إنِّي لأضرعُ به إلى الله تعالى؛ فماذا أقولُ، وقد رعَياني كبيرًا؟! وما زِدْتُ بِالعُمْرِ إلا زيادة مِنْ بَذْلِهما ونَصَبِهمَا.

اللَّهمّ فكُنْ لَهُمَا كما أنتَ لأَوْليائكَ، الذين أَحْبَبْتَهُمْ؛ فَكُنْتَ: سَمْعَهُمُ الذي يَسْمَعون به، وَبَصَرَهُمُ الذي يُبْصِرُونَ به، وَيَدَهُم التي يَبْطِشُونَ بها، وَرِجْلَهُمُ التي يَمْشُونَ بها.

اللهم كُنْ لهما كذلك، واخْتِمْ ذلك بِجَنَّتِكَ وَرِضْوَانِكَ، يا خيرَ مسئول، وأكرمَ مُجيب، يا أرحمَ الراحمين.

«وأمّا بيانُ خَطَإِ مَنْ أَخطأَ مِنَ العُلَماءِ قَبْله، إذا تَأَدَّبَ في الخِطَابِ، وَأَحْسَنَ الرَّدَّ والجَوَابَ، فَلاَ حَرَجَ عليه، ولا لَومَ يَتَوجَّهُ إليه. وإن صَدَرَ منه الاغْتِرَارُ بِمَقَالَتِهِ، فَلا حَرَجَ عليه. وقد كان بعْضُ السلف إذا بَلَغَهُ قَوْلٌ يُنْكِرُهُ على قَائِلِهِ يقولُ: (كَذَب فلان)، ومن هذا قَول النبي ﷺ: (كذب أبو السنابل)... وقد بالغ الأئمةُ الوَرِعُونَ في إنكارِ مقالاتٍ ضعيفةٍ لبعض العلماء، ورَدِّهَا أبلَغَ الردّ. كما كان الإمام أحمد يُنكر على أبي ثَوْر وغيره مقالاتٍ ضعيفةً تفرّدوا بها، ويُبالِغُ في رَدِّهَا عليهم... وسواءٌ كان الذي بَيَّنَ خطأً صغيرًا أو كبيرًا، وله أسوةٌ بمن ردَّ من العلماءِ مقالاتِ ابن عباس التي يَشُذُّ بها وأُنكرت عليه من العلماء، مثل المتعة والصَّرْف والعمرتين وغير ذلك».

لابن رجب: في الفرق بين النصيحة والتعيير (٣٣ - ٣٤)

«ولا نعْلَمُ أنَّ الله عزّ وجلّ أَعْطَى أحدًا مِن البَشَرِ مَوْثِقًا من الغَلَطِ، وأمانًا من الخطأ، فيستكفّ له منها. بل وَصَلَ عِبَادَهُ بالعَجْزِ، وقرنهم بالحاجة، وَوَصَفَهُم بالضَّعْفِ والعَجلَةِ، فَقال: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾، و﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾، و﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾.

ولا نعلمه خَصَّ بالعلم قومًا دونَ قَوْم، ولا وَقَفَهُ على زَمَنٍ دون زَمَنٍ، بل جعله مُشْتَرَكًا مقسومًا بين عِبَادِهِ، يفتح للآخِرِ منه ما أغلقه عن الأوّل، ويُنَبِّهُ المُقِلَّ فيه على ما أَغْفَلَ عنه المكثِر، ويُحْيِيه بمتأخر يتعقَّبُ قَوْلَ مُتَقَدِّم، وتالٍ يعتبر على ماضٍ، وأَوْجَبَ على كلِّ مَنْ علم شيئًا منَ الحقِّ أن يُظْهِرَهُ وَيَنْشُرَهُ، وجعل ذلك زكاة العلم، كما جعل الصَّدَقَةَ زكاة المال.

وقد قيل لنا: (اتقوا زلّة العالم)، وزلّة العالم لا تُعْرَفُ حتّى تُكشف، وإن لم تُعْرَفْ هَلَكَ بها المُقَلِّدون، لأنهم يتلقّونها من

العالِم بالقبول، ولا يرجعون إلا بالإظهار لها وإقامةِ الدلائل عليها وإحضارِ البراهين.

وقد يَظُنّ من لا يعلم مِنَ النَّاس ولا يَضعُ الأمور مواضعَها أنّ هذا اغتيابٌ للعلماء، وطَعْنٌ علىٰ السلفِ، وذِكْرٌ للموتى، وكان يُقالُ: (اعفُ عن ذي قَبْرٍ)، وليس كما ظنّوا، لأنّ الغيبةَ سبُّ الناس بلئيم الأخلاق، وذِكْرُهُمْ بالفواحش والشائنات، وهذا هو الأمرُ العظيمُ المَشَبَّهُ بأكْلِ لُحُومِ المَيْتةِ. فأمّا هفوةٌ في حَرْفٍ، أو زَلّةٌ في معنى، أو إغفالٌ أو وَهْمٌ أو نسيان، فمعاذَ اللّهِ أن يكونَ هذا من ذلك الباب، أو أن يكونَ له مُشاكِلاً أو مقاربًا، أو يكونَ المنبِّهُ عليه آثمًا، بل يكون مأجورًا عند الله، مشكورًا عند عِبَادِهِ الصالحين، الذين لا يميلُ بهم هوىً، ولا تَدْخُلُهُمْ عصبيّةٌ، ولا يَجْمَعُهُم على الباطل تَحَزُّبٌ، ولا يَلْفِتُهُمْ عن اسْتِبَانَةِ الحقِّ حَسَدٌ.

وقد كُنّا زمانًا نعتذرُ من الجَهْل، فقد صِرْنا الآن نحتاجُ إلى الاعتذار من العلم. وكُنّا نُؤمّلُ شُكْرَ الناسِ بالتنبيهِ والدِّلالةِ، فَصِرْنَا نَرْضَى بالسلامة. وليس هذا بِعَجِيبٍ مَعَ انْقِلَابِ الأَحْوَالِ، ولا يُنْكَرُ مع تَغَيُّرِ الزّمان، وفي الله خَلَفٌ وهو المستعان».

لابن قتيبة في إصلاح غلط أبي عبيد (٤٥ ـ ٤٧)

«ولعلَّ بَعْضَ من يَنْظُرُ فيما سَطَّرْنَاهُ، ويَقِفُ على ما لكتابنا هذا ضَمَّنّاهُ، يُلْحِقُ سَيِّءَ الظنِّ بنا، ويَرَى أَنَّا عَمَدْنَا للطَّعْنِ علىٰ مَنْ تَقَدَّمَنَا، وإظهارِ العَيْبِ لكُبَرَاءِ شُيُوخِنا وعلماءِ سلفنا؛ وأنَّى يكون ذلك؟! وبهم ذُكِرْنا، وبِشُعَاعِ ضيائهم تَبَصَّرْنَا، وباقْتِفَاءِ وَاضِحِ رُسُومِهِم تَمَيَّزْنا، وبِسُلُوكِ سبيلِهِم على الهَمَجِ تَحَيَّزْنَا. وما مَثَلُهُم ومَثَلُنا إلا ما ذكر أبو عمرو بن العلاء.. قال: (ما نحن فيمن مَضى إلا كبَقْلٍ في أُصولِ نَخْلٍ طِوَالٍ).

ولَمَّا جَعَلَ اللّهُ تعالى في الخَلْقِ أَعْلامًا، وَنَصَبَ لكُلِّ قَوْمٍ

إمامًا، لَزِمَ المهتدين بِمُبِينِ أنوارِهِم، والقائمن بالحَقِّ في اقْتِفَاءِ آثارِهم، مِمَّن رُزِقَ البحث والفَهْمَ وإنَعامَ النظرِ في العِلْمِ = بيانَ ما أهملوا، وتسديدَ ما أغفلوا، إذ لم يكونوا معصومين من الزلل، ولا آمنِينَ مِنْ مُقَارَفَةِ الخَطَإِ والخَطَلِ، وذلك حَقُّ العالِمِ على المُتَعَلِّمِ، وواجِبٌ على التَّالي للمُتَقَدِّم».

للخطيب في الموضح (١/ ٥ ـ ٦)

المقـــدِّمَة

إنَّ الحمْدَ للَّهِ نَحمدُه ونسْتَعينه ونَسْتغفره ونعوذُ باللَّه من شرورِ أنفُسنا وسيئاتِ أعمالنا.

من يهده الله فلا مُضِلّ له ومن يضلل فلا هاديَ له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريكَ له.

وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾(1).

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾(2).

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾(3).

أمَّا بعد:

فإنَّ أصدَق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد

---

(١) آل عمران: الآية ١٠٢.

(٢) سورة النساء: الآية ١.

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٧٠ ـ ٧١.

ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وصلى الله على هادي البشرية، ومخرجها من الظلمات إلى النور، الرحمة المهداة، والنعمة المسداة، محمد بن عبد الله، رسول الله، وخير نبي اصطفاه، وأفضل من اجتباه، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وسلّم تسليمًا كثيرًا.

ألا وإن سنة هذا النبي الكريم ﷺ وعلومها المشرفة، لمن أجل.. بل أجلُّ ما تُبْذَل له الأَنْفُسُ، وتُفْنَى فيه الأعمار.

وقد حَباني الله تعالى بأن كنتُ من طلبةِ العلم النبوي الشريف، وتدرّجتُ في مراحله التعليميّة النظامية، إلا أن قدّمتُ هذا البحث في مرحلة التخصّص (الماجستير).

ولقد وفقني الله تعالى إلى هذا الموضوع الغني، العظيم الأهمية، الجليل القدر، الكبير الأثر على السنّة النبويّة الشريفة.

ألا وهو موضوع: (رواية الراوي عمن عاصره ولم يسمع منه).

وهو قِسْمٌ من أقسام الانقطاعات في الأسانيد، داخلٌ ضِمْنَ نَوْعٍ من أنواع علوم الحديث يُسمَّى بـ (الإرسال الخفي).

قال عنه ابن الصلاح: «هذا نوع مهمّ، عظيم الفائدة، يُدرك بالاتساع في الرواية والجمع لطرق الأحاديث».

وقال عنه العلائي: «هو نوع بديعٌ، من أهم أنواع علوم الحديث، وأكثرها فائدة، وأعمقها مَسْلكًا، ولم يتكلّم فيه بالبيان، إلا حُذَّاقُ الأئمة الكبار، ويُدْرَكُ بالاتساع في الرواية، والجمع لطرق الأحاديث، مع المعرفة التامّة، والإدراك الدقيق».

ولـ (رواية الراوي عمّن عاصره ولم يسمع منه) أثرٌ على الرُّواةِ، وخاصّةً مَنْ عُرِفَ بهذا النوع مِنَ الرواية. وهذا الأَثَرُ له

علاقة بـ (التدليس)، ولكن وقع في هذه العلاقة اختلافٌ كبير بين العلماء، لمعرفة الراجح من أقوالهم فيها أهميةٌ عظيمةٌ في علوم السنّة المشّرفة.

ومِنْ آثار (رواية الراوي عمن عاصره ولم يسمع منه): اهتمامُ أئمة الحديث (رحمهم الله تعالى) بالتنصيص على ثُبوت سماع الراوي ممن روى عنه، أو على عدم سماعه منه. وكان لا بُدَّ من هذا الجُهْدِ العظيم، بالتَّنْصِيصِ على السماع أو على عدمه، في مُواجهة هذا النوعِ من الرواية، الذي يُوهِمُ الاتصالَ، وقد يكون الواقعُ بخلافِ ذلك. ومع قيامِ نُقّادِ الحديثِ بذلك الواجب، إلاّ أنّ كثيرًا من نُصُوصِهم في إثباتِ السماع أو نَفْيِهِ مُتَنَاثِرَةٌ في كُتُبِهم، وفي غير مظانّها، فالاستفادةُ منها لذلك أشْبَهُ بالمُتَعَذِّرة، إلا مع الاستقراء التام لكُتُب السنّة، والاستعراض الشامل لها.

لٰكنّ الأئمة كثيرًا ما يقع بينهم اختلاف في سماع أحدِ الرواة ممّن روى عنه، بين مُثْبِتٍ للسماع ونافٍ له. ولا بُدَّ من معرفة الراجح من أقوالهم، نفْيًا أو إثباتًا، للحُكم علىٰ الرواية بالاتصال أو الانقطاع، وبالتّالي قبولها أو ردّها. ولا سبيل إلى معرفة الراجح من ذلك: إلا بـ (الاتساع في الرواية، والجَمْع لطُرق الأحاديث، مع المعرفة التامّة، والإدراك الدقيق)، كما سبق في كلام ابن الصلاح والعلائي (رحمهما الله تعالى).

وقد هَالَنِي اختلافٌ كبيرٌ في سماع أحد الرُّواة الكبار، مع كثرة مرويّاته، وانتشارها في دواوين السنّة، مِمّا يحتاجُ ـ لمعرفة مقبولِ تلك الروايات من مردودهاـ إلى الجزم بالسماع أو عدمه ممّن روى عنهم، كما سبق.

هذا الراوي الكبير المُكْثر هو إمامُ الزهدِ والعلمِ والجهادِ، شيخُ الإسلام، القُدوةُ: الحسنُ بنُ أبي الحسنِ البصري (رحمه الله)، أحدُ ساداتِ التابعين، وأئمةِ الدين، وأعيانِ الأمّةِ.

لذلك فقد اخترتُ دراسةَ مرويّات هذا الإمام، من هذه الناحية: ناحية إثبات سماعهِ ممّن روى عنهم، أو إثبات عدم السماع.

وبذلك شمل البحثُ قسمين من الدراسة: دراسةً نظريّةً ودراسةً تطبيقيّةً.

وسمّيتُ هذا الكتاب:

المُرْسَلُ الخفِيُّ وعِلاَقَتُهُ بالتَّدْلِيسِ

دراسة نظريّةٌ وتطبيقيةٌ

على مرويات الحسن البصري

أمّا خُطّة البحث: فإليك بَيَانُهَا:

القسم الأول: الدراسة النظرية

الباب الأول: تعريف الإرسال الخفي وعلاقته بالتدليس

الفصل الأول: تعريف المرسل الخفي

الفصل الثاني: (علاقة رواية المعاصر عمن لم يلقه) بالتدليس والإرسال الخفي.

الفصل الثالث: حكم عنعنة الراوي المعروف بالرواية عمّن عاصرهُ ولم يَلْقَهُ.

خلاصة الباب: (وفيها أهم نتائجه).

الباب الثاني: الحسن البصري بين الإرسال والتدليس.

تمهيد: تعريف موجز بالحسن البصري.

الفصل الأول: بعض شئون الحسن التاريخيّة المؤثّرة في إثبات السماع أو نفيه ممن روىٰ عنهم.

الفصل الثاني: مرتبة مراسيل الحسن.

الفصل الثالث: تدليس الحسن، وأثرُهُ على رواياته.

الفصل الرابع: تأوّل الحسن في صِيغ السماع.

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيد: قواعدُ في سماع الحسن البصري وإرساله إجمالاً.

مباحِثُ القسم: ويتضمّن من روىٰ عنهم الحسن البصري، كلَّ واحدٍ منهم في مَبحَثٍ مُسْتَقِلٍ، مُرَتَّبين على حروف المعجم (من حرف الألف إلى الياء، ثم الكنى، ثم النساء كذلك). وفي كل مبحثٍ من هذه المباحث أدرس مسألة سماع الحسن من ذلك الراوي: بذكر أقوال الأئمة في إثبات سماعه منه أو نفيه (إن وُجِدَت)، ثم بذكر الأدلّة والأحاديث الدالة على السماع أو عدمه. ثم أُتبع ذلك بأحاديث الحسن البصري عن ذلك الراوي، في الكتب الستة ومسند الإمام أحمد.

ثُمَّ:

فهرست المصادر والمراجع

وكشافات البحث

هذه هي خطة البحث.

منهج البحث:

والبحث في قسميه (النظري والتطبيقي) قائم على منهج استقرائي، في السبر والاستقصاء.

فقسمه الأول (الدراسة النظرية): والباب الأول منها، قائم على عرض شامل ـ معتمد على الترتيب الزمني ـ لأقوال العلماء التطبيقية والتنظيريّة، في بيان علاقة (رواية المعاصر عمن لم يلقه) بالإرسال الخفي والتدليس. والباب الثاني من هذا القسم، قائم في فصليه، على استقراء آراء العلماء وأحكامهم في إرسال الحسن وتدليسه، ثم الدراسة والتوجيه والمناقشة والترجيح.

أمّا القسم الثاني (الدراسة التطبيقية): فالمنهج الاستقرائي فيه له ثلاثة حقول:

الأول: الاستقصاء في جمع من روى عنهم الحسن البصري، من واقع رواياته، دون الاكتفاء بما جاء في ترجماته.

الثاني: الاستقصاء في جمع أقوال العلماء في التنصيص على سماع الحسن ممن روى عنهم أو إرساله، وعدم الاكتفاء بالمراجع الفرعية، بل باستقراء المصادر الأصلية.

الثالث: جمع أحاديث الحسن البصري كلها، وخاصة ما فيه دلالة على السماع، أو عدم السماع. وهذا هو الذي بلغ مني الجَهْد، وبذلت فيه غاية الجُهْد. فاستقرأت لأجله أمهات كتب السنة وأصولها ومشهورها، بل وكثيرًا من غريبها ومغمورها، حتى إذا انتهيت من المطبوع جُلّه أو ما علمته منه، اغترفت من بحر

المخطوط بالغرفات الوافرات بحمد الله تعالى وتوفيقه. ولقد ساعدني على هذا الاستقراء جهود علماء الأمة رحمهم الله تعالى، بمثل كتب الأطراف، والزوائد، والغرائب.

ولقد اتّبعتُ في هذا الاستقراء منهجًا مدروسًا، ولم أَرْضَ المنهج العشوائيّ الذي يُفرّطُ بالأحق والأَوْلَى أو يُقَدِّمُ المهمّ على الأهمّ.

فإنه لمّا كانت الكُتُب الستّة (الصحيحان والسننُ الأربعة) أصول السنّة وأمهات الدين، ويدخل معها مُسند الإمام أحمد لجلالته وسِعَتِهِ؛ جعلتُ هذه الكُتَبَ أساسَ البحث، وقاعدة الاستقراء.

ثم نظرتُ، فإذا ببعض الكُتُب الأخرى مُلْتَحِقَةٌ بتلك، وهي: الموطأ للإمام مالك بن أنس، وحديثُ الإمامِ الشافعي المبثوثُ في كُتُبه، وسُنَنُ الدارمي، وصحيح ابن خزيمة، ومستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم، وشرحُ معاني الآثار للطحاوي، ومنتقى ابن الجارود، وصحيح ابن حبان، وسنن الدارقطني، ومستدرك الحاكم.

فاستعرضتُ غالب هذه الكُتب، ولحديث الشافعي قرأتُ (معرفة السنن والآثار) للبيهقي، الذي استوعبَ حديث الشافعيِّ المدوَّن كلّه، كما يقول الحافظُ ابن حجر. ثم اعتمدتُ في الباقي على أطراف هذه الكُتُب، التي صنّفها الحافظ ابن حجر في (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة)، وهو كتابٌ مخطوطٌ؛ فاتخذته دليلاً إليها وفهرسًا عليها.

وباستعراض هذه الكتب كلّها: (الكتب الستة، ومسند أحمد، والكتب العشرة الملتحقة بها)، أكون قد اطمأننتُ إلى أن مشهورَ السنة وغالبَ ما يصحّ منها قد مررتُ به ووقفتُ عليه.

وحينها صرفتُ همّي إلى كُتُبِ الزوائد، خاصةً بعد أن قرأتُ

كلامًا للحافظ ابن حجر، وللسيوطي. أمّا الحافظ ابن حجر، فلما قال ابن الجوزي: «حَصْرُ الأحاديث يَبْعُدُ إمكانهُ»؛ تعقّبه الحافظ بقوله: «ولقد كان استيعابُ الأحاديثِ سهلًا، لو أراد الله تعالى ذلك. بأن يجمع الأول منهم ما وصل إليه، ثم يذكر من بعده ما اطّلع عليه ممّا فاته، وكَذَا مَنْ بعده، فلا يمضي قليلٌ من الزمان إلا وقد اسْتُوْعِبَتْ، وصارت كالمصنَّفِ الواحد؛ ولعَمْري لقد كان هذا في غاية الحُسْن». فعقّبه السيوطيُّ بقوله: «قد صنع المتأخّرون ما يقربُ من ذلك»[1]، ثم ذكر السيوطيُّ كُتُبَ الزوائد، واعتبر أنها تقوم بنحو ما ذكره الحافظُ ابن حجر، من محاولة استيعاب الحديث.

لذلك طمعتُ في استيعاب استقرائي للحديث، باستعراض كُتُب الزوائد.

فاستعرضتُ (إتحاف الخيرة المهرة بزوائد الكتب العشرة) لأحمد بن أبي بكر البُوصِيري. والذي يضمّ زوائد: مسند الطيالسي، والحُميدي، وابن أبي عمر، وابن أبي شيبة، وأحمد بن منبع، وعَبْد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، ومسند أبي يعلى الموصلي (وهو المسند الكبير)، والباقي من مسند إسحاق بن راهوية.

هذا مع أني كُنت قد استعرضتُ مسند أبي يعلى الموصلي المطبوع (وهو المسند الصغير)، بل عملت لمسانيد المكثرين فيه أطرافًا، واستعرضتُ أيضًا منتخب مسند عبد بن حميد، و(بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث) للهيثمي، والمطبوع من مسند إسحاق بن راهوية، واستعرضتُ مسندَ الشاشي ما بقي منه مطبوعًا ومخطوطًا، ومسندَ الروياني، وكثيرًا من مسند ابن أبي شيبة المخطوط.

---

(١) تدريب الراوي السيوطي (١/ ٨٢ ـ ٨٣).

ثم قمتُ باستعراض (كشف الأستار عن زوائد مسند البزار) للهيثمي، ثم لما حصلت على ما تبقَّى من نُسَخ مسند البزار المخطوط، مع ما طُبِعَ منه، استعرضتُه كلَّه أو جُلَّه، ولا أظن أنه فاتني منه شيءٌ.

أما معاجم الطبراني الثلاثة، فلم أَرْضَ منها بالزوائد، فاستعرضتُ مسانيد مَنْ روى عنهم الحسن في المعجم الكبير، وأما المعجمين: الأوسط والصغير، فاستعرضتهما كاملين، المطبوعَ من الأوسط وبقيّتَه من المخطوط.

ولم أكتفِ بهذا للثقة بالاستيعاب المرجُوّ، فالتفتُّ إلى كُتب الفوائد والأمالي الحديثية، لأنها تُعْنَى بغرائب الحديث متونًا وأسانيد. فاستقرأتُ فوائد تمّام، وفوائد أبي طاهر المخلص الموجودة نسخها في الظاهريّة بدمشق، وفوائد أبي بكر ابن المقرىء، والفوائد الغيلانيّات لأبي بكر الشافعي، والفوائد الطيوريات بانتقاء السِّلَفي، وأمالي المحاملي الرواية المطبوعة، والرواية المخطوطة، وأمالي أبي القاسم ابن بشران، وغيرها. وغالبُ هذه إما مخطوطٌ أو رسالةٌ لم تُنْشَرْ بَعْدُ.

ولم أقنع من الطمع بهذا، فخشيت أن يفوتني من الغرائب شيء، مع أنّ أكثر الغرائب أحاديث معلولة: ضعيفةٌ أو باطلة، ومع أن (المعجم الأوسط) للطبراني و(مسند البزار) وغيرهما ممّا سبق من الفوائد والأمالي هي بُحُورُ الغريب وأديمُ الأفراد. فألجأني الطمعُ إلى (أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني) لابن طاهر المقدسي. وبهذا الكتاب العظيم في الغرائب والأفراد، مع ما سبق، اطمأننتُ إلى أني لن أُوتَى من قِبَلِ الغريب، إلا أن يشاء الله رب العالمين.

ثم تنبّهتُ إلى أنَّ الآثار الموقوفات، يجب أن يكون لها نصيبٌ وافرٌ من استقرائي. فاستعرضتُ (الجامع) لمعمر بن راشد،

و(المصنف) لعبد الرزاق، و(المصنف) لابن أبي شيبة، والمطبوع حتى الآن من (السنن) لسعيد بن منصور، و(الآثار) لمحمد بن الحسن الشيباني، و(الآثار) لأبي يوسف القاضي، و(الجعديات) للبغوي، وما يقارب الأربعين كتابًا من تصانيف ابن أبي الدنيا. وغيرها كثير من كُتب الزهد والرقائق والفتن وعلامات الساعة وصفة القيامة والجنة والنار، ممّا يطول تَعْدَادُه.

ثم إني لأعلم أن كُتُبَ التفسير بالمأثور خزانةٌ تتميّز بنوع خاص من المرويّات، قد لا يوجد إلا فيها. فأعانني على استقراء حديث الحسن البصري في التفسير رسالتان للدكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبويّة، تكفّلت بذلك الجمع لمرويات الحسن البصري في التفسير؛ فاستعرضتُ هاتين الرسالتين، وجعلتهما كالفهرس للتفاسير المطبوعة، ومصدرًا أصليًا للتفاسير المخطوطة غير المتيسّرة، ثم اطلعتُ بعد ذلك على (تفسير الحسن البصري) مجموعًا مطبوعًا بجُهدٍ غير الجُهْدِ المُشَارِ إليه آنفًا، فاستعرضتُ مرويّات الحسن فيه، خوفًا من أن يكون قد فاتَ صَاحِبَيْ الجُهْدِ السابقِ شيءٌ.

ولم أقنع بهذا، فاستعرضتُ المطبوع من تفسير ابن أبي حاتم، وما كان قد نوقش من تفسيره في جامعة أمّ القرى بمكة المكرمة من رسائل الماجستير والدكتوراه ممّا لم يُنْشر بعد. ثم تمّمتُ البحث في كتب التفسير، مضيفًا: تفسير النسائي، و(بحر العلوم) لأبي الليث السمرقندي، و(الوسيط) للواحدي.

ثم بقي عليّ فنٌّ من فنون العلم، تحوي مصنّفاته قدْرًا كبيرًا من الأحاديث المسندة، وطلبةُ الحديث في زماننا عنه بمعزل، وهي كُتُبُ الأدب. فاستعرضتُ كُلّ ما عرفته منها مما يروي بالإسناد، أو ينقل عن كُتُبٍ تروي بالإسناد: مثل كتاب (الأغاني) لأبي الفرج الأصبهاني، بمجلداته الأربعة والعشرين، و(الأمالي)

للقالي، و(عيون الأخبار) لابن قتيبة، و(الجليس الصالح الكافي) للمعافى بن زكريا، و(شرح نهج البلاغة) لابن أبي الحديد، وغيرها كثيرٌ جدًّا.

وبعد هذا الاستقراء المنظَّم العلمي، وجدتُ نفسي، بعد هذا كله غير راضيةٍ ولا مطمئنة:

والنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إذَا رَغَّبْتَهَا وإذَا تُرَدُّ إلىٰ قَلِيلٍ تَقْنَعُ

وقد رَدَدْتُهَا إلى الكثير ـ بحمد الله وتوفيقه ـ فلم تقنع!

فلمّا علمتُ أن رغبتها في الخير، وفي زيادة التوثّق لسنة النبي ﷺ، مَدَدْت لها في الطِّوَل، وأرخيت لها العِنان، لتنال كل ما تناله اليد، ويبلغه العلم، من المطبوع، وكثيرٍ من المخطوط. فمِنْ كتابٍ في مجلّدات كثيرة: (كحلية الأولياء)، لأبي نعيم، و(التاريخ الكبير) للبخاري، و(الكامل) لابن عدي، و(بيان مشكل الأحاديث) للطحاوي، إلى كتابٍ في مجلّدين أو ثلاثة: كـ(غريب الحديث) للحربي، وابن قتيبة، و(ذكر أخبار أصبهان) لأبي نعيم، و(طبقات المحدثين بأصبهان) لأبي الشيخ، و(السنن الواردة في الفتن) للداني.. وما سوىٰ الذي ذكرته أكثر بكثير. أمّا الكتاب الذي في مجلّد أو جزءٍ لطيفٍ، فهذا بحرٌ لا ساحل له، ومَدٌّ لا جَزْرَ معه، لا تنقضي ولا تنتهي.

ومصادر البحث ومراجعه على كثرتها، كما ستراه إن شاء الله تعالى، ليست كل ما وقفت عليه، ولا جميعَ ما استعرضته، ولا تمثّل هذا الاستقراء الذي قمت به التمثيل الكامل. فكم من كتاب في جزء أو أجزاء، وهبته كلي، فلم يهبني في هذا البحث شيئًا، وخرج عن أن يكون معدودًا في مصادره ومراجعه.

حتى إذا طال الوقت، وانعدم أو ندر الجديد المستفاد المؤثر، وأزفت المدّة على الانتهاء، شددتُ لجام الشَّره، وكبحتُ النَّهَمَ عن غايته التي لا نهاية لها. وإلا ـ لولا ما سبق ـ لبقيت بين

رياض السنة، مخطوطِها والجديدِ من مطبوعِها، جَذْلاَنَ هَيْمَانَ إلى أن يأتي الله بأمرِهِ.

لكني ـ بحمد الله تعالى ـ بعد هذا الاستقراء اطمأننت إلى ما توصلت إليه، وأصبحت على يقين من أن الاستدراك عليّ في نتائجه، لن يكون إلا في أقل القليل. إذ الإحاطة الكاملة لله وحده سبحانه، وليس للبشر إلا السعي بحسب الوسع، والعمل بقدر الطاقة، والضعفُ والجهلُ من خِلْقَةِ الإنسان.

وشرطي في أحاديث هذا البحث:

أولاً: أني أسوق جميع الأحاديث التي تذكر سماع الحسن ممن روى عنهم، أو تشهد لعدم سماعه منهم، من مصادر السنة كلِّها التي استقرأتُها، دون تَقَيُّدٍ بكُتبٍ مُعيَّنة. فأذكرها بأسانيدها ومتونها، مُخَرِّجًا لها، مُتَمِّمًا الكلامَ عن رجال أسانيدها وعِلَلِها، ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً، ثم الحُكْمُ عليها.

ثانيًا: أني أذكر بعد الأحاديث الداخلة في الشرط السابق، بقيّة أحاديثِ الحسنِ البصري عمّن روى عنهم. وهي التي لا تَذْكُرُ السماعَ ولا تشهد لعدمه، ضِمْنَ الكُتُبِ الستة ـ ومنها السنن الكبرى والصغرى للنسائي ـ ومسندِ الإمام أحمد. وبذلك يكون هذا البحث شاملاً أيضًا لجميع أحاديث الحسن المسندة في الكتب الستة ومسند الإمام أحمد.

لذلك فقد جاء هذا البحث شاملاً لجميع أحاديث الحسن البصري في الكتب الستة ومسند الإمام أحمد، إضافة إليها الأحاديث الدالة على السماع أو الشاهدة على عدمه، التي لم أتقيّد فيها بكتب معيّنة، والتي هي مجال استقرائي الواسع المشار إليه سابقًا.

ثم بعد هذه الأحاديث التي أُخرِّجها وأَحْكُمُ على أسانيدها أيضًا، أُتبعُ كُلَّ مبحثٍ بذكر أماكنِ وجودِ أحاديثِ الحسنِ عن

صاحبِ المبحث الذي رَوَى عنه الحسن، وهي الأحاديث التي لا تدخل ضِمْنَ الشَّرْطَيْنِ السابقين، فأكتفي بالعزو إلى أماكن وجودها فقط... غالبًا.

وأمّا بالنسبة لترجمة الرواة، فإني أكتفي بالترجمة لهم في أوّل موطن يرد فيه ذكرهم.. غالبًا، ثم إن تكرر ذِكْرُ الراوي، اكتفيتُ بدلالة كشاف الأعلام إلى موطن ترجمته، عن أن أحيل كلما تكرر إلى موطنها.

فأرجو الله الكريم أن يتقبل جهدي هذا بقبول حسن، وأن يبارك فيه، ليورق ويثمر، ويبلغ الحصاد، فيؤتي أكله كل حين بإذن ربه، فلا ينقطع العمل ـ به ـ بعد انقطاع الحياة!!

ولا يسعني بعد حمد الله تعالى، إلا أن أشكر من سبقت أياديه الظاهرةُ عليَّ إلى شكره:

فعَاجُو فَأَثْنَوْا بالذي أنتَ أهلُهُ ... ولو سَكَتُوا أَثْنَتْ عليكَ الحَقَائِبُ

ذاك هو شيخي الفاضل وأستاذي الكريم الدكتور عويد بن عياد المِطْرِفي (حفظه الله وأثابه وبارك لنا في علمه).

فلم أزل أغترف من علمه، وأتأدّب بسَمْتِه. وهو في تواضعه ودماثة خُلقه وصبره وأياديه البيضاء عليّ، ألزمني مع حق الأستاذية بحق الأبوّة أيضًا. فمتى أؤدي حق أحدهما؟! حتى أؤدي الحق الآخر!!

ولا يفوتني أن أشكر جميع شيوخي وأساتذتي الفضلاء، وجميع القائمين على هذا الصرح العلمي العليّ؛ (جامعة أم القرى)، وعلى رأسهم معالي الدكتور راشد الراجح مدير جامعة أم القرى، حفظه الله.

وأخص بالشكر أيضًا العاملين في قسم المخطوطات من مركز البحوث بالجامعة. ومنهم الدكتور عابد قوجاق الذي تفضّل

بإهدائي مصورة لإحدى المخطوطات المهمة النادرة من خارج المملكة، فلا أنسى له ذلك.

ثم أشكر أيضًا كل من أشار عليَّ، أو أفادني برأي، أو ناقشني في شيء مما استفدت منه في بحثي هذا.

فللجميع مني الشكر، والدعاء برضى الله سبحانه وتوفيقه.

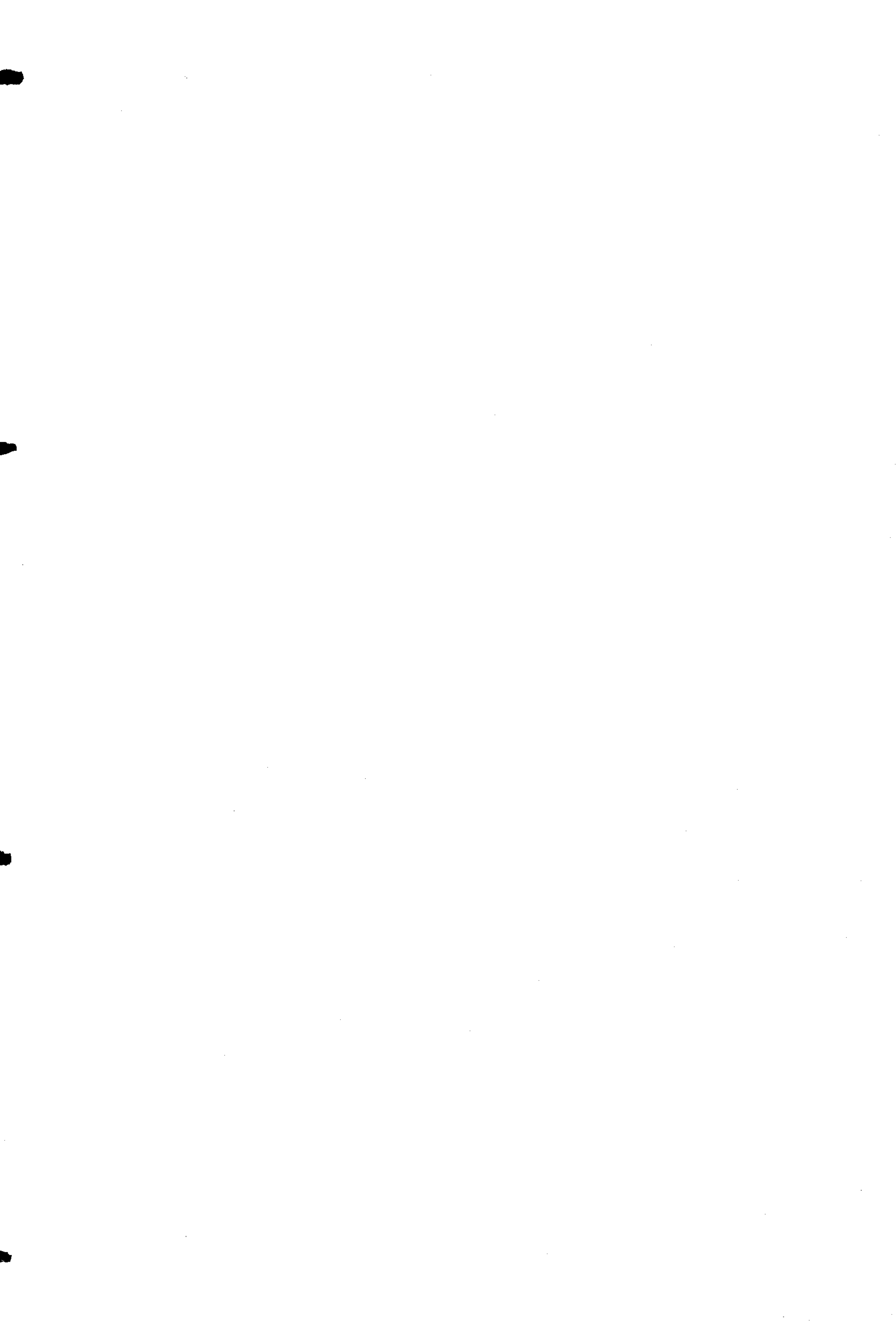
وأخيرًا، فمع أني لا أخفي اعتزازي ببحثي هذا، وبالجهد المبذول فيه، إلا أني لا أجهل ضعفي وعجزي وقلّة علمي. ولا يفتأُ الباحثُ مِنْ تَلَقِّي الدرسِ بعد الدرسِ، من بَحْثِهِ نفسه، يَدُلُّه على مقدار ما رُكِّبَ عليه هو - وجميع البشر - من النقص.

وعذري فيما أخطأت فيه، أني لم آل جهدًا، ولم أدَّخر وقتًا، للسعي إلى الحق والصواب. فإن وُفقت إلى الحق فمن الله وحده، وله الحمد والثناء كله، وإن كانت الأخرى فمن نفسي ومن الشيطان، أعاذني الله من شرهما.

والحمد لله أولاً وآخرًا، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

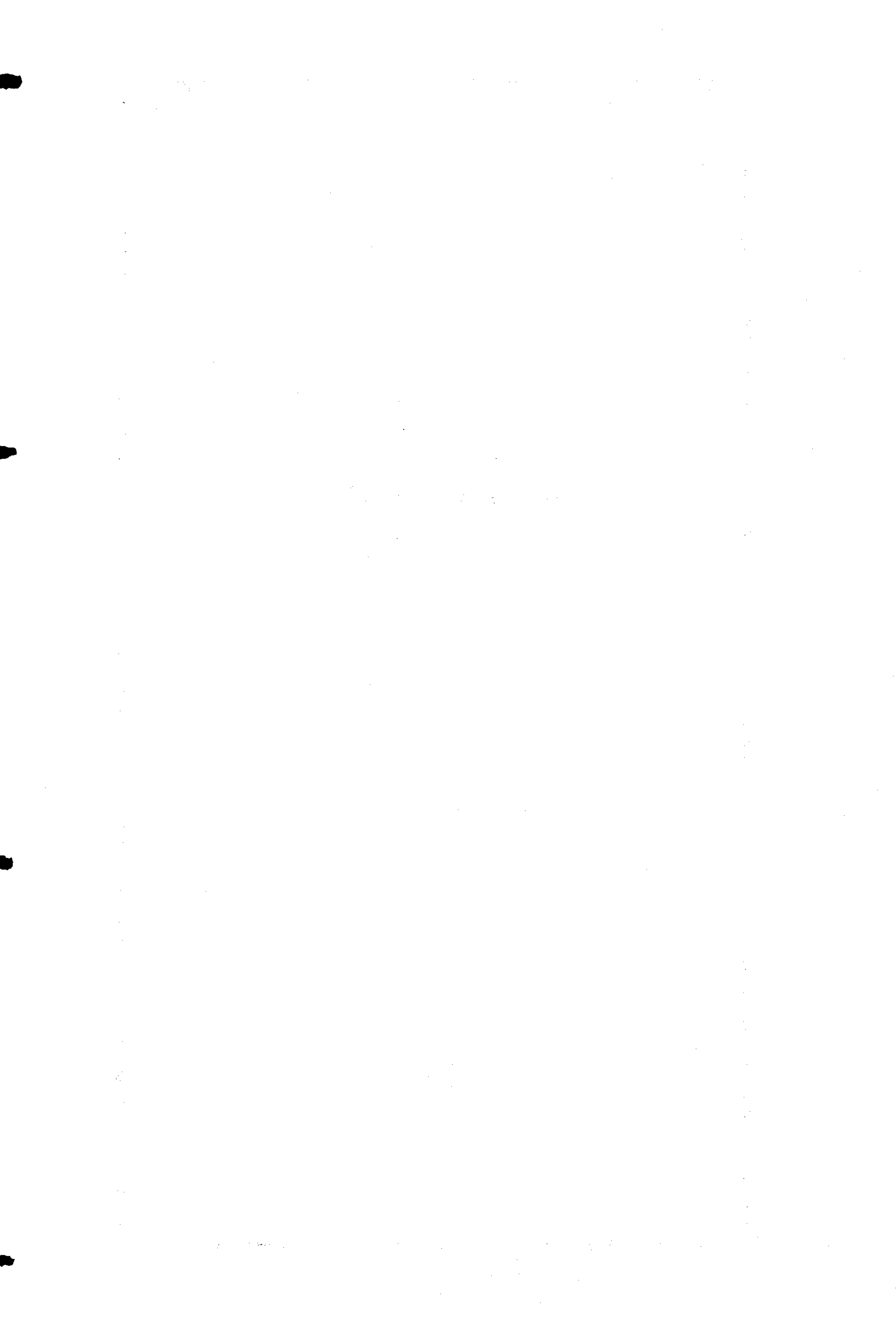
وكتب: الشريف حاتم بن عارف بن ناصر

العبدلى العوني.



القسم الأول

الدراسة النظرية



الباب الأول

تَعْرِيفُ الإرسالِ الخَفِيّ وعلَاقتهُ بالتّدْلِيسِ

الفصل الأول: تعريف المرسل الخفي.

الفصل الثاني: علاقة (رواية المعاصر عمن لم يلقه) بالتدليس والإرسال الخفي.

الفصل الثالث: حكمُ عَنْعَنَةِ الراوي المعروفِ بالرواية عمّن عاصره ولم يلقه.

خلاصة الباب: (وفيها أهم نتائجه).



الفصل الأول

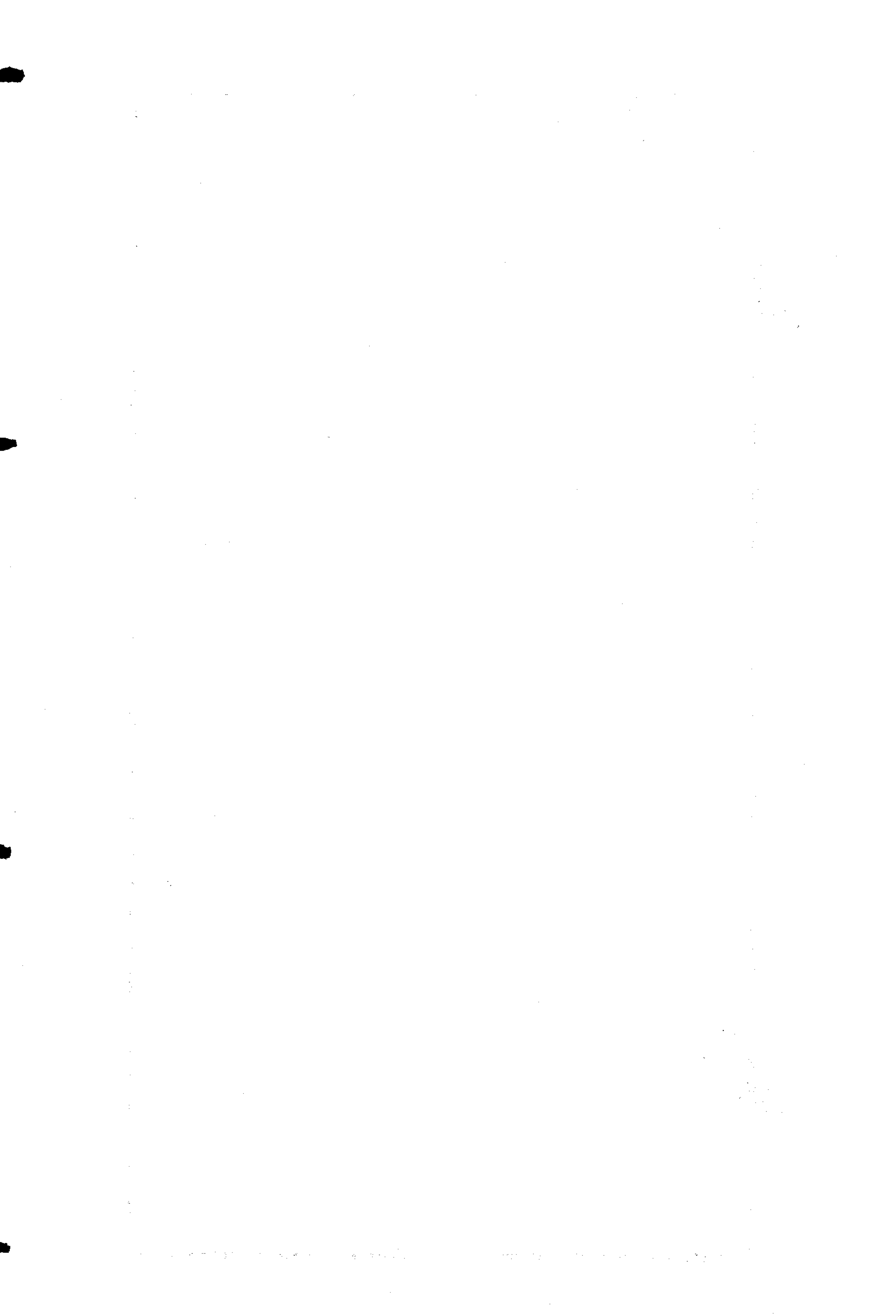
تعريف المرسل الخفي

ويشتمل هذا الفصل على مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: تعريف المرسل الخفي لغة.

المبحث الثاني: تعريفه اصطلاحًا.

وإليك البيان:



المبحث الأول:

تعريف المرسل الخفي لغة:

المرسل الخفي: اسمٌ عَلَمٌ مُرَكّب، فإذا أردنا معرفةَ معناه اللغويِّ يَجِبُ تفكيكُ تركيبِهِ، وتعريفُ كُلِّ طَرَفٍ منه على حِدَة.

فالمرسلُ لغةً:

قال أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الإمام اللغوي (٣٩٥هـ) في كتابه (مقاييس اللغة): «الراء والسين واللام: أصل واحدٌ مُطَّرِدٌ مُنْقَاس، يَدُلُّ على الانبعاثِ والامتداد»[١].

وقال أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الراغب الأصبهاني (ت حوالي ٥٠٢هـ) في كتابه (المفردات في غريب القرآن): «أَصْلُ الرِّسْل: الانبعاث على التؤدة»[٢].

هذا على قول ابن فارس والراغب أصلُ معنى الكلمة، الذي انبثقت منه معانيها الفرعية، وإطلاقاتها المشتقّة.

أمّا المعاني المشتقة والمستعارة، وعلاقتها بالمعنى الاصطلاحي، فقد استوفاها الحافظ العلائي في (جامع التحصيل)[٣]، فأنا أذْكُرُ مضمونَ كلامه بما أراه يَحْسُنُ من تعقيب وزيادة.

فالمعنى اللغوي الأول للإرسال، هو: الإطلاقُ والتركُ وعدمُ المنع.

واسْتَشْهَدَ العلائيُّ لذلك بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾[٤].

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٢/ ٣٩٢).

(٢) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصبهاني (١٩٥).

(٣) انظر جامع التحصيل للعلائي (٢٣ ـ ٢٤)، وعنه السخاوي في فتح المغيث (١/ ١٥٥ ـ ١٥٦).

(٤) سورة مريم: الآية ٨٣.

غير أن الاستشهاد بهذه الآية على أن الإرسالَ فيها بمعنى التَرْك والتخلية غيرُ حسن، والأَوْلَى عدَمُه؛ لأن تفسير الإرسال فيها بذلك إنما هو على رأي المعتزلة في نفي تقدير الله تعالى للشر[1].

وأما تفسير الإرسال عند أهل السنة في هذه الآية، فهو بمعنى: التسليط[2].

أمَّا سبب عدم جَزْمي برد تفسير الإرسال بالتخلية، وعدم حَزْمي في إنكاره، مع كونه تفسيرًا للمعتزلة، ومع كون الاختلاف في أصل المسألة ـ وهو تقدير الله عز وجل للخير والشر ـ بين أهل السنة والمعتزلة اختلافًا حقيقيًا، فلأن الاختلافَ في تفسير الإرسال في الآية بكلا الوجهين للفريقين اختلافٌ لفظيٌّ في نتيجته ومؤدّاه، وليس له حقيقة[3]. فإن التخلية بين المُرْسَل ومن أُرْسِلَ إليهم من لوازم التسليط، ولا يتمُّ التسليط إلا به. وإرسال الشيء الذي من طَبْعِهِ وشأنه أن يفعل فِعْلًا، وعدمُ مَنْعِه من فعله، هذا هو التسليط، كما حقق ذلك ابنُ قيِّم الجوزية: محمدُ بنُ أبي بكر بنِ أيوب الدمشقي (ت٧٥١ هـ) في كتابه الجليل (شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل)[4].

والأَوْلى الاستشهادُ لتفسير الإرسال بالتَّخْلِيةِ، إن كان بالقرآن، فبقوله تعالى: ﴿وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾[5].

---

(١) انظر الكشاف للزمخشري (٢/ ٤٢٣)، وحاشيته لابن المنير، والمفردات للراغب (١٩٥)، وعمدة الحفاظ للسمين الحلبي (٢٠٣).

(٢) انظر تفسير الطبري (١٦/ ٩٥)، ومعاني القرآن للنحاس (٤/ ٣٦٠)، وتفسير الفخر الرازي (٢١/ ٢٥١)، وشفاء العليل لابن قيم الجوزية (١/ ١٧٤ ـ ١٧٦)، وأضواء البيان للشنقيطي (٤/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩).

(٣) انظر غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري (١٦/ ٧١).

(٤) شفاء العليل لابن القيم (١/ ١٧٦).

(٥) سورة فاطر: الآية ٢.

فظاهِرُ الآية أنَّ الإرسالَ فيها ضِدُّ الإمساك، وضِدُّهُ إنما هو الإطلاقُ والتَّرْك.

وأمَّا أن معنى الإرسال: الإطلاق والترك والتخلية في اللغة، فمعنى مشهورٌ معلومٌ، ومنه قولهم: أرسل الفَحْلَ في الإبل، إذا أُطلق وخُلِّيَ بينها[1].

وعلاقة هذا المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي للمُرْسَل: أن المُرْسِلَ كأنه أطلق الإسناد، ولم يقيده براوٍ معروف.

والمعنى اللغوي الثاني: من قولهم: جاء القومُ أرسالاً، أي: جماعة بعد جماعة، وكقولهم: أورد الإبل أرسالاً، أي: مُتَقَطِّعةً.. قطيعًا تِلْوَ قَطيع[2].

ومنه ما جاء في حديث وفاةِ الرسول ﷺ والصَّلاة عليه، وأنهم كانوا يدخلون عليه أرسالاً أرسالاً فَيُصَلُّون عليه[3]، أي: أفواجًا، وفِرَقًا متقطّعةً، يَتْبَعُ بعضُهم بعضًا[4].

وقال لبيدُ بنُ ربيعة العامري رضي الله عنه:

وما المالُ والأهلونَ إلا وَدِيعةٌ ... ولا بُدَّ يومًا أنْ تُرَدَّ الوَدَائِعُ
وَيَمْضُونَ أَرْسالاً ونَخْلُفُ بعدهم ... كما ضَمَّ أُخْرَى التالياتِ المُشَايِعُ

قال علي بن عبد الله بن سنان الطُّوسي (من لُغَوِيِّي القرن الثالث) في شَرْحه لديوان لبيد: «أرسالاً: جماعةً بعد جماعة،

(١) انظر لسان العرب: (رسل) (١١/ ٢٨٥)، وأساس البلاغة (١٦٢).
(٢) انظر الصحاح للجوهري (٤/ ١٧٠٩)، ولسان العرب (١١/ ٢٨١).
(٣) انظر سنن ابن ماجه رقم (١٦٢٨)، والسيرة لابن هشام (٤/ ٦٦٣)، وطبقات ابن سعد (٢/ ٢٨٨ ـ ٢٩٠)، ودلائل النبوة للبيهقي (٧/ ٢٥٠).
(٤) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٢/ ٢٢٢).

التاليات: أواخر الإبل، المشايع: الذي يَزْجُرُ أَبِلَهُ، ويَصِيْحُ بها»[1].

وعلاقة هذا المعنى اللغوي بالاصطلاحي: تَصَوُّرُ الانقطاع في كليهما، إذ الحديثُ غيرُ المُتَّصِل: مُرْسَلٌ، أي: كل طائفة منهم لم تَلْقَ الطائفةَ الأخرى.

والمعنى اللغوي الثالث: أن يكون مأخوذًا من الاسترسال، وهو الاستئناس والطمأنينة إلى الإنسان، والثقة فيما يحدثه[2].

ويُروى في هذا المعنى حديثٌ لا يصح: «أَيُّمَا مؤمن استرسل إلى مؤمنٍ فَغَبَنَهُ كان غَبْنُهُ ذلك رِبًا»، وفي لفظ: «غَبْنُ المُسْتَرْسِلِ رِبًا [وفي رواية: حَرامٌ]»[3].

قال العلائي: «وهذا اللائقُ بقول المُحْتَجِّ بالمرسَل، كما سيأتي في أدِلَّتهم ـ إن شاء الله تعالى ـ لكن يَرِدُ عليه: أن خَلْقًا من الرواة أرسلوا الحديثَ مع عدم الثقة برواية الذين أرسلوا عنه»[4].

والمعنى اللغوي الرابع: من قولهم ناقة رَسْلة، أي: سريعة السير سهلته.

---

(١) ديوان لبيد بن ربيعة (١٧٠).

(٢) انظر لسان العرب (١١/ ٢٨٣).

(٣) أخرجه الطبراني (رقم ٧٥٧٦)، وأبو نعيم في الحلية (٥/ ١٨٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٣٤٩)، وضعفه، وكذا الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/ ٧٦).

وانظر سلسة الأحاديث الضعيفة للألباني (رقم ٦٦٧، ٦٦٨، ١٥٦٥).

(٤) جامع التحصيل (٢٣ ـ ٢٤).

ومنه قول كعب بن زهير[1] في قصيدته المشهورة[2]:

أمستْ سعادُ بأرضٍ لا يُبَلِّغُها إلا العِتاقُ النَّجيباتُ المَرَاسِيلُ

قال ابن الخطيب: يحيى بن علي بن محمد أبو زكريا التِّبْريزيّ[3] (ت ٥٠٢هـ) في شرحه لقصيدة كعب بن زهير: «والمراسيل جمع مِرْسَال، وهو مِفْعَال من قولهم: ناقة رَسِيلة: إذا كانت سريعةً رَجْعَ اليدين في السَّيْر»[4].

كذا قال ابنُ الخطيب التبريزي في واحد المراسيل، أنه مِرْسال.

لكن جاء في شرح ديوان الحطيئة ليعقوب بن إسحاق الشهير بابن السِّكِّيتِ (ت٢٤٦هـ) في شرح قول الحطيئة[5]:

---

(١) كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني، الشاعر ابن الشاعر، صحابي معروف، أسلم في العام التاسع، وقيل: إن وفاته سنة ست وعشرين، وقيل بل تأخر إلى خلافة معاوية. انظر الإصابة (٥/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣)، والأعلام للزركلي (٥/ ٢٢٦)، ومقدمة ديوان كعب بن زهير لمفيد قميحة (٢٠).

(٢) قصيدة كعب بن زهير المسماة بـ «البردة» من أشهر الشعر العربي، ومن أثبته إسناداً، أخرج القصيدة وصححها الحاكم في المستدرك (٣/ ٥٧٩ ـ ٥٨٣). وليوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي رسالة باسم (الإرشاد إلى اتصال بانت سعاد بزكي الإسناد)، منها صورة بمكتبة الحرم المكي الشريف: المكتبة الصديقية (رقم ١١١٦).

(٣) نص ياقوت الحموي في معجم الأدباء على أن من قال في هذا العالم اللغوي (الخطيب) بحذف (ابن) فهو واهم، وأن الصواب إثباتها: (ابن الخطيب) انظر معجم الأدباء لياقوت (٢٠/ ٢٥).

وهذا العالم غير المحدث الخطيب التبريزي صاحب (مشكاة المصابيح) محمد بن عبد الله العمري (ت ٧٤١ هـ تقريباً) انظر الأعلام للزركلي (٦/ ٢٣٤).

(٤) شرح قصيدة (بانت سعاد) لابن الخطيب التبريزي (١٨).

(٥) الحطيئة: جرول بن أوس العبسي، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، شاعر الهجاء، له قصص مع أمير المؤمنين: عمر بن الخطاب، قيل في وفاته سنة (٣٠ هـ) أو نحوها، وقيل: سنة (٤٥ هـ)، انظر فوات الوفيات لابن شاكر (١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٩)، والأعلام للزركلي (٢/ ١١٨).

وأُذمٍ كَأَرْآمِ الظباءِ وَهَبْتُها مراسيلَ مَشْدُودٍ عليها رِحَالُها

قال ابن السكيت: «المراسيل: السراع، واحدتها رَسْلة، كان ينبغي أن يُقال لواحدِ مراسيل: مِرْسال، لكنّ العربَ لم تَقُلْهُ، إلا رَسْلَة، وليس للمراسيل من لفظها واحد»[1].

كذا قال ابن السكيت، وجاء في (لسان العرب) ما يُوافقُ ابن الخطيب التبريزي[2].

وعلاقة هذا المعنى بالمعنى الاصطلاحي: أنَّ المُرْسِل كأنه أسرع فيه عَجِلاً، فحذف بَعْضَ إسنادِه.

هذه هي اشتقاقاتُ المعنى الأصلي لكلمة (رِسْل)، وعلاقة كل اشتقاق بالمعنى الاصطلاحي للمرسل.

وقال العلائي بعد أن ذكرها: «والكل محتمل»[3].

قلت: نعم، لكن الأول أقواها وأوْجَهُهَا، فعلاقة المعنى اللغوي بالاصطلاحي فيه ظاهرة لا تحتاج إلى تَكَلُّفٍ[4].

فالأقوى ـ عندي ـ أنها مأخوذة من الإرسال بمعنى: الإطلاق، والإهمال، وعدم المنع.

هذا ما يتعلق بتعريف المرسل لغة.

أمَّا اللفظ الآخر لمسمى هذا العَلَم المركب، وهو: الخَفِيّ، فغيرُ خفي! فالشيء الخفي، والخافي، والخفا: الذي لم يظهر[5].

---

(١) ديوان الحطيئة رواية وشرح ابن السكيت (٢٢٨ ـ ٢٢٩).

(٢) انظر لسان العرب (رسل) (١١/ ٢٨٣).

(٣) جامع التحصيل (٢٤).

(٤) وانظر المنهج المقترح لفهم المصطلح، من تأليف العبد الفقير (ص ٤١ ـ ٤٢).

(٥) انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي (خفي) (١٦٥٢).

فالخفاء ضِدُّ الظهور.

وعلاقة الخفاء بالمرسل الخفي هي: أن المرسل الخفي انقطاعٌ غير ظاهرٍ في الإسناد، ولذلك قالوا عنه: إنّه علم عميق المسالك، بعيد الأغوار، من أعوص علوم علل الحديث.

ولذلك ـ كما قال العلائي ـ لم يتكلم فيه إلا حذاق الأئمة الكبار[1].

---

(١) جامع التحصيل (١٢٥).

المبحث الثاني:
المرسل الخفي اصطلاحًا:

بعد أن عرفنا معنى الإرسال والخفاء في اللغة، وعلاقة ذلك المعنى بالمصطلح، يبقى تعريف الاسم العَلَم لهذا العِلْم من أنواع علوم الحديث: المرسل الخفي.

غير أن معنى مصطلح المرسل الخفي مما لم يُتَّفَقْ عليه، بل مما كَثُر فيه الاختلاف.. واحْتَدم!

فليس من السهل أن أُقَدِّمَ تعريفًا له، بل ولا يصح أن أُقَدِّمَ تعريفًا له، إلا بعد جَمْعِ الأقوال فيه، ودراستِها دراسةً متأنية منصفة، ليمكنني تقديمُ تعريفٍ صحيحٍ لـ (المرسل الخفي)، مُسْتَنِدٍ إلى الأدلّةِ العلمية المُثْبِتَةِ صوابَهُ، وسببِ اختيارِه دونَ غيرِه.

فمن الواجب ـ والحالة هذه ـ أن أعرض الأقوال المختلفة والآراء المتباينة، شارحًا وجوه الاختلافات، مبينًا نقاط التلاقي والتنافر بينها. لأمهِّدَ ـ بعد ذلك كله ـ سبيل تَبَيُّنِ القول الراجح، والرأي المختار.

وإني لأعتذر للقارىء لما سوف يجده من إطالة لا بد منها، ومن استطرادٍ لازمٍ خلال عَرْضِ الأقوال الآتية (إن شاء الله).

وإني لأعتذر للقارىء مرة ثانية، إذا قادني الحرص على الوضوح التام، أن أسبقَ هذا العرض بذكر تعاريف مقتضبة سريعة، لبعض أنواعٍ من أنواع علوم الحديث، سيكثر ذكرها وتكرارها خلال العرضِ الآتي.

لذلك حرصت على التعريف بها التعريفَ السائدَ والمستقر عند المتأخرين والمعاصرين، لضرورة ذلك في فهم ما يأتي من الأقوال، ولموازنة تلك التعاريف بالأقوال نفسها. فإن ذلك لب هذا الباب في تعريف الإرسال الخفي، وأهم ما فيه. بل بتلك الموازنة سنخلص إلى النتيجة المرجوة، والثمرة المبتغاة، من ذلك العرض الواسع، بإذن الله وتوفيقه عز وجل.

وقد اخترت للتعاريف التالية أن تكون تعريف الحافظ ابن حجر في كتابه (نزهة النظر)، لأنه ـ وكما سبق ـ عمدة من جاء بعده، وقدوة من تأخر عنه، إلى العصر الحديث.

فـ **المرسل (المطلق)**: ما سقط من آخره من بعد التابعي، وصورته أن يقول التابعي، سواء أكان كبيرًا أو صغيرًا: قال رسول الله ﷺ[1].

والمنقطع: ما سقط من أثناء إسناده واحد فقط، أو أكثر بشرط عدم التوالي[2].

والسَّقْطُ في الإسناد قسمان: ظاهرٌ، وخفي[3]:

فالظاهر: ويُطلق عليه (الإرسال الظاهر) هو: أن يروي الراوي عمن لم يعاصره، بحيث لا يشتبه إرساله باتصاله على أهل الحديث[4].

والخفي: عند الحافظ ابن حجر والمستقرّ عند أهل عصرنا ـ قسمان:

التدليس: وهو رواية الراوي عمن سمع منه، ما لم يسمع منه، بالصيغة الموهمة[5].

والإرسال الخفي وهو: رواية الراوي عمن عاصره، ولم يسمع منه[6] بالصيغة الموهمة.

هذه هي المصطلحات التي سيكثر ترددها، وسَنَحُومُ حَوْلَها حتى أوان اقتناص ما نريد.

---

(١) انظر نزهة النظر (٤١).

(٢) انظر نزهة النظر (٤٢).

(٣) انظر التبصرة والتذكرة للعراقي (٢/٣٠٦)، ونزهة النظر (٤٢).

(٤) التبصرة والتذكرة (٢/٣٠٦).

(٥) انظر نزهة النظر (٤٢ ـ ٤٣)، وانظر فتح المغيث للسخاوي (٤/٧٠).

(٦) انظر المصدرين السابقين.

ولذلك أردت توضيح معانيها على ما تقرر، وعلى ما درسناه، ودرسه عامة من سبقنا من مشايخنا ومشايخهم، على ما صُنفت عليه الكتب المتأخرة، أو عامتها.

فليُفهَمْ سبب إيرادي هذه التعاريف على ما ذكرت من قصد زيادة التوضيح، والتيسير على القارىء، وليكون معي خلال عرض النقول والأقوال الآتية بعقله وعلمه، بل وبقلبه كله.

وليس إيرادي إياها عن إقراري لها!!

وكيف يكون ذلك؟! وما سيأتي جميعه مناقشة لها، ومحاكمَةٌ لقائليها.

وقد أفردتُ لهذا الفصل التالي:

الفصل الثاني

علاقة (رواية المعاصر عمن لم يلقه) بالتدليس والإرسال الخفي

المبحث الأول:
أقوالٌ تطبيقية في بيان هذه العلاقة

قبل الدخول في عرض الأقوال، ونقل تصرفات العلماء التطبيقية في هذا الموضوع، أنبه القارىء الكريم إلى أن المهمة العظمى التي يصرف إليها اهتمامه، والتي وإن التفتَ فلا يلتفتُ إلا إليها، أنها: علاقة الإرسال الخفي بالتدليس. فليعدْ إلى تعريفهما المنقولِ سابقًا[1]، ولينقشه في صدره، ثم ليتسلح بالصبر الجميل، وليلج معي ساحة . . .الله يعينه كما أعانني ـ بحمده ومنّه ـ عليها.

ونبدأ ـ بإذن الله تعالى ـ بـ أقوال لأئمة القرن الثالث الهجري، من أساطين العصر الذهبي للسنة، هي تطبيقات عملية، تكشف العلاقة بين الإرسال الخفي والتدليس.

وهي أقوال نخلتها نخلاً من كتب التراجم والجرح والتعديل!

[أقوالٌ للإمام أحمد]

ونبدأ بالإمام أحمد بن حنبل: وتصرفه في أطلاق الإرسال والتدليس.

قال عبد الله بن الإمام أحمد: «قال أبي: ما سمع سفيان الثوري من أبي عون غير هذا الحديث ـ يعني: حديثَ الوضوء مما مست النار ـ والباقي يرسلها عنه»[2].

فتنبه إلى قوله: «يرسلها» مع أن مقتضى التعريف السابق للتدليس، أن يكون فِعْلُ الثوري هذا تدليسًا، لأن للثوري سماعًا من أبي عون في الجُمْلة، فروايته عنه بعد ثبوت سماعه ولو مرة، لِمَا لَمْ يَسْمعه منه، يُعَدُّ تدليسًا، لا إرسالاً.

---

(١) في آخر المبحث الثاني من الفصل السابق (٣٩).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (رقم ٥٦٩٦).

وأصرح منه قول الإمام أحمد: «كان مبارك يرسل إلى الحسن، قيل: تدلس؟ قال: نعم»[1].

كذا جاء هذا النقل في المصدر: بالتاء المثناة الفوقية في (تدلس)، وكأنّ المسؤول هو المبارك. والأرجح ـ عندي ـ أنها بالياء التحتية، وأن المسئول والمجيب هوالإمام أحمد.

وعلى كل، فليس لذلك تأثير على ما نريد الاحتجاج به من هذا النقل، فهو على الوجهين صالح لذلك.

فالمبارك المسؤول عنه، هو المبارك بن فضالة، أحد أشهر الملازمين للحسن البصري[2]، حتى قال الإمام أحمد عنه: «ما روى عن الحسن يحتج به»[3].

مع ذلك يصف الإمام أحمد ما لم يسمعه المبارك بن فضالة من الحسن البصري بالإرسال، مع أنه على مقتضى المستقر عندنا: تدليس، كما جاء في بقيّة النقل السابق: «قيل تدلس؟» قال: نعم».

فهذان النقلان يوضحان أن الإرسال يطلق على التدليس، عند الإمام أحمد.

ولا شك أنه من الواضح أن الإرسال في كلام الإمام أحمد لم يُقَيَّد بخفاء، ولم يُوصَف بظهور، لكنا نكتفي بما أوضحناه من دلالة كلام الإمام أحمد هنا.

والنقل الذي له دلالة واضحة ودقيقة هو النقل الآتي:

قال الإمام أحمد: «لم يسمع سعيد بن أبي عروبة من

---

(١) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٦٣٣).

(٢) سوف تأتي له ترجمة موسعة ـ إن شاء الله تعالى ـ (٣٤٢ ـ ٣٦٥).

(٣) العلل للإمام أحمد برواية المروذي (رقم ١٨٢).

الحكم، ولا من حماد، ولا من عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عروة، ولا من زيد بن أسلم، ولا من إسماعيل بن أبي خالد، ولا من عبيد بن عمر، ولا من أبي بشر، ولا من أبي الزناد.

وقد حدّث عن هؤلاء على التدليس، ولم يسمع منهم»[1].

فقف عند آخر هذا الحكم، عند قوله: «وقد حدث عن هؤلاء على التدليس، ولم يسمع منهم».

هل ينضبط هذا مع تعريف التدليس والإرسال الخفي السابق ذكرهما؟!

لا شك أن الرواية مع عدم السماع مطلقًا ـ على مقتضى التعريف السابق ـ ليست تدليسًا، وإنما هي إرسال خفي، بشرط حصول المعاصرة، وهنا تحققت المعاصرة[2].

فهذا نقل واضح ودقيق، يدل على أن الإمام أحمد يسمي رواية المعاصر عمن لم يلقه ـ وهي الإرسال الخفي ـ: تدليسًا.

[أقوالٌ ليحيى بن معين]

ثم ننتقل إلى إمام آخر، هو أبو زكريا يحيى بن معين:

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٦/ ٤١٥ ـ ٤١٦)، وانظر ميزان الاعتدال له أيضاً (٢/ ١٥٢).

(٢) ذلك أن سعيد بن أبي عروبة أدرك الحسن البصري المتوفى سنة (١١٠هـ)، وانظر مصنف بن أبي شيبة (٢/ ٤٢٥ رقم ٧٩٥٦، و٣/ ٢٨٠ رقم ١١٢٥١).

والحكم بن عتيبة توفي سنة (١١٣ هـ)، أو بعدها انظر التقريب (رقم ١٤٥٣).

وحماد بن أبي سليمان (ت ١٢٠هـ). انظر التقريب (رقم ١٥٠٠).

وعمرو بن دينار (ت٢٢٦ هـ)، انظر التقريب (رقم ٥٠٢٤).

وهشام بن عروة (ت ١٤٥ ـ أو ١٤٦ هـ)، انظر التقريب (رقم ٤٣٠٢).

وزيد بن أسلم (ت ١٣٦ هـ)، انظر التقري (رقم ٢١١٧).

وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان (ت ١٣٠ هـ)، انظر التقريب (٣٣٠٢).

قال يحيى بن معين: «لم يلق يحيى بنُ أبي كثير: زيدَ بنَ سلام، وقدم معاويةُ ابنُ سلام عليهم، فلم يسمع يحيى بن أبي كثير، أخذَ كتابَهُ عن أخيه، ولم يسمعه فدلسه عنه»[1].

ومعنى هذا الكلام أن رواية: «معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام أخي معاوية» منقطعة من الجهتين: بين معاوية ويحيى، وبين يحيى وزيد... هذا هو فحوى كلام يحيى بن معين.

وهنا يسمي يحيى بن معين رواية معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير، وهو لم يسمع منه ـ كما قال ابن معين ـ يسميها: تدليسًا.

مع أنها على مقتضى التعاريف السابقة: إرسال خفي، لأنها رواية المعاصر عمن لم يسمع منه.

على أنه قد خولف يحيى بن معين في حكمه هنا على هذه الرواية، فإنه هنا يطعن في رواية معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير، مع أنها رواية بالمناولة. فقد أعطى يحيى بن أبي كثير معاوية بن سلام كتاب أخيه، إلا أنه لم يقرأه ولم يسمعه منه، كما نص على ذلك يحيى بن معين نفسه[2]، والعجلي[3].

ولذلك فقد قبل بعض الأئمة رواية معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير، واعتبروها مناولة مقبولة[4].

---

(١) التاريخ لابن معين (رقم ٣٩٨٣).

(٢) انظر التاريخ لابن معين (رقم ٢٨).

(٣) انظر معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء للعجلي (١٧٤٤).

(٤) انظر جزء الحديث والعلل لأبي زرعة الدمشقي (٤٩/أ).

لكن المقصود هو أن يحيى بن معين يسمي رواية المعاصر عمن لم يسمع منه تدليسًا، وهي الإرسال الخفي عند المتأخرين.

وقال يحيى بن معين أيضًا: «دلس هشيم عن زاذان أبي منصور، ولم يسمع منه»[1].

وهذا نص قاطع أيضًا على إطلاق التدليس على ما يسميه المتأخرون إرسالاً خفيًا.

وللفائدة: فقد وافق الإمامُ أحمدُ يحيى بنَ معين على نفي سماع هشيم من زاذان[2].

ولابن معين قول آخر يقطع كل شك باليقين، على أنه يطلق التدليس على الإرسال الخفي.

قال يحيى بن معين: «الأعمش سمع من مجاهد، وكل شيء يروي عنه لم يسمع، إنما مرسلة مدلسة»[3].

كذا جاء كلام يحيى بن معين في المصدر، وهو مضطرب.

ونبه محقق كتاب ابن معين إلى أنه كذا جاءت العبارة في الأصل المخطوط، وقال محققه الدكتور أحمد نور سيف: «ولعل العبارة هكذا: وكل شيء يروى عنه لم يسمعه إلا ما قال سمعت، ونقل الدوري عنه: إنما سمع الأعمش من مجاهد أربعة أحاديث أو خمسة»[4].

قلت: وسواء سمع الأعمش من مجاهد شيئًا فدلس ما سواه، أو لم يسمع منه مطلقًا فأرسل عنه، فإن احتجاجنا بكلام

---

(١) التاريخ لابن معين (رقم ٤٨٨١).

(٢) انظر جامع التحصيل للعلائي (رقم ٨٤٩).

(٣) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ورواية الدقاق (رقم ٥٩).

(٤) انظر حاشية تحقيق (من كلام أبي زكريا برواية الدقاق)، (٤٦) والتاريخ لابن معين برواية الدوري (١٥٧٠).

يحيى بن معين قائم وقوي. لأنني إنما أحتجُّ بعطف يحيى بن معين التدليسَ على الإرسال، وكأنهما لفظان مترادفان، معناهما واحد عنده. وإلا فإنه إما أن يكون الأعمشُ سمع شيئًا وروى مما لم يسمعه فهذا تدليس ـ لا غير ـ عند المتأخرين، أو أنه لم يسمع شيئًا مع المعاصرة فهو إرسال خفي ـ لا غير ـ عند المتأخرين أيضًا.

ولكلام ابن معين هذا قوّةٌ من ناحية أخرى، تَكْمُنُ في الصيغة التي عبَّر بها الإمامُ عن حكمه السابق. فقد عبَّر الإمامُ بالاسم لا بالفعل، فقال: «مرسلة مدلسة»، ولم يقل: يرسله ويدلسه.

ومصدر قوة هذه الصيغة، أنها تقطع كل اعتراض، قد يُزْعَمُ به أن كلام ابن معين ليس نصًا قاطعًا على إطلاق الإرسال الخفي على التدليس أو العكس، وذلك استنتاجًا من كلامٍ للحافظ ابن حجر في (نزهة النظر)، في مبحث الغريب[1].

حيث ذكر الحافظ ابن حجر الغريب والفرد، وأنهما مترادفان لغة واصطلاحًا، ثم قال: «إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق[2]، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي[3]... وهذا من حيث إطلاق الأسمية عليهما.

وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي: تفرد به فلان، أو أغرب به فلان،

---

(١) الغريب: «ما تفرد بروايته شخص واحد». نزهة النظر (٢٥).

(٢) الفرد المطلق: ما كانت الغربة فيه في أصل السند، وأصل السند: طرفه الذي فيه الصحابي، فإذا روى صحابي حديثاً، وتفرد به أحد التابعين عنه، فهو الفرد المطلق. انظر نزهة النظر (٢٧ ـ ٢٨). واليواقيت والدرر شرح نزهة النظر للمناوي (١/ ١٩٤).

(٣) الفرد النسبي: ما كانت الغرابة فيه في أثناء السند، انظر نزهة النظر (٢٨).

وقريب من هذا اختلافهم في المنقطع والمرسل، هل هما متغايران أو لا؟. فأكثر المحدثين على التغايُرِ لكنه عند إطلاق الاسم. وأما عند استعمال الفعل المشتق، فيستعملون الإرسال فقط، فيقولون: أرسله فلان، سواء كان ذلك مرسلاً أم منقطعًا. ومن ثَمَّ أطلق غيرُ واحدٍ ـ مِمّن لم يلاحظ مواضعَ استعمالهم على كثير من المحدثين: أنهم لا يُغايرون بين المرسل والمنقطع، وليس كذلك، لما حررناه، وقلَّ من نَبَّه على النكتة في ذلك، والله أعلم»[1].

قلت: وكلام الحافظ هذا جيّد، وإن كان في نتيجته ـ عندي ـ نظر، ليس هذا موطن ذكره[2].

إلا أنه قد يَحتجُّ مُحْتَجٌّ بكلام الحافظ هذا، بأن النُّقُولَ السابقةَ لا تدل على إطلاق المحدثين التدليس على الإرسال الخفي، أو العكس، لأنها جاءت بالتعبير عن الحكم بالصيغة الفعلية، لا بالصيغة الاسمية. فلو اعترض أحدٌ بذلك جاء النَّقْلُ السابق عن ابن معين قاطعًا عليه ما يريد، مُفسِدًا عليه هذا الاعتراض تمامَ الفساد، إذ جاء التعبيرُ فيه بالصيغة الاسمية، وبصورة لا تدع مجالاً للشك: أن اللفظين مترادفان عند ابن معين: «إنما مُرْسَلَةٌ مُدَلَّسَةٌ».

[قولٌ للبخاري]

وأما شيخُ الصنعة الإمام البخاري، فقد وجدتُ له قولاً غزيزًا، يدل على أنه على مثل طريقة الإمام أحمد وابن معين في إطلاق التدليس على الإرسال الخفي.

فقد ذكر الترمذي في (العلل الكبير) أنه سمع البخاريَّ يقول: «لا أعرف لابن أبي عروبة سماعًا من الأعمش، وهو يدلس: ويروي عنه»[3].

---

(١) نزهة النظر (٢٨ ـ ٢٩).

(٢) انظر المنهج المقترح (٢٣٠ ـ ٢٣٢).

(٣) العلل الكبير للترمذي بترتيب أبي طالب القاضي (٢/ ٨٧٧).

فإذا كان سعيد بن أبي عروبة لم يسمع مِن الأعمش، هل ينضبط وَصْفُ البخاري لذلك بالتدليس، على مقتضى نظر المتأخرين في التفريق بين التدليس والإرسال الخفي؟!

وللفائدة: فقد نفى الإمام أحمد أيضًا سماع ابن أبي عروبة من الأعمش[1].

[قولٌ لأبي داود وعبّاس العنبري]

وعلى نحو هذا الموقف إمامان آخران، هما: أبو داود السجستاني صاحب (السنن)، وعباس بن عبد العظيم العنبري الحافظ البغدادي (ت ٢٤٠ هـ).

قال أبو عبيد محمد بن علي بن عثمان الآجُرِّي (ت في أوائل القرن الرابع) في سؤالاته لأبي داود: «سمعت أبا داود يقول: كان عند علي بن المبارك كتابان عن يحيى بن أبي كثير: كتاب سماع وكتاب إرسال، فقلت لعباس العنبري: كيف تعرف كتاب الإرسال؟ فقال: الذي عند وكيع عن علي عن يحيى عن عكرمة، قال: هذا كتاب الإرسال، وكان الناس يكتبون كتاب السماع»[2].

فانظر إلى هذين الإمامين يسميان رواية علي بن المبارك لما لم يسمع من يحيى بن أبي كثير: إرسالاً، مع أنها عند المتأخرين: تدليس.. لا غير، لأنها رواية الراوي عمن سمع منه مالم يسمعه منه، كما عَرَّفُوا به التدليس، والإرسالُ سوى ذلك عندهم.

[قولٌ لخلف بن سالم]

وممن أطلق التدليس على الإرسال أيضًا، حافظ كبير هو خلف بن سالم السندي البغدادي مولى المهالبة (ت٢٣١هـ).

---

(١) العلل للإمام أحمد (رقم ٤٨٥٨).

(٢) سؤالات الآجري (رقم ٤٦٢).

لكن كلامه الذي احتج به على أنه ممن يقول بذلك، فيه بعض الغموض، ووجه دلالته عليه بحاجة إلى توضيح، لذلك فسأذكر كلامه، ثم أبين وجه دلالته على ما أريد الاحتجاج له.

قال خلف بن سالم: «سمعت عدة من مشايخ أصحابنا تذاكروا كثرة التدليس والمدلسين، فأخذنا في تمييز أخبارهم، فاشتبه علينا تدليس الحسن بن أبي الحسن وإبراهيم بن يزيد النخعي؛ لأن الحسن كثيرًا ما يُدخل بينه وبين الصحابة أقوامًا مجهولين، وربما دلس عن مثل: عُتَيّ بن ضَمْرة، وحَنْتَفِ بن السِّجْف[1]، ودَغْفَل بن حنظلة وأمثالهم، وإبراهيم أيضًا يدخل بينه وبين أصحاب عبد الله: هُنَيّ بن نُوَيْرَة، وسَهْم بن مِنْجاب، وخِزَامة الطائي، وربما دلس عنهم»[2].

فهنا يذكر خلف بن سالم أنه تباحث هو وبعض الحفاظ مسائلَ التدليس والمدلسين، والجدير بالذكر أن خلف بن سالم كان يُقرن عِلْمًا بيحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل[3]، وهو من أقرانهم سنًا أيضًا، فلعل الذين تباحث معهم في شأن التدليس كانوا هؤلاء.. أو بعضهم.. أو نحوهم، وهذا يُكْسِبُ كلامَهُ قُوّةً أخرى، لاجتماعه هو وبعض الحفاظ من أمثال أولئك عليه.

يذكر خلف بن سالم أن مما تذاكروه في المدلسين: تدليس الحسن البصري لعُتي بن ضَمْرة، وتدليسه عن عتي بن ضمرة إنما

---

(١) وقع في المصدر: «حنيف بن المنتجب»، ونبه محقق الكتاب أنه جاء في أحد أصوله المخطوطة: «حنتف بن السجف»، وأن هذا الأخير هو الصواب، ومع ذلك أثبت الخطأ في الصُّلْب! وسوف يأتي الحديث عن هذا الراوي، ورواية الحسن عنه بإذن الله (٤٠٥ ـ ٤١٦).

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (١٠٨).

(٣) انظر المشيخة البغدادية للسلفي (٥٤/أ).

هو فيما يرويه عتي عن أُبيّ بن كعب، كما سيأتي في مبحثه الخاص به، في القسم الثاني ـ إن شاء الله تعالى ـ[1].

والذي يهمنا هنا من ذاك المبحث بيان أن تدليس الحسن لِعُتَيٍّ بن ضَمْرَةَ هو أنه يروي عنه عن أُبيّ بن كعب غير ما حديث، وربما حذف الحسنُ عُتَيَّ بنَ ضَمْرَةَ من أحد تلك الأحاديث، فروى الحديثَ عن أُبيِّ بنِ كعب بلا واسطة، بعد إسقاطه عُتيًا من إسناده.

وقد فعل الحسنُ ذلك حقيقة، كما سيأتي في مبحثه[2] (إن شاء الله تعالى).

لكنّ الحسنَ لم يسمع من أبي بن كعب شيئًا على الإطلاق[3]، فروايته عنه بلا واسطة ليست ـ عند المتأخرين ـ تدليسًا، وإنما هي إرسالٌ خفي، مع ذلك يُطلق خلفُ بن سالم على رواية الحسن عن أبي بن كعب بإسقاطِ عُتَيٍّ بنِ ضمرة: تدليسًا!!

وأوضحُ من ذلك كلامُ خلف بن سالم على تدليس إبراهيم النخعي، كما يقول خلف، عن أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، يعني: بحذف الواسطة التي بينه وبين عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، والروايةَ عنه بدونها.

وعدم سماع إبراهيم النخعي من عبد الله بن مسعود من أشهر ما يكون، لتصريح إبراهيم النخعي نفسه بذلك، في كلامٍ له

---

(١) انظر (٥٨١ ـ ٦٤١).

(٢) انظر (٥٩٩ ـ ٦٤٠).

(٣) انظر (٥٨١ ـ ٥٨٨).

مشهور[1]، بَنَى عليه جماعةٌ من الأئمة قاعدةً للمراسيل؛ للمراسيلِ عامة، أو خاصةً بمراسيل إبراهيم، أو عن عبد الله بن مسعود بالأخص[2].

وعلى هذا فرواية إبراهيم النخعي عن ابن مسعود رضي الله عنه بإسقاط الوسائط إرسال، وليست عند المتأخرين تدليسًا بحال، مع ذلك يصفها خلف بن سالم بقوله: «وربما دلس عنهم»، يعني: عن تلامذة عبد الله بن مسعود، بإسقاطهم والرواية عنه بلا واسطة.

[قولٌ لأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين]

وممن أطلق (الإرسال) على (التدليس): أبو حاتم وأبو زرعة الرازيّان، فقد سألهما ابن أبي حاتم عن حديث رواه جَمْعٌ عن حميد عن أنس، ورواه آخرون عن حميد عن ثابت عن أنس، فصوّبا رواية من ذكر ثابتًا بين حميد وأنس، فقال لهما ابن أبي حاتم: سائلاً عمّن رواه دون ذكر ثابت، قائلًا: «فهؤلاء أخطأوا؟ قالا: لا، ولكن قَصّروا، وكان حميدٌ كثيرًا ما يُرسل»[3].

يقولان ذلك، مع أن حميدًا سمع من أنس. فهَاهُما يُطلقان على (التدليس) لفظ (الإرسال).

---

(١) أخرجه الترمذي في العلل الصغير أواخر الجامع (٥/ ٧٥٥)، وابن سعد في الطبقات (٦/ ٢٧٢)، وإسحاق بن راهوية في مسنده. انظر إتحاف الخيرة للبوصيري (١/ ٦٦/أ)، وأبو زرعة الدمشقي في تاريخه (رقم ٢٠٠٠)، والطحاوي شرح معاني الآثار (١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧)، وابن عبد البر في التمهيد (١/ ٣٧ ـ ٣٨).

(٢) انظر شرح معاني الآثار للطحاوي (١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧)، والتمهيد لابن عبد البر (١/ ٣٨)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (٥٣٢)، وجامع التحصيل للعلائي (٧١)، والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٥٥٧).

(٣) العلل لابن أبي حاتم (رقم ٢٠٧١).

[قـولٌ للعجلي] وعلى هذه الطريقة التي مضى عليها أولئك الأئمة، مشى الحافظُ الناقد أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت ٢٦١ هـ) صاحب كتاب (معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء، وذكر مذاهبهم وأخبارهم)، الكتاب المشهور بـ «ثقات العجلي».

قال العجلي في ترجمة حجاج بن أرطاة: «كان يُرسل عن يحيى بن أبي كثير ولم يسمع منه شيئًا، ويرسل عن مجاهد ولم يسمع منه شيئًا، ويرسل عن مكحول، ولم يسمع منه شيئًا، ويرسل عن الزهري، ولم يسمع منه شيئًا، فإنما يعيب الناس منه التدليس»[1].

وهذا من أوضح ما يكون، في إطلاق (التدليس) على الإرسال الخفي!!

[قـولٌ للفسوي] وهذا الحافظ الناقد أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ)، يقول في (المعرفة والتاريخ): «وقد روى سعيد بن أبي عروبة عن عبيد الله بن عمر، وعن هشام بن عروة، وعن أبي بشر - ولم يسمع منهم، إنما دلس عنهم، ولعمري إن ما روى عنهم مناكير»[2].

فلا يخفى واضح هذه العبارة، بأن الفسوي يطلق على رواية المعاصر عمن لم يلقه مصطلح (التدليس).

وهؤلاء الأئمة: أحمد، وابن معين، والبخاري، وأبو داود، وعباس العنبري، وخلف بن سالم، والعجلي، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والفسوي، جميعهم من أعيان القرن الثالث الهجري، العصر الذهبي للسنة.

---

(١) معرفة الثقات للعجلي (رقم ٢٦٤).

(٢) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ١٢٣).

ومن القرن الرابع:

[أقوالٌ لأئمة القرن الرابع:] [قولٌ للنحاس]

يقول أبو جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ) في (الناسخ والمنسوخ) معقبًا على حديث ذكره: «وهذا لا حجة فيه، لأن الحجاج بن أرطأة يدلس عمن لقيه وعمن لم يلقه، فلا تقوم بحديثه حجة، إلا أن يقول: حدثنا، أو أخبرنا، أو: سمعت»[١].

وهذا من صريح القول في اعتبار (رواية المعاصر عمن لم يلقه) (تدليسًا).

[أقوالٌ لابن حبان]

ثم هذا الحافظ الناقد أبو حاتم ابن حبان البُسْتي يقول في مقدمة كتابه (المجروحين): «ومنهم المدلس عمن لم يره، كالحجاج بن أرطأة، وذويه، كانوا يحدثون عمن لم يروه، ويدلسون حتى لا يُعْلَمَ ذلك منهم»[٢].

ثم شرح ابن حبان كلامه هذا بذكر بعض الأمثلة، فكان من الأمثلة التي ذكرها: رواية الحجاج بن أرطأة عن الزهري، مع عدم سماعه منه.

ورواية الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس، مع عدم سماعه منه.

ورواية الحسن البصري عن أبي هريرة، مع عدم سماعه منه أيضًا[٣].

هذا كله يُطلق عليه ابنُ حبان مصطلحَ (التدليس)، مع أنه روايةٌ مع عدم السماع، بل ومع عدم الرؤية! وهذه الرواية عند المتأخرين ليست إلا (الإرسال الخفي)، خارجةٌ عن مُسمّى (التدليس).

---

(١) الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (١/٥٥٧)، عقب الحديث رقم ١٠٨.

(٢) المجروحين لابن حبان (١/ ٨٠).

(٣) المجروحين لابن حبان (١/ ٨٠ ـ ٨١).

ويؤكد ابنُ حبان معنى اصطلاح (التدليس) عنده، خلال تصرفاته وتطبيقاته العملية، في أثناء بعض كتبه.

فقال في ترجمة الحجاج بن أرطاة: «كان الحجاج مدلسًا: عمن رآه وعمن لم يره»[1].

وقال في ترجمة بشير بن المهاجر الغنوي: «روى عن أنس، ولم يره، دلس عنه»[2].

وقال في ترجمة يحيى بن أبي كثير اليمامي: «كان يدلس، فكلما روى عن أنس دلس عنه، لم يسمع من أنس ولا من صحابي شيئًا»[3].

وهذه الأقوال من ابن حبان أصرحُ شيء على إطلاقه التدليسَ على ما يُسمّيه المتأخرون بـ (الإرسال الخفي).

[أقوالُ لابن عدي]. وعلى هذا النهج أيضًا عَصْرِيٌّ لابن حبان، ألا وهو الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ).

قال ابن عدي في (الكامل) في ترجمة حجاج بن أرطأة: «إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وغيره»[4].

وكان ابن عدي قد أخرج بإسناده إلى حجاج بن أرطأة نَفْيَهُ عن نفسه السماع من الزهري[5]، ونقل ابنُ عدي مثلَ ذلك عن بعض الأئمة[6].

(١) المجروحين لابن حبان (١/ ٢٢٦).
(٢) الثقات لابن حبان (٦/ ٩٨).
(٣) الثقات لابن حبان (٧/ ٥٩٢).
(٤) الكامل لابن عدي (٢/ ٢٢٩).
(٥) الكامل لابن عدي (٢/ ٢٢٥).
(٦) الكامل لابن عدي (٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥).

فماذا يعني وصفُهُ الحجاج بن أرطأة بالتدليس في روايته عن الزهري، مع عدم سماع الحجاج بن أرطأة من الزهري شيئًا!!

ألا يدل ذلك على أنه مخالفٌ لما تقرر عند المتأخرين من التفريق بين (التدليس) و(الإرسال الخفي)؟!

وقال ابن عدي أيضًا في ترجمة سعيد بن أبي عروبة: «[وكان][1] ثبتًا عن كل من روى عنه، إلا من دلس عنهم[2]، وهم[3] الذين ذكرتهم ممن لم يسمع منهم»[4].

وهذا قاطع على أن ابن عدي يسمي رواية المعاصر عمن لم يسمع منه: تدليسًا، بدليل قوله: «ممن لم يسمع منهم»، وما ذلك عند المتأخرين إلا الإرسال الخفي، والتدليس قَسِيْمُهُ المُبَايِنُ له عندهم.

[ومن القرن الخامس قولٌ للخليلي]

ومن القرن الخامس:

قال الحافظ أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي (ت ٤٤٦هـ) في كتابه (الإرشاد): «قد روىٰ عن عكرمة جماعةٌ ممّن لم يَلْقَوْه، وإنما يُدلسون عنه، كالحسين بن واقد، وغيره»[5].

---

(١) سقط من المصدر، وزدته من نقل الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٤/ ٦٦) لكلام ابن عدي.

(٢) في المصدر: «إلا من جلس عنهم»، وهو تحريف واضح، والتصويب من تهذيب التهذيب (٤/٦٦)، ومن حاشية تحقيق الدكتور بشار عواد معروف لتهذيب الكمال، حيث نقل عن مخطوطة الكامل لابن عدي، فنقله عنه على الصواب (١١/١١).

(٣) في المصدر: «وهو...» وهي عجمة واضحة.

(٤) الكامل لابن عدي (٣/٣٩٧)، وقد وقع فيه تحريفات سبق شرحها.

(٥) منتخب الإرشاد للخليلي، بانتخاب أبي طاهر السِّلَفي ـ المطبوع على أنه هو الإرشاد (١/٣٤٩).

وهذا قول واضح على منوال ما سبق.

ولغير الخليلي من أهل هذا القرن أيضًا، أقوالٌ نحو من قوله، كالخطيب البغدادي، لكنّنا أخّرناها مع أقوالهم التنظيريّة[١].

فهذه نقولٌ كثيرة التقطتها واقتطفتها من كتب التراجم، لبعض أئمة الحديث وأقطابه، في قرنين هما أزهى القرون بالسنة، وأزخرها بعلمائها. كُلُّها تُثبت تمامَ الإثبات أن رواية المعاصر عمن لم يسمع منه: (تدليسٌ) في اصطلاح المحدثين، وأن ما يُسمّيه الحافظُ ابن حجر ومن تَبِعهُ: إرسالاً خفيًا، ما هو إلا قِسْم من التدليس، لا قَسِيمٌ له كما ادّعى الحافظ ابن حجر ومن تبعه.

وقد اخترتُ النقولَ السابقةَ بعد تمحيص وتدقيق، واخترتُها أن تكون واضحةَ الاستدلال، قطعية الدلالة، وقد تركتُ لهذا الشرط في الاختيار أقوالاً أخرى ليست على شرطها في الوضوح، إقامةً للحجة وقطعًا لقيل وقال وكثرةِ الاعتراض.

[أقوالٌ يُشْتَبَهُ في أنها تناقض الأقوال السابقة.]

ولأني إنما أبتغي الحقَّ والصوابَ أينما كان، لست أتعصّبُ إلا له، ولا أدفعُ إلا ما سواه؛ فإني سأذكر لك ثلاثةَ أقوال قد يتمسّكُ بها من تعصّب للحافظ ابن حجر في إثبات الفرق بين (روايةِ المعاصر عمن لم يسمع منه) و(التدليس).

وسوف نناقش هذه الأقوال، بما يُبَيِّنُ قِيَامَهَا بالحجة من عدم قيامها، بإذن الله تعالى وتوفيقه.

[قولان لأبي حاتم وتفسيرهما]

وأول هذه الأقوال، قول لـ أبي حاتم الرازي:

فقد ذكر أبو حاتم مراسيل عبد الله بن زيد أبي قِلاَبَةَ الجَرْمي، عن جماعة روى عنهم ولم يسمع منهم شيئًا[٢]، ثم

(١) انظر ص (٩٤ ـ ١٢٤).

(٢) انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/٥٧ ـ ٥٨)، والمراسيل له (رقم ١٧٣).

سأله ابنُهُ: «أبو قِلَابَةَ عن مُعَاذة أحبُّ إليك، أو قتادةُ عن مُعَاذة؟ فقال: جميعًا، ثقة، وأبو قلابة لا يُعْرَفُ له تدليس»[1].

فَفَهِمَ الحافظ ابن حجر من هذا أن أبا حاتم يُفرق بين (رواية المعاصر عمن لم يسمع منه) و(التدليس)، لأن أبا حاتم مع ذكره عدم سماع أبي قلابة من جماعة روى عنهم: ينفي أن يكون عُرِفَ بتدليس!

قال الحافظ في (تهذيب التهذيب) في ترجمة أبي قلابة: «وهذا يقوي من ذهب إلى اشتراط اللقاء، لا الاكتفاء بالمعاصرة»[2].

وقد تحرفت هذه العبارة بزيادة كلمة: «في التدليس» عقب قوله: «إلى اشتراط اللقاء» في مطبوع (تهذيب التهذيب)، والكلام بها يكون مضطربَ المعنى! وتصويبها من (فتح المغيث)[3] للسخاوي، حيث نقلها من (التهذيب) على الصواب.

وعبارة الحافظ هذه تدلّنا على أن الحافظ لمّا وَازَنَ بين: نَفْيِ أبي حاتم صِفَةَ (التدليس) عن أبي قِلابة، وحُكْمِهِ ـ مع ذلك ـ بعدم سماع أبي قِلابَةَ من بعض مَنْ عاصرهم، خرج بأنّ أبا حاتم يُفرِّقُ بين (التدليس) و(رواية الراوي عمن عاصرهم ولم يسمع منهم)، بدليل نَفْيِ صِفَةِ (التدليس) عن أبي قلابة مع روايته عمن عاصرهم ولم يسمع منهم.

غير أنّ الحافظ لم يُصَرِّحْ بقيامه بهذه الموازنة، ولا بالنتيجة التي خرج بها منها. لٰكنه انتقل إلىٰ نتيجةٍ أبعد، مَبْنِيَّةٍ علىٰ النتيجة المذكورةِ آنفًا. حيث استدلّ الحافظُ بالتفريق بين (التدليس) و(رواية

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٥٨).

(٢) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٢٦).

(٣) فتح المغيث للسخاوي (١/ ١٩٢).

المعاصر عمن لم يلقه)، التفريقِ الذي خرج به من موازنةِ كلامِ أبي حاتمٍ بَعْضِهِ ببعض، إلىٰ أنْ الراوي غيرَ المدلِّس قد يروي عمّن عاصره ولم يلقه. وهذا يدّل على صِحّةِ اشتراطِ العِلْمِ باللقاء وثُبوته، وعدمِ صِحّةِ الاكتفاء بمجرّد المعاصرة: لأنّه لا يَدُلّنا على سلامةِ الراوي من الرواية عمن عاصره ولم يلقه، إلا العلمُ باللقاء؛ حيثُ إن صفةَ (التدليس) لا تُطْلَقُ علىٰ (رواية المعاصر عمّن لم يلقه)، حتى يُمكننا ـ فيما لو كانت تُطلق عليها ـ تمييزُ الرواةِ الذين تقع منهم (الرواية عن معاصرٍ لم يلقه) مِن الرواة الذين لا يقع منهم ذلك، ليُمكننا ـ فيما لو حَصَلَ هذا التمييز ـ الاكتفاء بالمعاصرة، وعدم اشتراط العلم باللقاء. لٰكنّ صفة (التدليس) ـ عند الحافظ! ـ لا تُطلق على (رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه)، فلم يَحْصُل ـ عند الحافظ أيضًا! ـ التمييز المُغْني عن اشتراط العلم باللقاء، لذلك قال: «وهذا يُقَوِّي مَنْ ذهب إلى اشتراط اللقاء، لا الاكتفاء بالمعاصرة».

هذا هو وَجْهُ استدلالِ الحافظ، وهذا هو فَهْمُه لكلام أبي حاتم.

لكن هذا الفهمَ من الحافظ لكلام أبي حاتم، والمَحْمَلَ الذي حمل عليه كلامَه، مما لم يُوافَقْ عليه، بل لإمامٍ سابقٍ على ابن حجر، وعلّامةٍ لاحِقٍ به = فَهْمٌ يخالف فَهْمَ ابنِ حَجر!!

فهذا الإمام الذهبيُّ يتعقّبُ كلام أبي حاتم المذكور بقوله: «معنى هذا: أنه إذا روى شيئًا عن عمر أو أبي هريرة ـ مثلاً ـ مرسلاً، لا يَدْري من الذي حدثه به، بخلاف الحسن البصري فإنه كان يأخذ عن كل ضرب، ثم يُسْقطهم، كعلي بن زيد تلميذه»[1].

كذا فهم الإمام الذهبي كلام أبي حاتم، وهو فهمٌ ليس فيه ـ

(١) سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٧٣).

من قريب أو بعيد ـ تفريقٌ بين (التدليس) و(رواية المعاصر عمن لم يسمع منه).

ثم هذا العلامة المُعَلِّمي ـ رحمه الله ـ في تحقيقه لكتاب (الجرح والتعديل) يتعقب كلام أبي حاتم في الحاشية بقوله: «حمله ابن حجر على معنى أنه لم يكن يرسل عمن قد سمع منه. ويُحْتَمل أن يكون المراد: أنه لم يكن يُرسل على سبيل الإيهام، وإنما يُرسل عَمّن قد عرفَ الناسُ أنه لم يلقه»[1].

وكلام المعلمي هذا كلامٌ قوي، من نَفَسِ نُقّاد الحديث الأوائل، ومن مِشْكَاة تَعْبيراتِهم.

وإلى هنا... نخرج بنتيجة واضحة، وهي نتيجة مبدئية أساسية: أنّ حَمْل كلام أبي حاتم على أنه تفريق بين (رواية المعاصر عمن لم يسمع منه) و(التدليس)، حملٌ لا يَظْهرُ ترجيحُه على احتمالاتٍ أخرى لمعنى كلامه، بدليل تفسير الذهبي والمعلمي لكلام أبي حاتم، بمعنيين سوى المعنى الذي حمله عليه الحافظ ابن حجر.

وإذا تقرر هذا، فالأمر ـ وبكل سهولة ـ لا يحتاج إلى تَكَلُّفِ معنىً لكلام أبي حاتم.. مُخالِف لما عليه نقاد الحديث في عصره وبعد عصره. بل أَخْذُ أقربِ معنىً لكلامه إلى ما عليه النقاد من شيوخه وأقرانه أولى من ضرب قولٍ له مُحَتَملٍ.. بأقوال جمعٍ من أئمة الحديث.. ثم الخروجُ ـ بعد هذا العَسْف ـ بترجيح هذا الاحتمال من بين احتمالاتِ معنى كلامِه على أقوال الجمع من أهل عصره!!

فإن كان المخالفُ اشْتَطَّ في الاحتجاج إلى هذه الدرجة، فيحق لي ـ ولست بِمُتَعَسِّفٍ ـ أن أُناقِضَهُ القول: وذلك بِرَدِّ أيِّ

(١) الجرح والتعديل (٥/٥٨) حاشية المحقق.

مَعْنىً يُخالف ما كان عليه المحدثون، وأن أَحْمِلَ كلامَ أبي حاتم على المعنى الموافِقِ لهم، ولو كان ذلك المعنى غيرَ ظاهرٍ في كلامه!! أفعلُ ذلك احتجاجًا بمخالفة أبي حاتم لغيره، وأن الأولى حَمْلُ كلامه على موافقة أقوال النقاد من شيوخه وأقرانه فمن بعدهم.

أما تفسير كلام أبي حاتم، فتفسير المعلمي عندي أقوى ما قيل فيه، ويحتاج إلى بيان.

ذلك أن إطلاقات الأئمة ومصطلحاتهم معتمدةٌ على المعنى اللغوي الأصلي للكلمة، ومنبثقةٌ منه، كما سبق أن أشرنا لذلك في التوطئة التمهيدية لهذا الباب،(التي طُبعت باسم: المنهج المقترح).

والتدليس كذلك من هذه المصطلحات المُعْتَمِدَةِ على المعنى اللغوي الأصلي لها، ولن أستبقَ الحديثَ عنه، إذ ستكون لنا معه جولات أخرى موسعة فيما نستقبل من هذا الباب (بإذن الله تعالى).

غير أن التدليس في اللغة مأخوذ من الدَّلَس، وهو: الستر والظلمة[1]، ولذلك أطلق المحدثون على رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه اسم التدليس، لأن انقطاع ذلك فيه خفاء، وفِعْلُ المدلس لذلك فيه سَتْرٌ لعيب الرواية أو لحقيقتها.

ونحن نزعم أن النقول السابقة لأئمة الحديث، وقبل كلام أبي حاتم، تُدْخِل (رواية الراوي عمن عاصره لم يسمع منه) في اصطلاح(التدليس) عند المحدثين، ولا شك أن رواية المعاصر عمن لم يلقه فيها تدليس؛ لأنها توهم سماع الراوي ممن لم يسمع منه، ولا يخالف في ذلك أحد، ولذلك سماه الحافظ (إرسالاً خفيًا).

---

(١) مقاييس اللغة (دلس) (٢/ ٢٩٦)، وانظر لسان العرب(٦/ ٨٦)، وتاج العروس (١٦/ ٨٤ ـ ٨٥).

أما رواية الراوي عمن لم يدرك زمنه، ولم يعاصره البتّة، ونقطعُ بذلك ونستوضحه تمامًا، فإنه لا خفاء في روايته عمن هذه حاله معه، ولا سَتْر يُخْفِي به عيبَ روايته، لأن الانقطاع فيها ظاهرٌ لا لَبْس فيه. لذلك لا نصفُ روايةَ الراوي عمن لم يدرك زمنه بـ (التدليس)، لعدم خفاء الانقطاع فيها، وإنما سميناها(الإرسال الظاهر) أو (الجلي).

فإذا انتقلنا إلى أبي قلابة ومن ذكر أبو حاتم أنه روى عنهم ولم يسمع منهم، فيُحتمل أن يكون أبو قِلابة ـ عند أبي حاتم ـ لم يدركهم، لذلك فإن روايته عنهم إرسال ظاهر، لا خفاء فيها، أي: لا تدليس فيها. ولذلك نَفى عن أبي قلابة التدليس، مع ذِكْرِهِ أنه روى عن غيرما واحد لم يسمع منه.

وهذا الاحتمالُ لم يَهْتَمَّ الحافظُ ابنُ حجر بنفيه وإثبات نقيضه، مع كونه إما أن يُسقطَ احتجاجَه بكلام أبي حاتم تمامَ السقوط، لو صَحَّ، وإما أن يُقَوِّي احتجاجَه به، إذا صحّ نقيضُه.

لكني أحتجُ للحافظ.. فإنّ مُبْتغايَ هو الحَقُّ، ولو كان بمقدوري أن لا أقول قولاً يُخالفُ أحدًا من أئمة الإسلام ـ كابن حجر ـ لَمَا تركتُ سبيلاً إلى ذلك إلا انْتَهَجْتُهُ.

فقد نقل ابنُ أبي حاتم في كتاب (المراسيل) عن أبيه قولَه: «قد أدرك أبو قِلابة النعمانَ بنَ بشير، ولا أعلم سمع منه»[1].

فهذا أبو حاتم يُصرح بإدراك أبي قلابة واحدًا ممن نفى سماعَه منهم.

أمَّا ما جاء في كتاب (الجرح والتعديل) من قول أبي حاتم؛ «أدرك عبدَ الله بنَ بُسْر، ولم يرو عنه شيئًا»[2]. فإنه بهذا القول

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ٣٩٥).

(٢) الجرح والتعديل (٥/٥٨).

ينفي أن يكون لأبي قِلابة عن عبد الله بنِ بُسْرٍ روايةٌ أصلًا، فلا دَلَّسَ عنه ولا أَسْنَدَ.

فنعود إلى حكم أبي حاتم بعدم سماع أبي قلابة من النعمان بن بشير، مع إدراكه إياه، فإن هذا كما هو الظاهر: رواية عن معاصر لم يسمع منه، وهذه الرواية هي التي وصفها الأئمة باسم (التدليس) فكيف ينفي أبو حاتم: أنه لا يَعْرِف لأبي قلابة تدليسًا.. بعد ذلك؟!

بذلك احتج الحافظ على التفريق بين (التدليس) و(رواية المعاصر عمن لم يسمع منه)، فسمى الأخير: (إرسالاً خفيًا).

ومع ذلك فإني لا أرى كلام أبي حاتم قائمًا لِمَا أراد له الحافظُ ابنُ حجر من التفريق المذكور!! لما يلي:

أولاً: لأنه يَحْتَمِلُ معانيَ أُخرى، سوى ما حَمَلَ عليه الحافظُ ابن حجر كلامه، كالمعنيين اللذين ذكرهما كلٌّ من الذهبي والمُعَلِّمي، وقد سبق ذِكْرُنا لهما، والاحتجاجَ بهما على إسقاطِ استدلالِ الحافظِ ابن حجر.

ثانيًا: أن رواية أبي قلابة عن النعمان بن بشير، وأمثاله ممن عاصرهم أبو قلابة، واضحةُ الانقطاع عند أبي حاتم، ظاهرةُ الإرسال. إذ إن الوضوحَ والخفاءَ أمرانِ نِسْبِيَّان، يختلف فيهما الناس، فما يكون ظاهرًا عند أبي حاتم قد يخفى على غيره، والعكس بالعكس.

وبما أننا قررنا أن (التدليس) مصطلحٌ مُنْبَثِقٌ من المعنى اللغوي الأصلي لكلمة (التدليس)، وأنه: الستر والظلمة، فمَهْمَا تحقّقَ السّترُ والظلمةُ في انقطاع من فِعْل الراوي الذي وَقَعَ الانقطاعُ بينه وبين من روى عنه، فإن ذلك يُمكن أن يُطلقَ عليه اسمُ التدليس: لغةً. وأما: اصطلاحًا، فله موضعٌ غيرُ هذا الموضع للحديث عنه. وأما إذا لم يتحقق الستر والخفاء في انقطاعٍ ما، فلا

يصحُّ وصفُه بالتدليس لغة، وكذلك اصطلاحًا، لأن المصطلح قد يُطوِّرُ المعنى اللغوي للكلمة، بتقييد دلالته الواسعة، لكن لا يخالفُ ذلك المصطلحُ المعنى الأصليَّ، أو يَخْرُج عنه بالكلية. فلا يمكن أن يكونَ المحدثون يُطلقون مصطلح (التدليس) على ما لا خفاء ولا ستر فيه، ماداموا قد تكلموا على علمهم باللغة العربية. ولهذا لم نَجِدْهُم خرجوا في مصطلحاتهم عن المعاني اللغوية الأصلية لها، أو بدّلوا مدلولاتها تبديلاً تامًا.. وذلك في جميع مصطلحاتهم.

فأنت تجدُ التعريفَ اللغوي لمصطلحاتهم في كُتبِ هذا العلم مُؤاخيًا - جنبًا إلى جنب - التعريفَ الاصطلاحيَّ لها، وما أقربهما وما أقوى علاقتهما، إذا وُفِّقَ المُعَرِّفُ الاصطلاحيَّ في تعريفه له.

أقول هذا.. مع كونه ظاهرًا من وجوه كثيرة لم أذكرها، إلا أنَّ استخدامي لنتيجته ومؤدّاه هنا، قد يعارض إِلْفًا علميًا عند القارىء، يجعله يرفض النتيجة. بل ربما رفض ذلك الأمرَ الظاهر، لرفض نتيجته، التي عارضتْ إِلْفَه!!

واستخدامي لنتيجة تلك العلاقة الظاهرة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي لكلمة (التدليس) هو الذي جعلني أقول: إن أيَّ انقطاعٍ لا يكون فيه ستر أو خفاء لا يُسميِّه المحدثون (تدليسًا).

وقصدتُ بذلك تعليلَ قولِ أبي حاتم إنه لا يعرف لأبي قلابة تدليسًا، مع قوله عنه إنه روى عمن أدركهم ولم يسمع منهم، فتعليل نفي أبي حاتم للتدليس عن أبي قلابة، مع روايته عمن عاصرهم ولم يلقهم، هو: أن عدم سماع أبي قلابة منهم ظاهر عند أبي حاتم لا خفاء فيه، ولذلك لم يصفه بالتدليس.

وقد يكون سبب ظهور انقطاع رواية أبي قلابة عن أولئك الرواة الذين أدركهم، أن إدراكه لهم كان إدراكًا قليلاً في صِغَرِ أبي قِلابة، مع بُعْد مواطنِ وأمصارِ أولئك الرُّواةِ عن الموطن الذي نشأ

أبو قلابة فيه، مما جعل روايةَ أبي قلابة عنهم ظاهرةَ الانقطاع غيرَ خفية.

وقد يكون لأبي حاتم - وهو أبو حاتم - من أسباب الظهور والوضوح غير ذلك.

لذلك فهذا معنى آخر لكلام أبي حاتم يُخالف ما حمَلَ الحافظُ ابن حجر كلامه عليه، وهو كالشَّرْحِ لتفسيرِ المُعَلِّمي لكلامه.

وهناك معنى آخرُ يحتمله كلامُ أبي حاتم، وله قرينةٌ تُقوِّيه من كلام أبي حاتم نفسِه.

ذلك أن ابنَ أبي حاتم سأل أباه قائلاً: «أبو قلابة عن مُعَاذَةَ أحبُّ إليك أو قتادةُ عن مُعاذة؟ فقال: جميعًا ثقتان، وأبو قلابة لا يُعرف له تدليس»[1].

فيُحتمل أن يكون مقصودُ أبي حاتم من نفيه التدليس خصوصَ رواية أبي قِلابة عن مُعاذة، وأنه لا يَعْرِفُ له عنها تدليسًا، لا أنه ينفي عنه التدليس مطلقًا. ويشهد لذلك: أن قتادة الذي سئل أبو حاتم عنه وعن أبي قلابة في روايتهما عن معاذة، قد نفى سماعه منها غير واحد من الأئمة، فنفى سماع قتادة من معاذة كل من يحيى بن سعيد القطان[2]، والإمام أحمد[3].

ومعاذة بنت عبد الله العدوية، تابعية بصرية[4]، فهي معاصرةٌ وبَلِدَيَّةٌ لكلٍّ من قتادة وأبي قلابة. لذلك فإن رواية قتادة عنها مع عدم السماع تُعتبر تدليسًا على اصطلاح المتقدمين من أئمة

---

(١) الجرح والتعديل (٥/٥٨).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ٦٣٦).

(٣) مسائل أبي داود للإمام أحمد (٣٢٥).

(٤) انظر التهذيب (١٢/٤٥٢).

الحديث. فنَفَى أبو حاتم عن أبي قلابة، ما وقع من قرينه الذي سُئل عنه معه، في خصوص روايته عن معاذة.

وعليه فإن نَفْيَ تدليس أبي قلابة عن معاذة، لا يُعارِضُ وَصْفَهُ بالتدليس عن غيرها، ممن أدركهم ولم يسمع منهم قط. فلا يكون في كلام أبي حاتم تفريق بين (التدليس) و(رواية المعاصر عمن لم يلقه)، ولا يكون فيه دلالة على اشتراط العلم باللقاء بين المتعاصرين، وعدم الاكتفاء بالمعاصرة!

وبعد هذا المعنى المحتمل لكلام أبي حاتم، يُعلم أن قَصْر معنى كلامه على احتمالٍ واحدٍ من عِدّةِ احتمالات تصرُّفٌ غيرُ عِلْمي، وإذا كان هذا الاحتمالُ يُخالف أقوالاً كثيرةً على النقيضِ منه، فإن قَصْرَ الاحتمالات عليه يكون ظلمًا وَجَوْرًا في الاختيار.

فإذا علمتَ أنَّ ذلك الاحتمال يُخالف حتى من جاء بعد أبي حاتم، إلى الحاكم والخطيب ثم إلى ابن الصلاح، ومن جاء بعد ابن الصلاح، بل حتى تبلغَ شيوخ الحافظ ابن حجر، كما سيأتي كل ذلك (وفوق ذلك) مُفَصَّلاً في موضعه (إن شاء الله تعالى).

إذا علمتَ أن ذلك الاختيار من احتمالات كلام أبي حاتم يخالف هذا الجمع من علماء الأمة على مدى العصور، لن يبقى لديك شك في رَفْضِهِ تمام الرفض.

وبعدُ: فلم نزل مع احتمال آخر من احتمالات معنى كلام أبي حاتم، لا يدلُّ على التفريق بين التدليس (رواية المعاصر عمن لم يلقه) كما فَهِم منه الحافظ، لكنني أُرْجِئُه إلى ما بعد ذِكْرِ كلامٍ جديدٍ لأبي حاتم سوى المتقدم، قد يُفهَمُ منه أيضًا أنه يُفرق بين (التدليس) و(رواية المعاصر عمن لم يلقه). وذلك فيما إذا فُهِم علىٰ غير مرادِ قائله. ومعنى كلامه الآتي الجديد، يَصْلُحُ أن يكون احتمالاً آخر لمعنى كلامه السابق، ويصلح أيضًا دليلاً جديدًا على خطأ فهم الحافظ لكلامه السابق.

قال ابن أبي حاتم في كتاب (المراسيل): «كتبَ إليّ علي بن أبي طاهر: حدثنا أحمد بن محمد الأثرم قال: قلت لأبي عبد الله: أبو وائل سمع من عائشة؟ قال: ما أدري، ربما أُدْخِلَ بينه وبينها مسروق، في غير شيءٍ، وذكرَ حديثَ: «إذا أنفقت المرأةُ..». قال ابنُ أبي حاتم: قلت لأبي: أبو وائل سمع من أبي الدرداء شيئًا؟ قال: أدركه، ولا يَحْكِي سماعَ شيءٍ، أبو الدرداء كان بالشام، وأبو وائل كان بالكوفة، قلت: كان يدلس؟ قال: لا، هو كما يقول أحمد بن حنبل»[1].

فلما نقل العلائي كلام أبي حاتم هذا في (جامع التحصيل)، فسَّرهُ بقوله: «يعني كان يرسل»[2].

ولن نقف مع تفسير العلائي كثيرًا، لأنه لم يُبيِّن لنا وجهة نظره في اختياره هذا التفسير، ولا دليله على هذا الفهم!!

وفي كلام أبي حاتم ذاتِه ما يُوضِّحُ الملامحَ الأساسيةَ لمقصودِه منه، وتوضيحُه لكلامِ نفسِه أَوْلَى من توضيح غيره لكلامِهِ.

وجاء توضيحه في قوله: «هو كما يقول أحمد بن حنبل» يعني الكلامَ المنقولَ عن الإمام أحمد في رواية أبي وائل شقيق بن سلمة عن عائشة.

ثم إن في كلام الإمام أحمد ما يوضح مقصوده أيضًا، عندما ضرب مثلاً لكلامه بحديث مُعيَّن.

فليس علينا إلا فَهْم المشبه به، وهو كلام الإمام أحمد، لفهم المشبه: وهو كلام أبي حاتم. وذلك يستلزم دراسة علميّة

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ٣١٨، ٣١٩).

(٢) جامع التحصيل (رقم ٢٩٠).

لكل من القولين للخروجِ بالنتيجة الصحيحة، لا إلقاءَ الكلام على عواهنه، لأول معنًى يَخْطُرُ على البال.

فالحديث الذي ذكره الإمام أحمد، هو حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: «قال رسول الله ﷺ: إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها [وفي رواية: من بيت زوجها] غير مُفْسِدة، كان لها أجرها بما أنفقت، ولزوجها أجره بما اكتسب، وللخازن مثل ذلك، لا يُنْقِصُ بعضُهم من أجر بعض شيئًا».

وهو حديثٌ رواه الجماعة.

والحديث يرويه أبو وائل شقيق بن سلمة، واختُلف عليه: فرواه منصور بن المعتمر[(١)]، وسليمان بن مهران الأعمش[(٢)]، كلاهما عن أبي وائل، عن مسروق، عن عائشة، ومن هذا الوجه أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما[(٣)].

وخالفهما عمرو بن مُرَّة بن عبد الله المرادي، فقال: سمعت أبا وائل يحدث عن عائشة[(٤)]، فلم يذكر مسروقًا بين أبي وائل وعائشة.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٦/ ٢٧٨)، والبخاري (رقم ١٤٢٥، ١٤٣٩، ١٤٤١، ٢٠٦٥)، ومسلم (رقم ١٠٢٤)، وأبو داود (رقم ١٦٨٥)، والترمذي وصححه (رقم ٦٧٢)، والنسائي في عشرة النساء (رقم ٣١٥)، وإسحاق بن راهوية في مسنده (رقم ١١٠٤)، وأبو القاسم البغوي في الجعديات (رقم ٧٩)، والبيهقي (٤/ ١٩٢).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٦/ ٤٤)، والبخاري (رقم ١٤٣٧، ١٤٤٠)، ومسلم (رقم ١٠٢٤)، والنسائي في عشرة النساء (رقم ٣١٦)، وابن ماجه (رقم ٢٢٩٤)، وإسحاق بن راهوية في مسنده (رقم ٨٧٥، ١١٨٦)، وأبو القاسم البغوي في الجعديات (رقم ٧٩)، والبيهقي (٤/ ١٩٢).

(٣) انظر التخريج السابق.

(٤) أخرجه أحمد (٦/ ٩٩)، والترمذي وحسنه (رقم ٦٧١)، والنسائي في عشرة النساء (رقم ٣١٤)، وإسحاق بن راهوية في مسنده (رقم ١١٠٣)، وأبو القاسم البغوي في الجعديات (رقم ٧٧)، والسهمي في تاريخ جرجان (٣٩١ رقم ٦٥٠).

وأخرج الترمذي الوجهين، وتعَقَّب رواية (منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة) بقوله: «وهذا أصح من حديث عمرو بن مُرَّة عن أبي وائل، وعمرو بن مُرَّة لا يذكر في حديثه: عن مسروق»[1].

فواضح من هذا العرض لطرق الحديث، ومن كلام الترمذي: أن رواية عمرو بن مرة وَهْمٌ منه هو على شقيق بن سلمة أبي وائل، لاتِّفاق إمامين على روايته عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة، وخالفهما عمرو بن مرة.

فليس أبو وائل هو الذي حذف الواسطة بينه وبين عائشة، ولكنَّ أحدَ الرواة ـ وهو عمرو بن مرة ـ أخطأ عليه، فحذف مسروقًا بينه وبينها. أمّا أبو وائل فقد كان يروي حديثه عن عائشة بواسطة مسروق، مُصَرِّحًا بهذه الواسطة.

وعلى هذا نَفْهَمُ كلام الإمام أحمد، وأنه لا يَلْحَقُ أبا وائل من هذا الحديث عَابٌ بتدليس أو إرسال، ولكنه وَهْمُ الرواة عليه.

هذا هو معنى كلام الإمام أحمد: المشبَّهِ به، في قول أبي حاتم عندما سئل عن أبي وائل: أكان يدلس؟ فقال: «لا، هو كما يقول أحمد بن حنبل».

وعلى هذا يكون معنى كلام أبي حاتم: أن روايةَ أبي وائل عن أبي الدرداء وَهْمٌ من بعض الرواة على أبي وائل، وليست من إرسال أو تدليس أبي وائل نفسِه، ولكنها من خطإِ الرواة عليه.

يؤكد هذا المعنى، أني وجدتُ الدارقطنيَّ في «العلل» ذكر حديثًا لأبي وائل عن أبي الدرداء، ثم قال: «يرويه سعيد بن

---

(١) الجامع للترمذي (رقم ٦٧٢).

يعقوب الطالقاني، ووَهِمَ فيه، رواه عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي وائل، والصواب: عن الأعمش، عن إبراهيم عن علقمة عن أبي الدرداء»[١].

فهذا واضحٌ أيضًا، أنَّ أبا وائل بريء منه، لا أرسله ولا دلسه، ولا رواه! وإنما هو وَهْمٌ محضٌ ممن جاء بعده.

وبذلك ينطبق المُشَبَّهُ على المُشَبَّهِ به، ويظهرُ وَجْهُ الشَّبَهِ جَلِيًّا، فإذا هو أبعد ما يكون عن التفريق بين (التدليس) و(رواية المعاصر عمن لم يسمع منه)!!

فَنَفْيُ أبي حاتم التدليسَ عن أبي وائل، ليس للتفريق المزعوم، لكنه من أجل أن الانقطاعَ الواقعَ في حديثِه عمن أدركه ولم يسمع منه، ليس من صُنْع أبي وائل، ولا مِمَّا نَبَسَ به فُوه!!

ويؤيد هذا المعنى أيضًا: أن أبا حاتم عندما نفى التدليس عن أبي وائل، ذكر أن الشأنَ في أبي وائل هو الشأنُ الذي ذكره الإمام أحمد. والإمام أحمد ممن لا يفرقون، بين (التدليس) و(رواية الراوي عمن عاصروه ولم يلقه)، بل هو ـ كما نقلناه عنه أول هذا الفصل[٢] ـ ممن يَرَوْن روايةَ الراوي عمن عاصره ولم يسمع منه: تدليسًا. فلو كان المعنى في كلام أبي حاتم: أنه لم يكن يدلس، لكنه يرسل إرسالاً خفيًا، على زعم من فرق بينهما. كيف يصح ذلك التشبيه، بذلك المعنى، وهذا هو موقف الإمام أحمد من هذه المسألة؟!

وبعد هذا... أَفَجَأُ المُحْتَجَّ بكلام أبي حاتم على ما بيّنا سقوطَه، بالاحتجاج به على النقيض مما احتج به عليه!!

---

(١) العلل للدارقطني (٦/ ٢٠٥ رقم ١٠٧٢).

(٢) تقدم (٤٣ ـ ٤٥).

ذلك أن ابن أبي حاتم لما سمع أباه يذكر إدراك أبي وائل لأبي الدرداء، وروايته عنه مع عدم سماعه منه، قال سائلاً أباه: «كان يدلس»؟

هذا يعني أن ابن أبي حاتم رأى أن صورةَ رواية أبي وائل عن أبي الدرداء مع إدراكه له وعدم سماعه منه صورةُ التدليس، وأن هذا هو صنيع المدلِّسين، ولذلك تعقب كلام أبيه سائلاً: «كان يدلس؟».

وأبو حاتم لم يُخَطِّىء ابنَه في فَهْمه لتلك الصورة على أنها تدليس، ولم يَنْهَرْهُ على سؤال لا تعلُّقَ له بالمسألة المطروحة؛ لكنه بيّن له أن أبا وائل لا يَلْحَقهُ من جناية الرواة عليه شيء، ولا يُغْصَبُ برأسه ما اقترفه الرواة عنه وهو بريء منه، فلا يُوصف بالتدليس لذلك، لذلك وحده، لا لكون صورةِ روايتهِ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) ليست تدليسًا... كما يُدَّعى على أبي حاتم!

ومع كون اعتبار (رواية المعاصر عمن لم يلقه): تدليسًا، جاءت خلال هذه الإشارة في كلام ابن أبي حاتم وأبيه، ومع كون ذلك وَرَدَ تلميحًا لا تصريحًا؛ إلا أن من تَمَعَّنَ كلامَهما، فإنه سوف يعتبر هذا التلميحَ في مِثْلِ قوة التصريح، لأنه خرج من ابن أبي حاتم، ومَرَّ على أبيه، كالمُسَلَّمَاتِ التي لا تستوقفُ أحدًا، ولا تحتاجُ إلى تَكَلُّفِ وتوضيحِ!!

فرحم الله مَنْ أَحْوَجَنا إلى هذا التوقُّفِ وتكلُّفِ التوضيحِ!!

وما زلنا مع ما أُحوِجْنا إليه من ذلك، في مقالة ثالثةٍ وأخيرة، قد يُزعَم أنها تدل على التفريق بين (التدليس) و(رواية المعاصر عمن لم يلقه).

[قــــول لإسماعيل بن إســحــاق الـقــاضــي وتفسيره]

قال القاضي إسماعيلُ بنُ إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد البصري (ت٢٨٢هـ) عن المغيرة بن مِقْسَم: «ليس بقوي فيمن لقي، لأنه يدلس، فكيف إذا أرسله»[١].

قلت: وهذه عبارة فضفاضة، أوسع دلالة من كلام أبي حاتم الذي ذكرناه أولاً: خاصةً وأنه أطلق الإرسال فلم يقيده بوصف ک (الخفاء) أو (عمن أدركه ولم يسمع منه)، فيَقْوَى لذلك احتمالُ أن يكونَ مقصودُه بالإرسال: الإرسالَ الظاهرَ عمن لم يُدرِكِ الراوي زمانَه.

ويكون القَصْدُ حينها من العبارة: بيانَ عموم ضَعْف المغيرة بن مِقْسَم في جميع ما يرويه، فهو إن كان غيرَ قوي فيما يرويه عمن لقيه، فإنه فيما يرويه عمن لم يدرك زمانه أحرى بالضعف وعدمِ القوة.

واستغنى القاضي إسماعيلُ عن أن يذكر الحالة الوَسَط وحُكْمها، وهي رواية المغيرة عمن أدركه ولم يسمع منه، لدلالة اللفظ عليها؛ لأن عبارته انْتَظَمَتْ جميعَ الحالات، بالنصِّ على حُكْمِ الطَّرفيْن: الأعلى (عمن لقيه)، والأدنى (من لم يدركه).

هذا أحدُ معاني كلام القاضي إسماعيل.

ويمكن أن يكون القاضي قصد بالإرسال: رواية المغيرة عمن أدركهم ولم يسمع منهم، وهو (الإرسال الخفي) عند الحافظ ابن حجر، مع ذلك لا يلزم أن يكون القاضي يفرق بين (التدليس) و(رواية المعاصر عمن لم يسمع منه) لمجرد أنه وصف الأولى بـ (التدليس) والثانية بـ (الإرسال)، لاحتمال أن يكون أراد التنويع في العبارة.

وقد تقدم عن غير ما إمام سبق ذكره، إطلاقُ اسم (الإرسال) على (التدليس)[٢]، فلا محظور في ذلك على فاعله.

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٧١).

(٢) انظر ما تقدم (٤٣ ـ ٤٤، ٥٠، ٥٣).

ومن أقوى ما سبق قول ابن معين عن رواية تقدمت: «مرسلة مدلسة»[1]، كذا على العطف البياني أو البدلية!!

فلا حجة في كلام القاضي إسماعيل على التفريق بين (رواية المعاصر عمّن لم يلقه) و(التدليس).

وإلى هنا أكون ـ والحمد لله ـ قد رصدت كل ما وقفت عليه من أقوال تطبيقية، وتصرفات عملية، لأئمة القرون الأولى، مما يبين علاقة ما يسميه المتأخرون: الإرسال الخفي، بالتدليس، وهل بينهما فرق، أم لا فرق بينهما.

---

(١) انظر ما تقدم (٤٧).

المبحث الثاني:
أقوالٌ تنظيرية في بيان علاقة رواية المعاصر عمّن لم يلقه بالتدليس والإرسال الخفي:

وأبدأ فيما يلي بسياق أقوال الأئمة التنظيرية، التي أوردوها خلال تقعيدهم لهذا العلم، وأثناء تقنينهم لأحكامه وبيان مصطلحاته.

فأقدم من تناول (التدليس) بما ظُنَّ معه أنه يُفَارِقُهُ عن (رواية الراوي عمن لم يسمع منه)، هو: الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ).

[عند الشافعي]

حيث ذكر الإمام الشافعي في (الرسالة) شروطَ قبولِ الحديث، وتكلَّم عن وَصْفِ الراوي الذي يُقبل حديثه، فقال: «بَرِيًّا من أن يكون مُدَلِّسًا: يحدّثُ عمّن لقي ما لم يسمع منه»[١].

قلت: فغالب الظن أن عبارة الشافعي هذه هي التي عناها الحافظ ابن حجر، عند تفريقه بين (التدليس) وما سماه بـ (الإرسال الخفي). وذلك في قوله في (نزهة النظر): «وممن قال باشتراط اللقاء في التدليس: الإمام الشافعي، والبزار...»[٢].

ومَنْ وجد للشافعي كلامًا آخر سوى المذكور سابقًا، في غير (الرسالة) له، هو أقوى دلالة لما أراد الحافظ ابن حجر، فلا يبخل عليَّ به.

ووجه دلالة الكلام الذي ذكرناه سابقًا للإمام الشافعي، على ما أراد الحافظ ابن حجر: من أن التدليس محصور في الراوي الذي لقي من يروي عنه = هو: أن الشافعي بعد أن اشترط في الراوي المقبولِ الرواية: أن يكون بَرِيًّا من التدليس، أتبع ذلك بعبارة كأنها تعريفٌ بالتدليس، حيث قال: «يحدث عمن لقي مالم يسمع»، ففهم الحافظ أن الشافعي عرَّف التدليس بهذه العبارة التي

---

(١) الرسالة للشافعي (٣٧١ رقم ١٠٠١).

(٢) نزهة النظر لابن حجر (٤٣).

ليس فيها إلا (رواية من لقي)، والتعاريف يجبُ أن تكون جامعةً مانعة = إذًا فالتدليس عند الشافعي: «رواية من سمع ما لم يسمعه».. لا غير!

وأول زَلَلٍ وقع لمن فهم كلام الشافعي على ما سبق: أنه غفل عن دلالة سياق كلام الشافعي، ولذلك حمَّل كلام الشافعي ما لا يحتمل.

فقد ابتدأ الشافعيُّ كلامَه مُبيِّنًا شروطَ قَبولِ الراوي وما يرويه، فبدأ ببعض الشروط: كعدالة الراوي وضبطه، وتعرّضَ لمسألة رواية الحديث بالمعنى، ثم انتقل إلى الشرط الذي يؤمن معه من انقطاع السند، فاشترط لذلك أن يكون الراوي غير مدلّس[1].

فسياق كلام الشافعي - إذًا - سياقُ بيانِ شروطِ قبولِ الرواية، وليس سياقَ تعريفٍ بالمصطلحات.

وسياقُ كلِّ أمرٍ منهما يختلف عن الآخر تمام الاختلاف، وله تأثير عميق على فهم الكلام كله.

وتوضيح هذا الاختلاف والأثر العميق على كلام الشافعي، يظهر: من أنَّ الذي يشترط شرطًا، لأيّ أمر، أنه: إذا نصَّ على اشتراط شرطٍ أَعْلَى وأدقّ، أن الأدنى والأوضح لا يلزم التنصيصُ على اشتراطه، لأن الأعلى يشمل الأدنى وزيادة، وأن المُشْتَرِطَ إذا نص على الاحتراز من ناقضٍ خفيف، أن الناقضَ الأشدَّ (مِنْ جنسِ الخفيف) داخِلٌ في اشتراطه من باب أولى.

فإذا أردنا تطبيقَ هذه القاعدة على كلام الشافعي، وجب قبل ذلك - توضيحُ: أيِّ الشرطين إذا ذُكِر شَمِلَ ذِكْرُهُ الآخَرَ: (رواية المعاصر عمن لم يلقه)؟ أم (روايةُ من سمع ما لم يسمع)؟

---

(١) الرسالة (٣٧٠ - ٣٧١).

فأقول: إنه لَمِمّا لا شك فيه أن (رواية من سمع مالم يسمعه) التي حصر الحافظ ابن حجر (التدليس) فيها، أنّ العلماء لم يَرُدُّوا عنعنةَ المكثرِ منها لِتَحَقُّقِ الانقطاع في (عنعنته)، ولا قال أحد ذلك. وإنما رُدّتْ (عنعنة) المُكثِرِ من هذا النوع من (التدليس) لاحتمال الانقطاع فقط، زيادةً في التحرّي للسنة، ومبالغةً في التوقّي لها. ذلك أننا نتكلم عن (رواية من سمع)، فهو قد سمع ممن روى عنه، فاحتمالُ السماع وارد، لكن إكثار الراوي من (روايته عمن سمع منه ما لم يسمع) جَعَلنا لا نأمنُ من أن يكون قد روى ما لم يسمعه في كُلّ حديثٍ لا يأتي فيه بصيغة دالة على السماع، لذلك غَلَّبْنَا جانبَ عدم السماع، احتياطًا للدين.. هذا كل ما في الأمر!

أما(رواية المعاصر عمن لم يلقه)، فهي روايةٌ مع عدم تَحَقُّقِ اللقاء أصلاً، فلا احتمال فيها للسماعِ، والانقطاعُ فيها: متحقِّقٌ.

و(رواية المعاصر عمن لم يلقه) وإن كانت انقطاعًا خفيًا، بسببِ ما تُوهِمُه المعاصرةُ من اللقاء، إلا أنها ما أن تُعْلَمَ حقيقةُ المسألة، ويَظْهَرَ الخافي، حتى يتحقق وقوعُ الانقطاع، ونجزم بعدم السماع.

فإن عُرف هذا.. فأيُّ الأمرين من (رواية المعاصر عمن لم يلقه) أو (روية من سمع مالم يسمعه) إذا اشْتُرِطَ الاحترازُ منه شَمِلَ الآخر؟

أو بعبارة أخرى: أيُّ الأمرين هو الناقض الخفيف، الذي إذا ما اشْتُرِطَ الاحترازُ منه شمل الناقضَ الأشد؟

. لا شك أن الجواب واضح: فاشتراطُ الاحترازِ من (رواية من سمع مالم يسمع)، لكون الانقطاع فيها احتمالاً واردًا فقط، هي الناقضُ الخفيف، الذي شَمِل ـ باشتراطِ الاحتراز منه ـ الاشتراط بالاحترازِ من (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، لكون

الانقطاع فيها متحققًا، فهي الناقض الأشد والأوضح.

فإذا عُدْنا إلى كلام الشافعي، وتَنَبَّهْنا إلى دلالة السياق، الذي هو سياقٌ يذكرُ فيه شروطَ قبول ما يرويه الراوي. ثم قال الشافعي في هذا السياق عن الراوي: «بَرِيًّا من أن يكونَ مدلّسًا: يحدث عمن لقي ما لم يسمع». علمنا بذلك أن الشافعي بنصه على (رواية من سمع مالم يسمعه) نصَّ ضِمْنًا على (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، لأنه نصَّ على الشرط الأدق في شِدّة التحري والاحتياط، فشمل بذلك الشرط الأوضح الذي يقتضيه ذلك التحري والاحتياطُ من باب أولى.

أو بعبارة أخرى: أن الإمام الشافعي نص على الاحتراز من أخف نوعي (تدليس الإسناد) للدلالة على وجوب الاحتراز من أشدهما تأثيرًا في تضعيف الرواية.

فالإمام الشافعي ـ ببيانه الذي لا يُجَارَى ـ اختصر العبارة، وأتى باللفظ القليل الدال على المعنى الكثير.. فرحمةُ الله عليه!

فلا تناقُضَ إذًا بيْن أن يكون الشافعي يُسمي (رواية المعاصر عمن لم يلقه): (تدليسًا)، وبين عبارته التي قالها في ذلك السياق: «بريا من أن يكون مدلسًا: يحدث عمن لقي مالم يسمعه منه». لأن عبارته هذه لا تعني حصرَ التدليس في تلك الصورة، لكنها تعني: اشتراط سلامة الراوي من أن يكون مدلسًا، ثم ذكر أخفى نَوْعَي تدليس الإسناد، والذي لا نجزمُ فيه بالانقطاع، ليدُلّنا على أن التدليس الذي يتحقق فيه الانقطاع أولى بالنَّفْي عن الراوي.

وهذا مِثْلُ ما لو قال قائل ـ في سياق ذكر صفة الراوي المقبول الرواية ـ: «وأشترطُ أن لا يكون الراوي مجهولاً: لا أعرف عدالته الباطنة».

فهل يكون معنى هذه العبارة: أن الجهالة عند قائل هذا

الكلام محصورةٌ في عدم العلم بالعدالة الباطنة؟!

لا شك أنه لا يقول ذلك أحد يفهم، وكل ما تعنيه العبارة: أنه يشترط في الراوي أن يكون معلوم العدالة الظاهرة والباطنة، وأنه لا يقبل أن يكون في الراوي أقل نوع من أنواع الجهالة.

وكذا كان كلام الشافعي في التدليس!!

وهذا يَدُلُّكَ على خطر اجْتِزَاءِ اللفظ عن سياقه، وفَصْله عن دلالة سِبَاقه ولِحَاقِهِ، لأن ذلك قد يقود إلى حَمْل الكلام على غير محامله، وفَهْمه على غير وَجْهه. كما وقع للحافظ ابن حجر، عندما اعتبر كلام الشافعي كأنه واقعٌ في سياق التعريف بالتدليس، مع ما يُلْزِمُهُ هذا السياقُ من وُجوب (الجَمْع) و(المنع)؛ فحمَّل كلامَ الشافعي ما لا يدل عليه، ولا حامَ حَوْلَه!!

فلا دلالةَ ـ إذًا ـ في كلام الشافعي على اشتراط قَيْدِ (اللقاء) في (التدليس)، كما قال الحافظ ابن حجر!

ولا في الشافعي مُسْتَنَدٌ للحافظ ابن حجر!

ولا تُقوِّي جلالةُ ذلك الإمام الكبير ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر!!

[عند يعقوب بن شيبة]

وبعد الإمام الشافعي وجدت للحافظ يعقوب بن شيبة (ت٢٦٢هـ) كلامًا عن التدليس، مفيدًا في معرفة علاقة (التدليس) بـ (الإرسال الخفي).

أسند الخطيبُ في (الكفاية) إلى يعقوب بن شيبة أنه قال: «التدليسُ جماعةٌ من المحدثين لا يرون به بأسًا، وكرهه جماعة منهم، ونحن نكرهه. ومن رأى التدليسَ منهم فإنما يُجَوِّزُهُ عن الرجل الذي قد سمع منه، وسمع من غيره عنه، ما لم يسمعه منه، فيدلسه: يُرِي أنه قد سمعه منه، ولا يكون ذلك أيضًا عندهم

إلا عن ثقة، أما من دلس عن غير ثقة، وعمن لم يسمع هو منه، فقد جاوز حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء»[1].

فواضح من كلام يعقوب بن شبية هذا: من طرفه الأخير خاصة، أنه يعتبر (الإرسال الخفي) ـ كما يسميه المتأخرون ـ (تدليسًا)، وأنه لا يُفَرِّقُ بينهما، وذلك في قوله: «أما من دلس عن غير ثقة، وعمن لم يسمع هو منه».

هذا واضح لا خفاء فيه، إذْ أَطْلَقَ على (رواية الراوي عمن لم يسمع منه» اسمَ (التدليس).

وبقي في كلام يعقوب بن شيبة مما يحتاج إلى شرح حُكْمِهُ الذي أصدره على التدليس، ونقل فيه اختلاف المحدثين، إذ قد يُفْهَمُ على غير وجهه: على أن يعقوب بن شيبة يعتبر التدليس جَرْحًا في ثقة الراوي وطَعْنًا في عدالته، لقوله: «فأما من دلس عن غير ثقة، وعمن لم يسمع هو منه، فقد جاوز حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء».

والطعن في الراوي بسبب التدليس مطلقًا قولٌ شاذٌّ لا يكاد يتحقق إثباته في مذهب أحد من المحدثين، ولا يصح عن أكثر النقاد تَشَدّدًا على المدلِّسين.

فهذا شعبة بن الحجاج، وهو من أشد المحدثين ذمّا للتدليس، كما قال ابن الصلاح[2]، بل هو القائل: «لأن أزني أحب إلي من أن أدلس»[3]، حتى علّق ابنُ الصلاح على هذه المقالة بقوله: «وهذا من شعبة إفراط محمول على المبالغة في

---

(١) الكفاية للخطيب (٤٠٠).

(٢) علوم الحديث (٧٤).

(٣) تقدمة الجرح والتعديل (١٧٣ ١٧٤)، الكفاية في علم الرواية (٣٩٣ ـ ٣٩٤).

الزجر عنه والتنفير منه»[1].

هذا شعبة بن الحجاج المذكور في أول قائمة الذامّين للتدليس، يروي عن المدلسين، ويعتني بمروياتهم، ويُميِّز للناس ما صرحوا بالسماع فيه مما دَلَّسوه. حتى عقد ابنُ أبي حاتم فَصْلاً في (تقدمة الجرح والتعديل) سمَّاه (باب: ما ذُكر من مراجعة شعبة لِنَاقِلِهِ الحديث، وإيقافهم على ما يَتَخَالَجُ في نفسه)[2]، خَصَّه بتنقير شعبة عن السماع في روايات المدلسين غالبًا.

فهذا من شعبة، مع ذمِّه الشديدِ للتدليس، يُظهر أنه لم يكن يرى التدليسَ مطلقًا طعنًا في الراوي، قادحًا في عدالته، وأنه كان يكتفي للأمن من التدليس بتفحُّصِ السماع، لا بترك الراوي المدلس بالكلية.

فإذا كان هذا موقف شعبة من المدلسين، في شدة ذمه للتدليس، تعلم أنَّ اعتبار (التدليس) طعنًا في الراوي مطلقًا لا تكاد تَصِحُّ نسبتُه إلى أحدٍ من نقّاد الحديث، وأن أشد موقف قد يثبت لهم مع المدلسين عن غير الكذابين، هو: (رَفْضُ حديثِهم إلا ما صَرّحوا فيه بالسماع، وأن التدليس يَثْبُتُ بمرّةٍ واحدة)!!

قصدتُ من ذلك كله استبعادَ أن يكون يعقوبُ بن شيبة عَنَى جَرْحَ من عُرف بالتدليس في قوله: «فقد جاوز حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء»، لكنه بكلامه هذا اعتبر المحدثين متفقين على ذَمِّ ذلك النوع من التدليس، ولا يُمكن أن يكون هذا الاتفاقُ اتفاقًا على الطعن في عدالة الراوي المدلِّس بمجرَّدِ التدليس؛ لأن الطعن في الراوي بالتدليس مطلقًا قول شاذ بمرة، كما سبق بيانه، فلا يُعْقَلُ أن يكون القولُ الشاذ بمرّةٍ هو الذي ينقل عليه يعقوب بن شيبة الاتفاق!!

---

(١) علوم الحديث (٧٥).

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (١٦٣ ـ ١٧٠).

لذلك لزم أن يكون لكلام يعقوب بن شبية معنىً آخر، سوى أن يكون (التدليسُ) قادحًا في عدالة من عُرف به.

ومَنْ تَمَعَّنَ كلامَ يعقوب بن شيبة ظهر له الوجه الذي عليه معناه، وسنشرحه (بإذن الله تعالى).

ذلك أن يعقوب بن شيبة قسّم التدليس من ناحية حكمه إلى قسمين: قسمٍ مُخْتَلَفٍ فيه بين من لم ير به بأسًا، ومن كرهه، وقسمٍ لم يرخِّص فيه أحد.

ثم ذكر أن القسم الأول هو التدليس عن الثقات، وأن القسم الثاني هو التدليس عن غير الثقات وعمن لم يسمع منه الراوي شيئًا.

ومِنْ تَمَعُّنِ هذين القسمين ظهرَ لي أن الحُكْمَ الذي نقله يعقوب بن شيبة فيهما منصرفٌ إلى أحد أمرين، أو إلى الأمرين كليهما، وهما:

أولاً: إلى ذات التدليس من كل قسم منهما.

ثانيًا: إلى عنعنة من عُرف بكل قسم منهما، دون باقي حديثه، وإلا لَعُدْنَا إلى اعتبار التدليس طعنًا في عدالة الراوي.

وإذا طَابَقْنَا بين هذين الأمرين اللذين صَرَفْنا إليهما حُكْمَ يعقوب بن شيبة بتقسيمه السابق، ظهر لنا مطابقةُ كل قسمٍ للحكم الذي ذكره له يعقوب معنىً وواقعًا.

فالقسم الأول؛ وهو التدليس عن الثقات، يذكر يعقوب أن جماعةً من المحدثين لم يروا بأسًا على فاعله وأنه جائز لا حرمة فيه ولا كراهة، ومنهم من كرهه؛ ومال إلى الأخير يعقوب.

والقسم الثاني وهو: التدليس عن غير الثقات، وعمن لم

يسمع الراوي منهم شيئًا. فذكر يعقوب بن شيبة أنه لم يُرخِّص فيه أحد، ولا أجازه إمام معتبر، فهو دائر بين الحرمة والكراهة على من تَعَمَّدَ التدليسَ عن ضعيف عنده، أو قصد الإيهام بالسماع ممن لم يسمع منه قط.

هذا فهمٌ صحيحٌ لكلام يعقوب بن شيبة، ليس عليه مؤاخذة فيما يظهر لي، فهو متوجِّهٌ لا دافع له. وهو المعنى الأول لكلامه، والأمر الأول الذي ينصرف إليه الحُكم الذي ذكره.

والمعنى الثاني لكلامه: هو أن حُكْمَ يعقوب بن شيبة على التدليس، بتفصيله الذي ذكره، ينصرف إلى حُكْم عنعنة المدلِّس.

فمن كان لا يدلس إلا عن ثقة: فهذا هو الذي اخْتَلفَ العلماءُ في قبول عنعنته، فقبلها بعضُ العلماء ولم يَرَوْا لهذا التدليس أثرًا على حديث المعروف به، بينما تَرَدَّدَ فيها بعضُهم، بل ورَدَّها غيرُهم، وكَرِهوا ذلك من فاعله.

أما من كان يدلس عن غير الثقات، وعمن لم يسمع هو منه، فقد اتفق العلماءُ على أن ذلك التدليس مؤثِّرٌ في قبول العنعنة، ولم يختلفوا في ذلك.

فلا يقبلون حديثَ من كان يدلس عمن سمع منه ما لم يسمعه منه، بإسقاط غير الثقة، المُكْثِرِ من ذلك، إلا إذا صَرَّحَ في كل حديث بالسماع.

ولا يقبلون عنعنة من يروي عمن عاصره ولم يسمع منه، حتى يثبت السماع له ولقاؤه للذي روى عنه ولو مرة واحدة.

فتأثير هذا القسم من التدليس على العنعنة ينقسم إلى فرعين، تُعامَلُ فيهما (العنعنة) بما تُوجبه صورة التدليس في كل فَرع منهما. وإنّما جَمَعَ هذين الفرعين في قسمٍ واحدٍ، مع

اختلاف أثرهما على (العنعنة)، أنهما اجتمعا على أن تكون (العنعنة) في بعض الأحوال مردودةً غير مقبولة.

وهذا المعنى أيضًا معنىً صحيحٌ لكلام يعقوب بن شيبة، لا تنقضه مُعارضَةٌ لواقع مذاهب العلماء في التدليس.

فإما أن هذا المعنى هو مقصودُ يعقوب بن شيبة، أو أنه المعنى السابق له، أو أن كلا المعنيين ملحوظٌ مرادٌ عند يعقوب.

وحرصتُ هذا الحرصَ كلَّه على تفسير كلام يعقوب بن شيبة، لإمامة قائله، وأهمية فهم كلامه، ولأنه قد يُفْهَمُ فهمًا خاطئًا تُبْنَى عليه فُهومٌ أخرى.. أو قل: أوهامٌ أخرى، أو لعل أحدًا يفهم كلامه على الخطأ ثم يتعقّب هذا الإمام فيما لا تَعَقُّبَ عليه فيه.

وهذا الإمام زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السَّلامي أبو الفرج الشهير بابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، يتعقب يعقوب بن شيبة، فيقول في شرح علل الترمذي: «ورخص في التدليس طائفة، قال يعقوب بن شيبة: من رخص فيه فإنما رخص فيه عن ثقة سمع منه، وأما من دلس عمن لم يسمع منه فلم يُرَخِّصْ فيه، وكذا إذا دلس عن غير ثقة.

كذا قال يعقوب! وقد كان الثوري وغيره يدلسون عمن لم يسمعوا منه أيضًا، فلا يصح ما قاله يعقوب»[(١)].

فيظهر من هذا أن ابن رجب فهم كلام يعقوب بن شيبة فَهْمًا خطَّأهُ فيه، ولعل ابن رجب فهم كلام يعقوب على وجهين:

الأول: أن يعقوب بن شيبة عنى بكلامه: أن من روى عمن لم يسمع منه قُدِح في عدالته بذلك.

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٥٨٥).

وهو قولٌ ـ مِمَّن قاله ـ خطأ ولا شك، ولذلك تعقبه ابن رجب، حيث بيّن أن أحد الأئمة المتفق على إمامتهم وجلالتهم، ألا وهو سفيان الثوري، كان يفعل هذا الذي زَعم أنه قادح في العدالة.

الثاني: أن يعقوب بن شيبة سوَّى بين (الرواي عمن لم يسمع منه) و(المدلس عن غير ثقة) في عدم قبول العنعنة. فردَّ عليه ابن رجب ذلك، بأن أحد الأئمة المتفق على قبول جميع حديثهم، بعدم تطلُّبِ السماع فيما يروونه، ألا وهو سفيان الثوري، كان ممن يروي عمن لم يسمع منه، فلا يصح تسوية (الراوي عمن لم يسمع منه) بـ (الراوي عمن سمع منه ما لم يسمع منه، بإسقاط غير ثقة) في التوقف في قبول العنعنة.

ولو كان كلام يعقوب بن شيبة على أحد هذين المعنيين، لتوجَّهَ تعقُّبُ ابن رجب، لكن بيّنتُ ـ فيما سبق ـ وَجْهَ كلام يعقوب بن شيبة بما لا يلحقه به لوم، ولا يُتَعَلَّقُ عليه فيه بخطأ.

ونخرج من كلام يعقوب بن شيبة، وبعد هذه الوقفة معه، بأمور منها:

أولاً: أن (رواية الراوي عمن لم يسمع منه شيئًا) تدليس عند يعقوب بن شيبة، وهو بكلامه هذا ناقلٌ لما عليه المحدثون، لأنه مُنَظِّرٌ للتدليس ذَاكِرٌ لمواقف العلماء منه.

وهذه فائدة كلام يعقوب بن شيبة الأولى، والتي من أجلها ذكرناه، وهي تُخالف ما زعمه المتأخرون ـ بعد الحافظ ابن حجر ـ من التفريق بين (التدليس) وما أسموه بـ(الإرسال الخفي).

ثانيًا: أن (لرواية الراوي عمن لم يسمع منه شيئًا) تأثيرًا ما على قبول عنعنته، لا يلزم أن يكون بِرَدِّ العنعنة مطلقًا، ولكن بالتوقُّفِ في قبولها حتى يَثْبُتَ لنا سماعٌ له ممن روى عنه، ولو في حديث واحد من أحاديثه عن ذلك الشيخ: وكلُّ ذلك ليس

على إطلاقه، بل له حدوده وقَدْرُهُ الذي يُقَدَّرُ به، وسوف نعود إلى بيانه في أواخر هذا الفصل (إن شاء الله تعالى).

[عند البزّار]

ثم بعد يعقوب بن شيبة نقف عند كلام لحافظ كبير من أعيان القرن الثالث الهجري، ألا وهو الحافظ أبو بكر البزار صاحب (المسند المعلل).

قال البزار: «إن الشخص إذا روى عمن لم يدركه، بلفظ مُوهِمٍ، فإن ذلك ليس بتدليس، على الصحيح المشهور»[1].

نقل هذا القول عن البزار سبط ابن العجمي: إبراهيم بن محمد بن خليل البرهان الحلبي (٨٤١ هـ)، في كتابه (التبيين لأسماء المدلسين)، خلال كلامه عن التدليس والإرسال الخفي، فذكره مستشهدًا به على التفريق بينهما[2].

ويبدو أن سبط ابن العجمي نقل هذا النقل عن (جزء في معرفة من يترك حديثه ويقبل) للبزار، حيث ذكر هذا الجزء للبزار غير واحد من الأئمة، ونقلوا منه عدة نقول في التدليس وغيره، من نفس نمط هذا النقل الذي نقله ابن العجمي[3].

والذي لا أشك فيه: أن كلام البزار هذا لا يشهد للتفريق بين (الإرسال الخفي) و(التدليس) كما أراد له البرهان الحلبي، لأنه لا يتناول (الإرسال الخفي) أصلًا!!

فقد نصَّ البزارُ على أنه يُفَارِقُ بين (رواية الراوي عمن سمع مالم يسمعه) و(رواية الراوي عمن لم يدركه)، أي: بين (التدليس)

---

(١) التبيين لأسماء المدلسين لسبط ابن العجمي (٣٤٤).

(٢) سوف يأتي ـ بإذن الله تعالى ـ ذكرُ السابق إلى التفريق بين (التدليس) و(الإرسال الخفي) هل هو سبط ابن العجمي؟ أم عصريّة الحافظ ابن حجر؟ (٢١٣ ـ ٢١٤).

(٣) انظر التقييد والإيضاح للعراقي (٩٧)، والنكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر (٦٢٤)، وفتح المغيث للسخاوي (١/٢٠٩).

و(الإرسال الظاهر). لأن الرواية مع عدم الإدراك انقطاع ظاهر، ليس بتدليسٍ قطعًا، و(الإرسال الخفي) هو: (رواية المعاصر عمن لم يسمع منه) عند من يفرق بينهما. فمن أين يتناول كلامُ البزار (رواية المعاصر عمن لم يلقه)؟ وقد صَرَّحَ في الذي يُفارِقُهُ عن (التدليس) أنه مع (عدم الإدراك)؟!

فكلام البزار هذا يصلح الاستشهاد به على التفريق بين (التدليس) و(الإرسال الظاهر) لا بين (التدليس) و(الإرسال الخفي).

لكن قد يُسْنَدُ استشهادُ سبط ابن العجمي على ما أراده من كلام البزار بكلام آخر للبزار.

قال البزارُ شارحًا التدليس: «هو: أن يروي عمن قد سمع منه مالم يسمع منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه»[١].

وَوَجْهُ دلالة كلام البزار هذا على أنه يُفَرِّقُ بين (التدليس) و(رواية المعاصر عمن لم يلقه): أنه شَرَحَ التدليسَ، فذكرَ في شَرْحِهِ ما يُشبه أن يكون قَيدًا للتدليس، وهو السماع السابقُ للراوي المدلِّسِ مِمَّن دَلَّسَ عنه

ولذلك انتقد الحافظُ العراقي كلامَ البزار هذا، بأنه تقييدٌ للتدليس، وتضييقٌ للصُّوَرِ التي يشملها، بما يُخالف المُتَعَارَفَ عليه عند المحدثين.

وقال في آخر ذلك: إنه ما ذكر كلام البزار إلا لكي لا يَغْتَرَّ به من وقفَ عليه، فيَظُنَّ موافقةَ أهلِ الشأنِ لذلك[٢].

كذا قال العراقي، وسيأتي ـ بإذن الله تعالى ـ بَسْطُ كلامه كاملاً بنصه.

فانْبَرى للرَّدِّ على العراقي، والدفاع عن ذلك المفهوم لكلام

---

(١) التقييد والإيضاح للعراقي (٩٧)، وفتح المغيث للسخاوي (١/٢٠٨ ـ ٢٠٩).

(٢) انظر التقييد والإيضاح للعراقي (٩٧ ـ ٩٨).

البزار، حاملُ لواء التفريق بين (التدليس) و(رواية المعاصر عمن لم يلقه)، ألا وهو الحافظ ابن حجر؛ وذلك في كلامٍ له، وحِجَاجٍ طويلٍ[1]، سيأتي في موضعه.

ولذلك المفهوم من كلام البزار حشر الحافظُ ابن حجر البزارَ فيمن يُفَرِّقُون ذلك التفريق المذكور؛ فقال في (نزهة النظر) ـ كما سبق عنه ـ: «وممن قال باشتراط اللقاء في التدليس: الإمام الشافعي والبزار»[2].

وهنا.. قد يعود المُنْتَصِرُ لسبط ابن العجمي إلى الاستشهاد بالكلام الذي نقله سبط ابن العجمي عن البزار، الذي نقلناه عنه أولاً، مُعِيدًا الاستدلالَ به على الذي بَيَّنَّا بطلانَه، مُعْتَمِدًا في هذه العَوْدَة على تعريف البزار للتدليس، الذي فيه تقييد (التدليس) باللقاء.

فأمّا المنتصِرُ لسبط ابن العجمي فما أَحْسَنَ النظر في النَّقْل الذي نقله عن البزار، فإنَّ منطوق كلام البزار ذاك يدل على أنه إنما يُفارق بين (التدليس) و(الإرسال الظاهر) ولا يجاوز هذه المسألة.

وإذا كان هذا هو منطوق كلامه، فما في تحميله سوى هذا، إلا تقويل للبزار مالم يقله.

وأمّا المُحْتَجُّ بتعريف البزار لـ (التدليس)، على أنه يُغَايِرُ بين (التدليس) و(رواية المعاصر عمن لم يلقه)، فإنه بالغَ في فَهم كلام البزار، وغَلا فيه، وذلك باعتباره كلام البزار (تعريفًا) للتدليس جامعًا مانعًا، أو كأنه في منزلة النصوص الشرعية التي هي من وَحْيِ الله عز وجل، حتى يُحتَجّ بمفهومه كما يُحتج بمنطوقه.

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٦٢٣).

(٢) نزهة النظر (٤٣).

وقد سبق أن ذكرنا أن كلام الأئمة المتقدمين، ومنهم البزار، يجبُ أن لا نجريه في مضمار المناطقة، ولا أن نَزِنَهُ بموازينهم.

بل يجبُ أن نُعامله على أنه كلامٌ خرج بالسليقة العربية، في سهولتها ووضوحها ومُرادها، فلا نغلو في تفسيره، كما لا نجفو عن فهمه حَقَّ فَهْمه.

فإذا وقفنا من كلام البزار هذا الموقفَ المُنْصِفَ، ووضعناه في موضعه الحقيقِ به من الكلام، كما ذكرنا؛ فإن قولَ البزار عن التدليس: «هو أن يروي عمن قد سمع منه ما لم يسمعه منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه»، لن يكون له مفهوم!! ومنطوقهُ: أن (رواية الراوي عمن قد سمع منه مالم يسمعه منه): (تدليس)... هذا غاية ما يُفيده كلامُ البزار، إذا وَضَعْناه في موضعهِ من سليقة العرب غير المُتَكَلَّفة.

ولا يُخالف هذا المنطوقَ أحدٌ. فكَوْنُ (رواية الراوي عمن قد سمع منه مالم يسمعه): (تدليسًا)، لا يخالف ذلك أن تكون (رواية المعاصر عمن لم يلقه): (تدليسًا) أيضًا.

هذا تفسيرٌ لعبارة البزار، المُوهمة حَصْرَ التدليس في من له سماعٌ سابق عمن دلس عنه.

وهناك تفسير آخر: أن من بلاغة العرب، ومن بَيَانِ فُصَحَائهم، التعبيرُ عن الشيء بأهم أقسامه وأجلِّ أجزائه، كما قال (أفصح من نطق بالضاد)[1]: «الحج عرفة»[2]. فالنبي ﷺ لم يُرد

(١) حديث «أنا أفصح من نطق بالضاد» قال ابن كثير: «معناه صحيح، ولكن لا أصل له»، وأقره السخاوي، والعجلوني، وغيرهما، انظر المقاصد الحسنة للسخاوي (رقم ١٨٥)، وكشف الخفاء للعجلوني (رقم ٦٠٩).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٤/٣٠٩، ٣١٠، ٣٣٥)، وأبو داود (رقم ١٩٤٩)، والترمذي (٨٨٩، ٨٩٠)، والنسائي في المجتبى (رقم ٣١٠٦، ٣٠٤٤)، وفي الكبرى (رقم ٤٠١١، ٤٠١٢، ٤١٨٠)، وابن ماجه (رقم ٣٠١٥)، وغيرهم. =

بذلك حَصْر الحج في الوقوف بعرفة بالاتفاق، ولا يخالف فيه أحد، ولكنه ﷺ عبَّر عن الحج بأهم أركانه وأفضلها.

فإذا كان هذا هو (تعريف) النبي ﷺ بالحج، وهذا هو مراده باتفاق، فالمحدثون أشد الخلق اقتباسًا من نور النبوة، وما أحراهم بذلك، وهم الذين تجري السُّنّة على أَلْسِنَتِهِمْ مع أنفاسهم، مُخالِطَةً لحمَهم وعظمَهم، مُسْفِرَةً بشاشتُها على وجوههم.

وكلام البزار على ذلك النَّسَقِ، ومن هذا المُنْطَلَقِ، وعليه اتَّسَقَ.

فقوله هو «أن يروي عمن قد سمع منه مالم يسمعه منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه» تعريفٌ بالتدليس بذكر أهم أقسامه وأشدها أثرًا على قبول الأحاديث وردِّها.

هذا هو مقصودُ البزار الذي لا يُجاوزه إلى غيره، إلا بالغلو فيه، وتحميله مالا يحتمل.

ويؤكد أن البزار لم يُرِدْ بكلامه السابق الحَصْر والتَّقْييد، كما أراد الحافظُ ابن حجر، هو أننا إذا فَهِمْنَا كلامَه ذلك الفهم الغالي المُتَضَمِّنَ تقييدَ (التدليسِ) باللقاء، فإن ذلك سوف يوقعنا في نسبة البزار إلى خَرْق الإجماع أو (شبه) الإجماع!!

فإن ذلك الحصر للتدليس في اللقاء، يعني أنه لا تدليس إلا (رواية من سمع مالم يسمعه منه). مع أن هناك صُورًا أخرى للتدليس، وأقسامًا أخرى، داخلة في التدليس سوى ذلك القسم،

= وهو من أجل الأحاديث وأصحها، حتى قال سفيان بن عيينة: «هذا أجود حديث رواه الثوري»، وقال محمد بن يحيى الذهلي: «هذا حديث أم المناسك».

راجع سنن الترمذي وابن ماجه، المواضع السابقة.

حتى عند الحافظ ابن حجر، من أمثال: (تدليس الشيوخ)[1].

فَلْيَقُلْ الحافظُ إذًا: إن (تدليس الشيوخ) لا يُسمَّى (تدليسًا)!! احتجاجًا بحصر البزار للتدليس في (رواية من سمع مالم يسمعه منه).

ولن يخرج مَنْ ينتصِرُ للحافظ من هذا المأزق إلا بنحو ما كنا قد فَسَّرنا به كلامَ البزار، من أنه أراد بكلامه التعريفَ بالتدليس بذكْرِ أهمِّ أقسامِهِ وأعظمِها أثرًا على السنة قبولاً أو ردًّا.

فَعُدْنا إلى ما بدأنا به، واتّفقنا (بحمد الله تعالى) على أن كلامَ البزار لا يدلُّ على التفريق بين (التدليس) و(رواية المعاصر عمن لم يلقه).

هذان تفسيرانِ لكلام البزار يُبْطِلان الاحتجاج به على التفريق المُدَّعى!

وبقي أمْرٌ قد كان يُمكن أن يكون مؤثرًا في تَبَيُّنِ تفاسيرَ أخرى لكلامه، تُخالف ما أراد الحافظ ابن حجر، ألا وهو سياق كلام البزار. فكلمة البزار تلك لم أجدها إلا مُبْتَسَرةً في كُتبٍ نَقَلَتْهَا عنه، ولم أجد الجزءَ الذي قالها البزار فيه، ألا وهو (جزء في معرفة من يترك حديثه ويقبل).

وقد رأينا فيما سبق، عند وَقْفَتِنا مع كلام الإمام الشافعي، كيف كان للسياق أثر كبير في فَهْم المعنى، وما أحراه أن يكون كذلك هنا.

وعلى كل حال.. فما زال لكلام البزار محاملُ أخرى،

---

(١) تدليس الشيوخ هو: «أن يروي عن شيخ فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به، كيلا يعرف» النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٦١٥).

أَوْجَهُ من المحمل الذي انتصر له الحافظ ابن حجر، ذَكَرْنا منها اثنين، وقد يظهر لغيرنا غيرُها، والله أعلم.

[عند الحاكم]

وبعد البزار لا أجد قولاً تنظيريًا في تعريف (الإرسال الخفي) أو (التدليس) حتى نبلغ الحافظ الكبير الإمام أبا عبد الله الحاكم النيسابوري، في كتابه (معرفة علوم الحديث).

فنجد أن الحاكم لم يذكر شيئًا عن مصطلح باسم (الإرسال الخفي)!! بينما عقد لـ (التدليس) نوعًا مفردًا، أطال فيه مُبْدِئًا ومُعيدًا!!

وكان من أهم ما جاء في (نوع: معرفة المدلسين) عند الحاكم، هو تقسيمه التدليس إلى أقسام ستة[1]، لَخَّصها الحافظُ ابن حجر في (النكت على كتاب ابن الصلاح) فأحسنَ، إلا في القسم السادس منها، فما أجاد فيه الحافظُ تَلْخِيصَ عبارةِ الحاكم على معناه[2]!!

قال الحاكم: «والجنس السادس من التدليس: قَوْمٌ رَوَوْا عن شيوخٍ لم يَرَوْهم قطّ، ولم يسمعوا منهم، وإنما قالوا: قال فلان.. فَحُمِلَ ذلك عنهم على السماع، وليس عندهم عنهم سماعٌ عالٍ ولا نازل»[3].

هذا لفظُ ونصُّ كلامِ الحاكم بحرفه، فبماذا عَبَّر عنه الحافظ؟

قال الحافظ ابن حجر: «قَسّم الحاكمُ في علوم الحديث، وتبعه أبو نعيم، التدليسَ إلى ستةِ أقسامٍ... ثم قال: السادسُ: من حدَّثَ من صحيفة من لم يلقه»[4].

فانظر كيف تحوّرت العبارة من «قوم رووا عن شيوخ لم

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم (١٠٣ ـ ١١٢).

(٢) انظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٦٢٢).

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم (١٠٩).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٢٢).

يروهم قط، ولم يسمعوا منهم» إلى «من حدث من صحيفة من لم يلقه»!!!

نعم فقد مَثَّلَ الحاكمُ ـ فيما مَثّل ـ لهذا القسم بغيرِ ما واحدٍ رَوَوْا مِنْ صَحَائف من لم يلقوه، لكنه أيضًا مَثَّل بغيرهم، هم أشدُّ مطابقةً للعنوان الذي قدَّمَ به لهذا القِسْم.

قال الحاكم في القسم السادس من أقسام التدليس: «هذا بابٌ يطولُ، فَلْيَعْلَمْ صاحبُ الحديث أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة ولا من جابر ولا من ابن عمر ولا من ابن عباس شيئًا قط، وأن الأعمش لم يسمع من أنس، وأن الشعبي لم يسمع من صحابي غير أنس، وأن الشعبي لم يسمع من عائشة ولا من عبد الله بن مسعود ولا من أسامة بن زيد ولا من علي، إنما رآه رؤية، ولا من معاذ بن جبل ولا من زيد بن ثابت، وأن قتادة لم يسمع من صحابي غير أنس، وأن عامّة حديثِ عمرو بن دينار عن الصحابة غير مسموعة، وأن عامّة حديثِ مكحول عن الصحابة حوَالة، وأن ذلك كله يخفي إلا على الحفاظ»[1].

هذا كلام الحاكم بفصه ونصه، وهذا هو نفسه ما يسميه الحافظ بـ (الإرسال الخفي): (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، ويفارقه عن (التدليس). أمَّا الحاكم فيسميه تدليسًا، ويدخله في أقسام التدليس، ويصرح بذلك بأصرح عبارة، في تقديمه لهذا القسم بقوله: «والجنس السادس من التدليس: قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم...!!

رحم الله الحافظ ابن حجر، فله عندي عُذْرٌ قوي لتصرُّفهِ هذا، أرجو أن يُؤْجَرَ معه فضلاً عن أن يُعذر!

ذلك أنه لتشبُّعه بفكرة التفريق بين (التدليس) وما أسماه بـ

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (١١١).

(الإرسال الخفي)، أصبح يعتبر هذا التفريق حقيقة لا تتزحزح. فإذا وَجَدَ كلامًا لأحدِ الأئمة يُخالف ظاهرُهُ تلك (الحقيقة)، تأول كلامه، و(أصلح من أَوَدِهِ) ـ على زعمه ـ حتى يوافق (الصوابَ).. الصوابَ في فهم الحافظ ابن حجر بالطبع!!

وهو منه ـ رحمه الله ـ من باب (إحسان الظن) بالأئمة، وَحَمْلِ كلامهم على (الصواب) و(الكمال) ما أمكن!! أعود فأقول: (الصواب) و(الكمال) عند الحافظ، لا عند من سواه!!

فأرجو أن يكون الله عز وجل قد كافأ الحافظ لـ (إحسانه الظنَّ) بالأئمة، بما منه: (إحساني الظن) بالحافظ ابن حجر رحمه الله.

والغايةُ هي أن الحاكم يعتبر (رواية المعاصر عمن لم يلقه): تدليسًا، ومن أقسامه، وذلك: في صريح مَقَالِهِ، وواضحِ مِثَالِهِ.

[عند أبي نعيم]

وتبع الحاكمَ على ذلك أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠ هـ)، في مستخرجه الذي عمله على كتاب (معرفة علوم الحديث) للحاكم، وظاهر متابعة أبي نعيم للحاكم في تقسيمه للتدليس يدل على موافقته للحاكم في جميع ما قال. ومما قال الحاكم: تسمية (رواية المعاصر عمن لم يلقه): (تدليسًا) فأبو نعيم الأصبهاني على ذلك أيضًا.

والذي نص على متابعة أبي نعيم للحاكم في تقسيمه المذكور للتدليس، هو: الحافظ ابن حجر في (النكت على كتاب ابن الصلاح)[1].

[عند الخطيب البغدادي]

وبعد أبي نعيم نقف مع تلميذه، الذي ما أن طلع نجمه حتى أصبح المحدثون عيالاً على كتبه، ألا وهو أبو بكر الخطيب البغدادي.

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٦٢٢).

وأول ما يلفت انتباهنا في (الكفاية في علم الرواية) للخطيب أنه لم يذكر (الإرسال الخفي) في كلمة من كتابه، مع أن الخطيبَ هو أولُ منْ خَصَّ (خفي المراسيل) بالتصنيف، كما سيأتي في موضعه[1] (إن شاء الله تعالى).

ثم يعقد الخطيب فصلاً لشرح مصطلحات الحديث، يُسمِّيه (معرفة ما يستعمل أصحاب الحديث من العبارات في صفة الأخبار، وأقسام الجرح والتعديل مختصرًا).

وفي هذا الفصل ذكر (المُدَلِّس)، وعرَّفه. فالسياق سياق تعريف، كما هو ظاهرٌ من العنوان، ومن مضمون الفصل جميعه.

قال الخطيب: «والمُدَلِّس: رواية المحدث عمن عاصره ولم يلقه، فَيُتَوَهَّمُ أنه سمع منه، أو عمن لقيه مالم يسمعه منه = هذا هو التدليس في الإسناد. فأمَّا التدليس في الشيوخ: فمِثْل أن يُغَيِّرَ اسْمَ شَيْخِهِ لِعِلْمِهِ بأن الناس يرغبون عن الرواية عنه، أو يُكَنِّيه بغير كُنيته، أو ينسبه إلى غير نسبته المعروفةِ من أمره»[2].

بهذه العبارة القاطعة التي تصيحُ بأن (رواية المعاصر عمن لم يلقه): (تدليس) بدأ الخطيبُ تعريفَه لـ (التدليس).

ثم يقول الحافظ ابن حجر: «وممن قال باشتراط اللقاء في التدليس: الإمام الشافعي، والبزار، وكلام الخطيب في الكفاية يقتضيه، وهو المعتمد»[3]!!!

لكن الحافظ معذور، فالظاهر أنه ذَهَلَ عن كلام الخطيب هذا القاطع في المسألة: في أن (رواية المعاصر عمن لم يلقه تدليس).

---

(١) انظر (١٣١).

(٢) الكفاية للخطيب (٣٨).

(٣) نزهة النظر (٤٣).

وسببُ هذا الذهول: هو أن الخطيب لم يَقُلْ هذه العبارة في الفَصْل الذي خَصّه بالكلام عن التدليس في أثناء كتابه، وإنما قال تلك العبارة ـ كما سبق ـ في فَصْلٍ في أوائل كتابه، يشمل هذا الفصلُ التعريفَ بمجموعةٍ من المصطلحات منها (التدليس).

وعندما وقف الحافظ على الفَصْل الذي خَصَّه الخطيبُ لـ (التدليس)، وجد فيه كلامًا قد تخفى دلالته، خاصَّةً على مِثْل الحافظ، بذهوله عن تعريف الخطيب في أوائل كتابه للتدليس. فأحسن الحافظُ ابن حجر الظنَّ بالخطيب، مثلما أحسن الظنَّ بالحاكم من قَبْل! وحَمَّلَ كلام الخطيب على (الصوابِ)، الصوابِ عند الحافظ!!!

والمُهِمُّ: أن الحافظ ابن حجر لم يُشِرْ ـ من قريب أو بعيد ـ إلى تعريفِ الخطيبِ السابق للتدليس، ولهذا قلتُ: فالظاهر أنه ذهل عنه!!!

وسوف نعود إلى جميع كلام الخطيب في مواطنه المختلفة، وإلى تفسير الحافظ ابن حجر له (إن شاء الله تعالى)، ولكن بعد تعميق ما قد رسخ من أن (رواية المعاصر عمن لم يلقه): (تدليسٌ) عند الخطيب، ليكون هذا قاعدةً راسخةً نرجع إليها عند الاختلاف في رأي الخطيب في المسألة، للتحاكم إليها!!

على أنه كان ينبغي أن لا يكون هناك اختلافٌ في رأي الخطيب من هذه المسألة! ومن أين للخلاف أن يُوجدَ؟ بعد أن أعلنها الخطيبُ واضحةً كالشمس! ولكن رحم الله الحافظ ابن حجر، فهو الذي جعلنا نتجشَّمُ الكلامَ عن الواضحات!!

والخطيب بعد أن صدع بتعريف (التدليس) مُعْلِنًا دخول (رواية المعاصر عمن لم يلقه) في مسمى (التدليس)، لم يتخلّفْ تطبيقُهُ العَمَلِيُّ عن إثبات هذه الحقيقة عنده أيضًا.

فقد خَصَّ الخطيبُ في كتابه (الكفاية) التدليس والمدلسين بِفَصْلٍ خاصّ، تكلم فيه عن اختلاف العلماء في ذَمِّه وكراهته وأنواعه، ثم عَقَّبَ ذلك الفصل بفصل آخر بعنوان (ذكر شيء من أخبار المدلسين)، فكان أولُ خبر من أخبار (المدلسين) في هذا الفصل، قاطعًا في دخول (رواية المعاصر عمن لم يلقه) في (التدليس).

قال الخطيب: «ذكر شيءٍ من أخبار بَعْضِ المُدَلِّسين.

أخبرنا أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل بن شاذان الصيرفي، قال: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، قال: ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: لم يسمع سعيد بن أبي عروبة من الحكم بن عتيبة شيئًا، ولا من حماد، ولا من عمرو بن دينار، ولا من هشام بن عروة، ولا من إسماعيل بن أبي خالد، ولا من عبيد الله بن عمر، ولا من أبي بشر، ولا من زيد بن أسلم، ولا من أبي الزناد.

(قال أبي): وقد حَدَّثَ عن هؤلاء كلهم ولم يسمع منهم شيئًا»[1].

بهذه القوة يؤكد الخطيبُ دُخولَ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) في (التدليس) ذاكرًا تحت أخبار (المدلسين) أمثلةً من صَميم (الإرسال الخفي) عند المتأخرين، بل ذكر هذه الأمثلة في أولَ أخبار (المدلسين).

وينقل الخطيبُ بعد ذلك عن يعقوب بن شيبة، كلامه الذي ذكرناه سابقًا، الصريحَ في دخول (رواية المعاصر عمن لم يلقه(في التدليس) والذي يقول فيه يعقوب: «فأما من دلس عن غير ثقة،

(١) الكفاية (٣٩٦).

وعمن لم يسمع هو منه، فقد جاوز حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء»[1]. ينقل الخطيب هذه العبارة، دون أي تعقيب، بل مُوردًا إيَّاها مَوْرِدَ الاحتجاج.

هكذا يُعلن الخطيبُ ويؤكد موقفه من هذه المسألة.

ولم يزل الحافظُ ابن حجر بعد هذا كلِّه يقول: ـ بلسان الحال ـ للخطيب: ليس مذهبك هو مذهبك! وإنما قولك في المسألة هو ما أقول!!!

هذا هو ـ دون أي مبالغة، ودون أي إخلال برصانة العلم ـ حقيقةُ موقف الحافظ ابن حجر من مذهب الخطيب في مسألتنا هذه.

وقد كلَّفَنَا الحافظُ ابنُ حجر شَططًا، وأَجْهَدَنَا فيما كُنَّا عنه في غُنْية، وذلك بنقل شُبَهِهِ التي احتج بها من كلام الخطيب، ونَقْضِها، وبيانِ وَجْهِ معناها الذي لا يُخالِفُ فيه قَوْلُ الخطيبِ قوْلَ الخطيب! ولا يُناقِضُ مَذْهَبُ الخطيبِ معه مذهبَ الخطيب!!

فكان من احتجاجِ الحافظ ابن حجر أن قال: «وقد قال الخطيب في باب المرسلَ من كتابه الكفاية: «ولا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلِّس وهو رواية الراوي عن من لم يعاصره أو لم يلقه.

ثم مَثَّل للأول بسعيد بن المسيب وغيره عن النبي ﷺ وللثاني بسفيان الثوري، وغيره عن الزهري.

ثم قال: والحكم في الجميع عندنا واحد». انتهى.

[قال الحافظ ابن حجر]: فقد بَيَّنَ الخطيبُ في ذلك أن من روى عمن لم يثبت لقيه ولو عاصره أن ذلك مُرْسَلٌ لا مُدَلَّس»[2].

---

(١) الكفاية (٤٠٠).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٦٢٣).

هذا هو النقل الذي احتجّ به الحافظ، لكنه نَقْلٌ مُجْتَزَأ، وفي بقيّته ما يُؤثِّرُ على فَهْمِهِ!

قال الخطيب:

«باب الكلام في إرسال الحديث ومعناه، وهل يجب العمل بالمرسل أم لا؟.

لا خلاف بين أهل العلم: أن إرسالَ الحديث الذي ليس بمدلّس: هو رواية الراوي عمن لم يعاصره أو لم يلقه، نحو رواية سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعروة بن الزبير ومحمد بن المنكدر والحسن البصري ومحمد بن سيرين وقتادة وغيرهم من التابعين عن رسول الله ﷺ، وبمثابته في غير التابعين نحو رواية ابن جريج عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، ورواية مالك بن أنس عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه، ورواية حماد بن أبي سليمان عن علقمة، فهذه كلها رواياتٌ مِمّن سَمَّيْنا عَمّن لم يُعَاصِرُوه.

وأمّا رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه: فمِثاله رواية الحجاج بن أرطاة وسفيان الثوري وشعبة عن الزهري، وما كان نحو ذلك مما لم نذكره.

والحُكْمُ في الجميع عندنا واحد، وكذلك الحُكْمُ فيمن أرسل حديثًا عن شيخٍ لَقِيَهُ إلا أنه لم يَسْمَعْ ذلك الحديث منه وسمع ما عداه»[1].

---

(١) الكفاية (٤٢٣).

هذا كلام الخطيب بتمامه في هذا الموضع.

وقبل مناقشة استدلال الحافظ به على ما أراد، أُوضِّحُ في كلام الخطيب مَعَالِمَهُ الأساسيّةَ، مُفَصِّلاً إياه على ثلاثة أقسام حواها، لكل قِسْمٍ منها حُكمُه، لما في ذلك من تأثير كبير على فَهْمِ كلامِ الخطيب.

فالخطيبُ تناول في كلامه هذا ثلاثَ صُوَرٍ من الانقطاع في الأسانيد، عليها يدور كلامه وتقعيده في سياق واحد.

فالصورة الأولى: رواية الراوي عمن لم يعاصره، إما أن عدم المعاصرة حقيقةٌ بعدم الإدراك، أو أن عدم المعاصرة مجازيٌّ لحصول إدراك قليل في سِنِيِّ الراوي الأولى من عمره، فهذه المعاصرة بعدم المعاصرة أشبه، فهي عدمُ معاصرةٍ حُكْمًا لا حقيقة.

وسيأتي توضيح ذلك من خلال الأمثلة التي ذكرها الخطيب لهذا القسم.

وهذه الصورة هي التي عَبَّر عنها الخطيب بقوله: «رواية الراوي عمن لم يعاصره، أو لم يلقه».

ومن خلال توضيحي لمقصود الخطيب من هذا القِسْم، يظهر منه أنه أراد به (الإرسال الظاهر).

لكن قد يُشْكِل على هذا قولُ الخطيب في تعبيره عن هذا القسم: «أو لم يلقه»، فقد يُفْهَمْ أنه يعني به: (عدم اللقاء مع المعاصرة)، فيكون بذلك يقصد (الإرسال الخفي) عند المتأخرين لا (الإرسال الظاهر).

لكن الصواب في فهم كلام الخطيب ـ عندي ـ أنه قصد بهذا القسم الأولِ صورةَ (الإرسال الظاهر)، لا غير، وأما قوله: «أو لم يلقه» فيعني بها: عدمَ اللقاء مع المعاصرة التي هي بعدم

المعاصرة أشبه! بل هي عدمُ معاصرةٍ حُكْمًا، وإن لم تكن كذلك تمامًا في الحقيقة!!

ويدل على أن هذا القسمَ الأول من كلام الخطيب كُلَّه عن صورة الرواية مع عدم المعاصرة ـ حقيقةً أو حُكمًا ـ رُغْمَ قولِ الخطيب: «أو لم يلقه» أنه ضرب لهذا القسم بأمثلة، ولا شك أن الأمثلة يَجِبُ أن تكون منطبقةً على المُمَثَّلِ بها عليه، وهي (ولا شكَّ) كذلك في كلام الخطيب، مع ذلك يقول الخطيب عقبها: «فهذه روايات مِمّن سَمَّيْنَا عَمّن لم يُعَاصِرْهُ».

فهذا جَازِمٌ على أن القسمَ الأولَ في كلام الخطيب، الذي عبَّر عنه بقوله: «رواية الراوي عمن لم يعاصره أو لم يلقه» «رواياتٌ ممن سمَّى عمن لم يعاصره» سواء كان عدمُ المعاصرة: حقيقةً أو مجازًا وتَسَمُّحًا. فَدلّنا كلامُ الخطيبِ هذا الذي خَتَمَ به الأمثلة الأولى أنه أراد بهذا القسمِ الكلام عن صورةِ (الإرسال الظاهر)، لا (الإرسال الخفي).

ويجزم بذلك أيضًا أن الخطيب خص (الإرسال الخفي) بِقِسْمٍ من كلامه، هو القِسْمُ الثاني منه، عندما قال: «وأما رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه» ثم ذكر له أمثلة خاصة به سوى الأمثلة الأولى، وذكر حُكمه، مِمَّا يدل دلالة قاطعةً على أن (رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه) قِسْمٌ مباين لـ (رواية الراوي عمن لم يعاصره أو لم يلقه).

وبذلك يتّضحُ أن القسمَ الأول من كلام الخطيب، في قوله: «رواية الراوي عمن لم يعاصره، أو لم يلقه» يتناول صورة (الإرسال الظاهر) لا غير.

وبقي التدليل على صحة المعنى الذي ذكرناه لقول الخطيب في هذا القسم: «أو لم يلقه» أنه يعني: رواية الراوي عمن عاصره معاصرة هي وعدم المعاصرة سواء، لأننا نجزم بعدم اللقاء مع

حصول هذه المعاصرة، أو كما عَبّرنا عنها: بعدم المعاصرة حُكمًا ومجازًا وتَسَمُّحًا لا حقيقة.

وللتدليل على ذلك ننظر في الأمثلة التي ذكرها الخطيب لهذا القسم، وواضحٌ أن الأمثلة التي ذكرها الخطيب ذاتُ شِقَّيْنِ.

فالشِّقُّ الأول: هو الذي في قول الخطيب: «نحو رواية سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وعروة بن الزبير، ومحمد بن المنكدر، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وقتادة، وغيرهم من التابعين: عن رسول الله ﷺ».

فهذا هو (الإرسال الظاهر) ولا شك، وهو (الإرسال) المطلَقُ كما هو معلوم، فهو رواية التابعين عن رسول الله ﷺ، أي: رواية مع عدم المعاصرة، وعدم الإدراك.. البَيِّنِ عدمُه.

والشِّقُّ الثاني: هو قول الخطيب بِذَيْلِ آخرِ كلمة من الشِّقِّ الأول: «وبمشابته في غير التابعين: نحو رواية ابن جريج عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، ورواية مالك بن أنس عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ورواية حماد بن أبي سليمان عن علقمة، فهذه كلها روايات ممن سمينا عمن لم يعاصروه».

فإذا تَمَعَّنّا هذه الأمثلة الثلاثة، التي عَقّبها الخطيبُ بقوله: «فهذه كلها روايات ممن سمينا عمن لم يعاصروه» وجدنا أن معاصرةً ما.. مُتحقِّقةٌ بين من ذكرهم الخطيب ومن رَوَوْا عنه!!

فأما عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج فمولده حدود سنة ثمانين[1]، بينما كانت وفاة عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة سنة أربع وتسعين[2]، وعلى ذلك يكون قد أدرك منه أربع عشرة سنة.

---

(١) انظر التقريب (٤١٩٣).

(٢) انظر التقريب (٤٣٠٩).

وأما مالك بن أنس فمولده سنة ثلاث وتسعين[١]، ووفاة القاسم بن محمد سنة ست ومائة[٢]، فيكون مالك قد أدرك من القاسم ثلاث عشرة سنة، عاصره فيها.

وأمّا حماد بن أبي سليمان، فلم أجد له تاريخ ولادة[٣]. لكن حمادًا أكبر أصحاب إبراهيم النخعي[٤]، وإبراهيم النخعي أكبر أصحاب علقمة بن قيس النخعي[٥]، فعلقمة من طبقة شيوخ شيوخ حماد بن أبي سليمان. ثم إن أكبر من روى عنه حماد بن أبي سليمان هو أنس بن مالك رضي الله عنه[٦]، وأنس وإن كان صحابيًا فقد تأخرت وفاته عن علقمة بحوالي عشرين سنة[٧]. هذا كله يدل على أنه لم يسمع من علقمة، لكنه لا ينفي حُصولَ معاصرةٍ قصيرةٍ بين حماد وعلقمة، كالمِثَالَيْنِ السابقين له.

وعلى كل حال. . . فقد عَلِمْتَ تَحَقُّقَ المعاصرة بين ابن جريج وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وبين مالك بن أنس والقاسم بن محمد.

مع ذلك يقول الخطيب: «فهذه كلها روايات ممن سَمَّيْنَا عمن لم يعاصروه»!!! مع تحقُّقِ المعاصرة بين بعض من سمّاهم الخطيب!!

هذا إشكال!! سرعان ما يزول. . إذا وَضَعْتَ التفسيرَ الذي ذكرناه لقول الخطيب أمام عينيك، وهو قوله: «رواية الراوي عمن

---

(١) انظر التقريب (رقم ٩٤٢٥).
(٢) انظر التقريب (رقم ٥٤٨٩).
(٣) انظر سير أعلام النبلاء، ومصادر ترجمته في حاشيته (٥/ ٢٣١ ـ ٢٣٩).
(٤) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٣١ ـ ٢٣٩).
(٥) انظر أحسن الأسانيد التي تروى عن رسول الله ﷺ للنسائي (٦٧)، ومعرفة علوم الحديث للحاكم (٥٤، ٥٥)، والكفاية للخطيب (٤٣٧).
(٦) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٣١).
(٧) انظر التقريب (رقم ٥٦٥، ٤٦٨١).

لم يعاصره، أو لم يلقه، في تقديمه لهذا القسم والأمثلة. ذلك التفسير الذي وَفَّقَ بين (وجود المعاصرة) و(عدم وجودها) في آنٍ واحد! كما وقع في إشكال كلام الخطيب. وقلنا في ذلك التفسير: إن الخطيب أراد أن يتكلم في هذا القسم عن (الإرسال الظاهر). و(الإرسال الظاهر) يكون بعدم المعاصرة، كما يكون أيضًا بمعاصرة لا تُوهِمُ السماعَ، لشدّةِ قِصَرِ زمانها، في فترة طُفولة الراوي، وربما في فترة عدم تمييزه. فهذه المعاصرة هي وعدم المعاصرةِ سواءٌ حُكْمًا، فهي عدم معاصرة مَجازًا.

وبذلك نجمع بين قول الخطيب: «رواية الراوي عمن لم يعاصره، أو لم يلقه» فنفهم معنى قوله: «أولم يلقه» ونجمعها بضربه أمثلةً مع عدم المعاصرة ومع معاصرة قصيرة، وبقوله عقب الأمثلة بقسميها: «فهذه كلها روايات ممن سمينا عمن لم يعاصروه».

فيتضح ـ وضوحَ الحقِّ الصُّراح أن الخطيب يُريد بهذا القِسْم من كلامه: (الإرسال الظاهر) لأنه روايةٌ مع عدم المعاصرة، حقيقةً أو حُكمًا.

وبهذا نكون قد انتهينا من بيان القسم الأول من كلام الخطيب، ونبدأ ببيان بقية ما تناوله كلامه:

فالقسم الثاني في كلام الخطيب: هو المبدوء به بقوله: «وأما رواية الراوي عمن عصره ولم يلقه» وهذه هي صورة (الإرسال الخفي) كما عرَّفه المتأخرون وبألفاظهم التي ذكروها في تعريفه.

ولاحِظْ تقديم هذه الصورة بحرف (أمَّا) الذي هو حرف يفيدُ (التفصيل) غالبًا[1]، وهو هنا يفيده قطعًا، لدلالة الكلام عليه، كما هو ظاهر.

---

(١) انظر مغني اللبيب لابن هشام (٨٠ ـ ٨٢).

وهذا يؤكد أن هذه الصورة قسم جديد سوى الصورة السابقة، مما يجزم بعدم دخول هذه الصورة ضمن سابقتها، كما ذكرناه آنفًا.

والقسم الثالث من كلام الخطيب: هو قوله: «من أرسل حديثًا عن شيخ لقيه إلا أنه لم يسمع ذلك الحديث منه، وسمع ما عداه» فهذه صورة التدليس، الذي اتفق عليه المتقدمون والمتأخرون بلا منازع: (رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمع منه).

هذه هي أقسام كلام الخطيب وصوره الثلاثة، التي تضمّنها ذلك السياقُ الواحد، والقِسْمُ الثالث الأخيرُ منها هو الذي قَصُرَ عنه نَقْلُ الحافظ لكلام الخطيب، فلم يذكره.

ونعود إلى احتجاج الحافظ ابن حجر بكلام الخطيب، ووجه ذلك الاحتجاج لِنُمَهِّدَ به الطريق للقول المخالِفِ.

وظاهرٌ من كلام الحافظ ابن حجر أنه احتجّ بكلام الخطيب على التفريق بين (رواية المعاصر عمن لم يلقه) و(التدليس).

لأن الخطيب قال في أول كلامه: «لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس... ثم ذكر الخطيب بقية الكلام على التفصيل الذي سبق شرحه.

ثم يزيد الأمر تعقيدًا عندما يحتجُّ الحافظ بأن الخطيب ذكر (رواية الراوي عمن لم يعاصره أو لم يلقه) و(رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه)، ثم عَقَّبها بقوله: «والحكم في الجميع عندنا واحد»، إذًا فالإرسال الظاهر والإرسال الخفي... كلاهما داخِلٌ في قول الخطيب الذي قدم به كلامه: «أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس».

ويتلخّص احتجاج الحافظ ابن حجر بكلام الخطيب في وجهين:

الأول: دلالة السياق، الذي قدمه الخطيب بقوله: «لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس».

الثاني: تصريح الخطيب بتشريك (رواية المعاصر عمن لم يلقه) مع (رواية الراوي عمن لم يعاصره) في حكم واحد.

وهنا أَوَانُ تفنيدِ هذا الاحتجاج:

أما احتجاجه بالسياق: فيبطله أمران، كلٌّ واحد منهما كَفيلٌ وحده بذلك:

الأول: ويَكْمُنُ في الجُزْءِ الذي حذَفَهُ الحافظُ ابنُ حجر من بقيّة سياق كلام الخطيب، وهو القسم الأخير منه، الذي هو صورة (التدليس) بالاتفاق. فإذا كان الحافظ يحتج بذكر (رواية المعاصر عمن لم يلقه) في سياق قدَّم بقول الخطيب: «إن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس»، فَلْيَحْتَجَّ الحافظ ابن حجر بدلالة هذا السياق أيضًا عندما ذكر الخطيب فيه (رواية الراوي عمن سمع منه مالم يسمعه منه)! وهذا ما لا يكون... ولن يكون! لأنه بذلك يكون جامعًا النقيضين في آن واحد، وقائلاً بالشي وضدِّه!! إذ يكون معنى الاستدلال بالسياق الذي قُدِّمَ بقول الخطيب: «إن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس» على أنَّ كل الصور المذكورة في ذلك السياق داخلةٌ ضِمْن هذا القول، فيكون معنى ذلك: أن (التدليس) (إرسال) ليس بـ (تدليس)!!!

وهذا قولٌ تكفي حكايته لبيانِ بُطلانهِ!

الثاني: أن الحافظ قصَرَ دلالةَ السياق على أنها دلالةُ تفريق بين (التدليس) وأنواع أخرى كـ (الإرسال الظاهر) و(الخفي)، مُحْتجًا بقول الخطيب في أوَّل كلامه: «إن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس».

ونسي الحافظ ابن حجر أن للسياق دلالةً أخرى، هي بعنوان

الباب الذي وُضعت تحته ألصق، فعنوانُ الباب: «باب الكلام في إرسال الحديث ومعناه، وهل يجب العمل بالمرسل أم لا».

وهذا العنوان يشمل شِقَّيْن: التعريفَ، والحُكْمَ. وكذا شَمِل كلامُ الخطيب كلا الشِّقَّيْن فعَرَّفَ الإرسالِ الظاهرَ، ثم انتقل إلى بيان حكمه.

فالسياقُ الذي ذكر فيه الخطيبُ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) سياقُ بيانِ الحُكْمِ، لا سياقَ التعريف والتفريق بينه وبين (التدليس).

وعلى أقل الأحوال، فيَعْتَوِرُ دلالة السياق وجهان، ليس أحدُهما بالأولى من الآخر، هذا فيما إذا قُصِرَ النظرُ على هذه النقطة وحدها، أمَّا إذا اتَّسعَ النظرُ لما سبق من التوضيح والردّ وما سيأتي.. فلا!

هذا بُطلان دلالة السياق.

أمَّا بُطْلانُ دلالةِ تَشْرِيكِ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) بِحُكْمِ (رواية الراوي عمن لم يعاصره) فهي أسهل من سابقتها، وفي سابقتها إشاراتٌ إلى بُطلانها.

ذلك أن الحافظ فسَّر الحُكْمَ تفسيرًا غريبًا، وهو الحُكْمُ الذي ورد في قول الخطيب عَقِب (رواية المعاصر عمن لم يلقه): «والحكم في الجميع عندنا واحد». ذلك أن الخطيب ذكر (الإرسال الظاهر) مُقدِّمًا إياه بقوله: «إن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس»، ثم ذكر (الإرسال الخفي) وقال: «والحكم في الجميع عندنا واحد». ففهم الحافظ أن الحُكْمَ الذي جمعهما: أنهما من (إرسال الحديث الذي ليس بمدلس).

ويُبْطِلُ هذا الفهم، ويُسقطه تمام السقوط، الجُزْءُ الذي حَذَفَهُ الحافظ ابن حجر من كلام الخطيب أيضًا!! فقد قال الخطيب

عقب (رواية المعاصر عمن لم يلقه) كما سبق: «والحكم في الجميع عندنا واحد، وكذلك الحُكم فيمن أرسل حديثًا عن شيخٍ لقيه إلا أنه لم يسمع ذلك الحديث منه، وسمع ما عَدَاه».

فهاهو الخطيبُ يُصرِّحُ أن الحكم الذي يجمع «الإرسال الظاهر» و«الإرسال الخفي»، يجمع أيضًا «التدليس»، الذي هو (تدليسٌ) بالإجماع.

فهل يكون معنى هذا (الحكم): التفريق بين (التدليس) و(الإرسال الظاهر) و(الخفي)، إذًا فالخطيب يُفَرِّقُ بين (التدليس) و(التدليس)!!!

وهذا قول يكفي لبيان بُطْلانه حكايتهُ أيضًا!

وهنا يلوح سؤال: إذًا.. فما الحكمُ الذي يَجْمَعُ (روايةَ الراوي عمن لم يعاصره) بـ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) بـ (روايةِ الراوي عمن سمع منه ما لم يسمع منه)؟ أو بعبارة أخصر: ما هو مقصود الخطيب من (الحُكم) الذي شَمِلَ الصُّوَرَ الثلاثة؟

فأقول، وبِنَظْرَةٍ مُجَرَّدَةٍ عن عنوان الباب: إن الحكم الذي يشمل الصور الثلاثة هو: الانقطاع، فعدم القبول.

فإذا تذكّرنا أن عنوان الباب جاء في شِقّه الثاني: «وهل يجب العمل بالمرسل أم لا؟» تَيَقَّنَّا أن (عدم القبول) و(عدم العمل) بـ(المرسل الظاهر) و (التدليس) هو الحكم المراد في كلام الخطيب، وهو الحكم الذي شمل صُوَرَ الانقطاع الثلاثة التي ذكرها.

وهنا يلوح سؤال آخر: ما الذي يَتَناوَلُهُ؟ وما الذي لا يتناولُهُ؟ قولُ الخطيب: «لا خلافَ بين أهل العلم أن إرسالَ الحديثِ الذي ليس بمدلِّس...»؟ وما الدليل على ما تقول؟

فأجيب: إنه لا يتناول إلا الصورة الأولى، وهو القسمُ الأول

من كلام الخطيب، فقد قال الخطيب: «لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس، هو رواية الراوي عمن لم يعاصره أو لم يلقه» وقد بينا أن القسم الأول هذا هو (الإرسال الظاهر) فـ(الإرسال الظاهر) هو (إرسال الحديث الذي ليس بمدلس).

أمّا (رواية المعاصر عمن لم يلقه) فلا يشملها قولُه: «إن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس»، بأدلة:

١ ـ أنه لا دليل في كلام الخطيب على تناولها بذلك القول، فلا دلالةُ السياق، ولا دلالةُ التَّشْرِيك في الحُكم، قائمةٌ على إثبات ذلك.

بل كما سبق: فإن دلالة السياق مُنْخَرِمَةٌ، وهي على إثبات النقيض أقرب، ومثلها دلالة التشريك في الحكم.

فلذلك: لا أُطَالَبُ أنا بالدليل، وإنما يُطَالَبُ به من زعَمَ ما لا دليل عليه.

٢ ـ والحجة الدامغة، والبرهان الساطع، هو ما كنا قد قَدَّمْنا به كلامنا عن موقف الخطيب من هذه المسألة، أعني تعريفَ الخطيب للتدليس، ذلك التعريف الذي لا تتردّد في فهمه أَرْدَأُ الأفهام، عندما قال الخطيب: «والمدلَّس، رواية المحدث عمن عاصره ولم يلقه، فيُتَوَهَّمُ أنه سمع منه، أو روايته عمن قد لقيه مالم يسمع منه، هذا هو تدليس الإسناد»[1].

فهل بعد هذا الكلام الصريح مقال لقائل؟!!

وعُذْرُ الحافظ مبسوط، فإنه ذَهَلَ عن تعريف الخطيب هذا! حيث إنه لم يذكره، ولم يُشِرْ إليه! ولو تَذَكَّرَهُ لأراح واستراح!!

---

(١) الكفاية (٣٨).

ومع تعريف الخطيب القاطع هذا، فقد سبق أن نقلنا ما يؤيد منطوقَه من كلام الخطيب[1]، فالأمر ـ لعمري ـ ليس في حاجةٍ إلى كل هذا، بل ولا إلى شيء من هذا؟!

٣ ـ ثم كيف يقول الخطيب: «لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس» ويعني به (رواية المعاصر عمن لم يلقه)؟! وأقلُّ ما في الأمر أن في المسألة خلافًا، نقل الخطيبُ نفسُه بعضًا منه، كما سبق أن ذكرناه، عندما نقل قولَ يعقوبَ بنِ شيبة الذي قال فيه: «فأمّا من دلس عن غير ثقة، وعمن لم يسمع هو منه، فقد جاوز حدَّ التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء»[2].

فهل يصحُّ أن يَحْكِيَ الخطيبُ الإجماع، على ما نقل ـ هو ـ فيه ما يخرمه؟!

٤ ـ ولمّا كان الحقُّ إذا جانب اجتهادَ الحافظِ ابن حجر لا يكاد يُرى عند المُقَلِّدةِ!! ولمّا كان الحقُّ أبلج، والباطل لَجْلَج! فإن الحق لم يبخل علينا بما يدمغ الباطل فإذا هو زاهق.

فَدَعْكَ من كُلِّ تلك الدلائل القاطعة على عدم تناول قول الخطيب: «إن إرسال الحديث الذي ليس بمدلِّس لـ رواية المعاصر عمن لم يلقه) وتَنَبَّهْ لِمَا أحتجُّ به الآن.

فإن الخطيبَ قد ضَرَبَ لـ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) بِعِدَّةِ أمثلة، في كلامهِ هذا الذي احتَجَّ به الحافظُ ابن حجر، والذي يدورُ فيه الحِجَاجُ، كما سبق أن نقلناه كاملًا؛ فكان أن قال الخطيب: «وأمّا رواية المعاصر عمن لم يلقه فمثاله: الحجاج بن أرطأة، وسفيان الثوري، وشعبة عن الزهري»[3].

---

(١) انظر ما سبق (٩٧ ـ ٩٨).
(٢) الكفاية (٤٠١).
(٣) الكفاية (٤٢٣).

فالحافظ ابن حجر يزعم أن رواية الحجاج بن أرطأة عن الزهري، عند الخطيب، ليست تدليسًا... كذا يَزْعُمُ على الخطيب، بزعمه إخراجَ (روايةِ المعاصر عمن لم يلقه) من (التدليس).

لكنّ الخطيب قال في ترجمة الحجاج بن أرطأة من (تاريخ بغداد): «كان مدلسًا: يروي عمن لم يلقه»[1]!!

فماذا يقول مَنْ يتعصَّبُ لاجتهادِ صاحبُه معذورٌ مأجورٌ ـ إن شاء الله ـ؟؟ بعد أن أُصِيبَ في عَيْنِ مقَالَتِهِ ومَقَاتِلِهِ! وظهر الحقُّ وبطل الزعمُ الخاطىء!!

لكن الحافظ ابن حجر لم يُرِحْنا بَعْدُ من مناظرته في فَهم مذهب الخطيب من مسألة علاقة (التدليس) بـ (رواية المعاصر عمن لم يلقه). مع أن الخطيبَ... عن نفسِه... قد أراحنا بكلامٍ... الشأنُ بعده كما قيل: (قد تبيّنَ الصبحُ لِذِي عَيْنَيْنِ)!!

فقد احتجَّ الحافظُ ابنُ حجر بكلام آخر للخطيب، على أنه يُفرِّقُ بين (التدليس) و(رواية المعاصر عمن لم يلقه)[2]، ووافقه على هذا الاحتجاج تلميذُه السخاويُّ في (فتح المغيث)[3].

ولولا جلالة الحافظ ابن حجر، لاكْتَفَيْتُ بنقل الكلام الذي احتجَّ به من كلام الخطيب، للدلالة على ما في احتجاجه من النظر القَوِيِّ المُرْدِي.

---

(١) تاريخ بغداد (٨/ ٢٣٠).
(٢) انظر النكت عى كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٦١٥).
(٣) انظر فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٠٩).

فالكلام الذي احتجّ به، ما أنفعه أن يكون حجةً عليه!!

قال الخطيب متكلمًا عن التدليس:

«الضَّرْبُ الأول: تدليسُ الحديث الذي لم يسمعه الراوي ممن دلسه عنه بروايته إياه على وجه يوهم أنه سمعه منه، ويَعْدِلُ عن البيان لذلك[1]، ولو بَيَّنَ أنه لم يسمعه من الشيخ الذي دلسه عنه، فكشف ذلك، لصار ببيانه مُرْسِلاً للحديث غير مُدَلِّس فيه، لأن الإرسال للحديث: ليس بإيهام من المُرْسِلِ كونُه سامِعًا ممن لم يسمع منه، ملاقيًا لمن لم يلقَه. إلا أن التدليس الذي ذكرناه مُتضمِّنٌ للإرسال لا محالة، من حيثُ كان المُدَلِّسُ مُمْسِكًا عن ذكر من بينه وبين من دَلّسَ عنه، وإنما يُفارق حالُه حالَ المُرْسِلِ: بإيهامه السماعَ ممن لم يسمع منه فقط، وهو المُوَهِّنُ لأمره، فوجب كونُ هذا التدليسُ مُتَضَمِّنًا[2] للإرسال، والإرسالُ لا يتضمَّنُ التدليسَ، لأنه لا يقتضي إيهامَ السماع ممّن لم يسمع منه، ولهذا المعنى لم يَذُمَّ العلماءُ من أرسل الحديثَ وذَمُّوا من دلّسه»[3].

هذا هو كلام الخطيب، وهو كلام نفيس، وفيه تفريق واضح بين (التدليس) وإرسالٍ مَا.

فقيّد الحافظُ إطلاق (الإرسال) في كلام الخطيب بأنه (الخفي)، وحمل الكلام بعد ذلك على ما حمله هو عليه!!

ولولا تدخُّل الحافظ هذا، لما ظننت أحدًا يستدلُّ استدلاله!!

فالإرسال إذا أُطلق لم يُفْهَم منه إلا أنه: (رواية الراوي عمن

---

(١) أثبت محقق «الكفاية» كلمة «بذلك» بالباء، وأشار في الحاشية أنها جاءت في نسخة باللام: «لذلك»، وهذا الأخير الأصح معنا، وكذا جاء في فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٠٩).

(٢) جاء في المصدر «متضماً» من غير نون، وهو خطأ واضح، وهو على الصواب في فتح المغيث (١/ ٢٠٩).

(٣) الكفاية (٣٩٥).

لم يعاصره)، ومنه (رواية التابعي عن رسول الله ﷺ). أي: لا يُفهم من إطلاق (الإرسال) إلا (الإرسال الظاهر).

هذا إذا كان لمصطلح (الإرسال الخفي) وُجودٌ أصلاً.. عند الخطيب، وعند مَنْ قبله من أئمة الحديث! فإن لم يكن له وجود - كما سيأتي إثباته إن شاء الله تعالى[(١)] - فلا ينصرف كلام الخطيب إلا إلى (الإرسال الظاهر).

وإن كان مصطلحُ (الإرسال الخفي) موجودًا - تَنَزُّلاً - فلن يكون معناه عند الخطيب (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، لأن الخطيبَ صرّح في الكلام الذي ذهل عنه الحافظ، وياللَّهِ وما ذَهَلَ عنه[(٢)]! صَرَّحَ بأن (رواية المعاصر عمن لم يلقه): (تدليس).

وبما أن الخطيب في كلامه السابق فارق بين (التدليس) وإرسالٍ ما، فلن يكون هذا الإرسال هو (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، وإلا لكان الخطيب يُفارق بين (التدليس) و(التدليس)!!

وهذه المُحاجَّةُ بابٌ من (السبر والتقسيم)[(٣)]، ودلالته قطعيةٌ، لأنه (التقسيم الحاصر)[(٤)]، والسَّبْرُ فيه عَقْلِيٌّ قَطْعِيٌّ[(٥)].

فـ (الإرسال الخفي) إمَّا أن يكون مُصْطلحًا له وجودٌ عند المحدثين الأوائل، وإما أنه لا وجود له.

فإن كان له وُجُودٌ فلن يكون هو مقصودَ الخطيب في مفارقته

---

(١) انظر ما سيأتي (١٦٤ - ١٦٦).
(٢) انظر الكفاية للخطيب (٣٨)، وما سبق (٩٥).
(٣) سبق شرح (السبر والتقسيم) انظر المنهج المقترح (٢٢٩).
(٤) التقسيم الحاصر، هو: المنحصر بين النفي والإثبات.
انظر المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين الرازي (٢/٢/٢٩٩).
(٥) انظر شرح الكوكب المنير لابن النجار (١٤٦/٤)، وآداب البحث والمناظرة للشنقيطي (٩/٢ - ١٩).

بين (الإرسال) و(التدليس)، لما يقود إليه ذلك من التناقض الصريح - كما سبق بيانه -.

وإن كان (الإرسال الخفي) ليس له وُجودٌ، فلن يكون هو مقصودَ الخطيب، لأنه معدوم، والمعدوم لا يُقْصَد!

إضافةً إلى ذلك، فإنه وإن كان (الإرسال الخفي) معروفًا عند الخطيب (مصطلحًا) من مصطلحات (علوم الحديث)، فإنه لا خلاف أن (الإرسال) إذا أُطلق فلم يُقيَّد، لم ينصرف إلا إلى (الإرسال الظاهر) كما سبق.

فعَلامَ يُقَيِّدُ الحافظُ مالم يُقَيِّدْهُ الخطيبُ؟ بل يقيّدُ ما لا يتقيَّدُ بذلك القَيْدِ؟! بَلْهَ بما ليس له قيدٌ أصلاً؟؟!!

هذا وجه في إبطال الاحتجاج بكلام الخطيب على التفريق بين (التدليس) و(رواية المعاصر عمن لم يلقه).

ولإبطاله وجوه أخرى أيضًا:

الأول: أن الخطيب نَصَّ على أن الفارق الحقيقيَّ بين (التدليس) و(الإرسال) هو إيهام السماع، فالمُوهِمُ للسماع تدليسٌ، والذي لا يُوهِمَ السماعَ إرسال. ولا شك أن إيهامَ السماع متحقِّقٌ غايةَ التحقُّقِ في (رواية المعاصر عمن لم يلقه) فكيف لا تكون تدليسًا؟!

ويتعلق بهذا مما يُثبت أن الخطيب إنما يفارق بين (التدليس) و(الإرسال الظاهر)، هو أن الذي لا يوهم السماع - ولا شك - هو (الرواية مع عدم المعاصرة)، فهذه هي التي تفارق التدليس، وهي مقصود الخطيب.

الثاني: أن الخطيب صَدَع بضدِّ (الإرسال) الذي يُفارقه عنه، فإذا هو (رواية الراوي عمن لم يسمع منه ولم يلقه)! وذلك عندما

قال: «لأن الإرسال للحديث ليس بإيهام من المرسل كونه سامعًا ممن لم يسمع منه، وملاقيًا لمن لم يلقه».

فإذا كان الخطيب يفارق (الإرسال) عن (التدليس)، ويذكر أن في هذا المُفارِقِ للإرسالِ (وهو التدليسُ) إيهامًا بالسماع ممن لم يسمع منه، ولم يلقه، تبين بذلك أن (التدليس) الذي يفارقه الخطيب عن (الإرسال) هو (إيهام السماع ممن لم يسمع منه.. ولم يلقه) أي: (رواية المعاصر عمن لم يلقه)!!

واستفدتُ (المعاصرةَ) من (الإيهام بالسماع)، فإنه لو لم تكن معاصرةٌ لما كان إيهامٌ بالسماع. فالانقطاع الذي لا يُوهِمُ السماعَ هو (الإرسال الظاهر).

وكما صَرَّحَ الخطيبُ في الكلام المنقولِ عنه سابقًا: «لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس، رواية الراوي عمن لم يعاصره أو لم يلقه». وكما صرح في الأصل الأصيل من كلامه: «والمدلس رواية المحدث عمن عاصره ولم يلقه، فيتوهم أنه سمع منه».

إذًا ف (التدليس) الذي أقام الخطيب عليه مفارقته بينه وبين (الإرسال) هو (رواية المعاصر عمن لم يلقه).

مع ذلك يزعم الحافظُ أنَّ الخطيبَ يُفرّقُ بين (رواية المعاصر عمن لم يلقه) و(التدليس)! فنعود مرة أخرى إلى أن الخطيب يُفارق بين (التدليس) و(التدليس)!!!

والثالث: أن الخطيب قال: «ولهذا المعنى لم يَذُمَّ العلماءُ من أرسل الحديث، وذَمُّوا من دَلَّسه»، فهو يذكر أن الإرسال الذي يدور عنه الحديث إرسالٌ لم يَذُمَّهُ العلماءُ. فإذا كان هذا الإرسال ـ كما يريد الحافظ ـ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) فهل يصحُّ أن يكونَ هو مقصودَ الخطيبِ؟ وقد نقل الخطيبُ فيه قول يعقوب بن شيبة في ذمه: «وأما من دلس عن غير ثقة، وعمن لم يسمع هو

منه، فقد جاوز حد التدليس الذي رخص فيه من رخص من العلماء»!

فهل يقول الخطيب عما نقل فيه ذمَّ العلماء: لم يذمه العلماء؟!!

وبهذا يَحْصُلُ اليقينُ بأن (الإرسال) الذي عقد الخطيب بينه وبين (التدليس) هذه الموازنة: إنما هو (الإرسال الظاهر).

فلا دلالة في كلام الخطيب على وجود فَرْقٍ بين (رواية المعاصر عمن لم يلقه) و(التدليس)، بل في كلام الخطيب ـ كما سبق ـ ما يدل على أن (رواية المعاصر عمن لم يلقه): (تدليس)!!

وإلى هنا أنتهي من الردِّ على كل ما تَمَسَّكَ به الحافظُ لادعاءِ الخطيبِ البغدادي في صَفٍّ من يُفَرِّقُ بين (رواية المعاصر عمن لم يلقه) و(التدليس)، بل وأثبتُّ (والصحيح أن الخطيبَ نفسه هو الذي أثبت): أن رواية المعاصر عمن لم يلقه تدليس من تدليس الإسناد.

ولكنني أعود إلى كلام الخطيب السابق، ونُكْمِلُ فَهْمَهُ على الفَهْمِ الصحيح الذي تَيَقَّنَّاهُ بما سبق.

وأهم ما في كلام الخطيب مِمْا يستوقفنا، هو قوله: «إلا أن التدليس الذي ذكرنا متضمِّنٌ للإرسال لا محالة، من حيث كان المدلِّسُ مُمْسِكًا عن ذِكْرِ من بينه وبين من دلس عنه. وإنما يُفارق حالُه حالَ المُرْسِل: بإيهامه السماعَ ممن لم يسمع منه فقط، وهو المُوَهِّنُ لأمره، فوجب كون هذا التدلسِ متضمنًا للإرسال، والإرسال لا يتضمَّنُ التدليس».

وخلاصة كلام الخطيب هذا: أن التدليس إرسال وزيادة، أو قل: إرسالٌ مُقَيَّدٌ بإيهام السماع. وعلى هذا فبين التدليس

والإرسال الظاهر (عموم وخصوص من وجه)[1]، فكل تدليس إرسالٌ مُقيَّد، وليس كل إرسال تدليسًا.

وهذا ما قرره أيضًا الحافظ العلائي في (جامع التحصيل)، حيث قال عن تدليس الإسناد: «وهذا القسم حُكْمُهُ في الحقيقة حُكْمُ المُرْسَل، من جهة أنه لا يُعْرَفُ الراوي الذي أُسْقِط بينه وبين من دَلَّس عنه، فَكُلُّ مدلِّسٍ مرسَلٌ ولا ينعكس»[2].

[توجيهٌ لإطلاق الأئمة اسمَ (المرسل) على (رواية المعاصر عمن لم يلقه)]

ومن معرفة العلاقة بين (التدليس) و(الإرسال الظاهر) نستفيد فائدة جليلةً، توضح لنا المسوغ الذي جعل الأئمة يصفون - كثيرًا - رواية المعاصر عمن لم يلقه، بقولهم: فلان عن فلان مرسل، فنفهم سبب إطلاقهم الإرسال على ما هو داخل في (التدليس) عندهم، فإذا هو - كما قال الخطيب -: «التدليس الذي ذكرناه متضمن للإرسال لا محالة، من حيث كان المدلس ممسكًا عن ذكر من بينه وبين من دلس عنه».

وبهذا أكون قد انتهيتُ من عَرْضِ موقف الخطيب من (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، وعلاقته بـ(التدليس). ونعود لإكمال رحلتنا مع بقية الأئمة الذين تَعَرَّضوا لهذه المسأل، نستوضحُ آراءهم، ونَسْتَبِيْنُ مذاهبهم.

[عند ابن عبد البر]

فنقف مع مُعَاصِرٍ للخطيب، في أقصى الغرب الإسلامي حينها! ألا وهو الحافظ أبو عمر ابن عبد البر القرطبي.

قال ابن عبد البر في (التمهيد):

«وأما التدليس:

فهو أن يُحَدِّثَ الرجلُ عن الرجلِ قد

---

(١) العموم والخصوص من وجه، هو: أن يكون كل واحد من المعقولين يفارق الآخر في بعض الصور مع أن المفروض الاجتماع في بعضها.

انظر آداب البحث والمناظرة للشنقيطي (١/ ٢٤).

(٢) جامع التحصيل (٩٨).

لقيه، وأدرك زمانه، وأخذ عنه، وسمع منه، وحدث عنه بما لم يسمعه منه، وإنما سمعه من غيرِه عنه، ممن تُرْضَى حالُهُ، أولا تُرْضَى، على أن الأغلب في ذلك أن لو كانت حالهُ مرضيّةً لَذَكَرَهُ، وقد يكون لأنه استصغره.

هذا هو التدليسُ عند جماعتهم، لا اخْتِلَافَ بينهم في ذلك، وسَنُبَيِّنُ معنى التدليس في الإخبار عن العلماء، في الباب بعد هذا (إن شاء الله).

واختلفوا في حديث الرجل عمن لم يلقه، مثل مالك عن سعيد بن المسيب، والثوري عن إبراهيم النخعي، وما أشبه هذا.

فقالت فِرْقَةٌ: هذا تدليس، لأنهما لو شاءا لَسَمَّيَا من حَدَّثَهما، كما فعلا في الكثير بلغهما عنهما، قالوا: وسُكُوتُ المحدِّثِ عن ذِكْرِ من حدَّثه مع علمه به دُلْسَه.

فإن كان هذا تدليسًا، فما أعْلَمُ أحدًا من العلماءِ سَلِمَ منه، في قديم الدهر ولا في حديثه، اللهم إلا شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، فإن هذين ليس يُوجَدُ لهما شيء من هذا، لاسيما شعبة، فهو القائل: لأن أزني أحب إليَّ من أن أُدَلِّسَ»[١].

كذا عرَّف ابن عبد البر (التدليس) وفرَّق بينه وبين (الإرسال) بذلك.

---

(١) التمهيد (١/١٥).

لكن ابن عبد البر فرَّق بين (التدليس) و(إرسال) ما، كذا بلا تقييد.

و(الإرسال الخفي) بالمعنى الذي عليه الحافظُ ابن حجر ليس من مصطلحات أهل الحديث، كما سبق، وكما سيأتي التدليل عليه[1]. وعلىٰ هذا فالإرسال الذي يُفرّق ابن عبد البر بينه وبين التدليس هو الإرسال الظاهر... لا غير.

فإن كان (الإرسال الخفي) معروفًا في مصطلح المتقدمين، فلا يُخالَف في أنّ الغالبَ على إطلاقهم لفظ الإرسال: أنهم يعنون به (الإرسال الظاهر)، فهو المقصود هنا.

لكن قد يتمسك من يعتبر كلام ابن عبد البر تفريقًا بين (التدليس) و(رواية المعاصر عمن لم يلقه) بقول: ابن عبد البر: «واختلفوا في حديث الرجل عمن لم يلقه، مثل: مالك عن سعيد بن المسيب، والثوري عن إبراهيم النخعي»، فقد يحتجُّ مُحْتَجٌ بقوله: «عمن لم يلقه»، وأنه لم يقل «عمن يعاصره».

فأقول: لا شك أن التعبير الثاني أَصرح في المفارقة بين (التدليس) و(رواية الراوي عمن لم يعاصره) (الإرسال الظاهر)، لكن التعبيرَ الأول الذي استخدمه ابنُ عبد البر لا يُنافي التعبير الثاني، إذ يُمكن أن يُرَادَ بعدم اللقاء عدمُ المعاصرة، لأن عدم المعاصرة عدمُ لقاءٍ وزيادة.

والذي يوضح المقصود تمامًا، ويبين (الإرسال) الذي يُفارقه ابن عبد البر عن (التدليس)، هما المثلان اللذان ضربهما ابنُ عبد البر لهذا الإرسال.

أمّا المثل الأول: فمالك بن أنس رضي الله عنه، إنما وُلد

---

(١) انظر (ص ١٦٤ ـ ١٦٦).

في السنة التي توفي فيها سعيد بن المسيب، وهي سنة ثلاث وتسعين[1].

وأمّا المثل الثاني: فسفيان الثوري ولد بعد سنة من وفاةِ إبراهيم النخعي، وسنةُ وفاتِ هي سة ست وتسعين[2].

فهل رواية مالك عن سعيد، وسفيانَ عن إبراهيم (روايةُ معاصرٍ عمن لم يلقه)؟ أم (رواية الراوي عمن لم يعاصره)؟!

فلا يبقى بعد هذا شكٌّ في أن (الإرسال) الذي فارقه ابنُ عبد البر عن (التدليس) هو (الإرسال الظاهر)، لا ما يسميه المتأخرون(الإرسال الخفي: روايةَ المعاصر عمن لم يلقه).

لذلك تعلم أن من زعم ابنَ عبد البر مُفارقًا بكلامه السابق بين (التدليس) و(رواية المعاصر عمن لم يلقه).. أنّه واهم، استعجل الفهم ولم يَتَبَصَّرْ[3].

وأعجب ما وقع من ذلك، ما وقع للسخاوي في (فتح المغيث):

فبينما اعتبر السخاويُّ كلامَ ابن عبد البر صريحًا في التفريق بين (التدليس) و(رواية المعاصر عمن لم يلقه)، في تقديمه لكلام ابن عبد البر، حيث نقل ما احتجّ به هو وشيخُه الحافظ ابن حجر من كلام للخطيب، مما سبق ذكرنا إياه، ثم عَقّبه السخاوي بقوله: «وأصرح منه قول ابن عبد البر...»[4] ثم ذكره.

---

(١) انظر التهذيب (٤/٨٦)، وتقريبه (رقم ٢٣٩٦، ٦٤٢٥).

(٢) انظر التقريب (رقم ٢٧٠، ٢٤٤٥).

(٣) انظر جامع التحصيل للعلائي (٩٧)، وفتح المغيث للسخاوي (١/٢٠٩ - ٢١١)، وحاشية نور الدين عتر في تحقيقه لـ«علوم الحديث» لابن الصلاح (٢٩٠).

(٤) فتح المغيث للسخاوي (١/٢٠٩).

إلا أن السخاويَّ عاد - بعد أسطرٍ معدودة - مُعتبرًا كلامَ ابنِ عبد البر تفريقًا بين (التدليس) ونَوْعَيْ (الإرسال) كليهما: (الظاهر) و(الخفيِّ).

قال السخاويُّ مُعَلِّلاً ذلك: «لإدراكِ مالكٍ لسعيدٍ في الجُملة، وعدمِ إدراكِ الثوريِّ للنخعي أصلاً»[1].

قلت: وأي إدراكٍ لمالكٍ - رضي الله عنه - أدرك به سعيدًا في الجُملة، كما يقول السخاوي؟! والحال في مولد الأول ووفاة الثاني على ما سبق!! ولعل - أقول: لعل - السخاويَّ يعني بـ «المعاصرة في الجُملة» شهرًا.. أو أَشْهُرَ الرّضاعة التي إن عاصر مالكٌ سعيدًا، فإنما عاصره فيها!!!

لكن رجع السخاويُّ عن ذلك بعد أسطر أيضًا!! فقرّر ما فحواه أن (الإرسال) الذي فارقه ابنُ عبد البر عن (التدليس) إنما هو (الإرسال الجلي).. لا غير[2]!!.

وهذا الذي استقرَّ عليه رأيُ السخاوي هو الصواب الذي لا محيد عنه.

وقد سبق إلى تقرير هذا المعنى الصحيح عن ابن عبد البر: علامةُ اليمن ابنُ الوزير الصنعاني في (تنقيح الأنظار)، حيث ذكر أن من شَرْطِ التدليس المعاصرة بين الروايين، ثم قال: «وروى ابن عبد البر عن بعضهم أنه لا يشترط ذلك (يعني: المعاصرة)، قال ابن عبد البر: فعلى هذا ما سَلِمَ من التدليس أحدٌ، لا مالك ولا غيره»[3].

والذي جعل السخاويَّ يعودُ إلى ما كان يجب أن لا يبدأ إلا منه، والذي يجزم جزمًا قاطعًا أن ابن عبد البر يعتبر (رواية

---

(١) فتح المغيث (١/ ٢١٠).
(٢) انظر فتح المغيث (١/ ٢١١).
(٣) انظر توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للأمير الصنعاني (١/ ٣٥٠).

المعاصر عمن لم يلقه): (تدليسًا) هو قولٌ لابن عبد البر أتبع به قوله السابق، من غير فاصِلٍ كبيرٍ بينهما.

قال ابنُ عبد البر: «فإن دلّس عن غير ثقة: فهو تدليسٌ مذموم عند جماعةِ أهل الحديث، وكذلك إن دلَّس عمن لم يسمع منه، فقد جاوز حدَّ التدليس الذي رخّص فيه من رخّص من العلماء إلى ما يُنكرونه ويذمُّونه ولا يَحْمَدُونَهُ»[١].

فتنبه إلى قوله: «إن دلَّسَ عمن لم يسمع منه»، فهي قاطعةٌ في أنه يعتبر (رواية المعاصر عمن لم يسمع منه): (تدليسًا).

ولعل مُتَلَقِّفًا الكلامَ على غير أَنَاةٍ يقول: إن ابن عبد البر لم يُقَيِّدْ ما سمّاه تدليسًا (وهو رواية الراوي عمن لم يسمع منه) بالمعاصرة، أفلا يمكن إذن أن يكون ابنُ عبد البر يعني بقوله: «إن دلس عمن لم يسمع منه» أي مع عدم المعاصرة؟

فأقول: إن الردود على هذا كثيرة، منها: أن ابن عبد البر ـ فيما نقلناه عنه آنفًا ـ هو المُنْكِرُ أن يكون من (التدليس) (رواية الراوي عمن لم يعاصره) وهو القائل عن (الإرسال الجلي) منكرًا تسميته (تدليسًا): «فإن كان هذا تدليسًا، فما أعلم أحدًا من العلماء سلم منه!»[٢]. بل سبق أن نقلنا عن الخطيب أنه حكى الإجماع على أن (الرواية مع عدم المعاصرة) ليست (تدليسًا)[٣]، فلا يُحْمَل كلام العلماء على خرق الإجماع، مادام له محمل لا يُخالف الإجماع. وإنما يَتَرَخَّصُ الأئمةُ في التعبير قليلاً غيرَ آبِهِينَ: للبَدَهِيَّات أن يَقِفُوا عندها، وللمُسَلَّمات أن يَنُصُّوا عليها. مُكْتَفِينَ بالفَهْمِ السَوِيّ، الذي لا يَسْتَوقفه البَدَهِيّ، ولا يَغْمُضُ عليه الجَليّ.

---

(١) التمهيد (١/٢٨).

(٢) التمهيد (١/١٥) وانظر ما سبق (١١٨).

(٣) الكفاية للخطيب (٤٢٣)، وانظر ما سبق (٩٩ ـ ١١٥).

ويعود ابن عبد البر في موضع آخر إلى التأكيد على دخول (رواية المعاصر عمن لم يلقه) في (التدليس)، حيث تكلم عن (التدليس) عن الثقات، ثم قال: «وهذا أخفّ ما يكون في الذين لقي بعضهم بعضًا، وأخذ بعضهم عن بعض، وإذا وقع ذلك فيمن لم يلقه، فهو أقبح وأسمج»[١].

هكذا يؤكد ابن عبد البر على مذهبه من هذه المسألة، فإذا هو موافِقٌ مَنْ قبله: كالحاكم، وأبي نعيم، والخطيب. بل هو مُتَّبعٌ لأحد الحفاظ المتقدمين، ألا وهو يعقوب بن شيبة، الذي نقلنا كلامَه فيما تقدم، وشرحنا مذهبه في (رواية المعاصر عمن لم يلقه) وبَيَّنَّا معنى ذَمِّهم لهذا (التدليس)[٢].

ومن نظر في كلام يعقوب بن شيبة ووازنه بكلام ابن عبد البر، علم أن ابن عبد البر كان مقتفيًا أثر يعقوب بن شيبة، لا في مذهبه وحسب، بل حتى في ألفاظه، وترتيب كلامه وجُمَلِه.

هذه أقوال ابن عبد البر التنظيرية في مقدمة كتابه (التمهيد)، التي إنما قصد بها بيان مصطلحات أهل الحديث

فهو مجرد مُتَرْجِمٍ لكلامهم، شارحٍ لمصطلحاتهم.. لا غير.

لكن يعود ابن عبد البر إلى هذه المسألة في صُلْبِ كتابه، خلال تطبيقاته العملية، ليؤكد ما كان قد قَعَّده: من دخول (رواية المعاصر عمن لم يلقه) في مصطلح (التدليس).

قال ابن عبد البر في قتادة بن دعامة: «سماعُ قتادة عندهم من عطاء غير صحيح، وقتادة إذا لم يقل سمعت، وخولف في نقله، فلا تقوم به حجة، لأنه يدلس كثيرًا عمن لم يسمع منه، وربما كان بينهما غير ثقة»[٣].

---

(١) التمهيد (١/ ٢٧).

(٢) انظر ما سبق (٧٩ ـ ٨٦).

(٣) التمهيد (٣/ ٣٠٧).

فتنبه إلى قوله: «يدلس كثيرًا: عمن لم يسمع منه»!

هكذا يختمُ ابنُ عبد البر بطابَعٍ لا يقبل التردُّدَ، أنه يُسمّي (رواية المعاصر عمن لم يلقه): (تدليسًا)... فأين الحافظ ابن حجر عنه؟!

[عند ابن الأثير]

وبعد ابن عبد البر لا أجد في المسألة قولاً لأحد حتى القرن السادس.

فنقف مع الإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن الأثير (ت٦٠٦ هـ)، ومع مقدمة كتابه (جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ).

يقول ابن الأثير متكلمًا عن التدليس: «رواية المدلسين إذا لم يذكروا سماعهم في الرواية: فيقولون: قال فلان، ممن هو معاصرهم، رأوه أو لم يروه، ولا يكون لهم عنه سماع أو إجازة، ولا طريق من الرواية.. إلى آخر كلامه»[1].

وهذا من أصرح ما يكون في أن ابن الأثير يعتبر (رواية المعاصر عمن لم يلقه) (تدليسًا) من (التدليس).

ثم يعود ابن الأثير إلى ذكر مذهبه هذا، فينقل أقسام التدليس، فإذا هي أقسام التدليس الستة التي ذكرها الحاكم في (معرفة علوم الحديث)، وسبق الكلام عنها. وموضع الشاهد منها ـ كما تقدم ـ هو القسم السادس من التدليس، وهو كما قال ابن الأثير: «قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم، إنما قالوا: قال فلان، فحُمل ذلك عنهم على السماع، وليس عندهم عنها سماع»[2].

فهو تدليس عمن لم يَرَهُمْ الراوي قط، ولم يسمع منهم، إذًا

---

(١) جامع الأصول (١/ ١٦٧).

(٢) جامع الأصول (١/ ١٧٠).

فـ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) هي هذا القسم السادس من أقسام التدليس عند ابن الأثير.

ثم نعود إلى إحدى حجج الحافظ ابن حجر، التي احتج بها على تفريقه المزعوم بين (التدليس) وما سماه بـ (الإرسال الخفي).

[عند ابن القطان الفاسي]

فنقف مع الحافظ أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الفاسي، المعروف بـ «ابن القطان» (٦٢٨هـ)، وكتابه العظيم (بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام).

قال أبو الحسن ابن القطان في (بيان الوهم والإيهام): «التدليس يُعْنَى به: أن يروي المحدث عمن قد سمع منه، مالم يسمعه منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه، والفرق بينه وبين الإرسال: هو أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه. ولمَّا كان هذا قد سمع منه، جاءت روايتُه عنه ما لم يسمعه منه كأنها إيهامُ سماعِهِ ذلك الشيءَ، فلذلك سُمِّي تدليسًا. وحُكْمُه الجوازُ، إذا كان الذي طَوَى ذِكْرَهُ ثقةً عنده، كالإرسال سواء»[1].

هذا كلام ابن القطان، ومن كتابه نَقلْتُ. وهو من مستندات الحافظ ابن حجر، ومن تابعه، على التفريق بين (التدليس) و(الإرسال الخفي)[2].

وبينما انتقد الحافظُ العراقي تعريفَ ابن القطان هذا لـ (التدليس)، لإيهامه اشتراط اللقي فيه[3]. تعقبه تلميذُه الحافظ ابن حجر برأيه في المسألة، وبتأييد كلام ابن القطان[4].

والظاهر من كلام ابن القطان الذي لا يُخالِفُ فيه مُتَجَرِّد،

---

(١) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٢/١٧٣/أ).

(٢) انظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٦١٤ ـ ٦١٥، ٦٢٢، ٦٢٣)، وفتح المغيث للسخاوي (١/٢٠٩).

(٣) انظر التقييد والإيضاح للعراقي (٩٧ ـ ٩٨).

(٤) انظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٦٢٢ ـ ٦٢٣).

أنه ليس نصًا صريحًا على التفريق بين (التدليس) و(الإرسال الخفي).

وتتجلّى عَدَمُ نَصِّيَّتِهِ بأمور:

الأول: أنه عَرّف التدليس، فذكر (رواية الراوي عمن سمع منه مالم يسمعه منه) فقط، ولم يذكر صورةً أخرى. وهذا إنّما يُستفادُ منه حَصْرُ التدليسِ في هذه الصورة بناءً على مفهوم المخالفة، أو قُلْ: بناءً على مفهوم (الجَمْع والمنع): المُشْترطِ في التعاريف عند المناطقة. وهذا أو ذاك يَدُلاّن على أن مفهوم الحَصْرِ في كلام ابن القطان ليس نصًا قاطعًا على الحَصْر.

الثاني: أنه فرق في كلامه بين (التدليس) و(الإرسال)، ولم يقيد (الإرسال) بخفاء أو إيهام أو نحوهما. وقد تقدمت الإشارة إلى ما في هذا الإرسال لـ (الإرسال) من دلالة على أنه إنما يراد به (الإرسال الظاهر)[1]، وسيأتي ـ بإذن الله تعالى ـ مزيد بيان لذلك[2].

الثالث: أنه وإن كان جعل الفارق بين (التدليس) و(الإرسال) الذي قصده: أن الإرسال رواية الراوي عمن لم يسمع منه... مع ذلك فإن مقالة (لم يسمع منه) تكون نصًا لو قال: (مع المعاصرة)، أما وهي كذا على إطلاقها، فهي تصح أن يكون مقصودًا بها عدم السماع مع المعاصرة أو مع عدمها.

وهذه الأمور الثلاثة تؤثر في قوة دلالة كلام ابن القطان على ما أراده الحافظ ابن حجر، وفي أقل تقدير، فإن هذه الأمور الثلاثة تَنْزِلُ بدلالة كلام ابن القطان من أن يكون نصًا على ما أراد

(١) انظر ما سبق (١١٢ ـ ١١٣).
(٢) انظر ما سيأتي (١٦٤ ـ ١٦٦).

الحافظ، إلى أن تصبح دلالته ظاهرةً عليه فقط... ولا يُنازِعُ في هذا التَّنَزُّلِ أحدٌ فيه مَوْضِعُ إنصافٍ!

فإذا اتَّفَقْنَا على ذلك: فهل يصحُّ ضَرْبُ تلك النصوص القطعية المتكاثرة (السابقِ ذِكْرُها) بظاهرِ كلامِ إمامٍ واحد؟! وقد نَصُّوا في (باب التعارض والترجيح) من أصول الفقه: أن الظاهر لا يُعَارِضُ النصَّ، لأن الظنيَّ الدلالة لا يُساوي قطعيها[1].

والعمل حينها: إذا تعارض نصٌّ وظاهرٌ، في الشَّرْعِيَّات، أن نتأوّل الظاهرَ على غير ظاهرِهِ ليوافق النصَّ، وذلك لحُرْمة الشَّرْعِيَّات من كتابٍ وسنةٍ، ولبراءتها من وُرُودِ احتمالِ الخطأ عليها.

أما في اختلافات الأئمة، التي نجزم فيها بصواب قولٍ وخطأ ما عداه، كما لو شَرَحَ صاحبُ اصطلاحٍ واحدًا من مصطلحاته شَرْحًا وافيًا، فَشَاحَّهُ فيه عالمٌ آخر؛ فينبغي في مثل هذه الحالة أن نُحاوِلَ إيجادَ مَحْمَلٍ لقولِ ذلك العالم المُخَالِفِ، ولو بنوعٍ من التأويل الصَّارِفِ للكلام عن ظاهره، ليوافق الحَقَّ والصوابَ في المسألة، وذلك من باب إحسان الظن بالعالم، وتَبْرِئَةِ ساحته من مَعَرَّةِ الخطأ الجلي. وإن لم نجد له محملًا، أعرضنا عنه، وأسقطناه، لشذوذه ومخالفته الحقَّ. واعتبرناها زلّة من عالم، نرجو له فيها الأجر، ونبسط له فيها العذر.

هذا هو المنهج الصحيح الذي يُمْلِيهِ العقلُ السليم.

وكلام ابن القطان، قد بينا أنه يحتمل موافقة أقوال من سبقه

---

(١) انظر الفقيه والمتفقه للخطيب (١/ ٢١٥)، والمحصول للرازي (٢/ ٢/ ٥٣٢، ٦٠٢)، وشرح المنهاج للبيضاوي للأصفهاني محمود بن عبد الرحمن (٢/ ٧٩١ ـ ٧٩٢)، وشرح الكوكب المنير لابن النجار (٤/ ٦٠٨)، والتعارض والترجيح للحفناوي (٥٠).

من الأئمة، بتلك المؤثرات الثلاثة على دلالته، فيتوجه حمل كلامه على ذلك المعنى، وإن كان ليس ظاهرًا فيه، لِمَا قرره (المنهج الصحيح، الذي يمليه العقل السليم).

ثم إن تعريف ابن القطان لـ (التدليس)، يَصْرِفُهُ عن ظاهره المُوْهِمِ للحَصْر، صارفٌ سوى مخالفته لنصوص الأئمة، يتلخص في: إغفاله نوعًا مُجمَعًا على تسميته (تدليسًا) وهو (تدليس الشيوخ).

وإغفالُ ابنِ القطان لهذا النوعِ الذي هو نفسُه لا يخالف في تسميته (تدلسًا)، يدل على أن الحَصْرَ المُتوهَّمَ من تعريفه (التدليس) غيْرَ مُرَادٍ عنده ولا مقصود، وأن العبارة خرجت دلالتها مقصورة على المنطوق دون المفهوم.

وقد تقدم بسط نحو ذلك في تعريف البزار لـ (التدليس)[1] حيث إن ابن القطان تبع البزار في تعريفه له، متأثرًا بألفاظه وحروفه، حتى كأنه منقول عنه، وقد قال الحافظ ابن حجر مقررًا ذلك: «وابن القطان في ذلك متابع لأبي بكر البزار»[2].

ثم أمَّا بعد: فَلْيَتَعَلَّقْ من يَتَعَصَّبُ للحافظ ابن حجر بكلام ابن القطان وحده، وليفرح به! فإن لِمُخَالِفِهِ أن يتعلّق بأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والبخاري. ثم الحاكم، والخطيب، وابن عبد البر، وغيرهم ممن سبقوا وممن سيأتي ذكرهم (إن شاء الله تعالى) بل لمُخالِفِهِ أن يتعلّق بالحقّ!!!

ألا وإني ـ والله ـ ممن يتعصّب للحافظ ابن حجر، لكن الحق أحب إليَّ منه!

[عند ابن الصلاح]

وبعد أبي الحسن ابن القطان ـ رحمه الله ـ ينتهي ما أسميناه

---

(١) انظر ما سبق (٨٩ ـ ٩١).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٦١٥).

بالطور الأول لعلوم الحديث، إذ يَفْصِلُ بين الطورين، ويَبْدأ الطورُ الثاني، بمعاصرٍ لابن القطان، ألا وهو أبو عمرو ابن الصلاح وكتابه (معرفة أنواع علم الحديث).

وكما كان ابن الصلاح فاتحَ (الطور الثاني)، فكذلك كان أولَ من فتَحَ لـ (المرسل الخفي) بابًا في كتابه، وخصَّه بنوع منفرد من أنواع علم الحديث. إذ لم يفعل ذلك الحاكم أو الخطيب، ولا غيرهما ممن كتب في قواعد علم الحديث. سوى أن الخطيب أفرده بمصنَّفٍ سماه: (التفصيل لمبهم المراسيل)[1]، مع كونه لم يُلْمِح إليه (فَضْلاً من أن يَخُصَّه بِفَضْلٍ خاصّ) في كتابه (الكفاية) الجامع لعلوم الرواية.

وابنُ الصلاح إنما يعوِّل على كتب الخطيب، وذلك أمر معلومٌ مشهور، سبق الكلام عنه في التوطئة التأصيلية لهذا الباب[2].

فمستنده في إفراد (المرسل الخفي) بنوع خاص من أنواع علوم الحديث هو كتاب الخطيب فيه السابق الذكر، وقد صرح ابن الصلاح باسم كتاب الخطيب الذي صنفه في (الإرسال الخفي) في الفصل الذي عقده له[3].

بل ذِكْر ابنِ الصلاح هذا، هو المرجعُ في معرفة كتاب الخطيب وبعضِ مضامينه، لأنه من كُتُبِ الخطيب التي لا نعرف عن مكان وجودها شيئًا.

وقبل دراسة كلام ابن الصلاح في نوع (معرفة المراسيل الخفي إرسالها)، هذا الفصل الذي له الأهمية الكبرى، لأنه أوّل

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (٢٨٩).

(٢) طُبعت بعد ذلك باسم: المنهج المقترح (ص ٢١٢).

(٣) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (٢٨٩).

من خص (الإرسال الخفي) بالذكر المستقل، في كتاب جامع لعلوم الحديث، ولأنه عمدة من جاء بعده. قبل ذلك: فإني سَأَفْجَأ من سَلَّم للحافظ ابن حجر، حتى أصبح إِلفًا عنده أن لا يسمع إلا كلامَه، ولا يعتقدَ إلا رَأْيَه! أفجأُهُ بتعريف ابن الصلاح لـ (التدليس).

قال ابن الصلاح: «تدليس الإسناد: هو أن يروي عمن لقيه مالم يسمعه منه، موهمًا أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، موهمًا أنه قد لقيه وسمعه منه»[1].

فتنبه إلى الشطر الثاني، وكيف أنه خصه بـ (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، وذلك في تعريفه لـ(التدليس)!!

فلا يَدَّعي مُدّعٍ بعد هذا، أن (رواية المعاصر عمن لم يلقه) عند ابن الصلاح ليست من (التدليس)، مستدلاً بأن ابن الصلاح أفرد (الإرسال الخفي): بنوع خاص منفصل عن (التدليس).

فلا يدعي هذا المُدَّعِي ـ الذي لم يأتِ بَعْدُ ـ ذلك لأن ابن الصلاح أذَّنَ بأعلى صوته، أن (رواية المعاصر عمن لم يلقه) (تدليس).

ولأن (الإرسال الخفي) عند ابن الصلاح لا يلزم أن يكون هو (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، كما زعم الحافظ ابن حجر.

ولأن إفراد (الإرسال الخفي) أو غيره بنوع خاص في كتاب ابن الصلاح لا يلزم منه بالضرورة مُبَايَنَتُهُ للأنواع الأخرى، بل الشواهد على نَقْضِ ذلك أشهر من أن تُذكر.

كل ذلك أقولُه نافلةً، خَوْفًا من باطلٍ يُمَوَّهُ به على الحق!

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (٧٣).

فإذا رجعنا إلى الفصل الذي عقده ابنُ الصلاح لـ (الإرسال الخفي)، فإني سأذكره كاملًا، ثم أدرسه فقرةً فقرةً، لأهميته الكبرى.

قال ابن الصلاح:

«النوع الثامن والثلاثون

معرفة المراسيلِ الخفيِّ إرسالُها

هذا نوعٌ مُهُمٌّ عظيمُ الفائدة، يُدرك بالاتساع في الرواية والجَمْع لطُرُقِ الأحاديث مع المعرفة التامّة. وللخطيب الحافظ فيه كتابُ (التفصيل لِمُبْهَمِ المراسيل).

والمذكور في هذا الباب:

منه ما عُرف الإرسال بمعرفة عدمِ السماع من الراوي فيه، أو عدمِ اللقاء، كما في الحديث المروي عن العوّام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى قال: «كان النبي ﷺ إذا قال بلال: قد قامت الصلاة نهض وكبر»[1].

روي فيه عن أحمد بن حنبل أنه قال: «العوام لم يلق ابن أبي أوفى».

ومنه ما كان الحُكْمُ بإرساله مُحالاً على مجيئه من وجه آخر بزيادة شخصٍ واحدٍ أو

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/٢٣٣)، في ترجمة الحجاج بن فروخ التميمي الواسطي، من طريقه عن العوام بن حوشب، عن عبد الله بن أبي أوفى، والحجاج بن فروخ منكر الحديث، ضعفه جماعة، انظر لسان الميزان (٢/١٧٨ ـ ١٧٩).

أكثر في الموضع المُدَّعَى فيه الإرسال، كالحديث الذي سبق ذكره في النوع العاشر[1] عن عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق، فإنه حُكِمَ فيه بالانقطاع والإرسال بين عبد الرزاق والثوري، لأنه روي عن عبد الرزاق قال حدثني النعمان بن أبي شيبة الجَنَدِي عن الثوري عن أبي إسحاق.

وحُكم أيضًا فيه بالإرسال بين الثوري وأبي إسحاق، لأنه رُوي عن الثوري عن شريك عن أبي إسحاق»[2][3].

وزادت إحدى نُسَخِ كتابِ ابن الصلاح مِثَالاً آخر، أَخَلَّتْ به بعضُ طبعاته[4].

فقد جاء في إحدى النسخ الموثوقة لكتاب ابن الصلاح، عقب المثال الثاني، أنه قال:

«وما رواه بكر بن بكّار وغيره، عن المسعودي عن عبد الكريم بن مالك الجزري عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن

---

(١) وهو حديث: «إن وليتموها أبا بكر فزاهد في الدنيا، راغب في الآخرة، وفي جسمه ضعف، وإن وليتموها عمر، فقوي أمين... الحديث».

(٢) أخرجه البزار. انظر كشف الأستار عن زوائد البزار (رقم ١٥٧٠)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٧٠، ١٤٢)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (رقم ٤٠٥)، وأخرجه أيضاً وتكلم عن علله الحاكم في معرفة علوم الحديث (٢٨ ـ ٢٩)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١/ ٦٤)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٣٠٢).

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح (٢٨٨ ـ ٢٩١).

(٤) أخلت بهذه الزيادة الطبعة المعتمدة في بحثي هذا، وهي الطبعة الثالثة بتحقيق نور الدين عتر، واستدركته طبعة بتحقيق آخر، ستأتي عند توثيق النص.

علي: «أمرني رسول الله ﷺ أن أتصدّقَ بلحوم البُدْنِ[١] وَجِلاَلِها[٢] وجُلودِها»[٣].

فهذا قد حُكِمَ فيه بالإرسال بين عبد الكريم الجَزَري وابن أبي ليلى، وبأن بينهما مجاهدًا، ولأن ابن عيينة وإسرائيل بن يونس، وغيرهما رووه عن عبد الكريم، عن مجاهد عن ابن أبي ليلى»[٤].

هذا هو كلام ابن الصلاح بفَصِّه ونصِّه في هذا النوع.

ولعل أهم ما يفتقده الناظر في كلامه: خُلُوَّهُ من تعريف لـ (الإرسال الخفي)!

وظاهرٌ أنْ مُلَخَّصَ ما جاء في كلامه عنه: التنويهُ بجليل قَدْرِ هذا النوع، ثم بكتابِ الخطيب فيه، ثم ذِكْرُ طريقتين لمعرفته واكتشافه، مع مثالٍ للطريقة الأولى، ومثالين للثانية... هذا كُلُّ ما جاء في الفَصْلِ الذي أفرده ابنُ الصلاح لـ (الإرسال الخفي).

ومع خُلُوِّ نوع (الإرسال الخفي) عند ابن الصلاح من تعريفِ

---

(١) البُدْنُ جَمْعُ بَدَنَةٍ، وهي: اسم يقع على الجمل والناقة والبقرة، وهي بالإبل أشبه.
انظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (١/١٠٨).

(٢) جِلال وإجلال، مُفردُها: الجُلّ والجَلّ، وهو: ما تلبسه الدابة لتصان به.
انظر القاموس المحيط للفيروزآبادي (جلل) (١٢٦٤).

(٣) أخرجه البخاري (رقم ١٧١٦، ١٧١٧)، ومسلم (رقم ١٣١٧)، كلاهما من طريق عبد الكريم الجزري، وغيره، عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن علي.

(٤) مقدمة ابن الصلاح، بتحقيق عائشة بنت عبد الرحمن (بنت الشاطيء)، الطبعة الثانية (٤٨٣ ـ ٤٨٤).
ونَصّتْ المحققة على خُلُوِّ الأصول الخطية للكتاب من هذه الزيادة، سوى أصل واحد رمزت له.
وبالرجوع إلى مقدمتها لتحقيق الكتاب، تبين أن ذلك الأصل أصل موثوق، انظر مقدمة التحقيق (١٢٢ ـ ١٢٨).

له، إلا أن الأمثلة التي ذكرها في هذا النوع، يُمكن من خِلال دراستها استنباطُ مقصودِ ابن الصلاح من هذا العنوان، وتَبَيُّنِ ملامح (الإرسال الخفي) في ضَوْئها.

فالمثال الأول: يظهر من دراسته أنه رواية مع عدم المعاصرة، لأن كلام الإمام أحمد الذي نقله ابن الصلاح فيه بقية تدل عليه. فقد قال الإمام أحمد: «العَوَّام لم يلق ابن أبي أوفى، أكبر من لقيه سعيد بن جبير، إن كان لقيه؟! وهو يروي عنه وعن طاووس»(١).

فواضح من كلام الإمام أحمد أنه إنما ينفي سماعَ العوام من عبد الله بن أبي أوفى، لأنه يستصغر العوامَ عن لقائه، ويستدلُّ الإمام أحمد على صِغَرِ سِنِّ العوام دون إدراكه عبد الله بن أبي أوفى: بأن أكبر شيخ للعوام هو سعيد بن جبير، ثم يُشَكِّكُ الإمام أحمد في صحة لقائه بسعيد أيضًا.

ومع اختلاف طبقة عبد الله بن أبي أوفى ـ حيث إنه صحابي رضي الله عنه ـ عن طبقة سعيد بن جبير، فإن بين وفاة عبد الله بن أبي أوفى سنة سبعٍ وثمانين، ووفاةِ سعيد بن جبير سنة خمسٍ وتسعين... بين وفاتيهما ثمانِ سنين، فإذا كان الإمامُ أحمد يَشُكّ في لقائه سعيدًا ويستصغره فيه، فهو في عبد الله بن أبي أوفى جازِمٌ بعدم إدراكه إياه.

وهذا لا يعارضه قول ابن حبان في (مشاهير علماء الأمصار) عن العوام بن حوشب: «ممن لا يَصْغُرُ عن لُقِيِّ الصحابة، ولا يصحُّ ذلك له»(٢).

فهذا عند التحقيق لا يُخالف ما قررناه من كلام الإمام أحمد

---

(١) جامع التحصيل للعلائي (رقم ٥٩٦)، وتحفة التحصيل لأبي زرعة العراقي (١٨٠/أ).

(٢) مشاهير علماء الأمصار لابن حبان (رقم ١٣٩٨).

في عدم إدراك العوام لعبد الله بن أبي أوفى، لأن العبرة بالإدراك والمعاصرة إنما تكون في زمنٍ يُمكن الراوي فيه طلبَ العلم والتأهُّلِ لحَمْلِهِ، ولا عبرة بالمعاصرة التي لم تكن إلا في طفولة الراوي وقبل طلبه للعلمَ وسماع الحديث.

ولذلك نقل بدرُ الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (٧٣٣هـ) في كتابه (المنهل الرَوِيّ) كلمةَ الإمام أحمد بلفظٍ يَنُصُّ فيه الأمامُ أحمد على عدم المعاصرة بين العوام وابن أبي أوفى.

قال ابنُ جماعة: «قال أحمد بن حنبل: العوام لم يُدرك ابنَ أبي أوفى»[١].

فلا أدري؟ أهي روايةٌ أخرى عن الإمام أحمد، اطَّلَعَ عليها ابنُ جماعة؟ أم هي الرواية بالمعنى؟! فإن كانت الأولى: فهي... هي! وإن كانت الثانية: فيكفيني أني وافقتُ ابنَ جماعة على فَهْمِهِ لكلام الإمام أحمد!

ولهذا فإني وصفت المثال الأول الذي ذكره ابن الصلاح: بأنه رواية مع عدم المعاصرة.

وأمَّا المثال الثاني: فعَلَى النقيضِ من المثال الأول، حيث إنها (رواية الراوي عمن سمع منه مالم يسمعه منه)، وهو تعريف (تدليس) عند الحافظ ابن حجر!!

وأترك البَتَّ فيه لأبي عبد الله الحاكم، حيث قال في (معرفة علوم الحديث): عن الحديث الذي ذكره ابنُ الصلاح في هذا المثال: «سماعُ عبد الرزاق من سفيان الثوري واشتهارُهُ به معروفٌ، وكذلك سماعُ الثوريِّ من أبي إسحاق واشتهارُهُ به

(١) المنهل الروي لابن جماعة (٤٦).

معروفٌ، وفيه انقطاعٌ في موضعين: فإن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري والثوريَّ لم يسمعه من أبي إسحاق...»[1].

قلت: فهذا هو (التدليس) الذي لا خلاف في أنه (التدليس).

مع ذلك يذكره ابن الصلاح في نوع (معرفة المراسيل الخفي إرسالها)!!

وأمَّا المثال الزائد على بعض طبعات كتاب ابن الصلاح، وهو المثال الثالث كما مرَّ آنفًا: فإنه مِثَالٌ لـ (رواية المعاصر عمن لم يلقه).

حيث إن عبد الكريم الجزري توفي سنة سبع وعشرين ومائة، ورأى أنس بن مالك[2]، فمعاصرته لعبد الرحمن بن أبي ليلى المتوفى سنة ثلاث وثمانين[3] مُحْتَمَلَةٌ، لعدم تَبَاعُدِ ما بين وفاتيهما تباعُدًا غير معتادٍ بين الشيوخ وتلاميذهم.

ولإثبات أن أربعًا وأربعين سنة بين وفاة روايين تَغْني معاصرةً تَحْتَمِلُ اللقاءَ والسماعَ، أوقفك على موقفٍ غريبٍ يدلُّ عليه.

فقد اختلفَ الأئمةُ في سماع أبي سلمة بن عبد الرحمن من طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه، فنفى سماعَه منه غيرُ ما واحدٍ من الأئمة: كيحيى بن معين، وعلي بن المديني[4]. بينما أخرج ابنُ حبان في (صحيحه) حديثًا لأبي سلمة بن عبد الرحمن عن طلحة بن عبيد الله، ثم قال عقبه: «مات أبو سلمة سنة أربع

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (٢٩).

(٢) التهذيب (٦/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥).

(٣) التهذيب (٦/ ٢٦١).

(٤) انظر تحفة الأشراف للمزي (رقم ٥٠١٧)، والتهذيب لابن حجر (١٢/ ١١٧).

وتسعين، وقُتِل طلحةُ سنةَ ستٍ وثلاثين يومَ الجَمَل»[1].

فلسان حال ابن حبان يقول: مع أن بين وفاتيهما ثمانيًا وخمسين سنة، فإني أُصَحِّحُ سماعَ أبي سلمة من طلحة رضي الله عنه.

قصدتُ من ذكر هذه المسألةِ المعترضة، أن أُبَيِّنَ أن أربعًا وأربعين سنة، كالتي بين وفاتيْ عبد الكريم الجزري وعبد الرحمن بن أبي ليلى، تعني أن بينهما معاصرةً تَحْتَمِلُ اللقاءَ والسماع.

مع ذلك يقول ابن عبد البر عن عبد الكريم الجزري: «لم يَلْقَ عبدَ الرحمن بنَ أبي ليلى»[2]. ويقول أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (٧٤٢هـ) في (تهذيب الكمال)، عن ابن أبي ليلى: «روى عنه عبد الكريم الجزري، والصحيح أن بينهما مجاهدًا»[3].

إذًا فروايةُ عبد الكريم الجزري عن عبد الرحمن بن أبي ليلى: (رواية معاصر عمن لم يلقه).

فهذا المثال لـ (الإرسال الخفي) وحده، من الأمثلة التي ذكرها ابن الصلاح له، هو الذي ينطبق عليه تعريف المتأخرين لـ (الإرسال الخفي)، دون المِثَالَيْنِ الآخَرَيْنِ... وهذا موطن استغراب!!

ويبلغ الاستغراب غايته بتذكُّرِ ما يتضمّنُهُ (الإرسال الخفي) عند ابن الصلاح، وذلك باستحضار الصُّوَرِ التي سبق شَرْحُها من دراستنا للأمثلة التي ذكرها.. فإذا هي:

---

(١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (رقم ٢٩٨٢).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٠/٦٣).

(٣) تهذيب الكمال (٢/٨١٣).

١ ـ رواية الراوي عمن لم يعاصره: الإرسال الظاهر.

٢ ـ ورواية الراوي عمن سمع منه مالم يسمعه منه: التدليس.

٣ ـ ورواية المعاصر عمن لم يسمع منه: وهي التي يسميها الحافظ ابن حجر بـ (الإرسال الخفي)، ويسميها ابن الصلاح (والأئمة قبله وبعده) مع الصورة السابقة: (تدليسًا)!!!

فأَمْعِنِ النظرَ ـ رعاك الله ـ في هذه النتيجة، مُتجرِّدًا من كُلِّ إلْفٍ عِلْمِيّ، أو مَيْلٍ قلبي. ولا تَسْتَجْرِيَنَّكَ عادةٌ أَلِفْتَهَا، ومَقَالَةٌ لُقِّنْتَهَا، وطائفةٌ تَقَلَّدْتَها!!!

فكلام ابن الصلاح فيه من القوة ما هو كفيل بزعزعة كلِّ الحقائق الوهمية، وفَضْحِ كل قولٍ أُسْدِلَ عليه ستارُ القُدْسيّة المُدَّعى.

إن قوة كلام ابن الصلاح هنا، تنبع من عدة منابع، وهي:

بعد التسليم له بالإمامة، وبالتقدُّم والقُرْب من زمن كبار أئمة المحدثين، بالنسبة لمن جاء بعده، فإنه أيضًا المُطَّلعُ على كُتب الخطيب البغدادي المُعوَّل عليها.

وقد صرّح ابنُ الصلاح في تقديمه لـ (الإرسال الخفي) بتصنيف الخطيب فيه، فهو حجته في إفراده بالذكر أولاً، وهو مُعْتَمَدُهُ فيه كباقي الأنواع ثانيًا.

وهذا يُكسب كلامَ ابن الصلاح مَيْزةً ليست لغيره، وقوةً لا تقاربها قوة، لاعتماده على كتب الخطيب. فالخطيبُ فوق أنه صاحبُ منهجٍ صحيح في التعريف بمصطلحات القوم، كما سبق شرحه في التوطئة التمهيدية[1]، ومع ذلك «لا شُبْهَةَ عند كل

---

(١) انظر المنهج المقترح (١٩١ ـ ١٩٦).

لبيب، أن المتأخرين من أصحاب الحديث، عيالٌ على أبي بكرِ الخطيب»[1]، كما قال الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الغني ابن نقطة الحنبلي (ت٦٢٩هـ) في (تكملة الإكمال) و(التقييد لرواة السنن والمسانيد).

وكما كان الخطيب (همزةَ وَصْلٍ) بين المتقدمين ومن جاء بعده، حتى كانوا عيالاً عليه، كذلك صار ابنُ الصلاح عُمْدَةَ من تأخّر عنه.

ولئن خرج بعضُ من لَحِق ابنَ الصلاح عن رأيه في مسألةٍ ما، فلن يخرج عنه في معرفة (الإرسال الخفي) خاصّةً.

وخصصتُ (الإرسال الخفي) بذلك لأن كتب علوم الحديث بعد ابن الصلاح، تكادُ تُعْلِنُ افتقارَها في باب (المرسل الخفي) إلى كتاب ابن الصلاح.

ففوق أن كتابَ ابنِ الصلاح عُمْدَةُ من جاء بعده عمومًا في علوم الحديث، فإن كتابه أيضًا أولُ كتابٍ أفرد (الإرسال الخفي) بنوع منفرد. فلن يكون من أفرد (الإرسال الخفي) بنوع خاص، ممن جاء بعد ابن الصلاح، إلا مُتَّبِعًا له، محتجًّا به في ذلك. لأنه لم يَسْبِقِ ابنَ الصلاحِ على ذلك الإفراد لـ (الإرسال الخفي) أحدٌ، أصلاً، حتى يكون لمن جاء بعد ابن الصلاح مُعْتَمَدٌ سواه.

وكما كان إفرادُ ابن الصلاح لـ (الإرسال الخفي) بنوع خاص، ليس دليلاً على مفارقته عن (التدليس) كما سبق شرحه، فكذلك يكون من تابعه.. بل من قلّده!

ولا يقال: لعل مَنْ جاء بعد ابن الصلاح اطّلع على كتاب

(١) تكملة الإكمال لابن نقطة (١٠٣/١)، والتقييد له (١٥٤).

الخطيب: (التفصيل لمبهم المراسيل)، فكان ذلك الاطلاعُ هو الحامِلُ لهم على إفراد (الإرسال الخفي) بنوع منفرد، وتمييزه عن غيره من الأنواع، لتغايره عنها.

لا يقال هذا:

أولاً: لأن ابن الصلاح أولى الناس بالاطلاع على كتاب الخطيب، لتقدمه على مَنْ جاء بعده وقُرْبه من زمن الخطيب، ولاعتنائه الكبير الشهير بكتب الخطيب، ولتنصيصه باسم كتاب الخطيب في أول (نوع الإرسال الخفي)، كالمُظْهِرِ للحُجّةِ في ذِكرِهِ لهذا النوع!

وابنُ الصلاح هذا، المُطَّلِعُ على كتاب الخطيب (غالبًا)، المُفْرِدُ لـ (الإرسال الخفي)، بل وأوّل مَنْ أفرده، لم يكن هذا الإفرادُ عنده لتمييزه (الإرسال الخفي) عن (التدليس)؛ بل لقد كان (التدليسُ) أحدَ أقسام (الإرسال الخفي) عند ابن الصلاح، كما سبق شَرْحُ كلامه.

فكيف يكون الاطلاعُ على كتاب الخطيب قائدًا إلى تفريق (الإرسال الخفي) عن (التدليس)، أو إلى تمييز الإرسال الخفي عن غيره من الانقطاعات الخفية. وهذا ابن الصلاح، أولى الناس بالاطلاع على كتاب الخطيب، لم يقدْهُ ذلك إلى ذلك؟!!

ثانيًا: أن الذين جاؤوا بعد ابن الصلاح متابعون له، حتى في أمثلته التي ذكرها لـ (الإرسال الخفي)، ومنها: ذكر مثال للتدليس وللإرسال الظاهر ضِمْنَ نوع (الإرسال الخفي)!!

ثالثًا: أن بعض جِلّةِ من جاء بعد ابن الصلاح، صرّحوا بأنهم مقلدون له التقليدَ التام، في إفراده (الإرسال الخفي) بنوع خاص.

كما فعل الحافظ العراقي في (التبصرة والتذكرة)، وسيأتي

كلامه في موضعه (إن شاء الله تعالى)[1]. فلو كان كتابُ الخطيب عند العراقي، لاتّكأ عليه في إفراد (المرسل الخفي) مُحْتَجًّا به، أو لَأَغْرَقَ في التقليد، بتقليد الخطيب بدلاً من ابن الصلاح.

وهذا الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١هـ) صاحبُ الكتاب الجليل في المراسيل (جامع التحصيل)، الجامعُ لتصنيفه نوادرَ كُتبِ المراسيل (ككتاب البرديجي والضياء المقدسي)، يُصَرِّحُ تَنْصيصًا ـ على أنه لَمْ يَرَ كتابَ الخطيب: (التفصيل لمبهم المراسيل) وكتابَهُ (المزيد في متصل الأسانيد)، وقال بعد ذكرهما: «ولم أقِف عليهما، وذكر الإمامُ ابنُ الصلاح أن في كثيرٍ مما ذكره الخطيب في تمييز المزيد نظرًا»[2]. قلت: فلا أصرحَ من هذا، على أنه عالةٌ على كتاب ابن الصلاح، بعد تصريحه بعدم وقوفه على كتاب الخطيب.

وأما الحافظ ابن حجر: فلو كان كتابُ الخطيب (التفصيل لمبهم المراسيل) عنده، لما لجأ في التعريف بـ (الإرسال الخفي) إلا إليه، لأنه المصدر الأول له. ولَمَا قَنع في ذلك بكُتُبِ الخطيب الأخرى كـ(الكفاية)، الذين نقل منه أقوالاً ـ سبق ذكرها ـ محتجًّا بها على فهمه لـ (الإرسال الخفي).

وجميع كتب علوم الحديث بعد ابن الصلاح، التي اطلعتُ عليها، معلنةٌ ـ حالاً أو مقالاً ـ عَدَمَ وُقوفِ أصحابِها على كتابِ الخطيب في (الإرسال الخفي). وهذا الإعلان مُعْلِمٌ بدوره أن هذه المصنفات مقلدةٌ مُعتمِدَةٌ على كتاب ابن الصلاح في معرفة هذا النوع، الذي أفرده ابنُ الصلاح بالذكر، ألا وهو(الإرسال الخفي).

قصدتُ من كل هذا بيانَ أهميةِ الفَصْل الذي عقده ابنُ

---

(١) انظر ما سيأتي (١٨١).

(٢) جامع التحصيل (١٢٦).

الصلاح لـ (الإرسال الخفي)، وتوضيحَ مدى القوّةِ التي تُؤهِّلُ كلامَ ابن الصلاح لما أُريد الاحتجاجَ به عليه.

فإنه إذا كان للفصل الذي عقده ابن الصلاح لـ (الإرسال الخفي) من القوة ما سبق شرحه، ومنها: أن فَصْلَهُ هذا هو مُعْتَمَدُ من جاء بعده، في معرفة (الإرسال الخفي): فبه عرفوه لفظًا ومعنىً، وعنه أخذوه اسمًا ومضمونًا. حُقَّ بعد ذلك لمن خالفه، ممن جاء بعده، أن يكون كالمنتسِب إلى غير أبيه، والمُتَولِّي غيرَ مواليه (لا في الإثم لكن في صورة هذا الصنيع)!!

فإنه إذا اعتبر ابنُ الصلاح (الإرسال الخفي) اسمًا يشمل: (روايةَ الراوي عمن لم يعاصره) و(رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه) و(روايةَ المعاصِر عمن لم يلقه)؛ ثم جاء بعد ذلك الحافظ ابنُ حجر ـ مثلاً ـ فَحَصَرَ (الإرسالَ الخفي) في (رواية المعاصر عمن لم يلقه) قيل له: حَنَانَيْكَ... فالولاءُ لمن أعتق!!!

ثم نعود لدراسة كلام ابن الصلاح في الفصل الذي عقده لـ(الإرسال الخفي)، لاستخلاص نتائجَ أخرى في فهمه.

وقد سبق أن قُلنا في بداية دراستنا هذه لكلام ابن الصلاح: إنه مع أن ابنَ الصلاح لم يُعرِّف الإرسال الخفي، إلا أننا نستطيع تعريفه التعريفَ الذي يُوافق فَهْمَ ابن الصلاح، ومراده من (الإرسال الخفي) عن طريق دراسةِ الأمثلة التي ذكرها له.

وقد دَرَسْنَا الأمثلة، فتبيَّنَ أنها تشمل صُورًا ثلاثًا من الانقطاع، وهي: (رواية الراوي عمن لم يعاصره) و(رواية المعاصر عمن لم يلقه) و(رواية الراوي عمن سمع منه مالم يسمعه منه).

[تعريف الإرسال الخفي، ومعناه الصحيح.]

فما هو تعريف (الإرسال الخفي) المستخلص من هذه النتيجة؟ أو ما هو تعريف (الإرسال الخفي) عند ابن الصلاح أخذًا مما أورده من الأمثلة؟

والجواب: أن (الإرسال الخفي) عند ابن الصلاح هو: كُلُّ انقطاعٍ خَفِيّ، كذا على الإطلاق، بلا قَيْدِ إدراكٍ أو عدمِ إدراكٍ، وبلا شَرطِ عدمِ اللقاء أو اللقاء.

هذا هو التعريف الذي تُمْلِيه علينا الأمثلةُ التي ذكرها ابنُ الصلاح لـ (الإرسال الخفي).

فأين هذا التعريف، والصورةُ السهلةُ لـ (الإرسال الخفي)؟ من تعقيدات التعاريف المزعومة لـ (الإرسال الخفي)!

وظاهرٌ من تعريفِ (الإرسال الخفي) المُسْتَنْبَطِ منْ الفَصْلِ الذي عقده ابن الصلاح له، أنه قِسْمٌ من الانقطاع، لكنه يختص بالانقطاع الخفي الذي يُخشى اعتقادُ اتصاله.

والخفاء أمر نِسْبِيّ: يختلف من عالمٍ إلى عالِمٍ آخر، بل من زمانٍ إلى زمانٍ عند العالم الواحد، على حَسب ما يَستقرُّ عليه من العلوم والمعارف.

فلا يُستغرب ـ بعد ذلك ـ أن يكون من (المرسل الخفي): (رواية الراوي عمن لم يعاصره)، فإن عدم المعاصرة لا تستلزم ظهورَ الانقطاع، وعدمَ خفائه.

فعدم المعاصرة قد لا تكون في ذاتها أمرًا ظاهرًا، إما لعدم العلم بسنة وفاةِ الراوي الأول مع سنة مولد الراوي عنه، أو لعدم شهرة ذلك واستفاضته، وإن كان معلومًا عند القليل؛ بل قد يكون عدمُ المعاصرة معلومًا مُتَيَّقنًا، لكن الذي يجعلها في حُكم الخفي المستتر عَجَلَةُ العالِم!! التي رُكّب عليها البشر جميعهم!

ولهذه العَجَلةِ التي تجعل الأمرَ الظاهر في حُكْمِ الخفي، مثال غريب، وقع لأمام كبير حافظ ناقد، ألا وهو: أبو حاتم ابن حبان البستي.

حيث ذكر هذا الإمامُ ـ رحمه الله ـ في كتابه (الثقات) أن

إبراهيم النخعي سمع من المغيرة بن شعبة، وأن مولده سنة خمسين[1]. مع أنه ذكر أيضًا أن سنة وفاة المغيرة بن شعبة هي سنة خمسين أيضًا![2].

ولذلك قال الحافظ ابن حجر: «وهذا عجب من ابن حبان! يذكر أنه سمع من المغيرة، وأن مولده سنة خمسين، ويذكر في الصحابة أن المغيرة مات سنة خمسين، فكيف سمع منه؟!!»[3].

قلت: لكني لا أحسبُ هذا التناقُضَ الواضحَ إلا عن سَبْقِ قَلَم من ابن حبان، أو عن تزاحُم المعلومات... في حين عجَلةٍ منه!

مع ذلك... فما زال ذلك التناقُضُ دليلًا على إمكان الخفاء في الانقطاع، حتى بين غير المتعاصرين، فمع تقرير ابن حبان عدمَ المعاصرة في موطن، فقد أثبت السماع في موطن آخر.

ومهما تكنِ الأسبابُ، فلئن وقع ذلك من إمام واحد.. نلتمس له الأعذار، فوُقُوعُه من أئمة متفرقين يخالفُ أحدهما الآخر، أقربُ وأشدُّ وأكثر!

لذلك فلا تعجب من دخول (الرواية مع عدم المعاصرة) في (الإرسال الخفي)!

هذا... وسوف نعود إلى الفصل الذي عقده ابنُ الصلاح لـ (الإرسال الخفي)، ونقف معه وقفة جادة أخرى، فيما نستقبل من بحثنا[4] ـ بأذن الله تعالى ـ.

---

(١) الثقات لابن حبان (٤/٨).
(٢) الثقات لابن حبان (٣/٣٧٢).
(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر (١/١٧٨).
(٤) انظر ما سيأتي (١٦٢ ـ ١٦٦).

[عند النووي] ونكمل مسيرتنا مع المُصَنِّفِينَ في علوم الحديث بعد ابن الصلاح، ومنهم الإمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦ هـ).

وقد قلّد النووي ابن الصلاح في كل ما قال، ولم يفارقه إلا بشيء من الاختصار. فعرّف التدليسَ بما يُدخل فيه (رواية المعاصر عمن لم يلقه)[1]، وأفرد (المرسل الخفي) بالذكر[2]، متابعًا ابن الصلاح حذو القُذّة بالقذة.

وأكتفي بذلك مع الإمام النووي، لعدم وجود ما يستحق الذكر سواه.

[عند ابن دقيق العيد] لنأتي ـ بعد ذلك ـ إلى الإمام الفقيه تقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري الشهير بـ «ابن دقيق العيد» (ت ٧٠٢هـ)، لنطالع كتابه (الاقتراح في بيان الاصطلاح).

فنجد ابن دقيق العيد يُعَرِّفُ التدليسَ بقوله: «التدليس هو أن يروي الراوي حديثًا عن من لم يسمعه منه»[3].

هذا هو تعريف ابن دقيق العيد لـ (التدليس)، وعبارته فيها من الغموض ما يُوهم الإطلاق، وأنها تشمل كل المنقطعات، بل والمعضلات والمعلقات! فكل هذه (رواية الراوي حديثًا عمن لم يسمعه منه).

وابن دقيق العيد أجلّ من أن يعتقد هذا، وهو المُنَادي بتحرير التعريف على قواعد المنطق، بأن تكون جامعة مانعة، وهو

---

(١) انظر إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق للنووي (٢٠٥)، والتقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير للنووي أيضاً، الذي بحاشيته تدريب الراوي للسيوطي (١/٢٢٣ ـ ٢٢٤).

(٢) انظر إرشاد طلاب الحقائق (٥٨١ ـ ٥٨٣، والتقريب كلاهما للنووي (٢/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦).

(٣) الاقتراح (٢٠٩).

المنادي باختصار الحدود أيضًا، كما سبق أن ذكرناه في المقدمة التمهيدية لهذا الباب[1].

لذلك فإني أَحْمِلُ كلامه على الصواب، بالمَحْمَلِ الذي عرفتُه من مَنْهَجِه.

ومن منهجه في التعاريف: الاختصارُ المُحَرَّرُ بالجَمْع والمَنْعِ (كما سبق)، فلا بُدّ أن نَجِدَ في تعريفه المختصَرِ لـ (التدليس) ما يُقيِّدُ الإطلاقَ المُتَوَهَّمَ من ظاهِرِه، ذلك الإطلاق الذي أُجِلُّ طُوَيْلِبَ العلمِ عن اعتقاده.

وقد وجدت أن القَيْدَ الذي أَحْمِلُ مطلقَ تعريفِ ابن دقيق العيد لـ(التدليس) عليه، يُمْكِنُ اسْتِنْبَاطُه من الضَّميرِ الذي أَلْحَقَهُ بالفعل: (يسمعه)، حيث قال: «هو أن يروي الراوي حديثًا عمن لم يسمعه منه». فإن ابنَ دقيق العيد لو كان يريد الإطلاق، لكان أقوى له أن يحذف هذا الضمير، فيقول مثلًا: «هو أن يروي الراوي حديثًا عمن لم يسمع منه». أما وقد ذكر ابنُ دقيق هذا الضمير، فإنَّ ذِكْرَهُ له يُوحي بأن غير المسموع هو ذلك الحديث المدلَّسَ وحده، وذلك يعني أن الراوي قد سمع غيره، أو يُحْتَمل سماعُه لغيره بالمعاصرة.

وعلى كل حال.. فإن تعريف ابن دقيق العيد: إما أنه على النقيض من تعريف الحافظ ابن حجر لـ (التدليس)، إذا حملناه على ظاهره من الإطلاق. وإمَّا أنه يُخالفه كما خالف تعريفُ الخطيب، ثم تعريفُ ابن الصلاح لـ(التدليس) ومن بينهما ومن بعدهما!

ولن يكون تعريفُ ابن دقيق العيد لـ (التدليس) موافقًا بحال لما عليه الحافظ ابن حجر، من المباينة بين (التدليس) وما سمّاه

---

(١) انظر المنهج المقترح (٢٢٣ ـ ٢٢٤).

الحافظ بـ (الإرسال الخفي)! بل وما أبعد كلام ابن دقيق العيد عن موافقة الحافظ ابن حجر!

ففوق ما سبق، لم يذكر ابن دقيق العيدِ شيئًا عن مصطلح باسم (الإرسال الخفي) لا أصالة، ولا عَرضًا، فأنّى يُفارِقُ عن (التدليس) ما لم يخطر بباله؟ أو ما لم يذكره بشيء؟!

[عند الذهبي] وجاء بعد ابن دقيق العيد أحدُ الآخذين عنه، ألا وهو الحافظ الإمام الأوحد شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ).

فاختصر الإمام الذهبي كتاب شيخه (الاقتراح) مع إضافات له عليه، في كتاب سماه: (الموقظة).

فوافق الذهبيُّ شيخَه في إغفال (الإرسال الخفي) فلم يذكره في (الموقظة). لكنه عَرَّفَ التدليسَ بتعريفٍ غريب، يجب الوقوف عنده.

قال الذهبي في (الموقظة): «المدلَّس: ما رواه الرجل عن آخر، ولم يسمعه منه، أو لم يدركه، فإن صَرَّح بالاتصال وقال: (حدثنا) فهو كذاب، وإن قال (عن) احتُمِلَ ذلك، ونُظِرَ في طبقته، هل يُدرِكُ مَنْ هو فوقه؟ فإن كان لقيه فقد قَرَّزناه، وإن لم يكن لقيه فأمكن أن يكون معاصِرَهُ فهو مَحَلُّ تَرَدُّدٍ، وإن لم يمكن فمنقطع، كقتادة عن أبي هريرة»[1].

وقبل الدخول في شرح هذا التعريف، أُقَدِّمُ الشرح بتقريرِ: أنَّ ظاهر كلام الإمام الذهبي يُناقِضُ ما قَصَرَ عليه الحافظُ ابن حجر والمتأخرون (التدليسَ) في (رواية الراوي عمن سمع منه مالم يسمعه منه). حيث إن ظاهر تعريف الذهبي لـ (التدليس) يُدخل فيه (رواية الراوي عمن لم يعاصره) فضلاً عن (رواية المعاصر عمن

---

(١) الموقظة للذهبي (٤٧).

لم يلقه). فالذهبيُّ على ذلك مخالِفٌ للحافظ ابن حجر في تعريفه لـ(التدليس)، بل هو على النقيض منه!

لكني لا أرضى الأَخْذَ بظاهرِ كلام الإمام الذهبي، وأُجِلُّهُ عن الأَخْذِ بظاهره! حيث إن إخراج (رواية الراوي عمن لم يعاصره) عن (التدليس) قولٌ نقل عليه الاتفاقَ الخطيبُ البغدادي وابنُ عبد البر، كما سبق عنهما. بل في كلام الذهبي هذا نفسه ما يدل على أنه لا يرى (الرواية مع عدم المعاصرة) (تدليسًا) وأنه عنده (منقطع) غير (مدلس).

والذي يُشكل في ذلك ويُوهِمُ بأن الذهبي يتوسَّعُ في التدليس ذلك التوسُّعَ، هو قوله: «المدلَّس: ما رواه الرجل عن آخر ولم يسمعه منه، أو لم يدركه» فقوله: أو لم يدركه: يعني ظاهرُهُ دخولَ (رواية الراوي عمن لم يدركه) في (التدليس).

والذي أَحْمِلُ كلامَ الذهبي عليه، وأجده المخرجَ الصحيحَ لظاهر كلامه هذا، أنه قصد بقوله: «أو لم يدركه»: الإدراكَ الحِسِّيَّ بالأبدان، أي: اللقاء. والإدراك بمعنى الإدراك بالأبدان: معنىً صحيحٌ في اللغة، كما أنه من معاني الإدراك أيضًا الإدراك الزمني[1].

جاء في (لسان العرب): «يقال مشيت حتى أدركته، وعشت حتى أدركت زمانه»[2].

قلت: فالأولى: الإدراك الحسي، والثانية: الإدراك الزمني.

وقد وجدت ما يؤيد أن المحدثين قد استخدموا الإدراك بمعنى الإدراك الحسي بالأبدان واللقاء. فقد قال أبو بكر البزار عن الحسن البصري: «ابنُ عباس كان بالبصرة أيامَ الجمل، وقَدِم

---

(١) انظر لسان العرب (درك) (١٠/٤١٩ ـ ٤٢١).

(٢) لسان العرب (١٠/٤٢٠).

الحسنُ أيامَ صِفّين، فلم يدركه بالبصرة»[1]. فواضحٌ من كلام البزار أنه قصد بقوله «لم يدركه»: أنه لم يَلْحَقْ به ولم يَلْقَهُ بالبصرة، وإلا فالحسن قد أدرك زَمَنًا طويلاً من حياة ابن عباس، كما سيأتي في مبحثه (إن شاء الله تعالى).

والذي يؤيد حَمْل (الإدراك) على الحِسِّيِّ في كلام الذهبي هو قولُه في آخره: «وإن لم يكن لقيه فأمكن أن يكون معاصرَه فهو محل تردّد، وإن لم يمكن فمنقطع». فعبارته الأخيرة «وإن لم يمكن فمنقطع»: نَصٌّ على أنه يرى الراوية مع عدم إمكان اللقاء انقطاعًا، ولا يراها تدليسًا. فلا يُعقل أن يُدْخِلَ (الروايةَ مع عدم المعاصرة) في (التدليس) في أول كلامه، ثم يُخرجها منه في آخره!

وبذلك يكون معنى قولِ الذهبي في تعريف التدليس: «ما رواه الرجل عن آخر ولم يسمعه منه، أو لم يدركه» أي: رواية الراوي عمن سمع منه مالم يسمعه منه، ورواية المعاصر عمن لم يلقه، فيكون تعريفُ الذهبي على هذا ماشِيًا على الجادَّةِ التي مَضَتْ عليها تعاريفُ المحدثين لـ (التدليس) بإدخالهم فيه (رواية المعاصر عمن لم يلقه).

ويبقى تفسير بقية كلام الإمام الذهبي، قوله: «وإن قال: (عن) احتُمِلَ ذلك، ونُظِرَ في طبقته: هل يُدرِكُ من هو فوقه؟ فإن كان لقيه فقد قررناه».

فمعنى هذا: أنه إذا روى المدلس حديثًا لم يسمعه عمن طبقته تَحْتَمِلُ لقاءه، بصيغةٍ تَحْتَمِلُ السماع وليست صريحةً عليه، فإن المدلِّس إما أن يكون قد لقي هذا الراوي الذي روى عنه، وإما أن يكون لم يلقه:

---

(١) نصب الراية للزيلعي (١/ ٩٠) (٢/ ٤١٩).

قال الذهبي: «فإن كان لقيه فقد قررناه»، أي: تكلمنا عن حُكم (رواية الراوي عمن سمع منه مالم يسمعه منه) وقررناه، وكان الذهبي قد تكلم عن هذه المسألة بوضوح في مبحث الحديث (المعنعن) قُبَيْلَ كلامه عن (التدليس)[1].

ثم يقول الذهبي: «وإن لم يكن لقيه فأمكن أن يكون معاصره فهو محل تردد»، هذا هو الاحتمال الثاني، بعد السابق، فالأول كان (رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه)، والثاني: (رواية المعاصر عمن لم يلقه). ثمّ يقول الذهبي عن هذا القِسْم: «فهو محل تردّد» فالظاهر أنه يعني: أن حُكم (رواية المعاصر عمن لم يلقه): هو التوقُّف عن قبولها، لاحتمال عدم الاتصال. وذلك من الإمام الذهبي لِتَنَبُّهِهِ رَأْيَ من اشترط العلمَ باللقاء وعدم الاكتفاء بالمعاصرة، كما صرَّح بذلك في مبحث (العنعنة) من كتابه (الموقظة)[2].

ثم يقول الذهبي في آخر كلامه: «وإن لم يمكن فمنقطع». فهذا هو القسم الثالث: «رواية الراوي عمن لم يعاصره»، يقول الذهبي إن الرواية مع عدم المعاصرة انقطاع ليس بتدليس.

فيؤكد الذهبي بذلك أن هذا الاحتمال الأخير (الرواية مع عدم المعاصرة) هو الاحتمال الخارج عن مسمى (التدليس) دون بقية احتمالات الانقطاع الأخرى، وهما الاحتمالان الأَوَّلاَنِ من (رواية مَنْ سمع مالم يسمعه) و(رواية المعاصر عمن لم يلقه)، فهما من التدليس.

ويجزم الإمام الذهبي بدخول (رواية المعاصر عمن لم يلقه)

---

(١) الموقظة للذهبي (٤٥ ـ ٤٦).
(٢) الموقظة (٤٤).

في (التدليس)، ويستخدم مصطلح (التدليس) بهذا المعنى، في مواطن كثيرة من تطبيقاته العملية، في كتبه المتفرقة.

قال الذهبي في ترجمة هُشَيْم بنَ بَشيرٍ من (سير أعلام النبلاء): «قال أحمد بن حنبل: لم يسمع هُشَيْمٌ من يزيد بن أبي زياد، ولا من الحسن بن عبيد الله، ولا من أبي خالد، ولا من سيار، ولا من موسى الجهني، ولا من علي بن زيد بن جدعان، ثم سمى جماعة كثيرة، يعني: فروايته عنهم مُدَلَّسة»[(١)].

فتنبه إلى قوله: «فروايته عنهم مدلسة»، مع أنه لا سماع أصلًا بين هُشيم بن بَشِير ومَنْ سمّاهم الإمام أحمد.

وقال الإمام الذهبي في ترجمة أبي قِلابة عبد الله بن زيد الجَرْمِي، من (ميزان الاعتدال): «ثقة في نفسه، إلا أنه يدلس عمن لَحِقَهم وعمن لم يلحقهم، وكان له صُحُفٌ يُحدِّثُ منها ويدلِّس»[(٢)].

وهذا موقف في غاية الصراحة أيضًا في إدخال الإمام الذهبي روايةَ الراوي عمن (لم يلحقهم) في (التدليس).

وقال الإمامُ الذهبي في ترجمة مكحول الشامي من (تذكرة الحفاظ): «يرسل كثيرًا ويدلِّس عن أُبي بن كعب، وعُبادة بن الصامت، وعائشة والكبار»[(٣)].

فتنبه إلى مُعَاقبَةِ الإمام الذهبي بين (يرسل) و(يدلس).

مع أن رواية مكحول عمن ذكرهم ليست ـ عند المتأخرين ـ إلا (إرسالاً)، فالذهبي نفسه يقول في (سير أعلام النبلاء): «أرسل

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٨/ ٢٨٩).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٢٦).

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي (١٠٧).

عن عدة من الصحابة لم يدركهم كأبي بن كعب... وعبادة بن الصامت.. وعائشة»(١).

وقال الإمام الذهبي أيضًا في ترجمة جبير بن نفير من (تذكرة الحفاظ): «حديثه في الكتب كلها، سوى صحيح البخاري، وماذاك للين فيه، ولكنه ربما دلس عن قدماء الصحابة. والبخاري لا يقنع إلا بأن يصرح الشيخ بلقاء من روى عنه»(٢).

وسوف يأتي للإمام الذهبي موقف آخر يدخل فيه (رواية المعاصر عمن لم يلقه) في (التدليس)، عند كلامنا عن تدليس الحسن البصري من (الباب الثاني)(٣) ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وفي ما ذكر كفاية في إيضاح رأي الذهبي من هذه المسألة!

[عند ابن رُشيد السَّبْتي]

ثم نقف على أول ما قد يُعْتَبَرُ إخراجًا صريحًا لـ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) من التدليس، وذلك مع الإمام المحدث الفقيه أبي عبد الله محمد بن عمر بن رُشيد الفِهْرِي السَّبْتِي (ت٧٢١ هـ).

قال ابن رُشَيد في (السَّنَنِ الأبين والمَوْرِدِ الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن): «وأما المعاصِرُ غَيْرُ الملاقي إذا أَطلق (عن) فالظاهرُ أنه لا يُعَدُّ مُدَلسًا، بل هو أبعد عن التدليس، لأنه لم يُعرفْ له لقاءٌ ولا سماعٌ، بخلاف من عُلم له لقاءٌ أو سَمَاع.

وبالجُملة: فلولا ما فُهم قَصْدِ الإيهامِ بالإفهامِ من جماعةٍ من

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٥/١٥٦).
(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي (١٥٢).
(٣) انظر ما سيأتي (٤٧٣ ـ ٤٧٤).

الأعلام ما جاز أن يُنْسَبُوا إلى ذلك، ولَعُدُّوا مُرْسِلين، كما عُدَّ من تحقَّقَ منه أنه لا يُدلِّسُ إذا أرسل»[١].

ثم بعد كلام ابن رشيد هذا نَقَلَ نقلاً عن ابن الصلاح، جاء فيه قولُ ابنِ الصلاح: «لأنه لو لم يكن قد سمعه منه لكان بإطلاقه الروايةَ عنه من غير ذِكْرِ الواسطة بينه وبينه مُدَلِّسًا»[٢].

فقال ابن رُشَيد مُعْتَرِضًا: «فإنّ هذا لا يلزم لإمكانِ وَسَطٍ بينهما، وهو كَوْنُه مُرْسلاً، فليس بمجرّدِ [عدم ذِكْرِ الواسطة][٣] يُعَدُّ مدلِّسًا، بل بِقَصْدِ إيهامِ السَّمَاع فيما لم يسمع...»[٤].

ثم أكمل ابن رُشَيدٍ اعتراضَه على ابن الصلاح، واعتذر عنه، بما لا مَدْخَلَ له في بحثنا، إلى أن قال: «وهذا هو الفَيْصَلُ في هذه المسألة، وهذه نُكْتَةٌ نفيسةٌ تكشف لك حجاب الإشكال، وتُوَضِّحُ الفَرْقَ بين: مَنْ عنعن فَعُدَّ مُرْسِلاً، ومن عنعن فعُدَّ مُدَلِّسًا»[٥].

وانتهى كلام ابن رُشيد في المسألة.

وقبل نقاش ابن رُشَيد، أوضح معالمه الأساسية، فقد أخفى بعضَها التزامُه بالبديع: «فلولا ما فهم قصد الإيهام بالإفهام من جماعة من الأعلام...»!!

فقدّم ابن رشيد كلامه بأن (رواية المعاصر عمن لم يلقه) لا تُعَدُّ تدليسًا، لأنها روايةٌ عمن لم (يُعرف) له لقاء ولا سماع، كما قال.

---

(١) السنن الأبين (٤٦).
(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (٦٥)، وانظر السنن الأبين (٤٦، ٤٧).
(٣) ما بين المعكوفتين بياض في الأصل المخطوط، كما نبه عليه محقق السنن الأبين، والإضافة من عندي لظهور السياق عليها.
(٤) السنن الأبين (٤٧).
(٥) السنن الأبين (٤٨).

ثم استدرك على ذلك، بالحرف (لولا) الذي هو حرف امتناع لوجود[1]، فقال: فلولا وجودُ من قَصَدَ بالرواية عمن عاصره ولم يلقه إيهامَ السماع، لامتنع وَصْفُ فاعلِ ذلك (الراوي عمن عاصره ولم يلقه) لِمُجَرَّدِهِ بأنه مدلِّس، ولَكَانَ الوَصْفُ الحَقِيقُ به - لولا وجودُ المانعِ - أنه مُرْسِل.

وأكَّدَ ابنُ رُشَيد هذا المعنى عندما أخذ على ابن الصلاح: أنه اعتبر الراوي المُطْلِقَ للعنعنة فيما لم يسمعه، بحذف الواسطة، أنه بمجرّدِ ذلك يكون مدلسًا. فاعترض ابن رُشَيد بأن إطلاق العنعنة كما أنها تحتمل إمكانَيْن: الاتصال، أو التدليس، فإن هناك إمكانًا وَسَطًا بين هذين الإمكانين المُحْتَمَلَيْن، ألا وهو الإرسال.

ثم أعلنها ابن رشيد صريحةً عندما ذكر أن حذْفَ الواسطة مع العنعنة ليس بمجرّدهِ يُعَدُّ الراوي مدلسًا، لكنْ بقَصْدِ إيهام السماع.

ثم امتدح ابن رُشَيدٍ تحقيقَه هذا، بأنه الفيصل، وكاشف حجاب الإشكال، وموضح الفرق بين: من عنعن فَعُدَّ مُرْسِلاً، ومن عنعن فعُدَّ مُدلِّسًا.

وقبل مناقشة هذا التحقيق، أنبهك إلى أمرين:

الأول: أن ابن رشيد لم يتفوه بعبارة (الإرسال الخفي)؛ فهو لا يفرق بين (الإرسال الخفي) و(التدليس)، وإنما يفرق بين (الإرسال) الذي بمعنى مطلق (الانقطاع) و(التدليس).

الثاني: أن تفريق ابن رشيد بين (رواية المعاصر عمن لم يلقه) و(التدليس) ليس كتفريق الحافظ ابن حجر ومن جاء بعده، ولا يقارب ذلك التفريق. فلا صلة بين التفريقين، ولا يصح اعتبار أحدهما موافقًا للآخر.

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام (٣٥٩).

ذلك أن ابن رشيد يقول: إن (رواية المعاصر عمن لم يلقه) بقصد الإيهام تدليس.

و(رواية المعاصر عمن لم يلقه) عند الحافظ ابن حجر، على كل الأحوال إرسال خفي، ليست بتدليس.

فابن رشيد يعتبر الفارق الحقيقي: قَصْدَ إيهامِ السماع. فإذا تَحَقَّقَ في (رواية المعاصر عمن لم يلقه) كانت تدليسًا، وإذا لم يتحقق فيها كانت إرسالاً.

وابن حجر يعتبر الفارق الحقيقي: السماعَ نفسه، وعدم السماعِ مع المعاصرة. فمن روى عمن سمع منه مالم يسمعه كان مدلسًا، ومن روى عمن عاصره ولم يسمع منه فهو مُرْسِلٌ إرسالاً خفيًا.

فليس بين الرأيين اتفاق، إلا في مطلق إخراجِ بعضِ (التدليس) من (التدليس)!

وربما كان لكلام ابن رشيد هذا أثر على الحافظ ابن حجر، في التفريق الذي ارْتآهُ في المسألة، لكون ابن رشيد متقدمًا على الحافظ ابن حجر بما يزيد على القرن.

ثم نأتي إلى حين النقاش:

يقول ابن رشيد: «وأما المعاصر غير الملاقي إذا أطلق (عن) فالظاهر أنه لا يعد مدلسًا...».

قولُه: «فالظاهر»: يُظْهِرُ عدمَ جَزْمه بما يقول رحمه الله.

وقوله: «فالظاهر» أيضًا: إما أن يَقْصِدَ بها: الظاهرَ عند أئمة الحديث ومن تصرفاتهم، وإما أنه أراد بها: الظاهرَ من الرَّأْي والنظرِ إلى حقيقة المسألة وصورتها (النَّظرِ المجرَّدِ عن ملاحظةِ واعتمادِ كلام أئمة المحدثين وأسلافهم).

فإن قصد أنه الظاهرُ من تصرفات أئمة الحديث، فهو خلاف

الظاهر، بل خلاف نُصُوصِهِم القاطعةِ بدخول (رواية المعاصر عمن لم يلقه) في (التدليس)، وما سبق رحىً تدور بهذا القول، وتَطْحَنُ ما عدَاهُ!

وإن قَصَدَ أنه الظاهر من النظر المجرّد في المسألة، وهذا هو القصد الأظهر من قوله (فالظاهر)، وذلك لقوله: «فالظاهر أنه لا يُعَدُّ مدلِّسًا، بل هو أبعد عن التدلس، لأنه لم يُعرف له لقاء ولا سماع، بخلاف من عُلم له لقاءٌ أو سماع».

فأقولا ردًّا على اجتهاد ابن رُشَيد هذا:

أولاً: إن أهل الاصطلاح من أئمة الحديث أطلقوا على (رواية المعاصر عمن لم يلقه) أنها (تدليس)، ولا مشاحّة في الاصطلاح، ولَيس لأحدٍ تعديل أو (تعويج) ما تواضعوا عليه.

والمسألة المطروحة كالاجتهاد في مَوْرِدِ النص، ولا اجتهادَ في مَوْرِدِ النص.

ثانيًا: فإذا جِئْنَا للنظر والاجتهاد، وَجَدْنَا (رواية المعاصر عمن لم يلقه) من أصلح ما يكون في أن توصف بـ (التدليس)، لأن (التدليس) ليس إلا التغطية وإخفاء العيب في اللغة، وكذا (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، لِمَا فيها من إسقاطِ الواسطة، التي يُحْتَمَلُ أن تكونَ ضعيفةً.

أما قوله في تعليل بُعْد (رواية المعاصر عمن لم يلقه) عن (التدليس): «لأنه لم يُعْرَفْ له لقاء ولا سماع...» فهو تعليلٌ غريبٌ جدًا، فيه تلاعُبٌ بالألفاظ يُخفي ما وراءها!!

وبيانُ ذلك دقيقٌ، تراه فيما يلي:

فابنُ رُشيدٍ (وهو بشأن حُكْمِ الحديث المعنعن) يُريدُ أن يُخرجَ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) عن مُسمَّى (التدليس). لكنّه يعلَمُ أنه لن يتِمَّ له ذلك إلا بأن يُثبت أولاً بأن (رواية المعاصر

عمن لم يلقه) ليس فيها تدليسٌ (لغة) ولا إيهامٌ بخلاف الحقيقة، ليكون ذلك الإثباتُ أولَ خطوة في نفْي اسمِ التدليس في (الاصطلاح) عنها.

لكنّ ابنَ رُشيد يعلم تمامَ العلم أنّ في (رواية المعاصر عمن لم يلقه) تدليسًا (في اللغة) وإيهامًا بخلاف الحقيقة، لأنّ المعاصرةَ فيها تُغَلِّبُ احتمالَ اللقاء على عدمه. وهذا ما لا يُخالف فيه أحد: أن إرسالَ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) إرسالٌ خفيٌّ، وانقطاعٌ غيرُ جَلِيّ، وهذا هو التدليس (لغةً).

فماذا يعمل ابنُ رُشيد أمامَ هذه المعضلة؟! التي اجتمع فيها النقيضان: إرادةُ إخراج (رواية المعاصر عمن لم يلقه) عن التدليس (لغةً) مع العلم بكونها منه (لغةً)!!! وإنما اجتمع هذان النقيضان في إرادة ابن رُشيد، لأنّه يريدُ إخراج (رواية المعاصر عمن لم يلقه) عن مسمّى التدليس في (الاصطلاح) كما سبق.

ولقد عَرَفَ ابنُ رُشيد ماذا يعمل أمام هذه المعضلة!!! فجاء بعبارةٍ ذكيّة، تجمع بين النقيضين!!! لكنّ الجَمْع بين الضِدَّين مُستحيل، وأيُّ ذكاءٍ أَوْهَمَ وُقوعَه فسيكشفه النَّقْدُ والتحليل.

ولكن ماذا إذا أطلق (عن): فَعَلَ ابنُ رُشيد؟! وما هي عبارتُه التي عملت المستحيل؟!!

قال ابن رُشيد ـ كما سبق ـ: «وأمّا المُعَاصِرُ غيرُ الملاقي إذا أطلق (عن): فالظاهر أنه لا يُعَدُّ مُدلِّسًا، بل هو أبعد عن التدليس، لأنه لم يُعْرَفُ له لقاءٌ ولا سماع، بخلاف من عُلِمَ له لقاءٌ أو سماع».

وَقِفْ عند تعليله بُعْدَ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) عن (التدليس) بقوله «لأنه لم يُعْرَفُ له لقاءٌ ولا سماع» فهذه هي العبارة الذكيّة التي أَوْهَمَتْ وُقُوعَ المستحيل؛ والآن آنَ أَوَانُ النَّقْدِ والتحليل:

أوّلاً: هل (رواية المعاصر عمن لم يلقه) روايةٌ لمن لم

يُعرف له لقاءٌ ولا سماع، كما قال ابنُ رُشيد؟ حتى يصحّ التعليل الذي ذكره؟

والجواب ظاهر: إنها (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، وكرّرَ: (عمّن لم يلقه). فهي روايةُ مَنْ عُرف عدمُ لقائه بمن عاصره، وليست كما قال ابنُ رُشيد (روايةَ من لم يُعرف له لقاء ولا سماع). فالأمر قد تجاوز عدمَ العلمِ باللقاء، إلى العلمِ بعدم اللقاء.

فأوّلُ ما نأخذُه على تعليل ابنُ رُشَيد هذا، هو أنّ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) روايةُ من عُرِفَ عدمُ لقائه، وليست (كما قال ابنُ رُشيد) روايةَ من لم يُعرف له لقاء.

وابنُ رُشيد كان يعلم هذا الذي أخذناه عليه تمامَ العلم!! ويعرف أنّ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) روايةُ مَنْ عُرِف عدمُ لقائه!! لكنّه حادَ عن ذلك!!

ثانيًا: إذا كانت (رواية المعاصر عمن لم يلقه) رواية من عُلِمَ عدمُ لقائه بمن روى عنه، فهل يصحُّ اعتبارُها من الانقطاع الظاهر؟

والجواب عن هذا تقدّم مرارًا: وهو أن (رواية المعاصر عمن لم يلقه) (إرسالُ خفي)، وانقطاع غير ظاهر، مع أنها روايةُ من عُلِمَ عدمُ لقائه! وإنما أوهمت اللقاءَ والاتصال بالمعاصرة الواقعةِ بين الراوي ومن روى عنه، تلك المعاصرةُ التي تُغَلِّبُ - في الظاهر - حُصولَ اللقاء، إلى أن نتبيَّنَ - في الباطن - عدمه.

لذلك فإن قولي: إنّ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) روايةٌ لمن عُلم عدم لقائه بمن روى عنه، عبارةٌ صحيحةٌ في سياقٍ، وخطأٌ في سياقٍ آخر! فهي صحيحةٌ في سياق تحقُّقِ الانقطاع فيها، مع التسليم بخفاء هذا الانقطاع بسبب المعاصرة المُوهِمَةِ الاتصالَ. وهي عبارة خطأ في سياق وَصْفِ انقطاعها بالظهور وعدم الخفاء، وبالتالي نَفْي صفة التدليس عنها (لغةً).

ولمّا تَنَبَّهَ ابنُ رُشيد إلى أنّه لو قال، وهو في سياق نَفْي صفة (التدليس) عن (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، مُعَلِّلًا هذا النَّفْي: لأنها روايةٌ من عُلِمَ عَدَمُ لقائه بمن روىٰ عنه = أننا سوف نأخذ عليه هذا التعليلَ في هذا السياق، كما سبق، وأننا سوف نرفضُ هذا التعليل الذي يَصِفُ انقطاعَ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) بالظهور وعدم الخفاء. فلمّا تَنَبَّهَ ابنُ رُشَيدٍ لذلك، حادَ عن تلك العبارة المحظورةِ، المُظْهِرَةِ لخطأ تعليله، إلى عبارةٍ ذكيّةٍ، أبعد عن الاعتراض، لا لأنها صواب (بل هي خطأ كما قدمناه: أولًا) لكن لأنها عبارةٌ تُوَعِّرُ على الفَهْمِ كَشْفَ عُوَّارها، وفَضْحَ خافيها!!! إنها العبارةُ التي أرادت الجمع بين النقيضين، وعَمَلَ المستحيل، إنها قول ابنُ رشيد: «لأنه لم يُعرف له لقاءٌ ولا سماع».

لٰكنّ الجَمْعَ بين النقيضين مستحيل، ولذلك فقد افتُضِحَ خافي تلك العبارة، وانكشف عُوَّارُها، بما أظهر أنها = ليست التعبيرَ الصحيح للانقطاع في (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، ولذلك لا يصحّ التعبير به عنها، فضلًا عن أن تكون تلك العبارةُ تعليلًا لعدم اعتبار (رواية المعاصر عمن لم يلقه) تدليسًا، كما كان يُريد ابنُ رُشيد.

أمّا التعبير الصحيحُ في بيان حقيقة الانقطاع في (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، فهو أنها روايةُ من عُلم عَدَمُ لقائه. لٰكن هذا التعبير الصحيحَ لا يعني أنّ انقطاع هذه الرواية ظاهرٌ جليٌّ، ولذلك أيضًا لا يصحُّ أن يُعَلَّلَ به نَفْيُ صفةِ التدليس عنها، كما سبق. وهذا هو ما جعل ابنَ رُشيد يحيد عن التعليل بهذا التعبير الصحيح، مع أنه التعبير الصحيح!!!

ورحم الله ابنُ رُشيد! فقد وقع في التدليس (بمعناه اللغوي) عندما قال ما قال، وعندما حادَ عن جَادّةِ الكلام، لمّا رأى الجادةَ لا تُحقِّقُ غَرَضَهُ ولا توصله إلى مراده.

ولست أقصدُ لَمْزَ ابنِ رُشيد (رحمه الله) بشيء، فحاشاه، وأعوذ بالله أن أكونَ أَقْصِدُ ذَمًّا.

لكني أردت بيانَ قوةِ جَدَلِ عبارة ابن رُشيد، وبُعْدِها عن تَنبيه الخَصْم إلى ثغراتها، التي قد يكون ابن رشيد يراها مغتفرةً أمام (الصوابِ) الذي يعتقده، ويخشى أن تكون شُبَهًا يَشْغَبُ بها الخَصْمُ على (صوابه)!!

ولست أريد بعد هذا التطويلَ في مناقشة ابن رشيد رحمه الله، فقد كَشَفْنَا ما أراد إخفاءه، فوجدناه ردًّا قاطعًا، وبرهانًا ساطعًا، لا شُبَهًا نَشْغَبُ بها عليه.

لكني أقف وَقْفَةً سريعةً مع الفارِق الذي زعمه ابنُ رشيد بين (الإرسال) و(التدليس) ألا وهو: (قصد إيهام السماع).

فأقول: إن تعليق الوصف بـ (التدليس) على (قصد إيهام السماع) يعني أن لا يوصف بالتدليس، إلا آحادٌ قلائل ممن أبانوا عن مقاصدهم. حيث إنّ ذلك التعليقَ تعليقٌ على مُحال، فالمقصود والنوايا لا يدعي معرفتها أحد، إلا عالم ما في الصدور... سبحانه!

فكيف يُعَلَّقُ حُكمٌ يَصْدُرُ عن البشر، على عِلْم لا يعلمه إلا خالقُهم؟!

وأنا أعلم أن لهذا الردّ المقتضَب على هذا الفارق الذي زعمه ابنُ رُشيد مُداخلات ومناقشات عِدّة، وقد أعددتُ لكل سؤال جوابًا (والحمد لله تعالى)، لكني أكتفي بذلك، لأننا انتهينا من القضية بكاملها من قبل، من حين أن قلنا: إنه لا اجتهاد مع مورد النص، وبعد أن قلنا ذلك، وبين ذلك!

وعلى كل حال... فتفريق ابن رشيد هذا تفريقٌ مهجور، لم أر من وافقه عليه. فلا أُحِبُّ إشهاره بأكثر من هذا، بعد أن كان

الصوابُ خلافَه، فيما أراه بعيني، وألمسه بيدي! ولست أقول: فيما أحسب!!

[عند ابن جماعة]

ثم نرجع إلى أحد المُتَّخِذِينَ ابنَ الصلاح وكتابَه أساسًا ومنطلقًا لمؤلفاتهم في علوم الحديث، وهو الشيخ الإمام بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت٧٣٣هـ) وكتابه هو (المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي)، وهو اختصار وتهذيب لكتاب ابن الصلاح.

فنقف أولاً مع تعريفه للتدليس، حيث تابع ابنَ الصلاح في التعريف، مع اختصار ألفاظه، حيث قال: «تدليس الإسناد: هو أن يروي عمن لقيه، أو عاصره، مالم يسمعه منه، موهمًا أنه سمعه منه»[1].

فظاهرٌ مِنْ ذِكْرِهِ المعاصرةَ، مسبوقة بـ (أو) التي تقتضي المغايرة، لإفادتها التقسيم[2]، أن الروايةَ مع المعاصرة هي غير الرواية مع اللقاء، فقوله: «أنه يروي عمن لقيه» أي: عمن سمع منه ما لم يسمعه، قوله: (أو عاصره)، أي: رواية الراوي عن المعاصر له مع تخلف اللقاء، أي: (رواية المعاصر عمن لم يلقه).

وابن جماعة يقصد من هذا أن يختصرَ تعريفَ ابنِ الصلاح لـ (التدليس)، فالاختصار مَطْلَبٌ في صناعةِ الحدود المنطقية!

فلا شك أن ابن جماعة يعتبر (رواية المعاصر عمن لم يلقه) (تدليسًا) من (التدليس)، مخالِفًا الحافظ ابن حجر، موافقًا صريحَ أقوال من سبقوه من الأئمة جميعهم.

أمّا (الإرسال الخفي) الذي أفرده ابن الصلاح بنوع خاص،

---

(١) المنهل الروي (٧٢).

(٢) انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (٩٢).

فلم يقف منه ابنُ جماعة مِثْلَ موقفِ ابن الصلاح، ولا رَضِيَ إفرادَه بنوع خاص، بل ولا رَضِي بِمُسَمًّى خاص به: (الإرسال الخفي)! وإنما ضَمَّهُ إلى (المنقطع) كنوعٍ من أنواعه!!

فقد لاحظتُ ـ أولاً ـ خُلُوَّ (المنهل الروي) لابن جماعة، عن فَصْلٍ (للإرسال الخفي). ثم وجدتُه تَكَلَّم في فَصْلِ (المنقطِع) بِمِثْلِ ما تَكَلَّمَ ابنُ الصلاح به في فصل (الإرسال الخفي).

قال ابنُ جماعة في آخر النوع السابع (وهو المنقطع): «فَرْعٌ: قد يخفى الانقطاع، فلا يدركه إلا أهل المعرفة التامة، كحديث العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى: (كان النبي ﷺ إذا قال بلال: قد قامت الصلاة نهض وكبر). قال أحمد بن حنبل: العوام لم يدرك ابن أبي أوفى. ومثل هذا كثير، ولا سيّما في الآحاد. وقد يُعْرَفُ الانقطاع بمجيئه من وجه آخر بزيادة رجل أو أكثر، وهذا مع ما يأتي في نوع المزيد في الأسانيد يعرض بكل واحد منهما على الآخر»[1].

فواضح من كلام ابن جماعة هذا، أنه مختصر من كلام ابن الصلاح في (الإرسال الخفي)، لكن ابن جماعة وضعه في نوع (المنقطع).

وواضح من هذا التَصَرُّفِ أن ابن جماعة مخالِفٌ لابن الصلاح في إفراده (الإرسال الخفي) بنوع خاص، غيرُ راضٍ عن فَصْلِهِ في فَصْلٍ منفرد.

فما هي وِجْهَةُ نَظَرِ ابن جماعة؟ وما هو سبب مخالفته ابن الصلاح؟

قبل الجواب عن هذا، نقف مع السبب الذي من أجله أفرد

---

(١) المنهل الروي لابن جماعة (٤٦ ـ ٤٧).

ابن الصلاح (الإرسال الخفي) بنوع خاص، لِنَرَى: هل هو سبب مُقْنِعٌ لهذا الإفراد؟ أم أنه تَعَلُّقٌ ضعيفٌ، وَوَجْهٌ غير مقبول له؟

وبعد التمعُّنِ في الفَصْل الذي عقده ابنُ الصلاح لـ (الإرسال الخفي)، وتَذَكُّرِ منهج ابن الصلاح في التعويل على كتب الخطيب البغدادي، توصلت إلى السبب الذي من أجله خص ابن الصلاح ما أسماه (إرسالاً خفيًا) بنوع منفرد.

فالسبب الذي من أجله أفرد ابن الصلاح (الإرسال الخفي) بنوع خاص؛ هو إفراد الخطيب البغدادي كتابًا سمّاه (التفصيل لمبهم المراسيل). هذا وحده هو السببُ، والمُسْتَنَدُ، والمُعْتَمَدُ، الذي أباح عند ابن الصلاح إفراد نوع خاص باسم (الإرسال الخفي).

وهذا التصرّفُ منهجٌ معلومٌ من ابن الصلاح، أن يُفرد ما أفرده الخطيبُ بالتصنيف في نوع على حِدَة. فـ (السابق واللاحق) كتابٌ للخطيب، وهو نوع من أنواع علوم الحديث في كتاب ابن الصلاح. وكذا (المتفق والمفترق) و(المتشابه في الرسم) وغيرها، كتبٌ للخطيب أفردها ابن الصلاح بأسمائها في أنواع.

ولا يُنازع أحد من أهل العلم بأن (السابق واللاحق) ليس مصطلحًا من مصطلحات علوم الحديث، ولم يكن مُتَداوَلاً كمصطلح (الصحيح) و(المنقطع) و(الغريب) وغيرها من المصطلحات على ألسنة أئمة الحديث ونُقَّادِه وفي مصنفاتهم.

فإفرادُ ابنِ الصلاح له نوعًا خاصًا في كتابه، لا لأنه مصطلحٌ من مصطلحات العلم، ولكن لتصنيف الخطيب فيه كتابًا.

وكذا الحال بالنسبة لـ (المتفق والمفترق) و(المتشابه في الرسم) بل وكذا الحال بالنسبة لـ (الإرسال الخفي).

[(الإرسال الخفي) ليس من مصطلحات أقسام الحديث.]

ومن خلال قراءتي الشاملة لكتب المراسيل الموجودة ـ مطبوعها وما وقفت عليه من مخطوطها ـ ولجُلّ كتب علم الرجال والتراجم، لم أجد ـ استقراءً ـ أن أحدًا من المتقدمين المصنفين في المراسيل، والتواريخ، والجرح والتعديل، والعلل، وعلوم السنة، استخدمَ لفظَ (الإرسال الخفي) في شيءٍ من كلامه، ولا ما يُشابهه أو يُقاربه!

فلو كان مصطلح (الإرسال الخفي) له وُجودٌ كمصطلح، فأين هو في مصنفات القوم؟ ولماذا لم يَرِد لفظُه على لسانِ أحمدَ، وابنِ معين، وابنِ المديني، والبخاري، وأبي حاتم، وابنه، وأبي زرعة، والدارقطني، وغيرهم؟!!!

ولا يعني تصنيف الخطيب كتابًا باسم (التفصيل لمبهم المراسيل) أن هناك مصطلحًا باسم (الإرسال الخفي)، كما أن تأليفه لـ (السابق واللاحق)، و(المتفق والمفترق) لم يعن ذلك أيضًا.

وهذا كتاب (الكفاية في علم الرواية)، الذي خصه الخطيب لمصطلحات الحديث وعلومه، لم يرد فيه شيء عن (الإرسال الخفي)، أو (مبهم المراسيل)، فَلِمَ يُغفله الخطيب لو كان مصطلحًا؟! أم أنه غفل عنه، وهو المصنِّفُ فيه كتابًا؟!

ولو كان مجرد تصنيف الخطيب كتابًا يخدم السنة، وتسميته إياه باسم معين، يعني أنه مصطلح من مصطلحات الحديث، فقل مثل ذلك في (تقييد العلم) و(الرحلة في طلب الحديث) و(شرف أصحاب الحديث) للخطيب، وقل مثله في مصنفات غير الخطيب، كـ(الإلزامات) و(التتبع) للدارقطني، و(مشاهير علماء الأمصار)، لابن حبان، وغير ذلك.

وفي اختلاف اللفظ المُدَّعى لهذا المصطلح وهو (الإرسال الخفي) عن اللفظ الذي سمّى الخطيب به كتابه (مبهم المراسيل) ما يكفي للدلالة على أن (المرسل الخفي) ليس مصطلحًا، لأن

المصطلح لفظٌ متواضعٌ عليه بمعنى معيّن، فأين التواضعُ على اللفظ في هذا المصطلح المدَّعى؟!!

ولجميع ذلك خالف ابنُ جماعة ابنَ الصلاح، فلم يَرْضَ إفرادَ نوعٍ خاص لـ (الإرسال الخفي)، لأن إفرادَه يُوهم أنه مصطلح من مصطلحات القوم. وقد بيَّنَّا لك بيانًا شافِيًا: أن (الإرسال الخفي) ليس مصطلحًا من مصطلحات الحديث التي تكلم بها نقّادُه في عصوره الأولى المزدهرة بالسنة، فلن يولد بعدهم! لأنه لا يولد الابن بعد وفاة الأب بقرون!!!

وهذه النتيجة العظمى، وهي: أن (الإرسال الخفي) ليس من مصطلحات علوم الحديث، هي في الحقيقة حَبْكَةُ هذا الفَصْل وعُقْدَتُه! فما قبلها إلا مُقدِّماتٌ ومُمَهِّدات، وما بَعْدَها إلا آثارٌ وظِلال!!

فالحقَّ أقول: إن إفراد ابن الصلاح نوعًا جديدًا باسم (المرسل الخفي)، كان هو أول خطوةٍ أحدثت ذلك الخَرْقَ الواسع، وأولَ تغييرٍ سَبَّبَ ذلك الاضطرابَ الكبير في مصطلح (التدليس) وعلاقته بما أسموه بـ(الإرسال الخفي)، وما تبع ذلك من نتائج خطيرة، وأوهام كثيرة، وظهور تناقض مزعوم بين القواعد النظرية لـ (التدليس) وتطبيقات أئمة الحديث العملية.

وما أَصْوَبَ موقف ابن جماعة، فإنَّ ما أَسْمَاهُ ابنُ الصلاح بـ (الإرسال الخفي) ما هو إلا انقطاع خفي.

وهذا الحاكم أبو عبد الله في كتابه (معرفة علوم الحديث)، يذكر أحد الأمثلة التي ذكرها ابن الصلاح في (الإرسال الخفي)، يذكره الحاكم في نوع (المنقطع)! ثم يُشِيْدُ الحاكم بعلم (المنقطع)، وأنه عِلْمٌ لا يَقِفُ عليه إلا الحافظ الفَهِمُ المتبحِّرُ في الصَّنْعة، كما قال الحاكم[1].

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم (٢٨ ـ ٢٩).

فهل أدَلَّ من صنيع الحاكم هذا على أنَّ ما أسماه ابنُ الصلاح (إرسالاً خفيًا) ما هو إلا فَرْعٌ من الانقطاع، كما قال ابن جماعة!!

وأعود لأعلنها صريحة: لا وجود لمصطلح باسم (الإرسال الخفي)!!!

هذا هو القول الصحيح ـ عندي ـ ولستُ أرضى وصفه بأنه: (الراجح)، فـ(الراجحُ) وصف لا يُمَثِّلُ الحقيقةَ، ولا ينطبق على وضوح الحقِّ وظهور البرهان.

ولهذا القول الصحيح من النتائج الخطيرة، ما يجب معه أن يكون نُصْبَ عَيْنِ القارىء، خلال هذا البحث جميعه، ما سبق منه وما سيأتي. وهو فَصْل الخطاب في مسألة التفريق بين (التدليس) و(رواية المعاصر عمن لم يلقه: الإرسال الخفي) فلا (إرسالَ خفيًّا) أصلًا، حتى نُسمِّي به (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، لنفارقها عن (التدليس)!!

ومع أن هذه هي نتيجة هذا الفَصْل، إلا أننا سَنُكْمِلُ رحلتنا مع المصنِّفين في علوم الحديث، حتى نصل إلى نهاية الرحلة، فلعلنا نتوصل إلى نتائج أخرى.

[عند الطِّيبي]

فهذا هو الإمام الحسين بن عبد الله الطِّيبي (ت٧٤٣هـ) مصنف (الخلاصة في أصول الحديث)، مع كونه صرح في مقدمته أنه لخصه من كتب كل من ابن الصلاح والنووي وابن جماعة[(١)]، إلا أنه لم يتبع أحدهم في شأن (الإرسال الخفي)! فلا هو قلد ابن الصلاح والنووي في إفرادهما (الإرسال الخفي) بنوع خاص، ولا هو تبع ابن جماعة في إدخاله ما أسماه ابن الصلاح بـ (الإرسال الخفي) في (المنقطع)! فأغفل الطيبي (الإرسال الخفي) و(الانقطاع الخفي) بالكلية.

---

(١) الخلاصة للطيبي (٣١).

لكنه عند تعريفه للتدليس تبين أنه جار على منوال من سبقوه من إدخال (رواية المعاصر عمن لم يلقه) في (التدليس)، حيث اختار لفظ ابن جماعة في تعريف (التدليس): «أن يروي عمن لقيه، أو عاصره، مالم يسمعه منه، موهمًا أنه سمعه منه»[1].

[عند العلائي]

ثم نأتي للحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كَيْكَلدي العلائي (ت٧٦١هـ)، وكتابه (جامع التحصيل في أحكام المراسيل).

فقد ذكر العلائي كلام ابن عبد البر الذي يرد به على من جعل (الرواية مع عدم المعاصرة): (تدليسًا)، وأنه لو كان هذا (تدليسًا) لما نجا منه أحد، وقد تقدم ذكرنا إياه[2]. فأعقبه العلائي مشيرًا إلى من جعل (الإرسال): (تدليسًا)، بقوله: «والقول الأول ضعيف، لأن التدليس أصله التغطية والتلبيس، وإنما يجيء ذلك فيما أطلقه الراوي عن شيخه بلفظ موهم للاتصال، وهو لم يسمعه منه. فأما إطلاقه الرواية عمن يُعْلَم أنه لم يلقه، أو لم يدركه أصلًا، فلا تدليس في هذا يوهم الاتصال، وذلك ظاهر، وعليه جمهور العلماء»[3].

قلت: فظاهر كلام العلائي فيه دلالة على التفريق بين (رواية المعاصر عمن لم يلقه) و(التدليس)، فهو يصلح أن يكون دليلًا للحافظ ابن حجر على دعواه. ووجه دلالته على ذلك يؤخذ من قَصْرِ التغطية والتلبيس، اللذين هما أَصْلُ التدليس، على ما يرويه الراوي عن شيخه مما لم يسمعه منه؛ فموطن الشاهد قوله: «عن شيخه»، فكأنه يحصر التدليس فيما يرويه الراوي عمن سمع منه مالم يسمع منه.

ثم يكاد يتأكد هذا المعنى من كلام العلائي بقوله عن رواية

---

(١) الخلاصة للطيبي (٧١ ـ ٧٢).
(٢) انظر ما سبق (١١٨).
(٣) جامع التحصيل للعلائي (٩٧).

الراوي عمن يُعلم أنه لم يلقه: «لا تدليس في هذا يُوهِمُ الاتصال».

ومع ظهور دلالة التفريق بين (رواية المعاصر عمن لم يلقه) و(التدليس) في كلام العلائي، إلا أنَّ هذا لا يُقَدِّمُ ولا يُؤَخِّرُ... إذا كان العلائي على مثل ما عليه الحافظ ابن حجر!

فمعنى المصطلح إنما يُستنبط من أقوال أهل الاصطلاح، ونستشهد لصحة الاستنباط بجهود المُسْتَنْبِطِين الأُوَل: كالخطيب، ونتأكد من المعنى بموافقة طَوْر ما بعد ابن الصلاح، هو ومَنْ جاء بعده. فمن خالف بعد ذلك فإنه مخطىء! كائنًا من كان!! وقد قَرَّرنا ذلك في المقدمة التمهيدية[١].

ثم إن كلام العلائي جاء شَرْحًا تَعْقِيبيًا لكلام ابن عبد البر، وكلامُ ابن عبد البر إنما كان يتضمَّنُ التفريق بين؛(الرواية مع عدم المعاصرة) و(التدليس)، كما سبق عند شرحنا لكلامه[٢].

فإما أنَّ العلائي فَهِمَ كلام ابن عبد البر خطأ، فبنى عليه كلامَه بالتفريق بين (رواية المعاصر عمن لم يلقه) و(التدليس). وحينها نقول: إن المبنيَّ على الفهم الخطأ خطأٌ، ولئن اغترّ العلائيُّ بما فَهِمَهُ هو من كلام ابن عبد البر، فلن يغترَّ من عَرَفَ صوابَ معنى كلامِ ابن عبد البر بخطأ العلائي وما بُنى على خطئه!!

وإمَّا أن العلائي فهم كلام ابن عبد البر فَهْمًا صحيحًا، فجاء كلامُه على غِرَارِ كلام ابن عبد البر. وحينها لا بدَّ أن يكون لكلام العلائي معنىً غير المعنى الظاهر منه، فيلزم أن نتأول كلامه على غير ظاهره.

وليس هناك احتمالٌ آخر، كأن يكون العلائيُّ فَهِم كلامَ ابن

---

(١) انظر المنهج المقترح (١٧٣ ـ ١٨٠، ٢٥٦ ـ ٢٥٨، ٢٧٧ ـ ٢٧٨).
(٢) انظر (ص ١١٩ ـ ١٢٠).

عبد البر فَهْمًا صحيحًا لكنه يُخالفه فيه. حيث إن صيغة كلام العلائي، وسياقه، ليس فيه رائحةٌ للاعتراض، وإنما جاء تعقيبًا شارِحًا موضِّحًا، وذلك ظاهرٌ لكل من طالعه، ممن له فَهْمٌ باللسان العربي.

فإذا أردنا التأَوُّلَ للعلائي، فإننا نحمل كلامه على أنه بمعنى كلام ابن عبد البر: من التفريق بين (الإرسال الظاهر) و(التدليس)، لما تقدم: من أن كلامَ ابن عبد البر كان القاعدةَ التي انطلقَ منها العلائي، والأساسَ الذي بنى عليه.

وَكوْن كلام ابن عبد البر مُنْطَلَقَ العلائيِّ في كلامه، يصحُّ اعتباره **القرينةَ الأولى** الصارفة لكلام العلائي عن ظاهره.

والقرينة الثانية: قوله: إن أصْلَ التدليس التغطيةُ والتلبيس. فأيُّ تغطيةٍ وتلبيسٍ أشدّ من أن يُوهم الراوي لقاءَ من لم يلقه؟! بروايته عن معاصرٍ بصيغة تُوهم السماع كالعنعنة.

فإذا كانت التغطيةُ والتلبيسُ أصلَ التدليس، فإن (رواية المعاصر عمن لم يلقه) عريقةٌ في هذا الأصل.

والقرينة الثالثة: قول العلائي عن مذهبه في هذه المسألة: «وعليه جمهور العلماء». فإن المذهب الذي عليه جمهور العلماء (بلا ريب) هو أن (رواية المعاصر عمن لم يلقه): (تدليس)، هذا ما لا يُخالِفُ فيه إلا مُوْبِقٌ لعقله بالتعصُّب... فَمُهْلِكُهُ!!

فإذا كان العلائي يَصِفُ مذهبَه بأنه قول الجمهور، وقول الجمهور هو ما علمتَ، وكَوْنُه رَأْيَ الجمهور من الوضوح والشُّهرة على ما رأيتَ = تأكّدتْ لديك قوَّةُ هذه القرينة في صَرْفِ كلامِ العلائي عن ظاهره، وحَمْلِهِ على المعنى الذي ذكرناه.

ثم نجد العلائيَّ في مواضع من كتابه يقول كلامًا يُمَرِّرُ فيه القول بأن (رواية المعاصر عمن لم يلقه) (تدليس)، دون أن يتعقب أو يستدرك، بل يُمَرِّرُ هذا المعنى تمريرَ المُقِرّ الموافِق.

فمن ذلك أن العلائي ذكر اختلافَ العلماء في معاملة المدلِّس، فكان مما قال: «وقال آخرون: إن كان الغالب عليه التدليس عمن عاصره ولم يلقه ولا سمع منه، لم تُقبل روايته مطلقًا»[1]. ولم يتعقّب العلائيُّ في هذا الرأي وَصْفَ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) بـ (التدليس) بل سكت عليه. وإن كان خالف صاحب هذا المذهب، في حكم الراوي المدلس.

وكذلك فقد ذكر العلائيُّ التقسيمَ الذي قسم به الحاكم (التدليس) إلى ستة أقسام، والذي كان القسم السادس منه هو: «قوم رَوَوْا عن شيوخٍ لم يَرَوْهُم قط، ولم يسمعوا منهم...»[2]. يذكر العلائي هذا القِسمَ في التدليس، نَقْلًا عن الحاكم، دون أن يتعقَّب أو يشير إلى التعقُّب. غير أن العلائي خالفَ الحاكم في مثالٍ ذكره في هذا القِسْم، فتعقبه العلائي في مَدَى انطباقِ المثالِ الذي ذكره على هذا القسم من التدليس.

فهذه **قرينة رابعة** تدل على أن العلائي يعتبر (رواية المعاصر عمن لم يلقه): (تدليسًا).

فهذه القرائن الأربع، تكاد بمجموعها أن تكون دليلًا مُوجِبًا حَمْلَ كلامِ العلائي على غير ظاهره، وَجَعْلَهُ موافِقًا لرأي الجمهور!!

ولعمري إن هذه القرائن ـ عندي ـ لكذلك، فهي ـ عندي ـ دليلٌ مُوجِبٌ حَمْلَ كلام العلائي على غير ظاهره. لكني تَرَفّقْتُ في العبارة! وعلى القارىء! حتى لا يَرُدَّ الحقَّ كلَّه، لظنه أني أُحَمّل الكلامَ ما لا يحتمل، وأني أحاول لَيَّ المعاني على ما أُريد.

وتَرَفَّقْتُ.. لأن الأمر أسهلُ من التصلّبِ على ما أراه حقًا!

---

(١) جامع التحصيل للعلائي (٩٨).

(٢) جامع التحصيل (٩٩ ـ ١٠٠).

فإما أن العلائي على ما أريدُ حَمْلَ كلامِه عليه، من موافقة الجمهور، فبها ونعمت! وإما أنه على ما يُوجبه ظاهرُ كلامه، فلا بأس في إضافة اسمه إلى القِلّة الذين أخطؤوا في هذه المسألة!

فإذا أردنا ـ بعد تقرير قوة القرائن ـ حَمْل كلام العلائي على غير ظاهره، وعلى الرأي الذي تُشير إليه القرائن: من أن (رواية المعاصر عمن لم يلقه) (تدليسٌ) عند العلائي، فيجب علينا تفسير كلامه على هذا الأساس، وبيان وجه تحمله لهذا المعنى غير الظاهر فيه.

فأمَّا قوله: «وإنما يجيء ذلك ـ يعني التغطية والتلبيس اللذين هما أصل التدليس ـ فيما أطلقه الراوي عن شيخه، بلفظ موهم للاتصال، وهو ما يسمعه منه». فقوله عن «شيخه»: التي إن حُمِلت على ظاهرها دلت على أن العلائي يشترط اللقاء في (التدليس)، يُمكن حَمْلُها على معانٍ أخرى لا تدلُّ على اشتراط اللقاء: فيُمكن أن يكون العلائي عبَّر بها باعتبار ظاهرِ رواية المدلِّس، لا باعتبار الحقيقة والواقع، فظاهر رواية المعاصر عمن لم يلقه تُوهم أنه شيخه، وإن لم يكن كذلك في الحقيقة. ويمكن أن يكون العلائي قصد بها الحقيقة، لكنه قَصَدَ بيانِ أشدِّ أنواع التدليس تأثيرًا على قبول عنعنة الراوي، لا أنه أراد حصر التدليس فيما ذكر. وإن كان ظاهر العبارة يدل على الحصر فيه، فإننا قد اعترفنا بذلك، لكنا وجدنا للكلام صوارف عن ظاهره!!

وأمَّا تأويل قول العلائي: «فأمَّا إطلاقه الرواية عمن يُعْلَم أنه لم يلقه، أو لم يدركه أصلاً، فلا تدليس في هذا...».

فإني أحمل كلامه هذا على من عُلِم واشتُهر عدم لقائه بمن روى عنه اشتهارًا لا يخفى، فالعلائي يقصد تمام القصد كلمة «يُعْلَم» في قوله: «يُعْلَمُ أنه لم يلقه».

والعلم بعدم اللقاء، الذي لا يدخل معه الراوي في الموصوفين بالتدليس، يكون مع أوجه عدَّة:

منها: أن يُصَرِّح الراوي نفسه بعدم اللقاء والسماع، كأن يقول: قال فلان، ولم ألقه، أو لم أسمع منه، أو أن يقول إذا روى عنه: نُبِّئْتُ، أو حُدِّثت، أو أُخبرت عن فلان، ونحوها.

ومنها: أن تكون معاصرةُ الراوي لمن روى عنه معاصرةً لا يصح معها تَوَهُّمُ السماع بينهما، للعلم بعدم اللقاء من أمور خارجية. مثلما لو روى الخطيب البغدادي عن ابن حزم الأندلسي، فإنهما متعاصران، لكن ابن حزم لم يحج[1]، وما برح الأندلس، والخطيب ليس له رحلة للأندلس، فأنَّى يكون لقاء بينهما؟!

وللعلم بعدم اللقاء، عِلْمًا لا يُوصف معه الراوي بالتدليس، طرقٌ ووجوهٌ غير ما سبق، ليس هذا مجال ذكرها.

لكن يُكْتَفَى بما يُوجِّه كلام العلائي ويفسِّره على ما وجدنا القرائن تصرفه إليه، من أنه لا يشترط اللقاء في (التدليس).

فإن كان كلام العلائي مازال - لغيري - ظاهرًا على اشتراط اللقاء في (التدليس)، بما يُظَنُّ العلائيُّ معه موافِقًا للحافظ ابن حجر في جميع ما قال، فإن ظانَّ ذلك مُقَوِّلٌ العلائيَّ غيرَ ما قال.

فإن العلائي وإن كان ظاهرُ كلامه يدل على حصر (التدليس) في (رواية من سمع مالم يسمعه منه)، إلا أنه لم يتطرَّق في كلامه السابق إلى حصر (الإرسال الخفي) في (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، كما فعل الحافظ ابن حجر. فظاهر كلام العلائي يوافقُ رأيَ ابن حجر في المسألة الأولى، دون التعرُّض للمسألة الثانية.

لكن مذهب العلائي كما في الباب الذي خصه لـ (الإرسال الخفي) في (جامع التحصيل) - ظاهرُ المخالفة للحافظ ابن حجر، في تعريفه (الإرسال الخفي)

---

(١) انظر زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية (٢/ ٢٩٢).

قال العلائيُّ في طُرق معرفة الإرسال الخفي: «إحداها: عدم اللقاء بين الراوي والمروي عنه، أو عدم السماع منه، وهذا أكثر ما يكون سببًا للحكم. لكن ذلك يكون تارة بمعرفة التاريخ، وأن هذا الراوي لم يدرك المروي عنه بالسن، بحيث يتحمل عنه..»[1].

فظاهر كلام العلائي هذا: أنه يدخل (رواية الراوي عمن لم يدركه) في (الإرسال الخفي)، وهذا يُخالف الحافظَ ابن حجر، الذي حصر (الإرسال الخفي) في الرواية مع الإدراك: (رواية المعاصر عمن لم يلقه). في حين أنَّ كلامَ العلائي هذا موافِقٌ لابن الصلاح في نوع (الإرسال الخفي) من كتابه.

فمن أراد أن يحتج للحافظ ابن حجر بالعلائي، فقد بان له أن احتجاجَه به مردود، لأن حُجَّتَه خِدَاجٌ، بل هي في طرفها الآخَرِ حجةٌ على الحافظ ابن حجر... لا حجة له!

أما الباب الذي عقده العلائي لـ (الإرسال الخفي) في (جامع التحصيل)، فلا حاجة للوقوف عنده إلا بالقدر الذي ذكرناه، وذلك لما قررناه سابقًا من عدم وجود مصطلح باسم (الإرسال الخفي) أصلًا. وإن كان الباب فيه فوائد كثيرة، لكن لا تعلق لها بمسألتنا المطروحة في هذا الباب.

[عند ابن كثير]

ونعود إلى كتاب من الكتب التي اعتنت بكتاب (معرفة أنواع علم الحديث) لابن الصلاح، ألا وهو كتاب (اختصار علوم الحديث) للحافظ الإمام المحقق عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، الشهير بـ (ابن كثير) (ت٧٧٤هـ).

قال ابن كثير في تعريفه للتدليس: «التدليس قسمان:

---

(١) جامع التحصيل للعلائي (١٢٥).

أحدهما: أن يروي عمن لقيه مالم يسمعه منه، أو عمن عاصره، ولم يلقه، موهمًا أنه سمعه منه»[1].

فهذا هو رَسْمُ (التدليس) عند الخطيب، وابن الصلاح.. وغيرهما، خلافًا للحافظ ابن حجر!

ثم عقد ابنُ كثير بابًا لـ (الإرسال الخفي)، جرَى فيه على منوال ابن الصلاح. فلم يُقَيِّد (الإرسال الخفي) بما قَيَّدَهُ به الحافظ ابن حجرٍ، بل أطلقه، ليشمل كل انقطاعٍ غيرِ ظاهر.

وأستغني عن ذكر نص كلامه، لتجنب الإطالة، بالإحالة إلى موضعه[2].

[عند ابن رجب]

ثم نقف مع إمام كبير من جِلَّةِ المحقّقين في علل الحديث، ألا وهو الإمام زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي، الشهير بابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، وكتابه الجليل (شرح علل الترمذي).

فقد تكلم ابن رجب عن شروط قبول الحديث عند الشافعي، فكان مما قال: «سادسًا: أن لا يكون مدلسًا، فمن كان مدلسًا يحدِّث عمن رآه بما لم يسمعه منه، فإنه لا يقبل منه حديثه حتى يصرح بالسماع ممن روى عنه».

ثم ذكر ابن رجب بعض مذاهب العلماء في (الراوي عمن سمع منه مالم يسمعه مه) أعقبها بقوله: «وأما من يُدلِّسُ عَمّنْ لم يره، فَحُكْمُ حديثه حكم المُرْسِل، وقد سبق ذكره، ومتى صَرَّحَ بالسماع، أو قال: (ثنا)، أو (أنا) فهو حجة»[3].

---

(١) اختصار علوم الحديث لابن كثير (٥٠ ـ ٥١).
(٢) انظر اختصار علوم الحديث لابن كثير (١٧٢ ـ ١٧٣).
(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب (٥٨٢ ـ ٥٨٤).

فعبارته الأخيرة هذه تدل على أنه يعتبر (رواية المعاصر عمن لم يلقه): (تدليسًا) فانظر قوله: «من يدلس عمن لم يره».

أمّا دليلُ أنه يتكلم عن رواية المعاصر مع عدم ذكره المعاصرة في كلامه؛ فقد سبق الكلام عن مثله، وأنه من الأمور الواضحات التي لا تحتاج إلى نَصٍّ عليها، إذ إخراجُ (الرواية مع عدم المعاصرة) عن (التدليس) قول نَقَلَ عليه الاتفاقَ الخطيبُ وغيره، كما تقدم. ثم إنَّ في كلام ابن رجب ما يشير إلى (المعاصرة)، وأنها مُعْتَبَرَةٌ ومنظورة في كلامه، وذلك في مثل قوله؛ «عمن لم يره»، فنفي الرؤية يشير إلى أن أسبابها غير ممنوعة، كالمعاصرة. وأيضًا قول ابن رجب: «ومتى صرح بالسماع فهو حجة»، يعني أن السماع محتمل، ولا يكون محتملاً إلا مع المعاصرة.

وقد سبق أن نقلنا عن ابن رجب قوله أيضًا: «وقد كان الثوري وغيره يدلسون عمن لم يسمعوا منه»[1]، ليؤكد ابنُ رجب لنا بذلك دخولَ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) في (التدليس).

هذه الفائدة الأولى التي نخرج بها من كلام ابن رجب، وهي ألصق بمسألتنا من الفائدة التالية، وإن كانت الثانية في غاية الأهمية أيضًا.

فالفائدة الثانية: تتعلق بحكم حديث الراوي المعروف بـ (الرواية عن معاصرين لم يلقهم)، هل حكمه حكم (الراوي عمن سمع منه مالم يسمعه منه)؟. من رَدِّ ما عنعنه وقبول ما صرح فيه بالسماع؟ مادام أنَّ كلا من (رواية المعاصر عمن لم يلقه) و(الرواية عمن سمع منه مالم يسمعه) تسمَّى (تدليسًا).

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٥٨٥).

الجواب عن هذا السؤال: هو الحكم الذي تطرقت إليه الفائدة الثانية من كلام ابن رجب.

غير أن الذي أجزم به ـ مُقَدِّمًا ـ من ظاهر كلام ابن رجب: أن حُكْمَ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) مُخَالِفٌ لحكم (رواية الراوي عمن سمع منه مالم يسمعه منه) من ناحية قبول العنعنة، مع تسمية كل منهما (تدليسًا) عند ابن رجب.

والمُغَايَرَةُ بين حُكم المسألتين ظاهر من تفصيل كلامه، ومن تقسيم فقرتيه، وأنا أعيده ليكون ماثلاً أمام عينيك.

قال ابن رجب: «فمن كان مدلسًا: يحدث عمن رآه بما لم يسمعه منه، فإنه لا يقبل منه حديثه حتى يصرح بالسماع ممن روى عنه... وأما من يدلس عمن لم يره، فحكم حديثه حكم المرسل، ومتى صرح بالسماع، أو قال: (ثنا)، أو (أنا) فهو حجة»[1].

فظاهرٌ من هذا أن بين المسألتين تغايرًا في الحكم، فمع وَضْع كل مسألة في فقرةٍ وفَصْلِها عن الأخرى، فإن ابن رجب قدَّم الثانية بـ (أمَّا) التي تفيد التفصيل، ثم جاءت الفاء في قوله: «فَحُكْم»، لتبين أن سبب هذا التفصيل والتغايُرَ هو (الحكم). فلا شك ـ بعد هذا ـ أن ابن رجب يرى حكم (رواية المعاصر عمن لم يلقه) مُخَالِفًا لحكم (رواية الراوي عمن سمع مالم يسمعه منه).

ويُستفاد من هذا أيضًا؛ أن سبب هذا الفَصْل بين المسألتين، لا لأن إحداهما تدليسًا والأخرى ليست كذلك، بل كُلٌّ منهما تدليس؛ ولكنّ سببَ الفصل: هو اختلافُ الحكم (اختلافُ الحكم وحده) مع اتفاق المُسَمَّى.

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٥٨٢ ـ ٥٨٤).

فأمّا حكم (رواية الراوي عمن سمع منه مالم يسمعه منه) فحكمها معروف، وقد ذكره ابن رجب والاختلافَ فيه.

وأما (رواية المعاصر عمن لم يلقه) وهي مقصودُ كلامِنا، فإنه وإن ذكر ابن رجب حكمها، إلا أنه في حاجة إلى شرح وبيان.

قال ابن رجب: «وأمّا من يدلس عمن لم يره، فحُكم حديثه حُكم المُرسلِ، وقد سبق ذكره، ومتى صرح بالسماع، أو قال: (ثنا)، أو (أنا) فهو حجة».

فلماذا خصص ابن رجب (رواية المعاصر عمن لم يلقه) بأن حكمها حكم المرسل؟ وما هو وجه الشبه بينهما الذي يختلفان فيه عن (رواية الراوي عمن سمع منه مالم يسمعه منه)؟ لأن كلام ابن رجب يستلزم أن حكم (رواية المعاصر عمن لم يلقه) يختلف عن (رواية السامع مالم يسمعه) كما سبق، فيجب أن يكون الحكم الذي شمل (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، و(المرسل) يخالف حكم (رواية السامع مالم يسمعه).

لذلك: فإننا سوف نرفض تفسير الحكم بأنه مُجَرَّدُ (الانقطاع) أو مجرد (الضعف) لأن ذلك يشمل (المرسل) وكُلًّا من (رواية المعاصر عمن لم يلقه) و(رواية السامع مالم يسمعه)، ولا اختلاف.

والذي يظهر لي أن حُكْمَ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) عند ابن رجب، ذلك الحكم المشبَّه بحُكْمِ المرسل: هو تحَقُّق الانقطاع فيهما. أمّا (رواية الراوي عمن لم يسمع منه مالم يسمعه) فالانقطاع فيها غير متحقِّق، بل هو مجرّد احتمال كما بيّناه في سابق هذا البحث.

إذن فالفارق الأول الذي خالف بين (رواية المعاصر عمن لم يلقه) و(رواية الراوي عمن سمع منه مالم يسمعه منه) ـ عند ابن رجب ـ: متعلّقٌ بتحقُّقِ الانقطاع أو مجرّد احتماله.

وهناك فرقٌ آخر بين (رواية المعاصر عمن لم يلقه) و(رواية الراوي عمن سمع منه مالم يسمعه)، وأرى ابن رجب قد أشار إلى هذا الفرق أيضًا في كلامه السابق. هذا الفرق هو حكم عنعنة الراوي المعروف بكل واحدٍ من نوعي (التدليس) هذين.

والمُتَمَعِّنُ ولا شك يرَى أنّ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) حالةٌ وسَطَ بين (رواية السامع مالم يسمعه) و(الرواية مع عدم المعاصرة)، لذلك استلزمت أن تكون في حكمها أيضًا حالةً وسطًا، من ناحية قبول وردّ عنعنة المعروف بمثل هذا النوع من الرواية (الرواية عن معاصر لم يلقه).

وإلى هذه الحالة الوسط في حكم (رواية المعاصر عمن لم يلقه) أشار ابن رجب عندما قال: «فحكم حديثه حكم المرسل» ثم قال: «ومتى صرح بالسماع، أو قال: (ثنا)، أو (أنا) فهو حجة»!

فهذا يعني أن الراوي المعروف بالرواية عن معاصرين لم يلقهم يُتوقَّفُ في عنعنته عن كل معاصر، حتى يقول ـ ولو في حديث واحد ـ: (سمعت) أو (حدثنا) أو (أخبرنا) ونحوها، مما يُثْبِتُ له السماع، فإذا قال ذلك، فباقي حديثه عن ذلك المعاصر حُجّةٌ مطلقًا وإن جاء بالعنعنة بينهما، لأننا أَمِنّا ما عُرف به الراوي من (رواية المعاصر عمن لم يلقه).

هذه هي الحالة الوسط: فلا نحن قبلنا عنعنة (الرواي عن معاصرين لم يلقهم) قبولاً مطلقًا، كالرواي مع عدم المعاصرة، ولا رَدَدْنا العنعنة مطلقًا، وتَطَلَّبْنَا السماعَ في كل حديث، كما نفعل مع المعروف بـ (الرواية عمن سمع مالم يسمعه منه).

وكلام ابن رجب يشير إلى هذا، وأفعال الأئمة صريحة فيه، وسوف نعود إلى هذه المسألة مرة أخرى ـ إن شاء الله تعالى ـ في آخر هذا الباب، بالاستدلال، ودفع الاعتراض.. إن قدَّر ربي سبحانه لنا ذلك وأقدر.

[عند ابن الملقّن]

وهذا إمامٌ آخر ممن اختصر كتاب ابن الصلاح، وهو الإمام سراجُ الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري المصري، الشهير بابن المُلَقِّن (ت ٨٠٤هـ).

يقول ابن الملقِّن في كتابه (المقنع في علوم الحديث): «تدليس الإسناد، بأن يروي عمّن لقيه، أو عصره مالم يسمعه منه، موهمًا سماعه منه»[١].

وأما باب (الإرسال الخفي) فهو اختصار لكلام ابن الصلاح[٢].

وعلى هذا فابن الملقِّن مِمّن مشى علىٰ الجادّة في تعريف التدليس!!

[عند البُلْقِيْنِي]

ثم نأتي إلى إمام آخر، ممن جعلوا كتاب ابن الصلاح منطلقهم في التصنيف في علوم الحديث.. ألا وهو سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان الكناني البُلْقِيني (ت٨٠٥هـ).

فقد مرَّر البُلقيني تعريف ابن الصلاح للتدليس دون تعقب، فكأنه يقرّه على إدخال (رواية المعاصر عمن لم يلقه) في (التدليس)[٣].

بل هو يُقِرُّ ابن الصلاح على ذلك، حيث ذكر تقسيم الحاكم للتدليس، والذي كان القسمُ السادس منه: (رواية المعاصر عمن لم يلقه) ولم يخالف البُلقيني الحاكمَ في هذا، حيث أورده

(١) المقنع لابن الملقن (١/ ١٥٤).

(٢) المقنع لابن الملقن (٢/ ٤٨٧ - ٤٨٩). ولمحقق هذا الكتاب، وهو فضيلة الشيخ عبد الله بن يوسف الجُديع، كلامٌ في غاية الجودة في حاشية تعليقه على هذا الموطن، توافَقْنا فيه في غالب ما ذكر، وفاته بيانُ حُكم مَنْ عُرف بهذا النوع من التدليس (رواية المعاصر عمن لم يلقه).

(٣) محاسن الاصطلاح للبلقيني، مطبوع بحاشية مقدمة ابن الصلاح بتحقيق عائشة بنت عبد الرحمن (٢٣٠).

وسكت عنه. بل قال عقبه: «فالقسم الأول والثاني والثالث والخامس والسادس داخلة تحت القسم الأول، والرابع عين القسم الثاني»[1]. فالقسم الأول الذي عناه البلقيني هو (تدليس الإسناد) عند ابن الصلاح، والقسم اثاني هو (تدليس الشيوخ).

فقرر البلقيني بذلك دخول (رواية المعاصر عمن لم يلقه) في (تدليس الإسناد) بقوله: إن القسم السادس من أقسام التدليس عند الحاكم داخل في (تدليس الإسناد).

[عند العراقي]

ونقف الآن مع قَرينٍ آخر للبلقيني، لكنه فاق أهل عصره في علم الحديث، ألا وهو الحافظ الإمام زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ).

فكان موقف هذا الإمام من مسألتنا من أقوى المواقف وأوضحها

فيُعَرِّفُ التدليسَ في كتابه (التبصرة والتذكرة) بقوله: «وإنما يكون تدليسًا: إذا كان المدلس قد عاصر المروي عنه، أو لقيه ولم يسمع منه، أو سمع منه ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي دلسه عنه»[2].

وهذا تعريفٌ في وضوح تعريف الخطيب وابن الصلاح، في إدخال (رواية المعاصر عمن لم يلقه) في (التدليس).

ويتجاوز العراقيُّ هذا الوضوح إلى قوة المُدَافِع عن هذا القول، حيث يذكر تعريف كل من البزار وابن القطان لـ (التدليس)، الذي سبق أن ذكرناه عنهما[3]، والذي يُوهم حَصْرَ (التدليس) فيمن سمع فيروي مالم يسمعه. وقد شَرَحْنَا ـ فيما تقدّم

(١) محاسن الاصطلاح (٢٣٢ ـ ٢٣٣).

(٢) التبصرة والتذكرة للعراقي (١/ ١٨٠).

(٣) انظر ما سبق (٨٦، ١٢٥).

ـ تعريفهما، بما يُبَيِّنُ أنه لا يصحُّ اعتباره نَصًّا مُخَالِفًا لرأي الجمهور، بل حَمْلُه على موافقة الجمهور أولى، وهو المتوجِّه.

لكن العراقي يذكر تعريف البزار وابن القطان في (التقييد والإيضاح) ثم يقول: «وما ذكره المصنِّفُ ـ يعني ابنَ الصلاح ـ في حد التدليس هو المشهور بين أهل الحديث، وإنما ذكرتُ قولَ البزارِ وابنِ القطان كيلا يَغْتَرَّ بهما من وَقَفَ عليهما، فَيَظُنَّ موافقةَ أهلِ هذا الشأن لذلك، والله أعلم»[1].

بهذه القوة يُقَرِّرُ العراقيُّ القولَ الصحيحَ (المشهورَ بين أهل الحديث)، بينما يُحذِّر من القول الخطأ ومن الاغترار به!

أمّا (المرسل الخفي) فموقف العراقي منه أيضًا فيه تَجَرُّدٌ كبيرٌ من التقليد، حيث ذكره في ألفيته، ثم شرحه في (التبصرة والتذكرة)، فقال في نوع (خفي المراسيل): «ليس المراد هنا بالإرسال ما سقط منه الصحابي، كما هو المشهور في حد (المرسل)، وإنما المراد هنا مطلق الانقطاع. ثم الإرسال على نوعين: ظاهر، وخفي، فالظاهر: هو أن يروي عمن لم يعاصره بحيث لا يشتبه إرساله باتصاله على أهل الحديث. . ـ ثم مثَّل له، وقال: ـ والخفي: هو أن يروي عمن سمع منه مالم يسمعه منه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، فهذا قد يخفى على كثير من أهل الحديث، لكونهما قد جمعهما عصر واحد، وهذا النوع أشبه بروايات المدلسين، وقد أفرده ابن الصلاح بالذكر عن نوع المرسل، فتبعته على ذلك»[2].

كذا يُحَرِّرُ العراقيُّ نَوْعَ (الإرسال الخفي)، فيخرج بنحو ما اسْتَنْبَطْناه من الأمثلة ودراسة (الإرسال الخفي) عند ابن الصلاح[3]!

---

(١) التقييد والإيضاح للعراقي (٩٨).

(٢) التبصرة والتذكرة للعراقي (٢/٣٠٦ ـ ٣٠٧).

(٣) انظر ما تقدم(١٤٢ ـ ١٤٣).

فلله الحمد والمنَّة.

ثم يختتم العراقي كلامه هذا، بما يُشْعِرُ أنه غير مُقْتَنِع بإفرادِ (الإرسال الخفي) في نوع مستقلّ، ويُشير إلى قوّة علاقته بـ (التدليس) أو (الإرسال) ثم يكاد يُصرّح (بل يكاد يصيح) بأنه مجرَّدُ مقلِّدٍ لابن الصلاح في إفراده (الإرسال الخفي) بنوع خاص!! فانظر قول العراقي: «وهذا النوع أشبه بروايات المدلسين، وقد أفرده ابن الصلاح بالذكر عن نوع المرسل، فتبعته على ذلك».

[عند الشريف الجرجاني]

وبعد العراقي: هذا العلامة الشريف علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني (ت٨١٦هـ) ورسالته(رسالة في أصول الحديث) يعرف فيها التدليس بما يوافق قول الجمهور، من إدخال (رواية المعاصر عمن لم يلقه) فيه.

قال الشريف الجرجاني: «والمدلس: ما أخفى عيبه في الإسناد، وهو أن يروي عمن لقيه، أو عاصره، مالم يسمعه منه، على سبيل يوهم أنه سمعه منه»[(١)].

[عند ابن الوزير الصنعاني]

ثم نقف مع معاصر للحافظ ابن حجر، ألا وهو علامة اليمن الكبير محمد بن إبراهيم الوزير الصنعاني (ت٨٤٠هـ) وكتابه (تنقيح الأنظار).

فعَرَّفَ ابنُ الوزير (التدليسَ) تعريفًا أطلق فيه العبارة، فلم يشترط فيه اللقاءَ، خلافًا للحافظ ابن حجر!

قال ابن الوزير: «هو أن يروي عن شيخ شيخه، موهمًا أنه سمعه منه»[(٢)].

وعرّف ابن الوزير التدليس بنحو هذا التعريف أيضًا في كتابه (العواصم والقواصم)[(٣)].

---

(١) رسالة في أصول الحديث للشريف الجرجاني (٩٠).

(٢) انظر توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار للأمير الصنعاني (١/ ٣٤٧).

(٣) العواصم والقواصم لابن الوزير (٨/ ٢٣٨).

ثم أكد ابن الوزير رأيه من هذه المسألة، وأنه لا يشترط اللقاء في التدليس، ولا يشترط له إلا حصول المعاصرة، حيث أتمَّ كلامه عن التدليس، فقال: «وله ـ يعني التدليس ـ شرطان: أحدهما: أن يأتي بلفظ محتمل، غيرِ كذب، مثل (عن) ونحوه. وثانيهما: أن يكون عاصَره، لأن شَرْطَ التدليس إيهامُ أنه سمع منه، وإذا لم يعاصره زال التدليس، وهذا هو الصحيح المشهور. وروى ابن عبد البر عن بعضهم أنه لا يشترط ذلك، قال ابن عبد البر: فعلى هذا ما سَلِمَ من التدليس أحد، لا مالك ولا غيره»[1].

فهذا صريحٌ من القول، أنَّ ابنَ الوزير لا يشترطُ في (التدليس) غيرَ حصول (المعاصرة) بين الروايتين... لا غير.

[عند الأمير الصنعاني]

لكن شارح (تنفيح الأنظار) لابن الوزير، وهو علامة اليمن محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢ هـ)، وهو المُتَشَبِّعُ بآراء الحافظ ابن حجر لتأخُّرِه عنه، حاول جَهْدَه لَيَّ كلامِ ابن الوزير ليتّفقَ مع رأي الحافظ ابن حجر!!

فوقف ـ أوَّلاً ـ عند تعريف ابن الوزير للتدليس، وتنبَّه للإطلاق الذي فيه، وما فيه من مخالفةِ الرَّأْيِ الذي اعتقده الأميرُ لنفسِه، مما أخذه عن الحافظ ابن حجر، فتدخّلَ في إطلاق تعريف ابن الوزير لـ (التدليس) بتقييد مطلقه!!

قال الأمير الصنعاني معلقًا على تعريف ابن الوزير لـ(التدليس): «شرط هذا الذي سمَّاه (شيخ شيخهِ) أن يكون شيخَ نفسه، حتى يَحْصُلَ الإيهامُ.

فالأحسنُ في العبارة أن يُقال: تدليس الإسناد أن يُسنِدَ عَمَّن لقيه مالم يسمع منه، بلفظ مُوهِم، أفاده البقاعي.

قلت: وهو رَسْمٌ قد اشتمل على الشرطين اللذين ذكرهما

---

(١) انظر توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار للأمير الصنعاني (١/ ٣٥٠).

المصنِّفُ، لولا أنه أتى باللقاءِ عِوَضًا عن المعاصرة، وذلك يجري على رأي من يشترطه، ولا يَكْتَفِي بها. وقد أفادَ كَوْنَهُ شيخًا للمدلِّس قولُ المصنِّف: (إيهامُ أنه سمع) فإنه إذا كان شيخًا له وقع الإيهام، وإلا فلا»[1].

بهذا التشبُّعِ العميق برأي الحافظ ابن حجر، يتأولُ... بل يتدخَّلُ الأميرُ في تعريف ابن الوزير لـ (التدليس)!

وأمَّا قوله: «وقد أفاد كونه شيخًا للمدلس قول المصنف ـ يعني ابن الوزير ـ: إيهام أنه سمع.. إلى آخر كلامه»، فليس بصحيح، ومن ذا الذي يزعم أن (الإرسال الخفي) ليس فيه إيهام بالسماع! وإلا فلماذا وصفها الحافظ ابن حجر ومن قلَّده بالخفاء؟! عندما قالوا: إن رواية المعاصر عمن لم يلقه: إرسال خفي.

ثم يقف الأميرُ الصنعاني ـ ثانيًا ـ عند شرط المعاصرة الذي ذكره ابن الوزير لـ (التدليس)، فلا يرضاه بالطبع، ويتعقبه بقوله: «ولا يتم إلا بالمعاصرة واللقاء، عند من شرطه»[2].

بهذا التدخُّلِ الواضح، والتَّحَكُّمِ الصريحِ، يُغيِّرُ الأمير الصنعاني معانيَ كلام ابن الوزير، على ما يعتقده الأميرُ، لا على ما يقصده ابنُ الوزير!!

وإنما تجاوزتُ في الترتيب الزمني لأقوال الأئمة بنقل كلام الأمير الصنعاني لتعلُّقهِ بكلام ابن الوزير، الذي عاصر الحافظ ابن حجر، وسبقه في الوفاة.. رحمة الله عليهم.

[عند ابن ناصر الدين]

ومن المعاصرين للحافظ ابن حجر أيضًا: شمسُ الدين محمد بن عبد الله محمد القيسي الدمشقي، أبو عبد الله، الشهير بابن ناصر الدين، (ت٨٤٢هـ).

---

(١) توضيح الأفكار للأمير الصنعاني (١/ ٣٥٠).

(٢) توضيح الأفكار للأمير الصنعاني (١/ ٣٥٠).

يقولُ ابن ناصر الدين في كتابه (حلِّ عقود الدُّرَر في علوم الأثر) في تعريفه لتدليس الإسناد: «يروي المدلِّسُ عمن عاصره، أو لقيه، مالم يسمعه منه»[1].

كذا قال، وهو اختصارٌ لكلام ابن الصلاح، كما سبق عن غيرما إمامٍ قال نحوَ قَوْلِهِ، ممّن جاء بعد ابن الصلاح.

[عند الحافظ ابن حجر، ومعه، ومناقشة أدلّته]

ونُشْرِفُ الآن على قِمّةِ التحوُّلِ في منهج تدوين علوم الحديث بعامة، وفي مسألتنا هذه خاصة، وعلى رأس هذه القمة: الحافظ ابن حجر رحمه الله، فهو السابق إليها، المتابَعُ عليها.

فالحافظ ابن حجر هو القائلُ باشتراط اللقاء في (التدليس) والمُسَمِّي لـ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) بـ (الإرسال الخفي)، الحاصرُ له فيها، وهو المُفَارِقُ بين ما قَيَّدَ فيه (التدليس) وما حَصَرَ فيه (الإرسال الخفي)، المُبَايِنُ بينهما.

(فهذا حِيْنَ حَمِيَ الوَطِيْسُ)[2] و(دُعِيَتْ نَزَالِ)[3]!!

فسأنقل لك كلامَ الحافظ في هذه المسألةِ من مواطنه

---

(١) حَلّ عقود الدرر لابن ناصر الدين (ص ٩٧).

(٢) من كلمة قاله النبي ﷺ حين اشتداد القتال يوم حنين، على ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (رقم ١٧٧٥).
وقال أبو موسى المديني في (المجموع المغيث) (٣/ ٤٣٠ - ٤٣١): «الوطيس شبه التنور، وقيل: هو الضراب في الحرب... وقال الأصمعي: هو حجارة مدَّورة إذا حميت لم يقدر أحد الوطء عليها، وهذا من فصيح الكلام، يعبر به عن اشتباك الحرب، وقيامها على ساق» بتصرف حذف وتقديم وتأخير.

(٣) من بيت ينسب لزهير بن أبي سلمى، ورجح ابن رشيق القيرواني أنه لشيخه في الشعر: أوس بن حجر، انظر العمدة لابن رشيق (١/ ٩٩)، والبيت هو:
ولأَنْتَ أشجعُ من أسامةَ إذْ ... دُعِيَت نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ
قال الأعلم في شرحه لديوان زهير (١١٧): «كانوا إذا ازدحموا، فلم يمكنهم التطاعن تداعَوْا: (نَزَالِ)، فنزلوا عن الخيل، وتقارعوا بالسيوف».

المتفرقة، ولن أدَعَ له حجةً إلا أبرزتُها، ولا رَمْيةً إلا وضعتُ اليَدَ على مَرْمَاهَا، ثُم أَكُرُّ بما قوَّاني الله عز وجل على جميع ذلك (بإذن الله تعالى)، مبتغيًا الحقَّ (وفّقني الله وإيّاك إليه).

ففي (نزهة النظر) قَسَّمَ الحافظُ (الانقطاعَ) إلى ظاهرٍ وخفي، فتكلم عن الظاهر، ثم قال عن الخفي:

«(و) القسم الثاني وهو الخفي: (المُدَلَّسُ) بفتح اللام، سُمِّي بذلك لكون الراوي لم يُسَمِّ مَنْ حدثه، وأَوْهَمَ سماعه للحديث مِمّن لم يحدثه به.

واشتقاقُه من الدَّلَسِ - بالتحريك - وهو اختلاطُ الظلام بالنور، سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء.

(ويَرِدُ) المدلَّس (بصيغةٍ) من صيغ الأداء (تَحْتَمِلُ) وقوعَ (اللُّقِيِّ) بين المدلِّسِ ومن أَسْنَدَ عنه (كعن) و(كذا) وكذا (قال).

ومتى وقع بصيغةٍ صريحةٍ لا تَجَوُّزَ فيها كان كَذِبًا.

وحُكْمُ من ثَبَتَ عنه التدليسُ، إذا كان عدلاً، أن لا يُقبل منه إلا ما صرّح فيه بالتحديث، على الأصح.

(وكذلك المرسل الخفي) إذا صَدَرَ (مِنْ معاصرٍ لم يلق) من حدّثَ عنه، بل بينه وبيه واسطة.

والفرقُ بين (المدلَّس) و(المرسَلِ الخفي) دقيقٌ حصل تحريرُه بما ذُكِرَ هُنَا، وهو أن

(التدليس) يختصُّ بمن روى عمن عُرِف لقاؤه إياه، فأمَّا إن عاصره ولم يُعْرَف أنه لَقِيَهُ فهو (المرسَل الخفي).

ومن أدخل في تعريف (التدليس) المعاصرة، ولو بغير لُقِي، لزمه دخولُ (المرسل الخفي) في تعريفه والصواب التفرقة بينهما.

ويدل على أن اعتبارَ اللقي في (التدليس) دون المعاصرةِ وحدَها لا بُدَّ منه: إطباقُ أهلِ العلم بالحديث، على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النَّهْدي وقيس بن أبي حازم عن النبي ﷺ من قَبيل (الإرسال)، لا من قَبيل (التدليس).

ولو كان مجرّدُ المعاصرة يُكْتَفَى به في (التدليس) لكان هؤلاء مدلِّسين، لأنهم عاصروا النبيَّ ﷺ قطْعًا، ولكن لم يُعرف هل لَقُوْهُ أم لا.

وممّن قال باشتراط اللقاء في التدليس: الإمامُ الشافعيُّ، وأبو بكر البزّار، وكلامُ الخطيب في «الكفاية» يقتضيه وهو المعتمد»[1].

ونقل الحافظُ في (النكت على كتاب ابن الصلاح) تعريفَ ابن الصلاح لـ (التدليس)، فتعقبه، وتعقب شيخه العراقي، حيث قال:

«وقوله: (عمن عاصره) ليس من التدليس في شيء، وإنما هو: المرسَل الخفي، كما

(١) نزهة النظر للحافظ ابن حجر (٤٢ ـ ٤٣).

سيأتي تحقيقه عند الكلام عليه، وقد ذكر ابنُ القطان في أواخر «البيان» له تعريفَ التدليس، بعبارة غير مُعْتَرَضَة قال: «ونعني به أن يروي المحدثُ عمن قد سمع منه مالم يسمعه منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه. والفرق بينه وبين الإرسال هو: أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه. ولما كان في هذا قد سمع منه جاءت روايته عنه بمالم يسمعه منه كأنها إيهامُ سماعِه ذلك الشيءَ، فلذلك سُمِّي تدليسًا» انتهى.

(قال الحافظ): وهو صريحٌ في التفرقة بين التدليس والإرسال. وأن التدليس مختص بالرواية عمن له عنه سماع، بخلاف الإرسال (والله أعلم).

وابن القطان في ذلك متابع لأبي بكر البزار. وقد حكى شيخُنا كلامهما ثم قال: «إن الذي ذكره المصنفُ في حَدِّ التدليس هو المشهور عن أهل الحديث، وأنه إنما حكى كلامَ البزار وابن القطان لئلا يُغْتَرَّ به».

قلت: ولا غرور هنا، بل كلامهما هو الصواب على ما يظهر لي في التفرقة بين التدليس والمرسل الخفي، وإن كانا مشتركين في الحُكم. هذا ما يقتضيه النظر.

وأمَّا كون المشهورِ عن أهل الحديث خلافَ ما قالاه، ففيه نظر، فكلام الخطيب في باب التدليس من «الكفاية» يؤيد ما قاله ابن القطان.

قال الخطيب: «التدليس متضمِّنٌ للإرسال لا محالة، لإمساك المدلِّس عن ذكر الواسطة، وإنما يُفارق حالَ المُرْسِل بإيهامه السماعَ ممن لم يسمعه فقط، وهو المُوَهِّنُ لأمره، فوجب كونُ التدليسِ متضمنًا للإرسال، والإرسالُ لا يتضمّنُ التدليس، لأنه لا يقتضي إيهامَ السماعِ ممن لم يسمعه منه. ولهذا لم يذم العلماء من أرسل وذموا من دلس - والله أعلم»[1].

ثم أَفْرَدَ الحافظُ تعقُّبَ شيخه العراقي للبزار وابن القطان بتعقُّبٍ خاص به، فقال بعد ذكر تعقب شيخه:

«قلت: والذي يظهر من تصرّفاتِ الحُذَّاقِ منهم: أن التدليس مُخْتَصٌّ باللقي، فقد أطبقوا على أن رواية المخضرمين، مثل: قيس بن أبي حازم وأبي عثمان النَّهْدِي، وغيرهما عن النبي ﷺ من قَبيل المرسَل لا من قبيل المدلَّس.

وقد قال الخطيب في باب المرسل من (الكفاية): «ولا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس وهو: رواية الراوي عن من لم يعاصره أو لم يلقه، ثم مثَّل للأول بسعيد بن المسيب وغيره عن النبي ﷺ وللثاني: بسفيان الثوري وغيره عن الزهري. ثم قال: والحكم في الجميع عندنا واحد» انتهى.

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر (٦١٤ - ٦١٥).

(قال الحافظ): فقد بَيَّنَ الخطيبُ في ذلك أن من روى عمن لم يثبت لقيه ولو عاصره أن ذلك مرسَلٌ لا مدلس.

والتحقيق فيه التفصيل وهو: أن مَنْ ذُكرَ بالتدليس أو الإرسال إذا ذَكَر بالصيغة الموهمة عمن لقيه، فهو تدليس، أو عمن أدركه ولم يلقه: فهو المرسل الخفي، أو عمن لم يدركه فهو مطلق إرسال»[1].

وعَرَّفَ الحافظ (التدليس) في كتابه: (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) فقال: «أن يروي عَمَّن لقيه شيئًا لم يسمعه منه، بصيغة محتملة، ويلتحق به، من رآه ولم يجالسه»[2].

ثم عَرَّفَ (الإرسال الخفي) في الكتاب نفسه، فقال: «وإذا روى عَمّن عاصره ولم يثبت لقيه له شيئًا، بصيغة محتملة، فهو الإرسال الخفي. ومنهم من ألحقه بالتدلس، والأولى التَّفْرِقَةُ لِتَتَمَيَّزَ الأنواعُ»[3].

وتَعَرَّضَ الحافظُ لهذه المسألة في كتابه (تهذيب التهذيب) عَرَضًا، في ترجمة أبي قلابة عبد الله بن زيد الجَرْمي، حيث نقل نَفْي أبي حاتم الرازي سماع أبي قلابة من جماعة يشتبه أن يكون سمع منهم، ثم إن أبا حاتم قال: «وأبو قلابة لا يعرف له تدليس»[4].

ففهم الحافظ أن أبا حاتم يفرق بهذا التصرف بين (رواية

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٢٣).

(٢) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر (٢٥).

(٣) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر (٢٥).

(٤) سبق أن وثقنا هذا النقل من مصادره الأصلية، وناقشنا المسألة، فانظر ما سبق (٥٨ ـ ٧٢).

المعاصر عمن لم يلقه) و(التدليس)، ولذلك قال الحافظ عقب كلمة أبي حاتم: «وهذا يُقَوِّي مَنْ ذَهَبَ إلى اشتراط اللقاء، لا الاكتفاء بالمعاصرة»(١).

هذا كل ما وجدته للحافظ ابن حجر في هذه المسألة، لم أُغادر منه صغيرة ولا كبيرة، ويبدو أنه كل ما قاله الحافظ في هذه المسألة فِعْلاً، من غير فَوْتِ شيءٍ عليَّ، بحمد الله تعالى، حيث لم ينقل أَخَصُّ تلاميذ الحافظ ابن حجر ـ وهو السخاوي ـ عن شيخِه غيرَ ما سبق أن نقلناه(٢).

[أدلة الحافظ ابن حجر]

وتتلخّصُ حُجَجُ الحافظ في هذه المسألة، من مجموع كلامه في مواطنه المتفرقة فيما يلي:

أولاً: أقوالٌ لبعض الأئمة يستدلُّ الحافظ بها على ما يزعمه في هذه المسألة، وهم: الإمامُ الشافعي، وأبو حاتم الرازي، والبزّارُ، والخطيبُ، وابنُ القطان.. ولا غير هؤلاء.

ثانيًا: إطباقُ الأئمة على عدم تسمية ما يرويه المخضرمون عن الرسول ﷺ (تدليسًا)، مع أن المخضرم هو: الذي أدرك الجاهلية وحياة رسول الله ﷺ، وأسلم، ولكن لا صحبة له(٣). فصورةُ رواية المخضرم عن رسول الله ﷺ صورةُ (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، مع ذلك لم يُطلقوا عليها اسمَ (التدليس)، وإنما أطلقوا عليها اسم (الإرسال).

[مناقشة أدلّة الحافظ ابن حجر]

هذا هو نِثَارُ كِنانةِ الحافظ ابن حجر، وكلُّ ما نَازَلَ به وَقَارَعَ!

---

(١) تهذيب التهذيب (٥/٢٢٦)، وقد وقع فيه تحريف، ونبهنا عليه وصوبناه فيما سبق (٥٩).

(٢) انظر فتح المغيث للسخاوي (١/٢٠٨ ـ ٢٠٩).

(٣) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (٣٠٣).

أمّا الدليل الأول: فقد سبق أن ناقشناه... فقرةً فقرةً، وكلمةً كلمةً، بما لا يدع له منه شيئًا!!

فلا كلامُ الشافعي، ولا كلامُ البزارِ، وابنِ القطان، بالذي يصلح دليلاً لما أراد الحافظ ابن حجر، ولا يصمد له!! كما مَرَّ في مكانه[1].

أمّا الخطيب فهو القائل: «المدلِّس: روايةُ المحدِّثِ عمن عاصره ولم يلقه، فيُتَوَهَّمُ أنه سمع منه، أو روايته عمن قد لقيه مالم يسمعه منه: هذا هو التدليس في الإسناد»[2]!!

فيقول الحافظ ابن حجر للخطيب ـ بلسان الحال لا بالمقال ـ: الأمر عند الخطيب لا كما قال الخطيب، بل الخطيب ممن يقولون ويؤيدون قول من خالفَ الخطيب!!

أقول هذا.. لأن موقف الخطيب أوضح من الشمس في رابعة النهار!! وقد سبق أن ناقَشْنَا الأقوال كلها التي احتجَّ بها الحافظ ابن حجر من كلام الخطيب البغدادي، بما يُقَرِّرُ معه كل من طالع ذلك أنه ليس للحافظ فيها وَجْهٌ مقبولٌ للاستدلال بها[3].

ورحم الله الحافظ... ما أجلّه! وكذا تكون عَثْرَةُ الجواد! ولعمري أنها العَثْرَةُ التي عَقَّبَتْ عثرات!!

ولئن كنت آخذًا على الحافظ شيئًا، لأخذت عليه إهماله وإغفاله لكل قول يخالف قوله! وتغاضيه عن كل دليل ينقض مذهبه!!

ولئن التمستُ له عُذرًا في ذُهوله عن كلمة الخطيب السابقة، التي هي (فَصْلُ الخطاب) في بيان مذهب الخطيب من هذه

---

(١) انظر ما سبق (٧٥ ـ ٧٩، ٨٦ ـ ٩٢، ١٢٥ ـ ١٢٨).
(٢) الكفاية للخطيب (٣٨)، وانظر ما سبق (٩٥).
(٣) انظر ما سبق (٩٤ ـ ١١٧).

المسألة، إذ لم يشر الحافظ إليها، ولا من طَرْفٍ خفيّ!! لئن التمستُ له العذرَ في ذلك، فعذري عنه غير كافٍ في صنيعه بكلام الحاكم النيسابوري، و(تحريفِ) معناه بحجة الاختصار!! وقد سبق أن شرحنا القضية، وجهدنا في الاعتذار للحافظ[1]، بما لا نظن له عذرًا سواه، على ضَعْفِ العذر! لكنه خيرٌ من سوء الظن به رحمه الله!!

أمّا الأقوالُ التي أغفلها الحافظ تمامًا وهي تُخالفُ قولَه، والأئمة الذين على غيرِ رأيه ولم يذكرهم بشيء، فذلك ما سبق بَسْطُه في سالف هذا الفصل، وهو أطول من أن أعيد شيئًا منه.

أفأذكر الإمامَ أحمد، وابنَ معين، والبخاريَّ، ويعقوبَ بن شيبة... وغيرهم من أهل عصرهم! أم أذكر ابنَ حبان، وابنَ عدي! أم أنقل لك كلام ابنِ عبد البر، ثم كلام ابنِ الصلاح، والنووي، وابن جماعة، وابن كثير، والعراقي.. وغيرهم ممن سبقهم ولحقهم، قبل الحافظ ابن حجر! وسيأتي ذِكْرُ من جاء بعد الحافظ ابن حجر... ممن خالفه أيضًا!!

أين هو عن كل هؤلاء؟!! وغير هؤلاء كثير!!

نعم هو تَعَرّض ـ إذ كان لا مفرَّ من التَّعَرُّضِ ـ في (النكت على كتاب ابن الصلاح) لابن الصلاح والعراقي.. فحسب!!

ولست أجدني أعقل كيف غفل الحافظ عن ذلك الجمّ الغفير! بل أجزم أنه اطّلع على أقوالهم، أو بعضَ أقوالهم، أو فوق مَنْ ذكرتُهم وأكثر، وعندي الدليل على ذلك!

ففي كتاب (النكت على كتاب ابن الصلاح) للحافظ ابن حجر، وفي كلامه عن (التدليس)، ذكر الحافظ الرواةَ الذين

---

(١) انظر ما سبق (٩٢ ـ ٩٤).

وُصِمُوا بالتدليس من رجال الصحيحين، فدافعَ الحافظُ عن مرويّاتهم (المعنعنة) فيهما، فكان من أقوى ما دافع به عن الصحيحين، إزاء (عنعنات) المدلسين فيهما، أنه قال: «والغالب أن إطلاق من أطلق ذلك (يعني التدليس) عليهم (يعني على رواة الصحيحين) فيه تجوُّزٌ من الإرسال إلى التدليس»[1].

وسوف أقف عند كلمة الحافظ هذه مُبْدِئًا ومُعيدًا، ففيها ما يكفي لمحاكمة الحافظ، إذ هي كما يقال: (من فَمِك أدينُكَ)!!

فأول ما نستفيده من كلمة الحافظ تلك: أنه كان مطلعًا على أقوال كثيرة للأئمة يطلقون فيها (التدليس) على (الإرسال الخفي)، وأن ذلك هو (الغالبُ) على إطلاقاتهم!!!

وتقييدي (الإرسال) في كلام الحافظ بأنه (الإرسال الخفي) أعني به ما يعنيه به الحافظ: (رواية المعاصر عمن لم يلقه). والدليل على صحة هذا القيد في كلام الحافظ، هو ما سبق مرارًا[2]: من أن (الإرسال الظاهر) إن لم يكن مُجْمعًا على أنه لا يُطْلَقُ عليه (التدليس)، فإنه لن يكون إطلاق (التدليس) عليه إلا قولاً شاذًا بمرة، لا يجوز أن يكون هو المقصودَ بكلام الحافظ المصرِّحِ بأن (غالب) إطلاقات الأئمة عليه.

إذًا فالحافظ كان يعلم أنَّ الأئمة (غالبًا) ما يُطلقون على (رواية المعاصر عمن لم يلقه) اسم (التدليس)! فأين هذه المعلومة؟ وكيف غابت عن الحافظ؟ عندما ناقش مسألته مدعيًا: أن الذي عليه الحُذّاقُ هو التفريق بين (رواية المعاصر عمن لم يلقه) و(التدليس)!!!

وكفى بالحافظ رادًّا على الحافظ!!

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٦٣٦).

(٢) انظر ما سبق (٩٩، ١١٥، ١١٨، ١٢٢).

تلك هي الفائدةُ الأولى التي استفدناها من كلام الحافظ السابق، والذي نُحاكمه إليه، وهي تُفيد عِلْمَ الحافظ بأقوال يُطْلَقُ فيها (التدليسُ) على ما يسميه الحافظ بـ (الإرسال الخفي)! مع ذلك لم يذكر الحافظُ شيئًا منها عندما حشر ما يؤيده ـ بزعمه ـ وما لا يؤيده ـ بزعمي ـ في حَمْيَةِ الحِجاج للمسألة!!

رحم الله الحافظ، فهذه إحدى عثراته عَقِبَ عثرته الأولى، التي تَشَبَّعَ معها غاية التشبُّع بالفكرة التي بدت له، من التفريق المزعوم بين (التدليس) و(الإرسال الخفي).

وكذا عثرة الجواد! تتبعها عثرات!!

فلما تشبَّعَ بفكرته تلك، أخذ ينظر إلى الأقوال المخالفة لها نظرة اطِّرَاحٍ كاملٍ وتَخْطِئَةٍ لا شك فيها! فكان إذا أغفلها كأنه يُغفل ما لا قيمةً له، وما لا يستحقُّ التطويل بالردِّ عليه، وتكلُّفِ ذلك له! فإذا اضطُّر إلى الإشارة إلى تلك الأقوال ـ كما في كلمته التي نحتجُّ بها عليه ـ لاحْتِياجِه إليها؛ أسرع الإشارة، وألمح إلماحةً لا يكاد يُتَنَبَّهُ لها، واصفًا تسميةَ الأئمة (غالبًا) لـ (الإرسال الخفي) ـ عنده بـ (التدليس) أنه تَجَوُّزٌ، يعني أنه مجاز مخالف للحقيقة العرفيّة التي اصطلحوا عليها!!

وهنا أدخل إلى الفائدة الثانية التي نُقاضي الحافظَ فيها إلى كلامه.

فأقول للحافظ: أنت القائل: إن (غالب) إطلاقات الأئمة بـ (التدليس) إنما يعنون به (رواية المعاصر عمن لم يلقه).

نعم.. كان كلامُك عن رواة الصحيحين، لكن لا أظنك (ولا أحسب من له فهْمٌ يزعم أنك) قَصَدْتَ أن الأئمة خَصُّوا رواةَ الصحيحين بتلك (الأغلبية) في إطلاقهم (التدليس) على (الإرسال الخفي). فالأئمة عندما وصفوا الرواة بـ (التدليس) لم يكونوا

ينظرون: إن كانوا من رواة الصحيحين، (تَجَوَّزُوا) بـ (التدليس) عن (الإرسال)، وإن لم يكونوا من رواة الصحيحين (دَقَّقُوا) في العبارة!!!

فإذا كنتَ - يا أيُّها الإمام الحافظ - نفسُك تعترف أن الأئمة (غالبًا) ما يُطلقون (التدليس) على (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، فما الذي جرَّأك على مخالفة (الغالب)؟!

وعلاَمَ الشَّغَبُ بـ (النادر) على (الغالب)؟! والمصطلح إنما يُستنبط من (الغالب) لا من (النادر)! هذا والحال أن (النادر لا حكم له).

إني لأعجب حقًا - وحُقَّ لي العجب - كيف يُقِرُّ الحافظُ مُعترفًا بشيوع (مصطلح) إطلاق (التدليس) على (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، ثم لا يعتبر هذا الشيوع دليلاً على أن هذا الإطلاق هو (المصطلح) المتّبع! إذ شيوع إطلاقٍ ما... هو العلامةُ الوحيدةُ على أنَّ ذلك الإطلاق أصبح (مصطلحًا) مُتَوَاضعًا عليه.

لكن تَضْعُفُ حِدّةُ التعجُّبِ، بِتَذكُّري ما كنا قررناه في المقدمة التمهيدية لهذا الباب، من أن الحافظ ابن حجر يأتي على رأس القائمة في الذين كانوا يعتقدون بمبدأ (تطوير المصطلحات) وقد تكلّمنا عن ذلك وأثبتناه في موضعه[1]. فالحافظُ يرى أنه من الضروري أن يتدخل فيما كان (غالبُ) أئمة الحديث السالفين عليه، بالتعديل.. والتحسين.. والتغيير!!

فليس تَدَخُّلُ الحافظِ في مصطلح (التدليس) وما أسماه بـ (الإرسال الخفي)، مع علمه بما كان غالبُ المحدثين عليه، ثم مخالفتهم على هذا (الغالب)، لم يكن ذلك كلُّه خطأً غير مقصود

---

(١) المنهج المقترح (٢٢٦ - ٢٤١).

من الحافظ، بل هو عَمَلٌ مع سَبْقِ الإِصرارِ، مُتَمشِّيًا مع مبدئه بـ (تطوير المصطلحات).

وقد أعلنها الحافظُ صريحةً عندما قال في (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس): «وإذا روى عمَّن عاصره، ولم يثبت لقيه له، شيئًا، بصيغة محتملة: فهو الإرسال الخفي، ومنهم من ألحقه بـ (التدليس)، والأولى التفرقة لتتميّز الأنواع»[1].

أرأيت قوله: «والأولى التفرقة» ثم قال «لتمييز الأنواع»!! هذه هي غاية الحافظ ابن حجر: (تطوير) معاني (المصطلحات) ـ وهو هنا (التدليس) ـ من أجل أن (تتميز الأنواع)!! وقد بينا خطر هذه الغاية التي كان يسعى لها الحافظُ ابن حجر على (علوم الحديث) وخطأ الوسيلة إليها، بل وعُمْقَ خطأ فكرتها الأولى ومبدئها الأساسي! إذ أسهل ما يُبطل الغايةَ والوسيلةَ والمبدأ الذي اعتقده الحافظ، أن يقال له: لا مشاحة في الاصطلاح!! وكل ذلك قد بيناه في المقدمة التمهيدية لهذا الباب (المطبوعة بعدُ باسم: المنهج المقترح).

وإلى هنا أكون ـ بحمد الله ـ قد رَدَدْتُ على الحافظ حُجَّتَه الأولى، بل واحْتَجَجْتُ عليه، حتى احتَجَجْتُ عليه بكلامه!!

وبقيت حجةُ الحافظ الثانية: وهي: إطباقُ أهل العلم على عدم وصف رواية المخضرمين عن رسول الله ﷺ بـ (التدليس) مع أن صورةَ روايتهم عنه ﷺ صورةُ (روايةِ المعاصر عمن لم يلقه)... هذه هي حجة الحافظ وليس له غيرها بعد السابقة!

فأقول للحافظ: وماذا بَعْدُ؟! والشأنُ أنه (لا مشاحة في الاصطلاح)! فإنهم أطبقوا على تخصيص رواية المخضرمين عن رسول الله ﷺ بعدم إطلاق (التدليس) عليها، مع إطلاقهم (التدليس) على غير المخضرمين في روايته عن معاصِرٍ لم يلقه،

---

(١) تعريف أهل التقديس (٢٥).

بل وعلى المخضرمين أيضًا في روايتهم عن معاصرٍ لم يلقوه سوى النبي ﷺ كما سيأتي (بإذن الله تعالى).

وإذا كانت المحاجَّة مبيَّنةً على (المشاحّة في الاصطلاح) فَلِمَ لا أَقْلِبُ الحُجَّةَ؟ فأقول: إنهم يطلقون (التدليس) على رواية المخضرمين عن رسول الله ﷺ، بدليل إطلاقهم (التدليس) على رواية المعاصر عمن لم يلقه.

ولا فرق بين احتجاجي هذا واحتجاجِ الحافظ! ومن زعم وُجُودَ فَرْقٍ فإنه لم يقرأ ما سبق من هذا الباب، ليعلم أن وضوح إطلاق (التدليس) على رواية المعاصر عمن لم يلقه: عملاً تطبيقيًا من المحدثين، وتَنْصِيصًا عليها؛ أكثر من وضوح (إطباق) المحدثين على عدم إطلاق (التدليس) على رواية المخضرم عن رسول الله ﷺ.

لكني لا أرضى هذه الحجة المبنية على (المشاحّة في الاصطلاح)! إذ إن حُجَّةَ الحافظِ هذه يُمكن أن تُغَيِّرَ معالمَ مصطلح الحديث، أو قل: تدمّره! بتطبيق تلك (المشاحّة) عليه: كأن تقول: إنهم يطلقون (المقطوع)[1] على كلام الصحابي، بدليل إطلاقهم (المقطوع) على كلام التابعي! أو قل: إنهم لا يطلقون (المقطوع) على كلام التابعي، لأنهم لا يُطلقونه على كلام الصحابي! أو قل إنهم يصفون (مرسل الصحابي) بأنه (منقطع)، لأنهم ربما أطلقوا على (مرسل التابعي) ذلك أو عكسه! أو قل: إنهم يطلقون (التدليس) على (مرسل الصحابي)[2] لأنه (رواية من

---

(١) قال ابن الصلاح في علوم الحديث (٤٧): «هو ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم، من أقوالهم وأفعالهم».

(٢) هو ما يرويه الصحابي عن الرسول ﷺ، ولم يسمعه منه. انظر علوم الحديث لابن الصلاح (٥٦)، وهو من اصطلاحات الأصوليين التي أدخلت في علوم الحديث.

سمع لما لم يسمعه)! أو: إنهم لا يُطلقون (التدليس) على (رواية من سمع لما لم يسمعه) لأنهم لا يُطلقونه على (مرسل الصحابي)! هذا كله لأن صورة (المقطوع) و(الموقوف) وصورة: (مرسل الصحابي) و(المنقطع) وصورة (مرسل الصحابي) و(التدليس) كلّها صورٌ متفقة في حقيقتها، فارَقَ بينها اصطلاحُ المحدثين.. لا غير!

فهل يَحِقُّ لنا أن نعترض على اصطلاحهم باصطلاحِهم؟! هذا ما فعله الحافظ رحمه الله!!

هذا رَدٌّ أول على احتجاج الحافظ برواية المخضرمين، بيَّنا فيه سقوطَ تلك الحجة، بسقوط الفكرة الأساسية التي بنيت عليها، وهي: (المشاحّة في الاصطلاح).

وهناك رَدٌّ آخر على احتجاج الحافظ برواية المخضرمين، مبنيٌّ على بيان الفارق بين رواية المخضرمين عن رسول الله ﷺ ورواية غيرهم عن معاصر لم يلقه. ليظهر بذلك سبب مغايرة المحدثين في الإطلاق على كل حالة من الحالتين، وأن تلك المُغَايَرَةُ متمشِّيةٌ مع أصول علم الحديث ومصطلحه.

فالفارق الأول: أن رواية المخضرمين عن رسول الله ﷺ مع كون صورتها كصورة (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، إلا أنها ملتحقة بـ (الإرسال الجلي) الذي اتُّفِقَ على عدم وَصْفِهِ بمصطلح (التدليس). فعدمُ إطلاق المحدثين (التدليس) على (رواية المخضرمين عن رسول الله ﷺ) إنما كان لأنها ـ كما سبق ـ (إرسال ظاهر) غير خفي.

وبنحو ذلك تُعُقِّبَ الحافظ ابن حجر، حيث قال العلامة نور الدين علي بن محمد بن سلطان، الشهير بملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ) في (شرح نخبة الفكر): «والظاهر أن المخضرم من عُرِفَ عدم لقيه، لا من لم يُعرف أنه لقيه، وبينهما فَرْقٌ كما لا

يخفى، فيكون حديثهم من (المرسل الجلي)، قريب من (مراسيل الصحابة) رضي الله عنهم»[1].

وتعقبه أيضًا العالم الشيخ محمد عبد الرؤوف المُنَاوي (ت ١٠٣١هـ) في كتابه (اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر).

قال المُناوي: «قال بعض مشايخنا: قد يقال: إنما وصفوا رواية من ذكر بـ (الإرسال) لأنهم من التابعين، وتَحْديثُ التابعيِّ عن النبي ﷺ لا شك في وصفه بالإرسال»[2].

هذا ما تعقّب به كلٌّ من: ملا علي القاري، والمناوي، احتجاج الحافظِ ابن حجر برواية المخضرمين عن الرسول ﷺ، على عدم وصف (رواية المعاصر عمن لم يلقه) بـ (التدليس).

وما تَعَقَّباهُ به صحيحٌ في نتيجته، ويحتاج إلى بيان.

ذلك أن الأئمة لا يحكمون باتصالِ روايةِ راوٍ عن رسول الله ﷺ، إلا إذا ثبت لهم لقاؤه به ﷺ، أي: إلا إذا ثبتت له الصُحبة. فإذا لم تثبت له الصُّحبة، ولم يُعْلَم له لقاءٌ بالنبي ﷺ، حكموا على حديثه عنه ﷺ بالإرسال.

فهل حُكم المحدثين على رواية (المخضرم) عن رسول الله ﷺ بالإرسال:

١ ـ للقَطْع بعدم اللقاء، كما قال ملا علي القاري، لأن المخضرم من عرف عدم لقيه، لا من لم يعرف أنه لقيه؟

وكنحو ما نقله المناوي عن بعض مشايخه، الذي اعتبر المخضرم تابعيًا، والتابعي يُقْطَعُ بعدم لقائه النبي ﷺ.

---

(١) شرح شرح نخبة الفكر لملا علي القاري (١١٩).

(٢) اليواقيت والدرر للمناوي (١/٣٦٨ ٣٦٩).

٢ ـ أم أن الحكم بـ (الإرسال) على رواية المخضرم عن رسول الله ﷺ، إنما هو ـ كما قال الحافظ ابن حجر ـ للتفريق بين (رواية المعاصر عمن لم يلقه) و(التدليس)؟

والصواب الذي بان لي ـ بحمد الله ـ أن كلا القولين جانبَ الصواب! حيث إن كليهما أخذ طرفًا من الحَقِّ ولم يُتِمَّهُ بِطَرَفِهِ الآخر.

فلا (المخضرم) (من عُرف عدم لقيه) كما قال ملا علي القاري وغيره، ولا كون المخضرم: (من لم يُعرف له لقاء) بالذي يدلّ على أنّ هناك فرقًا بين (رواية المعاصر عمن لم يلقه) و(التدليس) كما أراد الحافظُ ابن حجر.

أمّا أن المخضرم لا على ما قال ملا علي القاري: (من عُرف عدم لقيه)، فهذا يظهر من طُرُقِ ثُبوت الصحبة التي ذكرها ونصَّ عليها العلماء.

وهي أربع طُرُق:

١ ـ التواتر بالصحبة.

٢ ـ الاستفاضة والاشتهار بها.

٣ ـ إثبات صحابي، أو تابعيٍّ ثقةٍ، الصحبةَ لشخص ما.

٤ ـ أن يصف الراوي نفسَه بالصحبة، إذا كان عَدْلاً في نفسِه، ومُعاصرًا للنبي ﷺ[١].

فإذا استثنينا (التواتر) و(الاستفاضة) فهل يلزم أن تثبت لكل صحابي صحبته بالطريقتين الأخيرتين؟ وهل يستحيل تخلُّفُ ثبوت الصحبة بهما نقلاً أو عقلاً؟ وهل يلزم بعد ثبوتها ـ افتراضًا ـ

---

(١) انظر الكفاية للخطيب (٧٠)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (١/ ٥ ـ ٦)، وفتح المغيث للسخاوي (٤/ ٨٩ ـ ٩٣)، وتدريب الراوي للسيوطي (٢/ ٢١٣ ـ ٢١٤).

اتّصالُ نَقْلِها إلينا؟ ونحن نعلم يَقِينًا أن مِنَ الصحابة الذين حضروة حجة الوداع وغيرها من المجامع العظيمة مَنْ لا نَعرِفُ عنه شيئًا! ولا حتى اسمَه!

فبعد هذا: إذا ثبتت لراوٍ ما معاصرةٌ بالنبي ﷺ ولم يَنْفِ هو عن نفسه الصحبة، ولا نفاها عنه عَدْلٌ أدركه، فهل يَحِقُّ لنا بعد ذلك: أن نقطع بعدم لقائه بالنبي ﷺ؟

فإن كان لا يَحِقّ لنا ذلك، فماذا نُسَمِّي مَنْ هذه حاله؟

لا شك أننا لا نقطع بعدم اللقاء، ولا نستطيع القَطْعَ بهذا النَّفْي، ولا يحق لنا؛لأننا: لا أدركنا ذلك بالمشاهدة، ولا بَلَغَنا ذلك بنقْل العَدل المُشَاهِد. فلن يكون جَزْمُنا بعدم اللقاء إلا تجاوُزًا لما أمرنا الله تعالى بالوقوف عنده في قوله تعالى: ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ إذ إن عدم العلم بالشيء ليس دليلاً على عدمه.

أمّا: ماذا نُسَمِّي مَنْ هذه حاله؟

فلا شك أنه لا يسمى صحابيًا، ولا يُخَالف في ذلك أحد. فهو ـ أولاً ـ لم تثبت له الصحبة بأحد الطرق المنصوص عليها لإثبات الصحبة، ثم ـ ثانيًا ـ في إثبات الصُّحبة له من المحظور ما هو أشدُّ مِن المحظور بالقطع بعدم الصحة، لأنه مع كونه قَفْوًا لما ليس لنا به علم، فإنه أيضًا إثباتٌ لِشَرَفٍ عظيم، ومَنْحٌ لحقوق كثيرةٍ منها: العدالة المطلقة، لمن قد لا يكون من أَهْل ذلك.

وقولنا: إنه لا شك في أنه لا يسمى صحابيًا، ليست كما لو قلنا: إنه ليس بصحابي، لأن قولنا: إنه ليس بصحابي، يعني القطع بعدم اللقاء في حقيقة الحال، وهو ما بيّنّا عدم جوازه.

إذًا فلم يبقَ إلا أننا نُسمِّي الراوي الذي عاصر النبي ﷺ، ولم

يَثْبُتْ له لقاء عندنا: بأنه (المخضرم)، فالمخضرم على هذا: من لم يعلم له لقاءً، لا (من عُرف عدم لقيه) كما قال ملا علي القاري.

ولذلك تجد أن المصنِّفين في (المخضرمين) يذكرون فيهم، مَنْ في صحبته نظر، ومن في صحبته خلاف.

قال السخاوي في (فتح المغيث): «عَدَّ غيرُ واحدٍ من مصنفي الصحابة جماعةً من المخضرمين، لكون أمرهم على الاحتمال، حتى إن بعضهم يُصرِّحُ بقوله: لا أدري أله رؤية أم لا. وأحاديثهم عن النبي ﷺ مرسلة بالاتفاق مع أهل العلم بالحديث»[(١)].

ومن أمثلة ذلك: أمية بن الأشكر الجُنْدَعِيّ، ذكره برهان الدين الحلبي في كتابه (تذكرة الطالب المعلَّم بمن يُقال إنه مخضرم)، وقال في ترجمته: «قال الذهبي: في صحبته نظر، وقد حَمَّره، فهو تابعي عنده، وهو مخضرم على ما قالوه في تعريف المخضرم»[(٢)].

وأيضًا ذكر برهان الدين الحلبي في المخضرمين: جُبير بن الحويرث، ونقل عن شيخه العراقي أنه استدركه في (المخضرمين) على الإمام مسلم وابن الصلاح، اللذين صَنَّفَا فيهم، ثم نقل عن الذهبي أنه أثبت له الرؤية، وأن الصَّغاني قال: «مختلف في صحبته»، وسوى ذلك من الاختلاف... ومع ذلك يذكره في المخضرمين[(٣)].

وهذان مثلان كالأنموذج لأمثلة سواهما كثيرة.

---

(١) فتح المغيث (٤/ ١٦٠).

(٢) تذكرة الطالب المعلم لبرهان الدين الحلبي (٣١٨)، وانظر تجريد أسماء الصحابة للذهبي (رقم ٢٤٢).

(٣) تذكرة الطالب المعلم لبرهان الدين الحلبي (٣١٩)، وانظر: نقعة الصديان للصغاني (٢٢ رقم ٢٤)، وتجريد أسماء الصحابة للذهبي (رقم ٧٣٣).

وبذلك يظهر أن (المخضرم): من لم تثبت له صحبة، ولا يلزم القَطْعُ بنفي الصحبة لنصف الراوي بأنه مخضرم.

وإذا كان الشأن في المخضرم أنه: (من لم تثبت له صحبة، مع احتمالها)، فهل عُدُولُ المحدثين عن وَصْفِ حديثه عن الرسول ﷺ بـ (التدليس)، مع المعاصرة واحتمال اللقاء، يدل على ما قاله الحافظ؟ من التفريق بين (التدليس) و(رواية المعاصر عمن لم يلقه).. هذا ما يزعمه الحافظ ابن حجر!

لكنك لاحظتَ أن المحدثينَ أَبَوْا أن يصفوا (المعاصر للنبي ﷺ الذي لا نعرف له به لقاءً) بأنه صحابي، ولا يختلفون في ذلك. وهم باتفاقهم على عدم وصفه بالصحبة، وعدم تَرَدُّدِهم في ذلك، فإنهم إنما يُبَيِّنُونَ لنا أن عدَمَ صُحْبَةِ مَنْ على تلك الحال ظَنٌّ غالب، قَائِمٌ بالحجة. مع أنهم مع عدم وصفه بالصحبة - بناء على الظنّ الغالب - لا يتدخّلون في الغيب، بنفي حصول الصحبة في واقع الحال! وهذا من عِلْمِ المحدثين ووَرَعِهِم، ورَجَاحَةِ عقلهم، رحمهم الله تعالى!

وأمّا سبب غلبة ظنِّهم بعدم حصول الصحبة لمن عاصر النبيَّ ﷺ، ولم تَثْبُتْ لنا صُحْبَتُه، لعدم علمنا باللقاء، فالظاهر أنه بسبب: أن الصحبة شَرَفٌ عظيم، ومكانة رفيعةٌ، فعدم ثبوتها لرجل بلَغَنا اسمُه وشيءٌ من نَقْلِهِ أو خَبَر، يجعلنا نُرَجِّحُ عدم حصولها له في واقع الحال:

أولاً: لأنها - أعني الصحبة - شَرَفٌ تَتوفَّرُ الدواعي لحفظه وإثباته ونقله، مع ما حُفظ لنا من اسْمِ ذلك الراوي ونُقل عنه، فكان يجب أن يكون إثباتُ صحبته قَرِينًا لاسمه، بل مُقدَّمًا عليه.

وثانيًا: أن لشرف الصحبة من حقوق الإكرام، والترضِّي، وحِفْظِ اللسان، واعتقادِ العدالة، وغير ذلك من الحقوق العظيمة،

ما يستلزم استخدامَ الحيطة في إلحاقها بالراوي الذي لم تثبت له، والحَيْطة تقتضي نَفْيَهَا عنه حتى تثبت. والحيطة في إثبات الصحبة من الحيطة للدين، لأن اعتقادَ عدالةِ الصاحب، تستلزم عدم التردُّدِ في تصديق خبره، لذلك وجب الاحتياط في إثبات الصحبة كما نحتاط للدين، لأنها من الدين.

لهذا أبى المحدثون إثبات الصحبة، لمن لم نعلم له لقاء بالنبي ﷺ، وسموا هذا: بالمخضرم، والمخضرم من التابعين.

إذا علمتَ ذلك، فقد ظهر لك سبب عُدُولِ المحدثين عن وَصْفِ حديث المخضرمين عن الرسول ﷺ بـ (التدليس)، وأن وصفهم له بـ (الإرسال) لا كما قال الحافظ ابن حجر: من أنهم يفرقون بين (رواية المعاصر عمن لم يلقه) و(التدليس).

ووجه الاستدلال بالتحرير السابق على الحافظ ابن حجر، هو: أن احتمال لقاء المخضرم بالنبي ﷺ احتمال ضعيف، بل لا وَزْنَ له، بدليل عدم إثبات الصحبة له. وعدم إثبات الصحبة له يدل عليه عدم صحّة وصفه بها، وأن المسألة مطروحة في رواية (المخضرم).

فضعف احتمال لقاء المخضرم بالنبي ﷺ، الذي بينا دليله، هو سبب وصف المحدثين لحديثه عن النبي ﷺ بـ (الإرسال)، وعدم وصفه بـ (التدليس). لأن ضعف احتمال اللقاء، ذلك الضعف القوي! قائمٌ مقامَ عدمِ الإدراك والمعاصرة، جاعلٌ الانقطاع بين المخضرم والنبي ﷺ انقطاعًا ظاهرًا غير خفي، مُلحِقٌ هذه الرواية بـ (الإرسال الجلي)، ثم مُظهِرٌ بذلك سببَ عدُولهم عن وصفها بـ(التدليس)، وأنه لعدم خفاء انقطاعها الخفاءَ الموهِمَ للسماع، ثم بعد ذلك جميعِه: مُسْقِطٌ ما احتجَّ به الحافظُ من هذه المسألة على تفريقه المُدّعَى!!

ثم إن المخضرمين من التابعين، وإن كانوا الطبقة الكبرى

فيهم[1]. وقد قال الحافظ ابنُ حجر نفسه في(نزهة النظر) «والصحيح أنّهم معدودون في كبار التابعين»[2]. فإذا كان المخضرمون من التابعين، وإذا كان حديث التابعيّ عن النبي ﷺ (مرسلًا) باتفاق، وليس (مدلسًا) بإجماع، فماذا يُنكر الحافظُ من ذلك؟!!

إذًا فالفرق الأول بين (رواية المخضرم عن النبي ﷺ) و(رواية المعاصر عمن لم يلقه)، أن (رواية المخضرم عن النبي ﷺ) من باب (الإرسال الجلي)، الذي لا خلاف في مباينته للتدليس، وأنه ليس منه باتفاق، على عكس (رواية المعاصر عمن لم يلقه)!!

والفرق الثاني: أن المحدثين خَصّوا رواية الراوي عن النبي ﷺ بمصطلحات خاصة، لأن الرواية عنه ﷺ هي أصل علم الحديث، وهي السببُ في وجوده وإبداع الأمّة له.

ومن ذلك: أنهم خَصُّوا المرويَّ عنه ﷺ بـ(المرفوع)، والمرفوعَ المتصلَ ظاهرًا بـ (المسند)، ورواية التابعي عنه ﷺ بـ (الإرسال) غالبًا، مع أنها انقطاع كباقي الانقطاعات.

فَجَرْيًا على عادتهم من ذلك، لا بأس أن يَخُصُّوا رواية المعاصر له عنه ﷺ مع عدم لقائه بـ(الإرسال)، خلافًا لمن عاصر غيره ولم يلقه.

ولم يكن هذا التخصيص بغير سبب، فإن في وصف رواية المعاصر للنبي ﷺ مع عدم لقائه له بـ (الإرسال) فائدة وهي: الجَزْمُ بعدم الاتصال، وذلك لا يوجد في وصفها بـ (التدليس). لأن الوصف بـ (الإرسال) قاطع بالانقطاع، وأما (التدليس)

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (٣٠٢ ـ ٣٠٣)، وفتح المغيث للسخاوي (٤/ ١٥٦ ـ ١٦٢)، وتدريب الراوي للسيوطي (٢/ ٢٣٨ ـ ٢٤٠).

(٢) نزهة النظر (٥٧).

فالوصف به مُحْتَمِلٌ للاتصال مُغَلِّبٌ لعدمه، كما سبق أن شرحناه[1].

والاحتياط للسنة يستلزم ردَّ ما يستحقّ الردّ والتوقُّفَ فقط فيما يستحق التوقّف، وذلك يقتضي تقديمَ الوصف بـ (الإرسال) على (التدليس)، في رواية المخضرمين عن النبي ﷺ، لما تقدّم آنفًا شرحه، من أن الانقطاع في حديثهم شبه متحقّق أو هو متحقّق غالبًا. وهذا الانقطاع المتحقق يقتضي ردَّ روايتهم، وردُّ الرواية يقدّم الوصف بـ (الإرسال) على الوصف بـ (التدليس).

وأيضًا فمما خصوا به الرواية عن الرسول ﷺ باصطلاح، ما أطلقوا عليه اسم (مراسيل الصحابة)، وهي رواية الصحابي عن الرسول ﷺ مالم يسمعه منه، وإنما سمعه من صحابي آخر، فأسقطه، وروى عن النبي ﷺ بلا واسطة، فصورة (مراسيل الصحابة) هي صورة (التدليس) باتفاق[2]، مع ذلك خصوها بذلك الاسم دون (التدليس)[3]، وحكموا عليها بالاتصال.

وأفردت هذه المسألة بالذكر، لأنها ألصق بما نحن فيه، ولأنها قد ذُكرت في الرد على الحافظ، ودار حولها نقاش.

فقد ذكر المُنَاوي احتجاجَ الحافظ برواية المخضرمين على تفريقه المزعوم، فقال مَعَلِّقًا على ذلك: «قال بعضُ مشايخنا: قد

---

(١) انظر ما سبق (٧٧).

(٢) انظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٦٢٣ ـ ٦٢٤).

(٣) تقدّم أن مصطلح (مراسيل الصحابة) مما أدخله الأصوليون على علوم الحديث، وأمّا عند المحدثين من أهل الاصطلاح فإنه من المسند المتّصل.

فيمكن أيضاً أن نحتجّ باصطلاح أهل الاصطلاح في مسألتنا هذه، بتسميتهم مالم يسمعه الصحابي (مسنداً) و(متصلاً)، لكني آثرت أن أذكر مصطلح الأصوليين لأنه حجّةٌ عندَ من نُناظره، ولأني مسبوق بهذا الاحتجاج بذكر هذا المصطلح.

يقال: إنما وصفوا رواية من ذكر بالإرسال لأنهم من التابعين، وتحديث التابعين عن النبي ﷺ لا شك في وصفه بالإرسال. وممّا يؤيده أن تحديث الصحابي عن النبي ﷺ، بحديث لم يسمعه منه، مع تحقق اللقاء، لا يوصف بالتدليس أدبًا، مع أنه منه. إلا أن يجاب: بأن تحديث الصحابي المذكور قد أطلق عليه بعضهم أنه تدليس، ورواية هؤلاء وقع اتفاقهم على أنها ليست من التدليس، كما ذكره الشارح، ولم يُعَدَّ أحدُ هؤلاء من المدلِّسين، مع محافظتهم على عدِّ من وُصِف بذلك من غيرهم»[١].

هذا كلام المناوي، وفيه وعليه ما سيأتي.

و(البعض) الذي عناه المناوي بقوله: «إلا أن يجاب: بأن تحديث الصحابي المذكور قد أطلق عليه بعضهم بأنه تدليس»، قد أوضحه الحافظ ابن حجر في (النكت على كتاب ابن الصلاح)، حيث قال: «واعلم أن التعريف الذي ذكرناه للمرسل[٢]، ينطبق على ما يرويه الصحابة عن رسول الله ﷺ مما لم يسمعوه منه، وإنما لم يطلقوا عليه اسم التدليس، أدبًا، على أن بعضهم أطلق ذلك، روى أبو أحمد ابن عدي في (الكامل): «عن يزيد بن هارون عن شعبة قال: كان أبو هريرة ربما دلس». والصواب ما عليه الجمهور من الأدب في عدم إطلاق ذلك»[٣].

إذًا فالذي نسبه المناوي (لبعضهم) إنما هو شعبة بن الحجاج رحمه الله، فيما رواه عنه ابن عدي في «الكامل».

وقبل الكلام عن اعتراض المناوي بما نسبه إلى (بعضهم)،

---

(١) اليواقيت والدرر للمناوي (١/٣٦٨ ـ ٣٦٩).

(٢) كذا وقع في مطبوع النكت، والصواب ـ كما أفهمه ـ أن يكون: «للمدلس» ويتضح ذلك أكثر بالرجوع إلى كامل الموضوع في موضعه.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٦٢٣ ـ ٦٢٤).

فقد تكلَّفتُ طلبَ إسناد هذا النقل عن شعبة، فشعبة أمير المؤمنين في الحديث، وإطلاقه (التدليس) على أبي هريرة رضي الله عنه غريبٌ منه!

فوجدتُ كلام شعبة في مقدمة (الكامل في الضعفاء) لابن عدي[1] التي ترجم فيها لكبار أئمة الجرح والتعديل، فكان من أبرز من ترجم له، شعبة بن الحجاج، وجاء النقل المذكور عنه في ترجمته. لكني أُصِبْتُ بخيبة أمل، عندما وجدتُ النقل المذكور عن شعبة ليس من طريق يزيد بن هارون عن شعبة، كما ذكر الحافظ ابن حجر. فَجَهِدْتُ في طلب طريق يزيد بن هارون عن شعبة، حتى وجدتُه في (تاريخ دمشق) لابن عساكر، في المخطوط منه، وفي ترجمة أبي هريرة الطويلة فيه[2]. فوجدتُ أن ابن عساكر يروي الكلام المنقول عن شعبة من طريق ابن عدي، فأظهر إسنادُ ابن عساكر إلى ابن عدي أنه وقع في المطبوع من (الكامل في الضعفاء) لابن عدي سَقْطٌ، كان هذا السقطُ من الإسناد هو يزيدَ بنَ هارون!!

قال ابن عدي ـ كما في المصدرين ـ: «أخبرنا الحسن بن عثمان التُّسْتَرِيّ: أخبرنا سلمة بن شبيب [قال سمعت يزيد بن هارون]، قال: سمعت شعبة يقول: أبو هريرة كان يدلس».

وبالنظر في هذا الإسناد وجدت أنه مردود ساقط!!

حيث إن الحسن بن عثمان بن يزيد التُّسْتَرِي، شيخ ابن عدي، قال عنه ابن عدي نفسه: «كان عندي يضع ويسرق حديث الناس»[3]. ووصفه بالوضع أو الكذب أيضًا غير واحد سوى ابن عدي[4]، حتى ذكره برهان الدين الحلبي في (الكشف الحثيث

---

(١) الكامل لابن عدي (١/ ٦٨).
(٢) تاريخ دمشق ـ خط ـ (١٩/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠).
(٣) الكامل لابن عدي (٢/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦).
(٤) انظر لسان الميزان لابن حجر (٢/ ٢١٩ ٢٢٠).

عمن رمي بوضع الحديث)[1]، الذي اشترط في تصنيفه له: أن لا يذكر فيه إلا من صُرِّح بأنه (وضع الحديث)، ولا يكتفي بمثل قولهم: (متهم)[2].

فظهر بهذا أن نسبة ذلك اللفظ الشنيع في أبي هريرة رضي الله عنه إلى شعبة غير صحيح! وأن شعبة منه بريء لم يتلطَّخ به!!

وعليه... فلا مخالف في عدم إطلاق (التدليس) على الصحابة رضي الله عنهم[3]، وسقط بذلك ما أجاب به المناوي على ما تُعقِّب به الحافظ ابن حجر!

ثم لو صح هذا عن شعبة وحده أو غيره، مخالفًا ـ كما قال الحافظ ابن حجر نفسه ـ الجمهور بذلك، فلن يقوم شذوذُه ـ لو صح عنه ـ بردِّ اصطلاح الجمهور، فضلاً عن أن يكون شذوذُه اصطلاحًا مُعْتَبرًا في هذا العلم!

وقبل الانتقال من هذه المسألة أوقفك على ما فات العلامة المحقق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت١٣٨٦ هـ) رحمه الله، مما لو وقف عليه لفرح به جدًّا، فقد احتج المخذول أبو رية في طعنه على أبي هريرة رضي الله عنه، بالمنقول السابق عن شعبة، فرد عليه المعلمي في (الأنوار الكاشفة)، بقوله: «هذه عبارة ابن كثير في «البداية» ساق كلمة بُسْر المتقدمة ووصلها بهذه الحكاية. وهي حكاية شاذة، لا أدري كيف سندها إلى يزيد؟ ويقع في ظني ـ إن كان سندها صحيحًا ـ أنه وقع تحريف، فقد يكون

---

(١) الكشف الحثيث لبرهان الدين الحلبي (رقم ٢١٦).

(٢) انظر مقدمة الكشف الحثيث، لبرهان الدين الحلبي (٢٥).

(٣) ولا يخفى عليّ أنه جاء عن رجل آخر غير شعبة نسبةُ التدليس إلى الصحابة رضي الله عنهم، لكن المصدر الذي نقل ذلك مَصْدَرٌ غير موثوق ولا مأمون! انظر قبول الأخبار لأبي القاسم الكعبي المعتزلي ـ مخطوط ـ (٢١٨).

في الأصل: (أبو حرة)، فتحرفت على بعضهم فقرأها: (أبو هريرة)، وأبو حرة معروف بالتدليس...»[1].

كذا توقف المعلمي ـ رحمه الله ـ من هذه الكلمة موقف الريبة والشك!! وذلك لما تشربه رحمه الله، وعرفه عن المحدثين، من إجلالهم العظيم للصحابة رضي الله تعالى عنهم.

وبذلك نصل إلى تمام الرد على الحافظ ابن حجر، وما احتج به، من رواية المخضرمين عن رسول الله ﷺ.

وكان آخرُ ما رددنا عليه: أن المحدثين خصوا ما يُروى عن الرسول ﷺ بمصطلحات خاصة، منها ما خصوا به رواية المخضرمين المذكورة بـ (الإرسال) دون (التدليس)... وقد بينا سببًا لذلك فيما سبق.

ومما يؤكد أن ذلك المصطلح الذي أطلقوه على رواية المخضرم عن النبي ﷺ (وهو الإرسال) إنما أطلقوه عليها لخصوصية الرواية عن النبي ﷺ، أنهم لم يتحرَّجُوا مِنْ وَصْف رواية المخضرم عن غير النبي ﷺ من الصحابة الذين عاصرهم ولم يلقهم بـ (التدليس)!!

فهذا جبير بن نفير بن مالك الحضرمي، الحمصي، الثقة الجليل (ت ٨٠ هـ) أو بعدها[2]، وهو مخضرم كما أثبت له ذلك كل من برهان الدين الحلبي[3]، والحافظ ابن حجر[4].

---

(١) الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة) من الزلل والتضليل والمجازفة، للعلامة عبد الرحمن المعلمي (١٦٣).
(٢) انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٦٤ ـ ٦٥)، وتقريبه (رقم ٩٠٤).
(٣) تذكرة الطالب المعلم بمن يقال إنه مخضرم، لبرهان الدين الحلبي (٣١٩).
(٤) «التقريب» (رقم ٩٠٤).

مع ذلك يقول الإمام الذهبي في (تذكرة الحفاظ): «حديثه في الكتب كلها، سوى صحيح البخاري، وما ذاك للين فيه، ولكنه ربما دلس عن قدماء الصحابة، والبخاري لا يقنع إلا بأن يصرح الشيخ بلقاء من روى عنه»[١].

وتبع الذهبي على ذلك ابن عبد الهادي في (طبقات علماء الحديث) حيث قال: «وكان من جلة العلماء، ولم يخرج له البخاري، لأنه ربما دلس عن قدماء الصحابة»[٢].

فظاهر من كلامهما، أن المسألة في رواية المخضرم عن معاصر من الصحابة لم يلقه... ومع ذلك يصفانها بالتدليس!!

وهذه طَعْنَةٌ ذات نَصْلَيْن في احتجاج الحافظ ابن حجر رحمه الله!!

أمّا كون المسألة مفروضة في رواية المخضرم عن (معاصر)! ومن أين لنا أنها مفروضة في (المعاصر)؟ فَمِمّا تردَّدْتُ في الردِّ عليه لوضوحه! ثم تَجَلَّدَتْ للردِّ عليه!

فأولاً: لأن جبير بن نفير مخضرم، بل قد صَرّحوا أنه أدرك الجاهلية[٣].

وثانيًا: أن قدماء الصحابة الذين أبهمهم كل من الذهبي وابن عبد الهادي، وأن جبير بن نفير دلس عنهم، وجدتُ أنهما أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وأرضاهما، كما نُصَّ عليه[٤].

فثبت بذلك أن المخضرم، في روايته عن معاصر لم يلقه؟

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي (٥٢).

(٢) طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (١/ ١٠٩).

(٣) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (٢/ ٦٤ ـ ٦٥).

(٤) انظر جامع التحصيل للعلائي (رقم ٨٨)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٦٤ ـ ٦٥)، وتحفة التحصيل ـ خط ـ لأبي زرعة العراقي (١٥٩/ أ).

غير النبي ﷺ يوصف بـ (التدليس)!! حتى عند المتأخرين من أهل الحديث.

وأضع القلم هنا عن مُحَاجَّةِ الحافظ ابن حجر، كما (توضع عصا الترحال) إذًا (ألقى العَوْدُ جِرانه)! فقد انتهيت من تفنيد تلك الحجج ـ بحمد الله ومنّه ـ والاحتجاجِ عليها!

أما الحافظُ ابن حجر فيبقى الحافظَ ابن حجر، يُخْطىءُ فيُعذر ويُؤجر لأن خطأه اجتهادٌ ممن له حقّ الاجتهاد!! فرحم الله الحافظَ ابن حجر، وجزاه عن الإسلام جزاءَ من قدّمَ من خدمةٍ وتأييد، كأفضل ما يجزي به شيوخ الإسلام السادةَ الأعلام!!

وقبل ترك هذه الساحة، أعلن أني لم أجد أحدًا سبق الحافظ ابن حجر في تعريفه لـ (التدليس) و(الإرسال الخفي) وفي التفريق الصارم الذي جعله يباين بينهما لـ (يميز الأنواع).

لم يسبق أحدٌ الحافظ ابن حجر على هذا الرأي، وبهذا الوضوح في شرحه والاحتجاج له!!

غير أني وجدتُ معاصِرًا للحافظ ابن حجر، كأنه يوافقه على رأيه، ويستدل له، ألا وهو برهان الدين الحلبي، وقد سبق أن ذكرنا كلامه، واستدلاله، في كلامنا عن رأي الحافظ أبي بكر البزار من هذه المسألة[1].

وموافقةُ برهان الدين الحلبي للحافظ ابن حجر، بمصادفة أن لا يوافق الحافظَ ابن حجر إلا معاصرٌ له! مما أثار الشك في أن يكون أحدهما أخذ هذه الفكرة من الآخر. ثم لمّا علمتُ أن بين الاثنين (برهان الدين الحلبي والحافظ ابن حجر) لقاءً وروايةً ومدارسةً ومراسلةً[2]، غلب على الظن حصولُ ما كُنتُ أشك فيه.

---

(١) انظر ما سبق (٨٦ ـ ٨٧).

(٢) انظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي (١/١٣٨ ـ ١٤٥).

ومع أن الحافظ أقرب إلى أن يكون تلميذًا لبرهان الدين الحلبي، إلا أن احتمال أن يكون الحلبي هو الذي أخذ تلك الفكرة من الحافظ ابن حجر أقرب، لأن حِجَاج الحافظ للفكرة أقوى بكثير من حجة برهان الدين الحلبي.

ثم إن الحافظ ابن حجر هو القائل: «لم أستفد من البرهان غير كون أبي عمرو بن أبي طلحة اسمه حفص، فإنه أعلمني بذلك»[(١)]، مع قول السخاوي عن البرهان: «هو ممن حضر مجلس إملاء شيخنا ـ يعني الحافظ ابن حجر ـ بحلب، وعظَّمه جدًا، كما أثبته في ترجمته، واستفاد منه كثيرًا»[(٢)].

وليس من المهم المؤثر على نتيجة هذا الباب أن يكون البرهان أخذ (الفكرة) عن الحافظ أو العكس، أو لم يأخذها أحدهما عن الآخر!

لكني أحببتُ إيقاف القارىء على شيءٍ من بداية نشؤ (فكرة) التفريق بين (التدليس) و(الإرسال الخفي)، التي لا شك في أنَّ قائدها هو الحافظ ابن حجر!

[عند الكافيجي]

أمّا الذي عاصر الحافظ ابن حجر وخالفه، فقد سبق أن ذكرنا ابن الوزير الصنعاني، ونذكر الآن ـ إن شاء الله تعالى ـ العلامة الأصولي محيي الدين محمد بن سليمان بن سعد الرومي القاهري، الشهير بالكافيجي (ت٨٧٩ هـ).

قال الكافيجي في (المختصر في علم الأثر): «والمدلس هو ما حصل اشتباه في إسناده، أو في رجاله، فالأول: أن يروي الراوي عمن لقيه مالم يسمعه منه موهمًا أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهمًا أنه لقيه وسمعه منه»[(٣)].

---

(١) الضوء اللامع للسخاوي (١/ ١٤٤).
(٢) المصدر السابق.
(٣) المختصر في علم الأثر للكافيجي (١٣٢).

فهذا صريح في إدخال (رواية المعاصر عمن لم يلقه) في (التدليس) على رأي الجمهور.

[عند مَنْ جاء بعد الحافظ ابن حجر]

أمّا بعد الحافظ ابن حجر، فغالب من جاء بعده اعتنق مذهبه في المسألة، ونقل حججه نفسها دون زيادة عليها، هذا إن نقلها!

أمّا من خالفه ممن جاء بعده، فأذكر منهم العلامة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١ هـ)[١]، ومحدث مصر محمد بن أحمد بن علي الغَيْطي الشافعي (ت٩٨١ هـ)[٢]، وملا علي القاري[٣].

وأمّا الذين وافقوا الحافظ ابن حجر وهم ـ كما سبق ـ غالب من جاء بعده، فأذكر منهم: الحافظ أبا عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢ هـ)، في كتابه الجليل (فتح المغيث)[٤].

والعلامة المعمر زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري السُنَيْكي الأزهري (ت٩٢٥هـ) في كتابه (فتح الباقي على ألفية العراقي)[٥].

والعلامة رضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي، الشهير بابن الحنبلي (ت٩٧١ هـ)، في كتابه (قفو الأثر في صفو علوم الأثر)[٦].

والمناوي في (اليواقيت والدرر)[٧].

---

(١) انظر تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٢٠٥، ٢٢٣ ـ ٢٢٤)، وألفية السيوطي (٣٣، ٣٧ ـ ٣٩).
(٢) انظر اليواقيت والدرر للمناوي (١/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦).
(٣) انظر شرح شرح نخبة الفكر لملا علي القاري (١١٩).
(٤) انظر فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٠٩ ـ ٢١١).
(٥) انظر فتح الباقي (١/ ١٨٠) (٢/ ٣٠٦).
(٦) قفو الأثر (٧٢ ـ ٧٣).
(٧) اليواقيت والدرر (١/ ٣٥٥ ـ ٣٧٣).

والعلامة اللغوي محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ)، في كتابه (بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب)[١].

وإلى هنا ننتهي من عَرْض ما وقفت عليه من تصرفات النقاد العملية، وأقوالهم التقعيدية، في مسألة تعريف (الإرسال الخفي) وعلاقته بـ (التدليس).

والحمد لله رب العالمين.

وخَلَصْنا من هذا العرض الواسع إلى أن (الإرسال الخفي): كل انقطاعٍ خفيّ، وإلى أن (الإرسال الخفي) ليس من مصطلحات الحديث عند أهل الاصطلاح، وعليه فقد خَلَصْنا إلى أهمّ ما في هذا الباب، وهو أنّ التدليس يشمل: (رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه)، وأنّ ادّعاء أنها ليست من التدليس خطأٌ محض.

والله أعلم.

---

(١) بلغة الأريب (٧٩).

الفصل الثالث

حُكْمُ عنعنةِ الراوي المعروف بالرواية عمّن عاصرهُ ولم يَلْقَهُ

وقبل قَفْلِ هذا الباب، وفتح الباب التالي، نقف وقفةً طويلةً، ومهمةً جدًا، حول: حكم (عنعنة) من عرف بـ (الرواية عن معاصر لم يلقه)، حيث إن القول الصحيح الذي رَسَّخَهُ هذا الباب: أن (رواية المعاصر عمن لم يلقه) داخلة في مصطلح (التدليس) عند أهل هذا العلم، فهي منه وهو متضمِّنٌ لها.

فبناءً على ما رسخه هذا الباب: يكون الراوي عن معاصر لم يلقه (مدلسًا).

فما حكم (عنعنته) إذًا؟

وللرد على هذا السؤال مداخلات ومناقشات كثيرة، ليس (باب تعريف المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس) بمحل طرحها.

ثم إنَّ هذه المسألة من الطول، وفيها ممّا تستلزمه من مباحث تقعيدية قبل الخوض فيها، ما يجعلها أهْلًا لباب مُفْرَدٍ.

ولكن لمّا كان البت فيها ضروريًا، آثرت أن أسد حاجة البحث منها بما يحتمله، على وجه من الاختصار الشديد.. الواضح بإذن الله عز وجل.

والجواب عن هذا السؤال: ما حكم (عنعنة) من عُرف بالرواية عن (معاصر لم يلقه)؟ مما قد سبقت الإجابة عنه، عند نقلنا لكلام الحافظ ابن رجب الحنبلي، في تعريف (التدليس)[1].

---

(١) انظر ما سبق (١٧٤ ـ ١٧٨).

وأعيد ذلك الجواب، فأقول:

إن لِحُكْمِ (العنعنة) ثلاثَ حالاتٍ، الشأنُ فيها أنها: طَرَفَانِ وَوَسَطٌ.

فالطرف الأول: وهو القبول المطلق، وحَمْلها على الاتصال.

وهذا الحكم من نصيب (عنعنة) الراوي الذي لم يُعرف عنه شيء من (تدليس الإسناد)، ولا وُصِمَ بشيء من ذلك.

والطرف الثاني: وهو الردُّ المطلق، وعدم قبول (العنعنة) حتى يصرح بالسماع، وهذا الحكم من نصيب الراوي المعروف بـ (الرواية عمن سمع منه مالم يسمع منه)، المشهور بذلك، لإكثاره منه، مع عدم تحرّزه في صفة المحذوفين من الثقة والضعف.

أمّا الوسط: فهو عدم قبول (عنعنة) الراوي عن المعاصر، حتى يثبت له لقاء بذلك المعاصر، كأن يصرح بالسماع ولو في حديث واحد من أحاديثه عن ذلك المعاصر؛ فإذا صرح بالسماع، أو ثبت اللقاء، قَبِلْنا (عنعنته) بعد ذلك، وحملناها على الاتصال.

وهذا الحكم الذي فيه هذا التفصيل، هو الحكم الذي من نصيب (رواية المعاصر عمن لم يلقه) المشتهرِ به، لإكثارهِ منه.

أمّا إذا لم يكن مكثرًا من (الرواية عن معاصر لم يلقه)، فَيُرَجَّح قبول (العنعنة) ولو لم يثبت اللقاء لنا، كما قبلوا (عنعنة) (الرواي عمن سمع منه لما لم يسمعه منه) غيرِ المكثرِ من ذلك.

مع ما قد يؤثر في كل مسألة بعينها من قرائن وملابسات خاصة، كما هو معلوم لمن أدرك جناية (القواعد العامة) على (المسائل الجزئية)! عند من لم يفهم فائدة تلك (القواعد)، فصَمَّها وخبط بها خبط عشواء!!

وهذا هو جواب السؤال المطروح: ما حكم (عنعنة) الراوي عن معاصرٍ لم يلقه، فالجواب عليه: هوالتفصيل الآنف الذكر، والذي سبق وأن شرحنا إشارة الحافظ ابن رجب له وإلماحه إليه[1].

أمَّا الدليل على صحة هذه الإجابة، فهو ـ على شرطي من الاختصار الشديد.. الواضح ـ.

أولاً: أن ذلك الحكم (الوسط) الذي أصدرناه على عنعنة (الراوي عن معاصرين لم يلقهم).. المكثر من ذلك، ذلك الحكم بالتفصيل المشروح آنفًا، هو الحُكْم العادل، والتصرُّفُ الحكيمُ، الذي يُقِرُّه.. ويُمْلِيه.. ويقتضيه: ما عُرف به الراوي (عن معاصرين لم يلقهم).

فكما أن المنطق والعقل السليم اقتضى أن نردَّ (عنعنة) الراوي المعروف بالإكثار من (الرواية عمن سمع منه مالم يسمعه منه)، لأنه أظهر لنا أن (العنعنة) عنده لا تعني الاتصال، ولا هي بالمُلْزِمَةِ له بِحَالٍ على أن يروي ما سمعه فقط، فاقتضى إلغاؤه دلالةَ (العنعنة) على الاتصال ـ بما أظهر لنا ـ عدمَ قبولِ (عنعنته) مطلقًا.

وكذلك فإن المنطق والعقل السليم، يُملي علينا ما شرحناه من حكم (عنعنة) الراوي المكثرِ من الرواية (عن معاصر لم يلقه)، فإنه يكفي لاندفاع شكِّنا في اتصال حديثه أن يُصرِّح باللقاء مرَّة، لنعلم أن ذلك المعاصر الذي صرح بلقائه، ليس من شاكلة مَنْ عُرف بالرواية عنهم، من المعاصرين الذين لم يلقهم. لذلك اكتفينا بالتصريح باللقاء مرَّةً، لمجرّدِ الدلالة على ثبوت لقاءٍ مُجْمَل.

---

(١) انظر ما سبق (١٧٤ ـ ١٧٨).

فكل حالة يجب أن تُعامَل بما تقتضيه، ولا يصح أن نساوي بين الحالات المختلفة، لمجرّد اشتراكها في إيهام السماع، أو لمجرّد اشتراكها أيضًا في مُسمَّى (التدليس).

والدليل الثاني: وهو دليل نَقْلِيٌّ عن أئمة الحديث: وهو تواتر أئمة الحديث على معاملة (الراوي عن معاصرين لم يلقهم) والحكم على (عنعنته) بما شرحناه آنفًا!!

وأوقفك أنت على هذا التواتر! لتكون أحدَ أفراده القائلين به! بأمرين متواترين لا يُخالف في تواترهما أحد!!

وقبل ذكر هذين الأمرين المتواترين، أنبهك على أن الحُكْمَ الذي فصّلناه آنفًا، لعنعنة المكثر من الرواية عن (معاصرين لم يلقهم)، يتكون من شِقَّيْن:

فالشّقُ الأول: قبول (العنعنة) مادام اللقاء لم يثبت.

والشّقُ الثاني: قبول (العنعنة) بعد ثبوت لقاء مجمل.

وهنا أوقفك على تواتر أئمة الحديث على الحكم بهذين الشُّقَّيْنِ، في مسألتنا المطروحة: (رواية المعاصر عمن لم يلقه)!

أمَّا الشّقُّ الأول: وهو رَدُّ (عنعنةِ) مَنْ عُرِفَ بالإكثار من الرواية عن (معاصرين لم يلقهم)، مادام أنّ اللقاءَ لم يثبت. فقد طفحت كتبُ (المراسيل) و(التراجم) و(العلل) بمثل قولهم (لا أعرف له سماعًا من فلان)، أو (لم أجد له سماعًا) أو (لا يعرف له لقاء)، أو (لم يذكر سماعًا)... ونحو هذه العبارات، التي تدل على توقُّفهم في إثبات السماع والاتصال بين المتعاصرين، حتى يجدوا لهم ما يثبت اللقاء.

نعم.. هم قد يطلقون أمثال تلك العبارات حتى على من لم يشتهر بـ (الرواية عن معاصرين لم يلقهم)، لقرائن معينة تحف

روايته عن ذلك المعاصر. لكن يغتلي شكُّهم، ويزداد إطلاق أمثال تلك العبارات، على رواية الراوي عن معاصر له، إذا كان ذلك الراوي من المكثرين من الرواية (عن معاصرين لم يلقهم).

ويكفي للدلالة على تواتر ذلك لمن ليس له اتصال بكتب (المراسيل) و(التراجم) و(العلل)، فيقف على التواتر فيها بنفسه، أن أذكر له المسألة التالية:

وهي أنه مما اشتهر أن شرط المحققين، بل والجمهور في قبول الحديث المعنعن مطلقًا، أن يكون اللقاء معلومًا فيه بين المتعاصرين، وأنه لا يكتفي بمجرد المعاصرة[١].

والذي نسب هذا الشرط للمحققين هو الإمام النووي[٢]، والذي نسبه للجمهور هو الحافظ ابن رجب الحنبلي[٣].

بل صنف في الانتصار لذلك وتأييده الحافظ أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رُشَيد الفهري السَّبْتي (ت٧٢١هـ) كتابًا سمَّاه: (السنن الأبين، والمورد الأمعن، في المحاكمة بين الإمامين، في السند المعنعن)[٤].

فإذا كان اشتراط العلم باللقاء لازمًا لقبول أي حديث معنعن، فهو شرط ـ ولا شك ـ أَلْزَمُ فيمن عرف بالرواية عن معاصرين لم يلقهم.

وإن قُلنا في الحديث المعنعن ما ذكره الإمام مسلم، من عدم اشتراط العلم باللقاء؛ فإن الإمام مسلمًا اشترط في الراوي الذي يقبل عنعنته أن لا يكون مدلّسًا، ومن التدليس (رواية

---

(١) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢٨٩)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ١٩١ ـ ١٩٢)، وتدريب الراوي للسيوطي (١/ ٢١٤ ـ ٢١٦).

(٢) انظر تدريب الراوي للسيوطي وبأعلاه تقريب النووي (١/ ٢١٦).

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب (٥٨٩).

(٤) وطبع الكتاب سنة (١٣٩٧ هـ)، بتونس، بتحقيق سماحة الشيخ محمد الحبيب ابن الخوجة، مفتي الديار التونسية.

المعاصر عمن لم يلقه) كما انتهينا إليه؛ وعليه فلا يقبل الإمام مسلم عنعنة من عُرف بالرواية عن معاصر لم يلقه، وهذا منتهى مرادنا هنا.

أضف إلى ذلك كله: أن وَصْمَ الراوي عن (معاصرين لم يلقهم) بأنه (مدلِّس) (وهو ما رسخ لك ـ رعاك الله ـ بما سبق من هذا الفصل) لا بد أن يكون لهذا الإطلاق بـ (التدليس) تأثيرٌ ما على عنعنة الموصوف به، وذلك مقتضى وصفه بذلك، وإلا فما فائدة وَصْف (رواية المعاصر عمن لم يلقه) بأنه مدلس؟!.. وما معنى هذا الوصف إن لم يكن له تأثير على عنعنة الموصوف به؟!!

هذا كله يوقفك على تواتر المحدثين على التوقف في قبول (عنعنة) الراوي عن (معاصرين لم يلقهم) المشهور بذلك، إلى أن يثبت له بهم لقاء.

وإليك مثالٌ تطبيقيٌ لذلك:

يقول أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوْزْجَاني السعدي (ت ٢٥٩هـ): «هُشَيْم بن بشير: ما شئتَ من رَجُل! غير أنه كان يروي عن قومٍ لم يَلْقهم، فالتثبُّتُ في حديثه الذي ليس فيه تبيان سماعِه من الذين روى عنهم أصوب»[١].

وهذا هو ما سبق أن قلنا إنه (الشق الأول) من الحكم التفصيلي للراوي المكثر من (الرواية عن معاصرين لم يلقهم)، وبقي (الشق الثاني) من الحكم، ونَقْلُ التواتر عليه.

فأما الشق الثاني:

وهو: (قبول العنعنة بعد ثبوت لقاء مجمل). فإيقافك على تواترهم عليه يكون بالوقوف على تلك الجهود المتكاثفة الجبارة من النصوص المتكاثرة لأئمة الحديث، متقدميهم ومتأخريهم، التي يَنُصّون فيها على سماع فلان من فلان، وصحّةِ لقائه به،

---

(١) الكامل لابن عدي (٧/ ١٣٥).

واهتمامِهم البالغ لذلك، بل إقامة مصنفات لهذا الغرض، ككتب المراسيل لابن أبي حاتم، والبرديجي، والعلائي، وغيرهم.

ومَنْ قال: إن وَصْف (الرواي عن معاصر لم يلقه) بأنه (مدلس) يقتضي ردّ عنعنته مطلقًا، نسأله قائلين: فما هي فائدة تلك الجهود العظيمة لأئمة المحدثين؟ التي يذكرون فيها ما يصح من السماع: للرواة عمومًا، وللمعروفين بـ (الرواية عن معاصرين لم يلقوهم) خصوصًا. ما فائدة ذلك؟ إذا لم نقبل إلا ما يُصَرِّحُ فيه بالسماع! لا شك أننا إذا اعتبرنا (عنعنة) الراوي (عن معاصرين لم يلقهم) مردودة مطلقًا، كما يقول ذلك الاعتراض الآنف الذكر، فإنه لن يكون لتلك الجهود أي معنى، ولا لتلك المصنفات أي فائدة!! لأننا لن نقبل... إلا ما صرح فيه ذلك الراوي بالسماع، حتى ولو ثبت له لقاء وسماع مجمل ممن (عنعن) في حديثه عنه، ذلك اللقاء والسماع المجمل الذي اجتهد الأئمة بإثباته في مصنفاتهم.

ولكن يكون ذلك الجهدُ في ذِكْرِ مَنْ سمع الرُّواة منهم والتنصيصُ عليهم جُهْدًا مفيدًا، وعملاً مُثْمِرًا، إذا أدّىٰ ذلك الإثباتُ المُجْمَلُ للسماع إلى قبول عنعنة الراوي والحُكم على حديثه المعنعن بالاتصال.

فالذي استفدناه من جهود الأئمة في إثبات سماع الراوي عمن روى عنهم، والتصنيفِ في هذا المعنى خاصة، أن يكون الراوي مقبولَ العنعنة عن أولئك الذين أثبت الأئمةُ أنّ له بهم لقاءً وسماعًا، مادام أنه ممن لم تُعرف عنهم (الرواية عمن سمع منه مالم يسمعه منه).

ومن وجه آخر: ويدل على وجوب قبول (عنعنة) الراوي عن (معاصرين لم يلقهم) إذا ثبت لقاؤه ـ ولو مرة ـ بأحد مَنْ رَوى عنهم من معاصريه أيضًا: ما استفاض في كتب المراسيل، والعلل، والتواريخ الحديثية، وغيرها من كتب السنة، من استدلال الأئمة على ثُبوت اتصال حديثٍ ما، بسياق حديثٍ آخر لا صِلَةَ له

بالأول، يُصَرِّحُ فيه أحدُ رواةِ الحديثين بالسماع من شيخٍ عَنْعَنَ عنه في الحديث الأول. فالأئمةُ بذلك يريدون مِنَّا قَبولَ عنعنةِ الراوي في الحديث الأول، بما دل عليه الحديثُ الثاني: من ثُبوتِ لقاءٍ مُجْمَلٍ بين الراويين.

وسوف تأتي في الباب الثاني ـ بإذن الله تعالى ـ الأمثلة المتواردة على جميع ما سبق: من التوقُّفِ في قبول (عنعنة) الراوي المكثر من (الرواية عن معاصرين لم يلقهم)، حتى يَثْبُتَ له منهم سماع. ثم إذا ثبت السماع في حديثٍ واحدٍ، قُبلت أحاديثه (المعنعنة) كُلُّها عن ذلك الذي ثبت سماعُه منه بذلك الحديثِ الواحد.

وهذا الحكم على من وُصِف بـ (التدليس) لروايته عن (معاصرين لم يلقهم)، أوضح من الشمس في رابعة النهار في خصوص (الحسن البصري)، لأنه أكثرُ من وجدتُهُ وُصِف بـ (الرواية عن معاصرين لم يلقهم)، فكانت تطبيقاتُ الأئمة على رواياته ظاهرةً ظهورَ الشمس على ذلك الحُكْم المفصَّل.

وبإيقافك على تواتر شِقَّيْ الحكم على عنعنة المكثر من الرواية عن (معاصرين لم يلقهم): من التوقُّفِ في قبولها أولاً، ثم قبولها إذا ثبت السماع، تكون قد وقفتَ بنفسك على تواتر هذا الحكم المفصَّل، ولم يبق لديك شك في صحته، لأن التواتر ـ كما قالوا ـ يفيد العلم.

فإذا لم تَرْضَ الوَصْف بـ(التواتر) هنا، فلا يَمْنَعَنَّكَ ذلك عن قبول، الحقِّ الصُّرَاح، ودَعْكَ من قولهم: (الظنّ الغالب)!

وبهذا أكون قد بينتُ حُكْمَ (عنعنة) الراوي الموصوف بـ (التدليس) لروايته (عن معاصرين لم يلقهم). فبيَّنتُ أن المحدثين الذين وصفوا عمله هذا بـ (التدليس) عاملوه معاملةً تختلف عن معاملةِ من عُرف بـ (التدليس) لروايته (عمن سمع منه مالم يسمع

منه). فالمحدثون الذين أطلقوا على كلا الروايتين اسمَ (التدليس)، وعلى الفاعل لكلٍّ منهما اسمَ (المدلِّس) أيضًا، هم الذين خالفوا بين معاملة (عنعنة) من عُرف بأحدهما عن معاملة من عُرف بالآخر. فلا ضير.. ولا اعتراض على اتّحادِ (المُسمَّى) مع اختلاف الحكم، ما دام أنَّ هذا هو الذي كان عليه المحدثون: أهلُ هذا العلمِ: مصطلحة وقواعِده!!

لكن قد يلوح اعتراض آخر، يقول: لقد خَرَجْنا بعد هذه الملحمةِ الطويلةِ إلى أن (رواية المعاصر عمن لم يلقه) (تدليس) يختلف حكمه عن تدليس: (رواية السامع لما لم يسمعه). فما الفرق ـ بعد هذا ـ بين ما خرجنا به، وما خرج به الحافظُ ابن حجر: من التفريقِ بين (رواية المعاصر عمن لم يلقه) و(رواية من سمع مالم يسمعه)؟

فأقول: بل الفارق كبير، والخلاف بين القولين حقيقي وجوهري، ولكل قولٍ نتائجُ جسيمةٌ تترتب عليه تختلف عن الآخر!!

وأي فارق أكبر من موافقة ما حَرَّرناه ـ بفضل الله تعالى ـ للحق لكونه الذي عليه المحدثون، والشرحَ الصحيحَ لمصطلحاتهم، بخلاف ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر، الذي خالف ما عليه أهلَ المصطلح، بفرض معانٍ غير معانيهم التي تواضعوا عليها لمصطلحاتهم.

وأيُّ خلاف أوضح؟ من قول من لم يضطرُّه مذهبُه إلى اختراع مصطلح جديد، وقولِ مَنِ اضطَّره مذهبُه إلى ما أسماه بـ (الإرسال الخفي)! ونحن وإياه إنما نخوض في علم مضى عليه سَلَفُه، واعْتِمَادُنا كله على ما قَدَّمه لنا هذا السلف. فلن نفهم عِلْمَهم هذا، ولن نستفيد من جهودهم الجبارة فيه، إلا بِفَهْمِ مصطلحهم كما هو، ومن غير زيادة عليه أو نقص منه!

فأي تشويش أشد من ذلك الذي أحدثه مذهبُ الحافظ على فهم مصطلح علوم الحديث؟!

وأيُّ نتيجةٍ لكلا القولين أخطر؟ من أن مذهب الحافظ يجعلنا نردّ (عنعنة) كل من وصف بأنه (مدلِّس) لأن (التدليس) عنده محصور في (رواية الراوي عمن سمع منه مالم يسمعه منه). مع أنَّ المحدثين قد يُطلقون (التدليس) على مَنْ لا تُرَدُّ (عنعنته) مطلقًا، لأنهم - وكما حررناه بفضل الله تعالى - يطلقون أيضًا الوصف بـ (التدليس) على (الراوي عن معاصر لم يلقه).

وهذه النتيجة المتباينة لكلا القولين، لطالما أوقعت الحافظ ابن حجر، ومن ذهب مذهبه من بعده، في مزالق خطيرة، وإحراجات كثيرة.

منها: ظهورُ التناقض بين ما يدّعيه مذهبُ الحافظ قاعدةً من قواعد علوم الحديث في رَدّ (عنعنة) المدلِّس مطلقًا، مع واقع تطبيقاتِ المحدثين العملية، بقبولهم (عنعنات) كثير ممن وصفوا بأنهم (مدلسون).

والحال أن كثيرًا ممن وُصِفُوا بـ (التدليس) قد يكونون ممن لا يلزم من تدليسهم رَدُّ العنعنة مطلقًا، على ما حررناه بتوفيق الله عز وجل.

ولذلك فقد اضطر الحافظُ ابن حجر أن يتنصّل عما تبنّاه، عند دخوله هذا المنزلق، بل وأن يوافق ما وفَّقَنا الله تعالى وحرَّرْناه! وذلك عندما دافعَ عن (المدلسين) في الصحيحين، فقال: «والغالب أن إطلاق من أطلق ذلك عليهم فيه تجوز من الإرسال إلى التدليس»[1]!! فانظر كيف خالف الحافظ ما زعمه: من تعريفِ لـ (التدليس)، بِحَصْرِهِ له فيمن لقي من دلَّس عنه،

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٦٣٦).

وإطلاقه (الإرسال الخفي) على (رواية المعاصر عمن لم يلقه)! خالف الحافظُ نفسَه، لأن نتيجةَ الرأي الذي حمل لواءه، قاده إلى هذا المأزق! فإنه لم يكن له إلا أحد مخرجين، أمام (عنعنات) المدلسين في الصحيحين: إما أن ينتقد تلك الأحاديث في الصحيحين، ويحكم بوهم صاحِبَيْ الصحيح لإخراجهما تلك الأحاديث.. وما أكثرها، وهذا مِمَّا لا قِبَلَ له به!! وإما أن يتملَّصَ من حَصْر (التدليس) فيما يَلزمُ منه ردُّ (عنعنة) كل من وُصِف به! وهذا هو الذي فعله، إذِ اختارَ الحافظُ المخرجَ الثاني! لأنه أخفُّ الضررين!!

لذلك: فإنه لو لم يكن من فارقٍ بين رأي الحافظ ابن حجر، والمذهب الذي شرحناه، إلا هذه النتيجة، لكلٍّ من القولين، التي رجع إليها الحافظ نفسُه رحمه الله وسلَّمَ بها: لكفى بها!

ولا يُقدِّرُ قَدْر هذه الميزة إلا من استوعبَ آثارَها العظيمة، والمسائلَ الجزئية الكثيرة التي تفصل فيها!

ويُقَدِّرُ هذه الميزةَ أيضًا حَقَّ قَدْرِها: من تتبَّعَ الموصوفين بـ (التدليس)، ووازن بين وَصْفهم به وحقيقةِ تدليسهم. فإنه سوف يخرج بعددٍ كبيرٍ، وفيهم بعضُ مشاهير (المدلسين): بأن تدليسَهم ليس من النوع الذي يلزم منه التصريحُ بالسماع في كل حديث، لأن تدليسَهم إنما هو من نوع: (رواية المعاصر عمن لم يلقه).

ويُجِلُّ هذه الميزة: من علم مقدار ما تكشفُه من غُموضٍ، جَرَّه التناقُضُ بين (قاعدة التدليس): تعريفِه، وحُكْمِه، وتطبيقاتِ الأئمة العملية!

نعم لن تنتهي التناقضاتُ كلُّها بتحرير هذه المسألة وَحْدَها، لكن تحريرها رفع كثيرًا من حرج التناقض، ويُساعد على رفع البقية بإذن الله تعالى.

لذلك: فإني أعتبر هذه الميزة أنها حقًّا: فحوى ما قيل وما سوف يقال في هذا البحث!! وهي مما أحمد الله تعالى عليه، إذ هداني لما اختُلِف فيه من الحق بإذنه، ووفّقني إلى تجلية أمرٍ عظيم الأثر على السنة النبويّة، مما لم أُسبق إليه، لأنه نتيجة دراسةٍ لتطبيقات الأئمة مع تنظيرهم لعلوم الحديث، فله تعالى وتقدس المنة والفضل، ولا حول ولا قوة لي إلا به، والله أعلم.

وبذلك أكون قد طرقتُ خاتمةَ هذا الباب بحمد الله، وأُوْشِكُ على استفتاح غيره، لكني أحب أن أضع خلاصة نتائج هذا الباب ـ الآن ـ أمام عين القاري، علَّهُ يذكرني بدعوة صالحةٍ ـ ليكون مُذْرِكًا لتلك النتائج المهمة المؤثرة على الباب الثاني، ولأن طول هذا الباب، وتشعُّبَ نتائجه، ووُجودَ الجديدِ المُخَالِفِ للمألوف فيها ـ بحمد الله ـ مع الجدل والمناظرة. كل ذلك قد يُضَيِّعُ من ذهن القارىء بعضَ نتائج الباب.

أهم النتائج المستخلصة من هذا الباب:

أولاً: أن المرسل الخفي ليس مصطلحًا تداوله المحدثون، كباقي مصطلحات هذا العلم. وإنما هو اسم أطلقه ابنُ الصلاح لأحد فصول كتابه، أَخْذًا من كتاب صَنَّفه فيه الخطيب البغدادي بعنوان: (التفصيل لمبهم المراسيل).

ثانيًا: أن (المرسل الخفي) إن أغضينا الطَّرْفَ عن كونه ليس مصطلحًا، أو قَبلناه لا كمصطلح ولكن عنوانًا لبعض الانقطاعات فإنه: كل انقطاع خفي، هذا هو (الإرسال الخفي) الذي صنف فيه الخطيب، وأفرده ابن الصلاح في كتابه بنوع خاص، ومن تبعهما.

ثالثًا: أن (رواية الراوي عمن عاصره ولم يسمع منه): (تدليس) من (تدليس الإسناد) هذا هو المصطلح الذي مَضَى عليه أهلُ العلم.

رابعًا: أن حَصْرَ الحافظ ابن حجر، ومن جاء بعده لـ (التدليس) في (رواية الراوي عمن سمع منه مالم يسمعه منه)... وكذلك تسميته (رواية المعاصر عمن لم يلقه): (إرسالاً خفيًا).. ذلك كله، وما تبعه من نتائج، خطأٌ مَحْضٌ، مخالِفٌ لمصطلح المحدثين.

خامسًا: أن حكم الراوي (المدلس) تدليس (رواية المعاصر عمن لم يلقه) المكثر من ذلك: أن يُتَوَقَّف في صحّة سماعه - غالبًا - من المعاصر له، فلا تقبل عنعنته حينها، حتى يثبت لنا لقاء له مجمل بذلك المعاصِر، كأن يصرح بالسماع في أحد أحاديثه عنه.

ولا بد أن يكون لهذا الحكم في الذي عُرف بـ (الرواية عن

معاصر لم يلقه) شذوذات، قد يقبل فيها الأئمةُ (عنعنته) عن معاصر لم يثبت لنا لقاؤه به، لمسوِّغَاتٍ خاصة بكل مسألة.

هذه النقاط الخمس هي حقيقة الكلام السابق كله، ولب هذا الباب، وأول وآخر ما كنا نُدَنْدِنُ حوله!

والله أعلم.

الباب الثاني

الحسن البصري بين الإرسال والتدليس

ويشتمل على تمهيد والفصول التالية:

التمهيد: تعريف موجز بالحسن البصري.

الفصل الأول: بعض شؤون الحسن البصري التاريخيّة المؤثرة على إثبات سماعه ممن روى عنهم أو نفيه.

الفصل الثاني: مرتبة مراسيل الحسن البصري.

الفصل الثالث: تدليسُ الحسنِ، وأَثَرُهُ على رواياته.

الفصل الرابع: تَأَوُّلُ الحسنِ في صِيَغِ السَّمَاعِ.

تمهيد:

تعريف موجز بالحسن البصري:

قبل التعريف بهذا الإمام، أبين أنه ليس المقصود من هذا التعريف الترجمة المتكاملة له، إذ إن هذا غرض جليل آخر، بعيد عما نحن بصدد الشروع فيه - بإذن الله تعالى -.

والمقصود من هذا التعريف: عدم إخلاء باب يدور حول مرويات الحسن البصري من تعريف سريع به.

فالحسن البصري هو[1]:

الحسن بن أبي الحسن: يسار، البصري، أبو سعيد، مولى الأنصار.

[مولده] ولد سنة إحدى وعشرين[2]، وتوفي سنة عشر ومائة، فكان عمره تسعًا وثمانين سنة.

[نشاته] ونشأ بمدينة الرسول ﷺ[3]، حيث إن أمه مولاة لأم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها.

قال الإمام أحمد في (المسند) و(العلل): «حدثنا ابن أبي عدي[4]،

---

(١) مصادر الترجمة هي في الحقيقة جل مصادر هذا البحث، فلا يعقل إيرادها هنا! وأحيل القارىء إلى بعض المصادر الموسَّعة لترجمة الحسن، التي ذكر في حواشي تحقيقها مصادر كثيرة من مصادر ترجمته.

انظر تهذيب الكمال للمزي (٦/ ٩٥ - ١٢٦)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٤/ ٥٦٣ - ٥٨٨)، وتاريخ الإسلام للذهبي (حوادث ووفيات ١٠١ - ١٢٠ هـ) (٤٨ - ٦٣).

(٢) سوف يأتي مبحث خاص بسنة مولد الحسن البصري، - إن شاء الله تعالى - لعظيم أثر ذلك على جميع مباحث الباب، (٢٦٣ - ٢٦٨).

(٣) انظر أخبار القضاة لوكيع محمد بن خلف (٢/ ٣، ٤).

(٤) محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، أبو عمرو البصري (ت ١٩٤ هـ).

قال الحافظ في التقريب (رقم ٥٦٩٧): «ثقة».

عن ابن عون[١]، عن الحسن، عن أمه عن أم سلمة... وذكر حديثًا.

قال ابن عون: فذكرته لمحمد بن سيرين، فقال: عن أمّه؟ قلت: نعم. قال: أما إنها كانت تخالطها، وتلج عليها»[٢].

وإسناده صحيح.

وقال أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، في كتابه (المعارف): «حدثني عبد الرحمن[٣] عن الأصمعي[٤] عن قرة[٥] عن قتادة: إن أم الحسن كانت مولاة لأم سلمة»[٦].

وإسناده حسن، وقتادة من أعلام التابعين، ومن أخص تلامذة الحسن البصري به.

وقال المزي في (تهذيب الكمال): «قال عبيد الله بن عمرو الرقي[٧]

---

(١) عبد الله بن عون بن أرطبان، أبو عون البصري، (ت ١٥٠ هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٣٥١٩): «ثقة ثبت فاضل، من أقران أيوب في العلم والعمل والسن».

(٢) المسند للإمام أحمد (٦/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠)، والعلل له (رقم ١١٢٥).

(٣) عبد الرحمن بن عبد الله بن قريب، ابن أخي الأصمعي، قال عنه أبو داود كما في سؤالات الآجري له [رسالة الماجستر] (رقم ١٨٥): «ثقة»، وقال القفطي علي بن يوسف (ت ٦٢٤ هـ) في «إنباه الرواة» (٢/ ١٦١): «كان من الثقلاء إلا أنه كان ثقة، عما يرويه عن عمه، وعن غيره من العلماء». وانظر بغية الوعاة للسيوطي (٢/ ٨٢ رقم ١٤٩٢).

(٤) عبد الملك بن قريب أبو سعيد الباهلي، البصري (ت ٢١٦ هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٤٢٠٥): «صدوق سني».

(٥) قرة بن خالد السدوسي، البصري (ت ١٥٥ هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥٥٤٠): «ثقة ضابط».

(٦) المعارف لابن قتيبة (٤٤٠).

(٧) هو أبو وهب، الأسدي (ت ١٨٠ هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (٤٣٢٧): «ثقة فقيه، ربما وهم».

عن يونس بن عبيد[1] عن الحسن عن أمه: أنها كانت تُرْضِعُ لأم سلمة»[2].

وإسناده الذي أظهره المزي صحيح، أمّا ما أخفاه فقد تكفل هو به! فهو القائل في مقدمة كتابه (تهذيب الكمال): «مالم نذكر إسناده فيما بيننا وبين قائله: فما كان بصيغة الجزم فهو مما لا نعلم بإسناده عن قائله المحكي عنه بأسًا»[3].

فبهذا الذي ثبت من كون أمِّ الحسن مولاةً لأم سلمة رضي الله عنها، تعلم أن الحسن نشأ في بيت النبوة الشريف، وياله من شَرَفٍ لا يُدانيه شرفٌ!!

أمّا ما رُوي من أنَّ أم سلمة رضي الله عنها وضعته على ثديها، تُعَلِّلُهُ به، في غياب أمِّه، وأنه دَرَّ عليه فرضع منها، فمما لا يصح إسناده.

حيث أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في (جزءٍ من عوالي حديثه)، ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في (حلية الأولياء) يرويه أبو الشيخ عن شيخه عبد الله بن محمد بن أبي كامل، عن هوذة بن خليفة، عن عوف الأعرابي[4]... بالخبر..

وعبد الله بن محمد بن أبي كامل الفزاري (ت٣٠٠هـ). قال عنه الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان): «أتى عن هوذة بن خليفة بخبر منكر! قال: حدثنا هوذة: حدثنا عوف: عن الحسن قال: ما كلَّمتُ امرأةً قطّ أعقلَ من عائشة رضي الله

---

(١) من الطبقة الأولى من الرواة عن الحسن، وستأتي ترجمته ـ إن شاء الله تعالى ـ.

(٢) تهذيب الكمال للمزي (٦/ ١٠٤).

(٣) تهذيب الكمال (١/ ١٥٣).

(٤) جزء من عوالي أبي الشيخ (١١/أ) وحلية الأولياء لأبي نعيم (٢/ ١٤٧).

عنها»[1]. قلت: فحديثه في إرضاع الحسن قرين حديثه الذي ذكره الحافظ ابن حجر: سندًا، ونكارة. فتفرُّدُهُ به، مع روايته لحديث منكر آخر بنفس الإسناد، يدل على أنه ربما ركّب على هذا الإسناد المنكرات.

وعلى كل حال: فعبد الله بن محمد بن أبي كامل هذا، إما أنه منكر الحديث: شديد الضعف، أو أنه مجهول الحال لا تقوم به حجة. وإن كانت الأولى هي الأقوم على قواعد المحدثين في سبر حديث الرواة، لاكتشاف حقيقتهم.

ورُوي حديث إرضاع أم سلمة رضي الله عنها للحسن من وجه آخر، لا يقوم بالاحتجاج أيضًا، حيث أخرجه وكيعٌ، محمدُ بنُ خلف بن حيَّان (ت ٣٠٦هـ) في (أخبار القضاة) من طريق محمد بن سلام عن أبي عمرو الشعَّاب: بالقصة عن أم سلمة رضي الله عنها[2].

فأول عيب في هذا الإسناد الانقطاع بين أبي عمرو الشعاب وأم سلمة رضي الله عنها، حيث إن طبقته طبقة من لم يقارب زمنها رضي الله عنها.

بل نقل كل من المزي في (تهذيب الكمال)، والذهبي في (سير أعلام النبلاء) إسناد الخبر، فذكر أن محمد بن سلام قال: «حدثنا أبو عمرو الشعاب بإسنادٍ له، قال: كانت أم سلمة... - ثم ذكر الخبر -»[3]. فهذا ينص على عدم الاتصال، بل بوجود

---

(١) لسان الميزان (٣/ ٣٥٤)، وانظر تاريخ بغداد للخطيب (١٠/ ١٠٣ - ١٠٤).

(٢) أخبار القضاة لوكيع (٢/ ٥).

(٣) تهذيب الكمال للمزي (٦/ ١٠٣ - ١٠٤)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٤/ ٥٦٤ - ٥٦٥).

مفازة بينه وبين أم سلمة رضي الله عنها. ولذلك تعقب الذهبي هذا الخبر بقوله: «قلت: إسنادها مرسل»[1].

ومع ذلك أيضًا: فإني لم أجد لأبي عمرو الشعاب هذا ترجمة، فالله أعلم بحاله، من هو؟

فالثابت علميًا إذًا: أن الحسن نشأ أول نشأته في المدينة، في بيت أم سلمة رضي الله عنها، ولا يثبت فوق هذا شيء: من إرضاع أمّ سلمة للحسن، فيما بلغه علمي!

ثم إن الحسن ـ فيما يظهر ـ أكمل نشأته بوادي القرى[2]، الذي يبعد عن مدينة الرسول الله بما يقارب ثلاثمائةٍ وخمسين كيلاً شمالاً[3].

لكنه إمَّا أنه مكث بوادي القرى ثم عاد إلى الإقامة بالمدينة، أو أنه كان يتردد في الجمعات وغيرها على المدينة. لأنه ثبت عنه رؤيته وسماعه لعثمان بن عفان رضي الله عنه في المسجد النبوي أكثر من مرة[4]، وثبت أنه دخل بيوت أزواج النبي ﷺ في خلافة عثمان رضي الله عنه، وهو من السن بحيث يمس سقف البيت بيده[5].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٦٥).
(٢) انظر طبقات ابن سعد (٧/ ١٥٧)، والمعارف لابن قتيبة (٤٤٠).
(٣) انظر معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية لعاتق بن غيث البلادي (٢٥٠).
(٤) انظر الأم للشافعي (٣/ ١٢)، وزوائد عبد الله بن الإمام أحمد على المسند (رقم ٥٢١)، وتفسير الطبري (رقم ١٤٤٤٦)، والكنى للدولابي (٢/ ٨٥)، وتاريخ دمشق لابن عساكر ـ ترجمة عثمان بن عفان (٢٢١ ـ ٢٢٢، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٣١٧).
وانظر طبقات ابن سعد (٧/ ١٥٧)، وغيرها.
وانظرالزهد للإمام أحمد (رقم ٦٧٢، ٦٧٣)، وفضائل الصحابة له (رقم ٨٠٠)، وغيرهما.
(٥) انظر الأدب المفرد للبخاري (رقم ٤٥٠)، وغيره.

وقد تردد الإمام يحيى بن معين في نشأة الحسن، حيث قال: «يقولون: إنه نشأ بوادي القرى، ويقولون: إنه نشأ بالمدينة!»[1].

قلت: فجمعًا بين الأقوال: ذهبت إلى ما ذهبت إليه من الجَمْع، وإن كانت نشأته بالمدينة أثبت وأصح، لوجود ما يدل عليها، وكثرة ما يشهد لها.

[خروج الحسن إلى البصرة]

ثم خرج الحسن من المدينة أوائل سنة سبع وثلاثين، ليالي موقعة صفين، وعمره حينها: ست عشرة سنة[2]. فوصل البصرة واتخذها مستقرًا ومقامًا، ولذلك نُسب إليها.

[كَثْرَةُ غَزْوِه]

وكان كثير الغزو[3]، حيث شارك في فتوح المشرق الإسلامي، فكان يخرج في البعوث للجهاد[4].

قال سليمان التيمي: «كان الحسن قد أفنى عمره في الغزو»[5].

[حَجُّه]

وحج الحسن مرتين[6].

[إمامته]

وكان إمامًا في كل شيء، في العلم والعمل، من أعلام الإسلام وساداته المعدودين.

أطبقت الأمة على إمامته، وجلالته، وأنه أحد من يقتدى بهم، ويؤتسى بهديهم، ممن هم على منهاج النبوة.

---

(١) أخبار القضاة لوكيع (٢/ ٤).
(٢) سيأتي ـ بإذن الله ـ تفصيل هذه المسألة، فانظر (٢٦٩ ـ ٢٧٥).
(٣) انظر المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٤٨ ـ ٤٩)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٤/ ٥٧٢).
(٤) وسوف يأتي تفصيل ذلك، انظر (٢٨٦ ـ ٢٩٥).
(٥) العلل للإمام أحمد (رقم ٤٩٩٤).
(٦) وسوف يأتي تفصيله، انظر (٢٧٦ ـ ٢٨٥).

[ثناء الأئمة عليه]

وثناء الأئمة عليه ـ من أقرانه، وتلامذته، بل وشيوخه ـ أكثر من أن يُحْصَى! وهو مبثوث مستفيض في كتب التراجم، وغيرها.

بل صُنِّفَتْ في مناقبه وثناء الناس عليه مصنَّفاتٌ مفردة! كما سيأتي في آخر هذا التمهيد، (إن شاء الله تعالى).

وأندر ما وجدته في ذلك، ثناء أحد جِلّة الصحابة عليه، ألا وهو عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

فقد أخرج عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على كتاب (العلل) لأبيه، بإسناد قال فيه: «حدثنا شيبان بن أبي شيبة(١)، قال: حدثنا سلام بن مسكين(٢)، عن عمران بن عبد الله الخزاعي(٣) قال: سألت ابن عمر مسألة؟ فقال: من أين أنت؟ قلت: من أهل العراق. قال: من أيها؟ قلت: من أهل البصرة. قال: فأين مولى الأنصار منكم؟ يعني الحسن بن أبي الحسن»(٤).

وإسناده صحيح.

يقول عبد الله بن عمر ذلك! وهو المتوفَّى سنة ثلاث وسبعين، عاش بعدها الحسنُ سبعًا وثلاثين سنة!! ويقول عبد الله بن عمر ذلك! وفي البصرة أيضًا أنس بن مالك رضي الله عنه، المتوفى سنة إحدى وتسعين!! ويقول عبد الله بن عمر ذلك! وهو من هو ضخامةً في هذا الدين؟ فلن يَعْظُمَ في عينه إلا عظيم!! ويقول عبد الله بن عمر ذلك! وهو وارث فراسة المؤمن

---

(١) هو شيبان بن فروخ، تقدم أنه ثقة يهم، جيد الحديث.

(٢) وسلام بن مسكين تقدم أنه ثقة.

(٣) عمران بن عبد الله بن طلحة الخزاعي، البصري.
قال الحافظ في التقرب (رقم ٥١٥٩): «صدوق».
والصدوق إذا روى قصة وقعت له، وسؤالاً هو الذي سأله، يستبعد له فيه الوهم!

(٤) العلل للإمام أحمد (رقم ٦٠٨٧).

من أبيه! وآخِذٌ من شدّة التحري في الثناءِ وضدِّه بأوفر نصيب! كباقي الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

فما أعظمَ ثناء عبد الله بن عمر رضي الله عنه هذا على الحسن البصري!

وكان الحسن البصري يُشَبَّهُ في سَمْته ودينه بأصحاب النبي ﷺ شهد له بذلك جماعة من كبار التابعين، منهم: أبو بردة بن أبي موسى الأشعري[(١)]، وعامر بن شراحيل الشعبي[(٢)]، وأبو إسحاق عمرو بن عبد الله السَّبيعي الهَمْدَاني[(٣)].

بل قال التابعيُّ الكبير (الذي قيل إنه صحابي) أبو قتادة العدوي: «عليكم بهذا الشيخ ـ يعني الحسن بن أبي الحسن ـ فإني والله ما رأيتُ رجلاً أَشْبَهَ رَأْيًا بعمر بن الخطاب منه»[(٤)].

وقال أحد تلامذته: علي بن زيد بن جدعان: «أدركت عروةَ بنَ الزبير، وسعيدَ بن المسيب، ويحيى بنَ جعدة، والقاسمَ بنَ محمد، وسالمًا.. في آخرين؛ فلم أَرَ مِثْل الحسن! ولو أنَّ الحسن أدرك أصحابَ النبي ﷺ وهو رجل، لاحتاجوا إلى رأيه»[(٥)].

[زُهْدُهُ]

واشتهر الحسن بغير ما سبق، بالزهد والورع، بل يكاد يشتهر الزهد بالحسن البصري! فلا يُذكر الزهد والزهاد إلا لمع في الأذهان اسمُ الحسن البصري.

---

(١) انظر طبقات ابن سعد (٧/ ١٦٢)، والتاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٩٠).

(٢) انظر الطبقات لابن سعد (٧/ ١٦٢).

(٣) تاريخ يحيى بن معين (رقم ٤٧٢٢)، والطبقات لابن سعد (٧/ ١٦٢)، وأخبار القضاة لوكيع (٢/ ٧، ١٣).

(٤) طبقات ابن سعد (٧/ ١٦١)، والتاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٤٧ ـ ٤٨)، وأخبار القضاة لوكيع (٢/ ١٣).

(٥) طبقات ابن سعد (٧/ ١٦١)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٣٢ ـ ٣٣)، وتاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (١٢/ ٩٤).

[فصاحته] وكان ـ رحمه الله ـ من أفصح الناس!

صح أنه قال له رجل: «يا أبا سعيد، والله ما نراك تلحن؟! فقال: يا ابن أخي، إني قد سبقت اللحن»[1].

وقال شيخ الرواة وإمام العربية أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ): «ما رأيت أفصح من الحسن والحجاج، قيل له: فأيهما أفصح؟ قال: الحسن»[2].

وقال عبد الله بن عون: «كان يُشَبَّه كلام الحسن بكلام رؤبة بن العجاج[3] ـ يعني في الفصاحة ـ»[4].

وقال أبو حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي (ت ٤١٤هـ)، في كتابه (البصائر والذخائر)، عن الحسن: «لو كان كلام الناس حجرًا، لكان كلام هذا الرجل ذهبًا وفضة»[5].

وكان الحسن ـ رحمه الله ـ من أشجع الناس، وقد سبقت الإشارة إلى كثرة مغازيه[6].

[شجاعته] قال أبو داود صاحب السنن: «كان ـ يعني الحسن ـ يكون

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١٠/٤٥٨) (رقم ٢٩٩٢٠)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/٤٩)، والكنى للدولابي (١/١٩٠)، ومعجم ابن الأعرابي ـ خط ـ (١٢٣/أ).

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (٤/٢١٠)، وانظر سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (رقم ٥٥٧).

(٣) التميمي، من رُجَّاز الإسلام، وفصحاء العرب المذكورين المعدودين، (ت ١٤٥ هـ).
انظر الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني (٢٠/٣٤٥ ـ ٣٥٥)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٦/١٦٢).

(٤) طبقات ابن سعد (٧/١٦٦)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/٥١)، وأخبار القضاة لوكيع (٢/٩)، والأغاني لأبي الفرج الأصبهاني (٢٠/٣٥١).

(٥) البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي (١/١٨٩ رقم ٥٨١).

(٦) انظر ما سبق (٢٤٠).

بخراسان، وكان يرافق قطري بن الفجاءة[1] والمهلب بن أبي صفرة[2]. ، وكان من شجعان الناس، وكان يقال: عَرْضُ زندي الحسن شبر.

قال هشام بن حسان: كان الحسن أشجع أهل زمانه»[3].

وقال جعفر بن سليمان الضبعي (ت١٨٧ هـ): «كان الحسن من أشد الناس إذا حضر الناس، وكان أجمل الناس، وأروى الناس، وأسخى الناس، وأفصح الناس، وكان المهلب إذا قاتل المشركين كان الحسن من الفرسان الذي يُقدِّمون»[4].

ومن شجاعته ـ رحمه الله ـ صَدْعُه بالحق، وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر، من غير أن يخاف في ذلك لومة لائم. وله في ذلك مواقف مشهودة: بالفتوى التي تخالف رأي السلطان[5]، وبالدخول على الأمراء للوعظ والنصح، والتوبيخ[6].

فهو صاحب النصيحة المشهورة لأمير العراقين عمر بن هبيرة (ت ١٠٧هـ)، التي فُضِّل بها الحسن على الشعبي[7].

---

(١) الأمير أبو نعامة التميمي، البطل المشهور، خرج زمن ابن الزبير، فكان رأس الخوارج، فاستفحل بلاؤه، وهزم الجيوش، إلى أن حُمل رأسه سنة (٧٩ هـ)، للحجاج بن يوسف.
انظر سير أعلام النبلاء (٤/ ١٥١).

(٢) الأزدي، الأمير البطل، قائد الكتائب، من قواد الفتح الإسلامي في المشرق، ومن المعدودين المشهورين منهم، (ت ٨٢ هـ).
انظر سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٨٣ ـ ٣٨٥).

(٣) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (رقم ٥٥٧).

(٤) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٤٩).

(٥) انظر طبقات ابن سعد (٧/ ١٦٤).

(٦) انظر جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٢٦٣).

(٧) انظر: زهد الثمانية من التابعين، لعلقمة بن مرثد (٦٤ ـ ٦٧)، وحلية الأولياء، لأبي نعيم الأصبهاني (٢/ ١٤٩ ـ ١٥١)؛ وغيرها: انظر (ص ٥٦٧ ـ ٥٦٩)وهي وإن كان إسنادها لا يثبت، لكن لأصل القصّة متابعات تُثبت أن لها أصلاً!

وله مع سفاك العراق: الحجاج بن يوسف موقف مشهود، نجا منه الحسن البصري بما يُعَدُّ من الكرامات. لكن طلبه الحجاج بعده، فتوارى الحسن عن عينه تسع سنين، فلما بلغه موته سجد شكرًا لله تعالى[(١)].

[صفاته الجسدية]

أمَّا صفاته الجسدية رحمه الله: فكان تام الشكل، طويلاً، وسيمًا، من أجمل أهل البصرة[(٢)].

صح عن الأصمعي عن أبيه قال: «ما رأيت زندًا أعرض من زند الحسن البصري، كان عرضه شبرًا»![(٣)].

وكان ـ رحمه الله ـ يخضب لحيته بالصفرة[(٤)].

وكثيرًا ما كان يعتم بعمامة سوداء، ولا يدع الاعتمام أبدًا إذا خرج للناس[(٥)].

[قوله بالقدر والدفاع عنه]

نسبة الحسن إلى القول بالقدر:

ولم يؤخذ على هذا الإمام شيء في علم أو عمل أو اعتقاد، غير أنه نُسب إلى القول بالقدر، بنفي تقدير الله تعالى للشر، مع تعظيمه للمعاصي وتنفيره منها[(٦)].

---

(١) انظر: مصنف عبد الرزاق (رقم ٦٩٢٨)، وصحيح البخاري (رقم ٧٥١٠)، والمنتخب من ذيل المذيل للطبري (٦٣٨)، والمِحَن لأبي العرب التميمي (١٧٣)، والمتوارين لعبد الغني بن سعيد الأزدي (٤٤ ـ ٤٦)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (رقم ٢٦٤٩، ٢٦٥٠)، وتاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (٤/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥، ٢٥٥، ٢٥٦)، وبغية الطلب لابن العديم (٥/ ٢٠٩٦) ومختصر تاريخ دمشق لابن منظور (٦/ ٢٢١ ـ ٢٢٢، ٢٣١ ـ ٢٣٢).

(٢) انظر: الطبقات لابن سعد (٧/ ١٥٧)، والمعارف لابن قتيبة (٤٤١)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٤/ ٥٧٥).

(٣) المعارف لابن قتيبة (٤٤١)، وأخبار القضاة لوكيع (٢/ ١٢)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٤/ ٥٧٢).

(٤) انظر طبقات ابن سعد (٧/ ١٦٠).

(٥) انظر طبقات ابن سعد (٧/ ١٦٠ ـ ١٦١، ١٧٣).

(٦) انظر السنة لأبي بكر الخلال (رقم ٩١٢).

قال ابن سعد في (الطبقات)، والفسوي في (المعرفة والتاريخ) كلاهما: «حدثنا أبو النعمان[1]: حدثنا حماد بن زيد[2]: عن أيوب بن أبي تميمة السَّخْتِياني[3] أنه قال: أنا نازلت الحسن في القدر غير مرَّة، حتى خوفته بالسلطان! فقال: لا أعود فيه بعد اليوم، قال أيوب: ولا أعلم أحدًا يستطيع أن يعيب الحسن إلا به.

قال أيوب: وأدركت الحسن ـ والله ـ ما يقوله»[4].

وهذا إسناد صحيح، صريح في المسألة!

وقال أبو هلال الراسبي محمد بن سليم[5]: «سمعت حُميدًا وأيوب يتكلمان، فسمعت حُميدًا يقول لأيوب: لَوَدِدْتُ أنه قُسِم علينا غُرْمٌ، وأن الحسن لم يتكلم بالذي تكلم به. قال أيوب: يعني القدر»[6].

ومع ثبوت هذا عن الحسن البصري رحمه الله، إلا أنه

---

(١) محمد بن الفضل السدوسي، عارم، البصري، (ت ٣ ـ أو ـ ٢٢٤ هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٤٩٨): «ثقة ثبت، تغير في آخر عمره».

(٢) ابن درهم الجهضمي، أبو إسماعيل البصري، (ت ١٧٩ هـ)، وله إحدى وثمانون سنة.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٤٩٨): «ثقة ثبت فقيه».

(٣) أيوب بن أبي تميمة: كيسان السختياني، أبو بكر، البصري، (ت ١٣١هـ)، وله خمس وستون.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٦٠٥): «ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد».

(٤) الطبقات لابن سعد (٧/ ١٦٧)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٣٤ ـ ٣٥)، وبنحوه مختصراً في سنن أبي داود (رقم ٤٦٢٥)، والإبانة لابن بطّة (٢/ ٢/ ١٨٨ رقم ١٦٩٠)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (رقم ١٢٥٢).

(٥) محمد بن سليم، أبو هلال الراسبي، البصري (ت ١٦٧ هـ، وقيل قبل ذلك).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٥٩٢٣): «صدوق فيه لين».

(٦) الطبقات لابن سعد (٧/ ١٦٧)، والإبانة لابن بطة (٢/ ٢/ ١٨٨ رقم ١٦٩١).

سرعان ما رجع عنه، واستفاض ذلك عند تلامذة الحسن، فما هي إلا (هفوة)[1] منه رحمه الله، ثم تبرأ مما قال أشد التبرؤ.

قال عبد الله بن عون: «لو علمنا أن كلمة الحسن تبلغ ما بلغت، لكتبنا برجوعه كتابًا، وأَشْهَدْنا عليه شُهودًا! لكنا قلنا: كلمة خرجت لا تُحْمل»[2].

وقال يونس بن عبيد: «رحم الله الحسن! ما استخفّه شيءٌ ما استخفّه القدر»[3].

وهذا أيوب الذي ذكر أنه نازل الحسن في القدر حتى رجع عنه، يذكر أنه من ادَّعى الحسن من القدرية، واحتج به على مذهبه، فإنه يكذب على الحسن، لرجوعه الشديد عنه.

قال أبو داود في (سننه)، ومن طريقه ابن بطّة في (الإبانة)، واللالكائي هبة الله بن الحسن الطبري (ت ٤١٨ هـ)، في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)، قال: «حدثنا سليمان بن حرب[4] قال: حدثنا حماد[5]، قال: سمعت أيوب يقول: كذب على الحسن ضربان من الناس، قوم رأيهم القدر، وهم يريدون أن ينفقوا بذلك رأيهم. وقوم في قلوبهم شنآن وبغض، يقولون: أليس من قوله كذا؟ أليس من قوله كذا»[6].

وإسناده صحيح.

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٤/ ٥٨٣).

(٢) سنن أبي داود (رقم ٤٦٢٤)، وابن بطة في الإبانة (٢/٢/١٨٨ رقم ١٦٨٩).

(٣) أخبار القضاة لوكيع (٢/ ١٣).

(٤) هو الأزدي الواشحي، البصري، قاضي مكة، (ت ٢٢٤ هـ)، وله ثمانون سنة.

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٢٥٤٥): «ثقة إمام حافظ».

(٥) سبق أنه ثقة ثبت (٢٤٦).

(٦) سنن أبي داود (رقم ٤٦٢٢)، والإبانة لابن بطة (٢/٢/ ١٨٥- ١٨٦ رقم ١٦٨٢)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (رقم ١٢٥٣).

وهذا حميد الطويل الذي تمنى لو تغرَّم غرامة وما تكلم الحسن في القدر، يروي عن الحسن رجوعه إلى السنة في إثبات القدر رجوعًا لا يقبل الشك.

قال أبو داود في (سننه): «حدثنا هلال بن بشر[1] قال: حدثنا حماد[2]، قال: أخبرني حميد: كان الحسن يقول: لأن يُسقط من السماء إلى الأرض، أحب إليه من أن يقول: الأمر بيدي»[3].

وإسناده صحيح.

وأخرجه ابن بطة في (الإبانة) من طريق أبي داود، لكن بإسناد آخر[4].

وصح عن حماد بن سلمة[5] من وجوه، عن حميد الطويل أنه قال: «قرأت القرآن كله على الحسن في بيت أبي خليفة[6]، ففسره على الإثبات، فسألته عن قوله: ﴿كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾[7] فقال: الشرك سلكه الله في قلوبهم»[8].

---

(١) هو ابن محبوب المزني، أبو الحسن البصري، إمام مسجد يونس الأحدب، (ت ٢٤٦ هـ)،
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٧٣٢٩): «ثقة».

(٢) هو ابن زيد، الإمام سبقت ترجمته.

(٣) سنن أبي داود (رقم ٤٦١٧).

(٤) الإبانة لابن بطة (٢/٢/١٨٢ ـ ١٨٣ رقم ١٦٧٢).

(٥) هو ابن دينار البصري، أبو سلمة (ت ١٦٧ هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٤٩٩): «ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخره».

(٦) هو حجاج بن خليفة بن عتاب، البصري، وهو الذي توارى عنده الحسن البصري من الحجاج بن يوسف.
انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/١٥٩) وانظر (ص ٣١٩ ـ ٣٢٠).

(٧) سورة الشعراء: الآية ٢٠٠.

(٨) السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل (رقم ٩٤٤)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/٤٠ ـ ٤١)، وتفسير الطبري (١٤/٧)، وأخبار القضاة لوكيع=

والأخبار في رجوع الحسن عن القدر مستفيضة جدًا، فقد اهتم أئمة السنة بإثباتها، للدفاع عن هذا الإمام الجبل.

فقد ذَيَّلَ أبو داود في (سننه) بابَ (لزوم السنة) بثلاثة عشر أثرًا عن الحسن البصري، يُثْبِتُ بها أنه على السنة في إثبات القدر[1].

وعقد الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن الحسين الآجري (ت ٣٦٠هـ) في كتاب (الشريعة) بابًا في ذلك، قال في تقديمه: «اعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن من القدرية صنفًا إذا قيل لبعضهم: من إمامكم في مذهبكم هذا؟ فيقولون: الحسن، وكذبوا على الحسن! فقد أجَلَّ الله الكريمُ الحَسَن عن مذهب القدرية»[2].

ثم ذكر آثارًا كثيرة تثبت أن الحسن على السنة في إثبات القدر[3].

وخص اللالكائي أيضًا أقوال الحسن البصري في إثبات القدر بعنوان في كتابه (شرح أصول اعتقاد أهل السنة)[4].

وبوّب الإمام الذهبي في (تاريخ الإسلام) بابًا في ترجمة الحسن البصري، قال فيه: «ذكر غلط من نسبه إلى القدر»، ثم ذكر الأقوال والأخبار الدالة على ذلك[5].

= (٢/ ١٤)، والإبانة لابن بطة (٢/ ١/ ٢٧٩ - ٢٨٠ رقم ١٣٠٠) (٢/ ٢/ ١٩١ - ١٩٢ رقم ١٧٠٠)، والمتوارين لعبد الغني بن سعيد (٤٥ - ٤٦)، وذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم (١/ ٢٧٠).

(١) السنن لأبي داود (رقم ٤٦١٤ - ٤٦٢٦)، وانظر عون المعبود لشمس الحق آبادي (١٢/ ٣٨٠).

(٢) الشريعة للآجري (٢١٦).

(٣) انظر الشريعة للآجري (٢١٦ - ٢١٨).

(٤) انظر شرح أصول أهل السنة للالكائي (رقم ١٢٤٩ - ١٢٥٥).

(٥) تاريخ الإسلام للذهبي (حوادث ووفيات ١٠١ - ١٢٠ هـ) (٦١ - ٦٢).

فالحمد لله الذي نزه هذا الإمام عن هذه البدعة، فتاب عنها، بعد أن لم يكن طال في اعتقادها، فإنما هي فلتة لسان!

ومن تاب تاب الله عليه.

ولن يزال الحسن البصري قدوةً لأهل السنة، وإمامًا لا يُخْتَلَفُ عليه، وحاملَ لواءِ الزهد والورع، والعلم واليقين. تخضع لحبه القلوب، وتذهل لعلمه العقول، وتهفو لسموه الأرواح.. فرحم الله الحسن البصري، ورَفَعَ درجته في الفردوس مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، آمين!

[المصنفات في ترجمة الحسن]

المصنفات في ترجمة الحسن البصري وفي علومه:

وقد اعتنى أئمة الإسلام وعلماؤه والناصحون له: بالحسن البصري، فخصُّوه بالتصنيف، وأفردوه بالتأليف:

١ - فصنف الحافظ الرحال محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى بن مفرِّج القرطبي (ت ٣٨٠ هـ) كتابًا سمّاه: (فقه الحسن البصري)، في سبع مجلدات.

ذكره أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، إمام الظاهر (ت ٤٥٦ هـ)، في رسالته في (فضل الأندلس وذكر رجالها)[1].

وذكره أيضًا الحافظ المصنف أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحُمَيْدي الأندلسي (ت ٤٨٨ هـ) في كتابه (جذوة المقتبس في تاريخ الأندلس)[2].

٢ - ثم صنّف أبو حيّان التوحيدي (ت ٤١٤هـ) كتابًا باسم:

---

(١) انظر رسائل ابن حزم (٢/ ١٨٠).

(٢) جذوة المقتبس للحميدي (١/ ٧٦ رقم ١٠).

(مناقب الحسن البصري) ذكره ابن رجب الحنبلي في كتابه (لطائف المعارف)[1].

٣ ـ ثم صنف الإمام العلم أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) كتابًا سمّاه (مناقب الحسن البصري).

ذكر هذا التصنيف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، (ت ٧٢٨ هـ)، في كتابه (منهاج السنة النبوية)[2]، والذهبي في (سير أعلام النبلاء)[3]، وابن رجب في (ذيل طبقات الحنابلة)[4]، وغيرهم باسم: (مناقب) أو (فضائل الحسن البصري).

وقد طبع كتاب باسم: «الحسن البصري: آدابه، حكمه، نشأته) ذكر على غلافه أنه: تصنيف ابن الجوزي، وصُدِّر بمقدمة لحسن السندوبي، وكان طبعه بمصر، سنة (١٣٥٠هـ) بمكتبة الخانجي.

وباطلاعي على هذا الكتاب المطبوع، وجدته ينفي بذاته أن يكون من تصنيف ابن الجوزي! أو يثير الشك القوي في صحة نسبته إليه، على أقل تقدير!!

فالكتاب تخالف طريقته في التصنيف طريقة ابن الجوزي! بل تخالف طريقة التصنيف في تلك الحقبة بأجمعها! وتفوح منه رائحة القرون الأخيرة!

ومن وازن بين هذا الكتاب المطبوع المنسوب لابن

---

(١) لطائف المعارف لابن رجب (٤٥٤).
(٢) منهاج السنة النبوية (٨/٤٦).
(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١/٣٦٩).
(٤) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/٤١٨).

الجوزي، وكتب ابن الجوزي الأخرى التي على شاكلته في الموضوع: ككتاب (مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب)[1]، وكتاب (سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز)[2]، وكتاب (مناقب معروف الكرخي)[3].. من وازن بين كتب ابن الجوزي هذه بكتاب (الحسن البصري) المنسوب إليه: ظهر له الفرق الكبير بين المنهجين، وتبين سبب شكنا في صحة نسبة هذا الكتاب المطبوع لابن الجوزي.

ومن هذه الفروق: خلو الكتاب المطبوع عن الحسن البصري من الإسناد، ومن أي أثر للإسناد. ومن نظر في كتب ابن الجوزي الآنفة الذكر، بل وكُتُب المصنفين في عصره، علم بُعْد ذلك عن منهجهم في التصنيف.

ومع أن كلا من كتابي ابن الجوزي عن العمرين: عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وعمر بن عبد العزيز رحمه الله، كلاهما محذوف الإسناد، إلا أنَّ ذلك ليس من صنيع ابن الجوزي، ولا يرضاه، بل هو من صنيع نساخ الكتاب، كما صرح بذلك ناسخ كتاب (مناقب عمر بن الخطاب)[4].

مع هذا التدخل الجائر من النساخ على كتابي ابن الجوزي، بحذف الأسانيد، إلا أنَّ أطراف الأسانيد وآثارها لم تزل باقية، وهذا هو ما يفتقده كتاب **(الحسن البصري)** المطبوع المنسوب لابن الجوزي.. إذ لا أسانيد ولا آثار للأسانيد فيه!!

(١) طبع كتاب (مناقب عمر بن الخطاب) لابن الجوزي بتحقيق زينب القاروط، بيروت، دار الكتب العلمية، سنة (١٤٠٠هـ).

(٢) طبع بتحقيق محب الدين الخطيب، سنة (١٣٣١ هـ)، ثم صورت هذه الطبعة باعتناء نعيم زرزور ـ سنة (١٤٠٤ هـ) بيروت.

(٣) طبع بتحقيق عبد الله الجبوري، سنة ١٤٠٦ هـ، بدار الكتاب العربي، في بيروت.

(٤) انظر مقدمة تحقيق هذا الكتاب، لزينب القاروط (٦).

وليس هذا هو الفارق الوحيد، إذ إن كتاب (الحسن البصري) فيه من الجهالات ما يُجَلّ عن مثلها إمام كابن الجوزي! وسوف أذكر أحد هذه الجهالات في مبحث (عائشة رضي الله عنها) إن أذن ربي سبحانه.

هذا سوى أسلوب التعبير وطريقة العرض، والترتيب والتبويب، البعيدة كل البعد عن طريقة ابن الجوزي... وأهل عصره.

وبعد كتابة هذا الكلام اطلعت على وصف لابن الجوزي لكتابه عن الحسن البصري، يكاد يجزم بنفي صحة نسبة الكتاب المطبوع عن الحسن البصري إلى ابن الجوزي!

قال ابن الجوزي في آخر ترجمة الحسن البصري من كتابه (صفة الصفوة): «عاصر الحسن خلقًا كثيرًا من الصحابة، فأرسل الحديث عن بعضهم، وسمع من بعضهم، وقد ذكرنا ذلك في كتاب أفردناه لمناقب الحسن وأخباره، وهو في نحو عشرين جزءًا...»[1].

قلت: والكتاب المطبوع خال من الاهتمام بمسائل السماع والإرسال، التي ذكرها ابن الجوزي نفسه صفةً بارزةً لكتابه، عند وَصْفِهِ له.

هذا إضافة إلى صغر حجم الكتاب المطبوع عن الحجم الذي ذكرهُ ابن الجوزي لكتابه، فالجزء الحديثي يبلغ في المتوسط عشرين ورقة[2]: أي أن كتاب ابن الجوزي من المفترض أن يكون في نحو ثمانمائة صفحة، والمطبوع لم يبلغ نصف هذا العدد في حجمه!

---

(١) صفة الصفوة لابن الجوزي (٣/٢٣٦).

(٢) كذا قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ـ ترجمة ابن عساكر ـ (٢٠/٥٥٨ ـ ٥٥٩).

لذلك حُقَّ لنا أن نشك في صحة نسبة كتاب (الحسن البصري) المطبوع بمقدمة السندوبي لابن الجوزي، مع ثبوت تصنيف ابن الجوزي لكتاب باسم (مناقب الحسن البصري).

٤ ـ ثم صنف الحافظ القدوة عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٠٠ هـ)، جزءًا فيه (أخبار الحسن البصري)[١] وتوجد من هذا الجزء نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق، بخط مصنفه عبد الغني بن عبد الواحد[٢].

وقد حصلت على صورة منها، وأظنها ـ بعد قراءتها ـ مسوَّدة لم يتم تصنيفها، حيث إن الجزء يضم أخبارًا مسندة من غير ترتيب أو تبويب، بل مع تكرار بعضها، والجزء كله مع ذلك في بضع ورقات.

٥ ـ وصنف الحافظ الإمام ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٤٣ هـ)، صاحب المختارة، جزءًا في الحسن البصري.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (منهاج السنة النبوية): «صنف أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي جزءًا فيمن لقيه ـ أي الحسن ـ من الصحابة»[٣].

قلت: فياليت هذا الجزء عندنا! إذًا لأعاننا... أو أراحنا!!

٦ ـ وصنف الإمام الذهبي كتابًا في ترجمة الحسن البصري، ذكره في (تذكرة الحفاظ)، حيث قال: «وقد كنت أفردت ترجمته في جزء، سميته «الزخرف القصري»[٤].

---

(١) انظر تاريخ التراث العربي لسزكين (١/ ٤/ ١٠).
(٢) المكتبة الظاهرية مجموع (٥٥)، من (١٦٥/ب) إلى (١٧١/ب).
(٣) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٨/ ٤٧).
(٤) تذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ٧٢).

وهذا الكتاب مما فات الأستاذ المحقق بشار عواد معروف، في كتابه (الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام)!

واستدركه عليه الأستاذ قاسم سعد، في رسالته التي ذيَّل، واستدرك، وناقش بها كتاب بشار عواد معروف، في رسالة باسم (صفحات في ترجمة الحافظ الذهبي).

٧ ـ ثم صنف سراج الدين البُلقيني (ت ٨٠٥هـ)، كتابًا سمّاه: (القول الحسن في ترجمة الحسن).

ذكره البُلقيني لنفسه في كتابه: (محاسن الاصطلاح)[1].

٨ ـ ثم في العصر الحديث: ألف الأستاذ: إحسان عباس: (الحسن البصري: سيرته، شخصيته، تعاليمه، آراؤه).

وطبع الكتاب بمصر، دار الفكر العربي، سنة (١٩٥٢م).

٩ ـ وألف الأستاذ مصلح البيومي أطروحة علمية بعنوان: (الحسن البصري: من عمالقة الفكر، والزهد والدعوة إلى الإسلام)، مقدمة إلى كلية الدَّعوة وأصول الدين، بالأزهر، سنة (١٣٩٢هـ).

ومنها صورة بالجامعة الإسلامية، بالمدينة، في المكتبة المركزية رقم (٩١،٢١٣/ب م ح/٥٦١).

١٠ ـ وألف الأستاذ أحمد غسان: (الحسن البصري: حياته، وآراؤه، ومعتقداته، وأدبه، وزهده)، طبع بدمشق، دار قتيبة، سنة (١٩٨٢م).

ومنه نسخة في مكتبة الحرم الشريف، رقم ٩٢٢/ح ب س.

---

(١) محاسن الاصطلاح للبلقيني (٣١٧).

١١ ـ وجمع الأستاذ محمد عبد الرحيم: (تفسير الحسن البصري) وطبع بالقاهرة، دار الحديث، سنة (١٤١٢ هـ).

١٢ ـ وجمع الأستاذ محمد عبد الرحيم أيضًا (الزهد للحسن البصري)، وطبع بالقاهرة، دار الحديث سنة (١٤١١هـ).

١٣ ـ وألف الأستاذ عمر يوسف كمال: (الحسن البصري، وتفسيره) جمع فيه تفسير الحسن، من أول القرآن إلى آخر سورة النحل، وهي رسالة دكتوراه، قدمت إلى الجامعة الإسلامية، بمدينة الرسول ﷺ، سنة (١٤٠٤ هـ).

ومنه نسخة بالجامعة الإسلامية، المكتبة المركزية، رقم (٣٦٩).

١٤ ـ وأكمل الرسالة السابقة: الأستاذ شير علي شاه، في (مرويات الحسن البصري في التفسير، من أول الإسراء إلى آخر القرآن الكريم).

وهي رسالة دكتوراة مقدمة للجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، سنة (١٤٠٧هـ).

ومنها نسخة بالجامعة الإسلامية، المكتبة المركزية، رقم (٧٠٤).

١٥ ـ وكتب الأستاذ أحمد عمر البسيط دراسة بعنوان: (الحسن البصري مفسرًا)، طبع الأردن، دار الفرقان، سنة (١٤٠٥هـ).

١٦ ـ وجمع صاحبُ الجُهْد المشكور: الأستاذُ محمد روَّاس قلعه جي، فِقْهَ الحسن بعنوان (موسوعة فقه الحسن البصري)، في مجلدين: طبع بيروت، دار النفائس، سنة (١٤٠٩هـ).

١٧ ـ وكتب الدكتور أدهم لفنت: (الحسن البصري ومكانته في علم التفسير). وهي رسالة دكتوراة، مقدّمة إلى جامعة أنقرة

بتركيا، سنة (١٩٧٨ م). انظر مجلة (الحكمة)، في عددها الخامس (ص ٢٨٨).

١٨ ـ وكتب الأستاذ محمد خير يوسف رمضان كتابًا بعنوان (الحسن البصري الواعظ البكّاء). طبع دار ابن حزم: بيروت، كما في قائمة منشوراتها لعامي (١٤١٦ ـ ١٤١٧ هـ) (ص ١٥).

١٩ ـ وكتب الأستاذ عاطف التهامي فؤاد التهامي رسالةً علميّة في الجامعة الأردنيّة سنة (١٩٩٢م)، بعنوان: (الحسن البصري، ومراسيله: دراسة استقرائية، في الكتب التسعة). انظر مجلة الحكمة، في عددها التاسع (ص ٣٠٨).

[بعضُ آراء الحسن في فنون الرواية وأحكامها]

وقبل أن أختم هذا المبحث في التعريف بالحسن البصري، أذكر بعضًا من آرائه في الرواية، التي احتفت بإثباتها كتب المصطلح. وإنما أدخلتها في هذا المبحث، ولم أفصلها في مبحث منفرد، لأنها لا علاقة لها بالإرسال أو التدليس، وليس لها تأثير مباشر على مضمون البحث. وهي باستكمال التعريف بالحسن البصري أشبه، إذ هي آراءٌ له تُظهر بعضَ جوانِب تفكيره.

وهذه الآراء هي:

أولاً: أن الحسن البصري ممن اشتهر عنهم الرواية بالمعنى وإجازة ذلك[1]، بل وكان يستدل عليه، إذ كان يقول: «يحكي الله عن القرون السالفة بغير لغاتها، أفكذب هو؟!»[2].

---

(١) انظر: العلم لأبي خيثمة (رقم ١٣٤)، والعلل للإمام أحمد (رقم ٢٢٠٦، ٢٧٤٦)، وسنن الدارمي (رقم ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٥)، ومصنف ابن أبي شيبة (رقم ٢٦٤٥٥، ٢٦٤٥٦)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/٣٦٨)، والمحدث الفاصل للرامهرمزي (رقم ٦٨٦ ـ ٦٩٢، ٦٩٧، ٧٠٨، ٧١٣)، والكفاية للخطيب (٢٤٢ ـ ٢٤٤)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع له أيضاً (٢/١٧ رقم ١٠٤٩)، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (١٣٣).

(٢) المحدث الفاصل للرامهرمزي (رقم ٦٨٢).

هذا مع تفضيله واستحبابه رواية الحديث باللفظ، دون تغيير شيء فيه[1].

ثانيًا: أنه كان يرى صحة القراءة على الشيخ: (العرض)، ويعتبرها بمنزلة السماع من لفظ الشيخ، حتى إنه ليجيز أن يقال في التحديث بالعرض: (حدثنا)، و(أخبرنا)، ونحوها.

أخرج البخاري في صحيحه، بإسناده المتصل إلى الحسن البصري، أنه قال: «لا بأس بالقراءة على العالم»[2].

بل أخرج البخاري في تاريخه الكبير هذا الأثر عن الحسن البصري، بذات الإسناد من أوله إلى آخره، ولكن بلفظ أتم: «أن الحسن البصري قال: إذا قرأ عليَّ الرجل، فلا بأس أن يقول: حدثنا»[3].

ولهذا الأثرِ عن الحسن البصري لفظٌ أطول وأوضح، في مصادر أخرى متعددة[4]، لكن ما سبق هو خلاصةُ ما فيها!

ثالثًا: وكان الحسن البصري يرى صحة الرواية بالإجازة[5].

أمّا ما روي عن الحسن أنه كان يجيز في المناولة المقترنة بالإجازة أن يقول في التحديث بها: (حدثني) ونحوها، فمما لم يثبت إسناده إلى الحسن البصري، حيث أخرج هذا الرامهرمزي في

---

(١) انظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/١٦ - ١٧ رقم ١٠٤٨)، والكفاية له (٢٠٠).

(٢) صحيح البخاري: كتاب العلم، باب (٦): ما جاء في العلم وقوله تعالى: ﴿وقل ربي زدني علماً﴾ (١/١٧٩).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (١/٦٧).

(٤) التاريخ لابن معين (رقم ٣٧٠٤)، وطبقات ابن سعد (٧/١٧٣)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/٨٢٨)، والمحدث الفاصل للرامهرمزي (رقم ٤٧٣ - ٤٧٥)، والكفاية للخطيب (٣٢٩، ٣٤١ - ٣٤٢)، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٥٤١).

(٥) انظر الكفاية للخطيب (٣٥٥).

(المحدث الفاصل)[1]، والخطيب في (الكفاية)[2]، وفي إسناده بشر بن عبيد أبو علي الدارسي، وهو شديد الضعف[3].

رابعًا: وكان الحسن البصري يرى صحة الرواية بالوجادة عن الصحف، واستخدم ذلك في رواياته[4].

وسوف نعود لهذه المسألة بالتوضيح، فيما نستقبل من هذا الباب - إن شاء الله تعالى -.

[رُؤيا عن حُسْنِ حديث الحَسَنِ]

وأختم هذا المبحث برؤيا صالحة - إن شاء الله - تمثل حُسْن حديث الحسن البصري! بتأويل سيد من سادات التأويل، بل المشهور به، ألا وهو محمد بن سيرين.

قال الإمام أحمد في (العلل): «حدثنا عبد الرزاق عن معمر قال: قال رجل لابن سيرين: رأيت في المنام حمامة التقمت لؤلؤة، فخرجت منها أعظم مما دخلت، ورأيت حمامة أخرى التقمت لؤلؤة، فخرجت منها أصغر مما دخلت، ورأيت حمامة أخرى التقمت لؤلؤة، فخرجت مثلما دخلت سواء؟.

فقال ابن سيرين: أمّا الحمامة التي التقمت اللؤلؤة فخرجت أعظم مما دخلت: فهو الحسن، يسمع الحديث، فيجوده بمنطقه، وأمّا التي خرجت أصغر مما دخلت: فذاك محمد بن سيرين، يسمع الحديث فيشك فيه، وينقص منه. وأمّا التي خرجت كما دخلت، فذاك قتادة أحفظ الناس»[5].

والله أعلم.

---

(١) المحدث الفاصل (رقم ٤٩٨).

(٢) الكفاية (٣٦٩).

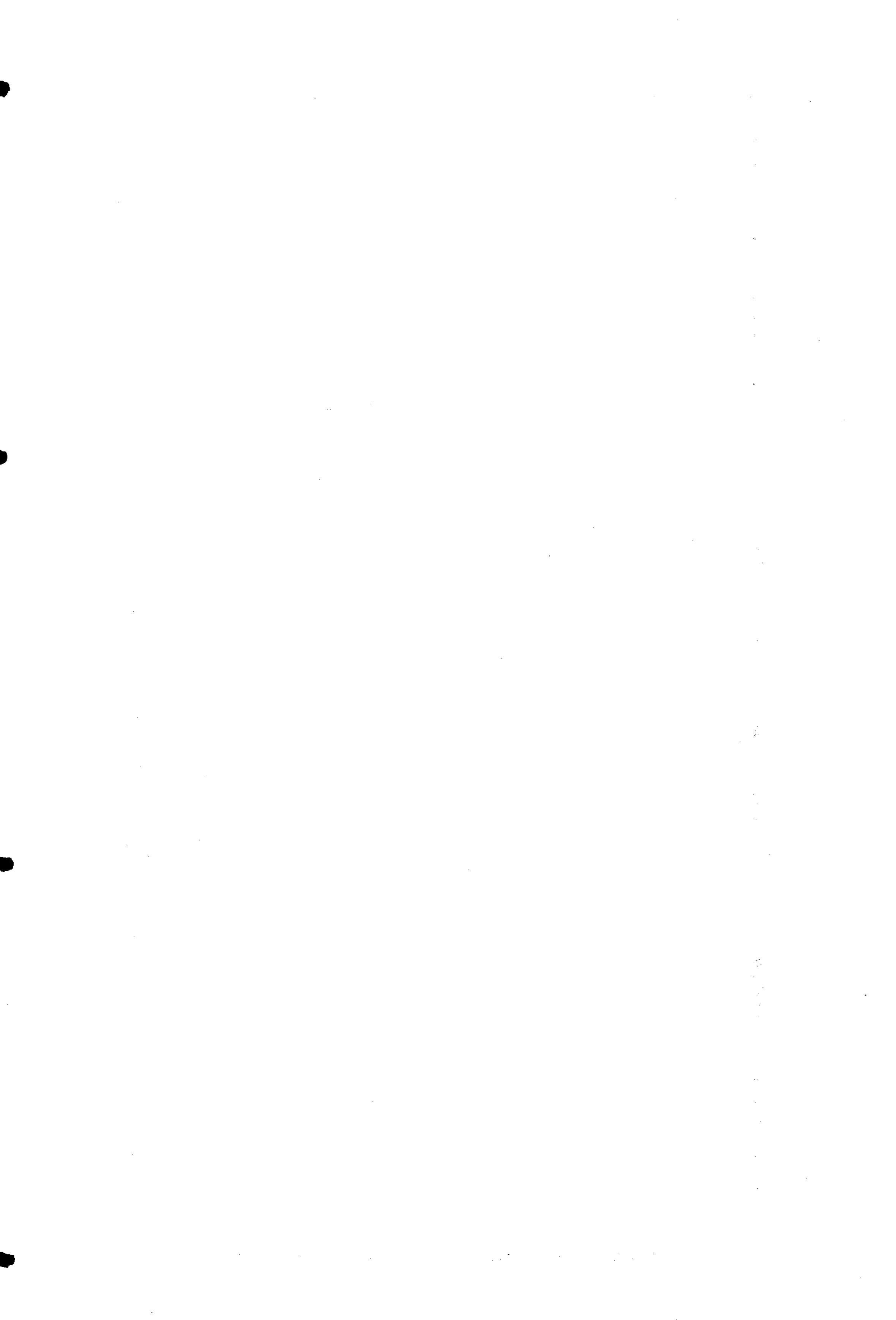
(٣) انظر لسان الميزان لابن حجر (٢/ ٢٦).

(٤) انظر ما سيأتي - إن شاء الله تعالى - (٣٧٢ - ٣٧٣).

(٥) العلل للإمام أحمد (رقم ٢٣٩٥)، والطيوريات بانتقاء أبي طاهر السلفي (٢٤٦/ب).

الفصل الأول

بعض شؤون الحسن البصري التاريخيّة المؤثرة على إثبات سماعه أو نفيه ممن روى عنهم



أولًا: سنة مولد الحسن البصري:

لأهمية هذه المسألة، أفردتها بالذكر!

قال البخاري في (التاريخ الكبير): «قال لنا الحُمَيْدي[(١)] عن ابن عيينة[(٢)] عن إسرائيل أبي موسى[(٣)] قال: سمعت الحسن يقول: ولدت لسنتين بقيتا لخلافة عمر»[(٤)].

وهذا إسناد صحيح.

وقال الإمام أحمد في (العلل)، وأبو عبيد في (غريب الحديث) كلاهما قال: «حدثنا إسماعيل[(٥)] عن يونس[(٦)] عن الحسن، قال: قال الحجاج: ما أمدُك يا حسن؟ قال: قلت: سنتان من خلافة عمر، قال: فقال: والله لعينك أكبر من أمدك»[(٧)].

وأخرجه أيضًا ابن سعد في (الطبقات) عن إسماعيل ابن

---

(١) عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي، المكي، أبو بكر، مات بمكة (٢١٩ هـ أو بعدها).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٣٣٢٠): «ثقة حافظ، فقيه، أجل أصحاب ابن عيينة، قال الحاكم: كان البخاري إذا وجد الحديث عند الحميدي لا يعدوه إلى غيره».
(٢) هو سفيان الإمام.
(٣) هو أبو موسى البصري، نزيل الهند.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٤٠٠): «ثقة».
(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٢/٢٨٩).
(٥) هو ابن إبراهيم بن مِقْسَم الأسدي، مولاهم، أبو بشر البصري، المعروف بابن عُلَية، (ت ١٩٣هـ)، وله ثلاث وثمانون سنة.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٤١٦): «ثقة حافظ».
(٦) هو ابن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري (ت ١٣٩ هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٨٩٠٩): «ثقة ثبت فاضل ورع».
(٧) العلل لأحمد بن حنبل (رقم ٤٧٨٣/أ)، وغريب الحديث لأبي عبيد (٤/٤٨٢).

عُلية، بإسناده ومتنه[1].

وإسناده صحيح.

ومعنى قوله: «ما أمدك يا حسن» أي: ما أول عهدك بالدنيا، وما أقصى بدايتك بها.

قال الزبيدي في (تاج العروس): «للإنسان أمدان: أحدهما: ابتداء خلقه الذي يظهر عند مولده، والأمد الثاني: الموت.

ومن الأول: حديث الحجاج حين سأل الحسن، فقال: ما أمدك؟ قال: سنتان من خلافة عمر، أراد أنه ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر»[2].

وبمثل ذلك قد فسر أبو عبيد سؤال الحجاج، في (غريب الحديث).

ثم قال أبو عبيد: «وقوله: والله لعينك، يقول: شاهدك ومنظرك أكبر من أمدك. وعين كل شيء شاهده وحاضره»[3].

وهذان الخبران عن الحسن البصري، في صحتهما ووضوحهما، وكونهما من صاحب الشأن نفسه، هما المعتمد لتاريخ مولد الحسن البصري، ولن تجد لتاريخ الولادة أوثق من مثل هذا!

ومن هذين الخبرين نعلم أن الحسن البصري كان مولده سنة إحدى وعشرين من الهجرة.

---

(١) طبقات ابن سعد (٧/ ١٥٧).

(٢) تاج العروس للزبيدي (أ م د) (٧/ ٣٩٢).

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد (٤/ ٤٨٢ ـ ٤٨٣).

مع ذلك جاء في (أخبار القضاة) لوكيع، أنه قال: «أخبرني الحارث[1] عن المدائني[2] عن سلمة بن عثمان[3] عن أبي عون[4] قال: قال الحسن: «قتل عثمان وأنا ابن عشرة سنة»[5].

كذا في المطبوع من كتاب (أخبار القضاة) لوكيع!

فأظهرت لي عُجمة العبارة، أنَّ فيها تحريفًا أو سقطًا، هذا سوى معارضتها للخبرين الصحيحين السابقين، فتكلّفتُ ـ للجزم بشيء ـ الوقوفَ على صورة من النسخة الخطية لـ (أخبار القضاة)، في مركز البحوث بجامعة أم القرى، وفتشت فيه، فوجدت صواب العبارة! فإذا بها: «قتل عثمان وأنا ابن أربع عشرة سنة»[6].

وبهذا وافق صوابُ لفظ هذه العبارة مقتضى ما ورد في النصين السابقين! لأن وفاة عثمان كانت سنة خمس وثلاثين، ومن كان سنتها ابن أربع عشرة سنة. فسوف يكون مولده سنة إحدى وعشرين.

---

(١) هو ابن محمد بن أبي أسامة، أبو محمد التميمي، البغدادي (ت ٢٨٢ هـ)، صاحب المسند المشهور، حافظ صدوق، تكلم فيه بلا حجة.
انظر سير أعلام النبلاء (١٣/٣٨٨ ـ ٣٩٠)، ولسان الميزان (٢/١٥٧ ـ ١٥٨).

(٢) علي بن محمد بن عبد الله بن أبي يوسف المدائني، أبو الحسن الأخباري، نزيل بغداد، (ت ٢٢٤، أو ٢٢٥ هـ).
قال عنه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠/٤٠٠ ـ ٤٠٢): «العلامة الحافظ الصدوق». وانظر لسان الميزان (٤/٢٥٣ ـ ٢٥٤).

(٣) لم أجده، وهو كذلك في النسخة الخطية أيضاً، واحتمال التصحيف ما زال قائماً.. مع ذلك!

(٤) لم أتبينه، ولعله ابن عون، مع أنه ورد في الأصل الخطي كما في المطبوع.

(٥) أخبار القضاة، لوكيع (٢/٦).

(٦) أخبار القضاة لوكيع النسخة الخطية (١٨٨/أ).

وقد أثبَتَ سنة إحدى وعشرين سنةً لمولد الحسن البصري غيرُ واحد من تلامذة الحسن الآخذين عنه.

قال يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ) في (المعرفة والتاريخ): «قال عقبة بن مُكْرِم[(١)]: حدثنا عبد الله بن عيسى قال: قلت ليونس: ابن كم كان الحسن يوم مقتل عثمان؟ قال: ابن أربع عشرة سنة، ولد في سنة بقيت من خلافة عمر»[(٢)].

وإسنادها فيه ضَعْف، لأن عبد الله بن عيسى بن خالد الخزاز، أبو خلف، ضَعّفه[(٣)] غير واحد من أهل العلم، بل قال ابن القطان: «لا أعلم له موثقًا»[(٤)].

كذا قال، لكن الترمذي أخرج له في (جامعه)، وقال: «حسن غريب من هذا الوجه»[(٥)] وصحح له ابن حبان[(٦)]، والضياء[(٧)].

وإن لم يكن لضعف عبد الله بن عيسى أثر على هذا الخبر، فإن لأوهام النُسَّاخ أو الطابعين أثرًا! حيث إنَّ أوله يناقض آخره! فإن من كان مولده لسنة بقيت من خلافة عمر، لا يكون عمره عند مقتل عثمان أربع عشرة سنة، وإنما يكون: خمس عشرة سنة!

---

(١) العَمّي، أبو عبد الملك البصري (ت حدود ٢٥٠ هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٤٦٥١): «ثقة».
وهو من شيوخ الفسوي انظر مقدمة المعرفة والتاريخ (١/ ٩٦).

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٦٩).

(٣) قال الحافظ في «التقريب» (٣٥٢٤): «ضعيف».

(٤) تهذيب التهذيب لابن حجر (٥/ ٣٥٣).

(٥) الجامع للترمذي (رقم ٦٦٤).

(٦) انظر الإحسان (رقم ٣٣٠٩)، وسقط اسمه من فهرس الرواة!

(٧) المختارة (رقم ١٨٤٧، ١٨٤٨).

وقال وكيع في (أخبار القضاة): «حدثني محمد بن إسحاق الصغاني، قال: حسان بن عبد الملك المصري، قال: حدثنا البشري بن يحيى، قال: مات الحسن سنة مائة وعشرة، وهو ابن تسع وثمانين سنة»[1].

كذا جاء إسناد هذا الخبر في مطبوع (أخبار القضاة) لكن الصواب أنه ـ كما في النسخة الخطية ـ: «حدثني محمد بن إسحاق الصغاني[2] قال: حدثنا حسان بن عبد الله المصري[3] قال: حدثنا السَّرِيّ بن يحيى[4]... بالخبر ـ[5].

وإسنادها حسن، والسري بن يحيى من تلامذة الحسن البصري[6].

ومضمون الخبر موافق للثابت عن الحسن البصري نفسه، من أن مولده كان سنة إحدى وعشرين.

ولثبوت سنة إحدى وعشرين سنةً لمولد الحسن البصري، لم أجد مخالفًا في ذلك من الأئمة المتقدمين والمتأخرين.. بل نقل السيوطي كما في (الحاوي للفتاوي): الاتفاق على تلك السنة مولدًا للحسن البصري[7].

---

(١) أخبار القضاة، لوكيع (٢/ ٦).

(٢) هو أبو بكر، نزيل بغداد (ت ٢٧٠ هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥٧٢١): «ثقة ثبت».

(٣) هو ابن سهل الكندي، أبو علي الواسطي، نزيل مصر، (ت ٢٢٢هـ.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٢٠٢): «صدوق يخطىء».

(٤) هو ابن إياس بن حرملة الشيباني، البصري، (ت ١٦٧ هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٢٢٢٣): «ثقة أخطأ الأزدي في تضعيفه).

(٥) أخبار القضاة، لوكيع النسخة الخطية (١١٨/أ).

(٦) انظر المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٥٣)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٣٦١).

(٧) انظر الحاوي للفتاوي، للسيوطي (٢/ ١٠٢ ـ الرسالة رقم ٥٦).

ولا بأس أن أذكر بعضًا من الأئمة المتقدمين، الذين قيّدوا سنة ولادة الحسن البصري بسنة إحدى وعشرين، فمنهم: ابن سعد في (الطبقات)، وخليفة بن خياط في (تاريخه)، وأبو زرعة الرازي كما في (المراسيل) لابن أبي حاتم، والترمذي في (جامعه) وابن قتيبة في (المعارف)، وابن جرير الطبري في (التاريخ)[1].

أقول هذا وأكرره، مع أن الأمر منتهٍ بعد كلام صاحب الشأن نفسه: الحسن البصري، لأن الأخطاء المحضة لم تُرخِنا من التأكيد والتكرار، وأخشى من متسرع يحتج بالأوهام[2].

بل لقد روى أحدُ الكَذَبَةِ (بقلّة حياء) عن الحسن البصري أنه وُلد في زمن النبي ﷺ!! وأنه حُمل إليه فمسح النبيُّ ﷺ على رأسه ودعا له!!!

أخرجه الخطيب في (المتفق والمفترق)، وتعقّبه ببيان كذب راويه، إلى أن قال: «فكلام هذا الرجل باطل من كل الوجوه»[3].

ولا أدري لعل الزمان لا يبخل علينا بدجّال آخر يزعم فضيحةً أخرى!!!

ولكن ما سبق ـ بحمد الله ـ كفيل بالتعالي والترفع عن الأوهام!! فلن نعرِّج ولن نلتفت إليها بأكثر من هذه اللمحة.

---

(١) المصادر على الترتيب: طبقات ابن سعد (١٥٦/٧)، وتاريخ خليفة (١٤٩)، والمراسيل لابن أبي حاتم (رقم ٩٢)، وجامع الترمذي (رقم ٢٥٧٥)، والمعارف لابن قتيبة (٤٤١)، وتاريخ الطبري (١٤٥/٤).

(٢) انظر تاريخ المدينة لعمر بن شبه (٨/٣ ـ ١١)، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم ٢٠٩٧)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢٦٨/٢ ـ ٢٦٩).

(٣) المتفق والمفترق للخطيب (رقم ٣٤٤).

ثانيًا: خروج الحسن من المدينة:

قال الإمام أحمد في (العلل)، وابن سعد في (الطبقات)، كلاهما: «حدثنا إسماعيل[(١)] قال: حدثنا أبو رجاء[(٢)]، قال: قلت للحسن: متى عهدك بالمدينة؟ قال: ليالي صفين، قال قلت: فمتى احتلمت؟ قال: بعد صفين بعام [وعند ابن سعد: بعد صفين عامًا]»[(٣)].

وقال ابن أبي شيبة في (المصنف): «حدثنا أبوأسامة[(٤)] عن شعبة[(٥)] عن أبي رجاء قال: قلت للحسن: متى عهدك بالمدينة؟ قال: [ما] لي بها عهد بعد صفين، قال: قلت: فمتى احتلمت؟ قال: بعد صفين بعام؟»[(٦)].

وهذان إسنادان صحيحان.

غير أن لفظ رواية ابن أبي شيبة جاءت في المطبوعتين المعتمدتين في هذا البحث، أن الحسن قال: «لي بها عهد بعد صفين».

كذا من غير أن تُسبق بـ (ما) التي تفيد النفي، فجاءت إجابة الحسن من غير النفي غريبة، أثارت في نفسي الشك، أن يكون في العبارة سقط، نال أداة النفي، أو حدث بها تحريف ما.

---

(١) هو ابن عُليّة، تقدم أنه ثقة حافظ.

(٢) محمد بن سيف الأزدي الحُدّاني، أبو رجاء البصري.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥٩٤٨): «ثقة».

(٣) العلل للإمام أحمد، برواية ابنه عبد الله (رقم ٤٧٨٤)، وبرواية الميموني - ضمن رواية المرُوذي (رقم ٤٢٢)، وطبقات ابن سعد (٧/ ١٧٥).

(٤) حماد بن أسامة القرشي مولاهم، الكوفي، أبو أسامة، (ت٢٠١ هـ)، وله ثمانون سنة.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٤٨٧): «ثقة ثبت، ربما دلّس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره».

(٥) هو ابن الحجاج، أمير المؤمنين في الحديث.

(٦) مصنف ابن أبي شيبة (١٣/ ٦٠)، (رقم ٣٣٩١٦).

فرجعت إلى صورة لنسخة مخطوطة من(مصنف ابن أبي شيبة) مأخوذة عن متحف (طوب قابو) بتركيا، والصورة في مركز البحوث بجامعة أم القرى. وبالتفتيش في المخطوطة، وقفت على موطن الخبر فيها، فوجدت العبارة فيه، على الصواب: «مالي بها عهد بعد صفين»[١].

فالحمد لله أن يسر لي الوقوف على صواب هذه العبارة، بعد أن كنت أنوي تأويلها على ما يوافق رواية الإمام أحمد وابن سعد، وأن أتكلف لذلك! فإذا بها على صوابها في المخطوط ـ موافقةً لروايتيهما، لا تحتاج في المطبوع إلا إلى إثبات الصواب!!

وما زلنا مع الأخطاء، وما نَعْنَىٰ له من أجلها!!

قال الإمام الفقيه أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي (ت ٣٢١هـ) في (شرح معاني الآثار): «حدثنا ابن أبي داود[٢] قال: حدثنا يوسف بن عدي[٣]، قال: حدثنا ابن إدريس[٤] عن شعبة عن أبي رجاء، قال: قلت للحسن: متى قدمت البصرة؟ قال: قبل صفين بعام»[٥].

وهذا إسناد صحيح، يرجع مخرجه إلى مخرج ابن أبي شيبة.

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة، النسخة الخطية (٢٣٢/ب).

(٢) إبراهيم بن أبي داود سليمان بن داود الأسدي، أبو إسحاق الشامي، نزيل مصر، (ت٢٧٢ هـ)، وصفه بالثقة، والإمامة والحفظ غير واحد، وقدّمه الذهبي بقوله في سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤): «الشيخ الإمام الحافظ المجود».

(٣) هو ابن رزق التيمي، مولهم، الكوفي، نزيل مصر، (ت ٢٣٢ هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٧٨٧٢): «ثقة».

(٤) عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأوْدي، أبو محمد الكوفي (ت ١٩٢هـ)، وله بضع وسبعون سنة.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٣٢٠٧): «ثقة فقيه عابد».

(٥) شرح معاني الآثار للطحاوي (١/ ٤٥١).

لكن التعارض ظاهر بين هذا الخبر وما سبق، فبينما تذكر الروايات الثلاث السابقة: أن خروج الحسن من المدينة إلى البصرة كان (ليالي) صفين، تذكر رواية الطحاوي هذه أن خروجه إلى البصرة قبل ذلك بسنة: «قبل صفين بعام»!!

ويزيد الإشكال تعقيدًا، أن الطحاوي قدم روايته هذه، نافيًا لقاء الحسن بأحد الصحابة البصريين، فقال: «الحسن لم يكن بالبصرة حينئذ، لأن قدومه لها قبل صفين بعام»[1].

فلم يدع الطحاوي بكلمته هذه، التي قدم بها الرواية، مجالاً لإيراد احتمال وجود سقط، أو تحريف، من النساخ أو الطابعين!

وليس هذا فقط! فما مثل زيادة التحري، وشدة التوثق، أدعى إلى برد اليقين!!

فقد اطلعت على مصورة لمخطوطة (شرح معاني الآثار) للطحاوي، في مركز البحوث بجامعة أم القرى، مأخوذة عن أصل محفوظ بـ (دار الكتب المصرية) فوجدت ما في المخطوط مطابقًا لما في المطبوع[2]!!

فليس في الأمر شك: أنه خطأ أصيل، وقع للإمام الطحاوي نفسه، أو تلقاه عن شيخه، أو أخذه شيخه عن شيخه... ولا يوجد احتمال ظاهر غير هذا!!

فقد نقل الإمام أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي (ت٣٩٨ هـ)، في كتابه (رجال صحيح البخاري) عن الإمام الحافظ العظيم القدر أبي عبد الرحمن

---

(١) شرح معاني الآثار للطحاوي (١/ ٤٥١).

(٢) شرح معاني الآثار ـ دار الكتب المصرية برقم (٨٥١/ حديث) وبمركز البحوث بالجامعة رقمها (٨٦٦/حديث) ـ (١١٣/أ).

محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني (ت٢٣٤ هـ)[١]، أنه قال: حدثنا ابن إدريس عن شعبة، عن أبي رجاء، قال: قلت للحسن: متى خرجت من المدينة؟ قال: عام صفين. قلت: متى احتلمت؟ قال: قبل صفين بعام»[٢].

وهذا إسناد صحيح، مخرجه مخرج رواية الطحاوي، حيث يتابع محمد بن عبد الله بن نمير شيخ شيخ الطحاوي: يوسف بن عدي، في رواية الخبر عن ابن إدريس، عن شعبة، عن أبي رجاء.. به.

والظاهر أن الوهم الواقع في رواية الطحاوي نجم عن سقط في الخبر، ذهب في هذا السقط: إجابة الحسن الأولى عن سنة خروجه من المدينة، وأيضًا سقط السؤال أبي رجاء الثاني عن وقت احتلام الحسن.

فتركّب من هذا السقط، أن أصبح جواب الحسن عن السؤال الثاني جوابًا للسؤال الأول، كما في رواية الطحاوي.

ومع أن رواية محمد بن عبد الله بن نمير توافق الروايتين اللتين قدمنا بهما هذا المبحث: في: أن خروج الحسن من المدينة إلى البصرة كان عام صفين، إلا أن رواية ابن نمير تخالف روايتي المبحث في سنة احتلام الحسن، إذ تجعلها رواية ابن نمير: قبل صفين بعام، بينما تجعلها روايتي المبحث: بعد صفين بعام!!

وهذه حقًا معضلة، بعد صحة إسناد جميع الروايات!

غير أن المسألة المهمة، ذات التأثير على إثبات سماعات

(١) يبدو أن لمحمد بن عبد الله بن نمير كتاباً في التاريخ ـ على اصطلاح المحدثين ـ وأذكر أني قرأت ذلك قديماً، لكن نسيت موطنه.
ووقفت على ما يشهد لذلك، انظر (تاريخ مولد العلماء ووفياتهم) للربعي (١/٥٨).

(٢) رجال صحيح البخاري للكلاباذي (١/ ١٦٧).

الحسن أو إرساله، هي سنة خروج الحسن البصري من المدينة، وقد اتفقت عليها الروايات، بحمد الله تعالى، وأنها كانت عام صفين.

فإذا كانت موقعة الصفين في غرة صفر من سنة سبع وثلاثين، كما ذكر المؤرخون[1]، فإن خروج الحسن من المدينة كان في هذه السنة، وله من العمر ست عشرة سنة.

وهذا هو التاريخ المهم، الذي اتفقت عليه الروايات، إلا رواية الطحاوي، التي بيَّنَّا شذوذها، وأوضحنا التفسير المحتمل لسبب شذوذها، وذكرنا أنه سقط وقع فيها.

وبعد أن قرَّرنا هذا الأمر المهم، فلا بأس أن نعود إلى معضلتنا، لمعرفة سنة احتلام الحسن البصري؟

فإذا أخذنا بروايتي المبحث، من أن احتلام الحسن كان بعد صفين بعام، فإن هذا يعني أنه احتلم وله سبع عشرة سنة! أمَّا إذا أخذنا برواية ابن نمير من أن احتلام الحسن كان قبل صفين بعام، فإن هذا يعني أنه احتلم وله خمس عشرة سنة، وهذا العمر هو الأكثر قبولاً، والأغلب وقوعًا. وإن كان العمر الأول: (سبع عشرة سنة) ليس مستحيلاً عقلاً، ولا معدومًا واقعًا.

فإذا ما تحاكمنا في هذه المسألة إلى الإسناد، ملنا إلى ترجيح روايتي الباب، وأن احتلام الحسن كان وله سبع عشرة سنة!

ذلك لأن روايتا المبحث، رُوِيَتا بمخرجين مختلفين عن أبي رجاء، روى الأولى إسماعيل بن علية، عن أبي رجاء، وروى الثانية شعبة عن أبي رجاء، برواية أبي أسامة عن شعبة. أمَّا رواية ابن نمير فتفرد بها ابن إدريس عن شعبة، وكذا هي رواية

(١) انظر تاريخ خليفة بن خياط (١٩١)، وتاريخ الطبري (٥/ ١٠)، والبداية والنهاية لابن كثير (٧/ ٢٦٢).

الطحاوي، إن صدق ظننا في وجود السقط على ما شرحناه. إذ رواية الطحاوي من طريق ابن إدريس عن شعبة أيضًا.

وهناك رواية أخرى، لم نتعرض لها حتى الآن، فلو نجت من الخطأ، لكان لها - ربما - دَوْرٌ في حلٍ، أو ترجيح لهذه المعضلة.

فقد جاء في (أخبار القضاة) لوكيع، أنه قال: «أخبرني الحارث بن شعبة، عن أبي رجاء، قال: سألت الحسن: كم أتى لك أيام صفين؟ قال: احتلمت قبلها عامًا»[1].

وراجعت النسخة الأصلية لـ (أخبار القضاة) فلم تسعفني بشيء، إذ هي مطابقة للمطبوع في هذا الموطن[2]!

والمشكل هو إسناد هذا الخبر، فلا يعقل أن يروي مصنف كتاب أخبار القضاة، المتوفى سنة ست وثلاثمائة، عن رجل، عن رجل من طبقة تحتمل لقاء الصحابة! والحاصل أن (الحارث بن شعبة) لم أجده في الرواة أصلاً، فضلاً من أن أجده في مشاهير المُعَمَّرين!

والذي يغلب على ظنّي، أن إسناد الخبر عند وكيع، هو أن يرويه عن شيخه الحارث بن أبي أسامة، ويرويه الحارث عن رجل ما، عن شعبة، عن أبي رجاء. فسقط الواسطة بين الحارث وشعبة، وتحول لفظ (عن) إلى (بن)، فصار الإسناد على ما سبق في الكتاب.

وأمّا عن سبب افتراضي وجود واسطة بين الحارث وشعبة، فلأن الحارث لم يدرك شعبة، وقد أخرج وكيع في موطن آخر من كتابه (أخبار القضاة) عن شيخه الحارث بن أبي أسامة، عن

---

(١) أخبار القضاة لوكيع (٢/٦).

(٢) أخبار القضاة لوكيع، النسخة الخطية (١١٨/أ).

بشر بن عمر الزهراني عن شعبة، خبرًا لا علاقة له بالحسن البصري[1].

وما أعظم هدية من يبين لي ـ بالدلائل الواضحات ـ حقيقة هذا الإسناد، في (أخبار القضاة) لوكيع!

وعلى كل حال، فرواية (أخبار القضاة) على ما هي عليه، يكاد يكون لها أثر على تقوية رواية ابن نمير، فترجيح أن احتلام الحسن كان وله خمس عشرة سنة.

ولست أنوي أن أتعمق في هذه المسألة بأكثر من هذا، إذ التعميق فيها بعدما سبق، وعلى ضوء ما لديَّ من دلائل متعارضة متناقضة، لن يكون إلا بضرب في الظنون، وغوص في احتالات مجهولة.

ويكفي أنه تقرر: أن الحسن خرج من المدينة وله ست عشرة سنة، هذا هو المهم المؤثر على نتائج البحث!

ونترك هذه المسألة، إلى مسألة أخرى، مما يتعلق ببعض شؤون الحسن البصري التاريخية، المؤثرة على معرفة سماعه من إرساله.

---

(١) أخبار القضاة لوكيع (٢/ ١٩٤).

ثالثًا: حجّتا الحسن:

قال ابن سعد في (الطبقات): «أخبرنا مسلم بن إبراهيم[1] قال: حدثنا حماد بن سلمة[2] قال: حدثنا حميد[3] قال: لم يحج الحسن إلا حجتين: حجة في أول عمره، وأخرى في آخر عمره»[4].

وإسناده صحيح، وحميد الطويل من كبار الآخذين عن الحسن البصري[5]، وإخباره هذا لا يكون بالاجتهاد، فله حكم الموقوف على الحسن، بل لقد كان حميد مرافقًا للحسن في آخر حجتيه، كما سيأتي[6].

وفي سؤالات أبي عبيد محمد بن علي بن عثمان الآجري (ت أوائل القرن الرابع)، عن أبي داود، قال: «لم يحج الحسن إلا حجتين»[7].

وليت أن حميدًا الطويل، أو أبا داود السجستاني، حدد السنة التي حج فيه الحسن كُلًا من حجتيه.

غير أني - بحمد الله تعالى - قد علمت بالسنة التي حج فيها الحسن حجته الأخيرة، بعد أن كنت فاقدًا الأمل في العلم بذلك!

إذ وجدت بعد لأي من البحث والتنقيب، أن الإمام أحمد

---

(١) هو الأزدي، الفراهيدي، أبو عمرو البصري، (ت٢٢٢هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٦٦١٦): «ثقة مأمون مكثر، عمي بأخره».

(٢) هو ابن دينار، إمام مشهور، تقدمت ترجمته.

(٣) هو ابن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة البصري، (ت٢ - ١٤٣هـ)، وهو قائم يصلي، وله خمس وسبعون.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٥٤٤): «ثقة مدلس، وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء».

(٤) طبقات ابن سعد (٧/ ١٧٥).

(٥) انظر تاريخ الدارمي عن يحيى بن معين (رقم ٢٨٣ - ٢٨٤).

(٦) انظر ما سيأتي (٢٨٠)، وطبقات ابن سعد (٧/ ١٧٠ - ١٧١).

(٧) سؤالات أبي عبيد الآجري، لأبي داود (رقم ٥٥٧).

قال في (العلل): «حدثنا هشيم بن أبي ساسان أبو علي[١]، قال: حدثنا أُمَيُّ بن ربيعة[٢] قال: حججنا في سنة مائة، فلقينا الحسن وعطاء وطاوس»[٣].

إسناده جيد.

وصحّ عن الإمام أحمد، من غير وجه، أنه قال: «حدثنا عبد الرزاق، قال: سمعت أبي[٤] يقول: حج عام مائة عامّة

---

(١) هو الكوفي، روى عن عبيد الله بن عمر، وابن جريج، وغيرها، روى عنه الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وغيرهما جماعة.
قال الإمام أحمد: «شيخ كان يجالس حفص بن غياث، ما كان أحسن هيئته! وكان كوفياً».
وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه، فقال: صالح الحديث، قلت: لا بأس به؟ قال: لا أقول هذا، ولكن هو صالح الحديث».
وقال العجلي: «ثقة».
وذكره ابن حبان في الثقات.
انظر العلل للإمام أحمد (رقم ٢٨٦٦)، ومسائل ابن هانىء للإمام أحمد (رقم ٢٢٣٧)، والتاريخ ليحيى بن معين (رقم ١٣٦٤)، والجرح والتعديل (٩/ ١١٦)، ومعرفة الثقات للعجلي (رقم ١٩١٣)، والثقات لابن حبان (٧/ ٥٨٧ - ٥٨٨).

(٢) هو المرادي، الصيرفي، كوفي، يكنى أبا عبد الرحمن.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥٥١): «ثقة».

(٣) العلل للإمام أحمد (رقم ٢٨٦٦).

(٤) همام بن نافع الحميري الصنعاني، والد عبد الرزاق.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٧٣١٨): «مقبول».
قلت: لعله خير مما قال الحافظ!
فقد جاء في (تهذيب التهذيب): أن ابنه عبد الرزاق قال: «حج أبي أكثر من ستين حجة» وفي (التهذيب) أيضاً: أن إسحاق بن منصور قال عنه: «ثقة».
وهذا خطأ! صوابه: أن إسحاق بن منصور روى عن يحيى بن معين أنه قال عنه: «ثقة»!
كذا هو في (الجرح والتعديل)، وفي (تهذيب الكمال)، و(الميزان).
وذكره ابن حبان في (الثقات).
وقال العقيلي: «حديثه غير محفوظ».
وفات الحافظ في (التهذيب) ما يلي! =

الفقهاء، وحجّ وهب بن منبه. فلمّا صلى العشاء، أتاه نفر فيهم: عطاء والحسن، وهم يريدون أن يذاكروه القدر. فافْتَنَّ في باب من الحمد، فلم يزل فيه، حتى طلع الفجر! فافترقوا ولم يسألوه عن شيء»[1].

وقال الرامهرمزي في (المحدث الفاصل): «حدثنا همام[2] حدثنا إبراهيم بن الحسن العلاف[3] حدثنا حماد بن زيد، عن

= قال عبد الله بن أحمد في زوائده على (العلل): «سمعت عباس بن محمد الدوري يقول ليحيى وأنا أسمع: همام بن نافع أبو عبد الرزاق سمع من عكرمة؟ قال: نعم سمع أبوه من عكرمة، وأرجو أن يكون أبوه ليس به بأس. قلت أنا ليحيى: أليس قد حدَّث عنه ابن المبارك، قال: «نعم».

وأسند العقيلي إلى عبد الرزاق، قال: «قدم علينا معمر، وقد مات أبي، فقال: لو أدركت أباك ما أردت أن يسند لي حديثاً».

بينما ذكره الحاكم في (معرفة علوم الحديث) في (نوع معرفة الأئمة الثقات المشهورين)! بل قال عنه أيضاً في (المستدرك): «ثقة».

فالأعدل فيه عندي أنه: لا بأس به، كما قال يحيى بن معين، في إحدى الروايتين عنه. فمثله قد يَهِم، ومثله قليل الرواية قد لا يحتاجُ أحدُ الحفاظ ـ كمعمر ـ أن يروي عنه ويسألَهُ حديثاً!

انظر: العلل للإمام أحمد (رقم ٣٩٤٦)، والتاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٢٣٧)، والجرح والتعديل (٩/ ١٠٧)، والضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٧١)، والثقات لابن حبان (٧/ ٥٨٦)، ومعرفة علوم الحديث للحاكم (٢٤٣)، والمستدرك له (٣/ ١٦٠)، تهذيب الكمال ـ خط ـ (٣/ ١٤٤٩)، والميزان (٤/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩)، والتهذيب (١١/ ٦٧).

(١) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٢٩)، وتاريخ مدينة صنعاء للرازي (٤١٦)، وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (١٧/ ٩٥٧).
وانظر السنة للخلال (رقم ٩١٥).

(٢) هو ابن محمد العبدي، روى عنه الرامهرمزي في مواطن عدة من كتابه (المحدث الفاصل).
انظر فهارس المحدث الفاصل (٦٦٠)، ولم أجد له ترجمة.

(٣) هو ابن نجيح الباهلي، العلاف، المقرىء، البصري، (ت٢٣٥هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٦٥): «ثقة».
وانظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٩٢)، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (١/ ١١).

جرير بن حازم، عن حميد الأعرج[١] قال: «قدم الحسن مكة سنة مائة، فحشد عليه الناس، فقام رجل فقال: يا أبا سعيد، ما تقول في القدر؟ قال: اجلس، ليس تحسن أن تسأل»[٢].

وهذا إسناد حسن، لولا أني لم أجد لشيخ الرامهرمزي: همام بن محمد العبدي ترجمة.

وقد ورد من تعظيم أهل مكة للحسن البصري عند وروده عليهم في حجته الأخيرة هذه أخبار كثيرة، منها:

ما أخرجه ابن حبان في (الثقات) قال: «حدثنا عمر بن محمد بن بجير[٣] الهمداني[٤] قال: حدثنا أحمد بن المقدام العجلي[٥] قال: حدثنا حزم بن أبي حزم[٦] قال: رأيت الحسن

---

(١) يغلب على ظني، أنه حميد بن قيس، المكي، الأعرج، أبو صفوان القارىء، (ت ١٣٠ هـ، وقيل: بعدها).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٥٥٦): «ليس به بأس».
وانظر تهذيب الكمال (٧/ ٣٨٤ ـ ٣٨٩).

(٢) المحدث الفاصل للرامهرمزي (رقم ٣١٢).

(٣) وقع في المصدر: «عن بجير»، وهو خطأ واضح، إذ بجير جد شيخ ابن حبان.

(٤) هو أبو حفص، السمرقندي، مصنف المسند (ت٣١١ هـ).
قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٠٢ ـ ٤٠٤): «الإمام الحافظ الثبت الجوّال».

(٥) هو أبو الأشعث العجلي، البصري (ت ٢٥٣ هـ)، وله بضع وتسعون.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١١٠): «صدوق، طعن أبو داود في مروءته».

(٦) هو القُطَعي، أبو عبد الله البصري، (ت١٧٥ هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١١٩٠): «صدوق يهم».
وفي حكم الحافظ هذا تشدد!!
فالذي جاء في ترجمة القطعي في (التهذيب) (٢/ ٢٤٣): «قال أحمد، وابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق لا بأس به، وهو من ثقات من بقي من أصحاب الحسن. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال يخطىء». =

قدم مكة، فقام خلف المقام فصلى، فجاء عطاء وطاوس ومجاهد وعمرو بن شعيب، فجلسوا بين يديه»[1].

وإسناده حسن.

وصح عن حمّاد بن سلمة من غير وجه، أنه قال: «حدثنا حميد، قال: قدم علينا الحسن مكة، فكلمني فقهاء أهل مكة أن أكلمه في أن يجلس لهم يومًا يعظهم فيه، فقال: نعم، فاجتمعوا، فخطبهم، فما رأيت أخطب منه، فقال رجل: يا أبا سعيد، من خلق الشيطان؟ فقال: سبحان الله!! هل من خالق غير الله؟

= وانظر تاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ٢٢٧)، والجرح والتعديل (٣/ ٢٩٤)، والثقات لابن حبان (٦/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥).

فأنت ترى أن إمامين جعلا حزماً في مرتبة من يصحح حديثه، وهذان الإمامان هما أجل من ذُكر: أحمد وابن معين!

ونصّ أبو حاتم الرازي أنه من ثقات أصحاب الحسن، فخصّه عن الحسن بمزيد قوّة.

ثم ابن حبان قال عنه: «يخطىء»، مع ذكره في (الثقات)، فمن الذي لا يخطىء؟! ولذلك فلم يتورع ابن حبان عن أن يخرج له في صحيحه، فانظر (الإحسان) (رقم ٤٣٢).

كان الأولى أن يقول الحافظ، على منهجه: «ثقة ربما أخطأ»، ونحوها، بدلاً من قوله عنه: «صدوق يهم».

فكيف إذا علمت أن صواب لفظ توثيق الإمام أحمد، أنه بتكرار لفظة ثقة، حيث قال عنه: «ثقة ثقة»!!

كذا في (العلل) للإمام أحمد (رقم ٥٩٥٠)، وفي (تاريخ أسماء الثقات) لابن شاهين (رقم ٣٠٦).

وكيف إذا علمت أن في فوات (التهذيب)، ما هو جليل القدر جدّاً!!

فمن فوات (التهذيب):

ما جاء في سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة (رقم ٢٥٨)، أن علي بن المديني قال عن حزم: «ثقة».

وما جاء في سؤالات البرقاني (رقم ١١٦)، أن الدارقطني قال عن حزم أيضاً: «ثقة».

فمثله لا أنزله عن أن أقول فيه كما قال: أحمد، وابن معين، وابن المديني، والدارقطني، الذين قالوا عنه: «ثقة».

(١) الثقات لابن حبان (٦/ ٢٤٥).

خلق الله الشيطان، وخلق الخير، وخلق الشر. قال الرجل: قاتلهم الله! كيف يكذبون على هذا الشيخ؟!!»[1].

وقد رُوي شيء من موعظته لأهل مكة[2]، لكني لا أطيل بذكرها!

وصح عن سفيان بن عيينة، عن هشام بن حُجَير[3]، قال: «دخلت أنا وعمرو بن دينار على الحسن، عام قدم مكة، ونزل في دار عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، فرأيته يطرح الحنطة مِلْءَ كفِّه للحمام، قال هشام: ولو تصدق به كان أفضل»[4].

فانظر اختيار أهل مكة للحسن أن ينزل في دار عمر بن عبد العزيز!!

أمَّا ما أخذه هشام بن حُجَيْر على الحسن البصري، فإن الحسن أعلم وأفقه وأجل ممن انتقده، وما زال الفضلاء يتصدقون، ويفعلون أيضًا مثل فعل الحسن، والحسن من جلة الفضلاء!!

هذا عن حجة الحسن الأخيرة، فظهر أنها كانت سنة مائة للهجرة. وهذا التاريخ لحجته هو أكثر ما يهمنا من أخبار حجته، وإنما ذكرنا بعض الأخبار الأخرى لحجته، لأنها لا تُعْدَم الفوائد، ثم فيها تجلية لمكانة الحسن البصري، وشهرته العظيمة.

---

(١) سنن أبي داود (رقم ٤٦١٨)، والسنة لعبد الله بن الإمام أحمد (رقم ٩٤٢)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٤٠)، والإبانة لابن بطة (٢/ ٢/ ١٩٠ ـ ١٩١ رقم ١٦٩٨).

(٢) انظر مكارم الأخلاق للخرائطي (رقم ٤٣١).

(٣) هو المكي، قال الحافظ في «التقريب» (٧٢٨٨): «صدوق له أوهام».

(٤) أخبار مكة لأبي الوليد الأزرقي (٢/ ١٤٥)، وأخبار مكة للفاكهي (رقم ٢٢٣٨).

أمّا حجة الحسن البصري الأولى، فإنما أخرتها لأني لم أجد تحديدًا لسنتها!

غير أني وجدت دلائل متفرقة تُرجِّحُ بمجموعها أنَّ سنة حج الحسن البصري الحجة الأولى، كانت حُدودَ سنة خمسين للهجرة، أو قبلها بسنة أو سنتين.

أوّلاً: هناك دليل يقطع أن حجة الحسن الأولى، لا بد وأن تكون قبل سنة خمس وخمسين، ذلك أنّه صح عن الحسن أنه كان مع عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه بعرفة[1]، وعثمان بن أبي العاص رضي الله عنه قد اختلف في وفاته، فالأكثرون أنها كانت سنة خمس وخمسين، وقيل: سنة إحدى وخمسين[2]، وحجَّة الحسن الأخيرة بعد وفاة عثمان بن أبي العاص بنحو خمسين سنة، فلا يحتمل أن يكون لقيه بعرفة إلا في حجته الأولى، ولذلك قلت: إن حَجَّة الحسن البصري الأولى، لا بُدّ وأنها كانت قبل سنة خمس وخمسين.

ثانيًا: أن الحسن خرج للغزو سنة إحدى وخمسين، إلى خراسان، ومكث في هذه الغزوة إلى منتصف سنة أربع وخمسين، أو أكثر من منتصفها، كما سيأتي قريبًا[3] ـ إن شاء الله تعالى ـ فتضاءل بذلك احتمال حجة الحسن الأولى، من سنة خمسٍ وخمسين إلى سنة خمسين للهجرة.

ثالثًا: أنه صح ـ كما سبق ـ ثناء عظيم من عبد الله بن عمر

---

(١) انظر مصنف ابن أبي شيبة (٣/٩٧) (رقم ٩٧٢٢)، وأخبار مكة للفاكهي (رقم ٢٧٦٧)، وتهذيب الآثار للطبري ـ مسند عمر (رقم ٦٠٢، ٦٠٣)، ومعجم الصحابة لأبي القاسم البغوي (٤١٧)، ومعجم الطبراني الكبير (رقم ٨٣٣٣).

(٢) انظر التهذيب (٧/١٢٨ ـ ١٢٩).

(٣) انظر ما يأتي (٢٨٧ ـ ٢٨٩).

رضي الله عنه، على الحسن البصري[1]، وقد صحَّ أن معرفة عبد الله بن عمر رضي الله عنه بالحسن البصري، ورؤيته له، إنما كانت بمكة، وفي الأبطح منها، كما سيأتي في مبحث عبد الله بن عمر ـ إن شاء الله تعالى ـ ولا يمكن أن يكون هذا اللقاء بين عبد الله بن عمر رضي الله عنه والحسن البصري في حجَّة الحسن التي كانت سنة مائة، لأن وفاة عبد الله بن عمر قبل ذلك، بسبع وعشرين سنة، فليس إلا الحجة الأولى للحسن وقتًا لرؤية عبد الله بن عمر له.

غير أن الثناء العظيم من عبد الله بن عمر رضي الله عنه على الحسن البصري، الذي تقدم ذكره، يرجح تأخر حجة الحسن الأولى إلى آخر وقت ممكن. لأن ذلك الثناء العاطر لا يكون إلا وللحسن البصري شأنٌ عظيمٌ ظاهر، يجعل عبد الله بن عمر ـ وهو من هو ـ يدل المستفتين له على الحسن البصري، مع وجود أمثال أنس بن مالك رضي الله عنه بالبصرة.

وقد تقدم أن آخر سنة يمكن أن تكون سنة حجة الحسن الأولى هي سنة خمسين، وفي هذه السنة يكون للحسن تسع وعشرون سنة.

وهذا السِّنُ للحسن البصري هو السن الذي لا يكاد ينقص لبلوغه تلك الدرجة من العلم والفضل الباهر، الذي جعل عبد الله بن عمر رضي الله عنه يرى له به من الشأن ما حمله على ذكره ـ فيما بعد ـ للسائلين من أهل البصرة.

نعم... يُحتمل أن يكون ثناء عبد الله بن عمر على الحسن كان لأخبار سمعها عنه، وربما كان سماع عبد الله بن عمر، ثم ثناؤه على الحسن ـ بعد حج الحسن، ولا يلزم أن يكون ثناء عبد الله بن عمر لِمَا رآه من الحسن في حجته الأولى، وهذا يبطل

---

(١) تقدم (٢٤١).

استنباط سنة حجة الحسن الأخيرة من ثناء عبد الله بن عمر رضي الله عنه عليه، لأنه لا تلازم بينهما!

لكن يُضعف هذا الاحتمالَ والاعتراضَ، ما يلي:

أولاً: أن جلالة ثناء عبد الله بن عمر، وما فيه من وجوه تدل على ما للحسن البصري من عظيم القدر في نفس ابن عمر، لا أحسبه يكون إلا من مشاهدة ومجالسة. خاصة وأن الحسن البصري في حياة ابن عمر لم يكن قد بلغ المبلغ الذي تطغى فيه سمعته وأخباره على مثل خادم النبي ﷺ أنس بن مالك رضي الله عنه، حتى يُحيل ابن عمر السائلين من أهل البصرة على الحسن لا إلى أنس! أمّا المشاهدة والسماع فقد تَبْلُغُ بالحسن عند ابن عمر مالم تكن بَلَغَتْهُ الأخبار، لعدم شهرة الحسن حينها تلك الشهرة.

ثانيًا: أننا نجزم بأن حج الحسن لا بد أن يكون قبل سنة خمس وخمسين، لأن الحسن لقي في حجه ذاك عثمان بن أبي العاص، وهو رضي الله عنه توفي سنة خمس وخمسين. بل ولا بدّ أن تكون حجته قبل سنة إحدى وخمسين، لأنه كان غازيًا حينها، كما تقدم.

ونكاد نجزم أن حجّ الحسن كان بعد سنة أربع وأربعين، لأن الحسن سنة اثنتين وأربعين خرج للغزو، ومكث فيه سنتين أو أكثر، كما سيأتي قريبًا. أي أنه خرج لهذه الغزوة وله إحدى وعشرون سنة.

والحسن إنما خرج من المدينة، تاركًا الحجاز وراءه، إلى البصرة، سنة سبع وثلاثين، كما تقدم، وله ست عشرة سنة، فلا أحسب الحسن خرج للحج ما بين السادسة عشرة والإحدى والعشرين، لصغر سن الحسن، ولقرب عهده بالحجاز ثانيًا.

ومن سنة سبع وثلاثين إلى عام الجماعة سنة أربعين كان العالم الإسلامي، وخاصة العراق، والشام والحجاز، ومصر ـ

تغص بالفتن، بل والحروب. ولا أحسب الحسن حينها (مما عرفته من سيرته، ومن بعض أخباره) إلا معتزلاً لذلك كله، ولا أحسبه إلا أنه اعتزله بالغزو في سبيل الله تعالى.

فترجّح إذًا أن احتمال حج الحسن ما بين سنتي خمسين وأربع وأربعين! فهذا، مع ما سبق، من قوّة دلالة ثناء عبد الله بن عمر، على أنه كان مبنيًا على مشاهدة ورؤية وخبرة بالحسن، يَضعُف بذلك الاعتراض الموجّه إلى ترجيحي، بأن ثناء عبد الله ابن عمر إنما كان للذي رآه من الحسن سنة حجه!

وكل ما عندي، لم يزل ظنًا وترجيحًا!

لذلك أرجح أن حجة الحسن البصري الأولى كانت حدود سنة خمسين للهجرة!

وعلى هذا يكون بين حجتي الحسن نحو من خمسين سنة!

وننتهي بهذا من تفصيل حجتي الحسن البصري، ببيان أن الأولى كانت حدود سنة خمسين، والثانية كانت سنة مائة.

رابعًا: مغازي الحسن:

ونأتي الآن على ذكر ما عرفناه من مغازيه رحمه الله، وسنيِّها، ووجهاتها:

فمن غزوات الحسن البصري: أنه خرج، وله إحدى وعشرون سنة، تحت قيادة أحد الصحابة، هو: عبد الرحمن بن سمرة[1] رضي الله عنه، مجاهدًا سنة اثنتين وأربعين. وذلك عندما وُجِّه عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه أميرًا على سجستان، فحضر معه الحسن البصري حصار (كابل) وفتحها، ومكث الحسن في هذه الغزاة سنتين.

قال خليفة بن خياط في (تاريخه): «سنة اثنتين وأربعين: فيها وَجَّه ابن عامر[2] عبد الرحمن بن سمرة إلى سجستان، ومعه في تلك الغزاة: الحسن ابن أبي الحسن»[3].

وقال الذهبي في (تاريخ الإسلام): في حوادث سنة اثنتين وأربعين: «وفيها وجَّه عبد الله بن عامر على إمرة سجستان عبد الرحمن بن سمرة، وهو من بني عمه، وكان معه في تلك الغزوة من الشباب: الحسن بن أبي الحسن البصري، والمهلب بن أبي صفرة، وقطري بن الفجاءة»[4].

وصح عن الحسن البصري أنه قال: «كنا مع

---

(١) سوف تأتي ترجمته في مبحثه الخاص.

(٢) هو عبد الله بن عامر بن كريز القرشي العبشمي، من صغار الصحابة سناً، توفي النبي ﷺ وله ثلاث عشرة سنة، وهو فاتح خراسان، وولي إمرة البصرة وفارس في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه، له مناقب، وأخلاق وسيرة حسنة رضي الله عنه، توفي سنة تسع وخمسين.
انظر سير أعلام النبلاء للذهبي (٣/١٨ ـ ٢١).

(٣) تاريخ خليفة بن خياط (٢٠٥).

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي (حوادث ووفيات ٤١ ـ ٦٠ هـ).

عبد الرحمن بن سمرة في بعض بلاد فارس سنتين، وكان لا يُجمِّع، ولا يزيد على ركعتين»[1].

وسوف يأتي مزيد بيان لغزاة الحسن البصري هذه، في مبحث عبد الرحمن بن سمرة، ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وخرج الحسن البصري أيضًا مجاهدًا وكاتبًا، وله ثلاثون سنة، وذلك عندما ولي الربيع بن زياد الحارثي[2] إمرة خراسان، سنة إحدى وخمسين[3]، فخرج الربيع ومعه من أهل الكوفة والبصرة نحو خمسين ألفًا بعيالاتهم، فيهم من الصحابة رضوان الله عليهم: بريدة بن الحصيب، وأبو برزة الأسلمي[4]. فمكث الحسن في غزاته هذه مجاهدًا، وكاتبًا للربيع بن زياد، إلى أن توفي الربيع بن زياد بعد سنتين ونصف من ولايته، سنة ثلاث وخمسين.

فلا ندري! أبقي الحسن في غزاته هذه بعد الربيع بن زياد؟ أم رجع بعده إلى البصرة؟

قال ابن قتيبة في (المعارف): «كان الحسن كاتب الربيع بن زياد الحارثي بخراسان»[5].

وقال العلامة الأخباري أحمد بن يحيى بن جابر البَلاذري (ت ٢٧٩هـ) في (فتوح البلدان): «وكانت ولاية الربيع: سنتين ونصفًا، وسبى في ولايته ألف رأس، وكان كاتبه الحسن البصري»[6].

---

(١) انظر ما يأتي (١٧٨٤ ـ ١٧٨٧).

(٢) هو الربيع بن زياد بن أنس بن الديان المذحجي الحارثي، مخضرم، قائد فاتح، توفي سنة ثلاث وخمسين.
انظر جمهرة أنساب العرب، لابن حزم (٤١٧)، والكامل لابن الأثير (٣/ ٢٤٥)، وتقريب التهذيب (رقم ١٨٩٠).

(٣) فتوح البلدان للبلاذري (٥٠٧)، تاريخ الطبري (٥/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦)، الكامل لابن الأثير (٣/ ٢٤٣).

(٤) فتوح البلدان للبلاذري (٥٠٧ رقم ٩٩٤)، والكامل لابن الأثير (٣/ ٢٤٣).

(٥) المعارف لابن قتيبة (٤٤١).

(٦) فتوح البلدان للبلاذري (٤٨٥).

وقال الكلاباذي في (رجال صحيح البخاري): «كان الحسن كاتبًا للربيع بن زياد بن أنس بن الديان الحارثي والي خراسان من جهة عبد الله بن عامر، في عهد معاوية»[1].

وقال الذهبي في (تاريخ الإسلام) في ترجمة الحسن البصري: «وصار كاتبًا في إمرة معاوية للربيع بن زياد متولى خراسان»[2].

ومُكْثُ الحسن البصري ما يزيد على السنتين في غزوته هذه - هو ظاهر كلام البلاذري - ويؤيده ما صح عن الحسن البصري: أنه مكث مع أنس بن مالك سنتين بنيسابور، كما سأذكره بعد قليل - إن شاء الله تعالى -.

ونيسابور ثاني أكبر مدن إقليم خراسان، شمالي إقليم سجستان[3]. ولذلك اعتبرت مكوث الحسن مع أنس بنيسابور، هو أثناء توليه الكتابة للربيع بن زياد والي خراسان، ويشهد له أيضًا: اتفاق المدة: سنتين!

قال ابن جرير الطبري في مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، من كتابه (تهذيب الآثار): «حدثنا عمران بن موسى[4] حدثنا

---

(١) رجال صحيح البخاري للكلاباذي (١/ ١٦٧).

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي (حوادث ووفيات ١٠١ - ١٢٠ هـ)، (٤٩).

(٣) معجم البلدان لياقوت الحموي (٢/ ٣٥٠) (٥/ ٣٣١ - ٣٣٣).

(٤) هو القزاز، الليثي، أبو عمرو البصري، (ت ٢٤٠ هـ).

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥١٧٢): «صدوق» بينما قال الذهبي في «الكاشف» (رقم ٤٣٤٤): «ثقة» وهذا ما يميل إليه علمي، وهو من شيوخ ابن خزيمة في صحيحه انظر (رقم ١٨٤، ٢٠٥، ٣٤٥، ٤٣٩)، ومن رجال صحيح ابن حبان، انظر فهارس الإحسان (١٨/ ٢٠٣)، وانظر تهذيب التهذيب (٨/ ١٤١).

عبد الوارث[1] حدثنا يونس[2] عن الحسن: أن أنس بن مالك كان بنيسابور على جبايتها، فكان يصلي ركعتين ثم يسلم، ثم يصلي ركعتين، ولا يُجَمِّع، وكان الحسن معه شتوتين»[3].

وإسناده صحيح.

وقال الطبراني في (المعجم الكبير): «حدثنا علي بن عبد العزيز[4] حدثنا عارم[5] حدثنا حماد بن زيد، عن أنس بن سيرين[6] عن الحسن: أنه أقام مع أنس بنيسابور سنتين، فكان يصلي: ركعتين ركعتين»[7].

وإسناده صحيح.

وأخرج هذا الأثر أيضًا، من طريق الحسن البصري، عن أنس، ابن أبي شيبة في (المصنف)[8] وابن جرير الطبري في (تهذيب الآثار) (مسند عمر رضي الله عنه)[9]، وأبو بكر محمد بن

---

(١) هو ابن سعيد بن ذكوان العنبري، مولاهم، أبو عبيدة التنوري، البصري (ت ١٨٠هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٤٢٥١): «ثقة ثبت، رمي بالقدر ولم يثبت عنه».

(٢) هو ابن عبيد، تقدم.

(٣) تهذيب الآثار لابن جرير الطبري (مسند عمر) (١/٢٥٦ رقم ٤٢٢).

(٤) هو ابن المرزبان، البغوي، أبو الحسن، نزيل مكة (ت ٢٨٦ ـ أو ـ ٢٨٧ هـ)، إمام حافظ ثقة، عابوا عليه أخذ المال على الحديث، وكان يعتذر بالحاجة.
انظر ميزان الاعتدال للذهبي (٣/١٤٣)، وسير أعلام النبلاء له (١٣/٣٤٨ ـ ٣٤٩)، ولسان الميزان لابن حجر (٤/٢٤١).

(٥) هو محمد بن الفضل، لقبه: عارم، تقدم أنه ثقة ثبت.

(٦) هو الأنصاري، مولاهم، أبو موسى، وقيل: أبو حمزة، وقيل: أبو عبد الله، البصري، أخو محمد (ت ١١٨ ـ أو ـ ١٢٠ هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥٦٣): «ثقة».

(٧) المعجم الكبير للطبراني (١/٢٤٣ رقم ٦٨٢).

(٨) مصنف ابن أبي شيبة (٢/١٠٤، ٤٥٤)، (رقم ٥١٠٠، ٨٢٠٤).

(٩) تهذيب الآثار، لابن جرير الطبري (مسند عمر بن الخطاب) (١/٢٥٧ رقم ٤٢٣).

إبراهيم بن المنذر النيسابوري الحافظ الفقيه الشافعي (ت ٣١٨ هـ)، في (الأوسط)[1]. كلهم من طريق الحسن، عن أنس. ولكن من غير تصريح بمرافقة الحسن له! وما سبق كافٍ ومغنٍ في إثبات هذه المرافقة.

فهاتان خَرْجَتَان من خرجات الحسن البصري للغزو، مما تناقله الرواة، وحفظته الكتب. الأولى: سنة اثنتين وأربعين، والثانية: سنة إحدى وخمسين. وكل غزوة منهما قد علمنا من بقائه فيها سنتين، ولا ينافي هذا أن يكون بقي فيها أكثر من ذلك! أو أنه غزا غير هاتين الغزوتين! بل هذا هو المظنون!!

وقد تقدم قول سليمان التيمي: «كان الحسن قد أفنى عمره في الغزو»[2].

وصح عن محمد بن سيرين أيضًا، أنه سئل عن شيء من أمر الطعام في الغزو؟ فقال للسائل: «سل الحسن، فإنه كان يغزو»[3].

فمن هذا.. يظهر أنَّ الحسن البصري بعد خروجه من المدينة إلى البصرة، انشغل بالجهاد عن التفرغ لطلب العلم، وبالغزو عن الرحلة لسماع الحديث.

وهذا هو ما قد يفسر عدم سماع الحسن البصري من جماعة من مشاهير الصحابة رضي الله عنهم، الذين عاصرهم الحسن، ومع ذلك لم يسمع منهم.

وقد جعل الإمام الذهبي هذا التفسير: ـ كثرة جهاد الحسن ـ تعليلاً لعدم سماع الحسن من أبي هريرة رضي الله عنه[4].

---

(١) الأوسط لابن المنذر (٤/ ٢٠ رقم ١٧٣٦).

(٢) انظر ما سبق (٢٤٠).

(٣) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٤٨ ـ ٤٩).

(٤) سوف يأتي: مبحث أبو هريرة، وسماع الحسن منه، ـ إن شاء الله تعالى ـ.

فقد ذكر الإمام الذهبي في (سير أعلام النبلاء) مسألة سماع الحسن من أبي هريرة، فمال إلى استنكار السماع، وفسر ذلك بأسباب، قال ضمنها عن الحسن: «وكان كثير الجهاد، وصار كاتبًا لأمير خرسان الربيع بن زياد، وقال سليمان التيمي: كان الحسن يغزو، وكان مفتي البصرة جابر بن زيد أبو الشعثاء[1] ثم جاء الحسن فكان يفتي»[2].

فهاهو الذهبي يعلل عدم سماع الحسن من أبي هريرة، بكثرة خروج الحسن للجهاد.

ولا يعني قولُنا هذا وتعليلُ الإمام الذهبي السابق، أن جهاد الحسن البصري قد عزله عن العلم، وشغله عنه بالكلية! وكل ما يعنيه كثرة جهاد الحسن، أنه لم يرحل في طلبه رحلة واسعة، ولم يَتَعَنَّ في شبابه عناءَ كبار الأئمة في عصره رغبةً في علو الإسناد.

ولذلك كثرت المراسيل في حديثه، وكثرت الوسائط بينه وبين الصحابة رضي الله عنهم، ممن كان يمكنه الرحلة إليهم ولقاؤهم.

وإلا فالجهاد لم يكن حائلاً بين الحسن والعلم، بل على العكس! فإن جهاد الحسن، الذي كان يحضره الجم الغفير من الصحابة، بابٌ من أبواب العلم عظيم.

قال البخاري في (التاريخ الكبير): «قال الهيثم بن عبيد[3]

---

(١) هو الأزدي، ثم الجوفي، البصري، مشهور بكنيته (ت ٩٣ ـ وقيل: ١٠٣هـ).

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٨٦٥): «ثقة فقيه».

(٢) سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٧٢).

(٣) الهيثم بن عبيد الصِّيْد بن عبد الرحمن، بصري، روى عن أبيه وأبي هرمز، روى عنه يحيى بن معين، وأبو موسى محمد بن المثنى، وأحمد بن منصور الرمادي، ومحمد بن عبد الملك الدقيقي، والفضل بن=

حدثني أبي[1] عن الحسن، قال: قال رجل: إنك تحدثنا (قال النبي ﷺ)! فلو كنت تسند لنا؟ قال: والله ما كذبناك ولا كُذِبْنَا، لقد غزوت إلى خراسان، معنا فيها ثلاثمائة من أصحاب محمد ﷺ.

أبو عاصم عن عبيد الصيد، عن الحسن: أدركت ثلاثمائة من أصحاب النبي ﷺ»[2].

وأورده المزي في (تهذيب الكمال) فقال: «وقال أبو موسى محمد بن المثنى[3] حدثنا الهيثم بن عبيد [الذي يقال له الصَّيْد، عن أبيه، قال: قال رجل للحسن: يا أبا سعيد، إنك تحدثنا فتقول:] قال رسول الله ﷺ: فلو كنت تسنده إلى من حدثك؟ قال: يقول الحسن: أيها الرجل، ما كَذَبْنَا ولا كُذِبْنَا، ولقد غزونا غزوة إلى خراسان، ومعنا فيها ثلاثمائة من أصحاب محمد ﷺ، وكان الرجل منهم يصلي بنا، وكان يقرأ الآيات من السورة، ثم يركع»[4].

= سهل الأعرج، ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، ولم يورد فيه جرحاً أو تعديلاً، بينما ذكره ابن حبان في «الثقات».

ومثله روى عنه إمام الجرح والتعديل: يحيى بن معين: لا ينزل عن مرتبة الصدوق.

انظر الجرح والتعديل (٩/ ٨٤). والثقات لابن حبان (٧/ ٥٧٧) (٩/ ٢٣٦)، وانظر قواعد في علوم الحديث للتهانوي (٢١٨).

(١) عبيد بن عبد الرحمن، أبو عبيدة البصري، يعرف بالصَّيْد.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٤٣٨٢): «صدوق».

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٤٥٢).

(٣) هو ابن عبيد العنزي، أبو موسى البصري، المعروف بالزَّمِن (ت ٢٥٢ هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٦٢٦٤): «ثقة ثبت، كان هو وبندار فرسي رهان».

(٤) تهذيب الكمال (٦/ ١٢٤)، والزيادة بين المعقوفتين ساقطة من المطبوع فاستدركتها من المخطوط (١/ ٢٥٩).

قلت: فهذا إسناد حسن، وأبو موسى محمد بن المثنى من شيوخ البخاري[1]، على أن المزي قد تكفل بما أخفاه من أسانيد نقوله، مع جزم البخاري في تعليقه للخبر.

ثم إن الهيثم بن عبيد قد توبع على أبيه، بما رواه أبو عاصم الضحاك بن مخلد[2] عن عبيد الصيد، كما في (التاريخ الكبير) للبخاري.

ومتابعة أبي عاصم اقتصرت على عدد الصحابة الذين أدركهم الحسن.

ومع أن أبا عاصم شيخ للبخاري[3] إلا أنه لا يحق لي الجزم باتصال الخبر الذي نقله عنه البخاري! إذ لم يذكره عنه البخاري بصيغة دالةٍ أو محتملة للتلقي.

ثم إني وجدت الخبر السابقَ مسندًا في (الكامل) لابن عدي، فالحمد لله!

قال ابن عدي: «حدثنا أحمد بن محمد بن عمر بن بسطام[4]

---

(١) انظر المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل، لابن عساكر (رقم ٩٤٩).

(٢) هو الشيباني، أبو عاصم النبل، (ت ٢١٢هـ، أو بعدها).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٢٩٧٧): «ثقة ثبت».

(٣) انظر: أسامي مشايخ البخاري لابن مندة، (رقم ١٢١)، وحاشية تحقيقه.

(٤) أحمد بن محمد بن عمر ـ أو عمرو ـ بن بسطام المرزوي، لم أجد له ترجمة، لكنه أحد شيوخ ابن حبان في الصحيح، انظر الإحسان (رقم ٧٣٠٩)، وقد قال ابن حبان في مقدمة صحيحه (الإحسان ١/ ١٤١): «ولعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ، من أسبيجاب إلى الإسكندرية، ولم نرو في كتابناهذا إلا عن مئة وخمسين شيخاً، أقل أو أكثر ولعل معوّل كتابنا هذا يكون على نحو عشرين شيخاً، ممن أدرنا السنن عليهم، واقتنعنا برواياتهم عن رواية غيرهم، على الشرائط التي وصفنا». =

حدثنا سعيد بن مسعود[1] حدثنا الهيثم بن عبيد الصيد: حدثنا أبي: عن الحسن...» فذكره: نحو لفظه في (تهذيب الكمال)[2].

وهذا إسناد حسن.

فإذا كانت إحدى غزوات الحسن البصري كان معه فيها ثلاثمائة رجل من أصحاب النبي ﷺ، فكيف يكون الغزو حائلاً بين الحسن وطلب العلم النبوي الشريف؟!

ولا يصح اعتقاد أن الذهبي كان يرى أن الغزو حال بين الحسن والعلم، والذهبي ذكر في كلامه السابق ـ كما تقدم ـ عن سليمان التيمي، أنه قال: «كان الحسن يغزو، وكان مفتي البصرة جابر بن زيد أبو الشعثاء، ثم جاء الحسن فكان يفتي»[3].

فهل الذي يأتي من الغزو مفتيًا، كان الغزو حائلاً بينه وبين العلم؟! أم كان الغزو له حلقة عظيمة من حلقات العلم، بوجود تلك الكوكبة العظيمة من صحابة الرسول ﷺ؟!

وقد قال مطر الوراق[4]: «كان رجل أهل البصرة: جابر بن

= فهذا يدل على أن شيوخ ابن حبان في صحيحه ثقات عنده، وقد قرر ذلك ابن حجر في ترجمة أحمد بن علي بن الحسين المدائني، من لسان الميزان (١/ ٢٧١).

(١) سعيد بن مسعود بن عبد الرحمن، أبو عثان المروزي (٢٧١ هـ).
قال الذهبي في (سير أعلام النبلاء) (١٢/ ٥٠٤ ـ ٥٠٥): «المحدث المسند، أحد الثقات».

(٢) الكامل لابن عدي (١/ ١٥٩).

(٣) انظر ما سبق (٢٩١).

(٤) مطر بن طهمان الورَّاق، أبو رجاء السلمي مولاهم، الخراساني، سكن البصرة (ت ١٢٥ هـ، وقيل: ١٢٩).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٦٦٩٩): «صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف».
وحرر الإمام الذهبي عبارته فيه، فقال في (سير أعلام النبلاء) (٥/ ٤٥٣): «وغيره أتقن للرواية منه، ولا ينحط حديثه عن رتبة الحسن، وقد احتج به مسلم». =

زيد، فلما ظهر الحسن، جاء رجل كأنما كان في الآخرة، فهو يخبر عمّا رأى وعاين»[1].

فالحسن عندما رجع من الغزو إنما رجع إمامًا ضخمًا! ولم يفتر بعده عن طلب العلم أيضًا!! لكن فاته شيء من علو الإسناد.

وفوات علو الإسناد، هو الأثر الحقيقي لكثرة جهاد الحسن البصري، بل هو الأثر الوحيد، وهذا هو ما عناه الإمام الذهبي، وسبق أن شرحته.

والله أعلم.

= ومما فات الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: أن علي بن المديني قال عن مطر: «كان صالحاً وسطاً، لم يكن بالقوي»، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني (رقم ٣)، وقال الإمام أحمد بن حنبل: «إن قتادة جلس مجلس الحسن، فلما مات جلس مطر بعده» تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم ١١٣٥)، وقال محمد بن إسحاق بن مندة في كتاب الإيمان (١/ ١٤٢ رقم ١٠): «محله الصدق»، وذكره الحاكم في نوع معرفة الأئمة الثقات المشهورين، معرفة علوم الحديث للحاكم (٢٤٨).

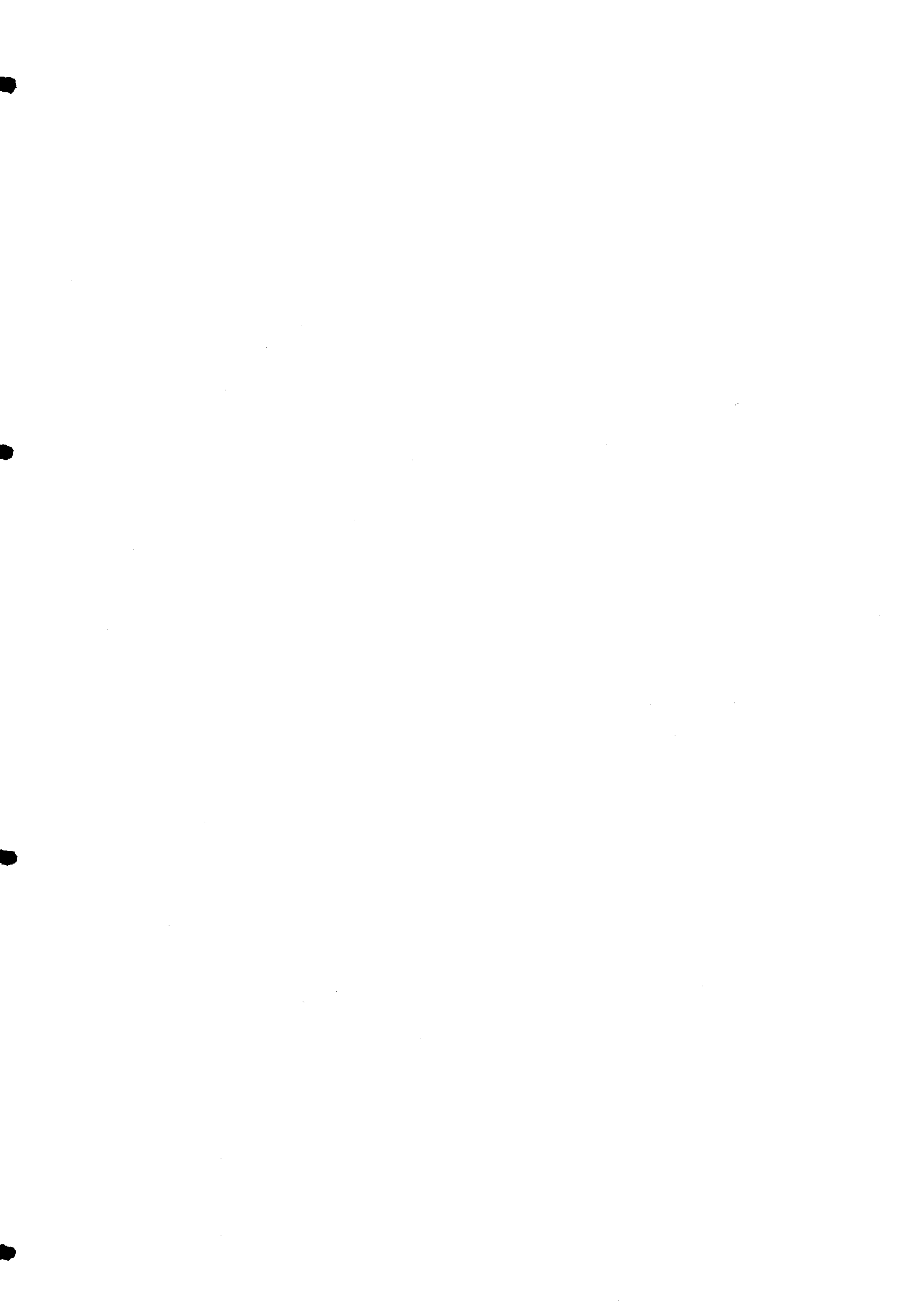
ووجدت أن الترمذي أخرج له في جامعه (رقم ٣٤٧٠)، ثم قال: «حسن غريب».

هذه كلها أقوال فاتت الحافظ ابن حجر في التهذيب، في ترجمة مطر الوراق!! (التهذيب ١٠/ ١٦٧ ـ ١٦٩).

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٩٠، المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٤٨).

الفصل الثاني

مرتبة مراسيل الحسن البصري



الفصل الثاني:
مرتبة مراسيل الحسن البصري

وأعني بـ(المرسل) في هذا المبحث، ما أرسله الحسن البصري إلى النبي ﷺ. دون ذكر الواسطة، أي: ما قال فيه الحسن: قال النبي ﷺ. هذا ما أعنيه ـ بالدرجة الأولى ـ من مراسيل الحسن البصري، وهو ما عناه الأئمة منها، لأن المرسل أول ما ينصرف ـ إذا (أطلقوه) إلى (المرسل المطلق).

[معنى قول المحدثين: «مراسيل فلان صحاح».]

ويجب التنبيه إلى أن مُفاضَلات المحدثين بين مراسيل التابعين إلى النبي ﷺ، كقولهم مثلاً: إن مرسل فلان صحيح ـ ليس هذا منهم تصحيحًا للمرسل، تصحيح قبولٍ واحتجاج؛ لكنهم يعنون بذلك أن مرسله أصح من مرسل فلان، أي: أقل ضعفًا من مرسله، إذ إن (المرسلَ) منقطع، ولا تقوم الحجة بالمنقطع عند المحدثين.

إذًا... فقولهم: فلان صحيح المراسيل، أي: مرسله أصح من مرسل غيره، أي: أقل ضعفًا. ولا يقصدون أن مرسله من قسم (الصحيح) المقبول مطلقًا، لكنه مما فُتِّشَ في الغالب فَوُجِدَ متابَعًا بما يدل على صحته.

أقول هذا.. لأن المرسل في ذاته ضعيفٌ غير محتج به، عند الكافة! أو يكاد يكون قول الكافة.

قال ابن رجب الحنبلي في (شرح علل الترمذي): «واعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفَّاظ وكلام الفقهاء في هذا الباب، فإن الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلاً، وهو

ليس بصحيح على طريقتهم، لانقطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النبي ﷺ. وأما الفقهاء فمرادهم: صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث، فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً، قوي الظن بصحة ما دل عليه، فاحْتجَّ به مع ما احتف به من القرائن».

قال ابن رجب: «وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل، عند الأئمة: كالشافعي، وأحمد، وغيرهما، مع أن في كلام الشافعي ما يقتضي صحة المرسل حينئذ، وقد سبق قول الإمام أحمد في مرسلات ابن المسيب: صحاح، ووقع مثله في كلام ابن المديني وغيره»(١).

قلت: فهذا هو تقرير ما سبق، من أن ما يذكره المحدثون عن (تصحيح مراسيل فلان): أنهم يعنون بذلك قوة مراسيله بالنسبة لغيره، مع كونها لم تخرج من حيث الاحتجاج بها عن حيز الضعف عندهم.

وعلى هذا المعنى قال ابن عبد البر في (التمهيد): «اختلف الناس في مراسيل الحسن: فقبلها قوم، وأباها قوم»(٢).

ومن قول ابن عبد البر هذا، نبدأ بعرض أقوال الأئمة في مراسيل الحسن البصري:

[مَنْ وَهَّى مراسيل الحسن]

وأبدأ بمن وهَّى مراسيل الحسن:

قال محمد بن سيرين؛ «ثلاثة كانوا يُصَدِّقون مَنْ حَدَّثَهم: أنس، وأبو العالية، والحسن البصري»(٣).

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٥٤٣ ـ ٥٤٤).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١/ ٥٧).

(٣) العلل للإمام أحمد (رقم ٩٨٩)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٣٥، ٤٣)، والجعديات لأبي القاسم البغوي (رقم ١٢٠٤)، وسقط من إسناده محمد بن سيرين، فجاء وكأن الكلام لابن عون! وسنن الدارقطني (١/ ١٧١ ـ ١٧٢)، وغيرهم.

فقال الخطيب البغدادي في (الكفاية) معلقًا على كلام ابن سيرين: «أراد ابنُ سيرين: أنهم كانوا يأخذون الحديث عن كل أحد، ولا يبحثون عن حاله، لحسن ظنهم به، وهذا الكلام قاله ابن سيرين على سبيل التعجب منهم في فعلهم، وكراهته لهم ذلك»[1].

وأعجب ـ بعد ذلك ـ من الحافظ ابن رجب الحنبلي كيف فهم مُقدِّمة كلام الخطيب هذا؟!

قال ابن رجب: «قال الخطيب: أراد أنسَ بنَ سيرين، وفيه نظر»[2].

فقد فهم ابن رجب على أن قول الخطيب: «أراد ابن سيرين» أن الخطيب أراد تعيين (أنس) المهمل النسب في كلام محمد بن سيرين!!

فقرأ ابن رجب (ابنَ سيرين) بالنصب على المفعولية، وظاهر أنها ليست كذلك!! وأنها مرفوعة، فاعلاً لـ(أراد)!

وقال محمد بن سيرين أيضًا: «لا تأخذوا بمراسيل [وفي رواية: لا تحدثن عن] الحسن وأبي العالية، فإنهما لا يباليان عمن أخذا الحديث»[3].

وقال عبد الله بن عون: «كان الحسن يحدثنا بأحاديث، لو كان يسندها كان أحب إلينا»[4].

وذكر الإمام الشافعي في (الأم) حديثًا من مراسيل الحسن البصري إلى النبي ﷺ، يرويه عطاء بن أبي رباح عن الحسن البصري به مرسلاً، ثم قال الشافعي مشيرًا إلى ضعف مرسل

---

(١) الكفاية للخطيب (٤١١).

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (٥٣٨).

(٣) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٣٦)، وسنن الدارقطني (١/ ١٧١)، والكفاية للخطيب (٤٣١)، واللفظ للدارقطني، والزيادة عن غيره.

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١/ ٥٧).

الحسن: «وأخبرني بعض من أثق به: أن رجلاً من أهل العلم رواه عن مصعب، عن عطاء، عن النبي ﷺ، وسكت عن الحسن! فقيل له: أصحاب مصعب يروونه عن عطاء عن الحسن؟! فقال: نعم، وكذلك حُدِّثنا، ولكن عطاء مرسل أنفق من الحسن مرسل!»[1].

وذكر البيهقي في (معرفة السنن والآثار)، أن الشافعي عيّن الإمام الذي من أهل العلم، والذي قال ما سبق، في تفضيل مرسل عطاء على مرسل الحسن البصري.

قال البيهقي: «سمّاه في القديم، فقال: إن ابن المبارك رواه عن مصعب، عن عطاء عن النبي ﷺ، وسكت عن الحسن... ـ وذكر القصة ـ»[2].

فظهر بهذا أن الإمام الذي ضعّف مراسيل الحسن، وقوّى مراسيل عطاء عليها، هو عبد الله بن المبارك رحمه الله.

وقال الشافعي أيضًا في (الأم): «وسليمان بن يسار، وعروة، أحسن مرسلاً عن عمر، ممن رويت عنه»[3].

فبيَّن البيهقي أن الذي أبهمه الشافعي هو الحسن البصري، فقال في(معرفة السنن والآثار): «يريد رواية المبارك بن فضالة عن الحسن، فإن مراسيل الحسن غير قوية»[4].

غير أن للإمام الشافعي موقفًا آخر من مراسيل الحسن البصري، حكاه عنه بعض أصحاب مذهبه، ودللوا عليه، كما سيأتي فيما بعد إن شاء الله تعالى.

---

(١) الأم للشافعي (٣/١٨٨).
(٢) معرفة السنن والآثار للبيهقي (رقم ١١٧٦٠).
(٣) الأم للشافعي (٦/٢٤٧).
(٤) معرفة السنن والآثار للبيهقي (رقم ٢٠٣٣٦).

وقال الإمام أحمد: «مرسلات سعيد بن المسيب صحاح، لا نرى أصح من مرسلاته، وأمَّا الحسن وعطاء، فليس هي بذلك، هي أضعف المرسلات، لأنهما يأخذان عن كل أحد»[1].

وقال ابن سعد في (الطبقات): «ما أرسل من الحديث فليس بحجة»[2].

وقال أبو داود في (سؤالات الآجري له)، وسأله الآجري: «مراسيل عطاء أو مراسيل مجاهد؟ قال: مراسيل مجاهد، عطاء يحمل عن كل ضرب، قلت: (القائل الآجري): مراسيل الحسن أو مراسيل عطاء؟ قال: مراسيل عطاء»[3].

وقال الترمذي في (العلل الصغير): «من ضعف المرسل، فإنه ضعف من قِبَل أن هؤلاء الأئمة حدثوا عن الثقات وغير الثقات، فإذا روى أحدهم حديثًا وأرسله، لعله أخذه عن غير ثقة: قد تكلم الحسن في معبد الجهني[4]، ثم روى عنه»[5].

قال ابن رجب في (شرح العلل): «أمَّا مراسيل الحسن: ففي كلام الترمذي ما يقتضي تضعيفها، فإنه ذكر أن الحسن ضعف معبدًا ثم روى عنه، فتضعف مراسيله حينئذ»[6].

---

(١) المعرفة والتاريخ للفسوي (٣/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠)، وسنن البيهقي (٦/ ٤٢)، ومعرفة السنن والآثار له (رقم ١١٧٧٤، ١١٧٧٥)، والكفاية للخطيب (٤٢٥ ـ ٤٢٦).

(٢) الطبقات لابن سعد (٧/ ١٥٧ ـ ١٥٨).

(٣) سؤالات الآجري لأبي داود [الماجستير] (رقم ١٠٥٥، ١٠٥٦).

(٤) هو معبد بن خالد الجهني، القدري، ويقال إنه: ابن عبد الله بن عُكَيم، ويقال: اسم جده: عويمر، قتل سنة ثمانين.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٦٧٧٧): «صدوق مبتدع، وهو أول من أظهر القدر بالبصرة».

(٥) العلل الصغير للترمذي، بذيل جامع الترمذي (٥/ ٧٥٥).

(٦) شرح العلل لابن رجب (٥٣٦).

وقال ابن جرير الطبري في (تهذيب الآثار) (مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه): «مراسيل الحسن أكثرها صحف غير سماع، وأنه إذا وُصلتْ الأخبار، فأكثر روايته عن مجاهيل لا يعرفون، ومن كان كذلك، فيما يروي من الأخبار، فإن الواجب عندنا أن نتثبت في مراسيله»[1].

وقال ابن جرير الطبري أيضًا، في (ذيل المذيل) كما في منتخبه: «كان الحسن عالمًا فقيهًا، فاضلاً، قارئًا، لا يشك في صدقه فيما روى ونقل.

غير أنه كان كثير المراسيل، كثير الرواية عن قوم مجاهيل، وعن صحف وقعت إليه لقوم، أخذها منهم وعنهم»[2].

وقال الدارقطني كما في (تهذيب التهذيب): «مراسيله فيها ضعف»[3].

وقال الخطابي في (معالم السنن - شرح سنن أبي داود): «وكان الحسن لا يبالي أن يروي الحديث ممن سمع»[4].

وقال البيهقي في (معرفة السنن والآثار): «مراسيل الحسن غير قوية»[5].

وقال أيضًا: «لا يشك حديثيٌّ في أن مراسيل سليمان بن يسار وعروة أولى من مرسل أبي المهلب، والحسن»[6].

وقال الحافظ الأندلسي عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي

---

(١) تهذيب الآثار لابن جرير الطبري (مسند علي) (١١٣).
(٢) المنتخب من ذيل المذيل (بذيل تاريخ الطبري) (١١/٦٣٧).
(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر (٢/٢٧٠).
(٤) معالم السنن للخطابي (٦/٢٧١ رقم ٤٢٩).
(٥) معرفة السنن والآثار للبيهقي (٢٠٣٦).
(٦) معرفة السنن والآثار للبهقي (رقم ٢٠٣٣٨).

(ت٥٨١ هـ)، كما نقله عنه ابن القطان في (بيان الوهم والإيهام): «مراسيل الحسن ضعاف عندهم جدًا»[١].

ثم طُبعت (الأحكام الوسطىٰ) لعبد الحق، فوقفت على هذا القول فيها[٢].

وقال أيضًا: «مراسيل الحسن من أضعف المراسيل»[٣].

وقال ابن القطان في (بيان الوهم والإيهام): «ضعيف المراسيل عندهم»[٤].

وقال الإمام الذهبي في (الموقظة): «من أوهى المراسيل عندهم: مراسيل الحسن»[٥].

وقال الحافظ العراقي في (التبصرة والتذكرة): «مراسيل الحسن عندهم شبه الريح»[٦].

وذكر السخاوي في (فتح المغيث) درجات المراسيل، فقال في آخر درجة منها: «ودونها مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد، كالحسن»[٧].

على أن السخاوي مال إلى تقوية مراسيل الحسن البصري، في (المقاصد الحسنة)[٨]!!

ثم تتابع عامة المتأخرين والمُحْدَثين على توهية مراسيل الحسن البصري!

---

(١) بيان الوهم والإيهام لابن القطان ـ خط ـ (١/ ١٥٧/أ).
(٢) الأحكام الوسطى (٣/ ٣٤١).
(٣) المصدر قبل السابق، ثم وجدته في الأحكام الوسطى لعبد الحق (٣/ ١١١).
(٤) بيان الوهم والإيهام لابن القطان ـ خط ـ (١/ ٢٦١/أ).
(٥) الموقظة للذهبي (٤٠).
(٦) التبصرة والتذكر للعراقي (١/ ٢٧٦).
(٧) فتح المغيث للسخاوي (١/ ١٨١).
(٨) انظر المقاصد الحسنة للسخاوي (رقم ٣٨٤).

[حُجَجُ مَنْ وَهَّى مراسيل الحسن]

واحتج من ذهب إلى توهين مراسيل الحسن البصري بعدة نقول:

منها: ما سبق عن ابن سيرين، من أنه كان يروي عن كل أحد، من غير تحرٍّ للثقة، وتركٍ للرواية عن الضعيف[1].

ومنها: ما أخرجه ابن سعد في (الطبقات)، قال: «أخبرنا عفان بن مسلم[2] قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، قال: حدثت الحسن بحديث، فإذا هو يحدث به، فقلت: يا أبا سعيد، من حدّثكم؟ قال: لا أدري. فقلت: أنا حدثتكم به»[3].

وقال الفسوي في (المعرفة والتاريخ): «حدثنا مسلم بن إبراهيم: حدثنا حماد بن سلمة: أخبرنا علي بن زيد، قال: حدثت الحسن بحديث، وهو عندي متوار في منزلي، فاستعاده ست مرات، فلما أن ظهر، جعل يحدث بذاك الحديث، فقلت: يا أبا سعيد، من حدثكم بهذا؟ قال: دعنا منك، فلما أكثرت عليه قال: أنت حدثتنيه»[4].

وإسنادهما صحيح، إلى علي بن زيد بن جدعان، وفي علي بن زيد كلام، هذا أوان تلخيصه:

[ترجمة علي بن زيد بن جُدعان]

فهو علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جُدعان التيمي، البصري، أصله حجازي، ينسب إلى جد جده، فيقال: علي بن زيد ابن جدعان، (ت ١٣١ هـ، وقيل: بعدها).

---

(١) انظر ما سبق (٣٠٠ ـ ٣٠١).

(٢) هو ابن عبد الله الباهلي، أبو عثان الصفار، البصري (ت ٢١٩هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٤٦٢٥): «ثقة ثبت، قال ابن المديني: كان إذ شك في حرف من الحديث تركه، وربما وهم، وقال ابن معين: أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة، وما بعدها بيسير».

(٣) طبقات ابن سعد (٧/ ١٦٥).

(٤) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٣٦).

قال الحافظ في (التقريب): «ضعيف»[1].

بينما قال الذهبي في (المغني في الضعفاء): «صالح الحديث»[2].

وقال الذهبي في (الكاشف): «أحد الحفاظ، وليس بالثبت»[3].

وقال الذهبي أيضًا في (سير أعلام النبلاء): «الإمام العالم الكبير، كان من أوعية العلم، على تشيع قليل فيه، وسوء حفظ، يغضه من درجة الإتقان»[4].

وذكر الذهبي أيضًا في (معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد) وقال: «صويلح الحديث، قال أحمد ويحيى: ليس بشيء، وقواه غيرهما»[5].

قلت: وأحسبُ الذهبيَّ أَوْفَقَ من الحافظ ابن حجر في تلخيص حكم علي بن زيد من أقوال النقاد. ومن نظر في أقوال النقاد في علي بن زيد، وجد أنها ـ في الغالب ـ دائرة بين التضعيف الخفيف، أو وصفه بأنه: «صدوق» أو «لا بأس به» ونحوها[6].

بل ربما وصفه الناقد الواحد مرَّة بمثل قولهم: «ليس بالقوي»، التي هي من أخف التضعيف، ووصفه مرة بمثل قولهم: «لا بأس به»!

وهذا هو ما وقع من الإمام أحمد، حيث أطلق القولين في

---

(١) التقريب (رقم ٤٧٣٤).
(٢) المغني في الضعفاء للذهبي (٢/ ٤٤٧ رقم ٤٢٦٥).
(٣) الكاشف للذهبي (٢/ ٢٤٨ رقم ٣٩٧٥).
(٤) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧).
(٥) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد. للذهبي (رقم ٢٤٩).
(٦) انظر التهذيب (٨/ ٣٢٢ ـ ٣٢٤).

علي بن زيد، كما في رواية ابنه صالح عنه، حيث روى عن أبيه القولين[1].

وقد فات الحافظ ابن حجر في (التهذيب) قول الإمام أحمد: «لا بأس به»!

وهذا ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال)، وهو من نقاد القرن الرابع، تأخر قليلاً، فاستوعب كلام من سبقه في الرجال[2]، على إنصاف فيه وتوسط في الجرح والتعديل[3]، قال في آخر ترجمة علي بن زيد المطولة في كتابه: «ولعلي بن زيد غيرما ذكرت من الحديث أحاديثه صالحة، لم أر أحدًا من البصريين وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه، وكان يغالي في التشيع، في جملة أهل البصرة، ومع ضعفه يكتب حديثه»[4].

والغريب أنه سقط في (التهذيب)، أول كلام ابن عدي، وهو قوله: «ولعلي بن زيد غيرما ذكرت من الحديث أحاديث صالحة»!

وهذا أحفظ أهل الدنيا ـ كما قال الذهبي في السير[5] ـ أبو

---

(١) انظر مسائل صالح بن الإمام أحمد (رقم ١٢٩٢)، وتاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (١٢/٩٨).

(٢) قال حمزة بن يوسف السهمي (ت ٤٢٧ هـ) في (تاريخ جرجان) (٢٦٧): سألت أبا الحسن الدارقطني أن يصنف كتاباً في ضعفاء المحدثين، فقال لي: أليس عندك كتاب ابن عدي؟ قلت: نعم، قال: فيه كفاية، لا يزاد عليه».

(٣) وصف ابن عدي بالاعتدال والإنصاف كل من: الذهبي والسخاوي.
انظر ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي ضمن أربع رسائل في علوم الحديث (١٧٢)، والإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، للسخاوي (٣٥٥).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٢٠١).

(٥) انظر سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٥٥).

الحسن الدارقطني، يقول عن علي بن زيد: «أنا أقف فيه، لا يترك، عندي فيه لين»[١].

وقد تحرفت هذه العبارة في (التهذيب) إلى: «لا يزال عندي فيه لين»!

فهذا هو الدارقطني يتوقف في شأن علي بن زيد، لشدة ما تتجاذبه آخر مراتب التعديل وأول مراتب الجرح!

وأعود فأقول: إن تضعيف النقاد لعلي بن زيد ـ في الغالب ـ من أخف ألفاظ التضعيف، وهذا التضعيف مع وجود من وصفه بمثل قولهم: «صدوق» أو «لا بأس به» بل ووجود من وصفه بكلا المرتبتين، قد يدل على أنه ممن يحسن حديثه.

إذ إنه يُحَسَّنُ حديثُ من قيل فيه: (ضعيف) لأكثر من سبب:

قال ابن القطان في (بيان الوهم والإيهام) وهو يتكلم عن وصفهم الراوي بقولهم عنه: «ضعيف»، قال: «وهذا اللفظ قد يقال لمن هو صدوق، ومن لا يكون به بأس.. يستضعف بالقياس إلى من هو فوقه، في باب الثقة والأمانة»[٢].

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في (إقامة الدليل على إبطال التحليل) من (الفتاوى الكبرى) تضعيفًا من الإمام أحمد لأحد الرواة، بقوله فيه: «ضعيف ليس بالقوي» فقال شيخ الإسلام معلقًا على هذه العبارة: «لكن هذه العبارة يُقْصد بها أنه ممن ليس يصحح حديثه، بل هو ممن يحسن حديثه، وقد كانوا يسمون حديث مثل هذا ضعيفًا، ويحتجون به لأنه حسن، إذ لم يكن

---

(١) سؤالات البرقاني للدارقطني بتحقيق القشقري (رقم ٣٦١)، وتاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (١٢/ ٩٩).

(٢) بيان الوهم والإيهام لابن القطان ـ خط ـ (٢/ ٢٢١/أ).

الحديث إذ ذاك مقسومًا إلا إلى صحيح وضعيف، وفي مثله يقول الإمام أحمد: الحديث الضعيف خير من القياس، يعني: الذي لم يقو قوة الصحيح، مع أن مخرجه حسن»[1].

قلت: ويتقوَّى ما ذكره شيخ الإسلام عن الإمام أحمد وغيره، في إطلاقهم لفظة «الضعيف» على الراوي الذي يحسن حديثه، في خصوص (علي بن زيد بن جدعان)، بدليل أن الإمام أحمد قال فيه أيضًا ـ كما سبق ـ: «لا بأس به».

ويتقوَّى ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية أيضًا، على العموم، بما أشار إليه من أنَّ تقسيم الحديث إلى (صحيح) و(حسن) و(ضعيف) ليس من مصطلح المحدثين قبل الإمام الترمذي! وهذه مسألة عميقة، تعرض لها شيخ الإسلام بوضوح أكثر من غير هذا الموضع[2]، وأثبتها الشيخ ربيع بن هادي عمير المدخلي في كتابه: (تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين).

ولهذه المسألة نتائج كثيرة بالغة الخطورة، منها: ما ذكره شيخ الإسلام من أنهم قد يقولون عن الراوي إنه (ضعيف)، ويقصدون به ضعفًا لا يخرجه عن حيز الاحتجاج، وهذه نتيجة.. بل صاعقة!!!

تعني أننا في حاجة إلى دراسة عميقة لمن ضُعِّفوا، لمعرفة أي المراتب عُنِيَ بتضعيفهم: مرتبة (الحسن)، أم دون ذلك!!

وقد يعين على فهم حقيقة التضعيف، وما هي مرتبته، تصرفاتُ النقاد العملية، بالتصحيح والتضعيف، وبالاحتجاج والرد.

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٣/ ٢٤٣).

(٢) علم الحديث لشيخ الإسلام ابن تيمية (٨١ ـ ٨٥)، وانظر إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية (١/ ٣١، ٧٧).

فهذا يعين على معرفة حقيقة مرتبة الراوي من الضعف، ويساعد على معرفة ما إذا كان يحتج بحديثه أم يُرَد.

هذا إضافة إلى أنه ـ في كثير من الأحيان ـ تكون ألفاظ النقاد في تضعيف الرواة واضحة في الإزراء بدرجة أحد الرواة، متضافرة على أنه لا يحتج به، وربما تكاثر من صرَّح بذلك في شأنه، فتكون المسألة حينها واضحة، لا تحتاج إلى دراسةٍ موازنةٍ بين الإطلاقات في جرحه، وتصرفات النقاد في معاملة حديثه.

والأمر ـ ولا شك ـ في غاية الخطورة، حقيق بأبحاث كثيرة جادة.

فإذا رجعنا إلى علي بن زيد ابن جدعان، وأردنا أن نعرف مرتبته من الضعف. . الضعف الذي يشمل الحُسْن، على اصطلاح قدماء المحدثين، فإننا نبحث عن أحكام النقاد العملية، وتطبيقاتهم، التي تضع الراوي في المرتبة الواضحة من الحُسْن أو الضعف.

فنقف مع الإمام الترمذي، ومع إطلاق خاص من إطلاقاته:

فالوقفة الأولى مع منهج الترمذي في التصحيح والتحسين، واتهامه بالتساهل، ثم بعدم الاعتماد عليه في ذلك!

قلت: فهذه المقالة نسيت مكانة الترمذي بين جهابذة المحدثين ونقاده، وغفلت عن تباين اجتهادات المحدثين في التصحيح والتضعيف. . . أحيانًا، وأن الاختلاف في ذلك لا يدل على تساهل المُصَحِّح أو تَشَدُّدَ المُضَعِّفِ، ما دام أن الأمرَ اجتهادٌ مِمَّنْ له حَقُّ الاجتهاد، على أُسُسٍ وأُصولٍ مُتَّفَقٍ عليها، تختلف النتائج عليها، بسبب تفاوت العلم بكل جزئية، لا بسبب التساهل والتشدد.

لذلك فإن تصحيح الترمذي أو تحسينه لأحاديث رواةٍ خالفه فيهم جمعٌ من الحفاظ بتضعيف أحاديثهم، لا يصح أن يكون دليلاً على تساهله. وإلا لما نجا من هذا الاستدلال على التساهل أحدٌ

يُذكر من نقاد الحديث، إذ لا يخلو أن يوثق العالم منهم راويًا ويُصحَح أحاديثه، بينما يخالفه في ذلك بالتضعيف غيره، ويكون الصواب مع من ضعفه.

وإذا جرينا على مثل هذا المنوال، وعكسنا قاعدتهم السابقة، فيحق للترمذي أن يكون متشددًا في التصحيح، لأنه ـ وفي عدد كثير ـ يحسن أحاديث في الصحيحين[1]، أو أحدهما[2]!! بل وجدته قال عن حديث في الصحيحين كليهما، قال: «غريب»[3] وعن غير حديث في أحدهما قال أيضًا: «غريب»[4]!!!

والمعروف أن الترمذي إذا قال: «غريب»، ولم يقرنه بصحةٍ أو حسن، فإنه يعني به تضعيف ذلك الحديث. وذلك هو ما ذكره مغلطاي بن قليج الحافظ علاء الدين المصري (ت٧٦٢ هـ) في كتابه (الإعلام بسنته عليه السلام شرح سنن ابن ماجه)[5]. وحققه أيضًا الدكتور نور الدين عتر، في كتابه: (الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين)[6].

وعلى هذا: فهل يكون الترمذي متشددًا في التصحيح أيضًا؟! فيكون بذلك متشددًا ومتساهلًا؟!!

وقد دافع الدكتور نور الدين عتر في كتابه السابق ذكره، عن اتهام الترمذي بالتساهل، فأحسن الدفاع عن الترمذي، وطوَّل في ذلك[7]. لكنه لم يذكر ما سبق، مما يصلح أن يكون دليلًا على تشدد الترمذي عند من ندفع قَوْلَهم بتساهله!

---

(١) انظر تحفة الأشراف للمزي (رقم ١٢٩٥، ١٥٨٥، ١١٧٢٠).
(٢) انظر تحفة الأشراف للمزي (رقم ٢٥٧، ٤٠٤، ٥٠١، ٨٥٧، ١١١٥، ١٧٢٣).
(٣) انظر تحفة الأشراف (٩٦٣).
(٤) انظر تحفة الأشراف (رقم ٥١٤، ١٤٤٤).
(٥) الإعلام بسنته، لمغلطاي ـ خط ـ (٣/٥١/ب ـ٥٢/أ).
(٦) الإمام الترمذي، للدكتور نور الدين العتر (١٦٦).
(٧) الإمام الترمذي، للدكتور نور الدين عتر (٢٣٧ ـ ٢٦٥).

هذه الوقفة الأولى مع الإمام الترمذي!

أما الوقفة الثانية: فهي مع إطلق من إطلاقاته، وأخص إطلاقًا معينًا، هو قوله: «حسن غريب»، لأنه الإطلاق الذي جرّنا إلى هذا الاستطراد، عن مسألتنا الأساسية: (علي بن زيد بن جدعان).

ولسنا هنا في مجال شرح تعريف الترمذي: لـ(الحسن)، أو بيان أنواع (الغريب) عنده، ولكننا في مجال بيان ما إذا كان تحسين الترمذي لحديث يعني تقوية رجال إسناده.

ولا يشك حديثي أن الناقد إذا قال: «حديث صحيح»، أو «حديث حسن»، أن الأصل في ذلك غالبًا الحكم على الإسناد.

ولذلك انتقد من انتقد على من صنف الصحيح، روايته عن بعض من فيهم ضعف، بناء على أن التصحيح يقتضي صحة الإسناد، وصحة الإسناد تستلزم ثقة رواته.

ولذلك أيضًا قالوا الكلمة المشهورة، عن الرجل من رواة الصحيحين: «هذا جاز القنطرة»[1].

وعلى أنَّ الصحة تعني صحة الإسناد بنى الحاكم مستدركه عندما قال في مقدمته: «وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة أن أجمع كتابًا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له، فإنهما لم يدعيا ذلك لأنفسهما».

ثم قال: «وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما، أو أحدهما، وهذا

---

(١) انظر الاقتراح لابن دقيق العيد (٣٢٧).

شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام، أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة»[1].

ولذلك أيضًا ذكر ابن دقيق العيد في (الاقتراح) أنَّ من طرق معرفة كون الراوي ثقة، تخريج البخاري ومسلم، أو أحدهما له، في الصحيح محتجين به، ثم عَمَّمَ عندما قال: «فيستفاد من ذلك جملة كثيرة من الثقات، إذا كان المُخرِّج قد سمى كتابه الصحيح، أو ذَكَرَ لفظًا يدل على اشتراطه لذلك، فليتنبه لذلك»[2].

وقد تبع ابن دقيق العيد على ذلك كل من السخاوي في (فتح المغيث)[3] والسيوطي في (تدريب الراوي)[4].

وزاد الذهبي عليه فوائد، حيث قال في (الموقظة): «الثقة من وثقه كثير ولم يضعف، ودونه: من لم يوثق ولا ضُعِّف، فإن خرج حديث هذا في (الصحيحين) فهو مُوَثَّق بذلك، وإن صحَّحَ له مثل الترمذي وابن خزيمة، فجيد أيضًا، وإن صحح له كالدارقطني والحاكم، فأقل أحواله: حسن حديثه»[5].

ثم تكلم الذهبي ـ رحمه الله ـ كلامًا نفيسًا على ما نستفيده من تخريج صاحبي الصحيح في الحكم على الراوي، على تفصيل تخريجهما له، إن كان في الأصول، أو الشواهد والمتابعات، وإن كان ممن تكلِّم فيه من متعنت، أو منصف، أو لم يتكلم فيه، ففصل رحمه الله وأبدع! لكن ما سبق يكفيني هنا.

ومن أهم ما جاء في كلام الإمام الذهبي تنصيصه على الترمذي، وأنَّ من صحح له فإنه (ثقة)، أو كما عبّر هو (جيد).

---

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٢ ـ ٣).
(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد (٣٢٨).
(٣) فتح المغيث للسخاوي (٤/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤).
(٤) تدريب الراوي للسيوطي (٢/ ٣٧١).
(٥) الموقظة للذهبي (٧٨).

ثم إنَّ هذا ينسف ما سبق أن ذكرناه، من اتهام الترمذي بالتساهل، حيث إن الإمام الذهبي هو أعظم من وصف الترمذي بذلك[1]، فتمسك به المتمسكون من غير موازنة كلام الذهبي ببعضه، بل أخذوا بعض كلام الذهبي، فردوا به تصحيح الترمذي جملة وتفصيلًا!!

وقد وجدت لأبي الحسن ابن القطان تطبيقًا عمليًا لهذه الطريقة في معرفة الثقات، حيث قال في (بيان الوهم والإيهام): «وحبيب بن سليم العبسي، قد روى عنه وكيع، وعيسى بن يونس، وأبو نعيم، قاله أبو حاتم، ولم يزد، وأرى أن الترمذي قد وثقه بتصحيح حديثه»[2].

وفي موطن آخر، ذكر ابن القطان حديثًا صححه الترمذي، وفي إسناده من جُهِّل، فقال متعقبًا: «وزينب كذلك ثقة، وفي تصحيح الترمذي إياه - يعني الحديث - توثيقها، وتوثيق سعد بن إسحاق، ولا يضر الثقة أن لا يروي عنه إلا واحد»[3].

قلت هذا كله في ما إذا صحح الناقد الحديث، من دون تقييد التصحيح بالإسناد، بمثل قوله: (حديث صحيح). أمَّا إذا قيَّد التصحيح أو التحسين بالإسناد، بمثل قوله: (إسناد صحيح)، أو (حسن الإسناد)، فهذا كالنص على قبول رواته، والاحتجاج بهم راويًا راويًا.

ومثل هذا في التنصيص على الاحتجاج بالراوي في الإسناد المُصحَّح أو المُحسَّن، مالو قال الناقد: (حديث صحيح غريب)، أو (حسن غريب)، أو (حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه)، أو (حسن لا نعرفه إلا من حديث فلان عن فلان)، فهذه

(١) انظر الإمام الترمذي لنور الدين عتر (٢٣٩ - ٢٤٠).
(٢) بيان الوهم والإيهام لابن القطان - خط - (٢/٧٩/ب).
(٣) بيان الوهم والإيهام - خط - (٢/١٩٣/أ).

كلها، وما ماثلها، أقوال كالنص على الاحتجاج بأولئك الرواة الذين تفردوا بذلك الحديث: إسناده أو متنه، أو بكليهما.

بل إنَّ دلالة تصحيح الأفراد والغرائب على الحجية برواتها أقوى من مجرد تصحيح الإسناد، لما لا يخفى: من أنَّ الغرائب والأفراد لا تُقْبل إلا مِمَّن يَقْوَىٰ على الانفراد بها. وربما صُحِّح إسنادٌ لو تفرَّدَ به أحدُ رواته ولم يُتابع، لما صُحِّح[1].

فقول الترمذي ـ مثلاً ـ عن حديث: «حسن غريب»، فهذا يعني أنه حسن لذاته، كما قرره أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليَعْمُرِي (ت ٧٣٤ هـ)، في (النفح الشذي شرح جامع الترمذي)[2]، وكما وافقه عليه الدكتور نور الدين عتر في كتابه (الإمام الترمذي)[3]، وعلى ذلك غيرهما، وهو الصحيح الظاهر.

والحسن لذاته، يعني أنه حسن الإسناد، لكن يزيدُ التعبيرُ بغرابة الحديث دلالةَ التحسينِ على الاحتجاج برواته، كما سبق وأن شرحناه آنفًا.

وقد وجدت تطبيقًا عمليًا للحافظ ابن حجر يقطع بذلك، حيث قال في (تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة) في ترجمة (عبد الله بن عبيد الدِّيَلي) قال: «أخرج حديثه الترمذي والنسائي، وقال الترمذي: «حسن غريب»، وهذا يقتضي أنه عنده صدوق معروف»[4].

هذا الاستطراد كله ذكرته لك أخي القارىء الكريم، لأقول:

---

(١) انظر لتقرير ذلك: علوم الحديث لابن الصلاح (٧٩)، ومبحث (الشاذ) و(المنكر) في كتب علوم الحديث.
(٢) النفح الشذي لابن سيد الناس (١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٦، ٤٢٥).
(٣) الإمام الترمذي لنور الدين عتر (١٥٧ ـ ١٥٩).
(٤) تعجيل المنفعة لابن حجر (١٥٣ رقم ٥٦١).

إن الترمذي أخرج في (جامعه) لعلي بن زيد بن جدعان، وقال في كثير من حديثه: «حسن غريب»[1].

فهذا من الترمذي قاطع بأنه يعتبر علي بن زيد محتجًا به، ممن يحسن حديثهم وإن تفرد به!

وليس الترمذي فقط على تحسين حديث علي بن زيد، بل وافقه ناقد كبير بصري، عالم بحديث بلده ورواته كعلي بن زيد البصري، ألا وهو الحافظ أبو بكر البزار.

فقد أخرج البزار في (مسنده) حديثًا لعلي بن زيد، من طريق حماد بن سلمة عنه، ثم قال: «وإسناده إسناد حسن، ولا نعلم روى هذا الحديث إلا حماد بن سلمة بهذا الإسناد»[2].

قلت: فهذا من أقوى ما يكون في أن علي بن زيد حسن الحديث عند البزار، وقوة كلام البزار تؤخذ مما يلي:

أولاً: تصريحه بتحسين الإسناد: «وإسناده إسناد حسن».

ثانيًا: حكمه بالغرابة على الإسناد، وتصريحه بتناول الغرابة لعلي بن زيد، عندما صرح بانفراد الراوي عنه بالحديث.

ثالثًا: أن البزار بصري، وهو ناقد كبير، بصير بأهل بلده.

وقد وجدت أنَّ الأئمة يقدمون كلام أهل بلد الراوي على كلام غيرهم فيه، مهما بلغ المُتكلِّم فيه من غير أهل بلده علمًا وجلالة!

فقد علق زكريا بن يحيى الساجي (ت ٣٠٧هـ) على تضعيف إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين، لسالم بن نوح بن أبي عطاء

---

(١) انظر جامع الترمذي (رقم ٥٨٩، ٧٦٤، ٢٢٤٨، ٢٢٥٤، ٢٦٧٨، ٢٦٩٨، ٢٩٩١، ٣١٨٧).

(٢) مسند البزار (رقم ٥٨).

البصري، فقال: «صدوق ثقة، وأهل البصرة أعلم به من ابن معين»[1].

ثم إن البزار لم يكن بالغافل عن الكلام في علي بن زيد، حيث ذكر الاختلاف فيه في موطن آخر، ثم قال: «وعلي بن زيد، فقد تكلم فيه شعبة، وقد روى عنه جلة: يونس بن عبيد، وابن عون، وخالد الحذاء»[2].

فهذان تطبيقان واضحان لإمامين من أئمة الحديث، وضعا عليَّ بنَ زيد في مرتبةٍ من (الضعف) على اصطلاح المتقدمين، فإذا هو الضعف (الذي يغضه من درجة الإتقان) فقط، كما قال الإمام الذهبي[3].

إذًا فعلي بن زيد ممن يحسن حديثهم!!

ولا أحتاج إلى التنبيه إلى أنه يُستثنى من تحسين أحاديث علي بن زيد، أحاديث معينة أنكرها العلماء عليه، أو ما خالف فيه من هو أحق بالحفظ منه.

وما سبق كله كلام على أحاديث علي بن زيد، وحكم روايته، على وجه العموم، فإذا تكلمنا في خصوص روايته عن الحسن البصري، ظهر أنه حقيق بتحسين حديثه عنه.

فهو كما قال الأصمعي: «كانوا يرون أنه أعلم الناس بالحسن البصري»[4].

وقال الذهبي في (تاريخ الإسلام): «لزم الحسن مدة»[5].

---

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر (٣/٤٤٣).
(٢) مسند البزار (رقم ٢١).
(٣) انظر ما سبق (٣٠٧).
(٤) معرفة الرجال ليحيى بن معين برواية ابن محرز (١/رقم ٩٠٢)، والكامل لابن عدي (٥/١٩٦)، وتاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (١٢/٩٤).
(٥) تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات ١٢١ ـ ١٤٠هـ)، (٤٩٨).

قلتّ بل يصح أن يقال: إن الحسن لزم عليَّ بن زيد مدة!!

حيث إن علي بن زيد أحد اثنين توارى الحسن عندهما عن الحجاج بن يوسف.

أمَّا الأول: فهو أبو خليفة حجاج بن خليفة بن عتاب العبدي، ورد تواري الحسن عنده في صحيح البخاري، وفي غيره من المصادر، وقد سبق ذلك، أثناء التعريف بالحسن البصري[1].

وأمّا الثاني: فهو علي بن زيد ابن جدعان هذا، وقد صرح علي بن زيد نفسه بتواريه عنده، كما في الخبر السابق عنه، أنه قال: «حدثت الحسن بحديث، وهو عندي متوارٍ في منزلي. . .»[2].

وقال الإمام أحمد في (العلل): «حدثنا سفيان، قال: قال عمرو بن عبيد لابن جدعان، كأنه أراد أن يترضاه، فقال: إنّي[3] أنا فلان، رُبَّ مُخَبَّأَةٍ للحسن عندك. قال سفيان: وكان الحسن مختبئًا عنده»[4].

قلت: ولا وَزن لعمرو بن عبيد، فإنه متهم بالكذب، مبتدع ضال[5]. لكن أوردت الخبر لكلمة سفيان بن عيينة: «وكان الحسن مختبئًا عنده».

---

(١) انظر ما سبق (٢٤٨).

(٢) انظر ما سبق (٣٠٦).

(٣) تحرفت في (العلل) إلى (أبي)، وهي خطأ واضح، تصويبه من المصدر الآخر.

(٤) العلل للإمام أحمد (رقم ١٠٣٣)، وتاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (٩٤/١٢).

(٥) عمرو بن عبيد بن رباب التميمي، مولاهم، أبو عثمان البصري (ت ١٤٣ هـ ـ أو قبلها).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥٠٧١): «المعتزلي المشهور، كان داعية إلى بدعته، اتهمه جماعة، مع أنه كان عابداً».

ويبدو أن تواري الحسن كان عند علي بن زيد، بعد تواريه عند أبي خليفة، حيث قال علي بن زيد: «أنا أخبرت الحسن بموت الحجاج، فسجد...»[1].

فآخر ما توارىٰ الحسنُ - إذًا - عند علي بن زيد.

فمن كان اختصاصه بالحسن البصري إلى هذه الدرجة، فما أحراه أن يكون محتجًا به فيما رواه عن الحسن! كيف وهو حَسَنُ الحديثِ في غيره؟!

لذلك فإني أرجح تقوية أحاديث علي بن زيد عن الحسن البصري، لتبلغ أعلى درجات (الحُسْن). ولا أبالغ فيه ليبلغ درجة (الصحيح)، فما أَمْقَتَ الغلو! فالرجل قد ضُعِّف، بل والأكثرون على تضعيفه، لكنه تضعف خفيف يحتمل (التحسين)، كما سبق أن شرحنا مسوِّغات ذلك (التحسين) آنفًا!

أمّا تقوية علي بن زيد في الحسن البصري، فهو ما يقتضيه العدل معه. وأمّا ما يوحي بمعارضة ذلك، وهو قول ابن معين في علي بن زيد: «ضعيف في كل شيء»[2]، فعليه ردود:

فابن معين ناقد من النقاد، وإن كان إمام الجرح والتعديل! لكن سبق قول الساجي - في راوٍ بصري غير علي بن زيد -: «وأهل البصرة أعلم به من ابن معين». وهذا البزار هو الآخر من حفاظ البصرة ونقادها، حسَّنَ حديث علي بن زيد البصري.

ثم لم يزل (تضعيف) يحيى بن معين لعلي بن زيد (في كل شيء) مُحتَمِلاً أنه غَضٌّ من درجة الإتقان.. فحسب، عند ابن معين، فيكون علي بن زيد - بهذا المعنى - عند يحيى: (حسنٌ في كل شيء)!

---

(١) حلية الأولياء، لأبي نعيم (٢/١٥٨ - ١٥٩)، تاريخ دمشق لابن عساكر - خط - (٤/٢٥٥)، وبغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم (٥/٢٠٩٦).

(٢) التهذيب (٧/٣٢٣).

ويجزم أن هذا هو قول ابن معين في علي بن زيد.. أو يكاد يجزم به! الموازنة التالية:

سئل يحيى بن معين عن عاصم بن عبيد الله بن عاصم، وعبد الله بن عقيل، وعلي بن زيد؟ فقال يحيى: «علي بن زيد أحبهم إلي»[(١)].

نعم.. لقد قال ابن معين عن عاصم بن عبيد الله: «ضعيف»[(٢)].

لكنه.. وفي شأن عبد الله بن عقيل.. ومن رواية أحمد بن زهير بن حرب الحافظ الكبير المشهور بابن أبي خيثمة (ت ٢٧٩ هـ)[(٣)] عن ابن معين، قال يحيى بن معين: «عبد الله بن عقيل ثقة»[(٤)].

وفي رواية عثمان بن سعيد الدارمي الحافظ الناقد (ت٢٨٠هـ)[(٥)] عن ابن معين، أنه قال في عبد الله بن عقيل: «ثقة لا بأس به»[(٦)].

وتفرد المفضل بن غسان الغلابي - الذي قال عنه الخطيب: «ثقة»[(٧)] أن يحيى بن معين قال عن عبد الله بن عقيل: «منكر الحديث»[(٨)].

---

(١) تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري (رقم ٤٧٢٤).
(٢) تاريخ الدارمي عن يحيى بن معين (رقم ٤٥١)، ومعرفة الرجال لابن معين برواية ابن محرز (١/ ١٩١).
(٣) انظر سير أعلام النبلاء للذهبي (١١/ ٤٩٢ - ٤٩٣).
(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ١٢٥).
(٥) انظر سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣١٩ - ٣٢٦).
(٦) تاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ٤٦١).
(٧) تاريخ بغداد (١٣/ ١٢٤)، والأنساب للسمعاني (١٠/ ٩٧ - ٩٨).
(٨) تاريخ بغداد (١٠/ ١٩).

ولعمري إن رواية المفضل هذه عن ابن معين هي المنكرة! فمع تفرده بها، بل ومخالفته لمن أَحَدُهما أولى بالتقديم عليه؛ مع ذلك فإن روايته هذه عن ابن معين، هي أشنع ما قيل في عبد الله بن عقيل، بل لقد وثقه الإمام أحمد، وأبو داود، والنسائي. وما غض منه إلا قول أبي حاتم: «شيخ»[1]، وما أبعد (شيخ) ـ مع ذلك ـ عن (منكر الحديث)!!

وقد استخلص الحافظ ابن حجر أقوال النقاد في عبد الله بن عقيل، فقال عنه: «صدوق»[2].

فإذا كان علي بن زيد أحبَّ إلى ابن معين من عبد الله بن عقيل، وعبد الله بن عقيل أقل أحواله أن يكون: (لا بأس به) عند ابن معين، فماذا يكون علي بن زيد في حكم ابن معين؟! أيكون (ضعيفًا).. في كل شيء!!! أم (صدوقًا).. وفي كل شيء!!!

ولا أريد التطويل بأكثر من هذا التطويل في علي بن زيد، ولكني أحسب أن الأمر كان في حاجة إلى نحو من هذا التطويل، لكثرة ما يرويه علي بن زيد عمومًا، وعن الحسن البصري خصوصًا.

والخلاصة: أنَّ علي بن زيد حسن الحديث، وفي الحسن البصري أولى بالتحسين.

ثم أعود ـ بعد هذا الابتعاد الطويل عن أصل مبحثنا ـ إلى إكمال حجج من وهَّى مراسيل الحسن البصري، وقد ذهب منها حجتان: من كلام ابن سيرين، ومن كلام علي بن زيد ابن جدعان.

---

(١) انظر الجرح والتعديل (٥/ ١٢٥)، والتهذيب (٥/ ٣٢٣).

(٢) التقريب (رقم ٣٤٨١).

[عَوْدةٌ إلى حُجَجٍ من وَهًّى مراسيل الحسن]

فمن حجج من وهًّى مراسيل الحسن أيضًا، ما يلي:

قال الفسوي في (المعرفة والتاريخ): «حدثنا سعيد[1] حدثنا ضمرة[2] عن ابن عون قال: «كنت عند الحسن البصري جالسًا، إذ جاءه رجل، فقال: يا أبا سعيد، عمن تحدِّث؟ قال: عنك، وعن هذا، وعن هذا»[3].

وإسناده حسن.

وقال الفسوي أيضًا في (المعرفة والتاريخ): «حدثني أبو بكر الحميدي: حدثنا سفيان، عن مساور الوراق[4] عن أخيه سيار[5] قال: قيل للحسن: يا أبا سعيد عمن هذه الأحاديث التي تحدثنا؟ قال: صحيفة وجدناها»[6].

وإسنادهما حسن.

---

(١) هو ابن أسد بن موسى السنة المصري، روى عن: سفيان بن عيينة، وضمرة، وأيوب بن سويد، ويحيى بن حسان، وعبد الرحمن بن زياد الرصاصي.
وروى عنه: أبو زرعة الرازي، ويعقوب بن سفيان الفسوي.
ذكره ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) دون تعديل أو تجريح، وذكره ابن حبان في (الثقات) لكن جاء في سؤالات ابن الجنيد أن يحيى بن معين قال عنه: «لا بأس به، فتى صدق صدوق» انظر سؤالات ابن الجنيد (رقم ٥١٦)، والجرح والتعديل (٤/ ٥)، والثقات لابن حبان (٨/ ٩٢٧١).

(٢) هو ابن ربيعة الفلسطيني، أبو عبد الله، أصله دمشقي، (ت ٢٠٢ هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٢٩٨٨): «صدوق يهم قليلاً».

(٣) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٤٣).

(٤) مساور الوراق الكوفي، الشاعر، اسم أبيه: «سوار بن عبد الحميد، قاله أسلم الواسطي.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٦٥٨٨): «صدوق».

(٥) هو أبو الحكم العنزي، وهو أخو مساور الوراق لأمه، (ت ١٢٢ هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٢٧١٨): «ثقة».

(٦) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٤٥)، والكفاية للخطيب (٣٩١).

ولقد كان الشعبي ينكر على الحسن كثرة مراسيله، ويقول: «لو لقيته لنهيته»[1]. ويقول كما في الصحيحين: «أرأيتَ حديث الحسن عن النبي ﷺ!! [وفي مصنف ابن أبي شيبة: أرأيت الحسن حين يقول: قال رسول الله ﷺ]!! وقاعدتُ ابنَ عمر قريبًا من سنتين، أو سنة ونصف، فلم أسمعه روى عن النبي ﷺ غير هذا... وذكر حديثًا واحدًا»[2].

وقال أبو المليح الحسن بن عمر[3]: سمعت صالح بن مسمار[4] وحدثني حديثًا عن الحسن، فرفعه إلى أنس، وحدثني حديثًا عن الحسن، فقلت له: أسنده؟ فقال: ما كان يُسْنِد، ربما سمعته يقول: حدث نبيكم عن ربكم عز وجل»[5].

وقال علي بن زيد ابن جدعان: «كان ثلاثة من أصحابنا إذا سمعوا الحديث رفعوه: الحسن، وأبو العالية، وآخر»[6].

قلت: يعني أنهم كانوا يرسلون الحديث، فيرفعونه إلى النبي ﷺ، دون ذكر الواسطة.

فهذا هو ما أُخذ على الحسن البصري في مراسيله، وما احتج به موهنوها: من أنه كثير المراسيل، مع عدم التحرز في

---

(١) العلل للإمام أحمد (رقم ١٩٩٩، ٥٦١٤).

(٢) صحيح البخاري (رقم ٧٢٦٧)، وصحيح مسلم (رقم ١٩٤٤)، ومصنف ابن أبي شيبة (٨/ ٧٥٥)، (رقم ٢٦٢٢٧).

(٣) هو الحسن بن عمر ـ أو عمرو ـ بن يحيى الفزاري مولاهم، أبو المليح الرقي، (ت ١٨١هـ)، وقد جاوز التسعين.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٢٦٦): «ثقة».

(٤) صالح بن مسمار، بصري سكن الجزيرة.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٢٦٦): «ثقة».

(٥) العلل للإمام أحمد (رقم ٣٠٦٣).

(٦) العلل للإمام أحمد (رقم ٦٧، ٥٥٤)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٤٣ ـ ٤٤).

الرواية، فيروي عن كل أحد، وعمن لا يدريه هو نفسه، لنسيانه، وأنه يروي عن الصحف التي وقعت له، دون تقيّد بشروط الوجادة المقبولة كما يزعمون.

فهذا هو قول من أبَوْا مراسيل الحسن، وبقي قول من قبلوها، على حدّ تعبير ابن عبد البر: «فقبلها قوم، وأباها قوم»[1].

[أقوال مَنْ قَوَّوْا مراسيل الحسن]

فهذه أقوال من قبلوا مراسيل الحسن البصري، وقوّوها:

أخرج الطحاوي بإسناد صحيح في (بيان مشكل أحاديث رسول الله ﷺ)، إلى يونس بن عبيد، أنه قال: «رحم الله الحسن! ما قال شيئًا، إلا وجدتُ له أصلًا»[2].

وهذا وإن كان يونسُ بنُ عبيد قاله عن تفسير الحسن، إلا أنه إن كان تفسير الحسن كلّه له أصل عند أحد أكبر تلامذة الحسن، فما قال فيه الحسنُ: «قال رسول الله ﷺ» أولىٰ أن يكون كذلك، لأن التحرّي والتثبّت في صحّة المنسوب إلى النبي ﷺ أوجب من التفسير الذي يصحّ فيه الاجتهاد.

وأورد الترمذي في (العلل الصغير) بإسناده عن يحيى بن سعيد القطان، أنه قال: «ما قال الحسن في حديثه: قال رسول الله ﷺ، إلا وجدنا له أصلًا، إلا حديثًا أو حديثين»[3].

فعلق ابن رجب في (شرح العلل) على كلام يحيى القطان بقوله: «يدل على أن مراسيله جيدة»[4].

---

(١) انظر ما سبق (٣٠٠).

(٢) بيان مشكل الأحاديث للطحاوي (١٢/ ١٠٤).

(٣) العلل الصغير للترمذي بذيل الجامع له (٥/ ٧٥٤).

(٤) شرح علل الترمذي لابن رجب (٥٣٦).

وأخرج ابن أبي الدنيا: عبد الله بن محمد بن عبيد البغدادي (ت٢٨١ هـ) في كتاب (المرض والكفارات)، والبيهقي في (شعب الإيمان)، من طريق الإمام المجاهد عبد الله بن المبارك، بإسناده إلى الحسن البصري ـ حديثًا مرسلاً إلى النبي ﷺ، ثم قال عبد الله بن المبارك عقبه: «هذا من جيد الحديث»[١].

وهذا يدل على قوة مراسيل الحسن عند ابن المبارك، وهو يعارض ما سبق عن ابن المبارك، من تضعيفه مراسيل الحسن البصري!

وقد سبق أيضًا عن الشافعي ما يدل على تضعيفه مراسيل الحسن، مع ذلك يقول البيهقي: «وليس الحسن وابن سيرين بدون كثير من التابعين، وإن كان بعضهم أقوى مرسلاً منهما، أو من أحدهما، وقد قال الشافعي بمرسل الحسن حيث اقترن به ما يعضده، في مواضع، منها: النكاح بلا ولي[٢]، والنهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان[٣]»[٤].

وقال بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) في كتابه (النكت على ابن الصلاح): «وحكى إمام الحرمين[٥] عن الشافعي: أن مراسيل الحسن البصري عنده

---

(١) المرض والكفارات لابن أبي الدنيا (رقم ٢٨)، وشعب الإيمان للبيهقي (رقم ٩٨٦٦).

(٢) انظر الأم للشافعي (٥/ ١٦٨).

(٣) انظر الأم للشافعي (٣/ ٧٢ ـ ٧٣)، ومعرفة السنن للبيهقي (رقم ١١٣٠٥ ـ ١١٣٠٨).

(٤) شرح علل الترمذي لابن رجب (٥٥٠).

(٥) إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني، النيسابوري، شيخ الشافعية في عصره، صاحب التصانيف (٤٧٨هـ).
سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٦٨ ـ ٤٧٧).

مستحسنة، حكاه عنه ابن رِفْعَة[١]، في مطلب الكلام على قبض المبيع[٢]، قال: ولهذا احتج به في الأم»[٣].

ونقل القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء البغدادي الحنبلي (ت ٤٥٨ هـ)، في كتابه (العدّة في أصول الفقه)، من كتاب (العلل) لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال (ت٣١١هـ)، الذي جمعه من أقوال الإمام أحمد، في الروايات المتكاثرة عنه ـ

نقل أبو يعلى الفراء منه، قوله: «وقال ـ يعني الإمام أحمد ـ في رواية أبي طالب[٤]، وقد سأله عن رجل، ما قال الحسن: قال رسول الله ﷺ، وجدناه من حديث أبي هريرة وعائشة وسمرة؟ قال: صدق.

وقال في رواية مُهَنَّى[٥]، وقد سأله: هل شيء يجيء عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ:؟ قال: هو صحيح، ما نكاد نجدها إلا صحيحة»[٦].

---

(١) أحمد بن محمد بن علي بن مرتفع الأنصاري، أبو العباس، ابن الرفعة، المصري، شيخ الشافعية في عصره، مشتهر بإحاطته لأقوال المذهب، وبالنقول النادرة فيه، (ت ٧١٠هـ).
انظر طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٩/ ٢٤ ـ ٢٧)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٢١ ـ ٢١٣ رقم ٥٠٠).

(٢) سبق آنفاً العزو إلى موضعه في الأم.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح للزركشي (٥٩٤).

(٤) أحمد بن حميد أبو طالب المشكاني (ت ٢٤٤ هـ).
قال أبو بكر الخلال، كما نقله ابن أبي يعلى الفراء في (طبقات الحنابلة) (١/ ٣٩ ـ ٤٠): «كان أحمد يكرمه ويقدمه، وكان رجلاً صالحاً، فقيراً، صبوراً على الفقر، فعلّمه أبو عبد الله مذهب القنوع والاحتراف».

(٥) مهنى بن يحيى الشامي الأصل، أبو عبد الله، البغدادي، لزم الإمام أحمد ثلاثاً وأربعين سنة، ورافقه في رحلته إلى عبد الرزاق باليمن.
انظر طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ٣٤٥ـ ٣٨١)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٢٦٦ ـ ٢٦٨)، ولسان الميزان (٦/ ١٠٨ ـ ١٠٩).

(٦) العدة لأبي يعلى الفراء (٣/ ٩٢٣ ـ ٩٢٤).

وأحسب سؤال مهنّى بتقدير محذوف هل شيء يجيء عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ ـ صحيحًا، أو يحتج به، أو نحو ذلك. ولذلك جاء جواب الإمام أحمد، يدل على أن هذا هو ما سئل عنه.

وعندما نقل العلامة محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي (ت ٧٦٣هـ)، في كتابه (الفروع) في المذهب الحنبلي ـ كلام الإمام أحمد، من رواية مهنا، كما نقلناه آنفًا؛ قال: «فلا يضر قوله ـ يعني الإمام أحمد ـ في رواية الفضل بن زياد: ليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن وعطاء، لأنهما يأخذان من كل أحد.

ولعله أراد مرسلات خاصة»[1]!!

يعني ابن مفلح: أن تقوية الإمام أحمد لمراسيل الحسن، مُقدَّمٌ على تضعيفه لها. وعلَّل ابنُ مفلح ذلك، وهو العليم بالمذهب وبأقوال إمامه[2]، بأن تضعيف الإمام أحمد لمراسيل الحسن لعله كان في مراسيل معينة، لا أنه تضعيف عامّ منه لمراسيله.

وقال يحيى بن معين في كتابه (التاريخ): «مرسلات الحسن ليس بها بأس»[3].

وقال ابن معين أيضًا، في (معرفة الرجال) برواية أبي العباس أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز البغدادي ـ قارنًا مراسيل الحسن بمراسيل سعيد بن المسيب: «مرسلات إبراهيم أصح من مرسلات سعيد بن المسيب والحسن»[4].

---

(١) الفروع لابن مفلح (٣/ ٢٢٧).
(٢) قال ابن قيم الجوزية: «ما تحت قبة الفلك أعلم بمذهب الإمام أحمد من ابن مفلح» ـ المقصد الأرشد، لابن مفلح الحفيد (٢/ ٥١٩).
(٣) التاريخ لابن معين (رقم ٤٢٤٨).
(٤) معرفة الرجال لابن معين، رواية ابن محرز (١ رقم ٥٨٨).

ولست أزعم أن كلام ابن معين هذا يدل على أنه يساوي بين مراسيل الحسن ومراسيل سعيد بن المسيب، لكن قَرْنَهما معًا، ثم موازنتهما بمراسيل إبراهيم النخعي، يدل على قوة مراسيل الحسن عند ابن معين.

وقال علي بن المديني: «مرسلات الحسن إذا رواها عنه الثقات: صحاح، ما أقل ما يَسْقط منها!!»[1].

ويُروى عن أبي زرعة الرازي، أنه قال: «كل شيء قال الحسن: قال رسول الله ﷺ، وجدت له أصلاً ثابتًا، ما خلا أربعة أحاديث»[2].

قال السخاوي في (المقاصد الحسنة)، معلقًا على كلام أبي زرعة هذا: «ليته ذكرها»[3].

قلت: ولكني لم أجد لهذا النقل عن أبي زرعة إسنادًا مقبولاً، حيث أخرجه ابن عدي في (الكامل)، ومن طريق ابن عدي أخرجه الخليلي في (الإرشاد)، قال فيه ابن عدي: «سمعت الحسن بن عثمان التستري، يقول: سمعت أبا زرعة... وذكره»[4].

والحسن بن عثمان التستري تقدم أنه وضاع للحديث، وصفه بذلك تلميذه ابن عدي، وغيره من أقرانه ومعاصريه[5].

فلا يصح هذا الكلام عن أبي زرعة، ولا حسرةَ إذًا على السخاوي (رحمه الله) في ما تمنّاه من أبي زرعة!!

---

(١) التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم لأبي عبد الله محمد بن أحمد المُقَدّمي (رقم ٩٩٢)، وتهذيب الكمال للمزي (٦/ ١٢٤)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٥٣٧).

(٢) الكامل لابن عدي (١/ ١٣٢)، الإرشاد للخليلي (٢/ ٦٨٠).

(٣) المقاصد الحسنة للسخاوي (رقم ٣٨٤).

(٤) سبق هذا العزو إلى مصادره.

(٥) انظر ما سبق (٢٠٩ ـ ٢١٠).

وأجل من كلمة أبي زرعة هذه، كلمة يحيى القطان الآنفة، التي يذكر فيها القطان: أنَّ مالم يجد له أصلاً من مراسيل الحسن، ليس إلا حديثًا واحدًا، أو حديثين فقط، ولا يتجاوز ذلك!

وأخرج أبو نعيم الأصبهاني في (حلية الأولياء) حديثًا مرسلاً، من مراسيل الحسن البصري، لكنه من طريق بعض الضعفاء عن الحسن، فقال عقبه: «وهذا الحديث خارج من جملة الأحاديث المراسيل المقبولة عن الحسن، لمكان محمد بن الفضل وعبد الواحد، وما يرجعان إليه من الضعف»[1].

ففحوى هذا الكلام: أنه لولا المذكوران لكان هذا المرسل من المراسيل المقبولة، وفي هذا تقوية ظاهرة لمراسيل الحسن.

وقال البيهقي ـ كما سبق عنه ـ: «وليس الحسن بدون كثير من التابعين، وإن كان بعضهم أقوى مرسلاً منهما، أو أحدهما»[2].

وقال البيهقي أيضًا في (السنن الكبير)، معلقًا على حديث للحسن عن سمرة بن جندب رضي الله عنه: «هذا إسناد صحيح، ومن أثبت سماع الحسن من سمرة بن جندب عدَّه موصولاً، ومن لم يثبته فهو مرسل جيد، يُضمُّ إلى مرسل سعيد بن المسيب، والقاسم بن أبي بزة، وقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه»[3].

فانظر كيف يصف البيهقي حديث الحسن، مع كونه مرسلاً، بأنه مرسل جيد. ثم يعتبر به، ويجعله في مرتبة ما يصلح للمتابعات والشواهد.

أمَّا قوله بضم مرسل الحسن إلى مرسل سعيد بن المسيب،

---

(١) حلية الأولياء لأبي نعيم (٦/ ١٦٥).
(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (٥٥٠).
(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٢٩٦).

فليس معناه أنهما في مرتبة واحدة، وإنما المعنى: أن مرسل الحسن الذي ذكره البيهقي وافقه على معناه مرسل آخر لسعيد بن المسيب والقاسم بن أبي بزَّة، ووافقه أيضًا قول لأبي بكر رضي الله عنه.

فالمقصود بالضم في كلام البيهقي: خصوصُ مسألتِه والحديثِ الذي ورد فيه مرسل الحسن، لا أنه كلام عام في منزلة مراسيل الحسن.

وهذا أبو عمر ابن عبد البر، في (التمهيد)، يضرب المثل بمراسيل الحسن على مراسيل الثقات، الذين إذا دُقق معهم وحُوقِقوا في مراسيلهم، أحالوا على الثقات، فذكر مراسيل الحسن مع مراسيل لغيره مثلاً على ذلك.

قال ابن عبد البر: «وقال حبيب بن الشهيد: قال لي محمد بن سيرين: سل الحسن ممن سمع حديث العقيقة؟ فسألته، فقال: من سمرة. قال أبو عمر: فهكذا مراسيل الثقات، إذا سئلوا أحالوا على الثقات»[1].

فهذا من ابن عبد البر يظهر منه تقوية مراسيل الحسن البصري!

ونقل أبو محمد ابن حزم في (المحلى) عن المالكيين تقوية مراسيل الحسن البصري، حيث قال: «فإن المالكيين يقولون: المرسل والمسند سواء، لاسيما مرسل الحسن، فإنهم ادعوا أنه كان لا يرسل الحديث إلا إذا حدَّثه به أربعة من الصحابة فصاعدًا»[2].

(١) التمهيد لابن عبد البر (١/ ٣٧).
(٢) المحلى لابن حزم (٧/ ٥٥).

هذه أقوال من قووا مراسيل الحسن البصري، كما سبق أن نقلنا أقوال من وهنوها.

والملاحظ أن غير ما إمام من الأئمة سبق ذكره في صف المضعفين، ثم أعدناه في صف المقوين! مثل: عبد الله بن المبارك، والشافعي، وأحمد، والبيهقي.

الجمع بين
ن ثبت عنه
ن الأئمة أنه
قوّى مراسيل
لحسن
ووهّاها
يضاً]

وهذا يدل بكل وضوح، وبأول تفسير لذلك؛ على أنَّ تضعيف مراسيل الحسن عند هؤلاء، إنما هو تضعيف نسبي، لم يبلغ بها درجة الإسقاط، فهي مراسيل حسنة لا بأس بها عندهم، ليست كمراسيل سعيد بن المسيب صحة، ولا كمراسيل ابن جريج سقوطًا، هذا ما قد نخرج به من بين تصرفهم بالتضعيف والتقوية لمراسيل الحسن.

وربما شابه هؤلاء الذين نقلنا عنهم التضعيف والتقوية لمراسيل الحسن: مثل الإمام الدارقطني، حيث إن عبارته بتضعيف مراسيل الحسن عبارة لطيفة لا تعارض من وصفها بأنها (لا بأس بها).

فالدارقطني هو القائل ـ كما سبق ـ: «مراسيل الحسن فيها ضعف»[(١)].

وأما كلمة ابن سعد: «ما أرسل من الحديث فليس بحجة»[(٢)]. فمما لا يعارض فيه أحد، فلا يحتج بالمرسل ـ مفردًا ـ كبير أحد من الحفاظ والفقهاء، كما سبق وأن قررناه[(٣)].

فما أرسله الحسن وسعيد بن المسيب، كلاهما: لا يحتج به.

---

(١) انظر ما سبق (٣٠٤).
(٢) انظر ما سبق (٣٠٣).
(٣) انظر ما سبق (٢٩٩ ـ ٣٠٠).

فإن قيل: فلم خص ابن سعد مرسل الحسن في ترجمته بالذكر، دون غيره؟ قلنا: لأن كثرة مراسيل الحسن الكثرة البالغة أحوجته إلى التنصيص على حكمها.

حجج من قووا مراسيل الحسن:

[حُجج من قَوَّى مراسيل الحسن]

ولئن كان للذين وهَّنوا مراسيل الحسن حُجَج، فإن لمن قووها حججًا كذلك، فاحتجوا:

[أولاً: سبر مراسيل الحسن]

أولاً: بالسبر، حيث تتبعوا مراسيل الحسن، فلم يجدوا فيها مما لا أصل له إلا حديثًا أو حديثين، وقد نص على قيامه بهذا السبر الإمام الجبل يحيى بن سعيد القطان، وأيضًا فإن ظاهر كلام علي بن المديني يدل على سبره لمراسيل الحسن.

وكفى بهذين الإمامين البصريين سابرًا مستقصيًا تمام الاستقصاء لمراسيل الحسن البصري!!

بل إن تصحيح مراسيل الحسن بناء على هذا السبر هو ظاهر كلام الإمام أحمد أيضًا، في قوله الذي صحح فيه مراسيل الحسن، بخلاف قوله الآخر الذي يظهر أنه لم يعتمد فيه على السبر للمرويات!!

فإن قيل: وكذلك من ضعف مراسيل الحسن، احتجوا بالسبر لمراسيله، فظهر لهم منها خلاف ما ظهر لغيرهم ممن قوَّى مراسيله؟!

فيقال: من قال إن الذين ضعفوا مراسيل الحسن ضعفوها بناء على سبرهم لها؟! فهذا قول ما صرح ولا لمَّح به أحد منهم، بل صرح غير واحد منهم أن تضعيفهم لمراسيل الحسن إنما بنوه على ما زُعم من أن الحسن كان لا يتحرَّى في من يروي عنهم، وأنه يروي عن المجاهيل والضعفاء، كما هو صريح كلام محمد بن سيرين، والإمام أحمد ـ في أحد قوليه ـ، وغيرهما.

والرواية (عن كل أحد) - كما قالوا - إن صحت عن الحسن، فليست إلا إشارة إلى ضعف المراسيل، حيث إنها سبب من أسباب ضعفها، وحصول هذا السبب في حق الحسن - إن ثبت عنه - لا يلزم منه لزومًا أن يقع الضعف في مراسيله، لاحتمال أن يكون الحسن ممن ينتقون أحاديث الضعفاء، فيروون منها ما توبعوا عليه. أو لاحتمال أنه كان لا يرسل إلا عن ثقة، مع روايته عن الثقات والضعفاء إذا أسند، لما في الإرسال عن الضعفاء من الغش، وما في الإسناد من الإحالة إليه والنصيحة للدين بذلك.

أما الاحتجاج بالسبر للأحاديث الي يُرسلها الحسن، فإنه احتجاج بالأمر نفسه، لا بأسبابه، وبالواقع الحاصل لا بدلائله وإشاراته.

لذلك كان احتجاج من صححوا مراسيل الحسن بالسبر للأحاديث ، أحق بالاحتجاج من حجة من ضعفوها لروايته عن كل أحد!

[ثانياً: أخبارٌ تدلُّ على قوة مراسيل الحسن]

ثانيًا: واحتج أيضًا من قوّى مراسيل الحسن بأخبار ونقول تدل على نقيض ما احتج به مضعفوها من الأخبار والنقول!

وقد سبق أن ذكرنا ما أخرجه البخاري في (التاريخ الكبير)، بإسناد، رجحنا حسنه، إلى الحسن البصري، أنه قيل له: «إنك تحدثنا: قال النبي ﷺ، فلو كنت تسند لنا؟ قال: والله ما كذبناك ولا كذبنا، لقد غزوت إلى خراسان معنا فيها ثلاثمائة من أصحاب محمد ﷺ»[(١)].

قال ابن رجب في (شرح العلل) معلقًا على هذا الخبر: «هذا يدل على أن مراسيل الحسن، أو أكثرها عن الصحابة»[(٢)].

---

(١) انظر ما سبق (٢٩١ - ٢٩٤).

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (٥٣٨).

وصدق ابن رجب رحمه الله! وكفى مراسيل الحسن بذلك قوَّة! وهذا أولى من قول من كان... سوى الحسن: إنه يروي عن كل أحد!! فإنه خبرُ الحسنِ عن نفسه، لا خبرُ غيرِه عنه بالظنون!

وقال البخاري في (التاريخ الكبير) في ترجمة إبراهيم بن قُعَيْس: «حدثني عبدة، قال: حدثني عبد الصمد، قال: حدثنا مبارك، قال: شهدت الحسن، وقال له إبراهيم بن إسماعيل الكوفي... الخبر»[1].

(ح)[2] وقال البزار في مسنده: «حدثنا عبدة بن عبد الله القسملي: أخبرنا عبد الصمد بن عبد الوارث: حدثنا المبارك بن فضالة، قال: قام إسماعيل بن إبراهيم، أو إبراهيم بن إسماعيل إلى الحسن فقال: يا أبا سعيد إنا نسمع منك أحاديث تحدث بها عن رسول الله ﷺ، فأسندها لنا؟ فقال: سل عما بد لك، قال: حديث النبي ﷺ في قيام الساعة؟ فقال: حدثني أنس بن مالك عن النبي ﷺ، وحدثني جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ، وحدثني عبد الله بن قدامة، [زاد البخاري: العنبري] وكان آمرأً صدق، عن الأسود بن سريع عن النبي ﷺ [زاد عند البخاري: فما سألوه يومئذ عن شيء إلا أسند]، فقاموا، وقالوا: كِدْنا نُغلب على هذا الشيخ»[3].

وإليك تراجم إسناد هذا الخبر، وفيها طول:

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٣١٥).

(٢) رمز استخدمه المحدثون، قيل: إنه بمعنى: (تحويل)، وقيل: (حاجز)، وقيل غير ذلك.
انظر فتح المغيث للسخاوي (٣/ ١١١ ـ ١١٣)، وتدريب الراوي للسيوطي (٢/ ٨٨).

(٣) مسند البزار ـ الأزهرية ـ (٦٦/ ب، ٧٢/ ب)، وكشف الأستار (رقم ١٨٦).

عبدة بن عبد الله الصفار الخزاعي، أبو سهل البصري، كوفي الأصل، (ت ٢٥٨ هـ، وقيل: ٢٥٧هـ)، قال الحافظ ابن حجر: «ثقة»[١].

هذه ترجمته في (التقريب)، ونحوها مطوّلة في أصله (التهذيب)[٢].

لكن لم يرد في أحدهما نسبته بـ (القسملي)، كما جاء عند البزار.

والقساملة من الأزد[٣]، أمّا خزاعة فالأشهر أنها عدنانية مضرية. ومن قال إنها من الأزد، فإنها أيضًا لا تلتقي مع جد القساملة إلا في الأزد[٤]، فلا يصح في الراوي أن يكون قسمليًا خزاعيًا، في وقت واحد!

لكن ذكر السمعاني في (الأنساب) وأبو بكر الحازمي في (عجالة المبتدي وفضالة المنتهي) كلاهما: أن القساملة نزلوا في موضع بالبصرة، فسمي ذلك الموضع بهم، فاشتهر بـ (القسملي) جماعة ليسوا منهم، لكن لنزولهم في ذلك الموضع[٥].

ثم إنه لم يُذكر في شيوخ البخاري من اسمه (عبدة) إلا عبدة بن عبد الله الصفار الخزاعي البصري[٦].

---

(١) التقريب (رقم ٤٢٧٢).
(٢) التهذيب (٦/ ٤٦٠ ـ ٤٦١).
(٣) انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم (٣٧٦ ـ ٣٧٧).
(٤) انظر نسب معد واليمن الكبير، لابن الكلبي (٤٣٩)، والإنباه على قبائل الرواة، لابن عبد البر (٩٦ ـ ٩٨)، ونهاية الأرب للقلقشندي (٢٤٤ ـ ٢٤٥).
(٥) الأنساب للسمعاني (١٠/ ٤٢٠، ٤٢١)، عجالة المبتدي للحازمي (١٠٤).
(٦) انظر المعجم المشتمل لابن عساكر (رقم ٥٧٧).

ثم إنهم قد ذكروا في شيوخ عبدة بن عبد الله الصفار: عبد الصمد بن عبد الوارث[1].

فلا شك حينها أن الذي روى عنه البخاري والبزار هذا الخبر واحد، هو عبدة بن عبد الله الصفار الخزاعي، ويستفاد من هذا الخبر أنه يقال له: (القسملي) أيضًا، لنزوله في الموضع المذكور آنفًا.

وشيخه: عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العنبري مولاهم، التنوري، أبو سهل البصري، (ت ٢٠٧ هـ).

قال الحافظ: «صدوق، ثبت في شعبة»[2].

فأنزله الحافظ بذلك إلى مرتبة من يُحَسَّن حديثه في غير شعبة، وليست هذه مرتبته عند الذهبي!

قال الذهبي في (الكاشف): «حجة»[3].

وقال الذهبي أيضًا في (سير أعلام النبلاء): «الإمام الحافظ الثقة»[4].

ولا أدرى ما الذي أنزل (عبد الصمد) عند الحافظ ابن حجر، عن أن يكون (ثقة) مطلقًا، كما هو عند الذهبي؟ والحاصل أن ترجمته في (تهذيب التهذيب)[5] تقتضي توثيقه!

فقد نقل الحافظ أولاً ما جاء في أصل تهذيبه، وهو (تهذيب الكمال) للمزي، فنقل عنه أن أبا حاتم الرازي قال عنه: «صدوق

---

(١) تهذيب الكمال للمزي ـ خط ـ (٢/ ٨٧٣)، والتهذيب (٦/ ٤٦٠).
(٢) تقريب التهذيب (رقم ٤٠٨٠).
(٣) الكاشف للذهبي (رقم ٣٤٢٤).
(٤) سير أعلام النبلاء (٩/ ٥١٦ ـ ٥١٧).
(٥) التهذيب (٦/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨).

صالح الحديث»[١] وأن ابن حبان ذكره في (الثقات)[٢]، هذا هو ما جاء في (تهذيب الكمال)[٣].

ثم نقل الحافظ من زياداته:

أن ابن سعد قال: «ثقة إن شاء الله»[٤].

والحاكم قال: «ثقة مأمون»[٥].

وابن قانع قال: «ثقة يخطىء».

وأنَّ ابن نمير وثقه.

وأن علي بن المديني قال: «عبد الصمد ثبت في شعبة».

هذا كل ما جاء في التهذيب[٦].

وفات الحافظ أن ابن معين قال: «كان والله ثقة»[٧].

وأن الإمام أحمد قال: «لم يكن به بأس، وأرجو أن يكون كان مخالفًا لأبيه في ذلك الرأي»[٨]، ويعني (بذلك الرأي): القول بالقدر، كما تراه فيما يلي:

وأن العجلي أحمد بن عبد الله بن صالح (ت ٢٦١ هـ): قال

---

(١) وقع في الجرح والتعديل سقط خلال ترجمة عبد الصمد، نبه عليه المحقق (٦/ ٥٠ ـ ٥١)، وتحرف (أبو حاتم) إلى (أبي أحمد)، في التهذيب، والتصويب من تهذيب الكمال، كما سيأتي العزو إليه، وانظر التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي (٩٢١).

(٢) الثقات لابن حبان (٨/ ٤١٤).

(٣) تهذيب الكمال ـ خط ـ (٢/ ٨٣٤).

(٤) الطبقات لابن سعد (٧/ ٣٠٠).

(٥) المستدرك للحاكم (١/ ٢٢، ٤٢١).

(٦) تهذيب التهذيب (٦/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨).

(٧) معرفة الرجال لابن معين برواية ابن محرز (رقم ٧٨٩).

(٨) العلل للإمام أحمد، برواية المروذي (رقم ٢٢٥).

في كتابه المشهور بـ (الثقات): «بصري ثقة، وكان أبوه قدريًا، ثقة في حديثه»[1].

وأن الترمذي حسَّن وصحح له غير ما حديث، مع استغرابه، مما يدل على أنه يعتبره ممن يصحح حديثهم من الثقات[2].

بل هو من رجال الصحيحين أصلاً، ولم يتخلف عن تصحيح حديثه أحد من أصحاب الصحيح الموجودة كتبهم، فقد أخرج له ابن خزيمة في صحيحه[3] وابن حبان[4] في الأصول[5].

وأحسب أنَّ الذي أنزل (عبد الصمد) عند الحافظ ابن حجر إلى درجة من يحسن حديثهم، هو كلمة أبي حاتم فيه: «صدوق صالح الحديث» وكلمة ابن قانع: «ثقة يخطيء».

فأوَّل ما يقال: لئن كان هذا هو اجتهاد أبي حاتم، فقد خالفه غيره، وليس قوله بأولى من قول ابن معين: «وكان والله ثقة»، أو قول الحاكم: «ثقة مأمون» ولا بقول من ذكرناه آنفًا من النقاد وعلماء هذا الشأن.

ثم إن ابن قانع مع نسبته عبد الصمد إلى (الخطأ) فإن ذلك الخطأ لم يُنزل عبد الصمد، عند ابن قانع، عن أن يكون (ثقة)!

ذلك لأن الخطأ لا يعرى منه أحد، والتنصيص على الخطأ ليس يلزم أن يكون لكثرته، إذ قد يكون ابن قانع وقف على خطأ

---

(١) معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء للعجلي (رقم ١١٠٠).

(٢) الجامع للترمذي (رقم ٤٤٨، ٢٧٢٣، ٣٨٣٨).

(٣) صحيح ابن خزيمة (رقم ٢٢٤، ٩٨٦، ١٦٩٩، ١٨٩٣، ١٩٥٦، ٢١٠٦، ٢١٢١).

(٤) انظر فهارس الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١٨/ ١٧٠ ـ ١٧١).

(٥) انظر الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لابن بلبان (رقم ٢٦٩٩، ٤٤٧٥، ٤٧٤٠، ٥٠٦٨، ٥٥٣٨).

له، فنص على ذلك، من باب التنبيه على ذلك الخطأ فقط، ولهذا لم يزل عبد الصمد عند ابن قانع (ثقة).

أمّا قول أبي حاتم: «صدوق صالح الحديث» فنعود إليه، لنقول: إن مصطلح (صدوق) عند أبي حاتم ـ وربما عند غيره أيضًا ـ مما لم ينضبط معناه عندنا إلى هذا الوقت! فهو كثيرًا ما يصف به كبار الحفاظ الأئمة، لا الثقات فحسب!! فلا يجوز الغض من درجة الراوي لمجرد قول أبي حاتم فيه: «صدوق».

وهاك أمثلة على حفاظ كبار وصفهم أبو حاتم بقوله: (صدوق):

الإمام محمد بن إدريس الشافعي، قال أبو حاتم ـ فيما نقله عنه ابنه في (آداب الشافعي) ـ: «فقيه البدن، صدوق»[١].

ومسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، قال ابن أبي حاتم: «ثقة من الحفاظ، له معرفة بالحديث، سئل أبي عنه؟ فقال: صدوق»[٢].

وعمرو بن علي بن بحر أبو حفص الفلاس (ت ٢٤٩ هـ)، قال أبو حاتم: «كان عمرو بن علي أرشق من علي بن المديني، وهو بصري صدوق»[٣].

في عشرات سوى هؤلاء، أكتفي هنا بتسمية بعضهم، والإحالة إلى مواطن ذكرهم في (الجرح والتعديل)، وهم:

١ ـ هارون بن عبد الله الحمال (ت٢٤٣ هـ)[٤].

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (٨٩)، زاد فيه محققة، كلمة (اللسان)، بعد قوله: (صدوق)، وذكر أنها جاءت في «البداية والنهاية» مشيراً بذلك إلى تفرد (البداية) بهذه الزيادة، عن أصله الخطي، وتاريخ الإسلام وسير أعلام النبلاء والتهذيب!!

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ١٨٢ ـ ١٨٣).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٢٤٩).

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ٩٢).

٢ ـ زياد بن أيوب بن زياد الطوسي، دلويه (٢٥٢ هـ)[١].

٣ ـ يعقوب بن إبراهيم بن كثير الدورقي (٢٥٢ هـ)[٢].

٤ ـ محمد بن بشار، بندار (ت ٢٥٢ هـ)[٣].

٥ ـ الحسن بن الصباح بن محمد، ابن البزار (ت ٢٢٧هـ)[٤].

٦ ـ محمد بن عبد الرحيم بن أبي زهير، صاعقة (ت ٢٥٥هـ)[٥].

٧ ـ عمر بن شبه النميري (ت ٢٦٢ هـ)[٦].

٨ ـ عمار بن رجاء التغلبي الأستراباذي (ت ٢٦٧ هـ)[٧].

٩ ـ محمود بن إبراهيم بن محمد ابن سميع (ت ٢٥٩ هـ)[٨].

١٠ ـ عبد العزيز بن منيب بن سلام المروزي (ت ٢٦٧ هـ)[٩].

١١ ـ علي بن عبد العزيز بن المرزبان أبو الحسن البغوي (ت ٢٨٦ هـ)[١٠].

١٢ ـ الحسن بن سفيان النسائي (ت ٣٠٣ هـ)[١١].

١٣ ـ حُميد بن زنجويه النسائي (٢٤٨ هـ)[١٢].

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٥٢٥).
(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٢٠٢).
(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٢١٤).
(٤) الجرح والتعديل (٣/ ١٩).
(٥) الجرح والتعديل (٨/ ٩).
(٦) الجرح والتعديل (٦/ ١١٦).
(٧) الجرح والتعديل (٦/ ٣٩٥).
(٨) الجرح والتعديل (٨/ ٢٩٢).
(٩) الجرح والتعديل (٥/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).
(١٠) الجرح والتعديل (٦/ ١٩٦).
(١١) الجرح والتعديل (٣/ ١٦).
(١٢) الجرح والتعديل (٣/ ٢٢٣).

١٤ ـ محمد بن النضر الجارودي (ت ٢٩١ هـ)[١].

١٥ ـ أحمد بن عمرو النبيل، ابن أبي عاصم (ت ٢٨٧ هـ)[٢].

١٦ ـ عبد الله بن محمد بن عبيد، ابن أبي الدنيا (٢٨١ هـ)[٣].

وهؤلاء إنما هم أمثلة لغيرهم كثير، حفاظ كبار، يطلق عليهم أبو حاتم مصطلحه: (صدوق)!

لذلك فإن حطَّ مرتبة الراوي عن (الثقة) لـ (الصدوق)، لمجرد وصف أبي حاتم له بذلك، منهج غافل عن اصطلاح أبي حاتم في إطلاقه لهذا اللفظ على (كبار الحفاظ)!.

وعلى هذا... يكون عبد الصمد بن عبد الوارث (ثقة مطلقًا.

ولعل الحافظ ابن حجر لو اطلع على قول ابن معين: «كان والله ثقة»، لتغير رأيه في عبد الصمد!

[ترجمة المبارك بن فضالة]

وبقيت الترجمة للمبارك بن فضالة، في إسناد الخبر السابق. وترجمته طويلة أيضًا، ومهمة جدًا.

قال حجاج بن محمد المصيصي[٤]: «حثني شعبة على المبارك بن فضالة، وعلى أبي عوانة[٥]، وقال لي: الزم أبا عوانة»[٦].

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ١١١).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٦٧).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ١٦٣).

(٤) هو الأعور، أبو محمد، ترمذي الأصل، نزل بغداد ثم المصيصة، (ت ٢٠٦هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١١٣٥): «ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد».

(٥) هو وضاح اليشكري، الواسطي البزاز، أبو عوانة (ت ٥ ـ أو ـ ١٧٦هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٧٤٠٧): «ثقة ثبت».

(٦) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ١٧).

وقال حجاجٌ أيضًا عنه: «كان من العابدين»[1].

وقال محمد بن عَرْعَرة[2]: «رأيت شعبة جاء فقعد بين يدي مبارك بن فضالة، فسأله...»[3].

وقال شعبة: «مبارك أحب إلي من الربيع بن صبيح»[4].

وقال وهيب بن خالد[5]: «رأيت مبارك بن فضالة يحدث في حلقة يونس بن عبيد، ويونس شاهد»[6].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «حلَلْنا حبوة الثوري لما أرَدْنا غَسْلَهُ، فإذا في حَبْوتِه رِقَاعٌ، يسأل المبارك بن فضالة عن حديثِ كذا»[7].

وقال حماد بن سلمة: «كان مبارك يجالسنا عند الأعلم، فإذا جاءت المسندة المرفوعة، قال مبارك، وإذا جاءت الفتيا، فإلى الأعلم»[8].

---

(١) طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (١/ ٣٩٨ - ٤٠٠).

(٢) محمد بن عَرْعَرَة بنِ البِرِنْد السامي، البصري، (٢١٣ هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٦١٣٧): «ثقة».

(٣) طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (١/ ٤٠٠)، والكامل لابن عدي (٦/ ٣٢٠)، تاريخ بغداد للخطيب (١٣/ ٢١٢).

(٤) العلل لأحمد (رقم ٨٦٧، ٣٩١٤)، والجرح والتعديل (٨/ ٣٣٨)، والضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٢٤)، والكامل لابن عدي (٦/ ٣١٩)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٢١٤).

(٥) هو ابن عجلان الباهلي، مولاهم، أبو بكر البصري، (ت ١٦٥ هـ) وقيل بعدها.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٧٤٨٧): «ثقة ثبت لكنه تغير قليلاً بأخرة».

(٦) المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٥٦)، والجرح والتعديل (٨/ ٣٣٨)، والجعديات لأبي القاسم البغوي (رقم ٣٣٨٧، ٣٣٩٢).

(٧) طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (١/ ٤٠١).

(٨) المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٥٦ - ٢٥٧)، والجرح والتعديل (٨/ ٣٣٨)، والجعديات (رقم ٣٣٩١، ٣٣٩٥)، والكامل لابن عدي (٦/ ٣٢٠)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٢١٢).

قال عمرو بن علي الفلاس: «سمعت عفان يقول: كان مبارك ثقة، وكان.. وكان..»[١].

وقال الفلاس: «سمعت يحيى بن سعيد القطان يحسن الثناء على مبارك بن فضالة، وكان عبد الرحمن لا يحدث عنه»[٢].

وقال الفلاس: «كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن مبارك»[٣].

وقال يحيى بن معين: «لم يرو يحيى بن سعيد عن مبارك»[٤].

وقال علي بن المديني: «لم يرو يحيى عن مبارك بن فضالة»[٥].

قد يُظنّ أن هذا تناقض من القطان، حيث أثنى على المبارك بن فضالة، وترك الرواية عنه، فيما قيل!

لكن يفسر ذلك، ويزيل هذا التناقض: ما قاله أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (ت ٣١٧ هـ) في (الجعديات): «رأيت في كتاب علي بن المديني إلى أبي عبد الله أحمد بن حنبل: سمعت يحيى بن سعيد يقول: كتبنا عن مبارك في ذلك الزمان، عن الحسن عن علي: إذا سماها فهي طالق،

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٣٣٩)، وطبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (١/ ٣٩٩).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٣٣٩)، وطبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (١/ ٣٩٩)، الكامل لابن عدي (٦/ ٣٢٠)، وتاريخ بغداد للخطيب (١٣/ ٢١٣).

(٣) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٢٤)، والكامل لابن عدي (٦/ ٣٢٠)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٢١٣).

(٤) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٢٤).

(٥) العلل الصغير للترمذي، بذيل الجامع (٥/ ٧٤٤).

وبه عن الحسن عن عمر: وسطًا من الركوع، قال يحيى: ولم أقبل منه شيئًا قط إلا ما قال فيه: حدثنا»[١].

وأخرج الخطيب في (تاريخ بغداد) كلام القطان هذا من طريقين، سوى طريق أبي القاسم البغوي، عن علي بن المديني، عن القطان... به[٢].

فهذا يفسر تَرْكَ القطان لحديث المبارك بن فضالة، فإذا هو تَرْكٌ مقيّدٌ بما عَنْعَنَهُ المبارك، أمَّا ما صرح فيه بالسماع، فكان القطان يرويه ويقبله منه.

وقد قال علي بن المديني: «قال يحيى بن سعيد: مبارك أحب إليَّ من الربيع بن صبيح»[٣].

على أن الترمذي بعد أن نقل ترك القطان للمبارك بن فضالة، ومعه جماعة غيره، قال: «وإن كان يحيى بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء، فلم يترك الرواية عنهم أنه اتهمهم بالكذب، ولكنه تركهم لحال حفظهم. ذكر عن يحيى بن سعيد أنه كان إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرَّة هكذا ومرة هكذا، لا يثبت على رواية واحدة ـ تركه. وقد حدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بن سعيد القطان: عبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من الأئمة»[٤].

وما زال موقف القطان من المبارك بن فضالة يعتريه بعض الغموض!

فبعد أن حَلَلْنا إشكال تَرْكِه الروايةَ عنه، مع روايته عنه، وثنائه عليه. أيضًا يبقى أنه سبق أنَّ القطان يقدِّم المبارك بن فضالة

---

(١) الجعديات (رقم ٣٣٩٦، ٣٣٩٧).

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب (١٣/ ٢١٣ ـ ٢١٤).

(٣) الجعديات (رقم ٣٣٩٠، ٣٣٩٨)، وتاريخ بغداد للخطيب (١٣/ ٢١٦).

(٤) العلل الصغير للترمذي، بذيل الجامع (٥/ ٧٤٤ ـ ٧٤٥).

على الربيع بن صبيح، وذلك فيما رواه صالح بن الإمام أحمد عن علي بن المديني عن القطان، وفيما رواه أيضًا أبو القاسم البغوي أنه وجده في كتاب علي بن المديني[1].

لكن أسند الخطيب في (تاريخ بغداد) من طريق عبد الله بن علي بن المديني، عن أبيه، أنه سئل: «أيهما أحب إليك: الربيع أو المبارك؟ قال: سئل يحيى عن هذا، فذهب إلى أن الربيع أحب إليه»[2].

ومع ذلك... فأصول الترجيح تقتضي تقديم ما اتفق عليه اثنان، على ما تفرد به واحد!

ولترجيح تقديم المبارك على الربيع عند القطان غيرما وجه آخر، لن أُمِلَّ بذكرها.

ويبدو أن موقف عبد الرحمن بن مهدي من المبارك بن فضالة مثل موقف قرينه القطان!

فقد سبق عن الفلاس أن عبد الرحمن بن مهدي ترك الرواية عن المبارك بن فضالة[3].

وقال علي بن المديني: «ضرب عبد الرحمن بن مهدي على حديث مبارك بن فضالة»[4].

بينما نقل الترمذي أنَّ الذين تركهم القطان، وفيهم المبارك بن فضالة، حدث عنهم جماعة من الأئمة كعبد الرحمن بن مهدي[5]!

---

(١) الجعديات (رقم ٣٣٩٠، ٣٣٩٦، ٣٣٩٨)، تاريخ بغداد (١٣/ ٢١٦).

(٢) تاريخ بغداد للخطيب (١٣/ ٢١٥).

(٣) انظر ما سبق (٣٤٤).

(٤) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٤٦، ٥٣)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٢١٥).

(٥) انظر ما سبق (٣٤٥).

بل ويقول عبد الرحمن بن مهدي نفسه: «مبارك بن فضالة كان يدلس، وكنا لا نكتب منه إلا ما قال: سمعت الحسن»[1].

وقال الإمام أحمد: «تركه عبد الرحمن لأنه كان يروي أقاويل الحسن، يأخذها من الناس، قال الحسن:... قال الحسن! فتركه لهذا»[2].

قلت: فهذا يدل أن عبد الرحمن بن مهدي إنما يعيب على المبارك بن فضالة التدليس، وإذا كان ابن مهدي لا يعيب على المبارك إلا التدليس، وأنه كان لا يكتب عنه، إلا ما صرح فيه بالسماع، فلا يعقل بعد ذلك أن يكون ابن مهدي تَرَكَ المبارك بن فضالة مطلقًا، وإنما يكون تَرْكُه مقيدًا بما دلسه! إذ لا معنى لتركه مطلقًا بعد أن أَمِنَ مما يعيبه به، وهو التدليس!

وقال هشيم بن بشير: «كان ثقة»[3].

وقال أحمد بن محمد بن الحجاج أبو بكر المروذي (ت ٢٧٥ هـ): «سألت أبا عبد الله - يعني: أحمد بن حنبل - عن مبارك بن فضالة، وأبي هلال[4]؟ فقال: هما متقاربان، ليس فيهما بذاك، وقد كنت لا أخرج عن مبارك شيئًا، ثم بَعْدُ»[5]، يعني بَعْدُ أصبحتُ أكتب حديثه.

وقال إسحاق بن إبراهيم بن هانيء النيسابوري (ت ٢٧٥ هـ): «سئل - يعني: أحمد بن حنبل - الربيع أحب إليك أو مبارك؟ قال: الربيع أحب إليَّ، ومبارك كان يرسل، ليس حديثه بالقوي»[6].

---

(١) الجعديات للبغوي (رقم ٣٣٩٣)، والضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٢٥)، والكامل لابن عدي (٦/ ٣١٩).

(٢) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٢٥)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٤٠٧).

(٣) التهذيب (١٠/ ٣١).

(٤) هو محمد بن سليم الراسبي، تأتي ترجمته - إن شاء الله تعالى.

(٥) العلل للإمام أحمد، برواية المروذي (رقم ٧٩).

(٦) مسائل ابن هانيء (رقم ٢٢٥٦).

وقال الفضل بن زياد القطان: «سمعت أبا عبد الله وسأله أبو جعفر: مبارك أحب إليك أم الربيع؟ قال: ربيع، وأمَّا عفان وهؤلاء، فيقدمون مباركًا عليه، ولكن الربيع صاحب غزو وفضل. فقيل له: كان عبد الرحمن يحدث عن الربيع بن صبيح؟ قال: نعم. قال: كنت أترك حديث وكيع حديث ربيع، فندمت! قيل له: فكنت تكتب حديث مبارك؟ قال: نعم»[1].

وقال عبد الله بن الإمام أحمد: «سئل أبي: عن مبارك والربيع بن صبيح؟ فقال: ما أقربهما، [كان مبارك يرسل. وسئل عن مبارك وأشعث، فقال: ما أقربهما] كان مبارك يدلس، مبارك وهشام جالسًا الحسن جميعًا عشر سنين»[2].

وقد قال الإمام أحمد أيضًا: «كان مبارك يرسل إلى الحسن. قيل: تدلس؟ قال: نعم. وحدَّث يومًا عن الحسن بحديث، فوُقِّف عليه، فقال: حدثنيه بعض أصحاب الحديث، عن أبي حرب، عن يونس»[3].

وقال أبو طالب أحمد بن حميد المُشْكاني البغدادي (ت ٢٤٤ هـ): «قال أحمد بن حنبل: كان مبارك يرفع حديثًا كثيرًا، ويقول في غير حديث عن الحسن: قال: حدثنا عمران! قال: حدثنا ابن مغفل! وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك غيره»[4].

وقيل للإمام أحمد: «مبارك أحب إليك أو الربيع؟ فقال: مبارك إذا قال (سمعت الحسن) فقيل له: هو يقول: (سمعت الحسن يقول: أخبرني أبو بكرة)؟! فقال: أمَّا (أخبرني أبو بكرة)،

---

(١) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ١٣٥).

(٢) العلل للإمام أحمد (رقم ١٤٨٠)، والزيادة من الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٢٥).

(٣) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٦٣٣)، وانظر موطنا سابقاً (٤٤)، رجحنا فيه حدوث تحريف في هذه العبارة!

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٣٣٩).

فلا أدري ما هو! هو أيضًا يقول: (أخبرني عمران بن حصين) و(أخبرني أبو بكرة)!! وتركه عبد الرحمن، لأنه كان يروي أقاويل الحسن، يأخذها من الناس: قال الحسن.. قال الحسن.. فتركه لهذا، وكان عبد الرحمن يروي عن الربيع بن صبيح، وكان الربيع رجلًا صالحًا»[1].

ثم قال الإمام أحمد أيضًا ـ كما في (العلل) برواية المرّوذي ـ: «ما روى عن الحسن يحتج به»[2].

هذا جِماعُ ما قاله الإمام أحمد في المبارك بن فضالة، مما وقفت عليه، وقد يحسب المتعجل أن بينه تعارضًا، وأن بعضه يخالف بعضًا! على أن المتمعن بعلمٍ في الأقوال السابقة لن يخفى عليه توجيهها التوجيه الصحيح، بما لا يبقى معه تعارض أو مخالفة لبعض الأقوال ببعض.

على أنَّ أوضح ما يكشف بعض التعارض الظاهري في كلام الإمام أحمد، هو أن المبارك بن فضالة عند الإمام أحمد فيه ضعف عام عمن يروي عنه، وغض منه (التدليس) أيضًا؛ لكنه لاختصاصه بالحسن، حيث لازمه عشر سنين ـ كما قال الإمام أحمد، والواقع أنها أكثر كما سيأتي ـ يحتج الإمام أحمد بحديثه عن الحسن مطلقًا، فيغتفر ضعفه وتدليسه لكثرة ملازمته للحسن، فإذا صرح بالسماع كان صحيح الحديث عن الحسن.

ويمكن أن يكون الإمام أحمد لا يحتج بحديث المبارك عن الحسن، إلا إذا صرح بالسماع، فلا يغفر تدليسَه طولُ ملازمته!

لكن هذا القول يعارضه عموم قول الإمام أحمد المذكور أخيرًا، عن المبارك بن فضالة: «ما روى عن الحسن يحتج به».

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٢٥).

(٢) العلل للإمام أحمد برواية المروذي (رقم ١٨٢)، وتاريخ بغداد للخطيب (١٣/ ٢١٤).

ثم إن اغتفار (تدليس) الراوي عمن أكثر عنهم ولازمهم منهج صحيح، قرره أئمة الحديث، كالحُمَيدي وتلميذه البخاري وتلميذه مسلم، في جهابذة المتقدمين[1]، والذهبي في نقاد المتأخرين[2]!! وغيرهما.

ومن لازم الحسن عشر سنوات، أو أكثر، ما أحراه أن يكون مقبول العنعنة فيه، كالمبارك بن فضالة.

ولا يعارض هذا... ما جاء في كلام الإمام أحمد من أن المبارك كان يدلس عن الحسن خاصة! إذ لهذا التدليس وجهان لا يصح إلا أن يحمل على أحدهما، أو كليهما:

الأول: أنه تدليس نادر، لا حكم له على عنعنات المبارك عن الحسن، لأن من لازم شيخًا فوق العشر سنوات، ما أحراه أن يستغني بما سمع عمّا لم يسمع.

الثاني: أن المبارك إنما كان يدلس أقاويل الحسن المقطوعة عليه، التي لم يسمعها منه، دون مرويات الحسن!

يدل على ذلك:

ما جاء في كلام الإمام أحمد، حيث قال: «وتركه عبد الرحمن، لأنه كان يروي أقاويل الحسن، يأخذها من الناس، قال الحسن... قال الحسن... فتركه لهذا»[3].

فإن ابن مهدي إنما ترك المبارك لتدليسه في (أقاويل الحسن) خاصّة!

---

(١) انظر العلل الكبير للترمذي (٩٦٦)، والتمهيد لابن عبد البر (١/ ٣٥)، والكفاية للخطيب ـ باب في قول الراوي حُدِّثتُ عن فلان وقوله حدثنا شيخ (٤١٢)، وانظر هنا (ص ٤٩٢).

(٢) انظر ميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ٢٢٤).

(٣) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٢٥).

وظاهر أن (أقاويل الحسن) ليست هي (مرويات الحسن)، لأنه (قول) فإذا أضيف، فإنما يضاف إلى قائله.

أمّا (الرواية) فكاسمها، ليس لصاحبها فيها إلا (الرواية).

و(أقاويل الحسن) في كثرتها، مع ما فيها من مواعظ بليغة، وحكم ونصائح، في فَصاحةٍ شُهِدَ بها للحسن أنه أفصحُ من رُئي في عصره[1]، لا شك أنها مما يُتنافس عليه، ومما لا يكاد يضبطه ويحويه تلميذ من تلاميذ الحسن؛ لأنها (أقاويل) يقولها الحسن، فمن فاته من الحسن (ساعة) فاته منها شيء كثير!

أمّا (المرويات) فمهما بَلَغَ عِلْمُ صاحبها، فإنها في النهاية كَنْزٌ نافذٌ، ورصيد له حد، يستخرجه الجادُّ في التنبيش عنه، ويحويه المُلازِمُ لصاحبه.

ويؤكد أن المبارك بن فضالة كان قد صرف همَّه للمرويات يسمعها من الحسن: ما سبق عن حماد بن سلمة، أنه قال: «كان مبارك يجالسنا عند الأعلم، فإذا جاءت المسندة المرفوعة ـ قال المبارك، وإذا جاءت الفُتْيَا، فإلى الأعلم»[2].

فالمبارك بن فضالة إن دلس عن الحسن، فإنما يدلس أقواله في الوعظ والزهد والفتيا والتفسير، أمّا الروايات المسندة، فهو بها مليء، لا يفتقر إلى غيره فيها إلا نادرًا!

هذا ما أستخلصه عن المبارك بن فضالة من كلام الإمام أحمد، وهو الصحيح الذي يدور عليه كلام غير الإمام أحمد، غالبًا، كما سترى:

يذكر عبد الله بن الإمام أحمد، في زوائده على كتاب

---

(١) انظر ما سبق (٢٤٣).

(٢) انظر ما سبق (٣٤٣).

(العلل) لأبيه، أنه سمع يحيى بن معين يقول عن المبارك بن فضالة: «هو ضعيف، مثل الربيع بن صبيح في الضعف»[١].

فإذا أردت أن تعرف هذا الضعف الذي جمع المبارك بن فضالة، والربيع بن صبيح، فانظر إلى رواية ابن محرز عن يحيى بن معين، أنه قال: «الربيع بن صبيح ثقة، قيل له: فمبارك بن فضالة؟ قال: ليس به بأس، لم يكن بالكذوب، ليس منهما إلا قريب من صاحبه»[٢].

وفي رواية المفضل بن غسان بن المفضل الغلابي، أن يحيى بن معين قال: «الربيع بن صبيح، والمبارك بن فضالة: صالحان»[٣].

فالضعف الذي عناه ابن معين، ضعف لا يرد به الحديث، ولا ينزل به إلى عدم الاحتجاج، لكنه ضعف يغضه من درجة الإتقان، ليكون (حسن الحديث).

وهذا النوع من (الضعف) سبق الكلام عنه في ترجمتنا لعلي بن زيد ابن جدعان، وبينا أنه (اصطلاح) قديم عند المحدثين[٤].

ومما ينفع أن يكون زيادة تقرير وتأكيد لما ذهبنا إليه من درجة علي بن زيد، وأنه حسن الحديث، بعد أن تقرر أن المبارك بن فضالة عند ابن معين حسن الحديث؛ هو قول ابن معين كما في سؤالات إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الخُتَّلِي (ت

---

(١) العلل للإمام أحمد (رقم ٣٩١٣)، والجرح والتعديل (٨/ ٣٣٩)، والضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٢٤)، والكامل لابن عدي (٦/ ٣١٩)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٢١٥).

(٢) معرفة الرجال ليحيى بن معين، رواية ابن محرز (١ رقم ٥٤٣).

(٣) تاريخ بغداد للخطيب (١٣/ ٢١٤).

(٤) انظر ما سبق (٣٠٩ ـ ٣١١).

٢٦٠ هـ تقريبًا)، أنه سأل ابن معين: «مبارك مثل علي بن زيد؟ قال: ما أقربه»[١].

ثم نعود إلى زيادة تقرير درجة المبارك بن فضالة عند ابن معين.

قال عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠ هـ): «سألت يحيى بن معين عن الربيع بن صبيح؟ فقال: ليس به بأس، وكأنه لم يُطره. قلت: هو أحب إليك أو المبارك؟ فقال: ما أقربهما. قال أبو سعيد ـ الدارمي ـ: المبارك بن فضالة عندي فوقه فيما سمع من الحسن، إلا أنه ربما دلس»[٢].

قلت: هذا نص من مجموع كلام الإمامين: ابن معين، والدارمي، على أن المبارك بن فضالة حسن الحديث، فإذا روى عن الحسن البصري كان أقوى وأثبت إن صرح بالسماع، فهو حسن الحديث، فإذا صرح عن الحسن بالسماع كان حديثه صحيحًا.

وفي رواية معاوية بن صالح بن الوزير الدمشقي (ت ٢٦٢ هـ)، عن ابن معين، أنه قال: «مبارك بن فضالة: ليس به بأس»[٣].

وأمّا كتاب (التاريخ) ليحيى بن معين، رواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري (ت ٢٧١ هـ) فقال فيه يحيى بن معين: «المبارك بن فضالة ثقة»[٤].

واعتمد أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان، الشهير بابن

---

(١) سؤالات ابن الجنيد (رقم ٧٤١).

(٢) تاريخ الدارمي (رقم ٣٣٤)، الجرح والتعديل (٨/ ٣٣٩)، تاريخ بغداد (١٣/ ٢١٤).

(٣) تاريخ بغداد (١٣/ ٢١٤).

(٤) التاريخ لابن معين، براوية الدوري (رقم ٣٢٤٤).

شاهين (ت٣٨٥ هـ)، في كتابه (تاريخ أسماء الثقات)، على قول ابن معين في المبارك بن فضالة: «ثقة» فأورده في كتابه[1].

وروى ابن أبي خيثمة عن ابن معين قوليه المتعارضي الظاهر، الذي فسرناه بأنه حالة وسط بين ذينك القولين!

قال ابن أبي خيثمة: «سمعت يحيى بن معين، وسئل عن المبارك؟ فقال: ضعيف. وسمعته مرة أخرى يقول: ثقة»[2].

بينما اختار ابن أبي حاتم ترجيح تضعيف المبارك بن فضالة عن ابن معين، على توثيقه عنده، حيث نقل رواية عبد الله بن الإمام أحمد عن يحيى بن معين في المبارك، ثم نقل رواية الدارمي عنه فيه، ثم قال: «اختلفت الرواية عن يحيى بن معين في المبارك بن فضالة والربيع بن صبيح، وأولاهما أن يكون مقبولاً منهما محفوظًا عن يحيى: ما وافق أحمد وسائر نظرائه»[3].

وهذه القاعدة لِمَا اختلفت فيه أقوال الناقد الواحد قاعدة حسنة مهمة، أن يُعْتَمد من أقواله على ما وافق فيه أقرانه سنًا وعلمًا، دون ما خالفهم فيه.

لكن الضعف الذي عناه ابن معين ظاهر أنه ضعف غير بالغٍ بالراوي عدم الاحتجاج بحديثه، وذلك واضح من قول يحيى بن معين - في رواية عبد الله بن الإمام أحمد التي اعتمدها ابن أبي حاتم -: «هو ضعيف مثل الربيع بن صبيح في الضعف».

وبهذه المقارنة بين ضعف الربيع والمبارك، ثم بموازنة مرتبة الربيع عند ابن معين بتضعيفه للمبارك، تبيّن ما سبق أن ذكرناه: أن المبارك في مرتبة من يُحَسَّن حديثه عند ابن معين.

---

(١) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (رقم ١٤٣٧).

(٢) الجعديات لأبي القاسم البغوي (رقم ٣٤٠٠)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٢١٥).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٣٣٩).

ثم إن جَعْل المبارك عند ابن معين في مرتبة من يُحَسَّن حديثهم، بل من يصحح! كما في تاريخ ابن معين، وفي إحدى روايتي ابن أبي خيثمة، مما لم ينفرد به راوٍ واحد عن ابن معين، بل هو مما اتفق عليه جمع من الرواة عنه.

بل لولا رواية ابن أبي خيثمة الأخرى عن ابن معين، لكانت رواية عبد الله بن الإمام أحمد عنه بتضعيف المبارك (مثل ضعف الربيع) غريبةً من ابن معين!

على أني لا أُبْعِدُ أن يكون ابن أبي حاتم نفسه ممن يضع المبارك بن فضالة في مرتبة من يُحَسَّن حديثهم! فقد نقل عن أبيه أنه قال: «مبارك بن فضالة أحب إلي من الربيع بن صبيح»[1].

ثم نقل عن أبيه أيضًا في ترجمة الربيع بن صبيح، أنه قال عنه: «رجل صالح، ومبارك بن فضالة أحب إلي منه»[2].

وقوله: «رجل صالح» تحتمل أن يكون يقصد بها صلاح الدين، لكن إيرادها في معرض (الجرح والتعديل)، يدل على أنها مرتبة منه. والذي هو أحب إلى أبي حاتم من مرتبة (صالح)، لن يكون أقل ممن يحسن حديثه، وهو المبارك بن فضالة.

فالمبارك بن فضالة ممن يحسن حديثهم عند أبي حاتم الرازي أيضًا.

فإذا عدنا إلى أقران الإمام أحمد وابن معين، بقي ثالثهم وهو علي بن عبد الله بن المديني.

فيروي عبد الله بن علي بن المديني، قال: «سألت أبي عن مبارك بن فضالة؟ فضعفه»[3].

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٣٣٩).
(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٤٦٥).
(٣) تاريخ بغداد للخطيب (١٣/ ٢١٦).

وقال علي بن المديني أيضًا: «أبو هلال فوق ابن المبارك، ومبارك أحب إليَّ من الربيع، ضرب عبد الرحمن على حديث مبارك بن فضالة»[1].

وقال عبد الله بن علي بن المديني: «سمعت أبي يقول: «عند مبارك أحاديث مناكير عن عبيد الله وغيره، قيل له: أيما أحب إليك الربيع أم مبارك؟ قال: سئل يحيى عن هذا، فذهب إلى أن الربيع أحب إليه، وكان عبد الرحمن يحدث عن الربيع، وكان يحيى لا يحدث عن الربيع، ولا عن المبارك»[2].

وسئل أبو داود السجستاني: «مبارك أحب إليك أم الربيع؟ قال: سألت علي بن عبد الله، فقال: المبارك»[3].

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت ٢٩٧ هـ)، في سؤالاته لعلي بن المديني: «سألت علي بن المديني عن المبارك بن فضالة؟ فقال: هو صالح وسط»[4].

قلت: فهذه ـ لعمري ـ هي القاضية في النقول عن علي بن المديني! لأنها حكم واضحٌ لمرتبة معينة، تفسر ما نقله عبد الله بن علي عن أبيه: أنه ضعف المبارك، وتجزمُ بدرجةِ (وسط) بين عدم الاحتجاج والتصحيح! فالمبارك عند ابن المديني أيضًا ممن يُحَسَّن حديثهم، على هذا.

وقد يكون ابن سعد أيضًا على منوال من سبقوا ممن يحسنون حديث المبارك بن فضالة، حيث إن عبارته في المبارك

---

(١) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٥٣).
(٢) تاريخ بغداد (١٣/ ٢١٥).
(٣) تاريخ بغداد (١٣/ ٢١٥).
(٤) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة، لعلي بن المديني (رقم ٢٦)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٢١٦).

تحتمل ذلك التضعيف الذي ينزل الراوي عن أن يصحح حديثه، ولا يبلغ به عدم الاحتجاج.

قال ابن سعد في (الطبقات): «كان فيه ضعف، وعفان يرفعه ويوثقه ويحدث عنه»[1].

ومن صريح العبارات في ذلك، الجامعة لمصطلحات يحسبها من لم يتنبه إلى إطلاقات المتقدمين متناقضةً: هذه العبارة الآتية:

قال زكريا بن يحيى الساجي: «كان صدوقًا، مسلمًا خيارًا من النساك، ولم يكن بالحافظ، فيه ضعف»[2].

ثم أنتقلُ إلى سياق العبارات المطلقة في تضعيف المبارك، والتي لا يحق لي التدخل في تأويلها على غير ظاهرها:

قال أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني(ت ٢٥٩ هـ)، في (أحوال الرجال): «المبارك بن فضالة، والربيع بن صبيح: يضعف حديثهما، ليسا من أهل الثبت»[3].

وقال النسائي في (الضعفاء): «ضعيف»[4].

وفي سؤالات أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البرقاني (ت ٤٢٥ هـ)، للدارقطني، أن الدارقطني قال عن المبارك بن فضالة: «لين كثير الخطأ، يعتبر به»[5].

---

(١) الطبقات لابن سعد (٧/ ٢٧٧).

(٢) التهذيب (١٠/ ٣١).

(٣) أحوال الرجال للجوزجاني (رقم ٢٠٣).

(٤) الضعفاء للنسائي (رقم ٦٠٢).

(٥) سؤالات البرقاني للدارقطني ـ تحقيق القشقري (رقم ٤٧٧)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٢١٥).

وقال البيهقي في (السنن الكبرى): «لا يحتج به»[1].

وقال ابن حزم في (المحلى): «ليس بالقوي»[2].

ثم أنتقل إلى من وثق المبارك، أو احتج به:

فالترمذي أخرج له في غير ما موطن من جامعه، وقال عقب حديثه: «حسن غريب» بل وصحح له عندما كان له متابع[3].

وأمَّا العجلي فقال في كتابه الشهير بـ (الثقات): «بصري لا بأس به»[4].

ونقل عنه أيضًا في (التهذيب) أنه قال: «كتبت حديثه، وليس بقوي، جائز الحديث»[5].

وقال البزار في (مسنده): «ليس بحديثه بأس»[6].

وترجم له ابن عدي في (الكامل)، وأطال في ذكر الأقوال فيه، وفي سياق بعض من حديثه، ثم قال: «ولمبارك غير ما ذكرت من أحاديث، وعامة أحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة، فقد احتُمل من قد رُمي بالضعف أكثر ما رمي المبارك به»[7].

وذكر ابن حبان المبارك بن فضالة في (مشاهير علماء الأمصار) ثم قال: «من صالحي أهل البصرة، وقرائهم، وكان رديء الحفظ»[8].

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٨/ ٦٣).
(٢) المحلى لابن حزم (٨/ ١٨٢).
(٣) جامع الترمذي (رقم ٢٠١٨، ٢٥٩٤، ٢٩٨١).
(٤) معرفة الثقات، للعجلي (رقم ١٦٨١)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٢١٦).
(٥) التهذيب (١٠/ ٣١).
(٦) انظر: كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي (رقم ٢٦٣٩).
(٧) الكامل لابن عدي (٦/ ٣٢١).
(٨) مشاهير علماء الأمصار (رقم ١٢٥٢).

وذكره في (الثقات) وقال: «كان يخطىء»[1].

ولعدم ذكر المبارك بن فضالة في (المجروحين) لابن حبان، مع ذكره في (الثقات)، وقول ابن حبان فيه ما سبق، معنىً ودلالةٌ لا تخفى على من أمعن قليلاً.

ولا يحتاج ذلك إلى إمعان، إذا علمتَ أن ابن حبان أخرج للمبارك بن فضالة في صحيحه[2].

وأخرج له ابن خزيمة في (صحيحه)[3].

وصحح الحاكم في (المستدرك) أسانيد أحاديث يرويها المبارك بن فضالة[4]، بل قال في (المستدرك): «المبارك بن فضالة ثقة»[5].

هذا مع أنه جاء في سؤالات مسعود بن علي بن معاذ السجزي (ت٤٣٨ هـ - أو - ٤٣٩ هـ)، للحاكم، أنه قال: «المبارك بن فضالة لم يخرجاه في الصحيحين لسوء حفظه»[6]!!

قلت: صاحبا الصحيحين شديدا الانتقاء لكتابيهما، فأقل ما يَغُضُّ من الراوي قد يحملهما على اجتناب حديثه في صحيحيهما، وإن كانا لم يُضَعِّفاه في قرارَةِ نَفْسَيْهِما... احتياطًا وتَشَدُّدًا لما يُخْرِجَانِهِ!!

والحاكم هو القائل عن المبارك: «ثقة»، وهو الواصف له بـ(سوء الحفظ)! فعلام يحمل ذلك؟ إذا لم يكن سوء الحفظ الذي إنما ينزله من «الثقة» إلى «الصدوق».

---

(١) الثقات لابن حبان (٧/ ٥٠١ - ٥٠٢)٨

(٢) انظر فهارس الإحسان (١٨/ ٢١٩).

(٣) صحيح ابن خزيمة (رقم ١٧٧٦).

(٤) المستدرك للحاكم (٤/ ١٧٥).

(٥) المستدرك للحاكم (٣/ ٣٤٣).

(٦) سؤالات السجزي للحاكم (رقم ٦٥).

ثم نأتي إلى من خصَّ تدليس المبارك بن فضالة بالذكر:

وقد سبق قول يحيى القطان: «لم أقبل من المبارك شيئًا إلا ما قال فيه: «حدثنا»[1].

وسبق أيضًا قول ابن مهدي: «مبارك بن فضالة كان يدلس، وكنا لا نكتب منه إلا ما قال سمعت الحسن»[2].

وسبق أيضًا قول الإمام أحمد: «مبارك أحب إلي من الربيع إذا قال سمعت الحسن»[3].

وقال أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي (ت ٢٢٧ هـ): «كان الربيع لا يدلس، وكان مبارك بن فضالة أكثر تدليسًا منه»[4].

وقال عفان: «ألحُّوا يومًا على المبارك، فقالوا: من حدثك؟ قال: حدثني رجل عن أبي جري»[5].

وقال أبو داود السجستاني في (سؤالات الآجري) له: «كان مبارك بن فضالة شديد التدليس، إذا قال المبارك: (حدثنا) فهو ثبت، وكان مبارك يدلس»[6].

وقال أبو زرعة الرازي: «يدلس كثيرًا فإذا قال: (حدثنا) فهو ثقة»[7].

---

(١) الجعديات للبغوي (رقم ٣٣٩٦، ٣٣٩٧).
(٢) الجعديات (رقم ٣٣٩٣)، والضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٢٥)، والكامل لابن عدي (٦/ ٣١٩).
(٣) انظر الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٢٥)، بتصرف.
(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٢٧٩)، والضعفاء الصغير له (رقم ١١٦)، والكامل لابن عدي (٣/ ١٣٢).
(٥) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٢٥).
(٦) سؤالات الآجري (رقم ٣٩٦).
(٧) الجرح والتعديل (٨/ ٣٣٩).

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: «المبارك عندي فوق الربيع بن صبيح، فيما سمع من الحسن، إلا أنه ربما دلس»[1].

قلت: وقد تقدم الكلام عن حكم عنعنة المبارك عن شيوخه عامة، وعن الحسن خاصة[2]. وذكرنا أنه يضعف حديثه إذا عنعنه في شيوخه عامة، ويحسن وإن عنعن في حديثه عن الحسن خاصة. وذكرنا أيضًا أن ذلك لاختصاصه بالحسن البصري، وملازمته السنين الطويلة. وهذا أوان إثبات ذلك الاختصاص، وتلك الملازمة:

قال البخاري في (تاريخه الأوسط) المطبوع خطأ باسم (التاريخ الصغير)[3]: «حدثنا أبو الوليد[4] قال: حدثنا المبارك بن فضالة، قال: جالست الحسن ثلاث عشرة سنة، يقرأ القرآن من أوله إلى آخره، يفسره على الأثبات»[5].

وهذا إسناد صحيح.

وقال أبو القاسم البغوي في (الجعديات)، المطبوعة باسم (مسند ابن الجعد): «حدثنا عمر بن شبَّة[6] حدثنا عفان: حدثنا

---

(١) تاريخ الدارمي (رقم ٣٣٤).

(٢) انظر ما سبق (٣٤٩ ـ ٣٥٠).

(٣) أوَّل من استفدت منه هذه المعلومة المهمة، وهي أن (التاريخ الصغير) المطبوع، إنما هو(التاريخ الأوسط) للبخاري، هو أبو عبد الله محمود بن محمد الحداد، حيث بيَّن ذلك، وأثبته بأدلة قاطعة، في (فهرس مصنفات الإمام البخاري) فانظره: (٢٨ ـ٢٩).

(٤) هشام بن عبد الملك الباهلي، مولاهم، أبو الوليد الطيالسي البصري (ت ٢٢٧ هـ)، وله أربع وتسعون.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٧٣٠١): «ثقة».

(٥) التاريخ الأوسط للبخاري (٢/ ١٤٤)، والكامل لابن عدي (٦/ ٣١٩).

(٦) هو ابن عبيدة النميري، أبو زيد ابن أبي معاذ البصري، نزيل بغداد (ت ٢٦٢ هـ)، وقد جاوز التسعين.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٤٩١٨): «صدوق له تصانيف».
قلت: بل هو ثقة، كما قال الذهبي في «الكاشف»(رقم ٤١٢٥)، وانظر التهذيب (٧/ ٤٦٠ ـ ٤٦١).

بَهْز[1] قال: مبارك بن فضالة أخبرنا أنه جالس الحسن ثلاث.. أو أربع عشرة سنة»[2].

وإسناده صحيح أيضًا.

ثم إن المبارك بن فضالة وُصِف بالوهم في (صيغ الأداء).

فقد سبق عن الإمام أحمد قوله: «كان مبارك يرفع حديثًا كثيرًا، ويقول في غير حديث عن الحسن، قال: حدثنا عمران... قال: حدثنا ابن مغفل... وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك»[3].

وسبق أيضًا أن الإمام أحمد أنكر على المبارك روايته عن الحسن أنه قال: «أخبرنا أبو بكرة» كذلك[4].

فالإمام أحمد يشك في صحة (الصيغ) التي يرويها المبارك بين شيوخه وشيوخهم، ويقول: إنه يخالف أصحاب الحسن في إثبات سماع الحسن من أولئك الصحابة رضي الله عنهم.

وهذا من الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ شك في غير محله!

فمَنْ لازم الحسن ثلاث عشرة سنة لا ينكر عليه أن يتفرد بما لا يتابعه عليه غيره.

بل لو لم يحضر المبارك بن فضالة إلا ذلك المجلس، الذي كان هو السبب في هذه الترجمة الطويلة للمبارك، لكفى بذلك المجلس دليلاً قويًا، وسببًا مقنعًا، لقبول ما ينفرد به المبارك بن فضالة عن الحسن من صيغ للأداء، التي تَذْكُرُ سماعَ الحسن من بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

فإن ذلك الخبر يذكر أن المبارك بن فضالة شهد مجلسًا للحسن البصري، قام إلى الحسن فيه رجل طلب منه أن يسند له

---

(١) هو ابن أسد العَمِّي، أبو الأسود البصري، (ت بعد ٢٠٠هـ، وقيل: قبلها). قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٧٧١): «ثقة ثبت».

(٢) الجعديات للبغوي (رقم ٣٣٨٩).

(٣) انظر ما سبق (٣٤٨ ـ ٣٤٩).

(٤) الموطن السابق.

مروياته، فقال له الحسن: «سل عما بدا لك»، فسأله ذلك الرجل عن حديث، فأخبره الحسن أنه سمعه من أنس وجابر رضي الله عنهما، ومن عبد الله بن قدامة عن الأسود بن سريع رضي الله عنه، ثم إن الحسن لم يُسأل يومها عن شيء إلا أسند، فقام الناس من عنده، وقد عرفوا قدر الحسن البصري، عندما عرفوا شيوخه في الرواية[1]!!

فلا يُنكر على المبارك بن فضالة ـ وقد حضر هذا المجلس الذي أسند فيه الحسن، وصرح بالسماع من شيوخه ـ أن يتفرد بصيغٍ للأداء بين الحسن وشيوخه، دون باقي تلامذة الحسن.

ثم إن الرد القاطع على وصم المبارك بن فضالة بالوهم في صيغ الأداء: أن الصحابة الذين كان تصريحُ الحسن بالسماع منهم من طريق المبارك بن فضالة عن الحسن سببًا لوصم المبارك بن فضالة بالوهم في صيغ الأداء، قد صح سماع الحسن منهم، من غير طريق المبارك بن فضالة، وأثبتَ جماعةٌ من الأئمة سماع الحسن منهم. فلا تفرَّد المبارك بن فضالة بذكر صيغ السماع تلك، ولا أتى شيئًا منكرًا يوجب التردد في الصيغ التي يحكيها بين شيوخه وشيوخهم.

كما سيأتي ذلك ـ بإذن الله تعالى ـ في مبحث: «عبد الله بن مغفل[2]، وكما أنه هو الراجح في: عمران بن الحصين[3] وأبي بكرة[4] رضي الله عنهم.

---

(١) انظر ما سبق (٣٣٥).

(٢) انظر ما سيأتي (١٧١٥ ـ ١٧٥٢).

(٣) انظر المجروحين لابن حبان (٢/ ١٦٣ ـ ١٦٤)، والمستدرك للحاكم (١/ ٢٩)، (٢/ ٢٣٤، ٣٨٥)، ونصب الراية (١/ ٩٠)، وغيرها.
وهو مبحث طويل أرجو أن ييسر الله تعالى توضيحه في بحث مُكَمِّلٍ لهذا البحث، إن شاء الله تعالى.

(٤) انظر صحيح البخاري، عقب الحديث رقم (٢٧٠٤)، والكنى للإمام مسلم ـ خط ـ (٣٤)، وغيرهما.

ولعل الإمام أحمد نفسه، قد تغير رأيه هذا في المبارك بن فضالة، بعد أن ثبت له سماع الحسن من عبد الله بن مغفل، كما سيأتي عنه في موضعه ـ إن شاء الله تعالى ـ[1]!!

وإلى هنا... نكون قد أشرفنا على الانتهاء من ترجمة المبارك بن فضالة، وبقي ذكر الحكم المستخلص عليه عند المتأخرين، كالحافظ ابن حجر، والإمام الذهبي.

وأما الحافظ ابن حجر، فقال في (التقريب): «صدوق، يدلس، ويسوي»[2].

وأصاب الحافظ، إلا في قوله: «يسوِّي»، إذ ليس في أصل (التقريب)، وهو (التهذيب)، ما يدل على أن المبارك بن فضالة كان يسقط الرجل بين شيخه وشيخ شيخه، ويرويه بإسقاط تلك الواسطة، كما عرَّفوا تدليس التسوية[3]. فلا ورد هذا في (التهذيب)، ولا وجدته في المصادر التي ترجمت للمبارك، ولا ذكر الحافظ عليه دليلاً!!

وأحسب الحافظ فهم ذلك من وصم الإمام أحمد للمبارك بالوهم في صيغ الأداء، التي يذكرها المبارك بين شيوخه وشيوخهم.

فإن كان... فهو فهم خاطىء، والذي بُنِي عليه ـ أصلاً ـ غير صحيح!! كما سبق.

وأمّا الإمام الذهبي فقال في (سير أعلام النبلاء): «الحافظ

---

(١) انظر ما سيأتي (١٧١٢).

(٢) التقريب (رقم ٦٤٦٤).

(٣) قال الخطيب في (الكفاة) (٤٠٢): «وربما لا يسقط المدلس اسم شيخه الذي حدثه، لكنه يسقط ممن بعده في الإسناد رجلاً، يكون ضعيفاً في الرواية، أو صغير السن، ويحسن الحديث بذلك». وانظر فتح المغيث للسخاوي (١/٢٢٦ ـ ٢٢٨).

المحدث الصادق الإمام... صحب الحسن وحدث عنه، فأكثر»[1].

ثم قال في أواخر ترجمته: «هو حسن الحديث»[2].

ثم إن الحافظ ابن حجر ذكر المبارك بن فضالة في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، في كتابه (تعريف أهل التقديس)[3].

والمرتبة الثالثة، هي - كما قال الحافظ -: من أكثر التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم، إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من ردَّ حديثهم مطلقًا، ومنهم من قبلهم»[4].

وهنا ألخص درجة المبارك بن فضالة: فدرجته من جميع ما سبق، تتفرع إلى أربع أقسام:

الأول: إذا عنعن المبارك بن فضالة في حديثه عمن سوى الحسن، يكون حديثه ضعيفًا، خاصّة من نكارة حديثه.

الثاني: إذا صرح بالسماع عمن سوى الحسن، يكون حديثه حسنًا جيدًا.

الثالث: إذا عنعن المبارك في حديثه عن الحسن، يكون حديثه حسنًا لبقاء احتمال التدليس، وإن ضَعُف.

الرابع: إذا صرح بالسماع عن الحسن، يكون حديثه صحيحًا، لاختصاصه بالحسن، وكثرة ملازمته له.

[عَوْدٌ إلى حُجَج مَنْ قَوَّى مراسيل الحسن]

وبعد هذه الترجمة الطويلة، نعود إلى ما كنا فيه، ودعانا إلى هذه الترجمة: وقد كنّا في سياق أدلة من قووا مراسيل الحسن البصري، فذكرنا ما يدل على أن مراسيل الحسن أو أكثرها عن الصحابة رضي الله عنهم.

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٧/ ٢٨١).
(٢) سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٨٤).
(٣) تعريف أهل التقديس لابن حجر (١٠٤ رقم ٩٣).
(٤) تعريف أهل التقديس لابن حجر (٢٣).

ثم ذكرنا خبرًا صحيح الإسناد إلى المبارك بن فضالة، أعيد متنه هنا، لطول الفاصل:

قال المبارك بن فضالة: «شهدت الحسن، وقام إليه إبراهيم بن إسماعيل الكوفي، فقال: يا أبا سعيد إنَّا نسمع منك أحاديث تحدث بها عن رسول الله ﷺ، فأسندها لنا؟ قال: سل عمَّا بدا لك. قال: حديث النبي ﷺ في قيام الساعة؟ فقال: حدثني أنس بن مالك عن النبي ﷺ، وحدثني جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ، وحدثني عبد الله بن قدامة - وكان أمرأ صدق - عن الأسود بن سريع، عن النبي ﷺ، [فما سألوه يومئذ عن شيء إلا أسند]، فقاموا، وقالوا: كِدْنا نُغْلَب على هذا الشيخ»[1].

فهذا خبر يدل على أنَّ غالب مراسيل الحسن عن الصحابة، أو عن الثقات.

وأنَّ الكلام في مراسيله والشك فيها قديم، من زمن الحسن البصري، وفي حياته، حتى كاد ذلك أن يصرف بعض الرواة عن الحسن، لزيادة شكهم في مراسيله. ثم إنهم عندما استثبتوه، وجدوه لا يحيل إلا على مليء، فقاموا وقد فرحوا بشيخهم، وتوثقوا من تحرِّيه في الرواية، وحمدوا الله على أنَّهم لم ينصرفوا عن شيخهم، فيفوتهم منه مالا يدركونه عند غيره!!

وعلَّق ابن عبد البر في (التمهيد) الخبر الآتي:

«قال عباد بن منصور[2]: سمعت الحسن يقول: ما حدثني به رجلان... قلت قال رسول الله ﷺ»[3].

---

(١) انظر ما سبق (٣٣٥).

(٢) عباد بن منصور الناجي، أبو سلمة البصري، القاضي بها (ت ١٥٢هـ). قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٣١٤٢): «صدوق، رمي بالقدر، وكان يدلس، تغير بأخرة».

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١/ ٥٧).

ونقله عن (التمهيد) ابن رجب في (شرح العلل)[1]، فكأنه لم يجده إلا فيه، ولم يقع على إسناد له.

وقال الخصيب بن ناصح[2]: «كان الحسن إذا حدَّثه رجل واحد عن النبي ﷺ ذكره، وإذا حدَّثه أربعة بحديث عن النبي ﷺ ألقاهم، وقال: قال رسول الله ﷺ»[3].

قال ابن رجب عقبه في (شرح العلل): «الخصيب بن ناصح، مصري متأخر، لم يدرك الحسن»[4].

والأمر كما قال ابن رجب.

ويروى عن يونس بن عبيد، أنه قال: «سألت الحسن، قلت: يا أبا سعيد، إنك تقول: قال رسول الله ﷺ، وإنك لم تدركه؟!

قال: يا ابن أخي، لقد سألتني عن شيء ما سألني عنه أحد قبلك، ولولا منزلتك مني ما أخبرتك، إني في زمان كما ترى - وكان في عمل الحجاج - كل شيء سمعتني أقول: قال رسول الله ﷺ، فهو عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - غير أني في زمان لا أستطيع أن أذكر عليًا»[5].

قلت: وفي إسنادها: ثمامة بن عبيدة أبو خليفة العبدي البصري، وهو شديد الضعف، بل رماه علي بن المديني بالكذب[6].

---

(١) شرح العلل لابن رجب (٥٣٧).
(٢) هو الحارثي البصري، نزيل مصر (ت ٨، وقيل: ٢٠٧ هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٧١٧): «صدوق يخطىء».
(٣) شرح العلل لابن رجب (١/ ٥٣٦).
(٤) المصدر السابق.
(٥) تهذيب الكمال للمزي (٦/ ١٢٤ - ١٢٥).
(٦) انظر الضعفاء الصغير للبخاري (رقم ٤٥)، ولسان الميزان لابن حجر (٢/ ٨٤).

ولذلك تعقب ابن رجب في (شرح العلل) هذا الخبر بقوله: «إسناد ضعيف، والحسن لم يثبت سماعه من علي»[1].

هذه بعض الأخبار الدالة على أنَّ مراسيل الحسن البصري إنما كان يرسلها عن الصحابة رضي الله عنهم، أو عن جماعة من كبار التابعين الثقات. مما يعني أنَّ مراسيل الحسن البصري من المراسيل القوية، إذ إن الوسائط فيها وسائط مأمونة، ليست من الضعفاء أو المجهولين.

وقد احتج أحد المعاصرين[2] بخبر آخر، على قوة مراسيل الحسن، فأورد كلمة عثمان بن مسلم البَتّي (ت ١٤٣ هـ): «ما فسر الحسنُ آيةً إلا عن الأثبات»[3].

ففهم هذا المعاصر، بناء على هذا التصحيف الذي وقع في إحدى طبعات متن سنن أبي داود، أن الحسن لم يكن يروي التفسير إلا عن شيوخ أثبات ثقات!

والصواب في العبارة: «ما فسر الحسن آية إلا على الإثبات».

أي: على إثبات القدر، والباب الذي أخرج فيه أبو داود كلام عثمان البتي السابق، يدور كله حول إثبات الحسن للقدر. ثم إن العبارة على الصواب الذي ذكرناه في غير ما مصدر[4]، بل في سنن أبي داود نفسها مع شرحه (عون المعبود)[5].

---

(١) شرح العلل لابن رجب (٥٣٧).

(٢) هو عبد الفتاح أبو غدة، في حاشية تحقيقه لـ (قواعد في علوم الحديث)، للتهانوي (١٥٣).

(٣) سنن أبي داود (رقم ٤٦٢٦).

(٤) انظر: الإبانة لابن بطة (٢/٢/١٨٧ رقم ٦٨٧)، وتحفة الأشراف، للمزي (١٣/١٦٧ ـ ١٦٨ رقم ١٨٥٢٥).

(٥) عون المعبود، لشمس الحق آبادي (١٢/٣٧٩ ـ ٣٨٠ رقم ٤٦٠٢).

[ثالثاً: أخبارٌ ونُقول تفسِّرُ الأخبار التي احتجَّ بها مَنْ ضَعَّف مراسيل الحسن]

وثالث الحجج لمن قووا مراسيل الحسن: أخبار ونقول تفسر النقول والأخبار التي احتج بها من ضعف مراسيل الحسن، وتجعلها غير دالة على ضعفها!

فقد صح عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد ابن جُدعان، قال: «ربما حدَّث الحسن بالحديث أسمعه منه، فأقول: يا أبا سعيد، أتدري من حدثك؟ فيقول: لا أدري، إلا أني سمعته من ثقة! فأقول: أنا حدثتك»[1].

فهذا الخبر يدل على أنَّ الحسن البصري كان متحريًا في الرواية، وأن أصل مذهبه أنه لا يروي إلا عن ثقة، ولذلك فإنه لا يتحرج أن يرسل الحديث، إذا نسي من حدَّثه به.

وهذا المذهب في عدم الرواية إلا عن الثقات، هو سبب إرسال الأئمة الذين كانوا لا يرسلون إلا عن ثقة.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في (النكت على كتاب ابن الصلاح) إجابة لمن سأل: ما الحامل لمن كان لا يرسل إلا عن ثقة على الإرسال؟ فذكر الحافظ ثلاثة أسباب لذلك، قال في أوسطها: «ومنها: أن يكون نسي من حدَّثه به، وعرف المتن، فذكره مرسلاً، لأن أصل طريقته أنه لا يحمل إلا عن ثقة»[2].

وهذا الكلام بنصه ذكره الأمير الصنعاني في (توضيح الأفكار)[3].

أمَّا الرواية التي يقول فيها علي بن زيد ابن جُدعان: إنه مرةً حدث الحسن بحديث، فسمع الحسن بعد ذلك يرسله، فسأله

---

(١) تاريخ ابن أبي خيثمة (٥٠/أ) والكامل لابن عدي (٥/١٩٧)، والكفاية للخطيب (٤١٠ ـ ٤١١).

(٢) النكت لابن حجر (٥٥٥).

(٣) توضيخ الأفكار للصنعاني (١/٢٩٩).

عمن حدثه به. فقال له: «دعني منك!» فقال علي بن زيد: «أنا حدثتك به»![1]. فهذا إن حدث أكثر من مرَّة، فلا دلالة فيه على ضعف مراسيل الحسن، لأن علي بن زيد ثقة عند الحسن، كما ذكرته الرواية الآنفة عن الحسن نفسه، وعلي بن زيد حسَن الحديث عن الحسن كما حققناه، فليس بعيدًا عن أن يكون ثقة عند الحسن، بل هو موضع ثقة شيخه الثقة العظيمة، بتواريه في منزله عن الحجّاج، كما مر فيما سبق[2].

على أن الخطيب البغدادي يشكك في احتياج الحسن البصري لأن يروي حديثًا عن علي بن زيد أصلًا، ويؤول الخبر الوارد في ذلك، حيث يقول: «قول علي بن زيد: (كنت أحدث الحسن) يعني: أنه كان يذاكره بالحديث، فيرويه الحسن بعد، ولعل الحسن قد كان تقدم سماعه إياه من بعض الرواة، إلا أنه لا يصح الاحتجاج بما هذه حاله، لأن الراوي للحسن مجهول»[3].

وأنبّه إلى أن الطرف الأخير من كلام الخطيب، مبنيٌ على قاعدة تضعيف المراسيل عمومًا، ولا يخص درجة مراسيل الحسن البصري. وأعني بطرف كلام الخطيب: قوله: «إلا أنه لا يصح الاحتجاج بما هذه حاله، لأن الراوي للحسن مجهول».

ومعنى قوله: «لأن الراوي للحسن»: أي: الذي روّاه، فهو يعني: شيخ الحسن البصري، الذي عندما أرسل الحسنُ عنه الحديث، جهلناه، لأنه أسقطه فلم يذكره.

وأمَّا قول ابن عون السابق في أدلة موهِّني مراسيل الحسن: «كنت جالسًا عند الحسن، إذ جاءه رجل، فقال: يا أبا سعيد، عمن تحدث؟ قال: عنك، وعن هذا، وعن هذا»[4].

---

(١) انظر ما سبق (٣٠٦).
(٢) انظر ما سبق (٣١٩ ـ ٣٢٠).
(٣) الكفاية للخطيب (٤١٠ ـ ٤١١).
(٤) انظر ما سبق (٣٢٣).

فلست بمُتَمَحِّلٍ إن قلت: إنه لا دلالة فيه على ضعف مراسيل الحسن، إلا إذا ثبت لدينا أنَّ الذين أشار إليهم الحسن ضعفاء أو غير مؤتمنين!

كيف وبعض الذين أشار إليهم الحسن، ورد أنه أحد الثقات الجلة!!

فعن ابن عون قال: «قال بكر المزني للحسن، وأنا عنده، عمن هذه الأحاديث التي تقول فيها: قال رسول الله ﷺ؟ قال: عنك، وعن هذا»[(١)].

فهذه الرواية تنص على أنَّ أحد الذين أشار إليهم الحسن البصري، أنه كان يرسل الأحاديث عنهم: بكر بن عبد الله المزني، أبو عبد الله البصري، أحد أقران الحسن البصري (ت ١٠٦هـ)، وهو ثقة ثبت جليل، كما قال الحافظ في (التقريب)[(٢)].

وأمَّا رواية مساور الوراق عن أخيه سيار العنزي[(٣)] والتي توحي بهجوم الحسن على الرواية عن كتب مجهولة المصدر والثقة: فإنه قول غير مقبول أصلاً. فإن عدم التوثُّقِ في قول: (قال رسول الله ﷺ)، بتلك الصورة التي قد توحي بها تلك الرواية، مما يتورع عنه كثير من عوام الناس في عصرنا، ويستقبحه ويستهجنه طلبة العلم في زماننا، فكيف بإمام العلماء، ورمز الزهد والورع، في عصر التابعين والسلف الصالحين؟!!

ومع ذلك فإن الحسن البصري في عصر لم يكن فيه من ضير على الراوي من الصحف، إلا أنَّها صحف غير معجمة بالنقط ولا مشكولةٍ بالضبط، فيُخشى على المعتمد عليها من غير أهل

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (١/٥٨).

(٢) التقريب (رقم ٧٤٣).

(٣) انظر ما سبق (٣٢٣).

العلم والمعرفة بالعربية، والراوي منها دون سماع أو عرض، من التصحيف فيها. ذلك لأن عصر الحسن لم تكثر فيه الصحف كثرتها في العصور المتأخرة، التي كان يُخشى معها أن تكون نسخًا لكذابين. وإنما كانت صحفًا - في عهد الحسن - لبعض كبار التابعين، بل ولبعض الصحابة.

والواقع يثبت ذلك!

فقد روى الحسن صحيفة موثوقة لأحد التابعين الثقات، كتبها عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه[1].

وروى الحسن أيضًا صحيفة كتبها سمرة بن جندب رضي الله عنه لأبنائه[2]... كما سيأتي ذلك كله في موضعه - إن شاء الله تعالى -.

ولم أجد - بالتتبع - في هذا البحث، أنَّ الحسن روى صحيفة غير موثوقة، أو حدَّث عن نسخة غير صحيحة.

على أنَّ لمساور الوراق خبرًا آخر مع الحسن، يقضي على دلالة الخبر السابق الذي يتمسك به من ضعف مراسيل الحسن.

قال مساور الوراق: «قلت للحسن: عمن تحدث هذه الأحاديث؟ قال: عن كتاب عندنا، سمعته من رجل»[3].

فهذا قاطع على أن رواية الحسن عن بعض كتبه لم تكن وجادة، بل هي كتب مسموعة للحسن.

فرواية الحسن من الكتب ليست دليلاً على ضعف مراسيله، بل على العكس.. هي دليل على توَثّقِه وضبطه في روايته!! إذ إنَّ روايته عن الكتب المسموعة، دليل على أنه كان حريصًا على

---

(١) انظر ما يأتي (٨٥٦ - ٨٥٧، ٨٨٥ - ٨٨٦).
(٢) انظر ما يأتي (١٣٠١ - ١٣٠٥).
(٣) المنتخب من (ذيل المذيل، للطبري) بذيل تاريخ الطبري (١١/ ٦٣٧).

معارضة محفوظة على مكتوبه، وعدم الاتكال على الحفظ دون الكتاب.

وللحسن البصري كلمة مشهورة في ذلك، ألا وهي قوله: «إنَّ لنا كتبًا نتعاهدها»[1].

فتعاهُدُ الكُتُبِ، لتعهُّدِ الحفظ، هو شأن أئمة الرواية في الضبط وصحة الأداء.

والإمام الطبري بينما أراد أن يذكر ما يدل على سبب تضعيف مراسيل الحسن، إذ به يذكر ما يدل على قوتها! عندما قال: «غير أنه كثير المراسيل، كثير الرواية عن قوم مجاهيل، وعن صحفٍ وقعت إليه لقوم، أخذها منهم وعنهم»[2].

فقول الطبري: «أخذها منهم وعنهم» يشير إلى طريقتين من طرق التحمل المقبولة، فـ (منهم) إشارة إلى (المناولة)[3]، و(عنهم) إشارة إلى (الوجادة).

هذا ومع كون الحسن يروي عن صحف، فلا يمنع ذلك أن تكون هذه الصحف صحفًا مسموعة للحسن، ممن أخذها منهم وعنهم! ولولا أنَّ سياقَ كلام الطبري السابق سياقُ استضعاف، لحملت كلامه على أنها صحف مسموعة، أخذًا من قوله: «عنهم» وأنَّ (منهم) إشارة إلى (المناولة المقترنة بالإجازة).

---

(١) معرفة الرجال، لابن معين. برواية ابن محرز (٢/ ٢٧)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٢٧٧)، والمحدث الفاصل للرامهرمزي (رقم ٣٣٧)، وتقييد العلم للخطيب (١٠٠ ـ ١٠١)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع له أيضاً (٢/ ١٤ رقم ١٠٤٠)، وجامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (١٢٤).

(٢) المنتخب من (ذيل المذيل للطبري) بذيل تاريخ الطبري (١١/ ٦٣٧).

(٣) المناولة، هي: إعطاء الطالب شيئاً من مروياته، مع إجازته له به، صريحاً أو كناية، وهي أعلى من الإجازة، بل هي أعلى أنواعها، وهي المسماة في أنواع الإجازة بـ (المناولة المقترنة بالإجازة).
انظر: الكفاية للخطيب (٣٦٣)، وتوضيح الأفكار للصنعاني (٢/ ٣٣٣).

على أنَّ سياق كلام الطبري الذي فيه ذلك التضعيف لمراسيل الحسن، قد يكون مَبْنِيًا على رأيٍ للطبري في بعض طرق التحمل، وفي حجية مثل المناولة والوجادة والعمل بها.

[الردّ على اتّهام الحسن بالرواية عن المجهولين]

الرد على اتهام الحسن بالرواية عن كُلّ ضَرْبٍ دون تَحرٍّي:

وأمّا اتهام الإمام الطبري للحسن بروايته عن المجاهيل، وهي التهمة التي كان يدندن حولها ـ من قبل ـ محمد بن سيرين، فعليها ردود:

[الردّ الأول: أن واقع الروايات يخالف ذلك]

الأول: أن واقع روايات الحسن البصري المرسلة تؤيد أنه لم يكن يروي إلا عن الثقات، وذلك هو ما أثبته القطان، والإمام أحمد، وعلي بن المديني، عندما صححوا مراسيل الحسن بناء على سبرها، كما وضحنا ذلك في موضعه من هذا البحث سابقا[1]. إذ إن صحة مراسيل الحسن، لا تكون إلا لثقة من روى عنهم تلك المراسيل، كما لا يخفى.

[الردّ الثاني: أن طبقة شيوخ الحسن من الصحابة وكبار التابعين وهؤلاء لهم حكمهم الخاص]

الثاني: أن طبقة الحسن البصري هي الطبقة العليا من أواسط التابعين في السن والإدراك، بل ما أقربه أن يكون من كبار التابعين طبقة.

وطبقة مثل هذه الطبقة فإن جل روايات أهلها عن الصحابة رضي الله عنهم، وكما أثبتته الأخبار السابقة في خصوص الحسن البصري.

خاصة إن كان هذا التابعي الكبير إمامًا من الأئمة الأعلام، كالحسن البصري، الذين أثبت ما انتشر من علمهم، وما شع من شموس معارفهم، أنَّ لهم ماضيًا أغر في طلب العلم، في شِرَةِ الشباب (والشرة: النشاط)؛ ونَهَمًا على التزود والاستكثار من العلم في زمن الطلب، مما يدعوهم إلى عدم تفويت كبار العلماء، بل

(١) انظر ما سبق (٣٣٣ ـ ٣٣٤).

دعاهم إلى ذلك، وإلى استدراك حياة الصحابة رضوان الله عليهم، قبل غروب عهدهم، وذهاب قرنهم.

ومع ذلك.. فإن تلك الطبقة قد تنزل أحيانًا، فتروي عن بعض من أدرك من لم يدركوه هم، كشيوخ التابعين الكبار ممن أدرك العشرة المبشرين، أو نحوهم، وكبعض المخضرمين ممن أدرك الجاهلية، وليس له رؤية.

ومع أن رواية طبقة كبار التابعين عن تابعين أكبر منهم سنًا أو عن بعض المخضرمين، قد يقع، لكنه قليل بالنسبة لرواياتهم عن شيوخهم من الصحابة.

وإذا لم نجد في شيوخ التابعين أو المخضرمين توثيقًا، ولا تجريحًا، منصوصًا عليه، فإن لهذه الطبقة العليا، والصدر الأول من التابعين، ميزة على غيرهم، لعدم فشو الكذب فيهم، ولجلالة طبقتهم.

ولذلك ذكر أبو عمرو ابن الصلاح رأي من احتج بعدل الظاهر، وهو المستور، ثم قال: «ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي، في كثير من كتب الحديث المشهورة، في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعذرت الخبرة الباطنة بهم»[١].

ولا يشك من لاحظ سياق ابن الصلاح، أن (العمل) الذي جاء في كلامه، أو كما قال: (العمل على هذا الرأي)، هو رأي من احتج برواية المستور. حيث ذكر ابن الصلاح قبل كلامه السابق كلامًا لسليم بن أيوب الرازي (ت ٤٤٧ هـ) في الاستدلال لمن احتج بحديث المستور.

لذلك أقول: إن من فهم كلام ابن الصلاح على غير الذي ذكرناه، وفسر (العمل) الوارد بغير الاحتجاج، فإنه واهم[٢]!

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (١١٢).

(٢) انظر: رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل، لعداب محمود الحمش (٢٢٢).

وهذا الفهم لكلام ابن الصلاح، سبق إليه الحافظ المحقق عماد الدين ابن كثير في (اختصار علوم الحديث)[1]، وكفى به.

وسيأتي كلام ابن كثير بعد أسطر.

ونعود إلى مسألة الاحتجاج بكبار التابعين، فهذا الإمام الذهبي يقول في آخر كتابه (ديوان الضعفاء): «وأمَّا المجهولون من الرواة:

فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم، احتمل حديثه، وتلقي حديثه بحسن الظن، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ.

وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين، فيتأنى في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه، وتحريه، وعدم ذلك.

وإن كان المجهول من أتباع التابعين، فمن بعدهم، فهو أضعف لخبره، سيما إذا انفرد به»[2].

فهذا كلام في معاملة المجاهيل، وطبقاتهم في الاحتجاج، يكتب بماء الذهب، ويفرح به الحديثي فرحًا جمًّا!.

وقال الحافظ ابن كثير أيضًا في (اختصار علوم الحديث): «فأمَّا المبهم الذي لم يسم، أو من سُمِّي ولا تعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحدٌ علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين، والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن»[3].

---

(١) اختصار علوم الحديث لابن كثير (٩٢).

(٢) ديوان الضعفاء والمتروكين (٤٧٨).

(٣) اختصار علوم الحديث (٩٢).

قلت: وتنبه - أخي - أنه يتكلم عن (مجهول العين)، ومع ذلك جعله ممن يستأنس بروايته، فإذا كان من (مجهولي الحال)، ومن التابعين، لا شك أنه سيرتفع عند ابن كثير عن مجرد الاستئناس.

والمسألة لم تزل في حاجة إلى دراسة تستجلي بقية جوانبها، وتضع لنا قاعدة واضحة في حكم الجهالة في طبقة كبار التابعين.

وكل ما أستطيع الجزم به هنا، هو أنَّ لهذه الطبقة - من كبار التابعين - ميزة، لا يصح معها أن يلحق الراوي عنهم لوم أو عيب، في أقل تقدير!!

[الردّ الثالث: جهلنا ببعض شيوخ الحسن لا يعني أن الحسن جهلهم أيضًا]

الثالث: وهو مأخوذ من ذيل السابق: وهو أن الحكم على راو بأنه مجهول أو مستور، إنما هو بالنسبة لعلم الحاكم عليه بذلك، ولا يتجاوز إلى حُكْمٍ عليه مُطَابِقٍ لواقع الحال.

ومن وجه آخر، أقول: إن حكمنا بالجهالة على من لم يرو عنه إلا راو واحد، ولم يوثق، إنما هو مبني على إعلاننا عدم العلم بعدالة ذلك الراوي، لا أنه مبني على أنَّ ذلك الراوي غير معلوم العدالة مطلقًا، حتى عند الواحد الذي روى عنه.

فالراوي الذي لم يرو عنه إلا الحسن البصري، ولم يوثق، هو على حسب قواعد المصطلح: مجهول، لكن ذلك لا يلزم منه أن يكون هذا المجهول عندنا مجهولاً أيضًا عند الحسن نفسه، لا يعرف منه الحسنُ غيرَ تلك الرواية التي سمعها منه، مع عدم الخبرة بدينه وضبطه.

لذلك فإن مؤاخذة الراوي لكونه يروي عمن جهلناهم نحن، لا تكتمل عُقَدُه حتى يثبت أن ذلك الراوي نفسه يجهل من روى عن طريقهم، أو حتى يظهر لنا ضعف رواية أولئك المجاهيل، عن طريق سبر أحاديثهم، فوجدنا فيها المخالفات أو البواطيل.

أما مؤاخذته لعدم علمنا بعدالة شيوخه، مع علمه هو بعدالتهم، فإنه ظلم يتجاوز العلم إلى الجهل.

ولا يعني ذلك ألا نطبق القواعد في معرفة العدالة، ولست أقصد من هذا أن لا نحكم بالجهالة على الرواة إذا تحققت لهم بالنسبة لنا، فإن هذا شيء، ولَوْمُ الراوي لروايته عمن جهلناهم نحن، شيء آخر!

ولا يتحقق اللوم إلا بأحد طرق ثلاثة، سبقت الإشارة إليها قبل أسطر، وأطبقها على الحسن البصري:

الطريق الأول: أن يصرح الراوي بأنه يروي عمن يجهلهم، وقد تقدم أن من احتج لضعف مراسيل الحسن، احتج بأخبار يزعم أنها تدل على عدم تحري الحسن في الرواية، وأنه يروي عن كل أحد.

ولكن تقدم أيضًا ذكر أخبار تدل على تحري الحسن في الرواية، بل وعلى أن غالب رواياته عن الصحابة رضي الله عنهم.

الطريق الثاني: أن نلحظ في روايات الراوي الثقة عن شيوخه المجهولين، مخالفات في رواياتهم، أو أحاديث منكرات، فنستدل بذلك على ضعف أولئك المجهولين. وإن كانت تسميتهم بالمجهولين بعد ظهور الضعف في حديثهم، إنما هو باعتبار ما كان قبل سبر حديثهم.

ونستنتج من هذا... إذا لاحظناه في مرويات أولئك المجهولين، أنَّ الراوي عنهم ممن لا يتحرون في الرواية، وأنه ـ لثقتنا به ـ يروي عمن يجهلهم هو... إحسانًا للظن بهم!

وحينها نلومه لروايته عمن جهلناهم، وجهلهم هو نفسه!

وهذا مما لم يكن مع الحسن البصري، بل قد ذكرنا فيما سبق تصحيح غير واحد من الأئمة لمراسيل الحسن، التي يحذف

الحسن إسنادها بالكلية، فضلاً عن التي يسمي فيها من حدثه ويسندها[1]!

الطريق الثالث: الرواية عن المعروفين بالضعف، والإكثار من ذلك، فمثل هذا أولى به أن يروي عمن يجهلهم هو نفسه، بعد أن رضي الرواية عمن عرفهم هو بالضعف!

والحسن البصري أبعد ما يكون عن الرواية عن الضعفاء، أقولها حقًا، بناء على استقصاء، واستقراء، هو بقية هذا البحث فانظره تجد ما قلته حقًا حقًا!

وسوف يأتي قريبًا حصر من قيل إن الحسن يروي عنهم من الضعفاء والمجهولين، والكلام على كل واحد منهم على حدة[2].

وسوف ترى ـ بإذن الله تعالى ـ أنَّ الحسن عظيم التحري في الرواية، لا ينزل في ذلك عن المنزلة الحقيقة به، وبورعه، وعقله، وحميَّته للشرع، وحبه للنبي ﷺ، وغيرته على سُنَّته.

[الردّ الرابع: أن المجهول تنفعه رواية الثقات عنه]

الرابع من الردود: أن الراوي المجهول تنفعه رواية الثقة عنه، بل قد تقويه إذا كان الراوي عنه إمامًا كبيرًا، لا مجرد راو ثقة!

وهو ما قرره ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)، حيث عنون في مقدمة الكتاب: بقوله: «باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه».

ثم قال تحت هذا العنوان: «سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة: مما يقويه؟ قال: إذا كان معروفًا بالضعف لم تقوّه روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه.

---

(١) انظر ما سيأتي (٣٨١ ـ ٣٨٢).

(٢) انظر ما سيأتي (٣٨٥ ـ ٤٥٢).

[قال ابن أبي حاتم:] سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل: مما يقوي حديثه؟ قال: أي لَعَمري، قلت: الكلبي روى عنه الثوري؟! قال: إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يتكلم فيه»[1].

وقريب من ذلك، لكن بتفصيل الثقات إلى أئمة كبار، وثقات ليسوا من كبار الأئمة ـ ما نقله ابن رجب في (شرح علل الترمذي).

قال ابن رجب: «قال يعقوب بن شيبة: قلت ليحيى بن معين: متى يكون الرجل معروفًا، إذا روى عنه كم؟ قال: إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي، وهؤلاء أهل العلم، فهو غير مجهول. قلت: فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق؟ قال: هؤلاء يروون عن مجهولين. انتهى، [قال ابن رجب:] وهذا تفصيل حسن، وهو يخالف إطلاق محمد بن يحيى الذهلي، الذي تبعه عليه المتأخرون، أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعدًا عنه»[2].

وهذا الكلام وإن كان القول الراجح فيما ترتفع به الجهالة، لكننا أيضًا استفدنا منه أن هناك تفريقًا عند الأئمة بين: من روى عنه الأئمة الكبار، ومن روى عنه الثقة الذي لم يبلغ درجة الإمامة الكبرى.

وقال الحافظ أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله الدمشقي (ت ٢٨١هـ) في (تاريخه): «قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم ـ دُحيم ـ: كثير بن الحارث؟ قال: ما أعرفه. قلت له: فتدفعه؟ وقد روى عنه خالد بن معدان ومعاوية بن صالح؟ قال:

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٦).

(٢) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٣٧٧ ـ ٣٧٨).

لا يدفع. قلت: فتعرف لسليمان بن عبد الرحمن الدمشقي نسبًا بدمشق؟ قال: لا. قلت: فتدفعه؟ وقد روى عنه شعبة وعمرو بن الحارث والمصريون؟ قال: لا يدفع»[1].

وهذا ابن عدي في (الكامل) يذكر حنش بن المعتمر، وينقل فيه بعض ما قيل في تضعيفه، وبعضًا من حديثه أيضًا، ثم يقول: «ولحنش عن علي - رضي الله عنه - أحاديث عداد، وهو معروف في أصحاب علي، مشهور به، وما أظنه يروي عن غير علي، وأنه لا بأس به، لأن من يروي عنه إنما هو سماك بن حرب والحكم بن عتيبة، وليس بهما بأس»[2].

قلت: فهذه مواقف عدَّة تدل على أن رواية الثقة تنفع الراوي الذي لا نعرف فيه جرحًا أو تعديلاً، فإذا كان الراوي عنه إمامًا كبيرًا - كالحسن البصري، وهو من هو - كان ذلك أنفع له وأقوى.

فإذا كانت مجرد رواية الحسن البصري عمن لا نعرف فيه جرحًا أو تعديلاً مقوية له، فكيف يؤخذ على الحسن أنه يروي عن هؤلاء؟! فهذا هو التناقض: أن نقوي الرجل الذي روى عنه الحسن، ثم نلوم الحسن لروايته عنه!!

على أنه مما يفصل في المسألة، ويقطع القول فيها، ولا يدع اعتراضًا لمعترض... بل ويكاد يُنْهي قَالَةَ روايةِ الحسنِ عن المجهولين، الفقرةُ الآتية!!

[الردّ الخامس: حُكْمُ ابن معين بأن جميع شيوخ الحسن ثقات]

الخامس: ذكر ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين، أنه قال: «إذا روى الحسن ومحمد - يعني: ابن سيرين - عن رجل فسمياه فهو ثقة [يحتج بحديثه]»[3].

---

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم ٩٠٨).

(٢) الكامل لابن عدي (٢/٤٣٨).

(٣) جامع التحصيل للعلائي (٩٠)، وتهذيب التهذيب (١/٣٤٧)، والزيادة بين معقوفتين من التهذيب.

فهذه الكلمة من إمام الجرح والتعديل، نصٌّ قاطع على أنَّ كل من روى عنه الحسن البصري: أنَّه ثقةٌ، وإن لم نجد فيه توثيقًا لأحد، إذا سلم من الجرح!

وقد اعتمد الحافظ ابن حجر على هذه القاعدة، فقد ذكر في أحد شيوخ الحسن البصري، وهو أَسِيد بن المُتَشَمِّس، في ترجمته في (تهذيب التهذيب)، أنَّ ابن المديني عده في المجهولين الذين روى عنهم الحسن البصري، ثم لم يذكر مع تجهيل ابن المديني له، إلا كلمة يحيى بن معين السابقة، وأن ابن حبان ذكره في (الثقات)[١].

مع ذلك قال الحافظ عن أسيد في (التقريب): «ثقة»[٢]! مما يدل على اعتماده التام لهذه الكلمة الصادرة عن يحيى بن معين.

وحُق للحافظ أن يعتمد عليها، لإمامة قائلها، ولتنصيصها على ما يُحْتَجُّ بها عليه.

غير أنه قد وُجِّه إلى كلام ابن معين نقد وتأويل، أذكرهما، مع مناقشتهما.

ذكر أبو الحسن ابن القطان الفاسي في (بيان الوهم والإيهام) حديثًا للحسن البصري، اختلف فيه عن الحسن بخمسة أوجه، كل وجه منها يذكر للحسن البصري شيخًا غير الذي يذكره الوجه الآخر، والمذكورون ممن تفرد الحسن بالرواية عنهم، فيما يقال، فقال ابن القطان معلقًا على هذه الأوجه: «وما منها شيء يصح، وليس بِمُجْدٍ في هذا ما ذكر ابن أبي خيثمة عن ابن معين من قوله: إذا روى الحسن عن رجل فسمَّاه فهو ثقة، فاعلم ذلك»[٣].

---

(١) التهذيب (١/٣٤٧).
(٢) التقريب (رقم ٥١٦).
(٣) بيان الوهم والإيهام، لابن القطان (٢/٤٠أ ـ ب).

فلا أعلمُ لِمَ لا يُجدي قول ابن معين؟! وهل يعني ابن القطان أن كلام ابن معين ليس له جدوى مطلقًا؟ أم في هذا الموطن خاصة؟

أمَّا أنه مردود مطلقًا، وأنه لا طائل تحته دائمًا، فمما لا يقبل من ابن القطان، إلا إن كان الكلام المجرَّد من الأدلة وحده حجَّة! وحينها فليس كلام ابن القطان بأولى من كلام ابن معين!! بل كلام ابن معين أحق وأولى من ألف مثل ابن القطان!

وأمَّا في هذا الموطن خاصة، ولعله للاضطراب الذي وقع في الحديث، فقد يُسَلِّم لابن القطان، وإن كان قد نوزع في ذلك أيضًا، كما سيأتي في موضعه[1] ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وأمَّا تأويل كلام ابن معين فقد وقع من الحافظ العلائي رحمه الله، في كتابه (جامع التحصيل).

فقد ذكر العلائي بعضًا من الأقوال المختلفة في حكم مراسيل الحسن البصري، ثم أتبعها بكلام ابن معين السابق، ثم قال: «فيحتمل هذا أنهما كانا لا يرويان إلا عن ثقة عندهما، سواء كان مسندًا أو مرسلاً.

ويحتمل أن ذلك فيمن ذكراه باسمه، فأمَّا من أرسلا عنه: فجاز أن يكون كذلك، وأن يكون ضعيفًا، وهذا هو الأظهر، وفيه جمع بين الأقوال كلها»[2].

قلت: والاحتمال الأول هو المتعين، ولا يصح غيره!

وأنَّىٰ يكون الاحتمال الثاني هو الأظهر؟! وهو خلاف الورع

(١) انظر ما سيأتي (٧٢٢ ـ ٧٢٣).

(٢) جامع التحصيل للعلائي (٩٠).

والنصيحة للدين! فالمرسَل أولى أن يُتَحرّى في ناقله، ولذلك قوّى من قوّى المرسل، وقدّمه على المسند؛ لأن من أرسل فقد ضمن لك، ومن أسند فقد أحالك إلى ما أظهر لك من إسناده.

فما الداعي إلى ذلك التفريق العجيب؟! بين من يُرْوى عنه المُسْنَد، ومن يروى عنه المرسَل، إلا أن يكون الغش في الدين! وحاشا الحسن البصري من ذلك، وحاشا العلائي أن يقرّ ذلك.. لو تنبّه له!!

ثم كيف يصح ذلك الاحتمال؟ مع ثناء يحيى بن معين نفسه على مراسيل الحسن البصري[1]! أَيَكُونُ جمعًا للأقوال: أن نضرب الكلام الصادر من إمام واحد بعضه ببعض!! أم أن الصواب أن نلتمس محملاً حسنًا يوافق بين أقوال هذه الإمام؟!

ولم يذكر العلائي ثناء ابن معين على مراسيل الحسن، ولعله من هذا أُتِي!

ثم يزيد العجب في محمد بن سيرين، فإن مقتضى الاحتمال الثاني من كلام العلائي أن في مراسيله ضعفًا، كالضعف الذي يزعمه العلائي في مراسيل الحسن البصري. وقد قال ابن عبد البر في (التمهيد): «أجمع أهل العلم بالحديث: أن ابن سيرين أصح التابعين مراسيل، وأنه كان لا يروي إلا عن ثقة، وأن مراسيله كلها صحاح»[2].

فهذه الأمور كفيلة بجعل الاحتمال الثاني الذي ظَهَّره العلائي احتمالاً بعيدًا، ويتعين الاحتمال الأول أنه معنى كلام ابن معين على الحقيقة، وليس على التأول والمجاز.

---

(١) انظر ما سبق (٣٢٨).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٨/ ٣٠١).

[الردّ السادس: دراسة شيوخ الحسن المتكلم فيهم بضعفٍ أو جهالة]

السادس (من الردود): وهو الدليل القاطع، والحجة الدامغة، إذ إنه مبني على التتبع العملي، والاستقصاء التام الواقعي: لشيوخ الحسن البصري.

فقد بني هذا البحث على تقصي شيوخ الحسن البصري، ومن روى عنهم عمومًا، بغرض معرفة من سمع منهم، وتمييزهم عمن لم يسمع منهم.

وخلال هذا البحث لم أجد الحسن إلا راويًا عن صحابي، أو تابعي ثقة، في ما عدا آحاد من الرواة، سوف نذكرهم بعد قليل. وكونهم آحادًا، لن يجعل لرواية الحسن عنهم أثرًا في الحكم على مراسيله.

وليس من المنطقي أن أسرد أسماء شيوخ الحسن هنا، وأترجم لهم، إذ هذا هو المبثوث في بقية هذا البحث، وهو بمواطنه الآتية أليق.

ولكن اخترت أن أستل من هذا البحث الطويل، من هو ضعيف أو ضُعِّف ممن روى عنهم الحسن.. وهذا قسم، ثم القسم الثاني: وهم من روى عنهم الحسن وبسبب روايته عنهم قيل: إنه يروي عن المجاهيل.

فالقسم الأول: من هو ضعيف أو ضُعِّف، ممن روى عنهم الحسن:

وقد سبق عن الترمذي قوله: «قد تكلم الحسن البصري في معبد الجهني، ثم روى عنه!»[1].

وكلام الحسن في معبد، هو ما أخرجه الترمذي عقب كلامه

---

(١) انظر ما سبق (٣٠٣).

السابق، في (العلل الصغير)، بإسناده إلى الحسن البصري، أنه قال: «إياكم ومعبد الجهني، فإنه ضال مضل»[1].

ومعبد بن خالد الجهني القدري، ويقال: إنه ابن عبد الله بن عُكيم، ويقال: اسم جده عويمر (ت ٨٠ هـ).

قال الحافظ ابن حجر في (التقريب): «صدوق مبتدع، وهو أول من أظهر القدر بالبصرة»[2].

قلت: فهو وإن كان مبتدعًا داعية إلى بدعته، كما قال الحسن البصري: «ضال مضل»، فإنه(صدوق)! بل لقد وثقه ابن معين[3]!!

ثم إني لم أجد من ذكر حديث الحسن البصري عن معبد الجهني، الذي رواه عنه، كما قال الترمذي.

بيد أنَّ أبا حنيفة النعمان روى عن منصور بن زاذان[4] عن الحسن عن معبد عن النبي ﷺ: «أنه كان في الصلاة، فأقبل أعمى، فوقع في زُبْيَةٍ فضحك بعض القوم حتى قهقه، فلما انصرف رسول الله ﷺ، قال: «من كان قهقه فليعد الوضوء والصلاة».

أخرجه أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي (ت ١٨٢ هـ)

---

(١) العلل الصغير، للترمذي، بذيل جامعه (٥/ ٧٥٥)، والضعفاء للعقيلي (٤/ ٢١٨)، والكامل لابن عدي (١/ ٥٣)، وتاريخ دمشق لابن عساكر - خط - (١٦/ ٨٠١ - ٨٠٢).

(٢) التقريب (رقم ٦٧٧٧).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٢٨٠)، وانظر التهذيب (١٠/ ٢٣٥ - ٢٣٦).

(٤) منصور بن زاذان الواسطي، أبو المغيرة الثقفي، (ت ١٢٩هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٦٨٩٨): «ثقة ثبت عابد».

في كتابه (الآثار)، فذكر في إسناده معبدًا مهملاً: بلا نسبٍ أو نسبةٍ، كما في مطبوع (الآثار)[1].

بينما أخرجه محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت ١٨٩هـ)، في كتابه (الآثار) قال: «أخبرنا أبو حنيفة، قال: حدثنا منصور بن زاذان، عن الحسن البصري، عن النبي ﷺ»[2]، فلم يذكر فيه معبدًا، وجعله من مرسل الحسن البصري.

ورواه غير واحد عن أبي حنيفة، عن منصور بن زاذان، عن الحسن عن معبد الجهني[3]، وسمي في رواية أيضًا: معبد بن أبي معبد[4]، وسُمِّي في أخرى: معبد بن صبيح[5].

والذي رجحه ابن عدي في (الكامل)[6] والدارقطني في (السنن)[7] والحافظ ابن حجر في (الإصابة)[8] وفي (الإيثار بمعرفة رواة الآثار)[9]: أنه معبد الجهني القدري.

بينما رجح ابن حبان في (الثقات): أنه معبد بن صَبِيح[10]،

---

(١) الآثار، لأبي يوسف القاضي (رقم ١٣٥).
(٢) الآثار لمحمد بن الحسن (رقم ١٦٣).
(٣) أخرجه ابن عدي في الكامل (٣/ ١٦٧)، والدارقطني (١/ ١٦٧)، ووازنه بما في نصب الراية للزيلعي (١/ ٥١)، وبما في الإيثار بمعرفة رواة الآثار لابن حجر (رقم ٢٤٠).
(٤) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ ١٩٠/ب)، وغيره، انظر أسد الغابة لابن الأثير (٥/ ٢١٩ ـ ٢٢٠).
(٥) انظر معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/ ١٩٠/ب)، والاستيعاب لابن عبد البر (١٤٢٦ ـ ١٤٢٧ رقم ٢٤٤٥)، وجامع المسانيد لأبي المؤيد الخوارزمي (١/ ٢٤٧ـ ٢٤٨).
(٦) الكامل لابن عدي (٣/ ١٦٧ ـ ١٦٨).
(٧) سنن الدارقطني (١/ ١٦٧ ـ ١٦٨).
(٨) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٦/ ٢٠٦).
(٩) الإيثار بمعرفة رواة الآثار لابن حجر (رقم ٢٤٠).
(١٠) الثقات لابن حبان (٥/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣).

وهو تابعي، لم أجد إلا أنَّ ابن حبان ذكره في ثقات التابعين[1]، على حين أن البخاري وابن أبي حاتم لم يذكرا فيه جرحًا أو تعديلاً، في ترجمتهما له[2].

وعلى كل حال: فالحديث من رواية أبي حنيفة، عن منصور عن الحسن عن معبد: وَهْمٌ من أبي حنيفة، كما أثبته الدارقطني[3]، وأشار إليه ابن عدي[4]، وأقرهما العلامة أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي (ت ٧٦٢ هـ)، في كتابه الجليل (نصب الراية، لأحاديث الهداية)، حيث أورد كلامهما ولم يتعقبه بشيء[5].

والصواب كما بينه الدارقطني: أنه من رواية (من هُم أحفظ من أبي حنيفة للإسناد)[6]، عن منصور بن زاذان، عن محمد بن سيرين، عن معبد الجهني[7].

فالحديث ليس للحسن البصري في إسناده مدخل، وليست روايته عن معبد الجهني هذه إلا محض وهمٍ، من الإمام أبي حنيفة (الفقيه المشهور)[8]!!

فلا يلحق الحسن عيبٌ لروايته عن معبد الجهني، لأنه لم يرو عنه أصلًا!!

وإن كان ابن سيرين رحمه الله، هو العائب للحسن لعدم

---

(١) المصدر السابق، وانظر الإيثار، لابن حجر (رقم ٢٤٠).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٣٩٩)، والجرح والتعديل (٨/ ٢٧٩).

(٣) سنن الدارقطني (١/ ١٦٨ ـ ١٦٨).

(٤) الكامل لابن عدي (٣/ ١٦٧ ـ ١٦٧).

(٥) نصب الراية للزيلعي (١/ ٥١).

(٦) هذه عبارة الدارقطني في سننه (١/ ١٦٧).

(٧) المصدر السابق.

(٨) حاد الحافظ ابن حجر عن تلخيص حُكْم في بيان درجة الإمام أبي حنيفة في الحديث، في كتابه (التقريب)، فقال عنه العبارة التي أعلق عليها. انظر التقريب (رقم ٧١٥٣).

انتقائه الرجال، فهو المعيب هنا إذ روى عن معبد الجهني. . معبد الذي عيب على الحسن أنه روى عنه بعد أن تكلم فيه!! وهو في الواقع لم يرو عنه، بل أُقحِمَ في الإسناد إقحامًا، إذ ليس له في صواب الإسناد ذكر!!

ولو كان للحسن عن معبد حديث سوى ذلك الحديث، ولا أحسبه يكون ـ وليس إلا ظنًا لا يغني من الحق شيئًا ـ فلن يضيره شيئًا بعد أن بينا أنَّ معبدًا صدوق الحديث مع بدعته وضلالته.

لكن قد يضير ذلك غير الحسن، إذا حوكم إلى قضائه الذي حاكم به الحسن ورُمي بقوسه التي رمى بها الحسن!!

هذا هو الراوي الأول المضعَّف، الذي تُكلِّم في مراسيل الحسن، بسبب زعم روايته عنه.

ولم أجد لهذا الراوي الفرد أخًا ممن ضُعِّف، يحق لمن أراد أن يتكلم في مراسيل الحسن، أن يتكلم فيها من أجله، إلا راويًا واحدًا، ذلك الراوي هو: صخر بن قدامة.

ولهذا الراوي مبحث خاص موسَّع، يأتي بإذن الله تعالى[1].

أثبتُّ فيه أنه وَهْمٌ لا وجود له، فلا هو ثقة ولا ضعيف ولا مجهول!! بل صوابه أنه عبد الله بن قدامة بن صخر العقيلي، وهو راوٍ ثقة!!! بل معدود في الصحابة!!!

ثم إن الرواية عن ضعيف أو ضعيفين، أو أفراد من الضعفاء، مما لا تجد أحدًا ينجو منه. . ولا أشد الناس انتقاءً للرواة، وأشهرهم بذلك!

قال الإمام الشافعي في (الرسالة): «ولا أعلمني لقيتُ أحدًا قطُّ بَريًا من أن يُحدِّث عن ثقةٍ حافظٍ وآخر يُخالفه»[2].

---

(١) انظر ما سيأتي (١٤٩٧ ـ ١٥٠٢، ١٦٨١ ـ ١٦٩٨).

(٢) الرسالة للشافعي (رقم ١٠٢٥).

ولذلك أمثلة:

فهذا شعبة بن الحجاج يروي عن يزيد بن سفيان أبي المُهَزَّم التميمي البصري قال عنه الحافظ ابن حجر في (التقريب): «متروك»[1].

وعلّق الذهبي على رواية شعبة عنه بقوله في (سير أعلام النبلاء): «أبو المُهَزم يزيد بن سفيان متفق على ضعفه، والعجب أنَّ شعبة يروي عنه، ما أظنه تبين حاله»[2].

وهذا الشافعي الإمام يروي عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، أبي إسحاق المدني (ت ١٨٤هـ، وقيل: ١٩١ هـ)، قال عنه الحافظ ابن حجر: «متروك»[3].

ورواية الشافعي عنه من المسائل المشهورة التي كثُر حولها الجدل بين الشافعية وغيرهم.

والأغرب من ذلك أن الشافعي كان كثيرًا ما يُخفي اسم إبراهيم بن أبي يحيى، ويكني عنه بقوله: «حدثني من لا أتهم»[4].

وهذا الإمام أحمد، وهو أحد أركان الحديث، يروي عن عامر بن صالح بن عبد الله الزبيري، محسنًا الظن فيه، حتى قال عنه في (العلل): «ثقة، لم يكن صاحب كذب»[5].

أما يحيى بن معين، فقال: كما في (معرفة الرجال) لابن

---

(١) التقريب (رقم ٨٣٩٧).
(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٤/ ١٧٢ ـ ١٧٣).
(٣) التقريب (رقم ٢٤١).
(٤) انظر المجروحين لابن حبان (١/ ١٠٧)، وموضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب (١/ ٣٧١)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٤٥٠ ـ ٤٥١).
(٥) العلل للإمام أحمد (رقم ٨٥٥).

محرز: «كذاب، خبيث، عدوّ الله. فقلت ليحيى ـ القائل ابن محرز ـ: إن أحمد بن حنبل يحدث عنه؟ فقال: لِمَه؟! وهو يعلم أنا تركنا هذا الشيخ في حياته»[1].

قال أبو داود: «سمعت يحيى بن معين يقول: جُنَّ أحمد بن حنبل، يحدث عن عامر بن صالح؟!!!»[2].

وقال الدارقطني، كما في (سؤالات البرقاني): «أساء القول فيه ابن معين، ولم يتبيّن أمره عند أحمد، وهو مدني، يترك عندي»[3].

وهذه ثلاثة أمثلة لغيرها كثير، من رواية أشهر الأئمة بانتقاء الرجال، عن بعض الضعفاء، بل والمتروكين!

فلذلك ليس لوجود الضعيف أو الأفراد منهم في شيوخ الراوي أثر على مراسيله، إلا إذا كثر الضعفاء فيهم. أمّا إذا كان غالب شيوخه ثقات مقبولين، فإن ذلك دليل على انتقائه في الرواية، وعلى أنه ـ بالأحرى ـ لا يرسل إلا عن الثقات، ويغتفر مع ذلك روايته عن الضعيف أو الآحاد منهم.

والحسن البصري لم أجد ـ كما سبق ـ في معجم شيوخه مَنْ هو ضعيفٌ فعلاً! ويحق للحسن بذلك أن يكون ممن يُضرب بهم المثل في نُدْرة الرواية عن الضعفاء ونظافة الإسناد! بدلاً من أن يُقال عنه ـ خلافًا للحقيقة ـ إنه يروي عن كل أحد!!

وبهذا أكون قد انتهيت من القسم الأول من الرواة، الذين بسبب رواية الحسن عنهم، شُكّك في مراسيل الحسن، وضُعّفت.

---

(١) معرفة الرجال لابن محرز (١/رقم ١٩)، وتهذيب الكمال (١٤/٤٧)، واعتمدت لفظ تهذيب الكمال، والفرق يسير!

(٢) الكامل لابن عدي (٥/٨٣).

(٣) سؤالات البرقاني (رقم ٣٤٢).

أما القسم الثاني: فهم من وُصفوا بأنهم مجهولون، فقيل عن الحسن: إنه يروي عن المجهولين، بسبب أنَّه روى عنهم، واتُّخِذَ ذلك ذريعة لتضعيف مراسيل الحسن!

وسوف أسوق هنا تراجم لمن سردهم علي بن المديني من شيوخ الحسن البصري المجهولين، كما وصفهم. وتراجم من عدَّهم خلف بن سالم البغدادي من شيوخه المجهولين أيضًا. ثم أذكر تراجم من ذكر الإمام مسلم أن الحسن تفرد بالرواية عنهم، في كتابه (المنفردات والوحدان)، وكذا أبو داود في (سؤالات الآجري)، له: إذا عِلْمُ (من ليس له إلا راوٍ واحد) مظنة المجاهيل، لتفرد راوٍ واحدٍ بالرواية عنهم.

وقبل ذكر تراجمهم، أذكر نص كلام كل من علي بن المديني، وخلف بن سالم، ومسلم بن الحجاج، وأبي داود، في عدّ أسماء شيوخ الحسن البصري، ممن قيل إنهم من المجهولين، أو أن الحسن تفرد عنهم، رحمهم الله تعالى.

قال علي بن المديني - كما نقله المزي في (تهذيب الكمال)، في ترجمة أَسِيد بن الُمَشَمِّس: «والذين روى عنهم الحسن البصري من المجهولين: أحمر السدوسي، وأسيد بن المتشمس، وأنس بن حكم الضبي، وجون بن قتادة البصري، وحبيب السلمي عن عمر، وحكيم بن دينار، وحنتف بن السِّجْف، ودَغْفَل بن حنظلة، وسعد مولى أبي بكر، وعُتيّ بن ضَمْرة السعدي، وعَمرو بن تغلب، وقَبيصة بن حُريث»[1].

وذكر الحاكم في (معرفة علوم الحديث) عن خلف بن سالم الحافظ البغدادي، أنه قال: «سمعت عدَّة من مشايخ أصحابنا، تذاكروا كثرة المدلسين والتدليس، فأخذنا في تمييز أخبارهم،

---

(١) تهذيب الكمال للمزي (٣/ ٢٤٥).

فاشتبه علينا تدليس الحسن البصري! لأن الحسن كثيرًا ما يدخل بينه وبين الصحابة أقوامًا مجهولين، وربما دلس عن مثل: عتي بن ضمرة، وحنتف بن السُّجْف[1] ودغفل بن حنظلة، وأمثالهم»[2].

وذكر الإمام مسلم في (المنفردات والوحدان) الذين تفرد عنهم الحسن، فقال: «أسيد بن المتشمس، وصعصعة بن معاوية، وحنتف بن السُّجْف، وحكيم بن دينار، وعبد الله بن عثمان الثقفي، وهياج بن عمران البرجمي، ووثاب»[3].

وقال الآجري في (سؤالاته): «سمعت أبا داود يعد مشايخ الحسن، الذين لقيهم في الغزو، الذين لم يحدِّث عنهم غيره: أسيد بن المتشمس، وعتي بن ضمرة، وهياج بن عمران البرجمي، وقبيصة بن حريث، وجون بن قتادة، وحُضَين بن منذر»[4].

فهؤلاء الرواة الذين ذكرهم هؤلاء الأئمة، هم الذين وصف الحسن لروايته عنهم: بأنه يروي عن المجاهيل. فهم الذين يجب أن ندرسهم، لمعرفة ما إذا كان الحسن يستحق أن يوصف لروايته عنهم بالرواية عن المجهولين؟ وهل يكون ذلك طعنًا صائبًا في مراسيل الحسن؟

وهم على ترتيب حروف الهجاء:

١ - **أحمر بن جَزْء السدوسي**، صحابي باتفاق - فيما علمت - أثبت له الصحبة: البخاري، وابن أبي حاتم، وجميع من صنف في الصحابة فيما أعلم[5].

---

(١) تحرف في مطبوع (معرفة علوم الحديث) للحاكم إلى: (حنيف بن المنتخب) مع أن المحقق ذكر أنَّ الاسم ورد على الصواب - وذكره - في بعض النسخ الخطية، مع ذلك لم يثبته في أصل الكتاب!

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (١٠٨).

(٣) المنفردات والوحدان لمسلم بن الحجاج (١٠٥- ٩١٠٧).

(٤) سؤالات الآجري - رسالة الماجستير (رقم ٤٢٧).

(٥) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٦٢- ٦٣)، والجرح والتعديل (٢/ ٣٤٣)، وأسد=

وحديث الحسن عنه، حديث واحد مقبول، يأتي في موضعه[1] ـ إن شاء الله تعالى ـ.

فمثله لا يقال عنه مجهول، لكونه صحابيًا، والصحابة كلهم عدول مأمونون ـ رضي الله تعالى عنهم جميعًا ـ.

ولعل فيلسوف العلل: الإمام علي بن المديني، له في إطلاق الجهالة على هذا الصحابي معنىً سوى المعنى المستقر في كتب المصطلح عندنا! ولذلك استجاز وصف هذا الصحابي بأنه مجهول! كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

٢ ـ **أَسِيْدُ بنُ المُتَشَمِّس** بن معاوية التميمي السعدي، ابن عم الأحنف بن قيس.

قال عنه الحافظ: «ثقة»[2].

بينما قال الذهبي في (الميزان): «محله الصدق»[3].

وسبق أن توثيق الحافظ لأسيد، إنما بناه ـ أكثر ما بناه ـ على عموم كلام يحيى بن معين، بتوثيق من سماه الحسن من شيوخه[4]. هذا.. مع ذكر ابن حبان له في (الثقات)[5].

وأسيد بن المتشمس معروف النسب في تميم[6]، وممن

= الغابة لابن الأثير (١/ ٦٦)، والإصابة لابن حجر (١/ ١٩)، وغيرها، ويأتي في مبحث (أحمر بن جزء)، عند تخريج حديثه، ذكر بعض المصادر القديمة الأصلية، التي أوردته في الصحابة، فانظر (٦٤٢ ـ ٦٤٦).

(١) انظر ما سيأتي (٦٤٣ ـ٦٤٦).
(٢) التقريب رقم (٥١٦).
(٣) ميزان الاعتدال للذهبي (١/ ٢٥٨ رقم ٩٨٩).
(٤) انظر ما سبق (٣٨١ ـ ٣٨٢).
(٥) الثقات لابن حبان (٤/ ٤٢).
(٦) طبقات خليفة (١٩٥)، وقد تحرف فيه إلى (ابن الملتمس)، وانظر الاشتقاق لابن دريد (٢٤٩).

خرج مجاهدًا في الفتوح الإسلامية، فحضر فتح أصبهان مع أبي موسى الأشعري رضي الله عنه[1].

ولمَّا فتح الأحنف بن قيس سنة اثنتين وثلاثين بعض مدن خراسان استعمل ابن عمه أسيد بن المتشمس عليها[2].

وليس يروي عن أسيد بن المتشمس غيرُ الحسن البصري، كما سبق عن الإمام مسلم وأبي داود. لكن قال المزي في (تهذيب الكمال): «روى عنه الحسن البصري، والمهلب بن أبي صفرة، من طريق غريب عنه»[3].

ثم إن الحسن لم يرو عن أسيد ـ فيما صح عن الحسن ـ إلا حديثًا واحدًا عن أبي موسى الأشعري، بل قال المزي: «لم يسند غيره»[4].

وليس في متن حديثه ذلك الوحيد ما يستنكر عليه[5]، بل هو محفوظ مُتابَعٌ عليه، فقد تابعه عليه حطان بن عبد الله الرقاشي ـ أحد الثقات ـ عن أبي موسى الأشعري، كما سيأتي فيما نستقبل من عمل علمي مُكمّل لهذا بإذن الله العظيم[6].

فمثله معروف العين، بالرواية والنسب، ليس له إلا رواية واحدة، تابعه عليها أحد الثقات، لا شك أنه لن يكون إلا ثقة! إذ

---

(١) طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (١/ ٨٥ ـ ٨٦ رقم ١٨)، وذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم (١/ ٢٦، ٢٢٦)، وتاريخ الطبري (٤/ ١٤١، ١٨٦).

(٢) انظر تاريخ الطبري (٤/ ٣١٣)، وتصحيفات المحدثين، للعسكري (٢/ ٩٣٨).

(٣) تهذيب الكمال للمزي (٢/ ٢٤٥).

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر مسند الإمام أحمد (٤/ ٤٠٦)، وسنن ابن ماجه (رقم ٣٩٥٩)، وعلل الدارقطني (٧/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧ رقم ١٣١٧).

(٦) وانظر هنا مسند الإمام أحمد (٤/ ٣٩٢)، وصحيح ابن حبان ـ الإحسان (رقم ٦٧١٠).

هذا هو منهج المحدثين، في الحكم على الراوي، عن طريق سبر حديثه. فمن لم يكن له إلا حديث واحد، وهو حديث تابعه عليه ثقة غيره، فهو ثقة.

كيف إذا تذكرنا أنه من طبقة كبار التابعين؟! ثم هُو ممن سماهم الحسن، فهو ثقة بحكم يحيى بن معين!!

فلا ضير على الحسن أن يروي عنه، خاصة وأن الحسن هو راوي الحديث عن راوييه عن أبي موسى: أسيد بن المتشمس، وحطان الرقاشي، يُصَدِّقُ أحدُهما الآخر عند الحسن.

٣ ـ أنس بن حكيم الضبي:

قال الحافظ: «مستور»[١].

وكان قد ذكر الحافظ في (التهذيب): أن ابن المديني ذكره في المجهولين الذين روى عنهم الحسن البصري، وأن أبا الحسن ابن القطان الفاسي جَهِلَه، وأن ابن حبان ذكره في (الثقات)[٢].

قلت: وقد روى عن أنس بن حكيم: علي بن زيد ابن جدعان[٣].

وقد ذكره البخاري في (التاريخ الكبير) وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)، ولم يذكرا فيه جرحًا أو تعديلًا[٤].

لكن مما فات الحافظ ابن حجر أن الحاكم أخرج من طريقه

---

(١) التقريب (رقم ٥٦٢).

(٢) التهذيب (١/ ٣٧٤)، وانظر الثقات لابن حبان (٤/ ٥٠)، وبيان الوهم والإيهام لابن القطان (٢/ ٤٠/أ).

(٣) انظر مسند الإمام أحمد (رقم ٧٨٨٩)، وسنن ابن ماجه (رقم ١٤٢٥)، والتمهيد لابن عبد البر (٢٤/ ٧٩).

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٣٣)، والجرح والتعديل (٢/ ٢٨٨).

حديثًا في (المستدرك) ثم قال: «هذا حديث صحيح الإسناد»[1].

وقد قرر الذهبي أن من صحح له الحاكم (فأقل أحواله: حسن حديثه)[2].

وسبق الكلام عن هذه المسألة، وبيان دلالة التصحيح، أو التحسين للإسناد على الاحتجاج برواته[3].

ثم أين الحافظ من اعتماد كلمة يحيى بن معين هنا؟!

فأنس بن حكيم الضبي لن ينزل عن (الصدوق) بحال، وعليه فلن يكون في رواية الحسن البصري عنه تُهْمَة بالرواية عن المجاهيل.

ولو تجاهلنا هذا كله، فلا يضرّ الحسن أن روىٰ عمن لم نعرفه وعرفه هو. حيث إن أنس بن حكيم كان جارًا للحسن البصري، كما جاء في سياق خبر ذكره الخطابي في (غريب الحديث)[4].

٤ ـ **جون بن قتادة** بن الأعور بن ساعدة التميمي، ثم السعدي البصري[5].

قال الحافظ: «لم تصح صحبته، ولأبيه صحبة، هو مقبول»[6].

وقد قال الإمام أحمد، في مسائل أبي داود: «شيخ لا

(١) المستدرك للحاكم (١/ ٢٦٢).
(٢) الموقظة للذهبي (٧٨).
(٣) انظر ما سبق (٣١٣ ـ ٣١٦).
(٤) غريب الحديث للخطابي (٢/ ٥٤٢).
(٥) انظر تهذيب الكمال (٥/ ١٦٢ ـ ١٦٦)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٢٢ ـ ١٢٣).
(٦) التقريب (رقم ٩٨٦).

يعرف، لم يحدث عنه غير الحسن»[١]، وقال الإمام أحمد أيضًا، وسئل عن جون بن قتادة؟ فقال: «لا يعرف. قيل: روى غير هذا الحديث؟ - يعني حديث جلود الميتة - فقال: لا»[٢].

وقال علي بن المديني: «جون معروف، وجون لم يرو عنه غيرالحسن، إلا أنه معروف»[٣].

يقول علي بن المديني معروف، مع أنه ذكره - كما سبق - في عداد شيوخ الحسن المجهولين!!

وقال البخاري، كما في العلل الكبير للترمذي: «لا أعرف لجون بن قتادة غير هذا الحديث، ولا أدري من هو»[٤].

وسبق أن أبا داود وذكره فيمن تفرد الحسن بالرواية عنهم

وذكره ابن حبان في (الثقات) ولم يذكر عنه راويًا غير الحسن البصري[٥].. بل وأخرج له في صحيحه[٦].

وقال ابن المنذر في (الأوسط): «جون بن قتادة لا نعلم روى عنه غير الحسن»[٧].

وأخرج الحاكم في (المستدرك) من طريقه حديثًا، وصحح إسناده[٨].

وقد ذكر في التهذيب أنه روى عنه أيضًا: قرة بن خالد[٩]

---

(١) مسائل أبي داود (٣٠٢)، والجرح والتعديل (٢/ ٥٤٢)، بنحوه.
(٢) الكامل لابن عدي (٢/ ١٧٨).
(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر - خط - (٤/ ٥٢)، وتهذيب الكمال (٥/ ١٦٥).
(٤) العلل الكبير للترمذي (٧٢٥).
(٥) الثقات لابن حبان (٤/ ١١٩).
(٦) انظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، لابن بلبان (رقم ٤٥٢٢).
(٧) الأوسط، لابن المنذر (٢/ ٣١٠).
(٨) المستدرك، للحاكم (٤/ ٤٤١).
(٩) التهذيب (٢/ ١٢٢).

وهو تحريف، والصواب: قرة بن حارث، كما في (تهذيب الكمال)[1]. بل وحديث قرة بن حارث عن جون بن قتادة في (تاريخ الطبري)، و(تاريخ دمشق) لابن عساكر[2].

لكن قرة بن الحارث نفسه في حاجة إلى دعامة، حتى يدعم غيره، حيث لم أجد فيه جرحًا أو تعديلاً[3].

وذكر في (تهذيب الكمال) و(تهذيبه) أن قتادة روى عنه أيضًا، لكن شككا في ذلك، حيث أورداه بصيغة التمريض[4].

وهما يُشِيران بذلك إلى ما جاء في (الجرح والتعديل)، حيث ذكر ابن أبي حاتم، عن أبيه أبي حاتم الرازي، أن قتادة روى عن جون بن قتادة، ولم يذكر أبو حاتم ـ فيما نقل عنه ابنه ـ أن الحسن روى عن جون[5]!

ولمَّا ذكر أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي الدمشقي حافظ الشام وعالمها، الشهير بابن عساكر (ت٥٧١ هـ)، في كتابه العظيم (تاريخ دمشق) كلامَ أبي حاتم في رواية قتادة عن جون، تعقبه، أو نقل تعقبًا عليه، قائلاً: «وهذا وَهْمٌ، إنما يروي قتادة عن الحسن عنه»[6].

فلم يَصْفُ من يُعتَمدُ عليه في رفع الجهالة، من الرواة عن جون، إلا الحسن البصري. فصح ما جزم به الإمام أحمد. وعلي بن المديني، وأبو داود، وابن المنذر: من أنه لم يرو عن جون إلا الحسن البصري، كما سبق عنهم!

---

(١) (٥/١٦٣).

(٢) انظر تاريخ الطبري (٤/ ٥١٠ ـ ٥١١)، وتاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (٤/٥١ ـ ٥٢).

(٣) انظر الجرح والتعديل (٧/ ١٣٠).

(٤) تهذيب الكمال (٥/١٦٣)، وتهذيبه (٢/ ١٢٢).

(٥) الجرح والتعديل (٢/ ٥٤٢).

(٦) تاريخ دمشق ـ خط ـ (٤/ ٥٢).

وقد يُسْتَغْرب ما سبق أن نقلناه عن علي بن المديني، من قوله: «وجون لم يرو عنه غير الحسن، إلا أنه معروف»!! هذا مع عدّه لجون، في موطن آخر، من المجهولين الذين روى عنهم الحسن[1]!!

فهو لو لم يقل إلا العبارة الأولى: (معروف) ثم (لم يرو عنه غير الحسن) لاستُغْرِبَ ذلك! ثم مع قوله: «معروف» يقول عنه أيضًا: «مجهول»!!

لكن شرح ذلك ـ فيما يظهر لي ـ: أن علي بن المديني قصد بقوله: (معروف) أي: معروف النسب والتاريخ، لكنه مجهول الحال في الرواية والثقة.

وأقف هنا مع نقل ورد في تاريخ دمشق، لابن عساكر، حيث أسند ابن عساكر إلى أبي بكر أحمد بن هارون بن روح البرديجي (ت ٣٠١ هـ)، إلى كتابه (طبقات الأسماء المفردة: من الصحابة، والتابعين، وأصحاب الحديث)، أن البرديجي قال فيه: «جون بن قتادة، يروي عنه الحسن بن أبي الحسن: بصري ثقة»[2].

كذا وجدت العبارة في (تاريخ دمشق) المخطوط، وهي فيه واضحة إلى حد كبير، بإثبات لفظ التوثيق (ثقة).

ويؤكد صحة قراءتي: أن الشيخ العلامة عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الدمشقي الحنبلي (ت ١٣٤٦هـ)، في تهذيبه لتاريخ دمشق المطبوع، نقل أيضًا عبارة البرديجي بإثبات عبارة التوثيق[3]. مما يدل على أن قراءتي لها من المخطوط كان على الوجه الصحيح!

---

(١) انظر ما سبق (٣٩٢).

(٢) تاريخ دمشق ـ خط ـ (٤/ ٥٣).

(٣) تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر، تهذيب عبد القادر بدران (٣/ ٤١٩).

والمشكل أنَّ كتاب (طبقات الأسماء المفردة) للبرديجي مطبوع، وذُكر فيه جون بن قتادة، وأن الحسن روى عنه، وأنه بصري... فقط، ولم ترد فيه عبارة التوثيق(١)!!

وعلى كل حال فجون بن قتادة، قد صحح حديثه ابن حبان والحاكم: وصرح الحاكم بتصحيح الإسناد، كما سبق(٢).

ولا يصح لجون بن قتادة إلا حديث واحد، في جلود الميتة، كم سيأتي - إن شاء الله تعالى - في مبحث سلمة بن المحبق رضي الله عنه.

وقد سبق عن الإمام أحمد، والبخاري، كليهما أنهما لم يعرفا لجون بن قتادة غير حديث واحد، وهو الحديث المشار إليه(٣) آنفًا!

والظاهر أنهما عَنَيا أنه لم يصح له إلا ذلك، وإلا فلجون بن قتادة حديثان غيره، لكنهما لا يصحان - كما سيأتي(٤) - بإذن الله تعالى -.

وإذا كان جون بن قتادة لم يرو إلا حديثًا واحدًا، وهو معروف كما قال علي بن المديني، وأقل ما تعنيه هذه العبارة أنه ليس مجهول العين، كما تقدم. فإن معرفة ثقته من ضعفه تحصل من خلال دراسة حديثه الوحيد نفسه، على طريقة المحدثين في سبر روايات الراوي.

وحديثه الوحيد يرويه الحسن عنه، عن سلمة بن المحبق

---

(١) طبقات الأسماء المفردة للبرديجي (رقم ١٦٤).

(٢) انظر ما سبق (٣٩٨).

(٣) انظر ما سبق (٣٩٨).

(٤) انظر ما سيأتي ١٠٨٢ - ١٠٨٣، ١١٤٠، وانظر الكامل لابن عدي (٢/ ١٧٨ - ١٧٩).

رضي الله عنه، أن النبي ﷺ سئل عن جلود الميتة؟ فقال ﷺ: «دباغها ذكاتها»[1].

وهذا المعنى مشهور معروف، غير مستنكر، وله شواهد عدَّة، ذكر كثيرًا منها الزيلعي في (نصب الراية)[2].

منها: حديث ابن عباس في (الصحيحين) وله ألفاظ، وجاء في لفظ منها: «دباغة طَهُورُهُ»[3].

فهذا صنو حديثنا معنىً ولفظًا!

فلا غرابة بعد ذلك إذا قلنا: إن جون بن قتادة ثقة، كما هو مقتضى تصحيح ابن حبان والحاكم، وكما يدل توثيق البرديجي له، على احتمال صحة ما جاء في (تاريخ دمشق)، كما سبق.

فلا يقال إن الحسن يروي عن المجهولين، لروايته عن جون بن قتادة!!

٥ ـ حبيب السلمي، عن عمر

كذا ذكره ابن المديني في المجهولين الذين روى عنهم الحسن البصري.

ولم أستطع البت فيه بشيء، إذ لم أجد له ترجمة أجزم أنها له!

ولا وجدت روايته التي أشار إليها علي بن المديني، بل لئن قلتُ بعدم وجودها في جُلِّ مصادر هذا البحث لمَا أبعدتُ!

ولم أجدها في (مسند الفاروق) لابن كثير، ولا في (مناقب

---

(١) انظر تخريجه (١١٥٣ ـ ١١٦٠).
(٢) نصب الراية للزيلعي (١/١١٦ ـ ١١٩).
(٣) انظر صحيح البخاري (رقم ١٤٩٢ ـ ٢٢٢١، ٥٥٣١، ٥٥٣٢)، وصحيح مسلم (١/٢٧٦ ـ ٢٧٨ رقم ٣٦٣ ـ ٣٦٦)، واللفظ المذكور في صحيح مسلم (١/٧٦٨ رقم ٣٦٦).

عمر بن الخطاب رضي الله عنه)، لابن الجوزي أيضًا، فأنا من وجودي لهذه الرواية على إياس، إلا أن يشاء الله تعالى بفضله وتوفيقه!

وعمومُ توثيق ابن معين لشيوخ الحسن البصري، إن نوزع في تناوله لحبيب السلمي بالتوثيق... إن نوزع فيه...

هذا... وَكَوْنُ شيخ الحسن البصري من غير الصحابة: من كبار التابعين، الذين أطلق العدالةَ عليهم بعضُ الأئمة[1]... إن غُضَّ البصر عنه أيضًا...

وصحة مراسيل الحسن البصري إلا حديثًا أو حديثين، كما نقلناه سابقًا عن علي بن المديني نفسه[2]... الذي ذكر حبيبًا السلمي في المجهولين. مع أن صحة المراسيل يقتضي صِحَّةَ وثقةَ الواسطةِ المحذوفةِ منها، مما يلزمُ منه ثقةَ شيوخ الحسن البصري صاحِبِ تلك المراسيل الصحاح... وإن تغوفل عن هذا أيضًا...

إذا أسقطنا ما سبق كله من الاعتبار... بغير حق، فلن يكون على الحسن البصري من بأس، أن يروي عن رواةٍ جهلناهم نحن، وعرفهم هو، حتى يكون لروايته عنهم تأثير على حكم مراسيله.

٦ ـ حضين بن المنذر:

وهو حضين بن المنذر بن الحارث الرقاشي، أبو محمد البصري، لقبه أبو ساسان.

قال عنه الحافظ في (التقريب): «كان من أمراء علي بصفين، وهو ثقة، مات على رأس المائة»[3].

---

(١) انظر ما سبق (٣٧٤ ـ ٣٧٧).

(٢) انظر ما سبق (٣٢٩).

(٣) التقريب (رقم ١٣٩٧).

وهو أحد من عدّهم أبو داود في شيوخ الحسن الذين تفرد بالرواية عنهم.

وهذا غير صحيح!!

فقد ذكر البخاري في (التاريخ الكبير) أنه روى عن الحضين بن المنذر راو آخر سوى الحسن[1]، بينما ساق ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) ثلاث رواة غير الحسن ممن رووا عن الحضين[2].

أمّا المزي في (تهذيب الكمال)، فذكر في الرواة عن حضين خمسة رواة، سوى الحسن البصري[3]!

أما توثيق الحافظ ابن حجر له، فقد اعتمد فيه على لفظ توثيق النسائي، والعجلي، وغيرهما، كما في (تهذيب التهذيب)[4].

فلا شك ـ على هذا ـ في ثقة الحضين بن المنذر!

ولن يكون الراوي عنه راويًا عن المجهولين، لروايته عن ثقة!!

٧ ـ حكيم بن دينار:

ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير)[5] وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[6] ولم يذكرا فيه جرحًا أو تعديلًا، وذكره ابن حبان في (الثقات)[7].

---

(١) التاريخ الكبير (٣/١٢٨).
(٢) الجرح والتعديل (٣/٣١١ ـ ٣١٢).
(٣) تهذيب الكمال (٦/٥٥٥ ـ ٥٦٠).
(٤) تهذيب التهذيب (٢/٣٩٥).
(٥) التاريخ الكبير للبخاري (٣/١٢).
(٦) الجرح والتعديل (٣/٢٠٣).
(٧) الثقات لابن حبان (٤/١٦١).

وبينما ذكره الإمام مسلم في الوحدان الذين تفرَّد بالرواية عنهم الحسن البصري، يذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قد روى عنه قتادة أيضًا!

فأمر حكيم بن دينار كأمر حبيب السلمي، بل الشأن في حكيم بن دينار أجل وأوثق من الشأن في حبيب السلمي! إذ إن حكيم بن دينار مُتَرْجَمٌ له، ومذكور في (ثقات ابن حبان)، ويروي عنه مع الحسن: قتادة، وليس لحبيب السلمي شيء من ذلك!!

فما البأس الذي يلحق الحسن البصري في روايته عن حكيم بن دينار؟!

٨ - **حَنْتَفُ بن السِّجْف** وهو بالحاء المهملة المفتوحة، والنون الساكنة، والتاء المعجمة باثنتين من فوقها المفتوحة، ثم الفاء[(١)].

والسِّجْف: بكسر السين المهملة، وسكون الجيم[(٢)].

قال خليفة بن خياط في (الطبقات): «ومن بني مالك بن ربيعة بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم: الحنتف بن السجف بن سعد بن عوف بن زهير بن مالك بن ربيعة بن مالك بن حنظلة، أمه: نبهاة بنت يزيد الأغوس من بني عبس، يكنى: أبا عبد الله»[(٣)].

وقال هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت ٢٠٤هـ)، في (جمهرة النسب): «وولَدَ ربيعةُ بنُ مالك بن حنظلة: العُجَيْفَ وهو مالك، ومالكًا، ووهبًا.

---

(١) انظر الإكمال لابن ماكولا (٢/ ٥٦٠)، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه، للحافظ ابن حجر (٤٦٩).

(٢) انظر الاشتقاق لابن دريد (١٩٧)، وتاج العروس للزبيدي (سجف) (٢٣/ ٤١٥).

(٣) الطبقات لخليفة (١٩٤).

فمن بنى العُجَيْف: حنتف بن السجف بن سعد بن عوف بن زهير بن مالك - وهو العجيف - بن ربيعة، وهو الذي قتل حُبَيْش بن دُلْجة القَيْني، يوم الرَّبذَة، أيام ابن الزبير»[1].

ولا اختلاف - كما هو ظاهر - بين النسب الذي ساقه ابن الكلبي وخليفة بن خياط لحنتف بن السجف، وكل ما في الأمر أنَّ ابن الكلبي يذكر أن مالكًا لقب للعجيف بن ربيعة بن مالك بن حنظلة. وهذا ظاهر كلامه، وإن كان العكس محتملًا، وهو أن يكون الاسم هو مالك، واللقب هو العجيف. لكنّ وُجودَ أخ للعجيف اسمه: مالك، كما ذكر ابن الكلبي، يُضعِفُ احتمالَ أنَ يكون مالكٌ اسمًا للعجيف، لبُعْد تسمية أخوين باسم واحد. هذا مع كون غرابة لفظة (العجيف) لفظًا، وكونه صفة بمعنى الهزال وذهاب السِّمَن[2]، قد يقوي أن يكون (العجيف) لقبًا لمالك! لكن القول الأول هو ظاهر كلام ابن الكلبي، وهو أن مالكًا لقبٌ للعجيف، وهو الأولى.

وقد وقع في نسب حنتف بن السجف، بسبب تلقيب جده العجيف بـ (مالك)، اسم أخي العجيف، وَهْمٌ عجيبٌ، للحافظ الأمير أبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن علي العجلي، الشهير بابن ماكولا (ت ترجيحًا[3] سنة ٤٨٨هـ)! ووقع ذلك الوهم لابن ماكولا في كتابه (تهذيب مستمر الأوهام)!! فكان ما جاء فيه من (مستمر الأوهام)!!!

فقد ذكر ابن ماكولا في (تهذيب مستمر الأوهام) نسب

---

(١) جمهرة النسب لابن الكلبي (٢١١ - ٢١٢)، وانظر جمهرة أنساب العرب، لابن حزم (٢٢٨).

(٢) انظر القاموس المحيط (عجف) (١٠٧٩).

(٣) انظر مقدمة المعلمي على الإكمال (١/ ٤٢ - ٤٥)، ومقدمة سيد كسروي على تهذيب مستمر الأوهام (٣٥).

حنتف بن السجف، نقلاً عن خليفة بن خياط في طبقاته، كما سبق عنه، مقدمًا إياه بقوله عن حنتف: «وقد اختلف في نسبه»[1] ثم ذكر عن ابن الكلبي أنه قال: «وولد ربيعة بن مالك بن حنظلة: العجيف، ومالكًا، ووهبًا، من بني العجيف: حنتف بن السجف الذي قتل حبيش بن دلجة القيني يوم الربذة، أيام عبد الله بن الزبير»[2].

كذا نقل ابن ماكولا كلام ابن الكلبي، وظاهر فيه السقط أو الاختصار، وهذا هو سبب وَهْم الحافظ ابن ماكولا!! إذ لم يأت في نقله، ما سبق عن ابن الكلبي أنَّ عجيفًا يقال له مالك أيضًا، مما لا يبقى معه الاختلاف المتوهم في النسب!!

والعجيب أنَّ ابن ماكولا يؤكد صحة نقله، بذكر بعض سند النسخة التي نقل منها كلام ابن الكلبي، ويذكر أنها قرئت على خليفة بن خياط، وأن له عليها إصلاحات! ثم ذكر إسناده إلى طبقات خليفة بن خياط، ثم قال: «ولعله سقط ذكر العجيف»[3] يعني: أنه يحتمل أن يكون العجيف سقط من نسب الحنتف بن السجف على خليفة بن خياط!

ثم قال ابن ماكولا: «وقال المبرد قريبًا من قول ابن الكلبي، قال: وربيعة بن مالك أبو العجيف بن ربيعة، رهط حنتف بن السجف، صاحب جيش الربذة، قتل بها حبيش بن دلجة القيني»[4].

قلت: وقد قال أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ) في كتابه (النسب)[5] قريبًا مما قاله المبرد أيضًا.

---

(١) تهذيب مستمر الأوهام لابن ماكولا (٢٠٢).
(٢) تهذيب مستمر الأوهام لابن ماكولا (٢٠٢).
(٣) تهذيب مستمر الأوهام لابن ماكولا (٢٠٢).
(٤) المصدر السابق.
(٥) النسب لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٣٥).

وكلام المبرد الذي نقله ابن ماكولا لا يؤيد الاحتمال الذي أورده، لأن إيراد الاحتمال يعني أنَّ العجيف هو أبو زهير وابنُ مالك بن ربيعة بن مالك بن حنظلة، وأنه سقط (العجيف) على خليفة. بينما يذكر المبرد مالا يخالف كلام خليفة، حيث يذكر أن حنتف بن السجف، هو من ذرية العجيف بن ربيعة، أي: من ذرية العجيف الذي يلقب بمالك بن ربيعة.

واطلاع خليفة على نسخة (جمهرة النسب) لابن الكلبي، التي اعتمدها ابن ماكولا، بل والإصلاحات التي لخليفة عليها، كل ذلك مما يجعل الأحرى بابن ماكولا أن يتثبت في تخطئة خليفة، فخليفة هو المُصَحِّحُ لنسخته من كتاب ابن الكلبي!!

أمّا كيف يقع ذلك الخطأ في نسخة ابن ماكولا لكتاب ابن الكلبي التي يرويها بالسند، وعليها تصحيحاتٌ لخليفة؟! فإنه إن لم يكن الخطأ من ابن ماكولا نفسه، بانتقال البصر أثناء القراءة أو زوغانه، أو لاعتماده على الحفظ والذاكرة التي اشتهر باعتماده عليها، حتى قال الحميدي: «ما راجعت الخطيب في شيء إلا وأحالني على الكتاب، وقال: حتى أكشفه، وما راجعت ابن ماكولا في شيء إلا وأجابني حفظًا كأنه يقرأ من كتاب!»[1].

أقول: إن لم يكن الخطأ من ابن ماكولا نفسه، فلا مانع من أن يكون من نسخته التي عليها تصحيحات خليفة بن خياط! إذ لا يلزم أن يصحح خليفة كل خطأ في تلك النسخة، فلعل تلك التصحيحات كانت من خليفة لا عن استقراء تام لأخطاء الكتاب، ولكنها تصحيحات (على ما تيسر).

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/ ٥٧٤).

هذا مع أنَّ الأمير ابن ماكولا كان قد اعتمد النسب الذي ذكره خليفة بن خياط في كتابه (الإكمال) فنقله على الصواب: ولم يشر هناك إلى الخلاف فيه[1]. غير أن تأليفه لـ(الإكمال) كان متقدمًا على تأليفه لـ (تهذيب مستمر الأوهام)، كما هو صريح كلامه في مقدمة كتابه الأخير (تهذيب مستمر الأوهام)[2].

فَوَهْمُ ابن ماكولا كان آخرَ الأمرين من الوهم والصواب، في كتابه (مستمر الأوهام)!! فسبحان من لا يسهو ولا ينام!

وسبق ابنَ ماكولا على صوابه في متابعة خليفة بن خياط، شيخُ ابن ماكولا: الخطيبُ البغدادي في كتابه (تلخيص المتشابه في الرسم)[3]. ورَدَّ الخطيب في كتابه هذا على أبي بكر محمد بن دريد الأزدي اللغوي البصري (ت ٣٢١هـ)، الذي خلط في كتابه (الاشتقاق) بين حنتف بن السجف التميمي، وبين الحتيف بن السجف الضبي! فصحف الحتيف إلى الحنتف، ذاكرًا إياه في بني ضبة، وأنه هو صاحب يوم الربذة[4]!!

فرد عليه الخطيب[5]، ووافق الخطيبَ على ذلك: الأميرُ ابنُ ماكولا في (الإكمال)[6]، والإمامُ الحافظ اللغوي الحسن بن محمد بن الحسن الصَّغَاني (ت٦٥٠ هـ)، في كتابه (العباب الزاخر واللباب الفاخر)[7]. مع أن السيد محمد بن محمد بن محمد الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ)، نقل في (تاج العروس) عن

---

(١) الإكمال لابن ماكولا (٢/ ٥٦٠).
(٢) انظر (تهذيب مستمر الأوهام) لابن ماكولا (٥٩).
(٣) تلخيص المتشابه في الرسم، للخطيب (١/ ٥٠١).
(٤) انظر (الاشتقاق) لابن دريد (١٩٧).
(٥) تلخيص المتشابه في الرسم، للخطيب (١/ ٥٠٢ ـ ٥٠٣).
(٦) الإكمال لابن ماكولا (٢/ ٥٦٠ ـ ٥٦١).
(٧) العباب الزاخر للصغاني (حرف الفاء: حتف) (٨٢).

الصغاني ما يوهم خلافَ ما وجدتُه في (العباب الزاخر) للصغاني[1]!

وعلى كل حال فإن هذا الاسم الغريب قد وقع فيه لبعض العلماء أوهام عدة، منها ما سبق: بخلط الحنتف بن السجف التميمي بحتيف بن السجف الضبي.

ومنها ما وقع للحافظ الناقد عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري (ت ٤٠٩هـ) في كتابه (المؤتلف والمختلف)، فقد ترجم للحنتف بن السجف، فقال: «حنتف بالنون والتاء: حنتف بن السجف ذكر الحسن عنه كلامًا»[2].

وهذا ظاهره أنه لا وهم فيه، لكن ذكر الأمير ابن ماكولا في (تهذيب مستمر الأوهام) أن عبد الغني بن سعيد ضبطه بكسر الحاء، وهو خطأ، والصواب فتحها[3].

كذا قال الأمير، وفي مطبوع (المؤتلف والمختلف) للأزدي، ضُبط (حَنْتف) بفتح الحاء[4]!!

ومن وَهِم في هذا الاسم وصحَّف: صاحبُ (تصحيفات المحدثين) أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت ٣٨٢هـ)! حيث قال: «حنتف بن السجف: حُنَيف بضم الحاء، إنما هو حنتف بن رستم المؤذِّن...»[5].

كذا جاء في المطبوع! وعلق عليه المحقق بقوله: «في هذا الكلام أوهام..» ثم ذكرها[6]، مما يؤكد عدم وقوع خطأ مطبعي

---

(١) تاج العروس للزبيدي (سجف) (٢٣/ ٤١٥ ـ ٤١٦).
(٢) المؤتلف والمختلف، لعبد الغني بن سعيد الأزدي (٤٧).
(٣) تهذيب مستمر الأوهام، لابن ماكولا (٢٠٢).
(٤) المؤتلف والمختلف، للأزدي (٤٧).
(٥) تصحيفات المحدثين، لأبي أحمد العسكري (١٠٤٦).
(٦) تصحيفات المحدثين، لأبي أحمد العسكري (١٠٤٦).

في هذا الموطن!! وهذا كلام فيه تخليط كثير، يُتعجَّب صدوره من مُصَحِّفٍ، فكيف بمُصَحِّحٍ للتصحيف!!!

وما زلت أشك في صحة صدور هذا الكلام من العسكري، وأحسبه خطأً نسخيًا عليه!

هذه بعض الأخطاء القديمة في اسم هذا الراوي، والتي استمر الوهم فيها حتى على صاحب (تهذيب مستمر الأوهام)!

بل حتى القرن الثامن!! حيث خبط في نسبه العلامة المؤرخ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤ هـ)، في كتابه (الشعور بالعور)[١].

أمّا الأخطاء المطبعية أو الحديثة فسأضرب عنها الذكر صفحًا، وإلا لطال الأمد، ولم نَنْتَهِ لحدّ.

وكل ما سبق عن حنتف بن السجف، فإنما هو تحقيق اسمه ونسبه، وليس فيه بيان شيء مما يتعلق بعدالته.

وقد أشار ابن الكلبي ـ كما تقدم ـ إلى حادثة مشهورة لحنتف بن السجف، وقد ذكر هذه الحادثة كثيرٌ ممن ترجموا له. ومضمونها: أنه في سنة خمس وستين، أثناء تغلب عبد الله بن الزبير على الحجاز والعراق وغيرهما، سار حبيش بن دلجة القيني يريد قتال ابن الزبير، فدخل المدينة، فعقد والي ابن الزبير على البصرة، وهو الحارث بن أبي ربيعة عبد الله المخزومي، لواء لقتال حبيش، وجعله للحنتف بن السجف. فخرج حنتف بن السجف يريد المدينة للقاء حبيش بنْ دلجة، فتلقاه حُبيشٌ بالربذة، ووقعت المعركة، فقُتِلَ حبيش بن دلجة، وعبيد الله بن الحكم أخو مروان بن الحكم، وانهزم الحجاج بن يوسف وأبوه يومها على جمل واحد، وانتهت المعركة بانتصار الحنتف بن السجف. ثم إن

---

(١) الشعور بالعور، للصفدي (٢٥٢).

الحنتف ما لبث أن سُمَّ ومات بوادي القرى، وهو متوجه نحو الشام لقتال أهلها[1].

ويظهر من هذه الحادثة أن الحنتف بن السجف من أعيان وأشراف تميم الذين نزلوا البصرة، وأنه توفي سنة خمس وستين.

وقد ذكر الحنتفَ بنَ السجف كُلٌّ من: محمد بن حبيب بن أمية الهاشمي الأخباري النسابة (٢٤٥ هـ)، في كتابه (المُحَبَّر)، وأبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)، في كتابه (البرصان والعرجان والعميان والحولان)، وابن قتيبة في (المعارف)، ذكروه في العور من الأشراف[2].

وترجم له البخاري في (التاريخ الكبير) ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلاً[3].

وذكره ابن حبان في (الثقات)[4].

وعندما ترجم ابن قتيبة في (المعارف) للحنتف بن السجف، قال: «الحنتف بن السجف بن سعد بن عوف بن زهير بن مالك، كان يكنى أبا عبد الله، وكان دَيِّنًا شريفًا»[5].

وترجم له أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي العلامة اللغوي الأديب (ت٣٧٠هـ)، في كتابه (المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم)، فذكر أن السجف أباه، قتل مع عائشة رضي الله عنها يوم الجمل، وقال فيه

---

(١) انظر المحبَّر، لمحمد بن حبيب (٤٨١)، والمعارف لابن قتيبة (٤١٦ ـ ٤١٧)، وتاريخ الطبري (٥/ ٦١١ ـ ٦١٢)، وتاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (٤/ ١٩٣ ـ ١٩٦)، وغيرها.

(٢) المحبر لابن حبيب (٣٠٣)، والبرصان والعرجان للجاحظ (٦٠٨)، والمعارف لابن قتيبة (٥٨٧).

(٣) التاريخ الكبير، للبخاري (٣/ ١٣٢).

(٤) الثقات لابن حبان (٤/ ١٩٣).

(٥) المعارف لابن قتيبة (٤١٦).

مثلما قال ابن قتيبة: «وكان الحنتف دينًا شريفًا»، وزاد فذكر له أبياتًا من الرجز، قالها الحنتف في يوم الربذة[1].

وفي كلام كل من ابن قتيبة والآمدي نصٌّ على أن الحنتف كان متينَ الديانة، وهو معنى قولهما: «كان دينًا».

ثم هو أحد الأشراف، وقد قال شعبة بن الحجاج: «اكتبوا عن الأشراف، فإنهم لا يكذبون»[2].

وقال الحاكم في (المستدرك) عقب حديث: «هذا حديث تفرد به رواته الأعراب عن آبائهم، وأمثالهم لا يضعون»[3].

فكونه من أشراف تميم، ومن كبار التابعين، مع ما شُهِدَ له من الديانة، ثم ذِكْرُ ابن حبان له في (الثقات) ـ كما تقدم ـ كل ذلك مما يرفع شأن الحنتف بن السجف كثيرًا!

فما بقي للبت في أمره إلا معرفة ما رواه عنه الحسن البصري!

وقد أشار عبد الغني بن سعيد الأزدي في (المؤتلف والمختلف) إلى أنَّ الحسن روى عنه رواية واحدة، حيث قال: «ذكر عنه الحسن البصري كلامًا»[4].

وقال الخطيب في (تلخيص المتشابه في الرسم): «وله حديث، يرويه عنه الحسن البصري»[5].

---

(١) المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء، للآمدي (١٠٧ رقم ٣٠٩).

(٢) الجعديات لأبي القاسم البغوي (رقم ٣٠)، والمستدرك للحاكم (١/ ٣٧٢).

(٣) المستدرك، للحاكم (٣/ ٣٢٧).

(٤) المؤتلف والمختلف، لعبد الغني بن سعيد الأزدي (٤٧).

(٥) تلخيص المتشابه في الرسم، للخطيب (١/ ٥٠١).

فظاهر كلام الخطيب يدل على أنه ليس للحنتف بن السجف سوى حديث واحد.

وحديث الحسن عن الحنتف هو أثر واحد، يرويه الحنتف عن عبد الله بن عمر.

وهو إنما يصح من طريق حماد بن زيد، عن علي بن زيد ابن جُدعان، عن الحسن البصري عن حنتف بن السجف، قال: «قلت لابن عمر: ما يمنعك من أن تبايع هذا الرجل؟ أعني ابن الزبير، قال: إني والله ما وجدت بيعتهم إلا ققه، أتدري ما ققه؟ أما رأيت الصبي يَسْلَحُ ثم يضع يده في سَلْحه، فتقول له أمه: قَقَّه؟»[1].

وإسناده حسن إلى الحسن البصري، من أجل علي بن زيد!

وقد روي من طريق يونس بن عبيد، عن الحسن عن حنتف، عن ابن عمر[2]. لكنه شديد الضعف، لأنه إنما يرويه أبو جُزَي نصر بن طريف الباهلي القصاب، وهو متروك الحديث[3]، بل قال عنه ابن عدي: «قد أجمعوا على ضعفه»[4].

وقال الخطابي في (غريب الحديث)، في تفسير قوله: «قَقَّه»، قال: (قَقَّه): ليس بكلام وإنما هو شيء يولع به الصبي، فيهذي بترديده على لسانه، قبل أن يتذرب بالكلام، يريد به تهوين أمر تلك البيعة، كأنه يقول: إنه أمر تولاه الأحداث، ومن لا حجة في قوله، ولا اعتبار به، كما لا اعتبار بقول الطفل إذا هذىٰ بهذه اللفظة.

---

(١) ذكره معلقاً البخاري في التاريخ الكبير (٣/ ١٣٢)، وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٤/ ١٧١)، والدارقطني في المؤتلف والمختلف (٢/ ٦٠٦)، والخطيب في تلخيص المتشابه في الرسم (١/ ٥٠١).

(٢) أخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه في الرسم (١/ ٥٠٢).

(٣) انظر لسان الميزان (٦/ ١٥٣ ـ ١٥٥) وزد عليه ما في: سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني (رقم ٢٧)، والكنى لمسلم (٢٠).

(٤) الكامل لابن عدي (٧/ ٣٥).

وقال بعضهم: قفه: كناية عن الحدث يتلطخ به الصبي»[1].

قلت: فهذا هو الأثر الذي رواه حنتف بن السجف، ولا نكارة فيه ولا غرابة، بل هو المعهود من عبد الله بن عمر وما استفاض عنه من اعتزاله المشهور للفتن!

أفلا يكون هذا التابعي الكبير، الشريف الدّين، الذي روى أثرًا واحدًا... غيرَ مُستنكر، أفلا يكون ثقة، بعد العلم بعدالته وبضبطه، الذي عرفناه بعد سبر ما روى؟!

فليس على الحسن البصري إذا روى عن الحنتف بن السجف مأخذٌ بالرواية عن المجاهيل، لأن حنتف بن السجف ثقة ليس بمجهول!

غير أني مع ذلك أزعم أن رواية الحسن عن حنتف بن السجف مرسلة غير متصلة!!!

فكما سبق، فإن حنتف بن السجف، توفي سنة خمس وستين، عقب انتصاره يوم الربذة، وهو متوجه إلى الشام.

وقد جاء في رواية ـ من غيرِ طريق الحسن ـ أن لقاء حنتف بن السجف بابن عمر، اللقاءَ الذي ورد في رواية الحسن، والذي جاء فيه سؤال الحنتف لابن عمر عن سبب تأخره عن بيعة عبد الله بن الزبير، وإجابة ابن عمر له بمثل ما سبق في رواية الحسن. قد جاء أنَّ لقاء الحنتف بابن عمر ذلك اللقاء، كان بعد يوم الربذة مباشرة، عند دخول الحنتف بن السجف للمدينة منتصرًا[2]، فوجد بالمدينة عبد الله بن عمر، فعاتبه الحنتفُ ذلك العتاب، فعلَّمه وأدَّبه ابنُ عمر بذلك الأدب!

---

(١) غريب الحديث للخطابي (٢/ ٤١٤ ـ ٤١٥)، وانظر النهاية لابن كثير (٤/ ٩٥ ـ ٩٦).

(٢) تلخيص المتشابه في الرسم، للخطيب (١/ ٥٠٢).

وهذا يدل على أن لقاء الحنتف بابن عمر إنما كان بالمدينة، ولم يرجع الحنتف بعده إلى البصرة، ليسمع الحسن منه خبر ما وقع بينه وبين ابن عمر، بل توفي الحنتف أيامه تلك، وهو متوجه من المدينة إلى الشام، كما سبق.

لذلك فإني أزعم أن الحسن لم يسمع من الحنتف بن السجف هذا الخبر، بل لم يسمع منه مطلقًا، على حسب ما ظهر لنا، إذ ليس لحنتف بن السجف سواه أصلاً!!

ثم نقف مع راوٍ آخر، وهو: **دَغْفَلُ بن حنظلة السدوسي**.

قال الحافظ ابن حجر في (التقريب): «دغفل بمعجمة وفاء: وزن جعفر، ابن حنظلة بن زيد السدوسي، النسابة، مخضرم، ويقال له صحبة، ولم يصح، نزل البصرة، غرق بفارس في قتال الخوارج قبل سنة ستين»[(١)].

وقول الحافظ: إنه توفي قبل سنة ستين، فيه نظر! والحافظ نفسه نقل في (تهذيب التهذيب) عن أبي القاسم ابن عساكر، أن دغفلاً غرق يوم دولاب من فارس في قتال الخوارج[(٢)].

وهو كذلك في (تاريخ دمشق)[(٣)].

بل أسند أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد الأموي الأصبهاني (ت٣٥٦ هـ)، في كتابه (الأغاني)، هذا الخبر في وفاة دغفل، عن غير واحد من المتقدمين[(٤)].

ويوم دولاب يوم من أيام الوقيعة بالخوارج المشهورة، قُتل فيه أحد كبرائهم، وقائدهم يومها: نافع بن الأزرق، وكان سنة

---

(١) التقريب (رقم ١٨٢٦).

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر (٣/ ٢١١).

(٣) تاريخ دمشق ـ خط ـ (٦/ ٩٩).

(٤) الأغاني (٦/ ١٤٢ ـ ١٤٧).

خمس وستين، كما أرَّخه ابن جرير الطبري في (تاريخه)[1]، وياقوت بن عبد الله الحموي (ت٦٢٦هـ)، في (معجم البلدان)[2].

فوفاة دغفل بن حنظلة على هذا: كانت سنة خمس وستين، وليس كما ذكر الحافظ في (التقريب)!

ومما يجب التنبيه عليه: أن دغفلاً لم يتفرد بالرواية عنه الحسن البصري، بل ممن روى عنه أيضًا الآخِذُ على الحسن روايته عن المجاهيل: محمد بن سيرين! وروى عنه أيضًا أخو الحسن: سعيد بن أبي الحسن، وعبد الله بن بريدة[3].

بل لقد أثنى محمد بن سيرين على علم دغفل، حيث قال: «كان عالمًا، ولكنه اغتلبه النسب»[4].

ودغفل ممن اختلف في صحبته، والأكثرون على عدم إثباتها[5].

وقد رُوي في حديث طويل لقاءُ دَغْفل بن حنظلة بالنبي ﷺ، وذلك في حديث عَرْضِ النبي ﷺ نَفْسَه على القبائل في الموسم بمكة. فتَذْكُرُ الروايةُ أن دغفلاً كان غلامًا، فوقف عليه النبي ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأن أبا بكر أخذ يسأل عن الأنساب سؤال الخبير، فكان دغفل يجيبه، ثم أخذ دغفل يسأل أبا بكر، حتى أسكت أبا بكر رضي الله عنه، فقال أبو بكر: «البلاءُ مَوَكَّلٌ بالمنطق».

---

(١) تاريخ الطبري (٥/ ٦١٣ ـ ٦١٤).

(٢) معجم البلدان (٢/ ٤٨٥).

(٣) تهذيب الكمال (٨/ ٤٨٦)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٢١٠).

(٤) تاريخ دمشق ـ خط ـ (٦/ ٩١)، وتهذيب الكمال (٨/ ٤٨٨)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٢١١).

(٥) انظر أسد الغابة لابن الأثير (٢/ ١٦٠ ـ ١٦١)، والإصابة لابن حجر (٢/ ١٦٣ ـ ١٦٤).

ثم تُكمل الروايةُ خبرَ قوم آخرين، وقف بهم النبي ﷺ، وتطيل في تفاصيل ذلك[1].

والحديث بالغ الطول، كثير الغرائب، منكر اللفظ جدًا، ودلائل الوضع بادية عليه، من تكلف وتصنع وتطويل.

مع ذلك فقد وجد هذا الحديث من يحسنه[2]!!

وأعلمُ من تكلم عن هذا الحديث هو الحافظ الناقد أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت ٣٢٢ هـ)، حيث قال عنه في (الضعفاء): «ليس لهذا الحديث أصل، ولا يُروى من وجه يثبت، إلا شيء يروى في مغازي الواقدي وغيره مرسلًا»[3].

والحديث يرويه أحمد بن أبي نصر السكوني، عن أبان بن عثمان الأحمر، عن أبان بن تغلب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه[4].

ورواه أيضًا محمد بن زكريا الغلابي، عن شعيب بن واقد، عن أبان بن عثمان، وعن أبان بن تغلب... به كالسابق[5].

---

(١) سوف يأتي تخريجه قريباً، - إن شاء الله - وانظره في الروض الأنف للسهيلي (٤/ ٦٠ - ٦٤)، ومنال الطالب، لابن الأثير (٢٨٦ - ٣٠٣)، وعيون الأثر، لابن سيد الناس (١/ ١٨٨ - ١٩١).

(٢) انظر فتح الباري (٧/ ٢٦١) شرح باب (٤٣): وفود الأنصار إلى النبي ﷺ بمكة وبيعة العقبة، ضمن كتاب: مناقب الأنصار.

(٣) الضعفاء للعقيلي (١/ ٣٧ - ٣٨).

(٤) أخرجه العقيلي في الضعفاء (١/ ٣٧ - ٣٨)، والخطابي في غريب الحديث (٢/ ٢١)، والمعافى بن زكريا في المجلس السابع والخمسين من الجليس الصالح الكافي (٣/ ٢٢ - ٢٦)، والبيهقي في دلائل النبوة (٢/ ٤٢٧)، والخطيب في المتفق والمفترق (١/ ٤٧٦ - ٤٨٣ رقم ٤٧٦)، والسمعاني في الأنساب (١/ ٣٣ - ٣٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق - خط - (٦/ ٩٥ - ٩٧).

(٥) أخرجه أبو نعيم في دلائل النبوة (رقم ٢١٤)، وأخرجه البيهقي أيضاً في الدلائل (٢/ ٤٢٧)، من طريق محمد بن زكريا، لكن ورد في المطبوع: =

وأحمد بن محمد بن أبي نصر السّكوني: ذكره الذهبي في (الميزان)، وذكر حديثه هذا عن أبان بن عثمان، ونقل عن أبي الفتح محمد بن الحسين بن أحمد الأزدي الموصلي (ت ٣٧٤ هـ)، أنه قال عن حديثه: «لا يصح»، ثم ساق إسناد العقيلي بالحديث، وكلامه الذي ذكرناه آنفًا عنه.

هذا هو كل ما في ترجمة أحمد بن محمد بن أبي نصر في (الميزان)[١]، ومثله بالحرف في (اللسان)[٢]، وليس في أحدهما تضعيف لأحمد بن محمد بن أبي نصر، سوى أنه روى هذا الحديث المنكر عن أبان بن عثمان بإسناده!

لكن العقيلي أورد هذا الحديث في ترجمة أبان بن عثمان، مع أنه رواه من طريق أحمد بن محمد بن أبي نصر السكوني عن أبان بن عثمان. فالعقيلي يَعْصِبُ نكارةَ الحديث برأس أبان، ويتّهمه به[٣]، والعقيلي أعرف برجال إسناد حديثه من غيره!

وهذا هو ما فهمه الإمام الذهبي أيضًا، حيث قال في ترجمة أبان بن عثمان الأحمر، من كتابه (الميزان): «تكلم فيه، ولم يترك بالكلية، وأمَّا العقيلي فاتهمه»[٤].

فتعقبه الحافظ ابن حجر في (اللسان) بقوله: «ولم أر في كلام العقيلي ذلك، وإنما ترجم له، وساق من طريق أحمد بن محمد بن أبي نصر السكوني عنه عن أبان بن تغلب... ـ وذكر طرف الحديث ـ وقال العقيلي: ليس له أصل، ولا يروى من وجه

= (أبان بن عبد الله)، بدلاً من (أبان بن عثمان)، ولا أحسبه إلا خطأ، يدل عليه سياق البيهقي وتصرفه، ويجزم به رواية أبي نعيم في الدلائل.

(١) ميزان الاعتدال (١/ ١٣٥ رقم ٥٤٢).

(٢) لسان الميزان (١/ ٢٦١).

(٣) الضعفاء للعقيلي (١/ ٣٧ ـ ٣٨).

(٤) الميزان (١/ ١٠ رقم ١٣).

يثبت، [إلا ما رواه داود العطار، عن أبي خيثم، عن أبي الزبير، عن جابر، بخلاف لفظ أبان، ودونه في الطول] وفي المغازي للواقدي وغيره شيء من ذلك مرسل»[1].

قلت: والذهبي لم يقل إن العقيلي قال قولاً: «هو متهم» لكنَّ صنيعَ العقيلي يدل على أنه يتهمه، وهذا صحيح، وهو ظاهر تصرفه.

ويُستفاد من كلام الحافظ: «وجودُ سَقْط في كلام العقيلي، لم يرد في مطبوع (الضعفاء الكبير)!! وهو ما بين المعقوفتين من النقل السابق عن (لسان الميزان).

ونقل الحافظ ترجمَته من كتاب (معجم الأدباء) لياقوت الحموي، ومن المعجم أنقل، قال ياقوت: «أبان بن عثمان بن يحيى بن زكريا اللؤلؤي، يعرف بالأحمر البجلي، أبو عبد الله، مولاهم، ذكره أبو جعفر الطوسي في كتاب (أخبار مصنفي الإمامية)، وقال: أصله الكوفة، وكان يسكنها تارة، والبصرة تارة.

وقد أخذ عنه من أهل البصرة أبو عبيدة معمر بن المثنى، وأبو عبد الله محمد بن المثنى، وأبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي، وأكثروا الحكاية عنه في أخبار الشعراء والنسب والأيام، روى عن أبي عبد الله، وأبي الحسن موسى بن جعفر، وما عرف من مصنفاته إلا كتاب جمع فيه المبدأ والمبعث، والمغازي، والوفاة، والسقيفة، والردة»[2].

وذكره ابن حبان في (الثقات) فقال: «أبان بن عثمان الأحمر، كوفي، يروي عن أبان بن تغلب روى عنه أهل الكوفة، يخطىء ويهم»[3].

---

(١) اللسان (١/ ٢٤).

(٢) معجم الأدباء لياقوت الحموي (١/ ١٠٨ ١٠٩).

(٣) الثقات لابن حبان (٨/ ١٣١).

ونقل الحافظ في (اللسان) عن محمد بن أبي عمر، أو ابن أبي عمير ـ ولم أعرفه ـ أنه قال: «كان أبان من أحفظ الناس، بحيث كان يروي كتابه، فلا يزيد حرفًا»[1].

قلت: ولعل ابن حبان لم يقف لأبان بن عثمان إلا على بعض أحاديثه، مما فيه مخالفةٌ في متنٍ أو إسناد، فقال فيه ما قال في كتابه (الثقات)، ولو وقف ابن حبان على حديثه الذي نتكلم عنه، لسارع إلى وضعه في (المجروحين)، ولَكَالَ له الجرح والاتهام كيلا، كما فعل العقيلي!

وبعد أن فُضح بكونه من علماء الإمامية، الذين هم أكذب الفرق، فلا عجب أن يكون هو واضع هذا الحديث!

أقول هذا، لأن ذلك الحديث الشديد النكارة ليس في إسناده من يحتمل التهمة به سوى أبان بن عثمان!

فأبان بن تغلب، أبو سعد الكوفي (ت ١٤٠هـ)، قال عنه الحافظ في (التقريب): «ثقة، تكلم فيه للتشيع»[2].

وعكرمة مولى ابن عباس أشهر وأجل من التعريف.

ومع أن أحمد بن محمد بن نصر السكوني لم أجد من وثقه، أو ضعفه، سوى ما سبق، من ذكر الذهبي له في (الميزان). لكن العقيلي وهو الراوي للحديث بإسناده، والأعرف برجاله، والأقرب عهدًا بهم، اختار أبان بن عثمان لهذه التهمة، وبئس ما اختير له!

وقد يُتمسك لتبرئة أحمد بن محمد بن أبي نصر السكوني، بالرواية التي سبق ذكرنا له، وهي رواية: محمد بن زكريا الغلابي، عن شعيب بن واقد، عن أبان بن عثمان...

---

(١) لسان الميزان (١/ ٢٤).

(٢) التقريب (رقم ١٣٦).

فشعيب بن واقد تابع أحمد بن محمد بن أبي نصر.

لكن شعيب بن واقد ضرب أبو حفص الفلاس على حديثه في كتاب أبي حاتم الرازي، كما في (الجرح والتعديل)[1].

بل ومحمد بن زكريا الغلابي أيضًا متروك الحديث[2]، وقال الدارقطني: «يضع الحديث»، كما في (الضعفاء والمتروكين) له[3]، وكما في (سؤالات الحاكم) له أيضًا[4].

وبالغلابي أعل البيهقي في (دلائل النبوة) هذه الرواية[5].

أمَّا من حسَّن هذا الحديث الشديد النكارة الموضوع! فإنما حسّنه لظاهر إسناد آخر، يوهم أنَّ راويَهُ ليس أبانَ بنَ عثمان الأحمر، وإنما هو أبانُ بنُ عبد الله البجلي، آخرُ صدوقٌ، كما سيأتي[6] - إن شاء الله تعالى -.

فقد رواه غير واحد عن عبد الجبار بن كثير بن سيار التميمي الرَّقي، عن محمد بن بشر بن عبد الرحمن الصنعاني، قال: حدثنا أبان بن عبد الله البجلي، عن أبان بن تغلب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه[7]...

فأبان بن عبد الله البجلي الوارد في هذا الإسناد يوجد راو

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٣٥٢ - ٣٥٣)، وانظر لسان الميزان (٣/ ١٥٠).
(٢) انظر لسان الميزان (٥/ ١٦٨ - ١٦٩)، وزد عليه ما في دلائل النبوة للبيهقي (٢/ ٤٢٧).
(٣) الضعفاء والمتروكين للدارقطني (رقم ٤٨٣).
(٤) سؤالات الحاكم للدارقطني (رقم ٢٠٦).
(٥) دلائل النبوة للبيهقي (٢/ ٤٢٧).
(٦) انظر ما سيأتي (٤٢٣).
(٧) أخرجه أبو هلال العسكري في (جمهرة الأمثال) (٢/ ٤١٣ - ٤١٨ رقم ١٩٣١)، وأبو نعيم في دلائل النبوة (رقم ٢١٤)، والبيهقي في دلائل النبوة (٢/ ٤٢٢ - ٤٢٧) والسمعاني في الأنساب (١/ ٣٤ - ٣٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق - خط - (٦/ ٩٣).

يعرف بمثل اسمه هو: أبان بن عبد الله بن أبي حازم بن صخر بن عليه البجلي الأحمسي الكوفي، مات في خلافة أبي جعفر.

قال الحافظ في (التقريب): «صدوق في حفظه لين»[(١)].

فعلى ظنّ من ظنّ أن أبان بن عبد الله البجلي هذا... هو راوي الحديث، حسنَ الحديث من حسنه!

لكن أليس من العجيب أن يتفق على رواية هذا الحديث المنكر راويان كوفيان، الأول منهما هو: أبان أبو عبد الله البجلي، والثاني هو: أبان بن عبد الله البجلي!!! فالأول هو الذي صُرِّح بأنه: أبان بن عثمان الأحمر الشيعي المتهم!

أو ليس من العجيب حقًا وقوع هذه المصادفة؟!

ويزول العجب إذ علمت أن عبد الجبار بن محمد بن كثير بن سيار الرقي التميمي الحنظلي، قال عنه أبو عبد الله محمد بن يحيى بن إبراهيم بن الوليد الأصبهاني، الحافظ الكبير الشهير بابن مندة (ت ٣٠١ هـ)، قال عنه: «صاحب غرائب»[(٢)].

ومحمد بن بشر بن عبد الرحمن الصنعاني لم أجد له ترجمة!

لذلك فإني أزعم أنّ عبد الجبار بن محمد بن كثير، أو شيخَه، أحدهما صَحَّفَ، عمدًا أو سهوًا، أبانَ أبا عبد الله الذي هو أبان بن عثمان البجلي، إلى أبان بن عبد الله البجلي!!

ولو أن أبان بن عبد الله بن أبي حازم البجلي ذلك الصدوق، هو الذي روى ذلك الحديث المنكر، لما كان صدوقًا بحال، وما أحراه حينها بضد (الصدوق)! فالحديث من النكارةِ

---

(١) التقريب (رقم ١٤٠).

(٢) لسان الميزان (٣/٣٨٩).

وأماراتِ الوضع، بحيث لا أدري كيف انطلى على من حسَّنه؟!
فضلًا عن علته الإسنادية التي تُعلن أنها كذبة من كيس الروافض!!

فلا يصح هذا الحديث، بل هو شديد الضعف موضوع.

تكلمتُ عن هذا الحديث، لأنه الحديث الوحيد الذي ذُكر فيه لقاء دغفل بالنبي ﷺ، وإذا كان هذا الحديث شديد الضعف، فلا تَثْبُت به الصُحْبَةُ لدغفل، كما سبق أيضًا أن أشرنا أن قول الأكثرين: أنه لا تَثْبُتُ الصُّحْبَةُ لدغفل.

ولدغفل أخبار كثيرة، جُلُّها ببيان علمه بالأنساب، العلمِ الذي أصبح قرينَ اسمه، فيقال: (دَغْفَلُ النسَّابة)، بل أصبح مضرب المثل، حتى قيل: «أنسب من دغفل» كما في (جمهرة الأمثال) لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت بعد ٤٠٠هـ)[١]، وفي (مجمع الأمثال) لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني (ت ٥١٨هـ)[٢].

وأجلُّ ما أحسبه قاطعًا في الدلالة على عظيم قدر دغفل بن حنظلة، ما رواه أبو هلال محمد بن سليم الراسبي، قال: حدثنا عبد الله بن بريدة: «أنَّ معاوية رضي الله عنه أرسل إلى دغفل، فسأله عن العربية، وعن أنساب الناس، وسأله عن النجوم، فإذا رجل عالم، فقال: يا دغفل، من أين حفظت هذا؟! فقال: حفظت هذا، بلسان سئول وقلب عقول، وإن آفة العلم النسيان. قال: فاذهب بيزيد، فعلمه العربية، وأنساب قريش، والنجوم»[٣].

---

(١) جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري (٢/٢٩٩).
(٢) مجمع الأمثال للميداني (٣/٣٩٦).
(٣) أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (رقم ٤٢٠١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٧٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٦/ ٩٢).

وإسناده لا بأس به، من أجل أبي هلال الراسبي[1]، وعبد الله بن بريدة ثقة[2]، وقد ثبت سماعه من معاوية رضي الله عنه[3].

فهذا الأثر يدل على عظيم قدر دغفل، إذ نال إعجاب الصحابيِّ الجليلِ مَلِكِ الإسلام، معاويةَ رضي الله عنه، بل ونال ثقته لتأديب ابنه يزيد وتعليمه. وهذا يدل على علم وديانةٍ، وإلا لما بلغ هذا المبلغ في عين معاوية رضي الله عنه. إذ لم يكن الرجلُ ليرتفعَ في أعين أولئك النجوم، إلا إن كان ذا دين، وإلا... فلا قَدْر له ولا كرامة!!

وقال ابن سعد في (الطبقات): «دغفل بن حنظلة السدوسي: أدرك النبي ﷺ، ولم يسمع منه شيئًا، وفد على معاوية بن أبي سفيان، وكان له علم ورواية للنسب و[عُلِم] به»[4].

وقال الفلاس: «كان علاَّمة»[5].

وقد سبق ذكر ثناء محمد بن سيرين عليه، وفيه ثناء على علمه بالشرع، حيث قال: «كان عالمًا، ولكن اغتلبه النسب»[6].

---

(١) محمد بن سليم أبو هلال الراسبي (ت آخر سنة ١٦٧ هـ، وقيل: قبل ذلك).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥٩٢٣): «صدوق فيه لين».
وسوف تأتي له ترجمة موسَّعة - إن شاء الله تعالى - في مبحث أبي هريرة، رضي الله عنه، إن يسر الله إتمام بقية مباحث الموضوع.

(٢) عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، أبو سهل المروزي (ت ١٠٥ هـ، وقيل: ١١٥هـ: وله مائة سنة.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٣٢٢٧): «ثقة».

(٣) انظر مسند أحمد (٥/٣٤٧)، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم ٢٠٥٣)، وتاريخ دمشق لابن عساكر، ترجمة عبد الله بن بريدة في المطبوع (٤١٧).

(٤) طبقات ابن سعد (٧/ ١٤٠). وما بين المعكوفتين تصويب من تاريخ دمشق لابن عساكر - خط - (٦/ ٩١).

(٥) تاريخ دمشق - خط - (٦/ ٩١).

(٦) انظر ما سبق (٣٧٣).

فتعقُّبُ ابنِ سيرين على قوله: «كان عالمًا» بغلبة النسب عليه، يدل على أنَّ علمه الذي أثنى به عليه سوى النسب الذي اشْتُهِرَ به وعُرف عنه، وأيُّ علمٍ عساه أن يكون، ذاك الذي يُثني به عليه ابنُ سيرين رحمه الله؟!! إن لم يكن علمَ الدين!

ورجلٌ يروي عنه الحسن وابن سيرين، يجتمعان عليه، مع ما سبق في بيان قدره من العلم والدين، مع قول ابن معين: «إذا روى الحسن ومحمد بن سيرين عن رجل فسمياه، فهو ثقة يحتج بحديثه»، مع كونه مخضرمًا من عُتَّقِ السلف، ما من شكٍ في أنه ثقة مقبول الرواية.

وأمّا ما قاله الذهبي في (الميزان)، عندما عقَّب قول الإمام أحمد عن دغفل: «ما أعرفه» بقوله: «يكفي في جهالته كون أحمد ما عرفه»[1]، فلم يُصِبِ الإمامُ الذهبيُّ مَرْمى الإمام أحمد! وأصابه وعرفه ابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل)، عندما تعقّبه بقوله: «يعني لا يعرف له صحبة أم لا؟»[2]. وهذا هو ظاهرُ المقصود من السؤال وجوابه، فقد قال السائل للإمام أحمد ـ كما في الجرح والتعديل ـ: «دغفل بن حنظلة له صحبة؟ قال: ما أعرفه»[3].

هذا كله.. مع أنَّ البخاري يشكك في سماع الحسن من دغفل، كما سيأتي في مبحثه[4] ـ إن شاء الله تعالى ـ.

فإن كان الحسن لم يسمع من دَغْفَل فلا يعاب عليه روايته عن المجاهيل، لروايته عنه، وإنما يلحق العيب الواسطة التي روى عنها الحسن عن دغفل، أنها تروي عن المجاهيل.

---

(١) الميزان (٢/ ٢٧).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٤٤١).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر ما سيأتي (١٠٦٠).

والحق أن دغفلاً مقبول الرواية، فلا يلحق الحسن - إن كان سمع منه - ولا غيره مذمَّة لروايته عنه.

وسوف يأتي - بإذن الله تعالى - مزيد تأكيد لثقة دَغْفَل، ببيان أن سبر أحاديثه لا يدل على ضعف فيه! وذلك في مبحثه القادم[1]... بتوفيق الله وتيسيره سبحانه وتعالى.

١٠ - ثم نقف مع راوٍ آخر، هو: **سعد مولى أبي بكر**.

وسعد مولى أبي بكر صحابي ثابت الصحبة رضي الله عنه، وكفى[2]!

وهذا هو الصحابي الثاني من الذين أوردهم علي بن المديني في سياق (المجهولين) الذين روى عنهم الحسن البصري!!

ولعلي بن المديني اصطلاح خاص في إطلاق الجهالة، على ما سنبينه، إن شاء الله تعالى، في موضعه[3].

ونأتي إلى راوٍ آخر، وهو:

١١ - **صعصعة بن معاوية بن حصن، أو حصين، بن عبادة بن النزّال بن مرة التميمي السعدي، عم الأحنف بن قيس.**

قيل: إنه صحابي[4]، والصحيح أنه مخضرم لم يثبت له لقيٌّ بالنبي ﷺ[5].

لكن وثقه النسائي[6]، وذكره ابن حبان في (الثقات)[7]،

---

(١) انظر ما سيأتي (١٠٦٣ - ١٠٧٠).

(٢) انظر االجرح والتعديل (٤/ ٤٢٨)، وأسد الغابة لابن الأثير(٢/ ٣٤٠)، والإصابة (٣/ ٩٠)، والتهذيب (٣/ ٤٨٥).

(٣) انظر ما سيأتي (٤٣١ - ٤٣٦).

(٤) انظر أسد الغابة (٣/ ٢١ - ٢٢)، والإصابة (٣/ ٢٤٤ - ٢٤٥).

(٥) انظر التهذيب (٤/ ٤٢٣)، انظر هنا (١٥٠٤، ١٥٢١ - ١٥٢٢).

(٦) تهذيب الكمال (١٣/ ١٧٢)، وتهذيبه (٤/ ٤٢٣).

(٧) الثقات لابن حبان (٤/ ٣٨٣).

وأخرج له في (صحيحه)[1] وكذا صحح له الحاكم في (المستدرك)[2].

فلا ريب في أنه (ثقة)! وإن كان صحابيًا فهو الذي (جاز القنطرة) حقًا وصدقًا!!

وهو أحد الذين ذكر الإمامُ مسلمٌ أن الحسن تفرد بالرواية عنهم، ولم يذكره علي بن المديني في (المجاهيل) الذين روى عنهم الحسن.

وفي ذكر الإمام مسلم له فيمن تفرد عنهم الحسن نظر، فقد ذُكِر له راويان غير الحسن، رويا عنه[3]!

فليس في رواية الحسن عن صعصعة بن معاوية إلا ما يؤيدُ انتقاءَ الحسن لمن يروي عنهم، وأنه لا يروي عن كل أحد!

والراوي التالي هو:

١٢ ـ عبد الله بن عثمان الثقفي:

قال عنه الحافظ ابن حجر في (التقريب): «مجهول»[4].

وهو أحد من ذكر الإمام مسلم أن الحسن تفرد بالرواية عنهم.

وقد ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير)، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)، ولم يذكرا فيه جرحًا أو تعديلًا[5].

لكن حديثه الذي يرويه عنه الحسن، برواية عبد الله بن

---

(١) انظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (رقم ٢٩٤٠، ٤٦٤٣، ٤٦٤٤، ٤٦٤٥).

(٢) المستدرك للحاكم (٢/ ٨٦).

(٣) تهذيب الكمال (١٣/ ١٧٢)، وتهذيبه (٤/ ٤٢٣).

(٤) التقريب (رقم ٣٤٧٠)، وانظر التهذيب (٥/ ٣١٧).

(٥) التاريخ الكبير (٥/ ٤٤٤)، والجرح والتعديل (٥/ ١١١).

عثمان عن زهير بن عثمان، عن النبي ﷺ، رَجَّحَ غيرُ واحد من أئمة الحديث أن المحفوظ فيه: عن الحسن مرسلاً إلى النبي ﷺ[1]، كما سيأتي تفصيله في موضعه[2] إن شاء الله تعالى -.

وهذا يعني: أنَّ الصواب هو أن الحسن لم يرو عن رجل باسم (عبد الله بن عثمان)، بناءً على أنَّ حديثه الوحيد، الذي رواه عنه الحسن، الصحيحُ فيه عن الحسن: عدمُ ذِكْرِهِ فيه!

فلا يؤخذ على الحسن أنه روى عن عبد الله بن عثمان، لأنه لم يرو عن عبد الله بن عثمان!!

١٣ - عُتَيّ بن ضَمْرة التميمي، السعدي البصري.

قال الحافظ في (التقريب): «ثقة»[3].

وقد ذكره علي بن المديني في المجهولين الذين روى عنهم الحسن!

وكذا عدَّه خلف بن سالم في من روى عنهم الحسن من المجهولين!

وأيضًا هو ممن ذكر أبو داود أن الحسن تفرّد بالرواية عنهم.

ولعلي بن المديني كلام آخر عن عُتَي، أفصح فيه عن مقصوده بالجهالة التي أطلقها على عُتَي، وفسر بذلك أيضًا إطلاقه إياها على غير واحد ممن ثبتت لهم الصحبة، كما سبق!

وقبل أن أذكر كلام علي بن المديني المشار إليه، أذكر

---

(١) انظر العلل لابن أبي حاتم (رقم ١١٩٣)، والتلخيص الحبير لابن حجر (٣/ ٢٢١)، وفتح الباري (٩/ ١٥١ كتاب النكاح باب ٧١ حق إجابة الوليمة).

(٢) انظر ما سيأتي (١٦٢٧ - ١٦٣٢).

(٣) التقريب (٤٤٤٥).

مستند الحافظ ابن حجر في توثيقه لعُتَي بن ضمرة، بعد إطلاق علي بن المديني صفة الجهالة عليه! وأضيف إلى مستند الحافظ ما يؤيده.

قال ابن سعد في (الطبقات): «كان عتي ثقة، قليل الحديث»[1].

وقال العجلي في كتابه المعروف باسم (ثقات العجلي): «عُتَي السعدي، بصري تابعي ثقة، روى عنه الحسن ستة أحاديث»[2].

وأخرج له ابن خزيمة في (صحيحه)[3].

وذكره ابن حبان في (الثقات)[4]، وأخرج له في (صحيحه)[5].

وأخرج له الحاكم في (مستدركه)، وصحح إسناد حديثه[6]، فقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وهو من النوع الذي لا يوجد للتابعي إلا الراوي الواحد فإن عُتَي بن ضمرة السعدي ليس له راوٍ غير الحسن»[7].

ولعل فيما قاله الحاكم، وأبو داود قبله ـ نظرًا ـ من جهة أن عُتيًا روى عنه غير الحسن، كما في (سؤالات ابن الجنيد) لابن معين، وغيره[8].

---

(١) طبقات ابن سعد (٧/١٤٦).
(٢) معرفة الثقات للعجلي (رقم ٩١٢٠٥).
(٣) صحيح ابن خزيمة (رقم ١٢٢).
(٤) الثقات لابن حبان (٥/٢٨٦).
(٥) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (رقم ٧٠٢، ٣١٥٣).
(٦) المستدرك للحاكم (١/٣٤٤ ـ ٣٤٥)، ٢/٢٦٢.
(٧) المستدرك، للحاكم (١/٣٤٥).
(٨) انظر سؤالات ابن الجنيد لابن معين (رقم ١٣٨، ٧٥١)، والتهذيب (٧/١٠٤).

وأخرج لعُتَي: الضياء المقدسي في (المختارة)[1].

فلا أظهر ـ بعد هذا ـ من أن عُتَي بن ضمرة ثقة صحيح الحديث.

ثم انظر إلى قول علي بن المديني: «عُتي بن ضمرة السعدي، مجهول، سمع من أبي كعب، لا نحفظها إلا من طريق الحسن، وحديثه يشبه حديث أهل الصدق، وإن كان لا يُعرف»[2].

فانظر إلى وصف علي بن المديني لعُتَي بن ضمرة بأنه مجهول، وبأنه لا يُعرف، مع أنه يشهد له بأن حديثه ليس فيه نكارة، بل إن حديثه يشبه حديث أهل الصدق! فكيف يكون مجهولاً بعد سبر حديثه؟!

بل يزيد الأمر عجبًا، بإطلاق علي بن المديني صفة الجهالة على الصحابة رضي الله عنهم! مع أن الصحابة كلهم عدول، لا يوصف أحد منهم بالجهالة! وقد سبق ذلك في مثل أحمر السدوسي، وسعد مولى أبي بكر[3]، ويأتي أيضًا في عمرو بن تغلب، وحديث عمرو بن تغلب، مخرَّج في صحيح البخاري»[4].

وموقف علي بن المديني هذا ذكّرني بموقف مشابه له، للحافظ الكبير الناقد: يعقوب بن شيبة، في كتابه العظيم (المسند المعلل)، الذي لم يكمله، ثم ذهبت عوادي الزمان ببعضه، ولم يظهر منه سوى جزء صغير من مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فمما جاء في بقية مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه قولُ

---

(١) المختارة، للضياء، (٤/ ١١ ـ ٢١ رقم ١٢٤٢ ـ ١٢٥٢).
(٢) التهذيب (٧/ ١٠٤).
(٣) انظر ما سبق (٣٩٢).
(٤) صحيح البخاري (رقم ٩٢٣، ٣١٤٥، ٧٥٣٥).

يعقوب بن شيبة عن حديث: «هو حديث حسن الإسناد، غير أنَّ في إسناده رجلاً مجهولاً»[1]. ثم ذكر عِلَله، وأن ذلك المجهول لم يرو عنه إلا راوٍ واحد.

وليعقوب بن شيبة أيضًا موقف آخر على نفس المنوال، فقد نقل الحافظ ابن حجر في (تهذيب التهذيب) أن يعقوب بن شيبة قال عن داود بن خالد بن دينار المدني: «مجهول لا نعرفه، ولعله ثقة»[2].

بل وهذا أبو حاتم الرازي يصف جماعة من الصحابة، وفيهم من شهد بدرًا أنه مجهول!

ومنهم مدلاج بن عمرو السلمي، فقد قال عنه أبو حاتم - كما في (الجرح والتعديل) -: «مجهول»[3].

فقال الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان) بعد ذكر كلمة أبي حاتم: «وكذا هو في كتاب ابن أبي حاتم في جماعة من الصحابة، في الأفراد من حرف الميم، وكذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة، يطلق عليهم اسم الجهالة، لا يريد جهالة العدالة، وإنما يريد أنه من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين... ثم قال الحافظ: لاسيما وهذا رجل من أهل بدر، لم يتخلف عن ذكره أحد ممن صنف في الصحابة» ثم قال الحافظ جوابًا على اعتراض ذكره: «ثم إنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ الوصف بمجهول ونحوه لا يقتضي التليين، بل يقتضيه، وإن تعدد الرواة، والله أعلم، وهذا من عجيب التناقض، والله الموفق»[4].

---

(١) مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ليعقوب بن شيبة (٨٢ - ٨٣).

(٢) تهذيب التهذيب (٣/ ١٨٢).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٤٢٨).

(٤) لسان الميزان (٦/ ١٣).

قلت: فماذا تعني هذه المواقف من الأئمة الجهابذة الثلاثة: علي بن المديني، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم؟!

فـ (المجهول) في كتب المصطلح وصفٌ يناقض إثبات (الصحبة)، ويُناقض (التوثيق) أو الحكم بـ (حسن الحديث) أيضًا.

فوَصْفُ الرواي بأنه (صحابي) وأنه (مجهول) تناقض عجيب، على حسب المقرر في كتب المصطلح، وكما قال الحافظ في كلمته السابقة: «وهذا من عجيب التناقض»!!!

والذي أستَنْتِجُهُ من هذه المواقف أنَّ (الجهالة) عند متقدمي المحدثين، وصف يتعلق بعدد الرواة عن الراوي الموصوف بها، أو باشتهار أخبار الراوي والعلم بكثير من أحواله، ولا تعلق لوصف (الجهالة) بنفي العدالة أو إثباتها، وإن كانت في الأكثر أنها تجتمع مع عدم العلم بالعدالة.

فلا تناقض على الاصطلاح الحقيقي للمحدثين بين الوصف بـ(الجهالة) و(العدالة) في آن واحد! فالراوي الذي لم يرو عنه إلا واحد فهو مجهول، وإن كان صحابيًا لا يُتَردَّد في الاحتجاج بحديثه يقينًا، أو سُبر حديثه فوجد ضابطًا لا وهن فيه ولا مغمز.

و(عجيب التناقض) الذي ذكره الحافظ، إنما هو بين معنى (المجهول) في كتب المصطلح، ومعنى (المجهول) في الاصطلاح الحقيقي للمحدثين!! لأن الوصف بـ (الجهالة) لا يقتضي التليين عندهم، على خلاف المقرر في كتب المصطلح!!!

ثم بعد ذلك ـ والله يشهد ـ وقفت على نحو هذا التفسير، الذي يدل على أنه لا تناقض بين الوصف بـ(العدالة) و(الجهالة)، في (طبقات الشافعية الكبرى) لعبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٧١ هـ)!

قال ابن السبكي في (طبقات الشافعية الكبرى): «روى أبو محمد بن حزم الظاهري

في كتاب (الاتصال)[1]: أنَّ أبا محمد حبيبًا البخاري، وهو صاحب أبي ثور، ثقة مشهور، قال: حدثنا محمد بن سهل، قال: سمعت علي بن المديني يقول: دخلت على أمير المؤمنين، فقال لي: أتعرف حديثًا مسندًا فيمن سبَّ النبي ﷺ فيقتل؟ فقلت: نعم، فذكرت له حديث عبد الرزاق، عن معمر، عن سماك بن الفضل، عن عروة بن محمد، عن رجل من بلقين، قال: كان رجل يشتم النبي ﷺ فقال النبي ﷺ: من يكفيني عدوًا لي؟ فقال خالد بن الوليد: أنا. فبعثه النبي ﷺ إليه، فقتله. فقال أمير المؤمنين: ليس هذا مسندًا، هو عن رجل. فقلت: يا أمير المؤمنين، هكذا يعرف هذا الرجل، وهو اسمه، وقد أتى النبي ﷺ فبايعه، هو مشهور معروف، فأمر لي بألف دينار.

قال ابن حزم: هو حديث صحيح مسند.

قلت: (القائل هو ابن السبكي): لا يريد ابن المديني بقوله: وهو اسمه، أن اسم هذا الرجل المجهول: رجل من بلقين، وأن هذا

---

(١) كذا ورد اسم كتاب ابن حزم في طبقات الشافعية المطبوع، وهو تصحيف! صوابه (الإيصال). وهو: (الإيصال إلى فهم كتاب الخصال، الجامعة لجمل شرائع الإسلام، في الواجب والحلال والحرام، وسائر الأحكام، على ما أوجبه القرآن والسنة والإجماع). كذا ذكره الحميدي في جذوة المقتبس (٢/ ٤٩٠). وانظر: (ابن حزم خلال ألف عام) لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري (١/ ١٠٠ ـ ١٠١)، فقد نبه إلى ما يحصل كثيراً من تصحيف (الإيصال) إلى (الاتصال)!!

اللفظ عَلَمٌ عليه، وإنما يريد أنه بذلك يُعرف، لا يعرف له اسم عَلَم، بل إنما يعرف بقبيلته، وهي القَيْن، فيقال: رجل من بني القين، يدل عليه ـ مع وضوحه ـ قوله: هكذا يعرف هذا الرجل.

وقوله: وقد أتى النبي ﷺ فبايعه، جواب لسؤال مقدَّر تقديره: إذا كان مجهولاً فكيف يحتج به؟ فأجاب: بأن جهالة العين والاسم، مع العلم بأنه صحابي لا يقدح، لأن الصحابة كلهم عدول، وهذا الرجل كما ذكر ابن المديني، لا يعرف له اسم!!»[1].

هذا الكلام الذي فسر به ابن السبكي مقالة علي بن المديني، هو نحو الكلام الذي وفقني الله تعالى لمثله! فالحمد لله تعالى على توفيقه.

وبهذا أفسر جَمْع علي بن المديني بين صفة (الجهالة) و(صدق حديث الراوي) المستنتج من سبر حديثه، في شأن عُتَي بن ضمرة.

بل لا يكون هناك تناقض بين وصف علي بن المديني لمجوعة من شيوخ الحسن البصري بالجهالة، وقول يحيى بن معين: إن من روى عنهم الحسن وسماهم فهم ثقات يحتج بهم.

أقول: إنه لا تناقض بين قولي الإمامين، لأنه لا تناقض بين وصف الراوي بـ(الجهالة) وبكونه (ثقة) في آن واحد، للسبب الذي ذكرناه آنفًا.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي (٢/١٤٨ ـ ١٤٩).

ثم نترك عُتَي بن ضمرة، لنأتي إلى مثال أوضح منه في بيان براءة الحسن من أن يكون مطعونًا في شيوخه، لنقف من وصف صحابي آخر بالجهالة!!!

فقد ذكر علي بن المديني:

١٤ ـ **عمرو بن تغلب**، في شيوخ الحسن المجهولين.

وعمرو بن تغلب النمري صحابي ثابت الصحبة رضي الله عنه[١] أخرج البخاري وغيره حديثه في (الصحاح)، كما سبقت الإشارة إليه[٢].

وعلى كل حال فرواية الحسن عن عمرو بن تغلب من أدلة تقوية مراسيله، إذ إنها رواية عن صحابي رضي الله عنه!!

١٥ ـ ثم نأتي إلى راوٍ آخر **قبيصة بن حريث**.

قال الحافظ ابن حجر في (التقريب): «قبيصة بن حريث، ويقال: حريث بن قبيصة، والأول أشهر، الأنصاري، البصري، صدوق، مات سنة سبع وستين»[٣].

وحديث الحسن عنه: هو ما رواه قبيصة بن حريث عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه، في حد من وقع على جارية امرأته، وسوف يأتي ذكره في مبحث سلمة بن المحبق[٤] ـ إن شاء الله تعالى ـ.

لكن وقع في إسناد حديث الحسن هذا عن قبيصة اختلاف

---

(١) الاستيعاب لابن عبد البر (١١٦٦ ـ ١١٦٧)، وأسد الغابة لابن الأثير (٤/ ٢٠١)، والإصابة لابن حجر (٤/ ٢٨٧).

(٢) انظر (٤٣١).

(٣) التقريب (رقم ٥٥١١).

(٤) انظر ما سيأتي (١١٣٧ ـ ١١٥٢).

كثير، مما حدا ببعض الأئمة أن يقفوا عن تصحيحه. لا لوهن في قبيصة بن حريث، ولكن للاختلاف في إسناده، كما ستراه - بإذن الله تعالى - مفصَّلاً في موضعه من مبحث سلمة بن المحبق رضي الله عنه.

ولذلك فلا تفهم - رعاك الله - كلمة البخاري التي أسندها العقيلي في (الضعفاء) وابن عدي في (الكامل) عن البخاري أنه قال: «قبيصة بن حريث، سمع سلمة بن المحبق، في حديثه نظر»[1]، فلا تفهم أن النظر متوِّجه إلى قبيصة، وأن البخاري بذلك يُليّنه، فالنظر عند البخاري متوجه إلى (حديث) قبيصة، لا إلى قبيصة نفسه، وذلك للاضطراب الذي وقع في إسناد حديثه.

وهذا هو ما فهمه العقيلي، حيث أورد كلمة البخاري، ثم ذكر الحديث ثم قال: «وفي هذا الحديث اضطراب»[2].

وقد نبَّه غير واحد من العلماء إلى صنيع البخاري هذا[3]، وهو أنه قد يقول في ترجمة الراوي: «في حديثه نظر» أو «لا يصح حديثه» ولا يعني بذلك جرح الراوي، وإنما يقصد بيان علة في الحديث قادحة، من غير صاحب الترجمة.

وممن نبَّه إلى ذلك ابن عدي في (الكامل) حيث قال في ترجمة عبد الله بن عطية بن سعد العوفي: «سمعت ابن حماد قال: قال البخاري: «عبد الله بن عطية بن سعد عن الحسن أخيه، لم يصح حديثهما.

قال الشيخ (هو ابن عدي): وهذه الأسامي التي يذكرها البخاري ليس قصده فيه أن يضعف هذه الأسامى التي يذكرها،

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٤٨٤)، والكامل لابن عدي (٦/ ٥٠).
(٢) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٤٨٤).
(٣) انظر شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل لمصطفى بن إسماعيل (١/ ٣٧٨ - ٣٧٩).

وإنما قصده أن يذكر كل من اسمه عبد الله ممن روى المسند أو غير المسند، أو روى عن التابعين، أو عن الصحابة، أو روى الحرف أو الحرفين، فيعز وجود روايات هؤلاء»[١].

وممن نبه إلى هذا المعنى أيضًا الإمام الذهبي في (المغني في الضعفاء) حيث قال: «حُبْشي بن جنادة السلولي، صحابي، تناكد ابن عدي وذكره في كتابه الكامل، وشبهته في ذلك قول البخاري في حديثه: إسناده فيه نظر، وذلك عائد إلى الرواة إلى حبشي، لا إليه»[٢].

ثم إني لم أجد المقالة التي نقلها العقيلي وابن عدي عن البخاري، وهي قوله في ترجمة قبيصة: «في حديثه نظر» لم أجد هذه العبارة في (التاريخ الكبير) للبخاري[٣] ولا في شيء من كتبه المطبوعة الأخرى!

إلا أنه جاء في ترجمة سلمة بن المحبق، من (التاريخ الكبير) للبخاري، بعد ذكره لحديث الحسن عن سلمة بن المحبق، بحذف قبيصة بن حريث من إسناده من بعض روايات الحديث، أن قال البخاري: «لم يسمع الحسن من سلمة، بينهما قبيصة بن حريث، ولا يصح»[٤].

وهذا إنما يعني به الإمام البخاري، أن رواية من جعل الحديث للحسن عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه غير صحيح، لأن الحسن لم يسمع من سلمة، والصواب أن بينهما قبيصة بن حريث.

فإن لم يكن وقع في (التاريخ الكبير) للبخاري سقط، فإنّ

---

(١) الكامل لابن عدي (٤/ ٢٣٢).

(٢) المغني في الضعفاء، للذهبي (رقم ١٢٧٩).

(٣) انظر التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ١٧٦).

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٧٢).

خُلُوَّ ترجمته لقبيصة من تلك العبارة في (التاريخ الكبير)، يعني تغيُّرَ اجتهاد الإمام البخاري.

ذلك لأن البخاري كان دائم التعديل والتحسين لكتابه، فاختلفت لذلك روايات التاريخ نفسه.

وكانت آخر نسخة معلومة عدَّلها الإمام البخاري هي التي من رواية أبي الحسن محمد بن سهل بن عبد الله البصري نزيل فسا المقرىء كما حققه العلامة المحقق المتبحر عبد الرحمن المعلمي رحمه الله، في مقدمة تحقيقه، لـ (الموضح لأوهام الجمع والتفريق) للخطيب البغدادي[1].

ولحسن الحظ، فإن النسخة المطبوعة من (التاريخ الكبير) تعتمد في أغلبها على أصل خطي من رواية محمد بن سهل المقري، كما هو واضح في إسنادها[2].

فالنسخة المطبوعة تمثل آخر اجتهادات الإمام البخاري المروية في كتابه (التاريخ الكبير).

فخلو هذه النسخة من قول البخاري عن حديث قبيصة بن حريث: «في حديثه نظر»، قد يكون لاختلاف اجتهاد الإمام فيها، عن رواية العقيلي التي يرويها عن آدم بن موسى عن البخاري، وعن رواية ابن عدي التي يرويها عن الدولابي عن البخاري.

ويقطع بتغير اجتهاد الإمام البخاري في شأن قبيصة بن حريث، سواءً ثبت وجود سقط في مطبوع (التاريخ الكبير) أو ثبت صحة ما فيه، هو أنَّ الترمذي في (العلل الكبير) نقل عن البخاري

---

(١) انظر مقدمة تحقيق (الموضح لأوهام الجمع والتفريق) للخطيب، للمعلمي (١/ ١١ - ١٢).

(٢) انظر مثلاً ترجمة قبيصة بن حريث، والصفحة المقابلة لها (٧/ ١٧٦ - ١٧٧)، ومقدمة تحقيق (الموضح) (١/ ١١ -١٢).

أنه رجَّح رواية من ذكر قبيصة بن حريث في إسناد حديث الحسن عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه[1].

وهذا الترجيح يخالف توقف البخاري في الحديث الذي عبر عنه بقوله: «في حديثه نظر».

وعلى كل حال، فالمهم هو: أن قول البخاري في ترجمة قبيصة بن حريث: «في حديثه نظر»، لو ثبت عليه البخاري، فإنه متوجه إلى إسناد الحديث والاختلاف فيه، لا إلى قبيصة، فلا دلالة في كلام البخاري هذا على تليين قبيصة.

وأنبه هنا: أن قول البخاري: «فيه نظر»، إن كان المقصود بها الراوي؛ فهي تليين خفيف، وليست توهينًا شديدًا، كما ادَّعاه بعض الأئمة المتأخرين، كالذهبي[2] وابن كثير[3] وغيرهما[4].

وقد ردَّ على هذا الفهم الخاطىء لتلك العبارة في صدورها من الإمام البخاري، الأستاذ مسفر بن غرم الله الدميني، في دراسة موازنة، جمع فيها المواطن التي أطلق فيها البخاري تلك العبارة، ووازنها بأقوال العلماء غيره في الذين قيلت فيهم، فخرج بأن من قيل فيه إنه: «فيه نظر» فإنه تليين خفيف الضعف، وأن البخاري في إطلاق هذه العبارة مثل غيره من الأئمة، لا كما زُعِم من أنَّ له اصطلاحًا خاصًا به في إطلاقها.

ولم أطلع على هذه الدراسة الموازنة التي قام بها الأستاذ الدميني وفّقه الله، لكنه ذكر قيامه بها، ولخّص نتائجها في دراسة أخرى له، عمن قال فيه البخاري: «سكتوا عنه» وذلك في رسالة أسماها: (قول البخاري: سكتوا عنه)[5].

---

(١) العلل الكبير (٢/ ٦١٦ ـ ٦١٧)، وانظر ما يأتي (١١٣٧ ـ ١١٥٢).

(٢) الموقظة للذهبي (٨٣).

(٣) اختصار علوم الحديث لابن كثير (١٠٦).

(٤) انظر فتح المغيث للسخاوي (٢/ ١٢٢) وحاشية تحقيقه.

(٥) قول البخاري سكتوا عنه، للدكتور مسفر الدميني (٦ ـ ٧، ٢١٢).

والذي ذهب إليه الأستاذ الدميني مسبوق إلى نتيجته، ولا أدري؟ أأشار إلى من سبقه فيها، أم لم يشر؟! لأني لم أطلع على دراسته حول قول البخاري: «فيه نظر»، كما ذكرت آنفًا.

والذي سبقه إلى فهم قول البخاري: (فيه نظر) بأنه ليس توهينًا شديدًا، هو أعلم الناس بالإمام البخاري، ألا وهو تلميذه النقاد الجهبذ أبو عيسى الترمذي رحمه الله!

فقد نقل الترمذي في (العلل الكبير) أن البخاري قال عن حكيم بن جبير: «لنا فيه نظر»، فأعقبه الترمذي بقوله: «ولم يعزم فيه على شيءٍ»[1].

كذا فهم الترمذي عبارة شيخه، أنه متردد في حكيم بن جبير، أو متوقف فيه، وهذا التردد هو شأن الرواة خفيفي الضعف، الذين تتردد أحاديثهم بين التحسين والتضعيف.

وممن سبق الأستاذ الدميني أيضًا الحافظ الإمام ابن عدي في كتابه (الكامل).

ولابن عدي أكثر من تفسير لقول البخاري: (فيه نظر): فيظهر أنَّ هذه التفاسير تعتمد على اختلاف سياق كلام البخاري، وإلى حال الراوي أو المروي في واقعه، كما يعلمه ابن عدي.

فمن ذلك أنه نقل عن البخاري أنه قال عن بكير بن مسمار: «في حديثه بعض النظر» فأعقبه ابن عدي بقوله: «لم أجد في رواياته حديثًا منكرًا، وأرجو أنه لا بأس به، والذي قاله البخاري هو كما قال، روى عنه أبو بكر الحنفي أحاديث لا أعرف فيها شيئًا منكرًا، وعندي أنه مستقيم الحديث...»[2].

فانظر إلى قوله: «والذي قاله البخاري هو كما قال»، مما

---

(١) العلل الكبير للترمذي (٩٦٩).

(٢) الكامل لابن عدي (٢/ ٤٢).

يعني متابعته له، ثم يقول عن بكير بن مسمار: (لا بأس به) و(مستقيم الحديث).

وتفسير آخر لابن عدي: أنه ذكر في ترجمة ثعلبة بن يزيد الحماني أنَّ البخاري قال عنه: «سمع عليًّا، روى عنه حبيب بن أبي ثابت، فيه نظر، لا يتابع في حديثه»، فقال ابن عدي: بعد إخراجه حديثًا له: «ولثعلبة عن علي غير هذا، ولم أر له حديثًا منكرًا في مقدار ما يرويه، وأمَّا سماعه من علي ففيه نظر، كما قال البخاري»[1].

فها هو ابن عدي يفسِّر قول البخاري: (فيه نظر)، بأنه ينفي وينكر سماعَ ثعلبةَ من علي رضي الله عنه!

فهذان إمامان متقدمان، من لُبَابِ الحديث وعلومه، ومن أئمة المحدثين، لا يحملان قول البخاري: (فيه نظر) على أنه جرح شديد كما ادُّعي! وكفى بهما في الجلائل العظام! فضلاً عن فهم عبارةٍ كلُّهم أبو عُذْرِها، منهم بدأت وإليهم تعود!!

ونعود إلى قبيصة بن حريث لنقول: إن الترمذي عندما أخرج حديثه قال: «حسن غريب»[2] فهو حُكم على قبيصة أنه لا ينزل عن مرتبة (الصدوق)، وهذا الحكم مما فات الحافظ ابن حجر في (تهذيب التهذيب) في ترجمة قبيصة[3].

وقد ذكر الحافظ في (التهذيب) أقوالاً أخرى: لموثقين، ومُجهِّلين[4]. وقد خرج منها الحافظ، كما نقلناه أولاً بأن قبيصة: (صدوق)، وهو كما قال.

---

(١) الكامل لابن عدي (٢/ ١٠٩).
(٢) جامع الترمذي (رقم ٤١٣).
(٣) التهذيب (٨/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧).
(٤) المصدر السابق.

فلا ضير على الحسن أن روى عن قبيصة بن حريث، لأنه(صدوق) مقبول الراوية.

ثم هذا راوٍ آخر، ذكره الإمام مسلم فيمن تفرد بالرواية عنهم الحسن البصري، ألا وهو:

١٦ ـ هياج بن عمران البُرْجُمي.

قال الحافظ ابن حجر في (التقريب): «هياج بن عمران بن الفصيل، بفتح الفاء وكسر المهملة، التميمي، البصري، مقبول»[١].

قلت: ولا أدري لم قال الحافظ ذلك، مع أنه في (التهذيب) نقل أن ابن سعد وثقه، وأن ابن حبان ذكره في (الثقات)؛ مع ذكره لقول علي بن المديني عن هياج: «مجهول»[٢].

وعبارة علي بن المديني في علله[٣].

ولفظ ابن سعد في توثيقه، هو قوله في (الطبقات): «روى عنه الحسن حديث المثلة عن عمران بن حصين، وكان ثقة قليل الحديث»[٤].

فلئن تمسك الحافظ بتجهيل علي بن المديني له، فمتى يُقَدَّمُ من عنده علم على من ليس عنده علم؟ إذا لم نقدم توثيقَ ابن سعد على تجهيل علي بن المديني!

بل وتوثيق يحيى بن معين الضمني[٥] لهياج بن عمران يعاضد توثيق ابن سعد!!

---

(١) التقريب (رقم ٧٣٥٦).
(٢) التهذيب (١١/ ٨٩)، الثقات لابن حبان (٥/ ٥١٢).
(٣) العلل لابن المديني (رقم ٧٢).
(٤) الطبقات لابن سعد (٧/ ١٤٩).
(٥) انظر (٣٨١).

ولئن تذكرنا التفسير الذي سبق أن فسرنا به الحكم بالجهالة والعدالة على راوٍ في آن واحد، وفحواه: أنه لا تعارض بين الوصف بهما[١]، تعلم أيضًا وجاهة قبول توثيق ابن سعد، بل لزوم الأخذ به!

ولا أستبعد أنَّ الإمام الذهبي كان آخذًا بتوثيق ابن سعد لهياج بن عمران، لقوله في (الكاشف) عنه: «وُثِّق»[٢]، مع أنه قال عنه في (الميزان): «وثقه ابن سعد وقال ابن المديني: مجهول، فصدق علي»[٣].

ولم أستبعد أن الإمام الذهبي يُرجِّحُ توثيقَ هياج، مع قوله هذا في (الميزان)، لأن تفسيرَنا للجهالة، الذي أشرنا إليه آنفًا، يجعلني مع ميلي لتوثيق هياج، أقول أيضًا: صدق علي، كما قال الذهبي! لأن هياجًا لم يرو عنه إلا الحسن، وهذا وحده هو معنى الجهالة، فلا يعارضها أن ابن سعد سبر حديثه فوجده ثقة، ويغلب على الظن أن يحيى بن معين مثله! وقد يكون علي بن المديني أيضًا يعلم من ثقة هياج ما يعلمه ابن سعد وابن معين!! وإنما وصفه بالجهالة لمجرد تفرد الحسن بالرواية عنه، ليس إلا!.

وإذا أردنا سبر حديث هياج بن عمران، فإن الأمر فيه واضح! فقد تفرد عنه الحسن البصري، كما قال الإمام مسلم وأبو داود. وكما لم يذكر أحدٌ ممن ترجم له راويًا عنه غير الحسن البصري. وخلال استقرائي الواسع ـ بحمد الله تعالى ـ في كتب السنة، لم أجد للحسن عن هياج إلا حديثًا واحدًا، فإذا به الحديث الذي يظهر من كلام ابن سعد أنه حديث هياج بن عمران

---

(١) انظر ما سبق (٤٣١ ـ ٤٣٦).

(٢) الكاشف للذهبي (رقم ٦١١٩).

(٣) ميزان الاعتدال للذهبي (٤/٣١٨ رقم ٩٢٨٨).

الوحيد. فوافق استقرائي ظاهرَ كلام حافظ مطلع، فاستيقنتُ منه، ولله الحمد!

وحديث الحسن عن هياج، هو حديث هياج عن سمرة بن جندب، وعمران بن حصين، كليهما عن النبي ﷺ، أنه: «كان ينهى عن المثلة، ويأمر بالصدقة»[1].

وسيأتي تخريج هذا الحديث في مبحث سمرة بن جندب رضي الله عنه، إن أذن ربي عز وجل.

فحديث (النهي عن المثلة، والأمر بالصدقة) هو حديث هياج بن عمران الوحيد، وإليه يَحْتَكِمُ من أراد الحُكْمَ على هياج.

وظاهرٌ أنه حديثٌ لا نكارة فيه البتَّة، ولا هو يتفردُ بحكم جديد، فالنهي عن المثلة، والأمر بالصدقة: من مكارم الدين الثابتة القطعية، والأدلة على ذلك متواترة.

فرجل من كبار التابعين، مثل: هياج بن عمران، وثقه ابن سعد تنصيصًا، ووثقه يحيى بن معين في عموم له يشمل كل شيوخ الحسن البصري، ثم حديثُ هذا الرجل حديثٌ لا غرابة فيه ولا تفرد، فمن هذا الذي يتوقف عن توثيقه؟!!

أمَّا الذي يتخذ رواية الحسن عن هياج دليلاً على ضعف مراسيل الحسن، فهو من لا أَعْقِلُ عنه، ولا يَعْقِلُ عنّي!!

ثم ننتهي إلى راوٍ آخر ممن قد يُتكلم في مراسيل الحسن لروايته عنه، وهو:

١٧ ـ وثَّاب مولى عثمان بن عفان:

قال الإمام البخاري في (التاريخ الكبير): «وثاب مولى

---

(١) انظر ما سيأتي (١٢٣٢ ـ ١٢٤٩).

عثمان بن عفان القرشي الأموي: سمع عثمان بن عفان، روى عنه الحسن بن أبي الحسن، يعد في أهل المدينة»[1].

بينما ذكره الإمام مسلم في (الطبقات) في الطبقة الأولى من تابعي أهل البصرة، فقال: «وثاب مولى عثمان بن عفان، روى عنه الحسن»[2].

ولم يزد ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) شيئًا عما عند البخاري[3]! ولم أجد للحسن البصري عن وثاب سوى أثرين اثنين:

الأول: في مقتل عثمان رضي الله عنه، وهو الخبر الذي من أجله ذكروا في ترجمة وثاب أنه يروي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

الثاني: أثر يرويه وثاب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو شيخ آخر، فات من ترجموا لوثاب أن يذكروه في ترجمته!

أمَّا خبر الحسن عن وثاب عن عثمان، في ذكر يوم الدار، ومقتل عثمان رضي الله عنه، فهو خبر ليس فيه شيء مستنكر، بل كل ما جاء في خبر وثاب عن حوادث ذلك اليوم مروي أيضًا من غير طريق وثاب[4].

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ١٩١).
(٢) الطبقات لمسلم (رقم ١٧٠٨).
(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٤٨).
(٤) انظر طبقات ابن سعد (٣/ ٧٢ ـ ٧٣)، ومصنف ابن أبي شيبة (١٤/ ٥٨٩)، رقم (٣٧٠٧٩) (١٥/ ٢٠٠) (رقم ٣٧٦٥٤)، وتاريخ خليفة بن خياط (١٧٠، ١٧٤)، وتاريخ المدينة لعمر بن شبة (٤/ ١٣٠١)، وتاريخ الطبري (٤/ ٣٧١ ـ ٣٧٢)، والمعجم الكبير للطبراني (رقم ١١٦، ١١٨)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (رقم ٢٥٧)، وتاريخ دمشق لابن عساكر ـ ترجمة عثمان (٤٠٨ ـ ٤١٠، ٤١٤).

وأمّا أثره عن عمر، فهو ما أخرجه إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الحربي (ت ٢٨٥هـ) في (غريب الحديث)، قال: «حدثنا شجاع[١] حدثنا ابن عُلية، عن أيوب عن الحسن: حدثني وثاب، قال عمر: إن قريشًا تريد أن تكون مُغَوَّيَاتٍ لمال الله، أمّا وأنا حيٌّ فلا»[٢].

وإسناده صحيح.

والمغويات جمع مُغَوَّاة، وهي حفرة، كأنه قال: مفسدات لمال الله تعالى[٣].

وهذا الأثر أيضًا ليس فيه من النكارة شيء، بل ملامح الفاروق رضي الله عنه ظاهرة عليه، ولهجة الحق التي كان ينطق بها لسانه بادية فيه.

وقد جاء في خبر الحسن عن وثاب في مقتل عثمان، تعريف بوثاب، لم يرد في ترجماته!

قال الحسن البصري: «أنبأني وثاب، وكان فيمن أدركه عتق أمير المؤمنين عمر، وكان بين يدي عثمان، ورأيت بحلقة أثر طعنتين، كأنهما كيتان، طعنهما يوم الدار...»[٤].

---

(١) شجاع بن مخلد الفلاس، أبو الفضل البغوي، نزيل بغداد (ت ٢٣٥هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٢٧٤٨): «صدوق، وهم في حديث واحد، رفعه، وهو موقوف، فذكره بسببه العقيلي في الضعفاء».
قلت: رفع حديث واحد لا يحط الثقة عن كونه ثقة، فضلاً عن أن يكون من الضعفاء! وشجاع بن مخلد أثنى عليه جماعة ثناء جليلاً يقضي بثقته، فانظر التهذيب (٤/٣١٢ ـ ٣١٣)، وقد أنصفه الذهبي، حيث قدم ترجمته في الميزان (٢/٢٦٥)، بقوله: «أحد الثقات»، ثم ذكر الحديث المشار إليه، فلم ينزله ذلك الحديث الذي رفعه عن أن يكون ثقة عند الذهبي.

(٢) غريب الحديث، للحربي (١/٢٢٣).

(٣) انظر غريب الحديث لأبي عبيد (٣/٣٢٣ ـ ٣٢٤)، وغريب الحديث للحربي (١/٢٢٦).

(٤) انظر المصادر السابق ذكرها في تخريج الخبر.

وفي رواية أخرى، قال الحسن: «حدثني سياف عثمان. . .»[1].

وفي أخرى: «حدثني وثاب مولى عثمان. . .»[2].

قلت: فهذا التعريف الذي ورد في رواية الحسن عن وثاب، أعطانا ترجمة جديدة لوثاب، وصورة أوضح وأدق عنه، أكثر من الترجمات التي سبق وأن نقلناها له!

فهو قديم أدركه العتق من زمن عمر رضي الله عنه، بل وروى عنه. وهو مولى عثمان رضي الله عنه، وكان سيَّافًا له، مقرَّبًا إليه. حتى بلغ بوثاب أن حبس نفسه مع عثمان رضي الله عنه يوم الدار، يوم مقتل عثمان رضي الله عنه، وأصاب وثابًا من شر ذلك اليوم طعنتان في حلقة، رآها الحسن فيه.

ومثل هذا الرجل الجليل: من كبار التابعين، ومقرَّبٌ ذلك التقريب إلى ثالث أربعة هم خيرة هذه الأمة بعد نبيها ﷺ، ثم لم يُرْوَ عنه شيء منكر، أو فيه غرابة، مثل هذا الرجل. . . لا يميل القلب إلا إلى أنه ثقة، بل أخجل من أن أصفه بالجهالة! ثم ألوم الحسن: لِمَ يروي عنه؟!!

ثم إن وصف الحسن له يدل على معرفته التامة به، وبشيء من ماضيه. . . أخبرنا به الحسن، والله أعلم بما لم يخبرنا به. فعلى أقل تقدير: ليس وثاب بمجهول عند الحسن، حتى يقال: إن الحسن كان يروي عن كل أحد، وعمن يجهله هو نفسه، ولا يتحرَّى!!

ووثاب هو آخر من قد يُحتجُّ برواية الحسن عنه، على وهن مراسيل الحسن، بحجة أن وثابًا مجهول، ليقال عن الحسن بناءً على هذه الحجّة الزاهقة: إنه ممن يروي عن المجهولين!

---

(١) انظر معجم الطبراني للكبير (رقم ١١٨).

(٢) انظر تاريخ المدينة لعمر بن شبة (٤/١٣٠١).

وقد أتينا على هذه التهمة - بحمد الله تعالى - ففندناها، بل وردنا على حجج من وهن مراسيل الحسن، وحللنا عقدها: عقدة عقدة، حتى انبلج وجه الحق وضّاحًا. وأثبتنا الرأي الذي أراناه الحق والإنصاف، بالبراهين.. لا بالتقليد. وإن كان لنا في الأئمة الذين قووا مراسيل الحسن أجلُّ أسوة، بل كل أسوة، بل إن رَأْيَهم في أنفسنا أعظم من رأي أنفسنا إلينا!!

فإن بقي بعد هذا كله من يخالف في هذه المسألة! وخاصة في ردنا الأخير على من عد بعض المجهولين في شيوخ الحسن؛ فاعترض هذا المُخالِفُ على طريقة دفاعي عنهم، وربما رأى أن بعضهم لم تزل صفة الجهالة لازمةً له، مما قد يكون دليلاً كافيًا وباقيًا لم يزحزحه كلامي: على رواية الحسن عن المجهولين، وعلى وهن مراسيل الحسن عند هذا المُخَالِف بالتالي!

فإنّ مثل هذا المخالِفِ، إما أن يكون لم يقرأ ما سبق، وإنما تصفّحه، وإما أنه متوقِّفٌ في بعض من سبقوا دون الأكثر منهم، فهو موافِقٌ إلا على بعضهم. وهذا هو الذي نُبَيِّنُ له، وأمّا الآخَر، فنرجو منه أن يُنصفنا من نفسه، ويَعُودَ فيقرأ!

فأقول: إن وقوفنا على من لم نعرفهم نحن، ولا عرفهم الأئمة المتقدمون، في شيوخ الراوي، أمر لا ينجو منه أحد البتة!

قال علي بن المديني - كما في تاريخ أبي عبد الله المقدّمي -: «نظرت فإذا قَلَّ رجلٌ من التابعين إلا وقد حدّث عن رجل لم يَرْو عنه أحدٌ غيره.

فقال رجل: يا أبا الحسن، فإبراهيم النخعي عمن روىٰ من المجهولين؟ فقال: قد روىٰ عن يزيد بن أوس عن علقمة، فمن يزيد بن أوس؟ لا نعلم روى عنه غير إبراهيم»[1].

---

(١) تاريخ أبي عبد الله المقدّمي (رقم ٩٩١).

فإذا بقي بعد ذلك في شيوخ الحسن راو أو راويان يُتَوقَّفُ دون الثقة بهم، فلا بأس على الحسن في ذلك، كما أنه لا بأس على الآخذ واللائم الحسن البصري على ذلك إذا وقع هو في مثله!!

فهذا محمد بن سيرين، الذي يأخذ عن الحسن أنه يروي عن كل أحد، هو نفسه ينفرد بالرواية عن غير ما واحد من المجهولين، مثل:

١ - مهاجر: بصري، روى عن عمر بن الخطاب، وتفرد بالرواية عنه محمد بن سيرين، كما في (الوحدان) للإمام مسلم[١].

ذكره البخاري في (التاريخ الكبير) وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) بلا جرح أو تعديل[٢].

بينما ذكره ابن حبان في (الثقات) وقال: «لا أدري من هو، ولا ابن من هو»[٣].

وقال الحافظ سعد الدين مسعود بن أحمد بن مسعود الحارثي الحنبلي (ت ٧١١هـ)، كما هو في (ذيل الميزان) و(لسان الميزان): «هذا لا أعرف حاله»[٤].

٢ - وجابر الحذاء.

تفرد عنه محمد بن سيرين، كما قال مسلم في (الوحدان)[٥].

وترجم له البخاري في (التاريخ الكبير) وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)، ولم يذكرا فيه جرحًا أو تعديلاً[٦].

---

(١) المنفردات والوحدان لمسلم (١٤٨).
(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٣٨١)، الجرح والتعديل (٨/ ٢٦١).
(٣) الثقات لابن حبان (٥/ ٤٢٩).
(٤) ذيل ميزان الاعتدال للعراقي (رقم ٧١١)، واللسان (٦/ ١٠٥).
(٥) المنفردات والوحدان لمسلم (رقم ١٥١).
(٦) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٠٣)، والجرح والتعديل (٢/ ٤٩٦).

ولم أجده حتى في (الثقات) لابن حبان!

٣ ـ ومحمد بن ديلم.

تفرد بالرواية عنه محمد بن سيرين، كما قال الإمام مسلم في (الوحدان)[(١)].

ترجم له البخاري في (التاريخ الكبير) وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) ولم يذكرا فيه جرحًا أو تعديلًا[(٢)].

وذكره ابن حبان في (الثقات)[(٣)].

فهذا محمد بن سيرين الذي كان يصف الحسن بأنه يروي عن المجهولين، لم ينج هو الآخر أيضًا من الرواية عن المجهولين!

لتعلم أنَّ عدم الرواية عن المجهولين بتاتًا، لا يكاد.. بل لا يتحقق لأحد أبدًا.

فإذا توقفتَ في بعض من روى عنهم الحسن، ولم تزل ترى صفة الجهالة لازمةً لهم، فلا يكون ذلك عندكِ مأخذًا على الحسن، يدل على تساهله في شيوخه وعدمِ التحري في التوثق من ديانتهم وأدائهم. لأن الرواية عن المجهولين، إذا لم تكثر، لا يكون لها أثر على الراوي وما يرويه، وبخاصة على مراسيله. فهذا محمد بن سيرين، الذي نقل ابن عبد البر الإجماع على أنه أصح الناس مراسيل[(٤)] يروي عن بعض المجهولين أيضًا.

وهنا: ينقطع الكلام عن مراسيل الحسن وحكمها، ويخفتُ صوتُ الجدل، بل يصمت، على أنَّ مراسيل الحسن مراسيل

---

(١) المنفردات والوحدان لمسلم (رقم ١٤٩).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٧٦)، والجرح والتعديل (٧/ ٢٥٠).

(٣) الثقات لابن حبان (٧/ ٤١٥).

(٤) انظر (٣٨٤).

قوية، على ضد ما قيل عنها، خاصة عند عامة المتأخرين، من أنها من أوهى المراسيل، وأنها شبه الريح!

والذي أثبته هذا المبحث هو: أن القول بضعف مراسيل الحسن: هو الضعيف، وأنها شبه ريح: ذهب أدراج الريح!

والله يتولانا وإياك بحسن رعايته وعظيم عنايته.

[خلاصة هذا الفصل]

وخلاصة هذا الفصل:

أنَّ الإنصاف في مراسيل الحسن يرتقي بها إلى أن تكون مراسيل حسانًا قوية، لا تبلغ درجة أصح المراسيل، كمراسيل سعيد بن المسيب، ومحمد بن سيرين، كما لا تسقط إلى أوهى المراسيل كمراسيل ابن جريج.

وقد رضي علي بن المديني، والإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه، وهي الرواية التي رجحها ابن مفلح من علماء الحنابلة عن الإمام: رضيا أن يُطلقا على مراسيل الحسن أنها مراسيل صحاح! كما تقدم عنهما[١].

وأمَّا قرينهما الثالث: يحيى بن معين، فقال، كما سبق عنه: «مراسيل الحسن لا بأس بها»[٢].

وبالطبع فإن هذا (التصحيح) أو (التحسين) لا يُعنَى به المعنى الاصطلاحي لـ (الصحيح) و(الحسن)، فقد شرحنا في بداية هذا المبحث، بأن المقصود من ذلك: بيان درجة مراسيل ذلك الراوي من غيره. فالمرسل عند المحدثين لا يعدو كونه ضعيفًا، فتصحيح مرسل على مرسل ليس إلا من باب بيان درجة ضعف المرسل: خفة أو شدة، لا غير! فتنبه!!

---

(١) انظر ما تقدم (٣٢٧ ـ ٣٢٩).

(٢) انظر ما تقدم (٣٢٨).

وانتبه أيضًا إلى أن كلام الأئمة حول مراسيل الحسن جُلّة عن مراسيله إلى النبي ﷺ، من دون ذكر واسطة بينه وبين النبي ﷺ، كما هو صريح كلام القطان، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وغيرهم. وترجح بعد هذا المبحث الطويل: أن مراسيله إلى النبي ﷺ بلا واسطة من أجود المراسيل.

فمن (باب أولى) أن تكون مراسيل الحسن عن الصحابة الذين لم يسمع منهم، أدركهم أو لم يدركهم، أصحَّ وأقوى، بعد أن ترجح صحة مراسيله - في المراسيل - عن النبي ﷺ!

وذلك لأن احتمال وجود أكثر من واسطة بين الحسن ومن روى عنهم يَضْعُفُ في مراسيله عن الصحابة الذين لم يسمع منهم، لقرب عهده بهم، بالنسبة للنبي ﷺ، بل ربما عاصرهم السنوات الطويلة، لكنه لم يلقهم أو لم يسمع منهم!!

واحتمال ضعف الوسائط المجهولة في المراسيل، هو سبب تضعيفها. فكُلّما قَلَّ احتمالُ وجودِ أكثر من واسطة، قلَّ أيضًا احتمال وجود أكثر من ضعيف، أو قَوي احتمال عدم وجود ضعيف أصلًا. ولذلك رجَّحنا مراسيل الحسن عن الصحابة في القوَّة على مراسيله عن النبي ﷺ.

وقد قرر نحوًا من هذه القاعدة: الإمام البيهقي، فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر في (النكت على كتاب ابن الصلاح).

قال البيهقي، متحدثًا عن مراسيل إبراهيم النخعي: «من المعلوم أنَّ إبراهيم ما سمع من أحد من الصحابة، فإذا حدَّث عن النبي ﷺ يكون بينه وبينه اثنان أو أكثر، فيُتَوَقَّف في قبوله من هذه الحيثية، وأمَّا إذا حدث عن الصحابة، فإن كان ابن مسعود رضي الله عنه، فقد صرح هو بثقة شيوخه عنه، وأمَّا غيره فلا، والله أعلم»[1].

---

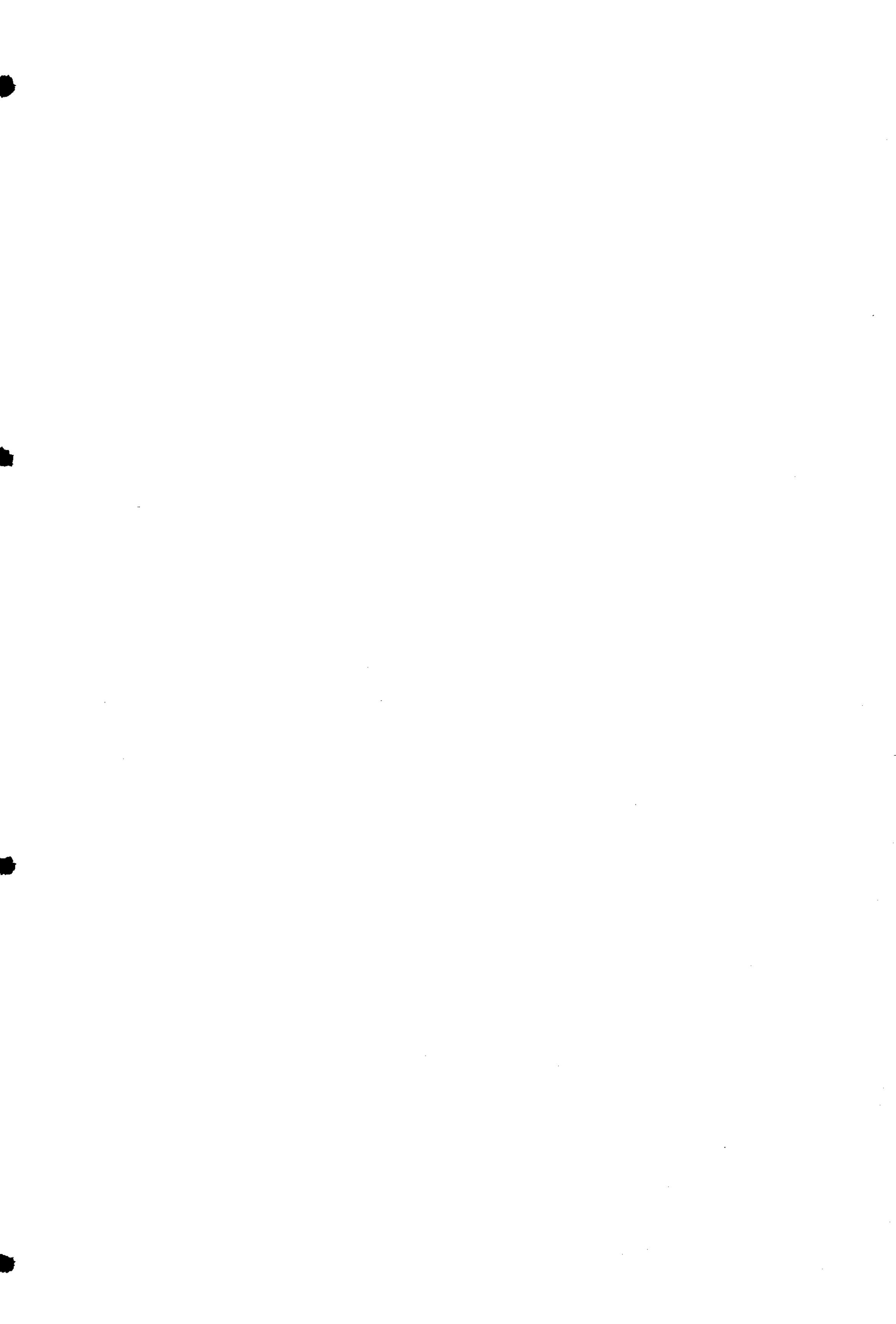
(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٥٥٧).

فانظر كيف فرّق البيهقي بين مراسيل إبراهيم النخعي عن النبي ﷺ، وعن الصحابة، وبيَّن أنَّ سبب التوقف في مراسيله عن النبي ﷺ زيادة عدد الوسائط.

وهذا هو ما قررته آنفًا في شأن مراسيل الحسن البصري، والحمد لله. والله أعلم.

الفصل الثالث

تدليس الحسن البصري
وأثره على رواياته



الفصل الثالث:

تدليس الحسن البصري وأثره على رواياته

بعد أن تكلمت عن حكم مراسيل الحسن البصري، بقي عليَّ الكلام عن التدليس في مرويات الحسن البصري. إذ يزيد الأمر إشكالاً، ويصعب البحث في مرويات الحسن البصري تخريجًا وتعليلاً وحكمًا، مع وَصْفِ جماعة من الأئمة للحسن بأنه مُدَلِّس!

ويزيدُ الإشكالُ إشكالاً، والبحثُ تعقيدًا، مع اختلافهم في مرتبة الحسن من المدلسين: أهو ممن تقبل عنعنته؟ أم لا بد له من التصريح بالسماع في كل حديث؟!

وهذا المبحث من أوثق مباحث الباب الثاني بالباب الأول، المتعلق بتعريف (الإرسال الخفي) وبيان علاقته بـ (التدليس)، إذ قد أشبعنا ذلك الباب بالحديث عن (التدليس)، وذكرنا أرجح... بل أصح الأقوال في تعريفه.

[مَنْ وصَفَ الحسنَ بالتدليس]

وقبل الدخول في غمار المعمعة! أذكر من رأيتهم وصفوا الحسن بالتدليس من الأئمة، وأعتني خاصة بالأئمة المتقدمين، وبأعلام الأئمة المتأخرين.

فأقدم من وجدته وصف الحسن بالتدليس: الحافظ البغدادي خلف بن سالم، وقد نقلنا عبارته في أماكن متعددة من بحثنا هذا، فيما سبق منه، وسوف أعود إلى ذكرها مرَّة أخرى قريبًا، عند مناقشتنا لمسألة تدليس الحسن، بعد سرد أسماء من وصفوا الحسن بالتدليس.

وكلام خلف بن سالم إنما أورده الحاكم في (معرفة علوم الحديث)[1].

وبعد خلف بن سالم... أقدم من وصف الحسن بالتدليس، فيما وجدته: الإمام النسائي، في أول جزئه الصغير في المدلسين[2].

وللفائدة: فإن للنسائي جزءًا عن المدلسين، نص عليه الحافظ ابن حجر في سياقه للمصنفات عن المدلسين، في كتابه (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس)[3].

ولا يُسْتَبْعد أن يكون جزء النسائي في المدلسين جزءًا صغيرًا جدًا، كأكثر من جزء للنسائي، مثل: (تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد) و(الطبقات) و(تسمية فقهاء الأمصار).، وهي مطبوعة، ومنها ما يكتب في صفحة واحدة، وأكبرها لا يتجاوز ذلك بكثير.

وإذا كان للنسائي أجزاء حديثيّةٌ بهذا الحجم، فجزء النسائي في المدلسين، هو ما أخرجه الدارقطني في (سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي) له، والذي ذكره الذهبي في (ميزان الاعتدال) أيضًا، والذي جاء في مطلعه قول النسائي: «ذِكْرُ المُدَلِّسين: الحسن وقتادة...» ثم سَرَدَ بقيتهم[4].

فلا أحسب جزء النسائي في المدلسين إلا هذا الجزء الذي حفظته لنا سؤالات السلمي للدارقطني، وميزان الاعتدال للذهبي!

---

(١) معرفة علوم الحديث، للحاكم (١٠٨).

(٢) انظر: سؤالات السلمي للدارقطني (رقم ٤٤٢)، والميزان للذهبي (١/ ٤٦٠).

(٣) تعريف أهل التقديس، لابن حجر (٢٤).

(٤) سؤالات السلمي للدارقطني (رقم ٤٤٢)، وميزان الاعتدال (١/ ٤٦٠).

ولم يكن من الإمام النسائي إلا ذكره الحسن في مسرد أسماء المدلسين. . . فحسب، من غير أيّ توضيح أو تعقيب.

وبعد النسائي: يصف ابن حبان الحسن البصري بالتدليس، في كتابيه: (الثقات) و(مشاهير علماء الأمصار)[1].

ويجيء الحاكم بعد ذلك، ناقلاً كلام خلف بن سالم في وصف الحسن بالتدليس، ومحتجًا به، في كتابه (معرفة علوم الحديث)[2].

بل يضرب الحاكم في القسم السادس من أقسام التدليس أمثلة للتدليس من هذا القسم، فذكر لتلك أمثلة من روايات الحسن[3]، مؤكدًا بذلك أَحَقِيَّةَ وَصْفِ الحسن بالتدليس عنده.

ثم جاء أبو محمد ابن حزم، فذكر التدليس في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام) وذكر بعض المدلسين، فكان منهم الحسن البصري[4].

وسوف يأتي قريبًا ذكر كلامه بالنص، إن شاء الله تعالى.

ثم تتابع المتأخرون على وصف الحسن بالتدليس:

فابن دقيق العيد في (الاقتراح) يصف الحسن بخفي التدليس[5].

والإمام الذهبي، يصفه أيضًا بالتدليس في غير ما موضع من كتبه، وذكره في منظومته في (أهل التدليس)[6].

---

(١) الثقات لابن حبان (٤/ ١٢٣)، ومشاهير علماء الأمصار (رقم ٦٤٢).
(٢) معرفة علوم الحديث، للحاكم (١٠٨).
(٣) معرفة علوم الحديث، للحاكم (١١١).
(٤) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (١/ ١٤٢).
(٥) الاقتراح، لابن دقيق العيد (٢١٣ ـ ٢١٤).
(٦) انظر: التأسيس شرح (منظومة أهل التدليس، للذهبي) لعبد العزيز بن محمد الغماري (٢٣).

ويصفُ الحسنَ بالتدليس أيضًا العلائيُّ في (جامع التحصيل)[1].

وشهابُ الدين أبو محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي (ت ٧٦٥ هـ)، في قصيدته في المدلسين[2]!.

وسبطُ ابن العجمي، حيث ذكر الحسن في (التبيين في أسماء المدلسين)[3].

والحافظ ابن حجر في (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس)[4].

[مرتبة تدليس الحسن عِنْدَ من قَسَّم المدلسين إلى مراتب]

وعندما قسَّم بعض العلماء المدلسين إلى مراتب، اختلفوا في موضع الحسن من تلك المراتب!

فقسم ابن حزم في (الإحكام في أصول الأحكام) المدلسين إلى قسمين، قال في الأول: «أحدهما: حافظ عدل ربما أرسل حديثه، وربما أسنده، وربما حدَّث به على سبيل المذاكرة، أو الفتيا، أو المناظرة، فلم يذكر له سندًا، وربما اقتصر على ذكر بعض رواته دون بعض، فهذا لا يضر ذلك سائرَ رواياته شيئًا، لأن هذا ليس جرحة ولا غفلة، لكنا نترك من حديثه ما علمنا يقينًا أنه أرسله، وما علمنا أنه أسقط بعض من في إسناده، ونأخذ من حديثه مالم نوقن فيه شيئًا من ذلك.

وسواء قال: (أخبرنا)، أو قال: (عن فلان)، أو قال: (فلان عن فلان)، كل ذلك واجب قبوله، مالم يُتَيَقَّن أنه أورد حديثًا بعينه إيرادًا غير مسند، فإن أيقنا ذلك: تركنا ذلك الحديث وحده

---

(١) جامع التحصيل، للعلائي (١٠٥).
(٢) قصيدة الحافظ أبي محمود المقدسي في المدلسين (٣٧).
(٣) التبيين في أسماء المدلسين، لسبط ابن العجمي (٧٢).
(٤) تعريف أهل التقديس، لابن حجر (٥٦ رقم ٤٠).

فقط، وأخذنا سائر رواياته، وقد رُوِّينا عن عبد الرزاق بن همام، قال: كان معمر يرسل لنا أحاديث، فلما قدم عليه عبد الله بن المبارك أسندها له.

وهذا النوع، منهم كان جلة أصحاب الحديث، وأئمة المسلمين: كالحسن البصري، وأبي إسحاق السبيعي، وقتادة بن دعامة، وعمرو بن دينار، وسليمان الأعمش، وأبي الزبير، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة.

وقد أدخل علي بن عمر الدارقطني فيهم مالك بن أنس، ولم يكن كذلك، ولا يوجد له هذا إلا في قليل من حديثه، أرسله مرَّة، وأسنده أخرى»[1].

ثم عندما فَرّع الحافظ العلائي (المدلسين) إلى خمسة أقسام، ذكر الحسن البصري في القسم الثالث منها.

قال العلائي في (جامع التحصيل): «وثالثها: من توقف فيهم جماعة، فلم يحتجوا بهم، إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقَبِلَهم آخرون مطلقًا، كالطبقة التي قبلها، لأحد الأسباب المتقدمة، كالحسن، وقتادة وأبي إسحاق السبيعي، وأبي الزبير المكي، وأبي سفيان طلحة بن نافع، وعبد الملك بن عمير»[2].

وأمَّا الحافظ ابن حجر فموقفه من (تدليس) الحسن، نحو من موقف ابن حزم، حيث ذكر الحسن البصري في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين في كتابه (تعريف أهل التقديس)[3].

والمرتبة الثانية هي التي قال عن أصحابها الحافظ ابن حجر:

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (١/ ١٤١ ـ ١٤٢).
(٢) جامع التحصيل، للعلائي (١١٣).
(٣) تعريف أهل التقديس، لابن حجر (رقم ٤٠).

«الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى، كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عينية»[1].

ومن هذا يظهر أنه اتفق على قبول (عنعنة) الحسن مطلقًا: أبو محمد بن حزم، والحافظ ابن حجر، ولم يخالفهما العلائي، كما لم يوافقهما! لكنه ذكر أنَّ الحسن في مرتبة من اختُلف فيه، فنقل الاختلافَ في قبول (عَنْعَنَتِهِ) ولم يرجِّح، فهو ناقل فقط، لا يصح أن يُنسَب إليه القول بالتوقف في قبول (عنعنة) الحسن.

على أن الحافظ العلائي لم يذكر لنا الأدلة التي أخذ منها توقف بعض الأئمة عن قبول (عنعنة) الحسن البصري، ولا أشار إلى ذلك! بل لم يُسَمِّ أحدًا ممن نسب إليهم ردَّ (عنعنة) الحسن مطلقًا!!

فإذا أردنا التعجل في ترجيح مرتبة الحسن من المدلسين، على ضوء من ذكر مرتبته، فلا شك أنَّ الراجح، هو: قبول (عنعنة) الحسن البصري مطلقًا، وعدم التوقف عن الاحتجاج بها طلبًا للتصريح بالسماع. لأن من صنَّفوا المدلسين في مراتب، اثنان منهم: جزموا بقبول (عنعنة) الحسن البصري مطلقًا، والثالث: نقل الاختلاف، ولم يَمِلْ إلى أحد طرفيه، بل ولم يدلل على وجود الاختلاف أصلًا!

وهذا الترجيحُ العَجِلُ لمنزلة الحسن من (المدلسين) وإن كان منطقيًا ـ ولعل نتيجته هي الصواب ـ إلا أنه تقليدٌ محض، لا يُرضي الباحث عن حقائق الأشياء قبل ظهورها، الذي لا يُعِيرُ عَقْلَه لغيره، ما دام قادرًا على التعقُّل والتفكير!

وإني لأتوقع من يعارض ما أرجحه من هذه المسألة،

---

(١) تعريف أهل التقديس (٢٣).

ولكأنّي أراه يُعْرِضُ عن ذلك الترجيح قبل أن يَعْرِضَه على عقله وعلمه! فقد أصبحت مسألة (رد عنعنة) الحسن البصري إلفًا عند كثير من المعاصرين، لا أعرف لهم فيه إمامًا متقدمًا أو متأخرًا، كما سبق، إلا بعضًا من شيوخ السنة المعاصرين، وغيرهم ممن قلّدهم. فتوارد بعض طلبة العلم على تقليد شيخهم، ولعل بعضهم لا يعرف إلا أن شيخهم يُعلُّ الأحاديث بعنعنة الحسن! فإذا قيل له: إن الحافظ ابن حجر ذكر الحسن في المرتبة الثانية: مرتبة من تقبل عنعنته؛ بَقِي، لا يُحِيرُ جوابًا!!

وقد حاولت جهدي اختراعَ أدلة وهميّة لمن يرد عنعنة الحسن، وأحسب أني وُفّقت إلى أهمّها، وإلا فإن احتمالَ نَبَاتِ (أدلةٍ)!! أخرى احتمالٌ وارد، فلئن كان العلمُ بحرًا، فالجهل بحور!!!

[حُجَجُ مَنْ ردّ عنعنة الحسن مطلقاً]

يقول المحتج جدلاً: يدل على رد عنعنة الحسن مطلق وصفه بالتدليس، وشهرته به، ويكفي هذا لرد عنعنته! إذ لم يكن يَعْرِفُ المتقدمون للمدلسين مراتب، كالتي ذكرها الحافظ ابن حجر، ولا صنف أحدُ النقاد الأوائل (المدلسين) على نحو من تلك المنازل.

[الردّ على تلك الحُجَج]

يقول المحتج: هذه (أدلتي) على رد عنعنة الحسن!

فأقول ـ مستعينًا بالله تعالى ـ: إن مطلق وصف راوٍ ما بالتدليس، ليس دليلاً كافيًا لرد عنعنته، لأسباب منها:

[أولاً: أن من التدليس مالا يقتضي ردّ العنعنة، مثل (رواية المعاصر عمن لم يلقه).]

أولاً: أن الذي عليه المحدثون المتقدمون، وجمهور المتأخرين، أن (التدليس) هو: رواية الراوي عمن سمع منه مالم يسمع منه، وروايته عمن عاصره ولم يلقه.

هذا هو تعريف (التدليس) على الصحيح، كما رأيته خلال (الباب الأول) جميعه.

ومن المتفق عليه: أن من عُرف بالرواية عمن عاصره ولم

يلقه، لا يتوقف في قبول عنعنته مطلقًا، وإنما يكتفى بثبوت اللقاء مرَّة، فإذا ثبت، قبلت عنعنته عمن ثبت لقيه إياه مطلقًا.

وهذا مما سبق تقريره بالأدلة في (الباب الأول) أيضًا[1].

ولن يُعارِض في ذلك إلا من يهرف بما لا يعرف، وسيعلم أنه يهرف بما لا يعرف إذا ما حوصر... بل خُنق بأن من يروي عمن عاصره ولم يلقه عددٌ ضخم جدًا من الرواة، لا يدري ما يفعل بعنعناتهم!! ثم قد سبق في (الباب الأول) التدليل لهذه المسألة تدليلاً مختصرًا كافيًا، فلا تُتْعب نفسك قبل الوقوف عليه! فمن التدليس إذا: رواية المعاصر عمن لم يلقه.

ومع أنَّ رواية المعاصر عمن لم يلقه تدليس، إلا أنَّ الراوي المعروف بذلك، لا تُردُّ عنعنته مطلقًا، كما أشرت إليه.

لذلك فإن مطلق الوصف بـ (التدليس) لا يوجب رد العنعنة مطلقًا، لاحتمال أن يكون الراوي وصف بـ(التدليس) لأنه يروي عمن عاصرهم ولم يلقهم، ولم يكن وصفه بـ(التدليس) لأنه ممن يروي عمن سمع منه مالم يسمعه منهم.

فواجب الدارس أن ينظر في الراوي الموصوم بالتدليس: ما نوع تدليسه؟ ليمكنه الحكم على عنعنته: قبولاً أو ردًا.

ويمكن الدارس معرفة ذلك بطرق عدة: كالنظر في التطبيقات العملية لأئمة المحدثين في معاملتهم لذلك الراوي، أو في كتب (العلل) وتعليلات الأئمة لأحاديث ذلك الراوي، أو في ترجمة الراوي نفسه، وفي عبارات الأئمة الذين وصموه بالتدليس خاصة، فقد يضربون مثلاً لتدليسه، يُظهر نوع هذا التدليس الذي وصموه به.

---

(١) انظر ما سبق (٢١٧ ـ ٢٣٠).

لهذا لا يصح أن يحتج بمطلق وصف الحسن بالتدليس على أنه مردود العنعنة، لاحتمال أن يكون من وصفه بالتدليس إنما وصفه به لأنه مكثر من الرواية عمن عاصرهم ولم يسمع منهم، لا لأنه يروي عمن سمع منه مالم يسمعه منه.

[الأدلة على أن تدليس الحسن هو (رواية المعاصر عمن لم يَلْقَهُ)].

أقول (لاحتمال) لأني لم أُثبت ذلك حتى الآن، لكنه في الحقيقة ليس مجرد احتمال، بل هو واقع ثابت، فالحسن إنما وُصِفَ بـ(التدليس) لأنه يروي عمن عاصرهم ولم يلقهم.

والأدلة على ذلك:

الدليل الأول: هو في الحقيقة الدراسة التطبيقية الآتية جميعها! فتلك الدراسة كلّها تدور حول رواية الحسن عمن عاصرهم: ممن سمع منهم، ومن لم يسمع منهم، وهذه الدراسة كلّها تثبت كثرة رواية الحسن عمن عاصرهم ولم يسمع منهم، وجُلّها فيمن قيل إنه لم يسمع منهم.

والدراسة التطبيقية كلها تعلن أنه لا يُعْلم في الرواة من هو مثل الحسن البصري في كثرة مباحث بابه في روايته عمن عاصرهم وقيل إنه لم يسمع منهم، ولا يكاد يقاربه راوٍ من الرواة في ذلك. وتأتي طبقةٌ بعده، قد تنتظمُ أمثال: إبراهيم النخعي، وأبي إسحاق السبيعي، وقتادة، وسعيد بن أبي عروبة، ومكحول الشامي، ونحوهم.

ألا يكفي هذا كله لإثبات أنَّ من وصف الحسن بالتدليس إنما وصفه به لروايته عن معاصرين له لم يلقهم؟!!!

فإذا كان هذا كله لا يكفي، لأنْ يكونَ وَصْفُ الحسن بالتدليس إنما هو من أجله، فلن يُوصفَ أحدٌ من الرواة بالتدليس للرواية عن معاصر لم يلقه إذًا!! فكلٌّ من سوى الحسن أقل منه في إشكالات روايته عمن لم يلقهم من المعاصرين!!!

الدليل الثاني: أنَّ بعض الذين وصفوا الحسن بالتدليس هم أنفسهم يخبرون عن أنفسهم لأنهم يصفون الحسن بالتدليس لروايته عن معاصرين لم يلقهم!!

فهل بعد هذا شيء؟!

فأقدم من وصف الحسن بالتدليس هو خلف بن سالم، كما تقدم.

وخلف بن سالم هو أحد من أثبتنا عنه في (الباب الأول) من هذا البحث، أنه يطلق على رواية المعاصر عمن لم يلقه مصطلح (التدليس)[1]. ، وذلك بما فسرناه من كلامه عن تدليس الحسن ـ بزعمه ـ وتدليس إبراهيم النخعي أيضًا.

ومن ذلك... ومن أوضح الذي سبق شرحه من كلام خلف بن سالم ـ وصفه إبراهيم النخعي بـ(التدليس) لإسقاطه الوسائط بينه وبين عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. فإبراهيم النخعي وعدم سماعه من ابن مسعود: من أشهر مسائل المراسيل، فليس في رواية إبراهيم عن ابن مسعود رضي الله عنه رواية عمن سمع منه مالم يسمع منه، وإنما هي رواية مع عدم الإدراك الزمني. فلا توجب مثلُ هذه الرواية التوقُّفَ في قبول (عنعنة) إبراهيم النخعي، ولا في الكلامِ في قبولها. ولا أثر لوصف خلف بن سالم لإبراهيم: بعجيبِ التدليس، على قبول تلك (العنعنة)!

ومثله الحسن البصري!

وهذه عبارة خلف بن سالم:

أورد الحاكم في (معرفة علوم الحديث) بإسناده إلى

---

(١) انظر ما سبق (٥٠ ـ ٥٣).

خلف بن سالم أنه قال: «سمعت عدة من مشايخ أصحابنا تذاكروا كثرة التدليس والمدلسين، فأخذنا في تمييز أخبارهم، فاشتبه علينا تدليس الحسن بن أبي الحسن، وإبراهيم بن يزيد النخعي، لأن الحسن كثيرًا ما يدخل بينه وبين الصحابة أقوامًا مجهولين، وربما دلس عن مثل: عُتي بن ضمرة، وحنتف بن السجف، ودغفل بن حنظلة، وأمثالهم. . .»[1].

قلت: فيما سبق آنفًا بيانه في خصوص إبراهيم النخعي، من أن خلف بن سالم إنما وصفه بالتدليس لروايته عمن لم يدركه، كفايةٌ في عدم الاعتماد على مُجرَّدِ وَصْفِ خلف بن سالم للحسن بالتدليس لرد عنعنته. لأن خلف بن سالم الذي وصف إبراهيم النخعي بالتدليس، لغير شيء يدعو إلى التوقُّفِ في قبول عنعنته، هو نفسُه الواصفُ للحسن بالتدليس، بل في سياق واحد، وأثناءَ كلامٍ له في موطنٍ واحد.

وقد سبق أيضًا في (الباب الأول) بيان أنَّ وصف خلف بن سالم لرواية الحسن بإسقاط عُتي بن ضمرة بالتدليس، بل وصف خلف بن سالم الحسن بالتدليس لرواية الحسن مثل هذه الرواية، يدل دلالة قاطعة على أنه قصد بالتدليس: (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، مما لا يوجب التوقف في قبول (عنعنة) الحسن لمجرد هذا الوصف بالتدليس، لأن هذا الوصف ـ أصلاً ـ لم يعتمد على ما يوجب التوقف في (العنعنة) من (رواية الراوي عمن سمع منه مالم يسمعه منه)

وتوضيح ذلك: أن عُتي بن ضمرة إنما يروي عن أبي بن كعب رضي الله عنه والحسن إنما روى عن عُتَي ـ في الصحيح عنه ـ عن أبي بن كعب رضي الله عنه، ثم إن الحسن لم يسمع من أبي بن كعب رضي الله عنه شيئًا، كما سيأتي ـ إن شاء الله

---

(١) معرفة علوم الحديث، للحاكم (١٠٨).

تعالى - في مبحث أبي بن كعب[1]. فإسقاطُ الحسن لعُتي بن ضمرة في روايته عن أبي بن كعب رضي الله عنه، ليس من باب (رواية الراوي عمن سمع منه مالم يسمعه منه)، وإنما هو من باب (رواية المعاصر عمن لم يلقه).

لذلك قلت: إن وَصْفَ خلف بن سالم للحسن بالتدليس لا يُوجبُ التوقُّفَ في قبول (عنعنة) الحسن، لأن هذا الوصف بالتدليس قُصِد به (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، وهذا النوع من الرواية لا يوجب ردَّ (العنعنة) مطلقًا، كما يزعمه المخالفُ، الذي تمسّك بمجرّدِ إطلاق التدليس على الحسن.

وأمّا رواية الحسن عن حنتف بن السجف، فقد سبق أن حنتف بن السجف إنما روى خبرًا واحدًا عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه[2]. فإن قصد خلف بن سالم أن الحسن أسقط حنتف بن السجف من إسناد، وروى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه بلا واسطة؛ فلم يزل وصف خلف بن سالم للحسن بالتدليس لمثل هذه الرواية يحتمل أنه أطلقه لـ (رواية الحسن عن معاصر لم يلقه) أيضًا، لأن غير واحد من الأئمة نفوا أن يكون الحسن سمع شيئًا من عبد الله بن عمر رضي الله عنه، كما سيأتي في مبحثه[3]، إن شاء الله تعالى.

وأمّا رواية الحسن عن دغفل بن حنظلة، فقد سبق أن دغفلاً إنما يروي عن النبي ﷺ، حتى عدّه بعضهم في الصحابة[4]. ولم يذكروا لدغفل رواية عن أحد من الصحابة، لا من الصحابة الذين سمع منهم الحسن، ولا ممن لم يسمع منهم[5].

---

(١) انظر ما سيأتي (٥٨١ ـ ٦٤١، ١٧٠٥ ـ ١٧٠٨).
(٢) انظر ما سبق (٤١٤ ـ ٤١٦).
(٣) انظر ما سيأتي (١٦٣٦).
(٤) انظر ما سبق (٤١٦ ـ ٤٢٧).
(٥) انظر مصادر ترجمته فيما سبق (٤١٦ ـ ٤٢٧) وما سيأتي (١٠٦٠ ـ ١٠٧٠).

لذلك فإن تدليس الحسن لدغفل، يعني إسقاطَه له، وروايَتهُ عن النبي ﷺ بلا واسطة. وهذه الرواية إرسال ظاهر، لا توصف بالتدليس اتفاقًا. فإن حصل وكانت هذه الرواية إحدى أسباب وصف الحسن بالتدليس عند خلف بن سالم، كان هذا أدعى إلى عدم التردد في قبول عنعنة الحسن مع ذلك الوصف بالتدليس، لأنه معتمد على ما ليس بتدليس أصلاً.

غير أنَّ كلام خلف بن سالم ليس معناه أن الحسن قد دلس فعلاً أولئك الرواة الذين ذكرهم: عُتيًا وحنتفًا ودغفلاً، فلا يعني أن الحسن روى عنهم مسقطًا أسماءهم، مظهرًا الرواية عمن رَوَوْا هُمْ عنه، وأن ذلك قد حصل منه واقعًا. لكن يقول خلف بن سالم بكلامه السابق: إن الحسن مدلس، وقد وجدنا في شيوخه الذين صرح بأسمائهم غيرَ واحد من المجهولين، فنخشى أنه إن دلس، دلس هؤلاء المجهولين، أو أمثالهم، مما يعني عند خلف بن سالم أن تدليساتِ الحسن مثيرةُ الريبةَ في ضعفها أكثرَ من غيرِها، لأنّ الحسنَ قد سمّى لنا في شيوخه بعضًا من المجهولين، بزعم خلف بن سالم! فيُمكن أن يكون عندما دلَّس، دلَّسهم.

وهذا لا يُناقض التفسير الذي بينته لك من معنى التدليس عند خلف بن سالم، بل يكاد التدليس الذي في كلام خلف بن سالم ينحصر في (رواية المعاصر عمن لم يلقه) حتى على هذا التفسير؛ لأن عتيًا إنما يروي عن أبي بن كعب، وحنتفًا إنما عُرِف بالرواية عن ابن عمر، ودغفلاً إنما وجدناه يروي عن النبي ﷺ، فإن دلَّس الحسن هؤلاء، فلن يكون راويًا عمن سمع منه مالم يسمعه منه، كما سبق آنفًا بيانه.

ثم لم يزل ارتباطُ تدليس الحسن بتدليس إبراهيم النخعي في كلام خلف بن سالم، يقطع بأن هذا التدليس إنما هو (رواية

المعاصر عمن لم يلقه)، لأن تدليس إبراهيم المقترن بتدليس الحسن في سياق واحد، إنما هو تدليس ـ إن صح وصفه بذلك ـ: عمن لم يدركه الراوي، فهو بصفة الإرسال أحق من صفة التدليس! ولو حُمِل كلامُ خلفِ بن سالم كلُّه على أنه بيانٌ لحكم مراسيل الحسن وإبراهيم، لكان أحقَّ بالصواب من حمله على بيان ضعف تدليسهما عمن سمعا منه مالم يسمعاه منه!!

ولولا أني مضطرٌ إلى حَمل كلام خلف بن سالم على الصواب، كاضطراري إلى حمل كلام أهل العلم جميعهم عليه، لقلت: إن وصف خلف بن سالم لرواية إبراهيم النخعي عن ابن مسعود بالتدليس، وصفٌ شاذ، مخالف لاتفاق النقاد: بأن التدليس لا يدخل فيه رواية الراوي عمن لم يلحق زمنه، وإبراهيم النخعي مولود بعد وفاة ابن مسعود بزمن، كما تقدم في (الباب الأول)[1].

ولقلت أيضًا: إن هذا يدل على أنَّ (التدليس)، في كلام خلف بن سالم محمول على أنه (الإرسال)، وأنه بيان لحكم مراسيل الحسن وإبراهيم، فلا تعلق لوصفه بـ(التدليس) بحكم العنعنة، ولا تأثير له بتاتًا على قبولها!

لكن الاضطرار إلى حمل كلام خلف بن سالم على الصواب، يحملني على التفسير المسطور آنفًا قبل هذا!!

وخلاصة القول: إنَّ وصف خلف بن سالم للحسن بالتدليس، لا يصح أن يكون بمجرَّده دليلاً على عدم قبول عنعنة الحسن، بل الاعتماد على مجرد هذا الوصف للتوقف في قبول العنعنة، ظلم وعسف، لا يعرفان من عدل وأناة العلم شيئًا!

فهذا أقدم من وصف الحسن بـ (التدليس) خرجنا من تفَحُّص كلامه إلى أنه يعني به (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، أو ما هو

(١) انظر ما سبق (٥٢ ـ ٥٣).

أشدُّ في عدم التأثير على العنعنة! مما يدل على أنَّ الاعتماد على مجرد الوصف بـ (التدليس) لرد عنعنة الراوي، ليس من صفات العلم، بل فيه صفتا الجهل السابقتان: الظلم والعسف!!

وأصرح من موقف خلف بن سالم موقف ابن حبان في وصفه الحسن بالتدليس!

وقد تقدم في (الباب الأول) إثبات أنَّ ابن حبان كان من أصرح وأوضح من أطلق (التدليس) على (رواية المعاصر عمن لم يلقه)[1]، هذا أولاً.

وهو كاف في إبطال الاحتجاج بمجرد إطلاق ابن حبان (التدليس) على الحسن، لورود احتمال قوي على ذلك الإطلاق، لا يجعل (التدليس) الذي أطلقه ابن حبان على الحسن من نوع (التدليس) الذي يوجب التوقف في قبول (العنعنة).

وثانيًا: أن ابن حبان وإن كان أطلق صفة (التدليس) على الحسن، من دون تقييد التدليس بصفة أخرى، في ترجمة الحسن البصري من كتابيه: (الثقات) و(مشاهير علماء الأمصار)، إلا أنه بَيَّنَ ما أجمله في مقدمة كتابه (المجروحين)!

فقد عدَّدَ ابنُ حبان في فصل طويل أنواعًا من أنواع الجرح، ثم قال خلال ذلك: «ومنهم المدلس عمن لم يره، كالحجاج بن أرطأة، وذويه، كانوا يحدثون عمن لم يروه، ويدلسون، حتى لا يُعلم ذلك منهم»[2].

وأَتْبَعَ ابنُ حبان هذا (النوع) بأمثلةٍ له، فذكر عدَّة أمثلة، منها: رواية الحسن البصري عن أبي هريرة، مع عدم سماعه منه، وذلك بإخراجه خبرًا عن شعبة بن الحجاج، أنه قال: «قلت

---

(١) انظر ما سبق (٥٥ ـ ٥٦).

(٢) المجروحين، لابن حبان (١/ ٨٠).

ليونس بن عبيد: سمع الحسن من أبي هريرة؟ قال: لا، ولا كلمة»[1].

فهذا قاطع أنَّ ابن حبان وصف الحسنَ بالتدليس، لروايته عمن عاصرهم ولم يسمع منهم، كأبي هريرة رضي الله عنه.

فلا يحتجَّ أحدٌ بعد هذا، لرد عنعنة الحسن، بأن ابن حبان أطلق (التدليس) على الحسن البصري!

وبعد ابن حبان ننتقل إلى الحاكم النيسابوري، حيث إنه ذكر الحسن في سياق ذكره للتدليس والمدلسين، من كتابه (معرفة علوم الحديث).

وبيان ذلك: أن الحاكم خصَّ نوعًا من (أنواع علوم الحديث) بمعرفة المدلسين، وجاء في هذا النوع كلام خلف بن سالم الذي سبق شرحه، الذي جاء فيه وصف الحسن بالتدليس، فأورد الحاكم كلام خلف بن سالم إيراد المُحْتج، والمُتَّخِذِ منه قاعدةً يُؤسَّسُ عليه مع غيره من النُقول[2].

ثم زاد الحاكمُ الأمرَ تأكيدًا: أنه يعتبر الحسن مدلسًا، عندما قسَّم التدليس إلى ستة أقسام، مثَّل للقسم السادس منها بعدة أمثلة، منها قوله: «فليعلم صاحب الحديث أنَّ الحسن لم يسمع من أبي هريرة، ولا من جابر، ولا من ابن عمر، ولا من ابن عباس شيئًا قط»[3].

ومع قوَّة هذا التمثيل على الدلالة بأن الحسن عند الحاكم داخلٌ ضمن المدلسين، إلا أن الأقوى من ذلك هو أنَّ الحاكم إنما اعتبره مدلسًا لأنه (يروي عمن عاصره ولم يلقه).

---

(١) المجروحين، لابن حبان (١/ ٨١).
(٢) معرفة علوم الحديث، للحاكم (١٠٨).
(٣) معرفة علوم الحديث، للحاكم (١١١).

فلا أحسب أحدًا ينطق بالجهالة بعد هذا! يقول: إن الحسن مردود العنعنة عند الحاكم!!

وبعد الحاكم ننتقل إلى أحد أعلام الأئمة المتأخرين، وهو الإمام الذهبي، حيث إنه ممن وصفوا الحسن بالتدليس، كما سبق.

وقد تكلم الإمام الذهبي عن تدليس الحسن، في غير ما كتاب من كتبه، وفي غيرما موضع منها.

ففي (ميزان الاعتدال)، وفي ترجمة الحسن بن أبي الحسن البغدادي المؤذن، ذكر الذهبي ضعف هذا، ثم قال مُنَبِّهًا: «أمَّا سميه الإمام البصري فثقة، لكنه يدلس عن أبي هريرة، وغير واحد، فإذا قال: حدثنا فهو ثقة بلا نزاع»[1].

ثم قال في ترجمة الحسن البصري، من الكتاب نفسه: «كان الحسن كثير التدليس، فإذا قال في حديث: عن فلان، ضَعُف، لحاجة[2]، ولاسيما عمن قيل إنه لم يسمع منهم، كأبي هريرة، ونحوه، فعدّوا ما كان له عن أبي هريرة في جملة المنقطع»[3].

وقال في (تذكرة الحفاظ): «وهو مدلس، فلا يحتج بقوله: «عن» فيمن لم يدركه، وقد يدلس عمن لقيه، ويسقط من بينه وبينه»[4].

فلاحظ أنَّ هذه الأقوال ينتظمها ثلاثة أمور أساسية:

---

(١) ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٤٨٣).

(٢) كذا في المطبوع: (لحاجة)، ونبَّه محقق (الميزان) أنها كذا في إحدى نسخ الكتاب، وأمَّا في باقي نسخه فغير مقروؤة فيها الكلمة، وقد يكون المعنى: فإذا قال: عن فلان ضَعُف، لأمر في النفس، يثيره الشك في عنعنة الحسن.

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٥٢٧).

(٤) تذكرة الحفاظ، للذهبي (١/ ٧٢).

أظهرها: أن إطلاق (التدليس) على الحسن إنما كان من الإمام الذهبي ـ أولاً وقبل كل شيء ـ لأن الحسن يروي عمن لم يلقهم، وقد صرح الإمام الذهبي بذلك لفظًا لا يحتمل الشك، أو ـ كما في النقل الأول عنه ـ بالتمثيل لذلك بـ(تدليس) الحسن عن أبي هريرة، مع كون الحسن لم يسمع شيئًا من أبي هريرة عند الإمام الذهبي.

هذا أمر أول يظهر من كلام الذهبي.

والأمر الثاني: أن الإمام الذهبي ذكر أنَّ الحسن ربما دلس عمن سمع منه مالم يسمعه منه، لكن الإمام الذهبي كان يُعبِّر عن هذا (التدليس) بطريقة تدل على قلته وندرته، كما في النقلين الأخيرين السابقين، ويتضح ذلك في قول الذهبي في (تذكرة الحفاظ): «هو مدلس، فلا يحتج بقوله: «عن» فيمن لم يدركه، وقد يدلس عمن لقيه، ويسقط من بينه وبينه».

فتنبَّه إلى تقديم الذهبي للنوع الثاني من (التدليس) بقوله: «وقد يدلس»، وإلى دلالة الحرف (قد) فإنه ـ ولا شك ـ يدل هنا على التقليل، لأن (قَدْ) إذا دخلت على الفعل المضارع أفادت (التوقع) على قول، وأفادت أيضًا (التقليل)[1]. ولست أحملها هنا على إرادة (التوقع)، لأن التوقع يعني الشك في حصول الأمر المتوقع، فهي تعني: أنَّ الحسن إماً أنه دلس عمن لقيه، أو لم يدلس، ولذلك لم أحمل (قد) على أنَّ معناها هنا (التوقع)، حيث إن كلام الذهبي في هذا الموطن، وفي غيره، يرجِّح أنَّ هذا النوع من التدليس قد وقع من الحسن فعلاً، في نظر الذهبي، لكنه ـ وفي نظره أيضًا ـ قليلٌ كما هو ظاهر عبارته الآنفة.

---

(١) انظر معاني الحروف، للرماني (٩٩)، ومغني اللبيب، لابن هشام (٢٢٧ ـ ٢٣١)، وجامع الدروس العربية، للغلاييني (٣/ ٢٦٦)، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة (١/ ٢/ ٣٠٧ ـ ٣٠٩).

هذا أمر ثانٍ يظهر من كلام الذهبي.

والأمر الثالث: أنَّ الذهبي لم يُصْدِر حكمًا عامًا لعنعنات الحسن، وإنما حَكَم بعدم قبول عنعنة الحسن عمن قيل إنه لم يدركه! وسكت عن حكم عنعنة الحسن عمن ثبت لقيُّه له.

فانظر قوله السابق: «فإذا قال في حديث: عن فلان، ضعف لحاجة، ولاسيما عمن قيل إنه لم يسمع منه، كأبي هريرة ونحوه. . .».

لكن قال الإمام الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «قال قائل: إنما أعرض أهل الصحيح عن كثير مما يقول فيه الحسن: عن فلان، وإن كان مما قد ثبت لقيه فيه لفلان المعين، لأن الحسن معروف بالتدليس، ويدلس عن الضعفاء، فيبقى في النفس من ذلك».

فالجواب الأول على كلام الذهبي هذا، هو أنَّ الذهبي أحد العلماء، وقوله أحد الأقوال، وقد عارضه ابن حزم، ثم الحافظ ابن حجر، فهذه المناقشة ـ ما سبق منها وما يتيسر فيما يأتي ـ تصلح أن تكون مناقشة لكلام الذهبي، كما تصلح لمناقشة كلام غيره أيضًا، هذا إن ثَبَتَ أنَّ الذهبي يردُّ عنعنةَ الحسن!

والجواب الثاني على كلام الذهبي، يقسِّمه إلى أجزاء، نقف مع كل جزء منه وقفة:

فالوقفة الأولى: أنَّ الذهبي لم يصرح بِتَبَنِّيهِ للقول الذي ذكره، بل كأنَّ الذهبي مجرَّد ناقل لقول غيره، حيث قال ـ كما سلف ـ: «قال قائل: . . .» ثم ذكر الكلام السابق.

والوقفة الثانية: مع قوله: «إنما أعرض أهل الصحيح»، فهذا كلام باطل، فكتب الصحيح مليئة بأحاديث معنعنةٍ من أحاديث الحسن!!

بل عدم إعراض أهل الصحيح عن معنعنات الحسن، بعد ثبوت مطلق اللقاء، هو من جملة أدلتنا الآتية[1] ـ على أنَّ عنعنة الحسن مقبولة!!!

والوقفة الثالثة: مع قوله: «معروف بالتدليس».

قلنا: نعم.. معروف بالتدليس الذي لا يوجبُ التوقُّفَ عن قبول عنعنته، وهو تدليس بالرواية عن معاصر لم يلقه. فإن قبلنا أيضًا أنه دلَّس عمن سمع منه مالم يسمع منه، فتدليسه من هذا النوع قليل جدًا، لا أثر له على معنعنات الحسن!

والوقفة الرابعة: مع قوله: «يدلس عن الضعفاء».

يُشَمُّ من هذه العبارة رائحة التقليد، بل خطأ في التقليد! فقد بينا في المبحث السابق أن الحسن البصري من أنقى الرواة شيوخًا، وأكثرهم تحريًا، وأنه لا يجوز أن يقال عنه: إنه يروي عن المجهولين، فضلاً عن أن يقال: إنه يروي عن الضعفاء!

والوقفة الخامسة: مع قوله: «فيبقى في النفس من ذلك».

ليست هذه العبارة صريحة في رد عنعنات الحسن وتضعيفها، إذ هي تحتمل أن يكون المراد: انحطاط معنعنات الحسن من الصحة إلى الحُسن. بل ولم تزل العبارة تحتمل بقاء معنعنات الحسن على الصحة، لكن مع بعض الحذر، والتوقي من نكارةٍ تُقَوّي حصولَ التدليس في ذلك الحديث المعين.

وهذه الوقفة الأخيرة، من عبارة الذهبي الأخيرة، تكفي وحدها لإبطال حجة من يحتج بكلام الذهبي على رد عنعنة الحسن!

---

(١) انظر ما سيأتي (٥٠٥ ـ ٥١٨).

[ثانياً: في الردّ على مَنْ زعم أن الوصف بمطلق التدليس يقتضي ردّ العنعنة: أنّ من التدليس تدليس الشيوخ]

ثانيًا: ومن الأسباب التي تدل على عدم صحة الاكتفاء بمجرد الوصف بالتدليس للقول برد عنعنة الراوي الموصوف به لمجرد وصفه به: أنَّ من (التدليس) المُجْمَع على تسميته (تدليسًا) عند علماء الأمة: متقدميهم، ومتأخريهم: تدليسَ الشيوخ.

وتدليس الشيوخ ليس تدليسًا في صيغ الأداء، ولا فيه إسقاط راوٍ من الإسناد، وكل ما فيه: تغيير اسم الشيخ، أو تكنيته بغير المشهور من كنيته، ونحو ذلك، مما قد يَحُول أو يُصَعِّب تعيينَ ذلك الشيخ المدلَّس.

ولكون تدليس الشيوخ ليس له تعلق بصيغ الأداء، فإنه لا أثر له على قبول عنعنة الراوي المعروف به. وكل ما يتطلبه تدليس الشيوخ: التعرف على الشيخ المُدَلَّس، وتعيينه، فإذا عُرف، فلا فرق بين إن كان الراوي عنه صرح بالسماع أو عنعن.

والمشكل ليس في الذي سبق، لكن الإشكال الحقيقي في أنَّ الأئمة ربما أطلقوا (التدليس) على الراوي المُدَلِّس تدليسَ الشيوخ، كما سيأتي التمثيل له، فإذا وجد مثل ذلك الإطلاق، لمن لا يُؤَثِّر إطلاق ذلكِ (التدليس) على عنعنته، اغترّ بمجرد ذلك الإطلاق بعضُ طلبة العلم، ولم يقبلوا من الراوي سوى التصريح بالسماع، مع أنَّ ذلك الإطلاق لا يقتضي هذا التصرف!!

ومن أمثلة ذلك: عطية بن سعد العوفي (ت١١١ هـ).

قال عنه الحافظ في(التقريب): «صدوق، يخطىء كثيرًا، وكان شيعيًا مدلسًا»[1].

وذكره الحافظ ابن حجر أيضًا في (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) في المرتبة الرابعة، وقال عنه: «مشهور بالتدليس القبيح»[2].

---

(١) تقريب التهذيب (رقم ٤٦١٦).

(٢) تعريف أهل التقديس، لابن حجر (١٣٠ رقم ١٢٢).

والمرتبة الرابعة عند ابن حجر هي: «من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم، إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل»[1].

وممن وصف عطية العوفي بمطلق التدليس أيضًا: الحافظ أبو محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي في (قصيدة المدلسين)[2].

فمن وقف على ترجمة عطية العوفي في (تقريب التهذيب)، وكان ممن يَرُدّون عنعنة الراوي لمجرد إطلاق التدليس عليه، فإنه لن يتردد في رد عنعنة عطية العوفي، وأن لا يقبل إلا ما صرّح فيه بالسماع. فإذا وقف على ترجمة عطية في (تعريف أهل التقديس)، وكيف أنه وصف بـ(قبيح التدليس)، ضِمْنَ المرتبة الرابعة: المرتبة التي اتفق على أنَّ أصحابها لا يقبل من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، فإنه سوف يجزم بأن عطية العوفي: مردودُ العنعنةِ، مقبولُ الحديث إذا صرح بالسماع. بل إنَّ الذي من منهجه رد العنعنة لمجرد إطلاق التدليس، يكاد يُقْسم برد عنعنة عطية، وقبول ما صرّح فيه، بعد وقوفه على ما سبق، من موافقة الحافظ أبي محمود المقدسي للحافظ ابن حجر، في إطلاق (التدليس) على عطية العوفي، كما ذكر آنفًا.

غير أنَّ هذا كلَّه وَهْمٌ محض، وخطأ فادح، يقع فيه من كان مجردُ الوصف بالتدليس عنده ـ بإطلاقه ـ مُوجبًا ردَّ العنعنة وقبول التصريح بالسماع.

ذلك لأن عطية العوفي مدلِّسٌ تدليس شيوخ، لا تدليس إسناد، وإن أطلق الحافظان: أبو محمود المقدسي، وابن حجر، عليه وصف (التدليس)!

---

(١) تعريف أهل التقديس (٢٤).

(٢) قصيدة أبي محمد المقدسي في المدلسين (٧١).

وتدليسه ـ كما جاء في ترجمته ـ أنه كان قد سمع من أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أحاديث، وسمع أيضًا من الأخباري محمد بن السائب الكلبي المشهور بالكذب[1]، فاصطلح عطيةُ العوفي مع نفسه، وكنَّى الكلبيَّ بأبي سعيد وروى عنه. (هذا إن ثبت عن عطيّة!!).

قال ابن حبان: «فإذا قيل له: من حدثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد به الكلبي»[2].

ولذلك فإن الذي منهجهُ ردُّ العنعنة وقبول التصريح بالسماع لمجرد إطلاق (التدليس) على الراوي، لن يكون منهجه هذا وهْمًا محضًا فحسب، ولا خطأ فادحًا فقط! إذا ما وقف على حديثٍ لعطية العوفي، يقول فيه: حدثني أبو سعيد! لأنه بمنهجه المُخطيء ذاك، وقع في حبائل تدليس عطية، وانطلتْ عليه خُدْعَتُه، ولا عَرَفَ كيف يستفيدُ من تحذير الأئمة من عطية، بإطلاقهم وصف (التدليس) عليه!!

هذا دليلٌ واحد كافٍ في بيان خطأ المحتج بمجرد إطلاق (التدليس) على الراوي، للقول بأنه: مردود العنعنة، مقبول إذا صرح بالسماع، وكاف بإسقاط ذلك المنهج. لأنه يُثبت أنه منهجٌ ليس خطأ فقط، بل مُوقِعًا فيما من أجْلِهِ تكلَّمَ العلماءُ في تدليس الشيوخ، وأوضحوا (المدلسين) به من (غير المدلسين).

ولو ذهبتُ أذكر أمثلة على رواة أطلق عليهم (التدليس)، وقُصد بإطلاق ذلك عليهم تدليسَ الشيوخ ـ لوجدتُ لعطية العوفي أمثالاً ليسوا بقلة! فكيف إذا دُرس المدلسون، وفُحصت مروياتهم،

---

(١) انظر تهذيب التهذيب (٩/ ١٧٨ ـ ١٨١).

(٢) المجروحين لابن حبان (٢/ ١٧٦)، وانظر تهذيب التهذيب (٧/ ٢٢٤ ـ ٢٢٦).

وسُبرت أحاديث آحادهم؟ أحسب أنَّ عددهم سوف يكون عظيم التأثير على كثير من الأحكام على السنة!!

[ثالثاً: أن للتدليس معانيَ متعددة لا تقتضي ردّ عنعنة الموصوفين بها]

ثالثًا: من الأسباب التي تدل على خطأ المنهج المتمسك لرد عنعنة الراوي بمجرد إطلاق التدليس عليه، سوى ما سبق: أنَّ الأئمة قد يطلقون على الراوي صفة (التدليس)، لمعان أخرى سوى تدليس الإسناد، وسوى تدليس الشيوخ أيضًا، مما لا يقتضي رد العنعنة وقبول التصريح بالسماع وحده

فقد يوصف الراوي بالتدليس لكونه يقول فيما أخذه (إجازة) بغير سماع: (أخبرنا)، كما وُصِف بذلك الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، لكونه روى بصيغة (أخبرنا) ما تحمّله بـ (الإجازة).

قال الذهبي: «هذا مذهب رآه أبو نعيم وغيره، وهو ضرب من التدليس»[(١)].

وذكر الحافظ ابن حجر أبا نعيم في (تعريف أهل التقديس) في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين[(٢)].

قلت: فهذا النوع من التدليس، إن كان له أثر، فإن أثره على عكس تدليس الإسناد! لأن فاعله (كأبي نعيم) يدلس ما صرح فيه بالسماع بقوله: (أخبرنا) في الإجازة، ولم يكن يدلس إذا عنعن. فمقتضى هذا التدليس: ردُّ (أخبرنا) وقبول (العنعنة)!! عند من لا يقبل الروايةَ بالإجازة.

فمن يكتفي بمجرد إطلاق التدليس لرد عنعنة الراوي، سوف يعامل أبا نعيم وأمثاله على ضد ما يقتضيه نوع (تدليسهم)، إن كان لنوع (تدليسهم) أثرٌ يقتضيه أصلًا!! فإن كان له أثر فقد

---

(١) ميزان الاعتدال (١/١١١).

(٢) تعريف أهل التقديس، لابن حجر (٢٧ رقم ١).

عاملوهم بضد ما يقتضيه تدليسهم، وإن لم يكن له أثرٌ فقد عاملوهم بما لا يستحقون! فتأمّلْ ذلك!!

وقال السخاوي في (فتح المغيث): «بل وُصف به ـ أي: بالتدليس ـ من صرح بالإخبار في الإجازة، كأبي نعيم، أو بالتحديث في الوجادة، كإسحاق بن راشد الجزري، وكذا فيما لم يسمعه كفطر بن خليفة، أحَدِ من روى له البخاري مقرونًا، ولذا قال علي بن المديني قلت ليحيى بن سعيد القطان: يُعتمد على قول فطر: (ثنا)؟ ويكون موصولاً؟ فقال: لا. فقلت: أكان ذلك منه سَجِيّة؟ قال: نعم.

وكذا قال الفلاس: إن القطان قال له: وما يُنْتَفَعُ بقول فطر: (ثنا عطاء)، ولم يسمع منه!

وقال ابن عمار عن القطان: كان فطر صاحب ذي: (سمعت... سمعت)، يعني: أنه يدلس فيما عداها، ولعله تجوَّز في صيغة الجمع، فأوهم دخوله، كقول الحسن البصري: «خطبنا ابن عباس» و«خطبنا عتبة بن غزوان» وأراد أهل البصرة بلده، فإنه لم يكن بها حين خطبتهما، ونحوه في قوله ـ يعني: قول الحسن ـ: «حدثنا أبو هريرة»، وقول طاوس: «قدم علينا معاذ اليمن»، وأراد أهل بلده، فإنه لم يدركه، كما سيأتي الإشارة إلى ذلك، في أول أقسام التحمل، ولكن صنيع فطر فيه غباوة شديدة، يستلزم تدليسًا صعبًا، كما قال شيخنا..»[1].

قلت: هذه كلها صنوف من التدليس، تقتضي التحرُّز من بعض صيغ السماع، دون بعض، وفي أحوال دون أحوال، ولا تقتضي التحرّز من العنعنة!!!

فأين هذا ممن يكتفي بمجرَّد رؤيته لقولهم: فلان مدلس، ليردَّ عنعنته، ويقبلَ تصريحَه بالسماع بأي صيغة؟!

---

(١) فتح المغيث، للسخاوي (١/ ٢١١ ـ٢١٢).

وقد وقع في نحوٍ من هذا الخطأ، العلامةُ المحدِّثُ الحافظُ عبد الكريم بن عبد النور أبو علي القطب الحلبي (ت ٧٣٥هـ)، في شرحه لصحيح البخاري المسمى: (البدر المنير الساري شرح الجامع الصحيح للبخاري).

فقد نقل الحافظ ابن حجر في (التهذيب) عن كتاب القطب الحلبي أنه قال: «مجاهد معلوم التدليس، فعنعنته لا تفيد الوصل، ووقوع الواسطة بينه وبين ابن عباس»[(١)].

فتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: «ولم أر من نسبه إلى التدليس، نعم.. إذا ثبت قول ابن معين: إن قول مجاهد: خرج علينا علي، ليس على ظاهره، فهو عين التدليس، إذ هو معناه اللغوي، وهو الإبهام والتغطية»[(٢)].

قلت: فانظر.. كيف استخلص القطبُ الحلبي من تأول مجاهد في صيغ الأداء أنه مدلس، ثم احتج بهذا على رد عنعنته! مع أن تدليس مجاهد في صيغ السماع المُمْكِنِ تَأَوُّلُها لا في (العنعنة)!! كما قال الحافظ: «ولم أر من نسبه إلى التدليس»، يعني: إلى تدليس الإسناد، بالرواية عمن سمع منه مالم يسمعه منه، بالصيغة المحتملة، وهي (عن).

فتدليس مجاهد لا يقتضي التوقف في قبول عنعنته، ولذلك تعقب الحافظ ابن حجر القطب الحلبي في ذلك.

فهذا سبب آخر يُسقط المنهج القائل صاحبه: إن مطلق الوصف بالتدليس، يقتضي رد العنعنة.

وهذا السبب له تعلق كبير بوصف الحسن البصري بالتدليس، وهو أحد الأدلة الموهنة لقول من يرد عنعنة الحسن، لتحقُّقهِ في الحسن نفسه.

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٤).

(٢) تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٤).

وقد سبق في النقل الآنف، أن السخاوي عدَّ الحسن البصري فيمن يدلسون تدليس التأول في صيغ الأداء.

وقال ابن دقيق العيد في (الاقتراح): «وقد يكون التدليس خفيًا، ولذلك مثالان: أحدهما: أنهم اختلفوا في سماع الحسن من أبي هريرة، فورد في بعض الروايات عن الحسن: حدثنا أبو هريرة! فقيل: إنه أراد حدَّث أهل بلدنا..»[1].

فانظر كيف يصف ابن دقيق العيد الحسن بخفي التدليس، وهو لا يعني به (تدليس الإسناد)، الذي يقتضي التوقف في (العنعنة)، وإنما يعني به (التأول) في صيغ الأداء، الذي لا يقتضي التوقف في قبول (العنعنة).

ومثل قول ابن دقيق العيد، قول الإمام الذهبي في (الموقظة): «ومن أمثلة التدليس: الحسن عن أبي هريرة، وجمهورهم على أنه منقطع، لم يلقه، وقد روي عن الحسن أنه قال: حدثنا أبو هريرة، فقيل: عنى بحدثنا: أهل بلده»[2].

وسوف يكون لنا عودة أخرى قريبة ـ إن شاء الله تعالى ـ إلى مسألة تأول الحسن لصيغ الأداء، في مبحث خاص بها.

والذي نريده من طرحها هنا: إثبات أنَّ من أسباب وصف الحسن بالتدليس: مالا يوجبُ التوقفَ في عنعنته، وهو تأولُ الحسن في صيغ الأداء.

فهذه ردودٌ ثلاثة على المحتج بمطلق وصف الحسن بالتدليس لرد عنعنته، وكل ردٍّ منها ـ بحمد الله تعالى ـ كافٍ لنقض ما اتفقتْ ثلاثتها على نقضه.

---

(١) الاقتراح، لابن دقيق العيد (٢١٣ ـ ٢١٤).

(٢) الموقظة، للذهبي (٤٩).

وهذا هو بطلان الحجة التي استخرجتُها من مذهب القائلين برد عنعنة الحسن.

[حجّةٌ أخرى لمن ردّ عنعنة الحسن]

لكن لهذا المذهب بقية لغو في حجته! وهو قوله: إن تقسيم المدلسين إلى مراتب عَمَلٌ مخترَع، لم يعمله الأئمةُ المتقدمون، ومنهجٌ مبتدع لم نجده في عمل المحدثين الأوائل.

[الردُّ عليها]

والرد الكافي الشافي على هذه الشبهة يستلزم تطويلًا زائدًا عن الحد، وهو ببحث خاص عن التدليس ألصق منه ببحث عن (الإرسال الخفي ومرويات الحسن البصري).

غير أني أقول: إن أوَّل ردٍ على ذلك اللغو: هو بالإشارة إلى أن هناك اختلافًا في حكم عنعنة المدلس.

إذ إن القائل برد عنعنة الحسن، اللاغي بأن (مراتب) المدلسين ليست مبنيةً على منهج سلف المحدثين، يقصد بذلك: أن عنعنة الحسن مردودة باتفاق سلف المحدثين! ثم يكمل هذا اللاغي كلامه، فيقول: لأن الحسن مدلس، وبما أن سلف المحدثين متفقون على عدم تقسيم المدلسين إلى مراتب، فمجرد كون الحسن البصري مدلسًا يعني أنه عندهم مردود العنعنة!!

هذا قوله.. أو قل: هذا لغوه!!

وهذا القول، إما أنه من جهل صاحبه، أو من تجاهله.. والقصد: أنه يَمُتُّ إلى الجهل بأواصر حميمة.

[الخلاف في حُكم عنعنة المدلس وأنه اختلافٌ مُعْتَبرٌ]

ذلك لأن هذا القول إنما بناه صاحبه على أنَّ سلف المحدثين متفقون على رد عنعنة المدلس، ولذلك قال: فمجرد كون الحسن البصري مدلسًا يعني: أنه عندهم مردود العنعنة باتفاق.

ومما بناه على اعتقاد اتفاق المحدثين الأوائل على رد عنعنة المدلس أيضًا، إنكار تقسيم المدلسين إلى مراتب.

لذلك فسأذكر ما ينقض أساسه المنقوض، أوّلاً. ثم أثبتُ استخلاصًا مني - إن شاء الله تعالى - تقسيم السلف - ضِمْنًا - المدلسين إلى مراتب.

وهذا هو معنى قولي في بداية هذا الرد، قبل سطور: إن أول رد على هذا اللغو، هو بالإشارة إلى وجود اختلاف في حكم عنعنة المدلس.

والاختلاف في حكم عنعنة المدلس، من المسائل المشهورة، في كتب المصطلح، ذكر الاختلاف فيها: الخطيب البغدادي في (الكفاية)، وغيره ممن جاء بعده، وذكروا أن من العلماء من ردَّ حديث (المدلس) مطلقًا، ومنهم من قبله مطلقًا، ومنهم من فصَّل، على اختلاف أيضًا في ذلك التفصيل[1].

فليس القول برد عنعنة المدلس، بل والمكثر من التدليس، إلا قولاً من أقوال عدة، فحكاية هذا القول - وإن كان هو الصحيح عند قائله - على أنه الحكم الذي لا يخالفه غيره، ولا وجود لشيء سواه، لا شك أنه من الباطل!

فعنعنة الحسن، ولو كان مدلسًا عمن سمع منه مالم يسمعه منه، بل ومكثرًا من ذلك، لم تزل عند أقوام مقبولة مطلقًا. فكيف يزعم أحدٌ ممن يعلم ذلك، أن عنعنة الحسن يجب أن يكون مُتَّفقًا على ردِّها بين سلف المحدثين، لأنهم لا يُقسّمون المدلسين إلى مراتب؟!!

نعم لعنعنة المدلس حكمٌ عند المتأخرين، قد يظهر أنهم مُتَوَارِدُون عليه، شِبْهُ مُتّفقين عليه، لكنّ المتأخرين هُمُ الذين أنكر عليهم ذلك المخالفُ تقسيمَهم المدلسين إلى مراتب.

---

(١) انظر الكفاية، للخطيب (٣٩٩)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (٥٨٢ - ٥٨٣)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٢١٤ - ٢١٧)، وتدريب الراوي للسيوطي (١/ ٢٢٩ - ٢٣٠).

فلا هو أخذ بقول المتأخرين كله، ومنه تقسيم المدلسين إلى مراتب، ولا هو راضٍ من المتقدمين اختلافهم في حكم عنعنة المدلس، ولا جعل لاختلافهم هذا أي اعتبار، بتقليده المحض لما توارد عليه المتأخرون من حكم العنعنة. فهو كمن يسمع ما يشاء، ويصم عما يشاء! قلّد فلا أحسن التقليد، ثم أراد الاجتهاد فخلّط!!

ثم إن كثيرًا من المعاصرين أخذوا الحكم الذي يظهر أن المتأخرين كأنهم متفقون عليه، وهو رد عنعنة المدلس المكثر، على أنه الحكم الصحيح الذي لا يُنظر إلى ما سواه، حتى أصبح ذلك إلفًا عندهم، أنساهم أن في المسألة خلافًا يجب اعتباره.

وأقول: إن الخلاف في حكم عنعنة المدلس المُكثِر، مما يجب اعتباره، لأن هناك أسبابًا تدل على أنه خلاف معتبر.

منها: التناقض الواضح غير القليل بين (رد عنعنة المدلس المكثر) و(تطبيقات كثيرةٍ للمحدثين)، كتصحيح عنعنة المدلس المكثر في كتب الصحيح![1].

ألا يمكن أن يكون وجود عنعنة المدلسين في كتب الصحيح بناء على قول آخر، ومذهب سوى مذهب عامة المتأخرين، الذين يردون عنعنة المدلس المكثر مطلقًا؟!

ومن الأسباب الموجبة اعتبار الاختلاف في عنعنة المدلس: تَوَقُّفُ بعض أركان عِلْم الحديث، عن إصدار حُكم ما، على عنعنة المدلس. مما يدلّ على أنَّ المسألة ليست بسهولة القَطْع البَتات، برد عنعنة المدلس المكثر مطلقًا.

فقد ذَكرَ ابنُ رجب الحنبلي في (شرح علل الترمذي) أقوال

---

(١) انظر فتح المغيث للسخاوي (١/٢١٨ ـ ٢١٩)، وتدريب الراوي (١/ ٢٣٠).

الأئمة ومذاهبَهم في عنعنة المدلس، ثم قال: «وأمَّا الإمام أحمد فتوقف في المسألة، قال أبو داود: سمعت أحمد سئل عن الرجل يُعرف بالتدليس في الحديث، يحتج به فيما لم يقل فيه: حدثني، أو سمعت؟ قال: لا أدري»[1].

ألا يدل هذا على أنَّ المسألة ليست بتلك السهولة.. أو السذاجة!!

[مناهج معتبرة في معاملة المدلّسين]

ومن الأسباب التي تدل على أنَّ الاختلاف في عنعنة المدلس اختلاف معتبرٌ... أيضًا: ظهورُ منهجٍ وقولٍ يُعامِلُ به الأئمةُ عنعنةَ بعضِ المدلسين، على خلاف القولِ برد عنعنتهم، وعلى خلاف الأقوال المنصوص عليها في كتب المصطلح!

ذلك لأني لاحظتُ أنَّ كثيرًا من الأئمة يُمَشُّونَ عنعنة بعض المكثرين من التدليس، ويقبلونها، وإن لم يصرحوا بالسماع؛ إلا إذا وقع في روايتهم ما يُستنكر، فإنهم حينها يُعِلّون ذلك الحديث المنكَر بعينه، بتدليس راويه مع عنعنته.

وهذا يعني أنَّ المكثرين من التدليس، أو بعضهم، على هذا القول: مقبولو العنعنة، إلا في الحديث الذي فيه ما يُسْتنكر.

وهذا المنهج وجدته لائحًا في تصرفات كثيرة، لا تخفى على من عانى شيئًا من هذا العلم.

وانظر مبحث دغفل بن حنظلة في هذا البحث، لتجد تصرفًا واضحًا للإمام البخاري، يدل على هذا المنهج[2].

وقد وجدت أيضًا تصرفًا وقولاً صريحًا يدل عليه، للحافظ الفقيه: أبي عمر بن عبد البر، في كتابه (التمهيد).

---

(١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (الحديثية): (رقم ١٣٨)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (٥٨٣).

(٢) انظر ما سيأتي (١٠٦٠ ـ ١٠٧٠).

فقد وجدته قال في موطنٍ عن قتادة: «قال بعضهم قتادة إذا لم يقل: سمعت، أو حدثنا، فلا حجة في نقله! وهذا تعسُّفٌ»[1].

فهذا يدل على أنَّ قتادة عند ابن عبد البر: مقبولُ العنعنة.

ثم قال ابن عبد البر في موطن آخر: «قتادة إذا لم يقل: سمعت، وخولف في نقله، فلا تقوم به حجة، لأنه يدلس كثيرًا عمن لم يسمع منه، وربما كان بينهم غير ثقة»[2].

فانظر كيف قيَّد عدم قبول عنعنة قتادة بشرط، وهو فيما إذا خولف في نقله. ثم وازن بين هذه العبارة، وبين عبارته الآنفة الذكر، الدالة على قبول عنعنة قتادة.

ألا يقطع هذا بأن قتادة مقبول العنعنة، إلا في الرواية التي تُستنكر، عند ابن عبد البر؟!!

ثم ألا يكون كلام ابن معين الآتي على هذا المذهب أيضًا؟

قال يعقوب بن شيبة، كما في (الكفاية) للخطيب: «قلت لابن معين: أفيكون المدلس حجة فيما روى؟ أو حتى يقول: حدثنا وأخبرنا؟ فقال: لا يكون حجة فيما دلس»[3].

فالذي أرى كلام ابن معين يدل عليه: هو أنَّ المدلس لا تُرَدُّ عنعنته، إلا فيما قامت الأدلة أو القرائن على أنه دلَّسه، ومن هذه القرائن نكارة حديثه، التي لا يحتملها أحد رواته الظاهرين في إسناده، لكونهم ثقاتٍ، فتُحمل النكارةُ على الواسطة المحذوفة.

وأصرح من كلام ابن معين على هذا المذهب، قولُ يعقوب بن سفيان الفسوي في (المعرفة والتاريخ): «وحديث سفيان

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٩/ ٢٨٧).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٣/ ٣٠٧).

(٣) الكفاية، للخطيب (٤٠٠).

- يعني: الثوري - أبي إسحاق، والأعمش، مالم يُعْلَمْ أنه مُدلِّس، يقوم مقام الحجة»[1].

فماذا يعني قوله: «مالم يُعْلَمْ أنه مُدَلِّس؟» إذا لم يكن على المذهب الذي ذكرته!

وأصرح من جميع هذا، قَولُ المعافى بن زكريا النهرواني (ت ٣٩٠هـ)، في كتابه (الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي)؛ حيث قال: «وقد ذكرنا في بعض ما تقدّم من مجالسنا هذه بعض ما وقع إلينا فيه من الأخبار تدليس. وذكرنا أن خبر المدلس مقبول غير مردود، إذا كان عدلاً، ولم يكن في ما يُخبر به ما يوجب توهينه؛ وأن الشافعي ومَنْ وافقه، كانوا لا يرون خبرَ المدلِّس حجةً إلا أن يقول: (حدثنا) أو (أخبرنا) أو (سمعت)»[2].

وعلى كل حال، فالذي قصدتُه من ذكر هذا المذهب، مع الإشارة المتقدمة إلى الاختلاف في حكم عنعنة المدلس، هو بيان البون الشاسع بين من قَطَعَ الحكم في عنعنة المدلس: بردها، دون التفاتٍ إلى مراتب المدلسين، بل بنفي وجودها؛ وبين واقع المسألة، وعُمْق الاختلاف فيها، ووجاهة أكثر من قولٍ فيها، مع حاجتها إلى دراسة عميقةٍ تستجلي كثيرًا من جوانبها.

أفلا يستحي - بعد هذا - الرادُّ لعنعنة الراوي مطلقًا، لمجرد وصف أحد له بالتدليس؟!! دون تيقظ إلى معنى (التدليس) المقصود! ودون اعتبار للاختلاف في مسألة قبول عنعنة المدلس والتفصيل فيها! فضلاً عن التنبه لمرتبة الراوي من المدلسين! بل بإنكار وجود هذه المراتب أصلاً!!!

فيا رادَّ عنعنة الحسن، لمجرَّد وصفه بالتدليس، ولإنكار

---

(١) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٦٣٧).

(٢) الجليس الصالح للمعافى بن زكريا (٣/ ٢١٠ - ٢١١).

مراتب المدلسين: أسمعتَ الآن بأنَّ حُكْمَ عنعنة المدلِّس ليس قولاً واحدًا! وأن المسألة لا كما تريدُ لها: من أن تكون عملاً آليًا، يقوم على أنه: متى وُجد راوٍ وُصف بتدليس رُدَّتْ عنعنتُه، بلا تَرَدُّد.

[مراتب المدلسين عند سلف المحدِّثين]

أمَّا مراتب المدلسين، واعتبارُها عند سلف المحدثين، فمما لا يشك به طلبة العلم النبوي.

فاعتبار كثرة التدليس من الراوي وقلته، وأن كثيرَ التدليسِ مردودُ العنعنة دون قليله، قولٌ صرَّح به علي بن المديني، فقد أخرج الخطيب بإسناده في (الكفاية) إلى يعقوب بن شيبة، أنه قال: «سألت علي بن المديني عن الرجل يدلس، أيكون حجة فيما لم يقل حدثنا؟ قال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا، حتى يقول حدثنا»[1].

قلت: فكلام علي بن المديني فيه: أنه لا تُرَدُّ العنعنة من المدلس حتى وإن كثر التدليس منه، لكن إذا غلب التدليس على روايته رُدّت عنعنته.

ويشير إلى هذا المذهب قولُ الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: «وإنما كان تَفَقُّدَ من تَفَقَّدَ منهم سماع رواةِ الحديثِ ممّن روى عنهم، إذا كان الراوي ممن عُرف بالتدليس في الحديث وشُهِرَ به...»[2].

لكن علَّق ابن رجب في (شرح علل الترمذي) على (الشهرة) في كلام الإمام مسلم، بقوله: «وهذا يحتمل أن يريد به كثرةَ التدليس في حديثه، ويحتمل أن يريد ثبوتَ ذلك عنه وصحته»[3].

---

(١) الكفاية للخطيب (٤٠٠).
(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٣٣).
(٣) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٥٨٣).

قلت: لكن تعقيب الإمام مسلم معرفة الراوي بالتدليس بأن يكون أيضًا مشهورًا به، يرجح الاحتمال الأول، وهو: أنه أراد بالشهرة كثرةَ التدليس في حديثه، لأنَّ التأسيس أولى من التأكيد.

بل يجزم بذلك: أنَّ الإمام مسلمًا في مقدمة صحيحه، وأثناء حديثه الحارِّ عن الحديث المعنعن، ردًّ على من يشترط في المتعاصِرَيْن ثُبوتَ اللقاء، ولو مرَّة، بأن الراوي المعروف بالسماع من شيخ له، قد يفوته من ذلك الشيخ بعض علمه، فيرويه عنه بواسطة، وربما حذف تلك الواسطة. مع ذلك، ومع كون هذا العمل هو عين التدليس، إلا أنه لا يوجب التوقف في قبول عنعنة ذلك الراوي، إذا كان غالب رواياته عن ذلك الشيخ سماعًا منه بغير واسطة... هذا مضمون كلام الإمام مسلم(١).

وضرب الإمام مسلم لذلك مثلاً بهشام بن عروة في كثرة سماعه عن أبيه، إلا أنه لم يسمع من أبيه أحاديث، فرواها عن أبيه بواسطة، وأسقط هذه الواسطة أحيانًا، وذكر الإمام مسلم مثلاً واقعيًا لذلك الفعل من هشام بن عروة.

والإمام مسلم بذلك يقول لمخالفه: مع ذلك لم يتردد أحدٌ في قبول عنعنة هشام عن أبيه، مع أنَّ هشامًا دلس عن أبيه(٢)!.

وقد ذُكر هشام لذلك ـ فعلاً ـ في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين، كما في كتاب الحافظ ابن حجر (تعريف أهل التقديس)(٣).

فهذا يقطع بأن الإمام مسلمًا كان يعتبر لكثرة تدليس الراوي وقلته وزنًا في الحكم على عنعنته.

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٣١ ـ ٣٢).
(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٣١ ـ ٣٢).
(٣) تعريف أهل التقديس، لابن حجر (٤٦ رقم ٣٠).

ومن ناحية أخرى: يدل كلام الإمام مسلم أيضًا، على أنَّ المُخْتَصَّ بشيخ، أكثر منه السماع، لا يضره في ذلك الشيخ أن يكون مدلِّسًا، حتى ولو ثبت أنه دلس عنه في أحاديث.

فهذه دلالة واضحة على أن للمدلسين عند سلف المحدثين مراتب، من ناحية كثرة تدليسهم وقلته.

وأيضًا فإن للمدلسين مراتب، عند سلف المحدثين، من ناحية تدليسهم: هل هو للثقات، أم للضعفاء.. غالبًا، فمن كان إذا دلس، إنما يدلس الثقات، فهو مقبول العنعنة، ومن كان يدلس الضعفاء، فهو مردود العنعنة.

وهذا القول في المدلسين، ثابت عن جماعة من الأئمة، مثل: أبي علي الحسين بن علي بن زيد الكرابيسي (ت ٢٤٨هـ)[١]، والبزار[٢]، وأبي الفتح الأزدي[٣]، وابن حبان[٤]، والدارقطني[٥]، وابن عبد البر[٦]، وغيرهم، كما تجده أيضًا في مثل (فتح المغيث) للسخاوي[٧]، و(تدريب الراوي) للسيوطي[٨].

فماذا يقول المُنكِرُ لوجود مراتب للمدلسين بعد هذا؟!

والعجيب أن هذا (المُنكِر) قلَّد من يرد عنعنة الحسن البصري من المعاصرين، ثم لمَّا بُهِت بمخالفته لابن حزم وابن حجر، في قبولهما لعنعنة الحسن، أراد أن يجتهد! فلا هو قلَّد، أو أخذ بقول المتأخرين في قبول عنعنة الحسن! ولا هو فَهِم

---

(١) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٥٨٣).
(٢) تدريب الراوي، للسيوطي (١/ ٢٢٩).
(٣) الكفاية للخطيب (٤٠٠).
(٤) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، لابن بلبان (١/ ١٦١).
(٥) سؤالات الحاكم للدارقطني (رقم ٢٦٥).
(٦) التمهيد، لابن عبد البر (١/ ١٧).
(٧) فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢١٥ ـ ٢١٦).
(٨) تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٢٢٩).

مقاصد المتقدمين بالوصف بالتدليس، ولا عقل عنهم تقسيمهم الضمني للمدلسين إلى مراتب، بل ولا أوسع نظره في أقوالهم حول حكم عنعنة المدلسين!!

فلو قلد وسكت؟! إذ (من صمت نجا).

وبهذا يظهر لصاحب بيت العنكبوت مصداق قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾[1].

ولا يبقى للمحتج لرد عنعنة الحسن خيطٌ يتعلق به، في حين أنَّ إخبار ابن حزم، وبعده ابن حجر، بأنَّ الحسن مقبول العنعنة، لأسبابٍ ذكراها: كقلة التدليس، وعن غير الضعفاء، بقي هذا الإخبار منهما لا دال على نقيضه، ولا وجه لرده، فهو القول الذي يجب الأخذ به حتى الآن.

كيف إن تَرَيَّثْتَ قليلاً، لترى الأدلةَ القاطعة على قبول العنعنة من الحسن؟!

[حجّةٌ أخيرةٌ لمن ردّ عنعنة الحسن والردّ عليها]

وقبل ذلك... فقد لاحت لي بقية خيط مهترئ، قد يتعلق به من يحتج لرد عنعنة الحسن... أو قل: بقية خيطين!!

الأول: أن النسائي ممن وصف الحسن بالتدليس، ضمن جزئه الصغير في المدلسين، كما تقدم[2]. ألا يدل صغر حجم ذلك الجزء، وقلة المذكورين فيه، على أنهم كبار المدلسين، ممن لا تقبل عنعناتهم؟

والثاني: أننا نلاحظ الاهتمام البالغ من الأئمة بتصريح الحسن بالسماع، وحرصهم على إثبات ذلك وبيانه، ألا يدل ذلك على عدم قبول إلا ما صرح فيه الحسن بالسماع؟

---

(١) سورة العنكبوت: الآية ٤١.

(٢) انظر ما تقدم (٤٥٨ ـ ٤٥٩).

فأقول: أمَّا الرد على الأول: فإنه قول غفل تمام الغفلة عن الأمر الذي تبين رُسوخه، وسطع وضوحه، خلال الباب الأول من هذا البحث، من أنَّ (رواية المعاصر عمن لم يلقه) عند المتقدمين وعند جمهور المتأخرين (تدليس)، يطلقون عليها ذلك، وإن خالفوا بين حكم هذا التدليس عن حكم (رواية من سمع مالم يسمعه منه).

ثم غفل أيضًا: عن أنَّ الحسن أولى الرواة قاطبة بأن يكون وصفُهُ بالتدليس إنما هو لروايته عمن عاصره ولم يسمع منه، إذ الحسن أكثر الرواة إشكالاً من هذه الناحية، وأكبرهم عددًا في مسائله عمن قيل إنه لم يسمع منهم.

وقد سبق الحديث عن ذلك[1]!

ثم زاد فغفل أيضًا: عن أنَّه قد ثبت عن غير واحد من المتقدمين، كخلف بن سالم، وابن حبان والحاكم: أن وصفهم للحسن بالتدليس، إنما هو لروايته عمن عاصرهم ولم يسمع منهم، كما سبق أن أوضحناه في كلام الأئمة أنفسهم، ومِنْ وَصْفِهِمْ نَفْسِهِ الذي وصفوا فيه الحسنَ بالتدليس[2].

وبما أنه قد ثبت عن بعض الأئمة المتقدمين، أنَّ وصفَهم الحسنَ بالتدليس إنما هو لروايته عمن عاصره ولم يسمع منهم، وجب حمل وصف النسائي بالتدليس عليه أيضًا. لأن الأئمة، وخاصة المتقدمين منهم، إنما يَرِدُون - في الغالب - موردًا واحدًا، ويَصْدُرُون عن مَصْدرٍ واحد، وبعضُهم مِرْآة بعض، وكلامهم يخرج من مشكاة واحدة. فإجمال بعضهم يُبَيِّنه بيانُ بعضهم، وإطلاق الواحد منهم يُقيِّده تقييدُ غيره، وعموم كلام الإمام يُخصِّصه تخصيصُ أخيه.

(١) انظر ما سبق (٤٦٥ - ٤٧٦).

(٢) انظر ما سبق (٤٦٦ - ٤٧٦).

وقد سبق عن ابن أبي حاتم، أنه ذكر قولين لابن معين في راوٍ واحد، فقال معقبًا على ذلك: «اختلفت الرواية عن يحيى بن معين في: المبارك بن فضالة، والربيع بن صبيح، وأولاهما أن يكون مقبولاً منهما محفوظًا عن يحيى، ما وافق أحمد وسائر نظرائه»[1].

فهذه قاعدة حسنة في حمل كلام الأئمة بعضه على بعض، مادام يحتمل ذلك.

لذلك فإن حمل وصف النسائي للحسن بالتدليس، على أنه تدليس: (رواية المعاصر عمن لم يلقه)، هو المحمل الصحيح، الذي ينبغي حَمْلُ وصف النسائي عليه.

فإذا حملنا كلام النسائي على ذلك، فقد أشبعنا هذا النوع من التدليس بيانًا في حكمه، فقد ذكرنا في الباب الأول: أن تدليس رواية المعاصر عمن لم يلقه، لا يوجب التوقف في قبول العنعنة مطلقًا، لكن المكثر منه يُشك في لقائه للمعاصرين، حتى إذا ثبت لقاؤه لأحدهم مرَّة، حُملت عنعنته عنه بعد ذلك على الاتصال.

وهذا الحكم هو حكم عنعنة الحسن البصري.

ثم إننا لم ننته بعد من بيان بطلان الاحتجاج بذكر النسائي للحسن في جزئه الصغير عن المدلسين، بأن الحسن مردود العنعنة، فقائل ذلك احتج بصغر حجم الجزء، وقلة عدد المذكورين فيه، على أنَّ المذكورين فيه هم رؤوس المدلسين، ممن يجب رد عنعنتهم بظنه

وبيان بطلان ذلك: هو أنَّ الحسن ليس هو الوحيد ممن

---

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨/ ٣٣٩).

ذكرهم النسائي في جزء المدلسين، مع كونه ممن قُبلت عنعنته، بل فيمن ذكر النسائي في جزء المدلسين جماعةٌ ممن صُنفوا في مرتبة من تُقبل عنعنته من المدلسين.

وهذا يدل على بطلان دعوى ذلك المحتج ـ فيما لو احتج ـ بصغر حجم المدلسين للنسائي، على أنَّ من فيه جميعهم مردودو العنعنة.

فمّمن ذكره النسائي في جزء المدلسين، كما ورد في سؤالات السلمي للدارقطني[١]، و(ميزان الاعتدال) للذهبي[٢]:

١ ـ سفيان بن عيينة: وسفيان بن عيينة ممن يُضربُ بهم المثل في المدلسين الذين تقبل عنعنتهم، لكونه لا يدلس إلا عن ثقة.

قال أبو الفتح الأزدي ـ كما في (الكفاية) للخطيب ـ: «فنحن نقبل تدليس ابن عيينة ونظرائه، لأنه يحيل على مليء ثقة»[٣].

وقال الدارقطني ـ كما في (سؤالات الحاكم له): «يتجنب تدليس ابن جريج، فإنه وحش التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح... فأما ابن عيينة فإنه يدلس عن الثقات»[٤].

وقال ابن عبد البر في (التمهيد): «وقالوا: ويقبل تدليس ابن عيينة، لأنه إذا وقف أحال على: ابن جريج، ومعمر، ونظرائهم»[٥].

---

(١) سؤالات السلمي للدارقطني (رقم ٤٤٢).
(٢) ميزان الاعتدال للذهبي (١/ ٤٦٠).
(٣) الكفاية للخطيب (٤٠٠).
(٤) سؤالات الحاكم للدارقطني (رقم ٢٦٥).
(٥) التمهيد لابن عبد البر (١/ ٣١).

بل لقد بالغ[1] ابن حبان حيث ادَّعى أنه لا يوجد مدلس لا يدلس إلا عن ثقة غير سفيان بن عيينة!

لكن عبارة ابن حبان تحتمل معنىً ليس فيه مبالغة!

فقد ذكر الحُكْمَ بردِّ عنعنة المدلس عنده، ثم قال: «اللهم إلا أن يكون المدلس يُعْلم أنه ما دلس قطعًا إلا عن ثقة، فإذا كان كذلك، قُبلت روايته وإن لم يُبيِّن السماع، وهذا ليس في الدنيا إلا سفيان بن عيينة وحده، فإنه كان يدلس، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبرٌ دلس فيه، إلا وُجد ذلك الخبرُ بعينه قد بيَّن سماعه عن ثقةٍ مثلِ نفسهِ»[2].

فَنَفْيُ ابنِ حبان متعلِّقٌ بالراوي الذي لا يُدلِّس إلا كبارَ الحفاظ المتقنين، لا بنَفْيِ وجود راوٍ يُدلسُ صدوقًا، أو ثقة ليس في الطبقة العليا من العدالة.

يُشير إلى ذلك قولُ ابن حبان: «ولا يدلس إلا عن ثقة متقن».

ويشير إليه أيضًا، وبوضوحٍ أكثر، قوله: «قد بيّن سماعَه عن ثقةٍ مثلِ نفسِه» أي: من ثقة في درجة سفيان بن عيينة نفسه من الوثاقة.

ولذلك كله: ذكر الحافظ ابن حجر سفيان بن عيينة في المرتبة الثانية: مرتبة من تقبل عنعنتهم[3].

---

(١) انظر تعقب الحافظ ابن حجر لابن حبان بذلك في (تعريف أهل التقديس) (٦٥)، وتعقب السخاوي أيضاً في (فتح المغيث) (١/ ٢١٥).
(٢) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (١/ ١٦١).
(٣) تعريف أهل التقديس (٦٥ رقم ٥٢).

وأَطَلْتُ في تِبْيان شهرة سفيان بن عيينة بقبول عنعنته، لكي لا يبقى لدى أحد شك في أنَّ ذِكْرَ النسائي لأحد في جزء المدلسين، ليس دليلاً للقول بأنه مردود العنعنة.

كيف وقد ذَكَرَ سفيانَ بن عيينة؟! وشُهرتهُ في قبول العنعنة مَضْرَب المثل!!

ثم أُتبعُ سفيانَ بن عيينة بغيره، ممن ذكرهم النسائي في جزء المدلسين، وذكرهم الحافظ ابن حجر في مرتبة من تقبل عنعنته في كتابه (تعريف أهل التقديس)... باختصار:

٢ ـ يحيى بن أبي كثير: ذكره الحافظ في المرتبة الثانية[١].

٣ ـ ويونس بن عبيد: ذكره الحافظ في المرتبة الثانية[٢].

٤ ـ وسليمان التيمي: ذكره الحافظ في المرتبة الثانية[٣].

٥ ـ وإسماعيل بن أبي خالد: ذكره الحافظ في المرتبة الثانية[٤].

٦ ـ وسعيد بن أبي عروبة: ذكره الحافظ في المرتبة الثانية[٥].

٧ ـ والحكم بن عتيبة: ذكره الحافظ في المرتبة الثانية[٦].

٨ ـ وسفيان الثوري: ذكره الحافظ في المرتبة الثانية[٧]

---

(١) تعريف أهل التقديس (رقم ٦٣).
(٢) تعريف أهل التقديس (رقم ٦٤).
(٣) تعريف أهل التقديس (رقم ٥٤).
(٤) تعريف أهل التقديس (رقم ٣٦).
(٥) تعريف أهل التقديس (رقم ٥٠).
(٦) تعريف أهل التقديس (رقم ٤٣).
(٧) تعريف أهل التقديس (رقم ٥١).

هؤلاء ثمانية رواة ذكره النسائي في جزء المدلسين، وهم في مرتبة من تقبل عنعنتهم!

ويضاف إليهم: حميد الطويل، فإنه وإن ذكره الحافظ في المرتبة الثالثة[١]، مرتبةِ من لا تقبل عنعنته، فقد خالفه العلائي، وذكره فيمن تقبل عنعنته[٢].

فمع حميد الطويل، ثم الحسن البصري الذي ذكره الحافظ في مرتبة من تقبل عنعنته أيضًا، كما سبق، يكون عدد الرواة: عشرة.

فإذا علمتَ أنَّ عدد من ذكرهم النسائي في جزء المدلسين، جميعهم: سبعة عشر راويًا، وظهر لك أنَّ عدد مقبولي العنعنة منهم تجاوز نصفهم، لم يبق لديك شك في أنَّ ذكر الحسن في جزء المدلسين للنسائي، وصغر حجم هذا الجزء، وقلة عدد المذكورين فيه، ليس دليلاً، ولا شبه دليل: على أن الحسن مردود العنعنة عند النسائي.

بل هذا مثال قوي وواضح على أمر قد سبق نقضه، وهو الدعوى القائلة: بأن مجرد الوصف بالتدليس كاف لرد عنعنة الموصوف به.

فهؤلاء أكثر من نصف من أطلق عليهم النسائي (التدليس)، وهم ممن تقبل عنعنتهم! فهل بقيت تلك الدعوى الباطلةُ: دعوى باطلةً، كما هي، أم زالت... وتلاشت بالكلية، وانْقرضَ قائلُها!!

ثم بقيت الشبهة الثانية المتهافتة: وهي ملاحظة عناية الأئمة بتصريح الحسن بالسماع، وحرصهم على إثباته، وأنَّ ذلك يدل على أنَّ الحسن لا يُقبل منه إلا ما صرّح فيه بالسماع.

---

(١) تعريف أهل التقديس (رقم ٧١).

(٢) جامع التحصيل، للعلائي (١١٣، ١٦٨، رقم ١٤٤).

فقائل هذا لم يفهم حتى الآن، فيمن نحن نتكلم؟ وأرجو أن يفهم إن أكمل باقي البحث!

فإن عناية الأئمة بتصريح الحسن بالسماع، وفرحهم به، إنما هو بسبب كثرة الاختلاف في أصل سماع الحسن من عامة من روى عنهم، ومن أجل شكهم حتى في اللقاء المجرد بمن حدَّث عنهم، فحِرْصُهم على ذكر السماع: لإثبات أصل السماع، ليمكنهم قبول عنعنته بعدئذ.

فالحسن مدلس عمن عاصره ولم يلقه، يا مَنْ يفهم!

إلى هنا... وما سبق جُلُّه في إبطال قول من يرد عنعنة الحسن البصري، وفي كشف شبهاته، وبقي القول الآخر، وذكر براهينه.

وخلاصة ما ذكرناه: أنَّ الراوي إذا وصف بالتدليس، لم يكن وصفه المجرد بذلك مستلزمًا رد عنعنته، لأن التدليس يطلق ويراد به معان عدة، ليس منها ما يوجب رد العنعنة إلا واحد وهو (رواية السماع ما لم يسمعه). ثم إنه حتى هذا النوع من التدليس الذي يوجب رد العنعنة، لا يوجبها على كل حال، لكن.. إذا صُنف المدلس في أحد منازلها الموجبة لرد العنعنة: تلك المنازل التي وضعت على أساس: كثرة التدليس وقلته، وتدليس الثقات أو الضعفاء، ونحو ذلك.

فإذا أردنا تطبيق هذا المنهج في مسألة (تدليس الحسن) وجدنا أنَّ المسألة مجابٌ عليها من أوَّل مرحلة: معرفة نوع التدليس الذي وصف به الحسن. إذ قد أثبتنا فيما سبق(١)، وبقيَّة البحث دليل ثابت ماثل عليه: أنَّ تدليس الحسن ليس إلا رواية المعاصر عمن لم يلقه، وهو نوع التدليس الذي لا يوجب التوقف

---

(١) انظر ما سبق (٤٦٥ ـ ٤٧٦).

في قبول العنعنة مطلقًا، لكنه يوجب في حق من غلب عليه أن يَثْبُتَ أصل السماع، وأن يُعرفَ حصول اللقاء.. ولو مرَّة واحدة، لنتحقق من انتفاء هذا النوع من التدليس: رواية المعاصر عمن لم يلقه.

وقلت: إننا أثبتنا هذا فيما سبق، وأن بقية البحث دليل ثابت ماثلٌ عليه.

أمَّا إثباته فيما سبق: فمن صريح أقوال بعض من وصفوا الحسن بالتدليس: إما بصريح المقال: كالإمام الذهبي[1]، أو بصريح المثال: كخلف بن سالم[2] وابن حبان[3] والحاكم[4].

نعم... جاء عن الإمام الذهبي أن الحسن ربما وقع منه تدليس: (رواية السامع مالم يسمعه) أيضًا! لكننا تكلمنا عن هذا، وبينا ما فيه[5]. بل حتى الإمام الذهبي لم يُصْدِر حُكْمًا على عنعنة الحسن بناء على هذا النوع من التدليس، إما لندرة وقوعه من الحسن، أو لعدم وجوده أصلاً... وإنما كان هذا من الذهبي مجرَّد شك واحتمالَ وُقُوع!

وعلى كل حال، فقد خالف الإمامَ الذهبيَّ بذلك (إن فُهِمَ كلامُه بالاعتساف) أهلُ السَّبر من المتقدمين، كخلف بن سالم، وابن حبان، وخالف كلامَه السَّبرُ الماثلُ أمام عينيك في هذا البحث، الدّال على أن تدليس الحسن إنما هو (رواية المعاصر عمن لم يلقه).

فلا جرم أن لا يكون لعبارة الإمام الذهبي تلك أي أثر.. بعد أن لم يكن لها أثر حتى عند الإمام الذهبي نفسه!!

---

(١) انظر ما سبق (٤٧٣ ـ ٤٧٦).
(٢) انظر ما سبق (٤٦٦ ـ ٤٧١).
(٣) انظر ما سبق (٤٧١ ـ ٤٧٢).
(٤) انظر ما سبق (٤٧٢ ـ ٤٧٣).
(٥) انظر ما سبق (٤٧٣ ـ ٤٧٦).

أمّا أن باقي هذا البحث يثبت أن تدليس الحسن: تدليس رواية المعاصر عمن لم يلقه، فهو ما ستراه في الدراسة التطبيقيّة - إن شاء الله تعالى -، وهو الدليل القاطع، والحكم الفصل، الذي لا يصح لأحد وقف عليه إلا الإذعان له! لأنه الدليل الواقعي، المعتمد على سبر حديث الحسن، بسبر تقف عليه بنفسك، لا خبرًا يخبرك به فلان عن فلان، حتى يحتمل الصدق أو الخطأ. وهو سبر في حدود الطاقة البشرية، وفي حدود اطلاعي.. بالطبع.

لكني مع ذلك، أعلم أنَّ سبر الحفاظ والأئمة أحب إلى نفسك، وأدخل إلى طمأنينة قلبك.. وهو كذلك حتى إلى نفسي وقلبي!

وهذا هو ما ادّخرتُه لك - هداني الله وإياك - إلى هذا الموضع، ليكون خاتمة المسك، بِبَرْدِ اليقين، وراحةِ الطُّمَأنينة.

الذين قبلوا عنعنة الحسن وأدلتهم:

[الذين قبلوا عنعنة الحسن وأدلتهم]

فسأذكر ما يدل على أن الحسن: مقبول العنعنة، لا يُتوَقف عن تصحيح حديثه لعدم تبين السماع. وما أذكره ليس من كلامي، ولكن من كلام أئمة الحديث، أو من واضح تطبيقاتهم وصريح تصرفاتهم.

ولتذكر أنه لم يسبق أن ذكرت لك إمامًا من الأئمة ردَّ عنعنة الحسن، وهو الذي وجدت. إلا ما دلت عليه طبقة الحسن في المدلسين عند العلائي[1]، وهي طبقة من اختُلف في قبول عنعنته! ولا أدري... ولستُ إخال أدري: من هو هذا المخالِفُ لمن سيأتي ذكرهم، إن شاء الله تعالى؟!

(١) انظر (٤٦١ - ٤٦٢).

وأبدأ بأقوال الأئمة الدالة على عدم التوقف في قبول حديث الحسن المعنعن، أي: الدالة على قبول عنعنته.

قال ابن سعد في (الطبقات): «ما أسند من حديثه، وروى عمن سمعه منه، فحسن حجة، وما أرسل من الحديث: فليس بحجة»[1].

فهذا صريح في أنَّ رواية الحسن عمن ثبت سماعه منهم: صحيحة حجة، بلا قيد التصريح بالسماع، وهذا هو معنى قول ابن سعد: «وروى عمن سمع منه»، فإن معناها هو ما قاله ابن سعد: «وروى عمن سمع منه» أي: علمنا أنه قد سمع منه.

ولو كان ابن سعد يقصد أنه لا يُقبل إلا ما صرّح الحسنُ فيه بالسماع، لكان بذلك قاصرَ التعبير، لا يعرفُ كيف يقولُ ما يَقْصُد... وحاشاه! ولَكان يجبُ أن يقول، لو قصد ذلك: (وصرح بالسماع عمن روى عنه).

أكثرتُ في تفسير كلام ابن سعد مع وضوحه، وظهور القسم المردود من حديث الحسن في كلامه، ألا وهو: ما أرسله الحسن.. لا ما عنعنه.. فتنبّه! لأنه لم يَزَلْ - في بعض مَنْ كَتَبَ - مَنْ يفهمُ كلامَ ابنِ سعدٍ على أنه لا يقبل عنعنةَ الحسن[2]!!

وقال ابن جرير الطبري في مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، من (تهذيب الآثار): «مراسيلُ الحسن أكثرها صحف غير سماع، وأنه إذا وُصلت الأخبار، فأكثر روايته عن

---

(١) طبقات ابن سعد (٧/١٥٧ ـ ١٥٨).

(٢) انظر (شرح منظومة أهل التدليس، للذهبي)، لعبد العزيز بن محمد الغماري (٢٤).

مجاهيل لا يعرفون، ومن كان كذلك فيما يروي من الأخبار، فمن الواجب عندنا أن نتثبت في مراسيله»[1].

فانظر إلى ابن جرير رحمه الله، مع حملته الشديدة على الحسن، وأنه يروي عن المجاهيل ـ فيما يظنه ابن جرير ـ. . . مع ذلك يقول: «فمن الواجب عندنا أن نتثبت في مراسيله»! فانظر كيف حَصَرَ ما يجب التثبُّتُ فيه من مرويات الحسن، فيما يُرسله الحسن إرسالاً فقط، دون جميع ما يروي!!

ثم قد سبق أن ذكرنا: عن ابن حزم رحمه الله، أنه يقبل عنعنة الحسن، مع ذكره أنه مدلس، وذلك في كلام لابن حزم في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام)[2] في غاية الصراحة، فعُد إلى الموطن السابق، وقف عليه من جديد[3].

وقد سبق أيضًا: أنَّ الحافظ ابن حجر ذكر الحسن في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، في كتابه (تعريف أهل التقديس)[4]. والمرتبةُ الثانية هي (مرتبة من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح، لإمامته وقلة تدليسه في جنب ماروى: كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة، كابن عيينة»[5].

قلت: أو كان تدليسه لا يوجب رد العنعنة أصلًا، لأنه تدليس (رواية المعاصر عمن لم يلقه): كالحسن البصري.

ولم يذكر الحافظ ابن حجر هذا الاحتمال، لأن مذهب الحافظ هو ما انتهينا منه في الباب الأول: أن رواية المعاصر عمن لم يلقه إرسال خفي، ليس بتدليس!

---

(١) تهذيب الآثار، لابن جرير (مسند علي) (١١٣).
(٢) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (١/ ١٤١ ـ ١٤٢).
(٣) انظر ما سبق (٤٦٠ ـ ٤٦١).
(٤) تعريف أهل التقديس، لابن حجر (٥٦ رقم ٤٠).
(٥) تعريف أهل التقديس (٢٣).

هذه أقوال الأئمة في قبول عنعنة الحسن، وبقيت أفعالهم.

ومع أنَّ (القول مقدم على الفعل) عند الأصوليين، إلا أنَّ الفعل هنا مقدم على القول! وسوف تعلم لِمَ؟!

فإذا قلتُ: إني سأذكر لك هنا، تصرّفاتٍ لسادة النقاد الجهابذة، الدالة على قبول العنعنة من الحسن البصري، وأنَّ من هؤلاء السادة: علي بن المديني، والبخاريَّ، ومسلمًا، والترمذيَّ، والبزارَ، وابنَ الجارود، وابنَ خزيمة، وأبا عوانة، وابنَ حبان، والحاكمَ، والبيهقيَّ، والضياءَ المقدسي... وغيرَهم، إن ذكرت لك هؤلاء فيمن قبلوا عنعنات الحسن بصريح فعالهم وتصرفاتهم، علمتَ: لِمَ كان الفعل مُقدَّمًا على القول هنا؟ لأن الفعل ضمَّ أمراءَ المؤمنين في الحديث.. على رأي واحد، وهو قبول: عنعنة الحسن البصري!!

وبيان ذلك: من مسائل سماع الحسن من بعض الصحابة رضي الله عنهم.

أولاً: مسألة سماع الحسن من أبي بكرة: نفى بعض الأئمة مثل يحيى بن معين(١)، أن يكون للحسن سماع من أبي بكرة، وأثبت السماع غير واحد أيضًا، منهم الإمام البخاري وشيخه علي بن المديني، كما أذكره لك الآن إن شاء الله تعالى.

والمهم هو أنَّ دليل البخاريِّ وعليِّ بن المديني على ثبوت سماع الحسن من أبي بكرة دليلٌ واحد، صح عندهما عن الحسن تصريحُه فيه بالسماع من أبي بكرة.

فقد أخرج البخاري في صحيحه حديثًا صرَّح فيه الحسن بالسماع من أبي بكرة، ثم نقل عقب الحديث مقالةً لشيخه

---

(١) التاريخ ليحيى بن معين (رقم ٤٥٩٧).

علي بن المديني، أنه قال: «إنما صح عندنا سماع الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث»[1].

فانْتَبِهْ إلى الحَصْر الواضح في عبارة علي بن المديني: «إنما صح عندنا سماع الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث».

ومعنى هذا الحصر: أنَّ الحسن لم يصرح بالسماع من أبي بكرة، فيما صح عنه، إلا في ذلك الحديث الذي قال عقبه علي بن المديني عبارته السابقة.

وهذا يعني أنَّ بقية أحاديث الحسن عن أبي بكرة المعنعنة ليس لها في الدنيا طريق يصرح فيه الحسن بالسماع! عند علي بن المديني.

هذا ما يدل عليه حَصْرُ علي بن المديني لدليل السماع في ذلك الحديث الواحد، ورِضاءُ البخاري عن ذلك، واستدلالُه به.

فإذا وجَدْنا ـ بعد ذلك ـ أحاديثَ للحسن عن أبي بكرة، يرويها الحسن بصيغة (عن)، وخرَّجنا هذه الأحاديث، فلم نجد في شيء من طرقها تصريحَ الحسنِ بالسماع، قطعنا الأمل بوجود طريق يصرح فيه الحسنُ بالسماع في تلك الأحاديث، لأنه بذلك يكون قد وافق جُهدُنا حُكْمَ إمامين حافظين مطَّلعين على السنة، هما علي بن المديني، والبخاري... وأَعْظِمْ بهما!!

وعلى كل حال، فهذا يدل على أنَّ البخاري على رأي شيخه: في ثبوت سماع الحسن من أبي بكرة، وفي دليله على هذا السماع، وأنه لم يثبت عند البخاري أن الحسن صرح بالسماع من أبي بكرة إلا في ذلك الحديث الواحد.

فلو كان الحسن مردود العنعنة عند البخاري، ما الواجب على البخاري فِعْلُه مع بقية أحاديث الحسن المعنعنة التي يرويها عن أبي بكرة رضي الله عنه؟

---

(١) صحيح البخاري رقم (٢٠٧٤).

لا شك أنَّ الواجب عليه فعله مع هذه الأحاديث هو ردُّها، وعدم قبولها، وعدم إخراجها في صحيحه، لأنها أحاديث معنعنة للحسن، لم يصرح الحسن بالسماع في شيء من طرقها، كما شهد بذلك علي بن المديني، ورضيه البخاري.

لكن البخاري لم يفعل ذلك! لأن الحسن عنده غير مردود العنعنة!!

فقد أخرج البخاري في صحيحه، سوى الحديث الذي صرَّح فيه الحسن بالسماع، ثلاثةَ أحاديث أخرى، يرويها الحسن عن أبي بكرة، بصيغة (عن)[1]!

هذا يدل على أنَّ البخاري لا يتطلب لعنعنات الحسن ـ بعد ثبوت اللقاء مرَّة ـ تصريحًا بالسماع.

وهذا يقطع بأن الحسن البصري مقبول العنعنة عند الإمام البخاري! وهذه نتيجة النتائج!!

وإذا كان علي بن المديني، والإمام البخاري يوافقه، على أنَّ الحسن لم يصرِّح بالسماع من أبي بكرة إلا في حديث واحد، هو الحديث الذي قال علي بن المديني عَقِبَهُ العبارةَ المذكورةَ آنفًا.

إذا كان ذلك... ثم بعد التنقيب الشديد، والبحث المتقصّي، والسبر الدقيق، وجدنا أحاديث أخرى فيها تصريحُ الحسنِ بالسماع من أبي بكرة، وهي ـ في الثابت منها ـ:

حديث أخرجه أبو داود[2]، والنسائي[3]، والبيهقي في (السنن الكبرى)[4].

---

(١) صحيح البخاري (رقم ٧٨٣، ١٠٤٠، ٤٤٢٥).

(٢) سنن أبي داود (رقم ٦٨٣)، ووازنه بما في السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ١٠٦)، وفتح الباري للحافظ ابن حجر (٢/ ٣١٣ عقب الحديث رقم ٧٨٣).

(٣) سنن النسائي الصغرى (رقم ٨٧١)، والكبرى (رقم ٩٤٣).

(٤) سنن البيهقي الكبرى (٣/ ١٠٦).

وحديث ثان: أخرجه الإمام أحمد في (مسنده)، وابن أبي شيبة في (مسنده)، وابن عدي في (الكامل)[1].

وأثر ثالث: أخرجه الإمام أحمد في (مسائل صالح)، والبلاذري في (أنساب الأشراف)، وابن عساكر في (تاريخ دمشق)[2].

هذه أحاديث ثلاثة ثبت فيها تصريح الحسن بالسماع من أبي بكرة رضي الله عنه، وهي سوى الحديث الذي حصر عليٌّ بن المديني فيه طريقَ معرفة سماع الحسن من أبي بكرة، ووافقه الإمام البخاري على ذلك!!

فبعد أن وجدنا هذه الأحاديث، يكون عدد ما ثبت عن الحسن التصريح فيه بالسماع: أربعة أحاديث.

فإذا وقفنا بعد ذلك على مجموعةٍ أخرى من أحاديث الحسن عن أبي بكرة، مرويّةٍ بالعنعنة بينهما، فإننا سوف نعلم علمًا (يُشبه اليقين) أن هذه الأحاديث المعنعنة بينهما لا وجود لطريق من طرقها فيه التصريح بالسماع، ولا سبيل إلى وجود ذلك!!

أقول ذلك... لأننا بعد حضر ما صرح الحسن بسماعه من أبي بكرة في حديث واحد، كما نص عليه فيلسوف الحديث، وطبيبه في علله: علي بن المديني، ثم يوافقه على ذلك: شيخ الصنعة، وسيد المحدثين، الإمام البخاري.

بعد هذا الحصر من هذين الإمامين، إذا ندَّ عن حفظهما غيرما حديث صرح فيه الحسن بالسماع، وإذا عزب عن علمهما

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/٤١ ـ ٤٢)، ومسند ابن أبي شيبة، انظر إتحاف الخيرة للبوصيري ـ الميكروفيلم (٧١/أ) والذي بتحقيق عبد الكريم (رقم ١١٥)، والكامل لابن عدي (٦/٣٢٠).

(٢) مسائل صالح (رقم ١١٠٧)، وأنساب الأشراف للبلاذري (رقم ٩٩٤)، وتاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (١٧/٦٣٩).

ذلك، أو سَهَيًا عنه، فلا أظن أن الأمر يتجاوز تلك الأحاديث التي إنما تمَّ الوقوف عليها بعد زمن طويل من الجهد الجهيد.

أعني: أن تلك الأحاديث التي صرَّح فيها الحسن بالسماع من أبي بكرة، الزائدة على ذلك الحديث الواحد الذي حصر علي بن المديني والبخاري التصريح بالسماع فيه، هي وحدها، ولا حديثَ سواها يوجد في الدنيا، صرح فيه الحسن بالسماع من أبي بكرة رضي الله عنه.

ولو أني لم أجد تلك الأحاديث الزائدة، التي صرح فيها الحسن بالسماع من أبي بكرة، ثم احْتَجَجْتُ بكلام علي بن المديني وموافقة البخاري له، على أنه لا وجود لحديث يصرح فيه الحسن بالسماع من أبي بكرة مطلقًا.. إلا في ذلك الحديث الواحد، لما أَلْفَيْتُ لقولي عائبًا. إذ كفى بهذين الإمامين، وأمرًا يتفقان عليه، أن يكون العِلْم اليقين! لكنّ الله شاء أن نعرف أنه هو وحده عالم كل شيء... سبحانه!!

فإذا وجدتُ تلك الأحاديث، اتّسَعَ حَصْرُ ذينك الإمامين لما صرَّح فيه الحسن بالسماع من أبي بكرة، ليشمل تلك الأحاديث في حصره، وبقيت بقيّةُ أحاديث الحسن عن أبي بكرة المعنعنة مجزومًا على أنه لا وجود لطريق من طرقها يُذْكر فيه السماع.

بل حَصْرُ الإمامين، مع استدراك العبد الفقير عليهما، مع التوسع في تخريج الأحاديث المعنعنة، وبقائها مع ذلك التوسع معنعنة؛ ذلك كله لا يدع للمتنطع أن يمارس هوايته، بطرح احتمالِ وجودِ طريقٍ من طُرُقِ الأحاديثِ المعنعنةِ فيه تصريحُ بالسماع... والحمد لله على ذلك!

أقول ذلك: لأني أريد الاحتجاج بتصحيح جماعة من الأئمة، لأحاديث معنعنة للحسن عن أبي بكرة، على أن الحسن مقبول العنعنة عندهم، لأن تصحيحهم تلك الأحاديث مع عدم

وجود طريق لها صرَّح الحسن فيه بالسماع، يعني: أنهم لم يتوقفوا في قبول عنعنته طلبًا للسماع، وهذا يعني أنهم حملوا عنعنة الحسن على الاتصال، ولم يُساوِرْهُم شكٌّ في قبولها.

وسوف أشير إلى تلك الأحاديث المعنعنة، وأذكر من صحّحها، وأوَثّقُ ذلك بذكر موضعه في الحاشية، أمّا من أراد الوقوف على تلك الأحاديث بمتونها، وإلى تخريجها المتوسع - بحمد الله تعالى - فسيجد ذلك في مبحث أبي بكرة، إن مدّ الله تعالى في العمر، ويسر سبحانه إتمامه في عمل مُستقبليّ بمنه وفضله.

فهناك حديث: صححه الترمذي، وابن حبان، والحاكم(١).

وحديث آخر: صححه الترمذي، والحاكم(٢).

وحديث آخر: حسَّن البزار إسناده، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم(٣).

وحديث آخر: صححه ابن خزيمة وابن حبان(٤).

وحديث آخر: صححه ابن خزيمة، وابن حبان، وصحح البيهقي إسناده أيضًا(٥).

وحديث آخر: صححه الحاكم(٦).

---

(١) جامع الترمذي (رقم ٢٢٦٢)، والإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (رقم ٤٥١٦)، والمستدرك للحاكم (٣/١١٨ - ١١٩) (٤/٢٩١).

(٢) جامع الترمذي (رقم ٢٢٨٧)، ومستدرك الحاكم (٣/ ٧٠ - ٧١).

(٣) مسند البزار - خط نسخة الرباط ٣٩٣ (١٥٢، ١٥٢ - ١٥٣)، وصحيح ابن خزيمة (رقم ١٣٦٨)، وصحيح ابن حبان (الإحسان رقم ٢٨٨١)، ومستدرك الحاكم (١/ ٣٣٧).

(٤) صحيح ابن خزيمة (رقم ٢٠٧٥)، وصحيح ابن حبان، الإحسان (رقم ٣٤٣٩).

(٥) صحيح ابن خزيمة (رقم ١٦٢٩)، وصحيح ابن حبان، الإحسان (رقم ٢٢٣٥)، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي (رقم ٤٨٥٩).

(٦) مستدرك الحاكم (١/ ٣٣٩).

وحديث آخر: وهو آخرها، صححه ابن حبان[1].

ونقف مع هذه الحجة الدامغة على قبول عنعنة الحسن عدَّة وقفات، نستجلي بعض نواحي قوَّتِها:

الأولى: أنَّ من الذين قبلوا واحتجوا بعنعنة الحسن، هم بعض من وصفوا الحسن بالتدليس، كابن حبان والحاكم.

وهذا يقطع بصحة ما سبق أن قررناه، وهو: أن تدليس الحسن تدليس لا يوجب رد عنعنته مطلقًا، وإنما يُتَوَقف في قبول حديثه عن المعاصر له غالبًا، حتى يثبت أصل السماع واللقاء، ثم لا نتردد بعد ذلك في قبول عنعنته. وهذا هو صريح عمل الإمام البخاري، وكذا ابن حبان، والحاكم، مع وصفهما الحسنَ بالتدليس.

الثانية: أنَّه لو فرضنا أبعد الاحتمالات، بأنَّ للحسن أحاديث صرح فيها بالسماع من أبي بكرة، زائدةً على الحديث الذي حصر فيه تَبْيِيْنَ السماع كلٌّ من: علي بن المديني، والبخاري، وزائدة أيضًا على ما استدركتُهُ عليهما! إذا فرضنا هذا الاحتمال، فلن يكون ذلك في مجموع تلك الأحاديث التي ذكرتُ تصحيحَ الأئمة لها، ولا في نصفها، وبذلك تصفو لي بعض الأحاديث، على رغم كل الاحتمالات الساقطة أيضًا، تدل على أنَّ الحسنَ مقبولُ العنعنة عند أولئك الأئمة الأعلام.

إذ لو لم أجد للحسن عن أبي بكرة من الأحاديث المعنعنة التي صححها الأئمة سوى حديثٍ أو حديثين، لأمكن للمتنطع أن يقول: إن احتمال اطلاع من صحح ذلك الحديث، أو الحديثين، على طريق صرَّح فيه الحسن بالسماع، لم تطلع عليه أنت، لم يزل احتمالاً لائحًا.

---

(١) صحيح ابن حبان، الإحسان (رقم ٤٤٠).

فأقول له: أمَا والأحاديث المعنعنة التي صححها الأئمة سبعة أحاديث، فلا مجال للكلام حتى لهذا المتنطع.

وعلى كل حال:

فالدعاوى إذا لم يقيموا عليها   بينـاتٍ فأصحابها أدعياءُ

وعلي بن المديني، والبخاري: كل واحد منهما حجة بنفسه في هذا العلم، وقد حصروا ما صرَّح فيه الحسن بالسماع من أبي بكرة في حديث واحد.

ثم وجد العبد الفقير أنه قد فاتهما شيء، وأقام البينة على ذلك، فيما ستراه إن شاء الله تعالى، إن يسر الله إتمام البحث.

فالذي يريدُ ادعاءَ وجودِ أحاديثَ فاتت: حُجَّتيْ الإسلام وجُهْدَ العبد الفقير، فعليه البينة، وإلا كان دعيًّا في هذا العلم، إذ لَمْ تَكُنِ الدعاوى الفارغةُ يومًا، والاحتمالاتُ المأخوذةُ من الهباء، والكلامُ الذي لم يسبقه جُهد، طاعنًا على العلم، مُشَكِّكًا في الجهد الذي سبقتْهُ جهود.

الوقفة الثالثة: أن الإمام الذهبي كان قد قال كلمة، ونقلناها عنه سابقًا، تزعم هذه الكلمة: أنَّ أهل الصحيح أعرضوا عن معنعنات الحسن لأنه مدلس[1]!

فأيُّ إعراضٍ هذا؟!! بعد تصحيح البخاري، والترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم لمعنعنات الحسن!! وسيأتي غيرهم!

وليست المعنعنات التي صححها هؤلاء كغيرها، لأنها معنعناتٌ لا تحتمل وجودَ طريقٍ يُصرِّحُ الحسنُ فيه بالسماع في شيء منها.

---

(١) انظر ما سبق (٤٧٥ ـ ٤٧٦).

وكفى بذلك رادًّا على عبارة الإمام الذهبي، التي كأنه ينقلها عن غيره[1].

ثم نأتي على مسألة أخرى من مسائل سماع الحسن وإرساله، لنستخرج منها قبول الأئمة لعنعنة الحسن.

المسألة الثانية: مسألة سماع الحسن من سمرة بن جندب، رضي الله عنه.

ومسألة سماع الحسن من سمرة، أو عدم سماعه، من أعقد مباحث هذا البحث، كما ستراه في موضعه ـ إن شاء الله تعالى ـ ذلك لأن الأقوال فيها لم تكن على الطرفين كالعادة: سمع أو لم يسمع.. لكنها تفرَّعَتْ إلى فروع أخرى، كنفي السماع إلا في حديث واحد، أو نفيه مطلقًا وأن رواية الحسن عن سمرة من صحيفة يرويها الحسنُ وِجادة[2].

غير أنَّ المُسلَّم به، أنَّ الأحاديث التي صرح الحسن بالسماع فيها من سمرة قليلة جدًا، حصرها عامةُ المتقدمين، ممن تكلموا في المسألة، في حديث واحد، وزاد بعض المتأخرين حديثًا آخر، وزاد بعضهم الآخر أيضًا حديثًا، لتكون ثلاثة أحاديث[3].

والذي أيَّده هذا البحث: أنَّ الحسن لم يصرح بالسماع عن سمرة، فيما صحَّ عنه، إلا في حديث واحد، كما قال عامة المتقدمين.

وهذا الحديث الواحد هو حديث العقيقة، كما ستراه في موضعه ـ إن شاء الله تعالى ـ لكن المهم هو أنَّ الترمذي بعد أن

---

(١) انظر (٤٧٦).

(٢) انظر ما سيأتي (١١٧٥ ـ ١١٨٨).

(٣) انظر ما سيأتي (١٢٢٠ ـ ١٢٦٠).

أخرجه في (جامعه)، نقل عن الإمام البخاري أنه قال: «قال علي ـ ابن المديني ـ: وسماع الحسن من سمرة صحيح، واحتج بهذا الحديث»[1].

وهذا الحديث، وهو حديث العقيقة، هو الذي حُصِر سماعُ الحسن من سمرة فيه، وأن الحسن لم يسمع من سمرة سواه، عند جمع من الأئمة: مثل النسائي، والبزار، والدارقطني، وغيرهم[2].

وهذا إن دلَّ على شيء، فإنما يدل دلالةً قاطعة، على أنَّ الحسن لم يصرح في شيء من حديثه عن سمرة بالسماع، إلا في ذلك الحديث الواحد، مما حمل بعض الأئمة ـ ومنهم النسائي والبزار والدارقطني ـ على أن ينفوا سماعَ الحسن من سمرة.. إلا في ذلك الحديث الواحد!

وخالفهم بعض الأئمة، فاكتفوا بتصريح الحسن بالسماع في ذلك الحديث الواحد، وحملوا باقي أحاديث الحسن عن سمرة المعنعنة على الاتصال، ومن هؤلاء علي بن المديني، كما نقلناه عنه آنفًا.

وقد أورد الإمام البخاري في (تاريخه) الكبير حديث العقيقة في ترجمة الحسن البصري، ثم قال: «قال علي: وسماع الحسن من سمرة صحيح، وأخذ بحديثه: من قتل عبده قتلناه»[3].

قلت: وحديث الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ: «من قتل عبده قتلناه...»، هو من أحاديث الحسن عن سمرة المعنعنة، التي صحَّت إلى الحسن البصري كما سيأتي تخريجه في مبحث سمرة[4]، إن شاء الله تعالى.

---

(١) الجامع للترمذي (١/ ٣٤٣ رقم ١٨٢)

(٢) انظر ما سيأتي (١١٨١ ـ ١١٨٥).

(٣) التاريخ الكبير، للبخاري (٢/ ٢٩٠).

(٤) انظر ما سيأتي (١٣١٦ ـ ١٣١٨).

فأَخْذُ علي بن المديني بهذا الحديث، واحتجاجُه بما يدل عليه ظاهرُ فقهه، يدل على أنَّ علي بن المديني حمل عنعنةَ الحسن فيه على الاتصال. وهذا أمرٌ ظاهر، وهو معنى قول علي بن المديني: «سماع الحسن من سمرة صحيح»، يعني: أنَّ أحاديث الحسن عن سمرة كلها محمولة على الاتصال، بعد ثبوت سماع الحسن من سمرة في حديث العقيقة!

لكني أتعمّق قليلاً في الاستدلال، حيث إني تعجّبْتُ أولاً من ذكر الإمام البخاري لحديث: «من قتل عبده قتلناه...»، وتخصيصه بالذكر من بين أحاديث الحسن عن سمرة المعنعنة الكثيرة في بيان أنَّ علي بن المديني أخذ به.

ثم تبيّن لي السبب؟

ذلك أنَّ الإمام البخاري أراد أن يُعرِّفنا بأن احتجاج علي بن المديني بأحاديث الحسن عن سمرة، فيما سوى الحديث الذي صرَّح فيه الحسنُ بالسماع، لم يتخلف هذا الاحتجاج في شيء من أحاديث الحسن عن سمرة المعنعنة، ولا في أحد أغرب تلك الأحاديث!

ذلك لأن حديث: «من قتل عبده قتلناه...»، يدل على أنَّ السيِّدَ يُقادُ بعبده، وأنه يُقتصُّ من السيد إذا أتلف عضوًا من أعضاء عبده. وهذا الظاهر من الحديث يُخالفُ ما عليه جمهورُ أهل العلم، ومنهم الأئمة الأربعة، فإنهم مُتَّفقون على أنَّ السيد لا يقاد بعبده، بل الأئمة سوى أبي حنيفة على أنَّ الحُرَّ لا يقاد بالعبد أصلًا، وذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى إلى أنَّ الحر يقاد بعبد غيره، أمَّا بعبده فلا، كما تقدم[1].

---

(١) انظر المبسوط للسرخسي (٢٦/١٣٠)، والمجموع للنووي، تكملة المطيعي (١٨/٣٥٧ ـ ٣٥٨)، والمغني، لابن قدامة (٩/٣٤٨ ـ ٣٤٩).

فأَخْذُ علي بن المديني بهذا الحديث، الذي قد يعتبره غيره: مما فيه نكارة، لتفرده بالنص على هذا الحكم الجليل المعتلِّقِ بالدماء، يدل هذا على أنَّ علي بن المديني شديدُ الأَخْذِ بعنعنة الحسن البصري، لا يتردَّدُ في الاحتجاج بشيء منها، بعد ثبوت الإسناد إلى الحسن، وبعد ثبوت لقاء الحسن بمن روى عنه.

وهذا هو ما قصده الإمام البخاري، عندما ذكر أنَّ علي بن المديني أخذ بحديث الحسن عن سمرة مرفوعًا: «من قتل عبده قتلناه». فكأن الإمام البخاري يقول: إن من شدّة اعْتِدادِ علي بن المديني بأحاديث الحسن عن سمرة المعنعنة، أنه احتج بذلك الحديث منها، الذي قد يرده غيره!

إذًا فعلي بن المديني ممن بلغوا في الاحتجاج بعنعنة الحسن كلَّ مبلغ، ولا كان عنده أيُّ شُبْهةٍ في اتصالها.

ومثله تمامًا الإمام البخاري، حيث كان يأخذ أيضًا بحديث الحسن عن سمرة مرفوعًا: «من قتل عبده قتلناه». فيما نقله الترمذي في (العلل الكبير) عن شيخه البخاري[1].

فالبخاري على درجة علي بن المديني في الاحتجاج بمعنعنات الحسن، وعلى تلك القوة البالغة في الأخذ بها.

بل كلُّ من أثبتوا أصل سماع الحسن من سمرة، بحديث العقيقة، على مثل رأي علي بن المديني والبخاري: في قبول باقي أحاديث الحسن عن سمرة المعنعنة، من غير توقف عن تصحيحها، أو تردد في ثبوت اتصالها... مع أنَّها معنعنة!!

ومن هؤلاء الأئمة الذين لم يترددوا في الاحتجاج بمعنعنات الحسن عن سمرة: الترمذي في جامعه[2]، وابن الجارود في

---

(١) العلل الكبير للترمذي (٢/ ٥٨٨ رقم ٢٣٨).
(٢) انظر أمثلة لذلك في جامع الترمذي: (رقم ١٣٦٨، ١٥٨٣، ١٢٩٦، ١٩٧٦، ١٢٣٠، ٣٢٣١، ٣٩٣١، ١٢٣٧، ١٢٦٦، ٣٢٧١).

(المنتقى)[1]، الذي قال عنه الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبدًا، إلا في النادر، في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد»[2].

وأيضًا من هؤلاء الأئمة: ابن خزيمة[3]، وأبو عوانة[4]، والحاكم[5]، والبيهقي[6]، والضياء[7]، وابن القطان الفاسي[8]، ومغلطاي[9]، والهيثمي[10].

فانظر - عافاك الله - إلى هذا بعين الإنصاف، كيف حَفِلَتْ كُتب الصِّحاح بمعنعنات الحسن، وكيف توارد العلماءُ من سادة المحدثين على تصحيحها والاحتجاج بها.

ولو شئتُ أن أضرب على ذلك أمثلة أخرى لفعلت، لكني لا أرى الأمر يحتاج إلى ذلك، إذ كما قال الأول:

فليس يصح في الأفهام شيء   إذا احتاج النهار إلى دليل[11]

ولكن من أراد زيادة النظر في أدلة قبول الأئمة لعنعنة

---

(١) أمثلة ذلك في المنتقى لابن الجارود: (رقم ١٢٠٦، ٦٤٤، ٦٢٢، ٦٧٣، ٦١١، ٩٧٣، ٢٨٥، ١٠١٥، ١٠٢٤، ٩١٠).

(٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٤/ ٢٣٩).

(٣) صحيح ابن خزيمة: (رقم ١٧١٠، ١٧١١، ١٧٥٧).

(٤) انظر البدر المنير لابن الملقن (٢/ ٢٢١/ب)، وكنز العمال (رقم ١٨٠٢٦). وانظر القسم المفقود من مستخرج أبي عوانة (٣٣).

(٥) أمثلة ذلك في المستدرك للحاكم: (٢/ ١٧٥)، (١/ ٢٧٠)، (٤/ ٣٦٧ - ٣٦٨)، (١/ ٤٨)، (٢/ ٢٢٣) (٤/ ٢٨١) (٢/ ٥٤٦) (٢/ ١٤١ - ١٤٢) (٢/ ١٥ - ١٦) (٢/ ٢١٤) (٣/ ٢٤ - ٢٥) (٢/ ٢٣٠) (١/ ٧٢) (٢/ ٣٥).

(٦) السنن الكبرى، للبيهقي (٥/ ٢٩٦).

(٧) انظر كنز العمال (٩٠٦٣) والحديث في (ص ١٤٣٧)

(٨) بيان الوهم والإيهام، لابن القطان (٢/ ٧٨/أ).

(٩) الإعلام بسنته، لمغلطاي (٤/ ١٣٤/أ - ب).

(١٠) مجمع الزوائد، للهيثمي (٤/ ٢٧٣).

(١١) شرح ديوان المتنبي: وضعه عبد الرحمن البرقوقي (٣/ ٢١٥).

الحسن، فعليه بالدراسة التطبيقيّة من بحثنا هذا، فهي مليئةٌ طافحةٌ بذلك.

وأعينه بالوقوف على مثل مبحث عائذ بن عمرو، وعبد الله بن مغفل، وعثمان بن أبي العاص، وعمران بن حصين، وعمرو بن العاص، رضي الله عنهم أجمعين، وغيرهم، ممن سيأتي ذكرهم، ومما أرجو الله تعالى أن ييسر لي إتمامه، إن شاء الله تعالى.

فمن ذا الذي يقول بعد ذلك: إن أهل الصحيح أعرضوا عن معنعنات الحسن؟!!

ومن هذا الذي يزعم: أن الحسن إذا لم يصرح بالسماع فحديثه مردود؟!! وأي جُرْم يقترفه في حق السنة بذلك؟!! وأي استخفاف بأئمة الأمة يجرؤ عليه بهذا القول والفعل؟!!

لا شك أنَّ العذر مبسوطٌ لمن اجتهد فأخطأ، أمَّا من قلَّد، وتعصب، وأعمى بصره عن الحق، فآثمٌ إِثْمَ العائل المستكبر!!!

والله أعلم.

الفصل الرابع

تأوُّلُ الحسن البصري

في صيغ السماع

الفصل الرابع:

تَأَوُّلُ الحَسَنِ البصري في صِيَغِ السَّمَاعِ

إن من أسباب كثرة الإشكالات في مسائل سماع الحسن وإرساله، ومن دواعي تعقيدها، واضطراب الرأي فيها، ما نص عليه بعض الأئمة، من تَأَوُّلِ الحسن في صيغ الأداء.

وهمْ يعنون بذلك: أن الحسن كان يتأوّل الصيغ التي تحتمل التأول على غير ظاهرها، مثل تأويل: (أخبرنا) على أنها: أخبر قومنا، و(خطبنا) على أنها: خطب أهل البصرة، و(غزا بنا) أي: بأهل بلدنا... ونحو ذلك.

أمّا نحو: (سمعت) و(أخبرني) و(حدَّثني) مما لا وجه لتأويله، فلا يحق لأحد التأول فيها (إلّا إذا اقترن بها ما يدل على التأوّل صريحًا)، ولا زعم أحدٌ نسبة ذلك إلى الحسن البصري أو غيره من الثقات، لأن قَصْد التأول فيها غير مقبول لغة، ثم هي بالتأوّل كذب محض.

[جواز التأوّل في صيغ السماع لغةً وشرعاً مع حُسْن النيّة]

ولبيان جواز تأوّل الصيغ التي لحقها الضميرُ الدالُّ على الجمع... لغةً وشرعًا، ولكي لا يُظَن بفاعل ذلك الكذب، إذا صدر منه بحسن نيَّة، ومن غير قصد الكذب والغش، أذكر الشواهد والأدلة الآتية:

ففي الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ، في ذكر الدجال، وقتله لذلك الرجل الصالح، أنَّ هذا الرجل الصالح يقول للدجال، كما جاء في الحديث: «أشهد أنك الدَّجال الذي حدثنا رسول الله ﷺ حديثه...»[1].

---

(١) صحيح البخاري (رقم ٧١٣٢)، وصحيح مسلم (٢٩٣٨).

قال السخاوي في (فتح المغيث)، وأورد هذا الحديث: «إذ من المعلوم تأخر ذلك الرجل، فيكون حينئذ مراده: حدَّث الأمة وهو منهم»[1].

ثم أورد السخاوي اعتراضًا سخيفًا، وكأنه أقره! قال: «ولكن قد خدش في هذا أيضًا بأنه قد قيل: إن ذاك الرجل هو الخضر عليه السلام، يعني على القول ببقائه، وحينئذ فلا مانع من سماعه»[2].

قلت: وليس الرد على هذا الاعتراض من شأن هذا البحث، ولا حياةُ الخضر أو عدمُ حياته من اهتماماتِ جدِّ العلم، وهو بالترفِ العلميّ قمين!

ويشهد لصحة التأول في الصيغ المتصل بها الضمير الدال على الجمع أيضًا، دون أن يكون للخضر عليه السلام ودعوى حياته اعتراض على دلالته! حديث أبي هريرة رضي الله عنه، في الموطأ والصحيحين، قال: «خرجنا مع النبي ﷺ إلى خيبر...»، وفي رواية: «افتتحنا خيبر...»[3].

وأبو هريرة رضي الله عنه إنما قدم المدينة وقد فاته النبيُّ ﷺ إلى خيبر، وما لحق أبو هريرة بخيبر إلا وقد فُتحت، كما صح عن أبي هريرة، في خَبرٍ يُخبر بذلك فيه عن نفسه[4].

لذلك اختلفت الأنظار في شأن تصريح أبي هريرة بالخروج مع النبي ﷺ، أو فتحها مع المسلمين، في قوله: «خرجنا» أو

(١) فتح المغيث، للسخاوي (٢/ ١٥٧).
(٢) فتح المغيث، للسخاوي (٢/ ١٥٨).
(٣) موطأ الإمام مالك (٤٥٩)، وصحيح البخاري (رقم ٤٢٣٤، ٦٧٠٧)، وصحيح مسلم (رقم ١١٥).
(٤) انظر: صحيح البخاري (رقم ٢٨٢٧)، وأيضاً: مسند أحمد (٢/ ٣٤٥ - ٣٤٦)، وصحيح ابن حبان، الإحسان (رقم ٧١٥٦).

«فتحنا»، فمن العلماء من وهَّم راوي هاتين اللفظتين[1]، ومنهم من جَرَى مَجْرى التأويل.

ولا شك أن التوهيم صعب! إذ الحديثُ في الصحيحين والموطأ، وما دام للتأويل مكانٌ فهو الأولى.

فقيل: إنه عنى بقوله: «خرجنا إلى خيبر» خرجنا من خيبر[2].

وقيل: إنه عنى بقوله: «افتتحنا» افتتح المسلمون[3].

وعلى هذا التأويل الثاني يكون أبو هريرة قد تأول مثل التأويل المنسوب إلى الحسن البصري في صيغ الأداء!

وشاهد آخر، لكنه لا يصح:

ما أخرجه ابن عدي في (الكامل) ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخ دمشق) عن البراء بن عازب رضي الله عنه، أنه قال: «لم يكن فينا فارس يوم بدر إلا المقداد بن الأسود»[4].

قال ابن عساكر عقبه: «قوله: «فينا» يعني المسلمين، لأن البراء لم يشهد بدرًا»[5].

قلت: لكن الأثر معلول، أعله الدارقطني في (علله)، بأن الصحيح المحفوظ في الحديث: أنه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، لا عن البراء[6]! وحينها لا يكون هناك تأويل، لأن عليًا من شيوخ بدر وأبطالها المعدودين.

---

(١) انظر: تحفة الأشراف، للمزي (٩/٤٥٨ ـ ٤٥٩ رقم ١٢٩١٦)، وفتح الباري، لابن حجر (٧/٥٥٨ ـ ٥٥٩).

(٢) انظر: النكت الظراف على الأطراف، لابن حجر (٩/٤٥٩).

(٣) انظر: فتح الباري، لابن حجر (٧/٥٥٨).

(٤) الكامل لابن عدي (٢/١٨)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر ـ خط ـ (١٧/ ١٤٠ ـ ١٤١).

(٥) تاريخ دمشق، لابن عساكر ـ خط ـ (١٧/ ١٤١).

(٦) علل الدارقطني (٣/ ١٨٤ رقم ٣٤٨).

وقد استشهد السيوطي في (تدريب الراوي)[1] بهذا الخبر عن البراء رضي الله عنه، على جواز التدليس، وفي هذا الاستشهاد مافيه، كما سلف!

وإليك ما يشهد لذلك أيضًا:

ما أخرجه الطحاوي في (مشكل الآثار) وفي (شرح معاني الآثار)، قال: «حدثنا فهد[2] وأبو زرعة الدمشقي[3] قالا: حدثنا أبو نعيم[4] قال: حدثنا مسعر[5]، عن عبد الملك بن ميسرة[6]، عن النزَّال بن سَبْرة[7]، قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «إنَّا وإياكم كنا في الجاهلية ندعى بني عبد مناف، فأنتم اليوم: بنو عبد الله، ونحن: بنو عبد الله، يعني: لقوم النزال»[8].

وهاك شاهدًا غريبًا، وقع من الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى!

أسند ابن حبان في (المجروحين) إلى علي بن سعيد

---

(١) تدريب الراوي، للسيوطي (١/ ٢٣٢).

(٢) هو ابن سليمان بن يحيى أبو محمد الكوفي الدلال (ت ٢٧٥هـ)، قال ابن يونس في (الغرباء من المصريين): «كان ثقة ثبتاً»، انظر: كشف الأستار عن رجال معاني الآثار، لرشد الله السندهي (٨٥)، وتراجم الأحبار، لمحمد بن أيوب المظاهري (٣/ ٢٤٢).

(٣) هو عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي، من كبار الحفاظ، تقدَّم.

(٤) هو الفضل بن دكين الكوفي، أبو نعيم، المُلائي (ت ٢١٨ هـ، وقيل: ٢١٩ هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥٤٠١): «ثقة ثبت».

(٥) هو ابن كدام الهلالي، أبو زيد الكوفي، (ت ٣ ـ أو ـ ١١٥هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٦٦٠٥): «ثقة ثبت فاضل».

(٦) عبد الملك بن ميسرة الهلالي، أبو زيد الكوفي.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٤٢٢١): «ثقة».

(٧) النزال بن سبرة الهلالي الكوفي.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٧١٠٥): «ثقة، وقيل: إن له صحبة».

(٨) مشكل الآثار (رقم ٣٢٣٩)، وشرح معاني الآثار، للطحاوي (١/ ٤٥٠).

النسائي[1] أنه قال: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: من سمع من ابن لهيعة قديمًا فسماعه صحيح، قدم علينا ابن المبارك سنة تسع وسبعين فقال: من سمع من ابن لهيعة منذ عشرين سنة فهو صحيح. قلت له: سمعتَ من ابن المبارك؟ قال: لا»[2].

فهذا من الإمام أحمد تأول، فهمه تلميذه على ظاهره، فعرَّفه الإمام أحمد أنه على غير ظاهره! ولعله أراد: قدم على أهل بغداد.

ثم خُذْ شاهدًا من الشعر:

قال كُثَيِّرُ عزَّة يمدح محمد بن علي: ابن الحنفية رحمه الله:

هـو الـمـهـديُّ خَـبَّـرَنَـاه كَـعْـبٌ   أخو الأحبارِ في الحِقَبِ الخوالي[3]

فأخرج الرامهرمزي في (المحدث الفاصل)، وأبو الفرج الأصبهاني في (الأغاني)، بإسنادهما إلى مصعب بن عبد الله الزبيري (ت ٢٣٦ هـ) أنه «قيل لكثير: لَقِيتَ كعبَ الأحبار؟ فقال: لا. قيل: فلم قلت: «خَبَّرَنَاهُ كعبٌ»؟ قال: بالوَهْم»[4].

قلت: فهذه كلها شواهد تدل على جواز هذا التأوّل لغة وشرعًا، وأنه لا حرج على فاعل ذلك، إذا لم يكن ينوي بفعله ذلك الغش والتشبع بما لم يعط.

والحسن البصري إن ثبت عنه التأول في صيغ الأداء، كما

---

(١) علي بن سعيد بن جرير النسائي، نزيل نيسابور (ت بضع وخمسين ومائتين).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٤٧٣٧): «صدوق صاحب حديث».
انظر: طبقات الحنابلة (١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥).

(٢) المجروحين، لابن حبان (١/ ١٢).

(٣) ديوان كثير عزة (٢٣٢ رقم ٢٥).

(٤) المحدث الفاصل، للرامهرمزي (رقم ٦٥٧)، والأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني (٩/ ١٦ ـ ١٧).

ثبت عن أبي هريرة رضي الله عنه وغيره، فلا شك أنه أنقى سريرةً، وأخلصُ نيةً، وأبعدُ عن أغراض الدنيا ـ ولا أُزكّي على الله أحدًا ـ من أن يكون فِعْله ذلك لنيّةٍ ذميمة، وحاشاه!

[ثبات تأوّل الحسن في صيغ السماع المحتملة للتأويل]

أمَّا ثبوت التأول عن الحسن البصري:

فعامة المتقدمين أثبتوا تأول الحسن في صيغ الأداء، منهم:

علي بن المديني، الذي أنكر أن يكون الحسن قد سمع مِنْ كلٍ مِنْ: سراقة بن مالك، وعبد الله بن عباس، ومجاشع بن مسعود، رضي الله عنهم، مع تصريح الحسن بالسماع منهم، فاعتبر علي بن المديني أن ذلك التصريح مُؤَوَّلٌ على غير ظاهره، وأن الحسن قصد بصيغة التصريح: أهلَ بلده، أو قومَه، أو نحو ذلك من التأويل[1].

وأبو حاتم الرازي، والبرديجي: أثبتا التأول على الحسن البصري، كما ستراه ـ إن شاء الله تعالى ـ في مبحث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما[2].

والطحاوي أثبت أيضًا هذا التأول، كما سيأتي في مبحث عتبة بن غزوان[3] إن شاء الله تعالى.

والخطيب البغدادي مثّل بتأول الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه، على التأول في صيغ الأداء[4].

وقال الإمام أبو بكر البزار كلامًا عن تأول الحسن البصري،

---

(١) انظر مبحث سراقة وابن عباس رضي الله عنهما فيما سيأتي (١٠٩٩، ١٥٨٩)، وانظر العلل لابن المديني (٥١).
(٢) انظر ما سيأتي (١٥٩٠ ـ ١٥٩١).
(٣) انظر ما سيأتي (١٨٠٣، ١٨٠٥ ـ ١٨١٠).
(٤) انظر الكفاية للخطيب (٣٢٤).

فاعتنى بنقله المتأخرون، حتى ظنَّه بعضهم الكلام الوحيد الذي نسب التأول في صيغ الأداء إلى الحسن البصري.

قال البزار: «سمع الحسن البصري من جماعة من الصحابة، وروى عن جماعة آخرين لم يدركهم، وكان صادقًا متأولاً في ذلك، يقول: حدثنا وخطبنا، يعني قومه الذين حُدِّثوا وخطبوا بالبصرة»(١).

قلت: ومع إثبات هؤلاء الأئمة لوقوع هذا التأول من الحسن البصري، وكفى بهم! إلا أنَّه قد ثبت عندي بالدليل القاطع حصوله من الحسن.

فسوف يأتي في مبحث عتبة بن غزوان رضي الله عنه، ـ إن شاء الله تعالى ـ أن الحسن قد قال ـ فيما ثبت عنه ـ: «خطبنا عتبة بن غزوان...» و «قدم علينا عتبة بن غزوان...» و«قال لنا...»(٢).

مع أنَّ الحسن لم يولد إلا بعد وفاة عتبة بن غزوان ببضع سنوات... اتفاقًا! كما ستراه مُثْبَتًا في المبحث المشار إليه.

ونحوه قول الحسن: «أن سراقة بن مالك حدثهم..».

مع أنَّ سراقة بن مالك رضي الله عنه توفي وللحسن ثلاث سنوات، كما سيأتي في مبحث سراقة بن مالك رضي الله عنه، بإذن الله تعالى(٣).

فهذا يقطع بالدليل البيِّن على وقوع هذا التأول من الحسن!

وهذا سوى ما قامت القرائن القوية على ترجيح تأول الحسن

---

(١) نصب الراية، للزيلعي (١/ ٩٠).
(٢) انظر ما سيأتي (١٨٠٥ ـ ١٨١٠).
(٣) انظر ما سيأتي (١١٠٠ ـ ١١٠٤).

لصيغة السماع فيه، كما ستراه - إن شاء الله تعالى - أيضًا في مبحث أبي هريرة، وأم سلمة، رضي الله عنهم أجمعين.

لكن بعض المتأخرين أنكروا وقوع هذا التأول، لا من الحسن خاصة، بل أنكروا وقوعه من الثقات... مطلقًا!

ومن هؤلاء الحافظ العلائي في (جامع التحصيل)[(١)].

واحتج العلائي بثلاث حجج[(٢)]:

الأولى: أنّه قد اتفق أهل الحديث على قبول ما قال فيه المدلس الثقة: «حدثنا» أو «أخبرنا»، فمتى تطرق وهم التدليس إلى هاتين اللفظتين، أدى ذلك إلى أنه لا يقبل من مدلس خبر أبدًا... والإجماع على خلافه.

الثانية: أنَّ ما ورد بصيغة السماع التي تحتمل التأول، ليس لنا معها إلا أحد وجهين، الأول: إثبات السماع، الثاني: الحكم على رواة هذه الصيغة عن قائلها بالوهم والغلط فيها.

ومثّل العلائي لذلك بما ذُكر عن الحسن أنه قال: «حدثنا أبو هريرة»، فإن أبا حاتم وأبا زرعة الرازيين حَكَمَا بالغلط على راويي هذه الصيغة عن الحسن، بينه وبين أبي هريرة رضي الله عنه، ولم يَسْلُكَا مَسْلَكَ الخطيب وغيره، من أنَّ الحسن تأوّل الصيغة، وفِعْلُ الرازيين هو الصواب عند العلائي، لا فعلُ الخطيب!

الثالثة: أن (حدثنا) و(أخبرنا) أرفعُ من (سمعت) على أحد الوجوه، ذلك لأن الشيخ إذا لم يقصد إسماع الراوي، فليس للراوي أن يقول: (حدثنا) أو (أخبرنا) ولكن يقول: (سمعت).

---

(١) انظر جامع التحصيل، للعلائي (١١٥).

(٢) جامع التحصيل، للعلائي (١٥٥).

فإذا كانت (حدثنا) و(أخبرنا) أرفع، فكيف تكونان أدنى من (سمعت) في أنهما تُؤَوَّلان... ولا تُؤوّل[1]»!

قلت: واحتج السخاوي في (فتح المغيث)، بنو الحجة الثانية، لا في إنكار وقوع التأول مطلقًا... كالعلائي، ولكن في إنكار وقوع التأول في خصوص رواية الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه[2].

والرد على من أنكر التأول في صيغ السماع من وجوه:

الوجه الأول: أنَّ ثبوت التأول في نحو (حدثنا) و(أخبرنا) عن بعض الرواة القِلّة، وفي النادر عنهم، لا يلزم منه تطرق احتمال التأول في نحو هاتين الصيغتين مطلقًا... في جميع الرواة، ولا في كل روايات من ثبت عنه التأول أيضًا.

وهذا مثل (التدليس)، فإن وجود من يُدلس (عن) في مالم يسمعه، لم يلزم منه رد العنعنة مطلقًا. كما أنَّ من عُرِف بالتدليس القليل النادر، لم تُرَدَّ عنعنتُه أيضًا مطلقًا.

والجامع بين الأصل والفرع: أن الغالب على (حدثنا) و(أخبرنا) الدلالة على السماع، كما أنَّ الغالب في (عن) أنها محمولة على الاتصال. والحكم للغالب، وأمَّا النادر فلا حكم له.

بل الفرع، وهو هنا: (حدثنا) و(أخبرنا) دلالته على السماع أغلب وأقوى من دلالة (عن) على الاتصال؛ لأن (حدثنا) و(أخبرنا) دلالتهما على السماع بأصل وضعهما اللغوي، أمَّا (عن) فدلالتها على الاتصال بعرف استخدام المحدثين، لا من أصل

---

(١) المصدر السابق.

(٢) فتح المغيث، للسخاوي (٢/١٥٦).

اللغة[1]، بل زعم بعضهم أنَّ (عن) لا تدل على الاتصال حتى في العُرف[2].

وما أحرى أن يكون الفرع هنا هو الأصل، وأن الأصل هو الفرع!!

وليس قولي: (غالب) و(أغلب) مجازفات لا رصيد له من البحث والجهد، بل هو ما ثبت بعد استقراء واسع لكتب تراجم رواة الحديث، وتواريخهم، وغيرها، ومن بين ذلك: (المراسيل) لابن أبي حاتم، و(جامع التحصيل) للعلائي، و(تحفة التحصيل) لأبي زرعة العراقي، و(تهذيب التهذيب) لابن حجر.

فكانت حصيلةَ من ذُكر أنه تأوّل في (صيغ السماع) الأسماءُ الآتيةُ، فهم كل من تأوَّل أو قيل أنه تأوَّل:

١ ـ الحسن البصري: وهو مبحثنا هذا.

٢ ـ ثابت بن أسلم البناني: نسبه إلى (التأول) علي بن المديني، في (علله)[3].

٣ ـ خُلَيْد بن عبد الله العصري: نسبه إلى ذلك يحيى بن معين، كما في (المراسيل) لابن أبي حاتم، وغيره[4].

٤ ـ وطاوس بن كيسان اليماني: نسبه إلى ذلك الطحاوي في (شرح معاني الآثار)[5].

---

(١) السنن الأبين، لابن رشيد (٤٣، ٤٥).

(٢) السنن الأبين، لابن رشيد (٢٢).

(٣) العلل لابن المديني (٥١ رقم ٥٠).

(٤) المراسيل، لابن أبي حاتم (٥٥ رقم ١٩٧)، وتحفة التحصيل لأبي زرعة العراقي (١٦٢/ب).

(٥) شرح معاني الآثار، للطحاوي (١/ ٤٥١).

٥ - وسعيد بن فيروز أبو البختري: نسبه إلى ذلك أبو حاتم الرازي، كما في (المراسيل)، لابن أبي حاتم، وغيره[١].

٦ - وفطر بن خليفة: نسبه إلى ذلك يحيى بن سعيد القطان، كما في (الضعفاء) للعقيلي[٢]، وعنه في (فتح المغيث) للسخاوي[٣].

٧ - وقتادة بن دعامة السدوسي: أشار إلى احتمال نسبته إلى ذلك ابن القطان الفاسي في (بيان الوهم والإيهام)[٤].

٨ - ومجاهد بن جبر: نسب إلى ذلك في كلام ليحيى بن معين، كما في (تاريخه)[٥] و(تهذيب التهذيب)[٦].

هؤلاء هم جميع الرواة الذين وجدتهم، ممن قيل بأنهم تأولوا في شيء من رواياتهم صيغة السماع على غير ظاهرها فيما لم يسمعوه.

وهؤلاء هم وحدهم حصيلة ذلك الاستقراء الواسع، في جُلّ كتب تراجم الرواة، وغيرها، من مصادر هذا البحث.

وأنبِّه بخصوص هؤلاء الرواة إلى ثلاث مسائل:

أولاً: أنّي لم أُدخل معهم من قيل إنه استخدم (أخبرنا) أو (حدثنا) في الإجازة أو الوجادة، لأن مع فاعل ذلك طرفًا من

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ٢٧٢)، وتحفة التحصيل للعراقي (١٦٤/أ).

(٢) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٤٦٥)، ووقع فيه تحريف، صوابه في المصدر التالي.

(٣) فتح المغيث، للسخاوي (١/ ٢١١ - ٢١٢).

(٤) بيان الوهم والإيهام، لابن القطان الفاسي (١/ ١٣٠/أ - ب).

(٥) التاريخ، ليحيى بن معين (رقم ٣٧٠، ٤١١)، وسؤالات ابن الجنيد (رقم ٤٨).

(٦) تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٤).

طُرُق التحمُّل المقبولة، وإنما اقتصرت على من استخدم نحو تلك الصيغتين فيما لم يسمعه، أو عمن لم يلقه أصلاً.

ثانيًا: أن هؤلاء الرواة الذين ذكرتهم كلهم لم يوصفوا بالتأويل في صيغ السماع مطلقًا، لكن ذُكِر لكل واحد منهم روايةٌ تأوَّل في صيغتها التي للسماع... فيما لم يسمعه، ولذلك ذكرته. سوى فطر بن خليفة، فإن ظاهر كلام القطان أنه لا يُعتمد على شيء من تصريحه بالسماع، إلا فيما قال فيه: (سمعت)[1].

ثالثًا: أن أكثر أولئك الرواة تأولاً في صيغ السماع هو فطر بن خليفة، كما هو ظاهر كلام القطان. ثم يأتي الحسن البصري، الذي ذكرت له خمسة رواة تأوَّل في الرواية عنهم بصيغة السماع، ولم يسمع منهم، كما سبق فيمن أثبت تأول الحسن البصري، وهؤلاء الرواة هم من الصحابة، وهم: سراقة بن مالك، وعبد الله بن عباس، وعتبة بن غزوان، ومجاشع بن مسعود، وأبو هريرة، ويمكن إضافة سادس لهم، وهي: أم المؤمنين أم سلمة... رضي الله عنها وعنهم أجمعين.

وبعد هذا الذي يشبه الاستطراد، وليس باستطراد، أعود إلى مناقشة كلام العلائي في إنكار حصول التأول.

وأكمل الوجه الأول في الرد عليه رحمه الله.

فقد ظهر من أولئك الرواة أنهم أندر من النادر، فكلهم ثمانية رواة! وأين ثمانية رواة من آلاف رواة السنة؟! وأيُّ تأثيرٍ لأولئك الثمانية يُمكن أن يقضي على صيغةٍ تدلُّ على السماع لغة واصطلاحًا؟!

بل وكما سبق أن قلنا: إن هؤلاء الرواة أنفسهم لم يُطلق

---

(١) انظر: الضعفاء للعقيلي (٣/ ٤٦٥)، وفتح المغيث، للسخاوي (١/ ٢١١، ٢١٢).

عليهم أنهم يتأولون صيغ السماع، ولا زعم أحد أنهم مردودوا التصريح بالسماع مطلقًا! إلا ما كان من القطان في حق فطر بن خليفة.

فإذا كان تأول هؤلاء الرواة الثمانية لندرته عنهم لم يؤثر في باقي صيغهم التي يذكرونها، فمن باب الحق والصواب، الذي لا سواه إلا الباطل والخطأ، أن لا يكون لتأول هؤلاء الرواة الثمانية أثرٌ على صيغ السماع وقبولها مطلقًا.

إذًا فلا وجه لاعتراض العلائي الأول، الذي زعم فيه: أن القول بالتأول يُفضي إلى عدم الاعتماد على صيغ السماع التي تحتمله مطلقًا! وإلى رد رواية المدلسين.. بلا تفصيل.. أبدًا!

والوجه الثاني في الرد على العلائي:

أن العلائي باعتراضه على حصول التأول في بعض صيغ السماع، كالدافع بالصدر، وكحاجب الشمس بكفيه... فلم يحجبها إلا عن عينه!

فالتأول من الحسن البصري ثابت لا مراء فيه، كما سبق، ومُثبتو التأول جماعةٌ من أئمة النقاد وجهابذتهم! فلا سبيل لإنكاره، بل ولا معنى لنفي وجوده!!

وهذا الرد وإن كان هو الرد حقًا، فإنما جعلته ثانيًا لأسباب منها: أني أردت بيان عدم صحة اعتراض العلائي الأول، وأن أنقض اعتراضاته بالترتيب؛ ثم إن مجيء هذا الرد بعد سرد الرواة الذين وصفهم الأئمة بالتأول، مع الأئمة الذين كنت قد نقلتُ وَصْفَهم الحسَن البصري بالتأول، جعل الحقَّ أجلى، ودَفْعَهُ للباطل أقوى، بدلالة كثرة الأئمة الذين أثبتوا لبعض الرواة أنهم تأولوا في صيغ السماع.

فبعد أن قام الدليل القاطع على تأول بعض الرواة لصيغ

السماع، وبعد أن تكلم بإثباته أصحاب الشأن، ما بقي لقائل مقال! إلا التوجيه والتفسير، والتعليل!

والوجه الثالث في الرد على العلائي رحمه الله:

يتعلق بالوجه الثاني من اعتراضات العلائي، وهو: أن ما ذكر عن الحسن من قوله: «حدثنا أبو هريرة» ليس له إلا أحد طريقين: الأول: إثبات السماع، والثاني: تغليط من ذكر الصيغة ممن رواها عن الحسن، كما فعل أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، في توهيم رواة السماع بين الحسن وأبي هريرة رضي الله عنه.

والرد على ذلك بما يلي:

أنَّ حصر العلائي لِمَا يلزمُ فعلُه أمامَ صيغةِ السماع المشكلةِ في طريقين، حَصْرٌ باطل، وتحكُّمٌ لا وجه له، بل يلزم في بعض الأحيان اتباعُ طريقة ثالثة، سوى طريقي العلائي اللذين أجبرنا عليهما! وذلك في مثل ما لو صرح الراوي بالسماع بنحو (حدثنا) عمن توفي قبل ولادة الراوي، وصحَّ ذِكْرُ هذه الصيغة، من وجوه ثابتة عن الراوي: إما بجلالة من ذكر صيغة السماع عن ذلك الراوي، أو بكثرة عددهم، فما القول حينها؟ لم يبق إلا القول بالتأوُّل في صيغ السماع.

بل لو تفرد ثقة عن أحد الرواة بذكر صيغة للسماع تحتمل التأول، عمن لا يمكن لقاءُ الراوي به، لمثل أن وفاته قبل ولادة الراوي، فالقول بتوهيم الثقة هنا مجانب للصواب، لأن الأصل في الثقة عدم الوهم، فكل مَحْمَلٍ سوى توهيم الثقات يُمكن الحملُ عليه، نقول به، ولا نتجرّأُ على توهيم الثقات بلا برهان يقوى عليه.

ولذلك أمثلة: الحسن عن عتبة بن غزوان، والحسن عن سراقة.. كما سيأتي في مبحثهما[1] إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر ما يأتي (١١٠٠ ـ ١١٠٤، ١٨٠٤، ١٨٠٩).

أمّا ما مثَّل به العلائي من توهيم أبي حاتم وأبي زرعة لروايتي السماع بين الحسن وأبي هريرة، فليس ذلك منهما رحمهما الله لإنكار التأول، بدليل أن أبا حاتم أثبت التأول من الحسن البصري في تصريحه بالسماع من عبد الله بن عباس، كما سبقت الإشارة إليه، وكما سيأتي في مبحثه الخاص[1] إن شاء الله تعالى.

ولا أنَّ الرازيين وهُما ثقة عندما وهما راوي تلك الصيغة بين الحسن وأبي هريرة، لأن راوييهما، وهما: ربيعة بن كلثوم، وسالم الخياط، ليسا بأهل للثقة، ولا من أهل الاحتجاج أصلاً!

أمّا سالم الخياط فسبقت الترجمة له، وأنه ضعيف، وأنه أيضًا معروف بالوهم في صيغ الأداء خاصة!

وأمّا ربيعة بن كلثوم بن جبر البصري، قال عنه الحافظ: «صدوق يهم»[2]. فمثل ربيعة هذا لا يحتمل التفرّد، فضلاً عن المخالفة الحقيقية لكبار تلامذة الحسن. كما ستراه إن شاء الله تعالى، إن أذن ربي في إتمام هذه البحث مستقبلاً.

ثم إن من أثبت تأول الحسن في تصريحه بالسماع من أبي هريرة لم يعن رواية هذين الراويين، وإنما عنى رواية غيرهما لهذه الصيغة، ممن يمكن الاحتجاج بحديثه، كما ستراه مفصلاً في موضعه[3] إن شاء ربي سبحانه وتعالى بأن أُكمل مباحث هذا الموضوع مستقبلاً.

فما الذي بقي للعلائي - رحمه الله - من اعتراضه هذا؟!

---

(١) انظر ما سيأتي (١٥٩٠).

(٢) التقريب (رقم ١٩١٧).

(٣) انظر السنن الصغرى للنسائي (رقم ٣٤٦١)، ومسند الإمام أحمد (رقم ٨٧٢٧).

والوجه الرابع في الرد على العلائي:

وذلك حول اعتراض العلائي بأنَّ (حدثنا) و(أخبرنا) أرفع من (سمعت)، للتعليل الذي ذكره، وسبق أن نقلناه عنه[(١)].

قلنا: وسلَّمْنا أن (حدثنا) و(أخبرنا) أرفع من (سمعت).. على وجه، فماذا كان؟! و(حدثنا) و(أخبرنا) تحتمل من التأويل ما لا تحتمله (سمعت)، كما يعرفه كل من عرف اللغة. فمن هذه الناحية: (سمعت) أرفع من (حدثنا) و(أخبرنا) كما لا يخفى.

وإلى هنا نكون قد بينا ما في اعتراضات العلائي من أوجه النظر، وأنها لا تقوى على دفع ما أُرِيدَ لها دفعُه، بل ما زادتنا اعتراضاتُ العلائي إلا يقينًا من وقوع التأول في صيغ الأداء، حيث استخرجت بعضَ خوافي المسألة، واستجلت باقي نواحيها، مما زادها ظهورًا، ووضوحًا.

[كيف نُثبت عن الراوي انه تأول في صيغ السماع]

ثم نأتي إلى آخر مسائل هذا المبحث، وهي: كيف نُثبِتُ على الراوي أنه تأول في صيغة السماع؟ وكيف نعامل الرواة الذين ثبت عنهم ذلك؟

وقد كنا أشرنا إلى بعض الإجابة عن ذلك، فيما سبق، ونعود إليه بشيء من التفصيل.

قال ابن دقيق العيد في (الاقتراح): «ورد في بعض الروايات عن الحسن: حدثنا أبو هريرة، فقيل: إنه أراد: حدَّث أهل بلدنا، وهذا إن لم يقم دليل قاطع على أنَّ الحسن لم يسمع من أبي هريرة، لم يَجُزْ أن يُصار إليه»[(٢)].

قلت: وكلام ابن دقيق العيد كلام دقيق، لكنه يحتاج إلى بيانِ: الدليل القاطعِ الذي يُجيزُ القول بالتأول... ما هو؟

---

(١) انظر ما سبق (٥٢٨ ـ ٥٢٩).

(٢) الاقتراح، لابن دقيق العيد (٢١٣ ـ ٢١٤).

فالدليل القاطع هو: مثل وفاة الشيخ قبل ولادة الراوي عنه، أو العلم اليقيني بعدم اجتماع الراويين في بلد واحد، أو إخبار الراوي عن نفسه بعدم لقائه لذلك الشيخ، من وجه ثابت عنه.

فإذا تحقق للراوي أحد هذه الأدلة القاطعة بعدم السماع، فيمن صرَّح بالسماع منه بصيغة تحتمل التأول، جاز حينها المصير إلى القول بتأول الراوي لصيغة السماع على غير ظاهرها.

لكني أقيِّد كلام ابن دقيق العيد هذا، في أنه لا يجوز المصير إلى القول بالتأول إلا بالدليل القاطع، أقيد هذا بمن لم يثبت عنه التأول من قَبْلُ بالدليل القاطع، فإذا ثبت عن الراوي التأول بالدليل القاطع، ثم.. وفي مسألة أخرى عن شيخ آخر، ذكر صيغةً تحتمل التأول، وقامت القرائن القوية ـ لا الدلائل القطعية ـ على عدم اللقاء، جاز حينها أيضًا القول بالتأول.

بل أوسِّع الدائرة قليلًا، وأقول: حتى من لم يثبت عنه التأول بالدليل القطعي، لكنه عُرِف بالتدليس، فإذا صرَّح بصيغة تحتمل التأول، وقامت القرائن القوية على عدم السماع، جاز القول بالتأول في الصيغة أيضًا.

والذي دعاني إلى هذا التوسع في القول بالتأول، أمور عدَّة:

الأول: استنباطًا من تصرفات النقاد مع الحسن البصري مثلًا، فإنه بعد ثبوت التأول من الحسن بالدلائل القطعية عن عتبة بن غزوان، وسراقة بن مالك رضي الله عنهما[1] ـ أجدُ العلماءَ قد قالوا بتأوله في صيغ السماع مع من لم تقم الدلائل القطعية على عدم سماعه منه، ولكن قامت القرائن القوية به، وذلك في مثل أبي هريرة رضي الله عنه[2].

وأذكر لك مثالاً على توسعي الأكبر في هذه المسألة، وهو

---

(١) انظر ما سيأتي (١٠٩٩ ـ ١١٠٤، ١٨٠٣ ـ ١٨١٠).

(٢) سبقت الإشارة إلى ذلك، انظر (٥٣٥).

قولي بجواز القول بالتأول حتى فيمن لم يثبت عنه التأول بالدلائل القطعية، وذلك فيما إذا كان الراوي مدلسًا، وقامت القرائن القوية على عدم سماعه، مع تصريحه بالسماع بصيغة تحتمل التأول.

مثال ذلك: ما قاله ابن القطان الفاسي في (بيان الوهم والإيهام)، قال: «وذكر من طريق مسلم، عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ كان يقول عند الكرب: لا إله إلا الله العظيم الحليم... الحديث[1] وهو حديث يرويه هشام الدستوائي عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس... هكذا، معنعنا، ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، فقال فيه: أن أبا العالية حدَّثهم عن ابن عباس، وهذا ليس من المدلس تصريحًا بأنه سمعه، ولا أنه حدثه به، لاحتمال أن يكون يعني بقوله: أن أبا العالية حدَّثهم: أنه حدَّث الناس غيره، وهذا لم يكن لنا أن نتعسَّف به لولا أنَّ شعبة قد قال: إنما سمع قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث: حديث: يونس بن متَّى، وحديث: ابن عمر في الصلاة، وحديث: القضاة ثلاثة، وحديث ابن عباس: حدثني رجال مرضيون منهم عمر، وأرضاهم عندي عمر، هكذا ذكر أبو داود عن شعبة، في باب الوضوء من النوم[2]، أمَّا الترمذي فإنه ذكر عن ابن المديني، عن يحيى بن سعيد، قال: قال شعبة: لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أحاديث: حديث يونس بن متَّى، وحديث عمر، وحديث القضاة، ذكر ذلك في باب النهي عن الصلاة، بعد العصر والصبح[3].

فعلى هذا: سماع قتادة من أبي العالية لهذا الحديث مشكوك فيه، فاعلم ذلك»[4].

---

(١) صحيح مسلم (رقم ٢٧٣٠).
(٢) سنن أبي داود (١/ ١٣٩ ـ ١٤٠ عقب الحديث رقم ٢٠٢).
(٣) الجامع للترمذي (١/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥ عقب الحديث رقم ١٨٣).
(٤) بيان الوهم والإيهام، لابن القطان (١/ ٣٠/أ ـ ب).

انتهى كلام ابن القطان، ولستُ هنا في معرض إقراره أو معارضته في هذه الجُزئية، حول هذا الحديث، ولكنّي في معرض إقرار هذا المنهج الذي سار عليه.

وتَصَرُّفُ ابنِ القطان هذا نص، أو قريبٌ من النص، على ما قررناه آنفًا، من أن الراوي المدلس، إذا صرَّح بصيغة السماع المحتَمِلَةِ للتأول، وقامت قرائنُ قويةٌ على عدم السماع، جاز القول بالتأول.

الثاني: أن تضييق القول بالتأول، الوارد في كلام ابن دقيق العيد، لا تختص به صيغ السماع المحتملة للتأول القريب، كـ(حدثنا) و(أخبرنا)، بل يتعدَّى ذلك إلى مثل (سمعت).

مثال ذلك: ما قاله البلقيني في (محاسن الاصطلاح) حيث ذكر حديث الرجل الذي يقتله الدجال، وأن الرجل يقول له: «أنت الدجال الذي حدثنا رسول الله ﷺ. . . الحديث» وقد سبق[1]، ثم ذكر البلقيني أنَّ ذلك لا يخالف أنَّ الأصل في (حدثنا) ونحوها الدلالة على السماع، ثم قال معللاً حديث الرجل الصالح مع الدجال: «لأن [الكلام إنما هو] حيث كان السماع ممكنًا، [وأمَّا إذا كان غير ممكن]، فحينئذ تَعَيَّنَ الحمْلُ على المجاز بالقرينة، نحو قول أبي طلحة: إني سمعت الله يقول: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[2]. . . الحديث، والمراد: سمعتُ كلامَ الله»[3].

انتهى كلام البلقيني، والزيادتان اللتان بين المعقوفتين من (النكت على كتاب ابن الصلاح) لابن حجر[4]، حيث نقل كلام شيخه بزيادتها، وهي زيادة تزيد كلام البلقيني وضوحًا.

---

(١) انظر ما سبق (٥٢١ ـ ٥٢٢).
(٢) سورة آل عمران: الآية ٩٢.
(٣) محاسن الاصطلاح، للبلقيني (٢٣٤ ـ ٢٣٥).
(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/ ٦٣٣ ـ ٦٣٤).

قلت: فإذا كان الدليل القطعي على عدم السماع، يصح معه صرف وتأويل (سمعت) على غير ظاهرها، وهي ـ أعني: (سمعت) ـ أقوى من (حدثنا) و(أخبرنا) ونحوهما، اللاتي هُنَّ ـ أعني: (حدثنا) ونحوها ـ أكثر احتمالاً للتأول من (سمعت)، ظهر من ذلك أن التأول في (حدثنا) ونحوها يجب أن تكون شروطه أخف من الشروط التي جمعت (حدثنا) بـ(سمعت). وإلا لكنا قد تشددنا مع الأخف، فجعلناه في مرتبة الأقوى، وهذا ضرب من الظلم الذي يرفضه إنصاف العلم. إذ نحن بجعلنا (حدثنا) ونحوها في مرتبة (سمعت)، قد ألغينا ما في دلالة (حدثنا) ونحوها على التأوّل، اللاتي هُنّ فيه أقوى من (سمعت)، وهذا الإلغاء لهذا المعنى الذي تتضمنه (حدثنا) ونحوها ليس من حقنا.. وهذا هو الظلمُ عينه!

ولذلك خَفّفتُ شَرْطَ القول بالتأول في (حدثنا) ونحوها، اعتبارًا لما تتضمنه من معنى يُخَوِّلُها للتأول أكثر من (سمعت)، التي دخلها التأول مع تَحَقُّقِ ذلك الشرط أيضًا.

الثالث: أن قولي بتخفيف شرط القول بالتأول في (حدثنا) ونحوها، التخفيف الذي أوضحته آنفًا، يمكن استنباطه من القياس أيضًا، بعد أن استنبطناه من تصرفات النقاد، ومن دلالة اللفظ نفسه.

ذلك أنهم أجروا على من ثبت عنه التدليس معاملة معينة، وحملوا ما ظهر لنا من تدليسه على ما خفي علينا من رواياته التي تحتمل التدليس.

كما قال الخطيب في (الكفاية): «فإن قيل: لم إذا عُرف تدليسه في بعض حديثه وجب حمل جميع حديثه على ذلك؟ مع جواز أن لا يكون كذلك! قلنا: لأن تدليسه الذي بان لنا صيَّر ذلك هو الظاهر من حاله، كما أنَّ من عُرف بالكذب في حديث واحد صار الكذب هو الظاهر من حاله، وسقط العمل بجميع

حديثه، مع جواز كونه صادقًا في بعضها، فكذلك حال من عُرِف بالتدليس، ولو بحديث واحد»[1].

قلت: فكذلك من ثبت عنه التأول في صيغة واحدة من صيغ السماع المحتملة، ثبوتًا بالدليل القطعي، أمكن بعد ذلك القول بتأوله في الصيغة، استنادًا إلى القرائن القوية.

ولا يُشترط وقد ثبت تأوله بالدلائل القطعية مرّة، أن لا نُثبِت التأول بعد ذلك إلا بالدلائل القطعية، بل يُكْتَفَى بالقرائن.

أمّا بالنسبة للمدلس إذا ذكر صيغة للسماع تحتمل التأول، وقامت القرائن القوية على عدم السماع، فقولنا بالتأول حينها إنما هو لأن (التدليس) نِحْلَةٌ واحدة. فكما أمكن أن يدلس الراوي (عن)، أمكن أيضًا أن يدلس (حدثنا)! لكن لأنّ (حدثنا) أصلُ وضعها، وغالبُ استخدامها: للسماع، اشترطنا للقول بالتأول فيها وجودُ القرائن القوية ـ واشْدُدْ يديك على (القوية) ـ المُرَجِّحَةِ عدمَ السماع.

فإن قيل: فلم لم تردوا (حدثنا) ونحوها، ممن عُرِف وثبت عنه تأولها.. مطلقًا، كما رُدَّت (عنعنة) المدلس؟!

قلت: هذا ما سنجيب عليه ـ إن شاء الله تعالى ـ ولكن بعد إعلان الانتهاء من المسألة الأولى، وهي: متى يصح لنا أن نقول بتأول صيغة السماع؟

والجواب عن هذا السؤال سبق، بأدلته، ونُلَخِّصُهُ في ثلاث نقاط:

ـ يقال بالتأول في صيغ السماع، إذا قام الدليل القطعي عل عدم السماع.

---

(١) الكفاية للخطيب (٤٠١ ـ ٤٠٢).

ـ ويقال بالتأول في صيغ السماع، إذا ثبت ـ بالدليل القطعي ـ أن الراوي كان قد تأول صيغةَ السماع، ثم ذَكَرَ صيغةً للسماع مُحْتَمِلَةً للتأوّل عمن قامت القرائن على عدم سماعه منه.

ـ ويقال بالتأول في صيغ السماع، إذا كان الراوي مدلسًا، وجاء بصيغة للسماع محتملة للتأول، وقامت القرائن القوية على عدم سماعه.

وهذا كله بالطبع، فيما إذا ثبت عن الراوي أنه ذكر تلك الصيغة الدالة على السماع، ولم يكن ذلك من وَهْمِ الرواة عليه.

[كيف نعامل من ثبت عنه التأوّل في صيغ السماع]

أمّا السؤال الأخير في هذا المبحث، فيمكن إدخاله ضمن عنوان: **كيف نعامل من ثبت عنه التأول في صيغ السماع؟ وهل لا نقبل منه إلا (سمعت) ونحوها مما لا يحتمل التأول؟ أم ماذا؟**

والجواب عن هذا، وقد سبق أيضًا في تفاريق كلامنا في المسألة، وأعيده هنا مفصلاً، فأقول:

إننا قد حصرنا ما يمكن القول بتأول صيغة السماع فيه، في ثلاث نقاط كما سلف، من هذه النقاط الثلاث: من ثبت عنه بالتأول في صيغ السماع مرّة، واشترطنا في هذا أنه لا بد من قيام قرائن قوية على عدم السماع، للقول بتأوله مرّة أخرى.

وهذا يعني أن من ثبت عنه التأول في صيغ السماع مرّة، أنه لم يَزَلْ مقبولاً تصريحُه بنحو (حدثنا) و(أخبرنا)... مالم تَقُمِ القرائنُ القوية على عدم السماع.

وأمّا (سمعت) و(حدثني) و(أخبرني) ونحوها، التي تبعد عن التأول جدًا، فهي مقبولة مطلقًا، حتى فيمن ثبت عنه تأول (حدثنا) و(أخبرنا) ونحوها، ولا يُحاد عن هذا الإطلاق، إلا بالدليل القطعي الظاهر، كما سبق في كلام البلقيني.

وهنا قد يلوح مرّة أخرى الاعتراض القائل: لِمَ أبقيتم على

دلالة (حدثنا) ونحوها، في حق من ثبت عنه التأول فيها؟ ولَمْ تقيسوا هذا على مَنْ دلس (عن)، وأن تدليسه هذا جعل الأئمة يردونها عليه، حَمْلاً لما ظهر لنا من أمره على ما خفي، كما سبق في كلام الخطيب البغدادي؟!

فأقول: لذلك أسباب:

السبب الأول: أن الأئمة لم يردوا عنعنة المدلس مطلقًا، كما سبق بيانه فيما أسلفنا من هذا البحث[١]. بل قسموا المدلسين إلى مراتب، فمن غلب التدليسُ عليه فهو الذي تُرَدُّ عنعنته، على القول الصحيح المختار.

فإذا أردتَ القياسَ بين المسألتين، فعلى ذلك قِسْ!

ولا أعلم ـ بعد السبر والاستقصاء في حدود اطلاعي ـ من قيل إن تأوُّلَهُ في صيغ السماع غلب على عدم تأوله، إلا ما يمكن أن يُسْتَظْهَرَ من كلام يحيى القطان في فطر بن خليفة، كما سبق ذكره[٢].

على أن القطان قد عُورِض فيما قال!

فقد علَّق الإمام الذهبي على كلام القطان في صيغ السماع التي يأتي بها فطرُ بن خليفة، بقوله في (سيرأعلام النبلاء): «وما يَبْعُدُ أن يكون لقي المشايخ المذكورين، لكنه ليس بذاك المتقن، مع ما فيه من بدعه، ولذلك قرنه البخاري بآخر، وحديثه من قبيل الحسن»[٣].

ويتأكد اعتراض الإمام الذهبي على القطان، أن القطان في إحدى مرَّات إنكاره صِيَغَ السماعِ التي يذكرها فطرُ بن خليفة، أنكر

---

(١) انظر ما سبق (٤٨٧ ـ ٤٩٠).

(٢) انظر ما سبق (٤٨١).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي (٧/ ٣٢ ـ ٣٣).

سماعَ فطرٍ من عطاء بن أبي رباح[1]، مع أنَّ البخاري في (التاريخ الكبير) أثبت سماعه من عطاء[2]!

وعلى كل حال.. فإن كان فيمن يتأول في صيغ السماع من غلب عليه ذلك، فهو فطر بن خليفة وحده، وبقية الثمانية الذين سبق سرد أسمائهم، ليس منهم من وُصف بمثل ما وصف به فطر بن خليفة، وإنما ذُكر عنهم التأول في الرواية أو الروايتين، إلى خمس روايات فقط، كما في الحسن البصري.

وقياسًا على (التدليس) قلنا: إن تأول من تأول في صيغ السماع، لم يبلغ إلى درجة إلغاء دلالة جميع ما صرَّحوا فيه بالسماع، لأن التأول لم يغلب عليهم.

السبب الثاني: أنَّ هناك فرقًا بين: تدليس (عن)، والتأول في صيغ السماع المحتملة، يَمنعُ تَطابُقَ حُكْمِ الحالين، ويُبطل قياسَهما على بعضهما في كل شيء.

ذلك أنَّ دلالة (عن) على الاتصال أخف بكثير من دلالة (حدثنا)، وأن تدليس (عن) أكثر بكثير من تأول (حدثنا)[3].

لذلك وجب المفارقة بين من عُرف بتدليس (عن) عمن عُرِف بتأويل (حدثنا) ونحوها.

وهذا حقٌّ ظاهرٌ لا يحتاج إلى تأكيد، مع ذلك فهذا ما قد أثبته قِدْمًا الخطيب البغدادي في (الكفاية)[4] وكفى به!

فهو يقول أولاً، كما في (الكفاية): «وإنما كان قول (حدثنا) أخفض في الرتبة من قول: (سمعت) لأن بعض أهل العلم كان

---

(١) الضعفاء للعقيلي (١/ ٤٦٥).

(٢) التاريخ الكبير، للبخاري (٧/ ١٣٩).

(٣) انظر ما سبق (٥٢٩ ـ ٥٣٢).

(٤) الكفاية (٣٢١).

يقول فيما أجيز له: (حدثنا)، وروي عن الحسن أنه كان يقول: (حدثنا أبو هريرة)، ويتأول أنه حدَّث. أهل البصرة، والحسن منهم، وكان الحسن إذ ذاك بالمدينة، فلم يسمع منه شيئًا.

ولم يستعمل قول: (سمعت) في شيء من ذلك[1].

ثم يقول الخطيب بعد ذلك في موطن آخر من (الكفاية):

«فإن قيل: يجب أن لا تقبلوا قول المدلس: (أخبرني فلان) لأن ذلك لفظ يستعمل في السماع وغيره، فيقال: أخبرني على معنى المناولة والإجازة والمكاتبة.

يقال: لا يلزم هذا، لأنا قد بيَّنا فيما تقدم: أن قَوْل: (حدثني) و(أخبرني) لفظ موضوع ظاهره للمخاطبة، وإن استعمل ذلك فيما قريء على المحدث والطالب يسمع، وإنما يستعمل (أخبرني) في المناولة والإجازة والمكاتبة اتساعًا ومجازًا، فإن كان كذلك، وجب حمل الكلام على ظاهره المفيد للسماع، ورفع اللبس والإشكال، على أنَّ المدلس إذا قال: (أخبرني فلان)، وهو يرى استعمال ذلك جائزًا في أحاديث الإجازة والمكاتبة والمناولة، وجب أن يقبل خبره، لأن أقصى حاله أن يكون قوله: (أخبرني فلان) إنما هو إجازة مشافهة، أو مكاتبة، وكل ذلك مقبول»[2].

ووجه استدلالي بكلام الخطيب على وجوب حمل (حدثنا) ونحوها على السماع، حتى في حق من ثبت عنه التأول لها مرَّة أو مرَّات قلائل، مما يلي:

أولاً: أن الخطيب كان على علم بالتأول في صيغ السماع، وبإطلاق بعض الرواة لها عمن لم يسمعوا منه شيئًا، بل وليس لهم عنه طرف من طرق التحمل، وهذا ما أثبته النقل الأول عن الخطيب، وأثبت بعضَه عنه النقل الثاني أيضًا.

---

(١) الكفاية (٣٢١).

(٢) الكفاية (٤٠١).

ثانيًا: أن الخطيب مع علمه بما سبق، فقد قرر أن الصيغ التي هي في أصل وضعها للسماع، وإن تَأَوّلها من تأوّلها، فإنه يجب إبقاءُ دلالتها على ظاهرها المفيد للسماع.

وألمح الخطيب إلى مسألة مهمة، وهي: أن تأول صيغ السماع فيما ليس بسماع مجاز. واستخدام لفظةٍ على غير معناها الحقيقي، لم يكن في يوم من الأيام قاضيًا على معناها الحقيقي، إلا إذا غلب استخدامُها على ذلك المعنى المجازي، فتكون عُرْفًا مقدَّمًا على المعنى الحقيقي. لكن هذا لم يكن في (حدثنا) و(أخبرنا)، بل ما زادها العرف إلا بقاء على أصل وضعها اللغوي، في الدلالة على السماع.

هذا وجه استدلالي بكلام الخطيب في إجراء (حدثنا) ونحوها على دلالتها الأصلية على السماع، حتى فيمن ثبت عنه أنه تأولها مرَّة... أو مرات قليلة.

لكن قد يعترض هذا الاستدلال أمور:

الأول: أنَّ الخطيب في كلامه الثاني لم يذكر (حدثنا) و(أخبرنا) وإنما تكلم عن (حدثني) و(أخبرني).

فأقول: ولا فرق في أن جميعها أصل وضعها اللغوي على السماع.

والتأول لـ (حدثني) في الإجازة الذي ذكره الخطيب، ذكره الخطيب نفسه لـ (حدثنا) في الكلام المنقول عنه أولاً.

ثم إن الذي يدل على أنَّ الخطيب لم يكن يخص (حدثني) بالكلام قصدًا، أنه إنما ساق كلامه السابق عقيب قوله: «اللفظ الذي يرتفع به الإيهام، ويزول به الإشكال في رواية المدلس، أن يقول: سمعت فلانًا يقول: ويحدِّث، ويخبر، أو قال لي فلان، أو ذكر لي، أو حدثني، أو أخبرني...»[1].

---

(١) الكفاية (٤٠٠ ـ ٤٠١).

وألصق الخطيب بهذه الصيغ دليلاً على أنها هي الألفاظ التي يرتفع بها احتمال التدليس، هذا الدليل هو قول شعبة: «كنت أعرف إذا حدثنا قتادة، ما سمع ومالم يسمع، كان إذا جاء ما سمع، قال: حدثنا أنس، حدثنا الحسن، حدثنا مطرف، وحدثنا سعيد، وإذا جاء مالم يسمع، يقول: قال سعيد بن جبير، وقال أبو قلابة»[1].

فانظر إلى الخطيب مع أنه عندما ذكر الألفاظ التي يزول بها احتمال الانقطاع لم يذكر (حدثنا)، وإنما ذكر (حدثني)، إلا أنه مثَّل لذلك، واستدل لقوله، بأن (حدثنا) عند شعبة هي اللفظ الذي يزول به احتمال الانقطاع.

فهذا يدل على أنَّ الخطيب لم يخص (حدثني) في كلامه الذي نستدل به على مسألة المبحث... لمعنىً مَقْصودٍ عنده، وإنما جاء ذِكْرُها مثالاً لغيرها، لا حصرًا للقول فيها.

وهذا أيضًا ما فهمه الحافظ ابن حجر في كلام الخطيب، حتى أنه عندما نقل كلام الخطيب بالمعنى في (النكت على ابن الصلاح) قال: «وأورد الخطيب هنا: أنه ينبغي أن لا يقبل من المدلس (أخبرنا) لأن بعضهم يستعملها في غير السماع»[2].

الاعتراض الثاني: أنَّ الخطيب إنما قبل (حدثني) لأنها دائرة بين أن تكون للسماع، أو لإجازة أو مكاتبة مقبولة، أمَّا مسألتنا المطروحة، فإن (حدثنا) فيها دائرة بين أن تكون: للسماع، أو مع عدم السماع، وعدم وجود أي طريق من طرق التحمل المقبولة، وهذا فارق لا يجيز الاحتجاج بكلام الخطيب على مسألتنا المطروحة.

---

(١) الكفاية (٤٠١).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٣٣).

فأقول: أولاً: من هذا الذي زعم أن الخطيب إنما قبل (حدثني) لأنها دائرة بين أن تكون للسماع، أو للإجازة والمكاتبة المقبولة؟! هذا كلام باطل!

فالخطيب إنما قبل (حدثني) لأنها لفظ موضوع ظاهره للسماع.. فقط، حتى قال: «فإن كان كذلك وجب حمل الكلام على ظاهره المفيد للسماع ورفع اللبس والإشكال».

فتنبه لقوله: «وجب» فما أصرحها في (وجوب) حمل (حدثني) على السماع! عند الخطيب.

ثم إن الخطيب قال كلامًا هو الحكم الفصل، سواء وافقه الخطيب ـ وقد وافقه ـ أو خالفه، وهو كلام مبني على قاعدة مشهورة: أن الكلام على الحقيقة مالم يصرفه صارف، وأن الكلام على ظاهره حتى يصرفه إلى المعنى المؤول قرينةٌ مانعةٌ حَمْلَهُ على الظاهر.

أمّا كلام الخطيب عن أنّ (حدثني) إن لم تكن للسماع، فهي للإجازة أو المكاتبة المقبولة، فهو تَنَزُّلٌ مع الخَصْم في مسألته التي طرحها، وليس هو حكم (حدثني) عند الخطيب:

بدليل قوله: «وجب حمل الكلام على ظاهره المفيد للسماع...» كما سبق.

وبدليل كلام الخطيب المطلق الذي قدَّم به مبحثه هذا، والذي نقلناه قريبًا، وهو قوله: «اللفظ الذي يرتفع به الإيهام، ويزول به الإشكال، في رواية المدلس: أن يقول: (سمعت فلانًا يقول)... أو (حدثني) و(أخبرني)...»[1].

وبهذا ينتفي الاعتراضُ على استدلالنا بكلام الخطيب، على

---

(١) الكفاية (٤٠٠ ـ ٤٠١).

أنَّ (حدثنا) محمولة على السماع مطلقًا، حتى مع وجود مَنْ تأولها على غير السماع، وحتى في حديث من ثبت أنه كان قد تأولها، وهذا هو معنى حملها على السماع، مطلقًا!

وأصرح من كلام الخطيب على المسألة، وأخصر منه، وأسلم من الاعتراض، قول ابن رجب الحنبلي في (شرح علل الترمذي): «وأيضًا فقد تُستعمل (حدثنا) في الإرسال، كما كان الحسن يقول: حدثنا ابن عباس، ويتأول أنه حدث أهل البصرة، ولكن هذا استعمالٌ نادر، والحكم للغالب»[1].

قلت: فهذا نص في المسألة، أنَّ (حدثنا) لم تزل دالةً على السماع، حتى بعد أن تأولها من تأولها، لأنها في الغالب، أو قل: في (الأغلب)، تدل على السماع، وبعد ذلك... فالنادر لا حكم له.

وقد يمكنني أن أستشهد أيضًا بكلام ابن دقيق العيد[2]، والبلقيني، الذي ارتضاه الحافظ ابن حجر[3]، بأنه لا يُصار إلى القول بالتأول في صيغ السماع، إلا إذا قام مانعٌ قاطعٌ من حملها على السماع. فهذا القول وإن كان فيه تشدُّدٌ كما بيَّناه سابقًا، لكنه على نقيض مَنْ أراد إلغاءَ دلالةِ صيغ السماع على السماع، لمجرد ثبوت تأولها في مرات نادرة.

السبب الثالث: وهو آخرها، وأولها:

أن صريح تصرفات الأئمة مع الحسن البصري، وهو ممن ثبت عنه التأول، يدل على أنَّ (حدثنا) و(أخبرنا) عندهم لم تزل قائمة بإثبات السماع في مرويات الحسن، إلا إذا وُجدتْ قرينة قوية تشهد لعدم السماع.

---

(١) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٥٨٤).
(٢) انظر ما سبق (٥٣٦).
(٣) انظر ما سبق (٥٣٩).

هذا ما طفح به البحث، ولا أقول: ستراه عيناك.. فحسب، بل أقول: سيبهرها! كما بهرت الشمس الناظرين، وسيقبلها قلبك بإذن الله تعالى.

وبهذا أكون قد انتهيت من هذا المبحث، مبينًا:

- أن الحسن ممن ثبت عنهم تأول (حدثنا) ونحوها.

- وأن (حدثنا) من الحسن لم تزل تدل على السماع، مالم تقم قرينة قوية تشهد لعدم السماع.

هذا خلاصة ما سبق في هذا المبحث، مما يتعلق بالحسن خاصة.

والله أعلم.

القسم الثاني:

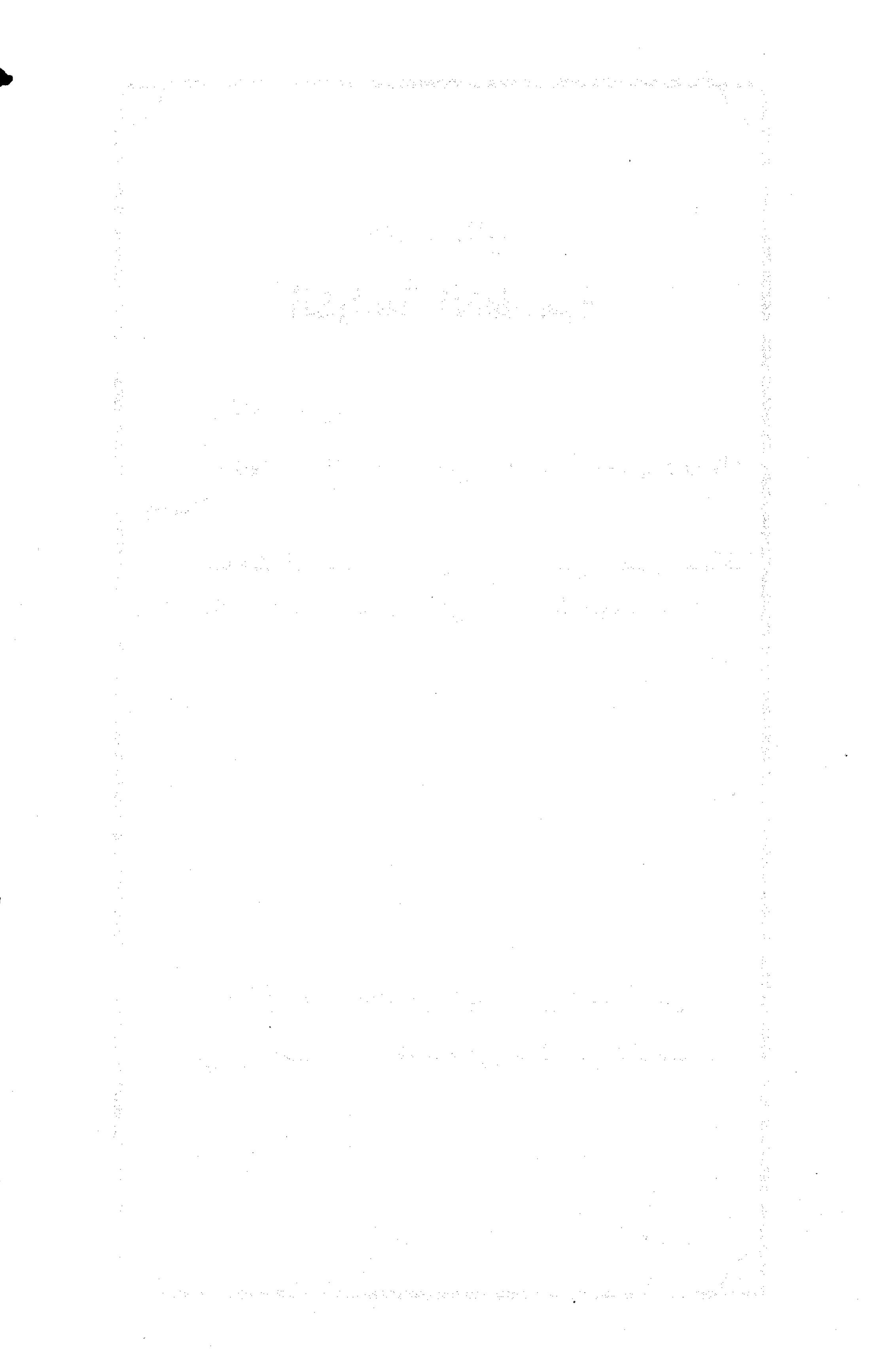
الدّراسةُ التطبيقيّة

ويشتمل على:

تمهيد: قواعد في سماع الحسن البصري وإرساله إجمالاً.

مباحث القسم: من روى عنهم الحسن البصري سماعًا أو إرسالاً، بترتيب أسمائهم على حروف المعجم.

«ويتضمّنُ هذا المجلّدُ مروياتِ الحسنِ البصريِّ عن: أُبيّ بن كعب رضي الله عنه إلى حَنْتَفِ بن السِّجْف»



تمهيد

قواعد في سماع الحسن البصري وإرساله إجمالًا

إن مما لا شك فيه أنَّ الحسن البصري قد أدرك الجم الغفير من الصحابة رضوان الله عليهم، وسمع من جماعة كبيرة منهم، بل وصاحبهم وعايشهم ولازمهم في حلهم وترحالهم ومغازيهم.

قال ابن أبي الدنيا في (الإشراف في منازل الأشراف): «حدثنا يوسف بن موسى[1] قال: حدثنا جرير[2] عن خلف بن حوشب[3] عن الحسن أنه قال: «إني أدركت صدر هذه الأمة، ثم طال بي عُمُر حتى أدركتكم»[4].

وإسناده جيد.

---

(١) يوسف بن موسى بن راشد القطان، أبو يعقوب الكوفي، نزيل الري ثم بغداد، (ت٢٥٣هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٧٨٨٧): «صدوق».
قلت: وهو خيرٌ من ذلك، ولذلك قال الإمام الذهبي في (سير أعلام النبلاء) (١٢/٢٢١): «الإمام المحدث الثقة».
وانظر التهذيب (١١/٤٢٥).

(٢) جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي، الكوفي، نزيل الري، وقاضيها، (ت١٨٨هـ)، وله إحدى وسبعون سنة.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٩١٦): «ثقة، صحيح الكتاب، قيل: في آخر عمره يهم من حفظه».

(٣) خلف بن حوشب الكوفي، مات بعد الأربعين ومائة.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٧٢٨): «ثقة».

(٤) الإشراف في منازل الأشراف (رقم ٣٠٤).

وقال يحيى بن معين ـ كما في معرفة الرجال لابن محرز ـ: «حدثنا حميد ـ يعني: ابن عبد الرحمن الرؤاسي[1] قال: حدثنا السري بن يحيى[2] عن الحسن، في الرجل تفوته الصلاة في مسجد قومه، فيأتي مسجدًا آخر؟ قال: ما رأيت المهاجرين يفعلون ذلك»[3].

وإسناده صحيح.

أمّا عدد الصحابة الذين أدركهم الحسن البصري رحمهم الله، فعدد كبير جدًّا!

وقد ثبت ـ فيما سبق ـ أنَّ الحسن البصري سئل: إنك تحدثنا: قال النبي ﷺ! فلو كنت تسند لنا؟ فقال: «والله ما كذبناك ولا كذبنا، لقد غزوت إلى خراسان غزوة، معنا فيها ثلاثمائة من أصحاب محمد ﷺ»[4].

فإن كان هذا عدد من أدركهم الحسن البصري في غزاة واحدة! فكم عدد الصحابة الذين أدركهم في حياته كلها؟!!

مع ذلك قال ابن أبي شيبة في كتاب التاريخ من (المصنف): «حدثنا الحسين بن علي[5] عن فضيل[6] عن

---

(١) حميد بن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، أبو عوف الكوفي، (ت١٨٩هـ)، وقيل: ١٩٠هـ، وقيل: بعدها.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٥٥١): «ثقة».

(٢) سبقت ترجمته، وأنه ثقة.

(٣) معرفة الرجال، لابن معين، برواية ابن محرز (٢/رقم ٦٨).

(٤) انظر ما سبق (٢٩١ ـ ٢٩٣).

(٥) الحسين بن علي بن الوليد الجعفي، الكوفي المقرىء (ت٣ ـ أو ـ ٢٠٤هـ)، وله أربع ـ أو ـ خمس وثمانون سنة.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٣٣٥): «ثقة عابد».

(٦) فضيل بن عياض بن مسعود التميمي، أبو علي، الزاهد المشهور، أصل من خراسان، وسكن مكة، (ت١٨٧هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥٤٣١): «ثقة عابد إمام».

هشام[1] قال: قلت: كم أدرك الحسن من أصحاب النبي ﷺ؟ قال: ثلاثين ومائة. كم أدرك ابن سيرين؟ قال: ثلاثين»[2].

وأخرجه أيضًا: عبد الغني المقدسي في (جزء أخبار الحسن البصري) من طريق حماد بن غسان الكوفي[3] قال: حدثنا الفضيل بن عياض، قال: «قلت لهشام بن حسان: كم أدرك الحسن... الخبر»[4].

وإسناد ابن أبي شيبة صحيح، ويتابعه إسناد عبد الغني المقدسي.

قلت: لكن في سماع هشام بن حسان من الحسن البصري خلاف، هذا أوان بيانه:

قال أشعث بن عبد الملك الحُمْراني، وهو أحد تلامذة الحسن الثقات[5]: «ما رأيت هشامًا عند الحسن قط، فقيل له: يا أبا هانيء، إنَّ عمرو بن عبيد يقول هذا في هشام، وهشام صاحب

---

(١) هشام بن حسان الأزدي القُرْدوسي، أبو عبد الله البصري، (ت٧ ـ أو ـ ١٤٨هـ).

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٧٢٨٩): «ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال، لأنه قيل كان يرسل عنهما».

قلت: بل هو من أثبت الناس في الحسن البصري أيضاً، وقد سمع منه كثيراً، كما ستراه بعد قليل في الأصل.

(٢) المصنف، لابن أبي شيبة (١٣/ ٩١) (رقم ٣٣٩٤٨).

(٣) حماد بن غسان: ضعفه الدارقطني، وأخرج له الحاكم في المستدرك، وصحح إسناد حديثه، بل قال: «رجاله كلهم ثقات».

انظر: لسان الميزان (٢/ ٣٥١ ـ ٣٥٢)، والمستدرك (١/ ١٨٢).

(٤) جزء أخبار الحسن البصري، لعبد الغني المقدسي (١٦٧/ب، ١٦٨/أ).

(٥) هو أبو هانيء، (ت١٤٢، وقيل: ١٤٦هـ).

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥٣١): «ثقة فقيه».

سنة، فإن قلتَ هذا أيضًا، كنتَ قد أعنتَ عمرًا عليه[1]. قال: لا أقول هذا، ولا أعود إليه»[2].

وقال عباد بن منصور، وهو أحد تلامذة الحسن المقبولين: «ما رأيت هشامًا عند الحسن قط»[3].

وقال جرير بن حازم، وهو من تلامذة الحسن الثقات[4]: «قاعدت الحسن سبع سنين، ما رأيت هشامًا عنده قط، فقيل لجرير: فقد حدثنا عن الحسن بأشياء، ورويناها عنه، فعمن تراه أخذ؟ قال: أراه أخذ عن حوشب[5].»[6].

وبعد تلامذة الحسن الثلاثة هؤلاء، يذكر عن شعبة بن الحجاج (وهو قد روى عن الحسن أشياء سمعها منه[7]، ولم يُكثر عنه، وإنما أكثر عن تلامذة الحسن) أنه كان يتقي حديث هشام بن حسان عن عطاء بن أبي رباح، وعكرمة، والحسن البصري[8].

---

(١) عمرو بن عبيد المعتزلي المبتدع الضال المتهم، تقدمت ترجمته.

(٢) سؤالات صالح بن أحمد، وسؤالات الميموني للإمام أحمد، ضمن العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، برواية المروذي (رقم ٣١٦، ٤١٩)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٢٥٦)، والضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٣٥)، والكامل لابن عدي (٧/ ٣٣٤).

(٣) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٣٤)، والكامل لابن عدي (٧/ ١١٣).

(٤) جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي، أبو النضر البصري (١٧٠هـ). قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٩١١): «ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدَّث من حفظه، مات سنة سبعين بعدما اختلط، لكن لم يحدث في حال اختلاط».

(٥) حوشب بن مسلم الثقفي، أبو بشر، وهو حوشب غير منسوب. قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٥٩٣): «صدوق».

(٦) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٧)، والكامل لابن عدي (٧/ ١١٣).

(٧) انظر: العلل للإمام أحمد (رقم ١٠٩٣)، وذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم (٢/ ٥٣)، ووازن ما جاء فيها بما جاء في معرفة الرجال لابن معين، برواية ابن محرز (١/ رقم ٧٧٥).

(٨) ميزان الاعتدال، للذهبي (٤/ ٢٩٦)، وهدي الساري لابن حجر (٤٧٠).

وفي رواية أخرى: ذكر محمدَ بنَ سيرين بدلاً من عكرمة[1]، فإن صحّت، وإلا فإن ذكر عكرمة أولى، لأن هشام بن حسان من أقوى الناس في محمد بن سيرين، كما قاله غير واحد من أهل الشأن[2].

ولا أستبعد صحةَ تضعيف هشام بن حسان في كل أحد، إذا صدر هذا التضعيفُ من شعبة، لأنّ له في هشام بن حسان قولاً شاذًا بالحط من هشام بن حسان جملة، لا في شيوخ معينين فقط!

حتى قال الذهبي في (تاريخ الإسلام) عقب كلام لشعبة في هشام بن حسان: «ولم يُتابع شعبةَ على هذه القولة أحدٌ»[3].

وقال الذهبي: أيضًا في (ميزان الاعتدال) منكرًا على شعبة: «هذا قول مطروح، وليس شعبة بمعصوم من الخطأ في اجتهاده، وهذه زلة من عالم»[4].

ولسفيان بن عيينة في سماع هشام بن حسان من الحسن قولان!

قال: «أتى هشام عظيمًا بروايته عن الحسن»، فقيل لنُعَيم بن حماد (راوي كلام سفيان بن عيينة هذا): لِمَ؟ قال: لأنه كان صغيرًا»[5].

وقال سفيان بن عيينة أيضًا، ومن رواية نعيم بن حماد عنه أيضًا: «كان هشام أعلم بحديث الحسن من عمرو بن دينار، لأن عمرو بن دينار لم يسمع من الحسن إلا بعدما كبر»[6].

(١) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٣٥)، ووقع فيه تحريف، تصويبه في تاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ووفيات ١٤١ ـ ١٦٠هـ ـ (٣٢٠)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٣٥٩).

(٢) انظر: الجرح والتعديل (٩/ ٥٤ ـ ٥٥)، والتهذيب (١١/ ٣٤ ـ ٣٥).

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ووفيات ١٤١ ـ ١٦٠هـ ـ (٣١٩).

(٤) ميزان الاعتدال، للذهبي (٤/ ٢٩٦).

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٩/ ٥٦).

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ٥٤ ـ ٥٥).

وقد تعقّب الإمامُ الذهبيُّ اجتهادَ نُعَيم بن حماد في تعليل كلام سفيان بن عيينة الأول، في (سير أعلام النبلاء)، بقوله: «هذا فيه نظر، بل كان - أي هشام بن حسّان - كبيرًا». ثم ذكر الإمام الذهبي كلامَ سفيان بن عيينة الثاني، وقال: «فهذا أصح»[1].

وقال إسماعيل بن عُلية: «كنا لا نعد هشام بن حسان في الحسن شيئًا»[2].

وقال علي بن المديني في (العلل): «أحاديث هشام عن الحسن عامتها تدور على حوشب، وأمَّا أحاديثه عن محمد فصحاح»[3].

وقال أيضًا كما في (الضعفاء) للعقيلي: «كان الناس يرون أنه أرسل حديث الحسن عن حوشب»[4].

قلت: وتنبه - أخي القارىء الكريم - إلى أنَّ علي بن المديني هو راوي كلام جرير بن حازم السابق ذكره، وكلامُ جرير بن حازم ذاك، إنما هو ظنٌّ له في أحاديث هشام بن حسان عن الحسن أنها مأخوذة عن حوشب[5].

فعلي بن المديني مُتَأَثِّر بما رواه عن جرير بن حازم في ذلك، وبما (كان الناس يرونَه).

وقال أبو داود - كما في سؤالات الآجري له -: «إنما تكلموا في حديثه عن الحسن وعطاء، لأنه كان يرسل، وكانوا يرون أنه أخذ كتب حوشب»[6].

وكلام أبي داود ظاهر فيه أنه: إمّا متأثر بما (كان يراه)

---

(١) سير أعلام النبلاء، للذهبي (٦/ ٣٥٧).
(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٥٦).
(٣) العلل لابن المديني (٦٣)، والجرح والتعديل (٩/ ٥٥).
(٤) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٣٥).
(٥) انظر: الضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٣٤)، والكامل لابن عدي (٧/ ١١٣).
(٦) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (رقم ٤٠٥).

الناس، كعلي بن المديني، ويُحتمل أيضًا أنه ناقِلٌ لما كان (يراه الناس)، دون أن يكون هو رائيًا له مثلهم.

وخالف هؤلاء الأئمة غيرُهم:

فيروي البخاري والفلاس: أن يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، كانا يرويان عن هشام بن حسان عن الحسن[1].

ويقول الإمام أحمد في (العلل): «جالسَ الحسنَ عشر سنين»[2].

كذا يقول الإمام أحمد! وهو الصحيح عن هشام كما سيأتي عنه!!

ويقول الإمام البخاري في (التاريخ الكبير): «سمع الحسن وعطاء»[3].

وقال أبو نعيم الأصبهاني في (حلية الأولياء): «أكثر ما أسنده عن أستاذه الحسن بن أبي الحسن، لزمه عشر سنين»[4].

وصحح أحاديث هشام بن حسان عن الحسن: الإمام البخاري[5] ومسلم[6] والترمذي[7] وابن خزيمة[8] وابن حبان[9] والحاكم[10].

---

(١) الكامل لابن عدي (٧/ ١١٣، ١١٤).

(٢) العلل للإمام أحمد (رقم ١٤٨٠).

(٣) التاريخ الكبير، للبخاري (٨/ ١٩٧).

(٤) حلية الأولياء، لأبي نعيم (٦/ ٢٦٩).

(٥) انظر هدي الساري، لابن حجر (٤٧١).

(٦) انظر صحيح مسلم (٣/ ١٢٧٤، ١٤٥٦ رقم ١٦٥٢) (٣/ ١٤٨٩ رقم ١٨٥٤).

(٧) الجامع، للترمذي (رقم ١٧٥٦، ٢٢٦٥).

(٨) صحيح ابن خزيمة (رقم ٩٩٤، ٢٥٤٩)، والتوحيد (رقم ٣٨٣).

(٩) صحيح ابن حبان، الإحسان (رقم ٤٤٠، ١٤٦١، ٢٦٥٠، ٥٤٨٤، ٧٣٨٣).

(١٠) المستدرك للحاكم (٢/ ٦٨ ـ ٦٩).

وقال يحيى بن معين في (التاريخ) برواية الدوري، وفي (معرفة الرجال) برواية ابن محرز: «حدثنا سعيد بن عامر[1] عن هشام، قال: جاورت الحسن [وفي رواية: جالست الحسن] عشر سنين»[2].

وقال البخاري في (التاريخ الكبير): «قال عمرو بن علي[3]: حدثنا سعيد بن عامر، قال: سمعت هشامًا قال: جاورت الحسن عشر سنين»[4].

وإسناده صحيح.

وهذا هو القول الفصل في المسألة: أنَّ هشام بن حسان ليس فقط سمع من الحسن، بل من أخص تلامذة الحسن، وأوثقهم فيه، للزومه إياه عشر سنين!!

أمَّا توجيه أقوال تلامذة الحسن، فإنهم لم ينفوا السماع مطلقًا، لكنهم نفوا رؤيتهم له. واستدل جرير بن حازم ـ منهم خاصة ـ بعدم رؤيته على عدم سماع هشام من الحسن. ولا يلزم من عدم رؤيتهم لهشام عند الحسن البصري عدمُ سماعه منه، لاحتمال عدم اتفاق هؤلاء التلامذة في سنوات الطلب على الحسن البصري، فيكون بعضهم لزم الحسن سنوات قبل الآخر. والحسنُ قد عُمِّر تسعًا وثمانين سنة، فعمره يحتمل هذا التفاوت ـ زمانًا ومكانًا ـ في الطلب عليه.

---

(١) هو الضبعي، أبو محمد البصري، (ت٢٠٨هـ)، وله ست وثمانون.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٢٣٣٨): «ثقة صابح، وقال أبو حاتم: ربما وهم».

(٢) التاريخ لابن معين (رقم ٤٠٥١)، ومعرفة الرجال له (١/رقم ٩٣٥).

(٣) عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، أبو حفص الفلاس، الصيرفي، الباهلي، البصري (ت٢٤٩هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥٠٨١): «ثقة حافظ».

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ١٩٧).

ولعل هشام بن حسان أقدم أولئك الرواة جميعهم لزومًا للحسن، لأنه كان كبير السن، كما سبق عن الإمام الذهبي[1].

ويدل على كبر سنه أيضًا وعلى قِدَم إدراكه: أن علي بن المديني حرص على ذكره فيمن لم يلق أحدًا من الصحابة[2]. مما يدل على أنَّ علي بن المديني كان يخشى أن يعتقد أحدٌ لهشام بن حسان لقاء بأحد الصحابة، لاحتمال سنة هذا اللقاء، فنفاه ابن المديني لذلك.

المقصود أنَّ كلام هشام بن حسان، وإخباره عن نفسه، بملازمته الحسن عشر سنين، مقدَّم على نفي غيره، ولذلك حرصنا على توجيه كلام النفاة للسماع أو للرؤية، أو بالاعتذار عن خطئهم في اجتهادهم.

وبذلك تعلم خطأ اجتهاد الحافظ في (التقريب) عندما قال عن هشام بن حسان: «وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال، لأنه قيل: كان يرسل عنهما»[3].

فهشام بن حسان من أوثق تلامذة الحسن.. أوّلاً، ثم هو قد سمع من عطاء أيضًا، كما أثبته الإمام البخاري، في (التاريخ الكبير)، في كلامه المنقول عنه سابقًا.

ثم نعود إلى مبحثنا، وما ذكرناه عن هشام بن حسان، من أنه سئل عمن أدركهم الحسن من الصحابة؟ فقال: «ثلاثين ومائة».

وهذا العدد لم يبلغ نصف عدد الذين ذكر الحسن البصري نفسه أنه أدركهم في إحدى غزواته، وهو ثلاثمائة صحابي!

فلعل هشام بن حسان قال ذلك العدد على حسب ما وقع

---

(١) انظر ما سبق في قول الذهبي الذي عقب به كلام ابن عيينة (٥٥٨).
(٢) جامع التحصيل، للعلائي (رقم ٨٤٧).
(٣) التقريب (رقم ٧٢٨٩).

له، وبقدر ما سمعه من الروايات عن الحسن. ولم يقصد هشام أنَّ ذلك العدد هم من أدركهم الحسن فقط، جازمًا بذلك، نافيًا سماع الحسن ممن فوق ذلك العدد.

ويحتمل أن يكون الحسن قصد بالثلاثمائة، أنه أدركهم إدراكًا زمنيًا، بينما قصد هشام من سمع منهم الحسن ولقيهم.

لكن كلام الحسن في تعقيبه على من طلب منه الإسنادَ في الرواية، بأنه أدرك ثلاثمائة صحابي في غزاة واحدة، يضعف هذا الاحتمال. لأن ردَّ الحسن بذلك، يريد به أنَّ ما يرويه إنما أخذه عن الصحابة، وأنه في غِنىً عن الرواية عن غيرهم! لأنه كان معه في غزاة واحدة: ثلاثمائة صحابي!

وأخرج محمد بن وضاح القرطبي (ت٢٨٦ ـ أو ـ ٢٨٧هـ) في كتاب (ما جاء في البدع) من طريق: أسد بن موسى[1] عن أبي يحيى، عن موسى الجعفي، عن الحسن، قال: «أدركت عشرة آلاف من أصحاب النبي ﷺ، لو رأوكم لقالوا: ما لهؤلاء مجانين، ولو رأيتموهم لقلتم: هؤلاء مجانين، ولو رأوا خياركم لقالوا: ما يؤمن هؤلاء بيوم الحساب، ولو رأوا شراركم لقالوا: ما لهؤلاء عند الله خلاق»[2].

وأبو يحيى، وشيخه في هذه الرواية، لم أعرفهما، إذ ما استطعت الجزم لهما بترجمة، بعد بذل الجهد وإجالة النظر مرارًا في قراءة تراجم المكنيين بأبي يحيى.

---

(١) أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الأموي، أسد السنة، (ت٢١٢هـ)، وله ثمانون سنة.

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٣٩٩): «صدوق يغرب، وفيه نصب».

قلت: بل هو ثقة مطلقاً، فانظر سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٦٢ ـ ١٦٤)، ونصب الراية للزيلعي (١/ ١٧٩)، والتهذيب (١/ ٢٦٠).

(٢) ما جاء في البدع لابن وضاح (رقم ١٧٣).

هذا ما وجدته من الأخبار في ذكر عدد معين لمن لقيهم الحسن من الصحابة، وأقواها ما سبق عن الحسن نفسه، من أنه أدرك في غزاة واحدة: ثلاثمائة صحابي، ولم يتعرض الحسن في ذلك إلى جميع من لقيهم، في حياته كلها.

أمّا ما بلغنا من روايات له عن ذلك العدد الكبير، وما حفظ لنا من علم ذلك الإمام الضخم، فهو أقل من ذلك العدد بكثير! إذ لم يتجاوز عدد الصحابة الذين ثبت سماع الحسن منهم: نحوًا من عشرين صحابيًا فقط!!! كما سترى بعضه في خلال هذا الباب، ونتائجه النهائية، بإذن الله تعالى.

هذا بالنسبة لسماع الحسن على وجه العموم.

أمّا مراسيله على وجه العموم، ومن لم يسمع منهم.. من الجماعات، فهم:

أولًا: أهل بدر رضي الله عنهم.

قال الفسوي في (المعرفة والتاريخ): «حدثنا أبو النعمان[1] حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، قال: قال قتادة: حدثنا الحسن: أنه ما لقي أحدًا من البدريين شافهه بالحديث»[2].

هذا إسناد صحيح، رجال إسناده أئمة[3].

وقال الفسوي أيضًا في (المعرفة والتاريخ): «حدثنا عمرو بن عاصم[4]:

(١) هو محمد بن الفضل، عارم، تقدمت ترجمته.
(٢) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٣٥)،
(٣) تقدمت الترجمة لرجال إسناده جميعهم، وأيوب هو السختياني.
(٤) عمرو بن عاصم بن عبيد الله الكلابي القيسي، أبو عثمان البصري، (ت٢١٣هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥٠٥٥): «صدوق في حفظه شيء».

حدثنا همام[1] قال: كنا عند قتادة... - ثم ذكر قصة - ثم قال قتادة: ما حدثنا الحسن أنه لقي أحدًا من البدريين مشافهة بالحديث»[2].

وقال الإمام مسلم في مقدمة (صحيحه): «حدثني حسن بن علي الحُلواني[3] قال حدثنا يزيد بن هارون: أخبرنا همام... - ثم ذكر قصة لقتادة، روى بعدها أن قتادة قال: - فوالله ما حدثنا الحسن عن بدري مشافهة»[4].

وقال ابن سعد في (الطبقات): «أخبرنا سعيد بن عامر، قال: حدثنا همام بن يحيى، عن قتادة، قال: لم يحدثنا الحسن أنه شافه[5] أحدًا من أصحاب بدر»[6].

قلت: فإسناده خبر همام صحيح.

لكن ميزة رواية أيوب السختياني عن قتادة الأولى: أنها تسند الخبر إلى الحسن البصري ذاته، بأنه ينفي عن نفسِه سماعَه من أحد من أهل بدر.

أمّا رواية همام عن قتادة: فإنها تنسب الخبر إلى قتادة أنه هو الذي ينفي عن الحسن أن يكون سمع من أحد البدريين.

ولا تَعَارُضَ بين الروايتين، خاصة بعد اختلاف مخرجهما عن قتادة. بل كلام قتادة يوضّح اعتداد قتادة بكلام شيخه، وأنه

---

(١) هو ابن يحيى بن دينار العوذي، أبو عبد الله أو أبو بكر البصري، (ت ١٦٤ - أو - ١٦٥هـ).

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٧٣١٩): «ثقة ربما وهم».

(٢) المعرفة والتاريخ، للفسوي (٢/ ٧٧٦).

(٣) الحسن بن علي بن محمد الهذلي، أبو علي الخلال الحلواني، نزيل مكة، (ت٢٤٢هـ).

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٢٦٢): «ثقة حافظ له تصانيف».

(٤) صحيح مسلم - المقدمة (١/ ٢٢).

(٥) تحرفت في مطبوع (الطبقات) إلى: (ساقه)، بالسين المهملة، والقاف!.

(٦) طبقات ابن سعد (٧/ ١٥٩).

كان يحتج به، وحُقَّ لقتادة ذلك، بل وجب عليه! بعد أن سمع من شيخه إخبارَهُ عن نفسِه بذلك.

وقد روي عن قتادة إخباره عن عدم سماع الحسن من البدريين، من وجه آخر، سوى الوجه السابق[1]، ولا داعي إلى التطويل بذكره، بعد ثبوته عنه.

ولذلك النص القطعي الدلالة، من صاحب الشأن نفسه، وصحته عنه، عَظُم اعْتدادُ غيرِ واحد من الأئمة بهذا الأمر، واحتجّوا بعمومه على عدم سماع الحسن من أحد من أهل بدر.

وقد سبق كلام قتادة في ذلك.

وهذا أيوب السختياني، وهو من جلة تلاميذ الحسن يقول: «ما حدثنا الحسن عن أحد من أهل بدر مشافهة»[2].

ويقول يعقوب بن شيبة: «قلت لعلي بن المديني: يقال عن الحسن، أخذت بحجز سبعين بدريًا؟ فقال: هذا باطل! أحصيت أهل بدر الذين يُروى عنهم، فلم يبلغوا خمسين، منهم من المهاجرين أربعة وعشرون»[3].

وسئل بهز بن أسد: «هذا الذي يقول أهل البصرة: سبعين بدريًا؟ قال: هذا كلام السوقة»[4].

وسئل أبو زرعة الرازي: «لقي الحسن أحدًا من البدريين؟ قال: رآهم رؤية، رأى عثمان بن عفان، وعليًا، قيل له: سمع منهما حديثًا؟ قال: لا.. وقال الحسن: رأيت الزبير يبايع عليًا رضي الله عنهما»[5].

---

(١) المعرفة والتاريخ، للفسوي (١/ ٢٣٣).
(٢) المراسيل، لابن أبي حاتم (رقم ٩٥).
(٣) سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٦٦ ـ ٥٦٧).
(٤) المراسيل، لابن أبي حاتم (رقم ٩٥).
(٥) المراسيل، لابن أبي حاتم (رقم ٩٢).

وهذا يبين لك دقة عبارة الحسن التي نقلها عنه قتادة: أنه ما شافه أحدًا من البدريين! ولم يَنْفِ الرؤية.

ونقل الزيلعي في (نصب الراية) كلامًا طويلاً لأبي بكر البزار، في غاية النفاسة، كله في مراسيل الحسن ومن سمع منهم[1].

ومع أنَّ الزيلعي قال محددًا موضع ذلك الكلام للبزار: «في مسنده، في آخر ترجمة سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة»[2]، إلا أنني لم أجد ذلك النقل، حتى بعد وقوفي على ترجمة سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، في مسند البزار المخطوط، الذي برواية محمد بن أيوب بن حبيب الرقي الصموت نزيل مصر!

فلا أدري! أللسَّقْطِ أو النقص سبب في هذه الحسرة؟ أم أنَّ للمسند روايات مختلفة، هذا أحد آثارها، أم المسألة مسألة (مسند صغير) و (مسند كبير) للبزار[3] فالمخطوط هو الصغير؟

والله أعلم!

وإن كنت أستبعد الاحتمال الأخير، لأسباب ليس هذا موضعها[4].

---

(١) نصب الراية للزيلعي (١/ ٩٠ ـ ٩١).

(٢) نصب الراية (١/ ٩٠).

(٣) انظر الرسالة المستطرفة، للكتاني (٦٨)، ومقدمة تحقيق (مسند البزار) المطبوع (١/ ١٤).

(٤) وازن بين سند النسخة المخطوطة، كما في مقدمة تحقيق المطبوعة من (مسند البزار) (١/ ٤٧)، مع رواية أبي بكر الإشبيلي لمسند البزار، كما في فهرسة أبي بكر الإشبيلي (١٣٨ ـ ١٣٩) ومع ملاحظة أن المسند الصغير للبزار يرويه الأصبهانيون، لا الأندلسيون! فقد نص الحافظ ابن حجر على أنَّ المسند الصغير إنما يعرف برواية الأصبهانيين، فانظر إحالة مقدمة تحقيق المسند المطبوع (١/ ١٤).

المهم أنَّ الزيلعي رحمه الله حفظ ذلك الكلام النفيس، (مُلخَّصًا محررًا)، كما قال.

ومما جاء في ذلك الكلام، قول البزار: «ولم يثبت للحسن سماع من أهل بدر، ولا حديثًا واحدًا»[١].

وقال ابن حبان في (المجروحين): «الحسن ما رأى بدريًا قط، خلا عثمان بن عفان، وعثمان يُعَدُّ في البدريين، ولم يشاهد بدرًا»[٢].

ومع هذا الجمع المبارك من نفاة سماع الحسن من البدريين، بل ومع نفي الحسن نفسه لهذا السماع، لم يبخل علينا الكذابون و (السوقة) بإثبات هذا السماع!!

جاء في كتاب (زهد الثمانية من التابعين) المنسوب[٣] إلى علقمة بن مرثد[٤] أنَّ الحسن قال: «والله لقد أدركت سبعين بدريًّا أكثر لباسهم الصوف، ولو رأيتموهم لقلتم مجانين، ولو رأوا خياركم لقالوا: ما لهؤلاء من خلاق، ولو رأوا شراركم لقالوا: ما يؤمن هؤلاء بيوم الحساب»[٥].

قلت: لكن الكتاب لا تثبت نسبته إلى علقمة بن مرثد،

---

(١) نصب الراية، للزيلعي (١/ ٩١).
(٢) المجروحين، لابن حبان (٢/ ١٦٤).
(٣) وقد نُسب الكتاب إلى أنه من تصنيف ابن أبي حاتم، كما في المجمع المؤسس لابن حجر (٢/ ٧٣ رقم ٥٩٥).
وليس كذلك، وإنما هو من رواية ابن أبي حاتم، ويقطع بذلك: أنه مرويٌّ من غير طريق ابن أبي حاتم، كما في (حديث أبي الفضل الزهري) و(حلية الأولياء) لأبي نعيم.
(٤) علقمة بن مرثد الحضرمي، أبو الحارث الكوفي.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٤٦٨٢): «ثقة».
(٥) زهد الثمانية من التابعين، لعلقمة بن مرثد (٦٢)، وحديث أبي الفضل الزهري (١١١/أ ـ ١١٤/ب رقم ٦٣١)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (٢/ ١٣٤)، والرقة والبكاء لموفق الدين ابن قدامة المقدسي (٣٠٩ ـ ٣١٢).

حيث إنه من رواية يحيى بن سعيد العطار، عن يزيد بن عطاء بن يزيد اليشكري، عن علقمة بن مرثد.

ويحيى بن سعيد العطار، هو الأنصاري، الحمصي، قال عنه الحافظ في (التقريب): «ضعيف»[1].

قلت: والذي أرجحه أنه شر من ذلك، فهو شديد الضعف، فقد وصفه يحيى ابن معين[2] والجوزجاني[3] والعقيلي[4] والساجي[5]: أنه منكر الحديث، بل قال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، والمعضلات عن الثقات»[6].

وضعفه غيرهم[7].

أمَّا قول محمد بن المُصفَّى[8] عنه: «ثقة»، كما في (الآحاد والمثاني) لابن أبي عاصم[9]، فلا يُعَارَضُ به كلام من سبقوا، فليس ابن المصفى من فرسان هذا الميدان[10].

---

(١) التقريب (رقم ٧٥٥٨).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ١٥٢).

(٣) الكامل، لابن عدي (٧/ ١٩٣)، ولم أجده في (أحوال الرجال) للجوزجاني!

(٤) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٤٠٣).

(٥) التهذيب (١١/ ٢٢١).

(٦) المجروحين، لابن حبان (٣/ ١٢٣).

(٧) انظر: التهذيب (١١/ ٢٢١)، وزد عليه ما في حلية الأولياء، لأبي نعيم (٥/ ١٩٣).

(٨) محمد بن المصفى بن بهلول الحمصي القرشي (ت٢٤٦هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٦٣٠٤): «صدوق له أوهام، وكان يدلس».

(٩) الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (رقم ٢٤٤٨)، وتحرَّف فيه اسم «محمد بن المُصفَّى» إلى «محمد بن عيسى»، فانظر تاريخ دمشق، لابن عساكر - خط - (١٨/ ١٣٤)، والتهذيب (١١/ ٢٢١).

(١٠) كما في مرتبته من التعديل، ولكونه لم يذكر ضمن علماء الجرح والتعديل.

والذي يشكل هو قول أبي داود عنه: «جائز الحديث»، كما في (التهذيب)[1].

فإن صحَّت، ولم يكن فيها تصحيف، فلا يقوى أبو داود وحده على تقوية حال العطار، في مقابل الجمع الكبير من المضعفين، وفيهم الشامي بلديُّ العطار، كالجوزجاني.

فالذي يترجح - عندي - في أمر يحيى بن سعيد العطار أنَّه شديد الضعف.

وشيخه: يزيد بن عطاء بن يزيد اليشكري، أبو خالد الواسطي، البزاز (ت١٧٧هـ)، وقال عنه الحافظ في (التقريب): «لين احديث»[2].

فتعلم من هذا، أنَّ كتاب (زهد الثمانية من التابعين) المنسوب إلى علقمة بن مرثد، لا يصح الاحتجاج بشيء مما فيه، لأنه ساقط الإسناد إلى علقمة!

وقد أشار إلى شيء من هذا محقق (زهد الثمانية من التابعين) في مقدمة تحقيقه للكتاب[3].

فهذه إحدى الروايات الواهية التي تذكر للحسن سماعًا من سبعين بدريًا!

وقال البخاري في (التاريخ الكبير): «حدثني عمرو بن علي، قال: سمعت عبد الصمد بن عبد الوارث: سمعت خالدًا العبد - ضعيف - يقول: قال الحسن: صليت خلف ثمانية وعشرين بدريًا، كلهم يقنت بعد الركوع، قلت: من حدثك عن الحسن؟ قال:

---

(١) التهذيب (١١/٢٢١).

(٢) التقريب (رقم ٧٧٥٦).

(٣) زهد الثمانية من التابعين، لعلقمة بن مرثد، مقدمة التحقيق (٢١ - ٢٨).

حدثنا ميمون المرئي[1] فسألته؟ فقال: قال الحسن.. مثله، قلت: من حدثك؟ قال: خالد العبد»[2].

وأخرجه ابن عدي في (الكامل) من طريق البخاري[3].

قلت: وخالد بن عبد الرحمن البصري، المعروف بخالد العبد، متهم بالوضع، كذاب مفضوح[4]!

وأخرج الإمام العلامة أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت٤٢٧هـ)، في تفسيره (الكشف والبيان في تفسير القرآن) من طريق كثير بن مروان الفلسطيني، عن عبد الله بن يزيد الدمشقي، قال: «أتيت الحسن، فذكر كلامًا، إلا أنه قال: أدركت ثلاثمائة من أصحاب النبي ﷺ، منهمن سبعون بدريًا، كلهم يحدثونني: أن رسول الله ﷺ قال: من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه»[5].

قلت: كثير بن مروان الفلسطيني شديد الضعف، بل اتهمه ابن معين بالكذب[6].

وشيخه: عبد الله بن يزيد بن آدم الدمشقي أسوأ حالاً منه، حتى قال فيه الإمام أحمد: «أحاديث موضوعة»[7].

---

(١) ميمون بن موسى المرئي، أبو موسى البصري.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٧٠٥٠): «صدوق مدلس».

(٢) التاريخ الكبير، للبخاري (٣/ ١٦٥).

(٣) الكامل لابن عدي (٣/ ٢٣).

(٤) انظر: الكامل لابن عدي (٣/ ٢٣ ـ ٢٤)، ولسان الميزان (٣/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠، ٣٩٣).

(٥) انظر: مرويات الحسن البصري في التفسير، من أول الإسراء إلى آخر القرآن، للأستاذ شير علي شاه (رقم ١٧٨٧).

(٦) تاريخ ابن معين (رقم ٤٩٩٧، ٥١١٤)، وانظر: الجرح والتعديل (٧/ ١٥٧)، والمجروحين، لابن حبان (٢/ ٢٢٥)، والكامل لابن عدي (٦/ ٦٩ ـ ٧٠) ولسان الميزان (٤/ ٤٨٣ ـ ٤٨٤).

(٧) انظر: الجرح والتعديل (٥/ ١٩٧)، وتاريخ بغداد (١٠/ ١٩٦)، ولسان الميزان (٣/ ٣٧٨).

هذه هي الأخبار المكذوبة التي تذكر سماع الحسن من البدريين، وهي التي سبق أن نقلنا عن علي بن المديني، وبهز بن أسد، أنهما رداها ردًّا شديدًا.

بل وصف بهز بن أسد من يقول: إن الحسن سمع من سبعين بدريًا، بأنه من السوقة: الذين لا وزن لهم في هذا العلم.

ومن هؤلاء السوقة: محمد بن أبي يعقوب إسحاق بن محمد الورَّاق، المعروف بابن النديم، (ت٣٨٠هـ)، فقد ذكر في كتابه (الفهرست): أن الحسن سمع من سبعين بدريًا[١]، وما أَدْرَىٰ هذا الورَّاق المعتزلي الرافضي بهذا العلم[٢]؟ فهو من السوقة فيه!!

فلا يبقى بعد هذا شك في أن الحسن لم يسمع من أحد من أهل بدر.

وهذه قاعدة مهمة سوف نلجأ إليها في مواطن عدَّة من هذا الباب، لنتبين سماع الحسن ممن روى عنهم، من عدم سماعه.

ثانيًا: المدنيون:

قد سبق في مبحث (بعض شئون الحسن التاريخية) أنه صح عن الحسن، أنه سئل: متى عهدك بالمدينة؟ فقال: «ليالي صفين»[٣].

وذكرنا أن صفين كانت في سنة سبع وثلاثين، أي: وللحسن من العمر: ست عشرة سنة[٤].

وهذا يدل على أنَّ الحسن قد خرج من المدينة وهو في

---

(١) الفهرست، لابن النديم (٢٣٥).

(٢) انظر لسان الميزان (٥/ ٧٢ ـ ٧٣).

(٣) انظر ما تقدم (٢٦٩).

(٤) انظر ما تقدم (٢٧٣).

الست عشرة من عمره، ثم لم يعد إليها بعد ذلك أبدًا، إذ آخر عهده بالمدينة يوم خرج منها ليالي صفين.

وقد اعتبر الأئمة خروج الحسن في هذا السن سببًا للقول بعدم سماعه من المدنيين، واستصغروه عن السماع منهم.

مثال ذلك: قول ابن حبان في (صحيحه) عن الحسن: «لم يسمع من أبي هريرة، لخروجه من المدينة في يفاعته»[1].

لذلك كثر عن الأئمة إنكار سماع الحسن من الصحابة المدنيين، لصغر سن الحسن يوم خروجه من المدينة.

حتى قال علي بن المديني، كما في (المعرفة والتاريخ) للفسوي: «ولا سمع من أحد في المدينة، إلا من عثمان بن عفان»[2].

وهذا النص من علي بن المديني هو الذي سار على مقتضاه كل من وقفت على كلام له في شأن سماع الحسن من المدنيين، كما ستراه في عُرض هذا الباب، إن شاء الله تعالى.

وعبارة علي بن المديني في غاية الدقة، حيث قال: «ولا من أحد في المدينة».

فنفى أن يكون الحسن سمع من أحد في المدينة، أي: في مدينة النبي ﷺ ذاتها، ولم يتعرض إلى نفي سماع الحسن من المدنيين مطلقًا، لاحتمال سماع الحسن من أحد المدنيين في غير المدينة، كما وقع حقيقة، فأثبت علي بن المديني سماع الحسن من عبد الله بن عمر، ولكن أثناء الحج بمكة، كما سيأتي في مبحث عبد الله بن عمر، إن شاء ربي سبحانه[3].

---

(١) انظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٣/ ٢٥٢ رقم ٩٧١).

(٢) المعرفة والتاريخ، للفسوي (٢/ ٥٢).

(٣) انظر ما سيأتي (١٦٣٦).

لكن احتمال لقاء الحسن بالمدنيين خارج المدينة، إن كان احتمالاً مجرَّدًا، لم يُقِم له الأئمة وزنًا، وإلا لما نفوا سماع الحسن من كل مدني، لم يثبت عن الحسن أنّه صرح بالسماع منه. فإن صرَّح الحسن بالسماع من أحد المدنيين، ولم يظهر للأئمة أنه سمع منه خارج المدينة، قالوا بتأول الحسن في صيغة السماع! كما وقع في مسألة سماع الحسن من أبي هريرة، كما سبقت الإشارة إليه.

وذلك لما ثبت عن الحسن البصري أنه أكثر الرواة رواية عمن عاصرهم ولم يلقهم، فتشدد معه الأئمة في قبول ما يرويه عن معاصريه عمومًا، وخاصة المدنيين منهم، لخروجه عن المدينة في يفاعته، كما قال ابن حبان.

فَنَفْيُ سماع الحسن من المدنيين لم يكن فقط لخروج الحسن من المدينة وله ست عشرة سنة، وإنما كان أكثر ما يكون لكثرة (تدليس) الحسن عمن عاصرهم ولم يلقهم، ثم لمَّا اجتمع مع ذلك ضعف احتمال اللقاء أيضًا، بخروج الحسن صغيرًا من المدينة، نفوا سماع الحسن من المدنيين مطلقًا، إلا إن ثبت سماعُهُ من أحدهم خارج المدينة: كما سبق.

فهذه قاعدة مهمة أخرى، تفيدنا عدمَ سماع الحسن من المدنيين، ما لم يقم دليل ثابت على السماع.

ومن هذه القاعدة نأتي إلى المسألة التالية.

ثالثًا: غير البصريين.

نعم.. لقد بلغ بالأئمة نفي سماع الحسن من كل صحابي ليس ببصري، أو لم نعلم اجتماعهما بالبصرة في زمن واحد!

وهذا مما سيتضح لك تمام الوضوح خلال هذا البحث، إن شاء الله تعالى.

ألا وإني لأكره هذه الإحالة إلى صلب البحث، لكني مضطر إليها! إذ لستُ بمستطيع توضيحَ ما أريدُ توضيحَه والاستدلالَ به، بغير ذلك التطويل المُضْطَرِّ إليه، الذي ستجده فيما تستقبل من هذا البحث، إن شاء الله تعالى.

لذلك كم أفرح إن وجدت إمامًا سابقًا ينص على مثل ما أذكره لك مُحيلاً على بقية البحث، من أن الأصل في الأعم الأغلب أن الحسن لم يسمع من غير البصريين أهل بلده، لأني أعلم من نفسك رعاك الله - بل ومن نفسي - الثقة التامة بعلماء الأمة، رحمهم الله تعالى.

قال ابن رجب في (شرح العلل) وهو يذكر أدلة الأئمة على عدم السماع: «كذلك رواية من هو ببلد عمن هو ببلد آخر، ولم يثبت اجتماعهما ببلد واحد، يدل على عدم السماع منه، وكذلك كلام علي بن المديني، وأحمد، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والبرديجي، وغيرهم، في سماع الحسن من الصحابة، كله يدور على هذا، وأن الحسن لم يصح سماعه من أحد من الصحابة، إلا بثبوت الرواية عنه أنه صرَّح بالسماع منه، ونحو ذلك، وإلا فهو مرسل»[1].

قلت: هذه قاعدة جليلة في معرفة المراسيل، لكن ينبغي أن يُتنبه معها إلى أمور:

١ - أنَّ القول بإرسال الراوي إذا روى عمن ليس ببلده، لا يكون الجزم به أوَّلاً إلا بعد البحث الدقيق في رواياته، لعله أن يكون صرّح بالسماع منه في إحدى رواياته عنه.

٢ - وأن القول بإرسال الراوي إذا روى عمن ليس ببلده يقوى إذا كان الراوي معروفًا بالرواية (عن معاصر لم يلقه)، أمَّا إذا

---

(١) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٥٩٦).

كان غير معروف به، أو كان شديدًا على أهل التدليس والرواية لما لم يسمعوه، كشعبة ـ رحمه الله ـ فهذا لا يُتَجَرَأ إلى القول بعدم سماعه من معاصر ليس في بلده، إلا إن قام دليل قاطع بذلك، سوى مجرَّد اختلاف البلد، لما قرره الإمام مسلم وغيره: من الحكم باتصال رواية المتعاصرين مع إمكان اللقاء.

٣ ـ أنَّ القول بعدم التلاقي استنادًا إلى بُعْد ما بين بلدي الروايين، لا يمكن القول به بالنسبة لنا في هذه الأعصار المتأخرة، إلا في مشاهير الرواة، الذين انبسطت تراجمهم في المصادر، وتوسعت الكتب في سياق أخبارهم، ليكون ذلك معينًا على معرفة حياة الراوي، وأماكن تنقلاته، ووجهاته ورحلاته، ليمكن على ضوء ذلك القول بعدم اللقاء، بناءً على غلبة الظن.

٤ ـ هذا مع ملاحظة رواية الراوي عن ذلك الشيخ، كثرة وقلة، وصحة ونكارة، وما إذا كان يذكر بينه وبين ذلك الشيخ وسائط، ثم عدد هذه الوسائط، ونسبة الأحاديث التي يرويها بواسطة إلى التي لا واسطة فيها. . مع ملابسات كل قضية، واعتباراتها.

لذلك: فيُنصح بعدم التجرؤ عل هذه القاعدة، إلا مع وضوح الرؤية، وضوحًا كبيرًا، مع بذل الجهد، ومع توفر المصادر، والاستقصاء التام، أو شبه التام، وشمول النظرة إلى جوانب القضية كلها، والاحتياط للسنة بعدم إدخال ما ليس منها فيها، والغيرة عليها أيضًا بعدم إخراج ما هو منها عنها. . مع طلب العون من الله عز وجل، والدعاء بالتوفيق.

أمَّا الحسن البصري: فالأئمة على عدم سماعه من غير البصريين، إذا لم يصرِّح هو بالسماع منهم، بل كثيرًا ما يشكون

في سماعه من البصريين أيضًا، مع المعاصرة الطويلة!! وما ذاك إلا لكثرة إرسال الحسن عمن عاصرهم ولم يلقهم إكثارًا بالغًا، فاق به الرواة جميعهم.. على ما رأيت وعلمت!

ومن أمثلة تشدد الأئمة مع الحسن البصري في إثبات السماع له من البصريين، مسألة سماع الحسن من عمران بن الحصين رضي الله عنه. فإن عمران بن حصين رضي الله عنه ممّن نزل البصرة من الصحابة، وتوفي بها سنة اثنتين وخمسين[(١)]. فيكون الحسن قد ساكن عمران بالبصرة خمس عشرة سنة، بعد خروج الحسن من المدينة إلى البصرة.

مع ذلك ينفي جماعة من الأئمة سماع الحسن من عمران رضي الله عنه[(٢)]، بل وينكر الإمام أحمد على المبارك بن فضالة، وهو من ثقات تلامذة الحسن، روايته عن الحسن تصريحه بالسماع من عمران رضي الله عنه[(٣)]!!!

وهذه الكوفة أحد المِصْرَين العراقِيَّين، مع قربها من البصرة، لم يزل الأئمة لا يعتبرون قربها منها مانعًا من القول بعدم سماع الحسن البصري من الكوفيين!

وانظر إلى قول البزار عن الحسن البصري: «حدَّث عن النعمان بن بشير، ولا أحسبه سمع منه، لأن النعمان لا نعلمه دخل البصرة، وإنما كان بالكوفة، وقد رأيته يحدِّث عن رجل عنه»[(٤)].

---

(١) طبقات ابن سعد (٤/ ٢٩١)، وتاريخ خليفة (٢١٨)، وتاريخ مولد العلماء ووفياتهم للربعي (١/ ١٥٤)، وسير أعلام النبلاء (٢/ ٥١١).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ١١٩ ـ ١٢٦).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٣٤٠).

(٤) نصب الراية، للزيلعي (١/ ٩٠).

هذا مع أنَّ للحسن البصري رحلة إلى الكوفة، سمع في تلك الرحلة من كعب بن عجرة رضي الله عنه[1].

أمَّا الشاميون: فالأئمة أنفى لسماع الحسن منهم من غيرهم!

فليس للحسن رحلة إلى الشام، لا ذُكرت له، ولا ترجم له أمثال ابن عساكر في (تاريخ دمشق)، ولا ابن العديم: عمر بن أحمد بن أبي جرادة (ت٦٦٠هـ)، في (بغية الطلب في تاريخ حلب).

ولو كان للحسن اشتباه رحلة - لا رحلة محققة - إلى الشام، لطرزوا بترجمته كتبهم، ولفاخروا بوروده إليها أهل الخافقين، ولاشتهر ذلك. كما اشتهر وروده إلى البيت العتيق، مع أنَّ الحج إليه - زاده الله شرفًا - أمر لا يحتاج إلى تنصيص، لأنه ركن ما يخل به أحد، ويجتمع فيه من العلماء في وقت واحد عدد كبير، مع ذلك نصّوا على ذكر الحسن فيه، بل محددين سنة حجّه!!.

أمَّا المصريون: وأهل إفريقية: فالأمر فيهم مقطوع عند الأئمة، ولا شك أنه كذلك! أنّ الحسن لم يَلْقهم ولم يَرَهُم!

وكذا بقية الأقطار البعيدة!

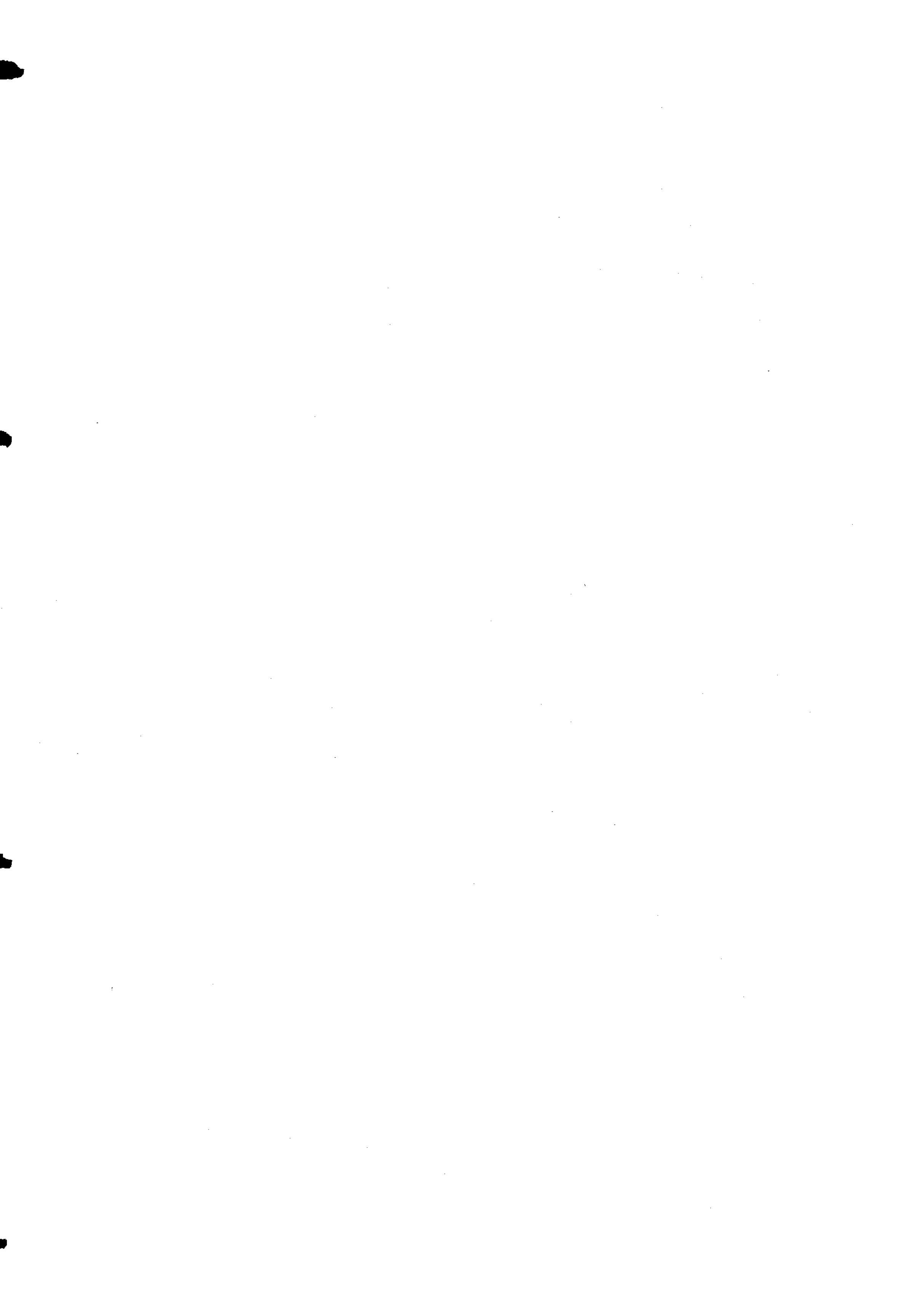
فالحسن البصري عند الأئمة لكثرة إرساله، لا يكادون يرضون منه إلا التصريح بالسماع مرَّة ليثبت اللقاء، إلا في البصريين، بل ربَّما تشددوا حتى في البصريين! كما سبق.

تلك خلاصة هذه القاعدة، وهي آخر قواعد هذا المبحث.

والله أعلم.

---

(١) انظر معجم الطبراني الكبير (١٩/ ١٦٠)، والرحلة في طلب الحديث للخطيب (١٤٣ رقم ٥٢)، وغيرهما.



مباحث القسم

من روى عنهم الحسن سماعًا أو إرسالًا

سأذكر هنا من روى عنهم الحسن، استقراء، دارسًا سماعه منهم أو إرساله عنهم، موردًا ما يؤيد ذلك من الروايات، مع ما شرطته على نفسي من بقية روايات الحسن عنهم، في الكتب الستة ومسند أحمد، تخريجًا وحكمًا.

وذلك على ترتيب حروف المعجم.

أُبَيُّ بن كعب أبو المنذر الأنصاري سيد القراء ﷺ

قال أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت٣١٨هـ) في كتابه (الأوسط): «الحسن لم يسمع من أبي بن كعب»[(١)].

قال أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزّي (ت٧٤٢هـ)، في ترجمة الحسن البصري، من (تهذيب الكمال): «روى عن أبي بن كعب، لم يدركه»[(٢)].

ووصف ابن كثير في (تفسيره) حديثًا للحسن عن أبي بن كعب بالانقطاع[(٣)].

وقال الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ) في (مجمع الزوائد): «الحسن لم يسمع من أبي»[(٤)].

وقَوْلُ المزي بعدم الإدراك، مبنيٌّ على أنَّ أبي بن كعب توفي في خلافة عمر رضي الله عنه، والحسن إنما ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر.

---

(١) الأوسط لابن المنذر (٥/ ٣٧٠ عقب الحديث ٣٠٠٤).

(٢) تهذيب الكمال (٦/ ٩٧).

(٣) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، (سورة البقرة: ٣٧)، (١/ ١٤٢).

(٤) مجمع الزوائد (١/ ٢٧٥).

قال ابن الأثير في (أسد الغابة) في ترجمة أبي بن كعب: «والأكثر أنه مات في خلافة عمر»[1].

وقال الذهبي: معلقًا على من أرَّخ وفاته سنة اثنتين وعشرين في خلافة عمر في (سير أعلام النبلاء): «فالنفس إلى هذا أميل»[2].

وقال ابن حجر في (التهذيب): «الأكثر على أنه في خلافة عمر»[3].

لكن القول بعدم إدراك الحسن لأبي بن كعب بناءً على أنَّ وفاة أبي كانت في خلافة عمر رضي الله عنه، قول يرده من قال بأنَّ وفاة أبي بن كعب كانت في خلافة عثمان رضي الله عنه!

وعلى أنَّ وفاة أبي بن كعب كانت في خلافة عثمان، سنة ثلاثين، أو اثنتين وثلاثين، أو نحوهما: الواقدي محمد بن عمر بن واقد (ت٢٠٧هـ)[4]، وعلي بن المديني[5]، والفلاس[6]، وخليفة بن خياط[7]، والبخاري[8]، والطحاوي[9].

وهو ما رجحه أبو نعيم الأصبهاني في (معرفة الصحابة)، قال: «وقيل: سنة ثلاثين، في خلافة عثمان، وهو الصحيح، لأن زر بن حبيش لقيه (أي لقي أبي بن كعب) في خلافة عثمان»[10].

---

(١) أسد الغابة، لابن الأثير (١/ ٦٣).

(٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١/ ٤٠٠).

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر (١/ ١٨٨).

(٤) طبقات ابن سعد (٣/ ٥٠٢)، وتاريخ مولد العلماء ووفياتهم، للربعي (١/ ١١٦).

(٥) التاريخ الأوسط للخاري (١/ ٩٤).

(٦) سير أعلام النبلاء (١/ ٤٠٠).

(٧) طبقات خليفة (٨٨ ـ ٨٩)، وتاريخه (١٦٦ ـ ١٦٧).

(٨) التاريخ الأوسط، للبخاري (١/ ٨٩، ٩٤)، وتنبه إلى عنوان الباب (١/ ٨٣).

(٩) معرفة الصحابة، لأبي نعيم (٢/ ١٦٤).

(١٠) بيان مشكل الأحاديث للطحاوي (١٤/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦).

وقد أخرج البخاري في (تاريخه الكبير) و (الأوسط) ما يثبت أنَّ وفاة أبي بن كعب رضي الله عنه كانت في خلافة عثمان.

قال البخاري: «حدثنا محمد بن يوسف[1]: حدثنا سفيان[2] عن أسلم المنقري[3] عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزي[4] عن أبيه[5] قال: قلت لأبي بن كعب، لمَّا وقع الناس في أمر عثمان: أبا المنذر! ما المخرج؟ قال: كتاب الله، ما استبان لك فاعمل به، وما اشتبه عليك فكِلْه إلى عالمه»[6].

وأخرجه الفسوي في (المعرفة والتاريخ) من وجه آخر، إلى سفيان الثوري به[7].

وهذا إسناد جيد.

---

(١) محمد بن يوسف بن واقد الضبي مولاهم، الفريابي، (ت٢١٢هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٦٤١٥): «ثقة فاضل، يقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان، وهو مقدَّم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق».

(٢) هو الثوري، الإمام.

(٣) أسلم المنقري، أبو سعيد، (ت١٤٢هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٤٠٧): «ثقة».

(٤) عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزي الخزاعي مولاهم، الكوفي.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٣٤٢٣): «مقبول».
ولا أدري لم أنزله الحافظ هذه المنزلة! وهو الذي ذكر في التهذيب أن الإمام أحمد قال عنه: «حسن الحديث» وأن ابن حبان ذكره في (الثقات).
انظر: التهذيب (٥/ ٢٩٠)، و(الثقات) لابن حبان (٧/ ٩).
لذلك كان قول الذهبي في (الكاشف) (رقم ٢٨٤٦) عنه: «وثق» أقرب للصواب، ثم قد فات الحافظ أنَّ الحاكم صحح إسناد حديث هو أحد رواته، انظر المستدرك (٣/ ٣٠٤)، وكذلك أخرج له الضياء في المختارة (رقم ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨).

(٥) عبد الرحمن بن أبزى، الخزاعي، مولاهم، صحابي صغير، وكان في عهد عمر رجلاً. (التقريب رقم ٣٧٩٤).

(٦) التاريخ الكبير (٢/ ٣٩ ـ ٤٠) والأوسط (١/ ٨٩).

(٧) المعرفة والتاريخ للفسوي (١/ ٢٢٠).

والخبر يدل على تأخر حياة أبي بن كعب إلى أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه، عند ظهور بوادر الفتنة، أو بعد ذلك.

أمّا ما أشار إليه أبو نعيم الأصبهاني، من رواية زر بن حبيش عن أبي بن كعب في خلافة عثمان، فلم أجد رواية قاطعة بذلك.

لكني وجدت ما قد يشير إلى ذلك:

أعني ما جاء في (صحيح) البخاري وغيره، من طريق زر بن حبيش، أنه سأل أبي بن كعب عن سورتي المعوذتين، وأخبره أنَّ عبد الله بن مسعود كان يحكّهما من المصاحف، فأثبت له أُبي أنَّها قرآن موحى كباقي القرآن[1].

لعل هذه الحادثة تشير إلى ما كان من عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عقب جمع عثمان للمصحف، وأمر عثمان بحرق ما سوى مصحفه الذي أرسله للأمصار[2].

أقول: «لعل»، إذ في الخبر شيء من الدلالة عليه، ولعل عند أبي نعيم الأصبهاني، وهو الحافظ المطلع، سوى ذلك، مما أشار إليه، وليته ذكره!

ثم ـ بعد حمْد الله ـ وقفت على النص القاطع لما ذكره أبو نعيم الأصبهاني، فالحمد لله آخرًا كما هو أوّلاً.

قال الإمام أحمد في (المسند) ـ وفي مسند صفوان بن

---

(١) صحيح البخاري (رقم ٤٩٧٦، ٤٩٧٧) ومسند أحمد (٥/ ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢)، وغيرهما، وانظر كلام الحافظ ابن حجر على هذه الحادثة في فتح الباري (٨/ ٦١٥ ـ ٦١٦).

(٢) انظر مسند الإمام أحمد (رقم ٩٢٩)، والمصاحف لابن أبي داود (٢٠ ـ ٢٥)، والعواصم من القواصم لابن العربي (٦٣ ـ ٧١)، ومنهاج السنة النبوية، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٦/ ٢٥٢ ـ ٢٥٨).

عسال ـ: «حدثنا عبد الصمد[١]: حدثنا همام[٢]: حدثنا عاصم بن بهدلة[٣]: حدثني زر بن حبيش[٤]، قال: وفدت في خلافة عثمان بن عفان، وإنما حملني على الوفادة لقيّ أبي بن كعب وأصحاب رسول الله ﷺ. فلقيت صفوان بن عسال، فقلت له: هل رأيت رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، وغزوت معه اثنتي عشرة غزوة»[٥].

ثمّ وقفت أيضًا علىٰ ما يقطع ببقاء أبي بن كعب رضي الله عنه إلىٰ خلافة عثمان رضي الله عنه، من وجهٍ آخر، فللّه الحمد!

قال أبو عبيد في (فضائل القرآن): «حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن عبد الله بن المبارك، قال: حدثني أبو وائل شيخٌ من أهل اليمن[٦]، عن هانىء البربري مولىٰ عثمان[٧]، قال: كنت عند عثمان، وهم يعرضون المصاحف، فأرسلني بكتف شاةٍ إلىٰ أبي بن كعب...»[٨] ـ الخبر.

---

(١) هو ابن عبد الوارث، تقدم أنه ثقة.

(٢) هو ابن يحيىٰ، تقدم أنه ثقة.

(٣) عاصم بن بهدلة، وهو ابن أبي النجود، الأسدي مولاهم، الكوفي، أبو بكر المقرىء، (ت١٢٨هـ).
قال عنه الحافظ (رقم ٣٠٥٤): «صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقروناً».

(٤) زر بن حبيش الأسدي، الكوفي، أبو مريم، (ت٨١هـ أو ٨٢هـ أو ٨٣هـ)، وهو ابن مائة وسبع وعشرين.
قال عنه الحافظ (رقم ٢٠٠٨): «ثقة جليل، مخضرم».

(٥) مسند الإمام أحمد (٤/٢٣٩).

(٦) عبد الله بن بَحِير بن رَيْسان الصنعاني، أبو وائل القاص.
قال عنه الحافظ (رقم ٣٢٢٢): «وثقه ابن معين، واضطرب فيه كلام ابن حبان».

(٧) هانىء البربري، أبو سعيد، مولىٰ عثمان.
قال عنه الحافظ (رقم ٧٢٦٦): «صدوق».

(٨) فضائل القرآن لأبي عبيد (رقم ٥٦٠).

وإسناده حسن.

ويشهد لبقاء أبي بن كعب إلى خلافة عثمان رضي الله عنه كذلك، وأنه ممن حضر جَمْعَ عثمان للمصاحف، كما في الخبر السابق: ما صح عن محمد بن سيرين، فيما أخرجه ابن سعد في (الطبقات).

قال ابن سعد: «أخبرنا عارم[1] قال: أخبرنا حماد عن أيوب وهشام، عن محمد بن سيرين: أنَّ عثمان بن عفان جمع اثني عشر رجلاً من قريش والأنصار، فيهم أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، في جمع القرآن»[2].

هذا إسناد صحيح، لكنه مرسل، فابن سيرين لم يدرك زمن عثمان رضي الله عنه.

ولذلك قال الذهبي معقبًا على هذا الخبر في (سير أعلام النبلاء): «هذا إسناد قوي، لكنه مرسل، وما أحسب أنَّ عثمان ندب للمصحف أبيًا، ولو كان كذلك لاشتهر، ولَكَان الذِّكْرُ لأبي لا لزيد»[3].

قلت: هذا من الإمام الذهبي لميله إلى أنَّ وفاة أبي بن كعب كانت في خلافة عمر[4].

وقولُ ابنِ سيرين ـ وهو القريب عهدًا بأُبَي وعثمان رضي الله عنهما ـ مُقدَّمٌ على حُسْبَان الإمام الذهبي ولا ريب!.

وهذا كنت قلتُه قَبْل الأدلة القاطعة السابق ذكرها، أمّا بعدها فلا مكان لما حسبه الإمام الذهبي!!

---

(١) هو: محمد بن الفضل السدوسي، تقدم أنه ثقة.
(٢) الطبقات، لابن سعد (٣/ ٥٠٢).
(٣) سير أعلام النبرء (١/ ٤٠٠).
(٤) المصدر السابق. وانظر ص٥١٣.

فالصواب إذن في وفاة أبي بن كعب: هو قول من أرَّخها بعد سنة ثلاثين، في خلافة عثمان رضي الله عنه.

وعلى هذا الصواب: يكون للحسن عند وفاة أبي بن كعب ما يزيد على تسع سنوات، فالقول بعدم الإدراك مع حصول هذا الإدراك غير مقبول!

ومع وقوع إدراكٍ للحسن عاصر به أبي بن كعب، إلا أنَّ القول بعدم سماع الحسن من أبي بن كعب لم يزل هو الصواب، الذي لا دافع له!

ذلك لأن أبي بن كعب بدري، ممن شهدها من الأنصار رضي الله عنهم[1].

وقد نفى الحسن نفسه أن يكون سمع من أحد من البدريين، واعتمد هذا عنه غيرُ واحدٍ من تلامذته، ومن الأئمة، كما سبق في تمهيد هذا الباب.

ثم إن أبي بن كعب مدني، أصلًا، وحياة، ووفاة، وسماع الحسن من المدنيين قد سبق بيان أنه بعيد الوقوع، ولذلك نفى الأئمة سماعه منهم.

ثم إنَّ أكثر ما يرويه الحسن عن أبي بن كعب يرويه عنه بواسطة، مما يشهد على عدم سماعه منه. بل ربما أرسل الحسن حديثًا إلى أبي بن كعب بلا واسطة، مع أنه روى ذلك الحديث المعين بواسطة، مما يقوي أنَّ من شأن الحسن إرسال الحديث عن أبي. وهذا يرجح أن ما أرسله الحسن عن أبي، ولم نجد له طريقًا يذكر فيها واسطة، أنه يكون كسابقه، مما ثبت أنه يرويه عن أبي بن كعب بواسطة، لأنه قد سبق من الحسن إعلامنا من نفسه

---

(١) انظر سيرة ابن هشام (٧٠٣)، والبداية والنهاية لابن كثير (٣/ ٣١٥).

أنَّ من شأنه إرسال الحديث عن أبي، بما أظهره لنا من روايته عنه بواسطة.

لذلك أقول جزمًا: إن القول الصحيح هو عدم سماع الحسن من أبي بن كعب.

وإليك سياق أحاديث الحسن عن أبي بن كعب: ما رواه بواسطة أولاً، ثم ما رواه بلا واسطة:

الحديث الأول:

حديث الحسن، عن عُتَيّ بن ضمرة، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ، قال: «إن للوضوء شيطانًا، يقال له: الولهان، فاتقوا وسواس الماء».

أخرجه الترمذي[1] وابن ماجه[2] وأبو داود الطيالسي[3] وعبد الله بن أحمد في زوائده على مسند أبيه[4] وأبو علي الطوسي في (مختصر الأحكام)[5]، وابن خزيمة في صحيحه[6] وابن عدي في (الكامل)[7] والدارقطني في (المؤتلف والمختلف)[8] والحاكم في (المستدرك)[9] وأبو نعيم الأصبهاني في (معرفة الصحابة)[10] والبيهقي في (السنن الكبير)[11] وابن الجوزي في (العلل المتناهية)[12] والضياء في (المختارة)[13] والمزي في (تهذيب الكمال)[14].

---

(١) الجامع للترمذي (رقم ٥٧).
(٢) سنن ابن ماجة (رقم ٤٢١).
(٣) مسند الطيالبسي (رقم ٥٤٧).
(٤) المسند (٥/١٣٦) ووقع فيه كأنه من رواية الإمام أحمد، وهو خطأ، والصواب أنه من زوائد ابنه عبد الله! كذا ذكره الحافظ ابن حجر في (المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي) (رقم ٦٧)، وقبله: أخرجه الضياء من طريق عبد الله بن أحمد عن شيخ سوى أبيه، كما سيأتي العزو إليه.
(٥) مختصر الأحكام للطوسي (رقم ٤٨).
(٦) صحيح ابن خزيمة (رقم ١٢٢).
(٧) الكامل لابن عدي (٣/ ٥٤).
(٨) المؤتلف والمختلف، للدارقطني (١/ ٣٠٣).
(٩) المستدرك، للحاكم (١/ ١٦٢).
(١٠) معرفة الصحابة، لأبي نعيم (رقم ٧٥٥).
(١١) السنن الكبير للبيهقي (١/ ١٩٧).
(١٢) العلل المتناهية، لابن الجوزي (رقم ٥٦٧).
(١٣) المختارة، للضياء (رقم ١٢٤٥ ـ ١٢٤٩).
(١٤) تهذيب الكمال للمزي ـ خط ـ (٢/ ٩٠٤).

كلهم من طريق أبي داود الطيالسي عن خارجة بن مصعب، عن يونس بن عبيد، عن الحسن.. به..

قال الترمذي عقبه: «حديث غريب، وليس إسناده بالقوي عند أهل الحديث، لأنَّا لا نعلم أحدًا أسنده غير خارجة، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن الحسن قوله، ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء وخارجة ليس بالقوي عند أصحابنا، وضعفه ابن المبارك»[1].

وذكر ابن أبي حاتم في (العلل) عن أبيه أنه قال: «كذا رواه خارجة، وأخطأ فيه، ورواه الثوري، عن يونس، عن الحسن قوله.

ورواه غير الثوري عن الحسن أن النبي ﷺ... مرسلاً.

وسئل أبو زرعة عن هذا الحديث؟ فقال: رفْعُه إلى النبي ﷺ منكر»[2].

ونقل مغلطاي في (الإعلام بسنته)، عن تاريخ أبي حاتم الرازي، أنه قال بتفرد خارجة بن مصعب بهذا الحديث[3].

وحكى تفرد خارجة بن مصعب بهذا الحديث أيضًا: ابن عدي[4]، والحاكم[5]، ولم يصححه الحاكم، وإنما ذكره شاهدًا لحديث سابق له، كما صرَّح بذلك.

وأيضًا فقد حكى تفرد خارجة بالحديث: الإمام الذهبي في (الميزان)[6].

---

(١) الجامع للترمذي (رقم ٥٧).
(٢) العلل لابن أبي حاتم (رقم ١٣٠، ١٥٨).
(٣) الإعلام بسنته لمغلطاي ـ خط ـ (١/ ١٢٢/ب).
(٤) الكامل، لابن عدي (٣/ ٥٤).
(٥) المستدرك للحاكم (١/ ١٦٢).
(٦) الميزان، للذهبي (١/ ٦٢٥).

وخارجة بن مصعب بن خارجة، أبو الحجاج السَّرخسي (ت١٦٨هـ)، قال عنه الحافظ في (التقريب): «متروك، وكان يدلس عن الكذابين، ويقال: إن ابن معين كذَّبه»[(١)].

قلت: مع عراقة خارجة بن مصعب في الضعف، إلا أنَّ عبارة غير ما واحد من الأئمة فيه ترفعه عن ترك الاعتبار به، فهو عندهم ضعيف يعتبر به.

قال يحيى بن يحيى بن بكير التميمي (ت٢٢٦هـ): «خارجة عندنا مستقيم الحديث، ولم يكن ينكر من حديثه إلا ما كان يدلس عن غياث، فإنا كنَّا قد عرفنا تلك الأحاديث، فلا نعرض لها»[(٢)].

وقال أبو حاتم الرازي: «مضطرب الحديث، ليس بقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به، مثل مسلم بن خالد الزنجي، لم يكن محله محل الكذب»[(٣)].

وقال ابن عدي: «هو ممن يكتب حديثه، وعندي أنه إذا خالف في الإسناد أو في المتن، فإنه يغلط، ولا يعتمد، وإذا روى حديثًا منكرًا، فيكون البلاء ممن رواه عنه، فيكون ضعيفًا، وليس هو ممن يتعمَّد الكذب»[(٤)].

وقد أخرج لخارجة هذا الحديث ابن خزيمة في صحيحه، والضياء المقدسي في (المختارة)، وصرَّح الحاكم بأنه يستشهد بحديثه، كما سبق في تخريج الحديث.

وهذا كله يدل على أن خارجة مع ضعفه يعتبر به، صالح للمتابعات والشواهد.

---

(١) التقريب (رقم ١٦١٢).
(٢) الجرح والتعديل (٣/٣٧٦).
(٣) المصدر السابق.
(٤) الكامل (٣/٥٨).

غير أنه ليس كل الضعفاء الذين يعتبر بحديثهم في منزلة واحدة، يتقوَّى حديثهم بأدنى متابعة. فخارجة بن مصعب، مع قولي بأنه ما زال في حيِّز من يعتبر بهم، إلا أنَّه - لفحش غلطه وتدليسه - لا تتقوى روايته إلا بمتابعة تامة، أو شاهد قوي في الموافقة.

ومَنْ يجعل حديثَ رجلٍ دائرٍ بين الحُسْن والضعف، كعلي بن زيد بن جدعان، مثل حديث رجل دائر بين الضعف والسقوط، كخارجة بن مصعب؟!

وبعد هذا:

فلا شك أنَّ إسناد حديث خارجة السابق إسناد ضعيف، لكنه لم يزل في حيز الاعتبار.. إن توبع.

لكن قد سبق عن غير واحد من الأئمة قولهم بأن خارجة قد تفرَّد بهذا الحديث، وأنه لم يروه مسندًا غيره.

وزادوا في تعليله: أنَّ خارجة مخالف في إسناده.

فقد رواه علي بن المديني، ومحمد بن المثنى كلاهما: عن أبان بن نُمَيْلة الحُمْراني، عن يونس بن عبيد، عن الحسن عن النبي ﷺ.. مرسلاً.

أخرجه الدارقطني في (المؤتلف والمختلف)[1].

ورواه سفيان الثوري، عن بيان، عن الحسن.. قوله مقطوعًا.

أخرجه البيهقي في (السنن الكبير)، وأعلَّ به حديث خارجة.

قلت: وأبان بن نميلة الحُمْراني البصري، لم يترجم له البخاري، ولا ابن أبي حاتم، ولا ابن حبان! وإنما ترجم له

(١) المؤتلف والمختلف، للدارقطني (١/ ٣٠٢ - ٣٠٣).

الدارقطني في (المؤتلف والمختلف)[1]، وابن ماكولا في (الإكمال)[2]، ولم يذكرا فيه جرحًا أو تعديلًا. وجاء في إسناد حديث علي بن المديني عنه، عند الدارقطني، قول علي: «حدثنا أبان بن نميلة ولم أسمع منه غيره»[3].

فأبان بن نميلة على هذا ليس ممن يُحْكَمُ له على غيره، بأن حديثه محفوظ وحديث من خالفه شاذ أو منكر!

أمَّا رواية سفيان الثوري: فيذكر أبو حاتم أن سفيان يرويه عن يونس بن عبيد عن الحسن قوله، كما سبق. بينما أخرجه البيهقي من طريق سفيان الثوري عن بيان عن الحسن، وذكر البيهقي أيضًا أن سفيان الثوري رواه عن يونس بن عبيد.. قوله، ولم يبلغ به الحسن[4]. وأخرجه كذلك أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب (الطهور)[5]، من كلام الثوري مقطوعًا عليه.

وبيان الذي روى عنه سفيان ليس هو: بيان بن بشر الأحمسي، أبو بشر الكوفي، الذي قال عنه الحافظ: «ثقة ثبت»[6].

قال الدوري: «سمعت يحيى بن معين يقول: قد روى سفيان الثوري، عن بيان، عن الحسن: إن للوضوء شيطانًا يقال له الولهان. (قال يحيى:) هذا بيان، رجل غير بيان بن بشر»[7].

وعلى هذا يكون بيان هذا رجلًا مجهولًا، لا يُعْتَدُّ بمخالفته.

ولو كان بيانُ رجلًا معروفًا بالقبول، فإنما يكون لتقديم

(١) المؤتلف والمختلف، للدارقطني (١/ ٣٠٢).
(٢) الإكمال لابن ماكولا (١/ ٥١٦).
(٣) المؤتلف والمختلف، للدارقطني (١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣).
(٤) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ١٩٧).
(٥) الطهور لأبي عبيد (رقم ٥٠).
(٦) التقريب (رقم ٧٨٩).
(٧) تاريخ يحيى بن معين (رقم ١٦٦٠).

حديثه على حديث خارجة وجهٌ مقبول، فيما لو كان خارجة متفرّدًا بحديثه، كما قال بعضُ الأئمة ذلك.

وقد خولفوا بأنه لم يتفرد، على ما يلي:

قال الهيثم بن كليب بن سريج أبو سعيد الشاشي التركي (ت٣٣٥هـ) في مسنده: «حدثنا أبو بكر ابن أبي خيثمة: أخبرنا موسى بن إسماعيل المنقري، عن محمد بن دينار، عن يونس، عن الحسن، عن عتي، عن أبي بن كعب رضي الله عنه...» مرفوعًا[١].

ونقل هذه المتابعة بإسنادها من مسند الشاشي: مغلطاي في (الإعلام بسنته عليه السلام)[٢] وصحح إسنادها.

وقبله أشار إلى هذه المتابعة أيضًا الضياء المقدسي في (المختارة)، فقال بعد أن أخرج الحديث من طريق خارجة بن مصعب؛ «وخارجة بن مصعب فيه كلام كثير وإنما ذكرناه لكون ابن خزيمة أخرجه، وقد رواه الهيثم بن كليب في مسنده، عن أبي بكر ابن أبي خيثمة، عن موسى بن إسماعيل المنقري، عن محمد بن دينار، عن يونس.

ومحمد بن دينار: ضعفه ابن معين، قال ابن عدي: حسن الحديث»[٣].

قلت: ابن أبي خيثمة إمام حافظ كبير، سبقت ترجمته.

وموسى بن إسماعيل المنقري، أبو سلمة التبوذكي (ت٢٢٣هـ)، قال الحافظ: «ثقة ثبت، ولا التفات إلى قول ابن خراش تكلم الناس فيه»[٤].

---

(١) مسند الهيثم بن كليب الشاشي ـ خط ـ (١٨٧/ب ـ ٨٨/أ).
(٢) الإعلام بسنته لمغلطاي ـ خط ـ (١/ ١٢٢/ب ـ ١٢٣/أ).
(٣) المختارة، للضياء (١٨/٤).
(٤) التقريب (رقم ٦٩٤٣).

ومحمد بن دينار الأزدي، ثم الطاحي، أبو بكر بن أبي الفرات البصري، قال الحافظ: «صدوق سيء الحفظ، ورمي بالقدر، وتغير قبل موته»[1].

قلت: فهذا متابع صالح للاعتبار، يوافق رواية خارجة بن مصعب عن يونس، عن الحسن، عن عتي، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ. . . مرفوعًا مسندًا.

وله أيضًا متابع آخر!

قال الخطيب في (الموضح لأوهام الجمع والتفريق): «أخبرنا الحسن بن أبي بكر[2]: أخبرنا أبو علي حامد بن محمد بن عبد الله الهروي[3]: حدثنا محمد بن صالح الأشج: حدثنا داود بن إبراهيم: حدثنا عباد بن العوام[4]: حدثنا سفيان بن حسين[5]، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن عتي، عن أبي بن كعب. . .»[6] فذكره مرفوعًا.

---

(١) التقريب (رقم ٥٨٧٠).

(٢) أبو علي الحسن بن أبي بكر: أحمد بن إبراهيم البغدادي البزار، المشهور بابن شاذان، وثقه جماعة، بل قال أبو القاسم الأزهري «أبو علي أوثق من برأ الله في الحديث»، توفي سنة (٤٢٥هـ).
انظر: تاريخ بغداد (٧/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٤١٥ ـ ٤١٨).

(٣) أبو علي حامد بن محمد بن عبد الله بن محمد الهروي الرفاء، (ت٣٥٦هـ)، وثقة الخطيب، وغيره.
انظر: تاريخ بغداد (٨/ ١٧٢ ـ ١٧٤)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ١٦ ـ ١٧).

(٤) عباد بن العوام بن عمر الكلابي مولاهم، أبو سهل الواسطي، (ت١٨٥هـ أو بعدها) وله نحو من سبعين.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٣١٣٨): «ثقة».

(٥) سفيان بن حسين بن حسن، أبو محمد، أو أبو الحسن، الواسطي، مات بالري مع المهدي (سنة ١٦٩هـ)، وقيل: في أول خلافة الرشيد (سنة ١٧٠هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٢٤٣٧): «ثقة في غير الزهري باتفاقهم».

(٦) موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب (٢/ ٣٨٣).

وعلَّق هذه المتابعة الدارقطني في (المؤتلف والمختلف) حيث ذكر رواية خارجة بن مصعب، ثم قال: «وتابعه سفيان بن حسين، عن يونس بن عبيد، من رواية داود بن إبراهيم، عن عباد بن العوام، عنه»[1].

قلت: «ومحمد بن صالح الأشج الهمذاني، ذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: «يخطىء»[2].

وداود بن إبراهيم: يغلب على ظني أنه الواسطي.

وداود بن إبراهيم الواسطي وثقه أبو داود الطيالسي[3]، وذكره ابن حبان في (الثقات)[4]، لكن خلطه بداود بن إبراهيم اليماني خَتَنِ عبد الرزاق على أخته، وفرق بينهما البخاري[5]، وابن أبي حاتم[6].

وسبب غلبة ظني بأن داود بن إبراهيم هو الواسطي الذي وثَّقه وروى عنه الطيالسي: أن شيخه عباد بن العوام واسطي، وأن تلميذه في الرواية المذكورة، وهو محمد بن صالح الأشجع من طبقة تلميذه المذكور في ترجمته، وهو أبو داود الطيالسي؛ فكلاهما ـ أعني أبا داود ومحمد بن صالح الأشج ـ ذكره ابن حبان في طبقة تبع الأتباع[7].

قلت: فهذا إسناد حسن، ومتابعة قوية للحديث.

---

(١) المؤتلف والمختلف، للدارقطني (١/ ٣٠٣).
(٢) الثقات، لابن حبان (٩/ ١٤٨)، وانظر لسان الميزان (٥/ ٢٠٣).
(٣) مسند أبي داود الطيالسي (رقم ٣٤٨)، والجرح والتعديل (٣/ ٤٠٧)، وانظر لسان الميزان (٢/ ٤١٥).
(٤) الثقات لابن حبان (٦/ ٢٨٠).
(٥) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٢٣٦، ٢٣٧).
(٦) الجرح والتعديل (٣/ ٤٠٦، ٤٠٧).
(٧) الثقات لابن حبان (٨/ ٢٧٥) (٩/ ١٤٨).

وإنما اعتمدت توثيق ابن حبان لمحمد بن صالح الأشج هنا، لأن قول ابن حبان عنه: «يخطىء» يدل على أنه سبر حديثه، فوجده ربما أخطأ. ومع ما ثبت لابن حبان من خطئه، فلم يَحُلْ ذلك دون ذكره في (الثقات) عند ابن حبان. وهذا يدل على أنَّ خطأه لم يتجاوز به الثقة بروايته إلى أن يكون من (المجروحين)، ولذلك لم يذكره ابن حبان في (المجروحين) وذكره في الثقات!

لذلك فإني أزعم أن من ذكره ابن حبان في (الثقات) فقال عنه: «يخطي» أو «يهم» أو نحوهما، أوثق ممن ذكرهم ابن حبان هُمْلاً دون تنصيص على شيء من منزلته في العدالة. ويمكن الاحتجاج بتوثيق ابن حبان لمن قال عنه: «يخطيء» ونحوها، لأن هذا يدل على سبر حديثه، وتتبع مروياته، وأنه مع ما ثبت لابن حبان من الخطأ فيها، إلا أنه لم ينزله ذلك عن أن يكون ثقة عند ابن حبان.

وللحديث متابعة ثالثة!

فبعد أن ذكر الدارقطني المتابعة السابقة، في (المؤتلف والمختلف) قال: «وتابعهما مهدي بن هلال، عن يونس»[1].

قلت: ومهدي بن هلال أبو عبد الله البصري، وضَّاع، اتهمه بالكذب يحيى بن سعيد القطان، وابن معين، وأحمد، وعلي بن المديني، والنسائي، وغيرهم[2].

فلا اعتبار لهذه المتابعة.

قلت: لكن سبق أن ذكرنا متابعتين لخارجة بن مصعب،

---

(١) المؤتلف والمختلف، للدارقطني (١/ ٣٠٣).

(٢) التاريخ، لابن معين (رقم ٣٤٩١)، وسؤالات محمد بن عثمان ابن أبي شيبة، لعلي بن المديني (رقم ٢٤٥)، والمجروحين، لابن حبان (٣/ ٣٠)، ولسان الميزان (٦/ ١٠٦ ـ ١٠٧).

إحداهما حسنة الإسناد فيما ظهر! والأولى منهما: صححها مغلطاي فيما يزعم هو!

فالحديث أقل درجاته الحسن، خلافًا لمن ضعفه من الأئمة.. اعتمادًا على ظن تفرد خارجة بن مصعب به، الذي أثبتنا أن لا وجه له من الصحة! ووفاقًا لمن صححه من الأئمة، كابن خزيمة، والضياء المقدسي.

الحديث الثاني:

للحسن عن عتي بن ضمرة، قال: «كنا عند أبي، فَتَعَزَّى رجلٌ ببعض عزاء الجاهلية، فقال أبي: أعضض بهن أبيك، ولم يَكْنِ. فكأن القوم ساءهم مقالته، فقال أبي: قد أرى الذي في وجوهكم! إني لم أستطع إلا أن أقول ذاك، إنا كنَّا نؤمر إذا الرجل تعزى بعزاء الجاهلية أن نعضه بهن أبيه، ولا نكني».

وفي رواية عن الحسن، عن عتي، عن أبي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الرجل يعتزَّى بعزاء الجاهلية فأعضوه، ولا تكنوا».

اتفق يونس بن عبيد[1] وعوف بن أبي جميلة[2] والسري بن

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ١٣٦)، وابنه عبد الله في زوائده على المسند (٥/ ١٣٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (رقم ٧٥٥)، والخطيب في المتفق والمفترق (رقم ٥٠٥)، والضياء المقدسي في المختارة (رقم ١٢٤٣).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ١٣٦)، والبخاري في الأدب المفرد (رقم ٩٦٣)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (رقم ٩٧٦)، وفي السير من السنن الكبرى (رقم ٨٨٦٤)، وأبو عبيد في غريب الحديث (١/ ٣٠٠)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٥/ ٣٣) (رقم ٣٧١٨٣)، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (٣/ ٩١٩)، وعبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (٥/ ١٣٦)، يرويه عن أبي بكر بن أبي شيبة!، ووقع في المطبوع من رواية عبد الله عن أبيه، عن ابن أبي شيبة! والتصويب من المسند المعتلي، لابن حجر (رقم ٦٦)، وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (رقم ٣٢٠٤، ٣٢٠٧)، والهيثم بن كليب الشاشي في مسنده ـ خط ـ (١٨٧/ ب) والطبراني في الكبير (رقم ٥٣٢)، وابن حبان في صحيحه، انظر الإحسان (رقم ٣١٥٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (رقم ٧٥٦)، والبغوي في شرح السنة (رقم ٣٥٤١)، والضياء في المختارة (رقم ١٢٤٢، ١٢٤٤)، والمزي في تهذيب الكمال ـ خط ـ(٢/ ٩٠٤).

وعوف بن أبي جميلة الأعرابي، العبدي، البصري، (ت٦ ـ أو ـ ١٤٧هـ)، وله ست وثمانون سنة.

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥٢١٥): «ثقة، رمي بالقدر والتشيع».

يحيى[1] والمبارك بن فضالة[2].. أربعتهم: عن الحسن، عن عتي بن ضمرة، عن أبي ابن كعب.. به.

وخالفهم أشعث بن عبد الملك الحُمْراني[3] وكهمس بن الحسن[4] فروياه عن الحسن، عن أبي بن كعب.. بحذف عتي بن ضمرة.

واتفاق ثقتين بروايته عن الحسن بحذف عتي بن ضمرة من إسناده يدل على أنَّ روايتهما محفوظة عن الحسن، وأن الحسن كان يرسل الحديث عن أبي بن كعب مرَّات، ويسنده عن عتي عن أبي رضي الله عنه.. مرَّات أخرى.

بينما أخرجه أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الدينوري، المشهور بابن السني (ت٣٦٤هـ)، في كتابه (عمل اليوم والليلة)، فقال: «أخبرني موسى بن عمر القلزمي: حدثنا محمد بن العباس بن خلف: حدنا عمرو بن أبي سلمة: حدثنا سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن مكحول، عن عجر بن مدارع التميمي، قال: يا آل تميم ـ وكان من بني تميم ـ فقال وهو عند أبي بن كعب، فقال أبي: أعضك الله بهن أبيك...»[5] الحديث.

---

(١) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (رقم ٩٧٥)، والطحاوي في مشكل الآثار (رقم ٣٢٠٥)، والدارقطني في الأفراد، انظر أطراف الغرائب والأفراد، لابن طاهر المقدسي (٦٤/ب)، وقال: «تفرد به معاوية بن حفص، عن السري بن يحيى، عن الحسن، عن عتي».
معاوية بن حفص الشعبي، الكوفي، نزيل حلب.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٦٧٥٢): «صدوق».

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (رقم ٩٦٣)، والشاشي في مسنده ـ خط ـ (١٨٧/ب).

(٣) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (رقم ٩٧٤)، وفي السير، من السنن الكبرى (رقم ٨٨٦٥).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٥/ ٣٢) (رقم ٣٧١٨٢).
كهمس بن الحسن التميمي، أبو الحسن البصري، (ت١٤٩هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥٦٧٠): «ثقة».

(٥) عمل اليوم والليلة، لابن السني (رقم ٤٣٣).

قلت: شيخ ابن السني، وشيخه، لم أجد لهما ترجمة.

والإسناد منكر، إذ لم أجد للحسن عن مكحول الشامي غير ما تزعمه هذه الرواية، ولا ذكر أحد أن الحسن روى عن مكحول، ثم لم أجد عجر بن مدراع التميمي هذا أيضًا في شيء من الكتب!!

وبعد أن قلت هذا، وجدت أن الطبرانيَّ في (مسند الشاميين)، وأبا القاسم ابن عساكر قد أخرجا الحديث فقال الطبراني - ومن طريقه ابنُ عساكر - قال: «حدثنا أحمد بن مسعود المقدسي: حدثنا عَمرو بن أبي سلمة: حدثنا سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن عجرد بن مدراع التميمي، أنه نازع رجلًا عند أبي بن كعب، فقال: يال تميم! فقال أبي: أعضّك الله بأير أبيك...»[(١)] - الحديث.

وقال بعده ابن عساكر: «المحفوظ حديث الحسن عن عُتي، وعَجْرد لم أسمع به إلا من هذا الوجه».

قتل: شيخ الطبراني: أحمد بن مسعود الدمشقي المقدسي، قال عنه الذهبي: «الإمام المحدِّث»[(٢)]، وذكر أنه روى عنه غير واحد من كبار الحفاظ، أحدهم الطبراني.

وعمرو بن أبي سلمة التِّنِّيسي، أبو حفص الدمشقي، مولى بني هاشم (ت٢١٣هـ - أو بعدها).

وقال عنه الحافظ: «صدوق له أوهام»[(٣)].

وسعيد بن بشير، تأتي له ترجمة موسعة، رجحنا فيها أنه حسن الحديث عن قتادة، إلا إذا زاد في الإغراب أو خالف[(٤)].

---

(١) مسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٦٧٤)، وتاريخ دمشق (١٣/ ٤٦٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٤٤).

(٣) التقريب (رقم ٥٠٤٣).

(٤) انظر (١٣٢٨ - ١٣٤٨).

فهذا إسناد يُحَسَّن، وليس فيه نكارة الإسناد السابق عند ابن السني، الذي زاد فيه مكحولاً.

أمّا عجرد بن مدراع، فيبدو أنه صاحب القصة الثابتة في حديث عُتي عن أبي. فأرسل الحسنُ في هذه الرواية الحديثَ إلى أُبي، بإسقاط اسم عتي، لكن مع التصريح باسم صاحب القصة. فَظُنَّ أن الحسن جعل عجردًا واسطته إلى أبي، وليس كذلك، وكل ما في الأمر، أن الحسن حكى القصة بقوله: «أن عجرد بن مدراع نازع. . .»، فأُخذ ذلك منه على الرواية!

الحديث الثالث:

حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «إنَّ الله عز وجل خلق آدم: رجلًا طوالاً، كثير شعر الرأس، كأنه نخلة سحوق، فلما ذاق الشجرة، سقط عنه لباسه، فأول ما بدا منه: عورته، [وكان لا يراها قبل ذلك]، فلما نظر إلى عورته، جعل يشتد في الجنة.

[وفي رواية: فانطلق هاربًا في الجنة].

فأخذت شعره الجنة، فنازعها.

[وفي رواية: فتعلقت به شجرة، فقال لها: أرسليني، فقالت: لست بمرسلتك].

فناداه الرحمن: يا آدم، مني تفر! قال: يا رب، لا... ولكني استحييتك.

فأهبط اللهُ آدمَ إلى الأرض، قال آدم: أرأيت يا رب إن تبت ورجعت، أعايدي إلى الجنة؟ قال: نعم. فذلك قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ ..﴾[1].

فلما حُضِر آدم عليه السلام، قال لبنيه: أي بَنيَّ، إني أشتهي من ثمار الجنة [انطلقوا فاجنوا لي من ثمار الجنة] فذهبوا يطلبون له، فاستقبلتهم الملائكة، ومعهم أكفانه وحَنوطه، ومعهم الفؤوس والمساحي والمكاتل، فقالوا لهم: يا بني آدم ما تريدون؟ وما تطلبون؟ قالوا: أبونا مريض، فاشتهى من ثمار الجنة. قالوا لهم: ارجعوا، فقد قضي قضاء أبيكم.

[وفي رواية: ارجعوا فقد كفيتم].

فجاؤا [حتى دخلوا على آدم]، فلما رأتهم حواء عرفتهم، فلاذت بآدم.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٣٧.

[وفي رواية: فلما رأتهم حواء ذعرت منهم، وجعلت تدنو إلى آدم، وتلصق به].

فقال: إليك عني، فإني إنما أُتيت من قِبَلك، خلِّي بيني وبين ملائكة ربي تبارك وتعالى.

فقبضوه وغسلوه [وترًا] وكفنوه، وحنطوه، وحفروا له، وألحدوا له، وصلوا عليه، [فكبروا عليه أربعًا]، ثم دخلوا قبره، فوضعوه في قبره، ووضعوا عليه اللبن، ثم خرجوا من القبر، ثم حثوا عليه، ثم قالوا: يا بني آدم، هذه سنتكم [في موتاكم، فكذلك فافعلوا]».

هذا الحديث بهذا الطول لم أجد رواية واحدة تنتظمه كله في سياق واحد، كالسياق الذي جمعته لك من مجموع المقبول منها!

وإنما يَرِدُ جزء الحديث الأول: في صفة آدم في رواية، ويرد هذا الجزء مع بقية قصة فرار آدم بعد أكله من الشجرة في رواية أخرى، ثم يرد حديث احتضار آدم وموته في رواية منفصلة، ويرد أيضًا صلاة الملائكة عليه، وعدد تكبيراتهم في رواية أخرى.

وبعض الروايات تذكر أول الحديث وآخره، وتحذف أواسطه.

والحديث مخرجه واحد، فكونه حديثًا واحدًا رواه أبي بن كعب رضي الله عنه، في مجلس واحد، هو الظن الأرجح.

ويدل على ذلك أيضًا: أن الإمام البخاري ذكر بعض طرق هذا الحديث لبيان بعض علله، في (التاريخ الكبير)[1]، فلم يلتزم اتفاق المتن، واكتفى بأن تكون الطرق التي يذكرها تتحدث عن

---

(١) التاريخ الكبير، للبخاري (١/ ٧٩).

قصة آدم عليه السلام، مما يدل على أنَّ الحديث بمجموع رواياته عند البخاري حديث واحد، فصَّله الرواة واختصروه.

ذلك هو ما أباح لي جمع ما تفرق من الروايات في سياق واحد، مع هذا التنبيه، ولا يصح بدونه!

ثم إن غرضي الكلام عن علل الحديث، وعلله تستلزم سياق جميع طرقه، وجميع طرقه تنتظم ذلك المتن كله، فكان لزامًا علي سياقه كلَّه، للكلام على علله الإسنادية.

والحديث فيه اختلاف كثير: في رفعه، ووقفه، وفي ذكر عتي بن ضمرة بين الحسن وأبي بن كعب رضي الله عنه، وعدم ذكره بينهما في إسناده.

فالحديث يرويه جماعة من تلامذة الحسن عنه، واختلف عليهم:

فرواه قتادة، واختلف عليه:

وقبل سياق الاختلاف عليه، أنبه إلى أنَّ قتادة ممن اتهم بالتدليس، بل وذكره الحافظ في المرتبة الثالثة: مرتبة من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسماع[1].

وذكره أيضًا العلائي في مرتبة من اختلف فيهم، فقبل عنعنتهم قوم مطلقًا، وتوقف فيما لم يصرِّحوا فيه بالسماع آخرون[2].

بينما ذكره ابن حزم في طبقة من قبل الأئمة عنعنته، ولم يؤثر تدليسه على قبول شيء من حديثه[3].

---

(١) تعريف أهل التقديس، لابن حجر (١٠٢ رقم ٩٢).
(٢) جامع التحصيل (١١٣).
(٣) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (١/ ١٤١ ـ ١٤٢).

وسبقه إلى ذلك الحاكم أبو عبد الله في (معرفة علوم الحديث)، حيث ذكر قتادة في الجنس الأول من أجناس التدليس الستة.

قال الحاكم: «فمن المدلسين: من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث، أو فوقه، أو دونه، إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يقبل أخبارهم، فمنهم من التابعين: أبو سفيان طلحة بن نافع، وقتادة بن دعامة، وغيرهما»[1].

قلت: وتدليس قتادة في غالبه إنما هو لروايته عمن عاصرهم، ولم يلقهم، ولذلك لم يؤثر على قبول عنعنته.

ودليل ذلك: أنَّ ترجمة قتادة في (المراسيل) لابن أبي حاتم[2]، وفي (جامع التحصيل)[3] للعلائي، وفي (التهذيب) لابن حجر[4]، وفي (تحفة التحصيل) لأبي زرعة العراقي[5] - ترجمته عند هؤلاء مليئة وطويلة بذكر من روى عنهم قتادة ممن عاصرهم ولم يلقهم.

لذلك فحريٌّ أن يكون وصفُ قتادة بالتدليس إنما هو لروايته عمن عاصرهم ولم يلقهم!

ولشعبة بن الحاج في قتادة كلام اشتهر عنه، واستدل به من وصفه بالتدليس على تدليسه.

قال شعبة: «كنت أنظر إلى فم قتادة [وفي رواية: كنت أن

---

(١) معرفة علوم الحديث، للحاكم (١٠٣).
(٢) المراسيل، لابن أبي حاتم (١٦٨ - ١٧٥ رقم ٦١٩ - ٦٤٠).
(٣) جامع التحصيل (رقم ٦٣٣).
(٤) التهذيب (٨/ ٣٥١ - ٣٥٦).
(٥) تحفة التحصيل، لأبي زرعة العراقي - خط - (١٨١/ب - ١٨٢/أ).

أتفطن إلى فم قتادة] فإذا قال: (حدثنا) كتبت، وإذا قال: (حدث) لم أكتب»[1].

وفي هذا دلالة على عدم قبول ما لم يصرح قتادة فيه بالسماع من حديثه، عند شعبة!

لكن لكلام شعبة السابق رواية أخرى مُبَيِّنَة لها، تدل على نقيض الدلالة المذكورة آنفًا!!

قال شعبة: «كنت أتفطن إلى فم قتادة إذا حدَّث.

فإذا حدَّث بما قد سمع قال: (حدثنا سعيد بن المسيب) و (حدثنا أنس) و (حدثنا الحسن) و (حدثنا مطرف).

وإذا حدَّث بما لم يسمع، قال: (حدث سليمان بن يسار) و (حدَّث أبو قلابة) و (حدَّث سعيد بن جبير)»[2].

فأوَّل ما وقفت على كلام شعبة هذا، استوقفني فيه أمر ظاهر، وهو أنَّه عندما ذكر ما يصرح فيه قتادة بالسماع، ذكر شيوخًا معينين، هم غير الشيوخ الذين ذكرهم لما لم يصرح فيه قتادة بالسماع!!

ولو كان قتادة مدَلسًا عمن سمع منه ما لم يسمعه منه، مكثرًا من ذلك، لكان الواجب أن يكرر شعبة الشيوخ أنفسهم

---

(١) العلل لأحمد (رقم ٥٠٧٧)، وتاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (رقم ٧٠٣)، والجعديات، لأبي القاسم البغوي (رقم ١٠٧٣، ١٠٧٤)، وتقدمة الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٦٩، ١٦٩ ـ ١٧٠)، والكامل لابن عدي (١/ ٦٨)، والمدخل إلى الإكليل للحاكم (٤٦)، والكفاية، للخطيب (٤٠١).

(٢) العلل للإمام أحمد (رقم ٥٠٦٨)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٢٢٩)، والجعديات لأبي القاسم البغوي (رقم ١٠٧٥)، وتاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم ١١٥٧)، والمحدث الفاصل للرامهرمزي (رقم ٦٦٠)، والكفاية للخطيب (٤٠١)، والتمهيد لابن عبد البر (١/ ٣٥).

الذين ذكرهم فيما صرح فيه قتادة بالسماع، لما لم يصرح فيه بالسماع، ليؤدي كلامُه المعنى المقصودَ. أمَا وقد غَايَرَ شعبةُ بين من صرح قتادة بالسماع منهم، ومن لم يصرح بالسماع منهم، فالأمر إذن لا كما يُزْعم في تدليس قتادة: أنه (عمن سمع منهم، ما لم يسمعه منه).

وبالتمعن في ذلك: وجدت أنَّ من ذكرهم شعبة في سياق من كان يصرح قتادة بالسماع منهم، أنهم من شيوخ قتادة الذين اشتهر سماع قتادة منهم. وضدهم الآخرون، الذين ذكر شعبة أنه كان لا يقبل عدم تصريح قتادة بالسماع منهم!!

فلقد نفى جماعةٌ من الأئمة سماع قتادة من كل من سليمان بن يسار وأبي قلابة وسعيد بن جبير:

فنفى سماعَ قتادة من سليمان بن يسار بالكلية، كلٌّ من: يحيى بن سعيد القطان، والإمام أحمد، ويحيى بن معين، والدارقطني[1].

ونفى أن يكون قتادة سمع شيئًا من أبي قلابة، كل من: الإمام أحمد، ويحيى بن معين، والفلاس، وأبو حاتم الرازي، والفسوي، والنسائي[2].

بل قال يحيى بن معين: «قال ابن عُليّة، عن أيوب: لم يسمع قتادة من أبي قلابة شيئًا، إنما وقعت كتب أبي قلابة إليه»[3].

---

(١) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ٦٢٧.، ٦٣٤، ٦٣٥ ب)، وسؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين (رقم ١٨٠، ٣٧٣)، وسنن الدارقطني (٢/ ٢١٢).

(٢) انظر: تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم ١١٥٧)، والمراسيل لابن أبي حاتم (رقم ٦٣١)، والعلل لابن أبي حاتم (رقم ٢٦)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٦٦١)، والسنن الكبرى للنسائي (رقم ٣١٥٥)، والتهذيب (٨/ ٣٥٥).

(٣) الطيوريات، لابن الطيوري (٢٥١/أ).

وأنكر سماع قتادة من سعيد بن جبير، كل من: الإمام أحمد، ويحيى بن معين، والفسوي، والبرديجي، والطحاوي[(١)].

فهؤلاء الثلاثة: سليمان بن يسار، وأبو قلابة، وسعيد بن جبير؛ وهم الذين لم يقبل شعبة من قتادة روايته عنهم مع عدم تصريحه بالسماع، لم يسمع قتادة منهم أصلاً.

فعدم قبول شعبة لرواية قتادة عنهم، مع عدم التصريح بالسماع، لا لأنَّ قتادةَ مردودُ العنعنة، وإنما لأن قتادة لم يسمع منهم.

وتطَلُّبُ شعبةَ لسماعات قتادة، إنما هو فيمن لم يثبت عنده لقاؤه بهم، لأن قتادة كان يروي عمن عاصرهم ولم يلقهم.

لذلك تعلم بأنَّ من احتجّ بكلام شعبة على أن قتادة مدلِّسٌ (عمن سمع منه ما لم يسمعه) فهو مخالفٌ لشعبة!

وممن فعل ذلك الحاكم أبو عبد الله، حيث قال في (المدخل إلى الإكليل)، وهو يتكلم عن التدليس: «وكذلك قتادة بن دعامة، إمامُ أهل البصرة، إذا قال: قال أنس، أو قال الحسن، وهو مشهور التدليس عنهما»[(٢)]، ثم ذكر الحاكم دليله على ذلك، فإذا به كلام شعبة بن الحجاج!! هذا مع أن الحاكم قد حكم بقبول عنعنة قتادة مطلقًا، كما سبق نقل كلامه في ذلك، من كتابة (معرفة علوم الحديث).

ولديَّ نص صريح، وتصرف واضح، على أنَّ رد عنعنة قتادة إنما هو عمن لم يثبت لقاؤه بهم أصلاً.

---

(١) العلل للإمام أحمد (رقم ٥٢٦٣)، وسؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين (رقم ١٨٠، ٣٧٣)، والمراسيل، لابن أبي حاتم (رقم ٦٣٢)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٦٦١)، وبيان مشكل الأحاديث للطحاوي (٦/ ٣٨٢)، وجامع التحصيل للعلائي (٢٥٦).

(٢) المدخل إلى الإكليل للحاكم (٤٦).

قال ابن عبد البر في (التمهيد): «سماع قتادة عندهم من عطاء غير صحيح، وقتادة إذا لم يقل: «سمعت» وخولف في نقله، فلا تقوم به حجة؛ لأنه يدلس كثيرًا عمن لم يسمع منه، وربما كان بينهما غير ثقة»[1].

هذا مع قول ابن عبد البر في موطن آخر: «قال بعضهم: قتادة إذا لم يقل: «سمعت» أو «حدثنا» فلا حجة في نقله! وهذا تعسف»[2].

فهذا صريح من القول: أن قتادة مقبول العنعنة مطلقًا، خاصة فيمن ثبت سماعه منهم. أمّا من لم يثبت سماعه منهم، وقامت قرينة تشهد لعدم السماع، كالنكارة مثلاً، فعندها نقول بعدم سماعه، ونردّ عنعنته لعدم وقوع السماع أصلاً.

وللإمام أحمد موقفٌ شبيهٌ بهذا؛ حيث روى حماد بن سلمة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «رأيت ربيّ عز وجل...»[3] ـ الحديث. وهو حديثٌ ثابتٌ عن حمّاد بن سلمة، ثابتٌ عن قتادة، لم يحدّث قتادةُ به أحدًا إلا حمادَ بن سلمة ورجلاً آخر[4]. بل قال أبو زرعة الرازي عن هذا الحديث: «صحيح، لا ينكره إلا معتزلي»[5].

وقد نقل أبو بكر المرُّوذي محاولةً لبعضهم لإعلال

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (٣/ ٣٠٧).
(٢) التمهيد، لابن عبد البر (١٩/ ٢٨٧).
(٣) أخرجه الإمام أحمد (رقم ٢٥٨٠)، وغيره. فانظر تخريجه في حاشية كتاب الرؤية للدارقطني (رقم ٢٦٤ ـ ٢٦٦)، والأسماء والصفات للبيهقي (رقم ٩٣٨).
(٤) انظر كتاب الرؤية للدارقطني (ص٣٤٦)، وصوّب ما فيه من اللآلىء المصنوعة للسيوطي (١/ ٣٠).
(٥) اللآلي المصنوعة للسيوطي (١/ ٢٩ ـ ٣٠)، نقلاً عن كتاب (السنة) للطبراني.

الحديث، وسأل الإمامَ أحمد عن ذلك، فقال في ذلك سائلاً الإمامَ أحمد: «يقولون: لم يسمع قتادة من عكرمة؟ قال: فغضب، وأخرج كتابَه، فيه سماعُ قتادة عن عكرمة ستة أحاديث»[1].

فهذا ـ أوّلاً ـ يدلّ على أنّ قتادة لم يصرّح بالسماع من عكرمة في هذا الحديث، بدليل لُجُوء الإمام أحمد إلى إثبات سماعه منه بأحاديث أُخر صرّح فيها بالسماع، وبدليل واقع الرواية أيضًا، حيث إنّه من جميع وجوهه التي وقفت عليها بالعنعنة بين قتادة وعكرمة.

وثانيًا ـ وهو المقصود ـ أن الإمام أحمد لم يكن يرى صحّة إعلال هذا الحديث بعدم سماع قتادة من عكرمة، بدليل ثبوت سماع قتادة من عكرمة في أحاديث أخرى! فأين تدليس قتادة الذي زُعم أنه تُرَدُّ به عنعنتُه؟!!

إذن يكون قتادةُ مقبولَ العنعنة عند الإمام أحمد، ويُمكن أن يُضاف إليه أبو زرعة الرازي، لتصحيحه هذا الحديث الذي عَنْعَنَهُ قتادة، كما سبق عنه!

هذا هو صواب حكم عنعنة قتادة.

وهذا هو توجيه عنعنات قتادة في الصحيحين، وغيرهما من كتب الصحاح، فليست مردودة مطلقًا، كما تزعمه المرتبة التي ذكرها الحافظ ابن حجر لقتادة في مراتب المدلسين!!

أمّا عنعنات قتادة عن الحسن، فكالأخذ باليد قوة وثقة!

قال قتادة: «جالست الحسن اثنتي عشرة سنة، أصلي معه الصبح ثلاث سنين، ومثلي أخذ عن مثله!»[2].

---

(١) الكامل لابن عدي ـ ترجمة حماد بن سلمة ـ (٢/ ٢٦١).
(٢) طبقات ابن سعد (٧/ ٢٢٩)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ١٦٥)، والجعديات لأبي القاسم البغوي (رقم ١٠٥٥).

لذلك اعتُبر قتادة بحق من الطبقة العليا من أصحاب الحسن البصري.

قال الإمام أحمد: «ما أحد في أصحاب الحسن أثبت من يونس، ولا أحد أسند من قتادة»[1].

وقال علي بن المديني: «أصحاب الحسن: حفص المنقري، ثم قتادة، وحفص فوقه، ثم قتادة بعده، ويونس، وزياد الأعلم»[2].

فمرتبةٌ مثل هذه المرتبة، واختصاصٌ مثل هذا الاختصاص بالحسن البصري، لا يبقى معه شك في تقديم عنعنة قتادة على كثير من تصريح غيره من الثقات عن الحسن البصري!

ونعود إلى علل حديثنا المذكور سابقًا، فأقول:

رواه قتادة عن الحسن، واختلف عليه:

فاتفق شيبان بن عبد الرحمن[3]، وسعيد بن أبي عروبة: من رواية علي بن عاصم عنه[4]. فرواه شيبان، وسعيد - في رواية عنه

---

(١) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ١٦٥).

(٢) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٥٣).

(٣) أخرجه أحمد في الزهد (رقم ٢٦٥).

وشيبان بن عبد الرحمن التميمي مولاهم، النحوي، أبو معاوية، البصري، نزيل الكوفة، (ت١٦٤هـ).

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٢٨٣٣): «ثقة صاحب كتاب».

وذكر يحيى بن معين شيبان بن عبد الرحمن مع أعلى طبقة من الرواة عن قتادة، وقدَّمه على معمر في قتادة، انظر معرفة الرجال، لابن معين برواية ابن محرز (١/رقم ٥٣٩)، والتاريخ ليحيى بن معين (رقم ٤٠٤١).

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا في العقوبات (رقم ١٠٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره، تفسير سورة البقرة (رقم ٣٩٢، ٤١٠)، وتفسير سورة الأعراف (رقم ١٦٠، ١٧٠، ٢٢٣)، وأخرجه أيضاً: أبو القاسم التيمي في الترغيب والترهيب (رقم ٧٤٨).

=

ـ عن قتادة عن الحسن، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، مرفوعًا، من دون ذكر عتي بن ضمرة السعدي في إسناده.

واختلف على سعيد بن أبي عروبة بغير ما سبق:

فرواه عبد الوهاب بن عطاء الخفاف[1] وعباد بن العوام[2] عن سعيد عن قتادة، عن الحسن، عن عتي، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، بذكر عتي بن ضمرة.

لكن رواه عبد الوهاب بإسناده مرفوعًا، رواه عباد بن العوام موقوفًا على أبي بن كعب.

ورواه يزيد بن زريع، عن سعيد، عن قتادة، قال: حدثنا الحسن، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، موقوفًا[3].

فلا تختلف رواية يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة،

= علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، التيمي مولاهم (ت٢٠١هـ)، وقد جاوز التسعين.

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٤٧٥٨): «صدوق يخطىء، ويصر، ورمي بالتشيع».

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات (١/ ٣١)، والحاكم وصححه (٢/ ٢٦٢)، والبيهقي في البعث والنشور (رقم ١٧٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٢/ ٦٢٩).

عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، أبو نصر العجلي مولاهم، البصري، نزيل بغداد، (ت٤ ـ أو ـ ٢٠٦هـ).

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٤٢٦٢): «صدوق ربما أخطأ، أنكروا عليه حديثاً في العباس دلسه عن ثور».

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات (١/ ٣١)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٤٣ ـ ٥٤٤)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٢٥٤).

عباد بن العوام بن عمر الكلابي، مولاهم، أبو سهل الواسطي، (ت١٨٥هـ أو بعدها)، وله نحو من سبعين.

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٣١٣٨): «ثقة».

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري في التفسير (رقم ١٤٤٠٣).

يزيد بن زُريع البصري، أبو معاوية، (ت١٨٢هـ).

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٧٧١٣): «ثقة ثبت».

عن رواية علي بن عاصم، عن سعيد إلا في أنَّ رواية يزيد موقوفة، والأخرى مرفوعة.

وهذا الاختلاف على سعيد، مِنْ سعيد نفسه!

فهو سعيد بن أبي عروبة: مهران اليشكري، مولاهم، أبو النضر البصري، (ت٦ ـ أو ـ ١٥٧هـ).

قال الحافظ: «ثقة حافظ، له تصانيف، كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة»[١].

قلت: أمَّا التدليس، فقد ذكره الحافظ في المرتبة الثانية[٢]، مرتبة من اغتفر تدليسه في جنب ما روى.

وأمَّا اختلاطه وتأريخه: فَبَدْءُ تغيُّرِ سعيد بن أبي عروبة كان سنة اثنتين وثلاثين ومائة[٣]، ولم يزل متماسكًا قويًا حتى سنة خمس وأربعين ومائة[٤]، فاختلط في هذه السنة: في آخرها[٥].

ثم اشتد به الاختلاط سنة ثمان وأربعين ومائة[٦]، حتى أطبق واستحكم، وما زال يشتد حتى خَرِفَ في آخر عمره[٧].

---

(١) التقريب (رقم ٢٣٦٥).

(٢) تعريف أهل التقدسي (رقم ٥٠).

(٣) التهذيب (٤/٦٦)، وفتح المغيث للخاوي (٤/٣٧٦)، وانظر تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم ١١٣٩).

(٤) سوف يأتي تسمية من ذكر هذ السنة توقيتاً لاختلاط سعيد بن أبي عروبة.

(٥) حيث إنهم إنما أرخوا اختلاط سعيد (بالهزيمة)، يعنون بها هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، عندما خرج على أبي جعفر المنصور، بالبصرة، فقُتل في ذي القعدة، سنة خمس وأربعين ومائة.

انظر: تاريخ خليفة بن خياط (٤٢٢)، وتاريخ الطبري (٧/٦٤٧).

(٦) انظر التهذيب (٤/٦٥).

(٧) انظر بعض أخبار خَرَفِهِ في الضعفاء للعقيلي (٢/١١٣)، والكامل لابن عدي (٣/٣٩٤).

قال البزار: «وعامة الرواة عنه سمعوا منه قبل الاستحكام، وإنما اعتبر الناس اختلاطه بما قال يحيى بن القطان»[1].

قلت: والذي قاله يحيى بن سعيد القطان هو: أن اختلاط سعيد بن أبي عروبة، كان سنة خمس وأربعين ومائة[2]. فالذي يعنيه البزار، هو: أن هذه السنة هي الحد الفاصل بين من سمع من سعيد قبل الاختلاط: فيصحح، ومن سمع منه بعد الاختلاط: فيرد.

وقوله: «وعامة الرواة سمعوا منه قبل الاستحكام» يعني: أن عامة الرواة، حتى من سمع بعد الاختلاط، فإنما سمعوا منه قبل شدة اختلاطه في أواخر عمره.

ووافق جماعةٌ من الأئمة يحيى القطان في اعتبار سنة خمس وأربعين ومائة هي سنة اختلاط سعيد بن أبي عروبة، وأنها الحد الفاصل بين من سمع منه قبل الاختلاط وبعده، ومن هؤلاء: تلميذ سعيد بن أبي عروبة: عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي[3]، والإمام أحمد[4]، ويحيى بن معين[5] ـ على اختلاف عنه في ذلك، حرَّره السخاوي في (فتح المغيث)[6] ـ وحافظ الشام عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو الدمشقي، المشهور بـ

---

(١) التهذيب (٤/ ٦٦)، فتح المغيث للسخاوي (٤/ ٣٧٦).
(٢) العلل للإمام أحمد (رقم ٢٥٧٢)، والعلل له برواية المروذي (رقم ٤٧)، والمعرفة والتاريخ (٣ ـ ٦١/ ٦٢).
(٣) سؤالات الآجري لأبي داود (رقم ٩٢٦٣).
عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري السامي، أبو محمد، (ت١٨٩هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٣٧٣٤): «ثقة».
(٤) العلل للإمام أحمد (رقم ٨٦، ٥٣١٤، ٥٤٢٧).
(٥) الكامل لابن عدي (٣/ ٣٩٤).
(٦) انظر تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم ١١٣٩)، وفتح المغيث للسخاوي (٤/ ٣٧٦).

«دحيم» (ت٢٤٥هـ)[١]، وأبو داود السجستاني[٢]، وابن حبان[٣].. وغيرهم.

كل هؤلاء أرخ اختلاط سعيد بن أبي عروبة بسنة خمس وأربعين ومائة، فهذا التاريخ هو المعتمد.

فمن سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل سنة خمسٍ وأربعين ومائة فحديثه صحيح، وكذا الرواية الموافقة لرواية الثقات غير سعيد، حتى لمن روى عن سعيد بن أبي عروبة بعد الاختلاط، فهذه أيضًا صحيحه، أمَّا من روى عنه بعد السنة المذكورة، فحديثه عنه ضعيف، إذا لم يوافق سعيدًا أحدُ الثقات على حديثه ذاك المعين.

وهذا حكم المختلطين عمومًا، كما حرره ابن حبان في مقدمة صحيحه[٤].

ونعود إلى حديث سعيد بن أبي عروبة، واختلاف الرواة عنه، وتمييز من روى عنه قبل الاختلاط وبعده.

فالوجه الأول: يرويه علي بن عاصم، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، مرفوعًا.

وعلي بن عاصم الواسطي لم أجد من ميَّز سماعه من سعيد بن أبي عروبة، أهو قبل الاختلاط؟ أم بعده؟

لكن لأهل واسط ميزة على غيرهم في سعيد بن أبي عروبة،

---

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم ١١٤١).
(٢) السنن لأبي داود (عقب الحديث رقم ٢٦٩٥).
(٣) الثقات لابن حبان (٦/ ٣٦٠).
(٤) انظر الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١/ ١٦١)، ومقدمة محقق الكواكب النيرات لابن الكيال، الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي (١١ - ١٢).

كما يشير إليه قول يحيى بن معين: «أما يزيد بن هارون فصحيح السماع، كان سمع منه بواسطة، وهو يريد الكوفة»[1].

فهذا يدل على أنَّ لسعيد رحلةً قديمةً إلى الكوفة، مرَّ خلالها بواسط، فسمع منه أهلها، وذلك قبل اختلاطه، ورحلة سعيد إلى الكوفة، سوف يأتي ـ بإذن الله تعالى ـ الحديث عنها في موطنها.

ويدل على صحة حديث سعيد بن أبي عروبة هذا، من رواية علي بن عصام عنه، أن شيبان بن عبد الرحمن وافق سعيدًا في روايته عن قتادة، فرواه شيبان عن قتادة عن الحسن عن أبي بن كعب رضي الله عنه مرفوعًا، كما سبق.

فهذا وجه صحيح عن قتادة، من رواية اثنين عنه.

والوجه الثاني ذو شقين:

الشق الأول: يرويه عبد الوهاب بن عطاء، عن سعيد، عن الحسن، عن عُتي بن ضمرة، عن أبي بن كعب رضي الله عنه مرفوعًا.

والشق الثاني: يرويه عباد بن العوام، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن عتي بن ضمرة، عن أبي بن كعب رضي الله عنه موقوفًا.

فهذان راويان عن ابن أبي عروبة اتفقا على زيادة عتي بن ضمرة في إسناد الحديث، بين الحسن وأبي بن كعب رضي الله عنه، واختلفا في رفع الحديث ووقفه.

لكن رواية الرفع أقوى، لأنها من رواية عبد الوهاب بن عطاء الخفاف.

فعبد الوهاب بن عطاء الخفاف صحيح الحديث عن سعيد، لقدم سماعه منه، وإن كان في ذلك اختلاف!

---

(١) الكامل لابن عدي (٣/ ٣٩٤).

وخلاصة القول في ترجيح قِدم سماع عبد الوهاب الخفاف من ابن أبي عروبة، هو: ما صح عن عبد الوهاب نفسه.

قال ابن سعد في (الطبقات الكبرى): «سمعت عبد الوهاب بن عطاء يقول: جالست سعيد بن أبي عروبة سنة ست وثلاثين ومائة»[1].

قلت: فهذا يعني أنَّ سماع الخفاف من ابن أبي عروبة قبل اختلاط ابن أبي عروبة بسنوات عدة.

فبعد ثبوت هذا عن عبد الوهاب، نقف من قوله هو أيضًا عن نفسه، بأنه سمع من ابن أبي عروبة قبل الاختلاط وبعده، كما نقله ابن رجب في (شرح علل الترمذي) عن يحيى بن معين، عنه[2]! نقف من ذلك موقفًا.. ينجلي ـ بعد التمعن ـ عن تَأَوُّلٍ للاختلاط الذي ورد في كلام الخفاف عن نفسه!

فيُحمل الاختلاط الذي عناه الخفاف على بداية تغير ابن أبي عروبة، التغير الذي لم يَحُطّه عن مرتبة الصحة، والذي بدأ ـ كما سبق ـ سنة اثنتين وثلاثين ومائة[3].

يدل على صحة هذا التأوّل للاختلاط والأخذ به في كلام الخفاف عن نفسه: أنَّ الإمام أحمد مع أنه ذكر أنَّ عبد الوهاب سمع من سعيد في حال الاختلاط وقبله[4]، إلا أنه لم يزل مع ذلك يقوي رواية عبد الوهاب عن سعيد[5]، بل يصف سماعَهُ أيضًا بأنه قديم[6]!

---

(١) الطبقات، لابن سعد (٧/ ٢٧٣).
(٢) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٧٤٧).
(٣) انظر ما سبق (٦١٥ ـ ٦١٦).
(٤) العلل للإمام أحمد، برواية المروذي (رقم ٤٧، ٤٨).
(٥) العلل للإمام أحمد برواية ابنه عبد الله (رقم ٥٣٤٠، ٥٣٤٣، ٥٣٤٤)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (٧٤٤).
(٦) العلل للإمام أحمد (رقم ٢٥٧٦) وسؤالات الآجري لأبي داود (رقم ٢٦٢).

فماذا يعني وصفُ الإمام أحمد لسماع الخفاف من ابن أبي عروبة بالقدم، مع ذكره أنه سمع منه في الاختلاط! إلا أنْ يكون الاختلاطُ الذي قصده الإمام أحمد هو بدايةَ التغيُّر لحفظ ابن أبي عروبة، التغيُّرِ الذي سبق سنة خمس وأربعين ومائة، سنة الحد الفاصل لاختلاط سعيد، عند الإمام أحمد وغيره كما سبق.

وهذا هو ذاته معنى ما ذكره الخفاف عن نفسه من أنه سمع من سعيد في حال الاختلاط وغيره.

ويدل على ذلك أيضًا: أنَّ يحيى بن معين مع أنه هو الذي ذكر أنه سمع عبد الوهاب يذكر أنه سمع من سعيد قبل الاختلاط وبعده، يذكر يحيى بن معين نفسه أيضًا أنَّ يحيى بن سعيد القطان لمَّا قدم عبد الوهاب عليهم البصرة، قال: «قوموا بنا إلى عبد الوهاب، فإنه كان معنا عند سعيد بن أبي عروبة»[1].

فذكر يحيى بن سعيد القطان أنَّ سماع عبد الوهاب الخفاف من ابن أبي عروبة كان معه، يدل على قدم سماع عبد الوهاب!

لأن يحيى القطان أحد ثلاثة هم أثبت الناس في سعيد بن أبي عروبة، كما قال ابن عدي في (الكامل)[2]، وكما قال الإمام أحمد عن القطان: «كان عالمًا بسعيد بن أبي عروبة»[3].

فهذا دليل آخر يدل على قدم سماع عبد الوهاب من ابن أبي عروبة، بل وعلى عُلُوِّ قدره فيه.

لذلك كان قول أبي داود حقًا، عندما سُئل عن الخفاف ورجلٍ معه في ابن أبي عروبة؟ فقال: «عبد الوهاب أقدم، فقيل

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٢٧).

(٢) الكامل لابن عدي (٣/ ٣٩٧).

(٣) العلل لأحمد (رقم ٢٥٧١).

لأبي داود: عبد الوهاب سمع في زمن الاختلاط! فقال: من قال هذا؟!! سمعت أحمد بن حنبل، سئل عن عبد الوهاب في سعيد بن أبي عروبة؟ فقال: عبد الوهاب أقدم»[١].

أقول: لذلك كان قول أبي داود هذا مقدَّمًا على اشتطاط الحافظ الكبير محمد بن عبد الله بن نمير، عندما قال: «عبد الوهاب الخفاف كان أصحاب الحديث يقولون: إنه سمع من سعيد بأخرة، كان شبه المتروك»[٢]!!!

ويشهد لصحة حديث عبد الوهاب الخفاف عن ابن أبي عروبة: أنه لم يتخلف عن إخراج حديثه عنه غالب أصحاب الصحاح في صحاحهم: كالإمام مسلم[٣] وابن الجارود[٤] وابن خزيمة[٥] وابن حبان[٦] والحاكم[٧] والضياء[٨].

فلا شك بعد هذا كله أن سماع عبد الوهاب بن عطاء الخفاف من سعيد بن أبي عروبة قديم، وأن حديث الخفاف عن ابن أبي عروبة لذلك صحيح.

هذا عبد الوهاب!

أمَّا عباد بن العوام الذي وافق عبد الوهاب عن ابن أبي عروبة في ذكر عتي بن ضمرة بين الحسن وأبي بن كعب رضي الله عنه، وخالفه في وقف الحديث، بينما ذكره عبد الوهاب مرفوعًا،

---

(١) سؤالات الآجري لأبي داود رقم (٢٦٢).
(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (٧٤٦ ـ ٧٤٧).
(٣) صحيح مسلم (رقم ٢٤٦٧، ٢٨٠٥، ٢٨٧٠).
(٤) المنتقى لابن الجارود (رقم ٥٦٨).
(٥) صحيح ابن خزيمة (رقم ٢٦٧).
(٦) صحيح ابن حبان، انظر الإحسان (رقم ٢٠٤، ٢٣٨٣، ٥٠٤٩، ٥٠٥٠).
(٧) المستدرك للحاكم (١/ ٧٢) (٢/ ٣٤) (٤/ ١٠١).
(٨) المختار للضياء (رقم ٣٢٥٥، ٢٣٥٦).

فإنه ـ أعني عباد بن العوام ـ متأخر السماع من سعيد، لاضطراب حديثه عنه، كما قال الإمام أحمد[1].

لذلك فيصح حديث عبد الوهاب عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن عن عتي، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، مرفوعًا، ولا يصح حديث عباد بن العوام الموقوف، بذكر عتي!

وإن كان الحديث ثابتًا محفوظًا من حديث سعيد بن أبي عروبة، موقوفًا، من وجه آخر.

حيث رواه يزيد بن زريع، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي بن كعب موقوفًا وبحذف عتي بن ضمرة، وهذا هو آخر الوجوه عن ابن أبي عروبة.

ويزيد بن زريع أطبقت كلمة النقاد على أنَّه قديم السماع من سعيد بن أبي عروبة[2]، بل وعلى أنَّه المقدم فيه[3]، بل أطلق يحيى بن معين القول فيه، أنه: «أوثق الناس في سعيد بن أبي عروبة»[4].

وقال الإمام أحمد عن يزيد بن زريع: «كل شيء روى عن سعيد فلا تبالي سمعته من أحد، سماعه من سعيد قديم، كان يأخذ الحديث بتثبت»[5].

---

(١) مسائل أبي داود للإمام أحمد (٢٩٩)، والجرح والتعديل (٦/ ٨٣)، وانظر علل الدارقطني (٤/٢٧/أ، ٣٠/ب، ٣٩/أ).

(٢) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين، رواية الدقاق (رقم ٣٢٨)، وعشرة النساء للنسائي (رقم ٢٤٩).

(٣) تاريخ ابن معين (رقم ٤٣٤١)، وتسمية فقهاء الأمصار من الصحابة فمن بعدهم، ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث للنسائي (٤٨)، والكامل لابن عدي (٣/ ٣٩٧)، والثقات لابن حبان (٦/ ٣٦٠)، وسؤالات ابن بكير للدارقطني (٥٧ رقم ٥٥).

(٤) معرفة الرجال، لابن معين، برواية ابن محرز (١/رقم ٤٥١)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٩/ ٢٦٣).

(٥) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ١٤٠)، والكامل لابن عدي (٣/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤).

فيثبت الحديث عن سعيد بن أبي عروبة، بروايته عن قتادة، عن الحسن، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، موقوفًا، وبحذف عتي بن ضمرة من إسناده.

ولولا رواية شيبان بن عبد الرحمن التي أوردتها سابقًا[1]، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي مرفوعًا، وموافقة سعيد بن أبي عروبة لشيبان بذلك، من رواية علي بن عاصم عن سعيد بن أبي عروبة؛ لولا هذه الرواية لقدَّمت رواية يزيد بن زريع على غيرها، وحكمت على غيرها بالوهم.

لكن موافقة راوٍ آخر لسعيد على وجه، يخالف الوجه الذي يرويه يزيد بن زريع عن سعيد، يدل على أنَّ لسعيد بن أبي عروبة أكثر من وجه محفوظ عنه، لم يدخله الاختلاط، في روايته لهذا الحديث. وحينها فلا أجد بُدًّا في قبول رواية عبد الوهاب الخفاف عن سعيد أيضًا، باعتبارها وجهًا آخر محفوظًا عن سعيد، لم يُدَاخِلْهُ اختلاطُه؛ لما تقدَّم من صحَّة حديث عبد الوهاب عن سعيد، لقدم سماعه منه، وعلو قدره فيه.

ثم إن عبد الوهاب في زيادته لعتي بن ضمرة في إسناد الحديث، مُظْهِرٌ الواسطةَ التي نجزمُ بوجودها وإن أُبهمت، لما تقرر من عدم سماع الحسن من أبي بن كعب رضي الله عنه.

ثم عتي بن ضمرة هو الواسطة التي اعتدنا من الحسن ذكرها بينه وبين أبي بن كعب رضي الله عنه.

أمَّا رفع عبد الوهاب للحديث، فيوافقه عليه علي بن عاصم عن سعيد، ويوافق سعيدًا عليه شيبان بن عبد الرحمن، بروايتهما عن قتادة!

ثم إن الحديث وإن كان موقوفًا، فهو في حكم الرفع، لأنه

---

(١) انظر ما سبق (٦١٢ ـ ٦١٣).

مما لا مجال للرأي فيه، ولأن أبي بن كعب لم يعرف برواية عن أهل الكتاب.

ثم إن الرفع والوقف ـ بعد ذلك ـ ليسا هما موضع اهتمامنا في هذا البحث، وإنما موضع اهتمامنا هو ذكر الواسطة بين الحسن وأبي بن كعب رضي الله عنه.

وكما تقدم آنفًا، فإن ذكر الواسطة بين الحسن وأبي بن كعب رضي الله عنه، وهي: عتي بن ضمرة، من صحيح حديث سعيد بن أبي عروبة، كما أنَّ حذفها من صحيح حديثه أيضًا!!

ومعنى ذلك: أن هذا الاختلاف ليس من سعيد، ولا من قتادة (حافظ العصر)، و(ممن يضرب به المثل في قوة الحفظ) كما قال الإمام الذهبي[1]، وإنما هو من الحسن البصري نفسه! فإنه كان يسنده مرَّة، ويرسله مرَّة، كعادة الوعَّاظ في الاسترسال في التذكير دون تكلف.

وهذا يُثبت أنَّ الحسن كان يرسل ما سمعه من عتي عن أبي، وأنَّه إنما يروي عن أبي بواسطة عتي.

وبقي لقتادة وجهٌ آخر؛ قال الطبراني في (مسند الشاميين): «حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة: حدثنا أبو الجماهر: حدثنا سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي بن كعب..»[2] ـ الحديث.

قلت: لٰكن شيخ الطبراني ضعيف له مناكير[3]، وإسناد حديثه هذا غريب من حديث سعيد بن بشير.

هذا.. ولم ننته بعد من علل هذا الحديث! فلم نذكر فيما

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥/٢٦٩ ـ ٢٧٠).
(٢) مسند الشاميين للطبراني ر((رقم ٢٦٦٨).
(٣) انظر لسان الميزان (١/٢٩٥).

سبق إلا رواية قتادة له، والاختلاف عليه، وعلى سعيد بن أبي عروبة عنه.

فالحديث يرويه عن الحسن أيضًا: يونس بن عبيد ولم يختلف عليه بذكر عتي بن ضمرة في إسناده.

فقد اتفق هشيم بن بشير[1] وإسماعيل بن عُليه[2] عن يونس، ـ وقال هشيم: حدثني يونس ـ عن الحسن، عن عتي بن ضمرة، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، موقوفًا.

كذا جاء هذا الحديث من طريق هشيم وابن عليه، كلاهما عن يونس به موقوفًا.

بينما أخرج الحاكم هذا الحديث من طريقهما عن يونس، عن الحسن، عن عتي، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، مرفوعًا[3].

وكذا جاء الحديث مرفوعًا في (مختصر المستدرك) المطبوع بحاشيته[4].

فالذي في (المستدرك) خطأ ولا شك، إمَّا خطأ أصيل، أو دخيل، من وهم الطابعين!

وخالف هشيمًا وابنَ عليه أحدُ الضعفاء، فقد رواه

---

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات (١/ ٣٣ ـ ٣٤)، والضياء في المختارة (رقم ١٢٥٠)، وعلّقه البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٧٩).
(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ٢٤٣) (رقم ١٠٩١٢)، وتحرّف فيه عتي إلى عيسى!. وأخرجه ابن المنذر في الأوسط (٥/ ٣٧٠ رقم ٣٠٠٥)، وتحرّف فيه عتي إلى يحيى!!
(٣) المستدرك للحاكم (١/ ٣٤٤).
(٤) المستدرك للحاكم (١/ ٣٤٤).

خارجة بن مصعب، عن يونس عن الحسن، عن عتي بن ضمرة، مقطوعًا عليه[1].

وقد ردَّ ابن عساكر رواية خارجة بن مصعب هذه[2].

لكن رواه خارجة بن مصعب أيضًا، فيما أخرجه الدارقطني في (سننه)[3]، عن يونس، عن الحسن، عن عتي، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، مرفوعًا، ومخرجه عن خارجة هو مخرج إسناد ابن عساكر، مما يبرىء خارجة بن مصعب من إلحاق الوهم به.

ولم نزل مع طرق هذا الحديث وعلله:

فقد أتبع الحاكمُ حديثَ إسماعيل بن عليه، عن يونس، السابق ذكره، بحديث من طريق يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد[4]، عن الحسن، عن أبي رضي الله عنه، مرفوعًا، لكن بحذف عتي بن ضمرة[5].

ثم قال الحاكم: «هذا لا يعلل حديث يونس بن عبيد، فإنه أعرف بحديث الحسن من أهل المدينة ومصر»[6].

ويروي الحديث أيضًا: محمد بن إسحاق صاحب السيرة[7]

---

(١) تاريخ دمشق، لابن عساكر - خط - (٢/ ٦٥٤ - ٦٥٥).
(٢) تاريخ دمشق، لابن عساكر - خط - (٢/ ٦٥٤ - ٦٥٥).
(٣) السنن للدارقطني (٢/ ٧١).
(٤) يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي، أبو عبد الله المدني (ت١٣٩هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٧٧٣٧): «ثقة مكثر».
(٥) مستدرك الحاكم (١/ ٣٤٥).
(٦) مستدرك الحاكم (١/ ٣٤٥).
(٧) محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر، المطلبي مولاهم، المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، (ت١٥٠ وقيل: بعدها).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥٧٢٥): «صدوق، يدلس، ورمي بالتشيع والقدر».

واختلف عليه؛ لكنه من جميع وجوهه من حديث ابن إسحاق عن محمد بن ذكوان، عن الحسن[1].

ومحمد بن ذكوان ضعيف[2]، فلا داعي للاشتغال بعلل حديث ابن إسحاق عنه.

وتحرَّف محمد بن ذكوان على بعض الرواة عن ابن إسحاق، عمدًا أو سهوًا، إلى: الحسن بن ذكوان[3]، ومحمد بن ميمون[4].

ويروي الحديث أيضًا: حماد بن سلمة، واختلف على حمَّاد:

فرواه روح بن أسلم[5] عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن الحسن عن عتي، عن أبي مرفوعًا[6] وتفرد روح بن أسلم برواية هذا الحديث من هذا الوجه مرفوعًا.

قال الطبراني في (الأوسط): «لم يرفع هذا الحديث عن حماد بن سلمة إلا روح بن أسلم»[7].

---

(١) أخرجه ابن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة، (رقم ٨٥٢)، وابن أبي الدنيا في الرقّة والبكاء (رقم ٣٠٤)، وابن جرير الطبري في التاريخ (١/ ١٦٠)، وابن المنذر في الأوسط (٥/ ٣٧٠ رقم ٣٠٠٤)، والطبراني في الأوسط (٢/ ٢٩٤/أ)، وابن زبر الربعي في وصايا العلماء (٣٠٢٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٢/ ٦٥٤)، وعلَّقه من بعض وجوهه البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٧٩).

(٢) محمد بن ذكوان البصري الأزدي، الجهضمي، مولاهم، خال ولد حماد بن زيد.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥٨٧١): «ضعيف».

(٣) انظر تاريخ الطبري (١/ ١٦٠)، ومكارم الأخلاق، للخرائطي (رقم ٢٧٩)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر ـ خط ـ (٢/ ٦٢٨).

(٤) انظر تاريخ البخاري الكبير (١/ ٧٩)، وابن المنذر في الأوسط (٥/ ٣٧٠ رقم ٣٠٠٤).

(٥) روح بن أسلم الباهلي، أبو حاتم البصري (ت٢٠٠هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٩٦٠): «ضعيف».

(٦) أخرجه المحاملي في أماليه (رقم ٤٠٣)، والطبراني في الأوسط (٢/ ٢٢٢/ ب)، وابن عدي في الكامل (٣/ ١٤٣)، والضياء في المختارة (رقم ١٢٥٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٢/ ٦٥٤).

(٧) المعجم الأوسط للطبراني (٢/ ٢٢٢/ب).

وقال الضياء في (المختارة) بعد إيراده لهذه الرواية: «روح بن أسلم تكلم فيه غير واحد من الأئمة، والمشهور غير مرفوع»[1].

وأخرج الطبري هذا الحديث من طريق روح بن أسلم، فجعله من حديث الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً[2].

فلا أدري! أهو سقط، أم خطأ، أم رواية أخرى؟.

لٰكن روحًا مُتَابَعٌ علىٰ هذا الإسناد! فقد أخرج الحاكمُ هذا الحديث، من طريق موسىٰ بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن الحسن عن عتي عن أبي بن كعب رضي الله عنه، مرفوعًا إلى النبي ﷺ[3].

وصححه الحاكم، وهو إسنادٌ صحيحٌ كما قال.

ورواه عن حماد بن سلمة أيضًا: هدبةُ بن خالد[4] والأسودُ بنُ عامر، كلاهما عن حماد، عن حميد الطويل، عن الحسن، عن عتي بن ضمرة، عن أبي بن كعب، موقوفًا[5].

وتابع حميدًا على هذا.. أبو حمزة إسحاق بن الربيع

---

(١) المختارة للضياء (رقم ١٢٥٢).

(٢) تاريخ الطبري (١/ ١٦٠).

(٣) المستدرك للحاكم (٢/ ٥٤٥).

(٤) هدبة بن خالد بن الأسود القيسي، أبو خالد البصري، (ت سنة بضع وثلاثين ومائتين).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٧٢٦٩): «ثقة عابد، تفرد النسائي بتليينه».

(٥) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٥/ ١٣٦)، ومن طريقه الضياء في المختارة (رقم ١٢٥١)، من حديث هدبة بن خالد.
وأخرجه ابن أبي الدنيا في الرقة والبكاء (رقم ٣٠٦)، من حديث الأسود بن عامر.

العطار[1] فرواه عن الحسن، عن عتي، عن أبي موقوفًا[2].

بينما رواه عثمان بن سعد الكاتب عن الحسن عن عتي، عن أبي رضي الله عنه، مرفوعًا[3]. وعثمان بن سعد ضعيف[4].

ورُوي من وجهٍ ضعيفٍ أيضًا عن عثمان بن سعد به موقوفًا[5]، لكنه يصحّ عن عثمان.

ورواه أبو داود الطيالسي في (مسنده)، قال: «حدثنا المبارك بن فضالة، عن الحسن... رفع الحديث» فذكره مرسلًا[6].

واتفق أبو بكر الهذلي[7] وإبراهيم بن أبي يحيى[8] ـ وكلاهما متروك ـ عن الحسن عن أبي رضي الله عنه، مرفوعًا[9].

وروي عن هشام بن حسان، عن الحسن قوله مقطوعًا عليه[10].

---

(١) إسحاق بن الربيع البصري، الأبُلي، أبو حمزة العطار.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٣٥٢): «صدوق تكلم فيه للقدر».

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (١/ ٢٦٩/ب)، وابن عدي (٥/ ١٧٠)، والدارقطني (٢/ ٩٧١).

(٣) أخرجه ابن سعد في الطبقات (١/ ٣٢، ٣٣)، وابن قتيبة في المعارف (١٨ ـ ١٩)، والدارقطني في السنن (٢/ ٧١).

(٤) عثمان بن سعد الكاتب، أبو بكر البصري.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٤٤٧١): «ضعيف».

(٥) أخرجه الدارقطني (٢/ ٧١).

(٦) مسند أبي داود الطيالسي (رقم ٥٤٩).

(٧) أبو بكر الهذلي، قيل: اسمه سُلمى بن عبد الله، وقيل: روح، (ت ١٦٧هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٨٠٠٢): «متروك الحديث».

(٨) تقدمت ترجمته، وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى.

(٩) أخرجه الطبري في تفسيره (رقم ١٤٣٩٨)، من طريق الهذلي، وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٢/ ٦٢٨)، من طريق إبراهيم بن أبي يحيى.

(١٠) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٢/ ٦٢٩).

لكنه لا يصح عن هشام، فإنه من طريق عمر بن مدرك القاص، وهو كذاب، كما قال ابن معين وغيره[1].

وبهذا يظهر أنَّ الحديث يصح عن الحسن البصري، عن عتيّ، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، مرفوعًا.

فالحديث صحيح، كما قال الحاكم[2] والضياء[3].

---

(١) عمر بن مدرك القاضي البلخي الرازي، أبو حفص، (ت٢٠٧هـ)، اتهمه ابن معين، وأبو حاتم، وغيرهما.
انظر: الجرح والتعديل (٦/ ١٣٦ ـ ١٣٧)، وتاريخ مولد العلماء ووفياتهم للربعي (٥٨٦ ـ ٥٨٧)، ولسان الميزان (٤/ ٣٣٠).

(٢) المستدرك للحاكم (١/ ٣٤٤) (٢/ ٢٦٢).

(٣) المختارة للضياء (رقم ١٢٥٠ ـ ١٢٥٢).

الحديث الرابع:

حديث الحسن، عن عتي بن ضمرة، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «إنَّ مطعم ابن آدم ضُرب له مثلاً للدنيا، وإنْ قزَّحه وملَّحه، فانظر إلى ما يصير».

قزَّحه، أي: توبله، من القِزح وهو التابل، يقال: قزحت القدر إذا تركت فيها الأبازير[1].

رواه أبو الأشهب جعفر بن حيان، عن الحسن، عن أبي بن كعب رضي الله عنه ، موقوفًا، وبحذف عتي بن ضمرة من إسناده أيضًا بين الحسن وأبي رضي الله عنه[2].

وأبو الأشهب ثقة[3]، من المكثرين عن الحسن البصري.

لكن قال الإمام أحمد في (العلل): «حدثنا بهز بن أسد أبو الأسود العمي، قال: وقفنا أبا الأشهب فوقف لنا، فقال: حدثنا الحسن.

فقال عفان: إنما جاء معنا بهز إلى أبي الأشهب مجلسًا أو مجلسين!

قال عبد الرحمن بن مهدي: كنا إذا وقَّفنا أبا الأشهب نقول له: قل: سمعت الحسن، فيقول: سمعت الحسن أو غيره»[4].

---

(١) انظر: النهاية لابن الأثير، قزح (٥٨/٤).

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (رقم ٥٤٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في الحلية (١/ ٢٥٤)، وسقط (الحسن) من مطبوع مسند الطيالسي!
وتصويبه من (حلية الأولياء) حيث أخرج أبو نعيم الحديث من طرق أبي داود الطيالسي، بل وصُوّب أيضاً في آخر مسند الطيالسي، في استدراكات الطبعة (ص٣٨٢).

(٣) جعفر بن حيان السعدي، أبو الأشهب العطاردي، البصري، (ت١٦٥هـ)، وله خمس وتسعون سنة.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٩٣٥): «ثقة».

(٤) العلل لأحمد (رقم ٣٩٤ ـ ٣٩٦).

قلت: سماع أبي الأشهب من الحسن ثابت لا شك فيه، والخبر السابق نفسه يدل عليه.

لكن الخبر السابق فيه إشارة إلى أنَّ أبا الأشهب ربما دلس عن الحسن ما سمعه عنه بواسطة: «سمعت الحسن أو غيره».

ومع ذلك لم يذكر أحد ممن صنف في المدلسين، فيما اطلعت عليه، أبا الأشهب فيهم!

وهذا ـ لعمري ـ له دلالة قوية على عدم اعتبارِ هذا التدليسِ، وأنه لا أَثَرَ له على حديث أبي الأشهب.

بل لقد ذكر علي بن المديني أبا الأشهب في الطبقة الثالثة من أصحاب الحسن، وتحته هشام بن حسان في الطبقة الرابعة[(١)].

وكان الإمام أحمد يقدم أبا الأشهب على جرير بن حازم في الحسن البصري[(٢)].

وإن كان يحيى بن معين يخالف الإمام أحمد في ذلك[(٣)].

لذلك فإني أرى خبر بهز بن أسد ـ وهو أحد الحفَّاظ ـ عن أنهم عندما طالبوا أبا الأشهب بالتصريح بالسماع، أنه أجابهم إلى ذلك ـ ما زال هذا الخبر قائمًا بالحجة، ولا سبيل إلى دفعه[(٤)].

وما أَدْرَىٰ مَنْ أنكره على بهز؟ أنَّ بهزًا لم يذهب إلا معه إلى مجلس أشهب! فَعِلْمُ بهزِ مقدَّمٌ على عدم علم غيره لهذا الأمر من أبي الأشهب.

لذلك فأبو الأشهب صحيح الحديث عن الحسن البصري.

---

(١) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٥٣).

(٢) انظر العلل للإمام أحمد (رقم ٣٩٨، ١١٩٧)، والعلل له برواية المروذي (رقم ٨٠، ١٨).

(٣) التاريخ لابن معين (رقم ٣٨٥٦).

(٤) انظر المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٦٣٣).

ولذلك أخرج الشيخان لأبي الأشهب عن الحسن البصري في صحيحيهما[1] وأبو عوانة في مستخرجه[2] وابن حبان في صحيحه[3].

فإذا عُدْنا إلى علل حديث أبي الأشهب، وجدناه قد رواه عن الحسن عن أُبيّ رضي الله عنه: موقوفًا، ويحذف عُتَيّ بن ضمرة من إسناده.

وخالفه يونس بن عبيد في شأن عتي بن ضمرة، ثم اختُلفَ علىٰ يونس في رفعه ووقفه.

فاتفق هُشَيم بن بشير[4]، وإسماعيل بن عُليّة[5]، ويزيد بن هارون[6]: ثلاثتهم بروايته عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن عتي بن ضمرة، عن أبي رضي الله عنه = موقوفًا.

وخالفهم عبد السلام بن حرب[7]، فرواه: عن يونس، عن الحسن، عن عتي، عن أبي، عن النبي ﷺ[8] = مرفوعًا

واختُلف فيه علىٰ سفيان الثوري:

---

(١) صحيح البخاري (رقم ٧١٥٠)، وصحيح مسلم (١/ ١٢٥ رقم ١٤٢).
(٢) مسند أبي عوانة (٤/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣).
(٣) انظر الإحسان (رقم ٤٤٩٥).
(٤) أخرجه أبو داود في الزهد (رقم ١٩٨)، وابن صاعد في زوائده علىٰ زهد بن المبارك (رقم ٤٩٣).
(٥) أخرجه ابن أبي الدنيا في التواضع والخمول (رقم ٢١١) والجوع (رقم ١٦٦).
(٦) أخرجه أبو داود في الزهد (رقم ١٩٨).
(٧) عبد السلام بن حرب بن سلم النهدي الملائكي، أبو بكر الحنفي، (ت١٨٧)، وله ستّ وتسعون سنة.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٤٠٦٧): «ثقة حافظ، له مناكير».
(٨) أخرجه ابن أبي الدنيا في الجوع (رقم ١٦٥)، والشاشي في مسنده (١٨٧/ ب)، وابن صاعد في زوائده علىٰ زهد ابن المبارك (رقم ٤٩٥).

فرواه محمد بن عبد الله الأسدي[1]: عن سفيان، عن يونس، عن الحسن، عن عتي، عن أبي[2] = موقوفًا.

وخالفه أبو حذيفة موسى بن مسعود[3]: فرواه عن الثوري، عن يونس، عن الحسن، عن عتي، عن أبي، عن النبي ﷺ[4] = مرفوعًا.

وفي طبقة محمد بن عبد الله الأسدي وأبي حذيفة في سفيان الثوري خلافٌ بين العلماء[5].

لكنّ اتفاق أولئك الأئمة الحفاظ الثلاثة عن يونس بالوقف، أعني هشيمًا وابن عليه ويزيد بن هارون، وفيهم اثنان هما أوثق

---

(١) محمد بن عبد الله ببن الزبير بن عمر الأسدي، أبو أحمد الزبيري، (ت٢٠٣).
قال عنه الحافظ (رقم ٦٠١٧): «ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطىء في حديث الثوري».

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٣/ ٣٨٩) (رقم ٣٤٨٣١).

(٣) موسى بن مسعود النهدي، أبو حذيفة البصري (ت٢٢٠هـ أبو بعدها)، وقد جاوز التسعين.
قال عنه الحافظ (رقم ٧٠١٠): «صدوق سيء الحفظ، وكان يصحف».

(٤) أخرجه الحسين بن الحسن المروزي في زوائده على زهد ابن المبارك (رقم ٤٩٤)، وابن أبي عاصم في الزهد (رقم ٢٠٥)، وعبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (٥/ ١٣٦)، والشاشي في مسنده (١٨٧/ ب)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٥٣١)، وابن حبان في صحيحه (رقم ٧٠٦)، وابن جُميع الصيداوي في معجم شيوخه (رقم ١٥٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١/ ٢٥٤)، وفي معرفة الصحابة (رقم ٧٥٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (رقم ١٠٤٧٣)، وفي الزهد الكبير (رقم ٤١٢)، وفي الآداب (رقم ٦٢٧) والضياء في المختارة (رقم ١٢٤٥، ١٢٤٦)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٣٩ ـ ٤٤٠) وتحرّف فيه (عتي السعدي) إلى (أبي السفر)!
ووردت هذه الرواية معلقةً عن سفيان في مسند أبي داود الطيالسي (رقم ٥٤٨، وانظر الاستدراكات في آخر مسند الطيالسي ص ٣٨٢).

(٥) انظر الضعفاء للعقيلي (٤/ ١٦٨)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (٧٢٢ ـ ٧٢٦).

الناس في يونس: (هشيم، وابن عليّة)، مع موافقة الثوري لهم في رواية عنه = يجعلني أميل إلى ترجيح الوقف على الرفع!

مع أنّ ابن حبان[1]، والضياء[2]: أخرجا الحديث من طريق أبي حذيفة عن الثوري = مرفوعًا، في صحيحيهما.

وقال أبو نعيم عن هذه الرواية (المرفوعة): «جوّده أبو حذيفة»[3].

---

(١) الإحسان (رقم ٧٠٢).

(٢) المختارة للضياء رقم ١٢٤٥ ـ ١٢٤٦).

(٣) حلية الأولياء لأبي نعيم (١/ ٢٥٤).

الحديث الخامس:

عن الحسن عن أبي بن كعب رضي الله عنه، أنه قال: «كنا مع رسول الله ﷺ وإنما وجهنا واحد، فلما قبض نظرنا هكذا، وهكذا».

وهو أثر يرويه عبد الوهاب بن عطاء الخفاف[1] والحسين بن الحسن النصري[2] وأزهر بن سعد[3] وبكر بن بكار[4] كلهم عن عبد الله بن عون، عن الحسن، عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

لكن قال أبو نعيم الأصبهاني في (الحلية): «حدثنا الحسن بن أحمد بن صالح السبيعي[5] حدثنا الحسن بن الحباب المقري[6]

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه (رقم ١٦٣٣).

(٢) أخرجه نعيم بن حمَّاد في (الفتن) (رقم ٥٧).
والحسين بن الحسن بن يسار، (ت١٨٨هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٣١٧): «ثقة».

(٣) أخرجه المحاملي في الأمالي (رقم ٤٠٢).
أزهر بن سعد السمان، أبو بكر الباهلي، بصري (ت٢٠٣هـ)، وهو ابن أربع وتسعين.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٣٠٧): «ثقة».

(٤) أخرجه أحمد بن عبد العزيز بن أحمد المعروف بابن ثرثال في جزء حديثه (٤٩)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١/ ٢٥٤).
وبكر بن بكار القيسي أبو عمرو البصري، وثق، لكن ضعفه الأكثرون، ولم يزل في مرتبة من يكتب حديثه للاعتبار.
انظر تهذيب التهذيب (١/ ٤٧٩ ـ ٤٨٠).

(٥) الحسن بن أحمد بن صالح الهمداني السبيعي الحلبي، أبو محمد، (ت٣٧١هـ)، وهو من أبناء التسعين، وثقه جماعة، ووصفوه بالحفظ وسعة الرواية، وقدَّمه الذهبي بقوله: «الحافظ البارع المسند، كان زعراً عسراً في الرواية، إلا أنه من أئمة النقل، على تشيع فيه» سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٩٦ ـ ٢٩٩).

(٦) الحسن بن الحباب بن مخلد، أبو علي المقرىء الدقاق، (ت٣٠١هـ)، وقد قارب التسعين، وثقه الخطيب وغيره.
انظر تاريخ بغداد (٧/ ٣٠١ ـ ٣٠٢).

حدثنا محمد بن إسماعيل المباركي[1] حدثنا روح بن عبادة[2] عن عبد الله بن عون، عن الحسن عن عتي بن ضمرة عن أبي بن كعب. . .»[3].

ومحمد بن إسماعيل المباركي لم أستطع الجزم فيه بشيء، فهذا الإسناد لا تقوم به حجة عندي لذلك!

وإن صح إسناده إلى روح بن عبادة، فمع جلالة روح، قد يعترض عليه في زيادته (عتي بن ضمرة) لانفراده بهذه الزيادة، دون أربعة من تلامذة عبد الله بن عون.

فالأثر تبقى فيه علة الإرسال بين الحسن وأبي بن كعب رضي الله عنه.

---

(١) لم أجد له ترجمة مع أن الخطيب ذكره في شيوخ الحسن بن الحباب المقري، انظر تاريخ بغداد (٧/ ٣٠١).

(٢) روح بن عبادة بن العلاء القيسي، أبو محمد البصري، (ت٢٠٥ ـ أو ـ ٢٠٧هـ).

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٩٦٢): «ثقة، فاضل، له تصانيف».

(٣) حلية الأولياء (١/ ٢٥٤).

للحسن، عن عُتي، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «هلك أهل العُقَد ورب الكعبة! والله ما عليهم آسى، ولكني آسى على من أهلكوا من أمة محمد ﷺ».

أخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط)[1]، وأبو نعيم الأصبهاني في (حديث يونس بن عبيد)[2].

قال الطبراني، وعن الطبراني رواه أبو نعيم: «حدثنا محمد بن العباس[3]: حدثنا محمد بن المثنى: حدثنا سهل بن بكار[4]: حدثنا وهيب[5]، عن يونس، عن الحسن، عن عتي، عن أبي بن كعب...».

قال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن يونس إلا وهيب، ولا عن وهيب إلا سهل بن بكار، تفرد به محمد بن المثنى».

وإسناده جيد.

والحديث معروف لأبي بن كعب، من غير طريق الحسن البصري، وعن غير عُتي. حيث رواه قيس بن عُباد، عن أبي بن كعب رضي الله عنه ـ موقوفًا غير مرفوع[6].

---

(١) المعجم الأوسط للطبراني (٢/ ١٦١/أ).
(٢) جزء فيه منتخب حديث يونس بن عبيد، لأبي نعيم (١٤٣/أ ـ ب).
(٣) محمد بن العباس بن أيوب بن الأخرم، أبو جعفر الأصبهاني، (ت٣٠١هـ).
قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٤/ ١٤٤): «الإمام الكبير، الحافظ الأثري».
(٤) سهل بن بكار بن بشر الدارمي، أبو بشر المكفوف، (ت٢٢٧هـ أو ٢٢٨هـ).
قال عنه الحافظ في التقريب (رقم ٢٦٥١ «ثقة ربما وهم».
(٥) هو ابن خالد، تقدَّم أنه ثقة.
(٦) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ١٤٠، والنسائي (رقم ٨٠٨)، والطيالسي في=

لٰكن جاءت إشارة إلىٰ أنّ الحسن كان يروي هذا الحديث عن قيس بن عُباد، فقد أخرج أبو القاسم البغوي هذا الحديث في (الجعديات) من غير طريق الحسن، لٰكن قال في آخره، في تفسير (أهل العقد): «قال شعبة: وحدثني أبو التياح في ذلك المجلس، عن الحسن، قال: الأمراء»[(١)].

والحسن معروف الرواية عن قيس بن عُباد، صحيح السماع منه، كما يأتي ـ فلعل الحسن كان يروي هذا الحديث عن قيس بن عباد، فوهم من رواه عنه عن عتي عن أبي رضي الله عنه.

وهناك وجهٌ آخر للحديث: يرويه معمر في (الجامع): «عَمّن سمع الحسن، قال: قال حذيفة: هلك أصحاب العقدِ...»[(٢)] ـ الحديث، موقوفًا من حديث حذيفة رضي الله عنه.

وهذا إسنادٌ منقطع، وفيه مخالفة للمحفوظ في هذا الحديث.

والموقوف أشبه! ألا ترى قوله: «ولكني آسى على من أهلكوا من أمة محمد ﷺ».

ولترجيح الوقف أسباب أخرى، لا أطيل بذكرها.

وغرض ذكر هذا الحديث، يتلخص في أن الحسن روى حديثًا عن عُتي عن أبي رضي الله عنه، بإسناد جيد إلى الحسن البصري.

= مسنده (رقم ٥٥٥)، وأبو القاسم البغوي في الجعديات (رقم ١٣٣١ ـ ١٣٣٤)، وابن خزيمة في صحيحه (رقم ١٥٧٣)، وابن حبان، انظر الإحسان (رقم ٢١٨١)، والحاكم (٣/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤)، وغيرهم.

(١) الجعديات (رقم ١٣٣٣).

(٢) المصنف لعبد الرزاق (رقم ٢٠٦٥٧).

هذه كل أحاديث الحسن عن أبي بن كعب، التي ذكر الحسن فيها عتي بن ضمرة بينهما.

وبقي خبران آخران للحسن، عن عتي بن ضمرة، عن أبي بن كعب، في غير الكتب الستة ومسند أحمد، الخبر الأول: فيه خبر وفاة أبي بن كعب، والثاني: فيه صفة أبي بن كعب، عسى الله عز وجل أن ييسر لي ذكرهما وتخريجهما في عمل مستقبلي آخر، في مبحث عتي بن ضمرة.

وبقي للحسن عن أبي بن كعب، مما رواه بلا واسطة فيما اطلعت عليه، حديثان على شرط هذا البحث:

الأول: قال أبو داود في (سننه)، وابن أبي الدنيا في (فضائل رمضان) - واللفظ لأبي داود، ونحوه عند ابن أبي الدنيا -: «حدثنا شجاع بن مخلد: حدثنا هشيم: أخبرنا يونس بن عبيد، عن الحسن: أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبي بن كعب، فكان يصلي لهم عشرين ليلة، ولا يقنت إلا في النصف الباقي، فإذا كانت العشر الأواخر، تخلَّف، فصلى في بيته، فكانوا يقولون: أبق أبي»[1].

وأخرجه البيهقي في (السنن الكبير) من طريق أبي داود[2] وأخرجه ابن الجوزي في (التحقيق) من طريق هشيم به[3].

وأخرجه ابن أبي شيبة بنحوه من طريق قتادة، وعمرو - كذا مهملًا، وأظنه عمرو ن عبيد - كلاهما عن الحسن[4].

---

(١) سنن أبي داود (رقم ١٤٢٩)، وفضائل رمضان لابن أبي الدنيا (رقم ٤٨).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٤٩٨).

(٣) التحقيق لابن الجوزي (٨٣/ ب).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٢/ ٣٠٥) (رقم ٦٩٣٥، ٦٩٤١).

وأخرجه ابن المنذر في (الأوسط)، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، إلى قتادة[1].

فالأثر صحيح إلى الحسن، وبقيت فيه علة الإرسال بين الحسن وأبي بن كعب رضي الله عنه.

والثاني: قال الإمام أحمد في (المسند): «حدثنا هشيم: أنبأنا يونس، عن الحسن: أنَّ عمر رضي الله عنه، أراد أن ينهى عن متعة الحج، فقال له أبي: ليس ذاك لك! قد تمتعنا مع رسول الله ﷺ، ولم ينهنا عن ذلك؛ فأضرب عن ذلك عمر.

وأراد أن ينهى عن حُلَل الحِبَرة، لأنها تصبغ بالبول، فقال له أبي: ليس ذلك لك! قد لبسهن النبي ﷺ، ولبسناهن في عهده»[2].

والحِبَرة، على وزن عنبة: برود موشاة مخططة[3].

وإسناده صحيح إلى الحسن، وتبقى فيه علة الإرسال كسابقه.

وأخرجه عبد الرزاق في (المصنف): عن ابن عيينة، عن عَمرو بن عبيد، عن الحسن.. بنحوه مختصرًا[4].

وإسناده شديد الضعف؛ لحال عَمرو بن عبيد من البدعة والتهمة بالكذب.

وبقي ـ بعد هذا ـ للحسن عن أبي أحاديث ليست من شرط البحث، لأنها من الزوائد على الكتب الستة ومسند أحمد، وإليك العزو إلى أماكن وجودها:

---

(١) الأوسط لابن المنذر (٥/٢٠٦ رقم ٢٧١١).
(٢) مسند الإمام أحمد (٥/١٤٢ ـ ١٤٣).
(٣) النهاية لابن الأثير، حبر (١/٣٢٨).
(٤) المصنف لعبد الرزاق (رقم ١٤٩٥).

انظر:

مصنف عبد الرزاق (رقم ٤٦٥٩، ٤٦٦٠، ٧٧٢٥).

ومصنف ابن أبي شيبة (رقم ١٠٩١٢).

وتفسير ابن جرير الطبري (رقم ٨٩٨٤).

وشرح مشكل الآثار للطحاوي (١١/ ١٨٢).

والإبانة، لابن بطة (رقم ٢٠٧).

وشعب الإيمان للبيهقي (رقم ١٠٤٧٤).

وإتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري (١/ ٥١/ب)، وما حققه سليمان العريني منه (رقم ٣٩٢).

والله أعلم.

أحمر بن جَزْء السدوسي رضي الله عنه

قال يحيى بن معين في (التاريخ): «سمع الحسن من أحمر»[1].

وقال أبو حاتم الرازي: «يصح للحسن سماعه من أحمر صاحب النبي ﷺ»[2].

ونقل سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري المصري، الشهير بابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، في (البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، للرافعي) نقل عن الحافظ البرديجي أنه قال: «الذي يصح للحسن سماعًا من الصحابة: أنس... وأحمر بن جزء»[3].

وصحح حديث الحسن عن أحمر رضي الله عنه، الحافظ الضياء المقدسي في (المختارة)[4].

ولم أجد لهؤلاء الأئمة مخالفًا.

وأحمر بن جزء صحابي، تفرد بالرواية عنه الحسن البصري، كما قال الإمام مسلم في (المنفردات والوحدان)[5] وأبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد الأزدي الموصلي (ت٣٧٤هـ)، في

---

(١) التاريخ لابن معين (رقم ١٣٦).

(٢) المراسيل، لابن أبي حاتم (رقم ١٥٣)، والجرح والتعديل (٣/ ١٤١).

(٣) البدر المنير لابن الملقن (٢/ ٥٩/ ب).

(٤) المختارة، للضياء (رقم ١٢٩٠).

(٥) المنفردات والوحدان لمسلم (رقم ٣٤).

كتابه (المخزون)[1] وابن عبد البر في (الاستيعاب)[2] وابن الأثير في (أسد الغابة)[3] والمزي في (تهذيب الكمال)[4] وابن حجر في (التهذيب) و (تقريبه)[5].

هؤلاء كلهم على أنَّ أحمر تفرَّد بالرواية عنه الحسن البصري وحده!

وليس في ترجمة أحمر بن جزء[6] بعد سياق نسبه، سوى أنه ممن نزل البصرة من الصحابة[7] ثم سياق حديث الحسن البصري الوحيد ـ صحيحًا ـ عن أحمر.

هذا كل ما يذكره مترجمو أحمر بن جزء رضي الله عنه!

وحديث الحسن عن أحمر هو نفسه دليل من قال بسماع الحسن من أحمر، لأن الحسن صرَّح فيه بالسماع.

قال الحسن: «حدثني أحمر بن جزء: أنَّ رسول الله ﷺ إذا سجد جافى بين عضديه، حتى نأوي له».

نأوي، أي: نرق ونرثي[8].

أخرجه الإمام أحمد في مسنده[9] والبخاري في (التاريخ الكبير)[10]

---

(١) المخزون، لأبي الفتح الأزدي (رقم ١).
(٢) الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ٧١ رقم ١٠).
(٣) أسد الغابة (١/ ٦٦ رقم ٤٣).
(٤) تهذيب الكمال، للمزي (٢/ ٢٨٢).
(٥) التهذيب (١/ ١٩٠)، والتقريب (رقم ٢٨٧).
(٦) انظر المصادر السابقة، والإصابة لابن حجر (١/ ١٩).
(٧) طبقات ابن سعد (٧/ ٤٧)، وطبقات خليفة (١٨٦)، وطبقات مسلم (رقم ٣٧٣)، وطبقات الأسماء المفردة، للبرديجي (رقم ١٧)، ومصادر ترجمته السابقة.
(٨) النهاية لابلن الأثير، أوى (١/ ٨٢).
(٩) مسند الإمام أحمد (٤/ ٣٤٣) (٥/ ٣٠، ٣١).
(١٠) التاريخ الكبير، للبخاري (٢/ ٦٢ ـ ٦٣).

وأبو داود[١] وابن ماجة[٢] وابن سعد في (الطبقات)[٣] وابن أبي شيبة في (المصنف)[٤] وابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)[٥] وابن الأعرابي في معجمه[٦] وأبو يعلى في (المسند)[٧] (والمفاريد)[٨] والطحاوي في (شرح معاني الآثار)[٩] والطبراني في معجمه الكبير[١٠] وعبد الباقي بن قانع في (معجم الصحابة)[١١] وابن عدي في (الكامل)[١٢] وأبو نعيم في (معرفة الصحابة)[١٣] والبيهقي في (السنن الكبير)[١٤]، والخطيب في (المتفق والمفترق)[١٥] والضياء في (الأحاديث المختارة)[١٦].

كلهم من طرق متعددة كثيرة إلى عباد بن راشد قال حدثنا الحسن.. به.

والحديث من هذا الوجه مما ألزم الدارقطني البخاري بإخراجه في صحيحه، كما في (الإلزامات) للدارقطني[١٧].

وعباد بن راشد التميمي مولاهم، البصري، البزار، قال عنه

---

(١) سنن أبي داود (رقم ٩٠٠).
(٢) سنن ابن ماجة (رقم ٨٨٦).
(٣) طبقات ابن سعد (٧/ ٤٧)، وسط من إسناده (الحسن)!
(٤) مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٢٥٧) (رقم ٢٦٤١).
(٥) الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم (رقم ١٦٥٥).
(٦) المعجم لابن الأعرابي (رقم ١١٠٩).
(٧) المسند، لأبي يعلى (رقم ١٥٤٩).
(٨) المفاريد لأبي يعلى (رقم ٦٤).
(٩) شرح معاني الآثار، للطحاوي (١/ ٢٣٢).
(١٠) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٨١٣).
(١١) معجم الصحابة، لابن قانع (١٠/أ).
(١٢) الكامل لابن عدي (٢/ ٢٩٨).
(١٣) معرفة الصحابة، لأبي نعيم (رقم ١٠١٥).
(١٤) السنن الكبرى، للبيهقي (٢/ ١١٥).
(١٥) المتفق والمفترق للخطيب (رقم ١٥٥٦).
(١٦) المختارة (رقم ١٢٩٠ ـ ١٢٩٤).
(١٧) الإلزامات، للدارقطني (٧٥).

الحافظ: «صدوق له أوهام»[1].

فالحديث من هذا الوجه حسن الإسناد.

وقد توبع عبَّاد بن راشد في روايته هذه، تابعه:

١ - عباد بن ميسرة، فيما أخرجه الطحاوي في (شرح معاني الآثار)[2].

وعباد بن ميسرة المنقري، البصري، المعلِّم، قال عنه الحافظ: «لين الحديث عابد»[3].

٢ - والحسن بن دينار تابع عباد بن راشد عليه، فيما أخرجه ابن عدي في (الكامل)[4].

لكن الحسن بن دينار أبا سعيد التميمي ليس ممن يعتبر به، فإنه متروك الحديث، وكذَّبه جماعة كأبي حاتم الرازي، وأبي خيثمة، وقال ابن عدي: «قد أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه، على أني لم أر له حديثًا قد جاوز الحدَّ في الإنكار، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق»[5].

٣ - وعطاء بن عجلان تابع عبَّاد بن راشد عليه، فيما أخرجه الدارقطني في (الأفراد) وقال: «غريب من حديث عطاء بن عجلان، تفرَّد به مروان بن معاوية الفزاري[6] عن عطاء»[7].

---

(١) التقريب (رقم ٣١٢٦).

(٢) شرح معاني الآثار، للطحاوي (١/ ٢٣٢).

(٣) التقريب (رقم ٣١٤٩).

(٤) الكامل، لابن عدي (٢/ ٢٩٨).

(٥) انظر الجرح والتعديل (٣/ ١١ - ١٢)، والكامل لابن عدي (٢/ ٢٩٦ - ٣٠٣)، ولسان الميزان (٢/ ٢٠٣ - ٢٠٥).

(٦) مروان بن معاوية بن الحارث الفزاري، أبو عبد الله الكوفي، نزيل مكة ودمشق، (ت ١٩٣هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٦٥٧٥): «ثقة حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ».

(٧) أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، لابن طاهر المقدسي (٦٥/ أ).

وعطاء بن عجلان الحنفي، أبو محمد البصري، العطار، قال عنه الحافظ: «متروك، بل أطلق عليه ابن معين والفلاس، وغيرهما الكذب»[1].

فهذه متابعة لا تصلح للمتابعة!

فالحديث بعد متابعة عبَّاد بن ميسرة صحيح، كما قال الضياء بإخراجه في (الأحاديث المختارة).

بل إنّ إثبات سماع الحسن من أحمر، بل وإثبات صحبة أحمر رضي الله عنه.. إنما هو بناء على تصحيح هذا الحديث. فيصح لذلك اعتبارُ كلٍّ من أثبت سماع الحسن من أحمر، وكلّ من أثبت الصحبة له، أنهم يصححون هذا الحديث.

ذلك أنه لا يصح للحسن عن أحمر حديث سوى الحديث السابق، حتى قال المزي عن أحمر رضي الله عنه: «له حديث واحد»[2].

نعم.. يروى عن الحسن عن أحمر حديث آخر، لكن تفرَّد به عبد الرحمن بن قيس الزعفراني، عن عباد بن راشد، عن الحسن، كما قاله الدارقطني في (الأفراد)[3].

وعبد الرحمن بن قيس الضبي الزعفراني، أبو معاوية، قال عنه الحافظ: «متروك، كذَّبه أبو زرعة وغيره»[4].

فلا شك ـ إذًا ـ في صحة سماع الحسن من أحمر، ومن صحة حديثه عنه. والله أعلم.

---

(١) التقريب (رقم ٤٥٩٤).

(٢) تهذيب الكمال (٢/ ٢٨٢).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد، لابن طاهر (٦٥/أ).

(٤) التقريب (رقم ٣٩٨٩).

الأحنف بن قيس

قال علي بن المديني في (العلل): «من الأحنف بن قيس صحيح»[1]، أي سماعه منه.

ووصف البزار في (مسنده) حديثًا للحسن عن الأحنف بأنه مُتَّصل[2].

وقال الحافظ محمد بن طاهر بن علي الشيباني المقدسي المعروف بابن القيسراني (ت٥٠٧هـ)، في كتابه (الجمع بين رجال الصحيحين)، قال: «سمع الحسن من الأحنف بن قيس»[3].

وقد أخرج الشيخان حديث الحسن عنه في صحيحيهما[4].

والأحنف بن قيس بن معاوية بن حصين التميمي السعدي، أبو بحر، اسمه: الضحاك، وقيل: صخر، أحد المخضرمين، من سادات العرب، وسيد تميم، يضرب به المثل في الحلم، توفي سنة سبع وستين، وقيل: سنة اثنتين وسبعين للهجرة، وهو أجلّ من التوثيق، مع ذلك قال عنه الحافظ: «ثقة»[5].

وقد صرَّح الحسن بالسماع من الأحنف في غيرما حديث وأثر.

---

(١) العلل لعلي بن المديني (٥٧ رقم ٦٩).

(٢) مسند البزار، المطبوع باسم البحر الزَّخار (رقم ٣٠٦).

(٣) المجمع بين رجال الصحيحين (١/ ٨٠).

(٤) انظر مثلاً: صحيح البخاري (رقم ٣١)، وصحيح مسلم (رقم ٢٨٨٨).

(٥) انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (٨/ ٤١٩ ـ ٤٤٩)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٤/ ٨٦/ ٩٧)، والتقريب (رقم ٢٨٨).

قال أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله النصري الدمشقي، حافظ الشام، (ت٢٨١هـ)، في تاريخه: «حدثني عبد الله بن جعفر الرقي[١] قال: حدثنا عبيد الله بن عمرو[٢] عن معمر[٣] عن قتادة عن الحسن، قال: ما رأيت شريف قوم كان أفضل من الأحنف»[٤].

وأخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق) من طريق أبي زرعة الدمشقي بإسناده ومتنه[٥].

بينما أخرجه ابن سعد في (الطبقات) عن شيخ أبي زرعة نفسه، فقال: «أخبرنا عبد الله بن جعفر الرقي..» بإسناده[٦]، إلا أنه أسقط من إسناده (قتادة) بين معمر والحسن. وكنت أحسبه خطأً مطبعيًا، حتى رأيته في (تاريخ دمشق) لابن عساكر المخطوط، من طريق ابن سعد، وبإسناده، بإسقاط قتادة من إسناده أيضًا[٧]! ثم أتبعه ابن عساكر بإسناد أبي زرعة الدمشقي مُثْبِتًا فيه ذكر قتادة، كما سبق.

فلعل هذا الخطأ من تغير حفظ عبد الله بن جعفر الرقي

---

(١) عبد الله بن جعفر بن غيلان الرقي، أبو عبدالرحمن القرشي، مولاهم (ت٢٢٠هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٣٢٥٣): «ثقة، لكنه تغيَّر بأخرة، فلم يفحش اختلاطه».

(٢) عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الرقي، أبو وهب الأسدي، (ت١٨٠هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٤٣٢٧): «ثقة فقيه، ربما وهم».

(٣) معمر بن راشد الأزدي، مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، (ت١٥٤هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٦٨٠٩): «ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدَّث به بالبصرة».

(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم ٢٠٢٥).

(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر - خط - (٨/٤٢٨).

(٦) الطبقات لابن سعد (٧/٩٥).

(٧) تاريخ دمشق - خط - (٨/٤٢٨).

شيخ كل من ابن سعد وأبي زرعة الدمشقي، فإنه مذكورٌ عنه التغير[1].

وعلى كل حال، فإسناد أبي زرعة الدمشقي متصل صحيح.

وقال يحيى بن معين، كما في (معرفة الرجال) برواية ابن محرز: «حدثنا عَزْعَرَةُ بن البِرِنْد[2] عن ابن عون[3] عن الحسن، قال: سمعت الأحنف بن قيس يقول: لست بحليم، ولكني أتحالم»[4].

وهذا إسناد حسن.

وقد أخرج هذا الأثر جماعة[5]، سوى يحيى بن معين، فلم أجد فيه عند أحدهم تصريحَ الحسن بالسماع من الأحنف.

وقال ابن جرير الطبري في تاريخه: «حدثني علي بن مسلم الطوسي»[6]. (ح) وقال الطحاوي في (الشروط الكبير): (حدثنا يزيدبن سنان). كلاهما قال: حدثنا حَبَّان[7] قال: حدثنا مبارك[8] عن الحسن، قال: أخبرني الأحنف أن معاوية كتب إلى علي: أن

---

(١) انظر ترجمته فيما سبق، والاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط، لسبط ابن العجمي (٣٧٦ - ٣٧٧).

(٢) عزعزة بن البِرِنْد السامي، الناجي، أبو مرو البصري، لقبه: كُزمان، قيل: هو اسم جد له. قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٤٥٥٣): «صدوق يهم».

(٣) هو عبد الله بن عون، تقدم أنه ثقة.

(٤) معرفة الرجال لابن معين، برواية ابن محرز (٢/رقم ٥١).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في الزهد (رقم ١٢٩٧)، وابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ٤٣٠٩) (رقم ٢٥٦٢٥)، وابن أبي الدنيا في الحلم (رقم ٤٨)، وفي الإشراف في منازل الأشراف (رقم ٣٩١)، وأبو محمد المَخْلدي في الفوائد المنتخبة (رقم ٣٥٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق - خط - (٨/ ٤٣٥، ٤٣٦) وابن العديم في بغية الطلب في تاريخ حلب (٣/١٣٠٨).

(٦) علي بن مسلم بن سعيد الطوسي، نزيل بغداد، (ت٢٥٣هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٤٧٩٩): «ثقة».

(٧) حَبَّان بن هلال، أبو حبيب البصري، (ت٢١٦هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٠٦٩): «ثقة ثبت».

(٨) مبارك هو ابن فضالة، تقدم تفصيل درجته من العدالة.

امحُ هذا الاسم، إن أردت أن يكون صلح، فاستشار ـ وكانت له قبة يأذن لبني هاشم فيها، ويأذن لي معهم ـ قال: ما ترون فيما كتب به معاوية: أن امحُ هذا الاسم؟.

قال مبارك: يعني: أمير المؤمنين.

قال: برّحه الله! فإن رسول الله ﷺ حين وادع أهل مكة كتب: محمد رسول الله فأبوا ذلك، حتى كتب: هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله.

فقلت له: أيها الرجل، ما لك وما لرسول الله ﷺ! إنَّا والله ما حابيناك ببيعتنا، وإنَّا لو علمنا أحدًا من الناس أحق بهذا الأمر منك لبايعناه، ثم قاتلناك، وإني أقسم بالله لئن محوت هذا الاسم الذي بايعت عليه وقاتلتهم لا يعود إليك أبدًا.

قال: وكان والله كما قال.

قال: قلَّما وُزِنَ رأيه برأي رجل إلا رجح عليه»[١].

وهذا إسناد حسن.

وقال الحافظ محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني (ت٢٤٣هـ)، في مسنده: «حدثنا مروان[٢] حدثنا عوف[٣] عن الحسن، عمن أخبره عن العباس، قال: خرجت مع النبي ﷺ في ليلة ظلماء حندس، فجعل النبي ﷺ يقلِّب بصره في السماء، ويقول: إن الشيطان قد أيس أن يبعد في جزيرة العرب [حرمها الله عليه][٤] ولكن قد خفت أن يُضل من بقي منكم بالنجوم»[٥].

---

(١) تاريخ الطبري (٥/٥٣)، والشروط الصغير ـ وبذيل أبوابه ما بقي من الشروط الكبير ـ للطحاوي(١/ ٣٥).

(٢) هو مروان بن معاوية الفزاري، تقدم توثيقه.

(٣) هو عوف بن أبي جميلة، تقدم أنه ثقة.

(٤) كتبها الحافظ البوصيري هكذا: (احرما عليه) ووضع فوقها ضبة علامة للتمريض، وما أثبته ظن لي، قريب من صورة الكلمة، جار على المعنى العام للحديث.

(٥) إتحاف الخيرة، للبوصيري (١/ ٦٧/ ب).

وإسناده صحيح إلى الحسن البصري.

ومع أنه ليس فيه تصريح باسم الذي سمع منه الحسن هذا الحديث، إلا أنه يدل على سماع الحسن من الأحنف بن قيس! ذلك لأن الحسن صرَّح في روايات أخرى باسم هذه الواسطة المبهمة، فإذا هي: الأحنف بن قيس، كما ستراه ـ بإذن الله تعالى ـ في مبحث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه[1].

الوسائط تشهد وربما دلت على السماع منها:

ومما يشهد لسماع الحسن من الأحنف بن قيس: أن الحسن اتخذ الأحنف واسطة بينه وبين غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم، في مثل روايته عن عمر بن الخطاب[2] وعلي بن أبي طالب[3] والعباس بن عبد المطلب[4] ومعاوية بن أبي سفيان[5] وأبي بكرة الثقفي[6] رضي الله عنهم أجمعين.

فالحسن لو أراد إرسال الحديث عن أولئك الصحابة، وأن لا يسنده، لرواه عن الصحابة بلا واسطة، وهو ماكان يفعله الحسن فعلاً. أمَا وقد أجهد بذكر واسطةٍ بينه وبينهم، وأطال بما لو كان لم يسمع منه لما كان لذكر واسطته فائدة، فهذا يدل على أنه عدل عن الإرسال إلى إرادة الإسناد، وأنه قصد بيان كل ما عنده في طريق الحديث بذكر الواسطة التي سمع منها الحديث. وإلا لو كان الحسن لم يسمع من تلك الواسطة أيضًا، لكان

---

(١) انظر ما سيأتي (١٥٦٧ ـ ١٥٧١).

(٢) طبقات ابن سعد (٧/ ٩٤).

(٣) انظر (٦٤٩ ـ ٦٥٠)، وأحكام النساء للإمام أحمد (رقم ١٦٣)، والعلل له (رقم ٢٢٢٤).

(٤) انظر ما سيأتي (١٥٥٤ ـ ١٥٨٨).

(٥) التمهيد لابن عبد البر (٢٤/ ٣٥١).

(٦) صحيح البخاري (رقم ٣١)، وصحيح مسلم (رقم ٢٨٨٨).

الأولى به أن يحذفها ويروي حديثه عن عمر، أو علي، أو العباس... ونحوهم، رضي الله عنهم، إذ لا معنى لذكر الواسطة وهو لم يسمع منها، كما أنه لم يسمع أيضًا ممن جعل بينه وبينهم تلك الواسطة.

ولا أزعم أنَّ ذكر الواسطة يدل على صحة السماع منها، ولكني أزعم أن ذكر الواسطة قرينةٌ تشهد لصحة السماع منها. ولا كل واسطة تشهد بذلك، ولكن الواسطة التي يذكرها الراوي بينه وبين قوم من عادته أن يرسل عنهم، ويشتبه سماعه منهم، خاصة إن كان سِنُّهُ يَحْتَمِلُ لقاءَهم. وكلما قوي احتمال لقاء الراوي بمن جعل بينه وبينهم تلك الواسطة لطول معاصرته لهم مثلًا، قويت القرينة بصحة سماعه من تلك الواسطة. فإذا كان الراوي قد سمع ممن جعل بينه وبينهم تلك الواسطة؛ قَرُبَتْ شهادةُ تلك الواسطة على السماع منها، من أن تكون دليلًا عليها، بل صَلُحَتْ أن تكون دليلًا عليها.

أقول ذلك، مُقسِّمًا إلى تلك المراتب، في شهادة الواسطة على السماع، لأن ذكر الواسطة بين الراوي ومن يرسل عنهم عادة ويشتبه سماعه منهم، بل قد يكون يثبت له سماع منهم، يعني أن الراوي أراد بذكر الواسطة الإسناد، وإلا لو أراد الإرسال لجرى على عادته بعدم ذكر الواسطة، عمن لو أرسل عنهم لاشتبه سماعه منهم، بل ربما اعتُقِد سماعه منهم.

مثال ذلك: الحسن عن أبي بكرة، فإن الحسن قد صح سماعه من أبي بكرة رضي الله عنه[1].

ويروي الحسن عن أبي بكرة أحاديث ذوات عدد بلا واسطة، فتُحمل على الاتصال وصحة السماع، لثبوت سماع الحسن من أبي بكرة.

---

(١) وذلك على الراجح، فانظر ما سبق (٥٠٥ ـ ٥١٣).

مع ذلك فقد روى الحسن عن الأحنف بن قيس عن أبي بكرة غير ما حديث، فهل يُعقل بعد هذا أن يكون الحسن لم يسمع من الأحنف بن قيس؟!

لو أراد الحسن الإرسال فيما لم يسمعه من أبي بكرة وسمعه من الأحنف عنه لروى عن أبي بكرة بحذف الأحنف، ولن يُتنبَّه - مع ذلك - إلى وقوع الإرسال، لِمَا عُلِم من صحة سماع الحسن من أبي بكرة. فهل يُعقل أن يكون الحسن لم يسمع أيضًا من الأحنف بن قيس؟! وأنه أرسل حتى مع ذكره الأحنف بينه وبين أبي بكرة؟! إذًا لماذا لم يقل الحسن: (عن أبي بكرَة)؟ فأراح واستراح!!

أحسب أنَّ المسألة اتضحت، والله المعين!

وبقي للحسن عن الأحنف بن قيس حديث واحد على شرط هذا البحث:

قال الإمام أحمد في مسنده: «حدثنا سليمان بن حرب: حدثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن الأحنف، قال: بينا أنا أطوف بالبيت، إذ لقيني رجل من بني سليم، فقال: ألا أبشرك؟! قال: قلت: بلى. قال: أتذكر إذ بعثني رسول الله ﷺ إلى قومك بني سعد أدعوهم إلى الإسلام، قال: فقلتَ أنت: والله ما قال إلا خيرًا، ولا أسمع إلا حسنًا؟ فإني رجعت فأخبرت النبي ﷺ بمقالتك، فقال ﷺ: «اللهم اغفر للأحنف». قال الأحنف فما أنا بشيء أرجى مني لها»[1].

وأخرجه البخاري في (الكبير من تواريخه)، وفي (الأوسَط)[2] وابن سعد في (الطبقات)[3] والطبراني في معجمه

(١) مسند أحمد (٥/ ٣٧٢).
(٢) التاريخ الكبير (١/ ٥٠)، والأوسط - المطبوع باسم الصغير (١/ ١٨٥).
(٣) الطبقات لابن سعد (٧/ ٩٣).

الكبير[1] وأبو أحمد الحاكم الكبير في (الأسامي والكنى)[2]. والحاكم في (المستدرك)[3]، وابن عساكر في (تاريخ دمشق)[4] وابن العديم في (بغية الطلب في تاريخ حلب)[5].

كلهم من طريق حماد بن سلمة به.

وهذا إسناد حسن.

وتفرَّد ابن العديم في (بغية الطلب) بذكر تصريح الحسن بالسماع من الأحنف بن قيس: «عن الحسن أنه قال له الأحنف...».

والذي يجعلني غير واثق من هذه الصيغة: أنَّ ابن العديم يرويها من طريق البخاري في (تاريخه الكبير) كما يظهر من إسناده؛ والتاريخ الكبير المطبوع خال من صيغة تدل على السماع بين الحسن والأحنف بن قيس في هذا الحديث!

لكن (التاريخ الكبير) للبخاري المطبوع ليس بقليل الأخطاء المطبعية أو النسخية!!

وبعد:

فقد بقي للحسن عن الأحنف بعضٌ من الأخبار ليست من شرط هذا البحث، وهي غير ما سيأتي - في موضعه - مما سيذكر الحسن فيه الأحنف واسطة بينه وبين الصحابة، السابق ذكرهم.

فانظر: (الزهد) للإمام أحمد (رقم ١٢٩٨، ١٣١٠).

والله أعلم.

---

(١) معجم الطبراني الكبير (رقم ٧٢٨٥).
(٢) الأسامي والكنى للحاكم الكبير (٢/ ٣١٣).
(٣) مستدرك الحاكم (٣/ ٦١٤).
(٤) تاريخ دمشق - خط - (٨/ ٤٢٤).
(٥) بغية الطلب، لابن العديم (٣/ ١٣٠٣).

أسامة بن زيد بن حارثة رضي الله عنه

قال علي بن المديني في (العلل): «لم يسمع من أسامة بن زيد شيئًا»[1].

وقال البخاري في (التاريخ الكبير): «الحسن لا يُعْرف له سماع من أسامة»[2].

وقال ابن أبي حاتم في (المراسيل): «قيل لأبي رحمه الله: أللحسن سماع من أسامة بن زيد؟ قال: لا»[3].

وقال البزار: «روى عن أسامة بن زيد حديثين، ولم يسمعهما منه»[4].

وعندما قال المزي في ترجمة الحسن من (تهذيب الكمال): «روى عن أسامة بن زيد، على خلافٍ فيه»[5]، تعقّبه مُغْلَطَاي بن قليج الحافظ علاء الدين المصري (ت٦٧٢هـ)، في (إكمالِ تهذيب الكمال) فقال: «لم أر أحدًا خالف فيه فيما أعلم»، ثم نقل نفي علي بن المديني لسماع الحسن بن أسامة رضي الله عنه.

ولم يفهم مُغلطاي كلام المزي! فلم يقصد المزي أنَّ هناك خلافًا في سماع الحسن من أسامة، وأن هناك من أثبت سماع

---

(١) العلل لابن المديني (٥٦ رقم ٦٦).
(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ١٨٠).
(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ١٣٤).
(٤) نصب الراية للزيلعي (١/ ٩١).
(٥) تهذيب الكمال (٦/ ٩٧).

الحسن منه. وإنما أراد المزي أنَّ في الحديث الذي رواه الحسن عن أسامة، والذي رمز له المزي برمز النسائي، خلافًا شديدًا في اسم الصحابي الذي يروي عنه الحسن ذلك الحديث، فمن قائل: أسامة، ومن قائل: غيره من الصحابة، رضوان الله عليهم، حتى بلغوا تسعة من الصحابة! كما ستراه قريبًا إن شاء الله تعالى.

ومُغْلطاي مغرم بالتعقبات، خاصة على المزي[1]، لكنه هنا: ساء فهمًا فساء جابه.

ومع ذلك، وعلى فهم مغلطاي لكلام المزي، فعلى مغلطاي تعقبٌ! ذلك أن الضياء المقدسي أخرج حديثًا للحسن عن أسامة بن زيد، وهو حديثه المشار إلى الاختلال فيه آنفًا، في كتابه (الأحاديث المختارة)[2].

دلالة التصحيح للحديث على اتصال السند:

وظاهر تصحيح الضياء لهذا الحديث تصحيح سماع الحسن من أسامة بن زيد، لأن أحد أهم شروط الصحة: اتصال السند.

وقد اتبع ابن القطان الفاسي دلالة التصحيح على اتصال السند، في غير ما موضع من كتابه: (بيان الوهم والإيهام)[3].

لكن يَعْتَوِرُ هذه الدلالة احتمالٌ وارد ـ وإن كان ضعيفًا ـ وهو احتمالُ أن يكون التصحيحُ لشواهد الحديث، أو لمتابعاته.

غير أن القوي دلالةً، هو: أنَّ التصحيحَ دالٌّ على خلو السند من العلل، ومنها الانقطاع، ولذلك نقول: إن التصحيحَ ظاهرُهُ يدل على الاتصال، ولم نقل: إنه نص عليه.

---

(١) انظر ذيل العبر في خبر من عبر لأبي زرعة العراقي (١/ ٧٢)، والدرر الكامنة، لابن حجر (٤/ ٣٥٣).

(٢) المختارة للضياء (رقم ١٣٠٨، ١٣٠٩).

(٣) انظر بيان الوهم والإيهام، لابن القطان (١/ ١٤٢/ ب) (٢/ ٧٩/ ب).

أمَّا إذا أشار المُصحِّحُ إلى وجود علة في الإسناد، ومع ذلك صحح الحديث، فذلك كالنص على أنَّ تصحيحه إنما كان للمتابعات والشواهد.

لكن الحافظ الضياء المقدسي لم يشر إلى علة في إسناد حديث الحسن عن أسامة، فظاهره أنه متصل عنده.

ومن هنا صح التعقب على مغلطاي!

غير أنَّ القول بسماع الحسن من أسامة رضي الله عنه قول مرجوح، يُعْوِزُه الدليل.

أما القول بعدم سماع الحسن من أسامة رضي الله عنه فأدلته وأسبابه ما يلي:

أولاً: أنَّه ليس للحسن عن أسامة بن زيد سوى حديثين اثنين، كما قال البزار، وليس في أحد هذين الحديثين تصريح للحسن بالسماع من أسامة، والحسن مكثر من الإرسال عمن عاصره ولم يلقه، فلا بُدّ لقبول عنعنته من ثبوت سماع له مطلق ممن روى عنه، وهذا هو حكم من أكثر الرواية عمن عاصرهم ولم يلقهم، كما سبق وأن قررناه في الباب الأول[١].

ثانيًا: أنَّ أسامة بن زيد رضي الله عنه مدني[٢]، خرج عنها فترة إلى الشام، ثم رجع إلى المدينة وما حولها، معتزلاً الفتنة، حتى مات بالمدينة[٣] سنة أربع وخمسين[٤].

---

(١) انظر ما سبق (٢١٧ ـ ٢٣٠).

(٢) انظر طبقات ابن سعد (٤/ ٦١)، وطبقات خليفة (٢٩٧)، وطبقات مسلم (رقم ١١).

(٣) انظر تاريخ دمشق لابن عساكر، خط ـ (٢/ ٦٨٠، ٦٩٩)، وسير أعلام النبلاء (٢/ ٤٩٧، ٥٠٠ ـ ٥٠١، ٥٠٤).

(٤) وهو ما صححه ابن عبد البر في الاستيعاب (١/ ٧٧)، واختاره الحافظ في التقريب (رقم ٣١٦).

وقد تقدَّم: نفي الأئمة لسماع الحسن من المدنيين، ومسوِّغاته.

وهذا مثال واضح له، فإدراك الحسن لأسامة حاصل وطويل! فعلى ما سبق من وفاة أسامة رضي الله عنه يكون للحسن سنة وفاة أسامة رضي الله عنه ثلاثٌ وثلاثون سنة! مع ذلك ينفي الأئمة سماعه من أسامة، لعدم سماع الحسن من المدنيين!!

وحديث الحسن عن أسامة الأول: وهو الحديث الذي أشار المزي إلى وقوع خلاف فيه ـ كما سبق ـ هذا أوان بيانه.

وهو حديث الحسن عن أسامة بن زيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «أفطر الحاجم والمحجوم».

وهو حديث اختلف فيه كثيرًا:

فمن قائل: عن الحسن عن أسامة.

ومن قائل: عن الحسن عن ثوبان.

ومن قائل عن الحسن عن سمرة.

وكذا: عن شداد.

وعن علي بن أبي طالب.

وعن معقل بن سنان.

وعن معقل بن يسار.

وعن أبي بكرة.

وعن أبي هريرة.

ومن قائل: عن الحسن عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ موقوفًا عليهم، أو مرفوعًا، أو على الشك في ذلك.

وعن الحسن البصري مرسلاً!!!

ذلك أجمعه منقول عن الحسن في روايته لحديث: «أفطر الحاجم والمحجوم».

وها أنا ذا بفضل الله عز وجل وتوفيقه، أعرض هذه الاختلافات وطرقها، كل وجه منها على حدة.

أولًا: حديث أسامة بن زيد:

أخرجه الإمام أحمد في مسنده[١]، والبخاري في (التاريخ الكبير)[٢]، والنسائي في (السنن الكبرى)[٣]، والبزار[٤]، وأبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي البغدادي (ت٣٥٤هـ) في (الأجزاء الغيلانيات)[٥]، وابن ماسي عبد الله بن إبراهيم بن أيوب أبو محمد البغدادي (ت٣٦٩هـ)، في (فوائده)[٦]، وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي الأصبهاني ابن المقرىء (ت٣٨١هـ)، في (معجم شيوخه)، وفي (فوائده)[٧]، والبيهقي في (السنن الكبرى)[٨]، والضياء المقدسي في (المختارة)[٩]، والذهبي في (معجم الشيوخ)[١٠].

كلهم من طريق أشعث بن عبد الملك الحُمْراني، عن الحسن عن أسامة بن زيد رضي الله عنه، مرفوعًا.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ٢١٠).
(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ١٨٠).
(٣) السنن الكبرى للنسائي ـ خط ـ (٢/ ١٧٥/أ) والمطبوع (رقم ٣١٦٥).
(٤) انظر كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي (رقم ٩٩٧).
(٥) الغيلانيات، لأبي بكر الشافعي (رقم ٤٦٩)، وفي منشور الغيلانيات (رقم ٤٤٩).
(٦) فوائد ابن ماسي (٢٢).
(٧) معجم شيوخ أبي بكر ابن المقري (رقم ١ ـ ٥)، وفي فوائده (١٠٢/أ).
(٨) السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٦٥).
(٩) المختارة للضياء (رقم ١٣٠٨ ـ ١٣٠٩).
(١٠) معجم الشيوخ للذهبي (١/ ٥٦ رقم ١٥٣).

وهذا إسناد صحيح إلى الحسن البصري، وتبقى فيه علة الإرسال بين الحسن وأسامة رضي الله عنه.

وتوبع أشعث بن عبد الملك عليه، فيما يُزعَم!

فأخرجه البزار في (مسنده)[1] وأبو طاهر محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر الذهلي القاضي (ت٣٦٧هـ)، في جزء حديثه، وأبو نعيم في (حديث يونس بن عبيد)[2]، والخطيب في (تاريخ بغداد)[3].

أربعتهم: من طريق عبيد الله بن تمام عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أسامة رضي الله عنه، مرفوعًا.

لكن عبيد الله بن تمام أبا عاصم الواسطي منكر الحديث، بل وصفه الساجي بقوله: «كذَّاب»[4].

فلا تصح هذه المتابعة، ويبقى الحديث لا يصح للحسن عن أسامة إلا من طريق أشعث بن عبد الملك عن الحسن، كما قال النسائي مقدِّمًا رواية أشعث بن عبد الملك: «لم يتابعه أحدٌ علمناه على روايته»[5].

وقد صحح الحديث الضياء المقدسي من طريق أشعث كما سبق.

ثانيًا: حديث ثوبان:

يُروى من وجهين عن الحسن، عن ثوبان:

---

(١) مسند البزار الأزهرية (١٢٧/ب).

(٢) حديث يونس بن عبيد (١٤٢/ب).

(٣) تاريخ بغداد (٩/٣٧٨).

(٤) انظر لسان الميزان (٤/٩٧ ـ ٩٨).

(٥) السنن الكبرى ـ خط ـ (٢/١٧٥/أ)، المطبوع (رقم ٣١٦٥).

الوجه الأول: أخرجه البخاري في (التاريخ الكبير) من طريق أبي عاصم، عن الحسن، عن ثوبان رضي الله عنه مرفوعًا[1].

وأبو عاصم: خالد بن عبيد العتكي، البصري، نزيل مرو، قال الحافظ: «متروك الحديث، مع جلالته»[2].

الوجه الثاني: أخرجه النسائي في (السنن الكبرى)[3] والبزار في مسنده[4] وابن خزيمة في صحيحه[5] والطبراني في (معجمه الأوسط)[6].

كلهم من طريق الليث بن سعد، عن قتادة، عن الحسن، عن ثوبان رضي الله عنه، مرفوعًا.

والليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري (ت١٧٥هـ)، قال الحافظ: «ثقة ثبت فقيه إمام مشهور»[7].

وقد حكم كل من النسائي والبزار والطبراني عقب إخراجهم للحديث: بأن الليث بن سعد تفرَّد برواية هذا الحديث عن قتادة على هذا الوجه، وأنه لم يشاركه في روايته عن قتادة عن الحسن عن ثوبان أحد[8]!

بل خطَّأ أبو حاتم الرازي الليث بن سعد، في روايته عن

---

(١) التاريخ الكبير، للبخاري (٢/ ١٧٩).
(٢) التقريب (رقم ١٦٥٤).
(٣) السنن الكبرى للنسائي ـ خط ـ (٢/ ١٧٥/أ)، والمطبوع (رقم ٣١٦٠).
(٤) مسند البزار الأزهرية (١٢٧/أ).
(٥) صحيح ابن خزيمة (رقم ١٩٨٤).
(٦) معجم الطبراني الأوسط ـ خط ـ (١/ ٢٩٠/ب).
(٧) التقريب (رقم ٥٦٨٤).
(٨) انظر العزو في تخريجنا للحديث.

قتادة لهذا الحديث، على هذا الوجه عنه، كما في (العلل) لابن أبي حاتم[1].

بينما صححه ابن خزيمة بإخراجه في صحيحه كما سبق، لكنه قال عقبه: «الحسن لم يسمع من ثوبان»[2].

فهذا من ابن خزيمة إعلامٌ بأنه لا علة في الحديث إلا عدم سماع الحسن من ثوبان، وهذا يعني صحة ما رواه الليث بن سعد، عن قتادة، عن الحسن، عن ثوبان رضي الله عنه، وأنه لم يخطىء الليث بن سعد فيه.

وقد وافق ابنَ خزيمة غيرُ واحد من الأئمة، وسوف نذكرهم في آخر تعليلنا لهذا الحديث، إن شاء الله.

ثالثًا: حديث سمرة بن جندب ﷺ

أخرجه البزار في مسنده[3] والطبراني في معجمه الكبير[4] وأبو محمد المخلدي في فوائده[5]، كلّهم من طريق يعلى بن عباد، عن همام عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه، مرفوعًا.

وقال البزار عقبه: «حدَّث يعلى عن شعبة وغيره بأحاديث لم يتابع عليها»[6].

ويعلى بن عباد بن يعلى الكلابي، ذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: «يخطىء»[7] بينما ضعفه الدارقطني[8].

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (رقم ٦٥٧).

(٢) صحيح ابن خزيمة (رقم ١٩٨٤).

(٣) مسند البزار الأزهرية (١٢٨/أ)، وانظر كشف الأستار (رقم ١٠٠٣).

(٤) معجم الطبراني الكبير (٧/ ٢٦٤).

(٥) فوائد أبي محمد المخلدي (رقم ٤٩١).

(٦) مسند البزار الأزهرية (١٢٨/أ)، وانظر كشف الأستار (رقم ١٠٠٣).

(٧) الثقات لابن حبان (٩/ ٢٩١).

(٨) انظر لسان الميزان (٦/ ٣١٣).

وهمام بن يحيى بن دينار العوْذي، أبو عبد الله أو أبو بكر، البصري، (ت١٦٤هـ - أو - ١٦٥هـ)، قال الحافظ: «ثقة ربما وهم»[(١)].

قلت: فهذا إسناد ضعيف.

رابعًا: حديث شدَّاد بن أوس رضي الله عنه:

قال الطبراني في الكبير: «حدثنا عبيد العجل[(٢)] حدثنا زكريا بن يحيى المدائني: حدثنا شَبَابة بن سَوَّار[(٣)] حدثنا المغيرة بن مسلم[(٤)] عن مطر الورَّاق، عن الحسن، عن شداد بن أوس رضي الله عنه...»[(٥)] مرفوعًا.

قلت: رجال إسناده مقبولون سوى زكريا بن يحيى بن أيوب المدائني الضرير، ترجم له الخطيب في (تاريخ بغداد)، فلم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[(٦)]، فهو مجهول الحال.

وتوبعت هذه الرواية، بما أخرجه ابن عدي في (الكامل)، من طريق عمرو بن عبيد، عن الحسن، عن شداد بن أوس رضي الله عنه، مرفوعًا[(٧)].

---

(١) التقريب (رقم ٧٣١٩).

(٢) عبيد العجل: لقب: الحسين بن محمد بن حاتم، أبو علي البغدادي، تلميذ يحيى بن معين (ت٢٩٤هـ).
قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٩٠ - ٩١): «الحافظ الإمام المجود».

(٣) شبابة بن سَوَّار المدائني، مولى بني فزارة، (ت٤ - أو - ٥ - أو - ٢٠٦هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٢٧٣٣): «ثقة حافظ، رمي بالإرجاء».

(٤) المغيرة بن مسلم القسملي، أبو سلمة السرَّاج، المدائني، أصله من مرو.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٦٨٥٠): «صدوق».

(٥) معجم الطبراني الكبير (٧/ ٤).

(٦) تاريخ بغداد، للخطيب (٨/ ٤٥٧ - ٤٥٨).

(٧) الكامل، لابن عدي (٥/ ١٠٩).

لكن عمرو بن عبيد رجل سوء متهم، كما تقدم، فلا وزن لمتابعته!

خامسًا: حديث علي بن أبي طالب:

رواه قتادة، ومطر بن طهمان الورَّاق، عن الحسن، عن علي رضي الله عنه، واختلف على كل واحد منهما: برفعه ووقفه.

أمَّا رواية قتادة:

فقال الإمام البخاري في (التاريخ الكبير): «قال لي هلال: حدثنا عمر بن إبراهيم عن قتادة، عن الحسن، عن علي عن النبي ﷺ»[1] كذا مرفوعًا.

وأخرجه النسائي في (السنن الكبرى)[2] والبزار في (مسنده)[3] أيضًا من طريق هلال، عن عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن علي مرفوعًا.

هلال، هو شاذ بن فياض، أبو عبيدة اليشكري، البصري، كان اسمه هلال، فغلب عليه شاذ، قال الحافظ: «صدوق له أوهام وأفراد»[4].

عمر بن إبراهيم العبدي، البصري، صاحب الهروي، قال الحافظ: «صدوق في حديثه عن قتادة ضعف»[5].

قلت: وقد خولف عمر بن إبراهيم على قتادة، في روايته الحديث عنه من هذا الوجه مرفوعًا.

فخالفه:

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ١٨٠).
(٢) السنن الكبرى للنسائي ـ خط ـ (٢/ ١٧٥/أ)، والمطبوع (رقم ٣١٦١).
(٣) مسند البزار الأزهرية (١٢٧/ب)، وانظر كشف الأستار (رقم ٩٩٦).
(٤) التقريب (رقم ٢٧٣٠).
(٥) التقريب (رقم ٤٨٦٣).

١ ـ معمر، فيما أخرجه عبد الرزاق عنه في (المصنف)[١].

٢ ـ وسعيد بن أبي عروبة، فيما أخرجه النسائي في (السنن الكبرى) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي، عن ابن أبي عروبة[٢].

وعبد الأعلى ـ مع ثقته كما تقدَّم ـ فإنه ممن روى عن سعيد قبل اختلاطه، كما قال يحيى بن معين[٣] والعجلي[٤] وابن عدي[٥] وغيرهم[٦].

خلافًا لمن زعم أنَّ عبد الأعلى لم يُمَيِّز سماعه من ابن أبي عروبة[٧]، فقد قال عبد الأعلى نفسه، كما في (التهذيب): «فرغت من حاجتي من سعيد قبل الطاعون[٨] ـ يعني: أنه سمع منه قبل الاختلاط ـ»[٩].

٣ ـ وأيوب بن أبي مسكين أبو العلاء، فيما أخرجه النسائي في (السنن الكبير)[١٠].

وأيوب بن أبي مسكين التميمي، أبو العلاء القصاب،

---

(١) مصنف عبد الرزاق (رقم ٧٥٢٤).
(٢) السنن الكبرى للنسائي ـ خط ـ (٢/١٧٥/أ)، والمطبوع (رقم ٣١٦٣).
(٣) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين، رواية الدقاق (رقم ٣٢٨)، وتاريخ الدارمي (رقم ٦٥٨).
(٤) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٧٤٥).
(٥) الكامل لابن عدي (٣/٣٩٧).
(٦) التهذيب (٦/٩٦).
(٧) انظر بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٢/٢٠٥/أ)، والتهذيب (٤/٦٦).
(٨) هذا هو طاعون سنة اثنتين وثلاثين ومائة، كما في التهذيب (٤/٦٦)، وفتح المغيث للسخاوي (٤/٣٧٦)، أي: قبل اختلاط سعيد بثلاث عشرة سنة!!!
(٩) التهذيب (٦/٩٦).
(١٠) السنن الكبرى للنسائي ـ خط ـ (٢/١٧٥/أ)، والمطبوع (رقم ٩٣١٦٢).

الواسطي، (ت١٤٠هـ)، قال الحافظ: «صدوق له أوهام»[١].

٤ - وهمام بن يحيى.

٥ - وسعيد بن بشير، فيما علَّقه البخاري عنهما في (التاريخ الكبير)[٢].

وسعيد بن بشير مختلف فيه، وسوف تأتي له ترجمة موسعة[٣] إن شاء الله تعالى.

خمستهم: معمر، وسعيد بن أبي عروبة، وأبو العلاء، وهمام، وسعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن عن علي رضي الله عنه، موقوفًا عليه.

فلا شك بعد هذا، على ترجيح رواية من جعله لقتادة، عن الحسن عن علي رضي الله عنه، موقوفًا عليه.

وأمّا رواية مطر الوراق:

فرواه عنه سعيد بن أبي عروبة، واختلف عليه:

فرواه يزيد بن زريع، عن ابن أبي عروبة، عن مطر الوراق، عن الحسن، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ، مرفوعًا.

أخرجه النسائي في (السنن الكبرى)[٤].

بينما خالفه إسماعيل ابن علية، فرواه عن ابن أبي عروبة عن مطر الوراق، عن الحسن، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، موقوفًا عليه.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف)[٥].

---

(١) التقريب (رقم ٦٢٣).
(٢) التاريخ الكبير، للبخاري (٢/ ١٨٠).
(٣) انظر ما سيأتي (١٣٢٨ - ١٣٤٨).
(٤) السنن الكبرى، للنسائي - خط - (٢/ ١٧٥/ أ)، والمطبوع (رقم ٣١٦٤).
(٥) مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٥٠) (رقم ٩٣٠٥).

ووافق رواية يزيد عن ابن أبي عروبة من وجه آخر، ما رواه داود بن الزبرقان، عن مطر عن الحسن، عن علي، عن النبي ﷺ، مرفوعًا.

أخرجه أبو علي ابن شاذان البغدادي في (منتقى حديثه)[١].

لكن داود بن الزبرقان الرقاشي، البصري، نزيل بغداد، (ت بعد الثمانين ومائة)، قال عنه الحافظ: «متروك، وكذَّبه الأزدي»[٢].

فالترجيح إذًا بين هاتين الروايتين - المرفوعة والموقوفة - ينحصر في الاختلاف على سعيد بن أبي عروبة، وفي الموازنة بين الراويين عنه.

وقد تقدم أن يزيد بن زريع أقوى الرواة عن ابن أبي عروبة، والمقدم فيهم[٣].

مع ذلك فإن إسماعيل ابن علية قديم السماع من ابن أبي عروبة، قبل اختلاط سعيد، كما قال الإمام أحمد[٤] والعجلي[٥].

إلا أنَّ هذا أيضًا لا يؤهل ابن علية على مساواة يزيد بن زريع في ابن أبي عروبة، فضلاً عن أن يقدم عليه، لما تقدَّم من أنَّ يزيد بن زريع أثبت الناس في سعيد بن أبي عروبة.

وفي المسألة نصٌ: قال علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد القطان: «سئل عن يزيد بن زريع، وابن علية؟ فقال: يزيد، ثم ابن علية».

---

(١) منتقى حديث أبي علي بن شاذان البغدادي (٨٧/ب).
(٢) التقريب (رقم ١٧٨٥).
(٣) انظر ما تقدم (٦٢١).
(٤) العلل للإمام أحمد (رقم ٢٥٦٢، ٥٣١٤).
(٥) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٧٤٥).

قال أبو حاتم الرازي عقبه: «صدق! يزيد ثم ابن علية»[1].

وعلى هذا، فيقدَّم حديث يزيد بن زريع، عن سعيد، عن مطر، عن الحسن، عن علي، عن النبي ﷺ، مرفوعًا.

لكن يؤيد رواية ابن علية، عن ابن أبي عروبة، عن الحسن، عن علي رضي الله عنه، موقوفًا عليه.. يؤيدها ما سبق من أنَّ الصحيح عن قتادة رواية الحديث عن الحسن عن علي بن أبي طالب موقوفًا عليه أيضًا!

فلعل الوجهين محفوظان عن الحسن البصري!!

سادسًا: حديث معقل بن سنان الأشجعي.

سابعًا: حديث معقل بن يسار، رضي الله عنهما.

ولحديثهما علل كثيرة، أفردتها بالذكر في مبحث معقل بن سنان رضي الله عنه. يسّر الله تعالى إتمامه، في عمل آخر، إن شاء الله تعالى.

وخلاصة الراجح وأقوال العلماء في حديثهما: أنه يصح للحسن عن معقل بن يسار، ولا يصح للحسن عن معقل بن سنان.

وانظر (العلل) للدارقطني، فقد توسّع في الكلام عنه، ورجّح ما ذكرناه لك[2].

---

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٩/ ٢٦٤).

(٢) علل الدارقطني (٥/ ١٢/ ب).

ثامنًا: حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

قال أبو طاهر الذهلي في جزء حديثه: «حدثنا موسى بن زكريا: حدثنا محمد بن مرزوق، قال: حدثنا محبوب بن الحسن عن يونس، عن الحسن، عن أبي بكرة، عن النبي ﷺ[1] مرفوعًا.

موسى بن زكريا أبو عمران التستري، ترجم له الذهبي في (الميزان) ولم ينقل فيه إلا قول الدارقطني عنه: «إنه متروك»[2].

ولم يزد الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان) على (الميزان) شيئًا[3].

ومقالة الدارقطني في (سؤالات الحاكم) له[4].

لكن فات الحافظان أنَّ زكريا بن يحيى الساجي سئل عن حديث؟ فقال: «هذا حديث وضعه زكريا، فسرقه زكريا»[5].

ففسر الحافظ الخليلي في (الإرشاد) كلمة الساجي هذه، بعد نقلها، بقوله: «أراد بزكريا الأول: موسى بن زكريا التستري، وبالثاني: محمد بن زكريا الغلابي»[6].

ثم أسند الخليلي الحديث الذي اتُّهم به ابنا زكريا المذكوران، من طريق محمد بن زكريا الغلابي، عن موسى بن زكريا التستري.

ثم قال الخليلي: «قالوا: إنما وضعه موسى بن زكريا التستري».

ثم قال الخليلي: «محمد بن زكريا الغلابي، وموسى بن

---

(١) جزء أبي طاهر الذهلي (رقم ٤٣).
(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ٢٠٥ رقم ٨٨٦٤).
(٣) لسان الميزان (٦/ ١١٧).
(٤) سؤالات الحاكم للدارقطني (رقم ٢٢٧).
(٥) الإرشاد، للخليلي (٢/ ٥٢٧ ـ ٥٢٨).
(٦) الإرشاد للخليلي (٢/ ٥٢٨).

زكريا: حافظان، صاحبا أخبار وأشعار، ولهما روايات كثيرة، لكنهما ضعيفان، متكلَّم فيهما!!»[١].

قلت: فعلى هذا: موسى بن زكريا التستري يكون متروكًا متهمًا بالوضع.

ومحمد بن مرزوق، هو: محمد بن محمد بن مرزوق الباهلي، البصري، ينسب إلى جده، (ت٢٤٨هـ)، قال الحافظ: «صدوق له أوهام»[٢].

ومحبوب بن الحسن هو: محمد بن الحسن بن هلال بن أبي زينب: فيروز، أبو جعفر أو أبو الحسن، لقبه: محبوب، قال الحافظ: «صدوق فيه لين، ورمي بالقدر»[٣].

فلا يصح حديث الحسن عن أبي بكرة لشدَّة ضعف إسناده.

تاسعًا: حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أحمد في (المسند)[٤] والبخاري في (التاريخ الكبير)[٥] والنسائي في (السنن الكبرى)[٦] والإمام الشافعي في (السنن)[٧] وابن أبي شيبة في (المصنف)[٨] والبزار في (مسنده)[٩] وأبو يعلى في (مسنده)[١٠] والبيهقي في (معرفة السنن والآثار)[١١] وأبو بكر الحازمي في (الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من

---

(١) الإرشاد للخليلي (٢/٥٢٨ ـ ٥٢٩).
(٢) التقريب (رقم ٩٦٢٧١).
(٣) التقريب (رقم ٥٨١٩).
(٤) المسند للإمام أحمد (٢/ ٣٦٤)، (رقم ٨٧٥٣).
(٥) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ١٨٠).
(٦) السنن الكبرى للنسائي ـ خط ـ (٢/ ١٧٥/ب)، والمطبوع (رقم ٣١٧٢).
(٧) سنن الشافعي (رقم ٣٥٠).
(٨) المصنف، لابن أبي شيبة (٣/ ٥٠)، (رقم ٩٣٠٣).
(٩) مسند البزار الأزهرية (١٢٧/ب).
(١٠) مسند أبي يعلى (رقم ٦٢١١).
(١١) معرفة السنن والآثار للبيهقي (رقم ٨٨٤٩).

الآثار)[1] والذهبي في (معجم الشيوخ)[2].

كلهم من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، مرفوعًا.

إلا أنَّه وقع في سنن الشافعي المطبوع أنَّه من هذه الطريق موقوفًا، وليس هذا إلا خطأ! حيث إن سنن الشافعي المطبوع برواية الإمام أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني (ت٢٤٦هـ)، تلميذ الشافعي، عن شيخه الشافعي. وقد أخرج الحديث كل من البيهقي في (معرفة السنن والآثار)[3]، والحازمي في (الاعتبار)[4]، كلاهما من طريق المزني، عن الشافعي، عن عبد الوهاب الثقفي، عن يونس، عن الحسن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، مرفوعًا.

فهذا دليل خطأ ما وقع في سنن الشافعي المطبوع.

إضافة إلى اتفاق جميع المصادر السابقة على رواية الحديث من الطريق نفسها مرفوعًا!

وعبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي، أبو محمد البصري، (ت١٩٤هـ)، عن نحو من ثمانين سنة، قال الحافظ: «ثقة، تغيَّر قبل موته، بثلاث سنين»[5].

قلت: ولم يسمع أحد من عبد الوهاب إلا قبل تغيره، لأنه

---

(١) الاعتبار للحازمي (٣٤٨).
(٢) معجم الشيوخ للذهبي (٢/ ١٠٤ رقم ٦٢٠).
(٣) معرفة الاسنن والآثار (رقم ٨٨٤٩).
(٤) الاعتبار للحازمي (٣٤٨).
(٥) التقريب (رقم ٤٢٦١).

لمَّا تغيَّر حُجب عن الناس، كما قال أبو داود[1] والذهبي[2] والعراقي[3].

فهذا إسناد صحيح، إلى الحسن البصري.

وقد توبعت رواية عبد الوهاب هذه من غير ما طريق آخر.

قال البخاري في (التاريخ الكبير): «قال أبو زيد: حدثنا خازم بن خزيمة: زعم خليد، عن الحسن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ..»[4].

أبو زيد: من شيوخ الإمام البخاري[5] وهو: سعيد بن الربيع العامري الحَرَشي، أبو زيد الهروي، البصري، (ت٢١١هـ)، وهو أقدم شيخ للبخاري وفاة، قال الحافظ: «ثقة»[6].

خازم بن خزيمة التيمي، أبو خزيمة البصري، نزيل بخارى.

قال العقيلي: «يخالف في حديثه»[7]، وقال ابن حبان في (الثقات): «ربما أخطأ، يعتبر حديثه بروايته عن الثقات»، وقال الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن عمرو السليماني (ت٤٠٤هـ): «فيه نظر»[8].

خليد بن حسان البخاري، ذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: «يخطىء، ويهم»[9]، وذكره الحاكم في نوع معرفة الأئمة

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٧٥).
(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٦٨١).
(٣) التقييد والإيضاح (٤٥٨).
(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ١٨٠).
(٥) أسامي مشايخ الإمام البخاري، لابن منده (رقم ١٠٥).
(٦) التقريب (رقم ٢٣٠٣).
(٧) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٢٦).
(٨) لسان الميزان، خلال ترجمتين فيه (٢/ ٣٧١ ـ ٣٧٢، ٣٧٢).
(٩) الثقات لابن حبان (٦/ ٢٧١).

الثقات المشهورين، في (معرفة علوم الحديث)[١]، وقال الخليلي: «روى عن ابن سمرة حديث: لا تسأل الإمارة، بإسناد لا يتفق عليه، وأكثر هذه النسخ إنما تكتب للاعتبار والمعرفة»[٢] وقال السليماني: «فيه نظر»[٣].

فهذا إسناد ضعيف، صالح للاعتبار.

وهناك متابعة أخرى، علَّقها البخاري في (التاريخ الكبير) قال: «روى محمد بن الزبرقان، عن يونس، عن الحسن: أراه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ»[٤].

محمد بن الزبرقان، أبو همام الأهوازي، قال الحافظ: «صدوق له أوهام»[٥].

وتوبع: فرواه سلام بن أبي خبزة، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن عدي في (الكامل)[٦].

لكن سلام بن أبي خبزة البصري العطار: متروك، واتهمه علي بن المديني بوضع الحديث[٧]. بينما قال أبو حاتم الرازي: «ليس بقوي ولا كذاب»[٨]. والأكثرون على أنه شديد الضعف متروك[٩].

---

(١) معرفة علوم الحديث، للحاكم (٢٤٩)،وهذا مما فات الحافظان الذهبي، وابن حجر في (الميزان)، واللسان.
(٢) الإرشاد للخليلي (٣/ ٩٥٤).
(٣) لسان الميزان، لابن حجر (٢/ ٤٠٦).
(٤) التاريخ الكبير، للبخاري (٢/ ١٧٩).
(٥) التقريب (رقم ٥٨٨٤).
(٦) الكامل، لابن عدي (٣/ ٩٣٠٣).
(٧) ميزان الاعتدال (٢/ ١٧٤ رقم ٣٣٤).
(٨) الجرح والتعديل (٤/ ٢٦٠ ـ ٢٦١).
(٩) لسان الميزان (٣/ ٥٧).

فلا وزن لهذه المتابعة.

لكن الحديث يثبت إلى الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، مرفوعًا، فالإسناد الأول وحده صحيح، ويتابعه الإسنادان الآخران، سوى ذاك الأخير: الشديد الضعف.

عاشرًا: حديث الحسن عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ:

كذا على الإبهام:

واختلف فيه على رفعه ووقفه:

قال النسائي في (السنن الكبرى): «أخبرنا زكريا بن يحيى، قال: حدثنا عمرو بن علي، قال: حدثنا عبد الرحمن قال: حدثنا أبو حُرَّة[1] عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ: أفطر الحاجم والمحجوم.

قلت: عمن؟ قال: عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ»[2].

زكريا بن يحيى بن إياس بن سلمة السَّجزي، أبو عبد الرحمن، نزيل دمشق، يعرف بخياط السنة، (ت٢٨٩هـ)، وله أربع وتسعون سنة، قال الحافظ: «ثقة حافظ»[3].

وعمرو بن علي هو الفلاس الإمام الناقد.

وعبد الرحمن هو ابن مهدي أمير المؤمنين في الحديث.

---

(١) تحرَّف في مطبوع (السنن الكبرى) إلى: أبي حمزة! والتصويب من مخطوط (السنن الكبرى)، ومن تحفة الأشراف للمزي (١١/١٣٧ رقم ١٥٥٤٨).

(٢) السنن الكبرى للنسائي ـ خط ـ (١٢/١٧٥/ب)، والمطبوع (رقم ٣١٦٨).

(٣) التقريب (رقم ٢٠٢٨).

وأبو حرَّة: واصل بن عبد الرحمن، البصري، (ت١٢٢هـ)، قال الحافظ: «صدوق عابد، وكان يدلس عن الحسن»[(١)].

قلت: ومع ما قيل في تدليس أبي حرَّة عن الحسن[(٢)]، فإني أميل إلى تحسين معنعناته عن الحسن! فقد قال عنه ابن عدي، بعد أن ذكر ما قيل في تدليسه عن الحسن، قال: «ولم أجد في حديثه منكرًا فأذكره»[(٣)]!

فمع ما قيل عن تدليسه، وما في (التدليس) من عيوب اقتضت تضعيف عنعنة المكثر منه، إلا أنَّ ابن عدي يعلن أنه لا وجود لحديث منكر في حديث أبي حرة!

وإني لأتجرأ ـ واثقًا ـ فأقول: إني لأوافق ابن عدي في عدم وجوده لحديث منكر في أحاديث أبي حرة! إذ هذا البحث قد جمع ـ بحمد الله تعالى ـ عددًا طيبًا من أحاديث الحسن وعللها، فلم أجد خلال هذا البحث لأبي حرة مخالفةً تؤخذ عليه، فضلًا عن نكارة، في متن أو إسناد!

وإذا اتُّهم الراوي بالتدليس، ثم لم نجد في حديثه شيئًا منكرًا، فكيف نفسر هذا؟

التفسير الصحيح لهذا: أنه كان لا يدلس إلا عن الثقات، ولذلك لم توجد المنكرات في حديثه، مع تدليسه!

لذلك فإني أرى أنَّ أبا حُرَّة حسن الحديث عن الحسن البصري إذا عنعن، فإذا صرَّح: فما أقربه من الصحة، بل هو من

---

(١) التقريب (رقم ٧٣٨٥).

(٢) انظر العلل للإمام أحمد (رقم ٣٩٧، ٥٣٠، ٣٨٢٣، ٥٠٠١)، وبرواية المروذي (رقم ١)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٦٣٣)، والضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٢٦)، والكامل لابن عدي (٧/ ٨٦ ـ ٨٧)، وتعريف أهل التقديس، لابن حجر (رقم ١١٥).

(٣) الكامل لابن عدي (٧/ ٨٧).

أهلها! فقد صحح له الإمام مسلم[1] وابن خزيمة[2] وابن حبان[3]، في صحاحهم، وكفى بهم!

وأمَّا حديث أبي حرة السابق ذكره، فقد صرَّح فيه أبو حرَّة بالسماع، وذلك بسؤاله متثبتًا الحسنَ عمن أخذ الحديث.

إذًا فإسناد الحديث السابق صحيح.

لكن خولف عبد الرحمن بن مهدي في حديثه هذا عن أبي حُرَّة!

فقد رواه بشر بن السري، وأبو قَطَن عمرو بن الهيثم، كلاهما: عن أبي حرة، عن الحسن، عن غير واحدٍ من أصحاب النبي ﷺ، كذا موقوفًا عليهم.

أخرجه النسائي في (السنن الكبرى)[4].

وبشر بن السري، أبو عمرو الأفوه، بصري سكن مكة، (ت٥ ـ أو ـ ١٩٦هـ)، قال الحافظ: «كان واعظًا ثقة، متقنًا، طعن فيه برأي جهم، ثم اعتذر وتاب»[5].

وأبو قَطَن: عمرو بن الهيثم بن قَطَن القطعي، البصري، (ت٢٠٠هـ)، قال الحافظ: «ثقة»[6].

وقد توبع أبو حرة بروايته موقوفًا:

قال علي بن المديني في (العلل): «أخبرنا معتمر، عن أبيه،

---

(١) صحيح مسلم (رقم ٧٦٧).
(٢) صحيح ابن خزيمة (رقم ١١٠٤).
(٣) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (رقم ٢٦٣٥، ٢٦٤٠).
(٤) السنن الكبرى للنسائي ـ خط ـ (٢/ ١٧٥/ب)، والمطبوع (رقم ٣١٦٩، ٣١٧٠).
(٥) التقريب (رقم ٦٨٧).
(٦) التقريب (رقم ٥١٣٠).

عن الحسن، عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ..»[1] به موقوفًا.

وأخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) من طريق علي بن المديني به[2].

وأخرجه النسائي في (السنن الكبرى)[3] والبزار في (مسنده)[4] من طريق معتمر بن سليمان به.

معتمر بن سليمان التيمي، أبو محمد البصري، يلقب: الطُفَيْل، (ت١٨٧هـ)، وقد جاوز الثمانين، قال الحافظ: «ثقة»[5].

وأبوه: سليمان بن طرْخان التيمي، أبو المعتمر البصري نزل في التيم، فنسب إليهم، (ت١٤٣هـ)،وهو ابن سبع وتسعين، قال الحافظ: «ثقة عابد»[6].

فهذا إسناد صحيح.

الحادي عشر: عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلًا.

قال البزار في (مسنده): «حدثنا محمد بن المثنى: حدثنا محمد بن الزبرقان، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن النبي ﷺ..»[7] مرسلًا.

وهذا إسناد حسن، سبقت الترجمة لرجاله.

---

(١) العلل لعلي بن المديني (٥٦ ـ ٥٧).
(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٦٥).
(٣) السنن الكبرى للنسائي ـ خط ـ (٢/ ١٧٥/ب)، والمطبوع (رقم ٣١٧١).
(٤) مسند البزار الأزهرية (١٢٨/أ).
(٥) التقريب (رقم ٦٧٨٥).
(٦) التقريب (رقم ٢٥٧٥).
(٧) مسند البزار الأزهرية (١٢٧/ب).

وقال البخاري في (التاريخ الكبير): «قال عيَّاش، عن عبد الأعلى: عن يونس، عن الحسن، عن النبي ﷺ..»[1] مرسلًا.

وأخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) من طريق البخاري، أنه قال: «حدثني عياش...»[2] به.

عيَّاش بن الوليد الرَّقام، أبو الوليد البصري، (ت٢٢٦هـ)، قال الحافظ: «ثقة»[3].

وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامي، ويونس هو ابن عبيد.

فهذا إسناد صحيح.

لكن قال البخاري أيضًا في (صحيحه): «وقال لي عيَّاش: حدَّثنا عبد الأعلى: حدثنا يونس، عن الحسن مثله، قيل له: عن النبي ﷺ؟ قال: نعم، ثم قال: الله أعلم؟!»[4].

فالحسن قال أوَّلاً: «أفطر الحاجم والمحجوم» كذا مقطوعًا عليه، فلمَّا سُئل، أرسله إلى النبي ﷺ، ثم شكَّ فيه[5]!

وهذا الشك من الحسن، يشير إلى أنَّ الاختلاف في رفع الحديث ووقفه من الحسن البصري نفسه غالبًا!

الثاني عشر: عن الحسن البصري، مقطوعًا:

قال النسائي في (السنن الكبير): «أخبرني أبو بكر بن علي، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا بشر بن المفضل،

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ١٧٩).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٦٥).

(٣) التقريب (رقم ٥٢٧٢).

(٤) صحيح البخاري كتاب الصيام، باب (٣٢): الحجامة والقيء للصائم، انظر فتح الباري (٤/ ٢٠٥).

(٥) انظر فتح الباري (٤/ ٢٠٨).

عن يونس، عن الحسن، قال: أفطر الحاجم والمحجوم»[1] كذا موقوفًا على الحسن: مقطوعًا.

أبو بكر بن علي، هو: أحمد بن علي بن سعيد بن إبراهيم المروزي، القاضي، (ت٢٩٢هـ)، وله نحو من تسعين سنة، قال الحافظ: «ثقة حافظ»[2].

يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح العبدي مولاهم، أبو يوسف الدورقي، (ت٢٥٢هـ)، وله ست وثمانون سنة، قال الحافظ: «ثقبة، وكان من الحفاظ»[3].

بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي، أبو إسماعيل البصري، (ت٦ ـ أو ١٨٧هـ)، قال الحافظ: «ثقة ثبت عابد»[4].

فهذا إسناد صحيح.

وإلى هنا.. نكون قد انتهينا من عرض طرق هذا الحديث عن الحسن البصري، ورواياته المختلفة عنه.

وقد اتفق في الحكم على هذا الحديث برواياته المختلفة، ثلاثة هم أئمة العلل: علي بن المديني، والبخاري، والدارقطني؛ فما أجلَّ ما اتفقوا عليه!!

فقد صحح الأئمة الثلاثة من روايات هذا الحديث عن الحسن أنه يصح منها جميعها عن الحسن البصري، مما صح إسناده إليه، وأنه لا اضطراب في الحديث.

وذلك اعتمادًا على ما صح عن الحسن البصري أنه روى هذا الحديث: «عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ»، كما سبق

---

(١) سنن النسائي الكبرى ـ خط ـ (٢/ ١٧٥/ ب)، والمطبوع (رقم ٣١٧٣).
(٢) التقريب (رقم ٨١).
(٣) التقريب (رقم ٧٨١٢).
(٤) التقريب (رقم ٧٠٣).

في الوجه العاشر من طرق هذا الحديث. فأظهرت لنا هذه الرواية، أنَّ الحسن كان له في هذا الحديث وجوه متعددة، وأن له به أسانيد مختلفة عن رجال من أصحاب النبي ﷺ. فلا يُنكر بعد ذلك أن يَختلف الرواةُ في روايتهم عن الحسن، بذكر الحديث عنه، (عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ)!!

قال علي بن المديني بعد أن ذكر طرق هذا الحديث عن الحسن: «ورواه التيمي فأثبت روايتهم جميعًا: رواه عن الحسن، عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ، وإن كان الحسن لم يسمع من عامة هؤلاء، ولالقيه عندنا، منهم: ثوبان، ومعقل بن سنان، وأسامة، وعلي، وأبو هريرة»[١].

وقال الترمذي في (العلل الكبير) سائلاً البخاري: «وسألت محمدًا عن أحاديث الحسن في هذا الباب؟ فقال: يُروى عن الحسن، قال: حدثني غير واحد من أصحاب النبي ﷺ، ويحتمل أن يكون سمع من غير واحد»[٢].

وذكر الدارقطني طرق الحديث، وتوسَّع في ذلك، في كتابه العظيم (العلل)، ثم قال: «رواه أبو حرة، عن الحسن، قال: حدثني غير واحد من أصحاب النبي ﷺ، فإن كان هذا القول محفوظًا عن الحسن، فيشبه أن تكون الأقاويل كلها تصح عنه»[٣].

وعلَّق الحافظ ابن حجر في (فتح الباري) على ما قد يوهمه كلام الإمام البخاري، والدارقطني، من أنَّ الحسن قد سمع من روى عنهم هذا الحديث من الصحابة رضوان الله عليهم، فقال:

---

(١) انظر تحفة الأشراف للمزي (٨/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣ رقم ١١٤٦٨).

(٢) العلل الكبير للترمذي (١/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥).

(٣) العلل للدارقطني (٣/ ١٩٢ ـ ١٩٥ رقم ٣٥٥)، وأعاده كما في المخطوط (٥/ ١٢/ب ـ ١٣/أ٩).

«يريد بذلك انتفاء الاضطراب، وإلا فالحسن لم يسمع من أكثر المذكورين»[1].

قلت: وهذا التوضيح هو شبيه الاحتراز الذي أورده علي بن المديني في كلامه السابق.

فرحم الله أئمة المحدثين، الذين أناروا لنا الظُّلَم، وأوضحوا الخفايا، واستنقذونا من مآزق الجهل والضعف!!

وبهذا ننتهي من هذا الحديث.

وهذا الحديث هو الحديث الوحيد للحسن عن أسامة بن زيد ـ رضي الله عنه ـ مما هو على شرط البحث.

وقد سبق عن البزار أنه قال: «روي عن أسامة بن زيد حديثين»[2].

والحديث الأول هو الذي من شرط البحث.

أمّا الثاني: فأخرجه أبو طاهر الذهلي في جزء حديثه[3]، ولا يصح عن الحسن، لأنه من طريق موسى بن زكريا التستري، وهو متروك كما تقدَّم. ثم إن حديثه هذا إنما هو محفوظ للحسن عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ كما سيأتي في مبحثه[4] إن شاء الله تعالى.

والله أعلم.

---

(١) فتح الباري (٢٠٨/٤).

(٢) انظر ما سبق (٦٥٥).

(٣) جزء أبي طاهر الذهلي (رقم ٦٤).

(٤) انظر ما سيأتي (٧٣٣ ـ ٧٣٦).

الأسود بن سريع رضي الله عنه

قال يحيى بن معين في (التاريخ)، نافيًا سماع الحسن من الأسود بن سريع: «لم يسمع من الأسود بن سريع شيئًا»[1].

وقال محمد بن أحمد بن البراء أبو الحسن العبدي القاضي (ت٢٩١هـ)، راوي كتاب (العلل) لعلي بن المديني قال: «وسئل علي بن المديني عن حديث الأسود بن سريع: (بعث رسول الله ﷺ سريَّة، فأكثروا القتل)؟ فقال: إسناده منقطع، رواية الحسن عن الأسود بن سريع، والحسن - عندنا - لم يسمع من الأسود، لأن الأسود خرج من البصرة أيَّام علي، وكان الحسن بالمدينة.

قلت له: المبارك بن فضالة يقول في حديث الحسن عن الأسود: (أتيت رسول الله ﷺ، فقلت إني حمدت ربي بمحامد): أخبرني الأسود بن سريع؟ فلم يعتمد على المبارك في ذلك»[2].

وقال علي بن المديني أيضًا: «الأسود بن سريع قبل أيَّام الجمل، وإنما قدم الحسن البصرة بعد ذلك»[3].

وقال الآجري: «سألت أبا داود عن الحسن: سمع من الأسود بن سريع؟ قال: لا، الأسود بن سريع لمَّا وقعت الفتنة

---

(١) التاريخ لابن معين (رقم ٤٠٩٤ - ٤٥٩٩).
(٢) العلل لعلي بن المديني (٥٥ رقم ٦٣).
(٣) المعرفة والتاريخ، للفسوي (٢/ ٥٤).

بالبصرة، ركب البحر، فلا يدري ما خبره! ما أرى الحسن سمع من الأسود بن سريع»[1].

وقال البزار: «يقول: (حدثنا) متأولاً، كذلك قال: (حدثنا الأسود بن سريع) والأسود قدم[2] يوم الجمل، فلم يره، ولكن معناه: حدَّث أهل البصرة»[3].

وقال عبد الباقي بن قانع في (معجم الصحابة): «لم يدرك الحسن الأسود بن سريع»[4].

وقال الحافظ الإمام محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة الأصبهاني (ت٣٩٥هـ): «لم يسمع من الأسود بن سريع»[5].

وأمَّا الإمام أحمد فقال: «الأسود بن سريع، ما أدري، سمع منه الحسن؟»[6].

وهي عبارة من الإمام أحمد تحتمل أنَّه كان مترددًا في المسألة!

وبينما يتردد الإمام، جزم غيره!

فصحح حديث الحسن عن الأسود بن سريع جماعة من الأئمة، وهم: الطحاوي في (مشكل الآثار)، فقد ذكر حديثًا للحسن عن الأسود بن سريع، يرويه الحسن عنه من غير تصريح بالسماع، فقال الطحاوي عقبه: «غير أنَّا لمَّا تأملنا هذا الحديث، وجدنا فيه: (قال: حدث الأسود بن سريع)، حققنا بذلك أن

---

(١) سؤالات الآجري لأبي داود (رقم ٣٨٠).
(٢) كذا في المصدر، ولعل الصواب: (فُقِدَ).
(٣) نصب الراية للزيلعي (١/ ٩٠)، بتصرف.
(٤) معجم الصحابة لابن قانع (١٢٧/أ).
(٥) أسد الغابة، لابن الأثير (١/ ١٠٤).
(٦) مسائل أبي داود (٣٢٢).

يكون الذي رواه عنه الحسن لم يسمعه منه، وإنما أرسله عنه، فكشفنا عن ذلك، لنقف على الحقيقة فيه».

ثم ذكر الطحاوي تصريح الحسن بالسماع من الأسود، ثم قال: «فبان لنا بهذين الحديثين: أن الحسن حدَّث بما فيهما، وبما في الحديث الذي قبلهما من حديث الأسود، عن الأسود سماعًا»[1].

وصحح حديث الحسن عن الأسود أيضًا: ابن حبان[2] والحاكم[3] وأبو نعيم الأصبهاني[4] والضياء المقدسي[5].

والأسود بن سريع التميمي السعدي، صحابي، شاعر، نزل البصرة[6] وهو أول من وعظ في جامع البصرة[7].

واختُلف في وفاته، ولهذا الاختلاف أثرٌ في إثبات سماع الحسن منه.

قال علي بن المديني، كما في (التاريخ الكبير) للبخاري: «قُتِلَ أيَّام الجمل»[8].

قال الحافظ ابن حجر: «كذا قال ابن السكن، وأبو داود،

---

(١) مشكل الآثار، للطحاوي (٤/ ١٣ ـ ١٥ رقم ١٣٩٤ ـ ١٣٩٦).
(٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (رقم ١٣٢).
(٣) المستدرك، للحاكم (٢/ ١٢٣) (٣/ ١٦٤).
(٤) حلية الأولياء، لأبي نعيم (٨/ ٢٦٣).
(٥) المختارة (رقم ١٤٤٤ ـ ١٤٥٢، ١٤٥٧ ـ ١٤٦٠).
(٦) طبقات ابن سعد (٧/ ٤١ ـ ٤٢)، وطبقات خليفة (١٨٠)، وطبقات مسلم (رقم ٣٤٦)، ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان (رقم ٢٢٢).
(٧) طبقات ابن سعد (٧/ ٤١ ـ ٤٢)، وسوف يأتي ذلك أيضاً عند تخريج أحاديث الحسن عن الأسود.
(٨) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٤٤٦).

وأبو حاتم، وأبو سليمان بن زَبْر، وابن حبان، قال بعضهم: قُتِل، وقال بعضهم: فُقِد»[1].

وموقعة الجمل كانت سنة ستٍ وثلاثين، كما قال المؤرخون[2].

ولذلك اختار الحافظ ابن حجر هذه السنة: (٣٦هـ)، للقول بوفاة الأسود بن سريع رضي الله عنه[3]، وعليه بَنَى عدمَ سماعِ الحسن منه[4].

لكن في بعض ما نقله الحافظ ابن حجر في وفاة الأسود بن سريع عن الأئمة الذين ذكرهم نظر!

فالحافظ - أولاً - سوَّى بين من قال عن الأسود: إنه قتل، ومن قال: فُقِد، مع أنَّ لتحرير عبارات الأئمة في هذا الموطن أثرًا، وبين قولهم: (فقد) أو (قتل) هنا فرق، كما سيأتي بيانه قريبًا إن شاء الله تعالى.

فأمَّا أبو حاتم الرازي، وأبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري (٣٥٣هـ)، فلم أقف على قوليهما في وفاة الأسود، فلا أدري! أقالا: (فُقِد)، أو (قُتِل)؟.

وأمَّا أبو داود، فقال: (فُقِد)، كما سبق عنه.

وأمَّ أبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن زبْر الرَّبعي الدمشقي (ت٣٧٩هـ)، فقد أخطأ عليه الحافظ ابن حجر! حيث إن ابن زبر الربعي إنما نقل في كتابه (تاريخ مولد العلماء ووفياتهم): أن وفاة الأسود بن سريع إنما كانت سنة اثنتين وأربعين[5].

---

(١) التهذيب (١/ ٣٣٩).

(٢) تاريخ خليفة بن خياط (١٨١)، وتاريخ الطبري (٤/ ٥٠٦ فما بعدها).

(٣) التقريب (٥٠٠).

(٤) التهذيب (١/ ٣٣٩).

(٥) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم للربعي (١/ ١٤٠).

وأمَّا ابن حبان فقال في (الثقات): «ومات الأسود بن سريع بعد يوم الجمل: سنة ستٍ وثلاثين، وقد قيل: إنه بقي إلى ما بعد الأربعين، والذي حكم به علي بن المديني: أنه قتل يوم الجمل، وكان ينفي أن يكون الحسن سمع منه»[1].

وقال ابن حبان أيضًا في (مشاهير علماء الأمصار): «مات يوم الجمل سنة ستٍ وثلاثين، وقد قيل: إنه بقي إلى ولاية معاوية بن أبي سفيان»[2].

فظاهر هذا: أن ابن حبان كان يرجِّح تقدم وفاة الأسود رضي الله عنه إلى سنة ست وثلاثين، بل وأنه موافق لعلي بن المديني في عدم سماع الحسن منه.

وهذا غريب! لأن ابن حبان أخرج حديث الحسن عن الأسود بن سريع في صحيحه، كما سبق!!

وقد خولف الأئمة السابقون في وفاة الأسود بن سريع رضي الله عنه:

فالذي نصَّ عليه الإمام أحمد، ويحيى بن معين[3] والبخاري[4] وابن زبر الربعي[5] وابن مندة[6]: أنه توفي سنة اثنتين وأربعين.

ونحوهم خليفة بن خياط، الذي قال: «توفي في عهد معاوية»[7].

---

(١) الثقات لابن حبان (٣/ ٨).

(٢) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان (رقم ٢٢٢).

(٣) نقله عن الإمامين ابن زبر الرَّبعي في (مولد العلماء ووفياتهم) (١/ ١٤٠).

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٤٤٦).

(٥) مولد العلماء ووفياتهم للربعي (١/ ١٤٠).

(٦) التوحيد لابن مندة (٣/ ٢٣٨ رقم ٧٥٥).

(٧) نقله عن خليفة الحاكمُ في المستدرك (٣/ ٦١٤)، والحافظ ابن حجر في=

وعلى أنه توفي سنة اثنتين وأربعين من الأئمة المتأخرين: الذهبي في غير ما كتاب من كتبه[1].

وقد احتج الحافظ ابن حجر على أن وفاة الأسود رضي الله عنه كانت سنة ستٍ وثلاثين، بخبرٍ أورده، قال: «روى الباوردي، عن الحسن، قال: لمَّا قتل عثمان ركب الأسود سفينة، وحمل معه أهله وعياله، فانطلق فما رئي بعد»[2].

ولم أجد إسناد هذا الخبر، بل لم أجد في الباوردي نفسه، إلا أنه: أبو منصور محمد بن سعد بن محمد الباوردي، وأنَّ له كتابًا في الصحابة، وأنَّ من شيوخه: محمد بن يحيى بن منده وأنَّ ممن روي عنه ابنَ عدي وأبا عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن منده[3]. هذا كل ما وجدته مما يتعلق بأبي منصور الباوردي هذا، ولم أجد فيه جرحًا أو تعديلاً! وإن كنت أحسبه أحدَ الحُفَّاظ الذين خفي علينا ذكرهم، بما فقدناه من تراث علمائنا في علم التراجم!!

ومع ذلك، فإن هذا الخبر يذكر أنَّ (فُقْدان) الأسود بن

= الإصابة (١/ ٤٣)، ولا أدري أهو سقط من مطبوع (طبقات خليفة) و(تاريخه)، ؟ أم ماذا؟!

(١) انظر تاريخ الإسلام للذهبي - حوادث ووفيات ٤١هـ، ٦٠هـ - (٢٣ - ٢٤)، والكاشف (١/ ٧٩ رقم ٤٢٢).

(٢) الإصابة لابن حجر (١/ ٤٣).

(٣) انظر أسامي من روىٰ عنهم البخاري من مشايخه لابن عدي (٢٢٠) والكامل له - ترجمة النسائي في المقدمة - (١/ ١٣٨)، وشروط الأئمة لأبي عبد الله ابن منده (٧٣)، وذيل ابن النجار علىٰ تاريخ بغداد (١/ ٣٧٢)، والإصابة لابن حجر (١/ ٢)، وفتح المغيث للسخاوي (٤/ ٧٥)، وغوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوال (١/ ٢٣٦)، وعلوم الحديث لابن الصلاح، مبحث الحديث الحسن، التنبيه الرابع (٣٦ - ٣٧)، والرسالة المستطرفة للكتاني (١٢٨)، وسنة الوفاة المذكورة في الرسالة المستطرفة ليست للباوردي، وإنما هي لمحمد بن يحيى بن منده، فتنبه!

سريع رضي الله عنه كان بُعيد مقتل عثمان رضي الله عنه، وهذا خلاف الصحيح، من أنَّ خروجه من البصرة إنما كان بعد مقتل عثمان رضي الله عنه بسنة، أيَّام موقعة الجمل. وذلك هو ما أثبته غير واحد من الأئمة، كما سبق عنهم. ثم إن للأسود بن سريع ذكرًا في التاريخ في حوادث تلك الموقعة[1]، مما يؤيد القول ببقائه في البصرة إلى أيامها.

وهناك معارضة أخرى، يُعارِضُ خبرُ الباوردي فيها خبرًا آخر أرجح إسنادًا من خبره المجهول الإسناد!

قال الإمام أحمد في (العلل): «حدثنا عبد الصمد[2] قال: حدثنا عمران القطان[3] قال: حدثنا الحسن، عن الأسود بن سريع، وكان أول من قص في هذا المسجد، وكان يُسمَّى حمَّاد ربِّه، فلما وقعت الفتنة، انطلق إلى فارس، حتى مات بها، فقال لهم: إذا رأيت النكراء، فلست لكم بصاحب»[4].

وإسناده حسن.

فهذا الخبر خبر مُفَصَّل، يذكر وِجْهة الأسود بن سريع، وأنها كانت إلى بلاد فارس، والمهم أنَّها تذكر بقاءه بفارس (حتى مات)، أي: أنه استقرَّ بها، وأنه لم (يُفقد) فُقْدَانَ من لا يُعلم خبرُه حتى وافاه الأجل.

وهذا يعارضه ـ بظاهره ـ خبرُ الباوردي، الذي يوحي بأن

---

(١) انظر تاريخ الطبري (٤/ ٤٦٣)، والكامل لابن الأثير (٣/ ١٠٨).

(٢) هو ابن عبد الوارث، تقدَّم أنه ثقة.

(٣) عمران بن داور، أبو العوام، القطان، البصري، (ت بين ١٦٠هـ و١٧٠هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥١٥٤): «صدوق يهم، ورمي برأي الخوارج».

(٤) العلل للإمام أحمد (رقم ١٧٦٤).

الأسود رضي الله عنه، ما أنْ خرجَ، حتى (فُقِد)، كأنه (اختفى)، وأنه لا يُعلم شيء عنه، ولا أين ذهب واستقر!

هذا هو ظاهر خبر البارودي، وبظاهره هذا احتج من قال: إن وفاة الأسود بن سريع رضي الله عنه، كانت سنة ستٍ وثلاثين.

لكنَّ ظاهرَ خبرِ الباوردي هذا يعارض الخبرَ الآخرَ المعتَمَدَ الإسناد! فلو كان خبر الباوردي غيرَ مجهولِ الإسناد، بل لو كان مُعْتَمَدَ الإسناد أيضًا، فإنه أيضًا يجب تأويله على ما يوافق ذلك الخبر الثابت! لا هكذا.. تعسّفًا أقول بوجوب تأول خبر الباوردي! ولكن لأن في خبر الباوردي إجمالاً، وعباراتٍ تحتملُ التأويل، على ما يوافق بَيَانَ الخبر الثابت، وما فيه من تفصيل وتوضيح.

فكما رضينا تأويل قوله ـ في خبر الباوردي ـ: «لمَّا قتل عثمان» بأنه أراد: بعد مقتل عثمان بسنة، فكذلك نؤول قوله: «فما رُئي بعد» بأنه أراد: فما رُئي في الفتنة أيَّام الجمل، فضلاً عن عدم مشاركته بشيء فيها، أو أنه: ما رئي بالبصرة بعد ذلك، لخروجه إلى بلاد فارس، بعيدًا عن المعارك الدائرة في العراق والشام والحجاز!

هذا هو التأويل الراجح ـ عندي ـ في فهم الكلام الوارد في خبر الباوردي إن صح.

وعلى هذا أيضًا يكون قولنا: «فُقِدَ أيام الجمل» يحتمل من التأويل، ما لا يحتمله قولهم: «مات أيَّام الجمل».

ف (فقد) تعني: أنَّه فُقِد في الفتنة، فما وجده أحد المشاركين فيها، ولا يلزم من هذا أنَّه (مات) أو (اختفى) بالكلية، فلا يُعلمُ خبره.

ويحق لمن صحح سماع الحسن من الأسود، أن يحتج بتصريح الحسن بالسماع من الأسود، على ثبوت تأخر وفاة الأسود رضي الله عنه!

كما أن من قال بعدم سماع الحسن من الأسود، احتج بأن الأسود مات بالبصرة، أو خرج منها مفقودًا، سنة ستٍ وثلاثين، والحسن البصري حينها ما برح المدينة بعد، إذ إنه لم يخرج من المدينة إلا (ليالي صفين): سنة سبع وثلاثين[1]، ولذلك حكموا بعدم لقاء الحسن للأسود، وأنه لم يسمع منه شيئًا.

وهناك خبر آخر، لو صح لكان دالاً على تأخر وفاة الأسود بن سريع رضي الله عنه!

قال الفقيه أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي الحنفي (ت٣٧٥هـ)، في كتابه (تنبيه الغافلين): «حدثنا الفقيه أبو جعفر[2] حدثنا علي بن محمد الورَّاق: حدثنا [الفضل] بن محمد[3] حدثنا عبد الله بن صالح المصري[4]

---

(١) انظر ما سبق (٢٦٩ ـ ٢٧٠).

(٢) أبو جعفر: محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر الهِنْدُواني البلخي، الفقيه الحنفي، الملقب: بأبي حنيفة الصغير (ت٣٦٢هـ).
قال عنه السمعاني في (الأنساب) (١٣/٤٣٢ ـ ٤٣٣): «كان إماماً فاضلاً عارفاً».
وانظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد القرشي (٣/١٩٢ ـ ١٩٤).

(٣) تحرَّف في المطبوع لـ (تنبيه الغافلين) إلى: «الفضيل» بالتصغير، وهو خطأ! صوَّبته من مخطوطةٍ لـ (تنبيه الغافلين)، مأخوذة عن المكتبة الظاهرية، منسوخة سنة (٧٣٣هـ) (١٦٤/أ).
وهو: الفضل بن محمد البيهقي الشعراني، (ت٢٨٢هـ)، مختلف في توثيقه.
انظر الجرح والتعديل (٧/٧٩)، ولسان الميزان (٤/٤٤٧ ـ ٤٤٨).

(٤) عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري، كاتب الليث، (ت٢٢٢هـ). =

عن معاوية بن صالح[1] عن أبي عبيد، عن محمد بن سيرين، قال: دخلت مسجد البصرة، والأسود بن سريع يقص، وقد اجتمع عليه أهل المسجد، وخلفه من أهل الفقه جلوس في ناحية أخرى يتحدثون في الفقه ويتذاكرون...»[2] الخبر.

قلت: ومع ما في بعض رجال إسناده من كلام[3]، فإني أيضًا لم أقف على ترجمة: علي بن محمد الورَّاق[4] وأبي عبيد!

ولولا أنَّ (أبا عبيد) كذا جاء في (تنبيه الغافلين) المطبوع، وتأكدت منه في (المخطوط) أيضًا، لقلت: لعله أبو عبيدة سعيد بن زربي الخزاعي، البصري، الذي قال عنه الحافظ: «منكر الحديث»[5]. أو لعله مُجّاعة بن الزبير الأزدي البصري، أبو عبيدة. وهو أحد المتروكين، كما تراه في هذا البحث[6].

والإسناد على ذلك: ضعيف، وفيه جهالة، ونكارة!

ولو صحَّ لكان فيه دلالة على تأخر وفاة الأسود رضي الله عنه، بل وعلى تأخر بقائه في البصرة، إلى ما بعد أيَّام الجمل

= قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٣٣٨٨): «صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة».

(١) معاوية بن صالح بن حُدير، أبو عمرو أو أبو عبد الرحمن، الحمصي، قاضي الأندلس، (ت١٧٢هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٦٧٦٢): «صدوق له أوهام».

(٢) تنبيه الغافلين لأبي الليث السمرقندي - خط - (١٦٤/أ)، والمطبوع (٢/ ٤٦٤).

(٣) راجع تراجمهم في تعليقي على الإسناد.

(٤) ولا يشتبه عليك بـ «علي بن أحمد الثقفي الوراق» المعروف بابن لؤلؤ، الذي ترجم له الخطيب في (تاريخ بغداد) حيث إنه ولد سنة (٢٨١هـ)، أي: قبل وفاة الفضل بن محمد الشعراني بسنة واحدة! انظر تاريخ بغداد (٨٩/١٢ - ٩٠).

(٥) التقريب (رقم ٢٣٠٥).

(٦) انظر (١٣٤٣ - ١٣٤٦).

بسنوات عدة! لأن محمد بن سيرين ولد سنة اثنتين وثلاثين[1]، أي كان له أيَّام الجمل أربع سنوات، فيستصغر لذلك أن يكون وقف على مجلس وعظ الأسود بن سريع قبل أيَّام الجمل أو أيامها، وأنه تحير بين مجلس الوعظ ومجالس الفقه.

ففي هذا دلالة على تأخر وفاة الأسود رضي الله عنه، بل وعلى تأخر بقائه بالبصرة أيضًا، كما سبق.

لكن إسناد هذا الخبر لا تقوم به حجة، كما تقدم.

وكذلك ما احتُجَّ به على تقدّم وفاة الأسود رضي الله عنه، فقد بيَّنًا عدم قيام الحجة به، إسنادًا ومتنًا، فيما سبق.

لذلك فإن الراجح ـ عندي ـ: أن وفاة الأسود بن سريع كانت سنة اثنتين وأربعين.

وبهذا نكون قد رجحنا ـ ما رجحه أعيان من الأئمة[2] ـ خلافَ ما يرجحه مانعو سماع الحسن من الأسود، بشأن وفاة الأسود رضي الله عنه. إذ إن وفاته سنة ستٍ وثلاثين، هو قولٌ.. بل دليلٌ أوّلٌ ومهمٌ لمن نفى سماع الحسن من الأسود بن سريع رضي الله عنه.

ومن هنا أبدأ بذكر بقية أدلة من نفى سماع الحسن من الأسود، مذيَّلا لها بما فيها من نظر عند مخالفيهم:

أولاً: تفرُّدُ من لا يوثق به، بذكر سماع الحسن من الأسود.

وهذا الاستدلال هو ظاهر كلام علي بن المديني، كما سبق.

---

(١) انظر طبقات ابن سعد (٧/٩١٩٣)، والتاريخ الكبير للبخاري (١/٩١)، وتاريخ بغداد (٥/٣٣٣)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٤/٦٠٦، ٦٠٧).

(٢) كالإمام أحمد ويحيى بن معين والبخاري.

حيث قيل له: إن المبارك بن فضالة يروي عن الحسن، أنه قال: (أخبرني الأسود)؟ قال الراوي عن علي بن المديني: «فلم يعتمد على المبارك في ذلك»[1].

فيقول مثبتو سماع الحسن من الأسود رضي الله عنه: لكن المبارك لم يتفرَّد! ولو تفرَّد فإنه أهل للاحتجاج به، خاصة إذا صرَّح بالسماع من الحسن، وقد سبق تقرير ذلك في ترجمة المبارك بن فضالة، في هذا البحث[2]. وقد صرَّح المبارك بن فضالة هنا فعلاً بالسماع من الحسن!

وسوف يأتي قريبًا ـ بإذن الله تعالى ـ عرْض حجج مثبتي السماع بالتفصيل.

ثانيًا: القول بصحة قول الحسن: «حدثنا الأسود» لكن مع حمل هذه الصيغة على غير ظاهرها، وأن الحسن تأوَّل فيها.

فقد نقل البزار عن الحسن، أنه قال: «حدثنا الأسود»، ثم قال: «والأسود قدم يوم الجمل، فلم يره، ولكن معناه: حدَّث أهل البصرة»[3].

فقال المخالفون: لكنّ الدليل الذي حمل البزار على القول بالتأول في صيغة الأداء، وهو: أنَّ الأسود بن سريع توفي أيَّام الجمل؛ هذا الدليل مخالف للراجح في وفاة الأسود رضي الله عنه، كما سبق آنفًا.

ثم إن الحسن نصَّ على السماع، بصيغتين لا تحتمل التأويل!

فقال: «أخبرني» وفي رواية: «حدثني».

---

(١) انظر ما تقدم (٦٨٢).

(٢) انظر ما سبق (٣٤٢ ـ ٣٦٥).

(٣) انظر ما تقدم (٦٨٣).

ثالثًا: أنَّ الحسن ذكر في بعض حديثه عن الأسود بن سريع واسطة بينهما، مما يرجح عدم سماعه من الأسود.

فقد سبق في غير هذا الموطن، أنَّ الحسن سُئل أن يسند حديثًا معينًا، فقال: «حدثني أنس، وجابر، وعبد الله بن قدامة - وكان امرأ صدق - عن الأسود بن سريع»[1].

والاستدلال بهذا الدليل على عدم السماع، لم أجد أحدًا ذكره ممن قال بعدم السماع! فأنا أذكره إمعانًا في الاحتجاج لهم.

لكن إذا ثبت سماع الحسن من الأسود بن سريع، ثم روى عنه حديثًا بواسطة، لا يعني ذلك عدم سماعه مطلقًا، لاحتمال قويٍّ، كثير الوقوع، وهو أن يكون الراوي سمع من شيخه، وفاته منه شيء فرواه عنه بواسطة[2].

فالواسطة إنما تقوى على ترجيح عدم السماع، إذا لم يُصَرِّح بالسماع في شيء من روايات الراوي عمن لا نعلم لقاءه به.

قال ابن القطان الفاسي في (بيان الوهم والإيهام): «وإذا جاء عنه في رواية إدخال واسطة بينه وبين من كان قد روى الحديث عنه معنعنًا، غلب على الظن أنَّ الأول منقطع، من حيث يبعد أن يكون قد سمعه منه، ثم حدَّث به عن رجل عنه.

وأقل ما في هذا سقوط الثقة باتصاله، وقيام الريب في ذلك.

ويكون هذا بين اثنين لم يعلم سماع أحدهما من الآخر، وإن كان الزمان قد جمعهما.

وعلى هذا المحدثون، وعليه وضعوا كتبهم، كمسلم في

---

(١) انظر ما تقدم (٣٣٥).

(٢) انظر فتح المغيث للسخاوي (٤/ ٧٣ - ٧٤)، وتدريب الراوي للسيوطي (٢/ ٢٠٣)، وغيرهما من كتب المصطلح في مبحث (المزيد في متصل الأسانيد).

(التمييز)، والدارقطني في (علله)، والترمذي، وما يقع منه للبخاري والنسائي والبزار، وغيرهم، مما لا يحصى كثرة: تجدهم دائبين يقضون بانقطاع الحديث المعنعن، إذا روي بزيادة واحد بينهما.

بخلاف ما لو قال في الأول: (حدثنا) أو: (أنا) أو: (سمعت)، ثم نجده عنه بواسطة بينهما، فإن هاهنا نقول: سمعه منه، ورواه بواسطة عنه، وإنما قلنا: سمعه منه، لأنه ذكر أنه سمعه منه أو حدَّثه به»[1].

قلت وهذه قاعدة مشهورة، اكتفيت بنقل كلام ابن القطان فيها لقوته واستغنائه عن غيره.

ولدلالة الوسائط على الإرسال، أو عدم دلالتها عليه، مباحث مهمة أخرى، وقواعد مختلفة، بعد تقرير القاعدة السابقة، لكن ليس هذا موطن ذكرها، وأرجو الله تعالى أن يعينني على بيانها مستقبلاً في غير هذا البحث، بفضله وتوفيقه عز وجل!

وحسبي هنا تقرير: أن ثبوت السماع، لا تنقضه الرواية بالواسطة!

وبذلك أكون قد ذكرت أدلة من قال: بعدم سماع الحسن من الأسود رضي الله عنه، وذيلتها بالرد عليها. وبقيت أدلة من أثبتوا السماع، وهي حديثان صرَّح الحسن فيهما بالسماع من الأسود بن سريع، فهذا أوان ذكرها، وسياق أسانيدها وعللها، لمعرفة صحتها من ضعفها، وصلاحيتها للاحتجاج من عدم صلاحيتها لذلك.

---

(١) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (١/٩٦/ب ـ ٩٧/أ).

الحديث الأول:

حديث الحسن عن الأسود بن سريع رضي الله عنه، قال: «كنت شاعرًا فقلت للنبي ﷺ: يا رسول الله، إني حمدت ربي عز وجل بمحامد؟ قال: أمَا إن ربك يحب الحمد».

وهو حديث رواه عن الحسن سبعة من تلامذته، فذكر اثنان منهم سماع الحسن من الأسود رضي الله عنه، لذلك فإني سأقدم روايتي التصريح بالسماع، ثم أُعْقِبُها بالبقية:

الرواية الأولى:

قال الإمام البخاري في (الأدب المفرد)، و(التاريخ الأوسط): «حدثنا موسى[1] حدثنا مبارك، حدثنا الحسن، أنَّ الأسود بن سريع حدَّثه..»[2].

وهذا إسناد صحيح، صرَّح المبارك بن فضالة فيه بالسماع من الحسن، وصرَّح الحسن بالسماع فيه من الأسود، تصريحًا لا يقبل التأويل: (حدَّثه).

وقد روي هذا الحديث عن المبارك بن فضالة من غير هذا الوجه، فلم يذكر فيه تصريح الحسن بالسماع من الأسود.

أخرجه الإمام البخاري في (الأدب المفرد)[3] والطبراني في (المعجم الكبير)[4] وعبد الباقي بن قانع في (معجم الصحابة)[5]

---

(١) هو موسى بن إسماعيل المنقري، تقدم أنه ثقة ثبت.
(٢) الأدب المفرد للبخاري (رقم ٨٦٨)، والتاريخ الأوسط، المطبوع باسم الغصير (١/ ١١٤).
(٣) الأدب المفرد للبخاري (رقم ٨٦١).
(٤) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٨٢٠).
(٥) معجم الصحابة، لابن قانع (٤/أ).

وأبو نعيم في (حلية الأولياء)[1] والقضاعي: محمد بن سلامة (ت٤٥٤هـ) في (مسند الشهاب)[2] والضياء في (المختارة)[3].

ومن المعلوم أنَّ رواية من ذكر الحديث بالعنعنة. لا تُعِلُّ رواية من ذكر السماع، وسيأتي بيان سبب ذلك، بُعيد إكمال تخريج هذا الحديث، إن شاء الله تعالى.

رواية التصريح الثانية:

قال الإمام أحمد في (المسند): «حدثنا روح[4] قال: حدثنا عوف[5] عن الحسن، حدثنا الأسود...»[6].

وهذا إسناد صحيح.

ولكن جاء في (المسند المطبوع) للإمام أحمد: «الحسن عن الأسود بن سريع» كذا بالعنعنة!

لكن أخرج الحديث عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي في (جزء أحاديث الشعر)[7]، من طريق الإمام أحمد، فذكر التصريح بالسماع، بين الحسن والأسود بن سريع.

وعندما أورد هذا الحديث الحافظ ابن حجر في (المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، قال: «عن روح، عن عوف، عن الحسن، حدثنا الأسود بن سريع»[8].

لكن يعارضه أيضًا أنَّ الضياء المقدسي أخرج الحديث في

---

(١) حلية الأولياء (١/ ٤٧).
(٢) مسند الشهاب (رقم ١٠٨٢).
(٣) المختارة (رقم ١٤٥٢).
(٤) هو روح بن عبادة، تقدَّم أنه ثقة فاضل.
(٥) هو عوف بن أبي جميلة الأعرابي، تقدَّم أنه ثقة.
(٦) المسند، للإمام أحمد (٣/ ٤٣٥).
(٧) جزء أحاديث الشعر، لعبد الغني بن عبد الواحد (رقم ٣٠).
(٨) المسند المعتلي، للحافظ ابن حجر (١/ ٧٣).

(المختارة)، من طريق الإمام أحمد، فلم يذكر التصريح بالسماع بين الحسن والأسود[1]!

ويقطع الشك باليقين، في أنّ ذِكْرَ سماع الحسن من الأسود في هذا الحديث ثابتٌ صحيح، أنَّ الحافظ الحسين بن إسماعيل بن محمد أبو عبد الله الضبي، البغدادي، الشهير بالمَحَامِلي، (٣٣٠هـ)، أخرج هذا الحديث في (أماليه) من طريق: روح قال: حدثنا عوف، عن الحسن: «حدثنا الأسود بن سريع...»[2].

فلا شك بعد هذا، في ثبوت تصريح الحسن من الأسود رضي الله عنه، من رواية عوف بن أبي جميلة، عنه.

هذا مع أنَّ الحافظ حمزة بن يوسف السهمي الجرجاني (ت٤٢٧هـ)، أخرج هذا الحديث في (تاريخ جرجان)، من طريق عبد السلام بن حرب، عن عوف عن الحسن عن الأسود، كذا بالعنعنة[3].

لكن الراوي الذي أورد السهمي هذا الحديث في ترجمته، ومن طريقه، وهو: أبو عمرو محمد بن محمد بن يوسف بن حماد الإِسْتِرَابَاذِي لم أجد فيه جرحًا أو تعديلاً[4].

ثم روايته ليست من طريق روح، عن عوف، ولو كانت، فلا تُعَلُّ بها رواية التصريح بالسماع، كما سيأتي بيانه.

وبهذا يكون قد اتفق راويان على ذكر سماع الحسن من الأسود في هذا الحديث، هما: المبارك بن فضالة، وعوف بن أبي جميلة.

---

(١) المختارة للضياء (رقم ١٤٤٧).
(٢) أمالي المحاملي (رقم ٦٢).
(٣) تاريخ جرجان، للسهمي (٤١٣).
(٤) المصدر السابق.

وروى هذا الحديث عن الحسن ستة رواة، فذكروه معنعنًا، وهم:

أولاً: يونس بن عبيد.

أخرجه البخاري في (الأدب المفرد)[١] والنسائي في (السنن الكبرى)[٢] وابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)[٣] والطحاوي في (شرح معاني الآثار)[٤] والطبراني في (الكبير)[٥] وابن مندة في (التوحيد)[٦] والبيهقي في (شعب الإيمان)[٧] والضياء في (المختارة)[٨].

ثانيًا: عبد الله بن بكر المزني.

أخرجه الطبراني في (معجمه الكبير)[٩] وعبد الباقي بن قانع في (معجم الصحابة)[١٠] وأبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي (ت٣٧١هـ)، في (معجم شيوخه)[١١] والحاكم في (المستدرك)، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»[١٢]، وأخرجه أبو نعيم في (معرفة الصحابة)[١٣] والضياء في (المختارة)[١٤].

ثالثًا: أبو الأشهب جعفر بن حيان.

---

(١) الأدب المفرد، للبخاري (رقم ٨٥٩).
(٢) السنن الكبرى، للنسائي (رقم ٧٧٤٥).
(٣) الآحاد والمثاني (رقم ١١٥٩).
(٤) شرح معاني الآثار (٤/٢٩٨).
(٥) معجم الطبراني الكبير (رقم ٨٢١).
(٦) التوحيد لابن مندة (رقم ٧٥٤).
(٧) شعب الإيمان للبيهقي (رقم ٤٣٦٦).
(٨) المختارة، للضياء (رقم ١٤٤٨).
(٩) معجم الطبراني الكبير (رقم ٨٢١).
(١٠) معجم الصحابة (٤/أ).
(١١) المعجم في أسامي شيوخ الإسماعيلي (٦٧٠ رقم ٢٩٨).
(١٢) المستدرك للحاكم (٣/١٦٣).
(١٣) معرفة الصحابة لأبي نعيم (رقم ٧٩٧).
(١٤) المختارة، للضياء (رقم ١٤٥٠).

أخرجه الطبراني في (معجمه الكبير)[1] وابن مندة في (التوحيد)[2] والضياء في (المختارة)[3].

رابعًا: علي بن زيد ابن جدعان.

أخرجه أبو طاهر محمد بن عبد الرحمن بن العباس البغدادي، المخلِّص، (ت٣٩٣هـ)، في الرابع من (فوائده)، بانتقاء الحافظ محمد بن أحمد بن محمد بن فارس بن أبي الفوارس البغدادي (ت٤١٢هـ)[4].

خامسًا: سهل بن أبي الصلت السرّاج.

أخرجه أبو الفضل الزهري (عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد: ت٣٧١هـ) في (جزء حديثه)[5].

سادسًا: عمرو بن عبيد المعتزلي، المتهم.

أخرجه الطبراني في (معجمه الكبير)[6] وابن عدي في (الكامل)[7] والسهمي في (تارلايخ جرجان)[8].

هؤلاء هم الرواة الستة الذين رووا الحديث عن الحسن عن الأسود ابن سريع رضي الله عنه، من غير تصريح بالسماع، بين الحسن والأسود.

ومع اتفاق هؤلاء الرواة الستة، على عدم ذكر سماع الحسن من الأسود في هذا الحديث، إلا أنَّ ذلك لا يَقْوَى على دفع السماع، الذي اتفق عليه راويان ثقتان عن الحسن!

---

(١) معجم الطبراني الكبير (رقم ٨٢٢).
(٢) التوحيد لابن مندة (رقم ٧٥٥).
(٣) المختارة (رقم ١٤٥١).
(٤) فوائد أبي طاهر المخلِّص ـ مجموع رقم ٩٧ ـ (١٧٥/ب).
(٥) حديث أبي الفضل الزهري (١٠١/أ رقم ٥٢٥).
(٦) معجم الطبراني الكبير (رقم ٨٢٣).
(٧) الكامل، لابن عدي (٥/ ١١١).
(٨) تاريخ جرجان (٤١٣).

إذ اتفاقُ ثقتين على ذكر السماع يُبْعد احتمال وقوع الوهم العفوي، الذي قد يقع من الثقة المتفرِّد.

ولو تفرَّد بصيغة السماع ثقة، مع ذلك لا يقال بوهمه! وذلك لأسباب، أبيِّنها بعد أن أقول:

إن رد صيغة السماع التي يذكرها الثقة بين شيخه وشيخ شيخه، لكونه منفردًا بها دون غيره من الثقات، إنما يكون بناءً على تطبيق قاعدة (الشذوذ) كما يسميه المتأخرون، وهو (مخالفة المقبول لمن هو أقوى منه: وثاقة أو عددًا)، فبناءً على تطبيق هذه القاعدة، يقال إن الثقة المتفرِّد بصيغة السماع، خالف من هو أقوى منه، لذلك تُرَدُّ الصيغة التي يذكرها في إسناد حديثه بين شيخه وشيخ شيخه، أو من قبلهما.

فأقول: إن قاعدة (الشذوذ) لا يصح أن تطبق في صيغ السماع التي يتفرَّد بها أحد الثقات دون بقيتهم، وذلكم للأسباب التالية:

أولاً: أن قاعدة (الشذوذ) والقول بشذوذ الثقة، وردّ تفرده بذلك، إنما يكون إذا كان الذي تفرَّد به ذلك الثقة مخالفًا لما رواه غيره من الثقات مخالفةً حقيقةً يتعذَّر معها الجمع.

أمَّا إذا كانت المخالفة ظاهرية، يمكن معها الجمع من غير تعسف، لم يُصَرْ إلى القول بشذوذ الثقة، لأن للوصف بـ (الثقة) حُرْمةً، تقتضي حمل حديث صاحبها على الصواب ما أمكن، إذ الأصل في حديث الثقة الصحة، أمَّا الوهم فطارىءٌ عليه، قليلٌ في حديثه، وهذا هو مقتضى وصفه بـ (الثقة).

ومن أوضح أمثلة ما يرويه الثقة متفردًا به دون الثقات، ومع ذلك فهو مقبول منه: إذا كان في حديثه بيان مجمل حديث الثقات غيره، فحينها يقول العلماء: هذه (زيادة ثقة) وزيادة الثقة ـ هنا ـ مقبولة، لأنها زيادة علم، لا مُعَارَضَة فيها لما رواه الثقات.

فإذا رجعنا إلى مسألتنا، وهي: تفرد ثقة بذكر تصريح السماع في إسناد حديث، دون غيره من الثقات.

فقد ذكرنا أن من شرط تطبيق قاعدة (الشذوذ)، أن يكون التعارض حقيقيًا صريحًا، فهل التعارض حقيقي في مسألتنا المطروحة في صيغ الأداء؟.

لا شك أن (عن) و(قال) و(ذكر) ونحوها كما أنها ليست تدل على السماع، فكذلك هي لا تدل على عدمه. بل لهذه الألفاظ دلالةٌ عُرْفيّةٌ عند المحدثين، تُحمل معها على الاتصال وصحة السماع، ولذلك عابوا المدلسين، لإيهامهم السماع بنحو تلك الألفاظ فيما لم يسمعوه، ولذلك أيضًا استثنوا المدلسين في أنَّ تلك الألفاظ منهم خاصة لا تُحْمَل على السماع، لا كغيرهم ممن لا يدلسون، فإنها منهم محمولة على السماع.

فإذا كانت (عن) ونحوها على هذه الصورة، من عدم الدلالة على عدم السماع، بل بالقرب من الدلالة على السماع، فكيف - إذًا - تُرَدُّ رواية من ذكر التصريح بالسماع من الثقات، متفردًا بها دون غيره؟! والحاصل أنَّه لا مخالفة هناك أصلاً بين من ذكر السماع، ومن ذكر (العنعنة) ونحوها؛ ولا تنافي بين هاتين الصيغتين من صيغ الأداء.

بل إن ذاكر السماع مبيِّن لما قد يكون أجمله غيره، إذ التصريحُ بالسماع بيانٌ للعنعنة التي تحتمل السماع وعدمه.

والمُجمَل يحمل على المُبَيَّن، ولا يُرَدُّ المُبَيَّن بدعوى مخالفته للمجمل!!

ثانيًا: أنَّ القوْل بالتعارض بين من ذكر السماع ومن ذكر العنعنة في إسناد حديث ما، إن أصرَّ على القول به من لم يفهم الكلام السابق، فإنما يكون إصراره هذا لاعتقاده أنَّ الراوي بالعنعنة هو الذي يذكرها في تحديثه، لذلك ردَّ قول من ذكر صيغة

التصريح عنه متفردًا، باعتبار أن (العنعنة) هي المحفوظة عن الراوي بها.

لكن اعتقاد أن الراوي بالعنعنة هو الذي يذكرها اعتقادٌ غير صحيح غالبًا، مخالفٌ للواقع في أكثر الأحيان.

فـ (عَنْ) ليست من لفظ الراوي المنقولة عنه في الغالب، لكنها من لفظ من أخذ عنه، فيذكرها الآخِذ عنه للدلالة على التجاوز بالحديث من فلان إلى فلان... فقط.

فعندما يقول يونس بن عبيد ـ مثلاً ـ: «حدثنا الحسن عن الأسود»، ليست العنعنة من لفظ الحسن غالبًا، ولا قال الحسن: عن الأسود، وإنما هي تعبير من يونس بن عبيد، يذكر به رواية الحسن للحديث عن الأسود.

فيمكن أن يكون قال الحسن: «قال الأسود» أو «ذكر» أو «حدَّث» ونحوها، فعبَّر يونس بن عبيد بقوله: «حدثنا الحسن عن الأسود».

ويُمكن أن يكون الحسن قال: «عن»، لٰكنّ هذا التعبير قليلُ الوقوع، خاصّةً في مثل طبقة الحسن، التي لم يكن فيها تخصيصُ المناولة والإجازة بصيغة (عن) قد شاع وتقرّر.

كما يمكن أن يكون الحسن قال: «حدثنا» أو «سمعت» ونحوها، فعبَّر يونس عن ذلك بقوله: «حدثنا الحسن عن الأسود».

ويفعل المحدثون ذلك كثيرًا اختصارًا، كما نص عليه يحيى بن سعيد القطان[1]، ثم الخطيب في (الكفاية)[2]، وغيرهما.

---

(١) انظر معرفة الرجال لابن معين، برواية ابن محرز (٢/رقم ٤٩٤)، والعلل للإمام أحمد (رقم ١٢١٨، ٣٥٦٧، ٥٨٦٧).

(٢) الكفاية للخطيب (٤٢٩).

وقد أجاز المحدثون رواية الحديث بالمعنى، ومتن الحديث هو الأصل الذي سيقت الرواية بإسنادها ورواتها وصيغتها من أجله، فالفرع أحق بالتساهل فيه، بعد أن يسّروا الأمر في الأصل.. بشروطه.

وقال العلامة المحقق عبد الرحمن المعلمي رحمه الله، في كتابه (التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل): «اشتهر في هذا الباب (العنعنة)، مع أنَّ كلمة (عن) ليست من لفظ الراوي الذي يُذكر اسمه قبلها، بل هي لفظ من دونه، وذلك كما لو قال همَّام: (حدثنا قتادة عن أنس)، فكلمة (عن) من لفظ همام، لأنها متعلقة بلفظ (حدثنا)، وهي من قول همام، ولأنه ليس من عادتهم أن يبتدىء الشيخ فيقول: (عن فلان)، وإنما يقول: (حدثنا) أو (أخبرنا) أو (قال) أو (ذكر)، أو نحو ذلك، وقد يبتدىء فيقول: (فلان...) كما ترى بعض أمثلة ذلك في بحث (التدليس) من (فتح المغيث) وغيره.

ولهذا يكثر في كتب الحديث إثبات (قال) أثناء الإسناد قبل (حدثنا) و(أخبرنا) وذلك نحو قول البخاري: «حدثنا الحميدي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد» وكثيرًا ما تحذف (قال) فيزيدها الشُّراح، أو قُرَّاء الحديث، ولا تثبت قبل كلمة (عن).

وتصفَّح - إن شئت - شرح القسطلاني على صحيح البخاري.

فبهذا يتضح أنه في قول همام: (حدثنا قتادة عن الحسن)، لا يُدرى كيف قال قتادة؟ فقد يكون قال: (حدثني أنس) أو (قال أنس) أو (حدَّث أنس) أو (ذكر أنس) أو (سمعت أنسًا) أو غير ذلك من الصيغ، التي تصرِّح بسماعه من أنس، أو تحتمله.

لكن لا يحتمل أن يكون قال (بلغني عن أنس)، إذ لو قال

هكذا لزم همامًا أن يحكي لفظه أو معناه، كأن يقول: (حدثني قتادة عمن بلغه عن أنس) وإلا لكان همام مدَلِّسًا تدليس التسوية، وهو قبيح جدًا...»[1].

وهذا كلام من أنفس ما يكون، فرفع اللَّهُ تعالى قَدْرَ قائله، ورحِمَهُ رحمةً واسعة!

وإن كان على هذا الكلام مأخذٌ، فهو إطلاقه القول بأن ذكر العنعنة ليس من الشيخ، ولٰكن من الرواة عنه. فهذا صواب، لٰكن مع تقييده بأنه كذلك غالبًا[2]، لا مطلقًا ودائمًا.

والذي نستفيده من هذا التوضيح في خصوص مسألتنا هذه: أن الاختلاف على شيخ ما، بذكر صيغة سماعه من شيخه، أو بذكر (العنعنة)، ليس اختلافًا صادرًا من الشيخ نفسه في الغالب، بل هو صادر من تلامذته. فلا يصح لذلك رد تفرد راوٍ عن ذلك الشيخ بذكر السماع، لأن من ذكره بـ(العنعنة) مُعْلِم بذكر العنعنة أنه ليس ناقلاً للفظ الشيخ في الأداء.. أصلاً! كما سبق تقرير آنفًا.

أو بعبارة أخرى: يجب في الثقة قبول ما يذكره من صيغ السماع بين شيخه وشيخ شيخه مثلاً، لأنه ناقل للفظ شيخه في الأداء، غير متصرِّف فيه، بعكس من رواه بـ (العنعنة)، فإنه بمجرد ذكره (العنعنة)، مُعْلِنٌ أنه لا يقصد حكايةَ لفظِ شيخه في صيغة الرواية، وأنه راوٍ بالمعنى الذي فيه تجوّز عن عبارة شيخه، هذا هو الغالب.

---

(١) التنكيل، للمعلمي (١/٨٦).

(٢) انظر أدلة ذلك التقييد في: موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين، لخالد منصور عبد الله إدريس ـ رسالة ماجستير، بجامعة الملك سعود، عام ١٤١٤هـ ـ (ص٧٢ ـ ٧٧).

لذلك وجب تقديم الناقل للفظ كما هو، على المتصرِّف باللفظ اختصارًا ورواية بالمعنى.

وهذا هو الذي يجعلنا نقبل تفرد الثقة بذكر صيغة السماع، وإن رواه الأوثق أو الأكثر عددًا بـ (العنعنة) ونحوها.

ولذلك أيضًا لا يحصى عدًا اكتفاء الأئمة كافة ـ لمثل دَفْعِ شبهة التدليس ـ بذكر السماع في إحدى الروايات، ولو خالفت العدد الجم، والثقات الجلة.

نعم.. ربَّما ردَّ الأئمة صيغة السماع! لكن لا تطبيقًا لقاعدة الشذوذ بمفردها، بل بقرائن أو أدلة خارجية أخرى.

إما أن تدل تلك القرائن أو الأدلة على أنَّ الخلاف بين من ذكر السماع ومن لم يذكره اختلافًا حقيقيًا، فيجب حينها تقديم الأرجح، تطبيقًا لقاعدة الشذوذ.

ومثاله: ما ستقف عليه مستقبلاً إن شاء الله تعالى، مع أنَّ جمعًا من تلامذة الحسن نفوا سماعه من أبي هريرة رضي الله عنه، ثم روى هؤلاء التلامذة أنفسهم عن الحسن حديثًا عن أبي هريرة بالعنعنة، فخالفهم ثقة متفردًا، فروى ذلك الحديث بالتصريح بالسماع.

فالخلاف هنا حقيقي، لأنه لا يمكن أن يكون تلامذة الحسن الذين رووا الحديث عنه بالعنعنة بينه وبين أبي هريرة، قد عبَّروا بالعنعنة عن صيغة للسماع ذكرها الحسن، لأنهم هم أنفسهم قد نفوا سماع الحسن من أبي هريرة رضي الله عنه.

وإمَّا أن تدل تلك الأدلة القاطعة على وهْم من ذكر السماع، حتى ولو لم يُخالَف!

مثاله: ما لو صح أن وفاة الأسود بن سريع رضي الله عنه كانت سنة ست وثلاثين، فلا احتمال حينها للقاء الحسن به،

فيصح - لو صح ذلك - توهيمُ المبارك بن فضالة، كما فعل علي بن المديني.

لكن.. لا صحَّ أن وفاة الأسود كانت سنة ست وثلاثين، ولا تفرُّد المبارك بن فضالة بذكر السماع، كما سبق وما سيأتي قريبًا، إن شاء الله تعالى.

وبهذا نكون قد بينًا سبب قبول صيغة السماع التي يتفرَّد بها الثقات دون غيرهم، وأوضحنا دليله. فلن نعود في كل نحو هذه الحالة إلى تكرار: عدم وجود معارضة، بين تفرد راوٍ يذكر السماع وجمع لم يذكروه، مما لا يصح معه التردد في قبول صيغة السماع التي تفرد بها من يحتج به!

ثم نعود إلى ذكر الحديث الثاني، الذي يذكر الحسن فيه سماعه من الأسود بن سريع.

الحديث الثاني:

حديث الحسن عن الأسود بن سريع رضي الله عنه، وكان رجلاً من بني سعد، وكان أوّل من قصّ في هذا المسجد، ـ يعني: المسجد الجامع ـ قال: «غزوت مع رسول الله ﷺ أربع غزوات، فتناول قوم الذرية، بعدما قتلوا المُقاتلة، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال: ألا ما بال أقوام قتلوا المقاتلة، حتى تناولوا الذريَّة؟! فقال رجل: يا رسول الله، أو ليسوا أبناء المشركين؟ فقال رسول الله ﷺ: إن خياركم أبناء مشركين. إنها ليست نسمة تولد، إلا ولدت على الفطرة، فما تزال حتى يُبِين عنها لسانها، فأبواها يهودانها أو ينصرانها».

وهذا الحديث رواه عن الحسن أحد عشر راويًا، ذكر فيه سماع الحسن من الأسود رضي الله عنه ثلاثة منهم.

فالأول: وهو السري بن يحيى.

قال الإمام أحمد في (مسنده): «حدثنا محمد بن جعفر: حدثنا السري بن يحيى: حدثنا الحسن: حدثنا الأسود بن سريع...»[(1)].

لكن وقع في مسند الإمام أحمد المطبوع أن إسناد الحديث هكذا: «حدثنا محمد بن جعفر: حدثنا السري بن يحيى: حدثنا الحسن بن الأسود بن سريع...»[(2)].

وهذا خطأ واضح!

وقد أخرجه ابن الجوزي في كتابه (القُصّاص والمذكرين)[(3)]، من طريق الإمام أحمد، فساق الإسناد على الصواب، كما أثبته أوّلاً.

---

(1) مسند الإمام أحمد (٤/ ٢٤).
(2) مسند الإمام أحمد (٤/ ٢٤).
(3) القصاص والمذكرين، لابن الجوزي (٢٢٦).

ومحمد بن جعفر الهُذلي، البصري، المعروف: بغُنْدَر (ت۳ ـ أو ـ ١٩٤هـ)، قال عنه الحافظ: «ثقة صحيح الكتاب، إلا أنَّ فيه غفلة»[1].

قلت: والإمام أحمد من أجَل الناس في غندر، فقد قال، كما في (العلل) له: «كل ما سمعنا من غندر من أصل كتابه، قرأه علينا إلا حديثًا واحدًا، عن عبد الرحمن بن القاسم الطويل، من حديث شعبة في بيعة أبي بكر»[2].

فهذا إسناد صحيح.

وقد توبع غندر على روايته هذه، بالتصريح بالسماع بين الحسن والأسود رضي الله عنه.

قال الإمام البخاري في (التاريخ الكبير) و(الأوسط): «حدثنا مسلم: حدثنا السري بن يحيى: حدثنا الحسن: حدثنا الأسود. . .»[3].

مسلم هو: ابن إبراهيم الفراهيدي، أبو عمرو البصري (ت٢٢٢هـ)، قال الحافظ: «ثقة مأمون، مكثر، عمي بأخرة»[4].

فهذان ثقتان اتفقا على السري بن يحيى، عن الحسن، بذكر سماعه من الأسود رضي الله عنه.

وقد روي هذا الحديث، من طريق السري بن يحيى أيضًا، لكن من غير ذكر التصريح بالسماع بين الحسن والأسود. وهذا لا يضر، كما سبق تقريره!

---

(١) التقريب (رقم ٥٧٨٧).

(٢) العلل للإمام أحمد (رقم ١٩١٥).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٤٤٥)، والأوسط (المطبوع باسم الصغير) (١/ ١١٤ ـ ١١٥).

(٤) التقريب (رقم ٦٦١٦).

أخرجه ابن سعد في (الطبقات)[١] وابن جرير الطبري في (تفسيره)[٢] والطحاوي في (مشكل الآثار)[٣] والطبراني في (معجمه الكبير)[٤] وابن حبان في (صحيحه)[٥] والإسماعيلي في (معجمه)[٦] والضياء في (المختارة)[٧].

والثاني: وهو يونس بن عبيد.

قال النسائي في (السنن الكبرى): «أخبرني زياد بن أيوب[٨] قال: حدثنا هشيم، قال: أنبأنا يونس، عن الحسن، قال: حدثنا الأسود بن سريع...»[٩].

وأخرجه الطحاوي في (مشكل الآثار) عن النسائي.. به[١٠].

وأخرجه المحاملي في (أماليه) برواية عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مهدي الفارسي (ت٤١٠هـ)[١١] عن المحاملي عن زياد بن أيوب به[١٢].

---

(١) طبقات ابن سعد (٧/ ٧٢).
(٢) تفسير الطبري (رقم ١٥٣٥٣).
(٣) مشكل الآثار (رقم ١٣٩٤، ١٣٩٥).
(٤) معجم الطبراني الكبير (رقم ٨٢٧).
(٥) الإحسان (رقم ١٣٢).
(٦) معجم الإسماعيلي (٧٦٠ رقم ٣٧٦).
(٧) المختارة للضياء (رقم ١٤٤٦).
(٨) هو زياد بن أيوب بن زياد البغدادي، تقدم أنه ثقة حافظ.
(٩) السنن الكبرى، للنسائي (رقم ٨٦١٦).
(١٠) مشكل الآثار للطحاوي (٢/ ١٦٣).
(١١) لأمالي المحاملي أكثر من رواية عنه، طبعت منها رواية عبد الله بن عبيد الله بن يحيى البيِّع (ت٤٠٨هـ)، أمّا رواية عبد الواحد الفارسي فلم تطبع بعد، وفيها زيادات كثيرة على الرواية المطبوعة، بل هي رواية مختلفة تماماً عن الرواية المطبوعة، انظر مقدمة تحقيق أمالي المحاملي، المطبوعة (٣٦).
(١٢) أمالي المحاملي، برواية عبد الواحد الفارسي (الجزء الأول ١١/ب ـ ١٢/أ).

وأخرجه من طريق المحاملي: الخطيب في (تاريخ بغداد)[1]، والضياء في (المختارة)[2].

وأخرجه الحاكم وصححه في (المستدرك)[3] والبيهقي في (السنن الكبرى)[4]: من طريق عمرو بن عون[5] قال: «حدثنا هشيم، قال: أنبأنا يونس بن عبيد، عن الحسن، قال: حدثنا الأسود بن سريع رضي الله عنه...».

عند جميعهم تصريح الحسن بالسماع من الأسود بن سريع رضي الله عنه.

وهذا إسناد صحيح.

وقد روي هذا الحديث من غير طريق هشيم، عن يونس بن عبيد أيضًا، لكنه من غير ذكر السماع بين الحسن والأسود.

أخرجه الإمام أحمد[6]، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الحارث الفزاري، الإمام الحافظ (ت١٨٥هـ)، في كتابه (السير)[7] ومُسدَّد بن مُسَرْهَد الحافظ (ت٢٢٨هـ)، في (مسنده)[8] والدارمي في (سننه)[9] وابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)[10] والطبراني في (معجمه الكبير)[11] وأبو نعيم في (حلية الأولياء)، وقال عقبه:

---

(١) تاريخ بغداد (٨/ ٤٨٠).

(٢) المختارة، للضياء (رقم ١٤٤٤).

(٣) المستدرك (٢/ ١٢٣).

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٩/ ٧٧).

(٥) عمرو بن عون بن أوس الواسطي، أبو عثمان البزاز، (ت٢٢٥هـ). قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥٠٨٨): «ثقة ثبت».

(٦) مسند الإمام أحمد (٣/ ٤٣٥)

(٧) السير لأبي إسحاق الفزاري (رقم ٥٥٠).

(٨) انظر إتحاف الخيرة للبوصيري - خط - (٢/ ٨٥/ب - ٨٦/أ) والجزء الذي حققه عبد الكريم إبراهيم (رقم ١٩٦).

(٩) سنن الدارمي (رقم ٢٤٦٦).

(١٠) الآحاد والمثاني (رقم ١١٦٠).

(١١) معجم الطبراني الكبير (رقم ٨٢٩، ٨٣٢).

«مشهور ثابت»[1]، وأخرجه البيهقي في (السنن الكبرى)[2] و(في معرفة السنن والآثار)[3] والحازمي في (الاعتبار)[4].

كلهم من غير ذكر سماع الحسن من الأسود بن سريع رضي الله عنه.

الثالث: أشعث بن عبد الملك الحُمْرَاني.

قال الطحاوي في (مشكل الآثار): «حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس: حدثنا الحسن بن يونس الزيات، ـ قال أبو جعفر الطحاوي: وهو كوفي، وهو مشهور ثقة ـ: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري: حدثنا الأشعث، عن الحسن: أنَّ الأسود بن سريع حدَّثه...»[5].

إسحاق بن إبراهيم بن يونس المنجنيقي، الوراق، أبو يعقوب البغدادي، نزيل مصر، (ت٣٠٤)، قال: الحافظ: «ثقة حافظ»[6].

الحسن بن يونس بن مهران، أبو علي الزيات، ترجم له الخطيب في (تاريخ بغداد)، وقال: «وكان ثقة»[7].

ويستفاد من هذا الحديث توثيق الطحاوي له أيضًا، فقيِّدْه ـ نفعنا الله وإياك بالعلم ـ.

---

(١) حلية الأولياء (٨/ ٢٦٣).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٩/ ٧٧).

(٣) معرفة السنن والآثار للبيهقي (رقم ٢٤٦٨، ٢٤٦٩).

(٤) الاعتبار للحازمي (٤٩٤ ـ ٤٩٥)

(٥) مشكل الآثار للطحاوي (٢/ ١٦٣)، وفي الطبعة المحققة (٤/ ١٤ رقم ١٣٩٦)، وتحرّف في هذه الطبعة المحققة: (الحسن بن يونس) إلىٰ (الحسين)! ووقعت فيها صيغة السماع التي ذكرها الحسن البصري بضمير الغائبين: (حدثهم).

(٦) التقريب (رقم ٣٣٥).

(٧) تاريخ بغداد (٧/ ٤٥٥).

محمد بن عبد الله بن المثني بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، البصري، القاضي (ت٢١٥هـ)، قال الحافظ: «ثقة»[١].

فهذا إسناد صحيح.

وتنبَّه إلى أن صيغة السماع فيه: (حدثه) من الصيغ التي لا تحتمل التأول!

على أنه قد روي من طريق أشعث بن عبد الملك أيضًا، لكن من غير ذكر السماع.

أخرجه ابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)[٢] والطبراني في (معجمه الكبير)[٣].

وبهذا نكون قد انتهينا من ذكر مَن رواه عن الحسن مصرِّحًا بسماعه من الأسود رضي الله عنه.

وبقي من رواه عن الحسن، من غير التصريح بالسماع، بينه وبين الأسود بن سريع رضي الله عنه.

الأول: قتادة بن دعامة:

أخرجه ابن أبي عاصم في (الأحاد والمثاني)[٤] والطحاوي في (مشكل الآثار)[٥] والطبراني في (معجمه الكبير)[٦] والحاكم في (المستدرك)[٧] والضياء في (المختارة)[٨].

---

(١) التقريب (رقم ٦٠٤٦).

(٢) الآحاد والمثاني (رقم ١١٦١).

(٣) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٨٣٠).

(٤) الآحاد والمثاني (رقم ١١٦٢).

(٥) مشكل الآثار (رقم ١٣٩٧).

(٦) معجم الطبراني الكبير (رقم ٨٣٢، ٨٣٣).

(٧) المستدرك (١٢٣/٢).

(٨) المختارة للضياء (رقم ١٤٤٥).

الثاني: المبارك بن فضالة:

أخرجه الطبراني في (معجمه الكبير)[1].

الثالث: عُمارة بن أبي حفصة:

وهو عمارة بن أبي حفصة، أبوه اسمه: نابت ـ بالنون ـ (ت١٣٢هـ)، قال الحافظ: «ثقة»[2].

أخرجه الطبراني في (معجمه الكبير)[3].

الرابع: أبو حمزة إسحاق بن الربيع العطار:

أخرجه أبو القاسم البغوي في (معجم الصحابة)[4] وأبو يعلى في (مسنده)[5] والطبراني في (معجمه الكبير)[6] وابن عدي في (الكامل)[7].

الخامس: المعلَّى بن زياد.

وهو: المعلى بن زياد القردوسي أبو الحسن البصري، قال الحافظ: «صدوق قليل الحديث، زاهد، اختلف قول ابن معين فيه»[8].

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)[9] و(المعجم الأوسط)[10].

---

(١) معجم الطبراني الكبير (رقم ٨٢٦).
(٢) التقريب (رقم ٤٨٤٣).
(٣) معجم الطبراني الكبير (رقم ٨٣١).
(٤) معجم الصحابة، للبغوي (٢٤/ب).
(٥) مسند أبي يعلى (رقم ٩٣٨).
(٦) معجم الطبراني الكبير (رقم ٨٢٨).
(٧) الكامل لابن عدي (١/٣٣٧).
(٨) التقريب (رقم ٦٨٠٤).
(٩) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٨٣٤).
(١٠) المعجم الأوسط للطبراني (رقم ٢٠٠٥).

السادس: عنبسة بن أبي رائطة الغنوي:

قال عنه الحافظ في (التقريب): «مقبول»[1].

يعني إذا توبع، وإلا فلين، كما هو معلوم من مصطلحه في ذلك، حديث صرَّح به في مقدمته لـ(التقريب)[2].

لكنه ـ على حسب ما ظهر لي ـ خيرٌ مما قال الحافظ، كما سأبينه لك ـ إن شاء الله تعالى ـ بعد أن أقول:

أخرج حديثه الطبراني في معجميه: (الكبير)[3] و(الأوسط)[4].

أمَّا عنبسة بن أبي رائطة الغنوي الأعور، الذي يرويه عن الحسن البصري، ويروي عنه: وهيب بن خالد، وعبد الوهاب الثقفي.

فقال عنه علي بن المديني، في (العلل): «عنبسة [الغنوي] البصري، الذي روى عن الحسن، وروى عنه عبد الوهاب الثقفي: ضعيف»[5].

وسأل ابن الجنيد، يحيى بن معين عن عنبسة الأعور الذي روى عنه وهيب؟ فقال يحيى: «هذا ثقة، روى عنه أيضًا عبد الوهاب الثقفي»[6].

وتعقَّب ابن أبي حاتم كلام علي بن المديني بقوله: «سألت

---

(١) التقريب (رقم ٥١٩٩).
(٢) التقريب (٧٤).
(٣) معجم الطبراني الكبير (رقم ٨٣٥).
(٤) معجم الطبراني الأوسط ـ خط ـ (١/٣٠٧/ب).
(٥) العلل لعلي بن المديني (٨٦ رقم ١٣٤)، والزيادة بين معكوفتين من الجرح والتعديل (٦/ ٤٠٠).
(٦) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (رقم ٤٦٩).

أبي عن عنبسة الأعور؟ فقال: هو عنبسة بن أبي رائطة الأعور، وهو عنبسة الغنوي، شيخ روى عنه عبد الوهاب الثقفي أحاديث حسانًا، وروى عنه وهيب، وليس بحديثه بأس»[1].

وذكر ابن حبان عنبسة هذا في (الثقات)[2] وأخرج له في (صحيحه)[3].

وقد فات الحافظ ابن حجر في (التهذيب): توثيق يحيى بن معين، وإخراج ابن حبان له في صحيحه!

ولعله لو وقف على هذا الذي فاته، لتغيَّر اجتهاده فيه!

لذلك أقول: إن عنبسة بن أبي رائطة الغنوي: صدوق، (أحاديثه حسان) كما قال أبو حاتم الرازي.

على أنَّه يجب التنبيه إلى أنَّه قد حصل خلط عجيب من بعض الأئمة بين جماعةٍ ممن يُسَمَّى (عنبسة)، عاشوا في عصر واحد[4]! وقد بيَّن بعض هذا الخلط الحافظ ابن حجر في (التهذيب)، خلال ترجمة عنبسة بن سعيد القطان الواسطي[5].

إلا أنَّ عنبسة بن أبي رائطة الغنوي قد فصل في شأنه جماعة من الأئمة، بذكر ترجمة خاصة به؛ كالإمام البخاري، وابن أبي حاتم، وابن حبان[6] وغيرهم.

السابع: إسماعيل بن مسلم المكي.

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٤٠٠).

(٢) الثقات لابن حبان (٧/ ٣٩٠).

(٣) انظر الإحسان (رقم ٢١٩٤).

(٤) منهم ابن عدي في (الكامل)، حيث خلط بين صاحب ترجمتنا، وآخر متروك! انظر الكامل (٥/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥).

(٥) التهذيب (٨/ ١٥٧ ـ ١٥٩).

(٦) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٣٨)، والجرح والتعديل (٦/ ٤٠٠)، والثقات (٧/ ٣٩٠)، ووازنه المجروحين (٢/ ١٧٨).

إسماعيل بن مسلم المكي، أو إسحاق، كان من البصرة، ثم سكن مكة، قال الحافظ: «كان فقيهًا، ضعيف الحديث»[1].

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف)[2] و(المسند)[3].

الثامن: حسام بن مِصَكّ:

وهو حسان بن مِصك الأزدي، أبو سهل البصري، قال الحافظ: «ضعيف، يكاد يُتْرك»[4].

أخرجه ابن عدي في (الكامل)[5].

هؤلاء هم من رواه عن الحسن، عن الأسود رضي الله عنه، من غير تصريح بالسماع.

بينما رواه أبو الأشهب جعفر بن حيان، عن الحسن ـ مرسلاً إلى النبي ﷺ، دون ذكر الأسود!

أخرجه ابن عدي في (الكامل)[6].

ورواه معمر، عمن سمع الحسن، عن النبي ﷺ = مرسلاً،

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف)[7].

ورُوي أيضًا عن معمر، عمن سمع الحسن، عن الأسود بن سريع، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن بطة في (الإبانة)[8].

---

(١) التقريب (رقم ٤٨٤).
(٢) المصنف لابن أبي شيبة (١٢/٣٨٦) (رقم ٣٣١٣١).
(٣) انظر إتحاف الخيرة للبوصيري ـ الميكروفلم ـ (٢/٨٥/ب ـ ٨٦/أ).
(٤) التقريب (رقم ١١٩٣).
(٥) الكامل لابن عدي (٢/٤٣٤).
(٦) الكامل لابن عدي (٣٣٧١).
(٧) المصنف لعبد الرزاق (رقم ٩٣٨٦).
(٨) الإبانة لابن بطة (٢/٢/٧٠ ـ ٧١ رقم ١٤٨٠).

وإلى هنا نكون قد انتهينا من ذكر ما صرَّح فيه الحسن بالسماع من الأسود، ونخلص من الحديثين السابقين بما يلي:

أولاً: أنَّ خمسة من الثقات ذكروا سماع الحسن من الأسود بن سريع رضي الله عنه، وهم: مبارك بن فضالة، وعوف بن أبي جميلة - في الحديث الأول. ويونس بن عبيد، والسري بن يحيى، وأشعث بن عبد الملك - في الحديث الثاني.

فلا يقال بعد هذا: بوهم من ذكر السماع من الرواة عن الحسن، للظن بتفرد راوٍ واحد بتلك الصيغة!

ثانيًا: أنَّ مبارك بن فضالة، وأشعث بن عبد الملك، كلاهما نقل عن الحسن صيغة لا تحتمل التأول: «أنَّ الأسود بن سريع حدَّثه».

فلا يقال بعد هذا: إن الحسن تأول (حدثنا): بحدث أهل البصرة!

ثم نعود إلى تقرير قوَّة احتمال سماع الحسن من الأسود رضي الله عنه.

فقد ذكرنا فيما سبق، أنَّ الأسود بن سريع خرج من البصرة إلى بلاد فارس قبل ورود الحسن البصري إلى البصرة، ثم بقي في بلاد فارس إلى أن توفي بها، كما هو ظاهر خبر الحسن البصري نفسه عن ذلك[1].

فإذا كان صاحب ذلك الخبر نفسُه - وهو الحسن البصري - قال: «حدثني الأسود بن سريع»، فإن هذا قاطع في أنَّ سماع الحسن من الأسود إنما كان ببلاد فارس.

---

(١) انظر ما تقدَّم (٦٨٨).

فإذا وضعتَ هذا بين يديك، ثم تذكّرتَ أنَّ الأرجح في وفاة الأسود بن سريع ـ كما تقدم ـ أنه توفي سنة اثنتين وأربعين[1].

فإذا وضعت هذا نصب عينيك، ثم رجعت إلى مبحث مغازي الحسن البصري، وأنه خرج سنة اثنتين وأربعين إلى بلاد فارس غازيًا، مع الصحابي الجليل عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه[2].

فإنك سوف تعلم قوَّة احتمال لقاء الحسن بالأسود بن سريع، من خلال موازنة سريعة بين ما سبق!

خاصة إذا وازنت بين حديث الحسن عن الأسود، وما فيه من ذكر الغزو و(قتل الذرية)، بظروف خروج الحسن غازيًا سنة اثنتين وأربعين!!

وبهذا.. لا نرى سماع الحسن من الأسود إلا ثابتًا لا شك فيه! وأتمنى لو لم يكن هذا القول الصحيح مخالفًا لكلام علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأبي داود، والبزار!! فهؤلاء ملء القلب والعين!!

ولولا وضوح الأمر، ثم موافقة القول الصحيح، لمثل: الطحاوي، وابن حبان، والحاكم، وأبي نعيم، والضياء، لَمَا تجرأتُ على خلاف النقاد الجهابذة الأُوَل!

وبعد ثبوت سماع الحسن من الأسود بن سريع رضي الله عنه، **نأتي على آخر أحاديث الحسن عن الأسود بن سريع، مما هو على شرط البحث.**

وهو حديث واحد: عن الحسن البصري، عن الأسود بن

---

(١) انظر ما تقدم (٦٨٤ ـ ٦٩٢).

(٢) انظر ما تقدم (٢٨٦ ـ ٢٨٧).

سريع: «أنَّ النبي ﷺ أُتِي بأسير، فقال: اللهم إني أتوب إليك، ولا أتوب إلى محمد. فقال النبي ﷺ: عرف الحق لأهله».

أخرجه الإمام أحمد في (المسند)[1] والطبراني في (معجمه الكبير)[2] والدارقطني في (الأفراد)[3] والحاكم في (المستدرك) وصححه[4] والبيهقي في (شعب الإيمان)[5] والضياء في (المختارة)[6].

كلهم من طريق محمد بن مصعب، عن سلام بن مسكين، والمبارك بن فضالة، كلاهما عن الحسن، عن الأسود رضي الله عنه.

قال الدارقطني في (الأفراد): «غريب من حديث الحسن، تفرَّد به محمد بن مصعب القَرْقَسَائي، عن سلام بن مسكين، والمبارك بن فضالة، عن الحسن»[7].

ومحمد بن مصعب بن صدقه القَرْقَسَائي، (ت٢٠٨هـ)، قال الحافظ: «صدوق كثير الغلط»[8].

ومع ذلك فقد صحح حديثه هذا الحاكم، والضياء. وقال الضياء عقبه: «محمد بن مصعب تكلم فيه يحيى بن معين وغيره، وقال الإمام أحمد: لا بأس به»[9].

---

(١) مسند الإمام أحمد (٣/ ٤٣٥).
(٢) معجم الطبراني الكبير (رقم ٨٣٩، ٨٤٠).
(٣) انظر أطراف الغرائب والأفراد، لابن طاهر المقدسي (٦٤/ ب).
(٤) المستدرك (٤/ ٢٥٥).
(٥) شعب الإيمان (رقم ٤٤٢٥).
(٦) المختارة (رقم ١٤٥٨ ـ ١٤٦٠).
(٧) انظر أطراف الغرائب والأفراد، لابن طاهر (٦٤/ب).
(٨) التقريب (رقم ٦٣٠٢).
(٩) المختارة (٤/ ٢٥٩).

وتعقَّب الذهبي الحاكم في (تلخيص المستدرك) بقوله: «ابن مصعب ضعيف»[1].

قلت: الحديث يحتمل التحسين، وليس فيه نكارة، وقد صححه الحاكم، والضياء، كما رأيت. فالأقرب ـ عندي ـ أنه حسن الإسناد، ولعله الأعدل!

وبقي للحسن عن الأسود بن سريع أحاديث ليست من شرط البحث، انظر:

معجم الطبراني الكبير (رقم ٨٣٧، ٨٣٨).

وأطراف الغرائب والأفراد، لان طاهر المقدسي (٦٤/ب).

وحلية الأولياء، لأبي نعيم (١/ ٤٧) (٨/ ١٣٤ ـ ١٣٥).

والفوائد لتمام بن محمد الرازي (ت٤١٤هـ) (رقم ١٢٣٥).

والمختارة، للضياء (رقم ١٤٥٧).

(١) تلخيص المستدرك (٤/ ٢٥٥).

أَسِيد بن المُتَشَمِّس

قال الآجري في (سؤالاته): «سمعت أبا داود يعدّ مشايخ الحسن الذين لقيهم في الغزو، الذين لم يحدّث عنهم غيره: أَسيد بن المتشمس...»[1].

ثم إن الأئمة يذكرون أنَّ أحاديث الحسن عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، واسطته فيها أَسيد بن المتشمس[2]. وهذا كالنص على السماع، وقد كنَّا بيَّنا دلالة إدخال الواسطة: على السماع من هذه الواسطة[3]، كما بينا أيضًا دلالة إدخال الواسطة على عدم الاتصال بين من توسطتهما[4] كما سبق!

وقد ترجمنا لأَسيد بن المتشمس في مبحثنا عن اتهام الحسن بالرواية عن المجهولين، وبيَّنا ثقة أسيد بن المتشمس[5].

وعلى كل حال، فقد صرَّح الحسن بالسماع من أسيد بن المتشمس، فلا شك في سماعه منه.

قال البخاري في (التاريخ الكبير): «قال لنا عثمان[6] حدثنا

---

(١) سؤالات الآجري ـ رسالة الماجستير (رقم ٤٢٧).

(٢) انظر المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ١١٨)، والعلل للدارقطني (٧/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧ رقم ١٣١٧).

(٣) انظر ما تقدم (٦٥١ ـ ٦٥٣).

(٤) انظر ما تقدم (٦٩٤ ـ ٦٩٥).

(٥) انظر ما تقدم (٣٩٤ ـ ٣٩٦).

(٦) عثمان بن الهيثم بن جهم بن عيسى العبدي، أبو عمرو البصري، المؤذن، (ت٢٢٠هـ).

قال الحافظ في «التقريب» (رقم؛ ٤٥٢٥): «ثقة، تغيَّر فصار يتلقن».

عوف[1] عن الحسن: سمع أسيد بن المتشمس، عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «بين يدي الساعة الهرج»[2].

وهذا إسناد يصح بالذي بعده:

قال ابن ماجه في (السنن): «حدثنا محمد بن بشار[3] حدثنا محمد بن جعفر[4] حدثنا عوف، عن الحسن: حدثنا أسيد بن المتشمس، عن أبي موسى...»[5].

هذا إسناد صحيح.

ولهذا الحديث علل، لكن بسطها في مبحث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أليق وأحق، فعسى الله أن ييسر لي ذلك!

والله أعلم.

---

(١) هو ابن أبي جميلة الأعرابي، تقدم أنه ثقة.

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ١٢).

(٣) محمد بن بشار بن عثمان البصري العبدي، أبو بكر، بُنْدَار، (ت٢٥٢هـ)، وله بضع وثمانون سنة.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥٧٤٥): «ثقة».

(٤) هو غُنْدَر، تقدم أنه ثقة.

(٥) سنن ابن ماجة (رقم ٣٩٥٩).

أنس بن حَكيم الضَّبي

وهو في حاله مثل سابقه: أسيد بن المتشمس، وهو واسطة من وسائط الحسن إلى أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد سبقت ترجمته، في مبحث رواية الحسن عن المجاهيل[1].

وليس للحسن عنه سوى حديث واحد، سوف يكون تخريجه وبيان علله في مبحث أبي هريرة، إن شاء الله تعالى إتمام بقيّة مباحث الموضوع مستقبلاً.

لكن جاء في بعض طرق الحديث، تصريح الحسن بالسماع منه.

قال البخاري في (التاريخ الكبير): «قال لنا أبو معمر[2] حدثنا عبد الوارث[3] سمع يونس[4] عن الحسن: سمع أنس بن حكيم...»[5].

وهذا إسناد صحيح.

والله أعلم.

---

(١) انظر ما تقدم (٣٩٦ ـ ٣٩٧).

(٢) عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج: ميسرة التميمي، أو معمر المُقْعَد، المنقري، (ت ٢٢٤هـ).

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٣٤٩٨): «ثقة ثبت، رمي بالقدر»

(٣) هو عبد الوارث بن سعيد، تقدم أنه ثقة.

(٤) هو ابن عبيد.

(٥) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٣٣ ـ ٣٤).

أنس بن مالك الأنصاري رضي الله عنه

لقد نص على سماع الحسن من أنس بن مالك جماعة من الأئمة، منهم: الإمام أحمد[1] ويحيى بن معين[2] وعلي بن المديني[3] ومسلم بن الحجاج[4] وأبو حاتم الرازي[5] والبرديجي[6].

وممن أثبت ـ جزمًا ـ سماع الحسن من أنس رضي الله عنه أيضًا: أبو بكر البزار، فيما نقله عنه الزيلعي في (نصب الراية). حيث نقل عن البزار أنه قال: «سمع أنس بن مالك»[7].

لكن الزيلعي نقل في الموطن نفسه، بعد سطور من كلام البزار، أن البزار قال أيضًا: «وروى عن أنس مراسيل، ولا يثبت له منها إلا ما كان بينهما رجل، كأبي سفيان، ويزيد الرقاشي، وغيرهما».

كذا قال!!!

وفي هذا الكلام تناقض واضح، ومعارضة لكلام النقاد سوى البزار أيضًا، ومخالفة للواقع الظاهر!

---

(١) مسائل صالح للإمام أحمد (رقم ٨٤٤).
(٢) التاريخ لابن معين (رقم ١٣٥، ٤٠٩٥، ٤٥٩٩)، ومعرفة الرجال برواية ابن محرز (١/رقم ٦٦١)، والطيورات، للسلفي (٢٥٠/ب).
(٣) العلل لابن المديني (٥١ رقم ٥٠).
(٤) الكنى لمسلم ـ خط ـ (٤٣).
(٥) المراسيل، لابن أبي حاتم (رقم ١٥٣).
(٦) البدر المنير لابن الملقن (٢/١٥٩/ب).
(٧) نصب الراية للزيلعي (١/٩٠).

فإما أن هناك خطأ مطبعيًا! أو خطأ من أحد النساخ!

أو خطأ في تحرير ونقل عبارة البزار، وقع من الزيلعي، إذ إنه قد بيّن أنه ينقل كلام البزار مختصرًا لا بلفظه!

أو أنه خطأ من البزار نفسه!!

المهم أنه خطأ، ممن كان؟!

فممن يصح سماع الحسن؟ إذا لم يصح سماعه من أنس!!

ولا يحتاج هذا الخطأ إلى الاستدلال على سقوطه، ولولا سياق الأحاديث التي التزمت بذكرها، لمَا تجَلّدت لسياق دليل واحد على بطلان ذلك الخطأ.

وقد سبق في مبحث مغازي الحسن البصري، قول الحسن، بإسناد صحيح إليه: إنه مكث مع أنس بنيسابور سنتين[1]!

وسيأتي بعد قليل ـ حديث في (الصحيحين)، فيه إثبات قِدَم سماع الحسن من أنس رضي الله عنه، وأنه من جلة أصحاب أنس، وأعلمهم به!!

وفي هذا كفاية، والحمد لله رب العالمين.

(١) انظر ما سبق (٢٨٨ ـ ٢٩٠).

الحديث الأول:

قال معبد بن هلال العنزي[1]: «انطلقنا إلى أنس بن مالك، وتشفعنا بثابت، فانتهينا إليه وهو يصلي الضحى، فأستأذن لنا ثابت، فدخلنا عليه، وأجلس ثابتًا معه على سريره. فقال له: يا أبا حمزة، إن إخوانك من أهل البصرة يسألونك أن تحدثهم حديث الشفاعة؟ قال: حدثنا محمد ﷺ قال: «إذا كان يوم القيامة ماج الناس بعضهم إلى بعض»... ـ فذكر الحديث، ثم قال: ـ هذا حديث أنس الذي أنبأنا به، فخرجنا من عنده، فلما كنا بظهر الجبّان[2] قُلْنا: لو ملنا إلى الحسن فسلمنا عليه؟ وهو مستخف في دار أبي خليفة. قال: فدخلنا عليه، فسلمنا عليه. فقلنا: يا أبا سعيد، جئنا من عند أخيك أبي حمزة، فلم نسمع مثل حديث حدثناه في الشفاعة! فقال: هيه[3]؟ فحدثناه الحديث، فقال: هيه؟ قلنا: ما زادنا. قال: قد حدثنا به منذ عشرين سنة، وهو يومئذ جميع[4] ولقد ترك شيئًا، ما أدري! أنسي الشيخ؟ أو كره أن يحدثكم فتتكلوا؟ قلنا له: حدثنا؟ فضحك، وقال: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾[5] ما ذكرت لكم هذا إلا وأنا أريد أن أحدثكموه[6]: «ثم أرجع في الرابعة إلى ربي، فأحمده، بتلك المحامد، ثم أخر

---

(١) معبد بن هلال العنزي، البصري، من صغار التابعين.
قال الحافظ في التقريب (٦٧٨٤): «ثقة».

(٢) الجبان: الصحراء، وتسمّى به المقابر أيضاً، وقوله: بظهر الجبان، أي: بظاهرها وأعلاها المرتفع منها.
انظر المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (٣/ ٦٤).

(٣) هيه: اسم فعل للاستزادة من الحديث. انظر المصدر السابق.

(٤) وهو يومئذ جميع، أي: مجتمع القوة والحفظ. المصدر السابق.

(٥) سورة الأنبياء: الآية ٣٧.

(٦) قال النووي: «هكذا هو في الروايات، وهو ظاهر، وتمّ الكلام على قوله: «أحدثكموه» ثم ابتدأ تمام الحديث، فقال: «ثم أرجع»، ومعناه قال: رسول الله ﷺ: «ثم أرجع إلى ربي». شرح صحيح مسلم للنووي (٣/ ٦٥).

له ساجدًا، فيقال لي: يا محمد ارفع رأسك، وقل يُسْمَعْ لك، وسَلْ تُعط، واشفع تُشَفَّع. فأقول: يا رب، ائذن لي فيمن قال: لا إله إلا الله؟ قال: ليس ذاك لك ـ أو قال: ليس ذاك إليك[1] ـ ولكن وعزتي! وكبريائي! وعظمتي! وجبريائي[2]! لأخرجن من قال: لا إلٰه إلا الله».

قال: فأشهد على الحسن أنه حدثنا به: أنه سمع أنس بن مالك، أراه قال: قبل عشرين سنة، وهو يومئذ جميع[3]».

أخرجه البخاري في (صحيحه)[4] ومسلم في (صحيحه)[5] وابن خزيمة في (التوحيد)[6]، وأبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسفرائيني (ت٣١٦هـ) في مستخرجه على صحيح مسلم، المطبوع باسم (مسند أبي عوانة)[7] وأبو القاسم ثابت بن حزم السَّرقسطي الأندلسي (ت٣١٤هـ)، في كتابه (الدلائل في غريب الحديث)[8] والبيهقي في (السنن الكبرى)[9]، وفي (الأسماء والصفات)[10]، والبغوي في (الأنوار في شمائل النبي المختار)[11].

---

(١) معناه: لأتفضلن عليهم بإخراجهم من غير شفاعة. انظر المصدر السابق.
(٢) جبريائي، بكسر الجيم: سلطاني وقهري. انظر المصدر السابق.
(٣) قال النووي: «إنما ذكره تأكيداً ومبالغة في تحقيقه». انظر المصدر السابق.
(٤) صحيح البخاري (رقم ٧٥١٠).
(٥) صحيح مسلم (١/ ١٨٢ ـ ١٨٣ رقم ١٩٣).
(٦) التوحيد لابن خزيمة (رقم ٣٥٥، ٤٣٩).
(٧) مسند أبي عوانة (١/ ١٨٣ ـ ١٨٤).
(٨) الدلائل في غريب الحديث لأبي القاسم السرقسطي ـ مخطوطة الظاهرية (١٢٢/أ).
(٩) السنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ٤٢).
(١٠) الأسماء والصفات للبيهقي (رقم ٢٥٥، ٢٦٨).
(١١) الأنوار في شمائل النبي المختار (رقم ٧٤).

وهو حديث جليل عظيم القدر، ومن فوائده الإسنادية: بيان رفعة الحسن في الرواة عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وأنه من قدماء أصحابه، والجلة منهم، فليس الأمر مقتصرًا على إثبات سماع الحسن من أنس!!

الحديث الثاني:

قال الحسن البصري: «حدثنا أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: خرج النبي ﷺ في بعض مخارجة، ومعه ناس من أصحابه. فانطلقوا يسيرون، فحضرت الصلاة، فلم يجدوا ماء يتوضئون. فانطلق رجل من القوم، فجاء بقدح من ماء يسير. فأخذه النبي ﷺ، فتوضأ، ثم مدَّ أصابعه الأربع على القدح. ثم قال: «قوموا فتوضئوا». فتوضأ القوم، حتى بلغوا فيما يريدون من الوضوء، وكانوا سبعين أو نحوه!!!».

أخرجه الإمام أحمد[1] والبخاري في (صحيحه)[2] والحافظ أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي (ت٣٠١هـ) في (دلائل النبوَّة)[3] وأبو يعلى في (مسنده)[4] والبيهقي في (دلائل النبوة)[5].

وكلهم من طريق حزم بن أبي حزم القُطعي، عن الحسن به.

وأخرجه الطبراني في (الأوسط)[6] و(الصغير)[7] من وجه آخر.

---

(١) مسند أحمد (٣/٢١٦).
(٢) صحيح البخاري (رقم ٣٥٧٤).
(٣) دلائل النبوة للفريابي (رقم ٤١).
(٤) مسند أبي يعلى (رقم ٢٧٥١).
(٥) دلائل النبوة للبيهقي (٤/١٢٤).
(٦) المعجم الأوسط للطبراني (١/١٠٩/أ).
(٧) المعجم الصغير للطبراني (رقم ٤٧٤).

الحديث الثالث:

قال قرَّة بن خالد: «انتظرنا الحسن، وراث علينا[1] حتى قرُبنا من وقت قيامه. فجاء، فقال: دعانا جيراننا هؤلاء، ثم قال: قال أنس: نظرنا النبي ﷺ ذات ليلة، حتى كان شطر الليل يبلغه، فجاء فصلى بنا، ثم خطبنا فقال: ألا إن الناس قد صلوا ورقدوا، وإنكم لم تزالوا في صلاة ما انتظرتم الصلاة».

قال الحسن: وإن القوم لا يزالون بخير ما انتظروا الخير.

قال قرَّة: هو من حديث أنس عن النبي ﷺ»[2].

وأخرجه البخاري في (صحيحه)[3] وابن حبان في (صحيحه)[4]، وابن الطيوري ـ المبارك بن عبد الجبار ابن أحمد الصيرفي (ت٥٠٠هـ) ـ في (الطيوريات)[5] تخريج السِّلَفي[6].

---

(١) راث، أي: أبطأ. انظر فتح الباري (٢/ ٨٨).

(٢) قوله: «قال قرة هو من حديث أنس..» قال الحافظ في فتح الباري (٢/ ٨٩): «يعني الكلام الأخير، وهذا هو الذي يظهر لي، لأن الكلام الأول ظاهر في كونه عن النبي ﷺ، والأخير هو الذي لم يصرِّح الحسن برفعه، ولا بوصله، فأراد قرَّة، الذي اطلع على كونه في نفس الأمر موصولاً مرفوعاً، أن يُعْلم من رواه عنه بذلك».

(٣) صحيح البخاري (رقم ٦٠٠).

(٤) الإحسان (رقم ٢٠٣٣).

(٥) الطيوريات (١٠٥/أ ـ ب).

(٦) انظر سير أعلام النبلاء (١٩/ ٢١٥)، وكتاب (الحافظ أبو الطاهر السلفي) للدكتور: حسن عبد الحميد صالح (٢٠٩).

الحديث الرابع:

للحسن عن أنس رضي الله عنه، قال: «خرج رسول الله ﷺ وخرجنا معه، فلمَّا بلغ ذا الحليفة، صلى الظهر، ثم ركب راحلته، فلما استوت به على البيداء، أهلَّ بالحج والعمرة جميعًا فأهللنا معه، فلما قدم رسول الله ﷺ مكة، وطفنا، أمر الناس أن يحلوا، فهاب القوم، فقال لهم رسول الله ﷺ: لولا أنَّ معي الهدي لأحللت. فحلل القوم، حتى حلت النساء. ولم يحل رسول الله ﷺ، ولم يقصر إلى يوم النحر».

وله لفظ مختصر عن هذا: «أن النبي ﷺ صلى الظهر، ثم ركب راحلته، فلمَّا علا على جبل البيداء أهلَّ».

أخرجه الإمام أحمد[١] وأبو داود[٢] والنسائي في (المجتبى)[٣] و(الكبرى)[٤] والدارمي في (سننه)[٥] والبزار في (مسنده)[٦] وابن حبان في (صحيحه)[٧] والضياء في (المختارة)[٨].

كلهم من طريق أشعث بن عبد الملك الحمراني، عن الحسن، عن أنس رضي الله عنه به.

حتى قال البزار عقبه: «هذا الحديث لا نعلم رواه عن الحسن عن أنس، إلا أشعث بن عبد الملك»[٩].

وإسناده صحيح، كما قال ابن حبان والضياء.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٣/١٤٢، ٢٠٧).
(٢) سنن أبي داود (رقم ١٧٧٤).
(٣) المجتبى، وهو السنن الصغرى للنسائي (رقم ٢٦٦٢، ٢٧٥٥، ٢٩٣١).
(٤) السنن الكبرى (رقم ٣٦٤٢، ٣٧٣٦).
(٥) سنن الدارمي (رقم ١٨١٤).
(٦) مسند البزار ـ الأزهرية ـ (٧١/ب).
(٧) انظر الإحسان (رقم ٣٩٣١).
(٨) المختارة للضياء (رقم ١٨٤٦، ١٨٦٨، ١٨٦٩).
(٩) مسند البزار ـ الأزهرية ـ (٧١/ب).

الحديث الخامس:

للحسن عن أنس بن مالك رضي الله عنه: «أنَّ النبي ﷺ خرج وهو يتكىء على أسامة بن زيد، عليه ثوب قطري، قد توشح به، فصلى بهم».

قال الإمام أحمد في (المسند): «حدثنا عفان[1]: حدثنا حماد بن سلمة، قال: أخبرنا حميد، عن الحسن، وعن أنس - فيما يحسب حميد [وفي موضع آخر من المسند: فيما يحسب حماد]...»[2] - الحديث.

فظاهر من هذا الإسناد أنَّ حميدًا الطويل كان يروي هذا الحديث: عن الحسن مرسلاً إلى النبي ﷺ، وعن أنس رضي الله عنه متصلاً مرفوعًا.

بينما رواه حبيب بن الشهيد[3] عن الحسن، عن أنس رضي الله عنه - متصلاً مرفوعًا أيضًا.

قال الترمذي في كتابه (الشمائل المحمدية): «حدثنا عبد بن حميد[4]: حدثنا محمد بن الفضل[5]: حدثنا حماد بن سلمة، عن حبيب بن الشهيد، عن الحسن، عن أنس.. به.

قال عبد بن حميد: قال محمد بن الفضل: سألني يحيى بن

---

(١) هو ابن مسلم، تقدم أنه ثقة.

(٢) مسند الإمام أحمد (٣/٢٥٧، ٢٨١).

(٣) حبيب بن الشهيد الأزدي، أبو محمد البصري، (ت١٤٥هـ)، وهو ابن ست وستين.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٠٩٧): «ثقة ثبت».

(٤) عبد بن حميد بن نصر الكسي، أبو محمد، قيل: اسمه عبد الحميد، (٢٤٩هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٤٢٦٦): «ثقة حافظ».
وهو صاحب المسند المشهور.

(٥) هو السدوسي، تقدم أنه ثقة.

معين عن هذا الحديث، أوَّل ما جلس إليَّ. فقلت: حدثنا حماد بن سلمة، فقال: لو من كتابك؟! فقمت لأخرج كتابي، فقبض على ثوبي، ثم قال: أَمْلِهِ عليَّ، فإني أخاف أن لا ألقاك، قال: فأمليته عليه، ثم أخرجت كتابي فقرأت عليه»[١].

وأخرجه أبو يعلى في (مسنده)، قال: «حدثنا أبو خيثمة[٢]: حدثنا محمد بن الفضل...»[٣] فذكره.

وأخرجه الضياء في (المختارة)، من طريق أبي يعلى، بإسناده ومتنه[٤].

وقد توبع محمد بن الفضل على حماد بن سلمة، في روايته عنه لهذا الحديث، فتابعه داود بن شبيب[٥] وعبيد الله بن محمد التيمي[٦] وسليمان بن حرب[٧].

أمَّا داود بن شبيب فأثبت أن لحماد بن سلمة في هذا الحديث روايتين: رواية حميد، عن الحسن ـ مرسلاً؛ ورواية حبيب بن الشهيد، عن الحسن، عن أنس ـ متصلاً.

---

(١) الشمائل، للترمذي (رقم ٥٨).

(٢) أبو خيثمة: زهير بن حرب بن شداد النسائي، نزيل بغداد، روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث، (ت٢٣٤هـ)، وهو ابن أربع وسبعين.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٢٠٤٢): «ثقة ثبت».

(٣) مسند أبي يعلى (رقم ٢٧٧٧).

(٤) المختارة (رقم ١٨٤٩).

(٥) داود بن شبيب الباهلي، أبو سليمان البصري، (ت١ ـ أو ـ ٢٢٢هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٧٨٩): «صدوق».

(٦) عبيد الله بن محمد بن حفص بن عمر التيمي، المعروف بابن عائشة، والعائشي، والعيشي، نسبة إلى عائشة بنت طلحة، لأنه من ذريتها، (ت٢٢٨هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٤٣٣٤): «ثقة، جواد، رمي، بالقدر ولم يثبت».

(٧) تقدم أنه ثقة.

قال ابن حبان في (صحيحه) وأبو الشيخ الأصبهاني في (أخلاق النبي ﷺ)، كلاهما: «حدثنا أبو خليفة[1]: حدثنا داود بن شبيب: حدثنا حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن، وأنس [ولم يقل أبو الشيخ: عن الحسن] وعن حبيب بن الشهيد عن الحسن عن أنس»[2].

وأمَّا عبيد الله بن محمد التيمي:

فأخرج حديثه الإمام أحمد في (المسند)[3]، والطحاوي في (شرح معاني الآثار)[4].

وأمَّا سليمان بن حرب:

فـأخـرجـه الإمـام أحـمـد فـي (الـمـسـنـد)[5]،

---

(١) أبو خليفة: الفضل بن الحباب الجمحي البصري، ولد سنة ست ومائتين، وسمع سنة عشرين ومائتين، وتوفي سنة خمس وثلاثمائة.
وكان إماماً حافظاً، أديباً، أخبارياً، جامعاً لعلوم كثيرة، ومع ذلك لم ينج من متكلم فيه بلا حجة!
وقد كنت جمعت أخباره وترجمت له ترجمة مفصَّلة، وخرَّجت ما أخذ عليه، لكن ليس هذا موطن سرد ذلك كله!
وأحيل القارىء إلى سير أعلام النبلاء للذهبي (١٤/ ٧ ـ ١١)، ففيه من أخباره، وفي حاشية تحقيقة مصادر ترجمته.
ومن مصادر ترجمته التي فاتت محقق (سير أعلام النبلاء) ما يلي: الثقات لابن حبان (٩/ ٨ ـ ٩)، والإرشاد للخليلي (٥٢٦ رقم ٢٣٣)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (٤٢٣ رقم ٥٦٦)، وسؤالات السهمي للدارقطني (رقم ٣٥٢)، ونشوار المحاضرة للتنوخي (٣/ ٤٤ ـ ٥٤، ١٨٩ ـ ٢٩١)، ومعجم الأدباء للحموي (١٦/ ٢٠٤ ـ ٢١٤)، ومروج الذهب للمسعودي (٤/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠)، وإنباه الرواة للقفطي (٣/ ٥ ـ ٦)، وغيرها.
(٢) انظر الإحسان (رقم ٢٣٣٥)، وأخلاق النبي ﷺ لأبي الشيخ (١٠١).
(٣) مسند الإمام أحمد (٣/ ٢٦٢)، وسقط منه ذكر الحسن، وهو على الصواب في إتحاف المهرة لابن حجر (١/ ٥٨٤).
(٤) شرح معاني الآثار للطحاوي (١/ ٣٨١).
(٥) انظر التعليقة قبل السابقة.

والبزار في (مسنده)[1] والطحاوي في (شرح معاني الآثار)[2] والضياء في (المختارة)[3].

أربعتهم من طريق سليمان بن حرب، عن حماد بن سلمة، عن حبيب بن الشهيد، عن الحسن عن أنس رضي الله عنه.

بينما أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في (حلية الأولياء) في ترجمة حماد بن زيد، فأورده من طريق سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد ـ كذا قال ـ عن حبيب بن الشهيد، عن الحسن، عن أنس رضي الله عنه [4].

وهذا وهم من أبي نعيم الحافظ رحمه الله!! فالحديث، ومن طريق سليمان بن حرب، إنما هو حديث حماد بن سلمة!

بل لقد قال البزار عقبه: «لا نعلم روى حبيب، عن الحسن، عن أنس إلا هذا الحديث، ولا رواه عنه إلا حماد بن سلمة، تفرَّد به أنس»[5].

وأيضًا مما يدل على ثبوت رواية حميد الطويل عن الحسن مرسلاً، وأن الحسن كان يرسل هذا الحديث أحيانًا ـ أن حميدًا قد توبع على ذلك، عن الحسن.

فقد رواه يونس بن عبيد، عن الحسن ـ مرسلاً، أيضًا.

أخرجه البيهقي في (دلائل النبوة)[6]، لكن باختلاف في لفظه.

فالحديث صحيح الإسناد ثابت عن الحسن، عن أنس رضي الله عنه، كما قال ابن حبان والضياء.

---

(١) مسند البزار ـ الأزهرية ـ (٧١/أ)، وانظر كشف الأستار (رقم ٥٩٣).
(٢) شرح معاني الآثار (١/ ٣٨١).
(٣) المختارة للضياء (رقم ١٨٥٠).
(٤) حلية الأولياء، لأبي نعيم (٦/ ٢٦٣).
(٥) مسند البزار ـ الأزهرية ـ (٧١/أ) وانظر كشف الأستار (رقم ٥٩٣).
(٦) دلائل النبوة للبيهقي (٧/ ١٩٢).

الحديث السادس:

قال الحسن: سمعت أنس بن مالك يقول: «لعن رسول الله ﷺ ثلاثة: رجل أمَّ قومًا وهم له كارهون، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، ورجل سمع حي على الفلاح فلم يجب».

أخرجه الترمذي(١) وقال عقبه: «حديث أنس لا يصح، لأنه قد روي هذا الحديث عن الحسن عن النبي ﷺ: مرسل، ومحمد بن القاسم تكلم فيه أحمد بن حنبل وضعفه وليس بالحافظ».

ومحمد بن القاسم الأسدي، أبو القاسم الكوفي، شامي الأصل، لقبه: كاو، (ت٢٠٧هـ)، قال عنه الحافظ: «كذَّبوه»(٢).

---

(١) الجامع للترمذي (رقم ٣٥٨).

(٢) التقريب (رقم ٦٢٢٩).

الحديث السابع:

للحسن عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الصدقة لتطفىء غضب الرب، وتدفع ميتة السوء».

أخرجه الترمذي[١] والبزار في (مسنده)[٢] وابن حبان في (صحيحه)[٣] وأبو نعيم في (ذكر أخبار أصبهان)[٤] وأبو طالب محمد بن علي العُشَاري (ت٤٥١هـ) في (حديث أبي القاسم البغوي)[٥] ومحيي السنة الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ)، في (شرح السنة)[٦] وابن الجوزي في (البر والصلة)[٧] والضياء في (المختارة)[٨]، وابن النجار في (ذيل تاريخ بغداد)[٩] ونجيب الدين عبد اللطيف بن عبد المنعم الحراني (ت٦٧٢هـ) في (مشيخته الكبرى)[١٠].

كلهم من طريق عقبة بن مكرم، بل قال الترمذي والبزار: «حدثنا عقبة بن مكرم: حدثنا عبد الله بن عيسى الخزّاز، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أنس...».

وقال الترمذي عقبه: «حسن غريب من هذا الوجه».

وقال البزار بعده: «هذا الحديث لا نعلم رواه عن يونس إلا

---

(١) جامع الترمذي (رقم ٦٦٤).
(٢) مسند البزار ـ الأزهرية ـ (٧٠/ب).
(٣) انظر الإحسان (رقم ٣٣٠٩).
(٤) ذكر أخبار أصبهان (٢/ ٩٤).
(٥) حديث أبي القاسم البغوي لأبي طالب العشاري (رقم ٢٨).
(٦) شرح السنة (رقم ١٦٣٤).
(٧) البر والصلة لابن الجوزي (رقم ٣٦٦).
(٨) المختارة (رقم ١٨٤٧، ١٨٤٨).
(٩) ذيل تاريخ بغداد لابن النجار (٤/ ٦١).
(١٠) مشيخة النجيب الحراني الكبرى (٢/ ٥٩٣ ـ ٥٩٤).

عبد الله بن عيسى، ولا نعلمه يروى عن أنس إلا من هذا الوجه»[(١)].

قلت: وقد سبق أنَّ عبد الله بن عيسى الخزاز هذا، رجَّح الحافظ أنه «ضعيف»، وأن ابن القطان قال عنه: «لا أعلم له موثّقًا»[(٢)]!

لكن تحسين الترمذي لحديثه «الغريب» هذا، مع تفرده به، بل وتصحيح ابن حبان له، والضياء له ـ يعني أنه ممن يحتج به!

ولعمري إن اجتهاد الترمذي، وابن حبان، والضياء، في بيان درجة الخزاز من الضعف[(٣)] ـ أحبُّ إلى نفسي من اجتهاد غيرهم، ممن جُلّ اجتهاده فَهْمُ أقوال المتكلمين في الرجال، ثم استنباط حُكم على الراوي من مجموع كلامهم. فأصحاب الكلام أدرى به، فإذا فسَّروه ـ عمليًا ـ فهم أحق بالاتباع.

وقد سبق تقرير هذه القاعدة: في الاستفادة من الحكم على حديث الراوي، لمعرفة درجته من الجرح والتعديل[(٤)].

فالحديث، كما قال الترمذي: «حسن غريب»، أي: حسن الإسناد.

---

(١) مسند البزار ـ الأزهرية ـ (٧٠/ب).
(٢) انظر ما سبق (٢٦٦).
(٣) انظر ما سبق (٣٠٩ ـ ٣١١).
(٤) انظر ما سبق (٣١٣ ـ ٣١٦).

الحديث الثامن:

قال الحسن: أخبرني أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: «كنت عند رسول الله ﷺ في بيته، فجاء رجل، فقال: يا رسول الله متى الساعة؟ قال: أما إنها قائمة، فما أعددت لها؟ قال: والله يا رسول الله ما أعددت لها من كثير عمل، غير أني أحب الله ورسوله، قال: فإنك مع من أحببت، ولك ما اكتسبت.

قال: ثم قام رسول الله ﷺ يصلي، فلما قضى صلاته، قال: أين السائل عن الساعة؟ فأُتي بالرجل. فنظر رسول الله ﷺ إلى البيت، فإذا غلام من دوس، من رهط أبي هريرة، يقال له: سعد بن مالك، فقال رسول الله ﷺ: هذا الغلام، إن طال به العمر، لم يبلغ به الهرم، حتى تقوم الساعة.

قال الحسن: وأخبرني أنس: أن الغلام كان يومئذ من أقراني»[(١)].

هذا لفظه المطوَّل، وله لفظ مختصر، يقتصر على قول النبي ﷺ: «المرء مع من أحب، وله ما اكتسب».

وقوله: «فإذا غلام من دوس، من رهط أبي هريرة، يقال له: سعد بن مالك» هذا مما اختلف فيه، أعني تعيين اسم الصحابي الصغير المشار إليه.

فقد جاء في (صحيح مسلم) من حديث ثابت عن أنس أنه كان يسمَّى (محمدًا)[(٢)].

وجاء في غير ما مصدر أنَّه (سعد)، كذا مهملاً: بلا ذكر اسم الأب[(٣)].

---

(١) هذا لفظ الحديث في مسند الإمام أحمد (٣/ ٢٨٣).

(٢) صحيح مسلم (رقم ٢٩٥٣).

(٣) مسند أبي يعلى (رقم ٢٧٥٠)، وغوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوال (١/ ٢٣٦ - ٢٣٧).

وفي بعضها: (ابن سعد)[1].

وانظر بيان ذلك وتوجيهه من كلام الحافظ ابن حجر في (فتح الباري)[2] والإصابة[3]، فليس تبيينه من شأن بحثنا هذا!

لكن فاتت الحافظَ رواية من سمَّاه: سعد بن مالك الدوسي!!

وقوله: «لم يبلغ به الهرم، حتى تقوم الساعة» يعني: ساعة ذلك الجيل، فلن يبلغ ذلك الصغير الهرم، إلا وقد مات من كان حيًا حين قال النبي ﷺ ذلك. فقيام ساعة كل امرءٍ موته، هذه هي القيامة الصغرى، وما منهما إلا عظيم!

بمثل ذلك فسَّر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حديثًا مرفوعًا نحوًا من حديث أنس هذا، وذلك بما أخرجه الشيخان من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن رأس مائة، لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد».

فقال عبد الله بن عمر: «فوَهِل[4] الناس في مقالة رسول الله ﷺ، وإلى ما يتحدَّثون من هذه الأحاديث عن مائة سنة، وإنما قال النبي ﷺ: «لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض»، يريد بذلك: أنَّها تخرم ذلك القرن»[5].

ثم نعود إلى حديث الحسن، عن أنس، وبيان طرقه. وقد رواه عن الحسن خمسة رواة، فيما يذكر الرواة عنهم:

---

(١) انظر فتح الباري (١٠/ ٥٧١ ـ ٥٧٢) شرح الحديث رقم (٦١٦٧).

(٢) الموضع السابق.

(٣) الإصابة (٣/ ٩١ رقم ٣٢٢٢)

(٤) وَهِلَ، رجَّح الحافظ أنها بمعنى: غلط الناس. انظر فتح الباري (٢/ ٨٩).

(٥) صحيح البخاري (رقم ٦٠١، وانظر رقم ١١٦، ٥٦٤)، وصحيح مسلم (رقم ٢٥٣٧).

الأول: المبارك بن فضالة، مصرحًا بالسماع من الحسن.

أخرج حديثه الإمام أحمد في (المسند)[1] وأبو القاسم البغوي في (الجعديات)[2] وأبو يعلى في (مسنده)[3] وابن حبان في (صحيحه)[4] وأبو نعيم في (حلية الأولياء)[5] وأبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال الأنصاري الأندلسي (ت٥٧٨هـ)، في (غوامض الأسماء المبهمة)[6].

الثاني: أشعث بن عبد الملك.

أخرجه الترمذي، وقال: «[حسن] غريب»[7]، والبزار[8] وأبو يعلى[9] في (مسنديهما).

الثالث: عمران بن داور القطان.

أخرجه الإمام أحمد في (المسند)[10].

الرابع: يونس بن عبيد، فيما يزعمه جسْر بن فرقد عنه.

أخرجه الطبراني في معجميه: (الأوسط)[11] و(الصغير)[12] وأبو وابن عدي في (الكامل)[13].

---

(١) مسند الإمام أحمد (٣/ ٢٢٦، ٢٨٣).
(٢) الجعديات ـ المطبوع باسم مسند ابن الجعد ـ لأبي القاسم البغوي (رقم ٣٣٠٦).
(٣) مسند أبي يعلى (رقم ٢٧٥٠).
(٤) انظر الإحسان (رقم ٥٦٤).
(٥) حلية الأولياء (١٠/ ١٧١).
(٦) غوامش الأسماء المبهمة، لابن بشكوال (١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧ رقم ٦٣).
(٧) الجامع للترمذي (رقم ٢٣٨٦)، وقوله (حسن) لم يرد في نقل المزي في تحفة الأشراف (رقم ٥٣٠).
(٨) المسند للبزار ـ الأزهرية ـ (٧١/ب).
(٩) مسند أبي يعلى (رقم ٢٧٦٩).
(١٠) مسند الإمام أحمد (٣/ ٢١٣)،
(١١) المعجم الأوسط للطبراني (٢/ ١٧٠/ب).
(١٢) المعجم الصغير للطبراني (رقم ١٥٤).
(١٣) الكامل لابن عدي (٢/ ١٦٨ ـ ١٦٩).

كلاهما: من طريق حمَّاد بن قيراط، عن أبي جعفر جسْر بن فرقد، عن يونس بن عبيد به.

وقال الطبراني عقبه في (الصغير): «لم يروه عن يونس، إلا جسْر وأبو عمارة الرازي. تفرَّد به عن جسْر ـ حماد بن قيراط، وعن أبي عمارة ـ عبد الحميد بن بيان الواسطي»[١].

وقال نحوه في (معجمه الأوسط)[٢].

وقال ابن عدي: «لم يرو إلا من هذا الطريق الذي ذكرته»[٣].

وابن عدي إنَّما ذكره من طريق حماد بن قيراط، عن جسر، عن يونس، كما سبق. لكن الطبراني ذكر له طريقًا آخر كما سبق عنه.

أمَّا حمَّاد بن قيراط فضعيف، كما قال غير واحد من أهل العلم[٤].

وأمَّا جَسْر بن فرقد القصاب، البصري، أبو جعفر. فضعفه جماعة[٥] وقال عنه الدارقطني ـ كما في سؤالات البرقاني له ـ: «متروك»[٦].

وهذا الذي قاله الدارقطني هو الراجح ـ عندي ـ لكثرة مناكير جسْر، التي ذكر بعضها من ترجموا له[٧].

---

(١) راجع تخريج الحديث.
(٢) راجع تخريج الحديث.
(٣) راجع تخريج الحديث.
(٤) انظر لسان الميزان (٢/ ٣٥٢).
(٥) انظر لسان الميزان (٢/ ١٠٤ ـ ١٠٥).
(٦) سؤالات البرقاني للدارقطني (رقم ٧٠).
(٧) الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٠٣)، والكامل لابن عدي (٢/ ١٦٨ ـ ١٧٠، ١٥٠ ـ ١٥١).

وقد ذكر ابن عدي أنَّ بعضهم أخطأ فروى هذا الحديث عن حماد بن قيراط، عن أبي جعفر ـ فقال الرازي. ظنًا منه أنَّ أبا جعفر هذا هو عيسى بن ماهان الرازي، وليس كذلك، فأبو جعفر كنية جسر بن فرقد، كما بينه ابن عدي[1].

أمَّا الطريق الأخرى التي ذكرها الطبراني، فلم أجد لأبي عمارة الرازي ترجمة، ولم أستطع تعيينه.

أمَّا عبد الحميد بن بيان بن زكريا الواسطي، أبو الحسن السكري، (ت٢٤٤هـ)، فقال عنه الحافظ: «صدوق»[2].

وقد ذكر المزي في (تهذيب الكمال) في ترجمة عبد الحميد بن بيان، أنَّ من شيوخه: أبا عمارة الرازي[3].

الخامس: محمد بن جُحادة، فيما يزعمه مفضل بن صالح.

أخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط)[4] وموفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، شيخ الحنابلة، صاحب (المغني) (ت٦٢٠هـ)، في كتابه (المتحابين في الله)[5].

كلاهما من طريق: محمد بن خُشَيْش، عن مفضل بن صالح، عن محمد بن جحادة، عن الحسن، عن أنس رضي الله عنه.

---

(١) الكامل لابن عدي (٢/١٦٨ ـ ١٦٩).
(٢) التقريب (رقم ٣٧٥٤).
(٣) تهذيب الكمال ـ خط ـ (٢/ ٧٦٥).
(٤) المعجم الأوسط للطبراني (٢/ ٣٠٤/أ).
(٥) المتحابين، لابن قدامة (رقم ٦٣).

وقال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن ابن جحادة إلا المفضل بن صالح»[1].

ومحمد بن خُشَيْش، هو: محمد بن عبد الرحمن بن خُشَيْش الرُّواسي الكوفي[2]. قال عنه ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل): «كتبنا فوائده في سنة ست وخمسين ومائتين، لنسمع منه، فلم يُقْضَ لنا السماع منه، وهو صدوق»[3].

المفضل بن صالح الأسدي، النخاس، الكوفي، قال الحافظ: «ضعيف»[4].

فلا يصح هذا الإسناد إلى محمد بن جُحادة.

ومحمد بن جُحادة، (ت١٣١هـ)، قال عنه الحافظ: «ثقة»[5].

وبهذا يتضح أنَّ الحديث إنما يصح عن الحسن من طريق: المبارك بن فضالة، وأشعث بن عبد الملك، وعمران بن داور القطان.. فقط.

---

(١) المعجم الأوسط (٢/ ٣٠٤/أ).

(٢) الإكمال لابن ماكولا (٣/ ١٥١).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٢٤٨)، ونسبه ابن أبي حاتم إلى جده، فقال: «محمد بن خشيش»، ونسبه كاملاً في المصدر السابق: الإكمال لابن ماكولا.

(٤) التقريب (رقم ٦٨٥٤).

(٥) التقريب (رقم ٥٧٨١).

الحديث التاسع:

للحسن عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «لا يبع حاضر لباد، وإن كان أخاه أو أباه».

وفي لفظ: «نهى أن يبيع حاضر لباد...».

أخرجه أبو داود[1] والنسائي في (الصغرى)، و(الكبرى)[2] والبزار في (مسنده)[3] وأبو يعلى في (مسنده)[4] والبيهقي في (السنن الكبرى)[5].

كلهم من طريق محمد بن الزبرقان، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

بل أشار البزار إلى تفرد محمد بن الزبرقان بهذا الحديث من هذا الوجه، حيث قال: «هكذا رواه محمد بن الزبرقان عن يونس، ورواه غير محمد بن الزبرقان، عن يونس، عن محمد بن سيرين، عن أنس»[6].

بينما أخرج النسائي في (الكبرى) و (الصغرى) هذا الحديث، من طريق سالم بن نوح، عن يونس بن عبيد، عن محمد بن سيرين، عن أنس رضي الله عنه[7]، كما ذكر البزار.

لكن قال النسائي في (الكبرى) عقب رواية سالم بن نوح

---

(١) سنن أبي داود (رقم ٣٤٤٠).
(٢) السنن الصغرى للنسائي (رقم ٤٤٩٢) والكبرى (رقم ٦٠٨٣).
(٣) مسند البزار - الأزهرية - (٧٠/ب).
(٤) مسند أبي يعلى (رقم ٢٧٦٨)،
(٥) السنن الكرى (٥/ ٣٤٦).
(٦) مسند البزار - الأزهرية - (٧٠/ب).
(٧) السنن الصغرى للنسائي (رقم ٤٤٩٣)، والكبرى (رقم ٦٠٨٤).

هذه: «سالم بن نوح ليس بالقوي[1] ومحمد بن الزبرقان أحب إليَّ منه»[2].

كذا قال النسائي، مع أن لرواية سالم بن نوح هذا مُتابعات صحيحة، في صحيح مسلم، وغيره[3]!

وكذلك فإن محمد بن الزبرقان متابع أيضًا[4]!

فيبدو أن كلا الوجهين صحيح[5]: عن الحسن، وابن سيرين، كلاهما: عن أنس رضي الله عنه.

وقد تكلم الدارقطني عن علل هذا الحديث في (علله)، وأطال وأبدع كعادته، وعرض طرق الحديث، ولم يرجح أو يوهم، إلا أنه رجَّح رواية من الروايات عن الثوري خاصة، فكأن الدارقطني يرى صحة تلك الوجوه، خاصة وقد ذكر لكل وجه منها متابعات عدة، كما سبقت الإشارة إليه[6].

---

(١) سالم بن نوح بن أبي عطاء البصري، أبو سعيد العطار (ت بعد ٢٠٠ هـ). قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٢٨٥): «صدوق له أوهام».

(٢) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٦٠٨٤).

(٣) انظر: صحيح مسلم (١١٥٨/٣ رقم ١٥٢٣)، ومصنف عبد الرزاق (رقم ١٤٨٧١)، ومصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٢٤٣ رقم ٢٠٩٠٥)، ـ ويبدو أن فيه خطأ، صوابه في علل الدارقطني، كما سيأتي ـ وانظر: شرح معاني الآثار للطحاوي (٤/ ١٠)، وعلل الدارقطني (٤/ ١٧/ أ).

(٤) انظر أطراف الغرائب والأفراد، لابن طاهر (٧٢/ أ)، وعلل الدارقطني (٤/ ١٧/ أ)، وجزء منتخب حديث يونس بن عبيد لأبي نعيم (١٤٠/ أ)، وقد وقع خلط في مخطوطة علل الدارقطني، قدِّمت فيها صفحات على صفحات! ومن ذلك: أنه بتر كلام الدارقطني عن هذا الحديث فجاء بنهاية (٤/ ١٧/ أ)، ولم يكتمل كلامه إلا في بداية (٤/ ٣٦/ ب)!!!

(٥) انظر ما يدل على ذلك في علل الدارقطني (٤/ ٣٦/ ب)، وذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم (٢/ ٩٤).

(٦) علل الداقطني (٤/ ١٧/ أ، ٣٦/ ب)، وراجع التعليقة السابقة والتي قبلها هنا.

أمّا يحيى بن معين فقال في (تاريخه): «أبو همام الأهوازي (وهو محمد بن الزبرقان) روىٰ عن يونس، عن الحسن، عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: لا يبيع (كذا) حاضرٌ لباد. (قال يحيى:) إنما هو عن يونس عن الحسن عن النبي ﷺ. (قال يحيى:) أبو همام لم يكن صاحب حديث، ولكن لا بأس به»[1].

وهذا كلامٌ جليل، لإمامٍ يُخْضَعُ له!

لٰكن ماذا يُقال عن متابعة محمد بن الزبرقان المشار إليها؟!

(١) التاريخ ليحيى بن معين (رقم ٤٣١٨).

الحديث العاشر:

للحسن عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الجنة لتشتاق إلى ثلاثة: علي وعمَّار وسلمان».

أخرجه الترمذي[1] والبزار في (مسنده)[2] وأبو يعلى في (مسنده)[3] والطبراني في (المعجم الكبير)[4] وابن حبان في (المجروحين)[5] وابن عدي في (الكامل)[6] وأبو الحسين عبد الوهاب بن الحسن بن الوليد الكلابي الدمشقي، المعروف بأخي تبوك، (ت٣٩٦هـ)، في (مسنده)[7] والحاكم في (المستدرك)[8] وأبو نعيم في (ذكر أخبار أصبهان)[9] وأبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، الملقب بقوام السنة، (ت٥٣٥هـ)، في كتابه (سير السلف)[10] وابن عساكر في (تاريخ دمشق)[11] وابن الجوزي في (العلل المتناهية)[12] وابن الدُّبَيْثِي في (ذيل تاريخ بغداد)[13] والمزي في (تهذيب الكمال)[14].

---

(١) جامع الترمذي (رقم ٣٧٩٧).
(٢) مسند البزار ـ الأزهرية ـ (٧٣/ب).
(٣) مسند أبي يعلى (رقم ٢٧٧١).
(٤) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٠٤٤).
(٥) المجروحين (١٢١).
(٦) الكامل، لابن عدي (٢/ ٣١٥).
(٧) انظر منتخب مسند أخي تبوك (رقم ٢١).
(٨) المستدرك (٣/ ١٣٧).
(٩) ذكر أخبار أصبهان (١/ ٤٩).
(١٠) سير السلف، لأبي القاسم التيمي (٤٤٧ ـ ٤٤٨).
(١١) تاريخ دمشق، لابن عساكر ـ خط ـ (٧/ ٤٠٩، ٤١٠).
(١٢) العلل المتناهية، لابن الجوزي (رقم ٤٥٩).
(١٣) انظر المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي، للذهبي (٢٧ ـ ٢٨ رقم ٩٣).
(١٤) تهذيب الكمال للمزي ـ خط ـ (٣/ ١٦٠٤).

كلهم من طريق الحسن بن صالح، عن أبي ربيعة الإيادي، عن الحسن البصري، عن أنس رضي الله عنه.

والحسن بن صالح بن صالح بن حَيّ - وهو حيان - بن شُفَيّ الهمداني، الثوري، (ت١٦٩هـ)، قال الحافظ: «ثقة فقيه عابد، رمي بالتشيع»[(١)].

أمَّا أبو ربيعة الإيادي فاختلف في تعيينه اختلافًا قويًا!

فذهب ابن حبان إلى أنه إسماعيل بن مسلم المكي، مستدلاً على ذلك، بما أسنده، قال: «أنبأنا الحسن بن سفيان[(٢)]: حدثنا نصر بن علي الجهضمي[(٣)] عن أبي أحمد الزبيري، عن الحسن بن صالح، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن مثله - يعني الحديث - إلا أنه قال: عمار وسلمان وبلال.

فسمَّاه الزُّبَيْريُّ، وكناه هؤلاء»[(٤)].

وأورد الذهبي هذا الحديث، وكلام ابن حبان، في ترجمة إسماعيل بن مسلم، من كتابه (الميزان)[(٥)].

بينما أعلَّ ابن الجوزي هذا الحديث، في كتابه (العلل المتناهية) بأبي ربيعة، قال: «اسمه زيد بن عوف، ولقبه فهد»[(٦)].

---

(١) التقريب (رقم ١٢٥٠).

(٢) الحسن بن سفيان بن عامر الشيباني النسوي، صاحب المسند، ولد سنة بضع وثمانين ومائتين، وتوفي سنة (٣٠٣هـ).
قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٥٧ - ١٦٢): «الإمام الحافظ الثبت».

(٣) نصر بن علي بن نصر بن علي الجَهْضَمي، (ت٢٥٠هـ أو بعدها).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٧١٢٠): «ثقة ثبت، طلب للقضاء فامتنع».

(٤) المجروحين لابن حبان (١/ ١٢١).

(٥) ميزان الاعتدال (١/ ٢٤٩ - ٢٥٠).

(٦) العلل المتناهية، لابن الجوزي (١/ ٢٨٤ رقم ٤٥٩).

وأخطأ ابن الجوزي في ذلك!

فزيد بن عوف أبو ربيعة متأخر عن أن يروي عن الحسن البصري، وإنما يروي عن حماد بن سلمة وطبقته، ولو كان هو راوي الحديث، فإنه متروك متَّهم[1]. لكنه ليس براويه، كما ظنَّه ابن الجوزي!

وأبو ربيعة الإيادي من رجال الكتب الستة، فقد أخرج حديثه الترمذي، كما سبق. فلا بد أنه مترجم في (تهذيب الكمال)، وتهاذيبه. . . وهو كذلك.

فقد ترجم له المزي في (تهذيب الكمال)، في قسم الكُنى من كتابه. فقال: «أبو ربيعة الإيادي: ذكر أبو عبد الله ابن منده أنَّ اسمه عمر بن ربيعة. روى عن الحسن البصري (ت)، وعبد الله بن بريدة (د ت ق). وروى عنه الحسن بن صالح (ت)، وشريك بن عبد الله (د ت ق)، وعلي بن صالح بن حي، ومالك بن مغول. .»[2].

ثم أسند المزي الأحاديث الثلاثة التي له في السنن، كما رمز لها، ثم قال: «هذا جميع ما له عندهم»[3].

فأخذ الحافظ كلام المزي كما هو في (تهذيب التهذيب)، فاختصره، ونقل مما نقله المزي: أنَّ الترمذي حسَّن بعض أفراده[4].

ومما حسَّنه الترمذي: حديثه هذا الذي نتكلم عنه، فقال: «حسن غريب»[5]، وكذلك قال عن حديث آخر: «حسن

---

(١) انظر لسان الميزان (٢/ ٥٠٩).
(٢) تهذيب الكمال للمزي ـ خط ـ (٣/ ١٦٠٤).
(٣) تهذيب الكمال للمزي ـ خط ـ (٣/ ١٦٠٤).
(٤) تهذيب التهذيب (١٢/ ٩٤).
(٥) جامع الترمذي (رقم ٣٩٩٧).

غريب»[1]، بينما قال عن حديث ثالث: «غريب»[2].. فقط. هذا ما له في جامع الترمذي، وهو ينتظم الأحاديث الثلاثة التي ذكرها المزي.

وفات الحافظ: أنَّ الحاكم صحح إسناد حديثه أيضًا، وهو حديثه الذي نتكلم عنه. وصحح حديثًا آخر له كذلك[3].

فقال عنه الحافظ في التقريب: «مقبول»[4].

لكن فات الحافظ ما هو أجلّ من تصحيح الحاكم!

قال عثمان بن سعيد الدارمي في (تاريخه) عن يحيى بن معين: «وسألته عن [أبي][5] ربيعة، الذي يروي عنه شريك؟ فقال: كوفي ثقة»[6].

وقال ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل): «عمر بن ربيعة أبو ربيعة الإيادي: روى عن الحسن البصري، وابن بريدة، روى عنه الحسن وعلي ابنا صالح، ومالك بن مغول، وشريك.

سمعت أبي يقول ذلك.

وسألته عنه؟ فقال: منكر الحديث.

---

(١) جامع الترمذي (رقم ٣٧١٨)، وجاء في المطبوع أنه قال: «حسن»، وفي تهذيب الكمال (٣/ ١٦٠٤)، وتحفة الأشراف (رقم ٢٠٠٨)، أنه قال: «حسن غريب...».

(٢) جامع الترمذي (رقم ٢١٤٩).

(٣) المستدرك (٣/ ١٣٠، ١٣٧).

(٤) التقريب (رقم ٨٠٩٣).

(٥) سقطت كلمة (أبي) من مطبوع تاريخ الدارمي، فقال محققه: «لم أقف على ترجمته»! والتصويب من (الجرح والتعديل) كما تراه في الصلب قريباً.
ويؤيده ـ مع أنه لا يحتاج إلى تأييد ـ أنَّ الدارمي ذكر هذا السؤال تحت باب (الكنى)، فليت المحقق تنبه له!

(٦) تاريخ الدارمي (رقم ٩٤٨).

أخبرنا يعقوب بن إسحاق ـ فيما كتب إلي ـ قال: أخبرنا عثمان بن سعيد، قال: سألت يحيى بن معين، عن أبي ربيعة الذي يروي عنه شريك؟ فقال: كوفي ثقة»[1].

وما زلنا مع فوات الحافظ في (التهذيب)!

فقد ذكر البخاري أبا ربيعة الإيادي في (الكنى)، وأخرج له حديثه عن عبد الله بن بريدة، الذي رواه عنه شريك بن عبد الله النخعي[2].

وعندما ترجم ابن عبد البر لمن يكنى أبا ربيعة، في كتابه (الاستغنا في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى)، قال: «أبو ربيعة البصري: عن الحسن بن أبي الحسن، روى عنه الحسن بن صالح، لا يعلم له راوية غيره.

أبو ربيعة الكوفي: روى عن ابن بريدة، روى عنه شريك بن عبد الله بن القاضي»[3].

كذا فرَّق ابن عبد البر بينهما!

لكن ابن عبد البر بتفريقه هذا ـ معلنٌ عن عدم وجدانه لدلائل الجمع والاتفاق، ففرَّق المتفق في: الكنية، والنسبة: (الإيادي)، والطبقة: (أتباع التابعين)، والبلد: (الكوفة)، فجميع من روى عنه كوفيون!!

بل إن رواياته تدل على أنها من مصدر واحد!!!

فحديثنا هذا، أحد أحاديثه الثلاثة في (السنن).

---

(١) الجرح والتعديل (٦/١٠٩).

(٢) الكنى، للخباري (رقم ٢٧١)

(٣) الاستغنا، لابن عبد البر (رقم ١٦٣٢، ١٦٣٣).

وحديثه الثاني: هو حديث شريك بن عبد الله القاضي[1]، عن أبي ربيعة الإيادي، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله أمرني أن أحب أربعة، وأخبرني أنَّه يحبهم. قيل: يا رسول الله، سمهم لنا؟ قال: عليٌّ منهم - يقول ذلك ثلاثًا - أبو ذر، والمقداد، وسلمان، أمرني بحبهم، وأخبرني أنه يحبهم».

أخرجه الإمام أحمد في (مسنده)، وفي (فضائل الصحابة)[2] والبخاري في (الكنى)[3] والترمذي، وقال: «حسن [غريب]، لا نعرفه إلا من حديث شريك»[4]. وأخرجه ابن ماجه[5] وعبد الله بن أحمد في (زوائده على فضائل الصحابة)[6] والحاكم وصححه[7] وأبو نعيم في (حلية الأولياء)[8] وأبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن الطيب الواسطي، المعروف بابن المغازلي (ت٤٨٣هـ)، في (مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه)[9] وابن عساكر في (تاريخ دمشق)[10]، والمزي في (تهذيب الكمال)[11].

---

(١) شريك بن عبد الله النخعي الكوفي، القاضي بواسط، ثم الكوفة، أبو عبد الله، (ت ٧ - أو - ١٧٨هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٢٧٨٧): «صدوق، يخطىء كثيراً، تغيَّر حفظ مند ولي القضاء، وكان عادلاً فاضلاً عابداً، شديداً على أهل البدع».
(٢) مسند الإمام أحمد (٥/ ٢٥٦)، وفضائل الصحابة له (١١٧٦، ١١٨١).
(٣) الكنى للبخاري (رقم ٢٧١).
(٤) جامع الترمذي (رقم ٣٧١٨) والزيادة بين معكوفتين: من تحفة الأشراف (رقم ٢٠٠٨)، وتهذيب الكمال - خط - (٣/ ١٦٠٤).
(٥) سنن ابن ماجه (رقم ١٤٩)،
(٦) فضائل الصحابة للإمام أحمد (رقم ١١٠٣).
(٧) مستدرك الحاكم (٣/ ١٣٠).
(٨) حلية الأولياء (١/ ١٧٢).
(٩) مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، لابن المغازي (رقم ٣٣١ - ٣٣٣).
(١٠) تاريخ دمشق - خط - (٧/ ٤٠٩).
(١١) تهذيب الكمال (٣/ ١٦٠٤).

هذا هو حديث شريك، عن أبي ربيعة الإيادي.

فإذا به حديث في فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وبقيّة من خصِّهم الروافض بالمحبة من أصحاب النبي ﷺ[1]، لزعمهم أنهم تخلفوا عن بيعة أبي بكر رضي الله عنه، وأنهم كانوا مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه في حروبه.

وكذا الحديث السابق، الذي يرويه الحسن بن صالح، عن أبي ربيعة، عن الحسن، عن أنس.

والحديثان من مفاريد أبي ربيعة الإيادي، كما حكم به الحفّاظ الأئمة!

والحديثان يعلنان أنهما من كيس واحد، ومن جَعْبَة الروافض.

فلا جرم أنَّ ابن أبي حاتم وأباه ـ رحمهما الله ـ أتقنا هذه الترجمة، وجوّداها، أكثر من غيرهما.

فالرجل واحد، واسمه ما ذكر ابن أبي حاتم وأبوه، وهو: عمر بن ربيعة. ولعل دليلهما على اسمه يتضح ويظهر لو وقفنا على رواية علي بن صالح عنه[2]، أو مالك بن مغول. فقد ذكراهما فيمن روى عن أبي ربيعة، ولم أقف على ما روياه عنه.

فهما ـ أعني: ابن أبي حاتم وأباه ـ معهما زيادة علم، لوَّحا بطرف منها، وهو رواية علي بن صالح ومالك بن مغول عن أبي ربيعة.

---

(١) انظر منهاج السنة النبوية، لابن تيمية (٧/ ١٧٢) (٨/ ٢٤٩، ٣١٧)، ودراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين، للدكتور: أحمد محمد أحمد جلي (٢٤٠).

(٢) وقفت على رواية لعلي بن صالح عن عمر بن ربيعة، لكنه ذكره باسمه دون كنيته، فليس فيها دليل.
انظر حديث أبي الفضل الزهري (٩٠/ب ـ ٩١/أ رقم ٤٣٧).

ومن عنده زيادة علم مقدَّم على غيره، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.. كما يقال!

أمَّا ما قاله ابن حبان، من أنَّ أبا ربيعة الإيادي هو إسماعيل بن مسلم المكي، وما استدل به من الرواية؛ فهو مشكل حقًا!

فالرواية تؤيده، كما ذكر.

والنَّسَبُ يؤيده أيضًا!

فإسماعيل بن مسلم المكي مَوْلىً للأزد[1]، وإياد وإن كان الأشهر فيها أنها المنسوبة إلى إياد بن نزار بن معد بن عدنان[2]، وليست الأزد عدنانية كما هو معلوم، بل الأزد يمنية قحطانية[3]. إلا أنَّه في الأزد أيضًا بطن يقال له: إياد[4]، وهم منتسبون إلى: إياد بن سُوْد بن الحُجْر بن عمران بن عمرو مُزَيقاء بن عامر بن ماء السماء بن حارثة بن امرىء القيس بن ثعلبة بن مازن ابن الأزد[5].

فيُحتَمَل أن يكون إسماعيل بن مسلم أزديًا إياديًا.. مولاهم، ولا تناقض بين النَّسَبين على هذا.

غير أنَّ إسماعيل بن مسلم ليس يكنى أبا ربيعة، وإنما كنيته أبو إسحاق، كما نص عليه أهل العلم[6].

---

(١) انظر التاريخ الأوسط للبخاري ـ المطبوع باسم الصغير ـ (١/ ٧٨)، وتهذيب الكمال (٣/ ٢٠٣).

(٢) الأنساب للسمعاني (٢/ ٣٩٧).

(٣) الأنساب للسمعاني (١/ ١٨٠).

(٤) انظر: مختلف القبائل ومؤتلفها، لابن حبيب (٤٩)، والإيناس بعلم الأنساب للوزير ابن المغربي (٢٥).

(٥) انظر نسب معد واليمن الكبير، لابن الكلبي (٢/ ٤٦٦، ٤٧٠)، والنسب لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٩٤)، وجمهرة أنساب العرب، لابن حزم (٣٧١).

(٦) انظر طبقات ابن سعد (٧/ ٢٧٤)، والكنى لمسلم ـ خط ـ (٢)، وتهذيب الكمال للمزي (٣/ ١٩٨)، والتهذيب (١/ ٣٣١).

ثم إنَّ ترجمة ابن أبي حاتم قاطعة في أنه يفارقه عن إسماعيل بن مسلم، بل لقد سمَّاه باسمه: (عمر بن ربيعة)

وأمَّا دليل ابن حبان فلا أستبعد دخول الوهم فيه، على من ذكره!

فقد أسند ابن حبان عن شيخه الحسن بن سفيان، عن نصر بن علي الجهضمي، عن أبي أحمد الزبيري، عن الحسن بن صالح، عن إسماعيل بن مسلم، فسمَّاه: إسماعيل بن مسلم. قال ابن حبان ـ كما سبق ـ: «فسمَّاه الزبيري ـ يعني: أبا أحمد ـ وكنَّاه هؤلاء»[1].

لكن ابن حبان مُخَالَفٌ، هو أو شيخه، على هذا التصريح باسم أبي ربيعة، والذي نسبه ابن حبان إلى أنه من أبي أحمد الزبيري.

فقد أسند البزار هذا الحديث عن شيخه: نصر بن علي الجهضمي، عن أبي أحمد الزبيري، عن الحسن بن صالح، عن أبي ربيعة الإيادي[2]. كذا رواه البزار عن شيخ شيخ ابن حبان، من طريق الزبيري، فلم يسم أبا ربيعة بإسماعيل بن مسلم!

بينما أخرجه ابن عساكر أيضًا من طريق عمر بن شبه النمري، عن أبي أحمد الزبيري، عن الحسن بن صالح، عن أبي ربيعة[3]؛ كذا، ولم يُسَمِّه أيضًا!

لذلك فإني أزعم أن تسمية راوي هذا الحديث، وهو أبو ربيعة الإيادي، بإسماعيل بن مسلم ـ وهم! أحسبه من شيخ ابن حبان: الحافظ الحسن بن سفيان النسوي.

---

(١) انظر ما تقدم (٦٦١).
(٢) مسند البزار ـ الأزهرية ـ (٧٣/ب).
(٣) تاريخ دمشق ـ خط ـ (٧/ ٤١٠).

ويصفو بعد ذلك، أقوى الأقوال وأرجحها في ترجمة أبي ربيعة الإيادي، وهي: ترجمة ابن أبي حاتم وأبيه.

وبعد هذا.. نعود إلى درجة أبي ربيعة عمر بن ربيعة الإيادي من الجرح والتعديل:

فقد سبق أنَّ ابن معين وثَّقه، وحسَّن الترمذي ما استغربه من حديثه، وصحح الحاكم إسناد حديثيه اللذين حسنهما الترمذي.

لكن أبا حاتم الرازي قال عنه: «منكر الحديث» كما سبق.

وصدق أبو حاتم!!

فتفرّدُ هذا الكوفي بحديث عن الحسن البصري، دون باقي تلامذة الحسن والملازمين له، وكونه في فضل من رضي عنهم الشيعة دون غيرهم من الأصحاب رضي الله عنهم أجمعين.

ثم تفرّده عن عبد الله بن بريدة أيضًا، دون كبار الآخذين عنه، وبحديث في فضل علي رضي الله عنه، ومن رضي الشيعة عنهم أيضًا.

وفي الحديثين نكارة لا تخفى، واختصاصٌ وانتقاءٌ لأشخاص معينين من الصحابة رضي الله عنهم - يثير الريبة، ويبعث على الشك.

تفرُّدُ هذا الكوفي بهذين الحديثين، وفيهما فضائل باهرة لا أحسبها - لو صحت - سيتفرَّد بها دون باقي الأمة، بل ودون باقي شيعة علي رضي الله عنه.

وفي اللفظ ما لا يُطمْئن: «تشتاق الجنة...»، و: «إن الله يحب أربعة، وأمرني بحبهم: عليٌّ منهم، عليٌّ منهم، عليٌّ منهم...».

ليس على هذا نور النبوة!!

وصدق أبو حاتم ثم صدق: هذان حديثان منكران!!

وليس أصحاب محمد ﷺ أجمعون رضي الله عنهم بحاجة إلى ما لا يصح، للدلالة على فضلهم ومناقبهم. فضلاً عن ساداتهم الكبار، وأقول: وعلي منهم، وعلي منهم، وعلي منهم... رضي الله عنه، وعمار بن ياسر، والمقداد، وسلمان.. رضوان الله عليهم وعلى الصحب أجمعين.

وليس أبو حاتم وحده صدق، في إنكار حديثي أبي ربيعة هذين، فابن حبان الذي ذكر هذا الحديث في مناكير إسماعيل بن مسلم، وابن الجوزي الذي ذكره في الواهيات، كلاهما قد أنكر الحديث، وإن لم يُوَفَّقا في تعيين اسم أبي ربيعة!

فالحديث منكر عند هؤلاء، وكذلك أراه!

والله أعلم.

الحديث الحادي عشر:

للحسن عن أنس رضي الله عنه قال «قال رسول الله ﷺ: «ما من حافظين رفعا إلى الله ما حفظا، من ليل أو نهار، فيجد الله في أول الصحيفة وفي آخر الصحيفة خيرًا؛ إلا قال: أشهدكم أني قد غفرت لعبدي ما بين طرفي صحيفته».

أخرجه الترمذي(١) والبزار في (مسنده)(٢) وأبو يعلى في (المسند)(٣) وابن حبان في (المجروحين)(٤) وابن عدي في (الكامل)(٥) وأبو طاهر المخلّص في (الفوائد): بانتقاء ابن أبي الفوارس(٦) وأخرجه أبو القاسم التيمي في (الترغيب والترهيب)(٧) وابن الجوزي في (العلل المتناهية)(٨) وابن عساكر في (تاريخ دمشق)(٩).

كلهم من طريق: مبشر بن إسماعيل، عن تمام بن نجيح، عن الحسن، عن أنس رضي الله عنه.

قال البزار عقبه «لا نعلم رواه عن الحسن عن أنس غير تمام، وهو صالح، ولم يتابع عليه، ولم يرو هذا الحديث غيره، تفرد به أنس»(١٠).

وقال ابن عدي: «وهذا لا أعلم يرويه عن الحسن غير تمام»(١١).

---

(١) جامع الترمذي (رقم ٩٨١).
(٢) انظر كشف الأستار، حيث اعتبره الهيثمي من الزوائد! (رقم ٣٢٥٢).
(٣) مسند أبي يعلى (رقم ٢٧٦٧).
(٤) المجروحين لابن حبان (١/ ٢٠٤).
(٥) الكامل (٢/ ٨٤).
(٦) الفوائد للمخلص، ـ مجموع ٢١ ـ الأول منه (١٣٨/ب).
(٧) الترغيب والترهيب، للتيمي (رقم ١٩٤٤).
(٨) العلل المتناهية، لابن الجوزي (رقم ٢٨، ١٣٢٠).
(٩) تاريخ دمشق ـ خط ـ (٣/ ٥٢٣ ـ ٥٢٤).
(١٠) انظر كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي (٤/ ٨٣ رقم ٣٢٥٢).
(١١) الكامل، لابن عدي (٢/ ٨٤).

قلت: مُبشِّر بن إسماعيل الحلبي، أبو إسماعيل، الكلبي، مولاهم، (ت٢٠٠هـ). قال الحافظ: «صدوق»[(١)].

والحديث أعلَّه ابن حبان، وابن عدي، وابن الجوزي: بتمام بن نجيح الأسدي الدشمقي، نزيل حلب. قال عنه الحافظ: «ضعيف»[(٢)].

وفي تمام بن نجيح خلاف: فبينما وثقه ابن معين[(٣)]، يقول ابن حبان: «منكر الحديث جدًا، يروي أشياء موضوعة عن الثقات، كأنه المتعمِّد لها»[(٤)].

ووصفه غير واحد من النقّاد أنَّه: «منكر الحديث»[(٥)].

وهذا هو الأعدل فيه عندي، فهو صاحب حديث: «أصل كل داءٍ البَرَدَةُ»[(٦)]! فقد ثبت عنه من غير وجه[(٧)]، وهو منكر جدًا!!

فالراجح عندي أنَّ هذا الحديث شديد الضعف، وكفى بتفرّد تمام بن نجيح به - حتى ولو كان: «ضعيفًا» فقط - دلالةً على نكارة هذا الحديث!

---

(١) التقريب (رقم ٦٤٦٥).
(٢) التقريب (رقم ٧٩٨).
(٣) التاريخ، لابن معين (رقم ٥١٣٠).
(٤) المجروحين، لابن حبان (١/ ٢٠٤).
(٥) انظر: الجرح والتعديل (٢/ ٤٤٥)، والضعفاء للعقيلي (١/ ١٦٩)، والتهذيب (١/ ٥١١).
(٦) أخرجه العقيلي في الضعفاء (١/ ١٦٩)، وابن حبان في المجروحين (١/ ٢٠٤)، وابن عدي في الكامل (٢/ ٨٤)، وانظر المقاصد الحسنة للسخاوي (رقم ١٢٠).
والبَرَدَةُ: التُّخَمَةُ. ورُوي فيها بإسكان الراء «البَرْد».
(٧) وازن بين كلام ابن عدي في الكامل (٢/ ٨٤)، وطريق الحديث عند العقيلي (١/ ١٦٩).

الحديث الثاني عشر:

للحسن عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «يُجاء بابن آدم يوم القيامة، كأنه بَذَجٌ، فيوقف بين يدي الله عز وجل. فيقول الله له: أعطيتك، وخوَّلتك، وأنعمت عليك، فما صنعت؟ فيقول: يا رب، جمعته، وثمَّرته، فتركته أكثر ما كان، فارجعني آتك به! فيقول له: أرِني ما قدَّمت؟ فيقول: يا رب، جمعته وثمرته، فتركته أكثر ما كان، فارجعني آتك به. فإذا عبدٌ لم يُقَدِّم خيرًا، فَيُمضى به إلى النار».

والبذج: ولد الضأن، يعني من الذل[1].

أخرجه الترمذي[2]، وعبد الله بن المبارك في (الرقائق)، من رواية نعيم بن حماد عنه[3]، وأخرجه هنَّاد بن السري (ت٢٤٣هـ) في (الزهد)[4].

كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن وقتادة، كلاهما: عن أنس رضي الله عنه.

وإسماعيل بن مسلم، تقدَّم أنه ضعيف.

ولذلك تعقب الترمذي الحديث بقوله: «قد روى هذا الحديث غير واحد عن الحسن: قوله، ولم يسندوه. وإسماعيل بن مسلم يُضَعَّف في الحديث من قبل حفظه»[5].

أمّا ما أعلّ به الترمذي الحديث من المخالفة، وهي أن غير واحد من تلاميذ الحسن رووا الحديث عن الحسن موقوفًا عليه، ولم يرفعوه:

---

(١) انظر: غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام(١/ ١٦٤ ـ ١٦٥).
(٢) جامع الترمذي (رقم ٢٤٢٧).
(٣) الزهد لابن المبارك، رواية نعيم (رقم ٣٩٤).
(٤) الزهد لهناد (رقم ٨٥٤).
(٥) جامع الترمذي (رقم ٢٤٢٧).

فهو ما أخرجه أسد بن موسى القرشي الأموي، المقلب بـ (أسَدِ السنة)، (ت٢١٢هـ)، في كتاب (الزهد).

قال أسد بن موسى: «حدثنا حماد بن سلمة، عن حميد وثابت، عن الحسن، قال: يوقف ابن آدم يوم القيامة كأنه بذج...»[١] ـ الحديث، موقوفًا على الحسن.

وإسناده صحيح إلى الحسن من رواية غير ما واحد من تلامذة الحسن: حميد وثابت، كما قال الترمذي.

ووجدت أيضًا مصداق كلام الترمذي ـ وهو المُصدِّق ـ في رواية علَّقها ابن أبي حاتم في (تفسيره)، حيث قال في تفسير سورة (الأنعام): «ذُكر عن أبي داود، عن أبي حرة، عن الحسن، أنه قال:..»[٢] ـ وذكره.

وعزاه السيوطي في (الدر المنثور) إلى تفسير عبد بن حميد أيضًا[٣].

وأبو حرَّة واصل بن عبد الرحمن وحده مقدَّم على إسماعيل بن مسلم، وقد تقدمت ترجمته.

لكن رُوي هذا الحديث عن الحسن مرسلاً أيضًا.

قال أسد بن موسى في كتاب (الزهد): «حدثنا مبارك بن فضالة، عن الحسن، عن النبي ﷺ، قال: يؤتى يوم القيامة بابن آدم كأنه بذج..»[٤] ـ الحديث مرسلاً.

وهذا إسناد حسن إلى الحسن البصري، لعنعنة المبارك بن فضالة في إسناده.

---

(١) الزهد لأسد بن موسى (رقم ٨٢).
(٢) تفسير ابن أبي حاتم سورة الأنعام (رقم ٦١٧).
(٣) الدر المنثور للسيوطي (٣/ ٣٢٣).
(٤) الزهد لأسد بن موسى (رقم ٩٤).

وقال الحسين المروزي[1] في زوائده على كتاب (الزهد) لابن المبارك: «أخبرنا الفضل بن موسى[2] قال: أخبرنا حزم بن مهران، قال: سمعت الحسن، ذكر عن النبي ﷺ، قال: يجاء بابن آدم يوم القيامة، كأنه بذج..»[3]. ـ الحديث.

وحزم بن مهران، هو حزم بن أبي حزم القطعي، تقدَّم أنَّه ثقة.

فالإسناد إلى الحسن صحيح! وبقيت فيه علة الإرسال.

ومع ذلك فإن في هذا الإرسال تَقْوِيَةً لرواية إسماعيل بن مسلم، من حيث إثبات أنَّ الحديث منسوب إلى النبي ﷺ، لا أنه مقطوع من قول الحسن فقط.

ثم روى هذا الحديث غير الحسن البصري، عن أنس، فرفعه!

قال أبو يعلى في (المسند): «حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل[4]:

---

(١) الحسين بن الحسن بن حرب السُلمي، أبو عبد الله المروزي، نزيل مكة، (ت٢٤٦هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٣١٥): «صدوق».

(٢) الفضل بن موسى السِّيناني، أبو عبد الله المروزي، (ت١٩٢هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥٤١٩): «ثقة ثبت، ربَّما أغرب».

(٣) الزهد، لابن المبارك (رقم ١٠٠٩).

(٤) إسحاق بن أبي إسرائيل: إبراهيم بن كامَجْرا، أبو يعقوب المروزي، نزيل بغداد، (ت٢٤٥هـ، وقيل: ٢٤٦هـ)، وله خمس وتسعون سنة.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٣٣٨): «صدوق، تكلم فيه لوقفه في القرآن».
لكن خالفه الذهبي فقال: «الإمام الحافظ الثقة» ـ سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٧٦).
ومن نظر في ترجمة الرجل، علم أنَّ كلمة النقاد في دينه وورعه وحفظه=

حدثنا الحجاج[1] عن الربيع بن صبيح[2]: حدثنا يزيد الرقاشي[3] عن أنس بن مالك رضي الله عنه...»[4] - فذكره.

وأخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء) من طريق أبي يعلى، فسمَّى حجاجًا الذي في إسناده: حجاج بن محمد[5]، فتنبَّه[6]!

فهذا إسناد ضعيف صالح للاعتبار.

وإسناد حديث إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أنس - صالح للاعتبار أيضًا، لعدم وهاء إسماعيل بن مسلم.

ثمَّ قوَّاه رواية المبارك بن فضالة وحزم القطعي، عن الحسن مرسلًا.

= متفقة، لا يرتابون في ذلك. إلا أنَّهم نقموا عليه قوله بالوقف في القرآن، وهو أنَّه كان يقول: القرآن كلام الله... فقط، ولا يقول: غير مخلوق.
قال الذهبي: «أدَّاه ورعه وجموده إلى وقف، لا أنه كان يتجهم كلا!».
ونقل الذهبي: أنه عندما نوظر في الوقف، قال: «لم أقل على الشك، ولكني أسكت كما سكت القوم قبلي».
فقال الذهبي: «الإنصاف في من هذا حاله: أن يكون باقياً على عدالته» - سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٧٧ - ٤٧٨).
والإمام أحمد إمام السنة يقول: «واقفي مشؤوم، إلا أنه صاحب حديث كيس» - تاريخ بغداد (٦/ ٣٥٩ - ٣٦٠).
وقال عنه أيضاً في (المسند): «شيخ ثقة» - انظر التهذيب (١/ ٢٢٤).

(١) حجاج بن محمد المصيصي، تقدَّمت ترجمته.

(٢) الربيع بن صبيح السعدي، البصري، (ت١٦٠هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٨٩٥): «صدوق سيء الحفظ، وكان عابداً مجاهداً».

(٣) يزيد بن أبان الرقاشي، أبو عمرو البصري، القاص، (ت١٢٠هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٧٦٨٣): «ضعيف زاهد».

(٤) مسند أبي يعلى (رقم ٤١٠٧).

(٥) حلية الأولياء (٦/ ٣١٠).

(٦) ظنَّه الهيثمي: حجاج بن أرطاة، وكذا محقق مسند أبي يعلى، انظر مجمع الزوائد (١٠/ ٢٢١)، وحاشية مسند أبي يعلى (٤/ ١٥٢).

بل وجدت من تابع إسماعيل بن مسلم في رواية الحديث عن قتادة، عن أنس.

لكنه توبع به موقوفًا!

قال أسد بن موسى في (الزهد): «حدثنا أبو هلال: حدثنا قتادة، عن أنس، قال: يوقف ابن آدم بين يدي الله عز وجل كأنه بذج...»[1] ـ الحديث موقوفًا.

وهذا إسناد قد يُحسَّن، لحال محمد بن سليم أبي هلال الراسبي، وتقدمت ترجمته.

أمّا وقفه الحديث، فلا أثر له على حديث من رفعه: أولاً: للينٍ في حديثه، وثانيًا: لأنه وإن كان موقوفًا فهو في حكم المرفوع، لأنه مما لا يقال بالرأي، وثالثًا: لأنه خالف من هُمْ أوثق منه ممن أرسلوا الحديث مرفوعًا إلى النبي ﷺ!

لذلك فإني أرى الحديث محفوظًا عن الحسن، عن أنس ـ مرفوعًا إلى النبي ﷺ، وأنه حسن لغيره.

---

(١) الزهد لأسد بن موسى (رقم ٨٣).

الحديث الثالث عشر:

حديث أشعث بن عبد الله الحُدّاني[1] عن الحسن، عن بعض أصحاب النبي ﷺ - قال: يعني: أنس بن مالك - قال: «دخلتُ - أو ربَّما دخلت - على رسول الله ﷺ، والحسن والحسين يتقلبان على بطنه، ويقول: ريحانتيّ من هذه الأمة.

ورأيت رسول الله ﷺ يخطب، والحسن بن عليّ على فخذه، ويقول: إني لأرجو أن يكون ابني هذا سيّدًا، وإني لأرجو أن يُصْلِح الله به بين فئتين من أمتي»[2].

أخرجه النسائي في (المناقب)[3] وفي (عمل اليوم والليلة)[4] والبزار في (المسند)[5] والضياء في (المختارة)[6].

كلَّهم من طريق خالد بن الحارث[7] عن أشعث[8] عن الحسن به.

---

(١) أشعث بن عبد الله بن جابر الحُدَّاني، الأزدي، البصري، يكنى أبا عبد الله، وهو الحُمْلي.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥٢٧): «صدوق».

(٢) هذا الحديث إنما ذكره مخرِّجوه على أنه حديثان، وهو كذلك. ولكن لكون إسناده واحداً، ومضمونه واحداً، وظاهره أنه مسموع في مجلس واحد، بدلالة إبهام الصحابي وتفسير الإبهام في كلا الحديثين - لذلك سقته مساقاً واحداً، ثم قد ساقه مساقاً واحداً راوٍ آخر، هو المبارك بن فضالة، كما ستراه - إن شاء الله - في مبحث أبي بكرة رضي الله عنه، إن قدّر الله لي إتمام مباحث الباب، وانظر مسند الإمام أحمد (٥/ ٥١) وسير أعلام النبلاء (١٣/ ١٩١).

(٣) المناقب للنسائي (رقم ٦٢، ٦٤).

(٤) عمل اليوم والليلة، للنسائي (رقم ٢٥٣).

(٥) مسند البزار - الأزهرية - (٧١/ ب).

(٦) المختارة للضياء (رقم ١٨٥٢).

(٧) خال بن الحارث بن عبيد بن سُلَيْم الهُجَيْمِي، أبو عثمان البصري، (ت١٨٦هـ)، وولد سنة (١٢٠هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٦١٩): «ثقة ثبت».

(٨) كذا جاء اسم الراوي (أشعث) مهملاً، ورجحت أنه ابن عبد الله الحُدَّاني. =

وزاد الضياء، فأخرجه من طريق معاذ بن معاذ[1] عن أشعث عن الحسن به[2].

لكن هذا الحديث وهمٌ من أشعث بن عبد الله الحُدّاني، خالف به جمعًا من تلامذة الحسن، رووه عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه! كما ستراه في مبحث أبي بكرة، إن شاء الله تعالى إتمام مباحث الموضوع مستقبلًا، لأنه بمبحث أبي بكرة رضي الله عنه أليق.

= ويشتبه به كثيراً: أشعث بن عبد الملك الحُمْراني.

وهنا يتطابقان! فكلاهما يروي عن الحسن، وكلاهما روى عنه خالد بن الحارث، ومعاذ بن معاذ!

وسوف ترى أسباب هذا الترجيح في مبحث أبي بكرة رضي الله عنه، إن شاء الله تعالى لي إتمام البحث.

(١) معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري، أبو المثنى البصري القاضي، (ت١٩٦هـ).

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٦٧٤٠): «ثقة متقن».

(٢) المختارة، للضياء (رقم١٨٥١).

الحديث الرابع عشر:

للحسن عن أنس رضي الله عنه، قال: «أُتي النبي ﷺ برجل قد شرب الخمر، فضربه بجريدتين: أربعين. وصنع ذلك أبو بكر رضي الله عنه، فلمَّا كان عمر رضي الله عنه، استشار الناس؟ فقال له عبد الرحمن بن عوف: أخفُّ الحدود ثمانين. ففعله».

أخرجه النسائي في (السنن الكبرى)[1] والبزار في (المسند)[2] وابن الجارود في (المنتقى)[3].

ثلاثتهم: من طريق شَبَابة بن سوار، قال: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه.

قال البزار عقبه: «هذا الحديث خطأ، إنَّما يروى عن شعبة، عن قتادة، عن أنس. وأحسب أن شبابة هو الذي أخطأ فيه»[4].

وشبابة بن سوَّار المدائني، أصله من خراسان، مولى بني فزارة، (ت٤ ـ أو ـ ٥ ـ أو ـ ٢٠٦هـ). قال عنه الحافظ: «ثقة حافظ، رمي بالإرجاء»[5].

قلت: لكن شبابة ـ كما قال البزار ـ تفرد بهذا الوجه عن شعبة، وخالفه بضعة رواةٍ عن شعبة، وغيرهم عن قتادة أيضًا!

فقد اتفق آدم بن أبي إياس[6]

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٥٢٧٣).
(٢) مسند البزار ـ الأزهرية ـ (٧١/أ).
(٣) المنتقى لابن الجارود (رقم ٨٣٠).
(٤) مسند البزار ـ الأزهرية ـ (٧١/أ).
(٥) التقريب (رقم ٢٧٣٣).
(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (رقم ٦٧٧٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/٣١٩).
آدم بن أبي إياس: عبد الرحمن العسقلاني، أصله خراساني، يكنى أبا حسن، نشأ ببغداد، (ت٢٢١هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٣٢): «ثقة عابد».

ومحمد بن جعفر غُنْدر[1] وخالد بن الحارث[2] وهاشم بن القاسم[3] وعبد الرحمن بن زياد[4] وحجاج بن محمد المصيصي[5] ويزيد بن هارون[6].

كلهم: عن شعبة، عن قتادة، عن أنس. من غير ذكر الحسن، بين قتادة وأنس رضي الله عنه.

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ١٧٦، ٢٧٢ ـ ٢٧٣)، ومسلم (رقم ١٧٠٦)، والترمذي (رقم ١٤٤٣)، والنسائي في الكبرى (رقم ٥٢٧٥).

(٢) أخرجه مسلم (رقم ١٧٠٦).

(٣) أخرجه الدارمي في سننه (رقم ٢٣١٦).
هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولاهم، البغدادي، أبو النضر، مشهور بكنيته، ولقبه قيْصر، (ت٢٠٧هـ)، وله ثلاث وسبعون.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٧٢٥٦): «ثقة ثبت».

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ١٥٧).
عبد الرحمن بن زياد الثقفي الرصاصي، أبو عبد الله، البصري، نزيل مصر.
نقل في (كشف الأستار عن رجال معاني الآثار) للسِّندهي (٦٣)، و(تراجم الأحبار) للمظاهري عنه (٢/ ٤٠٥): «أنَّ أبا سعيد بن يونس ذكر أنَّه توفي سنة خمسين ومائتين! ولا أحسبه إلا وهماً، فمن سمع من شعبة المتوفى (١٦٠هـ)، والذي روى عنه هذا الحديث: سليمان بن شعيب بن سلميان الكيْسَاني المتوفى (٢٧٣هـ) ـ لا أحسب أنَّ وفاته كما نقلاه، وأحسبها سنة خمسٍ ومائتين.
قال عنه أبو حاتم: «صدوق».
وقال أبو زرعة: «لا بأس به».
وقال أبو سعيد ابن يونس: «ثقة».
وقال ابن حبان، وذكره في (الثقات): «ربَّما أخطأ».
وذكره في (لسان الميزان)، ولم يذكر فيه إلا رأي ابن حبان فقط!
انظر الجرح والتعديل (٥/ ٢٣٥)، والثقات لابن حبان (٨/ ٣٧٤)، ولسان الميزان (٣/ ٤١٦)، والمصدرين السابقين المذكورين في سنة وفاته.

(٥) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٧٦، ٢٧٢ ـ ٢٧٣).

(٦) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (رقم ٥٢٧٦).
يزيد بن هارون بن زاذان السُّلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، (ت٢٠٦هـ)، وقد قارب التسعين.
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٧٧٨٩): «ثقة متقن عابد».

وخولف شبابة أيضًا بمن رواه عن قتادة سوى شعبة:

فرواه: هشام الدستوائي[(١)] وهمام بن يحيى[(٢)] وسعيد بن أبي عروبة[(٣)] وعلي بن جعفر[(٤)].

كلهم عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، من غير ذكر الحسن.

فلا شك ـ بعد هذا ـ أنَّ ذكر الحسن بين قتادة وأنس رضي الله عنه ـ غير محفوظ، وأنَّ المحفوظ عن قتادة، روايته عن أنس بلا واسطة.

وهذا هو ما قاله الحافظ ابن حجر في (إتحاف المهرة بأطراف الكتب العشرة)، حيث أتبع رواية من ذكره عن قتادة عن أنس، بقول: «وهو المحفوظ»[(٥)].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ١١٥ مرتين، ١٨٠)، والبخاري (رقم ٦٧٧٣، ٦٧٧٥)، ومسلم (رقم ١٧٠٦)، وأبو داود (رقم ٤٤٧٩)، والنسائي في السنن الكبرى (رقم ٥٢٧٧)، وابن ماجه (رقم ٢٥٧٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ١٥٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٣١٩).

هشام بن أبي عبد الله: سنْبَر ـ وزن جعفر ـ أبو بكر البصري الدَّسْتَوائي، (ت١٥٤هـ)، وله ثمان وسبعون.

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٧٢٩٩): «ثقة ثبت، رمي بالقدر».

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٢٤٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ١٥٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٣١٩).

(٣) أخرجه ابن ماجه (رقم ٢٥٧٠).

(٤) أخرجه ابن الجارود في المنتقى (رقم ٨٢٩).

وعلي بن جعفر بن أجد له ترجمة، ولعله مصحَّف!

(٥) إتحاف المهرة لابن حجر (١/ ٥٩/ ب).

الحديث الخامس عشر:

حديث بريد بن أبي مريم البصري[1] قال: «كنت أزامل الحسن بن أبي الحسن في محمل، فقال: حدثنا أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: من صلى عليَّ صلاة واحدة، صلى الله عليه عشر صلوات، وحطّ عنه عشر خطيئات».

أخرجه النسائي في (عمل اليوم والليلة)[2] ومن طريقه الضياء في (المختارة)[3].

قال النسائي: «أخبرنا عبد الحميد بن محمد[4] قال: حدثنا مخلد بن يزيد، قال: حدثنا يونس[5] عن بريد بن أبي مريم...».

وقد خولف مخلد بن يزيد في روايته هذه.

وهو مخلد بن يزيد القرشي، الحراني، (ت١٩٣هـ)، قال الحافظ: «صدوق له أوهام»[6].

فقد اتفق تسعة رواة على رواية الحديث عن يونس بن أبي إسحاق عن بريد بن أبي مريم، عن أنس رضي الله عنه - بلا واسطة.

---

(١) بُرَيْد بن أبي مريم: مالك بن ربيعة السلولي، البصري، (ت١٤٤هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٦٥٩): «ثقة».
(٢) عمل اليوم والليلة، للنسائي (رقم ٦٣).
(٣) المختارة، للضياء (رقم ١٨٧٠).
(٤) عبد الحميد بن محمد بن المُسْتام، أبو عمر الحراني، إمام مسجدها، (ت٢٦٦هـ)،
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٣٧٧٤): «ثقة».
(٥) يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي، أبو إسرائيل الكوفي، (ت١٥٢هـ).
قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٧٨٩٩): «صدوق يهم قليلاً».
(٦) التقريب (رقم ٦٥٤٠).

وهؤلاء الرواة هم: أبو نعيم الفضل بن دكين[1] ومحمد بن يوسف الفِرْيابي[2] ويحيى بن آدم[3] وحجاج بن محمد المصيصي[4] ومحمد بن فضيل[5] وعبيد الله بن موسى[6] وأبو قتيبة سلم بن قتيبة[7] ومحمد بن بشر العبدي[8] وخلاد بن يحيى[9].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٢٦١)، والبخاري في الأدب المفرد (رقم ٦٤٣)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (رقم ٣٦٤)، والضياء في المختارة (رقم ١٥٦٥).

(٢) أخرجه النسائي في الصغرى (رقم ١٢٩٧)، وفي عمل اليوم والليلة (رقم ٣٦٢)، والضياء في المختارة (رقم ١٥٦٨).

(٣) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (رقم ٦٢)، والضياء في المختارة (رقم ١٥٦٩).

يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي، أبو زكريا، مولى بني أمية (ت٢٠٣هـ).

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٧٤٩٦): «ثقة حافظ فاضل».

(٤) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (رقم ٣٦٣).

(٥) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٠٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٥١٧) (رقم ٨٧٠٣) (١١/ ٥٠٥) (رقم ٣١٧٨٦)، والضياء في المختارة (رقم ١٥٦٤).

محمد بن فضيل بن غزوان الضبي مولاهم، أبو عبد الرحمن الكوفي (ت ١٥٩).

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٦٢٢٧): «صدوق عارف، رمي بالتشيع».

(٦) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٥٥٠)، وقال: «صحيح الإسناد».

عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي، الكوفي، أبو محمد (ت٢١٣هـ).

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٤٣٤٥): «ثقة كان يتشيع، قال أبو حاتم: كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم، واستصغر في سفيان الثوري».

(٧) أخرجه البغوي في شرح السنة (رقم ٩١٣٦٥).

سلْم بن قتيبة الشَّعيري، أبو قتيبة الخراساني، نزيل البصرة، (ت٢٠٠هـ أو بعدها).

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٢٤٧١): «صدوق».

(٨) أخرجه ابن حبان في صحيحه، الإحسان (رقم ٩٠٤).

محمد بن بشر العبدي، أبو عبد الله الكوفي، (ت٢٠٣هـ).

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٥٧٥٦): «ثقة حافظ».

(٩) أخرجه الضياء في المختارة (رقم ١٥٦٦).

كلهم - كما سبق - يرويه عن يونس السبيعي، عن بريد عن أنس - بلا واسطة.

بل في رواية أبي نعيم الفضل ومحمد بن يوسف الفيابي، عن بريد، قال: «حدثني أنس...» - مصرِّحًا بالسماع من أنس!

لذلك مال الضياء إلى ترجيح رواية هؤلاء الرواة: عن بريد، عن أنس. موهِّمًا مخلد بن يزيد لروايته الحديث عن يونس عن بريد عن الحسن عن أنس.

قال الضياء - بعد أن ذكر رواية مخلد بن يزيد: «ورواية من رواه عن بريد عن أنس أولى، لأنه ذكر السماع منه»[1].

يعني أنه بتصريحه بالسماع من أنس، انتفت شبهة التدليس، وثبت سماعه من أنس لهذا الحديث.

هذه طريقة في حل إشكال علل هذا الحديث.

وطريقة أخرى:

قال ابن قيم الجوزية في (جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام): «ولعل بريدًا سمعه من الحسن، ثم سمعه من أنس، فحدَّث به على الوجهين. فإنه قال: كنت أزامل الحسن في محمل، فقال: حدثنا أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره. ثم إنه حدثه به أنس، فرواه عنه»[2].

يعني ابن قيم الجوزية: أنَّ القصة الواردة في بداية الإسناد: «كنت أزامل الحسن في محمل»، ثم ذِكْرُ بُرَيْدٍ لسماعه الحسن

= خلاد بن يحيى بن صفوان السلمي، أبو محمد الكوفي، نزيل مكة، (ت٢١٣هـ - وقيل: ٢١٧هـ).

قال الحافظ في «التقريب» (رقم ١٧٦٦): «صدوق رمي بالإرجاء».

(١) الضياء المختارة (٤/٣٩٦ رقم ١٥٦٧).

(٢) جلاء الأفهام، لابن قيم الجوزية (٥٦ رقم ٣٦).

يحدِّث بالحديث في ذلك الحين ـ هذا يقوي صحة ثبوت هذه الواسطة، وبالتالي: صحة الوجهين عن بُريد: بواسطة الحسن، وسماعًا من أنس رضي الله عنه.

وقد قال الإمام أحمد: «إذا كان في الحديث قصة، دل على أنَّ راويه حفظه»[١].

وقال السخاوي في (فتح المغيث) في مبحث المزيد في متصل الأسانيد: «مع احتمال كون الراوي قد حمله عن كل من الراويين، إذ لا مانع أن يسمع من شخص عن آخر، ثم يسمع من شيخ شيخه، وذلك موجود في الروايات والرواة بكثرة.. ويتأكَّد الاحتمال بوقوع التصريح في الطريقين بالتحديث»[٢].

لكن يعكر على ترجيح ابن القيم رحمه الله أمران:

الأول: كثرة وجلالة من خالفهم مخلد بن يزيد.

وقد قال السخاوي عقب كلامه السابق: «وبالجملة: فلا يطَّرد الحكم بشيء معين»[٣].

فليس هناك قاعدة للزيادة في الأسانيد تقول: إذا وقع التصريح بالسماع في الوجهين، فاقبل الوجهين كليهما!

الثاني: أنَّ ترجيح ابن القيم، واستدلاله بالقصة الواردة في الإسناد، يكون في غاية القوَّة ـ ما لو كان الاختلاف بزيادة الحسن أو حذفه على بريد بن أبي مريم. أمَا والاختلاف على الراوي عن بريد: يونس بن أبي إسحاق، فهذا يُضعف ترجيح ابن القيم.

فهناك فرق بين: الاختلاف على بريد، والراوي عنه.

---

(١) هدي الساري، لابن حجر (٣٨٢).
(٢) فتح المغيث للسخاوي (٤/ ٧٣ ـ ٧٤)، بتصرف يسير في أوله.
(٣) فتح المغيث، للسخاوي (٤/ ٧٤).

إذ إنَّ اختلاف المجلس إنّما يقوى احتماله، فيما لو كان الاختلاف على بريد. فسمع كل ناس ما حضروه، ورووا ما سمعوه في ذلك المجلس.

أما أن يكون عند أحد الرواة كلا الوجهين عن بُريد، ثم لا يحفظ أحد هذين الوجهين إلا راوٍ واحد فقط، دون جمع من الرواة، والحال أنَّه لا يقوى على مخالفة بعض آحادهم منفردين، فكيف بهم مجتمعين؟! ففي هذا نظر قوي!!

لذلك فإني أرجِّح ما ذهب إليه الضياء، من أن ذكر الحسن في إسناد هذا الحديث وهم من مخلد بن يزيد. والصواب فيه: أنه من طريق يونس، عن بريد، عن أنس ـ من غير ذكر الحسن.

وللحديث علة أخرى غير قادحة، ليس لها علاقة بمرويات الحسن البصري، ولذلك لن أتعنى بذكرها[1]!

---

(١) انظر جلاء الأفهام، لابن القيم (٥٦ ـ ٥٧ رقم ٣٦، ٣٧).

الحديث السادس عشر:

للحسن عن أنس رضي الله عنه، قال: كان النبي ﷺ إذا خرج من الخلاء، قال: «الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني».

أخرجه ابن ماجه[1]، ومن طريقه الحافظ ابن حجر في (نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار)[2].

من طريق إسماعيل بن مسلم المكي، عن الحسن وقتادة، عن أنس رضي الله عنه.

وقال أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الكناني الشافعي (ت٨٤٠هـ)، في (مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة): «هذا حديث ضعيف، ولا يصح فيه بهذا اللفظ عن النبي ﷺ شيء. وإسماعيل بن مسلم المكي متفق على تضعيفه»[3].

لكن قال مُغْلَطاي في (الإعلام بسنته عليه السلام): «قد وقع لنا هذا الحديث من طريق سالمة من إسماعيل هذا، ذكرها الحاكم في تاريخ بلده ـ يعني: نيسابور ـ فقال: حدثنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن سعيد: حدثنا أبو بكر محمد بن ياسين: حدثنا أبي: حدثنا عبد السلام بن نهشل، عن سعيد، عن أبيه، عن قرة، عن الحسن، عن أنس، قال: كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء، قال: بسم الله، اللهم إني أعوذ بك من أمر الرجس النَّجِس الخَبَثِ: الشيطان الرجيم. وإذا خرج، قال: الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني»[4].

---

(١) سنن ابن ماجه (رقم ٣٠١).

(٢) نتائج الأفكار، لابن حجر (١/ ٢١٩).

(٣) مصباح الزجاجة، للبوصيري (رقم ١٢٠).

(٤) الإعلام بسنته، لمغلطاي (١/ ٢٧/ب ـ ٢٨/أ).

قلت: لكن شيخ الحاكم، وهو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سعيد الرازي نزيل نيسابور (ت٣٤٤هـ) ـ متكلم فيه:

ضعفه الدارقطني[١].

وقال الحاكم عنه: «لم يُنْكر عليه إلا حديث واحد»[٢].

بينما ترجم له الذهبي في (الميزان)، وقال: «لا أعرفه، لكن أتى بخبر باطل، هو آفته»[٣].

ومع ذلك: فإن مَنْ بَيْنَ أحمد بن محمد بن سعيد هذا وقُرّة لم أجد لهم جميعهم ترجمة!

فهذا إسناد ضعيف مظلم، أسوأ من حديث إسماعيل بن مسلم!

وقد تفرَّد إسماعيل بن مسلم برواية دعاء دخول الخلاء أيضًا، عن الحسن وقتادة، عن أنس رضي الله عنه.

وذلك فيما أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير)[٤] والطبراني في (المعجم الأوسط)[٥] والدارقطني في (الأفراد)[٦] وابن حجر في (نتائج الأفكار)[٧].

وقد حكم كل من الطبراني، والدارقطني: أن إسماعيل بن مسلم قد تفرَّده عن الحسن وقتادة عن أنس رضي الله عنه.

---

(١) لسان الميزان ـ ترجمة محمد بن أحمد بن مهران (٥/ ٥١).
(٢) لسان الميزان (٥/ ٤٠).
(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ٤٥٧ رقم ٧١٤٦).
(٤) تفسير الطبري (رقم ١٣٨٨٢).
(٥) معجم الطبراني الأوسط (٢/ ٢٥١/ ب).
(٦) انظر أطراف الغرائب والأفراد، لابن طاهر (٧١/ ب).
(٧) نتائج الأفكار، لابن حجر (١/ ١٩٨).

الحديث السابع عشر:

للحسن عن أنس رضي الله عنه، قال: «رخَّص رسول الله ﷺ للحُبْلى التي تخاف على نفسها أن تفطر، وللمرضع التي تخاف على ولدها».

أخرجه ابن ماجه[1] والطبراني في معجميه: (الأوسط) (والصغير)[2] وابن عدي في (الكامل)[3].

كلهم من طريق الربيع بن بدر، عن سعيد بن إياس الجُرَيْري[4]، عن الحسن، عن أنس رضي الله عنه.

وقال الطبراني عقبه: «لم يروه عن الجُريري إلا الربيع بن بدر»[5].

وقال ابن عدي: «وهذا لا يرويه بإسناده غير الربيع»[6].

والربيع بن بدر بن عمرو بن جراد التميمي السعدي، أبو العلاء البصري، يُلَقَّب: عُلَيْلَه، (ت١٧٨هـ). قال الحافظ «متروك»[7].

فهذا إسناد شديد الضعيف.

---

(١) سنن ابن ماجه (رقم ١٦٦٨).

(٢) المعجم الأوسط للطبراني (١/ ١٩٩/ب - ٢٠٠/أ)، والصغير (رقم ٣٩٦).

(٣) الكامل لابن عدي (٣/ ١٣٠).

(٤) سعيد بن إياس الجُريري - بالتصغير - أبو مسعود البصري، (ت١٤٤هـ). قال الحافظ في «التقريب» (رقم ٢٢٧٣): «ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنين».

(٥) راجع تخريج الحديث.

(٦) راجع تخريج الحديث.

(٧) التقريب (رقم ١٨٨٣).

الحديث الثامن عشر:

للحسن عن أنس رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يزداد الأمر إلا شدة، ولا الدنيا إلا إدبارًا، ولا الناس إلا شُحًّا، ولا تقوم الساعة إلا على شرار الناس، ولا مهدي إلا عيسى بن مريم».

أخرجه ابن ماجه[1] والحاكم في (المستدرك) وأعلّه بما سنذكره[2]، وأخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء)[3] وأبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان القرطبي الداني الحافظ المقرىء (ت٤٤٤هـ)، في كتابه (السنن الواردة في الفتن)[4] وابن الفرضي في (تاريخ علماء الأندلس)[5]، والخليلي في (الإرشاد)[6] والبيهقي في (معرفة السنن والآثار)[7] والقضاعي في (مسند الشهاب)[8] والخطيب في (تاريخ بغداد)[9] وعمر بن محمد بن أحمد النسفي الحافظ (ت٥٣٧هـ) في (القند في ذكر علماء سمرقند)[10] وابن الجوزي في (العلل المتناهية)[11] وابن الطيوري في (الطيوريات)[12] والمزي في (تهذيب الكمال)[13] والذهبي في

---

(١) سنن ابن ماجه (رقم ٤٠٣٩).
(٢) مستدرك الحاكم (٤/ ٤٤١).
(٣) حلية الأولياء (٩/ ١٦١).
(٤) السنن الواردة في الفتن لأبي عمرو الداني (رقم ٢١٧، ٥٨٩).
(٥) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (٢/ ٨٠٧ ـ ٨٠٨ رقم ١٤٠٣).
(٦) الإرشاد للخليلي (١/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦).
(٧) معرفة السنن والآثار (رقم ٢٠٨٢٧).
(٨) مسند الشهاب (رقم ٨٩٨، ٨٩٩).
(٩) تاريخ بغداد (٤/ ٢٢٠).
(١٠) القند في ذكر علماء سمرقند (٢٠٧).
(١١) العلل المتناهية (رقم ١٤٤٧).
(١٢) الطيوريات للسلفي (٦٢/ب).
(١٣) تهذيب الكمال ـ خط ـ (٣/ ١١٩٣).

(سير أعلام النبلاء) وفي (تذكرة الحفاظ)[1] وابن السبكي في (طبقات الشافعية الكبرى)[2] وابن حجر في (الأربعين المتباينة بشرط السماع)[3].

كلهم من طريق يونس بن عبد الأعلى، بل قال ابن ماجه: «حدثنا يونس بن عبد الأعلى: حدثنا محمد بن إدريس الشافعي، حدثني محمد بن خالد الجَنَدي، عن أبان بن صالح، عن الحسن، عن أنس...».

وقد اشتد نكير الأئمة لهذا الحديث، وخاصة لكلمته الأخيرة: «ولا مهدي إلا عيسى بن مريم». وذلك لمخالفة ظاهر هذا الحصر للأحاديث المتواترة[4] في المهدي وصفته، وأنه سوى عيسى عليه الصلاة والسلام قطعًا.

وأنكروه أيضًا: لأن نفي الشارع للمهدي يستدعي سَبْقَ ذِكْرٍ له من غيره، والإخبار به إنما وقع منه ﷺ، لتواتر الأخبار عنه بذلك، فكيف يخبر ﷺ بشيء، وهو الذي لا ينطق عن الهوى، ثم ينفيه؟!! ومثل هذا لا يدخله النسخ لأنه خبر[5]!

قلت: لذلك قال النسائي عن هذا الحديث، كما نقله عنه ابن الجوزي في (العلل المتناهية): «منكر»[6].

ولذلك أيضًا أورده ابن الجوزي في الواهيات، كما ذكرنا[7].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/٦٧)، وتذكرة الحفاظ (٥٢٧ ـ ٥٢٨).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي (٢/ ١٧١ ـ ١٧٢).

(٣) الأربعين المتباينة بشرط السماع (رقم ١٢).

(٤) انظر نظم المتناثر من الحديث المتواتر، للكتاني (رقم ٢٩٨).

(٥) انظر فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب، لأحمد بن محمد بن الصديق الغماري (٢/ ١١٢).

(٦) العلل المتناهية (رقم ١٤٤٧).

(٧) المصدر السابق.

بل حكم عليه الإمام الحافظ اللغوي الحسن بن محمد الصاغاني في (الدر الملتقط) بأنه حديث موضوع، بسياقه له في الأحاديث الموضوعة التي في مسند الشهاب للقضاعي[1].

ولنكارة معناه - كما تقدم - انهالت على إسناده تعليلات الأئمة، واهتموا باستخراج خفايا علله. فمنها ما أصابوا في الإعلال به، ومنها ما قام الدليل على أنه ليس بعلة للحديث.

فأول ذلك: أن اعتقاد بعض الأئمة بتفرد يونس بن عبد الأعلى بهذا الحديث عن الشافعي، حملهم على الكلام في يونس!

وقد حكم بتفرد يونس بهذا الحديث عن الشافعي جماعة، مثل: مسلمة بن القاسم القرطبي (ت٣٥٣هـ)[2] وشيخ الإسلام ابن تيمية[3] والذهبي[4] وابن السبكي[5] والحافظ ابن حجر[6] وغيرهم.

فقال مسلمة بن القاسم عن يونس بن عبد الأعلى: «كان حافظًا، وقد انكروا عليه تفرُّده بروايته عن الشافعي حديث: لا مهدي إلا عيسى»[7].

وقال الذهبي في ترجمة يونس بن عبد الأعلى من (ميزان الاعتدال): «وثقه أبو حاتم وغيره، ونعتوه بالحفظ والعقل، إلا أنه تفرَّد عن الشافعي بذاك الحديث: لا مهدي إلا ابن مريم. وهو منكر جدًا»[8].

---

(١) الدر الملتقط للصاغاني (رقم ٤٤).
(٢) التهذيب (١١/ ٤٤١).
(٣) منهاج السنة النبوية (٤/ ١٠٢).
(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ٥٣٥) (٤/ ٤٨١)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٧).
(٥) طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ١٧١، ١٧٣).
(٦) الأربعين المتباينة بشرط السماع (١٢١).
(٧) التهذيب (١١/ ٤٤١).
(٨) الميزان (٤/ ٤٨١).

وقد أورد المزي في ترجمة محمد بن خالد الجندي من (تهذيب الكمال) ـ رؤيا فيها: أنَّ الشافعي سئل عن هذا الحديث؟ فقال: «ما هذا من حديثي، ولا حدثت به، كذب علي يونس»[1].

قال الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ في نهاية (البداية والنهاية): «يونس من الثقات، لا يطعن فيه بمجرد منام»[2].

وصدق ابن كثير وبرّ، فيونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصدفي، أبو موسى المصري، (ت٢٥٤هـ)، وله ست وتسعون سنة.

وثّقه وأثنى عليه جماعة من الأئمة ثناءً عاطرًا[3].

وقال الحافظ في التقريب: «ثقة»[4].

ولذلك قال ابن السبكي، عقب الحديث: «لم يروه عن الشافعي غيره، ولكن ذلك غير قادح، فالرجل ثقة ثبت»[5].

فلمّا لم تسلم هذه العلة، أعلوا الحديث بأخرى!

فالعلة الثانية: أن يونس بن عبد الأعلى دلّسه عن الشافعي، ولم يسمعه منه!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، في (منهاج السنة النبوية): «ورُوي عنه ـ يعني: عن يونس ـ أنه قال حُدِّثت عن الشافعي. وفي (الخِلَعيّات) وغيرها: حدثنا يونس، عن الشافعي، ولم يقل: حدثنا الشافعي»[6].

---

(١) تهذيب الكمال ـ خط ـ (٣/ ١١٩٤).
(٢) نهاية البداية والنهاية لابن كثير (١/ ٤٥).
(٣) انظر: التهذيب (١١/ ٤٤٠ ـ ٤٤١)، وزد عليه ما في الكامل لابن عدي: ترجمة أحمد بن صالح المصري (١/ ١٨٣)، والانتقاء لابن عبد البر (١١١، ١١٢).
(٤) التقريب (رقم ٧٩٠٧).
(٥) طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ١٧١).
(٦) منهاج السنة النبوية (٤/ ١٠٢).

وقال الذهبي في (الميزان): «وقع لنا - يعني الحديث - موافقة من حديث يونس بن عبد الأعلى، وهو ثقة، تفرَّد به (عن) الشافعي. فقال في روايتنا (عن) هكذا: عن الشافعي. وقال في جزء عتيق بمرة عندي، من حديث يونس بن عبد الأعلى، قال حُدِّثت عن الشافعي. فهو على هذا منقطع! على أنَّ جماعة رووه عن يونس، قال: حدثنا الشافعي!! والصحيح أنه لم يسمعه منه»[1].

فاعترض ابن السبكي على كلام شيخه بقوله: «وأنا أقول: قد صَّرح الرواة عن يونس بأنه قال: حدثنا الشافعي»[2].

وأسند من وجوه لا يمكن دَفْعها أنه صرَّح بالسماع من الشافعي[3].

وعلى كلٍّ: فلم يتفرَّد يونس بن عبد الأعلى عن الشافعي بهذا الحديث! لا كما قال الحفاظ السابقون!!!

قال ابن عبد البر في (جامع بيان العلم وفضله): «حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد، قال: حدثنا الميمون بن حمزة الحسيني بمصر، قال: حدثنا الطحاوي، قال: حدثنا المزني، قال: حدثنا الشافعي، قال: حدثنا محمد بن خالد الجندي، عن أبان بن صالح، عن الحسن، عن أنس بن مالك رضي الله عنه...»[4] - الحديث.

شيخ ابن عبد البر: أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي، أبو عمر اللخمي، الإشبيلي، المعروف بـ (ابن الباجي) (ت٣٩٦هـ).

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٥٤٥)، وانظر سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٧).
(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ١٧١).
(٣) المصدر السابق.
(٤) جامع بيان العلم وفضله (٢٤٣).

قال الذهبي عنه: «الإمام الحافظ المحقق»[1].

وقد ذكر الحميدي في (جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس) في ترجمة ابن الباجي، أنَّ ممن كتب عنهم بمصر: ميمون بن حمزة بن الحسين الحسيني[2].

وهو ميمون بن حمزة بن الحسين بن حمزة بن الحسين بن محمد بن أبي الشقف الحسين بن حمزة بن عبيد الله بن الحسين بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

كذا نسبه الشريف جمال الدين أحمد بن علي الحسني، الشهير بابن عنبة (ت٨٢٨هـ)، في كتابه (عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب)[3].

وترجم له الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد بن عبد الله الحبال المصري (ت٤٨٢هـ)، في كتابه (وفيات المصريين).

فقال في أوَّل سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة: «أبو القاسم الميمون بن حمزة الحسيني، يوم الاثنين، مع الظهر، النصف من ربيع الآخر»[4].

وترجم له أيضًا جمال الدين أبو حامد محمد بن علي بن محمود بن أحمد المحمودي، المعروف بابن الصابوني (ت ٥٩٨هـ)، في كتابه (تكملة إكمال الإكمال).

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٧ ـ ٧٤ ـ ٧٥)، وأضف إلى مصادر ترجمته التي في حاشية تحقيقه، مما فيه ثناء على صاحب الترجمة: مشتبه النسبة لعبد الغني بن سعيد الأزدي المصري (٧٦).

(٢) جذوة المقتبس، للحميدي (١/٢٠٣ رقم ٢٢٣).

(٣) عمدة الطالب، لابن عنبه (٤٠٠).

(٤) وفيات المصريين، للحبال (رقم ١٢٨).

قال ابن الصابوني، عقب ترجمة أحد أحفاد ميمون بن حمزة، قال: «وجده أبو القاسم الميمون: سمع من أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، وغير واحد. وحدَّث بانتخاب الحافظ أبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي. وبيتهم مشهور بالرئاسة والرواية. وحدَّث عنه جماعة»(١).

ثم ترجم له الإمام الذهبي في (تاريخ الإسلام)، فقال: «ميمون بن حمزة بن الحسين بن حمزة، أبو القاسم العلوي المصري، روى عن: أحمد بن عبد الوارث العسال، وأحمد بن محمد الطحاوي، وجماعة. روى عنه: حفيده أبو إبراهيم أحمد بن القاسم شيخ الرازي»(٢).

هذه هي الترجمات التي وجدتها للميمون بن حمزة، وليس في شيء منها توثيق صريح، ولا جرح بالطبع!

وعندما ترجم ابن الحطاب: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد الرازي، ثم المصري، الإسكندري، (ت٥٢٥هـ)، في (مشيخته) للحفيد؛ قال: «الشريف أبو إبراهيم أحمد بن القاسم بن الميمون بن حمزة.. الثقة المأمون، وكان من بيت الجلالة والنبل، ومن المكثرين في الحديث والمجتهدين في نشر سنة جده المصطفى ﷺ... وكان جده الميمون بن حمزة يحدِّث بانتخاب عبد الغني بن سعيد الحافظ المصري...»(٣).

ثم ذكر ما يرويه الحفيد عن جده، فذكر فيما ذكر: كتاب (السنن) للشافعي رواية المزني عنه، رواية الطحاوي عنه، رواية الميمون بن حمزة. وكتابَ (الفقه) للشافعي، رواية المزني، وعنه

---

(١) تكملة إكمال الإكمال، لابن الصابوني (١٩٣ ـ ١٩٤ رقم ١٥٧).
(٢) تاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ووفيات ٣٨١هـ ـ ٤٠٠هـ (٢٧٦).
(٣) مشيخة ابن الحطاب (١٦٢/أ)، وانظر ترجمة الحفيد أيضاً في المقفى الكبير للمقريزي (٥٦٨/١ رقم ٥٥٦).

الطحاوي، وعنه ميمون بن حمزة. إضافة إلى أجزاء من أمالي الميمون بن حمزة بانتقاء عبد الغني الأزدي[1].

فزادتنا هذه الترجمةُ للحفيد فوائدَ لمعرفة الجد!

ومن ذلك أني رجعت إلى (سنن الشافعي) المطبوع، ونظرت في مقدمة تحقيقه، للنظر في صفة مخطوطاته، والسماعات التي توثقها، فوجدت (سنن الشافعي) المطبوع بتحقيق الأستاذ ملا خاطر - وهو من رواية المزني عن الشافعي - مرويًا من غير ما وجه. لكن أكثر ما حَفِلَت به السماعات رواية ميمون بن حمزة، عن الطحاوي، عن المزني عن الشافعي[2]!

ثم جاء في أحد أسانيد تلك السماعات: «أخبرنا الشيخ الإمام الفقيه: أبو العباس أحمد بن رحال بن عبد الله المصري[3] وفقه الله، بقراءة الفقيه أبي نزار: ربيعة بن الحسن بن علي بن عبد الله اليمني الحضرمي[4]، قدم علينا مصر - حرسها الله - في شهر رمضان، سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة، بجامع عمرو بن العاص، قال: أخبرنا الشيخ أبو القاسم عبد الغني بن الشيخ الإمام العدل أبي الحسن طاهر بن إسماعيل بن عبد الملك الزعفراني[5]

---

(١) مشيخة ابن الحطاب (١٦٢/أ - ب).

(٢) انظر مقدمة تحقيق سنن الشافعي (١/ ٨٧ - ٩١).

(٣) هو أبو العباس أحمد بن رحال بن عبد الله بن أبي القاسم بن أبي الرنان القرشي المخزومي الشافعي، وصفه بالإمامة والعدالة: تلميذه الثقة الحافظ ربيعة بن الحسن الحضرمي.
انظر مقدمة تحقيق سنن الشافعي (١/ ٧٥).

(٤) ربيعة بن الحسن بن علي بن عبد الله، أبو نزار الحضرمي، الشافعي، (ت٦٠٩هـ).
قال الذهبي عنه: «الإمام الفقيه الأوحد المحدث الرحال، الثقة» - سير أعلام النبلاء (٢٢/ ١٤ - ١٦).

(٥) وصفه تلميذه القاسم بن إبراهيم المقدسي (ت٥٨٨هـ)، بأنه: «الشيخ الأجل». انظر مقدمة تحقيق سنن الشافعي (١/ ٩٠).
=

قال: أخبرنا والدي[1] رحمه الله، قال - قراءة عليه وأنا أسمع -: قال الشيخ عبد الغني الزعفراني، وأبو أحمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن الفضل المارستاني[2] قالا: حدثنا الشريف أبو القاسم الميمون بن حمزة بن الحسين الحسيني العدل، في رجب سنة تسع وثمانين وثلاثمائة...»[3].

فهذا تعديل للميمون بن حمزة، استخرجته بالمناقيش، والحمد لله!!

وقد روى عن الميمون بن حمزة جماعة، سبق منهم:

حفيده الثقة المأمون: أحمد بن القاسم بن ميمون.

والحافظ أحمد بن عبد الله بن محمد ابن الباجي الإشبيلي.

وعبد الغني الزعفراني.

والشيخ الفاضل: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد المارستاني.

وما زلنا نستخرج التلامذة من السماعات:

والمقرىء المحدث الثقة: رشأ بن نظيف بن ما شاء الله الدمشقي (ت٤٤٤هـ)[4].

= والقاسم بن إبراهيم بن عبد الله المقدسي، وصفه المقرىء الثقة مرتضى بن حاتم الحارثي بأنه: «الشيخ الصالح الأجل الثقة». انظر مقدمة تحقيق سنن الشافعي (١/ ٩٠).

وترجمة مرتضى بن حاتم في سير أعلام النبلاء (٢٣/ ١١ - ١٢).

(١) عدّله تلميذ تلميذه: أحمد بن رحال بن عبد الله المصري، كما في الإسناد نفسه.

(٢) وصفه تلميذه طاهر بن إسماعيل الزعفراني بأنه: «الشيخ الفاضل» - انظر مقدمة تحقيق سنن الشافعي (١/ ٩٠).

(٣) مقدمة تحقيق سنن الشافعي (١/ ٨٨).

(٤) انظر مقدمة تحقيق سنن الشافعي (١/ ٦٦، ٨٧).

والمقرىء المجود عبد الباقي بن فارس بن أحمد بن موسى الحمصي (ت حدود ٤٥٠هـ)[١].

ثم تلامذته أيضًا استخراجًا من التراجم:

العالم الزاهد عمر بن عبادل أبو حفص الرَّعيني (ت٣٧٨هـ أو ٣٩٦هـ)[٢].

والمقريء المجوِّد الحاذق محمد بن أحمد بن علي أبو عبد الله بن أبي سعد القزويني (ت٤٥٢هـ)، عن نيِّف وثمانين سنة[٣].

والعالم المقريء المحدث الحافظ أبو العباس أحمد بن علي بن هاشم المصري، المقلب بتاج الأئمة (ت٤٤٥هـ)[٤].

والمحدث المسند الثقة: محمد بن مكي بن عثمان الأزدي المصري، (ت٣٨٤هـ)[٥].

والمحدث محمد بن أبي عدي بن الفضل، أبو صالح السمرقندي، (ت٤٤٤هـ)[٦].

= وذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم للكتاني (رقم ٢٥٥)، وتاريخ دمشق ـ خط ـ (٦/ ٢٥٦)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٤٠١ ـ ٤٠٢ رقم ٣٤٢).

(١) انظر مقدمة تحقيق سنن الشافعي (١/ ٩٠).
ومعرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٤٢٤ رقم ٣٦٣)، وغاية النهاية، لابن الجزري (١/ ٣٥٧).

(٢) ترتيب المدارك، للقاضي عياض (٢/ ٦٨٥ ـ ٦٨٧)، والصلة لابن بشكوال (٢/ ٥٧٥ ـ ٥٧٦ رقم ٨٥٢).

(٣) مشيخة ابن الخطاب (١٦٤/ أ ـ ب)، وغاية النهاية لابن الجزري (١/ ٧٥ رقم ٢٧٥٨)، والمقفي الكبير للقريزي (٥/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦ رقم ١٧٩٢).

(٤) مشيخة ابن الحطاب (١٥٩/ب ـ ١٦٠/ب)، وغاية النهاية (١/ ٨٩ ـ ٩٠ رقم ٤٠٣)، وحسن المحاضرة للسيوطي (١/ ٤٩٣).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤).

(٦) مشيخة ابن الحطاب (١٥٩/أ)، وتاريخ دمشق ـ خط ـ (١٥/ ٦٦٢)، والمقفي الكبير للمقريزي (٦/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦).

ونخلص من هذا كله في الميمون بن حمزة:

أنه رجل غير مجهول العين، بل هو معروف النسب، كريم فيه.

بل هو رجل مشهور بالرواية، روى عنه ذلك الجمع.

ومن أدلة شهرته أيضًا أنه كان يُذكر مع قلةِ غيره، في سياق أمثلةٍ من الشيوخ الذين يروي عنهم بعض المترجَمِين. فيقولون في ترجمة الواحد منهم: روى عن جماعة منهم الميمون بن حمزة... وفلان، وفلان، وغيرهم.

بل ربما ذكروا أنَّ المُترْجَم له رَحَلَ إلى مصر، وهو من غير أهلها، فسمع من الميمون بن حمزة، كأنه رجل مقصود، يرحل إليه طلاب الرواية!

هذا ما ستراه لو رجعت إلى مصادر ترجمات من ذكرناهم، من الرواة عن ميمون بن حمزة.

ثم إن الميمون بن حمزة من أهل بيت الجلالة والرياسة والنبل والرواية، كما في قول كل من ابن الحطاب، وابن الصابوني، الذي أوردناه سابقًا.

ثم هو مع هذه الشهرة، والقصد من حفاظ السنة، لم يذكره أحد في المجروحين، وخلت كتب الضعفاء منه، ولا وصمه أحد ممن اعتنوا بالسنة من جهابذة النقاد المدافعين عن الدين بشيء يوجب ذكره في كتب المتكلم فيهم.

هذا.. مع شهرته تلك، كما تقدم، وتصدره للإملاء والإسماع.

بل لقد انتخب عليه حافظ مصر، وأحد حفَّاظ عصره ونقَّاده الأفراد، وهو عبد الغني بن سعيد الأزدي!

والانتخاب أوالانتقاء هو: أن يتطوع أن يُكلِّف أحد النقاد

العارفين، بالاطلاع على أصول أحد المحدثين المكثرين من الروايات والسماع، ليختار منها الأحاديث الفوائد: من الغرائب الأفراد، والزيادات في المتون أو الأسانيد.

وكما أنَّ انتخاب المُنتخِب يدل على أنه بلغ مبلغ النقاد، في تمييز الغرائب، ومعرفة الفوائد من الأحاديث. حتى إنهم ربما ترجموا للحافظ من الحفاظ، فقالوا في ترجمته: انتخب على فلان، أو انتقى حديث فلان، أو حدَّث فلان بانتخابه ـ ذلك كله للدلالة على أنَّ ذلك الحافظ المنتقي ناقد عارف من فرسان العلم.

كما هو كذلك بالنسبة للمنتقي، فإنه أيضًا يدل على جلالة المُنتخَبِ عليه. لأن الانتخاب من حديثه، يدل على كثرة ما جمع فأوعى من الروايات، وأنه لتنقيره وجِدِّه في الطلب حصل له الكثير من الغرائب الفوائد، التي حدَتْ بذلك الناقد أن ينتخبها من حديثه. تسهيلاً وتقريبًا للاستفادة منها لطلاب الحديث، بالوقوف عليها غير مخلوطة بالمشهورة المعلوم الكثيرِ رُواتُهُ.

والانتخاب أيضًا فيه تقوية للمنتخَب عليه، لأن الغرائب والأفراد إنما تستفاد من الثقة، الذي يُحتَجُّ بانفراده، وتُقبل زياداته. أمَّا الكذَّاب أو الضعيف، فكل حديثه أو جله فوائد: غرائب وانفرادات!! ولا وزن لها، بل هي سبب جرحه، فليس فيها ما يستحق الانتقاء.

ولدلالة الانتخاب هذه، نص ابن الحطاب وابن الصابوني على انتخاب عبد الغني الأزدي حافظ مصر على الميمون بن حمزة.

ثم هو ـ أعني: الميمون بن حمزة ـ بعد ذلك كله: معدَّل من أحد الشيوخ الفضلاء، كما سبق!

فلا أجدني بعد هذا جميعه إلا مطمئنًا إلى توثيق الميمون بن حمزة، اطمئنانَ الثقة في ثقته!

والحمد لله رب العالمين!!

وبتوثيق الميمون بن حمزة، يكون لحديث: «لا مهدي إلا مريم» طريقٌ إلى الشافعي، سوى طريق يونس بن عبد الأعلى عنه.

وهناك زعمٌ بمتابعٍ آخر، هو الحسن بن عرفة!

أخرجه ابن الفرضي في (تاريخ علماء الأندلس)[1]، وردّه، وبيّن أنه وَهْمٌ من راويه، وأن صوابه: (يونس بن عبد الأعلى)! وعلى كل حال، فبالمتابعة المذكورة قبل هذه، ظهر أن يونس بن عبد الأعلى لم ينفرد بالحديث كما زُعِمَ.

فقد رواه الميمون بن حمزة، عن الطحاوي، عن المزني، عن الشافعي.

فتابع المزنيُّ يونسَ بن عبد الأعلى، كلاهما عن الشافعي.

وهذه فائدة فاتت من وجدت له كلامًا في هذا الحديث، من الأئمة المُطَّلِعين!!

وهذه الفائدة تُبْطِل أيضًا القول بأنَّ الشافعي لم يسمع هذا الحديث من محمد بن خالد الجندي. وهذه هي:

العلة الثالثة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (منهاج السنة النبوية): «وفي الخلعيات وغيرها: حدثنا يونس عن الشافعي، لم يقل: حدثنا الشافعي. ثم قال: عن حديث محمد بن خالد الجندي، وهذا تدليس يدل على توهينه»[2].

---

(١) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (٢/٨٠٧ ـ ٨٠٨ رقم ١٤٠٣).

(٢) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية (٤/١٠٢).

ففي رواية المزني عن الشافعي السابقة، صرَّح الشافعي بالسماع من محمد بن خالد الجندي[1].

بل تصريح الشافعي بالسماع من محمد بن خالد الجندي ثبت في رواية يونس بن عبد الأعلى أيضًا، من غالب الوجوه عنه، في (سنن ابن ماجه)، وغيرها[2].

وبعد ثبوت تحديث الشافعي بهذا الحديث عن محمد بن خالد الجندي، فقد قيل: إن الشافعي تفرَّد بهذا الحديث.

قال الحاكم عقبه: «يعد في أفراد الشافعي»[3].

لكن الحاكم نفسه أخرج ما ينقضه!

وقال ابن السبكي: «وقيل: إن الشافعي تفرَّد به عن محمد بن خالد الجندي، وليس كذلك. إذ قد تابعه عليه: زيد بن السكن، وعلي بن زيد اللَّحْجي، فروياه: عن محمد بن خالد»[4].

أمَّا المتابعة الأولى للشافعي، التي ذكرها ابن السبكي:

فأخرجها الحاكم[5] والقضاعي في (مسند الشهاب)[6] كلاهما من طريق المفضل بن محمد الجَنَدي[7] قال: «حدثنا الصامت بن معاذ».

---

(١) انظر ما سبق (٦٩٢).

(٢) انظر تخريج الحديث (٦٨٨).

(٣) نقله عنه الذهبي في تلخيص المستدرك (٤/٤٤١)، وهو ساقط من الأصل.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى (٢/١٧٣).

(٥) نقله الذهبي عن الحاكم بإسناده، في تلخيص المستدرك (٤/٤٤١). وهو ساقط من الأصل!! ثم وقفت عليه بإسناده فيما نقله الحافظ ابن حجر عن مستدرك الحاكم في إتحاف المهرة (١/٥٨١).

(٦) مسند الشهاب، للقضاعي (رقم ٩٠٠).

(٧) المفضل بن محمد بن إبراهيم، أبو سعيد الشعبي الجندي، (ت٣٠٨هـ). =

ثم نقل في (تلخيص المستدرك)[1] وفي (إتحاف المهرة) عن إسناد الحاكم، أنَّ الصامت بن معاذ قال: «حدثنا يحيى بن السكن: حدثنا محمد بن خالد الجندي».

كذا قال: «يحيى بن السكن»!! وهو خلاف ما ذكره ابن السبكي: «زيد بن السكن».

وأكده الذهبي بقوله: «يحيى بن السكن ضعفه صالح جزرة»[2].

وكذلك يحيى بن السكن، ضعفه صالح جزرة، واتهمه غيره، بينما ذكره ابن حبان في (الثقات)[3].

إذًا.. لم يصحف اسم (يحيى بن السكن) خطأ مطبعي[4]!

أمَّا القضاعي فقد أسند حديثه إلى الصامت بن معاذ كما ذكرنا، ثم قال: «حدثنا زيد بن السكن: حدثنا محمد بن خالد الجندي».

وزيد بن السكن هذا، قال عنه الأزدي: «منكر الحديث»[5].

= وثَّقه أبو علي النيسابوري وغيره. انظر فهارس صحيح ابن حبان (١٨/ ٧٧)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨)، ولسان الميزان (٦/ ٨١ ـ ٨٢)، وترجمته في طبقات فقهاء اليمن للجعدي ـ مفيدة جداً (٦٩ ـ ٧١)، وفي السلوك في طبقات العلماء والملوك لبهاء الدين الجندي (٣٥/ب ـ ٣٦/أ).

(١) حيث سقط هذا الإسناد من الأصل، كما سبق في تعليقنا على التخريج.

(٢) تلخيص المستدرك (٤/ ٤٤١).

(٣) انظر الجرح والتعديل (٩/ ١٥٥)، والثقات لابن حبان (٩/ ٢٥٣)، وتاريخ بغداد (١٤/ ١٤٦)، ولسان الميزان (١/ ٢٨) (٦/ ٢٥٩).
وعلى اللسان في ترجمته فوات، أكمله من المصادر السابقة.

(٤) وانظر ما يؤكد أنَّ في الاسم اختلافاً قديماً، ترجمة محمد بن خالد الجندي في تهذيب الكمال ـ خط ـ (٣/ ١١٩٣)، وتهذيب التهذيب (٩/ ١٤٣).

(٥) ميزان الاعتدال (٢/ ١٠٤)، ولسان الميزان (٢/ ٥٠٧).

وصامت بن معاذ بن شعبة بن عقبة الجندي، أبو محمد.

ذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: «يروي عن سفيان بن عيينة، وكان راويًا لأبي قرَّة. حدثنا عنه المفضل بن محمد الجندي: يهم ويُغرب»[١].

وترجم له الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان)، فنقل فيه كلام ابن حبان، ثم قال - كما في مطبوع كتابه -: «وروى المفضل بن محمد الجندي، عن صامت بن معاذ، عن المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه - رفعه - قال: تشد الرحال إلى أربعة مساجد: مسجدي، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجد الحبشة! وهذا باطل بلا ريب، فإن كان الصامت حفظه، فهو من تخليطات المثنى، والذي أظنه أنه من أوهام الصامت. والله أعلم. ثم تبين لي أنه صحفه، وأن الصواب: مسجد الخيف. وأخرج الدارقطني في غرائب مالك، عن أبي طالب الحافظ: حدثنا محمد بن عبد الله بن صامت: حدثنا جدي صامت بن معاذ الجندي: حدثنا عبد المجيد بن أبي روَّاد، عن مالك، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه - مرفوعًا -: نساء كاسيات عاريات... الحديث. قال: تفرَّد به صامت بهذا الإسناد»[٢].

قلت: أمَّا حديث شدّ الرحال، فقد وقع فيه تصحيف، وسقط في إسناده.

فقد علَّقه ابن عبد البر في (التمهيد)، قائلًا: «وقد روى محمد بن خالد الجندي، عن المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: تُعْمَل

---

(١) الثقات، لابن حبان (٨/ ٣٢٤).

(٢) لسان الميزان (٣/ ١٧٨).

الرحال إلى أربعة مساجد: إلى المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى، وإلى مسجد الجند.

قال أبو عمر: هذا حديث منكر، لا أصل له. ومحمد بن خالد الجندي، والمثنى بن الصباح: متروكان، ولا يثبت من جهة النقل.

والجَنَد: باليمن، بلد طاوس»[1].

فظهر بهذا أن راويه عن المثنى بن الصباح هو محمد بن خالد الجندي، وليس صامت بن معاذ، كما جاء في اللسان.

وظهر أيضًا: أنَّ المسجد الرابع: هو مسجد الجَنَد، باليمن.

أمَّا مؤرخ علماء اليمن: عمر بن علي بن سمرة الجعدي، (من علماء القرن السادس)، فذكر إسناده في كتابه (طبقات فقهاء اليمن)، من طريق المفضل الجندي، عن صامت بن معاذ الجندي، عن محمد بن خالد الجندي، عن المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده... وذكره[2].

فظهر بهذا: أن صامت بن معاذ إنما كان يرويه عن محمد بن خالد الجندي، ومحمد بن خالد هو الذي يرويه عن المثنى بن الصباح.

قال الجعدي عقب سياقه للحديث: «قال الشيخ الحافظ عبد الملك: وليس في رواته كذّاب ولا متروك»[3].

والحافظ عبد الملك هو: ابن محمد بن أبي ميسرة اليافعي اليمني، (ت٤٩٣هـ).

---

(١) التهميد، لابن عبد البر (٢٣/٣٨ ـ ٣٩).
(٢) طبقات فقهاء اليمن، للجعدي (٧١).
(٣) المصدر السابق.

حافظ عالم فقيه رحَّال، ثبت، عارف بطرق الحديث ورواته. كما وصفه بذلك مؤرخو اليمن، وغيرهم. وأطنبوا في الثناء على دينه، وزهده، وذكر فضائله[1].

فهو عليم برجال اليمن، خبير برواة بلده.

لكن عبارة هذا الحافظ دقيقة، حيث قال: «ليس فيه كذا ولا متروك».

فلم ينف وجود الضعيف!!

أمَّا الحديث الثاني الذي ذكره الحافظ ابن حجر في (اللسان)، في ترجمة الصامت بن معاذ؛ فإن محمد بن عبد الله بن الصامت، حفيد الصامت، الحمل عليه فيه أولى. إذ لم أجد له ترجمة، ولا وثَّقه أحد فيما أعلم، بخلاف الصامت بن معاذ!

وبهذا تكون المتابعة الأولى للإمام الشافعي، فيها زيد بن السكن، والصامت بن معاذ. وزيد بن السكن أسوأ حالاً من الصامت!

فلا أرى هذه المتابعة صالحة للمتابعة!!

لكن ذكر ابن السبكي، كما سبق أن نقلناه عنه[2]، أنه قد تابع الشافعي على حديثه هذا اثنان: زيد بن السكن، وعلي بن زيد اللِحجي.

ولم أقف على هذه المتابعة! ولا على إسناد لها!

ولا وقفت على ترجمة لراويها المذكور: علي بن زيد اللحجي!!

---

(١) طبقات فقهاء اليمن، للجعدي (٩٨ ـ ٩٩)، والعقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، لتقي الدين الفاسي (٥/ ٥١٤ ـ ٥١٥)، والسلوك في طبقات العلماء والملوك لبهاء الدين الجندي (٥٠/ب)، وطبقات الخواص أهل الصدق والإخلاص لأحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الزبيدي (١٩٠).

(٢) انظر ما سبق (٧٩٣).

إلا أن يكون محرَّفًا عن علي بن زياد اللحجي، وهو غالب الظن.

قال ابن حبان في (الثقات): «علي بن زياد اللحجي، من أهل اليمن، سمع من ابن عيينة، وكان راويًا لأبي قرة، حدثنا عنه المفضل بن محمد الجندي. مستقيم الحديث، مات يوم عرفة سنة: ثمان وأربعين ومائتين»(١).

ونقل السمعاني: الحافظ عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت٥٦٢هـ)، في كتابه (الأنساب)، كلام ابن حبان. فسمَّاه كما عند ابن حبان: علي بن زياد اللحجي(٢).

ثم وجدت له ترجمة في كتب علماء اليمن، ككتاب (السلوك في طبقات العلماء والملوك) للبهاء الجندي يوسف بن يعقوب (ت٧٢٣هـ)، و (طبقات الخواص أهل الصدق والإخلاص) لأبي العباس أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي الزبيدي (ت٨٩٣هـ). فسمياه (علي بن زياد الكناني اللحجي) وأرَّخا سنة وفاته بخمس وثلاثين ومائتين، أو أربعين ومائتين.

قال البهاء الجندي: «كان صاحب كرامات».

وقال الشرجي: «كان فقيهًا عالمًا صالحًا مشهورًا صاحب كرامات»(٣).

وليتني أقف على هذه المتابعة!!

فأخشى ما أخشاه أن يكون في الإسناد إلى علي بن زياد هذا من لا يحتج به ولا يعتبر!

---

(١) الثقات، لابن حبان (٨/ ٤٧٠).

(٢) الأنساب للسمعاني (١١/ ٢٠٩ ـ ٢١٠).

(٣) السلوك في طبقات العلماء والملوك (٢٥/أ ـ ب)، طبقات الخواص (٢١٧).

وعلى كل حال، فبَعد ثبوت الحديث عن الشافعي، فليس بالإمام حاجة إلى متابع!!

فننتقل إلى علة أخرى أعل بها الحديث.

فالعلة الرابعة:

محمد بن خالد الجندي، فهو المتفرِّد الحقيقي بهذا الحديث.

فبعد أن دفع ابن السبكي تفرد الشافعي بالحديث، قال: «والصحيح أن الجندي تفرد به»(١).

قلت: وهذا ما لا يدفعه أحدٌ، وعليه كلام غالب من يعل هذا الحديث.

لكن اختلف في محمد بن خالد الجندي، ما بين موثق ومجرح!

أمَّا الإمام الشافعي فروى عنه، وهذا يرفع شأنه ولا شك.

بل لقد قال الإمام الشافعي في (الأم): «سألت محمد بن خالد، وعبد الله بن عمرو بن مسلم، وعِدّةً من علماء أهل اليمن، فكلهم حكى لي عن عددٍ مضوا قبلهم، كلهم ثقة: أن صلح النبي ﷺ لهم، كان لأهل ذمة اليمن، على دينار كل سنة...»(٢).

ففي هذا تزكية قوية لمحمد بن خالد، إذ وَصَفه الشافعي مع غيره بأنه من علماء أهل اليمن، وخصَّه بالاسم من بينهم اعتدادًا به، بل وصدّر به الكلام. ثم احتج بما رواه محمد بن خالد، عن

---

(١) طبقات الشافعية الكبر (٢/ ١٧٣).

(٢) الأم للشافعي (٤/ ١٧٩)، وانظر معرفة السنن والآثار للبيهقي رقم ١٨٥٢١، والسنن الكبرى له (٩/ ١٩٤).

الثقات عنده على الإبهام! فلا تكون هذه الثقةُ من الشافعي بتوثيق شيخه للمبهَمِين، إلا إذا كان شيخُه نفسُه ثقةً في ذاته، وإلا لما كان لتوثيقه المُعَيَّنين وزنًا، فضلاً عن توثيقه للمبهَمين!!

لكن يعكر على هذا: أنَّ البيهقي أسند إلى الدارقطني، ذِكْره لشيوخ الإمام الشافعي. فبعد أن ذكرهم عن الدارقطني، وكان فيهم: محمد بن خالد الجندي هذا[1]. قال البيهقي: وقد روى الشافعي أيضًا عن: علي بن ظبيان الجنبي، وروى عن محمد بن خالد، وعبد الله بن عمرو بن مسلم: في الجزية»[2].

فَفِعْلُ البيهقي هذا يدل على أنه يفرق بين محمد بن خالد الجندي، ومحمد بن خالد آخر روى عنه الشافعي في الجزية، وهذا الأخير هو الذي وصفه الشافعي بأنه من علماء اليمن، واعتد به!

لكن الظاهر أن هذا التفريق غير سديد، فالشافعي يروي عن محمد بن خالد الجندي اليمني، كما في حديثنا هذا الذي نتكلم عنه. فإذا سمَّى الشافعي شيخًا له بمحمد بن خالد، ووصفه بأنه يمني، فلا يُرْتاب في أنه هو الجندي.

وهذا هو ما وقع هنا!

فقد سماه الشافعي بمحمد بن خالد، بل ووصفه بأنه من علماء اليمن.

فيبدو أنَّ البيهقي ذهل عن هذا!

ويبدو أنَّ الدارقطني تنبَّه لهذا، ولذلك لم يسم في شيوخ الشافعي من يقال له: (محمد بن خالد)، سوى واحد هو الجندي اليمني.

---

(١) مناقب الشافقي للبيهقي (٢/ ٣١٣).

(٢) مناقب الشافقي للبيهقي (٢/ ٣١٤ ـ ٣١٥).

فالشافعي مع روايته عن محمد بن خالد، وما في ذلك من تقوية له، فإنه أيضًا يثني عليه ذلك الثناء!

وقال مبارك بن عبد الجبار بن الطيوري، في أجزائه التي انتخبها عليه أبو الطاهر السلفي، المشهورة بـ (الطيوريات) ـ قال: «أخبرنا أحمد»[١].

(ح) وقال الإمام الحافظ أبو الحسن محمد بن إبراهيم الآبُرِيّ (ت٣٦٣هـ)، في (مناقب الشافعي)، كما نقله عنه المزي في (تهذيب الكمال): «أخبرني محمد بن عبد الرحمن الهَمَذاني ببغداد»[٢].

كلاهما ـ أعني: أحمد العتيقي، ومحمد الهمذاني ـ قال: «حدثنا محمد بن مخلد[٣] قال: حدثنا أحمد بن محمد بن المؤمل الصوري[٤] قال: قال لي يونس بن عبد الأعلى: جاءني رجل، قد وخطه الشيب، سنة ثلاث عشرة ـ يعني ومائتين ـ عليه مبطنة وإزار، فسألني عن هذا الحديث. فقال لي: مَنْ محمد بن خالد الجندي؟ فقلت: لا أدري. فقال: هذا مؤذن الجند، وهو ثقة. فقلت: أنت يحيى بن معين؟ قال: نعم، أنا يحيى بن معين»[٥].

---

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن منصور، أبو الحسن البغدادي العتيقي، (ت٤٤١هـ)، وثقه الأئمة. انظر سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٠٢ ـ ٦٠٣).

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن السندي بن موسى، أبو بكر الهمذاني.
قال الخطيب: «أحاديثه تدل على حفظه ومعرفته، وكان ثقة». تاريخ بغداد (٢/ ٣١٦ ـ ٣١٧).

(٣) محمد بن مخلد بن حفص، أبو عبد الله، الدوري ثم البغدادي، العطار، (ت٣٣١هـ).
قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٥٦): «الإمام الحافظ الثقة القدوة.. كتب ما لا يوصف كثرة، مع الفهم والمعرفة».

(٤) وقع في (تهذيب الكمال) أنه: (العدوي) وهو خطأ، تصويبه من ترجمته، كما سيأتي، ومن الطيوريات أيضاً.

(٥) الطيوريات، بانتقاء أبي الطاهر السلفي (٦٢/ ب) وتهذيب الكمال ـ خط ـ (٣/ ١١٩٣ ـ ١١٩٤).

قلت: أحمد بن محمد بن المؤمل الصوري، ترجم له كل من الخطيب في (تاريخ بغداد)[1] وابن عساكر في (تاريخ دمشق)[2] ولم يذكرا فيه جرحًا أو تعديلًا!

مع رواية جماعة عنه، وروايته هو أيضًا عن جماعة!

ويبدو أنَّ الآبري الذي أسند هذا الخبر عن يحيى بن معين، لم يعتمد عليه.

فقد قال الآبري عقبه: «قد تواترت الأخبار، واستفاضت بكثرة رواتها، عن المصطفى ﷺ - يعني في المهدي - وأنه من أهل بيته، وأنه يملك سبع سنين، ويملأ الأرض عدلاً، وأنه يخرج عيسى بن مريم فيساعده على قتل الدجال، بباب لُدّ بأرض فلسطين، وأنه يؤم هذه الأمة، وعيسى صلوات الله عليه يصلى خلفه، في طول من قصته وأمره.

ومحمد بن خالد الجندي: وإن كان يذكر عن يحيى بن معين ما ذكرته، فإنه غير معروف عند أهل الصناعة من أهل العلم والنقل»[3].

وقال الحاكم: «رجل مجهول»[4].

ومثله البيهقي[5].

وقال أبو الفتح الأزدي: «منكر الحديث»[6].

---

(١) تاريخ بغداد (٥/ ١٠٣ - ١٠٤).
(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (تراجم أحمد بن عنبه، أحمد بن محمد بن المؤمل) (٣٩٤).
(٣) تهذيب الكمال - خط - (٣/ ١١٩٤)، وتهذيب التهذيب التهذيب (٩/ ١٤٤).
(٤) تهذيب الكمال - خط - (٣/ ١١٩٤)، وتهذيب التهذيب (٩/ ١٤٤).
(٥) تهذيب الكمال - خط - (٣/ ١١٩٤)، وتهذيب التهذيب (٩/ ١٤٤).
(٦) ميزان الاعتدال (٣/ ٥٣٥).

وسبق عن ابن عبد البر أنه قال عقب حديث شد الرحال: «متروك»[1].

بينما قال الحافظ عبد الملك بن محمد بن أبي ميسرة اليافعي، كما سبق عنه، عقب حديث شد الرحال أيضًا: «ليس فيه كذاب ولا متروك»[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «شيخ مجهول»[3].

وأمّا الإمام الذهبي فمال إلى توثيق محمد بن خالد، فيما يشير إليه تصرفه. وذلك اعتمادًا على توثيق يحيى بن معين، ورواية الشافعي عنه.

فقد قال في (المغني في الضعفاء): «قال الحاكم: مجهول. قلت: بل هو مشهور، من شيوخ الشافعي. وقال الأزدي: منكر الحديث»[4].

ثم إن الذهبي أعل الحديث بتدليس يونس بن عبد الأعلى في كتابه (ميزان الاعتدال)، كما سبق أن شرحنا هذه العلة، عند عرضنا للعلة الثانية[5].

ثم قال عقب ذلك، معلقًا على تجهيل محمد بن خالد: «قد وثقه يحيى بن معين، والله أعلم، وروى عنه ثلاثة رجال سوى الشافعي»[6].

وكذا كان موقف ابن كثير، حيث قال في نهاية (البداية

---

(١) انظر ما سبق (٧٠١).
(٢) انظر ما سبق (٧٠٢).
(٣) منهاج السنة النبوية (٤/ ١٠٢).
(٤) المغني في الضعفاء (٢/ ٥٧٦ رقم ٥٤٦٨).
(٥) انظر ما تقدم (٦٩١).
(٦) الميزان (٣/ ٥٣٥).

والنهاية)، عن محمد بن خالد: «وليس هو بمجهول، كما زعمه الحاكم، بل قد روي عن ابن معين أنه وثقه»[1].

قلت: لكن بيّنّا أن توثيق ابن معين لم يثبت إسناده!

غير أنَّ رواية الشافعي عنه، وما نقلناه عنه آنفًا من الثناء عليه لا شك أنها ترفع شأنه.

أمَّا نكارة حديثه هذا، فلها علل أخرى، ستأتي - إن شاء الله تعالى - فَتُحمل نكارة الحديث عليها، لا على محمد بن خالد.

وأمَّا نكارة حديث شد الرحال، الذي سبق ذكره[2]، فلا تتعين أن تكون نكارتُه معصوبةً برأس محمد بن خالد! فالذي روى عنه محمد بن خالد حديث شد الرحال، وهو المثنى بن الصبَّاح اليماني الأبناوي، (ت١٤٩هـ)، قال عنه الحافظ: «ضعيف، اختلط بأخرة، وكان عابدًا»[3].

والمثنى بن الصبَّاح يروي حديث شدَّ الرحال عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وقد قال أبو زرعة الرازي - كما في (الجرح والتعديل) -: «عامة هذه المناكير الذي يروي عمرو بن شعيب إنما هي عن المثنى بن الصبَّاح، وابن لهيعة، والضعفاء»[4].

فالمثنى بن الصبَّاح معروف برواية المناكير عن عمرو بن شعيب! فَلْيُلْحَق حديثُ شدِّ الرحال بتلك المناكير، ولْيُحْمَلْ فيه على المثنى بن الصبَّاح، لا على محمد بن خالد!

---

(١) نهاية البداية والنهاية، لابن كثير (١/ ٤٥).
(٢) انظر ما تقدم (٧٩٥ - ٧٩٦).
(٣) التقريب (رقم ٦٤٧١).
(٤) الجرح والتعديل (٦/ ٢٣٩). وجاء فيه كما أثبته: «الذي يوي»، والوجه: «التي».

فمن ترك محمد بن خالد، أو وصفه بأنه منكر الحديث، لأحد حديثيه المذكورين ـ لم يُنْصِفْه!! بعد أن روى عنه الإمام الشافعي، وأثنى عليه. وبعد أن قال حافظ اليمن: عبد الملك بن محمد بن أبي ميسرة، عن إسناد هو أحد رجاله: «ليس فيه كذاب ولا متروك»!

وهما ـ أعني الإمام الشافعي وعبد الملك اليافعي ـ أعرف به من غيرهما! أمَّا الشافعي: فمحمد بن خالد شيخه. وأمَّا عبد الملك اليافعي: فمن حفاظ اليمن، فهو أعلم بأهل بلده.

ثم يأتي بعد ذلك توثيق ابن معين، برواية مستور عنه، شاهدًا على ترجيح قبول محمد بن خالد!

فلا أرى الحديث يُعَل بهذه العلة، ولا أنه يحمل فيه على محمد بن خالد الجندي.

والعلة الخامسة:

أنَّ محمد بن خالد الجندي يرويه عن أبان بن صالح، عن الحسن البصري.

وأبان بن صالح بن عمير بن عبيد القرشي مولاهم، (ت بضع عشرة ومائة)، وهو ابن خمس وخمسين.

قال عنه الحافظ ابن حجر: «وثقه الأئمة، ووهم ابن حزم فجهَّله، وابن عبد البر فضعفه»[1].

قال الذهبي في (الميزان): «قيل: لم يسمع من الحسن، ذكره ابن الصلاح في أماليه»[2].

---

(١) التقريب (رقم ١٣٧).

(٢) الميزان (٣/ ٥٣٥).

قلت: ولا أعرف وجه هذا القول، فهو ـ أعني: أبان بن صالح ـ معاصر للحسن، كما سبق في مولده ووفاته.

بل عندما ترجم له المزي في (تهذيب الكمال) ذكر في شيوخه: الحسن البصري، ولم يتعقبه بشيء[1]، كما هي عادته في المراسيل غالبًا.

ولم أر أحدًا ممن صنف في المراسيل ذكر أبان بن صالح بإرسال، لا عن الحسن، ولا عن غيره!

فلست أطمئن إلى هذا التعليل، كما أنني لست أدفعه!

لكن التعليل الحقيقي هو ما يلي:

والعلة السادسة:

قال البيهقي في (البعث والنشور) عقب الحديث: «هذا حديث تفرَّد به محمد بن خالد الجندي، قال أبو عبد الله الحافظ: ومحمد بن خالد رجل مجهول.

واختلفوا عليه في إسناده:

فرواه صامت بن معاذ، قال: حدثنا يحيى بن السكن، قال: حدثنا محمد بن خالد الجندي، عن أبان بن صالح، عن الحسن، عن أنس، عن النبي ﷺ.. مثله.

قال صامت بن معاذ: عدلت إلى الجَند مسيرة يومين من صنعاء، فدخلت على محدِّث لهم، فطلبت هذا الحديث، فوجدته عنده: عن محمد بن خالد الجندي، عن أبان بن أبي عياش عن الحسن عن النبي ﷺ.

ـ قال البيهقي: ـ أخبرناه أبو عبد الله الحافظ، قال: حدثني

(١) تهذيب الكمال (٢/ ٩).

أبو أحمد عبد الرحمن بن عبد الله بن يزداد المُذَكِّر[1] من كتابه، قال: حدثنا أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد المصري[2] بمصر، قال: حدثني أبو سعيد المفضل بن محمد الجندي، قال: حدثنا صامت بن معاذ الجندي.. فذكره.

- قال البيهقي: - فرجع الحديث إلى رواية: محمد بن خالد وهو مجهول، عن أبان بن أبي عياش وهو متروك[3] عن الحسن عن النبي ﷺ وهو منقطع!!

والأحاديث في التنصيص على خروج المهدي أصح إسنادًا! وفيها بيان كونه من عترة النبي ﷺ»[4].

انتهى كلام البيهقي نقلاً من كتابه المخطوط، وكلامه هذا من أمثله جليل العلل، وخفيها!!.

وقد أخرجَ الحاكم هذه الرواية عن صامت بن معاذ، التي تُبيّن علةَ الحديث، في كتابه (المستدرك). لكنه سقط من مطبوعته، وذكرها الحافظ ابن حجر في (إتحاف المهرة)[5]!

---

(١) عبد الرحمن بن عبد الله بن يزداد المذكر الرازي ثم البخاري.
ترجم له ابن عساكر في (تاريخ دمشق) - خط - (١٠/ ٣٤)، فلم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً!

(٢) أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد المهدي المصري الوراق، (ت٣٢٦هـ)، وقد قارب التسعين.
قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٣٩) عنه: «الإمام المحدث الثقة الصادق».

(٣) أبان بن أبي عياش: ميروز البصري، أبو إسماعيل العبدي، (ت حدود ١٤٠هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ١٤٢): «متروك».

(٤) البعث والنشور - خط - (١٩/أ - ب)، وانظر تهذيب الكمال - خط - (٣/ ١١٩٤)، وقد طبع كتاب البعث والنشور طبعتين فيما رأيت، كلتاهما ناقصة نقصاً كبيراً من بداية الكتاب!!

(٥) إتحاف المهرة (١/ ٥٨١ - ٥٨٢).

وعندما نقل الذهبي في (الميزان) كلام البيهقي هذا، قال: «قلت: فانكشف ووهى»[1].

أمّا كيف حصل هذا الوهم، في تغيير اسم أبان بن أبي عياش، وفي وصل الحديث بأنس رضي الله عنه؟ فهذا مما لا نضرب فيه بالظنون، بعد أن انكشف ووهى!!!

العلة السابعة:

المخالفة في إسناده: فقد رواه غير واحد من تلامذة الحسن الثقات، المشهورين بالرواية عنه، المختصين به - عن الحسن البصري، عن النبي ﷺ مرسلًا. مثل الرواية التي كشفت لنا علة الحديث، وأظهرت وهاءه، رواية: أبان بن أبي عياش، عن الحسن عن النبي ﷺ - مرسلًا!!

وذكر أبو الفتح الأزدي محمد بن خالد الجندي في (الضعفاء) ثم قال: «وحديثه لا يتابع عليه، وإنما يُحفظ عن الحسن مرسلًا، رواه جرير بن حازم عنه»[2].

ولم أجد رواية جرير بن حازم هذه!

لكني وجدت الحديث من رواية هشام بن حسان، عن الحسن، عن النبي ﷺ - مرسلًا، أيضًا، لكن ليس فيه: (لا مهدي إلا ابن مريم)!

أخرجه نجم الدين النسفي في (القند في ذكر علماء سمرقند)[3].

وللحديث طريق أخرى عن الحسن البصري، تجعله من

---

(١) الميزان (٣/٥٣٦).

(٢) التهذيب (٩/١٤٥).

(٣) القند في ذكر علماء سمرقند للنسفي (١٠٤ رقم ١٥٩).

حديث الحسن عن عمران بن حصين ـ مرفوعًا، مثله، لكن ليس فيه: (لا مهدي إلا ابن مريم).

أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء)، وقال: «تفرَّد به إدريس عن يحيى»[1].

وإدريس هو ابن علي، كما في إسناد الحديث، ولم أجد له ترجمة! وتفرده به، مخالفًا للثقات من تلامذه الحسن، يدل على وهائه!!

وبهذا، بل بأقل من هذا، يَسْقُطُ الحديث، ولا تبقى فيه باقية!

ويكفيه معارضته الظاهرة للأحاديث المتواترة في المهدي، وأنه سوى عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام، بل يصلي عيسى عليه السلام خلفه!

ومع ذلك، فلم يترك الأئمة بابًا إلا أقفلوه على الجَهَلةِ بالسنة أو ذوي الأهواء!

فعلى افتراض صحة الحديث: لا يمكن أن يكون حديثٌ واحدٌ ـ ولو كان صحيحًا ـ مُبطِلاً لدلالة أحاديث بلغت مبلغ التواتر!

وإذا لم نعتبر معارضة الحديث الصحيح الإسناد للأحاديث المتواترة ـ دليلاً على رد ذلك الحديث! فلا بد أن نؤول الحديث الغريب، على ما يوافق المتواتر!!

وهذا هو ما ذكره غير واحد من العلماء، تنزُّلاً في الحِجَاج.

فقالوا: إن معنى: «لا مهدي إلا ابن مريم»، أي: لا مهدي

---

(١) حلية الأولياء، لأبي نعيم (٧/ ٢٦٢).

في الحقيقة سواه، وإن كان غيره مهديًا. كما يصح أن يقال: إنما المهدي عيسى بن مريم، يعني: المهدي الكامل المعصوم[1].

ننتهي - هنا - من الكلام على هذا الحديث!

ورحم الله أئمة الإسلام، فهذا مثال واضح على مواقفهم المشهودة، المشهورة، في الدفاع عن السنة، وتمييز صحيحها من ضعيفها، إقامةً للدين، وتصفيةً لأدلة الشرع من المدخول عليها.

---

(١) انظر المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن قيم الجوزية (١٤٨ رقم ٣٢٦ - ٣٤٧)، ونهاية البداية والنهاية لابن كثير (١/ ٤٥)، وعقد الدرر في أخبار المنتظر ليوسف بن يحيى بن علي السلمي الشافعي (٦٣ - ٦٤).

الحديث التاسع عشر:

للحسن عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رضي الله عنه: «إن من السرف أن تأكل كل ما اشتهيت».

أخرجه ابن ماجه[1] وابن أبي الدنيا في (الجوع)[2] وأبو يعلى في (مسنده)[3] وابن حبان في (المجروحين)[4] وابن عدي في (الكامل)[5] والدارقطني في (الأفراد)[6] وأبو طاهر المخلص في (فوائده)[7] وأبو نعيم في (حلية الأولياء)[8].

كلهم من طريق بقية بن الوليد، قال: حدثنا يوسف بن أبي كثير عن نوح بن ذكوان، عن الحسن، عن أنس رضي الله عنه ـ به مرفوعًا.

قال ابن عدي عقبه، في ترجمة نوح بن ذكوان: «وهذه الأحاديث عن الحسن عن أنس ـ ليس محفوظة»[9].

وقال الدارقطني (الأفراد): «تفرَّد به بقية، عن يوسف، عن نوح»[10].

---

(١) مسند ابن ماجه (رقم ٣٣٥٢).

(٢) الجوع لابن أبي الدنيا (رقم ١٨١).

(٣) مسند أبي يعلى (رقم ٢٧٥٧).

(٤) المجروحين لابن حبان (٣/ ٤٧).

(٥) الكامل لابن عدي (٧/ ٤٤).

(٦) انظر أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر المقدسي (٧٢/ ب).

(٧) فوائد أبي طاهر المخلط، بانتقاء ابن أبي الفوارس ـ مجموع ٢١ ـ (٢٥٥/ ب).

(٨) حلية الأولياء (١٠/ ٢١٣).

وسقط من إسناده الحسن، لكن كلام أبي نعيم عقب الحديث، مع اتفاق إسناد أبي نعيم مع غيره ـ يدل على أنَّ سقوط (الحسن) خطأ طاريء!.

(٩) الكامل (٧/ ٤٤).

(١٠) أطراف الغرائب والأفراد (٧٢/ ب).

وقال أبو نعيم عقبه: «غريب من حديث الحسن عن أنس، لا أعلم رواه عنه إلا نوح»[١].

وبقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو يُحْمِد، (ت١٧٧هـ)، وله سبع وثمانون.

قال عنه الحافظ: «صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء»[٢].

قلت: لكنه صرَّح في هذا الحديث بالسماع.

ويوسف بن أبي كثير، قال عنه الحافظ: «مجهول»[٣].

ونوح بن ذكوان البصري، قال عنه الحافظ: «ضعيف»[٤].

قلت: بل هو شرٌّ من ذلك[٥]!

ولذلك قال عنه الذهبي في (الكاشف): «واه»[٦].

فترجمته عند ابن حبان في (المجروحين)[٧] وعند ابن عدي في (الكامل)[٨] دليل ماثل لا شك فيه على أنَّ نوح بن ذكوان هذا شديد الضعف متروك!

ولذلك ذكره الحاكم: في (المدخل إلى الصحيح) في (أسامي قومٍ من المجروحين ـ قال الحاكم: ـ ممن ظهر لي جرحهم اجتهادًا، ومعرفة بجرحهم، لا تقليدًا فيه لأحد من

---

(١) حلية الأولياء (١٠/ ٢١٣).
(٢) التقريب (رقم ٧٣٤).
(٣) التقريب (رقم ٧٨٧٧).
(٤) التقريب (رقم ٧٢٠٦).
(٥) انظر التهذيب (١٠/ ٤٨٤).
(٦) الكاشف للذهبي (رقم ٥٩٩٣).
(٧) المجروحين (٣/ ٤٧).
(٨) الكامل (٧/ ٤٤).

الأئمة. وأتوهم أنَّ رواية أحاديث هؤلاء لا تحل إلا بعد بيان حالهم)[1].

قال الحاكم: «نوح بن ذكوان، روى عن الحسن كل معضله، وله منها صحيفة عن الحسن عن أنس»[2].

وقال أبو نعيم الأصبهاني في كتاب (الضعفاء) له: «روى عن الحسن المعضلات، وله صحيفة، عن الحسن عن أنس: لا شيء»[3].

فهذا إسناد شديد الضعف.

(١) المدخل إلى الصحيح، للحاكم (١١٤).
(٢) المدخل إلى الصحيح (٢١٧ رقم ٢٠٧).
(٣) الضعفاء لأبي نعيم (رقم ٢٥٠).

الحديث العشرون:

للحسن عن أنس رضي الله عنه، قال: «لبس رسول الله ﷺ الصوف، واحتذى المخصوف» وقال: «أكل رسول الله ﷺ بشعًا، ولبس خشنًا» فقيل للحسن: ما البشع، قال: غليظ الشعير، ما كان يسيغه إلا بجرعة ماء.

أخرجه ابن ماجه[1] وابن حبان في (المجروحين)[2] وابن عدي في (الكامل)[3] وأبو الشيخ في (أخلاق النبي ﷺ)[4] والدارقطني في (الأفراد)[5] والحاكم في (المستدرك)[6].

وهو من طريق الحديث السابق نفسه: بقية بن الوليد، قال: حدثنا يوسف بن أبي كثير، قال: حدثنا نوح بن ذكوان، عن الحسن، عن أنس رضي الله عنه ـ مرفوعًا.

قال الدارقطني في (الأفراد): «تفرَّد به نوح، ولم يروه عنه غير يوسف بن أبي كثير، وتفرَّد به بقية عنه»[7].

والعجب من الحاكم بعد هذا، وبعد كلامه الذي نقلناه سابقًا في نوح بن ذكوان، كيف يخرج الحديث في (المستدرك على الصحيحين)؟! بل ويصححه[8]!!!

فتعقبه الذهبي بقوله: «لم يصح! نوح واه، ويوسف مجهول»[9].

فالحديث شديد الضعف كسابقه.

---

(١) سنن ابن ماجه (رقم ٣٣٤٨).
(٢) المجروحين (٣/ ٤٧ ـ ٤٨).
(٣) الكامل (٧/ ٤٤).
(٤) أخلاق النبي ﷺ لأبي الشيخ (١٠٦).
(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٧٢/ب).
(٦) المستدرك (٤/ ٣٢٦).
(٧) أطراف الغرائب والأفراد (٧٢/ب).
(٨) المستدرك (٤/ ٣٢٦).
(٩) تلخيص المستدرك، الموضع السابق.

الحديث الحادي والعشرون:

للحسن عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أنَّ قومًا ذكروا عند عبيد الله بن زياد الحوض، فأنكره! وقال: ما الحوض؟! فبلغ ذلك أنس بن مالك، قال: لا جرم (والله) لأفعلن به ولأفعلن [وفي رواية: لأسوءنَّه]، فأتاه، فقال: ذكرتم الحوض؟ فقال عبيد الله: هل سمعت رسول الله ﷺ يذكره؟ فقال: نعم، يقول أكثر من كذا وكذا مرَّة: «إن ما بين طرفيه كما بين أيْلَة[1] إلى مكة، أو بين صنعاء ومكة. وإن آنيته لأكثر من عدد نجوم السماء».

أخرجه الإمام أحمد[2] والبزار[3] وأبو يعلى[4].

ثلاثتهم من طريق حمَّاد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن عن أنس رضي الله عنه.

وقال البزار عقبه: «لا نعلم روى هذا الحديث عن علي بن زيد إلا حماد، ولا روى علي بن زيد عن الحسن عن أنس إلا هذا الحديث»[5].

وهذا إسناد حسن.

---

(١) أيْله: قال ياقوت في معجم البلدان (١/ ٢٩٢): «مدينة على ساحل بحر القلزم، مما يلي الشام».
وقال المقدَّم عاتق بن غيث البلادي في (معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية) - (٣٥): «وتعرف اليوم باسم: العقبة، ميناء المملكة الأردنية الهاشمية».

(٢) مسند الإمام أحمد (٣/ ٢٣٠)، وقد سقط من أحد إسنادي الإمام أحمد للحديث، ذكر (الحسن) من إسناده! وتصويبه من إتحاف المهرة لابن حجر (١/ ٦١/ أ).

(٣) مسند البزار الأزهرية (٧١/ أ).

(٤) مسند أبي يعلى (رقم ٢٧٥٣).

(٥) مسند البزار الأزهرية (٧١/ أ).

وهو متابع بلفظ آخر:

فأخرجه ابن عدي في (الكامل)[1] وأبو طاهر المخلّص في (فوائده)[2] ومن طريقه الضياء في (المختارة)[3].

ثلاثتهم من طريق معاذ بن معاذ، عن الأشعث بن عبد الملك الحمراني، عن الحسن، عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «حوضي ما بين كذا إلى كذا، فيه من الآنية عدد النجوم وأحلى من العسل وأبرد من الثلج، وأبيض من اللبن. من شرب منه لم يظمأ أبدًا، ومن لم يشرب منه لم يرو أبدًا».

وهذا إسناد صحيح، كما قال الضياء المقدسي، بإخراجه في المختارة.

وله لفظ آخر، بطريق أخرى:

أخرجه عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني، شيخ الشافعية (ت٦٢٣هـ)، في (التدوين بأخبار قزوين)[4].

من طريق عبد الواحد بن زيد، عن الحسن، عن أنس، قال: ذكر رسول الله ﷺ الحوض، فقال: «فيه قِدْحان كعدد نجوم السماء. قالوا: يا رسول الله فمن أول من يشرب من أمتك؟ قال: السائحون» ـ قال عبد الواحد: هم الصائمون[5].

---

(١) الكامل لابن عدي (١/ ٣٧٠).
(٢) الفوائد لأبي طاهر المخلص، بانتقاء ابن أبي الفوارس ـ مجموع ٢١ ـ (٩٤/أ).
(٣) المختارة (رقم ١٨٧٦).
(٤) التدوين في أخبار قزوين (١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤).
(٥) التدوين في أخبار قزوين (١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤).

قلت: وعبد الواحد بن زيد البصري، زاهد عابد، لكنه متروك الحديث، كما قال غير واحد من أهل العلم، منهم البخاري، حيث قال: «تركوه»[1].

وفي إسناد الرافعي إلى عبد الواحد غير واحد: إمّا مجهول، أو ضعيف!

(1) الضعفاء الصغير للبخاري (رقم ٢٣٠)، ولسان الميزان (٤/ ٨٠ ـ ٨١).

الحديث الثاني والعشرون:

قال همَّام بن يحيى: قيل لمطر الوراق، وأنا عنده: عمن كان يأخذ الحسن أنه يُتوضأ مما غيرت النار؟ قال: أخذه عن أنس، وأنس عن أبي طلحة، وأخذه أبو طلحة عن رسول الله ﷺ.

أخرجه الإمام أحمد[1] وابن أبي شيبة في (المصنف)[2] والروياني في (مسنده)[3]، والطحاوي في (شرح معاني الآثار)[4] والهيثم بن كليب الشاشي في (مسنده)[5] والطبراني في (المعجم الكبير)[6] والدارقطني في (الأفراد)[7] وأبو نعيم في (حلية الأولياء)[8].

كلهم من طريق همام بن يحيى به.

قال الدارقطني: «تفرَّد به همام، عن مطر الوراق، عن الحسن»[9].

وقال أبو نعيم عقبه: «هذا حديث غريب، مشهور ثابت من حديث الحسن عن أنس، غريب من حديث مطر، لم يروه عنه إلا همام»[10].

---

(١) مسند الإمام أحمد (٤/ ٢٨).
(٢) المصنف لابن أبي شيبة (١/ ٥١) (رقم ٥٥٢).
(٣) مسند الروياني (رقم ٩٩٠، ٣٩٣ ـ وتحرف فيه من الموطن الثاني اسم (مطر) إلى (ثابت)! ونبّه على ذلك المحقق، وأنه من الأصل المخطوط).
(٤) شرح معاني الآثار (١/ ٦٢).
(٥) مسند الشاشي ـ خط ـ (١٢٤/ أ).
(٦) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٤٧١١).
(٧) أطراق الغرائب والأفراد (٢٧٩/ ب).
(٨) حلية الأولياء (٣/ ٧٧).
(٩) أطراف الغرائب والأفراد (٢٧٩/ ب).
(١٠) حلية الأولياء (٣/ ٧٧).

وقد خولف مطر في إسناده!

فقد أخرجه البزار في (مسنده)، من طريق حجاج بن نصير، قال: حدثنا المبارك بن فضالة، عن الحسن، عن أنس، عن النبي ﷺ[1] - ولم يقل: عن أبي طلحة!

قال البزار عقبه: «هكذا قال مبارك عن الحسن: عن أنس. وقال مطر عن الحسن: عن أنس، عن أبي طلحة. وقال أشعث عن الحسن: عن أبي هريرة»[2].

قلت: لكن حجاج بن نصير الفساطيطي، القيسي، أبو محمد البصري، (ت٢١٣ - أو - ٢١٤). قال عنه الحافظ: «ضعيف، كان يقبل التلقين»[3].

ويؤيد حديث مطر الوراق، ما أخرجه مسدد في (مسنده).

قال مسدد: «حدثنا يحيى، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك: أنه كان يتوضأ مما غيرت النار، ويحدث أنَّ أبا طلحةِ توضأ مما غيرت النار»[4].

وهذا إسناد صحيح، فقد تقدم أنَّ سماع يحيى بن سعيد القطان من سعيد بن أبي عروبة كان قبل اختلاط سعيد[5].

وهذه الرواية تؤيد أنَّ أنسًا رضي الله عنه، كان مُتَّبعًا في وضوئه مما غيرت النار لأبي طلحة رضي الله عنه، كما جاء في رواية مطر الوراق عن الحسن، عن أنس، عن أبي طلحة.

فيصح حديث مطر، ولا تُعِلُّه روايات غيره.

---

(١) مسند البزار - الأزهرية (٧٣/أ).

(٢) المصدر السابق.

(٣) التقريب (رقم ١١٣٩).

(٤) إتحاف الخيرة للبوصيري، الجزء الذي بتحقيق سليمان السعود (رقم ٢٠١).

(٥) انظر ما تقدم (٦١٩).

الحديث الثالث والعشرون:

قال الحسن: «حدثنا أنس بن مالك، قال: دخلت على النبي ﷺ، وهو على سرير مرمول بشريط[1]، تحت رأسه وسادة من أدم حشوها ليف، ما بين جلده وبين السرير ثوب. فدخل عليه عمر، فبكى! فقال له النبي ﷺ: ما يبكيك يا عمر؟ قال: أما والله ما أبكي يا رسول الله ألا أكون أعلم أنك أكرم على الله من كسرى وقيصر، فهما يعيشان فيما يعيشان فيه من الدنيا، وأنت رسول الله بالمكان الذي أرى. فقال النبي ﷺ: أما ترضى يا عمر أن تكون لهم الدنيا ولنا الآخرة؟! قلت: بلى يا رسول الله، قال: فإنه كذلك».

أخرجه الإمام أحمد في (المسند)، و(الزهد)[2] والبخاري في (الأدب المفرد)[3] وابن أبي عاصم في (الزهد)[4] وابن أبي الدنيا في (الجوع)[5] والبزار في (المسند)[6] وأبو يعلى في (المسند)[7] وابن حبان في (صحيحه)[8] وأبو الشيخ في (أخلاق النبي ﷺ)[9]، وأبو القاسم عبد الملك بن محمد بن بشران (ت٤٣٠هـ) في (أماليه)[10]، والواحدي في (الوسيط)[11]، والبغوي في (الأنوار في شمائل النبي المختار)[12].

---

(١) مرمول بشريط: أي منسوج بالعسف. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر (رمل) (٢/ ٢٦٥).
(٢) مسند الإمام أحمد (٣/ ١٣٩ ـ ١٤٠)، والزهد له (رقم ٢٣٧٢).
(٣) الأدب المفرد، للبخاري (رقم ١١٦٣).
(٤) الزهد لابن أبي عاصم (رقم ٢٢٣).
(٥) الجوع لابن أبي الدنيا (رقم ٢١).
(٦) مسند البزار ـ الأزهرية (٣/ ٧٣أ).
(٧) مسند أبي يعلى (رقم ٢٧٧٤).
(٨) الإحسان (رقم ٦٣٦٢).
(٩) أخلاق النبي ﷺ لأبي الشيخ (١٤٠ ـ ١٤١، ١٤١).
(١٠) أمالي أبي القاسم ابن بشران (٢/ ٨٣/ ب).
(١١) الوسيط للواحدي (٤/ ٥٠٩).
(١٢) الأنوار في شمائل النبي المختار للبغوي (رقم ٨٥٤).

كلهم من طريق المبارك بن فضالة ـ مصرّحًا بالسماع عند البخاري في (الأدب المفرد) ـ عن الحسن، عن أنس رضي الله عنه.

فهو صحيح كما قال ابن حبان، بإخراجه في صحيحه.

وخالف المبارك على إسناده المعلى بن زياد، حيث رواه عن الحسن، عن النبي ﷺ ـ مرسلاً.

أخرجه حماد بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد (ت٢٦٧هـ)، في كتابه (تركة النبي ﷺ)[1].

ومُعلّى بن زياد القرْدوسي، أبو الحسن البصري. قال عنه الحافظ: «صدوق، قليل الحديث، زاهد، اختلف قول ابن معين فيه»[2].

ولا تُعِل رواية المعلى رواية المبارك لتقدم المبارك في الحسن، خاصة بعد تصريحه بالسماع من الحسن. ثم لِمَا عُرِف عن الحسن من كثرة الإرسال، فلا مانع من أن يكون الحسن أسنده مرّة وأرسله أخرى.

(١) تركة النبي ﷺ لحماد بن إسحاق (٧٧ ـ ٧٨).
(٢) التقريب (رقم ٦٨٠٤).

الحديث الرابع والعشرون:

للحسن عن أنس رضي الله عنه، قال: «ما صليت خلف أحدٍ بعد رسول الله ﷺ أوجزة صلاة ولا أتم من رسول الله ﷺ».

أخرجه الإمام أحمد[1] والبزار[2] وأبو يعلى[3]، وأبو محمد الحسن بن أحمد بن محمد المخلدي (ت٣٨٩هـ) في (فوائده)[4].

كل منهم بإسناده من طريق أشعث بن عبد الملك الحمراني، عن الحسن عن أنس رضي الله عنه.

لكن قال البزار عقبه: «وهذا الحديث قد رواه قريبًا منه غير أشعث، وأشعث أحب إلي ممن روى هذا الحديث عن الحسن عن أنس غيره، تفرد به أنس»[5].

وإسناده صحيح.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٣/ ١٨٢، ٢٠٧).
(٢) مسند البزار (٧١/ب).
(٣) مسند أبي يعلى (رقم ٢٧٧٩).
(٤) الفوائد المنتخبة من أصول مسموعات أبي محمد المخلدي (رقم ٨٤).
(٥) مسند البزار ـ الأزهرية (٧١/ب).

الحديث الخامس والعشرون:

للحسن عن أنس رضي الله عنه، قال: «كان رسول الله ﷺ يَخطُب يوم الجمعة إلى جنب خشبة، يسند ظهره إليها. فلما كثر الناس، قال: ابنوا لي منبرًا له عتبتان. فلما قام على المنبر يخطب حنَّت الخشبة إلى رسول الله ﷺ. قال: وأنا في المسجد، فسمعت الخشبة تحن حنين الواله، فما زالت تحن حتى نزل إليها، فاحتضنها، فسكنت.

وكان الحسن إذا حدَّث بهذا الحديث بكى! ثم قال: يا عباد الله الخشبة تحن إلى رسول الله ﷺ شوقًا إليه، فأنتم أحق أن تشتاقوا إلى لقائه».

أخرجه الإمام أحمد[1] وعبد الله بن المبارك في (المسند) و (الزهد)[2] والبزار في (مسنده)[3] وأبو القاسم البغوي في (الجعديات)[4] وابن خزيمة في (صحيحه)[5] وأبو يعلى في (مسنده)[6] وأبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي (ت٣٤١هـ) في (معجمه)[7] وابن حبان في (صحيحه)[8] واللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة)[9]. وأبو القاسم ابن بشران في (أماليه)[10] والبيهقي في (دلائل النبوة)[11] والخطيب في (تاريخ

---

(١) مسند الإمام أحمد (٣/٢٢٦).
(٢) مسند عبد الله بن المبارك (رقم ٤٨)، والزهد له (رقم ١٠٢١).
(٣) مسند البزار ـ الأزهرية (٧٢/ب).
(٤) الجعديات، لأبي القاسم البغوي (رقم ٣٣٤١).
(٥) صحيح ابن خزيمة (رقم ١٧٧٦).
(٦) مسند أبي يعلى (رقم ٢٧٤٨).
(٧) معجم ابن الأعرابي ـ خط ـ (٢٢٥/ب ـ ٢٢٦/أ).
(٨) الإحسان (رقم ٦٥٠٧).
(٩) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (رقم ١٤٧٣).
(١٠) أمالي أبي القاسم ابن بشران (٢/٦٦/ب).
(١١) دلائل النبوة للبيهقي (٢/٥٥٩).

بغداد)[1] وابن عبد البر في (جامع بيان العلم)[2] وابن طاهر في (مسألة العلو والنزول)[3] وأبو القاسم التيمي في (دلائل النبوة)[4] وابن الجوزي في (مثير العزم الساكن)[5]، ويوسف بن خليل الدمشقي (ت٦٤٨هـ) في (معجم شيوخه)[6]، والذهبي في (سير أعلام النبلاء)[7] والحافظ ابن حجر في (موافقة الخبر الخبر)[8].

كلهم من طريق المبارك بن فضالة، قال: حدثنا الحسن، عن أنس رضي الله عنه.

حتى قال البزار: «هذا الحديث لا نعلم رواه عن الحسن عن أنس إلا المبارك وسالم الخياط»[9].

وإسنادها صحيح، بعد تصريح المبارك بن فضالة بالسماع من الحسن، وقد صححه ابن خزيمة وابن حبان كما سبق آنفا في التخريج.

ولكن تُعقّب البزار بأن الحديث يعرف من غير حديث المبارك والخياط عن الحسن[10]، والبزار إنما قال: «لا نعلم»، فلا تَعَقُّب عليه!!

قال ابن سعد في (الطبقات): «أخبرنا أبو الوليد

---

(١) تاريخ بغداد - (١٢/ ٤٨٥ - ٤٨٦).
(٢) جامع بيان العلم وفضله (٥٧٢).
(٣) مسألة العلو والنزول، لابن طاهر (رقم ٤٩).
(٤) دلائل النبوة، للتيمي (رقم ٢٣).
(٥) مثير العزم الساكن لابن الجوزي (٢/ ٢٦٨ - ٢٦٩ رقم٤٤٥).
(٦) معجم شيوخ يوسف بن خليل (١٨٢/ ب).
(٧) سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٧٠).
(٨) موافقة الخبر الخبر (١/ ٢٢٦).
(٩) مسند البزار - الأزهرية (٧٢/ ب).
(١٠) انظر موافقة الخبر الخبر، لابن حجر (١/ ٢٢٧).

الطيالسي[1]: أخبرنا حزم: سمعت الحسن: أخبرنا أنس ضي الله عنه...»[2].

فهذا حزم بن أبي حزم القطعي يتابع المبارك بن فضالة على هذا الحديث، متابعة صحيحة الإسناد.

وقال الطبراني في (المعجم الأوسط): «حدثنا أحمد»[3].

(ح) وقال أيضًا في موطن آخر من (المعجم الأوسط): «حدثنا سهل بن أبي سهل الواسطي[4].

كلاهما قال: «حدثنا يحيى بن محمد بن السكن[5] قال: حدثنا حبّان بن هلال، عن يزيد بن إبراهيم[6] قال: سمعت الحسن يقول: أخبرني أنس بن مالك رضي الله عنه...»[7].

وأخرجه الضياء في (المختارة) من طريق الطبراني عن شيخه الأول[8]، وكذا الحافظ ابن حجر في (موافقة الخبر الخبر)[9].

---

(١) هو هشام بن عبد الملك، تقدم أنه ثقة.

(٢) طبقات ابن سعد (١/ ١٧٨ ـ ١٧٩).

(٣) أحمد بن محمد بن عبد الله بن صدقة البغدادي، أبو بكر (ت٢٩٣).
قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٨٣): «الإمام الحافظ المتقن الفقيه».

(٤) سهل بن أبي سهل أحمد بن عثمان بن مخلد، أبو العباس الواسطي.
قال الخطيب في (تاريخ بغداد) (٩/ ١١٩): «كان ثقة».

(٥) يحيى بن محمد بن السكن بن حبيب القرشي، البزار البصري، نزيل بغداد، (ت بعد ٢٥٠هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٧٦٣٦): «صدوق».

(٦) يزيد بن إبراهيم التُسْتري، نزيل البصرة، أبو سعيد، (ت١٦٣هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٧٦٨٤): «ثقة ثبت، إلا في روايته عن قتادة، ففيها لين».

(٧) معجم الطبراني الأوسط (رقم ١٤٣٠) والمخطوط (١/ ٢٠٩/ ب).

(٨) المختارة (رقم ١٨٦١).

(٩) موافقة الخبر الخبر (١/ ٢٢٧).

وقال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن يزيد بن إبراهيم إلا حبَّان بن هلال، تفرَّد به يحيى بن محمد بن السكن»[1].

قلت: فهذا إسناد حسن، ومتابعة أخرى للمبارك بن فضالة.

وقال الطبراني في (المعجم الأوسط) أيضًا: «حدثنا محمد بن أبان[2]: حدثنا أيوب بن حسان الواسطي[3]: حدثنا موسى بن إسماعلي الجَبُّلي[4]: حدثنا جرير بن حازم، عن الحسن، عن أنس...»[5].

---

(١) انظر تخريجه.

(٢) محمد بن أبان بن عبد الله المديني، أبو مسلم، الأصبهاني (ت٢٩٣هـ).
قال أبو الشيخ الأصبهاني: «ثقة».
وقال أبو نعيم: «فقيه كثير الحديث ثقة».
انظر طبقات المحدثين بأصبهان (رقم ٥٢٣)، وذكر أخبار أصبهان (٢/ ٢٣٤).

(٣) أيوب بن حسان الواسطي، أبو سليمان.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٦٠٩): «صدوق».

(٤) ترجم له ابن أبي حاتم، وذكر أنَّ من الرواة عنه أيوب بن حسان، وقال: «سألت أبي عنه؟ فقال: صالح الحديث، وليس به بأس». وجاء فيه أنّه: «الجبلي».
بينما ترجم له ابن حبان في (الثقات)، وقال: «مستقيم الحديث». وجاء فيه: «الحنبلي، من أهل جيل، دخلتها» ـ كذا في الثقات المطبوع!!
وهو في معجم الطبراني غير منقوط!
انظر: الجرح والتعديل (٨/ ١٣٦)، والثقات لابن حبان (٩/ ١٦٠).
وقال عنه الطحاوي في بيان مشكل الأحاديث (١٣/ ٥٩ رقم ٥٠٦٠): «محمود الرواية».
وقال عنه الذهبي في السير (١٠/ ٣٦٥): «شيخ صادق».
أمّا نسبته فبالجيم المفتوحة والباء المشدّدة المضمومة: نسبة إلى (جَبُّل) بلدةٍ بين بغداد وواسط على نهر دجله. كما تجده في الأنساب للسمعاني ٣/ ١٩٤، ١٩٥)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٢/ ١٩٩)، وفيهما ترجمة للمذكور.

(٥) معجم الطبراني الأوسط (٢/ ١٦٩/ أ).

جاء في معجم الطبراني الأوسط المخطوط منه، أنَّ الطبراني قال عقب هذا الحديث: «لم يرو هذا الحديث عن الحسن بن صالح إلا جرير بن حازم، ولا عن جرير إلا موسى بن إسماعيل»[١].

كذا قال: «الحسن بن صالح» وهو وهم! فالحديث معروف للحسن البصري، ولم أجد في الرواة حسنًا ابن صالح يروي عن أنس، وروى عنه جرير بن حازم. والذي هو كذلك، إنما هو الحسن البصري!!

فهذه متابعة حسنة الإسناد، للمبارك بن فضالة، مكمِّلة ثلاث متابعات له!.

أمَّا رواية سالم الخياط، التي ذكرها البزار، فذكر الحافظ ابن حجر في (موافقة الخبر الخبر): أنَّ أبا نعيم الأصبهاني أخرجها في (دلائل النبوة)[٢].

ولم أجده في (دلائل النبوة) المطبوع لأبي نعيم[٣]! لأنه منتخب من كتاب أبي نعيم، لا كل كتابه، فتنبه[٤]!

وقد روي الحديث من وجوه أخرى عن الحسن مرسلاً إلى النبي ﷺ[٥]!

ولا يُعَلُّ ما وصله الثقات من أصحاب الحسن.

وبقي ما ليس على شرط البحث، وهو كثير جدًّا:

---

(١) معجم الطبراني الأوسط (٢/١٦٩/أ).

(٢) موافقة الخبر الخبر (١/٢٢٧).

(٣) انظر دلائل النبوة لأبي نعيم: الفصل العشرون: ذكر حنين الجذع (٤٠٤٤٣٩٩).

(٤) انظر مقدمة تحقيقه (٢٦٤٢٠).

(٥) انظر سنن الدارمي (رقم ٣٨)، وفضائل المدينة للمفضل الجندي (رقم ٤٩)، وموافقة الخبر الخبر لابن حجر (١/٢٢٧).

انظر:

الزهد العبد الله بن المبارك (رقم ٥٧٢).

مسند عبد بن حميد (رقم١٤٠١).

الزهد لأبي داود السجستاني (رقم ٥٧).

العلل الكبير للترمذي (٢٤٥ ـ ٢٤٦، ٩٥٥ ـ ٩٥٦).

مسند الحارث بن أبي أسامة، انظر بغية الباحث للهيثمي (رقم ٤٢٨، ١٠٩١)، وإتحاف الخيرة، للبوصيري الجزء الذي بتحقيق إبراهيم محمد عمير المدخلي (رقم ١٠٢).

مجابو الدعوة، لابن أبي الدنيا (رقم ٢٣).

الهواتف، له (رقم ١٤).

صفة الجنة له (رقم ٢٣٩).

الصمت له (رقم٥٦٠).

وَقِصَر الأمل له (رقم ١١٤).

الأهوال له (رقم ٦٢).

السنة لابن أبي عاصم (رقم ٧٥٠، ٨٢٨، ١٤٦٤).

السنة لابن نصر المروزي (رقم ٢٢٤).

مختصر قيام الليل لابن نصر، للمقريزي (١٥٣، ١٥٥، ١٥٩).

والمنتقى لابن الجارود (رقم ٨٣٠).

صحيح ابن خزيمة (رقم ٤٩٨).

التوحيد له (٦١٠ ـ ٦١١ رقم ٣٥٥).

مسند أبي يعلى (رقم ٢٧٤٩، ٢٧٥٢ ـ ٢٧٥٦، ٢٧٥٨ ـ ٢٧٦٦، ٢٧٧٠، ٣٧٧٣، ٢٧٧٦، ٢٧٧٨، ٢٧٨٠ ـ ٢٧٨٢).

تهذيب الآثار، لابن جرير الطبري ـ مسند علي (رقم ١٦٦) ومسند ابن عباس (رقم ٩٧٥).

شرح معاني الآثار، للطحاوي (١/ ١١٩، ٢٠٣، ٢٤٣).

بيان مشكل الأحاديث له (رقم ١٨١٩).

مستخرج أبي عوانة، انظر إتحاف المهرة لابن حجر (١/ ٥٨/ب، ٥٩/أ، ٦١/أ)، والقسم المفقود من مستخرجه (ص٣٤).

الأوسط، لابن المنذر (٣/ ١٢١ رقم ١٣٤٩).

العلل لابن أبي حاتم (رقم ١٦٦٠).

المعجم لابن الأعرابي (رقم ٣٧٨، ٦٦٧، ١٠٣٧، ١٠٤٢، ١١٢٨، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٩) المخطوط منه (٦٧/أ، ١٨٣/ ب، ١٩٧/أ، ٢٣٥/ب، ٢٤١/ب).

المعجم الكبير، للطبراني (رقم ٧٣٨ ـ ٧٤١).

المعجم الأوسط، له (رقم ١٢٩٨، ١٩٥٦، ١٩٦٩، ٢٠١٩، ٢١٢٥، ٢٦٢١، ٢٩٣٦) ـ المخطوط منه (١/ ١٩١/ب، ١٩٢/أ، ٨١/ب، ١١٥/أ مرتين، ١٣٣/ب، ١٣٧/ب، ٢٢٣/أ مرتين، ٢٢٨/أ، ٣٠٢/أ).

المعجم الصغير له (رقم ١٣٢،١، ٢١٨، ٢٢٩، ٧٠٠).

مسند الشاميين، له (رقم ١٢٧٢، ٢٦٧٠، ٢٦٧١).

والدعاء للطبراني (رقم ٢٠٠).

الغيلانيات لأبي بكر الشافعي ـ المنشور ـ (رقم ٣٧٤، ٣٧٥).

صحيح ابن حبان، الإحسان (رقم ٣٧١، ١٦٩٨، ٢٣١٥، ٢٣١٨، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٩٨٨، ٢٩٩١، ٦٥٢١، ٦٦١٣، ٧١٠٧).

المجروحين له (١/ ٢٠٤، ٣٧٢ ـ ٣٧٣) (٢/ ٣١٢).

فوائد خيثمة الأطرابلسي، ضمن كتاب: من حديث خيثمة بن سليمان الأطرابلسي (٧٢ ـ ٧٣).

فضائل الصحابة، لخيثمة الأطرابلسي، ضمن الكتاب السابق. (١٠٦).

أخلاق النبي ﷺ، لأبي الشيخ (٨٧).

العظمة له (رقم ١٥٧).

طبقات المحدثين بأصبهان له (رقم ٧).

الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (١/ ٢٨٥، ٢٧٤ ـ ٢٧٥، ٣٠٦، ٣٤٥، ٣٥٧، ٣٥٨) (٢/ ٢٨، ٨٣، ٨٤، ٢٨٢، ٣٨٥، ٣٩١) (٣/ ٦٢، ٩٣، ١٣٠، ١٣١، ١٨٩، ١٩٩، ٢٥٣، ٣٦٦، ٣٧٣، ٤٢٦ ـ ٤٢٧، ٤٢٧) (٤/ ٤٦، ٦٢، ٩٨، ١٠١، ٣٣١) (٥/ ٦٢، ١١١، ١٤٣، ٣٤٣) (٦/ ١٦، ٢٠٩، ٢١١، ٢٧٦، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠) (٧/ ١٥٢).

معجم شيوخ الإسماعيلي (١/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧، ٤١٠).

المعجم لأبي بكر ابن المقريء (رقم ٧٨٣، ٨٦٧).

الفوائد المنتخبة لأبي محمد المَخْلدي (رقم ٢٠١).

تصحيفات المحدثين، لأبي أحمد العسكري (١/ ١٥٥).

الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، لابن شاهين (رقم ١٠٧، ١٥٠، ٢٧٩، ٣٥١، ٣٩١، ٥٣٣).

سنن الدارقطني (١/ ١٠٦، ١٦٥، ٢٤٥) (٢/ ٤٠، ٢١٨) (٣/ ١٨).

العلل له (٤/ ٢٧/ب، ٣٣/ب، ٤٣/أ ـ ب).

غريب الحديث للخطابي (١/ ١١٢، ٢٠٠، ٧٠٧، ٧٢٧ ـ ٧٢٨) (٢/ ١٨٩).

معجم شيوخ ابن جميع الصيداوي (٣٧٠ رقم ٣٦٠).

المستدرك للحاكم (١/ ١٢٤، ٣٨٥، ٤٧٩، ٤٩٧) (٣/ ٤٨، ٥٣ ـ ٥٤، ١٢٢) (٤/ ٢١٢، ٣١١، ٣٢٣، ٥٩٣).

فوائد تمام الرازي (رقم ٣٩٦، ١٢٣٣، ١٢٦٢، ١٢٨٣، ١٦٨٨).

آداب الصحبة، لأبي عبد الرحمن السلمي (رقم ٥٧).

كرامات أولياء الله عز وجل اللالكائي (رقم ١١١).

حلية الأولياء، لأبي نعيم (١/ ٢٢٨) (٢/ ٤٠، ٣٨٧) (٣/ ٢٤) (٥/ ٦٤) (٦/ ١٧٣، ١٧٩، ١٨٧، ٢٦٢، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٦، ٣٠٧) (٧/ ١٦٥، ٢٢٥) (٨/ ٤٩، ٥٣).

ذكر أخبار أصبهان، له (١/ ٨٧، ١٠٤، ١٠٩، ١٢٤، ١٢٩، ١٤٥، ٢١١، ٢١٢، ٢٣٤، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٦٧، ٢٩٦، ٣٣٩، ٣٤٩) (٢/ ٩٤، ١٧٠، ٢٥٨، ٢٩٣).

دلائل النبوة، له (رقم ٩١).

صفة الجنة، له (رقم ٤٠٢).

جزء فيه منتخب حديث يونس بن عبيد لأبي نعيم (١٤٠/ أ، ب).

وأمالي أبي القاسم ابن بشران (١/ ٦٧ب ـ ٦٨/أ) (٢/ ٦٢/ أ، ٨٩/ب، ٩٤/ب، ١٢٣/أ).

مسند الشهاب للقضاعي (رقم ٤٦٣، ٥٢٤، ٧٧٤، ١٢٥٤، ١٣٤٧، ١٣٥١، ١٤٩٧).

البعث والنشور، للبيهقي (رقم ١٠٨، ٣٩٩).

والدعوات الكبير له (رقم ٤٠١).

وفضائل القرآن وتلاوته لأبي الفضل الرازي (رقم ٨٧، ٨٨).

الكفاية للخطيب (٤٢٤ ـ ٤٢٥).

المتفق والمفترق للخطيب (رقم ٣٦٤، ١٠٧٥، ١٦٧٠، ١١٧٦، ١٢٦١).

تاريخ بغداد، له (١/٣٢٩، ٣٤٥ ـ ٣٤٦) (٢/٢١٣) (٤/٣٤٩) (٥/٢٣١، ٣١٥) (٦/٢٠٨ ـ ٢٠٩، ٣٩٢ ـ ٣٩٣) (٧/٣٤٢ ـ ٣٤٣) (١٠/٤٠ ـ ٤١، ٣٥٦ ـ ٣٥٨، ٤٦٢) (١٢/١٨٠) (١٣/١٦، ١٤٢).

أمالي الشجري (١/ ٦٠، ٦٢، ٢٤٤).

الأنوار في شمائل النبي المختار للبغوي (رقم ١٢٤٢).

الترغيب والترهيب، للتيمي (رقم ١٢٩، ٩٦٩، ١١٤٨، ٢١١٢).

سير السلف، له (٣٤١ ـ ٣٤٢).

مسند الفردوس، لأبي منصور الديملي، انظر حاشية تحقيق الفردوس لأبي شجاع الديلمي (رقم ٤٧٩٠، ٥٢٧٩، ٥٥٨٩، ٥٦١٠، ٦٤٦٧، ٦٤٦٧، ٦٥٩١).

تاريخ دمشق، لابن عساكر ـ ترجمة عثمان بن عفان رضي الله عنه (٤٥٥ ـ ٤٥٦).

البر والصلة لابن الجوزي (رقم ٤٨).

التدوين في أخبار قزوين للرافعي (١/٩، ١٤٨).

الترغيب في الدعاء والحث عليه، لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (رقم ٦٠).

المختارة للضياء (رقم ١٨٥٣ ـ ١٨٦٠، ١٨٦٢ ـ ١٨٦٧، ١٨٧١ ـ ١٨٧٥، ١٨٧٧ ـ ١٨٨٠).

وذيل تاريخ بغداد لابن النجار (٢/ ٤٨) (٤/ ٢٩ ـ ٣٠).

بغية الطلب، لابن العديم (١/ ١٩٨ ـ ١٩٩).

معجم شيوخ يوسف بن خليل الدمشقي (١٤٣/ب، ١٥٠/ب، ١٧٧/أ، ٢٠٩/ب ـ ٢١٠/أ، ٢٢١/أ، ٢٢١/ب، ٢٤٣/أ).

سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/ ٨).

حادي الأرواح، لابن القيم (٣٧٢).

موافقة الخبر الخبر لابن حجر (١/ ٢٩٧).

والله أعلم.

بلال بن رباح رضي الله عنه

قال الدارقطني، في (العلل): «الحسن عن بلال مرسل»[1].

وهذا الإرسال واضحٌ جليٌّ، لأن آخر ما قيل في وفاة بلال رضي الله عنه، أنها كانت سنة إحدى وعشرين[2].

أي أن وفاة بلال كانت سنة مولد الحسن، في أبعد ما قيل في وفاته رضي الله عنه!

وليس للحسن عن بلال رضي الله عنه شيء في الكتب الستة ومسند الإمام أحمد.

وله في غيرها شيء قليل جدًا.

انظر:

مصنف ابن أبي شيبة (رقم ٢٣٠٧).

وأطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، لابن طاهر المقدسي (٩٧/أ).

والعلل للدراقطني (٧/ ١٨٢ ـ ١٨٣ رقم ١٢٨٥).

والله أعلم

---

(١) العلل للدارقطني (٧/ ١٨٢ رقم ١٢٨٥).

(٢) انظر سير أعلام النبلاء (١/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠)، والإصابة (١/ ١٧١).

تميم بن أوس الداري رضي الله عنه

قال الحاكم ـ كما في سؤالات السجزي له ـ: «الحسن لم يسمع من تميم الداري، ولم يره»[1].

قلت: وتميم رضي الله عنه كان بالمدينة إلى أن قتل عثمان رضي الله عنه، فخرج منها إلى بلاد الشام، فاستقر ببيت المقدس. إلى أن توفي بها، قيل: سنة أربعين، بناء على شاهد رُئي على قبره[2].

فإن ثبت أن وفاة تميم كانت سنة أربعين، فقد توفي رضي الله عنه وللحسن تسع عشرة سنة.

فلا كون تميم رضي الله عنه مدنيًا مما يقوي سماع الحسن منه، ولا كونه شاميًا بالذي يُبْقي على احتمال لقاء الحسن به. كما سبق أن قررناه، في المقدمات الممهدات لهذا الباب.

وليس للحسن شيء عن تميم رضي الله عنه في الكتب الستة، ومسند أحمد.

ويروى للحسن عن تميم حديث واحد، فيما وجدت.

انظر:

---

(١) سؤالات السجزي للحاكم (رقم ١٨١).

(٢) انظر سير أعلام النبلاء (٢/ ٤٤٢ ـ ٤٤٨) وتهذيب التهذيب (١/ ٥١١ ـ ٥١٢).

تعظيم قدر الصلاة، لمحمد بن نصر المروزي (ت٢٩٤هـ) (٢/ ٦٨٨ رقم ٧٥٩).

والأفراد للدارقطني، انظر أطراف الغرائب والأفراد (١٠٤/ ب).

والقند في ذكر علماء سمرقند، للنسفي (٤٤١ ـ ٤٤٢).

ثابت بن رفيع ﷺ

لم يذكره المزي في شيوخ الحسن البصري، ولم أجد لأحد قولاً في سماع الحسن منه!

وهو صحابي تفرَّد الحسن البصري بالرواية عنه، كما قال أبو نعيم الأصبهاني في (معرفة الصحابة)[١]، خلافًا لمن زعم غير ذلك[٢].

وقد صرَّح الحسن بالسماع منه!

قال أبو بكر بن أبي شيبة في (مسنده): «حدثنا عبيد الله بن موسى: حدثنا إسرائيل، عن زياد المصفر، عن الحسن، قال: حدثني ثابت بن رفيع، من أهل مصر، وكان يؤمّر على السرايا، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إياكم والغلول: الرجل ينكح المرأة قبل أن يُقْسَم، ثم يردّها إلى المقسم. أو يلبس الثوب حتى يخلق، ثم يرده إلى المقسم»[٣].

---

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم (٣/ ٢٤١).

(٢) حيث زعم أبو بكر الهذلي: أنه يروي الحديث المذكور في الأصل عن عطاء الخرساني عن ثابت بن رفيع.
انظر الإصابة لابن حجر (١/ ٢٠٠).
لكن أبا بكر الهذلي متروك الحديث، كما تقدَّم.
وأطلق ابن عبد البر في الاستيعاب (٢٠٦ رقم ٢٦٢)، من غير أن يدلل، عندما قال: «حدَّث عنه الحسن، وأهل الشام»!.

(٣) مسند ابن أبي شيبة (٢٥/أ).
وانظر المطالب العالية المسند (٦١)، والمطبوعة (رقم ١٩٩٥)، وانظر أيضاً إتحاف الخيرة للبوصيري، الجزء الذي بتحقيق عبد الكريم إبراهيم (رقم ٢٢٣).

وأخرجه البخاري في (التاريخ الكبير)[1]، وابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)[2] وأبو القاسم البغوي في (معجم الصحابة)[3] وعبد الباقي بن قانع في (معجم الصحابة)[4] والطبراني في (المعجم الكبير)[5] وأبو نعيم في (معرفة الصحابة)[6].

كلهم من طريق عبيد الله بن موسى به، مثل إسناده عند ابن أبي شيبة.

زاد أبو نعيم، فأخرجه في (معرفة الصحابة) من طريق سوار بن مصعب، عن زياد المصفر، عن الحسن، قال: سمعت ثابت بن رفيع.. به[7].

وقد تقدمت ترجمة عبيد الله بن موسى العبسي، وأنه ثقة.

وإسرائيل، هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمْداني، أبو يوسف الكوفي، (ت١٦٠هـ - وقيل بعدها).

قال الحافظ: «ثقة، تكلم فيه بلا حجة»[8].

أما مُتابِعُهُ، فلا وزن لمتابعته!

فهو سوار بن مصعب الهمداني، شديد الضعف[9]، بل قال ابن حزم في (المحلي): «متروك عند جميع أهل النقل، متفق على ترك الرواية عنه، يروي الموضوعات»[10].

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ١٦٢).
(٢) الآحاد والمثاني (رقم ٢١٩٨).
(٣) معجم الصحابة، للبغوي (٥٩/ب).
(٤) معجم الصحابة لابن قانع (٢٢/أ).
(٥) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٤٤٨٧).
(٦) معرفة الصحابة، لأبي نعيم (رقم ١٣٣٢).
(٧) معرفة الصحابة، لأبي نعيم (رقم ١٣٣١).
(٨) التقريب (رقم ٤٠١).
(٩) الجرح والتعديل (٤/ ٢٧١ - ٢٧٢)، ولسان الميزان (٣/ ١٢٨ - ١٢٩).
(١٠) المحلي لابن حزم (١/ ١٨١).

وليس إسرائيل بحاجة إلى مقوِّي، بعد أن كان هو نفسه قويًا ثقة.

وزياد المصفر، هو زيادة بن أبي عثمان الحنفي الكوفي، وهو زيادة المهرول، أبو عثمان، مولى مصعب.

جوَّد ترجمته ابن أبي حاتم، ولم يفرِّق بين أصحاب تلك الأسماء والألقاب، ثم قال: «سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هو ثقة لا بأس به»[1].

بينما فرَّق البخاري بين زياد بن أبي عثمان، وزياد المصفر أبي عثمان[2].

وتبعه ابن حبان على هذا التفريق، فذكر الترجمتين في كتابه (الثقات)[3].

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي، في (المعرفة والتاريخ): «حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا سفيان، عن زيادة أبي عثمان المصفر مولى مصعب، وهو ثقة»[4].

فهذا توثيق جليل لزياد المصفر من سفيان الثوري!

وبذلك يصح إسناد حديث أبي بكر بن أبي شيبة، ومن وافقه، في روايته من طريق عبيد الله بن موسى.

وبهذا يثبت سماع الحسن البصري من ثابت بن رفيع!

لكن في سماع الحسن من ثابت بن رفيع غرابة!

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٥٣٩).
(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٣٦٥، ٣٦٩).
(٣) الثقات، لابن حبان (٦/ ٣٢٧، ٣٢٨).
(٤) المعرفة والتاريخ (٣/ ٩١ ـ ٩٢).

فثابت بن رفيع مصري، كما يقول الحسن البصري نفسه، وسماع الحسن مِن المصريين مِنْ أبعد ما يكون، كما تقرر[1]!

نعم.. يُمْكن أن تكون للمصري رحلة إلى البصرة، لقي الحسن خلالها هذا الصحابي المصري رضي الله عنه.

لكن أليس من الغريب حقًا؛ أن لا يروي عن هذا الصحابي المصري إلا البصري! إذًا.. أين علماءُ مصر؟! ورواةُ السنن فيها؟!!

والشأن أن ثابت بن رفيع أمير مشهور، (كان يؤمر على السرايا)، كما يقول الحسن نفسه.

فيزداد العجيب إذًا: أين أهل مصر عن هذا الصحابي الأمير؟!

وهل يُعقل أن لا يُعْرَف إلا من رواية بصري، سماعه من المصريين من أبعد ما يكون؟!!!

ولِمَا في رواية الحسن عن هذا الصحابي من الغرابة، وما يُثِيرُهُ تَفَرُّدُهُ عنه من الريبة، وقف إمامان من ذلك موقفين مختلفين!

قال ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل): «ثابت بن رفيع: له صحبة، روى عنه الحسن البصري.

سمعت أبي يقول: هذا الرجل - عندي - شامي، وهو عندي رويفع بن ثابت، والحديث حديث شامي»[2].

بينما قال مؤرخ مصر أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي المصري (ت٣٤٧هـ): «ثابت بن رويفع بن ثابت بن

(١) انظر ما سبق (٥٧٧).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٤٥١).

السكن الأنصاري: روى عن أبي مليكة البلوي، وروى عنه يزيد بن أبي حبيب.

وقد روى الحسن البصري عن ثابت بن رفيع من أهل مصر، وأظنه ثابت بن رويفع هذا، فإن أباه معروف الصحبة في المصريين»[1].

فهذان هما الموقفان المختلفان اللذان أثارتهما رواية الحسن عن ثابت بن رفيع رضي الله عنه!

فيذهب أبو حاتم الرازي أي أنَّ (ثابت بن رفيع) هو (رويفع بن ثابت) انقلب اسمه، وتحرَّف!!

ورويفع بن ثابت بن السكن بن عدي بن حارثة الأنصاري المدني، صحابي، نزل مصر، وولي إمرة برْقة، ومات بها سنة (٥٦هـ)[2].

بينما يذهب أبو سعيد بن يونس إلى أنَّ (ثابت بن رفيع) ما هو إلا ابن ذلك الصحابي (رويفع بن ثابت)، واسم هذا الابن (ثابت). فهو (ثابت بن رويفع بن ثابت) لا (ثابت بن رفيع).

وللترجيح بين هذين القولين، نظرت في مسند حديث رويفع بن ثابت، فوجدت عجبًا!

فعن حنش بن عبد الله الصنعاني[3] قال: «غزونا مع رويفع بن ثابت الأنصاري قرية من قرى المغرب، يقال لها

---

(١) أسد الغابة (١/ ٢٦٩)، والإصابة (١/ ٢٠٠).

(٢) الاستيعاب، لابن عبد البر (٥٠٤ رقم ٧٨٨)، وأسد الغابة (٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠)، الإصابة (٢/ ٢١٤)، التقريب (رقم ١٩٧١).

(٣) حنش بن عبد الله، ويقال: ابن علي بن عمرو السبائي أبو رشدين الصنعاني، نزيل إفريقيه، (ت١٠٠هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ١٥٧٦): «ثقة».

جَرْبة[١]، فقام فينا خطيبًا، فقال: أيها الناس، إني لا أقول فيكم إلا ما سمعت رسول الله ﷺ يقول: قام فينا يوم حنين، فقال: لا يحل لامرىء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماءه زرع غيره، يعني: إتيان الحبالى من السبايا؛ وأن يصيب امرأة ثيبًا من السبي حتى يستبرئها، يعني: إذا اشتراها، وأن يبيع مغنمًا حتى يقسم، وأن يركب دابة من فيء المسلمين حتى إذا أعجفها ردَّها فيه، وأن يلبس ثوبًا من فيء المسلمين حتى إذا أخلقه ردَّه فيه»[٢].

وقد وقع في سياق طرق هذا الحديث عدة اختلافات، يزعم بعضها أنه يرويه غير حنش الصنعاني أيضًا عن رويفع بن ثابت[٣]. والحديث إنما يثبت عن حنش عن رويفع، فمداره على حنش فيما يصح من الروايات.

وحصل اختلاف أيضًا في تعيين كنية وردت في بعض طرقه، ليس هذا مجال عرضه!

---

(١) جَرِبْة: بكسر الجيم أو فتحها، وبراء ساكنة. جزيرة من جزر البحر الأبيض المتوسط، جَنوبي صقليّة.
انظر تقديم البلدان لأبي الفداء (١٩٢ ـ ١٩٣)، وتاج العروس للزبيدي - جرب (٢/ ١٤٩).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٠٨، ١٠٩)، أبو داود (رقم ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢٧٠٨)، والدارمي (رقم ٢٤٨٠، ٢٤٩١)، وأبو إسحاق الفزاري في السير (رقم ٤٠٨)، وسعيد بن منصور في سننه (رقم ٢٧٢٢)، وابن سعد في الطبقات (٢/ ١١٤ ـ ١١٥)، وابن أبي شيبة في المسند (٣٧/ب، ٣٨/أ)، والمصنف (١٢/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣) (١٤/ ٤٦٥)، وعبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم في فتوح مصر وأخبارها (٢٧٩)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (رقم٢١٩٣ ـ ٢١٩٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ٢٥١)، والطبراني في الكبير (رقم ٤٤٨٢ ـ ٤٤٨٩)، وابن حبان في صحيحه، الإحسان (رقم ٤٨٥٠)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ٢٢٦/أ ـ ب)، والبيهقي في السنن الكبير (٧/ ٤٤٩) (٩/ ٦٢)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٨٦ ـ ٨٧)، وابن الأثير في أسد الغابة (٢/ ٢٤٠).

(٣) انظر جامع الترمذي (رقم ١١٣١)، ومعجم الطبراني الكبير (رقم ٤٤٩٠).

وكنت قد فصّلت علله، وبينت الاختلاف فيه، في عدة ورقات! ثم أعرضت عن ذكرها، لعدم تعلقها بمرويات الحسن البصري، إلا بالقدر الذي ذكرت به متن الحديث هنا!

وعلى كل حال، فالحديث صحيح من طريق حنش الصنعاني عن رويفع، كما صححه ابن حبان[1]، بينما حسنه الترمذي[2].

والغرض من سياق الحديث، هو إظهار وجه التشابه بين حديث الحسن عن ثابت بن رفيع، وحديث حنش عن رويفع بن ثابت!

ووجه التشابه كبير جدًا، فكأن حديث الحسن عن ثابت بن رفيع اختصار لرواية حنش عن رويفع بن ثابت!

وبهذا يظهر لنا دليل أبي حاتم الرازي، عندما اعتبر أنَّ ثابت بن رفيع، الذي روى عنه الحسن، ما هو إلا رويفع بن ثابت الصحابي المصري المعروف، وأنه انقلب اسمه من رويفع بن ثابت إلى ثابت بن رفيع، وما هما لا واحد!

فباتفاق حديث الحسن عن ثابت بن رفيع بحديث حنش عن رويفع بن ثابت، يكون ثابت بن رفيع ورويفع بن ثابت متفقين في:

١ ـ البلد، وهي مصر، فكلاهما مصري كما قال الحسن نفسه، في روايته عن ثابت بن رفيع، وكما هو مشهور عن رويفع بن ثابت، على ما سبق في ترجمته.

٢ ـ في الإمارة على السرايا، كما في حديث الحسن عن

(١) الإحسان (رقم ٤٨٥٠).
(٢) جامع الترمذي (رقم ١١٣١).

ثابت بن رفيع، وحديث حنش عن رويفع بن ثابت، ورويفع معروف بالإمرة في التاريخ، مذكور في قادة فتوح المغرب الإسلامي[1].

٣ ـ في تشابه الأسماء، خاصة بعد قلب أحدهما: ثابت بن رفيع، ورويفع بن ثابت.

٤ ـ ثم يكتمل الأمر، باتفاق الاثنين في رواية حديث واحد عن النبي ﷺ! مع ندرة ما لرويفع بن ثابت من أحاديث[2]، وانفراد الحسن بحديث واحد عن ثابت بن رفيع. فاتفاقهما على رواية حديث واحد، مع وجوه التلاقي السابقة كلها، مع غرابة انفراد الحسن عن صحابي مصري أمير دون أهل مصر جميعهم، مع عدم سماع الحسن من المصريين غالبًا.

فهذا كله يقوي وينصر قول أبي حاتم الرازي، في أن ثابت بن رفيع ما هو إلا رويفع بن ثابت، انقلب اسمه وتحرَّف!!

وقول أبي حاتم في ذلك أقوى وأوجه من قول أبي سعيد ابن يونس، الذي ظن أنَّ ثبت بن رفيع الذي روى عنه الحسن، أنه ابن رويفع بن ثابت، كما مرَّ ذكر كلامه!

ذلك أنَّ الذي روى الحسن البصري عنه صحابي، كما هو ظاهر بتصريحه بالسماع من النبي ﷺ في حديث الحسن عنه.

أمّا ثابت بن رويفع بن ثابت، فليس بصحابي، ولا عند ابن

---

(١) انظر تاريخ خليفة بن خياط (٢٠٨)، ورياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، لعبد الله بن محمد المالكي (١/٨١ ـ ٨٢)، وتاريخ الإسلامي للذهبي ـ حوادث ووفيات: ٤١ ـ ٦٠هـ ـ (١٧، ٥١، ١٥٣، ٢٠٦).

(٢) انظر مقدمة مسند بقي بن مخلد (٩٩ رقم ٢١٨).

يونس نفسه. فلا سمَّاه أحد في الصحابة، وعندما سمَّى ابن يونس شيوخه، قال: «روى عن أبي مليكة البلوي»!

فلا يمكن أن يكون الصحابي الذي روى عنه الحسن البصري هو ثابت بن رويفع التابعي!

ثم إن ابن يونس لم يتنبه إلى ما تنبه له أبو حاتم الرازي، وهو اتفاق حديث الحسن عن ثابت بن رفيع مع حديث حنش عن رويفع!.

لذلك فإني أرجح ما مال إليه أبو حاتم الرازي، من أنَّ ثابت بن رفيع هو رويفع بن ثابت، انقلب اسمه على أحد رواة حديث الحسن.

وانقلاب الاسم يحتمل أن يكون من عبيد الله بن موسى، أو إسرائيل بن يونس، أو زياد المصفر. لانفراد هذا الإسناد بالحديث، بغض النظر عما لا اعتبار له، من مزعوم المتابعات، مما سبق ذكرنا له.

ويبعد جدًا أن يكون الوهم من الحسن البصري نفسه!

أولاً: أنه الحسن جلالة وقدرًا!

وثانيًا: أنه من المستبعد أن يهم الرجل في اسم شيخ له من أصحاب رسول الله ﷺ، لقيه، وسمع منه!

وبعد أن قُرِّرَ ذلك، وهو أن ثابت بن رفيع هو رويفع بن ثابت، أعود مستعجبًا من سماع الحسن البصري من رويفع بن ثابت!

فرويفع بن ثابت مدني، ثم مصري، ثم مغربي[1]، فأنَّى

---

(١) انظر مصادر ترجمته المذكورة سابقاً (٨٤١) وأضف إليها سير أعلام النبلاء (٣/٣٦).

يسمع الحسن منه؟! وقد تقرر عدم سماع الحسن من أحد بالمدينة، وأنه لا رحلة له إلى مصر أو المغرب.

لذلك فإني لا أستبعد حصول وهم في ذكر سماع الحسن من ثابت بن رفيع، الذي هو رويفع بن ثابت، كما كان قد حصل الوهم في الاسم ذاته!!

وعندي احتمال الآخر: أن يكون ذكر الحسن البصري في إسناد ذلك الحديث وهمًا، من أحد المتفردين به! وأن صوابه: حنش عن رويفع بن ثابت، فتحرَّف حنش إلى حسن!!!

لأن حنشًا هو راوي حديث رويفع بن ثابت، كما تقدم.

وما أقرب حنش من حسن، عند من لم يكونوا يُعْجِمون الحروف بالنقط!!

بل رُبّما أُعِلّ الحديثُ بأمر آخر، يأتي ذكره في مبحث المقدام الرهاوي إن شاء الله تعالىٰ.

لكن الخطب يسير، أن يكون الحسن سمع من رويفع بن ثابت أو لم يسمع. فليس للحسن عن ثابت بن رفيع، أو رويفع بن ثابت، سوى حديث واحد هو هذا. وهذا الحديث الواحد ثابت من وجه آخر، من طريق حنش عن رويفع رضي الله عنه.

فإن قيل: فما فائدة هذا المبحث إذن؟! بعد أن كان الخطب فيه يسيرا! سمع الحسن أو لم يسمع!!

يجيب عن هذا الاستنكار الإمام أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت٣٨٢هـ)، في كتابه (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف).

فقد ذكر بيتًا لامريء القيس، وهو قوله:

عُوْجَا على الطَّلَلِ المُحِيلِ لأننا   نبكي الديارَ كما بكى ابنُ خِذام[1]

ثم ذكر العسكري اختلاف العلماء في (ابن خذام)، في إعجامه وضبطه، وأطال في ذلك، مع أنه اسم عابر، لرجل مجهول جاهلي، إنما ورد في بيت لشاعر جاهلي قديم!

ثم قال أبو أحمد العسكري: «ولعل قائلاً يقول: وما الفائدة في تحصيل ابن حذام أو خذام؟

والجواب: أنَّ من أعظم الفائدة ما هو دون هذا، ويرحلون فيه، ويديمون البحث عنه، حتى يظفروا بصوابه، ويصلوا إلى حقيقته!!

فقد رُوي عن أبي عمرو بن العلاء، أنه قال: بقيت سنتين أسأل عن: «فَرْجه، وفُرْجه» حتى سمعت رجلاً ينشد، ونحن في الطواف، وكنت هاربًا من الحجاج:

ربَّما تجزع النفوس من الأمـ   ـرِ لـه فَـرْجـه كـحـل الـعـقـال

فقلت: مالخبر؟ فقال: مات الحجاج.

فكنت بقوله: (فرجة كحل العقال) أفرح مني بموت الحجاج!!!

وأخبرني محمد بن يحيى، قال: حدثنا ثعلب، قال: حدثني أصحابنا أن أبا عمرو بن العلاء كان يقول: ربما لا أعرف حقيقة الحرف، أو حقيقة بيت من شعر، وأود أني ضُرِبت مِقْرَعةَ وعرفته، ثم كثر هذا مني، حتى هان علي!!!»[2].

---

(١) ديوان امرىء القيس (١١٤).
و (لأننا) في البيت بمعنى: لعلنا.

(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد العسكري (٢١٣ ـ ٢١٤).

وكما قال أبو أحمد العسكري رحمه الله، فقد كانوا يَرْحلون ويُرْحِلون فيما دون ذلك! فهؤلاء بنو أمية بالشام، ربما اختلف الرجلان منهم في بيت من الشعر، فيُبْردان بريدًا إلى العراق، يسألان قتادة فيه، كما في سير أعلام النبلاء[1].

قلت: ولا يخلو هذا الاستطراد من فائدة أيضًا.

والله أعلم.

(١) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٧٨).

ثوبان مولى رسول الله ﷺ رضي الله عنه

قال علي بن المديني: «لم يسمع من ثوبان»[١].

وقال البزار في مسنده: «روى عن ثوبان حديثًا واحدًا، ولم يسمع منه»[٢].

وقال ابن خزيمة في صحيحه: «لم يسمع من ثوبان»[٣].

وقال المزي في (تهذيب الكمال): «لم يلقه»[٤].

قلت: ثوبان رضي الله عنه ممن نزل حمصًا من الصحابة، وتوفي بها سنة أربع وخمسين[٥]، أي: وللحسن ثلاثون سنة!

فالحُكْمُ بعدم سماع الحسن من ثوبان رضي الله عنه مبني على بُعْد الموطن، مع كون حديث الحسن عن ثوبان الوحيد ليس فيه تصريح بالسماع.

وهو حديثه عن ثوبان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «أفطر الحاجم والمحجوم».

---

(١) انظر تحفة الأشراف، للمزي (٨/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣)، ونصب الراية للزيلعي (٢/ ٤٧٤).

(٢) مسند البزار ـ خط ـ النسخة الأزهرية (١٢٢/أ)، ونصب الراية (١/ ٩١).

(٣) صحيح ابن خزيمة (رقم ١٩٨٤).

(٤) تهذيب الكمال (٦/ ٩٧).

(٥) طبقات ابن سعد (٧/ ٤٠٠)، وطبقات مسلم (رقم ٤٠٧)، وتاريخ مولد العلماء ووفياتهم للربعي (١/ ١٥٦ ـ ١٥٨).

وقد سبق تخريج هذا الحديث، وبيان علله بتوسع، في مبحث أسامة بن زيد رضي الله عنه[1].

وللحديث طريق إلى ثوبان رضي الله عنه، يصح الحديث بها عن ثوبان متصلا، من غير رواية الحسن البصري[2].

فالحسن لم يسمع من ثوبان، هذا ما قاله الأئمة، ويؤيده النظر، ولا مخالف لهم فيما أعلم.

والله أعلم.

---

(١) انظر ما تقدم (٦٦٠ ـ ٦٦٢).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣)، وأبو داود (رقم ٢٣٦٧، ٢٣٧٠، ٢٣٧١)، وابن ماجه (رقم ١٦٨٠)، والدارمي (رقم ١٧٣٨)، والطيالسي في المسند (رقم ٩٨٩)، وعبد الرزاق في المصنف (رقم ٧٥٢٢)، وابن الجارود في المنتقى (رقم ٣٨٦)، وأبو العباس السرّاج في مسنده، منتقى مسنده (٦٩/أ)، وابن خزيمة في صحيحه (رقم ١٩٨٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٩٨)، والطبراني في معجم الكبير (رقم ١٤٠٦، ١٤١٧، ١٤٤٧)، وابن حبان في صحيحه، الإحسان (رقم ٣٥٣٢)، والحاكم وصححه (١/ ٤٢٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦).

والحديث من هذا الوجه، صححه ابن الجارود، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، بإخراجه في كتبهم، كما سبق.

وصححه أيضاً: الإمام أحمد، وعلي بن المديني، والبخاري، وعثمان بن سعيد الدارمي.

انظر: مسائل أبي داود للإمام أحمد (٣١١)، وعلل الترمذي الكبير (١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤)، ومستدرك الحاكم (١/ ٤٢٩)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٦٧).

جابر بن سَمُرة ﷺ

لم يذكره المزّي في شيوخ الحسن البصري، ولا وجدت لأحدٍ في سماع الحسن منه نفيًا أو إثباتًا.

وهو جابر بن سمرة بن جُناده السُّوَائي، صحابيّ ابن صحابيّ، فرضي الله عنهما. وهو ممن نزل الكوفة، وتوفي سنة أربع وسبعين[1].

فاحتمال سماع الحسن منه واردٌ، فقد كان للحسن عند وفاته: ثلاث وخمسون سنة. أضف إلى ذلك: أن للحسن رحلةً إلى الكوفة، كما تقدّم في تمهيد هذا القسم[2].

إلا أنَّ هذا الاحتمال غير قويّ مع ذلك، لما عُرف عن الحسن من إكثاره من التدليس عمن عاصره ولم يلقه، ثم لندرة ما رواه الحسن - إن صح أنه روى - عن جابر بن سمرة رضي الله عنه، مما يشهد لعدم لقائه به وعدم أخذه عنه، بعد أَنْ لم يصرّح الحسن بالسماع منه فيما وجدته من حديثه عنه.

وحديث الحسن عنه، هو ما أخرجه أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القَطِيعي (ت٣٦٨هـ) في (جزء الألف دينار)، قال: «حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عامر بن قيس بن عاصم المِنْقَرِيّ البصري، قال: حدثنا عثمان بن

---

(١) انظر أسد الغابة لابن الأثير (١/ ٣٠٤)، والإصابة لابن حجر (١/ ٢٢١).

(٢) انظر (٥٧٦ - ٥٧٧).

الهيثم المؤذن[1]، قال: حدثنا عوف الأعرابي، عن الحسن، عن جابر بن سَمُرة، قال: رأيت رسول الله ﷺ ليلةَ إِضْحِيَان[2]، وعليه حُلّةٌ حمراء، وكنت أنظر إليه وإلى القمر، فكان في عيني أزين من القمر: ﷺ»[3].

وأخرجه أبو القاسم بن بشران في (أماليه) عن شيخه القطيعي[4]، وأبو بكر الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد) من طريق القطيعي[5].

وشيخ القطيعي لم أجد له ترجمه!

وفي تَفَرُّدِ شيخِ القَطِيعي هذا، وشيخِ شيخِهِ (عثمان بن الهيثم)، بهذا الوجه لهذا الحديث= ما يثير الريبة، ويدعو إلى إنكاره.

والحديثُ معروفٌ من رواية أبي إسحاق السبيعي عن جابر بن سمرة[6]، وصحيحٌ من حديث أبي إسحاق عن البراء بن عازب رضي الله عنه[7].

---

(١) عثمان بن الهيثم بن جهم العبدي، أبو عَمرو البصري، المؤذن، (ت٢٢٠هـ).
قال عنه الحافظ (رقم ٤٥٢٥): «ثقة، تغيّر فصار يتلقّن».

(٢) إِضْحِيَان: أي مضيئة مقمرة، انظر النهاية لابن الأثير ـ ضَحَا ـ (٣/ ٧٨).

(٣) جزء الألف دينار للقطيعي (رقم ٢١٠).

(٤) أمالي أبي القاسم ابن بشران (١/ ١٦١/ب).

(٥) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٤).

(٦) أخرجه الترمذي (رقم ٢٨١١)، وفي الشمائل (رقم ٩)، والنسائي في السنن الكبرى (رقم ٩٦٤٠)، وأعلّه برواية البراء، بينما صححه البخاري فيما نقله ته الترمذي، وصححه غيره.

(٧) أخرجه البخاري (رقم ٥٨٤٨)، ومسلم (رقم ٢٣٣٧)، وغيرها.

جابر بن عبد الله الأنصاري ﷺ

قال يحيى بن معين في كتابه (التاريخ) وغيره: «لم يسمع الحسن من جابر شيئًا»[1].

وقال علي بن المديني في (العلل): «لم يسمع من جابر بن عبد الله شيئًا»[2].

وقال أيضًا، كما في (معرفة الرجال) برواية ابن محرز: «لم يلق جابرًا»[3].

وقال بهز بن أسد: «لم يسمع من جابر بن عبد الله»[4].

وقال ابن أبي حاتم في (المراسيل): «سئل أبو زرعة: الحسن لقي جابر بن عبد الله؟ قال: لا»[5].

وقال ابن أبي حاتم في (المراسيل) أيضًا: «سألت أبي ـ رحمه الله ـ: سمع الحسن من جابر؟ قال: ما أرى. لكن هشام بن حسان يقول عن الحسن: حدثنا جابر! وأنا أنكر هذا، وإنما الحسن عن جابر: كتاب، مع أنه أدرك جابرًا»[6].

---

(١) التاريخ، لابن معين (رقم ٤٥٩٩، ٤٢٥٨)، وسؤالات ابن الجنيد (رقم ١٦٨)، ومعرفة الرجال برواية ابن محرز (١/رقم ٦٦١).

(٢) العلل لابن المديني (٥٧ رقم ٦٨)، وانظر المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٥٢ ـ ٥٣)، وصحيح ابن خزيمة (٤/ ١٤٥).

(٣) معرفة الجرال، برواية ابن محرز (٢/رقم ٢٠٢).

(٤) المراسيل، لابن أبي حاتم (رقم ١١٤).

(٥) المراسيل، لابن أبي حاتم (رقم ١١٣).

(٦) المراسيل، لابن أبي حاتم (رقم ١١٥).

وقال أبو داود في (رسالته إلى أهل مكة): «وإنَّ من الأحاديث في كتابي السنن ما ليس بمتصل، وهو مرسل ومدلَّس، وهو مثل الحسن عن جابر...»[1].

وقال الآجري: «سألت أبا داود عن حديث شريك، عن أشعث [عن الحسن]، قال: سألت جابرًا عن الحائض. فقال: لا يصح»[2].

وقال النسائي في (عمل اليوم والليلة): «الحسن عن جابر: صحيفة، وليس بسماع»[3].

وقال البزار في (سننه)، كما نقله مغلطاي في (إكمال تهذيب الكمال): «يتكلمون في سماع الحسن من جابر»[4].

وقال البراز أيضًا، كما في (نصب الراية): «لم يسمع من جابر بن عبد الله»[5].

وأخرج ابن خزيمة في (صحيحه) حديثًا للحسن عن جابر، فقدَّم الحديث بقوله: «إن صحَّ الخبر، فإن في القلب في سماع الحسن من جابر»[6].

وقال ابن حبان في (المجروحين): «لم يشافه جابر بن عبد الله»[7].

---

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (٣٠).

(٢) سؤالات الآجري (رقم ٤٠٤)، وما بين معكوفتين ساقطة منه! وإكماله من إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (١٥١/ب)، وكلام محقق سؤالات الآجري في الحاشية صريح بوجود هذه الزيادة!

(٣) عمل اليوم والليلة، للنسائي (رقم ٥٤١).

(٤) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٥١/).

(٥) نصب الراية، للزيلعي (١/ ٩١).

(٦) صحيح ابن خزيمة (٤/ ١٤٤ رقم ٣٩٣)، وانظر التوحيد له (٢/ ٦٣٧ رقم ٣٨٣).

(٧) المجروحين، لابن حبان (٢/ ١٦٣).

وقال الدارقطني في (العلل) عن الحسن: «لا يثبت له سماع من جابر»[1].

وقال الحاكم في (معرفة علوم الحديث): «فليعلم صاحب الحديث: أنَّ الحسن لم يسمع من جابر شيئًا»[2].

وقال ابن حزم في (المحلى): «لا يصح للحسن سماع من جابر»[3].

وقال عبد الحق الإشبيلي، في (الأحكام) كما نقله ابن القطان في (بيان الوهم والإيهام)، قال: «لم يسمع الحسن من جابر»[4]، ثمّ وقفتُ عليه في (الأحكام الوسطى)[5] بعد أن طُبعت.

وقال الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ)، في (مختصر سنن أبي داود): «لم يسمع من جابر بن عبد الله»[6].

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في (فتح الباري) له: «الحسن لم يسمع من جابر»[7].

ووصف الحافظ ابن حجر حديثًا للحسن عن جابر بالانقطاع، في (فتح الباري)[8]، وسياق إيراده له يدل على أنه إنما أراد الانقطاع بين الحسن وجابر رضي الله عنه.

---

(١) العلل، للدارقطني (٤/ ٨٤/أ).
(٢) معرفة علوم الحديث، للحاكم (١١١).
(٣) المحلى (٤/ ٨٢ ـ ٨٣).
(٤) بيان الوهم والإيهام (١/ ١٨٩/أ).
(٥) الأحكام الوسطى لعبد الحق (٢/ ١٤٧)، (٣/ ٣٥).
(٦) مختصر سنن أبي داود، للمنذر (رقم ٤٣٤١).
(٧) فتح الباري لابن رجب الحنبلي (٨/ ٣٧٣).
(٨) فتح الباري (١٢/ ٢١٧ ـ شرح الحديث رقم ٦٨٨١).

بينما قال ابن خزيمة في (صحيحه) أيضًا: «اختلف أصحابنا في سماع الحسن من جابر بن عبد الله»[1].

فلولا كلمة ابن خزيمة هذه، لما حسبت أنَّ في المسألة خلافًا، ولما استسغت قولاً مخالفًا للأئمة السابق ذكرهم!

أمَا وفي الأمر خلاف، فالمجال متسع للاجتهاد، والمناقشة، والترجيح.

وسأسوق لك الآن أدلة من نفوا السماع، ثم أدلة من خالفوهم، مرجحا ما يعضده الدليل الظاهر، إن شاء الله تعالى.

أدلة من نفوا سماع الحسن من جابر رضي الله عنه:

أولاً: أن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وإن كانت وفاته تأخرت إلى سنة ثمان وسبعين، أو نحوها[2]، إلا أنه مدني، من أهلها[3]. وسماع الحسن من المدنيين ينكره الأئمة، كما سبق تقريره[4].

ثانيًا: احتج نافو السماع أيضًا، بأن الحسن روى كتابًا فيه من أحاديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه!

وقد صرَّح بذلك أبو حاتم الرازي، والنسائي، كما مرَّ عنهما.

قال سليمان التيمي: «ذهبوا بصحيفة جابر بن عبد الله إلى الحسن فأخذها ـ أو قال: فرواها ـ وذهبوا بها إلى قتادة فرواها، وأتوني بها فلم أروها ـ يقول: رددتها»[5].

---

(١) صحيح ابن خزيمة (٢/٢٩٨ رقم ١٣٥٣).
(٢) تهذيب الكمال (٤/٤٥٣ ـ ٤٥٤)، والتقريب (رقم ٨٧١).
(٣) المصدر السابق.
(٤) انظر ما سبق (٥٧١ ـ ٥٧٣).
(٥) جامع الترمذي (٣/٦٠٤ عقب الحديث رقم ١٣١٢)، والجعديات للبغوي (رقم ١٣٥٢)، ومعرفة علوم الحديث للحاكم (١١٠)، والكفاية للخطيب (٣٩١ ـ ٣٩٢).

وقال همام بن يحيى: «قدمت أم سليمان اليشكري بكتاب سليمان، فقرئ على ثابت، وقتادة، وأبي بشر، والحسن، ومطرف، فرووها كلها، وأمّا ثابت فروى منها حديثًا واحدًا»[1].

وقال سليمان حرب: «كان سليمان اليشكري جاور بمكة سنة، جاور جابر بن عبد الله، وكتب عنه صحيفة، ومات قديمًا، وبقيت الصحيفة عند أمه، فطلب أهل البصرة إليها أن تعيرها، فلم تفعل. فقالوا: فأمكنينا منها حتى نقرأه؟ فقالت: أمّا هذا فنعم. فحضر قتادة وغيره، فقرؤوه. فهو هذا الذي يقول أصحابنا: حدَّث سليمان اليشكري، أو نحو هذا من الكلام»[2].

وقال مغلطاي في (إكمال تهذيب الكمال): «وفي تاريخ سمرقند، لأبي سعيد الإدريسي: من حديث أبي بكر بن أبي الأسود: أخبرنا أبو الحسن الأنماطي: حدثنا سليمان بن أبي داود، قال: كنا عند يونس بن عبيد، فحدَّث عن الحسن عن جابر، فقال له شعبة: عن الصحيفة؟ قال: نعم، عن الصحيفة»[3].

لكني لم أوفق في معرفة أبي الحسن الأنماطي، وسليمان بن أبي داود!

غير أن الأخبار السابقة، تثبت أنَّ الحسن البصري، وجماعة من علماء البصرة، سمعوا صحيفة سليمان اليشكري، التي كتبها سليمان من جابر رضي الله عنه، ورووها عنه.

وهؤلاء البصريون الذين رووا صحيفة سليمان اليشكري التي كتبها عن جابر، لا سمعوا الصحيفة من سليمان، ولا من جابر رضي الله عنه، كما هو واضح.

فمن هؤلاء البصريين من أصبح يروي عن سليمان عن

---

(١) الكفاية، للخطيب (٣٩٢).
(٢) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/٢٧٩).
(٣) إكمال تهذيب الكمال (١٥١/أ).

جابر، وهو إنما يروي عن صحيفة سليمان. وهؤلاء مثل قتادة، وأبي بشر جعفر بن أبي وحشيَّة، والجعد أبي عثمان[1].

ومنهم من تجاوز ذلك، فروى من صحيفه سليمان اليشكري، عن جابر رضي الله عنه، دون ذكر أخذه عن سليمان، فيروي عن جابر بلا واسطة. ومن هؤلاء الحسن البصري، فيما يقوله نافو السماع، وتؤيدهم الأخبار السابقة.

ومما يشهد لذلك، غيرُ الأخبار السابقة الدالة عليه، أنَّ الحسن روى عن جابر رضي الله عنه حديثًا، وهو حديث معروف من رواية سليمان اليشكري!

وليس هذا فقط، بل صح عن الحسن، في إحدى روايات ذلك الحديث، الذي وافق فيه الحسن ما رواه سليمان اليشكري، أن قال الحسن: «نُبِّئْتُ عن جابر». مما يقطع بعدم سماع الحسن هذا الحديث من جابر رضي الله عنه، ويُقَوِّي أن تكون واسطته في ذلك صحيفة سليمان اليشكري، بعد أن عُرِف عن الحسن أنه قرئت عليه صحيفته، وبعد أن رُوي الحديث عن سليمان اليشكري عن جابر!.

وهذا الحديث هو:

حديث الحسن عن جابر رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ صلى بأصحابه صلاة الخوف، فصلت طائفة معه، وطائفة وجوههم قِبَل العدو. فصلَّى بهم ركعتين، [ثم سلَّم]، ثم قاموا مقام الآخرين، وجاء الآخرون، فصلى بهم ركعتين، ثم سلم».

رواه عن الحسن ثلاثة من تلامذته، وهم:

---

(١) انظر التاريخ الكبير، للبخاري (٤/ ٣٢)، ومسائل أبي داود للإمام أحمد (٣٢٤).

١ ــ قتادة:

أخرجه النسائي في (السنن الصغرى) و (الكبرى)[(١)] وابن المنذر في (الأوسط)[(٢)] والدارقطني في (سننه)[(٣)] والبيهقي في (السنن الكبير)[(٤)].

٢ ــ وعنبسة بن أبي رائطة الغنوي:

أخرجه المحاملي في (جزء أماليه)[(٥)]، برواية أحمد بن محمد بن موسى بن القاسم القرشي البغدادي، أبي الحسن المُجَبِّر، (ت٤٠٥هـ) ـ عن المحاملي.

ولفظ الحديث في هذا الجزء، من هذا الوجه، أتم الألفاظ وأطولها!

وأخرجه الدارقطني في (السنن) عن المحاملي أيضًا وعن غيره[(٦)].

٣ ــ يونس بن عبيد:

أخرجه النسائي في (المجتبى) و (الكبرى)[(٧)] والشافعي في (الأم)[(٨)] وهو في (مسنده) أيضًا[(٩)] وابن خزيمة في

---

(١) السنن الصغرى للنسائي (رقم ١٥٥٢)، والكبرى له (رقم ١٩٤٠).
(٢) الأوسط لابن المنذر (٥/ ٣٢ رقم ٢٣٤٩).
(٣) السنن للدارقطني (٢/ ٦١).
(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٢٥٩).
(٥) جزء فيه أمالي المحاملي وإسماعيل بن محمد الصفار (١٥٠/ب ـ ١٥١/أ).
(٦) سنن الدارقطني (٢/ ٦٠).
(٧) السنن الصغرى: المجتبى، للنسائي (رقم ١٥٥٤)، والكبرى (رقم ٥١٧، ١٩٤٢).
(٨) الأم (١/ ٦٠).
(٩) مسند الشافعي (رقم ٥٠٦).
لكن ورد فيه أنَّ الشافعي قال: «أخبرنا الثقة، أنبأني ابن علية، أو غيره...». =

(صحيحه)[1] وأشار إلى الاختلاف في سماع الحسن من جابر؛ وأخرجه أيضًا أبو طاهر الذهلي في (جزء حديثه)[2] والبيهقي في (السنن الكبرى) وفي (معرفة السنن والآثار)[3].

كلهم من طريق يونس، عن الحسن، عن جابر.

وانفرد ابن أبي شيبة في (المصنف) بإخراجه من طريق يونس أيضًا، عن الحسن، قال: «نُبِّئْتُ عن جابر...»[4].

وهذا الحديث نفسه يرويه أيضًا سليمان بن قيس اليشكري عن جابر رضي الله عنه.

أخرجه من هذا الوجه: الإمام أحمد[5] وابن جرير الطبري في (التفسير)[6] والطحاوي في (شرح معاني الآثار)[7] وابن حبان

= ولعلّه خطأ! والصواب: «أخبرنا الثقة، ابن علية أو غيره...».
كما في (الأم) و (معرفة السنن والآثار) للبيهقي، كما سيأتي.

(١) صحيح ابن خزيمة (رقم ١٣٥٣).
وقع في إسناده سقط! نبّه عليه شيخنا الفاضل عبد العزيز العثيم رحمه الله رحمة واسعة، في كتاب (النقط لما وقع في إسانيد صحيح ابن خزيمة من التصحيف والسقط) ـ (٤٠).
وخمّن شيخنا الفاضل السقط الواقع، فلم يصب!
فصواب الإسناد، كما في (إتحاف المهرة) لابن حجر (٢/٥٨/أ)، أن ابن خزيمة قال: «حدثنا مُؤمَّل بن هشام اليشكري، حدثنا إسماعيل بن يونس...».
فالساقط هو شيخ ابن خزيمة!

(٢) جزء أبي طاهر الذهلي (رقم ٧١).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٣/٢٥٩)، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي (٥/٣١ رقم ٦٧٥٩).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٢/٤٦٤) (رقم ٨٢٨٦).

(٥) مسند الإمام أحمد (٣/٣٦٤ ـ ٣٦٥، ٣٩٠).

(٦) تفسير الطبري (رقم ١٠٣٢٥).

(٧) شرح معاني الآثار، للطحاوي (١/٣١٥).

في (صحيحه)[1] والحاكم في (المستدرك)[2].

فاتفاقُ حديث الحسن هذا عن جابر، بحديث سليمان بن قيس اليشكري عن جابر، ثم اعترافُ الحسن بعد سماعه الحديث من جابر رضي الله عنه ـ هذا وحدَهُ يُقَوِّي أن يكون الحسن أخذه عن سليمان بن قيس اليشكري.

فإذا تذكرنا ثبوت سماع الحسن لصحيفة سليمان اليشكري، لم يبق هناك شك في أنَّ الحسن إنما يروي ذلك الحديث من تلك الصحيفة.

وإذا ثبت أنَّ الحسن روى عن صحيفة سليمان اليشكري، فأسقط ذكر الصحيفة، وذِكْرَ سليمان أيضًا، وأنمى الحديث إلى جابر رضي الله عنه، بدون واسطة..

إذا علمت هذا، ثم أضفت إليه ثبوت قراءة صحيفة سليمان على الحسن، لم يبق لديك شك، في أن الحسن روى تلك الصحيفة.

ثم في المسألة نص، (يقطع قول كل خطيب)، وهو قول ـ سبق ذكره ـ لسليمان التيمي: «ذهبوا بصحيفة جابر إلى الحسن، فأخذها، أو قال: فرواها»!

وما زلنا مع شاهد آخر لعدم سماع الحسن من جابر رضي الله عنه، إن صحَّ عنه!

وهو حديث يرويه الحسن عن جابر رضي الله عنه، بواسطة، مما يشهد لاحتياج الحسن في حديثه عن جابر إلى الوسائط.

قال الطبراني في (المعجم الأوسط) وأبو الشيخ في (أخلاق النبي ﷺ): «حدثنا محمد بن شعيب التاجر: حدثنا عبد السلام بن

---

(١) الإحسان (رقم ٢٨٨٢).

(٢) المستدرك للحاكم (٣/ ٢٩).

عاصم الرازي: حدثنا معاذ بن هشام[1]: حدثني أبي، عن قتادة

(١) معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، البصري، وقد سكن اليمن، (ت٢٠٠هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٦٧٤٢): «صدوق ربما وهم».
بينما قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٧٢) عنه: «الإمام المحديث الثقة».
قلت: هو في أبيه ـ خاصة ـ ثقة متقن!
قال علي بن المديني: «سمعت معاذ بن هشام بمكة يقول، و [وقيل] له: ما عندك! قال: عندي عشرة الآف. فأنكرنا عليه، وسخرنا منه. فلمّا جئنا إلى البصرة، أخرج إلينا من الكتب نحواً مما قال، يعني عن أبيه. فقال: هذا سمعت، وهذا لم أسمعه، فجعل يميزها!!» الكامل لابن عدي (٦/ ٤٣٣)، والتصويب من سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٧٣).
فهذا يدل على جلالة قدره، وفي أبيه خاصة. ويدل أيضاً على أمانته، وعدم ادعائه سماع مالم يسمعه!
والعجب من الحافظ! يقول ما سبق في معاذ بن هشام، مع قوله عنه في هدي الساري (٤٦٦): «لم يكثر له البخاري، واحتج به الباقون».
إذاً.. فممن يحتج بمعاذ بن هشام الإمام مسلم في صحيحه!
بل وحتى البخاري الذي ذكر الحافظ أنه لم يكثر لمعاذ بن هشام في صحيحه، يحتج به أيضاً!!
فقد ذكر الحافظ في تلخيص الحبير (١/ ٥٠) حديث: «ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية»، وذكر أن معاذ بن هشام تفرّد برفع هذا الحديث، وخالفه غيره من الثقات.
مع ذلك يذكر الحافظ أنّ البخاري قد صححه!!
فهل (صدوق له أوهام) يصحح حديثه؟! حتى مع التفرد!! بل والمخالفة!!!
والأعجب من ذلك كله، أنّ الحافظ نفسه، قال عن ذلك الحديث في ذلك الموطن: «إسناده صحيح»!
ولم ينفرد البخاري بتصحيح ذلك الحديث الغريب لمعاذ بن هشام، بل نقل الحافظ نفسه، أنه قد صححه أيضاً: ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم.
قلت: ولم أر أحداً يتحاشى تصحيح حديث معاذ بن هشام، حتى بعض مفاريده!
فانظر على سبيل المثال:
صحيح البخاري (رقم ٢٦٨، ٢٤٤٠، ٦٥٣٨). =

عن الحسن، عن حطان بن عبد الله الرقاشي[1] عن جابر رضي الله عنه، قال: أُعطي رسول الله ﷺ الكَفِيْت.

قلت للحسن: ما الكفيت؟ قال: الجماع»[2].

وأخرجه محيي السنة البغوي في كتابه (الأنوار في شمائل النبي المختار)، من طريق أبي الشيخ[3].

قال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة عن

= وصحيح مسلم (رقم ١٧٨، ٢٩٦، ٣٨٩، ٧٤٦، ٩٠٢، ١٢٤٣، ٢٠٦٩، ٢٧٦٦، ٢٨٠٥، ٢٨٨٩).

وصحح الترمذي بعض مفاريده، بقوله عقب حديثه: «حسن [صحيح] غريب» ـ الجامع للترمذي (رقم ٢٥٦٣). ووقع في مطبوع الجامع أنه حسَّنه، والتصحيح ورد في تحفة الأشراف للمزي (رقم ٧٥٥٣)، وفي تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي (٤/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣).

وصحيح ابن حبان، انظر فهارس الإحسان (١٨/ ٢٤٦)، وقف على بعض مفاريده في صحيح ابن حبان [١٣٧٥، ٤٤٩٢، ٦٠٠٤، ٧٤٠٤].

ومستدرك الحاكم (١/ ٦٥، ٣٥٣، ٣٨٧) (٢/ ١٤٢، ٣٥٤) (٤/ ١٩١).

وتذكَّر أن الحاكم غالباً ما يقول عقب تلك الأحاديث: «وإسناده صحيح».

فلا جرم أن يقول الذهبي بعد هذا، في تذكره الحفاظ (٣٢٥): «صدوق صاحب حديث، احتجوا به في الكتب كلها».

وقول الذهبي هذا كقولهم: «ثقة صدوق».

ثم هذا الحافظ نفسه، يحرر مرتبة معاذ بن هشام تحريراً خيراً من تحريره في (التقريب)، عندما قال في (فتح الباري) ـ شرح الحديث (رقم ٤١٣٠): «معاذ بن هشام ثقة صاحب غرائب»!!

(١) حطان بن عبد الله الرقاشي البصري، مات في ولاية بشر، على العراق، بعد السبعين.

قال الحافظ في التقريب (رقم ١٣٩٩): «ثقة».

وبشر هو ابن مروان بن الحكم، ولي العراق سنة (٧٢هـ)، وتوفي أميراً عليها سنة (٧٥هـ).

انظر: تاريخ الإسلام للذهبي، حوادث ٦١هـ ـ ٨٠هـ (٣٠٧، ٣٧٠ ـ ٣٧٢).

(٢) معجم الطبراني الأوسط (٢/ ١١٣/ أ)، وأخلاق النبي ﷺ لأبي الشيخ (١٩٧).

(٣) الأنوار في شمائل النبي المختار للبغوي (رقم ١٠٥٨).

الحسن إلا هشام، ولا عن هشام إلا ابنه، تفرَّد به عبد السلام بن عاصم».

ومحمد بن شعيب بن داود التاجر، أبو عبد الله، (ت٣٠٠هـ).

قال أبو الشيخ الأصبهاني في (طبقات المحدثين بأصبهان): «حدَّث عن الرازيين بما لم نجده بالري، ولم يُكْتب إلا عنه»[١].

وقال أبو نعيم في (ذكر أخبار أصبهان): «يروي عن الرازيين الغرائب»[٢].

أمَّا (لسان الميزان) فتصحفت فيه عبارة أبي الشيخ، بل ونِسْبَةُ الراوي أيضًا، تصحيفًا محيلاً مضحكًا!!

ففيه: «محمد بن شعيب المتأخر ـ! ـ قال أبو الشيخ: حدَّث عنه الوراس عالم يحدث بالري، ولم يكتبه إلا عنه»[٣]!!!

لكني أخشى أن يكون محمد بن شعيب التاجر هذا، هو الذي قال عنه الدارقطني، في (سؤالات الحاكم): «محمد بن شعيب البزاز: ثقة»[٤].

فإن كان هو، فإن روايته للغرائب تدل على سعة حفظه، لا على وهن فيه!

أمَّا عبد السلام بن عاصم الجعفي، الرازي.

فقال عنه الحافظ: «مقبول»[٥]

---

(١) طبقات المحدثين بأصبهان (٢/٢٧٦ رقم ٥١٨).
(٢) ذكر أخبار أصبهان (٢/٢٥٢).
(٣) لسان الميزان (٥/١١٩).
(٤) سؤالات الحاكم للدارقطني (رقم ٢٠٧).
(٥) التقريب (رقم ٤٠٧١).

وقد خولف عبد السلام بن عاصم في هذا الحديث!

قال إبراهيم الحربي في (غريب الحديث): «حدثنا عبيد الله بن عمر: حدثنا معاذ: حدثنا أبي، عن قتادة، عن الحسن، عن حطان، قال: أعطي نبي الله ﷺ الكفيت.

قلت للحسن: ما الكفيت؟ قال: البضاع»[1].

أخرجه أيضًا أبو الشيخ في (أخلاق النبي ﷺ)، من طريق عبيد الله بن عمر القواريري... به[2].

عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري، أبو سعيد البصري، نزيل بغداد، (ت٢٣٥هـ)، وله خمس وثمانون سنة.

قال الحافظ عنه: «ثقة ثبت»[3].

فإسناد حديثه إسناد صحيح، وهو مقدَّم على إسناد حديث عبد السلام بن عاصم!

فالحديث إنما يرويه الحسن عن حطان الرقاشي - مرسلاً، ليس فيه ذكر لجابر رضي الله عنه.

فليس فيه شهادة على عدم سماع الحسن من جابر رضي الله عنه!

وبقي شاهد آخر على عدم السماع:

أخرج أبو يعلى في (مسنده) وابن عدي في (الكامل): من طريق إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن يزيد الرقاشي، عن محمد بن المنكدر: حدثنا جابر بن عبد الله، قال: قال

---

(١) غريب الحديث، للحربي (١/ ٢١٥).
(٢) أخلاق النبي ﷺ (١٩٧).
(٣) التقريب (رقم ٤٣٢٥).

رسول الله ﷺ: عسى أن يكذبني رجل، وهو متكيء على أريكته! يبلغه الحديث عني، فيقول: ما قال ذا رسول الله ﷺ، دع هذا، وهات ما في القرآن.

قال إسماعيل بن مسلم: فحدثت به عمرو بن عبيد، فقال: لا، حدثنا الحسن عن جابر بن عبد الله، فقلت: فانطلق بنا إلى الحسن. فأتينا الحسن، فسألناه عن الحديث؟ فقال: حدثني يزيد الرقاشي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر»[1].

قلت: لكن إسماعيل بن مسلم، وعمرو بن عبيد، كلاهما ضعيف، وعمرو أسوأ حالاً!

فلا يشهد هذا الحديث بشيء!

وهنا ننتهي من سياق أدلة من نفى سماع الحسن من جابر رضي الله عنه.

أدلة سماع الحسن من جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

قد سبق أن ذكرنا أدلة تثبت ـ ولا شك ـ رواية الحسن عن جابر لأحاديث لم يسمعها منه، بل ولا من سليمان اليشكري، الذي أخذ الحسن البصري هذه الأحاديث من صحيفته من غير سماع.

وبقيت أدلة سماع الحسن من جابر رضي الله عنه، عند من أثبت هذا السماع:

فالدليل الأول:

الحديث الصحيح الإسناد، الذي قد ذكرناه في موضع متقدم من هذا البحث، من طريق المبارك بن فضالة، أنه قال: «شهدت الحسن، وقال له إبراهيم بن إسماعيل الكوفي: نحب أن تسند لنا؟

(١) مسند أبي يعلى (رقم ١٨٠٧، ١٨٠٨)، والكامل لابن عدي (٥/ ١٠٣).

فقال: سل عمًّا بدا لك، قال: حديثك في قيام الساعة؟ فقال: حدثني به ثلاثة حدثني به جابر بن عبد الله، وحدثنيه أنس بن مالك...» الخبر[١].

فصحة إسناد هذا الخبر، وجه أول: يدل على قوّة الاستدلال به، على أنّ الحسن قد سمع من جابر.

والوجه الآخر: أن تصريح الحسن بالسماع في هذا الخبر، تصريح لا يقبل التأويل، بل هو أبعد ما يكون عن التأويل أو الوهم! لأن الخبر كلّه يحكي تَوَثُّقَ ذلك الراوي من إسناد الحسن، وسؤالَهُ الحسنَ أن يحدثه مصرحًا بالسماع.

فهذا التصريح بالسماع من أصح وأصرح ما يُعْتَمَدُ عليه في ذلك!!

ولو لم يصرِّح الحسن بالسماع من جابر رضي الله عنه إلا في هذه الرواية، لكفى بها في إثبات السماع منه.

والدليل الثاني:

قال الحافظ أحمد بن منيع بن عبد الرحمن، أبو جعفر البغوي، الأصم، (ـ ٢٤٤هـ)، في (مسنده): «حدثنا يزيد: حدثنا حميد الطويل، قال: صلى بنا الحسن إحدى صلاتي العشي، فأطال، فرأيت اضطراب لحيته. فلما انصرف، قلت: أكنت تقرأ؟ قال: حدثنا جابر بن عبد الله، قال: كنا ندعو قيامًا وقعودًا، ونسبح ركوعًا وسجودًا»[٢].

قلت: يزيد هو ابن هارون، حافظ واسط، تقدمت ترجمته.

فهذا إسناد صحيح، لا مغمز فيه!

---

(١) انظر ما سبق (٣٣٥).

(٢) انظر إتحاف الخيرة، للبوصيري (١/ ٢٠٠/ ب).

لكن أخرج الحديث أبو داود في (السنن) من طريق أبي إسحاق الفزاري، وحماد بن سلمة[1].

وأخرجه أيضًا ابن أبي شيبة في (المصنف) من طريق معاذ بن معاذ العنبري[2].

ثلاثتهم عن حميد الطويل، عن الحسن، عن جابر، معنعنًا!

كذا من غير تصريح بالسماع، ومن غير ذكر قصة صلاة حميد خلف الحسن! لكن لا يُعَلّ حديث يزيد بن هارون عن حميد: بتصريح الحسن بالسماع من جابر رضي الله عنه، بأن خالفه غيره من الرواة!

أولاً: لما قررناه، من عدم إعلال تفرد أحد الرواة الثقات بصيغة للسماع، دون غيره[3]. أعني أن لا تُعَل (حدثنا) بصيغة (عن)، عند اختلاف الرواة في ذلك.

وثانيًا: أن في رواية يزيد بن هارون عن حميد قصة، وقد سبق عن الإمام أحمد أنه قال: «إذا كان في الحديث قصة، دل على أن راويه حفظه»[4].

ولذلك فإن مغلطاي في (الإعلام بسنته عليه السلام) عقب نقله قول من نفي سماع الحسن من جابر رضي الله عنه، قال: «ولو رأينا الحديث الذي في مسند أحمد بن منيع، لأذعنّا له سمعًا وطاعة... - ثم ساقه، وقال: - فهذا كما ترى سند كالشمس، فيه تصريح بسماعه منه، فلا مطعن في سماعه بعد هذا»[5].

والأمر كما قال مغلطاي!

---

(١) سنن أبي داود (رقم ٨٣٣، ٨٣٤).
(٢) مصنف بن أبي شيبة (١٠/٤٤٣ - ٤٤٤) (رقم ٢٩٨٧٤).
(٣) انظر ما سبق (٧٠١ - ٧٠٧).
(٤) هدي الساري، لابن حجر (٣٨٢).
(٥) الإعلام بسنته، لمغلطاي (١/٤٨/أ).

والدليل الثالث:

قال ابن أبي حاتم في (المراسيل): «سألت أبي رحمه الله: سمع الحسن من جابر؟ قال: ما أرى، ولكن هشام بن حسان يقول عن الحسن: حدثنا جابر! وأنا أنكر هذا.

إنما الحسن عن جابر: كتاب، مع أنه أدرك جابرًا»[(١)].

قال العلامة أحمد محمد شاكر ـ رحمه الله ـ معلقًا على كلام أبي حاتم، في تخريجه لـ (تفسير الطبري): «وأنا أرى أنَّ رواية هشام بن حسان كافية في إثبات سماع الحسن من جابر، فقد قال ابن عيينة: كان هشام أعلم الناس بحديث الحسن»[(٢)].

قلت: ولم أجد رواية هشام بن حسان هذه، فيا للحسرة!!!

لكن كلام العلامة أحمد محمد شاكر في محله!

والدليل الرابع:

روى الحسن عن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «[إن الله عز وجل رفيق يحب الرفق]، فإذا سافرتم في الخِصْب، فأمكنوا الركاب أسنَّتها، ولا تجاوزوا بها المنازل. وإذا سرتم في الجدب، فاسْتَبِقوا، وعليكم بالدُّلْجة، فإن الأرض تُطوى بالليل.

وإذا تغولت الغيلان، فنادوا بالأذان.

وإياكم: والصلاة على جواد الطريق، ولا تنزلوا عليها، فإنها مَمَرُّ السباع ومأوى الحيات. وقضاءَ الحاجة، فإنها الملاعن».

ومعنى قوله: «فأمكنوا الركاب أسنتها» أي: فأمكنوا الإبل التي تسافرون عليها من الرَّعْي[(٣)].

---

(١) المراسيل، لابن أبي حاتم (رقم ١١٥).
(٢) تفسير الطبري، الحاشية (٤/٣٦٨).
(٣) انظر غريب الحديث لأبي عبيد (٢/٦٩).

أخرجه الإمام أحمد[1] وأبو داود[2] والنسائي في (عمل اليوم والليلة)[3] وابن ماجة[4] وأبو عبيد في (غريب الحديث)[5] وابن أبي شيبة في (المصنف)[6] وابن خزيمة في (صحيحه)[7] مقدِّمًا له بالشك في اتصاله، وأخرجه أبو يعلى[8] وابن الأعرابي في (معجمه)[9] وابن السني في (عمل اليوم والليلة)[10].

كلهم من طريق هشام بن حسان، عن الحسن، عن جابر - كذا معنعنًا. وإسناده صحيح إلى الحسن البصري.

بينما أخرجه عبد الرزاق في (المصنف)، عن هشام بن حسان، عن الحسن، عن النبي ﷺ - مرسلاً[11]!

ولا يُعِلُّ انفرادُ الواحد، اجتماعَ الثقات!!

وهذا كله ليس فيه دليل على سماع الحسن من جابر، لأنه ليس فيه تصريح بالسماع!

لكن روى هذا الحديث راوٍ آخر عن الحسن، فذكر فيه تصريحه بالسماع منه.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٣/ ٣٠٥، ٣٨١ - ٣٨٢).
(٢) سنن أبي داود (رقم ٢٥٧٠).
(٣) عمل اليوم والليلة، للنسائي (رقم ٩٥٥).
(٤) سنن ابن ماجه (رقم ٣٧٧٢).
(٥) غريب الحديث، لأبي عبيد (٢/ ٦٩).
(٦) المصنف، لابن أبي شيبة (٢/ ٤٠١) (٩/ ٣٠) (١٠/ ٣٩٧) (رقم ٧٧٤٦، ٢٦٣٥٢)، (٢٩٧٤١).
(٧) صحيح ابن خزيمة (رقم ٢٥٤٩).
(٨) مسند أبي يعلى (رقم ٢٢١٦).
(٩) معجم ابن الأعرابي (رقم ٧٦).
(١٠) عمل اليوم والليلة، لابن السني (رقم ٥٢٣).
(١١) مصنف عبد الرزاق (رقم ٩٢٤٧).

قال سالم الخياط: «سمعت الحسن يقول: حدثنا جابر بن عبد الله...» - وذكر الحديث.

أخرجه ابن ماجه[1] وابن خزيمة في صحيحه[2].

قدّمه ابن خزيمة بقوله: «إن صحَّ الخبر، فإن في القلب من سماع الحسن من جابر».

وأعقبه بقوله: «سمعت محمد بن يحيى يقول: كان علي بن عبد الله ينكر أن يكون الحسن سمع من جابر».

غير أنّ سالم بن عبد الله الخياط البصري، نزل مكة، وهو سالم مولى عكاشة. قال الحافظ: «قيل هما اثنان، صدوق سيء الحفظ»[3].

هذه ترجمته كما في (التقريب).

لكن قد فرّق البخاري[4] وابن أبي حاتم[5] وابن حبان[6] بين سالم الخياط، وسالم مولى عكاشة. فهو الصحيح المعتمد، لا كما يوهمه كلام الحافظ!

وأمّا سالم الخياط، فما وُفِّق الحافظ في الحكم عليه!

نعم.. هناك من وثّقه، كما سيأتي، لكن ذلك لا يقوى على دفع كلام الأكثرين في تضعيفه، والدليل الماثل!

فسوف تقف بنفسك على كثرة مناكير هذا الراوي، خلال هذا البحث، إن شاء الله تعالى.

---

(١) السنن لابن ماجه (رقم ٣٢٩).
(٢) صحيح ابن خزيمة (رقم ٢٥٤٨).
(٣) التقريب (رقم ٢١٧٨).
(٤) التاريخ الكبير، للبخاري (٤/ ١١٥، ١٢٠).
(٥) الجرح والتعديل (٤/ ١٨٤ - ١٨٥، ١٩٢).
(٦) المجروحين، لابن حبان (١/ ٣٤٢)، والثقات له (٦/ ٤١١).

والذين وثقوا سالمًا الخياط، هم:

١ ـ سفيان الثوري، حيث قال: «حدثنا سالم المكي، وكان مرضيًا»[١] والذي دلّنا على أن سالمًا المكي هو سالم الخياط، أمران:

الأول: تصريح الأئمة بذلك، كالإمام أحمد، والبخاري، وابن أبي حاتم[٢].

الثاني: أنَّ الخبر الذي قال سفيان في إسناده ذلك التعديل لسالم، رُوي من وجه آخر عن سفيان، أنه قال: «حدثنا سالم الخياط»[٣].

٢ ـ والإمام أحمد، فقد قدّم كلام سفيان الثوري في (العلل)، بقوله عن سالم الخياط: «ثقة، روى عنه سفيان الثوري»[٤].

وشك عبد الله بن أحمد، في موطن آخر من (العلل)، فقال: «سألته عن سالم الخياط المكي؟ فقال: ثقة. أو قال: ليس به بأس»[٥].

ونقل الحافظ في (التهذيب)، عن رواية حرب بن إسماعيل

---

(١) العلل للإمام أحمد (رقم ١١٦٩، ٢٣٠٤، ٣٣٥٣)، والتاريخ الكبير للبخاري (٤/ ١١٥)، والجرح والتعديل (٤/ ١٨٤)، وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين، وقد سقط من مطبوعته التي بتحقيق السامرائي، فاستدركها عليه الدكتور سعدي الهاشمي في (نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات) (٦٤ ـ ٦٦).

(٢) المصادر السابقة.

(٣) انظر الكامل لابن عدي (٣/ ٣٤٥) المحلى لابن حزم (٥/ ١٧٣)، ووازنه بالعلل للإمام أحمد (رقم ١١٦٩، ٢٣٠٤، ٣٣٥٣).

(٤) العلل (رقم ٣٣٥٢).

(٥) العلل (رقم ٤٦٢٦).

الكرماني (ت٢٨٠هـ)، عن الإمام أحمد، أنه قال عن سالم: «ثقة»[(١)].

والظاهر أنَّ الإمام أحمد إنما اتبع سفيان الثوري في ذلك، كما هو لائح في كلامه الأول، ومن اتباعه توثيقه له بتوثيق الثوري، كعمل المُسْتَدِلّ والمظهر للحجة التي عنده.

٣ ـ أمَّا ابن عدي، فذكر سالمًا الخياط في (الكامل) ثم أورد له بضعة أحاديث، ثم قال: «وما أرى بعامة ما يرويه بأسًا»[(٢)].

وكأن ابن عدي لم يقف على بعض مناكيره، وهي ظاهرة، كما ستراه في هذا البحث، إن شاء الله تعالى!

وهذا الإمام الذهبي، يشير إلى قصور حُكم ابن عدي هذا، بقوله في (الميزان)، عقب ذكره كلام المضعفين: «وأمَّا ابن عدي، فساق له تسعة أحاديث جيِّدة المتون وقال: لم أر بعامة ما يرويه بأسًا!»[(٣)].

هذا: . والذهبي ممن يرجحون تضعيف سالم، كما في (الكاشف) له[(٤)].

أمَّا المضعفون:

فقال عمرو بن علي الفلاس: «ما سمعت يحيى، ولا عبد الرحمن يحدثان عن سالم الخياط بشيء قط»[(٥)].

---

(١) التهذيب (٣/ ٤٤٠).
(٢) الكامل (٣/ ٣٤٤ ـ ٣٤٦).
(٣) الميزان (٢/ ١١٢).
(٤) الكاشف (رقم ١٧٩٣).
(٥) الجرح والتعديل (٤/ ١٨٥)، والضعفاء للعقيلي (٢/ ١٥١)، والكامل لابن عدي (٣/ ٣٤٤).

وقال يحيى بن معين: «ليس بشيء»[(١)].

وقال أيضًا: «لا يسوى فلْسًا»[(٢)].

وقال أبو حاتم الرازي: «ليس بقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به»[(٣)].

وقال النسائي في (الضعفاء): «ليس بثقة»[(٤)].

وقال ابن حبان في (المجروحين): «يقلب الأخبار، ويزيد فيها ما ليس منها، ويجعل روايات الحسن عن أبي هريرة سماعًا، ولم يسمع الحسن من أبي هريرة شيئًا، لا يحل الاحتجاج به»[(٥)].

ولم يسرف ابن حبان، بل صدق ونصح!

وقال الدارقطني: «لين الحديث»[(٦)].

وذكره العقيلي في (الضعفاء)[(٧)].

ومع ضعف سالم الخياط هذا الضعف المطلق، فهو مختص أيضًا بنوع معين من أنواع المخالفة والخطأ، وهو الخطأ في صيغ الأداء التي يذكرها عمن يروي عنهم، كما في كلام ابن حبان السابق!

ويوافق ابن حبان على ذلك أبو حاتم الرازي!.

---

(١) تاريخ الدارمي (رقم ٣٨٠)، والجرح والتعديل (٤/ ١٨٥)، والكامل لابن عدي (٣/ ٣٤٥).

(٢) تهذيب الكمال (١٠/ ١٥٧).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ١٨٥).

(٤) الضعفاء للنسائي (رقم ٢٤٤).

(٥) الجروحين، لابن حبان (١/ ٣٤٢).

(٦) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (رقم ١٣٣٨)، والميزان (٢/ ١١١ ـ ١١٢).

(٧) الضعفاء للعقيلي (٢/ ١٥١).

فقد نقل ابن أبي حاتم عن أبيه في كتاب (المراسيل) أنَّ أباه أبا حاتم الرازي كان ينكر سماع الحسن من أبي هريرة، فسأل ابن أبي حاتم أباه، قائلاً: «إن سالمًا الخياط روى عن الحسن، قال: سمعت أبا هريرة؟ فقال: هذا ما يُبَيِّن ضعف سالم!»[1].

وبهذا يكون سالم الخياط في مبحثنا هذا، لا يعتمد عليه بحال، بل ولا يعتبر به! لأنه مختص بحكاية صيغ للسماع لم يَقُلْها من رواها عنهم، معلوم عنه ذلك، حتى كان الدليل - أو أحد أدلة - ضعفه.

لذلك.. لا يصح الاحتجاج بحكاية سالم الخياط لسماع الحسن من جابر رضي الله عنه، لوقوعها في دائرة ما اختص سالم بالوهم فيه، بعد أن كان موصوفًا بالضعف المطلق أيضًا.

والدليل الخامس:

قال أبو الليث السمرقندي في (تنبيه الغافلين): «حدثنا الفقيه أبو جعفر: حدثنا الثقة، بإسناده إلى الحسن البصري! قال: طلبت خطبة النبي ﷺ التي كان يخطب بها كل جمعه أربع سنوات، فلم أقدر عليها، حتى بلغني أنها عند رجل من الأنصار. فأتيته؛ فإذا هو جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، فقلت له: أنت سمعت خطبة النبي ﷺ التي كان يخطب بها كل جمعة؟ قال: نعم، سمعته يقول - ﷺ -: «أيها الناس، إنَّ لكم معالم فانتهوا إلى معالمكم، وإن لكم نهاية فانتهوا إلى نهايتكم. وإن العبد المؤمن بين مخافتين: بين أجل قد مضى لا يدري ما الله صانع به، وبين أجل قد بقي لا يدري ما الله قاضٍ فيه...»[2] - إلى آخر الحديث.

---

(١) المراسيل، لابن أبي حاتم (رقم١١١).

(٢) تنبيه الغافلين، لأبي الليث (١/ ٢٥٩).

كذا أخرجه أبو الليث السمرقندي، بإسناد تنقطع في مفاوزه أعناق المطي، ولا تبلغه!!

فهو إسناد مظلم، والحديث شديد النكارة، شبه موضوع!!

والحديث أخرجه ابن أبي الدنيا في (قِصَرِ الأمل)، ومن طريقه: البيهقي في (شعب الإيمان)، والديلمي في (مسند الفردوس)، لكن مع إبهام اسم الصحابي، وعدم ذكره!.

قال ابن أبي الدنيا: «حدثني أحمد بن عبد الأعلى[1]: حدثني أبو جعفر المكي، قال: قال الحسن البصري: طلبت خطب النبي ﷺ في الجمعة، فأعيتني. فلزمت رجلاً من أصحاب النبي ﷺ، فسألته عن ذلك؟ فقال: ...»[2] وذكره.

ولم أجد لأبي جعفر المكي هذا ما يُعيّنه، وطبقته طبقة من لم يدرك الحسن البصري!

وقد قال الحافظ العراقي في تخريجه لإحياء علوم الدين للغزالي (المغني عن حمل الأسفار في الأسفار) قال: «رواه البيهقي في الشعب، من رواية الحسن عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وفيه انقطاع»[3].

والحديث مع ذلك منكر، مع حسن عبارته، وجمال عظمته! ونكارته في تفرد الإسناد المظلم بمثله!!

---

(١) أحمد بن عبد الأعلى الشيباني، أبو عبد الرحمن الشافعي، البغدادي.
روى عنه ابن أبي الدنيا في عدد من مصنفاته، وذكره ابن حبان في الثقات.
انظر: كتاب العيال، لابن أبي الدنيا، وحاشيته (رقم ٢٠٧)، والثقات لابن حبان (٨/ ٢٠).

(٢) قصر الأمل لابن أبي الدنيا(رقم ١٩٠) وشعب الإيمان للبيهقي (رقم ١٠٥٨١) والفردوس ـ حاشية تحقيق السعيد بن بسيوني ـ (رقم ٨١٧٨).

(٣) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (رقم ٢٩٥٣).

هذه أدلة سماع الحسن من جابر رضي الله عنه.

والدليلان الأولان منها كفيلان بإثبات السماع، ولا يعارض في ذلك أحد وقف على أحدهما!

وهذا تعارض!!

أن تكون أدلة من نفوا السماع صحيحة، وأن تكون أدلة مثبتيه صحيحةً أيضًا!!!

لكن سبيل الجمع مفتوح، ولن يلبث التعارض أن يصبح توافقًا، بعد النظر والتفكر، إن وفق الله عز وجل لذلك!

فأقول: إن أحاديث إثبات السماع، والأوَّلَيْنِ منها خاصة، قاطعة في صحة سماع الحسن من جابر رضي الله عنه.

وقد سبق أن بينا دلالتهما القاطعة على ذلك، وعدم احتمال صيغة السماع في الحديثين للتأويل، وبخاصة الأول منهما، وليس في الثاني قرب لاحتمال في التأول أيضًا! لأن كلا الحديثين يصرِّح الحسن فيه بالسماع، بقصد إظهار حجته، متعمِّدًا إظهار إسناده فيهما، محيلاً سامعه إلى إسناده لكليهما.

فلا مجال لردِّ السماع، ولا لتأول صيغته!

أمّا أدلة من نفى السماع، فخلاصتها: ثبوت رواية الحسن من صحيفة سليمان اليشكري، التي كتبها سليمان من جابر رضي الله عنه.

واستدلوا أيضًا: بِمَدَنِيَّة جابر رضي الله عنه، بعد أن تقرر عدم سماع الحسن من المدنيين.

أمّا الدليل الأول لنفاة السماع، فيصلح ـ في غير هذا الموطن ـ أن يكون نافيا للسماع مطلقًا، بعد أن اشتهر الحسن بكثرة الإرسال. وقيّدته بغير هذا الموطن، لأنه إنّما يصلح لذلك، فيما لو لم يثبت سماع الحسن من جابر رضي الله عنه!

أمَا وقد ثبت تصريح الحسن بالسماع من جابر رضي الله

عنه، فغاية ما يمكن أن يقال عن دليل النافين الأول: أنه دليل على أنَّ الحسن روى روايات عن جابر رضي الله عنه، لم يسمعها منه، وإنما أخذها من الصحيفة!

فيكون الحسن قد سمع من جابر رضي الله عنه أحاديث، وروى عنه أحاديث أخرى من غير سماع، أخذها من صحيفة اليشكري.

هذا هو سبيل الجمع بين دليل النافين والمثبتين للسماع!

أمَّا كون جابر رضي الله عنه مدنيًا، فهذا ليس دليلاً قاطعًا على عدم سماع الحسن منه. وإنما هو قرينة قوية عليه، يُستشهَدُ بها، مُحْتَفَّة بما يعضدها. حتى إنها - في غير هذا الموطن - ربما بلغت بما يُعضِّدها درجة الدليل على عدم السماع، وربما دفعت تصريحًا بالسماع مُحْتَمِلاً للتأول أو لوقوع الوهم فيه!!

أمَّا هنا: فجابر رضي الله عنه، مع كونه مدنيًا إلا أنه متأخر الوفاة، حيث إنه توفي سنة ثمان وسبعين، عند جمع من الأئمة، أو نحوها عند غيرهم[1].

وتأخر الوفاة يجعل نصيب احتمال لقاء الحسن به رضي الله عنه وافرًا قويًا!

ثم إن جابرًا رضي الله عنه كان يُجاور بمكة - شرَّفها الله - السنة و الأشهر[2]، ويحج[3]. فلا يبعد أن يكون لقاء الحسن بجابر رضي الله عنه كان بمكة، كما لقي غيره من المدنيين بها أيضًا!

---

(١) انظر تهذيب الكمال (٤/ ٤٥٣ - ٤٥٤).

(٢) انظر أخبار مكة للفاكهي (رقم ١٥٤٢)، وسير أعلام النبلاء (٣/ ١٩١، ١٩٣).

(٣) من حجاته حجة سنة خمس وسبعين، انظر سير أعلام النبلاء (٣/ ١٩٣) ووازنه بما في تاريخ الطبري (٦/ ٢١٥).

بل لا أستبعد أن يكون لجابر رضي الله عنه رحلة إلى العراق، أو إلى فتوح المشرق الإسلامي، في العهد الأموي، لقي الحسن فيها جابرًا رضي الله عنه!

وعدم وقوفي على ما يثبت لجابر رضي الله عنه شيئًا من ذلك، لا يعني عدم روايته ووروده. وعدم روايته لا يلزم منه عدم حصوله فعلًا!

المقصود أن تصريح الحسن بالسماع من جابر رضي الله عنه، ذلك التصريح الصحيح القاطع، قائم بإثبات اللقاء والسماع لا ريب، أين كان؟! أو متى كان؟!!

فنعود بعد ذلك، إلى أن تصريح الحسن بالسماع من جابر ثابت لا يدفعه دليل من نفاه، ولا جلالة النُّفاة وكثرتهم أيضًا!

ووالله! إنه لبقدر فرحي بمعرفة الصواب والحق، لبقدر حُزني من مخالفة ذلك الصواب لأولئك الأئمة! ذلك لأنهم ملء القلب حُبًّا وإعظامًا وإجلالاً، وإنا لنتقرب إلى الله تعالى بمحبة أئمة الإسلام، رجاء رُفْقتهم، فاللهم أنِلْنَا ذلك يا ذا الفضل والجود والعفو.. يا رحيم!

وخلاصة الأمر:

أنَّ الحسن البصري ـ رحمه الله تعالى ـ كان يروي عن جابر رضي الله عنه، وله في ذلك طريقان: سماع، ووجادة.

فما حكم حديثه إذًا عن جابر رضي الله عنه؟

أمّا ما صرَّح فيه بالسماع، ثابتَ الإسناد عنه، فمما لا يُتَرَدَّدُ في تصحيحه.

والشبهة في ما رواه بالصيغة المحتملة، كالعنعنة ونحوها!

فإذا عنعن الحسن عن جابر، احتمل أن يكون مما سمعه

الحسن من جابر، واحتمل أن يكون مما أخذه من الصحيفة دون سماع.

لكن إذا وَجَدْنا ما رواه الحسن عن جابر موافقًا لما رواه صاحب الصحيفة (سليمان بن قيس) عن جابر. كانت هذه الموافقة قرينة قويّة على أنَّ ذلك الحديث مما لم يسمعه الحسن، وإنّما رواه وجادةً، كما سبق ذكر مثال له[1].

لكن من المعلوم أنَّ الوجادة من طُرق التحمل المقبولة، على الصحيح!

ولسنا هنا في مجال الكلام عن أدلة وجوب العمل بالوجادة، لكني مضطر إلى ذكر بعض ما يدل على أنَّ عامة أئمة الإسلام يقبلونها، خلافًا لمن حكى عن معظم المحدثين أنهم لا يرون العمل بها[2].

فهذا كتاب عَمرو بن حزم الأنصاري في الزكاة والديات، يقول يعقوب بن سفيان الفسوي في (المعرفة والتاريخ): «لا أعلم في جميع الكتب كتابًا أصح من كتاب عمرو بن حزم، وكان أصحاب النبي ﷺ والتابعون يرجعون إليه، ويدعون آراءهم»[3].

وقال الشافعي عن هذا الكتاب في (الرسالة): «ولم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم - والله أعلم - حتى يثبت لهم أنه كتاب رسول الله [ﷺ]»[4].

وقال العقيلي عنه أيضًا في (الضعفاء): «وهو عندنا - يعني

---

(١) انظر ما سبق (٨٥٨ - ٨٦٠).
(٢) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض (١٢٠).
(٣) المعرفة والتاريخ، للفسوي (٢/٢١٦).
(٤) الرسالة (رقم ١١٦٣)، وفي بعض نسخ الرسالة: «حتى ثبت لديهم»، فانظر حاشية الشيخ أحمد شاكر رحمه الله.

الكتاب ـ ثابت محفوظ، إن شاء الله تعالى، غير أنا نرى أنه كتاب غير مسموع عمن فوق الزهري، والله أعلم»[1].

ومصداق رجوع الصحابة رضوان الله عليهم إلى الوجادة، وعملهم بها، في كتاب عَمرو بن حزم، كما جاء في كلام يعقوب بن سفيان هذا ـ مصداق ذلك، هو: ما أخرجه عبد الرزاق في (المصنف) وغيره.

قال عبد الرزاق في (المصنف): «عن الثوري، عن يحيى بن سعيد[2] عن سعيد بن المسيب: أن عمر جعل في الإبهام خمس عشرة، وفي السبابة عشرًا، وفي الوسطى عشرًا، وفي البنصر تسعًا، وفي الخنصر ستًا. حتى وجدنا كتابًا عند آل حزم، عن رسول الله ﷺ: أن الأصابع كلها سواء، فأخذ به. [وفي رواية: حتى وجد كتابا عند آل عمرو بن حزم، يذكرون أنه من رسول الله ﷺ...]»[3].

فهذا عمر بن الخطاب الفاروق رضي الله عنه، يُقَدِّم الوجادة على رأيه[4]! فهل بقي لقائل مقالاً، في حجيّة الوجادة، ووجوب العمل بها!!!

وقبول الأئمة لكتاب عمرو بن حزم يكاد يكون إجماعًا، وعبارات الأئمة تدل على وقوع الإجماع بذلك فعلاً[5].

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٢/ ١٢٨)، ترجمة سليمان بن داود الخولاني.

(٢) يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد القاضي، (ت١٤٤هـ ـ أو بعدها).
قال الحافظ: «ثقة ثبت» ـ (رقم ٧٥٥٩).

(٣) مصنف عبد الرزاق (رقم ١٧٦٩٨)، والراسالة للشافعي (رقم ١١٦٠ ـ ١١٦٢)، وسنن البيهقي الكبرى (٨/ ٩٣)، ومعرفة السنن والآثار له (رقم ١٦١٦٣)، وموافقة الخبر الخبر لابن حجر (١/ ٤٥١).

(٤) انظر كلام الإمام الشافعي في الرسالة على ذلك (٤٢٢ ـ ٤٢٣).

(٥) انظر تحفة الطالب لابن كثير (٢٣١ ـ ٢٣٤)، ونصب الراية للزيلعي (٢/ ٣٤١ ـ ٣٤٢)، والعواصم والقواصم لابن الوزير (١/ ٤٤٦)، وموافقة الخبر الخبر لابن حجر (١/ ٤٥٣)، والتلخيص الحبير له أيضاً (٤/ ٢٢).

هذا مثال لقبول الوجادة، ودليل على وجوب العمل بها.

وخير من تكلم عن حجية الوجادة ـ فيما علمت ـ العلامة المجتهد ابن الوزير الصنعاني، في كتابه الجليل (العواصم والقواصم). فقد أطال في الاستدلال له، وأتى بالقول الصواب[1]، خيرًا من كثير من كتب المصطلح!!

ولا أرى هناك داعيًا للتفريق بين حكم الوجادة من جهة العمل وجهة الرواية[2]، فما في هذا التفريق إلا نوع من الخلاف اللفظي القائِد إلى شُكوكٍ وشُبَهٍ لا حاجة لنا بها.

ومع ذلك.. فإننا لا نشك في انحطاط الوجادة عن السماع والعرض، لكنَّها رواية مقبولة، يجب العمل بها. وللكلام الذي في الوجادة نَزَلَتْ بالحديث المروي بها إلى أن لا يصحح إسناده، ولكن يكون إسنادًا حسنًا.

ثم وازن بين مسألتنا في رواية الحسن عن جابر رضي الله عنه، وأن بعض أحاديث هذه الطريق سماع، وبعضها وجادة ـ وازنه بقول الإمام الذهبي في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، في (سير أعلام النبلاء). قال الإمام الذهبي: «ولا ريب أن بعضها ـ يعني أحاديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ـ من قبيل المسند المتصل، وبعضها يجوز أن تكون وجادة أو سماعًا، فهذا محل نظر واحتمال. ولسنا ممن نعد نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من أقسام الصحيح الذي لا نزاع فيه، من أجل الوجادة، ومن أجل أن فيها مناكير. فينبغي أن يُتأمَّل حديثه،

---

(١) العواصم والقواصم، لابن الوزير (١/ ٣٣١ ـ ٣٤٥)، وانظر توضيح الأفكار (٢/ ٣٤٨ ـ ٣٥١).

(٢) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (١٨٠ ـ ١٨١)، وفتح المغيث للسخاوي (٣/ ٢٦ ـ ٢٩)، وتدريب الراوي للسيوطي (٢/ ٦٣ ـ ٦٤).

ويتحايد ما جاء منه منكرًا، ويروى ما عدا ذلك في السنن والأحكام، مُحَسِّنين لإسناده»[1].

قلت: فمسألة رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، تشبه مسألة رواية الحسن عن جابر، في أن بعضها سماع وبعضها وجادة.

غير أنَّ رواية الحسن عن جابر أجلُّ من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده!

أولاً: لجلالة الحسن ورسوخه في العلم، على عمرو بن شعيب.

ولزيادة العلم تأثير في قبول الوجادة، وفي الثقة بها.

قال ابن الصلاح في (معرفة أنواع علم الحديث) وهو يتكلم عن الوجادة: «فإن كان المطالع عالمًا فطنًا، بحيث لا يخفى عليه ـ في الغالب ـ مواضع الإسقاط والسقط، وما أحيل عن جهته من غيرها، رجونا أن يجوز له اطلاق اللفظ الجازم فيما يحكيه من ذلك»[2].

وكان لزيادة العلم والفهم تأثير في قبول الوجادة، لأنه كما قال الإمام الذهبي: ـ «من جهة أن الصحف يدخل في روايتها التصحيف، لا سيما في ذلك العصر، إذ لا شكل بَعْدُ في الصحف، ولا نقط، بخلاف الأخذ من أفواه الرجال»[3].

ولكن مثل الحسن البصري علمًا وفطنة، ودراية بالكتابة، وخبرة واسعة بها، حتى إنَّه عمل كاتبًا لأحد الولاة في مقتبل عمره كما سبق في ترجمته[4]. فَرَجُلٌ على هذه الدرجة، ثم إن له

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥/ ١٧٥).
(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (١٨٠).
(٣) سير أعلام النبلاء (٥/ ١٧٤).
(٤) انظر ما تقدم (٢٨٧).

حفاوة واسعة بالوجادات، صاحب خبرة بقراءة الكتب، والأخذ منها، كما سبق تقريره[1] ـ لا شك أنَّه إذا روى وجادة، كاد أن يكون في مرتبة الصحيح.

وأذكر هنا حادثة طريفة، وقعت للحسن البصري، تدل على مهارة عجيبة في معرفة التصحيف، وعلى إصلاحه، وكل ذلك بديهةً، دون شيء من التفكير!!

أورد حمزة بن الحسن الأصفهاني (ت٣٦٠هـ) في كتابه (التنبيه على حدوث التصحيف)، في باب: (ذكر التصحيف نثرًا المستعمل عمدًا لا سهوًا)، أن «رجلًا وقف على مجلس الحسن البصري، فقال: أعتمر أخرج أبادر؟ فقال الحسن: كذبوا عليه، ما كان كذلك. فأراد السائل: أعثمان أخرج أبا ذر؟»[2].

فهل مثل هذا الإمام، في هذه الفطنة والبديهة الخارقة، يُخشى عليه التصحيف؟!!!

وثانيًا: أني لم أجد للحسن عن جابر حديثًا منكرًا، ولا وجدت أحدًا من الحفاظ وصف شيئًا من حديث الحسن عنه بالنكارة، مما صحَّ إسناده إلى الحسن البصري.

بخلاف عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، كما سبق في كلام الإمام الذهبي، الذي ذكر أن في رواياته عن نسخة جدِّه منكرات. وهذا من أعظم ما جعل حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، عند الإمام الذهبي، نازلاً عن الصحة إلى الحُسن، كما مَرَّ في كلامه.

وهذا السبب الذي حطَّ حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إلى الحُسْن، غير متحقق في حديث الحسن عن جابر.

لذا، ولما سبق كلِّه، أجدُ أحاديث الحسن عن جابر

---

(١) انظر ما تقدم (٣٢٣، ٣٧١ ـ ٣٧٣).

(٢) التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة الأصفهاني (١٦١).

رضي الله عنه ـ المروية بالصيغة المحتملة ـ جيدة الإسناد، أو صحيحة!

لكن هذا بعد الثقة بالصحيفة التي يرويها الحسن هل هي صحيفة موثوقة.. أمْ لا؟!

أمّا صاحب الصحيفة، فهو: سليمان بن قيس اليَشْكُرِي، مات قديمًا: قبل الثمانين.

قال الحافظ: «ثقة»[1].

فصحيفته صحيفة موثوقة!

ثم هي صحيفة محفوظة، اعتنت بحفظها أمّ سليمان اليشكري. حتى إنها رفضت تسليمها لأئمة التابعين بالبصرة: الحسن وقتادة وأمثالهما!! كما سبق في خبر سليمان بن حرب، الذي ذكرناه في أدلة نُفاةِ السماع[2].

فلم تَرْضَ أم سليمان إعارتها لأئمة التابعين، إلا أن يحضروا فيقرؤوها!! كما في الخبر المشار إليه.

فصحيفة لرجل ثقة، وهي محفوظة هذا الحفظ، ثم يتنافس أئمة التابعين على قراءتها ـ لا شك أنّها صحيفة صحيحة، ما أجود الوجادة منها!

ويدل على صحة صحيفة سليمان بن قيس هذه التي كان يروي منها الحسن، وعلى اعتمادها عند الأئمة: أنَّ ابن حبان ـ وهو الذي نصَّ على عدم سماع أبي بشر جعفر بن أبي وحشية من سليمان بن قيس في كتابه (الثقات)[3] ـ مع ذلك أخرج في صحيحه لأبي بشر عن سليمان بن قيس[4]!

---

(١) التقريب (رقم ٢٦٠١).

(٢) انظر ما سبق (٨٥٧).

(٣) الثقات (٤/ ٣٠٩).

(٤) الإحسان (رقم ٢٨٨٣).

وما ذاك إلا تصحيحًا للصحيفة التي كان يروي أبو بشر منها، وهي صحيفة سليمان بن قيس، كما نص عليه البخاري[1].

فهذا ظاهر في أنَّ ابن حبان يصحح الوجادة من صحيفة سليمان بن قيس!

ومثل ابن حبان: الحاكم الذي صحح رواية أبي بشر عن سليمان في مستدركه أيضًا[2].

ولن أطيل في الاستدلال لصحة صحيفة سليمان اليشكري بأكثر من ذلك، فالأمر فيها بعد هذا واضح بحمد الله تعالى.

إذًا.. فرجعنا إلى التحرير السابق:

ما صرَّح فيه الحسن بالسماع من جابر: فهو صحيح!

وما لم يصرِّح: فهو جيِّد يُصحَّح.

هذا خلاص الأمر!

وهذا أوان سياق بقية أحاديث الحسن عن جابر رضي الله عنه، في الكتب الستة ومسند أحمد:

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٣٢)، وجامع الترمذي (رقم ١٣١٢)، والعلل الكبير للترمذي (٧٥٥).

(٢) المستدرك (٣/ ٢٩ ـ ٣٠).

فالحديث الأول:

حديث الحسن، عن جابر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا أعفي من قتل، بعد أخذه الدِّية».

أخرجه الإمام أحمد[1] وأبو داود[2] والبيهقي في (السنن الكبرى)[3].

كلهم من طريق حمَّاد بن سلمة، قال: أخبرنا مطر الورَّاق، عن رجل أحسبه الحسن، عن جابر رضي الله عنه... الحديث.

وأخرجه البيهقي أيضًا في (السنن الكبرى) من طريق عبد الوهاب بن عطاء، عن سعيد بن أبي عروبة، عن مطر، عن الحسن: أنَّ رسول الله ﷺ ـ مرسلاً[4].

وعبد الوهاب بن عطاء ممن سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الاختلاط، كما سبق.

ولم أجد مرجِّحًا خارجيًا لأحد الإسنادين على الآخر، غير أنَّ الشك الذي في الإسناد الأوَّل ـ وهو قول مطر الوراق: «عن رجل أحسبه الحسن» ـ يدل على عدم إتقانه، مما يُقوِّي احتمال وقوع الوهم فيه.

فالأرجح ـ فيما يظهر ـ أنَّ الحديث إنما يرويه الحسن مرسلاً عن النبي ﷺ، دون ذكر جابر رضي الله عنه!

---

(١) مسند الإمام أحمد (٣/ ٣٦٣).

(٢) سنن أبي داود (رقم ٤٥٠٧).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٨/ ٥٤).

(٤) السنن الكبرى (٨/ ٥٤).

الحديث الثاني:

حديث الحسن، عن جابر رضي الله عنه، أنَّ رسول الله ﷺ قال لبلال: «يا بلال، إذا أذَّنت فترسَّل في أذانك، وإذا أقمت فاحْدُرْ. واجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكله، والشارب من شربه، والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته. ولا تقوموا حتَّى تروني».

أخرجه الترمذي(١) وعبد بن حميد في (مسنده)(٢) والطبراني في (معجمه الأوسط)(٣) وابن عدي في (الكامل)(٤) والسهمي في (تاريخ جرجان)(٥) والبيهقي في (السنن الكبرى)(٦) والخطيب في (تلخيص المتشابه في الرسم)(٧) وابن حجر في (نتائج الأفكار)(٨).

كلهم من طريق عبد المنعم، عن يحيى بن مسلم، عن الحسن وعطاء، عن جابر رضي الله عنه... الحديث.

وقال الترمذي عقبه: «حديث جابر هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، من حديث عبد المنعم، وهو إسناد مجهول»(٩).

وعبد المنعم بن نعيم الأسواري، أبو سعيد البصري، صاحب السقاء، قال الحافظ: «متروك»(١٠).

---

(١) جامع الترمذي (رقم ١٩٥، ١٩٦).
(٢) منتخب مسند عبد بن حميد (رقم ١٠٠٨).
(٣) معجم الطبراني الأوسط (رقم ١٩٧٣).
(٤) الكامل لابن عدي (٧/ ١٩٢).
(٥) تاريخ جرجان (١٥٣ ـ ١٥٤).
(٦) السنن الكبرى، للبيهقي (١/ ٤٢٨).
(٧) تلخيص المتشابه في الرسم (١/ ٥٧).
(٨) تنائج الأفكار، لابن حجر (١/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩).
(٩) جامع الترمذي (رقم ١٩٦).
(١٠) التقريب (رقم ٤٢٣٤).

ويحيى بن مسلم البصري، قال الحافظ: «مجهول»[1].

أمّا ابن عدي، والبيهقي، فاعتبرا يحيى بن مسلم الذي في إسناده، أنه البكاء. فذكر ابن عدي الحديث في ترجمة البكاء، وأعل البيهقي الحديث به بعد سياقه[2].

وهو يحيى بن مسلم، أو ابن سُليم، وهو ابن أبي خالد البصري، المعروف بيحيى البكّاء، والحُدَّاني (ت١٣٠هـ).

قال الحافظ: «ضعيف»[3].

فالحديث من رواية متروك، وهو عبد المنعم، عن مجهول أو ضعيف.

ولكن قول الترمذي عن إسناد الحديث: إنه إسناد مجهول، يدل على أنه يفرّق بين البكّاء المشهور بالضعف، ورجل آخر، هو صاحب حديثه.

وقد فرّق بينما أيضًا أبو زرعة الرازي، وابن أبي حاتم، كما في (الجرح والتعديل)[4].

وصنيع هؤلاء في التفريق، مُقدَّم ـ عندي ـ على صنيع غيرهم، لأنهم أعلم. ولأن احتمال وقوع الوهم على غيرهم بتطبيق اسم على غيره احتمال قريب، بخلاف من فرّق الترجمة عالمًا متقصّدًا لذلك.

لكن قال الحافظ في (نتائج الأفكار): «وأمّا قول الترمذي ـ يعني بالغرابة ـ فيرد عليه مجيئه من وجه آخر...».

ثم أسند إلى أبي الشيخ الأصبهاني، أنه قال: «حدثنا

---

(١) التقريب (رقم ٧٦٤٤).

(٢) انظر تخريج الحديث.

(٣) التقريب (رقم ٧٦٤٥).

(٤) الجرح والتعديل (٩/١٨٦ ـ ١٨٧، ١٨٧).

حمدان بن الهيثم[1]: حدثنا صبيح بن عمر السيرافي: حدثنا الحسن بن عبيد الله، عن الحسن وعطاء، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.. فذكر مثل حديث جابر سواء.

هكذا أخرجه أبو الشيخ في كتاب (الأذان)»[2].

قلت: وهكذا أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) من طريق أبي الشيخ، بإسناده ومتنه[3].

وقدَّمه البيهقي بقوله: «إسناد غير معروف».

وأعقبه بقوله: «والإسناد الأول أشهر من هذا»[4].

يعني إسناد حديث جابر الأول!

قلت: وصبيح بن عمر السيرافي، ذكره الحافظ في (اللسان)، في ترجمة صبيح بن عمير، الذي قال عند الأزدي: «فيه لين»[5].

---

(١) سمَّاه في إسناد البيهقي: حمدان بن الهيثم بن خالد البغدادي، ولم أجده في (تاريخ بغداد)!
لكن روى أبو الشيخ عن حمدان بن الهيثم بن أبي يحيى بن يزيد التيمي أبي العباس المديني (ت٣٠١هـ).
وقال عنه أبو الشيخ، في طبقات الأصبهانيين (٢/ ٢١١ رقم ٤٤٩): «ثقة ديِّن». وكذا قال أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (١/ ٢٩٣).
لكن تُكلِّم في حمدان بن الهيثم هذا، لروايته خبراً منكراً من كلام الإمام أحمد، فانظر لسان الميزان (٢/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧).
فلعل ما أُنكِرَ عليه وهمٌ، لم يُحسن حمدان في نقله. لأن توثيق أبي الشيخ له، وهو شيخه، يقوِّي حاله جداً. فضلاً عن متابعة أبي نعيم له في توثيقه أيضاً!

(٢) نتائج الأفكار (١/ ٣٤٠).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٤٢٨).

(٤) المصدر السابق.

(٥) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٠٧ رقم ٣٨٥٨).

قال الحافظ بعد ذكر كلام الأزدي في صبيح بن عمير: «وأورد البيهقي في السنن الكبرى من طريق حمدان بن الهيثم، عن صبيح بن عمير السيرافي[1] عن الحسن بن عبد الله[2] ـ حديثًا، وأشار إلى أنَّ صبيحًا مجهول.

قلت: وهو في طبقة الذي ذكره الأزدي»[3].

أمَّا الحسن بن عبيد الله، فلم أعرفه، ولا أحسبه الحسن بن عبيد الله بن عُرْوة النخعي، إذ لم يذكروا له رواية عن الحسن، ولا عن عطاء الراوي عن أبي هريرة رضي الله عنه[4].

فيُحْتمل أن يكون قول البيهقي عن هذا الإسناد: «ليس بالمعروف» ـ منصرفًا إلى الحسن بن عبيد الله هذا، مع صبيح بن عمر!

وللحديث طريق سوى طريق عبد المنعم الأولى، من حديث الحسن عن جابر مثلها!

فقد أخرجه الحاكم في (المستدرك) من طريق عمرو بن فائد الأسواري، عن يحيى بن مسلم، عن الحسن وعطاء، عن جابر رضي الله عنه[5].

ثم قال الحاكم: «هذا حديث ليس في إسناده مطعون فيه غير عمرو بن فائدة، والباقون شيوخ البصرة.

وهذه سنة غريبة، لا أعرف لها إسنادًا غير هذا، ولم يخرجاه»[6].

---

(١) كذا في مطبوع اللسان.

(٢) كذا في مطبوع اللسان.

(٣) لسان الميزان (٣/ ١٨١ ـ ١٨٢).

(٤) تهذيب الكمال (٦/ ١٩٩ ـ ٢٠٠)، والتهذيب (٢/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣).

(٥) المستدرك (١/ ٢٠٤)

(٦) المصدر السابق.

فتعقبه الذهبي في (التلخيص) بقوله: «قلت: قال الدارقطني: عمرو بن فائد متروك»[1].

وهو: عمرو بن فائدة الأسواري، أبو علي البصري، توفي بعد المائتين بيسير.

ضعفه جماعة، وهو منكر الحديث جدًّا، لا يعتبر به[2].

وقد ظهر لي أن في الأمر تواطؤا!

فعبد المنعم بن نُعيم الأسواري، من بني عم عمرو بن فائد، كما هو ظاهر النسب، فكلاهما أسواري، بضم أوله أو فتحه، وهُم أبناء الأساورة الذي نزلوا البصرة، في بني تميم، واختطوا بها[3].

ثم إن عبد المنعم خَتَنُ عمرو بن فائد: زوج ابنته، كما وجدته في إسناد الحديث عند الخطيب في (تلخيص المتشابه في الرسم)[4].

فاتفاق هذين المتروكين، مع القرابة والصهر الذي بينهما، يزيد الحديث ضعفًا، ولا يزيده قوة!!

فالحديث بمجموع طرقه شديد الضعف.

---

(١) تلخيص المستدرك (١/ ٢٠٤).

(٢) لسان الميزان (٤/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣)، وأضف إليه كلام علي بن المديني في سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة (رقم ٤٥).

(٣) انظر الأنساب للسمعاني، وحاشيته (١/ ٢٤٩ ـ ٢٥١)، ومعجم البلدان للحموي (١/ ١٩١) (٥/ ٣١٧)، وعجالة المبتدي للحازمي (١٦)، واللباب لابن الأثير (١/ ٦٠).

وهم ابن ناصر الدين الدمشقي في توضيح المشتبه (١/ ٢٠٨)، فنسب إلى الحازمي أنه ضبطها بالضم والكسر، وليس كذلك! فهو في العجالة بالفتح والضم، وقد سبق العزو إليه.

وتبعه على هذا الوهم ـ معذوراً ـ المعلمي في تحقيقه لأنساب السمعاني!

(٤) تلخيص المتشابه في الرسم (١/ ٥٧).

الحديث الثالث:

للحسن عن جابر رضي الله عنه، قال: «كنَّا نسافر مع رسول الله ﷺ، فإذا صعدنا كبَّرنا، وإذا هبطنا سبَّحنا».

أخرجه الإمام أحمد[1] والنسائي في (عمل اليوم والليلة) وفي السير في (السنن الكبرى)[2] والمحاملي في (الدّعاء)[3] وابن السني في (عمل اليوم والليلة)[4] والدارقطني في (السنن)[5].

كلهم من طريق أشعث بن عبد الملك، عن الحسن عن جابر رضي الله عنه.

وهذا إسناد صحيح.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٣/ ٣٣٣).

(٢) عمل اليوم والليلة للنسائي (رقم ٥٤١)، والسنن الكبرى (رقم ٨٨٢٥).

(٣) الدعاء للمحاملي (رقم ٤٥).

(٤) عمل اليوم والليلة، لابن السني (رقم ٥١٦).

(٥) سنن الدارقطني (٢/ ٢٣٣).

الحديث الرابع:

للحسن عن جابر رضي الله عنه: «أنَّ رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة، ورسول الله ﷺ يخطب، فجعل يتخطَّى الناس. فقال رسول الله ﷺ: اجلس. فقد آذيت وآنيت».

أخرجه ابن ماجه، من طريق إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن جابر رضي الله عنه[1].

وهذا إسناد ضعيف، لضعف إسماعيل المكي.

لكن قال الدارقطني في (العلل) بعد أن سئل عن هذا الحديث: «اختُلِف فيه على الحسن:

فرواه يونس بن عبيد، وسفيان بن حسين، وإسماعيل بن مسلم، عن الحسن عن جابر.

ورواه هشام بن حسَّان، وعاصم الأحوال، عن الحسن - مرسلاً.

ولا يثبت سماعٌ من جابر»[2].

كذا، ولعله: «ولا يثبت للحسن سماع من جابر».

فيذكر الدارقطني أن إسماعيل بن مسلم متابَعٌ بيونس بن عبيد، وسفيان بن حسين، ولم أجد روايتهما على ما ذكره!

بل قال أبو عبيد في (غريب الحديث): «حدثنا هشيم: حدثنا منصور ويونس، عن الحسن...» الحديث - مرسلاً إلى النبي ﷺ[3].

---

(١) سنن ابن ماجه (رقم ١١١٥).
(٢) العلل للدارقطني (٤/ ٨٤/أ).
(٣) غريب الحديث، لأبي عبيد (١/ ٧٥).

وأخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) عن هشيم أيضًا[1]، والبيهقي في (معرفة السنن والآثار) من طريق أبي عبيد بإسناده[2].

فهذا يونس ومنصور.. كلاهما يروي الحديث عن الحسن مرسلًا! ووافقهما قتادة أيضًا!

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف)[3].

فلا أدري، أفي علل الدارقطني خطأ نسخي، بجعل كلام الدارقطني على حديثٍ ما كلامًا على حديث آخر، بانتقال بصر الناسخ من موطن إلى موطن!

هذا احتمال وارد وواقع في غير ما موطن من مخطوطة علل الدارقطني[4]!!

أم أنَّ ليونس بن عبيد وجهين: مرسلًا، وموصولاً!

وهذا احتمال واردٌ أيضًا.

لكن على ما ظهر لي، يكون الحديث للحسن عن جابر غير محفوظ، ويكون المحفوظ: عن الحسن مرسلًا.

أمَّا إذا صحَّ ما في علل الدارقطني، فيكون كلا الوجهين محفوظًا عن الحسن، لاتفاق غير ما راوٍ على كل وجهٍ منهما!!

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٢/ ١٤٤) (رقم ٥٤٧٣).

(٢) معرفة السنن والآثار (رقم ٦٦١٥).

(٣) مصنف عبد الرزاق (رقم ٥٤٩٨).

(٤) انظر (٧٤٧).

الحديث الخامس:

للحسن عن جابر رضي الله عنه، قال: «صليت مع النبي ﷺ الظهر والعصر، فلمَّا سلَّم، قال لنا: على أماكنكم. وأُهديتْ له جرَّةٌ فيها حلواء [وفي رواية: عسل]، فجعل يُلْعِق كل رجل لُعْقه. حتى أتى عليَّ، وأنا غلام، فألعقني لعقة، ثم قال: أزيدك؟ قلت: نعم [وفي رواية: ثم قلت: يا رسول الله: أزداد أخرى؟ قال: نعم] فزادني لصغري. فلم يزل كذلك، حتى أتى على آخر القوم».

قال ابن ماجه: «حدثنا أبو بشر بكر بن خلف: حدثنا عمر بن سهل: حدثنا أبو حمزة العطار، عن الحسن، عن جابر رضي الله عنه...»(١).

بكر بن خلف البصري، خَتَنُ المقريء، أبو بشر، (ت٢٤٠هـ).

قال الحافظ: «صدوق»(٢).

أمَّا الذهبي فقال في (الكاشف): «ثقة»(٣).

والتوثيق هو مقتضى ترجمته في (التهذيب)(٤)! وأضف إلى (التهذيب) أنَّ ابن حبان صحح حديثه، بتخريجه له في صحيحه(٥).

وعمر بن سهل بن مروان المازني التميمي، بصري سكن مكة.

---

(١) سنن ابن ماجة (رقم ٣٤٥١).
(٢) التقريب (رقم ٧٣٨).
(٣) الكاشف (رقم ٦٣٠).
(٤) التهذيب (١/ ٤٨١).
(٥) انظر فهارس الإحسان (١٨/ ١٠٨).

قال الحافظ: «صدوق يخطىء»[1].

وأبو حمزة العطار: إسحاق بن الربيع، تقدَّم أنه صدوق.

فهذا إسناد حسن.

وله متابعة:

قال أبو الشيخ الأصبهاني، في (أخلاق النبي ﷺ): «حدثنا محمد بن عبد الله بن رسته: حدثنا أبو معمر القطيعي: حدثنا إسماعيل بن عليه، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن جابر رضي الله عنه...»[2].

وأخرجه محيي السنة البغوي في (الأنوار في شمائل النبي المختار)، في طريق أبي الشيخ بإسناده[3].

محمد بن عبد الله بن رُسْته بن الحسن الضبي، أبو عبد الله المديني (ت٣٠١هـ).

أثنى عليه أبو الشيخ ثناءً عظيمًا في (طبقات المحدثين بأصبهان)[4].

وقال الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «الحافظ المحدِّث الصدوق»[5].

وأبو معمر: إسماعيل بن إبراهيم بن معمر بن الحسن الهلالي، القَطيعي، أصله هروي، (ت٢٣٦هـ).

قال الحافظ: «ثقة مأمون»[6].

---

(١) التقريب (رقم ٤٩١٤).
(٢) أخلاق النبي ﷺ (٢٠٠ ـ ٢٠١).
(٣) الأنوار للبغوي (رقم ٢٦٧).
(٤) طبقات المحدثين بأصبهان (٢/ ١٩٤ ـ ١٩٦ رقم ٤٣٢).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٦٣).
(٦) التقريب (رقم ٤١٥).

وبقية الإسناد مترجمون.

فهذا إسناد صحيح.

وتوبع أبو معمر القطيعي أيضًا:

قال أبو بكر الشافعي في (الغيلانيات): «حدثنا ابن شاكر السمرقندي: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله الهروي: حدثنا إسماعيل بن عليه: حدثنا يونس عن الحسن: أنَّ جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال:...»[1].

ابن شاكر، هو: الحسين بن عبد الله بن شاكر السمرقندي، أبو علي ورَّاق الفقيه داود بن علي الظاهري (ت٢٨٢هـ).

قال الدارقطني: «ضعيف»[2].

وقال أبو سعد عبد الرحمن بن محمد بن محمد الإدريسي صاحب (تاريخ سمرقند) (ت٤٠٥): «كان فاضلا ثقة، كثير الحديث، حسن الرواية»[3].

قلت: فلعله ثقة في نفسه يَهِم، فيُحسَّن حديثه!

إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الهروي، أبو إسحاق، نزيل بغداد (ت٢٤٤هـ).

قال الحافظ: «صدوق حافظ، تُكلِّم فيه بسبب القرآن»[4].

فهذا إسناد حسن أيضًا.

فالحديث صحيح.

---

(١) العيلانيات (رقم ٩٩٢)، وفي المنشورة (برقم ٩٥٤).

(٢) سؤالات الحاكم (رقم ٨٩).

(٣) تاريخ بغداد (٨/٥٨ ـ ٥٩) وانظر لسان الميزان (٢/ ٢٩٠ ـ ٢٩١).

(٤) التقريب (رقم ١٩٣).

الحديث السادس:

للحسن عن علي بن أبي طالب، وأبي الدرداء، وأبي هريرة، وأبي أمامة الباهلي، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وجابر بن عبد الله، وعمران بن حصين - رضي الله عنهم، كلهم يحدِّث عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «من أرسل بنفقةٍ في سبيل الله، وأقام في بيته، فله بكل درهم سبعمائة درهم.

ومن غزا بنفسه في سبيل الله، وأنفق في وجهه ذلك، فله بكل درهم سبعمائة ألف درهم.

ثم تلا هذه الآية: ﴿وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾»[1].

أخرجه ابن ماجه، من طريق الخليل بن عبد الله، عن الحسن، عمن ذكرهم من الصحابة رضي الله عنهم، وفيه جابر بن عبد الله[2].

والخليل بن عبد الله، قال عنه الحافظ: «مجهول العين»[3].

لكن نقل الحافظ في (التهذيب) عن ابن عبد الهادي أنه قال عن حديثه هذا: «حديث منكر»[4]. ونقل الحافظ نفسه أيضًا أنَّه روى حديثًا منكرًا آخر، لكنه لم يجزم بأنه صاحب الترجمة، بل تردد في ذلك[5].

ومن فوات التهذيب: أنَّ البيهقي روى في (شعب الإيمان) من طريق ابن أبي فديك عن الخليل بن عبد الله، عن مكحول، عن عبد الرحمن بن غنم، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه -

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٦١.
(٢) سنن ابن ماجه (رقم ٢٧٦١).
(٣) التقريب (رقم ١٧٥٤).
(٤) التهذيب (٣/٦٧).
(٥) التهذيب (٣/٦٨).

حديثًا منكرًا، ثم قال: «الخليل بن عبد الله هذا مجهول، ومتن الحديث منكر»[1].

قلت: فرجل غير معروف مثل الخليل بن عبد الله، ثم لم نعرفه إلا بالمنكرات!! لا جرمَ أن يكون متروك الحديث!!

(١) شعب الإيمان للبيهقي (رقم ٤٢٧٩).

الحديث السابع:

للحسن، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لكل نبي دعوة، قد دعا بها. وإنِّي استخبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة».

أخرجه الإمام أحمد[١] وعبد الله بن المبارك في (مسنده)[٢] وابن خزيمة في (التوحيد)[٣].

كلهم من طريق هشام بن حسان، عن الحسن، عن جابر رضي الله عنه.

وقال ابن خزيمة عقبة: «إنما قلت في هذا الخبر: روى هشام عن الحسن، لأنَّ بعض علمائنا كان يُنْكِر أن يكون الحسن سمع من جابر»[٤].

قلت: بعد الحكم الذي سبق تقريره، يكون هذا الحديث صحيح الإسناد.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٣/٣٩٦).
(٢) مسند ابن المبارك (رقم ١٠٥).
(٣) التوحيد لابن خزيمة (٦٣٧ رقم ٣٨٣).
(٤) التوحيد لابن خزيمة (٦٣٧ رقم ٣٨٣).

الحديث الثامن:

للحسن عن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «لا يدخل مسجدنا هذا مشرك، بعد عامنا هذا، إلا أهل الكتاب وخدمهم، [في رواية: إلا أهل العهد وخدمهم]».

أخرجه الإمام أحمد، قال: «حدثنا أسود بن عامر[(١)] وحسين[(٢)]: حدثنا شريك، عن أشعث بن سوار، عن الحسن، عن جابر...»[(٣)].

وشريك هو ابن عبد الله النخعي الكوفي، القاضي، بواسط، ثم الكوفة، (ت١٧٧ ـ أو ـ ١٧٨هـ).

قال الحافظ: «صدوق يخطىء كثيرًا، تغيَّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلًا عابدًا، شديدًا على أهل البدع»[(٤)].

وأشعث بن سوار الكندي، النجَّار الأفرق الأثرم صاحب التوابيت، قاضي الأهواز (ت١٣٦هـ).

قال الحافظ: «ضعيف»[(٥)].

فهذا إسناد ضعيف.

---

(١) أسود بن عامر الشامي، نزيل بغداد، يكنى أبا عبد الرحمن، ويلقب شاذان، (ت٢٠٨هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٥٠٣): «ثقة».

(٢) الحسين محمد بن بَهْرَام التميمي، أبو أحمد أو أبو علي، المَرّوذي، (ت٢١٣هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ١٣٤٥): «ثقة».

(٣) مسند الإمام أحمد (٣/٣٣٩، ٣٩٢)، وقد جمع الموطنين، عن الشيخين، ذلك الجمع، لاتفاق الإسناد.

(٤) التقريب (رقم ٢٧٨٧).

(٥) التقريب (رقم ٥٢٤).

وإمَّا أنَّ لشريك فيه إسنادًا آخر، أو أنَّه أحد أخطائه!

فقد أخرجه أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي المكي (ت بضع وسبعين ومائتين هجرية) في (أخبار مكة)، من طريق شريك، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن جابر رضي الله عنه[1].

وإسماعيل بن مسلم المكي ضعيف!

فلا فرق شاسعًا بين الطريقين، إن كانا محفوظين، فكلاهما ضعيف!

---

(١) أخبار مكة للفاكهي (رقم ١٧٥٤).

الحديث التاسع:

للحسن عن جابر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة، حتى يعرب عنه لسانه. فإن أعرب عنه لسانه: إمَّا شاكرًا وإمَّا كفورًا».

قال الإمام أحمد: «حدثنا هاشم: حدثنا أبو جعفر، عن الربيع بن أنس، عن الحسن، عن جابر رضي الله عنه...»[1].

وأخرجه اللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) من طريق هاشم بن القاسم، عن أبي جعفر الرازي به[2].

وأبو جعفر الرازي، التميمي مولاهم، واسمه عيسى بن أبي عيسى: عبد الله بن ماهان. وأصله من مرو، وكان يتَّجر إلى الري، (ت في حدود ١٦٠هـ).

قال الحافظ: «صدوق سيء الحفظ، خصوصًا عن المغيرة»[3].

الربيع بن أنس البكري أو الحنفي، بصري، نزل خرسان، (ت١٤٠هـ أو قبلها).

قال الحافظ: «صدوق له أوهام ورمي بالشتيع»[4].

فهذا إسناد لا بأس به.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٣/٣٥٣).
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (رقم ٩٩٩).
(٣) التقريب (رقم ٨٠١٩).
(٤) التقريب (رقم ١٨٨٢).

الحديث العاشر:

للحسن عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ سئل عن الساعة، قبل أن يموت بشهر؟ فقال: «تسألوني عن الساعة، وإنَّما علمها عند الله عز وجل. فو الذي نفسي بيده، ما أعلم اليوم نفسًا منفوسة يأتي عليها مائة سنة».

قال الإمام أحمد: «حدثنا أبو النضر[1]: حدثنا المبارك: حدثنا الحسن، عن جابر...»[2].

هذا إسناد صحيح صرَّح فيه المبارك بن فضالة بالسماع من الحسن.

وقد روى المبارك بن فضالة هذا الحديث أيضًا، باختلاف في لفظه، عن الحسن، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، كما سبق[3].

وقد صرَّح المبارك بن فضالة في ذلك الحديث أيضًا بسماعه من الحسن، كما مرَّ في موضعه.

وهذا يذكّرني - وأذكرك به - بخبر المبارك بن فضالة، الذي فيه تصريح الحسن بالسماع من جابر بن عبد الله وأنس رضي الله عنهما.

قال المبارك بن فضالة: «شهدت الحسن، وقال له إبراهيم بن إسماعيل الكوفي: نحب أن تسند لنا؟ فقال: سَلْ عمَّا بدا لك. قال: حديثك في قيام الساعة؟ فقال: حدثني به ثلاثة: حدثني به جابر بن عبد الله، وحدثنيه أنس بن مالك...» - الخبر[4].

---

(١) هو هاشم بن القاسم، تقدَّم أنه ثقة ثبت.

(٢) مسند الإمام أحمد (٣/٣٢٦).

(٣) انظر ما تقدم (٧٤٠ - ٧٤١).

(٤) انظر ما تقدَّم (٣٣٥).

فالذي أراه: أنَّ الحديث الذي سُئل عنه الحسن في هذا الخبر، هو حديثنا هذا: «تسألوني عن الساعة، وإنما علمها عند الله عز وجل. فو الذي نفسي بيده، ما أعلم اليوم نفسًا منفوسة يأتي عليها مائة سنة».

بدليل:

١ ـ اتفاق الموضوع المسؤول عنه.

٢ ـ اتفاق اللذين ذكر الحسن أنه سمع منهما الحديث، في ذلك الخبر، بواقع رواية الحسن عنهما للحديث المذكور آنفًا.

٣ ـ اتفاق أن يكون المبارك بن فضالة الذي حضر تلك القصة، هو نفسه راوي الحديث المذكور، مصرِّحًا بالسماع من الحسن، عن كلٍّ من أنس وجابر رضي الله عنهما.

٤ ـ غرابة الحديث المذكور، وما في دلالته غير الدقيقة من معنًا شديد الغرابة، مما قد يوهم قيام الساعة بعد مائة سنة، وليس هذا هو مقصود الحديث قطعا، كما سبق أن شرحناه[1].

هذا الغرابة، لا يُعْجَبُ معها من طلب ذلك السائل للحسن أن يسند له الحديث، من أجل التوثق منه.

فيصحّ ـ استدلالا بهذه القرائن القويّة ـ اعتبار هذا الحديث مما سمعه الحسن من جابر رضي الله عنه.

فيكون هذا الحديث مما لا نتردد في صحته، وأنه متصل بالسماع!!

وهذا الحديث هو آخر الأحاديث التي من شرط البحث، مما يرويه الحسن عن جابر رضي الله عنه.

وبقي مما يرويه الحسن عن جابر غيرها كثير جدًّا!

---

(١) انظر (٧٤١).

فانظر:

التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٤٤).

وسنن الدارمي (رقم ٢٩٩٧، ٢٩٩٨).

ومصنف ابن أبي شيبة (رقم ٨٩٦٠، ١٦٥٩٤، ٢٤١٢٦، ٣٠٣٩٣، ٣٦٢٧٨).

ومسند ابن أبي شيبة، انظر إتحاف الخيرة للبوصيري، الجزء الذي بتحقيق سليمان العريني (رقم ١٩٦).

وسيرة ابن هشام (٢/ ٢٠٥).

والجزء التاسع من حديث محمد بن مندة بن أبي الهيثم الأصبهاني (٢٢٤/أ - ب).

وتفسير الطبري (رقم ٤٢٢٤).

ومكارم الأخلاق للخرائطي (رقم ٩٩).

معجم الطبراني الأوسط (٢/ ٦٧/ب، ٨١/أ - ب، ٢٦٨/ ب).

وجزء الألف دينار للقطيعي (رقم ٢١١).

ومسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٤٥٨).

والكامل لابن عدي (١/ ٤٠٣) (٣/ ٣٦٧) (٦/ ٤٢٥ - ٤٢٦، ٤٥٥) (٧/ ٤٢).

والشريعة للآجري (٢٦٧، ٢٦٧ - ٢٦٨).

وجزء أبي طاهر الذهلي (رقم ٧٠، ٧٢، ٧٣).

وسنن الدارقطني (٤/ ٧٥).

وعلل الدارقطني (٤/ ٨٤/أ، ب).

وأطراف الغرائب والأفراد، للدارقطني، لابن طاهر (١٠٦/أ).

وفوائد أبي طاهر المخلص، بانتقاء ابن أبي الفوارس، ـ المجموع رقم ٩٧ ـ الرابع منه (١٧٣/أ).

وفوائد تمام الرازي (رقم ١٤٣٩).

وحلية الأولياء لأبي نعيم (٢/٣٥٦، ٣٥٩) (٥/٢٠٧) (٦/٢٧٦).

وذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم (٢/٢٦٦).

ودلائل النبوة لأبي نعيم (رقم ١٤٥).

وصفة الجنة لأبي نعيم (رقم ٤٢٩).

وجزء فيه منتخب حديث يونس بن عبيد لأبي نعيم (١٤٢/أ).

والبعث والنشورة للبيهقي (رقم ٢٥٣).

وتلخيص المتشابه في الرسم للخطيب (١/٣٦٧).

وتاريخ بغداد له (٤/٣٤٦) (٧/٣٣) (١١/١٣٨).

والتمهيد لابن عبد البر (٢/١٠).

وذم الكلام للهروي أبي إسماعيل عبد الله بن علي الأنصاري (ت٤٨١هـ) ـ رقم (٢٠٢).

والترغيب والترهيب لأبي القاسم التيمي (رقم ٨٤٣).

والقند في ذكر علماء سمرقند (٢٠٥).

ومسند الفردوس، انظر حاشية فردوس الأخبار (رقم ٥٩٦٢، ٦٦٦٥).

وحادي الأرواح، لابن قيم الجوزية (٢٠٨) والله أعلم.

الجارود بن المنذر ﷺ

لم يذكره الحافظ المزي في شيوخ الحسن البصري.

لكني وجدت للحافظ ابن حجر كلامًا في (الإصابة)، مُحَصَّله إثبات سماع الحسن من الجارود بن المنذر.

ولبيان ذلك أقوال:

هناك صحابي معروف، هو: الجارود بن المعلَّى العبدي، أبو المنذر. وفد على رسول الله ﷺ من البحرين، سنة عشر، وأسلم، وكان نصرانيًا. ففرح النبي ﷺ بإسلامه، فأكرمه وقرَّبه.

ثم إنه رجع إلى البحرين، ثم سكن البصرة، إلى أن خرج مجاهدًا في فتوح المشرق الإسلامي، فقتل في غزاته رضي الله عنه، سنة إحدى وعشرين، وقيل: عشرين[1].

هذا صحابي معروف، لا يمكن أن يكون سمع منه الحسن البصري، لوفاته في السنة التي ولد بها الحسن.

بعد معرفة هذه المعلومات عن هذا الصحابي، أقول:

---

(١) انظر: طبقات ابن سعد (٥/٥٥٩ ـ ٦٦١)، وطبقات خليفة (٦١، ١٨٥)، وطبقات مسلم (رقم ٣٤٨)، والمعارف لابن قتيبة (٣٣٨ ـ ٣٣٩)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (١/١٣٥/أ ـ ب)، والاستيعاب لابن عبد البر (٢٦٢ ـ ٢٦٤ رقم ٣٤٥)، وأسد الغابة لابن الأثر (١/٣١١ ـ ٣١٢) والإصابة (١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧).

رُوي عن الحسن البصري أنه روى عن صحابي سمَّته الرواية: الجارودَ بن المنذر العبدي[1].

وكذا روى محمد بن سيرين، قرينُ الحسن الذي يصغره في السن، عن صحابي سُمِّي: الجارود العبدي[2].

ففرَّق الإمام البخاري، في كتابه (الوحدان)، فيما نقله عنه ابن مندة: بين الجارود بن المعلى العبدي، والجارود بن المنذر العبدي[3].

وتبعه على ذلك ابن مندة في (معرفة الصحابة).

وأيَّده الحافظ ابن حجر في (الإصابة)، منتصرًا للبخاري كعادته، فقال: «والصواب أنَّهما اثنان، لأن الجارود بن المنذر قد بقي حتى أخذ عنه الحسن وابن سيرين.

وأمَّا ابن المعلي: فمات قبل ذلك، و (المنذر) كنيته، لا اسم أبيه»[4].

فمعنى كلام الحافظ: أنَّ الذي يدل على تفريق الجارود بن المعلى أبي المنذر عن الجارود بن المنذر، بعد اختلاف اسم الأب، هو: أنَّ الحسن البصري ومحمد بن سيرين رويا عن الجارود العبدي، الذي سُمِّى في رواية الحسن: بابن المنذر.

والذي جعل مجرَّد رواية الحسن عن الجارود بن المنذر

---

(١) سوف يأتي تخريج حديثه، إن شاء الله تعالى.

(٢) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٣٦)، ومسند ابن أبي شيبة، في المطالب العالية ـ خط ـ (٩١)، والمطبوع (رقم ٢٨٧٠)، ومسند أبي يعلى (رقم ٩١٤)، ومعجم الطبراني الكبير (رقم ٢١٢٦، ٢١٢٧)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ١٣٥/ب).

(٣) أسد الغابة لابن الأثير (١/ ٣١٢)، والإصابة (١/ ٢٢٧).

(٤) الإصابة (١/ ٢٢٧).

دليلاً على التفريق ـ عند الحافظ ابن حجر ـ هو أنَّ الحسن لم يدرك الجارود بن المعلي، كما سبق. وكذا ابن سيرين، من باب أولى، لأنه أصغر من الحسن بما يزيد على عشر سنوات[1].

فاعتبر الحافظ أنَّ رواية الحسن عن الجارود بن المنذر روايةٌ عن لقاء وسماع، وهذا يعارض ما ثبت من أنَّ وفاة الجارود بن المعلى كانت سنة ولادة الحسن، ولذلك فرَّق الحافظ بين الرجلين: أبي المنذر الجارود بن المعلى، والجارود بن المنذر.

ورحم الله الحافظ، فقد خرج بنتيجة لا مقدّمة لها! وبنى على غير أساس! ونقش قبل تثبيت العرش!!!

ذلك أنَّ الحافظ بنى التفريق على ثبوت سماع الحسن من الجارود بن المنذر، ولذلك اعتبر الجارود بن المنذر غير الجارود بن المعلى الذي لم يدرك الحسن زمانه.

ولم يثبت الحافظ ابن حجر السماع المدعى أولاً: ليبني عليه دليله بالتفريق!

والعجيب أنَّ حديث الحسن عن الجارود بن المنذر لا يرويه الحسن عنه بصيغة من صيغ السماع، وإنما يرويه عن الجارود معنعنًا!

هذا **أوَّلاً**.

وثانيًا: وهو الأعجب، أنَّ الحديث لا يصح عن الحسن البصري أصلاً، لا بالتصريح بالسماع، ولا من غير تصريح!!!

فالحديث أخرجه أبو القاسم البغوي في (معجم الصحابة)، من طريق علي بن عاصم، عن عمرو بن عبيد، عن الحسن، عن الجارود بن المنذر، قال: «قدمت على رسول الله ﷺ، فقال: يا جارود أسلم. قال: قلت: إني على دينٍ يا محمد. قال: إنَّك

---

(١) انظر (٦٩٢).

لست على دين يا جارود. قلت: يا محمد، إن تركت ديني إلى دينك فكل تَبِعَةٍ عليّ في شرك ديني إلى دينك، فهو عليك؟ قال: نعم، فقلت: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أنك رسوله.

فمكثت أيَّامًا، فأتيته، فقلت: يا رسول الله، احملني، قال: إني لا أجد ما أحملك عليه.

فمضيت غير بعيد، ثم قمتُ، وأقبلت بوجهي عليه، فقلت: يا رسول الله، ما تقول في ضالة الإبل؟ قال: إيَّاك وإياها، فإنها حَرَقُ النار.

قال: فقدمت البلد، فلم ألبث إلا قليلاً حتى جاء موت رسول الله ﷺ، وارتد الناس حولي، وقالوا: لو كان رسول الله لم يمت.

قال: فقمت للناس، وأرسلت إليهم أن اجتمعوا إليَّ، فاجتمعوا إليَّ. فحمدت الله تعالى وأثنيت عليه، ثم قلت: يا أيها الناس، ألستم تعلمون أن قد كان لله تبارك وتعالى رسلاً وأنبياء؟ قالوا: بلى. قلت: فأين هم؟ قالوا: ماتوا، قلت: فإنما كان محمد ﷺ رسولاً منهم، ثم قرأ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾[1] وأشهد أنَّ محمدًا رسول الله، وأكفر من لم يشهد»[2].

هذا هو حديث الحسن عن الجارود بن المنذر، وليس فيه ما يدل على سماع الحسن له من الجارود!

ثم راويه عن الحسن هو عَمرو بن عبيد المعتزلي، رجل سوء مُتَّهم، لا يعتبر بحديثه!!

وقد تفرَّد به عمرو بن عبيد هذا، فيما أزعم!

فبعد التقصي الواسع لم أجده، إلا من طريقه، هذا **أولاً**.

---

(١) سورة الزمر: الآية (٣٠).

(٢) معجم الصحابة للبغوي (٧٧/أ ـ ب).

ثانيًا: أنَّ أبا نعيم الأصبهاني ذكره في (معرفة الصحابة) مُعلَّقًا، حيث قال: «رواه عمرو بن عبيد، عن الحسن، عن الجارود»[1].

وتعليق الحافظ الكبير أبي نعيم لهذا الإسناد، مُحدِّدًا مخرجه بعمرو بن عبيد، دون ذكره لمتابع له، ثم خلو كثير من مصنفات السنة من هذا الحديث، فضلاً عن متابع له.. كل ذلك أباح لي القولي بتفرد عمرو بن عبيد، في روايته لهذا الحديث عن الحسن، عمن سمّاه: الجارود بن المنذر!

وقد خولف عمرو بن عبيد!

قال ابن إسحاق صاحب السيرة: «حدثني من لا أتهم، عن الحسن، قال: «كان الجارود بن المعلَّى رجلاً نصرانيًا، فجاء رسول الله ﷺ في وفد عبد القيس. فقال: يا رسول الله، إني على ديني، وإني تارك ديني لدينك، فتضمن لي ما فيه؟ قال: نعم، أنا ضامن لك، أنَّ الذي أدعوك إليه خير من الذي كنت عليه...» - الحديث[2].

إذًا فقد خولف عمرو بن عبيد في اسم هذا الصحابي، بما يُظهر أنه الجارود بن المعلى الصحابي المعروف، لا غيره!

ولعَمْري إنَّ الراوي المبهم الذي لا يتهمه ابن إسحاق، خير من عمرو بن عبيد المُتَّهم!!

لكن زُعِم أنّ الراوي المبهم في حديث ابن إسحاق، أنّه الحسن بن دينار، وهو متروك مُتّهم، قريب من عمرو بن عبيد في الضعف!

---

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم (١/١٣٥).

(٢) سيرة ابن هشام (٢/٥٧٥)، ودلائل النبوة للبيهقي (٥/٣٢٨ - ٣٢٩).
وقد أخذت قول ابن إسحاق: «حدثني من لا أتهم» من سيرة ابن هشام، ثم أكملت النقل من دلائل النبوّة، لمسوغ! وهو قبول كلا الروايتين عن ابن إسحاق.

لكن لا يصح هذا عن ابن إسحاق!

فإسناده إلى ابن إسحاق، هو ما أخرجه ابن جرير الطبري في (التاريخ). حيث قال الطبري: «حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا سلمة، عن ابن إسحاق، عن الحسن بن دينار، عن الحسن، قال: . . .»[1] الحديث.

فمحمد بن حميد بن حيَّان الرازي (ت٢٤٧هـ).

قال الحافظ: «حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه»[2].

قلت: بل هو متروك، كما قال الذهبي في (الكاشف): «وثقه جماعة، والأولى تركه»[3].

وقد نقل الخطيب في (تاريخ بغداد)، عن الحافظ الكبير أبي نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني (ت٣٢٣هـ) ـ كلامًا طويلًا ومهمًا في محمد بن حميد الرازي، بلغ به أبو نعيم ابنُ عدي أنِ اتهمه بالكذب! وقال ناقلًا عن أئمة الرازيين، أهل بلد محمد بن حميد: «وأجمعوا على أنه ضعيف الحديث جدًا»[4].

وترجمته ـ لمن طالعها ـ واضحة، بل ناطقة بشدة ضعفه[5].

والعجيب أنَّ رواية محمد بن حميد عن شيخه في رواية ابن جرير السابقة، وهو سلمة بن الفضل، رواية محمد بن حميد عن سلمة بن الفضل، هذه ذاتها، كانت إحدى دلائل كذب محمد بن

(١) تاريخ الطبري (٤/ ١٣٦ ـ ١٣٧).
(٢) التقريب (رقم ٥٨٣٤).
(٣) الكاشف للذهبي (رقم ٤٨٨٣).
(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٢٦٠ ـ ٢٦١).
(٥) الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣)، الكامل لابن عدي (٦/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥)، تاريخ بغداد (٢/ ٢٥٩ ـ ٢٦٤)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٠٣ ـ ٥٠٦)، والتهذيب (٩/ ١٢٧ ـ ١٣١).

حميد، في ادعاء سماع ما لم يسمعه، عند غير واحد من النقاد[1]!!

وقد قصَّ أبو حاتم الرازي ـ كما في (الجرح والتعديل) ـ قصةَ اكتشافه لادعاء محمد بن حميد سماع (مغازي بن إسحاق) برواية سلمة بن الفضل عن ابن إسحاق. وكيف أنَّ أبا حاتم عرف كذب محمد بن حميد في دعواه رواية (المغازي) عن سلمة بن الفضل، إذ لم يكن إلا كتابًا استعاره محمد بن حميد من أحد المحدثين، ثم ادّعاه محمد بن حميد لنفسه[2]!!

هذا محمد بن حميد، وروايته عن سلمة بن الفضل الذي عليه مدار هذه الرواية.

أمَّا سلمة بن الفضل الأبرش، مولى الأنصار، قاضي الري، (ت بعد ١٩٠هـ)، وقد جاوز المائة.

فقال الحافظ: «صدوق كثير الخطأ»[3].

إذن فلا تقوم رواية الطبري تلك، مقام الحجة في تعيين الرجل المبهم، بين ابن إسحاق والحسن البصري.

ولا يمكن بعد ذلك اعتبار الرجل المبهم هو الحسن بن دينار المتروك، لتكون روايته كرواية عمرو بن عبيد المتروك.

بل ما زالت رواية ابن إسحاق ضعيفة يُعْتبر بها، لكونها عن رجل مبهم، موثَّقٍ على الإبهام!!

وللحديث طريق آخر عن الحسن البصري، يؤيد أنَّ الجارود الذي روى عنه الحسن الحديث، ما هو إلا الجارود بن المعلى، لا غيره كما زعم عمرو بن عبيد.

فقد أخرج الطبري في (التاريخ) أيضًا، الحديث نفسه

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣)، وتاريخ بغداد(٢/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣).

(٣) التقريب (رقم ٢٥٠٥).

للجارود بن المعلى، بطوله. وأخرجه أبو الفرج الأصفهاني في (الأغاني)، عن الطبري بإسناده ومتنه.

لكن من طريق سيف، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، قال: «قدم الجارود بن المعلى...»[1] ـ الحديث.

لكن سيف بن عمر التميمي، صاحب كتاب الرِّدة، ويقال الضبي، ويقال غير ذلك، مات في زمن الرشيد.

قال الحافظ: «ضعيف الحديث، عمدة في التاريخ، أفحش ابن حبان القول فيه»[2].

ولئن زعم الحافظ أنَّ ابن حبان عندما قال عن سيف: «اتُّهِمَ بالزندقة» مفحشًا القول فيه، فلقد تساهل الحافظ فيه جدًا بقوله: «ضعيف الحديث، عمدة في التاريخ»!!

أمَّا الحديث، فأمره واضح[3]، حتى قال الذهبي في (المغني في الضعفاء): «متروك الحديث باتفاق»[4]!!

وأمَّا الزندقة، فلم ينفرد ابن حبان باتهامه بها! فقد قال الحاكم في (المدخل إلى الصحيح) عنه: «اتهم بالزندقة، وهو ساقط في رواية الحديث»[5]!!

ثم هما ـ ابن حبان والحاكم ـ حافظان إمامان، يخبران خبرًا، عن القريب عهدًا بهم، أقرب من الحافظ ابن حجر: أنه متهم بالزندقة!!

---

(١) تاريخ الطبري (٣/ ٣٠١ ـ ٣٠٢)، والأغاني للأصبهاني (١٥/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦).
(٢) التقريب (رقم ٢٧٢٤).
(٣) انظر التهذيب (٤/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦)! وزد عليه ما في جامع الترمذي (رقم ٣٨٦٦).
(٤) المغني في الضعفاء للذهبي (رقم ٢٧١٦).
(٥) المدخل إلى الصحيح للحاكم (١٤٥ رقم ٧٦).

فبأي حجة يرد الحافظ هذا الخبر منهما!!!

هذا سيف.

وأمَّا إسماعيل بن مسلم، فضعيف.

فمع أنّ هذه الرواية تؤيد الرأي الصواب ـ عندي ـ، إلا أني لا أستجيزُ الاحتجاج بها، ولا الاعتبار!

وإلى هنا، نكون قد استفدنا فائدتين، بعد حديث ابن إسحاق عمن لا يتهم، وبعد ما سبقه من رواية عمرو بن عبيد الساقطة:

الفائدة الأولى: في نقض القاعدة التي بنى عليها الحافظ ابن حجر دليله على التفريق بين الجارودين، وذلك ببيان أنه لا صرَّح الحسن بالسماع من الجارود حتى يصح التفريق، وأنه لا يصح الحديث عن الحسن أصلاً، ولو كان فيه التصريح بالسماع، لأنه من طريق عمرو بن عبيد المُتّهم.

والثانية: في بيان دليلٍ من أدلة جمع الجارودين، وأنهما واحد لا غير، هو الجارود بن المعلى أبو المنذر، وَهِمَ فيه أحد المتروكين، فجعله الجارود بن المنذر!

هذا الدليل، هو كما سبق، أن الحديث المزعوم للحسن عن الجارود بن المنذر، هذا الحديث نفسه، وبإسنادٍ خير من سابقه، حيث إنه في حيّز الاعتبار، جاء هذا الحديث عن الحسن عن الجارود بن المعلى العبدي، لا عن الجارود بن المنذر!

مما يدل على أن الجارود بن المنذر ما هو إلا الجارود بن المعلى نفسه!!

وما خبر المتهم يقينا بأولى من خبر غير المتهم، ولو ظنا!!!

أفنتبع وَهْمَ المتروكين؟!!

فإن قيل: فلعل من فرَّق بينهما اعتمد على رواية محمد بن سيرين؟

قلت: لكن ليس في رواية محمد بن سيرين ما يُقوِّي التفرقة!

فلا صرَّح ابن سيرين بالسماع من الجارود الذي روى عنه، حتى يقال إنه سوى الجارود بن المعلى الذي توفي قبل ابن سيرين بسنوات.

بل ولا سمَّاه ابن سيرين اسمًا يدل على التفرقة، إنَّما روى (عن الجارود العبدي)[1]. وهذا يحتمل أن يكون هو ابن المعلى، ولا يدل على أنه سواه!

وما جعل الحافظ يجمع بين الذي روى عنه الحسن باسم الجارود بن المنذر، والذي روى عنه ابن سيرين باسم الجارود العبدي، إلا اتفاق الحديث، فقد روى ابن سيرين عن الجارود العبدي مقدمة حديث الحسن عن الجارود بن المنذر[2].

إذن ليس في حديث ابن سيرين دليل على التفرقة، إلا إذا كان في حديث الحسن دليل عليها! لأن حديث ابن سيرين خالٍ من شيء يشهد لها، إنما هو فرع لأصل!!

وقد بينا أن حديث الحسن لا يدل على التفرقة، بل هو في أرجحه دال على الجمع، كما قررناه آنفًا.

هذا هو الأصل، لا يدل على التفرقة، فكذا الفرع يكون.

وبهذا أسقطنا أدلة التفرقة، وبينا أنها بالأوهام أشبه منها بالأدلة!

---

(١) انظر تخريج حديثه فيما سبق (٩١٠).

(٢) انظر تخريج حديثه فيما سبق (٩١٠).

وذكرنا ـ مع ذلك ـ شاهدًا **أولاً** على الجمع، يصح اعتباره دليلًا عليه، إذا ضممناه إلى الدليل الآتي:

الثاني: أنه جاء في حديث الحسن الطويل عن الجارود بن المنذر، فيما يزعمه عمرو بن عبيد، سؤال الجارود للنبي ﷺ عن ضالة الإبل، وأنَّ النبي ﷺ نهاه عنها، وقال: «إنها حَرَقُ النار».

وهذا الحديث نفسه، بلفظه، صحيح مشهور، من رواية غير الحسن البصري، عن الجارود بن المعلّى العبدي[(1)]!

ومثل هذا الدليل وحده كافٍ للقول بالجمع وعدم التفريق، وبأن الذي روى عنه الحسن ما هو إلا الجارود بن المعلى، الذي روى عنه غير الحسن حديث الحسن نفسه!!

ثالثًا: أنَّ غالب الأئمة على أن الجارود بن المنذر ما هو إلا الجارود بن المعلى، خلافًا للحافظ ابن حجر.

بل لم أجد من يوافق الحافظ: سوى ما نقله ابن منده عن كتاب (الوحدان) للبخاري، وابنِ مندة نفسِه.. فقط! كما سبق[(2)].

وقبل أن أذكر من خالف هؤلاء، أذكر أن الإمام الذي تَقَلَّدَهُ كلٌّ من ابن مندة ثم الحافظ ابن حجر، وانتصرا له، هو أوّل من خالفهما!!

أعني به الإمام البخاري!!!

فأوّل ما يلفت الانتباه: أن الإمام البخاري لم يترجم في (التاريخ الكبير) إلا للجارود بن المعلى[(3)]!

---

(1) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٨٠)، والنسائي في الكبرى (رقم ٥٧٩٢ - ٥٧٩٨)، والدارمي (رقم ٢٦٠٤)، وابن حبان في صحيحه، الإحسان (رقم ٤٨٨٧)، وغيرهم.
وانظر علل الحديث في علل الدراقطني (٥/ ٢/ ب).

(2) انظر (٩١٠).

(3) التاريخ الكبير (٢/ ٢٣٦).

فلو كان يفارق الجارود بن المنذر عنه، أين هو في كتابه؟!

ثم يقول البخاري في آخر ترجمة الجارود بن المعلى: «وقال لي عبد الله بن أبي الأسود: حدثني رجل من ولد الجارود بن المعلى، قال: قتل الجارود في خلافة عمر، بأرض فارس.

حمدان، قال: حدثنا علي بن مسهر، عن أشعث بن سوار، عن ابن سيرين، عن الجارود العبدي، قال: أتيت النبي ﷺ أبايعه.. - مرسل»[1].

فوجّه الإمام البخاري بكلامه هذا طعنته الأولى إلى كلام الحافظ ابن حجر، قبل أن يكون الحافظ ابن حجر، باعتباره أنّ الجارود بن المعلى هو الذي روى عنه محمد بن سيرين، فجمع بين الجارود بن المعلى والجارود العبدي، الذي روى عنه ابن سيرين!!

ووجه الإمام البخاري طعنتة النجلاء الثانية إلى كلام الحافظ، بوصفه رواية ابن سيرين عن الجارود العبدي بالإرسال.

مما يعني عدم سماع ابن سيرين من الجارود، ذلك السماع الذي بني الحافظ - على تخيُّل ثبوته - القول بالتفريق بين: الجارود بن المعلى والجارود الذي روى عنه ابن سيرين والحسن!!

فالبخاري قطع الطريق على تلك الخيالات، بحكمه على رواية ابن سيرين عن الجارود بالانقطاع!!

ولكن لا يُقال: وما أدراك أن القول بالجمع هو آخر الاجتهادين من الإمام البخاري؟

---

(١) التاريخ الكبير (٢/٢٣٦).

أقول: هذا تنطّع!

ومن يجعل (التاريخ الكبير) للبخاري، في شهرته، واعتناء العلماء به العناية البالغة، بل واعتناء البخاري به: تصحيحًا وتحسينًا، على مراحل من عُمره، كما سبق وأن بيَّناه في موضع متقدم من هذا البحث[1].

من يجعل (التاريخ الكبير) وهذا شأنه، ككتاب (الوحدان) له، عَدَمَ شهرة واندثارَ أثر؟!

بل قد ذكرنا فيما تقدم من هذا البحث، أن النسخة المخطوطة، التي طبع عليها (التاريخ الكبير)، تمثل آخر الروايات عن الإمام البخاري لـ (لتاريخ الكبير) كما حققه العلامة المعلمي في مقدمة تحقيقه لـ (موضح أوهام الجمع والتفريق) للخطيب البغدادي[2].

فهذا يشهد إلى أنّ ما في (التاريخ الكبير) هو آخر الاجتهادين من الإمام البخاري فعلًا!

فقول البخاري بالجمع بين الجارود بن المعلى والجارود بن المنذر ـ ناسخ لقوله في (الوحدان) بالتفريق بينهما!

إذ قد وجدنا ما شهد لأحد القولين أنه المتأخر، فهو الناسخ والآخر منسوخ، إن صح التعبير!

ثم إن حمل كلام الأئمة على الصواب، ما أمكن، هو المنهج الذي يجب اتباعه، لما رأيناه من وافر علمهم، وسديد رأيهم، وجليل قدرهم، في كل أمرهم، رحمهم الله تعالى.

وقد بيَّنا سقوط القول بالتفريق، ببيان سقوط دليله، المُعتَمِدِ على غير أساس، ولا على وهمٍ من أساس.

---

(١) انظر ما تقدم (٤٣٩ ـ ٤٤٢)

(٢) انظر ما تقدم (٤٣٩ ـ ٤٤٢)

بل وذكرنا أدلة الجمع، فإذا بها قواعدُ سليمة، ومقدماتٌ صحيحة، للقول بالجمع.

فلا يَتَجَرَّأَنَّ أحد بإلحاق الوهم على الإمام شيخ الصنعة: البخاري! بعد أن قال الصواب، في الشهير من كتبه، والأخير منها غالبًا!!

فهذا هو رأي الإمام البخاري، مخالفًا للحافظ ابن حجر!

فماذا بقي للحافظ؟! ولمن ينتصر؟!!!

أمَّا من سوى الإمام البخاري:

فهذا الإمام أبو حاتم الرازي، وابنه، يذكران محمد بن سيرين في الرواة عن الجارود بن المعلى، لا الجارود بن المنذر[1].

ولا يترجم ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) إلا للجارود بن المعلى، ويذكر فيه ما سبق، من رواية ابن سيرين عنه[2].

وهذا أبو القاسم البغوي، لا يذكر في (معجم الصحابة) الجارود بن المنذر، بل يذكر حديث الحسن عن الجارود بن المنذر في ترجمة الجارود بن المعلى[3]!

وهذا تصرُّف قاطع، على أنه يعتبرهما واحدًا.

ونحوه أبو يعلى في (مسنده) حيث يذكر تحت ترجمة الجارود بن المعلى حديث ابن سيرين عن الجارود العبدي[4].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٥٢٥).
(٢) المصدر السابق.
(٣) معجم الصحابة لأبي القاسم البغوي (٧٧/أ ـ ب).
(٤) مسند أبي يعلى (١/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧ رقم (٩١٤ ـ ٩١٥).

ومثله الطبراني في (معجمه الكبير)[1].

وينقل الحافظ ابن حجر في (الإصابة) عن الحافظ الحسن بن سفيان النسوي صاحب (المسند) أنه على الجمع بين الجارودين أيضًا، كالطبراني[2].

ويصرِّح أبو نعيم الأصبهاني بالجمع، فبعد أن لم يترجم إلا للجارود بن المعلى، وبعد أن ذكر حديث ابن سيرين، وعلَّق حديث الحسن عن الجارود بن المنذر، في ترجمة الجارود بن المعلى! بعد وضوح هذا كله على الجمع، قدَّم الترجمة بقوله: «جارود بن المعلى، وجارود بن المنذر: هما واحد. ومن الناس من فرَّق بينهما، وجعلهما اثنين»[3].

يقصد أبو نعيم بقوله: «من الناس» ابن منده، لأنَّ ابن منده هو الذي فرّق بينهما، والحال بين أبي نعيم وابن منده مشهورة!!

والجمع وعدم التفريق هو قول ابن عبد البر أيضًا في (الاستيعاب) حيث لم يترجم إلا للجارود بن المعلى، ذاكرًا في الرواة عنه محمد بن سيرين[4].

وينتصر ابن الأثير في (أسد الغابة) للجمع، ويفسر سبب وهم من سمى الجارود بن المعلى أبا المنذر، بالجارود بن المنذر، فيقول: «جعله ابن مندة غير الذي قبله، وهما واحد. ولا شك أنَّ بعض الرواة رأى كنيته (أبو) المنذر، فظنها (ابن) والله أعلم»[5].

ويجري على الجمع أيضًا أبو الحجاج المزي في (تهذيب

---

(١) المعجم الكبير للطبراني (٢/ ٢٦٤ ـ ٢٦٨).
(٢) الإصابة (١/ ٢٢٧).
(٣) معرفة الصحابة، لأبي نعيم (١/ ١٣٥/أ ـ ب).
(٤) الاستيعاب، لابن عبد البر (١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٤ رقم ٣٤٥).
(٥) أسد الغابة، لابن الأثير (١/ ٣١٢).

الكمال)، حيث يذكر في الرواة عن الجارود بن المعلى: محمد بن سيرين[1].

هؤلاء كلهم يقولون بأن الجارود العبدي ما هو إلا الجارود بن المعلى، ولا الجارود بن المنذر إلا وَهْم!

بينما تركتُ ذِكْرَ جمعٍ كبير من الأئمة، ترجموا في كتبهم للجارود بن المعلى، ولم يترجموا للجارود بن المنذر.

تركت ذكرهم لعدم صراحة هذا التصرف منهم على القول بالجمع وعدم التفريق. وإن كان عِظَمُ اطلاع أولئك الأئمة، يمكن معه اعتبار عدم ذكرهم للجارود بن المنذر إنما كان عمدًا، لاعتقادهم عدم التفريق!

ومن هذا نخلص إلى أن الذي روى عنه الحسن ما هو إلا الجارود بن المعلى العبدي، إن ثبتت للحسن عنه الرواية!

والجارود بن المعلى توفي سنة ولادة الحسن، فإن ثبت أن الحسن روى عنه، فحديثه عنه منقطع غير متصل!!

وهذا كله، وما زلنا نقول: إن ثبت أنَّ الحسن روى عنه، لأنه لم يثبت من وجه صحيح أنه روى عنه!!!

فرحم الله الحافظ ابن حجر، هو الذي أدخلنا فيما كنّا عنه في راحة! والله أعلم.

---

(١) تهذيب الكمال (٤/٤٧٨ ـ ٤٧٩).

جارية بن قدامة التميمي رضي الله عنه

ذكره المزي في شيوخ الحسن البصري[1].

ولم أجد من حكم على رواية الحسن عنه بالسماع أو الإرسال.

إلا أن جارية بن قدامة رضي الله عنه صحابي نزل البصرة، وعاش إلى ما بعد تَوَلِّي يزيد بن معاوية للخلافة، أي إلى ما بعد الستين[2].

فالحسن قد أدرك من جارية بن قدامة نحو أربعين سنة، وساكنه بالبصرة بعد خروجه من المدينة بضعًا وعشرين سنة.

فاحتمال اللقاء قائم قوي جدًّا!!

ففتشت عن حديث الحسن الذي يرويه عن جارية رضي الله عنه، ليمكنني الجزم بشيء، إن أمكن.

فوجدت أن المزي الذي ذكر جارية بن قدامة في شيوخ الحسن البصري، ورمز له بـ (مسند علي) للنسائي، وكان قد ذكر الحسن البصري أيضًا في تلامذة جارية بن قدامة، في ترجمته، ورمز له بالرمز نفسه[3].

وقد ذكر المزي طرفًا من حديث الحسن عن جارية

---

(١) تهذيب الكمال (٦/ ٩٧).

(٢) الإصابة (١/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨)، والتهذيب (٢/ ٥٤ ـ ٥٥).

(٣) تهذيب الكمال (٤/ ٤٨١).

رضي الله عنه، في ترجمة جارية، فقال: «روى له النسائي في (مسند علي) حديث: أرأيت هذا الأمر الذي أنت عليه، أشيء عهده إليك رسول الله ﷺ... الحديث»[1].

كذا ذكر المزي، طرفًا من الحديث.

وبعد إياسٍ من الوقوف على الحديث، وجهد يعلمه الله تعالى، أكرمني عز وجل بالوقوف على الحديث، في مخطوط (تاريخ ابن أبي خيثمة).

قال ابن أبي خيثمة في (تاريخه): «حدثنا موسى بن إسماعيل[2] قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت وحميد، عن الحسن: أن قيس بن عُباد وجارية بن قدامة قال لهما علي بن أبي طالب: ما عهد إلي رسول الله ﷺ عهدًا لم يعهده إلى الناس، إلا كتاب في قِرَاب سيفي.

فأخرج الكتاب، فإذا فيه: إنه لم يكن نبي إلا وله حَرَم، وإني حرمت المدينة كما حرَّم إبراهيم مكة، لا يحملنّ فيها سلاح لقتال، [ومن أحدث حدثًا فعلى نفسه، ومن أحدث حدثًا، أو آوى مُحْدِثًا، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلاً]»[3].

وعزاه السيوطي ـ كما في (كنز العمال) ـ إلى (تهذيب الآثار) لابن جرير الطبري[4]، وليس في شيء من أجزائه المطبوعة.

وما بين المعقوفتين استكملته من (كنز العمال)، لأن ابن أبي خيثمة ذكر جزءًا من الحديث، ثم أحال على لفظ الحديث من

---

(١) تهذيب الكمال (٥/ ٤٨٣).
(٢) هو المنقري، تقدم أنه ثقة.
(٣) تاريخ ابن أبي خيثمة ـ خط ـ (٩/أ، ٥٨/ب).
(٤) كنز العمال (١٤/ ١٣٧ ـ ١٣٨ رقم ٣٨١٦٦).

وجه آخر، كان قد ذكره قبل طريق الحسن، حيث قال: «ثم ذكر نحوا من حديث الأعمش»[1].

وإسناد الحديث إلى الحسن البصري صحيح.

لكن ليس في سياق الحسن للقصة ما يدل على سماعه لها من قيس بن عباد أو جارية بن قدامة، بل لم يذكر الحسن ولا صيغة محتملة للسماع، وإنما بدأ بذكر القصة حكاية لا رواية!

فليس في الحديث من هذا الوجه، ما يدل على رواية الحسن عن جارية رضي الله عنه، فضلاً عن إثبات السماع!!

غير أن طرف الحديث الذي ذكره المزي، نقلا عن (مسند علي) للنسائي، يختلف عن أول الحديث الذي وجدته في (تاريخ ابن أبي خيثمة). وإن كانا ـ أعني ما في (مسند علي) و (تاريخ ابن أبي خيثمة) ـ حديثًا واحدًا، له موضوع واحد.

إلا أن اختلاف اللفظ، قد يكون قرينة لاختلاف الإسناد!

وبالتالي: فقد يكون في إسناد (مسند علي) للنسائي، ما يدل على سماع الحسن من جارية بن قدامة، أو على أن الحسن يرويه عن جارية، ذاكرًا صيغة محتملة عنه، في أقل تقدير.

وقد يدل على هذا الاحتمال، نص المزي في موضعين من (تهذيب الكمال) على ذكر الحسن البصري، فيمن روى عن جارية بن قدامة رضي الله عنه، دون تعقب بنفي السماع أو الشك فيه.

مع هذا كله: فإني أحسب أن حديث الحسن عن جارية بن قدامة رضي الله عنه هذا ـ حديث معلول، وأن ذكر جارية بن

---

(١) تاريخ ابن أبي خيثمة (٩/أ، ٥٨/ب).

قدامة فيه، وإن كان محفوظًا، فليس لرواية الحسن عنه، ولكن من رواية الحسن عن قيس بن عباد أنه ذهب هو وجارية بن قدامة رضي الله عنه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه!!

وذلك لأمور:

أولاً: لأن الحديث مروي من وجوه متعددة، عن الحسن، عن قيس بن عُبَاد، عن علي رضي الله عنه.

هذا هو المحفوظ عن الحسن، من وجوه متعددة، كما سيأتي في مبحث قيس بن عُبَاد، إن شاء الله تعالى إتمام هذا الحديث مستقبلاً[(١)].

فالحديث إنما يرويه الحسن عن قيس بن عباد، لا عن جارية بن قدامة رضي الله عنه.

ثانيًا: أن الذي ذهب مع قيس بن عباد إلى علي رضي الله عنه، يسأله عمَّا إذا كان النبي ﷺ عهد إليه بشيء - إنما هو عبد الله بن الكواء! كما تذكره الوجوه المتعددة، التي سبق الإحالة إليها، في مبحث قيس بن عُبَاد[(٢)].

نعم.. يحتمل أن يكون جارية بن قدامة رضي الله عنه معهما.

لكن انفراد رواية واحدة بذلك، دون الإشارة إلى عبد الله بن الكواء، بل تذكر اسم جارية بدلا من ابن الكواء، كما في رواية (تاريخ ابن أبي خيثمة)، يقوى أنَّ في الأمر وهمًا!

ثالثًا: قال ابن عبد البر في (التمهيد): «أخبرنا عبد الله بن

---

(١) انظر مسند الإمام أحمد (رقم ٩٩٣، ١٢٧٠)، وسنن أبي داود (رقم ٤٥٣٠، ٤٦٦٦)، وغيرهما.

(٢) انظر التعليقة السابقة.

محمد[1] حدثنا محمد بن بكر ابن دراسة[2]: حدثنا حسان بن الحسين الإمام: حدثنا حجاج بن منهال[3]: حدثنا حماد بن سلمة، عن حميد وثابت، عن الحسن، عن قيس بن عُبَاد، قال: قال لي علي بن أبي طالب رضي الله عنه: إن نبيكم ﷺ نبيُّ الرَّحمة لم يُقْتل قتلًا، ولم يَمُتْ فجأة. مرض لياليَ وأيامًا يأتيه بلال، فيؤذنه بالصلاة، وهو يرى مكاني، فيقول: ائت أبا بكر، فليصل بالناس.

فلمّا قبض رسول الله ﷺ نظرت في أمري، فإذا الصلاة عُظْم الإسلام وقوام الدين، فرضينا لدنيانا من رضيه رسول الله ﷺ لديننا، فبايعنا أبا بكر»[4].

وهذا الحديث هو جزء من حديث قيس بن عباد عن علي رضي الله عنه الطويل، الذي يرويه الحسن عن قيس بن عباد، كما سيأتي في مبحثه إن شاء الله تعالى.

وحديث الحسن الذي يحكيه عن قيس بن عباد وجارية بن قدامة السابق ذكره، هو جزء من حديث قيس بن عباد الطويل أيضًا.

---

(١) عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن بن يحيى التجيبي، أبو محمد القرطبي، المعروف بابن الزيات، (ت٣٩٠هـ).
قال ابن الفرضي: «كان كثير الحديث، مسنداً، صحيح السماع، صدوقاً في روايته، إلا أن ضبطه لم يكن جيداً، وكان ضعيف الخط، ربما أخل بالهجاء».
تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (٤٢٣ ـ ٤٢٤ رقم ٧٥٥)، وجذوة المقتبس للحميدي (رقم ٥٣٢)، ولسان الميزان (٣/ ٣٥٣).

(٢) محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسة، البصري التمار، أبو بكر راوي سنن أبي داود (ت٣٤٦هـ).
قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٣٨): «الشيخ الثقة العالم».

(٣) حجاج بن المنهال الأنماطي، أبو محمد السلمي مولاهم، البصري، (ت٢١٦ ـ أو ـ ٢١٧هـ).
قال الحافظ في التقريب (١١٣٧): «ثقة فاضل».

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٢٢/ ١٢٩).

فحديث المبحث، والحديث الذي نقلناه آنفًا من (التمهيد) لابن عبد البر، ما هما في الحقيقة إلا حديث واحد. وإسنادهما إسناد واحد: حماد بن سلمة، عن حميد وثابت، عن الحسن...

والحديث الذي نقلناه عن (التمهيد) لابن عبد البر، يوافق طرق الحديث الأخرى عن الحسن، مخالفًا لحديث المبحث، في جعل الحديث للحسن عن قيس بن عباد، وفي عدم ذكر جارية بن قدامة رضي الله عنه فيه.

فلولا أني لم أجد لحسان بن الحسين ترجمة، لصلح إسناد حديث (التمهيد) لإعلال حديث المبحث، أو الاستشهاد به في إعلاله، على أقل تقدير!

لكن قد سبق آنفا ذكر وجهين لإعلال حديث المبحث، سوى هذا الوجه، وهما يرجحان عدم سماع الحسن من جارية بن قدامة رضي الله عنه، بترجيح عدم رواية الحسن للحديث عن جارية بن قدامة رضي الله عنه أصلاً، وأنه من حديث الحسن عن قيس بن عباد، يذكر قيس أنه ذهب ومن جاء معه، إلى علي رضي الله عنه، يسأله عن عهد النبي ﷺ له، هل عهد له، بشيء.

فالراجح عدم سماع الحسن من جارية بن قدامة رضي الله عنه، بل إنه لم يرو عنه أصلاً!!

هذا هو الراجح بحسب ما وقفت عليه، والله أعلم بحقيقة الأمر!

جرير بن عبد الله البجلي ﷺ

لم أجد أحدًا ذكر جريرًا رضي الله عنه في شيوخ الحسن البصري!

لكن أخرج الدارقطني في (العلل) حديثًا للحسن عن جرير رضي الله عنه، ولذلك ذكرته ـ رضي الله عنه ـ فيمن ذُكر عن الحسن أنه روى عنهم.

قال الدارقطني: «حدثنا ابن صاعد[1] وإسماعيل الوراق[2] وابن مخلد[3] قالوا: حدثنا محمد بن حسان الأزرق[4] حدثنا مصعب[5] حدثنا سفيان[6] عن يونس، عن الحسن، عن جرير:

---

(١) هو محمد بن يحيى صاعد.

(٢) إسماعيل بن العباس بن عمر البغدادي الوراق، أبو علي (ت٣٢٣هـ)، وقد قارب الثمانين.
قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٥/ ٧٤) عنه: «الإمام الحجة».

(٣) محمد بن مخلد بن حفص أبو عبد الله الدوري، ثم البغدادي، العطار، ولد سنة (٢٣٣هـ)، وتوفي سنة (٣٣١هـ).
قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٥٦) عنه: «الإمام الحافظ الثقة القدوة... وكتب ما لا يوصف كثرة، مع الفهم والمعرفة، وحسن التصنيف».

(٤) محمد بن حسان بن فيروز الشيباني الأزرق، أبو جعفر البغدادي، التاجر، أصله من واسط، (ت٢٥٧هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٥٨٠٩): «ثقة».

(٥) مصعب بن المقدام الخثعمي مولاهم، أبو عبد الله الكوفي، (ت٢٠٣هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٦٦٩٦): «صدوق له أوهام».

(٦) هو ابن سعيد الثوري الإمام.

«سألت رسول الله ﷺ عن نظرة الفجأة؟ فأمرني أن أصرف بصري»[1].

وقد تفرد مصعب بن المقدام بهذا الإسناد، مخالفًا جمعًا ممن رواه عن الثوري، وجمعًا ممن رواه عن يونس بن عبيد.

أمَّا حديث الثوري:

فرواه محمد بن كثير[2] ومحمد بن يوسف[3] وأبو نعيم الفضل بن دكين[4] وزيد بن أبي الزرقاء[5] وقبيصة بن عقبة[6] وأبو داود عمر بن سعد الحَفَري[7].

كلهم عن الثوري، عن يونس بن عبيد، عن عمرو بن سعيد[8] عن أبي زرعة ابن عمرو بن جرير[9] عن جده جرير بن عبد الله رضي الله عنه.

---

(١) العلل للدارقطني (٤/ ١٠٥/ب).

(٢) أخرجه أبو داود (رقم ٢١٤٨)، والطبراني في معجمه الكبير (رقم ٢٤٠٤).
محمد بن كثير العبدي، البصري، (ت٢٢٣هـ)، وله تسعون سنة.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٦٢٥٢): «ثقة لم يصب من ضعفه».

(٣) أخرجه الدارمي في سننه (رقم ٢٦٤٦).
ومحمد بن يوسف هو ابن واقد الفريابي، تقدم.

(٤) أخرجه الدارمي (رقم ٢٦٤٦)، والطبراني في معجمه الكبير (رقم ٢٤٠٤)، والبيهقي في السنن (٧/ ٨٩ ـ ٩٠)، والآداب له (رقم ٨٤٤).

(٥) أخرجه ابن حبان في صحيحه، الإحسان (رقم ٥٥٧١).
زيد بن أبي الزرقاء: يريد الثعلبي، الموصلي، أبو محمد، نزيل الرملة، (ت١٩٤هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٢١٣٨): «ثقة».

(٦) أخرجه الحاكم، وصححه (٢/ ٣٩٦).

(٧) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٨٩ ـ ٩٠).

(٨) عمرو بن سعيد القرشي، أو الثقفي مولاهم، أبو سعيد البصري.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٥٠٣٥): «ثقة».

(٩) أبو زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي، الكوفي.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٨١٠٣): «ثقة».

وأما يونس بن عبيد:

فيكفي أن الإمام مسلمًا أخرج الحديث في (صحيحه) من طريق إسماعيل بن علية، وهشيم بن بشير، ويزيد بن زريع، ثلاثتهم عن يونس بن عبيد، عن عمرو بن سعيد، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن جده به[1].

وأخرجه غير مسلم، عن هؤلاء الثلاثة، وعن غيرهم من الرواة جمعٍ آخرين، كلهم يروونه عن يونس بن عبيد، كما عند الإمام مسلمٍ[2].

لذلك فقد وهّم الدارقطني في (العلل) رواية مصعب بن المقدام، التي تجعل الحسن هو راوي الحديث عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه. وصوّب من جعل الحديث ليونس بن عبيد، عن عمرو بن سعيد، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن جدِّه رضي الله عنه[3].

وعلى هذا:

فليست رواية الحسن عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه إلا وهما، فلا رواية للحسن عنه، فضلاً عن أن يكون له منه سماع ثابت!!

والله أعلم.

---

(١) صحيح مسلم (رقم ٢١٥٩).

(٢) مسند الإمام أحمد (٤/٣٥٨، ٣٦١)، وجامع الترمذي (رقم ٢٧٧٦)، وعشرة النساء للنسائي (رقم ٣٥١)، ومصنف ابن أبي شيبة (٤/٣٢٤)، وشرح معاني الآثار للطحاوي (٣/١٥)، ومشكل الآثار له (٢/٣٥٢ ـ ٣٥٣)، ومعجم الطبراني الكبير (رقم ٢٤٠٥ ـ ٢٤٠٨)، وموضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب (٢/٢٨٨)، وذم الهوى لابن الجوزي (٨٢).

(٣) علل الدراقطني (٤/١٠٥/أ ـ ب).

جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي رضي الله عنه

قال أبو حاتم الرازي، كما في (المراسيل) و (الجرح والتعديل) لابنه: «لم يصح للحسن سماع من جندب»[1].

وتردد ابن معين، كما في (التاريخ) له، حيث سئل: «سمع الحسن من جندب؟ فقال: لا أدري، جرير يرويه، وليس يرويه الناس أجمعون»[2].

بينما جزم علي بن المديني، حيث قال في (علله): «سمع من جندب بن عبد الله»[3].

وقال الإمام البخاري في (التاريخ الكبير): «سمع منه الحسن»[4].

وكذلك نص على سماع الحسن من جندب رضي الله عنه: ابن طاهر المقدسي في (الجمع بين رجال الصحيحين)[5]، والنووي في (تهذيب الأسماء واللغات)[6].

وأخرج حديث الحسن عنه الشيخان: البخاري[7] ومسلم[8]،

---

(١) المراسيل، لابن أبي حاتم (رقم ١٣٨)، والجرح والتعديل (٣/ ٤١).
(٢) التاريخ لابن معين (رقم ٤٠٩٧).
(٣) العلل لابن المديني (٥٥ رقم ٦٥).
(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٢١).
(٥) الجمع بين رجال الصحيحين (١/ ٨٠ رقم ٣٠٤).
(٦) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٦١).
(٧) صحيح البخاري (رقم ٣٤٦٣).
(٨) صحيح مسلم (رقم ١١٣، ٢٦٢).

وأبو عوانة في (مستخرجه على صحيح مسلم)[1] وابن حبان في (صحيحه)[2] والضياء في (المختارة)[3].

وصحح أبو نعيم في (الحلية) حديثًا للحسن عن جندب رضي الله عنه[4].

وحسَّن البزار في (مسنده) إسناد حديث للحسن عنه أيضًا[5].

هؤلاء هم مثبتو سماع الحسن البصري من جندب بن عبد الله رضي الله عنه، بنص كلامهم أو بظاهر فعلهم.

فإذا أردنا أن نعرف دليل المثبتين والنافين، فليس لنا إلا أحاديث الحسن عن جندب رضي الله عنه، للنظر فيما إذا كانت تثبت السماع، أو لا تثبته؟ لأن احتمال اللقاء، الاحتمال المجرَّد، وارد وقوي بين الحسن وجندب رضي الله عنه.

فجندب بن عبد الله رضي الله عنه، ممن نزل الكوفة من الصحابة رضوان الله عليهم، ثم صار إلى البصرة، ثم خرج منها.

هذا ما قاله البخاري في (التاريخ الكبير). قال: «كان بالكوفة، ثم صار إلى البصرة، ثم خرج منها»[6].

وحدَّد أبو القاسم البغوي سنة وروده البصرة، حيث قال في (معجم الصحابة): «كان قد قدم البصرة زمن مصعب بن الزبير»[7].

---

(١) مسند أبي عوانة (١/٤٦ ـ ٤٧) (٢/١١).
(٢) الإحسان (رقم ٨١، ١٧٤٣، ٢٥٧٤، ٥٩٨٨، ٥٩٨٩).
(٣) انظر تخريج إحياء علوم الدين (رقم ١٢٨).
(٤) حلية الأولياء (٣/٩٦).
(٥) مسند البزار ـ الكتانية ـ (٦٢)، وكشف الستار (رقم ١٧٥).
(٦) التاريخ الكبير (٢/٢٢١).
(٧) معجم الصحابة، للبغوي (٨٠).

قلت: وولاية مصعب بن الزبير على العراق كانت سنة سبع وستين، كما ذكره المؤرخون[1].

أي أن جندب بن عبد الله رضي الله عنه ورد البصرة، وللحسن حينها ست وأربعون سنة.

فلا شك في قوة احتمال اللقاء!

وبقي إثبات اللقاء:

---

(١) تاريخ الطبري (٦/ ٩٣).

فالحديث الأول:

قال الإمام البخاري في صحيحه: «حدثنا محمد[1] حدثنا حجاج[2]: حدثنا جرير، عن الحسن، قال: حدثنا جندب بن عبد الله في هذا المسجد، وما نسينا منذ حدثنا، وما نخشى أن يكون جندب كذب على النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «كان فيمن كان قبلكم رجل به جرح، فجزع، فأخذ سكينًا، فحز بها يده، فما رقأ الدم حتى مات.

قال الله تعالى: بادرني عبدي بنفسه! حرّمت عليه الجنة»[3].

وأخرجه الإمام مسلم في (صحيحه)[4] والروياني في (مسنده)[5] وأبو عوانة في (مستخرجه)[6]. وأبو يعلى في (مسنده)[7] والطبراني في (المعجم الكبير)[8] وابن حبان في (صحيحه)[9] وأبو نعيم في (معرفة الصحابة)[10].

كلهم من طريق جرير بن حازم به.

وله وجه آخر، فيه التصريح بالسماع أيضًا!

---

(١) محمد بن معمر بن ربعي القيسي، البصري، البحراني، (ت٢٥٠هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٦٣١٣): «صدوق».
قلت: بل هو ثقة. هذا هو مقتضى ترجمته في التهذيب (٩/ ٤٦٦ - ٤٦٧).
ومما فات (التهذيب) قول عبد الغني بن سعيد الأزدي في مشتبه النسبة (٦): «ثقة له حديث كثير حسن».

(٢) هو ابن منهال، تقدم أنه ثقة فاضل.

(٣) صحيح البخاري (رقم ٣٤٦٣).

(٤) صحيح مسلم (رقم ١١٣).

(٥) مسند الروياني (رقم ٩٦١).

(٦) مسند أبي عوانة (١/ ٤٦ - ٤٧).

(٧) مسند أبي يعلى (رقم ١٥٢٤).

(٨) معجم الطبراني الكبير (رقم ١٦٦٤).

(٩) الإحسان (رقم ٥٩٨٨).

(١٠) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ١٣١/أ).

قال الإمام مسلم في (صحيحه): «حدثني محمد بن رافع[1]: حدثنا الزبيري - وهو محمد بن عبد الله بن الزبيري -: حدثنا شيبان[2] قال: سمعت الحسن يقول: إن رجلاً ممن كان قبلكم خرجت به قرحة... - الحديث، قال: - ثم مدَّ يده إلى المسجد، فقال: «إي والله، لقد حدثني بهذا الحديث جندب عن رسول الله ﷺ، في هذا المسجد»[3].

وأخرجه ابن حبان، في (صحيحه) من طريق محمد بن رافع به[4].

وقال ابن حبان معنونًا له: «ذِكْرُ الخبر المدحِضِ قَولَ من زعم أن هذا الخبر تفرد به جرير بن حازم»[5].

وصدق ابن حبان، فإن هذا ينقض قول ابن معين، السابق ذكره، عندما سئل عن سماع الحسن من جندب، فقال: «لا أدري، جرير يرويه، وليس يرويه الناس أجمعون»[6].

فابن حبان هنا يرد على زعم ابن معين: أن الحسن لم يسمع من جندب، وعلى زعمه بتفرّد جرير بن حازم في نَقْل سماع الحسن من جندب، فقد تابعه شيبان بن عبد الرحمن، وهو أحد الثقات.

وللحديث طريقان آخران، لكن ليس في أحدهما تصريح بالسماع.

فأخرجه الإمام أحمد في (المسند)[7] وإبراهيم الحربي في

---

(١) محمد بن رافع القشيري، النيسابوري، (ت ٢٤٥هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٥٨٧٦): «ثقة عابد».
(٢) هو ابن عبد الرحمن، تقدم.
(٣) صحيح مسلم (رقم ١١٣).
(٤) الإحسان (رقم ٥٩٨٩).
(٥) الإحسان (رقم ٥٩٨٩).
(٦) انظر ما تقدم (٩٣٤).
(٧) مسند أحمد (٤/٣١٢).

(غريب الحديث)[1] كلاهما من طريق عمران بن داور القطان، عن الحسن، عن جندب رضي الله عنه، به مرفوعًا.

بينما أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في (جزء حديثه، بانتقاء أبي بكر بن مردوية)، وأبو نعيم في (ذكر أخبار أصبهان) من طريق عثمان بن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، عن أبيه، عن عنبسة بن أبي رائط الغنوي، عن الحسن: «أن جندب بن عبد الله خلا بالنفر من أصحابه، فقال: إن هؤلاء قد ولغوا في دمائهم، فلا يحولن بين أحدكم وبين الجنة ملء كف من دم مسلم أراقه، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن رجلاً كان قبلكم أخذته قرحة في يده. . . .»[2] ـ الحديث.

لكن عثمان بن عبد الوهاب بن عبد المجيد، يروي ابن محرز في (معرفة الرجال) عن يحيى بن معين، أنه قال عنه: «كذاب خبيث، ليس هذه الكتب كتبه، سرقها»[3].

بينما ذكره ابن حبان في (الثقات)[4]!!

وترجم له أبو نعيم في (ذكر أخبار أصبهان)، وهذا الحديث في ترجمته عنده، ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلاً[5].

والغريب أن هذا الرجل من فوات (الميزان) و (ذيله) و (لسانه)!!!

ولكن مما يجب التنبه إليه، هو أن (معرفة الرجال) ليحيى بن معين، برواية ابن محرز عنه، مما لا أعلم القدر الذي يمكن أن يعتمد عليه فيه!

---

(١) غريب الحديث للحربي (١/٣١٧ ـ ٣١٨).

(٢) جزء فيه أحاديث أبي الشيخ بانتقاء أبي بكر ابن مردوية (رقم ٢٧)، و ذكر أخبار أصبهان (١/٣٥٩ ـ ٣٦٠).

(٣) معرفة الرجال (١/رقم ٦٦).

(٤) الثقات لابن حبان (٨/٤٥٣).

(٥) ذكر أخبار أصبهان (١/٣٥٩).

فابن محرز، وهو أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، أبو العباس البغدادي: مجهول الحال جدًا! حتى عند الخطيب البغدادي!!!

فهذه ترجمته في (تاريخ بغداد): «أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز أبو العباس، بغدادي، يروي عن يحيى بن معين، حدث عنه جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي»(١).

وابن درستويه هو راوي (معرفة الرجال) عن ابن محرز(٢).

فرجل على هذا القدر من عدم المعرفة بحاله، لا أدري إلى أي قدر يمكن الاستفادة من روايته؟!

ولعل الأمر في حاجة إلى دراسة روايته هذه عن ابن معين، وموازنتها بالروايات الأخرى عنه، موافقة أو مخالفة أو انفرادًا، للحكم على قدْر الكتاب، ودرجة راويه!

وهذا كله استطراد في رواية عنبسة بن رائطة عن الحسن، التي ليس فيها تصريح الحسن بالسماع من جندب رضي الله عنه، وإنما ذكرناها استيفاء في التخريج، ووفاء بشرط بحثنا هذا. فقد ثبت هذا الحديث في الصحيحين وغيرهما من حديث جرير بن حازم عن الحسن، وفي صحيح مسلم وابن حبان من حديث شيبان بن عبد الرحمن عن الحسن، كما مر.

وكفى بهذا الحديث دلالة على صحة سماع الحسن من جندب رضي الله عنه!!

---

(١) تاريخ بغداد (٥/٨٣).

(٢) معرفة الرجال (٣٩، ٤١، ٤٩، ٥٠).

الحديث الثاني:

للحسن عن جندب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «من صلى الصبح فهو في ذمة الله، فلا يطلبنكم الله في ذمته بشيء».

وهذا الحديث مما أخرجه مسلم في (صحيحه)، وصححه غيره أيضًا، لكن من رواية من لم يذكر سماع الحسن من جندب رضي الله عنه.

لذلك فسوف أذكر رواية السماع أولاً، على ما في إسنادها من لين، ثم أتبعها برواية صحيح مسلم وغيره، مما ليس فيه تصريح بالسماع.

فيروي عبد الرزاق في (المصنف): «عن الثوري، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن جندب بن عبد الله ـ قال: جلست إليه في إمارة المصعب ـ فقال: إن هؤلاء القوم قد ولغوا في دمائهم، وتحانقوا على الدنيا، وتطاولوا في البنيان. وإني أقسم بالله، لا يأتي عليكم إلا يسير، حتى يكون الجمل الضابط[1] و[الحبلان][2] والقتب[3] أحب إلى أحدكم من الدسكرة[4] العظيمة.

تعلمون أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يحولن بين أحدكم وبين الجنة، وهو يرى بابها، مِلْءُ كفٍّ من دم امريء

(١) الجمل الضابط: القوي في عمله. انظر النهاية لابن الأثير (ضبط) (٣/ ٧٢).

(٢) في المصدر: (الحملان)، والتصحيح من معجم الطبراني الكبير (٢/ ١٥٦) ومجمع الزوائد (٧/ ٢٩٨).

(٣) القتب للإبل: كالسرج للخيل، لكن القتب هو ما كان صغيراً على قدر السنام. انظر القاموس (قتب) (١٥٧).

(٤) الدسكرة: بناء على هيئة القصر، فيه منازل وبيوت للخدم والحشم. انظر النهاية (دسكر) (٢/ ١١٧).

مسلم أهراقه بغير حِلِّه. ألا من صلى صلاة الصبح فهو في ذمة الله، فلا يطلبنكم الله من ذمته بشيء»[1].

وأخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)، من طريق عبد الرزاق، بإسناده ومتنه[2].

وأخرجه الروياني في (مسنده)؛ من طريق: حفص بن غياث، عن إسماعيل بن مسلم.. بنحوه[3].

ليس في إسناد الحديث سوى إسماعيل بن مسلم، وهو ضعيف، لم يسقط عن أن يعتبر بحديثه.

وقال أبو نعيم في (حليه الأولياء): «حدثنا القاضي أبو أحمد[4] وأبو محمد بن حيان[5] قالا: حدثنا محمد بن أحمد بن راشد[6] حدثنا موسى بن عامر[7] حدثنا عراك بن خالد[8] عن ابن

---

(١) مصنف عبد الرزاق (رقم ١٨٢٥٠).
(٢) معجم الطبراني الكبير (رقم ١٦٦٠).
(٣) مسند الروياني (رقم ٦٦٢).
(٤) القاضي أبو أحمد: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان الأصبهاني، المعروف بالعسال، (ت٣٤٩هـ).
أحد كبار الحفاظ، وجلة الأئمة. انظر سير أعلام النبلاء (٦/١٦ ـ ١٤).
(٥) هو أبو الشيخ الأصبهاني، الحافظ، صاحب التصانيف، تقدم.
(٦) محمد بن أحمد بن راشد بن معدان، الثقفي مولاهم، الأصبهاني، أبو بكر، (ت٣٠٩هـ).
قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٠٤) عنه: «الإمام الحافظ المصنف».
(٧) موسى بن عامر بن عمارة: أبو عامر ابن أبي الهيذام الدمشقي، (ت٢٥٥هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٦٩٧٩): «صدوق له أوهام».
(٨) عراك بن خالد بن يزيد المري، أبو الضحاك الدمشقي.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٤٥٤٨) عنه: «لين».
لكن قال الذهبي في (الميزان (٣/٦٣): «حسن الحديث».
وأنه حسن الحديث، هو مقتضى ترجمته في (التهذيب) (٧/ ١٧١ ـ ١٧٢)!

أبي عبلة[1] عن عبد الله بن محمد بن يزيد التميمي، عن الحسن، قال: قدم جندب بن سفيان البجلي البصرة، فأقام بها حينًا، وكان من أصحاب النبي ﷺ ـ فلما خرج من البصرة شيّعه الحسن في خمسمائة رجل، حتى بلغوا معه حصن المكاتب ـ فقالوا له: حدثنا حديثًا سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، سمعته يقول: من صلى صلاة الصبح فهو في ذمه الله، فلا تخفروا ذمة الله، ولا يطلبنكم بشيء من ذمته.

ولا أعرفن ما أشرفت الجنة لأحدكم، حتى إذا عاينها ودنت، حيل بينه وبينها بملء كف من دم رجل مسلم أهراقها ظلمًا.

سمعت هذا من رسول الله ﷺ.

وأنا أقول لكم من عندي: إني رأيت أول ما ينتن من الإنسان في القبر بطنه، فلا تدخلوا في بطونكم إلا طيبًا»[2].

وهذا إسناد حسن، لولا أني لم أجد لعبد الله بن محمد بن يزيد التميمي ترجمة، وأخشى أن في اسمه تصحيفًا!

لكن هناك غير ما شاهد قوي لحضور الحسن البصري موعظة جندب بن عبد الله رضي الله عنه، التي وعظ بها قراء أهل البصرة، في زمن ولاية مصعب بن الزبير على العراق.

هذا الشاهد هو اتفاق الأحاديث التي رواها الحسن عن جندب رضي الله عنه، بالأحاديث التي رواها غيره، ممن صرح أنه سمع موعظة جندب رضي الله عنه.

---

(١) إبراهيم بن أبي عبلة: شِمْر بن اليقظان الشامي، يكنى أبا إسماعيل، (ت١٥٢هـ).

قال الحافظ في التقريب (رقم ٢١٣): «ثقة».

(٢) حلية الأولياء (٥/ ٢٥٠).

وسوف أرجيء ذكر هذا الشاهد، إلى ما بعد سياق بقية أحاديث سماع الحسن من جندب، وأحاديثه المعنعنة أيضًا، ليمكن ملاحظة اتفاق أحاديث موعظة جندب رضي الله عنه التي رواها غير الحسن، بأحاديث الحسن عنه، مما يشهد بصحة ما جاء في الخبرين السابقين، من حضور الحسن لتلك الموعظة.

فإذا عدنا إلى بقية روايات الحديث، الذي ذكرنا فيما سبق روايتين له تَذْكُرَانِ السماعَ بين الحسن وجندب رضي الله عنه، وهو حديث: «من صلى الصبح فهو في ذمة الله، فلا يطلبنكم الله من ذمته بشيء».

فقد بقي ذكر من رواه عن الحسن بالصيغة المحتملة بينه وبين جندب رضي الله عنه، وهم:

١ ـ داود بن أبي هند:

أخرجه الإمام أحمد[(١)] ومسلم[(٢)] والترمذي[(٣)] وأبو القاسم البغوي في (معجم الصحابة)[(٤)] وأبو عوانة في (المستخرج)[(٥)] والطبراني في (المعجم الكبير)[(٦)] وابن حبان في (صحيحه)[(٧)] وأبو نعيم في (معرفة الصحابة) و (حلية الأولياء)[(٨)] والبيهقي في (السنن الكبرى)[(٩)] وزاهر بن طاهر الشحامي (ت٥٣٣هـ) في (حديث أبي العباس السرّاج)[(١٠)].

---

(١) مسند الإمام أحمد (٤/٣١٣).
(٢) صحيح مسلم (رقم ٢٦٢).
(٣) جامع الترمذي (رقم ٢٢٢).
(٤) معجم الصحابة، للبغوي (٧٩).
(٥) مستخرج أبي عوانة، وهو المطبوع باسم مسند أبي عوانة (٢/١١).
(٦) المعجم الكبير (رقم ١٦٥٥، ١٦٥٧).
(٧) الإحسان (رقم ١٧٤٣).
(٨) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/١٣٠/ب)، وحلية الأولياء (٣/٩٦).
(٩) السنن الكبرى للبيهقي (١/٤٦٤).
(١٠) حديث أبي العباس السّراج لزاهر بن طاهر الشحامي (٦٨/أ).

وقال أبو نعيم في (حلية الأولياء) عقبه: وهذا حديث ثابت مشهور»[1].

ثم ذكر اختلاف الرواة فيه على داود، وصوّب من جعله من حديثه عن الحسن عن جندب رضي الله عنه[2].

٢ ـ قتادة:

أخرجه إبراهيم بن طهمان أبو سعيد الخراساني (ت١٦٨هـ) في (مشيخته): «عن حجاج بن حجاج[3] عن قتادة، عن الحسن، عن جندب رضي الله عنه...»[4] الحديث.

وأخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) من طريق إبراهيم بن طهمان به[5].

وإسناده صحيح.

٣ ـ أشعث بن عبد الملك الحُمْراني:

أخرجه أبو يعلى في (مسنده)[6] وأبو عوانة في (مستخرجه)[7] والطبراني في (المعجم الكبير) و (الأوسط)[8] وأبونعيم في (معرفة الصحابة)[9].

كلهم ـ سوى أبي عوانة ـ من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري، عن أشعث، عن الحسن، عن جندب رضي الله عنه.

---

(١) حلية الأولياء (٣/٩٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) حجاج بن حجاج الباهلي، البصري الأحول.
قال الحافظ في التقريب (رقم ١١٢٣) عنه: «ثقة».
وقال أبو حاتم الرازي في الجرح والتعديل (٣/١٥٨): «أروى الناس عنه إبراهيم بن طهمان».

(٤) مشيخة إبراهيم بن طهمان (رقم ١٨٧).

(٥) المعجم الكبير (رقم ١٦٥٨).

(٦) مسند أبي يعلى (رقم ١٥٢٣).

(٧) مسند أبي عوانة (٢/١١).

(٨) المعجم الكبير للطبراني (رقم ١٦٥٤)، والأوسط (رقم ٢٤٥٤).

(٩) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/١٣٠/ب).

أمّا أبو عوانة، فأخرجه من طريق محمد بن جعفر غُنذَر عن أشعث بن عبد الملك به.

والإسنادان صحيحان.

٤ ـ وحميد الطويل:

٥ ـ وعلي بن زيد بن جدعان:

أخرجه الإمام أحمد، قال: «حدثنا أسود بن عامر[١] حدثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد وحميد، عن الحسن، عن جندب رضي الله عنه...»[٢] ـ الحديث.

وإسناده إليهما صحيح.

٦ ـ ومحمد بن جُحادة:

أخرجه أبو عوانة في (مستخرجه) من طريق أبي بدر شجاع بن الوليد[٣] عن زياد بن خيثمة[٤] عن محمد جُحادة، عن الحسن، عن جندب رضي الله عنه[٥].

٧ ـ وعمرو بن عبيد:

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)[٦].

---

(١) أسود بن عامر الشامي، نزيل بغداد، أبو عبد الرحمن، يلقب شاذان، (ت٢٠٨هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٥٠٣): «ثقة».

(٢) مسند الإمام أحمد (٤/ ٣١٢).

(٣) شجاع بن الوليد بن قيس السكوني، أبو بدر الكوفي (ت٢٠٤هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٢٧٥٠): «صدوق ورع، له أوهام».

(٤) زياد بن خيثمة الجعفي، الكوفي.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٢٠٧٠): «ثقة».

(٥) مسند أبي عوانة (٢٠/ ١١).

(٦) المعجم الكبير للطبراني (رقم ١٦٥٩).

٨ ـ عبد الله بن عون:

أخرجه أبو نعيم في (معرفة الصحابة) لكنه من طريق محمد بن يونس الكديمي، عن أزهر بن سعد، عن ابن عون، عن الحسن، عن جندب رضي الله عنه[(١)].

وهذا إسناد شديد الضعف، لحال الكديمي!

فهو محمد بن يونس بن موسى بن سليمان الكُدَيْمي، أبو العباس السامي، البصري، (ت٢٨٦هـ).

قال عنه الحافظ: «ضعيف»[(٢)].

قلت: بل هو متروك، وقد ردّ الحافظ ابن حجر نفسه في (تهذيب التهذيب) على الخطيب في دفاعه عمّن اتهم الكديمي بالكذب[(٣)]، فأثبت الحافظ أنه لا رادّ لذلك التكذيب، فكيف يُخفف القول فيه بعد ذلك؟!!

أمّا الذهبي فقال عنه في (ميزان الاعتدال): «أحد المتروكين»[(٤)].

بل لقد اتهمه الذهبي في (الميزان) أيضًا بوضع حديث: «أكذب الناس الصوّاغون والصباغون»[(٥)].

فهو متروك، لا يعتبر به، ولا بحديثه.

---

(١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم (١/ ١٣٠/ب).
(٢) التقريب (رقم ٦٤١٩).
(٣) التهذيب (٩/ ٥٤٣).
(٤) ميزان الاعتدال (٤/ ٧٤).
(٥) ميزان الاعتدال (٤/ ٧٥).

الحديث الثالث:

قال الحسن: «حدثني جندب، أن حذيفة حدَّثه، أن النبي ﷺ قال: أخوف ما أخاف عليكم: رجل قرأ القرآن، حتى رأيت بهجته عليه، وكان رِدْءًا للإسلام، انسلخ منه، ونبذه وراء ظهره، وسعى على جاره بالسيف، ورماه بالشرك.

قلت: يا رسول الله، أيهما أولى بالشرك: الرامي، أو المرمي؟ قال: بل الرامي».

قال البخاري في (التاريخ الكبير) في ترجمة الصلت بن مهران: «قال لنا علي: حدثنا محمد بن بكر: حدثنا الصلت: حدثنا الحسن: حدثني جندب، أن حذيفة حدَّثه، أن النبي ﷺ قال: . . .»[1] ـ وذكر الحديث.

علي هو ابن المديني إمام العلل وطبيبها.

أما محمد بن بكر، وشيخه الصلت، فقد اختلف في تعيينهما، واضطربت النقول فيهما، أيما اضطراب!

وسنكمل ـ بإذن الله تعالى ـ تخريج هذا الحديث، خلال عرضنا للاختلاف في تعيين محمد بن بكر والصلت، لأن ذلك سيساعد على فهم الإشكال، ويعين على الخروج منه، بتوفيق الباريء سبحانه إن شاء الله تعالى.

وأول ما نعرض له: الخلاف الواقع في إسناد الإمام البخاري ذاته، في ترجمة الصلت بن مهران، في (التاريخ الكبير) عندما ذكر الحديث!

وقد نقلنا آنفًا إسناده، كما في (التاريخ الكبير) المطبوع.

غير أن الحافظ ابن حجر نقل الإسناد، بزيادة فيه، هي موضع الخلاف، ومحل الإشكال!

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٤/٣٠١).

قال الحافظ في (التهذيب): «قال البخاري في (التاريخ): قال لي علي: حدثنا محمد بن بكر البرساني عن الصلت بن مهران حدثني الحسن.. فذكر الحديث»[1].

فجاء في نقل الحافظ: تعيين محمد بن بكر بأنه البرساني، والصلت بأنه ابن مهران، في سياق نقله لإسناد البخاري.

وليس هذا التعيين، والتصريح بالنسبة، واردًا في (التاريخ) المطبوع!

فتطلبت للحكم في هذا الاختلاف، أن أقف على نسخ مخطوطة لـ (التاريخ الكبير)[2]، علّي أجد ما يصوب أو يرجح.

غير أن الأمر ما ازداد إلا إشكالاً!!

ففي نسخة تشستربيتي (رقم ٣٤٣٣)، وهي نسخة لم تدخل ضمن النسخ التي طبع الكتاب عليها، وهي أيضًا نسخة جليلة قدمًا وصحة[3] ـ جاءت العبارة فيها مطابقة لما في المطبوع، من دون الزيادة التي نقلها الحافظ ابن حجر[4]!

أمَّا نسخة مكتبة (أحمد الثالث) ـ (رقم ٢٩٦٩/١)، وهي نسخة كثيرة الأخطاء والتصحيفات، كما قال طابعوا (التاريخ الكبير)، وغيرهم[5].

---

(١) التهذيب (٤/٤٣٣).

(٢) فلجأت للدكتور محمد بن عبيد، وهو ممن اعتنى بـ (التاريخ الكبير) للبخاري، فأفادني ـ مشكوراً ـ بما لديه من نسخ للكتاب، وبشيء من دراسته عنها.

(٣) انظر تاريخ التراث العربي لسزكين (١/٢٥٧)، وأفادنيه أيضاً الدكتور المشكور في التعليقة السابقة.

(٤) التاريخ الكبير ـ نسخة تشستر بيتي(٢٣٨/أ).

(٥) انظر آخر المجلد السادس من (التاريخ الكبير) المطبوع (ص٢) وفهرس مصنفات الإمام البخاري، مقدمة محمود الحداد (١٢ ـ ١٤، ١٩ ـ ٢٧).

وهي نسخة لم يستفد منها طابعو (التاريخ الكبير) إلا في طباعتهم للمجلد الخامس والسادس (من ترجمة عبد الله بن أبي قحافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، إلى ترجمة عمير بن عبد الرحمن: أدرك عمر بن عبد العزيز).

كما صرَّح بذلك الطابعون أنفسهم، لعدم وقوفهم على هذه النسخة، إلا بعد طباعة الكتاب[1].

فقد جاء في هذه النسخة، أن علي بن المديني قال: «حدثنا محمد بن بكر البرساني، قال: حدثنا الصلت بن مهران..»[2].

كذا ورد الإسناد في نسخة مكتبة (أحمد الثالث)، كما جاء في نقل الحافظ ابن حجر!!

ومع عدم الوثوق بهذه النسخة كالوثوق الذي ذكرناه لسابقتها، نسخة تشستربيتي؛ لكن يقوِّيها في هذا الموطن نقل الحافظ ابن حجر، الموافق لما جاء فيها.

بل يؤيدها أيضًا ترجمة الصلت بن مهران، في (الجرح والتعديل)، حيث جاء فيه، أن من الرواة عنه: محمد بن بكر البرساني[3].

فلو لم يوافق نقلُ الحافظ ابن حجر ما جاء في نسخة (أحمد الثالث)، فمع ما جاء في (الجرح والتعديل)، يمكن اعتبار الزيادة الواردة في هذه النسخة، من نسبة محمد بن بكر بالبرساني، والصلت بابن مهران ـ زيادةً صحيحة أصيلة في الكتاب.

إذْ خطأُ الناسخ يمكن أن يُصحِّف، أو يَقْلِبَ، أو نحو ذلك

---

(١) انظر حاشية التاريخ الكبير للبخاري (١/٥)، وآخر المجلد السادس.

(٢) التاريخ الكبير للبخاري، نسخة أحمد الثلث (١٩٣/ب).

(٣) الجرح والتعديل (٤/٤٣٩).

من الأخطاء العفوية، أمّا أن يزيد زيادة، ويوافقه عليه مصدر أصيل أيضًا، فما لا يُتصوَّر وقوعه إلا من صاحب الكتاب نفسه!!

كيف وقد وافق ما في تلك النسخة، نقلٌ من الحافظ ابن حجر، كما سبق بيانه!!

هذا يدل على أصالة النقل الذي ذكره الحافظ بن حجر، من إضافة تلك الزيادة، على نسب محمد بن بكر والصلت.

وأيضًا.. فإن اتفاق نسخ طابعي (التاريخ الكبير)، مع ما في تلك النسخة الموثقة الصحيحة، يدل على أصالة ما فيها، من حذف تلك الزيادة المضافة في نقل الحافظ ابن حجر والنسخة الموافقة له.

وهذا يعني بظاهره: ثبوت كلا النقلين عن (التاريخ الكبير)!!

وهذا تعارض ظاهر!!!

يزيد التعارض إشكالاً، وحَلُّهُ أهميةً، تَذَكُّر ما قدمنا به كلامَنا عن هذه المسألة: من أنه اختُلف في تعيين محمد بن بكر وشيخه الصلت. فإذا ثبت نقلُ الحافظ ابن حجر، وخطأُ ما سواه، كان ذلك قاطعًا في المسألة.

لكن مع ما توصلنا إليه: من أن كلا النقلين عن (التاريخ الكبير) ثابت أصيل فيه، لم تزل المسألة في حاجة إلى ترجيح بمرجح آخر، سوى ما في (التاريخ الكبير).

غير أنه قبل ذلك، يجب توجيه الاختلاف الواقع في نسخ (التاريخ الكبير):

فإذا تذكرنا أن (التاريخ الكبير) للبخاري، مرَّ بمراحل في التصنيف، تُمثِّلُ المطبوعة آخر مراحل تصنيفه، وهي رواية ابن سهل المقريء، كما سبق شرحه في هذا البحث[١].

---

(١) انظر ما سبق (٤٣٩ ـ ٤٤٢)

وكذلك نسخة تشستربيتي فإنها أيضًا من رواية ابن سهل. لذلك فهي نسخة أخرى لآخر روايات الكتاب، عن الإمام البخاري[1].

بخلاف نسخة (مكتبة أحمد الثالث)، حيث لا وجود لإسناد فيها[2]، يُبيّن راويها عن الإمام البخاري، حتى يمكن من خلال معرفته الحكم على هذه النسخة: من أي مراحل التصنيف هي!.

وكذا نقلُ الحافظ ابن حجر.

ومخالفة نقل الحافظ ابن حجر ونسخة (أحمد الثالث)، لما علمنا أنه آخر مراحل (التاريخ الكبير)، يجعلنا نتجرأ على أن نقول: إن الذي في نقل الحافظ ونسخة مكتبة (أحمد الثالث)، مما عدل عنه الإمام البخاري، عدل عنه إلى ما وجدناه في (التاريخ) المطبوع، ونسخة (تشستربيتي)، مما يمثل آخر ما استقر عليه الإمام البخاري!

هذا هو توجيه الاختلاف الواقع في (التاريخ الكبير)، فيما ظهر لي، بحسب ما لدي، وما قدرت عليه، من وسائل للتوجيه!

فإذا أردنا الوقوف عند السبب الذي من أجله عدل الإمام البخاري عن تلك الزيادة، في تعيين محمد بن بكر وشيخه الصلت، إلى حذفها؛ فنفرض لذلك عدة احتمالات، هي أظهرها فيما أحسب.

إمّا أنه حذفها اختصارًا.

أو أنه حذفها لأنها لم ترد في الرواية، وإنما كان أضافها من عند نفسه توضيحًا، ثم رأى الوقوف عند الرواية دون إضافة.

---

(١) كما أفادنيه الدكتور محمد بن عبيد، وانظر التعليق في (٩٤٩).

(٢) كما أفادنيه الدكتور محمد بن عبيد، وانظر التعليق في (٩٤٩).

أو أنه حذفها لأنها لم ترد في الرواية، وإنما كان قد أضافها ظنًا منه أنها منها، ثم ظهر له أن الرواية خالية منها، فحذفها وقوفًا على ما سمع من الرواية.

ولا أفرض احتمال تغير اجتهاد الإمام البخاري في تعيين ذينك الراويين. لأن الإمام البخاري لم يزل يرى أن الصلت هو ابن مهران، ولذلك ذكر الحديث في ترجمته. أمّا محمد بن بكر، فلعل الصواب ـ كما ستراه قريبًا إن شاء الله تعالى ـ أنه البرساني، على ما أثبتته نسخة أحمد الثالث، ونقلُ الحافظ ابن حجر، كلاهما عن تاريخ البخاري.

فلا أرىَ ـ لذلك ـ وجاهة فرض احتمال: تغير اجتهاد الإمام البخاري، في تعيين ذينك الراويين، وأن هذا التغير في الاجتهاد هو سبب عدول الإمام البخاري عن تلك الزيادة إلى حذفها.

هذا احتمال مردود، خاصة في الصلت، لأن الإمام البخاري باقٍ على اعتقاد أنه ابن مهران، بدليل ذكره هذا الحديث في ترجمته، كما سبق. ولأن البخاري في مجال سياق رواية وأداء ما سمع، لا في مجال عرض رأيه في المسألة.

فالذي نخرج به من كل هذا، في استنباط رأي الإمام البخاري في تعيين محمد بن بكر، وشيخه الصلت: أن الإمام البخاري يرى أن الصلت فيه هو (ابن مهران)، وأما محمد بن بكر فلا نجزم برأي البخاري فيه، وإن كان الأقرب أنه عنده (البرساني)، كما جاء في غير ما نسخة لكتابه.

وبعد هذا، قد يقال: إذا كان هذا هو رأي الإمام البخاري، في أن الصلت هو ابن مهران، ومحمد بن بكر هو البرساني في الأقرب ـ فما الفرق بين أن يكون ذلك واردًا في إسناد الحديث عند البخاري، وبين أن يكون غير وارد فيه، وإنما استنبطناه من غير الإسناد؟

قلت: هناك فرق كبير! فورود ذلك التعيين في الإسناد، يعني أن الرواية وردت به. وإذا وردت الرواية به، وجب قبوله، وعدم الاختلاف على ما ورد فيها. لأن كل راو إذا سمى من روى عنه، فهو العليم به، لأنه شيخه الذي سمع منه الحديث.

أمّا إذا لم ترد به الرواية، وإنما عَيّن الراويين اجتهادٌ من الإمام البخاري فيهما.. وحسب، فذلك غيرُ لازمٍ قبولُه، على من ترجح عنده خلافه، بالأدلة الظاهرة.

لذلك.. فهناك فرق بين أن يعين الإمام البخاري ذينك الراويين باجتهاده، وبين أن يرد تعيينهما في الإسناد ذاته.

وقد بينا هذا الفرق.

فإذا أردنا الوقوف على غير الإمام البخاري، ورأيه من هذه المسألة؛ نقف مع أبي حاتم، في (الجرح والتعديل).

فقد ترجم ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) للصلت بن مهران، وذكر في شيوخه الحسن البصري، وفي الرواة عنه: محمد بن بكر البرساني، وذكر أنه سمع أباه أبا حاتم يقول ذلك.

وهذا يعني أن أبا حاتم يعتبر أن الصلت صاحب هذا الحديث، هو الصلت بن مهران، وأن راويه عنه هو محمد بن بكر البرساني.

وأحسبه أخذ ذلك عن (التاريخ الكبير) للبخاري، إذ علاقة (الجرح والتعديل) بـ (التاريخ الكبير) علاقة مشهورة، صرح بها أبو أحمد محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري، المعروف بالحاكم الكبير، (ت٣٧٨هـ)[1]، وذكرها أيضًا الخطيب البغدادي في مقدمة

---

(١) الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب (١/ ٨ ـ ٩)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٧١).

كتابه (الموضح لأوهام الجمع والتفريق)[1]. وبيّن وجه هذه العلاقة، ونبّه إلى حقيقتها، ونفى الشُّبَهَ التي قد تنشأ عنها، العلامةُ المعلمي رحمه الله، في مقدمة تحقيقه لـ (الجرح والتعديل)[2].

بل لقد رجّح المعلمي أن نسخة (التاريخ الكبير) التي كانت عند ابن أبي حاتم، تمثل المرحلة الأولى من مراحل تصنيف البخاري لتاريخه، كما صرح به في مقدمة تحقيقه لكتاب الخطيب (الموضح لأوهام الجمع والتفريق)[3].

وهذا ما يفسر لنا ذكر أبي حاتم وابنه لمحمد بن بكر البرساني في الآخذين عن الصلت بن مهران، إذ تسمية محمد بن بكر بـ(البرساني)، وهو ما جاء فيما قبل المرحلة الأخيرة من مراحل تصنيف البخاري لتاريخه، كما رجحناه سابقًا.

إذن فابن أبي حاتم وأبوه أبو حاتم كانا يريان أن محمد بن بكر في حديثنا هذا هو البرساني، وأن الصلت هو ابن مهران. كما هو رأي البخاري: في الصلت نصًا، وفي محمد بن بكر ترجيحًا.

ثم بعد البخاري وابن أبي حاتم، يترجم ابن شاهين للصلت بن مهران في (تاريخ أسماء الثقات).

قال ابن شاهين: «الصلت بن مهران، روى عنه محمد بن بكر البرساني، وقد كان ثقة، ينزل نُباتَه[4]»[5].

وظاهر هذا التوثيق، والكلام كله، أنه من كلام الإمام أحمد. إذ أسند ابن شاهين كلامًا للإمام أحمد في ترجمة الراوي

---

(١) الموضح لأوهم والتفريق للخطيب (١/٨).
(٢) مقدمة تحقيق تقدمة الجرح والتعديل (ي، يا).
(٣) مقدمة تحقيق موضح أوهام الجمع والتفريق (١/١١).
(٤) نُبَاته، موضع بالبصرة. انظر تاج العروس (نبت) (٥/١١٥).
(٥) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (رقم ٥٦٤).

الذي أورده قبل الصلت بن مهران[١]، ثم أتبع ذلك بترجمة الصلت بن مهران، والكلام الذي فيه، وهذا ـ على منهج ابن شاهين في كتابه ـ يدل على أنه كلام الإمام أحمد.

لكني مع ذلك، لا أحسبه من كلام الإمام أحمد! لأسباب:

أولها: أن ذلك المنهج الذي سار عليه ابن شاهين في كثير من مواطن كتابه، منهج غير دقيق، في معرفة صاحب كل قول، وتمييزه عن غيره! كما يظهر لكل من طالع الكتاب.

وكان الأولى أن ينسب كل قول لقائله، عند كل ترجمة.

ثانيها: أن ذاك المنهج لم ينص عليه ابن شاهين، وإنما يلاحظه من نظر في كتابه، استنباطًا من مواضع كثيرة فيه. ووقوع هذا المنهج في غالب الكتاب، وظهوره فيه، لا يلزم منه اطراده في الكتاب جميعه. إذ قد يخرم ابن شاهين هذا المنهج في مواضع من كتابه، بأن ينسب قولاً لإمام في ترجمة، ثم يتبعها بترجمة أخرى بتوثيق لصاحبها من عند نفسه مثلاً.

ثالثها: أن ابن شاهين عندما ترجم للراوي الذي ذكره قبل الصلت بن مهران، وأسند فيه كلامًا للإمام أحمد، أسنده من طريق عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه[٢].

وهذا النقل الذي نقله ابن شاهين في الترجمة التي قبل ترجمة الصلت بن مهران، عن الإمام أحمد، موجود بنصه في (علل الإمام أحمد) برواية عبد الله بن الإمام عن أبيه[٣].

أمّا الكلام الذي في الصلت بن مهران، فغير موجود في

---

(١) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (٥٦٣).
(٢) المصدر السابق.
(٣) العلل للإمام أحمد (٢٣٨٢).

(علل) الإمام أحمد، من رواية ابنه عبد الله عنه! ولا من رواية غيره، فيما اطلعت عليه!!

وهذا شاهد قوي على أن الكلام الذي في الصلت، ليس من كلام الإمام أحمد.

رابعها: أن ابن أبي حاتم كان شديد الحرص على إثبات أي لفظ للأئمة في الجرح والتعديل في كتابه (الجرح والتعديد)، وعن الإمام أحمد خاصة، ومن رواية ابنه عبد الله بالأخص. وذلك ظاهر لمن طالع كتابه، بل في أول ترجمة من كتابه.

مع ذلك، لم ينقل ابن أبي حاتم في ترجمة الصلت بن مهران قولاً لأحد، لا أحمد ولا غيره، لا جرحًا ولا تعديلاً.

وهذا أيضًا يشكك في أن للإمام أحمد توثيقًا للصلت بن مهران، ومن رواية ابنه عبد الله خاصة!

لذلك فإني أرجح: أن الكلام الذي في (تاريخ أسماء الثقات)، في ترجمة الصلت بن مهران، ليس من كلام الإمام أحمد، وإنما هو من كلام ابن شاهين نفسه.

وهذا لا يؤثر شيئًا في اعتماد توثيق ابن شاهين، لكونه ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل، وإن لم يذكره الإمام الذهبي فيهم! لأنه أحد الحفاظ الثقات، المصنفين في الثقات والضعفاء[1].

ولكن هذا البيان: من أن كلام ابن شاهين في ترجمة

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٣١ ـ ٤٣٤)، ومقدمة تحقيق تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين، للمحقق الشيخ صبحي الصالح السامرائي (٢١).
وبعد أن أحلت هنا إلى مقدمة تحقيق (تاريخ أسماء الثقات) لمعرفة تصنيف ابن شاهين في الضعفاء، بعد ذلك ببضعة أيام، رأيت بعيني كتاب (تاريخ أسماء الضعفاء) لابن شاهين، طبع حديثاً، فالحمد لله.

الصلت كلامٌ له فيه، لا أنه نقلٌ له عن إمام سابق - يؤثر في إمكان اعتبار كلام ابن شاهين متأثرًا بالبخاري وابن أبي حاتم، في تسمية محمد بن بكر البرساني في الآخذين عن الصلت بن مهران.

وهذا له أهميته، كما سيظهر لك - إن شاء الله تعالى -.

وقد كنت أخشى أن يكون تصحف (الصلت بن مهران) في كتاب ابن شاهين، عن الراوي الشبيه به (الصلت بن بهرام). حتى وجدت ابن شاهين، ذكر (الصلت بن بهرام) في ترجمة مستقلة[1]، بعد (الصلت بن مهران) بإحدى وعشرين ترجمة بينهما، في باب (الصاد).

ثم إن ابن شاهين نسب الصلت بن مهران إلى موضع بالبصرة يقال له نباته، كما سبق، أمَّا الصلت بن بهرام فهو كوفي، كما ستراه قريبًا في مصادر ترجمته إن شاء الله تعالى[2].

فوثقت من صحة ترجمة ابن شاهين لـ (الصلت بن مهران)، من أنه لم يَحِلْها تصحيف أو تحريف.

فإذا وصلنا إلى هذا الحد، أكمل ترجمة الصلت بن مهران.

فقد ترجم له الإمام الذهبي في (الميزان)، قال: «الصلت بن مهران: عن شهر بن حوشب، وابن أبي ملكية، والحسن. وعنه محمد بن بكر البرساني، وسهل بن حماد.

مستور.

وقال ابن القطان: مجهول الحال، وقال عبد الحق في أحكامه: روى الصلت بن مهران، عن ابن أبي مُليكة، عن يوسف بن عبد الله بن سلام، عن أبيه - مرفوعًا: لا صلاة لملتفت. وهذا لا يثبت، رواه البزار في أماليه لا في مسنده».

---

(١) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (رقم ٥٨٧).

(٢) انظر ما سيأتي (٩٦٨ - ٩٧١).

وعلى ترجمة الإمام الذهبي هذه تنبيهان:

الأول: ذِكره الحسن في شيوخه، ومحمد بن بكر البرساني في تلاميذه، وهذا من آثار (الجرح والتعديل)، وقبله (التاريخ الكبير).

الثاني: كلام ابن القطان وعبد الحق، ليس في الصلت بن مهران، وإنما هو في الصلت بن طريف المعولي، لأنه هو صاحب الحديث الذي ذكراه، كما عند جمع ممن أخرجوا الحديث، منهم الإمام البخاري في (التاريخ الكبير)[1].

وقد ذكر هذين التنبيهين الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان)، وقال عقب كلام الذهبي في (الصلت بن مهران): «وقد تقدم في ترجمة الصلت بن طريف، أنه هو الذي روى هذا الحديث، واختلف عليه فيه، وهو الصحيح في اسم أبيه.

وتقدم في ترجمة الصلت بن بهرام أن ابن حبان قال: روى عنه محمد بن بكر، وليس بالبرساني، ومن قال ابن مهران فقد أخطأ.

فليحقق؟!»[2].

إذًا فالصلت بن مهران لم يرو عن ابن أبي مُليكة.

وليس هو الذي روى عنه محمد بن بكر، على قول ابن حبان، كما سيأتي تحريره إن شاء الله تعالى.

فخلاصة ترجمته، أنه الصلت بن مهران، بصري، يروي عن

---

(١) التاريخ الكبير، للبخاري (٤/ ٣٠٣)، والمؤتلف والمختلف للدارقطني (٤/ ٢١٨١ ـ ٢١٨٢) وحلية الأولياء لابي نعيم (٧/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤)، وذكر أخبار أصبهان له (١/ ١٢٧)، والعلل المتناهية لابن الجوزي (رقم ٧٦٤)، ومجمع الزوائد للهيثمي (٢/ ٨٠).

(٢) لسان الميزان (٣/ ١٩٨).

شهر بن حوشب، وعنه سهل بن حماد. قال عنه ابن شاهين: «ثقة»، وقوله مقدم على من جهله، لأن من علم حجة على من لم يعلم!!

هذا كله قول من قال إن الصلت الذي روى الحديث هو الصلت بن مهران، وأن محمد بن بكر الذي رواه عنه هو البرساني، مضافًا إليه ترجمة الصلت بن مهران.

وخالف ذلك كله ابن حبان، كما سبقت الإشارة إليه، في كلام الحافظ بن حجر!!

قال ابن حبان في (الثقات): «الصلت بن بهرام، كوفي، عزيز الحديث، يروي عن جماعة من التابعين، روى عنه أهل الكوفة.

وهو الذي يروي عن الحسن، روى عنه محمد بن بكر المقريء الكوفي، ليس هو بالبرساني.

ومن قال: إنه الصلت بن مهران، فقد وهم، إنما هو الصلت بن بهرام»[1].

كذا قال ابن حبان، وكأنه يوميء إلى البخاري ومن تبعه!!

لكن لم يرضَ هذا التوهيمَ نصيرُ البخاري، الحافظُ بن حجر، فتعقّب كلامَ ابنِ حبان في (التهذيب) بقوله: «هذا الذي ردّه جزم به البخاري عن شيخه علي بن المديني، وهو أخبر بشيخه.

قال البخاري في التاريخ: قال لي علي: حدثنا محمد بن بكر البرساني، عن الصلت بن مهران: حدثني الحسن، فذكر الحديث»[2].

---

(١) الثقات لابن حبان (٦/ ٤٧١).

(٢) التهذيب (٤/ ٤٣٣).

هذا دفاع الحافظ، وقد بيّنا الاختلاف في نسخ (التاريخ الكبير)، بحذف أو إثبات ما احتج به الحافظ في ردِّه على ابن حبان!

بل ترجّح عندنا أنّ حَذْف ما احتج به الحافظ، هو آخر القولين من قولي الإمام البخاري!!

فلا يستقيم ردُّ الحافظ هذا دليلاً على نقض كلام ابن حبان!!

فإذا رجعنا إلى كلام ابن حبان، وجدناه يتضمن مسألتين: أن محمد بن بكر صاحب حديث الصلت عن الحسن، ليس هو البرساني، وإنما هو الكوفي المقريء. وأن شيخه الصلت ليس هو ابن مهران، وإنما هو ابن بهرام بالباء الموحدة التحتية في أوله.

وسنناقش كلَّ مسألة منهما على حدة.

أم **المسألة الأولى**، وهي تعيين محمد بن بكر، فإليك ما وجدته فيها، مما يبين صواب المسألة:

قال البزار في (مسنده): «حدثنا محمد بن مرزوق، والحسين بن أبي كبشه، قالا: أخبرنا محمد بن بكر البُرْساني، قال: أخبرنا الصلت عن الحسن، قال: أخبرنا جندب في هذا المسجد ـ يعني مسجد البصرة، أن حذيفة حدَّثه، قال: قال رسول الله ﷺ...»[1] فذكر الحديث.

قال البزار عقبه: «وهذا الحديث بهذا اللفظ لا نعلمه يُرْوى إلا عن حذيفة، وبهذا الإسناد، وإسناده حسن. والصلت هذا مشهور من أهل البصرة، وما بعده استغنينا عن تعريفهم لشهرتهم»[2].

---

(١) مسند البزار ـ الكتانية (٦٢)، وانظر كشف الأستار (رقم ١٧٥)، ومختصر زوائد البزار، لابن حجر (رقم ١٣١).

(٢) المصدر السابق.

قلت: وأنا إنما أنقل هذا الإسناد والكلام عقبه من المخطوطة الكتانية لـ (مسند البزار). ويتفق معها على الإسناد تمامًا: (كشف الأستار عن زوائد البزار) للهيثمي، و (مختصر زوائد البزار) لابن حجر.

فلم يختلف شيء من هذه النسخ، في إثبات نسبة محمد بن بكر، وأنه البرساني. وفي إهمال اسم الصلت، دون نسب.

وشيخا البزار ثقتان:

أمّا محمد بن محمد مرزوق، جاء منسوبًا إلى جدّه، فتقدم أنه ثقة ربما أخطأ.

وقد سمّى شيخه، ونَسَبَهُ بالبرساني، فهو به عليم.

بل هو أيضًا مشهور الرواية عن محمد بن بكر البرساني، فقد ذكره ابن أبي حاتم وغيره في الآخذين عن البرساني[1]. وأحد أحاديث محمد بن محمد بن مرزوق عن البرساني، مع ذلك، في (صحيح مسلم)[2].

وأمّا الحسين بن سلمة بن إسماعيل بن أبي كبشة، الأزدي، الطحان، البصري، فقال عنه الحافظ: «صدوق»[3].

أما الذهبي فقال عنه في (الكاشف): «ثقة»[4].

وقول الذهبي هو الصواب!

فمن وثقه الدارقطني[5] وذكره ابن حبان في (الثقات)[6] لا يؤثر فيه قول أبي حاتم عنه: «صدوق»[7]!

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٢١٢)، وتهذيب الكمال ـ خط ـ (٣/ ١١٧٨).
(٢) صحيح مسلم (٢/ ٩٥٤ رقم ١٣١٧).
(٣) التقريب (رقم ١٣٢٣).
(٤) الكاشف (رقم ١٠٩٧).
(٥) تهذيب الكمال (٦/ ٣٨١)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٣٤٠).
(٦) الثقات لابن حبان (٨/ ١٩٠).
(٧) الجرح والتعديل (٣/ ٥٤).

لما عرفناه من عدم دلالة هذا الإطلاق على نزول في ضبط الراوي عند أبي حاتم نفسه، بدليل إطلاقه إياه على كبار الحفاظ الذين لا يُختلف في جلالتهم، كما سبق تقريره[1]!!

وقد ذكر المزي في (تهذيب الكمال) محمد بن بكر البرساني في شيوخ الحسين بن سلمة بن أبي كبشة هذا[2].

هذان راويان ثقتان، معروفا الرواية عن البرساني، اجتمعا على تسمية شيخهما في الرواية: بمحمد بن بكر البرساني.

ثم أضف إلى ذلك: أن الإمام البخاري عندما أخرج هذا الحديث، أخرجه عن شيخه علي بن المديني، عن محمد بن بكر.

وعندما ترجم البخاري في (التاريخ الكبير)، لمحمد بن بكر البُرْساني، لم يذكر في الرواة عنه إلا أنه قال: «سمع منه علي»[3] - يعني: ابن المديني -.

فلو لم تصرّح رواية البزار بنسبة محمد بن بكر، لاكتفينا برواية ثلاثة رواة معروفين بالرواية عن البرساني، للقول بأن محمد بن بكر الذي اجتمعوا على رواية ذلك الحديث عنه: إنه هو البرساني!

أما بعد التصريح بأنه البرساني، من طريق راويين عنه، فلا سبيل إلى الشك فيه، فضلاً عن دفعه، كما أراد ابن حبان!

بل هناك راوٍ ثالث، صرّح بأنه يروي عن البُرساني. وهو الإمام الجبل: علي بن المديني، شيخ البخاري في حديثنا هذا.

قال الطحاوي في (بيان مشكل الأحاديث): «حدثنا أبو

---

(١) انظر ما تقدم (٣٤٠ - ٣٤٢).
(٢) تهذيب الكمال (٦/ ٣٨٠).
(٣) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٤٨ - ٤٩).

أميّة[1]: حدثنا علي بن المديني: حدثنا محمد بن بكر البُرْساني: حدثنا الصلت بن مهران: حدثنا الحسن: حدثنا جندب بن عبد الله، في هذا المسجد..»[2].

وهذا إسناد حسن.

وكما أنّه سُمّي فيه محمد بن بكر بـ (البرساني)، فقد سُمّي فيه الصلت أيضًا بـ (ابن مهران)!

فوافقت هذه الرواية ما نقله الحافظ ابن حجر عن (التاريخ الكبير) للبخاري، في المسألتين كلتيهما!

ولخطورة الأمر، فقد رجعت إلى نسخةٍ مخطوطةٍ من كتاب (بيان مشكل الأحاديث) للطحاوي، وهي نسخة مكتبة فيض الله أفندي بتركيا (رقم ٢٧٣)، ومنها مصوّرة بمركز البحوث بجامعة أم القرى (رقم ٧٧/حديث). وبنظري في هذه النسخة، وجدتها مطابقةً لما في المطبوع. لذلك أحببت التنبيه على هذا الجهد، لكي لا يقوم به أحدٌ دون فائدةٍ بعدي.

وعلى كل حال فمسألتنا الآن هي (محمد بن بكر): من هو؟

ولا شك أنه قد ظهر رُجحان قول مَنْ قال إنه (البُرساني).

ومحمد بن بكر بن عثمان البُرْساني، أبو عثمان البصري. (ت٢٠٤هـ).

قال عنه الحافظ: «صدوق قد يخطىء»[3].

وأمّا قَوْلُ ابن حبان بأنه ليس راوي هذا الحديث، وأن راويه هو: محمد بن بكر (المقرىء) الكوفي؛ فلا أعلم له دليلاً.

---

(١) محمد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي، أبو أميّة الطَّرَسُوسي، (ت٢٧٣هـ). قال عنه الحافظ (رقم ٥٧٠٠): «صدوق، صاحب حديث، يهم».

(٢) شرح مشكل الآثار (رقم ٨٦٥).

(٣) التقريب (رقم ٥٧٦٠).

ومحمد بن بكر (المقرىء) أو (المصري) أو (الحصني) هذا[1]! ترجم له ابن حبان في (الثقات)، وأخرج من طريق الإمام الدارمي عنه حديثًا[2].

وجاء ذكره أيضًا في كتاب (الإرشاد) للخليلي، حيث أخرج حديثًا من طريق الإمام الدارمي عنه، ثم نقل عن الحافظ أبي بكر محمد بن النضر بن سلمة الجارودي (ت٢٩١هـ) أنه قال: «محمد بن بكر هذا بصري، يُقال له: (الحصني)، وليس بالبرساني»[3].

ولم أجد له خلال ذلك راويًا عنه غير الإمام الدارمي، ولا شيخًا له إلا صدقة ابن أبي عمران. فلا أعرف وجهًا لجمع ابن حبان بين محمد بن بكر هذا وراوي حديث الصلت عن الحسن.

لذلك: فلا أرى قول ابن حبان هذا إلا وهمًا، وما محمد بن بكر راوي حديثنا إلا (البرساني)، كما قال البخاري.

أمّا المسألة الثانية: وهي تعيين (الصلت) في إسناد هذا الحديث:

فقد سبق فيما نقلناه من (بيان مشكل الأحاديث) للطحاوي، أنه جاء تعيينه في إسناد الحديث بـ (ابن مهران)، من طريق علي بن المديني، عن محمد بن بكر، عن الصلت.

---

(١) (المقرىء): جاء في الثقات لابن حبان، و(المصري) جاء في إسناد حديثه في فوائد تمام كما يأتي، و(الحصني) جاء في الإرشاد للخليلي! والله يعلم أيّها الصواب، وأيّها المصحّف؟!

(٢) الثقات لابن حبان (٩/ ٤٨)، ووقع فيه تحريف، تصويبه من سنن الدارمي (رقم ٣٥٠٤)، وطبقات المحدّثين بأصبهان (رقم ٧٨٤)، ومستدرك الحاكم (١/ ٥٧٥)، وفوائد تمام (رقم ١٠٦٨)، وأمالي الشجري (١/ ١١١).

(٣) الإرشاد للخليلي (٣/ ٨٤٨ ـ ٨٤٩).

لكنه قد جاء ما يُخالف ذلك أيضًا! ومن طريق علي بن المديني كذلك!!

قال أبو نعيم في (معرفة الصحابة): «حديث محمد بن جعفر[1]: حدثنا جعفر بن محمد الصائغ[2]: حدثنا علي بن عبد الله: حدثنا محمد بن بكر: حدثنا الصلت بن بهرام: حدثنا الحسن حدثني جندب بن عبد الله في هذا المسجد أن حذيفة بن اليمان حدّثه..»[3].

وهذا إسنادٌ صحيح إلى علي بن المديني، يُسمَّى فيه الصلت بـ (ابن بهرام) بخلاف الرواية المذكورة سابقًا عن علي بن المديني!

وللحديث إسنادٌ آخر، من طريق علي بن المديني أيضًا.

قال أبو القاسم التيمي في (الحجة في بيان المحجّة): أخبرنا الفضل بن محمد [المؤدِّب][4] في كتابه: أخبرنا أحمد بن

---

(١) محمد بن جعفر بن محمد بن الهيثم الأنباري، أبو بكر بن أحمد البندار، البغدادي، (ت٣٦٠هـ).
مُسْنِدٌ مُعَمَّرٌ، صحيح الأصول، لم يتكلم فيه أحد.
انظر تاريخ بغداد (٢/ ١٥١)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٦٣ ـ ٦٤).

(٢) جعفر بن محمد بن شاكر الصائغ، أبو محمد البغدادي، (ت٢٧٩هـ).
قال عنه الذهبي في السير (١٣/ ١٩٧): «الإمام المحدّث، شيخ الإسلام، أحد الأعلام».

(٣) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ١٥١/ أ).

(٤) تحرفت في المطبوع (المحقّق!) إلى (المؤذن)، وهي على الصواب في المخطوط!!
وهو: أبو القاسم الفضل بن محمد بن أحمد بن سهلان المؤدِّب البقّال، (ت٤٧٨هـ).
قال عنه الذهبي في تاريخ الإسلام ـ مجلد تاريخ وفاته ـ (٢٤٣): «كان صالحاً عابداً».
وانظر دلائل النبوّة لأبي القاسم التيمي (رقم ٧٢)، والتحبير للسمعاني (٢/ ٢٢٩).

جعفر[1]: [حدثنا القاضي أبو الحسن سوار بن أحمد[2]: أخبرنا علي بن أحمد بن علي][3]: حدثنا العباس بن الفضل[4]: حدثنا علي بن عبد الله المديني: حدثنا البرساني (يعني: محمد بن بكر)، عن الصلت بن بهرام..»[5] الحديث.

والاسمان اللذان بين معكوفتين ساقطان من المطبوعة (المحققة!)، واستدركتهما من مخطوطة الكتاب!!

وهذا الإسناد لو ثبت؛ لكان نصًّا في المسألتين، لكني لم أجد في بعض رجاله جرحًا أو تعديلاً، كما تراه في تراجم الإسناد.

وباضطراب النقل عن علي بن المديني في إسناد هذا الحديث، يجب علينا الترجيح بوجهٍ آخر للإسناد.

قال أبو يعلى في (المسند الكبير): «حدثنا محمد بن مرزوق: حدثنا محمد بن بكر، عن الصلت بن بهرام: حدثنا

---

(١) أحمد بن جعفر بن محمد بن مهران الأصبهاني، أبو بكر، (ت٤٤٢هـ).
قال عنه الذهبي في تاريخ الإسلام ـ مجلد تاريخ وفاته ـ (٥٨): «الفقيه الحافظ».

(٢) سوّار بن أحمد بن أبي سوّار العسكري، أبو الحسن القاضي، (ت٣٩٤هـ).
ترجم له أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (١/ ٣٤١ ـ ٣٤٢)، ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

(٣) لم أستطع الجزم له بترجمة!

(٤) العباس بن الفضل، إن كان هو الأسفاطي؛ حيث إنه معروف الرواية عن علي بن المديني) فقد توفي سنة (٢٨٣هـ)، وقال عنه الدارقطني ـ كما في سؤالات الحاكم (رقم ١٤٣) ـ: «صدوق».
وانظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٨/ ٩٦٣ ـ ٩٦٥)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٣/ ٣٨٧)، واللباب لابن الأثير (١/ ٥٤).

(٥) الحجة في بيان المحجة للتيمي (رقم ٤٣٨)، والمخطوطة ـ مكتبة أحمد الثالث بتركيا رقم (١٣٩٥)، مصورة في مركز البحوث بجامعة أم القرى (رقم ٢٠/ عقيدة) ـ (٢٣١/ ب).

الحسن: حدثنا جندب البجلي في هذا المسجد: أن حذيفة حدّثهُ...» ـ الحديث[1].

وأخرجه ـ بإسناده ومتنه ـ من طريق أبي يعلى: ابنُ حبان في (صحيحه)[2] و، وأبو إسماعيل الهروي في (ذم الكلام وأهله)[3].

وبهذا يترجّح أن (الصلت) في هذا الإسناد هو (الصلت بن بهرام)، لا (ابن مهران).

ونخرج من ترجيحنا في مسألتينا هاتين، بالعجب كلّه!!

حيث لم يكن الصواب كله، في قول البخاريّ كلّه، ولا في قول ابن حبان كله!!

فمحمد بن بكر هو البرساني خلافًا لابن حبان.

والصلت هو ابن بهرام خلافًا للبخاري.

فسبحان الذي خلق الإنسان من ضعف!!

أمّا ترجمة الصلت بن بهرام، فهو:

الصلت بن بهرام التيمي، من بني تيم الله بن ثعلبة[4]، من بكر وائل[5].

ويقال له: الهلالي، ولا تناقُض، لأنه من بني هلال بن تيم الله بن ثعلبة[6].

---

(١) المطالب العالية المسندة (١٤٨)، والمطبوعة (رقم ٤٤٢٣).
(٢) الإحسان (رقم ٨١).
(٣) ذم الكلام للهروي (رقم ٨٩).
(٤) طبقات ابن سعد (٦/ ٣٥٤).
(٥) جمهرة النسب للكلبي (٥١٧)، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم (٣١٥).
(٦) جمهرة النسب للكلبي (٥٢٥).

أبو هاشم، ويقال: أبو هشام[1].

الكوفي[2].

توفي سنة سبع وأربعين ومائة[3].

قال وكيع بن الجراح: «ثقة»[4].

وقال سفيان بن عيينة: «كان أصدق أهل الكوفة»[5].

وقال ابن سعد في (الطبقات): «ثقة إن شاء الله»[6].

وقال الإمام أحمد في (العلل): «ثقة»[7].

وفي موطن آخر، قال: «ما أصلح حديثه»[8].

وقال يحيى بن معين في (تاريخه) وغيره: «ثقة»[9].

وذكره البخاري في (الضعفاء الصغير) لكنه قال: «كان يذكر بالإرجاء، صدوق في الحديث»[10].

وقال أبو داود كما في (سؤالات الآجري): «ثقة»[11].

وذكره أبو زرعة الرازي في (الضعفاء) له، وقال: «مرجيء»[12].

---

(١) مصادر ترجمته الآتية.

(٢) مصادر ترجمته الآتية.

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (٨/ ٣٦٥).

(٤) لسان الميزان (٣/ ١٩٤)، وتعجيل المنفعة (١٢٩ رقم ٤٧٦).

(٥) الجرح والتعديل (٤/ ٤٣٨).

(٦) طبقات ابن سعد (٦/ ٣٥٤).

(٧) العلل (رقم ٢٨٩٨)، والجرح والتعديل (٤/ ٤٣٨).

(٨) العلل (رقم ٤٨٤٨).

(٩) التاريخ لابن معين (رقم ١٢٩٩)، وتاريخ الدارمي (رقم ٤٣١)، والجرح والتعديل (٤/ ٤٣٨).

(١٠) الضعفاء الصغير (رقم ١٧٠).

(١١) سؤالات الآجري (رقم ٦٦).

(١٢) الضعفاء، ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة (٢/ ٦٢٧ رقم ١٥٥).

وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق، ليس له عيب إلا الإرجاء»[1].

وقال العجلي: «ثقة»[2].

وحسَّن البزار إسناد حديثه، كما سبق[3].

وذكره ابن حبان في (الثقات)، وأخرج له في (صحيحه)[4].

وقال أبو الفتح الأزدي: «إذا روى عنه الثقات استقام حديثه، وإذا روى عنه الضعفاء خلطوا، ولا بأس به»[5].

وذكره ابن شاهين في (تاريخ أسماء الثقات)، ونقل أن ابن معين وثقه، وأن الإمام أحمد قال: «لا بأس به»[6].

وقال الدارقطني، في (سؤالات البرقاني): «لا بأس به»[7].

وذكره الحاكم في (معرفة علوم الحديث)، في نوع (معرفة الأئمة الثقات المشهورين الذي يتبرك بهم، ويذكرهم من الشرق إلى الغرب)[8]!

ثم أعاد ذكره في نوع (معرفة الذين لا يحتج بحديثهم في الصحيح ولم يسقطوا)[9]!!

هذا ما وجدته في الصلت بن بهران من جرح أو تعديل.

ولا شك بعد هذه الأقوال، أن الصلت بن بهرام ثقة، لا

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٤٣٨ ـ ٤٣٩).
(٢) تعجيل المنفعة (رقم ٤٧٩).
(٣) مسند البزاز الكتانية (٦٢).
(٤) الثقات لابن حبان (٦/ ٤٧١)، والإحسن (رقم ٨١).
(٥) لسان الميزان (٣/ ١٦٤)، وتعجيل المنفعة (رقم ٤٧٦).
(٦) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (رقم ٤٧٦).
(٧) سؤالات البرقاني للدارقطني، بتحقيق القشقري (رقم ٢٢٨).
(٨) معرفة علوم الحديث، للحاكم (٢٤٦).
(٩) معرفة علوم الحديث، للحاكم (٢٥٥).

يعيبه إلا الإرجاء، كما قال أبو حاتم الرازي، والإرجاء هو سبب ذكر البخاري له في (الضعفاء الصغير)، وأبو زرعة في (الضعفاء) له أيضًا، كما هو ظاهر من قوليهما فيه.

والغريب أن الصلت بن بهرام مما اتفق على الترجمة له: (التهذيب)[١]، و (اللسان)[٢]، و (تعجيل المنفعة)[٣]، مع أن شرط الكتابين الأخيرين، أن يذكرا الزوائد على (التهذيب)!

وعلى هذا فإسناد حديث محمد بن بكر البرساني عن الصلت بن بهرام، عن الحسن، قال حدثني جندب... الحديث.

إسناد هذا الحديث حسن، كما قال البزار، وقد صححه ابن حبان، بإيراده في صحيحه.

لكن للحديث علل، ذكرها الإمام البخاري وغيره!

قال البخاري في (التاريخ الكبير)، عقب رواية الصلت عن الحسن: «وقال لنا قيس[٤]: حدثنا معتمر[٥]: سمعت أبي، عن قتادة، عن الحسن عن جندب بلغه عن حذيفه، أو سمعه، عن النبي ﷺ.

وقال موسى[٦]: حدثنا حماد[٧]: أخبرنا يونس، عن الحسن، عن جندب، عن حذيفة.. قوله بهذا.

---

(١) التهذيب (٤/ ٤٣٢ - ٤٣٣).
(٢) اللسان (٣/ ١٩٤).
(٣) تعجيل المنفعة (رقم ٤٧٦).
(٤) قيس بن حفص التميمي الدارمي، أبو محمد البصري، (ت٢٢٧هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٥٥٦٩): «ثقة له أفراد».
(٥) معتمر هو ابن سليمان بن طرخان التيمي، تقدم هو وأبوه.
(٦) هو موسى بن إسماعيل المنقري، تقدم، وهو من شيوخ البخاري.
انظر المعجم المشتمل لابن عساكر (رقم ١٠٦٣).
(٧) هو ابن سلمة.

وقال ابن أبي الأسود[1]: وحدثنا ابن عُليّة، عن يونس.. بهذا»[2].

وفي (أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني) لابن طاهر المقدسي، في مسند حذيفة، فصل: جندب عن حذيفة: «حديث أن رسول الله ﷺ ذكر أن قوما من أمته يقرؤون القرآن.. الحديث.

تفرد به معتمر عن أبيه عن الحسن، كذا رواه قيس بن حفص الدارمي عن معتمر.

ورواه أبو الأشعث أحمد بن المقدام عنه، ولم يذكر بين الحسن وحذيفة فيه جندبًا.

ورواه عمرو بن عاصم مثل رواية قيس»[3].

كذا جاء إسناد الحديث في نسختين خطيتين لـ (أطراف الغرائب والأفراد)[4]، بحذف قتادة بين سليمان التيمي والحسن، من رواية قيس بن حفص عن المعتمر.

وهذا يخالف إسناد البخاري! الذي أسند الحديث عن شيخه قيس بن حفص، عن المعتمر عن أبيه، عن قتادة، عن الحسن... الحديث.

وكُلاًّ من سليمان التيمي، وقتادة، من تلامذة الحسن البصري.

---

(١) عبد الله بن محمد بن أبي الأسود، تقدم، وهو من شيوخ البخاري. انظر المعجم المشتمل، لابن عساكر (رقم ٤٩٧).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٣٠١).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد، لابن طاهر، نسخة دار الكتب المصرية (١٢٦/ أ)، ونسخة القرويين (٧٧/ ب).

(٤) المصدر السابق.

وسليمان التيمي مع ذلك، معروف الرواية عن قتادة أيضًا[1].

ولم أجد لهذه الطرق إلا هذين المصدرين.

فالله أعلم بصوابها!!

لكن وجود قتادة، أو عدم وجوده، لا يؤثر في الحكم على الحديث! لما تقدم من صحة سماع سليمان التيمي من كليهما: قتادة، والحسن.

والمهم هو تحقيق الراجح في اختلاف الأسانيد، من قِبَلِ الحسن!

فأمّا رواية المعتمر، عن أبيه:

فذكر الدارقطني أن قيس بن حفص وعمرو بن عاصم، روياه عن المعتمر، عن أبيه، عن الحسن، عن جندب، عن حذيفة.

وذكر أن أحمد بن المقدام خالفهما، فرواه عن المعتمر، عن أبيه عن الحسن، عن حذيفة، بحذف جندب.

ولا شك أن ما اتفق عليه ثقتان عن المعتمر، أصح مما تفرد به واحد.

هذا بالنسبة للخلاف الذي ذكره الدارقطني.

أما بالنسبة للاختلاف الذي ذكره البخاري:

فهو ـ أولاً ـ: ـ ذكر أن رواية قيس بن حفص، عن المعتمر، عن أبيه، عن قتادة، عن الحسن، عن جندب بلغه عن حذيفة، أو سمعه. فهذا شك لم يعرج على ذكره الدارقطني!

فإما أن الحديث وقع للدارقطني من طريق قيس بن حفص، من غير ذلك الشك.

---

(١) التهذيب (٤/٢٠١).

وإما أن الدارقطني أغفل الشك، لأن الجزم برواية جندبٍ للحديث عن حذيفة، من الطرق الأخرى، يقضي على شك رواية قيس بن حفص.

وعلى كل حال، فالحديث معروف لحذيفة بن اليمان رضي الله عنه، من غير ما وجه، كما سبق. فالشك في عزو الحديث إليه من وجه واحد، لن يُشكّك فيما ثبت من وجوه. خاصة بعد رجوع صاحب الشك عن شكه، أو احتمال رجوعه، كما أنِفَ ذِكرُهُ!

أما حديث يونس بن عبيد، عن الحسن، عن جندب، عن حذيفة ـ موقوفًا، الذي أخرجه البخاري، من طريقين عن يونس؛ فمما لا يؤثر في المراد من هذا الحديث في هذا البحث، من إثبات سماع الحسن من جندب رضي الله عنه.

ثم إن يونس بوقفه لهذا الحديث، خالف ثقتين رفعاه، هما: الصلت بن بهرام، و (سليمان التيمي أو قتادة).

وإن اختُلف في حديث (سليمان التيمي، أو قتادة)، بذكر جندب أو حذفه، بعد أن كان بروايتيه مرفوعًا.

فالأصوب في الحديث أنه مرفوع.

وهذا هو مقتضى تصحيح ابن حبان للحديث.

فالحديث صحيح، بمجموع طرقه.

الحديث الرابع:

قال أبو القاسم البغوي في (معجم الصحابة): «حدثنا شيبان بن فروخ: حدثنا أبو الأشهب[1]: حدثنا الحسن، قال: قال لنا جندب بن عبد الله، في هذا المسجد: ألا إن [استطعتم أن لا يحول][2] بين أحدكم وبين أبواب الجنة، بعد ما يراها ـ ثم قال بيده: ملء كف من دمٍ حرامٍ مسلمٍ يهريقه»[3].

شيبان بن فَرّوخ أبي شيبة الحَبَطي، الأبُلي، أبو محمد (ت٢٣٦ ـ أو ـ ٢٣٥هـ) وله بضع وتسعون سنة.

قال عنه الحافظ: «صدوق يهم، ورُمي بالقدر، قال أبو حاتم: اضطر الناس إليه أخيرًا»[4].

بينما قال عنه الذهبي، في (الميزان): «أحد الثقات، وكان صاحب حديث ومعرفة وعلو إسناد»[5].

وقال عنه في (سير أعلام النبلاء): «المحدث الحافظ ـ ثم قال ـ وما علمت به بأسًا، ولا استنكروا شيئًا من أمره، ولكنه ليس في الذروة»[6].

أمّا عبارة أبي حاتم التي احتج بها الحافظ ـ فيما يظهر ـ على أنها عبارة غض من شيبان بن فروخ، وهي قولة أبي حاتم: «اضطر الناس إليه بأخرة»، فقد فهمها الذهبي على الوجه، عندما

---

(١) هو جعفر بن حيان، تقدم أنه ثقة، وتنبه إلى تصريحه بالسماع!

(٢) بياض في الأصل، في آثار كلمات، لعلها مقدار كلمات. فأكملت الحديث في رواياته الأخرى، التي سبق بعضها (٩٤١ ـ ٩٤٣) ويأتي بإذن قريباً غيرها.

(٣) معجم الصحابة، للبغوي (٧٩).

(٤) التقريب (رقم ٢٨٣٤).

(٥) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٨٥).

(٦) سير أعلام النبلاء (١١/١٠١).

عَقَّبها في (سير أعلام النبلاء) بقوله: «يعني أنه تفرد بالأسانيد العالية»[1].

وذلك لطول عمره، فقد عاش فوق التسعين، كم سبق.

وترجمته في (التهذيب)، تذكر:

أن الإمام أحمد، قال عنه: «ثقة»[2].

وكذا مسلمة بن القاسم[3].

وأن عبد الباقي بن قانع قال عنه: «صالح»[4].

وأن أبا زرعة الرازي، والساجي، قالا عنه: «صدوق»[5].

وقال عبدان ـ عبد الله بن أحمد بن موسى ـ الأهوازي (ت٣٠٦هـ): «كان شيبان أثبت عندهم من هُدْبَة»[6].

هذا ما جاء في (التهذيب).

ومما فاته:

أن يحيى بن معين، في (تاريخ هاشم بن مرثد)، قال عنه: «خير منه ـ يعني سويد بن سعيد الحدثاني ـ وأوثق»[7].

وأن أبا داود قال عنه، كما في سؤالات الآخري: «صدوق، ابن عائشة أثبت منه»[8].

وقال أيضًا وسئل عن هدبة بن خالد وشيبان؟ فقال: «هدبة أعلى عندنا»[9].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٠٢).
(٢) التهذيب (٤/ ٣٧٥).
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.
(٥) الجرح والتعديل (٤/ ٣٥٧)، والمصدر السابق.
(٦) التهذيب (٤/ ٣٧٥).
(٧) تاريخ هاشم بن مرثد عن يحيى بن معين (رقم٨).
(٨) الجامع في الجرح والتعديل (١/ ٣٨٤ رقم ١٨٤٠).
(٩) المصدر السابق.

وهذا يخالف ما سبق عن عبدان الأهوازي، فيما ينقله عن أهل الحديث، من أن شيبان أعلى من هدبة!

وفي (سؤالات البرذعي) أن أبا زرعة الرازي، قال عنه: «يهم كثيرًا»[1].

والكثرة أمر نسبي، فقد يكون المقصود: وهمهُ بالنسبة للثقات كثيرا! وخطؤه بين الأثبات ظاهرا!! من دون أن يخرجه وهْمُه عن مُسمّىٰ الثقة، ومن غير أن يزيحه خطؤه من بين الأثبات!

كما قال الإمام أحمد عن أمير المؤمنين في الحديث، وإمام الجرح والتعديل في زمانه: شعبة بن الحجاج، قال عنه: «ما أكثر ما يخطيء شعبة في أسامي الرجال»[2]!!!

ومثله الخطيب البغدادي. في قوله عن شعبة أيضًا: «كان شعبة يخطيء في الأسماء كثيرًا»[3]!!!

فلا شك أن الميزان الذي أطلق به الإمام أحمد والخطيب على شعبة كثرة الخطأ في الأسماء، هو ميزان يقاس به القطان وابن مهدي، ونحوهما، من أواحد الدهور، وأفراد العصور!!

فليُتنَبَّه إلى اختلاف معايير ألفاظ الجرح والتعديل، وتباين موازين النقد!

أما شيبان بن فروخ، فمع كونه (يهم كثيرًا) عند أبي زرعة، فقد قال عنه أيضًا، كما سبق: «صدوق».

---

(١) سؤالات البرذعي، ضمن كتاب أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة (٢/ ٥١١).

(٢) مسائل ابن هانيء (رقم ٢٣٧٤).

(٣) الموضح لأوهام الجمع والتفريق (٢/ ١٥٣).

وقد ذكر ابن حبان شيبان بن فروخ في (الثقاتِ)[1]، وأكثر له في (صحيحه)[2]، وفيه بعض أفراده[3].

بل هو من شيوخ مسلم في (صحيحه)[4]!

وقال عنه السمعاني في (الأنساب): «من ثقات أهل الأُبُلّة»[5].

وشيبان هو الذي يُرْوى أن أبا خليفة الفضل بن الحباب قال فيه:

«شيبانُ والكبشُ حدّثاني شيخان بالله عالمان

قالا إذا كنتَ فاطميًا فاصْبِرْ على نكبة الزمان»[6]

فالذي أراه في شيبان بن فروخ، بعد هذا العرض، أنه ممن يتردد حديثهم بين الصحة والحُسن، وهو إلى الصحة أقرب، إلا إذا زاد في الإغراب أو المخالفة!

ويكفي أن الإمام مسلمًا ارتضاه في صحيحه!!

فهذا إسناد صحيح، فيه تصريح الحسن بالسماع من جندب بن عبد الله رضي الله عنه.

وقد توبع أبو الأشهب على هذا الحديث، وقد سبقت روايتان منها في سياق طرق الحديث الثاني.

---

(١) الثقات، لابن حبان (٨/ ٣١٥).
(٢) انظر فهارس الإحسان (١٨/ ١٥٥).
(٣) الإحسان (رقم ٦١٨٣).
(٤) المعجم المشتمل (رقم ٤٢٥).
(٥) الأنساب للسمعاني (١/ ٩٩)، والأبلّه بلدة بجانب البصرة على نهر دجلة. انظر معجم البلدان (١/ ٧٦ ـ ٧٨).
(٦) الإرشاد للخليلي (٢/ ٥١٥)، و (الكبش) الذي ورد ذكره في البيت، هو أبو الوليد الطيالسي، كما بيّنه أبو خليفة نفسه، على ما تجده في المصدر.

فالطريق الأولى: من رواية إسماعيل بن مسلم عن الحسن[1].

الثانية: من رواية عبد الله بن محمد بن يزيد التميمي عن الحسن[2].

وقد بينا ضعف الروايتين، لكن ذكرنا صلاحيتهما للمتابعة!

وفي كلا الروايتين جاء تصريح الحسن بالسماع من جندب رضي الله عنه.

وللحديث متابع ثالث، تابع أبا الأشهب جعفر بن حيان، لكن من غير ذلك سماع الحسن من جندب رضي الله عنه.

ألا وهو قتادة، يرويه عن الحسن، عن جندب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من استطاع منكم أن لا يحول بينه وبين الجنة كفٌّ من دم يهريقه، كأنما يذبح دجاجة، كلما يعرض لباب من أبواب الجنة حال بينه وبينه.

ومن استطاع منكم أن لا يجعل في بطنه إلا طيبًا، فإن أول ما يُنْتِنُ من الإنسان بطنُه».

كذا أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)[3] و (الأوسط)[4] و (الأوائل)[5] له، والبيهقي في (شعب الإيمان)[6]؛ وابن النجّار في (ذيل تاريخ بغداد)[7]؛ من طريق: أبي عوانة، عن قتادة، عن الحسن، عن جندب، عن النبي ﷺ مرفوعًا.

---

(١) انظر ما تقدم (٩٤١).
(٢) انظر ما تقدم (٩٤٢).
(٣) المعجم الكبير للطبراني (رقم ١٦٦٢).
(٤) الأوسط للطبراني (٢/٢٣٧/أ ـ ب).
(٥) الأوائل للطبراني (رقم ٢٢)، وسقط من إسناده ذكر قتادة!
(٦) شعب الإيمان (رقم ٥٣٥٠، ٥٧٥٤).
(٧) ذيل تاريخ بغداد لابن النجار (١/ ١٢٥ ـ ١٢٦).

وكذا جاء الحديث مرفوعًا، في الروايتين المشار إليهما آنفًا: رواية إسماعيل بن مسلم، ورواية عبد الله بن محمد بن يزيد التميمي.

أمّا رواية أبي الأشهب عن الحسن، فموقوفة على جندب، كما سبق.

وكنت قد رجّحتُ الرفع، بناءً على رواية قتادة ومن تابعه. ثم وقفت على أن البيهقي في (شعب الإيمان) تعقّب رواية أبي عوانة عن قتادة بقوله: «كذلك رواه مرفوعًا، والصحيح الوقف»[1]!

ثم طُبع مؤخّرًا جزءٌ فيه (مجلسان من إملاء النسائي)، وهما مجلسان اشتهرا براويهما عن النسائي، وهو الأبيض الفِهْري[2].

قال النسائي فيه: «أخبرنا عُبيد الله بن سعيد: حدثنا معاذ بن هشام: حدثني أبي، عن قتادة، عن الحسن، أن جندب البجلي قال: إن استطعتَ، فلا يحولنّ بينك وبين الجنة مِلءُ كَفٍّ مِنْ دَم تُهْرِيقُهُ، كأنك تذبح دَجَاجة؛ فكُلّما تَعَرّضتَ لبابٍ من أبواب الجنةَ حَالَ بينك وبينه. ومن استطاع منكم، فلا يُدْخِلَنّ بَطْنَهُ إلا طيّبًا، فإن أوّلَ ما يُنْتِنُ من الإنسان بَطْنُهُ»[3].

قلت: فهذا الإسناد أقل ما فيه أنه يُشكّك في ثبوت الرفع من حديث قتادة! حيث إن هشام الدستوائي من الطبقة العليا من أصحاب قتادة، وأمّا أبو عوانة فقال عنه علي بن المديني: «كان في قتادة ضعيفًا»[4].

---

(١) شعب الإيمان (٣٤٧/٤ رقم ٥٣٥٠).
(٢) انظر مشيخة الرازي (١٤٩).
(٣) مجلسان من إملاء النسائي (رقم ٣).
(٤) تهذيب التهذيب (١١٩/١١).

ولترجيح الوقف على الرفع وجوه أخرى، سأبيّنها في كتابٍ مستقل عن خُطبةِ جندب البجلي التي ألقاها في أهل البصرة، إن شاء الله تعالى.

وقد ذكر ما يكفي لذلك الشيخُ الفاضل أبو إسحاق الحويني في تخريجه لجزء النسائي، السابق ذكره.

الحديث الخامس:

قال الطبراني في (المعجم الأوسط): «حدثنا محمد بن أحمد الرقام: حدثنا نصر بن علي: أخبرني أبي: حدثنا الصلت، عن الحسن، قال: سمعت جندبًا يحدّث عن رسول الله ﷺ، قال: «كيف أنتم بأقوام يدخل قادتهم الجنة، ويدخل أتباعهم النار! قالوا: يا رسول الله، وإن عملوا مثل أعمالهم؟ فقال: وإن عملوا مثل أعمالهم. قالوا: وأنى يكون ذلك يا رسول الله؟! قال: يدخل قادتهم الجنة بما سبق لهم، ويدخل الأتباع النار بما أحدثوا»[1].

محمد بن أحمد بن حفص أبو حفص التُسْتري الرَّقام.

ترجم له السمعاني أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت٥٦٢هـ)، في كتاب (الأنساب)، ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلاً[2].

لكنه من شيوخ ابن حبان في (صحيحه)[3]، وهذا توثيق متين، كما سبق تقريره[4].

نصر بن علي بن نصر الجهضمي، تقدم أنه ثقة.

وأبو علي بن نصر بن علي بن صُهبان الجهضمي، البصري، (ت١٨٧هـ).

قال عنه الحافظ: «ثقة»[5].

أمّا (الصلت) المهمل في الإسناد، فعيّنه الطبراني، حيث قال عقب الحديث: «لم يرو هذا الحديث عن الحسن إلا الصلت بن مهران، تفرَّد به علي بن نصر»[6].

---

(١) المعجم الأوسط، للطبراني (٢/ ١٥٠/ب - ١٥١/أ).
(٢) الأنساب، للسمعاني (٦/ ١٥٤).
(٣) الإحسان (رقم ٣٨٣٠، ٦٦٣٠).
(٤) انظر ما تقدم (حاشية ٢٩٣ - ٢٩٤).
(٥) التقريب (رقم ٤٨٠٧).
(٦) معجم الطبراني الأوسط (٢/ ١٥١/أ).

وقد تقدمت ترجمة الصلت بن مهران هذا، وأنه ثقة، بتوثيق ابن شاهين له.

لكن الهيثمي في (مجمع الزوائد) خالف الطبراني في تعيين (الصلت) هذا، فقال عقب ذكره الحديث: «رواه الطبراني في (الأوسط)، وفيه الصلت بن دينار، وهو متروك»[1].

ويؤيد تعيين الهيثمي، أن كُلًّا من ابن عساكر والمزي ذكر في ترجمة الصلت بن دينار أن من شيوخه: الحسن البصري، ومن الرواة عنه: علي بن نصر[2].

ويؤيد تعيين الهيثمي، ويُضْعِفُ تعيين الطبراني، مع كون الطبراني هو مخرِّج الحديث!: أنّ الصلت بن مهران إنما ذكره من ذكره في الرواة عن الحسن، اعتمادًا على من اعتبر (الصلت) المهمل في رواية محمد بن بكر البرساني عنه ـ كما بيناه سابقًا في حديث مضى ذكره ـ اعتبره الصلت بن مهران، وقلده غيره. وقد أوضحنا ـ في موضعه ـ أن هذا التعيين خطأ من قائله، وممّن تابعه!

فالصلت بن مهران لم يرو عن الحسن البصري، كما مضى بيانه. فاعتماد الطبراني على هذا ـ إن كان اعتمد عليه ـ غير سديد، وإن كان اعتماده على غيره، فلم يُبَيِّنْ لنا دَليلَهُ!

أمّا الهيثمي، فمخالفتُهُ لِمُخرِّجِ الحديث، وهو يَرَى كلامَهُ، مع ما تَأَيَّدَ به كلامُ الهيثمي أيضًا: بترجمة الصلت بن دينار، وذِكْرِ شيوخه والرواة عنه ـ فقد أبان عن قوة قوله، وعن اعتداده به، وإن خالف قول الطبراني مخرِّج الحديث!!

---

(١) مجمع الزوائد (٧/ ٢٣٣).

(٢) تاريخ دمشق ـ خط ـ (٨/ ٣٦٥)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٢٢١ ـ ٢٢).

والصلت بن دينار الأزدي الهنائي، البصري، أبو شعيب المجنون، مشهور بكنيته.

قال عنه الحافظ: «متروك ناصبي»[1].

ويتقوى كلام الهيثمي برواية أخرى للحديث:

قال أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي (ت٣٣٣هـ)، في كتابه (المحن): «حدثني يحيى بن محمد بن يحيى بن سلام[2] عن أبيه[3] عن جده[4] عن الصلت بن زياد،

---

(١) التقريب (رقم ٢٩٤٧).

(٢) يحيى بن محمد بن يحيى بن سلام التيمي مولاهم، ولد سنة (١٨٨هـ)، وتوفي سنة (٢٨٠هـ).
قال أبو العرب التميمي عن شيخه هذا: «كان ثقة صدوقاً، لا يقول عن جده إلا الحق».
وقال: «كان صالحاً ثقة، وصحبته سنين طويلة، ما رأيته قط ضحك، ولا غضب إلا مرّة واحدة».
طبقات علماء إفريقية وتونس، لأبي العرب (١١٣).

(٣) محمد بن يحيى بن سلام، أبو يحيى، (ت٢٦٢هـ)، وهو ابن اثنتين وثمانين سنة.
قال أبو العرب التميمي في طبقات علماء أفريقية (١١٣): «ثقة نبيل».

(٤) يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة البصري، مولى تيم ربيعة، نزيل مصر، (ت٢٠٠هـ).
قال أبو زرعة: «لا بأس، ربما وهم».
وقال أبو حاتم: «صدوق».
وقال الطحاوي، بعد أن ضعف حديثاً له: «الضعف يحيى بن سلام عندهم، وابن أبي ليلى، وفساد حفظهما. مع أني لا أحب أن أطعن على أحد من العلماء، ولكن ذكرت ما تقول أهل الرواية في ذلك».
بينما يقول أبوالعرب، في ترجمة طويلة مفيدة ليحيى بن سلام: «كان ثقة ثبتاً، وله مصنفات كثيرة في فنون العلم، وكان من الحفّاظ، ورمي بالإرجاء».
ثم بيّن أبو العرب براءته من الإرجاء أيضاً.
وذكر له ابن عدي في (الكامل) بعض ما أنكره عليه، ثم قال: «أنكر ما رأيت له، هذه الأحاديث التي ذكرتها، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه».

عن الحسن عن حذيفة، كان يقول: كيف أنتم بقادة تنجو، وتهلك أتباعها. تنجو القادة بما سبق لها، وتهلك الأتباع بما أحدثوا»[1].

وإسناده حسن حتى يبلغ الصلت.

وكذا جاء في المطبوع (الصلت بن زياد)، وأحسبه محرَّفًا عن ابن دينار!!

ففي الصفحة المقابلة للصفحة التي نقلت منها الحديث، في كتاب (المحن) لأبي العرب، يقول أبو العرب: «حدثنا يحيى، عن أبيه، عن جده، عن الصلت بن دينار، عن عقبة بن صهبان...»[2] وذكر أثرًا.

وهذا صنو حديثنا إسنادًا إلى الصلت.

لذلك أكاد أجزم أن (الصلت بن زياد) محرَّف عن (الصلت بن دينار).

= وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: «ربما أخطأ».
وقال الدارقطني: «ضعيف».
وقال أخرى: «ليس بالقوي».
قلت: أَجَلُّ من تكلم فيه: الرّازيان، وأبو العرب بلديُّه.
وأنكر ما أنكره عليه ابن عدي - حديثٌ له عن سعيد بن أبي عروبة، وسعيد اختلط، فلعله سمعه منه بعد اختلاطه!
وأرى العدل فيه، استنباطاً من أقوال العلماء فيه: أنه حسن الحديث، مالم يخالفه أقوى منه، كغيره من الرواة المقبولين!
انظر الجرح والتعديل (٩/ ١٥٥)، وسؤالات البرذعي لأبي زرعة (٣٣٩)، وشرح معاني الآثار للطحاوي (٢/ ٢٤٦)، وطبقات علماء إفريقية وتونس لأبي العرب (١١١ - ١١٤)، والكامل لابن عدي (٧/ ٢٥٣ - ٢٥٤)، والثقات لابن حبان (٩/ ٢٦١)، وسنن الدارقطني (١/ ٣٢٧) (٢/ ١٨٦)، ورياض النقوس في طبقات علماء القيروان لأبي بكر المالكي (١/ ١٨٨ - ١٩٢)، ولسان الميزان (٦/ ٢٥٩ - ٢٦١).

(١) المحن لأبي العرب التميمي (٩٥).
(٢) المحن لأبي العرب التميمي (٩٤).

وهذا هو الإسناد الذي سبق أن قلت: إنه يُقوّي قول الهيثمي، في أن الصلت إنما هو ابن دينار.

ولولا أن الاسم جاء محرَّفًا في كتاب (المحن)، فيما أزعم، لكان هذا الإسناد قاطعًا بصحة ما قاله الهيثمي. لكنّ التحريفَ حال بيني وبين الجزم، ولم يَكُنْ لِيَحُولَ بيني وبين الترجيح به!!

إذًا فالأرجح الأقوى: أن الصلت إنما هو ابن دينار، وهو كما قال الهيثمي، وابن حجر: متروك!

فالحديث لا يصح إلى الحسن بالتصريح بالسماع، ولا يقوى للاستدلال به، ولا الاستشهاد على سماع الحسن من جندب رضي الله عنه.

غير أنَّ الحديث يصح إلى الحسن من وجوه أخرى، من غير أن يصرِّح فيها الحسن بالسماع.

لكن اختلف في رفعه ووقفه!:

قال البزار في (مسنده): «أخبرنا يحيى بن حبيب بن عربي[1] قال أخبرنا المعتمر بن سليمان، قال: أخبرنا أبي، عن الحسن، عن جندب، عن حذيفة ـ رضي الله عنهما ـ قال: ليدخلن أميرُ فتنةٍ الجنةَ، وليدخلن تبعه إلى النار»[2].

وهذا إسناد صحيح.

وقال أبو نعيم في (حلية الأولياء): «حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد[3]

---

(١) يحيى بن حبيب بن عربي البصري، (ت٢٤٨هـ وقيل بعدها).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٧٥٢٦): «ثقة».

(٢) مسند البزار ـ خط ـ (الكتانية) (٦٠).
وانظر كشف الاستار (رقم ٣٢٧٨).

(٣) محمد بن أحمد بن الحسين بن القاسم، أبو أحمد الغِطْريفي، (ت٣٧٧هـ). قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٥٤): «الإمام الحافظ المجود الرّحال، مسند وقته».

حدثنا عبد الله[1] حدثنا إسحاق[2] أخبرنا معتمر بن سليمان قال: سمعت أبي يحدث عن الحسن، عن جندب بن عبد الله بن سفيان، عن حذيفة، قال: إني لأعرف قائد قوم في الجنة، وأتباعه في النار. قال: فقلنا: وهل هذا إلا كبعض ما تحدثوننا؟! فقال: وما يدريك ما سبق له»[3].

وهذا إسناد صحيح أيضًا.

أما الحديث المرفوع: فقال البزار في (مسنده): «حدثنا إبراهيم بن المستمر العروقي[4] قال: أخبرنا عمر بن حبيب، قال: أخبرنا سليمان التيمي، عن الحسن، عن جندب، عن حذيفة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ليدخلن أمير فتنة الجنة وليدخلن تبعه النار»[5].

وإسناده ضعيف.

فعمر بن حبيب بن محمد العدوي، القاضي، البصري، (ت٢٠٦ ـ أو ـ ٢٠٧هـ) ـ قال عنه الحافظ: «ضعيف»[6].

وقد تعقب البزار طريقي الحديث، مرفوعه وموقوفه، بقوله: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ، إلا من رواية

---

(١) هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن شيرويه القرشي المطلبي، أبو محمد النيسابوري، (ت٣٠٥هـ).
قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/١٦٦): «الإمام الحافظ الفقيه».

(٢) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد، ابن راهويه، المروزي، (ت٢٣٨هـ)، وله اثنتان وسبعون.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٣٣٢): «ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغيير قبل موته بيسير».

(٣) حلية الأولياء (١/ ٢٧٥).

(٤) إبراهيم بن المستمر العروقي، الناجي، البصري.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٢٥١): «صدوق يغرب».

(٥) مسند البزار ـ خط ـ (الكتانية) (٦٠)، وكشف الأستار (رقم ٣٢٧٧).

(٦) التقريب (رقم ٤٨٧٤).

حذيفة عنه، بهذا الكلام. وعمر بن حبيب العدوي، الذي أسند هذا الحديث، لم يكن حافظًا، وقد احتمل حديثه. وكان التيمي رَجُل متون، فيمكن أن يكون رفعه مرَّة، ومرَّة لم يرفعه»[١].

وعلَّق الحافظ ابن حجر على كلام البزار في (مختصر زوائد مسند البزار) بقوله: «الموقوف على شرط الصحيح، ومثله لا يقال بالرأي، فحكمه الرفع»[٢].

قلت: ولا شك أن الموقوف أقوم إسنادًا، لكن والأمر كما قال الحافظ: من أنه لا يقال بالرأي، فلا بد أن يكون متلقى عن النبي ﷺ. وبعد ورود ما يُعْتَبَرُ به مرفوعًا، قوي القول بالرفع.

والحديث يُرْوى من وجه آخر عن الحسن، عن حذيفة رضي الله عنه ـ موقوفًا، ومن غير ذكر جندب رضي الله عنه، بين الحسن وحذيفة.

أخرجه أبو العرب التميمي في كتاب (المحن)، قال: «حدثنا يحيى بن محمد بن يحيى بن سلام، عن أبيه، عن جده، عن أبي أمية، عن الحسن، عن حذيفة، كان يقول: كيف أنتم بقادة تنجو، وتهلك أتباعها»[٣].

لكنه إسناد ضعيف، لحال أبي أمية:

وهو عبد الكريم بن أبي المخارق، المعلم البصري، نزيل مكة، (ت١٢٦هـ)، قال عنه الحافظ: «ضعيف»[٤].

ويروى الحديث من غير طريق الحسن، مرفوعًا أيضًا!

قال أحمد بن منيع في (مسنده): «حدثنا منصور بن عمَّار:

---

(١) مسند البزار ـ خط ـ (الكتانية) (٦٠).
(٢) مختصر زوائد مسند البزار (٢/ ١٧٠ رقم ١٦٣٣).
(٣) المحن لأبي العرب (٩٥).
(٤) التقريب (رقم ٤١٥٦).

حدثنا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب[1] عن أبي الخير[2] عن حذيفة، عن النبي ﷺ قال: يكون لأصحابي من بعدي زلّة، يغفرها الله لهم، لسابقتهم معي. يعمل بها قوم [بعدهم]، يَكُبُّهُم الله في النار على مناخرهم»[3].

وأخرجه ابن عدي في (الكامل)، من طريق أحمد بن منيع، بإسناده ومتنه[4].

لكن إسناده ضعيف:

فمنصور بن عمّار بن كثير الواعظ، أبو السري السلمي، الخراساني، نزيل مصر، توفي حدود المائتين.

تُكلِّم فيه[5]، وتوسع ابن عدي في ترجمته، قال في أولها: «منكر الحديث»[6].

قال الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «ساق ابن عدي مناكير لمنصور، تقتضي بأنه واه جدًا»[7].

قلت: ابن عدي الذي قال فيه: «منكر الحديث»، والذي ساق له تلك المناكير، كما قال الذهبي ـ هو نفسه ألقى تبعة تلك المناكير على غير منصور بن عمّار!!

---

(١) يزيد بن أبي حبيب المصري، أبو رجاء، (ت١٢٨هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٧٧٠١): «ثقة فقيه وكان يرسل».
(٢) مرثد بن عبد الله اليزني، أبو الخير المصري، (٩٠).
قال الحافظ في التقريب (رقم٦٥٤٧): «ثقة فقيه».
(٣) المطالب العالية المسندة (١٣٦)، والمطبوعة (رقم ٤١٩٩).
(٤) الكامل لابن عدي (٦/ ٣٩٤).
(٥) لسان الميزان (٦/ ٩٨ ـ ١٠٠).
(٦) الكامل لابن عدي (٦/ ٣٩٣ ـ ٣٩٥).
(٧) سير أعلام النبلاء (٩/ ٩٥).

قال ابن عدي في آخر ترجمة منصور بن عمَّار: «وأحاديثه كلها يشبه بعضها بعضًا، وعن كل من يروي: ابن لهيعة وغيره، فإنه يأتي بما يشبه حديث من يروي عنهم. وابن لهيعة لين في الحديث، وغير ابن لهيعة الذي يروي عنه منصور ليس بالمشهور.

وأرجو أنه، مع مواعظه الحسنة، لا يتعمَّد الكذب، وإنكار ما يرويه لعله من جهة غيره»[1].

قلت: فالرجل ضعيف لا شك، مكين في الضعف، لكنه لم يخرج عن حيِّز الاعتبار، فيما أرى.

وعبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري، القاضي، (ت١٩٤هـ)، وقد ناف على الثمانين.

قال عنه الحافظ: «صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما»[2].

قلت: ومع ضعف هذا الإسناد، إلا أنه لاختلاف مخرجه من مخرج حديث الحسن البصري، بل وتباينهما: من إسناد بصري، إلى إسناد مصري.

هذا مع كون الإسناد المصري يمكن الاعتبار به.

فيستشهد بهذا الإسناد المصري، على تقوية الإسناد البصري، وعلى أنه محفوظ رَفْعُه.

فالحديث صحيح عن الحسن، عن جندب، عن حذيفة رضي الله عنهما.

ورفعه محفوظ!

وإن كان تصريح الحسن في هذا الحديث لم يصح، إلا أنه

(١) الكامل لابن عدي (٦/ ٣٩٥).
(٢) التقريب (رقم ٣٥٦٣).

صح بالأحاديث الأخرى أنه ثابت السماع منه، فلا شك في اتصال الحديث.

ثم إن مما سيأتي تقريره ـ إن شاء الله تعالى ـ أن سماع الحسن من جندب رضي الله عنه، إنما كان عندما خطب جندب رضي الله عنه بقُرّاء البصرة وعبّادها، ناهيًا لهم عن عقائد الخوارج، مبينًا لهم بطلان شبههم، ويروي لهم من أحاديث النبي ﷺ ما يكون رادعًا ومانعًا من مذهبهم.

وأحاديث الحسن عن جندب رضي الله عنه، ما سبق منها، وما سيأتي، كلها تعالج هذه المسألة، كما رأيته في سابقها، وما ستراه في لاحقها إن شاء الله تعالى.

وسنعود إلى زيادة توضيح هذه الملاحظة إن شاء الله تعالى[1].

وحديث الحسن عن جندب رضي الله عنه الخامس هذا، دائر في ذلك الفلك أيضًا. من بيان زيف معتقدات الخوارج، والرد على مآخذهم.. بل وتكفيرهم للصحابة رضوان الله عليهم.

وهذا شاهد معنوي قوي، لمن تفقه في هذه المسألة، يدل على صدق هذا الخبر من طريق الحسن عن جندب رضي الله عنه!! وعلى أنه سمعه منه أيضًا!!!

وإذن فيكون حديث الحسن هذا عن جندب رضي الله عنه، حديثًا صحيحًا، لكنه ليس مثبتًا سماع الحسن من جندب رضي الله عنه.

---

(١) انظر ما سيأتي (١٠٠٧ ـ ١٠١١).

الحديث السادس:

قال الدارقطني في الجزء الثالث والثمانين من كتابه (الأفراد): «حدثنا أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد (رحمه الله): حدثنا محمد بن عوف الحمصي[1]: حدثنا علي بن عيّاش الحمصي: حدثنا إسماعيل بن عيّاش[2]، عن جعفر بن الحارث (وهو أبو الأشهب)[3]: حدثني محمد بن إسحاق[4]، عن عبيد الله بن طلحة بن كريز الخزاعي[5]، قال: إنّي لعند الحسن، إذ جاءه رجل من أهل الشام، فقال: الطاعة! الطاعة! فقال الشامي: أين الطاعة؟! أين الطاعة؟! قال: إنكم قد أبيتم إلّا أن أُحدِّث، حدثني جندب بن عبد الله البجلي، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: يؤتى يوم القيامة بالقاتل والمقتول والآمر، فيقول الله عز وجل للقاتل: لِمَ قَتَلْتَهُ؟ فيقول: أمرني فلان، فيقول: تعست.

قال الحسن: فما ظنّكم به؟! تَعِس ـ والله! ـ في النار تعسةً لا يرتفع منها أبدًا»[6].

---

(١) محمد بن عوف بن سفيان الطائي، أبو جعفر الحمصي، (ت٢٧٢هـ أو ٢٧٣هـ).
قال عنه الحافظ (رقم ٦٢٠٢): «ثقة حافظ».

(٢) كُتب في الأصل: (إسماعيل بن أبي عياش)، بزيادة (أبي)، وهو خطأ.
فهو: إسماعيل بن عيّاش بن سُليم العَنْسي، أبو عتبة الحمصي، (ت١٨١هـ أو ١٨٢هـ)، وله بضع وسبعون سنة.
قال عنه الحافظ (رقم ٤٧٣): «صدوق في روايته عن أهل بلده، مُخَلِّطٌ في غيرهم».

(٣) جعفر بن الحارث، أبو الأشهب، الكوفي، نزيل واسط.
مختلفٌ فيه اختلافاً كبيراً، فقال عنه الحافظ في التقريب (رقم ٩٣٦): «صدق كثير الخطأ».
وانظر لسان الميزان (٢/١١٢ ـ ١١٣)، والتهذيب (٢/٨٨ ـ ٨٩).

(٤) هو صاحب السيرة.

(٥) انظر (١٧٣٠ ـ ١٧٣١).

(٦) الجزء الثالث والثمانون من الفوائد والأفراد للدراقطني (٩٣).

قلت: هذا إسنادٌ ضعيف، لأنه من رواية إسماعيل بن عياش عن غير أهل بلده، وللخلاف الذي في أبي الأشهب جعفر بن الحارث.

وللحديث عِلّةٌ أخرى ذكرها الدارقطني عقب الحديث، يكون الحديث بها من هذا الوجه منكرًا مردودًا!

قال الدارقطني عَقِبه: «هذا حديث غريب من حديث الحسن عن جندب البجلي، تفرّد به محمد بن إسحاق، واختُلف عنه: فرواه أبو الأشهب عنه بهذا الإسناد، وخالفه محمد بن سلمة الحراني، فرواه عن ابن إسحاق عن عَمرو بن عبيد عن الحسن.

(قال الدارقطني:) حدثنا به أبو محمد بن صاعد: حدثنا سليمان بن سيف الحراني[1]: حدثنا أبو الأصبغ عبد العزيز بن يحيى الحراني[2]: حدثنا محمد بن سلمة[3]، عن محمد بن إسحاق، عن عَمرو بن عبيد، عن الحسن، عن جندب بن عبد الله، قال: قال النبي ﷺ: يؤتى بالقاتل والمقتول يوم القيامة، فيقول للقاتل: لِمَ قَتَلْتَهُ؟ فيقول: أي رب! أمرني فلان. فيقول الله عز وجل: تَعِسْتَ، فَتُتْعِسُهُ ـ والله! ـ في النار تعسةً لا يُسْتَنْقَذُ منها أبدًا»[4].

وهذا إسنادٌ حسن إلى محمد بن إسحاق.

---

(١) سليمان بن سيف بن يحيى الطائي مولاهم، الحراني، أبو داود، (ت٢٨٢هـ).
قال عنه الحافظ (رقم ٢٥٧١): «ثقة حافظ».

(٢) عبد العزيز بن يحيى بن يوسف البكائي، أبو الأصبغ الحراني، (ت٢٣٥هـ).
قال عنه الحافظ (رقم ٤١٣٠): «صدوق ربما وهم».

(٣) محمد بن سلمة بن عبد الله الباهلي مولاهم، الحراني، (ت١٩١هـ).
قال عنه الحافظ (رقم ٥٩٢٢): «ثقة».

(٤) الجزء الثالث والثمانون من الأفراد للدارقطني (٩٣).

ولا شك أنه أولى إسنادًا إلى ابن إسحاق من سابقه، وبه ظهرت علّةُ ذاك، كما أشار إليه الدارقطني.

فعاد الحديثُ ليس فيه تصريحٌ للحسن بالسماع من جندب، ومن رواية عَمرو بن عبيد المعتزلي المتّهم عن الحسن، فيسقط الحديث بذلك ويُترك.

لكن سماع الحسن من حندب قد ثبت بالحديث الأول والثالث والرابع، والحديث الثاني مع ضعفه فهو قابلٌ للاعتبار.

وعلى كل حال ففي الأحاديث السابقة ما هو جازمٌ بسماع الحسن من جندب رضي الله عنه، قاطع بذلك، ولا يخالف في هذا أحدٌ طالع ما سبق!

وبقي للحسن عن جندب رضي الله عنه، مما ليس فيه تصريح بالسماع، مايلي:

الحديث الأول:

حديث الحسن، عن جندب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «لقي آدم موسى، فقال موسى: يا آدم، أنت الذي خلقك الله بيده، وأسجد لك ملائكته، وأسكنك جنته، ونفخ فيك من روحه؟! قال آدم: يا موسى، أنت الذي اصطفاك الله برسالاته، وآتاك التوراة، وكلمك، وقربك نجيًا؟! فأنا أقدم أم الذكر؟!!

قال النبي ﷺ: فحجَّ آدم موسى، فحجَّ آدم موسى».

وهو حديث يرويه حمَّاد بن سلمة، عن حميد الطويل، عن الحسن.

واختلف فيه على حمَّاد:

فرواه موسى بن إسماعيل أبو سلمة التبوذكي[(١)]، وحَرَميّ بن حفص العتكي[(٢)] وعبد الواحد بن غياث[(٣)] وحجاج بن المنهال[(٤)] أربعتهم: عن حمَّاد بن سلمة، عن حميد عن الحسن، عن جندب رضي الله عنه، من غير شك في ذلك.

بينما رواه عفان بن مسلم، عن حمَّاد بن سلمة، عن حميد،

---

(١) أخرجه النسائي في التفسير (رقم ٣٣٨)، والدارمي في الرد على الجهمية (رقم ٢٩١)، وأبو القاسم البغوي في الجعديات (رقم ١٠٩٨)، وأبو يعلى في مسنده (رقم ١٥٢٥)، والآجري في الشريعة (١٠٨، ٣٠١).

(٢) أخرجه أبو القاسم البغوي في الجعديات (رقم ١٠٩٨).
حَرَميّ بن حفص بن عمر العتكي، أبو علي البصري، (ت٢٠٣ ـ أو ـ ٢٠٦هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ١١٧٧): «ثقة».

(٣) أخرجه أبو يعلى في مسنده (رقم ١٥١٨).
عبد الواحد بن غياث البصري، أبو بحر الصيرفي، (ت٢٤٠هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٤٢٤٧): «صدوق».

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (رقم ١٦٦٣).

عن الحسن، عن رجل، قال حمَّاد: «أظنه جندب بن عبد الله البجلي»[1].

كذا بالظن!

ورواه هدبة بن خالد، عن حمَّاد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن، عن جندب، أو غيره[2].

كذا على الشك!

بينما رواه أحمد بن القاسم الأنماطي، عن عبد الله بن سوار، عن حمَّاد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن جندب رضي الله عنه[3].

كذا بزيادة أنس رضي الله عنه!

لكن أحمد بن القاسم الأنماطي، ترجم له الخطيب في (تاريخ بغداد)، ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلاً[4].

وظاهر أن هذا الاختلاف في الحديث، سوى الأخير، من حماد بن سلمة نفسه، ونُصَّ على ذلك في رواية عفان، المتقدم ذكرها.

ويبدو أنه شك فجزم، أو جزم ثم شك!!

والجزم دليل الوقوف على اليقين، فهو مقدم على الشك.

فهذا حديث صحيح الإسناد.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٤٦٤).

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (رقم ١٤٣)، وأبو القاسم البغوي، في الجعديات (رقم ١٠٩٧)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (رقم ١٠٣٦).

(٣) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٣٤٩).

(٤) المصدر السابق.

الحديث الثاني:

حديث الحسن، عن جندب، عن حذيفة رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه!

قالوا: وكيف يذل نفسه؟! قال: يتعرَّض من البلاء لما لا يطيق».

قال الإمام أحمد: «حدثنا عمر بن عاصم، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن جندب، عن حذيفة...»[1] - الحديث.

وأخرجه الترمذي[2] وابن ماجه[3] والبزار في (مسنده)[4] وابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)[5] وأبو بكر ابن المقريء في (معجمه)[6] والبيهقي في (شعب الإيمان) و (الآداب)[7] والقضاعي في (مسند الشهاب)[8] والبغوي في (شرح السنة)[9] والضياء في (المختارة)[10] والحافظ ابن حجر في (الأمالي المطلقة)[11].

كلهم من طريق عمر بن عاصم به.

وقال الترمذي عقبه: «حسن غريب».

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/٤٠٥).
(٢) جامع الترمذي (رقم ٢٢٥٤).
(٣) سنن ابن ماجه (رقم ٤٠١٦).
(٤) مسند البزار - خط (الكتانية) (٦٢).
(٥) الآحاد والمثاني (رقم ١٢٧١).
(٦) معجم ابن المقريء (رقم ٧٠٨).
(٧) شعب الإيمان (رقم ١٠٨٢٤)، والآداب (رقم ١١٧٥).
(٨) مسند الشهاب (رقم ٨٦٦، ٨٦٧).
(٩) شرح السنة (رقم ٣٦٠١).
(١٠) انظر تخريج أحاديث الإحياء (رقم ١٢٨).
(١١) الأمالي المطلقه لابن حجر (١٦٦).

وصححه الضياء، بإخراجه في (الأحاديث المختارة).

وقال البزار عقبه: «وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن حذيفة إلا من هذا الوجه، بهذا الإسناد. وقد رواه غير عمرو بن عاصم عن حمَّاد بن سلمة، و لا نعلم رواه عن حماد أوثق من عمر بن عاصم، وبه يعرف»[١].

قلت: كلام البزار هذا كلام موزون (بميزان قسط لا يخيس شعيرة)[٢]، ليس فيه إلا ماله مغزىً دقيقٌ، بعبارة لطيفة.

ذلك أن الحديث لم يروه راو يُحتج به من هذا الوجه، وبذاك الإسناد، إلا عمرو بن عاصم.

وقول البزار: «وبه يعرف» يعني: أن الحديثَ حديثُه، لا يرويه سواه، إلا متهم بسرقته منه.

ولذلك قال أبو حاتم في (العلل) عن هذا الحديث، من طريق عمرو بن عاصم: «هذا حديث منكر»[٣].

وقال أيضًا في موطن آخر من (العلل) عن عمرو بن عاصم: «قد زاد في الإسناد جندبًا، وليس بمحفوظ، حدثنا أبو سلمة، عن حمَّاد، وليس فيه جندبٌ»[٤].

وقبل أن نحكم على حديث عمرو بن عاصم هذا، نذكر من تابعه، ممن أشار إليهم البزار في كلامه السابق.

وهم:

---

(١) مسند البزار ـ خط ـ (الكتانية) (٦٢).

(٢) هو صدر بيت أبي طالب في مدح النبي ﷺ وعجزه:

... ... له شاهد من نفسه غير عائل

سيرة ابن هشام (١/ ٢٧٧).

(٣) العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٩٠٧).

(٤) العلل لابن أبي حاتم (رقم ٢٤٢٨).

١ ـ عمر بن موسى بن سليمان الحادي:

أخرجه ابن عدي في (الكامل)[١] وأبو الشيخ في (الأمثال)[٢] وأبو الحسين يحيى بن الحسين بن إسماعيل بن زيد الحسني الشجري، (ت٤٧٩هـ)، في (أماليه)[٣].

قال ابن عدي عقبه: «وهذا الحديث يعرف بعمرو بن عاصم عن حماد بن سلمة، سرقه منه عمر بن موسى هذا».

وعمر بن موسى بن سليمان، أبو حفص الحادي، الشامي، الكديمي، (ت٢٤٠هـ).

ذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: «ربما أخطأ»[٤].

بينما ذكره ابن عدي في (الكامل)، وقال: «ضعيف، يسرق الحديث، ويخالف في الأسانيد»[٥].

وقال أيضًا: «ولعمر بن موسى غير ما ذكرت من الأحاديث، الذي سرقه، والذي رفعه، والذي خالف في أسانيده، والضعف بيِّن في رواياته»[٦].

وقال ابن نقطة في (تكملة الإكمال): «يُعد في الضعفاء»[٧].

فعلق الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان)، على توثيق اب حبان بقوله: «وغفل ابن حبان، فذكره في الثقات»[٨].

---

(١) الكامل (٥/ ٥٤).
(٢) الأمثال لأبي الشيخ (رقم ١٥١).
(٣) أمالي الشجري (٢/ ١٥٣).
(٤) الثقات لابن حبان (٨/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦).
(٥) الكامل (٥/ ٥٤).
(٦) المصدر السابق.
(٧) تكملة الإكمال، لابن نقطة (٢/ ١٠٢ رقم ١٢٢٣).
(٨) لسان الميزان (٤/ ٣١١)، وانظره (٤/ ٣٣٤).

قلت: وكلام ابن عدي مُفسَّرٌ مفصَّلٌ مُدَلَّلٌ عليه، فهو الأولى!

٢ ـ هدبة بن خالد، من رواية محمد بن عبد السلام عنه.

قال ابن عدي في (الكامل): «حدثنا محمد، حدثنا هدبة: حدثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن جندب، عن حذيفة...»[(١)] ـ الحديث.

ثم قال ابن عدي: «وهذا أيضًا ليس عند هدبة، إنما يعرف هذا بعمرو بن عاصم، عن حماد بن سلمة.

وقد ادَّعاه عمر بن موسى الحادي عمُّ الكديمي، وهو ضعيف، فرواه عن حمَّاد، حدثناه عبدان عنه.

وأمّا الذي قال ابن عبد السلام: حدثنا هدبة، فقد أبطل!

وكان ممن يستحل [الكذب] من الوراقين، يجيء فيأخذ رواية يزيد بن هارون عن حمّاد بن سلمة، فيقرؤنها على ابن عبد السلام هذا بعلو، عن هدبة وشيبان وغيرهما، فيُقِرُّ لهم به.

وكان هذا عند البصريين، سمعت جماعة يحكون فيه»[(٢)].

وقال الحافظ في (لسان الميزان)، بعد نقل كلام ابن عدي فيه، وبعد تأييد كلامه بحديث آخر من سرقاته، قال: «وقال الحاكم عن الدارقطني: ثقة. قلت: فكأن الدارقطني ما خبره»[(٣)].

ولم أجد توثيق الدارقطني، في (سؤالات الحاكم).

وصدق الحافظ! فقد أجاد ابن عدي ترجمة شيخه هذا، وهو به عليم!!

---

(١) الكامل لابن عدي (٦/ ٣٠٥).

(٢) الكامل (٦/ ٣٠٥)، والزيادة من اللسان (٥/ ٢٥٨).

(٣) لسان الميزان (٥/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩).

٣ ـ سعيد بن سليمان النشيطي:

قال ابن الأعرابي في (معجمه): «حدثنا عباس[١] حدثنا سعيد بن سليمان النشيطي: حدثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن جندب، عن حذيفة...»[٢] ـ الحديث.

وسعيد بن سليمان بن خالد النشيطي.

قال عنه الحافظ: «ضعيف»[٣].

قلت: لعله شر من ذلك، فقد قال عنه الدارقطني، كما في (سؤالات الحاكم): «ذاهب»[٤].

وهذا من فوات (التهذيب)!

وجاء في (التهذيب):

قول أبي حاتم الرازي: «لا نرضى سعيد بن سليمان، وفيه نظر»[٥].

وقول أبي زرعة: «نسأل الله السلامة! قيل له: هو صدوق؟ فقال: نسأل الله السلامة ـ وحرَّك رأسه ـ ليس بالقوي»[٦].

وقول أبي داود: «لا أحدث عنه»[٧].

وقول الدارقطني فيه أيضًا: «تكلموا فيه»[٨].

قلت: فهذا ثالث تابع عمرو بن عاصم، ليشهد بفعله على نفسه بسرقة حديث عمر بن عاصم، الذي إنما عُرف الحديث به،

---

(١) عباس بن عبد الله بن أبي عيسى، أبو محمد التَّرْقُفي، البغدادي.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٣١٧٢): «ثقة عابد».

(٢) المعجم لابن الإعرابي (١٨٢/أ).

(٣) التقريب (رقم ٢٣٣).

(٤) سؤالات الحاكم (رقم ٣٣٣).

(٥) الجرح والتعديل (٤/ ٢٦).

(٦) المصدر السابق.

(٧) سؤالات الآجري (رقم ٤٧٤).

(٨) التهذيب (٤/ ٤٧٤).

كما قال كل من البزار وابن عدي، من أن عمرو بن عاصم تفرد بالحديث.

إذَن فلم يتابع عمرو بن عاصم على حديثه هذا مُعْتبر به، ولذلك قال البزار: «ولا نعلم رواه عن حمَّاد أوثق من عمرو بن عاصم، وبه يعرف»[1].

ثم إن عمرو بن عاصم مُخالَف في حديثه هذا، كما سبق في كلام أبي حاتم الرازي، مما حدا بأبي حاتم أن يُنْكِر حديثه هذا[2].

قال أبو حاتم: «حدثنا أبو سلمة، عن حماد، وليس فيه جندبٌ»[3].

ظاهِرُهُ: أنه يعني أن أبا حاتم روى الحديث عن شيخه موسى بن إسماعيل التبوذكي، عن حمَّاد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن حذيفة ـ مرسلاً، من غير ذكر جندب رضي الله عنه.

ويبدو أن لموسى بن إسماعيل وجهًا آخر في رواية هذا الحديث.

قال محمد بن نصر المروزي في (تعظيم قدر الصلاة): «حدثني أبو بكر أحمد بن منصور الرمادي[4] قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا جعفر بن سليمان[5] قال حدثنا المعلى بن زياد. . . ـ فذكر قصة طويلة، وكلامًا له مع الحسن،

---

(١) انظر ما تقدم (٩٩٨).

(٢) انظر ما تقدم (٩٩٨).

(٣) العلل لابن أبي حاتم (رقم ٢٤٢٨).

(٤) أحمد بن منصور بن سيَّار البغدادي الرَّمادي، أبو بكر (ت٢٦٥هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ١١٣): «ثقة حافظ، طعن فيه أبو داود لمذهبه، في الوقف».

(٥) جعفر بن سليمان الضبعي، أبو سليمان البصري، (ت١٧٨هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٩٤٢): «صدوق زاهد لكنه يتشيع».

ثم قال: ـ فحدّث الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ...»[1] ـ فذكر الحديث، مرسلا، من غير ذكر جندب، وحذيفة كليهما رضي الله عنهما.

وأخرجه أبو يعلى في (مسنده)[2] ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخ دمشق)[3] من طريق أخرى، إلى جعفر بن سليمان به.

وللحديث مرسلاً طُرُقٌ أخرى:

قال البيهقي في (شعب الإيمان: «أخبرنا أبو علي الرّوْذْباري[4] أخبرنا أبو محمد بن شوذب الواسطي بها[5] حدثنا شعيب بن أيوب[6] حدثنا أبو داود[7] عن سفيان[8] ـ أظنه عن

---

(١) تعظيم قدر الصلاة (رقم ١٠٦٤).

(٢) مسند أبي يعلى (رقم ١٤٠٧).

(٣) تاريخ دمشق ـ خط ـ (٥/ ١٩٦ ـ ١٩٧).

(٤) الحسن بن محمد بن علي بن حاتم، أبو علي، الرُّوذْباري، الطوسي، (ت٤٠٣هـ).
إمام مُسْند، جليل القدر، اعتمده البيهقي في رواية سنن أبي داود.
انظر: الأنساب للسمعاني (٦/ ١٨٧ ـ ١٨٨)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢١٩ ـ ٢٢٠)،.
والصناعة الحديثية في السنن الكبرى للبيهقي للدكتور نجم عبد الرحمن خلف (٥٩١ ـ ٥٩٢).

(٥) عبد الله بن عمر بن أحمد بن علي بن شوذب، أبو محمد، الواسطي، (ت٣٤٢هـ).
قال السمعاني في الأنساب (٨/ ١٧٢): «من أهل العلم والقرآن».
وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٦٦): «المقريء المحدث».
وقال أيضاً في العبر (٢/ ٦٤): «محدث واسط».

(٦) شعيب بن أيوب بن زُرَيق الصَّيرفيني القاضي، أصله من واسط، (٢٦١هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٢٧٩٤): «صدوق يدلس».
قلت: وقد صرَّح هنا بالسماع.

(٧) هو عمر بن سعد بن عبيد أبو داود الحفري، تقدَّم أنه ثقة عابد.

(٨) هو الثوري.

يونس، عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ: لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه...»[1] ـ الحديث.

قال البيهقي: «هكذا جاء مرسلًا».

وهذا إسناد حسن إلى الحسن البصري.

طريق أخرى:

أخرج ابن وضاح الحديث في (ما جاء في البدع)، من طريق أيوب بن خوط، عن الحسن، أن النبي ﷺ، قال: ليس للمؤمن أن يذل نفسه...»[2] ـ الحديث.

وأيوب بن خُوط البصري، أبو أمية.

قال عنه الحافظ: «متروك»[3].

طريق أخرى:

وأخرج الحديث أيضًا عبد الرزاق في (المصنف)، قال: «أخبرنا معمر، عن الحسن، وقتادة، أن النبي ﷺ، قال: لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه...»[4] ـ الحديث.

لكنَّ معمرًا لم يسمع من الحسن، ولم يدخل البصرة إلا يوم وفاة الحسن البصري، كما سبق ذكره[5].

طريق أخرى:

وقد روي هذا الحديث عن الحسن أيضًا، لكن عن أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

---

(١) شعب الإيمان للبيهقي (رقم ٩١٠٨٢١).
(٢) ما جاء في البدع لابن وضّاح (رقم ٣٠٧).
(٣) التقريب (رقم ٦١٢).
(٤) المصنف لعبد الرزاق (رقم ٢٠٧٢١).
(٥) انظر ما سبق (٤٥٣).

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في (مسنده)[1]، ومن طريقه أبو نعيم في (معرفة الصحابة)[2].

وهو من حديث الخليل بن زكريا، عن حبيب بن الشهيد، عن الحسن، عن أبي بكرة رضي الله عنه.

والخليل بن زكريا متروك، كما تقدّم في هذا البحث.

فإسناد حديثه إسناد ضعيف جدًّا!

ظاهر أن كل هذه الروايات، بما فيها رواية موسى بن إسماعيل عن جعفر بن سليمان، لا تقوى على إعلال حديث عمرو بن عاصم عن حمّاد بن سلمة، الذي هو مدار الكلام. وذلك لاختلاف مخارج تلك الروايات كلها عن رواية عمرو بن عاصم، فضلاً عن ضعف بعضها أو سقوطها.

أمّا الحديث الذي تختلف فيه الأنظار، فهو ما ذكره أبو حاتم، من رواية موسى بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن حذيفة ـ مرسلاً، من غير ذكر جندب رضي الله عنه.

ولئن لاحظ أبو حاتم هذا الاختلاف بين رواية عمرو بن عاصم وموسى بن إسماعيل، فللذي احتج بحديث عمرو بن عاصم أن يلاحظ أمرًا آخر يقوِّي ما يذهب إليه!

ألا وهو اتفاق هذا الحديث بمضمون ما كان جندب بن

(١) انظر تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (رقم ١٢٨)، وانظر أيضاً ما أرجو الله تعالى أن ييسر لي إتمامه في هذا البحث، في مبحث أبي بكرة رضي الله عنه. حيث رجحت في ذلك المبحث، أن نسبة هذا الحديث إلى أبي يعلى الموصلي في (مسنده)، كما جاء في المطالب العالية (رقم ٤٥٤٦)، وهم من الناسخ، صوابه الحارث بن أبي أسامه.

(٢) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/ ٢٢١/أ).

عبد الله رضي الله عنه قد خطب به أهلَ البصرة، من نهيهم عن الخروج على السلطان، وبيان ما في مذاهب الخوارج من بطلان.

تلك هي الخطبة التي حضرها الحسن البصري، كما سبق بيانه[1]، وسيأتي مزيد تقريره، إن شاء الله تعالى[2].

فرواية الحسن لهذا الحديث عن جندب رضي الله عنه، يشهد لصدقها ما عرفناه من مضمون خطبة جندب رضي الله عنه، التي خطب بها أهل البصرة.

وتفرُّد عمرو بن عاصم ـ وهو الصدوق ـ بالحديث، بل ومخالفة راوٍ له، لا أراها مسقطة الاحتجاج بخبره!

إذ من المستبعد تمامًا أن يتفق وَهْمٌ عفويٌّ من عمرو بن عاصم، يزعمه أبو حاتم، فيجعل هذا الوهمُ العفويُّ حديثَ الحسن هذا عن جندب رضي الله عنه خاصة، دون باقي الصحابة. ليوافق بعد ذلك ـ وبالمصادفة! ـ ما عرفناه من مضمون الأحاديث التي سمعها الحسن من جندب رضي الله عنه فعلًا، في خطبة جندب لمذكورة!!

من المستبعد وقوع مثل هذه المصادفة! من أن يختار الوهمُ العفوي، من بين احتمالات كثيرة جدًا، احتمالاً يؤيده الفقهُ الدقيقُ في مرويات الحسن عن جندب رضي الله عنه.

ليس الذي يفعل ذلك بوهم، قطعًا، بل هو الصواب عينه!!!

ولذلك حسَّن الترمذي الحديث، وصححه الضياء.

وهو كما قال الترمذي، فيما يظهر لي.

---

(١) انظر ما سبق (٩٤١ ـ ٩٤٤).

(٢) انظر ما سيأتي (١٠٠٧ ـ ١٠١١).

والله أعلم.

وهذا هو آخر ما على شرط البحث، من أحاديث الحسن عن جندب رضي الله عنه.

وقبل طرق آخر هذا المبحث، ننظر في أحاديث الحسن السابقة كلها وعلاقتها بخطبة جندب بن عبد الله رضي الله عنه في أهل البصرة.

فقد أخرج البخاري في (صحيحه) من طريق طريف بن مجالد أبي تميمة[١] قال: «شهدت صفوان[٢] وجندبًا وأصحابه، وهو يوصيهم فقالوا: هل سمعت من رسول الله ﷺ شيئًا؟ فقال: سمعته ﷺ يقول: من سمَّع سمَّع الله به يوم القيامة، ومن شاقَّ شقق الله عليه يوم القيامة.

فقالوا: أوصنا؟ قال: إن أوّل ما ينتن من الإنسان بطنه، فمن استطاع أن لا يأكل إلا طيبًا فليفعل. ومن استطاع أن لا يحال بينه وبين الجنة بملء كفٍ من دمٍ أهراقه، فليفعل»[٣].

وأخرج مسلم في (صحيحه) من طريق صفوان بن محرز: «أن جندب بن عبدالله البجلي بعث إلى عسعس بن سلامة، زمن فتنة ابن الزبير. فقال: اجمع لي نفرًا من إخوانك، حتى أحدثهم. فبعث إليهم رسولاً، فلما اجتمعوا، جاء جندب وعليه برنس أصفر...» ـ الحديث، وذكر قصة قتل أسامة بن زيد رضي الله عنه لذلك المقاتل، الذي نطق بالشهادتين لمَّا أمكن الله منه أسامة

---

(١) طريف بن مجالد الهُجَيْمي أبو تميمة، البصري، (ت٩٧ أو نحوها).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٣٠١٤): «ثقة».

(٢) صفوان بن محرز بن زياد المازني، أو الباهلي (ت٧٤هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٢٩٤١): «ثقة عابد».

(٣) صحيح البخاري (رقم ٧١٥٢).

رضي الله عنه، ثم كيف أغلظ النبي ﷺ على أسامة القول، لفعله هذا، لحُزمه (لا إله إلا الله)[(١)]!

وفي هذا الحديث الصحيح بيان زمن إلقاء جندب رضي الله عنه لهذه الخطبة، وأنه كان في مدة خلافة عبد الله بن الزبير رضي الله عنه.

وقال الإمام أحمد في (الزهد): «حدثنا بهز بن أسد: حدثنا شعبة: حدثنا قتادة، قال: سمعت يونس بن جبير[(٢)] قال: شيَّعنا جندب بن عبد الله، فلما بلغنا حصن المكاتب. قلنا له: أوصنا؟ قال: أوصيكم: بتقوى الله، والقرآن: فإنه نور الليل المظلم، وهُدَى النهار، فاعملوا به، على ما كان من جُهْدٍ وفاقة.

وإن عرض بلاء فقدِّم مالك دون نفسك، فإن تجاوز البلاء، فقدِّم مالك ونفسك دون دينك. فإن المحروب من حُرِب دينه والمسلوب من سُلِب دينه.

وأنه لا غنى بعد النار، ولا فاقة بعد الجنة.

وأن النار لا يفك أسيرها، ولا يستغني فقيرها»[(٣)].

وأخرجه ابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)، قال: «حدثنا محمد بن المثنى: حدثنا محمد بن جعفر: حدثنا شعبة...»[(٤)] ـ به.

وإسناده صحيح.

وقد رويت روايات أخرى عدة، لموعظة جندب رضي الله عنه لأهل البصرة، من غير طريق الحسن البصري[(٥)].

---

(١) صحيح مسلم (رقم ٩٧).

(٢) يونس بن جبير الباهلي، أبو غلاب البصري، (ت بعد التسعين).
قال الحافظ في القريب (رقم ٧٩٠١): «ثقة».

(٣) الزهد لأحمد (رقم ١١٢٤).

(٤) الآحاد والمثاني (رقم ٢٣١٥).

(٥) انظر الآحادي والمثاني (رقم ٢٣١٤)، ومعجم الطبراني الكبير (رقم ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٥)، والأمثال لأبي الشيخ (رقم ٢٧٦)، وفوائد أبي=

وقد جاء في بعض تلك الروايات تفاصيل لذلك اللقاء، ومواعظ أخرى لجندب رضي الله عنه، وعظهم بها في خطبته.

والذي من أجله ذكرت هذه الروايات، وأشرت إلى بعضها، لظهور التوافق بين كثير من أحاديث الحسن عن جندب رضي الله عنه، وأحاديث آخرين عنه، صرَّحوا بحضورهم لخطبته، كما في حديثي الصحيحين السابقين.

ومن ذلك اتفاق الحديث الرابع من أحاديث سماع الحسن من جندب رضي الله عنه، بحديث صحيح البخاري من طريق أبي تميمة عن جندب رضي الله عنه.

ومن ذلك أيضًا اتفاق حديث يونس بن جبير عن جندب رضي الله عنه، الذي نقلناه آنفًا عن (الزهد) للإمام أحمد[1] برواية للحسن عن جندب رضي الله عنه، في (الزهد) للإمام أحمد أيضًا[2]، لم يسبق لي ذكرها لأنها ليست من شرط البحث.

وحتى مالم نجده مرويًا عن جندب رضي الله عنه من طريق من صرَّحوا بحضور خطبته، إلا من طريق الحسن البصري، فإن تلك الأحاديث للحسن عن جندب كلها ظاهرة في أنها تدور في موضوع واحد، وتعالج قضية معينة، وهو مجادلة مذهب الخوارج. فهي بخطبة جندب رضي الله عنه، وما علمناه عنها، شبيهة كل الشبه.

ويشهد لذلك أيضًا، أنَّ الحسن في أحاديثه عن جندب

= طاهر المخلِّص، بانتقاء ابن أبي الفوارس الأول منه ـ مجموع ٢١ ـ (١٥٨/ب ـ ١٥٩/أ)، وغيرها، منثورة، في مسند جندب بن عبد الله رضي الله عنه.

(١) انظر ما سبق (١٠٠٨).

(٢) الزهد للإمام أحمد (رقم ١١٢٣).

رضي الله عنه، التي صرَّح فيها بالسماع منه، عيَّن موضعًا واحدًا سمع منه تلك الأحاديث فيه!

فقال في الحديث الأول، والثالث، والرابع[1] التي صرَّح بسماعه فيها: «حدثني جندب بن عبد الله رضي الله عنه في هذا المسجد» ـ وأشار إلى مسجد البصرة!

ألا يدل هذا على حضور الحسن لهذه الخطبة، ودرسٍ ألقاه هذا الصحابي الجليل جندب رضي الله عنه. خاصة وأن أحاديث الحسن عن هذا الصحابي ذات وحدة موضوعية، تصلح.. بل تحسن أن تكون لدرسٍ واحد.

ثم تأتي بعد ذلك رواية التصريح بالسماع الثانية، لتصرِّح بحضور الحسن لتلك الخطبة! لكن بإسناد ضعيف صالح للاعتبار[2].

فهل من شك في ارتقاء تلك الرواية، بعد هذا، إلى حيِّز الاحتجاج، بعد أن شهد بصحة ما فيها، قرائن يقوِّي بعضها بعضًا، ومَلاحِظُ ـ مختلفةُ المناحي بعيدتُها ـ متفقةٌ على حضور الحسن لتلك الخطبة!!

إذًا: فالحسن، بهذه الدلائل،ممن سمع خطبة جندب رضي الله عنه.

لكن يخالف ذلك، ما أخرجه البيهقي في (شعب الإيمان) من طريق زياد بن أبي زياد الجصاص، عن الحسن البصري، قال: «لمَّا أحس جندب بقدوم علي رضي الله عنه، خرج راجعًا إلى المدينة، وتبعه بنو عدي...»[3] ـ وذكر خطبته.

---

(١) انظر ما سبق (٩٣٧، ٩٤١ ـ ٩٤٢، ٩٧٥).
(٢) انظر ما تقدم (٩٤١ ـ ٩٤٢).
(٣) شعب الإيمان (رقم ٥٣٤٩).

وزياد بن أبي زياد الجصاص، أبو محمد الواسطي، بصري اوصل.

قال عنه الحافظ: «ضعيف»[1].

قلت: ولعلَّه شر من ذلك، فقد وهَّاه جدًا جماعة من الأئمة: كابن معين، وابن المديني، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدراقطني، وغيرهم. وإن مشاه غيرهم، كالبزار، والعجلي، وابن حبان[2]! فمن وهّي أمره أكثر عددًا وأجل قدرًا!!

فهذه رواية شديدة الضعف منكرة، بعد أن كان راويها على الضعف الآنف بيانه، وبعد مخالفتها لما جاء في صحيح مسلم، من أن خطبة جندب رضي الله عنه كانت زمن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه!!

وبهذا يبقى حضور الحسن لخطبة جندب بن عبد الله رضي الله عنه لا دافع له ثابتًا، بل تتابعت الشواهد عليه!

قصدت بذلك كله:

زيادة إثبات سماع الحسن من جندب رضي الله عنه.

ثم إنني كنت قد لجأت إلى أن الحسن حضر خطبة جندب رضي الله عنه، عند كلامي على غير ما حديث سابق، محتجًا بذلك؛ فكان لِزَامًا عليَّ إثبات حُجّتي، حتى لا يكون اعتمادي على غير مُعْتمَد.

وبهذا ننتهي من مبحث الحسن عن جندب بن عبد الله

---

(١) التقريب (رقم ٢٠٧٧).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٥٣٢)، والتهذيب (٣/ ٣٦٨).

رضي الله عنه، إلى أن الحسن صحيح السماع من جندب رضي الله عنه، وأنه ممن فاز بحضور خطبته رضي الله عنه.

وبقي للحسن عن جندب رضي الله عنه أحاديثه التي ليست من شرط البحث، وهي في:

الفتن لنعيم بن حمّاد (رقم ٣٦٢، ٤٧٥).

مصنف ابن أبي شيبة (رقم ٣٧٨٦٨).

الورع لابن أبي الدنيا (رقم ١١٩).

الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان (رقم ٢٥٧٤).

أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر (١٢٢/أ).

جندب بن كعب الأزدي رضي الله عنه

ولم أجد أحدًا نص على سماع الحسن منه أو إرساله.

لكن الحاكم أخرج للحسن حديثه عن جندب رضي الله عنه، وصححه[1]. فهو يرى اتصاله، ويعتقد سماع الحسن له من جندب بن كعب رضي الله عنه.

لكن في وفاة جندب رضي الله عنه خلاف. وهو خلاف مؤثر في إثبات سماع الحسن منه أو نفيه.

غير أن هذا الاختلاف في سنة وفاة جندب بن كعب رضي الله عنه، مبني على اختلافٍ في تحديد شخص جندب الذي روى عنه الحسن، فهو اختلاف ضمن علم (المتفق والمفترق)[2].

ذلك أن حديث الحسن عن جندب رضي الله عنه، فيه: أنه قتل ساحرًا كان يُمَخْرِق عند الوليد بن عقبة والي الكوفة لعثمان[3].

فاختُلف في جندب قاتل الساحر: هل هو جندب بن زهير، وأنه هو جندب بن كعب نفسه؟ أم أنهما رجلان مختلفان، وأن قاتل الساحر هو جندب بن كعب دون ابن زهير؟!

---

(١) المستدرك (٤/ ٣٦٠، ٣٦١).

(٢) علم المتفق والمفترق: علم من اتفقت أسماؤهم، واختلفت أشخاصهم.

(٣) الوليد بن عقبة بن أبي معيط، أبو وهب الأموي، أخو عثمان لأمه، له صحبة قليلة، فغفر الله له، توفي في أيام معاوية.

انظر سير أعلام النبلاء (٣/ ٤١٢ ـ ٤١٦)، والتقريب (رقم ٧٤٤٢).

أمّا من جمع بين جندب بن زهير وابن كعب، فهم: علي بن المديني، فيما نقله أبو نعيم الأصبهاني عنه في (معرفة الصحابة)[1]. وأبو حاتم الرازي في (الجرح والتعديل)[2]. والزبير بن بكار الأسدي (ت٢٥٦هـ)، فيما نقله ابن عبد البر عنه في (الاستيعاب)[3].

وخطّأ ابنُ عبد البر هذا القول[4].

وقد أرّخ غير واحد من أهل العلم وفاة جندب بن زهير بسنة سبع وثلاثين، في صفين، وكان مع علي رضي الله عنه[5].

فإن كان جندب قاتل الساحر هو جندب بن زهير، فهذا يعني أن الحسن لم يسمع منه، لأنه توفي في صفين، والحسن إنما خرج إلى البصرة من المدينة ـ ليالي صفين، كما تحرر[6].

غير أنَّ قاتل الساحر إنما هو جندب بن كعب عند الأكثرين[7]، وهو غير جندب بن زهير على الصحيح.

وعلى هذا: أبو عبيد القاسم بن سلام[8] والبخاري[9] وأبو القاسم البغوي[10] وابن منده[11]

---

(١) معرف الصحابة لأبي نعيم (١/ ١٣١/ أ).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٥١١).

(٣) الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ٢٥٨ رقم ٣٤٣).

(٤) المصدر السابق.

(٥) كتاب نسب معد واليمن الكبير، لابن الكلبي (٢/ ٤٨٣)، وكتاب النسب لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٩٦)، وتاريخ الطبري (٥/ ٢٧)، وتاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (٤/ ٣٦)، والتهذيب (٢/ ١١٨).

(٦) انظر ما تقدم (٢٦٩).

(٧) هذه عبارة ابن عبد البر في الاستيعاب (١/ ٢٥٨).

(٨) النسب لأبي عبيد (٢٩٦).

(٩) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٢٢) وتهذيب الكمال (٥/ ١٤٢).

(١٠) معجم الصحابة للبغوي (٧٩).

(١١) تهذيب الكمال (٥/ ١٤٢).

وأبو نعيم الأصبهاني[1] وابن عبد البر[2].

بل ومنهم: الزبير بن بكار[3]، وهو نفسه ممن سبق ذكره فيمن جمع بين جندب بن كعب وابن زهير!!

ويؤيد هذا التفريقَ علماءُ النسب: كابن الكلبي[4] وابن حزم في (جمرة أنساب العرب)[5].

ويشهد له أيضًا: حوادث ساقها المؤرخون، جمعت بين ذكر جندب بن كعب وجندب بن زهير في قصة واحدة، على أنهما اثنان، جمعتهما حياة واحدة في ظروف معينة، وأنهما كانا من أنصار علي رضي الله عنه[6].

ولذلك مال المتأخرون إلى ترجيح التفريق: كابن عساكر[7] والذهبي[8] والحافظ بن حجر[9].

ويؤيد التفريق أيضًا: أن وفاة جندب بن كعب كانت سنة خمسين، في خلافة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه[10].

فلو كان جندب بن زهير هو جندب بن كعب، لما تباين القول في سنة الوفاة - غالبًا - هذا التباين! من سنة سبع وثلاثين، إلى سنة خمسين!!

ولم تزل المسألة تعتمد على المرجحات، أمّا القواطع

---

(١) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ١٣١/أ).
(٢) الاستيعاب (١/ ٢٥٨).
(٣) الإصابه لابن حجر (١/ ٢٦٠).
(٤) نسب معد واليمن الكبير (٢/ ٤٨٣، ٤٨٦ - ٤٨٧).
(٥) جمهرة أنساب العرب لابن حزم (٣٧٨ - ٣٧٩).
(٦) طبقات ابن سعد (١/ ٢٧٩ - ٢٧٠)، وتاريخ الطبري (٤/ ٣٢٦).
(٧) تاريخ دمشق - خط - (٤/ ٣٦).
(٨) سير أعلام النبلاء (٣/ ١٧٥ - ١٧٧)، وتجريد أسماء الصحابة (١/ ٩١).
(٩) الإصابة (١/ ٢٥٩ - ٢٦٢).
(١٠) تجريد أسماء الصحابة (١/ ٩١)، والتهذيب (١/ ١١٨ - ١١٩).

الجوازم فتتعذر هنا، لوعورة الاختلاف، وتشعبه، وتناقضه أحيانًا؛ ثم لغياب الواقع السحيق عنّا، ونقصان المصادر الأصلية، وقلة الحيلة، وضعف العلم، وإنا لله وإنا إليه راجعون!!

إذًا فجندب الذي روى عنه الحسن، هو جندب بن كعب المتوفى سنة (٥٠هـ).

فسماع الحسن منه محتمل على هذا، وقد حكم الحاكم بمقتضى هذا الاحتمال، عندما صحح حديث الحسن عنه، كما تقدم.

وحديث الحسن عنه حديث مختلف فيه على الحسن، بالرفع إلى النبي ﷺ، أو الوقف على جندب رضي الله عنه.

أما المرفوع:

فهو حديث الحسن، عن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: «حد الساحر ضربة بالسيف».

أخرجه الترمذي[١] والطبراني في (المعجم الكبير)[٢] وابن عدي في (الكامل)[٣] والرامهرمزي في (المحدث الفاصل)[٤] وابن قانع في (معجم الصحابة)[٥] والدارقطني في (سننه)[٦] والحاكم في (المستدرك)[٧] وأبو نعيم في (معرفة الصحابة)[٨] والبيهقي في (السنن الكبرى)[٩] والمزي في (تهذيب الكمال)[١٠].

---

(١) الجامع (رقم ١٤٦٠)، والعلل الكبير (رقم ٢٥٣).
(٢) المعجم الكبير (رقم ١٦٦٥).
(٣) الكامل (١/ ٢٨٥).
(٤) المحدث الفاصل (رقم ٥٩٠).
(٥) معجم الصحابة لابن قانع (٢٥/أ).
(٦) سنن الدارقطني (٣/ ١١٤).
(٧) المستدرك (٤/ ٣٦٠).
(٨) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ١٣١/أ).
(٩) السنن الكبرى للبيهقي (٨/ ١٣٦).
(١٠) تهذيب الكمال، للمزي (٥/ ١٤٧ ـ ١٤٨).

كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم المكي، عن الحسن، عن جندب رضي الله عنه ـ به مرفوعًا.

وإسماعيل بن مسلم ضعيف، كما سبق مرارًا.

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم المكي يُضَعّف في الحديث، ويُرْوى عن الحسن موقوفًا، والصحيح عن جندب موقوف»[(١)].

بينما سأل الترمذي البخاري عن هذا الحديث، في (العلل الكبير) فقال الإمام البخاري: «هو لا شيء. وإنما رواه إساعيل مسلم، وضعَّف إسماعيل مسلم جدًا»[(٢)].

وتعقّب البيهقي الحديث، في (السنن الكبرى) بالنص على ضعف إسماعيل بن مسلم[(٣)].

أمّا الحاكم، فأخرج الحديث في (المستدرك على الصحيحين)، وقال عقبه: «حديث صحيح الإسناد، وإن كان الشيخان تركا حديث إسماعيل بن مسلم، فإنه غريب صحيح»[(٤)]!!!

لكن إسماعيل بن مسلم مُتابَعٌ، إن نفعته تلك المتابعة!!

أخرج الطبراني في (المعجم الكبير)[(٥)] والحسن بن سفيان في (مسنده)[(٦)] ومن طريقه أبو نعيم في (معرفة الصحابة)[(٧)] هذا

---

(١) الجامع للترمذي (رقم ١٤٦٠).
(٢) العلل الكبير (٢/ ٦٢٤ رقم ٢٥٣).
(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٨/ ١٣٦).
(٤) المستدرك (٤/ ٣٦٠).
(٥) معجم الطبراني الكبير (رقم ١٦٦٦).
(٦) انظر جامع المسانيد لابن كثير، برقم (٥٨٤) حديث، في مركز البحوث بجامعة أم القرى ـ (٢٤٦).
(٧) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ١٣١/ أ).

الحديث ـ من طريق خالد العبد، تقدَّم أنه كذَّاب، يسرق الحديث. فلعل هذا من كذباته، وأحد سرقاته، سرقه من إسماعيل بن مسلم!

فتفرّدُ إسماعيل بن مسلم بالحديث المرفوع، لم يزل هو الصواب، كما قال الترمذي وغيره. وهو بهذا التفرد حديث ضعيف، غير قائم بالحجة، كما قال البخاري، والترمذي، والبيهقي.

لكن روى بعضهم هذا الحديث مرفوعًا، فجعله من حديث جندب بن عبد الله البجلي، لا جندب بن كعب الأزدي!!

قال ابن أبي حاتم في (تفسيره): «حدثنا أبي: حدثنا محمد بن موسى الشيباني[١]: حدثنا حماد بن خالد[٢] حدثنا [أبو] معاذ ـ أحسبه الصائغ، عن الحسن، عن جندب بن عبد الله البجلي، قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أخذتم ـ يعني الساحر ـ فاقتلوه، ثم قرأ: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ قال: لا يؤمن حيث وجد»[٣].

وأخرجه أبوالقاسم بن بشران في (أماليه)[٤]، من طريق

---

(١) محمد بن موسى بن بزيع الشيباني الجريري، أبو عبد الله البصري.
روى عنه أبو حاتم الرازي، ويعقوب بن سفيان الفسوي، الإمامان الحافظان الناقدان.
وقال عنه أبو حاتم: «شيخ».
وذكره ابن حبان في (الثقات).
انظر الجرح والتعديل (٨/ ٨٤)، والثقات لابن حبان (٩/ ٨٣)، ومقدمة تحقيق المعرفة والتاريخ للفسوي (١/ ١٠٦).

(٢) حماد بن خالد الخياط، القرشي، أبو عبد الله البصري، نزيل بغداد.
قال عنه الحافظ في التقريب (رقم ١٤٩٦): «ثقة أمي».

(٣) تفسير ابن كثير ـ سورة طه: الآية ٦٩ ـ (٤/ ٥٢٤).

(٤) الأمالي لأبي القاسم بن بشران (١/ ١٨١/أ).

محمد بن موسى بن بزيع الشيباني، عن حماد بن خالد الخياط الكوفي، عن أبي معاذ الصائغ. كذا بالجزم أنه الصائغ، وبأنه أبو معاذ لا ابن معاذ. وهذا الأخير (ابن معاذ) هو ما كنت وجدته في تفسير ابن كثير المطبوع، الذي نقلت منه إسناد ابن أبي حاتم. فاعتمدت ما في (أمالي) ابن بشران، لأنه مخطوط موثوق عليه سماعات، فهو خير من طبعة تفسير ابن كثير، إذ الطبعات طالما يدخلها الخطأ والتحريف!

وقد عزاه السيوطي في (الدر المنثور) إلى ابن مردوية أيضًا[١].

وفي إسناده أبو معاذ الصائغ هذا، ولم أستطع الجزم به، وأخشى أن يكون سليمان بن أرقم، فإن كنيته أبو معاذ، وهو معروف الرواية عن الحسن البصري[٢]. فإن كان هو سليمان بن أرقم، فإنه متروك كما سبق في هذا البحث.

وعلى كل حال، فهذا الإسناد خالف الأسانيد الصالحة الآتية، التي جعلت الحديث موقوفًا، وجعلته من حديث جندب بن كعب الأزدي. كما أنه خالف حديث إسماعيل بن مسلم، عن الحسن عن جندب بن كعب الأزدي، الذي سبق، وهو أخف ضعفًا من هذا الإسناد، فهو مقدَّم عليه في مخالفته المنكرة بتسمية صحابيِّ الحديثِ جندبا البجلي.

فهذا الإسناد إسناد ضعيف جدًا، وهو منكر أيضًا.

أما الحديث الموقوف:

فقال الحاكم في (المستدرك): «أخبرنا أبو عبد الرحمن

(١) الدر المنثور للسيوط (٥/٥٨٦).

(٢) تهذيب الكمال (١١/٣٥١).

محمد بن عبد الله بن أبي الوزير التاجر[1] أنبأنا أبو حاتم محمد بن إدريس الحنظلي بالري: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري: حدثنا أشعث بن عبد الملك، عن الحسن: أن أميرًا من أمراء الكوفة دعا ساحرًا يلعب بين يدي الناس، فبلغ جندب، فأقبل بسيفه،واشتمل عليه، فلمّا رآه ضربه ضربة بسيفه، فتفرق الناس عنه، فقال: أيها الناس، لن تراعوا، إنما أردت الساحر.

فأخذه الأمير، فحبسه!

فبلغ ذلك سلمان ـ رضي الله عنه فقال: بئس ما صنعا! لم يكن ينبغي لهذا، وهو إمام يؤتم به، يدعو ساحرًا يلعب بين يديه. ولا ينبغي لهذا: أن يعاتب أميره بالسيف»[2].

وإسناده صحيح إلى الحسن البصري.

وقال أبو الفرج الأصبهاني في (الأغاني): «أخبرنا أحمد[3]

---

(١) أحد شيوخ الحاكم في (مستدركه)، روى عنه في مواضع متعددة من كتابه، وصحح له فهو عنده ثقة.
انظر المستدرك (١/ ١٣٥، ٤٣٠، ٤٥٢) (٢/ ٣١، ١٠٧، ٢٥٦).

(٢) المستدرك (٤/ ٣٦١).

(٣) أحمد بن عبد العزيز الجوهري، أبو بكر.
كنت قد قيّدت ـ قديماً ـ توثيقاً له، استخرجته من غير مظنته، بعد أن لم أجد له ترجمة، فالحمد لله تعالى!
قال عنه أبو أحمد العسكري في (التصحيف والتحريف) (ص٤٥٧): «كان ضابطاً صحيح العلم».
ولما ذكر ابنُ أبي الحديد في شرح نهج البلاغة (١٦/ ٢١٠) كتاب: (السقيفة وفدك وما وقع من الاختلاف والاضطراب عقب وفاة النبي ﷺ) لأحمد بن عبد العزيز الجوهري، وصفه بأنه من أهل الحديث، وأنه ليس من الشيعة، وقال عنه: «هو عالمٌ محدّث، كثير الأدب، ثقةٌ ورع، أثنى عليه المحدّثون، وروَوْا عنه مصنفاته».
قلت: فأين عنّا ذِكْرُ هذا الإمام، صاحبِ التصانيف؟!! فضلاً عن مصنفاته!!

قال حدثنا عمر[1] قال: حدثنا خلف بن الوليد[2] قال: حدثنا المبارك بن فضالة، عن الحسن: أن الوليد بن عقبة، كان عنده ساحر، يريه كتيبتين تقتتلان، فتحمِل إحداهما على الأخرى فتهزمها؛ فقال له الساحر: أيسرك أن أريك هذه المنهزمة تغلب الغالبة فتهزمها؟ قال: نعم.

وأُخبر جندب بذلك، فاشتمل على السيف، ثم جاء، فقال: افرجوا، فضربه حتى قتله. ففزع الناس، فقال: أيها الناس، لا عليكم، إنما قتلت هذا الساحر لئلا يفتنكم في دينكم.

فحبسه قليلًا، ثم تركه»[3].

وهذا إسناد حسن، إلى الحسن البصري.

وهذان الإسنادان يبينان صحة وقف الحديث، ونكارة الحديث المرفوع؛ كما ذهب إليه الترمذي، عندما بين ضعف المرفوع، ثم قال: «والصحيح عن جندب موقوف»[4].

لكن يلاحظ أن: الحسن لم يُصرِّح بالسماع في أي من الروايات عنه!

بل حتَّى لم يرو القصة بصيغة تحتمل السماع!!

إنما حكى القصة حكاية، بما لا يدل على إرادة الإسناد لها أصلًا!!!

---

(١) هو الحافظ عمر بن شبة، تقدم أنه ثقة.

(٢) خلف بن الوليد العتكي، أبو الوليد، أو أبو جعفر الجوهري (ت٢١٢هـ)، وثقه يحيى بن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم.
وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة ثقة».
انظر الجرح والتعديل (٣/ ٣٧١)، وتاريخ بغداد (٨/ ٣٢٠ ـ ٣٢١).

(٣) الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني (٥/ ١٤٢).

(٤) الجامع للترمذي (رقم ١٤٦٠).

ففي رواية الحاكم: «أن أميرًا من أمراء الكوفة...» - الخبر.

وفي رواية أبي الفرج: «أن الوليد بن عقبة...» - الخبر.

والحكاية لم يشهدها الحسن قطعًا، لأنها أيام ولاية الوليد بن عقبة على الكوفة، وولايته إنما كانت زمن عثمان رضي الله عنه، كما سبق في ترجمته[1].

والحسن في خلافة عثمان رضي الله عنه صغير، لم يبرح المدينة بعدُ.

والحسن مع ذلك كثير الإرسال، لا يوثق بِصِيَغِهِ المحتَمِلَةِ للسماع، فضلًا عن حكاية بلا صيغة، وفي قصة لم يشهدها!

فحديث الحسن عن جندب بن كعب، لهذه الحيثيات، واضح الإرسال: أن الحسن لم يسمعه!

وليس للحسن عن جندب بن كعب رضي الله عنه سوى هذا الحديث، فيما وجدت، ولا أحسبه إلا هو الواقع.

فإذا كان حديث الحسن عن جندب بن كعب الوحيد، لم يسمعه الحسن منه؛ فالحسن حينها لم يسمع من جندب بن كعب.

هذا هو الصحيح عندي، أن الحسن لم يسمع من جندب بن كعب رضي الله عنه!

والله أعلم.

---

(١) انظر ما سبق (١٠١٣ في الحاشية).

جَوْن بن قتادة

قال الإمام البخاري في (التاريخ الكبير): «سمع منه الحسن»[1].

وقال الآجري في (سؤالاته لأبي داود): «سمعت أبا داود يعُدُّ مشايخ الحسن الذين لقيهم في الغزو، الذين لم يحدث عنهم غيره: أسيد بن المتشمس.. وجون بن قتادة»[2].

وجون بن قتادة تابعي كبير، مختلف في صحبته[3] تأخرت وفاته إلى أن وفد على معاوية بن أبي سفيان، سنة خمسين[4].

وهو أحد وسائط الحسن إلى الزبير بن العوَّام رضي الله عنه[5] وإلى سلمة بن المحبّق رضي الله عنه[6] كما سيأتي في مبحثهما إن شاء الله تعالى.

فلا شك في سماع الحسن منه.

والله أعلم.

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٥٢).
(٢) سؤالات الآجري ـ رسالة الماجستير (رقم ٤٢٧).
(٣) تقدمت ترجمته، انظر (٣٩٧ ـ ٤٠٢).
(٤) تاريخ الطبري (٥/ ٢٤٢).
(٥) انظر (١٠٧١ ـ ١٠٨٢ ـ ١٠٨٨).
(٦) انظر (١١٥٣ ـ ١١٦٠).

حذيفة بن اليمان ﷺ

لم يذكره المزي في شيوخ الحسن البصري، ولم أجد في رواية الحسن عنه كلامًا، بإثبات السماع أو نفيه.

والحسن قد روى عنه غير ما حديث، تُروى عن الحسن عن حذيفة رضي الله عنه بلا واسطة بينهما[(١)].

وهو حذيفة بن اليمان بن جابر العبْسي، أبو عبد الله، حليف بني عبد الأشهل. شهد أحدًا، وما بعدها[(٢)].

وهو ممن نزل الكوفة من الصحابة[(٣)]، ثم توفي بالمدائن سنة ست وثلاثين[(٤)].

فسماع الحسن البصري من حذيفة رضي الله عنه مستبعد جدًا، فالحسن عند وفاة حذيفة رضي الله عنه، لم يزل بالمدينة. وهو لم يسمع من أهل المدينة حينها، فضلًا عن الواردين إليها، كما لو كان لحذيفة إليها ورود في زمن صبا الحسن بها.

ومن شواهد عدم سماع الحسن من حذيفة، روايته عنه بالوسائط.

---

(١) انظر ذيل هذا المبحث.

(٢) أسد الغابة (١/ ٤٦٨ ـ ٤٦٩) والإصابة (١/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣).

(٣) طبقات ابن سعد (٦/ ١٥)، وطبقات خليفة (١٣٠)، وطبقات مسلم (رقم ٢٤٦).

(٤) طبقات ابن سعد (٦/ ١٥) (٧/ ٣١٧)، وتاريخ مولد العلماء ووفياتهم للربعي (١/ ١٢٥).

وقد سبق في مبحث جندب بن عبد الله رضي الله عنه، أن الحسن روى عن جندب عن حذيفة رضي الله عنهما ثلاثة أحاديث[1].

إذًا: فالحسن لم يسمع من حذيفة رضي الله عنه:

وليس للحسن عن حذيفة رضي الله عنه شيء في الكتب الستة ومسند أحمد، فليس في أحاديث الحسن عن حذيفة مما هو من شرط هذا البحث.

لكني لا أخلي هذا المبحث، من فائدة لإحدى تلك الروايات!

فعن الحسن، أنه قال: «قال حذيفة في مرضه: حبيب جاء على فاقة، لا أفلح من ندم. أليس بعدي ما أعلم، الحمد لله الذي سبق بي فتنة قادتها علوجها».

رواه عن الحسن ثلاثة من تلامذته:

١ ـ هشام بن حسان:

أخرجه ابن أبي الدنيا في (المحتضرين)[2] ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخ دمشق)[3].

٢ ـ وأبو الأشهب جعفر بن حيان، مصرحًا بالسماع من الحسن.

أخرجه أبو القاسم البغوي في (معجم الصحابة)[4].

٣ ـ والسري بن يحيى.

---

(١) انظر ما تقدم (٩٤٨ ـ ٩٧٤، ٩٨٦ ـ ٩٩١، ٩٩٧ ـ ١٠٠٦).
(٢) المختصرين لابن أبي الدنيا (٣١/ب ٣٢/أ).
(٣) تاريخ دمشق ـ خط ـ (٤/٣١٠).
(٤) معجم الصحابة لأبي القاسم البغوي (٩٤).

أخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء) و (معرفة الصحابة)[1].

فهو أثر إسناده إلى الحسن صحيح، وتبقى علة الإرسال قائمة بين الحسن وحذيفة رضي الله عنه.

وبقي للحسن أحاديث أخرى عن حذيفة رضي الله عنه، ليست من شرط البحث، فانظر:

تهذيب الآثار لابن جرير الطبري، مسند عمر (٢/٩٢٦ - ٩٢٧ رقم ١٣١٨)، ومسند ابن عباس (٢/٦٥٨، رقم ٩٧٥).

والأوسط لابن المنذر (٥/ ٣٠١ رقم ٢٩٠٣).

وشعب الإيمان للبيهقي (رقم ١٠٤٥٢).

والقند في ذكر علماء سمرقند (٤٥٥).

ومسند الفردوس، للديلمي، انظر حاشية الفردوس بتحقيق السيد بسيوني زغلول (رقم ٧٨٤٥).

والرقة والبكاء لموفق الدين ابن قدامه (٢٣٥).

والله أعلم.

(١) حلية الأولياء (١/ ٢٨٢)، ومعرفة الصحابة (١/ ١٥٠/ب).

حريث بن قبيصة
أو قبيصة بن حريث

قال الإمام البخاري في (التاريخ الكبير) في ترجمة قبيصة بن حريث: «قبيصة بن حريث الأنصاري: سمع سلمة بن المحبق، عن الحسن»[1].

ففسر ابن عدي في (الكامل) كلام البخاري، بقوله: «إنما أراد أن يقول: قبيصة بن حريث سمع سلمة بن المحبق، سمع منه الحسن، أي: سمع من قبيصة بن حريث»[2].

وذكر الآجري أن أبا داود ذكر قبيصة بن حريث، في عَدِّه للمشايخ الذين لقيهم الحسن في الغزو[3].

وقال البزار عن الحسن: «حدّث عن سلمة بن المحبق، ولم يسمع منه. بينهما: جون بن قتادة، وقبيصة بن حريث»[4].

وهذا ـ كما سبق ـ يدل على أنَّ الحسن عند البزار صحيح السماع من قبيصة بن حريث، إذ إنه اعتبره واسطة الحسن التي أخذ الحسن عنها حديث سلمة بن المحبق رضي الله عنه.

وحريث بن قبيصة أو قبيصة بن حريث، تقدَّمت ترجمته، وأنه تابعي صدوق رحمه الله[5].

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ١٧٦).
(٢) الكامل لابن عدي (٦/ ٥١).
(٣) سؤالات الآجري ـ رسالة الماجستير (رقم٤٢٧).
(٤) نصب الراية للزيلعي (١/ ٩١).
(٥) انظر (٤٣٦ ـ ٤٤٣).

وقد صرَّح الحسن بالسماع منه:

قال أبو حاتم الرازي، كما في (العلل) لابنه: «حدثنا القاسم بن سلام، عن أبيه، عن الحسن، قال: حدثني قبيصة بن حريث، عن سلمة بن المحبق، عن النبي ﷺ: [أن رجلاً زنا بجارية امرأته، فقال النبي ﷺ: إن كان استكرهها فهي عتيقة، وعليه مثلها، وإن كان أتاها عن طيب نفس منها ورضي، فهي له، وعليه ثمنها لك. ولم يقم فيه حدًا]»[1].

وأخرجه أبو القاسم البغوي في (معجم الصحابة)[2] والطحاوي في (شرح معاني الآثار)[3] والطبراني في (المعجم الكبير)[4] والبيهقي في (السنن الكبير)[5] واللفظ بين المعقوفتين منه.

كلهم من طريق القاسم بن سلام... به.

والقاسم بن سلام مسكين الأزدي، أبو محمد البصري (ت٢٢٨هـ).

قال عنه الحافظ: «صدوق»[6].

وأبوه: سلام بن مسكين بن ربيعة الأزدي، البصري، أبو روح، (ت١٦٧هـ).

قال عنه الحافظ: «ثقة، رمي بالقدر»[7].

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (رقم ١٣٤٦).
(٢) معجم الصحابة لأبي القاسم البغوي (٢٥٢).
(٣) شرح معاني الآثار للطحاوي (٣/ ١٤٤).
(٤) المعجم الكبير للطبراني (٧/ ٤٦ رقم ٦٣٣٩).
(٥) السنن الكبير للبيهقي (٨/ ٢٤٠).
(٦) التقريب (رقم ٥٤٦٣).
(٧) التقريب (رقم ٩٢٧١٠).

فهذا إسناد حسن، صرَّح فيه الحسن بالسماع من قبيصة بن حريث.

وهذا الحديث، قد وقع في إسناده اختلاف كبير، لكنه بمبحث سلمة بن المحبق رضي الله عنه أولى.

لذلك فسوف يأتي الكلام عن علل هذا الحديث، إن شاء الله تعالى، في مبحثه الحقيق به[1].

والله أعلم.

---

(١) انظر ما سيأتي (١١٣٧ ـ ١١٥٢).

الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه

لم يُذكر الحسن السبط رضي الله عنه في شيوخ الحسن البصري، ولم يُتكلم - بالتالي - على وقوع لقاء بينهما، أو عدم وقوعه!

لكن روى الحسن البصري عن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما - أثرًا موقوفًا عليه، ولم أجد لهذا الأثر قرينًا! ممّا يصح عن الحسن البصري.

وأثر الحسن البصري عن الحسن السبط رضي الله عنه لا يدل على السماع، ولا على قصد للرواية عن الحسن السبط رضي الله عنه بصيغة توهم السماع.

وقد تقرر أن الأصل في روايات الحسن البصري عمن أدركهم أنه لم يسمع منهم، حتى يثبت السماع! وذلك لكثرة مراسيل الحسن رحمه الله.

والحسن بن علي رضي الله عنه، ليس للحسن عنه إلا ذاك الأثر، الذي ليس فيه ما يوهم السماع، فضلاً عن قوّة احتماله، فضلاً عن أن يكون دالاً عليه!

إذًا فالحسن البصري لم يسمع من الحسن بن علي رضي الله عنه!

وحديث الحسن البصري عن الحسن بن علي، ليس على شرط البحث، لكنني أذكره كي يظهر ضعفه عن إيهام السماع، ولتتضح علامات الإرسال فيه.

روى أبو نعيم الفضل بن دكين، عن سفيان بن سعيد الثوري، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، قال: «كان زياد يتَّبع الشيعة يقتلهم، فبلغ ذلك الحسن بن علي، فقال: اللهم تفرَّد بموت زياد، فإنّ في القتل كفارة».

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)[1] وأبو علي محمد بن أحمد بن الحسن الصوَّاف (ت٣٥٩هـ)، في (فوائده)[2] وابن عساكر في (تاريخ دمشق)[3].

لكُلٍّ منهم طريقٌ إلى أبي نعيم سوى طريق الآخر، ثم بإسناد أبي نعيم ساقوه، إسنادًا ومتنًا.

فهو إسناد صحيح إلى الحسن البصري، وتبقى فيه علة الإرسال بين الحسن رحمه الله والحسن رضي الله عنه.

وهناك حديث آخر، يُروى عن الحسن البصري عن الحسن بن علي رضي الله عنه.

وهو حديث يُعْرف بـ (المسلسل بمن اسمه حسن)!

أخرجه القضاعي في (مسند الشهاب)[4]، وأبو بكر الطُّرَيْثِيثِيّ في (مسلسلاته)[5]، وأبو موسى المديني في (نزهة الحفاظ)[6]. ثم تتابع المصنفون في المسلسلات على إخلاجه، فأخرجه الأيوبي في

(١) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٢٦٩٠).
(٢) فوائد أبي علي الصوَّاف (رقم ٢٣).
(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (٦/ ٥٠٥).
(٤) مسند الشهاب للقضاعي (رقم ٩٨٦).
(٥) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (رقم ٧٦٧).
(٦) نزهة الحفاظ (٦٥٩).

(المناهل السلسة)[1]، وأحمد محمد الصدّيق الغماري في (فتح الوهاب)[2]، وأبو الفيض محمد بن ياسين الفاداني في (العجالة)[3].

ولفظُهُ: «إن أَحْسَنَ الحُسْنِ: الخُلُقُ الحَسَنِ».

وهو حديثٌ ظاهر الوضع والتصنُّع، مُسَلْسَلُ الإسناد بمن اسمه حسنٍ، إلى أن ينتهي إلى: الحسن بن دينار، عن الحسن البصري، عن الحسن بن علي، عن النبي ﷺ. . به.

والحسن بن دينار متروك الحديث، ولا تخلو الأسانيد إليه من عِلَلٍ أخرى مُرْدِيَة:

والله أعلم.

---

(١) المناهل السلسة للأيوبي (٢٠٧ ـ ٢٠٨).

(٢) فتح الوهاب للغماري (٢/ ١٦١ ـ ١٦٢).

(٣) العجالة للفاداني (٧٩ ـ ٨٠).

الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ

ما ذكره في شيوخ الحسن أحد فيما أعلم، ولا زُعم ذلك في كتب السنة، ولا ادعى أحد ممن له عقل سماع الحسن منه رضي الله عنه!!

لكن أحد كذبة الشيعة، ولعله صاحب الكتاب الذي أنقل منه! وهو أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب اليعقوبي (ت بعد ٢٩٢هـ)، صاحب (التاريخ) المشهور بـ (تاريخ اليعقوبي) ـ نقل هذا الجاهل، الذي ملأ (تاريخه) بالطوام الفاضحات ـ فقال: «ووقف الحسين بن علي بالحسن البصري والحسن لا يعرفه. فقال له الحسين: يا شيخ، هل ترضى لنفسك يوم بعثك ـ كذا ـ؟ قال: لا! قال: فتحدث نفسك بترك ما لا ترضاه لنفسك من نفسك يوم بعثك؟ قال: نعم بلا حقيقة.

قال: فمن أغش لنفسه منك يوم بعثك، وأنت لا تحدث نفسك بترك ما لا ترضاه لنفسك بحقيقة؟

ثم مضى الحسين، فقال الحسن البصري: من هذا؟ فقيل له: الحسين بن علي، فقال: سهَّلتم عليّ»[1].

قلت: هذا هُرَاء!! وكونه في (تاريخ اليعقوبي)، وبلا إسناد أيضًا، سهَّله عليّ!!!

والله أعلم.

---

(١) تاريخ اليعقوبي (٢/٢٤٦).

حُضَيْن بن المنذر الرَّقاشي

قال الآجري في (سؤالاته): «سمعت أبا داود يعد مشايخ الحسن الذين لقيهم في الغزو، الذين لم يحدِّث عنهم غيره: أسيد بن المتشمس. . .وحضين بن المنذر»[1].

وقد سبق في ترجمة الحضين بن المنذر، أنه تابعي بصري، توفي حدود المائة[2]. أي أن وفاته كانت قبل وفاة الحسن بعشر سنوات فقط، تعاصرا خلال هذه الفترة الطويلة كلها، في بلد واحد!

وهو أحد وسائط الحسن، فيما يرويه الحسن عن المهاجر بن قنفذ رضي الله عنه[3].

فلا شك في سماع الحسن منه!

ولذلك أخرج حديث الحسن عن الحضين، كل من: ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم[4] في صحاحهم.

وسيأتي تفصيل ذلك - إن شاء الله تعالى - في مبحث المهاجر بن قنفذ رضي الله عنه، إن يسر الله تعالى إكمال هذا الموضوع.

والله أعلم.

---

(١) سؤالات الآجري - رسالة الماجستير - (رقم ٤٢٧).

(٢) انظر ما تقدم (٤٠٣ - ٤٠٤).

(٣) انظر المصدر الآتي في التعليقة التالية.

(٤) صحيح ابن خزيمة (رقم ٢٠٦)، والإحسان (رقم ٨٠٣، ٨٠٦)، والمستدرك (١/ ١٦٧) (٣/ ٤٧٩).

حِطّان بن عبد الله الرَّقاشي

نص على سماع الحسن منه، كل من: الإمام علي بن المديني[1] والبخاري[2] والدارقطني[3] وابن طاهر المقدسي[4].

وذكر الإمام الذهبي في (معرفة القراء الكبار)، أن الحسن قرأ على حطّان آخذًا عنه قراءة أبي موسى الأشعري رضي الله عنه[5].

وقد أخرج حديث الحسن عن حِطّان: الإمام مسلم في (صحيحه)[6] والترمذي وصححه[7]، وابن الجارود في (المنتقى)[8] وابن حبان في (صحيحه)[9].

وهو تابعي ثقة، سبقت ترجمته.

وهو من وسائط الحسن: إلى عبادة بن الصامت[10]، وأبي موسى الأشعري[11] رضي الله عنهما.

---

(١) العلل لعلي بن المديني (٥٧ رقم ٦٩).
(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٣/١١٨).
(٣) العلل للدارقطني (٧/ ٢٣٧ رقم ١٣١٧).
(٤) الجمع بين رجال الصحيحين (١/ ٨٠).
(٥) معرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٦٥ رقم ٢١).
(٦) صحيح مسلم (رقم ١٦٩٠).
(٧) جامع الترمذي (رقم ١٤٣٤).
(٨) المنتقى لابن الجارود (رقم ٨١٠).
(٩) الإحسان (رقم ٤٤٠٨ ـ ٤٤١٠).
(١٠) انظر (١٥٤٨ ـ ١٥٥٣).
(١١) انظر مسند الإمام أحمد (٤/ ٣٩٢)، والتاريخ الكبير (٢/ ١٢)، وغيرهما.

وقد صرَّح الحسن بالسماع منه:

قال الطحاوي في (مشكل الآثار): «حدثنا صالح بن عبد الرحمن الأنصاري: حدثنا سعيد بن منصور: حدثنا هشيم: حدثنا منصور، عن الحسن: حدثنا حطان، عن عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: خذوا عني فقد جعل الله لهن سبيلاً: البكر بالكبر جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم»[(١)].

صالح بن عبد الرحمن بن عمرو بن الحارث الأنصاري المصري، ترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)، وقال: «سمعت منه بمصر، ومحله الصدق»[(٢)].

أمّا الطحاوي فقد اعتمده وصحح له، ممّا يدل على أنه ثقة حجّة عنده[(٣)]. والطحاوي تلميذه وبلديُّهُ، فهو أعرف من غيره به.

ومنصور هو ابن زاذان، تقدم أنه ثقة.

فهذا إسناد صحيح.

فلا شك في سماع الحسن من حطَّان بن عبد الله الرقاشي.

والله أعلم.

---

(١) مشكل الآثار (١/ ٩٢).

(٢) الجرح والتعديل (٤٠٨/٤)، وانظر تراجم الأحبار للمظاهري (٢/ ١٩٤).

(٣) بيان مشكل الأحاديث للطحاوي (٥/ ٤٢ ـ ٤٣ رقم ١٧٩٢).

حفص بن أبي العاص الثقفي رضي الله عنه

لم يذكره المزّي في شيوخ الحسن البصري، ولا وجدت في سماع الحسن منه أو إرساله عنه كلامًا.

وهو حفص بن أبي العاص بن بشر الثقفي. أخو عثمان بن أبي العاص الصحابيّ المشهور. أمّا حفص فمختلفٌ في صحبته، ورجّح الحافظ ثُبوتَها له، فرضي الله عنه[1].

وهو بصري. كأخيه عثمان.

وقد سمع الحسن من عثمان بن أبي العاص وروى عنه، كما سيأتي في مبحثه إن شاء الله تعالى.

ولئن سمع الحسنُ من عثمان بن أبي العاص، وهو صحابي، أولى به أن يسمع من أخيه حفص، المختلف في صحبته، مما يُلمح إلى صغر سنّه بالنسبة لأخيه. ثم إن كلا الأخوين بصريّ من بلد الحسن.

لذلك فإن احتمال سماع الحسن من حفص بن أبي العاص احتمال وجيه.

ولم يقف الأمر عند مجرّد الاحتمال، بل تجاوزه إلى ثبوت الرواية بذلك!

---

(١) انظر طبقات ابن سعد (٧/ ٤١). وتسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة وغيرهم لعلي بن المديني (رقم ٢٧٠)، والإخوه لأبي داود (رقم ١٢٧)، والجرح والتعديل (٣/ ١٨٥)، والإصابة لابن حجر (٢/ ٢٥).

قال عُمر بن شبّه في (تاريخ المدينة): «حدثنا حَبّان بن هلال، قال: حدثنا المبارك بن فضالة، قال: حدثنا الحسن، قال: حدثني حفص بن أبي العاص...»[1].

(ح) وقال الخطابي في (غريب الحديث): «حدثنا أحمد بن إبراهيم بن مالك: حدثنا محمد بن أيوب: حدثنا أبو الوليد الطيالسي: حدثنا مبارك بن فضالة: حدثنا الحسن: أخبرنا حفص بن أبي العاص، قال: كنّا نأكل عند عُمر، فكان يجيئنا بطعام جَشِبٍ[2] غليظ، وكان يأكل، ويقول: كُلُوا، فكُنّا نُعَذِّر[3]»[4].

إسناد صحيح. وهذا لفظ الخطّابي، ولفظ ابن شبّة طويل.

وبذلك يَثْبُتُ سماعُ الحسنِ من حفص بن أبي العاص رضي الله عنه.

والله أعلم.

---

(١) تاريخ المدينة (٢/٦٩٥).

(٢) جَشِب: أي غير مأدوم= غريب الحديث للخطابي (٢/٥٩).

(٣) التعذير: أن يُقَصِّر الرجلُ وهو يُرِي صاحبَه أنه مجتهد= غريب الحديث للخطابي (٢/٥٩).

(٤) المصدر السابق.

الحكم بن عَمرو الغفاري رضي الله عنه

لم يذكره المزّي في شيوخ الحسن البصري، لكنه ذكره (هو وغيرُه) في ترجمة الحكم بن عَمرو رضي الله عنه فيمن روى عنه[1].

وأخرج ابن خزيمة في (صحيحه) من طريق الحسن البصري خبرًا للحكم بن عَمرو، يذكره عنه[2]، مما يدل على أنه كان يرى أنّ الحسن سمع منه.

والحكم بن عَمرو بن مُجَدَّع[3]، من بني نُعَيْلَة[4] بن مُلَيْل. ونُعَيْلة أخو غفار.

ولذلك نُسب الحكم إلى غفار، فالعرب كثيرًا ما تنسب إلى الإخوة[5].

---

(١) انظر تهذيب الكمال للمزي (٧/ ١٢٥).

(٢) انظر إتحاف المهرة لابن حجر (٩/ ٤٧/ب ـ ٤٨/أ)، وانظر هُنا (١٠٤٦).

(٣) ضَبْطُ (مُجَدَّع) عن المؤتلف والمختلف للدارقطني (٤/ ٢١٦٩).

(٤) ذكر الدارقطني في المؤتلف والمختلف (١/ ٣٤٠ ـ ٣٤١): (باب: ثعلبة ونُعَيْلة)، وذكر الحكم بن عَمرو في (نُعَيْله)، ثم قال: «وإنما ذكرت نُعَيْله مع ثعلبة، وليس بمؤتلف معه في الخط، لئلاّ يلتبس على بعض من لم يتبحّر في العلم بذلك».
قلت: رحم الله أبا الحسن الدارقطني! فتنبيهُهُ هذا لم يُجْدِ شيئاً عند بعض الطابعين!!.
انظر: طبقات خليفة (٣٢، ١٧٥، ٣٢١)، ومعجم الطبراني الكبير (٣/ ٢٠٨)، والإصابة لابن حجر (٢/ ٢٩ ـ ٣٠).

(٥) أفاده الحافظ ابن حجر في الإصابة (٢/ ٣٠).

وهو ممن نزل البصرة من الصحابة[1]، ثم بعثه زيادُ بن أبيه والِيًا وغازيًا إلى خراسان سنة خمس وأربعين[2]، فمات بمرو سنة خمسين على الصحيح[3].

ومن هذا نعلم أن الحسن البصري عاصر الحكم بن عمرو، وكان للحسن عند وفاة الحكم تسعٌ وعشرون سنة.

لكنّ الحسن البصري بعد خروجه من المدينة سنة سبع وثلاثين اشتغل بالغزو، كما سبق في سيرته[4]، فلا أدري كم سَاكنَ الحكمَ بنَ عَمرو في البصرة. فقد علمنا أن الحسن خرج سنة اثنتين وأربعين للغزو مع عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه إلى كابل، ومكث معه هناك سنتين[5]. ولا ندري: متى رجع إلى البصرة؟ وهل أَدرَكَ الحكمَ بن عَمرو فيها قبل خروج الحكم سنة خمسٍ وأربعين؟ أم لم يُدْرِكْهُ فيها؟

ثم إن الحسن البصري خرج سنة إحدى وخمسين غازيًا إلى خراسان، بعد وفاة الحكم بن عَمرو، وبعد عَزْلِهِ بالربيع بن زياد الذي خرج الحسنُ كاتبًا له وغازيًا معه[6]. فلم يدرك الحسنُ الحكمَ بن عَمرو في خراسان أيضًا، كما لم يَطُلْ إِدْرَاكُهُ له بالبصرة مِنْ قَبل.

---

(١) انظر طبقات خليفة (١٧٥)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٢٨ - ٢٩)، وطبقات مسلم (رقم ٣٥١).

(٢) انظر تاريخ الطبري (٥/ ٢٢٤).

(٣) انظر مصادر ترجمته السابقة الذكر، مع: الجرح والتعديل (٣/ ١١٩)، والثقات لابن حبان (٣/ ٨٤)، والاستيعاب لابن عبد البر (١/ ٣٥٦ - ٣٥٧)، وتاريخ الطبري (٥/ ٢٥٠ - ٢٥٢)، وأسد الغابة لابن الأثير (٢/ ٤٠)، والإصابة لابن حجر (٢/ ٣٠).

(٤) انظر (٢٨٦ - ٢٩٥).

(٥) انظر (٢٨٦ - ٢٨٧).

(٦) انظر (٢٨٧ - ٢٩٠).

لهذا فإن سماعَ الحسن من الحكم بن عَمرو ولقاءَه به غير قويّ.

فإذا تذكّرنا كثرة رواية الحسن عمّن عاصره ولم يلقه، ازداد شكُّنا في ثبوت سماع الحسن من الحكم بن عَمرو.

ثم إذا علمتَ أنّ أحاديث الحسن عن الحكم بن عَمرو تشهد بذاتها على عدم السماع، بَعُدَ احتمال سماع الحسن منه أكثر!

فالذي أميل إليه وأرجّحه: أن الحسن لم يسمع من الحكم بن عَمرو رضي الله عنه.

أمّا أحاديث الحسن عن الحكم بن عَمرو، فهي:

الحديث الأول:

قال الإمام أحمد في (المسند): «حدثنا عبد الصمد[1]: حدثنا حماد[2]: أخبرنا يونس، وحميد، عن الحسن: أن زيادًا استعمل الحكم الغفاري على جيشٍ، فأتاه عمران بن حصين، فلقيه بين الناس [وفي غير رواية أحمد: على باب دار الإمارة]، فقال: أتدري لِمَ جِئتُك؟ فقال له: لِمَ؟ قال: هل تذكر قَوْلَ رسول الله ﷺ للرجل الذي قال له أميرُهُ: قَعْ في النار، فَأُدْرِكَ، فَاحْتُبِسَ، فأُخبر النبي ﷺ فقال: «لو وقع فيها لَدَخَلا النارَ جميعًا، لا طاعةَ في معصية الله تبارك وتعالى»؟ قال: نعم، قال: إنما أردتُ أن أُذكِّرك هذا الحديث»[3].

وهذا إسنادٌ صحيح إلى الحسن البصري.

ووافق هُدْبَةُ بن خالد عبدَ الصمدِ بنَ عبدِ الوارث فيه، وفي صيغة أداء الحسن البصري فيه: «أن زيادًا...». وأخرجه ابن أبي عاصم في (الأحاد والمثاني)[4]، عن هدبة به.

ورواه حجاج بن المنهال، فاخْتُلفَ عليه:

قال البزار في (مسنده): «حدثنا محمد بن مرزوق، ومحمد بن معمر، قالا: حدثنا حجاج بن المنهال: حدثنا حماد بن سلمة، عن يونس، عن الحسن، عن عمران بن حصين والحكم بن عَمر الغفاري، أن رسول الله ﷺ قال: لا طاعة في معصية الله»[5].

وقال البزار عقبه: «لا نعلم أحدًا يرويه عن النبي ﷺ بأحسن من هذا الإسناد!!

---

(١) هو ابن عبد الوارث.

(٢) هو ابن سلمة.

(٣) مسند الإمام أحمد (٥/٦٦).

(٤) الآحاد والمثاني (رقم ١٠١٧).

(٥) مسند البزار ـ الكتانية ـ (١٤٤)، وانظر كشف الأستار (رقم ١٦١٣).

بينما رواه علي بن عبد العزيز بن المرزبان البغوي، وأبو مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكَشِّي، كلاهما: عن حجاج بن المنهال، قال: حدثنا حماد بن سلمة، قال: حدثنا حميد وحبيب بن الشهيد ويونس، عن الحسن: «أنّ زيادًا...»، كما في رواية عبد الصمد وهدبة في صيغة أداء الحسن.

أخرج حديث علي بن عبد العزيز البغوي: الطبرانيُّ في (المعجم الكبير)[١]، والحاكم وصحّحه في (المستدرك)[٢]، وأبو نعيم في (معرفة الصحابة)[٣].

وأخرج حديث أبي مسلم الكشي: الطبرانيُّ في (المعجم الكبير)[٤].

ولا شك بعد هذا العرض، أن صيغة أداء الحسن (في رواية يونس عبيد ومَنْ وافقه عن الحسن) هي: (أنّ زيادًا)، أي: الأنأنة.

و (أنّ) أضعف في الدلالة العرفيّة على الاتصال من (عن)[٥]، ثم هي هنا للحكاية لا للرواية، كما هو ظاهر، حيث إن الحسن لم يقل: «إن عمران بن حصين قال...»، ولا قال: «إن الحكم بن عَمرو قال...» إنما قال: «إن زيادًا استعمل الحكم بن عَمرو...». فعمّن روى الحسن هذا الحديث، أَخْذًا من هذه الصيغه؟

ثم تذكّر أننا على شك من كون الحسن البصري في البصرة، حينما وُلّيَ الحكمُ بنُ عَمرو إمرةَ خراسان، كما سبق[٦].

---

(١) المعجم الكبير (٣/رقم ١٠١٧) (١٨/ ١٥٠، ١٧١).

(٢) المستدرك للحاكم (٣/ ٤٤٣).

(٣) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ١٥٤/أ).

(٤) المعجم الكبير للطبراني (١٨/ ١٥٠).

(٥) انظر علوم الحديث لابن الصلاح (٦٢ ـ ٦٥)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٦٠١ ـ ٦٠٥)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ١٩٤ ـ ١٩٩).

(٦) انظر (١٠٤٠).

ثم يؤكد أن الحسن لم يقصد روايةَ الحديث عن الحكم بن عَمرو، لأنّه لم يسمعه منه أصلاً= أن الحسن يروي هذا الحديث عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

قال الطبراني في (المعجم الكبير): «حدثنا محمد بن علي الصائغ بمكة[1]: حدثنا يعقوب بن حميد[2]: حدثنا يحيى بن سُلَيم[3]، عن هشام بن حسان، عن الحسن عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا طاعة لمخلوق في معصيته الخالق»[4].

وهذا إسنادٌ لا بأس به، وله مُتَابع:

قال البزار في (مسنده): «حدثنا محمد بن موسى القطان».

(ح) وقال الطبراني في (المعجم الكبير) و (الأوسط): «حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني أبي».

كلاهما ـ أعني محمد بن موسى، والإمام أحمد ـ قال: «حدثنا إسماعيل بن أبان[5]: حدثنا حفص بن عمران[6]، عن

---

(١) محمد بن علي بن زيد المكي، أبو عبد الله الصائغ، (ت٢٩١هـ).
قال عنه الذهبي في السير (١٣/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩): «المحدث الإمام الثقة... سمع (جماعةً) مع الصدق والفهم وسعة الرواية».

(٢) يعقوب بن حميد بن كاسب المدني، نزيل مكه، (ت٢٤٠هـ أو ٢٤١هـ).
قال عنه الحافظ (رقم ٧٨١٥): «صدوق ربما وهم».

(٣) يحيى بن سُلَيم الطائفي، نزيل مكه، (ت١٩٣هـ أو بعدها).
قال عنه الحافظ (رقم ٧٥٦٣): «صدوق سيء الحفظ».

(٤) المعجم الكبير للطبراني (١٨/ ١٧٠).

(٥) إسماعيل بن أبان الورّاق الأزدي، أبو إسحاق أو أبو إبراهيم الكوفي، (ت٢١٦هـ).
قال عنه الحافظ (رقم ٤١٠): «ثقة، تُكلِّم فيه للتشيُّع».

(٦) حفص بن عمر، أو ابن عمران، الأزرق البُرْجمي.
قال عنه الحافظ (رقم ١٤٢٧): «مستور».
قلت: بل هو (لا بأس به)، كذا قال عنه الدارقطني في العلل (٣/ ١٤٢/ ب). وفات ذلك الحافظ ابن حجر في التهذيب (٢/ ٤١٤)، فلم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.

سِمَاك[1]، عن الحسن، عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الله»[2].

وهذا إسنادٌ حسن، وله متابعٌ أيضًا:

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)، لكنه من طريق الحسن بن دينار، عن الحسن، قال: قال عمران بن حصين[3].

وهذا إسنادٌ شديد الضعف، لحال الحسن بن دينار.

غير أنّ الإسنادين السابقين كفيلان بإثبات أنّ الحسن إنما يروي هذا الحديث عن عمران بن حصين.

إذن فالحسن إنما يروي هذا الحديث عن عمران بن حصين، فيكون هو الذي أخبره بما قاله للحكم بن عَمرو (غالبًا). ولا يكون للحسن في هذا الحديث رواية عن الحكم بن عَمرو أصلاً، حتى ننظر: هل سمعها منه الحسن؟ أم لم يسمعها؟

وعلى هذا فهمتُ تصحيح الحاكم للحديث، بناءً على أنه من حديث الحسن عن عمران. خاصّةً وأن الحاكم كان يُثبت سماع الحسن من عمران، كما سيأتي في مبحثه إن شاء الله تعالى.

وبذلك يكون هذا الحديث شاهدًا على عدم سماع الحسن من الحكم بن عَمرو رضي الله عنه.

---

(١) سِمَاك بن حرب الذّهلي الكوفي، أبو المغيرة، (ت١٢٣هـ).
قال عنه الحافظ (رقم ٢٦٢٤): «صدوق، وروايته عن عكرمة خاصّة مضطربة، وقد تغيّر بِأَخَرة، فكان ربّما تَلَقّن».

(٢) مسند البزار ـ الكتانية ـ (١٣٧)، وكشف الأستار (رقم ١٦١٥)، والمعجم الكبير للطبراني (١٨/ ١٧٧)، والأوسط له (١/ ٢٦١/ب).

(٣) المعجم الكبير للطبراني (١٨/ ١٦٥).

الحديث الثاني:

وهو حديث يرويه هشام بن حسان، عن الحسن، قال:

«بعث زيادٌ الحكَمَ بن عَمرو الغفاري على خراسان، فأصابوا غنائم كثيرة. فكتب إليه زياد: أمّا بعد، فإن أمير المؤمنين كتب أن يُصْطَفَى له البيضاء والصفراء، لا تقسم بين المسلمين ذهبًا ولا فضة. فكتب إليه الحكمُ: أما بعد، فإنك كتبتَ تذكر كتاب أمير المؤمنين، وإني وجدتُ كتابَ الله قَبْل كتاب أمير المؤمنين، وإني أُقْسِمُ بالله! لو كانت السمٰوات والأرضُ رَتْقًا على عبد، فاتقى الله، لجعل اللَّهُ له من بينهما مخرجًا، والسلام. وأمر الحكمُ مناديًا ينادي: أَنِ اغْدُوا على فَيئكم، فقسمه بينهم. وإن معاوية لما فعل الحكم في قَسْمِه الفيءَ ما فعل، وَجّه إليه من قيّده وحبسه، فمات في قيوده، ودُفِن فيها، وقال: إنّي مُخَاصِم».

أخرجه ابن سعد في (الطبقات)[١]، وابن أبي شيبة في (المصنف)[٢]، والفسوي في (المعرفة والتاريخ)[٣]، وابن خزيمة في (صحيحه)[٤]، والحاكم في (المستدرك)[٥]، وابن عبد البر في (الاستيعاب)[٦].

كلّهم من طريق هشام بن حسان به.

وهذا إسنادٌ صحيح إلى الحسن البصري.

وهذا الخبرُ نفسُه يدل على أنّ الحسن لم يسمعه من الحكم بن عَمرو، لأنّه يحكي ما وقع للحكم في ولايته بخراسان،

---

(١) طبقات ابن سعد (٧/٢٨ ـ ٢٩).
(٢) المصنف لابن أبي شيبة (١١/١٣٠) (رقم ٣٠٦٦٠).
(٣) المعرفة والتاريخ للفسوي (٣/٢٥).
(٤) انظر إتحاف المهرة لابن حجر (٩/٤٧/ب ـ ٤٨/أ).
(٥) المستدرك (٣/٤٤٢ ـ ٤٤٣).
(٦) الاستيعاب لابن عبد البر (١/٣٥٧).

وأنه مات بها سنة خمسين كما تقدّم. والحسن حينها كان بالبصرة، وإنما خرج إلى خراسان مع الربيع بن زياد، الذي كان قد عُزل به الحكم بن عَمرو، فما بلغ خراسانَ إلا سنة إحدىٰ وخمسين، وكان قد مات قبل وصوله إليها الحكمُ بن عَمرو رضي الله عنه[1].

ولذلك فإن تصحيح ابن خزيمة للخبر، لا يُقاومُ دلالة الانقطاع الواردة في الخبر نفسه، وهذا الذي جعلني لا أعتمده!

---

(١) انظر (١٠٤٠)، وتاريخ الطبري (٥/ ٢٢٦ ـ ٢٥١، ٢٨٥).

الحديث الثالث:

أخرج ابن جرير الطبري بإسنادٍ صحيح إلى الحسن البصري، عن الحكم بن عَمرو الغفاري: «أنه صَلَّى بأصحابه صلاة الصبح، قال: فمرَّ حماران بين أيديهم، يَطْرُدُ أحدُهما الآخرَ، فلما انصرف، أعاد بهم الصلاة...»[1] الخبر.

وقرائن عدم السماع في هذا أيضًا لائحةٌ، فانظر قوله: «صلى بأصحابه» ولم يقل: «بنا» وقوله «بين أيديهم» ولم يقل «أيدينا»، وقوله: «أعاد بهم الصلاة» ولم يقل: «أعاد بنا».

وبقي للحسن عن الحكم بن عَمرو رضي الله عنه خبران، كلاهما يحكيان له بعض ما وقع له أثناء ولايته بخراسان، مما يدل على عدم سماع الحسن لهما منه، إضافةً إلى ما فيهما من ضعف قبل الوصول إلى الحسن البصري.

الحديث الأول: أخرجه الحاكم في (المستدرك)[2].

والحديث الثاني: أخرجه عبد الرزاق في (المصنف)[3]، والطبراني في (المعجم الكبير)[4].

والله أعلم.

---

(١) تهذيب الآثار لابن جرير الطبري ـ الجزء المفقود ـ (رقم ٥٧٣).

(٢) المستدرك للحاكم (٣/٤٤٣)، ووازنه بما في معجم الطبراني الكبير (رقم٣١٦٢).

(٣) المصنف لعبد الرزاق (رقم ٢٣١٨).

(٤) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٣١٦١).

حُمْران بن أبان مولى عثمان رضي الله عنه

قال الإمام البخاري في (التاريخ الكبير): «سمع منه عروة بن الزبير. . . . والحسن»[1].

وصحح حديث الحسن عنه: الإمام الترمذي[2] والحاكم[3] والضياء[4].

وهو حمران بن أبان، مولى عثمان بن عفان رضي الله، اشتراه في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، (ت٧٥هـ)، وقيل غير ذلك.

قال عنه الحافظ: «ثقة»[5].

وهو مدني[6] ثم نزل البصرة[7].

وحديث الحسن عنه كافٍ بإثبات السماع!

لكن وقع في رفع الحديث إلى النبي ﷺ خلاف، لا يؤثر في إثبات السماع، فهو ثابت به على اختلافات الحديث!

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٨٠).
(٢) جامع الترمذي (رقم ٢٣٤١).
(٣) المستدرك (٤/ ٣١٢).
(٤) المختارة (رقم ٣٢٨ ـ ٣٣١).
(٥) التقريب (رقم ١٥١٣).
(٦) طبقات ابن سعد (٥/ ٢٨٣)، والتاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٨٠)، وطبقات مسلم (رقم ٦٤٨).
(٧) طبقات ابن سعد (٧/ ١٤٨)، وطبقات خليفة (٢٠٠، ٢٠٤).

والحديث هو:

حديث حريث بن السائب قال: «حدثني الحسن، قال: حدثني حمران بن أبان، عن عثمان رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: ثلاث ليس لابن آدم بعدهن فضل: جِلَفُ هذا الطعام، وثوب يستره، وبيت يُكِنُّه. وما كان بعد ذلك، فليس لابن آدم فيه فضل.

قال الحسن: فقلت لحمران: ما بطَّأ بك عن هذا؟ قال: دنيا أقعدتني».

الجِلَفُ: جمعٌ، واحدها جِلْفة.

قال الخطابي في (غريب الحديث): «هي قطع الخبز اليابس، الذي ليس بلين ولا مأدوم»[١].

أخرجه الإمام أحمد في (المسند) و (الزهد)[٢] والترمذي[٣] وأبو داود الطيالسي في (مسنده)[٤] وعبد بن حميد في (مسنده)[٥] وابن أبي الدنيا في (الجوع)[٦] والبزار في (مسنده)[٧]، والخلَّال في كتاب (العلل)[٨]، والعقيلي في (الضعفاء)[٩] وابن الأعرابي في (الزهد)[١٠] والطبراني في (المعجم الكبير)[١١] وابن السني في

---

(١) غريب الحديث للخطابي (١/ ١٧٩).
(٢) المسند (رقم ٤٤٠)، والزهد - (رقم ١١٤).
(٣) جامع الترمذي (رقم ٢٣٤١).
(٤) مسند الطيالسي (رقم ٨٣).
(٥) انظر منتخب مسند عبد بن حميد (رقم ٤٧).
(٦) الجوع لابن أبي الدنيا (رقم ١٧٢).
(٧) مسند البزار (رقم ٤١٤).
(٨) المنتخب من كتاب العلل للخلال، لابن قدامة (١٩٤/أ الصفحة الأولى من الجزء العاشر منه).
(٩) الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٨٨).
(١٠) الزهد لابن الأعرابي (رقم ٨٢).
(١١) المعجم الكبير للطبراني (١/ ٩١ - ٩٢ رقم ١٤٧).

(كتاب القناعة)[1] وحمزة السهمي في (تاريخ جرجان)[2] وأبو نعيم الأصبهاني في (حلية الأولياء)[3] و (ذكر أخبار أصبهان)[4] و (معرفة الصحابة)[5] والبيهقي في (شعب الإيمان)[6] والخطيب في (تاريخ بغداد)[7] وابن عساكر في (تاريخ دمشق)[8] وابن الجوزي في (العلل المتناهية)[9] والضياء في (المختارة)[10] والمزي في (تهذيب الكمال)[11].

كلهم من طريق حريث بن السائب، عن الحسن البصري: مصرّحًا بالسماع من حمران بن أبان، عند جلهم، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ - مرفوعًا.

وقد تفرد حريث بن السائب بالحديث مسندًا.

قال الترمذي: «هو حديث حريث بن السائب»[12].

وقال البزار عقبه: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عثمان إلا بهذا الإسناد، ولا أسند الحسن عن حمران عن عثمان إلا هذا الحديث»[13].

وحريث بن السائب التميمي، وقيل الهلالي، البصري، المؤذن.

---

(١) القناعة (رقم ٦٧ - ٧٠).
(٢) تاريخ جرجان (٢٢١ رقم ٣٥٠).
(٣) حلية الأولياء (١/٩١).
(٤) ذكر أخبار أصبهان (١/٢٥٤).
(٥) معرفة الصحابة لأبي نعيم (رقم ٢٨٤).
(٦) شعب الإيمان (رقم ٦١٧٩، ٦١٨٠، ١٠٣٦٧).
(٧) تاريخ بغداد (٦/١٨٣ - ١٨٤).
(٨) تاريخ دمشق - خط - (٥/٢٨٩ - ٢٩٠).
(٩) العلل المتناهية (رقم ١٣٣٤).
(١٠) المختارة (رقم ٣٢٩ - ٣٣١).
(١١) تهذيب الكمال (٥/٥٦١).
(١٢) جامع الترمذي (رقم ٢٣٤١).
(١٣) مسند البزار (رقم ٤١٤).

قال عنه الحافظ: «صدوق يخطيء»[(1)].

وقد اختلف في هذا الحديث:

فصححه الترمذي، بقوله عقب الحديث: «هذا حديث حسن صحيح، وهو حديث حريث بن السائب»[(2)].

وقال الحاكم عقبه في (المستدرك): «صحيح الإسناد»[(3)].

وذكره الضياء في (المختارة) مصححًا له بذلك، مع أنه ذكر قول من خالف في ذلك[(4)].

بينما قال أحمد بن محمد بن هانيء أبو بكر الطائي الأثرم (ت٢٧٣هـ): «حدثنا أحمد، وسمعته يسأله عن حريث بن السائب؟ فقال: هذا شيخ بصري يروي حديثًا منكرًا، عن الحسن، عن حمران، عن عثمان عن النبي ﷺ: كل شيء فضل.

قلت: قتادة يخالف؟ قال: نعم، سعيد عن قتادة، عن الحسن، عن حمران، عن رجل من أهل الكتاب.

قال أبو عبد الله: حدثناه روح عن سعيد»[(5)].

وفي رواية حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني، ابن عم أحمد، (ت٢٧٣هـ)، قال: «سألت أبا عبد الله - يعني: الإمام أحمد - عن حريث بن السائب؟ فقال: ما كان به بأس، إلا أنه روى حديثًا منكرًا، عن عثمان عن النبي ﷺ، وليس هو عن النبي ﷺ. يعني هذا الحديث»[(6)].

---

(١) التقريب (رقم ١١٨٠).
(٢) جامع الترمذي (رقم ٢٣٤١).
(٣) المستدرك (٤/ ٣١٢).
(٤) المختارة (رقم ٣٢٩ - ٣٣١).
(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر - خط - (٥/ ٢٩٠)، والتهذيب (٢/ ٢٣٤).
(٦) المنتخب لابن قدامة (١٠/ ١/ ٢)، نقلته بواسطة سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (٣/ ١٧٦ رقم ١٠٦٣). ثم وقفت على كتاب المنتخب من العلل للخلال، لابن قدامة (١٩٤/ أ الصفحة الأولى من الجزء العاشر منه). =

وقال العقيلي عن حديثه هذا في (الضعفاء): «لا يتابع على حديثه.. وقد روي عن النبي ﷺ بغير هذا اللفظ، والرواية فيه أيضًا ليّنة».

وسئل الدارقطني عن هذا الحديث، فقال: في (العلل): «كذا رواه حريث بن السائب، عن الحسن، عن حمران، عن عثمان، عن النبي ﷺ.

وَوهِم فيه!

والصواب: عن الحسن، عن حمران، عن بعض أهل [الكتاب][1]»[2].

وذكر ابن الجوزي هذا الحديث في (العلل المتناهية) وأعله بحريث السائب، وذكر كلام الدارقطني، وصوَّبه[3].

ولا شك أن الإسناد الذي ذكره الإمام أحمد، مقدَّم على إسناد حديث حريث بن السائب.

قال الإمام أحمد، كما سبق: «حدثنا روح، عن سعيد عن قتادة، عن الحسن، عن حمران، عن رجل من أهل الكتاب..»[4].

وسعيد هو ابن أبي عروبة، وهو مشهور بالاختلاط في آخر حياته، كما سبق بيانه.

= وفيه زيادة فائدة، وهي قول الإمام أحمد عن حريث، مع إنكاره لحديثه: «ما به بأس»!.

(1) وقع في علل الدارقطني، مطبوعة ومخطوطة: «عن بعض أهل البيت» كذا! والتصويب من العلل المتناهية لابن الجوزي (رقم ١٣٣٤)، والمختارة للضياء (١/٥٤٧)، ومن كلام الإمام أحمد السابق ذكره.

(2) العلل للدارقطني (٣/٢٩ ـ ٣٠ رقم ٢٦٥)، والمخطوط (١/٧٥/ب).

(3) العلل المتناهية لابن الجوزي (رقم ١٣٣٤).

(4) تاريخ دمشق ـ خط ـ (٥/٢٩٠) والتهذيب (٢/٢٣٤).

لكن راوي هذا الحديث عن ابن أبي عروبة، وهو روح بن عبادة، ممن سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الاختلاط، خلافًا لمن زعم خلاف ذلك!

قال عبد الله بن الإمام أحمد في (العلل): «وجدت في كتاب أبي بخط يده، قال: قلت لروح: متى سمعت التفسير من سعيد؟ قبل الهزيمة؟ قال: إي والله»[1].

وفي (الجرح والتعديل) أنه قيل لروح: «متى سمعت من سعيد بن أبي عروبة؟ قال: قبل الاختلاط. ثم غبت وقدمت، وقيل إنه اختلط»[2].

فتنبه إلى أنه أجاب عن وقت سماعه من سعيد، بأنه كان قبل الاختلاط، فهذا هو وقت سماعه. ثم ذكر أنه قدِم قدمَة أخرى على البصرة بلد سعيد، فسمع أنه قد اختلط. وظاهر هذا أنه لم يسمع منه وهو في حال اختلاطه، بدلالة إجابته عن وقت سماعه من سعيد (وتحديده له) بأنه كان قبل اختلاطه.

وقال الإمام أحمد عن ابن أبي عروبة: «روح حديثه عنه صالح»[3].

وقال أبو داود كما في (سؤالات الآجري)، وسئل: «عن سماع روح من سعيد؟ فقال: سماعه قبل الهزيمة، كذا قال روح»[4].

وقال ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل): «قلت لأبي:

---

(١) العلل للإمام أحمد (رقم ٥٤٢٧).
(٢) الجرح والتعديل (٣/٣٩٨ ـ ٤٩٩).
(٣) الجرح والتعديل (٣/٤٩٨).
(٤) سؤالات الآجري (رقم ٢٦٤).

روح أو عبد الوهاب الخَفّاف أو أبو يزيد النحوي: أيهم أحب إليك في ابن أبي عروبة؟ فقال: روح أحب إليّ»[1].

يقول أبو حاتم هذا، مع أن الخفّاف ممن سمع من سعيد قبل اختلاطه، كما سبق!

وأخرج البخاري في (صحيحه) لروح عن سعيد حديثًا متفردًا به[2]، وحديثًا آخر لم يُتابع روْحًا عليه كثيرُ أحد[3]، واختار في حديث آخر حديثًا لروح عن سعيد على غيره عنه[4].

وأخرج مسلم، وابن حبان لروح عن سعيد في صحيحيهما[5].

وصحح الترمذي لروح عن سعيد حديثًا غريبًا، كما قال الترمذي: «صحيح [غريب]»[6].

هذا كله يعارضه ما نقله أبو داود عن يحيى بن سعيد القطان، حيث قال عقب حديث لمعاذ بن معاذ وروح بن عبادة عن سعيد، قال: «كان يحيى يطعن في هذا الحديث، لأنه ليس من قديم حديث سعيد، لأنه تغير سنة خمس وأربعين، ولم يُخرج هذا الحديث إلا بأخرة»[7].

وذكر الحافظ ابن حجر في (هدي الساري) روحًا، فيمن سمع من سعيد بعد الاختلاط[8].

قلت: وروح أدرى بنفسه من غيره!

---

(١) الجرح والتعديل (٣/٤٩٨).
(٢) صحيح البخاري (رقم ١١٣٤).
(٣) صحيح البخاري (رقم ٤٩٦١).
(٤) صحيح البخاري (رقم ٣٠٦٥).
(٥) صحيح مسلم (رقم ٢٨٧٥)، والإحسان (رقم ٣٧٠، ٤٧٧٨).
(٦) الجامع للترمذي (رقم ٣١٧٤)، والزيادة من تحفة الأشراف (رقم ١٢١٧).
(٧) سنن أبي داود (رقم ٢٦٩٥).
(٨) هدي الساري (٤٢٦).

ولذلك فإن أبا داود ـ ناقل كلام القطان ـ لم يلتفت إلى كلامه! بَلْ نبَّه إلى أحقيّة اعتماد كلام روح عن نفسه على كلام غيره عنه! عندما قال: كما في (سؤالات الآجري): «سماعه قبل الهزيمة، كذا قال روح»[1].

إذًا: فحديث روح عن سعيد، من صحيح حديث سعيد!

فيصح بذلك ما رواه روح، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن عن حمران، عن بعض أهل الكتاب.

يخالف قتادة بذلك حديث حريث بن السائب، عن الحسن، عن حمران، عن عثمان ـ مرفوعًا.

وقتادة أجل وأعلم وأحفظ من حريث!

ولذلك أعلَّ الإمام أحمد، وغيره، حديث حريث هذا برواية قتادة، وقدّم ـ هو وغيره ـ رواية قتادة وصححوها.

لكن يؤيد رفع الحديث إلى النبي ﷺ: أنه صح عن الحسن من غير وجه عنه، عن النبي ﷺ ـ مرسلًا!!

قال أبو القاسم البغوي في (الجعديات): «حدثنا علي[2] حدثنا مبارك[3] عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ: ثلاث ليس على ابن آدم فيهن حساب: طعام يقيم به صلبه، وبيت يُكنّه، وثوب يواري عورته، فما فوق ذلك فكله حساب»[4].

وأخرجه الإمام أحمد في (الزهد)، من طريق المبارك بن فضالة به[5].

---

(١) سؤالات الآجرى (رقم ٢٦٤).

(٢) علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغوي (ت٢٣٠هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٤٦٩٨): «ثقة ثبت، رمي بالتشيع».

(٣) هو ابن فضالة.

(٤) الجعديات (رقم ٣٣٣٠).

(٥) الزهد للإمام أحمد (رقم ٢٣٥٣).

وهذا إسناد حسن، لعنعنة المبارك.

وقال عبد الله بن أحمد في زوائده على (الزهد) لأبيه: «حدثنا بيان بن الحكم[1] حدثنا محمد بن حاتم[2]: حدثنا بشر بن الحارث[3] حدثنا عيسى بن يونس[4] عن هشام، عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ: ثلاث لا يحاسب بهن العبد: ظلُّ خُصٍّ يستظل به، وكسرةٌ يشد بها صلبه، وثوب يواري عورته»[5].

وأخرجه البيهقي في (شعب الإيمان) من طريق إسحاق بن راهوية عن عيسى بن يونس ـ به[6].

وإسناده صحيح.

فهذان راويان عن الحسن: مبارك بن فضالة، وهشام بن حسان، يرويان الحديث عن الحسن، عن النبي ﷺ ـ مرسلاً.

---

(١) بيان بن الحكم. ترجم له الخطيب في (تاريخ بغداد) (٧/ ١١١)، ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. سوى أنه ذكر أنه يروي عن محمد بن حاتم، وأنه يروي عنه عبد الله بن الإمام أحمد.
لكن قال ابن عدي في (الكامل) (١/ ١٣٧)، عن عبد الله بن الإمام أحمد: «لم يكتب إلا عمن أمره أبوه أن يكتب عنه».
ولذلك كان الحافظ ابن حجر يعتمد هذه القاعدة، فيقوي من روى عنه عبد الله، ممن لم يجد فيه جرحاً أو تعديلاً: انظر تعجيل المنفعة (رقم ٩، ٩١٨، ٩٤٣، ٩٨٤).

(٢) محمد بن حاتم بن سليمان الزِّمي، المؤدب الخراساني، نزيل العسكر، (ت٢٤٦هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٥٧٩٢): «ثقة».

(٣) بشر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء المروزي، نزيل بغداد، أبو نصر الحافي، (ت٢٢٧هـ)، وله ست وسبعون.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٦٨٠): «الزاهد الجليل المشهور ثقة، قدوة».

(٤) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، أخو إسرائيل، كوفي نزل الشام مرابطاً، (ت١٨٧هـ) وقيل (١٩١هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٥٣٤١): «ثقة مأمون».

(٥) الزهد للإمام أحمد (رقم ٦٤).

(٦) شعب الإيمان للبيهقي (رقم ١٠٣٦٨).

بل قد رُوي من طريق حريث بن السائب نفسه، عن الحسن مرسلاً إلى النبي ﷺ!

أخرجه ابن الأعرابي في (الزهد)[1].

وهذا مع إرساله إلا أنه يثبت أن الحديث كان عند الحسن مرويًا إلى النبي ﷺ، وأنه محفوظ فيه الرفع إليه ﷺ، من طريق الحسن البصري.

ولهذا ذكر البيهقي في (شعب الإيمان) الحديث من طريق حريث بن السائب، ثم أتبعه بهذا الحديث المرسل، ثم قال: «هكذا جاء مرسلاً، وهو مرسل جيد في هذا المعنى، شاهد لما تقدم»[2].

وصدق البيهقي! فهو شاهد جيد لحديث حريث بن السائب!

لذلك فإني أميل إلى تصحيح الحديث، كما قال الترمذي، والحاكم، والضياء!

اعتمادًا على حسن إسناده، وعلى شاهديه المرسلين!!

والله أعلم.

---

(١) الزهد لابن الأعرابي (رقم ٨٣).

(٢) شعب الإيمان للبيهقي (رقم ١٠٣٦٨).

حَنْتَفُ بن السِّجْف

تابعي ثقة، وأحد قوّاد عبد الله بن الزبير رضي الله عنه.

وقد روى عنه الحسن خبرًا عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

وقد تقدَّم جميع ذلك، في مطلب كلامنا عن مراسيل الحسن، وما اتُّهم به من الرواية عن المجهولين[1].

ومما تقدم أيضًا ترجيح عدم سماع الحسن من حنتف بن السجف، لأسباب قدَّمنا ذكرها.

وقد أشبعنا ـ بحمد الله ـ هذا المبحث في الموطن المشار إليه، فلا معنى لإعادته هنا.

والله أعلم.

---

(١) انظر ما تقدم (٤٠٥ ـ ٤١٦).

المُرْسَلُ الخَفِيُّ

وَعلاقَتُهُ بالتَّدْلِيسِ

دِرَاسَةٌ نَظَرِيَّةٌ، وَتَطْبِيقِيَّةٌ عَلَى:

مَرْوِيَّاتِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ

تأليف

الشَّرِيفُ حَاتِم بن عَارِف العَوْني

المجلد الثالث

دار الهجرة للنشر والتوزيع

دَغْفَلُ بن حنظلة النَّسَّابةُ

قال الإمام البخاري في (التاريخ الكبير) و (الأوسط): «لا يعرف سماع للحسن من دغفل»[(١)].

ووافقه على ذلك ابنُ عبد البر في (الاستذكار)[(٢)].

بينما قال علي بن المديني: «والذين روى عنهم الحسن من المجهولين: أحمر السدوسي.. ودغفل بن حنظلة»[(٣)].

والذي أستشفه من كلام علي بن المديني، أن الحسن عنده صحيح السماع من دغفل، ولذلك أُخِذ على الحسن أنه روى عن أولئك الشيوخ المجهولين، كما سبق أن فصلنا في هذه المسألة[(٤)].

وأصرح منه على سماع الحسن من دغفل، قول خلف بن سالم، وقد مضى ذكره أيضًا: «فاشتبه علينا تدليس الحسن بن أبي الحسن، لأن الحسن كثيرًا ما يدخل بينه وبين الصحابة أقوامًا مجهولين، وربما دلس عن مثل عتي بن ضمرة، وحنتف بن السجف، ودغفل بن حنظلة»[(٥)].

---

(١) التاريخ الكبير (٣/ ٢٥٥)، والأوسط ـ المطبوع باسم التاريخ الصغير ـ (١/ ٥٦).

(٢) الاستذكار لابن عبد البر (٢٦/ ٢٢٦ رقم ٣٩٣٦٣).

(٣) تهذيب الكمال (٣/ ٢٤٥).

(٤) انظر ما سبق (٤١٦ ـ ٤٢٨).

(٥) معرفة علوم الحديث للحاكم (١٠٨).

وقد سبق شرح كلام خلف بن سالم هذا، بما فيه دلالته على سماع الحسن من دغفل[1].

فمعنى كلام خلف بن سالم: أن دغفل بن حنظلة ممن سمع منهم الحسنُ، ولذلك خشي خلفٌ، لجهالة دغفل عنده، أن يكون دغفلٌ أحدَ وسائطِ الحسنِ إلى الصحابة رضي الله عنهم.

ولو لم يكن الحسنُ صحيحَ السماعِ من دغفل عند خلف بن سالم، لما اعتبر روايةَ الحسن عنه، وتسميتَه له، سببًا لأن يُخشى أن يُدَلِّسه الحسن، فيسقطَهُ ويروي عن الصحابة بلا واسطة.

فالواسطة المخوفة: هي دغفل! ولن تكون الواسطة إلا مسموعًا منها، وإلا لما كانت واسطة!!

ولكن سبق أن لا خوف من دغفل، لأنه ثقة على الصحيح[2]!

أمَّا كلام البخاري فقد كان إعلالاً لأحد حديثي الحسن عن دغفل، وليس طعنا في دغفل نفسه.

ذلك أن الحديث الذي أعله الإمام البخاري بذلك، حديثٌ فيه مخالفةٌ ظاهرةٌ، فَأَعلَّهُ البخاري بالانقطاع في موضعين من إسناده، لإلقاء تبعة المخالفة فيه على المجهول في كلا الانقطاعين.

وهذا أحد طرق المحدثين، كما سبقت الإشارة إليه[3]، في القول بالإرسال، أو الإعلال بالتدليس: أن يقولوا بعدم الاتصال، في الصيغة المحتملة، إذا رأوا في الحديث نكارة ما، أو مخالفة، لا يحتملها ثقة من رواة السند في ذلك الحديث. وذلك منهم

---

(١) انظر ما سبق (٤٦٨ ـ ٤٦٩).

(٢) انظر ما سبق (٤١٦ ـ ٤٢٨).

(٣) انظر ما سبق (٤٨٧ ـ ٤٨٩).

تبرئةٌ للثقات المذكورين في إسناد الحديث، وإلقاءٌ لِتبعَةِ النكارة فيه على أحد المجهولين، الذين يُحتمل وجودهم، بوجود صيغة للأداء غير صريحة في السماع في إسناد الحديث.

لكن سيظهر لك بعد قليل، إن شاء الله تعالى، أن حديث الحسن عن دغفل، لانكارة فيه، تستوجب أو تسوِّغ القول بعدم سماع الحسن من دغفل.

بل إن معاصرة الحسن لدغفل في بلد واحد هو البصرة، ما يقارب الثلاثين عامًا، حيث إن وفاة دغفل كانت سنة خمس وستين[1] ـ هذه المعاصرة أقوى في ترجيح السماع، مِنْ قرينة مَنْ نفاه!

وقد قال الإمام أحمد، في رواية الأثرم عنه، وسأله: «لدغفل صحبة؟ قال: لا، ومن أين له صحبة؟! هذا كان صاحب نسب. قيل له: روي عنه غير حديث: قُبِضَ النبي ﷺ وهو ابن خمس وستين؟ قال: نعم، حديث آخر: كان على النصارى صوم. قال: لا أعلم روي عن دغفل غيرهما»[2].

قلت: إذًا، فحديثا الحسن عن دغفل، الآتيان، هما كل ما لدغفل من الحديث!

(١) انظر ما تقدم (٤١٦ ـ ٤١٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/ ٢١٠ ـ ٢١١).

فالحديث الأول:

حديث الحسن عن دغفل بن حنظلة، قال: «توفي رسول الله ﷺ، وهو ابن خمس وستين».

أخرجه البخاري في (التاريخ الكبير)[١] والترمذي في (الشمائل المحمدية)[٢] وأبو زرعة الدمشقي في (تاريخه)[٣] وابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)[٤] وأبو القاسم البغوي في (معجم الصحابة)[٥] وابن جرير الطبري في (تاريخه)[٦] وأبو يعلى في (مسنده) وفي (المفاريد)[٧] والطحاوي في (مشكل الأحاديث)[٨] والطبراني في (المعجم الكبير)[٩] وابن الأعرابي في (معجمه)[١٠] وأبو نعيم في (معرفة الصحابة)[١١] وابن عبد البر في (الاستذكار)[١٢] وابن عساكر في (تاريخ دمشق)[١٣] والمزي في (تهذيب الكمال)[١٤].

كلهم من طريق معاذ بن هشام الدستوائي، عن أبيه، عن الحسن، عن دغفل به.

وهذا إسناد صحيح إلى دغفل، إن سمع الحسن منه.

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٢٥٥).
(٢) الشمائل المحمدية (رقم ٣٦٦).
(٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم ١٥).
(٤) الآحاد والثماني (رقم ١٦٧٢).
(٥) معجم الصحابة للبغوي (١٥٨).
(٦) تاريخ الطبري (٣/٢١٦).
(٧) مسند أبي يعلى (رقم ١٥٧٢)، والمفاريد له (رقم ٨٧).
(٨) مشكل الأحاديث للطحاوي (٥/ ٢١١ رقم ١٩٥٦).
(٩) المعجم الكبير (رقم ٤٢٠٢).
(١٠) معجم ابن الأعرابي (٢٠٤/أ).
(١١) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٢٢٤/أ).
(١٢) الاستذكار لابن عبد البر (١٦/٢٢٦).
(١٣) تاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (٦/ ٨٩).
(١٤) تهذيب الكمال (٤٩٠).

وهو الذي أتبعه البخاري بقوله: «ولا يتابع عليه، ولا يعرف سماع الحسن من دغفل، ولا يعرف لدغفل إدراك بالنبي ﷺ.

وقال ابن عباس، وعائشة، ومعاوية: توفي النبي ﷺ وهو ابن ثلاث وستين، وهذا أصح»[1].

وإذًا: فهذا هو سبب إعلال البخاري لحديث الحسن عن دغفل، وهو مخالفة خبره للصحيح الثابت في سن النبي ﷺ.

لكن كان يكفي البخاري أن يُعِل الحديث بعدم سماع دغفل من النبي ﷺ، وأنه ليس بصحابي، ويَرُدَّ الحديث بذلك.

كما فعل الترمذي في (الشمائل) حيث أتبع الحديث بقوله: «دغفل لا نعرف له سماعًا من النبي ﷺ، وكان في زمن النبي ﷺ رجلًا»[2].

ولم يعل الترمذي الحديث بعدم سماع الحسن من دغفل!

ثم إن نكارة حديث دغفل هذا، لا أحسبها إلا نوعًا من التَّجوُّز في الأعداد، بجبر الكسر إلى العقد أو نصفه. فجعل دغفل (الثلاث والستين): (خمسًا وستين)، على عادة العرب في فعل ذلك مجازًا، وتساهلًا في التعبير! فلا نكارة في الحقيقة، تستوجب كل ذاك!!

وأجد أن طول معاصرة الحسن لدغفل، وكونهما بلديين، مع انفراد الحسن عنه بأشهر ماله من حديث، بل بجميعه كما قال الإمام أحمد - كل ذلك يَقْوَى على ترجيح احتمال السماع، على احتمال نفيه.

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٢٥٥).

(٢) الشمائل المحمدية (٣٦٦).

ثم يأتي ما قد نستشفه من كلام علي بن المديني، وما يظهر من كلام خلف بن سالم، في إثبات سماع الحسن من دغفل، ليكون لنا إمامٌ سابق للقول بالسماع وعدم إنكاره.

لتكون القضية ـ بعد ذلك ـ مفروضة في مسألة تنحصر المرجِّحات فيها في جانب إثبات السماع، خالية من المرجحات في جانب نفيه، كما بيناه آنفًا!!

إذ النكارة التي هي سبب نفي السماع، لو كانت، ففي عدم سماع دغفل من النبي ﷺ، وعدم صحبته له ـ كفاية في تعليق النكارة عليها، كما فعل الترمذي.

ثم بيّنّا أنه لا نكارة في خبر دغفل، وله وجه يُحْمل عليه، خاصة مع اشتهار هذا الوجه عند العرب، ومع اشتهار وثبوت ما تكلم فيه دغفل، من عُمْر النبي ﷺ.

لذلك أجد أنّ الأرجح ـ عندي ـ: إعمال دلالة كلام علي بن المديني ـ على ضعفها ـ وخلف بن سلم ـ على ظهورها ـ في إثبات السماع، ومن ثَمَّ ترجيح ثبوت السماع على نفيه.

والحديث الثاني:

قال الإمام البخاري في (التاريخ الكبير): «حدثنا إسحاق: حدثنا معاذ، قال: حدثنا أبي، عن قتادة، عن الحسن، عن دغفل بن حنظلة، عن النبي ﷺ: قال: كان على النصارى صوم رمضان، فمرض ملكهم، فقالوا: لئن شفاه الله لنزيدنّ سبعة أيام. ثم كان عليهم بعد. فقال: ما ندع من هذه الثلاثة الأيام شيئًا أن نتمها، ونجعل صومنا في الربيع، ففعل. فصارت خمسين يومًا»[1].

وأخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط)[2] وأبو نعيم في (معرفة الصحابة)[3].

كلاهما من طريق إسحاق بن راهوية، عن معاذ بن هشام.. به.

وقال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا هشام، تفرد به معاذ»[4].

وإسناده صحيح إلى دغفل.

وتوبع إسحاق بن راهويه على رفع الحديث:

قال أبو جعفر النحاس في (الناسخ والمنسوخ)، عن هذا الحديث: «كتبناه مسندًا: عن محمد بن محمد بن عبد الله[5] قال: حدثنا: الليث بن الفرج[6] قال: حدثنا معاذ بن هشام بن أبي

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

(٢) المعجم الأوسط (٢/ ٢١٧/ب ـ ٢١٨/أ).

(٣) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٢٢٤/أ).

(٤) المعجم الأوسط للطبراني (٢/ ٢١٧/ ـ ٢١٨/أ).

(٥) محمد بن محمد بن عبد الله بن النفاخ الباهلي البغدادي، أبو الحسن، نزيل مصر، (ت٣١٤).
قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٩٥): «الإمام المحدث الثبت، المجود، الزاهد القدوة».

(٦) الليث بن فرج بن راشد أبوالعباس، ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد (١٣/ ١٦ ـ ١٧). وقال عنه: «كان ثقة».

عبد الله الدستوائي، قال: حدثني أبي، عن قتادة، عن الحسن، عن دغفل بن حنظلة، عن النبي ﷺ...»[1] ـ وذكره.

فتابع الليثُ بن الفرج بن راشد أبو العباس، (وكان ثقة)[2]، إسحاقَ بن راهوية، على رفع الحديث.

وخالفهما راوٍ لا يبلغ شأو أحدهما:

فرواه عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي، عن معاذ بن هشام عن أبيه، عن قتادة، عن الحسن، عن دغفل ـ موقوفًا على دغفل، غير مرفوع.

أخرجه ابن الأعرابي في (معجمه)[3] وابن عساكر في (تاريخ دمشق)[4].

فخالف عبد الرحمن بن محمد بن منصور كُلًّا من: إسحاق بن راهوية، والليث بن الفرج.

وعبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي، أبو سعيد البصري، ثم البغدادي، لقبه: كُرْبُزان (ت٢٧١هـ).

محدّث متكلَّمٌ فيه:

قال أبو حاتم: «شيخ»[5].

وقال ابن أبي حاتم: «تكلموا فيه»[6].

وكان موسى بن هارون الحمال الحافظ البغدادي (ت٢٩٤هـ) ـ «يرضاه»، كما في (الكامل) لابن عدي[7].

---

(١) الناسخ والمنسوخ للنحاس (رقم ٥٧).
(٢) هذه عبارة الخطيب، كما سبق في ترجمته.
(٣) معجم ابن الأعرابي (٢٠٤/أ ـ ب).
(٤) تاريخ دمشق ـ خط ـ لابن عساكر (٨٩ ـ ٩٠).
(٥) الجرح والتعديل (٥/ ٢٨٣)، وتاريخ بغداد (١٠/ ٢٧٣).
(٦) المصدر السابق.
(٧) الكامل لابن عدي (٤/ ٣١٩).

وذكره ابن حبان في (الثقات)[1].

وقال ابن عدي: «حدَّث بأشياء لا يتابعه أحد عليها»[2].

وقال الدارقطني، كما في (سؤالات الحاكم): «ليس بالقوي»[3].

وقال مسلمة بن القاسم: «ثقة مشهور»[4].

قلت: لعله صدوق يخطيء، (فقد روى عنه أبو عوانة في صحيحه)، كما قال الذهبي[5]، وقد وثق.

فهو حسن الحديث خفيف الحُسْن، يَضعُف حديثه بأدنى مخالفة!

ومخالفته هنا أعلى مخالفة، فقد خالف أحد حفاظ الإسلام، وهو إسحاق بن راهوية، مع متابعة لثقة آخر تابع بها هذا الإمام!

فلا بقاء لمخالفة كُرْبُزان هذه!!

أمّا الحافظ أبو القاسم الطبراني، فقد اضطرب وخالف في نقل هذا الحديث!!

فبينما يقول في (المعجم الأوسط): «حدثنا موسى بن هارون: حدثنا إسحاق بن راهوية...» - ثم ذكره موفوعًا، كما سبق[6].

يقول أيضًا في (المعجم الكبير): «حدثنا موسى بن هارون، وجعفر بن محمد الفريابي، قالا: حدثنا إسحاق بن راهويه.

---

(١) الثقات لابن حبان (٨/ ٣٨٣).

(٢) الكامل لابن عدي (٤/ ٣١٩).

(٣) سؤالات الحاكم (رقم ١٤٥).

(٤) لسان الميزان (٣/ ٤٣١).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٣٩).

(٦) المعجم الأوسط، للطبراني (٢/ ٢١٧/ب - ٢١٨/أ).

وحدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي: حدثنا أبو هشام الرفاعي، قالا: حدثنا معاذ بن هشام: حدثني أبي، عن قتادة، عن الحسن، عن دغفل، قال: كان على النصارى صوم شهر...»[1] ـ الحديث، كذا موقوفًا!!

فما في (المعجم الكبير) مخالف للصحيح عن إسحاق بن راهويه، كما رواه عنه الإمام البخاري وغيره، من رواية الحديث عنه مرفوعًا!

بل أيضًا مخالف لما نقله الطبراني نفسه في (المعجم الأوسط) من طريق إسحاق بن راهويه ـ مرفوعًا!

والأعجب من ذلك: أن شيخ الطبراني الراوي عن إسحاق بن راهويه في (المعجم الأوسط)، وهو موسى بن هارون، هو نفسه أحد شيخيه الراويين عن إسحاق بن راهويه، في (المعجم الكبير)!!

وقد كنت أخشى أن يكون في مطبوع (معجم الطبراني الكبير) خطأ، لولا تنبيه محقق (المعجم الكبير) الشيخ الفاضل: حمدي السلفي حفظه الله تعالى، إلى مخالفة ما في نسخته المخطوطة لما في (المعجم الأوسط) نقلا عن (مجمع البحرين) للهيثمي[2].

بل نبّه إلى ذلك الهيثمي في (مجمع الزوائد) حيث قال عقب ذكره الحديث مرفوعًا: «رواه الطبراني في (الأوسط) مرفوعًا، كما تراه، ورواه الطبراني في (الكبير) موقوفًا على دغفل. ورجال إسنادهما رجال الصحيح»[3].

---

(١) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٤٢٠٣).

(٢) المصدر السابق.

(٣) مجمع الزوائد (٣/ ١٣٩).

فلا شك في أن ما في (المعجم الكبير)، من ذكر الحديث موقوفًا خطأ. صوابه ما في(المعجم الأوسط) من ذكر الحديث مرفوعًا!!

والحديث صحيح إلى دغفل، وتبقى فيه علة الإرسال بين دغفل والنبي ﷺ.

وليس في الحديث نكارة، بل يشهد له قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[1].

ولذلك ذُكِر الحديث في تفسير هذه الآية[2]!

فالحسن سمع دغفلاً، ودغفل لم يَرْوِ مُنكرًا!

والله أعلم.

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٣.

(٢) انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس (رقم ٥٧)، والدر المنثور للسيوطي (١/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩).

الزبير بن العوام رضي الله عنه

قال ابن جرير الطبري في (تهذيب الآثار)، متعقبًا أسانيدَ لحديثٍ للحسن عن الزبير بن العوام رضي الله عنه، قال: «هذه أخبار واهية الأسانيد، لا تثبت بمثلها حجَّة.

وذلك لأن مراسيل الحسن أكثرها صحف غير سماع، وأنه إذا وصلت الأخبار، فأكثر روايته عن مجاهيل لا يُعْرفون.

ومن كان كذلك فيما يروي من الأخبار، فإن الواجب عندنا أن نتثبَّت في مراسيله»[1].

وقال البيهقي في (شعب الإيمان) عقب حديث للحسن عن الزبير رضي الله عنه: «هذا منقطع»[2].

وقال مغلطاي في (إكمال تهذيب الكمال): «ذكر أبو الحسن الدارقطني في كتابه (العلل الكبير) تأليفه: أن الحسن لم يسمع من الزبير بن العوام، يُدْخَل بينهما أبو سليط وجون بن قتادة»[3].

ووجدت كلام الدارقطني في (علله)، لكن ليس فيه النص على عدم سماع الحسن من الزبير رضي الله عنه[4]!

وأدلة عدم سماع الحسن من الزبير تظهر في أمرين:

---

(١) تهذيب الآثار، مسند علي، لابن جرير الطبري (١١٢ ـ ١١٣).
(٢) شعب الإيمان (رقم ٨٨٩٢).
(٣) إكمال تهذيب الكمال (١٥٢/أ).
(٤) العلل للدارقطني (٤/٢٤٨ ـ ٢٤٩ رقم ٥٤٥).

الأول: أن الزبير بن العوام رضي الله عنه، من شيوخ بدر الكبار[1].

والحسن نفسه نفى أن يكون سمع من أحدٍ من أهل بدر، وكذلك نفى هذا السماع مِنْ عُموم البدريين جماعة من تلامذة الحسن وغيرهم من العلماء، كما تقدم[2].

الثاني: أن الزبير رضي الله عنه مدني، استُشهِد عندما خرج منها، عقب يوم الجمل، سنة ست وثلاثين[3].

وسنة ست وثلاثين لم يكن الحسن بَعْدُ قد خرج من المدينة، فينحصر إمكان سماع الحسن من الزبير بالمدينة.

وقد علمت ـ سابقًا ـ نفي الأئمة القاطع لأن يكون للحسن سماع من أحد من الصحابة المدنيين بها، وأنّ هذا كالقاعدة عندهم: عدم سماع الحسن من أحد في المدينة[4].

مع ذلك فقد قيل بأن الحسن رأى الزبير بن العوام.

قال ابن أبي حاتم في (المراسيل): «سئل أبو زرعة: لقي الحسن أحدًا من البدريين؟ قال: رآهم رؤية، رأى عثمان، وعليًا.

قلت: سمع منهما حديثًا؟ قال: لا.

وقال الحسن: رأيت الزبير يبايع عليًا رضي الله عنهما»[5].

وقال البزار: «ذكر الحسن أنه رأى الزبير في بعض بساتين المدينة»[6].

---

(١) انظر سيرة ابن هشام (١/ ٦٨٠)، وسير أعلام النبلاء (١/ ٤٦).
(٢) انظر ما تقدم (٥٦٣ ـ ٥٦٦).
(٣) انظر التقريب (رقم ٢٠٠٣).
(٤) انظر ما تقدم (٥٧١ ـ ٥٧٣).
(٥) المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ٩٢).
(٦) نصب الراية للزيلعي (١/ ٩١).

أمَّا علي بن المديني، فيبدو أنه كان يضعف الرواية التي تذكر رؤية الحسن للزبير رضي الله عنه!

قال علي بن المدني في (علله): «قال الحسن: رأيت الزبير يبايع عليًا.

وخالفه موسى بن داود: رأيتُ طلحةَ يبايع عليًا في حَشّ[1].

فسأل خالدُ بنُ القاسم عليَّ بن المديني عن هذا الحديث؟ فقال: ليس من صحيح حديث هُشَيْم.

والحسن لم يَرَ عليًا، إلا أن يكون رآه بالمدينة وهو غلام»[2].

وقد بحثتُ عن هاتين الروايتين، اللتين أَعَلَّ عليُّ بن المديني أولاها بأُخْراهما.

أمّا الرواية المُعَلّة: فقال ابن جرير الطبري في(تاريخه): «حدثني محمد بن سنان القزّاز، قال: حدثنا إسحاق بن إدريس، قال: حدثنا هُشَيْم، قال: أخبرنا حميد، عن الحسن، قال: رأيتُ الزبير بن العوّام بايع عليًا في حَشّ من حُشان المدينة»[3].

محمد بن سنان بن يزيد القزاز، أبو بكر البصري، نزيل بغداد، (ت٢٧١هـ).

قال عنه الحافظ: «ضعيف»[4].

وإسحاق بن إدريس الأسواري البصري، أبو يعقوب: تركه

---

(١) الحَشّ ـ بفتح أوله ـ: البُسْتَان. ويُجْمَع على: حُشَّان، بفتح الحاء وضمّها.

انظر: تاج العروس للزبيدي ـ حشش ـ (١٧/١٤٦).

(٢) العلل لابن المديني (٥٣ ـ ٥٤ رقم ٥٩).

(٣) تاريخ الطبري (٤/٤٢٩).

(٤) التقريب (رقم ٥٩٣٦).

علي بن المديني، والبخاري، والنسائي، واتهمه يحيى بن معين بالوضع[1].

هذه إحدى الروايات التي ردّها علي بن المديني، وحُقَّ له ذلك، كما تراه من ترجمة رجال إسنادها.

لكن للراوية وجه آخر ظاهره الصحّة، فقد قال البَلاذُري في (أنساب الأشراف): «حدثنا خلف بن هشام: حدثنا هُشيم بن بشير: حدثنا حُميد، عن الحسن، قال: رأيتُ الزبير بايع عليًّا في حش من أحشاش المدينة»[2].

وهذا إسناده صحيح، فخلف بن هشام بن ثعلب المقرئ ثقةٌ، وقد صرّح هشيمٌ بالسماع.

لكن أعلّ هذه الراوية عليُّ بن المديني بالمخالفة أيضًا!

حيث ذكر أن موسى بن داود روى هذا الحديث، فجعل الذي رآه الحسنُ يبايع عليًّا طلحةَ بنَ عبيد الله، لا الزبير بن العوام.

وموسى بن داود هذا هو موسى بن داود الضبّي الطَّرَسُوسي، نزيل بغداد، (ت٢١٧هـ).

قال عنه الحافظ: «صدوق فقيه زاهد، له أوهام»[3].

وهو معروفُ الرواية عن هُشَيم، كما في (تهذيب الكمال)[4].

فظاهر كلام علي بن المديني: أن موسى بن داود روىٰ الحديث، عن هشيم، عن حميد، عن الحسن، قال: «رأيتُ طلحة يبايع عليًّا في حَشّ..».

ولم أجد هذه الرواية من هذا الوجه، لكني وجدته من وجه أقوى منه!

قال ابن عدي في (الكامل): «حدثنا الحسين بن عبد الله القطان: حدثنا نوح بن حبيب: حدثنا عبد [الرحمن] بن مهدي: حدثنا هشيم، عن حميد، عن [الحسن]، قال: رأيتُ طلحة بن

---

(١) لسان الميزان (٣٥٢١).

(٢) أنساب الأشراف للبلاذري (١٦/٣).

(٣) التقريب (رقم ٦٩٥٩).

(٤) تهذيب الكمال (٢٩/٥٨).

عبيد الله بايع عليًّا في حَشّ من حُشّان المدينة ـ يعني: في بعض حيطان المدينة»[1].

وقد تحرّف في مطبوع (الكامل): (عبد الرحمن) إلى (عبد الله)، والتصويب: من السياق، حيث إن ابن عدي كان في سياق ذكر من روى عن هشيم من كبار الأئمة، فذكر حديثًا لعبد الرحمن بن مهدي عن هشيم، ثم أتبعه بهذا الحديث. ثم إن عبد الرحمن بن مهدي معروف الرواية عن هشيم[2]، ونوح بن حبيب معروفُ الرواية عن عبد الرحمن بن مهدي[3].

وتحرف أيضًا في مطبوع (الكامل)!: (الحسن) إلى (أنس)، والتصويب: مما عرفناه من أسانيد هذا الحديث ووجوهه المختلفة في مصادر عدّة، أنّه من حديث: هشيم، عن حميد، عن الحسن، لا (عن أنس)! ثم إنه قد جاء في (الكامل) تعقيبٌ على الحديث، قال فيه نوح بن حبيب: «قال ابن مهدي: وقد أدركه الحسن»، كذا على الصواب!!

أمّا تراجم إسناد ابن عدي:

فالحسين بن عبد الله بن يزيد القطان المالكي، أبو علي، (ت حدود ٣١٠هـ).

قال عنه الدارقطني ـ كما في سؤالات السهمي ـ: «ثقة»[4].

وهو من شيوخ ابن حبان في (صحيحه)، الذين أكثر عنهم فيه[5].

---

(١) الكامل لابن عدي ـ ترجمة هُشَيم بن بشير ـ (٧/ ١٣٧).
(٢) تهذيب الكمال (١٧/ ٤٣٣).
(٣) تهذيب الكمال (١٧/ ٤٣٤) (٣٠/ ٤٠).
(٤) سؤالات السهمي (رقم ٢٧٦)، وانظر سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧).
(٥) انظر فهارس الإحسان (١٨/ ٥٥ ـ ٥٦).

ونوح بن حبيب القُومَسِي، أبو محمد، (ت٢٤٢هـ).

قال عنه الحافظ: «ثقة سُنّي»[١].

وبهذا يظهر رُجحان رواية من قال عن الحسن: «رأيت طلحة يبايع عليًا..»، على رواية من قال: «رأيت الزبير...»، كما قال علي بن المديني ورجّح.

ومع ذلك: فقد كان علي بن المديني يردّ الخبر من وجهيه كليهما، حيث تعقّب الرواية الراجحة بقوله: «وليس من صحيح حديث هشيم».

فعلي بن المديني يرى أن هشيمًا حدّث بما رجّحه من روايتيه: أن الحسن رأى طلحة، لا الزبير. لكن ابن المديني مع ذلك يضعّف هذه الرواية أيضًا، ويرى أنّها من ضعيف أحاديث هشيم، ولعلّه أعلّها بعنعنة هشيم، لتدليسه.

لكني وجدت متابعة تذكر رؤية الحسن للزبير وطلحة رضي الله عنهما، يبايعا عليّا،.. إن صحت المتابعة!!

فأخرج أخو تبوك عبد الوهاب بن الحسن بن الوليد الكلابي في (مسنده)، من طريق يونس بن أرقم، عن الصلت بن دينار، عن الحسن، قال: «رأيت طلحة والزبير بايعا عليًا عشية، وهو على منبر رسول الله ﷺ»[٢].

لكن يونس بن أرقم الكندي البصري:

قال عنه البخاري في (التاريخ الكبير): «كان يتشيع، معروف الحديث»[٣].

---

(١) التقريب (رقم ٧٢٠٣).
(٢) منتخب مسند أخي تبوك (رقم ١٧).
(٣) التاريخ الكبير (٨/ ٤١٠).

ولينه الحافظ البارع.. الرافضي! عبد الرحمن بن يوسف بن سعد بن خراش البغدادي (ت٢٨٣هـ)[١].

وقال عنه البزار في (مسنده): «كان صدوقًا، روى عنه أهل العلم، على أن فيه شيعية شديدة»[٢].

وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: «كان يتشيع»[٣].

قلت: وكلام البخاري، والبزار، من فوات (الميزان) و (لسانه)[٤] فقيِّده.

أمَّا شيخه: الصلت بن دينار، فتقدم أنه متروك ناصبي!

فماذا نُأَمِّلُ في حديث خرج من بين شيعي وناصبي!!!

فهذه المتابعة لا اعتبار لها!

وهناك رواية أخرى تذكر رؤية الحسن للزبير أيضًا.

أخرج البخاري في (التاريخ الكبير) ومن طريقه ابن عدي في (الكامل) كلاهما من طريق سليمان بن سالم القرشي، عن علي بن زيد، عن الحسن، قال: «رأيت عليًّا والزبير التزما، ورأيت عثمان وعليًا التزما»[٥].

قال البخاري عقبه: «لا يتابع عليه».

يعني سليمان بن سالم القرشي، حيث أورد الحديث في ترجمته.

---

(١) تليين ابن خراش في الميزان (٤/ ٤٧٧)، وترجمة ابن خراش نفسه، انظرها في سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٠٨ ـ ٥١٠).

(٢) مسند البزار (رقم ٥٠٧)، وانظر كشف الأستار (رقم ٣٤٠٦).

(٣) الثقات لابن حبان (٩/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨).

(٤) انظر لسان الميزان (٦/ ٣٣١).

(٥) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ١٨)، والكامل لابن عدي (٣/ ٢٧٠).

وسليمان بن سالم القرشي، أبو داود البصري العطَّار، هذا - قال فيه البخاري ما سبق.

وترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلاً[(١)].

أمَّا ابن حبان فذكره في (الثقات)[(٢)].

وثلاثتهم: البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان، بل وأبو حاتم فيما نقله عنه ابنه، أربعتهم - فرقوا بين سليمان بن سالم القرشي أبي داود العطار هذا، وسليمان بن سالم أبي أيوب مولى قريش[(٣)].

وقال أبو حاتم عن الثاني، أبو أيوب القرشي مولاهم، : «شيخ»[(٤)].

فخلط ابن عدي بين هذين الراويين، وجمعهما في ترجمة واحدة!!

ولذلك اختلف حكم ابن عدي في سليمان بن داود العطار عن حكم البخاري فيه، الذي إنما يروي ابن عدي الحديث من طريقه. حيث قال ابن عدي في آخر ترجمته: «لا أرى بمقدار ما يرويه بأسًا، وإنما أنكر عليه البخاري حديثًا مقطوعًا»[(٥)].

وتبع الإمام الذهبي ابن عدي على خلطه هذا، في (الميزان)[(٦)]!!

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ١٢٠).

(٢) الثقات لابن حبان (٦/ ٣٨٩).

(٣) انظر مصادر ترجمة الأول في التعاليق الثلاثة السابقة، أما التالي: فانظر التايخ الكبير للبخاري (٤/ ١٨)، والجرح والتعديل (٤/ ١١٩)، والثقات لابن حبان (٨/ ٢٧٣).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ١١٩).

(٥) الكامل لابن عدي (٣/ ٢٧٠).

(٦) الميزان (٢/ ٢٠٨)، وانظر آخر الترجمة فيه.

فتعقبه الحافظ في (اللسان) وقال في آخر ذلك: «وما أدري! كيف خفي هذا على الذهبي، مع نقده؟!!»[1].

قلت: والبخاري أنكر حديثه، ولم يدفع ذلك حتى ابن عدي، الذي خلطه بغيره، فقوّى الراوي بناء على ذلك الخَلْط!

ومع أن خلط ابن عدي بين الراويين أَثَّر على حكمه في الراوي الضعيف، بأن مشاه. مع ذلك.. فقد خفف نكارة الحديث عند ابن عدي، ولم يحمل بشدّةٍ على راويه، بسبب أنه حديث موقوف غير مرفوع!

فانظر عبارة ابن عدي متمعنًا: «لا أرى بمقدار ما يرويه بأسًا، وإنما أنكر عليه البخاري حديثًا مقطوعًا».

فهو لم ينكر نكارة الحديث، وإنما تهاون بتأثير نكارته، مشيرًا إلى الوصف الذي من أجله تهاون بالنكارة، وهو كونه «حديثًا مقطوعًا».

وبعد موافقه ابن عدي للبخاري على نكارة الحديث، وبعد ترجيح تفريق البخاري ومن وافقه على خلط ابن عدي، يكون سليمان بن سالم هذا منكر الحديث، كأنه بالاتفاق!

وإن لم يكن كذلك بالاتفاق، فهو منكر الحديث عند البخاري، وهو أعلم من تكلم فيه، إن كان لغيره ـ سوى ابن عدي ـ كلام فيه أصلًا!!

إذًا: فيكون هذا الخبر الذي يذكر فيه الحسن رؤيته للزبير رضي الله عنه ملتزمًا ـ خبرًا لا حجة به، ولا اعتبار!

أو كما عبَّر الإمام البخاري: «لا يتابع عليه».

---

(١) اللسان (٣/ ٩٢ ـ ٩٣).

وبعد هذه الروايات، لا تصفو منها رواية واحدة للقيام بالحجة، على أن الحسن رأى الزبير بن العوام رضي الله عنه.

على أن ثبوت الرؤية، ليس له أثر على إثبات السماع! بعد أن نفى الحسن نفسه سماعه من أحد من أهل بدر، والزبير منهم، كما سبق.

كما صرَّح بمثل هذا الموقف أبو زرعة الرازي، وقد نقلنا كلامه سابقًا، عندما نفى سماع الحسن من البدريين، ثم ذكر ما يُرْوى عن الحسن من رؤيته للزبير رضي الله عنه.

فالصحيح الدقيق، أن يقال: لم يسمع الحسن من الزبير بن العوام رضي الله عنه، ولم يثبت أنه رآه.

وأحاديث الحسن عن الزبير رضي الله عنه، أو بعضها، تشهد لعدم السماع، وتُظهِر أن الحسن كان يرسل عنه.

الحديث الأول:

وهو حديث الحسن، عن الزبير بن العوام رضي الله عنه، قال: «لمَّا نزلت هذه الآية: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ الآية، قال: ونحن يومئذ متوافرون، فجعلت أتعجب من هذه الآية، أي فتنة تُصيبنا؟! ما هذه الفتنة؟! حتى أريناها».

رواه عن الحسن غير واحد من تلامذته:

١ - فرواه جرير بن حازم، قال: سمعت الحسن.. به.

أخرجه الإمام أحمد[1] والنسائي في (التفسير)[2] ونعيم بن حمَّاد في (الفتن)[3].

٢ - ورواه إسرائيل بن موسى، عن الحسن.. به.

أخرجه ابن أبي حاتم في (تفسيره)[4].

٣ - ورواه حميد الطويل - إن صح عنه - عن الحسن.. به.

أخرجه ابن جرير الطبري في (تفسيره)، من طريق زيد بن عوف أبي ربيعة، عن حمَّاد بن سلمة، عن حميد به.. به[5].

لكن زيد بن عوف متروك الحديث، كما سبق ذكره.

٤ - ورواه مبارك بن فضالة - إن صح عنه -.

أخرجه ابن جرير الطبري في (تفسيره)، من طريق عبد العزيز بن أبان، عن المبارك بن فضالة، عن الحسن.. به[6].

---

(١) المسند للإمام أحمد (رقم ١٤٣٨).
(٢) تفسير النسائي (رقم ٢٢٦).
(٣) الفتن لنعيم بن حمَّد (رقم ١٩٣).
(٤) تفسير ابن أبي حاتم - تفسير سورتي الأنفال والتوبة (رقم ٢٣٤).
(٥) تفسير الطبري (رقم ١٥٩٠٥).
(٦) تفسير الطبري (رقم ١٥٩١٣).

لكن عبد العزيز بن أبان بن محمد الأموي، أبا خالد الكوفي، نزيل بغداد (ت٢٠٧هـ).

قال عنه الحافظ: «متروك، وكذبه ابن معين، وغيره»[١].

٥ ـ وعمرو بن عبيد المعتزلي، المتهم.

أخرجه ابن عدي في (الكامل)[٢].

واختلف على راوٍ آخر من تلامذة الحسن، وهو داود بن أبي هند[٣].

قال ابن أبي شيبة في (المصنف): «حدثنا عفان[٤] قال: حدثنا وهيب[٥] قال: حدثنا داود بن أبي هند، عن الحسن، عن الزبير... الحديث، إلى أن قال: ـ فقال بعضهم: يا أبا عبد الله، فلم جئت إلى البصرة؟ قال: ويحك! إنا نُبصر، ولكنَّا لا نصبر!!»[٦].

وهذا إسناد صحيح إلى الحسن.

لكنه خولف بإسناد آخر، ذكره الدارقطني في (العلل): «رواه محمد بن إسماعيل الوساوسي، عن إسحاق الأزرق، عن داود، عن الحسن، عن [جون] بن قتادة، عن الزبير»[٧].

---

(١) التقريب (رقم ٤٠٨٣).
(٢) الكامل لابن عدي (١٠٦/٥).
(٣) داود بن أبي هند القشيري مولاهم، أبو بكر أو أبو محمد، البصري، (ت١٤٠هـ، وقيل قبلها).
قال الحافظ في التقريب (رقم ١٨١٧): «ثقة متقن، كان يهم بأخرة».
(٤) هو ابن مسلم الباهلي، تقدَّم أنه ثقة.
(٥) هو ابن خالد، وتقدم أنه ثقة، تغير قليلاً بأخرة.
(٦) مصنف ابن أبي شيبة (١١٥/١١) (رقم ٣٠٦٢٢).
(٧) العلل للدراقطني (٢٤٩/٤ رقم ٥٤٥)، وتحرَّف فيه جون بن قتادة إلى عون بن قتادة!.

لكن محمد بن إسماعيل الوساوسي، قال عنه البزار: «كان يضع الحديث، وحديثه يدل على ذلك»[1].

وقال عند الدارقطني في (العلل): «ضعيف»[2].

فلا شك في أن روايته هذه مردودة، لا وزن لها.

لكن توبع هذا الإسناد، بما أخرجه أبو عمرو الداني في (السنن الواردة في الفتن)، من طريق محمد بن يونس الكديمي، عن عمر بن حبيب، عن داود بن أبي هند، عن الحسن، قال: «حدثني جون بن قتادة، قال: حدثني الزبير...» ـ الحديث[3].

لكن الكديمي تقدَّم أنه متروك!

وشيخه عمر بن حبيب بن محمد العدوي القاضي (ت٢٠٦ أو ـ ٢٠٧هـ).

قال عنه الحافظ: «ضعيف»[4].

فلا قيمة لهذه المتابعة أيضًا!

وهناك راوٍ آخر اختلف عليه أيضًا، وهو يونس بن عبيد.

قال الدارقطني في (العلل) وسئل عن حديث أبي سليط عن الزبير؟ فقال: «تفرَّد به رُوَيْم بن يزيد المقري، عن سلام بن سليمان القاري، عن يونس، عن أبي سليط، عن الزبير.

وخالفه أصحاب يونس، فقال: عن الحسن، عن الزبير.

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٢)، وانظر مسند البزار (٨٢).
(٢) العلل للدارقطني (١/ ٢٢٢ رقم ٢٧)، وانظر لسان الميزان (٥/ ٧٧).
(٣) السنن الواردة فثي الفتن رقم (١٢).
(٤) التقريب (رقم ٤٨٧٤).

وكذلك رواه داود بن أبي هند، وعلي بن زيد، ومبارك بن فضالة، عن الحسن، عن الزبير.

وهو المحفوظ»[1].

قلت: أمّا رويم بن يزيد القاري، فمما وقع فيه للحافظ زين الدين العراقي، ولتلميذه الحافظ ابن حجر - قصور عجيب!!!

ترجم له العراقي في (ذيل ميزان الاعتدال)، فقال: «أورده النباتي[2] في (الحافل)، فقال: بغدادي مشهور، مسجده ببغداد، ناحية الكرخ، يعرف به. روى عن الليث حديثًا منكرًا، لا أخبره بجرح ولا عدالة، قاله الموصلي»[3].

وتبعه الحافظ ابن حجر في (اللسان) دون أي إضافة[4]!

والرجل مترجم في (الجرح والتعديل)، وإن كان ابن أبي حاتم لم يذكره بجرح أو تعديل، إلا أنه ذكر في الرواة عنه مثلاً: علي بن المديني[5]!

لكن الأهم: أن الخطيب ترجم له في (تاريخ بغداد) ترجمة مُوسّعة، وثّقه فيها، وأرّخ وفاته بسنة إحدى عشرة ومائتين[6].

وترجم له الذهبي في (معرفة القراء الكبار)، وابن الجزري محمد بن محمد بن محمد بن علي الدمشقي (ت٨٣٣هـ)، في

---

(١) العلل للدارقطني (٤م ٢٤٨ - ٢٤٩ رقم ٥٤٥).

(٢) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرِّج الإشبيلي، الأموي مولاهم، الظاهري، النباتي العشَّاب، صاحب كتاب (الحافل تكملة الكامل لابن عدي) (ت٦٣٧هـ). انظر سير أعلام النبلاء (٢٣/٥٨ - ٥٩).

(٣) ذيل ميزان الاعتدال (رقم ٣٨٧).

(٤) اللسان (٢/٤٦٩).

(٥) الجرح والتعديل (٣/٥٢٣).

(٦) تاريخ بغداد (٨/٤٢٩ - ٤٣٠).

(غاية النهاية في طبقات القراء)، وكلاهما قال: «كان ثقة كبير القدر»[1].

هذه تراجمه الموسّعة!

ثم قد أخرج له البزار في (مسنده) حديثًا، ونسبه بـ (المِغْوَلي)، وقال عنه: «كان ثقة»[2].

وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: «ربما أخطأ»[3].

فرجل على هذا القدر من الجلالة والثقة، ما أعظم ما نقص من ترجمته، بالاقتصار على ما اقتصر عليه (ذيل الميزان) و (لسانه)!!!

أمّا شيخه: سلام بن سليمان المزني، أبو المنذر القاريء النحوي البصري، نزيل الكوفة (ت١٧١هـ).

فقال عنه الحافظ: «صدوق يهم»[4].

إذًا: فإسناد حديث رويم، عن سلام بن سليمان، عن يونس، عن الحسن، عن أبي سليط، عن الزبير - إسناد حسن!

غير أن الدارقطني أشار إلى مخالفة هذا الإسناد لرواية أصحاب يونس، حيث رووه عنه عن الحسن، عن الزبير، بلا واسطة.

ثم رجّح رواية بقية تلامذة الحسن، عنه، عن الزبير، بلا واسطة! وقال عن هذا الوجه: «وهو المحفوظ»، كما تقدم.

---

(١) معرفة القراء الكبار (١/ ٢١٥ رقم ١١٠)، وغاية النهاية (١/ ٢٨٦ رقم ١٢٧٥).

(٢) مسند البزار الأزهرية - خط - (٥٢/ ب - ٥٣/ أ)، وانظر كشف الأستار (رقم ١٦٩٦).

(٣) الثقات لابن حبان (٨/ ٢٤٥).

(٤) التقريب (رقم ٢٧٠٥).

ولا شك أنّ ترجيح الدارقطني هذا، إنما يصح إن ثبت ما ذكره الدارقطني أيضًا، من أن رواية رُويْم، عن سلام، عن يونس، عن الحسن، عن أبي سليط، عن الزبير - مخالفة لرواية أصحاب يونس.

فإني لم أجد رواية من روايات أصحاب يونس هذه!

على أني أيضًا لم أعرف: مَنْ أبو سليط ذاك؟!

وأحسبه - إن كان ثابتًا صحيحًا - كنيةً لجون بن قتادة، إذ لم يذكروا لجون بن قتادة كنية، تجعلنا نجزم بأن أبا سليط غيره[1].

ثم إن جون بن قتادة معروف الرواية عن الزبير بن العوام رضي الله عنه، كما سبق في ترجمته[2].

ثم إنه قد قيل: إن الحسن يروي هذا الحديث، عن جون عن الزبير، كما تقدم آنفًا. وإن كان ذلك لم يصح، بل هو شديد الضعف، لكنه قول، وقد قيل!

وعلى كل حال، فهذا الحديث بذاته يشهد على أن الحسن أرسله عن الزبير رضي الله عنه، ولم يسمعه منه!!

فقد جاء، كما سبق في رواية داود بن أبي هند، عن الحسن، أن الزبير إنما قرأ الآية، وقال بعدها ما قال، عند خروجه يوم الجمل إلى العراق.

وهذا أمر تؤكده رواية أخرى، من غير طريق الحسن البصري.

قال الإمام أحمد (المسند): «حدثنا أبو سعيد مولى بني

---

(١) انظر ما تقدم (٣٩٧ - ٤٠٢).

(٢) انظر ما تقدم (٣٩٧ - ٤٠٢).

هاشم[١]: حدثنا شداد ـ يعني ابن سعد[٢] ـ: حدثنا غيلان بن جرير[٣] عن مُطَرِّف[٤] قال: قال للزبير: يا أبا عبد الله، ما جاء بكم؟ ضيعتم الخليفة حتى قُتِل، ثم جئتم تطلبون بدمه!!

قال الزبير: إنا قرأناها على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ لم نكن نحسب أنَّا أهلها، حتى وقعت منا حيث وقعت»[٥].

وهذا إسناد حسن.

---

(١) عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد البصري، أبو سعيد، مولى بني هاشم، نزيل مكة، لقبه جزدقة،(ت١٩٧هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٣٩١٨): «صدوق ربما أخطأ».
بينما قال الذهبي في الكاشف (رقم ٣٢٨٠): «ثقة».
ونقل الحافظ في التهذيب (٦/ ٢٠٩): أن الإمام أحمد وثقه، وثقه أيضاً: يحيى بن معين، والبغوي، والطبراني، الدارقطني، وابن شاهين!
وأن أبا حاتم قال: «كان [أحمد] يرضاه، وما كان به بأس».
ثم نقل أن الإمام أحمد قال عنه: «كثير الخطأ»، وأن الساجي قال عنه: «يهم في الحديث»، وقولاً آخر ليس إلا تصحيفاً لكلام أبي حاتم!
فمن وثقه كل أولئك، وفيهم أحمد، ألا تكون كثرة خطئه كثرةً نسبيه، ككثرة خطأ شعبة بن الحجاج، كما سبق شرحه (٩٧٧).
ثم فات الحافظ ما في المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ١٨٢): «وسمعت عليّاً ـ ابن المديني ـ يقول: كنت وأنا بمكة، أيّام سفيان، إذا ورد عليّ شيء خفي، لم يكن لي مفزع إلا أبا سعيد مولى بني هاشم!
وكنت إذا فزعت إليه في شيء، وجدت عنده علماً وبياناً».
الله أكبر!! ما أعظم ما فات الحافظ!!!

(٢) شداد بن سعيد، أبو طلحة الراسبي.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٢٧٥٥): «صدوق يخطيء».

(٣) غيلان بن جرير المِعْوَلي، الأزدي، البصري، (ت١٢٩هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٥٣٦٩): «ثقة».

(٤) مطرف بن عبد الله بن الشِّخِّير، العامري، الحرشي، أبو عبد الله البصري، (ت٩٥هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٧٦٠٦): «ثقة عابد فاضل».

(٥) مسند الإمام أحمد (رقم ١٤١٤).

وأخرجه البزار في (مسنده)، من وجه آخر عن شداد بن سعيد به[1].

وهذا إسناد آخر يثبت أن الزبير بن العوام إنما قال الذي رواه عنه الحسن البصري، في العراق، عند خروجه يوم الجمل.

والزبير بن العوام رضي الله عنه استشهد عقب يوم الجمل، كما سبق، ولم يرجع الزبير بَعْدَهُ إلى المدينة.

والحسن يوم الجمل، وبعده بسنة كاملة، كان بالمدينة، لم يبرحها.

فكيف يسمع الحسن ما قيل بالعراق، والقائل توفي بالعراق، قبل خروج الحسن إليها بسنة كاملة!!

هذه هي دلالة الإرسال الذاتية في هذا الحديث!!

---

(١) مسند البزار (رقم ٩٧٦).

الحديث الثاني:

قال الحسن: «جاء رجل إلى الزبير بن العوام - رضي الله عنه - فقال: أقتل عليًّا؟ قال: لا، وكيف تقتله، ومعه الجنود؟! قال: ألحق به، فأفتك به. قال: لا، إن رسول الله ﷺ قال: إن الإيمان قَيَّدَ الفتك، لا يفتك مؤمن».

رواه عن الحسن جماعة من تلامذته، وهم:

١ - مبارك بن فضالة، مصرِّحًا بالسماع من الحسن.

أخرجه الإمام أحمد[١] وأحمد بن منيع في (مسنده)[٢] وأبو القاسم البغوي في (الجعديات)[٣] وابن عساكر في (تاريخ دمشق)[٤].

٢ - أيوب السِّختياني.

أخرجه الإمام أحمد[٥] وأبو عبيد القاسم بن سلام في (غريب الحديث)[٦] وابن أبي عمر العدني في (مسنده) و (الإيمان)[٧].

٣ - يزيد بن إبراهيم التستري.

أخرجه إبراهيم الحربي في (غريب الحديث)[٨].

٤ - عوف بن أبي جميلة.

---

(١) مسند الإمام أحمد (رقم ١٤٢٦، ١٤٢٧).
(٢) إتحاف الخيرة للبوصيري (١/ ٢٢/أ).
(٣) الجعديات (رقم ٣٣٠٥).
(٤) تاريخ دمشق - خط - (٦/ ٣٨٢).
(٥) مسند الإمام أحمد (رقم ١٤٣٣).
(٦) غريب الحديث لأبي عبيد (٣/ ٣٠٢) (٤/ ٦).
(٧) إتحاف الخيرة للبوصيري (١/ ٢٢/أ)، والإيمان للعدني (رقم ٨١).
(٨) غريب الحديث للحربي (١/ ٢٢١).

أخرجه ابن أبي شيبة في (المسند) و (المصنف)[1].

٥ ـ إسماعيل بن مسلم المكي.

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف)[2].

٦ ـ أبوبكر الهذلي.

أخرجه ابن أبي عمر العدني في (المسند)[3].

فالحديث صحيح إلى الحسن البصري، من رواية ثقات تلامذته، وغيرهم.

وهذا الحديث كسابقه، في أن دليل إرساله يذكره الحديث نفسه!

ودليل إرساله الذاتي، هو دليل إرسال الحديث السابق نفسه، أيضًا!

فهو يذكر حادثة وقعت للزبير رضي الله عنه، في يوم الجمل، روى الزبير فيها حديثًا من أحاديث النبي ﷺ.

والزبير توفي عقب يوم الجمل، في العراق، وما عاد للمدينة، ليلقاه الحسن، فيسمع منه الحديث.

والحسن حينها بالمدينة لم يذهب للعراق، ليلقى الزبير عقب يوم الجمل حينما تكلم الزبير رضي الله عنه وذكر الحديث.

وبعد ذلك: فالحسن نفسه قد صرَّح بعدم السماع، من رواية أحد تلامذته، سوى من سبق منهم.

قال البخاري في (التاريخ الكبير): «حدثني خالد بن

---

(١) المصنف (١٥/ ١٢٣)، وإتحاف الخيرة للبوصيري (١/ ٢٢/أ).

(٢) المصنف لعبد الرزاق (رقم ٩٦٧٦).

(٣) إتحاف الخيرة (١/ ٢٢/أ).

يوسف بن خالد، عن يزيد بن زريع، عن يونس، عن الحسن: نُبِّئتُ أن رجلاً أتى الزبير ـ في الفتك»[1].

فهذا إسناد حسن إلى الحسن، صريح في الإرسال، لولا الخلاف في شيخ الإمام البخاري.

فهو خالد بن يوسف بن خالد السمتي، أبو الربيع البصري (ت٢٤٩هـ)[2].

ترجم له الذهبي في (الميزان) فقال: «أما أبوه فهالك، وأما هو فضعيف»[3].

ثم أورد له الذهبي حديثًا أنكره عليه ابن عدي.

فأضاف الحافظ ابن حجر في (اللسان)[4]: ذكر ابن حبان له في (الثقات)، وأنه قال: «يعتبر حديثه، من غير روايته عن [أبيه]»[5].

ولم يذكر الحافظان أن ابن عدي قال في آخر ترجمته: «وكل ما ذكرت من رواية خالد بن يوسف هذا، فلعل البلاء فيه من أبيه يوسف بن خالد، فإنه ضعيف»[6].

أمّا الحديث الذي أنكره ابن عدي، ثم الذهبي، من رواية خالد بن يوسف عن غير أبيه، فإنه من طريق ابن جريج عن نافع عن ابن عمر. وابن جريج (وحش التدليس، لا يدلس إلا فيما

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٩٠).
(٢) أرّخ وفاته البخاري في التاريخ الأوسط ـ المطبوع باسم الصغير ـ (٢/ ٣٥٨).
(٣) الميزان (١/ ٦٤٨ ـ ٦٤٩).
(٤) اللسان (٢/ ٣٩٢).
(٥) الثقات لابن حبان (٨/ ٢٢٦)، والزيادة بين معكوفتين من المصدر السابق.
(٦) الكامل لابن عدي (٣/ ٤٥).

سمعه من مجروح)[1]، كما قال الدارقطني. وقد عنعن في ذلك الحديث، فلا يلزم أن تكون نكارته من خالد بن يوسف، لاحتمال أن تكون من تدليس ابن جريج.

وفات (الميزان) و (لسانه) أن الدارقطني قال عنه، كما في (سؤالات السلمي): «تكلموا فيه»[2].

وأقول: نعم، تكلموا فيه، لكن هل ما تكلموا به فيه مؤثر في عدالته أو ضبطه؟ أم أنهم تكلموا فيه لروايته عن أبيه المنكرات؟ والبلاء فيها لا منه، وإنما من أبيه، كما قال ابن عدي!

وأجل ما فات (الميزان) و (لسانه)، وفات كثيرًا من المصادر غيرهما، أنَّ هذا الرجل من شيوخ الإمام البخاري، كما يثبته هذا الحديث الذي نترجم لخالد بن يوسف في رجال إسناده.

ولا رأيت أحدًا ذكره في شيوخ البخاري، حتى ابن منده في (أسامي مشايخ الإمام البخاري)، وحتى ابن عساكر في (المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل)، وغيرهما.

وقد قيل: إن كل من روى عنهم الإمام البخاري، في الصحيح وخارجه، ثقات عنده[3]. وهذا ليس ببعيد، لكني لا أجزم به، لعدم وقوفي على ما يقطع به[4].

لكن الذي لا شك فيه: أن رواية الإمام البخاري عن رجل، ترفع ذلك الرجل جدًا، حتى إذا وافقه توثيقٌ لمثل ابن حبان، ثم بيان أن ما يقع في حديثه من المنكرات أنه من غيره، كما في

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني (رقم ٢٦٥).

(٢) سؤالات السلمي (رقم ٣٩٢).

(٣) قواعد في علوم الحديث للتهانوي (٢٢٢ ـ ٢٢٣).

(٤) أقول هذا مع ما في هدي الساري، باب: ذكر مراتب مشايخه الذين كتب عنهم وحدَّث عنهم ـ (٥٠٣).

كلام ابن عدي - إطمأننا إلى هذا الراوي، وإلى أنه في أقل أحواله صدوق حسن الحديث!

إذًا: فخالد بن يوسف السمتي صدوق.

وعليه يكون حديثه الذي رواه عن يزيد بن زريع، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، قال: نبئت عن الزبير - في الفتك؛ يكون هذا الحديث حسن الإسناد إلى الحسن.

وهو صريح في عدم سماع الحسن لهذا الحديث من الزبير بن العوام رضي الله عنه.

فيكون هذا الحديث، مع الحديث السابق، للحسن عن الزبير رضي الله عنه - دليلاً ثالثًا على عدم سماع الحسن من الزبير رضي الله عنه، سوى الدليلين اللذين ذكرناهما في بداية هذا المبحث.

ذلك أنَّ هذين الحديثين يدلان على أن الحسن كان يروي عن الزبير رضي الله عنه ما لم يسمعه منه، وأنَّ هذا كان من شأنه في روايته عنه.

وإذا أظهر الحسن هذا عن نفسه في روايته عن الزبير رضي الله عنه، لم نأمن أن تكون باقي رواياته عن الزبير كذلك.

هذا بغض النظر عن دليلي الإرسال السابق ذكرهما، أمَّا معهما: فالأمر منتهٍ، على عدم سماع الحسن من الزبير رضي الله عنه!

والحديثان السابقان هما كل ما للحسن عن الزبير رضي الله عنه، مما اشترطته في هذا البحث. لكن يبقى سواهما مما هو على غير شرط هذا البحث، وهي ما أحيل إليها، فانظر:

مصنف ابن أبي شيبة (رقم ١٦٧٣٧).

وتهذيب الآثار لابن جرير الطبري - مسند علي (١١١ - ١١٢ رقم ١٨٠ - ١٨٢).

وأدب الكتاب لأبي بكر محمد بن يحيى بن عبد الله بن العباسي الصولي (ت٣٣٥هـ) - (١٣٧).

وأخبار القضاة لوكيع (٢/ ٦٧).

ومقاتل الطالبيين لأبي الفرج الأصبهاني (٩ - ١٠).

والكامل لابن عدي (١/ ٣٠٦).

وشعب الإيمان للبيهقي (رقم ٨٨٩٢).

والله أعلم.

زياد بن رياح

قال ابن طاهر المقدسي في (الجمع بين رجال الصحيحين): «سمع منه الحسن»[1].

وحديث الحسن عنه في (صحيح مسلم)[2] و (مستخرج أبي عوانه)[3] و (صحيح ابن حبان)[4].

وهو أحد وسائط الحسن إلى أبي هريرة رضي الله عنه[5].

وهو زياد بن رياح أبو قيس البصري، أو المدني، تابعي كبير.

قال عنه الحافظ: «ثقة»[6].

وبعد نص ابن طاهر على سماع الحسن منه، وبعد تصحيح من ذكرناهم لحديث الحسن عنه، وبعد ملاحظة اتخاذ الحسن له واسطة إلى أبي هريرة، مع كونه بعد جميع ذلك تابعيًا، قريبًا من طبقة الحسن ـ لا شك بعد كل هذا أن الحسن سمع منه!

والله أعلم.

---

(١) الجمع بين رجال الصحيحين (١/ ٨٠).
(٢) صحيح مسلم (٤/٢٢٦٧ رقم ٢٩٤٧).
(٣) انظر إتحاف المهرة لابن حجر (١١/ ١٢٥/أ).
(٤) صحيح ابن حبان ـ الإحسان ـ (رقم ٦٧٩٠).
(٥) انظر التعاليق الثلاثة السابقة.
(٦) التقريب (رقم ٢٠٧٤).

زيد بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه

لم أجد أحدًا ذكره في شيوخ الحسن البصري، ولم أر متكلمًا في سماع الحسن منه أو إرساله عنه.

بل لا يُعْرف عن هذا الصحابي - إن ثبتت له الصحبة - إلا حديث واحد، فلم يذكروا في ترجمته شيئًا عنه، سوى ذلك الحديث(١).

وهو الحديث الذي قيل إن الحسن يرويه عنه، وقيل الشعبي(٢).

ومع أن حديث الحسن عنه معنعن، لا يُثبت السماع، فإنه أيضًا لا يصح إسناده الغريب إلى الحسن. فلا حاجة بعد هذا، للكلام على سماع الحسن منه.

وحديثه:

هو ما رواه الليث بن سعد، عن إسحاق بن رافع، عن سعد بن معاذ الأنصاري، عن الحسن البصري، عن زيد بن عبد الله الأنصاري، أنه قال: «عرضنا على رسول الله ﷺ رُقْيَة [الحيّة](٣) فأذن لنا فيها، وقال: إنما هي مواثيق.

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٣٨٥ - ٣٨٦)، والجرح والتعديل (٣/ ٥٦٦)، والثقات لابن حبان (٣/ ١٤١)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٣٥٨/ ب)، والاستيعاب لابن عبد البر (٢/ ٥٥٧ رقم ٨٥٤)، وأسد الغابة (٢/ ٢٩٣)، والإصابة (٣/ ٣٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) تحرَّفت في (عمل اليوم والليلة) لابن السني، إلى (الحمه)، والتصويب من باقي المصادر التي أخرجت الحديث.

والرقية هي: بسم الله، شجة، ملحة، قرنية، بحري، قفطي».

أخرجه البخاري في (التاريخ الكبير)[1] وابن الأعرابي في (معجمه)[2] والطبراني في (المعجم الأوسط)[3] وابن السني في (عمل اليوم والليلة)[4] وأبو نعيم في (معرفة الصحابة)[5].

كلهم من الطريق المذكور آنفًا.

بل قال الطبراني عقبه: «لا يُرْوي هذا الحديث عن زيد بن عبد الله إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به الليث».

وقال ابن السكن: «لم نجد حديثه إلا من هذا الوجه، وليس بمعروف في الصحابة»[6].

وإسحاق بن رافع بن عويمر الأنصاري المدني.

قال عنه أبو حاتم: «ليس بقوي، لين، وهو أحب إلي من أخيه إسماعيل وأصلح»[7].

بينما ذكره ابن حبان في (الثقات)[8].

وهذا هو كل ما ذكره فيه الحافظ ابن حجر في (اللسان)[9]

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦).
(٢) معجم ابن الأعرابي (٢٨٨/أ).
(٣) المعجم الأوسط (٢/ ٢٥٠ب ـ ٢٥١/أ).
(٤) عمل اليوم والليلة لابن السني (رقم ٥٧٥).
(٥) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٣٥٨/ب).
(٦) الإصابة (٣/ ٣٠).
(٧) الجرح والتعديل (٢/ ٢١٩).
(٨) الثقات لابن حبان (٨/ ١٠٦).
(٩) لسان الميزان (١/ ٣٦٢).

أمَّا سعد بن معاذ، فترجم له البخاري في (التاريخ الكبير)[1] وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[2]، ولم يذكرا فيه جرحًا أو تعديلاً.

بينما أورده ابن حبان في (الثقات)[3].

فإسناد الحديث إسناد ضعيف، وفي لفظه نكارة، تفرد بها من لا يحتمل التفرد.

وليس هناك حاجة إلى البحث عن سماع الحسن من زيد بن عبد الله رضي الله عنه، بعد ضعف حديث الحسن عنه.

والله أعلم.

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٦٥).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٩٣).

(٣) الثقات لابن حبان (٦/ ٣٧٧).

سراقة بن مالك المدلجي رضي الله عنه

قال عبد الله بن الإمام أحمد، في روايته لكتاب (العلل) عن أبيه: «سئل: سمع الحسن من سراقة؟ قال: لا، هذا علي بن زيد! يعني يرويه. كأنه لم يقنع به»[(١)].

وقال علي بن المديني في (العلل): «روى الحسن بن أبي الحسن: أن سراقة بن مالك حدَّثهم، في رواية علي بن زيد بن جدعان.

وهو إسناد ينبو عنه القلب: أن يكون الحسن سمع من سراقة!

إلا أن يكون معنى (حدثهم): حدَّث الناس، فهذا أشبه»[(٢)].

وقال أبو داود، كما في (سؤالات الآجري): «لم يسمع الحسن من سراقة قليلاً، ولا كثيرًا»[(٣)].

وقال البزار: «قال علي بن زيد عن الحسن: إن سراقة بن مالك حدَّثهم. إنما حدَّث من حدَّثه، ولذلك لم يقل حدثني»[(٤)].

قلت: وهذا من هؤلاء الأئمة، وإنكارهم سماع الحسن منه، مع تصريحه بالسماع ـ إنما هو لقدم وفاة سراقة بن مالك رضي الله عنه.

---

(١) العلل لأحمد بن حنبل (رقم ١٥١١).
(٢) العلل لابن المديني (٥٤ رقم ٦٢)، ونحوه (٥١ رقم ٥٠).
(٣) سؤالات الآجري (رقم ٥٥٦).
(٤) نصب الراية للزيلعي (١/ ٩٠).

إذ القول المعتمد في وفاة سراقة رضي الله عنه أنها كانت سنة أربع وعشرين[1]، أي: وللحسن ثلاث سنوات!!

ولذلك نفى الأئمة السماع، وردّوا صيغة التصريح، إما بتوهيم علي بن زيد، أو بتأويل صيغة الأداء، كما مرَّ في كلامهم السابق.

وقد ترجح - عندنا - أن علي بن زيد حسن الحديث، وعن الحسن البصري خاصة.

ثم قد عُرِف الحسن بالتأول في صيغ الأداء[2].

لذلك كان الأشبه أن تكون صيغة التصريح من الحسن نفسه، متأولاً لها، كما قال علي بن المديني في أشبه الرأيين عنده، وكما قال البزار قاطعًا بذلك.

أمَّا رواية الحسن عن سراقة رضي الله عنه، بتلك الصيغة الدَّالة في أصل وضعها على السماع، المؤولة عند الحسن، فقد جاءت في حديث واحد للحسن عن سراقة رضي الله عنه.

وهذا الحديث هو التالي:

قال البخاري في (التاريخ الكبير): «قال موسى...».

(ح) وقال إبراهيم الحربي في (غريب الحديث): «حدثنا موسى بن إسماعيل...».

(ح) وقال ابن أبي حاتم في (التفسير): «حدثني أبي، قال: حدثنا أبو سلمة....» يعني: موسى بن إسماعيل.

---

(١) طبقات خليفة (٣٤)، وتاريخ خليفة (١٥٧)، وتاريخ مولد العلماء ووفياتهم للربعي (١/١١١)، والاستيعاب لابن عبد البر (١/٥٨٢ رقم ٩١٦)، وأسد الغابة (٢/٣٣٣)، وتهذيب الكمال (١٠/٢١٥)، والإصابة (٦٩ - ٧٠).

(٢) انظر ما تقدم (٥٢٦ - ٥٢٨).

(ح) وقال ابن أبي شيبة في (المسند) و (المصنف): «حدثنا أسود بن عامر....».

(ح) وقال الحارث بن أبي أسامة في (المسند): «حدثنا بشر بن عمر الزهراني...».

ثلاثتُهُم: موسى بن إسماعيل، وأسود بن عامر، وبشر بنُ عمر، قالوا: «حدثنا حمَّاد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن أن سراقة بن مالك المدلجي حدَّثهم: أن قريشًا جعلت في رسول الله ﷺ وأبي بكر أربعين أوقية.

قال: فبينما أنا جالس إذ جاءني رجل، فقال: إن الرجلين اللذين جعلت قريش فيهما ما جعلت، قريب منك، بمكان كذا وكذا.

فأتيت فرسي، وهو في المرعى، فنفرت به، ثم أخذت رمحي، قال: فركبته، فجعلت أجر الرمح مخافة أن يشركني فيهما أهل الماء.

قال: فلمَّا رأيتهما، قال: أبو بكر: هذا باغ يبغينا، فالتفت النبي ﷺ، فقال: اللهم اكفناه بما شئت. قال: فوجل فرسي، وإني لفي جلد من الأرض، فوقعت على حجر، فانفلت، فقلت: ادع الذي فعل بفرسي ما أرى أن يخلصه، وعاهده أن لا يعصيه، فدعا له، فخلص الفرس.

فقال رسول الله ﷺ: أواهبه أنت لي؟ فقلتُ: نعم.

قال: فقال: هاهنا عَمِّي عنا الناس، وأخذ في طريق الساحل، مما يلي البحر.

قال: فكنت أول النهار لهم طالبًا، وآخر النهار لهم مسْلَحةً!

وقال ﷺ لي: إذا استقررنا في المدينة، فإن أنت رأيت أن تأتينا فأتنا.

قال: فلما قدم المدينة، وظهر على أهل بدر وأُحُد، وأسلم الناس من حولهم - بلغني أنه يريد أن يبعث خالد بن الوليد إلى مدلج. فأتيته، فقلت له: أنشدك النعمة؟! فقال القوم: مَهْ!! فقال رسول الله ﷺ: دعوه، وقال: ما تريد؟ فقلت: بلغني أنك تريد أن تبعث خالد بن الوليد إلى قومي، فأنا أحب أن توادعهم، فإن أسلم قومهم أسلموا معهم، وإن لم يسلموا لم تخشن صدور قومهم عليهم.

فأخذ رسول الله ﷺ بيد خالد بن الوليد، فقال له: اذهب معه، فاصنع ما أراد.

فذهب إلى بني مدلج، فأخذوا عليهم: ألا يعينوا على رسول الله ﷺ، فإن أسلمت قريش أسلموا معهم.

فأنزل الله تعالى: ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا۟ فَتَكُونُونَ سَوَآءً﴾[1] إلى قوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَـٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَـٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَـٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَـٰتَلُوكُمْ ۚ﴾.

قال الحسن: فالذين حصرت صدورهم: بنو مدلج، فمن وصل إلى بني مدلج، من غيرهم، كان في مثل عهدهم»[2].

هذا لفظ ابن أبي شيبة.

وإسناده حسن إلى الحسن البصري.

---

(١) سورة النساء: الآية ٨٩.

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٤/٢٠٩)، وغريب الحديث للحربي (٢/٦٨٣)، وتفسير ابن كثير - تفسير سورة النساء - (٩٠) - (٢/٣٩٣). ومصنف ابن أبي شيبة (١٤/٣٣١) (رقم ٣٦٦١٢)، والمطالب العالية المسندة - خط - (١٤٢)، والمطبوعة (رقم ٤٢٩٤)، وبغية الباحث للهيثمي (رقم ٦٧٦).

غير أنه تحرَّف في (التاريخ الكبير) للبخاري، في إسناد الحديث: (الحسن) إلى (أنس)! فأصبح الحديث كأنه من رواية علي بن زيد عن أنس عن سراقة!!

ولا شك في أن هذا خطأ، لاتفاق مصدرين آخرين، هما: (غريب الحديث) للحربي، و (تفسير ابن أبي حاتم) على رواية الحديث عن شيخ البخاري: موسى بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن: أن سراقة بن مالك حدَّثهم. فالإسناد واحد، والحديث واحد، وصيغة السماع المؤولة الغريبة: (حدثهم) واحدة أيضًا!

فهذا هو - إذًا - الحديث الذي كان يتكلم عنه الأئمة، في حديثهم عن رواية الحسن عن سراقة رضي الله عنه. وهو رواية علي بن زيد، عن الحسن: أن سراقة بن مالك حدَّثهم!

فأولوا هذه الصيغة، لمَّا قامت الحجة القاطعة عَلَى عدم احتمال السماع، وهي وفاة سراقة رضي الله عنه وللحسن ثلاث سنوات!!

ولم أجد للحسن عن سراقة بن مالك رضي الله عنه، سوى الحديث السابق، وحديث آخر، متعلق بحادث الهجرة،.

لكن لم ترد في هذا الحديث الثاني صيغة تصرِّح بالسماع في ظاهرها، كما وقع في الحديث الأول.

قال ابن عبد البر في (الاستيعاب): «وروى سفيان بن عيينة، عن أبي موسى، عن الحسن: أن رسول الله ﷺ قال لسراقة بن مالك، كيف بك إذ لبست سواري كسرى؟.

قال: فلما أتي عمر بسواري كسرى، ومنطقته وتاجه، دعا سراقة بن مالك، فألبسه إياهما.

وكان سراقة رجلاً أزب[١] كثير شعر الساعدين.

وقال له: ارفع يديك، فقال: الله أكبر، الحمد لله الذي سلبهما كسرى بن هرمز الذي كان يقول: أنا رب الناس، وألبسهما سراقة بن مالك بن جعشم، أعرابي، رجل من بني مدلج. ورفع بهما عمر صوته»[٢].

هذا إسناد معلق، ظاهر الإرسال، جلي الانقطاع.

وأخرج نحَوهُ مختصرًا: ابنُ عساكر في (تاريخ دمشق)، من طريق حماد بن زيد، عن يونس بن عبيد، عن الحسن... به[٣].

وهو آخر ما للحسن عن سراقة في هذا المبحث.

والله أعلم.

---

(١) الزبب في الناس: كثرة الشعر ـ القاموس المحيط ـ زب ب ـ (١١٩).

(٢) الاستيعاب لابن عبد البر (٢/ ٥٨١).

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر ـ ترجمة عمر بن الخطاب ـ (١٣/ ١٢٦).

سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي ﷺ

صحح الحاكم حديثًا يرويه الحسن البصري وسعيد بن المسيب، كلاهما عن سعد بن عبادة رضي الله عنه[1].

فتعقبه الذهبي في (تلخيص المستدرك) بقوله: «لا، فإنه غير متصل»[2].

وقد نص على عدم سماع الحسن من سعد بن عبادة، جماعة من المتأخرين: كالمنذري في (مختصر سنن أبي داود)[3]، والمزي في (تهذيب الكمال)[4]، والعلائي في (جامع التحصيل)[5] وابن عبد الهادي في (تنقيح التحقيق)[6].

وإرسال الحسن عن سعد بن عبادة رضي الله عنه من أوضح الإرسال! حيث إن سعدًا رضي الله عنه توفي سنة خمس عشرة، أو بعدها بسنة[7].

أي: كانت وفاة سعد رضي الله عنه، قبل مولد الحسن بسنوات!

---

(١) المستدرك (١/ ٤١٤).

(٢) المصدر السابق، الحاشية.

(٣) مختصر سنن أبي داود (٢/ ٢٥٥).

(٤) تهذيب الكمال (٦/ ٩٨).

(٥) جامع التحصيل (١٦٢).

(٦) تنقيح التحقيق (٢/ ١٣٥٣ رقم ٣٠٥).

(٧) الإصابة (٣/ ٨٠).

وحديث الحسن عن سعد بن عبادة رضي الله عنه، هو التالي:

قال الحسن: «إن سعد بن عبادة، قال: يا رسول الله، إني كنت أبرُّ أمي، وإنها ماتت. فإن تصدَّقت عنها، أينفعها ذلك؟ قال: نعم.

قال: فمُرْني بصدقة؟ قال: اسق الماء. [وفي رواية: أي الصدقة أحب إليك؟ قال: سقي الماء].

قال الحسن: فنصب سعد سقايتين بالمدينة.

قال الحسن: فربما سعيت بينهما وأنا غلام».

أخرجه الإمام أحمد[(١)] أبو داود[(٢)] والنسائي[(٣)] والحاكم في (المستدرك)[(٤)] والبيهقي في (السنن الكبرى)[(٥)] وابن الجوزي في (البر والصلة)[(٦)]. من طريق قتادة مصرّحًا بالسماع من الحسن، بالحديث.

وأخرجه سعيد بن منصور في (سننه)[(٧)] وابن أبي شيبة في (المصنف)[(٨)] والحسين بن الحسن المروزي في زوائده على (البر والصلة) لابن المبارك[(٩)]، وأبو محمد المخلدي في (فوائده)[(١٠)]، وابن الجوزي في (البر والصلة)[(١١)].

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ٢٨٤ - ٢٨٥).
(٢) السنن (رقم ١٦٨٠).
(٣) السنن الصغرى (رقم ٣٦٦٦).
(٤) المستدرك (١/ ٤١٤).
(٥) السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ١٨٥).
(٦) البر والصلة لابن الجوزي (رقم ١٨١).
(٧) سنن سعيد بن منصور (رقم ٤١٩).
(٨) مصنف ابن أبي شعيبة (٨/ ٢٣٢) (رقم٢٤٢٣٠).
(٩) البر والصلة لابن المبارك (رقم ٩٣).
(١٠) فوائد أبي محمد المخلدي (رقم ٣٣٩).
(١١) البر والصلة لابن الجوزي (١٨٢).

من طريق يونس بن عبيد ومنصور بن زاذان، عن الحسن به. إلا ابن أبي شيبة والمخلدي فمن طريق يونس وحده.

واللفظ للحسين بن الحسن المروزي، وقريب منه لفظ سعيد بن منصور، أمَّا الرواية الأخرى، فهي من حديث قتادة عن الحسن.

وأخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) من طريق راويين آخرين عن الحسن: المبارك بن فضالة[1] والربيع بن صبيح[2].

وأخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في (مسنده)، من طريق هشام بن حسان، عن الحسن، عن سعد رضي الله عنه ـ به[3].

لكن الشاشي أورده في مسند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وهو وهم منه رحمه الله تعالى!!

والحديث إسناده صحيح إلى الحسن البصري.

وأخرجه أيضًا عبد الرزاق في (المصنّف)، عن معمر، عمّن سمع الحسن، قال: «جاء سعد بن عبادة...»[4] ـ فذكره، كذا بإبهام مَنْ رواه عن الحسن.

وقد سئل الحسن مرَّة: «أنشرب من ماء هذه الساقية في المسجد؟ فإنها صدقة؟ فقال الحسن: قد شرب أبو بكر وعمر رضي الله عنهما من سقاية أم سعد، فمه؟!!».

أخرجه ابن سعد في (الطبقات)، من طريق سويد بن إبراهيم الجحدري عن الحسن[5].

---

(١) المعجم الكبير (رقم ٥٣٨٤).
(٢) المعجم الكبير (رقم ٥٣٨٣).
(٣) مسند الشاشي (رقم ١٨٠).
(٤) المصنف لعبد الرزاق (رقم ١٥٩٠٢، ١٦٣٣٤).
(٥) الطبقات لابن سعد (٣/ ٦١٥).

وسويد بن إبراهيم الجحدري، أبو حاتم الحنَّاط، صاحب الطعام، (ت١٦٧هـ).

قال عنه الحافظ: «صدوق، سيء الحفظ، له أغلاط، وقد أفحش ابن حبان القول فيه»[1].

ويشهد لهذا السؤال حديث الحسن عن سعد رضي الله عنه.

ولم أجد للحسن عن سعد بن عبادة رضي الله عنه غير هذا الحديث.

والله أعلم.

---

(١) التقريب (رقم ٢٦٨٧).

سعد بن هشام بن عامر الأنصاري

قال علي بن المديني في (العلل)، عن الحسن البصري: «من سعد بن هشام صحيح»[1]. أي: سماعه منه.

وقال ابن طاهر المقدسي في (الجمع بين رجال الصحيحين): «سمع سعد بن هشام»[2].

وصحح حديث الحسن عن سعد بن هشام: الإمام مسلم في (صحيحه)[3] وأبو عوانة في (مستخرجه)[4] وابن خزيمة في (صحيحه)[5] وابن حبان في (صحيحه)[6].

وهو أحد وسائط الحسن إلى عائشة رضي الله عنها[7].

وهو سعد بن هشام بن عامر الأنصاري، المدني، استشهد بأرض الهند.

قال عنه الحافظ: «ثقة»[8].

---

(١) العلل لابن المديني (٥٧ رقم ٦٩).
(٢) الجمع بين رجال الصحيحين (١/ ٨٠).
(٣) صحيح الإمام مسلم (رقم ٧٦٧).
(٤) مستخرج أبي عوانة، المطبوع باسم مسند أبي عوانة (٢/ ٣٠٤).
(٥) صحيح ابن خزيمة (رقم ١١٠٤).
(٦) الإحسان (رقم ٢٦٣٥، ٢٦٤٠).
(٧) انظر الإحالات السابقة إلى الكتب التي صححت أحاديث الحسن عن سعد بن هشام.
(٨) التقريب (رقم ٢٢٥٨).

قلت: هو ممن نزل البصرة من أبناء الصحابة، كما في (الطبقات) لكل من ابن سعد وخليفة بن خياط[1].

وقد صرَّح الحسن بالسماع منه:

أخرج عبد الرزاق في (المصنف): «عن معمر، عن قتادة، عن الحسن، قال: أخبرني سعد بن هشام: أنه سمع عائشة تقول: كان رسول الله ﷺ يوتر بتسع ركعات، ركعتين وهو جالس. فلما ضعف أوتر بسبع، ركعتين وهو جالس»[2].

وأخرجه الإمام أحمد[3] والنسائي في (السنن الصغرى)[4] وإسحاق بن راهوية في (مسنده)[5].

كلهم من طريق عبد الرزاق، بإسناده ومتنه.

وهذا إسناد صحيح.

والله أعلم.

---

(١) طبقات ابن سعد (٧/٢٠٩)، وطبقات خليفة (٢٠٠).
(٢) مصنف عبد الرزاق (رقم ٤٧١٣).
(٣) مسند الإمام أحمد (٦/١٦٨).
(٤) السنن الصغرى للنسائي (رقم ١٧٢٢).
(٥) مسند إسحاق بن راهوية ـ مسند عائشة (رقم ٧٧٥).

سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه

قال ابن عبد البر في (التمهيد): «قد سمع الحسن من عثمان وسعد بن أبي وقاص»[1].

بينما قال البزار في (مسنده): «لا نعلم الحسن سمع من سعد بن أبي وقاص شيئًا»[2].

وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد): «الحسن لم يسمع من سعد، فيما أحسب»[3].

والصحيح ما أخبر به الحسن نفسه، أنه لم يسمع من أحد من أهل بدر[4]. وسعد رضي الله عنه من أواحد البدريين بلاء وذكرًا[5].

فالصحيح أن الحسن لم يسمع من سعد رضي الله عنه.

ولا أدري؟ ما الذي جعل ابن عبد البر يعتقد سماع الحسن من سعد رضي الله عنه؟!

ولعلَّه ما وقع لغيره، من خلط أحاديث الحسن عن سعد

---

(١) التمهيد (٢٤/ ٣٢٧).

(٢) مسند البزار ـ نسخة الرباط ـ خط ـ (٢١٠)، وكشف الأستار (رقم ٣١٢٩).

(٣) مجمع الزوائد (١٠/ ١٣٤).

(٤) انظر ما تقدم (٥٦٣ ـ ٥٦٦).

(٥) سيرة ابن هشام (١/ ٦٨١).

مولى أبي بكر بأحاديث الحسن عن سعد بن أبي وقاص، كما سيأتي قريبًا، إن شاء الله تعالى!!

وليس في أحاديث الحسن عن سعد بن أبي وقاص شيء من شرط البحث.

بل لم أجد للحسن عن سعد رضي الله عنه سوى حديثين اثنين.

أذكر أحد هذين الحديثين: للفائدة، ولعلاقته بحديث سبق بمعناه، في مبحث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

قال البزار في (مسنده)، وأحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقي في (مسند سعد بن أبي وقاص)، قالا: «حدثنا أحمد بن يونس[1] قال أخبرنا أبو شهاب[2] عن يونس، عن الحسن، عن سعد بن أبي وقاص، قال: أمرنا رسول الله إذا رأينا الغيلان، أن ننادي بالأذان»[3].

وأخرجه ابن أبي الدنيا في (مكايد الشيطان) من طريق أحمد بن يونس، بإسناده ومتنه[4].

وأخرجه أبو نعيم في (حديث يونس بن عبيد)[5] من طريق أخرى عن أبي شهاب به.

وهذا إسناد حسن.

---

(١) أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله التميمي اليربوعي، الكوفي (ت٢٢٧هـ).

قال عنده الحافظ في التقريب (رقم ٦٣): «ثقة حافظ».

(٢) عبد ربه بن نافع الكناني، الحنّاط، نزيل المدائن، أبو شهاب الأصغر (ت١٧١هـ - أو - ١٧٢هـ).

قال الحافظ في التقريب (رقم ٣٧٩٠): «صدوق يهم».

(٣) مسند البزار - خط نسخة الرباط - (٢١٠)، وكشف الأستار رقم (٣١٢٩)، ومسند سعد بن أبي وقاص للدورقي (رقم ١١٩).

(٤) انظر آكام المرجان في أحكام الجان للشبلي (٢٠).

(٥) جزء فيه منتخب حديث يونس بن عبيد لأبي نعيم - خط - (١٤٣/أ).

وقال البيهقي في (دلائل النبوة): «أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد المقرىء[1] قال: أخبرنا الحسن بن محمد بن إسحاق[2] قال: حدثنا يوسف بن يعقوب القاضي[3] قال: حدثنا محمد بن أبي بكر[4] قال: حدثنا عامر بن صالح[5] عن يونس، عن الحسن: أن عمر بعث رجلاً إلى سعد بن أبي وقاص، فلما كان ببعض الطريق عرضت له الغول.

فلما قدم على سعد، قصَّ عليه القصة، فقال: ألم أقل لكم إنَّا كنا إذا تغولت لنا الغول أن ننادي بالآذان.

فلما رجع إلى عمر، فبلغ قريبًا من ذلك المكان، عرض له يسير معه. فذكر ما قال له سعد، فنادى بالأذان، فذهب عنه، فإذا سكت، عرض له، فإذا أذَّن، ذهب عنه»[6].

وإسناده يُحَسَّن إلى الحسن البصري أيضًا.

---

(١) علي بن محمد بن علي بن الحسين بن شاذان السقا، أبو الحسن، الإسفرائيني، القاضي (ت٤١٤هـ).
قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦): «الإمام الحافظ الناقد».

(٢) الحسن بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الأزهري، أبو إسحاق الإسفراييني (ت٣٤٦هـ).
قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٣٥): «الإمام الحافظ المجود».

(٣) يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم الأزدي، مولاهم، البصري الأصل، البغدادي، أبو محمد القاضي (ت٢٩٧هـ).
قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٨٥): «الإمام الحافظ الفقيه الكبير الثقة ـ صاحب التصانيف في السنن».

(٤) محمد بن أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم المقدَّمي، أبو عبد الله الثقفي مولاهم، البصري، (ت٢٣٤هـ).
قال عنه الحافظ في التقريب (رقم ٥٧٦١): «ثقة».

(٥) عامر بن صالح بن رستم، المزني، أبو بكر بن أبي عامر الخزاز، البصري.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٣٠٩٥): «صدوق سيء الحفظ، أفرط ابن حبان فقال: يضع».

(٦) دلائل النبوة للبيهقي (٧/ ١٠٤).

وقال ابن عدي في (الكامل): «حدثنا ابن بُخَيْت محمد بن أحمد[1] حدثنا الحسن بن عرفة[2] حدثنا يعقوب بن إسحاق الأنصاري[3] عن يونس بن عبيد، عن الحسن، قال: قال سعد بن مالك: كنا نؤمر إذا تغولت لنا الغول أن ننادي بالأذان»[4].

---

(١) محمد بن أحمد بن علي بن بُخَيْت، أبو بكر الجُوزي الموصلي.
ترجم له ابن ماكولا في (الإكمال) ووقع له في ترجمته وهمان، بيَّنهما ابن نقطة في (تكملة الإكمال).
لكن لم يذكرا فيه جرحاً أو تعديلاً.
غير أنه أحد شيوخ ابن حبان في صحيحه، وهذا توثيق كافٍ!
انظر: الإكمال (١/ ٢١١، ٢١٥)، وتكملة الإكمال (١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢) (٢/ ٣٨٦)، والإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (رقم ٥٠٦٥).

(٢) الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي، أبو علي البغدادي، (ت٢٥٧هـ)، وقد جاز المئة.
قال الحافظ في التقريب (رقم ١٢٥٥): «صدوق».
بينما وثقه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٤٧).
ولعله ـ أعني التوثيق ـ أعدل من غيره، فقد وثقه ابن معين، وكفى به!
انظر تهذيب التهذيب (٢/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤).

(٣) يعقوب بن إسحاق أبو عمار البصري، ثم الرازي.
مترجم له في الميزان (٤/ ٤٤٨)، واللسان (٦/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣).
وليس فيهما إلا قول ابن عدي في الكامل (٧/ ١٥٢): «روى عن يونس بن عبيد وغيره ما لا يتابع عليه».
هذا كل ما في (الميزان) و (لسانه)!.
وفاتهما: .
أنه مترجم في (الجرح والتعديل) (٩/ ٢٠٣)، ونقل فيه ابن أبي حاتم، عن أبيه، أنه قال عن يعقوب بن إسحاق: «ما أرى بحديثه بأساً، وهو أحب إلي من علي بن عبد بن الله بن راشد مولى قراد، وهما بصريان قدما الري».
يقول أبو حاتم إن يعقوب أحب إليه من علي بن عبد الله بن راشد، وقد قال عن علي بن عبد الله بن راشد، كما في الجرح والتعديل (٦/ ١٩٣): «كان صدوقاً».
وقال البرقاني في سؤالاته للداقطني (رقم ٥٦٨): «سمعته يقول: يعقوب بن إسحاق أبو عمارة الرازي ثقة..».
فهذا عندي لا ينزل عن أن يكون ثقة!!

(٤) الكامل لابن عدي (٧/ ١٥٢).

قال ابن عدي عقبه: «وهذا عن يونس، يرويه يعقوب هذا».

قلت: لم ينفرد به يعقوب هذا، بل تابعه عليه من سبق، ومَنْ سيأتي إن شاء الله تعالى.

وهذا إسناد صحيح، يتابعه الإسنادان السابقان، في إثبات الحديث إلى يونس بن عبيد، عن الحسن، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

وقد توبع السابقون على يونس بمتابع رابع:

أخرجه البزار في (مسنده) من طريق أخرى، سوى المذكورة آنفًا: من طريق عبد السلام بن أبي الجنوب، عن يونس، عن الحسن[1].

وعبد السلام بن أبي الجنوب المدني.

قال عنه الحافظ: «ضعيف»[2].

وللحديث طريق أخرى لغير يونس بن عبيد:

حيث أخرجه بن عدي في (الكامل) من طريق عمرو بن عبيد، عن الحسن عن سعد رضي الله عنه[3].

وعمرو بن عبيد متروك، متهم، كما تكرر مرارًا.

فهذا حديث الحسن الأول عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

وهو صحيح إلى الحسن، وتبقى فيه علة الإرسال بين الحسن وسعد رضي الله عنه.

---

(١) مسند البزار (خط) ـ نسخة الرباط ـ (٢١٠)، وكشف الأستار (رقم ٣١٢٩).

(٢) التقريب (رقم ٤٠٦٥).

(٣) الكامل لابن عدي (٥/ ١٠٧).

أمَّا حديثه الثاني: فنقله ابن كثير عن تفسير ابن أبي حاتم بإسناده ومتنه[١].

ولم أجد للحسن عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه غير هذين الحديثين.

غير أن الهيثم بن كليب الشاشي، في مسنده، وفي مسند سعد بن أبي وقاص منه، بوَّب لأحاديث الحسن عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، ثم ذكر في هذا الباب أربعة أحاديث[٢]! ولم يكن شيء من هذه الأحاديث الأربعة واحدًا من الحديثين السابق ذكرهما للحسن عن سعد!!

وهذا وهم من الهيثم بن كليب الشاشي رحمه الله! سَبَّبَهُ له إهمال اسم سعد في الأسانيد التي ذكرها، فظنه الشاشي سعد بن أبي وقاص!!

أما سعد صاحب تلك الأحاديث في الحقيقة، فأحدها لسعد بن عبادة رضي الله عنه، وقد سبق ذكر حديثه هذا الذي وهم الشاشي في تعيين (سعده)، ونبهنا هناك إلى وهم الشاشي هذا[٣]. وبقية الأحاديث الثلاثة التي ذكرها الشاشي إنما هي لسعد مولى أبي بكر رضي الله عنه، وليست لسعد بن أبي وقاص، كما نبَّه عليه محقق مسند الشاشي، وكما سيأتي بعد هذا المبحث إن شاء الله تعالى.

والله أعلم.

---

(١) تفسير ابن كثير، سورة الصافات: الآية ٣٣، (٦/١٧٦).
(٢) مسند الشاشي (١/٢١٥ - ٢١٩ رقم ١٧٤ - ١٨٠).
(٣) انظر ما تقدم (١١٠٧).

سعد مولى أبي بكر الصديق رضي الله عنه

قال أبو القاسم البغوي في (معجم الصحابة): «لا أدري؟ سمع الحسن من سعد أو أرسل؟!»[1].

بينما جزم غيره:

قال علي بن المديني في (العلل): «سمع من سعد مولى [أبي بكر][2]»[3].

وقال البزار: «سمع من سعد مولى أبي بكر»[4].

وصحح الحاكم حديث الحسن عنه في (المستدرك)[5].

وسعد مولى أبي بكر صحابي، سبقت الترجمة له رضي الله عنه، في كلامنا عن (المجاهيل) الذين تفرَّد الحسن بالرواية عنهم[6].

وسعد مولى أبي بكر رضي الله عنه مذكور فيمن نزل البصرة من الصحابة[7].

---

(١) معجم الصحابة للبغوي (٢٢٧).

(٢) سقطت من المصدر، وأضفتها لأنها إضافة يدل عليها حصر شيوخ الحسن!

(٣) العلل لابن المديني (٥٥/رقم٦٥).

(٤) نصب الراية (١/ ٩٠).

(٥) المستدرك (٢/ ٢١٣) (٤/ ١١٩ ـ ١٢٠).

(٦) انظر ما تقدم (٤٢٧).

(٧) طبقات مسلم (رقم ٣٨٦)، والجرح والتعديل (٤/ ٩٧).

ولم أجد تصريح الحسن بالسماع منه، إلا ما جاء في ظاهر ترجمته في (التاريخ الكبير) للبخاري.

قال البخاري في (التاريخ الكبير): «سعد مولى أبي بكر الصديق:

قال لنا عمر بن عبد الوهاب[1]: أخبرنا عامر بن صالح الخزاز، عن أبيه أبي عامر[2] عن الحسن، عن سعد: شكا رجل إلى رسول الله ﷺ صفوان بن المعطل، فقال: إن صفوان هجاني، وكان يقول الشعر، قال: دعوا صفوان، فإنه خبيث اللسان، طيب القلب.

وقال عبيد الله[3] عن سُلَيم[4] عن ابن عون[5] عن الحسن: أخبرني صاحب زاد النبي ﷺ ـ قال ابن عون: واسمه سفينه»[6].

وكنت قد عجبت من سياق الإمام البخاري للإسناد الثاني في هذه الترجمة، ومن علاقته بالترجمة!!

إذ إنّ ظاهر الإسناد الثاني أنه لصحابي مشهور، هو سفينة مولى رسول الله ﷺ[7].

والترجمة لسعد مولى أبي بكر رضي الله عنه!

---

(١) عمر بن عبد الوهاب بن رياح بن عبيدة الرِّياحي البصري، (ت٢٢١هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٤٩٤٤): «ثقة».

(٢) صالح بن رستم المزني مولاهم، أبو عامر الخزاز البصري (ت١٥٢هـ).
قال الحافظ التقريب (ررقم ٢٨٦١): «صدوق كثير الخطأ».

(٣) عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري، تقدم أنه ثقة، وهو من شيوخ الإمام البخاري، انظر المعجم المشتمل لابن عساكر (رقم ٥٨٤).

(٤) سُلَيم بن أخضر البصري، (ت١٨٠هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٢٥٢٣): «ثقة ضابط».

(٥) هو عبد الله بن عون بن أرطبان، تقدم أنه ثقة.

(٦) التاريخ الكبير للبخاري (٤/٤٧).

(٧) الإصابة (٣/١٠٩).

فما علاقة ذلك الإسناد بالترجمة التي سيق فيها؟!!

ولم يوضِّح الإمام البخاري تلك العلاقة، ولا ساق متن الإسناد الثاني، ولا أشار إليه، حتى نعلم شيئًا عن غرضه ومقصوده!

وبعد يأس، وبعد أن بيضت كلامًا لحل هذا الإشكال، وقفت على متن الإسناد الثاني، في (مسند أبي يعلى الكبير) فظهر لي الأمر جليًا، والحمد لله تعالى!!

قال أبو يعلى في (مسنده الكبير)[1]: «حدثنا القواريري: حدثنا سُلَيْم بن أخضر: حدثنا ابن عون، قال أنبأني الحسن، عن صاحب زاد النبي ﷺ ـ قال ابن عون: كان يُسَمَّى سفينة ـ: أن النبي ﷺ كان في سفر وراحلته عليها زاد النبي ﷺ.

---

(١) لأبي يعلى نسختان مرويتان في (مسنده): إحداهما: كبيرة، وهي رواية أبي بكر محمد بن إبراهيم المقرىء، عن أبي يعلى. والأخرى: صغيرة، وهي رواية أبي عمرو محمد بن أحمد بن أحمد بن حمدان الحيري عن أبي يعلى.
انظر سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٨٠).
ومسند أبي يعلى المطبوع من رواية أبي عمرو الحيري، فهو النسخة المختصرة من مسند أبي يعلى.
انظر مسند أبي يعلى (١/ ٣١). ومقدمة تحقيقه (١/ ١٨).
وكذا كان اعتماد الهيثمي في (مجمع الزوائد) على الرواية المختصرة، لأنه ساق إسناد روايته لمسند أبي يعلى، فذكره من رواية أبي عمرو الحيري.
انظر مجمع الزوائد (١/ ٩ ـ ١٠).
أمَّا الحافظ ابن حجر، فقد اعتمد على الرواية المطولة، في كتابه (المطالب العالية).
قال في مقدمة المطالب العالية (١/ ٤): «إلا أنني تتبعت ما فاته ـ يعني: الهيثمي ـ من مسند أبي يعلى، لكونه اقتصر على الرواية المختصرة».
ومثله البوصيري في (إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة).
قال البوصيري في مقدمة كتابه الذي بخطه (١/ ٢/ أ): «فقد استخرت الله الكريم الوهاب، في إفراد زوائد مسانيد الأئمة الحفاظ، الأعلام الأجلاء الأيقاظ: أبي داود الطيالسي.. وأبي يعلى الموصلي الكبير».

فجاء صفوان بن المعطل، فقال: إني جُعْت، قال: ما أنا بمطعمك حتى يأمرني النبي ﷺ، وينزل الناس، فتأكل.

قال: فقال بالسيف هكذا، وكشف عرقوب الراحلة.

قال: وكان إذا حزبهم أمر قالوا: احبس أوّل، فسمعوا فوقفوا. وجاء رسول الله ﷺ، فلما رأى ما صنع صفوان بن المعطل بالراحلة، فقال له: اخرج، وأمر الناس أن يسيروا.

فجعل صفوان بن المعطل يتبعهم، حتى نزلوا، فجعل يأتيهم في رحالهم ويقول: إلى أين أخرجني رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله، ما زال صفوان بن المعطل يتجوّب رحالنا، منذ الليلة، ويقول: إلى أين أخرجني رسول الله ﷺ؟إلى النار أخرجني؟!

فقال رسول الله ﷺ: إن صفوان بن المعطل: خبيث اللسان، طيب القلب»[(١)].

وأخرجه الروياني في (مسنده)، من طريق القواريري به[(٢)].

وأخرجه الدارقطني في (الأفراد)، وقال عقبه: «غريب من حديث عبد الله بن عون عن الحسن عن سفينه، تفرد به سُلَيْم بن أخضر، ولا أعلم رواه عنه غير القواريري عبيد الله بن عمر»[(٣)].

وأخرجه أيضًا ابن عساكر في (تاريخ دمشق) من طريق أبي يعلى، قال عقبه: «رواه البغوي عن القواريري، وخالفه غيره، فقال: عن الحسن عن سعد مولى أبي بكر»[(٤)].

قلت: لم أجده في مخطوط (معجم الصحابة) للبغوي، لا

---

(١) المطالب العالية المسندة (١٣١)، والمطبوعة (رقم ٤٠٥٠).
(٢) مسند الروياني (رقم ٦٧٢).
(٣) أطراق الغرائب والأفراد لابن طاهر المقدسي (١٤٢/ب).
(٤) تاريخ دمشق ـ خط ـ (٨/ ٣٥٠).

في ترجمة سعد مولى أبي بكر، ولا في ترجمة سفينة رضي الله عنه.

ولم أجده في (الجعديات) للبغوي أيضًا.

وقد ظهر بهذا الحديث متن الإسناد الذي أبهمه الإمام البخاري في (التاريخ الكبير) في ترجمة سعد مولى أبي بكر!

وظهر أيضًا أن آخر هذا الحديث، الذي يرويه ابن عون عن الحسن عن صاحب الزاد، الذي سمّاه ابن عون بسفينة ـ أنه هو نفسه الحديث الذي رواه أبو عامر الخزاز عن الحسن عن سعد مولى أبي بكر، كما ساقه البخاري.

أعني بآخر هذا الحديث، قوله ﷺ: «إن صفوان بن المعطل: خبيث اللسان، طيب القلب».

فهذا الجزء من الحديث السابق، الذي يرويه ابن عون عن الحسن عن صاحب الزاد ـ قال ابن عون: واسمه سفينه ـ هو ما قال فيه البخاري في (التاريخ الكبير) كما سبق: «قال لنا عمر بن عبد الوهاب: أخبرنا عامر بن صالح الخزاز، عن أبيه أبي عامر، عن الحسن، عن سعد: شكا رجل إلى رسول الله ﷺ صفوان بن المعطل، فقال: إن صفوان هجاني، وكان يقول الشعر. قال: دعوا صفوان، فإنه خبيث اللسان، طيب القلب»[1].

وأخرجه ابن أبي عاصم في (الآحاد والثماني)[2]، وأبو القاسم البغوي في (معجم الصحابة)[3] والهيثم بن كليب الشاشي في (مسنده)[4] في مسند سعد بن أبي وقاص! وهو خطأ نبهنا عليه

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٤٧).

(٢) الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (رقم ٦٨٠).

(٣) معجم الصحابة للبغوي (٢٢٧).

(٤) مسند الشاشي (رقم ١٧٦، ١٧٧).

سابقا[١] وأخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)[٢] وابن قانع في (معجم الصحابة)[٣] وأبو نعيم في (معرفة الصحابة)[٤] وابن عساكر في (تاريخ دمشق)[٥].

كلهم من طريق شيخ البخاري: عمر بن عبد الوهاب أبي حفص الرياحي بإسناده ومتنه، سوى أبي نعيم، فإنه رواه من طريق محمد بن أبي بكر المقدّمي عن عامر بن صالح بن رستم عن أبيه أبي عامر به.

وإسناده حسن.

وليس هذا وحده هو وجه التوافق بين حديث ابن عون عن الحسن عن من سمّاه ابن عون بسفينه، وحديث «أبي عامر الخزاز، عن الحسن عن سعد مولى أبي بكر!!

إذ قال الهيثم بن كليب الشاشي في (مسنده)، والطبراني في (المعجم الكبير)، قالا: «حدثنا علي بن عبد العزيز[٦]: حدثنا عمر بن عبد الوهاب: حدثنا عامر بن صالح، عن أبيه، عن الحسن، قال: قال سعد: كنّا مع رسول الله ﷺ في مسير، ومعنا شيء من تمر.

فقال لي صفوان: أطعمني هذا التمر، فقلت: إنه تمر قليل، ولست آمن أن يدعو به، فإذا نزلوا أكلت معهم. فقال: أطعمني، فقد أهلكني الجوع، وذكر ما بلغ منه، فأبيت عليه. فعرقب الراحلة التي عليها التمر، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فقال: قولوا لصفوان فليذهب.

---

(١) انظر ما تقدم (١١١٦).
(٢) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٥٤٩٥).
(٣) معجم الصحابة لابن قانع (٥٤/ب).
(٤) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٣٧٩/أ).
(٥) تاريخ دمشق ـ خط ـ (٨/ ٣٥٠).
(٦) علي بن عبد العزيز بن المرزبان البغوي، تقدم أنه حافظ صدوق.

قال: فلم يبت تلك الليلة، يطوف على أصحاب رسول الله ﷺ. فأتى عليًا، فقال: أين أذهب؟ أذهب إلى الكفر؟!

فأتى عليٌّ النبي ﷺ، فأخبره بذلك، فقال: قولوا لصفوان فليلحق»[1].

وأخرجه الشاشي أيضًا، عن عباس بن محمد الدوري، عن عمر بن عبد الوهاب، بنحوه[2].

وأخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق)، من طريق الشاشي، وغيره، جميعهم من طريق عمر بن عبد الوهاب الرياحي به[3].

وإسناده حسن.

وهذا الحديث الذي يرويه أبو عامر الخزاز، عن الحسن عن سعد مولى أبي بكر، هو ذاته الحديث الذي رواه ابن عون، عن الحسن، عن صاحب زاد النبي ﷺ، الذي سمّاه ابن عون من عند نفسه: بسفينه!

وبعد هذا العرض تظهر ملامح مقصود البخاري، من ذكره لحديث ابن عون، في ترجمة سعد مولى أبي بكر رضي الله عنه.

فالواضح من تصرف الإمام البخاري، أنه يعتبر الصحابي الذي أبهمه الحسن، في رواية ابن عون عنه، بقوله: «أخبرني صاحب زاد النبي ﷺ» ـ يعتبره البخاري سعدًا مولى أبي بكر، لا غيره، كما زعم ابن عون باجتهاده!

يستدل الإمام البخاري لذلك، بأن الصحابي الذي أبهمه الحسن، في سماع ابن عون منه، قد سمّاه الحسن نفسه، في سماع أبي عامر الخزاز منه، أنه: سعد مولى أبي بكر رضي الله عنه.

---

(١) مسند الشاشي (رقم ١٧٩)، ومعجم الطبراني الكبير (رقم ٥٤٩٧).

(٢) مسند الشاشي (رقم ١٧٨).

(٣) تاريخ دمشق ـ خط ـ (٨/ ٣٥٠ ـ ٣٥١).

بدليل اتفاق حديثي ابن عون عن الحسن عن صاحب الزاد، بحديثي أبي عامر الخزاز، عن الحسن، عن سعد مولى أبي بكر رضي الله عنه.

أمّا ابن عون فقد اجتهد، بناء على أن صاحب زاد النبي ﷺ المشهور بذلك: سفينة مولى رسول الله ﷺ، الصاحب المعروف رضي الله عنه.

لكنه اجتهاد مع ورود النص من الحسن نفسه، وهو أعرف بشيخه الذي سمع منه الحديث!!

فلا شك أن ابن عون وهم في ذلك!

وذلك الوهم هو ما جعل البخاري يذكر إسناد حديثه في ترجمة سعد مولى أبي بكر، مُنَبِّهًا إلى هذه الفائدة الجليلة، بخفي الإشارة، كعادة البخاري - رحمه الله - في الإلماحات السريعة العظيمة!

هذه هي الفائدة الأولى لإسناد حديث ابن عون، عن الحسن: أنّ صاحب الزاد الذي روى الحسن عنه، ليس إلا سعدًا مولى أبي بكر رضي الله عنه.

أمّا الفائدة الثانية: والتي هي في الحقيقة أهم الفائدتين، فهي: أن إسناد حديث ابن عون عن الحسن، هو دليل سماع الحسن من سعد مولى أبي بكر رضي الله عنه!!

ذلك أنّ الحسن قال - كما عند البخاري -: «أخبرني صاحب زاد النبي ﷺ» - كذا مصرحًا بالسماع منه.

ومع كونه ورد في رواية ابن عون مبهما: (صاحب زاد النبي ﷺ)، ومع كون ابن عون قد سمّاه بسفينة، إلا أنه ما زال دالا على سماع الحسن من سعد مولى أبي بكر رضي الله عنه!!

ذلك لأن الذي استقر ثبوته، والذي جزم به الإمام البخاري،

كما مرّ آنفا: هو أن صاحب الزاد، في حديث ابن عون عن الحسن، ليس إلا سعدًا مولى أبي بكر رضي الله عنه.

لذلك كان قول الحسن: «أخبرني صاحب زاد النبي ﷺ» يعني: أخبرني سعد مولى أبي بكر رضي الله عنه!!

وإسناد حديث ابن عون عن الحسن بالتصريح بالسماع - إسناد صحيح.

فهو دليل قائم بإثبات سماع الحسن من سعد مولى أبي بكر رضي الله عنه!!!

ثم أمّا بعد هذا: فقد جزم علي بن المديني، والبزار بسماع الحسن من سعد مولى أبي بكر رضي الله عنه، ولم يخالفهما أحد علمته. وإنما أعلن البغوي عدم علمه بالسماع وعدمه، أي: أنه لم يثبت عنده سماع الحسن من سعد مولى أبي بكر، ولم يثبت عنده عدم سماعه منه أيضًا. لكن من علم حجة على من لم يعلم.

وما خاب أبدًا من جعل علي بن المديني حجته في معرفة سنة النبي ﷺ! وما البزار بالنازل عن هذه الرتبة العليّة!!

فالحسن قد سمع من سعد مولى أبي بكر، بالدليل، والاتباع، بلا مخالف!

وللحسن عن سعد مولى أبي بكر رضي الله عنه غير ما حديث، منها حديثان على شرط البحث.

فالحديث الأول:

قال الإمام أحمد في (المسند): «حدثنا سليمان بن داود - يعني: أبا داود الطيالسي -: حدثنا أبو عامر الخزاز، عن الحسن، عن سعد مولى أبي بكر، قال: قدّمت بين يدي رسول الله ﷺ تمرًا، فجعلوا يقرنون، فقال رسول الله ﷺ: لا تقرنوا»[(١)].

أخرجه الترمذي في (العلل الكبير)[(٢)] وابن ماجه[(٣)] وابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)[(٤)] وأبو يعلى في (مسنده)[(٥)] والطبراني في (المعجم الكبير)[(٦)] والحاكم في (المستدرك)[(٧)] وصححه، والمزي في (تهذيب الكمال)[(٨)].

كلهم من طريق أبي داود الطيالسي به.

وإسناده حسن.

لكن سأل الترمذي البخاري في (العلل الكبير)، قال: «سألت محمدًا عن هذا الحديث؟ فقال: روى أبو عامر الخزاز هذا الحديث، عن الحسن، عن سعد مولى أبي بكر. وروى ابن عون، عن الحسن، عن جندب، وليس هو بجندب البجلي.

ولم يقض أحد في هذا: أيّهما أصح!»[(٩)].

قلت: صحح الحاكم حديث أبي عامر الخزاز عن الحسن عن سعد مولى أبي بكر رضي الله عنه.

---

(١) مسند الإمام أحمد (رقم ١٧١٦).
(٢) العلل الكبير (٢/ ٧٦٧ رقم ٣٢٣).
(٣) سنن ابن ماجة (رقم ٣٣٣٢).
(٤) الآحاد والمثاني (رقم ٦٨٢).
(٥) مسند أبي يعلى (رقم ١٥٧١).
(٦) معجم الطبراني الكبير (رقم ٥٤٩٨).
(٧) المستدرك (٤/ ١١٩ - ١٢٠).
(٨) تهذيب الكمال (١٠/ ٣١٤ - ٣١٥).
(٩) العلل الكبير للترمذي (٢/ ٧٦٧).

ويقويه أن أبا عامر الخزاز ذكر هذا الحديث في سياقه للحديث التالي قريبًا إن شاء الله تعالى، كأنهما حديث واحد، كما في (الآحاد والمثاني) لابن أبي عاصم[1].

فهذا الحديث ليس إلا جزءًا من حديث لسعد مولى أبي بكر، لا يُختلف على أوّله أنه من حديث سعد هذا، فكذلك يكون حكم آخره!

ثم يؤكد هذا أنّ خادم النبي ﷺ وصاحب زاده، الحري أن يكون هو الذي قدّم التمر، إنما هو سعد مولى أبي بكر رضي الله عنه!

ولا مانع بعد ذلك كله، أن يكون حديث ابن عون، عن الحسن، عن جندب ـ صحيحًا أيضًا.

فيكون الحسن قد سمع حديث النهي عن الإقران من صحابيين: سعد مولى أبي بكر، وجندب ـ رضي الله عنهما.

---

(١) الآحاد والمثاني (رقم ٦٨٢).

والحديث الثاني:

قال الإمام أحمد في (المسند): «حدثنا سليمان بن داود: حدثنا أبو عامر، عن الحسن، عن سعد مولى أبي بكر - وكان يخدم النبي ﷺ، وكان النبي ﷺ تعجبه خدمته، فقال: أبا بكر، أعتق سعدًا، فقال: يا رسول الله ما لنا مَاهِنٌ غيره. فقال رسول الله ﷺ: أعتق سعدًا، أتتك الرجال، أتتك الرجال.

قال أبو داود: يعني السبي»[1].

وأخرجه ابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)[2] وأبو القاسم البغوي في (معجم الصحابة)[3] وأبو يعلى في (مسنده)[4] وابن حبان في (الثقات)[5] وعبد الباقي بن قانع في (معجم الصحابة)[6] والحاكم في (المستدرك) وصححه[7] والبيهقي في (دلائل النبوة)[8].

كلهم من طريق أبي عامر صالح بن رستم الخزاز به.

بل لقد قال البغوي في (معجم الصحابة)، عقب حديثه هذا، وحديثه الآخر، الذي ذكره البخاري في ترجمته، كما سبق - قال البغوي: «ولم يحدِّث بهذه الأحاديث غير صالح بن رستم الخزاز، عن الحسن عن سعد»[9].

وأقطع من كلام البغوي كلام ابن عبد البر، حيث قال في

---

(١) المسند (رقم ١٧١٧).
(٢) الآحاد والمثاني (رقم ٦٨٢).
(٣) معجم الصحابة للبغوي (٢٢٧).
(٤) مسند أبي يعلى (رقم ١٥٧٠).
(٥) الثقات لابن حبان (٣/ ١٥٤ - ١٥٥).
(٦) معجم الصحابة لابن قانع (٥٤/ب).
(٧) المستدرك (٢/ ٢١٣).
(٨) دلائل النبوة للبيهقي (٦/ ٣٣٧).
(٩) معجم الصحابة للبغوي (٢٢٧).

ترجمته لسعد مولى أبي بكر، من كتابه (الاستيعاب): «ليس يوجد حديثه، إلا عند أبي عامر الخزاز صالح بن رستم»[1].

قلت: فهذا إسناد حسن غريب.

وقد سبق للحسن عن سعد مولى أبي بكر أربعة أحاديث، اثنان منها على شرط البحث، واثنان منها إنما سقناهما للاستدلال على أن الحديث الذي فيه إثبات السماع حديث للحسن عن سعد مولى أبي بكر أيضًا، خلافًا لعبد الله بن عون راويه عن الحسن.

وللحسن عن سعد مولى أبي بكر رضي الله عنه حديث خامس، ليس من شرط البحث، انظره في المصادر التالية:

أمارات النبوة للجوزجاني (رقم٤).

مسند الشاشي (رقم ١٧٤، ١٧٥).

معجم الطبراني الكبير (رقم ٥٤٩٦).

الكامل لابن عدي (٥/ ٨٦).

دلائل النبوة للبيهقي (٦/ ١٣٨).

والله أعلم.

---

(١) الاستيعاب (٢/ ٦١٢).

سعيد بن أبي العاص

لم يذكره المزّي في شيوخ الحسن البصري، بل لم أجد لسعيد بن أبي العاص ترجمةً أو ذكرًا في شيءٍ من الكُتُب؛ إلا الكتاب الذي أخرج حديث الحسن عنه!

قال معمر في (الجامع): «عن علي بن زيد بن جُدعان، عن الحسن، عن سعيد بن أبي العاص، قال: رصدتُ عمر ليلة، فخرج إلى البقيع، وذلك في السحر، فاتّبعتُهُ، فأسرع فأسرعت، حتى انتهى إلى البقيع، فصلّى ثم رفع يديه، فقال: اللهم كبرت سنّي، وضَعُفت قوّتي، وخَشِيتُ الانتشارَ من رعيّتي، فاقبضني إليك غير عاجزٍ ولا ملومٍ؛ فما يزال يقولها حتى أصبح»[1].

وهذا إسنادٌ حسنٌ لكنه مُخَالَف.

فقد أخرجه ابن سعد في (الطبقات)، من طريق أبي الأشهب، قال: سمعت الحسن... فذكره[2]، مرسلًا، لم يذكر واسطةً بين الحسن وعمر رضي الله عنه.

وأخرجه عمر بن شبّة في (تاريخ المدينة)، من طريق عوف بن أبي جميلة، عن الحسن... فذكره[3]، مرسلًا كالسابق.

فإن كان علي بن زيد حفظَ بعضَ ما روى، فلعلّ الصواب في سعيد بن أبي العاص، أنه عثمان بن أبي العاص. حيث إن

---

(١) الجامع لمعمر - بذيل مصنف عبد الرزاق - (رقم ٢٠٦٣٨).

(٢) الطبقات لابن سعد (٣/ ٣٣٥).

(٣) تاريخ المدينة لعمر بن شبة (٣/ ٨٧٧ - ٨٧٨).

الحسن معروفُ الرواية عن عثمان بن أبي العاص، ثم إن هذا الخبر مرويٌّ عن عثمان بن أبي العاص عن عمر رضي الله عنهما، من غير طريق الحسن[1].

وعلى هذا لا يُقال: سمع الحسن من سعيد بن أبي العاص، ولا يُقال: لم يسمع!! لأنّ حديث الحسن عنه غير محفوظ، ثم إني على شكٍّ من وجود شيخٍ للحسن بهذا الاسم، لأني لم أجد له ذكرًا في كتب التراجم أصلًا!

والله أعلم.

---

(١) الطبقات لابن سعد (٣/ ٣٣٥).

سفينة مولى رسول الله ﷺ رضي الله عنه

ذكر المزي في (تهذيب الكمال)، في ترجمة سفينة، أنّ الحسن البصري ممن روى عنه[1].

ثم لم يعلق المزي على ذلك بنفي السماع أو إثباته، ولا وجدت في ذلك لأحد قولا.

وقد سبق قريبًا جدًا، قول ابن عون، بإسناد صحيح إليه: «أنبأني الحسن، قال: أخبرني صاحب زاد النبي ﷺ - قال ابن عون: واسمه سفينة..»[2].

ومع صحة إسناد هذا التصريح بالسماع، إلا أنه لا يدل على سماع الحسن من سفينة، بل ولا على أن للحسن عن سفينة رواية أصلًا!!!

ذلك لأننا بيّنا في الموضع القريب، المشار إليه[3]، أن ابن عون قد أخطأ في تعيين صاحب حديث الحسن، وأن صوابه: سعد مولى أبي بكر رضي الله عنه، لا سفينة!

وقد أشبعنا هذه المسألة كلامًا في المبحث قبل السابق، فانظره[4].

والله أعلم.

---

(١) تهذيب الكمال (١١/ ٢٠٥).

(٢) انظر ما تقدم (١١١٨ - ١١٢٠).

(٣) انظر ما تقدم (١١١٨ - ١١٢٤).

(٤) انظر ما تقدم (١١١٨ - ١١٢٤).

سلمان الفارسي رضي الله عنه

لم يذكر المزي سلمان رضي الله عنه في شيوخ الحسن البصري.

لكن قال أبو حاتم الرازي كما في (الجرح ولتعديل)، في ترجمة عقيل الجعدي عنه: «منكر الحديث، ذاهب، ويشبه أن يكون أعرابيا.

إذا روى عن الحسن البصري، قال: دخلت على سلمان الفارسي!! فلا يحتاج أن يُسأل عنه»[1].

وكذلك قال البخاري في (التاريخ الكبير) في ترجمة عقيل الجعدي: «سمع الحسن، قال: دخلت على سلمان الفارسي.

روى عنه الصعق بن حزم، وعكرمة بن عمّار.

منكر الحديث»[2].

وعقيل الجعدي هذا، ذكره أبو زرعة الرازي في الضعفاء[3].

وقال ابن حبان في (المجروحين): «منكر الحديث، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، فبطل الاحتجاج بما روى وإن وافق فيه الثقات»[4].

---

(١) الجرح والتعديل ٦/ ٢١٩.

(٢) التاريخ الكبير (٧/ ٥٣ ـ ٥٤).

(٣) أسامي الضعفاء لأبي زرعة الرازي (رقم ٢٥٩).

(٤) المجروحين ٢/ ١٩٢.

وسلمان رضي الله عنه ممن نزل الكوفة من الصحابة[١] ثم إنه توفي بالمدائن، سنة أربع وثلاثين[٢].

والحسن البصري سنة وفاة سلمان رضي الله عنه، ابن ثلاث عشرة سنة، لم يبرح المدينة بعد.

فليس للحسن بسلمان رضي الله عنه لقاء، ولا له عنه سماع.

ورواية الحسن عن سلمان رضي الله عنه التي من شرط البحث، تحمل في طياتها دلائل إرسالها، فعدم السماع أحد مضامينها الذاتية!

قال الحسن: «لمّا نزل بسلمان الموت، بكى، فقيل له: ما يبكيك يا أبا عبد الله؟! قال: أخشى أن لا نكون حفظنا وصية رسول الله ﷺ، إنه كان يقول: ليكنْ بلاغ أحدكم من الدنيا كزاد الراكب».

أخرجه الإمام أحمد في (المسند) و (الزهد)[٣] ووكيع في (الزهد)[٤] وابن سعد في (الطبقات)[٥] والحسين المروزي في زوائده على كتاب (الزهد) لابن المبارك[٦] وابن أبي الدنيا في كتاب (المحتضرين)[٧] وأبو القاسم البغوي في (معجم الصحابة)[٨] والحكيم الترمذي محمد بن علي بن الحسن بن بشر (ت حدود

---

(١) طبقات ابن سعد (٦/١٦ ـ ١٧)، وطبقات مسلم (رقم ٢٤٥).
(٢) طبقات ابن سعد (٧/٣١٩)، وسير أعلام النبلاء (١/٥٥٤ ـ ٥٥٧) والإصابة (٣/١١٣ ـ ١١٤).
(٣) المسند للإمام أحمد (٥/٤٣٨)، والزهد له (رقم ١٥٥).
(٤) الزهد لوكيع (رقم ٦٧).
(٥) الطبقات لابن سعد (٤/٩١).
(٦) الزهد لابن المبارك (رقم ٩٦٦، ٩٦٧).
(٧) المحتضرين لابن أبي الدنيا (٣٩/ب ـ ٤٠/أ، ٦٨/ب).
(٨) معجم الصحابة للبغوي (٢٥٩).

٣٢٠هـ)، في كتابه (منازل العباد من العبادة)[١] وابن السني في (القناعة)[٢] وأبو نعيم في (حلية الأولياء)[٣] والبيهقي في (شعب الإيمان)[٤] وأبو القاسم التيمي في (الترغيب ولترهيب)[٥] وابن عساكر في (تاريخ دمشق)[٦] وأبو الطاهر السلفي في (الوجيز في ذكر المجاز والمجيز)[٧].

أخرجوه من وجوه عن الحسن، فهو صحيح عن الحسن البصري.

والحديث يحكي كلامًا لسلمان رضي الله عنه عند وفاته، وسلمان رضي الله عنه توفى بالمدائن، ووفاته كانت والحسن في المدينةِ لم يرحل بعد. فالحسن لم يشهد وفاة سلمان قطعًا.

وعليه: فهذا الحديث مرسل يقينًا، لعدم احتمال السماع.

هذا فضلاً عن دلائل عدم السماع المطلق، بين الحسن وسلمان رضي الله عنه، التي ذكرناها آنفًا.

وللحسن عن سلمان رضي الله عنه غير ما أثر، في بيان زهده، ووصف حاله من التقلل من الدنيا، ونحو ذلك.

انظر:

الزهد للإمام أحمد (رقم ٨١٢).

وطبقات ابن سعد (٤/ ٩١ ـ ٩٢).

والزهد لأبي داود (رقم ٣٤).

وحلية الأولياء (١/ ١٩٧ ـ ١٩٨).

والله أعلم.

---

(١) منازل العباد من العبادة (٧١ ـ ٧٢).

(٢) القناعة (رقم ١٩).

(٣) حلية الأولياء (١/ ١٩٦) (٢/ ٢٣٧).

(٤) شعب الإيمان للبيهقي (رقم ١٠٣٩٤، ١٠٣٩٧).

(٥) الترغيب والترهيب للتيمي (رقم ١٤٧٤).

(٦) تاريخ دمشق ـ خط ـ (٧/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤، ٤٣٤).

(٧) الوجيز في ذكر المجاز والمجيز (١١٧ ـ ١١٨).

سلمة بن المُحَبِّقِ رضي الله عنه

قال البخاري في (التاريخ الكبير): «لم يسمع الحسن من سلمة، بينهما قبيصة بن حريث»[1].

وفي (العلل) لابن أبي حاتم، أنه سأل أباه: «الحسن عن سلمة، متصل؟ قال: لا»[2].

وقال ابن أبي خيثمة في (تاريخه) كما نقله مغلطاي في (إكمال تهذيب الكمال): «روايته عن سلمة بن المحبق هي مرسلة، بينهما جون بن قتادة»[3].

وقال البزار: «حدّث عن سلمة بن المحبق، ولم يسمع منه، بينهما جون بن قتادة وقبيصة»[4].

وهذا من هؤلاء الأئمة مبني على علل حديث الحسن عن سلمة بن المحبق، لا على احتمالات اللقاء وعدمها، كما سيأتي إن شاء الله تعالى قريبًا.

فسلمة بن المحبق رضي الله عنه لم أجد من ذكر له وفاة

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٧٢).

(٢) العلل لابن أبي حاتم (رقم ١٣٤٦)، وهذا النقل من فوات (المراسيل) لابن أبي حاتم!

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١٥٥/أ).

(٤) نصب الراية (١/ ٩١).

متقدمة أو متأخرة[1] وهو بصري[2] أيضًا، مع ذلك نفوا السماع كما رأيت!

ذلك أن علل أحاديث الحسن عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه ليست فقط خُلُوًا من ذكر السماع، بل هي تدل على عدم السماع!

فأحاديث الحسن عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه، هي:

الحديث الأول:

حديث الحسن، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه: «أن رجلًا غشي جارية امرأته، فَرُفع ذلك إلى النبي ﷺ، فقضى: إن كان استكرهها فهي حرّة من ماله، وعليه شراؤها لسيدتها. وإن كانت طاوعته فهي له، ومثلها من ماله لسيدتها».

اختلف فيه على الحسن:

فاتفق يونس بن عبيد[3] وهشام بن حسان[4] ومنصور بن زاذان[5]

---

(١) انظر أسد الغابة (٢/ ٤٣١ - ٤٣٢)، وتهذيب الكمال (١١/ ٣١٨ - ٣٢٠)، والإصابة (٣/ ١١٨ - ١١٩).

(٢) طبقات خليفة بن خياط (١٧٦)، ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان (رقم ٢٤٨).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٦)، والنسائي في السنن الكبرى (رقم ٧٢٣١)، وسعيد بن منصور (رقم ٢٢٦٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق - خط - (٤/ ٥١).

(٤) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (رقم ٧٢٣٠)، وابن ماجه (رقم ٢٥٥٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٠/ ١٧) (رقم ٢٨٥٥٢) والمسند له (٤٢/ أ)، وأحمد بن عيسى في أماليه (رقم ٢٣٨٢)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (رقم ١٠٦٥)، والدارقطني في السنن (٣/ ٨٤).

(٥) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق - خط - (٤/ ٥١) وذكره أبو داود في سننه (رقم ٤٤٦٠)، وابن عدي في الكامل (٢/ ١٧٨). بينما نقل الترمذي في العلل الكبير (٢/ ٦١٦ - ٦١٧)، عن البخاري، أنه ذكر منصوراً فيمن روى الحديث عن الحسن، عن قبيصة بن حريث عن سلمة!!

ومبارك بن فضالة[1] وأبو حرّة واصل بن عبد الرحمن[2] وأشعث بن عبد الملك[3] ـ على رواية الحديث عن الحسن، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه ـ بلا واسطة.

بينما اتفق سلام بن مسكين[4] وأبو بكر الهذلي[5] والفضل بن دلهم[6] على روايته عن الحسن، عن قبيصة بن حريث، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه ـ بذكر قبيصة فيه، بين الحسن وسلمة رضي الله عنه.

وروى الحديث عن الحسن أيضًا ـ قتادة، واختلف عليه فيه:

فرواه سعيد بن أبي عروبة، كما ثبت من وجوه عنه، وفي هذه الوجوه رواية من سمع منه قبل اختلاطه، كيزيد بن زريع وعبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي، وغيرهما، عن سعيد بن أبي عروبه، عن قتادة، عن الحسن، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه ـ بلا واسطة[7].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣/٤٧٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٤/٥١).

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٤/٥١).

(٣) ذكره علي بن المديني في علله (٥٩ رقم ٧٤).

(٤) أخرجه أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٢٥٢)، وابن أبي حاتم في العلل (رقم ١٣٤٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/١٤٤). والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٣٣٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/٢٤٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٤/٥٠).

(٥) أخرجه الشافعي، كما في كتاب حرملة عنه، انظر معرفة السنن والآثار للبيهقي (رقم ١٦٨٨٥).

(٦) ذكره البخاري، فيما نقله عنه الترمذي في العلل الكبير (٢/٦١٦ ـ ٦١٧).
والفضل بن دلْهم الواسطي، ثم البصري، القصاب.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٥٤٠٢): «لين، ورمي بالاعتزال».

(٧) أخرجه الإمام أحمد (٥/٦)، وأبو داود ـ من حديث عبد الأعلى السامي عن سعيد ـ (رقم ٤٤٦١)، والترمذي في العلل الكبير (٢/٦١٦)، =

ووافق سعيدًا عليه شعبة، فيما رواه محمد بن جعفر غندر عنه. حيث رواه غندر، عن شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سلمة رضي الله عنه ـ بلا واسطة[1].

لكن ذكر علي بن المديني في (علله)، أن شعبة يروي الحديث، هو ومعمر، عن قتادة، عن الحسن، عن قبيصة بن حريث، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه ـ بذكر قبيصة في إسناده[2].

ولم أجد رواية شعبة بذلك! أمّا رواية معمر فستأتي قريبًا إن شاء الله تعالى.

غير أن علي بن المديني عاد، عقب كلامه السابق، وفي آخر تعليله للحديث، ليقول: «وإنما أسنده عن قبيصة بن حريث: معمر بن راشد، عن قتادة، عن الحسن، عن قبيصة»[3].

قلت: فأين شعبة في هذا الحصر، من موافقته لمعمر، كما في كلام علي بن المديني السابق؟!

إما أنه خطأ نسخي، أو أن الطريق إلى شعبة غير محتج بها، ولذلك حصر علي بن المديني ذكر قبيصة في رواية معمر!

وهناك احتمال ثالث: أن يكون الاختلاف على شعبة بغير ما وجه ـ سبق اثنان منها، ويأتي الثالث إن شاء الله تعالى ـ هو الذي

= والنسائي في المجتبى (رقم ٣٣٦٤)، والكبرى ـ من حديث يزيد بن زريع عن سعيد ـ (رقم ٥٥٥٧، ٧٢٣٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٤/ ٥١).

(١) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٦). لكن لم يذكر الحافظ ابن حجر هذا الإسناد، في كتابه (إتحاف المهرة بأطراف الكتب العشرة)!.

(٢) العلل لابن المديني (٥٩/ رقم ٧٤).

(٣) المصدر السابق.

جعل علي بن المديني يحصر ذكر قبيصة بن حريث من رواية قتادة، في إسناد الحديث، بأنه إنما يذكره معمر، يعني: من غير اختلاف عليه في ذلك!

والوجه الثالث عن شعبة: أن بكر بن بكار، رواه عن شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن جون بن قتادة، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه[(١)] ـ بذكر جون بدلاً من قبيصة.

وبكر بن بكار تقدم أنه ضعيف.

وقد تفرد بكر بن بكار بهذه الرواية، وخالف غيره ممن رواه عن الحسن عن سلمة، أو عن الحسن عن قبيصة عن سلمة رضي الله عنه. ولم يذكر جونا، في إسناد هذا الحديث، غير بكر بن بكار في روايته هذه عن شعبه.

ولذلك تعقب علي بن المديني في (العلل)، رواية بكر بن بكار هذه بقوله: «وهذا عندي باطل»[(٢)].

وقد أعلن بكر بن بكار نفسه عن عدم إتقانه وسوء حفظه لهذه الرواية، بما جاء من وجه آخر عنه، عن شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن جون بن قتادة، أو عن رجل، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه[(٣)] ـ كذا قال بكر بن بكار على الشك.

---

(١) أخرجه محمد بن مندة بن أبي الهيثم منصور الأصبهاني في الجزء التاسع من حديثه (٢٢١/ب)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ١٤٤)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٣٣٥)، وابن عدي في الكامل (٢/ ١٧٨ ـ ١٧٩)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ٢٩١/أ)، وفي أخبار أصبهان (١/ ٢٣٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٢٤٠)، والخطيب في المتفق والمفترق (رقم ٩٤)، والحازمي في الاعتبار (٤٧٧).

(٢) العلل لابن المديني (٥٩ رقم ٧٤).

(٣) أخرجه أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٢٥٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٤/ ٤٩).

هذان راويان عن قتادة: سعيد بن أبي عروبة، وشعبة، وبقي ثالثهم:

حيث رواه معمر بن راشد، عن قتادة، عن الحسن، عن قبيصة بن حريث، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه[(١)] - بذكر قبيصة فيه.

ورواه عن الحسن أيضًا، عمرو بن دينار، واختلف عليه:

فرواه حمّاد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن الحسن، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه[(٢)].

ووافقته رواية صحّت عن سفيان بن عيينة، بروايته عن

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٥/٦)، وأبو داود (رقم ٤٤٦٠)، والنسائي في المجتبى (رقم ٣٣٦٣) وفي الكبرى (رقم ٥٥٥٦، ٧٢٣٣)، وأبوالقاسم البغوي في معجم الصحابة (٢٥٣)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٣٣٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٢٤٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق - خط - (٤/ ٥٠).

كلهم من طريق عبد الرزاق، عن معمر.. به، بتسمية الواسط بين الحسن وسلمة: بقبيصة بن حريث.

بينما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (رقم ١٣٤١٨)، لكن بتسمية الواسطة بين الحسن وسلمة: بقبيصة بن ذؤيب!

ونبّه محقق مصنف عبد الرزاق إلى أنه كذا ورد في المخطوط، ومال المحقق إلى أنّ هذا الخطأ من إسحاق بن إبراهيم الدبري، راوي المصنف عن عبد الرزاق.

ولا أحسبه من الدبري كما مال إليه محقق المصنّف، لأن الطبراني أخرجه عن الدَّبري عن عبد الرزاق في المعجم الكبير، كما سبق، فذكره على الصواب: قبيصة بن حريث!

فلعله خطأ من النساخ، أو من أحد رواة المصنف بعد الدبري!

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٥/٦)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٢٥٢)، والبيهقي (٨/ ٢٤٠)، وأبو الحسن علي عمر بن محمد ابن القزويني في جزء من مجالس أماليه (٤/ب)، وابن عساكر في تاريخ دمشق - خط - (٤/ ٥١).

عمرو بن دينار، عن الحسن، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه[1].

قال علي بن المديني، بعد أن رواه عن ابن عيينة من هذا الوجه: «فقلت لسفيان: إن قتادة يقول عن الحسن: عن قبيصة بن حريث، عن سلمة بن المحبق؟.

فقال سفيان: قال لي عمرو بن دينار: بينهما إنسان أو رجل. فقال أبو بكر الهذلي لعمرو بن دينار: بينهما قبيصة بن حريث.

قال سفيان: وإنما عرف الهذلي هذا، لأنه من قوم سلمة بن المحبق، من هذيل»[2].

وهذا النقل من التعليلات الجليلة الخفية، التي تصلح مثالاً لتنقير الأئمة عن علل الحديث!

فهو يوضح، تمام الوضوح، علة حديث عمرو بن دينار عن الحسن عن سلمة، بأن عمرًا حذف قبيصة بن حريث من إسناده، لعدم حفظه لاسمه، لا لأن سماعه للحديث من الحسن كان بحذف قبيصة.

ويبين ذلك أيضًا، رواية أخرى لسفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن الحسن، عن رجل عن سلمة بن المحبق

---

(١) أخرجه الشافعي كما في كتاب حرملة عنه، انظر معرفة السنن والآثار (رقم ١٦٨٨٤)، وعلي بن المديني في العلل (٥٧،٥٩ رقم ٧٠،٧٤)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (رقم ١٠٦٦)، والبغوي في معجم الصحابة (٢٥٢)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٣٣٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٤/ ٥٠).

(٢) انظر العلل لابن المديني (٥٧ ـ ٥٨، ٥٩ رقم ٧٠،٧٤)، ومعجم الطبراني الكبير (رقم ٦٣٣٧). وقد دمجت بتصرف يسير بين المصدرين، لزيادة التوضيح، وإلا فلا اختلاف ذا قيمة مؤثرة بينهما!

رضي الله عنه[1].

فهذه الرواية نَقْلٌ يُثبت ـ عمليًا ـ ما جاء في كلام سفيان بن عيينة من أن عمرو بن دينار إنما روى الحديث عن الحسن إلى سلمة بن المحبق رضي الله عنه بواسطةٍ بينهما. لكن عمرو بن دينار نسي اسم هذه الواسطة فأبهمها أوّلاً، ثم حذفها بالكلية ثانيًا!!

لكن يبدو أن عمرو بن دينار عاد فاعتمد كلام أبي بكر الهذلي له، فتذكر اسم تلك الواسطة، بتذكير أبي بكر الهذلي!

حيث أخرج عبد الرزاق في (المصنف): «عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، قال: سمعت الحسن يحدِّث عن قبيصة بن [حريث][2] عن سلمة بن المحبق...»[3].

وهذا إسناد صحيح، يقطع بأن عمرو بن دينار إنما سمع الحديث من الحسن، يذكره عن قبيصة، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه!

مع ذلك تفرّد محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار، عن الحسن، أنه قال: «سمعت سلمة بن المحبق..»[4]!!

ومحمد بن مسلم الطائفي (ت قبل١٩٠هـ).

---

(١) أخرجه أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٢٥٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٤/ ٥٠).

(٢) وقع هذا الاسم في مخطوط (مصنف عبد الرزاق) كما نبه المحقق، وكما أثبته في (المطبوع): «قبيصة بن ذؤيب»! وذلك في سياق إسنادين في (المصنف)!!
وقد سبق الكلام عن الخطأ، وبيان صوابه، بدليله، فانظره (١١٤١).

(٣) مصنف عبد الرزاق (رقم ١٣٤١٨)، وذكره ابن عبد البر في الاستذكار (٢٤/ ١٤٩ ـ ١٥٠) على الصواب في اسم (قبيصة بن حريث).

(٤) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٧٢)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٢٥٢)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٣٣٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٤/ ٥٠)، والحازمي في الاعتبار (٤٧٧). =

قال عنه الحافظ: «صدوق، يخطيء من حفظه»[1].

قلت: فمثله لا يحتمل التفرد، فضلاً عن مخالفة مثل سفيان بن عيينة! وغيره من تلامذه الحسن، الذين ذكروا أن الحسن إنما يروي الحديث عن سلمة بن المحبق بواسطة!

ولذلك تعقب الإمام البخاري في (التايخ الكبير)، رواية محمد بن مسلم هذه، التي تذكر تصريحًا للحسن بالسماع من سلمة بن المحبق، بأن قال: «لم يسمع الحسن من سلمة، بينهما قبيصة بن حريث، ولا يصح»[2].

وكذا تعقبها أبو حاتم الرازي في (العلل)، تصنيف ابنه، بقوله: «هذا عندي غلط، غير محفوظ»[3].

وبذلك يترجح عن عمرو بن دينار: ذكر قبيصة بن حريث في إسناد حديث الحسن، بينه وبين سلمة بن المحبق رضي الله عنه.

وبهذا الترجيح، يكتمل القول: إن الحسن إنما يروي حديثه هذا، عن قبيصة بن حريث، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه.

واكتمل هذا القول: بمجيء ذكر قبيصة بن حريث، بين الحسن وسلمة بن المحبق رضي الله عنه، من وجوه متعددة، وعن جماعة من تلامذه الحسن.

نعم.. قد اختلف على غير واحد من تلامذة الحسن، بذكر قبيصة وعدم ذكره؛ لكن اتفاق الوجه الذي يُذكر فيه قبيصة عن

= وجاء التصريح بالسماع عند البخاري في التاريخ الكبير، وعند ابن عساكر في إحدى رواياته. أمّا عند البقية، فجاء من طريق محمد بن مسلم، عن عمرو، عن الحسن، عن سلمة ـ كذا بالعنعنة.

(١) التقريب (رقم ٦٢٩٣).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٧٢).

(٣) العلل لابن أبي حاتم (رقم ١٣٤٦).

ذلك الراوي عن الحسن، بما رواه راوٍ آخر عن الحسن، من غير اختلاف عنه في ذكره، يدل على أن من ذكر قبيصة قد حفظ ما لم يحفظ غيره!

ورواية عمرو بن دينار دليل واقعي على ذلك.

على أن الحسن كان ربما أرسل الحديث مرّات، وأسنده أخرى، بدليل رواية جماعة من كبار الآخذين عن الحسن هذا الحديث عنه مرسلاً، من غير ذكر قبيصة.

وهذا ما يفسر لنا صحة رواية قتادة للوجهين عن الحسن: المرسل والمسند. ذلك أن قتادة سمع الوجهين، فأدى كلا الوجهين، فسمع بعض الرواية عنه وجهًا، وسمع بعضهم غيره.

ولذلك اتفق علي بن المديني[1] والبخاري[2] وأبو حاتم الرازي[3] وأبو القاسم البغوي[4] - على أن الصواب في هذا الحديث: إدخال قبيصة بن حريث في إسناده، بين الحسن وسلمة بن المحبق رضي الله عنه!

وقال ابن عبد البر في (الاستذكار)، عن حديث الحسن عن قبيصة عن سلمة: «رُوي من وجوه ثابتةٍ عن الحسن... وهو حديث صحيح»[5].

بينما قال النسائي في (السنن الكبرى)، عقب هذا الحديث:

---

(١) العلل لابن المديني (٥٧ - ٦٠ رقم ٧٠، ٧١، ٧٤).
(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٧٢)، والعلل الكبير للترمذي (٢/ ٦١٦ - ٦١٧).
(٣) العلل لابن أبي حاتم (رقم ١٣٤٦).
(٤) معجم الصحابة للبغوي (٢٥٢ - ٢٥٣)، ونقله عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق - خط - (٤/ ٥٠).
(٥) الاستذكار لابن عبد البر (٢٤/ ١٤٩ - ١٥٠ رقم ٣٥٨٣٠ - ٣٥٨٣١).

«وليس في هذا الباب شيء صحيح يحتج به»[١].

وقال العقيلي في (الضعفاء): «في هذا الحديث اضطراب»[٢].

قلت: أمّا الاضطراب الذي في إسناده، فقد زال، بما رجحه النظر في طرق هذا الحديث، وأيده ترجيح الأئمة السابق ذكرهم!

وأمّا صحة إسناد الحديث، فإنه إسناد حسن على أقل تقدير، لأن قبيصة بن حريث صدوق، كما تقدم في هذا البحث[٣].

وأمّا الاحتجاج بهذا الحديث والعمل بما فيه، فإنه لا يحتج به ولا يعمل!!

لأنه منسوخ، نسخته الحدود بعد نزولها!

قال أبو بكر الحازمي في كتابه الجليل (الاعتبار في الناسخ والمنسوخ في الآثار): «أخبرنا محمد بن أحمد بن الفرج[٤]: أخبرنا عبد القادر بن محمد[٥]: أخبرنا الحسن بن محمد[٦] أخبرنا

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٧٢٣٣).

(٢) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٤٨٤).

(٣) انظر ما تقدم (٤٣٦ ـ ٤٤٣).

(٤) محمد بن أحمد بن الفرج أبو منصور ابن الدقاق، ولد سنة (٥٠٤هـ)، وتوفي سنة (٥٧٥هـ).
قال ابن الدبيثي في تاريخه: «كان ثقة صحيح السماع». انظر المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي للذهبي (٧ رقم ١٤).

(٥) عبد القادر بن محمد بن عبد القادر اليوسفي، أبو طالب ابن أبي بكر، (ت٥١٦هـ).
قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٨٦): «الشيخ الأمين، الثقة العالم المسند».

(٦) الحسن بن علي بن محمد بن الحسن الشيرازي، ثم البغدادي، أبو محمد الجوهري، (ت٤٥٤هـ)، عن نيّف وتسعين سنة. =

عمر بن علي الزيات[١] حدثنا عبد الله بن محمد[٢] حدثنا إسماعيل بن مسعود الجحدري[٣] حدثنا خالد بن الحارث: حدثنا أشعث، قال: كان الحسن يأبى إلا حديث سلمة، يأبى غيره، يعني حديث سلمة: في رجل وقع على امرأته.

قال أشعث: بلغني أن هذا قبل نزول الحدود»[٤].

وأخرج كلام أشعث هذا أيضًا: البيهقي في (السنن الكبرى)، من وجه آخر، إلى خالد بن الحارث به؛ لكنه مختصر، ليس فيه إلا قول أشعث: «بلغني أن هذا قبل نزول الحدود»[٥].

وإسناده صحيح إلى أشعث بن عبد الملك، بلفظيه المطوّل والمختصر.

وأشعث بن عبد الملك ممن روى الحديث عن الحسن، كما سبق.

وفائدة اللفظ المطوَّل لكلام أشعث، أنه يدل على أن الحسن كان يأخذ بهذا الحديث، ويفتي به، ولا يرى في غرابته[٦] غضاضة من أن يحتج به ويعتمد عليه.

= قال عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٧/ ٣٩٣): «كتبنا عنه، وكان ثقة أميناً، كثير السماع».
انظر سير أعلام النبلاء (١٨/ ٦٨ ـ ٦٩).

(١) عمر محمد بن علي بن يحيى البغدادي، أبو حفص الزيات، (ت٣٧٥هـ).
قال الذهبي في سيرأعلام النبلاء (١٦/ ٣٢٣): «الشيخ الحافظ الثقة».

(٢) عبد الله بن محمد بن ناجية البربري، أبو محمد البغدادي (ت٣٠١هـ).
قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٦٤): «الإمام الحافظ الصادق.. كان إماماً حجة، نصيراً بهذا الشأن، له مسند كبير».

(٣) إسماعيل بن مسعود الجحدري، البصري، يكني أبا مسعود، (ت٢٤٧هـ).
قال عنه الحافظ في التقريب (رقم٤٨٢): «ثقة».

(٤) الاعتبار في النساخ والمنسوخ من الآثار للحازمي (٤٧٩).

(٥) السنن الكبرى للبيهقي (٨/ ٢٤٠).

(٦) انظر تفصيل نواحي غرابته، وفقه الحديث، من كلام الخطابي، في معالم السنن (٦/ ٢٧١ رقم ٤٢٩٥).

وهذا يدل، وبكل قوة، على أن الحسن يوثق قبيصة بن حريث، ولا يشك في صدق روايته!

وهذا يعارض قول من تكلم في قبيصة، بادعاء الجهالة عليه، أو غير ذلك، كما سبق فيما تقدم من هذا البحث[(1)].

فإذا عدنا إلى ما أشار إليه أشعث بن عبد الملك، من أن حديث سلمة بن المحبق رضي الله عنه، منسوخ بنزول الحدود ـ نجد أن إمامًا كبيرًا، وحافظًا من أئمة السنة، وافق أشعثًا على ذلك.

ألا وهوسفيان بن عيينة!

وسفيان بن عيينة فوق جلالته وعلمه وفقهه، فإنه أيضًا ممن روى هذا الحديث عن عمرو بن دينار، عن الحسن، كما سبق.

قال ابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني): «حدثنا يعقوب بن حميد[(2)] حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن الحسن، عن سلمة بن المحبق... ـ الحديث.

قال سفيان: هذا قبل أن تنزل الحدود»[(3)].

وهذا إسناد جيد عن سفيان، فإن يعقوب بن حميد وإن كان صدوقًا له أوهام، فإنه يروي هنا كلامًا لشيخه سفيان بن عيينة، سمعه منه، فيستبعد حصول الوهم له في هذا ومثله!

والذي يؤكد نسخ حديث سلمة بن المحبق رضي الله عنه، ما يلي:

---

(1) انظر ما تقدم (٤٣٦ ـ ٤٤٣).

(2) يعقوب بن حميد بن كاسب المدني، نزيل مكة، وقد ينسب إلى جده، (ت٢٤٠هـ أو ٢٤١هـ).
قال عنه الحافظ في التقريب (رقم ٧٨١٥): «صدوق ربما وهم».

(3) الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (رقم ١٠٦٦).

أنّ ابن مسعود رضي الله عنه كان يفتي بمقتضى حديث سلمة بن المحبق رضي الله عنه، كما ثبت عنه من وجوه[١].

فأخرج عبد الرزاق في (المصنف): «عن الثوري، عن خالد[٢] عن ابن سيرين، قال: قال علي: لو أُتيتُ به لرجمته ـ يعني الذي يقع على جارية امرأته ـ إن ابن مسعود لا يدري ما حَدَثَ بعده»[٣].

وخرجه الطحاوي في (شرح معاني الآثار)، من وجه آخر، عن خالد الحذاء.. به[٤].

وأخرجه البيهقي في (السنن الكبرى)، من طريق أخرى، عن الثوري به[٥].

وهذا إسناد صحيح إلى ابن سيرين، لكنه مرسل، لأن ابن سيرين لم يدرك عليًا وابن مسعود رضي الله عنهما إدراكًا يسعه معه السماع منهما. حيث إنه ولد سنة ثلاث وثلاثين[٦]، أي أن عليًا رضي الله عنه توفي ولابن سيرين سبع سنوات.

لكن ابن سيرين من أصح الناس مراسيل، بل قال ابن عبد البر في (التمهيد): «أجمع أهل العلم: أن ابن سيرين أصح

---

(١) انظر مصنف عبد الرزاق (رقم ١٣٤١٩ ـ ١٣٤٢٣)، ومصنف ابن أبي شيبة (١٠/١٣، ١٥، ١٦، ١٦ ـ ١٧)، وسنن سعيد بن منصور (رقم ٢٢٦٤، ٢٢٦٥)، وموسوعة فقه عبد الله بن مسعود للقلعه جي (٣١٠)، وما يأتي في تخريج أثر علي رضي الله عنه.

(٢) خالد بن مهران أبو المنازل، البصري، الحذاء.
قال الحافظ في التقريب (رقم ١٦٨٠): «ثقة يرسل، أشار حماد بن زيد إلى أنه تغير لمّا قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخول في عمل السلطان».

(٣) مصنف عبد الرزاق (رقم ١٣٤٢٤).

(٤) شرح معاني الآثار للطحاوي (٣/ ١٤٧ ـ ١٤٨).

(٥) السنن الكبرى (٨/ ٢٤٠).

(٦) انظر ما تقدم (٦٩٢).

التابعين مراسيل، وأنه كان لا يروي ولا يأخذ إلا عن ثقة، وأن مراسيله صحاح كلها»[1].

ثم يشهد لمرسل ابن سيرين هذا، مراسيل لغير عن علي رضي الله عنه أيضًا.

١ ـ مرسل لمغيره بن مقسم، أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف)[2].

٢ ـ ومرسل لعطاء بن أبي مسلم الخراساني، أخرجه الحازمي في (الاعتبار)[3].

٣ ـ ومرسل لعبد الكريم بن مالك الجزري، أو ابن أبي مخارق، أخرجه عبد الرزاق في (المصنف)[4].

فأرى أن أثر ابن سيرين عن علي رضي الله عنه يصح بهذه المراسيل!

وأثر ابن سيرين هذا، ومن تابعه، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ـ قاطع بأن الحُكْم الوارد في حديث سلمة بن المحبق رضي الله عنه، الذي كان ابن مسعود يفتي بمقتضاه، منسوخ بما نزل من الحدود.

قال علي رضي الله عنه: «إن ابن مسعود لا يدري ما حدث بعده»!

وقد احتج الطحاوي في (شرح معاني الآثار)، لنسخ حديث سلمة بن المحبق رضي الله عنه، بما أخرجه هو، وعبد الرزاق، في (المصنف)، وسعيد بن منصور في (سننه)، عن علقمة بن

---

(١) التمهيد (٨/ ٣٠١).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١٠/ ١٥) (رقم ٢٨٥٤٦).

(٣) الاعتبار للحازمي (٤٧٩).

(٤) المصنف لعبد الرزاق (رقم ١٣٤٣٤).

قيس النخعي، أنه سئل: «عن رجل أتى جارية امرأته؟ قال: ما أبالي إياها أتيت، أو جارية امرأة عوسجه»[1].

وعوسجة جار لعلقمة![2].

قال الطحاوي عقبه: «فهذا علقمة رحمه الله، وهو أجل أصحاب عبد الله رضي الله عنه، وأعلمهم، قد ترك قول عبد الله في ذلك، مع جلالة عبد الله رضي الله عنه عنده، وصار إلى غيره.

وذلك ـ عندنا ـ لثبوت نسخ ما كان ذهب إليه عبد الله في ذلك عنده»[3].

ولئن احتج الطحاوي بذلك، فقد يحق لغيره أن يحتج على النسخ أيضًا بنحو ما احتج به!

قال ابن أبي شيبة في (المصنف): «حدثنا عبد الأعلى، عن هشام، عن الحسن، قال: عليه الحد»[4].

ذكر ابن أبي شيبة هذا، تحت باب (الرجل يقع على جارية امرأته).

وإسناده صحيح، عبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامي، وهشام هو ابن حسان.

فهذا يدل على أن الحسن كان يفتي بخلاف حديث سلمة بن المحبق، والأشبه أن يكون هذا هو آخر الآمرين من الحسن البصري.

---

(١) المصنف لعبد الرزاق (رقم ١٣٤٢٦)، وسنن سعيد بن منصور (رقم ٢٢٦٦، ٢٢٦٧)، وشرح معاني الآثار للطحاوي (١٤٨/٣).

(٢) المصادر السابقة.

(٣) شرح معاني الآثار للطحاوي (١٤٨/٣).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (١٤/١٠) (رقم ٢٨٥٤٣).

ولا أحسب رجوع الحسن عن الفتوى بحديث سلمة رضي الله عنه، إلا لثبوت نسخه عنده، بعد أن كان يظنه محكمًا!

وممن ذهب إلى نسخ حديث سلمة بن المحبق رضي الله عنه: البيهقي كما في (السنن الكبرى)[1] والحازمي في (الاعتبار)[2] وبرهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري (ت٧٣٢هـ) في كتابه (رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار)[3].

وأطلت في إثبات نسخ هذا الحديث، حتى لا يَتَلَقَّفَهُ مُتَلَقِّف، فيُسْقِطَ به حدًّا.

وأطلت في بيان نسخة، حتى لا يُتَعَلَّق بغرابته، للطعن في قبيصة بن حريث، شيخِ الحسن البصري فيه، وللطعن في شيوخ الحسن عامة بعد ذلك!

فالحديث منسوخ!

ولا عجب بعد ذلك أن يكون الحكم المستنبط منه مخالفًا لما استقر عليه الحكم الشرعي بعد ذلك، مما جاء في الحدود.

قال البيهقي في (السنن الكبرى): «حصول الإجماع من فقهاء الأمصار، بعد التابعين، على ترك القول به دليل على أنه - إن ثبت - صار منسوخًا بما ورد من الأخبار في الحدود»[4].

والله أعلم.

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٨/ ٢٤٠).

(٢) الاعتبار للحازمي (٤٧٧ - ٤٧٩).

(٣) رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار للجعبري (٤٨٨ - ٤٩١ رقم ٥١٩ - ٥٢٢).

(٤) السنن الكبرى (٨/ ٢٤٠).

الحديث الثاني:

حديث الحسن، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه عن النبي ﷺ في جلود الميته، قال: «دباغها ذكاتها».

رواه عن الحسن البصري ثلاثة من تلامذته، فيما علمت.

اختلف على اثنين منهم، ولم أجد خلافًا على أوّلهم فيه!

فرواه عمران بن داور القطان، عن الحسن، عن جون بن قتادة، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه ـ بذكر جون، بين الحسن وسلمة رضي الله عنه[1].

ورواه قتادة، واختلف فيه عليه.

فاتفق هشام بن عبد الله الدستوائي[2] وهمام بن يحيى[3]،

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٣٤١).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٣/٤٧٦) (٥/٧)، والبخاري في التاريخ الكبير (٤/٧٢)، والنسائي في المجتبى (رقم ٤٢٤٣) وفي السنن الكبرى (رقم ٤٥٦٩)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (رقم ١٢٤٣)، وابن أبي شيبة في المصنف (٨/٣٨١) (رقم ٢٤٧٨٢)، وابن جرير الطبري في تهذيب الآثار ـ مسند ابن عباس (رقم ١٢٠٧، ١٢٠٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٤٧١)، وابن عدي في الكامل (٢/١٧٨)، والدارقطني في سننه (١/٤٥)، والحاكم وصححه في المستدرك (٤/١٤١)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/٤٧١)، وابن حزم في المحلى (١/١٢٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٤/٤٨).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٣/٤٧٦) (٥/٦)، وابن داود (رقم ٤١٢٥)، وابن أبي شيبة في المصنف (٨/٣٨١) (رقم ٢٤٧٨٣)، وسقط من مطبوعه ذكر الحسن البصري، وتصويبه من مسند ابن أبي شيبة (٤٢/أ)، ومن الذين أخرجوه من طريق ابن أبي شيبة، كابن أبي عاصم، وابن حبان، كما سيأتي!.

وأخرجه أيضاً ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (رقم ١٠٦٤)، وابن المنذر في الأوسط (٢/٢٦٢ رقم ٨٤١)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٣٤٠)، وابن حبان في صحيحه، انظر الإحسان (رقم ٤٥٢٢)، والدارقطني (١/٤٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١/٩١/أ ـ ب)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/٢١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٤/٤٩)، والحافظ ابن حجر في موافقه الخبر الخبر (٢/١٢٧ ـ ١٢٨).

كلاهما: عن قتادة، عن الحسن، عن جون بن قتادة، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه ـ بذكر الجون فيه.

ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، واختلف عليه:

فروه محمد بن جعفر غندر[1] ويزيد بن زريع[2] كلاهما: عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن سلمة بن المحبِّق رضي الله عنه ـ بدون واسطة بينهما.

ووافق سعيدًا على هذا الوجه حماد بن سلمه، فرواه عن قتادة، عن الحسن، عن سلمة بن المحبق[3] رضي الله عنه ـ بلا واسطة.

بينما رواه عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن جون بن قتادة، عن سلمة[4] رضي الله عنه ـ بذكر جون فيه.

أمّا اختلاط سعيد بن أبي عروبة، فسبق أن قلنا: إن رواية يزيد بن زريع[5] وكذا عبد الأعلى[6] من صحيح حديث سعيد.

أمّا محمد بن جعفر غندر، فإنه أيضًا ممن سمع من سعيد قبل الاختلاط.

وفي (سؤالات ابن الجنيد): «قلت: ليحيى: غندر سمع من

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٥/٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٤/ ٤٩).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٣٤٣)، وأبو القاسم بن بشران في أماليه (٢/ ١١٠/أ).

(٣) ذكره المزي في تحفة الأشراف (رقم ٤٥٦٠).

(٤) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ١٧٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٤/ ٤٩).

(٥) انظر ما تقدم (٦٢١).

(٦) انظر ما تقدم (٦٦٥).

سعيد بن أبي عروبة في الاختلاط؟ أو قبله؟ فقال لي يحيى: زعموا أنه لم يسمع منه إلا في الصحة، وإن أوّل من عرف اختلاط سعيد بن أبي عروبة غندر»[1].

وفي تاريخ الدارمي، أنه سأل ابن معين: «فعبد الأعلى عندك أثبت في سعيد؟ أو غندر؟ فقال: كل ثقة»[2].

وقد أخرج الإمام مسلم في (صحيحه)، لغندر عن سعيد بن أبي عروبه[3].

وكذا أخرج ابن حبان في (صحيحه)، لغندر عن ابن أبي عروبة، بعض مفاريده عنه[4].

وقد كان غندر شديد الضبط لحديث سعيد بن أبي عروبه، فقد قال الإمام أحمد في (العلل): «كان غندر إذا كان في شيء من حديث سعيد عليه (عين) - يعني علامة - قال فيه: (حدثنا سعيد)، وقال: قد سمعته، وعرضته على سعيد. وإذا لم تكن عليه (عين)، لم يقل فيه: (حدثنا سعيد)، قال: قد سمعته من سعيد»[5].

أمّا عبد الرحمن بن مهدي، فنقل عنه ابن عدي، أنه قال: «سمع غندر من سعيد بن الاختلاط»[6].

قال ابن عدي في (الكامل): «ذكرت قول ابن مهدي لابن

---

(١) سؤالات ابن الجنيد (رقم ٦٧).
(٢) تاريخ الدارمي (رقم ٦٥٨).
(٣) صحيح مسلم (رقم ٢٢٧٩).
(٤) الإحسان (رقم ٤٦٩٩، ٢٧٠٢).
(٥) العلل للإمام أحمد (رقم ٤٨٠٢).
(٦) الكامل لابن عدي (٣/ ٣٩٤).

مكرم[1] فقال لي: كيف يكون هذا؟! وقد سمعت عمرو بن علي، يقول: سمعت غندر يقول: ما أتيت شعبة، حتى فرغت من سعيد بن أبي عروبة!!»[2].

قلت: فهذا قاطع في المسألة، حاسم لكل خلاف، ورادّ لكلام ابن مهدي رحمه الله في هذه المسألة!!

وبهذا.. يكون الثلاثة الذين رووا ذلك الحديث عن ابن أبي عروبة، بالوجهين عنه، جميعهم سمعوا منه في حال صحته!!

ونعود للاختلاف على قتادة في هذا الحديث:

فقد رواه عنه أيضًا شعبة بن الحجاج، واختلف عليه فيه:

فرواه أسود بن عامر[3] وشبابة بن سوار[4] كلاهما: عن شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن رجل قد سمّاه، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه ـ كذا على إبهام الواسطة، بين الحسن وسلمة رضي الله عنه.

بينما رواه روح بن عبادة، وبقية بن الوليد[5] والوليد بن

---

(١) محمد بن الحسين بن مكرم البغدادي، نزيل البصرة، (ت٣٠٨هـ)، وله بضع وتسعون سنة.
قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٨٦): «الإمام الحافظ البارع الحجة».

(٢) الكامل لابن عدي (٣/ ٣٩٤)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٧٤٤).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٤/ ٤٩).

(٤) ذكر حديث شبابه الحافظ ابن حجر في النكت الظراف على الأطراف (٤/ ٥٣)، في موافقة الخبر الخبر (٢/ ١٢٧)، وقد تصحف في النكت الظراف: (شعبة) إلى (سعيد)، وتكرر هذا التصحيف في الموطن نفسه عدة مرات، فتنبه!

(٥) ذكر رواية روح وبقية ـ الحافظ ابن حجر في النكت الظراف (٤/ ٥٣). وقد تصحف فيه (شعبة) إلى (سعيد)، راجع التعليقة السابقة.

عبد الرحمن الجارودي[1] وبكر بن بكار[2]عن شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن جون بن قتادة، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه ـ مصرحًا باسم جون، بين الحسن وسلمة رضي الله عنه.

ولا شك أن هذه الرواية الأخيرة، مفسرة للرواية الأولى، فهي المعتمدة عن شعبة.

وبقي آخر الاختلافات في هذا الحديث، على التلميذ الثالث فيه للحسن البصري:

فقد رواه منصور بن زاذان، وعن هشيم بن بشير، واختلف على هشيم فيه:

فرواه أبو بكر بن أبي شيبة في (مسنده)[3] وأحمد بن منيع[4] ويحيى بن أيوب المقابري[5] وشجاع بن مخلد[6]

---

(١) ذكر رواية الوليد بن عبد الرحمن الجارودي الحافظ ابن حجر، نقلا عن ابن مندة، في موافقة الخبر الخبر (٢/ ١٢٧).
وهو الوليد بن عبد الرحمن بن حبيب الجارودي، أبو العباس، (ت ١٨٢هـ).
قال عنه الحافظ في الترقيب (رقم ٧٤٣٤): «ثقة».

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار ـ مسند ابن عباس (رقم ١٢٠٩)، والدارقطني في سننه (١/ ٤٦)، وابن عدي في الكامل (٢/ ١٧٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٤/ ٤٩)، وابن حجر في موافقة الخبر الخبر (٢/ ١٢٧).

(٣) مسند ابن أبي شيبة (٤٢/ أ)، وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والثماني، من طريق ابن أبي شيبة (رقم ١٠٦٣).

(٤) أخرجه الترمذي في العلل الكبير (٢/ ٧٢٤)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٧٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٤/ ٤٨).

(٥) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٤/ ٤٧ ـ ٤٨)، من طريق ابن مندة.
يحيى بن أيوب المقابري، البغدادي، العابد (ت٢٣٤هـ)، وله سبع وسبعون.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٧٥١٢): «ثقة».

(٦) أخرجه أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٧٥)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٤/ ٤٧).

ومحمد بن حاتم بن سليمان المؤدب[1] والحسن بن عرفه[2] وعمرو بن زرارة[3]، جميعهم: عن هشيم، عن منصور، عن الحسن، عن جون بن قتادة ـ بالحديث، على أنه هو الصحابي راوي الحديث! ولم يذكر سلمة بن المحبق.

بينما رواه زكريا بن يحيى الواسطي زحموية، وحده، عن هشيم، عن منصور، عن الحسن، عن جون، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه[4] ـ على الجادة، كما رواه غير هشيم، عن غير منصور!

فنسب ابن مندة في (معرفة الصحابة) الوهم في الإسناد

---

(١) أخرجه ابن حزم في المحلى (١/ ١٢٠).

(٢) أخرجه عبد الباقي بن قانع في معجم الصحابة (٢٥/ب).

(٣) ذكره ابن مندة، فيما نقله عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ خط ـ (٤/ ٤٨).

وعَمرو بن زررة بن واقد الكلابي، أبو محمد النيسابوري، (ت٢٣٨هـ)، كان مولده سنة (١٦٠هـ).

قال الحافظ في التقريب (رقم ٥٠٣٢): «ثقة ثبت».

(٤) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ١٤١/ب).

وزكريا بن يحيى بن صبيح بن راشد زحمويه، الواسطي، أبو محمد اليشكري، ولد سنة (١٨٥هـ)، وتوفي سنة ٢٣٥هـ).

سئل يحيى بن معين: «يا أبا زكريا، عمن نكتب بواسط؟ قال: عليك بزحمويه وهناد»، نقله ابن عدي في ترجمة محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي من كاملة.

قال ابن حبان في الثقات: «كان من المتقنين في الروايات».

وأخرج له ابن حبان في صحيحه، في مواطن كثيرة منه.

وقال ابن عدي في الكامل، في ترجمة ثابت بن موسى الضبي: «زحموية ثقة».

انظر: الجرح والتعديل (٣/ ٦٠١)، وتاريخ واسط لبحشل (١٩٧ ـ ١٩٨)، والثقات لابن حبان (٨/ ٢٥٣)، والإحسان، الفهارس (١٨/ ١٣٢)، الكامل لابن عدي (٢/ ٩٩) (٦/ ٢٧٢، ٣٠٣)، والمؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/ ١٤٥٢)، والإكمال لابن ماكولا (٤/ ١٧٩)، ولسان الميزان (٢/ ٤٨٤ ـ ٤٨٥)، ذكره فيه للتمييز.

الأول إلى هشيم، أنه هو الواهم، بجعل الحديث لجون بن قتادة، مع أن جونا لا صحبة له[1]!

فدافع أبو نعيم في (معرفة الصحابة) عن هشيم، ووهّم ابن مندة في توهيمه لهشيم، وزعم أبو نعيم أن الرواة غلطوا على هشيم، بدليل رواية زكريا بن يحيى زحمويه للحديث، عن هشيم، على الصواب[2]!

فرد الحافظ أبو الحجاج المزي في (تهذيب الكمال) على أبي نعيم، فقال: «وقد أصاب ابن مندة، فيما نسبه إلى هشيم من الوهم. لأن ذلك هو المحفوظ عن هشيم، رواه عنه غير واحد كذلك. أمّا رواية زحموية فشاذة عن هشيم»[3].

فقال الحافظ ابن حجر في (الإصابة): «ويحتمل أن يكون هشيم حدّث به على الوهم مرارًا، وعلى الصواب مرّة»[4].

قلت: لاحِظْ أن الحُفّاظ لم يختلفوا في أن رواية هشيم عن منصور عن الحسن عن جون ـ من غير ذكر سلمة بن المحبق رضي الله عنه ـ أنها وهم، لكنهم اختلفوا في نِسْبَةِ الوهم، إلى من؟

ولا شك بعد عرض علل هذا الحديث، أن الصواب في إسناده: أنه للحسن عن جون بن قتادة، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه ـ بذكر جون في إسناده، بين الحسن وسلمة بن المحبق رضي الله عنه.

وهذا هو ما صححه أبو القاسم البغوي في (معجم

---

(١) انظر تاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (٤/ ٤٧ ـ ٤٨)، وتهذيب الكمال للمزي (٥/ ١٦٣).
(٢) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ١٤١/ ب).
(٣) تهذيب الكمال للمزي (٥/ ١٦٤).
(٤) الإصابة (١/ ٢٨٤).

الصحابة)[1] وابن حبان باختياره في (صحيحه)[2] وابن مندة في (معرفة الصحابة)[3] وأبو نعيم في (معرفة الصحابة)[4] والحاكم باختياره وتصحيحه في (المستدرك)[5].

فهذا هو الحديث الثاني للحسن عن سلمة رضي الله عنه، وظهر منه أنه إنما يرويه الحسن عنه بواسطة جون بن قتادة.

---

(١) معجم الصحابة للبغوي (٧٥).
(٢) الإحسان (رقم ٤٥٢٢).
(٣) انظر تاريخ دمشق لابن عساكر - خط - (٤/ ٨٤).
(٤) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ١٤١/ب).
(٥) المستدرك (٤/ ١٤١).

الحديث الثالث:

حديث الحسن، عن سلمة بن المحبق، عن عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ، قال: «خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلًا: البكر بالكبر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائه والرجم.

فقال ناس لسعد بن عبادة: يا أبا ثابت، قد نزلت الحدود، لو أنك وجدت مع امرأتك رجلًا، كيف كنت تصنع؟ قال: كنت ضاربهما بالسيف حتى يسكتا: أفأنا أذهب فأجمع أربعة شهداء؟! فإلى ذلك، قد قضى الحاجة!!

فانطلقوا، فاجتمعوا عند رسول الله ﷺ. فقالوا: يا رسول الله، ألم تر إلى أبي ثابت؟! قال كذا وكذا!! فقال رسول الله ﷺ: كفى بالسيف شاهدًا. ثم قال: لا، لا، أخاف أن يتتايع فيها السكران والغيران».

يتتايع، التتايع: هو التمادي في الشر والفساد، والتهافت فيهما[1]. ورويت بالباء الموحدة التحتية: يتتابع[2].

تفرد بالحديث مسندا: الفضل بن دلهم، عن الحسن البصري.. به.

واختلف على الفضل بن دلهم فيه:

فرواه محمد بن خالد الوهبي[3] عن الفضل بن دلهم، عن الحسن، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

---

(١) غريب الحديث لأبي عبيد (١/١٣ ـ ١٤).

(٢) رواية أبي داود في سننه بالياء المثناه، ورواية ابن ماجه بالباء الموحدة، كما سيأتي العزو إلى موطن ذلك في تخريج الحديث.
وأحسب رواية الباء الموحدة تصحيفا عن الياء المثناة!

(٣) محمد بن خالد بن محمد الوهبي الحمصي، (ت قبل سنة ١٩٠هـ).
قال الحافظ في الترقيب (رقم ٥٨٤٨): «صدوق».

أخرجه أبو داود في (السنن)[١].

ورواه وكيع، عن الفضل بن دلهم، عن الحسن، عن قبيصة بن حريث، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه ـ بذكر قبيصة بين الحسن وسلمة.

أخرجه الإمام أحمد[٢] وابن ماجه[٣] والطحاوي في (شرح معنى الآثار)[٤] والدارقطني في (الأفراد)[٥] والحافظ ابن حجر في (موافقه الخبر الخبر)[٦].

والفضل بن دلهم، تقدم أنه لين، مرمي ببدعة الاعتزال؛ فلا تقوم الحجة بكلا روايتيه.

«والاضطراب في ذلك من الفضل بن دلهم»، كما قال المزي في (تحفة الأشراف)[٧].

قال الحافظ ابن حجر في (موافقة الخبر الخبر): «وقال أحمد، في رواية الأثرم: الفضل لا بأس به، إلا أن له أحاديث خطأ. وحديثه هذا منكر، والصحيح: ما رواه قتادة وغيره، عن الحسن، عن حطان بن عبد الله، عن عبادة بن الصامت»[٨].

وترجم البخاري في (التاريخ الكبير) للفضل بن دلهم، فقال: «الفضل بن دلهم البصري: سمع الحسن، عن قبيصة، عن سلمة بن المحبق، عن النبي ﷺ، قال: للبكر جلد مائة وتغريب عام.

---

(١) سنن أبي داود (رقم ٤٤١٧).
(٢) مسند الإمام أحمد (٣/ ٤٧٦).
(٣) سنن ابن ماجه (رقم ٢٦٠٦).
(٤) شرح معاني الأثار للطحاوي (٣/ ١٣٤).
(٥) أطراف الغرائب والأفراد، لابن طاهر (١٣٩/ ب).
(٦) موافقة الخبر الخبر (٢/ ٢٩٧).
(٧) تحفة الأشراف للمزي (٤/ ٢٤٨ رقم ٥٠٨٣٣).
(٨) موافقة الخبر الخبر (٢/ ٢٩٧).

روى عنه وكيع.

وقال قتادة، وسلام، عن الحسن: عن حطان، عن عبادة، عن النبي ﷺ - وهذا أصح»[1].

وتعقب أبو داود الحديث في (السنن)، بقوله: «إنما هذا إسناد حديث ابن المحبق: أن رجلاً وقع على جارية امرأته.

والفضل بن دلهم ليس بالحافظ، كان قصابًا بواسط»[2].

وسأل ابن أبي حاتم أباه في (العلل)، عن هذا الحديث، فقال أبو حاتم: «هذا خطأ، إنما رواه الحسن، عن حطان، عن عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ»[3].

وقال البزار، بعد أن ذكر مخالفة الفضل بن دلهم هذه: «والفضل بن دلهم لم يكن بالحافظ، والحديث حديث قتادة»[4]. يعني: حديث قتادة، عن الحسن، عن حطان، عن عبادة: عن حدّ الزنا، فإنه كان قد أخرجه قبل حديث الفضل بن دلهم.

وقال الدارقطني في (الأفراد): «تفرّد به الفضل بن دلهم، عن الحسن عن قبيصة بن حريث، عن سلمة بن المحبق.

والمحفوظ: عن الحسن، عن حطان الرقاشي، عن عبادة بن الصامت»[5].

هذه هي أحكام الأئمة على هذا الحديث، وهي متفقة على أنه خطأ من الفضل بن دلهم.

وتشير أقوال الأئمة إلى مخالفة وقعت من الفضل بن دلهم،

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٧/١١٦ - ١١٧).
(٢) سنن أبي داود (رقم ٤٤١٧).
(٣) العلل لابن أبي حاتم (رقم ١٣٧٠).
(٤) مسند البزار (٧/١٣٦).
(٥) أطراف الغرائب والأفراد، لابن طاهر (١٣٩/ب).

خالف بها قتادة وغيره، كما هو ظاهر في كلامهم. وهم بذلك يشيرون إلى حديث الحسن، عن حطان الرقاشي، عن عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ: «خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً: البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم».

وسوف يأتي تخريج هذا الحديث، إن شاء الله تعالى، في مبحث عبادة بن الصامت رضي الله عنه[1].

ولا شك أن الفضل بن دلهم ليس أهلاً للتفرد، فضلاً عن المخالفة، فضلاً عن مخالفة قتادة وأمثاله!

هذا بالنسبة لمقدمة حديث الفضل بن دَلْهم، فإنه خالف فيه الحفاظ غيره، بروايته عن الحسن، عن سلمة؛ أوعن الحسن، عن قبيصة عن سلمة.

أمّا بالنسبة للقصة الواردة عقب حديث: «خذوا عني...»، والتي جاء فيها قول النبي ﷺ: «كفى بالسيف شاهدا...»؛ فقد خالف الفضل بن دلهم غيره فيها أيضًا!.

قال أبو عبيد في (غريب الحديث): «حدثنا هشيم، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، قال: لمّا نزلت هذه الآية ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[2] ـ قال سعد بن عبادة: يا رسول الله، أرأيت إن رأى رجل مع امرأته رجلاً فقتله، أتقتلونه به؟! وإن أخبر بما رأى جلد ثمانين؟! أفلا يضربه بالسيف!!

فقال رسول الله ﷺ: كفى بالسيف شا ـ أراد أن يقول: شاهدًا، فأمسك ـ وقال: لولا أن يتتايع فيه الغيران والسكران»[3].

---

(١) انظر ما سيأتي (١٥٤٨ ـ ١٥٥١).

(٢) سورة النور: الآية ٤.

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد (١/١٣ ـ ١٤).

وفي (المصنف) لعبد الرزاق: «عن معمر، عن كثير بن زياد[1] عن الحسن في الرجل يجد مع امرأته رجلًا، قال: قال رسول الله ﷺ: كفى بالسيف شا - يريد أن يقول: شاهدًا، فلم يتم الكلام - حتى قال: إذا يتتابع فيه السكران والغيران»[2].

فهذان ثقتان من كبار الآخذين عن الحسن: يونس بن عبيد، وكثير بن زياد - يرويان الحديث عن الحسن مرسلًا، غير مسند.

فخالفهما الفضل بن دلهم، فأسنده عن الحسن، عن قبيصة، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه!

ولا يقوى الفضل بن دلهم على هذا التفرد المخالِفِ فيه، لضعفه في نفسه، ولجلالة من خالفهم.

ويبدو أنه اختلط على الفضل بن دلهم حديث الحسن، عن قبيصة، عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه: في الرجل يقع على جارية امرأته؛ بحديث الحسن المرسل هذا! لتشابه موضوعيهما: الذي في الزنا، ودرء حدّه!!

وإلى هذا أشار أبو داود، عندما تعقب حديث الفضل بن دلهم، كما سبق، بقوله: «وإنما هذا إسناد حديث ابن المحبق: أن رجلًا وقع على جارية امرأته».

وهذا آخر ما وجدته للحسن عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه.

وظهر بعد هذا العرض، أنه لم يصح للحسن عن سلمة رضي الله عنه حديث إلا وكان الحسن إنما يرويه عن رجل عن سلمة.

---

(١) كثير بن زياد أبو سهل البرساني، نزل بلخ.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٥٦١٠): «ثقة».

(٢) مصنف عبد الرزاق (رقم ١٧٩١٨).

فالحسن لم يسمع من سلمة بن المحبق رضي الله عنه، هذا ما تعلنه روايات الحسن نفسها عن سلمة رضي الله عنه.

والله أعلم.

سَلِيْط التميمي رضي الله عنه

لم يذكره المِزّي في شيوخ الحسن البصري، ولم أجد كلامًا في سماع الحسن منه، نفيًا أو إثباتًا.

وليس في أخبار سليط التميمي إلّا أنه: بصري، وأنه روىٰ عنه محمد بن سيرين أيضًا[1]. ولم يُذكر له تاريخ وفاة، ولا غير ذلك مما يوضّح معالم حياته.

لٰكنّ ذلك كلّه، سلبيَّهُ وإيجابيَّة، لا يؤثر بشيءٍ، بعد أن كان حديث الحسن عن سَليط وهمًا علىٰ الحسن، وخطأً في الرواية عنه!!

فالحديث أخرجه الحسن بن سفيان في (الوحدان)، ومن طريقه أبو نعيم في (معرفة الصحابة)[2].

قال الحسن بن سفيان: «حدثنا عبد الله بن عمر بن أبان[3]: حدثنا عبد الله بن نُمير، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن سليط، قال: انتهيتُ إلىٰ رسول الله ﷺ وهو محتبي في أصحابه، كأني أنظر إلىٰ بياض خاتمه في سواد الليل، فسمعته

---

(١) انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/٣٠٩/ب)، والاستيعاب لابن عبد البر (٦٤٦ رقم ١٠٤٢) وأسد الغابة لابن الأثير (٢/٤٣٨)، والإصابة لابن حجر (٣/١٢٣).

(٢) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/٣٠٩/ب).

(٣) عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان الأموي مولاهم، أبو عبد الرحمن الكوفي، مُشْكُدانه، (ت٢٣٩هـ).
قال عنه الحافظ (رقم ٣٤٩٣): «صدوق فيه تَشَيُّع».

يقول: المسلم أخو المسلم، لا يَظْلِمُه ولا يَخْذُلُه، التَّقوىٰ ها هنا ـ وأشار بيده إلىٰ صدره ـ».

وهذا أوّلاً: إسنادٌ ضعيف، لضعف إسماعيل بن مسلم المكي.

ثم هو ثانيًا: إسنادٌ مُعَلّ!

فالحديث يرويه يونس بن عبيد[1]، والمبارك بن فضاله (مصرّحًا بالسماع من الحسن)[2]، وعلي بن زيد بن جدعان[3]، وعبّاد بن راشد[4]؛ أَرْبَعَتُهم عن الحسن، عن رجلٍ من بني سَليط (بل صرّح الحسن بالسماع من هذا الرجل في رواية المبارك بن فضاله)، عن النبي ﷺ.. به نحوه.

كذا رواه الجماعة، وفيهم أوثق الناس في الحسن، عن الحسن عن رجل من بني سليط. فأبهموا اسم هذا الصحابي، ونسبوه إلىٰ قبيلته (بني سليط).

فَوَهِمَ إسماعيلُ بن مسلم، وأخطأ حِفْظَه، فجعله (عن سَليط)!!

وهذا الرجل الذي (مِنْ بني سَليط) هو عُلاثَةُ (وقيل: عِلاقه) بن شَجّار (وقيل صُحَار)، وقيل في ضبط اسمه غير ذلك. وسيأتي ذلك مفصّلاً في مبحثه، إن شاء الله تعالىٰ.

والله أعلم.

---

(١) أخرجه أبو يعلى في مسنده (رقم ٦٢٠٠)، وأبو طاهر الذهلي في جزء حديثه (رقم ١٠٣).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٤/٦٦) (٥/٧١، ٣٧٩)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (٩٧).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٥/٢٥،٧١)، وعلي بن المديني في العلل (٩١ رقم ١٤٩).

(٤) أخرجه الإمام أحمد (٤/٦٩) (٥/٢٤، ٣٨١).

سُلَيْك الغطفاني رضي الله عنه

وصف الدارقطني في (العلل) حديث الحسن عن سليك رضي الله عنه ـ بأنه مرسل[1].

ولم أجد في أخبار سليك الغطفاني رضي الله عنه ما يوضح شيئًا من معالم حياته، لا مسكنًا نزله، ولا تاريخ وفاة! وكل ما ذكر في ترجمته حديثه الذي رواه، وروي عنه من وجوه، منها وجه رواية الحسن عنه[2].

وكثرة إرسال الحسن، الكَثْرة التي جعلت الحُكْم العام الأَوّليَّ في مروياته الإرسال وعدم السماع، حتى يأتي ما ينقض ذلك، مما يدل على السماع؛ مع خفاء معالم حياة سليك الغطفاني رضي الله عنه، مما لم يُبْقِ إلى معرفة احتمال اللقاء أو عدمه سبيلاً ـ هذا كله هو سبب القول بالإرسال.

والدارقطني ـ بعد ذلك ـ إمام مطلع، وحكمه على الرأس والعين!

وحديث سليك الغطفاني رضي الله عنه هو: أنه جاء ورسول الله ﷺ يخطب على المنبر، فقال له رسول الله ﷺ: «أركعت؟ قال: لا، قال: فصل ركعتين، تجوز فيهما».

---

(١) العلل للدارقطني (٤/ ٨٤/أ).

(٢) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٢١٠/أ)، والاستيعاب لابن عبد البر (رقم ١١٤٣)، وأسد الغابة لابن الأثير (٢/ ٤٤١ ـ ٤٤٢)، والإصابة (٣/ ١٢٤).

وقد سئل الدارقطني عن هذا الحديث، في (العلل)، فأجاب عنه، بكلامه النفيس الذي عوّدَناه!

فأنا أنقله لك، مضمنًا كلامه بزيادات من عندي، أميزها عن كلامه بمعقوفتين تحصره، وبأن أقدمه بقولي: (قلت).

والذي أباح لي هذا التدخل في كلام الدارقطني هو:

أنني لست في مجال تحقيق كتاب الدارقطني، ولكني في مجال عرض علل هذا الحديث، ومعرفة صواب رواياته من خطئها.

ثم إنني محتاج إلى نقل كلام الدارقطني، كما أن كلامه ليس بمستغن عن زيادات لم ترد فيه!

هذا هو الذي جعلني أبيح لنفسي أن أضمن كلامًا لغيري، كلامًا لي، لكن مع التمييز بينهما.

وسوف أعود إلى مثل هذا المنهج، في نقل تعليلات الدارقطني، خلال هذا البحث. فلست بعد هذا التنبيه، بحاجة إلى تقديم كل نقل بنحو هذا التبرير المُبَرِّيء!

والحديث الذي يرويه الحسن عن سليك رضي الله عنه، روي عن الحسن، عن جابر رضي الله عنه، عن سليك رضي الله عنه؛ وعن الحسن عن سليك رضي الله عنه، بحذف ذكر جابر رضي الله عنه.

فسئل الدارقطني عن هذا الحديث، فقال: «اختلف فيه على الحسن: فرواه يونس بن عبيد[1] ومنصور بن زاذان[2] وأبو حُرّة[3]، [قلت: وإسماعيل بن مسلم[4]] عن الحسن، عن جابر.

---

(١) لم أجد رواية يونس بن عبيد.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٧١١).

(٣) لم أجد رواية أبي حرة واصل بن عبد الرحمن.

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٧١٠).

واختلف على منصور بن زاذان [قلت: بل وعلى يونس بن عبيد وأبي حرَّة أيضًا]:

فروي عن منصور، [قلت: وكذلك عن يونس بن عبيد، وأبي حرّة][1] عن الحسن - مرسلاً.

ورواه عن الحسن: هشام بن حسّان[2] وأشعث، والحسن بن دينار، وقتادة[3] [قلت: ورجل مبهم، رواه عنه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان][4]عن الحسن - مرسلاً.

والأشبه من ذلك بالصواب: المرسل»[5].

وأنت ترى أن الرواة الثلاثة عن الحسن، الذين ذكرهم الدارقطني، وهم يونس ومنصور وأبو حرة، أنهم رووا الحديث عن الحسن عن جابر؛ عاد فذكر أن منصورًا منهم رواه عن الحسن مرسلاً أيضًا.

ثم إننا زدنا على كلام الدارقطني هذا، أن ابن أبي شيبة في

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ١١٠) (رقم ٥١٦٢)، قال: «حدثنا هشيم، قال أخبرنا منصور وأبو حرّة ويونس، عن الحسن قال: جاء سليك الغطفاني...».

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (رقم ١٢٢٣، ١٢٨٠)، والطحاوي في شارح معاني الآثار (١/ ٣٦٥)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٧١٢).

وقد دخل إسناد حديث في حديث، في مطبوع معجم الطبراني الكبير! يظهر صواب هذا الخلط، بالنظر في إسناد ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني.

(٣) لم أجد رواية أحد من هؤلاء: اشعث، والحسن بن دينار، وقتادة.

(٤) أخرجه ابن عدي (٣/ ٤٦٥).

وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي الدمشقي، (ت١٦٥هـ)، وهو ابن تسعين سنة.

قال الحافظ في التقريب (رقم ٣٨٢٠): «الزاهد، صدوق يخطيء، ورمي بالقدر، وتغير بأخرة».

(٥) العلل للدارقطني (٤/ ٨٤/أ).

(المصنف) قال: «حدثنا هشيم، قال: أخبرنا منصور وأبو حرة ويونس، عن الحسن، قال: جاء سليك الغطفاني...» ـ كذا مرسلًا.

فإذا بالرواة الثلاثة الذين رووا الحديث عن الحسن عن جابر، كما ذكر الدارقطني، ثلاثتهم يروونه عن الحسن مرسلًا، على ما يرويه ابن أبي شيبة في (المصنف)!!

هذا التناقض بين كلام الدارقطني ورواية ابن أبي شيبة، مع كون كلام الدارقطني واضح التقسيم والتفريع، لا يحتمل وجود خطأ نسخي فيه ـ جعلني أشك في وجود سقط في (مصنف ابن أبي شيبة) المطبوع!

فراجعت لذلك نسختين خطيتين لـ(منصف ابن أبي شيبة)، وهي نسخة المكتبة الظاهرية رقم (١٠٨١/ حديث) المصورة في مركز البحوث بجامعة أم القرى رقم (١٤٠/ حديث)[١] ونسخة سراي: مدينة بتركيا، رقم (٣٣٤)، المصورة في مركز البحوث، رقم (١١/ حديث)[٢].

فوجدت أن ما في مطبوع (المصنف) لابن أبي شيبة صحيح لا خطأ فيه ولا سقط!! مطابق لما في المخطوطتين!

فأحببت التنبيه على ذلك، حتى لا يضيع جهد لغيري في التأكد والتثبت، كنت قد قمت بمثله!

وبعد ثبوت ما في (مصنف ابن أبي شيبة) نقلًا، وإسنادًا، يظهر أن جميع من روى هذا الحديث عن الحسن، رووه عنه مرسلًا، إلا إسماعيل بن مسلم المكي! وهو ضعيف كما تقدّم!

لكن ينقل الدارقطني أن منصورًا ويونس وأباحرة وافقوا

---

(١) (٢٠٨/ب).

(٢) (٧٧/ب).

إسماعيل بن مسلم أيضًا، برواية الحديث من وجه آخر عنهم، عن الحسن، عن جابر.

فإن كان هذا الذي نقله الدارقطني صحيحًا عنهم، فأرى الوجهين كليهما صحيحين عن الحسن!

ولا أدل على ذلك، من رواية ثلاثة من ثقات تلامذة الحسن، للوجهين كليهما عنه، هم منصور ويونس وأبو حرة!

لكني أشك في صحة ما نقله الدارقطني، لا شكًا في صحة نقله، ولكن شكًا في ثبوت ذلك عن تلامذة الحسن!

لأعود بعد هذا الشك، إلى ترجيح النتيجة التي ذهب إليها الدارقطني نفسه، وهي: أن الإرسال أشبه الأقوال بالصواب، بل هو الصواب عينه.

وعنى الدارقطني بالإرسال، ونعني نحن به: رواية الحسن، عن سليك الغطفاني!

فالحسن لم يسمع من سليك، للأسباب المتقدمة.

والله أعلم.

سمرة بن جندب ﷺ

مسألة قديمة حديثة، من أشهر مسائل الإرسال الخفي، التي كثر فيها الخلاف، وتباينت فيها الأقوال... ألا وهي: مسألة رواية الحسن عن سمرة، أسمع منه؟ أم أرسل عنه؟!

ويبين أهمية معرفة صواب هذه المسألة، وخطورة البحث فيها، أنها تحكم في نحو خمسين حديثًا، كثير منها من أحاديث الأحكام، في الأنكحة، والبيوع، والحدود، وغيرها!

قال الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «اختلف النقاد في الاحتجاج بنسخة الحسن عن سمرة، وهي نحو من خمسين حديثًا»[1].

فالأمر في غاية الخطورة، وما نقدم عليه إلا طالبين العون فيه من الله الفتاح العليم!

وقبل عرض اختلاف الأئمة في هذه المسألة، نذكر من ترجمة سمرة بن جندب رضي الله عنه ـ ما نعرف به قوّة أو ضعف احتمال لقاء الحسن وسماعه منه.

وهو، أولاً: سمرة بن جندب بن هلال الفزاري، حليف الأنصار[2].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٨٧).

(٢) الاستيعاب لابن عبد البر (رقم ١٠٦٣)، وأسد الغابة لابن الأثير (٢/ ٤٥٤ ـ ٤٥٥).

نزل البصرة[1].

وكان زياد بن أبيه يستخلفه على البصرة ستة أشهر، وعلى الكوفة ستة أشهر[2].

إلى أن توفي سنة ثمان وخمسين بعد أبي هريرة رضي الله عنه، أو سنة تسع وخمسين، أو سنة ستين[3].

فالحسن سنة وفاة سمرة رضي الله عنه سنة ثمان وخمسين، له من العمر سبع وثلاثون سنة. ساكنه منها بالبصرة: إحدى وعشرين سنة.

فاحتمال لقاء الحسن به، وسماعه منه، وارد قوي!

ثم نأتي إلى سياق أقوال الأئمة المختلفة في هذه المسألة، مصنفًا أقوالهم إلى خمسة مواقف. مع أن بعض الأقوال، بل وبعض هذه المواقف، يمكن أن يدخل في بعض.

وإنما صنّفتُ الأقوال هذا التصنيف، زيادةً في التوضيح، وحرصًا على إظهار حقيقة المسألة، وتَبيِينًا لنواحي الخلاف فيها!

الموقف الأول: النافون للسماع نفيًا مطلقًا:

قال شعبة بن الحجاج: «لم يسمع الحسن من سمرة»[4].

وفي مسائل صالح ابن الإمام أحمد لأبيه: «قال أبي: سمع الحسن من ابن عمر، وأنس، وابن مغفل.

---

(١) طبقات ابن سعد (٧/ ٤٩ ـ ٥٠)، وطبقات خليفة بن خياط (١٨١)، وطبقات مسلم (رقم ٣٤٥).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ١٧٦)، والأوسط ـ المطبوع باسم الصفير (١/ ١٣٢ ـ ١٣٣).

(٣) المصدرين السابقين، والإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ١٣٠ ـ ١٣١).

(٤) التاريخ لابن معين (رقم ٤٠٥٣)، ومعرفة الرجال لابن معين، برواية ابن محرز (١/ رقم ٦٦١)، ومسند الإمام أحمد (٥/ ١٠)، وسنن البيهقي (٨/ ٣٥)، ورجال صحيح البخاري للكلاباذي (١/ ١٦٧).

وقال بعضهم: حدثني عمران بن حصين!!

وقال بعضهم: حدثنا أبو هريرة!!

وسمع من عمرو بن تغلب أحاديث، وهو من أصحاب النبي ﷺ.

وقال بعضهم: سمع من سمرة بن جندب!!»[١].

كذا قال الإمام أحمد، ولعل ناظرًا يفهم هذا الكلام على أنه إثبات لسماع الحسن: من عمران، وأبي هريرة، وسمرة!

لكن روى ابن أبي حاتم في (المراسيل) كلام الإمام أحمد، عن صالح ابن الإمام أحمد، فروى الرواية على وجهها، مبينًا مقصود الإمام أحمد.

فقال ابن أبي حاتم في موطن: «حدثنا صالح بن أحمد، قال: قال أبي: قال بعضهم: عن الحسن: حدثنا أبي هريرة!!

قال ابن أبي حاتم: إنكارًا عليه، أنه لم يسمع من أبي هريرة»[٢].

وقال ابن أبي حاتم في موطن آخر من (المراسيل): «حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل، قال: قال أبي: الحسن قال بعضهم: حدثني عمران بن حصين!!

يعني إنكارًا عليه، أنه لم يسمع من عمران بن حصين»[٣].

قلت: وكلام الإمام أحمد في رواية الحسن عن سمرة رضي الله عنه قرين كلامه الذي فسّره ابن أبي حاتم، في أنه من رواية صالح بن أبيه، وفي نفس الموطن الذي فسره ابن أبي

---

(١) مسائل صالح (رقم ٨٤٤).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ١٠٣)

(٣) المرسيل لابن أبي حاتم (رقم ١٢٠).

حاتم، وبالتعبير والأسلوب نفسه الذي تكلم به الإمام أحمد في رواية الحسن عن أبي هريرة وعمران: «قال بعضهم: . . . !!».

ويؤكد أن هذا هو موقف الإمام أحمد من المسألة، ما نقله مُغلطاي في (إكمال تهذيب الكمال)، قال: «في كتاب الأثرم: قلت لأبي عبد الله: ما تقول في سماع الحسن من سمرة؟ فقال: قد أدخل بينه وبينه هيّاج بن عمران، لا أراه سمع منه، وكأنه ضعف حديث قريش»[1].

وحديث قريش الذي ضعفه الإمام أحمد، هو حديث قريش بن أنس، الذي يسند فيه سماع الحسن من سمرة بن جندب رضي الله عنه، وسوف يأتي الكلام عنه إن شاء الله تعالى[2].

وقال يحيى بن معين في (معرفة الرجال)، برواية ابن محرز: «لم يسمع الحسن من سمرة حرفًا قط»[3].

وفي (تاريخ الدارمي)، أنه سأله عن لقاء الحسن بسمرة، هل لقيه؟ فقال: «لا»[4].

وفي رواية أبي خالد يزيد بن الهيثم الدّقاق، أن يحيى بن معين: «قيل له: أيما أحب إليك: قتادة عن الحسن عن سمرة؟ أو سهيل عن أبيه عن أبي هريرة؟

فقال: الحسن لم يسمع من سمرة.

وكلاهما ليس بشيء.

لو كان الحسن سمع من سمرة، كان أحب إليّ!!»[5].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (١٥٢/أ).
(٢) انظر ما سيأتي (١٢٢٠ - ١٢٣١).
(٣) معرفة الرجال (١/رقم ٦٦١).
(٤) تاريخ الدارمي (رقم ٢٧٧).
(٥) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية الدقاق (رقم ٣٩٠).

وفي (تاريخ ابن أبي خيثمة): «سمعت يحيى بن معين يقول: لم يسمع الحسن من سمرة»[1].

وقد ضعف يحيى بن معين حديث قريش بن أنس، الذي ضعفه الإمام أحمد كما سبق. وسيأتي نقل كلامه في ذلك، في الموطن اللائق به، إن شاء الله تعالى[2].

ورد ابن المنذر حديثًا في كتابه (الأوسط)، قائلًا: «في إسناده مقال، يقال: الحسن لم يسمعه من سمرة»[3].

وهذا وإن كان تعليلًا لحديث مُعيّن، إلا أنه مبني ـ غالبًا ـ على نفي سماع الحسن من سمرة النفي المطلق، إذ لا معنى لتخصيص ذاك الحديث دون غيره بنفي السماع.

وقال ابن حبان في (صحيحه): «لم يسمع من سمرة شيئًا»[4].

وقال أيضًا في (المجروحين): «لم يشافه سمرة»[5].

مع ذلك يقول مغلطاي في (الإعلام: بسنته عليه السلام): «وممن صحح سماعه منه: أبو حاتم البستي، بتخريجه حديثه عنه في صحيحه: «من صلى الغداة فهو في ذمة الله»[6].

كذا قال مُغلطاي!

وكيف يصحح ابن حبان في (صحيحه) سماع الحسن من سمرة بن جندب رضي الله عنه؟! وهو القائل في صحيحه أيضًا: «لم يسمع من سمرة شيئًا».

---

(١) البدر المنير لابن الملقن (٢/٥٩/أ).
(٢) انظر ما سيأتي (١٢٠٩).
(٣) الأوسط (٣/١١٧).
(٤) الإحسان (رقم ١٨٠٧).
(٥) المجروحين (٢/١٦٣).
(٦) الإعلام بسنته (٤/٨٣/أ).

أمّا الحديث الذي ذكره مغلطاي، نقلاً من (صحيح ابن حبان)، فهو فيه من حديث جندب بن عبد الله[1]! وهو معروف ثابت من حديث جندب، كما سبق في مبحث جندب بن عبد الله؛ لا من حديث سمرة بن جندب، كما وقع لمُغلطاي!!

ولعله وهم في نسخته من صحيح ابن حبان!!

لكني وقفتُ علىٰ حديثٍ آخر غير الذي ذكره مغلطاي، عزاه الحافظ ابن حجر في (إتحاف المهرة) إلىٰ صحيح ابن حبان[2]، ولم أجده في طبعتي (الإحسان)!!

فإن صحّ هذا العزو، يكون ابن حبان ممّن يصحّح حديث الحسن عن سمرة مع عدم سماعه منه عنده، لأنّ الحسن يروي عن كتاب سمرة، كما يأتي في خلاصة هذا المبحث!

ونقل مغلطاي أيضًا، في موطن آخر من (الإعلام: بسنته عليه السلام)، أن أبا سعيد الإدريسي صاحب (تاريخ سمرقند)، قال فيه: «لم يسمع الحسن من سمرة»[3].

وقال ابن حزم في (المحلى): «الحسن لم يسمع من سمرة»[4].

وقال عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي في (طبقات الشافعية الكبرى)، مخبرًا عن بعض اجتهادات أبيه: «وذهب: أن الحسن لم يسمع من سمرة شيئًا، لا حديث العقيقة، ولا غيره، وهو رأي أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين»[5].

---

(١) الإحسان (رقم ١٧٤٣).
(٢) إتحاف المهرة (٦/ ٢١ رقم ٦٠٦٤).
(٣) الإعلام بسنته لمغلطاي (٤/ ١٣٤/ب).
(٤) المحلى (٩/ ١٧٢).
(٥) طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي (١٠/ ٣٠٦).

هذا هو الموقف الأول للأئمة، من هذه المسألة.

الموقف الثاني: أن الحسن لم يسمع شيئًا من سمرة رضي الله عنه، وإنما يروي أحاديث سمرة وجادة من كتاب.

قال يحيى بن سعيد القطان: «أحاديث سمرة التي يرويها الحسن عنه، سمعنا أنها من كتاب»[1].

وفي (المراسيل) لابن أبي حاتم، أن بهز بن أسد سئل: «على من اعتماد الحسن؟ فقال: على كتب سمرة»[2].

وقال يحيى بن معين في (التاريخ): «لم يسمع الحسن من سمرة شيئًا، وهو كتاب»[3].

وقال أبو بكر البرديجي في كتابه (المراسيل): «الحسن عن سمرة: ليس بصحاح، إلا من كتاب. ولا يُحفظ عن الحسن، عن سمرة، حديث يقول فيه: (سمعت) إلا حديثًا واحدًا، وهو حديث العقيقة. ولا يثبت، رواه قريش بن أنس، عن أشعث، عن الحسن، عن سمرة، ولم يرو غيره، وهو وهم»[4].

وقول البرديجي عن رواية قريش بن أنس لحديث العقيقة، أنه يرويها (عن أشعث) ـ وهمٌ، كما قال ابن الملقن في (البدر المنير)[5]!

---

(١) الطبقات لابن سعد (٧/ ١٥٧)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٣/ ١١).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ٩٥).

(٣) التاريخ لابن معين (رقم ٤٠٩٤).

(٤) التحقيق لابن الجوزي (١٨٦/أ)، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (١٥٢/أ)، والإعلام بسنته لمغلطاي أيضاً (٤/ ٨٣/أ)، والبدر المنير لابن الملقن (٢/ ٥٩/أ)، ونصب الراية للزيلعي (١/ ٨٩).

(٥) البدر المنير لابن الملقن (٢/ ٥٩/أ ـ ب).

وتعَقُّبُ ابنِ الملقن صحيحٌ، فقريشُ بن أنس إنما يروي حديث العقيقة عن حبيب بن الشهيد، كما سيأتي في تخريج حديث العقيقة، إن شاء الله تعالى.

وقال البيهقي في (السنن الصغرى) في حديث من أحاديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه: «هو في معنى المرسل، لأن الحسن أخذه من كتاب، لا عن سماع»[1].

وقال ابن القطان في (بيان الوهم والإيهام): «حديث الحسن عن سمرة: كتاب استعاره من بنيه بعد موته»[2].

وهذا آخر الموقف الثاني.

الموقف الثالث: أن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديثًا واحدًا، هو حديث العقيقة.

قال الدارقطني في (سننه): «الحسن مختلف في سماعه من سمرة، وقد سمع منه حديثًا واحدًا، هو حديث العقيقة، فيما زعم قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد»[3].

وقال عبد الغني بن سعيد المصري، فيما نقله عنه ابن الملقن في (البدر المنير): «لا يصح للحسن عن سمرة إلا حديث واحد؛ وهو حديث تفرد به قريش بن أنس، عن حبيب. وقد دفع قوم آخرون قول قريش، وقالوا: ما يصح له سماع»[4].

وقال ابن حزم في (المحلى) في مواطن عدة منه: «لا يصح سماع للحسن من سمرة، إلا حديث العقيقة وحده»[5].

---

(١) السنن الصغرى للبيهقي (رقم ١٨٨١).

(٢) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٢/ ١٧٤/ ب).

(٣) سنن الدارقطني (١/ ٣٣٦).

(٤) البدر المنير لابن الملقن (٢/ ٥٩/ ب)، وانظر نصب الراية للزيلعي (١/ ٩٠).

(٥) المحلى لابن حزم (٢/ ١٢) (٧/ ٥٢٥) (٩/ ١٠٣).

فعلق ابن الملقن في (البدر المنير)، على قول ابن حزم هذا، مع قول ابن حزم الآخر الذي نقلناه عنه سابقًا، «لم يسمع الحسن من سمرة» - فقال: «أمّا أبو محمد ابن حزم، فاضطرب قوله فيه في محلاه»[1].

قلت: يكون هناك اضطراب حقيقي، لو أن تعليق ابن حزم بقوله: «لم يسمع الحسن من سمرة» كان على حديث العقيقة، الذي أثبت ابن حزم سماع الحسن له من سمرة، في كلامه الآخر!

أمَا وقول ابن حزم المطلق في النفي، لم يكن تعليقًا على حديث العقيقة، فإنه ليس نصًا على شمول النفي لكل أحاديث الحسن عن سمرة.

وإذا كان قول ابن حزم: «لم يسمع الحسن من سمرة» ليس نصًا على شمول النفي؛ بينما قول ابن حزم: «لا يصح سماع للحسن من سمرة، إلا حديث العقيقة وحده» - كلام مفسّر، وهو نصٌ على سماع الحسن لحديث العقيقة.

إذا كان هذا.. فيُحمل المُجمَل على المُبيَّن، ولا أرى في كلام ابن حزم اضطرابًا. وإنما ترخّص ابنُ حزم في العبارة أوّلاً، ثم دقق فيها، ولا بأس بذلك! ومن الذي ينجو من ذلك؟!!

وسوف تقف على مواقف مشابهة أخرى كثيرة، مثل موقف ابن حزم هذا، لغيره من الأئمة!

فَٱفْهَمْ كلامَ الأئمة - يا رعاك الله - وتَفَقَّهْ قليلاً فيه، بحمل المجمل على المبين، أو المطلق على المقيد، أو العام على الخاص، وأول الظاهر على النص!

---

(١) البدر المنير لابن الملقن (٢/٥٩/ب).

وقال البيهقي في (السنن الكبرى)، ونحوه في (معرفة السنن والآثار): «أكثر الحفّاظ لا يُثْبِتُون سماع الحسن من سمرة، في غير حديث العقيقة»[1].

وقال عبد الحق الإشبيلي في (الأحكام الوُسْطَى): «الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة»[2].

الموقف الرابع: أن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة وحده، والباقي يرويه وجادة.

قال النسائي في (المجتبى): «الحسن عن سمرة كتاب، ولم يسمع الحسن من سمرة إلا حديث العقيقة»[3].

وقال أيضًا في (السنن الكبرى): «الحسن عن سمرة: قيل إنه من صحيفة غير مسموعة، إلا حديث العقيقة؛ فإنه قيل للحسن: ممن سمعت حديث العقيقة؟ قال: من سمرة.

وليس كل أهل العلم يصحح هذه الرواية: قوله: قلت للحسن: ممن سمعت حديث العقيقة؟»[4].

وقال البزار في (مسنده): «والحسن يقال إنه لم يسمع من سمرة إلا حديثًا واحدًا، وإنما كان تركه لأنه رغب عنه، ثم إنه بعد تبيّن له صِدْقُهُ، فصار إلى منزله بعد فأخذ هذه الصحيفة

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٢٨٨) (٨/ ٣٥) (٩/ ٣٥٩)، ومعرفة السنن والآثار (رقم ١١٠٨٦، ١٨١٠٢).

(٢) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (١/ ١٤٤/أ) (١/ ٢٣٢/أ) (٢/ ١٢١/ب)، ثم وقفت عليه في الأحكام الوسطى - بعد أن طبعت - (١/ ٤١٤) (٢/ ٥٤، ٩٨) (٤/ ١٥، ١٤٠).

(٣) السنن الصغرى للنسائي (رقم ١٣٨٠).

(٤) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٦٩٣٩)، وفيه خطأ يسير إصلاحه من نقل المزي في تحفة الأشراف (٤/ ٦٣).

فرواها عنه. والذي يصح أنه سمعه من سمرة حديث [واحد]...»
وذكر حديث العقيقة[1].

وقال البزار في (مسنده) أيضًا: «الحسن سمع من سمرة حديث العقيقة، ثم رغب عن السماع منه، ولمّا رجع إلى ولده، أخرجوا له صحيفة سمعوها من أبيهم. فكان يرويها عنه من غير أن يخبر بسماع، لأنه لم يسمعها منه»[2].

وقال البيهقي في (معرفة السنن والآثار): «ذهب جماعة من الحفاظ، إلى أن الحسن عن سمرة كتاب، وأنه لم يسمع منه غير حديث العقيقة»[3].

وقال ابن عبد البر في (التمهيد): «الحسن عندهم لم يسمع من سمرة، وإنما هي ـ فيما زعموا ـ صحيفة. إلا أنهم لم يختلفوا: أن الحسن سمع من سمرة حديث العقيقة، لأنه وُقِّف على ذلك، فقال: سمعته من سمرة»[4].

وفي قول ابن عبد البر: «إلا أنهم لم يختلفوا: أن الحسن سمع من سمرة حديث العقيقة» ـ نظر قوي!! فمنهم من نفى السماع مطلقًا، وردّ حديث العقيقة، كما سبق! بل لقد نقلنا قبل سطور، قول النسائي عن حديث العقيقة: «وليس كل أهل العلم يصحح هذه الرواية».

وقال ابن عساكر في (أطرافه): «حديثه عنه كتاب، إلا حديث العقيقة»[5].

---

(١) مسند البزار ـ الكتانية ـ (٢٥١)، واستعنتُ لقراءته وفي الزيادة التي بين معكوفتين بالجرح والتعديل للدكتور عبد الله بن سعّاف اللحياني (ص٦٨ - ٦٩).

(٢) نصب الراية للزيلعي (١/ ٨٩ ـ ٩٠).

(٣) معرفة السنن والآثار للبيهقي (رقم ١٥٧٦٩).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٢٢/ ٢٨٦).

(٥) البدر المنير لابن الملقن (٢/ ٥٩/ب).

وسمّى ابن القطان في (بيان الوهم والإيهام) ترجمة (الحسن عن سمرة)، مع ترجمات أخر، ثم وصفها بقوله: «ممن حدّث من كتاب من لم يسمعه منه»(١).

هذا مع إقرار ابن القطان لقول عبد الحق، بإمراره في عدة مواضع، كما سبق نقله: «الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة»(٢).

وقال الحافظ ابن كثير في (جامع المسانيد): «حديثه عنه كتاب، إلا حديث العقيقة»(٣).

وهذه نهاية الموقف الرابع.

الموقف الخامس: إثبات السماع المطلق، للحسن من سمرة بن جندب رضي الله عنه.

قال علي بن المديني: «سماع الحسن من سمرة صحيح»(٤).

وقال البخاري فيما نقله عنه الترمذي في (العلل الكبير): «سماع الحسن من سمرة بن جندب صحيح»(٥).

---

(١) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (١/ ٢٥٥/ ب).
(٢) انظر ما تقدم (١١٨٣).
(٣) جامع المسانيد - مصوّر من دار الكتب المصرية، رقم ٨٤ حديث، وبمركز البحوث بجامعة أم القرى، رقم ٩١١ حديث - (٣٠٨).
(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٩٠)، والتاريخ الأوسط المطبوع باسم الصغير (١/ ٢٨٢)، وجامع الترمذي (رقم ١٨٢، ١٢٩٦)، والعلل الكبير له (٢/ ٩٦٣)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٥٢).
وانظر العلل لعلي بن المديني، ففيه إثبات سماع الحسن من سمرة، لكن عبارته غير تامة الوضوح في ذلك - (٥١ رقم٥٠).
(٥) العلل الكبير للترمذي (٢/ ٩٦٣)، وانظره (٢/ ٥٨٨).
وانظر أيضاً: البدر المنير لابن الملقن (٢/ ٥٩/ أ)، فقد نقل فيه عن الاستذكار لابن عبد البر، كلاما ذكره ابن عبد البر، للترمذي عن البخاري، لم أجده.. بل هو غير موجود في مطبوع (جامع الترمذي)، و (علله) الصغير والكبير!

وقال الإمام مسلم في (الكنى): «سمع سمرة»[١].

وقال الترمذي في (جامعه): «سماع الحسن من سمرة صحيح، هكذا قال علي بن المديني وغيره»[٢].

وصحّح الترمذي وحسّن، في (جامعه)، للحسن عن سمرة، أحاديث كثيرة[٣].

وقال مغلطاي في (الإعلام بسنته): «وفي تاريخ أبي حاتم الرازي رواية الكتاني: قلت: هل سمع الحسن من سمرة؟ فذكر كلامًا يقتضي سماعه منه»[٤].

قلت: ليته ذكر نص كلامه! ولا أدري لم حاد عنه؟!

وأخرج ابن خزيمة للحسن عن سمرة في صحيحه، أحاديث عدّة[٥].

وكذا انتقى ابن الجارود للحسن عن سمرة، أحاديث كثيرة، في (المنتقى)[٦].

وصحّح الطحاوي أيضًا للحسن عن سمرة في (بيان مشكل الأحاديث)[٧]، بل صرّح بثبوت سماعه منه، حيث قال: «الحسن

---

(١) الكنى لمسلم ـ خط ـ (٤٣).
(٢) الجامع للترمذي (رقم ١٢٣٧).
(٣) انظر جامع الترمذي (رقم ١٨٢، ٢٣٣، ٤٩٧، ١٠٨٢، ١١١٠، ١٢٩٦، ١٢٣٧، ١٢٦٦، ١٣٦٨، ١٤١٤، ١٥٢٢، ١٥٨٣، ١٩٧٦، ٣٠٧٧، ٣٢٣٠، ٣٢٣١، ٣٩٣١، ٣٢٧١).
(٤) الإعلام بسنته لمغلطاي (٤/ ٨٣/أ).
(٥) صحيح ابن خزيمة (رقم ١٥٧٨، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧٥٧).
(٦) منتقى ابن الجارود (رقم ٢٨٥، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٤٤، ٩١٠، ٩٧٣، ١٠١٥، ١٠٢٤، ١٠٢٦).
(٧) بيان مشكل الأحاديث للطحاوي (١٣/ ٤٤٥ ـ رقم ٥٤٠٠ ـ ٥٤٠٣).

عن سمرة: موهومٌ فيه لقاءُ الحسنِ سمرةَ وأَخْذُهُ عنه، بل قد صحّ ذلك وثبت..»، ثم ذكر الطحاوي حديث العقيقة[1].

وأخرج أبو عوانة للحسن عن سمرة رضي الله عنه في (مستخرجه على صحيح مسلم)[2].

وقال الحاكم في (المستدرك)، عقب حديث للحسن عن سمرة: «لا يتوهم متوهم أن الحسن لم يسمع من سمرة! فإنه قد سمع منه»[3].

وقال ابن طاهر المقدسي في (الجمع بين رجال الصحيحين): «سمع سمرة بن جندب، عند البخاري»[4].

وقال ابن الجوزي في (التحقيق): «وقول علي بن المديني: إن أحاديث الحسن عن سمرة صحاح، يعني أنه قد سمعها منه، يقدَّم على قول يحيى بن سعيد القطان: إن أحاديث الحسن عنه كتاب، وعلى قول ابن حبان: إنه لم يشافه سمرة!»[5].

قلت: هذا مع أن ابن الجوزي أعلّ أكثر من حديث، في كتابه (التحقيق) أيضًا، بعدم سماع الحسن من سمرة!![6].

وهذا من المآخذ على ابن الجوزي في كتابه (التحقيق)، كما نبه على ذلك ابن عبد الهادي في (التنقيح) وغيره!!![7].

وقال النووي في (تهذيب الأسماء واللغات): «سمع سمرة»[8].

---

(١) بيان مشكل الأحاديث للطحاوي (١٥/ ٣٧٤ عقب رقم ٦٠٩٢).
(٢) القسم المفقود من مستخرج أبي عوانة (ص٣٣).
(٣) المستدرك (١/ ٢١٥).
(٤) الجمع بين رجال الصحيحين (١/ ٨٠).
(٥) انظر البدر المنير لابن الملقن (٢/٥٩/أ).
(٦) التحقيق (١٨٦/أ، ٢٢٠/أ).
(٧) التنقيح لابن عبد الهادي (١/ ١١٦، ١٢١ ـ ١٢٥، ٣٦٥).
(٨) تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (١/ ١٦١).

وقال الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي (ت ٧٠٥ هـ)، في كتابه (كشف المغطى في تبيين الصلاة الوسطى): «وترجمة الحسن عن سمرة ترجمة جليلة محفوظة، أخرجها البخاري في جامعه الصحيح، في حديث العقيقة.

وقد ذكر عن شعبة، أنه قال: لم يسمع الحسن من سمرة بن جندب.

والصحيح الأول، لأنه مثبت، وهذا نافي.

وعلى تقدير عدم السماع، قد قيل: إنه كتاب، والكتاب حجة عن أهل النقل»[(١)].

وقال الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «اختلف النقاد في الاحتجاج بنسخة الحسن عن سمرة، وهي نحو من خمسين حديثًا. فقد ثبت سماعه من سمرة، فذكر أنه سمع منه حديث العقيقة»[(٢)].

وقال ابن قيم الجوزية في (إعلام الموقعين عن رب العالمين): «قد صحّ سماع الحسن من سمرة، وغاية هذا أنه كتاب»[(٣)].

وهذا آخر الموقف الخامس، وهو آخر المواقف المتناولة لمسألة رواية الحسن عن سمرة بن جندب رضي الله عنه.

وقبل الانتقال عن هذا العرض، وقبل التعليق عليه أيضًا، **نقف مع موقف غامض لأحد الأئمة الكبار من هذه المسألة.** أعرض لك في هذه الوقفة، الغموض الذي اكتنف كلامه، واستشكال الأئمة له بعده، وبعض جهودي في كشف هذا الغموض.. دون جدوى!!!

---

(١) كشف المغطى في تبيين الصلاة الوسطى، للدمياطي (٣٦ ـ ٣٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٨٧).

(٣) إعلام الموقعين لابن قيم الجوزية (٢/ ١٤٤).

نعم... دون جدوى، إلا من الترجيح، المبني على الظن!!!

قال الإمام أبو داود السجستاني في كتابه (السنن): «حدثنا محمد بن داود بن سفيان: حدثنا يحي بن حسان: حدثنا سليمان بن موسى أبو داود: حدثنا جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب: حدثني خبيب بن سليمان بن سمرة، عن أبيه سليمان بن سمرة، عن سمرة بن جندب: أما بعد أمرنا رسول الله ﷺ، إذا كان في وسط الصلاة، أو حين انقضائها، فابدؤوا قبل التسليم، فقولوا: التحيات الطيبات، والصلوات، والملك لله. ثم سلموا على قارئكم، وعلى أنفسكم.

قال أبو داود: سليمان بن موسى كوفي الأصل، كان بدمشق.

قال أبو داود: دلت هذه الصحيفة على أن الحسن سمع من سمرة»[١].

يعني أبو داود بالصحيفة: صحيفة سمرة بن جندب رضي الله عنه، التي أرسلها سمرة إلى بنيه؛ وهذا الحديث أحد الأحاديث التي تضمنتها تلك الرسالة الكبيرة.

وسوف يأتي الكلام عن هذه الصحيفة، التي يرويها بنو سمرة وأحفاده عن سمرة رضي الله عنه، بشيء من التوسع، في آخر هذا المبحث، إن شاء الله تعالى[٢].

وعندما وقف الحافظ ابن حجر على هذا الحديث، ونقل منه كلام أبي داود عقبه، في كتابيه: (النكت الظراف على الأطراف) و (تهذيب التهذيب)[٣]، فأورده كما نقلته من (سنن أبي داود) المطبوع.

---

(١) سنن أبي داود (١/٥٩٧ ـ ٥٩٨ رقم ٩٧٥).

(٢) انظر ما سيأتي (١٤٢٢ ـ ١٤٣١).

(٣) النكت الظراف (٤/٧٧)، التهذيب (٢/٢٦٩).

وقال في (التهذيب)، عقب نقله قول أبي داود: «دلت هذه الصحيفة على أن الحسن سمع من سمرة»، قال: «ولم يظهر لي وجه الدلالة بعد»!!![1].

هذا أول وقوفي على إشكال هذه المسألة: يقول أبو داود، عقب حديث لأبناء سمرة عن أبيهم: «دلت هذه الصحيفة على أن الحسن سمع من سمرة»، ولا علاقةَ ظاهرةً بين إسناد هذا الحديث والحسن البصري، ولا من وجه! حتى يكون الحديث - بعد هذا - دالاً على سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه!!!

ثم يقف فارس من فرسان الحديث، وهو الحافظ ابن حجر، حائرًا، ليقول: «ولم يظهر لي وجه الدلالة بعد»!!!

فتناولت - بعد ذلك - أقرب شرح إلى يدي، لـ «سنن أبي داود» عسى أن أجد فيه شيئًا.

فتناولت (عون المعبود شرح سنن أبي داود) لمؤلفه: أبي الطيب محمد شمس الحق بن أمير علي بن مقصود علي الصديقي العظيم آبادي، رحمه الله (ت١٣٢٩ هـ).

فوجدته يوجه دلالة كلام أبي داود، ففرحت بذلك، وقلت: كم ترك الأول للآخر!!

قال الشيخ محمد شمس الحق رحمه الله: «أمّا قول المؤلف: دلت هذه الصحيفة... إلخ - فوجه دلالتها، وتعلقها بالباب: أن هذا اللفظ الذي رواه سليمان بن سمرة، عن أبيه، بقوله: أما بعد فإن رسول الله ﷺ... إلخ - من ألفاظ الصحيفة التي أملاها سمرة، ورواها عنه ولده سليمان. فأراد أبو داود: أن سليمان بن سمرة كما **صح سماعه** من أبيه بهذه الصحيفة وغيرها

---

(١) التهذيب (٢/٢٦٩).

من سمرة. **لأن كلا منهم**، أي: سليمان بن سمرة، وكذا الحسن بن يسار ـ من الطبقة الثالثة.

فدل ذلك أن الحسن سمع من سمرة، كما أن سليمان بن سمرة سمع من أبيه سمرة، لأنهما من الطبقة الثالثة.

فلمّا سمع سليمان بن سمرة من أبيه سمرة، **فلا مانع** أن يكون الحسن سمع منه.

وأن أبا داود من القائلين بأن الحسن البصري ثبت سماعه من سمرة»[١].

ثم نقل صاحب (عون المعبود) بعد ذلك، قول الحافظ ابن حجر في تعقيبه على كلام أبي داود: «لم يظهر لي وجه الدلالة بعد»[٢].

وبعد قراءة هذا الكلام، وهو أمامك فاقرأه، بَانَ ولا مُحَصَّل منه!!!

فلا تغتر بسطوره، فإنما هي بياض في الحقيقة!!

وامْضِ.. فكأنه كلام ما قيل!!!

ولا تطالبني ببيان عُوّار هذا الكلام، فهو ما رأيته في الكلام نفسه، والله يعينك!!

ورحم الله أبا الطيب محمد شمس الحق آبادي، وبارك الله له جهوده في خدمة السنة النبوية، وأجزل له المثوبة في ذلك.

لكن حومته في هذا الموطن، لم يظفر فيها بشيء!

---

(١) عون المعبود (٣/ ٢٦٣ رقم ٩٩٦٢).

(٢) عون المعبود (٣/ ٣٦٤).

فتركت كتاب (عون المعبود)، ومددت بصري إلى شروح المتقدمين لـ(سنن أبي داود)، عَلّي أجد ضالتي!

فوقفت على شرح مخطوط، لـ(سنن أبي داود)، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن الحسين بن الحسن بن علي بن يوسف بن علي بن أرسلان الرملي الشافعي، الشهير بابن رَسْلان ـ بحذف الألف ـ (ت٨٤٤ هـ).

وهو مخطوط مصور عن مكتبة لا له لي، باستنبول، رقم (١٥٠٢). ومصورته في مركز البحوث بجامعة أم القرى، رقم (١٣٥/ حديث).

وبعد التفتيش في هذا الشرح، وقفت على الموطن المراد، ورأيت فيه الحديث الذي تعقبه أبو داود بكلامه المشكل ذاك[١].

لكني وجدت الحديث، وشرحه لابن رسلان؛ ولم أجد كلام أبي داود الذي تعقبه به، وبالتالي لم يشرحه ابن رسلان[٢]!!.

فلا أدري أسقط كلامه على ابن رسلان؟! أم بيض له في شرحه لعدم ظهور وجه الدلالة له منه؟!!.

فتطلعت إلى شرح آخر، هو (شرح سنن أبي داود)، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني الحنفي (ت٨٥٥ هـ).

فوقفت على نسختين خطيتين له، إحدى هاتين النسختين بخط المؤلف بدر الدين العيني نفسه!

وهما من محفوظات دار الكتب المصرية، رقم (٢٨٦/ حديث)، ورقم (١٩٦٩٧).

---

(١) شرح سنن أبي داود لابن رسلان (١/٤٠٩/أ ـ ب).

(٢) ما سبق.

وهما مصوّرتان في مركز البحوث بجامعة أم القرى، أمّا التي بخط العيني، فبرقم (٢٨٦/حديث)، وأما الأخرى، فبرقم (٨٥٨/حديث).

وفتشت المخطوطة التي بخط المؤلف، فوقفت على الموضع المقصود.

فبعد أن ذكر العيني الحديث الذي تعقبه أبو داود بذاك الكلام المشكل، شرع في شرحه، إلى أن نقل قول أبي داود: «دلت هذه الصحيفة على أن الحسن سمع من سمرة».

بعد أن نقل العيني هذه العبارة، ومن خطه أذكر هذا، بيّض بعدها موضع سطرين أو ثلاثة[١]!!!

وكذا في النسخة الأخرى لشرح العيني، وهي نسخة منقولة عن النسخة التي بخط العيني. نقل الناسخ شرح العيني للحديث، ثم كلام أبي داود، ثم قال عقبه: «بياض بالأصل»[٢]!!.

ويبدو أن العيني (لم يظهر له وجه الدلالة) من كلام أبي داود، فأَجَّل شرح عبارة أبي داود إلى حين ظهور وجه الدلالة له منها!

ويظهر أن هذا منهج للعيني في شرحه: التبييض لما يؤجل شرحه، بسبب غموضه أو رجاء الزيادة عليه ونحو ذلك. كما نص عليه صاحب الرسالة العلمية (بدر الدين العيني وأثره في علوم الحديث): صالح يوسف معتوق[٣].

---

(١) شرح سنن أبي داود للعيني، النسخة التي بخطه (٥١/ب - ٥٢/أ).

(٢) شرح سنن أبي داود للعيني، النسخة المنقولة عن النسخة التي بخط العيني (٣/ ٣٢٢/أ).

(٣) بدر الدين العيني وأثره في علوم الحديث لصالح يوسف معتوق (١٨٥).

فلم أستفد من شرح العيني، إلا أنه (لم يظهر له وجه الدلالة) بعد، من كلام أبي داود!

فانضاف العيني إلى ابن رسلان، إلى الحافظ ابن حجر، في عدم ظهور وجه الدلالة من كلام أبي داود لأيّ منهم!!!

ولم أستطع الوقوف على غير هذه الشروح لسنن أبي داود!

فيئست من حل إشكال كلام أبي داود، ومن معرفة وجه الدلالة فيه؛ بعد أن بذلت فيه وسعي، وقلبته على جميع وجوهه، فلم أظفر من ذلك بشيء!!

ويزيد من إشكال كلام أبي داود، بل ويجعله شبه مستغلق مستحيل الظهور: أن نسخة رواية أبناء سمرة عن أبيهم رضي الله عنه؛ هذه النسخة نفسها حجة من قال بأن الحسن إنما يروي من صحيفة سمرة، لا عن سماع. كما سبق في تضاعيف كلام جماعة من الأئمة، وكما سيأتي إيضاح ذلك وإثباته بالأدلة الظاهرة إن شاء الله تعالى[١].

فكيف تكون النسخة التي هي دليل على عدم سماع الحسن من سمرة، عند جماعة من الأئمة، دليلاً ـ هي نفسها ـ عند أبي داود على سماع الحسن من سمرة؟!!

هذا مستحيل، أن يكون هذا الدليلُ الواحد دليلاً للشيء ونقيضه!!!

أرأيت هذا الاستغلاق!!!

ثم بعد هذا كله، وقفت على ما زاد الموقف غموضًا، بل ما جعل الأمر مبهمًا، ظلمات بعضها فوق بعض، إذا أخرج يده لم يكد يراها!!!

---

(١) انظر ما تقدم (١١٨٠ ـ ١١٨٥) وما سيأتي (١٢١٢ ـ ١٢١٩).

ذلك أن لأبي داود السجستاني كتابًا مشهورًا خصه بالمراسيل من الأحاديث، كما سمّاه: (المراسيل).

في هذا الكتاب، يروي أبو داود بإسناده حديثًا، إلى الحسن البصري عن سمرة بن جندب رضي الله عنه. هو حديث سمرة عن النبي ﷺ: «من وجد عين ماله عند رجل، فهو أحق به، ويتبع البيع من باعه»[1].

وإخراج أبي داود هذا الحديث في كتابه (المراسيل)، يعني أنه عند أبي داود من (المراسيل).

وقد قال أبو داود في إسناده لهذا الحديث: «حدثنا عمرو بن عون: حدثنا هشيم، عن موسى بن السائب، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة..»[2] ـ الحديث.

وقد صرّح هشيم بالسماع من موسى بن السائب، كما في (المنتقى) لابن الجارود[3].

وسيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ تخريج هذا الحديث، تخريجًا موسعًا، فيما نستقبل من هذا المبحث[4].

فإسناد الحديث متصل إلى الحسن البصري.

هذا أولاً.

ثانيًا: أني باستقراء كتاب (المراسيل) لأبي داود وجدته إنما يذكر فيه صورتين في الإرسال:

الأولى: رواية التابعي عن النبي ﷺ؛ وعلى هذا غالب الكتاب.

---

(١) المراسيل لأبي داود (رقم ١٩٣).
(٢) المصدر السابق.
(٣) المنتقى لابن الجارود (رقم ١٠٢٦).
(٤) انظر ما سيأتي (١٣٠٦ ـ ١٣٠٧).

الثانية: رواية التابعي عمن لم يلقه من الصحابة رضي الله عنهم؛ وهذا في خمسة عشر حديثًا فقط، من كتابه، منها حديثنا هذا، إن كان منها!

وظاهر أن حديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه، ليس من الصورة الأولى؛ فلن يكون ـ إذًا ـ إلا من الصورة الثانية.

فيكون مقصود أبي داود، من إيراده هذا الحديث في كتابه (المراسيل)، على نهجه الذي بيناه ـ أنه مرسل بين الحسن وسمرة رضي الله عنه!!

وعلى هذا، فيكون الحسن، عند أبي داود، لم يسمع من سمرة رضي الله عنه!!

فكيف يكون الحسن لم يسمع من سمرة عند أبي داود؟ مع قول أبي داود في (السنن): «دلّت هذه الصحيفة على أن الحسن سمع من سمرة»!!!

قف من هذا الإشكال ما شئت من وقفات، فلن تخرج إلا بالحيرة، وبالإشكال أكثر من ذي قَبْلٍ إشكالاً!!

كان من السهل أن نقول: إن أبا داود اختلف اجتهاده في المسألة، فقال في (السنن) بقول، وخالفه باجتهاد آخر في (المراسيل).

لكن: أنسيت إشكالنا الأول، وهو عدم ظهور وجه الاستدلال في كلام أبي داود: «دلت هذه الصحيفة على أن الحسن سمع من سمرة»؟!

أنسيت أن تلك الصحيفة هي دليلٌ لجماعةٍ من الأئمة، على أن الحسن لم يسمع من سمرة؛ لا دليلٌ على أن الحسن سمع من سمرة، كما في عبارة أبي داود؟!

فَلَنَفْهَمْ عبارةَ أبي داود، ولنَفْهمْ وَجْهَ دلالةِ الصحيفة على

السماع، ولنفهم كيف يكون ذلك مع كون الصحيفة عند غير أبي داود دليلاً على عدم السماع.. لنفهم هذا كله، ثم لنقل إن أبا داود قال بقول، ثم خالفه باجتهاد آخر!!

أمّا أن نقول إن أبا داود قال في (السنن) بسماع الحسن من سمرة، ونحن لم نفهم كلامه، ولم يظهر لنا وجه استدلاله، واستدلاله الذي يُناقضُ استدلالَ جماعة من الأئمة سواه ـ فهذا ما لا يليق بالبحث العلمي الصادق الجاد.

أقول هذا.. بعد أن وقفت مع هذا الإشكال طويلاً طويلاً، ولي في حله محاولات عدّة، يشهد ببعضها مسوّدات البحث. وكنت خلال ذلك أستشير وأستخير، وأطلب العون من السميع العليم!!

إلى أن لاح لي احتمال، إن صدق، كان الحل لجميع إشكالات المسألة، والكاشف لكل ستور غموضها!!!

وهو أن يكون أصاب كلام أبي داود في (السنن) تحريفٌ، أخل بمعناه، سبَّبَ كُلَّ ذلك الغموض والإشكال.

يُقوِّي ورودَ هذا الاحتمال على كلام أبي داود في (السنن)، الغموضُ الذي يكتنفه، مما أعيا الشُّرَّاحَ من الأئمة: ابنَ حجر، وابنَ رسلان، والعينيَّ.. حتى شمسَ الحق آبادي!!

ولعمري! لئن كان في الصحيفة التي يرويها أبناء سمرة عن أبيهم دلالةٌ على سماع الحسن من سمرة، كما تزعمه تلك العبارة الواردة في (السنن) لأبي داود؛ وكانت تلك الدلالة على ذلك القدر من الغموض، الذي أعجز العلماء كَشْفَهُ ـ لَكان لِزامًا على أبي داود إيضاحُ وجه استدلاله، ولكان من أعظم الأخطاء والعيوب في التصنيف سكوتُهُ عن هذا الأمر الشديد الإشكال.

وحُسْن تصنيف أبي داود لكتابه (السنن)، ذلك الحُسْن الذي

بوّأ (السنن) لأبي داود مرتبته في أمهات الدين وأصوله؛ مع إمامة أبي داود الغنية عن التنويه؛ مع عربيته نسبًا ولسانًا ـ هذا كله يُسْتبعد معه أن يكون أبو داود قال كلامًا على تلك الدرجة من الاستبهام وخفاءِ المقصود!

هاتان قرينتان تُقوّيان حصولَ تحريفٍ في عبارة أبي داود التي في (السنن)، وبقيت قرينةٌ ثالثة، ورابعةٌ أيضًا!!

فالقرينة الثالثة: وهي قرينة تساعدنا أيضًا على معرفة حقيقة عبارة أبي داود قبل التحريف المظنون، وتدل على ما يجب أن تكون عليه العبارة، لتتخلص من جميع إشكالاتها!

هذه القرينة هي مناقضة استدلال أبي داود لاستدلال جماعة من الأئمة سواه، بصحيفة أبناء سمرة عن أبيهم رضي الله عنه.

فهذه قرينة ثالثة على حصول تحريف في عبارة أبي داود، لاستحالة أن تكون صحيفة أبناء سمرة عن أبيهم دليلًا على السماع وعدمه في آنٍ واحد!!!

لذلك، فقد دلني هذا التناقض المستحيل في الاستدلال، إلى أنّ الجادة في أن يكون أبو داود مستدلاً بالصحيفة على مثل ما استدل به الأئمة غيره بها.

والأئمة استدلوا بالصحيفة على عدم سماع الحسن من سمرة، فالجادة أن يكون أبو داود مثلهم: مستدلاً بالصحيفة على عدم السماع؛ لا أن يكون نقيضهم: مستدلاً بالصحيفة على السماع!!!

وعبارة أبي داود في (السنن)، تحتمل وقوع سقط يسير بها، يقلب معناها إلى النقيض حقًا!

فالعبارة في (السنن): «دلت هذه الصحيفة على أن الحسن سمع من سمرة».

فيمكن أن يكون سقط من هذه العبارة أداة للنفي، كـ(ما)، قبل الفعل: (سمع).

فتكون عبارة أبي داود، على المظنون منها: «دلت هذه الصحيفة على أن الحسن [ما] سمع من سمرة».

ويؤيد حصول هذا السقط، وأنه أداة للنفي، كما شرحت ـ أن العبارة على هذا (النفي) تنفي معها كل الإشكالات التي جعلتها مُسْتَبْهَمَة المعنى، غريبةَ الاستدلال، بعيدةَ القبول!

ومن تلك الإشكالات التي تحلها: ما ذكرناه آنفًا، من أن غموض العبارة، وعدم ظهور وجه الاستدلال فيها، من عيوب التصنيف، التي يُجَلّ عنها أبو داود و(سننه).

إذ إن دلالة صحيفة أبناء سمرة على عدم سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه، دلالة ظاهرة، أتت الأخبار تثبتها، وواقع روايات الحسن عن سمرة يوضحها، كما سيأتي في موطنه قريبًا، خلال هذا المبحث، إن شاء الله تعالى[1].

فزال بتقدير ذلك السقط: إشكال عدم ظهور وجه الدلالة، وإشكال تناقض الاستدلال بالصحيفة بين أبي داود وغيره من الأئمة؛ وأخيرًا إشكال تناقض موقف أبي داود نفسه من هذه المسألة، في كتابيه (السنن) و (المراسيل)!

وهذه هي القرينة الرابعة على حصول تحريف في عبارة أبي داود التي في (السنن).

وهي قرينة أيضًا على صواب السقط الذي قدرناه: «دلت هذه الصحيفة على أن الحسن [ما] سمع من سمرة».

إذ إن حكم أبي داود بإرسال الحسن عن سمرة، وعدم

---

(١) انظر ما سيأتي (١٢١٢ ـ ١٢١٩).

سماعه منه، في كتابه (المراسيل)، بإيراد حديث الحسن عن سمرة فيه ـ هذا يوافق عبارته التي في (السنن)، لكن بتقدير سقوط (ما) التي للنفي، في تلك العبارة.

وموافقة قول الإمام في موطن، لأقواله الأخرى في المواطن المتفرقة، أولى من ضربها ببعض، وعلى وجوه متناقضة!!

وعلى هذا: يكون حُكم أبي داود بعدم سماع الحسن من سمرة، ذلك الحكمُ المُسْتَدلُّ عليه بإخراجه حديثًا للحسن عن سمرة في كتابه (المراسيل)، هذا الحكم يكون مؤيدًا لحصول ذلك السقوط في (السنن)، ومرجحًا جديدًا لذلك التقدير الذي أوردناه، يتفق به كلام أبي داود في هذه المسألة، ولا يتناقض حكمه في كتابيه.

هذه هي القرائن التي أوردتْ احتمالَ وقوعِ سقطٍ في كلام أبي داود الذي في (السنن)، وتلك هي أسبابُ ترجيح ذلك التقدير، بسقوط (ما) النفي من عبارته.

لكن لم نزل مع إشكال يُنغّص عَلَيَّ ذلك كله، ويكدِّر ذلك الطرح السابق جميعه!!!

ألا وهو ثبوت العبارة على ما في (سنن أبي داود)، لا في طبعته وحسب، بل وفي نسخة الحافظ ابن حجر التي نقل منها العبارة في (التهذيب) و (النكت الظراف)، وفي نسخة العيني أيضًا، وفي نسخة شمس الحق آبادي أخيرًا!!!

كل هؤلاء نقل عبارة أبي داود، بل واستشكلها، لأنها وردت دون ذلك السقط المقدر مني!!

فهل يصح تقدير سقط في كلام أبي داود، في (سننه)، وكلامه في تلك النسخ كلها خال من ذلك التقدير؟!!

نعم.. ذلك عندي محتمل!!!

فيحتمل أن يكون وقع هذا السقط في نسخة عتيقة جدًا، وقد تكون نسخة جليلة، بخط أحد العلماء ـ وسبحان من لا يسهو ـ فوقع ذلك السقطُ في هذه النسخة، ثم اتُّخِذَتْ هذه النسخةُ ـ لما تحمله من ميزات ـ أُمًّا لغيرها من النسخ، وكذا هذه النسخ تكون أمهات لنسخ أخرى بعدها.. وهكذا!!

هذا احتمال عقلي وارد!!!

ويؤيد إمكان وقوع هذا الاحتمال، هو وقوعه فعلًا، وفي أصح كتابين بعد كتاب الله عز وجل: صحيحي البخاري ومسلم!!

فهذا الحافظ أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجيّاني، (ت٤٩٨ هـ)، في كتابه الجليل (تقييد المهمل وتمييز المشكل)، خصص بابًا ضخمًا في كتابه، للأوهام الواقعة في صحيحي البخاري ومسلم، مِن قِبَل الرواة عن الشيخين.. غالبًا، لا من صاحبي الصحيح نفسيهما، ولا من رجال الصحيحين قبلهما.. إلا في النادر!

وقد جاء هذا الباب الضخم في سبع وخمسين ومائتي صفحة[1]، من المخطوط المحفوظ بمكتبة الأوقاف الحلبية، رقم (٢٤٢)؛ وعندي صورة منه.

قال أبو علي الغساني في مقدمة هذا الباب: «هذا كتاب تضمن التنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين، وذلك في ما يخص الأسانيد وأسماء الرواة، والحمل فيها على نقلة الكتابين عن البخاري ومسلم»[2].

ومن نظر في هذا الباب الكبير، وقد طبع منه ما يختص

---

(١) تقييد المهمل للغساني (٣٩١ ـ ٦٤٨).

(٢) تقييد المهمل للغساني (٣٩١).

بالأوهام الواقعة في صحيح البخاري[1]، علم أن وقوع الوهم في أمهات النسخ واقِعٌ مشهور!! بل وعلم أن وقوع الوهم من التلميذ المباشر لصاحب الكتاب، أيضًا واقعٌ ومشهور!!!

فلك أن تتخيل، ما إذا وقع الوهم من أحد رواه (سنن أبي داود) الأربعة المشهورين، وهم: اللؤلؤي[2] وابن داسة[3] وابن الأعرابي[4] وأبو الحسن الوراق[5]، إذا وقع الوهم من أحد هؤلاء، في نسخته، كم سينشأ عن هذه النسخة الأم من نسخ؛ ثم هذه النسخ ستكون فيما بعد أصولاً لنسخ أخرى أيضًا!!

وإذا كان الوهم قد وقع لرواة الصحيحين، مع جلالة الصحيحين على ما سواهما، ومع مزيد عناية العلماء وحفاوتهم بهما، فما سواهما نصيبه من ذلك الوهم أكبر، وحصوله في غيرهما أكثر!!

ويبقى لذلك الجهابذة!!! أبو علي الغساني، وأضرابه!!

ثم إني وجدت دليلاً واقعيًا على وهم أحد رواة (سنن أبي داود)، وهو أبو بكر بن داسة!!

ذكر هذا الوهمَ الإمامُ الذهبي في (سير أعلام النبلاء)، حيث قال في ترجمة الحسن بن علي بن عفان العامري: «فأمّا قول

---

(١) طبع بعنوان (التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة: قسم البخاري)، بتحقيق محمد صادق آيدن الحامدي، طبع دار اللواء بالرياض، المملكة العربية السعوية الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ).

(٢) محمد بن أحمد بن عمرو، أبو علي اللؤلؤي، البصري، (ت٣٣٣هـ). قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٥/٣٠٧ ـ ٣٠٨): «الإمام المحدث الصدوق».

(٣) محمد بن بكر، تقدمت ترجمته.

(٤) أحمد بن محمد بن زياد، تقدمت ترجمته.

(٥) علي بن الحسن بن العبد، أبو علي الوراق، البغدادي، (ت٣٢٨هـ). انظر تاريخ بغداد (١١/ ٣٨٢).

الحافظ ابن عساكر في (شيوخ النبل): إن أبا داود روى عن هذا، فوهم قديم!

والذي في النسخ القديمة بـ(السنن): أخبرنا الحسن بن علي: أخبرنا يزيد بن هارون.. ـ وذكر الحديث.

ورواه ابن داسة وحده، فقال فيه: حدثنا الحسن بن علي بن عفان.

ولا ريب أن الانفصال عن مثل هذا صعب!!

لكن أجزم بأن قوله: ابن عفان، زيادة من كيس ابن داسة!!!»[1].

أردت من هذا كله، أن أقول: يُحْتمل أن تكون المطبوعة لـ(سنن أبي داود)، ونُسَخُ كُلٍّ من الحفاظ ابن حجر، والعيني، وشمس الحق آبادي، كلها نسخًا لأصل واحد وقع فيه ذلك السقط المُقَدَّر، فتوارثته النسخ بعده!!!

لهذا كله، رأيت أن الباب الوحيد أمامي، بعد باب الله الذي لا يغلق، للانتهاء من هذه العقبة الكؤود، هو محاولة الوقوف على نسخ عتيقة لـ(سنن أبي داود)، برواياتها المختلفة، للفصل في هذه المعضلة!

ومع كثرة النسخ الموثقة لـ(سنن أبي داود)، إلا أنه لم يُتَحْ لي الوقوف على شيء منها!!!

إلا على نسخة أحسبها حديثة، محفوظة في دار الكتب الظاهرية، رقم (١٠١٠)، ولها صورة في مركز البحوث بجامعة أم القرى، رقم (٤١٠/ حديث).

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٥).

وبالاطلاع عليها، وجدتها توافق المطبوع في نقل عبارة أبي داود وعلى ما فيها من إشكالات[1]!!

لكن الأمر أخطر من أن يعتمد فيه على مخطوط واحد، فضلًا عن كونه مخطوطًا حديثًا؛ إذ التحريف الواقع في كلام أبي داود، إن صدق ظني، تحريفٌ قديم، مضى عليه الحافظ ابن حجر، والعيني، وغيرهما!!

ليس هذا فقط، بل نحن في حاجة إلى النظر في روايات (السنن) لأبي داود المختلفة، لاحتمال أن يكون الوهم قديمًا، قِدَمَ نُسخةِ تلميذ أبي داود المباشر، كما شرحناه آنفا!!!

وحاولت جاهدًا في البحث عن تلك النسخ الكثيرة لسنن أبي داود، وعن مصوّراتها الأكثر، في القريب والبعيد، وترفّقتُ في طلب ذلك بالوسائط والشفعاء، للنظر في صفحة من (سنن أبي داود) فقط، لا لتصويرها، ولا لاقتناء نسخة منها ـ فما عُدتُ إلا بِخُفَّيْ حنين!!!

فكيف يباركُ اللَّهُ جهودًا تزعم أنها تخدم السنة، وهي تكتم السنة، وتمنعها طلابها؟!!

أم كيف ينتفع بالكتب كانِزُها، لا هو ينشرها، ولا يبذلها، ولا يسمح بالاطلاع عليها؟!!

اللهم فارحم هذه الأمة! فقد عمّها البلاء في كل شيء، حتى في كثير من القائمين على خدمة الدين!!!!

فيا لغربة الإسلام!!!

فإذا عدنا إلى معضلتنا، عدنا إلى أنني لم أستطع الجزم فيها بشيء، لأنه ـ في هذا الموطن ـ قد حيل بيني وبين سنة رسول الله ﷺ!!

---

(١) سنن أبي داود ـ النسخة الخطية (٥٦/أ).

غير أني ما زلت أميل ميلاً قلبيا إلى أن صواب عبارة أبي داود، هو بإضافة النفي إليها: «دلت هذه الصحيفة على أن الحسن [ما] سمع من سمرة».

ومَيَلانُ القلب ليس من العلم!

سأل المَرُّوذي الإمامَ أحمد، عن سالم بن عبد الله بن عمر، ونافع مولى ابن عمر، وقد اختلفا في حديث؟

قال المروذي: «قلت: فأيما الثبت؟ فتبسم، وقال: الله أعلم.

قلت: ما الذي يميل إليه قلبك؟ قال: أرى، والله أعلم، نافع»[1].

أرأيت؟ سئل العلم، فقال: الله أعلم؛ وسئل ميلان القلب فأجاب!!

ثم اضربْ عن هذه المسألة صفحًا، وَعُدْ - بعد أن أَمْلَلْنَاكَ، وما إخالك إلا متذرعًا بالصبر لاستجلاء الحقيقة - إلى مواقف العلماء من رواية الحسن عن سمرة رضي الله عنه.

والذي أريد التنبيه عليه، بالنسبة لتلك المواقف الخمسة، هو ما قد لاحظته فيها أنت، من أنك قد تجد للإمام الواحد في أكثر من موقف - قولاً!

فيحيى بن معين ممن نفى السماع مطلقًا، وممن قال أيضًا بأن أحاديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه كتاب.

والبيهقي ممن تعقب بعض الأحاديث بأن الحسن إنما يروي من كتاب سمرة، وأيضًا هو ممن قال بأن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة، وقال كذلك بأن الحسن عن سمرة كتاب إلا حديث العقيقة.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، برواية المروذي (رقم٨).

وهذا ونحوه، سبق في سياقنا لأقوال الأئمة ومواقفهم من هذه المسألة.

ولا يخفى عليك ـ أخي المؤمن الفطن، والقاريء اللَّقِن ـ أنه لا تعارض بين هذه الأقوال، وأنها بمجموعها تبين حقيقة رأي الإمام الواحد من المسألة.

بل إن تلك المواقف الخمسة نفسها، قد نَبّهنا في تقديمنا لها، أنه قد يدخل بعضها في بعض. ولا يخفى ذلك التداخل، لمن أمعن النظر قليلاً!

وإنما شَقَّقْنا المسألة ذلك التشقيق، مبالغةً في توضيح الاختلاف الواقع في المسألة، حرصًا على تمام ملاحظة الناظر لأوجه التباين والافتراق فيها.

والمواقف الخمسة تلك، ترجع في حقيقتها إلى ثلاثة أصول:

الأول: نفي السماع المطلق.

الثاني: أن الحسن إنما يروي من كتاب سمرة رضي الله عنه.

الثالث: أن الحسن سمع من سمرة رضي الله عنه، بتصريحه بالسماع منه في حديث العقيقة.

فتفرّع من دمج الأول مع الثالث، أن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة وحده.

وتفرع من دمج الأول والثاني والثالث: أن الحسن لم يسمع من سمرة، إلا حديث العقيقة، والباقي كتاب.

ولأن أصول تلك المواقف الخمسة، هي تلك الأصول الثلاثة، فإن بيان أدلة تلك الأصول، هو بيان لأدلة ما تفرع منها. ثم بعد بيان أدلة تلك الأصول، يجب على صاحب كل فرع،

ممن دمج بين أكثر من أصل، أن يبين أدلة أو أسبابَ أخذه بأكثر من أصل، بدمجه بينها.

لذلك فإني سوف أذكر أوّلاً أدلة تلك الأصول الثلاثة، وأعرضها للقاريء الكريم، ثم أذكر أيضًا توجيه أصحاب الفرعين الآخرين؛ ثم يكون بعد ذلك - إن شاء الله تعالى - تقويمُ أدلة الأقوال الخمسة، والموازنةُ بينها؛ فالترجيحُ، وبيانُ أحق الأقوال بالقبول، وأقواها ثبوتًا، وأولاها بالصواب.

والله أستعين.

عرض الأدلة

أدلة من نفى السماع نفيًا مطلقًا:

أولاً: كثرة إرسال الحسن الكثرة البالغة، حتى إنه لا يمكن معه الاكتفاء بمجرّد المعاصرة وإمكان اللقي.

وهذا أمر سبق تقريره، في بيان حكم من أكثر تدليس الرواية عن معاصر لم يلقه.

ثانيًا: أن الحسن لم يثبت عنه التصريح بالسماع من سمرة رضي الله عنه، ولا في حديث واحد!

والمستدلون بهذا الدليل، من أصحاب هذا القول، بنفي السماع النفي المطلق ـ لا يخرجون عن أحد الاحتمالين التاليين:

الأول: أنهم لم يبلغهم حديث العقيقة، الذي صرّح الحسن فيه بالسماع من سمرة.

الثاني: أنهم علموا بحديث العقيقة، لكنهم لا يرونه حديثًا قائمًا بالاحتجاج، فهم يردونه بالضعف.

وهذا هو الواضح من كلام الإمام أحمد، عندما قال مُنكِرًا: «قال بعضهم: سمع من سمرة بن جندب!!»[(١)].

وأصرح منه قول الأثرم، بعد أن روى عن الإمام أحمد نفي السماع، قال: «وكأنه ضعف حديث قريش»[(٢)].

---

(١) انظر ما سبق (١١٧٦).

(٢) انظر ما تقدم (١١٧٧).

فحديث قريش هذا، هو حديث قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد، أنه سأل الحسن ممن سمع حديثه في العقيقة؟ فقال له الحسن: «سمعته من سمرة»، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وكذلك كان الإمام يحيى بن معين ينكر سماع الحسن لحديث العقيقة من سمرة.

قال الحافظ عبد الملك بن محمد بن عبد الله، أبو قلابة الرقاشي، (ت٢٧٦ هـ)، بعد أن روى حديث العقيقة: «فسمعت يحيى بن معين يقول: لم يسمع الحسن من سمرة. فقلت: على من تطعن؟ على قريش بن أنس؟! على حبيب بن الشهيد؟!!

قال: فسكت!»[1].

ولعل هذه المناظرة، هي التي عناها ابن الملقن، عندما قال في (البدر المنير): «وقد تكلم بعضهم مع يحيى بن معين في هذا، فأنكر يحيى سماعه. فاحتج عليه بقول ابن سيرين: اسأل الحسن ممن سمع حديث العقيقة؟ فقال: من سمرة ـ فلم يكن عند يحيى جواب»[2].

وقد نقل الكلاباذي في (رجال صحيح البخاري) عن رواية الغلابي عن يحيى بن معين، أن يحيى تكلم في حديث قريش بن أنس[3].

وليت الكلاباذي ـ رحمه الله ـ نقل لنا نص ذلك الكلام! حيث إن رواية الغلابي عن ابن معين، لا أعلم لها ذكرًا في فهارس دور المخطوطات!!

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٣/ ٥٨٧ ـ ٥٨٨).
(٢) البدر المنير لابن الملقن (٢/ ٥٩/أ).
(٣) رجال صحيح البخاري للكلاباذي (١/ ١٦٧).

وممن رد حديث العقيقة أيضًا: البرديجي.

فالبرديجي هو القائل عن حديث العقيقة، وقد سبق نقله كاملًا: «لا يثبت، رواه قريش بن أنس، عن أشعث، عن الحسن، عن سمرة، ولم يروه غيره، وهو وهم»[1].

وقد ذكر أيضًا الخلاف في ثبوت سماع الحسن لحديث العقيقة من سمرة، كل من النسائي وعبد الغني بن سعيد الأزدي.

قال النسائي، بعد ذكر حديث العقيقة: «وليس كل أهل العلم يصحح هذه الرواية: قوله: ممن سمعت حديث العقيقة؟»[2].

وقال عبد الغني بن سعيد، وذكر حديث العقيقة: «تفرّد به قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد. وقد ردّه آخرون، وقالوا: لا يصح له سماع منه»[3].

ثالثًا: أن الحسن أدخل بينه وبين سمرة رضي الله عنه واسطة في أحد أحاديثه عنه.

وقد أوضحنا ـ في موضع متقدم[4] ـ دلالة الوسائط على عدم السماع.

وقد قال الإمام أحمد بعد أن سئل عن سماع الحسن من سمرة: «قد أدخل بينه وبينه هيّاج بن عمران، لا أراه سمع منه»[5].

وحديث الحسن عن هياج بن عمران عن سمرة رضي الله

---

(١) انظر ما تقدم (١١٨٠).
(٢) انظر ما تقدم (١١٨٣).
(٣) انظر ما تقدم (١١٨١).
(٤) انظر ما تقدم (٦٩٤ ـ ٦٩٥).
(٥) انظر ما تقدم (١١٧٧).

عنه، هذا الذي يشير إليه الإمام أحمد، هو حديث من مشهور حديث الحسن البصري، وهو حديث النَّهْي عن المُثْلة.

وسيأتي تخريجه والكلام على علله - إن شاء الله تعالى[1] - عند ذكرنا لمن قال بسماع الحسن من سمرة رضي الله عنه!

فالحديث احْتُجَّ به من أحد طرقه على عدم السماع، ومن طريق أخرى على ثبوت السماع!!!

ووقفتُ علىٰ حديثٍ آخر يُذكر فيه عن الحسن واسطةٌ بينه وبين سمرة رضي الله عنه:

قال الطبراني في (المعجم الصغير): «حدثنا أحمد بن محمد الصيدلاني البغدادي: حدثنا عبد الله بن محمد بن عيشون الحراني: حدثنا محمد بن سليمان بن أبي داود: حدثنا سلام بن أبي المطيع، عن قتادة، عن الحسن، عن سعد بن هشام، عن سمرة بن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: خير أمتي القرن الذي بُعِثتُ فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»[2].

وأخرجه الخطيب في (تاريخ بغداد)، من طريق الطبراني[3].

وقال الطبراني عقبه: «لم يروه عن قتادة إلّا سلّام بن أبي المطيع، تفرد به محمد بن سليمان بن أبي داود».

قلت: لكن شيخ الطبراني لم أجد فيه جرحًا أو تعديلًا، إلا أن الخطيب ترجم له وذكر له هذا الحديث[4].

وكذا عبد الله بن محمد بن عيشون، حيث لم أجد فيه توثيقًا صريحًا[5].

---

(١) انظر ما سيأتي (١٢٣٢ - ١٢٤٩).
(٢) المعجم الصغير للطبراني (رقم ٩٦).
(٣) تاريخ بغداد للخطيب (٥/ ١٣٧).
(٤) المصدر السابق.
(٥) انظر الإكمال لابن ماكولا (٦/ ٣١١)، والأنساب للسمعاني (٩/ ٤٢٥)، ونزهة الألباب لابن حجر (رقم ٢٠٥٠).

فليس في هذا الإسناد الفَرْد المنكر، ما يشهد لعدم سماع الحسن من سمرة، لعدم ثبوته!

هذه هي أدلة من نفى سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه نفيًا مطلقًا.

وفحوى دليلهم: أن الحسن ممن لا نقبل عنعنتهم، إلا ممن ثبت لقاؤه بهم وسماعه منهم، لكثرة إرساله. والحديث الذي يُزعم أن الحسن صرح فيه بالسماع من سمرة رضي الله عنه، وهو حديث العقيقة، حديث مردود عندهم.

فيبقى الحسن لا دليل على لقائه بسمرة رضي الله عنه عندهم، لذلك قالوا: لم يسمع الحسن من سمرة.

أدلة القائلين بأن الحسن إنما يروي من كتاب لسمرة رضي الله عنه:

وهم يعنون بذلك: كتابا يرويه الحسن وجادة، من غير سماع، أو عرض؛ ولذلك تكلموا في رواية الحسن منه، ولم يقبلوها.

وقد نص على ذلك جماعة، سبقوا في سياق الأقوال والمواقف.

منهم يحيى بن معين، الذي قال: «لم يسمع الحسن من سمرة شيئًا، وهو كتاب»[1].

ومنهم النسائي، الذي قال: «الحسن عن سمرة: قيل إنه من صحيفة غير مسموعة»[2].

وكل من وصف حديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه

---

(١) انظر ما تقدم (١١٨٠).

(٢) انظر ما تقدم (١١٨٣).

بالإرسال، أو ردّه، مع قوله بأنه روى من كتاب سمرة - فهم ممن يعنون برواية الحسن من كتاب سمرة: أنه كتاب وجده الحسن، لا سماع له فيه ولا عرض.

وهذا واضح، لكني نبّهت عليه خوفًا من اعتراض، يكون له بعد قائله أتباع؛ فأحببت سد باب للاختلاف قبل وجوده، والله المعين!

أمّا أدلة القائلين بأن الحسن إنما يروي من كتاب سمرة، فتنقسم إلى قسمين: الخبر في ذلك، وواقع روايات الحسن عن سمرة رضي الله عنه.

أمّا الخبر، فهو خبر يرويه عبد الله بن عون عن الحسن البصري، وله روايات بألفاظ متعددة.

ففي كتاب (السير) لأبي إسحاق الفزاري يرويه: «عن ابن عون قال: قرأت كتابًا عن الحسن، من سمرة بن جندب إلى بنيه، فإذا فيه: يجزيء من الضرورة، أو من الإضطرار، صبوحٌ أو غبوق»[1].

وقد ورد في (السير) المطبوع: (صبوحًا أو غبوقًا) بالنصب، وحقها الرفع كما أثبته!

وقال الإمام أحمد في (العلل)، وفي (مسائل صالح): «حدثنا هشيم، قال: أخبرنا ابن عون، قال: دخلنا على الحسن، فأخرج إلينا كتابًا من سمرة، فإذا فيه: إنه يجزي من الإضطرار صبوح أو غبوق»[2].

وقال أبو عبيد في (غريب الحديث): «حدثنا معاذ، عن ابن

(١) السير لأبي إسحاق الفزاري (رقم ٣٥٧).
(٢) العلل للإمام أحمد (رقم ٢١٨٧)، ومسائل صالح (رقم ٨٢٠).

[عون][1] قال: رأيت عند الحسن كتاب سمرة، أنه كتب إلى بنيه: أنه يجزي من الإضطرار، أو الضارورة، صبوح أو غبوق»[2].

وأخرجه البيهقي في (السنن الكبرى)، من طريق أبي عبيد[3].

بينما أخرجه الحاكم في (المستدرك)، من طريق شيخ أبي عبيد: معاذ بن معاذ العنبري[4].

ولفظه عند الحاكم: «قرأت عند الحسن كتاب سمرة بن جندب إلى بنيه، وفيه: إن رسول الله ﷺ قال: يجزي من الضرورة، أو الضارورة، غبوق، أو صبوح»[5].

قدّمه الحاكم بقوله: «إسناد صحيح، على شرط الشيخين»[6].

وهذه الألفاظ كلها، أسانيدها صحيحة، إلى الحسن البصري.

وهي تدل على أن الحسن البصري كان عنده كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه.

لكن ليس فيه نص صريح على أن الحسن كان يروي هذا الكتاب، أو أنه كان يقرؤه، أو يُقرأ عليه!

لكن قال الإمام أحمد في (العلل): «حدثنا [إسماعيل][7] عن

---

(١) في المصدر: (ابن عوف)، وهو تصحيف واضح، وقد ورد على الصواب في سنن البيهقي الكبرى (٩/ ٣٥٦).
(٢) غريب الحديث لأبي عبيد (١/ ٦١).
(٣) السنن الكبر للبيهقي (٩/ ٣٥٦).
(٤) مستدرك الحاكم (٤/ ١٢٥).
(٥) المصدر السابق.
(٦) المصدر السابق.
(٧) في العلل طبعة تركيا: (شعبة) (١/رقم ١٣٧٤)، والتصحيح من مخطوط (العلل) كما يأتي في التعليقة التالية.

ابن عون، قال: وجدت عند الحسن كتاب سمرة، فقرأته عليه»[١].

وقال ابن جرير الطبري في (تفسيره): «حدثني يعقوب بن إبراهيم[٢] قال: حدثنا ابن علية، عن ابن عون، قال: وجدت عند الحسن كتاب سمرة، فقرأته عليه. وكان فيه: يجزي من الاضطرار غبوق أو صبوح»[٣].

وإسناد هذا اللفظ صحيح أيضًا.

وهو نص على أن الحسن كان يروي هذا الكتاب، وأن ابن عون قرأه عليه.

لكن يحتمل أن يكون الحسن سمع هذا الكتاب من أبناء سمرة، بعد أن نص العلماء على أنه لم يسمعه من سمرة نفسه رضي الله عنه.

فقال مغلطاي في (إكمال تهذيب الكمال): «وفي تاريخ سمرقند: عند ابن عون، قال: دخلت على الحسن، وإذا بيده صحيفة، فقلت له: ما هذه؟ قال: هذه صحيفة كتبها سمرة لابنه.

قال: فقلت له: سمعتها من سمرة؟ قال: لا.

فقلت له: سمعتها من ابنه؟ فقال: لا.

---

(١) اعتمادي في هذا البحث على (العلل) للإمام أحمد، بتحقيق الدكتور وصي الله عباس. لكن سقط هذا النص على الدكتور في الطبع! وموضعه من طبعته، بين الخبرين (رقم ٤٧٩١) و (رقم ٤٧٩٢).
فذهبت إلى الدكتور وصي الله في منزله، فأخرج مصوّرة مخطوطة الكتاب لي، فوجدناه فيه بتصحيح ما ورد في الطبعة التركية، من (شعبة) إلى (إسماعيل)!!

(٢) يعقوب بن إبراهيم بن كثير الدورقي، سبقت الترجمة له.

(٣) تفسير الطبري (رقم ١١١٢٩).

رواه عن محمد بن أحمد بن حمدان: حدثنا عبدان: حدثنا علي بن منصور الأهوازي: حدثنا أزهر، عنه»[1].

محمد بن أحمد بن حمدان، أبو عَمرو الحيري، ولد في (٢٨٣ هـ)، وتوفي (٣٧٦ هـ).

قال عنه الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «الإمام المحدِّث الثقة، النحوي البارع، الزاهد العابد، مسند خراسان»[2].

وعبدان، لقب: عبد الله بن أحمد بن موسى بن زياد، أبو محمد الأهوازي، الجواليقي، (ت ٣٠٦ هـ)، عن تسعين سنة.

قال عنه الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «الحافظ الحجة العلامة، صاحب التصانيف»[3].

أمّا علي بن منصور الأهوازي، فلم أجد له ترجمة!

وأخشى أن يكون محرّفًا، أو أن الخط صوّر الاسم هكذا، حيث إن الخطّ في (إكمال تهذيب الكمال) يوهم بأن الاسم كما ذكرت، لا أنه يقطع بذلك!!

وأزهر بن سعد السمّان، أو بكر الباهلي، تقدّم أنه ثقة.

وهو من الطبقة العليا من أصحاب ابن عون. كما قال حمّاد بن زيد، وعبد الرحمن بن مهدي[4] ويحيى بن معين[5] والدارقطني[6] وغيرهم.

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١٥٢/أ).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/٣٥٦ ـ ٣٥٨).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٤/١٦٨ ـ ١٧٢).

(٤) التعديل والتجريح، لأبي الوليد الباجي (١/٣٩٧).

(٥) الجرح والتعديل (٢/٣١٥)، والتهذيب (١/٢٠٢).

(٦) سؤالات ابن بكير للدارقطني (٤٥ رقم ٣٦).

فلولا عدم وجودي ترجمةً لعلي بن منصور، لكان إسناد هذا الخبر صحيحًا!!

لكن قد تكفل بالنص على ما نريده من هذا الخبر، الإمام النسائي، حيث قال، كما نقلناه سابقًا: «الحسن عن سمرة، قيل: إنه من صحيفة غير مسموعة»[1].

ونحوه قول البيهقي في (السنن الصغرى)، من حديث من أحاديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه: «هو في معنى المرسل، لأن الحسن أخذه من كتاب، لا عن سماع»[2].

فبعد ذلك لا يحتاج إلى هذا الخبر، خبر أزهر بن سعد عن ابن عون، إلا متنطع!!

فالحسن كثير الإرسال جدًّا.

والحسن عظيم الحفاوة بالوجادات، كما تقدم في هذا البحث[3].

وقد كان عند الحسن كتاب سمرة لبنيه، لا كتاب سمرة للحسن! ولا كتاب أبناء سمرة للحسن!!

وقد روى الحسن من هذا الكتاب.

فماذا يريد الناظر ببصيرته سوى هذا؟!

ثم بعد أن نص أهل الشأن، أنه لم يسمع هذا الكتاب!!

ثم تأتي رواية أزهر بن سعد، برواية من لم نجد له ترجمة، مُستأنسًا بها في ذلك، بكلام صادر من صاحب الشأن، من الحسن البصري نفسه.

---

(١) انظر ما تقدم (١١٨٣).
(٢) السنن الصغرى للبيهقي (رقم ١٨٨١).
(٣) انظر ما تقدم (٣٢٣، ٣٧١ ـ ٣٧٣، ٨٨٤).

هذا هو القسم الأول من قسمي دليل القائلين بأن الحسن إنما يروي من كتاب سمرة رضي الله عنه، وهو قسم الخبر الدال على ذلك.

وبقي القسم الثاني: وهو الدليل الواقعي في مرويات الحسن البصري:

إذ إن نسخة كتاب سمرة بن جندب رضي الله عنه إلى بنيه، من رواية أبناء سمرة عنه، لم يزل جزء حسن منه محفوظًا في بعض كتب السنة.

وقد أفردت للحديث عن هذه النسخة عنوانًا خاصًا، في آخر هذا المبحث، فانظره إن شئت[1].

قال ابن القطان في (بيان الوهم والإيهام)، عن هذه النسخة: «وهو إسناد تروى به جملة أحاديث قد ذكر البزار منه نحو مائة حديث»[2].

وبموازنة أحاديث هذه النسخة، بالأحاديث التي رواها الحسن عن سمرة رضي الله عنه، تبين أن هناك توافقًا كبيرًا بين الروايتين، في أحاديث كثيرة، بلغت خمسة وثلاثين حديثًا!!

خمسة وثلاثون حديثًا من رواية أبناء سمرة عن كتاب أبيهم، وافقت مثلها من رواية الحسن عن سمرة رضي الله عنه!!

وسوف نبين هذا الاتفاق، بيانًا شافيًا واضحًا، إن شاء الله تعالى؛ عقب ذكر أدلة المواقف كلها، وعقب الترجيح بينها، بإذن ربي سبحانه.

المهم هنا، أن تعلم أن واقع روايات الحسن عن سمرة

---

(١) انظر ما سيأتي (١٤٢٢ ـ ١٤٤١).
(٢) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٢/ ١٣٢/أ).

رضي الله عنه، تأكد أن الحسن كان معتمدًا على كتاب سمرة إلى بنيه؛ كما قال أصحاب هذا القول، الذي نذكر أدلته.

وبهذا.. ننتهي من عرض أدلة من قال: إن الحسن إنما يروي من كتاب سمرة.

أدلة من أثبتوا للحسن سماعًا مطلقًا من سمرة رضي الله عنه.

للحسن عن سمرة رضي الله عنه عدة أحاديث، ورد تصريح الحسن فيها بالسماع!

لكن ليس كل هذه الأحاديث يقوم بإثبات السماع، لأنها ليست كلها أيضًا صحيحة إلى الحسن البصري.

وإليك هذه الأحاديث:

الحديث الأول:

وهو حديث العقيقة، الذي تكررت الإشارة إليه مرارًا.

وفي الحقيقة، فإني لم أجد أحدًا من أئمة الحديث المتقدمين، احتج لسماع الحسن من سمرة رضي الله عنه، إلا احتج بحديث العقيقة وحده.

قال الإمام البخاري في (صحيحه): «حدثني عبد الله بن أبي الأسود: حدثنا قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد، قال: أمرني ابن سيرين أن أسأل الحسن: ممن سمع حديث العقيقة؟ فسألته؟ فقال: من سمرة بن جندب»[(١)].

وقال الترمذي في (جامعه): «حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى: حدثنا قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد، قال: قال لي محمد بن سيرين: سل الحسن: ممن سمع حديث العقيقة؟ فسألته؟ فقال: سمعته من سمرة بن جندب.

وأخبرني محمد بن إسماعيل: حدثنا علي بن عبد الله ابن المديني، عن قريش بن أنس.. بهذا الحديث»[(٢)].

وأخرجه شرف الدين الدمياطي، في (كشف المغطى في تبيين الصلاة الوسطى)، من طريق الترمذي[(٣)].

وقال النسائي في (السنن الكبرى)، و(المجتبي): «أخبرنا هارون بن عبد الله[(٤)] قال: حدثنا قريش بن أنس، عن حبيب بن

---

(١) صحيح البخاري (رقم ٥٤٧٢).

(٢) جامع الترمذي (١/ ٣٤٢، عقب الحديث رقم ١٨٢).

(٣) كشف المغطى للدمياطي (رقم ٣٦).

(٤) هارون بن عبد الله بن مروان البغدادي، أبو موسى الحمّال، البزاز، (ت٢٤٣هـ)، وقد ناهز الثمانين.

قال الحافظ في التقريب (رقم ٧٢٣٥): «ثقة».

الشهيد: قال لي محمد بن سيرين: سل الحسن: ممن سمع حديثه في العقيقة؟ فسألته عن ذلك؟ فقال: سمعته من سمرة»[١].

وقال ابن أبي الدنيا في كتاب (العيال)، وعبد الله بن الإمام أحمد، في زوائده على (العلل) لأبيه، كلاهما قال: «حدثنا أبو خيثمة: حدثنا قريش بن أنس...»[٢] ـ وذكر الخبر.

وقال البزار في (مسنده)[٣]: «حدثناهُ إسحاق بن إبراهيم بن حبيب، عن قريش بن أنس...» ـ وذكر الخبر.

وقال الطحاوي في (مشكل الآثار): «حدثنا بكار بن قتيبة[٤] حدثنا قريش بن أنس: حدثنا أشعث، عن الحسن: أن رسول الله ﷺ قال: الغلام مرتهن بعقيقته، تذبح عنه يوم السابع، ويحلق رأسه ويسمّى.

قال قريش: وأنبأنا حبيب بن الشهيد: أن ابن سيرين أمره أن يسأل الحسن: ممن سمع حديثه في العقيقة؟ قال: فسألته؟ فقال: سمعت من سمرة»[٥].

وأخرجه المزي في (تهذيب الكمال)، من طريق عبد الملك بن محمد الرّقاشي[٦] قال: «حدثنا قريش بن أنس،

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٤٥٤٧)، والمجتنبى (رقم ٤٢٢١).
(٢) العيال لابن أبي الدنيا (رقم ٧٥)، والعلل للإمام أحمد (رقم ٤٠٤٤).
(٣) مسند البزار ـ الكتانية ـ (٢٥١).
(٤) بكار بن قتيبة بن أسد، أبو بكر البكراوي، الثقفي، البصري، قاضي مصر، ولد سنة اثنتين وثمانين ومائة، توفي سنة (٢٧٠هـ).
قال عنه الحاكم في المستدرك (١/ ١٦٠): «ثقة مأمون».
وانظر الثقات لابن حبان (٨/ ١٥٢)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٩٩ ـ ٦٠٥).
(٥) بيان مشكل الأحاديث (رقم ١٠٣٠) (١٥/ ٣٧٤ عقب رقم ٦٠٩٢).
(٦) عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك الرّقاشي، أبو قلابة البصري، يكنى أبا محمد، وأبو قلابة لقب، (ت٢٧٦هـ)، وله ست وثمانون سنة.
=

قال: حدثنا حبيب بن الشهيد..»[1] ـ فذكر الخبر، وذكر عقبه مناظرته ليحيى بن معين، في إنكاره لحديث العقيقة، كما سبق.

هذه أسانيد حديث تصريح الحسن بالسماع من سمرة، لحديث العقيقة.

وهي أسانيد تدور كلها على قريش بن أنس، كما رأيت.

وظاهر كلام كل من تكلم عن هذا الحديث، من أهل العلم، أنه حديث لم يعرف إلا من حديث قريش بن أنس، كما تقدم في نقل أقوال الأئمة في هذه المسألة.

وصرّح بذلك منهم غير واحد:

قال البرديجي عن حديث العقيقة: «رواه قريش بن أنس، عن أشعث، عن الحسن، عن سمرة. ولم يروه غيره، وهو وهم»[2].

وقد نبهنا فيما سبق، أن قول البرديجي: «عن أشعث» وهم منه، صوابه «عن حبيب»![3].

وقال عبد الغني بن سعيد الأزدي عن حديث العقيقة: «تفرد به قريش بن أنس، عن حبيب»[4].

= قال الحافظ في التقريب (رقم ٤٢١٠): «صدوق يخطيء، تغير حفظه لمّا سكن بغداد».
قلت: لعله خير من ذلك، ولذلك وصفه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٧٧) بقوله: «الإمام الحافظ، القدوة العابد».
أمّا ما جاء لبعض الأئمة، في ذكر كثرة خطئه (التهذيب ٦/ ٤٢٠ ـ ٤٢١)، فلا أحسبها، في جنب الثناء البالغ لغيرهم من الأئمة فيه ـ إلا كثرة خطأٍ بالنسبة للحفاظ؛ أو أن الخطأ فيها من غيره!

(١) تهذيب الكمال للمزي (٢٣/ ٥٨٧ ـ ٥٨٨).
(٢) انظر ما تقدم (١١٨٠).
(٣) انظر ما تقدم (١١٨٠ ـ ١١٨١).
(٤) انظر ما تقدم (١١٨١).

وفي قريش بن أنس كلام، لولاه لما اختلف في صحة حديث العقيقة اثنان! فهو قريش بن أنس الأنصاري، ويقال الأموي، أبو أنس البصري (ت٢٠٨ هـ).

قال عنه الحافظ: «صدوق، تغير بأخرة، قدْر ست سنين»[١].

وقال عنه الذهبي في (الكاشف): «ثقة، تغيّر قبل موته»[٢].

وعندما ترجم له في (الميزان)، قدّم الترجمة بأن رمز له بـ (صح)، وهي (إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الرجل)[٣].

ثم إنه قال عنه: «صدوق مشهور، وثقه يحي بن معين، والنسائي وابن المديني. وقال النسائي: تغير قبل موته بست سنين»[٤].

أمّا المتقدمون:

فقال علي بن المديني: «ثقة»[٥].

وقال يحيى بن معين في (سؤالات ابن الجنيد): «ليس به بأس.

قال ابن الجنيد: وقد كتب عنه يحيى بن معين»[٦].

وسبق نقلاً عن (الميزان) للذهبي: أن ابن معين وثقه.

وتقدم أيضًا، رد ابن معين لحديث قريش بن أنس في

---

(١) التقريب (رقم ٥٥٤٣).
(٢) الكاشف للذهبي (رقم ٤٦٤٤).
(٣) انظر لسان الميزان لابن حجر (١/ ٩٩).
(٤) الميزان (٣/ ٣٨٩).
(٥) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٩٠) (٧/ ١٩٥)، والجرح والتعديل (٧/ ١٤٢ ـ ١٤٣).
(٦) سؤالات ابن الجنيد (رقم ٧١٩).

العقيقة، فقال له أبو قلابة الرّقاشي: «على من يُطْعن: على قريش بن أنس؟! على حبيب بن الشهيد؟!»؛ فسكت يحيى، ولم يكن عنده جواب[1].

وقال عنه أبو داود في (سؤالات الآجري): «تغير، سمعت إسحاق بن إبراهيم بن حبيب[2] يقوله»[3].

وقال النسائي: «ثقة إلا أنه تغير»[4].

وقال أبو حاتم: «لا بأس به»[5].

وقال ابن أبي حاتم: «يقال: إنه تغير عقله، وكان سنة اثنتين ومائتين صحيح العقل.. سمعت أبي يقول ذلك»[6].

وقال ابن حبان في (المجروحين): «كان [شيخًا][7] صدوقًا، إلا أنه اختلط في آخر عمره، حتى كان لا يدري ما يحدث به. وبقي ست سنين في اختلاطه، فظهر في رواياته أشياء مناكير، ولا تشبه حديثه القديم. فلمّا ظهر ذلك، من غير أن يتميز مستقيم حديث من غيره، لم يجز الاحتجاج به فيما انفرد، فأمّا فيما وافق الثقات، فهو المعتبر بأخباره تلك»[8].

---

(١) انظر ما تقدم (١٢٠٩).

(٢) إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد، أبو يعقوب البصري، الشهيدي، (ت٢٥٧هـ).

قال الحافظ في التقريب (رقم ٣٢٤): «ثقة».

(٣) تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٨٦).

(٤) انظر ما تقدم (١٢٢٣)، وتاريخ الإسلام ـ حوادث ووفيات ٢٠١، ٢١١هـ ـ (٣٠٠).

(٥) الجرح والتعديل (٧/ ١٤٣).

(٦) الجرح والتعديل (٧/ ١٤٢).

(٧) في مطبوع (المجروحين) «سخيا»! وهو تصحيف صوابه في ميزان الاعتدال (٣/ ٣٨٩).

(٨) المجروحين (٢/ ٢٢٠).

ثم أورد له ابن حبّان حديثًا، للحسن عن سمرة، للدلالة على المناكير التي يقول ابن حبان: إنها ظهرت في روايات قريش بن أنس.

وهذا الحديث هو حديث سمرة رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يُقدَّ السير بين أصبعين».

وعندما نقل الذهبي هذا الحديث في (الميزان) في ترجمة قريش بن أنس، قال: «هذا حديث منكر»[١].

وهو حديث سوف يأتي تخريجه، إن شاء الله تعالى[٢].

لكن لم ينفرد به قريش بن أنس، بل توبع عليه من وجهين:

من طريق إسماعيل بن مسلم المكي، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه[٣].

ومن طريق أبناء سمرة عن أبيه رضي الله عنه[٤].

مما يؤكد أنها رواية ثابتة في نسخة كتاب سمرة إلى بنيه، وأنه لا نكارة في رواية الحسن لها عن سمرة رضي الله عنه.

ثم إن علي بن المديني ممن روى هذا الحديث عن قريش بن أنس، كما في (المعجم الكبير) للطبراني[٥]. فمع رواية ابن المديني لهذا الحديث عن قريش، فإنه يوثقه، كما سبق عنه. فلو كان في الحديث نكارة ما، لكان علي بن المديني أولى الناس بتضعيف قريش بن أنس!

---

(١) الميزان (٣/ ٣٨٩).

(٢) انظر ما سيأتي (١٣٢٤ ـ ١٣٢٥).

(٣) الكنى للدولابي (٢/ ١٣٧)، ومعجم الطبراني الكبير (رقم ٦٩٤٩).

(٤) مسند البزار ـ نسخة الكتاني ـ (٢٥٩ ـ ٢٦٠)، ومعجم الطبراني الكبير (رقم ٧٠٧٧).

(٥) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩٣٥).

أمّا القول باختلاطه فهو مبني على قول إسحاق بن إبراهيم بن حبيب، كما في (التاريخ الأوسط) للبخاري، قال: «حدثني إسحاق بن إبراهيم بن حبيب، قال: مات قريش بن أنس سنة تسع ومائتين، وكان اختلط ست سنين في البيت»[١].

ولم أر أحدًا وقف عند قوله: «في البيت»!

فهي إما أنها تعني أنه لمّا تغير حُجِب عن الناس في بيته، فيكون حديثه كله صحيحًا، كما قالوا في عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وسبق ذلك[٢].

أو أنها تعني: أنه لمَّا تغير، كان عاجزًا عن الخروج إلى الناس للتحديث، فلزم بيته لذلك، وهذا أيضًا يعني: أن حديثه في فترة تغيره لم ينتشر، انتشاره في زمن صحته؛ وأن حديثه في التغير، لم يكثر أخذه عنه، للزومه بيته.

ثم لاحظ أن غير ما واحد من الأئمة، اختار التعبير عن اختلال حفظ وضبط قريش بن أنس، أن يقول: «تغير»!

كما في كلام النسائي، وأبي حاتم، بل وفي كلام إسحاق بن إبراهيم بن حبيب، كما في نقل أبي داود عنه، وقد سبق ذلك كله.

وهناك فرق بين (التغير)، و (الاختلاط)!!

انظر إلى قول الذهبي في عمرو بن عبد الله بن أبي إسحاق السبيعي، في (الميزان): «شاخ ونسي، ولم يختلط» وفي (سير أعلام النبلاء): «كبر، وتغير حفظه تغير السن، ولم يختلط»[٣].

وإذا ميّزت هذا التمييز علمت أن الراوي إذا تغير، فإنه لا ينزله ذلك إلى الضعف، وإلا.. فما الفرق بينه وبين المختلط؟!

---

(١) التاريخ الأوسط، للبخاري، المطبوع خطأ باسم الصغير (٢/ ٢٨٧).

(٢) انظر ما سبق (٦٧١ - ٦٧٢).

(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٧٠)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٣٩٤).

بل حديثه يكون في مرتبة الحسن، لما أصاب حفظه من اختلال يسير!!

ومع ذلك فقد ميّز الحافظ ابن حجر بين: من سمع من قريش بن أنس قبل الاختلاط، ومن سمعه منه بعده!

فقال في (فتح الباري)، ردًا على من ضعف حديث العقيقة: «سماع علي بن المديني وأقرانِه من قريش كان قبل اختلاطه»[1].

وأحسبه قال هذا، اعتمادًا على توثيق علي بن المديني لقريش بن أنس، مما يدل على أنه لم ير منه ما يستحق التوقف في حديثه أو رده.

ثم إن علي بن المديني ـ المتوفى سنة أربع وثلاثين ومائتين كما هو معلوم ـ قديم الوفاة، بالنسبة لتلامذة قريش بن أنس الآخرين؛ ومنهم إسحاق بن إبراهيم بن حبيب، الذي أخبر بتغير قريش بن أنس، فإنه توفي، كما سبق: سنة سبع وخمسين ومائتين!

ولذلك نص الحافظ ابن حجر في (هدي الساري)، إلى أن سماع عبد الله بن أبي الأسود من قريش كان قبل اختلاطه.. أيضًا[2].

ذلك أن عبد الله بن أبي الأسود ـ وهو شيخ البخاري في (صحيحه)، في حديث العقيقة ـ توفي سنة ثلاث وعشرين ومائتين[3].

---

(١) فتح الباري (٩/٥٠٧ شرح الحديث رقم ٥٤٧٢).

(٢) هدي الساري (٤٥٨).

(٣) عبد الله بن محمد بن أبي الأسود البصري، أبو بكر، (ت٢٢٣هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٣٥٧٨): «ثقة حافظ، سماعه من أبي عوانة وهو صغير».

ولعل البخاري اختار في (صحيحه) رواية عبد الله بن أبي الأسود عن قريش، على رواية علي بن المديني عن قريش، مع أنه يروي حديث العقيقة عن علي بن المديني أيضًا، كما في (جامع الترمذي)؛ اختارها لمزيد تقدم وفاة عبد الله بن أبي الأسود، حتى على علي بن المديني؛ فأراد الإمام البخاري من ذلك، إعلامنا أن تلك الرواية، من قديم وصحيح حديث قريش بن أنس!

خاصة أن الإمام البخاري كان عليمًا بتغير قريش بن أنس، فهو الذي روى عن إسحاق بن إبراهيم بن حبيب كلامه بذلك، في (تاريخه الأوسط)، كما تقدم.

ثم إن الحافظ ابن حجر سمّى بعض صغار تلامذة قريش بن أنس، وأطلق على روايتهم عنه، أنها بعد الاختلاط؛ فقال في (التهذيب): «سماع المتأخرين منه بعد الاختلاط، مثل: ابن أبي العوام، ويزيد بن سنان المصري، وبكار القاضي، وأبي قلابة، والكديمي»[1].

فابن أبي العوام: محمد بن أحمد بن يزيد (ت ٢٧٦ هـ)[2].

ويزيد بن سنان بن يزيد البصري (ت٢٦٤ هـ)[3].

وبكار بن قتيبة القاضي، تقدَّم أنه (ت٢٧٠ هـ).

وأبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، تقدم أنه (ت ٢٧٦ هـ).

والكديمي محمد بن يونس، تقدم أيضًا أنه (ت٢٨٦ هـ).

فإذا نظرت في وفيات هؤلاء، ممن رووا عن قريش بن أنس

---

(١) التهذيب (٨/ ٣٧٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٧).

(٣) التقريب (رقم ٧٧٢٦).

بعد الاختلاط، وسمّاهم الحافظ بالمتأخرين؛ علمت أن المتقدمين من الرواة عنه، ممن سمع منه قبل الاختلاط، وهم:

عبد الله بن أبي الأسود (ت٢٢٣ هـ)، شيخ البخاري في (صحيحه) في حديث العقيقة.

وعلي بن المديني (ت٢٣٤ هـ)، شيخ البخاري أيضًا في حديث العقيقة، كما في (جامع الترمذي).

وأبو خيثمة زهير بن حرب، (ت٢٣٤ هـ)، شيخ كل من ابن أبي الدنيا وعبد الله بن الإمام أحمد، في حديث العقيقة.

فلا أشك ـ بعد هذا ـ أن حديث العقيقة، من قديم حديث قريش بن أنس وصحيحه.

ثم لا تنسى أن قريشًا تغير تغير السن، وأن حديثه حتى بعد هذا التغير من قبيل الحسن، ولا ينحط إلى شيء من الضعف!

ثم إن صحة حديث قريش بن أنس، وبُعْدَ احتمال وقوع الخطأ فيه، هو ما تشهد له الرواية نفسها، ويؤكده الحديث نفسه!

فرواية قريش بن أنس كلها قصة وقعت لشيخ قريش: حبيب بن الشهيد مع محمد بن سيرين، والحسن البصري، في التثبُّتِ من سماع الحسن لهذا الحديث من سمرة، ومن التيقُّن من إسناده فيه.

فكيف يقع الوهم العفوي في مثل ذلك؟!!

الوهم العفوي يقع في صيغة عابرة خلال إسناد، أما أن يقع في خبر كله في التثبت من تلك الصيغة، فما لا يُتَصوّر ولا يُعقل!!!

لا يُتصور ولا يُعقل، إلا في روايات الكذابين!

وحينها لا يكون وهمًا عفويًا، ولكن.. كذبًا مُعتمَّدًا.

وقريش بن أنس، وشيخه حبيب بن الشهيد، ثقتان عدلان، يُجَلاَّن عن الاتهام بالكذب!

لذلك تعجبني مناظرة أبي قلابة الرقاشي مع يحيى بن معين، عندما أنكر يحيى سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه، مع علمه بحديث العقيقة، فقال له أبو قلابة: «على من تطعن: على قريش بن أنس؟! على حبيب بن الشهيد؟!».

فسكت يحيى، ولم يكن عنده جواب!!!

وكأنه رجع عن قوله!

لذلك فقد صحح حديث قريش بن أنس في العقيقة هذا، الذي يذكر سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه - غالب الأئمة، ممن سبق ذكر أقوالهم في مواقف العلماء من رواية الحسن عن سمرة.

فكل من نَفَى سماع الحسن من سمرة، أو نفاه وقال إنه كتاب؛ كل من سوى هؤلاء قد صحح حديث العقيقة.

وهم كثيرون!!

يأتي في رأس قائمة هؤلاء العلماء، الذين صححوا حديث العقيقة: الإمام البخاري، وشيخه علي بن المديني، والترمذي، والنسائي، والبزار، وابن خزيمة في (صحيحه)[1]، والدارقطني، وعبد الغني بن سعيد الأزدي، والحاكم، والبيهقي، وغيرهم!!

كما سبق في سياق أقوال العلماء، ضمن ذكر مواقفهم من هذه المسألة.

---

(١) نقل مغلطاي أن ابن خزيمة أخرج حديث العقيقة في (صحيحه)، كما في كتابه: الإعلام بسنته عليه السلام (٤/ ٨٣/أ).
وإلا فإن صحيح ابن خزيمة المطبوع، توقف على أبواب الحج، لنُقصانٍ في أصله المخطوط!.

وكفى بهؤلاء!!!

ولَهُمْ مَدَدٌ غيرُهم لم نذكرهم!!

فلا شك أن حديث العقيقة قائمٌ ـ تمامَ القيام ـ على إثبات سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه!

وهذا هو **الحديث الأول** في إثبات سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه.

الحديث الثاني:

قال الإمام الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «قد صح سماع الحسن في حديث العقيقة، وفي حديث النهي عن المثلة»[1].

ثم ذكر الإمام الذهبي (حديث النهي عن المثلة)، فقال: «قال عفان: حدثنا همام، عن قتادة: حدثني الحسن، عن هيّاج بن عمران البرجمي: أن غلامًا له أبق، فجعل عليه، إن قدر عليه أن يقطع يده!

فلمّا قدر عليه، بعثني إلى عمران، فسألته؟ فقال: أخبره أن رسول الله ﷺ: كان يحث في خطبته على الصدقة وينهى عن المثلة. فليكفر عن يمينه، ويتجاوز عن غلامه.

قال: وبعثني إلى سمرة، فقال: كان رسول الله ﷺ يحث في خطبته على الصدقة، وينهى عن المثلة. فليكفر عن يمينه، ويتجاوز عن غلامه»[2].

كذا كان احتجاج الإمام الذهبي، بهذا الحديث، من هذا الوجه!!

وهو احتجاج فيه نظر!!!

بل هو احتجاجٌ بحجة المُخالِفِ، وتَرْكٌ للحجة الدالة على قوله!!!

فالذي فهمه الإمام الذهبي، من رواية الحسن عن هياج بن عمران:

أن هياج بن عمران أبق له عبد، ثم لمّا رجع إليه، وكان قد نذر أن يقطع يده، أرسل الحسن البصري ليسأل له. فذهب الحسن إلى عمران بن حصين وسمرة رضي الله عنهما، فسألهما!

(١) سير أعلام النبلاء (٤/٥٦٧).
(٢) سير أعلام النبلاء (٤/٥٨٧ ـ ٥٨٨).

وبهذا يحتج الإمام الذهبي على سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه!!

وليس ما فهمه الذهبي صحيحًا!

فإن الذي أبق له العبد هوعمران البرجمي، والد هيّاج بن عمران!!

والذي أرسله عمران، إنما هو ولده هيّاجًا، ليسأل له!!!

فالذي ذهب ـ بعد ذلك ـ إلى عمران بن حصين وسمرة رضي الله عنهما، إذًا.. ليس إلا هيّاجًا نفسه!!!

وليس للحسن في هذه القصة ذكر! إنما هو راوٍ لها، عن شيخه هيَّاج بن عمران!!!

بل يكفي أن تتذكر أن العلماء يرون: أن رواية قتادة هذه، عن الحسن، عن هيّاج بن عمران، عن سمرة وعمران بن حصين رضي الله عنهما ـ أحدَ دلائل عدم سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه، كما تقدّم!!

ألا تذكر قول الإمام أحمد؟ وقد سئل عن سماع الحسن من سمرة، فقال: «قد أدخل بينه وبينه الهياج بن عمران، لا أراه سمع منه»[1].

فالإمام الذهبي احتج من طرق حديث المثلة، بالطريق التي تدل على نقيض ما يريد الاحتجاج بها عليه!!

فهي تدل على عدم سماع، وهو يحتج بها على السماع!!!

والعجيب أن الطريق التي ساقها الإمام الذهبي لهذا الحديث، هي نفسها في (مسند الإمام أحمد)[2] و (مصنف ابن

---

(١) انظر ما تقدم (١١٧٧، ١٢١٠ ـ ١٢١١).

(٢) مسند الإمام أحمد (٤/٤٢٨).

أبي شيبة)[1] و (المعجم الكبير) للطبراني[2] و (السنن الكبرى) للبيهقي[3] ـ عند هؤلاء كلهم من طريق عفان، عن همام، عن قتادة، عن الحسن، عن هياج بن عمران؛ بلفظ واضح الدلالة على: أن الحسن ليس له في هذا الحديث إلا الرواية، وأن هياج بن عمران هو الذي سمع الحديث من سمرة وعمران بن حصين، وأخيرًا: أن الإمام الذهبي أخطأ في فهم الحديث من هذا الوجه!!

قال الإمام أحمد في (المسند): «حدثنا بهز وعفان ـ المعنى ـ قالا: حدثنا همام، عن قتادة، عن الحسن ـ قال عفان: أن الحسن حدّثهم ـ عن هياج بن عمران البرجمي: أن غلامًا لأبيه أبق، فجعل لله تبارك وتعالى عليه، إن قدر عليه، أن يقطع يده.

قال: فقدر عليه.

قال: فبعثني إلى عمران بن حصين، فقال: أقريء أباك السلام، وأخبره أن رسول الله ﷺ: كان يحث في خطبته على الصدقة، وينهى عن المثلة. فليكفر عن يمينه، ويتجاوز عن غلامه.

قال: وبعثني إلى سمرة، فقال: أقريء أباك السلام، وأخبره أن رسول الله ﷺ: كان يحث في خطبته على الصدقة، وينهى عن المثلة. فليكفر عن يمينه، ويتجاوز عن غلامه»[4].

وقد رواه عن همّام، غير عفان بن مسلم، فوافق عفانَ عليه:

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٩/ ٣٢٣) (رقم ٢٧٩٣٥).
(٢) المعجم الكبير (١٨/ ٢١٧).
(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٩/ ٦٩) (١٠/ ٧١ ـ ٧٢).
(٤) مسند الإمام أحمد (٤/ ٤٢٨).

فقد رواه بهز بن أسد[(١)] ومحمد بن سنان العوقي[(٢)] كلاهما: عن همام عن قتادة، عن الحسن، عن هياج بن عمران، عن سمرة وعمران رضي الله عنهما.

والألفاظ والأسانيد كلها من هذا الوجه، ومن غيره، عن قتادة عن الحسن ـ واضحة الدلالة على أن الحسن إنما يروي الحديث عن هياج عن سمرة، لا يخفى ذلك فيها، أن الحسن لم يسمعه من سمرة!

فالحديث يرويه أيضًا غير همام عن قتادة، بما يوافق همامًا على إسناده:

فاتفق وهمّامًا: شعبةُ[(٣)] ومعمرُ[(٤)] وهشامُ الدستوائي[(٥)] وسعيدُ بنُ أبي عروبة[(٦)] ـ على الصحيح عن سعيد ـ أربعتهم،

---

(١) المصدر السابق.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٧١)، وفي معرفة السنن والآثار (رقم ١٩٦٦٢).
محمد بن سنان الباهلي، أبو بكر البصري، العوقي، (ت٢٢٣هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٥٩٣٥): «ثقة ثبت».

(٣) أخرجه البزار في مسنده ـ الكتانيه (١٤٧)، وابن الأعرابي في معجمه ـ خط ـ (١٩٦/أ).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (رقم ١٥٨١٩)، وابن الجارود في المنتقى (رقم ١٠٥٦) والطبراني في المعجم الكبير (١٨/ ٢١٦)، وابن حبان في الثقات (٥/ ٥١٢).

(٥) أخرجه أبو داود في السنن (رقم ٢٦٦٧)، في سننه (رقم ١٦٦٣).

(٦) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٤٢٨): عن محمد بن جعفر غندر، عن سعيد بن أبي عروبة.. به.
وأخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث (٢/ ٨٦١)، والطبراني في المعجم الكبير (١٨/ ٢١٦): من طريق يزيد بن زريع، عن سعيد بن أبي عروبة.. به.
وغندر، ويزيد بن زريع، كلاهما ممن سمع من سعيد قبل اختلاطه، كما سبق.

=

وهمام خامسهم: عن قتادة، عن الحسن، عن هياج بن عمران، عن سمرة وعمران بن حصين رضي الله عنهما.

فاتضح بذلك أن الحديث من هذا الوجه، وبجميع رواياته عن قتادة، لا يدل على سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه، كما حسبه الإمام الذهبي!!

بل هو دليل من أدلة عدم سماع الحسن من سمرة رضي الله، من هذا الوجه!!!

لكن للحديث طريق أخرى، كان الأولى للمحتج لسماع الحسن من سمرة أن يستدل بها!!

قال الإمام أحمد في (المسند): «حدثنا هشيم: حدثنا حميد، عن الحسن، قال: جاء رجل فقال: إن عبدًا له أبق، وأنه نذر إن قدر عليه أن يقطع يده؟ فقال الحسن: حدثنا سمرة. قال: قلّما خطب النبي ﷺ خطبة إلا أمر فيها بالصدقة، ونهى فيها عن المثلة»[1].

وقال الطحاوي في (شرح معاني الآثار): «حدثنا ابن أبي داود[2] قال: حدثنا عمرو بن عون[3] قال: حدثنا هشيم، عن حميد، عن الحسن، قال: حدثنا سمرة بن جندب، قال: قلما

= وخالفهما عباد بن عباد، بوجه آخر، كذا ذكره الدارقطني في العلل (٤/ ٣٢/ ب).

ولم أعرف عباد بن عباد، ولعله مصحف عن عباد بن العوام!

وعلى كل حال، فروايته هذه وهم، وقد ردّها الدارقطني أيضاً في علله.

(١) مسند الإمام أحمد (٥م١٢)، ونقله ابن الملقن في البدر المنير (٢/ ٥٩/ ب)، فكان كما في مطبوع المسند، مؤكدا عدم وقوع تصحيف فيه!

(٢) هو إبراهيم بن سليمان بن أبي داود الأسدي، تقدم أنه ثقة.

(٣) عمرو بن عون بن أوس الواسطي، أبو عثمان البزاز، البصري، (ت٢٢٥هـ).

قال الحافظ في التقريب (رقم ٥٠٨٨): «ثقة ثبت».

خطب رسول الله ﷺ خطبة، إلا أمرنا فيها بالصدقة، ونهانا فيها عن المثلة»[1].

وأخرجه مثله في (بيان مشكل الأحاديث)[2].

وإسنادهما صحيح، بعد أن صرّح هشيم بالسماع من حميد، كما في (مسند الإمام أحمد).

فهذا تصريح للحسن بالسماع من سمرة رضي الله عنه: «حدثنا سمرة»، بإسناد صحيح إليه!

فهذا الإسناد لحديث النهي عن المثلة، هو الذي كان الأولى بالإمام الذهبي أن يحتج به على السماع! لا بالإسناد الآخر، الذي استدل به المخالفون له، على عدم سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه!!

ومع صحة إسناد هذا الحديث، ومع تصريح الحسن بالسماع من سمرة رضي الله عنه، إلا أنه لم يزل ـ عند التحقيق ـ غير قائم بإثبات السماع، ليس حجة على وقوعة!!!

فقد خالف فيه هشيم!!

خالف هشيم فيه أثبت الناس في حميد الطويل، ألا وهو حمّاد بن سلمة!

فقد رواه حمّاد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن، عن عمران بن حصين ـ كذا بالعنعنة؛ وعن عمران بن حصين، لا عن سمرة رضي الله عنهما.

أخرجه الإمام أحمد في (المسند)[3]، والخرائطي في (مكارم الأخلاق)[4]، والطبراني في (المعجم الكبير)[5].

---

(١) شرح معاني الآثار للطحاوي (٣/ ١٨٢).
(٢) بيان مشكل الأحاديث للطحاوي (رقم ١٨٢٢).
(٣) مسند الإمام أحمد (٤/ ٤٢٩).
(٤) مكارم الأخلاق للخرائطي (٥٦٦/ ب).
(٥) معجم الطبراني الكبير (١٨/ ١٧١).

وقد قال عبد الرحمن بن مهدي، كما في (العلل) للإمام أحمد: «حمّاد بن سلمة أروى الناس عن ثلاثة: ثابت، وحميد، وهشام بن عروة الرأي»[١].

وقال الإمام أحمد: «حمّاد بن سلمة أعلم الناس بحديث حميد، وأصح حديثا»[٢].

وقال في موضع آخر: «هو أثبت الناس في حميد الطويل، سمع منه قديمًا، يخالف الناس في حديثه»[٣].

وقال يحيى بن معين في (التاريخ): «حمّاد بن سلمة أعلم الناس بحديث حميد، [وحميد خاله]»[٤].

بل قال حمّاد بن سلمة: «ربمّا أتيت حميدًا، فقَبَّل يدي»[٥]!!!

فرجل هو أثبت الناس بحديث حميد، وأعلمهم به، وهو خاله، ومكانته منه وقربه على ذلك القدر ـ لا يقبل من أحد أن يخالفه فيه!

مع ذلك.. فلم يُفرِد هشيمٌ حمادَ بن سلمة وحده بالمخالفة، بل خالف أيضًا غير حماد!

فقد رواه أيضًا عَبيدة بن حميد، عن الحسن، عن عمران بن حصين رضي الله عنه مثل حمّاد بن سلمة.

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)[٦].

---

(١) العلل للإمام أحمد (رقم ٤٩٩٨).
(٢) الجرح والتعديل (٣/ ١٤١)، وتهذيب الكمال (٧/ ٢٦١).
(٣) الكامل لابن عدي (٢/ ٢٥٨)، وتهذيب الكمال (٧/ ٢٦١).
(٤) تاريخ ابن معين (رقم٤٤٨٣)، وما بين المعكوفتين أورده ابن عدي في الكامل (٢/ ٢٥٨)، من طريق عباس الدوري عن ابن معين!
(٥) الكامل لابن عبدي (٢/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨).
(٦) المعجم الكبير للطبراني (١٨/ ١٧١).

وعَبيدة بن حميد الكوفي، أبو عبد الرحمن، المعروف بالحذاء، التيمي، أو الليثي، أو الضبي، (ت١٩٠ هـ)، وقد جاوز الثمانين.

قال عنه الحافظ: «صدوق، نحوي، ربما أخطأ»[١].

بينما قال الذهبي عنه في (سير أعلام النبلاء): «العلامة الإمام الحافظ»[٢].

وكذلك فقد رمز له الذهبي في (الميزان) بالرمز (صح)[٣] (التي هي إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الرجل)[٤].

ولا شك أن كون عبيدة بن حميد ثقة، هو ما تقتضيه ترجمته في (التهذيب)[٥]، قبل غيره!!

أمّا أن العمل على توثيقه، فهو الذي لا يُختلف فيه!

فهو من رجال البخاري في (صحيحه)[٦]!

وعندما صنف الدارقطني في رجال صحيح البخاري كتابه (ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته، من الثقات، عند البخاري ومسلم، في كتابيهما الصحيحين، أو أحدهما).

عندما صنف الدارقطني هذا الكتاب، سرد فيه أسماء رجال صحيح البخاري على حروف المعجم، ثم عقد فصلاً بعد ذلك، خصَّه بـ (من ذكره البخاري اعتبارًا بحديثه وروايته، أو مقرونًا مع غيره)[٧].

---

(١) التقريب (رقم ٤٤٠٨).

(٢) سير أعلام النبلاء (٨/٥٠٨)

(٣) الميزان (٣/ ٩٢٥).

(٤) انظر لسان الميزان (١/ ٩).

(٥) التهذيب (٧/ ٨١ ـ ٨٢).

(٦) رجال صحيح البخاري للكلاباذي (رقم٧٧٩)، والمصدر السابق، وغيره.

(٧) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم، للدارقطني (١/ ٤٣٥).

فذكر الدارقطني عَبيدة بن حميد في موضعه من حروف المعجم في الكتاب[1]، ولم يذكره ضمن من أخرج له البخاري للاعتبار أو مقرونًا مع غيره.

فَعَبيدة بن حميد، على ظاهر هذا، ممن أخرج له البخاري في أصول (صحيحه) احتجاجًا!

ثم إن عَبيدة بن حميد أخرج له الترمذي في (الجامع)، وقال عقب أحد أحاديثه: «حسن صحيح غريب من هذا الوجه»[2].

وهو أيضًا من رجال (صحيح ابن حبان)[3].

وصحح الحاكم إسناد حديث من روايته، في (المستدرك)[4].

وصحح البيهقي إسنادًا هو أحد رجاله، في (الأسماء والصفات)[5].

فلعمري! إنّ هذا لهو المعمول على توثيقه حقًا، وعلى تصحيح حديثه صدقًا[6]!!

فعَبيدة بن حميد، وحمّاد بن سلمة، كلاهما اتفق على مخالفة هشيم!!

وكفى بهما!

ولكن لم يزل هشيم يجمع عليه من يخالفه، بروايته ذلك الحديث، متفردًا به!

(١) ذكر أسماء التابعين للدارقطني (رقم ٧٤٨).
(٢) جامع الترمذي (رقم ٢٦٢٥).
(٣) انظر فهارس الإحسان (١٨/ ١٩١).
(٤) المستدرك (١/ ٤٠٨).
(٥) الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٣٧٦).
(٦) وانظر حاشية تحقيق: تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (١٥٥).

والمخالفة الآتية لهشيم، ليست فقط مخالفة، لكنها أيضًا فاضحة لروايته، مظهرة لعُوَّارِها!

قال الخرائطي في (مكارم الأخلاق): «حدّثنا سعدان بن يزيد البزاز[1] حدثنا علي بن عاصم[2] حدثنا حميد الطويل، عن الحسن، قال: أبق عبد لرجل بالبصرة، فحلف إن قدر عليه: ليقطعن منه طائفًا. فقدر عليه!

فأرسل ابنه إلى عمران بن حصين، فقال: ما قام فينا رسول الله ﷺ مقامًا، إلا أمرنا بالصدقة، ونهانا عن المثلة.

ثم أرسله إلى سمرة بن جندب رضي الله عنه، فقال: ما قام فينا رسول الله ﷺ مقامًا، إلا أمرنا بالصدقة، ونهانا عن المثلة»[3].

وإسناده حسن.

وقد أظهر هذا الإسناد، أن حديث حميد الطويل، ليس إلا حكاية للقصة التي فَصَّلها قتادة في روايته للحديث عن الحسن.

تلك القصة التي بينت أن الحسن إنما يروي حديث (النهي عن المثلة) عن هياج بن عمران، عن سمرة رضي الله عنهما، وأن الحسن لم يسمع الحديث من سمرة!

فحميد الطويل، في الرواية المفصّلة عنه، يروي تلك الرواية التي فصلها قتادة أيضًا بأسماء أصحاب الواقعة فيها!

ويبدو أن حميدًا لم يحفظ اسم شيخ الحسن البصري، أو

---

(١) سعدان بن يزيد البغداد البزاز، أبو محمد، نزيل سرّ من رأى، (ت٢٦٢هـ).
قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/٣٥٨): «المحدث الثقة».

(٢) علي بن عاصم الواسطي، تقدم أنه صدوق يخطيء ويصر.

(٣) مكارم الأخلاق للخرائطي (رقم ٥٦٦/أ).

لم يضبطه، لغرابة اسمه وعدم شهرته: (هياج)، مع نُدْرة ذِكْر هذا الاسم وعدم تِكْرارِه، ومن أجل ذلك أبهمه في الرواية المفصلة!

ويظهر أن حميدًا، بعد ذلك، اختصر الرواية، فصار يذكر الحديث دون قصته، تجنبا للاسم الذي لم يضبطه!

وذلك كما في رواية حمّاد بن سلمة، وعبيدة بن حميد.

أمّا هشيم، فسمع الرواية المفصلة، فلم يضبطها!!

إذ جعل الحسن هو المسئول، بمجيء رجل إليه يسأله عن نذر في عبد له أبق، فنذر إن قدر عليه ليقطعن يده.

ثم جعل هشيم أن الحسن هو الذي قال مجيبًا: «حدثنا سمرة..» ثم ذكر حديث النهي عن المثلة.

فأغرب هُشيمٌ في ذلك، مخالفًا بذلك مخالفة صريحة للقصة الثابتة عن الحسن في هذه الواقعة! القصة الثابتة من طريق قتادة أولاً، ومن طريق حميد الطويل ثانيًا، الذي إنما يروي هشيمٌ الحديثَ عنه!!!

أما احتمال أن تكون الواقعة حدثت مرتين، مرّة مع عمران والد هياج، ومرة مع ذلك السائل الذي سأل الحسن!

هذا.. مع احتمال أن يكون الحسن سمع قصة واقعة عمران من ابنه هيّاج، فروى الحديث عن هيّاج؛ ثم سمع الحديث أيضًا من سمرة رضي الله عنه، بلا واسطة، فرواه عنه، لسائل سأله عن مثل حادثة والد هياج مع عبده.. حذو القذة بالقذة!!

ذلك.. مع احتمال أن يكون حميد الطويل سمع الرواية الأولى عن الحسن فرواها، ورواها عن حُميد حمّاد بن سلمة وعبيدة بن حميد وعلي بن عاصم، ثم إن حميدًا سمع الرواية الثانية أيضًا من الحسن، فتفرد بها عنه هشيم!!!

فهذه إذًا هي الاحتمالات السمجة، التي لا يَأْبَهُ لها ولأمثالها أئمة الحديث في تعليلاتهم!!!

وبعد هذا كله، فمن دلائل وهم هشيم في حديثه ذاك أيضًا؛ أنّ هشيمًا نفسه يروي الحديث، من وجه آخر عنه، بموافقة الصواب: في رواية حمّاد بن سلمة، وعبيد بن حميد، وعلي بن عاصم!!!

فيروي هشيم الحديث، يقول فيه: «أخبرنا منصور، ويونس وحميد، عن الحسن، عن عمران بن حصين، قال: خطبنا رسول الله ﷺ، ونهانا عن المثلة».

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)[1] وأبو الحسن علي بن عمر بن محمد بن الحسن الحربي البغدادي ابن القزويني (ت٤٤٢ هـ)، في (مجالس أماليه)[2].

فهل هذا من هشيم رجوع عن الخطأ إلى الصواب؟!

ولا تقل لعله يروي الروايتين عن حميد! لأنك بذلك تكون قد قلت بكل الاحتمالات السمجة الآنفة الذكر، وأضفت إليها احتمالاً سمجًا جديدًا: هو أين يكون هشيم سمع الروايتين من حميد!!!!

وحاشاك من ذاك!

لكن عندي احتمال مقبول، فيه: أن هشيمًا لعله سمع من حميد روايتين!!

الرواية الأولى: هي التي رواها حمّاد بن سلمة، ومن وافقه، عن حميد عن الحسن، عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

---

(١) المعجم الكبير للطبراني (١٨/ ١٥٠، ١٧٨).

(٢) مجالس من أمالي ابن القزويني (٥/ب).

وهي التي ذكرناها عن هشيم أخيرًا، يرويها هشيم عن حميد، مع يونس ومنصور، عن الحسن، عن عمران بن حصين.

والرواية الثانية: أن يكون هشيم سمع الرواية التي سمعها أيضًا علي بن عاصم من حميد، والتي يذكر فيها حميد قصة والد هياج مع عبده، لكن مع إبهام حميد لاسم هياج وأبيه.

سمع هشيم هذه الرواية المفصلة من حميد، فلم يضبطها، وظنها للحسن البصري مع سائل سأله، فأجابه الحسن بأن قال: «حدثنا سمرة..» ـ بحديث النهي عن المثلة!

هكذا ظن هشيمٌ الحديثَ، وَهْمًا منه، ورواه على الوهم!!

هذا هو الاحتمال الوارد عندي لخطأ هشيم، وتفسير اضطرابه في الحديث.

وليس من المهم توضيح أسباب وقوع الوهم، وبيان كيفية حصول الخطأ؛ في تعليل الحديث! لكن قد يكون في بيان ذلك، زيادة تأكيد لوقوع الوهم، وتمام إثبات لحصول الخطأ!!

والذي نخلص له بعد هذا: أن هذا الحديث إنما يصح عن الحسن، عن هياج بن عمران، عن عمران بن حصين وسمرة رضي الله عنهما؛ ويصح أيضًا عن الحسن، عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

وحديث الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه، له طرق أخرى، لم نذكرها هنا، وفيه بحث طويل يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ في مبحث عمران بن حصين رضي الله عنه، إن يسر الله تعالى إتمام هذا البحث على الوجه الذي أردناه.

ولا يصح حديث (النهي عن المثلة) هذا، عن الحسن إلا من ذينك الوجهين.. فقط!

فالحديث لا يصح للحسن عن سمرة رضي الله عنه معنعنًا،

فضلاً عن أن يكون فيه تصريح للحسن بالسماع من سمرة، كما يزعمه خطأ هشيم على حميد عن الحسن!!

وهذا هو موقف العلماء من رواية من روى الحديث عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه: معنعنًا.

فقد تفرد به من الثقات: يزيد بن إبراهيم التستري، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه ـ معنعنًا.

أخرجه الإمام أحمد[1] والبزار في (مسنده)[2] والطحاوي في (شرح معاني الآثار)[3] وفي (بيان مشكل الأحاديث)[4]، والطبراني في (المعجم الأوسط)[5] وأبو الطاهر المخلص في (فوائده) بانتقاء ابن أبي الفوارس[6].

فقال البزار عقب الحديث من هذا الوجه: «وهذا الحديث قد رواه جماعة من الحسن عن عمران بن حصين، والصواب: عن عمران بن حصين»[7].

فهذا واضح من القول، أن البزار يوهم يزيد بن إبراهيم في روايته هذا الحديث عن الحسن عن سمرة!

ويوافقه الدارقطني في (علله)، حيث ذكر رواية يزيد بن إبراهيم هذه، في تعليله للحديث، واصفًا لها بالمخالفة! ثم رجح رواية قتادة، عن الحسن، عن هياج، عن عمران بن حصين وسمرة رضي الله عنهما[8].

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ٢٠).
(٢) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٥).
(٣) شرح معاني الآثار للطحاوي (٣/ ١٨٢).
(٤) بيان مشكل الأحاديث (رقم ١٨٢١).
(٥) المعجم الأوسط للطبراني (٢/ ١٩٢/ب).
(٦) فوائد المخلص، الأول، ـ المجموع ٢١ ـ بانتقاء ابن أبي الفوارس (١٥٣/أ).
(٧) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٥).
(٨) علل الدارقطني (١٢٤٥).

وسوف يأتي نص كلامه، في مبحث عمران بن حصين رضي الله عنه، إن أذن ربي عز وجل.

وأنت ترى كيف أن كُلاً من البزار والدارقطني، قد اتفقا على توهيم رواية يزيد بن إبراهيم تلك، مع أن كُلاً منهما صوّب روايةً سوى التي اختارها الآخر!

فالبزار صوّب رواية من جعل الحديث للحسن عن عمران بن حصين.

والدارقطني صوّب رواية قتادة، عن الحسن، عن هياج، سمرة وعمران رضي الله عنهما.

وتَذَكَّرْ أن هاتين الروايتين عن الحسن، هما اللتان قلنا: إنهما هما اللتان تصحّان للحسن في هذا الحديث، ولا يصح عنه سواهما فيه!

والحقيقة أنه لا اختلافَ حقيقيًا بين البزار والدارقطني، فيما صوّبه كل منهما!

ذلك أن رواية الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه، قد رواها عنه جماعة من كبار تلامذة الحسن؛ ذكرهم الدارقطني نفسه، في تعليله للحديث[1]. فلا يمكن أن يكون الدارقطني يحكم بالوهم على ذلك الجمع كله، من كبار تلامذة الحسن!

وإنما أراد الدارقطني بتصويب رواية قتادة، عن الحسن، عن هياج، عن سمرة وعمران رضي الله عنهما: أنها أصح الروايات إسنادًا إلى الرسول ﷺ. ذلك لأنها رواية متصلة، لا ريب في اتصالها إلى النبي ﷺ، ولا خلاف في ذلك.

أمّا رواية الحسن عن عمران، ففي سماع الحسن من عمران خلاف، كما سيأتي عرضه في موضعه إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر ما تقدم (١٢٤٥).

ولذلك رجح الدارقطني رواية من ذكر هيّاجًا بين الحسن وعمران وسمرة، على من لم يذكر هذه الواسطة.

فتصويب الدارقطني، قصد به صحة الإسناد واتصاله إلى النبي ﷺ.

أمّا البزار، فأراد بتصويبه ثبوت رواية الحسن للحديث عن عمران، وأن هذا كان من الحسن فعلاً. بغض النظر ـ بعد ذلك ـ عمّا إذا كان الإسناد متصلاً قبل الحسن، أي بينه وبين عمران، أو غير متصل!

ونرجع إلى أن رواية يزيد بن إبراهيم، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه ـ وَهْمٌ من يزيد. كما قال البزار والدارقطني.

لكن قد توبع يزيد بن إبراهيم على ذلك!

فقد روى داود بن الزبرقان، عن مطر الوراق وسعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه: حديث النهي عن المثلة.

أخرجه الدارقطني في (الأفراد)، وقال: «تفرد به داود بن الزبرقان»[1].

وقد تقدم أن داود بن الزبرقان متروك متهم بالكذب!

فلا وزن لمتابعته ولا اعتبار!

فنعود إلى أن يزيد بن إبراهيم واهم في رواية الحديث عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه، وهّمه في ذلك العلماء! وهو الموافق للقواعد، لمخالفته الجمع الكبير في ذلك، كما ستراه في مبحث عمران بن حصين، إن شاء الله تعالى.

فإذا كان العلماء قد ردوا رواية من جعل حديث (النهي عن

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر (١٣٨/أ).

المثلة) للحسن عن سمرة.. بالعنعنة بينهما، فهُم لرواية من جعله للحسن بالسماع من سمرة أشد ردًّا وأعظم رفضًا!

تلك هي رواية هشيم، التي يذكر فيها سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه.

ولذلك فإن الإمام أحمد، وهو الذي أخرج حديث هشيم في (مسنده)، مع ما فيه من تصريح للحسن بالسماع من سمرة رضي الله عنه، فإنه ـ مع ذلك ـ ينفي سماع الحسن من سمرة، ويقول منكرًا: «قال بعضهم: سمع من سمرة!!»[1].

فالإمام أحمد ينكر على من زعم أن الحسن صرّح بالسماع من سمرة رضي الله عنه، وينفي اللقاء بالكلية بينهما؛ مع أنه يعلم بحديث هشيم ورواه عنه في (مسنده)!!

فماذا يعني هذا؟! إلا أنّ الإمام أحمد يرد حديث شيخه، ويضعفه!!!

وفوق أن الإمام أحمد (هو الإمام حقًا، وشيخ الإسلام صدقًا)[2]!! فوق هذا.. فهو يردّ حديث شيخه!! وهو أعرف الناس بشيخه وحديث شيخه!!

فعلى الخبير سقطت!! وليس وراء هذا للمَرْء مَقْنَع!!

وقد بيّنّا ـ فيما قبل ـ وَهْمَ هُشيم في روايته تلك، بالأدلة الواضحات!

فماذا بعد؟!!

إلا أن تكون قد علمتَ بأن حديث (النهي عن المثلة)، لا

---

(١) انظر ما تقدم (١١٧٥ ـ ١١٧٧).

(٢) هذه عبارة الإمام الذهبي، في صدر ترجمة الإمام أحمد، من سير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٧).

يدل على سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه؛ بعلمك الجازم: أنه لا يصح فيه التصريح بالسماع، الوارد في أحد طرقه!!

هذه نهاية القول في هذا الحديث.

الحديث الثالث:

قال ابن الملقن في (البدر المنير): «ذكر النووي في كلامه على (الوسيط) في الجنايات، في كلامه على حديث الحسن عن سمرة: «من قتل عبده قتلناه»: أن أصحابنا أجابوا بأشياء، منها: أنه مرسل. لأن الحسن لم يسمع من سمرة إلا ثلاث أحاديث، ليس هذا منها.

ـ قال ابن الملقن: ـ قلت: فهذا مذهب رابع»[1].

قلت: وهذا يخالف قول النووي في كتابه (تهذيب الأسماء واللغات)، الذي سبق نقله، بأن الحسن سمع من سمرة رضي الله عنه[2] ـ كذا بغير تقييد!

أما أن الحسن لم يسمع إلا ثلاثة أحاديث من سمرة، فقول لم أره إلا في هذا النقل.

ولا أَعُدُّهُ مذهبًا جديدًا!

ولعل مقصود قائله: بأن الحسن ما صرّح بالسماع من سمرة إلا في ثلاثة أحاديث.

أوردت هذا النقل لأقول: لعل الحديث الثالث الذي يعنيه النووي، هو الحديث الآتي، المعروف بحديث (السكتتين) في الصلاة.

قال الإمام أحمد في (المسند): «حدثنا هشيم: أخبرنا منصور ويونس عن الحسن، عن سمرة بن جندب: أنه كان إذا صلى بهم، سكت سكتتين: إذا افتتح الصلاة، وإذا قال: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ سكت أيضًا هنيّة.

---

(١) البدر المنير (٢/١٦٠/أ).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (١/١٦١).

فأنكروا عليه ذلك.

فكتب إلي أبي بن كعب، فكتب إليهم أبي: أن الأمر كما صنع سمرة»[1].

وإسناده صحيح.

والعبارة التي قد تدل على سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه، في هذا الحديث، هي قوله: «كان إذا صلى بهم». فظاهرها: أن الحسن كان يحضر صلاة سمرة رضي الله عنه.

لكن للحديث علة ترفض هذا الظاهر من الحديث، وترد الاحتجاج به على سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه!!

فالحديث رواه عن الحسن جماعة من تلامذته، يأتي ذكرهم قريبًا إن شاء الله تعالى، فلم يرد في سند أو متن أحد أولئك، ما يدل على سماع أو لقاء أو حضور الحسن لسمرة رضي الله عنه!!! ولم يرد ذلك اللفظ، الموحي بحضور الحسن لصلاة سمرة، إلا في حديث هشيم: عن شيخيه منصور ويونس، عن الحسن!!

بل حتى يونس، رواه عنه كبار تلامذته، فلم يذكروا في حديثهم عنه: عبارة تذكر للحسن سماعًا أو لقاء بسمرة رضي الله عنه.

فقد رواه إسماعيل بن علية[2] ويزيد بن زريع[3] كلاهما:

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ٢٣).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٢١)، وأبو داود(رقم ٧٧٧)، وابن ماجة (رقم ٨٤٥)، والدارقطني في سننه (١/ ٣٣٦)، وأحمد بن عبد العزيز بن أحمد بن ثرثال في جزء حديثه (٤٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ١٩٦).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ١١، ٢٣)، والبخاري في القراءة خلف الإمام (رقم ٢٧٧)، والبزار في مسنده ـ الكتانية (٢٥١)، والبيهقي في القراءة خلف الإمام (رقم ٢٩٩).

عن يونس، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه ـ بلا لفظ دال على اللقاء.

وقد سئل الدارقطني، كما في سؤالات أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بكير البغدادي (ت٣٨٨ هـ)، المعروفة بـ(سؤالات ابن بكير): «عن أرفع من عنده من أصحاب يونس بن عبيد؟ فقال: يزيد بن زريع، وخالد الواسطي، وابن علية»[(١)].

وقال حمّادُ بن سلمة، مِنْ قَبْل: «كنّا نُشبِّه شمائل ابنِ علية، بشمائل يونس بن عبيد»[(٢)].

فإذا اتفق اثنان، هما أرفع الرواة عن يونس بن عبيد، بوجه واحد عن يونس؛ وخالفه ثالث! لا شك في رد تلك المخالفة.

إلا أن هشيمًا ليس بالقليل في يونس بن عبيد أيضًا!

فقد قال الإمام أحمد في (علله): «هشيم أروى الناس عن يونس»!![(٣)]

لكن أنقذنا هشيم نفسه من هذا المأزق! بروايته هو نفسه للحديث، من وجه آخر عنه، عن شيخه يونس ـ فوافق ابنَ علية ويزيدَ بن زريع، في عدم ذكر عبارة تدل على لقاء الحسن بسمرة رضي الله عنه!

وذلك فيما أخرجه الدارقطني في (سننه)[(٤)] ومن طريقه البيهقي في (القراءة خلف الإمام)[(٥)].

---

(١) سؤالات ابن بكير (٤٥ ـ ٤٦ رقم ٣٧).
(٢) العلل للإمام أحمد (رقم ١٥٤١، ٥٦٠٣).
(٣) العلل، للإمام أحمد (رقم ٩٨٠).
(٤) سنن الدارقطني (١/٣٣٦).
(٥) القراءة خلف الإمام للبيهقي (رقم ٣٠٠).

فأراحنا هشيم، بما وافق فيه غيره، عن شيخه يونس!

وعلمنا بهذا أن يونس بن عبيد، لم يذكر في حديثه صلاة الحسن خلف سمرة رضي الله عنه، ولا لقاءه به!

هذا ما اتفق عليه الرواة عن يونس، وفيهم هشيم؛ إلا عندما جمع هشيمٌ يونسَ ومنصورًا في سِيَاقَةٍ واحدةٍ للحديث!

فإن كان هشيمٌ حفظ ما روى، فإن الذي ذكر تلك العبارة الدالةَ على لقاء الحسن بسمرة رضي الله عنه، إنما هو منصور بن زاذان.

إذا إني لم أجد أحدًا روى حديث السكتتين هذا، عن منصور، إلا هشيم.

لكنّ هُشيمًا جمع مع منصورٍ يونسَ، مع أن منصورًا وحده هو الذي يذكر في روايته ما يدل على لقاء الحسن بسمرة رضي الله عنه، إن حفظ عنه هشيم؛ ولم يقل يونسُ ذلك في روايته، كما تقدم آنفًا.

فهشيم - إن حفظ ذلك عن منصور - يكون قد أخطأ، بجمعه شيخيه يونسَ ومنصورًا، على لفظ واحد، مع اختلاف لفظيهما!!

وإن حفظ هشيم ذلك عن منصور، يكون منصورٌ قد خالف أربعةً من تلاميذ الحسن، هم الذين رووا عنه هذا الحديث:

أولهم: يونس، كما ذكرناه آنفًا.

وثانيهم: قتادة:

أخرج حديثه الإمام أحمد[1] وأبو داود[2] والترمذي وقال:

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/٧).

(٢) سنن أبي داود (رقم ٧٧٩، ٧٨٠).

«حسن»[1] وابن ماجه[2] وأبو علي الطوسي في (مختصر الأحكام)[3] والطبراني في (المعجم الكبير) وفي (مسند الشاميين)[4] وابن خزيمة في (صحيحه)[5] وابن حبان في (صحيحه)[6] والحاكم في (المستدرك)[7] والبيهقي في (السنن الكبرى)، و (معرفة السنن والآثار)[8] وابن حجر في (نتائج الأفكار)[9].

وثالثهم: حميد الطويل:

أخرج حديثه الإمام أحمد[10]، والبخاري في (القراءة خلف الإمام)[11] والدارمي في (سننه)[12] وابن أبي شيبة في (المصنف)[13] والطبراني في (المعجم الكبير)[14] وابن المنذر في (الأوسط)[15] والدارقطني في (سننه)[16] والبيهقي في (معرفة السنن والآثار)[17] وابن الطيوري في

(١) جامع الترمذي (رقم ٢٥١).
(٢) سنن ابن ماجة (رقم ٨٤٥).
(٣) مختصر الأحكام للطوسي (رقم ٢٣٣).
(٤) معجم الطبراني الكبير (٧/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥ رقم ٦٨٧٥، ٦٨٧٦)، ومسند الشاميين (رقم ٩١٥، ٢٦٥٢).
(٥) صحيح ابن خزيمة (رقم ١٥٧٨).
(٦) الإحسان (رقم ١٨٠٧).
(٧) المستدرك (١/ ٢١٥).
(٨) السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ١٩٥ ـ ١٩٦)، ومعرفة السنن والآثار (رقم ٣٨٣١).
(٩) نتائج الأفكار (٢/ ٩٢٢).
(١٠) مسند الإمام أحمد (٥/ ١٥، ٢٠، ٢١).
(١١) القراءة خلف الإمام للبخاري (رقم ٢٧٨).
(١٢) سنن الدارمي (رقم ١٢٤٦).
(١٣) مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٢٧٦) (رقم ٢٨٤٠).
(١٤) المعجم الكبير للطبراني (٧/ ٢٧٣ رقم ٦٩٤٢).
(١٥) الأوسط لابن المنذر (٣/ ١١٨ رقم ١٣٤٠).
(١٦) سنن الدارقطني (١/ ٣٠٩).
(١٧) معرفة السنن والآثار (رقم ٣٨٢٩).

(الطيوريات)[1] وابن حجر في (نتائج الأفكار)[2].

ورابعهم: أشعث بن عبد الملك الحمراني:

أخرج حديثه أبو داود في (السنن)[3].

فهؤلاء أربعة رووا الحديث عن الحسن، كلهم خالف منصورًا، في عدم ذكر ما يدل على حضور الحسن لصلاة سمرة رضي الله عنه، أو لقائه به!

ورواه أيضًا عوف بن أبي جميلة، قال: «بلغني عن الحسن، عن سمرة. . .» ـ فذكره مرفوعًا.

أخرجه الروياني في (مسنده)[4].

فإن كان هشيم حفظ عن منصور، فقد وهم منصور في ذكره تلك العبارة الدالة على اللقاء، لمخالفته في ذكرها أربعة اتفقوا على عدم ذكرها!!

هذه علةٌ إسناديةٌ تُظهر ضعفَ حديث السكتتين عن القيام بإثبات سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه.

وسوف نعود إلى علل هذا الحديث، مرّة أخرى، في مبحث عمران بن حصين رضي الله عنه، إذ له به متعلق، إن قدّر الله لي كتابته.

لكن للحديث علة أخرى، تسقط دلالة صلاة الحسن خلف سمرة رضي الله عنه، وسماعه منه، حتى ولو لم تُضعف هذه الدلالةَ العلةُ الإسناديةُ المذكورةُ آنفًا!!

---

(١) الطيوريات للسلفي (٨٣/أ ـ ب).
(٢) نتائج الأفكار (٢/ ٢١).
(٣) سنن أبي داود (رقم ٧٧٨).
(٤) مسند الروياني (رقم ٨٦٧).

وهذه العلة الأخرى، مبنية على ملحظ تاريخي قاطع الدلالة!!

وقبل أن أتكلم عن هذه العلة، وأوضحَها، أسوق لك أحد ألفاظ الحديث الصحيحة؛ إذ إننا لم نذكر إلا لفظ حديث هشيم، وهو من اختصاره، فقد وقع فيه ذلك الخطأ!

قال الإمام أحمد في (المسند): «حدثنا إسماعيل: حدثنا يونس، عن الحسن، قال: قال سمرة: حفظت سكتتين في الصلاة: سكتة إذا كبّر الإمام حتى يقرأ، وسكتة إذا فرغ من قراءة فاتحة الكتاب وسورة، عند الركوع.

قال: فأنكر ذلك عليه عمران بن حصين!

فكتبوا إلى أُبيّ في ذلك إلى المدينة.

قال: فصدّق سمرة»[1].

وإسناده صحيح.

وقد سبق تخريج هذا الحديث، من رواية ابن علية عن يونس[2].

فإذا أردنا توضيح العلة (التاريخية) لهذا الحديث، أقول:

إنه لمن الواضح من نص الحديث، أن سمرة وعمران بن حصين رضي الله عنهما، لم يكونا عند اختلافهما في هذه المسألة بالمدينة النبوية ـ على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ـ، ألا ترى قوله: «فكتبوا إلى أبي في ذلك إلى المدينة».

ولو لم يرد هذا النص، فإن العلم بحياة هذين الصحابيين: سمرة وعمران بن حصين رضي الله عنهما، يدلنا على أنهما حين اختلافهما في هذه المسألة، لم يكونا بالمدينة!

---

(١) المسند للإمام أحمد (٥/ ٢١).

(٢) انظر ما تقدم (١٢٥١).

إذ إن سمرة رضي الله عنه بصري، كما سبق[(١)]، وكذلك عمران بن حصين رضي الله عنه، كما سبق في هذا البحث أيضًا[(٢)].

فلو أن سامعًا سمع بالاختلاف الذي وقع بين سمرة وعمران رضي الله عنهما في هذه المسألة، دون أن يسمع بكتابتهما في ذلك إلى المدينة، لغلب على ظنه أن ما وقع بينهما كان بالبصرة.. مسكنِهما.

فكيف، وقد سمع بكتابتهما في ذلك.. إلى المدينة؟!

وليس من المهم المؤثر، لما أريد الاحتجاج له، أن سمرة وعمران رضي الله عنهما، حين اختلافهما، بالبصرة كانا أو بالكوفة!

لكن من المهم المؤثر، أن تعلم أن سمرة وعمران رضي الله عنهما، حين اختلفا، كانا في غير مدينة الرسول ﷺ.

وهذا مقطوع به: «فكتبوا إلى أبي في ذلك.. إلى المدينة».

لكن أحببنا بما سبق زيادة التأكيد والتثبيت!

إذًا.. **فالمقدمة الأولى**: أن الاختلاف الذي كان بين سمرة وعمران رضي الله عنهما في شأن سكتتي الصلاة، وقع وهما بالبصرة؛ أو في غير المدينة، إذا أردنا التنطع!!

والمقدمة الثانية: أننا كنّا قد تكلمنا في مبحث أبي بن كعب رضي الله عنه، عن سنة وفاته، وبيّنا الخلاف الواقع فيها[(٣)].

فإذا هو دائر بين سنة اثنتين وعشرين، أو اثنتين وثلاثين!

---

(١) انظر ما تقدم (١١٧٥).

(٢) انظر ما تقدم (٥٧٦).

(٣) انظر ما تقدم (٥٨١ ـ ٥٨٧).

وعامة المتأخرين، وفيهم الإمام الذهبي والحافظ ابن حجر، على ترجيح الأولى: أن أبي بن كعب توفي في خلافة عمر رضي الله عنه، سنة اثنتين وعشرين.

وجمعٌ من المتقدمين، فيهم الإمام البخاري، على ترجيح الثانية: أن وفاة أبي بن كعب كانت في خلافة عثمان رضي الله عنه، حدود سنة ثلاثين أو اثنتين وثلاثين أو نحوهما.

هذا كله عرضناه في مبحث أبي بن كعب رضي الله عنه، وصوّبنا هناك القول الثاني، أن وفاة أبي بن كعب رضي الله عنه كانت في أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه[1].

فعلى القول الأول في وفاة أبي رضي الله عنه، يكون للحسن سنة وفاة أبيّ سنة واحدة.

وعلى القول الثاني في وفاة أبي رضي الله عنه، يكون للحسن عند وفاته تسع سنوات إلى أربع عشرة سنة، إن كانت وفاة أبي سنة وفاة عثمان رضي الله عنهما.

أمّا على القول الأول في وفاة أبي رضي الله عنه، والذي عليه عامة المتأخرين: فكيف يصلي الحسن خلف سمرة رضي الله عنه بالبصرة، ويحضر اختلافه في سكتتي الصلاة مع عمران، وكتابتهما في ذلك إلى أبي بن كعب، والحسن حينها رضيع بالمدينة، ابن سنة واحدة؟!!!

فعلى القول الأول لوفاة أبي بن كعب رضي الله عنه، يكون الحسن لم يدرك ذلك الاختلاف أصلاً، الذي وقع بين سمرة وعمران رضي الله عنهما، ولا عاصر زمنه!!

وعلى ذلك يكون حديث السكتتين مرسلاً، لا شك في إرساله!!

---

(١) انظر ما تقدم (٥٨٢ ـ ٥٨٧).

أمّا القول الثاني لوفاة أبي بن كعب رضي الله عنه، فنحتاج للبت فيه إلى مقدمة ثالثة.

والمقدمة الثالثة: هي ما تقدم في (شئون الحسن التاريخية)، من أنه لم يخرج من مدينة الرسول ﷺ إلا سنة سبع وثلاثين، وله من العمر ست عشرة سنة[1].

فالنتيجة من هذه المقدمات الثلاث:

أنه إذا كان ما وقع بين سمرة وعمران كان خارج المدينة، وهما بالبصرة.

وأنهما كتبا في الاختلاف الذي وقع بينهما من البصرة إلى أبي بن كعب بالمدينة.

وأن وفاة أبي بن كعب كانت وللحسن أربع عشرة سنة، في أقصى تقدير.

وأن الحسن لم يخرج من المدينة، إلا وله ست عشرة سنة.

فالنتيجة: أن الحسن في ذلك الحين، حين وقوع الاختلاف بين سمرة وعمران وكتابتهما إلى أبي بالمدينة وهما بالبصرة في سكتتي الصلاة ـ أن الحسن حينها كان بالمدينة، لم يَبْرَحْها بَعْدُ!

فأنَّى يُصلي مَنْ بالمدينة خلف مَنْ بالبصرة؟!!

أو قل للمتنطع: فأنَّى يصلي من بالمدينة خلف من ليس بالمدينة؟!!!

فرجع حديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه في سكتتي الصلاة، من أن يكون الحسنُ صرّح فيه بالسماع من سمرة، لا إلى أنه لم يصرح فيه وحسب، بل إلى أنه حديث مرسل لم يسمعه الحسن من سمرة رضي الله عنه!!!

---

(١) انظر ما تقدم (٢٦٩ ـ ٢٧٥).

فلا يدل هذا الحديث إذًا، على سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه.

ورحم الله الإمام أحمد!

فهو الذي أخرج في (مسنده)، حديث سكتتي الصلاة، من الطريق التي تذكر حضور الحسن لصلاة سمرة رضي الله عنه. مع ذلك ينفي أن يكون الحسن سمع من سمرة، ويُخَطِّيء من زعم ذلك على الحسن: أنه صرّح بالسماع من سمرة رضي الله عنه، فيقول ـ رحمه الله ـ منكرًا: «قال بعضهم: سمع سمرة!!».

فهو لا يرى حديث سكتتي الصلاة، مما يثبت به سماع الحسن من سمرة، مع إخراجه له في (مسنده)!

وقد بينا ذلك بالأدلة القاطعة!

فالحمد لله على توفيقه.

والله أعلم.

الحديث الرابع:

قال أبو علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي (ت٣١٢ هـ) في كتابه (مختصر الأحكام) المستخرج على جامع الترمذي: «حدثنا محمد بن المثنى العنزي البصري، قال: نا سعيد بن سفيان الجحدري، قال: نا شعبه، عن قتادة، عن الحسن، قال: نا سمرة بن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: مَنْ توضّأ يومَ الجمعة فَبِها وَنِعْمَتْ، ومن اغتسل فالغُسْل أفضل»[1].

وهذا إسنادٌ حسن.

ورَقَّمَ مُحقّقُ الكتاب الدكتور أنيس بن أحمد على صيغة السماع (نا)، التي بين الحسن وسمرة، وقال في حاشية الكتاب: «هذه الرواية تؤكّد سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه غيرَ حديث العقيقة».

لكنّي لا أُجوّز الاحتجاج بهذه الصيغة، التي تفرّد بها مصدرٌ غير مشهور شُهْرةَ غيره، وليس له إلا نسخة مخطوطةٌ واحدة، هي التي اعتمد عليها المحقّق الفاضل، من روايةٍ وإسنادٍ واحدٍ عن مصنّف الكتاب. في حين أنّ هذا الحديث مخرَّجٌ من وجوه كثيرة، وفي ما يُقاربُ عشرين كتابًا من مشهور كتب السنّة وغير مشهورها؛ وليس في واحدٍ منها ذِكْرُ تلك الصيغة[2]!

بل لقد أخرج الحديثَ الترمذيُّ في (الجامع)، الذي إنما صنّف أبو علي الطوسيُّ (مختصرَهُ) مُسْتَخْرِجًا عليه، بإسناد الطوسي نفسه، فلم يذكر صيغة السماع تلك!!

قال الترمذي في (جامعه): «حدثنا أبو موسى محمد بن

---

(١) مختصر الأحاكم للطوسي (٣/ ١٠ رقم ٤٦٧).

(٢) انظر (١٣٧٥ ـ ١٣٨١).

المثنى: حدثنا سعيد بن سفيان الجحدري: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب..»[1] - الحديث.

وهذا - كما تراه - إسنادُ الطوسي نفسُه، من أوّله إلىٰ أخره.

فلوكان في الحديث صيغةُ سماع لكان الترمذي و(جامعُه) أولىٰ بنقلها وحفظها.

بل عندما أراد الترمذي أن يذكر حجّة من أثبت سماع الحسن من سمرة، لم يذكر إلا حديث العقيقة، ولم يُلْمِحْ إلىٰ وجود دليلٍ سواه[2].

ولم ينفرد الطوسيُّ والترمذي برواية هذا الحديث عن محمد بن المثنى، فقد قال الطبراني في (المعجم الكبير): «حدثنا زكريا بن يحيى الساجي: حدثنا محمد بن المثنى: حدثنا سعيد بن سفيان الجحدري: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة...». - الحديث[3].

ولم ينفرد محمد بن المثنى برواية هذا الحديث عن سعيد بن سفيان الجحدري، فقد قال الروياني في (مسنده): «حدثنا محمد بن بشار: حدثنا سعيد بن سفيان الجحدري: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة...» - الحديث[4].

ولم ينفرد الجحدري برواية هذا الحديث عن شعبة، فقد رواه أيضًا يزيد بن زريع وعفّان بن مسلم، كلاهما عن شعبة.. به، بالعنعنة بين الحسن وسمرة[5].

---

(١) جامع الترمذي (رقم ٤٩٧)، وأخرجه البغوي من طريق الترمذي في شرح السنة (رقم ٣٣٥).
(٢) جامع الترمذي (١/ ٣٤٢ - ٣٤٣ عقب رقم ١٨٢).
(٣) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨١٩).
(٤) مسند الروياني (رقم ٧٨٧).
(٥) انظر ما يأتي (١٣٧٦).

ولم ينفرد شعبةُ برواية هذا الحديث عن قتادة، كما ستراه فيما يأتي من هذا البحث، إن شاء الله تعالىٰ[١].

عند هؤلاء كلّهم، لم يذكر أحدٌ منهم صيغةً للسماع بين الحسن وسمرة.

بل يتعقّب النسائي هذا الحديثَ نفسَه في (المجتبىٰ) بقوله: «الحسن عن سمرة كتابًا، ولم يسمع الحسن من سمرة إلا حديث العقيقة»[٢].

بل لم يحتجّ أحدٌ من الحفّاظ وأئمةِ الحديث قديمًا وحديثًا، ممن يُثبت سماع الحسن من سمرة، بهذا الحديث؛ فأين هُم عنه؟! وهو حديثٌ مشهورٌ، تداولته كتبُ السنّة!!

وعلىٰ هذا، فلستُ أُطَبّقُ قاعدةَ المخالَفةِ بين الرواة والحُكْم بالشذوذِ وَحْدها في رَدّي لصيغة السماع تلك، وهي طريقةٌ كنتُ قد بيّنتُ خطأ اتّباعهما في صيغ السماع والصيغ المحتملة[٣].

ولٰكنّي طبّقتُ تلك القاعدة، وحكمتُ بالشذوذ المردود، بناءً علىٰ قرائن أخرىٰ، واحتمالات واردة، أراها مُبْطِلَةً الاستدلال بتلك الصيغة علىٰ سماع الحسن من سمرة.

وبناءً على ما سبق، لا أرىٰ هذا الحديث قائمًا بإثبات سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه.

أقلّ ما يقال فيه: إنه تحوم حوله شُبَهٌ، لا تجعله أهلاً لاطمئنان القلب إليه اطمئنانَهُ بالحجّة الثابتة.

---

(١) انظر ما يأتي (١٣٧٦ ـ ١٣٧٧).

(٢) المجتبى للنسائي (رقم ١٣٨٠).

(٣) انظر ما سبق (٧٠١ ـ ٧٠٧).

الحديث الخامس:

قال الطبراني في (المعجم الأوسط): «حدثنا أحمد، قال: حدثنا عبد الرحمن بن بكر بن الربيع بن مسلم، قال: حدثنا محمد بن [حمران][1] قال: حدثنا أبو روح عن الحسن، قال: قال سمرة بن جندب: ألا أحدثك حديثًا، سمعته من رسول الله ﷺ مرارًا، ومن أبي بكر مرارًا، ومن عمر مرارًا؟ قلت: بلى.

قال: من قال إذا أصبح، وإذا أمسى: اللهم أنت خلقتني، وأنت تهديني. وأنت تطعمني، وأنت تسقيني. وأنت تميتني، وأنت تحييني - لم يسأل شيئًا إلا أعطاه الله إياه.

قال: فلقيت عبد الله بن سلام، فقلت: ألا أحدثك حديثًا سمعته من رسول الله ﷺ مرارًا، ومن أبي بكر مرارًا، ومن عمر مرارًا؟ قال: بلى. فحدثته بهذا الحديث، فقال: بأبي هو وأمي رسول الله ﷺ! هؤلاء الكلمات، كان الله عز وجل قد أعطاهن موسى عليه السلام. فكان يدعو بهن في كل يوم سبع مرار، فلا يسأل الله عز وجل شيئًا إلا أعطاه!

[قال الطبراني: لا يروى عن سمرة إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الرحمن بن بكر]»[2].

وقال المنذري في (الترغيب والترهيب)، بعد أن أورده: «رواه الطبراني في الأوسط، بإسناد حسن»[3].

---

(١) في مطبوع معجم الطبراني الأوسط (بن عمران)، والتصويب من نسخته المخطوطة، ومن الإعلام بسنته لمغلطاي، كما يأتي في التعليقة التالية.

(٢) المعجم الأوسط للطبراني (٢/ ٢٠ - ٢١ رقم ١٠٣٢)، والنسخة المخطوطة (١/ ٥٧/أ - ب).

وكلام الطبراني عقبه، لم يرد في المصدر: مطبوعه ومخطوطه! ولم يرد في مجمع البحرين للهيثمي (رقم ٤٥٥٥)! وإنما ذكره مغلطاي في الإعلام بسنته (٤/ ٨٣/أ)، نقلا عن المعجم الأوسط للطبراني، كما صرَّح به!!.

(٣) الترغيب والترهيب للمنذري (١/ ٤٥٨).

وقال الهيثمي مثله، في (مجمع الزوائد): «رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن»[1].

بينما احتج مغلطاي به، في (الإعلام بسنته عليه السلام)، على سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه[2].

وتراجم رجال إسناده:

شيخ الطبراني، هو: أحمد بن داود بن موسى السدوسي، أبو عبد الله المكي، نزيل مصر، (ت٢٨٢ هـ).

وثقه أبو سعيد ابن يونس في (تاريخ مصر)، وابن الجوزي في (المنتظم)[3].

وعبد الرحمن بن بكر بن الربيع بن مسلم الجمحي، البصري، (ت٢٣٠ هـ).

قال عنه الحافظ: «صدوق»[4].

ومحمد بن حُمران بن عبد العزيز القيسي، البصري.

قال عنه الحافظ: «صدوق فيه لين»[5].

والذي جاء في ترجمته في (التهذيب)[6]:

قول أبي زرعة الرازي: «محله الصدق»[7].

---

(١) مجمع الزوائد للهيثمي (١٠/ ١١٨).
(٢) الإعلام بسنته لمغلطاي (٤/ ٨٣/أ).
(٣) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لابن زبر الربعي (٢/ ٦٠٧)، والمنتظم لابن الجوزي (٥/ ١٥١)، وتاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ووفيات ٢٨١، ٢٩٠هـ (٥٧)، والعقد الثمين للفاسي (٣/ ٣٨)، وكشف الأستار للسندهي (٣)، وتراجم الأحبار للمظاهري (١/ ١٨).
(٤) التقريب (رقم ٣٨١٢).
(٥) التقريب (رقم ٥٨٣١).
(٦) التهذيب (٩/ ١٢٦ ـ ١٢٧).
(٧) الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٩).

وقول أبي حاتم: «صالح»[1].

وقول أبي داود في (سؤالات الآجري): «كان ابن داود يثني عليه»[2].

وقال عنه النسائي في (الضعفاء والمتروكين): «ليس بالقوي»[3].

وقال عنه ابن عدي في (الكامل): «له غير ما ذكرت من الحديث إفرادات وغرائب، ما أرى به بأسًا، وعامة ما يرويه مما يحتمل له عمن روى عنهم»[4].

وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: «يخطيء»[5].

هذا ما جاء في (التهذيب)، عن محمد بن حمران.

وفات (التهذيب):

أن علي بن المديني قال كما في (سؤالات البرذعي): «يُتّقى هذا الشيخ»[6].

وأن يحيى بن معين قال كما في (سؤالات ابن الجنيد): «ضعيف الحديث»[7].

وما أَجَلَّ من فات صاحبَ (التهذيب) كلامُه!!

ولئن كان الحافظ ابن حجر، دون تضعيف علي بن المديني

---

(١) المصدر السابق.

(٢) سؤالات الآجري (رقم ٥٩٢). وابن داود: هو عبد الله بن داود الخريبي، على ما قاله محقق السؤالات.

(٣) الضعفاء والمتركين للنسائي (رقم ٥٦٣).

(٤) الكامل لابن عدي (٦/٢٤٨).

(٥) الثقات لابن حبان (٩/ ٤٠).

(٦) سؤالات البرذعي ـ ضمن كتاب: أبي زرعة الرازي وجهوده في السنة (٢/ ٧٥١).

(٧) سؤالات ابن الجنيد (رقم ٨٨٥).

ويحيى بن معين، قال عن محمد بن حمران: «صدوق، فيه لين»، فماذا سيقول عنه، ما لو اطلع على تضعيفهما؟!

أمّا أبو روح، شيخ محمد بن حمران، فلم أستطع الجزم فيه بشيء!!

وأخشى ما أخشاه، أن نؤتى في هذا الحديث من قِبَلِهِ!

خاصة بعد أن أشار ابن عدي، إلى أن المنكرات التي يرويها محمد بن حمران، مما يحتملها شيوخه، ولا تستغرب منهم؛ إلماحًا من ابن عدي إلى ضعف شيوخ محمد بن حمران، وإلقاءً بتبعة تلك المنكرات عليهم.. لا عليه!

ألا ترى قوله: «له غير ما ذكرت من الحديث، إفرادات وغرائب، ما أرى به بأسًا، وعامة ما يرويه مما يُحْتَمَلُ له عمن روى عنهم»[1].

وعلى كل.. لو ظهر أبو روح ـ فيما بعد ـ ثقة!

ولو كان محمد بن حمران «صدوقًا فيه لين»، كما قال الحافظ ابن حجر، لا أقل من ذلك!

فإن في نكارة لفظ الحديث، وغرابة متنه، التي لا تخفى، ما يُسقط الاحتجاج بالحديث!

وما أجمل عبارة علي بن المديني في محمد بن حمران.. هنا: «يتقى حديث هذا الشيخ»[2].

فمن القواعد المعلومة في هذا العلم، وقد سبق ذكرها[3]: أن المفاريد والغرائب لا تقبل من كل أحد، بل ولا مِنْ كل مَنْ

---

(١) الكامل لابن عدي (٦/٢٤٨).
(٢) انظر ما تقدم (١٢٦٦).
(٣) انظر ما تقدم (٣١٥ ـ ٣١٦).

قد نحتج بحديثه! إنما نقبل الغرائب من الثقات الجِلّة وجِلّة الثقات!

بل ربما كان الراوي عند علماء الشأن مستورًا، يقبلون حديثه. حتى إذا تفرد بحديث، أسقطوه، وضعفوه بذلك التفرد!

وإن حديثنا هذا، فوق أنه فرد، كما قال الطبراني عقبه، فإنه أيضًا يحمل في ألفاظه، ومبالغاته: في سماع سمرة له (مرارًا)! وفي الثواب المعلق على دعائه ـ ما يستنكره من أجلها القلب، ويأباه نور السنة!!!

وأعد ـ يا طالب العلم، لا من دونه ـ قراءة الحديث، ألا تنقبض له نفسك؟!

فإذا نظرتَ إلى الإسناد بعد ذلك، وجدته لا يحتمل كل هذه الغرابة!

فلست أرى هذا الحديث قائمًا بالصحة على شيء ورد فيه، لا في دلالة سماع الحسن له من سمرة رضي الله عنه، ولا في دعائه وثواب العمل به.

والواجب علينا أن نعمل بنصيحة إمام العلل علي بن المديني، في محمد بن حمران، ونتقي حديثه هذا!

الحديث السادس:

أخرج ابن عدي في (الكامل)، من طريق: «بكير بن شهاب، عن الحسن بن أبي الحسن عن سمرة بن جندب، قال: من توضأ فأسبغ الوضوء، ثم خرج على المسجد، فقال حين يخرج من بيته: بسم الله الذي خلقني فهو يهديني، إلا هداه الله لأصوب الأعمال. والذي هو يطعمني ويسقيني، إلا أطعمه الله من طعام الجنة، وسقاه من شراب الجنة. وإذا مرضت فهو يشفيني، إلا جعل الله مرضه ذلك كفارة لذنوبه. والذي يميتني ثم يحيني، إلا أماته الله موتة الشهداء، وأحياه حياة السعداء. والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين، إلا غفر الله له خطاياه، وإن كانت أكثر من زبد البحر، ربِّ هب لي حكمًا وألحقني بالصالحين، إلا وهب الله له حكمًا، وألحقه بصالح من مضى وصالح من بقي. واجعل لي لسان صدق في الآخرين، إلا كتب في ورقة بيضاء: إن فلان بن فلان من الصادقين، فلا يوفق بعد ذلك إلا بصدقه. واجعلني من ورثة جنة النعيم، إلا أعطاه الله القصور والمنازل في الجنة.

قال الحسن: يا سمرة لو كان حديثك هذا قرآنًا ناطقًا.. كان أفضل!!

قال: فغضب سمرة! وقال: يا حسن، إن كنت لا تُصدِّق إلا بما في القرآن فلا تصدقن به أبدًا.

والله لقد سمعت من رسول الله ﷺ غير مرّة، ولا مرتين، ولا ثلاثة.. حتى ذكر عشرة مرّات!

ولقد سمعت من أبي بكر، بعد موت رسول الله ﷺ، ويذكره عن رسول الله ﷺ.. حتى عد عشرة!

ولقد سمعت من عمر وعثمان، بعد رسول الله ﷺ، يذكر أنه عن رسول الله ﷺ غير مرة، ولا مرتين.. حتى عد عشرة!

فإن شئت فصدِّق، وإن شئت فلا تصدق به أبدًا!!

قال: ياسمرة، بل قولك حق، وحديثك صدق.

قال: فكان الحسن يقولها كلما خرج، وزاد فيه الحسن: واغفر لي ولوالدي، كما ربياني صغيرًا»[١].

وبكير بن شهاب، قال عنه الحفاظ: «منكر الحديث»[٢].

وهذا أخذه الحافظ من قول ابن عدي عنه في ترجمته التي ذكر فيها حديث المظلم السابق: «منكر الحديث.. وهو قليل الرواية، ولم أجد للمتقدمين فيه كلامًا، ومقدار ما يرويه فيه نظر. وله غير ما ذكرت، ولم أجد له أنكر من الذي ذكرته»[٣].

قلت: وكفى بالذي ذكرته رحمك الله!!

وعندما ذكر الذهبي طرفًا من هذا الحديث، في ترجمته، في (الميزان)، قال: «وهو موضوع»[٤]!

وصدق رحمه الله!

غير أني وجدت للمتقدمين في بكير بن شهاب كلامًا، لكنه لا يغنيه ولا يسمنه من جوع، بل يزيده ضعفًا!

قال عبد الله بن الإمام أحمد، في (العلل) لأبيه: «قلت له: شيخ روى عنه أبو عاصم، يقال له بكير الدامغاني، يحدث عن ابن سيرين؟ قال: لا أعرفه.

قال أبو عبد الرحمن ـ عبد الله بن الإمام أحمد ـ: سألت

(١) الكامل لابن عدي (٢/ ٣٥ ـ ٣٦).
(٢) التقريب (رقم ٧٥٨).
(٣) الكامل لابن عدي (٢/ ٣٥ ـ ٣٦).
(٤) الميزان (١/ ٣٥٠ رقم ١٣٠٦).

بعض أهل دامغان: من بكير هذا؟ فقال: كان رجلاً عابدًا، منقطعًا عن الناس»[1]!!

قلت: فبابه باب نوح بن أبي مريم المشهور بوضع حديث فضائل السور، من جَهَلةِ العُبّاد، الذي يكذبون للنبي ﷺ!!! زعموا!

والغريب أن هذا الحديث والحديث السابق له، بينهما تَشَابُهٌ كبير، وكأنهما من جَعْبة واحدة!

وهذا يزيد الأبعد وَهْنًا!!

---

(١) العلل للإمام أحمد (رقم ١٤٥٨).

الحديث السابع:

حديث المناهي الطويل!

يقول في أوَّله مَنْ زَعَمَهُ على الحسن البصري، أنّ الحسن البصري قال: «حدثني سبعة من أصحاب النبي ﷺ: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وأبو هريرة، وعمران بن حصين، ومعقل بن يسار، وسمرة بن جندب، وجابر بن عبد الله: أن رسول الله ﷺ نهى أن يحتبي الرجل في ثوب واحد، ونهى أن يشتمل الرجل في ثوب واحد..» ـ الحديث بطوله.

أخرجه بطوله: الحكيم الترمذي في كتاب له سمّاه (بالمنهيات)[1]. أورد فيه الحديث بكامله، وأقام الكتاب عليه، يشرحه، ويروي فيه ما يوافقه ويخالفه؛ دون أن يشير إلى أنه مصنوع مكذوب!!!

وأخرج بعضًا منه: أحمد بن عيسى بن زيد الحسيني (ت٢٤٧ هـ)، في (أماليه)[2] وابن عدي في (الكامل)[3] والنسفي في (القند في ذكر علماء سمرقند)[4].

وهو حديث تفرّد به عبّاد بن كثير الثقفي.

وعباد بن كثير الثقفي، البصري، توفي بعد الأربعين ومائة.

قال عنه الحافظ: «متروك، قال أحمد: روى أحاديث كذب»[5].

---

(١) المنهيات للحكيم الترمذي إسناده في أول الكتاب (٥).
(٢) أمالي أحمد بن عيسى، مع شرحه رأب الصدع (رقم ٢١٨١).
(٣) الكامل لابن عدي (٤/ ٣٣٤).
(٤) القند في ذكر علماء سمرقند (٢٦٠).
(٥) التقريب (رقم ٣١٣٩).

وقال الجوزجاني في (أحوال الرجال): «لا ينبغي لحكيم أن يذكر عباد بن كثير في العلم، حسبك عنه بحديث النهي!»[1].

(ما لا ينبغي لحكيم) أين هو عن الحكيم الترمذي؟!

وقال ابن عدي عقب حديث المناهي، بعد أن ذكر طرفًا منه: «وهذا حديث منكر، وقد اضطرب في إسناده عباد بن كثير، فقال مرّة: عن عثمان الأعرج، عن الحسن، وقال: عن الحسن نفسه، وقال: عن حوشب، عن الحسن.

وجاء بهذا الحديث.. بطوله، وقد مرّ من حديث المناهي مقدار ثلاثمائة حديث»[2]!!!

قلت: فهذا مما عملته أيديهم!!

وبانتهاء هذا الحديث، ينتهي كل ما وجدته من أحاديث يذكر فيها سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه.

وهو آخر أدلة من قال بسماع الحسن، سماعًا مطلقًا، من سمرة رضي الله عنه.

وقد عرضنا لك أدلتهم، وهي الأحاديث السبعة السابقة. وقد ذكرناها، مبرزين أسانيدها، موضحين لك عللها.

وبعد ذلك العرض، لم يَصْفُ من أدلة سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه، إلا حديث واحد، وهو حديث العقيقة. فهو الحديث الوحيد الذي يقوم بإثبات السماع، ولا يقوم بذلك سواه!

وقد لاحظت أنه لم يستدل أحد من أئمة الحديث

---

(١) أحوال الرواة للجوزجاني (رقم ١٦٣).

(٢) الكامل لابن عدي (٤/ ٣٣٤).

المتقدمين، لسماع الحسن من سمرة رضي الله عنه، إلا بحديث العقيقة، ولم يلتفتوا إلى ما سواه!!

وذلك مما طمأنني إلى ما توصلت إليه، وزادني ثقة بصحة ما خرجت به؛ أن وافق ما كان عليه أئمة الحديث الأوائل، الذين ما زادنا طولُ العهد بيننا وبينهم إلا بصيرة بأنهم الأئمة: يُؤْتَسَى بهديهم، ويُقْتَبَسُ من علمهم.. فرضي الله عنهم وأرضاهم!!

وإلى هنا أكون قد ذكرت لك أدلة الأقوال الأصول، في مسألة سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه؛ وهي الأقوال الثلاثة: نفي مطلق للسماع، وأن الحسن إنما يروي من كتاب سمرة رضي الله عنه، وإثبات السماع المطلق.

وبقي قولان فرعيان: أن الحسن إنما سمع حديث العقيقة وحده، والباقي لم يسمعه، أو أنه سمع حديث العقيقة، والباقي كتاب سمرة، يروي منه وجادة.

وبما أنّ هذين القولين الفرعيين نتاجُ دَمْجٍ بين أكثر من قول من الأقوال الأصول، فإن أدلتهم أيضًا تظهر بدمج أدلة الأقوال الأصول، وذلك يكون حين المناقشة والموازنة بين أدلتها!

لذلك فسأبدأ بإذن الله تعالى، مناقشة أدلة الأقوال الثلاثة الأصلية، والموازنة بينها.

ثم نخرج بعد ذلك، وبعد أن كنا عرضنا أدلة القولين الفرعيين خلال المناقشة، إلى الثمرة المرجوة، والضالة المنشودة: ألا وهي بيان القول الراجح، والرأي السديد في المسألة!

والله نستعين، ونطلبه التوفيق والهداية، هو أقرب من سئل، وأكرم من أجاب.. سبحانه وتعالى.

مناقشة أدلة
المختلفين في سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه

ونبدأ بمن نفى السماع مطلقًا، متشبثين بعدم صحة حديث يذكر تصريح الحسن بالسماع من سمرة رضي الله عنه!

هذا هو الأساس الذي اعتمدوا عليه.

وما ذكروه بعد هذا من أدلة: من كثرة إرسال الحسن، وذكره الواسطة بينه وبين سمرة رضي الله عنه ـ فمما ذكروه تعضيدًا، بعد تضعيفهم لكل حديث فيه تصريح الحسن بالسماع من سمرة رضي الله عنه.

فلو ثبت السماع عند أصحاب هذا القول، لما بقي معه لكثرة إرسال الحسن، أو ذِكْرِهِ الواسطة ـ أيُّ أثر، على ما قد ثبت له من السماع!

فإذا كان هذا هو عمدة قولهم، فقد بينا صحة حديث العقيقة، الذي صرّح فيه الحسن بالسماع من سمرة رضي الله عنه[1]، بما يغني عن إعادته هنا.

بل رددنا على من ضعّف هذا الحديث، وبينا أنه حديث صحيح الإسناد، لا يحتمل تطرق الوهم العفوي إليه، لكون الخبر كله في التثبت من السماع وإثباته، فكيف يقع فيه الوهم العفوي؟!!

---

(١) انظر ما تقدم (١٢٢٠ ـ ١٢٣١).

وذلك كله بيّناه في موضعه، مما سبق[١].

وعلى هذا: فالقول بعدم سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه، قول ينقضه الدليل، ويردّه الصواب.

أمّا القول الثاني: وهو أن الحسن إنما يروي من كتاب سمرة رضي الله عنه، فقد احْتُجَّ له بدليلين: خبري، وواقع ملحوظ في مرويات الحسن عن سمرة رضي الله عنه.

الخبري، وهو صحيح الإسناد: أن ابن عون وجد عند الحسن كتاب سمرة رضي الله عنه، بل وقرأه عليه، ثمت روى عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه![٢].

وهذا ما تقدم عرضه.

ثم يؤكد ويثبت هذا الخبر، واقع ملحوظ في مرويات الحسن عن سمرة رضي الله عنه: وهو توافق أحاديث الحسن عن سمرة، مع أحاديث أبناء سمرة عن كتاب أبيهم رضي الله عنه، في بضعة وثلاثين حديثًا![٣].

وهو اتفاق كنّا قد وعدنا بعرضه، ولم نزل على وعدنا، ويأتي بإذن الله تعالى قريبًا، عقب هذه المناقشة.. والترجيح[٤].

فلا مجال لدفع هذا القول بالكلية!!

فقد جاء به الخبر الصحيح، وأيده الواقع الملحوظ.

لكن يعكر عليه دليل القول الثالث، الذي هو أيضًا خبر صحيح!!

ودليل القول الثالث، الذي هو القول بالسماع المطلق:

---

(١) انظر ما تقدم (١٢٢٠ ـ ١٢٣١).
(٢) انظر ما تقدم (١٢١٣ ـ ١٢١٧).
(٣) انظر ما تقدم (١٢١٨ ـ ١٢١٩).
(٤) انظر ما سيأتي (١٣٠٦ ـ ١٣٦٦).

تصريح الحسن الصحيح بالسماع من سمرة رضي الله عنه، في حديث العقيقة!

والقاعدة المعلومة، والتي سبق ذكرها في بداية هذا البحث[1]: أن ثبوت السماع مرّة، يقتضي صحة السماع مطلقًا.

لذلك اكتفى الأئمة الذين يقولون بهذا القول، بثبوت حديث العقيقة عندهم، ليصححوا جميع أحاديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه، مما يصح إلى الحسن البصري.

وذلك منهم، اعتمادًا على القاعدة المذكورة آنفًا: أن ثبوت السماع مرّة، يقتضي صحة السماع مطلقًا.

خاصة وأنه قد شهد لذلك، طول معاصرة الحسن لسمرة رضي الله عنه، ومساكنته له في بلد واحد!

لكن يعود دليل القول الثاني (أن الحسن روى من كتاب سمرة) إلى الساحة، معارضًا لدليل من قال بالسماع المطلق!!

ولئن اعتمد من قال بالسماع المطلق على الخبر الدال على السماع، فلقد اعتمد من قال بأن الحسن إنما يروي من كتاب سمرة على خبر يدل على ما قال، ويشهد لهذا الخبر أيضًا واقع ملحوظ في أحاديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه.

فهذان دليلان متعارضان، كل منهما قائم بإثبات ما يدل عليه، حجة على صحة ما جاء به!!!

فنقف لحل هذا الإشكال مع كلام نفيس نادر، للإمام في علم علل الحديث، بل رأس هذا العلم وسيده، ألا وهو علي بن المديني!

فأذكر لك كلام هذا الإمام، ثم أشرحه، لحاجته إلى ذلك، كما سترى.

---

(١) انظر ما تقدم (٢٢٤ ـ ٢٢٦).

قال علي بن المديني في (علله): «ولم يرو عن الحسن شيء، يقول: قرأت في كتاب سمرة إلا حديثًا واحدًا، ورواه ابن عون: «متى يحل للرجل أن يأكل الميتة».

ولا أعلم أحدًا رواه عن الحسن عن سمرة.

ولو رواه أحد عن الحسن عن سمرة؟!

ورواه ابن عون: «قرأت في كتاب سمرة».

وهذه الأحاديث في كتاب سمرة، ولكن أحاديثه التي رواها من سمرة غير هذا الحديث.

وقد روى سمرة أكثر من ثلاثين حديثًا مرفوعًا وغيرها.

والحسن قد سمع من سمرة، لأنه كان في عهد عثمان ابن أربع عشرة وأشهر، ومات سمرة في عهد زياد»[(١)].

انتهى كلام علي بن المديني بحروفه.

وهو كلام نفيس عزيز، لإمام علل الحديث بلا منازع. وهوموطن من أندر المواطن، التي يظهر لنا فيها أحد أئمة الحديث، أسلوبه في التعليل، ومنهجه الجدلي في ذلك.

وأبدأ بتوضيح كلام هذا الإمام:

فأذكُرُ أوّلاً: بأن علي بن المديني ممن يقولون بصحة سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه، سماعًا مطلقًا، كما مرّ في هذا المبحث[(٢)]. فهو في كلامه هذا، ينتصر لهذا المذهب.

وقبل كلامه هذا في كتابه (العلل)، كان قد ذكر حديث العقيقة، وتصريح الحسن فيه بالسماع من سمرة رضي الله عنه.

---

(١) العلل لابن المديني (٥٣ رقم ٥٦، ٥٧).

(٢) انظر ما تقدم (١١٨٥)

ثم بعد أن أبرز علي بن المديني حجته على السماع يكون قد ردّ على من نفى السماع نفيًا مطلقًا؛ وإنما بقي من يقول بأن أحاديث الحسن عن سمرة إنما هي كتاب. فنصب علي بن المديني كلامه المنقول عنه آنفًا، في مناظرة أصحاب هذا الرأي، والرد عليهم.

فأنا أشرح لك هذه المناظرة، ثم بعد الانتهاء منها، أذكر التعقيب عليها، من وجهة نظر مخالفيها.. إن كان لهم تعقيب!

فيبدأ علي بن المديني، رادًا على من يقول بأن الحسن إنما يروي من كتاب سمرة بقوله: «ولم يرو عن الحسن شيء، يقول: قرأت في كتاب سمرة».

يعني: أنه لم يُرْو نص قاطع على ما يزعمون، من أن الحسن كان يروي من كتاب سمرة. إذ لم تأت رواية قط، من روايات الحسن عن سمرة رضي الله عنه، يقول فيها الحسن: قرأت في كتاب سمرة كذا وكذا.

فعلي بن المديني يريد ـ أولاً ـ أن ينفي وجود النص القطعي، على دعوى رواية الحسن من كتاب سمرة رضي الله عنه.

لأنه لو وجد مثل هذا النص، لكان للمتمسّكين بالقول المخالِفِ لعلي بن المديني، أن يردوا به عليه. وَلَكَانَ لَهُمُ الحقُّ في ذلك، على ما يظهر من كلام علي بن المديني نفسه، لأنه نص قاطع في المسألة.

ثم استثنى علي بن المديني، من هذا النَّفْيِ المُطْلَقِ لوجود نصٍّ قطعيٍّ بأن الحسن يروي من كتاب سمرة ـ استثنى حديثًا واحدًا!

والمستثنى ـ في الأصل ـ يجب أن يكون من جنس المستثنى

منه، إلا في حالة (الاستثناء المنقطع)، الذي يكون المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه. ويمثل له النحاة بقولهم: «ما قام القوم إلا حمارًا»[1].

وفي تمثيلهم بهذا المثال نظر! ولو قالوا في التمثيل له: «جاء القوم إلا الحمار ـ أو ـ إلا حمارهم» لكان أقرب إلى أساليب العرب[2].

إذا تذكرت هذا، فاعلم أن استثناء علي بن المديني الآتي استثناء منقطع، ولا بد، وهو ظاهر كلامه!

وتوضيح ذلك الظاهر، بأن تتابع هذا الشرح:

يقول علي بن المديني، بعد أن نفى وجود نص قطعي على أن الحسن يروي من كتاب سمرة: «إلا حديثًا واحدًا، رواه ابن عون: متى يحل للرجل أن يأكل الميتة».

فعلي بن المديني يستثني من وجود نص قطعي على رواية الحسن من كتاب سمرة، حديثًا واحدًا، هو حديث ابن عون.

فلو اعتبرنا الاستثناء هنا متصلاً، وجب أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه.

والمستثنى منه هنا: نفي وجود النص القطعي، على أن الحسن يروي من كتاب سمرة رضي الله عنه.

فلو كان الاستثناء متصلاً، لوجب أن يكون المستثنى نصًا قطعيًا في المسألة أيضًا.

---

(١) شرح ابن عقيل (١/ ٦٠٠).

(٢) انظر البحث الماتع في ذلك، للشيخ مصطفى الغلاييني، في كتابه جامع الدروس العربية (٣/ ١٣٧ ـ ١٣٨).

ولو كان كذلك، فكيف يقر علي بن المديني بوجود نص قطعي في المسألة، ولو كان حديثًا واحدًا، ثم يخالفه؟!

أقول: ولو كان حديثًا واحدًا، لأنه يكفي أنه صحيح ونص قطعي. ثم لأن الحديث الدال على السماع، حديث واحد أيضًا، وهو حديث العقيقة.

فوجود النص القطعي على أن الحسن يروي من كتاب سمرة، لا يحق لأحد إغفاله، ولا إسقاطه بنص قطعي معارض له تَحَكُّمًا، إذ ليس أحدهما ـ بذاته ـ أحقَّ بإسقاط الآخر! لذلك اجتهد علي بن المديني بنفي وجود ذلك النص، نفيًا مطلقًا: «ولم يرو عن الحسن شيء..».

ثم استثنى بعد ذلك حديثًا واحدًا، الذي يجب ألا يكون عند علي بن المديني نصًا قطعيًا مخالفًا لقوله في المسألة، لما قلناه آنفًا.

ويدل أيضًا على أن حديث ابن عون ليس نصًا قطعيًا على خلاف مذهب علي بن المديني.. عند علي بن المديني: أنه عندما ذكره، ذكر الرواية القائلة، كما أنقله من كلام علي بن المديني: «ورواه ابن عون: قرأت في كتاب سمرة..».

هذه هي الرواية، واللفظ الذي استثناه علي بن المديني، في نفيه لوجود النص القاطع على أن الحسن يروي من كتاب سمرة.

وهذه الرواية، بهذا اللفظ، لحديث ابن عون، لا شك أنها ليست نصًا قطعيًا في أن الحسن يروي من كتاب سمرة. وكل ما فيها: أن ابن عون وجد عند الحسن كتابًا لسمرة، فقرأه ابن عون. ولم يذكر ابن عون، في هذه الرواية التي ذكرها علي بن المديني، أنه قرأ الكتاب على الحسن.

وقد كنا نقلنا هذه الرواية، باللفظ الذي ذكره علي بن

المديني، عند ذكرنا لحديث ابن عون بألفاظه، في سياق أدلة من قال بأن الحسن يروي من كتاب سمرة. وبينا هناك، كما بينا هنا، أن حديث ابن عون باللفظ الذي ذكره ابن المديني، ليس فيه كبير مُتَمَسَّك لأصحاب ذلك القول[1].

فإذا كان حديث ابن عون، عند علي بن المديني، هو بذلك اللفظ الذي نقله هو، والذي ليس بدَالٍّ على أن الحسن يروي من كتاب سمرة؛ إذا كان هذا، علمتَ يقينًا: أن استثناء حديث ابن عون من نفي وجود النص القطعي على أن الحسن روى من كتاب سمرة استثناءٌ منقطعٌ!

لأن حديث ابن عون، بذلك اللفظ، ليس من جنس المستثنى منه.

إذ إن حديث ابن عون بذلك اللفظ، ليس نصًا على أن الحسن يروي من كتاب سمرة. والمستثنى منه: نفي وجود النص القطعي بذلك.

فعلي بن المديني إذ ذكر حديث ابن عون، فإنما يعني به ذلك اللفظ الذي ذكره هو من ألفاظ حديث ابن عون. لأنه هو اللفظ الذي ذكره هو أولاً؛ ولأن الألفاظ الأخرى لحديث ابن عون، قد تجعل الاستثناء في كلام علي بن المديني استثناء متصلاً غير منقطع، وهذا ما بينا عدم استقامته في فهم كلام علي بن المديني.

فإن قيل: فما فائدة هذا الاستثناء المنقطع في كلام علي بن المديني؟ ولِمَ يستثني من الشيء ما ليس منه، مُوهِمًا أنه منه؟!

فأقول: إن فائدة الاستثناء المنقطع عمومًا، هي أنه إذا كان بين المستثنى والمستثنى منه علاقة، وأخبرت بشيء من المستثنى

---

(١) انظر ما تقدم (١٢١٣ ـ ١٢١٤).

منه، فقد يُظَنُّ دخول المستثنى فيما أخبرت به عن المستثنى منه. فيأتي الاستثناء المنقطع، مبينًا أن ذلك المستثنى الذي يُتَوَهَّمُ دخولُه في المستثنى منه، للعلاقة التي بينهما، غير داخل فيما أخبر به عن المستثنى منه(١).

وهنا: يستثنى علي بن المديني حديث ابن عون من عدم وجود النص القطعي على أن الحسن يروي من كتاب سمرة، لعلاقة حديث ابن عون في إثارة شبهة في أن يكون الحسن يروي من الكتاب الذي وجده عنده لسمرة ـ بالنص القطعي في ذلك، الذي ينفي علي بن المديني وجوده.

فاستثنى علي بن المديني حديث ابن عون، من عدم وجود النص القطعي على أن الحسن روى من كتاب سمرة، حتى لا يُتوهّم أن حديث ابن عون داخل في ذلك النفي بالوجود، فيُظَن أنه مما فات علي بن المديني.

ففائدة هذا الاستثناء، أن علي بن المديني أحب أن يعلمنا بأن حديث ابن عون لم يَفُتْهُ، وأنّه مِنْ عِلْمِهِ، لَيَدُلَّنا على أن قَوْلَه بالسماع المطلق.. لا لجهله بحديث ابن عون، ولكن لأن حديثَ ابنِ عون عنده غيرُ قائمٍ بمعارضة دليل السماع، الذي هو حديث العقيقة.

وأطلتُ هذه الإطالة في شرح الاستثناء في مقدمة كلام علي بن المديني، لأهميته، لمن أراد فهم كلامه، فلا يغمض عليه بعد ذلك!

ثم بعد هذا الاستثناء، وبعد ذكر فائدته، نرجع إلى إكمال توضيح بقية كلام علي بن المديني:

حيث إن علي بن المديني بعد أن استثنى حديث ابن عون

---

(١) انظر جامع الدروس العربية، للغلاييني (٣/ ١٣٧).

ذلك الاستثناء، قال: «ولا أعلم أحدًا رواه عن الحسن عن سمرة».

يقول علي بن المديني: ولا أعلم أحدًا روى الحديث الذي قرأه ابن عون في كتاب سمرة، الذي وجده ابن عون عند الحسن ـ لم يعلم أحدًا رواه عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه.

وحديث ابن عون، هو حديثه: «يجزي من الاضطرار غبوق أو صبوح».

فيخبر علي بن المديني، أن هذا الحديث الذي قرأه ابن عون عند الحسن في الكتاب الذي وجده عنده لسمرة، لم يروه أحد عن الحسن عن سمرة، لنشك في أن الحسن رواه من الكتاب، إذ هو فيه كما قال ابن عون.

إذ لو روى الحسن ذلك الحديث عن سمرة، لتمسك أصحاب القول الذي يدفعه ابن المديني بذلك، وقالوا: كتاب سمرة عند الحسن كما أخبر ابن عون، وحديث الاضطرار موجود فيه كما قال ابن عون أيضًا، ثم رواه الحسن عن سمرة ـ فهذا ظاهر على أن الحسن يروي من ذلك الكتاب.

يقول علي بن المديني بكلامه السابق ذكره: فلا وجود لهذا المُتَمَسَّكِ للمخالِف أيضًا: «ولا أعلم أحدًا رواه عن الحسن عن سمرة».

ثم يتنزّل علي بن المديني مع خصومه، فيقول مستخفًا بحجتهم الأخيرة: «ولو رواه أحد عن الحسن عن سمرة؟!».

يقول: ولو حصل فروى الحسنُ حديثَ الاضطرار عن سمرة؟ فماذا كان؟!!

هذا عند علي بن المديني لا يخرج عن أحد احتمالين:

الأول: أن سماع الحسن من سمرة ثابت بحديث العقيقة، مع طول المعاصرة والبلدية، هذا يجعل النفس أميل إلى أن

الحسن قد سمع من سمرة كثيرًا. بل القاعدة في ذلك: أن ثبوت السماع مرّة، يقتضي السماع المطلق.

فإذا روى الحسن حديثًا واحدًا، هو حديث الاضطرار، من كتاب سمرة؛ يكون هذا الحديث مُستثنًا من عموم أحاديث الحسن من سمرة رضي الله عنه، التي حملناها على أنها سماع، بناء على اقتضاء ثبوت السماع مرّة.

فلا يؤثر ذلك على مذهب علي بن المديني في المسألة، من أن الحسن سمع من سمرة رضي الله عنه، حديث العقيقة وما سواه.

الثاني: أن رواية الحسن حديثًا عن سمرة، صادف أنه موجود في كتاب سمرة، لا يلزم منه أن يكون الحسن لم يسمعه من سمرة. إذ يحتمل أن يكون الحسن سمعه من سمرة، ثم رواه عنه، مع أنه موجود أيضًا في كتاب سمرة رضي الله عنه.

فلا يكفي هذا للقول بأن الحسن يروي من كتاب سمرة!

ثم يقول علي بن المديني: «ورواه ابن عون: قرأت في كتاب سمرة».

يعني: الذي يستحق أن يقال إنه روى من كتاب سمرة، هو ابن عون، لا الحسن البصري. لأن ابن عون صرّح بأنه يروي من كتابه، ولم يفعل ذلك الحسن، كما قال علي بن المديني في فاتحة كلامه: «لم يرو عن الحسن شيء يقول: قرأت في كتاب سمرة».

والذي قال: «قرأت في كتاب سمرة»، هو ابن عون!

هذا التفسير الأول لعبارة ابن المديني هنا: «ورواه ابن عون: قرأت في كتاب سمرة».

والتفسير الثاني: أن تكون هذه العبارة متصلة بما بعدها.

يقول علي بن المديني: «ورواه ابن عون: قرأت في كتاب

سمرة، وهذه الأحاديث في كتاب سمرة، ولكن أحاديثه التي رواها عن سمرة غير هذا الحديث».

فيكون مقصود ابن المديني: أننا إذا نظرنا إلى: حديث ابن عون الذي قرأه في كتاب سمرة، وإلى بقية الأحاديث الواردة في نسخة كتاب سمرة، من رواية أبنائه بالطبع؛ لوجدنا أن أحاديث الحسن عن سمرة غير تلك الأحاديث.

وعبّر علي بن المديني هنا عن كتاب سمرة بلفظ (الحديث)، مع أن كتاب سمرة يحتوي أحاديث كثيرة، باعتبار أنه كتاب، ومروي بإسناد واحد، من رواية أبناء سمرة، تأتي بعده الأحاديث سردًا، كما سيأتي في آخر هذا المبحث، إن شاء الله تعالى.

فإن قيل: إن ذلك التفسير - وهوالتفسير الثاني المذكور آنفًا - لكلام علي بن المديني لا يصح، مع ظهور اتفاق خمسة وثلاثين حديثًا من رواية الحسن عن سمرة رضي الله عنه، بما في نسخة أبناء سمرة عن أبيهم رضي الله عنه.

فكيف يقول علي بن المديني: إن أحاديث الحسن عن سمرة، غير ما جاء في كتاب سمرة، مع اتفاقها في ذلك العدد الكبير الواضح؟!!

فأقول: لا يلزم أن يكون علي بن المديني يقصد بأن كل أحاديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه، غير الأحاديث الواردة في الكتاب الذي حفظه لنا أبناء سمرة. فيمكن أن يكون علي بن المديني يقصد: أننا وجدنا أحاديث كثيرة للحسن عن سمرة، هي غير موجودة في كتاب سمرة.

وهذا أمر صحيح، يأتي بيانه في سياق أحاديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه، في آخر هذا المبحث، إن شاء الله تعالى.

فيحتج علي بن المديني بوجود أحاديث يرويها الحسن عن

سمرة مما ليس في كتاب سمرة، على أن للحسن مصدرًا آخر في رواياته عن سمرة، غير ذلك الكتاب.

وبعد أن ثبت سماع الحسن من سمرة في حديث العقيقة، فيكون مصدر الحسن في رواياته عن سمرة غير كتابه، إنما هو سمرة نفسه، بسماع تلك الأحاديث منه.

ثم يشير علي بن المديني إلى هذا المصدر الثاني لأحاديث سمرة، بقوله: «وقد روى سمرة أكثر من ثلاثين حديثًا مرفوعًا وغيرها».

يعني: أن سمرة رضي الله عنه قد حدّث بأحاديث، وسمعها منه جماعة من التابعين. فليس ذلك الكتاب الذي كتبه سمرة لبنيه، هو المصدر الوحيد الذي أخذت منه أحاديثه.

يؤكد بذلك علي بن المديني أن وجود أحاديث رواها الحسن عن سمرة، وهي مما لم يرد في النسخة المروية لكتاب سمرة؛ أن ذلك يعني أن الحسن قد أخذها من المصدر الآخر لأحاديث سمرة، وهو السماع من سمرة نفسه!

ثم يُذكِّرُ علي بن المديني بالمصدر الحقيقي لمرويات الحسن عن سمرة عنده، فيقول: «والحسن قد سمع من سمرة».

يعني قد صرّح بالسماع من سمرة رضي الله عنه.

وكان علي بن المديني قد ذكر حديث العقيقة، بما فيه من تصريح الحسن بالسماع من سمرة رضي الله عنه، قبل كلامه هذا[١].

ثم يشرع علي بن المديني في الرد على من ينكر تصريح الحسن بالسماع من سمرة، ببيان قوّة احتمال لقاء الحسن لسمرة

---

(١) العلل لابن المديني (٥٢ رقم ٥١).

رضي الله عنه، فيقول: «لأنه كان في عهد عثمان ابن أربع عشرة وأشهر، ومات سمرة في عهد زياد».

وقد ذكرنا في بداية هذا المبحث الراجح في سنة وفاة سمرة رضي الله عنه، وتكلمنا هناك عن قوّة احتمال لقاء الحسن به رضي الله عنه[1].

فعلي بن المديني هنا يقول: وما الداعي إلى إنكار واستغراب أن يصرح الحسن بالسماع من سمرة رضي الله عنه؟ مع أن احتمال اللقاء ـ بطول المعاصرة والبلدية ـ قوي جدًّا!!

وبهذه القوة، والنَّفَسِ الطويل في المناظرة، ينتهي كلام علي بن المديني رحمه الله!!

وكان حِجَاجُ علي بن المديني هذا سيكون الحجة الدامغة، التي تُزهق ما سواها، لولا أمران!!!

الأول: أنه ردّ على بعض خصومه، لا كلهم!

الثاني: أنه فاته ما لم يفت غيره من العلماء، مما له تأثير في المسألة!!

أمّا الأمر الأول: فإن ردّ علي بن المديني وحجاجه، كان منصبًا على إثبات سماع الحسن من سمرة السماع المطلق، وعلى دفع قول من نفى السماع مطلقًا، أو قال إن الحسن إنما يروي من كتاب سمرة رضي الله عنه.

واهتم علي بن المديني ـ كل الاهتمام ـ بمن قال إن الحسن يروي من كتاب سمرة؛ فأقام المناظرة على مُحَاجّة أصحاب هذا القول، والرد عليهم.

---

(١) انظر ما تقدم (١١٧٥).

لكنه أهمل القول الفرعي القائل: إن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة، والباقي كتاب!

أهمل علي بن المديني الرّد على هذا القول، مع وجاهته، ومع أخذه من أدلة كل فريق بطرف!!

وإهمال علي بن المديني الرّد على هذا القول، جعل حِجَاجَهُ مدخولاً من جهة أصحاب هذا القول، بأن يقولوا له: حجتك ترد بها على غيرنا، أمّا نحن فلم يزل قولنا قائمًا، لم يدفعه كلام لأحد!!

أمّا الأمر الثاني: فهو ما غاب من مناظرة ابن المديني، من حجج لخصومه، لم يرد عليها!!

فأول ذلك: أن علي بن المديني بدأ مناظرته، بنفي وجود النص القاطع على أن الحسن روى من كتاب سمرة رضي الله عنه. فقال: «ولم يرو عن الحسن شيء، يقول: قرأت في كتاب سمرة».

هذا هو ما نفى علي بن المديني وجوده، وبنى عليه حجاجه، وخرج من ذلك البناء، بأن الحسن سمع من سمرة رضي الله عنه، وأنه لم يرو من كتاب سمرة رضي الله عنه.

فماذا يقول علي بن المديني؟ وقد وجد خصومه ما لم يجده!!

وماذا يبقى من حجة علي بن المديني؟ وقد هدم خصومُه أساسَ كلامه، ومنطلقَه الذي اعتمد عليه!!!

فلئن نفى علي بن المديني أن يكون روي عن الحسن أنه قال: «قرأت في كتاب سمرة»، فقد صح عن الحسن ما هو أعظم دلالة على ما يدفعه علي بن المديني، من أن الحسن روى من كتاب سمرة رضي الله عنه.

فقد سبق تخريج، وبيان صحة رواية عن ابن عون، يقول فيها: «وجدت عند الحسن كتاب سمرة، فقرأته عليه..»[1].

فهذا نص قاطع على أن الحسن كان يُروِّي كتاب سمرة عرضًا، ويحدث به قراءة عليه!!!

فأين حجاج علي بن المديني عنه؟!!

ولئن نفى علي بن المديني أن يكون الحسن قال في حديثه: «قرأت في كتاب سمرة»، فماذا يقول؟! وقد قرئ الكتاب كله على الحسن، لا حديثًا واحدًا يقول فيه الحسن: «قرأت في كتاب سمرة»!!!

ثم لو أن الحسن قال في حديث: «قرأت في كتاب سمرة»، لما سَلِمْنا من قائل يقول: قد صرّح الحسن في هذا الحديث بعدم سماعه من سمرة، فماذا كان؟! بعد أن صرّح في حديث آخر بالسماع منه، بما يدل على أنه قد سمع منه سماعًا مطلقًا، على ما تقرر في قواعد العلم! أيكون ذنبًا للحسن، أن أعلمنا في حديث أنه لم يسمعه من سمرة؟!

هذا ما قد يعترض به معترض، لو أن العبارة التي نفى علي بن المديني وجودها عن الحسن، هي حجة خصومه.

أمّا حجة خصوم علي بن المديني الحقيقية، فهي سالمة من مثل ذلك الاعتراض!

أولاً: لأن الكتاب كله، كتاب سمرة كله، قرئ على الحسن.

ثانيًا: أن الحسن لم يصرِّح في حديث بأخذه من كتاب سمرة، بل روّى الكتاب جميعه دون تصريح بذلك!

---

(١) انظر ما تقدم (١٢١٥).

ألا يدل هذا على أن هذا هومنهج الحسن في رواياته عن سمرة!!

بل وعدم تصريح الحسن بأخذه لحديث من كتاب سمرة، مع ثبوت أنه روّى الكتاب جميعه؛ لا أقول مما يثير الريبة، لكني أقول: مما يقطع بأن الحسن كان لا يأبه أن يروي من ذلك الكتاب، ما شاء، متى شاء! حتى إنه لم يشعر في نفسه بحاجة إلى التنبيه على أنه يروي من كتاب، ولا في حديث واحد عنه!!!

هذا أوّل شيء غاب عن مناظرة علي بن المديني، من حجج خصومه.

وقد تبين لك أن هذا الذي غاب من مناظرة علي بن المديني، مما يقطع حِجَاجَهُ من أوّله! لأنه نفى وجود حجة لخصومه، لعلمه أنها الحجة حقًا، فكان لخصومه حجة هي أقوى وأقطع مما نفاه علي بن المديني!!

نعم.. يبقى لعلي بن المديني حديث العقيقة، حجته التي لا تُدفع على سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه.

لكن أيضًا يبقى لخصومه حديث ابن عون: «وجدت عن الحسن كتاب سمرة، فقرأته عليه»، دليلاً على الحسن روى من كتاب سمرة رضي الله عنه!

وقبل بيان وجه الجمع بين هذين الدليلين، المتعارضين، القائمين بإثبات دلالتيهما المتعارضتين! قبل ذلك: أطرح اعتراضًا أحسبه لا بد أن يكون في هذه العصور الخوالف!!

فقد يقول قائل: ألا يحتمل أن يكون الحسن سمع من سمرة رضي الله عنه، وأن ما في كتاب سمرة مما كان عند الحسن، مما وافق أنه مسموع للحسن أيضًا.

فأقول: نعم! كما يحتمل أن يكون قريش بن أنس أخطأ في

حديث العقيقة، الذي لا دليل لك ولغيرك يصح به إثبات سماع الحسن من سمرة!!

فإن قلت: هذا احتمال بعيد.

قلت: واحتمالك أبعد!

حتى أن من الأئمة من وَهَّمَ قريشَ بنَ أنس، وَرَدَّ حديث العقيقة!

مع أنه لم يزعم أحدٌ زَعْمَكَ، ولم يقل أحدٌ باحتمال أن يكون الحسن إنما روى كتاب سمرة، لأنه مما صادف أنه سمعه أيضًا من سمرة رضي الله عنه.

حتى علي بن المديني، الذي ناضل وناصر القول بالسماع، لم يقل قولك، ولم يزعم زعمك! بل لقد أقر علي بن المديني بخلاف قولك!!

ألا ترى أن ابتداء علي بن المديني مناظرته، بنفي أن يكون روى عن الحسن في حديث قوله: «قرأت في كتاب سمرة» ـ ألا تراه إقرارًا بأن هذه الحجة هي التي يرى علي بن المديني قيامها بإثبات رواية الحسن من كتاب سمرة. ولذلك حرص علي بن المديني، أن يبتديء بنفي أن يكون لها وجود عند خصومه.

فإذا كان علي بن المديني يقر بأن هذه حجة لخصومه، لو وُجِدَتْ؛ فما بالك بما هو أقطع وأقوى دلالة، كما بيناه آنفًا!!!

حيث إن قول الحسن في حديث: «قرأت في كتاب سمرة»، العبارة التي نفى علي بن المديني وجودها ـ أقرب قُرْبًا، وأكثر قبولاً، إذا أوردنا عليها الاحتمال القائل: إنه يحتمل أن يكون ذلك الحديث الذي قرأه الحسن في كتاب سمرة، مما كان قد سبق سماع الحسن إياه من سمرة رضي الله عنه.

ذلك لأنه حديث واحد، يقول فيه الحسن: «قرأت في كتاب سمرة»!!

مع ذلك ينفي علي بن المديني وجود هذا الدليل، مقرًا بأنه الدليل المقبول لخصومه.. لو وجد!

لأن كثرة إرسال الحسن، وحفاوته المعلومة بالوجادات، مع وجود كتاب سمرة عنده، مع اتفاق أحاديث كثيرة له بما في ذلك الكتاب؛ ذلك كله مع تصريحه ـ ولو في حديث واحد ـ بأخذه من كتاب سمرة؛ يدل دلالة قوية على أنه كان يروي من كتاب سمرة الذي عنده.

فإذا كانت روايةُ الحسن لحديث واحد من كتاب سمرة، مصرحًا بروايته منه، كافيةً للدلالة على أن الحسن كان يروي من كتاب سمرة، دون سماع ـ عند علي بن المديني نفسه، قبل خصومه!! ولذلك نفي علي بن المديني وجود هذا الدليل. فماذا يقول صاحب ذلك الاعتراض، وقد روى الحسن كتاب سمرة جميعه؟! لا حديثًا واحدًا يصرح بأخذه منه!!

إذًا.. أوّل من يخذل صاحبَ ذلك الاعتراض، ويردُّ عليه قوله، صاحبُ القول نفسُه، ومن انتصر له، وهو علي بن المديني، كما أوضحناه!!

ثم إن ذلك الاحتمال من البرود، بحيث جمّدني عن بيان سقوطه!

فإن كثرة إرسال الحسن الكثرة البالغة، مع مشهور حفاوته بالوجادات، مع وجود كتاب سمرة عنده، مع اتفاق عدد كبير من روايات الحسن عن سمرة بما في ذلك الكتاب، لا يحتاج ذلك كله إلى ثبوت رواية الحسن للكتاب كله، للقول بأن الحسن روى الكتاب من غير سماع!

فكيف وقد ثبت أن الحسن روى الكتاب كله؟!

ثم إن الكتاب، وما عرفناه منه، يبلغ نحو مائة حديث، كما

سبق أن نقلناه من كلام ابن القطان[1]، وكما سيأتي مزيد تقريره إن شاء الله تعالى[2].

مائة حديث أو أكثر، كتبها سمرة إلى بنيه، تصادف أن يكون الحسن سمعها أيضًا جميعها من سمرة رضي الله عنه.. حديثًا حديثًا، لا يُغادر سماعُ الحسن من الكتاب شيئًا!!

هذه إحدى المصادفات التي تُعْجِب!

وأَكْمِلِ المصادفات، فسترى ما هو أعجب!!

ثم أيسمع الحسن من سمرة تلك الأحاديث الكثيرة، التي تنتظم الكتاب كله مصادفة، ولا يصرح إلا في حديث واحد بالسماع؟!

والغريب حقًا، أن ذلك الحديث الوحيد، الذي صرّح الحسن فيه بالسماع من سمرة رضي الله عنه، وهو حديث العقيقة، غير موجود في نسخة كتاب سمرة التي ضمّت المائة حديث، التي صادف أَنْ سَمِعَها الحسنُ أيضًا من سمرة رضي الله عنه!!

أفتكون الأحاديث الكثيرة التي لم يصرح الحسن فيها بالسماع من سمرة، وهي موجودةٌ في كتاب سمرة، مما صادف أنَّ الحسن سمعها أيضًا من سمرة؛ والحديث الوحيد الذي صرّح فيه الحسن بالسماع، لا يصادف أن يكون في الكتاب أيضًا!!!

تلك إذًا قِسْمةٌ ضيزي!!!

هذا كله مع إغفال ما ورد عن الحسن، بإسناد لم أميز أنا أحد رجاله، من تصريحه القاطع بأنه ما سمع من الكتاب شيئًا، لا من سمرة رضي الله عنه، ولا من أبنائه، كما سبق[3]!!

---

(١) انظر ما تقدم (١٢١٨).
(٢) انظر ما سيأتي (١٤٢٢ ـ ١٤٣١).
(٣) انظر ما تقدم (١٢١٥ ـ ١٢١٧).

ومع إغفال أيضًا نصوص العلماء، بأن ذلك الكتاب الذي رواه الحسن مما لم يسمعه الحسن[1]، وأنه إنما استعاره من أبناء سمرة، ورواه بَعْدُ وجادة!!

فهل بقي احتمال أن يكون الحسن سمع من سمرة، وصادف أن ما سمعه كان أيضًا مما كتبه سمرة إلى أبنائه؟!

لا أحسبه بقي! إلا إن كان قائله ـ الذي لم يكن بَعْدُ ـ قد بقي!!

ثم أعود إلى بقية ما فات علي بن المديني، من حجج لخصومه!

فإن علي بن المديني، كما سبق في كلامه، ذكر حديث ابن عون في الأكل من الميتة للاضطرار، وهو الحديث الذي وجده ابن عون في كتاب سمرة.

ثم ذكر علي بن المديني أن مجرّد وجدان ابن عون لكتاب سمرة عند الحسن، لا يدل على أن الحسن روى ذلك الكتاب.

ثم نفى علي بن المديني ما قد يكون دليلًا لخصومه، وهو أن يكون حديث اضطرار، الذي رآه ابن عون في كتاب سمرة عن الحسن، قد رواه أحد عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه.

إذ لو روى الحسن ذلك الحديث عن سمرة، لتمسك بذلك أصحاب القول الذي يرده علي بن المديني، ولقالوا: كتاب سمرة عند الحسن، كما أخبر ابن عون. وحديث الاضطرار موجود في الكتاب، كما قال ابن عون أيضًا. ثم رواه الحسن عن سمرة ـ فهذا ظاهر على أن الحسن يروي من ذلك الكتاب.

لذلك ينفي علي بن المديني، أن يكون الحسن روى حديث الاضطرار عن سمرة رضي الله عنه.

---

(١) انظر ما تقدم (١١٨٠ ـ ١١٨١، ١١٨٣).

لكن ما نفاه موجود، وإن كان في ثبوته توقف!

قال أبو نعيم في (ذكر أخبار أصبهان): «أخبرنا عبد الله بن جعفر[١] حدثنا إسماعيل بن عبد الله[٢] حدثني أحمد بن يزيد[٣] ثنا أبو داود[٤] عن ابن عون، عن الحسن، عن سمرة، عن النبي ﷺ، قال: يجزي من الضرورة صبوح أو غبوق.

قلت لأبي داود: أو سمعته من ابن عون؟ قال: رجل عنه»[٥].

قلت: فهذا إسناد صحيح، لولا تدليس أبي داود الطيالسي!!

وله طريق آخر إلى ابن عون:

أخرجه تمام الرازي في (فوائده)، من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن علية، عن أبيه، عن ابن عون، عن الحسن، عن سمرة بن جندب رضي الله عنه ـ به مرفوعًا[٦].

لكن إبراهيم بن إسماعيل بن علية، (ت٢١٨ هـ)، (جهمي هالك، كان يناظر، ويقول بخلق القرآن)[٧].

فلا حجة في روايته، ولا اعتبار!

---

(١) عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس الأصبهاني، أبو محمد (ت٣٤٦هـ). قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٥٣): «الشيخ الإمام، المحدث الصالح.. كان من الثقات العباد».

(٢) إسماعيل بن عبد الله بن مسعود العبدي الأصبهاني، سمّويه، (ت٢٦٧هـ). قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٠) «الإمام الحافظ، الثبت، الرّحال.

(٣) أحمد بن يزيد أبو جعفر القطان.
ذكره أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (١/ ٩٤)، وقال: «من الحفّاظ، كثير الرواية عن أبي داود».

(٤) هو الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود.

(٥) ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم (١/ ٩٤).

(٦) فوائد تمام (رقم ١٢٨).

(٧) لسان الميزان (١/ ٣٤ ـ ٣٥).

ثم صحّ عن الحسن البصري، روايته لنحو هذا الحديث، مرسلًا إلى النبي ﷺ، دون ذكر سمرة رضي الله عنه.

أخرجه ابن جرير الطبري في (التفسير)[1].

فهذا حديث ابن عون، يروى عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه!

نعم.. بإسناد لا يحق لي الاحتجاج به! لكن الأمر فيه محتمل! وليت الطيالسي صرّح لنا باسم الذي سمع منه الحديث؟!

هذا هو ما فات علي بن المديني، وغاب عن مناظرته.

وهذان الأمران الفائتان، والأول منهما خاصة، هما أسباب الدَّخَلِ على حِجَاج ابن المديني، والباب الذي يُرَدُّ منه عليه!

ونخرج من هذا إلى أن قول من قال: إن الحسن يروي من كتاب سمرة من غير سماع ـ لم يزل قائمًا، لم يسقطه حِجَاج ابن المديني؛ لقيام الحجة به، وثبوت دليله الصريح.

ونرجع أيضًا، إلى أمر كان قد تقرر سابقًا، وهو: أن دليل القائلين بسماع الحسن من سمرة صحيح، وأن دليل القائلين بأن الحسن يروي من كتاب سمرة صحيح أيضًا.

وهذا تعارض، يلزم في مثله محاولة الجمع.

وهنا يبرز قول القائلين: حديث الحسن عن سمرة كتاب، إلا حديث العقيقة، فقد سمعه منه!!

هذا هو الجمع السليم، الذي قال به جماعة من الأئمة، كما سبق. منهم النسائي، والدارقطني، والبيهقي، وغيرهم[2].

---

(١) تفسير الطبري (رقم ١١١٢٦، ١١١٢٧).

(٢) انظر ما تقدم (١١٨١، ١١٨٣ ـ ١١٨٤).

وهو القول الذي يلزم من ثبوت دليل كل ذينك القولين.

وهو القول الذي لم يرد عليه علي بن المديني في مناظرته تلك؛ ومنه أُتِيَ!!

وليتم التسليم لهذا القول، أذكر استفهامين، أو اعتراضين، وأجيب عنهما.

لماذا لا يتم الجمع، بأن يقال: إن الحسن سمع من سمرة، إلا ما وافق فيه كتاب سمرة من حديثه. وذلك إعمالاً لدلالة تصريح الحسن بالسماع في حديث العقيقة، التي هي دلالة على السماع المطلق. فلمّا عارض هذه الدلالة دليل آخر، وجب قصر دلالة التصريح بالسماع، على ما قام الدليل المعارض على إخراجه من السماع.

ويؤيد هذا الاستفهام، الاستفهام التالي:

وهو أن علي بن المديني، في مناظرته المذكورة من قبل، كان قد ذكر أمرًا مهمًا، وملاحظة حقيقيّة. وهي أننا بعد عقد موازنة بين أحاديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه، وأحاديث نسخة كتاب سمرة إلى أبنائه، تبين لنا أنه: كما أن عددًا كبيرًا من أحاديث الجانبين متفق، فإنه أيضًا هناك أحاديث للحسن عن سمرة رضي الله عنه، غير موجودة في ذلك الكتاب.

ألا يعني هذا: أن الحسن قد سمعها من سمرة؟ بعد ثبوت تصريح الحسن بالسماع من سمرة رضي الله عنه، في حديث العقيقة!

والجواب عن هذين السؤالين:

أن حديث ابن عون: «وجدت عند الحسن كتاب سمرة، فقرأته عليه» يدل على أن الحسن روّي الكتاب جميعه.

ويؤيد هذا، اتفاق أحاديث للحسن عن سمرة، مع أحاديث نسخة كتاب سمرة، في بضعه وثلاثين حديثًا[1].

مع كون الحديث الصحيح الذي يصرح فيه الحسن بالسماع من سمرة رضي الله عنه، ليس إلا حديثًا واحدًا، لا ثاني - يصح - له!

هذا يدل على أن الشأن في عموم أحاديث الحسن عن سمرة، أنها من كتاب؛ هذا هو الحُكْم العام في أحاديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه.

فإذا صرّح الحسن - بعد ذلك - في حديث واحد بالسماع من سمرة رضي الله عنه، يكون هذا الحديث حالة خاصة، لا يجوز إعمالها على دلالة ذلك العموم، إلا بقدر حالته الخاصة.

والقاعدة: أن الخاص يخصص العموم، ويبقى العموم بعد التخصيص على دلالته قبل التخصيص في بقية الأفراد.

فالحسن عن سمرة كتاب، إلا حديث العقيقة.

هذا هو الحكم المبني على القاعدة المذكورة.

أمّا تلك الملاحظة الصحيحة، الملحوظة من عقد موازنة أحاديث الحسن عن سمرة، بأحاديث كتاب سمرة. فوجدنا أن أحاديث كثيرة متفقة بين الروايتين، ووجدنا أيضًا أحاديث للحسن عن سمرة، غير موجودة في ذلك الكتاب.

فهذه الملاحظة مبنية على أن كتاب سمرة كله بين أيدينا، وأنه هو كله الذي حفظته لنا بعض كتب السنة، كما سيأتي في أواخر هذا المبحث أن شاء الله تعالى[2].

---

(١) انظر (١٣٠٦ - ١٣٦٦).

(٢) انظر ما سيأتي (١٤٢٢ - ١٤٣١).

ولكن هذا الظن ليس صحيحًا! ومن قال إن كتاب سمرة كله، هو تلك النسخة الموجودة بين أيدينا؟!

ومن يستطع الجزم، بأن الكتاب كله هو الذي وجدناه محفوظًا في بعض كتب السنة؟!

وما أدرانا؟ لعل الموجود في الكتاب، ليس إلا بعضه! نصفه؟ أو أقل؟ أو أكثر؟!

لذلك لا يحق لنا الجزم، بأن ما وجدناه من أحاديث الحسن عن سمرة، غير مُتَّفِقٍ بما في كتاب سمرة الذي بين أيدينا، أنه مما تَلَقّاه الحسنُ من سمرة سماعًا، لعدم وقوفنا عليه في نسخة الكتاب التي عندنا!

لا يحق لنا الجزم بذلك، لأنه لا يحق لنا الجزم - من قبل - بأن كتاب سمرة جميعَه هو الذي بين أيدينا.

وبما أن الحسن قد روى الكتاب جميعه، كما يقول ابن عون.

وبما أننا وجدنا دلائل أخذ الحسن من ذلك الكتاب، ظاهرةً في بضعة وثلاثين حديثًا، أبقينا الحكم العام على عمومه، بأن أحاديث الحسن عن سمرة كتاب. سواء وجدنا بعض تلك الأحاديث في نسخة الكتاب التي عندنا، أم لم نجدها!

ثم استثنينا حديث العقيقة من هذا العموم، لأنه الحديث الوحيد، الذي يصح فيه تصريح الحسن بالسماع من سمرة رضي الله عنه.

لذلك، وبعد هذا العرض الطويل للمسألة، يكون الراجح فيها: أن الحسن لم يسمع من سمرة رضي الله عنه إلا حديث العقيقة، والباقي كتاب غير مسموع.

فهذا هو القول الراجح عندي، الذي يجمع بين أدلة الأقوال المختلفة، والذي يخرج بالقول الوسط العدل الحق في المسألة.

والله أعلم.

درجة أحاديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه

بعد أن رجحنا القول: بأن أحاديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه كتاب، إلا حديث العقيقة. تكون أحاديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه. سوى حديث العقيقة، من باب الوجادة.

والوجادة من طرق التحمل التي يلزم العمل بها، عند عامة المحدثين، كما سبق تقريره في هذا البحث[1].

والكتاب الذي كان الحسن يروي منه، هو كتاب الصحابي سمرة بن جندب رضي الله عنه. فهو كتاب موثوق، جليل، كجلالة الصحابة رضي الله عنهم!

والكتاب الذي كان عند الحسن، إما أنه نسخة كتاب سمرة نفسه، أو أنه نسخة نقلها الحسن من نسخة كتاب سمرة، الموجودة عند بنيه.

والحسن قد سمع عن سمرة حديث العقيقة، وعاصره زمنًا طويلاً، كما تقدم؛ فلا يعقل أن يكون يروي الكتاب، وهو كتاب، بأكثر من أن يكون منقولاً عن نسخة الكتاب الأصلية، الموجودة عند أبناء سمرة رضي الله عنه، على أبعد تقدير.

ويشهد لذلك، حديث ابن عون، الذي لم أميز أنا أحد رجال إسناده، عندما سأل الحسن: «سمعته من سمرة؟ سمعته من بنيه؟...».

(١) انظر ما تقدم (٨٨٠ ـ ٨٨٢).

بل إن حديث ابن عون، برواياته الأخرى الصحيحة، يدل بظاهره على أن نسخة كتاب سمرة الأصلية، هي التي كانت عند الحسن!

«وجدت عند الحسن كتاب سمرة، فقرأته عليه».

«دخلنا على الحسن، فأخرج إلينا كتابًا من سمرة».

«قرأت كتابًا عند الحسن عن سمرة بن جندب إلى بنيه».

على أن البزار قد نص على أن الحسن كان قد أخذ كتاب سمره من أبنائه، حيث قال كما سبق: «الحسن سمع من سمرة حديث العقيقة، ثم رغب عن السماع منه. ولما رجع إلى ولده، أخرجوا له صحيفة سمعوها من أبيهم. فكان يرويها عنه من غير أن يخبر بسماع، لأنه لم يسمعها منه»[(١)].

بل قال ابن القطان في (بيان الوهم والإيهام)، ما هو أصرح من ذلك، عندما قال، كما سبق: «حديث الحسن عن سمرة: كتاب، استعاره من بنيه بعد موته»[(٢)].

وعلى كل حال: فكتاب يحتفي به الحسن كل تلك الحفاوة، ويعتمد عليه كل ذلك الاعتماد؛ وهو كتاب موثوق، لصحابي أجلُّ من أن يحتاج إلى تعديل؛ وهو صحابيٌّ عاصره الحسن مدةً طويلة، وعاش في زمنه = لا شك أنه كتاب مقبول!

ويكفيه اعتمادُ الحسن عليه، وهو الخبير بأمره، الواقف عليه، صاحب الشأن فيه. والحسن الحسن، إمامةً، وورعا، وفقها، وفطنة، ودفاعًا عن الدين، وحماية للشرع.

وكفى باعتماد الحسن لهذا الكتاب، دليلًا على اعتماده!!

---

(١) نصب الراية للزيلعي (١/ ٨٩ ـ ٩٠).

(٢) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٢/ ١٧٤/ ب).

وتعجبني هنا، مواقف لبعض الأئمة، صريحة في الاحتجاج بمرويات الحسن عن صحيفة سمرة رضي الله عنه! مما يدل على أن كتاب سمرة رضي الله عنه، الذي كان عند الحسن، كتاب صحيح، الرواية منه مقبولة.

فهذا الحاكم أبو عبد الله، قدّم رواية ابن عون، في حديث الاضطرار، الذي وجده في كتاب سمرة عند الحسن؛ قدّمه بقوله: «إسناد صحيح على شرط الشيخين»[1]!!!

فهذا يدل على أن كتاب سمرة الذي كان عند الحسن، كتاب موثوق به عند الحاكم، الثقة كلها. سواء أكان الراوي منه الحسن، أو أحد تلامذته، كابن عون مثلًا!!

وهذا شرف الدين الدمياطي، في كتابه (كشف المغطى في تبيين الصلاة الوسطى)، يشير أيضًا إلى قيام كتاب سمرة الذي عند الحسن بالحجة!

فهو يقول: بعد أن رجّح سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه: «وعلى تقدير عدم السماع، قد قيل إنه كتاب، والكتابة حجة عند أهل النقل»[2].

وهذا ابن قيم الجوزية، في (إعلام الموقعين عن رب العالمين) يذكر حديثًا للحسن عن سمرة رضي الله عنه، محتجًا به، ثم يقول: «وقد صحّ سماع الحسن من سمرة، وغاية هذا أنه كتاب، ولم تزل الأمة تعمل بالكتب، قديمًا وحديثًا. وأجمع الصحابة على العمل بالكتب، وكذلك الخلفاء بعدهم. وليس اعتماد الناس في العلم إلا على الكتب، فإن لم يعمل بها تعطلت الشريعة. وقد كان رسول الله ﷺ يكتب كتبه إلى الآفاق

---

(١) المستدرك (٤/ ١٢٥)، وانظر إتحاف المهرة لابن حجر (٦/ ٤٦ رقم ٦١٠٢).

(٢) كشف المغطى للدمياطي (٣٦ ـ ٣٧).

والنواحي، فيعمل بها من تصل إليه، ولا يقول: هذا كتاب! وكذلك خلفاؤه من بعده، والناس إلى اليوم!!

فرد السنن بهذا الخيال البارد الفاسد، من أبطل الباطل!!

والحفظ يخون، والكتاب لا يخون!!»[1].

بهذه القوة، يدافع ابن قيم الجوزية: خاصة عن قيمة كتاب سمرة الذي عند الحسن، ويدافع عن الوجادات عامة. ويهمني هنا، دفاعه الخاص. فإنه بعد أن رجح السماع، قال: «وغاية هذا أنه كتاب»، ودافع عن هذا الكتاب، ذلك الدفاع البالغ. فلا أدل من ذلك على وجوب الاحتجاج بكتاب سمرة الذي عند الحسن، في رأي ابن القيم، وعلى تمام اعتداده به!

بل وهذا الحافظ ابن حجر، في (تهذيب التهذيب)، يقول في معرض الدفاع عن رواية الحسن عن سمرة، وتصحيحها: «قال يحيى القطان، وآخرون: هي كتاب. وذلك لا يقتضي الانقطاع»[2].

فهذه إشارة واضحة إلى أن الحافظ يرى الاحتجاج برواية الحسن عن سمرة، ولو كانت من الكتاب. وذلك لقوله، معقبًا قول من قال إنها من كتاب: «وذلك لا يقتضي الانقطاع». يعني: أنها وجادة، والوجادة من طرق التحمل المقبولة. ويعني أيضًا: أن الانقطاع هو العلة التي رد بها - من رد - أحاديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه، فإذا كانت أحاديث الحسن عن سمرة من كتاب، وذلك لا يقتضي الانقطاع، فهي أحاديث متصلة مقبولة.

لهذا كله: يترجح عندي أن أحاديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه، أحاديث جيدة قوية. إن نظرنا إلى أن الوجادة من

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ١٤٤).

(٢) التهذيب (٢/ ٢٦٩).

أضعف طرق التحمل أنزلناها إلى الحُسْن، وإن نظرنا إلى إمامة الحسن البصري، وإلى إتقانه الكتابة والقراءة - جودناها أو صححناها!

الغاية: أن أحاديث الحسن عن سمرة أحاديث يحتج بها!!

والله أعلم.

ما اتفق ـ في لفظه أو معناه ـ من أحاديث الحسن عن سمرة، بأحاديث كتاب سمرة

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة رضي الله عنه[1]	مرويات كتاب سمرة رضي الله عنه
١ ـ	«من وجد عين ماله عند رجل فهو أحق به، ويتبع البيع من باعه». أخرجه الإمام أحمد[٢] وأبو داود في (السنن)، وفي (المراسيل)[٣] والترمذي في (العلل الكبير)[٤] والنسائي في (المجتبى) و(السنن الكبرى)[٥] وأحمد بن عيسى في (أماليه)[٦] وابن هانيء في (مسائل	«من ضل له مال، أو استرق، فعرّفه، وجاء عليه سنة، فإن ماله يؤدي إليه. وإن الذي ابتاعه يبيع ثمنه، عند بيعه، الذي اتباع منه» أخرجه البزار في (مسنده)[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*]

(١) حكمي على الإسناد في أحاديث الحسن عن سمرة، أعني به إسناد الحديث إلى الحسن البصري، ثم يُحكم على الحديث والإسناد كله بحسب ما ترجح سابقاً في حكم أحاديث الحسن عن سمرة، وهو أنها جيدة أو صحيحة.

(٢) مسند الإمام أحمد (٥/ ١٠، ١٣).

(٣) سنن أبي داود (رقم ٣٥٣١)، والمراسيل له (رقم ١٩٣).

(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٧).

(٤) العلل الكبير للترمذي (١/ ٥٠٤).

(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٣٩).

(٥) المجتبى (رقم ٤٦٨١)، والكبرى (رقم ٦٢٧٧).

(٦) انظر رأب الصدع شرح أمالي أحمد بن عيسى (رقم ٢٢٦٣).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	أحمد[1] والبزار في (مسنده)[2] والروياني في (مسنده)[3] وابن الجارود في (المنتقى)[4] وبحشل في (تاريخ واسط)[5] والطبراني في (المعجم الكبير)[6] وفي (مسند الشاميين)[7] وابن عدي في (الكامل)[8] والدارقطني في (السنن)[9] وابن جُمَيْع في (معجم شيوخه)[10] والبيهقي في (السنن الكبرى)، (الصغرى) و (معرفة السنن والآثار)[11] وابن الجوزي في (التحقيق)[12] وإسناده صحيح إلى الحسن البصري وانظر كلام محمد بن يحيى الذهلي في معنى هذا الحديث، في (تحفة الأشراف) للمزي[13]	

(١) مسائل أحمد لابن هانىء (رقم ١٢٦٦).
(٢) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٤).
(٣) مسند الروياني (رقم ٨٣٠).
(٤) المنتقى لابن الجارود (رقم ١٠٢٦).
(٥) تاريخ واسط (١١٦).
(٦) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٦٠ ـ ٦٨٦١).
(٧) مسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٦٥٣).
(٨) معجم شيوخ ابن جميع الصيداوي (٣٦٤ ـ ٣٦٥ رقم ٣٥٣).
(٩) الكامل لابن عدي (٥/٤٣).
(١٠) سنن الدراقطني (٣/٢٨).
(١١) السنن الكبرى للبيهقي (٦/٥١، ١٠١) والصغرى (رقم ٢٠٦٣)، ومعرفة السنن والآثار (رقم ١١٩٦١).
(١٢) التحقيق لابن الجوزي (١٨٠/ب ـ ١٨١/أ).
(١٣) تحفة الأشراف للمزي (رقم٤٥٩٥).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
٢ ـ	«جار الدار أحق بالدار». أخرجه الإمام أحمد[١] وأبو داود[٢] والترمذي وقال: «حسن صحيح»[٣] والنسائي في (السنن الكبرى)[٤] وأبو داود الطيالسي في (مسنده)[٥] وابن أبي شيبة في (المصنف)[٦] وأحمد بن عيسى في (أماليه)[٧] والبزار في (المسند)[٨] وأبو القاسم البغوي في (الجعديات)[٩] والروياني في (مسنده)[١٠] وابن الجارود في (المنتقى)[١١] وابن أبي حاتم في (العلل)[١٢] والطحاوي في (شرح معاني الآثار)[١٣] والطبراني في (المعجم الكبير)[١٤] وفي (مسند	«من باع أرضاً، أو داراً، فإن جار الأرض، وجار الدار، هو أحق بابتياعها، إذا أقام ثمنها». أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)[*]

(١) مسند الإمام أحمد (٥/٨، ١٢، ١٣، ١٧، ١٨ مرتين، ٢٢).
(٢) سنن أبي داود (رقم ٣٥١٧).
(٣) جامع الترمذي (رقم ١٣٦٨).
(٤) لم أجده في مطبوع السنن الكبرى، وانظر تحفة الأشراف للمزي (رقم ٤٤٥٨٨، ٤٦١٠).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٦٧).
(٥) مسند الطيالسي (رقم ٩٠٤).
(٦) مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ١٦٥) (رقم ٢٢٧٢٠).
(٧) أمالي أحمد بن عيسى، انظر رأب الصدع (رقم ٢٢٢٧).
(٨) مسند البزار ـ نسخة الكتاني (٢٥١).
(٩) الجعديات للبغوي (رقم ١٣٩٣ ـ ١٣٩٧).
(١٠) مسند الروياني (رقم ٧٨٦، ٧٩٩، ٨٢٣، ٨٦٦).
(١١) المنتقى لابن الجارود (رقم ٦٤٤).
(١٢) العلل لابن أبي حاتم (رقم ١٤٣٦).
(١٣) شرح معاني الآثار (٤/ ١٢٣).
(١٤) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٠٠ ـ ٦٨٠٧، ٦٩٢٠، ٦٩٢٣، ٦٩٤١).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	الشاميين)[1] وأبو بكر القطيعي في جزء (الألف دينار)[2]، وأبو الطاهر الذهلي في (جزء حديثه)[3] وابن عدي في (الكامل)[4] وأبو الطاهر المخلص في (فوائده)[5] وأبو نعيم في (ذكر أخبار أصبهان)[6] والبيهقي في (السنن الكبرى)[7] وابن الجوزي في (التحقيق)[8] والضياء في (المختارة)[9]. وإسناده صحيح وانظر كلام بعض الأئمة على بعض طرق هذا الحديث، في (العلل الكبير) للترمذي[10] والعلل لابن أبي حاتم[11] وفي (المختارة) للضياء[12].	

(١) مسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٦٥١).
(٢) جزء الألف دينار للقطيعي (رقم ١٣٥).
(٣) جزء أبي الطاهر الذهلي (رقم ٥١).
(٤) الكامل لابن عدي (٢/٣١٦) (٣/٩).
(٥) فوائد المخلص، بنتقاء ابن أبي الفوارس - مجموع ٢١ - (٢٢٢/ب، ٢٥٣/أ).
(٦) ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم (٢/٣٢٦).
(٧) السنن الكبرى للبيهقي (٦/١٠٦).
(٨) التحقيق لابن الجوزي (١٨٦/أ).
(٩) انظر حاشية تحقيق الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (الحديث رقم ٥١٨٢).
(١٠) العلل الكبير للترمذي (١/٥٦٨).
(١١) العلل لابن أبي حاتم (رقم ١٤٣٦).
(١٢) حاشية تحقيق الإحسان (الحديث رقم ٥١٨٢).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
٣ -	«أيما امرأة زوّجها وليّان، فهي للأول منهما. وأيما رجل باع بيعًا من رجلين فهو للأول منهما» أخرجه الإمام أحمد[١] وأبو داود[٢] والترمذي وقال: «حسن»[٣] والنسائي في (المجتبى) وفي (الكبرى)[٤] وابن ماجه[٥] وأبو داود الطيالسي في (مسنده)[٦] والدارمي في (سننه)[٧] وابن أبي شيبة في (المصنف)[٨] والبزار في (مسنده)[٩] والروياني في (مسنده)[١٠] وابن الجارود في (المنتقى)[١١] والطبراني في (المعجم الكبير) و (المعجم الأوسط)[١٢] وأبو الطاهر الذهلي في	«إذا أنكحت المرأة، ينكحها رجلان شتى كلاهما مولى فأحق الناكحين أولّهما. والبيع إذا ابتاع رجلان سلعة واحدة فإن أحقهما بها أوّلهما» أخرجه البزار في (مسنده)[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*]

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ٨ مرتين، ١١ مرتين، ١٢، ١٨ مرتين - ١٩، ٢٢).
(٢) سنن أبي داود (رقم ٢٠٨٨).
(٣) جامع الترمذي (رقم ١١١٠).
(٤) المجتبى (رقم ٤٦٨٢)، والكبرى (رقم ٥٣٩٧، ٦٢٧٨، ٦٢٧٩).
(٥) سنن ابن ماجه (رقم ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢٣٤٤).
(*) مسند البزار - الكتانية (٢٥٨).
(٦) مسند الطيالسي (رقم ٩٠٣).
(*) المعجم الكبير للطبراني (٧٠٦٨).
(٧) سنن الدارمي (رقم ٢١٩٩، ٢٢٠٠).
(٨) مصنف ابن أبي شيبة (٤/ ١٣٩) (رقم ١٥٩٩٤).
(٩) مسند البزار - الكتانية (٢٥٢).
(١٠) مسند الروياني (رقم ٨٠٠، ٨١٠).
(١١) المنتقى لابن الجارود (رقم ٦٢٢، ٦٢٣).
(١٢) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٣٩ - ٦٨٤٣، ٦٩٢٤) والمعجم الأوسط له (٢/ ٣٥/ ب).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	(جزء حديثه)[1] والحاكم في (المستدرك)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين»[2] وأبو نعيم في (حلية الأولياء)[3] والبيهقي في (السنن الكبرى)[4]. وإسناده صحيح. وقد اختلف في هذا الحديث على الحسن، أهو من حديثه عن سمرة رضي الله عنه؟ أم من حديثه عن عقبة بن عامر رضي الله عنه. والصحيح أنه من حديث الحسن عن سمرة بن جندب رضي الله عنه، كما قال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان[5]، وكما قال البيهقي أيضًا[6]. وهو ما حسنه الترمذي كما سبق، وصرّح الترمذي أيضًا بتقديم حديث الحسن عن سمرة عن حديث الحسن عن عقبة بن عامر، فيما نقله عنه الحافظ في (تلخيص الحبير)[7]	
٤ ـ	«أمرنا النبي ﷺ أن نردّ على الإمام وأن نتحاب وأن يسلم بعضنا على بعض»	«أمرنا أن يحب بعضنا بعضا، وأن يسلم بعضنا على بعض إذا التقينا»

(١) جزء أبي الطاهر الذهلي (رقم ٥٣).
(٢) المستدرك (٢/ ١٧٥).
(٣) حلية الأولياء (٦/ ١٩٠ ـ ١٩١).
(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ١٣٩).
(٥) العلل لابن أبي حاتم (رقم ١٢١٠)، وتلخيص الحبير (٣/ ١٨٨).
(٦) معرفة السنن والآثار للبيهقي (رقم ١٣٧٠١).
(٧) تلخيص الحبير (٣/ ١٨٩).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	أخرجه أبو داود[1] وابن ماجة[2] وابن خزيمة في (صحيحه)[3] والفسوي في (المعرفة والتاريخ)[4] والبزار في (مسنده)[5] والروياني في (مسنده)[6] والطبراني في (المعجم الكبير)[7] وفي (مسند الشاميين)[8] وابن عدي في (الكامل)[9] والدارقطني في (السنن)[10] والحاكم وقال: «صحيح الإسناد»[11] والبيهقي في (السنن الكبرى)[12]. وإسناده صحيح وجوّد إسناده ابن القطان في (بيان الوهم والإيهام)[13] ووافقه مغلطاي في (الإعلام بسنته)، فقال: «على	أخرجه البزار في (مسنده)[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*]

(١) سنن أبي داود (١٠٠١).
(٢) سنن ابن ماجه (رقم ٩٢١، ٩٢٢).
(*) مسند البزار - الكتانية (٢٥٦).
(٣) صحيح ابن خزيمة (رقم ١٧١٠، ١٧١١).
(*) المعجم الكبير للطبراني (٧٠١٧).
(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٢٣ - ١٢٤).
(٥) مسند البزار - الكتانية (٢٥٣).
(٦) مسند الروياني (رقم ٨٢٩).
(٧) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٩٠، ٦٨٩٩، ٦٩٠٦، ٦٩٠٧).
(٨) مسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٦٤٣).
(٩) الكامل لابن عدي (٣/ ٣٢٤).
(١٠) سنن الدارقطني (١/ ٣٦٠).
(١١) المستدرك (١/ ٣٧٠).
(١٢) السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ١٨١).
(١٣) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٢/ ٧٨/أ).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	هذا يكون السند صحيحًا، على ما ذكره ابن القطان وغيره»[1].	
٥ ـ	«البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، ويأخذ كل واحد منهما ما رضي من البيع». أخرجه الإمام أحمد[2] والنسائي في (الصغرى) و (الكبرى)[3] وابن ماجه[4] وابن أبي شيبة في (المصنف)[5] والبزار في (مسنده)[6] والروياني في (مسنده)[7] والطحاوي في (بيان مشكل الأحاديث)، وفي (شرح معاني الآثار)[8] والطبراني في (المعجم الكبير)[9] وأبوالفضل الزهري في جزء (حديثه)[10]، والحاكم في (المستدرك)	«إذا تبايع منا الرجلان، فإن أحدهما يبيعه بالخيار حتى يقار صاحبه، ويخير كل واحد منهما صاحبه فيختار كل واحد منهما هواه من البيع» أخرجه ابن أبي عمر العدني في (مسنده)[*] والبزار في (مسنده)[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*]

(١) الاعلام بسنته (٤/ ١٤٣/أ ـ ب).
(٢) مسند الإمام أحمد (١٧/٥ مرتين، ٢١، ٢٢ مرتين ٢٣).
(٣) الصغرى للنسائي (رقم ٤٤٨١)، الكبرى (رقم ٦٠٧٣، ٦٠٧٤).
(٤) سنن ابن ماجه (رقم ٢١٨٣).
(٥) مصنف ابن أبي شيبة (١٤/ ١٨١) (رقم ٣٦١٦١).
(*) إتحاف الخيرة للبوصيري (١/ ١٤١/ب).
(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٦٠)، وانظر كشف الأستار (رقم ٤٦٥).
(٦) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٢).
(٧) مسند الروياني (رقم ٨١٢).
(٨) بيان مشكل الأحاديث للطحاوي (١٣/ ٢٨٠ رقم ٥٢٦٦)، وشرح معاني الآثار (٤/ ١٣).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩٩٩، ٧٠٨٠).
(٩) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٣٣ ـ ٦٨٣٨).
(١٠) حديث أبي الفضل الزهري (٦٢/أ رقم ١٧٨).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	وصححه[1] والبيهقي في (السنن الكبرى)[2] وابن الجوزي في (التحقيق)[3] وإسناده صحيح.	
٦ ـ	قال سمرة رضي الله عنه: «كنا نسافر مع رسول الله ﷺ وإذا أمطرت السماء، سمعنا منادي رسول الله ﷺ: صلوا في رحالكم» أخرجه الإمام أحمد[4] والبخاري في (التاريخ الكبير)[5] وأبو داود الطيالسي في (مسنده)[6] وابن أبي شيبة في (المصنف)[7] والبزار في (المسند)[8] وأبو يعلى في (مسنده الكبير)[9] والروياني في (مسنده)[10] والطبراني في (المعجم	«كان إذا مطرنا في السفر، ونودي بالصلاة، من كراهية أن يشق علينا، يأمر المؤذن: أن صلوا في رحالكم». أخرجه ابن أبي عمر العدني في (مسنده)[*] والبزار في (مسنده)[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*]

(١) مستدرك الحاكم (٢/ ١٥ ـ ١٦).
(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٢٧١).
(٣) التحقيق لابن الجوزي (١٦٧/أ).
(٤) مسند الإمام أحمد (٥/ ١٣، ١٥، ١٩، ٢٢ مرتين).
(٥) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٢٠٠).
(*) إتحاف الخيرة للبوصيري (١/ ١٤١/ب).
(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٦٠)، وانظر كشف الأستار (رقم ٤٦٥).
(٦) مسند الطيالسي (رقم ٩٠٧).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩٩٩، ٧٠٨٠).
(٧) المصنف لابن أبي شيبة (٢/ ٢٣٤) (رقم ٦٢٦٦).
(٨) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٢).
(٩) إتحاف الخيرة للبوصيري (١/ ١٤١/ب)، والجزء الذي بتحقيق سليمان السعود (رقم ٤٩٣).
(١٠) مسند الروياني (رقم ٨٠٤، ٨٢٥).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	الكبير)[1] وإسناده صحيح.	
٧ ـ	«الصلاة الوسطى: صلاة العصر» أخرجه الإمام أحمد[2] والترمذي وقال: «حديث حسن»[3] وابن أبي شيبة في (المصنف)[4] والبزار في (مسنده)[5] وأبو علي الطوسي في (مختصر الأحكام)[6]، والروياني في (مسنده)[7]، والحكيم الترمذي في (الصلاة ومقاصدها)[8]، وابن جرير الطبري في (تفسيره)[9] والطحاوي في (شرح معاني الآثار)[10] والطبراني في (المعجم الكبير)[11] وابن عدي في (الكامل)[12] وأبو نعيم في (ذكر	«أمرنا أن نحافظ على الصلوات كلها وأوصى بالصلاة الوسطى، ونبأنا أنها صلاة العصر» أخرجه البزار في (مسنده)[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*] وابن زبر الربعي في (وصايا العلماء)[*] وشرف الدين الدمياطي في (كشف المغطى في تبيين الصلاة الوسطى)[*].

(١) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٢١ ـ ٦٨٢٢، ٦٩٥٤).
(٢) مسند الإمام أحمد (٥/ ٧، ١٢، ١٣، ٢٢).
(٣) جامع الترمذي (رقم ١٨٢).
(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٢/ ٥٠٥ ـ ٥٠٦) (رقم ٨٦٢٢).
(٥) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٢).
(٦) مسند الروياني (رقم ٧٩٠، ٧٩١، ٨٠٥).
(٧) مختصر الأحكام للطوسي (رقم١٦٤، ١٦٥، ١٦٦).
(٨) الصلاة ومقاصدها للحكيم الترمذي (١٧٩).
(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٦).
(٩) تفسير الطبري (رقم ٥٤١٧، ٥٤٣٨، ٥٤٣٩).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٠٩ ـ ٧٠١٠).
(١٠) شرح معاني الآثار للطحاوي (١/ ١٧٤).
(*) وصايا العلماء للربعي (٨٨ ـ ٨٩).
(١١) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٢٣ ـ ٦٨٢٦).
(١٢) الكامل لابن عدي (٦/ ٤٢٦).
(*) كشف المغطى للدمياطي (رقم ٣٧).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	أخبار أصبهان)[1] والبيهقي في (السنن الكبرى)[2] وشرف الدين الدمياطي في (كشف المغطى في تبيين الصلاة الوسطى)[3]. وإسناده صحيح وأخرجه ابن أبي شيبة أيضًا في (المصنف)[4] بإسناد صحيح كذلك إلى الحسن البصري ـ مرسلاً إلى النبي ﷺ، دون ذكر سمرة رضي الله عنه	
٨ ـ	«من قتل عبده قتلناه، ومن جدع أنفه جدعناه» أخرجه الإمام أحمد[5] وأبو داود[6] والترمذي وقال: «حسن غريب»[7] والنسائي في (السنن الصغرى) و (الكبرى)[8] وابن ماجه[9] والدارمي في (سننه)[10] وأبو داود الطيالسي	«لا يحل لرجل مسلم أن يجدع عبده، ولا يخصيه ومن نعلمه فعل من ذلك شيئاً نفعل به مثله». أخرجه البزار في (مسنده)[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*].

(١) ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم (٢/ ١٥٠).
(٢) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٤٦٠).
(٣) كشف المغطى للدمياطي (رقم ٣١ ـ ٣٥).
(٤) مصنف ابن شيبة (٢/ ٥٠٣) (رقم ٨٥٩٨).
(٥) مسند الإمام أحمد (٥/ ١٠، ١١ مرتين، ١٢ مرتين، ١٨ مرتين، ١٩).
(٦) سنن أبي داود (رقم ٤٥١٥ ـ ٤٥١٧).
(٧) جامع الترمذي (رقم ١٤١٤).
(٨) السنن الصغرى للنسائي (رقم ٤٧٣٨، ٤٧٥٣، ٥٧٥٤، ٤٧٣٦)، والكبرى له (رقم ٦٩٣٨ ـ ٦٩٤٠، ٦٩٥٥ ـ ٦٩٥٦).
(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٦٠).
(٩) سنن ابن ماجه (رقم ٢٦٦٣).
(١٠) سنن الدارمي (رقم ٢٢٦٣).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩٩٩، ٧٠٨٠).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	في (مسنده)[1] وابن أبي شيبة في (المصنف)[2] والبزار في (مسنده)[3] وأبو القاسم البغوي في (الجعديات)[4] والروياني في (مسنده)[5] وابن الأعرابي في (معجمه)[6] وابن قانع في (معجم الصحابة)[7] والطبراني في (المعجم الكبير)[8] وابن عدي في (الكامل)[9] وأبو محمد المخلدي في (فوائده)[10] وأبو طاهر المخلص في (فوائده)[11] والحاكم في (المستدرك) وصححه[12] وأبو نعيم في (ذكر أخبار أصبهان)[13] وأبو القاسم بن بشران في (أماليه)[14] والبيهقي في (السنن الكبرى) و (الصغرى)[15]	

(١) مسند الطيالسي (رقم ٩٠٥).
(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٩/٣٠٣) (رقم ٢٧٥٠٧).
(٣) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥١).
(٤) الجعديات لأبي البغوي (رقم ١٠١٩، ١٠٢٠).
(٥) مسند الروياني (رقم ٧٨٥، ٧٩٧، ٧٩٨، ٨٠٧).
(٦) المعجم لابن الأعرابي (رقم ٦٧٢).
(٧) معجم الصحابة لابن قانع (٦٢/أ).
(٨) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٠٨ ـ ٦٨١٦، ٩٦٢٧، ٦٩٣٧).
(٩) الكامل لابن عدي (٢/٣١٦) (٧/١١٤).
(١٠) فوائد المخلدي (رقم ٤٨٨).
(١١) فوائد المخلص، بانتقاء ابن أبي الفوارس ـ مجموع ٢١ ـ (٢١٢/أ ـ ب).
(١٢) المستدرك (٤/٣٦٧ ـ ٣٦٨).
(١٣) ذكر أخبرا أصبهان (١/١٨٦).
(١٤) أمالي أبي القاسم بن بشران (٢/٩٠/أ).
(١٥) السنن الكبرى للبيهقي (٨/٣٥) والصغرى له (رقم ٢٩٤٦، ٢٩٤٧).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	وإسناده صحيح. بينما أخرجه عبد الرزاق في (المصنف)[1] وابن أبي شيبة في (المصنف)[2] أيضًا، من طريق الحسن البصري - مرسلاً إلى النبي ﷺ، دون ذكر سمرة رضي الله عنه.	
٩ -	«الدجال خارج، وهو أعور عين الشمال، عليها ظفرة غليظة. وأنه يبريء الأكمه والأبرص، ويحيى الموتى. ويقول للناس: أنا ربكم، فمن قال: أنت ربي، فقد فتن، ومن قال: ربي الله، حتى يموت على ذلك، فقد عصم من فتنة الدجال، ولا فتنة عليه. فيلبث ما شاء الله في الأرض. ثم يجيء عيسى بن مريم، من قبل المغرب، مصدقًا بمحمد ﷺ، ويقتل الدجال، وإنما هو قيام الساعة» أخرجه الإمام أحمد[3] والروياني في (مسنده)[4] والطبراني في (المعجم الكبير)[5] وإسناده صحيح.	«إن المسيح الدجال أعور عين الشمال عليها ظفرة غليظة، وإنه يبريء الأكمه والأبرص، ويحيى الموتى، ويقول: أنا ربكم، فمن اعتصم بالله، فقال: ربي الله، ثم أبى إلا ذلك حتى يموت؛ فلا عذاب ولا فتنة. ومن قال: أنت ربي، فقد فتن. إن المسيح الدجال يلبث في الأرض ما شاء الله، ثم يجيء عيسى بن مريم صلى الله عليه، من المشرق، مصدقاً محمد ﷺ، وعلى ملته، ثم يقتل المسيح الدجال ثم إنما هو قيام الساعة». أخرجه البزار في (مسنده)[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*]

(١) مصنف عبد الرزاق (رقم ١٨١٣٠).
(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١٤/ ١٨٧) (رقم ٣٦١٨٠).
(٣) مسند الإمام أحمد (٥/ ١٣).
(٤) مسند الروياني (رقم ٨٢٨).
(٥) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩١٨ - ٦٩١٩).
(*) مسند البزار الكتانية (٢٥٧)، وانظر كشف الأستار (رقم ٣٣٩٧، ٣٣٩٨).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٨٢).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	والظَّفَرَةُ: لحمة تنبت عند المآقي، وقد تمتد إلى السواد فتغشيه[1].	وقاسم بن ثابت السرقسطي في (الدلائل في غريب الحديث)[*].
١٠ـ	«جنة الفردوس هي ربوة الجنة العليا، التي هي أوسطها وأحسنها» أخرجه ابن أبي الدنيا في (صفة الجنة)[2] و البزار في (مسنده)[3] والروياني في (مسنده)[4] وابن جرير الطبري في (التفسير)[5] والطبراني في (المعجم الكبير)[6] وفي (مسند الشاميين)[7] وأبو نعيم في (صفة الجنة)[8] والسهمي في (تاريخ جرجان)[9] والحديث بمجموع طرقه حسن إلى الحسن البصري.	«إن الفردوس هي ربوة الجنة الوسطى، التي هي أرفعها وأحسنها» أخرجه البزار في (مسنده)[*]. والطبراني في (المعجم الكبير)[*].
١١ـ	«اقتلوا شيوخ المشركين، واستبقوا شرخهم» أخرجه الإمام أحمد[10]	إذ قاتلتم المشركين، فاقتلوا شيوخهم، فإن ألينهم قلوباً شرخهم».

(*) الدلائل في غريب الحديث ـ نسخة الرباط (٤٠).
(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير ـ ظفر (٣/١٥٨).
(٢) صفة الجنة لابن أبي الدنيا (رقم ٨٥).
(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٤)، وانظر كشف الأستار (رقم٣٥١٣).
(٣) مسند الروياني (رقم ٧٨٩).
(٤) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٨)، وانظر كشف الستار (رقم ٣٥١٤).
(٥) تفسير الطبري (١٦/ ٣٠ ـ ٣١).
(*) معجم الطبراني الكبير (رقم ٧٠٨٨).
(٦) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٨٥ ـ ٦٨٨٦).
(٧) مسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٦٥٠).
(٨) صفة الجنة لأبي نعيم (رقم ١١).
(٩) تاريخ جرجان للسهمي (٣٣١ ترجمة رقم ٦٠٣).
(١٠) مسند الإمام أحمد (٥/ ١٢، ٢٠).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	وأبو داود[1] والترمذي وقال: «حسن صحيح غريب»[2] وأبو عبيد في (غريب الحديث)[3] وسعيد بن منصور في (سننه)[4] وابن أبي شيبة في (المصنف)[5] والبزار في (مسنده)[6] والروياني في (مسنده)[7] والطبراني في (المعجم الكبير)[8] وفي (مسند الشاميين)[9] وأبو الطاهر المخلص في (فوائده)[10] والبيهقي في (السنن الكبرى) و (معرفة السنن والآثار)[11] بأسانيد منها حسان، يصحح بعضها بعضًا. وشرخهم: أي صغار السن منهم[12].	أخرجه البزار في (مسنده)[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*].

(١) سنن أبي داود (رقم ٢٦٧٠).
(٢) سنن الترمذي (رقم ١٥٨٣).
(٣) غريب الحديث لأبي عبيد (٣/١٦).
(*) مسند البزار - الكتانية (٢٥٩).
(٤) سنن سعيد بن منصور (رقم ٢٦٢٤).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٣٧).
(٥) مصنف ابن أبي شيبة (١٢/٣٨٨) (رقم ٣٣١٣٨).
(٦) مسند البزار - الكتانية (٢٥٣).
(٧) مسند الروياني (رقم ٨٠٢).
(٨) معجم الطبراني الكبير (رقم ٦٩٠٠ - ٦٩٠٢، ٦٩٣٢).
(٩) مسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٦٤١).
(١٠) فوائد المخلص، بانتقاء ابن أبي الفوارس (١٧٥/ب).
(١١) السنن الكبرى للبيهقي (٩/٩٢)، ومعرفة السنن والآثار له (رقم ١٨٠٩٨، ١٨٠٩٩).
(١٢) انظر غريب الحديث لأبي عبيد (٣/١٦ - ١٧)، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير - شرح (٢/٤٥٦ - ٤٥٧).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
١٢ـ	«أن النبي ﷺ نهى عن التبتل» أخرجه الإمام أحمد[١] والترمذي وقال: «حسن غريب»[٢] والنسائي في (السنن الصغرى) و(الكبرى)[٣] وابن ماجه[٤] وابن أبي شيبة في (المصنف)[٥] وإسحاق بن راهويه في (مسنده)[٦] والبزار في (مسنده)[٧] وابن الجارود في (المنتقى)[٨] والطبراني في (المعجم الأوسط)[٩]. وإسناده صحيح. وقد اختلف في هذا الحديث على الحسن، أهو من حديثه عن سمرة رضي الله عنه؟ أم من حديثه عن سعد بن هشام عن عائشة رضي الله عنها؟ والصحيح أن كليهما محفوظ صحيح، كما هو حكم البخاري وأبي حاتم الرازي[١٠]	«كان رسول الله ﷺ ينهى الرجل عن التبتل» أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)[*].

(١) مسند الإمام أحمد (٥/١٧).
(٢) جامع الترمذي (رقم ١٠٨٢).
(٣) السنن الصغرى للنسائي (رقم ٣٢١٤)، والكبرى (رقم ٥٣٢١).
(٤) سنن ابن ماجه (رقم ١٨٤٩).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٢١، ٧٠٢٢).
(٥) المصنف لابن أبي شيبة (٤/١٢٨) (رقم ١٥٩١٨).
(٦) مسند إسحاق بن راهويه ـ مسند عائشة (رقم ٧٦٩).
(٧) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٢).
(٨) المنتقى لابن الجارود (رقم ٦٧٣).
(٩) المعجم الأوسط للبطراني (٢/٢٣٧/ب).
(١٠) العلل الكبير للترمذي (١/٤٢٣ ـ ٤٢٤)، والعلل لابن أبي حاتم (رقم ١٢٠٣).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
١٣ـ	«إذا أتى أحدكم على ماشية، فإن كان فيها صاحبها فليستأذن، فإن أذن فليحتلب وليشرب. فإن لم يكن فيها، فليصوت ثلاثًا، فإن أجابه فليستأذن. وإلا فليحتلب وليشرب، ولا يحمل» أخرجه أبو داود[(١)] والترمذي وقال: «حسن [صحيح] غريب»[(٢)] والبزار في (مسنده)[(٣)] والروياني في (مسنده)[(٤)] والطبراني في (المعجم الكبير)[(٥)] والبيهقي في (السنن الكبرى)[(٦)]. وإسناده صحيح.	«أن رسول الله ﷺ كان ينهى أن يحلب ماشية الرجل إلا بإذنه، ويقول: إنما ألبانها كما في حقبكم، ليس أحدهما بأحل من الآخر» أخرجه البزار في (مسنده)[(*)] والطبراني في (المعجم الكبير)[(*)]. وحقبكم: جمع حقيبة، وهو المزادة التي تجعل في مؤخر الرحل أو الوعاء[(*)].
١٤ ـ	«لا تلاعنوا بلعنة الله، ولا بغضب الله، ولا بالنار». أخرجه الإمام أحمد[(٧)] والبخاري في (الأدب المفرد)[(٨)] وأبو داود[(٩)]	«أن رسول الله ﷺ نهى أن نتلاعن بلعنة الله، أو بغضبه، ونهانا أن تلاعن بالنار».

---

(١) سنن أبي داود (رقم ١٢٩٦).

(٢) جامع الترمذي (رقم ١٢٩٦)، والزيادة بين المعقوفتين من تحفة الأشراف للمزي (رقم ٤٥٩١).

(٣) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٢).

(٤) مسند الروياني (رقم ٨٢١).

(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٧).

(٥) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٧٧ ـ ٦٨٧٨).

(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٦٢).

(٦) السنن الكبرى للبيهقي (٩/٣٥٩).

(*) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر ـ حقب (١/٤١٢).

(٧) مسند الإمام أحمد (٥/١٥).

(٨) الأدب المفرد للبخاري (رقم ٣٢٠).

(٩) سنن أبي داود (رقم ٤٩٠٦).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	والترمذي وقال: «حسن صحيح»[1] وإبراهيم بن طهمان في (مشيخته)[2] وابن وهب في (الجامع)[3] وأبو داود الطيالسي في (مسنده)[4] والبزار في (مسنده)[5] والروياني في (مسنده)[6] والطبراني في (المعجم الكبير) و(الدعاء)[7] وأبو بكر ابن المقريء في (معجمه)[8] والحاكم وقال: «صحيح الإسناد»[9] والبيهقي في (شعب الإيمان)[10]. وإسناده صحيح.	أخرجه البزار في (مسنده)[*]. والطبراني في (المعجم الكبير)[*].
١٥ ـ	«أنزل القرآن على ثلاثة أحرف». أخرجه الإمام أحمد[11] وأبو عبيد القاسم بن سلام في (فضائل القرآن)[12] وابن أبي شيبة في	«إنه أنزل على ثلاثة أحرف» أخرجه البزار في (مسنده)[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*]

(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٦).
(١) جامع الترمذي (رقم ١٩٧٦).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠١٣، ٧٠١٤).
(٢) مشيخة إبراهيم بن طهمان (رقم ٥٢).
(٣) الجامع لابن وهب (رقم ٣٥٤).
(٤) مسند الطيالسي (رقم ٩١١).
(٥) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٢).
(٦) مسند الروياني (رقم ٨١١).
(٧) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٥٨ ـ ٦٨٥٩، ٦٩٤٨)، والدعاء (رقم ٢٠٧٥ ـ ٢٠٧٦).
(٨) المعجم لأبي بكر بن المقريء (رقم ٤٠٣).
(٩) المستدرك (١/٤٨).
(١٠) شعب الإيمان للبيهقي (رقم ٣٢٠).
(١١) مسند الإمام أحمد (١٦/٥، ٢٢).
(١٢) فضائل القرآن لأبي عبيد (رقم ٧٣٢).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	(المصنف)[1] والبزار في (مسنده)[2] والطحاوي في (بيان مشكل الأحاديث)[3] والطبراني في (المعجم الكبير)[4] وابن عدي في (الكامل) وقال: «لا أعلمه يرويه بهذا إلا حماد بن سلمة، وقال: على ثلاثة أحرف! ولم يقله غيره»[5] والحاكم وقال: «قد احتج البخاري برواية الحسن عن سمرة»[6] وتمام في (فوائد)[7] وإسناده صحيح.	
١٦ـ	«أن رسول الله ﷺ نهى أن يُقَدَّ السَّيْرُ بين أصبعين» أخرجه أبو داود[8] والبزار في (مسنده)[9] والروياني في (مسنده)[10] والدولابي في (الكنى)[11] والطبراني في (المعجم	«كان ينهى الرجل أن يحزّ السير بين أصبعيه» أخرجه البزار في (مسنده)[*]. والطبراني في (المعجم الكبير)[*].

(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٦). وانظر كشف الأستار (رقم ٢٣١٦).

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١٠/ ٥١٧) (رقم ٣٠١٢٤).

(٢) انظر كشف الأستار (رقم ٢٣١٤).

(٣) بيان مشكل الأحاديث للطحاوي (٨/ ١٣٥ رقم ٣١١٩).

(*) معجم الطبراني الكبير (رقم ٧٠٣٢).

(٤) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٥٣).

(٥) الكامل لابن عدي (٢/ ٢٦٢).

(٦) المستدرك (٢/ ٢٢٣).

(٧) فوائد تمام (رقم ٧٤١).

(٨) سنن أبي داود (رقم ٢٥٨٩).

(٩) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٣).

(١٠) مسند الروياني (رقم ٨٩١).

(١١) الكنى للدولابي (٢/ ١٣٧).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	الكبير)[1] وابن حبان في (المجروحين)[2] وأبو بكر القطيعي في (جزء الألف دينار)[3] والحاكم، وقال: «صحيح الإسناد»[4]. وهو كما قال الحاكم.	
١٧ـ	«سام أبو العرب، وحام أبو الحبش، ويافث أبو الروم» أخرجه الإمام أحمد[5] والترمذي في (الجامع) و (العلل الكبير) وقال في (الجامع): «حسن غريب»[6] والروياني في (مسنده)[7] وابن جرير الطبري في (تاريخه) و (تفسيره)[8] والطبراني في (المعجم الكبير)[9]، وفي (مسند الشاميين)[10] وابن عدي في	«أن العرب بنو سام بن نوح، وأن الروم بنو يافث بن نوح، وأن الحبشة بنو حام بن نوح. أخرجه البزار في (مسنده)[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*].

(*) مسند البزار الكتانية (٢٥٩ ـ ٢٦٠).

(١) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩١٠، ٦٩٣٥، ٦٩٤٩).

(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٧٧).

(٢) المجروحين لابن حبان (٢/ ٢٢٠).

(٣) جزء الألف دينار (رقم ٢٩٧).

(٤) المستدرك (٤/ ٢٨١).

(٥) المسند للإمام أحمد (٥/ ٩ ـ ١٠، ١٠ ـ ١١).

(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٩).

(٦) الجامع للترمذي (رقم ٣٢٣٠، ٣٢٣١، ٣٩٣١)، والعلل الكبير (٢/ ٨٩٢ ـ ٨٩٣).

(٧) مسند الروياني (رقم ٧٩٣).

(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٣٣).

(٨) تاريخ الطبري (١/ ١٩٢، ٢٠٩)، وتفسيره (٢٣/ ٤٣).

(٩) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٧١ ـ ٦٨٧٣).

(١٠) مسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٦٤٤، ٢٦٤٥).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	(الكامل)[1] وأبو بكر المقرىء في (معجمه)[2]، وأبو محمد المخلدي في (فوائده)[3]، والحاكم وقال: «صحيح الإسناد»[4] وأبو نعيم في (ذكر أخبار أصبهان)[5]، والخطيب في (المتفق والمفترق)[6]. وإسناده صحيح.	
١٨ـ	«نهى عن بيع المهاجر الأعرابيّ» أخرجه الإمام أحمد[7] والبزار في (مسنده)[8] وأبو يعلى في (معجم شيوخه)[9] والطبراني في (المعجم الكبير) و (الأوسط)[10] والخطيب في (الموضح لأوهام الجمع والتفريق)[11] وإسناده جيد.	«لا تبيعوا الأعراب، وإن كان أخا أحدكم، أو أباه، أو أمه» أخرجه البزار في (مسنده)[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*].

(١) الكامل لابن عدي (٣/ ٤٩).
(٢) معجم شيوخ ابي بكر ابن المقرىء (رقم ٦١٤).
(٣) فوائد المخلدي (رقم ٤٢٣).
(٤) المستدرك (٢/ ٥٤٦)، لكنه جعله من حديث الحسن بن عمران بن حصين عن سمرة!
(٥) ذكر أخبار أصبهان (٢/ ٢٥٦).
(٦) المتفق والمفترق للخطيب (رقم ٥٠٠).
(٧) المسند (٥/ ١١).
(٨) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٥)، وانظر كشف الأستار (رقم ١٢٧٠).
(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٧).
(٩) معجم شيوخ ابي يعلى (رقم ٢٠٢).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٦٥ ـ ٧٠٦٦).
(١٠) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٦٩، ٦٩٢٩، ٦٩٣٠)، والأوسط (رقم ٢٠١).
(١١) الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب (٢/ ٨٥ ـ ٨٦).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
١٩ـ	«كان إذا استستقى قال: اللهم أنزل في أرضنا زينتها وسكنها». أخرجه البزار في (مسنده)[١] وأبو عوانة في (مستخرجه)[٢] والخرائطي في (مكارم الأخلاق)[٣] والطبراني في (المعجم الكبير) و (الأوسط)[٤] و (مسند الشاميين)[٥] وابن عدي في (الكامل)[٦] وتمام في (فوائده)[٧] وأبو نعيم في (حلية الأولياء)[٨]. وإسناده صحيح.	«كان يقول إذا استسقى المطر اللهم أنزل في أرضنا زينتها، اللهم أنزل في أرضنا سكنها». أخرجه البزار في (مسنده)[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*].
٢٠ ـ	«إن لكل نبي حوضًا، يتباهون به، أيهم أكثر واردة، وإني أرجو أن أكون أكثرهم واردة». أخرجه الترمذي وقال: «هذا حديث غريب، وقد روى أشعث بن عبد الملك هذا الحديث	«إن الأنبياء يتباهون، أيهم أكثر أصحاباً من أمته، فأرجو أن أكون أكثرهم كلهم واردة. فإن كل رجل منهم يومئذ قائم على حوض ملآن، معه عصا، يدعو من عرف من أمته».

(١) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٣).
(٢) انظر البدر المنير لابن الملقن (٢/ ٢٢١/ب)، وكنز العمال (رقم ١٨٠٢٦)، ثم طُبع القسم المفقود من مستخرج أبي عوانة، فوجدته فيه بحمد الله تعالى (ص٣٣).
(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٨).
(٣) مكارم الأخلاق للخرائطي (رقم ١٠٦٢).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٩٥).
(٤) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩٠٤، ٦٩٣٠، ٦٩٥٢)، والأوسط (١/ ٢٨٨/ ب).
(٥) مسند الشاميين للطبراني (رقم ٤/ ٢٧٧).
(٦) الكامل لابن عدي (٣/ ٤٢٣).
(٧) فوائد تمام (رقم ٨٠ ـ ٨٤).
(٨) حلية الأولياء (٣/ ٧٧).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	عن الحسن عن النبي ﷺ - مرسلًا، ولم يذكر فيه عن سمرة وهو أصح»[1]. وأخرجه ابن أبي عاصم في (السنة)[2] والطبراني في (المعجم الكبير)[3] وفي (مسند الشاميين)[4] وأبو القاسم التيمي في (الحجة)[5]، ويوسف بن خليل الدمشقي في (معجم شيوخه)[6]. كلهم من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه - به مرفوعًا. وسعيد بن بشير ممن اختلف فيه اختلافًا كبيرًا، واستمر فيه الخلاف حتى بين المتأخرين من أئمة الحديث! والكلام فيه طويل جدًا وللترجيح في شأنه، أنبه في الكلام عنه إلى أمور، أذكرها بعد أن أقول: هو: سعيد بن بشير الأزدي، مولاهم، أبو عبد الرحمن أو أبو سلمة، الشامي، أصله من البصرة	أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)[*].

(*) معجم الطبراني الكبير (رقم ٧٠٥٣).
(١) الجامع (رقم ٢٤٤٣).
(٢) السنة لابن أبي عاصم (رقم ٧٣٤).
(٣) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٨١).
(٤) مسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٦٤٧).
(٥) الحجة لأبي القاسم التيمي (١/رقم ٢٩٣).
(٦) معجم شيوخ يوسف بن خليل (٢١٤/أ).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	أو واسط، (ت١٦٨هـ أو ١٦٩هـ)[١] والتنبيهات هي: أوّلاً: أن بعضًا ممن ضعفه، إنما ضعفه لاتهامه بالقدر، وهو بريء منه. قال أبو داود في (سؤالات الآجري): «كانوا تركوه، اتهموه بالقدر، وكان أبو الجُماهر يدفع عنه القدر»[٢]. وقال أبو زرعة الدمشقي في (تاريخه): «سمعت أبا مسهر يقول: أتينا سعيد بن بشير، أنا ومحمد بن شعيب. فقال: لا والله لا أقول: إن الله قدّر الشر، ويعذب عليه! ثم قال: أستغفر الله، أردت الخير، فوقعت في الشر!! أنبأنا قتادة، عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾[٣] قال: تزعجهم إلى المعاصي إزعاجًا. قال أبو مسهر: إنه اعتذر من كلمته، واستغفر، وحمل عنه!!»[٤]. وقال أبو زرعة الدمشقي أيضًا في	

(١) التقريب (رقم ٢٢٧٦).
(٢) سؤالات الآجرى لابي داود ـ الماجستير ـ (رقم ٧٥٤).
(٣) مريم (٨٤).
(٤) تاريخ ابي زرعة (رقم ٩١٥، ٩١٦)، وانظر مسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٥٦٧)، والكامل لابن عدي (٣/ ٣٧١).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	(تاريخه): «قلت لمحمد بن عثمان أبي الجُماهر: أكان سعيد بن بشير قدريًا؟ قال: معاذ الله!»[1] فإذا علمت هذا، وبراءةَ سعيد بن بشير من القول بالقدر؛ فَنَزِّلْ غَيْرَ ما جرحٍ مُبهمٍ غيرِ مُفسَّرٍ في سعيد بن بشير، على أنه ربما اعتمد في جرحه على اتهامه بالقدر!! ثانيًا: أن بعضًا ممن ضعفوا سعيد بن بشير ضعفوه في قتادة خاصة، لا عامة. قال ابن نمير: «سعيد بن بشير: منكر الحديث ليس بشيء، ليس بقوي الحديث، يروي عن قتادة المنكرات»[2]. وقال النسائي في (الضعفاء): «يروي عن قتادة، ضعيف»[3]. وقال ابن حبان في (المجروحين): «كان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه، وعن عمرو بن دينار ما ليس يعرف من حديثه»[4]. وقال الساجي: «حدّث عن قتادة بمناكير»[5].	

(١) تاريخ أبي زرعة (رقم ٩١٨)، ومسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٥٦٨)، والكامل لابن عدي (٣/ ٣٧٠).
(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٧).
(٣) الضعفاء للنسائي (رقم ٢٨٢).
(٤) المجروحين لابن حبان (١/ ٣١٩).
(٥) التهذيب (٤/ ١٠).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	قلت: ومع أن بعض هذه الأقوال توحي بأنها حكم عام في سعيد بن بشير، إلا إن تركيزها على روايته عن قتادة، إشارة قوية إلى أن ضعفه عند أصحاب هذه الأقوال، مبني على إغرابه وانفراداته عن قتادة. ويؤيد هذا، ما تراه في التنبيه التالي. ثالثًا: أن بعضًا ممن ضعفه، ضعفه مقارنة بغيره، لا أنه ضَعَّفُه تضعيفًا عامًا يُنزله عن مرتبة من يُقبل حديثه. فهذا عثمان بن سعيد الدارمي، يضع في (تاريخه) عنوانًا: (أصحاب قتادة): ويسأل يحيى بن معين عن أصحاب قتادة، فيقول ابن معين عن سعيد بن بشير، في سياق ذكره لطبقات أصحاب قتادة، وبعد ذكره لكبار أصحابه، يقول عن سعيد: «ضعيف»[1]. وكأن الدارمي لا يطمئن إلى هذا التضعيف، فيقول عقب ذلك: «وسمعت دحيمًا[2] يوثق سعيد بن بشير»[3].	

(١) تاريخ الدارمي (رقم ٤٤) ونحوه (رقم ٢٨١، ٤٠٠).

(٢) عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني مولاهم، الدمشقي، أبو سعيد، لقبه دُحيم، (ت٢٤٥هـ).
قال عنه الحافظ التقريب (رقم ٣٧٩٣): «ثقة حافظ متقن».

(٣) تاريخ الدارمي (رقم ٤٥).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	وفي (معرفة الرجال) لابن محرز عن ابن معين أنه سئل عن سعيد بن بشير، فقال: «دمشقي، ليس حديثه بكل ذاك. قيل ليحيى: أين سمع من قتادة؟ بالبصرة؟ قال: فأين!! ثم قال يحيى بن معين: عنده أحاديث غرائب عن قتادة. ثم قال يحيى بن معين: إنما هو هشام، وشعبة، وسعيد، وشيبان»[1]. يعني: إنما أصحاب قتادة الذين لا يدانيهم فيه أحد: هشام الدستوائي، وشعبة بن الحجاج، وسعيد بن أبي عروبة، وشيبان بن عبد الرحمن. فانظر كيف كان حكم ابن معين على سعيد بن بشير، صادرًا من ملحظ مقارنته ببقية أصحاب قتادة الكبار. وهذا يؤيد التنبيه السابق! والذي يجزم بأن سعيد بن بشير عند يحيى بن معين ليس كما قد يتبادر من ظواهر تضعيف ابن معين له، هو أن لابن معين فيه قولاً آخر! قال ابن شاهين في (تاريخ أسماء الثقات) عن يحيى بن معين: «وفي	

(١) معرفة الرجال برواية ابن محرز (١/رقم ٥٣٩).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	رواية عنه، أنه ذكر سعيد ابن بشير، فقال: إنه ثقة مأمون»[1]!! ولعل الإمام أحمد مثل ابن معين! فبينما يروي الميموني عن الإمام أحمد: «أنه كان يضعف أمر سعيد بن بشير»[2]، ويروي ابن هانيء في (مسائله للإمام أحمد) أنه قال: «ليس حديثه بشيء»[3]. بينما يقول الإمام أحمد هذا، يروي أبو زرعة الدمشقي عن الإمام أحمد، أنه قال عن سعيد بن بشير: «ثقة، روى عنه شيوخنا: وكيع وابن مهدي»[4]. فماذا تقول؟!! وقال ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل): «سمعت أبي وأبا زرعة ذكرا سعيد بن بشير فقالا: محله الصدق عندنا. قلت لهما: يحتج بحديثه؟ فقالا: يحتج بحديث ابن أبي عروبة والدستوائي هذا شيخ يكتب حديثه. وسمعت أبي يُنكر على من أدخله في كتاب الضعفاء، وقال: يُحوَّل منه»[5].	

(١) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (رقم ٤٣٢)، وهو من فوات التهذيب.
(٢) العلل برواية المروذي (قم ٤٩٥).
(٣) مسائل ابن هانيء (رقم ٢١٧٦).
(٤) بيان مشكل الأحاديث (٢/٦٨)، وهو من فوات التهذيب!.
(٥) الجرح والتعديل (٤/٧).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	(محله الصدق) تعني أنه حسن الحديث. (ويحول من كتاب الضعفاء) تعني أنه ليس من الضعفاء، ولا يستحق أن يذكر في أي طبقة من طبقات الضعف! فما بالهما لم يرضيا أن يقولا: (نعم يحتج به)؟! الذي لاحظتُه من اصطلاح أبي حاتم وأبي زرعة، وغيرهما من الأئمة المتقدمين، أنهم كثيرًا ما يعنون بالاحتجاج: تمامَ الثقةِ بالراوي، واعتمادَهُ في كل شيء، حتى في انفرادته وإغراباته. وليس سعيد بن بشير كذلك، فهو ليس إلا حسن الحديث عند الرازيين! رابعًا: أن بعضًا ممن ضعفوه، ضعفوه عقب أحاديث أخطأ فيها، وهذا لا يقتضي تضعيفه مطلقًا، بل يكون المعنى: هو ضعيف في هذا الحديث! وهذه قاعدة مهمة، نبه عليها غير واحد من الأئمة. قال ابن قيم الجوزية في كتاب (الفروسية): «النوع الثاني من الغلط: أن يرى الرجلَ قد تُكلم في بعض حديثه، وضُعِّف في شيخ، أو في حديث، فيجعل ذلك سببًا لتعليل حديثه وتضعيفه أين وُجد، كما يفعله بعض المتأخرين	

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	من أهل الظاهر وغيرهم. وهذا أيضًا غلط، فإن تضعيفه في الرجل أو في الحديث، أو فيما ظهر فيه غلطٌ لا يوجب التضعيفَ لحديثه مطلقًا. وأئمة الحديث على التفصيل والنقد، واعتبار حديث الرجل بغيره والفرق بين ما انفرد به أو وافق فيه الثقات»[1]. وقال ابن القيم نحو هذا الكلام أيضًا في كتاب آخر له، وهو (تهذيب سنن أبي داود) وأتبع كلامه بقوله: «وهذا فيما إذا تعددت شيوخ الرجل: ظاهر، كإسماعيل بن عياش في غير الشاميين وسفيان بن حسين في غير الزهري، ونظائرهما متعددة. وإنما النقد الخفي: إذا كان شيخه واحدًا، كحديث العلاء بن عبد الرحمن مثلاً عن أبيه عن أبي هريرة فإن مسلما يصحح هذا الإسناد، ويحتج بالعلاء. وأعرض عن حديثه في الصيام بعد انتصاف شعبان، وهو من روايته، وعلى شرطه في الظاهر، ولم يخرجه لكلام الناس في هذا الحديث، وتفرُّده وحده به»[2]. واستفدت هذه القاعدة، من الأستاذ	

(١) الفروسية لابن القيم (١٣٤ ـ ١٣٥).

(٢) تهذيب سنن أبي داود (٥/٣٢٦).

مرويات كتاب سمرة	مرويات الحسن عن سمرة	الرقم
	صالح ابن حامد الرفاعي، في رسالته العلمية (الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم)[1]. ومن أوضح الأمثلة على هذه القاعدة: سعيد بن بشير! فهذا البزار، يقول عقب حديث لسعيد بن بشير عن قتادة: «سعيد بن بشير لا يحتج بما انفرد به»[2]. وقال عقب حديث آخر، من روايته عن قتادة أيضًا: «تفرد به سعيد، وهو عندي صالح، ليس به بأس، حسن الحديث، حدّث عنه عبد الرحمن بن مهدي»[3]. وهذا الدارقطني، يذكر في كتابه (السنن) حديثًا لسعيد بن بشير عن منصور بن زاذان، خالف فيه سعيد بن بشير وأخطأ، فيقول الدارقطني عقبه: «تفرد به سعيد بن بشير عن منصور عن الزهري ولم يتابع عليه، وليس بقوي في الحديث»[4]. بينما ذكر الدارقطني في (السنن) أيضًا، أن سعيد بن بشير وأربعة من تلامذة قتادة، رووا عن قتادة حديثًا، وخالفهم غيرهم من	

(١) الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم، للرفاعي (٣٥ ـ ٤١).
(٢) انظر كشف الأستار (رقم ٥٥١)، وهو من فوات التهذيب.
(٣) انظر كشف الأستار (رقم ٣١٤٣).
(٤) سنن الدارقطني (١/ ١٣٥)، وهو من فوات التهذيب.

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	الضعفاء، فقال عن سعيد بن بشير ومن وافقه: «فهؤلاء خمسة ثقات رووه عن قتادة...»[1]. أمّا عن غير قتادة، فقد كان الدارقطني عظيم الاعتداد بسعيد بن بشير. حيث ذكر له حديثًا تفرّد بلفظةٍ مؤثّرةٍ فيه، وأعقبه بقوله في (السنن): «هذا إسنادٌ حسن، تفرّد بهذا اللفظ سعيد بن بشير عن عُبيد الله»[2]. فاحرص لهذا أن تقف على مواطن الكلام على الراوي في مواطنه الأصلية، ولا تتعجل، فربما كان مخرج الحكم: حديثًا ما أخطأ فيه، أو وافق فيه!! أمّا سعيد بن بشير عند البزار والدارقطني، فظاهر أنه مقبول صدوق، لكنه إذا خالف الثقة أو زاد في الإغراب، فإنه لا يحتج به. خامسًا: أن أهل بلد الراوي أعلم به من غيرهم. وهذه قاعدة معلومة، سبق أن تكلمنا عن قوة الاعتماد عليها[3]. وهي ظاهرة قوية أيضًا، في خصوص مسألة سعيد بن بشير ومرتبته من الجرح والتعديل!	

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٦٤)، وهو من فوات التهذيب.
(٢) سنن الدارقطني (٢/ ٢٠١)، وانظر علل الدارقطني (٢/ ٢٧ رقم ٩٣).
(٣) انظر (٣١٧ ـ ٣١٨).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	وسعيد بن بشير شامي دمشقي، فأعلم الناس به أهل دمشق. وهذا الإمام أحمد، وهو من هو! يسأله أبو زرعة الدمشقي عن سعيد بن بشير، فيقول: «أنتم أعلم به، قد حدث عنه أصحابنا: وكيع، والأشيب»[1]. فها هو الإمام أحمد، يعلن أن أهل الشام أعلم بسيعد بن بشير منه، وهو الإمام لأهل الحديث قاطبة، فضلاً عن أهل العراق!! فإذا أردتَ أن تعرف حكْمَ حفاظ الشام ونقادها في سعيد بن بشير، فانظر في هذا النقل: قال أبو زرعة الدمشقي في (تاريخه)، عن سعيد بن بشير: «رأيت أبا مسهر يحدثنا عن سعيد بن بشير، ورأيته عنده موضعًا للحديث»[2]. وأبو مسهر هو: عبد الأعلى بن مسهر الغساني، الدمشقي، (ت٢١٨ هـ)، وله ثمان وسبعون سنة. قال عنه الحافظ: «ثقة فاضل»[3].	

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم ١٤٦١)، ومسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٥٦٥).

(٢) انظر تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم ٩١٥)، والعبارة فيه ناقصة، وغير واضحة، والنقل من الجرح والتعديل (٤/ ٧) ومسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٥٦٦)، وانظر الكامل لابن عدي (٤/ ٣٧٠).

(٣) التقريب (رقم ٣٧٣٨).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	وقال عنه ابن حبان في (الثقات): «كان إمام أهل الشام في الحفظ والإتقان، ممن عُني بأنساب أهل بلده، وأنبائهم، وإليه كان يرجع أهل الشام في الجرح والتعديل لشيوخهم. وكان يحيى بن معين يفخم أمره. حدثني محمد بن العباس الدمشقي: حدثنا أحمد بن أبي الحواري، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: إذاحدثت في بلدة فيها مثل أبي مسهر، فينبغي للحيتي أن تحلق»[1]!!! وقال الخطيب في (الموضح لأوهام الجمع والتفريق): «كان أبو مسهر أعلم الشاميين في وقته بمحدثي بلاد الشام، ومن نزلها من الصحابة، والتابعين»[2]. هذا أبو مسهر، وهاهو يحدث عن سعيد بن بشير، ويراه موضعًا للحديث. لكن جاء في (المعرفة والتاريخ) للفسوي عبارة مضطربة!! قال الفسوي: «وسألت أبا مسهر عن سعيد بن بشير؟ فقال: لم يكن في جندنا أحفظ منه، وهو ضعيف منكر الحديث»[3].	

(١) الثقات لابن حبان (٨/ ٤٠٨).

(٢) موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب (١/ ٣٦٠).

(٣) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ١٢٤).

مرويات كتاب سمرة	مرويات الحسن عن سمرة	الرقم
	وكذا نقل عبارة الفسوي، كما هنا، المزي في (تهذيب الكمال)[1] وابن حجر في (تهذيبه)[2] وغيرهما. فالعبارة في (المعرفة والتاريخ) صحيحة لا خطأ في حروفها! لكن العبارة متناقضة، يرد أوَّلُها آخرَها، ويعارض باديها تاليها!! فكيف يكون (أحفظ جندنا)، وهو مع ذلك (ضعيف منكر الحديث)؟!! هذا فضلاً عن نقل أبي زرعة الدمشقي، عن شيخه أبي مسهر، أنه كان يحدثهم عن سعيد بن بشير، وأنه كان عنده موضعًا للحديث! لذلك فإني أحسب أن ما في (المعرفة والتاريخ) كلام دخل في كلام! فكلام أبي مسهر هو قوله: «لم يكن في جندنا أحفظ منه». وكأن الفسوي لم يرض هذا الحكم، فتعقبه بقوله: «وهو ضعيف، منكر الحديث» والذي يُهمنا هنا كلام أبي مسهر، فهو إمام الشاميين في الجرح والتعديل، وهو أعلم بأهل بلده من غيره. حتى أحال الإمام أحمد إلى	

(١) تهذيب الكمال (١٠/ ٣٥٢).

(٢) التهذيب (٤/ ٩).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	أمثاله من علماء الشام، في معرفة سعيد بن بشير! وحتى رأى يحيى بن معين أنه إذا تجرأ فحدّث في بلدةٍ فيها أبو مسهر، فينبغي للحيته أن تحلق!! فما للفسوي؟!! وإليك حافظ آخر من حفاظ الشام ونقادها: قال أبو زرعة الدمشقي: «سألت عبد الرحمن بن إبراهيم عن قول من أدرك سعيد بن بشير؟ فقال: يوثقونه، كان حافظًا»[1]. وقال أبو زرعة الدمشقي أيضًا: «قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم دُحيم: ما تقول في محمد بن راشد؟ فقال: ثقة، وقد كان يميل إلىٰ هوى. قلت: فأين هوى من سعيد بن بشير؟ فقدَّم سعيدًا عليه»[2]. وسبق أن نقلنا عن تاريخ الدارمي، أنه نقل عبد الرحمن بن إبراهيم دُحيم أنه كان يوثق سعيد بن بشير[3]. وعبد الرحمن بن إبراهيم: دحيم، سبق أن ترجمنا له، لكن أذكر هنا:	

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٩١٧).
(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم ٩١٩)، ووازنه بمسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٥٦٩).
(٣) تاريخ الدارمي (رقم ٤٥).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	أن ابن حبان قال عنه في (الثقات): «من المتقنين الذين يحفظون علماء أهل بلده بشيوخهم وأنسابهم»[1]. وقال الخليلي في (الإرشاد): «أحد حفاظ الأئمة متفق عليه، ويعتمد عليه في تعديل شيوخ الشام وجرحهم»[2]. فهذا دحيم أحد نقاد الشام، يوثق سعيد بن بشير. وأهل الشام أدرى برجالاتها! وعلى هذه القاعدة بنى الطبراني! قال الطبراني في (مسند الشاميين)، مع نقله لتضعيف علي بن المديني ويحيى بن معين لسعيد بن بشير: «وقد طعن على سعيد بن بشير جماعةٌ من أهل العراق، والقول عندي ما قال أحمد بن حنبل رحمه الله، أردّ أمرَهُ إلى أهل بلده، وقد وثقوه، وهو ثقة»[3]. سادسًا: أن أقران الرجل أولى أن يعرفوه حق المعرفة، وهم إلى أن يغمضوه بعضًا من حقه، أخشى من أن يرفعوه فوق قدره! فإذا كان هذا القرينُ إمامَ الجرح والتعديل فحيهلا بكلامه! وإذا كان هذا القرين، من الطبقة	

(١) الثقات لابن حبان (٨/ ٣٨١).
(٢) الإرشاد للخليلي (١/ ٤٥٠).
(٣) مسند الشاميين للطبراني (٤/ ٦).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	العليا من تلامذة شيخ، اشترك هو وقرينه في الرواية عنه، وتُكلِّم في رواية قرينه عن ذلك الشيخ، فلن تجد أعلم بذلك الشيخ من الطبقة العليا من تلامذته، ولن تجد أعلم بحديثه من أهلها، ولن تجد أعدل منهم حَكَما في تنزيل تلاميذ شيخهم في منازلهم من الجرح والتعديل! هذا القرين هو شعبة بن الحجاج، إمام الجرح والتعديل، والحَكم في حديث قتادة. وقد سئل شعبة عن سعيد بن بشير، فقال: «صدوق»، وفي رواية: «صدوق اللسان»، وفي رواية: «صدوق اللسان في الحديث»، وفي رواية: «صدوق الحديث»، وفي رواية: «ثقة»[1]! والروايات غير متعارضة، إذا لاحظت أن شعبة إنما سئل عن مرتبة سعيد بن بشير من الجرح والتعديل. فهذا شعبة، يضع سعيد بن بشير في مرتبة من يُحسَّن حديثهم، على أقل تقدير! وشعبة صاحب قتادة، الخبير بحديثه، ولا يخفى عليه أن قرينه	

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم ٩١٣، ٩١٤)، والجرح والتعديل (٤/٦)، وبيان مشكل الأحاديث للطحاوي (٢/٦٨)، ومسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٥٦٤) وسؤالات الأجري لأبي داود ـ الماجستير ـ (رقم ٧٥٤).

مرويات كتاب سمرة	مرويات الحسن عن سمرة	الرقم
	سعيد بن بشير يروي عن قتادة أيضًا، لا أحسب حكمه إلا متوجهًا ـ أكثر ما يكون ـ إلى ما بلغه من حديث سعيد بن بشير عن قتادة! وعلى كل حال فشعبة (يحسن حديث) سعيد ابن بشير عامة، عن قتادة وغيره. فإذا انتقلت إلى طبقة عقب طبقة شعبة نقف مع قرينين، هما: عبد الرحمن بن مهدي وسفيان بن عيينة. فبينما (حدث عبد الرحمن بن مهدي عن سعيد ابن بشير، ثم تركه)[1]. يحدث عنه سفيان بن عيينة، ويقول: «كان حافظًا»[2]. سابعًا: أن تصرفات الأئمة التطبيقية، قد تكون في كثير من الأحيان أوضح وأدق، في بيان درجة الراوي من الجرح والتعديل. وقد سبق الكلام عن هذه القاعدة، وبيان ما يستفاد من التصحيح والتحسين، في الجرح والتعديل للرواة[3]. وهذا الإمام الترمذي، يخرج في (جامعه) حديثًا لسعيد بن بشير عن	

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٧)، والضعفاء للعقيلي (٢/ ١٠١)، والكامل لابن عدي (٣/ ٣٧٠).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٦ ـ ٧)، ومعرفة علوم الحديث للحاكم (٢٣٥).

(٣) انظر (٣١٣ ـ ٣١٦).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	قتادة، ثم يقول عقبه: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث سعيد بن بشير»[1]. كذا في (جامع الترمذي) المطبوع، ومثله في (تحفة الأشراف)[2] للمزي، بثبوت لفظ التحسين. فلا أوضح من هذا، في أن سعيد بن بشير حسن الحديث عن قتادة! ونحوه قول للبزار سبق نقله، قاله عقب حديث لسعيد بن بشير عن قتادة قال: «تفرد به سعيد، وهو عندي صالح ليس به بأس، حسن الحديث»[3]. وهذا قاله البزار عندما تفرد سعيد بن بشير تفردا نسبيًا عن قتادة، مع كون الحديث معروفًا من غير طريق قتادة[4]. أمّا عندما تفرد سعيد بن بشير تفردًا شبه مطلق عند البزار، أو زاد في الإغراب، قال البزار عنه، كما سبق: «لا يحتج بما انفرد به»[5]. ونحوه موقف الترمذي. فهو عندما حسن حديثه المشار إليه آنفًا، واستغربه، إنما استغربه لزيادة لفظ	

(١) جامع الترمذي (رقم ٣٢٣٠).
(٢) تحفة الأشراف للمزي (رقم ٤٦٠٥).
(٣) انظر كشف الأستار (رقم ٣١٤٣).
(٤) انظر حاشية كشف الأستار، التعليقة الأولى (٤/ ٤١).
(٥) انظر كشف الأستار (رقم ٥٥١).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	في متنه. أمّا أصل الحديث فمحفوظ من غير طريق سعيد بن بشير، وعند الترمذي نفسه[1]. لكن عندما خالف سعيد بن بشير أشعث بن عبد الملك، في حديث هذا المبحث، قدّم الترمذي حديث أشعث على حديث سعيد بن بشير، كما في بداية كلامنا عن هذا الحديث. ثامنًا: أن ابن عدي ناقد كبير، وحافظ متقن إمام في الجرح والتعديل. وهذه كلها يشاركه فيها غيره، لكنه يمتاز بميزتين أساسيتين: فهو أولاً: منصف في الجرح والتعديل، كما قال الإمام الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[2]. وهو ثانيًا: متأخر قليلاً، جمع فأوعى ونظر في أقوال مزكي الرواة ومجرحيهم ووقف على ما استنكروه من الأخبار على أصحابها. ولهذين الميزتين، فَلِقَوْلِ ابن عدي وَزْنُهُ الكبيرُ على الرواة الذين يترجم لهم في كتابه (الكامل). خاصة إذا نقل في ترجمة الراوي غالب ما قيل فيه من ذلك، وإذا	

(١) انظر جامع الترمذي (رقم٣٢٣٠، ٣٢٣١).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٦/١٥٦).

مرويات كتاب سمرة	مرويات الحسن عن سمرة	الرقم
	طوّل ترجمته، بذكر غرائب أحاديثه، وما استنكر عليه منها. فإذا فعل ابن عدي ذلك، فما أراه يخطيء الصواب، ولا أرى الصواب يخطئه! وقد فعل ابن عدي ذلك مع سعيد بن بشير وأبدع في ترجمته، خاصة في حصر ما استنكر عليه من الحديث[1]. ثم قال ابن عدي: «وسعيد بن بشير له عند أهل دمشق تصانيف، لأنه سكنها، وهو بصري. ورأيت له تفسيرًا مصنفًا، من رواية الوليد عنه. ولا أرى بما يروى سعيد بن شير بأسًا، ولعله يهم في الشيء بعد الشيء، ويغلط، والغالب على حديثه الاستقامة، والغالب عليه الصدق»[2]. تاسعًا: نقف من إمامَيْ المتأخرين في الجرح والتعديل: الذهبي، وابن حجر. قال الذهبي في (سير أعلام النبلاء) عن سعيد بن بشير: «الإمام المحدث الصدوق الحافظ»[3]. وقال الحافظ ابن حجر في	

(١) ترجمة سعيد بن بشير في الكامل من (٣/ ٣٦٩ ـ إلى ٣٧٦)، نحو سبع صفحات، من القطع الكبير!
(٢) الكامل لابن عدي (٣/ ٣٧٦).
(٣) سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٠٤).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	(التقريب): «ضعيف»[1]. والترجيح بينهما، هو نتائج التنبيهات السابقة كلها. وخلاصتها: أن سعيد بن بشير ثقة في غير قتادة، وله أخطاء عن غير قتادة أيضًا كغيره من الثقات. لكنه في قتادة أكثر خطأ، فهو فيه حسن الحديث، يقبل منه أن ينفرد في قتادة، الانفراد المحتمل، الذي يعضده شيء من كتاب أو سنة، ولا يقبل منه الإغراب الشديد عن قتادة، أوالمخالفة فيه. ونعود لحديثنا، الذي أوردنا من أجله هذه الترجمة الموسعة لسعيد بن بشير. فالترمذي يضعف حديث سعيد بن بشير هذا، لأن أشعث بن عبد الملك روى الحديث عن الحسن عن النبي ﷺ - مرسلًا، دون ذكر سمرة. لكني ما زلت أرى حديث سعيد بن بشير حسنًا قائمًا بالحجة، لأن الحديث معروف من حديث سمرة بل موجود في صحيفة سمرة، التي عهدنا الحسن يروي عنها. فما الغرابة في أن يروي الحسن من صحيفة سمرة؟!	

(١) التقريب (رقم ٢٢٧٦).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	ولا أعقل أن سعيد بن بشير وهم، فاختار وهمه العفوي، أن يوصل حديث الحسن المرسل عن صحابي صادف أن الحديث كان موجودًا في كتاب له! وصادف أن الحسن كان معروف الأخذ من ذلك الكتاب!! فالحديث حسن قائم بالحجة.	
٢١ ـ	«أشد حسرات بني آدم في الدنيا على ثلاث: رجل كانت له أرض تسقى، وله سانية يسقي عليها أرضه. فلما اشتد، وأخرجت ثمرتها، ماتت سانيته. فيجد حسرة على سانيته، التي قد علم أنه لا يجد مثلها. ويجد حسرة على ثمرة أرضه، أن تفسد قبل أن يحتال حيلة. ورجل له فرس جواد، فلقي جمعًا من الكفار. فلما دنا بعضهم من بعض، انهزم أعداء الله. فسبق الرجل على فرسه، فلما كاد أن يلحق، انكسرت يد فرسه، فنزل عنده. يجد حسرة على فرسه أن لا يجد مثله. ويجد حسرة على ما فاته من الظفر، الذي كان أشرف عليه. ورجل كانت عنده امرأة، قد رضي هيأتها ودينها. فنفست غلامًا، فماتت بنفاسه. فيجد حسرة على امرأته، يظن أنه لن يصادف مثلها.	«ليس في الدنيا حسرة إلا في ثلاث: رجل كان له سقي، وله سانية، يسقي عليها أرضه. فلما أشتد ظمأ أرضه، وخرج ثمارها ماتت سانيته. فيجد حسرة ماتت سانيته، التي قد علم أنه لا يجد مثها، ويجد حسرة على ثمرة أرضه أن تفسد، قبل أن يحيل لها حيلة. ورجل كان له فرس جواد، فلقي جمعاً من الكفار، فلما دنا بعضهم من بعض، انهزم أعداء الله. فسبق الرجل على فرسه فلما قرب أن يلحق، كسرت به فرسه، وترك قائماً عنده. يجد حسرة على فرسه أن لا يجد مثله، ويجد حسرة على ما فاته من الظفر الذي كان قد أشرف عليه. ورجل تحته امرأة قد رضي هيأتها ودينها، فنفست غلاماً فماتت بنفاسه. فيجد حسرة على امرأته، يظن أنه لن يصادف مثلها، ويجد

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	ويجد حسرة على ولده، يخشى ضيعته، قبل أن يجد من يرضعه. فهذه أكبر أولئك الحسرات». أخرجه البزار في (مسنده)[1] والروياني في (مسنده)[2] والطبراني في (المعجم الكبير)[3] و (مسند الشاميين)[4] و(الأوسط)[5] وقال: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد بن بشير». وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد): «إسناده حسن ليس فيه غير سعيد بن بشير، وقد وثقه جماعة»[6]. وهو كما قال الهيثمي.	حسرة على ولدها يخشى أن يهلك ضيعة قبل أن يجد له مرضعه. وهذه أكثر أولئك الحسرات» أخرجه البزار في (مسنده)[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*].
٢٢ـ	«أمرنا رسول الله ﷺ أن نعتدل في السجود، ولا نستوفز». أخرجه الإمام أحمد[7] والبزار[8] والطبراني في (المعجم الكبير)[9]	«كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا في الصلاة، ورفعنا رؤوسنا من السجود، أن نطمئن على الأرض جلوساً ولا نستوفز على أطراف أقدامنا»

---

(١) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٦)، وانظر كشف الأستار (رقم ١٤١٥).
(٢) مسند الروياني (رقم ٨٣١).
(٣) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٧٩).
(٤) مسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٦٣٩).
(٥) المعجم الأوسط للطبراني (١/٢٨٩/ب).
(٦) مجمع الزوائد (٤/٢٧٣).
(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٧)، وانظر كشف الأستار (رقم ٤١٢).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٢٠).
(٧) مسند الإمام أحمد (٥/١٠).
(٨) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٥)، وانظر كشف الأستار (رقم ٥٥٠، ٥٥١).
(٩) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٨٣ ـ ٦٨٨٤).

مرويات كتاب سمرة	مرويات الحسن عن سمرة	الرقم
أخرجه البزار في (مسنده)(*) والطبراني في (المعجم الكبير)(*).	وفي (مسند الشاميين)[1]، والحاكم صححه[2] وعلي بن عمر بن محمد ابن القزويني في (مجالس من أماليه)[3]. من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه. إلا الحاكم فإنه أخرجه من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن... به. ومحمد بن عبد الله الأنصاري ممن اختلف في سماعه من سعيد بن أبي عروبة، بعد الاختلاط أم قبله؟[4]. وليس هذا موطن تحرير ذلك، لكن هذا الوجه متابعةٌ قويّةٌ في الاعتبار ولا شك. وأخرجه أبو نعيم في (حلية الأولياء)[5]، من طريق سوى	

(١) مسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٦٤٩).
(٢) المستدرك للحاكم (١/ ٢٧١).
(٣) مجالس من أمالي ابن القزويني (١٠/ب).
(٤) انظر الضعفاء للعقيلي (٢/ ١١٣)، وهدي الساري لابن حجر (٤٢٦)، مع عَرضهما على إخراج البخاري للأنصاري عن ابن أبي عروبة (رقم ٣٩٩٦)، ومثله أبو عوانة (٥/ ٤٦١ ـ ٤٦٢)، وابن خزيمة (رقم ٦٢٠ ووازنه بما في إتحاف المهرة لابن حجر ٢/ ٢٠٨)، والحاكم (١/ ٢٧١، وإتحاف المهرة لابن حجر ٢/ ٢٦٤).
(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٧)، وانظر كشف الأستار (رقم ٤١٢).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٢٠).
(٥) حلية الأولياء (٧/ ٢٦١).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	الطريق السابق، لكن فيه من لم أجد له ترجمة. وأخرجه ابن عدي في (الكامل) من طريق أبي بكر الهذلي عن الحسن[1]. وأبو بكر الهذلي: تقدم أنه متروك الحديث. لكن الحديث من طريق سعيد بن بشير: حسن الإسناد. واستوفز: قال ابن فارس في (معجم مقاييس اللغة): «الواو والفاء والزاي: كلمة تدل على عجلة وقلة استقرار ـ وكذلك يقال: جلس مستوفزًا، كأنه غير مستقر»[2]. وقال الفيروزآبادي في (القاموس المحيط): «استوفز في قعدته: انتصب فيها غير مطمئن، أو وضع ركبتيه ورفع أليتيه، أو استقل على رجليه ولمّا يستو قائمًا وقد تهيأ للوثوب»[3] وهذه الكلمة من فوات (النهاية في غريب الحديث والأثر) لابن الأثير!	
٢٣ـ	«كان يعجبه أن يليه المهاجرون والأنصار في الصلاة ليأخذوا عنه» وفي رواية: «ليقم الأعراب خلف	«كان يأمر المهاجرين والأنصار أن يكونوا في مقدّم الصفوف ويقول: هُمْ أعلم بالصلاة من الأعراب والسفهاء يأتم بهم من وراءهم، ولا

(١) الكامل لابن عدي (٣/ ٣٢٣).
(٢) معجم مقاييس اللغة ـ وفز (٦/ ١٣٠).
(٣) القاموس المحيط ـ وفز (٦٨٠).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	المهاجرين والأنصار، ليقتدوا بهم في الصلاة». أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)[1] وفي (مسند الشاميين)[2] وأبومحمد المخلدي في (فوائده)[3]. وإسناده حسن، ليس فيه إلا سعيد بن بشير.	أحب أن يكون الأعراب قدّامهم لا يدرون كيف الصلاة».
٢٤ـ	«كان شعار المهاجرين: عبد الله، وشعار الأنصار عبد الرحمن». أخرجه أبو داود[4] وابن أبي شيبة في (المصنف)[5] والبزار في (مسنده)[6]، والروياني في (مسنده)[7] والطبراني في (المعجم الكبير)[8] وأبو محمد المخلدي في (فوائده)[9]، وتمام في (فوائده)[10] والبيهقي في (السنن الكبرى)[11]. من طريق حجاج بن أرطأة، عن	«كان رسول الله ﷺ جعل شعار المهاجرين: يا بني عبد الرحمن، وشعار الخزرج: يا بني عبد الله، وشعار الأوس: يا بني عبيد الله. وسمى خيلنا: خيل الله، إذا فزعنا» أخرجه البزار في (مسنده)[*]،

(١) المعجم الكبير للطبراني (٦٨٨٢، ٦٨٨٧).
(٢) مسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٦٤٨، ٢٦٥٨).
(٣) فوائد المخلدي (رقم ٤٨٦).
(٤) سنن أبي داود (رقم ٢٥٩٥).
(٥) المصنف لابن أبي شيبة (١٢/ ٥٠٥) (رقم ٣٣٥٧٨).
(٦) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٣ ـ ٢٥٤).
(٧) مسند الروياني (رقم ٨٠٣).
(٨) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩٠٣).
(٩) فوائد المخلدي (رقم ٤٩٠).
(١٠) فوائد تمام (رقم ١٦٠٠).
(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٩).
(١١) السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٣٦١).

مرويات كتاب سمرة	مرويات الحسن عن سمرة	الرقم
والدولابي في (الكنى)(*)، والطبراني في (المعجم الكبير)(*).	قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه. بل قال البزار عقبه: «لا نعلم رواه عن قتادة عن الحسن عن سمرة، إلا حجاج بن أرطأة». وحجاج بن أرطأة بن ثور النخعي، أبو أرطاة الكوفي، القاضي، (ت١٤٥ هـ). قال عنه الحافظ: «أحد الفقهاء، صدوق، كثير الخطأ والتدليس»[1]. فلعل المخالفة في متن الحديث من حجاج.	
«إذا نعس أحدكم يوم الجمعة، فليتحوّل عن معقده». أخرجه البزار في (المسند)(*) والطبراني في (المعجم الكبير)(*).	«إذا نعس أحدكم يوم الجمعة، والإمام يخطب فليقم من مقعده، وليجلس أخاه مكانه أخرجه البزار في (مسنده)[2] والطبراني في (المعجم الكبير)[3] والبيهقي في (السنن الكبرى) وقال عقبه: «إسماعيل ابن مسلم غير قوي»[4] وهو كما قال البيهقي، فليس فيه سوى إسماعيل بن مسلم	٢٥ـ

(*) الكنى للدولابي (١/ ١٦٩).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧١٠٢).
(١) التقريب (رقم ١١١٩).
(٢) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٦)، وانظر كشف الأستار (رقم ٦٣٦).
(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٧)، وانظر كشف الأستار (رقم ٣٦٧).
(٣) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩٥٦).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٠٣ ـ ٧٠٠٤).
(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٢٣٨).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	المكي، وهو ضعيف الحديث، كما تقدَّم مرارًا. وأخرجه عبد الرزاق في (المصنف) عن معمر عمن سمع الحسن يقول[1] ـ كذا من قول الحسن، مقطوعًا. وبإبهام الواسطة، بين معمر والحسن. وأخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف)، من طريق مبارك بن مفضالة، عن الحسن البصري، عن النبي ﷺ[2] مرسلاً. وهذا مع كونه مرسلاً، إلا أنه يقوي حديث إسماعيل بن مسلم، بعد أن كان الحديث من أحاديث كتاب سمرة رضي الله عنه أيضًا.	
٢٦ـ	«لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها، فإنها تطلع بين قرني شيطان، وتغرب في قرني شيطان». أخرجه محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري في (جزء من حديثه)[3] والبزار في (مسنده)[4]	«كان رسول الله ﷺ يأمرنا بأن نصلي أيّة ساعة شئنا، من ليل أونهار. غير أنه أمرنا أن نتجنب طلوع الشمس وغروبها، وقال: إن الشيطان يغيب معها، ويطلع معها حين تطلع» أخرجه البزار في (مسنده)[*] وابن الأعرابي في (معجمه)[*] والطبرني في (المعجم الكبير)[*] وابن زبر

(١) مصنف عبد الرزاق (رقم ٥٥٤٨).
(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٢/١١٩ ـ ١٢٠) (رقم ٥٢٥٢).
(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٦)، وانظر كشف الأستار (رقم ٦١٠).
(٣) جزء محمد بن عبد الله الأنصاري (١٤).
(*) معجم ابن الأعرابي (١٩٤/ب).
(٤) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٦)، وانظر كشف الأستار (رقم ٦١١).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٠٧ ـ ٧٠٠٨).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	والطبراني في (المعجم الكبير)[1] وأبو نعيم في (معرفة الصحابة)[2]. قال محمد بن عبد الله الأنصار في (جزء حديثه): «حدثنا إسماعيل بن مسلم، عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه..». وكلهم أخرجه من طريق إسماعيل بن مسلم، وهو ضعيف.	الربعي في (وصايا العلماء)[*] وشرف الدين الدمياطي في (كشف المغطى)[*].
٢٧ـ	«أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنا ثلاثة، أن يتقدمنا أحدنا». أخرجه الترمذي وقال: «حسن غريب» وقد تكلم بعض الناس في إسماعيل بن مسلم المكي، من قبل حفظه»[3]، والروياني في (مسنده)[4]، والطبراني في (المعجم الكبير)[5] والدارقطني في (سننه)[6]. كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم، وهو ضعيف. ولعل الترمذي حسّنه، لمتابعة كتاب سمرة له. فتكون الغرابة	«أن رسول الله ﷺ أمرنا إذا أدركتنا الصلاة، ونحن ثلاثة أو أكثر من ذلك، أن يقوم لنا رجل فيكون لنا إماماً. وإن كنا اثنين، أن يصفامعاً». أخرجه البزار في (مسنده)[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*].

(١) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩٤٦).
(٢) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/٣٠٦/أ).
(*) وصايا العلماء (٨٨ ـ ٨٩).
(*) كشف المغطى (رقم ٣٧).
(٣) الجامع للترمذي (رقم ٢٣٣).
(٤) مسند الروياني (رقم ٧٨٨، ٧٩٤، ٨٢٧، ٨٣٥).
(٥) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٤٥٧٥).
(٦) سنن الدارقطني (١/٢٧٨).
(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٦).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠١٥ ـ ٧٠١٦).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	حينها غرابة نسبية، أي من طريق الحسن عن سمرة.	
٢٨ـ	«لا تسبقوا إمامكم بالركوع، فإنكم تدركونه بما يسبقكم» أخرجه محمد بن عبد الله الأنصاري في (جزء حديثه)[1] و البزار في (مسنده)[2] وعزاه الهيثمي في (مجمع الزوائد) إلى (المعجم الكبير) للطبراني، وقال: «فيه إسماعيل بن مسلم المكي، وهو ضعيف»[3]. وهو كما قال، سوى أني لم أجده في مطبوع معجم الطبراني الكبير!	«إذا قمتم إلى الصلاة فلا تسبقوا قارئكم بالركوع والسجود، ولكن هو يسبقكم». أخرجه البزار في (مسنده)[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*].
٢٩ـ	«اللهم باعدني من ذنوبي كما باعدت بين المشرق والمغرب ونقني من خطيئتي، كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس». أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)، وفي (الدعاء)[4]، وليس فيه سوى إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف.	«إذا صلى أحدكم فليقل: اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم إني أعوذ بك أن تصد عني بوجهك يوم القيامة اللهم نقني من خطاياي كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس اللهم أحيني مسلماً، وأمتني مسلماً». أخرجه البزار في (مسنده)[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*].

---

(١) جزء محمد بن عبد الله الأنصاري (١٤).
(٢) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٦)، وانظر كشف الأستار (رقم ٤٧٤).
(*) انظر كشف الأستار (رقم ٤٧٣).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٣٦).
(٣) مجمع الزوائد (٢/٧٨).
(٤) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩٥٠)، والدعاء له (رقم ١٤٤٠).
(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٧)، وانظر كشف الأستار (رقم ٥٢٣).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٤٨).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
٣٠ـ	«لا تقوم الساعة حتى تزول الجبال عن أماكنها وترون الأمور العظام التي لم تكونوا ترونها، [ولا تحدثون بها أنفسكم]». أخرجه نعيم بن حمّاد في (الفتن)[١] والطبراني في (المعجم الكبير)[٢] وابن وضاح في (ما جاء في البدع)[٣]. من طريق عفير بن معدان، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه. وعفير بن معدان الحمصي المؤذن (ت١٦٦ هـ)[٤] قال عنه الحافظ: «ضعيف»[٥]. وأخرجه معمر في (الجامع): «عن قتادة عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ...»[٦] ـ مرسلاً. ومع أنه مرسل، إلا أنه يعضد حديث عفير بن معدان، بعد أن كان الحديث من أحاديث كتاب سمرة رضي الله عنه.	«سوف ترون قبل أن تقوم الساعة، أشياء تستنكرونها، عظاماً. يقولون: هلك أحدثنا بهذا فإذا رأيتم ذلك، فاذكروا الله تعالى، واعلموا أنها أوائل الساعة. سوف ترون جبالاً تزول قبل حق الصيحة». أخرجه البزار في (مسنده)[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*].

(١) الفتن لنعيم بن حماد (رقم ٤٠).
(٢) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٥٧).
(٣) ما جاء في البدع لابن وضاح (رقم ٢٦٦).
(٤) التقريب (رقم ٤٦٢٦)، ولم يذكر له الحافظ تاريخ وفاة، وبينها البخاري في التاريخ الكبير (٧/ ٨٢).
(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٧).
(٥) التقريب (رقم ٤٦٢٦).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٨٣).
(٦) المعجم لمعمر ـ مصنف عبد الرزاق (رقم ٢٠٧٨٠).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
٣١ـ	«لا تساكنوا المشركين، ولا تجامعوهم، فمن ساكنهم أو جامعهم، فهو مثلهم». أخرجه البزار[١] والطبراني في (المعجم الكبير)[٢] والحاكم وقال: «صحيح على شرط البخاري»[٣] والبيهقي في (السنن الكبرى)[٤]. من طريق إسحاق بن إدريس، عن همام عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه ـ مرفوعًا. وقال البزار عقبه: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن قتادة عن الحسن عن سمرة، إلا همام، ولا عن همام إلا إسحاق بن إدريس». وإسحاق بن إدريس الأسواري، أبو يعقوب البصري: تركه جماعة من الأئمة، وكذبه يحيى بن معين[٥]. لكن قال أبو نعيم في (أخبار أصبهان): «حدثنا عمر بن عبد الله ابن أحمد التميمي: حدثنا أبو العباس الشعراني: حدثنا إسحاق بن سيار: حدثنا محمد بن	«من جامع المشرك، وسكن معه، فإنه مثله». أخرجه أبو داود[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*].

(١) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٣).
(*) سنن أبي داود (رقم ٢٧٨٧).
(٢) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩٠٥).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٢٣ ـ ٧٠٢٤).
(٣) مستدرك الحاكم (٢/ ١٤١ ـ ١٤٢).
(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٩/ ١٤٢).
(٥) لسان الميزان (١/ ٣٥٢).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	عبد الملك، عن همام، عن قتادة، عن الحسن عن سمرة، عن النبي ﷺ. .»[1]. شيخ أبي نعيم، ترجمه في (ذكر أخبار أصبهان) ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلًا[2]. وأبو العباس الشعراني: أحمد بن محمد بن جعفر الجمّال. هو الذي أورد أبو نعيم الحديث في ترجمته، ووصفه: بالزاهد، وأنه (كان من العباد الراغبين في الحج كان يصلي عند كل ميل ركعتين)[3]. وإسحاق بن سيار بن محمد النصيبي أبو يعقوب، (ت ٢٧٣ هـ). قال عنه ابن أبي حاتم: «كان صدوقًا ثقة»[4]. وذكره ابن حبان في (الثقات)[5]. ومحمد بن عبد الملك،أبو جابر الأزدي من أهل البصرة، أصله من واسط، وسكن مكة (ت٢١١ هـ). قال عنه أبو حاتم: «ليس بقوي»[6].	

(١) ذكر أخبار أصبهان (١/ ١٢٣).
(٢) ذكر أخبار أصبهان (١/ ٣٥٧).
(٣) ذكر أخبار أصبهان (١/ ١٢٢ ـ ١٢٣).
(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٢٢٣).
(٥) الثقات لابن حبان (٨/ ١٢١ ـ ١٢٢).
(٦) الجرح والتعديل (٨/ ٥)، وانظر لسان الميزان (٥/ ٢٦٦).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	وذكره ابن حبان في (الثقات)، وأخرج له في صحيح[1]. فلعله صدوق لا بأس به. فهذا إسناد لين، يتقوّى بحديث أبناء سمرة عن كتاب أبيهم.	
٣٢ـ	«المؤمن يأكل في مِعىً واحدة، والمنافق يأكل في سبعة أمعاء» أخرجه البزار[2] والطبراني في (المعجم الكبير)[3]. وفيه الوليد بن محمد بن صالح الأبلي. قال أبو حاتم: «مجهول»[4]. وذكر له ابن عدي في (الكامل) حديثين، هذا أحدهما. ثم قال عنهما، عن نسخة تروى عنه، أشار ابن عدي إليها ـ قال: «وكل هذه الأحاديث غير محفوظة»[5]. وعندما ترجم له الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان) قال: «قد روى عنه أبو أمية الطرسوسي وأبو بكر الأعين، فارتفعت الجهالة»[6].	«المؤمن يأكل في مِعىً واحدة والكافر يأكل في سبعة أمعاء». أخرجه البزار في (مسنده)[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*].

---

(١) الثقات (٩/ ٦٤)، والإحسان (رقم ٣١٦، ٧٢٠٠).
(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٥)، وانظر كشف الأستار (رقم ١١٨، ٢٨٩٣).
(٢) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٧)، وانظر كشف الأستار، عقب الحديث رقم (٢٨٩٣).
(٣) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩٥٩).
(*) للطبراني (رقم ٧٠٤٣).
(٤) الجرح والتعديل (٩/ ١٦)، والعلل لابن أبي حاتم (رقم ١٤٨٥).
(٥) الكامل لابن عدي (٧/ ٨٢).
(٦) لسان الميزان (٦/ ٢٢٦).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	فهذا إسناد ضعيف، لا يخرج عن حيز الاعتبار.	
٣٣ ـ	«طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة». أخرجه البزار في (مسنده)[١]، والطبراني في (المعجم الكبير) و (الأوسط)[٢] وابن عدي في (الكامل)[٣]. كلهم من طريق أبي بكر الهذلي، عن الحسن البصري به. وأبو بكر الهذلي: تقدم أنه متروك الحديث. وأخرجه الروياني في (مسنده)[٤]، من وجه آخر: من طريق عبد الرحمن بن عثمان البكراوي، عن إسماعيل ابن مسلم، عن الحسن، عن سمرة مرفوعًا. وعبد الرحمن بن عثمان بن أمية الثقفي أبو بحر البكراوي (ت١٩٥ هـ)، وقال عنه الحافظ: «ضعيف»[٥]. وإسماعيل بن مسلم المكي ضعيف أيضًا، كما تقدم.	«أيكم ما صنع طعاماً، قدر ما يكفي رجلين، فإنه يكفي ثلاثة. أو صنع لثلاثة، فإنه يكفي أربعة. أو لأربعة فإنه يكفي خمسة. كنحو ذلك من العدد». أخرجه البزار[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*].

(١) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٥)، وانظر كشف الأستار (رقم ٢٨٧٤).
(٢) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩٦٣)، والأوسط (رقم ٢٣٥٧).
(٣) الكامل لابن عدي (٣/ ٣٢٣).
(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٧)، وانظر كشف الأستار (رقم ٢٨٧٥).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٤٤).
(٤) مسند الروياني (رقم ٨٦٤).
(٥) التقريب (رقم ٣٩٦٨).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	لكن أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)[1] من وجه آخر، من طريق الوليد بن محمد بن صالح الأبلي، عن مبارك بن فضالة، عن الحسن البصري.. به. والوليد بن محمد بن صالح الأبلي تقدم الكلام فيه، في الحديث السابق. والذي أراه فيه، أنه ضعيف يعتبر به. لكن سئل أبو حاتم الرازي عن هذا الحديث من طريق الوليد بن محمد الأبلي، فقال مرّة: «حديث باطل بهذا الإسناد» وقال أخرى: «هذا حديث منكر بهذا الإسناد»[2]. لكني لا أجد فيه تلك النكارة، بعد أن كان متن الحديث محفوظًا، من حديث أبي هريرة في (الصحيحين)[3] ومن حديث جابر في (صحيح مسلم)[4]. وبعد أن كان الحديث معروفًا أيضًا من حديث سمرة كما في كتاب سمرة رضي الله عنه!	
٣٤ ـ	«أمرنا رسول الله ﷺ أن نصلي من الليل، ما قل أو كثر، وأن نجعل ذلك وترًا»	«كان يأمرنا أن نصلي كل ليلة، بعد المكتوبة، ما قل أو كثر، ونجعلها وتراً»

(١) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩٥٨).
(٢) العلل لابن أبي حاتم (رقم ١٤٨٥، ١٥١٩).
(٣) صحيح البخاري (رقم ٥٣٩٢)، وصحيح مسلم (رقم ٢٠٥٨).
(٤) صحيح مسلم (رقم ٢٠٥٩).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	أخرجه ابن أبي الدنيا في (التهجّد وقيام الليل)[1]، والبزار في (مسنده)[2] وأبو يعلى في (مسنده الكبير)[3] و(معجم شيوخه)[4] والطبراني في (المعجم الكبير) و(الأوسط)[5] وابن عدي في (الكامل)[6] وأبو الطاهر الذهلي في (جزء حديثه)[7]. وفي إسناده عندهم كلهم: سلام بن أبي خبزه، وهو متروك الحديث، وقد سبقت ترجمته. لكن أخرجه محمد بن نصر المروزي في (قيام الليل)[8] من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.	أخرجه البخاري في (التاريخ الكبير)[*] والبزار في (مسنده)[*] وابن الأعرابي (معجمه)[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*] وابن زبر الربعي في (وصايا العلماء)[*] وشرف الدين الدمياطي في (كشف المغطى في تبيين الصلاة الوسطى)[*].

(١) التهجّد وقيام الليل لابن أبي الدنيا (رقم ٢١٨).
(٢) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥١)، وانظر كشف الأستار (رقم ٧١٣).
(٣) انظر المطالب العالية المسندة ـ خط ـ (١٥)، والمطبوعة (رقم ٥٢٤).
(٤) معجم شيوخ أبي يعلى (رقم ٢٠٨).
(*) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٢٦).
(٥) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩٢٥)، والأوسط (١/ ٢٢٢/ب).
(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥١، ٢٥٦)، وانظر كشف الأستار (رقم ٧١٤، ١٣٧٧).
(٦) الكامل لابن عدي (٣/ ٣٠٣).
(*) معجم ابن الأعرابي (١٩٤/ب).
(٧) جزء أبي الطاهر الذهبي (رقم ٥٤).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٠١ ـ ٧٠٠٢).
(*) وصايا العلماء (٨٨/ ٨٩).
(*) كشف المغطى للدمياطي (رقم ٣٧).
(٨) مختصر قيام الليل لابن نصر، للمقريزي (٤٢).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	وإسماعيل بن مسلم ضعيف، لكن يعتبر به.	
٣٥ ـ	«من دعي إلى سلطان فلم يجب، فهو ظالم لا حق له». أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)، من طريق شاهين أبي حازم، عن روح بن عطاء بن أبي ميمونة، عن أبيه، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه ـ مرفوعًا[1]. وشاهين بن حيان النهشلي، (ت١١ أو ٢١٣ هـ) قال عنه أبو حاتم: «ضعيف الحديث»[2]. وقال الأزدي: «منكر الحديث»[3]. بينما ذكره ابن حبان في (الثقات)[4]. وروح بن عطاء بن أبي ميمونة، الأكثرون على تضعيفه[5]، فهو ضعيف يعتبر به. وأبوه عطاء بن أبي ميمونة البصري، أبو معاذ واسم أبي ميمونة منيع، (ت١٣١ هـ).	«إذا خاصم الرجل الآخر فدعا أحدهما صاحبه إلى الرسول ليقضي بينهما، من أبى أن يجيء، فلا حق له». أخرجه البزار في (المسند)[*] والطحاوي في (بيان مشكل الأحاديث)[*] والطبراني في (المعجم الكبير)[*].

(*) مسند البزار ـ الكتانية (٢٦٠)، وانظر كشف الأستار (رقم ١٣٦٣).
(*) بيان مشكل الأحاديث للطحاوي (٢/ ٥٩ رقم ٤٦٣٥).
(*) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩٣٩).
(١) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٧٨).
(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٣٩٢).
(٣) لسان الميزان (٣/ ١٣٦).
(٤) الثقات لابن حبان (٨/ ٣١٤).
(٥) لسان الميزان (٢/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧).

الرقم	مرويات الحسن عن سمرة	مرويات كتاب سمرة
	قال عنه الحافظ: «ثقة رمي بالقدر»[1]. فالإسناد على تمكنه في الضعف، إلا أنه ما زال يعتبر به. خاصة وأن الحديث أخرجه أبو داود في كتابه (المراسيل)[2] وابن أبي حاتم في (تفسيره)[3] والدارقطني في (سننه)[4]، والبيهقي في (السنن الكبرى)[5] - من طريق صحيحة إلى الحسن البصري، عن النبي ﷺ - مرسلاً، دون ذكره سمرة رضي الله عنه. ثم مع وجود الحديث في كتاب سمرة رضي الله عنه، يزداد الحديث قوة. على أن البزار أخرج الحديث في (مسنده)[6] من طريق فيه رجل مبهم، من حديث الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه. وهذا طريق منكر!	

(١) التقريب (رقم ٤٦٠١).
(٢) المراسيل لأبي داود (٣٩١).
(٣) تفسير ابن أبي حاتم - سورتي النور والفرقان - (رقم ٧٤٣).
(٤) سنن الدارقطني (٤/ ٢١٤).
(٥) السنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ١٤٠).
(٦) مسند البزار - الكتانية (١٤٣)، وانظر كشف الأستار (رقم ١٣٦٢).

بقية أحاديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه
التي هي من شرط البحث

٣٦ ـ عن سمرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ: «نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة».

أخرجه الإمام أحمد[١] وأبو داود[٢] والترمذي وقال: «حسن صحيح»[٣] والنسائي في (المجتبى) و (الكبرى)[٤] وابن ماجه[٥] والدارمي في (سننه)[٦] وابن أبي شيبة في (المصنف)[٧] والبزار في (مسنده)[٨] والروياني في (مسنده)[٩] وابن الجارود في (المنتقى)[١٠] والطحاوي في (شرح معاني الآثار)[١١] والطبراني في (المعجم الكبير)[١٢] وفي (مسند الشاميين)[١٣] وأبو الفضل الزهري

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/١٢، ١٩، ٢١، ٢٢).
(٢) سنن أبي داود (رقم ٣٣٥٦).
(٣) جامع الترمذي (رقم ١٢٣٧).
(٤) المجتبى للنسائي (رقم ٤٦٢٠)، والسنن الكبرى له (رقم ٦٢١٤).
(٥) سنن ابن ماجه (رقم ٢٢٧٠).
(٦) سنن الدارمي (رقم ٢٥٦٧).
(٧) المصنف لابن أبي شيبة (٦/١١٦) (رقم ٢٠٤٣).
(٨) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٢).
(٩) مسند الروياني (رقم ٨١٥).
(١٠) المنتقى لابن الجارود (رقم ٦١١).
(١١) شرح معاني الآثار للطحاوي (٤/٦٠).
(١٢) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٤٧ ـ ٦٨٥١، ٦٩٤٠).
(١٣) مسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٦٥٧).

في جزء (حديثه)[1] والبيهقي في (السنن الكبرى) و (الصغرى) و (معرفة السنن والآثار)[2] والخطيب في (تاريخ بغداد)[3]، وابن عبد البر في (الاستذكار)[4]، ويوسف بن خليل الدمشقي في (معجم شيوخه)[5]. وإسناده صحيح.

---

(١) حديث أبي الفضل الزهري (١٠٩/أ رقم ٦٢٤).
(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٥/٢٢٨)، والصغرى (رقم ١٨٨١)، ومعرفة السنن والآثار (رقم ١١٠٨٦).
(٣) تاريخ بغداد (٢/٣٥٤).
(٤) الأستذكار لابن عبد البر (٢٠/٩٠ رقم ٢٩٣٧٠).
(٥) معجم يوسف بن خليل الدمشقي (٢٠٢/أ).

٣٧ ـ عن سمرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «من ملك ذا رحم محرم فهو حر».

أخرجه الإمام أحمد[١] وأبو داود[٢] والنسائي في (السنن الكبرى)[٣] وابن ماجه[٤] وعبد الله بن المبارك في (مسنده)[٥] وأبو داود الطيالسي في (مسنده)[٦] وابن أبي شيبة في (المصنف)[٧] والروياني في (مسنده)[٨] وابن الجارود في (المنتقى)[٩] والطحاوي في (شرح معاني الآثار)[١٠] وفي (بيان مشكل الأحاديث)[١١]، والطبراني في (المعجم الكبير) و (الأوسط)[١٢]، وأبو محمد المخلدي في (فوائده)[١٣]، والحاكم وقال: «صحيح محفوظ»[١٤] والبيهقي في (السنن الكبرى) و (معرفة السنن والآثار)[١٥].

كلهم من طريق حمّاد بن سلمة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

حتى نقل الترمذي في (العلل الكبير) عن البخاري، أنه «لم يعرفه عن الحسن عن سمرة، إلا من حديث حمّاد بن سلمة»[١٦]

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ١٥، ١٨، ٢٠).
(٢) سنن أبي داود (رقم ٣٩٤٩).
(٣) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٤٨٩٨ ـ ٤٩٠٢).
(٤) سنن ابن ماجه (رقم ٢٥٢٤).
(٥) مسند عبد الله بن المبارك (رقم ٢٢٤).
(٦) مسند الطيالسي (رقم ٩١٠).
(٧) مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٣١) (رقم ٢٠٠٧٨).
(٨) مسند الروياني (رقم ٨١٨، ٨٢٢).
(٩) المنتقى لابن الجارود (رقم ٩٧٣).
(١٠) شرح معاني الآثار للطحاوي (٣/ ١٠٩).
(١١) بيان مشكل الأحاديث للطحاوي (١٣/ ٤٤٢ ـ ٤٤٤ رقم ٥٤٠٠ ـ ٥٤٠٣).
(١٢) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٥٢)، والأوسط (رقم ١٤٦١).
(١٣) فوائد المخلدي (رقم ١١٦).
(١٤) المستدرك (٢/ ٢١٤).
(١٥) السنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ٢٨٩) ومعرفة السنن والآثار (رقم ٢٠٤٧٩).
(١٦) العلل الكبير للترمذي (١/ ٥٦١).

ووافقه الترمذي، حيث قال في (الجامع): «هذا الحديث لا نعرفه مسندًا إلا من حديث حماد بن سلمة»[1].

وقال أبو داود أيضًا، عقب الحديث في (سننه): «لم يحدث بذلك الحديث إلا حمّاد بن سلمة»[2].

وهذا ما لم أجد ما يخالفه، أو من يخالفه!

وقد شك حمّاد بن سلمة في إسناده مرّة، فرواه عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة ـ فيما يحسب حمّاد!

أخرجه أبو داود[3] والبيهقي في (السنن الكبرى)[4].

وقد خولف حمّاد أيضًا!

فقد رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ـ موقوفًا عليه، ومرسلًا من قتادة إليه.

ورواه عن سعيد بن أبي عروبة، من هذا الوجه، ثلاثة من تلامذته:

ـ عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، وهو ممن سمع من سعيد قبل اختلاطه، كما سبق.

أخرجه أبو داود[5] والبيهقي في (السنن الكبرى)[6].

ـ وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وهو ممن سمع من سعيد قبل اختلاطه أيضًا كما سبق.

---

(١) الجامع للترمذي (رقم ١٣٦٥).
(٢) سنن أبي داود (رقم ٣٩٤٩).
(٣) المصدر السابق.
(٤) السنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ٢٨٩).
(٥) سنن أبي داود (رقم ٣٩٥٠).
(٦) السنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ٢٨٩).

أخرجه النسائي في (السنن الكبرى)[1].

- ومحمد بن إبراهيم بن أبي عدي، وهو ممن سمع من سعيد بعد الاختلاط، كما قال يحيى بن سعيد القطان[2] والعجلي[3] وابن القطان الفاسي[4] والحافظ ابن حجر[5].

أخرجه النسائي في (السنن الكبرى)[6].

ووافق سعيدًا عليه، معمر بن راشد.

قال عبد الرزاق في (المصنف): «أخبرنا معمر، عن قتادة: أن عمر بن الخطاب...»[7].

ورواه أولئك الرواة الثلاثة أيضًا - عبد الوهاب الخفاف، وعبد الأعلى، وابن أبي عدي - عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن - مقطوعًا عليه، من قوله.

أخرجه أبو داود[8] والنسائي في (السنن الكبرى)[9].

ووافقهم حمّاد بن أسامة أبو أسامة، عن سعيد، عن قتادة، عن جابر بن زيد، والحسن - موقوفًا عليهما.

وحمّاد بن أسامة سمع من سعيد قبل الاختلاط بالكوفة، وله

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٤٩٠٣).

(٢) العلل للإمام أحمد (رقم ٤٢٥٦).

(٣) معرفة الثقات للعجلي (رقم ٧٤٥).

(٤) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٢/ ٢٠٥/أ - ب).

(٥) هدي الساري (٤٢٦).

(٦) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٤٩٠٦).

(٧) المصنف لعبد الرزاق (رقم ١٦٨٥٦).

(٨) سنن أبي داود (رقم ٣٩٥١)، من طريق عبد الوهاب.

(٩) سنن النسائي الكبرى (رقم ٤٩٠٣، ٤٩٠٥)، من طريق عبد الأعلى، وابن أبي عدي.

منه سماع متأخر، هو ما يقول فيه: «حدثنا سعيد بن أبي عروبة بالبصرة، منذ بضع وخمسين سنة»[1].

أخرج حديثه: أبو داود[2] وابن أبي شيبة في (المصنف)[3] والبيهقي في (السنن الكبرى)[4].

ووافق سعيدًا على هذا الوجه، هشام الدستوائي، بروايته عن قتادة، عن الحسن - قوله موقوفًا عليه.

أخرجه النسائي في (السنن الكبرى)[5].

فهذان وجهان صحيحان عن قتادة، يرويهما سعيد بن أبي عروبة عنه: عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه - مرسلًا موقوفًا، وعن الحسن قوله.

ووافق سعيدًا معمر بن راشد على الوجه الأول منهما، الذي هو: عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كما سبق.

ووافق سعيدًا هشام الدستوائي على الوجه الثاني، الموقوف على الحسن.

وقد جوّد عبد الأعلى بن عبد الأعلى حديثه هذا عن سعيد، فجمع عنه الإسنادين في سياق واحد.

حيث أخرجه النسائي في (السنن الكبرى)، من طريق عبد الأعلى، قال: «حدثنا سعيد، عن قتادة، عن عمر بن الخطاب رضي لله عنه، قال: من ملك ذا رحم محرم فهو حر.

---

(١) انظر التعديل والتجريح للباجي (٣/١٠٨٧)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (٧٤٧).

(٢) سنن أبي داود (رقم ٣٩٥٢).

(٣) المصنف لابن أبي شيبة (٦/ ٣٢) (رقم ٢٠٠٨٢).

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ٢٨٩).

(٥) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٤٩٠٤).

وكان قتادة يأخذ به.

وعن قتادة: أن الحسن وجابر بن زيد قالا: «من ملك ذا رحم فهو حر»[1].

وقد رواه يونس بن عبيد، وعبد الكريم بن أبي مخارق، عن الحسن قوله، فيما أخرجه من طريقهما ابن أبي شيبة في (المصنف)[2].

ومن هذا يتبين: أن حمّاد بن سلمة قد خالف على قتادة: سعيد بن أبي عروبة - بوجهين عن قتادة؛ وخالف معمر بن راشد، وهشام الدستوائي - بوجه ووجه عن قتادة، كما سبق عرضه.

ثم خالف حمّاد بن سلمة أيضًا على الحسن البصري، بما زعمه على قتادة عن الحسن. حيث رواه يونس بن عبيد، وعبد الكريم بن أبي مخارق، عن الحسن مقطوعًا.

وكان يكفي حماد بن سلمة، أن يؤكد لنا وهمَه، بمخالفته سعيد بن أبي عروبة، فسعيد أوثق الناس في قتادة، كما سبق!

ولذلك قال أبو داود، بعد عرضه لمخالفة حمّاد بن سلمة، لسعيد بن أبي عروبة - قال أبو داود: «سعيد أحفظ من حمّاد»[3].

وأشار البخاري إلى ضعف حديث حمّاد بن سلمة، بما سأله الترمذي في (العلل الكبير)، عن هذا الحديث. قال الترمذي: «فلم يعرفه عن الحسن عن سمرة، إلا من حديث حمّاد بن سلمة. قال - يعني البخاري -: ويروى عن قتادة، عن الحسن، عن عمر - هذا الحديث أيضًا»[4].

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٤٩٠٣).
(٢) المصنف لابن أبي شيبة (٦/ ٣٠، ٣٣) (رقم ٢٠٠٧٧، ٢٠٠٨٦).
(٣) سنن أبي داود (رقم ٣٩٥٢).
(٤) العلل الكبير للترمذي (١/ ٥٦١ - ٥٦٢ رقم ٢٢٥).

وأشار الترمذي في (جامعه) إلى نحو هذه الأشارة، حيث قال عقب الحديث: «هذا حديث لا نعرفه مسندًا إلا من حديث حمّاد بن سلمة، وقد روى بعضهم هذا الحديث عن قتادة عن الحسن عن عمر، شيئًا من هذا»[1].

ويلاحظ أن البخاري والترمذي ذكرا: أن قتادة رواه عن الحسن عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. ولم أجده من هذا الوجه، إنما وجدته عن قتادة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أو عن قتادة عن الحسن البصري قوله!

وأخشى أن يكون صواب عبارة البخاري والترمذي: «رواه قتادة عن الحسن [و] عن عمر بن الخطاب» بسقوط واو العطف.

وإن كان محفوظًا ما قالاه، فتكون رواية أخرى لقتادة!!

وقد تكلم البيهقي في (معرفة السنن والآثار) كلامًا جميلاً عن هذا الحديث، وذكر إمامًا جبلاً آخر وهّم حماد بن سلمة فيه!

قال البيهقي: «والحديث إذا انفرد به حمّاد بن سلمة، ثم يشك فيه، ثم يخالفه فيه من هو أحفظ منه: وجب التوقف فيه.

وقد أشار البخاري إلى تضعيف هذا الحديث.

وقال علي بن المديني: هذا عندي منكر»[2].

فالصواب إذن: أن هذا الحديث لا يرويه الحسن عن سمرة، وإنما يصح من فتوى الحسن وكلامه!

خلافًا للحاكم، الذي قال عن الحديث ـ كما سبق ـ: «صحيح محفوظ»[3]!!!

---

(١) الجامع للترمذي (رقم ١٣٦٥).

(٢) معرفة السنن والآثار (رقم ٢٠٤٨١ ـ ٢٠٤٨٦).

(٣) المستدرك (٢/ ٢١٤).

٣٨ ـ عن سمرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «من توضأ يوم الجمعة: فبها ونعمت، ومن اغتسل: فالغسل أفضل».

وقد سبق أن تكلمنا عن إحدىٰ روايات هذا الحديث،عند ذكرنا لأدلّة سماع الحسن من سمرة، فانظره هناك[١]، وأكمل النظر في علله هنا:

فقد اختلف في هذا الحديث عن الحسن البصري: فمِنْ ذاكرٍ له عنه عن سمرة رضي الله عنه[٢]، وذاكرٍ له عنه عن أنس رضي الله عنه[٣]، وذاكرٍ له عنه عن جابر رضي الله عنه[٤]، وذاكرٍ له عنه عن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه[٥]، وذاكرٍ له عنه عن أبي هريرة رضي الله عنه[٦]، وذاكرٍ له عنه عن النبي ﷺ مرسلاً[٧]!!

والصواب في كل ما سبق، هو أنه من حديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه.

---

(١) انظر (١٢٦١).
(٢) يأتي ـ إن شاء الله ـ تخريجه والكلام عنه قريبا، بحول الله تعالى.
(٣) أخرجه البزار ـ الأزهرية (٧٢/أ)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ١١٩)، وابن عدي في الكامل (٤/٩٨)، والدارقطني في الأفراد، انظر أطراف الغرائب (٧٢/أ)، والعلل له (٤/٣٠/ب)، وأبو نعيم في الحلية (٦/٣٠٦ ـ ٣٠٧).
وتكلم البزار عن علله كلاماً نفيساً، فانظره.
(٤) ذكره العقيلي معلقاً في الضعفاء (٢/ ١٦٧).
(٥) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (رقم ١٣٥٠)، وبحشل في تاريخ واسط (١٥٨ ـ ١٥٩)، والعقيلي في الضعفاء (٢/ ١٦٧)، والطبراني في الأوسط (٢/١٩٢/ ١)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢٩٦).
(٦) أخرجه ابن عدي في الكامل (٣/ ٣٢٣)، من طريق أبي بكر الهذلي عن الحسن.
(٧) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (رقم ٥٣١١)، وابن قتيبة في غريب الحديث (١/ ٨٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢٩٦).
(٨) وانظر العلل الكبير للترمذي (١/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣)، والعلل لابن أبي حاتم (رقم ٥٧٥)، والعلل للدارقطني (٤/ ٣٠/ب).

فقد رواه قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

واتفق على روايته عن قتادة من هذا الوجه، ثلاثة من كبار تلامذته، هم: - شعبة:

أخرجه الإمام أحمد[1] والترمذي وقال: «حسن»[2] والنسائي في (السنن الصغرى) و (الكبرى)[3] والبزار في (مسنده)[4] وأبو بكر المروزي في (الجمعة وفضلها)[5] وأبو القاسم البغوي في (الجعديات)[6] والروياني في (مسنده)[7] وابن خزيمة في (صحيحه)[8] والطبراني في (المعجم الكبير)[9] وأبو بكر القطيعي في (جزء الألف دينار)[10] والبيهقي في (السنن الكبرى)[11] والخطيب في (تاريخ بغداد)[12] والبغوي في (شرح السنة)[13]، والنجيب الحراني في (المشيخة الكبرىٰ)[14].

- وهمام بن يحيى:

أخرجه الإمام أحمد[15] وأبو داود[16] وابن أبي شيبة في

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ١١).
(٢) الجامع للترمذي (رقم ٤٩٧).
(٣) السنن الصغرى للنسائي (رقم ١٣٨٠)، والكبرى (رقم ١٦٨٤).
(٤) مسند البزار - الكتانية (٢٥١).
(٥) الجمعة وفضلها لأبي بكر المروزي (رقم ٣١).
(٦) الجعديات - المطبوعة باسم: مسند ابن الجعد (رقم ١٠٢١).
(٧) مسند الروياني (رقم ٧٨٧).
(٨) صحيح ابن خزيمة (رقم ١٧٥٧).
(٩) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨١٨، ٦٨١٩).
(١٠) جزء الألف دينار للقطيعي (رقم ١٤٨).
(١١) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٢٩٥).
(١٢) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٢).
(١٣) شرح السنة للبغوي (رقم ٣٣٥).
(١٤) مشيخة النجيب الحراني (٣/ ٨٧٨).
(١٥) مسند الإمام أحمد (٥/ ٨، ١٥، ١٦، ٢٢).
(١٦) سنن أبي داود (رقم ٣٥٤).

(المصنف)[1] والدارمي في (سننه)[2] والطحاوي في (شرح معاني الآثار)[3] وابن الجارود في (المنتقى)[4] والطبراني في (المعجم الكبير)[5] والبيهقي في (السنن الكبرى) و (معرفة السنن والآثار)[6] وابن عبد البر في (التمهيد)[7] وابن الجوزي في (التحقيق)[8].

ـ وأبو عوانة الوضاح:

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)[9].

اتفق هؤلاء الثلاثة: شعبة، وهمام، وأبو عوانة ـ على رواية الحديث، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

ووافق قتادة على هذا الوجه: يونس بن عبيد، وأبو بكر الهذلي.

أمّا حديث يونس بن عبيد، فأخرجه البزار في (مسنده)، قال: «حدثنا الجراح بن مخلد[10] قال: حدثنا خالد بن يحيى، قال: حدثنا يونس بن عبيد، عن الحسن، عن سمرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ...»[11].

---

(١) المصنف لابن أبي شيبة (٢/ ٩٧)، (رقم ٥٠٢٦).
(٢) سنن الدارمي (رقم ١٥٤٨).
(٣) شرح معاني الآثار للطحاوي (١/ ١١٩).
(٤) المنتقى لابن الجارود (رقم ٢٨٥).
(٥) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨١٧).
(٦) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٢٩٥) (٣/ ١٩٠)، ومعرفة السنن والآثار (رقم ٢١٠٤، ٦٣٧٤).
(٧) التمهيد لابن عبد البر (١٠/ ٧٩) (١٦/ ٢١٤).
(٨) التحقيق لابن الجوزي (٢٨/ب).
(٩) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٢٠).
(١٠) الجراح بن مخلد العجلي، البصري، البزاز، (ت نحو ٢٥٠هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٩٠٧): «ثقة».
(١١) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥١).

وأخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)[1] وابن عدي في (الكامل)[2] وأبو الطاهر الذهلي في (جزء حديثه)[3].

كلهم من طريق الجراح بن مخلد.. به.

بل قال البزار عقبه: «لا نعلم رواه عن يونس عن الحسن عن سمرة إلا خالد بن يحيى».

وخالد بن يحيى، أبو عبيد السُّدُوسي، البصري: ترجم له ابن عدي في (الكامل)، وقال: «حدّث عن يونس بن عبيد وغيره، ما لا يرويه غيره»، ثم ذكر له أحاديث، منها حديثنا هذا، وقال: «ولخالد هذا غير ما ذكرت إفرادات وغرائب، عمن يحدث عنه، وليس بالكثير. وأرجو أنه لا بأس به، لأني لم أر في حديثه متنًا منكرًا»[4].

وترجم له الذهبي في (الميزان)، وقال: «صويلح، لا بأس به. ذكره ابن عدي في كامله، وقواه»[5].

وترجم له ابن حجر في (لسان الميزان)، فلم يزد على (الميزان)، إلا نقل لفظ ابن عدي في (كامله)[6].

وظاهر ترجمته في (الميزان)، و(لسانه)، أنها تعتمد على (الكامل) لابن عدي.

لكني وقفت في (سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي)، أن البرذعي قال لأبي زرعة: «خالد بن يحيى الجرمي؟ قال: ليس بذاك»[7].

---

(١) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩٩٦).
(٢) الكامل لابن عدي (٣/ ٩).
(٣) جزء أبي الطاهر الذهلي (رقم ٥٢).
(٤) الكامل لابن عدي (٣/ ٩ ـ ١٠).
(٥) الميزان (١/ ٦٤٥).
(٦) لسان الميزان (٢/ ٣٨٩).
(٧) سؤالات البرذعي ـ ضمن كتاب: أبو زرعة وجهوده في السنة (٢/ ٤٤٨).

وخمّن محقق سؤالات البرذعي: الدكتور سعدي الهاشمي، أن خالد بن يحيى الجرمي، هو خالد بن يحيى السدوسي، المترجَم في الكتب السابقِ ذكرها. لكن لم يذكر الدكتورُ الفاضلُ دليلًا، أو شِبْهَ دليل، لهذا الظن[1].

وأحسب داعيه لهذا الظن، تشابه الاسم واسم الأب، مع قلة المسمِّين بهما في الرواة. بل لم أجد من يقال له خالد بن يحيى، إلا راويا واحدًا، سوى السُّدُوسي. هو خالد بن يحيى الكندي الكوفي: مترجم في (التاريخ الكبير)، و (الجرح والتعديل)، و(الثقات) لابن حبان[2].

أمّا سبب استبعاد أن يكون خالد بن يحيى الجرمي هو الكندي، فلأنهما كليهما مترجمٌ في (سؤالات البرذعي)، مفرقًا بينهما[3].

وداع آخر - أحسبه - لظن الدكتور الفاضل: هو عدم بعد كلام أبي زرعة في خالد بن يحيى الجرمي، عن كلام ابن عدي فيه. وأقول: (عدم بعد)، لا (اتفاق)، فتنبه!

ولقد كان ظن الدكتور الفاضل في محله، بل كان ظنًا موفقًا!

إذ يثبته: أن سدوس وجرم: فخذ وبطن من طيء.

فسُدوس هو ابن الأصمع بن أبي عبيدة بن ربيعة بن نصر بن سعد بن نبهان بن عمرو بن الغوث بن طيء[4].

---

(١) سؤالات البرذعي (٢/ ٤٤٨)، حاشية.

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ١٨٤)، والجرح والتعديل (٣/ ٣٦٢)، والثقات لابن حبان (٦/ ٢٦٦).

(٣) سؤالات البرذعي (٢/ ٤٤٦، ٤٤٨).

(٤) نسب معد واليمن الكبير لابن الكلبي (١/ ٢٥٧، ٢٦٠).

وجزم هو ثعلبة بن عمرو بن الغوث بن طيء[1].

وسُدوس بضم السين، قال ابن حبيب في (مختلف القبائل ومؤتلفها): «كل سَدوس في العرب فهو مفتوح، إلا سُدوس بن الأصمع..»[2].

ومع أن سُدوس ليس من جرم، إلا أن كون النسبين من أنساب طيء، يقوي أن يكونا لواحد. نسب لأحدهما حِلْفًا، أو خطأ من أحد الرواة، ظنه - بعد أن عرفه طائيًا - جرميًا وهو سُدوسي، أو العكس.

لذلك.. فإني أرى قول أبي زرعة عن خالد بن يحيى الجرمي: «ليس بذلك» - لاحقًا بخالد بن يحيى السدوسي.

وهذا التضعيف من أبي زرعة، لا يعارض قول ابن عدي عن خالد بن يحيى: «لا بأس به»!

فمن لا بأس به، لا شك أنه ليس بكل ذاك!

لذلك فإني أرى حديث خالد بن يحيى، عن يونس، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه - حسنًا إسناده، قائمًا بالحجة.

أما حديث أبي بكر الهذلي، بموافقة يونس بن عبيد، بروايته الحديث عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه - فأخرجه ابن عدي في (الكامل)[3].

ولكن لا وزن لمتابعة أبي بكر الهذلي، لكونه متروك الحديث كما نبهنا عليه مرارًا.

---

(١) نسب معد واليمن الكبير لابن الكلبي (١/ ٢٥٤).
(٢) مختلف القبائل ومؤتلفها لابن حبيب (٢٤).
(٣) الكامل لابن عدي (٣/ ٣٢٣).

ويصفو لنا: قتادة، ويونس بن عبيد؛ كلاهما يروي الحديث، عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه.

وكفى بقتادة ويونس - حجة في أحاديث الحسن البصري.

ولذلك فقد صوّب العقيلي في (الضعفاء)[1] والدارقطني في (العلل)[2] من بين الاختلافات في هذا الحديث عن الحسن البصري - رواية من جعله من حديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه.

بل وحسّن الترمذي الحديث[3] وصححه أبو حاتم الرازي في (العلل)[4] وابن خزيمة في (صحيحه)[5] وأودعه ابن الجارود في (منتقاه)[6]، كلهم من طريق الحسن عن سمرة رضي الله عنه.

فلا شك أنه حديث صحيح للحسن عن سمرة رضي الله عنه.

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٢/ ١٦٧).
(٢) العلل للدارقطني (٤/ ٣٠/ ب).
(٣) جامع الترمذي (رقم ٤٩٧).
(٤) العلل لابن أبي حاتم (رقم ٥٧٥).
(٥) صحيح ابن خزيمة (رقم ١٧٥٧).
(٦) المنتقى لابن الجارود (رقم ٢٨٥).

٣٩ ـ عن سمرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «العمرى جائزة».

أخرجه الإمام أحمد[١] وأبو داود[٢] والترمذي[٣] وعبد الله بن المبارك في (مسنده)[٤] وابن أبي شيبة في (المصنف)[٥] والروياني في (مسنده)[٦] والطحاوي في (شرح معاني الآثار)[٧] وفي (بيان مشكل الأحاديث)[٨] والطبراني في (المعجم الكبير)[٩] والبيهقي في (السنن الكبرى)[١٠] والرافعي في (التدوين في أخبار قزوين)[١١].

كلهم من طرق عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

وهذا إسناد صحيح.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/٨، ١٣، ٢٢).
(٢) سنن أبي داود (رقم ٣٥٤٩).
(٣) جامع الترمذي (رقم ١٣٤٩).
(٤) مسند ابن المبارك (رقم ٢٠٨).
(٥) مصنف ابن أبي شيبة (٧/١٣٨) (رقم ٢٢٦١٧).
(٦) مسند الروياني (رقم ٨١٣).
(٧) شرح معاني الآثار للطحاوي (٤/٩).
(٨) بيان مشكل الأحاديث للطحاوي (١٤/٨١ رقم ٥٤٧١).
(٩) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٨٤ ـ ٦٨٦٦).
(١٠) السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ١٧٤).
(١١) التدوين للرافعي (١/ ١٧٥).

٤٠ ـ عن سمرة عن النبي ﷺ، قال: «من أحاط حائطًا على أرض فهي له».

أخرجه الإمام أحمد[١] وأبو داود[٢] والنسائي في (السنن الكبرى)[٣] وأبو يوسف القاضي في (الخراج)[٤] ويحيى بن آدم في (الخراج)[٥] وأبو داود الطيالسي في (مسنده)[٦] وابن أبي شيبة في (المصنف)[٧] وحميد بن زنجويه في (الأموال)[٨] والبزار في (المسند)[٩] والروياني في (مسنده)[١٠] والطحاوي في (شرح معاني الآثار)[١١] وابن الجارود في (المنتقى)[١٢] والعقيلي في (الضعفاء)[١٣] والطبراني في (المعجم الكبير)[١٤] وفي (مسند الشاميين)[١٥] وأبو سعيد محمد بن علي بن عمرو النقاش الأصبهاني الحنبلي (ت٤١٤ هـ) في (فوائد العراقيين)[١٦] والبيهقي في (السنن الكبرى)[١٧] وابن الجوزي في (التحقيق)[١٨].

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ١٢، ٢١).
(٢) سنن أبي داود (رقم ٣٠٧٧).
(٣) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٥٧٦٣).
(٤) الخراج لأبي يوسف (٦٥).
(٥) الخراج ليحيى بن آدم (رقم ٢٩٠).
(٦) مسند الطيالسي (رقم ٩٠٦).
(٧) مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٧٦) (رقم ٢٢٣٩٠).
(٨) الأموال لابن زنجويه (رقم ١٠٧٣).
(٩) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٢).
(١٠) مسند الروياني (رقم ٨١٤).
(١١) شرح معاني الآثار للطحاوي (٣/ ٢٦٨).
(١٢) المنتقى لابن الجارود (رقم ١٠١٥).
(١٣) الضعفاء للعقيلي (٣/ ١٨٣).
(١٤) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٦٣ ـ ٦٨٦٧).
(١٥) مسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٦٤٠).
(١٦) فوائد العراقين لأبي سعيد النقاش (٩٠).
(١٧) السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ١٤٢، ١٤٨).
(١٨) التحقيق لابن الجوزي (١٩٠/ أ).

كلهم من طريق قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

وهذا إسناد صحيح.

٤١ ـ عن سمرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «من صلى الصبح فهو في ذمة الله عز وجل».

أخرجه الإمام أحمد، قال: «حدثنا روح: حدثنا أشعث، عن الحسن، عن سمرة..»[١].

وأخرجه ابن ماجه[٢] والروياني في (مسنده)[٣] والطبراني في (المعجم الكبير)[٤] كلّهم من طريق روح.. به.

بينما أخرجه البزار في (مسنده)، من طريق خالد بن الحارث، عن أشعث بن عبد الملك، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه[٥] ـ مرفوعًا مثله.

فتابع خالد بن الحارث روحًا.

وهذا إسناد صحيح.

لكن قال البزار عقبه: «وهذا الحديث قد رواه قتادة وداود بن أبي هند عن الحسن عن جندب، وهو الصواب عندنا»[٦].

وقد سبق تخريج الحديث، من رواية الحسن عن جندب رضي الله عنه.

وخرجناه في الموطن المشار إليه، من طريق ثمانية من تلامذة الحسن عنه، عن جندب رضي الله عنه. منهم قتادة، وداود بن أبي هند، كما قال البزار.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ١٠).
(٢) سنن ابن ماجه (رقم ٣٩٤٦).
(٣) مسند الروياني (رقم ٧٩٢، ٨٨٣).
(٤) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩٣٤).
(٥) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٥).
(٦) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٥).

لكن كان منهم أيضًا أشعث بن عبدالملك!

من رواية محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري[1] ومحمد بن جعفر غندر[2] كلاهما عن أشعث، عن الحسن، عن جندب رضي الله عنه.

فيثبت إسناد الحديث إلى أشعث بن عبد الملك، بالوجهين جميعًا: عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه، وعن الحسن عن جندب رضي الله عنه!!

وهذا ما يجعلني أميل إلى صحة الوجهين، وأنهما محفوظان، لا شذوذ في أحدهما.

إذ لو أن أشعث بن عبد الملك خالف ذلك الجمع من تلامذة الحسن، برواية الحديث على وجه واحد: عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه؛ لَحُقَّ لنا أن نتمسك بذلك، في توهيمه.

أما وقد وافق ذلك الجمع، ثم زاد عليهم وجهًا آخر؛ فهذه زيادة علم، ومن علم حجة على من لم يعلم.

هذا.. وقد ذُكر أن أشعث بن عبد الملك متابع على روايته الحديث، من طريق الحسن عن سمرة رضي الله عنه.

قال الطبراني في (المعجم الكبير): «حدثنا عبد الرحمن بن سلم الرازي[3] حدثنا محمد بن حميد: حدثنا كنانة بن جبلة:

---

(١) أخرجه أبو يعلى في مسنده (رقم ١٥٢٣)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ١٦٥٤) والأوسط (رقم ٢٤٥٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ١٣٠/ب).

(٢) أخرجه أبو عوانة في مستخرجه ـ المطبوع باسم مسند أبي عوانه (٢/ ١١).

(٣) عبد الرحمن بن محمد بن سلم الرازي، أبو يحيى، إمام جامع أصبهان (ت٢٩١هـ).

قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٣٠): «الحافظ المجود العلامة المفسر».

حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن الحجاج، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه...»[1].

لكن في إسناده: محمد بن حميد الرازي، وتقدم أنه ضعيف جدًا.

وفي إسناده أيضًا: كنانة بن جبلة، وهو ضعيف جدًا كذلك، كما تراه في ترجمته في (لسان الميزان)[2].

ثم في هذا الإسناد مخالفة منكرة!

فالحديث في كتاب إبراهيم بن طهمان، المطبوع باسم (مشيخة ابن طهمان): «عن حجاج، عن قتادة، عن الحسن، عن جندب رضي الله عنه...»[3] لا عن سمرة رضي الله عنه.

وأخرجه الطبراني في (المعجم الكبير) أيضًا، من طريق إبراهيم بن طهمان، من هذا الوجه مثله سواء[4] كما في كتاب ابن طهمان نفسه!

فلا شك في نكارة رواية من زعم قتادة متابعًا لأشعث بن عبد الملك، في رواية الحديث عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه.

ويذكر أبو نعيم الأصبهاني في (حلية الأولياء)، زعما آخر لبعضهم، بمتابع آخر لأشعث بن عبد الملك!

فبعد أن أخرج أبو نعيم الحديث من طريق داود بن أبي هند، عن الحسن، عن جندب رضي الله عنه؛ قال: «رواه عبيد الله بن تمام عن داود عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه،

---

(١) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩١٧).
(٢) لسان الميزان (٤/ ٤٩٠).
(٣) مشيخة ابن طهمان (رقم ١٨٧).
(٤) المعجم الكبير للطبراني (رقم ١٦٥٨).

وصوابه: ما رواه خالد، والمعتمر، والناس، عن داود عن الحسن عن جندب رضي الله عنه»[1].

وصدق أبو نعيم رحمه الله، فالناس قد رووا الحديث عن داود عن الحسن عن جندب رضي الله عنه، كما ستراه لو رجعت إلى تخريج الحديث في مبحث جندب رضي الله عنه.

أضف إلى ذلك، أن عبيد الله بن تمام أبا عاصم الواسطي: منكر الحديث، بل وكذبه الساجي، كما سبق في ترجمتنا إياه في هذا البحث!

فيبقى الحديث صحيحًا، من رواية أشعث بن عبد الملك عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه، ولا يصح من حديث الحسن عن سمرة إلا من هذا الوجه!

---

(١) حلية الأولياء لأبي نعيم (٣/٩٦ ـ ٩٧).

٤٢ ـ عن سمرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «على اليد ما أخذت، حتى تؤدّي».

أخرجه الإمام أحمد[١] وأبو داود[٢] والترمذي وقال: «حسن»[٣] والنسائي في (السنن الكبرى)[٤] وابن ماجه[٥] والدارمي في (سننه)[٦] وابن أبي شيبة في (المصنف)[٧] والبزار في (مسنده)[٨] والروياني في (مسنده)[٩]، وابن الجاورد في (المنتقى)[١٠] والمحاملي في (الأمالي)[١١] والطبراني في (المعجم الكبير)[١٢] والحاكم وقال: «صحيح الإسناد، على شرط البخاري»[١٣] وأبو القاسم ابن بشران في (أماليه)[١٤] والبيهقي في (السنن الكبرى) و (الصغرى) و (معرفة السنن والآثار)[١٥] والقضاعي في (مسند الشهاب)[١٦]، والنجيب

(١) مسند الإمام أحمد (٨/٥، ١٢، ١٣).
(٢) سنن أبي داود (رقم ٣٥٦١).
(٣) جامع الترمذي (رقم ١٢٦٦)، وفيه أن الترمذي قال: «حسن صحيح»، وهو خلاف ما في تحفة الأشراف للمزي (رقم ٨٥٨٤)، وخلاف ما نقله المنذري في مختصر سنن أبي داود (١٩٨/٥ رقم ٣٤١٧)، فقد نقلا أن الترمذي قال عن الحديث: «حسن»، كذا دون إتباعه بالتصحيح!!.
(٤) السنن الكبر للنسائي (رقم ٥٧٨٣).
(٥) سنن ابن ماجه (رقم ٢٤٠٠).
(٦) سنن الدارمي (رقم ٢٥٩٩).
(٧) المصنف لابن أبي شيبة (١٤٦/٦) (رقم ٢٠٥٦٣).
(٨) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥١ ـ ٢٥٢).
(٩) مسند الروياني (رقم ٧٨٤، ٨٠٧).
(١٠) المنتقى لابن الجارود (رقم ١٠٢٤).
(١١) أمالي المحاملي (رقم ٢٨٤).
(١٢) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٦٢).
(١٣) المستدرك للحاكم (٤٧/٢).
(١٤) أمالي أبي القاسم ابن بشران (٢/ ٩٠/أ).
(١٥) السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٩٠، ٩٥)، والصغرى (رقم ٢١٢١)، ومعرفة السنن والآثار (رقم ١١٩٦٨).
(١٦) مسند الشهاب (رقم ٢٨٠، ٢٨١).

الحراني في (مشيخته الكبرى)[1].

كلّهم من طرق كثيرة، تلتقي في: سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

يرويه عن سعيد جماعة من جلة أصحابه الذين سمعوا منه قبل اختلاطه، وغيرهم.

وهذا إسناد صحيح.

---

(١) المشيخة الكبرى للنجيب الحراني (٢/ ٦٧٤ ـ ٦٧٥).

٤٣ ـ عن سمرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «الحسب المال، والكرم التقوى».

أخرجه الإمام أحمد[١] والترمذي وقال: «حسن [صحيح] غريب»[٢] وابن ماجه[٣] وابن أبي الدنيا في (مكارم الأخلاق) وفي (إصلاح المال)[٤] والبزار في (مسنده)[٥] والطبراني في (المعجم الكبير)[٦] وابن عدي في (الكامل)[٧] والدارقطني في (سننه)[٨] والحاكم في (المستدرك)، وقال: «صحيح الإسناد»[٩] وتمام في (فوائده)[١٠] وأبو نعيم في (حلية الأولياء)[١١] والبيهقي في (السنن الكبرى)[١٢] والخطيب في (الكفاية)[١٣] والقضاعي في (مسند الشهاب)[١٤] والبغوي في (شرح السنة)[١٥] وابن الجوزي في (العلل المتناهية)[١٦].

كلهم من طريق سلام بن أبي مطيع، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ٩١٠).

(٢) جامع الترمذي (رقم ٣٢٧١)، والتصحيح وارد في المطبوعة، لكن بعض نقول العلماء عن الترمذي، تقتصر على التحسين!

(٣) سنن ابن ماجه (رقم ٤٢١٩).

(٤) مكارم الأخلاق بن أبي الدنيا (رقم ٤)، وإصلاح المال له (رقم ٤٦).

(٥) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٤).

(٦) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩١٢، ٦٩١٣).

(٧) الكامل لابن عدي (٣/ ٣٠٨).

(٨) سنن الدارقطني (٣/ ٣٠٢).

(٩) المستدرك للحاكم (٢/ ١٦٣) (٤/ ٣٢٥).

(١٠) فوائد تمام (رقم ١٧٠٨).

(١١) حلية الأولياء (٦/ ١٩٠).

(١٢) السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ١٣٥ ـ ١٣٦).

(١٣) الكفاية للخطيب (٩٧).

(١٤) مسند الشهاب (رقم ٢١).

(١٥) شرح السنة للبغوي (رقم ٣٥٤٥).

(١٦) العلل المتناهية لابن الجوزي (رقم ١٠٠٢).

بل قال الترمذي: «حسن [صحيح] غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، من حديث سلام بن أبي مطيع».

وقال البزار عقبه: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن سمرة إلا من هذا الوجه، ولا نعلم حدث به عن قتادة إلا سلام بن أبي مطيع، وكان من خيار الناس وعقلائهم».

وقال ابن عدي: «لسلام عن قتادة عن الحسن عن سمرة أحاديث، لا يتابع عليها، منها: الحسب المال، والكرم التقوى».

وقال أبو نعيم عقب الحديث: «تفرد به سلام عن قتادة».

وسلام بن أبي مطيع، أبو سعيد، الخزاعي مولاهم، البصري، (ت١٦٤ هـ - وقيل بعدها).

قال عنه الحافظ: «ثقة صاحب سنة، وفي روايته عن قتادة ضعف»[١].

قلت: وقول الحافظ: «وفي روايته عن قتادة ضعف»، اعتمد فيه على كلام ابن عدي في ذلك.

فابن عدي هو الذي تكلم على روايات سلام بن أبي المطيع عن قتادة[٢]، وأورده في (كامله) لذلك.

قال ابن عدي في أول ترجمته: «ليس بمستقيم الحديث عن قتادة خاصة»، ثم قال في آخر الترجمة: «ولسلام أحاديث حسان: غرائب وإفرادات.

وهو يُعد في خطباء أهل البصرة، ومن عقلائهم. وكان كثير الحج، ومات في طريق مكة.

ولم أر أحدًا من المتقدمين نسبه إلى الضعف.

---

(١) التقريب (رقم ٢٧١١).

(٢) انظر التهذيب (٤/٢٨٧ - ٢٨٨).

وأكثر ما في حديثه، أن روايته عن قتادة، فيها أحاديث ليست بمحفوظة، لا يرويها عن قتادة غيره.

ومع هذا كله، فهو عندي لا بأس به وبرواياته»[1].

وقد اطلعت على دفاع جيد عن سلام بن أبي مطيع، للأستاذ صالح بن حامد الرفاعي، في رسالته العلمية: (الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم)[2].

وقبله دافع عن سلام، العلامة المعلمي في (التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل)[3].

لكن الأستاذ صالح الرفاعي خص كلام ابن عدي بالرد، وجوّد ردّه عليه، فجزاه الله خيرًا.

ومما دافع به عن سلام، أن غالب ما انتقده ابن عدي على سلام، وادّعى أنه تفرّد به عن قتادة، فاللوم فيه لا يلحق سلامًا، لسببين ذكرهما الأستاذ الرفاعي:

الأول: أن من الأحاديث التي انتقدها ابن عدي، أحاديث الحمْل فيها على الرواة عن سلام، لا على سلام، لكونهم شديدي الضعف أو متهمين بالوضع!

الثاني: أن من الأحاديث التي ادعى ابن عدي أن سلامًا تفرّد بها عن قتادة، أحاديث توبع فيها سلام، بما لا يدع مجالاً للحمل عليه فيها[4].

وأضيف أنا سببًا ثالثًا، ينفي اللوم عن سلام، فيما تفرد به

---

(١) الكامل (٣/ ٣٠٦، ٣٠٨).

(٢) الثقات الذي ضعفوا في بعض شيوخهم (١٦٠ - ١٦٣).

(٣) التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي (١/ ٢٧٤ رقم ١٠١).

(٤) انظر الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم، للرفاعي (١٦٠ - ١٦٣).

عن قتادة؛ وهو: أن يكون الحديث لا نكارة فيه، تستوجب تضعيف (الثقة) لانفراده بها.

وهذا في مثل حديثنا هذا: «الحسب المال، والكرم التقوى».

ولذلك صححه الترمذي، مع تصريحه بانفراد سلام بن أبي مطيع به. وكذلك صححه الحاكم.

أمّا ابن الجوزي، فأورد الحديث في (العلل المتناهية)، وضعفه بسلام بن أبي المطيع، ناقلاً فيه كلام ابن حبان في سلام[1].

وقد ردّ الرفاعي على كلام ابن حبان أيضًا ردًا حسنًا[2].

ولا أريد التطويل بما كفاني به غيري؛ فالأستاذ الرفاعي أجاد فيما كتبه عن سلام، وخرج بأن سلامًا ثقة مطلقًا، في قتادة وغيره[3]!

وأنا معه فيما خرج به، وأُوافقُه على ما ذهب إليه.

وأزيد في ترجمة سلام، وأضيف على (التهذيب)، إمامًا آخر، ينضم إلى الأئمة الذين وثقوا سلامًا!

فقد نقل ابن شاهين في (تاريخ أسماء الثقات)، أن يحيى بن معين قال عن سلام بن أبي المطيع: «بصري ثقة»[4].

ومما يصلح أن يضاف إلى (التهذيب) أيضًا، من فواته:

---

(١) انظر المجروحين لابن حبان (١/ ٣٤١)، والعلل المتناهية لابن الجوزي (رقم ١٠٠٢).

(٢) الثقات الذي ضعفوا، للرفاعي (١٦٣)، وانظر التنكيل للمعلمي (١/ ٢٤٧ رقم ١٠١).

(٣) الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم (١٦٣).

(٤) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (رقم ٤٦٨، ٤٧٠).

تصحيح الترمذي له هذا الحديث الغريب، وكذا تصحيح الحاكم لإسناد حديثه هذا.

فالذي نخرج به من هذا الترجيح لمنزلة سلام من العدالة، هو أنه ثقة مطلقًا، ولا بأس في تحسين حديثه عن قتادة خاصة، لأنه كلام قد قيل في روايته عنه، ولأن من الأئمة من جعل سلامًا في مرتبة من يحسن حديثه مطلقًا![1].

أقول هذا تَنَزُّلاً، وإلا فالأرجح عندي أنه ثقة مطلقًا.

فالحديث إذًا: صحيح الإسناد.

(١) انظر الجرح والتعديل (٤/ ٢٥٩)، والتهذيب (٤/ ٢٨٨).

٤٤ ـ عن سمرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «يوشك أن يملأ الله أيدكم من العجم، ثم يجعلهم أسدًا لا يفرون، فيقتلون مقاتليكم، ويأكلون فيئكم».

أخرجه الإمام أحمد[١] والبزار[٢] والروياني في (مسنده)[٣] والعقيلي في (الضعفاء)[٤] والطبراني في (المعجم الكبير)[٥] والإسماعيلي في (معجم شيوخه)[٦] والحاكم وقال: «صحيح الإسناد»[٧] وأبو نعيم في (حلية الأولياء)[٨] وفي (ذكر أخبار أصبهان)[٩].

كلهم من طريق حمّاد بن سلمة، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه ـ مرفوعًا.

بل قال البزار عقبه: «لا نعلمه يروى عن سمرة إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن يونس إلا حمّاد».

وإسناده صحيح، كما قال الحاكم.

إلى أن للإمام أحمد فيه إسنادًا آخر، من غير طريق حمّاد بن سلمة، خلافًا لما قاله البزار!

فأخرجه الإمام أحمد عن شيخه هشيم، أنه قال: أخبرنا يونس، عن الحسن، عن النبيّ ﷺ ـ مرسلاً غير متّصل[١٠].

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/١٧، ٢١ مرتين، ٢٢).
(٢) انظر كشف الأستار (رقم ٣٣٦٦).
(٣) مسند الروياني (رقم٨٠١).
(٤) الضعفاء للعقيلي (٢/١٦).
(٥) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩٢١).
(٦) معجم شيوخه (١/٤٧٣ ـ ٤٧٢ رقم ١٢٥).
(٧) المستدرك (٤/٥١٢).
(٨) حلية الأولياء (٣/٢٤ ـ ٢٥).
(٩) ذكر أخبار أصبهان (١/١٣).
(١٠) مسند الإمام أحمد (٥/٢٢).

وأخرجه أيضًا عن سريج بن يونس، عن هشيم.. به، مسندًا مُتصلاً[1].

فرواه عن هشيم سماعًا مرسلاً، وعنه بواسطة مسندًا.

فهذا هشيم تابع حمّادًا على رواية الحديث عن يونس بن عبيد.

مما يزيد الحديث صحة! إن كان ثابتًا عن هُشيم!!

وقد روي قريبًا من لفظ الحديث، من مرسل الحسن إلى النبي ﷺ.

أخرجه معمر بن (الجامع)[2]، ونعيم بن حمّاد في (الفتن)[3]، ومحمد بن خلف (وكيع) في (أخبار القضاة)[4].

وقد خالف يزيدُ بنُ إبراهيم التستري يونسَ بنَ عبيدٍ فيه؛ فرواه يزيد بن إبراهيم، عن الحسن، عن أبي موسى الأشعري مرفوعًا.

أخرجه الروياني في (مسنده)[5].

ولمّا ذكر الدارقطني هذه المخالفة في (العلل)، قال عقب رواية يونس بن عبيد: «وهو أشبه بالصواب»[6].

وقال ملا علي القاري في (شرح الشفا في شمائل صاحب الاصطفا ﷺ) في شرحه للحديث: «وقد وقع في دولة الترك من بعدهم! رواه البزار والطبراني، بسند صحيح»[7].

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ١١، ٢٢).
(٢) الجامع لمعمر (رقم ٢٠٨١١).
(٣) الفتن لنعيم بن حمّاد (رقم ٦٨٦).
(٤) أخبار القضاة لوكيع (٣/ ٥٢).
(٥) مسند الروياني (رقم ٥٣٧).
(٦) العلل للدارقطني (٧/ ٢٥١ رقم ١٣٣٠).
(٧) شرح الشفا لملا علي القاري (٣/ ٢٧٦).

٤٥ ـ عن سمرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، ولا يبع على بيع أخيه».

أخرجه الإمام أحمد[١] وأبو داود الطيالسي في (مسنده)[٢] والبزار في (مسنده)[٣] والطبراني في (المعجم الكبير)[٤]، وأبو الفضل الزهري في (جزء حديثه)[٥].

كلهم من طريق أبي داود الطيالسي، عن عمران القطان، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه ـ مرفوعًا.

وقال البزار عقبه: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن قتادة عن الحسن عن سمرة، إلا عمران القطان».

وهذا إسناد حسن.

لكن قال الطبراني في (مسند الشاميين): «حدثنا أحمد بن مسعود المقدسي: حدثنا عَمرو بن أبي سلمة: حدثنا سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة: أن النبي ﷺ قال...»[٦] ـ الحديث مثله.

وهذا إسنادٌ حسنٌ سبقت الترجمة لرجاله، وفيه متابعةٌ للإسناد السابق.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/١١).
(٢) مسند الطيالسي (رقم ٩١٢).
(٣) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٤).
(٤) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٩٨).
(٥) حديث أبي الفضل الزهري (٦٢/أ رقم ١٧٧).
(٦) مسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٦٥٥).

٤٦ ـ عن سمرة رضي الله عنه، عنه النبي ﷺ، قال: «المُهَجِّرُ إلى الجمعة كالمهدي بدنه، ثم كالمهدي بقرة، ثم كالمهدي شاة، ثم كالمهدي دجاجة».

أخرجه ابن ماجه[١] والبزار في (مسنده)[٢] وأبو بكر المروزي في (الجمعة وفضلها)[٣] والروياني في (مسنده)[٤] والطبراني في (المعجم الكبير)[٥]، وفي (مسند الشاميين)[٦].

كلهم من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه ـ مرفوعًا.

وقال البزار عقبه: «ولا نعلم رواه عن قتادة إلا سعيد بن بشير، وسعيد بن بشير لم يكن بالحافظ».

قلت: تقدمت ترجمة سعيد بن بشير، ونقلنا هناك عن البزار نفسه أنه حسّن لسعيد بن بشير عن قتادة، ورجحنا أن سعيد بن بشير: لا بأس به في قتادة، ثقة في غيره.

فهذا إسناد حسن، له شاهد من حديث أبي هريرة في (الصحيحين)[٧].

---

(١) سنن ابن ماجه (رقم ١٠٩٣).
(٢) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٤).
(٣) الجمعة وفضلها للمروزي (رقم ٤٧).
(٤) مسند الروياني (رقم ٨٢٠).
(٥) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٨٠).
(٦) مسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٦٤٦).
(٧) صحيح البخاري (رقم ٨٨١، ٩٢٩، ٣٢١١)، وصحيح مسلم (رقم ٨٥٠).

٤٧ ـ عن سمرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «كل غلام مرتهن بعقيقته، يذبح عنه يوم السابع، ويحلق رأسه».

سبق تخريج هذا الحديث، من الطريق التي يصرح الحسن فيها بالسماع من سمرة رضي الله عنه.

وللحديث طرق أخرى عن الحسن البصري، إليك تخريجها، هي ورواية السماع:

أخرجه الإمام أحمد[١] والبخاري في (صحيحه) ـ رواية التصريح بالسماع فقط[٢]، وأبو داود[٣] والترمذي وقال: «حسن صحيح»[٤] والنسائي في (السنن الصغرى) و(الكبرى)[٥] وابن ماجه[٦] وأبو داود الطيالسي في (مسنده)[٧] وابن أبي شيبة في (المصنف)[٨] والدارمي في (سننه)[٩] وإبراهيم الحربي في (غريب الحديث)[١٠] وابن أبي الدنيا في (العيال)[١١] والبزار في (مسنده)[١٢] والطحاوي في (مشكل الأحاديث)[١٣] والروياني في

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/٧، ٨، ١٢ مرتين، ١٧ ثلاث مرات، ٢٢).
(٢) صحيح البخاري (رقم ٥٤٧٢).
(٣) سنن أبي داود (رقم ٢٨٣٧ ـ ٢٨٣٨).
(٤) جامع الترمذي (١/٣٤٢ عقب الحديث رقم ١٨٢) (ورقم ١٥٢٢).
(٥) السنن الصغرى للنسائي (رقم ٤٢٢٠ ـ ٤٢٢١) والكبرى (رقم ٤٥٤٦، ٤٥٤٧).
(٦) سنن ابن ماجه (رقم ٣١٦٥).
(٧) مسند الطيالسي (رقم ٩٠٩).
(٨) المصنف لابن أبي شيبة (٨/٢٣٦، ٢٤٠) (١٤/٢٢٢)، (رقم ٢٤٢٣٨، ٢٤٢٥٤، ٣٦٣٠٧).
(٩) سنن الدارمي (رقم ١٩٧٥).
(١٠) غريب الحديث للحربي (١/٩٤٢).
(١١) العيال لابن أبي الدنيا (رقم ٧٣ ـ ٧٥).
(١٢) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٢، ٢٥٥).
(١٣) بيان مشكل الأحاديث (رقم ١٠٣٠ ـ ١٠٣٣، و١٥/٣٧٤ عقب رقم ٦٠٩٢).

(مسنده)[١] وابن الجارود في (المنتقى)[٢] والطبراني في (المعجم الكبير) و(الأوسط)[٣] وابن عدي في (الكامل)[٤] والدارقطني في (الأفراد)[٥] والخطابي في (غريب الحديث)[٦] والحاكم وصححه[٧] وأبو نعيم في (حلية الأولياء)[٨] والبيهقي في (السنن الكبرى) وفي (معرفة السنن والآثار)[٩].

والحديث صحيح، لا شك في صحته، صرّح الحسن بسماعه من سمرة رضي الله عنه.

---

(١) مسند الروياني (رقم ٧٩٦، ٨٢٤).
(٢) المنتقى لابن الجارود (رقم ٩١٠).
(٣) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٢٧ ـ ٦٨٣٢، ٦٩٣١، ٦٩٣٦، ٦٩٥٥)، والأوسط له (١/ ٢٧٠/أ).
(٤) الكامل لابن عدي (٦/ ٤٢٦) (٣/ ٣٠٨).
(٥) أطراف الغرائب والأفراد (١٣٨/أ).
(٦) غريب الحديث للخطابي (١/ ٢٦٧).
(٧) المستدرك (٤/ ٢٣٧)، وسقط منه تصحيح الحاكم، لكنه ثابت في تلخيص الذهبي للمستدرك!
(٨) حلية الأولياء (٦/ ١٩١).
(٩) السنن الكبرى للبيهقي (٩/ ٢٩٩، ٣٠٣)، ومعرفة السنن والآثار (رقم ١٩١٣٥).

٤٨ ـ حديث السكتتين في الصلاة.

سبق تخريج هذا الحديث، في الأحاديث التي استدل بها مثبتو سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه.

وبينا هناك أنه حديث مرسل، لم يدرك الحسن حادثته، التي كانت سبب رواية سمرة رضي الله عنه للحديث.

٤٩ ـ عن سمرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لمّا حملت حواء، طاف إبليس بها،وكان لا يعيش لها ولد. فقال: سميه عبد الحارث، فسمعته عبد الحارث، فعاش ذلك، وكان ذلك من وحي الشيطان وأمره».

أخرجه الإمام أحمد[١] والترمذي وقال: «حسن غريب»[٢] والبزار في (مسنده)[٣] والروياني في (مسنده)[٤] وابن جرير الطبري في (التاريخ) و (التفسير)[٥] وابن أبي حاتم في (تفسيره)[٦] والطبراني في (المعجم الكبير)[٧] وابن عدي في (الكامل)[٨] والحاكم وقال: «صحيح الإسناد»[٩] وأبو القاسم عبد الملك بن محمد بن بشران (ت٤٣٠ هـ) في (أماليه)[١٠].

كلهم من طريق عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه ـ مرفوعًا.

بل قال الترمذي عقبه: «حسن غريب، لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث عمر بن إبراهيم عن قتادة، ورواه بعضهم عن عبد الصمد ولم يرفعه».

وقال البزار عقبه: «ولا نعلم هذا الحديث رواه أحد إلا سمرة، ولا نعلم رواه عن قتادة غير عمر بن إبراهيم».

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ١١).
(٢) جامع الترمذي (رقم ٣٠٧٧).
(٣) مسند البزار ـ الكتانية(٢٥٤).
(٤) مسند الروياني (رقم ٨١٦).
(٥) تايخ الطبري (١/ ١٤٨)، وتفسيره (١٣/ ٣٠٩ رقم ١٥٥١٣).
(٦) تفسير ابن أبي حاتم ـ سورة الأعراف (رقم ١٤٦٢، ١٤٦٦).
(٧) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٩٥).
(٨) الكامل لابن عدي (٥/ ٤٣).
(٩) المستدرك (٢/ ٥٤٥).
(١٠) أمالي أبي القاسم ابن بشران (١/ ١٥٩/ أ).

وقال ابن عدي بعده: «وهذا لا أعلم يرويه عن قتادة غير عمر بن إبراهيم».

لكن قد زُعم لعمر بن إبراهيم متابع!

فأخرجه ابن عدي في (الكامل)، من طريق سليمان الشاذكوني، قال: «حدثنا غندر، عن شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه ـ مرفوعًا[1].

وقال ابن عدي بعده: «هذا من حديث شعبة عن قتادة منكر، لا أعرفه إلا من حديث الشاذكوني عن غندر عنه، وإنما يروي هذا الحديث عن قتادة عمر بن إبراهيم».

وسليمان بن داود المنقري، أبو أيوب الشاذكوني، البصري، (ت٢٣٤ هـ): حافظ أعجوبة في الحفظ، لكنه كذاب!! كذا وصفه الأئمة، ورموه بعظائم أخر!![2].

فسنده هذا لا وزن له، ولا اعتبار!

وهناك زعم بمتابعة أخرى لعمر بن إبراهيم!

فقد جاء في كتاب (أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني)، تصنيف ابن طاهر المقدسي: «حديث قوله عز وجل ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ الحديث: تفرد به معتمر، عن أبيه، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة»[3].

ونقل الحافظ ابن كثير في تفسيره، نحوًا من هذه المتابعة، نقلاً عن تفسير ابن مردوية.

---

(١) الكامل لابن عدي (٣/٢٩٨).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠/٦٧٩ ـ ٦٨٤)، ولسان الميزان(٣/٨٤ ـ ٨٨).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (١٣٨/ب).

قال ابن كثير: «ولكن رواه ابن مردوية، من حديث المعتمر، عن أبيه، عن الحسن، عن سمرة ـ مرفوعًا»[1].

قلت: وليتنا نقف على إسناده إلى المعتمر؟! وليت الحافظ ابن كثير ساق إسناد ابن مردويه؟!

ولا أحسب مَنْ بعد المعتمر بن سليمان، إلا مَنْ لا تقوم به حجة، ولا اعتبار!!

فبعد حكم أولئك النفر من الحفّاظ: الترمذي، والبزار، وابن عدي ـ بتفرد عمر بن إبراهيم بالحديث، لا نقبل من أحد أن يخالفهم، إلا بالبرهان!

ولا برهان في الإسناد المعلق!!

ثم إن دلائل النكارة ظاهرة في ذلك السند المزعوم!

فالحديث محفوظ عن المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن أبي العلاء ابن الشخير[2] عن سمرة رضي الله عنه ـ موقوفًا على سمرة، ولا ذكر للحسن في إسناده.

أخرجه ابن جرير الطبري في (تفسيره)، قال: «حدثني محمد بن عبد الأعلى[3] قال: حدثنا معتمر، عن أبيه، قال: حدثنا أبو العلاء، عن سمرة رضي الله عنه: أنه حدّث: أن آدم عليه السلام سمّى ابنه عبد الحارث»[4].

وتابع المعتمر بن سليمان على أبيه، إسماعيل بن علية.

---

(١) تفسير ابن كثير ـ سورة الأعراف: آية ١٩٠ ـ (٣/ ٢٦٤).

(٢) يزيد بن عبد الله بن الشخير، أبو العلاء، البصري (ت١١١هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٧٧٤٠): «ثقة».

(٣) محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، البصري، (ت٢٤٥).
قال عنه الحافظ في (التقريب) (رقم ٦٠٦٠): «ثقة».

(٤) تفسير ابن جرير الطبري (رقم ١٥٥١٤).

وذلك فيما أخرجه ابن جرير الطبري، بالإسناد السابق نفسه: «حدثنا محمد بن عبد الأعلى: حدثنا ابن عليه، عن سليمان التيمي، عن أبي العلاء ابن الشخير، عن سمرة رضي الله عنه، قال: سمى آدم ابنه عبد الحارث»[1].

وهذا إسناد صحيح إلى سمرة رضي الله عنه، موقوف عليه.

فهو: أولاً: يبين لك وجاهة ردّنا على من زعم أن عمر بن إبراهيم، متابع برواية المعتمر بن سليمان، عن أبيه عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه ـ مرفوعًا.

فهذه الأسانيد الصحيحة عن المعتمر بن سليمان، وعن أبيه سليمان تنقض ذلك!

فالحديث لسليمان التيمي، عن أبي العلاء ابن الشخير، عن سمرة رضي الله عنه ـ موقوفًا على سمرة، ولا ذكر للحسن في إسناده!

وثانيًا: نعود إلى حديث عمر بن إبراهيم، بعد أن ثبت تفرده به، وأنه لم يتابعه عليه أحد، كما قال الحفاظ!

وقد سبق أن عمر بن إبراهيم في حديثه عن قتادة ـ خاصة ـ ضعف.

وقد تفرد بهذا الحديث المنكر، الذي ينسب إلى آدم عليه السلام، النبي المكلم ـ أنه أشرك!!!

والعجب من الترمذي، كيف يحسن الحديث؟!!!

والأعجب: الحاكم، كيف يصححه؟!!!

بل هذا ابن جرير الطبري، يروي الحديث في تفسيره،

---

(١) تفسير الطبري (رقم ١٥٥١٥).

ويرضاه، ويفسر به قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[1].

فرحم الله ابن جرير، إمام المفسرين!!

ولمعرفة ابن جرير بخطورة الأمر، حاول التخفيف من حدته، عندما جعل (الشرك) الوارد في الآية ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ جعله: «شركا في الأسماء، لا شركا في العبادة»!!![2].

ثم لاحظ ابن جرير، أن هذا لا يستقيم مع خاتمة الآية، والآية التي تليها ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ﴾[3].

لاحظ ابن جرير عدم استقامة تفسيره للشرك، الوارد في الآية الواحدة، في وسطها وآخرها! فاعتذر عن ذلك بعذر لا يُقبل، حيث زعم أن الآية تنتهي في حديثها عن قصة آدم وحواء، عند قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾. ثم تستأنف الآية الواحدة، حديثًا جديدًا عن مشركي العرب: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

كذا قال ابن جرير الطبري!![4] وهو مخرج ضعيف جدًا!!![5].

ويعجبني هنا: كلام للبزار[6]، حيث ذكر هذا الحديث، في

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٩٠.
(٢) تفسير الطبري (١٣/ ٣١٥).
(٣) سورة الأعراف: الآية ١٩٠ ـ ١٩٢.
(٤) تفسير الطبري (١٣/ ٣١٥).
(٥) استفدت من تعليق الشيخ العالم محمود محمد شاكر، على هذا الموطن، ممن تحقيقه لتفسير الطبري؛ فانظره في حاشيته (١٣/ ٣٠٩ ـ ٣١٠).
(٦) انظر الحاشية (رقم ١) في الصفحة التالية، وأيضًا (ص ١٤١١ ـ ١٤١٢).

أحاديث ثلاثة لعمر بن إبراهيم عن قتادة، لم يتابعه عليها أحد، كما قال البزار.

يشير البزار بذلك، إلى أن هذه الأحاديث الثلاثة، ومنها حديث عمر بن إبراهيم هذا، هي سبب تضعيف عمر بن إبراهيم في قتادة، لأنها أنكر ما رواه عنه!!

أمّا الذي تكلم عن هذا الحديث فوفى المقام حقه، فهو علامة التفسير بالمأثور، الإمام المحقق، السلفي الأثري: الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله!

فأنا أنقل لك كلامه كاملًا، لأهميته ونفاسته!

فبعد أن ذكر ابن كثير في (تفسيره) حديثنا هذا، وخرّجه من وجوه، إلى عمر بن إبراهيم.. به؛ قال: «والغرض أن هذا الحديث معلول من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن عمر بن إبراهيم هذا هو البصري، وقد وثقه ابن معين، ولكن قال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به[١].

ولكن رواه ابن مردويه، من حديث المعتمر عن أبيه عن الحسن عن سمرة ـ مرفوعًا[٢] فالله أعلم!

الثاني: أنه قد روي من قول سمرة نفسه، ليس مرفوعًا[٣].

---

(١) تقدم أن عمر بن إبراهيم في قتادة خاصة فيه ضعف، نص على ذلك البزار، وابن حبان، وابن عدي، ثم الحافظ ابن حجر كما نقلناه عنه سابقاً.
انظر كشف الأستار (رقم ٨٠٣)، والمجروحين (٢/ ٨٩)، والكامل (٥/ ٤٢ ـ ٤٤).

(٢) بينا سابقاً أن هذه الرواية غير معتمدة، فمع الجهالة بإسنادها بعد المعتمر، فإنها أيضاً تخالف الصحيح عن المعتمر بن سليمان، وعن أبيه، كما سبق بيانه!!

(٣) سبق في (١٤٠٥ ـ ١٤٠٦) تخريج هذا الأثر، وبيان صحته، وأنه إعلالٌ قوي لحديث عمر بن إبراهيم.

كما قال ابن جرير: ـ ثم ساقه، كما نقلناه آنفًا ـ[1].

الثالث: أن الحسن نفسه فسر الآية بغير هذا!

فلو كان هذا عنده عن سمرة مرفوعًا، لما عدل عنه.

قال ابن جرير: حدثنا ابن وكيع: حدثنا سهل بن يوسف، عن عمرو عن الحسن ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَآۚ﴾ قال: كان هذا في بعض أهل الملل، ولم يكن بآدم.

وحدثنا محمد بن عبد الأعلى: حدثنا محمد بن ثور، عن معمر، قال: قال الحسن: عني به ذرية آدم، ومن أشرك منهم بعده[2] يعني بقوله ـ ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَآۚ﴾.

وحدثنا بشر بن معاذ: حدثنا يزيد: حدثنا سعيد، عن قتادة، قال: كان الحسن يقول: هم اليهود والنصارى، رزقهم الله أولادًا، فهودوا ونصّروا[3].

وهذه أسانيد صحيحه عن الحسن رضي الله عنه، أنه فسّر الآية بذلك.

وهو من أحسن التفاسير، وأولى ما حملت عليه الآية.

ولو كان هذا الحديث عنده محفوظًا عن رسول الله ﷺ، لما عدل عنه، هو ولا غيره، ولا سيما مع تقواه لله وورعه!

فهذا يَدُلُّك على أنه موقوف على الصحابي!

ويحتمل أنه تلقاه من بعض أهل الكتاب، من آمن منهم،

---

(١) التعليق السابق نفسه.

(٢) وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٢٤٥)، قال: «قال معمر: وقال الحسن..».
لكن معمراً لم يلق الحسن، كما سبق في هذا البحث.

(٣) تفسير الطبري (١٣/ ٣١٤ ـ ٣١٥ رقم ١٥٥٢٦ ـ ١٥٥٢٨).

مثل كعب أو وهب بن منبه، وغيرهما. كما سيأتي بيانه، إن شاء الله تعالى.

إلا أننا برئنا من عهدة المرفوع، والله أعلم»[1].

وكذلك نحن، برئنا من عهدة المرفوع!!

والله أعلم.

---

(١) تفسير ابن كثير ـ سورة الأعراف (١٩٠) ـ (٣/ ٢٦٤).

٥٠ ـ عن سمرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «الميت يعذب ببكاء الحي».

أخرجه الإمام أحمد[١] والبزار في (مسنده)[٢] والروياني في (مسنده)[٣] والطبراني في (المعجم الكبير)[٤] وابن عدي في (الكامل)[٥].

كلهم من طريق عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

حتى قال ابن عدي بعده: «وهذا لا أعلم يرويه عن قتادة، غير عمر بن إبراهيم».

بل قال البزار عقبه: «وهذا الحديث أحسب أن عمر بن إبراهيم أخطأ فيه الرواية عن قتادة عن الحسن عن سمرة! وإنما يرويه الثقات: عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن عمر، وعن قتادة عن قزعة عن ابن عمر، وعن قتادة عن يحيى بن رؤبة عن ابن عمر عن عمر[٦].

ولا نعلم تابع عمر بن إبراهيم على روايته أحد من أصحاب قتادة، ولا نعلمه يروى عن سمرة إلا من هذا الوجه.

وعند عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن سمرة ـ رضي الله عنه ـ ثلاثة أحاديث، لم يتابع عليها، هذا أحدها»[٧].

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/١٠).
(٢) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٤).
(٣) مسند الروياني (رقم ٨٣٣، ٨٣٤).
(٤) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٩٦).
(٥) الكامل لابن عدي (٥/٤٣).
(٦) انظر روايات هذا الحديث وعلله بتوسع، في (العلل) للدارقطني (٢/٥٨ ـ ٦٢ رقم ١٠٩).
(٧) مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٤).

ثم ساق البزار الحديثين، بقية الثلاثة، مما لم يتابع عليه عمر بن إبراهيم!

وعمر بن إبراهيم: سبق أنه صدوق، وفي حديثه عن قتادة ضعف.

فيكون حديثه هذا ضعيفًا، للتفرد، إن ثبت التفرد!

لكن الحافظ ابن كثير، نقل في (جامع المسانيد) كلام البزار، ثم أتبعه، بما كان قد أسبقه به أيضًا، وهو أن أبا يعلى قال في (مسنده): «حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، قال حدثنا عبد الصمد[1] حدثنا عمر بن إبراهيم، وهشام بن أبي عبد الله، كلاهما عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة به»[2].

ولم أجد هذا في مسند أبي يعلى، ولا في (المطالب العالية)، مع أنه على شرطها.

وهذا إسناد صحيح، سبقت الترجمة لرجاله كلهم.

تابع فيه هشام الدستوائي ـ وهو من الطبقة الأولى من الرواة عن قتادة ـ عمر بن إبراهيم، في رواية الحديث: عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

ومع صحة هذا الإسناد، فلا أراه قائمًا بالحجة، في إثبات هذه المتابعة!!!

فكلام الحُفّاظ لا يدفع بهذه السهولة، وإلا فما هم بحفاظ!!

فأبو يعلى يروي الحديث عن إسرائيل بن أبي إسحاق، عن عبد الصمد بن عبد الوارث به.

---

(١) هو عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد، سبق أن بينا أنه ثقة مطلقاً.

(٢) جامع المسانيد لابن كثير ـ خط دار الكتب المصرية رقم ٨٤ حديث ـ (٣٢٢).

ولم ينفرد إسرائيل بن أبي إسحاق بهذا الحديث عن عبد الصمد، بل لم أجد الحديث إلا من طريق عبد الصمد أصلاً.

فيرويه الإمام أحمد[1] ومحمد بن المثنى[2] ومحمد بن بشار بندار[3] ويعقوب بن شيبة[4] - أربعتهم: عن عبد الصمد، عن عمر بن إبراهيم - وحده، لم يذكروا معه أحدًا - عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه - بالحديث.

هؤلاء الأربعة، وكلهم إمام حافظ، وفيهم رأسهم: الإمام أحمد، جميعهم يخالفون إسرائيل بن أبي إسحاق في إسناده عن عبد الصمد، بعدم ذكر هشام الدستوائي!

لذلك فإني لا أرى ذكر هشام الدستوائي، إلا وهما من إسحاق بن أبي إسرائيل، وإن كان ثقة حافظًا!! فإنه قد خالف أئمة نقادًا، فيهم الإمام أحمد، ثم يعقوب بن شيبة، وفرسا الرهان: محمد بن المثنى، وبندار.

فيعود الحديث إلى أنه من مفاريد عمر بن إبراهيم عن قتادة، ومما خالف فيه الثقات ممن رووه عن قتادة، كما قال البزار.

فنعود إلى أن الحديث ضعيف، من حديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه، غير محفوظ من هذا الوجه!

---

(١) في مسنده، كما سبق في التخريج.
(٢) في مسند البزار، وهو شيخه، وفي معجم الطبراني الكبير، كما سبق في التخريج.
(٣) في معجم الطبراني الكبير، كما في التخريج للحديث.
(٤) في الكامل لابن عدي، كما سبق في التخريج.

٥١ ـ عن سمرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «من فاتته الجمعة فليتصدق بدينار، فإن لم يجد فنصف دينار».

أخرجه البخاري في (التاريخ الكبير)[1] وأبو داود في (مسائله للإمام أحمد)[2] والنسائي في (السنن الكبرى)[3] وابن ماجه[4] والروياني في (مسنده)[5] والطبراني في (المعجم الكبير)[6] والبيهقي في (السنن الكبرى)[7].

كلهم من طريق نوح بن قيس، عن أخيه خالد بن قيس، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه ـ مرفوعًا.

نوح بن قيس بن رباح الأزدي، أبو روح البصري، أخو خالد (ت١٨٣ هـ أو ١٨٤ هـ).

قال عنه الحافظ: «صدوق رمي بالتشيع»[8].

وأخوه: خالد بن قيس بن رباح الأزدي الحداني، البصري.

قال عنه الحافظ: «صدوق يغرب»[9].

وقال الأزدي: «خالد بن قيس عن قتادة: فيها مناكير، روى عنه أخوه نوح، ونوح صدوق»[10].

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ١٧٧)، وتحرّف فيه: «عن أخيه» إلى «عن أبيه»!
(٢) مسائل أبي داود للإمام أحمد (٢٩٦).
(٣) السنن الكبرى للنسائي (رقم ١٦٦٢).
(٤) سنن ابن ماجه (رقم ١١٢٨).
(٥) مسند الروياني (رقم ٨٠٩).
(٦) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩١١).
(٧) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٢٤٨).
(٨) التقريب (رقم ٧٢٠٩).
(٩) التقريب (رقم ١٦٦٨).
(١٠) التهذيب (٣/ ١١٣).

قلت: ومع لين هذا الإسناد، فقد خولف بإسناد أولى منه بالصواب!

فقد رواه همّام، عن قتادة، عن قدامة بن وبرة، عن سمرة رضي الله عنه ـ مرفوعًا.

أخرجه الإمام أحمد[١] والبخاري في (التاريخ الكبير)[٢] وأبو داود[٣] والنسائي في (المجتبى) و (السنن الكبرى)[٤] وأبو داود الطيالسي في (مسنده)[٥] وابن أبي شيبة في (المصنف)[٦] وابن خزيمة في (صحيحه) مشككًا في اتصاله[٧] والعقيلي في (الضعفاء)[٨] والطبراني في (المعجم الكبير)[٩] وابن حبان في (صحيحه)[١٠] والحاكم وقال: «صحيح الإسناد»[١١] والبيهقي في (السنن الكبرى)[١٢] وابن الجوزي في (العلل المتناهية)[١٣].

فهذا همام بن يحيى، وهو من الثقات الجلة في قتادة خاصة، يروي الحديث عن قتادة، عن قدامة بن وبرة، عن سمرة رضي الله عنه ـ ليس فيه للحسن البصري ذكر.

وهمام أحق بالحفظ في قتادة خاصة، وفي غيره عامة، من

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ٨، ١٤).
(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ١٧٦).
(٣) سنن أبي داود (رقم ١٠٥٣).
(٤) المجتبى للنسائي (رقم ١٣٧٢)، والكبرى (رقم ١٦٦١).
(٥) مسند الطيالسي (رقم ٩٠١).
(٦) مصنف ابن أبي شيبة (٢/ ١٥٤).
(٧) صحيح ابن خزيمة (٣/ ١١٧ ـ ١٧٨ رقم ١٨٦١).
(٨) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٤٨٤ ـ ٤٨٥).
(٩) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩٧٩).
(١٠) الإحسان (رقم ٢٧٨٨، ٢٧٨٩).
(١١) المستدرك (١/ ٢٨٠).
(١٢) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٢٤٨).
(١٣) العلل المتناهية لابن الجوزي (رقم ٧٩٩).

خالد بن قيس، الذي جعل الحديث: لقتادة عن الحسن بن سمرة رضي الله عنه!

فالصواب إذًا: أن هذا الحديث ليس من رواية الحسن عن سمرة رضي الله عنه!!

وقد حكم بمثل هذا، وهو تقديم رواية همام على رواية خالد بن قيس، كل من: البخاري في (التاريخ الكبير)[١] وأبو حاتم الرازي في (العلل) لابنه[٢] والبيهقي في (السنن الكبرى)[٣].

أما حديث قتادة عن قدامة بن وبرة، فمما وقعت فيه على قتادة اختلافات عدة، في متنه وإسناده، واختُلف في تصحيحه أيضًا.

لكنه حديث غير داخل في شرط بحثنا، بعد أن بينا أنه ليس للحسن رواية فيه!

فمن أراد النظر في علل الحديث، فليرجع إلى المصادر السابقة في تخريج الحديث، مضيفًا إليها: (العلل) للإمام أحمد[٤] و(التاريخ الكبير) للبخاري[٥] و (مسائل أبي داود للإمام أحمد)[٦] و(العلل) لابن أبي حاتم[٧].

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٤/١٧٦ ـ ١٧٧).
(٢) العلل لابن أبي حاتم (رقم ٥٧٧).
(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٣/٢٤٨).
(٤) العلل للإمام أحمد (رقم ٣٦٧).
(٥) التاريخ الكبير للبخاري (٤/١٧٦ ـ ١٧٧).
(٦) مسائل أبي داود للإمام أحمد (٢٩٥ ـ ٢٩٦).
(٧) العلل لابن أبي حاتم (رقم ٥٦٣، ٥٧٧).

٥٢ ـ عن سمرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «احضروا الجمعة، وادنوا من الإمام. فإن الرجل ليكون له المنزلة في الجنة، فيتأخر عن الجمعة، فيؤخر عنها».

أخرجه الإمام أحمد[١] وابن أبي شيبة في (مسنده)[٢] والبزار في (مسنده)[٣] والطبراني في (المعجم الكبير) و (الصغير)[٤] وأبو محمد المخلدي في (فوائده)[٥] والبيهقي في (السنن الكبرى)[٦] وأبوالقاسم التيمي في (الترغيب والترهيب)[٧].

كلهم من طريق الحكم بن عبد الملك، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

وقال الطبراني عقب الحديث، في (المعجم الصغير): «لم يروه عن قتادة إلا الحكم».

والحكم بن عبد الملك القرشي، البصري، نزل الكوفة.

قال عنه الحافظ: «ضعيف»[٨].

فهذا إسناد ضعيف.

وقد خولف الحكم بن عبد الملك في إسناده ومتنه!

فأخرجه الإمام أحمد[٩] وأبو داود[١٠] والحاكم وصححه[١١] والبيهقي في (السنن الكبرى)[١٢].

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ١٠).
(٢) المطالب العالية ـ خط المسندة (١٧)، والمطبوعة (رقم ٥٩١).
(٣) كشف الأستار (رقم ٦٤٥).
(٤) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٨٥٤)، والصغير (رقم ٣٤٦).
(٥) فوائد المخلدي (رقم ٤٨٥).
(٦) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٢٣٨).
(٧) الترغيب والترهيب لأبي القاسم التيمي (رقم ٩١٣).
(٨) التقريب (رقم ١٤٥١).
(٩) المسند للإمام أحمد (٥/ ١١).
(١٠) سنن أبي داود (رقم ١١٠٨).
(١١) مستدرك الحاكم (١/ ٢٨٩).
(١٢) سنن البيهقي الكبرى (٣/ ٢٣٨).

كلهم من طريق علي بن المديني، عن معاذ بن هشام، أنه وجد في كتاب أبيه، عن قتادة، عن أبي أيوب العتكي[1] عن سمرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «احضروا الذكر، وادنوا من الإمام. فإن الرجل لا يزال يتباعد، حتى يؤخر في الجنة، وإن دخلها».

إلا أنه جاء في (مستدرك الحاكم) أن معاذ بن هشام صرّح بسماعه من أبيه.

فنبّه البيهقي في (السنن الكبرى) إلى هذه المخالفة التي وردت في (المستدرك) وألقى تبعة الوهم في ذلك على شيخه الحاكم!! أو شيخ شيخه!!

فهذا إسناد أقل أحواله الحسن، لحال وجادة معاذ بن هشام عن كتاب أبيه!

وليس للحسن في هذا الإسناد ذكر!

فخالف هشام الدستوائي الحكم بن عبد الملك في ذلك، وهشام أجل وأحفظ بمراتب من الحكم بن عبد الملك!

وبمثل هذا أعل أبو حاتم الرازي هذا الحديث.

فقد سأله ابنه في كتابه (العلل)، عن هذا الحديث: من رواية الحكم بن عبد الملك، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه، فقال أبو حاتم: «رواه بعض حفاظ أصحاب قتادة، عن قتادة، عن أبي أيوب الأزدي، عن سمرة عن النبي ﷺ.

قيل لأبي: أيهما أشبه؟ قال: عن أبي أيوب عن سمرة أشبه.

---

(١) أبو أيوب المراغي، الأزدي العتكي، اسمه يحيى بن مالك، وقيل حبيب، مات بعد الثمانين.

قال الحافظ في التقريب (رقم ٧٩٤٩): «ثقة».

قلت لأبي: فإن سعيد بن بشير روى هذا الحديث، عن قتادة، عن أبي أيوب يحيى بن المنكدر، عن سمرة؟ قال: أخطأ في ذلك، إنما هو أبو أيوب يحيى بن مالك»[1].

فالصواب إذًا: أن هذا الحديث ليس من رواية الحسن عن سمرة رضي الله عنه!

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (رقم ٥٨٧).

٥٣ ـ عن سمرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ: «نهى عن المثلة».

سبق أن تكلمنا عن علل هذا الحديث، وخرّجناه، في أثناء عرضنا لأدلة مثبتي سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه[١].

وذكرنا هناك، أن رواية هذا الحديث: عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه ـ تفرد بها راو ثقة، مخالفًا غيره!

ولهذا حكمنا على هذه الرواية ـ هناك ـ بالشذوذ، مؤتمين في ذلك بأهل الشأن في هذا العلم[٢].

فلا داعي للتطويل، بإعادة كلامنا مرّة أخرى!

---

(١) انظر ما تقدم (١٢٣٢ ـ ١٢٤٩).

(٢) انظر ما تقدم (١٢٣٢ ـ ١٢٤٩).

٥٤ ـ عن سمرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «عُهدة الرقيق ثلاثة أيام».

وهذا الحديث يروى عن الحسن عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، وقد توسعت في بيان علله وفي تخريجه في مبحث عقبة بن عامر رضي الله عنه، فأرجو الله أن ييسر لي إتمام هذا البحث مستقبلاً، لتقف على ذلك بنفسك.

وهذا آخر أحاديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه، التي على شرط البحث، وبقي سواها كثير جدًا.

أمّا بقية أحاديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه، التي ليست من شرط البحث، فسيأتي تخريجها ـ إن شاء الله تعالى ـ عقب الكلام عن نسخة أبناء سمرة عن أبيهم رضي الله عنه، وهو المبحث التالي:

نسخة كتاب سمرة رضي الله عنه
من رواية أبنائه عنه

قد سبق ذكر ما اتفقت فيه رواية الحسن عن سمرة رضي الله عنه، بما رواه أبناء سمرة عن كتاب أبيهم، فبلغت خمسة وثلاثين حديثًا.

غير أن هذه الأحاديث ليست هي جميع أحاديث كتاب سمرة رضي الله عنه، ولا جميع ما وصلنا من هذا الكتاب أيضًا.

فإن الذي بلغنا من هذا الكتاب قريب من مائة حديث، كما وجدناه في المصادر التي حفظت لنا هذا الكتاب، كما سيأتي ذكرها قريبًا، إن شاء الله تعالى.

ومن نظر في هذا الكتاب، أو ما وصلنا منه، تحققت عنده غزارة علم هذه النسخة. فهو أشبه ما يكون بالمتن من متون السنة، في اصطلاح المتأخرين، بما ضمه من الأحاديث الكثيرة، التي تنفع أن تكون أصلًا لعلوم الدين!

فلا عجب بعد هذا، أن يقول محمد بن سيرين ـ رحمه الله ـ: «في رسالة سمرة إلى بنيه علم كثير»[١].

بل لا عجب أن تكون وصية الصحابة رضوان الله عليهم لبنيهم، على ذلك القدر من الجلالة وغزارة العلم!

---

(١) الاستيعاب لابن عبد البر (٢/ ٦٥٣).

وقد بدأ سمرة رضي الله عنه كتابه بما يلي:

«هذه وصية سمرة إلى بنيه:

بسم الله الرحمن الرحيم

سلام عليكم.

فإني أحمد الله إليكم، الذي لا إله إلا هو.

أمّا بعد ذلكم: فإني أوصيكم بتقوى الله عز وجل، وأن تقيموا الصلاة، وتؤتوا الزكاة، وتجتنبوا التي حرم الله عز وجل، وتسمعوا وتطيعوا الله عز وجل، ولرسوله ﷺ، وكتبه، والخليفة الذي يقوم على أمر الله عز وجل وجميع المسلمين.

أمّا بعد: فإن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن يصلي أحدنا كل ليلة، بعد الصلاة المكتوبة، ما قل أو كثر من الصلاة، ونجعلها وترًا...»[١] ـ النسخة بطولها.

وقد وصلنا لنا ـ ما وصل ـ من هذه النسخة، عن أبناء سمرة، بطريقتين:

الأولى: بأسانيد متفرقة، تروي الحديث أو الحديثين، من كتاب سمرة رضي الله عنه، من طريق ابنه سليمان بن سمرة، غالبًا[٢].

---

(١) أخرجه البزار في مسنده ـ الكتاني (٢٥٦)، وانظر كشف الأستار (رقم ١٣٧٧)، وابن الأعرابي في معجمه (١٩٤/ب)، وابن زبر الربعي في وصايا العلماء (٨٨ ـ ٨٩)، وشرف الدين الدمياطي في كشف المغطى في تبيين الصلاة الوسطى (رقم ٣٧).

(٢) مسند الإمام أحمد (٥/ ١٢)، وسنن ابن ماجه (رقم ٢٨٣٨)، والأموال لأبي عبيد (رقم ٧٧٤)، والمصنف لابن أبي شيبة (١٢/ ٣٦٩ رقم ٣٣٠٨٢)، ومسند ابن أبي عمر العدني ـ إتحاف الخيرة (١/ ١٤١/ب)، ومسند الحارث بن أبي أسامة ـ بغية الباحث للهيثمي (رقم ٦٦٨)، وإتحاف الخيرة، (ميكروفلم) (٨٧/أ)، والأموال لابن زنجويه (رقم=

الثانية: بإسناد واحد ينتظم الكتاب، أو ما حُفظ من الكتاب كله، تساق الأحاديث بعده سردًا، نحو من مائة حديث، كما سبق ذكره.

والتي تهمنا هي الطريقة الثانية، لأنها هي التي أعطتنا صورة واضحة عن الكتاب، ولأنها هي التي اعتمدنا عليها، في الموازنة بين أحاديث الحسن عن سمرة وأحاديث كتابه رضي الله عنه.

وإسناد هذه النسخة هو من رواية: جعفر بن سعد، عن خبيب بن سليمان بن سمرة، عن أبيه سليمان، عن سمرة رضي الله عنه.

ثم يرويها عن جعفر غير واحد، يتابع بعضهم بعضًا.

وليس في الكتب الستة شيء من هذا الإسناد، إلا في (سنن أبي داود) ففيه بهذا الإسناد ستة أحاديث، أخرجها مفرقة في (السنن)[1].

ويوجد بهذا الإسناد، في بقية كتب السنة، أحاديث مفرقة منها:

ففي (المسند الكبير) لأبي يعلى منها شيء[2].

وفي (معجم ابن الأعرابي)[3].

وفي (بيان مشكل الأحاديث) للطحاوي[4].

= ١١٥٠)، والمعجم الكبير للطبراني (رقم ٦٩٩٥، ٦٩٩٦، ٦٩٩٩، ٧٠٠٠)، وسنن البيهقي الكبرى (٦/٣٠٩) (٩/٣٥٧)، ومعرفة السنن والآثار (رقم ١٢٩٣٥)، والطيوريات للسلفي (٨٢/أ، ١٣٢/أ)، وانظر تحفة الأشراف للمزي (رقم ٤٦٢٢).

(١) سنن أبي داود (رقم ٤٥٦، ٩٧٥، ١٥٦٢، ٢٥٦٢، ٢٧١٦، ٢٨٨٧).

(٢) إتحاف الخيرة للبوصيري ـ الجزء الذي بتحقيق إبراهيم بن محمد عمير المدخلي (رقم ٢٤٣).

(٣) معجم ابن الأعرابي (١٩٤/ب).

(٤) بيان مشكل الأحاديث للطحاوي (١٢/٥٩ رقم ٤٦٣٥).

وفي (السنن) للدارقطني[١].

وفي (الدلائل في غريب الحديث) لقاسم بن ثابت السرقسطي[٢].

وفي (التمهيد) لابن عبد البر[٣].

وفي (فضائل القرآن وتلاوته) لأبي الفضل الرازي[٤].

وفي (كشف المغطى) لشرف الدين الدمياطي[٥].

وفي غيرها.

لكن أكثر من اعتنى بها، وأودع كل ما حُفظ منها في كتابه، إمامان اثنان، هما:

البزار في (مسنده) المعلل[٦].

والطبراني في (المعجم الكبير)[٧].

والطبراني أكثر استيعابًا، وأنظف إسنادًا إلى سند النسخة من البزار!

فقد شان إسنادَ البزار، أنه يرويه عن شيخه خالد بن يوسف بن خالد السمتي، عن أبيه، عن جعفر بن سعد.. بإسناد النسخة.

فخالد بن يوسف شيخ البزار، رجحنا - فيما سبق - أنه صدوق، يحتج به.

---

(١) سنن الدارقطني (٢/١٢٧ - ١٢٨).
(٢) الدلائل في غريب الحديث، للسرقسطي - نسخة الرباط (٤٠).
(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٧/١٣٠ - ١٣١).
(٤) فضائل القرآن وتلاوته لأبي الفضل الرازي (رقم ١٢).
(٥) كشف المغطى للدمياطي (رقم ٣٧).
(٦) مسند البزار - الكتانية (٢٥٦ - ٢٦٠).
(٧) المعجم الكبير للطبراني (٧/٢٩٦ - ٣٢٥ رقم ٦٩٩٧ - ٧١٠٥).

لكن أباه: يوسف بن خالد السمتي، أبا خالد البصري، مولى بني ليث، (ت١٨٩ هـ).

قال عنه يحيى بن معين في (تاريخه): «زنديق كذاب، لا يكتب عنه شيء»[١].

فقال أبو حاتم الرازي معلقًا على كلام ابن معين: «أنكرت قول يحيى بن معين فيه إنه زنديق، حتى حُمِل إلي كتاب قد وضعه في التجهم، بابًا بابًا، ينكر الميزان في القيامة!! فعلمت أن يحيى بن معين لا يتكلم إلا على بصيرة وفهم»[٢].

وقال عنه الحافظ في (التقريب): «تركوه، وكذبه ابن معين، وكان من فقهاء الحنفية»[٣].

ومع كل هذا، فإني لم أجد في النسخة التي رواها هذا الهالك شيئًا يخالف ما رواه الثقات منها، إلا في أحرف يسيرة، تحتمل حتى من الثقات!!!

وهذا يؤكد أن الحكم على النسخة إنما يكون بالنظر في سندها المتفرد بها، من بني سمرة وأحفاده.

وقد سبق أن ذكرنا هذا الإسناد، الذي لا تروى النسخة التي بلغتنا من الكتاب - إلا به. ولكن أعيده هنا، للترجمة لرواتها.

فهي من رواية: جعفر بن سعد بن سمرة، عن خبيب بن سليمان، عن أبيه سليمان بن سمرة، عن أبيه سمرة بن جندب رضي الله عنه.

هؤلاء الثلاثة: جعفر، وخبيب، وأبوه سليمان، كلهم: ممن

---

(١) تاريخ ابن معين (رقم ٣٥٥٦).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٢٢٢).

(٣) التقريب (رقم ٧٨٦٢).

ترجم لهم البخاري في (التاريخ الكبير) وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) مع عدم ذكر جرح أو تعديل فيهم(١).

وثلاثتهم ذكرهم ابن حبان في (الثقات)(٢).

وسليمان بن سمرة خاصة، أخرج له الضياء في (المختارة)(٣).

وقال الدارقطني في (السنن) عقب أحد أحاديثهم: «هذا من صحيفة سمرة، وليس له مخرجٌ إلا من جهتهم، وليس فيهم مجروح»(٤).

وأخرج أبو عوانة في مستخرجه علىٰ صحيح مسلم حديثًا من هذه الصحيفة(٥).

ثم قال ابن حزم في (المحلى)، عن هذا الإسناد كله: «رواته مجهولون، لا يعرف مَنْ هُم»(٦).

وبينما يقول ابن عبد البر عن جعفر بن سعد، في مرة: «ليس بالقوي»(٧) يعود فيقول ـ أخرى ـ عن هذا الإسناد: «إسناد حسن»(٨).

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ١٩٢ ـ ١٩٣) (٣/ ٢٠٨) (٤/ ١٧)، والجرح والتعديل (٢/ ٤٨٠) (٣/ ٣٨٧) (٤/ ١١٨).
(٢) الثقات لابن حبان (٦/ ١٣٧، ٢٧٤) (٤/ ٣١٤).
(٣) التهذيب (٤/ ١٩٨).
(٤) نقلاً من إتحاف المهرة لابن حجر (٦/ ٣٠ رقم ٦٠٧٧)، وهو غير موجود في مطبوع (السنن).
(٥) مستخرج أبي عوانه (٥/ ٤٢٩).
(٦) المحلى لابن حزم (٥/ ٢٣٤).
(٧) التهذيب (٢/ ٩٤).
(٨) نصب الراية للزيلعي (٢/ ٣٧٦)، والبدر المنير لابن الملقن (٢/ ٣١٣/ب). ولم أجد هذا الكلام في (التمهيد) في الموطن الذي ذكر فيه ابن عبد البر=

وبينما يقول عبد الحق الإشبيلي في (أحكامه)، عن جعفر بن سعد: «ليس ممن يعتمد عليه»[1]، ويقول عن رجال الإسناد كلهم: «ليسوا بأقوياء»[2]، ويقول عن إسناد حديثهم: «وليس هذا الإسنادُ بمشهور»[3]؛ يسكت عن بعض حديثهم مرّات أخرى، فِعْل المصحح للحديث، كما هو شرطه في كتابه! بل ربما أتبع الحديث من طريقهم، بكلام ظاهره تصحيح الحديث!![4].

ولذلك انتقده ابن القطان الفاسي، في (بيان الوهم والإيهام). وذكر انتقاده هذا، في (باب: ذكر أحاديث أتبعها منه كلامًا يقضي ظاهره بتصحيحها، وليست بصحيحة).

وقال ابن القطان خلال هذا النقد، عن إسناد النسخة: «إسناد مجهول البتة! فيه جعفر بن سعد بن سمرة، وخبيب بن سليمان بن سمرة، وأبوه سليمان بن سمرة. وما من هؤلاء من تعرف له حال، وقد جهل المحدثون فيهم جهدهم.

وهو إسناد تروى به جملة أحاديث، قد ذكر البزار منه نحو المائة»[5].

فتعقب ابنَ القطان على كلامه هذا، مغلطاي في (الإعلام بسنته) حيث قال عقب كلام ابن القطان: «فيه نظر! من حيث إن هؤلاء ليسوا كما قال، بل حالهم معروفة لا مجهولة!!

= الحديث، الذي نقل الزيعلي وابن الملقن أن ابن عبد البر قال عنه ما نقلاه!.

فانظر التمهيد (١٧/ ١٣٠ ـ ١٣١).

فلعل ما نقلاه إنما نقلاه عن كتاب (الاستذكار) لابن عبد البر.

(١) الأحكام الوسطى لعبد الحق (٢/ ١٧١).

(٢) الأحكام الوسطى لعبد الحق (١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠).

(٣) الأحكام الوسطى لعبد الحق (٤١٤ ـ ٤١٥).

(٤) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٢/ ١٣٢/أ ـ ب).

(٥) بيان الوهم والإيهام (٢/ ١٣٢/أ).

أمّا جعفر بن سعد، فروى عنه جماعة، منهم سليمان بن موسى، ومحمد بن إبراهيم بن خبيب، وعبد الجبار بن العباس الشامي، وصالح بن أبي عتيقة الكاهلي.

وسليمان بن سمرة، روى عنه ابنه خبيب، وعلي بن ربيعة الوالبي.

وخبيب بن سليمان:

ذكرهم ابن حبان البستي في (الثقات)»[١].

وقال النووي في (المجموع)، عقب أحد أحاديث هذه النسخة: «في إسناده جماعة لا أعرف حالهم، ولكن لم يضعفه أبو داود، وقد قدّمنا أن ما لم يضعفه فهو حسن عنده»[٢].

وأمّا الذهبي فقال في (الكاشف)، عن خبيب بن سليمان: «وثق»[٣] وقال مثله عن سليمان بن سمرة: «وثق»[٤].

لكن الذهبي قال عن هذا الإسناد في (الميزان): «وبكل حال، هذا إسناد مظلم، لا ينهض بحكم»[٥].

فتعقبه ابن الملقن في (البدر المنير)، حيث قال عن هذا الإسناد: «وإسناد هذا الحديث جيد.

وخالف أبو محمد ابن حزم... ـ ثم نقل كلامه السابق ـ.

---

(١) الإعلام بسنته لمغلطاي (٣/ ٩٠/).

(٢) المجموع للنووي (٦/ ٤٨).
أما مسألة الحكم على ما سكت عنه أبو داود بالحسن عنه، فالصواب: أن فيما يسكت عنه أبو داود: الصحيح، والحسن، والضعيف.
انظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٩٠ ـ ٩١)، وأبو داود حياته وسننه للطفي الصباغ (٥٢ ـ ٥٤).

(٣) الكاشف للذهبي (رقم ١٣٨٦).

(٤) الكاشف للذهبي (رقم ٢١١٧).

(٥) الميزان (١/ ٤٠٨).

وتبعه ابن القطان. . ـ ثم نقل كلامه السابق أيضًا ـ.

ـ ثم ذكر ابن الملقن ترجمة رجال السند من (الثقات) لابن حبان، ومن (الميزان) للذهبي، ثم تعقب كلام الذهبي: «هذا إسناد مظلم، لا ينهض بحكم»، بقوله: ـ

لا يُسَلّم له ذلك!

فقد قال ابن عبد البر: ذكره أبو داود وغيره بالإسناد الحسن عن سمرة.

وقال الحافظ عبد الغني في عمدته الكبرى: إسناده مقارب.

وقال النووي في شرح المهذب: من رجاله من لا أعرف حالهم، ولكن لم يضعفه أبو داود، فهو حسن أو صحيح على قاعدته.

وقال شيخنا فتح الدين اليعمري[1]: هذا إسناد لا بأس به، وأقل مراتبه أن يكون حسنًا»[2].

انتهى كلام ابن الملقن.

أمّا الهيثمي في (مجمع الزوائد) فاختلف حكمه على أحاديث هذه النسخة!

فيقول مرات: «بإسناد ضعيف»[3].

ومرّات أخرى: «في إسناده بعض الضعف»[4] وفي أخرى يقول: «في إسناده مساتير»[5].

ويقول أيضًا: «في إسناده من لم أعرفهم»[6].

---

(١) هو ابن سيد الناس، صاحب (النفح الشذي شرح جامع الترمذي)، وتقدمت ترجمته.

(٢) البدر المنير لابن الملقن (٢/ ٣١٣/أ ـ ب).

(٣) مجمع الزوائد (٣/ ١٢٤) (٤م ٢٦٦) (١٠/ ٢٥٢) (٧/ ١٥٢).

(٤) مجمع الزوائد (٢/ ٢٥٦) (٣/ ٦٩).

(٥) مجمع الزوائد (٤/ ١٢٥، ١٣٢، ١٦٤، ١٧٧).

(٦) مجمع الزوائد (٥/ ٣٣٧) (٧/ ٢٩١) (٨/ ١٠٢، ٢٠١) (١٠/ ٢٤٤).

ثم يقول كذلك: «إسناده حسن»!!![1].

وأمّا الحافظ ابن حجر، فقال في (التقريب)، عن جعفر بن سعد: «ليس بالقوي»[2]، وعن خبيب بن سليمان: «مجهول»[3]، وعن سليمان بن سمرة: «مقبول»[4].

وقال عن أحد أحاديث هذه النسخة، في (الدراية في تخريج أحاديث الهداية): «فيه ضعف»[5].

وقال عن أحد أحاديثها أيضًا، في (التلخيص الحبير): «في إسناده جهالة»[6].

والذي يتلخص عندي، من هذه المواقف والأقوال، في رجال هذه النسخة: أنهم مجهولو الحال.

ولكن من حسّن الإسناد، أوقال: إنه مقارب، خاصة من المحققين في علم الحديث، كعبد الغني المقدسي، وابن سيد الناس ـ لعلهما إنما قوّيا إسناد النسخة لأنهما سبرا أحاديثها، فلم يجدا فيها حديثًا باطلًا أو منكرًا لا يُحتمل!

فلو دُرست هذه النسخة دراسة حديثية عميقة، لأمكننا الجزم بحكم فيها!!

غير أن الذي يمكننا أن نقوله عنها الآن، أو حتى الآن:

إنها نسخة صالحة للاعتبار، يُحتجُّ بما توبعت به، أو قواه شاهد!!

والله أعلم.

---

(١) مجمع الزوائد (٣/١٢٣) (٤/٢٨) (١٠/١٨، ٣٤٣، ٣٩٠).
(٢) التقريب (رقم ٩٤١).
(٣) التقريب (رقم ١٧٠٠).
(٤) التقريب (رقم ٩٢٥٦٩).
(٥) الدارية (١/ ٢٦٠ رقم ٣٣٤).
(٦) التلخيص الحبير (٢/ ١٩٠).

بقية أحاديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه
التي ليست من شرط البحث

وحيث إن أحاديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه كثيرة جدًا، فإن ما ليس منها في الكتب الستة ومسند الإمام أحمد كثير أيضًا!

ولذلك رأيت أن أذكر بقية الأحاديث التي ليست على شرط البحث، ذاكرًا متن الحديث، أو بعضه إذا كان طويلًا، مخرجًا له.

أمّا الحكم على الحديث، فإني أقتصر بالحكم على الإسناد، دون تمام الغوص في العلل!

إذ هذا الجهد كله، في الأحاديث الآتية، التي ليست (من شرط البحث)! إنما أفعله إتمامًا للفائدة، وإلا فلست مطالبًا بشيء منه!!

وسوف أبدأ ترقيم هذه الأحاديث الآتية مكملًا بها الأحاديث التي سبق ذكرها، والتي هي من شرط البحث:

الأحاديث المرفوعة

٥٥ ـ «إن للشيطان كحلاً ولعوقًا، فإذا كحل الإنسان من كحله نامت عيناه عن الذكر، وإن ألعقه من لعوقه ذرب لسانه بالشر».

أخرجه البزار في مسنده ـ الكتانية (٢٥٤) وانظر كشف الأستار (رقم ٣٠٣٥، ٣٠٣٦)، والروياني في مسنده (رقم ٨٠٦) والخرائطي في مساويء الأخلاق (رقم ٤٥)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٨٥٥)، وابن عدي في الكامل (٣/ ٣٧٤)، وأبو محمد المخلدي في فوائده (رقم ٤٨٩) وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (٢/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (رقم ٤٩٦٣).

يرويه الحكم بن عبد الملك القرشي، وسعيد بن بشير، كلاهما عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

وبمتابعة الحكم لسعيد بن بشير، يحسن الحديث، إن شاء الله تعالى!

٥٦ ـ «عُرِضَ القرآنُ على رسول الله ﷺ عرضات»، قال حماد بن سلمه: فيقولون: إن قراءتنا هذه هي العرضة الأخيرة.

أخرجه البزار في مسنده ـ الكتانية (٢٥٣)، وانظر كشف الأستار (رقم ٢٣١٥)، والروياني في مسنده (رقم٨١٧، ٨٢٦)، وأبو محمد المخلدي في فوائده (رقم ٤٩٢) والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٣٠) واللفظ له، وقال: «صحيح على شرط

البخاري، بعضه وبعضه على شرط مسلم»، وأبو الفضل الرازي في فضائل القرآن وتلاوته (رقم ٨، ٩).

وإسناده صحيح، كما قال الحاكم.

٥٧ ـ «نهى رسول الله ﷺ عن الإقعاء في الصلاة».

يخرجه البزار في مسنده ـ انظر كشف الأستار (رقم ٥٥٠، ٥٥١)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٩٥٧)، والأوسط (١/ ٢٧٢/ب)، وابن عدي في الكامل (٣/ ٣٠٤)، والحاكم (١/ ٢٧٢)، وقال: «صحيح على شرط البخاري»، وأبو نعيم في حديث يونس بن عبيد ـ منتخبه (١٤٠/).

وإسناده صحيح، كما قال الحاكم.

٥٨ ـ «نهى عن بيع الشاة باللحم».

أخرجه الحاكم (٢/ ٣٥)، وقال: «صحيح الإسناد»، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٢٩٦)، والصغرى (رقم ١٨٩٣، ١٨٩٤)، وقال البيهقي في الكبرى: «هذا إسناد صحيح، ومن أثبت سماع الحسن من سمرة عدّه موصولاً، ومن لم يثبته فهو مرسل جيد».

وإسناده صحيح، كما قال الحاكم والبيهقي.

٥٩ ـ «يهرم ابن آدم، ويشب منه اثنان: الحرص على المال، وطول العمر».

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٨٨٨)، وفي مسند الشاميين (رقم ٢٦٥٨) وإسناده حسن، من طريق سعيد بن بشير عن قتادة، عن الحسن عن سمرة.

٦٠ ـ «إن من أهل النار من تأخذه النار إلى كعبيه، وإلى ركبتيه، وإلى حقويه، وإلى ترقوته».

أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (رقم ٨٥٦)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٨٨٩)، وفي مسند الشاميين (رقم ٢٦٥٦).

وإسناده حسن، من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه.

٦١ ـ «لا تنكح المرأة على عمتها وخالتها».

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٤٣)، والبزار في مسنده ـ الكتانية (٢٥٣)، وانظر كشف الأستار (رقم ١٤٣٧)، والطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ٦٦/ ب)، وابن عدي في الكامل (٦/ ٤٣).

كلهم من طريق الإمام البخاري! حتى صرّح الطبراني أن البخاري تفرَّد به.

إلا أن الدارقطني أخرجه من وجه آخر، في كتابه الأفراد ـ انظر أطراف الغرائب والأفراد (١٣٨/ أ).

غير أن إسناد الدارقطني إسناد شديد النكارة.

أمّا إسناد البخاري، ومن رواه من طريقه، فإسناد حسن.

لكن البخاري، وابنَ عدي بعده، أعلاّه بالشذوذ، وأنه لا يصح من حديث سمرة رضي الله عنه. كما تجده في موضع العزو من التاريخ الكبير والكامل.

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧) (رقم ١٦٧٦٣، ١٦٧٧٢)، من طريق الحسن البصري، مقطوعًا عليه.

٦٢ ـ «يوم الحج الأكبر، يوم حج بالناس أبو بكر».

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٨٩٤).

من طريق معاذ بن هشام، قال: وجدت في كتاب أبي، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٢٩): «رجاله رجال الصحيح، إلا أن معاذ بن هشام قال: وجدت في كتاب أبي».

وفي نسخة كتاب سمرة رضي الله عنه، من رواية أبنائه، كلام عن يوم الحج الأكبر. فلعل ما فيها، هو أصل ما في حديث معاذ بن هشام عن كتاب أبيه.

فانظر مسند البزار ـ الكتانية (٢٥٨)، وانظر كشف الأستار (رقم ١٨٢٦)، والمعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٠٤٠).

٦٣ ـ «كان يرفع يديه إذا خطب، حتى يرى بياض إبطيه».

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (رقم٦٩٣٣)، وفي مسند الشاميين (رقم٢٧٧٥).

وفيه: الهيثم بن مروان بن الهيثم العنسي، أبو الحكم الدمشقي، قال عنه الحافظ في التقريب (رقم ٧٣٧٧): «مقبول».

وهو أيضًا من طريق سعيد بن بشير عن قتادة.

فهذا إسناد ضعيف.

٦٤ ـ «إذا قال الإمام ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، فقولوا: آمين، يجبكم الله».

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٨٩١).

وفي إسناده: روّاد بن الجراح، أبو عاصم العسقلاني، أصله من خراسان. قال عنه الحافظ في التقريب (رقم ١٩٥٨): «صدوق اختلط بأخرة، فترك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد».

والراوي عن روّاد في هذا الحديث: محمد بن خلف العسقلاني، لا نعلم أسمع قبل الاختلاط، أم بعده؟

فهذا إسناد ضعيف.

٦٥ ـ «نهى عن بيع السنين».

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٧/ ٢٤٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٢٥)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٨٧٠).

كلهم من طريق كهمس بن المنهال، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

وكهمس بن المنهال السدوسي، أبو عثمان البصري، قال عنه الحافظ في التقريب (رقم ٥٦٧١): «صدوق رمي بالقدر».

لكن سعيد بن أبي عروبة ممن اختلط، ولم أجد كلامًا صريحًا في زمن سماع كهمس بن المنهال منه.

لكن قال أبو حاتم الرازي: «كان من أصحاب ابن أبي عروبة، يكتب حديثه محله الصدق» ـ الجرح والتعديل (٧/ ١٧١).

وأخرج البخاري في صحيحه (رقم ٣٦٨٦)، حديثًا لكهمس بن المنهال عن سعيد بن أبي عروبة، مقرونًا بغيره.

وإشارة أبي حاتم إلى قوة كهمس بن المنهال في سعيد بن أبي عروبة، إشارةٌ حسنة، قد ترجح سماعه منه قبل الاختلاط!

فهذا إسناد لا بأس به.

٦٦ ـ «من غلب على ماء فهو له».

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٨٦٨).

وعزاه السيوطي إلى الضياء في المختارة أيضًا، انظر كنز العمال (رقم ٩٠٦٣).

وهو من طريق خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان الواسطي، المزني مولاهم، (ت٢٨٢ هـ)، وكان مولده سنة عشر ومائة. قال عنه الحافظ في التقريب (رقم ١٦٤٧): «ثقة ثبت».

لكن خالدًا يرويه عن سعيد بن أبي عروبة، وسعيد اختلط، ولا أعرف في سماع خالد من سعيد كلامًا لأحد، وإن كان لأهل واسط ميزةٌ على غيرهم في سعيد بن أبي عروبة، كما تقدّم (٦١٦ ـ ٦١٧).

فهذا إسناد ضعيف.

٦٧ ـ «المستشار مؤتمن».

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٩١٤)، والدارقطني في الأفراد ـ انظر أطراف الغرائب والأفراد (١٣٨/أ)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦/ ١٩٠)، وفي معرفة الصحابة (١/ ٣٠٦/أ).

كلهم من طريق سلام بن أبي المطيع عن قتادة عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه.

بل قال ابن عدي في الكامل (٣/ ٣٠٨): «ولسلام، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، أحاديث لا يتابع عليها؛ فمنها: المستشار مؤتمن».

وقال الدارقطني في الأفراد: «تفرد به عبد الرحمن بن عمرو، عن سلام، عن قتادة».

وقال أبو نعيم عقبه في حلية الأولياء (٦/ ١٩٠): «غريب، لم نكتبه إلا من هذا الوجه».

قلت: لكنه من حديث عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة الباهلي، عن سلام بن أبي المطيع. وعبد الرحمن بن عمرو هذا، كذّبه أبو حاتم الرازي، وقال الدارقطني: «متروك يضع الحديث» وقال أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة: «ضعيف الحديث جدًا».

هذا ما جاء في لسان الميزان (٣/ ٤٢٤).

وفاته أن أبا زرعة الرازي قال: «يحدِّث بأحاديث أباطيل، عن سلام بن أبي المطيع» ـ سؤالات البرذعي ـ (٣٩٩).

ويروى هذا الحديث من طريق إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

ومع ضعف إسماعيل بن مسلم، فلم أجد الإسناد يصح إليه أيضًا، ولا من وجه من الوجوه عنه.

أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق (رقم ٨٤٥)، وابن الأعرابي في المعجم (رقم١٠٣٣)، وأبو الشيخ في الأمثال (رقم ٣٢)، والخطابي في العزلة (١٣٩)، والخطيب في الموضح لأوهام الجمع والتفريق (٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥)، والقضاعي في مسند الشهاب (رقم ٤).

فالحديث ليس له إسناد قائم إلى الحسن البصري، فيما أعلم.

٦٨ ـ «موضع الإزار الساق، ولاحَقَّ للإزار في الكعبين».

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٩١٥)، والدارقطني في الأفراد ـ أطراف الغرائب والأفراد (١٣٨/أ)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦/ ١٩١).

كلهم من طريق عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة، عن سلام بن أبي المطيع، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

قال الدارقطني في الأفراد: «تفرد به عبد الرحمن بن عمرو، عن سلام بن أبي المطيع، عن قتادة به».

وقال أبو نعيم في الحلية، عقبه: «غريب من حديث قتادة وسلام».

وهذا إسناد شديد الضعف، كسابقه.

٦٩ ـ «الحُمَّى قطعة من النار، فأبردوها عنكم بالماء البارد».

أخرجه محمد بن عبد الله الأنصاري في جزء حديثه (١٤)، والزار في مسنده ـ الكتانية (٢٥٥ ـ ٢٥٦)، وانظر كشف الأستار (رقم ٣٠٢٧)، والطحاوي في مشكل الأحاديث (رقم ١٨٥٧)، والعقيلي في الضعفاء (١/ ٩٢ ـ ٩٣) والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٩٤٧)، والحاكم (٤/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤)، وقال: «صحيح الإسناد»، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ٣٠٦/ أ).

كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

بل قال البزار عقبه: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن سمرة، إلا من هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم ليس بالقوي».

فهذا إسناد ضعيف.

٧٠ ـ «يرد علي قوم ممن كان معي، فإذا رفعوا إلي رأسهم، اختلجوا دوني، فأقول: ربي! أصحابي أصحابي؟! فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك».

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٨٥٦)، والأوسط (٢/ ١١٢/ ب).

من طريق الحكم بن عبد الملك القرشي، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

وقال الطبراني في الأوسط: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا الحكم بن عبد الملك، تفرد به الحسن بن بشر».

فهذا إسناد ضعيف.

وأخرجه معمر في الجامع ـ بذيل مصنف عبد الرزاق (رقم ٢٠٨٥٥).

لكنه منقطع بين معمر والحسن، حيث رواه معمر عن رجل مبهم عن الحسن.

ثم هو - عند معمر - عن الحسن، عن النبي ﷺ - مرسلاً، دون ذكر سمرة رضي الله عنه.

٧١ - «كان يسلم تسليمة حيال وجهه».

أخرجه أبو يعلى في مسنده الكبير - انظر جامع المسانيد لابن كثير، مصورة مركز البحوث رقم ٩١١ حديث - (٣٢٢)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٩٣٨)، وابن عدي في الكامل (٣/ ١٤١ - ١٤٢) (٥/ ٣٦٨)، والدارقطني في سننه (١/ ٣٥٨ - ٣٥٩)، وأبو القاسم بن بشران في أماليه (١/ ٨٨/ب - ٨٩/ أ)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ١٧٩).

كلهم من طريق روح بن عطاء بن أبي ميمونة، عن أبيه، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

وقد ذكر ابن عدي هذا الحديث في مناكير روح بن عطاء، وكذا في لسان الميزان (٢/ ٤٦٦ - ٤٦٧).

وضعف الحديث ابن القطان، وأعله بروح بن عطاء، في بيان الوهم والإيهام (١/ ٤/أ - ب).

وتقدم أن روح بن عطاء ضعيف.

فهذا إسناد ضعيف.

٧٢ - «أنت ومالك لأبيك».

أخرجه البزار في مسنده - الكتانية (٢٥٥)، وانظر كشف الأستار (رقم ١٢٦٠)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٢/ ٢٣٤)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٩٦١)، والأوسط (٢/ ١٤٤/ ب)، وأبو القاسم ابن بشران في أماليه (٥٦/ب).

كلهم من طريق عبد الله بن إسماعيل بن عثمان الجوداني، أبي مالك أو أبي إسماعيل، البصري، عن جرير بن حازم، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

قال الطبراني في الأوسط عقبه: «تفرد به أبو مالك الجوداني».

وأبو مالك أو أبو إسماعيل عبد الله بن إسماعيل الجوداني: لَيّنه أبو حاتم، وقال العقيلي: «منكر الحديث، لا يتابع على شيء من حديثه».

انظر الجرح والتعديل (٥/ ٣)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٢٣٤)، ولسان الميزان (٣/ ٢٦٠).

ومع ضعف الجوداني هذا، فقد ذكر البزار أنه يخالف في حديثه هذا!

قال البزار في مسنده، عقب الحديث: «هذا الحديث رواه غير أبي إسماعيل عن جرير عن الحسن ـ مرسلاً، ولا نعلم أسنده غير أبي إسماعيل».

فحديثه هذا منكر.

٧٣ ـ «أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة، وحجوا، واعتمروا، واستقيموا يستقم لكم».

أخرجه الطبراني في معاجمه الثلاثة: الكبير (رقم ٦٨٩٧)، والأوسط (رقم ٢٠٥٥)، والصغير (رقم ١٣٦).

وقال عقبه في الأوسط: «لم نكتبه إلّا عن هذا شيخ».

يعني شيخه: أحمد بن إسماعيل العدوي البصري، ولم أجد له ترجمة!

٧٤ ـ «إن الله عز وجل محسن فأحسنوا، فإذا قتل أحدكم فليكرم قاتله، وإذا ذبح فليحد شفرته، وليرح ذبيحته».

أخرج ابن عدي في الكامل (٦/ ٤٢٦)، من طريق عبد الله بن رشيد عن مُجّاعة بن الزبير، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

وعبد الله بن رشيد أبو عبد الرحمن الجنديسابوري: ذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ٣٤٣)، وقال: «مستقيم الحديث».

بينما قال عنه البيهقي: «لا يحتج به»، كما في لسان الميزان (٣/ ٣٨٥).

وكلام ابن حبان عندي أولى بالقبول، لقرب عهده بصاحب الترجمة.

ولعل البيهقي اطلع على نسخته التي يرويها عن مجاعة بن الزبير، فظن له في مناكيرها نصيبًا، يلحقه منها ضعف في روايته!

أمّا مُجَّاعةُ بن الزبير العتكي البصري، أبو عبيدة، فمتكلم فيه.

قال الجوزجاني في أحوال الرجال (رقم ١٩٥): «كان نحو الحسن بن دينار. سألت عبد الصمد عنه؟ فقال: كان نحو الحسن بن دينار، وكان شعبة يُسأل عنه، وكان لا يجترىء عليه، يقول: هو كثير الصوم والصلاة».

وأورد كلام الجوزجاني، كل من: ابن أبي حاتم في تقدمة الجرح والتعديل (١٥٤)، والعقيلي في الضعفاء (٤/ ٢٥٥)، بزيادة فيه، تبين سبب عدم اجتراء شعبة على مجاعة: «لأنه كان من العرب»!!

وقال الإمام أحمد، كما في الجرح والتعديل (٨/ ٤٢٠): «لم يكن به بأس، في نفسه».

وذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٥١٧)، وقال: «مستقيم الحديث عن الثقات».

في حين ذكره العقيلي في الضعفاء (٤/ ٢٥٥).

وكذلك ابن عدي في الكامل(٦/ ٤٢٥ ـ ٤٢٧)، وقال في آخر ترجمته، بعد أن ذكر أن لعبد الله بن رشيد ولحاضر بن مطهر عنه نسخة، قال: «هو ممن يحتمل، ويكتب حديثه».

وقال الدارقطني في السنن (١/ ٧٦): «ضعيف».

وقال ابن الخراش، كما في لسان الميزان (٥/ ١٦): «ليس ممن يعتبر به».

فإذا أخذنا في تحليل هذه الأقوال، للخروج بقول راجح من بينها، في مجاعة بن الزبير؛ نقول:

أمّا كلام شعبة، فواضح أنه لا تعلق له بالجرح والتعديل في الظاهر منه، أمّا في حقيقته فجرح قوي!!

لأن الذي (لا يجتريء) على مجاعة، إنما يكتم سوءًا كثيرًا يخشى من البوح به.

ولا بأس على إمام الجرح والتعديل شعبة في هذا! فهو أقوى في دين الله تعالى من الجبن والخور. وها هو قد أوقفنا على ضعف مجاعة، بحيدته عن الجواب المباشر، عن حال مجاعة من الرواية.

ولا تخفى هذه الحيدة ومعناها على أئمة الحديث، فهي منهج معلوم عندهم، يلجأ إليه كثيرون منهم.

ولذلك تعقب ابن أبي حاتم كلام شعبة في مجاعة، في تقدمة الجرح والتعديل (١٥٤)، بقوله: «كان يحيد عن الجواب فيه، ودل حيدانه عن الجواب على توهينه».

ولذلك تعلم خطأ من ذكر قول شعبة في مجاعة: «كان صوامًا قوامًا» دون إيراد القصة بكاملها، والرواية كلها، بالسؤال الوارد فيها، فانظر ميزان الاعتدال (٣/ ٤٣٧)!

ونحو منه، كلام الإمام أحمد في مجاعة: «لا بأس به في نفسه»!

فهو قول لا تعلق له بالجرح والتعديل الاصطلاحي، ألا ترى قوله: «في نفسه»، فهي عبارة عن وصفه بالخير والصلاح في نفسه، لا في حديثه!!

ولذلك تعلم أيضًا خطأ من حذف من كلام الإمام أحمد قوله: «في نفسه»، وأورد العبارة مطلقة دون القيد الذي جاء فيها: «لا بأس به»!!!

فانظر ميزان الاعتدال (٣/ ٤٣٧)، ولسانه (٥/ ١٦)!

أمّا توثيق ابن حبان، فمما لا يقاوم تضعيف غيره من الأئمة، لجلالتهم عليه: كشعبة، ولكونهم معاصرين له ومن الآخذين عنه: كشعبة وعبد الصمد بن عبد الوارث. فعبد الصمد أحد تلامذة مجاعة، فهو - وشعبة - أخبر الناس به!

وعبد الصمد جعل شيخه مجاعة في مرتبة الحسن بن دينار في الضعف، وقد تقدم أن الحسن بن دينار متروك مُكذّب!!

ووافقه على هذه المرتبة الجوزجاني.

ومثلهما ابن خراش، الذي صرّح بأن مجاعة لا يعتبر بحديثه.

غير أن ابن عدي، مع تضعيفه لمجاعة، إلا أنه لم يخرجه عن حيز الاعتبار. بل هو عنده لم يزل ممن (يكتب حديثهم)، يعني: للاعتبار.

أمّا العقيلي، والدارقطني، فمع ضعف مجاعة عندهما؛ غير

أنهما لم يبينا عن منزلته من الضعف في اجتهادهما. وإن كان العقيلي بنقله لكلام عبد الصمد والجوزجاني وشعبة فيه، وسكوته عن مقالتهم فيه، يدلنا على إقراره ورضاه عمّا قالوه.

والذي أراه: أن مجاعة بن الزبير متروك الحديث!

فعبد الصمد تلميذه وأعرف الناس به.

وشعبة شعبة، وحيدته تلك، تدل على أنه لو تكلم لتكلم بالقواصم التي مالها من عواصم! ولو كان ضعف مجاعة يسيرًا، لما عُدِم شعبة من سبيل يذكر فيه ذلك الضعف، ولا يخشى معه غَضْبَةَ قبيلة مجاعة، التي ينتسب شعبة إليها.. ولاء!! فمجاعة عتكي، وشعبة مولى العتكيين!!!

فمجاعة ـ إذًا ـ متروك لا يعتبر به!

فحديثه هذا شديد الضعف.

٧٥ ـ «أفطر الحاجم والمحجوم».

سبق تخريجه في مبحث أسامة بن زيد رضي الله عنه.

٧٦ ـ «إذا كانت الهبة لذي رحم محرم، لم يرجع فيها».

أخرجه الدارقطني في سننه (٣/ ٤٤)، والحاكم (٢/ ٥٢)، وقال: «صحيح على شرط البخاري»، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٨١)، وابن الجوزي في التحقيق (١٩٢/ ب).

كلهم من طريق عبد الله بن جعفر، عن عبد الله بن المبارك، عن حمّاد بن سلمة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

بل قال الدارقطني عقبه: «انفرد به عبد الله بن جعفر».

وهو عبد الله بن جعفر بن غيلان الرقي، تقدم أنه «ثقة، لكنه تغير بأخرة، فلم يفحش اختلاطه».

قلت: فهذا إسناد جيد!

وعلى هذا اعتمد الحاكم، في تصحيحه للحديث.

لكن خالفه تلميذه البيهقي، فقال عقبه: «لم نكتبه إلا بهذا الإسناد، وليس بالقوي».

وضعفه ابن الجوزي في التحقيق بعبد الله بن جعفر، فلم يصب!

ولذلك تعقبه ابن عبد الهادي في (التنقيح)، على ما نقله الزيلعي في نصب الراية (٤/١٢٧)، بعد أن ردّ تضعيفه لعبد الله بن جعفر، بقوله: «ورواة هذا الحديث كلهم ثقات، ولكنه حديث منكر، وهو من أنكر ما روي عن الحسن عن سمرة».

قلت: ومع ردّ البيهقي، وابن عبد الهادي للحديث، وإشارة الدارقطني إلى عدم الاعتماد عليه، إلا أنهم لم يذكروا سبب نكارته، إلا بأن عبد الله بن جعفر الرقي تفرد به. وعبد الله بن جعفر ثقة تغير، فلا يصمد هذا وحده لرد حديثه!

غير أن نور السنة هو الذي جعل هذا الحديث في قلوبهم - رحمهم الله - منكرًا، لا يستسيغه علمهم بالآثار النبوية الشريفة.

ولعلهم كانوا على علم بعلته الحقيقية!!

لكنهم لم يذكروها، ولا أشاروا إليها!!

ولم أجد أحدًا ألمح إليها!

وأظن أن الله عزوجل قد هداني إليها، وله الحمد!!

ذلك أني أرى عبد الله بن جعفر الرقي، قد وهم في هذا الحديث، وخلطه بحديث آخر، وهو حديث: «من مَلَكَ ذا رحم محرم فهو حر»!!!

فعبد الله بن جعفر الرقي تفرد بالحديث الذي نتكلم عنه، عن عبد الله بن المبارك، عن حمّاد بن سلمة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه ـ مرفوعًا، بلفظ: «إذا كانت الهبة لذي رحم محرم، لم يرجع فيها».

والحديث المذكور آنفًا في العتق: في مسند عبد الله بن المبارك (رقم ٢٢٤)، وفي السنن الكبرى للنسائي (رقم ٤٩٠٠)، من طريق عبد الله بن المبارك، عن حمّاد بن سلمة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه ـ مرفوعًا، بلفظ: «من ملك ذا رحم محرم فهو حر»!

وقد سبق تخريج هذا الحديث، والكلام عن علله.

فأنت ترى اتحاد السند على طوله!!

وأنت ترى ما في اللفظ من الشبه!!

ولعلك تذكر انفراد عبد الله بن جعفر الرقي بذلك الحديث، سندًا ومتنًا.

هذه هي العلة القادحة الخفية!!!.

والحمد لله تعالى.

٧٧ ـ «من أحيا مواتًا، فهي له».

أخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات (١١٣)، وفي المنشور (برقم ٣٨٨).

من طريق يعلى بن عباد، عن همام، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

وتقدم أن يعلى ضعيف.

ثم إن الحديث محفوظ: عن همام، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه ـ مرفوعًا، بلفظ: «من أحاط حائطًا على أرض فهي له».

وسبق تخريجه.

والمعنى واحد، لكن يعلى بن عبّاد تفرد بذلك اللفظ!!

٧٨ ـ «أمرت أن أقاتل الناس، حتى يقولوا: لا إله إلا الله. فإذا قالوها، فقد عصموا مني دماءهم، وأموالهم، إلا بحقها، وحسابهم على الله».

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ١٠٢/ أ).

قال الطبراني: «حدثنا محمد بن عبد الله بن عِرْس: حدثنا إسحاق بن الضيف: حدثنا عمر بن سهل المازني: حدثنا مبارك بن فضالة: حدثنا الحسن، عن سمرة بن جندب...» ـ به مرفوعًا.

وقال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن مبارك بن فضالة إلا عمر بن سهل المازني، تفرد به إسحاق بن الضيف».

شيخ الطبراني: محمد بن عبد الله بن عِرْس: قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٢٠): «لم أعرفه»، وضبط ابن ماكولا في الإكمال (٦/ ١٨٣ ـ ١٨٤) اسم جدّه (عرس)، بكسر العين المهملة، وسكون الراء.

وإسحاق بن الضيف، وقيل ابن إبراهيم بن الضيف، الباهلي، أبو يعقوب العسكري، بصري نزل مصر.

قال عنه الحافظ في التقريب (رقم ٣٦٢): «صدوق يخطيء».

وعمر بن سهل بن مروان المازني التميمي، بصري سكن مكة.

قال عنه الحافظ في التقريب (رقم ٤٩١٤): «صدوق يخطيء».

قلت: فهذا إسناد ضعيف، للجهالة بحال شيخ الطبراني، ولعدم قيام بعض رجال سنده بالتفرد.

٧٩ ـ «مثل الذي يفر من الموت، كمثل الثعلب: تطلبه الأرض بدين، فجعل يسعى. حتى إذا أعيا وانبهر، دخل جحره. فقالت الأرض له: يا ثعلب! ديني ديني؟ فخرج وله حصاص، فلم يزل كذلك حتى تقطعت عنقه فمات».

أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/ ٢٠٠ ـ ٢٠١)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٩٢٢) والأوسط (٢/ ٩٣/أ)، وأبو الطاهر الذهلي في جزء حديثه (رقم ٥٥)، والرامهرمزي في الأمثال (رقم ٧١)، والبيهقي في شعب الإيمان (رقم ١٠٦٩٤ ـ ١٠٦٩٥)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (رقم ١٤٨٣).

والحديث روي مرفوعًا وموقوفًا.

وله مرفوعان إسنادان:

في الأول منهما: معاذ بن محمد الهذلي، يرويه عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

ومعاذ بن محمد بن حيان الهذلي، ابن أخي سليم بن حيان، البصري.

قال عنه العقيلي في الضعفاء (٤/ ٢٠٠): «في حديثه نظر، ولا يتابع على رفعه».

بينما ذكره ابن حبان في الثقات (٩/ ١٧٧).

لكن ابن حبان خلطه بمعاذ بن محمد الأنصاري، الذي يروي عن الأوزاعي، وعنه محمد بن أبي بكر المقدمي.

وفرق بينهما العقيلي في الضعفاء (٤/ ٢٠٠ ـ ٢٠١، ٢٠٢).

والأنصاري ترجم له ابن عدي في الكامل (٦/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣)، وقال عنه: «منكر الحديث».

ووقف الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٦/ ٥٥)، على خلط ابن حبان، فمال إلى متابعته!

والعقيلي فرّق بينهما، ذاكرًا في كل ترجمة حديثًا يستنكر على راويها.

ثم اختلاف النسبة: الهذلي، الأنصاري.

ثم إن كون معاذ بن محمد هذليًا ثابت في إسناد حديثه هذا، وفي حديث آخر له في مسند البزار ـ الكتانية (١٤٧)، وانظر كشف الأستار (رقم ٣٣١٦). وفي هذا الحديث الآخر، سمي بمعاذ بن محمد بن حيان ابن أخي سليم بن حيان. وسليم بن حيّان هذلي ثقة، معروف، من رجال التقريب (رقم ٢٥٣١).

وأمّا الأنصاري، فقد نسب هذه النسبة في حديثين اثنين، أحدهما في ترجمته عند العقيلي (٤/ ٢٠٢)، والآخر في ترجمته عند ابن عدي (٦/ ٤٣٢).

لهذا، فإن تفريق العقيلي عندي مقدَّم على جمع ابن حبان!

ويكون معاذ بن محمد بن حيان الهذلي هذا، ليس فيه كلام، فيما أعلم، إلا كلام العقيلي فيه، الذي ذكرته سابقًا.

وهو يروي عن يونس بن عبيد، ويروي عنه حفص بن عمر الحوضي، وعمرو بن مالك، والصلت بن مسعود.

هذا ما أخذته من ترجمته، ومن تخريج حديثه الذي أشرت إليه آنفًا عند البزار.

فإسناد حديثه هذا ضعيف، لتضعيف العقيلي له.

لكنه توبع:

بالإسناد الثاني: فقد أخرجه الرامهرمزي في الأمثال (رقم ٧١)، قال: «حدثني موسى بن زكريا: حدثنا الصلت بن مسعود:

حدثنا سهل بن أسلم العدوي، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه..» ـ به مرفوعًا.

لكن موسى بن زكريا التستري هذا، تقدّم أنه حافظ متروك متهم!

فلا وزن لهذه المتابعة!

وأظن هذا الإسناد من عمل يديه!

فقد قال أبو طاهر الذهلي في جزء حديثه (رقم ٥٥): «حدثنا موسى بن زكريا: حدثنا الصلت بن مسعود: حدثنا معاذ بن محمد الهذلي، عن يونس عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه...» ـ مرفوعًا.

كذا رواه موسى بن زكريا أيضًا، لكن بمخالفة في شيخ الصلت بن مسعود!

والذي يؤكد أن متابعة سهل بن أسلم هذه غير محفوظة، تصريح الحفّاظ بانفراد معاذ بن محمد الهذلي بالحديث عن يونس، كما في كلام العقيلي، وكما صرّح به الطبراني في معجمه الأوسط (٢/٩٣/أ).

إذًا.. فالحديث لا يصح مرفوعًا إلا من حديث معاذ بن محمد الهذلي، وقد بينا ما في حديثه من ضعف، ولذلك أورده ابن الجوزي من طريقه في (العلل المتناهية).

لكن الحديث يروى من وجه مقبول، موقوفًا على سمرة رضي الله عنه.

فقد أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/٢٠١)، والبيهقي في شعب الإيمان (رقم ١٠٦٩٤).

كلاهما من طريق إسحاق بن الربيع أبي حمزة العطار، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه ـ موقوفًا عليه.

وهذا إسناد حسن.

وهو أولى من سابقه المرفوع بالقبول، لأنه هو في ذاته مقبول الإسناد!

ولذلك قال العقيلي، وكان قد ذكر المرفوع، ثم ذكر الموقوف، فقال عقبه: «هذا أشبه وأولى، وإسحاق فيه لين أيضًا».

قلت: اللين الذي في إسحاق، لم ينزله عن مرتبة الحسن.

وكذا قال البيهقي في شعب الإيمان، عقب الموقوف: «هذا موقوف، وروي مرفوعًا، وليس بمحفوظ».

٨٠ ـ «نهى أن تصبر البهيمة، وأن يؤكل لحمها إذا صبرت».

أخرجه العقيلي في الضعفاء (٢/ ١٨ ـ ١٩)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٩٦٠)، وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (٢/ ٢٥٨).

قال العقيلي عقبه: «وقد روي عن النبي ﷺ في النهي عن صبر البهيمة أحاديث بأسانيد جياد، وأمّا أكل لحمها، فلا يحفظ إلا في هذا الحديث».

قلت: وفي إسناده خلاد بن بزيع.

قال عنه أبو زرعة، كما في الجرح والتعديل (٣/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨)، : «لا أعرفه».

وقال العقيلي في الضعفاء (٢/ ١٨ ـ ١٩): «لا يتابع على حديثه».

وانظر لسان الميزان (٢/ ٤٠١).

قلت: ومَنْ لا يُعرف، إذا جاء بما يُستنكر، دل ذلك على شدة وهائه!

فهذا إسناد شديد الضعف، فيه نكارة.

٨١ ـ «أفضل الصدقة اللسان. قيل: يارسول الله، وما صدقة اللسان؟ قال: الشفاعة، يفك بها الأسير، ويحقن بها الدم، وتجر بها المعروفَ والإحسانَ إلى أخيك، وتدفع عنه الكريهة».

أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق (رقم ٧١٨)، وابن الأعرابي في معجمه (١٩٤/ب)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٩٦٢)، وفي مكارم الأخلاق (رقم ٣١)، وابن عدي في الكامل (٣/ ٣٢٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (رقم ٧٦٨٣ مرتين مكررًا)، والقضاعي في مسند الشهاب (رقم ١٢٧٩).

كلهم من طريق أبي بكر الهذلي عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه.

وأبو بكر الهذلي متروك الحديث، كما سبق مرارًا.

فالإسناد شديد الضعف.

لكن بعض الضعفاء زعم له متابعًا، وهو ما أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (رقم ٧٦٨٢)، قال: «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ: حدثنا خلف بن محمد البخاري: حدثنا صالح بن محمد الحافظ: حدثنا مروان بن جعفر السمري ـ من ولد سمرة بن جندب ـ بالكوفة: حدثنا المسلم بن سعيد: حدثنا منصور بن زاذان، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه...» ـ الحديث.

قال البيهقي عقبه: «وكذلك روي عن محمد بن يحيى الذهلي، عن مروان بن جعفر».

قلت: في الإسناد خلف بن محمد بن إسماعيل البخاري، أبو صالح الخيام. وهو ضعيف جدًا، كما تجده في الإرشاد للخليلي (٣/ ٩٧٢ ـ ٩٧٣). ولسان الميزان (٢/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥).

ولعل في المتابعة التي أشار إليها البيهقي، من رواية

محمد بن يحيى الذهلي، من هو على شاكلة خلف بن محمدفي الضعف.

فالحديث يروى بإسناد أنظف من إسناد خلف بن محمد، من طريق مروان بن جعفر السمري، عن محمد بن هانيء الطائي، عن محمد بن يزيد عن المسلم بن سعيد، عن أبي بكر الهذلي، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

من هذا الوجه أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (رقم ٧٦٨٣).

فرجع الحديث، من رواية مروان بن جعفر، إلى أنه من طريق أبي بكر الهذلي عن الحسن!

وقد سئل أبو حاتم الرازي عن هذا الحديث، قال ابنه في العلل (رقم ٢٣٧٩): «سألت أبي عن حديث رواه المسيب بن واضح، عن حجاج بن محمد، عن أبي بكر الهذلي، عن الحسن، عن سمرة بن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من صدقة أفضل من صدقة اللسان.. ـ وذكر الحديث ـ؟

قال أبي: أرى بين الحجاج وأبي بكر رجلاً.

وهذا حديث منكر».

وصدق أبو حاتم رحمه الله!

لكن الحجاج الوارد في إسناد الحديث، سمّاه ابن أبي حاتم: بالحجاج بن محمد، وأقره أبوه أبو حاتم.

لكن أخرج ابن عدي الحديث في الكامل (٣/ ٣٢٢)، من طريق حجاج بن نصير، عن أبي بكر الهذلي ـ كذا سُمِّي في إسناد الحديث!!

ولهذا الحديث لفظ آخر قريب منه، هو الآتي:

٨٢ ـ «ما تصدق الناس بصدقة، مثل علم ينشر».

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٩٦٤)، وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (١٤٦/٢ رقم ٣٨١).

من طريق عون بن عمارة، عن أبي بكر الهذلي، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

ففيه أبو بكر الهذلي وهو متروك الحديث، كما سبق.

وعون بن عمارة القيسي، أبو محمد البصري، (ت ٢١٢ هـ).

قال عنه الحافظ في التقريب (رقم ٥٢٢٤): «ضعيف».

فهذا إسناد شديد الضعف، ثم هو منكر!!

فالثابت عن الحسن في هذا الحديث، أنه من مراسيله إلى النبي ﷺ.

كذا رواه عوف بن أبي جميلة، وأشعث بن عبد الملك، وهشام بن حسان، ويونس بن عبيد، وحميد الطويل، والحسن بن ذكوان ـ كلهم عن الحسن، عن النبي ﷺ ـ مرسلاً.

بعضهم بلفظ: «ما من نفقة أحب إلى الله من نفقة قول».

وبعضهم بلفظ: «من الصدقة أن يعلم الرجل العلم، فيعمل به، ويعلمه».

أخرجه مرسلاً: عبدُ الله بن المبارك في الزهد (رقم ١٣٨٥)، وأبو خيثمة زهير بن حرب في كتاب العلم (رقم ١٣٨)، والآجري في أخلاق العلماء (١٠٧)، وابن بطة في الإبانة (رقم ٥٣)، وابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة (رقم ٦٠)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (رقم ٣٩٦، ٣٩٧)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٩٦).

ومجموع تلك الطرق، والألفاظ، مفرقة عند هؤلاء، ممن أخرج الحديث مرسلاً.

بل لقد روي الحديث مرسلاً من طريق أبي بكر الهذلي أيضًا!!

أخرجه الحسين بن أحمد بن خالوية، النحوي المشهور (ت٣٧٠ هـ)، في إعراب القراءات السبع وعللها (١/ ٣٩).

لكنه من طريق مندل بن علي، عن أبي بكر الهذلي.

ومندل بن علي العنزي، أبو عبد الله الكوفي، (ت١٦٧هـ أو ١٦٨ هـ).

قال عنه الحافظ في التقريب (رقم ٦٨٨٣): «ضعيف.».

٨٣ ـ «أن رجلاً أعتق ستة أعبد له عند الموت، لم يكن له مال غيرهم، فأقرع النبي ﷺ بينهم، فأعتق اثنين، وأرق أربعة».

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٩٤٣) (١٨/ ١٦٥)، وفي الأوسط (رقم ٧٧٣)، والخطيب في تاريخ بغداد (٥/ ١٠٧).

كلهم من طريق الفيض بن وثيق، عن عبد الوهاب الثقفي، عن عنبسة بن أبي رائطة، عن الحسن، عن عمران بن حصين وسمرة رضي الله عنهما.

وقال الطبراني عقبه في الأوسط: «لم يرو هذا الحديث عن عنبسة بن أبي رائطة إلا عبد الوهاب الثقفي، تفرد به الفيض بن وثيق. ولا قال أحد ممن روى هذا الحديث عن الحسن: عن سمرة، إلا عنبسة».

وفيض بن وثيق، مختلف فيه

قال ابن معين: «كذاب خبيث».

وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وأن أباه وأبا زرعة رويا عنه، ثم لم يصفه بجرح أو تعديل.

بينما غمزه العقيلي غمزا شديدًا، كأنه يتهمه بالكذب.

وذكره ابن حبان في الثقات.

واحتج به الحاكم.

وقال الذهبي: «مقارب الحال».

انظر: سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين (رقم ٦٥٨)، الجرح والتعديل (٧/٨٨)، والضعفاء للعقيلي (١/٢٤٩ ـ ٢٥٠)، الثقات لابن حبان (٩/١٢). والميزان (٣/٣٦٦)، واللسان (٤/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦).

قلت: أعلم الناس به يحيى بن معين، وينصره العقيلي!!

فهو متروك الحديث متهم.

ويؤيد ذلك، أن هذا الحديث من مفاريده. والحديث إنما يعرف للحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنهما، كما سيأتي في مبحثه إن شاء الله تعالى، إن يسّر الله تعالى إتمام هذا الموضوع مستقبلاً. وهناك ترى أن الجمع الغفير رووه عن الحسن عن عمران رضي الله عنه.

فذكر سمرة في إسناده منكر جدًا!

٨٤ ـ حديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه، في ذكر الأنبياء: صفاتهم، وبعض أخبارهم.

وهو حديث طويل في الأنبياء، قطّعه الحاكم في المستدرك، وسكت عنه، فلم يصححه.

فتعقبه الذهبي، مرّة بقوله: «إسناده مظلم لا تقوم به حجة».

ومرّة بقوله: «إسناده واه».

المستدرك، وتلخيصه (٢/٥٤٩، ٥٥٧، ٥٦١ ـ ٥٦٢).

قلت: وفي إسناده حسين بن حميد بن الربيع الكوفي الخزاز:

كذبه مطين، وابن عدي.

وقال عنه الخطيب: «كان فهمًا عارفًا».

قلت: فيا سوأة الفهم والمعرفة، مع الكذب على رسول الله ﷺ!

انظر: الكامل لابن عدي (٢/ ٣٦٨)، وتاريخ بغداد (٨/ ٣٨ ـ ٣٩)، ولسان الميزان (٢/ ٢٨٠ ـ ٢٨١).

وفي إسناد الحديث أيضًا: مدرك بن عبد الرحمن.

قال عنه ابن حبان في المجروحين (٣/ ٤٤): «يروي عن حميد الطويل ما لا يتابع عليه. روى عنه البصريون. أستحب مجانبة ما انفرد من الروايات».

وانظر الميزان (٤/ ٨٦)، ولسانه (٦/ ١٢).

فالحديث شديد الضعف، بل موضوع ولا شك!!!

٨٥ ـ «نزلت ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ الآية، يوم عرفة، ورسول الله ﷺ واقف بعرفة، يوم الجمعة».

أخرجه البزار في مسنده ـ النسخة الكتانية (٢٥٤)، وانظر كشف الأستار (رقم ٢٢٠٧)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٦٩١٦)، وابن عدي في الكامل (٥/ ١١)، والداقطني في الأفراد ـ انظر أطراف الغرائب (١٣٨/ أ).

كلهم من طريق: عمر بن موسى بن وجيه، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

قال الدارقطني في الأفراد: «تفرّد به عمر بن موسى عن قتادة، وتفرد به ابن إسحاق عنه».

وقال البزار عقبه: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن سمرة إلا من هذا الوجه، ولا رواه عن قتادة إلا عمر بن موسى بن وجيه، ولا عن عمر إلا محمد بن إسحاق. وعمر بن وموسى لين الحديث، وإنما يكتب من حديثه ما ينفرد به».

يعني: وإنما نروي من حديثه في المسند، ما لا نرويه من طريق غيره، ممن يكون أصلح منه.

وهذا منهج اتبعه البزار في مسنده، أن يحاول استيعاب غرائب الأحاديث، والمعلّة منها، بأقرب الأسانيد إلى القبول، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. وإلا ذكرها بما يحضره من الأسانيد فيها، حتى لا يفوته ذكرها، وبيان علتها.

لكن عمر بن موسى بن وجيه، من مشاهير الوضاعين!!

انظر الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث لبرهان الدين الحلبي (رقم ٥٥٧)، لسان الميزان (٤/ ٣٣٢ ـ ٣٣٤).

٨٦ ـ «محاش النساء عليكم حرام».

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده ـ انظر المطالب العالية المسندة المخطوطة (٤٧)، والمطبوعة (رقم ١٥٦٠)، وبغية الباحث للهيثمي (رقم ٤٩٢).

وهو من طريق الخليل بن زكريا الشيباني أبو العبدي، البصري.

قال عنه الحافظ في التقريب (رقم ١٧٥٢): «متروك».

وفي إسناده أيضًا: عمرو بن عبيد، وهو المعتزلي المتهم.

فهذا إسناد ساقط جدًا.

٨٧ ـ «من بات على سطح ليس بمحجور، فقد برئت منه الذمة».

أخرجه الحارث بن أسامة ـ انظر بغية الباحث للهيثمي (رقم ٨٦٦)، والمطالب العالية المسندة (٨٨)، والمطبوعة (رقم ٢٨١١).

وفي إسناده الخليل بن زكريا، وهو متروك كما ذكرناه آنفًا.

فالحديث شديد الضعف.

٨٨ ـ «نهى أن تفرش مسوك السباع».

أخرجه الحارث بن أبي أسامة ـ انظر بغية الباحث للهيثمي (رقم ٥٥٣)، والمطالب العالية المسندة (٧٠)، والمطبوعة (رقم ٢١٨٧).

وفي إسناده الخليل بن زكريا، وهو متروك، كما ذكرناه آنفًا.

فهذا إسناد متروك.

٨٩ ـ «أفضل الجهاد: أن تكلّمَ بالحق عند سلطان ـ أو قال: عند سلطان جائر».

أخرجه البزار في مسنده ـ الكتانية (٢٥٥)، وانظر كشف الأستار (رقم ٣٣١٣).

وهو من طريق أبي بكر الهذلي، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

قال البزار عقبه: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الحسن إلا أبو بكر الهذلي، وأبو بكر رجل من أهل البصرة، لا يثبت أهل العلم حديثه».

قلت: تقدم أن أبا بكر الهذلي متروك الحديث.

فالحديث إسناده شديد الضعف.

٩٠ ـ «من سرّه أن يعلم ماله عند الله، فليعلم مالله عنده».

أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٨/ ٢١٦).

قال أبو نعيم: «حدثنا محمد بن حميد: حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن أيوب المخرمي: حدثنا يحيى بن يعلى بن منصور: حدثنا سلمة بن حفص: حدثنا محمد بن صبيح بن السماك، عن مبارك بن فضالة، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه...» ـ الحديث.

قال أبو نعيم عقبة: «غريب من حديث مبارك ومحمد بن صبيح، لم نكتبه إلا من هذا الوجه».

محمد بن حميد بن سهل المخرمي، (ت٣٦١ هـ).

مختلف فيه: ضعفه البرقاني، ووثقه أبو نعيم الأصبهاني، وذكر غيرهما أنه اختلط قبل موته، ووصفه ابن أبي الفوارس بالتساهل في الرواية والأخذ، لشرهٍ شديد فيه.

انظر تاريخ بغداد (٢/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥)، ولسان الميزان (٥/ ١٤٩ ـ ١٥٠).

وإبراهيم بن عبد الله بن محمد بن أيوب المخرمي، أبو إسحاق البغدادي، (ت٣٠٤ هـ).

قال أبو علي النيسابوري: «لا ينكر له! لقي الجرمي وأقرانه».

وقال أبو بكر الإسماعيلي: «ما هو عندي إلا صدوق».

وقال الدارقطني: «ليس بثقة، حدّث عن قوم ثقات بأحاديث باطلة».

ثم ذكر الدارقطني حديثًا منكرًا، يدل على ما قاله، ولا يبيح مخالفة قوله!

فالرجل شديد الضعف.

انظر: سؤالات السهمي (رقم ١٨٣)، تاريخ بغداد (٦/ ١٢٤ ـ ١٢٥)، ولسان الميزان (١/ ٧٢ ـ ٧٣).

ويحيى بن يعلى بن منصور، فلا أعرف من هو؟! إذ لم أجد له ترجمة.

وسلمة بن حفص، أخشى أنه السعدي، الذي اتهمه ابن حبان بالوضع.

انظر: المجروحين (١/ ٣٣٩)، ولسان الميزان (٣/ ٦٧).

ومحمد بن صبيح بن السماك، أبو العباس، الواعظ، البغدادي (ت١٨٣ هـ).

اختلف قول ابن نمير فيه! فقال مرّة: «كان صدوقًا، ما علمته، ربما حدّث عن الضعفى»، وقال أخرى: «ليس حديثه بشيء».

بينما ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «مستقيم الحديث».

وقال الدارقطني: «لا بأس به».

فالراجح فيه: أنه صدوق.

وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الصمت (رقم ٥٤٨)، بإسناده إليه أنه كان يقول: «ما أراني أوجر على تركي الكذب! لأني إنما أدعه أنفة»!!

وانظر الجرح والتعديل (٧/ ٢٩٠)، والثقات لابن حبان (٩/ ٣٢)، وسؤالات الحاكم للدارقطني (رقم ١٩٥)، لكنه تحرّف فيه الاسم، فأبعد في ترجمته المحقق! وانظر تاريخ بغداد (٥/ ٣٦٨ ـ ٣٧٣)، ولسان الميزان (٥/ ٢٠٤)، وفي اللسان صواب العبارة التي في سؤالات الحاكم.

قلت: فأنت ترى هذا الإسناد، وما فيه من شدة ضعف، ومن جهالة ببعض رواته، مع ما فيه من نكارة في المتن!

فالحديث شديد الضعف منكر.

٩١ ـ «من أدّى زكاة ماله، فقد أدى الحق الذي عليه».

أخرجه ابن عدي في الكامل (٣/ ٣٠٣).

وهو من رواية سلام بن أبي خبزة، وتقدم أنه متروك الحديث.

فالحديث شديد الضعف.

٩٢ ـ «لا تتخذوا شيئًا فيه الروح غرضًا».

أخرجه البزار في مسنده ـ الكتانية (٢٥٥)، وانظر كشف الأستاذ (رقم ١٢١٩).

وفي إسناده خلاد بن بزيع، وتقدَّم أنه شديد الضعف.

وقد قال البزار عقب الحديث: «وهذا الحديث، لا نعلمه يروى عن سمرة إلا من هذا الوجه».

فهذا إسناد شديد الضعف.

٩٣ ـ «لم يُبْنَ فيها بناءٌ قط، كانوا إذا طلعت الشمس، دخلوا سربًا لهم، حتى تزول الشمس».

وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾ سورة الكهف (٩٠).

أخرجه أبو يعلى في مسنده الكبير ـ انظر المطالب العالية المسندة (١١٨)، والمطبوعة (رقم ٣٦٧٦)، وأبو الشيخ في العظمة (رقم ٩٥٢، ٩٦٩).

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٥/ ٤٥٤)، إلى تفسير ابن المنذر وابن أبي حاتم.

كلهم من طريق ابن جريج عن الحسن البصري به.

وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم، المكي، (ت ١٥٠ هـ أو بعدها).

قال عنه الحافظ في التقريب (رقم ٤١٩٣): «ثقة فاضل، وكان يدلس، ويرسل».

قلت: هو من مشاهير المدلسين، وذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين، مرتبة من لا يقبل منهم إلا التصريح بالسماع، انظر تعريف أهل التقديس (رقم ٨٣).

بل قال الدارقطني، كما في سؤالات الحاكم (رقم ٢٦٥): «وسئل عن تدليس ابن جريج؟ فقال: يتجنب تدليسه، فإنه وحِش التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح، مثل إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة، وغيرهما».

قلت: ولم أجد أحدًا ذكر لابن جريج سماعًا أو رواية عن الحسن البصري! ولا أحسبه سمع منه أصلًا!!

وفي هذا الحديث: لم يسمعه من الحسن يقينًا، فقد قال في بعض الروايات عنه: «حُدِّثتُ عن الحسن» كما نقله السيوطي في الدر المنثور (٥/ ٤٥٤).

فإسناد هذا الحديث ضعيف، وفي رفعه نكارة!

فالحديث يرويه أبو داود الطيالسي في تفسيره، فيما نقله عنه ابن كثير في التفسير (٤/ ٤٢٢) ـ سورة الكهف (٩٠).

قال: «وقال أبو داود الطيالسي: حدثنا سهل بن أبي الصلت، سمعت الحسن، وسئل عن قوله تعالى: ﴿لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾ قال: إن أرضهم لا تحمل بناء، فإذا طلعت الشمس تغوّروا في المياه، فإذا غربت خرجوا يتراعون كما ترعى البهائم.

قال الحسن: هذا حديث سمرة».

وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٦/ ١٢)، من طريق أبي داود الطيالسي، مثله.

وأخرجه أبو الشيخ في العظمة (رقم ٩٧٠)، من طريق أخرى، إلى سهل بن أبي الصلت، عن الحسن.. به.

لكن لم أجد في (العظمة) قول الحسن في آخره: «هذا حديث سمرة».

مع أن السيوطي في الدر المنثور (٥/ ٤٥٤)، عزاه للطيالسي، والبزار في أماليه، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ. وذكر في آخر الحديثِ، المَعْزُوِّ إليهم كلهم، أن الحسن قال: «هذا حديث سمرة».

أمّا سهل بن أبي الصلت العيشي، البصري، السراج، فقال عنه الحافظ في التقريب (رقم ٢٦٦٣): «صدوق له أفراد، كان القطان لا يرضاه».

وانظر ترجمته في التهذيب (٤/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥)، ودفاع ابن القطان عنه في بيان الوهم والإيهام (١/ ١٥٨/ ب).

قلت: فإسناد هذا الأثر الموقوف حسن، وهو ما يُعَلّ به الحديث المرفوع السابق.

٩٤ ـ «من اتقى الله عز وجل عاش قويًا، وسار في بلاد عدوّه آمنًا».

أخرجه أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (٢/ ٦٣، ٢٤٧ ـ ٢٤٨).

من طريق عبد الله بن سخت، عن الخليل بن عمر بن إبراهيم، عن صالح المري، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

وعبد الله بن سخت ترجم له أبو نعيم (٢/ ٦٣)، ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلاً.

والخليل بن عمر بن إبراهيم العبدي، أو محمد البصري، (ت٢٢٠ هـ). قال عنه الحافظ في التقريب (رقم ١٧٥٥): «صدوق ربما خالف».

وصالح بن بشير بن وادع المري، أبو بشر البصري، القاص الزاهد (ت١٧٢ هـ)، قال عنه الحافظ في التقريب (رقم ٢٨٤٥): «ضعيف».

وقال الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (رقم ٢٨٧): «رجل صالح، قلّ ما يوافق فيما يرويه عن الحسن والجريري».

قلت: ومن نظر في ترجمته في التهذيب (٤/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣)، علم أنه مكين في الضعف، كثير المناكير، لكنه كان عابدًا صالحًا، لا يتعمد الكذب! وهذا هو ما خفف كلام بعض الأئمة فيه، وتورّعوا عن التشديد معه!!

وحديثه هذا منكر.

٩٥ ـ «يا ابن آدم ارض بالقوت، فإن القوت لمن يموت كثير».

أخرجه أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان (٢/ ٦٣، ٢٤٧).

من الطريق السابق نفسه.

وهو صنو سابقة نكارة وضعفًا!

٩٦ ـ «يا ابن آدم، أتدري لما خلقت؟ للحساب، وخلقت للنشور، والوقوف بين يدي الله عز وجل، وهي الجنة أو النار، ليس ثمّ ثالثة. فإن عملت بما يرضي الرحمن، فالجنة دارك و [مأواك]. وإن عملت بما يسخط، فالنار، لا يقوم لها جبار عنيد، ولا شيطان مريد، ولا حجر ولا مدر ولا حديد، قد خلقت من غضب الله على أهل جحوده».

أخرجه الدارقطني في الأفراد ـ انظر أطراف الغرائب والأفراد

(١٣٨/أ)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (رقم ١٥٦٢)، وأورده شيرويه الديلمي في الفردوس (رقم ٨٢٢٢).

من طريق: الحسن بن كثير بن يحيى بن أبي كثير، عن موسى بن ميمون المرائي، عن أبيه، وأبي الأشهب العطاردي، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

قال الدارقطني في الأفراد: «غريب من حديث الحسن، عن سمرة، عن النبي ﷺ. تفرد به الحسن بن كثير بن يحيى بن أبي كثير، عن موسى بن ميمون المرائي - من ولد امرىء القيس بن زيد مناة، من تميم - عن أبيه، وأبي الأشهب، عن الحسن».

قلت: أعله ابن الجوزي بالحسن بن كثير بن يحيى بن أبي كثير، وقال: «قال الرازي: مجهول».

يعني بالرازي: أبا حاتم الرازي، وهذا قاله أبو حاتم، فيما نقله عنه ابنه في الجرح والتعديل (٣/ ٣٤)، في «الحسن بن كثير، من آل يحيى بن أبي كثير: روى عن يحيى بن أبي كثير، وعنه علي بن حرب الموصلي» - كذا في ترجمته عنده.

فذكر الحافظ ابن حجر هذه الترجمة التي في الجرح والتعديل في اللسان (٢/ ٢٤٧).

ثم ذكر ترجمة أخرى، وترجم بعد هذه الثانية، لثالثة، قال: «الحسن بن كثير بن يحيى بن أبي كثير: عن حنظلة بن عامر العنبري، وعنه موسى بن إبراهيم بن النضر العطار. يأتي ذكره في ترجمة حنظلة بن عامر، وأن الدارقطني قال: إنه ضعيف.

ويحتمل أن يكون الذي قبله، والله أعلم».

قلت: كذا فرَّق الحافظ الواحد! ثم جمع بالاحتمال بين من لا دليل على أنهما واحد!!

وإنما أُتِيَ الحافظ، من أنه لم يرجع إلى الجرح والتعديل،

وإنما اعتمد الميزان. والميزان لم يذكر عندما نقل تجهيل الرازي للحسن بن كثير أنه من آل يحيى بن أبي كثير. ولذلك غاب عن الحافظ أنهما واحد، لاتفاق النسب بينهما.

وتنبه لذلك ابن الجوزي، ولذلك جمع بينهما، كما سبق نقله عنه.

أمّا الحسن بن كثير هذا:

فرجل مجهول، بل ضعفه الدارقطني، كما في اللسان (٢/ ٣٦٨).

لكنه إذا ظهر له شيء، ظهرت له المناكير!

فالحديث الذي ضعفه فيه الدارقطني، حيث قال عنه الدارقطني نفسه: «الحديث منكر»، في الموضع الذي نقلناه عنه آنفًا من اللسان.

وحديثنا هذا الذي نتكلم عنه، حديث شديد النكارة، ولذلك أورده ابن الجوزي في العلل المتناهية.

فمثل الحسن بن كثير هذا، لن يكون بحال خيرًا من متروك الحديث!!

فالحديث شديد الضعف جدًا.

٩٧ ـ «وُكِّل بالشمس سبعة أملاك...» ـ الحديث.

أخرجه الدارقطني في الأفراد ـ انظر أطراف الغرائب والأفراد (١٣٨/أ).

وقال الدارقطني: «تفرد به عقبة بن معدان، عن قتادة».

ولم أجد لعقبة بن معدان هذا ترجمة!

والحديث مذكور في كتب الواهيات، من حديث عفير بن معدان، عن سليم بن عامر الخبائري، عن أبي أمامة الباهلي

رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «وكل بالشمس سبعة أملاك يرمونها بالثلج، ولولا ذلك ما أصابت شيئًا إلا حرقته».

انظر العلل المتناهية لابن الجوزي (رقم ٢٩)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (رقم ٢٩٣).

فالحديث واحد، وعفير بن معدان وعقبة بن معدان في اللفظ صنوان!!!

وأحسب في من بعد عقبة، من هو كذاب أشر!!

بل لا أشك في ذلك!!!

٩٨ ـ «من كنت وليّه فعلي وليّه».

أخرجه الدارقطني في الأفراد ـ انظر أطراف الغرائب والأفراد (١٣٨/أ ـ ب).

قال الدارقطني: «غريب من حديث الحسن، عن سمرة. تفرد به محمد بن أيوب، عن جعفر بن سليمان، عن علي بن زيد، عن الحسن».

قلت: وفي المجروحين جماعة ممن يقال له محمد بن أيوب، وفيهم شيعة! فلا أدري أيهم المتفرد بهذا الإسناد؟

انظر لسان الميزان (٥/٨٦ ـ ٨٨).

٩٩ ـ «أوصيكم: بتقوىٰ الله، والقرآن. فإنه نور الظلمة، وهدى النهار، فَاتْلوه علىٰ ما كان من جُهْدٍ أو فاقة. . .» الحديث.

أخرجه البيهقي في الشعب (رقم ٢٠٣٢)، وأبو الفضل الرازي في فضائل القرآن وتلاوته (رقم ٢٤)، كلاهما من طريق عبد القدوس بن حبيب، عن الحسن. . به.

وعبد القدوس بن حبيب متروك الحديث مُتّهم بالكذب.

ولذلك قال البيهقي عقب الحديث: «عبد القدوس بن حبيب

الشامي هذا ضعيفٌ بمرة، وقد أخطأ في إسناد هذا المتن، إن لم يتعمّده!».

ويُشير البيهقي بذلك إلىٰ أن نحوًا من هذا المتن مرويٌّ عن جندب بن عبد الله رضي الله عنه.

١٠٠ ـ حديث الإصباح والإمساء: «اللهم أنت خلقتني وأنت تهديني. . .» ـ الحديث.

١٠١ ـ حديث دعاء الخروج من المسجد.

١٠٢ ـ حديث المنهيات.

ثلاثتها سبق تخريجها، وبيان شدة ضعفها، في سياق أدلة من قال بسماع الحسن من سمرة رضي الله عنه.

الآثار الموقوفة على سمرة ﷺ

١٠٣ ـ «لأن أقول: لا، أحب إلي من أن أقول: نعم، ثم لا أفعل».

أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الصمت (رقم ٥١١).

من طريق قرة بن خالد، عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه.

وإسناده صحيح.

١٠٤ ـ «أن سمرة قال لأبي بكر الصديق: رأيت في النوم، كأني أفتل شريطًا، وأضعه إلى جنبي، ونقد من خلفي يأكله ـ ويعني بالنقد الضأن ـ؟ فقال أبو بكر: إن صدقت رؤياك، زوجت امرأة ذات ولد، فيأكلون كسبك.

قال: ورأيت ثورًا خرج من جُحْر، ثم ذهب يعود فيه، فلم يستطع؟ فقال أبو بكر: هذه الكلمة العظيمة، تخرج من في الرجل، فلا يستطيع أن يردها.

قال: ورأيت كأنه قيل: خرج الدجال، فجعلت أقتحم جدرًا، فالتفت خلفي، فإذا هو قريب مني، فانفرجت لي الأرض، فدخلتها؟ فقال أبو بكر: إن صدقت رؤياك، أصبت قحمًا في دينك، والدجال بعدك بقريب».

أخرجه أبو علي الحسن بن موسى الأشيب في جزء حديثه (رقم ٣٢)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (رقم ٣٤)، وفي المنشورة من الغيلانيات (رقم ٣١).

وإسناده صحيح إلى الحسن البصري.

وأحسب أن الدجال الذي بعد سمرة بقريب، ما هو إلا كذاب ثقيف المختار بن أبي عبيد!

فإن وفاة سمرة رضي الله عنه كانت سنة ثمان وخمسين، كما قدمنا.

وبدء نشؤ وظهور المختار الثقفي كان سنة أربع وستين، ثم قتل سنة سبع وستين.

انظر تاريخ الطبري (٥/ ٥٦٩ ـ ٥٨٢)، وتاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ووفيات ٦١ ـ ٨٠ هـ ـ (٢٢٦ ـ ٢٢٧).

هذا.. ومن المحتمل أن يكون الدجال المقصود في الحديث: الدجال، الذي ما من نبي إلا أنذر أمته منه.

ويكون هذا من باب قوله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾.

١٠٥ ـ «أن ابنًا لسمرة بن جندب أكل حتى بشم، فقال سمرة: لو مت، ما صليت عليك».

أخرجه وكيع في الزهد (رقم ٧٤)، والإمام أحمد في الزهد (رقم ١١٠٣)، وابن أبي الدنيا في الجوع (رقم ٧٣)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٢٦٨)، وفي الجعديات (رقم ٣٣٠٧)، وأبو بكر الخلاّل في السنة (رقم ١٦٢٨).

وإسناده حسن إلى الحسن.

١٠٦ ـ «كان أصحاب رسول الله ﷺ يتجرون في البحر إلى الشام».

أخرجه الطبراني في المعجم الصغير (رقم ٣١٣).

وأخرجه الطبراني في الأوسط (١/ ١٨٩/ ب)، بالإسناد نفسه الذي في الصغير، لكن بلفظ: «كان يتجرون في الحرم»!!

ونبّه الهيثمي في مجمع البحرين (رقم ١٩٢٦)، إلى هذا الاختلاف!

والحديث فيه شيخ شيخ الطبراني: إسحاق بن إبراهيم بن بلبل، لم أجد فيه جرحًا أو تعديلًا.

وانظر سؤالات السهمي للدارقطني (رقم ٢١٨)، والإكمال لابن ماكولا (١/ ٣٥٣)، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدين (١/ ٥٨٦).

١٠٧ ـ «أن سمرة كان إذا عزى مصابًا، قال: اصبر لحكم ربك».

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ٣٨٦) (رقم ١٢٠٧٢).

وإسناده يحتمل التحسين.

١٠٨ ـ «إن الإسلام كان في حصن حصين، وإنهم ثلموا في الإسلام ثلمة بقتلهم عثمان، وإنهم شرطوا شرطة، وإنهم لن يسدوا ثلمتهم ـ أو لا يسدونها ـ إلى يوم القيامة. وإن أهل المدينة كانت فيهم الخلافة، فأخرجوها، ولم تعد فيهم».

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ـ ترجمة عثمان بن عفان رضي الله عنه ـ (٤٩٢ ـ ٤٩٣).

وإسناده حسن.

لكن جاء في العلل للإمام أحمد (رقم ٤٨٧٠): «وجدت في كتاب أبي، بخط يده: حدثنا رجل، قال: حدثنا معتمر، قال: سمعت حميدًا، يحدث عن الحسن، قال: قال سمرة ـ وكان منكرًا ـ: إن السلام كان في حصن حصين...» ـ نحو السابق مختصرًا.

لكن العبارة جاءت في المطبوعة مناقضة لما جاء في تاريخ

دمشق، حيث جاءت هكذا: «قال سمرة: وكان منكرًا أن الإسلام كان في حصن حصين»!!!

معاذ الله! ومن ينكر أن الإسلام قبل مقتل عثمان رضي الله عنه كان في حصن حصين؟!!

وأحسب العبارة، كما أثبتها أولاً، فيكون معناها: أن سمرة كان من أهل الإنكار والصدع بالحق، وأنه كان يقول: إن الإسلام كان في حصن حصين... ـ كذا!

١٠٩ ـ قال ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٦٤ ـ ٦٥ رقم ٤٧٤٠): «حدثنا ابن عُليّة، عن يونس، عن الحسن: أن عمران بن حصين وسمرة بن جندب اختلفا في الذي يَنْسَى صلاته؛ فقال عمران: يُصليها إذا ذكرها، وقال سمرة: يصليها إذا ذكرها في وقتها من الغد».

وهذا إسنادٌ صحيح إلىٰ الحسن البصري.

وأخرجه ابن المنذر في الأوسط (٢/ ٤١٢ رقم ١١٣٣)، من طريق ابن أبي شيبة.. بإسناده.

وهذا آخر ما وجدته للحسن عن سمرة رضي الله عنه، جمعته وبذلت فيه الجهود الكبيرة.

والحمد لله تعالى.

والله تعالى أعلم.

سهل بن الحنظلية الأنصاري رضي الله عنه

قال أبو حاتم الرازي، كما في (المراسيل) لابنه: «لم يسمع الحسن من سهل بن الحنظلية»[(١)].

وسهل بن الحنظلية: هو سهل بن عمرو الأنصاري الأوسي، والحنظلية أمّه.

صحابي شهد بيعة الرضوان، والمشاهد كلها، إلا بدرًا[(٢)].

وبعد وفاة النبي ﷺ نزل الشام، وسكن دمشق[(٣)] إلى أن توفي بها، في صدر خلافة معاوية رضي الله عنه[(٤)]، وخلافته كانت سنة أربعين.

ومن هذه الترجمة وعلى ما كان قد تقرر في المقدمات الممهدات لهذا الباب، يكون احتمال سماع الحسن من سهل بن الحنظلية رضي الله عنه احتمالاً ضعيفًا. لأن الحسن لم يرحل إلى الشام، فليس له سماع فيها من أهلها.

إلا أنه قد جاء تصريح الحسن بالسماع من ابن الحنظلية، في بعض المصادر، بالإسناد الذي ظاهره الحُسْن إلى الحسن البصري!!

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ١٤٩).

(٢) أسد الغابة (٢/ ٤٦٩)، والإصابة (٣/ ١٣٨ ـ ١٣٩)، والتهذيب (٤/ ٢٥٠).

(٣) طبقات ابن سعد (٧/ ٤٠١)، وطبقات خليفة (٣٠٤)، وطبقات مسلم (رقم ٤١٠).

(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم ٢٣٦، ٢١٢٦).

قال الطبراني في (المعجم الكبير): «حدثنا الحسين بن إسحاق التستري».

(ح) وقال الطبراني أيضًا في (مسند الشاميين): «حدثنا أحمد بن المعلى».

كلاهما قال: «حدثنا هشام بن عمار: حدثنا يحيى بن حمزة: حدثنا المطعم بن المقدام، عن الحسن بن أبي الحسن، أنه قال لسهل بن الحنظلية: حدثنا حديثًا سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، وأهلها معانون عليها. ومن ربط فرسًا في سبيل الله، كانت النفقة عليه، كالماد يده بالصدقة لا يقبضها»[1].

الحسين بن إسحاق بن إبراهيم الأسدي، الدمشقي، أبو بكر (ت٢٨٦ هـ).

جليل القدر[2].

وأحمد بن المعلى بن يزيد الدمشقي، (ت ٢٨٦ هـ).

قال عنه الحافظ: «صدوق»[3].

وهشام بن عمار بن نصير السلمي، الدمشقي، الخطيب، (ت ٢٤٥ هـ)، وله اثنتان وتسعون سنة.

قال عنه الحافظ: «صدوق، مقريء، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح»[4].

---

(١) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٥٦٢٣)، ومسند الشاميين (رقم ٩١٤).
(٢) طبقات الحنابلة (١/ ١٤٢)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٥٧).
(٣) التقريب (رقم ١٠٨).
(٤) التقريب (رقم ٧٣٠٣).

ويلاحظ على الحافظ أنه أطلق على هشام بن عمار أنه: «صدوق»، ثم أكد ذلك بقوله عن حديثه القديم بأنه: «أصح»، ولم يضعف حديثه المتأخر!

وهذا هو الصواب!!

فالرجل من كبار حفاظ الشام[1]، فمن العَسْفِ إِهْدارُ حديثه كله.

وقد شابه الحافظ ابن حجر إمامًا سابقًا، في حكمه ذاك، على هشام بن عمار.

قال ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل): «سمعت أبي يقول: هشام بن عمار لمّا كبر تغير، وكلما دفع إليه قرأه، وكلما لقن تلقن، وكان قديمًا أصح، كان يقرأ من كتابه.

وسئل أبي عنه؟ فقال: صدوق»![2].

قلت: فمثله لا ينزل حديثه عن الحسن.

ولذلك كان الإمام الذهبي أوفق وأوضح، عندما قال عن هشام بن عمار في (المغني في الضعفاء): «ثقة مكثر، له ما ينكر»[3].

ويحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي، أبو عبد الرحمن، الدمشقي، القاضي، (ت١٨٣ هـ)، وله ثمانون سنة.

قال عنه الحافظ: «ثقة، رمي بالقدر»[4].

والمطعم بن المقدام الصنعاني، الشامي.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١١/٤٢٠ ـ ٤٣٥)، والتهذيب (١١/٥١ ـ ٥٤).
(٢) الجرح والتعديل (٩/٦٦ ـ ٦٧).
(٣) المغني للذهبي (رقم ٦٧٥٥).
(٤) التقريب (رقم ٧٥٣٦).

قال عنه الحافظ: «صدوق»[1].

قلت: فإسناد الحديث حسن في ظاهره، كما ترى!

لكن سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث، فقال أبو حاتم، كما في (العلل): «هذا عندي وهم!

رواه أبو إسحاق الفزاري، عن المطعم بن المقدام، عن [جسر][2] بن الحسن، عن يعلى بن شداد، عن سهل بن الحنظلية، عن النبي ﷺ.

وهذا أشبه!

قلت: لأبي فلم لم تحكم للحديث المرسل؟ فقال: المطعم عن الحسن ليس له معنى، لم يسمع منه. والحسن البصري عن سهل بن الحنظلية لا يجيء. وأبو إسحاق الفزاري أحفظ وأتقن من يحيى بن حمزة»[3].

هكذا أعلَّ أبو حاتم الرازي الحديث، وهو إعلال قوي، من نفائس كلام أئمة العلل!

لكن هناك علةٌ أخرى، وَوَهْمٌ حادث، لا يدع الحديث - ولو صح عن الحسن البصري - دالاً على سماعه من سهل بن الحنظلية رضي الله عنه!

فالحديث - على الوجه الصحيح - أخرجه أبو القاسم البغوي

---

(١) التقريب (رقم ٦٧٠٨).

(٢) في المصدر: (جبير)، وهو تحريف، فلم أجد في الرواة جبيراً ابن الحسن!

ثم إن جسر بن الحسن معروف الرواية عن يعلى بن شداد، فانظر الجرح والتعديل (٩/ ٣٠١)، وتهذيب الكمال (٣٢/ ٣٨٧).

(٣) العلل لابن أبي حاتم (رقم ٩٢٦).

في (معجم الصحابة)[1] وابن قانع في (معجم الصحابة)[2] وابن عساكر في (تاريخ دمشق)[3].

ثلاثتهم من طريق منصور بن أبي مزاحم، عن يحيى بن حمزة، عن المطعم بن المقدام، عن الحسن بن أبي الحسن: «أن معاوية قال لابن الحنظلية: حدثنا حديثًا سمعته من رسول الله ﷺ؟...» ـ الحديث.

ومنصور بن أبي مزاحم: بشير، التركي، أبو منصور البغدادي، الكاتب، (ت٢٣٥ هـ)، وهو ابن ثمانين سنة.

قال عنه الحافظ: «ثقة»[4].

فهذه الرواية، تظهر أن الحسن لم يذكر سماعًا من سهل بن الحنظلية رضي الله عنه، في هذا الحديث. وأن الذي قال لابن الحنظلية: «حدثنا حديثًا سمعته من رسول الله ﷺ»، إنما هو معاوية رضي الله عنه، لا الحسن، كما تزعمه رواية الطبراني السابقة!!

فليس للحسن في هذا الحديث سماع من أحد، إنما يروى الحديث والقصة مؤنأنة!!

وقد جاء اللفظ على هذه الدلالة أيضًا، من عدم ذكر سماع الحسن من ابن الحنظلية لهذا الحديث، في سؤال ابن أبي حاتم لأبيه عن هذا الحديث، الذي نقلنا جواب أبي حاتم عليه آنفًا.

قال ابن أبي حاتم في (العلل): «سألت أبي عن حديث: يحيى بن حمزة، عن المطعم بن المقدام، عن الحسن بن أبي

(١) معجم الصحاب للبغوي (٢٤١ ـ ٢٤٢).
(٢) معجم الصحابة لابن قانع (٣/٥٣أ).
(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (١٦/٥٩٠).
(٤) التقريب (رقم ٦٩٠٧).

الحسن: أن معاوية قال لابن الحنظلية: حدثنا حديثًا سمعته من رسول الله ﷺ؟...»[1] ـ الحديث.

ثم أجاب أبو حاتم بالجواب السديد السابق ذكره.

فظهر بهذا، أن ما جاء في (المعجم الكبير) للطبراني، و(مسند الشاميين) له، خطأ، ناتج عن سقط!!

فالذي جاء فيهما: «عن الحسن أنه قال لابن الحنظلية: حدثنا حديثًا..».

والصواب: «عن الحسن أن معاوية قال لابن الحنظلية: حدثنا حديثًا..»!!

هذا.. مع أن الحديث لا يصح فيه ذكر الحسن البصري أصلًا، لا سماعًا، ولا مرسلًا!! كما بينه أبو حاتم الرازي رحمه الله!

وأن الصواب فيه: أنه من رواية جسر بن الحسن، عن يعلى بن شداد، عن ابن الحنظلية رضي الله عنه.

أمّا كيف وقع ذلك الخطأ في مصدرين اثنين؟!

فله ثلاثة احتمالات:

أولها: أن يكون من شيخ شيوخ الطبراني: هشام بن عمّار، فهو الذي روي الحديث من طريقه على الخطأ، وخالفه منصور بن أبي مزاحم، كما سبق، فرواه بالإسناد نفسه، على الصواب.

ثانيها: أن يكون من الطبراني نفسه، حيث إن كلا المصدرين من تصنيفه.

ولا يحتمل أن يكون من واسطته إلى هشام بن عمار، لأن

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (رقم ٩٢٦).

الطبراني يروي الحديث عن شيخين ثقتين، عن هشام بن عمار. واحتمال اتفاق وقوع خطأ عفوي واحد منهما، على تلك الصورة، ساقط جدًا.

وثالث الاحتمالات: أن يكون من محقق الكتابين، وهو الشيخ الفاضل حمدي السلفي حفظه الله.

فكونه نفسه هو محقق الكتابين: (المعجم الكبير) و (مسند الشاميين) للطبراني، يجعل احتمال تكرار الخطأ منه واردًا!

كأن يكون وقع في نسخة (المعجم الكبير) ذلك الخطأ، فمرّ على المحقق فيه. ثم لمّا حقق (مسند الشاميين) بعد ذلك، قابله بكتاب الطبراني الآخر الذي حققه، وهو (المعجم الكبير). فجرى القلم في (مسند الشاميين)، على ماكان قد ارتسم في ذهنه، وعلى ما هو أمامه، في (المعجم الكبير)، وتكرر الخطأ!!

هذه احتمالات تكرر الخطأ في كتابي الطبراني!

والأول، والأخير: أوجهها، وأضعفها الأوسط، لجلالة الطبراني حفظًا وإتقانًا!!

الخلاصة: أن الحسن لم يسمع من سهل بن الحنظلية رضي الله عنه، كما قال أبو حاتم الرازي رحمه الله.

والله أعلم.

سواد بن عمرو الأنصاري رضي الله عنه

قال البزار عن الحسن البصري: «سمع من سواد بن عمرو»[١].

لكن قال الحافظ ابن حجر في (الإصابة)، بعد أن ذكر حديثًا لابن سيرين عن سواد بن عمرو: «قال البخاري: حديثه عن مرسل[٢] يعني ابن سيرين لم يسمعه منه.

وكذا أخرج له البغوي حديثًا آخر، من رواية الحسن البصري عنه، فأرسله، لأنه لم يسمع منه»[٣].

وسواد بن عمرو بن عطية الأنصاري النجاري، وقيل في اسمه: سوادة، بزيادة تاء مربوطة.

سكن البصرة[٤].

ولم أجد له تاريخ وفاة.

فليس لتاريخ الوفاة المجهول هذا، تعلّقٌ في تقريب احتمال سماع الحسن منه، أو تبعيده!

لكن كون هذا الصحابي رضي الله عنه بصريًا، مما يُقوِّي احتمال سماع الحسن البصري منه!

---

(١) نصب الراية (١/ ٩٠).

(٢) كلام البخاري هذا، في التاريخ الكبير (٤/ ٢٠٢).

(٣) الإصابة (٣/ ١٤٨).

(٤) معجم الصحابة للبغوي (٢٢٧)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٣٠٤/أ ـ ب)، والاستيعاب لابن عبد البر (٢/ ٦٧٣ رقم ١١٠٧)، وأسد الغابة لابن الأثير (٢/ ٤٨٣ ـ ٤٨٤)، والإصابة (٣/ ١٤٨).

أمّا نفي الحافظ ابن حجر لسماع الحسن من سواد بن عمرو، فأحسبه بناه على قياس الحسن بابن سيرين، باعتبارهما قرينين. فلمّا نفى البخاري سماع ابن سيرين من سواد، فالحسن يكون مثله، لم يسمع من سواد أيضًا!

وهذا القياس - إن قاس به أحد - مردود!

فلا يلزم أن يلقى الحسن كل من لقيهم أقرانه، أو أن لا يلقى من لم يلقهم أقرانه!

ثم إن الحسن البصري أسن من ابن سيرين بعشر سنوات أو أكثر، كما سبق في هذا البحث[1]، فسن الحسن - على ذلك - يحتمل من اللقاء ما لا يحتمله سن ابن سيرين!

أمّا حديث الحسن عن سواد بن عمرو، فهو حديث روي من وجوه عن الحسن البصري، لكني لم أجد تصريح الحسن بالسماع من سواد، إلا في طريق واحدة، وهي:

ما أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى)، قال: «أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان: أنبأنا أحمد بن عبيد: حدثنا محمد بن يونس: حدثنا وهب بن جرير بن حازم: حدثنا أبي، عن الحسن، قال: حدثني سواد بن عمرو، قال: أتيت النبي ﷺ، وأنا متخلق بخلوق. فلمّا رآني، قال لي: يا سواد بن عمرو، خلوق وَرْس!! أَوَ لَمْ أَنْهَ عن الخلوق؟! ونخسني بقضيب في يده، في بطني، فأوجعني. فقلت: يا رسول الله، القصاص؟ قال: القصاص. فكشف لي عن بطنه، فجعلت أُقبِّله. ثم قلت: يا رسول الله، أَدَعُهُ: شفاعةً لي يوم القيامة»[2].

علي بن أحمد بن عبدان بن الفرج الشيرازي، ثم الأهوازي، أبو الحسن، (ت٤١٥ هـ).

---

(١) انظر ما تقدم (٦٩٢).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٨/٤٨ - ٤٩).

وثقه الخطيب، وقال الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «ثقة مشهور، عالي الإسناد»[1].

أحمد بن عبيد بن إسماعيل الصفار، أبو الحسن البصري، ابن زوجة الكديمي، (ت بعد سنة ٣٤١ هـ بقليل).

قال الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «الإمام الحافظ المجوِّد ـ وكان ثقة ثبتًا»[2].

ومحمد بن يونس الكديمي، تقدم أنه متروك.

ووهب بن جرير بن حازم بن زيد، أبو عبد الله الأزدي، البصري (ت ٢٠٦ هـ).

قال عنه الحافظ: «ثقة»[3].

قلت: فهذا الإسناد أسقطه الكديمي، فلا حجة فيه ولا اعتبار!

ولم أجد الحديث بالتصريح بالسماع، إلا من هذا الوجه.

وللحديث طرق أخرى من غير تصريح بالسماع، أجود من الطريق السابق، يرويها عن الحسن جماعة من تلاميذه، وهم:

ـ أيوب السَّختياني:

قال ابن أبي شيبة في (المصنف): «حدثنا ابن علية، عن عبد العزيز بن صهيب[4] عن أيوب، عن الحسن: أن النبي ﷺ

---

(١) تاريخ بغداد (١١/٣٢٩)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٣٩٧ ـ ٣٩٨).
وزعم محقق السير أنه لم يعثر على مصادر ترجمته!

(٢) تاريخ بغداد (٤/٢٦١)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٤٣٨ ـ ٤٤٠)، وقوله: «كان ثقة ثبتاً» هي عبارة الخطيب في تاريخ بغداد.

(٣) التقريب (رقم ٧٤٧٢).

(٤) عبد العزيز بن صهيب البناني، البصري.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٤١٠٢): «ثقة».

رأى [سواد][١] بن عمرو متخلقًا، فقال: حُطَّ حُطَّ؟! وَرْسٌ! وَرْسٌ!!»[٢].

وإسناده صحيح إلى الحسن البصري.

وقوله: «حُطَّ، حطَّ»، أي: ضع، ضع، فالحط الوضع[٣]، وهو أمر بإزالة طيب الورس الذي كان هذا الصحابي متضمخًا به.

ويحتمل أن يكون: «حَطٌّ؟! حَطٌّ؟!» والحط: صقل الجلود ونقشها[٤]، فكأنه استخدمه هنا مجازًا، لِمَا ظَهَر على هذا الصحابي من لون الورس. فهو تعجُّبٌ واستنكار، مثل قوله: «ورس؟! ورس؟!».

أمّا الوَرْس، فهو: نبات معروف، له ثمر صغير كالسمسم، أصفر اللون، يستخدم صباغًا وخضابًا[٥]. وهو من طيب النساء، لأنه لون رائحته ضعيفة .

- عُمر بن سليط.

قال أبو القاسم البغوي في (معجم الصحابة): «حدثنا زهير بن محمد[٦] وعلي بن شعيب[٧] وأحمد بن منصور[٨] -

---

(١) في المصدر: «سوار» بالراء، وهو تصحيف واضح!
(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٤١٣) (رقم ١٧٦٧٧).
(٣) لسان العرب - حط (٧/ ٢٧٢ - ٢٧٣)، وتاج العروس (١٩/ ١٩٧ - ١٩٨).
(٤) لسان العرب - حط (٧/ ٢٧٥)، وتاج العروس (١٩/ ١٩٨).
(٥) وانظر لسان العرب - ورس (٦/ ٢٥٤)، وتاج العروس (١٧/ ٨ - ١١).
(٦) زهير بن محمد بن قمير، المروزي، نزيل بغداد، ثم رابط بطرسوس، (ت٢٨٥هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٢٠٤٨): «ثقة».
(٧) علي بن شعيب بن عدي السمسار البزاز، البغدادي، فارسي الأصل، (ت٢٥٣هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٤٧٤٥): «ثقة».
(٨) هو الرمادي، تقدم أنه ثقة حافظ.

واللفظ لزهير، قالوا: حدثنا موسى بن داود[1] حدثنا عمر بن سليط[2] عن الحسن، عن سوادة بن عمرو الأنصاري، وكان يصيب من الخلوق. فتلقاه النبي ﷺ مرتين أو ثلاثة، فنهاه. فلقيه ذات يوم، ومعه جريدة، فقال: إما عاتبه، وإما طعن - بها في بطنه، فخدشه. فقال: أَقِدْني يا رسول الله، أو أَقِصَّني. فحسر رسول الله ﷺ عن بطنه، وقال: هيا اقتص. فلما رأى بطن رسول الله ﷺ، ألقى الجريدة، وعلق يقبله.

قال الحسن: حجزه الإيمان، ثم استبكى!»[3].

وأخرجه أبو نعيم في (معرفة الصحابة)، من طريق البغوي. ثم قال عقبه: «ورواه أبو حاتم الرازي، عن إسحاق بن عمر بن سليط، عن أبيه، عن الحسن، . . . مثله»[4].

وهذا إسناد حسن إلى الحسن البصري.

ولم أقف على المتابعة التي علّقها أبو نعيم، ولا أعلم ما إذا كان الحسن قد صرَّح فيها بالسماع، أم عنعنها؟!

- عمرو بن عبيد المعتزلي المتهم.

---

(١) موسى بن داود الضبي، أبو عبد الله الطرسوسي، نزل بغداد، ثم ولي قضاء طرسوس، الخلقاني، (ت٢١٧هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٦٩٥٩): «صدوق، فقيه، زاهد له أوهام».

(٢) عمر بن سليط الهذلي، أبو حفص البصري، صاحب الهروي.
ترجم له البخاري في التاريخ الكبير (٦/ ١٦٣)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ١١٣)، ولم يذكرا فيه جرحاً أو تعديلاً.
بينما قال عنه أبو داود، كما في سؤالات الآجري (رقم ٤٣٠): «إسحاق بن عمر بن سليط ليس به بأس، وأبوه ليس به بأس».
وذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ١٦٩).

(٣) معجم الصحابة للبغوي (٢٢٧).

(٤) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٣٠٤/ب).

قال عبد الرزاق في (المصنف): «عن ابن عيينة، عن عمرو، عن الحسن، قال: كان رجل من الأنصار، يقال له: سوادة بن عمرو، يتخلق، كأنه عرجون...»[1] ـ الحديث مطولاً.

وأخرجه ابن الأعرابي في كتاب (القبل والمعانقة والمصافحة) من طريق أخرى، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن الحسن.. به[2].

وإسناده متروك، لحال عمرو بن عبيد، وما ينسب إليه من التهمة وسؤ المذهب.

ـ رجل مبهم، عن الحسن.

قال عبد الرزاق في (المصنف): «عن معمر، عن رجل، عن الحسن: أن النبي ﷺ لقي رجلاً مختضبًا بصفرة...»[3] ـ الحديث بطوله، دون ذكر اسم الصحابي.

وأخرجه ابن الأعرابي في (القبل والمعانقة والمصافحة)، من طريق عبد الرزاق.. به[4].

وإسناده ضعيف للرجل المبهم الذي في إسناده.

هذه هي روايات الحديث، التي وقفت عليها.

وكما رأيت ليس في شيء منها تصريح بالسماع للحسن من سواد بن عمرو، إلا ما جاء من رواية الكديمي المتروك!

فإذا عُدِمنا النص القاطع في المسألة، فلا بد لنا فيها من

---

(١) مصنف عبد الرزاق (رقم ١٨٠٣٩).
(٢) القبل والمعانقة لابن الأعرابي (رقم ٢٤).
(٣) مصنف عبد الرزاق (رقم ١٨٠٣٨).
(٤) القبل والمعانقة لابن الأعرابي (رقم ٢٥).

ترجيح، بين قول البزار بإثبات السماع، وقول الحافظ ابن حجر بنفيه!

فإن نظرنا إلى ذات القولين، وإلى أن إثبات السماع لا يكون بمجرد الاجتهاد المعتمد على القرائن ـ غالبًا، وإنما يكون بالوقوف على التصريح الصحيح بالسماع. وليس نفي السماع كذلك، فإنه غالبًا ما يكون بالقرائن، ويندر أن يكون بالنص على عدم السماع من الراوي صاحب الشأن ـ.

فإن نظرنا إلى القولين ذاتيهما: السماع ونفيه، رجَّحْنا القول بالسماع. لما ذُكر، من أن القول بالسماع، لا يكون ـ غالبًا ـ إلا بالاطلاع على تصريح صحيح بالسماع، وليس كذلك نفي السماع.

وإن نظرنا ـ بعد ذلك ـ إلى القرائن، التي يرجع إليها كل قول منهما، بعد أن لم نجد النص الصحيح لأحدهما: وجدنا أن قرائن القول بالسماع، وهي قوّة احتمال لقاء الحسن بسواد بن عمرو، كما ذكرنا سابقًا، أرجح وأثبت من قرائن القول بعدم السماع، وهي قياس الحسن بابن سيرين، كما شرحناه سابقًا، مبينين عدم صحة هذا القياس!

فإن نظرنا ـ أخيرًا ـ إلى القائلَيْن بكل قول منهما: البزار والحافظ ابن حجر ـ وجدنا أن البزار أحد حفاظ القرون الأولى، ونقاد العصر الذهبي للسنة، وأنه قريبٌ عهدًا، بالنسبة إلى من عاش في القرن التاسع، وأنه من الذين أتيح لهم الاطلاع على الأصول، وعلى النسخ الحديثية الأصلية، والأخذ للسنة رطبة من أفواه رواتها؛ وأنه من حفاظ البصرة، وأحد جهابذة النقد فيها، أدرك فيها، وعلم من أهلها، ومن أهل العلم بها، كثيرًا مما تناقلوه عن إمامهم الحسن البصري، من حديثه وخبره، و (أهل مكة أدرى بشعابها)؛ ثم إنه ـ أعني البزار ـ له اعتناء خاص

بالحسن البصري، وبالأخص: بمن سمع منهم ومن لم يسمع منهم فهو صاحب ذلك الكلام الطويل النفيس، في سماع الحسن وإرساله، الذي لخصه الزيلعي وحرره في (نصب الراية)!![1].

والحافظ ابن حجر: سيد من سادات العلم، وعَلَمٌ من أعلام الحديث، ومن لم يأت بعده مثله، لكنه ليس له شيء من تلك الميزات المذكورة، التي فاز بها البزار!!

لذلك كله، أجدني مضطرًا - اضطرارًا - إلى ترجيح كلام البزار، وأجدني منقادًا إلى القول بصحة سماع الحسن من سواد بن عمرو رضي الله عنه!!!

فالصحيح - عندي -: أن الحسن سمع من سواد بن عمرو رضي الله عنه.

وليس للحسن عن سواد بن عمرو شيء من شرط البحث، بل ليس له عنه إلا حديثه المذكور آنفًا، فيما أعلم.

والله أعلم.

---

(١) انظر كلامنا عمّا نقله الزيلعي عن البزار في هذا البحث (٥٦٦ - ٥٦٧).

شداد بن أوس الأنصاري ﷺ

لم يذكر المزي شداد بن أوس رضي الله عنه في شيوخ الحسن البصري، ولا وجدت لغير المزي أيضًا كلامًا في رواية الحسن عنه.

وشداد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أبو يعلى، من علماء الصحابة وزهادهم، رضي الله عنه وعنهم أجمعين.

نزل الشام، وسكن بيت المقدس[1].

وتوفي ببيت المقدس سنة ثمان وخمسين، وقيل بعدها، إلى سنة أربع وستين[2].

فهو من أهل الشام، الذين ليس للحسن عنهم سماع، كما تقرر في مقدمات هذا الباب.

فبناء على هذه القاعدة، يكون الحسن لم يسمع من شداد بن أوس رضي الله عنه.

ويؤكد صحة هذه النتيجة، أني لم أجد حديثًا معنعنًا يصح أن الحسن رواه عن شداد بن أوس رضي الله عنه، فضلًا عن حديث يذكر السماع!

---

(١) طبقات ابن سعد (٧/ ٤٠١)، وطبقات خليفة (٣٠٣)، وطبقات مسلم (رقم ٣٩٧).

(٢) طبقات ابن سعد (٧/ ٤٠١)، وتاريخ مولد العلماء، ووفياتهم للربعي (١/ ١٦٣)، وأسد الغابة (٢/ ٥٠٧)، والإصابة (٣/ ١٩٥ ـ ١٩٦).

وقد سبق أن ذكرنا حديثًا للحسن عن شداد رضي الله عنه، في مبحث أسامة بن زيد رضي الله عنهما، وهو حديث: «أفطر الحاجم والمحجوم». وبينا هناك ضعف إسناده إلى الحسن، وأنه مما لا يصح عن الحسن البصري[(١)].

وليس للحسن عن شداد رضي الله عنه شيء من شرط البحث، وله عنه أحاديث ثلاثة، سوى الحديث المذكور آنفًا، ليس منها شيء يصح!

فقد أخرج الطبراني الأحاديث الثلاثة في (المعجم الكبير)، بإسناد واحد، قال فيه: «حدثنا محمد بن خالد الراسبي: حدثنا المهلب بن العلاء: حدثنا شعيب بن بيان الصفار: حدثنا عمران القطان، عن قتادة، عن الحسن، عن شداد بن أوس: أن رسول الله ﷺ قال:

الفقر أزين على المؤمن من العذار الحسن على خد الفرس».

وبإسناده: «إن أول ما تفقدون من دينكم الأمانة».

وبإسناده: «أول ما يرفع من الناس الخشوع»[(٢)].

وأخرج الشجري الحديث الأول في (أماليه)، من طريق الطبراني، بإسناده[(٣)].

وأخرج الطبراني في (مسند الشاميين) الحديث الثالث، فقال: «حدثنا أحمد بن محمد بن حمزة الدمشقي: حدثنا أبو الجماهر: حدثنا سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن

---

(١) انظر ما تقدم (٦٦٣ - ٦٦٤).

(٢) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧١٨١، ٧١٨٢، ٧١٨٣).

(٣) الأمالي للشجري (٢/١٥٩).

شداد بن أوس أن نبي الله ﷺ قال: إن أول ما يُرْفَعُ من الناس الخشوع»[1].

وأخرج ابن عدي في (الكامل)، وأبو نعيم في (ذكر أخبار أصبهان) الحديث الثالث: «أول ما يرفع من الناس الخشوع». لكن من طريق: حسام بن مصك، عن الحسن، عن شداد بن أوس رضي الله عنه - مرفوعًا[2].

ونبدأ بإسناد الطبراني:

فشيخ الطبراني: محمد بن خالد الراسبي، لم أجد له ترجمة!

لكنه أحد شيوخ أبي الشيخ الأصبهاني، كما في كتابيه (الأمثال) و (أخلاق النبي ﷺ)[3]. ومن شيوخ ابن السني في (عمل اليوم والليلة)[4]. ومن شيوخ الرامهرمزي في (المحدث الفاصل)[5].

والمهلب بن العلاء، لم أجد له ترجمة أيضًا!

وقال الهيثمي - قبلي - مثل ذلك في (مجمع الزوائد)[6].

أمّا شعيب بن بيان بن زياد الصفار، البصري، فقال عنه الحافظ: «صدوق يخطيء»[7].

ولا أدري: من ماذا استفاد الحافظ هذا التعديل لشعيب بن بيان؟!!

---

(١) مسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٦٣٧).
(٢) الكامل لابن عدي (٢/ ٤٣٤)، وذكر أخبار أصبهان (٢/ ٣٣٤).
(٣) الأمثال لأبي الشيخ (رقم ٣٤٨)، وأخلاق النبي ﷺ له أيضاً (١٢٩).
(٤) عمل اليوم والليلة لابن السني (رقم ٢٣٤).
(٥) المحدث الفاصل للرامهرمزي (رقم ١١١، ١١٢، ٣٢٦).
(٦) مجمع الزوائد للهيثمي (٤/ ١٤٥).
(٧) التقريب (رقم ٢٧٩٥).

فالذي في ترجمته في (التهذيب) للحافظ نفسه[1]:

قال الجوزجاني: «له مناكير».

وقال العقيلي في (الضعفاء الكبير): «يحدِّث عن الثقات بالمناكير، وكان يغلب على حديثه الوهم»[2].

ثم قال الحافظ: «وذكره ابن حبان في الثقات، ولم ينسبه... فلا أدري هوذا أم غيره»[3].

هذا كل ما في (التهذيب)!!!

ولم أجد عليه إضافة!

لكن على ماذا اعتمد الحافظ في وصفه لشعيب بأنه صدوق؟!! والحاصل أن ذكر ابن حبان للراوي في (الثقات) وحده لا يعتمده الحافظ نفسه كثيرًا! فضلاً عن كونه مخالفًا لتضعيف الجوزجاني والعقيلي! فضلاً عن كون الحافظ غير جازم بأن المذكور في (الثقات) هو المترجم أم غيره!!!

فشعيب بن بيان، على ما وجدناه من كلام العلماء فيه: ضعيف، لا تقوم به حجة.

ثم إن الأحاديث التي ساقها الطبراني بهذا الإسناد، كلها أحاديث منكرة! وخاصة الأول منها: «الفقر أزين على المؤمن من العذار الحسن على خد الفرس». ولذلك ذُكر هذا الحديث في كتب الموضوعات والواهيات[4]، وأَخْلِقْ به أن يكون كذلك!!

---

(١) التهذيب (٤/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠).

(٢) الضعفاء الكبير (٢/ ١٨٣).

(٣) التهذيب (٤/ ٣٥٠).

(٤) انظر المقاصد الحسنة للسخاوي (رقم ٧٤٥)، وتذكرة الموضوعات للفتني (١٧٨)، وكشف الخفاء للعجلوني (رقم ١٨٣٥)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (رقم ٥٦٤). ثم انظر الكلام المهلهل في تنزيه الشريعة المرفوعة للكناني (٢/ ٣١١).

لكن على من تُلْقَى تَبِعَةُ هذا الحديث المنكر؟ أَعَلَىٰ شيخ الطبراني؟ أم على المهلب بن العلاء؟ أم على شعيب بن بيان؟

ولا رابع لهؤلاء، لأنّ من سواهم في الإسناد ثقات!

أمّا شيخ الطبراني، فمع عدم الوقوف على ترجمة له، إلا أني أُجِلُّهُ عن أن أُعَصِّبه جناية هذا الحديث. فهو شيخٌ لِحُفّاظٍ كبار: الطبراني، وأبي الشيخ، وابن السني، والرامهرمزي. ومثله يرتفع ويتقوى برواية بعض هؤلاء، فضلاً عن كلهم!

أمّا المهلب بن العلاء، وشعيب بن بيان، فموضع ريبة، تستحق تعصيب جناية الحديث بأحدهما!

المقصود أن الحديث إما أنه سَيُرْدي المهلب، أو شعيب. وبأي هذين الاحتمالين يكون ذلك الإسناد الذي روى الطبراني به تلك الأحاديث الثلاثة إسنادًا منكرًا شديدَ الضعف.

وهذا هو حكم ذلك الإسناد عندي، وعند من يوافق على الدليل الذي أثبته آنفًا!!

وأمّا إسناد الطبراني الذي في (مسند الشاميين)، ففيه شيخ الطبراني: أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة البَتْلهي الدمشقي، (ت ٢٨٩ هـ)، وهو ضعيف حدّث بالمناكير وكان يتلقّن[1]. فهو صاحبُ هذا الإسناد الغريب، ولعلّه مما لُقِّنه!

وبقيت متابعةُ حسام بن مصك في حديث: «أول ما يرفع من الناس الخشوع» التي خرّجناها سابقًا.

وحسام بن مصَك الأزدي، أبو سهل، (ت١٦٣ هـ)، قال عنه الحافظ: «ضعيف، يكاد أن يترك»[2].

---

(١) لسان الميزان لابن حجر (١/ ٢٩٥).

(٢) التقريب (رقم ١١٩٣)، وتاريخ الوفاة من الكامل لابن عدي (٢/ ٤٣٣).

وقد أنكر الفلاس حديثه هذا خاصة، فقال - كما في (الكامل) لابن عدي -: «حسام بن مصك، يكنى بأبي سهل، رجل من الأزد، منكر الحديث، متروك الحديث. روى عن الحسن، عن شداد بن أوس، عن النبي ﷺ: أول ما تفقدون من دينكم الخشوع»[1].

قلت: فهذا حديث إسناده شديد الضعف أيضًا!

فلم يبق للحسن عن شداد بن أوس رضي الله عنه حديث متماسك، قد يحملنا على التورع في إطلاق عدم سماع الحسن منه رضي الله عنه، فنجزم - إذًا - أنه لم يسمع منه!

والله أعلم.

---

(١) الكامل لابن عدي (٢/ ٤٣٤).

صخر بن قدامة

للحسن البصري عن صخر بن قدامة حديث واحد، شُكِّكَ في سماع الحسن له منه!

فقد أعل الحافظ ابن حجر في (الإصابة) حديث الحسن الوحيد عن صخر، بقوله: «لم يصرح الحسن بسماعه منه»[1].

أمّا صخر بن قدامة: فلم يترجم له البخاري في (تاريخيه: الكبير والأوسط)، ولا ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)، ولا حتى ابن حبان في (الثقات) أو (المجروحين)!!

مع ذلك فقد ذُكر في بعض كتب الصحابة! كما سيأتي في تخريج حديثه، إن شاء الله تعالى.

وذِكْرُ صخر بن قدامة في الصحابة خطأ ظاهر، كما سأشرحه لك بعد قليل، إن شاء الله سبحانه.

وقد ذكر الشكَّ في صحبة صخر بن قدامة الإمامُ الذهبيُّ في (تجريد أسماء الصحابة)، حيث قال عنه: «كأنه تابعي»[2].

ثم عاد الإمام الذهبي، فجزم في (ميزان الاعتدال)، حيث قال: «وصخر تابعي»[3].

---

(١) الإصابة (٣/ ٢٣٩).

(٢) تجريد أسماء الصحابة للذهبي (رقم ٢٧٧٩).

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٦٢٩).

أمّا حديث الحسن عنه:

فهو ما رواه خالد بن خداش، عن حمّاد بن زيد، عن أيوب، عن الحسن، عن صخر بن قدامة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يولد بعد سنة مائة [وفي رواية: بعد سنة مائتين. وفي رواية: بعد سنة ستمائة] مولود لله فيه حاجة».

أخرجه ابن قتيبة في (تأويل مختلف الحديث)(1) وأبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس الأزدي الموصلي (ت ٣٣٤ هـ)، في (تاريخ الموصل)(2). والخلال في كتاب (العلل)(3) والطبراني في (المعجم الكبير)(4) وابن قانع في (معجم الصحابة)(5) وأبو نعيم في (معرفة الصحابة)(6).

كلهم من طريق خالد بن خداش.. به.

زاد عند ابن قتيبة، وأبي زكريا الأزدي، والخلال، وأبي نعيم، في آخر الحديث: «قال أيوب: فلقيت صخر بن قدامة، فسألته عن الحديث، فقال: لا أعرفه»!!!

ولا تخفى النكارة الشديدة التي في هذا الحديث، وما يصادم معناه، من آي الكتاب، ومتواتر السنة، والواقع.

فأين قول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ﴾(7).

---

(1) تأويل مختلف الحديث (١١٤)، وانظر اللآلىء المصنوعة (٢/٣٨٩)، وكنز العمال (رقم ٣٨٦٠٧).
(2) تاريخ الموصل للأزدي (١٨ ـ ١٩).
(3) منتخب كتاب العلل للخلال، لابن قدامة (٢١٣/أ).
(4) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٧٢٨٣).
(5) معجم الصحابة لابن قانه (٧٤/أ).
(6) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/٣٢٦/أ).
(7) سورة الصف: الآية (٩).

وأين قوله ﷺ في الحديث الثابت: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين عَلَى الحق، حتى يأتي أمر الله»(١).

أمّا الواقع، فقال ابن الجوزي في (الموضوعات): «وكيف يكون صحيحًا، وكثيرٌ من السادة والأئمة وُلدوا بعد المائة»(٢).

قلت: وما رواية (الستمائة) بأقل مصادمةً للواقع من رواية (المائة)! فكم من الأئمة والسادة وُلدوا بعد (الألف)؟!! وحتى الآن!! وإلىٰ أن تُقبض أرواحُ المؤمنين بعد نزول عيسى بن مريم عليه السلام.

ومِنْ أجل هذه المخالفة للكتاب والسنّة والعَيَان، قال الإمام أحمد عن هذا الحديث: «ليس بصحيح وهو منكر»(٣). بل حكم عليه الجمعُ الغفير من الأئمة أنه موضوعٌ مكذوبٌ علىٰ النبي ﷺ(٤).

أمّا عِلّةُ هذا الحديث، فهذا ما للأئمة فيه مسالك؛ منها ما سبق على الحافظ من إشارته إلىٰ اتّهام الحسن بتدليسه! وهذا ما لا أقبله، كما يأتي. وأيضًا: خُدِشَ خالد بن خداش لتفرّده بهذا الحديث:

---

(١) انظر وصف الأئمة لهذا الحديث بأنه متواتر، في اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (١/ ٣٢ ـ ٣٣)، وقطف الأزهار المتناثرة للسيوطي (رقم ٨١)، ونظم المتناثر للكتاني (رقم ١٤٦).

(٢) الموضوعات لابن الجوزي (٣/ ١٩٢).

(٣) المنتخب من كتاب العلل للخلال، لابن قدامة (٢١٣/أ).

(٤) انظر: الموضوعات لابن الجوزي (٣/ ١٩٢)، والمنار المنيف لابن قيّم الجوزيّة (رقم ٢٠٩)، واللآلىء المصنوعة للسيوطي (٢/ ٣٨٩)، وتنزيه الشريعة المرفوعة لابن عراق (٢/ ٣٤٥)، وتذكرة الموضوعات للفتني (٢٢٢)، والأسرار المرفوعة للقاري (رقم ٤٥٠)، والفوائد المجموعة للشوكاني (رقم ١٤٢٦)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (رقم ١١٦١)، وغيرهم.

قال الإمام أحمد في (العلل): «أملى عليَّ خالدُ بن خداش باليمن، ونحن عند عبد الرزاق: حديث حماد بن زيد، عن أيوب، عن الحسن، عن صخر. وقال: أَيْشٍ ينكرون أصحابُ الحديث؟ قلت: هذا الحديث!

قال (الإمامُ أحمد): أملاه علينا باليمن قديمًا»[1].

وقال عبد الباقي بن قانع في (معجم الصحابة) عقب إخراجه للحديث: «هذا ممّا ضُعِّفَ خالدٌ به، وأُنكِرَ عليه»[2].

وأومأ إلىٰ ذلك الذهبي أيضًا، عندما ذكر هذا الحديث في ترجمة خالد بن خداش في (ميزان الاعتدال)[3].

وخالد بن خداش المهلّبي مولاهم، أبو الهيثم البصري، (ت٢٢٤ هـ).

قال عنه الحافظ: «صدوق يخطيء»[4].

قلت: بل هو عندي ثقة. وقد دافع عنه الخطيب في (تاريخ بغداد)، وذلك عندما نقل الخطيبُ عن الساجي قوله: «خالد بن خداش المهلبي فيه ضعف. قال يحيى بن معين: قد كتبت عنه، تفرّد عن حماد بن زيد بأحاديث»[5]؛ فقال الخطيب: «لم يُورد زكريا (هو الساجي) في تضعيفه حجة، سوىٰ الحكاية عن يحيى بن معين: أنه تفرّد برواية أحاديث. ومثل هذا موجود في حديث مالك بن أنس، والثوري، وشعبة، وغيرهم من الأئمة. ومع هذا فإن يحيى بن معين، وجماعةً غيره، قد وصفوا خالدًا بالصدق، وغير واحد من الأئمة قد احتجّوا بحديثه»[6].

---

(١) العلل لأحمد (رقم ٥١٣٣).
(٢) معجم الصحابة لابن قانع (٧٤/أ).
(٣) ميزان الاعتدال للذهبي (٦٢٩/١).
(٤) التقريب (رقم ١٦٢٣).
(٥) تاريخ بغداد للخطيب (٣٠٦/٨).
(٦) الموضع السابق.

ثم إن تفرّد خالد بن خداش عن حماد بن زيد بأحاديث، مما لا يُنكر عليه، حيث «كان كثير الاختلاف إلىٰ حماد بن زيد، أو كثير اللزوم له»[1]، كما قال سليمان بن حرب. بل قال خالد بن خداش: «كنتُ ربّما غبتُ عن حماد بن زيد، فإذا جئت، بعث إليّ، فأتيتُه وقد خبّأ لي الشيء من الفاكهة والحلواء، فيُطعمني»[2].

فخالد بن خداش ثقةٌ، وفي حماد بن زيد. أمّا وَهْمُه في هذا الحديث، وهو ما أميل إليه، فلا يؤثر علىٰ توثيقه. إذْ وَهْمُهُ في روايةِ حديثٍ واحدٍ معروفٍ له، لا يقضي علىٰ أحاديث كثيرة له أتقنها وضبط حفظها، وله في الرواة الثقات أمثلة.

ولذلك، فهذا ابنُ قانع الذي قال عن خالد بن خداش عقب حديثه هذا: «هذا مما ضُعّف به خالد، وأُنكر عليه»، كما سبق، يُبيِّنُ لنا حُكمَه فيه بقوله عنه: «ثقة»[3].

ويكفي خالد بن خداش أنه من شيوخ الإمام مسلم في صحيحه!

أمّا أنّه وَهِمَ في هذا الحديث، فهذا هو ما أميل إليه، وسوف ترىٰ توجيه ذلك - إن شاء الله تعالىٰ - في ترجمة عبد الله بن قدامة بن صخر العقيلي[4]. وخلاصة ما تراه هناك بدليله: أن صواب الحديث أنه من رواية الحسن عن عبد الله بن قدامة بن صخر العقيلي عن الأسود بن سريع رضي الله عنه، ولفظه نحو لفظ حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعًا: «والذي نفسي بيده، ما أعلم اليوم نفسًا منفوسة، يأتي عليها مائة

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٣٢٧).
(٢) تاريخ بغداد (٨/ ٣٠٥).
(٣) التهذيب (٣/ ٨٦).
(٤) انظر ما يأتي (١٦٨١ - ١٦٩٨).

عام». فحدّث خالد بن خداش بهذا الحديث في زمن الطلب (قديمًا) كما قال الإمام أحمد، وهو (باليمن) بعيدًا عن أصوله، فوهم أوهامًا، في المتن والإسناد، وإذا بـ(عبد الله بن قدامة بن صخر)، يصبح (صخر بن قدامة)!! ثم يُذكر صخر بن قدامة في الصحابة!!!

إذن فالحسن لم يروِ عن راوٍ اسمه صخر بن قدامة أصلاً، حتى يُتَّهَم الحسن بالتدليس عنه!! ولا أدري كيف جاز اتّهامُ الحسن بتدليس حديثٍ موضوع، وكأنّه أسقط كذّابًا من إسناده ليُحَسِّنه؟!!! وواقعُ الأمر، كما هو دائمًا، أن الحسن بريءُ الساحةِ من هذا الحديث الموضوع؛ وإنما هو وَهْمُ الرواة عليه!!

هذا.. والله أعلم.

صعصعة بن معاوية التميمي

قال علي بن المديني في (العلل)، عن الحسن البصري: «من صعصعة بن معاوية صحيح»[1].

وقال البخاري في (التاريخ الكبير)، في ترجمة صعصعة: «سمع منه الحسن»[2].

وقال الدارقطني في (العلل): «الحسن، عن صعصعة، عن أبي ذر: متصل»[3].

وقال الحاكم في (المستدرك): «سمعت أبا حفص عمر بن جعفر البصري الحافظ[4] - غير مرّة - يقول: ليس للبصريين باب أحسن من طرق حديث الحسن عن صعصعة»[5].

وأخرج حديث الحسن عن صعصعة، كل من: أبي عوانة في (المستخرج على صحيح مسلم)[6]، وابن حبان في (صحيحه)[7] والحاكم مصحّحًا له في (المستدرك)[8].

---

(١) العلل لعلي بن المديني (رقم ٦٩).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٣٢٠).

(٣) العلل للدارقطني (٦/ ٢٩٣ رقم ١١٥١).

(٤) عمر بن جعفر البصري، أبو حفص، (ت٣٥٧هـ). حافظ متكلم فيه، لكن قال الذهبي في الميزان (٣/ ١٨٤): «كان صدوقاً إن شاء الله»، وانظر اللسان (٤/ ٢٨٧ - ٢٨٩).

(٥) المستدرك (٢/ ٨٦).

(٦) مسند أبي عوانة (٥/ ٩٩ - ١٠١).

(٧) الإحسان (رقم ٤٦٤٣ - ٤٦٤٥).

(٨) المستدرك (٢/ ٨٦).

وصعصعة بن معاوية بن حصين التميمي السعدي، البصري، عم الأحنف بن قيس، مات في ولاية الحجاج على العراق، وكانت ولايته من (٧٥ هـ)، إلى (٩٥ هـ).

قال الحافظ: «له صحبة، وقيل إنه مخضرم»[(١)].

قلت: الثاني (وهو أنه مخضرم) هو الصواب، الذي عليه يحيى بن معين، وخليفة بن خياط، والبخاري، ومسلم، والنسائي، وابن حبان، وابن مندة، وابن عبد البر، وابن الأثير[(٢)] ـ كلهم على أنه تابعي، ليس بصحابي.

المهم: أن صعصعة بن معاوية بصري، عاصره الحسن في البصرة زيادة عن ثمان وثلاثين سنة.

فاحتمال اللقاء قائم قوي جدًا.

وليس هذا فقط، فقد صرّح الحسن بسماعه منه.

والحديث هو حديث الحسن، عن صعصعة بن معاوية، قال: «ذهبت إلى أبي ذر، فلم أجده في منزله. فرجعت، فاستقبلني يقود بعيرًا، أو يسوق بعيرًا، في عنقه قربة قد استقاها لأهله. فقلت: أنت أبو ذر؟ قال: كذلك يقول أهله. قلت: حدِّثني حديثًا سمعته من رسول الله ﷺ، لعل الله أن ينفعني به. قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من أنفق من ماله زوجين في سبيل الله، ابتدرته حجبة الجنة.

---

(١) التقريب (رقم ٢٩٢٩)، وتاريخ ولاية الحجاج في تاريخ الطبري (٦/ ٢٠٢ ـ فما بعد).

(٢) تاريخ يحيى بن معين (رقم ٤٤٢٣)، وطبقات خليفة (١٩٥)، والتاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٣٢٠)، وطبقات مسلم (رقم ١٦٨١)، والثقات لابن حبان (٤/ ٣٨٣)، والاستيعاب (٢/ ٧١٧ ـ ٧١٨)، وأسد الغابة (٣/ ٢١ ـ ٢٣)، والتهذيب (٤/ ٤٢٣).

قلت له: زدني؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما من مسلمَينِ يموت بينهما ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث، إلا أدخلهم الله الجنة، بفضل رحمته إياهم.

قلت له: زدني؟ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: من همّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، وإن عملها كتبت له عشر أمثالها، إلى ما شاء الله. ومن همّ بالسيئة فلم يعملها، لم تكتب له شيئًا، فإن عملها كتبت سيئة، أو يمحوها الله عز وجل».

روى هذا الحديث عن الحسن جماعة كبيرة من تلامذته، نقل منهم تصريح الحسن بالسماع من صعصعة أربعة رواة، هم:

- قرة بن خالد السدوسي.

قال الإمام أحمد في (المسند): «حدثنا يحيى بن سعيد، عن قرة: حدثنا الحسن: حدثني صعصعة بن معاوية...»[1] - الحديث.

وأخرجه أبو عوانة في (مستخرجه)[2] وابن حبان في (صحيحه)[3] كلاهما من طريق سوى طريق الآخر، عن غير القطان، عن قرة بن خالد، عن الحسن، بتصريحه بالسماع من صعصعة، عند جميعهم.

وهذا إسناد صحيح.

- هشام بن حسان.

قال الإمام أحمد في (المسند): «حدثنا عبد الرزاق ويزيد، قالا: حدثنا هشام، عن الحسن: حدثني صعصعة...»[4] الحديث.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/١٥٩).
(٢) مستخرج أبي عوانة (٥/٩٨ - ٩٩).
(٣) الإحسان (رقم ٤٦٤٥).
(٤) مسند الإمام أحمد (٥/١٦٤).

وقال ابن أبي شيبة في (المصنف): «حدثنا يزيد بن هارون: أخبرنا هشام عن الحسن، قال: حدثني صعصعة بن معاوية...»[1] - الحديث.

وأخرجه أبو عوانة في (مستخرجه) وابن عبد البر في (التمهيد)، من طريقين آخرين عن يزيد بن هارون، بالتصريح بالسماع أيضًا[2].

وإسناده صحيح.

- وأبو حريز عبد الله بن الحسين الأزدي[3]:

قال البخاري في (الأدب المفرد): «حدثنا علي، قال: حدثنا معتمر، قال: قرأت على الفضيل[4] عن أبي حريز، أن الحسن حدّثه بواسط، أن صعصعة بن معاوية حدّثه...»[5] - الحديث.

وأخرجه ابن عدي في (الكامل)، من طريق يعقوب بن شيبة، عن علي بن المديني.. به، وبالتصريح بالسماع[6].

---

(١) المصنف لابن أبي شيبة (٣/٣٥٣) (٥/٣٤٨ - ٣٤٩) (رقم ١١٨٨٤، ١٩٥٤٥).

(٢) مستخرج أبي عوانة (٥/٩٩)، والتمهيد لابن عبد البر (٧/١٨٦).

(٣) عبد الله بن الحسين الأزدي، أبو حريز، البصري، قاضي سجستان.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٣٢٧٦): «صدوق يخطىء».
قلت: بل هو أسوأ مما قال الحافظ، فهو على ما ترجح عندي: ضعيف يعتبر به. انظر الكامل لابن عدي (٤/١٥٨ - ١٦١)، والتهذيب (٥/١٨٨).

(٤) الفضيل بن ميسرة، أبو معاذ البصري.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٥٤٣٩): «صدوق».

(٥) الأدب المفرد للبخاري (رقم ١٥٠).

(٦) الكامل لابن عدي (٤/١٥٩).

وإسناد ضعيف، حسن بالمتابعات. لحال أبي حريز، فإنه ضعيف يعتبر به.

- وجرير بن حازم:

قال أبو القاسم ابن عساكر في (الأربعون في الحث على الجهاد): «أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي[1] أخبرنا الحسن بن علي بن محمد[2] أخبرنا محمد بن المظفر بن موسى[3] حدثنا محمد بن محمد بن سليمان[4] حدثنا شيبان بن فروخ الأبلي: حدثنا جرير بن حازم: حدثنا الحسن: حدثنا صعصعة بن معاوية عم الأحنف بن قيس...»[5] - الحديث.

وهذا إسناد صحيح.

ثم يرويه عن الحسن جماعة من تلامذته، فلا يذكرون سماع الحسن من صعصعة، ولكن يروونه بالصيغة المحتملة.

---

(١) محمد بن عبد الباقي بن محمد بن عبد الله الأنصاري الخزرجي، أبو بكر، البغدادي، النصري، ولد سنة (٤٤٢هـ)، وتوفي سنة (٥٣٥هـ).
حافظ متقن ثقة، تكلم فيه بكلام لا وزن له. انظر سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٣ - ٢٨)، ولسان الميزان (٥/ ٢٤١ - ٢٤٣).

(٢) هو أبو محمد الجوهري، تقدمت ترجمته، وأنه أحد الحفاظ الثقات.

(٣) محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى، أبو الحسين البغدادي، ولد سنة (٢٨٦هـ)، وتوفي سنة (٣٧٩هـ).
قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤١٨ - ٤١٩): «الشيخ الحافظ المجود.. وتقدّم في معرفة الرجال، وجمع وصنف، وعمر دهراً، وبعد صيته، وأكثر الحفاظ عنه، مع الصدق والإتقان، وله شهرة ظاهرة، وإن كان ليس في حفظ الدارقطني».

(٤) محمد بن محمد بن سليمان بن الحارث الأزدي، أبو بكر الباغندي، الواسطي، البغدادي، ولد سنة (بضع عشرة ومائتين)، (ت٣١٢هـ).
إمام حافظ كبير، ناقد، لكن تكلم فيه، فقال الخطيب مدافعاً عنه في تاريخ بغداد (٣/ ٢١٣): «لم يثبت من أمر ابن الباغندي ما يعاب به سوى التدليس، ورأيت كافة شيوخنا يحتجون بحديثه، ويخرجونه في الصحيح».
وانظر سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٨٣ - ٣٨٨).

(٥) الأربعون في الحث على الجهاد، لابن عساكر (١٠٤ - ١٠٥ رقم ٣٢).

فأخرجه بالعنعنة أيضًا: الإمام أحمد[(١)]، والنسائي في (المجتبى) و (الكبرى)[(٢)]. والبزار في (مسنده)[(٣)] وأبو عوانة في (مستخرجه)[(٤)] والطبراني في (معاجمه الثلاثة)[(٥)] وابن حبان في (صحيحه)[(٦)] والإسماعيلي في (معجم شيوخه)[(٧)] وأبو محمد المخلدي في (فوائده)[(٨)] والحاكم وصححه في (المستدرك)[(٩)] والبيهقي في (السنن الكبرى)، و (شعب الإيمان)[(١٠)] والمزي في (تهذيب الكمال)[(١١)].

وقد جاء في بعض ألفاظ هذا الحديث إدراج، في شرح (الزوجين)، في قوله ﷺ: «من أنفق زوجين من ماله». وليس من صلب بحثي توضيح ذلك، فاكتفيت بالتنبيه عليه[(١٢)].

وللحديث علل أخرى في إسناده، وفي رفعه ووقفه، بيّنها

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ١٥١، ١٥٣).

(٢) المجتبى للنسائي (رقم ١٨٧٤، ٣١٨٥)، والكبرى له (رقم ٢٠٠٢، ٤٣٩٤).

(٣) مسند البزار ـ الكتانية (١٧٩ ـ ١٨٠).

(٤) مسند أبي عوانة (٥/ ٩٨ ـ ١٠١).

(٥) المعجم الكبير للطبراني (رقم ١٦٤٤، ١٦٤٥)، والأوسط المطبوع (رقم ٩٦٦، ١٣٨٨)، والمخطوط (١/ ١٩٠/أ، ٢١٨/أ) (٢/ ٣٩/ب، ٥٠/ب، ٧٣/أ، ١٣٨/ب، ١٥١/ب)، والمعجم الصغير (رقم ٨٩٥).

(٦) الإحسان (رقم ٢٩٤٠، ٤٦٤٣، ٤٦٤٤).

(٧) معجم شيوخ الإسماعيلي (١/ ٤٦٨).

(٨) فوائد المخلدي (رقم ١٠٦).

(٩) مستدرك الحاكم (٢/ ٨٦).

(١٠) السنن الكبرى للبيهقي (٩/ ١٧١)، وشعب الإيمان (رقم ٩٧٤٨).

(١١) تهذيب الكمال (١٣/ ١٧٢ ـ ١٧٣).

(١٢) وقع الإدراج في مسند الإمام أحمد (٥/ ١٥١)، ومعجم الطبراني الكبير، ومستدرك الحاكم وغيرهما، وسبق بيان العزو إليهما.
وجاء بيان الإدراج، وتفصيل الكلام في الحديث، في مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٣٥٣) (٥/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩)، وبوجه آخر من البيان في صحيح ابن حبان، الإحسان (رقم ٤٦٤٥).

أبو الحسن الدارقطني في (علله)، ثم صوّب منها المرفوع المتصل[1]. وما صوّبه هو الذي اتفق عليه الجمع من تلامذة الحسن، كما نقلناه في التخريج، فهو الصواب كما قال.

المهم أن هذا الحديث أثبت سماع الحسن من صعصعة بن معاوية، بالتصريح الصحيح.

ولم أجد تصريحًا للحسن بالسماع من صعصعة بن معاوية إلا في هذا الحديث، وإن كان للحسن عنه غير ما حديث سواه.

وليس في شيء من أحاديث الحسن عن صعصعة بن معاوية، إلا حديثًا واحدًا، هو الذي من شرط البحث، بعد حديثه السابق.

وهو حديث الحسن عن صعصعة بن معاوية، قال: «دخلت على عائشة امرأة، معها بنتان لها. فأعطتها ثلاث تمرات، فأعطت كل واحدة منهما تمرة، ثم صدعت الباقية بينهما.

قالت: فأتى النبي ﷺ، فحدثته. فال: ما عجبك؟ لقد دخلت به الجنة».

وقد وقع في إسناد هذا الحديث اختلاف كثير، عرض بعضه الدارقطني في (علله). فأنا أذكر كلام الدارقطني، معقبًا إياه بما لم يذكره من طرق الحديث.

قال الدارقطني، وسئل عن هذا الحديث: «يرويه سعد بن إبراهيم[2] واختلف عليه:

(١) العلل للدارقطني (٦/٢٩٢ ـ ٢٩٣ رقم ١١٥١).

(٢) سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، ولي قضاء المدينة، (ت١٢٥هـ)، وقيل بعدها.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٢٢٢٧): «كان ثقة فاضلاً عابداً».

فرواه مِسْعر، عن سعد بن إبراهيم، واختلف على مسعر:

فرواه عبيد الله بن موسى[(١)] عن مسعر، عن سعد، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن عائشة[(٢)].

وخالفه إبراهيم بن طهمان، رواه عن مسعر، عن سعد، عن الحسن، عن صعصعة بن معاوية، عن الأحنف، عن عائشة[(٣)].

وقال إبراهيم بن سعد[(٤)] عن أبيه، عن عمّ الأحنف، وهو صعصعة بن معاوية، عن عائشة ـ ولم يذك الحسن فيه[(٥)].

وهو مضطرب»[(٦)].

كذا قال الدارقطني.

وقد وجدت لرواية إبرهيم بن سعد وجهًا، على خلاف الوجه الذي ذكره الدارقطني لها.

قال البخاري في (التاريخ الكبير): «عن يعقوب[(٧)] حدثنا أبي، عن أبيه، عن الحسن، عن عم الأحنف: دخلت امرأة»[(٨)].

وترك الدارقطني أيضًا وجهًا مشهورًا لهذا الحديث!

---

(١) هو العبسي تقدم أنه ثقة.

(٢) أخرجه من هذا الوجه: البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٣٢٠).

(٣) لم أجده من هذا الوجه.

(٤) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهر، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد، (ت١٨٥هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ١٧٧): «ثقة حجة، تكلم فيه بلا قادح».

(٥) لم أجد هذه الرواية، لكني وجدتها من هذا الوجه على خلاف ما ذكر، كما يأتي.

(٦) العلل للدارقطني (٥/ ٧٧/ ب).

(٧) يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو يوسف المدني، نزيل بغداد، (ت٢٠٨هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٧٨١١): «ثقة فاضل».

(٨) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٣٢٠).

فالحديث أخرجه البخاري في (التاريخ الكبير)، وابن ماجة في (السنن)، كلاهما عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن محمد بن بشير العبدي، عن مسعر، عن سعد بن إبراهيم، عن الحسن، عن صعصعة عمّ الأحنف.. به[1].

بينما رواه عبد بن حميد في (مسنده)، عن أبي بكر بن أبي شيبة أيضًا، لكن قال فيه: عن محمد بن بشر، عن مسعر، عن سعد بن إبراهيم، عن الحسن، عن صعصعة، عن الأحنف[2].

ونبّه محقق إحدى طبعتي (منتخب مسند عبد بن حميد)، إلى أنه هكذا جاء في الأصل الخطي[3]. مما يؤكد عدم كونه خطأً مطبعيًا!

وكان يمكن تخطئة ما جاء في ذلك الأصل الخطي لـ (منتخب مسند عبد بن حميد)، لولا ما جاء في (مسند إسحاق بن راهوية)!!

قال إسحاق بن راهوية في (مسنده): «أخبرنا محمد بن بشر العبدي: حدثنا مسعر، عن سعد بن إبراهيم، عن الحسن، عن صعصعة وهو عمّ الأحنف، عن الأحنف..»[4].

قلت: فزياداتي على ما ذكر الدارقطني من طرق الحديث، لم تزد الحديث إلا اضطرابًا!!!

فالحديث من طريق الحسن مضطرب، كما قال الدارقطني.

لكن اضطرابه في إسناده لا يؤثر في صحة متنه، وفي كونه مقبولاً!!

فهو من طريق الحسن إمّا: عن صعصعة عن عائشة

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٣٢٠)، وسنن ابن ماجة (رقم ٣٦٦٨).
(٢) منتخب مسند عبد بن حميد (رقم ١٥٣٠).
(٣) منتخب مسند عبد بن حميد، بتحقيق مصطفى العدوي (رقم ١٥٢٨).
(٤) مسند إسحاق بن راهوية ـ مسند عائشة (رقم ٧٩٢).

رضي الله عنها، أو عن صعصعة، عن الأحنف، عن عائشة رضي الله عنهما ـ وكلاهما ثقة معاصر، لا يُعَلُّ الحديث بضعفِ من أي الوجهين!

والحديث من غير طريق الحسن، محفوظ عن عائشة رضي الله عنها في (الصحيحين)[1] وغيرهما.

وهذا الحديث هو كل ما للحسن، مما هو على شرط البحث، عن صعصعة بن معاوية.

وللحسن عنه مما ليس على شرط البحث، ما يلي:

المعجم الصغير للطبراني (رقم ٥٠٢)

والكامل لابن عدي (٥/ ٢٦٥).

والله أعلم.

(١) صحيح البخاري (رقم ١٤١٨، ٥٩٩٥)، وصحيح مسلم (رقم ٢٦٢٩، ٢٦٣٠).

صعصعة بن ناجية التميمي رضي الله عنه

لم أجد من أثبت سماع الحسن منه أونفاه!

وهو: صعصعة بن ناجية بن عقال التميمي الدارمي، له وفادة وصحبة، وهو ممن نزل البصرة من سادات تميم[1].

وهو جد الفرزدق الشاعر المعروف، فالفرزدق اسمه: همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية[2].

وصعصعة رضي الله عنه ممن أحيا الموؤودة في الجاهلية[3]، ولذلك كان الفرزدق يفخر بجده، فيقول:

أبي غالبٌ والمَرْءُ صعصعةُ الذي إلى دارمٍ يُنْمَى فمن ذا يناسبه[4]

ويقول:

أبي أحد الغيثين صعصعة الذي متى تُخْلِفِ الجوزاءُ والنجمُ يُمْطِرِ

أجار بناتِ الوائدين، ومَنْ يُجِرْ على الفقر يُعْلَمْ أنه غَيْرُ مُخْفِرِ[5]

---

(١) طبقات ابن سعد (٧/ ٣٨)، والتاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٣١٩)، والجرح والتعديل (٤/ ٤٤٥)، والاستيعاب لابن عبد البر (٢/ ٧١٨)، وأسد الغابة (٣/ ٢٢)، والإصابة (٣/ ٢٤٥).

(٢) طبقات فحول الشعراء لابن سلام (١/ ٢٩٨ رقم ٣٨٩)، والأغاني (٢١/ ٢٧٦).

(٣) انظر الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (رقم ١١٩٩)، ومعجم الطبراني الكبير (رقم ٧٤١٢)، والأغاني (٢١/ ٢٧٦ ـ ٢٨١).

(٤) ديوان الفرزدق (١/ ٥٣).

(٥) ديوان الفرزدق (١/ ٣٧٩)، والأغاني (٢١/ ٢٧٨).

ويقول:

ومِنّا الذي منع الوئيدات فأحيا الوئيدَ فلم تُوأدِ[1]

فصعصة بن ناجية: جد الفرزدق، كما تثبته ترجمة الفرزدق، وأشعاره، وكما يثبته علماء النسب![2].

ولم أستطرد في هذا، ولكن لهذا كله تأثير في مبحثنا هنا، وفي تعيين صعصعة الذي يروي عنه الحسن الحديث الآتي.

والمهم بعد ذلك، أن الحسن قد صرّح بالسماع من صعصعة الآتي حديثه، سواء أكان صعصعة بن ناجية أم غيره!

فالحسن قد سمع من صعصعة صاحب الحديث الآتي، ولا شك!!

وحديث الحسن عن صعصعة، هو:

أن صعصعة قال: «قدمت على النبي ﷺ، فسمعته يقرأ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾.

قال: ما أبالي ألا أسمع غيرها، حسبي حسبي!!»

ومقصدي الأول الآن: بيان سماع الحسن من صعصعة لهذا الحديث، ثم بعد ذلك أتعرض للخلاف في تحديد صعصعة صاحب هذا الحديث.

فقال الإمام أحمد في (مسنده): «حدثنا أسود بن عامر: حدثنا جرير قال: سمعت الحسن، قال: حدثنا صعصعة بن معاوية عمّ الفرزدق...»[3] - الحديث.

---

(١) ديوان الفرزدق (١/١٧٣)، والإشراف في منازل الأشراف لابن أبي الدنيا (رقم ٣٠٩).

(٢) جمهرة النسب لابن الكلبي (٢٠٢)، والنسب لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٣٤)، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم (٢٣٠).

(٣) مسند الإمام أحمد (٥/٥٩).

وأخرجه الضياء المقدسي في (المختارة)، من طريق الإمام أحمد، مثله ذاكرًا التصريح بالسماع[1].

وإسناده صحيح.

وتوبع أسود بن عامر عليه:

فأخرجه النسائي في (التفسير)، قال: «أخبرنا إبراهيم بن يونس بن محمد[2] حدثنا أبي[3] حدثنا جرير بن حازم، قال: سمعت الحسن يقول: حدثنا صعصعة عمّ الفرزدق...»[4] ـ الحديث.

وأخرجه ابن بشكوال في (غوامض الأسماء المبهمة).، من طريق النسائي ذاكرًا التصريح بالسماع مثله[5].

وهذا إسناد حسن.

وتوبعا أيضًا عليه:

قال ابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني): «حدثنا شيبان بن فروخ: حدثنا جرير بن حازم،قال: سمعت الحسن يقول: حدثني صعصعة بن معاوية عمّ الفرزدق..»[6] ـ الحديث.

وهذا إسناد جيد.

وأنت تلاحظ أن روايات الحديث الثلاث من طريق جرير بن حازم، والحديث لم أجده إلا من حديث جرير بن حازم عن الحسن، سواء بالتصريح بالسماع أو من غير تصريح.

---

(١) المختارة ـ بمركز البحوث ١٦٦ حديث (٤/أ).

(٢) إبراهيم بن يونس بن محمد البغدادي، نزيل طرسوس، لقبه حرمي.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٢٧٧): «صدوق».

(٣) يونس بن محمد بن مسلم البغدادي، أبو محمد المؤدب، (ت٢٠٧هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٧٩١٤): «ثقة ثبت».

(٤) تفسير النسائي (رقم ٧١٤).

(٥) غوامض الأسماء المبهمة، لابن بشكوال (١/ ٤٧٢ رقم ١٥٥).

(٦) الآحاد والمثاني (رقم ١١٩٧).

فالحديث ـ ولا شك ـ يثبت سماع الحسن من صعصعة راويه، الذي هو صحابي، كما ينص على ذلك الحديث نفسه، بذكر وفود هذا الصحابي على النبي ﷺ وسماعه قراءته.

أمّا من هو هذا الصحابي؟ فهذه هي مسألتنا الثانية في هذا المبحث.

فالحديث ـ كما سبق ـ تفرّد به جرير بن حازم، واختلف عليه:

فاتفق يزيد بن هارون[1] وأسود بن عامر[2] وشيبان بن فروخ[3] ـ ثلاثتهم عن جرير بن حازم، عن الحسن، عن صعصعة بن معاوية عمّ الفرزدق.

واتفق عفان بن مسلم[4] ويونس بن محمد[5] ووهب بن جرير[6] وعبد الله بن المبارك[7] وسليمان بن حرب[8] وأبو الربيع سليمان بن داود الزهراني[9] ـ ستتهم، وأسود بن عامر[10] في رواية عنه، عن جرير بن حازم، عن الحسن، عن صعصعة عمّ الفرزدق، دون تسمية أبيه.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٥/٥٩)، وابن سعد في الطبقات (٧/٣٩)، وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (١/٤٧٢ ـ ٤٧٣ رقم ١٥٥)، والضياء في المختارة ـ بمركز البحوث رقم ١٦٦/ حديث (٤/أ).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٥/٥٩)، والضياء في المختارة ـ بمركز البحوث (١٦٦/ حديث (٤/أ).

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (رقم ١١٩٧).

(٤) أخرجه الإمام أحمد (٥/٥٩).

(٥) أخرجه النسائي في التفسير (رقم ٧١٤).

(٦) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (١٥٩)، والبيهقي في الزهد الكبير (رقم ٨٦٨).

(٧) أخرجه البيهقي في الزهد الكبير (رقم ٨٦٨).

(٨) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١/٣٢٨/ب).

(٩) أخرجه الواحدي في الوسيط (٤/٥٤٣).

(١٠) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٧٢/ب).

بينما رواه وهب بن جرير، في رواية أخرى عنه، عن أبيه، عن الحسن، عن صعصعة[1] ـ كذا مهملاً، دون نسب أو ذكر عمومته للفرزدق.

بينما تفرّد راو واحد، وهو هدبة بن خالد، فرواه عن جرير بن حازم، عن الحسن، عن صعصعة بن معاوية عمّ الأحنف بن قيس[2].

فأنت ترى أن جماعة من الأئمة والثقات رووا الحديث عن جرير بن حازم، عن الحسن، فسموا صعصعة: بابن معاوية، وعمّ الفرزدق.

وجماعة مثلهم رووا الحديث عن جرير بن حازم، بإسناده، فسموا صعصعة: بعم الفرزدق، ولم ينسبوه.

وتفرّد واحد، بأحد الوجهين عنه، وهو وهب بن جرير بن حازم، عن أبيه بإسناده، فقال: عن صعصعة، بلا نسب أو ذكر عمومة. وهذا لا له، ولا عليه! بل أخرج نفسه من الاختلاف، فاستراح!

ثم خالف ذلك الجمع الكبير راو واحد، هو هدبة بن خالد، عندما روى الحديث عن جرير بن حازم، بإسناده، فسمّى صعصعة: بابن معاوية، ولم يخالف في هذا، لكنه خالف عندما قال: عمّ الأحنف بن قيس.

ومع هذه المخالفة الواضحة لهدبة بن خالد، التي خالف بها

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (رقم ١١٩٨).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (رقم ٧٤١١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١/٣٢٨/ب)، والحاكم في المستدرك (٣/٣١٦)، والضياء في المختارة ـ بمركز البحوث ١٦٦/ حديث (٤/أ)، والمزي في تهذيب الكمال (١٣/ ١٧٣ ـ ١٧٤).

كل من ذكر عمومة صعصعة للفرزدق، مع ذلك فقد قبل حديثه هذا غير واحد من الأئمة!! وإن كان قد خالفهم غيرهم أيضًا!

وسبب قبول من قبل مخالفة هدبة بن خالد، في ذكر عمومة صعصعة للأحنف بن قيس، هو أنه ليس للفرزدق عمّ باسم صعصعة[1]. ثم إن كان للفرزدق عمٌّ يُسَمَّى صعصعة، فلن يكون ابن معاوية، ولكن كان يجب أن يسمى بصعصعة بن صعصعة، لأن جدّ الفرزدق أبا والده: صعصعة بن ناجية، كما سبق بيانه.

أمّا صعصعة بن معاوية، فهو عمّ الأحنف بن قيس، كما سبق في مبحثه الخاص به.

ولذلك قبل بعض الأئمة تفرد هدبة بن خالد بتسمية صعصعة الذي روى هذا الحديث بصعصعة بن معاوية عمّ الأحنف بن قيس، مع مخالفة هدبة بن خالد في ذلك للجماعة الذين رووا الحديث، فجعلوه لصعصعة بن معاوية عمِّ الفرزدق؛ لأنه لا يصح أن يكون ابن معاوية عمّا للفرزدق، ولأن ابن معاوية عمٌّ للأحنف، والحسن معروف السماع والرواية عنه.

هذا أحد مسالك العلماء في حل إشكال هذا الحديث.

وهذا المسلك هو الذي سلكه الحاكم، حيث ذكر الحديث من رواية هدبة بن خالد في (المستدرك)، تحت ترجمة (صعصعة بن معاوية عم الأحنف بن قيس)[2].

ومثله أبو نعيم في (معرفة الصحابة)[3].

لكن يضعف هذا المسلك، أنه تفرّد به راو واحد، وهو وإن

---

(١) انظر تهذيب الكمال (١٣/ ١٧٥)، والإصابة (٣/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥).
(٢) المستدرك (٣/ ٦١٣).
(٣) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٣٢٨/ ب).

كان ثقة، فقد خالف: عبد الله بن المبارك وأعظم به، ويزيد بن هارون وأجل به، وأسود بن عامر، وشيبان بن فروخ، وعفان بن مسلم، ويونس بن محمد، ووهب بن جرير، وسليمان بن حرب ـ وكلهم ثقات أثبات عدول.

فمهما كان من خالف هؤلاء، فلا أتردد في توهيمه!

كيف ومن خالفهم: هدبة بن خالد، مع كون الراجح فيه أنه ثقة، إلا أنه قد (تفرّد النسائي بتليينه)؟![1].

فأين هذا من الإمام المجمع على إمامته وجلالته: عبد الله بن المبارك؟!

ونحوه إمام واسط: يزيد بن هارون!

ويتابعهما جلة وثقات، بلغوا ثمانية من الرواة، كلهم اتفقوا على خلاف هدبة بن خالد، وهو أن صعصعة عمّ الفرزدق، لا عم الأحنف.

والمسلك الثاني للعلماء: في حل هذا الإشكال: هو قبول رواية الجماعة، في أن صاحب هذا الحديث هو صعصعة بن معاوية، مع قبول ما جاء في إسناد الجماعة أيضًا، من أنه عمّ الفرزدق!

ومَنْ قال بذلك من الأئمة، لا يخفى عليهم أن الفرزدق بن غالب بن صعصعة، لا يصح أن يكون عمّه أخو أبيه اسمَه صعصعة بن معاوية. فلا يصح أن يكون صعصعة بن معاوية عمّا للفرزدق على الحقيقة، فلعلهم تأولوا العمومة هنا، بغير عمومة النسب القريبة.

---

(١) ترجمته في التقريب (رقم ٧٢٦٩)، وقد سبقت.

ومِمن سلك هذا المسلك: الإمام أحمد، حيث أخرج الحديث في (مسنده) في ترجمة (صعصعة بن معاوية)[1].

ومثله: ابن سعد في (الطبقات)[2] وأبو أحمد العسكري[3] وابن بشكوال في (غوامض الأسماء المبهمة)[4].

لكن ذلك التأول للعمومة ليس بقريب، وهذا هو ما يضعف هذا القول!

والمسلك الثالث: القول بأن صاحب الحديث: صعصعة بن ناجية، جد الفرزدق! وهِم فيه جرير بن حازم، فسمّاه ابن معاوية عمّ الفرزدق!!

وهذا القول يعتمد على مقدمات ثلاث:

الأولى: استبعاد رواية هدبة بن خالد، التي تجعل صاحب الحديث صعصعة بن معاوية عمّ الأحنف بن قيس، لانفراد هدبة بن خالد بها، ومخالفته السافرة لذلك الجمع من الثقات، بل والأئمة الحفاظ.

فلا شك أن رواية هدبة بن خالد وَهْمٌ منه، إمّا أن يكون عفويًا، أو مقصودًا!

أمّا أن يكون عفويًا: فَلِمَا تعوّده هدبة بن خالد من كونه صعصعة بن معاوية عمّا للأحنف، فجرى لسانه هنا على ما علمه سابقًا، وعلى ما تعوده!

وإمّا أن يكون الوهم مقصودًا: فلاحتمال أن يكون هدبة لاحظ الوهم في رواية شيخه جرير بن حازم، من جعله صعصعة عمّا للفرزدق، مع علم هدبة أنه لا عم للفرزدق باسم صعصعة،

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ٥٩).

(٢) الطبقات لابن سعد (٧/ ٣٩).

(٣) الإصابة (٣/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥).

(٤) غوامض الأسماء المبهمة (١/ ٤٧٢ رقم ١٥٥).

بل ولا يصح أن يكون له عمّ باسم صعصعة بن معاوية. فتعمد هدبةُ إصلاح الخطأ، ولعله رآه في كتابه خطأ، فشك في صحة كتابته عند إملاء جرير بن حازم، فاستجاز لنفسه تعديل الخطأ، بأن يكون صعصعة بن معاوية، كما هو معلوم، عمّا للأحنف!!!

المقصود: أن رواية هدبة بن خالد، لشدة مخالفتها، بكثرة من خالفت، وجلالتهم، لا أرى أن لها وزنًا في حل هذا الإشكال.

فرواية هدبة بن خالد شاذة غير محتج بها!!

والمقدمة الثانية: أنه بعد أن تفرَّد جرير بن حازم بهذا الحديث، وبعد أن لم يتابعه عليه أحد، ليس من المستبعد أن يقع له فيه خطأ!

فإذا روى بعد ذلك، أن صعصعة بن معاوية عمّ للفرزدق، ولا يمكن أن يكون هذا صحيحًا، لأنه لو كان للفرزدق عمٌّ اسمه صعصعة لَلَزِمَ أن يكون صعصعةَ بنَ صعصعة، لأنه هو اسم جد الفرزدق.

إذا وقع الأمر غير الممكن في رواية المتفرد بها، فلا نتردد في الحكم بخطئه!

فلا نشك إذًا أن قول جرير بن حازم: إن صاحب هذا الحديث هو صعصعة بن معاوية عم الفرزدق ـ وهم ظاهر من جرير.

والمقدمة الثالثة: أن للفرزدق جدًا اسمه صعصعة، صحابي معروف الوفادة على النبي ﷺ.

وليس كذلك صعصعة بن معاوية عمّ الأحنف بن قيس، فإنه تابعي على الأرجح، كما تقدم في ترجمته[1].

(١) انظر ما تقدم (١٥٠٤).

ومن أثبت لصعصعة بن معاوية صحبة، فإنما أثبتها استدلالاً بهذا الحديث، لما فيه من لقاء النبي ﷺ وسماعه.

لكن هذا استدلالٌ بموطن النزاع، يلزم منه الدور، وهو باطل!!

فالنتيجة: أن صعصعة الذي روى عن الحسن هذا الحديث، هو صعصعة بن ناجية جدّ الفرزدق، الذي وفد على النبي ﷺ!

وَهِم فيه جرير بن حازم وهمين، الأول: بتسمية أبيه معاوية، والثاني: بجعله عمّا للفرزدق.

ولعل جريرًا حفظ اسمه: صعصعة، وحفظ أنه ذو قرابة بالفرزدق. ولم يحفظ اسم أبيه، ولم يُجَوِّد حقيقة القرابة بينه وبين الفرزدق!!

ثم وجد أن شيخه الحسن يروي عن صعصعة بن معاوية، بل جرير بن حازم أحد الذين رووا سماع الحسن من صعصعة بن معاوية عمّ الأحنف، كما سبق في مبحثه[١]. فظن جرير بن حازم أن ذلك الشيخ: صعصعة بن معاوية عمّ الأحنف هو شيخ الحسن هنا، فقال: صعصعة بن معاوية!

ثم جعله بعد ذلك: عمّا للفرزدق!!

فأصحاب هذا المسلك يقولون: إن صاحب هذا الحديث هو صعصعة بن ناجية، جدّ الفرزدق.

ومن هؤلاء: ابن أبي عاصم، حيث ذكر هذا الحديث في ترجمة صعصعة بن ناجية، من كتابه (الآحاد والمثاني)[٢].

ومثله ابن قانع، في (معجم الصحابة)[٣].

---

(١) انظر ما تقدم (١٥٠٧).
(٢) الآحاد والمثاني (رقم ١١٩٧، ١١٩٨).
(٣) معجم الصحابة لابن قانع (٧٢/ب).

ونسب ابن بشكوال في (غوامض الأسماء المهبمة) هذا القول: إلى الإمام البخاري[1]، وكفى به!!

ولا شك أن الإمام البخاري كان يقوله، لأن الإمام البخاري ممن جعل صعصعة بن معاوية - عمّ الأحنف - تابعيًا، كما تقدّم في مبحث صعصعة بن معاوية[2]. فلو كان يرى أنه هو صاحب هذا الحديث، لما اعتبره تابعيًا، لأن الحديث نفسه ينص صراحة على صحبة راويه، لنصه على اللقاء والسماع، وهذا ما لم يتوفر أبدًا لصعصعة بن معاوية التابعي!

ولذلك أيضًا يصح عَدُّ كل - أو جُلّ - الذين اعتبروا صعصعة بن معاوية - عمّ الأحنف - تابعيًا، فيمن يرجحون أن صاحب هذا الحديث إنما هو صعصعة بن ناجية جدّ الفرزدق. وذلك للسبب الذي قلناه آنفًا، من أن هذا الحديث ذاته ينص على صحبة راويه.

وقد عددنا في ترجمة صعصعة بن معاوية، أن من الذين اعتبروه تابعيًا: الإمام مسلم، والنسائي، وهو ممن أخرج هذا الحديث، وخليفة بن خياط، وابن حبان، وابن مندة، وابن عبد البر وابن الأثير[3].

فهؤلاء كلهم يمكن عدّهم فيمن وهّموا جرير بن حازم بتسميته للصحابي صاحب هذا الحديث: بصعصعة بن معاوية عم الأحنف، أو عم الفرزدق.

وهؤلاء كلهم يمكن عدّهم فيمن اعتبروا الصحابي صاحب هذا الحديث: صعصعة بن ناجية جدّ الفرزدق!

---

(١) غوامض الأسماء المبهمة (١/ ٤٧٢ رقم ١٥٥).
(٢) انظر ما تقدم (١٥٠٤).
(٣) انظر ما تقدم (١٥٠٤).

وبعد أن كتبت هذا، أو نحوه، في المسوّدات، وقفت على الكاشف عن علة هذا الحديث، والقاطع بصحة أحد تلك المسالك، في حل إشكال هذا الحديث، بتعيين صعصعة روايه!!!

قال الإمام عبد الله بن المبارك في (الزهد): «حدثنا جرير بن حازم، قال سمعت الحسن، قال: قدم صعصعة ـ يعني عمّ الفرزدق، أو جدّه ـ على النبي ﷺ...»[1] ـ الحديث.

وأخرجه الثعالبي في تفسيره (الكشف والبيان)، من طريق عبد الله بن المبارك، مثله، بالشك الذي فيه[2].

فلعمري! هذه القاطعة بأن جرير بن حزم هو صاحبها!!!

فقد كان يتوارع ويشك (كما في هذه الرواية الأخيرة)، ثم تجرأ وتَقَحَّم الجزم، فأخطأ!!!

وهذا يقطع بأن صاحب هذا الحديث هو صعصعة بن ناجية جدّ الفرزدق، لا صعصعة بن معاوية عم الأحنف بن قيس.

والحسن قد صرّح بالسماع من صاحب هذا الحديث.

فالحسن قد سمع من صعصعة بن ناجية.

والله أعلم.

---

(١) الزهد لابن المبارك (رقم ٨٠).

(٢) مرويات الحسن البصري في التفسير من أوّل الإسراء إلى آخر القرآن (رقم ٢٣٤٢).

ضَبّة بن مِحْصَن العنزي

قال ابن طاهر المقدسي في (الجمع بين رجال الصحيحين)، عن الحسن البصري: «سمع ضبة بن محصن»[1].

وصحح حديث الحسن عنه: الإمام مسلم في (صحيحه)[2]، والترمذي في (جامعة)[3].

وهو: ضبة بن محصن العنزي، البصري، تابعي من كبارهم.

قال عنه الحافظ: «صدوق»[4].

وهو أحد وسائط الحسن إلى أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنه[5].

لكني لم أجد تصريحًا للحسن بالسماع منه!

غير أن كونه تابعيًا، وأحد وسائط الحسن، ثم تصحيح مسلم والترمذي لحديث الحسن عنه، بل ونص ابن طاهر على السماع - كل ذلك قائم مقام الوقوف على السماع!!

فالحسن قد سمع من ضبة بن محصن.

والله أعلم.

---

(١) الجمع بين رجال الصحيحين (١/ ٨٠).

(٢) صحيح مسلم (رقم ١٨٥٤).

(٣) جامع الترمذي (رقم ٢٢٦٥).

(٤) التقريب (رقم ٢٩٦٣).

(٥) انظر التعليق رقم (٢)، و(٣).

الضحاك بن سفيان الكلابي رضي الله عنه

قال علي بن المديني في (العلل) عن الحسن: «لم يسمع من الضحاك بن سفيان شيئًا»[1].

قال راوي (العلل): ابن البراء: «وسئل - يعني ابن المديني - عن حديث الضحاك، قال رسول الله ﷺ: «ما طعامك؟» قال: حديث بصري، إسناده منقطع، لأن الحسن لم يسمع من الضحاك. كان الضحاك يكون بالبوادي فلم يسمع منه»[2].

وهو: الضحاك بن سفيان بن عوف العامري الكلابي، أبو سعيد، من شجعان الصحابة، وأحد عمّال النبي ﷺ على الصدقات، وأحد قوّاده في السرايا - رضي الله عنه.

كان ينزل في بادية المدينة[3] وفي بادية نجد[4].

لم أجد له تاريخ وفاة[5]!

---

(١) العلل لابن المديني (٥٥ رقم ٦٣).

(٢) العلل لابن المديني (٥٥/ رقم ٦٤).

(٣) طبقات خليفة (٥٨)، وطبقات مسلم (رقم ١٢٦)، والاستيعاب (٢/ ٧٤٢ - ٧٤٣)، وأسد الغابة (٣/ ٤٧).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٤٥٧)، والثقات لابن حبان (٣/ ١٩٨)، والإصابة (٣/ ٢٦٧)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٢٦١ - ٢٦٣).

(٥) انظر المصادر السابقة في ترجمته، وأضف إليها: مسند الإمام أحمد (٣/ ٤٥٢)، والتاريخ الكبير للبخاري (٤/ ٣٣١ - ٣٣٢)، ومغازي الواقدي (٣/ ٩٧٣، ٩٨٢)، وطبقات ابن سعد (١/ ٤٩٤) (٢/ ١٦٢ - ١٦٣)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٣/ ٣٣٠)، ومعجم الطبراني الكبير (رقم ٨١٣٨ -=

ولا أعلم في أخبار الضحاك بن سفيان رضي الله عنه، ما يدل على بقائه بعد وفاة النبي ﷺ، في خلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فضلاً عمّن بعدهما!

غير أنّ تعليل علي بن المديني، وقوله بعدم سماع الحسن من الضحاك بن سفيان بناءً على أن الضحاك بن سفيان كان يسكن البادية، هذا التعليل قد يوحي بثبوت معاصرة للحسن بالضحاك! ولذلك لجأ علي بن المديني إلى بُعْدِ احتمال اللقاء، بدلاً من أن يلجأ إلى نفي الإدراك والمعاصرة.

لكن يمكن أن يكون علي بن المديني علل عدم السماع ببعد الموطن، لأنه لم يكن لديه دليل قاطع على المعاصرة أو عدمها، فترك ما لا علم له فيه، وأجاب بما له فيه علم قاطع، وهو بعد موطن الضحاك عن أن يكون الحسن سمع منه.

وعلى كل: فهذا قول علي بن المديني ودليله على عدم السماع، وهو ما لم أجد له مخالفًا!

ولم أجد للحسن عن الضحاك بن سفيان سوى حديث واحد، ولا أحسب للحسن عنه سواه. لأن الضحاك بن سفيان من مُقِلّي الصحابة، حتى ذكره ابن حزم في أصحاب الأربعة الأحاديث، في كتابه (أسماء الصحابة الرواة، وما لكل واحدٍ من العدد)[1]. وقد وقفت على تلك الأحاديث الأربعة، فلم أجد فيها غير ذلك الحديث الواحد للحسن عنه[2].

ومع أنه ليس للحسن عن الضحاك غير حديث واحد، كما

= ٨١٤٢)، ودلائل النبوة للبيهقي (٣/ ٣٥٣)، وتخريج الدلالات السمعية للتلمساني (٤٢٩ ـ ٤٣١)، والبداية والنهاية (٥/ ٢٩٦)، وغيرها مما يأتي في تخريج حديثه.

(١) أسماء الصحابة وما لكل واحد من العدد ـ ضمن جوامع السيرة (٢٩١).

(٢) انظرها في مصادر الترجمة، وفي المصادر الآتية لتخريج حديثه.

أحسب، فإن حديثه الوحيد هذا قد يدل هو بذاته على أنه ليس للحسن عن الضحاك سماع.. بل رواية!!!

وحديث الحسن عن الضحاك بن سفيان رضي الله عنه، هو:

حديث حمّاد بن زيد، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن الضحاك بن سفيان: «أن رسول الله ﷺ قال له: يا ضحاك، ما طعامك؟ قال: يا رسول الله، اللحم واللبن. قال: ثم يصير إلى ماذا؟ قال: إلى ما قد علمت. قال: فإن الله تبارك وتعالى ضرب ما يخرج من ابن آدم مثلاً للدنيا».

أخرجه الإمام أحمد[١] وابن قتيبة في (عيون الأخبار)[٢] وابن أبي الدنيا في (التواضع)[٣] و(الجوع)[٤] وأبو القاسم البغوي في (معجم الصحابة)[٥] والطبراني في (المعجم الكبير)[٦] وعبد الباقي بن قانع في (معجم الصحابة)[٧] والبيهقي في (شعب الإيمان)[٨] والشجري في (أماليه)[٩].

كلهم من طريق حمّاد بن زيد... به.

وإسناده حسن إلى الحسن البصري.

ولكن قال ابن الجنيد في (سؤالاته ليحيى بن معين): «قلت ليحيى: حمّاد بن زيد [عن علي بن زيد][١٠] عن الحسن عن

---

(١) مسند الإمام أحمد (٣/ ٤٥٢).
(٢) عيون الأخبار (٢/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨).
(٣) التواضع لابن أبي الدنيا (رقم ٢١٠).
(٤) الجوع لابن أبي الدنيا (رقم ١٦٤).
(٥) معجم الصحابة (٣١١ ـ ٣١٢).
(٦) المعجم الكبير (رقم ٨١٣٨).
(٧) معجم الصحابة لابن قانع (٧٤/ ب).
(٨) شعب الإيمان (رقم ٥٦٥٣).
(٩) أمالي الشجري (٢/ ١٦١).
(١٠) سقط من المصدر! ويدل على وجودها: بقية الكلام، وتعليل ابن معين، مع واقع الرواية، مع تعليق المحقق في الحاشية، الذي لم يشر إلى اضطراب في الكلام، لو كان فيه سقط!

الضحاك بن سفيان الكلابي: قال لي رسول الله: ما طعامك؟.... وحمّاد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي عثمان أن النبي ﷺ قال للضحاك؟

فقال لي يحيى: حماد بن سلمة أعرف بعلي بن زيد بن حماد بن زيد»[1].

فيحيى بن معين يرجح أن الحديث ليس من حديث الحسن البصري، وأن الحسن لم يروه أصلاً عن الضحاك بن سفيان!!

غير أني لم أجد رواية حمّاد بن سلمة التي ذكرت ليحيى بن معين، بل وجدت ما يناقضها!!

قال البيهقي في (شعب الإيمان): «أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان: حدثنا أحمد بن عبيد: حدثنا الباغندي[2] حدثنا مسلم بن إبراهيم[3] حدثنا حماد بن سلمة: حدثنا علي بن زيد عن [الحسن، عن] الضحاك بن سفيان الكلابي...»[4] - الحديث.

وقد تحرف في مطبوع (شعب الإيمان)، الذي أخرجه أبو هاجر زغلول، في هذا الإسناد، قوله: «عن الحسن عن الضحاك»، إلى «عن الحر بن الضحاك بن سفيان»!!

---

(١) سؤالات ابن الجنيد (رقم ٨٤٠).

(٢) محمد بن سليمان بن الحارث، الواسطي، أبو بكر الباغندي، والد الحافظ محمد بن محمد (ت٢٨٣هـ).
حافظ متكلم فيه، كابنه وحفيده! لكن رجح الذهبي أنه: «لا بأس به».
ميزان الاعتدال (٣/ ٥٧١)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٨٦)، ولسان الميزان (٥/ ١٨٦ - ١٨٧)، وأضف إليه ما في معرفة علوم الحديث للحاكم (٢٥٦).

(٣) مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي، أبو عمرو البصري، (ت٢٢٢هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٦٦١٦): «ثقة مأمون مكثر، عمي بأخرة».

(٤) شعب الإيمان (رقم ١٠٤٧٢).

ولأهمية موطن التحريف، رجعت إلى نسختين خطيتين لـ (شعب الإيمان).

الأولى: نسخة نور عثمانية رقم ١١٢٥، المصورة بمركز البحوث بجامعة أم القرى برقم (٢٣٣/ حديث).

فوجدت الإسناد فيها على الصواب، كما أثبته: «عن الحسن عن الضحاك»[١]، لا كما جاء في مطبوع (شعب الإيمان) المذكور آنفًا..

والثانية: نسخة أحمد الثالث رقم ٤٩٩، المصورة بمركز البحوث بجامعة أم القرى برقم (٨٩/ حديث).

فوجدت الحديث كله ساقطًا منها، إسناده ومتنه!!![٢].

لكن ما جاء في النسخة الأولى، مع صورة التحريف الذي في المطبوع، يكفي لإثبات أن الصواب هو ما بيناه.

فهذا إسناد حسن، من طريق حماد بن سلمة، يتابع حماد بن زيد، خلافًا لما جاء في تعليل الحديث في (سؤالات ابن الجنيد لابن معين)!!

غير أن هذا الإسناد، وروايته من طريق الباغندي المتكلَّم في حفظه، لا تجعلني مطمئنًا إليه. بل ما جاء في (سؤالات ابن الجنيد)لم يزل أجل وأوثق في نفسي!

فالحديث على ما قاله يحيى بن معين: لعلي بن زيد، عن أبي عثمان مرسل إلى النبي ﷺ أنه قال للضحاك... الحديث.

---

(١) نسخة نور عثمانية، وهي غير مرقمة، فعددتها إلى الصفحة المطلوبة في شريط (الميكروفيلم) فبلغت (١٣٠/ب - ١٣١/أ).

(٢) نسخة أحمد الثالث (١٨٤/أ).

غير أني وجدت الحديث من طريق عبد الله بن المبارك عن سفيان الثوري عن عاصم بن سليمان الأحول عن أبي عثمان النهدي.. به مرسلًا نحوه.

أخرجه عبد الله بن المبارك في (الزهد)[1]، ومن طريقه ابن أبي الدنيا في (الجوع)[2].

ويُروىٰ الحديث أيضًا من طريق أبي عثمان النهدي عن سلمان الفارسي رضي الله عنه.. بنحو مرفوعًا[3].

وليس للحسن - بناء على هذا - رواية عن الضحاك بن سفيان، لا سماع ولا إرسالاً!!

فإن أَبَيْتَ إلا أن له رواية، جاءك كلام ابن المديني بنفي السماع، مع دليله ببعد الموطن، كافيًا لإثبات عدم السماع.

فالحسن لم يرو عن الضحاك كما في كلام يحيى بن معين!!

فإن كان قد روى، فإنه لم يسمع منه، كما في كلام علي بن المديني!!

والله أعلم.

---

(١) الزهد لابن المبارك (رقم ٤٩١).

(٢) الجوع لابن أبي الدنيا (رقم ١٦٧).

(٣) انظر زوائد ابن صاعد على زهد ابن المبارك (رقم ٤٩٢)، والمعجم الكبير للطبراني (رقم ٦١١٩).

الضحاك بن قيس الفهري رضي الله عنه

لم يذكره المزي في شيوخ الحسن البصري، ولم أجد لأحد كلامًا في سماع الحسن منه أو إرساله.

وهو: الضحاك بن قيس بن خالد بن وهب الفهري، أبو أنس، الأمير القائد المشهور، صحابي صغير - رضي الله عنه[1].

قال ابن عساكر في (تاريخ دمشق): «شهد فتح دمشق، وسكنها إلى آخر عمره... وشهد صفين مع معاوية»[2].

لكنه أيضًا ولي الكوفة لمعاوية رضي الله عنه، من سنة خمس وخمسين إلى سنة ثمان وخمسين[3].

وقيل: إنه دخل البصرة[4].

ثم إنه رجع إلى دمشق، واليًا عليها من قبل معاوية، إلى أن

---

(١) الاستيعاب (٢/ ٧٤٤ - ٧٤٦ رقم ١٢٥٣)، وأسد الغابة (٣/ ٤٩ - ٥٠)، والإصابة (٣/ ٢٦٨).

(٢) تاريخ دمشق - خط (٨/ ٤٠٩)، وانظر طبقات ابن سعد (٧/ ٤١٠)، وطبقات خليفة (٣٠١)، ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان (رقم ٣٦٨).

(٣) تاريخ الطبري (٥/ ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣٠٩).
وجاء في طبقات خليفة (١٢٧): «وليها لمعاوية سنة ثمان وخمسين»، وهو خطأ قديم في طبقات خليفة! فقد نقله على الخطأ ابن عساكر في تاريخ دمشق - خط (٨/ ٤١١).
وصواب العبارة، بإضافة (إلى) بين (لمعاوية) و(سنة)، فتكون: «وليها لمعاوية [إلى] سنة ثمان وخمسين».
وخليفة نفسه قال بخلاف ما في الطبقات! كما في تاريخه (٢١٩، ٢٢٣).

(٤) كذا ذكره خليفة بصيغة التمريض، في الطبقات (١٨٥).

توفي معاوية. فكان الضحاك هو الذي ولي الصلاة على معاوية، سنة ستين[1].

ثم بقي بالشام زمن يزيد بن معاوية، إلى أن قتل، وهو قائد موقعة مرج راهط، سنة أربع وستين[2].

فاحتمال سماع الحسن منه، بناء على ذلك كله، ليس بقوي، كما أنه ليس ببعيد! لاحتمال لقاء الحسن به في الكوفة، أو بالبصرة إن كان دخلها.

لكن الذي يثبت عدم سماع الحسن من الضحاك بن قيس رضي الله عنه حديثُ الحسن نفسه عنه!

فهو حديث ظاهر الإرسال، ثم هو حديث معلول، لا يجعل هناك حاجة إلى النظر في احتمال اللقاء أو عدمه!!

فالحديث يرويه حمّاد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن: «أن الضحاك بن قيس كتب إلى قيس بن الهيثم[3]، حين مات يزيد بن معاوية:

سلام عليك.

أمّا بعد: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن بين يدي الساعة فتنا كقطع الدخان، يموت فيها قلب الرجل كما يموت بدنه، يصبح الرجل مؤمنًا ويسمى كافرًا، ويمسي مؤمنًا ويصبح كافرًا، يبيع أقوام خلاقهم ودينهم بعرض من الدنيا.

---

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم ١٦٩٣)، وسير أعلام النبلاء (٣/ ٢٤٢)، وغيرهما.

(٢) انظر الاستيعاب، وأسد الغابة، والإصابة ـ سبق بيان العزو إليها، وغيرها.

(٣) قيس بن الهيثم بن قيس السلمي، من الخطباء الشجعان، ومن أعيان البصرة في صدر الإسلام، وله أخبار في حروب مصعب بن الزبير، توفي بالبصرة.

انظر الأعلام للزركلي (٥/ ٢٠٩).

وإن يزيد بن معاوية مات، وأنتم أشقاؤنا وإخواننا، فلا تسبقونا حتى نختار لأنفسنا».

أخرجه الإمام أحمد[1] وابن سعد في (الطبقات)[2] وابن أبي شيبة في (مسنده)[3] وابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)[4] والطبراني في (المعجم الكبير)[5] وابن بطة في (الإبانة)[6] والحاكم في (المستدرك)[7]، وأبو نعيم في (معرفة الصحابة)[8] وابن عساكر في (تاريخ دمشق)[9].

كلهم من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن.. به.

وهذا إسناد ظاهره الحسن، إلى الحسن البصري.

والحديث ظاهره الإرسال، حيث إنه كتاب بعثه الضحاك بن قيس، كما يقول الحديث نفسه.

فهو كتاب، لم يسمعه المُرْسَل إليه: قيس بن الهيثم، فأنّى يسمعه الحسن؟!!

وأقصى ما يمكن أن يحتمل، أن يكون الحسن رواه وجادة، بالوقوف على الكتاب، أو على نسخة منه.

ومع ذلك كله، فللحديث علة تبطل القول بأن للحسن رواية عن الضحاك بن قيس!

---

(١) مسند الإمام أحمد (٣/ ٤٥٣).
(٢) الطبقات لابن سعد (٧/ ٤١٠).
(٣) مسند ابن أبي شيبة (٢٤/أ).
(٤) الآحاد والمثاني (رقم ٨٥٧).
(٥) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٨١٣٥).
(٦) الإبانة (رقم ٧٤٢).
(٧) المستدرك (٣/ ٥٢٥).
(٨) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٣٣٠/أ).
(٩) تاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط (٨/ ٤١٠).

فعلي بن زيد بن جدعان تفرّد بالحديث، مخالفًا: يونس بن عبيد[1]، والمبارك بن فضالة[2]، اللذين رويا الحديث عن الحسن: «أن النعمان بن بشير كتب إلى قيس بن الهيثم..» ـ الحديث، نحوه.

كما سيأتي تخريج ذلك موسعًا، إن شاء الله تعالى، في مبحث النعمان بن بشير رضي الله عنه، إن يسّر الله تعالى إتمام البحث.

فالحديث من رواية الحسن عن كتاب النعمان بن بشير رضي الله عنه، لا من حديث الحسن عن كتاب الضحاك بن قيس رضي الله عنه، كما تزعمه رواية علي بن زيد.

ذلك أن يونس بن عبيد وحده، يُسقط مخالفةَ علي بن زيد! فكيف وقد وافق المباركُ بن فضالة يونسَ بن عبيد، على مخالفة علي بن زيد؟!

فليس للحسن رواية عن الضحاك بن قيس، لا وجادة ولا إرسالاً، فضلاً عن أن يكون له منه سماع!!

والله أعلم.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٢٧٧)، وأبو نعيم في دلائل النبوة (رقم ٤٨٣)، وفي حديث يونس بن عبيد (١٤٢/ب).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣)، وعبد الله بن المبارك في المسند (رقم ٢٤٨)، وغيرهما.

طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه

قال ابن الأثير في (جامع الأصول): «يقال: لقي طلحة، ولم يصح منه سماع»[1].

وقال المزي في (تهذيب الكمال): «رأى طلحة ولم يصح له سماع منه»[2].

بينما قال البزار: «ذكر الحسن أنه رأى طلحة»[3].

وسبقهُ عبد الرحمن بن مهدي إلىٰ القول بنحو ذلك، حيث تعَقّب حديث رؤية الحسن لطلحة رضي الله عنه بقوله: «وقد أدركه الحسن»[4].

وطلحة بن عبيد الله بن عثمان القرشي التيمي، أبو محمد، أحد العشرة المبشرين بالجنة، ومن السابقين الأولين، والسادة المعدودين - رضي الله عنه.

هاجر إلى المدينة مع المهاجرين، واستقر بها.

إلى أن خرج يوم الجمل، فقتل رضي الله عنه، سنة ست وثلاثين[5].

---

(١) تتمة جامع الأصول (١/٣٠٨).

(٢) تهذيب الكمال (٦/٩٧).

(٣) نصب الراية للزيلعي (١/٩١).

(٤) الكامل لابن عدي (٧/١٣٧).

(٥) انظر تهذيب الكمال (١٣/٤١٢ ـ ٤٢٤)، وفيه مصادر ترجمته، وهو أشهر من أن يعرف به!

وقد قررنا في مقدمات هذا الباب، أن الحسن ليس له سماع في المدينة، من أهلها. وطلحة خرج من المدينة، واستشهد، قبل خروج الحسن من المدينة.

فعلى هذا، وعلى عموم نفي العلماء لسماع الحسن من المدنيين، يكون الحسن لم يسمع من طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه، كما قال ابن الأثير والمزي.

أمّا رؤية الحسن له:

فقال البخاري في (التاريخ الكبير): «قال لي إبراهيم بن موسى، عن عيسى بن يونس، عن الفضيل بن محمد، قال: سمعت الحسن يقول: أنا يوم الدار ابن أربع عشرة سنة، جمعت القرآن، انظر إلى طلحة بن عبيد الله»[(١)].

إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي، أبو إسحاق الفراء الرازي، يلقب بالصغير، (ت بعد ٢٢٠ هـ).

قال عنه الحافظ: «ثقة حافظ»[(٢)].

وعيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، تقدَّم أنه: ثقة مأمون.

أمّا الفضيل بن محمد، فبعد تعب وبحث طويل، لم أجد له ترجمة!

ثم وجدت الذهبي في (سير أعلام النبلاء)، تعقب هذا الخبر ذاته بقوله: «الفضيل لا يعرف»[(٣)].

فأين هذا المجهول من (الميزان) و (لسانه)؟!

لكن سبق في مبحث الزبير بن العوام رضي الله عنه، أن علي بن المديني رجّح في خبر، يقول فيه الحسن: «رأيت طلحة

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٨٩).

(٢) التقريب (رقم ٢٥٩).

(٣) سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٧٧).

يبايع عليًا في حش»، أنه هكذا في (طلحة)؛ فرجحه علي بن المديني على من جعله في (الزبير)![1].

وتقدم بيان ذلك في موضعه المشار إليه.

لكن صحّ عن الحسن البصري، في مبايعة طلحة لعلي رضي الله عنهما، ما لا يدل على سماع الحسن من طلحة رضي الله عنه.

قال ابن الأعرابي في (معجمه): «حدثنا ابن وهب[2] حدثنا عبيد الله بن معاذ[3] حدثني أبي، عن قرّة بن خالد، عن الحسن، قال: قال طلحة بن عبيد الله: بايعت واللُّجُّ على قفيّ»[4].

واللج: السيف. وقفيَّ لغة في قفاي[5].

وإسناده صحيح إلى الحسن البصري.

لكن ليس في الحديث ما يدل على سماع، والحسن لم يسمع من طلحة، كما تقرر، فالحديث مرسل.

وأحسب أن الحسن أخذه عن أبي نضرة المنذر بن مالك القطعي، فالحديث معروف صحيح عن أبي نضرة: بالقصة، مطولة.

---

(١) انظر ما تقدم (١٠٧٣ ـ ١٠٧٦).

(٢) محمد بن وهب بن يحيى بن العلاء الثقفي، أبو بكر البغدادي المقرىء، (ت تقريباً ٢٧٠هـ)، وثقه ابن الجزري في غاية النهاية (٢/ ٢٧٦)، وانظر تاريخ بغداد (٣/ ٣٣٢)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨ رقم ١٦٨).

(٣) عبيد الله بن معاذ بن معاذ بن نصر العنبري، أبو عمرو البصري، (ت٢٣٧هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٤٣٤١): «ثقة حافظ».

(٤) معجم ابن الأعرابي (رقم ٧٥٣).

(٥) انظر غريب الحديث لأبي عبيد (٤/ ٩ ـ ١٠).

أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في (غريب الحديث)[1]، وابن أبي شيبة في (المصنف)[2].

وكان بين أبي نضرة والحسن البصري علاقات حميمة، حتى إن أبا نضرة أوصى حين حضرته الوفاة، وأتاه الحسن يعوده، أن لا يصلي عليه إلا الحسن، وصلى الحسن عليه[3].

فأحسب الحسن أخذه عن أبي نضرة.

ثم أبو نضرة في سماعه من طلحة وعلي أيضًا كلام![4].

وعلى كل حال، فالقصة في مبايعة طلحة لعلي، مروية من غير ما وجه آخر، عن غير أبي نضرة أيضًا[5].

وأخيرًا: يبقى الحسن لم يسمع من طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه.

وللحسن عن طلحة غير ما سبق، في:

مصنف عبد الرزاق (رقم ٢٠٠٨٤).

والمحتضرين لابن أبي الدنيا - المطبوع - (رقم ٢٥٤).

ومكارم الأخلاق للخرائطي (رقم ٦٤١).

والدلائل في غريب الحديث لقاسم بن ثابت - نسخة الظاهرية (٢٠/ب).

وغريب الحديث للخطابي (٢/٢١٧).

والله أعلم.

---

(١) غريب الحديث لأبي عبيد (٤/٩ - ١٠).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١٥/٢٦١).

(٣) انظر زوائد الحسين بن الحسن المروزي على زهد ابن المبارك (رقم ١١٨١)، وحلية الأولياء (٣/٩٨)، مع طبقات ابن سعد (٧/٢٠٨).

(٤) انظر جامع التحصيل للعلائي وحاشيته (رقم ٨٠٠).

(٥) انظر مصنف ابن أبي شيبة (١١/١٠٧)، (١٥/٢٦٠ - ٢٦١)، وغريب الحديث للحربي (١/١٣١)، وتاريخ الطبري (٤/٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣١).

عائذ بن عمرو المزني رضي الله عنه

قال ابن البراء راوي (العلل) عن علي بن المديني: «سئل ابن المديني عن حديث الحسن عن عائذ بن عمرو؟ فقال: ليس بشيء - وحرّك رأسه - ما أراه سمع منه شيئًا»[1].

بينما قال البزار، ثم ابن طاهر المقدسي، ثم النووي - ثلاثتهم: «سمع من عائذ بن عمرو»[2].

وعلى تصحيح حديث الحسن عن عائذ بن عمرو: الإمام مسلم[3] وأبو عوانة[4] وابن حبان[5] بإخراجهم حديثه في صحاحهم.

وهو عائذ بن عمرو بن هلال المزني، أبو هبيرة، صحابي شهد بيعة الرضوان، رضي الله عنه.

سكن البصرة، وله بها دار.

وتوفي بها سنة إحدى وستين[6].

---

(١) العلل لابن المديني (٥٦ رقم ٦٦).

(٢) نصب الراية (١/ ٩٠)، والجمع بين رجال الصحيحين (١/ ٨٠)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٦١).

(٣) صحيح مسلم (رقم ١٨٣٠).

(٤) مسند أبي عوانة (٤/ ٤٢٣ - ٤٢٥).

(٥) الإحسان (رقم ٤٥١١).

(٦) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٣١)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/ ١٣٢/أ)، والاستيعاب (٢/ ٧٩٩ رقم ١٣٤٧)، وأسد الغابة (٣/ ١٤٧ - ١٤٨)، وتهذيب الكمال (١٤/ ٩٨ - ١٠٠)، والإصابة (٤/ ٢١)، والتهذيب (٥/ ٨٩)، وغيرها.

وعلى هذا يكون الحسن قد ساكن عائذ بن عمرو بالبصرة، وعاشا معًا بها، أربعًا وعشرين سنة.

فاحتمال لقاء الحسن به قوي جدًا!

ولم أجد للحسن عن عائذ بن عمرو رضي الله عنه غير حديث واحد، ولم أقف في طرق هذا الحديث على تصريح للحسن بالسماع من عائذ رضي الله عنه.

لكنّ إثباتَ البزار للسماعِ، السماعِ الذي لا يثبت ـ غالبًا ـ إلا بالوقوف على النص الصحيح الدال عليه، وتصحيحَ مسلم، وأبي عوانة، وابن حبان للحديث، مع طول الإدراك والبلدية ـ كل ذلك أراه كافيًا لترجيح السماع على عدمه.

وأين قوة دلالة قول البزار الجازم: «سمع من عائذ بن عمرو»، من اجتهاد علي بن المديني وظنه، عندما قال: «ما أراه سمع منه شيئًا»؟!

ثم يأتي تصحيح مسلم للحديث، وكذا ابن حبان وأبو عوانة، لنقول بلا تردد: من كان عنده علم حجة على من لم يعلم!!

فالأرجح عندي أن الحسن قد سمع من عائذ بن عمرو رضي الله عنه.

أما حديث الحسن عن عائذ بن عمرو رضي الله عنه:

فهو: «أن عائذ بن عمرو دخل على عبيد الله ن زياد، فقال: أي بني، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن شرّ الرعاء الحطمة.

فإياك أن تكون منهم.

فقال له: اجلس، فإنما أنت من نخالة أصحاب محمد ﷺ.

فقال: وهل كانت فيهم نخالة؟! إنما أنت النخالة بعدهم، وفي غيرهم».

أخرجه الإمام أحمد[1] ومسلم في (صحيحه)[2] وابن أبي شيبة في (مسنده)[3] وأبو القاسم البغوي في (الجعديات)[4] وابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)[5] والروياني في (مسنده)[6] وأبو عوانة في (مستخرجه)[7] والدولابي في (الكنى)[8] والطبراني في (المعجم الكبير)[9] وابن حبان في (صحيحه)[10] وأبو الشيخ في (طبقات المحدثين بأصبهان)[11]. والبيهقي في (السنن الكبرى)[12]، وابن عساكر في (تاريخ دمشق)[13] وأبو الخير بدل بن أبي المعمَّر التبريزي (ت ٦٣٦ هـ)، في (النصيحة للراعي والرعية)[14].

وهذا وحده هو ما وجدته للحسن عن عائذ بن عمرو رضي الله عنه.

والله أعلم.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ٦٤).
(٢) صحيح الإمام مسلم (رقم ١٨٣٠).
(٣) مسند ابن أبي شيبة (٦٨/أ)،
(٤) الجعديات، المطبوعة باسم: مسند ابن الجعد (رقم ١٣٩٠).
(٥) الآحاد والمثاني (رقم ١٠٩٣).
(٦) مسند الروياني (رقم ٧٧٩).
(٧) مستخرج أبي عوانة، المطبوع باسم: مسند أبي عوانة (٤/ ٤٢٣ ـ ٤٢٥).
(٨) الكنى للدولابي (١/ ٩٣).
(٩) المعجم الكبير للطبراني (١٨/ ١٧ ـ ١٨).
(١٠) الإحسان (رقم ٤٥١١).
(١١) طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (١/ ٢٧١).
(١٢) السنن الكبرى للبيهقي (٨/ ١٦١).
(١٣) تاريخ دمشق ـ خط ـ (١٠/ ٦٦٣).
(١٤) النصيحة للراعي والرعية لبدل التبريزي (٣٧).

عاصم بن حَذْرة الأنصاري رضي الله عنه

لم يذكره المزي في شيوخ الحسن البصري.

ولا يُعرف هذا الصحابي إلا بحديث الحسن عنه، الآتي ذكره إن شاء الله[1].

وقد صرّح الحسن بلقاء هذا الصحابي!

فأخرج ابنُ جرير الطبري في (ذيل المذَّيل)، قال: «حدثني عمران بن بكّار الكَلاَعي[2]، قال: حدثنا يحيى بن صالح...»[3].

(ح) وأخرجه الطبراني في (مسند الشاميين)، قال: «حدثنا موسى بن عيسى بن المنذر: حدثنا يحيى بن صالح الوحاظي..»[4].

(ح) وأخرجه أبو نعيم في (معرفة الصحابة)، وابن الطيوري في (الطيوريات)، من طريق: العباس بن الوليد الخلال[5] عن

---

(١) الاستيعاب (٢/ ٧٨١ رقم ١٣٠٦)، وأسد الغابة (٣/ ١١٣)، والإصابة (٤/ ٤).

(٢) عمران بن بكار بن راشد الكَلاعي، البرّاد، الحمصي المؤذن، (ت٢٧١هـ).

قال عنه الحافظ (رقم ٥١٤٦): «ثقة».

(٣) المنتخب من ذيل المذيل - في آخر تاريخ الطبري - (١١/ ٥٩١).

(٤) مسند الشاميين للطبراني رقم ٢٦٧٢).

(٥) العباس بن الوليد بن صبح الخلال، الدمشقي، السلمي (ت٢٤٨هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٣١٩١): «صدوق».

يحيى بن صالح[1] عن سعيد بن بشير عن قتادة، عن الحسن، قال: دخلنا على عاصم بن حدرة، فقال: ما كان لرسول الله ﷺ بوّاب قط، ولا مُشي معه بوسادة قط، ولا أكل على خوان قط»[2].

قال الحافظ محمد بن علي بن عبد الله أبو عبد الله الصوري (ت٤٤١ هـ): «لا أعلم لعاصم بن حدرة عن النبي ﷺ حديثًا غير هذا، ولا أعلم له مخرجًا إلا من حديث سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عنه، وحدرة بالحاء والدال المهملتين»[3].

وكذا ضبط (حدرة)، بالحاء المهملة، والدال المهملة، وآخره تاء مربوطة: ابن ماكولا في (الإكمال)، وغيره[4].

وقيل فيه أيضًا: (حدرد)، آخره دال[5].

وقيل: أيضًا: (خدرة)، كذا وجدته في مخطوطة (معرفة الصحابة)، لأبي نعيم[6]، وهي مخطوطة قديمة نفيسة.

لكن الأول هو المنصوص عليه، ضبطًا بالحرف كما مر، فهو الأولى.

وإسناد الحديث لا بأس به.

فيثبت سماع الحسن من هذا الصحابي: عاصم بن حدرة رضي الله عنه.

والله أعلم.

---

(١) يحيى بن صالح الوحاظي، الحمصي، (ت٢٢٢هـ)، وقد تجاوز التسعين. قال الحافظ في التقريب (رقم ٧٥٦٨): «صدوق من أهل الرأي».

(٢) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/١١٧/أ)، والطيوريات (٢١٣/ب).

(٣) الطيوريات (٢١٣/ب).

(٤) الإكمال لابن ماكولا (٣/١٣٠)، وأسد الغابة (٣/١١٣)، وتبصير المنتبه لابن حجر (٢/٥٢٧).

(٥) نقله الحافظ ابن حجر في الإصابة (٤/٤)، ورجّح الأول عليه.

(٦) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/١١٧/أ).

عبادة بن الصامت الأنصاري ﷺ

قال مغالطاي في (إكمال تهذيب الكمال): «ذكر عبد الله بن المبارك في تاريخه: وجاءني المعلم الذي كان في المسجد بكتاب، فإذا فيه حديث يبلغ به الحسن عن سبعة من الصحابة، منهم عبادة بن الصامت.

قال عبد الله: ومتى لقي الحسن عبادة؟!!

فكتب: إنه باطل»[1].

وقال البزار: «حدّث عن عبادة بن الصامت، ولم يسمع منه، بينهما حطان بن عبد الله»[2].

وقال أيضًا: «الحسن عن عبادة مرسل»[3].

وقال ابن دقيق العيد: «ينظر في سماع الحسن من عبادة بن الصامت»[4].

قلت: قد نُظر!

ووصف الحافظ ابن حجر، والبوصيري، حديثًا للحسن عنه بالانقطاع[5].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١٥٥/ب).

(٢) نصب الراية (١/ ٩٠ ـ ٩١).

(٣) مسند البزار ـ الكتانية (٤٩).

(٤) نصب الراية (١/ ١٧٢).

(٥) المطالب العالية المسندة (١٣)، والمطبوعة (رقم ٤٢٨)، وإتحاف الخيرة للبوصيري (١/ ١٩٧/أ).

وهو: عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي، أبو الوليد المدني، أحد النقباء، وسادة الأنصار، وأعيان الأمة ـ رضي الله عنه[(1)].

وهو من أهل بدر[(2)].

وممن نزل الشام من الصحابة[(3)].

وتوفي سنة أربع وثلاثين، ولا يصح سوى ذلك في وفاته[(4)].

---

(1) الاستيعاب (٢/ ٨٠٧ ـ ٨٠٩ رقم ١٣٧٢)، وأسد الغابة (٣/ ١٦٠ ـ ١٦١)، والإصابة (٤/ ٢٧ ـ ٢٨).

(2) سيرة ابن هشام (١/ ٦٩٤)، ومصادر ترجمته.

(3) طبقات ابن سعد (٧/ ٣٨٧)، وطبقات خليفة (٣٠٢)، وطبقات مسلم (رقم ٣٩٦).

(4) هذا القول في وفاته هو قول ابن إسحاق والواقدي، ويحيى بن بكير، وأحمد بن حنبل، والفلاس، والمدائني، وابن سعد، وخليفة بن خياط، والبخاري، ويعقوب بن سفيان، وابن حبان، وأبي أحمد الحاكم، وأبي سعيد بن يونس، وابن البرقي، وابن زبر الربعي، وابن مندة، وأبي نعيم، وابن الأثير.
انظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٣٨٧)، وطبقات خليفة (٩٩)، والتاريخ الأوسط للبخاري ـ المطبوع باسم الصغير (١/ ٩٠ ـ ٩١)، والثقات لابن حبان (٣/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣)، وتاريخ مولد العلماء ووفياتهم (١/ ١٢٣)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/ ٦٨/ ب)، وأسد الغابة (٣/ ١٦٠ ـ ١٦١)، وتاريخ دمشق ـ تراجم عبادة بن أوفى، إلى عبد الله بن ثوب ـ (١٠ ـ ٣٧).
وزعم الهيثم بن عدي الطائي أن عبادة بن الصامت توفي سنة (٤٥هـ)، كما في تاريخ دمشق لابن عساكر ـ تراجم عبادة بن أوفى إلى عبد الله بن ثوب (٣٧).
وكأن الحافظ ابن حجر ينصر هذا القول، عندما قال في الإصابة (٤/ ٢٨): «وأورد ابن عساكر في ترجمته أخباراً له مع معاوية، تدل على أنه عاش بعد ولاية معاوية الخلافة، وبذلك جزم الهيثم بن عدي».
فأولاً: الهيثم بن عدي أخباري، بابه باب الواقدي، كذبه: ابن معين، والبخاري، وأبو داود، والساجي، وغيرهم، توفي سنة (٢٠٧هـ). الضعفاء=

فهو - رضي الله عنه - بدري، والحسن لم يسمع من أحد من أهل بدر، كما قال هو عن نفسه، وقاله غيره من العلماء عنه، وتقدم تحقيق ذلك في مقدمات هذا الباب.

وهو - رضي الله عنه - شامي، والحسن لم يسمع من أهل الشام.

وهو - رضي الله عنه - قديم الوفاة، فقد توفي وللحسن ثلاثة عشر عامًا، غلامٌ حَدَثٌ، لم يبرح المدينة بعد.

وفوق ذلك كله: فالحسن يروي عن عبادة بواسطة، وهو حطان بن عبد الله الرقاشي، كما سبق في ترجمة حطان ومبحثه[1]، وكما تراه هنا إن شاء الله تعالى.

لذلك كله فإنني أقطع بعدم سماع الحسن من عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

= للعقيلي (٤/ ٣٥٢)، والكامل لابن عدي (٧/ ١٠٤)، ولسان الميزان (٦/ ٢٠٩ - ٢١١).

ثانياً: أنه ليس في تاريخ دمشق أخبار تدل على بقائه إلى خلافة معاوية! إنما هو خبر واحد، والبقية تنص على أنها كانت في ولاية معاوية على الشام، أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

أمّا ذلك الخبر الواحد، فهو من رواية يحيى بن أبي أسيد، قال: «حدثني محمد بن زياد أبو صخر: أنه بلغه أن عبادة بن الصامت...» - تاريخ دمشق (٢٧).

ويحيى بن أبي أسيد، لم أجد فيه إلا أن ابن حبان ذكره في الثقات (٩/ ٢٥١)، وانظر الجرح والتعديل (٩/ ١٢٩).

أمّا محمد بن زياد، أبو صخر الخراط (ت١٨٩هـ)، قال عنه الحافظ: «صدوق يهم» التقريب (رقم ١٥٤٦).

قلت: فبين حميد بن زياد وعبادة دهور!!!

وكلام ابن إسحاق المتوفى سنة (١٥٠هـ)، أولى قبولاً منه!

كيف ومع ابن إسحاق ذلك الجمع الكبير من الأئمة؟!

لذلك قلت، إنه لا يصح في وفاة عبادة إلا أنها سنة (٣٤هـ).

(١) انظر ما تقدم (١٠٣٥).

وكفى بنفي الحسن نفسه لسماعه من البدريين، دليلاً قاطعًا على عدم سماعه من عبادة بن الصامت البدري ـ رضي الله عنه.

وحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، الذي من رواية الحسن:

هو عن عبادة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً. البكر بالبكر، جلد مائة وتغريب عام. والثيب بالثيب، جلد مائة والرجم».

روي هذا الحديث عن الحسن، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه بلا واسطة بينهما:

أخرجه الإمام أحمد[1] والنسائي في (السنن الكبرى)[2] وأبو داود الطيالسي في (المسند)[3] وابن نصر المروزي في (السنة)[4] وابن جرير الطبري في (التفسير)[5] وابن الأعرابي في (معجمه)[6] وأبو الطاهر الذهلي في (جزء حديثه)[7] وأبونعيم في (حديث يونس بن عبيد)[8] والبيهقي في (السنن الكبرى)[9].

بينما رواه جماعة عن الحسن، عن حطان بن عبد الله الرقاشي، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه ـ فأدخلوا بين الحسن وعبادة رضي الله عنه، حطان الرقاشي:

وهذا الوجه هو الذي ارتضاه الأئمة في إسناد الحديث، وصححوا الحديث لمجيئه من طريقه.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ٣٢٧).
(٢) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٧١٤٢).
(٣) مسند الطيالسي (رقم ٥٨٤).
(٤) السنة لابن نصر (رقم ٣٤٣).
(٥) تفسير الطبري (رقم ٨٨١١).
(٦) معجم ابن الأعرابي (٢٢٨/ب).
(٧) جزء حديث أبي الطاهر الذهلي (رقم ٣٢).
(٨) منتخب من حديث يونس بن عبيد (١٤٠/أ).
(٩) السنن الكبرى للبيهقي (٨/ ٢١٠).

أخرجه الإمام أحمد[1] ومسلم في (صحيحه)[2] وأبو داود[3] والترمذي وصححه[4] والنسائي في (السنن الكبرى)[5] وأبو داود الطيالسي في (المسند)[6] وعبد الرزاق في (المصنف)[7] وأبو عبيد القاسم بن سلام في (الناسخ والمنسوخ)[8] وابن أبي شيبة في (المصنف)[9] والدارمي في (السنن)[10] والبزار في (المسند)[11] وابن نصر المروزي في (السنة)[12] وأبو القاسم البغوي في (الجعديات)[13] وابن جرير الطبري في (التفسير)[14] والطحاوي في (شرح معاني الآثار) وفي (مشكل الآثار)[15] وابن أبي حاتم في (التفسير)[16] والمحاملي في (أماليه)[17] والهيثم بن كليب الشاشي في (مسنده)[18] وأبو جعفر النحاس في (الناسخ

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ٣١٣، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٠ مرتين، ٣٢٠ ـ ٣٢١).
(٢) صحيح مسلم (رقم ١٦٩٠، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥).
(٣) سنن أبي داود (رقم ٤٤١٥، ٤٤١٦).
(٤) سنن الترمذي (رقم ١٤٣٤).
(٥) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٧١٤٣، ٧١٤٤)، وتفسيره (رقم ١١٣)، وفضائل القرآن له (رقم ٥.
(٦) مسند الطيالسي (رقم ٥٨٤).
(٧) المصنف لعبد الرزاق (رقم ١٣٣٦٠).
(٨) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (رقم ٢٤٠، ٢٤١).
(٩) المصنف لابن أبي شيبة (١٠/ ٨)، (١٤/ ١٧١)، (رقم ٢٨٧٨٦، ٣٦١٢٤).
(١٠) سنن الدارمي (رقم ٢٣٣٢).
(١١) مسند البزار ـ الكتانية (٤٩)، وفي المطبوعة (رقم ٢٦٨٦).
(١٢) السنة لابن نصر (رقم ٣٣٨، ٣٤٤، ٣٤٥).
(١٣) الجعديات (رقم ١٠١٨).
(١٤) تفسير الطبري (رقم ٨٨٠٥ ـ ٨٨٠٧ ـ ٨٨١٠).
(١٥) شرح معاني الآثار (٣/ ١٣٤)، وبيان مشكل الأحاديث للطحاوي (رقم ٢٤٠ ـ ٢٤٢، ٤٥٤٣ ـ ٤٥٤٤).
(١٦) تفسير ابن أبي حاتم ـ سورتي النور والفرقان ـ (رقم ١٥).
(١٧) أمالي المحاملي (رقم ٤٢١).
(١٨) مسند الشاشي ـ خط (١٦٠/ب ـ ١٦١/أ).

والمنسوخ)[1] والطبراني في (الأوسط)[2] وفي (مسند الشاميين)[3] وابن حبان في (صحيحه)[4] وأبو نعيم في (معرفة الصحابة)[5] وأبو القاسم ابن بشران في (أماليه)[6] البيهقي في (السنن الكبرى)[7] وابن عبد البر في (التمهيد)[8] وابن حزم في (المحلى)، وفي (طوق الحمامة)[9] والخطيب في (المتفق والمفترق)[10] وابن حجر في (موافقة الخبر الخبر)[11].

كلهم من طرق عن الحسن، عن حطان الرقاشي، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

وللحديث طريق أخرى معلولة، سبق بسط علتها، في مبحث سلمة بن المحبق رضي الله عنه[12].

وبقي مما يتعلق بهذا الحديث، إشكال وقع للإمام الشافعي!

قال الإمام الشافعي في (الأم): «أخبرنا عبد الوهاب، عن يونس، عن الحسن، عن عبادة بن الصامت - ثم ذكر الحديث، وقال: - فلا أدري أسقط من كتابي: (عن حطان الرقاشي، عن عبادة بن الصامت)، وقد حدثنيه غير واحد من أهل العلم، عن

---

(١) الناسخ والمنسوخ للنحاس (رقم ٣٣٤).
(٢) المعجم الأوسط للطبراني (رقم ١١٦٢).
(٣) مسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٦٧٥).
(٤) الإحسان (رقم ٤٤٢٥، ٤٤٢٦، ٤٤٢٧، ٤٤٤٣).
(٥) معرفة الصحابة لأبين عيم (٢/٦٩/ب).
(٦) أمالي أبي القاسم ابن بشران (١/١٨٢/أ).
(٧) السنن الكبرى للبيهقي (٨/ ٢١٠، ٢٢١ - ٢٢٢).
(٨) التمهيد لابن عبد البر (٩/ ٨٧ - ٨٨).
(٩) المحلى لابن حزم (١١/٢٣٧)، وطوق الحمامة - ضمن رسائل ابن حزم (١/ ٢٨٧).
(١٠) المتفق والمفترق للخطيب (رقم ١٣٣٦).
(١١) موافقة الخبر الخبر لابن حجر (١/ ٨٢ - ٨٣).
(١٢) انظر ما تقدم (١١٦١ - ١١٦٦).

الثقة، عن الحسن، عن حطان الرقاشي، عن عبادة بن الصامت ـ مثله»[1].

وقال الإمام الشافعي في (اختلاف الحديث) وغيره: «وقد حدثني الثقة، أن الحسن كان يدخل بينه وبين عبادة: حطان الرقاشي، ولا أدري؟ أدخله عبد الوهاب بينهما، فزال من كتابي حين حوّلته من الأصل؟ أم لا؟

والأصل يوم كتبت هذا الكتاب غائب عني»[2].

قلت: لم أجد الحديث من طريق عبد الوهاب، عن يونس، عن الحسن؛ في شيء من مصادر الحديث الكثيرة، كما رأيت في ذلك التخريج الواسع بحمد الله تعالى!

ولو وجدناه من هذه الطريق، لأرحنا الإمام الشافعي من شكه!

لكني وجدت حديث يونس بن عبيد، من غير طريق عبد الوهاب عنه، فوجدت يونس يرويه، عن الحسن، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه ـ مرسلاً، دون ذكر حطان الرقاشي[3].

ووجدت أيضًا حديث عبد الوهاب، لكن عن غير يونس، فوجدت عبد الوهاب يروي الحديث، عن سعيد بن أبي عروبة،

---

(١) الأم للشافعي (٧/ ٨٣)، وأخرجه من طريق البيهقي في معرفة السنن والآثار (رقم ١٦٦٦٥ ـ ١٦٦٦٧)، والبغوي في شرح السنة (١٠/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧ رقم ٢٥٨٠)، وفي التفسير له (١/ ٤٩٥ ـ ٤٩٦).

(٢) اختلاف الحديث للشافعي (١٥٣)، ومختصر المزني (٥٣٣)، وانظر الرسالة للإمام الشافعي (رقم ٣٧٨ ـ ٣٧٩)، والمسند له (رقم ٢٥٢).

(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (رقم ٧١٤٢)، وابن نصر المروزي في السنة (رقم ٣٤٣)، وأبو نعيم في حديث يونس بن عبيد ـ منتخبه (١٤٠/ أ)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٢١٠)، وأبو طاهر الذهلي في جزء حديثه (رقم ٣٢).

عن قتادة، عن الحسن، عن حطان بن عبد الله الرقاشي، عن عبادة رضي الله عنه ـ متصلاً، بذكر حطان في إسناده[1].

واستنتاجًا مما وجدت، يمكن أن يقال:

إن رواية يونس للحديث، إنما تُحفظ من دون ذكر حطان الرقاشي، كما في كتاب الإمام الشافعي!

ويبدو أن لعبد الوهاب فيه إسنادين:

الأول: عن يونس، عن الحسن، عن عبادة رضي الله عنه، وهو ما وجده الشافعي في كتابه.

الثاني: عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن حطان، عن عبادة رضي الله عنه، وهو ما ذكرته لك آنفًا.

وبعد:

فهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على شدة تحري الإمام الشافعي للسنة، وعظيم حرصه وَتَوقّيه في روايتها!!!

وما ذاك إلا لأنه ـ رحمه الله ـ إمام في كل شيء: في الفقه، كما في التواضع، والورع، واتهام النفس والكتاب بالخطأ. مع أنه أيضًا: إمام في الإتقان والضبط التام!!!

فلا عليك يا إمام، وطابت نفسك، ورضي عنك ربك، فما كان كتابك إلا الصواب، أقر الله عينيك بما تشاء!!!

وليس للحسن عن عبادة رضي الله عنه شيء من شرط البحث.

وبقي له مما على غير شرط البحث، في:

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٠)، وابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٨٧ ـ ٨٨).

مسند أحمد بن منيع، انظر إتحاف الخيرة للبوصيري - الجزء الذي بتحقيق إبراهيم بن محمد عمير المدخلي (رقم ١٤٨).

ومسند إسحاق بن راهوية، انظر المطالب العالية المسندة (١٤)، والمطبوعة (رقم ٤٢٨)، وإتحاف الخيرة للبوصيري (١/ ١٩٧/أ).

وحديث أبي الفضل الزهري (٦١/أ رقم ١٦٩).

ومسند الشاشي (١٥١/ب).

والله أعلم.

مَرْوِيَّاتُ الحَسَنِ البَصْرِيِّ

«ويتضمّنُ هذا المجلّدُ مرويّاتِ الحسنِ البصري عن:

العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه إلى عتبة بن غزوان رضي الله عنه»

العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه

قال البزار: «روى عن العباس بن عبد المطلب، ولم يسمع منه، بينهما الأحنف بن قيس»[1].

وقال أيضًا: «الحسن عن العباس مرسل»[2].

وقال مغلطاي في (إكمال تهذيب الكمال): «قال ابن أبي خيثمة في تاريخه كذلك: روى عن العباس بن عبد المطلب، وإنما يحدث عن الأحنف عن العباس»[3].

ونقل الحافظ ابن حجر في (إتحاف المهرة) عن ابن خزيمة في (صحيحه)، أنه قال عقب حديث في (كتاب التوكل): «الحسن لم يسمع من العباس»[4].

والعباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، السيد، عم نبينا ﷺ، وصنو أبيه - رضي الله عنه.

توفي بالمدينة، في آخر خلافة عثمان رضي الله عنه، حوالي سنة اثنتين وثلاثين[5].

---

(١) نصب الراية (١/ ٩١).

(٢) مسند البزار - الرباط (٢١٨).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١٥٥/أ).

(٤) إتحاف المهرة لابن حجر (٦/ ٢١٠).

(٥) طبقات ابن سعد (٤/ ٥ - ٣٣)، والتاريخ الأوسط للبخاري - المطبوع باسم الصغير (١/ ٩٤)، والمصنف لابن أبي شيبة (١٣/ ٦٤)، وتاريخ مولد العلماء ووفياتهم (١/ ١١٧، ١٢٢)، والاستيعاب لابن عبد البر (٢/ ٨١٠ -=

والحسن لم يسمع من المدنيين، كما قدمنا به هذا الباب.

ثم إن العباس رضي الله عنه توفي، وللحسن نحو إحدى عشرة سنة، أو فوقها بقليل.

ثم دلائل الإرسال ـ بعد هذا ـ ظاهرة، في روايات الحسن عن العباس رضي الله عنه، بإدخال الأحنف بن قيس واسطة بينهما.

بل لا تكاد تجد حديثًا للحسن عن العباس رضي الله عنه، إلا وجدته مما يرويه الحسن عن الأحنف عن العباس رضي الله عنه! كما ستراه بعد قليل، إن شاء الله تعالى.

فأي دلالة على عدم السماع، بعد هذه؟!

فما ذكره البزار، وابن أبي خيثمة، وابن خزيمة، من عدم سماع الحسن من العباس رضي الله عنه، هو الصواب، الذي يؤيده الدليل.

وأحاديث الحسن عن العباس رضي الله عنه هي:

= ٨١٧ رقم ١٣٧٨)، وتاريخ دمشق ترجمة عبادة بن أوفى، إلى عبد الله بن ثوب (٢٠٢ ـ ٢٠٨)، وأسد الغابة (٣/ ١٦٤ ـ ١٦٧)، وتهذيب الكمال (١٤/ ٢٢٥ ـ ٢٣٠)، والإصابة (٤/ ٣٠).

الحديث الأول:

حديث العباس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزال أمتي على الفطرة، ما لم يأخروا المغرب إلى اشتباك النجوم».

وقد وقع في إسناد هذا الحديث أكثر من اختلاف!

وأحد أهم هذه الاختلافات، اختلاف من جعله للحسن عن العباس رضي الله عنه ـ بلا واسطة، مع من جعله للحسن، عن الأحنف، عن العباس رضي الله عنه ـ بذكر الأحنف بن قيس بينهما.

ولم أجد أحدًا ممن أخرج الحديث، للحسن عن العباس رضي الله عنه ـ مرسلًا! وإنما وجدته في كلام العلماء، في تعليلهم للحديث.

ومنهم البزار، الذي قال في (مسنده): «رواه غير واحد، عن عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن العباس ـ مرسلًا»[1].

وقد تفرَّد به عبّاد بن العوام ـ وهو ثقة ـ عن عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس رضي الله عنه ـ موصولاً.

وعن عبّاد بن العوام اشتهر.

فأخرجه ابن ماجه[2] والدارمي في (سننه)[3] والبزار في (مسنده)[4] وابن خزيمة في (صحيحه)[5] والعقيلي في (الضعفاء)[6]

---

(١) مسند البزار ـ الرباط (٢١٨).
(٢) سنن ابن ماجه (رقم ٦٨٩).
(٣) سنن الدارمي (رقم ١٢١٣).
(٤) مسند البزار ـ الرباط (٢١٨).
(٥) صحيح ابن خزيمة (رقم ٣٤٠).
(٦) الضعفاء للعقيلي (٣/ ١٤٧).

وابن الأعرابي في (معجمه)[1] والطبراني في (المعجم الأوسط)، و (الصغير)[2] وأبو بكر الشافعي في (الغيلانيات)[3] وابن عدي في (الكامل)[4] وتمام الرازي في (فوائده)[5] والضياء المقدسي في (المختارة)[6] والذهبي في (سير أعلام النبلاء)[7].

كلهم من طريق عبّاد بن العوام، عن عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن الأحنف، عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه.

وقد صرّح بتفرد عباد بن العوام بهذا الإسناد متصلاً، كل من: البزار في (مسنده)، والطبراني في (معجميه: الأوسط، والصغير).

وهذا الإسناد لا مغمز فيه، إلا من جهة عمر بن إبراهيم العبدي، وقد سبق أن عمر بن إبراهيم: (صدوق، في حديثه عن قتادة ضعف). وقد أنكر الإمام أحمد حديثه هذا خاصة!

قال العقيلي في (الضعفاء)، في ترجمة عمر بن إبراهيم: «حدثنا الخضر بن داود: قال: حدثنا أحمد بن محمد، قال: سألت أبا عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ: عن عمر بن إبراهيم العبدي؟

فقال: قال عبد الصمد: أخرج إلي كتابًا في لوح، وكان عبد الصمد يحمده.

---

(١) معجم ابن الأعرابي (رقم ٣٩٣).
(٢) المعجم الأوسط للطبراني (رقم ١٧٩١)، والصغير (رقم ٥٦).
(٣) الغيلانيات (رقم ٣٠٠)، وفي المنشورة من غيلانيات (رقم ٢٨٠).
(٤) الكامل لابن عدي (٥/ ٤٣).
(٥) فوائد تمام (رقم ٥٢٤).
(٦) المختارة ـ الظاهرية رقم ٣٨٢٢ ـ (٩٢/ب).
(٧) سير أعلام النبلاء (١١/ ١٤٢).

قال أبو عبد الله: يروي عن قتادة أحاديث مناكير.

وقد روى عنه عبّاد بن العوام حديثًا منكرًا، رواه إنسان من أهل الري عنه.

قلت له: إبراهيم بن موسى؟ قال: نعم.

فقلت: حديث العباس؟ فقال: نعم.

ـ قال العقيلي ـ: وهذا الحديث حدّثناه محمد بن أيوب[1] وجعفر بن محمد الزعفراني[2] قال: حدثنا إبراهيم بن موسى الفراء...» ـ فذكر ذلك الحديث[3].

قلت: لكن غير الإمام أحمد، قد يخالفه في ذلك!

فالحديث صححه ابن خزيمة، والحاكم، والضياء، بإخراج الحديث في صحاحهم[4].

وذلك يعني أنهم احتملوا هذا الحديث من عمر بن إبراهيم، وأنهم رأوا تفرّده به مما يمكن قبوله منه!

ولعل من أسباب قبولهم انفراد عمر بن إبراهيم بهذا الحديث، أن للحديث شواهد، أحدها شاهد صحيح، من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

ولفظ حديث أبي أيوب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه

---

(١) محمد بن أيوب بن يحيى بن ضريس، أبو عبد الله البجلي، الرازي، صاحب (فضائل القرآن)، (ت٢٩٤هـ).
قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٣/٤٤٩): «الحافظ المحدث الثقة».

(٢) جعفر بن محمد بن الحسن الزعفراني، أبو يحيى الرازي، (ت٢٩٧هـ).
قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/١٠٨): «ثقة مفسر».

(٣) الضعفاء للعقيلي (٣/١٤٦ ـ ١٤٧).

(٤) سبق عزو الحديث إلى مصادره، إلا عند الحاكم، فسوف يأتي ذكره قريباً، إن شاء الله تعالى.

قال: «لا تزال أمتي بخير ـ أو قال: على الفطرة ـ ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشتبك النجوم».

أخرجه الإمام أحمد[1] وأبو داود[2] وابن خزيمة في (صحيحه)[3] والطبراني في (المعجم الكبير)[4]، والحاكم وصححه في (المستدرك)[5].

وإني لمع أولئك الأئمة، الذين لم يروا في انفراد عمر بن إبراهيم بالحديث ما يدعو إلى ردِّه. لأن الحديث بعد أن لم يكن فيه نكارة، بل بعد أن كان له شاهد صحيح، وبعد أن كان الأصل في عموم حديث عمر بن إبراهيم القبول والصواب، فلا معنى ـ بعد ذلك كله ـ للتردد في قبول ما روى!

لكن الإسناد مع ذلك لا يتجاوز الحُسْن عندي.

غير أن لبعض العلماء انتقادًا آخر لإسناد هذا الحديث، وهو تفرد عباد بن العوام بوصل الحديث، كما سبق ذكره.

فعباد بن العوّام تفرد، عن عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، بذكر الأحنف بن قيس، بين الحسن، والعباس رضي الله عنه.

وخالفه غير واحد، كما قال البزار، فذكروا الحديث عن عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن العباس رضي الله عنه ـ مرسلاً، دون ذكر الأحنف.

فكان انفراد عبّاد بن العوام بالوصل، أحد أسباب ردّ هذا الحديث أيضًا!

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ٤٢٢).

(٢) سنن أبي داود (رقم ٤١٨).

(٣) صحيح ابن خزيمة (رقم ٣٣٩).

(٤) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٤٠٨٣).

(٥) المستدرك (١/ ١٩٠ ـ ١٩١).

لكن تَحَرَّى بعضُ العلماء في هذا، وتَبيَّنَ لهم أن ما رواه عبّاد بن العوام صحيح، بالرجوع إلى أصول عباد، فوجدوا الحديث فيها موصولاً بذكر الأحنف،كما روى عباد بن العوام!

فأخرج ابن ماجة الحديث في (سننه) فقال: «حدّثنا محمد بن يحيى: حدثنا إبراهيم بن موسى: أنبأنا عبّاد بن العوام، عن عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزال أمتي على الفطرة، ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم.

قال أبو عبد الله ابن ماجه: سمعت محمد بن يحيى يقول: اضطرب الناس في هذا الحديث ببغداد، فذهبت أنا وأبو بكر بن الأعين إلى العوّام بن عباد بن العوام، فأخرج إلينا أصل أبيه، فإذا الحديث فيه»[(١)].

ومحمد بن يحيى هذا، هو: ابن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي، النيسابوري، (ت ٢٥٨ هـ)، وله ست وثمان سنة.

قال عنه الحافظ: «ثقة حافظ جليل»[(٢)].

وقيل إن الذي أُنكر عليه وصل هذا الحديث، إنما هو إبراهيم بن موسى، راوي الحديث عن عباد بن العوام!

قال البزار في (مسنده)، عقب الحديث: «هذا الحديث لا نعلمه يروى عن العباس إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه إلا عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن.

---

(١) سنن ابن ماجة (رقم ٦٨٩).

(٢) التقريب (رقم ٦٣٨٧).

فرواه غير واحد: عن عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن العباس - مرسلًا.

ورواه إبراهيم بن موسى: عن عباد بن العوام - موصولاً.

فأنكر عليه!

فسيل العوام بن عباد عن ذلك؟ فأخرجه من كتاب أبيه، كما رواه إبراهيم بن موسى - موصولاً»[1].

وإبراهيم بن موسى هذا، هو: ابن يزيد التميمي، أبو إسحاق الفراء الرازي، يلقب بالصغير، (ت بعد ٢٢٠ هـ).

قال عنه الحافظ: «ثقة حافظ»[2].

فلا شك في عدم خطأ إبراهيم بن موسى، لا لكونه ثقة حافظًا فقط، ولا لأن ما رواه هو ما وجوده في أصول عباد بن العوام أيضًا، بل لأنه متابع مع ما رواه.

فقد وافقه عوام بن عباد بن العوام[3] و [محمود] بن آدم

---

(١) مسند البزار - الرباط (٢١٨).

(٢) التقريب (رقم ٢٥٩).

(٣) أخرجه ابن ماجه، كما سبق (رقم ٦٨٩)، والبزار - الرباط (رقم ٢١٨)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (رقم ٣٠٣)، وفي المنشورة (رقم ٢٨٣)، وتمام في فوائده (رقم ٥٢٤).
وعوّام بن عبّاد بن العوام الواسطي، الكلابي مولاهم.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٥٢١٢): «مقبول».
والحافظ لم يذكر في ترجمته في التهذيب (٨/ ١٦٤ - ١٦٥)، إلا أن الذهبي قال عنه: «لا يعرف»!
وفاته أن ابن معين قال عنه، في سؤالات ابن الجنيد (رقم ٢٨٢): «ليس بشيء».
وأن ابن حبان ذكره في الثقات (٨/ ٥٢٥).
وكلام ابن معين فيه، أولى ما قيل فيه، فهو ضعيف!!

المروزي[1] كلاهما: عن عباد بن العوام، عن عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس رضي الله عنه ـ متصلاً.

وبعد هذا كله، من دلائل غرابة هذا الإسناد، وانفراده بهذا الحديث، من حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه؛ مع ذلك يَزْعُمُ إسنادٌ عند الحاكم في (المستدرك) أن لعمر بن إبراهيم فيه متابعًا!!

قال الحاكم في (المستدرك): «حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه: أنبأنا [الحسن] بن علي بن زياد: حدثنا إبراهيم بن موسى الفراء: حدثنا عباد بن العوام، عن عمر بن إبراهيم ومعمر، عن قتادة، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس رضي الله عنه...»[2] ـ مرفوعًا.

قال الحكم مُقَدِّمًا إياه: «صحيح الإسناد».

وأخرجه البيهقي في (السنن الكبرى)[3]، عن شيخه الحاكم، بإسناده، لكن قال فيه: «عن عمر بن إبراهيم عن معمر»! فبدلا من أن يجعل معمرًا مقرونًا بعمر بن إبراهيم، جعل عمر بن إبراهيم يروي عن معمر!!

وهذا خطأ ظاهر!

---

(١) ذكر هذه المتابعة الطبراني في المعجم الأوسط (رقم ١٧٩١)، وفيه أنه: (محمد بن آدم)، ولا أحسبه إلا تحريفاً، وأن صوابه: محمود.
وهو: محمود بن آدم المروزي، (ت٢٥٨هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٦٥٠٩): «صدوق».
قلت: بل هو ثقة، فانظر التهذيب (١٠/ ٦١)، ووازنه بما في الجرح والتعديل (٨/ ٢٩٠ ـ ٢٩١)، والإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (رقم ٥٧٦٣).

(٢) المستدرك (١/ ١٩١).

(٣) سنن البيهقي (١/ ٤٤٨).

أولاً: لأن الإسناد جاء في (تلخيص المستدرك)[1] كما في (المستدرك) في الموضع ذاته، بجعل معمرٍ مقرونًا بعمر بن إبراهيم.

ثانيًا: أن معمرًا وعمر بن إبراهيم من المشهورين بالرواية عن قتادة.

هذا خطأ مطبعي أول، وقع في (السنن الكبرى)، للبيهقي!

وهناك خطأ مطبعي ثان، وقع في (المستدرك) للحاكم!!

فإلى الله المشتكى!!!

فقد تحرّف فيه: (الحسن بن علي بن زياد) إلى (الحسين بن علي بن زياد).

أمّا الصواب، فعرفته من (سنن البيهقي)، ومن (مستدرك الحاكم) نفسه!

فقد أخرج الحاكم في كتابه لهذا الإسناد عدّة أحاديث، استعرضت الكتاب من أوّله، حتى وقفت على بعضها! يقول فيه: «حدثنا أبو بكر ابن إسحاق الفقيه: حدثنا الحسن بن علي بن زياد...»[2].

أمّا تراجم إسناد الحديث:

ـ فأبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد النيسابوري، الشافعي، المعروف بالصبغي، مولده في (٢٥٨ هـ)، (ت ٣٤٢ هـ).

قال الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «الإمام العلامة، المفتي، المحدِّث، شيخ السلام». ثم نقل الثناء الكثير الجليل فيه، من جماعة من الأئمة[3].

---

(١) تلخيص المستدرك في حاشية المستدرك (١/ ١٩١).
(٢) مستدرك الحاكم (١/ ٢٠، ٣٦، ٤٦، ٨٥).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٨٣ ـ ٤٨٧).

- والحسن بن علي بن زياد السُّرِّي، نسبة إلى سُرّ، وهي قرية من قرى الرّي.

ترجم له ابن ماكولا في (الإكمال)، والسمعاني في (الأنساب)، ولم يذكرا فيه جرحًا أو تعديلاً[1].

لكن رواية أبي بكر بن إسحاق الصبغي عنه، وهو الحافظ الكبير، مع تصحيح الحاكم لإسناد هو أحد رجاله، كافٍ لقبوله، وتحسين حديثه.

أمّا إبراهيم بن موسى الفراء، وباقي الإسناد، فسبقت الترجمة لهم.

فهذا إسناد حسن، أو صحيح كما قال الحاكم!

لكن ذكر معمر في إسناده وَهْمٌ، بلا أدنى شك!!

فقد روى الحديث جماعة كبيرة من الحفاظ، عن إبراهيم بن موسى، بإسناده، فلم يذكروا فيه معمرًا.

فقد أخرج ابن ماجة الحديث، كما سبق، من طريق شيخه الإمام الحافظ الكبير محمد بن يحيى الذهلي، عن إبراهيم بن موسى الفراء[2].

وأخرجه الدارمي في (سننه) عن إبراهيم بن موسى الفراء، فالدارمي سمعه منه[3].

وقال البزار في (مسنده): «حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري[4] حدثنا إبراهيم بن موسى الفراء...»[5] - الحديث.

---

(١) الإكمال لابن ماكولا (٤/٥٦٩)، والأنساب للسمعاني (٧/١٣٦).

(٢) انظر عزو مصادر تخريج الحديث.

(٣) انظر عزو مصادر تخريج الحديث (١٣٥٠).

(٤) إبراهيم بن سعيد الجوهري، أبو إسحاق الطبري، (ت في حدود ٢٥٠هـ). قال الحافظ في التقريب (رقم ١٧٩): «ثقة حافظ، تكلم فيه بلا حجة».

(٥) انظر عزو مصادر تخريج الحديث (١٥٥٦).

وقال ابن خزيمة في (صحيحه): «حدثنا أبو زرعة: حدثنا إبراهيم بن موسى...»[(١)] ـ الحديث، يرويه الناقد الجهبذ أبو زرعة الرازي، عن إبراهيم بن موسى!

وقال العقيلي في (الضعفاء): «حدثناه محمد بن أيوب، وجعفر بن محمد الزعفراني، قالا: حدثنا إبراهيم بن موسى الفراء...» ـ الحديث، وسبقت الترجمة لشيخي العقيلي، وبيان أن أولهما: ابن ضريس، إمام حافظ، وأن ثانيهما: ثقة[(٢)].

وكذا رواه غير هؤلاء، عن إبراهيم بن موسى الفراء، كما ستراه لو رجعت إلى العزو في تخريج الحديث، الذي ذكرته سابقًا[(٣)].

كلُّ هؤلاء، ويكفي منهم: الذهلي، والدارمي، وأبو زرعة ـ يروونه عن إبراهيم بن موسى الفراء، عن عباد بن العوام، عن عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس رضي الله عنه ـ لم يذكروا فيه معمرًا.

بل وصرّح البزار والطبراني بتفرد عمر بن إبراهيم بالحديث، كما سبق[(٤)].

بل وأنكر الإمام أحمد الحديث، على عمر بن إبراهيم، مع أنه يعرفه من طريق إبراهيم بن موسى الفراء، كما سبق أن نقلناه عن (الضعفاء) للعقيلي[(٥)]. فكيف ينكره على عمر بن إبراهيم، لو كان معمر يتابعه؟!!

فلا شك بعد هذا كله، أن ذكر معمر في إسناد هذا الحديث

---

(١) انظر عزو مصادر تخريج الحديث (١٥٥٦).
(٢) انظر ما تقدم (١٥٥٦).
(٣) انظر ما تقدم (١٥٥٦ ـ ١٥٥٧).
(٤) انظر ما تقدم (١٥٥٧).
(٥) انظر ما تقدم (١٥٥٧ ـ ١٥٥٨).

إقحام ووهم، إمّا من الحسن بن علي بن زياد، أو من الحاكم نفسه، فإنه مع إمامته له أوهام!!!

فيرجع الحديث إلى أنه إنما يحفظ من طريق: عباد بن العوام، عن عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن الأحنف، عن العباس رضي الله عنه.

وهو إسناد حسن، يُحتَمَلُ مثلُه من عمر بن إبراهيم!

الحديث الثاني:

حديث العباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «لقد برّأ الله هذه الجزيرة من الشرك، ما لم تضلهم النجوم.

قالوا: يا رسول الله، كيف تضلهم النجوم؟ قال: ينزل الغيث، فيقولون: مطرنا بنوء كذا وكذا».

وهو حديث رواه الحسن البصري، واختُلف عليه:

- فرواه قتادة، عن الحسن، عن العباس رضي الله عنه - مرسلاً.

أخرجه أبو يعلى في (مسنده)[1]، وابن خزيمة في (صحيحه) وتعقّبه بقوله: «الحسن لم يسمع من العباس»[2]، وابن عبد البر في (جامع بيان العلم وفضله)[3].

كلاهما من طريق عمر بن إبراهيم، عن قتادة... به.

- ورواه عوف الأعرابي، عن الحسن، عمن أخبره، عن العباس رضي الله عنه - بإبهام الواسطة بين الحسن، والعباس رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي عمر العدني في (مسنده)، قال: «حدثنا مروان[4] حدثنا عوف، عن الحسن، عمن أخبره، عن العباس...»[5] - الحديث.

---

(١) مسند أبي يعلى (رقم ٦٦٨٣).

(٢) انظر إتحاف المهرة لابن حجر (٦/ ٤٧٧ رقم ٦٨٤٩).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٣٣٤).

(٤) هو ابن معاوية الفزاري، تقدم أنه ثقة حافظ، يدلس أسماء الشيوخ. لكنه لم يُعَمِّ هنا شيئاً، وهو معروف الرواية عن عوف الأعرابي، فانظر تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٠٤).

(٥) إتحاف الخيرة للبوصيري (١/ ٦٧/ ب).

وهذا إسناد صحيح إلى الحسن البصري.

ـ ورواه يونس بن عبيد، وعن يونس قيس بن الربيع، واختلف على قيس: فاتفق موسى بن داود الضبي[1] والحسن بن عطية[2] كلاهما: عن قيس، عن يونس، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس رضي الله عنه ـ متصلاً.

أخرجه البزار في (مسنده)[3] وأبو بكر الشافعي في (الغيلانيات)[4] وابن العديم في (بغية الطلب في تاريخ حلب)[5].

كلهم من طريق موسى بن داود والحسن بن عطية، كليهما.. به.

وأخرجه أبو يعلى في (مسنده) من طريق الحسن بن عطية وحده[6].

وأخرجه أبو نعيم في (معرفة الصحابة) و (ذكر أخبار أصبهان)، من طريق موسى بن داود وحده[7].

وخولفا في ذلك!

فرواه أبو بلال الأشعري، عن قيس بن الربيع، عن

---

(١) موسى بن داود الضبي، أبو عبد الله الطرسوسي، نزل بغداد، ثم ولي قضاء طرسوس، الخلقاني (ت٢١٧هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٦٩٥٩): «صدوق زاهد، له أوهام».

(٢) الحسن بن عطية بن نجيح القرشي، أبو علي البزاز، الكوفي (ت٢١١هـ أو نحوها).
قال الحافظ في التقريب (رقم ١٢٥٧): «صدوق».

(٣) مسند البزار ـ الرباط (٢١٧).

(٤) الغيلانيات (رقم ٣٠١)، وفي المنشورة (رقم ٢٨١).

(٥) بغية الطلب لابن العديم (٣/ ١٣٠٢ ـ ١٣٠٣).

(٦) مسند أبي يعلى (رقم ٦٦٧٨).

(٧) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/ ١١٢/ب)، وذكر أخبار أصبهان (١/ ٢٢٥).

يونس بن عبيد، عن الحسن، عن قيس بن عباد، عن العباس رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط)[1] وأبو بكر الشافعي في (الغيلانيات)[2].

قال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن يونس عن الحسن عن قيس بن عباد، إلا قيس بن الربيع، تفرّد به أبو بلال.

وقد رواه موسى بن داود الضبي والحسن بن عطية، عن قيس، عن يونس، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس، عن النبي ﷺ مثله».

واستعجب أبو بكر الشافعي من هذا الإسناد، فقال عقبه: «هكذا رأيته في أصل علي بن بيان[3] عن أبي بلال: عن قيس بن عباد، عن العباس!

وأبو بلال الأشعري، اسمه كنيته على الصحيح[4]، وهو ابن محمد بن الحارث بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، الكوفي، قيل اسمه: مرداس، (ت٢٢٢ هـ).

روى عنه أبو حاتم الرازي، والناس، كما في (الجرح والتعديل)[5].

وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: «يغرب ويتفرد»[6].

وقال الدارقطني في (السنن): «ضعيف»[7].

---

(١) المعجم الأوسط (رقم ٥٨٠).
(٢) الغيلانيات (رقم ٣٠٢)، وفي المنشورة (رقم ٢٨٢).
(٣) علي بن بيان الباقلاني، شيخ أبي بكر الشافعي في هذه الرواية.
(٤) انظر الجرح والتعديل (٩/ ٣٥٠)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٨٢ ـ ٥٨٣).
(٥) الجرح والتعديل (٩/ ٣٥٠).
(٦) الثقات (٩/ ١٩٩).
(٧) السنن للدارقطني (١/ ٢٢٠).

وذكر الحاكم في (المستدرك) حديثًا، من طريق أبي بلال، ثم قال عقبه: «هذه سنة عزيزة، فإن سلم هذا الإسناد من أبي بلال، فإنه مرسل صحيح»![1].

فقال الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان)، مُعَبِّرًا عن كلام الحاكم هذا: «لَيّنه الحاكم»[2].

بينما قال ابن القطان الفاسي في (بيان الوهم والإيهام): «لا يعرف البتة»[3].

وليس كما قال! وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في ذلك[4].

والظاهر في أمر أبي بلال الأشعري، أنه ضعيف يعتبر به.

وقد خالف أبو بلال في هذا الإسناد اثنين، كل منهما منفردًا أولى بالحفظ والقبول منه، وهما موسى بن داود الضبي، والحسن بن عطية.

فَذِكْرُ أبي بلال لقيس بن عباد في إسناد هذا الحديث وَهْم، تجعل مخالفته هذه منكرة، لمخالفتها رواية مقبولي الرواية!

فالحديث إنما يُحفظ عن قيس بن الربيع، عن يونس، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس رضي الله عنه.

لكن قيس بن الربيع الأسدي، أبا محمدالكوفي (ت بضع ١٦٠ هـ)، قال عنه الحافظ: «صدوق، تغير لمّا كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه»[5].

ومع هذا اللين الذي في قيس بن الربيع، إلا أن حديثه هذا مما يقبل منه!

---

(١) مستدرك الحاكم (١/ ١٧٦).

(٢) لسان الميزان (٦/ ١٤).

(٣) بيان الوهم والإيهام (١/ ١٩٣/ب).

(٤) لسان الميزان (٦/ ١٤) (٧/ ٢٢)، وانظر الميزان (٤/ ٥٠٧).

(٥) التقريب (رقم ٥٥٧٣).

أولاً: لأن الحديث لم ينفرد به قيس بن الربيع عن الحسن البصري، بل الحديث محفوظ صحيح عن الحسن البصري، من غير رواية قيس بن الربيع، كما سبق.

ثانيًا: أن الحسن لم يسمع هذا الحديث من العباس قطعًا، لأنه لم يسمع منه أصلاً.

وتشهد لذلك: رواية عوف الأعرابي، عن الحسن، عمن أخبره، عن العباس ـ وسبقت.

ثالثًا: أننا عرفنا أن واسطة الحسن إلى العباس، في غير ما حديث سوى هذا الحديث، أنها الأحنف بن قيس. فلا نكارة أن تكون الواسطة التي نقطع بوجودها هنا: الأحنف بن قيس أيضًا.

لذلك فإني أرى أن هذا الحديث حسن الإسناد.

الحديث الثالث:

حديث العباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «الذبيح إسحاق».

وهو حديث رواه عن الحسن البصري، من المقبولين، اثنان من تلامذته، هما المبارك بن فضالة، وعلي بن زيد، واختلف على كل واحد منهما، بأكثر من وجه.

أمّا رواية المبارك بن فضالة:

فقال البزار في (مسنده): «حدثنا معمر بن سهل الأهوازي[1] - وأخرجه إلينا من أصل كتابه -: حدثنامسلم بن إبراهيم: حدثنا المبارك، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس، عن النبي ﷺ...»[2] - الحديث.

وهذا إسناد حسن، لكنه معلول!

قال البزار عقبه: «هذا الحديث قد رواه جماعة: عن المبارك بن فضالة، عن الحسن، عن الأحنف، عن العباس - موقوفًا».

وقبل أن أذكر مَنْ رواه موقوفًا، كما قال البزار، أذكر متابعةً لهذه الرواية على الرفع!

فقد أخرج ابن الجوزي هذا الحديث في (مثير العزم الساكن

---

(١) معمر بن سهل بن معمر الأهوازي. ذكره ابن حبان في الثقات (٩/١٩٦)، وقال: «متقن يغرب»، وأخرج له في صحيحه، انظر الإحسان (رقم ٧٤٧، ٥٥٢٨).
لكن احتمال خطأ معمر هنا منتف، بعد أن أخرج الحديث من أصل كتابه.

(٢) مسند البزار - الرباط (٢١٧)، وانظر كشف الأستاذ (رقم ٢٣٥٠).

إلىٰ أشرف الأماكن)، من طريق: علي بن عمر السكري، عن أحمد بن كعب الواسطي، عن عبد الله بن عبد المؤمن، عن عبد الصمد بن عبد الوارث، عن المبارك بن فضالة، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس، عن النبي ﷺ = مرفوعًا[١].

قلت: لٰكن هذا الإسناد إسنادٌ مظلم منكر.

فعلي بن عمر السكري، أبو الحسن الحربي، (ت ٣٨٦ هـ): مُوَثَّق، إلا أنه مُتكلَّمٌ فيه[٢].

وأحمد بن كعب الواسطي: وصفه الطبراني بالحافظ، وأمّا الخطيب فضعّفه، وأشار الذهبي إلىٰ تليينه[٣].

وعبد الله بن عبد المؤمن بن عثمان الأرحبي الواسطي: قال عنه الحافظ: «مقبول»[٤].

أمّا الروايات الموقوفة لهذا الحديث، التي ذكرها البزار، فهي التالية:

قال أبو القاسم البغوي في (الجعديات): «حدثنا علي[٥] أخبرنا المبارك: عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب، قال: الذي فداه الله بذبح عظيم: إسحاق»[٦] ـ كذا موقوفًا.

وقال محمد بن جرير الطبري في (التفسير) و (التاريخ):

---

(١) مثير العزم الساكن لابن الجوزي (١/٢٩٨ رقم ١٧٤).
(٢) لسان الميزان (٤/٢٤٦ ـ ٢٤٧).
(٣) انظر المعجم الصغير للطبراني (رقم ٩٧)، ولسان الميزان (١/٢٤٩ ـ ٢٥٠).
(٤) التقريب (رقم ٣٤٤٨).
(٥) هو ابن الجعد، تقدم أنه ثقة ثبت.
(٦) الجعديات ـ المطبوع باسم مسند علي بن الجعد (رقم ٣٣٠٨)

«حدثنا أبو كريب[1] قال: حدثنا ابن اليمان[2] عن مبارك، عن الأحنف بن قيس، عن العباس..»[3] ـ موقوفًا.

وقال أبو بكر الشافعي في (الغيلانيات): «حدثنا محمد بن بشر بن مطر[4] قال حدثنا شيبان[5] قال: حدثنا مبارك بن فضالة، عن الحسن، عن الأحنف، قال: سمعت العباس يقول:...»[6] ـ وذكره موقوفًا.

وأخرجه الذهبي في (سير أعلام النبلاء)، من طريق أبي بكر الشافعي، وبإسناده[7].

وأخرجه الواحدي في (الوسيط)، من طريق الحسن بن سفيان، عن شيبان.. به[8].

فهؤلاء ثلاثة رواه: علي بن الجعد، ويحيى بن اليمان، وشيبان بن فروخ، يروون الحديث عن المبارك بن فضالة، عن الحسن، عن الأحنف، عن العباس ـ موقوفًا على العباس رضي الله عنه.

---

(١) محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي (ت٢٤٧هـ)، وهو ابن سبع وثمانين.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٦٢٠٤): «ثقة حافظ».

(٢) يحيى بن يمان العجلي، الكوفي (ت١٨٩هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٧٦٧٩): «صدوق عابد، يخطىء كثيراً، وقد تغير».

(٣) تفسير الطبري (٢٣/ ٥١)، وتاريخه (١/ ٢٦٣، ٢٦٤).

(٤) محمد بن بشر بن مطر، أبو بكر الوراق، البغدادي، (ت٢٨٥هـ). وثقه الدارقطني، وقال إبراهيم الحربي: «صدوق لا يكذب» ـ تاريخ بغداد (٢/ ٩٠).

(٥) هو ابن فروخ، تقدم أنه جيد الحديث.

(٦) الغيلانيات (رقم ٣٠٦)، وفي المنشورة (رقم ٢٨٦).

(٧) سير أعلام النبلاء (٢/ ٩٨).

(٨) الوسيط للواحدي (٣/ ٥٢٩).

وخالفهم مسلم بن إبراهيم وحده، في الصحيح من الروايات، فرواه عن المبارك، بإسناده، فجعله مرفوعًا!

وبذلك يظهر أن إشارة البزار بشذوذ رواية مسلم بن إبراهيم، الذي روى الحديث مرفوعًا، أنها إشارة توافق الصواب.

فالواحد، إذا خالف ثلاثة من الثقات، نُخَطِّئُهُ، ونحكم على مخالفته بالشذوذ ولا ريب.

وقد صرّح بذلك ابن أبي حاتم في (تفسيره)، حيث قال عقب ذكر بعض طرق الحديث: «وقد رواه مبارك بن فضالة، عن الحسن، عن الأحنف، عن العباس رضي الله عنه. وهذا أشبه وأصح»[1].

ويأتي - إن شاء الله تعالى - أن الدارقطني أيضا يرجح موقوف العباس رضي الله عنه، على مَنْ رواه مرفوعًا.

فالحديث عن المبارك بن فضالة، إنما يحفظ عنه، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس رضي الله عنه - موقوفًا.

وهذا إسناد حسن، لعنعنة المبارك بن فضالة.

وهذا هو الراوي الأول عن الحسن.

أمّا رواية علي بن زيد:

فرواه الحسن بن دينار، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن الأحنف، عن العباس، عن النبي ﷺ، قال: «قال داود عليه السلام: أسألك بحق آبائي: إبراهيم، وإسحاق، ويعقوب؟ فقال: أمّا إبراهيم، فألقي في النار، فصبر من أجلي، وتلك بلية لم تنلك.

---

(١) انظر تفسير ابن كثير (٦/ ٢٩)، سورة الصافات (١٠٧).

وأمّا إسحاق، فبذل نفسه للذبح، فصبر من أجلي، وتلك بلية لم تنلك. وأمّا يعقوب، فغاب عنه يوسف، وتلك بلية لم تنلك».

أخرجه البزار في (مسنده)[1] وابن جرير الطبري في (التفسير)[2] وابن عدي في (الكامل)[3] وأبو بكر الشافعي في (الغيلانيات)[4] والحاكم وقال: «هذا حديث صحيح، رواه الناس عن علي بن زيد، تفرد به»[5].

كلهم من طريق زيد بن الحباب، عن الحسن بن دينار، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن الأحنف، عن العباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ - مرفوعًا.

إلا أن الحسن بن دينار سقط من إسناد الحاكم، مع أنه من طريق زيد بن الحباب أيضًا، كباقي المُخَرِّجين!!

وقد صرَّح بتفرد الحسن بن دينار، بهذا الحديث مرفوعًا، كل من: البزار، وابن عدي.

والحسن بن دينار، تقدَّم أنه متروك، كذّبه غير واحد من العلماء!

فهذا إسناد شديد الضعف.

ومع شدة ضعفه، فقد خولف في وصله للحديث، بإسناد حسن إلى الأحنف بن قيس.

قال ابن أبي شيبة في (المصنف): «حدثنا عفّان، قال: حدثنا حمّاد بن سلمة، قال: حدثنا علي بن زيد، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن النبي ﷺ: أن داود عليه السلام، قال:

---

(١) مسند البزار - الرباط (٢١٨)، وانظر كشف الأستار (رقم ٢٣٣٨).
(٢) تفسير الطبري (٢٣/٥١).
(٣) الكامل لابن عدي (٢/٢٩٩).
(٤) الغيلانيات رقم (٣٠٧)، وفي المنشورة (رقم ٢٨٧).
(٥) مستدرك الحاكم (٢/٥٥٦).

أي رب! إن بني إسرائيل يسألونك بإبراهيم وإسحاق ويعقوب، فاجعلني يا رب لهم رابعًا. فأوحى الله إليه أن: يا داود، إن إبراهيم ألقي في النار في سببي فصبر، وتلك بلية لم تنلك. وإن إسحاق بذل نفسه ليذبح، فصبر من أجلي، فتلك بلية من تنلك. وإن يعقوب أخذت حبيبه، حتى ابيضت عيناه فصبر، وتلك بلية لم تنلك»[1] ـ كذا مرسلًا.

وأخرجه بن أبي حاتم في (تفسيره)، من طريق حماد بن سلمة، نحوه ـ مرسلًا، دون ذكر العباس رضي الله عنه[2].

وهذا إسناد حسن إلى الأحنف بن قيس، مرسلًا إلى النبي ﷺ. ولا شك أنه مقدَّم على حديث الحسن بن دينار، الذي زعمه متصلًا بالعباس رضي الله عنه.

وإلى ذلك أشار البزار، عندما قال عقب حديث الحسن بن دينار المتصل: «هذا الحديث لا نعلمه يروى عن العباس عن النبي ﷺ، إلا من حديث أبي سعيد عن علي بن زيد.

وأبو سعيد هذا هو: الحسن بن دينار، وهو ليس بالقوي في الحديث.

وقد روى هذا الحديث حمَّاد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن النبي ﷺ ـ ولم يقل: عن العباس.

وإنما ذكرنا هذا الحديث، وإن كان الحسن لين الحديث، لنبين أنه رفعه، وأن الحديث له أصل، من حديث حماد بن سلمة»[3].

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١١/٥٥٤) (رقم ٣١٨٩٤).
(٢) تفسير ابن أبي حاتم ـ تفسير سورة يوسف (رقم ٦١٤).
(٣) مسند البزار ـ الرباط (٢١٨).

إذًا.. فيكون الراجح المحفوظ عن علي بن زيد، أنه عنه، عن الحسن، عن الأحنف، عن النبي ﷺ - مرسلاً.

أما آخر روايات هذا الحديث، فرواية باطلة!!

ففي (العلل) للدارقطني: «وسئل عن حديث روي عن الحسن عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «الذبيح إسحاق؟

قال: اختلف فيه عن الحسن:

فروى مقاتل بن سليمان، عن عبد الكريم، عن الحسن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

والمحفوظ: عن الحسن، عن الأحنف، عن العباس بن عبد المطلب - قوله»[1].

مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي الخراساني، أبو الحسن البلخي، نزيل مرو، (ت ١٥٠ هـ).

قال عنه الحافظ: «كذبوه، وهجروه، ورمي بالتجسيم»[2].

قلت: وعبد الكريم هو ابن أبي المخارق، تقدَّم بيان ضعفه.

فإسناد حديث أبي هريرة إسناد باطل.

فرجع هذا الحديث، من جميع طرقه عن الحسن، أنه إنما يُروى بإسنادين حسنين:

الأول: حديث مبارك بن فضالة، عن الحسن، عن الأحنف، عن العباس رضي الله عنه - موقوفًا.

---

(١) العلل للدارقطني (٣/ ٣٤/ب).

(٢) التقريب (رقم ٦٨٦٨).

الثاني: حديث علي بن زيد، عن الحسن، عن الأحنف، عن النبي ﷺ - مرسلاً.

وهذا اختلاف، بين وقف ورفع، وإن كان المرفوع مرسلاً.

وقد سئل يحيى بن معين عن هذا!

قال ابن الجنيد في (سؤالاته): «قلت ليحيى بن معين: مبارك، عن الحسن، عن الأحنف، عن العباس، قال: قال: الذبيح إسحاق.

ح: وحمّاد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن الأحنف، عن النبي ﷺ، قال: الذبيح إسحاق.

قلت ليحيى: أيهما أصح؟

قال: لا تبالي أيهم كان!

كأنه ضعفهما جميعًا»[1].

قلت: أما المرسل، فَيُرْدِيْهِ إرسالُهُ.

وأمّا الموقوف، فلا حجة فيه، لأنه لا حجة إلا في تبليغ النبي ﷺ.

واحتمالُ أن يكون العباس رضي الله عنه أخذه - تسمُّحا - عن أهل الكتاب احتمالٌ واردٌ وقويٌّ. ولعل العباس رضي الله عنه لم يحدث به احتجاجًا، ولا اعتقادًا بصدقه.

وقد أشبع الحافظ المحقق ابن كثير في (تفسيره) الكلام على هذه المسألة، وذكر أدلة كل فريق، ثم خرج بالقول الصواب، الذي لا يتردد فيه متردد: أن الذبيح هو إسماعيل عليه السلام[2].

---

(١) سؤالات ابن الجنيد (رقم ٧٤٠).

(٢) تفسير ابن كثير (٦/٢٨ - ٣٢) - سورة الصافات (١٠٢).

أمّا السيوطي، فصنف جزءًا سمّاه (القول الفصيح في تعيين الذبيح)[1].

والعجيب أنه استعجم على السيوطي القول، ووسوس، ولم يُعيِّن الذبيح، بل توقَّف!!!

وعليك بكلام ابن كثير، في الموطن الذي ذكرناه آنفًا، فإنه: القول الفصيح في تعيين الذبيح، حقًّا!!

وليس هذا المبحث من شئون بحثي، فاكتفيت بالإشارة إليه، بعد أن قمت بشئوني، وهي عرض أسانيد الحديث وطرقه وعللها.

---

(١) طبع الكتاب بتحقيق إبراهيم عبد الله الحازمي، بمطبعة سفير، بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ.

الحديث الرابع:

حديث العباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «والذي نفسي بيده، لو دليتم أحدكم بحبل إلى الأرض السابعة، لقدم على ربه عز وجل.

ثم تلا قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[1]».

أخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط)[2] والجورقاني في (الأباطيل والمناكير) من طريق الطبراني[3].

قال الطبراني: «حدثنا علي، قال: حدثنا الحسين بن عيسى بن ميسرة الرازي، قال: حدثنا سلمة بن الفضل، حدثنا أبو جعفر الرازي، عن قتادة، عن الحسن، عن الأحنف، عن العباس بن عبد المطلب ـ رضي الله عنه ـ. . .» ـ الحديث.

قال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا أبو جعفر، ولا عن أبي جعفر إلا سلمة، تفرَّد به الحسين بن عيسى بن ميسرة الرازي».

ـ شيخ الطبراني: علي بن سعيد بن بشير الرازي، أبو الحسن عَلِيَّك، نزيل مصر، (ت ٢٩٩ هـ).

حافظ متكلم فيه، ومختلف فيه[4]. كأنه صدوق، تُتَجَنَّبُ مفاريده، التي منها هذا الحديث.

ـ الحسين بن عيسى بن ميسرة الحارثي الرازي.

---

(١) سورة الحديد: الآية (٣).
(٢) المعجم الأوسط (١/٢٤٧/أ).
(٣) الأباطيل والمناكير للجورقاني (١/ ٧٢ ـ ٧٣ رقم ٦٦).
(٤) سؤالات السهمي للدارقطني (رقم ٣٤٨)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ١٤٥ ـ ١٤٦)، ولسان الميزان (٤/ ٢٣١ ـ ٢٣٢).

قال عنه أبو حاتم الرازي: «صدوق»[1].

- وسلمة بن الفضل الأبرش، تقدم أنه: «صدوق كثير الخطأ».

- وأبو جعفر الرازي، تقدَّم أنه «صدوق سيء الحفظ، خصوصًا عن مغيرة».

فهذا إسناد لين.

وقد روي بإسناد خير منه، من حديث الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فأخرجه ابن أبي عاصم في (السنة)[2] والبزار في (مسنده)[3] وأبو الشيخ في (العظمة)[4].

كلهم من طريق: عبد الرحمن بن عبد الله الدشتكي، عن أبي جعفر الرازي، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وعبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن عثمان الدَّشتكي، أبو محمد الرازي، المقريء، (ت بضع ٢١٠ هـ).

قال عنه الحافظ: «ثقة»[5].

فعبد الرحمن بن عبد الله الدَّشتكي، أوثق من سلمة بن الفضل الأبرش، كما هو ظاهر من مرتبتهما في التوثيق عند الحافظ. وقد خالفه الدشتكي، على شيخه أبي جعفر الرازي، بإسناده فجعله للحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ لا للحسن

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٦٠).
(٢) السنة لابن أبي عاصم (رقم ٥٧٨).
(٣) مسند البزار - الأزهرية (٢٥١/أ - ب) بترقيمي.
(٤) العظمة لأبي الشيخ (رقم ٢٠١).
(٥) التقريب (رقم ٣٩١٤).

عن الأحنف عن العباس رضي الله عنه، كما زعم سلمة الأبرش، أو كما زُعِمَ عليه!

ثم إن الحديث رواه غير أبي جعفر الرازي، ومن غير ما وجه عن الحسن البصري، فكان للحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه[1]. لا كهذا الإسناد الغريب، المتفرد بجعل الحديث للحسن عن الأحنف عن العباس رضي الله عنه.

فظهرت بهذا نكارة هذا الإسناد، وأن راويه ـ سلمة بن الفضل أو من بعده ـ أبطل في روايته من حديث الحسن عن الأحنف عن العباس رضي الله عنه!

أمّا حديث أبي هريرة رضي الله عنه، فيكون لنا معه وقفة في موضعه الحقيق به، وهو مبحث أبي هريرة رضي الله عنه، إن قدّر الله تعالى إتمام هذا الموضوع مستقبلاً.

---

(١) انظر مسند الإمام أحمد (رقم ٨٨١٤)، وجامع الترمذي (رقم ٣٢٩٨)، وغيرهما.

الحديث الخامس:

حديث العباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «يا عباس، ثلاث لا يدعهن قومك: الطعن في النسب، النياحة على الميت، والاستمطار بالأنواء».

أخرجه ابن عدي في (الكامل)، من طريق: الحسن بن دينار، عن الحسن، عن الأحنف، عن العباس رضي الله عنه[1].

وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد): «رواه الطبراني في الكبير، وفيه الحسن بن دينار، وهو ضعيف»[2].

قلت: مسند العباس رضي الله عنه في (المعجم الكبير) للطبراني، من الأجزاء المفقودة منه!!

أمّا الحسن بن دينار، فإنه متروك متهم، كما سبق مرارًا.

فهذا إسناد شديد الضعف.

---

(١) الكامل لابن عدي (٢/ ٣٠٢).

(٢) مجمع الزوائد (٣/ ١٣).

الحديث السادس:

ذكر ابن طاهر المقدسي في (أطراف الغرائب والأفراد، للدارقطني)، حديثًا للأحنف عن العباس رضي الله عنه.

قال ابن طاهر، ناقلاً عن كتاب الدارقطني: «حديث ما من رجل يأتيه ذو رحم فيقوم إليه.. الحديث. غريب من حديث الأحنف عنه، ومن حديث الحسن عن الأحنف، تفرد به عقيل بن أبي صالح، وعنه نوح بن أبي مريم»[1].

ـ ونوح ابن أبي مريم، أبو عصمة المروزي، القرشي مولاهم، يعرف بالجامع، (ت ١٧٣ هـ).

قال عنه الحافظ: «كذبوه في الحديث، وقال ابن المبارك: كان يضع»[2].

قلت: وهو من مشاهير الوضاعين، فهو صاحب حديث فضائل سور القرآن، الحديث الذي اعترف هو نفسه بوضعه[3].

فهذا إسناد باطل لا يشتغل به، إلا من باب التنبيه على بطلانه.

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٢٣٢/أ).

(٢) التقريب (رقم ٧٢١٠).

(٣) الموضوعات لابن الجوزي (٤١/١)، والتهذيب (٤٨٦/١٠ ـ ٤٨٩)، وفتح المغيث للسخاوي (٣٠٣/١ ـ ٣٠٤).

الحديث السابع:

قال الطحاوي في (شرح معاني الآثار): «حدثنا محمد بن عَمرو: حدثنا عبد الله بن نمير، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن: أن العباس بن عبد المطلب والحسن بن علي رضي الله عنهما مَرّت بهما جنازة، فقام العبّاس ولم يقم الحسن رضي الله عنه، فقال العباس للحسن: أما علمت أنّ رسول الله ﷺ مَرّت عليه جنازة فقام؟ فقال: نعم، وقال الحسن للعباس: أما علمت أنّ رسول الله ﷺ كان يُصلّي عليها؟ قال: نعم»[(١)].

ومحمد بن عَمرو بن يونس السوسي التغلبي، (ت ٢٥٩ هـ)، كان رافضيًّا وحدّث بالمناكير[(٢)].

قلت: وهذا من مناكيره، فالحديث بنحوه إنما يُروى عن محمد بن سيرين يذكر أنه مَرّت جنازة بالحسن بن علي وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم[(٣)]، لا العباس، كما تزعمه هذه الرواية!!

---

(١) شرح معاني الآثار للطحاوي (١/ ٤٨٨).

(٢) انظر لسان الميزان (٥/ ٣٢٨).

(٣) انظر ما يأتي (١٥٩٦ ـ ١٥٩٧).

الحديث الثامن موقوفًا:

حديث الحسن، عن الأحنف بن قيس، قال: «سمعت عمر بن الخطاب يقول: إن قريشًا رؤوس الناس، لا يدخل أحد منهم في باب، إلا دخل معه فيه طائفة من الناس.

فلم أدر ما تأويل قوله في ذا.

حتى طُعن عمر، فلما احتضر، أمر صهيبًا أن يصلي بالناس ثلاثة أيام. وأمره أن يجعل للناس طعامًا فيطعموه، حتى يستخلفوا إنسانًا.

فلما رجعوا من الجنازة، جيء بالطعام، ووضعت الموائد. فأمسك الناس عنها، للحزن الذي هم فيه.

فقال العباس بن عبد المطلب: أيها الناس، إن رسول الله ﷺ قد مات، فأكلنا بعده وشربنا. ومات أبو بكر، فأكلنا بعده وشربنا. وإنه لا بد من الأجل، فكلوا من هذا الطعام.

ثم مدّ العباس يده فأكل، ومدَّ الناس أيديهم فأكلوا.

فعرفت قول عمر: إنهم رؤوس الناس»!

أخرجه ابن سعد في (الطبقات)[١]، وأحمد بن منيع في (مسنده)[٢] والفسوي في (المعرفة والتاريخ)[٣] وأبو بكر الشافعي في (الغيلانيات)[٤] وابن عساكر في (تاريخ دمشق)[٥].

كلهم من طريق حمّاد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن البصري.. به.

وهذا إسناد حسن.

---

(١) الطبقات لابن سعد (٤/ ٢٩ - ٣٠).

(٢) المطالب العالية المسندة (٢٠)، والمطبوعة (رقم ٧٠٩، ٤١٦٥).

(٣) المعرفة والتاريخ (١/ ٥١٠ - ٥١١).

(٤) الغيلانيات (رقم ٢٩٦، ٣٠٥)، وفي المنشورة (رقم ٢٧٦، ٢٨٥).

(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر - تراجم: عبد الله بن أوفى إلى عبد الله بن ثوب (١٩٧ - ١٩٨).

الحديث التاسع موقوفًا:

قال الحسن البصري: «بقي في بيت مال عمر رضي الله عنه شيء، بعدما قسم بين الناس، فقال العباس لعمر وللناس: أرأيتم لو كان فيكم عمّ موسى أكنتم تكرمونه؟ قالوا: نعم. قال: فأنا أحق به، أنا عم نبيكم ﷺ. فكلم عمر الناس، فأعطوه تلك البقية».

أخرجه ابن سعد في (الطبقات)[1] وحميد بن زنجويه في (الأموال)[2] والفسوي في (المعرفة والتاريخ)[3].

كلهم من طريق حمّاد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن ـ كذا مرسلاً.

وإسناده حسن لولا إرسال الحسن!

وهذا كل ما وجدته للعباس رضي الله عنه، من رواية الحسن البصري.

ومن هذا يظهر أن واقع روايات الحسن عن العباس رضي الله عنه، هذا الواقع نفسه يدل على عدم سماع الحسن من العباس رضي الله عنه.

وقد قدّمنا ـ أيضًا ـ قواطعَ، تجزم بعدم سماع الحسن من العباس رضي الله عنه!

والله أعلم.

---

(١) طبقات ابن سعد (٤/ ٣٠).

(٢) الأموال لابن زنجويه (رقم ٩٣٤).

(٣) المعرفة والتاريخ (١/ ٥٠٩).

عبد الله بن العباس رضي الله عنهما

قال الإمام أحمد: «لم يسمع الحسن من ابن عباس، إنما كان ابن عباس بالبصرة واليًا أيام علي رضي الله عنهما»[1].

وقال يحيى بن معين في (تاريخه)، وفي غير ما موضع من كتبه: «الحسن لم يسمع من ابن عباس شيئًا»[2].

وقال ابن معين في (تاريخه) أيضًا: «لم يسمع من ابن عباس.

وقال يزيد في حديثه: سمع الحسن من ابن عباس!

ولم يسمع منه»[3].

وقال علي بن المديني في (العلل): «كان الحسن بالمدينة أيام كان ابن عباس بالبصرة، استعمله عليها علي، وخرج إلى صفين.

وقوله: خطبنا ابن عباس بالبصرة، إنما هو كقول ثابت: قدم علينا عمران بن حصين، ومثل قول مجاهد: خرج علينا علي.

الحسن لم يسمع من ابن عباس، وما رآه قط»[4].

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ٩٨).

(٢) تاريخ ابن معين (رقم ٤٥٩٩)، وتاريخ الدارمي عن ابن معين (رقم ٢٧٨)، وسؤالات ابن الجنيد (رقم ١٦٨).

(٣) تاريخ ابن معين (رقم ٤٠٩٥).

(٤) العلل لابن المديني (٥١ رقم ٥٠). وانظر معرفة الرجال برواية ابن محرز (٢/ رقم ٦٧٥)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢/ ٥٢)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/١٦٨).

وقال بهز بن أسد: «لم يسمع من ابن عباس»[1].

وقال الترمذي في (العلل الكبير): «سألت محمدًا عن حديث الحسن: خطبنا ابن عباس، فقال: إن رسول الله فرض صدقة الفطر؟

فقال: روى غير يزيد بن هارون، عن حميد، عن الحسن، قال: خطب ابن عباس.

ـ قال الترمذي: ـ وكأنه رأى هذا أصح.

وإنما قال محمد هذا، لأن ابن عباس كان بالبصرة في أيام علي. والحسن البصري في أيام عثمان وعلي كان بالمدينة»[2].

وقال أبو حاتم الرازي، كما في (المراسيل) لابنه: «لم يسمع من ابن عباس، وقوله: (خطبنا ابن عباس) يعني: خطب أهل البصرة»[3].

وقال النسائي: «لم يسمع من ابن عباس»[4].

وقال البزار: «قوله: خطبنا ابن عباس بالبصرة، قد أنكر عليه! لأن ابن عباس كان بالبصرة أيام الجمل، وقدم الحسن أيام صفين، فلم يدركه بالبصرة.

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ٩٩).

(٢) العلل الكبير للترمذي (١/٣٢٦).

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ١٠٠).

(٤) نقله المزي في تحفة الأشراف (رقم ٥٣٩٤)، وابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (٢/١٤٧٦).

ومع أن المزي ينقل كلام النسائي عن (السنن)، وينقل المزي هذا الكلام، على أن النسائي قاله عقب الحديث الذي ذكر المزي الكلام بعده، إلا أني بالرجوع إلى سنن النسائي: الصغرى والكبرى، لم أجد فيهما كلام النسائي!!

انظر: السنن الصغرى (رقم ٢٥٠٨، ٢٥١٥)، والسنن الكبرى (رقم ٢٢٨٧، ٢٢٩٤).

وتأول قوله: (خطبنا)، أي: خطب أهل البصرة»[1].

وقال مغلطاي في (إكمال تهذيب الكمال): «وفي كتاب البرديجي: فأما حديث حميد الطويل عن الحسن، قال: خطبنا ابن عباس، فإنما خطب أهل البصرة»[2].

وقال الحاكم في (معرفة علوم الحديث): «فليعلم صاحب الحديث، أن الحسن لم يسمع من ابن عباس شيئًا قط»[3].

وقال البيهقي في (السنن الكبرى)، عقب نقله كلام علي بن المديني المذكور آنفًا: «حديث الحسن عن ابن عباس: مرسل»[4].

وأقره العلامة علاء الدين علي بن عثمان المارديني، الشهير بابن التركماني، (ت ٧٤٥ هـ)، في كتابه (الجوهر النقي)[5].

وقال ابن حزم في (المحلى): «لا يصح للحسن سماع من ابن عباس»[6].

وقال ابن حزم أيضًا في (الإحكام في أصول الأحكام): «إن الحسن لم يسمع من ابن عباس أيّامَ ولايته البصرة شيئًا، ولا كان الحسن حينئذٍ بالبصرة، وإنما كان بالمدينة، هذا ما لا خلاف فيه بين أحدٍ من نقلة الحديث»[7].

وقال ابن عبد البر في (التمهيد): «لم يسمع الحسن هذا الحديث من ابن عباس»[8].

---

(١) كشف الأستار (رقم ٩٠٨)، وزوائد مسند البزار لابن حجر (رقم ٦٦٠)، ونصب الراية (١/ ٩٠) (٢/ ٤١٩).
(٢) إكمال تهذيب الكمال (١٥٢/ب).
(٣) معرفة علوم الحديث (١١١).
(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ١٦٨).
(٥) الجوهر النقي (٤/ ١٦٩).
(٦) المحلى (٦/ ١٣٢).
(٧) الإحكام في أصول الأحكام (٢/ ٣١).
(٨) التمهيد (٤/ ١٣٥).

قال ابن عبد البر هذا، عقب الحديث الذي جاء في بعض رواياته قول الحسن: «خطبنا ابن عباس»!

وقال عبد الحق الإشبيلي في (الأحكام الوسطى): «لم يسمع الحسن من ابن عباس»[1].

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في (فتح الباري) له: «الحسن لم يسمع من ابن عباس، ولم يكن بالبصرة يوم خطب ابن عباس»[2].

هذا كلام من وجدت له كلامًا في هذه المسألة، من الأئمة المتقدمين والمتأخرين، وكلهم ـ كما رأيت ـ على أن الحسن لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما.

إلا أن القاضي أبا عبد الله محمد بن أبي بكر بن خلف الأنصاري، المعروف بابن المواق، (ت ٦٤٢ هـ)، قال في (بغية النقاد والنقلة): «قال محمد بن الحسين البغدادي: قلت لأحمد بن حنبل: فالحسن عمن أخذ هذا الأمر ـ يعني التفسير ـ؟ فقال: كانت له من ابن عباس مجالسة، وذلك أن عليًا كان ولى ابن عباس البصرة، فهو ـ وإن ترك ذاكم ـ كانت له منه مجالسة.

ذكر هذا أبو عمر الصدفي[3] عن محمد بن القاسم[4] عن

---

(١) الأحكام الوسطى لعبد الحق (٢/ ١٧٤).

(٢) فتح الباري لابن رجب (٩/٦٦).

(٣) أبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم بن يونس الصدفي الأندلسي، (ت٣٥٠هـ)، صاحب (التاريخ الكبير) في أسماء الرجال.
وصف الذهبي كتابه فقال: «بلغ فيه الغاية». وهو أحد الحفاظ الكبار، والأئمة الثقات. انظر: تاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ووفيات ٣٣١، ٣٥٠ ـ (٤٣٠).

(٤) محمد بن القاسم بن محمد بن القاسم بن محمد بن سيار، أبو عبد الله الأموي، القرطبي، (ت٣٢٧هـ).
قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٥٤): «الإمام الحافظ الكبير.. كان عالماً ثقة».

ابن خيرون[1] عن محمد بن الحسين.

ومحمد بن الحسين هذا مجهول بالنقل، لم يذكره أبو بكر ابن ثابت في تاريخه، في أهل بغداد، ولا أعلم أحدًا ذكره. وابن خيرون يروي عنه مناكير، منها هذا. وقد وقعت له على أشياء منكرة، فلا عبرة بنقله!

والمعروف عن أحمد، أنه إنما أثبت سماع الحسن من: ابن عمر، وأنس، وعثمان بن أبي العاص، كذا نقل الأثرم عنه.

وإن أردت الوقوف على بعض رواياته المنكرة، فانظره في الكلام على حديث بهز بن حكيم، عن أبيه عن جده، في زكاة الإبل، حديث: من أعطاها مؤتجرًا فله أجره، ومن منعها فإنا آخذوها وشطر ماله»[2].

انتهى كلام ابن المواق، ومن كتابه نقلته.

فوقف مغلطاي على كلام ابن المواق هذا، فذكره في (إكمال تهذيب الكمال)، لكن ببعض تَصَرُّفٍ، أَخَلَّ ببعض معناه!!

قال مغلطاي، بعد أن ذكر الكلام المروي عن الإمام أحمد: «قال ابن المواق في كتابه المسمى (بغية النقاد والنقلة): محمد بن الحسين هذا مجهول، لا أعلم أحدًا ذكره. وابن خيرون يروي المناكير، منها هذا.

والذي قال ابن وضاح، عن أبي جعفر البستي وغيره، عن أحمد: أنه لم يسمع من ابن عباس»[3].

---

(١) محمد بن محمد بن خيرون أبو جعفر، القروي الأندلسي (ت٣٠٠هـ).
إمام ثقة مقرىء، وقع خلط كبير بينه وبين أبيه.
انظر: تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (رقم ١٣٩٣)، والإكمال لابن ماكولا، وحاشية تحقيقه (٣/ ٢٠٤ ـ ٢٠٦)، ورياض النفوس لعبد الله بن محمد المالكي وحاشية تحقيقه (٢/ ٥٢ ـ ٥٦)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢١٧).

(٢) بغية النقاد والنقلة (٦٨/ ب).

(٣) إكمال تهذيب التهذيب (١٥٢/ ب).

فأنت ترى كيف أن مغالطاي جعل ابن المواق جارحًا لابن خيرون، وليس الأمر كذلك!

فابن المواق قال عن محمد بن الحسين: «وابن خيرون يروي عنه مناكير»، ولم يقل عن ابن خيرون: «يروي المناكير»!!

أمّا محمد بن الحسين هذا، الذي وصفه ابن المواق بالجهالة، وأنه صاحب مناكير؛ فقد جاء ذكره في ترجمة محمد بن محمد بن خيرون، في (تاريخ علماء الأندلس) لعبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي القرطبي، الشهير بابن الفرضي (ت ٤٠٣ هـ).

قال ابن الفرضي، في ترجمة ابن خيرون: «وقد حدّث عنه محمد القاسم، بكتاب أبي جعفر محمد بن الحسين البغدادي، في الرجال»[١].

وترجم لمحمد بن الحسين هذا الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان)، ووقعت في ترجمته تصحيفات كثيرة، فأنا أذكر ما جاء في (اللسان)، مُصوِّبًا ما صُحّف فيه بين خطين!

قال الحافظ في (اللسان): «محمد بن الحسين البغدادي: له أسئلة عن يحيى بن معين وغيره، فيها عجائب وغرائب!!

نقل فيها ـ ولعلها: عنها ـ أبو عمر الصوفي ـ هو الصدفي ـ وغيره من حفاظ المغاربة.

وحكى ابن الوراق ـ ابن المواق ـ عنه أنه قال: سألت أبا داود: هل روى مكحول عن أبي هريرة؟ فقال: سألت عن ذلك يحيى بن معين؟ فقال: نعم.

قال ابن الوراق ـ ابن المواق ـ: محمد بن الحسين عندي متهم، ولا يقبل ما قال»[٢].

---

(١) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (٢/ ٧٩٩ رقم ١٣٩٣).

(٢) لسان الميزان (٥/ ١٤١).

قلت: فآل الأمر بمحمد بن حسين البغدادي هذا، إلى أنه متهم!!!

ولعمري! إن نكارة ما روي عن الإمام أحمد، في سماع الحسن من ابن عباس رضي الله عنهما، لهي دليل ظاهر على ما اتهم به!!

فنعود إلى أنه: ليس في الأئمة المتقدمين ـ ممن وقفت له على كلام في هذه المسألة ـ من قال: إن الحسن سمع من ابن عباس!

بل كل من وجدت له قولاً في هذه المسألة، ينفي السماع!!

حتى جاء العصر الحديث!!!

قال العلامة المحدث أحمد محمد شاكر ـ رحمه الله ـ في تحقيقه لمسند الإمام أحمد: «وقد تكلموا في سماع الحسن البصري من ابن عباس، وجزم كثير من العلماء بأنه لم يسمع منه.

انظر: التهذيب ترجمة الحسن، والمراسيل لابن أبي حاتم (١٢ ـ ١٣)، ونصب الراية (١/ ٩٠ ـ ٩١).

والحسن قد عاصر ابن عباس يقينًا، وكونه كان بالمدينة أيام كان ابن عباس واليًا على البصرة، لا يمنع سماعه منه قبل ذلك أو بعده.

نعم، قد يمنع الرواية التي يعللونها في قوله: خطبنا ابن عباس بالبصرة»[(١)].

كذا كان أحمد محمد شاكر أوَّلاً، قائلًا بعدم امتناع سماع الحسن من ابن عباس رضي الله عنهما، مقويًا حصول السماع!

ثم جزم بالسماع!!

---

(١) مسند الإمام أحمد، التعليق على الحديث (رقم ٢٠١٨).

حيث ذكر حديثًا، سوف أذكره بعد نقل كلامه بالجزم بالسماع، ثم قال عقبه: «قد تكلموا في سماع الحسن البصري من ابن عباس، بل في لقائه إياه، كما أشرنا ـ سابقًا ـ، ورجحنا هناك صحة حديثه، لأنه عاصره.

وهذا الإسناد قاطع في ذلك، فإنه صريح في أنه لقي ابن عباس، وسأله، وسمع منه»[1].

أمّا دليل أحمد محمد شاكر على سماع الحسن من ابن عباس رضي الله عنهما، فهو: حديث محمد بن سيرين: «أن جنازة مرّت بالحسن وابن عباس، فقام الحسن، ولم يقم ابن عباس. فقال الحسن لابن عباس: أقام لها رسول الله ﷺ؟ فقال: قام وقعد»[2].

ظن أحمد محمد شاكر ـ رحمه الله ـ أن الحسن المهمل في هذا الحديث الحسن البصري، وعليه بنى قوله بالسماع!!

وليس الأمر كما ظن!!!

فالحسن في هذا الحديث إنما هو الحسن بن علي رضي الله عنهما، بلا خلاف!!!

كما جاء صريحًا مبينًا: أنه الحسن بن علي رضي الله عنهما، في (السنن) للنسائي، و (المصنف) لابن أبي شيبة، و (المعجم الكبير) للطبراني، و (السنن الكبرى) للبيهقي[3].

---

(١) مسند الإمام أحمد التعليق على الحديث (رقم ٣١٢٦).

(٢) مسند الإمام أحمد (رقم ٣١٢٦).

(٣) السنن الصغرى للنسائي (رقم ١٩٢٤ ـ ١٩٢٧)، والكبرى (رقم ٢٠٥١ ـ ٢٠٥٤)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣/٣٥٨ ـ ٣٥٩) (رقم ١١٩٢١)، والمعجم الكبير للطبراني (رقم ٢٧٤٣ ـ ٢٧٤٧)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/٢٨).

وكما نص عليه الطبراني في (المعجم الكبير)، والمزي في (تحفة الأشراف)[1].

فلا تغتر بكلام أحمد محمد شاكر - رحمه الله - هنا، ولا بدليله على سماع الحسن من ابن عباس رضي الله عنهما، فإنها عَثْرَةُ جواد!!

ولأنه - رحمه الله - جواد ممسوحُ الغُرَّةِ مبارَكٌ، اغترّ بكلامه بعضُ المعاصرين[2]، فلا تُجارِهِم على هذا الاغترار، وَفَّقَكَ الباري سبحانه!!

ولئن كان أحمد محمد شاكر - رحمه الله - قد أخطأ هذا الخطأ، بناء على وَهْمٍ قد يقع من أهل العلم، في عدم التوفيق بتعيين المهمل من اسمِ الحسن في الحديث السابق؛ فهو معذور، مأجور إن شاء الله تعالى.

غير أن الكلام بجهل، وفيما لا يحسنه المرء، والجُرْأَةَ في ذلك، هو المأخوذ على صاحبه، الملومُ عليه أشد اللوم!!

قال أحمد إسماعيل البسيط في كتابه (الحسن البصري مفسرًا): «إن بعض مصادر التاريخ ذكرت أن الحسن البصري كان يتردد على درس ابن عباس بالمسجد في تفسير القرآن، وأُعجب بمنطقه!

هكذا قال الجاحظ في البيان والتبيين -!!! -

لكن ابن حجر في تهذيب التهذيب ينكر ذلك»!!![3].

---

(١) المعجم الكبير للطبراني (٣/ ٨٦)، وتحفة الأشراف للمزي (رقم ٣٤٠٩).
(٢) انظر تعليق عبد الفتاح أبو غدة على الموقظة للذهبي (٥٠)، وحاشية تحقيق كتاب تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٢/ ١٤٧٥).
(٣) الحسن البصري مفسراً، لأحمد إسماعيل البسيط (٦٠).

وتالله لولا خوف الاغترار بهذا، لأهملته، ولمررت به (مرور الكرام) باللغو، وهو الإعراض عنه!!

وعجبت من دخول (البيان والتبيين) للجاحظ، في مسائل (علل الحديث)، ومعرفة السماع والإرسال!!!

ومع ذلك رجعت لـ (البيان والتبيين)[1]!

فلم أجد فيه إلا أثرين:

فأولاً: وجدت أن هذين الأثرين - هما عينهما - في (المصنف) لعبد الرزاق، وفي (حلية الأولياء) لأبي نعيم[2].

فما أفقر من لجأ إلى (البيان والتبيين)، لأمر من خصوصيات علوم السنة، وهو مدوّن في مصنفات السنة!!!

وثانيًا: أن ذينك الأثرين اللذين في (البيان والتبيين)، كما في ذلك العزو الفقير، ليس فيهما شيء عن (الحكاية) التي ذكرها ذلك الأخ - سامحه الله، من تَرَدُّدِ الحسن على درس ابن عباس رضي الله عنهما!!!

وكل ما في ذينك الأثرين: ثناء من الحسن على ابن عباس رضي الله عنهما!!

وما في ذلك؟!! وأنا وكل أحد نثني على ابن عباس رضي الله عنهما الثناء البالغ، أفكنتُ تلميذَه الآخِذَ عنه سماعًا؟!!!

ومن يخفى عليه قدر ابن عباس رضي الله عنهما في العلم؟!! وهو الحبر، ترجمان القرآن!!!

ذاك القول بالسماع، هو النسج المهلهل، الجهل والتَّقَوُّل!!

فإذا تركنا المُحْدَثِين والمعاصرين، وأردنا أن نعرف وجه قول

---

(١) البيان والتبيين للجاحظ (١/ ٨٥).

(٢) مصنف عبد الرزاق (رقم ٨١٢٣، ٨١٢٤)، وحلية الأولياء (١/ ٣١٨).

المتقدمين بنفي السماع، وجدنا الأمر محتملاً، غير واضح الرؤية!!!

فالحسن البصري لم يسمع من أحد بالمدينة كما سبق تقريره في مقدمات هذا الباب[1]. فلا سماع له من ابن عباس رضي الله عنهما بها، ولا يصح إثبات السماع له منه على احتماله بالمدينة!

وقد خرج الحسن من المدينة إلى البصرة ليالي صفين، في أوائل شهر صفر، سنة سبع وثلاثين، كما قيّدناه في مقدمة الباب الثاني[2].

أما ابن عباس رضي الله عنهما:

فولي البصرة لعلي رضي الله عنه، سنة ست وثلاثين[3]، وبعد موقعة الجمل، التي كانت في جمادى الآخرة من السنة المذكورة[4].

ثم إن ابن عباس خرج مع علي رضي الله عنهما، إلى صفين، وكان على ميسرة جيشه[5].

وما أن رجع عبد الله بن العباس إلى البصرة[6] بعد صفين، وبعد التحكيم؛ حتى كتب إليه علي رضي الله عنه، بالقدوم عليه مع فرسان البصرة، لقتال معاوية رضي الله عنه[7]، فقدم إليه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، بالكوفة، بعد مقتل محمد بن أبي بكر رضي الله عنهما، في صفر سنة ثمان وثلاثين[8].

---

(١) انظر ما تقدم (٥٧١ ـ ٥٧٣).
(٢) انظر ما تقدم (٢٦٩).
(٣) تاريخ الطبري (٤/٥٤٣ ـ ٥٤٤)، والأخبار الطوال للدينوري (١٥٢).
(٤) تاريخ الطبري (٤/٥٠٦).
(٥) تاريخ خليفة بن خياط (١٩٤)، والأخبار الطوال للدينوري (١٦٥ ـ ١٦٦، ١٧١).
(٦) تاريخ الطبري (٥م٧٧، ٩٣).
(٧) تاريخ الطبري (٥/٧٨)، والأخبار الطوال للدينوري (٢٠٧).
(٨) تاريخ الطبري (٥/١١٠)، وانظره (٥/١٠٥).

فلمّا وافى عبد الله بن العباس عليّا رضي الله عنهما، بلغ عليّا خروج الخوارج وبعضٌ من فظائعهم[1]. فأرسل إليهم عبد الله بن العباس ليردهم عن ضلالهم، بالتي هي أحسن. فناظرهم عبد الله بن العباس رضي الله عنهما، فرجع منهم عشرون ألفًا، وبقي أربعة آلاف بُغاةً على ضلالتهم[2].

فرجع ابن عباس إلى علي رضي الله عنهما، فخرج إليهم علي رضي الله عنه بالجيوش، فأهلكهم[3]!

وذلك في موقعة النهروان، التي كانت في شعبان من سنة ثمان وثلاثين[4].

وكان عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، حين وافى عليّا رضي الله عنه في أوائل سنة ثمان وثلاثين، قد استخلف على البصرة زياد بن أبيه[5].

ويبدو أن ابن عباس لازم عليّا رضي الله عنهما طوال تلك السنة، وكذا السنة التي تليها: سنة تسع وثلاثين. ولذلك عندما ذكر ابن جرير الطبري في (تاريخه) عمّال علي رضي الله عنه في سنة تسع وثلاثين، ذكر أن عمّاله فيها هم عماله في سنة ثمان وثلاثين، قال: «غير ابن عباس، كان شخص في هذه السنة عن عمله بالبصرة»[6].

---

(١) تاريخ الطبري (٥/ ٨١ ـ ٨٣)، والأخبار الطوال للدينوري (٢٠٧).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (رقم ١٨٦٧٨)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٥٢٢ ـ ٥٢٤)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ١٠٥٩٨)، والحاكم وصححه (٢/ ١٥٠ ـ ١٥٢).

(٣) تاريخ الطبري (٥/ ٨٦ ـ ٨٨)، والأخبار الطوال (٢١٠ ـ ٢١١).

(٤) تاريخ خليفة (١٩٧)، وتاريخ الطبري (٥/ ٩١ ـ ٩٢)، وتاريخ الإسلام للذهبي ـ عهد الخلفاء الراشدين ـ (٥٨٨).

(٥) تاريخ الطبري (٥/ ١١٠) وانظره (٥/ ١٠٥)، والكامل لابن الأثير (٣/ ١٨١).

(٦) تاريخ الطبري (٥/ ١٣٦).

ويبدو أنه في آخر سنة تسع وثلاثين، رجع ابن عباس رضي الله عنهما إلى البصرة.

فقد قال ابن جرير عقب كلامه المذكور آنفًا، عن عمّال علي في سنة تسع وثلاثين: «وفي هذه السنة، وجّه ابن عباس زيادًا، عن أمر علي، إلى فارس وكرمان، عند منصرفه من عند علي، من الكوفة إلى البصرة»[1].

ثم إن ابن عباس رضي الله عنهما، عزل نفسه عن ولاية البصرة، سنة أربعين، وخرج إلى مكة[2]. وذلك قبل مقتل علي رضي الله عنه، الذي كان في رمضان من تلك السنة[3].

وقد وقفت - بفضل الله تعالى - على دليل قطعي لوجود ابن عباس في البصرة، بعد صفين التي كانت سنة سبع وثلاثين.

قال أبو بكر بن أبي شيبة في (مصنفه): «حدثنا وكيع، قال: حدثنا إسحاق بن عثمان الكلابي[4]، عن أبي أيوب الهجري[5]، قال: انكسفت الشمس بالبصرة، وابن عباس أمير عليها، فقام يصلي، فقرأ فأطال القراءة، ثم ركع فأطال الركوع، ثم رفع رأسه، ثم سجد. فعل مثل ذلك في الثانية. فلما فرغ قال: هكذا صلاة الآيات.

---

(١) تاريخ الطبري (٥/ ١٣٧)، والكامل لابن الأثير (٣/ ١٩١ - ١٩٢).

(٢) تاريخ الطبري (٥/ ١٤١ - ١٤٢)، والكامل لابن الأثير (٣/ ١٩٤).

(٣) الإصابة لابن حجر (٤/ ٢٧١)، وغيرها كثير.

(٤) إسحاق بن كثير الكلابي، أبو يعقوب البصري.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٣٧١): «صدوق مقل».

(٥) عبد الله بن أبي سليمان الأموي مولاهم، أبو أيوب.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٣٣٧٣): «صدوق».
قلت: بل هو ثقة، فقد قال عثمان الدارمي لابن معين في تاريخه (رقم ٤٨٥): «عبد الله بن أبي سليمان أحب إليك أو ابن جريج؟ فقال: كلاهما ثقتان».
وانظر التهذيب (٥/ ٢٤٦).

فقلت: بأي شيء قرأ فيهما؟ قال: بالبقرة وآل عمران»[1].

وإسناده حسن.

وقد أفادنا ـ مشكورًا مأجورًا إن شاء الله تعالى ـ الدكتور عبد الله صالح شاووش رئيس قسم الفيزياء سابقًا، بكلية العلوم بجامعة أم القرى، اعتمادًا على الجداول الفلكية، أنه لم يقع إلا كسوفٌ واحدٌ للشمس بالبصرة خلال فترة ولاية ابن عباس على البصرة، الممتّدة من سنة (٣٦ هـ) إلىٰ ما قبل مقتل علي رضي الله عنه، الذي كان في رمضان من سنة (٤٠ هـ).

فأفادنا أن تاريخ كسوف الشمس هذا، كان في نهاية شهر صفر، سنة (٤٠ هـ)، وأنه يُرىٰ جزئيًا من شروق الشمس، لمدّة ساعةٍ واحدة.

وهذا التاريخ يجعل احتمال لقاء الحسن بابن عباس، باجتماعهما بالبصرة في زمن واحد، احتمالاً واردًا، لأنه وقع في زمنٍ كان الحسن خلالَه بالبصرة، مؤكّدًا بذلك الأخبار التاريخيّة الدالةَ علىٰ أن ابن عباس كان بالبصرة إلىٰ حدود منتصف سنة (٤٠ هـ).

ويظهر من هذا العرض التاريخي لولاية ابن عباس رضي الله عنهما على البصرة، وهي الفترة التي يمكن للحسن لقاء ابن عباس فيها، أن احتمال اللقاء فيها وارد!

فابن عباس رضي الله عنهما رجع إلى البصرة واليًا بعد صفين، كما سبق.

وكان ابن عباس رضي الله عنهما بالبصرة، أواخر سنة تسع وثلاثين، وأوائل سنة أربعين، كما تقدم أيضًا.

وهذه فترات أعقبت خروج الحسن البصري إلى البصرة.

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٢/ ٤٧١).

وهذا يعارض عموم إطلاق بعض الأئمة، من عدم اجتماع الحسن بابن عباس رضي الله عنهما بالبصرة!!

ومن ذلك: قول البزار السابق الذكر: «قوله: خطبنا ابن عباس بالبصرة، قد أنكر عليه! لأن ابن عباس كان بالبصرة أيام الجمل، وقدم الحسن أيام صفين، فلم يدركه بالبصرة»[1].

فأنت ـ هُديتَ ـ قد رأيت أن ابن عباس رضي الله عنهما، كان بالبصرة بعد الجمل، سنة ست وثلاثين؛ لا كما قال البزار. بل وكان ابن عباس بالبصرة أيضًا بعد صفين، سنة سبع وثلاثين. بل وإلى ما بعد ذلك: في أواخر سنة تسع وثلاثين، وأوائل الأربعين، كما رأيت آنفًا!!

وكل هذه السنوات، مما كان بعد صفين، مما يقوي القول بلقاء الحسن بابن عباس رضي الله عنهما. لأن الحسن خرج إلى البصرة من المدينة، ليالي صفين، كما علمت في بداية الباب السابق.

فنفيُ السماع على أساس عدم احتمال اللقاء، لا أراه قويًا!!

نعم.. لو قيل: إن احتمال اللقاء ليس كبيرًا، لكنه وارد مع ذلك، لكان أقرب للصواب!

إلا أن هذا القول الصواب، بورود احتمال اللقاء بين الحسن وابن عباس رضي الله عنهما، قد يمكن أن يقال معه بعدم لقاء الحسن بابن عباس رضي الله عنهما، في حالة عدم تصريح الحسن بالسماع من ابن عباس رضي الله عنهما، أو في حالة ورود احتمال تأوّل الحسن لصيغة السماع، أو في حالة عدم صحتها عنه أصلًا.

ويَحْكُمُ في ذلك بيانُ أحاديثِ الحسن التي صرّح فيها بالسماع من ابن عباس رضي الله عنهما:

---

(١) انظر ما تقدم (١٥٩٠ ـ ١٥٩١).

الحديث الأول:

قال البزار في (مسنده): «حدثنا محمد بن المُثَنَّى: حدثنا يزيد بن هارون: أخبرنا حميد (يعني: الطويل)، عن الحسن، قال: خَطَبَنَا ابنُ عبّاس بالبصرة، وقال: فرض رسولُ الله ﷺ صدقَةَ الفِطْر: علىٰ الصغير والكبير، والحُرّ والعبد: صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير، أو نِصْفَ صاعٍ من بُرّ. مَنْ أَتَى بدقيقٍ قُبِل منه، ومَنْ أَتَى بسَوِيقٍ قُبِل منه»[١].

وهذا إسنادٌ صحيح، لا مطعن فيه لأحد.

وقال البزار عقبه: «لا نعلم روىٰ الحسنُ عن ابن عباس غَيْرَ هذا. وقولُه: (خطبنا ابنُ عباس) إنما خطب أهل البصرة، و [ما][٢] كان وَقْتَ خطبة ابن عباس بالبصرة، ولم يَكُنْ شاهدًا، ولا دَخَل البصرة بعد. لأنَّ ابنَ عباس خطب يومَ الجمل، ودَخَل الحسنُ أيامَ صِفِّين. ولم يسمع الحسنُ من ابن عباس»[٣].

فأنتَ تُلاحظ أن البزّار لجأ إلىٰ القَوْل بتأوّل الحسن لصيغة السماع، وذلك لثبوت هذه الصيغة عن الحسن عند البزار. ولجأ إلىٰ القول بأن الحسن تأوّل صيغته التي ذكرها غيرُ واحدٍ من العلماء، وهم ـ كما سبق ـ: علي بن المديني، وأبو حاتم الرازي، والبرديجي[٤]. وهذا منهم تصحيحٌ لإسناد الحديث إلىٰ

---

(١) كشف الأستار للهيثمي (رقم ٩٠٨)، وزوائد مسند البزار لابن حجر (رقم ٦٦٠).

(٢) سقطت أداة النفي مِنْ أصل الهيثمي لمسند البزار، فاستشكل الهيثميُّ العبارة بسبب سقوطها. فنبّه الحافظ ابن حجر على هذا السقط، وعلى صوابه، في حاشية مخطوطة (كشف الأستار)، كما تراه في حاشية تحقيق الكتاب. ثم نقل الحافظُ العبارةَ على الصواب، في (زوائد مسند البزار) له.

(٣) انظر العزو في التعليقة الأولى.

(٤) انظر (١٥٨٩ ـ ١٥٩٠).

الحسن البصري، وإثباتٌ أن الحسن قد قال: «خطبنا ابنُ عباس»، وأنه ليس مِنْ وَهْمِ الرواة عليه.

وسوف يأتي شرحُ سببِ قولهم بتأوّل الحسن، مع تصحيحهم للصيغة وإثباتهم أن الحسن قالها.

وسوف يأتي ذكر مَوَاقف أخرىٰ للأئمة من هذه الصيغة، غير موقوف: القولِ بالتأوُّل، الآنف الذكر.

غير أنّه مِمّا يجب التنبيه عليه، أن حديث الحسن هذا، رُوي عنه من هذا الوجه، من طريق يزيد بن هارون، من غير ذكرِ للصيغة الدالة بالسماع.

قال الإمام أحمد في (المسند)، وابن أبي شيبة في (المصنف: «حدثنا يزيد، قال أخبرنا حميد (وعند ابن أبي شيبة: عن حميد)، عن الحسن، قال: خطب ابنُ عباسٍ الناسَ في آخر رمضان، فقال: يا أهل البصرة، أَدُّوا زكاة صومكم، قال: فجعل الناس يَنْظُر بعضُهم إلىٰ بعض، قال: مَنْ هاهنا من أهل المدينة؟ قوموا فعلّموا إخوانكم، فإنهم لا يعلمون: أن رسول الله ﷺ فرض صدقة رمضان.. (هذا كلّه عند الإمام أحمد، أمّا عند ابن أبي شيبة: عن الحسن، عن ابن عباس، قال: فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر...»[1] ـ الحديث، نحو رواية البزار.

وأخرجه النسائي في (السنن الكبرىٰ) و (الصغرىٰ) عن علي بن حُجْر، وأخرجه الدارقطني في (السنن) من طريق أحمد بن سنان القطان الواسطي، كلاهما ـ أعني: علي بن حجر وأحمد بن سنان ـ يرويه عن يزيد بن هارون، عن حميد، عن الحسن، أنه قال: «خطب ابنُ عباس الناس، في آخر رمضان

---

(١) مسند الإمام أحمد (رقم ٣٢٩١)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣/ ١٧٠) (رقم ١٠٣٣٤).

(وعند علي بن حجر: أن ابن عباس خطب بالبصرة)...» ـ وذكرا الحديث، ثم زاد في آخره: «قال الحسن: فقال علي: أمّا إذا أوسع الله عليكم فأوسعوا، اجعلوا صاعًا من بُرٍّ وغيره»[١].

ومع أنّ هؤلاء كلَّهم لم يذكروا صيغة سماع الحسن من ابن عباس في روايتهم عن يزيد بن هارون، خلافًا لمحمد بن المثنى الذي ذكرها في روايته عنه = إلاّ أن ذلك لا يُعِلّ رواية محمد بن المثنىٰ، ولا أعلّها أحدٌ بذلك فيما عَلِمْتُهُ. وذلك أنّنا كُنّا قد قرّرنا في سابق بحثنا هذا، أنّ تفرّد الثقة بصيغةٍ للسماع لا يذكرها غيره من الثقات ممن شاركه في روايته، أن هذا لا يُعِلُّ صيغةَ السماع التي تفرّد بها ذلك الثقة، ولا تُرَدُّ تلك الصيغة بهذا وحده، كما كنّا قد بيّنّاه بيانًا واضحًا في الموطن المُشَار إليه[٢].

بل إنّ مَنْ أعلّ رواية يزيد بن هارون، ممن يأتي ذكره، لم يُعلّها علىٰ أنّها خطأٌ علىٰ يزيد بن هارون، بل علىٰ أنها خطأٌ منه.

فيحيى بن معين يقول: «لم يسمع من ابن عباس. قال يزيد في حديثه: (سمع الحسنُ من ابن عباس)! ولم يسمع منه»[٣].

فانظر إليه: يَنْسِبُ الروايةَ بالتصريح بالسماع إلىٰ يزيد بن هارون، وأنه هو صاحب هذه الرواية. ثمّ لا يَغِبْ عنك أن يحيى بن معين مِنْ أجلّ مَنْ يروي عن يزيد بن هارون، فهو لا يحكم على ما سمعه عنه بالوسائط (غالبًا).

ويقول الترمذي: «سألت محمدًا عن حديث الحسن: (خطبنا ابن عباس)؟ فقال: روىٰ غَيْرُ يزيد بن هارون، عن حميد، عن

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (رقم ١٨٠٢، ٢٢٩٤)، والصغرى له (رقم ٢٥١٥)، وسنن الدارقطني (٢/ ١٥٢).
(٢) انظر (٧٠١ ـ ٧٠٧).
(٣) تاريخ ابن معين (رقم ٤٠٩٥).

الحسن، قال: (خطب ابنُ عباس)، (قال الترمذي): وكأنّه رأىٰ هذا أصح.

(قال الترمذي): وإنما قال محمدٌ هذا، لأن ابن عباس كان بالبصرة في أيام علي، والحسن البصري في أيام عثمان وعلي كان بالمدينة»[1].

وهنا أيضًا ينسب الإمامُ البخاريُّ الوهمَ بذكر صيغة السماع إلىٰ يزيد بن هارون، بدليل ترجيحه لغير رواية يزيد بن هارون التي لا تذكر صيغة السماع.

وتَنَبَّهْ في هذا الموطن، أن الإمام البخاريّ لم يُعِلّ رواية يزيد بن هارون لرواية من لم يذكر صيغة السماع، ولم يردَّها بذلك وحده. ولٰكن ـ وكما ذكر الترمذي ـ للملحظ التاريخي الدالّ علىٰ ذلك عند الإمام البخاري.

وأمّا الروايات التي يُشير إليها الإمام البخاري، وقبله يحيى بن معين، والتي لا تذكر سماع الحسن عن ابن عباس، من غير طريق يزيد بن هارون، فهي:

رواية يحيى بن سعيد القطان، وخالد بن الحارث، وحماد بن سلمة؛ ثلاثتهم عن حميد، عن الحسن، عن ابن عباس.. من غير تصريح بالسماع.

أمّا رواية القطان: فأخرجها الإمام أحمد في (المسند)[2].

وأمّا رواية خالد بن الحارث: فأخرجها النسائي في (السنن الكبرىٰ) و (الصغرىٰ)، والدارقطني في (السنن)[3].

---

(١) العلل الكبير للترمذي (١/ ٣٦٦).

(٢) مسند الإمام أحمد (رقم ٢٠١٨).

(٣) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٢٢٨٧)، والصغرى له (رقم ٢٥٠٨)، وسنن الدارقطني (٢/ ١٥٢).

وأمّا رواية حماد بن سلمة: فأخرجها الطحاوي في (بيان مشكل الأحاديث)[1].

وقد جاء في آخرِ روايةِ حمادِ بن سلمة زيادةٌ، كنّا قد ذكرناها من رواية بعض من روىٰ هذا الحديث عن يزيد بن هارون أيضًا، وهي أنّ الحسن البصري قال: «فلمّا قَدِمَ علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: يا أهل البصرة، إن سِعْرَكُم رخيص، لو جعلتموه صاعَ بُرّ»[2].

لٰكنّ توهيم يزيد بن هارون مع هذه الروايات التي لا تذكر صيغةَ السماع حكمٌ فيه نظر!

أوّلاً: لأنّ يزيد بن هارون ليس ثقةً كباقي الثقات، بل هو من كبار حفّاظ أهل الحديث ونقّادهم، فليس من السهل توهيمه! فهو الذي قال عنه علي بن المديني: «ما رأيتُ رجلاً قطُّ أحفظَ من يزيد بن هارون»[3] ـ علىٰ كثرة مَنْ رأىٰ، وجلالة من نظر ـ!! وهو الذي قال عنه أبو بكر ابن أبي شيبة أيضًا: «ما رأيتُ أتقنَ حفظًا من يزيد بن هارون ـ قال أبو زرعة الرازي: والإتقان أكثر من الحفظ السَّرْد ـ»[4]!!

فأين مثل هذا عن اتهامه بالوهم؟!!

لا نقبل إلا الشمسَ دليلاً، والنهارَ بيّنةً!!!

ثانيًا: أن مجرّد رواية غير يزيد بن هارون لروايته من دون ذكر صيغة السماع بين الحسن وابن عباس، لا يُعِلُّ روايته، كما قررناه في سابق بحثنا، وأشرنا إليه آنفًا.

---

(١) بيان مشكل الأحاديث للطحاوي (٩/ ٤٠، في الباب رقم ٥٤٩).
(٢) المصدر السابق.
(٣) تاريخ بغداد (١٤/ ٣٣٩).
(٤) تهذيب الكمال للمزّي (٣٢/ ٢٦٧).

أمّا الملحظ التاريخي الذي بنى الإمامُ البخاري عليه قولَه بعدم صحّة تلك الصيغة، وهو الملحظ الآتي شرحه، فيكفي معه وباعتباره أن نقول بتأوّل الحسن لتلك الصيغة، كما قال بذلك: علي بن المديني، وأبو حاتم الرازي، والبزار، والبرديجي. وهذا القول بالتأوّل، وهو أمرٌ عرفناه عن الحسن، أولىٰ من توهيم الحفّاظ!!

وثالثُ الردود على مَنْ وَهّم يزيد بن هارون في ذكره صيغة سماع الحسن من ابن عباس: هو أنّ ليزيد بن هارون مُتابعًا له في ذلك!!

قال البيهقي في (السنن الكبرىٰ): «أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان[1]: أنبأنا أحمد بن عُبيد الصفّار[2]: حدثنا إسماعيل بن إسحاق[3]: حدثنا محمد بن أبي بكر[4]: حدثنا سهل بن يوسف[5]: حدثنا حميد الطويل، عن الحسن، قال: خطبنا ابنُ عباس بالبصرة في آخر رمضان... (إلىٰ أن قال): فلمّا قَدِمَ علي رضي الله عنه، ورأىٰ رُخْصَ السِّعْر، قال: لو جعلتموه صاعًا من كل شيء»[6].

وهذا إسنادٌ صحيح.

قال البيهقي عقبه: «كذا قال: (خطبنا)، ورواه محمد بن

(١) تقدّمت ترجمته، وأنه: ثقة مشهور عالي الإسناد.

(٢) تقدّمت ترجمته، وأنه: إمام حافظ جليل.

(٣) إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الأزدي مولاهم، البصري، أبو إسحاق القاضي، المالكي، صاحب التصانيف، (ت٢٨٢هـ).
قال عنه الذهبي في السير (١٣/٣٣٩ ـ ٣٤١): «الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام».

(٤) محمد بن أبي بكر بن علي المُقَدَّمِيّ، تقدّمت ترجمته، وأنه: ثقة.

(٥) سهل بن يوسف الأنماطي، البصري، (ت١٩٠هـ).
قال عنه الحافظ (رقم ٢٦٦٩): «ثقة».

(٦) السنن الكبرى للبيهقي (٤/١٦٨).

المثنى، عن سهل بن يوسف، فقال: (خطب)، وهو أصح». ثم ذكر البيهقيّ كلامَ علي بن المديني في تأويل تصريح الحسن بالسماع عن ابن عباس، ذلك التأويل المُعْتَمِدِ علىٰ الملحظ التاريخي الآتي بيانه.

والرواية التي يُشير إليها البيهقي: أخرجها أبو داود في (سننه)، ومن طريقه ابن حزم في (الإحكام)[1].

لٰكنّ توهيم البيهقي لمحمد بن أبي بكر المُقَدَّمي لذكره صيغة السماع في روايته عن سهل بن يوسف، يَدْخُلُ عليه فيه ما ذكرناه آنفًا فيما يَدْخُلُ علىٰ من وَهّم يزيد بن هارون.

ويزيدُ القولُ بتوهيمهما بُعْدًا: أنهما ثقتان يوافق أحدُهما الآخر، حتى في لفظ الصيغة: (خطبنا)!!

ولذلك تُعْجِبُني هنا إلماحةٌ للبرديجي، حيث قال: ـ كما تقدّم ـ: «أمّا حديث حميد الطويل، عن الحسن، قال: (خطبنا ابن عباس)، فإنما خطبَ أهلَ البصرة»[2].

فأوّلاً: لَجَأَ البرديجي إلىٰ تأويل (خطبنا)، والتأويل فَرْعُ الثُّبوت، ممّا يدل علىٰ أن هذه اللفظة عند البرديجي ثابتةٌ عن الحسن البصري.

ثانيًا: أن البرديجيّ نسب الحديث إلىٰ حميد الطويل، بما فيه مِنْ ذِكْرٍ لسماع الحسن عن ابن عباس.. مما يدلّ علىٰ أن ذكر السماع عند البرديجي ثابتٌ عن حميد، فلم ينفرد به عنه راوٍ واحد، يستحقّ بهذا الانفراد أن يُنْسَبَ الحديثُ إليه بدلاً من نسبته إلىٰ حميد!

هذا مع أن انفراد الثقة (وخاصةً مثل يزيد بن هارون) بذكر

---

(١) سنن أبي داود (رقم ١٦٢٢)، والإحكام لابن حزم (٢/ ١٣١).

(٢) انظر ( ).

صيغة السماع دون غيره من الثقات، ليس داعيًا كافيًا للقول بتوهيمه أصلاً، كما كرّرنا القول في ذلك.

كيف وهذا الثقة لم ينفرد؟!!!

وإلىٰ هذا المحلّ نكون قد انتهينا إلىٰ أنّ الحسن البصري قد قال: «خطبنا ابن عباس»، وأن هذا ثابتٌ عنه.

فَلِمَ تأوَّلَ الأئمةُ هذا الصيغة؟! مع أنّنا قد قرّرْنا في عرضنا التاريخي لولاية ابن عباس علىٰ البصرة: أن الحسن ربّما جَمَعَتْهُ البصرةُ وابنَ عباس في بعض الأحايين!!

الجواب: هذا التساؤل كشفه لنا (أو بعضَه) ابنُ حزمٍ في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام)، مُعْتَمِدًا علىٰ ما جاء - في غير ما طريق لحديث الحسن عن ابن عباس: أولاً: من أن الخطبة كانت بالبصرة في آخر شهر رمضان، وثانيًا: أن عليًّا رضي الله عنه قدم البصرة بعد ذلك فأفتى أهلها بغير ما أفتاهم به ابنُ عباس مِنْ قَبْل.

فقال ابنُ حزم عقب ذكره للحديث: «وهذا الحديث - قبل كل شيءٍ - لا يصحُّ، لوجوهٍ ظاهرةٍ:

أوّلها: أنّ الكذب والتوليد والوضع ظاهر فيه كالشمس!! لأنّه لا خلافَ بين أحدٍ من أهل العلم بالأخبار: أن يوم الجمل كان لعشرٍ خَلَوْنَ من جُمادىٰ الآخرة سنة ستٍّ وثلاثين، ثم أقام عليٌّ بالبصرة باقي جمادىٰ الآخرة، وخرج راجعًا إلىٰ الكوفة صَدْرَ رجب، وترك ابنَ عباس بالبصرة أميرًا عليها، ولم يرجع عليٌّ بعدها إلىٰ البصرة؛ هذا ما لا خلاف فيه من أحدٍ له علمٌ بالأخبار. وفي الخبر المذكور: ذِكْرُ تعليمِ ابنِ عباس أهلَ البصرة صدقةَ الفطر، ثم قَدِمَ عليٌّ بعد ذلك، هذا هو الكذب البحت الذي لا خفاء به...»[1].

---

(١) الإحكام لابن حزم (٢/ ١٣١).

وبهذا العرض القوي، والاستدلال الواضح، يخرج ابنُ حزم بأن الحديث موضوع مكذوب!!!

ولا شك أنّ هذا الملحظَ التاريخيّ يدلّ علىٰ خطأٍ في الرواية وتناقُضٍ في النَّقْل، لا بُدّ معه من توجيه، بعد صحّة الإسناد من وجوه: عن حميد، عن الحسن البصري.

ولا يُخالف ابنُ حزم في صحّة الحديث إلىٰ الحسن، حيث قال في آخر تعليله للحديث: «وما حدّث الحسنُ ـ واللَّهُ أعلم ـ بهذا الحديث، إلا علىٰ وجه التكذيب له، ولا يجوز غير ذلك»[1].

أمّا قَالةُ ابنِ حزم هذه: من أنّ الحديث مكذوب موضوع، فهي إحدىٰ أخواتُ سيفِ الحجّاج بن يوسف، من لسانِ ابنِ حزمٍ وقَلَمِه!!!

وكان أولىٰ به أن يُوهِّم أقربَ الأقوالِ إلىٰ احتمال الوهم، وأقواها في إيراد التناقض علىٰ هذا الخبر! ليسلمَ له باقي الخبر من التناقُض، وتبقىٰ فيه علّةُ الإرسال بين الحسن وابن عباس، تُضِعفُ الحجّةَ بالخبر، وتردُّ الاستدلالَ به.

وأمّا قوله: إن الحسن أورد الخبر علىٰ وَجْه التكذيب، فَحُسْبَانٌ لا يُغْني من الحق شيئًا. وهو حُسبانٌ غافلٌ عن قول الحسن ـ متأوّلاً ـ: «خطبنا ابن عباس»، أي: خطب أهلَ البصرة ـ فهل هذه مقالةُ موردِ الخبرَ علىٰ وجه التكذيب؟! أمْ أنها مقالةُ واثقٍ من نقله، كأنّه سامعٌ مُشاهد؟!!

فإذا أردنا أن نعرفَ أَوْلَىٰ مُعْطَيَاتِ ذلك الخبر بالرفض، لرفع التناقض، فهي تحديدُ وَقْتِ الخطبة: خطبة ابن عباس، وأنّها كانت آخر شهر رمضان. لأن رَدَّ هذا التأريخ يرفع الإشكال من أساسه،

---

(١) الإحكام (٢/ ١٣٢).

في أنّ عليّ بن أبي طالب أفتى أهلَ بصرة بخلاف فتوىٰ ابن عباس، مع تقرير أنّ علي بن أبي طالب خرج من البصرة صَدْرَ شهر رجب، من سنة ستٍّ وثلاثين، ثم لم يَعُدْ إليها بعد ذلك.

وقد حكمَ بذلك، وأزاح الإشكال كلّه، بتحديد زمن خطبه ابن عباس علىٰ غير ما جاء في الخبر = الحافظُ الناقدُ الكبير أبو بكر البزّار، حيث قال ـ مُخْتَصِرًا مُفيدًا ـ: «وقوله: (خطبنا ابن عباس) إنما خطبَ أهلَ البصرة، وما كان وَقْتَ خطبةِ ابن عباسٍ بالبصرة، ولم يكن شاهدًا، ولا دَخَل البصرة بَعْد. لأنّ ابن عباس خطبَ يومَ الجمل، ودخل الحسنُ أيّام صفّين»[(١)].

إن تحديد البزار لخطبة ابن عباس أنها كانت يوم الجمل، لا يَجْعل في قُدومَ علي بن أبي طالب إلىٰ البصرة بعد الموقعة، والتفاته إلى أهل البصرة بعدها بتلك الفتوىٰ المخالفة لفتوىٰ ابن عباس = أمرًا متناقضًا متضادًّا. لأنه من المحتمل أن يكون ابن عباس خطبهم في النصف الأول من شهر جمادىٰ الآخرة، ثم أفتاهم عليٌ بعد ذلك بأيّام في أواخر الشهر ذاته، أو صَدْرَ شهر رجب، قبل خروجه إلىٰ الكوفة.

وبذلك يزول الإشكال، ويرتفع التناقض في الخبر!!

وبذلك يثبت أهم مهمّاتنا هنا، وهو أنّ الحسن لم يسمع من ابن عباس هذه الخطبة، لأنها كانت قبل خروجه من المدينة إلىٰ البصرة.

ثم يثبت بذلك أيضًا: أن قول الحسن: «خطبنا ابن عباس»، أنه أراد التأوُّلَ به: أي خطب أهلَ البصرة!!

وهذا الموطن في هذا الحديث، وهذا المبحث كله، من أشكل المواطن عندي، وأكثرها غموضًا. وعندي علىٰ كل قول

---

(١) انظر (١٥٩٠ ـ ١٥٩١).

قلتُه فيه اعتراضٌ أو اعتراضات، وكان لي في حلّ إشكالاته مواقفُ متباينة، ومُبَيَّضَاتُ هذا المبحث التي تحوّلت مسوّداتٍ اللَّهُ يعلمها! بل لقد نوقش هذا البحث، وأنا أُثبتُ بهذا الحديث سماعَ الحسنِ من ابن عباس!!! ومَرَّ هناك، بلا معارض.

ثم رضيتُ بالسلامة، واقتنعتُ بضعفي عن مخالفة أولئك الأعلام السادة من الأئمة الذين نَفَوْا سماع الحسن عن ابن عباس، بهذا الحديث وغيره!!!

ولوخالفهم واحدٌ من أقرانهم، لانبرىٰ القَلَمُ بغير ما ترىٰ!!!

لٰكن يأبى اللَّهُ والمؤمنون إلا أن أتّبع سبيل المؤمنين!!!

الحديث الثاني:

قال أبو بكر ابن أبي شيبة في (المصنف): «حدثنا ابن أبي غنية عن داود ابن عيسى، عن الحسن، قال: أخبرني ابن عباس، أنه سمع النبي ﷺ يقول: اللهم إني حرمت المدينة، بما حرّمت به مكة»[1].

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في (مسنده)، عن شيخه أبي بكر ابن أبي شيبة، بإسناده ومتنه، وبصيغة السماع (أخبرني)، التي فيه بين الحسن وابن عباس رضي الله عنهما[2].

- ابن أبي غنية، هو: يحيى بن عبد الملك بن حميد بن أبي غنية الخزاعي، الكوفي، أصله من أصبهان، (ت بضع ١٨٠ هـ).

قال عنه الحافظ: «صدوق له أفراد»[3].

بينما قال الذهبي في (الكاشف): «ثقة وقور صالح»[4].

وإذا أَرَدْتَ أن تعرف رجحان كلام الذهبي على كلام الحافظ ابن حجر، فعليك بأصل (التقريب): (تهذيب التهذيب)!![5].

ففيه: أن الإمام أحمد وثقه وأثنى على صلاحه ووقاره[6]، وأن ابن معين[7] وأبا داود[8] والعجلي[9] والدارقطني[10] جميعهم، وثقوه، بأن قالوا عنه: «ثقة»!!!

---

(١) المصنف لابن أبي شيبة (١٤/ ٩٢٠٠).
(٢) مسند أبي يعلى (رقم ٢٥١٨).
(٣) التقريب (رقم ٨٥٩٨).
(٤) الكاشف (رقم ٦٣١٦).
(٥) التهذيب (١١/ ٢٥٢).
(٦) العلل للإمام أحمد (رقم ٣٠٨، ٤٨١٥).
(٧) تاريخ الدارمي (٩٠٨).
(٨) التهذيب (١١/ ٢٥٢).
(٩) معرفة الثقات، للعجلي (رقم ١٩٨٨).
(١٠) سؤالات البرقاني (رقم ٥٣٤).

ونقل الحافظ في (التهذيب) عن الواقدي أنه قال عنه: «ثقة صالح الحديث»، وهذا وجدته في (طبقات ابن سعد)، من كلام ابن سعد، لا من كلام الواقدي![1].

وذكر أن ابن حبان أورده في (الثقات)[2].

ثم نقل عن النسائي أنه قال عنه: «ليس به بأس»[3].

وأن ابن عدي ذكره في (الكامل)، وقال: «بعض حديثه لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه»[4].

وفات الحافظ مما قد يؤيده! أن الحاكم ذكر يحيى بن عبد الملك ابن أبي غنية في (الرواة الذين لا يحتج بهم في الصحيح، ولم يسقطوا)، في كتابه (معروفة علوم الحديث)[5].

وأن الدارقطني قال عنه، كما في (سؤالات الحاكم): «صدوق»[6].

وفاته مما يعارضه: أن الإمام مسلمًا احتج بحديثه في صحيحه! كما نص عليه الذهبي في (ميزان الاعتدال)[7].

بل وأخرج له ابن خزيمة في (صحيحه)، وابن حبان في (صحيحه)[8].

وهذا الحاكم الذي قال عنه ما سبق، يصحح له في (المستدرك) أيضًا!![9].

---

(١) طبقات ابن سعد (٦/ ٣٩٣).
(٢) الثقات لابن حبان (٧/ ٦١٤).
(٣) التهذيب (١١/ ٢٥٢).
(٤) الكامل لابن عدي (٧/ ٢١٠).
(٥) معرفة علوم الحديث للحاكم (٢٥٥).
(٦) سؤالات الحاكم (رقم ٥١٣).
(٧) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٩٤).
(٨) صحيح ابن خزيمة (رقم ١٩٥)، والإحسان (رقم ١٣٢٢).
(٩) المستدرك على الصحيحين (٢/ ٣٤٨).

وأن اللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة)، ذكره في (سياق ذِكْرِ من رُسِمَ بالإمامة في السنة، والدعوةِ والهدايةِ إلى طريق الاستقامة)[1].

وأين توثيق الإمام أحمد، ويحيى بن معين، ليحيى بن عبد الملك، وهما ممن روى عنه[2]، فهما أعرف به من ابن عدي، ومن غير ابن عدي!! هذا مع إمامتهما وجلالتهما على من سواهما!!! فأين توثيقهما لابن أبي غنية قُوَّةً وثُبُوتًا، من كلام غيرهما فيه؟!!

وما ذكر ابنُ عدي له شيئًا منكرًا، بل ما ذكر شيئًا يحمل بسببه على يحيى بن عبد الملك![3].

ولولا خوف التطويل، لعرضت ذلك كله، وفنّدت ترجمة ابن عدي له!

وأقصى ما يقال: إنه وهم في حديث!

ثم كان ماذا؟!!

فالرجل ثقة، ولم يقل أحد: إن أحدًا من الثقات معصوم!!

هذا الرجل الأول في إسناد الحديث.

- أمّا داود بن عيسى النخعي، أبو سليمان، الكوفي، نزيل دمشق:

فذكره البخاري في (التاريخ الكبير)، وابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)، ولم يذكرا فيه جرحًا أو تعديلاً[4].

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١/ ٤١).

(٢) التهذيب (١١/ ٢٥٢).

(٣) الكامل لابن عدي (٧/ ٢٠٨ - ٢١٠).

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٢٤٢)، مفرقاً في ترجمتين، والجرح والتعديل (٣/ ٤١٩).

وكذا له ترجمة واسعة في (تاريخ دمشق) لابن عساكر، لكن ليس فيها جرح أو تعديل![1].

على أن ابن حبان في ذكره في (الثقات)، وقال: «كان متقنًا عزيز الحديث»[2].

وذكره الحاكم في (معرفة علوم الحديث)، في (نوع معرفة الأئمة الثقات المشهورين)[3].

وهذا كاف لتوثيقه!

وبذلك يكون إسناد هذا الحديث صحيحًا!

ويكون دليلاً على سماع الحسن من ابن عباس رضي الله عنهما!!!

ولا مجال للقول بتأول الحسن في صيغة سماعه هذه، لأنه قال: «أخبرني»، ولم يقل: «أخبرنا»، حتى يقال: أخبر أهل البصرة!!!

وفي (نصب الراية) للزيلعي، أن ابن عبد الهادي، قال: «قد جاء في مسند أبي يعلى الموصلي، من حديث الحسن، قال: أخبرني ابن عباس. وهذا إن ثبت، دل على سماعه منه»[4].

قلت: قد ثبت بحمد الله تعالى!!

هذا وقد كنت في مسوَّدات البحث، عندما كان إجلالي لمن أخالفه في إثبات السماع يملك كل قلبي وعقلي حتى كدت أن أقلد تقليدًا محضًا، عندها رددت الحديث بمجرَّد الانفراد!!!

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (٦/ ٣٨ ـ ٣٩).
(٢) الثقات لابن حبان (٦/ ٢٨٧).
(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم (٢٤٧).
(٤) نصب الراية (٢/ ٤١٩).

أعني انفراد يحيى بن عبد الملك بن حميد بن أبي غنية، وانفراد داود بن عيسى، إذ لم أجد الحديث إلا بهذا الإسناد!!

ولا زلت أستشعر في قلبي بعضًا من عدم الاطمئنان لهذا الإسناد!!!

فلا أدري! أهذا الشعور مبني على قاعدة علمية؟! أم هو وسواس لم يزل لما لا أستطيع له تخفيفًا من عظيم إجلال أئمة الإسلام؟!!!

لكني أعود فأقول: القواعد العلمية، لا تقبل تسليط الإجلال والمحبة، على العلم وأدلته!!!

هذا ما كنتُ قلتُه، ونوقش البحثُ ومَرَّ عليه، ثم عدلتُ عنه!!!

فتفرُّدُ ابن أبي غنيّة وشيخِهِ بهذا الإسناد، مع توثيقهم، يُثير النُّكرةَ وعدمَ الاطمئنان! خاصّةً في مثل مسألة إثبات سماع الحسن من ابن عباس، التي يقف فيها علماءُ الأمّة في جانب، وهذا الإسناد في الجانب الآخر!!!

لذلك: فلست أرىٰ هذا الحديث يحتمل الاعتماد عليه مثل ذلك الاعتماد، ولا يقوىٰ علىٰ دَفْع كلام أئمة النّقد وأعلام الحديث!!

الحديث الثالث:

قال الإمام الشافعي في (الأم): «أخبرنا إبراهيم، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن الحسن، عن ابن عباس: أن القمر انكسف وابن عباس بالبصرة، فخرج ابن عباس، فصلى بنا، في كل ركعة ركعتان. ثم ركب، فخطبنا، فقال: إنما صليت كما رأيت رسول الله ﷺ يصلي. قال: وقال: إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم شيئًا منهما كاسفًا، فليكن فزعكم إلى الله»[1]، وبالصيغة واللفظ الدال على السماع الذي فيه.

وأخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) وفي (معرفة السنن والآثار)، من طريق الإمام الشافعي[2].

لكن شيخ الإمام الشافعي: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، متروك، كما تقدم!!

فهذا إسناد شديد الضعف، لا تقوم به حجة، ولا يعتبر به!

لكن زُعِمَ لهذا الإسناد متابع!!

قال ابن المنذر في (الأوسط): «حدثونا عن عبيد الله بن سعد بن إبراهيم، قال: حدثنا عمي، قال: أخبرنا أبي، عن أبي إسحاق، قال: حدثني عمرو بن حبيب: أن عبد الرحمن بن أبي إسحاق البصري حدّثه عن الحسن: أن ابن عباس صلى بهم هذه الصلاة، في زمان علي بن أبي طالب، كان أمير البصرة، عند كسوف القمر...»[3] ـ الحديث.

---

(١) الأم للشافعي (١/ ٢٤٣)، وانظر مسند الشافعي (١/ رقم ٤٧٦).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٣٣٨)، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي (رقم ٧١٥٢).

(٣) الأوسط لابن المنذر (٥/ ٣١١ رقم ٢٩١٥).

فهذا إسنادٌ مُعَلَّقٌ، ولم أجده مُغَلَّقًا!

ثم لم أستطع معرفة أبي إسحاق، وعمرو بن حبيب، وعبد الرحمن بن أبي إسحاق!!!

فهذا إسناد مظلم عندي، لا يُتابع ولا يُتابَع!!

شاهد على عدم السماع، وشاهد على السماع!:

أمّا شاهد عدم السماع، فهو إسناد غريب، يذكر أن الحسن روى عن ابن عباس رضي الله عنهما، بذكره واسطة بينهما.

قال البزار في (مسنده): «حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا أبو معاوية، قال: حدثنا إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن أخيه سعيد، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ - ثم ذكر حديث: من صوّر صورة كلف أن ينفخ فيها يوم القيامة، وليس بنافخ»[1].

قال البزار: «لا نعلم رواه إلا إسماعيل بن مسلم عن الحسن، ولم يسند الحسن عن أخيه إلا هذا الحديث».

قلت: يكفي لرد هذا الإسناد، انفراد إسماعيل بن مسلم به، وهو ضعيف كما سبق بيانه مرارًا.

أما شاهد السماع:

فقال يحيى بن معين في (تاريخه): «حدثنا عبد الرزاق، قال: حدثنا معمر، قال لي عمرو بن دينار: أبو الشعثاء أعلم عندكم؟ أو الحسن؟

قال: قلت: إن بعض من عندنا يزعم أن الحسن أعلم من ابن عباس!

---

(١) مسند البزار - الكتانية (٣١٧).

قال: وهل كان الحسن إلا من صبيان ابن عباس؟!!!

فقلت له: وهل كان أبو الشعثاء إلا من صبيان الحسن؟!!!
قال: ما هو بأعلم عندنا منه.

قال عبد الرزاق: فقلت لمعمر: أفرطت!! قال: إنه أفرط!!»[1].

فكان يمكن اعتبار قول عمرو بن دينار: «وهل كان الحسن إلا من صبيان ابن عباس؟!!!»، وإقرار معمر له في ذلك، إثباتًا منهما لسماع الحسن من ابن عباس رضي الله عنهما.

لولا أمران:

الأول: أن الكلام كله خرج على الإفراط والمبالغة، لا على العلم والتدقيق في العبارة!!

فكأنه قال: وليس الحسن إذا ما وزن بابن عباس رضي الله عنهما، إلا كالصبي أمام شيخه!

الثاني: أن يحيى بن معين الذي ذكر هذا الكلام في تاريخه، هو نفسه، وفي تاريخه أيضًا، ينفي سماع الحسن عن ابن عباس رضي الله عنهما، كما نقلناه عنه سابقًا[2].

فإمّا أن ابن معين فَهِمَ الفهم الذي ذكرتُه آنفًا، من أن الكلام إنما خرج علىٰ الإفراط، ولذلك لم يعتمده. والراوي أعلم بمرويّه، والراوي هنا إمام الجرح والتعديل: يحيى بن معين.

وإمّا أنه عند يحيى بن معين علىٰ الحقيقة، وأن فيه إثباتًا من عَمرو بن دينار ومن معمر لسماع الحسن من ابن عباس رضي الله عنهما، ولٰكن ابن معين يخلفهما في هذا الرأي!

ولهذا الفَهْم الأخير أوردتُ هذا الخبر تحت عنوان (شاهد

---

(١) التاريخ لابن معين (رقم ٥٩٠).

(٢) انظر (١٥٨٩).

علىٰ السماع)، لبيان ما فيه من شهادة علىٰ ذلك، ومدىٰ قوّة هذه الشهادة!!

ومن كل ما سبق يترجّح عندنا أن الحسن لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما، وأنه تأوّل في قوله: «خطبنا ابن عباس»، ولم يصحّ عنه تصريحٌ بالسماع قائمٌ بإثباته.

وبقي بعد ذلك بقيّةُ أحاديث الحسن عن ابن عباس رضي الله عنهما.

بقية أحاديث الحسن عن ابن عباس رضي الله عنهما

ليس في أحاديث الحسن عن ابن عباس رضي الله عنهما شيء من شرط البحث، سوى حديث واحد:

قال الترمذي في (جامعه): «حدثنا قتيبة: حدثنا عبد الوارث، عن يونس، عن الحسن، عن ابن عباس، قال: أمر رسول الله ﷺ بصوم يوم عاشوراء، يوم العاشر»[(١)].

وإسناده صحيح إلى الحسن البصري، وتبقى فيه علّةُ الإرسال بين الحسن وابن عباس رضي الله عنهما.

وبقية أحاديث الحسن عن ابن عباس رضي الله عنهما، التي ليست من شرط البحث، هي ـ ولا يصح منها إلى الحسن إلا القليل ـ:

المصنف لعبد الرزاق (رقم ٨١٢٢ ـ ٨١٢٤).

طبقات ابن سعد (٢/ ٣٦٧).

المصنف لابن أبي شيبة (رقم ٣٥٨٤٢، ٣٦٠١٨).

والجعديات لأبي القاسم البغوي (رقم ٢٨٣، ١٠٢٢).

غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ١٠٤).

المعجم الكبير للطبراني (رقم ١٢٨٠٣، ١٢٨٠٤)، والصغير (رقم ١١٧٩).

---

(١) الجامع للترمذي (رقم ٧٥٥).

وأدب الكتاب للصولي (٢٢١).

والفوائد المنتخبة لأبي محمد المخلدي (رقم ١٣٥).

والكرماء لأبي هلال العسكري (١٨).

وأمالي المحاملي (رقم ٢٧).

والكامل لابن عدي (٣/ ٢٥٤).

والمؤتلف والمختلف للدارقطني (٢/ ٨٩٣).

وحديث يونس بن عبيد لأبي نعيم ـ منتخبه (١٤٢/ ب)، وحلية الأولياء لأبي نعم (١/ ٣١٨، ٣٢٧).

وسنن البيهقي الكبرى (٥/ ١١٧ ـ ١١٨).

وشعب الإيمان للبيهقي (رقم ٨٣٠٦).

وتاريخ بغداد للخطيب (١٤/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠).

والبر والصلة لابن الجوزي (رقم ٥٣).

ومثير العزم الساكن لابن الجوزي (١/ ٢٧١ رقم ١٥٣).

ومناقب آل أبي طالب، لمحمد بن علي بن شهر أشوب السروي المازندراني (٢/ ٣٣٠) (٣/ ١٠٨، ١٤٧) (٤/ ٢٦).

عبد الله بن عثمان الثقفي

قال الإمام البخاري في (التاريخ الكبير): «روى عن الحسن، منقطع»[1].

قد يُفهم من هذه العبارة، أن الإمام البخاري يرى أن رواية الحسن عن عبد الله بن عثمان غير متصلة، أي أنه لم يسمع منه.

لكني لا أرى هذا الفهم سديدًا، فقد أوضحه الإمام البخاري نفسه، في موطن آخر من (التاريخ الكبير).

وقبل أن أذكر ذلك الموطن، وتفسير كلام الإمام البخاري، أذكّر بأن عبد الله بن عثمان رجل مجهول، تقدمت ترجمته، عند كلامنا عن اتهام الحسن بالرواية عن المجهولين[2].

وإذا أردنا أن نفهم كلام الإمام البخاري، فأُقَدِّمُ ذلك بأن حديث الحسن عن عبد الله بن عثمان، إنما هو حديث يرويه عبد الله بن عثمان، عن زهير بن عثمان، عن النبي ﷺ، كما سيأتي قريبًا إن شاء الله تعالى.

وعندما ذكر الإمام البخاري هذا الحديث في (التاريخ الكبير)، في ترجمة زهير بن عثمان، قال: «لم يصح إسناده، ولا يعرف له صحبة»[3].

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٥/١٤٦).

(٢) انظر ما تقدم (٤٢٨ ـ ٤٢٩).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٤٢٥).

فيقول الإمام البخاري بهذا: إن زهير بن عثمان ليس بصحابي، مما يعني أن حديثه مرسل غير متصل.

وزهير بن عثمان، إن لم يكن صحابيًا، فهو تابعي.

فزهير بن عثمان، تابعي إذًا، وروى عنه عبد الله بن عثمان، الذي لم يكن من أتباع التابعين، فإنه تابعي أصغر من زهير بن معاوية أو قرين له.

والحسن البصري من جلة وشيوخ أواسط التابعين طبقة، فلا أحسبه لم يسمع من تابعي صغير، أو من رجل من أتباع التابعين!!

أو قل: حديث يرويه تابعي، وعنه تابعي، لا أحسب سماع الحسن من الأخير منهما أمرًا مشكوكًا فيه!!

وعلى هذا يكون معنى قول البخاري، عن عبد الله بن عثمان: «روى عنه الحسن، منقطع»، أي: روى عن الحسن حديثًا منقطعًا!

وهو من باب إطلاق (الانقطاع) على (الإرسال)، وهو إطلاق منتشر، وعرف سائغ، عند المحدثين. كما قرره الخطيب في (الكفاية)[1]، ورجحه ابن الصلاح في (معرفة أنواع علم الحديث)[2].

أما حديث الحسن عن عبد الله بن عثمان، المشار إليه:

فهو حديث يرويه قتادة، عن الحسن، عن عبد الله بن عثمان، عن رجل من ثقيف أعور، يقال له معروف، أي يثني عليه خيرًا، قال قتادة، إن لم يكن زهير بن عثمان، فلا أدري ما

---

(١) الكفاية للخطيب (٣٧).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (٥٨).

اسمه؛ عن النبي ﷺ، أنه قال: «الوليمة أول يوم حق، والثاني معروف، واليوم الثالث سمعة ورياء».

أخرجه الإمام أحمد[١] والبخاري في (التاريخ الكبير)[٢] وأبو داود[٣] والنسائي في (السنن الكبرى)[٤] والدارمي في (سننه)[٥] وابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)[٦] وأبو القاسم البغوي في (معجم الصحابة)[٧] والطحاوي في (مشكل الأحاديث)[٨] والطبراني في (المعجم الكبير)[٩] وابن قانع في (معجم الصحابة)[١٠] وأبو نعيم في (معرفة الصحابة)[١١] والبيهقي في (السنن الكبرى)[١٢].

كلهم من طريق همام، عن قتادة، عن الحسن.. به.

وزاد أبو القاسم البغوي، فرواه من طريق هشام الدستوائي، عن قتادة، عن الحسن.. به، مثل حديث همام عن قتادة.

قال أبو القاسم البغوي في (معجم الصحابة): «حدثني هارون بن عبد الله[١٣]

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ٢٨).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٤٢٥).

(٣) سنن أبي داود (رقم ٣٧٤٥).

(٤) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٦٥٩٦).

(٥) سنن الدارمي (رقم ٢٠٧١).

(٦) الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (رقم ١٥٩٤).

(٧) معجم الصحابة للبغوي (٢١٧).

(٨) بيان مشكل الأحاديث للطحاوي (٨/ ٢٣ ـ ٢٣ رقم ٣٠٢١).

(٩) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٥٣٠٦).

(١٠) معجم الصحابة لابن قانع (٤٧/ب، ١٧٧/أ ـ ب). وقد وقع فيه لابن قانع وهم! حيث ذكره ابن قانع مرة في ترجمة زهير بن عثمان، ومرة أخرى في (معروف)، ظناً منه أن معروفاً اسم له!! وانظر الإصابة لابن حجر (٦/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧).

(١١) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٢٦٦/ب ـ ٢٦٧/أ).

(١٢) السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٢٦٠).

(١٣) هارون بن عبد الله بن مروان البغدادي، أبو موسى الحمال، البزاز، (ت٢٤٣هـ)، وقد ناهز الثمانين. =

حدثنا عبد الصمد[1] حدثنا هشام...»[2] ـ الحديث.

وهذا إسناد صحيح إلى هشام الدستوائي.

وبذلك يتابع همامًا هشام الدستوائي، في رواية الحديث عن قتادة، عن الحسن، عن عبد الله بن عثمان، عن رجل ـ أعور من ثقيف، يقال له معروف، إن لم يكن اسمه زهير بن عثمان، فلا أدري ما اسمه.. الحديث.

وقد خولفا على قتادة:

فرواه معمر في (جامعه): «عن قتادة، عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ في الوليمة: أول يوم حق، والثاني معروف، والثالث رياء وسمعة»[3] ـ هكذا مرسلًا.

ولولا ما يأتي، مع شك قتادة في حديثه من رواية همام وهشام عنه، لحكمت بوهم معمر، في إرساله لهذا الحديث عن قتادة عن الحسن!

فقد اتفق يونس بن عبيد، وعوف بن أبي جميلة الأعرابي، برواية هذا الحديث عن الحسن، عن النبي ﷺ ـ مرسلًا.

أمّا حديث يونس: فأخرجه النسائي في (السنن الكبرى)[4] وابن أبي شيبة في (المصنف)[5].

وأمّا حديث عوف: فأخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف)[6].

= قال الحافظ في التقريب (رقم ٧٢٣٥): «ثقة».

(١) هو ابن عبد الوارث، وهو ثقة، تقدمت ترجمته.

(٢) معجم الصحابة للبغوي (٢١٧).

(٣) الجامع لمعمر ـ بذيل مصنف عبد الرزاق (رقم ١٩٦٦٠).

(٤) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٦٥٩٧).

(٥) المصنف لابن أبي شيبة (١٤/١١) (رقم ٣٥٩١٤).

(٦) المصنف لابن أبي شيبة (١٤/١٣٠) (رقم ٣٥٩٩٤).

قال ابن أبي شيبة في حديث عوف: «حدثنا الأحمر[1] عن عوف، عن الحسن، قال: بلغني أن رسول الله ﷺ..» ـ الحديث.

وهذا إسناد حسن، يصححه حديث يونس، وحديث معمر عن قتادة!

وخولف الأحمر في ذلك:

فأخرجه ابن عدي في (الكامل): من طريق المسيب بن واضح، عن مروان بن معاوية الفزاري، عن عوف، عن الحسن، عن أنس رضي الله عنه ـ مرفوعًا[2].

قال ابن عدي عقبه، مشيرًا إلى انفراد المسيب به: «يرويه المسيب بهذا الإسناد».

والمسيب بن واضح بن سرحان السلمي، أبو محمد، الحمصي، التَّلْمَنِسِيّ[3] (ت ٢٤٦ هـ ـ أو بعدها بسنة، أو سنتين).

مختلف فيه، فوثق وضعف[4].

لكن ساق له ابن عدي أحاديث في (الكامل)، ثم قال عنه:

---

(١) سليمان بن حيان الأزدي الواشحي، أبو خالد الأحمر، الكوفي، (ت١٩٠هـ أو قبلها)، وله بضع وسبعون.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٢٥٤٧): «صدوق يخطىء».

(٢) الكامل لابن عدي (٦/ ٣٨٨).

(٣) نسبة إلى: تل منس، قرية من قرى حمص. انظر معجم البلدان للحموي (٢/ ٤٤).

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٢٩٤)، والثقات لابن حبان (٩/ ٢٠٤)، وصحيح ابن حبان، انظر الإحسان، ففيه أحد مفاريد المسيب بن واضح (رقم ٤٧١)، ثم انظر فهارس الإحسان (١٨/ ٢٤٥)، والكامل لابن عدي (٦/ ٣٨٧ ـ ٣٨٩)، وسنن الدارقطني (١/ ٧٥، ٨٠) (٤/ ٢٨٠)، وتاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (١٦/ ٥٢٠ ـ ٥٢٢)، ولسان الميزان (٦/ ٤٠ ـ ٤١).

«وعامة ما خالف فيه الناس، هو ما ذكرته، لا يتعمده، بل كان يُشبَّه عليه، وهو لا بأس به»[1].

فالإنصاف فيه عندي: أنه حسن الحديث، إلا فيما أورد له ابن عدي من أحاديث وهم فيها، وما خالف فيه من غيرها!

أمّا حديثه هذا، فهو أحد أحاديثه التي ساقها ابن عدي في ترجمته، مما أخطأ فيه!

ويكفي أن المسيب خالف في حديثه هذا جميع من روى الحديث عن الحسن، وانفرد بهذه المخالفة!!

فإذا أردنا معرفة أصح روايات هذا الحديث عن الحسن، أقول:

إنه لم يتفق أكثر من راو على رواية أحد تلك الوجوه السابقة إلا من رواية من رواه عن الحسن عن النبي ﷺ ـ مرسلاً. فقد اتفق عليه: يونس بن عبيد، وعوف الأعرابي.

أمّا قتادة، فعنه روايتان: رواية يرويها عن الحسن، عن عبد الله بن عثمان، عن رجل أعور من ثقيف، إن لم يكن زهير بن عثمان، فلا يدري قتادة ما اسمه! كذا يرويها قتادة، شاكًا في إسنادها، غير ضابط لرواتها!!

ورواية أخرى لقتادة، موافقة لرواية يونس وعوف، عن الحسن، عن النبي ﷺ ـ مرسلاً.

ثم انفرد المسيب بن واضح، بحديث ظاهر الوهم، سبق بيانه!

فأي الوجوه أرجح.

لا شك أنه الحديث المرسل، من غير ذكر عبد الله بن عثمان، أو زهير!!

---

(١) الكامل لابن عدي (٦/ ٣٨٩).

وممن رجّح المرسل، على رواية قتادة الأخرى المسندة: الإمام النسائي، فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر في (فتح الباري)[1].

وممن يرجح المرسل أيضًا: أبو حاتم الرازي[2] والدارقطني[3]، حيث سئلا عمن جعل الحديث للحسن عن أنس رضي الله عنه، فصوّبا إرساله، وأنه من مرسل الحسن.

وسبق أن نقلنا عن البخاري أيضًا، أنه قال عن حديث قتادة، عن الحسن، عن عبد الله بن عثمان، عن زهير بن عثمان؛ قال: «لم يصح إسناده».

أمّا زهير بن عثمان، الذي نفى الإمام البخاري صحبته، كما تقدم نقلنا كلامه؛ فممن شُكِّكَ في صحبته!

فذكره خليفة بن خياط في الصحابة في (طبقاته)[4]، وذكره الترمذي في (تسمية أصحاب النبي ﷺ)[5]، وذكره ابن أبي عاصم، وأبو القاسم البغوي، وابن قانع، وأبو نعيم، وابن الأثير، والذهبي، والحافظ ابن حجر، في مصنفاتهم عن الصحابة[6].

---

(١) فتح الباري (٩/ ١٥١)، خلال شرحه لباب (٧١): حق إجابة الوليمة والدعوة، من كتاب النكاح.

(٢) العلل لابن أبي حاتم (رقم ١١٩٣).

(٣) تلخيص الحبير لابن حجر (٣/ ٢٢١)، ولم أجده في مسند أنس، من علل الدارقطني المخطوط، وقد قرأته كله. ثم تتبعت مظان الحديث في بقية العلل، فلم أظفر بشيء!

(٤) طبقات خليفة (٥٤، ١٨٣، ٢٨٥).

(٥) تسمية أصحاب النبي ﷺ للترمذي (رقم ٢١٥).

(٦) الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (الترجمة رقم ٤٧٦)، ومعجم الصحابة للبغوي (٢١٧)، ولابن قانع (٤٧/ب، ١٧٧/أ ـ ب)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٢٦٦/ب ٢٦٧/أ)، وأسد الغابة لابن الأثير (٢/ ٢٦٤)، وتجريد أسماء الصحابة للذهبي (١/ ١٩٢ رقم ١٩٩٣)، والإصابة (٣/ ١٥).

ولا يلزم من ذكر هؤلاء لزهير بن عثمان في كتبهم، أنهم جميعًا كانوا يثبتون له الصحبة. لأنهم يذكرون كل من تُتوَهَّم له الصحبة، ومن في صحبته نظر، بل ومن لا صحبة له قطعًا!! وربما نبهوا إلى ذلك، وربما اكتفوا بإبراز الإسناد.

ومثلهم في ذلك، الإمام أحمد في (مسنده)[1] والطبراني في (معجمه)[2] إذ إن إخراج صاحب (المسند) أو (المعجم) لحديث الرجل في كتابه، ليس يلزم منه أنه اعتقد صحبة ذلك الرجل. لأنه قد يخرج في كتابه الإسناد الواهي والضعيف، الذي يعلم هو نفسه وهاءه أو ضعفه، وإنما ذكره من باب الاستقصاء في الجمع.

وقد يحق لنا اعتبار إخراج صاحب (المسند) أو (المعجم) لحديث الرجل، أنه عنده صحابي، فيما إذا كان إسناد حديثه صحيحًا غير معلول؛ فإن صححه صاحب الكتاب نفسه، كان هذا نصًا على اعتقاد الصحبة لصاحب ذلك الحديث.

ثم إني وجدت الحافظ ابن حجر في (الإصابة)، ذكر أن البخاري وحده ينفي الصحبة لزهير بن عثمان، وسمى الذين أثبتوها له فقال: «وأثبت صحبته: ابن أبي خيثمة، وأبو حاتم، والترمذي، والأزدي، وغيرهم»[3].

وهذا قد يوحي أن الإمام البخاري انفرد بنفي صحبة زهير بن عثمان، وليس ذلك كذلك!

فقد ذكر ابن حبان زهير بن عثمان في كتابه (الثقات)[4]، في طبقتين منه، في طبقة الصحابة، وفي طبقة التابعين!! وذلك إشارة منه إلى الخلاف فيه، لا تناقض، فتنبه!!

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ٢٨).
(٢) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٥٣٠٦).
(٣) الإصابة (٣/ ١٥).
(٤) الثقات لابن حبان (٣/ ١٤٣) (٤/ ٢٦٣).

وقال ابن عدي في (الكامل)، بعد أن ذكر حديثه هذا، وكلام البخاري في نفي صحبة زهير، قال: «والذي قاله البخاري كما قال، لا تصح صحبته، وقد أخرجه مصنفو المسند في مسند الوحدان، ولا يعرف له غير هذا الحديث»[١].

وقال ابن عبد البر في (الاستيعاب) عن إسناد حديث زهير: «في إسناده نظر، ويقال: إنه مرسل، وليس له غيره»[٢].

ويصح اعتبار أبي حاتم والنسائي والدارقطني، ممن ينفي الصحبة عن زهير بن عثمان أيضًا!

حيث إنهم رجحوا من روايات الحديث، رواية من جعل الحديث مرسلاً عن الحسن، على من جعله للحسن عن عبد الله بن عثمان عن زهير بن عثمان، كما سبق عنهم، وهذا الترجيح يعني: أنه لا وجود لصحابي باسم زهير بن عثمان، ولا لتابعي يروي عنه اسمه عبد الله بن عثمان!!!

أقول هذا، لأنه ليس لزهير بن عثمان سوى هذا الحديث الواحد، كما صرّح به أبو القاسم البغوي[٣]، وابن عدي، وابن عبد البر[٤]. فإن كان لا يصح له حديثه الوحيد (بل الصحيح في الحديث عدم ذكره) فمن أين يثبت وجود صحابي بهذا الاسم؟!!!

لذلك فإني أعجب من ذكر الحافظ ابن حجر لأبي حاتم الرازي، فيمن أثبت الصحبة لزهير بن عثمان، حيث إني لم أجد هذا في (الجرح والتعديل)، وحيث إن إثبات الصحبة يعارض ما رجحه أبو حاتم من أن الحديث إنما يصح من مرسل الحسن عن النبي ﷺ.

---

(١) الكامل لابن عدي (٣/ ٢٢٣).
(٢) الاستيعاب، لابن عبد البر (٢/ ٥٢٢ رقم ٨٢١).
(٣) معجم الصحابة للبغوي (٢١٧).
(٤) ذكرنا كلامهما آنفاً، وعزوناه.

ولا أحسب قول أبي حاتم، الذي في (الجرح والتعديل) عن زهير بن عثمان: «روى عن النبي ﷺ. روى قتادة، عن الحسن، عن عبد الله بن عثمان الثقفي عنه»[1]، لا أحسب هذا القول دالاً ولا كافيًا لنسبة إثبات صحبة زهير بن عثمان إلى أبي حاتم الرازي! خاصةً بعد معارضة ذلك لكلامٍ لأبي حاتم آخر، في تعليله لهذا الحديث!!

وعلى كل حال، فالراجح ولا شك: أن صحبة زهير بن عثمان لم تثبت، بل لم يثبت وجود رجل بهذا الاسم أصلاً، في طبقة الصحابة والتابعين وأتباع التابعين!!

ومثله عبد الله بن عثمان الراوي عن زهير بن عثمان، لم يثبت له وجود أصلاً كسابقه!!!

فلا يقال إن الحسن يروي عن المجهولين، لروايته عن عبد الله بن عثمان، لأنه لم يرو عنه أصلاً، كما سبق في كلامنا من تهمة الحسن التي اتهم بها، أنه يروي عن المجهولين[2]!!!!

والله أعلم.

---

(١) الجرح والتعديل (٣/٥٨٦).

(٢) انظر (٣٨٣ ـ ٣٨٤).

عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ

قال ابن حبان في (المجروحين) عن الحسن البصري: «لم يشافه ابن عمر»[1].

وقال الحاكم في (معرفة علوم الحديث): «فليعلم صاحب الحديث، أن الحسن لم يسمع من ابن عمر شيئًا قط»[2].

وخولفا في ذلك:

قال الإمام أحمد في (مسائل صالح) وغيره: «سمع من ابن عمر»[3].

وقال يحيى بن معين في (تاريخه): «سمع من ابن عمر»[4].

وقال ابن معين أيضًا في (تاريخه) وفي (سؤالات ابن الجنيد)، وسئل: «الحسن رأى ابن عمر؟ قال: يذكر في بعض حديثه: قال الحسن: دخلنا على ابن عمر»[5].

وقال علي بن المديني في (العلل): «سمع من ابن عمر»[6].

وقال علي بن المديني أيضًا، كما في (معرفة الرجال) برواية ابن محرز: «لقي ابن عمر، ذكر ذلك ابن عون»[7].

---

(١) المجروحين لابن حبان (٢/ ١٦٣).
(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (١١١).
(٣) مسائل صالح (٨٤٤)، وبغية النقاد والنقلة لابن المواق (٦٨/ ب).
(٤) تاريخ ابن معين (رقم ٤٠٩٥).
(٥) تاريخ ابن معين (رقم ٤٢٥٨)، وسؤالات ابن الجنيد (رقم ١٦٨).
(٦) العلل لابن المديني (٥٥ رقم ٦٥).
(٧) معرفة الرجال، برواية ابن محرز (٢/ رقم ٦٧٥).

وقال بهز بن أسد، كما في (المراسيل) لابن أبي حاتم: «سمع من ابن عمر حديثًا»[1].

قلت: لعله يعني: صرّح بالسماع في حديث واحد، لا أنه لم يسمع منه إلا حديثًا واحدًا. إذ إن تصريحه بالسماع مرة، يقتضي - في الأصل - سماعًا صحيحًا مطلقًا له منه.

وقال أبو زرعة، كما في (المراسيل) لابن أبي حاتم، وسئل: «الحسن لقي ابن عمر؟ قال: نعم»[2].

وقال أبو حاتم، كما في (الجرح والتعديل): «قد سمع من ابن عمر»[3].

وقال النووي في (تهذيب الأسماء واللغات): «سمع عبد الله بن عمر»[4].

وصحح الضياء المقدسي حديث الحسن عن ابن عمر رضي الله عنهما، بإخراجه في (المختارة)[5].

فإذا أردنا الترجيح بين من نفى سماع الحسن من ابن عمر رضي الله عنهما، ومن أثبته، وجب أن نعرض أدلة كل قول:

أدلة من نفوا السماع:

أولاً: عدم وجود، أو عدم ثبوت: حديث يصرح فيه الحسن بالسماع من ابن عمر رضي الله عنهما، عند أصحاب هذا القول.

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ٩٥، ١٥٢).
(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ١٥٤).
(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٤١).
(٤) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/ ١٦١).
(٥) المختارة للضياء - الظاهرية رقم (٩٣٣٥) عام - (١٤٠/أ).

ثانيًا: بُعْد احتمال اللقاء، جريًا على قاعدة عدم سماع الحسن من المدنيين.

ثالثًا: وجود الواسطة بين الحسن وابن عمر رضي الله عنهما، في أكثر من حديث.

فقد روى الحسن، عن حكيم بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وروى الحسن أيضًا، عن حنتف بن السجف، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وهذا مما سبق ذكره، في كلامنا عن رواية الحسن عمّن وصفوا بالجهالة[1].

ويذكر الدارقطني في (الأفراد)، أن للحسن رواية عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما أيضًا[2].

هذه هي أدلة نفاة سماع الحسن من ابن عمر رضي الله عنهما.

لكن هذه الأدلة منقوضة من أُسِّها، من حين عدم وقوفهم على حديث يصرح فيه الحسن بالسماع من ابن عمر رضي الله عنهما، أو عدم ثبوت حديث عندهم بذلك!!!

أدلة من أثبتوا السماع:

لقد وقفت على ثلاثة أحاديث، ورد فيها تصريح الحسن بالسماع من ابن عمر رضي الله عنهما، وهي:

---

(١) انظر ما تقدم (٤٠٤ ـ ٤١٦).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر (١٧٦/ب).

الحديث الأول:

قال الطحاوي في (شرح معاني الآثار): «حدثنا سليمان بن شعيب: حدثنا [الخصيب] قال: حدثنا يزيد بن زريع، عن عبد الله بن عون، قال: لا أعلمه إلا قال: عن الحسن، قال: دخلنا على ابن عمر بالبطحاء، فقال له رجل: إن ثيابنا هذه يخالطها الحرير؟ قال: دعوه قليله وكثيره»[1].

وقع في مطبوع (شرح معاني الآثار): «حدثنا سليمان بن شعيب: حدثنا ابن الخصيب...» بإضافة (ابن) قبل الخصيب، وهو وهم!

والتصويب: من (إتحاف المهرة) للحافظ ابن حجر، حيث ذكر إسناد الحديث، بحذف (ابن) من قبل (الخصيب)[2]. ثم إن تراجم رجال الإسناد، كافية أيضًا في إثبات وهم تلك الزيادة!!

فسليمان بن شعيب معروف الرواية عن الخصيب بن ناصح.

وهو: سليمان بن شعيب بن سليمان بن سليم بن كيسان الكلبي، أبو محمد الكيساني، المصري، (ت ٢٧٣ هـ)، عن ثمان وثمانين سنة.

وثقه العجلي، والسمعاني، والذهبي[3].

والخصيب بن ناصح، تقدمت ترجمته، وأنه (صدوق يخطيء)[4].

وكذلك سبقت الترجمة لبقية رجال الإسناد، وأنهم ثقات.

---

(١) شرح معاني الآثار للطحاوي (٤/ ٢٤٩).

(٢) إتحاف المهرة لابن حجر (١٣/ ١٥٣/أ).

(٣) الأنساب للسمعاني (١١/ ١٩٥)، وتاريخ السلام للذهبي - حوادث ووفيات ٢٦١، ٢٨٠هـ - (٣٦٤)، وتراجم الأحبار من رجال شرح معاني الآثار للمظاهري (٢/ ١٠ - ١١).

(٤) انظر ما تقدم.

فهذا إسناد حسن.

وأمّا قول يزيد بن زريع عن ابن عون: «لا أعلمه إلا قال عن الحسن»، فليست إلا تأكيدًا لنقله، توثيقًا لضبطه، فهو لا يعلم إلا أن الحديث للحسن عن ابن عمر رضي الله عنهما!!

ولذلك اعتمد علي بن المديني على هذه الرواية، في إثبات سماع الحسن من ابن عمر رضي الله عنهما، فقال ـ كما نقلناه عنه سابقًا ـ: «لقي ابن عمر، ذكر ذلك ابن عون»[1].

فهذا الأثر يثبت سماع الحسن من ابن عمر رضي الله عنهما!

ويتضمن هذا الأثر أيضًا ردًا على نافي السماع!!

فهو يذكر أن الحسن دخل على ابن عمر رضي الله عنه بمكة، في بطحائها.

فسماع الحسن منه لم يكن بالمدينة، حتى يحتج بقاعدة عدم سماع الحسن من المدنيين، لنفي سماعه من ابن عمر رضي الله عنهما.

وهذا الحديث، وتوفيقي بالوقوف عليه، مما أحمد الله تعالى عليه، وأُثني به، وهو سبحانه وتعالى أهل الحمد كله والثناء كله!!

فقد نقل ابن الملقن في (البدر المنير)، عن الرافعي، أنه ذكر متن هذا الأثر، فقال ابن الملقن في تخريجه: «وهذا الأثر لا يحضرني من خرّجه عنه، بل رُوي عنه الجواز»[2]!

وتبعه الحافظ ابن حجر، فقال عن هذا الأثر في (التلخيص الحبير): «لا يُعرف، والمعروف عنه الجواز»[3]!!!

فالحمد لله تعالى.

---

(١) انظر ما تقدم (١٤١٨).

(٢) البدر المنير لابن الملقن (٢/٢٠٧/ب ـ ٢٠٨/أ).

(٣) التلخيص الحبير (٢/ ٩٤).

الحديث الثاني:

قال الدارقطني في (السنن): «حدثنا علي بن محمد بن عبيد الحافظ: حدثنا محمد بن شاذان الجوهري: حدثن معلّى بن منصور، حدثنا شعيب بن زريق: أن عطاء الخراساني حدثهم، عن الحسن، قال: حدثنا عبد الله بن عمر: أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض، ثم أراد أن يتبعها بتطليقتين أخراوين عند القرئين. فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فقال: يا ابن عمر، ما هكذا أمرك الله، إنك قد أخطأت السنة. والسنة أن تستقبل الطهر، [فتطلق][1] لكل [قرء][2].

قال: فأمرني رسول الله ﷺ، فراجعتها.

ثم قال: إذا هي طهرت، فطلق عند ذلك، أو أمسك.

فقلت: يا رسول الله، رأيت لو أني طلقتها ثلاثًا، أكان يحل لي أن أراجعها؟ قال: لا، كانت تبين منك، وتكون معصية»[3].

- علي بن محمد بن عبيد بن عبد الله بن حساب البغدادي، أبو الحسن، البزار، (ت ٣٣٠ هـ)، وله ثمان وسبعون سنة.

قال عنه الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «الحافظ الإمام الثقة»[4].

- محمد بن شاذان بن يزيد، أبو بكر الجوهري، البغدادي، (ت ٢٨٦ هـ).

قال عنه الحافظ: «ثقة»[5].

---

(١) في المصدر (فيطلق) بالياء، والتصويب من السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٣٣٠، ٣٣٤).
(٢) في المصدر (قروء) على الجمع، والتصويب من المصدر السابق.
(٣) سنن الدارقطني (٤/ ٣١).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٨٦، ٣٥٦).
(٥) التقريب (رقم ٥٩٥٠).

فهذا إسناد صحيح إلى معلى بن منصور.

وأخرج البيهقي هذا الحديث في (السنن الكبرى)[1] من وجهين آخرين، يلتقيان مع طريق الدارقطني، في المعلى بن منصور أيضًا.

وهو عند البيهقي، من وجهيه، بالتصريح بالسماع أيضًا، بين الحسن وابن عمر رضي الله عنهما.

- والمعلى بن منصور الرازي، أبو يعلى، نزيل بغداد، (ت٢١١ هـ).

قال عنه الحافظ: «ثقة، سني، فقيه، طلب للقضاء فامتنع، أخطأ من زعم أن أحمد رماه بالكذب»[2].

وقد توبع المعلي بن منصور، على حديثه هذا:

فقد أخرج الطبراني هذا الحديث في (المعجم الكبير)، لكن مسند ابن عمر رضي الله عنهما في (المعجم الكبير) مِمّا فُقِدَ بعضُه، كما تراه في (المطبوع)!

فمن رحمة الله تعالى، أن الزيلعي - رحمه الله - في (نصب الراية)، ساق إسناد الطبراني!!

قال الزيلعي: «قال الطبراني في معجمه: حدثنا علي بن سعيد الرازي: حدثنا يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير الحمصي: حدثنا شعيب بن زريق، به سندًا ومتنًا»[3].

ثم وقفتُ عليه - بحمد الله - في (مسند الشاميين)[4] للطبراني، لكنه بالعنعنة بين الحسن وعبد الله بن عمر رضي الله عنه.

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٣٣٠، ٣٣٤).

(٢) التقريب (رقم ٦٨٠٦).

(٣) نصب الراية للزيلعي (٣/ ٢٢٠)، وانظر مجمع الزوائد (٤/ ٣٣٦).

(٤) مسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٤٥٥).

- علي بن سعيد بن بشير الرازي، عَلِيّك، تقدم أنه صدوق، تُتَجَنَّبُ مفاريده. ولم ينفرد هنا!

- ويحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير القرشي، الحمصي، (ت ٢٥٥ هـ).

قال عنه الحافظ: «صدوق عابد»[1].

فهذا إسناد حسن، إلى شعيب بن زريق. تابع فيه يحيى بنُ عثمان المعلي بنَ منصور، لٰكن ليس فيه التصريح بالسماع.

لٰكنه جاء من وجهٍ آخر عن شعيب بن زريق بالتصريح بالسماع أيضًا: قال الطبراني في (مسند الشاميين): «حدثنا محمد بن هارون بن محمد بن بكار الدمشقي: حدثنا العباس ابن الوليد الخلال: حدثنا الوليد بن مسلم: أخبرني شعيب بن زريق، عن عطاء الخراساني، عن الحسن، أنه سمع ابنَ عمر يقول...»[2] - الحديث.

- شيخ الطبراني توفي سنة (٢٨٩ هـ)، وذكره ابن حبان في (الثقات)[3].

- وبقية رجال الإسناد سبقت الترجمة لهم.

فهذا إسنادٌ حسن.

فرجع الحديث صحيحًا إلى: شعيب بن زريق، عن عطاء الخراساني، عن الحسن، أنه قال: حدثنا ابن عمر... بالحديث.

فالحكم على الحديث، يكون بالحكم على هذا الإسناد.

فشعيب بن زريق الشامي، أبو شيبة.

---

(١) التقريب (رقم ٧٦٠٤).
(٢) مسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٤٥٦).
(٣) انظر ما يأتي (١٧٥٥).

قال عنه الحافظ: «صدوق يخطيء»[1].

- أما عطاء الخراساني، ففيه خلاف طويل، هذا أَوَانُ عرضه:

فهو عطاء بن أبي مسلم، أبو عثمان الخراساني، واسم أبيه ميسرة وقيل عبد الله، (ت ١٣٥ هـ).

قال عنه الحافظ: «صدوق يهم كثيرًا، ويرسل ويدلس»[2].

أمّا أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، قبل الحافظ:

فقال أبو زرعة الدمشقي في تاريخه: «حدثنا أبو مسهر، قال: حدثنا يحيى بن حمزة، قال: حدثني سليمان بن داود الخولاني[3]: أن عمر بن عبد العزيز كان يصلي العتمة لساعتين تمضيان من الليل، فجاءه عطاء الخراساني فحدّثه حديثًا، فأخرها ساعة أخرى»[4].

وأخرجه الطبراني في (مسند الشاميين)، و ابن عساكر في (تاريخ دمشق) من طريق أبي زرعة الدمشقي[5].

وإسناد القصة حسن.

وهي تدل على ثقة عطاء الخراساني وجلالته، عند الخليفة العالم عمر بن عبد العزيز رحمه الله، حتى إنه أخر عملًا كان يعمله، لحديث حدّثه به عطاء الخراساني!

---

(١) التقريب (رقم ٢٨٠١).
(٢) التقريب (رقم ٤٦٠٠).
(٣) سليمان بن داود الخولاني، أبو داود الدمشقي، سكن داريا.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٢٥٥٥): «صدوق».
(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم ٧٦٢).
(٥) مسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٣٠٥)، وتاريخ دمشق لابن عساكر - خط - (٦٥٨/١١).

وكفى بقبول عمر بن عبد العزيز لرواية عطاء الخراساني توثيقًا له!

وقال الإمام البخاري في (التاريخ الكبير) و (الأوسط)، و (الضعفاء الصغير): «حدثنا سليمان بن حرب: حدثنا حماد بن زيد: حدثنا أيوب، قال: حدثني القاسم بن عاصم: قلت لسعيد بن المسيب: إن عطاء الخراساني حدثني عنك: أن النبي ﷺ أمر الذي واقع في نهار رمضان، بكفارة الظهار؟

قال كذب، ما حدثته، إنما بلغني أن النبي ﷺ قال له: تصدق»[(١)].

وأخرج هذه القصة سعيد بن منصور في (سننه)[(٢)] وأبو داود في كتابه (المراسيل)[(٣)] والعقيلي في (الضعفاء)[(٤)] وابن عدي في (الكامل)[(٥)] كلهم من طريق الفاسم بن عاصم.

لكن القاسم بن عاصم التميمي، الكليني.

قال عنه الحافظ: «مقبول»[(٦)]. يعني: إذا توبع، وإلا فلين، كما نص الحافظ على قاعدته هذه في مقدمة (التقريب)[(٧)].

وذلك أني لم أجد أحدًا وثقه، سوى ابن حبان ذكره في (الثقات)[(٨)].

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥)، والأوسط ـ المطبوع باسم الصغير ـ (٢/ ٣٦)، والضعفاء الصغير (رقم ٢٧٨).

(٢) انظر فتح الباري للحافظ ابن حجر (٤/ ١٩٨)، عقب الحديث (رقم ١٩٣٦).

(٣) المراسيل لأبي داود (رقم ١٠٣).

(٤) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦).

(٥) الكامل لابن عدي (٥/ ٣٥٨).

(٦) التقريب (رقم ٥٤٦٥).

(٧) التقريب (٧٤).

(٨) الثقات لابن حبان (٥/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤) (٧/ ٣٣)، وانظر التهذيب (٨/ ٣١٩).

ولذلك قال ابن عبد البر في (التمهيد)، عن هذه القصة: «وليس القاسم بن عاصم من يجرح بقوله، ولا بروايته، مثل عطاء الخراساني»[١].

قلت: لكن القاسم بن عاصم متابَعٌ بإسناد يَثْبُتُ به الخبر!

قال الإمام أحمد في (العلل): «حدثنا بهز، قال: حدثنا همام، قال: أخبرنا قتادة: أن محمد بن عبيد[٢] وسعيد بن يزيد[٣] حدثاه ـ قال همام: فيما أحسب ـ قال: قلنا لسعيد بن المسيب: إن عطاء الخراساني حدثنا عنك في الذي يقع بامرأته في رمضان: أن النبي ﷺ قال: أعتق رقبة؟

قال كذب عطاء!...»[٤] ـ القصة.

ثم قال الإمام أحمد: «حدثنا عفان، قال: حدثنا همام، عن قتادة: أن محمدًا وعونًا[٥] حدثاه، أنهما قالا لسعيد بن المسيب: إن عطاء الخراساني حدثهم عنك، في الذي يقع بأهله في

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢١/ ٢ ـ ٣).

(٢) محمد بن عبيد الحنفي، أبو قدامة.
ترجم له البخاري في التاريخ الكبير (١/ ١٧٢)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ٩)، ولم يذكرا فيه جرحاً أو تعديلاً.
وذكر الإمام أحمد أثره هذا عن ابن المسيب، فقال عنه: «ما أدري من هو»، كما سؤالات أبي داود (رقم ٥٣٩).
لكن قال العجلي في معرفة الثقات (رقم ١٦٢٦): «ثقة».
وذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٣٨٠).

(٣) سعيد بن يزيد البصري، قديم الوفاة.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٢٤٢١): «قال أبو حاتم: شيخ لم يرو عنه غير قتادة».
ونقل الحافظ في التهذيب (٤/ ١٠١) عن علي بن المديني أنه قال عنه: «شيخ بصري لا أعرفه».

(٤) العلل للإمام أحمد (رقم ٥٤٥٤).

(٥) لعله: عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله، الكوفي، (ت قبل ١٢٠هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٥٢٢٣): «ثقة عابد»

رمضان، أن النبي ﷺ أمره، فذكر نحو حديث بهز عن همام»[1].

وأخرج هذه القصة العقيلي في (الضعفاء)، من طريق الإمام أحمد، بهذين الوجهين عنه[2].

فأما بعد ثبوت هذا الخبر عن سعيد بن المسيب، فلا يلزم منه القدح في عطاء بن أبي مسلم الخراساني!!

لأن (كذب) في لغة أهل الحجاز، بمعنى: أخطأ[3].

ومنه قول عبادة بن الصامت رضي الله عنه، عن أحد الصحابة: «كذب أبو محمد»!![4] أي أخطأ، ولم يصب، لا أنه تعمد![5].

وأمّا الحديث الذي أكذب فيه سعيدُ بن المسيب عطاءً، أو قُلْ: خَطَّأَهُ فيه، فقد أخرجه مالك في (الموطأ)، عن عطاء الخراساني، عن سعيد بن المسيب!!![6].

فالإمام مالك يثبته عن سعيد بن المسيب، ولذلك أخرجه في (الموطأ).

فاحتمال أن يكون سعيد بن المسيب ممن حدّث ونسي، احتمال وارد!!

---

(١) العلل للإمام أحمد (رقم ٥٤٥٧).
(٢) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧).
(٣) انظر الثقات لابن حبان (٦/ ١١٤)، وفتح الباري للحافظ ابن حجر (٢/ ٥٦٩ شرح الحديث رقم ١٠٠٢)، وانظر تاج العروس للزبيدي ـ كذب ـ (٤/ ١٢٧).
(٤) انظر: الموطأ للإمام مالك (١/ ١٢٣)، وسنن أبي داود (رقم ١٤٢٠)، وسنن النسائي (رقم ٤٦١)، وسنن ابن ماجة (رقم ١٤٠١)، والتمهيد لابن عبد البر (٢٣/ ٢٨٩)، ومختصر سنن أبي داود للمنذري (٢/ ١٢٣)، وعون المعبود للعظيم آبادي (٤/ ٢٩٥).
(٥) مختصر سنن أبي داود للمنذري (٢/ ١٢٣)، وعون المعبود للعظيم آبادي (٤/ ٢٩٥).
(٦) موطأ مالك (١/ ٢٩٧).

لكن جلالة سعيد بن المسيب إمامة وإتقانًا، هي التي قدَّمت إنكاره للحديث عن نفسه، على إثبات عطاء له عنه، عند من ردَّ الحديث بذلك!!

غير أننا قد أنتهينا إلى أن سعيد بن المسيب بقوله عن عطاء: «كذب»، إنما يعني بذلك: أنه أخطأ، ولا يؤثر ذلك في عطاء!!

وقال الأوزاعي: «إن كان عطاء لثقة»[1].

بينما قال شعبة بن الحجاج: «كان نسيًا»[2].

وأمّا مالك بن أنس فرضيه، وهو أحد شيوخه في (الموطأ)[3].

وقال الإمام أحمد: «ثقة»[4].

ونُذَكِّر أن الإمام أحمد هو الذي أخرج في (علله) خبر تكذيب سعيد بن المسيب لعطاء الخراساني، وهو مع ذلك يوثقه، مما يعني أن هذه القصة لم تؤثر في عطاء عند الإمام أحمد!!

وقال يحيى بن معين في (تاريخه) وغيره: «ثقة»[5].

وقال ابن سعد في (الطبقات): «كان ثقة»[6].

أمّا الإمام البخاري فذكر عطاء في (الضعفاء الصغير)، وما ذكر في ترجمته إلا قصة سعيد بن المسيب في تكذيبه[7]، أو تخطئته!

---

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم ٧٦٠)، ومسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٢٩٦)، وتاريخ دمشق لابن عساكر - خط - (١١/ ٦٥٨).

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (١٤٨)، والجرح والتعديل (٦/ ٣٣٥).

(٣) انظر تمهيد ابن عبد البر (٢١/ ٢ - ٣).

(٤) تاريخ دمشق - خط - (١١/ ٦٦٣)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ١٤١).

(٥) تاريخ ابن معين (رقم ٧٩١)، وتاريخ الدارمي (رقم ٤٩٩)، والجرح والتعديل (٦/ ٣٣٥).

(٦) طبقات ابن سعد (٧/ ٣٦٩).

(٧) الضعفاء الصغير للبخاري (رقم ٢٧٨).

ونقل الترمذي في (العلل الكبير)، أن البخاري قال في عطاء الخراساني: «ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً يروي عنه مالك يستحق أن يترك حديثه، غير عطاء الخراساني!

ـ قال الترمذي ـ قلت له: ما شأنه؟ قال: عامة أحاديثه مقلوبة:

روى عن سعيد بن المسيب أن رجلاً أتى النبي ﷺ، وأفطر في رمضان. وبعض أصحاب سعيد بن المسيب يقول: سألت سعيدًا عن هذا الحديث، فقال: كذب علي عطاء، ولم أحدث هكذا.

ـ ثم ذكر البخاري حديثين آخرين، سوى هذا. أحدهما تابع قتادةُ فيه عطاءً، فيما ذكره الترمذي للبخاري، فقال البخاري مجيبًا للترمذي: أرى أن قتادة أخذه عن عطاء!!! ـ

[ثم قال الترمذي: هو ثقة، روى عن مثل مالك ومعمر، ولم أسمع أحدًا من المتقدمين تكلم فيه]»[1].

فأنت ترى تَعَقُّبَ الترمذي للبخاري، وردَّه لتضعيفه، وعدمَ رؤيته لشيء من حُجَجِ البخاري على ضعف عطاء قائمًا بالحجة على ذلك!!

ثم أنت ترى ـ حفظك الله ـ أن البخاري كان معتمدًا في تضعيفه عطاءً ـ أكثر ما يكون ـ على قصة سعيد بن المسيب. حتى

---

(١) العلل الكبير للترمذي (٢/ ٧٠٥)، وما بين المعكوفتين ساقط من ترتيب علل الترمذي، على أهميته!! وهو موجود في نقل الذهبي عن علل الترمذي، كما صرّح هو بذلك، في سير أعلام النبلاء (٦/ ١٤١).

ثم جزمت أن ما في ترتيب علل الترمذي المطبوع سقط من المحقق أو الطابع، لا من أصله المخطوط!!! فقد جاء النقل كاملاً في (الجامع في معرفة الجرح والتعديل) نقلاً عن مخطوطة ترتيب علل الترمذي، فانظر الجامع (٢/ ٢٠٦).

إنه لم يورد سواها في ترجمة عطاء، في كتبه: (الضعفاء الصغير)، و (تاريخه الكبير)، و (الأوسط).

وسبق أن بيّنّا أن قصة سعيد بن المسيب ليست قاطعة بتضعيف عطاء!!!

وذكر أبو زرعة الرازي عطاء الخراساني في (كتاب الضعفاء)[1].

وخالفه ابن عمته وقرينه أبو حاتم الرازي، حيث قال ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل): «سألت أبي عن عطاء الخراساني؟: فقال: لا بأس به [ثقة] صدوق.

قلت له: يحتج به؟ قال: نعم»[2].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[3].

وقال العجلي: «ثقة»[4].

وقال يعقوب بن شيبة: «مشهور له فضل وعلم، معروف بالفتوى، روى عنه مالك، وكان مالك ممن ينتقي الرجال، وهو ثقة ثبت»[5].

وقال الطحاوي في (بيان مشكل الأحاديث) عن عطاء: «إمام

---

(١) الضعفاء لأبي زرعة ـ ضمن كتاب أبي زرعة الرازي، وجهوده (رقم ٢٥٠).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٣٣٥). وما بين المعكوفتين: زيادة وردت في تاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (١١/ ٦٦٣)، وتهذيب الكمال (٢٠/ ١٠٩)، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (٣/ ٧٤): «قال أبو حاتم: ثقة محتج به»!!!

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (١١/ ٦٦١)، وتهذيب الكمال (٢٠/ ١١٠).

(٤) معرفة الثقات للعجلي (رقم ١٢٤٦).

(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (١١/ ٦٦٣).

مقبول روايته، غير مدفوع عن العدل فيها، والضبط لها، والثَّبْتِ فيها. وإنه ليجب أن نحمل رواية مَن هذه سبيله علىٰ ما ينفي عن روايته التضادّ»[1].

وقال ابن أبي داود: «سمع من أنس، وفيه لين»[2].

وذكره العقيلي في (الضعفاء)، ولم يذكر فيه سوى قصة سعيد بن المسيب!![3].

ولذلك تعقبه الذهبي في (الميزان)، فقال: «ذكره العقيلي في الضعفاء، مُتَشَبِّثًا بهذه الحكاية»[4].

وذكره ابن حبان في (المجروحين)، وقال: «كان من خيار عباد الله، غير أنه كان رديء الحفظ، كثير الوهم، يخطيء ولا يعلم، فحمل عليه.

فلمّا كثر ذلك في روايته، بطل الاحتجاج به»[5].

كذا قال ابن حبان!! ولم يذكر دليلاً واحدًا على بطلان الاحتجاج بعطاء!!!

ولذلك تعقب الذهبي في (سير أعلام النبلاء)، كلام ابن حبان هذا بقوله: «هذا القول فيه نظر»[6].

قلت: فيه النظرُ كلُّه!!!

أمّا ابن عدي فذكره في (الكامل)، لكنه قال: «أرجو أنه لا بأس به»[7].

---

(١) بيان مشكل الأحاديث للطحاوي ـ بمؤدّاه ـ (١٠/ ٣٩).
(٢) الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب (١/ ١٥٦).
(٣) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٤٠٥ ـ ٤٠٧).
(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ٧٤).
(٥) المجروحين لابن حبان (٢/ ١٣٠ ـ ١٣١).
(٦) سير أعلام النبلاء (٦/ ١٤٢).
(٧) الكامل لابن عدي (٥/ ٣٦١).

وقال الدارقطني: «ثقة في نفسه، إلا أنه لم يلق ابن عباس»[1].

أمّا البيهقي فقال في مواضع من (السنن الكبرى): «ليس بالقوي»[2].

وقال أيضًا في (معرفة السنن والآثار): «ضعيف في الحديث لا يقبل منه ما ينفرد به»[3].

وقال ابن عبد البر في (التمهيد): «كان فاضلاً عالمًا بالقرآن عاملاً ـ ثم قال: ـ وأدخله البخاري في كتاب الضعفاء له، وذكر حكاية أيوب، عن القاسم بن عاصم، قال: قلت لسعيد بن المسيب... ـ ثم ذكر القصة، ثم قال: ـ فأدخله البخاري في كتاب الضعفاء له، من أجل هذه الحكاية.

وليس القاسم بن عاصم ممن يجرح بقوله، ولا بروايته مثل عطاء الخراساني.

وعطاء الخراساني أحد العلماء الفضلاء، وربما كان في حفظه شيء، وله أخبار عجيبة في فضائله...»[4].

قلت الشيء الذي في حفظ عطاء، كالشيء الذي في حفظ غيره من الثقات!

ومن تمعن في هذه الأقوال التي في عطاء الخراساني، وتنبه لما نبَّهتُ إليه خلال ذكرها، وإلى كثرة الموثِّقين وجلالتهم، وإلى تتابع المضعفين بالاستدلال بقصة سعيد بن المسيب، ثم بذكر البخاري لعطاء في (الضعفاء) بناء على تلك القصة؛ من لاحظ ذلك كله، فإنه سيطمئنُّ إلى أن عطاءً ثقةٌ جليل القدر!!!

---

(١) تهذيب الكمال (٢٠/ ١١٠)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ١٤٠ ـ ١٤١).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٦٤) (٦/ ٢٦٤) (٧/ ٣٧٨).

(٣) معرفة السنن والآثار للبيهقي (١١/ ٣٦ رقم ١٤٦٦٥).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٢١/ ٢ ـ ٣).

هذا هو القول الصحيح عندي، ولولا خوف مزيد الإطالة، لَفَصّلتُ في الاستدلال لذلك، بما لو كان لأرضى، إن شاء الله تعالى.

لكني اكتفيت بما يكفي، وبما انتهينا معه إلى أن عطاءً ثقةٌ.

وبعد أن كتبتُ هذا، وقفتُ علىٰ دفاع للحافظ ابن رجب الحنبلي عن عطاء الخراساني، في كتابه (شرح علل الترمذي). وقد خرج ابن رجب بأكثر ممّا خرجت به، من أن عطاء: «ثقة، عالم ربّاني، وثقه كل الأئمة ما خلا البخاري، ولم يُوافَق علىٰ ما ذكره...»[1] - إلىٰ آخر دفاعه القوي!!

فإذا رجعنا إلى الحديث الذي أوردنا من أجله هذه الترجمة، وهو حديث: شعيب بن زريق، عن عطاء الخراساني، عن الحسن قال: «حدثنا عبد الله بن عمر...» - الحديث.

فقد ترجمنا لرواة هذا الحديث، بما يُظهر أنه حديثٌ حسن الإسناد.

فهذا الحديث هو ثاني أدلة من قال بسماع الحسن عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، وهو دليل مثبت لهذا السماع، حجة فيه.

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٨٧٧ - ٨٧٩).

الحديث الثالث:

قال ابن الأعرابي في (المعجم): «حدثنا محمد: حدثنا أبو منصور الحارث بن منصور الواسطي: حدثنا بحر بن كنيز السقاء، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، قال: سألت ابن عمر بالأبطح، عن قاذف الحرة وقاذف الأمة؟ فقال: هما فاسقان في كتاب الله المنزل، يجلد قاذف الحرّة بالسنة، ويؤخر قاذف الأمة إلى يوم القيامة»[(١)].

- محمد: ابن سليمان الباغندي، تقدم أنه صدوق.

- الحارث بن منصور الواسطي، الزاهد.

قال عنه الحافظ: «صدوق يهم»[(٢)].

- بحر بن كنيز السقاء، أبو الفضل البصري، (ت ١٦٠ هـ).

قال عنه الحافظ: «ضعيف»[(٣)].

فهذا إسناد ضعيف.

وكأنّ أصل هذا الحديث، هو ما أخرجه النسائي في (السنن الكبرى).

قال النسائي في (السنن الكبرى): «أخبرنا أحمد بن سليمان الرهاوي، قال: حدثنا يزيد بن هارون: أخبرنا سفيان ـ هو ابن [حسين] ـ عن الحسن، عن ابن عمر، قال: من قذف مملوكه، كان في ظهره حد يوم القيامة، إن شاء أخذه، وإن شاء عفا عنه»[(٤)].

---

(١) المعجم لابن الأعرابي (رقم ٣٣٧).
(٢) التقريب (رقم ١٠٥٠).
(٣) التقريب (رقم ٦٣٧).
(٤) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٧٣٥٣).

وتحرّفت عبارة «هو ابن حسين»، في مطبوع (السنن الكبرى)، إلى (هو ابن عيينه)!!!

والتصويب من (تحفة الأشراف) للمزي[1]، ومن ترجمة سفيان بن حسين، حيث إنه معروف الرواية عن الحسن البصري، وهو ثقة في غير الزهري، وقد تقدمت ترجمته. أمّا ابن عيينه فبخلافه، حيث إنه ولد قبل وفاة الحسن البصري بثلاث سنين، فقد كانت ولادته سنة سبع ومائة.

ـ وأحمد بن سليمان بن عبد الملك، أبو الحسين الرُّهاوي، (ت ٢٦١ هـ).

قال عنه الحافظ: «ثقة حافظ»[2].

فهذا إسناد صحيح إلى الحسن البصري، لكن لا تصريح فيه بالسماع بين الحسن وابن عمر رضي الله عنهما، ليكون دالاً على السماع.

لكن بعد ثبوت سماع الحسن عن ابن عمر رضي الله عنهما في بحثنا هذا، بالحديثين السابقين، يكون هذا الحديث صحيحًا إلى ابن عمر رضي الله عنهما!

وبالحديثين السابقين، وهما الحديث الأول والثاني، يثبت سماع الحسن عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وهو ما كان عليه غالب من تكلم في هذه المسألة من الأئمة، ولم يشذ عنهم ـ فيما علمت ـ إلا ابن حبان والحاكم!

فالحمد لله الذي جعلني أقف على دليل الأكثرين، ممن

---

(١) تحفة الأشراف للمزي (رقم ٦٦٨٩).

(٢) التقريب (رقم ٤٣).

أثبتوا سماع الحسن من ابن عمر رضي الله عنهما، وهداني لما هدى أولئك الأئمة إليه.

فالحمد لله وحده.

وبقي للحسن عن ابن عمر رضي الله عنهما أحاديثه التي على شرط البحث، التي لا يذكر فيها التصريح بالسماع.

الحديث الرابع:

للحسن عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، فيما يحكي عن ربه تبارك وتعالى، قال: «أيما عبد من عبادي، خرج مجاهدًا في سبيلي، ابتغاء مرضاتي، ضمنت له أن أرجعه بما أصاب من أجر وغنيمة، وإن قبضته أن أغفر له، وأرحمه وأدخله الجنة».

أخرجه الإمام أحمد[1] والنسائي في (السنن الصغرى) و (الكبرى)[2]، ووكيع في (أخبار القضاة)[3]، والضياء المقدسي في (المختارة)[4].

كلهم من طريق حمّاد بن سلمة، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن ابن عمر رضي الله عنهما ـ مرفوعًا.

وهذا إسناد صحيح، كما قال الضياء بإخراجه في (المختارة).

(١) مسند الإمام أحمد (رقم ٥٩٧٧).
(٢) السنن الصغرى للنسائي (رقم ٣١٢٦)، والكبرى (رقم ٤٣٣٤).
(٣) أخبار القضاة لوكيع (٢/٨٩).
(٤) المختارة للضياء ـ الظاهرية رقم ٩٣٣٥ عام ـ (١٤٠/أ).

الحديث الخامس:

حديث الحسن عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما تجرع عبد جرعة، أفضل عند الله عز وجل، من جرعة غيظ يكظمها، ابتغاء وجه الله تعالى».

وهو حديث رواه يونس بن عبيد، عن الحسن البصري.. به.

لكن اختلف على يونس، برفعه ووقفه:

فرواه حماد بن سلمة، وعلي بن عاصم الواسطي، وعبد الأعلى السامي إن صح عنه، ثلاثتهم عن يونس، عن الحسن، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ - مرفوعًا.

- أمّا حديث حمّاد بن سلمة: فأخرجه ابن ماجة[1] وأبو القاسم التيمي في (الترغيب والترهيب)[2] والضياء في (المختارة)[3].

قال ابن ماجة: «حدثنا زيد بن أخزم[4] حدثنا بشر بن عمر[5] حدثنا حماد بن سلمة، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ...» - الحديث.

وكذا أبو القاسم التيمي، والضياء، أخرجاه من طريق زيد بن أخزم به.

وهذا إسناد صحيح.

---

(١) سنن ابن ماجة (رقم ٤١٨٩).

(٢) الترغيب والترهيب للتيمي (رقم ٢٢٣٨).

(٣) المختارة للضياء - الظاهرية رقم ٩٣٣٥ - (١٤٠/أ).

(٤) زيد بن أخزم الطائي النبهاني، أبو طالب البصري، (ت٢٥٧هـ).
قال عنه الحافظ في التقريب (رقم ٢١١٤): «ثقة حافظ».

(٥) بشر بن عمر بن الحكم الزهراني الأزدي، أبو محمد البصري، (ت٢٠٧هـ - أو - ٢٠٩هـ).
قال عنه الحافظ في التقريب (رقم ٦٩٧): «ثقة».

ـ وأمّا حديث علي بن عاصم: فأخرجه الإمام أحمد[١] والبيهقي في (الآداب)[٢] والنسفي في (القند في ذكر علماء سمرقند)[٣] والضياء في (المختارة)[٤].

وعلي بن عاصم الواسطي هو شيخ الإمام أحمد في هذا الحديث، فقد قال الإمام أحمد: «حدثنا علي بن عاصم، عن يونس: أخبرنا الحسن، عن ابن عمر، قال قال رسول الله ﷺ. . . .» ـ الحديث.

فهذا إسناد حسن، لأن علي بن عاصم صدوق يخطيء ويصر، كما تقدم في هذا البحث.

ـ وأمّا حديث عبد الأعلى بن عبد الأعلى: فأخرجه البيهقي في (شعب الإيمان)[٥].

قال البيهقي: «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ[٦] ومحمد بن موسى[٧] قالا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب[٨] حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني: أخبرنا عبد العزيز: حدثنا

(١) مسند الإمام أحمد (رقم ٦١١٤).
(٢) الآداب للبيهقي (رقم ١٦٥).
(٣) القند للنسفي (٢٨٨).
(٤) المختارة للضياء ـ الظاهرية رقم ٩٣٣٥ ـ (١٤٠/أ).
(٥) شعب الإيمان للبيهقي (رقم ٨٣٠٥).
(٦) هو الحاكم النيسابوري صاحب المستدرك.
(٧) محمد بن موسى بن الفضل بن شاذان، أبو سعيد الصيرفي، ابن أبي عمرو النيسابوري، (ت٤٢١هـ).
قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٥٠): «الشيخ الثقة المأمون».
(٨) محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان، أبو العباس الأموي مولاهم، السناني، المعقلي، النيسابوري، الأصم (ت٣٤٦هـ).
قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٥٢ ـ ٤٥٣): «الإمام المحدث مسند العصر، رحلة الوقت». ثم ذكر ثناءً كبيراً فيه، وهو أحد حفاظ عصره الكبار.

عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن الحسن، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ...» ـ الحديث.

وهذا إسناد رجاله ثقات، وكاد أن يكون صحيحًا، لولا أني لم أستطع الجزم بتعيين (عبد العزيز) الذي في إسناده.

فلم يُذكر في تلامذة عبد الأعلى السامي، في (تهذيب الكمال)، من اسمه عبد العزيز[1].

ولم يُذكر في شيوخ محمد بن إسحاق الصغاني، في (تهذيب الكمال) من اسمه عبد العزيز أيضًا[2].

فقرأت تراجم من اسمه (عبد العزيز) في (تهذيب الكمال)، فلم أجد في جميعهم من روى عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى، لكني وجدت فيهم من روى عنه محمد بن إسحاق الصغاني، وهما اثنان:

الأول: عبد العزيز بن أبان بن محمد بن عبد الله بن سعيد بن العاص الأموي، السعيدي، أبو خالد الكوفي، نزيل بغداد، (ت ٢٠٧ هـ).

قال عنه الحافظ: «متروك وكذبه ابن معين وغيره»[3].

والثاني: عبد العزيز بن أبي سلمة بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، أبو عبد الرحمن المدني، نزيل بغداد.

قال عنه الحافظ: «لا بأس به»[4].

كلاهما ذكر في (تهذيب الكمال): أن ممن روى عنهما:

---

(١) تهذيب الكمال (١٦/ ٣٦٠ ـ ٣٦١).

(٢) تهذيب الكمال (٢٤/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧).

(٣) التقريب (رقم ٤٠٨٣)، وانظر تهذيب الكمال (١٨/ ١٠٧ ـ ١٠٨).

(٤) التقريب (رقم ٤٠٩٨)، وانظر تهذيب الكمال (١٨/ ١٤١ ـ ١٤٢)، وتاريخ بغداد (١٠/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨).

محمد بن إسحاق الصغاني؛ لكن لم يذكر في شيوخهما عبد الأعلى السامي.

وفضلاً عن عدم إمكان الجزم بأن أحدهما هو صاحب هذا الحديث هنا، فإنه أيضًا لا يمكن الجزم بأن أحدهما، ولا غيرهما من رجال التهذيب، هو صاحب هذا الحديث.

ولذلك لجأت إلى (الجرح والتعديل) و (تاريخ بغداد)، فقرأت جميع تراجم من اسمه (عبد العزيز)، في الكتابين، لعلي أقف على ما يعين، فلم أظفر بشيء!!

لكن الذي يجعلني أميل إلى أن (عبد العزيز) الذي في إسناد الحديث، إما أنه ابن أبي سلمة العمري، أو ثقة غيره، هو أن البيهقي ذكر عقب هذا الحديث، إسنادًا آخر للحديث، يجعله للحسن عن ابن عباس رضي الله عنهما، فأتبعه البيهقي بقوله: «والأول أصح»[1]، يعني: الرواية التي نتكلم عنها، أنها أصح من رواية من جعل الحديث لابن عباس رضي الله عنهما.

وعلى كل حال، فهذه روايات من رفع الحديث، عن يونس، عن الحسن، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

أمّا من أوقفه:

فرواه أبو شهاب عبد ربه بن نافع الحناط، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وإسماعيل بن علية فيما يُزعم عنه، ثلاثتهم: عن يونس، عن الحسن، عن ابن عمر رضي الله عنهما ـ موقوفًا.

أمّا حديث أبي شهاب الحناط: فأخرجه البخاري في (الأدب المفرد)[2].

---

(١) شعب الإيمان للبيهقي (رقم ٨٣٠٦).

(٢) الأدب المفرد للبخاري (رقم ١٣١٨).

وأمّا حديث عبد الوهاب الثقفي: فذكره الدارقطني معلقًا، ولم أجده مسندًا[1].

وأمّا حديث ابن عليه: فأخرجه ابن الأعرابي في (مجمعه)[2] عن شيخه: محمد بن سليمان بن هشام الشطوي، ابن بنت سعيدة بنت مطر، بصري نزل بغداد، (ت ٢٦٥ هـ).

قال عنه الحافظ: «ضعيف»[3].

فلو صحّ هذا عن ابن علية، لكان سببَ ترجيحِ الوقف على الرفع، لجلالة ابن علية في يونس بن عبيد، واختصاصه به، كما سبق في هذا البحث[4].

أمَا ولم يصح هذا عن ابن علية، فجانِبُ من رفع الحديث إن لم يكن أرجح ممن أوقفه فهو عَدِيلُه!

وحماد بن سلمة، وعلي بن عاصم، وعبد العزيز المهمل، رفعوا الحديث. وأبو شهاب الحناط، وعبد الوهاب الثقفي، أوقفاه.

فإن تعادل الطرفان، عاد الرفع إلى الرجحان!!:

لأن الذي رفع الحديث زاد فيه، واتفق على هذه الزيادة أكثر من ثقة، فالحكم لمن زاد حفظه، لا لمن نقص.

ولأن الحديث مما يصلح أن يكون له حكم الرفع، لأنه مما لا يقال بالرأي! فما أدرى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن أعظم جرعة أجرًا يتجرعها المسلم جرعة غيظ يكظمه؟! ما أدرى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بهذا، لولا توقيف من النبي ﷺ!!

---

(١) انظر المختارة للضياء ـ الظاهرية رقم ٩٣٣٥ عام ـ (١٤٠/أ).
(٢) المعجم لابن الأعرابي (رقم ٥٣٨).
(٣) التقريب (رقم ٥٩٣١).
(٤) انظر ما تقدم (١٢٥٢).

ومما يؤيد الرفع أيضًا، أن الحديث روي عن الحسن البصري، من غير ما وجه عنه، مرسلاً إلى النبي ﷺ[1].

ولذلك صحح الضياء هذا الحديث مرفوعًا، بإخراجه في (المختارة)، مخالفًا في ذلك الدارقطني!

قال الضياء، عقب ذكر الحديث المرفوع من طريق حماد بن سلمة وعلي بن عاصم: «قال الدارقطني: رواه أبو شهاب الحناط، وعبد الوهاب الثقفي، عن يونس، عن الحسن، عن ابن عمر - موقوفًا. ورفعه علي بن عاصم، عن يونس. والموقوف أصح.

قلت: - والقائل هو الضياء -: فقد رفعه حماد بن سلمة عن يونس»!![2].

فيعني الضياء: أن اعتقاد الدارقطني بأن علي بن عاصم تفرد بالرفع، هو الذي جعل الدارقطني يقدّم الوقف. فإذا كان هذا الظنُّ من الدارقطني غيرَ صحيح، وأن علي بن عاصم متابَعٌ من حماد بن سلمة، فمعنى ذلك أن الرفع صحيح، بل مُقدّم على الوقف. ولذلك أخرج الضياء الحديث في (المختارة) مرفوعًا، ونبّه إلى تعليل الدارقطني، وأشار إلى ردِّه.

---

(١) أخرجه معمر في الجامع - بذيل مصنف عبد الرزاق (رقم ٢٠٢٨٩)، وابن المبارك في الزهد (رقم ٦٧٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٣/ ٢٥١)، والبيهقي في الآداب (رقم ١٦٧)، وفي شعب الإيمان (رقم ٨٣٠٨)، والقضاعي في مسند الشهاب (رقم ١٣٠٨).

(٢) المختارة للضياء - الظاهرية رقم ٩٣٣٥ عام - (١٤٠/أ).

الحديث السادس:

قال الإمام أحمد: «حدثنا إسماعيل، عن يونس، عن الحسن، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «لا يسترعي الله تبارك وتعالى عبدًا رعية، قلَّت أو كثرت، إلا سأله الله تبارك وتعالى عنها يوم القيامة: أقام فيهم أمر الله تبارك وتعالى؟ أم أضاعه؟ حتى يسأله عن أهل بيته خاصة»[١].

إسماعيل هو ابن علية.

فهذا إسناد صحيح.

وأخرجه تمام الرازي في (فوائده)[٢] وأبونعيم في (حديث يونس بن عبيد) و في (ذكر أخبار أصبهان)[٣]، كلاهما من طريق يونس بن عبيد، من غير طريق ابن علية عنه.

---

(١) مسند الإمام أحمد (رقم ٤٦٣٧).

(٢) فوائد تمام الرازي (رقم ١٧٤٧).

(٣) منتخب حديث يونس بن عبيد لأبي نعيم (١٤١/ب)، وذكر أخبار أصبهان له (١/ ٣٦٠).

الحديث السابع:

حديث الخليل بن عبد الله، عن الحسن: عن علي بن أبي طالب، وأبي الدرداء، وأبي هريرة، وأبي أمامة الباهلي، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وجابر بن عبد الله، وعمران بن حصين، كلهم يحدث عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «من أرسل بنفقة في سبيل الله، وأقام في بيته، فله بكل درهم سبعمائة ألف درهم...» ـ الحديث.

أخرجه ابن ماجة[1].

وسبق الكلام عن إسناده، في مبحث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما[2] وبينا هناك أنه حديث منكر، وأن الخليل بن عبد الله متروك الحديث.

وهذا آخر ما هو على شرط البحث، من أحاديث الحسن عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وبقي للحسن عن ابن عمر رضي الله عنهما، سوى ما سبق، كثير:

مصنف عبد الرزاق (رقم ٦٩٢٨).

والزاهد للإمام أحمد (رقم ١٠٤٩).

والأدب المفرد للبخاري (رقم ١٣٤).

والبر والصلة لعبد الله بن المبارك (رقم ٣٨).

ومصنف ابن أبي شيبة (رقم ٧٤١٣، ٣٣٢٧١، ٣٣٢٧٢، ٣٣٩٥٥).

وطبقات ابن سعد (٤/١٥١).

---

(١) سنن ابن ماجة (رقم ٢٧٦١).

(٢) انظر ما تقدم (٨٩٩ ـ ٩٠٠).

والجود والكرم وسخاء النفوس للبرجلاني (رقم ٥٦).

وصفة الجنة لابن أبي الدنيا (رقم ١٢).

وأخبار مكة للفاكهي (رقم ٦٤٣، ٢٣٤٧).

وتفسير الطبري (رقم ٣٩٣٩) (٢٦/٢٧).

والمعجم لابن الأعرابي (رقم ١٠٤٣)، والمخطوط منه (١٣٦/أ).

والمعجم الأوسط للطبراني (١/٢١١/أ).

وحديث أبي الفضل الزهري (٩٠/ب ـ ٩١/أ رقم ٤٣٧).

الأفراد للدارقطني، انظر أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر (٢/١٧٢/ب، ١٧٦/ب).

وتفسير ابن مردوية، انظر نهاية البداية والنهاية، لابن كثير (٢/٢٣٤ ـ ٢٣٥).

وحلية الأولياء لابي نعيم (١/٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٥ ـ ٣٠٦)، وذكر أخبار أصبهان له (١/٣٦٠).

ومعرفة السنن والآثار للبيهقي (رقم ١٣٠٠٨، ١٣٠٠٩).

وتاريخ بغداد للخطيب (٥/٢٠٣).

والمتفق والمفترق للخطيب (رقم ١٨٤).

ومشيخة أبي طاهر ابن أبي الصقر: أحمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل اللخمي الأنباري (ت ٤٧٦ هـ) ـ (١٤٦/ب).

وأمالي الشجري (٢/٢٩٣ ـ ٢٩٤).

والله أعلم.

عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ

قال علي بن المديني في (العلل): «لم يسمع من عبد الله بن عمرو»[1].

وقال البزار: «لا أعلمه سمع منه»[2].

وأخرج الحاكم في (المستدرك)، للحسن عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، ثم قال: «هذا حديث صحيح، على شرط الشيخين، إن كان الحسن سمعه من عبد الله بن عمرو»!![3].

وقال المنذري في (الترغيب والترهيب): «لم يسمع من ابن عمرو»[4].

وقال الحافظ ابن حجر في (فتح الباري): «الحسن لم يسمع من عبد الله بن عمرو، كما جزم به ابن المديني وغيره»[5].

أما أبو حاتم الرازي، فقد أحال التحريفُ قولَهُ في هذه المسألة، إلى لُغْز يصعب حَلّه!!

فقد جاء في (الجرح والتعديل)، في ترجمة الحسن

---

(١) العلل لعلي بن المديني (٥٥ رقم ٦٥).

(٢) نصب الراية (١/ ٩٠).

(٣) المستدرك (٤/ ٤٣٥).

(٤) الترغيب والترهيب للمنذري، الطبعة المنيرية (٢/ ١٥٧)، حيث تحرفت العبارة في الطبعة التي بشرح مصطفى عمارة (٢/ ٢٥٥)، إلى «لم يسمع من ابن عمر»!!

(٥) فتح الباري (١٢/ ٨٢ شرح الحديث رقم ٦٧٨١).

البصري، أن أبا حاتم الرازي قال: «سمع الحسن عن ابن عمر»[1].

ثم... وفي نفس الموضع، في ترجمة الحسن، قال أبو حاتم: «لم يصح له السماع عن جندب، ولا من معقل بن يسار، ولا من ابن عمر».

كذا جاءت العبارة، بإثبات سماع الحسن، وبنفيه أيضًا، من عبد الله بن عمر رضي الله عنهما!!

فلا بد من أن التحريف نال أحد القولين، لأن النقيضين لا يمكن أن يجتمعا.

فكان أولى القولين أنه على الصواب، القول الذي يوافق أقوال جُلِّ الأئمة، من إثبات سماع الحسن من ابن عمر كما قررناه سابقًا، ونفي سماعه من ابن عمرو!!

لذلك فإني أرى أن صواب عبارة أبي حاتم: «لم يصح له السماع عن جندب، ولا من معقل بن يسار، ولا من ابن عمرو».

ويؤيد ذلك، أن العلائي في (جامع التحصيل)، أورد عبارة أبي حاتم، الخاصة بإثبات السماع، دون عبارة النفي. فأورد العلائي أن أبا حاتم قال: «يصح للحسن سماع: من أنس، وأبي برزة، وأحمر بن جزء، وابن عمر، وعمرو بن تغلب»[2].

لكن التحريف امتد إلى (المراسيل) لابن أبي حاتم، الذي حققه شكر الله قوجاني!!!

حيث جاء في مطبوع (المراسيل)، أن أبا حاتم قال: «يصح للحسن سماع من ابن عمرو»!![3].

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٤١).

(٢) جامع التحصيل (١٦٥).

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (رقم ١٥٣).

ويكاد يستبهم التحريف، ويستحكم استغلاقه، بما جاء في مخطوطة (تحفة التحصيل)، لأبي زرعة العراقي!!!

وهي نسخة كتبها عن أبي زرعة العراقي مؤلفِ الكتاب، تلميذُهُ البوصيري، صاحب (مصباح الزجاجة) و (إتحاف الخيرة) وغيرها، فهي بخط البوصيري.

فنقل في (تحفة التحصيل)، أن أبا حاتم الرازي قال: «يصح للحسن سماع من: أنس، وأبي برزة، وابن عمر، وابن عَمرو، وابن تغلب»!!![1].

لكني أعود فأقول: إن هذا تحريف ولا شك!

أولاً: لأن أبا حاتم لم يسق هذه الأسماء بهذا النسق، إلا في (الجرح والتعديل). و (الجرح والتعديل) لم يجمع ابن عمرو بابن عمر في سياق واحد قط.

ثانيًا: أن أبا زرعة العراقي بين أن منهجه في كتابه (تحفة التحصيل)، أن يذكر في الترجمة أوّلاً كل ما في (المراسيل) لابن أبي حاتم، ثم يتبعه بزيادات العلائي في (جامع التحصيل) عليه، ثم يختمه بزياداته هو على كل ترجمة. وبين أنه يميز بين ذلك، بأن يبدأ بما في (المراسيل) لابن أبي حاتم، ثم يقول: «قال العلائي»، ويذكر زيادات العلائي، ثم يقول: «قلت»، ويذكر زياداته هو.

والعبارة التي نقلناها عن (تحفة التحصيل) آنفًا، هي من زيادات العلائي، كما هو واضح لمن طالع الترجمة، فهي منقولة عن (جامع التحصيل).

وقد نقلنا لك آنفًا عبارة (جامع التحصيل)، وأنه لم يحصل

---

(١) تحفة التحصيل لأبي زرعة العراقي (١٦١/أ).

من العلائي أنه جمع بين ابن عمر وابن عمرو في سياق من سمع منهم الحسن البصري!

والتحريف ظاهر في (تحفة التحصيل)!

ففي (جامع التحصيل): «يصح للحسن سماع من: أنس.. وابن عمر، وعمرو بن تغلب».

وفي (تحفة التحصيل): «يصح للحسن سماع من: أنس.. وابن عمر، وابن عمرو، وابن تغلب».

فحذف من عمرو بن تغلب اسمه، وجعله منسوبًا لأبيه، ثم جعل عمرًا في سياق نسب بأن أضاف قبله (ابن)!!!

نعم.. كل هذه ترجيحات متوجهة، بين هذه التحريفات والتصحيفات، فالله المستعان!

وخلاصة هذه الترجيحات غير القاطعات ـ على ما فيها من وجاهة وقيام حجّة ـ: أن أبا حاتم الرازي ممن نفى سماع الحسن من عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، لا أنه أثبت هذا السماع!

وبهذا لا يكون في الأئمة، على ما وقفت عليه، من يثبت سماع الحسن من عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

فإذا أتينا لاحتمال اللقاء:

وجدنا أن المعاصرة بين الحسن، وعبد الله بن عمرو رضي الله عنه واقعة، وطويلة!

فعبد الله بن عمرو رضي الله عنه توفي بمصر سنة خمس وستين على الصحيح[(١)].

---

(١) انظر ولاة مصر للكندي (٦٨)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٣/ ٩٤)، والعبر في خبر من غبر للذهبي (١/ ٥٣)، وتذكرة الحفاظ له (١/ ٤٢)،=

فيكون الحسن قد عاصر من عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أربعًا وأربعين سنة.

لكن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، ممن قاد جيوش الفتح الإسلامي إلى مصر، مع أبيه عمرو بن العاص رضي الله عنه[1].

ثم استقر عبد الله بمصر، واتخذها سكنًا، أثناء ولاية أبيه عليها، من سنة عشرين في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه[2]، إلى أن تولى عبد الله بن عمرو نفسه ولاية مصر، في عهد معاوية رضي الله عنه[3]، ثم إلى أن توفي عبد الله بن عمرو سنة خمس وستين، في مصر، كما سبق.

فعبد الله بن عمرو رضي الله عنه معدود فيمن نزل مصر من الصحابة[4].

ومع أن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قد تولى إمرة الكوفة، إلا أن هذه الإمرة، لا تُقَوِّي احتمال لقاء الحسن به:

أوّلاً: لأنها الكوفة، وليست البصرة.

ثانيًا: لأن هذه الإمرة كانت سنة إحدى وأربعين، بعد تولي

= والبداية والنهاية لابن كثير (٨/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤)، وشذرات الذهب لابن العماد (١/ ٢٩٠)، وحاشية أحمد محمد شاكر في تحقيقه لمسند الإمام أحمد (٩/ ١٨٧ ـ ١٨٨).

وهذا الاختيار لتاريخ ومكان وفاة عبد الله بن عمرو، هو خلاف اختيار الحافظ ابن حجر في التقريب (رقم ٣٤٩٩).

(١) فتوح مصر وأخبارها لابن عبد الحاكم (٧٣ ـ ٧٤).

(٢) ولاة مصر للكندي (٣٢ ـ ٣٣).

(٣) تاريخ الطبري (٥/ ١٨١ ـ ٢٢٩).

(٤) طبقات ابن سعد (٧/ ٤٩٤ ـ ٤٩٥)، ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان (رقم ٣٧٧).

معاوية رضي الله عنه للخلافة، ولم تَدُمْ هذه الإمرة سوى أيّام قلائل، عُزل عبد الله بعدها بالمغيرة بن شعبة رضي الله عنه[1].

ومن ذلك تعلم: أن احتمال اللقاء بين الحسن وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما احتمال ضعيف.

فإذا أردنا ـ بعد هذا ـ ذِكْرَ استنادات من نفى سماع الحسن من عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، أقوال:

١ ـ إن كثرة إرسال الحسن الكثرة البالغة، أحد أعظم استنادات من نفي السماع.

٢ ـ مع عدم وقوف العلماء على تصريح صحيح للحسن بالسماع من عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

٣ ـ مع ضعف احتمال اللقاء، السابق شرحه.

٤ ـ مع مجيء حديث صرّح فيه الحسن بعدم سماعه من عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، كما سيأتي قريبًا إن شاء الله تعالى.

فهذا الحديث أحد شواهد عدم السماع.

٥ ـ بل جاء في بعض طرق ذاك الحديث، أن الحسن يرويه عن عبد الله بن عمرو بالصيغة الموهمة: (عن). مما يدل على أن الحسن ربما (عَنْعن) الحديثَ عن عبد الله بن عمرو، وهو لم يسمعه منه.

أقول هنا (ربما)، مع قطع النظر عن بقية مستندات عدم

---

(١) الطبقات لخليفة (١٣٩)، وتاريخ الطبري (٥/١٦٦)، وتاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ووفيات ٤١، ٦١هـ ـ (١٢٢)، والبداية والنهاية لابن كثير (٨/٤٨).

سماع الحسن من عبد الله بن عمرو، أمّا مع وضعها جميعًا في الحسبان، فأقطع بعدم السماع، كما قطع به الأئمة السابقون!!

فالحسن - إذًا - لم يسمع من عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

وللحسن عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أربعة أحاديث على شرط البحث، وهي:

الحديث الأول:

قال الإمام أحمد: «حدثنا وكيع: حدثني قرة.

وروح: حدثنا أشعث وقرة بن خالد، المعني، عن الحسن، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قال رسول الله ﷺ: من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه، فإن عاد فاجلوده، فإن عاد فاقتلوه.

قال وكيع في حديثه: قال عبد الله: ايتوني برجل قد شرب الخمر في الرابعة، فلكم علي أن أقتله»[١]،

وأخرجه الطحاوي في (شرح معاني الآثار)، والطبراني في (المعجم الكبير)، من طريق قرة بن خالد أيضًا[٢].

وهذا إسناد صحيح إلى الحسن البصري.

وأخرجه أبو طاهر الذهلي في (جزء حديثه)[٣]، وأبو نعيم في (حديث يونس بن عبيد)[٤] كلاهما من طريق يونس بن عبيد عن الحسن به.

وعند جميعهم بالعنعنة بين الحسن وعبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

لكن قال الإمام أحمد: «حدثنا عبد الملك بن عمرو[٥] حدثنا قرة، عن الحسن، قال: والله لقد زعموا أن عبد الله بن

---

(١) مسند الإمام أحمد (رقم ٦٧٩١).

(٢) شرح معاني الآثار للطحاوي (٣/١٥٩)، والمعجم الكبير للطبراني (١٣/ ١٣ رقم ١٥).

(٣) جزء أبي الطاهر الذهلي (رقم ٧٦).

(٤) منتخب حديث يونس بن عبيد لأبي نعيم (١٤٠/ب).

(٥) عبد الملك بن عمرو القيسي، أبو عامر، العقدي، (ت٢٠٤ ـ أو ٢٠٥هـ). قال الحافظ في التقريب (رقم ٤١٩٩): «ثقة».

عمرو شهد على رسول الله ﷺ أنه قال: إن شرب الخمر فاجلدوه...»[1] - الحديث.

وهذا إسناد صحيح إلى الحسن البصري.

وهو صريح في عدم سماع الحسن له من عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

---

(١) مسند الإمام أحمد (رقم ٦٩٧٤).

الحديث الثاني:

حديث الحسن عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، أنه قال له: «كيف أنت إذا بقيت في حثالة من الناس؟!

قال: قلت: يا رسول الله، كيف ذلك؟ قال: إذا مرجت عهودهم، وأماناتهم، وكانوا هكذا: وشبك بين أصابعه.

قال: قلت: ما أصنع عند ذاك يا رسول الله؟ قال: اتق الله عز وجل، وخذ ما تعرف، ودع ما تنكر، وعليك بخاصتك، وإياك وعوامهم».

قال الإمام أحمد: «حدثنا إسماعيل، عن يونس، عن الحسن أن عبد الله بن عمرو قال...»[١] ـ الحديث.

وأخرجه ابن بطة في (الإبانة)، من طريق ابن علية أيضًا، عن يونس، به[٢].

وإسناده صحيح إلى الحسن البصري.

وروي الحديث من طريق أخرى كثيرة، عن الحسن البصري.

أخرجه معمر في (الجامع)[٣]، و هناد بن السري في (الزهد)[٤] والحارث بن أبي أسامة في (مسنده)[٥]، والطبراني في

---

(١) مسند الإمام أحمد (رقم ٦٥٠٨).
(٢) الإبانة لابن بطة (رقم ٧٤٥).
(٣) الجامع لمعمر (رقم ٢٠٧٤١).
(٤) الزهد لهناد بن السري (رقم ١٢٣٨).
(٥) انظر بغية الباحث للهيثمي (رقم ٧٧١، ٧٧٢).

(المعجم الكبير) و (المعجم الأوسط)[1]، والدارقطني في (الأفراد)[2] وابن بطة في (الإبانة)[3] وتمام الرازي في (فوائده)[4] وأبو نعيم في (ذكر أخبار أصبهان)[5] وأبو عمرو الداني في (السنن الواردة في الفتن)[6].

---

(١) المعجم الكبير للطبراني (١٣/ ١١ ـ ١٣ رقم ٨ ـ ١٤)، والمعجم الأوسط له (رقم ٢١٠٧).

(٢) انظر أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر (٢٠١/ب).

(٣) الإبانة لابن بطة (رقم ٧٥٧).

(٤) فوائد تمام الرازي (رقم ٥٧٤).

(٥) ذكر أخبار أصبهان (١/ ١٥٩).

(٦) السنن الواردة في الفتن للداني (رقم ٢٥٤، ٢٥٦).

الحديث الثالث:

قال الإمام أحمد: «حدثنا عبد الصمد: حدثنا همام: حدثنا قتادة، عن الحسن، عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تقوم الساعة حتى يأخذ الله شريطته من أهل الأرض، فيبقى فيها عجاجة، لا يعرفون معروفًا، ولا ينكرون منكرًا»[1].

وأخرجه الحاكم في (المستدرك)، من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث به[2].

وقال الحاكم عقبه: «صحيح على شرط الشيخين، إن كان الحسن سمعه من عبد الله بن عمرو»[3].

قلت: لم يسمع الحسن من عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، أمّا إسناده إلى الحسن البصري فصحيح، وتبقى فيه علة الإرسال.

وقوله: «شريطته»، أي: أهل الخير والدين.

و«العجاجة»، وجمعها (عجاج): الغوغاء، والأرذال، ومن لا خير فيه[4].

---

(١) مسند الإمام أحمد (رقم ٦٩٦٤).

(٢) مستدرك الحاكم (٤/ ٤٣٥).

(٣) النهاية لابن الأثير ـ شرط ـ (٢/ ٤٦٠).

(٤) النهاية لابن الأثير ـ عجج ـ (٣/ ١٨٤).

الحديث الرابع:

قال النسائي في (عشرة النساء) من (السنن الكبرى): «أخبرنا محمد بن المثنى: حدثنا خليل بن عمرو بن إبراهيم: حدثني أبي، عن قتادة، عن الحسن، عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: لا ينظر الله إلى امرأة لا تشكر لزوجها»[1].

وأخرجه العقيلي في (الضعفاء) من طريق خليل بن عمر به[2].

ووقال عقبه: «وقال سرار بن مجشر العنزي، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، وسعيد، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ نحوه»[3].

قلت: فإسناده حسن إلى الحسن البصري، من رواية خليل بن عمر، لمتابعة الرواية المعلقة التي ذكرها العقيلي لها.

والحديث معروف لعبد الله بن عمرو رضي الله عنه، من غير حديث الحسن عنه، على اختلاف في رفعه ووقفه[4].

وهذا آخر أحاديث الحسن التي من شرط البحث، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

وبقي للحسن عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، ما يلي:

---

(١) عشرة النساء للنسائي (رقم ٢٥٠).

(٢) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٢٠).

(٣) المصدر السابق، ووقع فيه تحريف، تصويبه من سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (رقم ٢٨٩).

(٤) انظر: عشرة النساء للنسائي (رقم ٢٤٩، ٢٥١)، وكشف الأستار (رقم ١٤٦٠)، والضعفاء للعقيلي (٢/ ٢٠)، ومستدرك الحاكم (٢/ ١٩٠)، والسنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٢٩٤)، وتاريخ بغداد للخطيب (٩/ ٤٤٨)، والتمهيد لابن عبد البر (٣/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨).

مصنف ابن أبي شيبة (رقم ٣٣٥٧٤).

تفسير الطبري (رقم ١٦٩٩٨).

مسند الحارث بن أبي أسامة، انظر بُغية الباحث للهيثمي (رقم ٤٢٢، ٥٢٤، ٦١١)، وإتحاف الخيرة للبوصيري، بتحقيق إبراهيم بن محمد عمير المدخلي (رقم ١٨١)، وبتحقيق عبد الكريم إبراهيم (رقم ٥).

معجم الطبراني الأوسط (رقم ٢٦٤٨).

ومسند الشاميين للطبراني (رقم ٢٤٥٣ ـ ٢٤٥٤).

الكامل لابن عدي (٦/ ١٤٣).

جزء أبي طاهر الذهلي (رقم ٧٧، ٧٨).

ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم (١/ ٣٥٤).

والله أعلم.

عبد الله بن قدامة بن صخر العقيلي

لم يذكره المِزّي في شيوخ الحسن البصري، ولم أجد مَنْ تكلَّم عن سماع الحسن منه، نفيًا أو إثباتًا.

غير أن الحسن قد صرّح بالسماع منه، بالإسناد الصحيح إلىٰ الحسن. فسماع الحسن منه ثابت، وهذا هو الغرض الأوّل من هذا البحث.

لٰكن للحديث الذي يرويه الحسن عن عبد الله بن قدامة عِلَلٌ في إسناده ومتنه؛ وفي عبد الله بن قدامة بن صخر خلاف، ويكتنف ترجمته بعض الغموض؛ وذلك كلّه يحتاج إلىٰ تجلية.

ونبدأ بعلل الحديث الإسناديّة، فالمتنيّة، ثم نؤخِّر الترجمة لعبد الله بن قدامة، علىٰ خلاف ما عهدناه من سير بحثنا هذا، حتى نستجلي الأمر، ونستوضح الطريق.

فالحديث يرويه ثلاثةٌ من تلامذة الحسن البصري، وهم: المبارك بن فضالة، وعلي بن زيد بن جدعان، وأيوب بن أبي تميمة السختياني. واختلفت الرواية عن كل واحدٍ من هؤلاء، في الإسناد والمتن!!

أمّا حديث المبارك بن فضالة:

فقال البخاري في (التاريخ الكبير)، في ترجمة إبراهيم بن قعيس: «حدثني عبدة، قال: حدثني عبد الصمد، قال: حدثنا مبارك، قال: شهدتُ الحسن، وقال له إبراهيم بن إسماعيل الكوفي...»[1] ـ الخبر.

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٣١٥).

(ح) وقال البزار في (مسنده): «حدثنا عبدة بن عبد الله القسملي: أخبرنا عبد الصمد بن عبد الوارث، قال: حدثنا مبارك بن فضالة، قال: قام إسماعيل بن إبراهيم، أو إبراهيم بن إسماعيل، إلىٰ الحسن، فقال: يا أبا سعيد، إنّا نسمع منك أحاديث تحدّث بها عن رسول الله ﷺ، فأسندها لنا؟ فقال: سَلْ عَمّا بدا لك، قال: حديث النبي ﷺ في قيام الساعة؟ فقال: حدثني أنس بن مالك عن النبي ﷺ، وحدثني جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ، وحدثني عبد الله بن قدامة [وعند البخاري زاد: العنبري] ـ وكان امرأً صِدْقٍ ـ عن الأسود بن سريع عن النبي ﷺ. [وعند البخاري: فما سألوه يومئذٍ عن شيءٍ إلا أسند]، فقاموا، وقالوا: كِذْنا نُغْلَب علىٰ هذا الشيخ»[1].

وقد سبق أن ذكرنا هذا الإسناد بالتصحيح والتوثيق لرجاله[2].

وسبق أيضًا أن بيّنْتُ الحديثَ الذي سُئل عنه الحسنُ هنا، وهو حديث (قيام الساعة) كما قال السائل، وذلك في مبحث جابر بن عبد الله وأنس رضي الله عنهما[3] ـ فإذا به حديث النبي ﷺ أنه قال: «تسألوني عن الساعة، وإنّما عِلمُها عند الله عز وجل. فوالذي نفسي بيده، ما أعلم اليوم نَفْسًا منفوسةً يأتي عليها مائة سنة»[4].

لٰكنّ هذا المتنَ طَرَفٌ من حديثٍ طويلٍ يرويه الأسود بن سريع رضي الله عنه عن النبي ﷺ. ويبدو أن المبارك بن فضالة

---

(١) مسند البزار ـ الأزهرية ـ (٦٦/ب، ٧٢/ب)، وكشف الأستار (رقم ١٨٦).

(٢) انظر ما تقدّم (٣٣٥ ـ ٣٦٦).

(٣) انظر ما تقدّم (٧٤٠ ـ ٧٤٥، ٩٠٥).

(٤) انظر الموطن السابق.

فَصَلَهُ وقَسَمَهُ، فكان يروي طرفه الأول وحده، وطرفه الأخير وحده أيضًا.

وطرفه الأخير هو حديث (قيام الساعة) المشار إليه آنفًا.

وأمّا طرف المتن الأول:

فأخرجه أبو بكر ابن أبي شيبة في (مسنده)، قال: «حدثنا عفّان: حدثنا مبارك، عن الحسن سمعه يقول: حدثني عبد الله بن قدامة، عن السعدي (وكان السعدي امرأ صِدْقٍ): أن النبي ﷺ أتى على وادي ثمود، فقال لأصحابه: اخرجوا، اخرجوا؛ فإنه وادٍ معلون، حسبتُ أن لا تخرجوا حتى يُصِيبَكُمْ كذا وكذا»[(١)].

وأخرجه الإمام أحمد في (العلل)، قال: «حدثنا عفان، قال: حدثنا مبارك بن فضالة، قال: سمعت الحسنَ يقول: حدثني عبد الله بن قدامة، عن السعدي ـ وكان امرأ صِدْقٍ ـ»[(٢)].

وأخرجه ابن الجنيد في (سؤالاته ليحيى بن معين)، قال: «حدثنا عفان، عن مبارك، عن الحسن، [عن][(٣)] عبد الله بن قدامة، عن السعدي: أن النبي ﷺ أتى على وادي ثمود»[(٤)].

وأخرجه ابن أبي الدنيا في (العقوبات)، قال: «حدثني محمد بن الحسين[(٥)]، قال: حدثنا عفان بن مسلم، قال: حدثنا

---

(١) المطالب العالية المسندة (١١١)، والمطبوعة (رقم ٣٤٥٩)، وفيه تصحيفاتٌ صححتها!

(٢) العلل لأحمد (رقم ١٦١٣).

(٣) تحرّفت (عن) إلى (بن)، ونبّه محقّقه إلى أنها هكذا في الأصل المخطوط.

(٤) سؤالات ابن الجنيد (رقم ٧٤٤).

(٥) محمد بن الحسين البرجلاني، أبو الشيخ أو أبو جعفر البغدادي، (ت٢٣٨هـ). وهو صدوق. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٢٢٩)، والثقات لابن حبان (٩/ ٨٨)، ولسان الميزان لابن جر (٥/ ١٣٧).

المبارك بن فضالة، قال: سمعت الحسن يقول: حدثني عبد الله بن قدامة، عن السعدي ـ وكان السعدي امرأ صِدْقٍ ـ. . . »[1] ـ الحديث.

وأخرجه الطحاوي في (بيان مشكل الأحاديث)، قال: «وحدثنا محمد بن علي بن داود، قال: حدثنا عفان بن مسلم، قال: حدثنا مبارك بن فضالة، قال: سمعت الحسن يقول: حدثني عبد الله بن قدامة، [عن][2] السعدي ـ قال: وكان السعدي امرأ صدق ـ: أن النبي ﷺ أتى على مساكن ثمود. . . (وذكر الحديث).

(ثم قال الطحاوي)، وحدثنا علي بن عبد الرحمن، قال: حدثنا عفان، ثم ذكر بإسناده مثله»[3].

وهذه أسانيد صحيحةٌ إلىٰ الحسن البصري.

أمّا رواية علي بن زيد بن جُدْعان:

فقال ابن أبي الدنيا في (العقوبات): «حدثني محمد بن الحسين، قال: حدثني مسلم بن إبراهيم، قال: أخبرنا حماد بن سلمة، قال: حدثنا علي بن زيد، قال: قال لي الحسن: [سَلْ][4] عبد الله بن قدامة بن صخر العقيلي عن هذا الحديث. قال: فلقيته علىٰ باب دار الإمارة، فذكرت ذلك له؛ فقال: زعم أبو ذر أنهم كانوا مع النبيّ ﷺ في غزوة تبوك، فأتوا علىٰ وادٍ، فقال النبي ﷺ: يا أيها الناس إنكم بوادٍ ملعونٍ فأسرعوا. فركب فرسه،

---

(١) العقوبات لابن أبي الدنيا (رقم ١٤٤).

(٢) سقطت من المصدر مطبوعِهِ ومخطوطه!

(٣) بيان مشكل الأحاديث (رقم ٣٧٤٨، ٣٧٤٩)، وفي مخطوطة الكتاب بمكتبة فيض الله بتركيا (رقم ٢٧٧) ومصوّرتها بجامعة أم القرى بمركز البحوث بها (رقم ٨١/ حديث) (١٠٥/ب ـ ١٠٦/أ).

(٤) تحرفت في المصدر إلى (سئل).

فدفع ودفع الناس. وقال: من كان اعتجن [عجينةً][1] فَلْيُضْفِرْهَا [بعيره][1]، ومن كان طبخ قِدْرًا فليكفأها»[2].

وقال البزار في (مسنده): «حدثنا محمّد بن معمر[3]، قال: حدثنا مسلم[4]، قال: حدثنا حمّاد بن سلمة، قال: أخبرنا علي بن زيد، قال: قال لي الحسن: سَلْ عبد الله بن قدامة بن صخر عن هذا الحديث؟ فلقيتُه على باب دار الإمارة، فسألته؟ فقال: زعم أبو ذر: أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، فَأَتَوْا على وادٍ، فقال لهم: إنكم بوادٍ معلون، فأسرعوا. فركب فرسه، فَدَفَعَ ودفع الناس. ثم قال: من اعتجن عجينة، أو مَنْ كان طبخ قِدْرًا، فليكبّها. ثم سرنا، ثم قال: يا أيها الناس، إنه ليس اليوم نفسٌ منفوسة، يأتي عليها مائة سنة، فيعبأُ الله بها شيئًا»[5].

وقال البزار عقبه: «وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن أبي ذر، إلا بهذا الإسناد».

وأخرجه الحافظ ابن حجر في (تغليق التعليق)، من طريق البزار[6].

وإسناده ظاهره الحُسْن إلى عبد الله بن قدامة بن صخر.

وأخرجه مُهَنَّى بن يحيى في مسائله للإمام أحمد: عن خالد بن خداش، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، قال:

---

(١) تصحيحان لما في المصدر، من مصادر تخريج الحديث.
(٢) العقوبات لابن أبي الدنيا (رقم ١٤٥).
(٣) هو محمد بن معمر بن ربعي القيسي، تقدّم أنه ثقة.
(٤) هو مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، تقدّم أنه ثقة.
(٥) مسند البزار ـ الكتانية ـ (١٨٧)، وانظر كشف الأستاذ (رقم ٢٢٧، ١٨٤٣).
(٦) تغليق التعليق (٤/ ٢١).

«قال الحسن: سَلْ عبد الله بن قدامة بن صخر العقيلي عن هذا الحديث؟ فلقيتُه على باب دار الإمارة، فذكرت له، فقال: زعم أبو ذر أنهم كانوا مع النبي ﷺ، فذكر الحديث، ثم قال: يا أيها الناس، إنه ليس اليوم نفسٌ منفوسة يأتي عليها مائة سنة [يعبأ][1] الله بها شيئًا»[2].

وأخرجه الطحاوي في (بيان مشكل الأحاديث)، قال: «حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ، وفهد بن سليمان (جميعًا)، قالا: حدثنا مسلم بن إبراهيم الأزدي، قال: حدثنا حماد بن سلمة، قال: حدثنا علي بن زيد، قال: قال لي الحسن: سَلْ عبد الله بن قدامة بن صخر العقيلي عن هذا الحديث؟ قال: فلقيته عند باب دار الإمارة، فذكرت ذلك له، فقال: زعم أبو ذر: أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، فأتوا علىٰ وادٍ، فقال لهم النبي ﷺ: يا أيها الناس، إنكم بوادٍ ملعون. فركب فرسه، فدفع ودفع الناس. ثم قال: من كان قد اعتجن عجينة فَلْيُظْفِرْهَا بَعيرَهُ، ومن كان طبخ قدرًا فليكفأها.

وحدثنا علي بن عبد الرحمن بن محمد بن المغيرة، قال: حدثنا عفان بن مسلم، قال: حدثنا حماد بن سلمة. ثم ذكر مثل حديث محمد وفهد عن مسلم عن حماد، بإسناده ومتنه»[3].

وهذه هي رواية علي بن زيد بن جدعان.

وهي وإن كانت من رواية علي بن زيد عن عبد الله بن قدامة بن صخر عن أبي ذر رضي الله عنه، وليست من رواية الحسن، ولا من حديث الأسود بن سريع السعدي، كما سبق في رواية المبارك بن فضالة السابقة = إلا أنّ الحسن هو الذي دَلّ

---

(١) في الأصل كأنها [يعتمل]، والتصويب من مسند البزار، كما سبق عنه.

(٢) منتخب كتاب العلل للخلال، لابن قدامة (٢١٣/أ).

(٣) بيان مشكل الأحاديث للطحاوي (رقم ٣٧٤٦، ٣٧٤٧).

علي بن زيد علىٰ سماع هذا الحديث من عبد الله بن قدامة، ثم الراوي للحديث عن الصحابي هو عبد الله بن قدامة شيخ الحسن نفسه علىٰ قلّة رواياته، ثم الحديث هو الحديث، بطرفيه وموضوعيه وقصته!

وسوف نُرجيء الترجيح بين الروايتين إلىٰ ما بعد ذِكْر آخر روايات الحديث، وهي التالية:

رواية أيوب بن أبي تميمة السخيتاني:

وقد سبق ذكرها وتخريجها، في مبحث صخر بن قدامة[1]. حيث ذكرنا هناك: أن خالد بن خداش روىٰ الحديث عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن الحسن عن صخر بن قدامة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يولد بعد سنة مائة مولودٌ لله فيه حاجة». قال أيوب: فلقيتُ صخر بن قدامة، فسألته عن الحديث، فقال: لا أعرفه[2].

وممّا قدّمنا ذكره في المبحث المشار إليه: أن هذا الحديث، بهذا اللفظ، حديث موضوع، دَلّ علىٰ وَضْعِه القرآنُ والسنةُ والحِسُّ!!

وعلاقة هذا الحديث بمبحثنا هذا من جهتين:

الأولى: أنّ الحديث يظهر أنه سوءُ روايةٍ بالمعنى لحديث: «ما أعلم اليوم نفسًا منفوسةً، يأتي عليها مائة سنة».

الثانية: تشابُهُ اسم رواية (صخر بن قدامة) بـ (عبد الله بن قدامة بن صخر)، وكأنه أيضًا سوءُ حِفْظٍ للحديث، غَيَّرَ أسماءه، كما غَيَّر متنه من قَبْل! هذا مع جهالة صخر بن قدامة، كما سبق في مبحثه، مما يؤهِّلُ كونه وَهْمًا اختلقَ ما لا وجود له.

---

(١) انظر ما تقدّم (١٤٩٧ ـ ١٥٠٢).

(٢) انظر التعليقة السابقة.

ثم إنّ صحّة إسناد هذا الوجه، مع شدّة نكارة الحديث، النكارة المشروحة في محلّها، والتي حكمنا بسببها علىٰ هذا الحديث الصحيح الإسناد بالوضع! = هذا وحده دليلٌ كافٍ علىٰ أنّ هذا الحديث مع وَضعِه، فإنّه لا بُدّ أن يكون له أَصْلٌ، تشوَّهَ نَقْلُهُ بالوهم من أحد رواته الثقات، لأنّه ليس فيهم من يجوز أن يُتَّهَم بتعمُّدِ الكذب. فلم يَبْقَ إلا أن الحديث وَهْمٌ، وهُنا نسأل: فما هو أَصْلُه؟ لتأتينا روايات هذا المبحث، بما يَجمعها بحديث صخر بن قدامة من تشابُه، لتؤكّد أنها هي أصل حديثه!! ولذلك حشرتُ رواية صخر بن قدامة مع روايات هذا المبحث!!!

وبذلك نخرج بأن حديث صخر بن قدامة، ما هو إلا حديث عبد الله بن قدامة ابن صخر عن الأسود بن سريع أو أبي ذر عن النبي ﷺ!!!

وما كان لي أن أهتدي إلا هذا التعليل، لولا توفيق الله وحده، ثم جَمْعُ مرويّات الحسن البصري علىٰ الوجه الذي تراه.

ومن هذه الرواية نبدأ بنقل كلام الأئمة في تعليل هذه الأوجه:

جاء في (منتخب العلل للخلال) لابن قدامة: «وقال مُهَنّى: سألت أحمد، عن حديث حدثنا به خالد بن خداش: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن الحسن، عن صخر بن قدامة، قال: قال رسول الله ﷺ: لا يولد بعد مائة سنة مولودٌ لله فيه حاجة. قال أيوب: فلقيت صخر بن قدامة، فسألته عنه، فلم يعرفه.

وسألته عن حديث حدَّثَنَاهُ[1]، عن حماد بن سلمة: حدثنا علي بن زيد، قال: قال الحسن: سل عبد الله بن قدامة بن صخر العقيلي عن هذا الحديث؟ فلقيته علىٰ باب دار الإمارة، فذكرت

---

(١) يعني خالد بن خداش حدّثه.

له، فقال: زعم أبو ذر: أنهم كانوا مع النبيّ ﷺ، فذكر الحديث، ثم قال: يا أيها الناس، إنه ليس اليوم نفسٌ منفوسة، يأتي عليها مائة سنة، [يعبأ][1] الله بها شيئًا.

قال أحمد: ليسا بصحيحين، وهما منكران»[2].

لقد كان هذا النَّقل، وهذا السؤالُ الذي جمع بين هذين الحديثين في سؤالٍ واحد، أوّل قائدٍ لي ـ بعد توفيق الله تعالىٰ ـ إلىٰ معرفة عِلّة حديث صخر بن قدامة المشروحة آنفًا!

أمّا حُكمُ الإمام أحمد علىٰ الحديثين بالنكارة، ففي حديث صخر بن قدامة الأمرُ فيه بيِّنٌ كما تقدّم[3]؛ وأمّا حديث علي بن زيد، فلأنّ مَتْنَ حديثه يتضمّن ذمًّا لمن وُلد بعد المائة، وهذا ما أنكرنا من أجله حديث صخر بن قدامة مِنْ قَبْل!! انظر إلى قوله: «إنه ليس اليوم نفس منفوسة، يأتي عليها مائة سنة، يعبأ الله بها شيئًا»، وهذا لفظ حديث علي بن زيد، ووزانه بحديث صخر بن قدامة: «لا يولد بعد مائة سنة مولودٌ لله فيه حاجة».

أمّا حديث المبارك بن فضالة عن الحسن عن عبد الله بن قدامة عن الأسود بن سريع،فلم ينصَّ المبارك بن فضالة علىٰ لفظ حديثه في هذه المسألة، مسألة (المائة سنة) وما يكون بعدها!! لٰكنّ المبارك بن فضالة أَعْلَمَنَا أنّ حديثَ الحسن عن عبد الله بن قدامة عن الأسود بن سريع في هذه المسألة، هو حديث الحسن عن جابر، وحديثه عن أنس رضي الله عنهما، نفسُه، كما يُدُلّ عليه مضمونُ الخبر الذي قدّمنا به هذا المبحث[4]. ولئن كان المبارك بن فضالة لم يَرْوِ لنا لَفْظَ حديثِ الأسود بن سريع، أو لم

(١) انظر التعليقة (رقم ١) (ص ١٦٨٦).
(٢) المنتخب من كتاب العلل للخلال، لابن قدامة (٢١٣/أ).
(٣) انظر ما سبق (١٤٩٨ ـ ١٤٩٩).
(٤) انظر (١٦٨١ ـ ١٦٨٢).

نقف علىٰ روايته له، إلا أنه روىٰ لنا لَفْظَ حديثِ جابر، وحديثِ أنس بن مالك، وسبق ذكرنا لهما[1]، بما يُبيِّنُ أنه ليس في لفظ حديثهما نكارةٌ ما، بل شواهد حديثهما في الصحيحين وغيرهما. إذن فحديث الأسود بن سريع في هذه المسألة، يجب أن يكون صِنْوَ حديثي أنسٍ وجابر رضي الله عنهما، من رواية المبارك بن فضالة عن الحسن، كما أوضحناه الآن. ولفظ حديث جابر: «فوالذي نفسي بيده، ما أعلم اليوم نفسًا منفوسة، يأتي عليها مائة عام»، وسبق شرحه في مبحث جابر رضي الله عنه[2]. وعلىٰ هذا، فأصل حديث علي بن زيد وحديث صخر بن قدامة، هو هذا اللفظ السَّوِيُّ الصحيحُ، الذي هو عَلَمٌ من أعلام النبوّة!!! فأحالته الأوهامُ إلىٰ معنى غير سويٍّ ولا صحيح، يُخالف الكتاب والسنة والواقع، في حديث علي بن زيد وحديث صخر بن قدامة!!!

وهذا الثناء علىٰ رواية المبارك بن فضالة بالأداء الصحيح لمتن الحديث، مما يُحْسَبُ للمباركِ في صَالِحِه، وسنرجع إليه بعد.

لٰكن نعود مَرّةً أخرىٰ إلىٰ تعليل الإمام أحمد السابق، فالإمام أحمد ردَّ الحديثين متنًا ـ كما سبق ـ وإسنادًا، كما هو ظاهر حكمه المطلق ذاك. وسوف نعود إلىٰ هذه الملاحظة أيضًا، إن شاء الله تعالىٰ.

أما حديث صخر بن قدامة، فللإمام أحمد فيه كلامٌ آخر مع راويه، وهو خالد بن خداش؛ يقول الإمام أحمد في (العلل): «أملى عليّ خالد بن خداش باليمن، ونحن عند عبد الرزاق: حديثَ حماد بن زيد، عن أيوب، عن الحسن، عن صخر؛ وقال: أَيْشٍ ينكرون أصحاب الحديث؟ قلت: هذا الحديث.

---

(١) انظر (٧٤٠ ـ ٧٤٥، ٩٠٥).

(٢) انظر (٧٤١).

قال (يعني الإمام أحمد هو القائل): هذا أملاه علينا باليمن قديمًا»[1].

إذن فإنكار أصحابِ الحديث، ومنهم الإمام أحمد كما سبق، لحديث صخر بن قدامة، قديمٌ جدًّا، من أوّل ما حدّث خالدُ بن خداش بالحديث وهو (باليمن قديمًا)!

رحم اللَّهُ أصحابَ الحديث!!!

وهذا فيه إشارةٌ إلىٰ تعليل حديث خالد بن خداش، حيث إنه بصريّ كما سبق، فإملأوه الحديث باليمن، يعني أنه أملاه أثناء طلبه للعلم، وفي غير بلده، وبعيدًا عن أصوله (غالبًا)، كما يشير إليه تأكيد الإمام أحمد علىٰ موطن وزمن سماعه لهذا الحديث من خالد بن خداش. وهذا مما يوقفنا علىٰ سبب الوهم، وعلىٰ سبب إنكار أصحاب الحديثِ هذا الحديثَ علىٰ خالد بن خداش خاصّة. حتى قال ابن قانع في (معجم الصحابة) عقب إخراجه للحديث: «هذا ممّا ضُعِّف خالد به، وأُنكر عليه»[2].

ومع ذلك، فخالد بن خداش ثقة، كما سبق الدفاع عنه في هذا البحث[3]. ووَهْمُهُ في حديثٍ رواه في شبيبته، لايُسقط حديثَه كلَّه الذي عُرف بعد ذلك بإتقانه وضبطه له، مع العدالة والديانة!

وبقي تعليلٌ لإمام آخر:

قال ابنُ الجنيد في (سؤالاته) لابن معين: «قلت ليحيى: حدثنا عفان، عن مبارك، عن الحسن، [عن][4] عبد الله بن قدامة، عن السعدي: أن النبيَّ ﷺ أتى علىٰ وادي ثمود.

---

(١) العلل للإمام أحمد (رقم ٥١٣٣).

(٢) معجم الصحابة لابن قانع (٧٤/أ).

(٣) انظر ما تقدّم (١٥٠٠ ـ ١٥٠١).

(٤) تحرّفت (عن) إلى (بن)، ونبّه محققه أنها هكذا في الأصل. والتصويب ظاهر من الأسانيد السابقة لحديث المبارك بن فضالة.

قلت (القائل ابن الجنيد): وحماد بن سلمة يقول عن علي بن زيد، يقول: عن أبي ذر.

(قال ابن الجنيد): أيّهما أصح؟

قال (يعني ابن معين): حديث أبي ذر أشبه»[١].

فهنا يتناول يحيى بن معين مسألةَ الاختلافِ علىٰ اسم الصحابيّ راوي هذا الحديث، فيرجّحُ حديثَ عليّ بن زيد عَلَى حديث المبارك بن فضالة.

ومع خُضْعاني لجلالة هذا الإمام، فلي مع هذا الترجيح وقفة!

فالمبارك بن فضالة أَجَلُّ من عليّ بن زيد وأحفظ، كما تراه من ترجمتيهما، وقد سبقتا بتوسّع كبير[٢]. ولا عيب في المبارك بن فضالة إلا التدليس، لٰكنه قد صرّح بالسماع في هذا الحديث.

بل صرّح المبارك بن فضالة بحضوره للمجلس المذكور في أول هذا المبحث، الذي ورد فيه أن المبارك شهد مجلسًا للحسن طُولِبَ فيه بالإسناد الصريح في أحاديثه، فكان أوّلَ ما سُئل أن يحدّث به علىٰ هذا الشرط حديثُنا هذا، فَحَدّث الحسنُ بهذا الحديث والمبارك بن فضالة يسمع. ومثل هذا المجلس غير الاعتيادي، ومثل هذه القصّة، مما يؤيّد حديث المبارك بن فضالة؛ حيث قال الإمام أحمد: «إذا كان في الحديث قصّة، دَلّ علىٰ أنّ راويه حفظه»[٣].

وقد أكّد لنا المبارك بن فضالة علىٰ صحّة روايته وجَوْدة

---

(١) سؤالات ابن الجنيد (رقم ٧٤٤).

(٢) انظر: (٣٠٦ ـ ٣٢٢، ٣٤٢ ـ ٣٦٦).

(٣) هدي الساري لابن حجر (٣٨٢).

ضبطه لهذا الحديث، عندما أتقن رواية متن الحديث، ولم يُحِلْ معناه بسوء روايته، كما فعل عليٌّ بن زيد، حتى أنكر الإمامُ أحمد حديثَ علي بن زيد، كما تقدّم ذكره. وهذه نقطةٌ مهمّة في ترجيح حديث المبارك علىٰ حديث علي بن زيد، أعتمدُ فيها علىٰ كلام الإمام أحمد في وقفتي هذه مع تعليل يحيى بن معين!

هذا كلّه إن رجّحنا بين علي بن زيد والمبارك بن فضالة، مع أنّ عليًّ بن زيد لا يخالفُ المبارك، إنما يخالف الحسن البصري! لأنّ عليًّا والحسن كليهما يروي الحديث عن عبد الله بن قدامة، فقال علي بن زيد في حديثه عنه: عن أبي ذر، وقال الحسن في حديثه عنه: عن الأسود بن سريع.

فإذا ما عَلَوْنا في الترجيح إلىٰ هذه الطبقة: بين الحسن البصري وعلي بن زيد، سَكَتْنَا عن الترجيح بينهما، وأَوْكَلْنا ذلك إلىٰ الناظر! فمَنْ يحتاج إلىٰ التنصيص علىٰ رُجْحان رواية إمام من أئمة الإسلام وعلماءِ الملّة الأواحد، علىٰ رواية راوٍ من تلامذة ذلك الإمام، وهو راوٍ متكلَّمٌ في حفظه أيضًا؟!!

وإن نزلنا في الترجيح في طبقات إسناد هذا الحديث، وجدنا عفان بن مسلم وعبد الصمد بن عبد الوارث يتفقان علىٰ رواية هذا الحديث عن المبارك بن فضالة، بينما ينفرد حماد بن سلمة عن علي بن زيد بالحديث؛ والاثنان أولى بالحفظ من الواحد!

لذلك فالأرجح عندي: أن حديث المبارك عن الحسن عن عبد الله بن قدامة عن الأسود بن سريع هو المحفوظ الثابت، وأن إسناد حديث علي بن زيد وَهْمٌ منه، كما كان قد وهم في متنه أيضًا.

هذا هو الراجح عندي!

و (عندي) أن يحيى بن معين أَجَلُّ من أن أُعارضَه بما(عندي)!

لٰكنّ القواعد العلميّة التي تعلّمنا بعضًا منها من يحيى بن معين وإخوانه الأئمة، هي التي جعلت ما (عندي) غير ما (عند) يحيى بن معين! ولم يكن لي لأتجرّأ علىٰ إبداء ما عندي، لولا تضعيف الإمام أحمد وإنكاره للحديث الذي رجّحه يحيى بن معين!!

وبهذا نكون قد انتهينا من عرض علل هذا الحديث في متنه وإسناده، وانتهينا أيضًا من الترجيح بينهما. لٰكن بقي أن نترجم لشيخ الحسن البصري، الذي وضعنا له هذا المبحث: (عبد الله بن قدامة).

فقد سُمّي في رواية المبارك بن فضالة (عبد الله بن قدامة) فقط، إلاّ أنه جاء في (التاريخ الكبير) للبخاري إضافة نسبته (العنبري)، وهذه الزيادة لم ترد في روايات المبارك بن فضالة لهذا الحديث في غير (التاريخ الكبير) للبخاري، وهي روايات في مصادر متعدّده: (العللِ) للإمام أحمد، و (سؤالات ابن الجنيد)، و (مسند البزار)، و (بيان مشكل الأحاديث للطحاوي)، و (تغليق التعليق) لابن حجر[1].

وفي الرواة: عبد الله بن قدامة بن عنزة بن الحارث (وهو نقب) بن عَمرو بن الحارث، من بني كعب بن العنبر بن عَمرو بن تميم بن مُرّ. وهو أبو القاضي المشهور سوّار بن عبد الله بن قدامة العنبري[2].

فهل هذا الراوي هو شيخ الحسن البصري في هذا الحديث؟

---

(١) سبق ذلك كله في أول هذا المبحث، انظر (١٦٨٣ ـ ١٦٨٤).

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ١٧٦)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ١٤١)، والثقات لابن حبان (٥/ ٢٤)، والتهذيب لابن حجر (٥/ ٣٦١).
ونَسَبُه تراه في المؤتلف والمختلف للدارقطني (١/ ٣٣١)، وأخبار القضاة لوكيع (٢/ ٥٧).

الواقعُ أنه لم يُذكر في ترجمة هذا الراوي أنه يروي عنه الحسن البصري، ولا أنه يروي هو عن الأسود بن سريع أو أبي ذر؛ لذلك لا نستطيع أن نجزم أنه هو شيخ الحسن البصري في هذا الحديث.

ثم إن الحديث يرويه علي بن زيد بن جدعان أيضًا، بدلالة الحسن له وحثّه علىٰ سماعه مِمّن سمّاه علي بن زيد: (عبد الله بن قدامة بن صخر العقيلي). وعلي بن زيد وإن وَهِم فيما وهم فيه من هذا الحديث، ممّا سبق ذكرنا له، إلا أنه لا يصل إلىٰ درجة أن يَهِم في اسم شيخه، الذي سمّاه له الحسنُ البصري، فعرفه علي بن زيد باسمه الذي سمّاه له الحسن والذي سمّاه به علي بن زيد في روايته، حتى لقي عليُّ بن زيد عبد الله بن قدامة ابن صخر العقيلي هذا علىٰ باب دار الإمارة، كما ذكر. ثم إن علي بن زيد لم ينفرد بتسمية هذا الراوي، بل وافقه عليه المبارك بن فضالة، فكلاهما سمّاه (عبد الله بن قدامة)، وزاد عليُّ بن زيد تسميته لجدّه ولنسبه، بأنّه: (عبد الله بن قدامة بن صخر العقيلي). ولئن جاء في مصدرٍ واحدٍ من روايات المبارك بن فضالة ما يُخالف في نسبة هذا الراوي، بأنه (العنبري)، كما سبق؛ إلا أني بيّنتُ أن هذه النسبة مشكوك فيها، لانفراد مصدرٍ واحدٍ بها، دون عددٍ من المصادر الأصلية الأخرىٰ. ثم إن في الرواة: (عبد الله بن قدامة بن صخر العقيلي)، كذا بهذا الاسم والنسب والنسبة، كما يأتي بَسْطُ ترجمته؛ فَهَل يُعْقَل أن يَهِم عليُّ بن زيد، فيوافق وهمُه هذه المصادفة العجيبة؟!! وأخيرًا: إن كان لي أن أستفيد من رواية أيوب السختياني عن الحسن لهذا الحديث، فإني أستفيد من تسمية شيخ الحسن فيها بـ(صخر بن قدامة)، على أنّ (صخرًا) في اسم شيخ الحسن غيرُ مستنكر!!!

إذن فاسم شيخ الحسن الذي سمع منه هذا الحديث هو: عبد الله بن قدامة بن صخر العقيلي.

وعبد الله بن قدامة بن صخر العقيلي، أبو صخر البصري، رَجُلٌ مختلفٌ في صُحْبته[1]. والراجح عندي أنه تابعي يروي عن رجلٍ من الأعراب من أصحاب النبي ﷺ[2]، وروىٰ عنه هذا الحديث سعيد بن إياس الجُريري.

وهذا هو خلاصة ما جاء في ترجمته.

ومع ما جاء في حديثنا هذا، نعرف أنّه روىٰ عن الأسود بن سريع أيضًا، وقيل عن أبي ذر. وأنه روىٰ عنه كذلك: الحسن البصري، وعلي بن زيد بن جدعان.

وممّا يُهِمُّنا هنا، بعد أن رجّحنا في هذا الراوي كونه تابعيًا، ثناءٌ من الحسن البصري واردٌ في إسناد حديثه عنه. حيث روىٰ عبد الصمد بن عبدالوارث، عن المبارك بن فضالة، عن الحسن، أنه قال: «حدثني عبد الله بن قدامة (وكان امرأ صِدْقٍ)، عن السعدي». بينما رواه عفان بن مسلم، عن المبارك، عن الحسن، أنه قال: «حدثني عبد الله بن قدامة، عن السعدي ـ وكان امرأ صدق ـ». فالرواية الأولىٰ تجعل ثناء الحسن متوجِّهٌ لعبد الله بن قدامة، والرواية الثانية تجعله متوجِّهًا للأسود بن سريع رضي الله عنه.

والأقرب عندي أنه ثناءٌ من الحسن البصري علىٰ عبد الله بن قدامة، وهذا التقريب لأسباب:

---

(١) انظر: الكنى لمسلم (٥٦)، والثقات لابن حبان (٣/ ٤٥٧)، وفتح الباب في الكنى والألقاب لابن مندة (رقم ٣٩٦٧)، والاستيعاب لابن عبد البر (رقم ٣٠٤٣)، وأسد الغابة لابن الأثير (٦/ ١٧١)، والإصابة لابن حجر (٧/ ١٠٤)، وتعجيل المنفعة لابن حجر ـ الطبعة الحديثة ـ (رقم ١٣١١).

(٢) انظر حديثه في المصادر السابقة، وفي التالية: مسند الإمام أحمد (٥/ ٤١١)، ومعرفة الصحابة لابن منده (٢١١/ب ـ ٢١٢/أ)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/ ٢٧٢/أ)، ودلائل النبوّة لأبي القاسم التيمي ـ وهو مهمٌّ جدّاً في الذي جاء في أصله وفي تحقيقه ـ (رقم ١٦).

الأوّل: أن الأسود بن سريع رضي الله عنه صحابيٌّ، سبق له بذلك تعديلٌ من الله عز وجل، فليس في حاجةٍ إلىٰ هذا الثناء. ثم إن الثناء عليه لو كان بوصف عبادته أو وَرَعه وما شابه ذلك لكان له وَجْه؛ أمّا الثناء عليه بالصِّدْق، ونفيُ الكذب عنه بذلك، فبعيدٌ غريب، لأنه تحصيلُ حاصل!!

الثاني: أن عبد الله بن قدامة تابعي غير مشهور، فهو لذلك حقيقٌ بأن يُعْتَنَى بالثناء عليه بالصدق. أمّا الثناء علىٰ الصحابي بالصدق، وتَرْكُ مثل هذا الراوي، فَوَضْعٌ معكوس، لا يقبله العقلاء، ولا أتصّور أن يكون صدر من الحسن البصري.

الثالث: أنّ الحسن عندما طُولِبَ بإسناد هذا الحديث، كما في القصّة التي ذكرناها في أوّل هذا المبحث، ذكر أنه سمع الحديث من أنس بن مالك وجابر بن عبد الله وعبد الله بن قدامة عن الأسود بن سريع. وهذه القصّة تؤيّد أن ثناء الحسن كان لعبد الله بن قدامة لا لغيره، من ثلاثة أوجه:

أولها: ما معنى تخصيص الأسود بن سريع بالثناء عليه بالصدق، دون أنس وجابر رضي الله عنهم؟!!

ثانيها: أنّ الحسن عندما طُولِب بالإسناد، أراد أن يؤكّد ثقةَ الوسائط التي بينه وبين النبي ﷺ، فذكر أنسًا وكفى به، وجابرًا وكفى به، ثم عبد الله بن قدامة عن الأسود بن سريع؛ فمن هو الذي نحتاجُ أن نعرف صِدْقَه لنعرفَ ثقةَ وسائطِ الحسنِ إلىٰ النبي ﷺ؟! أهو الصحابيّ؟!! أم التابعي غير المشهور؟!!

ثالثها: أن الثناء على عبد الله بن قدامة جاء في سياق تلك القصّة، أمّا الثناء الوارد في الأسود بن سريع فجاء في سياق حديث الأسود. «والحديث إذا كان فيه قصّة، دَلّ علىٰ أن راويه حفظه»، كيف إذا كانت القصّة نفسُها تؤكّد أن الثناء لا بُدَّ أن

يكون فيمن يحتاج إلىٰ ثناء، وهو عبد الله بن قدامة، كما في الوجهين السابقين؟!!

إذن فالصحيح أن الحسن البصري قال عن عبد الله بن قدامة: «كان امْرَأً صِدْقٍ»، وأَنْعِمْ به من ثناء!

ونخلص من هذا المبحث كلّه بفوائد، أُلَخِّصُها في ترجمةٍ جديدة لعبد الله بن قدامة هذا، أسوقها لك الآن، عارضًا خلالها خلاصةَ فوائد هذا المبحث:

فهو: عبد الله بن قدامة بن صخر العقيلي، أبو صخر البصري، وقيل في اسمه: صخر بن قدامة وهو خطأ. مختلفٌ في صحبته، والأرجح أنه تابعي.

روى عن: الأسود بن سريع، ورَجُل من الأعراب من أصحاب النبي ﷺ. وقيل: إنه روى عن النبي ﷺ (ولا يصح)، وعن أبي ذر (ولا يصح أيضًا).

وروىٰ عنه: الحسن البصري، وسعيد بن إياس الجريري، وعلي بن زيد بن جدعان.

قال عنه الحسن: «كان امرأ صدق».

والله أعلم.

عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

أخرج البيهقي في (المدخل إلى السنن الكبرى) حديثًا للحسن عن عبد الله بن مسعود، ثم قال: «كذا قال: عبد الله، وهو منقطع»[1].

وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد): «لم أجد للحسن سماعًا من ابن مسعود»[2].

قلت: والتاريخ يؤكد عدم سماع الحسن من عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

فعبد الله بن مسعود رضي الله عنه، توفي بالمدينة، سنة اثنتين وثلاثين على الأرجح[3]، أي وللحسن إحدى عشرة سنة.

والأئمة ينفون سماع الحسن ممن ينحصر إمكان لقاء الحسن بهم في المدينة، أي إلى بلوغ الحسن ست عشرة سنة، وهو عمره حين خرج من المدينة إلى البصرة، وذلك مما سبق في أوائل هذا البحث[4].

---

(١) المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (رقم ٣٨٠).

(٢) مجمع الزوائد للهيثمي (١٠/ ٢٣٥).

(٣) انظر: طبقات ابن سعد (٣/ ١٥٩ ـ ١٦٠)، وتاريخ مولد العلماء ووفياتهم للربعي (١/ ١١٨ ـ ١٢٠)، وتاريخ بغداد (١/ ١٤٩ ـ ١٥٠)، وتاريخ دمشق ـ تراجم عبد الله بن مسعود إلى عبد الحميد بن بكار (١٣٤ ـ ١٣٩).

(٤) انظر ما تقدم (٥٧١ ـ ٥٧٣).

فكيف بمن توفي وللحسن إحدى عشرة سنة فقط، وهو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه؟!

ومع أن وفاة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه كانت بالمدينة، فإن ذلك لم يكن عن نزوله بها، بعد الفتح الإسلامي!

ذلك أن ابن مسعود رضي الله عنه ممن نزل حمصًا بعد فتحها[1]، ثم أشخصه عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أهل الكوفة قاضيًا ومعلمًا، وكتب إليهم: «إني قد بعثت إليكم بعمار بن ياسر أميرًا، وابن مسعود معلمًا ووزيرًا، وهما من نجباء أصحاب محمد ﷺ، فاسمعوا منهما، واقتدوا بهما، وآثرتكم بعبد الله على نفسي»[2].

ثم استقر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بالكوفة، وعد من أهلها[3] وأنشأ فيها مدرسة فقهية، أثرى بها العلم والفقه الإسلامي إلى اليوم، وإلى قيام الساعة إن شاء الله تعالى.

نعم.. كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ربما ورد المدينة خلال ذلك، كما وردها يوم قتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وشهود مبايعة عثمان رضي الله عنه[4].

ثم لمّا شاء الله تعالى كرامة عبد الله بن مسعود بالوفاة في

---

(١) انظر ترجمته في تاريخ دمشق لابن عساكر، العزو إليه.

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/ ١٥٧)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٥٣٢ ـ ٥٣٤)، والطحاوي في بيان مشكل الأحاديث (٧/ ١٩٩ ـ ٢٠٠)، والطبراني في المعجم الكبير (رقم ٨٤٧٨)، والحاكم في المستدرك وصححه (٣/ ٣٨٨)، والبيهقي في المدخل إلى السنن (رقم ٩١٠١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ـ تراجم: عبد الله بن مسعود إلى عبد الحميد بن بكار ـ (٩٧).

(٣) طبقات ابن سعد (٦/ ١٣ ـ ١٤)، وطبقات خليفة (١٢٦ ـ ١٢٨)، وغيرهما.

(٤) انظر تاريخ دمشق ـ ترجمة عثمان بن عفان ـ (٢٠٧ ـ ٢٠٩).

مدينة الرسول ﷺ، خرج من الكوفة، فمرّ بالربذة، فحضر احتضار وموت أخيه أبي ذر رضي الله عنه، فدفنه وصلى عليه، وذلك سنة اثنتين وثلاثين[1].

ثم ما أن دخل عبد الله بن مسعود المدينة، حتى وافاه أجله رضي الله عنه.

ذكر ذلك المدائني - علي بن محمد بن عبد الله (ت ٢٢٤ - أو - ٢٢٥ هـ) - ثم قال: «ثم قدم ابن مسعود المدينة، فمات بعد أبي ذر بقليل»[2].

ومن هنا أقول: إذا كان الحسنُ لم يسمع من المدنيين في المدينة، فهو بعدم سماعه من الواردين إليها من غير أهلها أولى وأحق!!

كيف والشأن في سن الحسن عند وفاة ابن مسعود ما سبق ذكره!!

لذلك.. فعدم سماع الحسن من عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: قول صحيح، وحكم مصيب.

ويشهد لعدم السماع أيضًا، مع أن عدم السماع ليس في حاجة إلى شاهد بعد ما سبق، أن الحسن يروي بالوسائط عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وأول هذه الوسائط: عمران بن حصين رضي الله عنهما.

قال أبو داود الطيالسي في (مسنده): «حدثنا هشام، عن قتادة، عن الحسن، عن عمران بن حصين، عن عبد الله بن

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر - خط (٤٣/١٩)، والإصابة لابن حجر (٦٢/٧ - ٦٣).

(٢) المصدر السابق.

مسعود، قال: كنا عند رسول الله ﷺ ذات ليلة، حتى [أكرينا][1] الحديث، ثم رجعنا إلى أهالينا. فلما أصبحنا غدونا إلى رسول الله ﷺ.

فقال رسول الله ﷺ: عُرض عليّ الأنبياء بأممها، وأتباعها من أممها. فجعل يمر النبي ومعه الثلاثة من أمته، والنبي معه العصابة من أمته، والنبي يمر معه النفر من أمته، والنبي معه الرجل من أمته، والنبي ما معه أحد من أمته، حتى مرّ علي موسى بن عمران ومن تبعه من بني إسرائيل. فقلت: يا رب، فأين أمتي؟ قال: انظر عن يمنيك. فنظرت، فإذا الظراب[2] ظراب مكة قد سدّت بوجوه الرجال، قلت: يا رب، من هؤلاء؟ قيل: هؤلاء أمتك، أرضيت؟ قلت: نعم قد رضيت. قيل انظر عن يسارك، فنظرت، فإذا الأفق قد سدّ بوجه الرجال، قلت: يا رب، من هؤلاء؟ قيل: هؤلاء أمتك، أرضيت؟ قلت: نعم رب. قيل: فإن من هؤلاء سبعين ألفًا من أمتك يدخلون الجنة بغير حساب.

فأنشأ عكاشة بن محصن أخو بني أسد، فقال: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني منهم؟ فقال: اللهم اجعله منهم. فأنشأ رجل آخر منهم، فقال: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني منهم؟ قال: سبقك بها عكاشة بن محصن.

قال: وذُكر لنا، أن رسول الله ﷺ قال: فداكم أبي وأمي! إن استطعتم أن تكونوا من السبعين الألف فكونوا، وإن أعجزتم

---

(١) في مطبوع الطيالسي: «حتى أكثرنا»، والتصويب من مصادر الحديث الأخرى. وأكرينا، يعني: أطلنا وأخرنا. انظر غريب الحديث لأبي عبيد (٤/٥٩ ـ ٦٠)، والنهاية لابن الأثير (٤/ ١٧٠).

(٢) الظراب جمع ظرب، على وزن كتف، وهو: أصغر من الجبل، أو قل: الجبال الصغار. غريب الحديث لأبي عبيد (٤/ ٣٣٢)، والنهاية لابن الأثير (٣/ ١٥٦).

وقصرتم فكونوا من أهل الظراب، وإن عجزتم وقصرتهم فكونوا من أهل الأفق، فإني رأيت ثم ناسًا يتهاوشون[1] كثيرًا.

قال: وذُكر لنا، أن رجالاً من المؤمنين تراجعوا بينهم، فقالوا: ما ترون هؤلاء السبعين الألف، حتى صبروا[2] من أمورهم، إذ قالوا: أناس ولدوا في الإسلام، فلم يزالوا يعملون به، حتى ماتوا عليه. فبلغ حديثهم النبي ﷺ، فقال: ليس كذاكم، ولكنهم الذين لا يكتوون، ولا يسترقون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون.

وذُكر لنا: أن نبي الله ﷺ قال: إني لأرجو أن يكون من تبعني من أمتي ربع أهل الجنة، فكبرنا! فقال: إني لأرجو أن تكونوا الشطر، فكبروا. قل: فتلا هذه الآية ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٣٩﴾ وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾[3]»[4].

وإسناده صحيح.

وللحديث طرق أخرى متعددة، وألفاظ متقاربة.

لكني اخترت لفظ أبي داود الطيالسي، لأنه فصّل المسند المتصل من غيره، كما رأيت في سياقه للحديث.

إذ إن هذا الحديث أحد الأحاديث التي وقع فيها إدراج، كما نبّه إلى ذلك الحافظ الناقد يعقوب بن شيبة، ونقل كلامه وأيده الخطيب البغدادي في كتابه (الفصل للوصول المدرج في النقل)[5].

---

(١) الهوشة: الفتنة والهيج والاختلاط، فالمعنى: يدخل بعضهم في بعض. انظر غريب الحديث لأبي عبيد (٤/ ٨٤)، والنهاية لابن الأثير (٥/ ٢٨٢).

(٢) كذا في المصدر، ولعل المعنى: حتى صبروا من أمورهم على تمام الطاعة لله تعالى، فبلغوا تلك المنزلة.

(٣) الواقعة (٣٩ ـ ٤٠).

(٤) مسند أبي داود الطيالسي (رقم ٤٠٤).

(٥) الفصل للوصل المدرج في نقل للخطيب (رقم ٥٣٤ ـ ٥٤٩).

وليس تفصيل ذلك، بعد هذا التنبيه، من اختصاصات بحثنا. لذلك اكتفيت بهذا التنبيه، وأذكر الآن مصادر الحديث الأخرى.

أخرجه الإمام أحمد[1] ومعمر في (الجامع)[2] وابن أبي شيبة في (المصنف)[3] والبزار في (مسنده)[4] وابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)[5] وأبو يعلى في (مسنده)[6] والطحاوي في (بيان مشكل الأحاديث)[7]. والطبراني في (المعجم الكبير)[8] وأبو بكر الشافعي في (الغيلانيات)[9] وابن حبان في (صحيحه)[10] وحمزة السهمي في (تاريخ جرجان)[11] وأبو نعيم في (حلية الأولياء)[12] والخطيب في (الفصل للوصل المدرج في النقل)[13] وأبو القاسم التيمي في (الترغيب والترهيب)[14].

والواسطة الثانية للحسن إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: أبو الأحوص عوف بن مالك.

ولأبي الأحوص مبحث خاص، يأتي بإذن الله تعالى إن يسر الله سبحانه إتمام هذا الموضوع[15].

---

(١) مسند الإمام أحمد (٣٨٠٦، ٣٩٨٧، ٣٩٨٨، ٣٩٨٩، ٤٠٠٠).
(٢) الجامع لمعمر - بذيل مصنف عبد الرزاق (رقم ١٩٥١٩).
(٣) المصنف لابن أبي شيبة، وهو فيه مختصر جداً (٨/٦٩) (رقم ٦٣٢٤).
(٤) مسند البزار - الرباط (٢٣٨ - ٢٣٩)، وانظر كشف الأستار (رقم ٣٥٣٨).
(٥) الآحاد والمثاني (رقم ٢٤٩، ٢٥٠).
(٦) مسند أبي يعلى (رقم ٥٣١٨).
(٧) بيان مشكل الأحاديث للطحاوي (رقم ٣٥٨، ٣٥٩).
(٨) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٩٧٦٥ - ٩٧٦٩).
(٩) الغيلانيات لأبي بكر الشافعي (رقم ٩٢٦)، وفي المنشورة (رقم ٨٨٩).
(١٠) الإحسان (رقم ٦٤٣١، ٧٣٤٦).
(١١) تاريخ جرجان (٣٧٣ - ٣٧٤).
(١٢) حلية الأولياء (٢/٢٤٧ - ٢٤٨).
(١٣) الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب (رقم ٥٣٤ - ٥٤٩).
(١٤) الترغيب والترهيب لأبي القاسم التيمي (رقم ٦٢٨ - ٦٣٠).
(١٥) التاريخ الكبير للبخاري (٧/٥٧، ٣٨٤ - ٣٨٥)، وتعظيم قدر الصلاة لابن نصر المروزي (رقم ١٠٩٥، ١٠٩٦)، وغيرهما.

وفي مبحثه المشار إليه، تجد أن الحسن اتخذه واسطة إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، في غير ما حديث صحيح إلى الحسن البصري.

فأبو الأحوص أحد الوسائط التي ثبت أن الحسن روى عنها عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وآخر ما وجدته للحسن من الوسائط التي يزعم أنه اتخذها بينه وبين عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: عتي بن ضمرة.

قال الطبراني في (المعجم الكبير) و(المعجم الأوسط): «حدثنا أبوعبيدة عبد الوارث بن إبراهيم العسكري؛ حدثنا سيف بن مسكين الأسواري: حدثنا مبارك بن فضالة، عن الحسن، عن عتي السعدي، قال عتي: خرجت في طلب العلم، حتى قدمت الكوفة، فإذا بعبد الله بن مسعود بين ظهراني أهل الكوفة، فسألت عنه، فأرشدت إليه، فإذا هو في مسجدها الأعظم.

فأتيته، فقلت: أبا عبد الرحمن، إني جئت أضرب إليك، أقتبس منك علمًا، لعل الله ينفعنا به بعدك.

فقال لي: ممن الرجل؟ فقلت: رجل من أهل البصرة. فقال: ممن؟ قلت: من هذا الحي من بني سعد. فقال لي: يا سعدي، لأحدثن فيكم بحديث سمعته من رسول الله ﷺ.

سمعت رسول الله ﷺ، وأتاه رجل، فقال: يا رسول الله، ألا أدلك على قوم كثيرة أموالهم كثيرة شوكتهم، تصيب منهم مالاً دثرًا[1] أو قال: كثيرًا، فقال من هم؟ فقال: هم هذا الحي من بني سعد من أهل الرمال. فقال رسول الله ﷺ: فإن بني سعد عند الله ذووا حظ عظيم.

---

(١) دثراً: أي: كثيراً، انظر تاج العروس ـ دثر ـ (١١/ ٢٧٠).

سل يا سعدي؟ فقلت: أبا عبد الرحمن، هل للساعة علم تعرف به الساعة؟ وكان متكئًا فاستوى جالسًا،فقال: يا سعدي، سألتني عما سألت عنه رسول الله ﷺ.

قلت: يا رسول الله، هل للساعة من علم تعرف به الساعة؟ فقال لي: يا ابن مسعود، إن للساعة أعلامًا، وإن للساعة أشراطًا.

ألا وإن من أعلام الساعة وأشراطها: أن يكون الولد غيظًا، وأن يكون المطر غيضًا،وأن يفيض الأشرار فيضًا.

يا ابن مسعود، إن من أعلام الساعة وأشراطها: أن يصدَّق الكاذب، وأن يكذب الصادق.

يا ابن مسعود، وإن من أعلام الساعة وأشراطها: أن يؤتمن الخائن، وأن يخوّن الأمين.

يا ابن مسعود، وإن من أعلام الساعة وأشراطها: أن توصل الأطباق[1] وأن تقاطع الأرحام.

يا ابن مسعود، إن من أعلام الساعة وأشراطها: أن يسود كل قبيلة منافقوها، وكل سوق فجارها.

يا ابن مسعود، إن من أعلام الساعة وأشراطها: أن تزخرف المساجد، وأن تخرب القلوب.

يا ابن مسعود، إن من أعلام الساعة وأشراطها: أن يكون المؤمن في القبيلة أذل من النَّقَدِ[2].

يا ابن مسعود، إن من أعلام الساعة وأشراطها: أن يكتفي الرجال بالرجال، والنساء بالنساء.

---

(١) الأطباق: البعداء والأجانب، لأن طبقات الناس أصناف مختلفة. انظر النهاية لابن الأثير ـ طبق ـ (٣/ ١١٣).

(٢) في المثل: أذلُّ من النَّقَد، بتحريك القاف، وهو: جنس من الغنم، قصير الأرجل، قبيح الشكل. انظر تاج العروس ـ نقد ـ (٩/ ٢٣١).

يا ابن مسعود، إن من أعلام الساعة وأشراطها: ملك الصبيان، ومؤامرة النساء.

يا ابن مسعود، إن من أعلام الساعة وأشراطها: أن تكثف المساجد، وأن تعلو المنابر.

يا ابن مسعود، إن من أعلام الساعة وأشراطها: أن يعمر خراب الدنيا، ويخرب عمرانها.

يا ابن مسعود، إن من أعلام الساعة وأشراطها: أن تظهر المعازف، والكبر، وشرب الخمور.

يا ابن مسعود، إن من أعلام الساعة وأشراطها: الشرط، والغمّازون، واللمّازون.

يا ابن مسعود، إن من أعلام الساعة وأشراطها: أن يكثر أولاد الزنا.

قلت: أبا عبد الرحمن، وهم مسلمون؟! قال: نعم. قلت: أبا عبد الرحمن، والقرآن بين ظهرانيهم؟! قال: نعم. قلت: أبا عبد الرحمن،وأنى ذلك؟ قال: يأتي على الناس زمان، يطلّق الرجل المرأة، ثم يجحدها طلاقها، ثم يقيم على فرجها، فهما زانيان، ما أقاما»[1].

قال الطبراني في (المعجم الأوسط) عقب الحديث: «لم يرو هذا الحديث، عن مبارك بن فضالة، إلا سيف بن مسكين».

وأخرجه الشجري في (أماليه)، من طريق الطبراني[2].

- وشيخ الطبراني أبو عبيدة عبد الوارث بن إبراهيم

---

(١) المعجم الكبير للطبراني (رقم ١٠٥٥٦)، والأوسط (١/ ٣٠٠/ب - ٣٠١/أ).

(٢) أمالي الشجري (٢/ ٢٦٩ - ٢٧٠).

العسكري: لم أجد له ترجمة، وسبقني الهيثمي بأن قال عنه في (مجمع الزوائد): «لم أعرفه»[1].

ـ وسيف بن مسكين السلمي البصري:

قال عنه ابن حبان في (المجروحين): «يأتي بالمقلوبات، والأشياء الموضوعات. لا يحل الاحتجاج به، لمخالفته الأثبات في الروايات، على قلتها»[2].

وقال عنه الدارقطني في (العلل): «ليس بالقوي»[3].

وترجم له الذهبي في (الميزان)، وذكر فيه كلام ابن حبان. ثم ساق له حديثين، ثانيهما: حديثه هذا الذي يرويه عن مبارك، عن الحسن، عن عتي، عن ابن مسعود رضي الله عنه؛ ذكره الذهبي بإسناد ابن النجار في (ذيل تاريخ بغداد)[4].

ولم يزد الحافظ في (لسان الميزان) على هذه الترجمة شيئًا[5].

قلت: والأمر فيه ما قاله ابن حبان، بأنه يروي الموضوعات عن الثقات، ويكفيه حديثه هذا!!

فهذا الحديث شديد النكارة، قريب من موضوع!!!

وببيان سقوط هذا الحديث، تعلم أنه لا يصح من الوسائط إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، سوى واسطتين اثنتين: عمران بن حصين رضي الله عنهما، وأبو الأحوص عوف بن مالك.

---

(١) مجمع الزوائد (٥/ ٢٠٩).
(٢) المجروحين لابن حبان (٢/ ٣٤٧).
(٣) العلل للدارقطني (١/ ٢١٩ رقم ٢٥).
(٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨).
(٥) لسان الميزان (٣/ ١٣٢).

وهاتان الواسطتان من قرائن عدم سماع الحسن من عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ومما يؤكدُ دلائلَ التاريخ الظاهرة على عدم السماع، التي سبق بيانها.

مع ذلك كله، فقد جاء ما قد يوهم المتسرع بوقوع السماع بين الحسن وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه!!

قال الطبراني في (المعجم الكبير): «حدثنا علي ابن عبد العزيز: حدثنا أبو نعيم: حدثنا عيسى بن عبد الرحمن[1] قال: سألت الحسن عن نبيذ الجر؟ فقال: لا أشرب إلا في شيء موكًا.

فقال ابنه: أليس قد كان ابن مسعود يشرب عندكم في الجر الأخضر؟ قال: بلى»[2].

وإسناده صحيح.

لكن قوله: «عندكم» ليس يدل على السماع، لأنه يحتمل معاني أخر!

مثل أن تكون «عندكم» بمعنى: في علمكم.

أو: في بلدكم.

وبعد دلائل وقرائن عدم سماع الحسن من ابن مسعود رضي الله عنه السابقة، لا يكون احتمال إرادة اللقاء من معاني (عندكم) إلا احتمالاً بعيدًا ومعنًى مستبعدًا.

أمّا بقية أحاديث الحسن عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، التي من غير شرط البحث، فهي:

---

(١) عيسى بن عبد الرحمن السلمي، ثم البجلي، (ت بعد ١٥٠هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٥٣٠٨): «ثقة».

(٢) المعجم الكبير للطبراني (رقم ٩١٨٥).

سنن الدارمي (رقم ٢٥٤).

والزهد لوكيع (رقم ٥١٣).

وتفسير يحيى بن سلام،انظر مرويات الحسن في التفسير من أول السراء إلى آخر القرآن الكريم، لشير علي شاه (رقم ٩٧٠).

والناسخ والمنسوخ لأبي عبيد القاسم بن سلام (رقم ٥٢٧).

والفتن لنعيم بن حمّاد (رقم ١١٧، ٥٠١، ١٨١١).

والمصنف لابن أبي شيبة (رقم ٢٥٧٢، ٢١٧٦٦، ٣٣٩٤٢، ٣٤٥٤١).

ومسند إسحاق بن راهوية، انظر النكت الظراف لابن حجر (٧/ ١٣١).

والزهد لأبي داود (رقم ١٨٦، ١٨٨)،

والرضا عن الله بقضائه لابن أبي الدنيا (رقم ٥٩).

وقصر الأمل لابن أبي الدنيا (رقم ١٧٤).

ومسند الحارث ـ انظر بغية الباحث للهيثمي (رقم ٦١٣).

وتفسير ابن جرير الطبري (١٢٨٤٨، ١٢٨٤٩، ١٢٨٥٠) (٢٥/ ٧٩).

والمعجم الكبير للطبراني (رقم ٨٥٣٥، ٩٢١٨).

والثقات لابن حبان (٦/ ٣٢٨).

والترغيب في فضائل الأعمال لابن شاهين (رقم ٥٦٦).

والعلل للدارقطني (٥/ ١١٦ ـ ١١٨ رقم ٧٦٣) (٤/ ٣٢/ ب).

والأفراد للدارقطني، انظر أطراف الغرائب والأفراد (٢٠٨/ أ).

وحلية الأولياء لأبي نعيم (١/ ١٣٣).

والسنن الواردة في الفتن لأبي عمرو الداني (رقم ٢٩٦).

وشعب الإيمان للبيهقي (رقم ٩٤١٢).

ومسند الفردوس للديلمي، انظر حاشية تحقيق الفردوس (رقم ٥٤٠، ٥٥٧٣).

والموضوعات لابن الجوزي (٢/ ١٣٣، ٢١٢ - ٢١٣).

ومثير العزم الساكن له (رقم ١٤٠، ١٥١).

والنصحية للراعي والرعية لبدل بن أبي المعمر التبريزي (١٢٩).

والله أعلم.

عبد الله بن مُغَفَّل المُزَني رضي الله عنه

قال الإمام أحمد، كما في (الجرح والتعديل): «كان مبارك ـ يعني ابن فضالة ـ يرفع حديثًا كثيرًا، ويقول في غير حديث: الحسن، قال: حدثنا عمران.. قال: حدثنا ابن مغفل!! وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك، غيره!»[1].

ويبدو أن الإمام أحمد تغيّر اجتهاده في المسألة، وأصبح لا يرى في سماع الحسن من عبد الله بن المغفل رضي الله عنه ما يُستنكر!

حيث قال، كما في (مسائل صالح) وغيره: «سمع الحسن من عبد الله بن مغفل»[2].

وقال يحيى بن معين في (التاريخ) وغيره: «سمع الحسن من عبد الله بن مغفل»[3].

وقال علي بن المديني، في (العلل)، عن الحسن: «ومن عبد الله بن مغفل»، يعني سمع[4].

وقال أبو حاتم الرازي: «سمع الحسن من ابن مغفل»[5].

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٣٣٩).

(٢) مسائل صالح لأبيه (رقم ٨٤٤)، والمراسيل لابن أبي حاتم (رقم ١٥١).

(٣) التاريخ لابن معين (رقم ١٣٦)، ومن كلام أبي زكريا برواية الدقاق (رقم ٣٩١)، ومعرفة الرجال برواية ابن محرز (١/رقم ٦٦١).

(٤) العلل لابن المديني (٥١ رقم ٥٠).

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٤١).

وقال البزار: «سمع من عبد الله بن مغفل»[1].

ونقل ابن الملقن في (البدر المنير)، عن البرديجي، أنه قال: «الذي يصح للحسن سماعًا من الصحابة: أنس، وعبد الله بن مغفل...»[2].

وقال ابن عبد البر في (الاستيعاب) عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه: «أروى الناس عنه الحسن»[3].

وصحح أحاديث للحسن عن عبد الله بن مغفل، كل من: الترمذي[4] وابن الجارود[5] وابن حبان[6] والحاكم[7]، وغيرهم[8].

وهو: عبد الله بن مغفّل بن عبدنهم المزني العِدَاوي، هو وأبوه صحابيان رضي الله عنهما.

وعبد الله ممن حضر بيعة الرضوان، فهو من أهلها.

وهو أحد العشرة الذين بعثهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى البصرة، ليفقهوا أهلها.

فنزل عبد الله بن مغفل رضي الله عنه البصرة، واختط بها دارًا، واستقر فيها، حتى وافاه أجله، سنة: تسع وخمسين، أو ستين، أو إحدى وستين[9].

---

(١) نصب الراية للزيلعي (١/ ٩٠).
(٢) البدر المنير لابن الملقن (٢/ ١٥٩/ ب).
(٣) الاستيعاب لابن عبد البر (٣/ ٩٩٦).
(٤) جامع الترمذي (رقم ١٤٨٦، ١٤٨٩، ١٧٥٦).
(٥) منتقى ابن الجارود (رقم ٣٥).
(٦) الإحسان (رقم ١٢٥٥، ١٧٠٢، ٢٣٨٦، ٢٩١١، ٥٤٨٤، ٥٦٥٠، ٥٦٥٥، ٥٦٥٦، ٥٦٥٧، ٥٦٥٩، ٦٧٨١).
(٧) المستدرك للحاكم (١/ ١٦٧، ١٨٥، ٣٤٩) (٤/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧).
(٨) انظر الإعلام بسنته لمغلطاي (٤/ ٢/ أ، ١٤٨/ ب).
(٩) طبقات ابن سعد (٧/ ١٣ ـ ١٤)، وطبقات خليفة (١٧٦)، والتاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٢٣)، والثقات لابن حبان (٣/ ٢٣٦)، والاستيعاب لابن=

وعلى أن وفاة عبد الله بن المغفل رضي الله عنه، كانت سنة تسع وخمسين، يكون الحسن قد عاصره: ثمانيا وثلاثين سنة، ويكون قد ساكنه منها بالبصرة: اثنتين وعشرين سنة.

وبذلك يظهر أن احتمال سماع الحسن من عبد الله بن مغفل رضي الله عنه احتمال في غاية القوة، بل احتمال عدم السماع هو البعيد جدًا!!

مع ذلك، فقد صرّح الحسن بالسماع من عبد الله بن مغفل رضي الله عنهما في أحاديث عدة، وهي:

= عبد البر (٣/ ٩٩٦ ـ ٩٩٧)، والإكمال لابن ماكولا، وحاشية تحقيقه (٦/ ١٥٩ ـ ١٦٢)، وأسد الغابة لابن الأثير (٣/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩)، وتهذيب الكمال (١٦/ ١٧٣ ـ ١٧٥)، والإصابة (٤/ ١٣٢ ـ ١٣٣).

الحديث الأول:

قال الإمام أحمد في (المسند)، و (العلل)، و (مسائل صالح): «حدثنا وكيع، عن أبي سفيان بن العلاء، قال: سمعت الحسن يحدث: أن رسول الله ﷺ قال: لولا أن الكلاب أمة من الأمم، لأمرت بقتلها، فاقتلوا منها كل أسود بهيم.

قال: فقال له رجل: يا أبا سعيد، ممن سمعت هذا؟ فقال: حدثنيه ـ وحلف ـ عبد الله بن مغفل، عن النبي ﷺ، منذ كذا وكذا، ولقد حدثنا في ذلك المجلس»[1].

وقال ابن حبان في (صحيحه) وفي (الثقات): «أخبرنا أبو خليفة: حدثنا محمد بن سلام الجمحي: حدثنا سعيد بن عبيد، قال: كنا في جنازة أبي سفيان بن العلاء، ومعنا شعبة، فلمّا دفن، قال شعبة: حدثني هذا، وأشار إلى قبر أبي سفيان بن العلاء، قال: قلت للحسن: من حدثك أن النبي ﷺ قال: لولا أن الكلاب أمة من الأمم، لأمرت بقتلها؟ فقال: عبد الله بن المغفل، والله الذي لا إله إلا هو، حدثني في هذا المسجد، وأوأما إلى مسجد الجامع»[2].

وأخرجه أبو بكر القطيعي في جزء (الألف دينار)، قال: «حدثنا عبد الله بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن سلام الجمحي...»[3] ـ به.

قال أبو حاتم الرازي، كما في (الجرح والتعديل): «قال يحيى القطان: كنت أشتهي أن أسمع من أبي سفيان بن العلاء

---

(١) المسند للإمام أحمد (٥/ ٥٤)، والعلل (رقم ٣٤٥)، ومسائل صالح (رقم ٨٤٦).

(٢) الإحسان (رقم ٥٦٥٦)، والثقات لابن حبان (٨/ ٢٦٠).

(٣) جزء الألف دينار للقطيعي (رقم ٥٠).

حديث الحسن عن عبد الله بن مغفل، كان يقول فيه: حدثني ابن مغفل»[1].

ونقل البخاري في (الكنى) نحوًا من هذا عن يحيى القطان[2].

بينما جاء في (العلل) للإمام أحمد، قال عبد الله بن الإمام: «قال أبي: قال شعبة: كنت أشتهي أن أسمع من أبي سفيان بن العلاء، يعني: حديث ابن مغفل، عن النبي ﷺ: لولا أن الكلاب أمة من الأمم، لأمرت بقتلها؛ لأن الحسن سمع من ابن مغفل»[3].

قلت: هذا وهم!! فالذي كان يشتهي سماع هذا الحديث من أبي سفيان بن العلاء إنما هو يحيى بن سعيد القطان، كما في نقل البخاري، وأبي حاتم الرزاي. لأن شعبة قد سمع هذا الحديث من أبي سفيان بن العلاء، ورواه عنه، كما ذكرناه آنفًا عن (صحيح ابن حبان) وغيره.

أمّا أبو سفيان بن العلاء: فقيل: اسمه سعد، وقيل: العريان.

ذكره البخاري، وابن أبي حاتم، وابن عبد البر، في الكنى التي لا تعرف أسماء أصحابها![4].

وكذا ذكره الإمام مسلم في (الكنى)، ولم يُسمّه[5].

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٣٨٢).
(٢) الكنى للبخاري (رقم ٣٣٦).
(٣) العلل للإمام أحمد (رقم ٣٤٤).
(٤) الكنى للبخاري (رقم ٣٣٦)، والجرح والتعديل (٩/ ٣٨٢)، والاستغنا في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى لابن عبد البر (٣/ ١٥٦٧ - ١٥٦٨ رقم ٢٤٣١).
(٥) الكنى لمسلم - خط - (٤٩).

وعندما أخرج ابن حبان حديثه هذا في (صحيحه)، قال: «اسم أبي سفيان: سعد، ولقبه: [سُنسُن]. وليس لأبي سفيان بن العلاء في الدنيا حديث مسند غير هذا. وهو أخو أبي عمرو بن العلاء، وأبوعمرو اسمه زبّان، وهم أربعة: معاذ[1] وعمر»[2].

وتحرف اللقب في (الإحسان) المطبوع إلى: (سُلْس)!

وقال الدارقطني في (المؤتلف والمختلف): «أمّا سُنسن، فهو فيما ذكر محمد بن العباس اليزيدي، قال: اسم أبي سفيان بن العلاء: العريان، ولقبه: سنسن، وهو أخو أبي عمرو بن العلاء النحوي [القاري][3] ولهما أخوان: معاذ، وعمر، ابنا العلاء»[4].

ووافقه على ذلك ابن ماكولا في (الإكمال)[5].

وتبعهما على ذلك الحافظ ابن حجر في (تبصير المنتبه) وفي (نزهة الألباب في الألقاب)[6].

أمّا درجة أبي سفيان بن العلاء من الجرح أو التعديل: فمما أغفله البخاري في (الكنى)، وابن أبي حاتم في ترجمته في (الجرح والتعديل)![7].

بل حتى ابن حبان، الذي أخرج له في (صحيحه)، وترجم

---

(١) وفي في الإحسان: (أبو معاذ) بزيادة (أبو)، وهو خطأ، فانظر ترجمته في تهذيب الكمال (٢٨/١٢٨).
(٢) الإحسان (١٢/٤٧٢ رقم ٥٦٥٦).
(٣) تحرف في مطبوع المؤتلف والمختلف إلى (البخاري)!! وما ذكرته إنما صوّبته بالظن!!
(٤) المؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/١٢٦٦ ـ ١٢٦٧).
(٥) الإكمال لابن ماكولا (٤/٤١٧).
(٦) تبصير المنتبه لابن حجر (٢/٧١٠)، ونزهة الألباب في الألقاب (رقم ١٥٧٤).
(٧) الكنى للبخاري (رقم ٣٣٦)، والجرح والتعديل (٩/٣٨١ ـ ٣٨٢).

له تلك الترجمة المقتضبة فيه، لم يذكره في (الثقات) البتة، ولم يترجم له فيه، مع أنه على شرطه، ويعرفه أيضًا!!!

وإنما جاء ذكر أبي سفيان بن العلاء في (الثقات) لابن حبان عرضًا، في أثناء ترجمة أخيه القارىء المشهور أبي عمرو بن العلاء[١].

لكن قال يحيى بن معين، في رواية أبي خالد الدقاق عنه: «أبو سفيان بن العلاء، وأبو عمرو بن العلاء: ليس بهما بأس»[٢].

ونقل هذا التعديل عن يحيى بن معين، ابن أبي حاتم الرازي في (الجرح والتعديل). لكن في ترجمة أبي عمرو بن العلاء[٣]، دون ترجمة أبي سفيان بن العلاء!!

وذكر الحاكم أبا سفيان بن العلاء في (معرفة علوم الحديث)، في نوع: معرفة الأئمة الثقات المشهورين[٤].

قلت: فرجل روى عنه وكيع وشعبة، ويكفيه شعبة!

وكان يحيى القطان يتحسّر على فواته، وعدم سماعه منه.

ثم يقول عنه يحيى بن معين: «ليس به بأس».

ويصحح له ابن حبان.

ويوثقه الحاكم.

مثل هذا الرجل، لا ينزل عن الثقة بحال، وحديثه من قسم الصحيح!!

---

(١) الثقات لابن حبان (٦/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦).
(٢) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين، رواية الدقاق (رقم ١١٧).
(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٦١٦).
(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم (٢٤٨).

ولذلك فحديثه هذا عن الحسن البصري صحيح، قائم بإثبات سماع الحسن عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنهما!

وقد توبع أبو سفيان بن العلاء في ذكره السماع!

قال الطبراني في (المعجم الأوسط): «حدثنا أحمد بن القاسم، قال: حدثنا خالد بن خداش، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن معاذ الأعور، عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ: لولا أن الكلاب أمة من الأمم، لأمرت بقتلها، فاقتلوا منها كل أسود بهيم.

فقال له عمرو: من حدّثك؟ قال: حدثنيه، والله عبد الله بن مغفل»[١].

قال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن معاذ الأعور إلا حمّاد بن زيد، تفرّد به خالد بن خداش».

ـ شيخ الطبراني: أحمد بن القاسم بن مساور البغدادي الجوهري، أبو جعفر، (ت ٢٩٣ هـ).

قال عنه الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «الإمام الحافظ الثقة»[٢].

ـ وبقية رجال الإسناد مترجمون ثقات.

ـ معاذ الأعور: ولم أستطع الجزم به!

وفي الرواة: معاذ بن سعد، أو معاذ بن سعيد، الأعور، روى عن عطاء بن أبي رباح، وعنه مهدي بن ميمون[٣].

قال عنه الحافظ: «مجهول»[٤].

---

(١) المعجم الأوسط للطبراني (رقم ٥١٢).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٥٢).
(٣) التهذيب (١٠/ ١٩١).
(٤) التقريب (رقم ٦٧٣٤).

قلت: لكن أبا سفيان بن العلاء وحده كافٍ: لإثبات الحديث، ولتصحيح سماع الحسن من عبد الله بن مغفل رضي الله عنه.

ومع ذلك، فقد توبع أبو سفيان أيضًا برواية أخرى، تذكر سماع الحسن من عبد الله بن مغفل رضي الله عنه!!

وسوف أذكر هذه الرواية، إن شاء الله تعالى، منفصلة في حديث مستقل، لأنها تتضمن أحاديث أخر، وفيها قصة طويلة، تجعلها بالحديث المنفصل أشبه منها بالمتابعة.

وقبل ذكر هذه الرواية، أكمل تخريج الحديث السابق ذكره!

حيث إني إنما ذكرت الطريق التي فيها سماع الحسن من عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، دون طرق الحديث الأخرى، التي ليس فيها ذكر للسماع.

فالحديث يرويه عن الحسن سبعة من تلامذته، ممن وقفت عليه، سوى راويي السماع السابقين.

وهؤلاء الرواة هم:

١ ـ يونس بن عبيد:

أخرجه الإمام أحمد[١] وأبو داود[٢] والترمذي وقال: «حسن صحيح»[٣] والنسائي في (السنن الصغرى) و (الكبرى)[٤] وابن ماجة[٥] أبو القاسم البغوي في (الجعديات)[٦] والروياني في

---

(١) مسند الإمام أحمد (٤/ ٨٥) (٥/ ٥٦ ـ ٥٧).

(٢) سنن أبي داود (رقم ٢٨٤٥).

(٣) جامع الترمذي (رقم ١٤٨٦).

(٤) السنن الصغرى للنسائي (رقم ٤٢٨٠)، والكبرى (رقم ٤٧٩١).

(٥) سنن ابن ماجة (رقم ٣٢٠٥).

(٦) الجعديات (رقم ٣٣٠٤).

(مسنده)[1] وابن حبان في (صحيحه)[2] وأبو نعيم في (حديث يونس بن عبيد)[3].

٢ ـ وعوف بن أبي جميلة:

أخرجه الإمام أحمد[4] والدارمي في (سننه)[5] وعبد بن حميد في (مسنده)[6] والروياني في (مسنده)[7] والطحاوي في (شرح معاني الآثار)[8] وابن عدي في (الكامل)[9].

٣ ـ ومنصور بن زاذان:

أخرجه الترمذي[10].

٤ ـ ومبارك بن فضالة:

أخرجه أبو القاسم البغوي في (الجعديات)[11].

٥ ـ وأبو حرة واصل بن عبد الرحمن:

أخرجه ابن الأعرابي في (معجمه)[12] وابن عدي في (الكامل)[13] ومحمد بن منده بن أبي الهيثم الأصبهاني في (جزء حديثه)[14].

---

(١) مسند الروياني (رقم ٨٩٢، ١٢٨٧).
(٢) الإحسان (رقم ٥٦٥٧).
(٣) منتخب حديث يونس بن عبيد (١٤١/أ).
(٤) مسند الإمام أحمد (٥/ ٥٤، ٥٦).
(٥) سنن الدارمي (رقم ٢٠١٤).
(٦) منتخب مسند عبد بن حميد (رقم ٥٠٣).
(٧) مسند الروياني (رقم ٨٦٨).
(٨) شرح معاني الآثار للطحاوي (٤/ ٥٤).
(٩) الكامل لابن عدي (١/ ١٢٨) (٣/ ٢٩٦)، وفيه قصة!
(١٠) جامع الترمذي (رقم ١٤٨٦).
(١١) الجعديات للبغوي (رقم ٣٣٠٢).
(١٢) معجم ابن الأعرابي (رقم ١١٦٤).
(١٣) الكامل لابن عدي (٣/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣).
(١٤) جزء حديث محمد بن مندة بن أبي الهيثم ـ التاسع منه (٢٢٣/أ).

٦ ـ وسويد بن حجير أبو قزعة[١]:

أخرجه أبو نعيم في (معرفة الصحابة)[٢].

٧ ـ وإسماعيل بن مسلم المكي:

أخرجه الترمذي في (جامعه)، وقال: «حديث حسن، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن الحسن عن عبد الله بن مغفل عن النبي ﷺ[٣]»، وابن الأعرابي في (معجمه)[٤]، وأبو نعيم في (حلية الأولياء)[٥]، وابن النجار في (ذيل تاريخ بغداد)[٦]، والنجيب الحراني في (المشيخة الكبرى)[٧].

كلهم رووه عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، من غير تصريح بالسماع.

وهذا لا يعارض ذكر السماع، ولا يرد على من ذكره، كما سبق أن قررناه في موضع متقدم من هذا البحث[٨].

وقد ذكر أبو نعيم الأصبهاني في (معرفة الصحابة)، جماعة كبيرة ممن روى هذا الحديث عن الحسن، فيهم جماعة ممن سبق ذكرهم، وزيادة كبيرة عليهم.

فأنا أذكر كلامه، وتعداده، إتمامًا للفائدة.

قال أبو نعيم: «رواه عن الحسن: قتادة، ويونس بن عبيد،

---

(١) سويد بن حجير الباهلي، أبو قزعة البصري.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٢٦٨٨): «ثقة».

(٢) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/٣٧/ب).

(٣) جامع الترمذي (رقم ١٤٨٩).

(٤) معجم ابن الأعرابي (رقم ١٩٥).

(٥) حلية الأولياء (٧/١١١).

(٦) ذيل تاريخ بغداد لابن النجار (٢/٨٨).

(٧) المشيخة الكبرى للنجيب الحراني (٣/٨٤٥).

(٨) انظر ما تقدم (٧٠١ ـ ٧٠٧).

ومنصور بن زاذان، وعمران بن مسلم القصير، وأبو سفيان، ومعاذ، أبناء العلاء، وأبو حره واصل بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن طلحة بن عبيد الله بن كريز، والسري بن يحيى، ومبارك بن فضالة، والحسن بن دينار، وإسماعيل بن مسلم، وأبو حمزة العطار، ومعاذ الأعور، والهيثم بن أبي الهيثم»[1].

وأتم ألفاظ هذا الحديث، المرفوع منه، لفظ رواية يونس بن عبيد:

قال الإمام أحمد: «حدثنا إسماعيل: أخبرنا يونس، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل، عن النبي ﷺ، قال: لولا أن الكلاب أمة من الأمم، لأمرت بقتلها، فاقتلوا منها كل أسود بهيم.

وأيما قوم اتخذوا كلبًا، ليس بكلب حرث أو صيد أو ماشية، نقصوا من أجورهم كل يوم قيراطًا.

قال: وكنا نؤمر أن نصلي في مرابض الغنم، ولا نصلي في أعطان الإبل، فإنها خلقت من الشياطين»[2].

وإسناده صحيح.

هو يتضمن ثلاثة أحاديث، وهي: حديث الأمر بقتل الكلاب، وحديث أن من اتخذ كلبًا غير كلب حرث...، وحديث الأمر بالصلاة في مرابض الغنم والنهي عنها في أعطان الإبل.

---

(١) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/٣٧/ب).

(٢) مسند الإمام أحمد (٤/٨٥).

الحديث الثاني:

قال الإمام أحمد في (المسند): «حدثنا عبد الصمد...».

وقال أيضًا في (العلل): «حدثنا أبو داود..».

كلاهما قال: «حدثنا الحكم بن عطية، قال: سألت الحسن عن الرجل يتخذ الكلب في داره؟

قال: حدثني عبد الله بن مغفل، أن رسول الله ﷺ قال: من اتخذ كلبًا، نقص من أجره كل يوم قيراطًا»[١].

وأخرجه الخطيب في (الموضح لأوهام الجمع والتفريق)[٢]، من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، عن الحكم بن عطيّة.. به[٣].

- عبد الصمد، هو ابن عبد الوارث، سبق أنه ثقة.

- وأبو داود، هو الطيالسي الحافظ.

- الحكم بن عطية العيشي، البصري، قال عنه الحافظ: «صدوق له أوهام».

فهذا إسناد حسن، خاصة وأن احتمال تطرق الوهم إلى الحكم بن عطية في هذا الحديث احتمال بعيد! لأن الحكم يحكي فيه سؤالاً سأل به الحسن، فأجابه به الحسن بـ «حدثني عبد الله بن مغفل». فلا هناك إسناد طويل، ولا متن طويل، للوهم إليه مدخل. بل كون سبب الحديث سؤالاً من الحكم بن عطية، هذا أدعى إلى أن يكون الحكم أحفظ فيه من غيره.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/٥٦)، والعلل له (رقم ١٧٣١).

(٢) الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب (١/٢١٣).

(٣) التقريب (رقم ١٤٥٥).

فهذا الحديث إذن هو ثاني حديثٍ يُثبت صراحةً سماعَ الحسن من عبد الله بن مغفل رضي الله عنه.

وقد روي هذا الحديث من الحسن من وجوه أخرى، من غير ذكر للسماع فيه.

وقد وقفت على ستة من تلامذة الحسن، ممن رووه عنه:

١ ـ يونس بن عبيد:

أخرجه الإمام أحمد[١] والنسائي[٢] وابن ماجة[٣] وأبو القاسم البغوي في (الجعديات)[٤] والروياني في (مسنده)[٥] وابن حبان في (صحيحه)[٦].

٢ ـ قتادة:

أخرجه الإمام أحمد[٧] وعبد بن حميد في (مسنده)[٨].

٣ ـ عوف بن أبي جميلة:

أخرجه الإمام أحمد[٩] والنسائي[١٠]، والروياني في (مسنده)[١١].

---

(١) مسند الإمام أحمد (٤/ ٨٥) (٥/ ٥٦).
(٢) سنن النسائي الصغرى (رقم ٤٢٨٠).
(٣) سنن ابن ماجة (رقم ٣٢٠٥).
(٤) الجعديات للبغوي (رقم ٣٣٠٤).
(٥) مسند الروياني (رقم ٨٩٢، ١٢٨٧).
(٦) الإحسان (رقم ٥٦٥٠، ٥٦٥٥، ٥٦٥٧، ٥٦٥٨، ٥٦٥٩، وآخرها مختصر).
(٧) مسند الإمام أحمد (٥/ ٥٧).
(٨) منتخب مسند عبد بن حميد (رقم ٥٠٢).
(٩) مسند الإمام أحمد (٥/ ٥٦).
(١٠) السنن الصغرى للنسائي (رقم ٤٢٨٨).
(١١) مسند الروياني (رقم ٨٦٩).

٤ ـ مبارك بن فضالة:

أخرجه أبو القاسم البغوي في (الجعديات)[١].

٥ ـ أبو حرة واصل بن عبد الرحمن:

أخرجه ابن عدي في (الكامل)[٢] والخطابي في (غريب الحديث)[٣].

٦ ـ إسماعيل بن مسلم:

أخرجه الترمذي في (جامعه)[٤] وابن الأعرابي في (معجمه)[٥]، وابن النجار في (ذيل تاريخ بغداد)[٦]، والنجيب الحراني في (المشيخة الكبرىٰ)[٧].

---

(١) الجعديات للبغوي (رقم ٣٣٠٣).
(٢) الكامل لابن عدي (٣/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣).
(٣) غريب الحديث للخطابي (٢/ ٤٤٠).
(٤) جامع الترمذي (رقم ١٤٨٩).
(٥) معجم ابن الأعرابي (رقم ١٩٥).
(٦) ذيل تاريخ بغداد لابن النجار (٢/ ٨٨).
(٧) المشيخة الكبرى للنجيب الحراني (٣/ ٨٤٥).

الحديث الثالث:

قال ابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني): «حدثني سليمان بن عمر بن خالد أبو أيوب الرقي: حدثنا محمد بن مسلمة: حدثنا محمد بن إسحاق، عن عبيد الله بن طلحة بن عبيد الله بن كريز، عن الحسن البصري، قال: قدم علينا عبيد الله بن زياد أميرًا، أمّره معاوية. فقدم غلام سفيه حدث السن، يسفك الدماء سفكًا شديدًا.

وفينا عبد الله بن مغفل المزني رضي الله عنه، صاحب رسول الله ﷺ، وكان أحد العشرة الذين بعثهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، يعلمون أهل البصرة.

فدخل عليه داره في يوم الجمعة، فقال له: انته عمّا أراك تصنع، فإن شر الرعاء الحطمة. فقال: وما أنت إلا من حثالة أصحاب رسول الله ﷺ! قال: وهل كانت فيهم حثالة؟!! لا أم لك! كانوا أهل بيوتات وشرف، ممن كانوا منه! أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يبيت إمام غاش لرعيته، ليلة [سوداء][(١)]، إلا حرّم الله عليه الجنة.

فخرج حتى أتى المسجد، فجلس فيه، ونحن قعود حوله، ونحن نعرف في وجهه ما قد لقي منه.

فقلنا: يغفر الله عز وجل لك يا أبا زياد، ما كنت تصنع بكلام هذا السفيه على رؤوس الناس؟! فقال: إنه كان عندي [علم][(٢)] خفي من حديث رسول الله ﷺ، فأحببت أن لا أموت حتى أقوم علانية، فوددت أن داره وسعت أهل البصرة، فاجتمعوا فيها، حتى يسمعوا مقالتي ومقالته.

---

(١) في المصدر: (سود)، والتصويب من مصادر الحديث الأخرى الآتية.
(٢) سقط من المصدر، والتصويب من مصادر الحديث الآتية.

ثم أنشأ يحدثنا، فقال: بينا أنا مع رسول الله ﷺ، وهو في ظل شجرة، وأنا آخذ بغصن من أغصانها، أن تؤذيه، إذ قال: إن الكلاب أمة من الأمم، ولولا أني أكره أن أفنيها، لأمرت بقتلها، فاقتلوا منها كل أسود بهيم، فإنه شيطان. ولا تصلّوا في أعطان الإبل، فإنها من الجن خلقت، ألا ترون إلى هبابها[1] وعيونها إذا نفرت، وصلوا في مرابض الغنم، فإنها أقرب من الرحمة.

قال: ثم تفرقنا، فلم يلبث الشيخ أن مرض مرضه الذي مات فيه، فعاده عبيد الله، فقال: أتعهد شيئًا نفعل فيه الذي تحب؟ قال: أفاعل أنت؟ قال: نعم، قال: فإني أسألك: أن لا تصلي عليّ، ولا تقم على قبري، وخل بيني وبين بقية أصحابي، فيكونوا هم الذين يلون ذلك مني.

وكان ابن زياد رجلاً جبانًا، وكان يركب كل غداة. فركب ذات غداة فرأى الناس في السكك، فقال: ما شأن الناس؟ قالوا: مات عبد الله بن مغفل المزني صاحب رسول الله ﷺ. فوقف حتى مُرَّ بسريره، فقال: لولا أنه سألنا أمرًا فأعطيناه، لسرنا معه، حتى نصلي عليه، ونقوم على قبره»[2].

ـ شيخ ابن أبي عاصم: سليمان بن عمر بن خالد القرشي العامري، أبو أيوب الأقطع، الرقي، (ت ٢٤٩ هـ).

ترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)، ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلاً، إلا أنه ذكر أن أباه أبا حاتم الرازي كتب عنه بالرقة[3].

وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: «حدثنا عنه شيوخنا: الخضر بن أحمد بن قيد هوز بحران، وغيره»[4].

---

(١) الهباب: إرادة الفحل للسفاد، انظر تاج العروس ـ هبب ـ (٤/ ٣٧٤).
(٢) الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (رقم ١٠٩٢).
(٣) الجرح والتعديل (٤/ ١٣١).
(٤) الثقات لابن حبان (٨/ ٢٨٠).

وترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام)، ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلًا، إلا أن أبا عروبة الحراني وطبقته رووا عنه[1].

فاستفدنا من جميع هذا، أن سليمان بن عمر الرقي هذا، مع ذكر ابن حبان له في الثقات، فقد روى عنه جماعة من كبار الحفاظ، كأبي حاتم الرازي، وابن أبي عاصم، وأبي عروبة الحراني: الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود الجزري (ت ٣١٨ هـ).

ولا شك أن رواية هؤلاء الحفاظ عنه، مع ذكر ابن حبان له في (الثقات)، مما يرفع مقامه ويدل على جليل قدره.

ـ أمّا محمد بن مسلمة، فلا أظنه إلا محرفًا عن محمد بن سلمة!

فهو محمد بن سلمة بن عبد الله الباهلي مولاهم، الحراني (ت ١٩١ هـ).

قال عنه الحافظ: «ثقة»[2].

أقول: هذا، لأني لم أجد في الرواية عن ابن إسحاق من اسمه محمد بن مسلمة! ووجدت محمد بن سلمة معروفًا بالرواية عن ابن إسحاق[3]، وهو حراني، وحران والرقة ـ بلد سليمان بن عمر الرقي ـ من مدن الجزيرة شمالي العراق[4].

ـ أمّا محمد بن إسحاق، فصاحب السيرة، سبقت ترجمته. وهو مدلس وقد عنعن في روايته هذه.

لكن الإمام أحمد أخرج هذا الحديث في (مسنده)، مقتصرًا

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ووفيات ٢٤١ إلى ٢٥٠هـ (٢٨٩).
(٢) التقريب (رقم ٥٩٢٢).
(٣) تهذيب الكمال (٢٥/ ٢٨٩).
(٤) انظر معجم البلدان لياقوت الحموي (٢/ ١٣٤).

منه على الحديث المرفوع في النهي عن الصلاة في أعطان الإبل والأمر بها في مرابض الغنم، دون ذكر القصة، فذكر تصريح ابن إسحاق بالسماع.

قال الإمام أحمد: «حدثنا يعقوب[1]: حدثنا أبي، عن ابن إسحاق: حدثني عبيد الله بن طلحة بن عبيد الله بن كريز الخزاعي، عن الحسن بن أبي الحسن البصري، عن عبد الله بن مغفل المزني، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تصلوا في عطن الإبل، فإنها من الجن خلقت، ألا ترون عيونها وهبابها إذا نفرت. وصلوا في مراح الغنم، فإنها هي أقرب من الرحمة»[2].

فهذا هو حديث ابن إسحاق السابق، إلا أنه مختصر!

وقد صرّح فيه ابن إسحاق بالسماع من شيخه عبيد الله بن طلحة.

- وشيخه: عبيد الله بن طلحة بن عبيد الله بن كريز، أبو المطرف.

قال عنه الحافظ: «مقبول»[3].

قلت: قال عنه الحافظ ذلك، لأنه لم يذكر في (التهذيب) عن طلحة إلا أن ابن حبان ذكره في (الثقات)[4].

وفات الحافظ أن العجلي قال عنه: «ثقة»[5].

هذا مع رواية مثل ابن إسحاق وحماد بن زيد وغيرهم عنه، كما تراه في ترجمته، في (تهذيب الكمال)[6] وغيره.

---

(١) هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، تقدم هو وأبوه.

(٢) المسند للإمام أحمد (٥/ ٥٥).

(٣) التقريب (رقم ٤٣٠٢).

(٤) التهذيب (٧/ ١٩)، وانظر الثقات لابن حبان (٧/ ١٤٦).

(٥) معرفة الثقات للعجلي (رقم ١١٥٨).

(٦) تهذيب الكمال (١٩/ ٥٨).

فأقل أحوال عبيد الله بن طلحة أن يكون حسن الحديث.

فهذا الإسناد عندي لا بأس به.

ولولا شيخ ابن أبي عاصم، الذي إنما استنبطت تحسين حديثه من ذكر ابن حبان له في (الثقات)، ومن رواية الحفاظ عنه؛ لولا هذا الشيخ، لكان هذا الإسناد أرفع من هذا القبول الذي فيه لين.

وعلى كل حال، فلهذا الإسناد متابعة نافعة!

قال ابن عساكر في (تاريخ دمشق): «أنبأنا أبو علي الحداد: أخبرنا أبو بكر ابن ريذة: أخبرنا سليمان بن أحمد: حدثنا أبو معن ثابت بن نعيم الغزي: حدثنا محمد بن أبي السري: حدثنا ضمرة بن ربيعة، عن السري بن يحيى، عن الحسن، قال: قدم علينا عبيد الله بن زياد أميرًا، أمّره علينا معاوية...»[(١)] ـ فذكر القصة بطولها، قريبًا جدًا من لفظ ابن أبي عاصم.

ـ أبو علي الحداد، هو: الحسن بن أحمد بن الحسن بن محمد بن علي بن مهرة الأصبهاني المقريء الكبير (ت ٥١٥ هـ).

قال عنه السمعاني في معجم شيوخه المسمى بـ (التحبير في المعجم الكبير): «كان شيخًا عالمًا، ثقة، صدوقًا، من أهل القرآن، والعلم، والدين...» ـ ثم أكمل الثناء عليه، حتى قال: «وهو أجل شيخ أجاز لي، ممن علا سنده، وكثرت رواياته». ثم ذكر ثَبَتًا لمسموعاته، فأطال في ذلك، وأبان عن علم عظيم مهيل!![(٢)].

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر ـ خط ـ (١٠/ ٦٦٠ ـ ٦٦١).

(٢) منتخب التحبير في المعجم الكبير للسمعاني ـ المطبوع باسم التحبير في المعجم الكبير ـ (١/ ١٧٧ ـ ١٩٢ رقم ٩٧)، وانظر سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٠٣ ـ ٣٠٧).

ـ وأبو بكر ابن ريذة: محمد بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن إسحاق بن زياد الأصبهاني، التاني التاجر، ولد سنة (٣٤٦ هـ)، وتوفي سنة (٤٤٠ هـ).

وهو أحد المُسْنِدين المُعَمَّرِين الثقات الأمناء، وهو أشهر من روى عن الطبراني معجميه: الكبير والصغير[١]، لأنه آخر من روى عن الطبراني سماعًا[٢].

ـ وسليمان بن أحمد، هو الطبراني الحافظ الكبير.

وهذا الحديث في (المعجم الكبير) للطبراني، وعزاه إليه كل من المنذري في (الترغيب والترهيب)[٣]، والهيثمي في (مجمع الزوائد)[٤].

لكن مسند عبد الله بن مغفل مما لم توجد أجزاؤه من (المعجم الكبير) للطبراني، حتى الآن، فهو من نواقصه.

فالحمد لله على توفيقه لي بالوقوف على إسناده، في مخطوطة (تاريخ دمشق) لابن عساكر.

ـ أمّا شيخ الطبراني: أبو معن ثابت بن نعيم الغزي، كذا جاءت نسبته في مخطوط (تاريخ دمشق).

لكن جاء في (المعجم الأوسط) المخطوط للطبراني، وفي (المعجم الصغير)، أنه (الهوجي)[٥].

وكذا ذكر الهيثمي نسبته في (مجمع الزوائد)، حيث قال

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٩٥ ـ ٥٩٦).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٢١ ـ ١٢٢).
(٣) الترغيب والترهيب (٣/ ١٧٦).
(٤) مجمع الزوائد (٥/ ٢١٢ ـ ٢١٣).
(٥) المعجم الأوسط للطبراني (١/ ١٨٩/ب)، والصغير (رقم ٣١٥).

عقب الحديث: «رواه كله الطبراني عن شيخه ثابت بن نعيم الهوجي: لا أعرفه»[1].

وفي (لسان الميزان) للحافظ ابن حجر: «ثابت بن نعيم أبو معن: ذكره مسلمة بن قاسم في (الصلة)، وقال: مجهول، حدثنا عنه يعقوب بن إسحاق بن حجر»[2].

بينما قال المنذري في (الترغيب والترهيب) عن هذا الحديث: «رواه الطبراني بإسناد حسن»[3].

وعلى كل حال، فإن كان ثابت بن نعيم مجهولاً، فإنه بعد رواية الطبراني وشيخ مسلمة بن قاسم عنه، إنما هو مجهول الحال.

ومجهول الحال صالح للاعتبار في المتابعات.

- محمد بن أبي السري المتوكل بن عبد الرحمن الهاشمي مولاهم، العسقلاني، (ت ٢٣٨ هـ).

قال عنه الحافظ: «صدوق عارف، له أوهام كثيرة»[4].

- وضمرة بن ربيعة الفلسطيني، تقدم أنه «صدوق يهم قليلاً».

- والسري بن يحيى الشيباني، تقدم أنه «ثقة».

فهذا إسناد حسن بالمتابعة السابقة.

والإسناد السابق يتقوى جدًا بهذا المتابعة أيضًا.

وللحديث متابعة أخرىٰ:

---

(١) مجمع الزوائد (٥/ ٢١٣).

(٢) لسان الميزان (٢/ ٧٩).

(٣) الترغيب والترهيب للمنذري (٣/ ١٧٦).

(٤) التقريب (رقم ٦٢٣٦).

قال الروياني في (مسنده): «حدثنا أحمد بن عبد الرحمن: حدثنا عمّي: حدثنا علي بن عابس: حدثني شيخٌ يُقال له أبو بكر ـ قال: كان يجالسنا عند عبد الملك بن أبي سليمان ـ: حدثنا الحسن، قال: دخل عبيد الله بن زياد على عبد الله بن مغفل...»[1] ـ فذكره نحوه مختصرًا.

وهذا إسناد ضعيف، فأبو بكر لم أعرفه، وعلي بن عابس الأسدي، قال عنه الحافظ: «ضعيف»[2].

ولا شك أنه يُستأنسُ بهذه المتابعة، مع الأسانيد السابقة، التي يثبت بها الحديث.

فيكون هذا الحديث مثبتًا أيضًا سماع الحسن من عبد الله بن مغفل رضي الله عنه.

وتَذَكّر أيضًا أن هذا الحديث الطويل، تضمن فيه حديث: «لولا أنّ الكلاب أمة من الأمم، لأمرت بقتلها، فاقتلوا منها كل أسود بهيم».

وحديث: «لولا أن الكلاب أمة...»، هو أول الأحاديث التي ذكرناها لإثبات سماع الحسن من عبد الله بن مغفل رضي الله عنه.

فهذا حديث يصح اعتباره متابعة للحديث الأول، ويصح اعتبار الحديث الأول أيضًا متابعة لهذا الحديث، في إثبات سماع الحسن من عبد الله بن مغفل رضي الله عنه!!

وقد تضمن هذا الحديث، بعد حديث: «لولا أن الكلاب أمة» الذي سبق تخريجه، حديثًا آخر، هو حديث النهي عن الصلاة في مبارك الإبل، وإباحة الصلاة في مرابض الغنم.

---

(١) مسند الروياني (رقم ٨٧٧).

(٢) التقريب (رقم ٤٧٩١).

فهذا أوان تخريج هذا الحديث: حديث حكم الصلاة في أعطان الإبل ومراح الغنم، من طرقه الأخرى، التي لا تذكر سماع الحسن من ابن مغفل رضي الله عنه.

فقد روى هذا الحديث عن الحسن جماعة من تلامذته:

- سبق منهم عبيد الله بن طلحة بن عبيد الله، راوي السماع في تلك القصة الطويلة.

وقد روى هذا الحديث من وجه آخر عن عبيد الله بن طلحة، مختصرًا، ومن غير ذكر للسماع.

أخرجه الإمام أحمد في (المسند)(١) والإمام الشافعي في (الأم)(٢)، وهو في (مسنده)(٣) أيضًا. ومن طريقه البيهقي في (السنن الكبرى) و (معرفة السنن الآثار)(٤).

٢ - وقتادة بن دعامة:

أخرجه الإمام أحمد(٥) وعبد بن حميد في (مسنده)(٦) والمحاملي في (أماليه)(٧).

٣ - ومبارك بن فضالة:

أخرجه الإمام أحمد(٨) وأبو داود الطيالسي في (مسنده)(٩) وأبو القاسم البغوي في (الجعديات)(١٠).

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ٥٥).
(٢) الأم للشافعي (١/ ٩٢).
(٣) مسند الشافعي (١/ رقم ١٩٩).
(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٤٤٩)، ومعرفة السنن والآثار له (رقم ٥١١١).
(٥) مسند الإمام أحمد (٥/ ٥٥).
(٦) منتخب مسند عبد بن حميد (رقم ٥٠١).
(٧) أمالي المحاملي (رقم ٨٥).
(٨) مسند الإمام أحمد (٤/ ٨٦).
(٩) مسند الطيالسي (رقم ٩١٣).
(١٠) الجعديات للبغوي (رقم ٣٣٠١).

٤ ـ وأبو سفيان بن العلاء:

أخرجه الإمام أحمد[١] ومن طريقه ابن الجوزي في (التحقيق)[٢].

وجاء في مطبوع مسند الإمام أحمد: «حدثنا وكيع عن سليمان، عن أبي سفيان بن العلاء...» كذا بإقحام (سليمان)، بين وكيع وأبي سفيان!

بينما نقل ابن كثير في (جامع المسانيد) هذا الإسناد، عن مسند الإمام أحمد، فلم يذكر ذلك الإقحام، وساق إسناد الإمام أحمد هكذا: «حدثنا وكيع عن أبي سفيان بن العلاء، عن الحسن...»[٣].

وعندما أخرجه ابن الجوزي في (التحقيق) من طريق الإمام أحمد، جعله لوكيع عن أبي سفيان بن العلاء، دون ذكر سليمان فيه أيضًا، مثل نقل ابن كثير!

فلا شك أن ما في (جامع المسانيد) و (التحقيق) أنه هو الصواب، لاتفاق مصدرين عليه!! ولأن وكيعًا معروف السماع من أبي سفيان بن العلاء، كما سبق في الحديث الأول من أحاديث إثبات سماع الحسن من عبد الله بن مغفل رضي الله عنه[٤]. فلا معنى لذكر الواسطة بين وكيع وأبي سفيان.

٥ ـ أشعث بن عبد الملك:

أخرجه النسائي في (السنن الصغرى) و (الكبرى)[٥].

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/ ٥٤).
(٢) التحقيق لابن الجوزي (٤٦/أ).
(٣) جامع المسانيد (٣/ ٩٢/ب).
(٤) انظر ما تقدم (١٧١٥).
(٥) السنن الصغرى للنسائي (رقم ٧٣٥)، والكبرى (رقم ٨١٤).

٦ - يونس بن عبيد:

أخرجه الإمام أحمد[١] وابن ماجه[٢] وابن أبي شيبة في (المصنف)[٣] وأبو القاسم البغوي في (الجعديات)[٤] والروياني في (مسنده)[٥] وابن حبان في (صحيحه)[٦] والبيهقي في (السنن الكبرى)[٧] وابن عبد البر في (التمهيد)[٨].

٧ - عمرو بن عبيد المعتزلي المتهم:

أخرجه عبد الرزاق في (المصنف)[٩].

وهذا آخر ما وجدته في تخريج هذا الحديث.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٤/ ٨٥) (٥/ ٥٦).

(٢) سنن ابن ماجه (رقم ٧٦٩).
قال فيه ابن ماجه: «حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة: حدثنا أبو نعيم، عن يونس...».
وقوله: «حدثنا أبو نعيم» تصحيف مطبعي، صوابه: «حدثنا هشيم»!!
وهو على الصواب في (المصنف) لابن أبي شيبة، ومن طريقه عند ابن حبان في (صحيحه)، كما سيأتي.
وهو على الصواب أيضاً في تحفة الأشراف للمزي (رقم ٩٦٥١).

(٣) المصنف لابن أبي شيبة (١/ ٣٨٤) (١٤/ ١٤٩) (رقم ٣٨٧٧، ٣٦٠٥٥).

(٤) الجعديات لأبي القاسم البغوي (رقم ٣٣٠٤).

(٥) المسند للروياني (رقم ٨٩٨، ١٢٨٧).

(٦) صحيح ابن حبان، انظر الإحسان (رقم ١٧٠٢، ٥٦٥٧).

(٧) السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٤٤٩).

(٨) التمهيد لابن عبد البر (٢٢/ ٣٣٤)، وسقط من إسناده (هشيم)، بين أبي بكر بن أبي شيبة، ويونس بن عبيد!

(٩) المصنف لعبد الرزاق (رقم ١٦٠٢).

الحديث الرابع:

قال ابن أبي شيبة في (المصنف): «حدثنا وكيع، عن مسعر، عن ثابت بن عبيد، أن الحسن قال: رأيت ابن مغفل صلى الركعتين قبل الفجر في السُّدّة»[1].

ـ وكيع بن الجراح، ومسعر بن كدام، سبقا، وهما إمامان ثقتان.

ـ وثابت بن عبيد الأنصاري، مولى زيد بن ثابت، كوفي.

قال عنه الحافظ: «ثقة»[2].

وهو قرين الحسن البصري في السن، أو أكبر منه!

ولولا أن مسعر بن كدام معروف الرواية عن ثابت بن عبيد الأنصاري[3] لما جزمت أنه هو راوي هذا الأثر عن الحسن.

وإسناده صحيح.

فهو قائم بإثبات لقاء الحسن بعبد الله بن مغفل رضي الله عنه.

---

(١) المصنف لابن أبي شيبة (٢/ ٢٥٢) (رقم ٦٤٢٦).
(٢) التقريب (رقم ٨٢١).
(٣) تهذيب الكمال (٤/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣).

الحديث الخامس:

قال البخاري في (التاريخ الكبير): «مرزوق بن ميمون الناجي الخياط البصري:

قال نصر بن علي[1]: حدثنا مرزوق الخياط الناجي، قال: حدثنا حميد بن أبي حميد الخياط ـ وهو ابن مهران ـ، عن الحسن، قال: سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر. فقال عمرو بن عبيد: عمن تروي هذا؟ فقال: عن عبد الله بن مغفل، عن النبي ﷺ.

وقال خليفة بن خياط[2]: حدثنا ميمون بن مرزوق ـ وأثنى عليه خيرًا ـ، سمع حميدًا الخياط.. نحوه، وقال حدثني عبد الله بن مغفل، عن النبي ﷺ. يعد من البصريين.

وقال بشر بن الحكم[3]: حدثنا مرزوق بن ميمون الخياط.. فذكر مثل حديث نصر بن علي.

وقال مبارك، عن الحسن، عن أبي الأحوص، عن عبد الله ـ قوله»[4].

---

(١) نصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان، تقدَّم أنه ثقة. وهو من شيوخ البخاري، انظر تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٥٥ ـ ٣٥٧).

(٢) خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط العصفري، أبو عمرو البصري، لقبه: شباب، (ت٢٤٠هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ١٧٤٣): «صدوق ربما أخطأ، وكان أخبارياً علامة».
وهو من شيوخ الإمام البخاري، انظر المعجم المشتمل لابن عساكر (رقم ٣٢٣).

(٣) بشر بن الحكم بن حبيب العبدي، النيسابوري، أبو عبد الرحمن، (ت٢٣٧ ـ أو ـ ٢٣٨هـ).
قال الحافظ في التقريب (رقم ٦٨٣): «ثقة زاهد فقيه».
وهو من شيوخ الإمام البخاري، انظر المعجم المشتمل لابن عساكر (رقم ١٩٤).

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥).

وقال العقيلي في (الضعفاء): «مرزوق بن ميمون الناجي:

عن حميد بن مهران.

في حديثه نظر.

حدثناه محمد بن زكريا[1]: قال: حدثنا نصر بن علي، قال: حدثنا مرزوق بن ميمون الناجي، عن حميد بن أبي حميد، وهو حميد بن مهران، عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ: سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر. فقال له عمرو بن عبيد: عمن تروي هذا؟ فقال: عن عبد الله بن مغفل عن النبي ﷺ.

وحدثنيه جدّي[2]، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا المبارك بن فضالة، عن الحسن، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، قال: سباب المؤمن فسوق، وقتاله كفر.

وهذه الرواية أولى»[3].

فتفسّر بعض كلام البخاري، بهذا الكلام للعقيلي!

وأخرجه الروياني في (مسنده)[4]، وابن عدي في (الكامل)[5] عن أبي يعلى الموصلي كلاهما - الروياني وأبو يعلي - عن نصر بن علي الجهضمي، قال: «حدثنا مرزوق بن ميمون الناجي: حدثنا حميد بن أبي حميد، عن الحسن...» - فذكره، وسؤال عمرو بن عبيد وإجابة الحسن له.

---

(١) محمد بن زكريا البلخي، أكثر عنه العقيلي في (الضعفاء)، ولم أجد له ترجمة!
انظر الضعفاء للعقيلي: (١/ ٢٠، ٣١، ٥٥، ٦١، ٦٦، ٨٥، ٩٠، ٩٥...».

(٢) هو جده لأمه: يزيد بن محمد العقيلي، كما في ترجمة العقيلي في سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٣٧). ولم أجد له ترجمة!

(٣) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢١٠).

(٤) مسند الروياني (رقم ٨٧٣).

(٥) الكامل لابن عدي (٥/ ١١٠).

- ومرزوق بن ميمون الناجي راويه:

سبق أن خليفة بن خياط أثنى عليه خيرًا. وإن كان قلب اسمه، فجعله ميمون بن مرزوق!

وقال فيه العقيلي: «في حديثه نظر»، كما نقلته آنفًا.

وذكر ابن حبان في (الثقات)[1].

وليس فوق هذا شيء عنه، في (لسان الميزان)[2]، إلا أنه فاته ثناء خليفة بن خياط عليه!

- وحميد بن أبي حميد مهران، الخياط، الكندي، أو المالكي.

قال عنه الحافظ: «ثقة»[3].

وحميد في الروايات السابقة، من طريق مرزوق بن ميمون عنه، هو راوي الحديث عن الحسن البصري.

ورواه غير مرزوق بن ميمون، فجعله لحميد بن أبي حميد، عن صالح الغداني، عن الحسن البصري..!!

قال ابن عدي في (الكامل): «حدثنا ابن ناجية، قال: حدثنا المنذر بن الوليد الجارودي. قال: حدثني أبي، قال: حدثنا حميد الخيّاط، عن صالح الغداني، قال: شهدت الحسن، وعمرو بن كيسان بن باب يسأله عن هذا الحديث، فقال: يا أبا سعيد: قتال المسلم كفر، وسبابه فسوق؟ وهو يرد على عمرو، فقال: حدثني عبد الله بن مغفل عن رسول الله ﷺ»[4].

---

(١) الثقات لابن حبان (٩/ ١٩٠).
(٢) (٦/ ١٥).
(٣) التقريب (رقم ١٥٦٠).
(٤) الكامل (٥/ ١٠٨)، في ترجمة عمرو بن عبيد.

ـ عبد الله بن محمد بن ناجية: حافظ ناقد، تقدمت ترجمته.

ـ المنذر بن الوليد بن عبد الرحمن بن حبيب العبدي، الجارودي، البصري.

قال عنه الحافظ: «ثقة»[1].

ـ وأبوه: الوليد بن عبد الرحمن بن حبيب الجارودي، البصري، أبو العباس (ت ١٧٢ هـ).

قال عنه الحافظ: «ثقة»[2].

ـ أمّا صالح الغداني، فلم أجد له ترجمة، مع أن المزي ذكره في شيوخ حميد بن أبي حميد الخياط، في (تهذيب الكمال)!![3].

وأخرج الحديث من هذا الوجه أيضًا: ابن بطة في (الإنابة).

قال ابن بطة: «حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا المنذر بن الوليد الجارودي، قال: حدثني أبي، قال: حدثني حميد ـ يعني ابن مهران ـ عن صالح العرابي ـ كذا ـ قال: شهدت الحسن...»[4] ـ فذكره.

ـ ومحمد بن بكر، هو: ابن داسة تلميذ أبي داود السجستاني.

وهذا إسناد صحيح إلى حميد بن مهران الخياط، وحميد ثقة، يذكر حميد أنه يروي الحديث عن صالح الغداني، عن الحسن.

---

(١) التقريب (رقم ٦٨٩٣).

(٢) التقريب (رقم ٧٤٣٤).

(٣) تهذيب الكمال (٧/٣٩٨).

(٤) الإبانة لابن بطة (رقم ٩٩٠).

وهذا خلاف رواية مرزوق بن ميمون، الذي روى الحديث عن حميد الخياط، عن الحسن البصري، بلا واسطة.

والوليد بن عبد الرحمن الجارودي، الذي روى الحديث عن حميد، فذكر صالحًا الغداني بين حميد والحسن - أرجح بكثير من مرزوق بن ميمون، الذي لم يذكر صالحًا الغداني بين حميد وأنس.

فالصحيح في إسناد هذا الحديث ذكر صالح الغداني فيه.

وبذلك لا يكون إسناد هذا الحديث صحيحًا، لجهالتي بحال صالح الغداني!!

وللحديث طرق أخرى إلى صالح صاحب القلانس، كما سمّي في هذه الطريق!

قال الطبراني في (المعجم الأوسط): «حدثنا أحمد، قال: حدثنا كثير بن يحيى صاحب البصري، قال: حدثنا ميمون بن زيد، قال: حدثنا صالح صاحب القلانس، عن الحسن، قال: حدثني عبد الله بن مغفل، قال: قال رسول الله ﷺ: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»[1].

قال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن صالح إلا ميمون، تفرّد به كثير بن يحيى».

- شيخ الطبراني: أحمد بن علي بن مسلم الأبار، أبو العباس، البغدادي، (ت ٢٩٠ هـ)، عن نيف وثمانين سنة.

قال الذهبي عنه في (سير أعلام النبلاء): «الحافظ المتقن، الإمام الرباني»[2].

---

(١) المعجم الأوسط للطبراني (رقم ٧٣٨)، وراجعت للتثبت مخطوطته (١/ ٤٢/ب).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٤٣ - ٤٤٤).

- كثير بن يحيى بن كثير أبو مالك صاحب البصري:

قال عنه أبو حاتم، كما في (الجرح والتعديل): «محله الصدق، وكان يتشيع»[1].

وقال أبو زرعة: «صدوق»[2].

وذكره ابن حبان في (الثقات)[3] وأخرجه له في (صحيحه)[4].

وعندما ذكره الإمام الذهبي في (ميزان الاعتدال)، قال: «كثير بن يحيى بن كثير، صاحب البصري:

شيعي.

نهى عباس العنبري الناس عن الأخذ عنه.

وقال الأزدي: عنده مناكير.

ثم ساق له أبو عوانة عن خالد الحذاء، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، سمع عليًا يقول: ولي أبو بكر رضي الله عنه، وكنت أحق الناس بالخلافة.

قلت - القائل الذهبي -: هذا موضوع عن أبي عوانة، ولم أعرف من حدّث به عن كثير»[5].

هذه ترجمته كاملة في (الميزان)!!

فتعقبه الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان)، بما سبق عن أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، وعن ابن حبان من ذكره في (الثقات)[6].

---

(١) الجرح والتعديل (٧/١٥٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الثقات لابن حبان (٩/٢٨)، وجاء فيه تسمية جدّه بالنضر!

(٤) الإحسان (رقم ٦٤).

(٥) الميزان (٣/٤١٠).

(٦) لسان الميزان (٤/٤٨٥).

وأضاف أن عبد الله بن الإمام أحمد روى عنه، ولذلك ترجم له في (تعجيل المنفعة) أيضًا[1].

ثم قال الحافظ في (اللسان)، مشيرًا إلى الحديث الذي أنكر عليه: «فلعل الآفة ممن بعده»[2].

قلت: مع ثناء من سبق عليه، وجلالتهم، يكون هذا هو الأظهر في شأن كثير بن يحيى.

فهو صدوق!

ـ أمّا ميمون بن زيد، فلعله: ميمون بن زيد أبو إبراهيم السقاء البصري: روى عن: الحسن بن ذكوان، وليث بن أبي سليم. وروى عنه: سريج بن النعمان، وعمرو بن علي، ونصر بن علي.

قال عنه أبو حاتم: «لين الحديث».

هذا كله في (الجرح والتعديل)[3].

وذكره ابن حبان في (الثقات)، في أتباع التابعين، وقال عنه: «يخطىء»[4].

وفرق ابن حبان، وقبله البخاري، وأبو حاتم وابنه، بين: ميمون بن زيد السقاء البصري هذا، وميمون بن زيد بن أبي عيسى بن جبر الأنصاري المدني[5].

وخلط بينهما الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان)!!

---

(١) تعجيل المنفعة (رقم ٩٠٣).

(٢) اللسان (٤/ ٤٨٥).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

(٤) الثقات لابن حبان (٩/ ١٧٣).

(٥) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٣٤١)، والجرح والتعديل (٨/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠)، والثقات لابن حبان (٧/ ٤٧١) (٩/ ١٧٣).

حيث ذكر ميمون بن زيد السقاء البصري، وتليين أبي حاتم له، وهذا أخذه من (الميزان)[1]. ثم زاد من عند نفسه قوله: «وذكره ابن حبان في (الثقات) فقال: ابن زيد بن أبي [عبس] بن [جبر] الأنصاري الحارثي، من أهل المدينة، روى عنه أهل الحجاز»[2]!!.

فخلط الحافظ بينهما، مع أن ابن حبان فرق بينهما!!!

فذكر ابن حبان البصري - كما سبق - في أتباع التابعين، وذكر أنه بصري، وذكر المديني في أتباع التابعين، وذكر أنه مدني[3]!.

وسبقه إلى هذا التفريق أيضًا: البخاري، وأبو حاتم وابنه، كما ذكرنا آنفًا.

فلا شك في أن هذا خلطٌ وَوَهْمٌ من الحافظ ابن حجر!! ومن يَعْرى من الوهم؟!

أمّا درجة ميمون بن زيد السقاء من الجرح والتعديل: فلينه أبو حاتم، وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال عنه: «يخطىء»، كما سبق.

وسبق أن دلالة ذكر ابن حبان للراوي في (الثقات)، تكون أكثر جدوى، إذا ما أتبعه بقوله فيه: «يخطىء» أو «له أوهام»، أو «ربما أخطأ» ونحوها!

وبينت سبب ذلك، وأنه لدلالته على سبر ابن حبان لحديث ذلك الراوي، وأنه مع ما وجده له من أخطاء، فإنه لم ينزله ذلك عن أن يدخله في (الثقات).

---

(١) الميزان (٤/ ٢٣٣).
(٢) اللسان (٦/ ١٤١).
(٣) الثقات لابن حبان (٧/ ٤٧١) (٩/ ١٧٣).

وهذا بعكس من ذكره في (الثقات)، ولم يتكلم عنه بشيء، فإنا نخشى أن يكون من نمط من ذكرهم وقال عنهم: «لا أدري من هو»[1]!!!.

لذلك فإني أرى ذكر ابن حبان لميمون بن زيد في (الثقات)، وقوله عنه: «يخطيء»، أنفع له من ذكره دون ذلك القول!

ولذلك أقول: فلعل ميمون بن زيد صدوق يخطيء.

فالصدوق الذي يخطيء هو ممن يصدق عليهم أني قال فيه: «في حفظه لين»، أو «لين الحديث».

وإن كان الأصل في (لين الحديث) أنها أخفض من (صدوق يخطيء)!

لكن إذا تعارض قول إمامين، بالقولين، كانت (لين الحديث) أقرب إلى التأويل من (صدوق يخطيء)، أو مذكور في (الثقات) يخطيء؛ لأن (صدوق يخطي)، أو مذكورًا في (الثقات) يخطيء، تعني: أنه لم ينزل عن أن يُحتج به، ولا تحتمل أن يكون مردودًا ضعيفًا، وإلا لِمَ ذُكِر في (الثقات)؟! ولَمْ يُحوَّل إلى (المجروحين)؟!! أمّا (لين الحديث) فتحتمل أن يكون بمعنى: لم يبلغ درجة الإتقان التام، أو في (حفظه شيء)، أو قل في (حفظه لين)، أو قل (لين الحديث)!!!

فلا تكن - وفقك الله - ممن انطبعت في أذهانهم مراتب الجرح والتعديل المذكورة في كتب المصطلح، فأصبح يستشكل أدنى تفاوت في ألفاظ الجرح والتعديل على الراوي، غافلًا عن المدلول الأصلي والمعنى اللغوي للفظ الجرح أو التعديل، وما يحتمله هذا اللفظ في أصله اللغوي، ولو بنوع من التأويل.

وننتهي بذلك إلى أن ميمون بن زيد السقاء صدوق يخطيء.

---

(١) انظر ما تقدم (٥٩٧).

- أمّا صالح صاحب القلانس، فلا أحسبه إلا صالحًا الغداني.

وسبق أنه مجهول الحال عندي.

فلا يصح إسناد هذا الحديث عندي، من هذا الوجه أيضًا، لنفس علة الوجه السابق، وهي الجهالة بحال صالح الغداني صاحب القلانس.

لكن هذا الإسناد زاد قوّة الإسناد السابق إلى صالح الغداني، وقوّى ما أثبته الإسناد السابق، من أن الحديث حديث صالح الغداني عن الحسن البصري!

وإلى هذا الحد، لم أذكر إسنادًا مقبولاً يثبت أن الحديث يرويه الحسن عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، مصرّحًا بالسماع أو غير مصرح.

إذ رَجَعَتْ طُرُقُ الحديث المذكورةُ سابقًا، إلى أنه من رواية صالح الغداني عن الحسن، وصالح لا أعلم حاله، فهو غير مقبول الحديث عندي.

لكن ذكر الدارقطني في (الأفراد) متابعة قوية لصالح الغداني، قد تكون حسنة الإسناد!

فقد جاء في (أطراف الغرائب والأفراد) لابن طاهر المقدسي، في مسند عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، قوله: «حديث: سباب المسلم فسوق:

غريب من حديث أبي عمرو بن العلاء، عن الحسن، تفرد به سعيد بن سفيان الجحدري عنه.

ورواه حميد بن أبي حميد، عن الحسن، وله قصة. تفرد به مرزوق بن ميمون عنه»[1].

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٢٣٠/ب).

فالمتابعة التي أَعْنِيها روايةُ سعيد بن سفيان الجحدري، عن أبي عمرو بن العلاء، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه.

أمّا رواية مرزوق بن ميمون، فقد فرغنا منها آنفًا.

ـ فسعيد بن سفيان الجحدري، البصري، (ت ٢٠٤ هـ أو ٢٠٥ هـ).

قال عنه الحافظ: «صدوق يخطيء»[(١)].

ـ وأبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان المازني، النحوي القاريء، اسمه زبّان، وقيل غير ذلك، (ت ١٤٥ هـ)، وهو ابن ست وثمانين.

قال عنه الحافظ: «ثقة، من علماء العربية»[(٢)].

فهذا إسناد حسن، لو سلم من مجروح بعد سعيد بن سفيان الجحدري!!

ويكون لهذه المتابعة أثر، لو ثبتت، في إحدى علل الحديث، وهي التي سبقت الإشارة إليها في كلام البخاري، وسبقت صريحة في كلام العقيلي!

فالبخاري ـ كما سبق ـ ذكر طرق حديث مرزوق بن ميمون، عن حميد، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر». ثم أتبعها البخاري رواية المبارك بن فضالة، عن الحسن، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ـ موقوفًا به[(٣)].

---

(١) التقريب (رقم ٢٣٢٣).
(٢) التقريب (رقم ٨٢٧١).
(٣) انظر ما تقدم (١٧٣٩).

وكأن البخاري يعل رواية من ذكر عبد الله بن مغفل، برواية من ذكر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وصرّح بذلك العقيلي، الذي ذكر الروايتين كما سبق، ثم عقّب حديث مبارك بن فضالة، عن الحسن، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، بقوله: «وهذه الرواية أولى»[1].

وقال ابن أبي حاتم في كتاب (العلل): «سألت أبي عن حديث رواه نصر بن علي، عن مرزوق بن ميمون الناجي، عن حميد بن مهران، عن الحسن، قال: سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر. فقال عمرو بن عبيد: عمن تروي هذا؟ فقال: عن عبد الله بن مغفل، عن النبي ﷺ؟

قال: هذا خطأ، إنما هو الحسن عن أبي الأحوص عن ابن مسعود ـ موقوف. فلم يضبط عندي، فلعله قال: (عن عبد الله بن مسعود)، فظن أنه يقول: (عن عبد الله بن مغفل) ـ»[2].

قلت: وحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، سبقت الإشارة إليه في مبحث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه[3].

ومما سبقت الإشارة إليه هناك ـ لو رجعت إلى العزو ـ، أن الحديث يرويه مبارك بن فضالة وحبيب بن الشهيد، كلاهما عن الحسن، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

ولا شك أن هذه الرواية، برواية هذين الراويين الثقتين عن الحسن، أرجح من رواية مرزوق بن ميمون عن حميد عن الحسن عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه.

---

(١) انظر ما تقدم (١٧٤٠).
(٢) العلل لابن أبي حاتم (رقم ٢١٧٧).
(٣) انظر ما تقدم (١٧٠٤).

ولذلك وهّم العقيلي، وقبله أبو حاتم، وأشار إليه البخاري - روايةَ من ذكر عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، وقدّموا رواية من ذكر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

لكن إذا كان إسناد الدارقطني في (الأفراد) سالمًا من مجروح، إلى سعيد بن سفيان الجحدري، عن أبي عمرو بن العلاء، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، السابق ذكره - فما المانع حينها من صحة كلا الوجهين عن الحسن البصري؟!!

إذ رواية الدارقطني هذه، لو سلمت من مجروح بعد سعيد بن سفيان، حسنة الإسناد، كما بيناه سابقًا.

وتؤيدها رواية صالح الغداني، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه. التي هي على الصحيح فيها، مدار حديث حميد بن مهران، كما تقدم ذكره مشروحًا.

وإنما ألزمت نفسي بذكر هذا التعليل كله هنا، لذكري هذا الحديث في أدلة سماع الحسن من عبد الله بن مغفل رضي الله عنه.

لكن سبق أنه لم يصح وجه من الوجوه في هذا الحديث، يذكر فيه سماع الحسن عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه.

أمّا حديث سعيد بن سفيان الجحدري، عن أبي عمرو بن العلاء، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل، فلو سلم من مجروح بعد سعيد، فلا أدري أصرّح الحسن فيه بالسماع، أم لم يصرّح؟!! لأن ابن طاهر المقدسي لا يتقيد في أطرافه على (أفراد الدارقطني) بذكر ألفاظ صيغ الأداء، مَثَلُه في ذلك مَثَلُ المزي في (تحفة الأشراف).

لذلك فلا أرى هذا الحديث قائمًا بالحجة على إثبات سماع الحسن من عبد الله بن مغفل رضي الله عنه.

لكن سبق ثلاثة أحاديث، وأثر هو رابعهم، كلها قائم بإثبات سماع الحسن عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه.

وأحدها كاف لإثبات ذلك!

وبذلك يكون الحسن صحيح السماع من عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، كما أثبتته الأدلة، وكما مضى عليه سلف المحدثين.

أمّا بقية أحاديث الحسن عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، التي على شرط البحث، فهي:

الحديث السادس:

حديث الحسن، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يبول الرجل في مستحمه، فإن عامة الوسواس منه».

وهو حديث رواه أشعث بن عبد الله الحدّاني، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه.

أخرجه الإمام أحمد[1] وأبو داود[2] والترمذي وقال: «غريب»[3] والنسائي[4] وابن ماجة[5] وعبد الرزاق في (المصنف)[6] وعبد بن حميد في (مسنده)[7] وأبو علي الطوسي في (مختصر الأحكام)[8]، والروياني في (مسنده)[9]، وابن الجارود في (المنتقى)[10] وابن المنذر في (الأوسط)[11] والعقيلي في (الضعفاء)[12] والطبراني في (المعجم الأوسط)[13] وابن حبان في (صحيحه)[14] والحاكم وقال: «صحيح على شرط

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/٥٦ مرتين).
(٢) سنن أبي داود (رقم ٢٧).
(٣) جامع الترمذي (رقم ٢١).
(٤) سنن النسائي الصغرى (رقم ٣٦)، ووقع فيه تسمية أشعث بابن عبد الملك، وهو خطأ! فهو ابن عبد الله، كما في السنن الكبرى (رقم ٣٦)، وكما هو في مصادر الحديث الأخرى.
(٥) سنن ابن ماجه (رقم ٣٠٤).
(٦) مصنف عبد الرزاق (رقم ٩٧٨).
(٧) منتخب مسند عبد بن حميد (رقم ٥٠٥).
(٨) مختصر الأحكام للطوسي (رقم ٢٠).
(٩) مسند الروياني (رقم ٩٠٧).
(١٠) المنتقى لابن الجارود (رقم ٣٥).
(١١) الأوسط لابن المنذر (١/٣٣١ رقم ٢٦٨).
(١٢) الضعفاء للعقيلي (١/٢٩).
(١٣) المعجم الأوسط للطبراني (١/١٦٩/ب)، وسقط من إسناده (عبد الرزاق)، بين إسحاق الدَّبري ومعمر بن راشد، وهو سقط واضح!
(١٤) الإحسان (رقم ١٢٥٥).

الشيخين»[1] والبيقهي في (السنن الكبرى)[2] والخطيب في (الموضح لأوهام الجمع والتفريق)[3].

كلهم من طريق معمر بن راشد، عن أشعث بن عبد الله الحداني، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل، عن النبي ﷺ - مرفوعًا.

حتى قال البخاري، كما في (العلل الكبير) للترمذي: «لا يعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه»[4].

وقال الترمذي في (الجامع) عقب الحديث: «غريب، لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث أشعث بن عبد الله، ويقال له: أشعث الأعمى»[5].

وقال الطبراني في (المعجم الأوسط) بعد الحديث: «لم يرو هذا الحديث عن أشعث بن عبد الله إلا معمر»[6].

وأشعث بن عبد الله الحداني تقدم أنه صدوق.

فهذا إسناد ظاهره الحسن!

وقد وجدت له متابعة!!!

قال الطبراني في (المعجم الأوسط): «حدثنا محمد بن هارون: حدثنا مروان بن محمد: حدثنا سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يبول الرجل في مغتسله، وقال: إنه يورث الوسواس»[7].

---

(١) المستدرك (١/ ١٦٧، ١٨٥).
(٢) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٩٨).
(٣) الموضح لأوهام الجمع والتفريق (١/ ٢٤٠).
(٤) العلل الكبير للترمذي (١/ ١٠٤).
(٥) الجامع للترمذي (٢١).
(٦) المعجم الأوسط للطبراني (١/ ١٦٩/ ب).
(٧) المعجم الأوسط للطبراني (٢/ ١٢٥/ ب).

وقال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة عن الحسن إلا سعيد بن بشير، تفرد به مروان بن محمد».

- محمد بن هارون بن محمد بن بكار بن بلال العاملي، أبو بكر، ويقال أبو عمرو، الدمشقي، (ت ٢٨٩ هـ).

ذكر ابن حبان في (الثقات)[١].

وترجم له ابن عساكر في (تاريخ دمشق)، وسقط من مخطوطته التي عندي! لكني وجدته في (مختصر تاريخ دمشق) لابن منظور، وليس فيه جرح أو تعديل، وتحرّفت فيه سنة الوفاة إلى سنة (تسع ومائتين)!![٢].

وكذلك فقد ترجم له الذهبي في (تاريخ الإسلام)، ولم يذكر فيه أيضًا جرحًا أو تعديلاً، لكنه ذكر جماعة ممن رووا عنه، وأرخ سنة وفاته كما أثبته آنفًا، سنة تسع وثمانين ومائتين[٣].

قلت: فإني أميل إلى قبول مثل هذا الشيخ، وأنه ينتفع برواية الحفاظ عنه، مع كونه لم يذكر بجرح، مع ذكر ابن حبان له في (الثقات).

- أمّا مروان بن محمد بن حسّان الأسدي، الدمشقي، الطَاطَرِي، (ت ٢١٠ هـ)، وله ثلاث وستون.

قال عنه الحافظ: «ثقة»[٤].

لكني لا أراه صوابًا، وأراه خطأ، أن يكون محمد بن هارون سمع من مروان بن محمد، كما يوهمه ظاهر هذا الإسناد!

---

(١) الثقات لابن حبان (٩/ ١٥١).

(٢) مختصر تاريخ دمشق (٢٣/ ٣٢١).

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي - حوادث ووفيات ٢٨١هـ إلى ٢٩٠هـ (٢٩٣).

(٤) التقريب (رقم ٦٥٧٣).

أولاً: لأنهم لم يذكروا في الرواة عن مروان بن محمد: محمدًا العاملي[1]، ولا ذكروا في شيوخ محمد العاملي: مروان بن محمد.

ثانيًا: تباعد ما بين وفاتيهما!!

إذ إني لم أجد سنةً لولادة محمد بن هارون العاملي، ليمكنني التحاكُم إليها!

وبين وفاة مروان بن محمد، ومحمد بن هارون، تسعٌ وسبعون سنة، وهذه فترة طويلة جدًا يقل حصولها بين شيخ وتلميذه، إلا مع المعمرين المذكورين، الذين ليس منهم محمد بن هارون العاملي!!

ثالثًا: أن والد محمد بن هارون، وهو هارون بن محمد بن بكار العاملي، هو المعروف بالرواية عن مروان بن محمد، كما في ترجمته في (تهذيب الكمال)[2].

رابعًا: وأصرح من ذلك كله، أن الطبراني أخرج في (المعجم الأوسط) ثلاثة أحاديث، عن شيخه محمد بن هارون العاملي، عن إبراهيم بن مروان بن محمد، عن أبيه مروان بن محمد[3].

مما يدل على أن محمد بن هارون يروي عن مروان بن محمد، بواسطة ابنه إبراهيم!

وأحسب أنه هو الساقط من هذا الإسناد!!!

- وهو: إبراهيم بن مروان بن محمد الطاطري، الدمشقي.

---

(١) تهذيب الكمال (٢٧/٣٩٨ - ٤٠١).
(٢) تهذيب الكمال (٣٠/١٠٣ - ١٠٤).
(٣) المعجم الأوسط للطبراني (٢/١٢٤/ب، ١٢٥/أ، ب).

قال عنه الحافظ: «صدوق»[1].

وعلى كل حال: فإما أن تَرُدَّ كلامي هذا، وتتمسك بظاهر الإسناد الذاكر لسماع محمد بن هارون من مروان بن محمد. وإمّا أن تقبل مني اجتهادي هذا، وأنه سقط من هذا الإسناد إبراهيم بن مروان بن محمد.

وعلى كلا الحالين: يكون الإسناد حتى الآن مقبولاً، حسنًا!!

- وسعيد بن بشير، سبقت الترجمة له بتوسع، وأنه في قتادة حسن الحديث، إلا إذا خالف، أو زاد في الإغراب.

لكنه هنا لم يخالف، بل وافق وتابع أشعث بن عبد الله الحدّاني.

فهذا الإسناد عندي متابعة حسنة لحديث أشعث بن عبد الله!

وأقل أحوال هذا الإسناد أنه ضعيف، لكنه ولا شك صالح للاعتبار والمتابعة، وهذا يكفي هنا!

ولم ينزل مع متابعة أخرى لأشعث بن عبد الله!!

قال العقيلي في (الضعفاء): «حدثنا أحمد بن محمد بن عاصم[2] حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر المديني، قال: حدثنا يحيى بن سعيد القطان، عن الحسن بن ذكوان، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل، قال: نهى رسول الله ﷺ عن البول في المغتسل.

قال يحيى: قيل له: أسمعته من الحسن؟ قال: لا».

فتعقبه العقيلي بقوله: «ولعل الحسن بن ذكوان أخذه عن أشعث الحداني»[3].

---

(١) التقريب (رقم ٢٥٠).

(٢) أحمد بن محمد بن عاصم الرازي، أبو العباس، (ت٢٨٩هـ).
قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٧٥): «الإمام الحافظ الثقة».

(٣) الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٩).

قلت: لعله، ولعله من غيره!

لكن لا شك أنه لا حجة في هذا الإسناد، لأنه مدلَّس بتصريح راويه!

وإنما قال العقيلي ذلك، لأنه اعتقد تفرد أشعث بن عبد الله بالحديث.

وهذا الاعتقاد سبق عن البخاري، والترمذي.

ولهذا الاعتقاد، أعل غير واحد من الأئمة هذا الحديث.

فالترمذي وصفه بقوله: «غريب»، وهو اصطلاح يعني به الضعف غالبًا، كما سبق تقريره[(١)].

وابن المنذر يقول عقب الحديث في (الأوسط): «وقد دفع حديث عبد الله بن مغفل بعض أصحابنا: وقال: لم يروه غير أشعث الحداني عن الحسن، ووقفه سائر الرواة»[(٢)].

والعقيلي ذكر أشعث بن عبد الله الحداني في (الضعفاء) لهذا الحديث!

حيث ذكر الحديث من طريقه، ثم أتبعه بطريق الحسن بن ذكوان الآنفة، ثم أخرج الحديث من طريق شعبة عن قتادة، عن عقبة بن صُهْبان[(٣)] عن عبد الله بن مغفل ـ موقوفًا عليه[(٤)].

---

(١) انظر ما تقدم (٣١٢).

(٢) الأوسط لابن المنذر (١/ ٣٣٢).

(٣) عقبة بن صُهْبان الأزدي البصري، مات بعد سنة تسعين أو سنة اثنتين وثمانين.
قال الحافظ في التقريب (رقم ٤٦٤٠): «ثقة».
وتحرّف في (التقريب) ذكر سنة وفاته إلى (سبعين) بدلاً من (تسعين)!
انظر تاريخ خليفة (٣٠٨)، والتهذيب (٧/ ٢٤٢).

(٤) الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٩).

ثم قال العقيلي عن هذه الرواية الأخيرة: «حديث شعبة أولى»[(١)].

قلت: فَهُمْ ـ رحمهم الله ـ إنما يُعِلُّون رفعَ الحديث، ويرون أنه إنما يصح موقوفًا عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه.

ويحتجون لذلك، كما في كلام العقيلي، بحديث رواه قتادة، عن عقبة بن صهبان، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، قال: «البول في المغتسل، يأخذ منه الوسواس».

وهذا إسناد صحيح.

رواه عن قتادة، على هذا الوجه: شعبة، وسعيد بن أبي عروبة من رواية يزيد بن زريع عنه. كلاهما: شعبة وسعيد، عن قتادة، عن عقبة بن صبهان، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه موقوفًا.

أخرج حديث شعبة: ابن أبي شيبة في (المصنف)[(٢)] والعقيلي في (الضعفاء)[(٣)] والبيهقي في (السنن الكبرى)[(٤)].

وأخرج حديث سعيد: الحاكم وقال: «على شرطهما»[(٥)] والبيهقي في (السنن الكبرى)[(٦)].

وخالفهما في قتادة: يزيد بن إبراهيم التستري، حيث رواه عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه ـ موقوفًا.

---

(١) الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٩).
(٢) المصنف لابن أبي شيبة (١/ ١١٢).
(٣) الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٩).
(٤) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٩٨).
(٥) المستدرك (١/ ١٨٥).
(٦) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٩٨).

أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى)[1].

وتحرّف إسناده في المطبوع، حيث جاء فيه: «عن قتادة، عن سعيد، عن الحسن بن أبي الحسن»، بإدخال سعيد بين قتادة والحسن!!

فعجبت من رواية قتادة عن الحسن بواسطة، ومن سعيد المهمل هذا؟!!

فرجعت إلى كتاب (المهذب في اختصار السنن الكبير) للإمام الذهبي، فوجدته ذكر الإسناد على الصواب، كما أثبته لك أولاً[2].

ورواية يزيد بن إبراهيم هذه، لا تثبت! ويكفيها أنها خالفت رواية شعبة وسعيد بن أبي عروبة مجتمعين، وهما أوثق الناس في قتادة، كما قال الإمام أحمد[3] ويحيى بن معين[4] والدارقطني[5]، وغيرهم. وأين أوثق الناس في قتادة، من يزيد بن إبراهيم؟! الذي قال عنه يحيى بن سعيد القطان، وغيره: «عن قتادة ليس بذاك»!![6].

فبرواية قتادة، عن عقبة بن صهبان، عن عبد الله بن مغفل

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٩٨).
(٢) المهذب في اختصار السنن الكبير، للذهبي (١/ ١١٨).
(٣) العلل للإمام أحمد، برواية المروذي (رقم ٣٥)، وبرواية عبد الله بن أحمد (رقم ٦٦٦).
(٤) التاريخ لابن معين (رقم ٤١٨٦)، ومعرفة الرجال برواية ابن محرز (١/ رقم ٥٥٢) (٢/ رقم ٦٤٥).
(٥) سؤالات ابن بكير (رقم ٤١)، وتحرف فيه (سعيد وهشام)، يعني سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، إلى (سعيد بن هشام)، فاستغلق ذلك على محققه الفاضل!
(٦) الجرح والتعديل (٩/ ٢٥٣)، وانظر شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٦٩٩).

رضي الله عنه ـ موقوفًا، أعلَّ من ذكرناهم سابقًا من الأئمة حديثَ أشعث بن عبد الله، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه ـ مرفوعًا.

هذا مع اعتقادهم انفراد أشعث بن عبد الله بالحديث عن الحسن بانفراده به مرفوعًا!!

لكن سبق أن ذكرنا متابعة حسنة لأشعث، ومن حديث قتادة، الذي إنما عورضت رواية أشعث وأُعلت بروايته[1]!!.

حيث ذكرنا أن سعيد بن بشير روى الحديث عن قتادة، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه ـ مرفوعًا.

فظهر بهذا أن الحسن كان يرفع الحديث عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، وأن عقبة بن صهبان كان يوقفه عليه رضي الله عنه، كما في رواية قتادة عن الحسن وعن عقبة كليهما!!

والحسن أجل وأكبر قدرًا بكثير من عقبة بن صهبان!

والحسن أروى الناس عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، كما تقدم ذكره عن ابن عبد البر[2]!

ومع ذلك فلست أوهم عقبة بن صهبان لوقفه الحديث، لاحتمال أن يكون عبد الله بن مغفل رضي الله عنه سمع الحديث عن النبي ﷺ فرفعه مرّة، وأفتى به مرّة، دون أن يُبَيِّنَ رفعه!

ومن هذا المنطلق، وعلى هذا الاحتمال، ذكر الحاكم في (المستدرك) حديث الحسن عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه المرفوع، ثم قال: «وله شاهد على شرطهما»، ثم ذكر حديث

---

(١) انظر ما تقدم (١٧٥٤ ـ ١٧٥٥).

(٢) انظر ما تقدم (١٧١٣).

عقبة بن صهبان عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه الموقوف[1]!!.

فلم يُعِلَّ الحاكمُ المرفوعَ بالموقوفِ، ولا الموقوفَ بالمرفوعِ، بل اعتبر كلًّ واحدٍ منهما شاهدًا للآخر!!!

وهذا هو ما أميل إليه.

فالحديث عندي صحيح: مرفوعًا وموقوفًا!!

وقد صححه قبلي: ابن حبان، والحاكم، كما سبق عنهما.

---

(١) المستدرك (١/ ١٨٥).

الحديث السابع:

حديث الحسن، عن عبد الله بن المغفل رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ نهى عن الترجل إلا غِبًّا».

الترجل: تسريح الشعر، وتنظيفه، وتحسينه[1]. وفسّره الإمام أحمد بالإدّهان[2]، فليس هو مجرّد الامتشاط.

والغِبُّ، أصله: فِعْلُ الشيء مرّة وتركه مرّة، وعدم المداومة عليه.

قال ابن فارس في (معجم مقاييس اللغة): «الغين والباء أصل صحيح، يدل على زمن وفترة فيه»[3].

قلت: فكل شيء (غِبُّهُ) على حسبه!

ففي الإبل: وِرْدُ يوم وظِمْءُ آخر، وفي الزيارة: أن تكون كل أسبوع[4].

وفي الترجُّل، قال الأصمعي، كما في (غريب الحديث) للحربي: «ادهنوا يومًا، ودعوا يومًا»[5]، ومثله قال الإمام أحمد[2].

قلت: والمعنى أوسع من هذا التحديد، إنما هو النهي عن كثرة الادهان، ومشط الشعر، والمبالغة في ذلك، كراهةً منه ﷺ للترفُّه والتنعُّم[6].

والحديث رواه الحسن البصري، واختُلف عليه:

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر - رجل (٢/ ٢٠٣).
(٢) الترجّل من كتاب الجامع للخلال (ص٨٢).
(٣) معجم مقاييس اللغة لابن فارس - غب (٤/ ٣٧٩).
(٤) تاج العروس للزبيدي - غب (٣/ ٤٥١).
(٥) غريب الحديث للحربي (٢/ ٦٠٩).
(٦) انظر لسان العرب - رجل (١١/ ٢٧٠).

فاتفق هشام بن حسّان، ومُجّاعةُ بن الزبير، كلاهما عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل، عن النبي ﷺ - مرفوعًا، ومتصلاً.

أخرجه من حديث هشام بن حسان: الإمام أحمد[١] وأبو داود[٢] والترمذي في (الجامع) وفي (الشمائلِ) وقال في (الجامع): «حسن صحيح»[٣] والنسائي في (السنن الكبرى) و (الصغرى)[٤] ومحمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري في (جزء حديثه)[٥] وإبراهيم الحربي في (غريب الحديث)[٦] والروياني في (مسنده)[٧] وأبو بكر الخلال في الترجُّل من كتابه (الجامع)[٨] وأبومحمد المخلدي في (فوائده)[٩] وابن حبان في (صحيحه)[١٠] وأبو نعيم في (معرفة الصحابة)، وفي (حلية الأولياء)[١١] والبيهقي في (الآداب)[١٢] وابن عبد البر في (التمهيد)[١٣] والذهبي في (سير أعلام النبلاء)[١٤].

وقد صرّح هشام بن حسان بالسماع من الحسن، كما عند الإمام أحمد، وغيره.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٨٦/٤).
(٢) سنن أبي داود (رقم ٤١٥٩).
(٣) الجامع للترمذي (١٧٥٦)، والشمائل له (رقم ٣٤).
(٤) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٩٣١٥)، والصغرى (رقم ٥٠٥٥).
(٥) جزء محمد بن عبد الله الأنصاري - خط (١١).
(٦) غريب الحديث للحربي (٦٠٩/٢).
(٧) مسند الروياني (رقم ٨٧٠).
(٨) الجامع - الترجل - للخلال (٨٢ رقم ٢٢).
(٩) فوائد المخلدي (رقم ١٦١).
(١٠) الإحسان (رقم ٥٤٨٤).
(١١) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/٣٧/ب)، وحلية الأولياء (٢٧٦/٦).
(١٢) الآداب للبيهقي (رقم ٧٨٦).
(١٣) التمهيد لابن عبد البر (٢٥/٥) (١٣٨/٢٢) (١١/٢٤).
(١٤) سير أعلام النبلاء (٣٦٢/٦ - ٣٦٣).

أمّا حديث مجاعة بن الزبير، فأخرجه: الطبراني في (المعجم الأوسط)[1] وابن عدي في (الكامل)[2].

لكن مجاعة بن الزبير متروك الحديث، لا يعتبر به.

وهشام بن حسان ثقة، من جِلّة أصحاب الحسن، فليس في حاجة إلى متابعة، لتصحيح إسناد حديثه.

لكن هشام بن حسان مخالف في ذلك!

فقد اتفق قتادة، وأبو خزيمة العبدي[3] كلاهما عن الحسن: «أن النبي ﷺ نهى عن الترجل غبًا» ـ كذا مرسلاً.

أخرج حديث قتادة: النسائي في (السنن الكبرى) و (الصغرى)[4] وابن أبي شيبة في (المصنف)[5].

وإسناده إلى الحسن صحيح.

وأخرج حديث أبي خزيمة: ابن أبي شيبة في (المصنف)[6].

وإسناده إلى الحسن حسن.

ورواه أيضًا يونس بن عبيد، عن الحسن ومحمد بن سيرين، أنهما قالا: «الترجل غب» ـ كذا مقطوعًا.

أخرجه النسائي في (السنن الكبرى) و (الصغرى)[7].

وإسناده إلى الحسن صحيح.

---

(١) المعجم الأوسط للطبراني (٢/ ١٧٧/ ب).
(٢) الكامل لابن عدي (١/ ٢٥٧).
(٣) أبو خزيمة العبدي البصري، اسمه نصر بن مرداس، وقيل صالح. قال الحافظ في التقريب (رقم ٨٠٧٨): «صدوق».
(٤) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٩٣١٦)، والصغرى (رقم ٥٠٥٦).
(٥) المصنف لابن أبي شيبة (٨/ ٥٨٠).
(٦) المصدر السابق.
(٧) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٩٣١٧)، والصغرى (رقم ٥٠٥٧).

قال الذهبي في (سير أعلام النبلاء)، بعد أن أخرج حديثَ هشامِ بنِ حسان المتصلَ المرفوعَ: «وله علة: فقد رواه حماد بن سلمةَ، عن قتادة، عن الحسن - مرسلاً. ورواه بشر بن المفضل، عن يونس، عن الحسن وابن سيرين - قولهما، وهذا أقوى»[1].

وقال المنذري في (مختصر سنن أبي داود) عن هذا الحديث: «في إسناده اضطراب»[2].

قلت: بل المرسل يشهد لصحة المسند المرفوع! لأن قتادة وأبا خزيمة العبدي، في حديثهما عن الحسن، بلغا بالحديث النبي ﷺ: خلافًا ليونس، الذي جعل الحديث موقوفًا على الحسن. وَوِفَاقًا لهشام بن حسان في رَفْعِه الحديثَ.

لذلك فإني أميل إلى صحة هذا الحديث، كما كان قد صححه الترمذي وابن حبان!

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٦/ ٣٦٣).

(٢) مختصر سنن أبي داود للمنذري (٦/ ٨٣ رقم ٣٩٩٦).

الحديث الثامن:

حديث الحسن، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف».

أخرجه الإمام أحمد[1] والبخاري في (الأدب المفرد)[2] وأبو داود[3] والدارمي[4] وابن أبي شيبة في (المصنف)[5] وهناد بن السري في (الزهد)[6] وعبد بن حميد في (مسنده)[7] وابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)[8] والروياني في (مسنده)[9] والخرائطي في (مكارم الأخلاق)[10] وأبو طاهر الذهلي في (جزء حديثه)[11] والبيهقي في (السنن الكبرى)[12] وفي (الأسماء والصفات)[13] وابن عبد البر في (التمهيد)[14] وأبو القاسم التيمي في (الترغيب والترهيب)[15].

---

(١) مسند الإمام أحمد (٤/٨٧ مرتين)، وإسناده الثاني، من طريق حماد عن يونس وحده.
(٢) الأدب المفرد (رقم ٤٧٢).
(٣) سنن أبي داود (رقم ٤٨٠٧).
(٤) سنن الدارمي (رقم ٢٧٩٦).
(٥) المصنف لابن أبي شيبة (٨/٥١٢) (رقم ٢٥٣١٢).
(٦) الزهد لهناد (رقم ١٤٤٢).
(٧) منتخب مسند عبد بن حميد (رقم ٥٠٤).
(٨) الآحاد والمثاني (رقم ١٠٩١).
(٩) مسند الروياني (رقم ٩٠١).
(١٠) مكارم الأخلاق للخرائطي (رقم ٧٢٧/أ)، وهو من طريق حماد عن حميد وحده.
(١١) جزء أبي طاهر الذهلي (رقم ٤٥)، وهو من طريق حماد عن يونس وحده.
(١٢) السنن الكبرى للبيهقي (١/٩٨).
(١٣) الأسماء والصفات للبيهقي (رقم ٨٤).
(١٤) التمهيد لابن عبد البر (٢٤/١٥٨).
(١٥) الترغيب والترهيب للتيمي (رقم ٢٣٧٦).

كلهم من طريق حماد بن سلمة، عن يونس بن عبيد، وحميد الطويل، عن الحسن عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، عن النبي ﷺ - مسندًا.

وإسناده صحيح.

وممن رواه عن حماد بن سلمة، بهذا الوجه: عفان بن مسلم.

وعفان بن مسلم هو شيخ الإمام أحمد، وابن أبي شيبة، في هذا الحديث. يرويانه عنه، عن حماد، عن يونس، وحميد، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، عن النبي ﷺ - مسندًا[1].

ويرويه ابن عبد البر في (التمهيد) أيضًا، من طريق إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي[2] عن حماد، عن يونس وحميد، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، عن النبي ﷺ - مسندًا كذلك[3].

أمّا الخرائطي، فقال في (مكارم الأخلاق): «حدثنا عبد الله بن أحمد الدورقي: حدثنا عفان بن مسلم: حدثنا حماد: أنبأنا يونس، عن الحسن، عن أبي بكرة، عن النبي ﷺ...»[4] - الحديث.

فجعله من حديث أبي بكرة، بدلاً من عبد الله بن مغفل رضي الله عنه!!!

---

(١) مسند الإمام أحمد (٤/ ٨٧)، ومصنف ابن أبي شيبة (٨/ ٥١٢) (رقم ٢٥٣١٢).

(٢) إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي، البصري، نزيل مصر، (ت٢٧٠هـ). قال الحافظ في التقريب (رقم ٢٤٨): «ثقة، عمي قبل موته، فكان يخطىء، ولا يرجع».

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٢٤/ ١٥٨).

(٤) مكارم الأخلاق للخرائطي (رقم ٧٢٧/ ب).

وعبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن كثير، أبو العباس، ابن الدورقي، البغدادي، (ت ٢٧٦ هـ).

وثقه الدارقطني، وغيره[١].

ومع كون ابن الدورقي ثقة، فإن حديثه هذا وهم منه!!

يكفيه أنه خالف الإمام أحمد، فضلاً عن أنه خالف مع الإمام أحمد أبا بكر ابن أبي شيبة أيضًا، ومعهما إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي!

فضلاً عن الروايات الأخرى عن حماد بن سلمة، من غير طريق عفان عنه!!

فحديث ابن الدورقي هذا وهم ولا شك!!!

وهذا الحديث عن أبي بكرة غير محفوظ!

وآخر الاختلافات في هذا الحديث:

أن سماك بن حرب رواه عن الحسن، عن النبي ﷺ - مرسلاً.

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف)[٢] وهناد بن السري في (الزهد)[٣].

ولا يعارض هذا الإرسال إسناد يونس وحميد للحديث!

فالحديث صحيح غير معلول.

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني (رقم ١٢٠)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ١٥٣ - ١٥٤).

(٢) المصنف لابن أبي شيبة (٨/ ٥١٣) (رقم ٢٥٣١٤).

(٣) الزهد لهناد (رقم ١٢٨٤، ١٤٢٩).

الحديث التاسع:

حديث الحسن، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «من صلى على جنازة فله قيراط، فإن انتظر حتى يفرغ منها فله قيراطان».

رواه عن الحسن: أشعث بن عبد الملك، ومبارك بن فضالة، كلاهما عنه، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه - مرفوعًا.

أخرج حديث أشعث بن عبد الملك: الإمام أحمد(١) والنسائي في (السنن الكبرى)، و (الصغرى)(٢)، والروياني في (مسنده)(٣).

وأخرج حديث المبارك بن فضالة: الإمام أحمد(٤) وأبو القاسم البغوي في (الجعديات)(٥) والطحاوي في (مشكل الأحاديث)(٦).

فالحديث إسناده صحيح.

---

(١) مسند الإمام أحمد (٥/٥٧).

(٢) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٢٠٦٨)، والصغرى (رقم ١٩٤١).

(٣) مسند الروياني (رقم ٨٧٨، ٨٨٧).

(٤) مسند الإمام أحمد (٤/٨٦).

(٥) الجعديات (رقم ٣٣٠٠).

(٦) بيان مشكل الأحاديث (رقم ١٢٧٠).

الحديث العاشر:

حديث الحسن، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «يقطع الصلاة: المرأة، والحمار، والكلب».

رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ - مرفوعًا.

فأخرجه الإمام أحمد[١] وابن ماجة[٢] وابن حبان في (صحيحه)[٣] من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن سعيد.. به.

وعبد الأعلى ممن سمع من سعيد قبل الاختلاط، كما سبق في هذا البحث[٤].

وأخرجه الإمام أحمد أيضًا، عن محمد بن جعفر غندر، عن سعيد.. به[٥].

وغندر ممن سمع من سعيد قبل الاختلاط أيضًا، كما بيناه سابقًا[٦].

وأخرجه الروياني في (مسنده)؛ من طريق: عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، عن سعيد بن أبي عروبة... به[٧].

وعبد الوهاب الخفاف ممن سمع من سعيد قبل اختلاطه، كما سبق بيانه[٨].

---

(١) مسند الإمام أحمد (٤/٨٦) (٥/٥٧).
(٢) سنن ابن ماجة (رقم ٩٥١).
(٣) الإحسان (رقم ٢٣٨٦).
(٤) انظر ما تقدم (٦٦٥).
(٥) مسند الإمام أحمد (٤/٨٦).
(٦) انظر ما تقدم (١١٥٤ - ١١٥٦).
(٧) مسند الروياني (رقم ٨٨٠).
(٨) انظر ما سبق (٦١٧ - ٦٢٠).

وأخرجه الطحاوي في (شرح معاني الآثار)، من طريق معاذ بن معاذ العنبري، عن سعيد.. به[1].

ومعاذ بن معاذ اختلف في سماعه من سعيد!

فقد أخرج أبو داود في (سننه) حديثًا، من طريق معاذ بن معاذ، وروح بن عبادة، عن سعيد بن أبي عروبة، ثم تعقبه بقوله: «كان يحيى بن سعيد يطعن في هذا الحديث، لأنه ليس من قديم حديث سعيد، لأنه تغير سنة خمس وأربعين، ولم يخرج هذا الحديث إلا بأخرة»[2].

وبينما يقول القطان هذا، يصحح لمعاذ بن معاذ عن سعيد بن أبي عروبة، كل من: الترمذي[3] وابن الجارود[4] وابن حبان[5].

وكنا قد تكلمنا عن سماع روح بن عبادة من سعيد، وبينا بالأدلة القاطعة، ومن كلام روح نفسه عن نفسه، أن سماعه من سعيد كان قبل اختلاطه!![6].

وكذا من قُرن بروح في كلام القطان، وهو معاذ بن معاذ، لا يَطْعَنُ كلامُه في سماعه من سعيد أيضًا!

ويبقى تصحيح الترمذي وابن الجارود وابن حبان، شاهدًا أقوى - عندي - على قِدَمِ أَخْذ معاذ من سعيد بن أبي عروبة!!

وأخرجه ابن جرير الطبري في (تهذيب الآثار) من طريق:

---

(١) شرح معاني الآثار (١/٤٥٨).

(٢) سنن أبي داود (رقم ٦٦٩٥).

(٣) جامع الترمذي (رقم ١٥٥١).

(٤) المنتقى لابن الجارود (رقم ١٠٦٧).

(٥) الإحسان (رقم ٤٧٧٦، ٤٧٧٧).

(٦) انظر ما تقدم (١٠٥٤ - ١٠٥٦).

محمد بن بشر، وعبدة بن سليمان، وجعفر بن عون، ومعاذ بن معاذ، وسعيد بن عامر؛ كلهم عن سعيد بن أبي عروبة.. به[1].

ومحمد بن بشر، وعبدة، ممن سمعا من سعيد قبل الاختلاط.

وبذلك يكون هذا الحديث من رواية جماعةٍ من الرواة، ممن سمع من سعيد قبل اختلاطه!

فيصح الحديث بذلك، كما كان قد صححه ابن حبان.

---

(١) تهذيب الآثار لابن جرير ـ الجزء المفقود ـ (رقم ٥٧٥، ٥٧٦).

الحديث الحادي عشر:

حديث الحسن، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «من حفر بئرًا، فله أربعون ذراعًا عطنًا لماشيته».

أخرجه ابن ماجه[1] والدارمي في (السنن)[2] وابن الجوزي في (التحقيق)[3].

ثلاثتهم من طريق إسماعيل بن مسلم المكي، عن الحسن.. به.

وإسماعيل بن مسلم ضعيف، كما تقدم كثيرًا.

وبه، وبعلة أخرى، أعل ابن الجوزي هذا الحديث في (التحقيق). فقبل منه العلماء إعلاله بإسماعيل بن مسلم، ولم يقبلوا إعلاله الآخر، كما تجده في (نصب الراية) للزيعلي[4].

لكن جاء في (نصب الراية)، وفي (التلخيص الحبير) لابن الحجر، أن الطبراني أخرج هذا الحديث من طريق أشعث عن الحسن[5]. ومسند عبد الله بن مغفل من الأجزاء المفقودة في (المعجم الكبير) للطبراني، فلم أقف على إسناده للحكم عليه!

ولا نقل إسنادَهُ ابنُ كثير في (جامع المسانيد)، عن (المعجم الكبير) للطبراني.

---

(١) سنن ابن ماجة (رقم ٢٤٨٦).

(٢) سنن الدارمي (رقم ٢٦٢٩).

(٣) التحقيق لابن الجوزي (١٩٠/أ).

(٤) نصب الراية (٤/ ٢٩١).

(٥) المصدر السابق، والتلخيص الحبير (٣/ ٧٢).

الحديث الثاني عشر:

حديث الحسن، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه: «أن رجلاً لقي امرأة كانت بغيا في الجاهلية، فجعل يلاعبها، حتى بسط يده إليها. فقالت المرأة: مه! فإن الله عز وجل قد ذهب بالشرك [وفيه رواية: ذهب بالجاهلية] وجاءنا بالإسلام.

فولى الرجل، فأصاب وجهه الحائط، فشجه.

ثم أتى النبي ﷺ، فأخبره، فقال: أنت عبد أراد الله بك خيرًا.

إذا أراد الله عز وجل بعبد خيرًا عجّل له عقوبة ذنبه، وإذا أراد بعبد شرًا أمسك عليه بذنبه، حتى يوفى به يوم القيامة كأنه عَيْر».

أخرجه الإمام أحمد(١) والروياني في (مسنده)(٢) وابن حبان في (صحيحه)(٣) وأبو الفضل الزهري في جزء (حديثه)(٤)، والحاكم وصححه(٥) وأبو نعيم في (حلية الأولياء)(٦) والبيهقي في (الأسماء والصفات)(٧) والذهبي في (سير أعلام النبلاء)(٨).

كلهم من طريق عفان بن مسلم، عن حماد بن سلمة، عن يونس بن عبيد، عن الحسن.. به.

قال أبو نعيم في (حلية الأولياء) عقب الحديث: «غريب من حديث يونس عن الحسن، تفرد به حماد.

وعَيْر جبل بالمدينة، شبّه النبي ﷺ عظم ذنوبه وكثرتها به»(٩).

---

(١) مسند الإمام أحمد (٤/ ٨٧).
(٢) مسند الروياني (رقم ٨٩٣).
(٣) الإحسان (رقم ٢٩١١).
(٤) حديث أبي الفضل الزهري (٦٤/ب رقم ١٩٥).
(٥) المستدرك (١/ ٣٤٩) (٤/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧).
(٦) حلية الأولياء (٣/ ٢٥).
(٧) الأسماء والصفات للبيهقي (رقم ٣١٥).
(٨) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/ ٣٢١ ـ ٣٢٢).
(٩) حلية الأولياء (٣/ ٢٥).

وليونس متابع!

فقد أخرجه الروياني في (مسنده)، قال: «حدثنا زيد بن أخزم البصري: حدثنا بشر بن عمر: حدثنا حماد بن سلمة، عن يونس وحميد، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل...»[1] به بالحديث دون القصّة.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ، تابع فيه حميدٌ يونسَ.

ولهما متابع آخر:

فقد أخرجه أبو نعيم في (ذكر أخبار أصهبان)، من طريق زياد الجصاص عن الحسن[2].

وزياد بن أبي زياد الجصاص تقدم أنه متروك.

فلا وزن لمتابعته!

وإسناد حديث يونس بن عبيد وحميد الطويل صحيح، ليس في حاجة إلى متابعة زياد الجصاص له.

وقد صحح الحديث ابن حبان والحاكم، كما تقدم عنهما.

وهذا الحديث هو آخر ما هو على شرط البحث، من أحاديث الحسن عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه.

وبقي للحسن عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه ـ سوى ما سبق ـ ستة أحاديث، ليست من شرط البحث، هي كل ما وجدته للحسن عنه رضي الله عنه.

فأنا أذكر العزو لكل حديث منها على حدة:

فالحديث المكمّل: الثالثَ عشر: في سنن الدارقطني (٣/ ٢٥٠)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/٣٧/ب)، وتاريخ بغداد للخطيب (١١/ ١٨٤).

---

(١) مسند الروياني (رقم ٨٨٨).

(٢) ذكر أخبار أصبهان (٢/ ٢٧٤).

والحديث الرابع عشر: في المعجم الأوسط للطبراني (١/ ١٩١/ب)، وفي الصغير (رقم ٣٢٠، ٤٤٧)، ومعجم الصحابة لابن قانع (٩٤/أ)، وجزء أبي طاهر الذهلي (رقم ٤٦).

الخامس عشر: في جزء أبي طاهر الذهلي (رقم ٤٧).

السادس عشر: في جزء أبي طاهر الذهلي (رقم ٤٨)، وعزاه الهيثمي إلى معجم الطبراني الكبير كما في مجمع الزوائد (٣/ ٢١٣)..

السابع عشر: في معجم الطبراني الأوسط (١/ ٢٨٠/أ ـ ب)، وصحيح ابن حبان، انظر الإحسان (رقم ٦٧٨١)، وحديث يونس بن عبيد لأبي نعيم كما في منتخبه (١٤١/أ).

الثامن عشر: في المعجم الكبير للطبراني، انظر جامع المسانيد لابن كثير (٣/ ٩٤/أ)، المعجم الأوسط للطبراني (١/ ١٩٣/ب)، والصغير رقم (٣٣٥)، وفي تصحيفات المحدثين لأبي أحمد العسكري (٢/ ٩٠٣).

التاسع عشر: المعجم الكبير للطبراني، انظر جامع المسانيد لابن كثير (٣/ ٩٣/ب).

العشرون: المعجم الكبير للطبراني، انظر جامع المسانيد لابن كثير (٣/ ٩٤/أ)، ومجمع الزوائد (٦/ ٣١٢)، والوسيط للواحدي (١/ ٧٤).

الحاديث والعشرون: سؤالات ابن الجنيد (رقم ٢١١)، والشريعة للآجري (٣٧٤ ـ ٣٧٥)، ومسند أبي يعلى، انظر جامع المسانيد لابن كثير (٣/ ٩٣/ب)، والمعجم الأوسط للطبراني (٢/ ٢١٥/أ).

والله أعلم.

عبد الرحمن بن سمرة القرشي ﷺ

قال يحيى بن معين في (التاريخ) وغيرِه: «قد سمع عبد الرحمن بن سمرة»[١].

وقال البزار: «سمع عبد الرحمن بن سمرة»[٢].

وصحح الحاكم في (المستدرك) للحسن عن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه[٣].

وقال خليفة بن خياط: «سنة اثنتين وأربعين: فيها وجّه ابن عامر عبد الرحمن بن سمرة إلى سجستان، ومعه في تلك الغزاة: الحسن بن أبي الحسن»[٤].

ونحوه قال الذهبي في (تاريخ الإسلام)[٥].

وتقدم في هذا البحث الكلام عن غزوات الحسن، ومنها هذه الغزوة[٦]. وسنذكر قريبًا ـ إن شاء الله تعالى ـ الدليل على خروج الحسن مع عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه للغزو، من كلام الحسن نفسه.

---

(١) التاريخ لابن معين (رقم ١٣٥، ٤٠٩٥)، ومعرفة الرجال برواية ابن محرز (١/ ٦٦١).

(٢) نصب الراية (١/ ٩٠).

(٣) المستدرك (٤/ ١٢٦ ـ ١٢٧).

(٤) تاريخ خليفة بن خياط (٢٠٥).

(٥) تاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ووفيات ٤٠هـ إلى ٦٠هـ (٩).

(٦) انظر ما تقدم (٢٨٦ ـ ٢٨٧).

أمّا عبد الرحمن بن سمرة بن حبيب بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي القرشي العبشمي، أبو سعيد، فأسلم يوم فتح مكة، رضي الله عنه.

تولى قيادة الجيوش الإسلامية في فتوح المشرق الإسلامي.

وهو ممن نزل بالبصرة وإليه تنسب سكة ابن سمرة بالبصرة.

وتوفي سنة خمسين بالبصرة، رضي الله عنه[1].

أي كان للحسن عند وفاته تسع وعشرون سنة، منها ثلاث عشرة سنة بعد خروج الحسن من المدينة إلى البصرة.

فاحتمال لقاء الحسن به احتمال قوي!

لكن الأمر تجاوز احتمال اللقاء إلى تحققه ووقوعه، وإلى التصريح الصحيح بالسماع، كما سأسوق لك في الأحاديث الآتية:

---

(١) طبقات ابن سعد (٧/ ١٥، ٣٦٦ ـ ٣٦٧)، وطبقات خليفة (١١، ١٧٤)، وطبقات مسلم (رقم ٣٣١)، والاستيعاب لابن عبد البر (٢/ ٨٣٥)، وأسد الغابة لابن الأثير (٣/ ٤٥٤ ـ ٤٥٦)، والإصابة (٤/ ١٦١ ـ ١٦٢).

الحديث الأول:

وهو أشهر حديث لعبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه!

وأشهر حديث للحسن البصري أيضًا!!

فقد بلغ عدد الذين رووه عن الحسن مائة وخمسين راويًا، فيما حكاه الحافظ ابن حجر في (فتح الباري)!![1].

وقد جاء تصريح الحسن في هذا الحديث بسماعه من عبد الرحمن بن سمرة في الصحيحين، وغيرهما من دواوين السنة.

فانتهى الأمر، وبلغت الحجة، والحمد لله رب العالمين!!!

هذا هو حديث الحسن، الذي قال فيه: حدثني عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا عبد الرحمن بن سمرة، لا تسأل الإمارة، فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها، وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها.

وإذا حلفت على يمين، فرأيت غيرها خيرًا منها، فكفر عن يمينك، وأئت الذي هو خير».

أخرجه الإمام أحمد[2] والبخاري في (صحيحه)[3] ومسلم في (صحيحه)[4] وأبو داود[5] والترمذي وصححه[6] والنسائي في (السنن الكبرى) و (المجتبى)[7] والدارمي في (سننه)[8] ومعمر في

---

(١) فتح الباري (١١/ ٦٢٤، شرح الحديث رقم ٦٧٢٢).

(٢) مسند الإمام أحمد (٥/ ٦١، ٦٢ خمس مرات، ٦٣ مرتين).

(٣) صحيح البخاري (رقم ٦٦٢٢، ٦٧٢٢، ٧١٤٦، ٧١٤٧).

(٤) صحيح مسلم (٣/ ١٢٧٣ ـ ١٢٧٤، ١٤٥٦، رقم ١٦٥٢).

(٥) سنن أبي داود (رقم ٢٩٢٩، ٣٢٧٧، ٣٢٧٨).

(٦) جامع الترمذي (رقم ١٥٢٩).

(٧) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٤٧٢٤ ـ ٤٧٢٦، ٤٧٣١ ـ ٤٧٣٣، ٥٩٣٤، ٨٧٤٥)، والصغرى (رقم ٣٧٨٢، ٣٧٨٣، ٣٧٨٤، ٣٧٩٠، ٣٧٩١، ٥٣٨٥).

(٨) سنن الدارمي (رقم ٢٣٥١ ـ ٢٣٥٢).

(الجامع)[1] وأبو داود الطيالسي في (مسنده)[2] وابن أبي شيبة في (مسنده)[3] وابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)[4] والبزار في (مسنده)[5] وأبو يعلى في (مسنده)، وفي (المفاريد)[6] ومحمد بن خلف وكيع في (أخبار القضاة)[7] وأبو عوانة في (مستخرجه)[8] وأبو بكر الخلال في (السنة)[9] وابن الجارود في (المنتقى)[10] والمحاملي في (أماليه)[11] والطبراني في (المعجم الأوسط)[12] وابن الأعرابي في (معجمه)[13] وابن حبان في (صحيحه)[14] وابن قانع في (معجم الصحابة)[15] وأبو بكر ابن المقرئ في (معجمه)[16] وابن عدي في (الكامل)[17] وأبو بكر القطيعي في (جزء الألف دينار)[18] وأبو طاهر الذهلي في (جزء حديثه)[19]

---

(١) الجامع لمعمر ـ بذيل مصنف عبد الرزاق (رقم ٢٠٦٥٤).
(٢) مسند الطيالسي (رقم ١٣٥١).
(٣) مسند ابن أبي شيبة (٦٢/ب).
(٤) الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (رقم ٥٦٨، ٥٦٩).
(٥) مسند البزار ـ الرباط (٣٤٥ ـ ٣٤٦).
(٦) مسند أبي يعلى (رقم ١٥١٣)، والمفاريد له (رقم ٢٨).
(٧) أخبار القضاة لوكيع (١/ ٦٣ ـ ٦٥) (٣/ ٤٠ ـ ٤١).
(٨) مستخرج أبي عوانة، المطبوع باسم مسند أبي عوانة (٤م٤٠٥ ـ ٤٠٨).
(٩) السنة للخلال (رقم ٦٨).
(١٠) المنتقى لابن الجارود (رقم ٣٣٨، ٩٢٩، ٩٩٨).
(١١) أمالي المحاملي (رقم ٥٠٣ ـ ٥٠٦).
(١٢) المعجم الأوسط للطبراني (رقم ١٣، ١٤، ١٥، ٥٩٠، ٧٩٧، ١١٦٠، ٢٥٨٦)، وفي المخطوط (٢/ ١٤٥/ب، ٢٠٩/أ، ٢١٠/ب، ٢١١/أ، ٢٢٤/أ، ٢٤٥/ب).
(١٣) المعجم لابن الأعرابي (رقم ١٩٤، ٥٦٩، ٩٥٢)، وفي المخطوط (١٨١/ ب ـ ١٨٢/أ، ١٨٦/أ، ٢٠٨/أ، ٢٣٩/ب).
(١٤) الإحسان (رقم ٤٣٤٨، ٤٤٧٩، ٤٤٨٠).
(١٥) معجم الصحابة لابن قانع (١٠٤/ب).
(١٦) المعجم لأبي بكر ابن المقرىء (رقم ٦٦٦، ٨٧٣).
(١٧) الكامل لابن عدي (٥/ ١٠٨) (٦/ ٢٠٠) (٧/ ٨٤).
(١٨) جزء الألف دينار للقطيعي (رقم ٣٢، ٣٣، ٢٢٢، ٢٢٣).
(١٩) جزء أبي طاهر الذهلي (رقم ٥٦، ٥٧).

والدارقطني في (الأفراد)[1] وأبو بكر الشافعي في (الغيلانيات)[2] وابن جميع الصيداوي في (معجم شيوخه)[3] والسهمي في (تاريخ جرجان)[4] وتمام في (فوائده)[5] وأبو نعيم الأصبهاني في (حلية الأولياء) و (ذكر أخبار أصبهان) و (مسند أبي حنيفة)[6] وأبو القاسم بن بشران في (أماليه)[7] والبيهقي في (السنن الكبرى) وفي (معرفة السنن والأثار)[8] والقضاعي في (مسند الشهاب)[9] والخطيب في (تاريخ بغداد)[10] وابن عبد البر في (التمهيد)[11] وبيبي بنت عبد الصمد الهرثمية (ت٤٧٧هـ)، في (جزء حديثها)[12] والشجري في (أماليه)[13] ومحيي السنة البغوي في (شرح السنة)[14] والنسفي في (القند في ذكر علماء سمرقند)[15] وابن

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٢٣٠/ب).
(٢) الغيلانيات لأبي بكر الشافعي (رقم ٤١٥)، والمنشورة (رقم ٣٩٤).
(٣) معجم شيوخ ابن جميع الصيداوي (٢١٨ ـ ٢١٩).
(٤) تاريخ جرجان (١٠٣، ١٢٢، ١٨٠، ١٩٧، ٣٢٦، ٣٨١، ٤٦٩).
(٥) فوائد تمام (رقم ١٥٤٣، ١٥٤٤).
(٦) حلية الأولياء لأبي نعيم (٧/ ٢٣٠) (٨/ ٣٨٧) (٩/ ١٨)، وذكر أخبار أصبهان (١/ ٢٦٧، ٣٥٣) (٨٤ ـ ٨٥، ١٢٩، ٢١٩، ٢٦٨)، ومسند أبي حنيفة (٢٥/أ).
(٧) أمالي أبي القاسم ابن بشران (٢/ ٥٣/أ).
(٨) السنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ٢٩، ٣١، ٣٦، ٥٠، ٥٣، ١٠٠)، ومعرفة السنن والآثار (رقم ١٩٤٨٠، ١٩٥٤٣ ـ ١٩٥٤٨).
(٩) مسند الشهاب للقضاعي (رقم ٩٤٨، ٥٢٠، ٥٢١).
(١٠) تاريخ بغداد للخطيب (٢/ ٤٠) (٤/ ١٨٩) (٧/ ١٦١) (٨/ ٤٦٠) (١٢/ ٤٢٧، ٤٥٠ ـ ٤٥١).
(١١) التمهيد لابن عبد البر (٢١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٦).
(١٢) جزء بيبي بنت عبد الصمد (رقم ٥).
(١٣) أمالي الشجري (٢/ ٢٢٩).
(١٤) شرح السنة للبغوي (رقم ٢٤٣٥).
(١٥) القند للنسفي (٥٤٨).

عساكر في (تاريخ دمشق)[1] وأبو سعد عبد الله بن عمر بن أبي نصر القشيري (ت٦٠٠هـ)، في (الأربعين)[2] وبدل بن أبي المعمر التبريزي في (النصيحة للراعي والرعية)[3] وابن النجار في (ذيل تاريخ بغداد)[4] وابن العديم في (بغية الطلب)[5] والمزي في (تهذيب الكمال)[6].

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر ـ تراجم: عبد الحميد بن حبيب إلى عبد الرحمن بن عبد الله ـ (٣٦٥ ـ ٣٦٦).

(٢) الأربعين لأبي سعيد القشيري (رقم ٣٥).

(٣) النصيحة للراعي والرعية (٥٣).

(٤) ذيل تاريخ بغداد لابن النجار (١/ ١٩١ رقم ٩٧) (٣/ ١٢٧ رقم ٦١٧).

(٥) بغية الطلب لابن العديم (٧/ ٣٣٦١).

(٦) تهذيب الكمال للمزي (١٧/ ١٦٠).

الحديث الثاني:

ففي (المصنف) لعبد الرزاق بن همام: «عن هشام بن حسان، عن الحسن، عن عبد الرحمن بن سمرة، قال: كنا معه في بعض بلاد فارس سنتين، وكان لا يُجَمِّعُ، ولا يزيد على ركعتين.

عن الثوري، عن يونس، عن الحسن، عن عبد الرحمن بن سمرة: مثله»[1].

وهذان إسنادان صحيحان.

وأخرجه ابن المنذر في (الأوسط)، من طريق عبد الرزاق، مقتصرًا على رواية هشام بن حسان[2].

وروي هذا الخبر من وجوه أخر، وبألفاظ مختلفة:

أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف)[3] وأبو عوانة في (مستخرجه)[4] وأبو بكر ابن المقرئ في (معجمه)[5] وأبو نعيم في (ذكر أخبار أصبهان)[6] والبيهقي في (السنن الكبرى)[7].

وهذا هو الأثر الدال على لقاء الحسن بعبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه، وعلى خروجه معه في الغزو.

ويأتي له قرين، هو التالي:

---

(١) المصنف لعبد الرزاق (٢/ ٥٣٦ رقم ٤٣٥٢، ٤٣٥٣).
(٢) الأوسط لابن المنذر (٤/ ٣٦٠ رقم ٢٢٨٩).
(٣) المصنف لابن أبي شيبة (٢/ ١٠٤، ٤٥٤) (رقم ٥٠٩٩، ٨٢٠٣).
(٤) مستخرج أبي عوانة، المسمى بمسند أبي عوانة (٤/ ٤٠٥).
(٥) معجم أبي بكر ابن المقري (رقم ٦٦٦).
(٦) ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم (٢/ ٨٤).
(٧) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ١٥٢).

الحديث الثالث:

قال البيهقي في (السنن الكبرى): «أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان: أنبأنا أحمد بن عبيد الصفار.

(ح) وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ: حدثني محمد بن أحمد بن بالويه.

قالا: حدثنا أحمد بن علي [الخزّاز](1): حدثنا سعيد بن سليمان: حدثنا أبو حمزة العطار، قال: قلت للحسن: يا أبا سعيد، إني امرؤ متجري بالأبلة، وإني أملأ بطني من الطعام، فأصعد إلى أرض العدو، فآكل من تمره وبُسْره، فما ترى؟

قال الحسن: غزوت مع عبد الرحمن بن سمرة، ورجال من أصحاب النبي ﷺ، كانوا إذا صعدوا إلى الثمار، أكلوا من غير أن يفسدوا، أو يحملوا»(2).

وأخرجه البيهقي أيضًا في (معرفة السنن والآثار)، عن شيخه علي بن أحمد.. بإسناده(3).

- وعلي بن أحمد بن عبدان الشيرازي، وأحمد بن عبيد بن إسماعيل الصفار، تقدمت الترجمة لهما، وأنهما ثقتان، وثانيهما حافظ جوّال.

- وأبو عبد الله الحافظ هو الحاكم صاحب (المستدرك).

---

(1) تحرفت في المصدر إلى (الجزار)!
ونبه المحققون إلى أنها في إحدى النسخ: (الخزان)، كذا رسموها بالنون! وليست إلا (الخزاز)، بالمعجمات. كذا نص عليه في تبصير المنتبه (١/ ٣٣١، ٣٣٣).

(2) السنن الكبرى للبيهقي (٩/ ٦١).

(3) معرفة السنن والآثار (رقم ١٧٨٨٠).

ـ ومحمد بن أحمد بن بالويه، أبو بكر الجلاب، النيسابوري، (ت٣٤٠هـ).

روى عنه أبو علي النيسابوري، والحاكم، وأبو عبد الله ابن مندة، وغيرهم من الأئمة الحفاظ.

قال عنه الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «الإمام المفيد، الرئيس، من كبراء بلده»[1].

وقال عنه أيضًا في (تاريخ الإسلام): «من أعيان المحدثين والرؤساء ببلده»[2].

وهو أحد شيوخ الحاكم في (المستدرك)، أخرج له فيه كثيرًا، وصحح له[3].

فهو ثقة لا يرتاب في ذلك.

ـ أحمد بن علي بن الفضيل الخزاز، أبو جعفر المقرئ، البغدادي، (ت٢٨٦هـ).

وثقه الدارقطني، والخطيب، كما في (تاريخ بغداد)[4].

ـ سعيد بن سليمان الضبي، أبو عثمان الواسطي، نزيل بغداد، البزار، لقبه سعدويه، (ت٢٢٥هـ)، وله مائة سنة.

قال عنه الحافظ: «ثقة حافظ»[5].

ـ أبو حمزة العطار: إسحاق بن الربيع، تقدم أنه صدوق.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٥/٤١٩).

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي ـ حوادث ووفيات ٣٣١هـ إلى ٣٥٠هـ (١٩٣ ـ ١٩٤).

(٣) المستدرك (١/١٧، ٢١، ٣٢، ٤٥، ٥٣، ٧١، ٨٩، ١١٠، ١١٦).

(٤) تاريخ بغداد (٤/٣٠٣).

(٥) التقريب (رقم ٢٣٢٩).

فهذا إسناد حسن.

وهو دليل آخر على خروج الحسن مع عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه إلى غزواته.

وللحسن البصري وَصْفٌ دقيقٌ لفتح المسلمين بقيادة عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه لكابل. ذكر فيه الحسنُ مشاهدَ من اسْتِبْسَالِ المسلمين، ومواقفَ الشجاعةِ والإقدامِ، والصبرِ والثباتِ، والقوةِ والعَزْمِ!!

فانظر لذلك (مكارم الأخلاق) لابن أبي الدنيا[1].

فهل تُبْعَثُ الهِمَمُ لفتح كابل، والقدس، والأندلس؟!!

قلت هذا، ثم فُتحت كابل، ولكن تنازعتها الأهواء، فإنا لله وإنا إليه راجعون!!

اللهم تدارك هذه الأمة، وارحم ضعفها، واجبر كسرها، وانظرها بنصرك وعزّك، يا أرحم الراحمين!!!

---

(١) مكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا (رقم ١٨٤ ـ ١٨٥).

الحديث الرابع:

حديث محمد بن ذكوان، عن مجالد، عن الشعبي، قال: «شهدت الحسن في جنازة ابن هبيرة، وهو يحدث، يقول: سمعت عبد الرحمن بن سمرة، يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما عبد استرعاه رعية، فلم يحطها بالنصيحة، إلا حرَّم الله عليه الجنة».

أخرجه الدارقطني في (الأفراد)[١] وتمام في (فوائده)[٢] وأبو نعيم في (ذكر أخبار أصبهان)[٣] والبيهقي في (شعب الإيمان)[٤] والقضاعي في (مسند الشهاب)[٥].

قال الدارقطني: «تفرد به محمد بن ذكوان، عن مجالد، عن الشعبي، عن الحسن».

- محمد بن ذكوان الأزدي الطاحي، تقدم أنه ضعيف.

- مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني، أبو عمرو الكوفي، (ت١٤٤هـ).

قال عنه الحافظ: «ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره»[٦].

فهذا إسناد ضعيف.

وأخرجه الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد)، من طريق عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث البخاري، عن خالد بن

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٢٣١/أ).
(٢) فوائد تمام (رقم ١٤٩٨، ١٤٩٩).
(٣) ذكر أخبار أصبهان (١/١٤٣ ـ ١٤٤).
(٤) شعب الإيمان للبيهقي (رقم ٧٣٦٤).
(٥) مسند الشهاب (رقم ٨٠٤).
(٦) التقريب (رقم ٦٤٧٨).

تمام الأسدي، عن سليمان الشاذكوني، عن الفضيل بن عياض، عن هشام بن حسان، عن الحسن، عن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، بلفظ: «أيما راع استرعى رعية، فلم يحفظها بالأمانة والنصيحة، ضاقت عليه رحمة الله التي وسعت كل شيء»[1].

قلت: لكن عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث أبا محمد البخاري، المعروف بالأستاذ، (ت٣٤٠هـ)، أحد الوضاعين المشهورين، والكذبة المعروفين[2].

ـ والشاذكوني أيضًا متهم بالكذب والفسق، وتقدمت ترجمته.

فهذا إسناد شديد الضعف ساقط جدًا.

بقية أحاديث الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه، التي من شرط البحث:

---

(١) تاريخ بغداد (١٠/١٢٧).

(٢) لسان الميزان (٣/٣٤٨ ـ ٣٤٩)، والكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث لبرهان الدين الحلبي (رقم ٤١١).

الحديث الخامس:

حديث الحسن، عن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لا تحلفوا بالطواغي، ولا بآبائكم».

الطواغي، جمع طاغية، وليس من الطواغيت، نهى أن يحلف بمن طغى وجاز القدر في الكفر والشر.

هذا في قول إبراهيم الحربي في (غريب الحديث)[١].

وفي قول أبي موسى المديني في (المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث)، أنه جمع طاغية، كما في قول الحربي، لكنه قال: «يجوز أن يريد به الأوثان أيضًا، كما ورد في الحديث: طاغية بني فلان، أي: ما يعبدونه»[٢].

وأنها الأصنام والأوثان هو ما اعتمده النووي، في (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)[٣].

والحديث أخرجه: الإمام أحمد[٤] ومسلم في (صحيحه)[٥] والنسائي في (السنن الكبرى) و(المجتبى)[٦] وابن ماجة في (سننه)[٧] وابن أبي شيبة في (المصنف)[٨] وإبراهيم الحربي في

---

(١) غريب الحديث لإبراهيم الحربي (٢/ ٦٤٤ ـ ٦٤٥).

(٢) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث للمديني (٢/ ٣٥٧).

(٣) شرح النووي لصحيح مسلم (٦/ ١١٨ رقم ١٦٤٨).

(٤) مسند الإمام أحمد (٥/ ٦٢)، ووقع فيه أنه من رواية (هشام، عن ابن عون، عن الحسن)، وهو تحريف! فالحديث لهشام بن حسان عن الحسن. وكذا ورد على الصواب في إتحاف المهرة للحافظ ابن حجر (١٠/ ٧٦/ أ)، نقلاً عن مسند الإمام أحمد!!

(٥) صحيح مسلم (رقم ١٦٤٨).

(٦) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٤٧١٥)، والمجتبى (رقم ٣٧٧٤).

(٧) سنن ابن ماجة (رقم ٢٠٩٥).

(٨) مصنف ابن أبي شيبة، الجزء الذي بتحقيق عمر غرامة العمروي (١٨)، والذي بتحقيق كمال الحوت (رقم ١٢٢٧٧).

(غريب الحديث)[1] وأبو الفضل الزهري في جزء (حديثه)[2] والبيهقي في (السنن الكبرى)[3].

كلهم من طريق هشام بن حسان، عن الحسن.. به.

لكن قال إبراهيم الحربي عقب الحديث في (غريب الحديث): «كذا قال هشام، وأسند الحديث!

وأرسله أصحاب الحسن: ابن عون، وحميد، وأشعث، ويونس، وأبو الأشهب، ومبارك، وعوف، وعمرو بن عبيد.

وقالوا: ولا بالطواغيت»[4].

ولم أجده من أَحَد هذه الوجوه، وإنما وجدته نحوها من حديث عبد الله بن شُبْرمة، عن الحسن = مرسلاً.

أخرجه محمد بن خلف (وكيع) في (أخبار القضاة)[5].

قلت: الحسن مشهور بالإرسال، ولا مانع أن يرسل الحديث مرات كثيرة، ويسنده مرّة.

وهشام بن حسان لازم الحسن فوق عشر سنوات، كما تقدم[6]، فلا ينكر عليه أن يحفظ ما لا يحفظه غيره!

والحديث في (صحيح مسلم)، فقد جاز القنطرة!!

---

(١) غريب الحديث للحربي (٢/ ٦٤٢).

(٢) حديث أبي الفضل الزهري (١١١/أ رقم ٦٢٦).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (١٠/ ٢٩).

(٤) غريب الحديث للحربي (٢/ ٦٤٣).

(٥) انظر ما تقدم (٥٥٥ - ٥٦١).

(٦) أخبار القضاة لوكيع (٣/ ٥٢).

الحديث السادس:

حديث علي بن زيد بن جدعان، عن الحسن، عن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «لا نذر في معصية، ولا فيما لا يملك ابن آدم».

أخرجه النسائي في (المجتبى)، وقال عقبه: «علي بن زيد ضعيف، وهذا الحديث خطأ، والصواب: عمران بن حصين»[١].

قلت: والأمر كما قال أبو عبد الرحمن النسائي رحمه الله!

فقد خالف عليًا فيه: منصور بن زاذان، فرواه مطوّلاً، وله قصّة، عن الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

أخرجه من طريق منصور: الإمام أحمد[٢]، والبخاري في (التاريخ الكبير)[٣] والنسائي في (الكبرى) و(الصغرى)[٤]، وابن حبان في (صحيحه)[٥]، وغيرهم.

وللحديث علل وطرق أخرى، هي بمبحث عمران بن حصين رضي الله عنه ألصق، عسى الله أن ييسر إكمال الموضوع مستقبلاً بفضله ومنه سبحانه.

المهم أن منصورًا خالف علي بن زيد، ومنصور تقدمت ترجمته وأنه ثقة، فهو أرفع من علي بن زيد في الرواة عامة، وفي الحسن خاصة، حيث ذكره حمّاد بن سلمة في الطبقة الأولى من أرفع أصحاب الحسن البصري[٦].

---

(١) السنن الصغرى للنسائي (رقم ٣٨٥٠).

(٢) مسند الإمام أحمد (٤/٤٢٩).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٤/٣).

(٤) السنن الكبرى للنسائي (رقم ٨٧٦٢)، والصغرى (رقم ٣٨٤٩).

(٥) الإحسان (رقم ٤٣٩٢).

(٦) سؤالات الآجري لأبي داود ـ رسالة ماجستير (رقم ٢٨٧).

وهذا آخر ما هو على شرط البحث، من أحاديث الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه.

وبقي للحسن عن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه، مما هو على غير شرط البحث، أحاديث أخر:

الحديث الأول:

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (١/ ٢٤١/ب)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ١٣٧)، وفي بيان مشكل الأحاديث (رقم ١٣٤٧)، والحاكم وصححه (٤/ ١٢٦ ـ ١٢٧)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ١١٠)، وبدل بن أبي المعمر التبريزي في النصيحة للراعي والرعية (١١٢ ـ ١١٣).

وإسناده يحتمل التحسين.

الحديث الثاني:

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، انظر مجمع الزوائد (٢/ ٦٩)، وابن عدي في الكامل (٣/ ٢٥٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ ٤٥/ب)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٥٨).

وأعله البيهقي بأن صوابه: أنه من مرسل الحسن، كما في مراسيل أبي داود (رقم ١١٤).

الحديث الثالث:

أخرجه الطيالسي في مسنده (رقم ١٣٥٠)، والطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ١٩٢/أ).

وأعلّه الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (رقم ٦٠١)،

بأن المحفوظ فيه أنه عن سمرة بن جندب، لا عن عبد الرحمن بن سمرة، رضي الله عنهما.

والله أعلم.

عبد الرحمن بن يزيد بن راشد
وقيل: ابن يزيد بن رافع
وقيل: رافع بن يزيد الثقفي

قال أبو الفتح الأزدي في (المخزون): «لا أدري! سمع منه الحسن، أم لا»[1].

وهو صحابي مختلف في صحبته، معدود في أهل البصرة، ولا يعرف من أخباره إلا حديث الحسن عنه!

وأجل من عدّه في الصحابة، فيما علمت، أبو زرعة الرازي، حيث أدخله في المسند، كما نقل ذلك عنه ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)[2].

ثم ذكره في كتب الصحابة، جماعة ممن صنفوا في ذلك[3].

بينما قال ابن السّكن، فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر في (الإصابة): «لم يذكر في حديثه سماعًا ولا رؤية، ولست أدري

---

(١) المخزون لأبي الفتح الأزدي (رقم ٩٠).

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ٢٩٨).

(٣) الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (٥/ ٢٦٤ رقم الترجمة ٩٩٧)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٢٣٣/أ - ب)، (٢/ ٥٣/ب)، والاستيعاب لابن عبد البر (٢/ ٤٨٥، ٨٥٦، رقم ٧٤٣، ١٤٦٣)، وأسد الغابة لابن الأثير (٣/ ٥٠٢)، والإصابة (٤/ ١٨٥).

أهو صحابي، أم لا، ولم أجد له ذكرًا إلا في هذا الحديث»[1] - يعني: حديثه الذي رواه عنه الحسن.

ومن هذا تعلم أننا لم نستفد من ترجمة عبد الرحمن بن يزيد الثقفي شيئًا يدلنا على احتمال لقاء الحسن به أو عدم احتمال لقائه!

ذلك أننا لم نعرف عن هذا الشيخ إلا حديث الحسن عنه، الذي لا يذكر فيه الحسن سماعًا منه. كما أن هذا الشيخ لا يذكر فيه سماعه من النبي ﷺ، ليمكننا القول بصحبته، كما قال ابن السكن آنفًا!

وحديث الحسن عنه، هو حديثه عن عبد الرحمن بن يزيد، أو رافع بن يزيد، على الاختلاف في اسمه، عن النبي ﷺ، قال: «إياكم والحمرة، فإنها من أحب الزينة إلى الشيطان».

يروي هذا الحديث عن الحسن مسندًا راويان، لم يختلف على أحدهما، واختلف على الآخر.

أمّا الأول: فأبو بكر الهذلي:

أخرجه الطبراني في (المعجم الأوسط)[2] وابن عدي في (الكامل)[3] وأبو الفتح الأزدي في (المخزون)[4] وأبو نعيم في (معرفة الصحابة)[5] والبيهقي في (شعب الإيمان)[6] وأبو عبد الله الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر الجورقاني (ت٥٤٣هـ)، في (الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير)[7].

---

(١) الإصابة (٢/ ١٩٠).
(٢) المعجم الأوسط (٢/ ١٨٧/ ب).
(٣) الكامل لابن عدي (٣/ ٣٢٥).
(٤) المخزون (رقم ٣٦).
(٥) معرفة الصحابة لأبي نعيم (١/ ٢٣٣/ ب).
(٦) شعب الإيمان للبيهقي (رقم ٦٣٢٧).
(٧) الأباطيل (رقم ٦٤٦).

كلهم من طريق ابن جريج، قال: حدثني أبو بكر الهذلي، عن الحسن، عن رافع بن يزيد، عن النبي ﷺ.

كذا بالعنعنة بين الحسن ورافع بن يزيد!

وأيضًا بتسمية راويه برافع بن يزيد، ولم يختلف على أبي بكر الهذلي بهذا الاسم.

لكن أبا بكر الهذلي متروك الحديث، كما تقدم مرارًا، فالحديث شديد الضعف من هذا الوجه.

وأمّا الراوي الثاني: فقتادة، وعنه سعيد بن بشير، واختلف عن سعيد:

فرواه يحيى بن صالح الوحاظي، ومحمد بن عثمان التنوخي، وعبد القدوس بن الحجاج، كلّهم عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن عبد الرحمن بن يزيد بن رافع، عن النبي ﷺ.

أخرجه الحسن بن سفيان في (مسنده)[١]، ومن طريقه أبو نعيم في (معرفة الصحابة)[٢]، وأبو محمد المخلدي في (فوائده)[٣]؛ والأوّلان من طريق الوحاظي والتنوخي دون عبد القدوس.

وأخرجه الجورقاني في (الأباطيل) من طريق يحيى بن صالح وحده[٤].

- ويحيى بن صالح الوحاظي، تقدم أنه صدوق.

- ومحمد بن عثمان أبو الجماهر التنوخي، تقدم أنه ثقة.

---

(١) انظر الإصابة (٤/ ١٨٥).
(٢) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/ ٥٣).
(٣) الفوائد المنتخبة لأبي محمد المخلدي (رقم ٤٩٣).
(٤) الأباطيل للجورقاني (رقم ٦٤٧).

ورواه يحيى بن صالح الوحاظي أيضًا، ومحمد بن بكار بن بلال، كلاهما عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن عبد الرحمن بن يزيد بن راشد، عن النبي ﷺ.

- حديث يحيى بن صالح، عزاه الحافظ ابن حجر في (الإصابة) إلى (معرفة الصحابة) لابن مندة[1].

- أمّا حديث محمد بن بكار، فأخرجه ابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)[2]، وأبو نعيم في (معرفة الصحابة)[3].

ومحمد بن بكار بن بلال العاملي، أبو عبد الله الدمشقي، القاضي، (ت٢١٦هـ)، وله أربع وسبعون.

قال عنه الحافظ: «صدوق»[4].

ورواه يعقوب بن خالد بن نجيح، وبكر بن محمد، كلاهما عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ.

أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير)[5] ومن طريقه الجورقاني في (الأباطيل) مقتصرًا على رواية يعقوب بن خالد منهما[6].

- ويعقوب بن خالد بن نجيح البكري العبدي، روى عنه محمد بن عمر بن علي المقدمي، كذا في إسناد الطبراني للحديث، ولم أجد له ترجمة!

---

(١) الإصابة (٤/ ١٨٥).
(٢) الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (رقم ٢٧٨٩).
(٣) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/ ٥٣/أ).
(٤) التقريب (رقم ٥٧٥٧).
(٥) المعجم الكبير للطبراني (١٨/ ١٤٨).
(٦) الأباطيل للجورقاني (رقم ٦٤٨).

ـ وبكر بن محمد، لعله: بكر بن مضر بن محمد بن حكيم، أبو محمد أو أبو عبد الملك، (ت١٧٣هـ ـ أو ـ ١٧٤هـ)، وله نيف وسبعون سنة.

قال عنه الحافظ: «ثقة ثبت»[١].

وهو معروف الرواية عن سعيد بن بشير، كما في (تهذيب الكمال)[٢].

وقد صح هذا الحديث من مرسل الحسن إلى النبي ﷺ أيضًا!

أخرجه أبو القاسم البغوي في (الجعديات)، من طريق المبارك بن فضالة، عن الحسن، عن النبي ﷺ ـ مرسلاً[٣].

ومن هنا يظهر لك الاضطراب في هذا الحديث، ويصعب الترجيح! لأن الاختلافات في روايات الحديث المسندة، جاءت على راو واحد، وهو سعيد بن بشير. واتفق على كل وجه منها راويان عن سعيد، بل روى يحيى بن صالح الوحاظي، وجهين منها عن سعيد بن بشير!!

وهذا يبين أن الاضطراب في هذا الحديث، من سعيد بن بشير نفسه!

غير أن أضعف تلك الوجوه، رواية من جعل الحديث للحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنهما، لأنه أغرب بذلك جدًا!

وأقربها، إن كان فيها قريب، رواية من سمى راوي الحديث: عبد الرحمن بن يزيد بن رافع.

---

(١) التقريب (رقم ٧٥١).

(٢) تهذيب الكمال (١٠/٣٤٩).

(٣) الجعديات (رقم ٣٣٢١، ٣٣٢٣).

لكني لا أرى الحديث صحيحًا، ولا أراه حسنًا، من أحد تلك الوجوه، فهو ضعيف من تلك الوجوه جميعها!

فسعيد بن بشير، وإن رجحنا تحسين حديثه عن قتادة، لكنا قيّدنا ذلك، بما لم يغرب فيه عن قتادة إغرابًا زائدًا، وبما لم يشتدّ تفرُّدُه به. وهو هنا تفرّد بهذا الحديث، إذ لم يكن لرواية أبي بكر الهذلي أي اعتبار، ثم هو ـ أعني سعيد بن بشير ـ قد أعلن عن عدم حفظه لهذا الحديث، باضطرابه فيه.

ومع قولي بضعف هذا الحديث، فلست أقول كما قال الجورقاني في (الأباطيل): «هذا حديث باطل، وإسناده مضطرب»[1].

أمّا الاضطراب، فنعم. وأمّا البطلان، فلا!

ولذلك قال الحافظ ابن حجر في (فتح الباري) عن هذا الحديث: «فالحديث ضعيف، وبالغ الجورقاني فقال: إنه باطل»[2].

والخلاصة: أننا لا ندري! أسمع الحسن من عبد الرحمن بن يزيد بن رافع، أم لم يسمع؟ كما قال أبو الفتح الأزدي من قبل!!

لكن لا يهم أن ندري! بعد أن كان الحديث من جميع وجوهه ضعيفًا!!!

والله أعلم.

---

(١) الأباطيل (٢/٢٤٨ ـ ٢٥٠ رقم ٦٤٦ ـ ٦٤٨).

(٢) فتح الباري شرح الحديث (رقم ٥٨٤٨).
وانظر الإصابة (٢/١٩٠ ـ ١٩١)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (رقم ١٧١٨).

عتبة بن غزوان المازني رضي الله عنه

قال الإمام أحمد: «لا نعرف للحسن سماعًا من عتبة بن غزوان»[1].

وقال ابن الجنيد في (سؤالاته): قلت لابن معين: الحسن لقي عتبة بن غزوان؟ قال: لا»[2].

وقال الترمذي في (الجامع): «لا نعرف للحسن سماعًا من عتبة بن غزوان. وإنما قدم عتبة البصرة زمن عمر، وولد الحسن لسنتين بقيتا من خلافة عمر»[3].

وقال البزار: «حدث عن عتبة بن غزوان، ولم يسمع منه، لأنه إنما دخل البصرة أيام عمر، بعثه أميرًا عليها، ثم انصرف عنها، ومات لم يسمع منه، وعتبة روى عن النبي ﷺ حديثًا واحدًا»[4].

وقال الطحاوي في (شرح معاني الآثار): «روي عن الحسن أنه قال: (خطبنا عتبة بن غزوان)، يريد خطبته بالبصرة. فالحسن لم يكن بالبصرة حينئذ، لأن قدومه لها إنما كان قبل صفين بعام»[5].

---

(١) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٦٨).
(٢) سؤالات ابن الجنيد (رقم ٣٧١).
(٣) جامع الترمذي (رقم ٢٥٧٥).
(٤) نصب الراية (١/ ٩١).
(٥) شرح معاني الآثار (١/ ٤٥١).

وقوله: إن قدوم الحسن إلى البصرة قبل صفين بعام خطأ! نبهنا عليه، وشرحنا أسبابه، في كلامنا عن (شئون الحسن التاريخية المؤثرة على سماعه وإرساله).

وقال الطحاوي هذا الكلام خلال حديثه عن مسألة التأول في صيغ السماع، فذكر هذا عن الحسن مثالاً لذلك!

وقال عبد الباقي بن قانع في (معجم الصحابة): «لم يدرك الحسن عتبة بن غزوان»[1].

وقال الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «حدث عنه الحسن البصري، ولم يلحقه»[2].

وعتبة بن غزوان بن جابر بن وهيب المازني، من قيس عيلان بن مضر، كنيته أبو عبد الله، حليف بني عبد شمس من قريش، رضي الله عنه.

هو سابع سبعة في الإسلام، له هجرتان: للحبشة والمدينة.

وشهد بدرًا.

وتوفي سنة سبع عشرة، وقيل: أربع عشرة، وقيل: خمس عشرة، وقيل: سنة عشرين. والذي عليه الأكثرون أنها سنة سبع عشرة، وهو ما رجّحه الخطيب في (تاريخ بغداد)[3].

أمّا البصرة، فعتبة بن غزوان أول من بصّرها وبناها، وكانت قبله الأبلة، وذلك سنة خمس عشرة على الصحيح[4].

---

(١) معجم الصحابة لابن قانع (١٢٧/أ).
(٢) سير أعلام النبلاء (١/ ٣٠٤).
(٣) طبقات ابن سعد (٣/ ٩٩) (٧/ ٥ ـ ٨)، وطبقات خليفة (١٠، ٥١ ـ ٥٢)، وتاريخ مولد العلماء ووفياتهم للربعي (١/ ٩٧، ١٠٢)، وتاريخ بغداد (١/ ١٥٦ ـ ١٥٧)، والاستيعاب لابن عبد البر (٣/ ١٠٢٦ ـ ١٠٢٨)، وأسد الغابة (٣/ ٥٦٥ ـ ٥٦٦)، وسير أعلام النبلاء (١/ ٣٠٦)، والإصابة (٤/ ٢١٥).
(٤) تاريخ الطبري (٣/ ٥٩٠ ـ ٥٩٧).

ودام عتبة بن غزوان أميرًا عليها ستة أشهر، ثم رجع إلى المدينة، يستعفي عمر رضي الله عنه الإمارة، فأبى ذلك عليه عمر.

فهمّ بالرجوع، فمات في الطريق، سنة سبع عشرة ـ كما سبق ـ، في أوائلها فيما يبدوا[1].

وعلى هذا كله، لا احتمال للقاء الحسن به، بل لا معنى لذكر هذا الاحتمال ولو بالنفي له!

فرجل توفي قبل أن يولد الحسن، بسنتين على أقصى ما قيل في وفاته، وبخمس سنين على الراجح في وفاته.

ورجل من أهل بدر، والحسن نفسه نفى أن يكون سمع من أحد من أهل بدر.

ورجل هو مبصر البصرة، لكنه تركها بعد أن بصّرها بستة أشهر، ومات قديمًا بعيدًا عنها.

هذا الذي أحلف بين الركن والمقام أن الحسن لم يلقه!!!

مع ذلك، فقد صرّح الحسن بالسماع من عتبة بن غزوان رضي الله عنه!!!

قال ابن أبي الدنيا في (ذم الدنيا): «حدثنا علي بن الجعد: أخبرنا المبارك بن فضالة، عن الحسن، قال: خطب عتبة بن غزوان الناس بالبصرة، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال:

يا أيها الناس، إن هذه الدنيا قد آذنت بصرم، وولت حَذّاء[2]، ولم يبق منها إلا صبابة كصبابة الإناء. وإنكم مفارقوها لا محالة، فانتقلوا منها بخير ما بحضرتكم.

---

(١) المصدر السابق، مع مصادر ترجمته السابقة.

(٢) حذاء: سريعة خفيفة، انظر غريب الحديث لأبي عبيد (٤/٦٧).

والذي نفسي بيده، ما كانت قبل نبوة، إلا تناسخت حتى يكون آخرها ملكًا، وستبلون الأمراء بعدنا.

قال الحسن: **قال لنا بعد عبرة**: وإني أعوذ بالله أن أكون في نفسي عظيمًا، وفي أنفس الناس صغيرًا. فقد رأيتني سابع سبعة مع رسول الله ﷺ، فرأينا من شهر، ما لنا طعام إلا ما نصيب من ورق الشجر، حتى قرحت أشداقنا من ورق الشجر. ولقد رأيتني ألتقط بردة، فشققتها بيني وبين سعد بن مالك، فما علمت من السبعة حتى اليوم، إلا قد أصبح أميرًا على مِصْرٍ.

أعجبتم؟! فما بعدك أعجب!!

والذي نفسي بيده، لو أن حجرًا قذف من شفير جهنم، ما بلغ قعرها، سبعين سنة!!

والذي نفسي بيده، لتملأن!!!

والذي نفسي بيده، إن ما بين مصراعي الجنة مسيرة أربعين سنة!!

والذي نفسي بيده، ليأتين عليها ساعة وهو كظيظ[1]»[2].

وأخرجه ابن أبي الدنيا أيضًا مختصرًا في كتاب (الجوع)[3].

وهذا إسناد حسن.

ويتابعه الإسناد التالي:

قال الخطيب في (تاريخ بغداد): «أخبرنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن حماد الواعظ مولى بني هاشم، قال: حدثنا أبو بكر يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن البهلول الكاتب إملاء، قال: حدثنا أبو عنبة أحمد بن الفرج الحمصي،

---

(١) كظيظ: ممتلىء من الزحام، انظر النهاية في غريب الحديث ـ كظظ (٤/ ١٧٧).

(٢) ذم الدنيا لابن أبي الدنيا (رقم ١٠٥).

(٣) الجوع لابن أبي الدنيا (رقم ١٦٢).

قال: نبأنا علي بن عياش، قال: حدثنا عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون، قال: نبأنا إسماعيل بن أبي خالد، عن أبيه، عن الحسن، قال:

قدم علينا عتبة بن غزوان أميرًا، بعثه عمر بن الخطاب، فقام فينا فقال: . . .» ـ وذكر الحديث[١].

ـ شيخ الخطيب: أحمد بن محمد بن أحمد بن حماد، أبو الحسين الواعظ، ابن المتيّم، البغدادي، (ت٤٠٩هـ).

قال الخطيب: «كان صدوقًا»[٢].

ـ ويوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلول، التنوخي الأنباري، ثم البغدادي، أبو بكر الكاتب الأزرق. ولد سنة ثمان وثلاثين ومائتين، وتوفي سنة تسع وعشرين وثلاثمائة.

قال عنه الذهبي في (سير أعلام النبلاء): «الشيخ العالم الثقة»[٣].

ـ أحمد بن الفرج بن سليمان، أبو عنبة الكندي الحمصي، المقلب بالحجازي المؤذن (ت٢٧١هـ).

وقد اختلف فيه اختلافًا شديدًا[٤].

والذي رجحه الإمام الذهبي في (سير أعلام النبلاء)، أنه كما قال: «غالب روايته مستقيمة، والقول فيه ما قال ابن عدي، فيروى له مع ضعفه»[٥].

---

(١) تاريخ بغداد (١/ ١٥٥ ـ ١٥٦).
(٢) تاريخ بغداد (٤/ ٣٧٠ ـ ٣٧١)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠).
(٤) تاريخ بغداد (٤/ ٣٣٩ ـ ٣٤١)، ولسان الميزان (١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٨٦).

وقول ابن عدي فيه، هو قوله في (الكامل): «وسط بينهما، ليس ممن يحتج بحديثه، أو يتدين به، إلا أنه يكتب حديثه»[1].

قلت: فلعلهم حملوا ما قيل عنه في دينه، بأنه كان في أوَّل عمره ثم تاب عنه.

- وعلي بن عيّاش الألهاني الحمصي (ت٢١٩هـ).

قال عنه الحافظ: «ثقة ثبت»[2].

- عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون العنسي، أبو سليمان الداراني.

قال عنه الحافظ: «صدوق يخطىء»[3].

- إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم، البجلي، (١٤٦هـ).

قال عنه الحافظ: «ثقة ثبت»[4].

- أبوه أبو خالد الأحمسي البجلي، اسمه سعد، أو هرمز، أو كثير.

قال الحافظ: «مقبول»[5].

ذلك أن الحافظ لم يذكر في (التهذيب)[6]، إلا أن ابن حبان ذكره في (الثقات)[7].

لكن أبا خالد ممن صحح لهم الترمذي في (جامعه)[8].

---

(١) الكامل لابن عدي (١/ ١٩).
(٢) التقريب (رقم ٤٧٧٩).
(٣) التقريب (رقم ٣٨٨٥).
(٤) التقريب (رقم ٤٣٨).
(٥) التقريب (رقم ٨٧٠١).
(٦) التهذيب (١٢/ ٨٢).
(٧) الثقات لابن حبان (٤/ ٣٠٠).
(٨) الجامع للترمذي (رقم ١٨٥٣).

وهو رجلٌ من كبار التابعين طبقة.

فهو خير مما قال الحافظ!

وبهذا لا يكون في الإسناد علة، إلا أحمد بن الفرج الحمصي، الذي ترجح أنه ضعيف، يعتبر به.

وله متابع أيضًا:

قال هناد بن السري في (الزهد): «حدثنا أبو معاوية، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن.

وعن حميد، عن أبي قتادة العدوي، قال: خطبنا عتبة بن غزوان...»[1] ـ الحديث.

فهذا ظاهره أن الحسن وأبا قتادة كلاهما قال: «خطبنا».

ولو قال في الإسناد: «قالا»، لكان نصًا على ذلك!

لكن الإسناد إلى الحسن ضعيف صالح للاعتبار، لوجود إسماعيل بن مسلم المكي، الذي تقدّم أنه ضعيف.

فهذه الروايات تثبت أن الحسن كان يتأول في الصيغة التي يذكرها لحديث عتبة بن غزوان رضي الله عنه ولخطبته!

فهو يعني بـ «قال لنا» وبـ«قام فينا» وبـ«قدم علينا» وبـ«خطبنا»، أي مع أهل البصرة.

وهذا هو ما قصده الإمام الطحاوي، عندما قال ـ كما سبق ـ: «روي عن الحسن أنه قال: (خطبنا عتبة بن غزوان)، يريد خطبته بالبصرة، فالحسن لم يكن بالبصرة حينئذ».

وهذا هو التأول في صيغ السماع، الذي أفردنا له مبحثًا خاصًا فيما سبق من هذا البحث[2].

(١) الزهد لهناد بن السري (رقم ٧٧٠).

(٢) انظر ما تقدم (٥١٩ ـ ٥٥٠).

على أن الحديث قد روي عن الحسن، من وجوه أخرى، ليس فيه صيغة للسماع مؤولة.

أخرجه الترمذي في (جامعه)[1] والطبراني في (المعجم الكبير) و(الأوسط)[2] وأبو نعيم في (حلية الأولياء)، وفي (حديث يونس بن عبيد)[3].

وليس للحسن عن عتبة بن غزوان رضي الله عنه، غير تلك الخطبة، وحديث آخر، فيما أعلم. وهو حديث أخرجه ابن قانع في (معجم الصحابة)[4]، وليس إسناده بالقائم، وهو ليس من شرط البحث.

والله أعلم.

ويليه (إن شاء الله تعالى) بقيةُ شيوخ الحسن البصري.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه والتابعين.

---

(١) جامع الترمذي (رقم ٢٥٧٥).
(٢) المعجم الكبير للطبراني (١١٦/١٧)، والأوسط (رقم ٢٦٣٤).
(٣) حلية الأولياء (٩٣/١)، ومنتخب حديث يونس بن عبيد (١٤٣/أ).
(٤) معجم الصحابة لابن قانع (١٢٧/أ).

فهرست المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات ومالم يُنْشَر من الكُتُبِ:

١ - إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، المكتبة الأزهرية، القاهرة، نمرة عمومية (٩١)، نمرة خصوصية (٦٥٥).

أ - (ما كان العزو فيه إلى الجزء الأول). فهو مصوّرة عندي، عن مصوّرة من مكتبة الدكتور منصور العبدلي.

ب - (ما كان العزو فيه إلى ميكروفيلم). من مصوّرة بجامعة أم القرى، مركز البحوث، قسم المخطوطات، رقم ٧١ حديث.

ج - تحقيق: مقبل الرفيعي. رسالة ماجستير، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (١٤٠٨هـ). المكتبة المركزية، قسم الرسائل الجامعية، (رقم ٦٥٨).

د - تحقيق: محمد مكي عبد الله عطاء الله. رسالة ماجستير (١٤٠٩هـ)، بالجامعة المذكورة، (رقم ٦٥، ٢١٣).

هـ - تحقيق: سليمان علي السعود. رسالة دكتوراه (١٤٠٦هـ)، بالجامعة المذكورة. (رقم ٦٦٣).

و - تحقيق: إبراهيم محمد عمير المدخلي. رسالة دكتوراه، (١٤٠٨هـ)، بالجامعة المذكورة (رقم ٧٥١).

ز - تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغضيّه. رسالة ماجستير، (١٤٠٩هـ)، بالجامعة المذكورة، (رقم ٨١٤).

ح - تحقيق: سليمان عبد العزيز العريني. رسالة دكتوراه، (١٤٠٥هـ)، بالجامعة المذكورة، (رقم ٧٥٩).

٢ - إتحاف المهرة بأطراف الكتب العشرة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (وهو مشوش الترتيب كثيراً). عن المكتبة الآصفية، رقم (٣٩١). ومصوّرته في مكتبة الحرم المكي الشريف، رقم (٨٤٩).

٣ - أخبار القضاة: محمد بن خلف بن حيان = وكيع. مكتبة ترخان، استنبول، (رقم ٢٢٣). صورة منها في جامعة أم القرى، مركز البحوث، قسم المخطوطات (رقم ١٣٥٠، تاريخ).

٤ - أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني: لمحمد بن طاهر المقدسي = ابن طاهر، وابن القيسراني.

أ - دار الكتب المصرية، القاهرة، رقم ٦٩٧، حديث، مصورة في مكتبة الحرم المكي الشريف، رقم ٥٦٥.

ب - مكتبة القرويين بالرباط رقم ١٠٦٥، مصورة بمركز البحوث بجامعة أم القرى رقم ٥٣٥، حديث.

٥ - الإعلام بسنته عليه السلام (شرح سنن ابن ماجه): لمغلطاي بن قليج المصري دار الكتب المصرية، القاهرة، رقم (٢٧٥، حديث) عندي مصورة منه، عن مصورة بمكتبة محمد عمر بازمول.

* الأفراد للدارقطني = الفوائد والأفراد

٦ - إكمال تهذيب الكمال: لمغلطاي بن قليج المصري: المكتبة الأزهرية، القاهرة، (رقم ١٥/ ١٢٢٥). منه صورة بمركز البحوث، بجامعة أم القرى، قسم المخطوطات، رقم (٨١٨) تراجم.

٧ - أمالي المحاملي، برواية عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مهدي الفارسي. (ج ١ - ٤) الظاهرية، رقم (٢٣، مجموع).

٨ - أمالي أبي القاسم عبد الملك بن محمد = ابن بشران.

ج ١ - الظاهرية، بدمشق، رقم ٣٨٣٨، حديث. وصورته بمركز البحوث، بجامعة أم القرى، رقم ٢١٧، حديث.

ج ٢ - الظاهرية، بدمشق، رقم ٣٧٦٦ حدث. وصورته بمركز البحوث، بجامعة أم القرى، رقم ٢١٨ حديث.

٩ - البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير: لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري = ابن الملقن، دار الكتب الظاهرية، دمشق، رقم (٥٥، حديث) ومنها مصورة عند الأستاذ عبد الرزاق أبو البصل، كان اعتمادي عليها.

١٠ - البعث والنشور: لأحمد بن الحسين البيهقي: مكتبة متحف طوب قابي بتركيا برقم ٥٥٧ مصورة بمركز البحوث بجامعة أم القرى رقم ٥٨٥، حديث.

١١ - بغية النقاد والنقلة: لابن المواق صورة منها بمكتبة الحرم المكي الشريف، قسم الميكروفلم، رقم (٥١، حديث).

١٢ - بيان مشكل أحاديث رسول الله ﷺ: للطحاوي. مصورة عن مكتبة فيض الله بتركيا (رقم ٢٧٧)، في مركز البحوث بجامعة أم القرى (رقم ٨١، حديث).

١٣ - بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام: لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الفاسي = ابن القطان، دار الكتب المصرية، رقم (٧٠٠) حديث. وعندي صورة منها.

١٤ - تاريخ ابن أبي خيثمة (أبي بكر أحمد بن زهير بن حرب الخرشي النسائي): مكتبة القرويين بفاس، رقم (رقم ٢٤٤)، منه مصورة بجامعة أم القرى، المكتبة المركزية، قسم المخطوطات، رقم (٤٧٧).

١٥ - تاريخ دمشق: لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي = ابن عساكر، صورة من نسخة المكتبة الظاهرية، وكمل بعض نقصها من نسخ أخرى بالقاهرة ومراكش واستانبول، تصوير دار البشير.

١٦ - التاريخ الكبير: لمحمد بن إسماعيل البخاري.
أ - نسخة أحمد الثالث، رقم (٢٩٦٩/ ١).
ب - نسخة تشستر بيتي، رقم (٣٤٣٣).
من مصورات مكتبة الدكتور محمد بن عبد الكريم بن عبيد.

١٧ - تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي، مكتبة كوبريلي، بتركيا. مجموع حديث (رقم ٣٨٦). من (١٥٥/ أ-١٩٦/ ب). وعندي صورة منه.

١٨ - التحقيق: لأبي الفرج ابن الجوزي: نسخة دار الكتب المصرية، عندي مصورة منه، من مكتبة محمد عمر بازمول.

١٩ - الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك: لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان = ابن شاهين، تحقيق: صالح أحمد مصلح الوعيل، رسالة ماجستير، مقدمة إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، سنة ١٤٠٠هـ منها نسخة بالجامعة الإسلامية، المكتبة المركزية، قسم الرسائل الجامعية، رقم (٧٨١).

٢٠ - تفسير ابن أبي حاتم (سورة الأنعام) تحقيق: عبد الرحمن محمد الحامد، في رسالة ماجستير، مقدمة إلى جامعة أم القرى (١٤٠٤هـ - ١٤٠٥هـ)، منها نسخة في جامعة أم القرى، مركز البحوث، رقم (١٠٦١، ١٠٦٢).

٢١ - تفسير ابن أبي حاتم (سورة الأعراف)، تحقيق: حمد بن أحمد أبو بكر، رسالة ماجستير، مقدمة من جامعة أم القرى، سنة (١٤٠٤هـ)، منها نسخة بمكتبة مركز البحوث، بجامعة أم القرى (رقم ٦٥٣).

٢٢ - تفسير ابن أبي حاتم (سورتي الأنفال والتوبة) تحقيق: عياد أيوب الكبيسي. رسالة دكتوراه، مقدمة إلى جامعة أم القرى، سنة (١٤٠٦هـ - ١٤٠٧هـ)، منها نسخة بمكتبة مركز البحوث، بجامعة أم القرى (رقم ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣).

٢٣ - تفسير ابن أبي حاتم (سورتي النور والفرقان): تحقيق عمر يوسف حمزة. رسالة ماجستير، مقدمة إلى جامعة أم القرى، سنة (١٤٠٤هـ) منها نسخة بمكتبة مركز البحوث، بجامعة أم القرى (رقم ٦٥١).

٢٤ - تقييد المهمل وتمييز المشكل: لأبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الجياني الغساني، نسخة مكتبة الأوقاف بحلب، رقم (٢٤٢) عندي صورة منها.

٢٥ - تنبيه الغافلين: لأبي الليث السمرقندي، دار الكتب الظاهرية رقم ١٣٧٩. مصورة في مركز البحوث بجامعة أم القرى (٦٩/ مواعظ).

٢٦ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزّي، دار الكتب المصرية، تصوير دار المأمون للتراث، دمشق.

٢٧ - جامع المسانيد: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، نسخة دار الكتب المصرية، رقم (١٨٤)، منها صورة بجامعة أم القرى، مركز البحوث، قسم المخطوطات (رقم ٥٨٤، ٩١١).

٢٨ - الجزء التاسع من حديث محمد بن مندة بن أبي الهيثم الأصبهاني، دار الكتب الظاهرية، دمشق، مجموع (١٠٣)، مصورته في الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، المكتبة المركزية، قسم المخطوطات، رقم ٤٧٩ حديث.

٢٩ - جزء حديث أحمد بن عبد العزيز بن أحمد = ابن ثرثال، دار الكتب المصرية، القاهرة، مجموع رقم (١٥٥٨، حديث) عندي مصورة منه.

٣٠ - جزء الحديث والعلل (الفوائد والأحاديث والعلل والسؤالات): لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي: دار الكتب الظاهرية، بدمشق، مجموع (٥٣) وعندي مصورة منه.

٣١ - جزء فيه أخبار الحسن البصري: لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، دار الكتب الظاهرية، دمشق. المجموع رقم (٥٥)، من (١٦٥/ب) إلى (١٧١/ب)، عندي صورة منه.

٣٢ - جزء فيه أمالي المحاملي وإسماعيل بن محمد الصفار، دار الكتب الظاهرية، دمشق، رقم (٢٢/مجموع)، عندي صورة منه.

٣٣ - جزء محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، دار الكتب المصرية، رقم (١٥٥٨/ مجموع)، وعندي مصورة منه.

٣٤ - جزء من عوالي حديث أبي الشيخ: عبد الله بن جعفر بن حيان = أبي الشيخ الأصبهاني، دار الكتب المصرية، المجموع رقم (١٥٥٩). (من ١٠/ب - ١٤) عندي مصورة منه.

٣٥ - الجود والكرم وسخاء النفوس: لأبي جعفر محمد بن الحسين البرجلاني، تحقيق: الأخ الفاضل عبد الرحمن المهدلي، لم ينشر بعد.

٣٦ - حديث أبي الفضل الزهري، مصوّرة عن مكتبة جامعة كارل ساركس بألمانيا الشرقيّة. صَوّرتها من مكتبة الأخ الفاضل يحيى الشهري.

٣٧ - حديث أبي العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران السراج: جمع أبي القاسم زاهر بن طاهر الشحامي. مصورة عن دار الكتب الظاهرية. أهداني صورة منها أخي الفاضل يحيى الشهري.

٣٨ - الحجّة في بيان المحجّة. لأبي القاسم التيمي. نسخة أحمد الثالث بتركيا رقم (١٣٩٥). مصورة في مركز البحوث بجامعة أم القرى (رقم ٢٠/ عقيدة).

٣٩ - الحراني وجهوده في خدمة السنة، مع تحقيق مشيخته: لمحمد بن أحمد القرشي. رسالة ماجستير، بقسم الكتاب والسنة، بجامعة أم القرى، (سنة ١٤١٢هـ). (وأهداني المحقق الفاضل نسخة منها).

٤٠ - الحسن البصري من عمالقة الفكر، الزهد، والدعوة إلى الإسلام: لمصلح البيومي، أطروحة علمية، كلية الدعوة وأصول الدين، بجامعة الأزهر، (سنة ١٣٩٢هـ)، منها صورة بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، المكتبة المركزية، قسم الرسائل الجامعية، (رقم ٩١، ٢١٣/ب م ح/٥٦١).

٤١ ـ الحسن البصري وتفسيره: لعمر يوسف كمال. (من أول القرآن إلى آخر سورة النحل)، رسالة دكتوراه، مقدمة إلى الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة (١٤٠٤هـ)، منه صورة في المكتبة المركزية، بالجامعة الإسلامية، قسم الرسائل الجامعية (رقم ٣٦٩).

٤٢ ـ الدلائل في غريب الحديث: لقاسم بن ثابت السرقسطي.
أ ـ دار الكتب الظاهرية، بدمشق، مصورتها في جامعة أم القرى، مركز البحوث، قسم المخطوطات، رقم ١٩٠، حديث.
ب ـ الخزانة العامة بالرباط، رقم ١٩٧، حديث. مصورتها بمركز البحوث، قسم المخطوطات رقم ١٨٨، حديث.

٤٣ ـ ذم الكلام وأهله: لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الهروي، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد العزيز الشبل، رسالة ماجستير، مقدمة إلى الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، سنة (١٤٠٩هـ) منها صورة بالجامعة الإسلامية، المكتبة المركزية، قسم الرسائل الجامعية، ورقم (٧٢٧).

٤٤ ـ سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (الجزء الرابع من الخامس)، تحقيق: عبد العزيز أحمد آل عبد القادر، رسالة ماجستير، بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، (١٤١١هـ ـ ١٤١٢هـ)، المكتبة المركزية، بالجامعة الإسلامية، قسم الرسائل الجامعية (رقم ٢١٣١٧/د س س).

٤٥ ـ السنن: لأبي داود السجستاني، دار الكتب الظاهرية، دمشق رقم (١٠١٠ حديث) مصورته بجامعة أم القرى، مركز البحوث، قسم المخطوطات، رقم (٤١٠ حديث)،

٤٦ ـ السنن الكبرى: لأحمد بن شعيب بن علي النسائي، مكتبة الأزهر رقم ٥٢٣، حديث، مصورة في مركز البحوث بجامعة أم القرى رقم ٨٧٠ حديث.

٤٧ ـ السنن الواردة في الفتن: لأبي عمرو الداني، تحقيق: رضا محمد إدريس، رسالة دكتوراه مقدمة إلى الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، سنة (١٤٠٨هـ) منها صورة بالجامعة الإسلامية، المكتبة المركزية، قسم الرسائل الجامعية (رقم ٧٩٦).

٤٨ ـ السلوك في طبقات العلماء والملوك: لمحمد بن يعقوب بن يوسف الجندي، مركز البحوث بجامعة أم القرى رقم ٣٠٨، تاريخ وتراجم.

٤٩ ـ سير السلف: لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني التيمي، تحقيق: عبد العزيز محمد الفريح، رسالة ماجستير، مقدمة إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، سنة (١٤١٠هـ) منها نسخة بالجامعة الإسلامية، المكتبة المركزية، قسم الرسائل الجامعية، رقم (٩١، ٢١٩، ق م س).

٥٠ ـ شرح سنن أبي داود: لأحمد بن رسلان الشافعي، مكتبة لاله لي، استانبول، تركيا، رقم (١٥٠٢) منها صورة بجامعة أم القرى، مركز البحوث، قسم المخطوطات، رقم (١٣٥ حديث).

٥١ ـ شرح سنن أبي داود: لبدر الدين العيني.

أ ـ نسخة بخط المؤلف: دار الكتب المصرية، رقم ٢٨٦ حديث، منها مصورة بجامعة أم القرى، مركز البحوث، قسم المخطوطات رقم (٨٩١ حديث).

ب ـ نسخة أخرى: دار الكتب المصرية، رقم (١٩٦٩٧) منها مصورة، بجامعة أم القرى، مركز البحوث، قسم المخطوطات، رقم (٨٥٨ حديث).

٥٢ ـ شعب الإيمان: لأحمد بن الحسين البيهقي.

أ ـ نسخة نور عثمانية، بتركيا، رقم (١١٢٥).

ب ـ ونسخة أحمد الثالث، بتركيا، رقم (٤٩٩).

منها مصورتان بجامعة أم القرى، مركز البحوث، قسم المخطوطات (رقم ٢٣٣ حديث، ٨٩ حديث).

٥٣ ـ الطيوريات: لابن الطيوري، بانتقاء أبي الطاهر أحمد بن محمد بن أحمد السلفي الظاهرية رقم ١١٢٠، مصورة بمركز البحوث رقم ٩٦٣ حديث.

٥٤ ـ العلل: لعلي بن عمر الدارقطني، دار الكتب المصرية، رقم ٣٩٤ حديث، وعندي مصورة منها، من مصورات مكتبة طلال أبو النور.

٥٥ ـ العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (برواية عبد الله ابن الإمام أحمد) نسخة مكتبة آيا صوفيا، بتركيا، رقم (٣٣٨٠) مصورتها في مكتبة الدكتور الفاضل وصي الله عباس.

* العلل للخلال = المنتخب من كتاب العلل للخلال

٥٦ ـ الغيلانيات: لأبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، تحقيق: حلمي كامل عبد الهادي، رسالة دكتوراه، مقدمة إلى جامعة أم القرى، سنة (١٤٠٤هـ) منها صورة بمكتبة قسم الدراسات العليا الشرعية، (رقم ١٢). بجامعة أم القرى.
ثم نشرت الغيلانيات. بتحقيق: فاروق بن عبد العليم. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ). أضواء السلف: الرياض. (وإليها الإشارة بالمنشورة).

٥٧ ـ الفتن وما روي في ذلك: لأبي علي حنبل بن إسحاق الشيباني، (الجزء الرابع من الكتاب)، دار الكتب الظاهرية، دمشق، مجموع (٣٨)، من (٤٤) إلى (٦٠).

٥٨ ـ الفصل للوصل المدرج في النقل: للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد مطر الزهراني، رسالة دكتوراه مقدمة إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (١٤٠٥هـ)، منها نسخة بالجامعة الإسلامية، المكتبة المركزية، قسم الرسائل الجامعية، رقم (٦٧٢).

٥٩ ـ فوائد ابن ماسي (عبد الله بن إبراهيم بن أيوب البغدادي)، دار الكتب المصرية، القاهرة، مجموع رقم (١٥٥٨، حديث) عندي مصورة منه.

٦٠ ـ فوائد أبي بكر ابن المقري، الظاهرية، مجموع رقم (٨٨)، مصورته بجامعة أم القرى، المكتبة المركزية، قسم المخطوطات، رقم (٦٩٧ ميكروفيلم).

٦١ ـ فوائد أبي طاهر محمد بن عبد الرحمن بن العباس البغدادي = المخلص.

أ ـ دار الكتب الظاهرية، دمشق، مجموع رقم (٩٧).

ب ـ دار الكتب الظاهرية، دمشق، مجموع رقم (٢١).

٦٢ ـ الفوائد: لتمام بن محمد الرازي، تحقيق: عبد الغني أحمد جبر، رسالة دكتوراه، مقدمة إلى جامعة أم القرى، سنة (١٤٠٣هـ)، منها نسخة بمكتبة قسم الدراسات العليا الشرعية، بجامعة أم القرى (رقم ٧).

٦٣ ـ الفوائد المنتخبة من أصول مسموعات أبي محمد الحسن بن أحمد بن محمد بن علي بن مخلد بن شيبان المخلدي، بانتخاب أبي عَمرو محمد بن أحمد الحيري. تحقيق: خالد بن صالح بن أحمد الزهراني. رسالة ماجستير بقسم الكتاب والسنة، بجامعة أم القرى، (سنة ١٤١٦هـ).

٦٤ - الفوائد والأفراد (الجزء الثالث والثمانون منه): للدارقطني. مصورة عندي عن مجموع بدار الكتب المصريّة.

٦٥ - قبول الأخبار: لأبي القاسم الكعبي المعتزلي. مصوّرة عندي عن دار الكتب المصريّة.

٦٦ - الكنى والأسماء: لمسلم بن الحجاج القشيري[1]، دار الكتب الظاهرية، دمشق. مجموع (٤١)، تصوير دار الفكر، وتقديم مطاع الطربيشي.

٦٧ - مجالس من أمالي أبي الحسن علي بن عمر بن محمد بن الحسن الحربي البغدادي = ابن القزويني، الظاهرية، دمشق، مجموع (٢٢)، من (١ - ١٥).

٦٨ - المحتضرين: لعبد الله بن محمد بن عبيد = ابن أبي الدنيا، دار الكتب الظاهرية رقم ٣٣٤ حديث، مصورته بجامعة أم القرى، المكتبة المركزية، قسم المخطوطات، رقم (٢١٤٨، مصورات مكبرة).

٦٩ - المختارة: محمد بن عبد الواحد = الضياء المقدسي، نسخة الظاهرية، رقم (٣٨٢٢)، رقم (٩٣٣٥)، بمركز البحوث، بجامعة أم القرى، قسم المخطوطات (١٦٦، حديث).

٧٠ - مرويات الحسن البصري في التفسير، من أول سورة الإسراء إلى آخر القرآن الكريم: تأليف شير علي شاه، رسالة دكتوراه مقدمة إلى الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة (١٤٠٧هـ)، منها نسخة بالجامعة الإسلامية، المكتبة المركزية، قسم الرسائل الجامعية (رقم ٧٠٤).

٧١ - مسند ابن أبي شيبة، الخزانة العامة بالرباط، رقم (٦٤٨/د)، مصورته بجامعة أم القرى، مركز البحوث، قسم المخطوطات، رقم (٤٩١، حديث).

٧٢ - مسند البزار (أحمد بن عمرو بن عبد الخالق).
أ - الخزانة العامة (بالرباط)، رقم (٢٤٣).
ب - مكتبة (الكتاني)، بالخزانة العامة بالرباط أيضاً، رقم (٣٩٣).
ج - المكتبة (الأزهرية)، بالقاهرة، رقم (٩٢٤)، صوّرتها من مكتبة الدكتور عبد الله سعاف اللحياني.

---

(١) العزو إلى أرقام صفحات المخطوطة، لا إلى أرقام المصورة بكاملها.

٧٣ - المسند للهيثم بن كليب الشاشي، دار الكتب الظاهرية، دمشق، رقم (٢٧٧، حديث).

٧٤ - مشيخة ابن الحطاب (أبي عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد الرازي)، الظاهرية، مجموع رقم (٣٣) عندي مصورة منه.

٧٥ - مشيخة أبي طاهر ابن أبي الصقر (أحمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل اللخمي الأنباري)، دار الكتب الظاهرية، عندي مصورة منها.

٧٦ - مشيخة يوسف بن خليل الدمشقي. مصوّرة عن صورة في مكتبة أد. سعدي الهاشمي. ولم يُكتب على النسخة اسم مؤلفها، وإنما عرفتُه بدراسة الكتاب.

٧٧ - المشيخة البغدادية (الجزء الحادي عشر والثاني عشر): لأبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السِّلفي، دار الكتب الظاهرية، بدمشق. مجموع (١٠)، من (٣٨/أ - ٥٦/ب) وعندي مصورة منه.

* المشيخة الكبرى للنجيب الحراني = الحراني وجهوده في خدمة السنة

٧٨ - المصنف في الأحاديث والآثار: لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن عثمان = ابن أبي شيبة، متحف طوب قابو، تركيا، (رقم ٣٣٣)، مصورة منه في جامعة أم القرى، مركز البحوث، قسم المخطوطات (رقم ١/حديث).

٧٩ - المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، عن النسخة التركية (المسندة). المنسوخة سنة (١١١٠هـ)، عندي صورة منها، عن مصورة بمكتبة الأستاذ عبد الرزاق أبو البصل.

٨٠ - المعجم: لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي الشافعي = ابن المقرئ تحقيق: محمد صالح الفلاح، رسالة دكتوراه، مقدمة إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، سنة (١٤٠٤ - ١٤٠٥هـ)، منها نسخة بالجامعة الإسلامية، المكتبة المركزية، قسم الرسائل الجامعية، رقم (٤٥٤).

٨١ - المعجم: لأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد = ابن الأعرابي. (من الجزء ٧ - إلى - ١٢) دار الكتب الظاهرية، بدمشق. رقم ٢٨٠، حديث مصورة بالجامعة الإسلامية، المكتبة المركزية، قسم المخطوطات، رقم (٣٢٩ - ٣٣٠).

٨٢ - المعجم الأوسط: لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب = الطبراني، نسخة مكتبة أحمد الثالث، عندي مصورة منها، من مصورة في مكتبة الدكتور محمد بن عمر بازمول.

* معجم شيوخ ابن المقري = المعجم لأبي بكر ابن المقريء

* معجم شيوخ يوسف بن خليل = مشيخة يوسف بن خليل

٨٣ - معجم الصحابة: لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، الخزانة العامة بالرباط، المكتبة الكتانية، رقم (٣٤١)، مصورته في جامعة أم القرى، مركز البحوث قسم المخطوطات رقم (٨٠٢، ١٠٨٤، تراجم).

٨٤ - معجم الصحابة: لعبد الباقي بن قانع الأموي البغدادي، مكتبة كوبريلي، تركيا، رقم (٤٥٢)، مصورته بجامعة أم القرى، مركز البحوث، قسم المخطوطات، رقم ١٦٨١، تراجم.

٨٥ - معرفة الصحابة: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، مكتبة طوب قابو أحمد الثالث، تركيا، رقم (١/ ٤٩٧)، وعندي مصورة منها، من مصورة لأستاذنا الفاضل وصي الله محمد عباس.

٨٦ - معرفة الصحابة، لابن منده، مصورة عندي عن دار الكتب الظاهرية.

٨٧ - منتخب حديث يونس بن عبيد: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، دار الكتب الظاهرية، دمشق، مجموع (١٠٣)، مصورته في الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، المكتبة المركزية، قسم المخطوطات، رقم ٤٧٩ حديث.

٨٨ - المنتخب من كتاب العلل للخلال: لابن قدامة المقدسي. مصورة عن دار الكتب الظاهرية، صورتها من مكتبة فضيلة الدكتور طلال أبو النور.

٨٩ - منتقى حديث أبي علي ابن شاذان (الحسن بن أحمد بن إبراهيم)، الظاهرية، مجموع رقم (٨٨)، المكتبة المركزية، بجامعة أم القرى، قسم المخطوطات، رقم (٦٩٧ ميكروفيلم).

٩٠ - منتقى مسند أبي العباس السراج (محمد بن إسحاق بن إبراهيم)، دار الكتب الظاهرية، دمشق، مجموع (٢)، من (٦٦/أ - ٧٦)، وعندي صورة منه.

٩١ ـ موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين: لخالد منصور عبد الله إدريس. رسالة ماجستير، بقسم الدراسات الإسلامية، بجامعة الملك سعود، بالرياض، (سنة ١٤١٤هـ).

٩٢ ـ نزهة الحفاظ: لمحمد بن عمر الأصبهاني = أبي موسى المديني، دار الكتب المصرية، مجموع رقم ١٥٥٨. (من ٦٥١ إلى آخره).

٩٣ ـ النكت على كتاب ابن الصلاح: لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، أطروحة علميّة مقدمة للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. منها نسخة بالمكتبة المركزية، قسم المخطوطات بها.

ثانياً: المطبوعات:

٩٤ ـ الآثار: لمحمد بن الحسن الشيباني، إشراف الطبع: قاسم شرف. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). إدارة القرآن، كراتشي.

٩٥ ـ الآثار: لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري القاضي، تحقيق: أبو الوفاء، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٦ ـ الآحاد والمثاني: لأحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد = ابن أبي عاصم، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). دار الراية، الرياض.

٩٧ ـ الآداب: لأبي أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد القدوس بن محمد نذير. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). مكتبة الرياض الحديثة، بالرياض.

٩٨ ـ آداب البحث والمناظرة: لمحمد الأمين الشنقيطي، تصوير دار ابن تيمية، القاهرة.

٩٩ ـ آداب الشافعي ومناقبه: لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي = ابن أبي حاتم تحقيق: عبد الغني عبد الخالق. تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٠ ـ آداب الصحبة: لمحمد بن الحسين = أبي عبد الرحمن السلمي، تحقيق: مجدي فتحي السيد. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). دار الصحابة للتراث، بطنطا.

١٠١ ـ آكام المرجان في أحكام الجان: لبدر الدين عمر بن عبد الله الشبلي، دار المعرفة: بيروت.

١٠٢ ـ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير: للحسين بن إبراهيم = الجورقاني، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). المطبعة السلفية، الهند.

١٠٣ ـ الإبانة عن شريعة الفرق الناجية ومجانبة الفرق المذمومة: لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد العكبري الحنبلي = ابن بطة، تحقيق: رضا نعسان معطي. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). دار الراية، الرياض. (وهي المرادة عند العزو برقم للمجلّد والصفحة).

وتحقيق: عثمان عبد الله الأثيوبي. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). دار الراية: الرياض. (والعزو إليها يكون بذكر رقم ٢/ثم المجلّد/ ثم رقم الصفحة).

وتحقيق: يوسف بن عبد الله الوابل. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). دار الراية: الرياض. (والعزو إليها يكون بذكر رقم ٣/ثم المجلّد/ثم الصفحة).

١٠٤ ـ ابن حزم خلال ألف عام: لأبي عبد الرحمن عمر بن عقيل الظاهري، الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ). دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٠٥ ـ أبو داود حياته وسننه: لمحمد بن لطفي الصباغ، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ). المكتب الإسلامي، بيروت.

١٠٦ ـ أحاديث أبي الشيخ الأصبهاني: بانتقاء أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن مردويه. تحقيق: بدر البدر. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ). مكتبة الرشد: الرياض.

١٠٧ ـ الأحاديث المختارة: لضياء الدين محمد بن عبد الواحد الحنبلي المقدسي = الضياء المقدسي، (ج ١ ـ ج ٦)، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ ـ ١٤١٢هـ). مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.

١٠٨ ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: تأليف علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ ـ ١٤١٢هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٠٩ ـ أحسن الأسانيد التي تروى عن رسول الله ﷺ: لأحمد بن شعيب بن علي النسائي، (ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث، للنسائي)، تحقيق: جميل علي حسن. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). مؤسسة الكتب الثقافية، ومركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت.

١١٠ ـ الإحكام في أصول الأحكام: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد = ابن حزم الأندلسي، طبعة مقابلة على عدة نسخ خطية، وعلى النسخة التي حققها الشيخ أحمد محمد شاكر. قدّم لها الدكتور إحسان عباس. الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ). منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١١١ ـ الأحكام الوسطى: لعبد الحق الإشبيلي: تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ). مكتبة الرشد: الرياض.

١١٢ ـ أحكام النساء: للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا. الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ). مكتبة المدني، القاهرة.

١١٣ ـ أحوال الرجال: لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: السيد صبحي السامرائي. الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

١١٤ ـ الأخبار الطوال: لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري، تحقيق: عبد المنعم عامر. طبع وزارة الثقافة، بمصر.

١١٥ ـ أخبار القضاة: لمحمد بن خلف بن حيان = وكيع، تحقيق: عبد العزيز مصطفى المراغي. الطبعة الأولى (١٣٦٦هـ). مطبعة السعادة، مصر. تصوير عالم الكتب، بيروت.

١١٦ ـ أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه: لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة (١٤٠٧هـ). مطبعة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.

١١٧ ـ أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار: لأبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقي، تحقيق: رشدي الصالح ملحسن. الطبعة (١٤٠٣هـ). مطابع دار الثقافة، مكة المكرمة.

١١٨ ـ اختصار علوم الحديث: لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، مع شرحه (الباعث الحثيث): لأحمد محمد شاكر. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٩ ـ اختلاف الحديث: لمحمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢٠ ـ أخلاق العلماء: لمحمد بن الحسين الآجري، تحقيق: الدكتور محمود النقراشي السيد علي. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). مكتبة النهضة، القصيم.

١٢١ ـ أخلاق النبي ﷺ: لعبد الله بن محمد بن جعفر بن حسين الأصبهاني: أبي الشيخ، تحقيق: الدكتور السيد الجميلي. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). دار الكتاب العربي، بيروت.

* الإخوة لأبي داود = تسمية الإخوة

١٢٢ ـ أدب الكتاب: لأبي بكر محمد بن يحيى بن عبد الله بن العباس = الصولي، تحقيق: محمد بهجة الأثري. الطبعة الأولى (؟). تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢٣ ـ الأدب المفرد: لمحمد بن إسماعيل البخاري، خرّج أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي. الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ). دار البشائر الإسلامية بيروت.

١٢٤ ـ الأربعين: لأبي سعد عبد الله بن عمر بن أبي نصر القشيري، تحقيق: بدر البدر. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). مكتبة المعلا، الكويت.

١٢٥ ـ الأربعون في الحث على الجهاد: لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله = ابن عساكر، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). دار الخلفاء، الكويت.

١٢٦ ـ إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق: لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). مكتبة الإيمان، المدينة المنورة.

١٢٧ ـ الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد بن الخليل القزويني = الخليلي، تحقيق: الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). مكتبة الرشد، الرياض.

١٢٨ ـ أساس البلاغة: لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرحيم محمود. الطبعة (؟) (١٤٠٢هـ). تصوير دار المعرفة، بيروت.

١٢٩ ـ الأسامي والكنى: لأبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الحاكم الكبير. تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ). مكتبة الغرباء: المدينة المنورة.

١٣٠ ـ أسامي مشايخ البخاري: لمحمد بن إسحاق بن مندة الأصبهاني، تحقيق: نظر محمد الفاريابي. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). مكتبة الكوثر، الرياض.

١٣١ ـ أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في الجامع الصحيح: لأبي أحمد ابن عدي. تحقيق: عامر حسن صبري. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ). دار البشائر: بيروت.

١٣٢ ـ أسئلة البرذعي لأبي زرعة الرازي، (ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي، وجهوده في السنة النبوية)، تحقيق: الدكتور سعدي الهاشمي. الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ). دار الوفاء: المنصورة، ومكتبة ابن القيم: المدينة المنورة.

١٣٣ ـ الاستذكار: لابن عبد البر. تحقيق: عبد المعطي قلعجي. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ). دار قتيبة: دمشق، ودار الوعي: حلب.

١٣٤ ـ الاستغنا في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى: لأبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي = ابن عبد البر، تحقيق: الدكتور عبد الله مرحول السوالمة. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). دار ابن تيمية، الرياض.

١٣٥ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي = ابن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي. مكتبة نهضة مصر، القاهرة.

١٣٦ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة: لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد الجزري = ابن الأثير، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ومحمد أحمد عاشور، ومحمد عبد الوهاب فايد. دار الشعب، القاهرة.

١٣٧ ـ الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: لعلي بن محمد بن سلطان = ملا علي القاري، تحقيق: محمد لطفي الصباغ. الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ). المكتب الإسلامي، بيروت.

١٣٨ ـ أسماء الصحابة وما لكل واحد من العدد: لأبي علي بن أحمد بن سعيد = ابن حزم الأندلسي، (ضمن جوامع السيرة)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، والدكتور ناصر الدين الأسد. تصوير إدارة إحياء السنة، باكستان.

١٣٩ ـ الأسماء والصفات: للبيهقي. تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ). مكتبة السوادي: جدة.

١٤٠ ـ الاشتقاق: لأبي بكر محمد بن الحسن = ابن دريد، تحقيق عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٤١ ـ الإشراف في منازل الأشراف: لعبد الله بن محمد بن عبيد القرشي = ابن أبي الدنيا، تحقيق: الدكتور نجم عبد الرحمن خلف. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). مكتبة الرشد، الرياض.

١٤٢ ـ الإصابة في تمييز الصحابة: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، طبعة المطبعة الشرفية، بمصر، (١٣٢٧هـ). تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤٣ ـ إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث: لابن قتيبة. تحقيق: عبد الله الجبوري، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). دار الغرب: بيروت.

١٤٤ ـ إصلاح المال: لعبد الله بن محمد بن عبيد القرشي = ابن أبي الدنيا، تحقيق: مصطفى مفلح القضاة، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). دار الوفاء، المنصورة.

١٤٥ ـ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، عالم الكتب، بيروت.

١٤٦ ـ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: لأبي بكر محمد بن موسى = الحازمي، تحقيق: الدكتور عبد المعطي قلعجي. الطبعة الثانية (١٤١٠هـ). منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان.

١٤٧ ـ إعراب القراءات السبع وعللها: للحسين بن أحمد = ابن خالويه، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ). مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٤٨ ـ الأعلام: لخير الدين الزركلي، الطبعة السادسة (١٩٨٤م). دار العلم للملايين، بيروت.

١٤٩ ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين: لمحمد بن أبي بكر الزرعي = ابن قيم الجوزية، تحقيق: طه عبد الرؤوف. الطبعة (؟). دار الجيل، بيروت.

١٥٠ ـ الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ: لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: فرانز روزنثال، ترجم التعليقات والمقدمة الدكتور صالح العلي. الطبعة (؟). تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥١ ـ الأغاني: لأبي الفرج علي بن الحسين الأصبهاني، تحقيق: هيئة من دار الكتب المصرية، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد الكريم الغرباوي، وغيرهم. تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٥٢ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح: لتقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري الصعيدي = ابن دقيق العيد، تحقيق: قحطان عبد الرحمن الدوري. الطبعة (؟) (١٤٠٢هـ). مطبعة الإرشاد، بغداد.

١٥٣ ـ اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام = شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). طبع (؟).

١٥٤ ـ الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: لأبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر العجلي = الأمير ابن ماكولا، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي (ج١ ـ ٦)، ونايف العباس، (ج٧). الطبعة الأولى (١٩٦٢ ـ ١٩٦٧م) و (١٩٧٦م). دار المعارف العثمانية، الهند. و (ج٧) في بيروت.

١٥٥ ـ الإلزامات: لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي. الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥٦ ـ ألفية السيوطي في علم الحديث، تصحيح وشرح أحمد محمد شاكر. دار المعرفة بيروت.

١٥٧ ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: السيد أحمد صقر. الطبعة الثانية (١٣٩٨هـ). دار التراث: القاهرة، المكتبة العتيقة: تونس.

١٥٨ ـ الأم: لمحمد بن إدريس الشافعي، أشرف على طبعه محمد زهري النجار، الطبعة الثانية (١٣٩٣هـ). دار المعرفة، بيروت.

١٥٩ ـ أمارات النبوة: لإبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي = إبراهيم الجوزجاني، تحقيق: الدكتور عبد العليم عبد العظيم البستوي. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). حديث أكادمي: فيصل أباد، دار الطحاوي: الرياض.

١٦٠ ـ الأمالي: ليحيى بن الحسين الشجري. بترتيب: محيي محمد بن أحمد بن علي القرشي العبشمي، الشيعي. تصوير: عالم الكتب: بيروت، ومكتبة المتنبي: القاهرة.

* أمالي أحمد بن عيسى = رأب الصدع

* أمالي الشجري = الأمالي ليحيى بن الحسين الشجري

١٦١ ـ أمالي المحاملي (القاضي الحسين بن إسماعيل بن محمد الضبي)، برواية ابن يحيى البيع (عبد الله بن عبيد الله بن يحيى البيع البغدادي المؤدب)، تحقيق: الدكتور إبراهيم إبراهيم القيسي. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). المكتبة الإسلامية: عمّان، دار ابن القيم: الدمام.

١٦٢ ـ الأمالي المطلقة: لابن حجر العسقلاني. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ). المكتب الإسلامي: بيروت.

١٦٣ ـ الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين: للدكتور نور الدين عتر، الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٦٤ ـ الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع: لابن حجر العسقلاني. تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). الدار السلفية: الكويت.

١٦٥ ـ أمثال الحديث: للقاضي أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي = الرامهرمزي، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد الأعظمي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). الدار السلفية، الهند.

١٦٦ ـ الأمثال في الحديث النبوي: لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان = أبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد. الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ). الدار السلفية، الهند.

١٦٧ ـ الأموال: لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: محمد خليل الهراس. الطبعة الثالثة (١٤٠١هـ). مكتبة الكليات الأزهرية، ودار الفكر: القاهرة.

١٦٨ ـ الأموال: لحميد بن زنجويه، تحقيق: الدكتور شاكر ذيب فياض. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث، الرياض.

١٦٩ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة: لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار الفكر العربي: القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية: بيروت.

١٧٠ ـ الإنباه على قبائل الرواة لأبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي = ابن عبد البر (ضمن مجموعة الرسائل الكمالية (رقم ٨) في الأنساب). مكتبة المعارف، الطائف.

١٧١ ـ الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال: للإمام ناصر الدين أحمد بن المنير الإسكندري، تصوير دار المعرفة، بيروت.

١٧٢ - الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: لأبي عمر يوسف ابن عبد البر النمري، تحقيق: محمد زاهد الكوثري. تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧٣ - الأنساب: لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي = السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. الطبعة الأولى (١٣٨٤هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند.

١٧٤ - أنساب الأشراف: لأحمد بن يحيى بن جابر = البلاذري. (مجلد واحد)، تحقيق: الدكتور محمد حميد الله. دار المعارف، بمصر.

١٧٥ - الأنوار في شمائل النبي المختار: لمحيي السنة الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: إبراهيم اليعقوبي. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). دار الضياء، بيروت.

١٧٦ - الأنوار الكاشفة لما في (أضواء على السنة) من الزلل والتضليل والمجازفة: لعبد الرحمن المعلمي اليماني، مطبعة الأشرف لاهور باكستان (١٤٠٢هـ).

١٧٧ - الأوائل لسليمان بن أحمد بن أيوب = الطبراني، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٧٨ - الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: لأبي بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري = ابن المنذر (خمسة مجلدات فقط)، تحقيق: الدكتور صغير أحمد بن محمد حنيف. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٤١٣هـ). دار طيبة، الرياض.

١٧٩ - الإيثار بمعرفة رواة الآثار: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، إشراف الطبع: قاسم شرف. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). إدارة القرآن كراتشي.

١٨٠ - الإيمان: لمحمد بن إسحاق بن يحيى بن مندة، تحقيق: الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي. الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٨١ - الإيمان: لمحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني المكي = ابن أبي عمر العدني، تحقيق: حمد حمدي الجابري الحربي. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). الدار السلفية، الكويت.

١٨٢ ـ الإيناس بعلم الأنساب: للوزير أبي القاسم الحسين بن علي بن الحسين = ابن المغربي، تحقيق: إبراهيم الإبياري. الطبعة الثانية (١٤٠٠هـ). دار الكتاب المصري: القاهرة، دار الكتاب اللبناني: بيروت.

* البحر الزخار = مسند البزار

١٨٣ ـ البداية والنهاية: لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي = ابن كثير، الطبعة الثالثة (١٩٧٩م). مكتبة المعارف، بيروت.

١٨٤ ـ بدر الدين العيني وأثره في علوم الحديث: لصالح يوسف معتوق، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). دار البشائر الإسلامية، بيروت.

* البدع: لابن وضاح = ما جاء في البدع

١٨٥ ـ البر والصلة: لعبد الله بن المبارك. تحقيق: الدكتور مصطفى عثمان محمد. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨٦ ـ البر والصلة: لعبد الرحمن بن علي القرشي = أبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ). مكتبة السنة، القاهرة.

١٨٧ ـ البرصان والعرجان والعميان والحولان: لأبي عثمان عمرو بن بحر = الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون معلومات الطبع (؟).

١٨٨ ـ البرهان في أصول الفقه: لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: الدكتور عبد العظيم الديب. الطبعة الثانية (١٤٠٠هـ). دار الأنصار، القاهرة.

١٨٩ ـ البصائر والذخائر: لأبي حيان علي بن محمد بن العباس = التوحيدي، تحقيق: الدكتورة وداد القاضي. الطبعة الأولى (؟). دار الصادر بيروت.

١٩٠ ـ البعث والنشور: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عمار أحمد حيدر. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

١٩١ ـ بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث: للهيثمي. تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني. الطبعة الأولى. دار الطلائع: القاهرة.

١٩٢ ـ بغية الطلب في تاريخ حلب: لعمر بن أحمد بن أبي جرادة = ابن العديم. تحقيق: الدكتور سهيل زكار. الطبعة الأولى (؟). دار الفكر، بيروت.
١٩٣ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، بيروت.
١٩٤ ـ بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب: لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ). مكتبة المطبوعات الإسلامية، بحلب.
١٩٥ ـ بيان مشكل أحاديث رسول الله ﷺ واستخراج ما فيها من الأحكام ونفي التضادّ عنها: للطحاوي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). مؤسسة الرسالة: بيروت.
١٩٦ ـ البيان والتبين: لأبي عثمان عمرو بن بحر = الجاحظ. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الطبعة الرابعة (؟). المجمع العلمي العربي الإسلامي، بيروت.
١٩٧ ـ التأسيس شرح منظومة أهل التدليس للذهبي: لعبد العزيز بن محمد الغماري. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٩٨ ـ تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي. (إلى المجلد ٢٣). تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، وجماعة. الطبعة الأولى (١٣٨٥هـ ـ ١٤٠٦هـ). مطبعة حكومة الكويت.
١٩٩ ـ التاريخ: ليحيى بن معين، (برواية الدوري). تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف. الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ). جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة، مكة المكرمة.
* تاريخ ابن جرير الطبري = تاريخ الطبري
٢٠٠ ـ تاريخ أبي زرعة الدمشقي = عبد الرحمن بن عمرو النصري. تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٢٠١ ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. طبع منه (من السيرة النبوية، إلى نهاية سنة ٤٠٠هـ). تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ ـ ..؟). دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٠٢ - تاريخ أسماء الثقات: لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان = ابن شاهين. تحقيق: صبحي السامرائي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). الدار السلفية، الكويت.

٢٠٣ - تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: لأبي حفص عمر بن أحمد = ابن شاهين. تحقيق: الدكتور عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). معلومات مكان الطبع (؟).

٢٠٤ - التاريخ الأوسط (المطبوع باسم التاريخ الصغير): لمحمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار المعرفة، بيروت.

٢٠٥ - تاريخ بغداد: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. الطبعة الأولى (١٩٣١م). مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٠٦ - تاريخ التراث العربي: لفؤاد سزكين. ترجمة: محمود فهمي حجازي. الطبعة (؟) (١٤٠٣هـ). جامعة الإمام محمد بن سعود.

٢٠٧ - تاريخ جرجان: لحمزة بن يوسف السهمي. تحت مراقبة: محمد عبد المعين خان. الناشر عالم الكتب، بيروت، (١٤٠١هـ).

* تاريخ الدارمي = تاريخ عثمان بن سعيد

٢٠٨ - تاريخ خليفة بن خياط. تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري. الطبعة الثانية (١٣٩٧هـ). دار القلم: دمشق بيروت، مؤسسة الرسالة: بيروت.

٢٠٩ - تاريخ دمشق (مجلدات متفرقة منه): لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي = ابن عساكر. تحقيق: نشاط غزّاوي، وسكينة الشهابي، وغزوة بدير، وجماعة. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دار الفكر، دمشق.

* تاريخ الرسل والملوك = تارخ ابن جرير الطبري

* التاريخ الصغير للبخاري = التاريخ الأوسط

٢١٠ - تاريخ الطبري (محمد بن جرير الطبري). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الخامسة (؟). دار المعارف، القاهرة.

٢١١ - تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم. تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف. الطبعة الأولى (؟). دار المأمون للتراث، دمشق.

٢١٢ ـ تاريخ علماء الأندلس: لعبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي القرطبي = ابن الفرضي. تحقيق: إبراهيم الإبياري. الطبعة الثانية (١٤١٠هـ). دار الكتاب المصري: القاهرة، دار الكتاب اللبناني: بيروت.

* التاريخ المجدد لمدينة السلام = ذيل تاريخ بغداد لابن النجار

٢١٣ ـ التاريخ الكبير: لمحمد بن إسماعيل البخاري. الطبعة الأولى (١٩٩٤م ـ ١٩٧٨م). مطبعة دار المعارف العثمانية، الهند. تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١٤ ـ تاريخ المدينة: لعمر بن شبه النمري. تحقيق: فهيم محمد شلتوت. الطبعة الأولى (؟). تصوير مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٢١٥ ـ تاريخ مدينة صنعاء: لأبي العباس أحمد بن عبد الله بن محمد الرازي. تحقيق: الدكتور حسين بن عبد الله العمري. الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ). دار الفكر، دمشق.

٢١٦ ـ تاريخ الموصل: لأبي زكريا يزيد بن محمد بن إياس الأزدي. تحقيق: الدكتور علي حبيبة. الطبعة الأولى (١٣٨٧هـ). لجنة إحياء التراث الإسلامي، في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة.

٢١٧ ـ تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: لأبي سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد = ابن زبر الربعي. تحقيق: الدكتور عبد الله بن أحمد بن سليمان الحمد. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). دار العاصمة.

٢١٨ ـ تاريخ هشام بن مرثد الطبراني عن أبي زكريا يحيى بن معين. تحقيق: نظر محمد الفاريابي. معلومات الطبع (؟).

٢١٩ ـ تاريخ واسط: لأسلم بن سهل الواسطي = بحشل. تحقيق: كوركيس عواد. تصوير عام (١٤٠٦هـ). عالم الكتب، بيروت.

٢٢٠ ـ التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر المُقدَّمي. تحقيق: محمد إبراهيم اللحيدان، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). دار الكتاب والسنة: باكستان.

٢٢١ ـ تاريخ اليعقوبي (أحمد بن إسحاق بن جعفر). تصوير دار صادر، بيروت، (١٤١٢هـ).

٢٢٢ ـ تأويل مختلف الحديث: لعبد الله بن مسلم الدينوري = ابن قتيبة. تحقيق: محمد محيي الدين الأصفر. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). المكتب الإسلامي: بيروت، ودار الإشراق: بيروت.

٢٢٣ - التبصرة والتذكرة: لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي.
تحقيق: محمد بن الحسين العراقي الحسيني. تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢٤ - تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: علي محمد البجاوي. تصوير المكتبة العلمية، بيروت.

٢٢٥ - التبيين لأسماء المدلسين: لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل المعروف = بسبط ابن العجمي، وبرهان الدين الحلبي.
ضمن مجموعة الرسائل الكمالية في الحديث، طبع محمد سعيد حسن عبد الحي كمال، مكتبة المعارف، الطائف.

٢٢٦ - تجريد أسماء الصحابة: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تصوير دار المعرفة، بيروت.

* التحبير في المعجم الكبير = منتخب التحبير في المعجم الكبير، للسمعاني.

٢٢٧ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي. تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ). المكتب الإسلامي، بيروت. والدار القيمة، الهند.

٢٢٨ - تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي = ابن كثير. تحقيق: عبد الغني بن حميد الكبيسي. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار حراء، مكة المكرمة.

٢٢٩ - تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: للعارفي، وابن السبكي، الزبيدي. استخراج: محمود بن محمد الحداد. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار العاصمة، الرياض.

٢٣٠ - تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله ﷺ من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية: لعلي بن محمد = الخزاعي التلمساني. تحقيق: أحمد محمد أبو سلامة. الطبعة الأولى (١٤٠١هـ). وزارة الأوقاف المصرية.

٢٣١ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ). دار إحياء السنة النبوية، بيروت.

٢٣٢ ـ التدوين في أخبار قزوين: لعبد الكريم بن محمد القزويني = الرافعي. تحقيق: عزيز الله العطاردي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). المطبعة العزيزية، الهند.
٢٣٣ ـ تذكرة الحفاظ: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تصوير دار إحياء التراث العربي.
٢٣٤ ـ تذكرة الطالب المعلم بمن يقال إنه مخضرم: لبرهان الدين الحلبي = سبط ابن العجمي. (ضمن مجموعة الرسائل الكمالية)، طبع محمد سعيد كمال، مكتبة المعارف، الطائف.
٢٣٥ ـ تذكرة الموضوعات: لمحمد طاهر بن علي بن علي الهندي الفتني، الطبعة الأولى (١٣٤٣هـ). صوّر في (١٣٩٩هـ) في دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٣٦ ـ تراجم الأحبار من رجال شرح معاني الآثار: لمحمد أيوب المظاهري. مكتبة إشاعة العلوم، الهند.
٢٣٧ ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك: للقاضي عياض بن موسى السبتي. تحقيق: أحمد بكير محمود. دار مكتبة الحياة: بيروت، دار مكتبة الفكر: ليبيا، طرابلس.
٢٣٨ ـ الترجُل (من كتاب الجامع لعلوم الإمام أحمد): لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال. تحقيق: عبد الله بن محمد المطلق. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ). مكتبة المعارف: الرياض.
٢٣٩ ـ الترغيب والترهيب: لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني = التيمي. تخريج محمد السعيد بسيوني زغلول، مراجعة محمود إبراهيم زايد. أشرف على طبعه عبد الشكور عبد الفتاح فدا. الطبعة (؟)، مؤسسة الخدمات الطباعية، بيروت.
٢٤٠ ـ الترغيب والترهيب: لعبد العظيم بن عبد القوي = المنذري. تحقيق: مصطفى محمد عمارة. الطبعة الثالثة (١٣٨٨هـ). دار إحياء التراث العربي.
٢٤١ ـ الترغيب في الدعاء والحث عليه: لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي. تخريج: أبي يوسف محمد بن حسن. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). مطابع ابن تيمية، القاهرة.
٢٤٢ ـ تركة النبي ﷺ والسبل التي وجهها فيها: لحماد بن إسحاق بن إسماعيل. تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). بساط، بيروت.

٢٤٣ - تسمية الإخوة: لأبي داود السجستاني. تحقيق: باسم فيصل الجوابرة. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار الراية: الرياض.

٢٤٤ - تسمية أصحاب النبي ﷺ: لمحمد بن عيسى بن سورة = الترمذي. تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٢٤٥ - تسمية فقهاء الأمصار من الصحابة فمن بعدهم: لأحمد بن شعيب بن علي النسائي. ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث للنسائي. تقديم جميل علي حسن. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). مؤسسة الكتب الثقافية، ومركز الخدمات، بيروت.

٢٤٦ - تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة: لعلي بن المديني، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار الراية: الرياض.

٢٤٧ - تصحيفات المحدثين: لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، تحقيق: محمود أحمد ميرة. الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ). المطبعة العربية الحديثة، القاهرة.

٢٤٨ - التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي: للدكتور محمد الحفناوي. الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ). دار الوفاء. المنصورة، مصر.

٢٤٩ - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني. الطبعة الأولى (١٣٨٦هـ). تصوير مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٢٥٠ - التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي. تحقيق: الدكتور أبو لبابة حسين. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار اللواء، الرياض.

٢٥١ - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: عبد الغفار البنداري ومحمد أحمد عبد العزيز. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٥٢ - تعظيم قدر الصلاة: لمحمد بن نصر المروزي. تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). مكتبة الدار، بالمدينة المنورة.

٢٥٣ ـ تغليق التعليق: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: الدكتور سعيد عبد الرحمن القزقي. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). المكتب الإسلامي: بيروت، دار عمار: الأردن.

٢٥٤ ـ تفسير ابن أبي حاتم.

أ ـ القسم الأول من سورة البقرة. تحقيق: الدكتور أحمد عبد الله العماري الزهراني.

ب ـ القسم الأول من سورة آل عمران. تحقيق: الدكتور حكمت بشير ياسين. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). مكتبة الدار: المدينة المنورة، دار طيبة: الرياض، دار ابن القيم: الدمام.

* تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم.

٢٥٥ ـ تفسير الحسن البصري: لمحمد عبد الرحيم. الطبعة الأولى(١٤١٢هـ). دار الحديث، القاهرة.

٢٥٦ ـ تفسير الطبري.

أ ـ تحقيق: محمود محمد شاكر، ومراجعة وتخريج أحمد محمد شاكر. الطبعة الثانية (؟). دار المعارف مصر.

والعزو إلى هذه الطبعة برقم الحديث.

ب ـ الطبعة الأولى (١٣٢٣هـ). المطبعة الأميرية ببولاق مصر. تصوير دار المعرفة، بيروت (١٣٩٨هـ).

والعزو إلى هذه الطبعة بالمجلد والصفحة.

٢٥٧ ـ تفسير الفخر الرازي. الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

* التفسير الكبير = تفسير الفخر الرازي.

٢٥٨ ـ تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير = ابن كثير. طبعة دار الأندلس. بيروت.

٢٥٩ ـ تفسير النسائي: أحمد بن شعيب بن علي النسائي. تحقيق: سيد الجليمي، وصبري الشافعي. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). مكتبة السنة، القاهرة.

٢٦٠ ـ تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل: لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي = ابن أبي حاتم. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني. الطبعة الأولى (١٣٧١هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند. تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٦١ ـ تقريب التهذيب: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد عوامة. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت لبنان.

٢٦٢ ـ التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير: لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي. (مع شرحه تدريب الراوي). تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ). دار إحياء السنة النبوية، بيروت.

٢٦٣ ـ تقويم البلدان: لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر الحموي. تحقيق: ريفود وماك كوكين. الطبعة الأولى (١٨٤٠م). دار الطباعة السلطانية: باريس، تصوير دار صادر: بيروت.

٢٦٤ ـ تقييد العلم: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: يوسف العش. الطبعة الثانية (١٩٧٤). دار إحياء السنة النبوية.

٢٦٥ ـ التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي = ابن نقطة. تحقيق: كمال يوسف الحوت. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٦٦ ـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. الطبعة (؟) (١٤٠١هـ). تصوير دار الفكر.

٢٦٧ ـ تكملة الإكمال: لأبي بكر محمد عبد الغني البغدادي الحنبلي = ابن نقطة. (من ج١ ـ ٤) تحقيق: الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ ـ ١٤١١هـ). جامعة أم القرى، مركز البحوث. مكة المكرمة.

٢٦٨ ـ تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب: لجمال الدين أبي حامد محمود بن علي بن محمود المحمودي = ابن الصابوني. تحقيق: الدكتور مصطفى جواد. تصوير عالم الكتب، بيروت.

٢٦٩ ـ تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: سكينة الشهابي. الطبعة الأولى (١٩٨٥م). طلاس، دمشق.

٢٧٠ ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: الدكتور شعبان محمد إسماعيل. الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ). مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

٢٧١ ـ تلخيص المستدرك: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. (بحاشية المستدرك). تصوير دار المعرفة، بيروت.

٢٧٢ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي = ابن عبد البر. تحقيق: هيئة من العلماء بوزارة الأوقاف، في المملكة المغربية. الطبعة الأولى.

٢٧٣ ـ التنبيه إلى حدوث التصحيف: لحمزة بن الحسن الأصبهاني. تحقيق: محمد أسعد طلس، ومراجعة أسماء الحمصي، وعبد المعين الملوحي. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، تصوير دار الصادر، الطبعة الأولى (١٣٨٨هـ).

٢٧٤ ـ تنبيه الغافلين: لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي. تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل. الطبعة الثانية (١٤٠١هـ). دار الشروق، جدة.

٢٧٥ ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: لأبي الحسن علي بن محمد = ابن عراق الكناني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصديق. الطبعة الأولى (؟). تصوير سنة (١٣٩٩هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٧٦ ـ تنقيح الأنظار في علوم الآثار: لمحمد بن إبراهيم بن علي الحسيني = ابن الوزير الصنعاني (مع شرحه توضيح الأفكار للأمير الصنعاني). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الأولى (١٣٦٦هـ). مكتبة الخانجي. القاهرة.

٢٧٧ ـ تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي القرشي الحنبلي = ابن عبد الهادي. تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). المكتبة الحديثة، الإمارات العربية المتحدة.

٢٧٨ ـ التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل: لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ومحمد عبد الرزاق حمزة. طبع دار الكتب السلفية، القاهرة.

٢٧٩ ـ التهجّد وقيام الليل: لابن أبي الدنيا. تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني. الطبعة الأولى. مكتبة القرآن: القاهرة.

٢٨٠ ـ تهذيب الآثار: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري. تحقيق: محمود شاكر. الطبعة الأولى (؟). مطبعة المدني. القاهرة.
و (الجزء المفقود) من تهذيب الآثار: للطبري. تحقيق: علي رضا بن عبد الله ابن علي رضا. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ). دار المأمون للتراث: دمشق.

٢٨١ ـ تهذيب الأسماء واللغات: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي. الطبعة الأولى (؟). إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة. تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٨٢ ـ تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر: لعبد القادر بن بدران. الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ). دار المسيرة، بيروت.

٢٨٣ ـ تهذيب التهذيب: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى (١٣٢٥هـ). بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند.

٢٨٤ ـ تهذيب سنن أبي داود: لمحمد بن أبي بكر الزرعي = ابن قيم الجوزية. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد فقي. الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ)، دار المعرفة. بيروت.

٢٨٥ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي. تحقيق: بشار عواد معروف. الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ ـ ١٤١٣هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٨٦ ـ تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام: لأبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر العجلي = الأمير بن ماكولا.

٢٨٧ ـ التواضع والخمول: لعبد الله بن محمد بن عبيد القرشي = ابن أبي الدنيا. تحقيق: لطفي محمد صغير. الطبعة الأولى (؟). دار الاعتصام. القاهرة.

٢٨٨ ـ التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل: لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة. تحقيق: الدكتور عبد العزيز إبراهيم الشهوان. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار الرشد، الرياض.

٢٨٩ ـ التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد: لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة. تحقيق: الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي. الطبعة الأولى (؟ ـ ١٤١٣هـ). طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. طبعة مصورة منها.

٢٩٠ ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: لمحمد بن إسماعيل الصنعاني. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الأولى (١٣٦٦هـ). مكتبة الخانجي. القاهرة.

٢٩١ ـ توضيح المشتبه: لمحمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي = ابن ناصر الدين (ج/١). تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٩٢ ـ الثقات: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي. تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان. الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ ـ ١٤٠٣). مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند.

* الثقات للعجلي = معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء

٢٩٣ ـ الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم: لصالح بن حامد الرفاعي. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ). الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة.

* الجامع: للترمذي = الجامع المختصر من السنن ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل

٢٩٤ ـ الجامع: لمعمر بن راشد (مطبوع بذيل المصنف لعبد الرزاق بن همام). تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى (١٣٩٠هـ). المكتب الإسلامي، بيروت.

٢٩٥ ـ الجامع في الحديث: لعبد الله بن وهب القرشي المصري. تحقيق: مصطفى حسن حسين أبو الخير. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ). دار ابن الجوزي: الدمام.

٢٩٦ ـ جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله: لأبي عمر ابن عبد البر النمري القرطبي. قدَّم له: عبد الكريم الخطيب. الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ). المطبعة الفنية، القاهرة.

* جامع البيان في تفسير القرآن = تفسير الطبري

٢٩٧ ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل: لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ). عالم الكتب. مكتبة النهضة الحديثة، بيروت.

٢٩٨ ـ جامع الدروس العربية: لمصطفى الغلاييني. الطبعة الثالثة والعشرون (١٤١١هـ). المكتبة العصرية، بيروت.

٢٩٩ ـ الجامع في الجرح والتعديل: جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري، وأحمد عبد الرزاق عيد، وحسن عبد المنعم شلبي، ومحمود محمد خليل الصعيدي. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). عالم الكتب، بيروت.

٣٠٠ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: محمود الطحان. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). مكتبة المعارف، الرياض.

٣٠١ ـ الجامع المختصر من السنن ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد = عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض. تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٠٢ ـ جامع المسانيد: لأبي المؤيد محمد بن محمود الخوارزمي. تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠٣ ـ جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس: لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الأزدي الأندلسي = الحميدي. تحقيق: إبراهيم الإبياري. الطبعة الثانية (١٤١٠هـ). دار الكتاب المصري: القاهرة، دار الكتاب اللبناني: بيروت.

٣٠٤ ـ الجرح والتعديل: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ابن أبي حاتم). الطبعة الأولى (١٣٧١هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند. تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠٥ ـ الجرح والتعديل للإمام البزار: جمع وترتيب د. عبد الله بن سعاف اللحياني. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).

٣٠٦ ـ جزء أبي طاهر الذهلي (محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر القاضي)، انتقاء الدارقطني. (الجزء الثالث والعشرون). تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار الخلفاء، الكويت.

٣٠٧ ـ جزء أحاديث الشعر: لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي. تحقيق: إحسان عبد المنان الجبالي. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). المكتبة الإسلامية. عمّان.

٣٠٨ ـ جزء الألف دينار: لأبي بكر القطيعي. تحقيق: بدر البدر، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ)، دار النفائس، الكويت.

٣٠٩ ـ جزء بيبي بنت عبد الصمد الهروية الهرثمية. تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار الخلفاء، الكويت.

* جزء حديث أبي الشيخ الأصبهاني = أحاديث أبي الشيخ الأصبهاني.

٣١٠ ـ جزء حديث الحسن بن موسى الأشيب. تحقيق: أبي ياسر خالد خالد الردادي. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). دار علوم الحديث، الامارت العربية المتحدة.

٣١١ ـ الجعديات: لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي. تحقيق: الدكتور عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). مكتبة الفلاح، الكويت.

٣١٢ ـ جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام: لمحمد بن أبي بكر الزرعي = ابن قيم الجوزية. تحقيق: محيي الدين مستو. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار ابن كثير: بيروت، مكتبة دار التراث: المدينة المنورة.

٣١٣ ـ الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي: لأبي الفرج معافى بن زكريا النهرواني. تحقيق: الدكتور محمد مرسي الخولي (ج ١ ـ ٢)، والدكتور إحسان عباس (ج ٣). الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ ـ ١٤٠٧هـ). عالم الكتب، بيروت.

٣١٤ ـ الجمع بين رجال الصحيحين: لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي = ابن طاهر، وابن القيسراني. الطبعة الأولى (١٣٢٣هـ). تصوير دار الكتب العلمية، بيروت: (١٤٠٥هـ).

٣١٥ ـ الجمعة وفضلها: لأبي بكر أحمد بن علي بن سعيد المروزي. تحقيق: سمير بن أمين الزهيري. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). دار عمان. الأردن.

٣١٦ ـ جمهرة الأمثال: للحسن بن عبد الله بن سهل = أبي هلال العسكري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش. الطبعة الأولى (١٣٨٤هـ). المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة.

٣١٧ ـ جمهرة أنساب العرب: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد = ابن حزم الأندلسي. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الطبعة الخامسة (؟). دار المعارف، القاهرة.

٣١٨ ـ جمهرة النسب: لهشام بن محمد بن السائب الكلبي. تحقيق: الدكتور ناجي حسن. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). عالم الكتب. مكتبة النهضة العربية، بيروت.

٣١٩ ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية: لعبد القادر بن محمد القرشي. تحقيق: محمد الحلو. الطبعة الأولى (١٣٩٨هـ). مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٣٢٠ ـ الجوع: لابن أبي الدنيا. تحقيق: محمد خير رمضان يوسف. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ). دار ابن حزم: بيروت.

٣٢١ ـ الجوهر النقي في الرد على البيهقي: لعلاء الدين علي بن عثمان بن مصطفى المارديني = ابن التركماني (بحاشية السنن الكبرى، للبيهقي). الطبعة الأولى (١٣٤٤ هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند.

٣٢٢ ـ حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح: لابن قيم الجوزية. تحقيق: يوسف علي بديوي: الطبعة الأولى (١٤١١هـ). دار ابن كثير: دمشق. مكتبة دار التراث: المدينة المنورة.

* حاشية الكشاف = الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال.

٣٢٣ ـ الحافظ أبو الطاهر السلفي: الدكتور حسن عبد الحميد صالح (رحمه الله)، الطبعة الأولى (١٣٩٧هـ). المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٢٤ ـ الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث: للدكتور محمود الطحان. الطبعة الأولى (١٤٠١هـ). دار القرآن الكريم، بيروت.

٣٢٥ ـ الحاوي للفتاوي: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. عني بنشره جماعة من طلاب العلم (١٣٥٢هـ). تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٢٦ ـ الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة: لقوام السنة إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني = أبي القاسم التيمي. تحقيق: محمد محمود أبو رحيم، ومحمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). دار الراية، الرياض.

٣٢٧ ـ حديث أبي القاسم البغوي: لأبي طالب محمد بن علي بن الفتح العُشاري. تحقيق: محمد ياسين محمد. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). دار ابن الجوزي: الدمام.

٣٢٨ ـ الحسن البصري حياته وآراؤه ومعتقداته وأدبه وزهده: لأحمد غسان. الطبعة الأولى (١٩٨٢م). دار قتيبة، دمشق.

٣٢٩ ـ الحسن البصري: سيرته، شخصيته، تعاليمه، آراؤه: للدكتور إحسان عباس. الطبعة الأولى (١٩٥٢م). دار الفكر العربي، القاهرة.

٣٣٠ ـ الحسن البصري مفسراً: لأحمد عمر البسيط. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). دار الفرقان، الأردن.

٣٣١ ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: لجلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى (١٣٨٧هـ). مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٣٣٢ ـ حلّ عقود الدُّرَرِ في علوم الأثر: لابن ناصر الدين الدمشقي. تحقيق: عبد الله بن علي مرشد. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). دار العباس.

٣٣٣ ـ الحلم: لعبد الله بن محمد بن عبيد القرشي مولاهم = ابن أبي الدنيا. تحقيق: مجدي السيد إبراهيم. الطبعة الأولى (؟). مكتبة القرآن، القاهرة.

٣٣٤ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني. تصوير دار الفكر.

٣٣٥ ـ الخراج: للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم. تصوير دار المعرفة، بيروت، (١٣٩٩هـ).

٣٣٦ ـ الخراج: ليحيى بن آدم القرشي. تحقيق: أحمد محمد شاكر. تصوير دار المعرفة، بيروت.

٣٣٧ ـ الخلاصة في أصول الحديث: للحسين بن عبد الله الطيبي. تحقيق: صبحي السامرائي. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). عالم الكتب، بيروت.

٣٣٨ ـ دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت.

٣٣٩ ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم: لمحمد عبد الخالق عضيمة. مطبعة السعادة، القاهرة. تصوير دار الحديث، القاهرة.

٣٤٠ ـ دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين (الخوارج والشيعة): للدكتور أحمد محمد أحمد جلي. الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ). مركز الملك فيصل للبحوث، الرياض.

٣٤١ ـ الدر الملتقط في تبيين الغلط: للحسن بن محمد بن الحسن الصاغاني. تحقيق: أبو الفداء عبد الله قاضي. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٤٢ ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. طبع بإشراف دار الفكر، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ)، بيروت.

٣٤٣ ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تصوير دار الجيل، بيروت.

٣٤٤ ـ الدعاء: لسليمان بن أحمد بن أيوب = الطبراني. تحقيق: الدكتور محمد سعيد بن محمد حسن البخاري. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٣٤٥ ـ الدعاء: للقاضي الحسين بن إسماعيل = المحاملي. تحقيق: الدكتور سعيد عبد الرحمن القزقي. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ). دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٣٤٦ ـ الدعوات الكبير: للبيهقي. تحقيق: بدر البدر. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ ـ ١٤١٤هـ). مركز المخطوطات والتراث: الكويت.

٣٤٧ ـ دلائل النبوة: لجعفر بن محمد بن الحسن = الفريابي. تحقيق: عامر حسن صبري. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار حراء، مكة المكرمة.

٣٤٨ ـ دلائل النبوة: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني. تحقيق: الدكتور محمد رواس قلعة جي، وعبد البر عباس. الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ). دار النفائس، بيروت.

٣٤٩ ـ دلائل النبوة: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: عبد المعطي قلعجي. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٥٠ ـ دلائل النبّوة: لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي. تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد الحميد. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). دار العاصمة: الرياض.

٣٥١ ـ ديوان امرئ القيس. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الرابعة (؟). دار المعارف، القاهرة.

٣٥٢ ـ ديوان الحطيئة: رواية وشرح ابن السكيت. تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). مطبعة المدني، القاهرة.

٣٥٣ ـ ديوان زهير بن أبي سلمى: صنعة الأعلم الشنتمري. تحقيق: فخر الدين قباوة. الطبعة الثالثة (١٤٠٠هـ). دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٣٥٤ ـ ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: حماد الأنصاري. الطبعة الثانية (؟). مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.

٣٥٥ ـ ديوان الفرزدق. الطبعة الأولى (١١٤٠هـ). دار بيروت، بيروت.

٣٥٦ ـ ديوان كثيِّر عزة: جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس. الطبعة الأولى (١٣٩١هـ). مكتبة دار الثقافة، بيروت.

٣٥٧ ـ ديوان كعب بن زهير: صنعة السكري. شرح ودراسة مفيد قميحة. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). دار المطبوعات الحديثة، جدة.

٣٥٨ ـ ديوان لبيد بن ربيعة العامري. تحقيق: إحسان عباس. الطبعة الثانية (١٩٨٤م). مطبعة حكومة الكويت.

٣٥٩ ـ ذكر أخبار أصبهان: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني. نشره: سفن ديدرنغ. بريل، ليدن (١٩٣١م - ١٩٣٤م). تصوير الدار العلمية، الهند، (١٤٠٥هـ).

٣٦٠ ـ ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم: لأبي الحسن علي بن عمر = الدارقطني. تحقيق: بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار الفكر، بيروت.

٣٦١ ـ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ضمن: أربع رسائل في علوم الحديث). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الخامسة (١٤١٠هـ). مكتبة المطبوعات الإسلامية، بحلب.

٣٦٢ ـ ذم الدنيا: لعبد الله بن محمد بن عبيد القرشي = ابن أبي الدنيا. تحقيق: مجدي السيد إبراهيم. الطبعة (؟). مكتبة القرآن. القاهرة.

٣٦٣ ـ ذم الهوى: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي القرشي = ابن الجوزي. تحقيق: مصطفى عبد الواحد. الطبعة الأولى (١٣٨١هـ).

٣٦٤ ـ ذيل تاريخ بغداد: لمحب الدين محمد بن محمود بن الحسن البغدادي = ابن النجار. صحح بمشاركة: الدكتور قيصر فرح. الطبعة الأولى (؟). تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٦٥ ـ ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: لأبي محمد عبد العزيز بن أحمد بن محمد الكتاني. تحقيق: الدكتور عبد الله بن أحمد بن سليمان الحمد. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). دار العاصمة، الرياض.

٣٦٦ ـ ذيل طبقات الحنابلة: لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي = ابن رجب. تحقيق: محمد حامد فقي. الطبعة الأولى (١٩٥٢م). مطبعة السنة المحمدية، القاهرة. تصوير دار المعرفة، بيروت.

٣٦٧ ـ ذيل العبر في خبر من غبر: لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي = ابن العراقي. تحقيق: صالح مهدي عباس. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

* ذيل المذيل لابن جرير الطبري = المنتخب من ذيل المذيل.

٣٦٨ ـ ذيل ميزان الاعتدال: لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين = زين الدين العراقي. تحقيق: الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). جامعة أم القرى، مركز البحوث، مكة المكرمة.

٣٦٩ ـ رأب الصدع، تحقيق: وتخريج وشرح أمالي أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب: لعلي بن إسماعيل بن عبد الله المؤيد الصنعاني. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). دار النفائس، بيروت.

٣٧٠ ـ رجال صحيح البخاري: لأبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري = الكلاباذي. تحقيق: عبد الله الليثي. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). دار المعرفة، بيروت.

٣٧١ ـ الرحلة في طلب الحديث: للخطيب البغدادي. تحقيق: نور الدين عتر. الطبعة الأولى (١٣٩٥هـ).

٣٧٢ ـ الرد على الجهمية: لعثمان بن سعيد الدارمي. تحقيق: بدر البدر. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). الدار السلفية، الكويت.

٣٧٣ ـ الرسالة: للإمام محمد بن إدريس الشافعي. تحقيق: أحمد محمد شاكر. الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ). دار التراث، القاهرة.

٣٧٤ ـ رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني. تحقيق: محمد الصباغ. الطبعة الثالثة (١٤٠١هـ). المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٧٥ ـ رسالة في أصول الحديث: لعلي بن محمد بن علي الحسيني = الشريف الجرجاني. تحقيق: الدكتور علي زوين. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). دار الرشد. الرياض.

٣٧٦ ـ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: لمحمد بن جعفر الكتاني. كتب مقدماتها: محمد بن المنتصر بن محمد الزمزمي. الطبعة الرابعة (١٤٠٦هـ). دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٣٧٧ ـ رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار: لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري. تحقيق: الدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). مكتبة الجيل الجديد: اليمن، مؤسسة الكتب الثقافية: بيروت.

٣٧٨ ـ الرضا عن الله بقضائه = لعبد الله بن محمد بن عبيد القرشي = ابن أبي الدنيا. تحقيق: ضياء حسن السلفي: الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). الدار السلفية، الهند.

٣٧٩ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ). دار البشائر الإسلامية. بيروت.

٣٨٠ ـ الرقّة والبكاء: لموفق الدين ابن قدامة المقدسي. تحقيق: محمد خير رمضان يوسف. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). دار القلم: دمشق، والدار الشاميّة: بيروت.

٣٨١ ـ الرقّة والبكاء: لابن أبي الدنيا. تحقيق: محمد خير رمضان يوسف. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). مكتبة العبيكان: الرياض.

٣٨٢ ـ الرؤية: للدارقطني. تحقيق: إبراهيم محمد العلي وأحمد فخري الرفاعي. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). مكتبة المنار: الزرقاء بالأردن.

٣٨٣ ـ رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل: لعداب محمود الحمش. الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ). دار حسان، ودار الأماني، الرياض.

٣٨٤ ـ الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: لعبد الرحمن بن الخطيب السهيلي. تحقيق: عبد الرحمن الوكيل. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). تصوير مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٣٨٥ ـ رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية: لعبد الله بن محمد المالكي. تحقيق: بشير البكوش. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٣٨٦ ـ زاد المعاد في هدي خير العباد: محمد بن أبي بكر الدمشقي = ابن قيم الجوزية. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط. الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٨٧ ـ زهد الثمانية من التابعين: لعلقمة بن مرثد. تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). مكتبة الدار، بالمدينة المنورة.

٣٨٨ ـ الزهد الكبير: لأبي بكر أحمد بن الحسين = البيهقي. تحقيق: عامر أحمد حيدر. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت.

٣٨٩ ـ الزهد: لأبي داود السجستاني تحقيق: ضياء الحسن السلفي. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ). الدار السلفية: بومباي بالهند.

٣٩٠ ـ الزهد: لأحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد = ابن أبي عاصم. تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). الدار السلفية.

٣٩١ ـ الزهد للإمام أحمد بن محمد بن حنبل. دراسة وتحقيق: محمد السيد بسيوني زغلول. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٩٢ ـ الزهد لأسد بن موسى = أسد السنة. تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ). مكتبة التوعية الإسلامية، القاهرة.

٣٩٣ ـ الزهد للحسن البصري: لمحمد عبد الرحيم. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). دار الحديث، القاهرة.

٣٩٤ ـ الزهد: لعبد الله بن المبارك. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٩٥ ـ الزهد: لهناد بن السري. تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار الخلفاء، الكويت.

٣٩٦ ـ الزهد: لوكيع بن الجراح. تحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). مكتبة الدار، المدينة المنورة.

٣٩٧ ـ الزهد وصفة الزاهدين: لابن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد. تحقيق: مجدي فتحي السيد. مطبعة دار الصحابة، بطنطا. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).

* زوائد مسند البزار = مختصر زوائد مسند البزار

٣٩٨ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة: لمحمد ناصر الدين الألباني.
ج(١ ـ ٢) الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ). المكتب الإسلامي، بيروت.
ج(٣) الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ). الدار السلفية، الكويت.
ج(٤) الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ). الدار السلفية، الكويت.
ج(٥) الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). مكتبة المعارف، الرياض.

٣٩٩ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة: لمحمد ناصر الدين الألباني.
ج(١) الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). مكتبة المعارف، الرياض.
ج(٢) الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ). المكتب الإسلامي.
ج (٣) الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). مكتبة المعارف، الرياض.
ج(٥) الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). مكتبة المعارف، الرياض.

٤٠٠ ـ السنن: لأبي داود السجستاني. تحقيق: عزت عبيد الدعّاس، وعادل السيد. الطبعة الأولى (١٣٨٨هـ). دار الحديث. بيروت.

٤٠١ ـ السنن: لسعيد بن منصور الخراساني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). الدار السلفية، الهند.

٤٠٢ ـ السنن: لعلي بن عمر الدارقطني. تصحيح وترقيم السيد عبد الله هاشم يماني المدني. الطبعة (؟). دار المحاسن للطباعة، القاهرة.

٤٠٣ ـ السنن: لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي. تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). حديث أكادمي، باكستان.

٤٠٤ ـ السنن: لمحمد بن إدريس الشافعي. تحقيق: الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). دار القبلة: جدة، ومؤسسة علوم القرآن: بيروت.

٤٠٥ ـ السنن: لمحمد بن يزيد القزويني ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. تصوير دار الفكر.

٤٠٦ ـ السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن: لأبي عبد الله محمد بن عمر بن رُشيد الفهري السبتي. تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة. الطبعة الأولى (؟). الدار التونسية، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس.

٤٠٧ ـ السنن الصغرى (المجتبى): لأحمد بن شعيب بن علي النسائي. ترقيم عبد الفتاح أبو غدة. تصوير مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٤٠٨ ـ السنن الصغير: لأحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). سلسلة منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان.

٤٠٩ ـ السنن الكبرى: لأحمد بن شعيب بن علي النسائي. تحقيق: دكتور عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٤١٠ ـ السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. الطبعة الأولى (١٣٤٤هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند.

٤١١ ـ السنة: لأبي بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني البصري = ابن أبي عاصم تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ). المكتب الإسلامي، بيروت.

٤١٢ ـ السنة: لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال. تحقيق: الدكتور عطية الزهراني. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). دار الراية، الرياض.

٤١٣ ـ السنة: لأبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني. تحقيق: الدكتور محمد سعيد القحطاني. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار ابن القيم، الدمام.

٤١٤ ـ السنة: لمحمد بن نصر المروزي. تخريج وتعليق أبي محمد سالم بن أحمد السلفي. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٤١٥ ـ سؤالات ابن بكير (أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بكير البغدادي الصيرفي) لأبي الحسن الدارقطني. تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار عمّار، الأردن.

٤١٦ ـ سؤالات ابن الجنيد (أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله الختلي) لأبي زكريا يحيى بن معين. تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). مكتبة الدار، بالمدينة المنورة.

٤١٧ ـ سؤالات أبي داود للإمام أحمد (السؤالات الحديثية). تحقيق: زياد محمد منصور. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ). مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنوّرة.

٤١٨ ـ سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني.
أ ـ (الجزء الثالث) تحقيق: محمد علي قاسم العمري. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). طبع الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة.
ب ـ (الجزء الرابع من الخامس). تحقيق عبد العزيز أحمد عبد القادر. رسالة ماجستير مقدّمة للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (١٤١١هـ ـ ١٤١٢هـ). المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية (رقم ٢١٣١٧، د س س).

* سؤالات البرذعي = أسئلة البرذعي لأبي زرعة الرازي

٤١٩ ـ سؤالات البرقاني (أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البغدادي) للدارقطني (علي بن عمر). تحقيق: الدكتور عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). كتب خانة جميلي، باكستان.

٤٢٠ ـ سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). مكتبة المعارف، الرياض.

٤٢١ ـ سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). مكتبة المعارف، الرياض.

* سؤالات السجزي = سؤالات مسعود بن علي السجزي

٤٢٢ ـ سؤالات السلمي (أبي عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد الأزدي) للدارقطني في الجرح والتعديل. تحقيق: أ. د: سليمان آتش. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار العلوم، الرياض.

* سؤالات السهمي = سؤالات حمزة بن يوسف السهمي

٤٢٣ ـ سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). مكتبة المعارف، الرياض.

٤٢٤ ـ سؤالات مسعود بن علي السجزي: للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبدالله النيسابوري. تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٤٢٥ ـ السير: لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن الحارث الفزاري. تحقيق: الدكتور فاروق حمادة. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٢٦ ـ سير أعلام النبلاء: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق حسين الأسد، وشعيب الأرناؤوط، وبشار عواد، وجماعة. الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ ـ ١٤٠٥هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٢٧ ـ السيرة النبوية: لعبد الملك بن هشام الحميري. تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي. الطبعة (؟). مؤسسة علوم القرآن.

٤٢٨ ـ سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي القرشي = ابن الجوزي. تحقيق: محب الدين الخطيب. سنة (١٣٣١هـ). وصور باعتناء نعيم زرزور سنة (١٤٠٤هـ).

٤٢٩ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لشهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الدمشقي = ابن العماد الحنبلي. تحقيق: محمد الأرناؤوط. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ ـ فيما بعد). دار ابن كثير، دمشق.

٤٣٠ ـ شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الرابعة عشرة (١٣٨٤هـ). مطبعة السعادة، مصر.

٤٣١ ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: لأبي القاسم هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي. تحقيق: الدكتور أحمد سعد حمدان. دار طيبة، الرياض.

٤٣٢ ـ شرح ديوان المتنبي: وضعه عبد الرحمن البرقوقي. نشر دار الكتاب العربي، بيروت.

٤٣٣ ـ شرح السنة: لمحيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي. تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش. الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ). المكتب الإسلامي، بيروت.

٤٣٤ ـ شرح شرح نخبة الفكر: لنور الدين علي بن محمد بن سلطان = ملا علي القاري، الطبعة (؟) (١٣٩٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٣٥ ـ شرح الشفا في شمائل صاحب الاصطفا ﷺ: لعلي بن محمد بن سلطان = ملا علي القاري. تحقيق: حسنين مخلوف. الطبعة (؟). مطبعة المدني، القاهرة.

* شرح صحيح مسلم للنووي = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج

٤٣٦ ـ شرح علل الترمذي: لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي الحنبلي = ابن رجب، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). مكتبة المنار، الأردن.

٤٣٧ ـ شرح قصيدة بانت سعاد: لأبي زكريا يحيى بن علي ابن الخطيب التبريزي. تحقيق: ف. كرنكو. الطبعة الثانية (١٩٨١م). دار الكتاب الجديد، بيروت.

٤٣٨ ـ شرح الكوكب المنير في أصول الفقه: لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي المعروف بابن النجار. تحقيق: الدكتور محمد الزحيلي والدكتور نزيه حماد. الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ ـ ١٤٠٨هـ). جامعة أم القرى، بمكة المكرمة.

٤٣٩ ـ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري. تحقيق عبد العزيز أحمد. الطبعة الأولى (١٣٨٣هـ). مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

٤٤٠ ـ شرح مذاهب أهل السنة: لابن شاهين. تحقيق عادل بن محمد. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). مؤسسة قرطبة.

* شرح مشكل الآثار = بيان مشكل أحاديث رسول الله ﷺ

٤٤١ ـ شرح معاني الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي. تحقيق: محمد زهري النجار. الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٤٢ ـ شرح المنهاج للبيضاوي: لشمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني. تحقيق: الدكتور عبد الكريم بن علي بن محمد النملة. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). مكتبة الرشد، الرياض.

٤٤٣ ـ شرح نهج البلاغة: لابن أبي الحديد. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى (١٤٠٧). دار الجيل: بيروت.

٤٤٤ ـ شروط الأئمة: لأبي عبد الله محمد بن إسحاق ابن منده. تحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ). دار المسلم: الرياض.

٤٤٥ ـ الشروط الكبير: لأبي جعفر الطحاوي. (بذيل الشروط الصغير: له. تحقيق روحي أوزجان. الطبعة الثانية (؟).

٤٤٦ ـ الشريعة: لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري. تحقيق: محمد حامد الفقي. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). مطبعة الأشرف، باكستان.

٤٤٧ ـ شعب الإيمان: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٤٨ ـ الشعور بالعور: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي. تحقيق عبد الرزاق حسين. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). دار عمار، الأردن.

٤٤٩ ـ شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل: لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل (الجزء الأول). الطبعة الأولى (١٤١١هـ). مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٤٥٠ ـ شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: لمحمد بن أبي بكر = ابن قيم الجوزية. تحقيق: مصطفى أبو النصر الشلبي. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). مكتبة السوادي، جدة.

٤٥١ ـ الشمائل المحمدية: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي. إخراج محمد عفيف الزعبي. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ).

٤٥٢ ـ الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): لإسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ). دار العلم للملايين. بيروت.

* صحيح ابن حبان = الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.

٤٥٣ ـ صحيح ابن خزيمة (محمد بن إسحاق بن خزيمة). تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. الطبعة الأولى (؟). المكتب الإسلامي، بيروت.

٤٥٤ ـ صحيح البخاري: (مع شرحه فتح الباري)، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ)، دار الريان، القاهرة.

٤٥٥ ـ صحيح مسلم: تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٥٦ ـ صفحات في ترجمة الحافظ الذهبي: تأليف قاسم علي سعد. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٤٥٧ ـ صفة الجنة: لابن أبي الدنيا. تحقيق: طارق الطنطاوي. الطبعة الأولى. مكتبة القرآن، القاهرة.

٤٥٨ ـ صفة الجنة: لأحمد بن عبد الله بن أحمد = أبي نعيم الأصبهاني. تحقيق: علي رضا عبد الله. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ ـ ١٤٠٧هـ). دار المأمون، دمشق.

٤٥٩ ـ صفة الصفوة: لأبي عبد الرحمن بن علي القرشي = ابن الجوزي. تحقيق: محمود فاخوري. الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ). دار المعرفة، بيروت.

٤٦٠ ـ الصلاة ومقاصدها: للحكيم الترمذي. تحقيق: بهيج غزاوي. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار إحياء العلوم: بيروت.

٤٦١ ـ الصلة: لأبي القاسم خلف بن عبد الملك الأنصاري = ابن بشكوال. تحقيق إبراهيم الإبياري. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). دار الكتاب المصري: القاهرة، دار الكتاب اللبناني: بيروت.

٤٦٢ ـ الصمت وآداب اللسان: لعبد الله بن محمد بن عبيد القرشي = ابن أبي الدنيا. تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٤٦٣ ـ الصناعة الحديثية في السنن الكبرى للبيهقي: للدكتور نجم عبد الرحمن خلف. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). دار الوفاء، المنصورة.

٤٦٤ ـ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري = ابن الصلاح. تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). دار الغرب الإسلامي.

٤٦٥ ـ الضعفاء: لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي، وجهوده في السنة النبوية). تحقيق الدكتور سعدي الهاشمي. الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ). دار الوفاء: المنصورة، مكتبة ابن القيم: المدينة المنورة.

٤٦٦ ـ الضعفاء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني. تحقيق: فاروق حمادة. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). دار الثقافة، الدار البيضاء.

٤٦٧ ـ الضعفاء الصغير: لمحمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق بوران الضناوي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). عالم الكتب، بيروت.

٤٦٨ ـ الضعفاء الكبير: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي. تحقيق: الدكتور عبد المعطي قلعجي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٦٩ ـ الضعفاء والمتروكين: لأحمد بن شعيب بن علي النسائي. تحقيق: بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٤٧٠ ـ الضعفاء والمتروكين: لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي = الدارقطني. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). مكتبة المعارف، الرياض.

٤٧١ ـ الضعفاء والمتروكين: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي القرشي = ابن الجوزي. تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضي. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٧٢ ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي. منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

٤٧٣ ـ الطبقات: لأبي عمر خليفة بن خياط = شباب العصفري. تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري. الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ). دار طيبة، الرياض.

٤٧٤ ـ الطبقات: لمسلم بن الحجاج القشيري. تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). دار الهجرة، الرياض.

٤٧٥ ـ طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث: لأبي بكر أحمد بن هارون بن روح البرديجي. تحقيق: سكينة الشهابي. الطبعة الأولى (١٩٨٧م). مكتبة طلاس، دمشق.

٤٧٦ ـ طبقات الحنابلة: للقاضي أبي الحسين محمد بن محمد بن الحسين الفرَّاء الحنبلي = ابن أبي يعلى. تحقيق: محمد حامد فقي. تصوير دار المعرفة، بيروت.

* طبقات خليفة بن خياط = الطبقات لأبي عمرو خليفة بن خياط.

٤٧٧ ـ طبقات الخواص أهل الصدق والإخلاص: لأحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الزبيدي. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). الدار اليمنية.

٤٧٨ ـ طبقات الشافعية: لأبي بكر أحمد بن محمد بن عمر بن محمد = ابن قاضي شهبة الشافعي. تحقيق: الدكتور حافظ عبد العليم خان. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). عالم الكتب، بيروت.

٤٧٩ ـ طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي = ابن السبكي. تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو. الطبعة الأولى (١٣٨٣هـ). تصوير مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٤٨٠ ـ طبقات علماء إفريقية وتونس: لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي. تحقيق: علي الشابي، ونعيم حسن اليافي. الطبعة الثانية (١٩٨٥هـ). الدار التونسية. تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب: الجزائر.

٤٨١ ـ طبقات علماء الحديث: لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي. تحقيق: أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٨٢ ـ طبقات فحول الشعراء: لمحمد بن سلام الجمحي. تحقيق محمود محمد شاكر. الطبعة (؟). مطبعة المدني، القاهرة.

٤٨٣ ـ طبقات فقهاء اليمن: لعمر بن علي بن سمرة الجعدي. تحقيق: فؤاد السيد. الطبعة الأولى (١٩٥٧م). مطبعة السنة المحمدية، القاهرة. تصوير دار القلم، بيروت.

٤٨٤ ـ الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد كاتب الواقدي. تحقيق: إحسان عباس. تصوير دار الصادر، بيروت.

٤٨٥ ـ طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني = أبي الشيخ. تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٨٦ ـ الطهور: لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق: صالح بن محمد الفهد المزيد. الطبعة الأولى (١٤١٤هـ). مطبعة المدني: القاهرة.

٤٨٧ ـ طوق الحمامة: لأبي محمد ابن حزم الأندلسي (ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي). تحقيق: الدكتور إحسان عباس. الطبعة الثانية (١٩٨٧م). المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٤٨٨ ـ العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف الألف): للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني. تحقيق: محمد حسن آل ياسين. الطبعة (؟) (١٩٨١م). دار الرشيد، بغداد.

٤٨٩ ـ العبر في خبر من غبر: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن البسيوني زغلول. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٩٠ ـ عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب: لأبي بكر محمد بن أبي عثمان = الحازمي. تحقيق: عبد الله كنون. الطبعة الثانية (١٣٩٣هـ). مجمع اللغة العربية، القاهرة.

٤٩١ ـ العدة في أصول الفقه: للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي. تحقيق: الدكتور أحمد بن علي سير المباركي. الطبعة الثانية (١٤١٠هـ). مطبعة (؟).

٤٩٢ ـ العزلة: لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي. تحقيق: ياسين محمد السواس. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). دار ابن كثير، دمشق.

٤٩٣ ـ عشرة النساء: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي. تحقيق: عمرو علي عمرو. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). مكتبة السنة، القاهرة.

٤٩٤ ـ العظمة: لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان = أبي الشيخ الأصبهاني. تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار العاصمة. الرياض.

٤٩٥ ـ العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين: لأبي الطيب تقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي. مطبعة السنة المحمدية (١٩٥٨م ـ ١٩٦٩م).

٤٩٦ ـ عقد الدرر في أخبار المنتظر: ليوسف بن يحيى بن علي المقدسي الشافعي السلمي. تحقيق: مهيب بن صالح البوريني. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). مكتبة المنار، الأردن.

٤٩٧ ـ العقوبات: لابن أبي الدنيا. تحقيق: محمد خير رمضان يوسف. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ). دار ابن حزم: بيروت.

* العلل: لابن أبي حاتم = علل الحديث.

٤٩٨ ـ العلل: للدارقطني علي بن عمر (من ج١ ـ ٨) تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الطبعة الأولى (١٤٠٥ ـ ١٤١٢هـ). دار طيبة، المدينة المنورة.

٤٩٩ ـ العلل: لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي = ابن المديني. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. الطبعة الثانية (١٩٨٠م). المكتب الإسلامي. بيروت.

٥٠٠ ـ علل الحديث: لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي = ابن أبي حاتم. تحقيق: محب الدين الخطيب. تصوير دار المعرفة، بيروت: (١٤٠٥هـ).

٥٠١ ـ العلل الصغير: للترمذي (بذيل جامع الترمذي). تحقيق: إبراهيم عطوة عوض. تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٠٢ ـ العلل الكبير للترمذي: بترتيب أبي طالب القاضي. تحقيق ودراسة: حمزة ديب مصطفى. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). مكتبة الأقصى، عمّان.

٥٠٣ ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي = ابن الجوزي القرشي. تحقيق: خليل الميس. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٠٤ ـ العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (رواية ابنه عبد الله بن أحمد عنه).

أ ـ تحقيق وصي الله عباس[1]. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). المكتب الإسلامي: بيروت، دار الخاني: الرياض.

ب ـ تحقيق الدكتور طلعت قوج بيكيت، والدكتور إسماعيل أوغلي. الطبعة الأولى (١٩٨٧م). المكتبة الإسلامية، استانبول، تركيا.

٥٠٥ ـ العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل. (برواية المرّوذي وغيره). تحقيق: وصي الله محمد عباس. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). الدار السلفية، الهند.

٥٠٦ ـ العلم: لأبي خيثمة زهير بن حرب النسائي. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ). المكتب الإسلامي، بيروت.

٥٠٧ ـ علم الحديث: لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام = شيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: موسى محمد علي. الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ). عالم الكتب، بيروت.

٥٠٨ ـ علوم الحديث: لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن = ابن الصلاح الشهرزوري. تحقيق: نور الدين عتر. الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ). دار الفكر، دمشق.

٥٠٩ ـ عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: لأبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد السمين الحلبي. تحقيق: محمود محمد السيد الدغيم. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). دار السيد للنشر.

---

(١) إذا أطلق العزو إلى العلل للإمام أحمد فهذه الطبعة والرواية هي المرادة.

٥١٠ ـ عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: لجمال الدين أحمد بن علي الحسيني = ابن عنبة (ضمن مجموعة الرسائل الكمالية في الأنساب رقم ٨). مكتبة المعارف، الطائف.
٥١١ ـ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء.
٥١٢ ـ عمل اليوم والليلة: لأحمد بن شعيب بن علي النسائي. تحقيق: فاروق حمادة. الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥١٣ ـ عمل اليوم والليلة: لأحمد بن محمد الدينوري = ابن السني. تحقيق بشير محمد عيون. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). مكتبة دار البيان، دمشق.
٥١٤ ـ العواصم من القواصم: لأبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي المعافري = ابن العربي تحقيق محب الدين الخطيب. الطبعة الأولى (١٣٧١هـ). القاهرة.
٥١٥ ـ العواصم والقواصم: لمحمد بن إبراهيم علي الحسني = ابن الوزير الصنعاني. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. الطبعة الثانية (١٤١٢هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥١٦ ـ عون المعبود شرح سنن أبي داود: لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي. الطبعة الثالثة (١٣٩٩هـ). دار الفكر، بيروت.
٥١٧ ـ العيال: لعبد الله بن محمد بن عبيد القرشي = ابن أبي الدنيا. تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). دار ابن القيم، الدمام.
٥١٨ ـ عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير: لأبي الفتح محمد بن محمد بن محمد اليعمري = ابن سيد الناس. تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي بدار الآفاق الجديدة. الطبعة الثالثة (١٤١٢هـ). دار الآفاق الجديدة، بيروت.
٥١٩ ـ عيون الأخبار: لعبد الله بن مسلم الدينوري = ابن قتيبة. نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.
٥٢٠ ـ غاية النهاية في طبقات القراء: لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد = الجزري. نشره: ج. برجستراسر. الطبعة الأولى (١٣٥١هـ). تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٠٢هـ).

٥٢١ ـ غرائب القرآن ورغائب الفرقان: لنظام الدين الحسين بن محمد بن حسين النيسابوري. الطبعة الأولى (١٣٢٣هـ). المطبعة الأميرية ببولاق مصر. تصوير دار المعرفة، بيروت (١٣٩٨هـ).

٥٢٢ ـ غريب الحديث: لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي. تحت مراقبة محمد معيد خان. الطبعة الأولى (١٣٨٤هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند.

٥٢٣ ـ غريب الحديث (المجلدة الخامسة): لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي. تحقيق: الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). دار المدني، جدة.

٥٢٤ ـ غريب الحديث: لعبد الله بن مسلم الدينوري = ابن قتيبة. طبعة مسروقة؟! صنع فهارسها: نعيم زرزور. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٢٥ ـ غريب الحديث: لأبي سليمان حمد بن محمد = الخطابي. تحقيق: عبد الكريم بن إبراهيم العزباوي. الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ ـ ١٤٠٣هـ). دار الفكر، دمشق.

٥٢٦ ـ غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة: لأبي القاسم خلف بن عبد الملك = ابن بشكوال. تحقيق: عز الدين علي السيد، ومحمد كمال الدين عز الدين. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). عالم الكتب، بيروت.

٥٢٧ ـ فتاوى ابن الصلاح. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). دار الوعي، حلب.

٥٢٨ ـ الفتاوى الكبرى: لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام = شيخ الإسلام ابن تيمية. تقديم: حسنين محمد مخلوف. تصوير دار المعرفة، بيروت.

٥٢٩ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: محب الدين الخطيب، وراجعه قصي محب الدين الخطيب. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). دار الريان للتراث، القاهرة.

٥٣٠ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن رجب الحنبلي. تحقيق: محمود بن شعبان ومجدي بن عبد الخالق، وإخوانهما. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ). مكتبة الغرباء: المدينة المنورة.

٥٣١ ـ فتح الباقي على ألفية العراقي: زكريا بن محمد الأنصاري الأزهري. تحقيق محمد بن الحسين العراقي الحسني. دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٣٢ ـ الفتح المبين في طبقات الأصوليين: للشيخ عبد الله مصطفى المراغي. ملتزم الطبع عبد الحميد أحمد حنفي، مصر.

٥٣٣ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي: لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: علي حسين علي. الطبعة الثانية (١٤١٢هـ). تصوير دار الإمام الطبري.

٥٣٤ ـ فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب: لأحمد بن محمد بن الصديق الحسني الغماري. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). عالم الكتب، بيروت.

٥٣٥ ـ الفتن: لنعيم بن حمّاد المروزي. تحقيق: سمير بن أمين الزهيري. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). مكتبة التوحيد، القاهرة.

٥٣٦ ـ فتوح البلدان: لأحمد بن يحيى بن جابر = البلاذري. نشره: الدكتور صلاح الدين المنجد. الطبعة (؟) (١٩٥٦ ـ ١٩٦٠م). مكتبة النهضة المصرية، القاهرة. مصوّرة عنها.

٥٣٧ ـ فتوح البلدان وأخبارها: لعبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم. تحقيق توري. الطبعة الثانية (١٩٣٠م). مطبعة بريل، ليدن. تصوير مكتبة المثنى. ببغداد.

* الفردوس = فردوس الأخبار

٥٣٨ ـ فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرّج على كتاب الشهاب: لأبي شجاع شيرويه بن شهردار الديلمي.
أ ـ تحقيق فواز أحمد الزمرلي، ومحمد المعتصم بالله البغدادي، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). دار الكتاب العربي، بيروت[١].
ب ـ تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٣٩ ـ الفرق بين النصيحة والتعيير: لابن رجب الحنبلي. تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف. الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ). دار ابن القيم: الدمّام.

---

(١) هذه هي الطبعة المعتمدة عند الإطلاق.

٥٤٠ ـ الفروسية: لمحمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي = ابن قيم الجوزية. تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). مكتبة دار التراث، المدينة المنورة.

٥٤١ ـ الفروع: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي. الطبعة الثانية (١٣٨١هـ). دار مصر للطباعة، القاهرة.

٥٤٢ ـ فضائل الصحابة: لأحمد بن محمد بن حنبل. تحقيق: وصي الله محمد عباس. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). دار العلم للطباعة، جدة.

٥٤٣ ـ فضائل الصحابة: لخيثمة بن سليمان الأطرابلسي (ضمن كتاب: من حديث خيثمة الأطرابلسي). تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام التدمري. الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ). دار الكتاب العربي، بيروت.

٥٤٤ ـ فضائل رمضان: لابن أبي الدنيا. تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). دار السلف: الرياض.

٥٤٥ ـ فضائل القرآن وتلاوته وخصائص تُلاتِه وحملته: لأبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي. تحقيق: عامر حسن صبري. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). دار البشائر: بيروت.

٥٤٦ ـ فضائل القرآن: لأحمد بن شعيب بن علي النسائي. تحقيق: فاروق حمادة. الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ). دار الثقافة، الدار البيضاء.

٥٤٧ ـ فضائل القرآن: لأبي عُبيد القاسم بن سلام. تحقيق: أحمد بن عبد الواحد الخياطي. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). وزارة الأوقاف: المملكة المغربيّة.

٥٤٨ ـ فضائل المدينة: لأبي سعيد المفضل بن محمد الجندي اليمني المكي. تحقيق: محمد مطيع حافظ، وغزوة بدير. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). تصوير (١٤٠٧هـ). دار الفكر، دمشق.

٥٤٩ ـ فضل الأندلس وذكر رجالها (ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي). تحقيق: الدكتور إحسان عباس. الطبعة الثانية (١٩٨٧م). المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٥٥٠ ـ الفقيه والمتفقه: لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: إسماعيل الأنصاري. الطبعة الثانية (١١٤٠هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٥١ ـ فهرس مصنفات الإمام البخاري: استخراج أم عبد الله العسيلي، وترتيب محمد حمزة سعد، وإشراف أبي عبد الله محمود الحداد. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار العاصمة، الرياض.

٥٥٢ ـ الفهرست: لأبي الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق الوراق = ابن النديم. تحقيق: رضا تجدد بن علي الحائري. الطبعة الثالثة (١٩٨٨هـ). دار المسيرة.

* فهرسة ابن خير الإشبيلي = فهرسة ما رواه عن شيوخه.

٥٥٣ ـ فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف: لأبي بكر محمد بن خير بن عمر الأموي الإشبيلي. تحقيق: فرنشكه قداره زيدين. الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ). دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٥٥٤ ـ فوائد أبي علي الصواف (محمد بن أحمد بن الحسن). تحقيق: محمود محمد الحداد. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار العاصمة، الرياض.

٥٥٥ ـ فوائد خيثمة بن سليمان الأطرابلسي (ضمن كتاب: من حديث خيثمة الأطرابلسي). تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام التدمري. الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ). دار الكتاب العربي، بيروت.

٥٥٦ ـ فوائد العراقيين: لأبي سعيد محمد بن علي بن عمرو النقاش. تحقيق: مجدي السيد إبراهيم. الطبعة (؟). مكتبة القرآن، القاهرة.

٥٥٧ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: لمحمد بن علي الشوكاني. تحقيق عبد الرحمن المعلمي. وأشرف على طبعه زهير الشاويش. الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ) المكتب الإسلامي، بيروت.

٥٥٨ ـ فوات الوفيات والليل عليها: لمحمد بن شاكر الكتبي. تحقيق الدكتور إحسان عباس. تصوير الصادر.

٥٥٩ ـ القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. تحقيق: مكتب تحقيق التراث بالرسالة. الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٦٠ ـ القبل والمعانقة والمصافحة: لأحمد بن محمد بن زياد = ابن الأعرابي. تحقيق: مجدي السيد إبراهيم. الطبعة (؟). مكتبة القرآن، القاهرة.

٥٦١ ـ القراءة خلف الإمام: لأحمد بن الحسين = البيهقي. تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٦٢ ـ القراءة خلف الإمام: لمحمد بن إسماعيل البخاري. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٦٣ ـ القصاص والمذكرين: لعبد الرحمن بن علي القرشي = أبي الفرج القرشي. تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). المكتب الإسلامي، بيروت.

٥٦٤ ـ قِصَر الأمل: لابن أبي الدنيا. تحقيق: محمد خير رمضان يوسف. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ). دار ابن حزم: بيروت.

٥٦٥ ـ قصيدة أبي محمود المقدسي (أحمد بن محمد بن إبراهيم) في المدلسين. تحقيق: الدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). مركز براج وخطيب، جدة.

٥٦٦ ـ قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: لجلال الدين السيوطي. تحقيق: خليل محيي الدين الميس. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). المكتب الإسلامي. بيروت.

٥٦٧ ـ قفو الأثر في صفو علم الأثر: لرضي الدين محمد بن إبراهيم الحنفي = ابن الحنبلي. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ). مكتب المطبوعات الإسلامية، بحلب.

٥٦٨ ـ القناعة: لأبي بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري = ابن السني. تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). مكتبة الرشد، الرياض.

٥٦٩ ـ القند في ذكر علماء سمرقند: لنجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي. تحقيق: نظر محمد الفاريابي. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). مكتبة الكوثر، الرياض.

٥٧٠ ـ قواعد في علوم الحديث: لظفر أحمد العثماني التهانوي. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. الطبعة الخامسة (١٤٠٤هـ). شركة العبيكان، الرياض.

٥٧١ ـ قول البخاري سكتوا عنه: الدكتور مسفر بن غرم الله الدميني. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ).

٥٧٢ ـ القول الفصيح في تعيين الذبيح: لجلال الدين السيوطي. تحقيق: إبراهيم بن عبد الله الحازمي. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). مطبعة سفير، الرياض.

٥٧٣ ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٧٤ ـ الكامل في التاريخ: لعز الدين علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني = ابن الأثير. الطبعة الرابعة (١٤٠٣هـ). دار الكتاب العربي، بيروت.
٥٧٥ ـ الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني. تحقيق: الدكتور سهيل زكار، وقراءة وتدقيق يحيى مختار غزاوي. الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان.
٥٧٦ ـ كرامات أولياء الله عز وجل: لأبي القاسم هبة الله بن الحسن الطبري = اللالكائي (وهو جزء من شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة). تحقيق: الدكتور أحمد سعد حمدان. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). دار طيبة، الرياض.
٥٧٧ ـ الكرماء: للحسن بن عبد الله بن سهل = أبي هلال العسكري. تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي. الطبعة الأولى (١٣٧١هـ). الطبعة المنيرية، القاهرة.
٥٧٨ ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري. تصوير دار المعرفة، بيروت.
٥٧٩ ـ كشف الأستار عن رجال معاني الآثار: لأبي تراب رشد الله السندهي. تصوير مكتبة الدار، بالمدينة المنورة.
٥٨٠ ـ كشف الأستار عن زوائد البزار: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ ـ ١٤٠٥هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥٨١ ـ الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث: لبرهان الدين الحلبي = سبط ابن العجمي. تحقيق: صبحي السامرائي. مطبعة العاني، بغداد.
٥٨٢ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: لإسماعيل بن محمد العجلوني الجرّاحي. تحقيق: أحمد القلاش. الطبعة الرابعة (١٤٠٥هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥٨٣ ـ كشف المغطى في تبيين الصلاة الوسطى: لشرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي. تحقيق: مجدي فتحي السيد. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). دار الصحابة، طنطا.
٥٨٤ ـ الكفاية في علم الرواية: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: أحمد عمر هاشم. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). دار الكتاب العربي، بيروت.

٥٨٥ ـ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري. مكتبة التراث الإسلامي، حلب.

٥٨٦ ـ الكنى: لمحمد بن إسماعيل البخاري. الطبعة الأولى (١٣٦٠هـ). دائرة المعارف النظامية، الهند. تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٨٧ ـ الكنى والأسماء: لأبي بشر محمد بن أحمد بن حمّاد الدولابي. الطبعة الأولى (١٣٢٢هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند.

٥٨٨ ـ الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: لنجم الدين محمد بن محمد بن محمد بن أحمد القرشي العامري = الغزي. تحقيق: جبرائيل سليمان جبّور. الطبعة (؟). الناشر محمد أمين دمج، بيروت.

٥٨٩ ـ الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة: لأبي البركات محمد بن أحمد = ابن الكيال. تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). دار المأمون، دمشق.

٥٩٠ ـ اللآلي المصنوعة: لجلال الدين السيوطي. الطبعة الأولى، مصورة عنها في (١٣٩٥هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٥٩١ ـ اللباب في تهذيب الأنساب: لعز الدين علي بن أبي الكرم محمد الجزري = ابن الأثير. تصوير دار الصادر. بيروت، سنة (١٤٠٠هـ).

* اللسان = لسان الميزان

٥٩٢ ـ لسان العرب: لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري. الطبعة (؟). دار الصادر، بيروت.

٥٩٣ ـ لسان الميزان: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. الطبعة الأولى (١٣٢٩هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند. تصوير مؤسسة الأعلمي، بيروت، (١٣٩٠هـ).

٥٩٤ ـ لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف: لابن رجب الحنبلي. تحقيق: ياسين محمد السواس. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ). دار ابن كثير: دمشق.

٥٩٥ ـ لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر: لعبد الله بن حسين خاطر السمين. الطبعة الأولى (١٣٥٦هـ). مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

٥٩٦ ـ ما جاء في البدع: لمحمد بن وضاح القرطبي. تحقيق: بدر البدر. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ). دار الصميعي: الرياض.
٥٩٧ ـ ما لا يسع المحدث جهله: لأبي حفص عمر بن عبد المجيد الميانشي. تحقيق: علي حسين علي عبد الحميد. طبع الوكالة العربية للتوزيع والنشر، الزرقاء، الأردن.
٥٩٨ ـ المؤتلف والمختلف: لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي = الدارقطني. تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار الغرب الإسلامي، بيروت.
٥٩٩ ـ المؤتلف والمختلف: لعبد الغني بن سعيد الأزدي المصري. تحقيق: محمد محيي الدين الجعفري. الطبعة الأولى (١٣٢٧هـ). بالهند.
٦٠٠ ـ المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم: لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي. تحقيق: الدكتور ف. كرنكو. الطبعة الأولى (؟). مكتبة القدس. تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٠٢هـ).
٦٠١ ـ المبسوط: لشمس الدين السرخسي. تصوير دار المعرفة، بيروت.
٦٠٢ ـ المتحابين في الله عز وجل: لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي = ابن قدامة. تحقيق: مجدي السيد إبراهيم. الطبعة الأولى (؟). مكتبة القرآن، القاهرة.
٦٠٣ ـ المتفق والمفترق: للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد صادق آيدن الحامدي. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ). دار القادري: دمشق وبيروت.
٦٠٤ ـ المتوارين الذين اختفوا خوفاً من الحجاج بن يوسف = لعبد الغني بن سعيد الأزدي المصري. تحقيق: مشهور حسن محمود سلمان. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). دار القلم: دمشق، الدار الشامية: بيروت.
٦٠٥ ـ مثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن: لابن الجوزي. تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). دار الراية: الرياض.
٦٠٦ ـ مجابو الدعوة: لعبد الله بن محمد بن عبيد القرشي = ابن أبي الدنيا. تحقيق: محمد عبد القادر. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

* المجتبى للنسائي = السنن الصغرى

٦٠٧ ـ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. مصوّر؟.

٦٠٨ ـ مجلسان من إملاء النسائي. تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري. الطبعة الأولى. (١٤١٥هـ). دار ابن الجوزي: الدمام.

٦٠٩ ـ مجمع الأمثال: لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد = الميداني. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة (؟). مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٦١٠ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. الطبعة الثالثة (١٤٠٢هـ). تصوير دار الكتاب العربي، بيروت.

٦١١ ـ المجمع المؤسس للمعجم المفهرس: لابن حجر العسقلاني. تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ). دار المعرفة بيروت.

٦١٢ ـ المجموع شرح المهذب: لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي. تصوير دار الفكر، بيروت.

٦١٣ ـ المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث: لأبي موسى محمد بن أبي بكر المديني الأصبهاني. تحقيق عبد الكريم العزباوي. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار المدني، جدة.

٦١٤ ـ محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح: لأبي حفص عمر بن رسلان البلقيني. تحقيق: الدكتورة عائشة عبد الرحمن. الطبعة الثانية (١٤١١هـ). دار المعرف، القاهرة.

٦١٥ ـ المحبر: لأبي جعفر محمد بن حبيب الهاشمي، تحقيق الدكتورة إيلزة ليختن شتير. تصوير دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٦١٦ ـ المحتضرين: لابن أبي الدنيا. تحقيق: محمد خير رمضان يوسف. الطبعة الأولى (١٤١٧هـ). دار ابن حزم: بيروت.

٦١٧ ـ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي. تحقيق د. محمد عجاج الخطيب. الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ). دار الفكر، بيروت.

٦١٨ ـ المحصول في علم الأصول: لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي. تحقيق: طه جابر فياض العلوني. الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ). لجنة البحوث والتأليف، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٦١٩ ـ المحلى: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد = ابن حزم الأندلسي. طبعة مقابلة على عدّة مخطوطات، كما قوبلت على النسخة التي حققها الشيخ أحمد محمد شاكر. طبع دار الفكر.

٦٢٠ ـ المحن: لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي. تحقيق: الدكتور يحيى وهيب الجبوري. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). دار الغرب الإسلامي، بيروت.

* المختارة للضياء = الأحاديث المختارة.

٦٢١ ـ مختصر الأحكام (المستخرج على جامع الترمذي): لأبي علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي. تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). مكتبة الغرباء: المدينة المنورة.

٦٢٢ ـ مختصر تاريخ دمشق: لمحمد بن مكرم ابن منظور. تحقيق: روحيّة النحاس، ورياض عبد الحميد مراد، ومحمد مطيع حافظ، وغيرهم. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ ـ ١٤٠٨هـ). دار الفكر، دمشق.

٦٢٣ ـ مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: صبري بن عبد الخالق أبو ذر. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٦٢٤ ـ مختصر سنن أبي داود: لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد فقي. الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ). دار المعرفة، بيروت.

٦٢٥ ـ المختصر في أصول الفقه: لعلي بن محمد بن عباس البعلي الدمشقي الحنبلي = ابن اللحام. تحقيق: محمد مظهر بقا. الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ). جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة، بمكة المكرمة.

٦٢٦ ـ المختصر في علم الأثر: لمحيي الدين محمد بن سليمان بن سعد الرومي القاهري = الكافيجي. تحقيق: الدكتور علي زوين. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). دار الرشد، الرياض.

٦٢٧ ـ مختصر قيام الليل لمحمد بن نصر المروزي: اختصار تقي الدين أحمد بن علي = المقريزي. الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ). الطبعة العربية، باكستان.

٦٢٨ ـ المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي (محمد بن سعيد بن محمد ابن الدبيثي): للإمام الذهبي. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٢٩ ـ مختصر المزني (إسماعيل بن يحيى المزني). طبع في ذيل الأم للشافعي، فانظر الأم للشافعي.

٦٣٠ ـ مختلف القبائل ومؤتلفها: لأبي جعفر محمد بن حبيب. تحقيق: إبراهيم الإبياري. الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ). دار الكتاب المصري: القاهرة، دار الكتاب اللبناني: بيروت.

٦٣١ ـ المخزون في علم الحديث: لأبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي. تحقيق: محمد إقبال محمد السلفي. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). الدار العلمية، الهند.

٦٣٢ ـ المدخل إلى الإكليل: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد. الطبعة الأولى (١٩٨٣م). دار الدعوة: الإسكندرية.

٦٣٣ ـ المدخل إلى السنن الكبرى: لأحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى (؟). دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

٦٣٤ ـ المدخل إلى الصحيح: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم النيسابوري. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. الطبعة (١٤٠٤هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦٣٥ ـ المراسيل: لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي = ابن أبي حاتم. تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني. الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦٣٦ ـ المراسيل: لأبي داود. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦٣٧ ـ المرض والكفارات: لعبد الله بن محمد بن عبيد القرشي مولاهم = ابن أبي الدنيا، تحقيق عبد الوكيل الندوي. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). الدار السلفية، الهند.

٦٣٨ ـ مروج الذهب ومعادن الجوهر: لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي = المسعودي. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الرابعة (١٣٨٤هـ). مطبعة السعادة، مصر.

* مسائل ابن هانئ = مسائل الإمام أحمد رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ.

* مسائل أبي داود للإمام أحمد = مسائل الإمام أحمد: تأليف أبي داود السجستاني.

٦٣٩ ـ مسائل الإمام أحمد: تأليف أبي داود السجستاني. تحقيق: محمد رشيد رضا. تصوير دار المعرفة. بيروت.

٦٤٠ ـ مسائل الإمام أحمد بن حنبل: رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري. تحقيق: زهير الشاويش. الطبعة الأولى (١٣٩٤هـ ـ ١٤٠٠هـ). المكتب الإسلامي، بيروت.

٦٤١ ـ مسائل الإمام أحمد بن حنبل: برواية ابنه أبي الفضل صالح. تحقيق: الدكتور فضل الرحمن دين محمد. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). الدار العلمية، الهند.

* مسائل صالح للإمام أحمد = مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية ابنه أبي الفضل صالح

٦٤٢ ـ مسألة العلو والنزول في الحديث: لمحمد بن طاهر المقدسي = ابن طاهر وابن القيسراني. تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد. الطبعة الأولى (؟). مكتبة ابن تيمية، الكويت.

٦٤٣ ـ مساوئ الأخلاق: لمحمد بن جعفر بن سهل السامري = الخرائطي. تحقيق: مجدي السيد إبراهيم. تحقيق: مجدي السيد إبراهيم. الطبعة الأولى (؟). مكتبة القرآن، القاهرة.

٦٤٤ ـ مستخرج أبي عوانة (يعقوب بن إسحاق الإسفراييني).
أ ـ المجلد (١ ـ ٢) تصوير دار المعرفة، بيروت.
ب ـ المجلد (٤ ـ ٥) الطبعة الأولى (١٣٨٥هـ). مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند.
جـ ـ القسم المفقود: تحقيق: أيمن عارف الدمشقي. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ). مكتبة السنة: القاهرة.

٦٤٥ ـ المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. الطبعة الأولى (١٣٣٤هـ). دائرة المعارف العثمانية، الهند. تصوير دار المعرفة.

* مسند ابن الجعد = الجعديات.

٦٤٦ ـ المسند: لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود = الطيالسي. تصوير دار المعرفة، بيروت.

* مسند أبي عوانة = مستخرج أبي عوانة

٦٤٧ ـ المسند لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي. تحقيق: إرشاد الحق الأثري. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار القبلة: جدة، مؤسسة علوم القرآن. بيروت.

٦٤٨ ـ المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل.

أ ـ الطبعة الأولى (١٣١٣هـ). القاهرة. (والعزو إليها بذكر المجلد ورقم الصفحة).

ب ـ تحقيق أحمد محمد شاكر. الطبعة الأولى (١٩٤٨م ـ ١٩٧٧م). دار المعارف، القاهرة. (والعزو إليها بأرقام الأحاديث).

٦٤٩ ـ المسند: لإسحاق بن راهويه الحنظلي المروزي. تحقيق: الدكتور عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). مكتبة الإيمان، المدينة المنورة.

٦٥٠ ـ مسند البزار (أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي) (٣/ مجلدات منه). تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). مؤسسة علوم القرآن: دمشق، مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة.

٦٥١ ـ المسند: للحميدي. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى. المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

٦٥٢ ـ مسند الرُّوياني (محمد بن هارون الطبري). تحقيق أيمن علي أبو يماني. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ). مؤسسة قرطبة.

٦٥٣ ـ مسند الشهاب: للقاضي محمد بن سلامة القضاعي. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦٥٤ ـ المسند: لعبد الله بن المبارك المروزي. تحقيق: صبحي البدري السامرائي. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). مكتبة المعارف، الرياض.

* المسند: لعبد بن حميد = المنتخب من مسند عبد بن حميد

٦٥٥ ـ المسند: لمحمد بن إدريس الشافعي (ترتيبه: لمحمد عابد السندي). تتحقيق: السيد يوسف علي الزواوي، والسيد عزت العطار. الطبعة الأولى (١٣٧٠هـ). تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٥٦ ـ المسند للهيثم بن كليب الشاشي (مجلدين). تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٦٥٧ ـ مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب: ليعقوب بن شيبة بن الصلت السدوسي البصري. تحقيق: كمال يوسف الحوت. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٦٥٨ ـ مسند سعد بن أبي وقاص: لأبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقي. تحقيق: عامر حسن صبري. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). دار البشائر: بيروت.

٦٥٩ ـ مسند الشاميين: لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب = الطبراني. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦٦٠ ـ المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المجلد الأول). تحقيق سمير بن أمين الزهيري. الطبعة الأولى (؟). دار الضياء، الرياض.

٦٦١ ـ مسند الفاروق: لابن كثير. تحقيق: عبد المعطي قلعجي. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). دار الوفاء: المنصورة.

٦٦٢ ـ مشاهير علماء الأمصار: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي. تحقيق: فلايشهمر. تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٦٣ ـ مشتبه النسبة: لعبد الغني بن سعيد الأزدي. اعتنى بطبعه محمد محيي الدين الجعفري. الطبعة الأولى (١٣٢٧هـ). الهند.

* مشكل الآثار = بيان مشكل أحاديث رسول الله ﷺ.

٦٦٤ ـ مشيخة إبراهيم بن طهمان. تحقيق: الدكتور محمد طاهر مالك. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). مجمع اللغة العربية، بدمشق.

٦٦٥ ـ المصاحف: لعبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني = ابن أبي داود. تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٠٥هـ).

٦٦٦ ـ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: لأحمد بن أبي بكر = البوصيري. تحقيق: كمال يوسف الحوت. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار الجنان، بيروت.

٦٦٧ - المصنف في الأحاديث والآثار: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي = ابن أبي شيبة.

أ - تحقيق: عامر العمري الأعظمي، ومختار أحمد الندوي. الطبعة الأولى (١٤٠١هـ). الدار السلفية، الهند. (والعزو إليها بذكر المجلد والصفحة).

ب - تقديم وضبط كمال يوسف الحوت. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). دار التاج، بيروت. (والعزو إليها بأرقام الأحاديث).

ج - (القسم الأول من الجزء الرابع) = (الجزء المفقود من الطبعة الهندية). تحقيق: عمر غرامة العمروي. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار عالم الكتب، الرياض.

٦٦٨ - المصنف: لعبد الرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى (١٣٩٠هـ). المكتب الإسلامي، بيروت.

٦٦٩ - المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الأولى (؟).

٦٧٠ - المعارف: لأبي محمد عبد الله بن مسلم = ابن قتيبة الدينوري. تحقيق: الدكتور ثروت عكاشة. الطبعة الرابعة (؟). دار المعارف، القاهرة.

٦٧١ - معالم السنن (شرح سنن أبي داود): لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (مع مختصر سنن أبي داود للمنذري، وتهذيب ابن قيم الجوزية). تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد فقي. الطبعة (١٤٠٠هـ). دار المعرفة، بيروت.

٦٧٢ - معاني الحروف: لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني. تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي. الطبعة الثانية (١٤٠١هـ). دار الشروق، جدة.

٦٧٣ - معاني القرآن الكريم: للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحاس. تحقيق: محمد علي الصابوني. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). جامعة أم القرى، بمكة المكرمة.

٦٧٤ - المعجم: لأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد = ابن الأعرابي. تحقيق: أحمد بن ميرين سياد البلوشي. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). مكتبة الكوثر، الرياض.

٦٧٥ ـ المعجم: لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي. تحقيق: حسين سليم أسد الداراني. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). دار المأمون للتراث، بيروت.

٦٧٦ ـ معجم الأدباء: لياقوت الحموي: الطبعة الثالثة (١٤٠٠هـ). دار الفكر، بيروت.

٦٧٧ ـ المعجم الأوسط: لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب = الطبراني (٣ مجلدات). تحقيق: الدكتور محمود الطحان. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ ـ ١٤٠٧هـ). مكتبة المعارف، الرياض.

٦٧٨ ـ معجم البلدان: لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي. طبع دار الصادر (١٣٩٩هـ).

٦٧٩ ـ معجم الشيوخ: لابن جميع الصيداوي (محمد بن أحمد بن جميع)، تحقيق: الدكتور عمر بن عبد السلام التدمري. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). مؤسسة الرسالة: بيروت، دار الإيمان، طرابلس.

٦٨٠ ـ معجم الشيوخ: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). مكتبة الصديق، الطائف.

* معجم شيوخ الإسماعيلي = المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي.

٦٨١ ـ المعجم الصغير: لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب = الطبراني. مع تخريجه (الروض الداني). تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير. الطبعة الأولى(١٤٠٥هـ)، المكتب الإسلامي: بيروت، دار عمار: عمان.

٦٨٢ ـ المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل). تحقيق: الدكتور زياد محمد منصور. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٦٨٣ ـ المعجم الكبير: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. (ج١ ـ ٣). الطبعة الثانية. مطبعة الزهراء، الموصل. (ج٤ ـ آخر الكتاب) الطبعة الأولى (١٣١٩هـ)، الدار العربية للطباعة، بغداد.

٦٨٤ ـ المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل: لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله = ابن عساكر. تحقيق: سكينة الشهابي. الطبعة الأولى (؟). دار الفكر، دمشق.

٦٨٥ ـ معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية: لعاتق بن غيث البلادي. الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ). دار مكة، مكة المكرمة.
٦٨٦ ـ معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الطبعة (؟). تصوير دار الكتب العلمية، إيران.
* معرفة أنواع علم الحديث = علوم الحديث: لابن الصلاح.
٦٨٧ ـ معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم: لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (بترتيب الهيثمي والسبكي). تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. الطعبة الأولى (١٤٠٥هـ). مكتبة الدار، بالمدينة المنورة.
٦٨٨ ـ معرفة الرجال: ليحيى بن معين (رواية: أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز). تحقيق: محمد كامل القصار، ومحمد مطيع حافظ، وغزوة بدير. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٦٨٩ ـ معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق إبراهيم سعيداي إدريس. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار المعرفة، بيروت.
٦٩٠ ـ معرفة السنن والآثار: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: الدكتور عبدالمعطي قلعجي. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). جامعة الدراسات الإسلامية: باكستان، دار قتيبة: دمشق، دار الوعي: حلب، دار الوفاء: القاهرة.
٦٩١ ـ معرفة الصحابة: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (٣ مجلدات). تحقيق: الدكتور محمد راضي بن حاج عثمان. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). مكتبة الدار: المدينة المنورة، مكتبة الحرمين: الرياض.
٦٩٢ ـ معرفة علوم الحديث: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: السيد معظم حسين. الطبعة الثانية (١٣٩٧هـ). المكتبة العلمية، بالمدينة المنورة.
٦٩٣ ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: لمحمد بن أحمد عثمان الذهبي. تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦٩٤ ـ المعرفة والتاريخ: لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي. تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). مكتبة الدار، بالمدينة المنورة.

٦٩٥ ـ المغازي: لمحمد بن عمر الواقدي. تحقيق الدكتور مارسدن جونس. تصوير عالم الكتب، بيروت.

٦٩٦ ـ المغني: لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد = ابن قدامة المقدسي (وبحاشيته الشرح الكبير)، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.

٦٩٧ ـ المغني في الضعفاء: للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: نور الدين عتر. معلومات الطباعة (؟).

٦٩٨ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لعبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري. تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله. الطبعة الخامسة (١٩٧٩م) دار الفكر.

٦٩٩ ـ المفاريد: لأحمد بن علي بن المثنى الموصلي. تحقيق: عبد الله يوسف الجديع. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). مكتبة دار الأقصى، الكويت.

٧٠٠ ـ المفردات في غريب القرآن: لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصبهاني. تحقيق: محمد سيد كيلاني. الطبعة الأخيرة (١٣٨١هـ) مكتبة البابي الحلبي، مصر.

٧٠١ ـ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: عبد الله محمد الصديق. الطبعة الأولى: (١٣٩٩هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٠٢ ـ مقاتل الطالبيين: لأبي الفرج علي بن الحسين بن محمد الأصفهاني، تحقيق: السيد أحمد صقر. الطبعة (؟). تصوير دار المعرفة، بيروت.

٧٠٣ ـ مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: الدكتورة عائشة عبد الرحمن. الطبعة الثانية (١٤١١هـ). دار المعارف، القاهرة.

٧٠٤ ـ مقدمة مسند بقي بن مخلد، تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). مطبعة بساط، بيروت.

٧٠٥ ـ المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). مكتبة الرشد، الرياض.

٧٠٦ ـ المقفى الكبير: لتقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي، تحقيق: محمد اليعلاوي. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٧٠٧ ـ المقنع في علوم الحديث: لابن المُلَقِّن. تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع. الطبعة الأولى (١٤١٣هـ). دار فوّاز: الإحساء.

٧٠٨ ـ مكارم الأخلاق: لعبد الله بن محمد بن عبيد = ابن أبي الدنيا. تحقيق: جيمز أ. بلمي. تصوير مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٧٠٩ ـ مكارم الأخلاق ومعاليها: لأبي بكر محمد بن جعفر بن محمد السامري = الخرائطي. تحقيق: د. سعاد سليمان الخندقاوي. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). مطبعة المدني، مصر.

٧١٠ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف: لمحمد بن أبي بكر الدمشقي = ابن قيم الجوزية. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. الطبعة الأولى (١٣٩٠هـ). مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٧١١ ـ منازل العباد من العبادة: لمحمد بن علي بن الحسن = الحكيم الترمذي. تحقيق: الدكتور أحمد عبد الرحيم السايح. الطبعة الأولى (١٩٨٨م)، . المكتب الثقافي، القاهرة.

٧١٢ ـ مناقب آل أبي طالب.

٧١٣ ـ مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: لأبي الحسن علي بن محمد الواسطي = ابن المغازلي. إعداد المكتب العالمي للبحوث. دار مكتبة الحياة، بيروت.

٧١٤ ـ مناقب الشافعي: لأحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: السيد أحمد صقر. تصوير: دار التراث، القاهرة.

٧١٥ ـ مناقب عمر بن الخطاب: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي القرشي = ابن الجوزي. تحقيق: زينب القاروط. الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٧١٦ ـ مناقب معروف الكرخي: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي القرشي = ابن الجوزي. تحقيق: عبد الله الجبوري. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). دار الكتاب العربي، بيروت.

٧١٧ ـ منال الطالب في شرح طوال الغرائب: لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري = ابن الأثير. تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي. الطبعة الأولى (؟). مطبعة المدني، القاهرة.

٧١٨ ـ المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة = لمحمد بن عبد الباقي الأيوبي. الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٧١٩ ـ منتخب التحبير في المعجم الكبير (المطبوع باسم: التحبير في المعجم الكبير): لأبي سعد عبد الكريم بن محمد التميمي = السمعاني. تحقيق: منيرة ناجي سالم. الطبعة الأولى (١٣٩٥هـ). مطبعة الإرشاد، بغداد.

٧٢٠ ـ المنتخب من (ذيل المذيل): لابن جرير الطبري (ضمن ذيول تاريخ الطبري). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية (؟). دار المعارف، القاهرة.

٧٢١ ـ منتخب مسند أخي تبوك (أبي الحسين عبد الوهاب بن الحسن الكلابي). إعداد المكتب العالمي للبحوث. منشورات مكتبة الحياة، بيروت.

٧٢٢ ـ المنتخب من مسند عبد بن حميد.

أ ـ تحقيق: صبحي البدري السامرائي، ومحمود محمد خليل الصعيدي. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ)، عالم الكتب، بيروت[1].

ب ـ تحقيق: مصطفى العدوي شلباية. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ ـ ١٤٠٨هـ). دار القلم: الكويت، مكتبة ابن حجر: مكة المكرمة.

٧٢٣ ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي القرشي = ابن الجوزي. الطبعة الأولى (١٣٥٧هـ). مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند.

٧٢٤ ـ المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ: لأبي محمد عبد الله بن علي = ابن الجارود. تعليق: عبد الله عمر البارودي. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان: بيروت.

٧٢٥ ـ منظومة أهل التدليس: للذهبي. شرح عبد العزيز بن محمد الغماري في (التأسيس شرح منظومة أهل التدليس). الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

٧٢٦ ـ المنفردات والوحدان: لمسلم بن الحجاج القشيري. تحقيق: الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، والسعيد بن بسيوني زغلول، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

---

(١) هذه هي الطبعة المعتمدة عند الإطلاق.

٧٢٧ - من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال: رواية أبي خالد الدقاق يزيد بن الهيثم بن طهمان البادي. تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث، دمشق بيروت.

٧٢٨ - منهاج السنة النبوية: لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم = ابن تيمية. تحقيق: محمد رشاد سالم. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ). جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.

٧٢٩ - المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. راجعه خليل الميس. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). دار القلم، بيروت.

٧٣٠ - منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر: لمحمد محفوظ عبد الله الترمسي. الطبعة الرابعة (١٤٠٦هـ). مطبعة مصطفى البابي، القاهرة.

٧٣١ - المنهج المقترح لفهم المصطلح: للشريف حاتم بن عارف العوني. الطبعة الأولى (١٤١٦هـ). دار الهجرة: الدمام.

٧٣٢ - منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور نور الدين عتر. الطبعة الثالثة (١٤٠١هـ). دار الفكر، دمشق.

٧٣٣ - المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة. تحقيق: الدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان. الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ). دار الفكر، دمشق.

٧٣٤ - المنهيات: لمحمد بن علي بن الحسن = الحكيم الترمذي. تحقيق: محمد السيد بن بسيوني زغلول. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٣٥ - المهذب في اختصار السنن الكبير للبيهقي. لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: حامد إبراهيم أحمد، ومحمد حسين العقبي. الطبعة (؟). مطبعة الإمام، القاهرة.

٧٣٦ - موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، وصبحي السيد جاسم السامرائي. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). مكتبة الرشد، الرياض.

٧٣٧ - موسوعة فقه الحسن البصري: لمحمد رواس قلعه جي. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). دار النفائس، بيروت.

٧٣٨ - موسوعة فقه عبد الله بن مسعود: للدكتور محمد رواس قلعه جي. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). مطبعة المدني، القاهرة.

٧٣٩ ـ الموضح لأوهام الجمع والتفريق: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ). تصوير دار الفكر الإسلامي.

٧٤٠ ـ الموضوعات: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي القرشي = ابن الجوزي. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ). دار الفكر، بيروت.

٧٤١ ـ الموطأ: للإمام مالك بن أنس. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. تصوير دار إحياء التراث العربي.

٧٤٢ ـ الموقظة: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ). دار البشائر الإسلامية، بيروت.

* الميزان = ميزان الاعتدال

٧٤٣ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي. الطبعة الأولى (١٣٨٢هـ). دار المعرفة، بيروت.

٧٤٤ ـ الناسخ والمنسوخ: لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي. تحقيق: محمد صالح المديفر. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). مكتبة الرشد، الرياض.

٧٤٥ ـ الناسخ والمنسوخ في كتاب الله عز وجل واختلاف العلماء في ذلك: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل = النحاس. تحقيق: الدكتور سليمان بن إبراهيم اللاحم. الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

٧٤٦ ـ نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ج١ ـ ٢). تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ ـ ١٤١١). مكتبة المثنى: بغداد، ومكتبة ابن تيمية: القاهرة.

٧٤٧ ـ نزهة الألباب في الألقاب: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: عبد العزيز بن محمد بن صالح السديري. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). مكتبة الرشد، الرياض.

٧٤٨ ـ نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: (؟). وباقي المعلومات (؟).

٧٤٩ - النسب: لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي. تحقيق: مريم محمد خير. الطبعة الأولى (١٤١٠هـ). دار الفكر، بيروت.

٧٥٠ - نسب معد واليمن الكبير: لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي. تحقيق: الدكتور ناجي حسن. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). عالم الكتب، بيروت.

٧٥١ - نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة: لأبي علي المحسن بن علي التنوخي القاضي. تحقيق: عبود الشالجي. الطبعة الأولى (١٣٩١هـ).

٧٥٢ - نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية: لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي. تحقيق: أعضاء المجلس العلمي. بدابهيل، الهند. الطبعة الأولى (١٩٣٨م). دار المأمون، القاهرة.

٧٥٣ - نصوص ساقطة من طبعات أسماء الثقات لابن شاهين: استدراك وتحقيق: الدكتور سعدي الهاشمي. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). مكتبة الدار، بالمدينة المنورة.

٧٥٤ - النصيحة للراعي والرعية من الأحاديث النبوية والآثار المروية: لأبي الخير بدل بن أبي المعمر التبريزي. تحقيق: أبي الزهراء عبيد الله الأثري. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). دار الصحابة، بطنطا.

٧٥٥ - نظم المتناثر في الحديث المتواتر: لمحمد بن جعفر الكتاني. الطبعة الثانية (؟). دار الكتب السلفية، القاهرة.

٧٥٦ - النفح الشذي في شرح جامع الترمذي: لأبي الفتح محمد بن محمد بن محمد = ابن سيد الناس اليعمري. تحقيق: الدكتور أحمد معبد عبد الكريم. الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ). دار العاصمة، الرياض.

٧٥٧ - النقط لما وقع في أسانيد صحيح ابن خزيمة من التصحيف والسقط: للدكتور عبد العزيز العثيم (رحمه الله). الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). دار السلطان، جدة.

٧٥٨ - نقعة الصديان: لرضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني. تحقيق: الدكتور أحمد خان. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). مكتبة الإيمان، بالمدينة المنورة.

٧٥٩ ـ النكت الظراف على الأطراف: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (بحاشية تحفة الأشراف للمزي). تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ). المكتب الإسلامي: بيروت، الدار القيمة: الهند.

٧٦٠ ـ النكت على كتاب ابن الصلاح: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: الدكتور ربيع هادي عمير. الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ). طبع الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة.

٧٦١ ـ نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب: لأبي العباس أحمد بن عبد الله ـ أو ابن علي ـ بن محمد الفزاري البدري = القلقشندي. تحقيق: إبراهيم الإبياري. الطبعة الثانية (١٤٠٠هـ). دار الكتب المصري: القاهرة، دار الكتاب اللبناني: بيروت.

٧٦٢ ـ نهاية البداية والنهاية (في الفتن والملاحم): لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي. تحقيق: محمد فهيم أبو عبيه. الطبعة الأولى (١٩٦٨م). مكتبة النصر الحديثة، الرياض.

٧٦٣ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي. الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ). دار الفكر.

* هدي الساري مقدمة فتح الباري = فتح الباري

٧٦٤ ـ الهواتف: لعبد الله بن محمد بن عبيد القرشي = ابن أبي الدنيا. تحقيق: مجدي السيد إبراهيم. الطبعة الأولى (؟). مكتبة القرآن، القاهرة.

٧٦٥ ـ الوجيز في ذكر المجاز والمجيز: لأبي طاهر أحمد بن محمد الأصبهاني = السِّلفي. تحقيق: محمد خير البقاعي. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٧٦٦ ـ الورع: عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي = ابن أبي الدنيا. تحقيق: محمد بن حمد الحمود. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). الدار السلفية، الكويت.

٧٦٧ ـ الوسيط: لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وإخوانهما. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ). دار الكتب العلمية: بيروت.

٧٦٨ ـ وصايا العلماء عند حضور الموت: لأبي سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد = ابن زبْر الربعي. تحقيق: صلاح محمد الخيمي. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ). دار ابن كثير، دمشق.

٧٦٩ ـ وفيات المصريين: لأبي إسحاق إبراهيم بن سعيد بن عبد الله المصري = الحبال. تحقيق: محمود بن محمد الحداد. الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). دار العاصمة، الرياض.

٧٧٠ ـ ولاة مصر: لمحمد بن يوسف الكندي. تحقيق: الدكتور حسين نصار. الطبعة (؟). دار الصادر بيروت.

٧٧١ ـ اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر: لمحمد عبد الرؤوف المناوي. تحقيق: أبي عبد الله ربيع بن محمد السعودي. الطبعة الأولى (١٤١١هـ). مكتبة الرشد، الرياض.

ثالثاً: الدوريّات:

٧٧٢ ـ مجلة الحكمة (العدد الخامس: شوّال ١٤١٥هـ)، (العدد التاسع: صفر ١٤١٧هـ). بريطانيا: ليدز.

٧٧٣ ـ قائمة منشورات دار ابن حزم: ببيروت، لعامي (١٤١٦هـ ـ ١٤١٧هـ).

الكشافات التفصيلية

كشاف الآيات

كشاف الأحاديث والآثار

كشاف الأعلام

الكنى

أبو النعمان = محمد بن الفضل السدوسي
أبو نعيم الأصبهاني = أحمد بن عبد الله
أبو نعيم = الفضل بن دكين
أبو هلال الراسبي = محمد بن سليم
أبو هلال العسكري = الحسن بن عبد الله بن سهل
أبو الوليد الطيالسي = هشام بن عبد الملك
أبو يعلى الفراء = محمد بن الحسين بن محمد بن خلف
أبو يعلى الموصلي = أحمد بن علي بن المثنى
أبو يوسف القاضي = يعقوب بن إبراهيم
أخو تبوك = عبد الوهاب بن الحسن بن الوليد الكلابي
جد العقيلي = يزيد بن محمد العقيلي

من نسب إلى أبيه أو جده

ابن الأثير = المبارك بن محمد بن محمد

ابن الأعرابي = أحمد بن محمد بن زياد

ابن بخيت = محمد بن أحمد بن علي بن بخيت

ابن البراء = محمد بن أحمد بن البراء العبدي

ابن بشكوال = خلف بن عبد الملك

ابن تيمية = أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام

ابن التركماني = علي بن عثمان المارديني

ابن الجارود = عبد الله بن علي بن الجارود

ابن جريج = عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج

ابن جرير الطبري = محمد بن جرير

ابن الجزري = محمد بن محمد بن محمد بن علي

ابن جماعة = محمد بن إبراهيم

ابن الجوزي = عبد الرحمن بن علي بن محمد

ابن أبي حاتم = عبد الرحمن بن محمد بن إدريس

ابن حبان = محمد بن حبان

ابن حبيب = محمد بن حبيب بن أمية

ابن حجر = أحمد بن علي بن حجر

ابن حزم = علي بن أحمد بن سعيد

ابن الحطاب = محمد بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد الرازي

ابن خالويه = الحسين بن أحمد بن خالويه

ابن خراش = عبد الرحمن بن يوسف بن سعد

ابن خزيمة = محمد بن إسحاق بن خزيمة

ابن الخطيب التبريزي = يحيى بن علي بن محمد

ابن أبي خيثمة = أحمد بن زهير بن حرب

ابن داسة = محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق

ابن دريد = محمد بن دريد

ابن دقيق العيد = محمد بن علي بن وهب

ابن أبي الدنيا = عبد الله بن محمد بن عبيد

ابن رجب = عبد الرحمن بن أحمد بن رجب

الألقاب

العراقي = عبد الرحيم بن الحسين
العقيلي = محمد بن عمرو بن موسى
العلائي = خليل بن كيكلدي
العيني = محمود بن أحمد بن موسى
غندر = محمد بن جعفر
الفاكهي = محمد بن إسحاق بن العباس
الفريابي = جعفر بن محمد بن الحسن
الفسوي = يعقوب بن سفيان
الفلاس = عمرو بن علي بن بحر
القضاعي = محمد بن سلامة
القطيعي = أحمد بن جعفر بن حمدان
القواريري = عبيد الله بن عمر بن ميسرة
القفطي = علي بن يوسف
الكافيجي = محمد بن سليمان بن سعد
الكديمي = محمد بن يونس بن موسى
الكرابيسي = الحسين بن علي بن زيد
الكلاباذي = أحمد بن محمد بن الحسين
اللالكائي = هبة الله بن الحسن الطبري
اللؤلؤي = محمد بن أحمد بن عمرو
المحاملي = الحسين بن إسماعيل بن محمد
محيي السنة البغوي = الحُسين بن مسعود
المخلدي = الحسن بن أحمد بن محمد
المدائني = علي بن محمد بن عبد الله
المروّذي = أحمد بن محمد بن الحجاج
المزني = إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل
المزي = يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف
المعلمي = عبد الرحمن بن يحيى
ملا علي القاري = علي بن محمد بن سلطان
المناوي = محمد بن عبد الرؤوف
موفق الدين ابن قدامة = عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
الميانشي = عمر بن عبد المجيد بن عمر
الميداني = أحمد بن محمد بن أحمد
النباتي = أحمد بن محمد بن مفرج الإشبيلي
النجيب الحراني = عبد اللطيف بن عبد المنعم
النسفي = عمر بن محمد بن أحمد
النقاش = محمد بن علي بن عمرو
النووي = يحيى بن شرف
الهيثمي = علي بن أبي بكر نور الدين
الواقدي = محمد بن عمر بن واقد
الوزير الصنعاني = محمد بن إبراهيم
وكيع = محمد بن خلف بن حيان

كشاف بعض المسائل المنثورة

حول الصحيح والحسن والغريب

الصحابة والمخضرمون

الوجادة

في التدليس والإرسال

الجرح والتعديل

من فقه علل الحديث

رواةٌ تَرجَحتْ لهم تَراجِمَ مفيدةٌ:

(وفي هؤلاء من رَجّحتُ فيهم غيرَ ما رجّحه الحافظُ ابنُ حجر في (التقريب)، وهم الرواة المُمَيَّزُونَ بتحبير أسمائهم)

معلومات عن بعض الكتب وبعض المؤلفين

مِنْ آداب العِلْم مع العلماء

طرائف

دليل الموضوعات التفصيلي

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

دليل الموضوعات الإجمالي

الموضوع	الصفحة